

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي وفقنا لهذا الكتاب المفيد

والحمد لله الذي وفقنا لهذا الكتاب المفيد
والحمد لله الذي وفقنا لهذا الكتاب المفيد

الحمد لله

الذي وفقنا لهذا الكتاب المفيد

الموطأ للإمام مالك

ووفقنا الشيخ العلامة الفاضلة

والصلاة والسلام على نبي المختار

الذي قد أخطى جوامع الكبر ووفق أتباعه المختارين لجمع إبداءه المباركة منهم

فقيه الحجاز وإمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس بن مالك رحمه الله تعالى

فالحمد لله على أنه وفقنا للطبعة الصحيحة مع حواشي الإمام
الشيخ محمد شفاق الرحمن الكاندهلوي رحمه الله رحمه واسعة
المسماة بـ "كشف المغطاء عن وجه الموطأ" الشهيرة القليلة
بين العلماء الصالحين والنبغاء العارفين - وقد أتحفنا
آخر الكتاب بأشعار المطأ لرجال الموطأ للإمام الهمام العلامة
جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى وتسهيل ذراية الموطأ مقدمة
المصطفى شرح الموطأ للإمام العلامة باعثة السنة في الهند
الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله رحمه واسعة وقد بد لنا
بجهدا بليغا في تصحيحه وقد أتحفنا حواشي كل صفحة وفقها
لكي تسهل على الطالب الإطلاع عليها ووضعنا الأقوال
للأحاديث وهذه الميزات الخاصة لهذه الطبعة ذات قيمة
بالغة فنشكر الله سبحانه وتعالى على هذا الطبع
القدير بالذكر لأول مرة

وكان الإمام ضلما في دينه جريئا في مواقفه وآرائه واسع
المعرفة عميق الإصطلاح بالعلوم الدينية والشريعة،
متواضعا مع تلاميذه، مجالا لشيوعه، محبا لأهل العلم...
ارتقى بعلومه درجة عالية واستحق مرتبة رفيعة بين
الأفئدة من علماء أهل زمانه، فأصبح مقصدا ومرجعا
مرموقا في المدينة، وكتابه الموطأ يعد أول مصنف جمع
بين الحديث والفقه بحسب الموضع والمسائل وهو
مؤلف موثوق في شرح شرائع الإسلام، بحيث يضم
فتاوى الثقات من العلماء وقد بناء الإمام مالك على
تمهيد الأصول للفروع وبنيته على معظم أصول الفقه
وأرجع إليها مسائله وفروعه والموطأ في صورته الأخيرة
يضم مائة حديث مسند ومائتين واثنين وعشرين حديثا
مترسلا، وستمائة وثلاثة عشر حديثا موقفا ومائتين وخمسة
وثمانين رأيا للتابعين من الفقهاء

والحمد لله الذي وفقنا لهذا الكتاب المفيد

خادم العلماء والعلماء الفقهاء إلى ربهم وجل مقبول من عفا الله عنه

مكتب رحمانى



اقرأ سنن عرق سكرت. اردو بازار لاہور
فون: 37224228-37221395

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و تسوید اور کسی بھی طریقہ سے کاپی کرنا کاپی رائٹ ایکٹ ۱۹۶۲ کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اس کی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹر کاپی رائٹ مالک (owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔



اللہ جل جلالہ و عظمیٰ نوالہ کا احسان عظیم ہے کہ ہم شنگان علوم نبویہ کی خدمت میں ایک بار پھر علم حدیث کا عظیم ذخیرہ **مَوْطِئُ الْأَمْثَالِ** پیش کرنے کی سعادت حاصل کر رہے ہیں شبّ روز کی محنت شاقہ اس کے ظہور پذیر ہونے میں کار فرما رہی اس عظیم کام کو بحسن و خوبی سرانجام دینے میں **مَوْطِئُ الْأَمْثَالِ** کے حقیقی المقدور سعی کی **مَوْطِئُ الْأَمْثَالِ** کے اس نسخے کی کتابت زر کثیر خرچ کر کے کروائی گئی ہے اور بار بار پروف ریڈنگ کروائی گئی تاکہ اغلاط کا تناسب کم سے کم ہو، بہر حال انسان خطا کا پتلا ہے اس کے ہاتھوں غلطی کے صدور کا ہر لمحہ امکان اُرتہا ہے ہمیں اُمید ہے کہ آپ ہمیں حسب سابق اصلاح کی طرف گامزن کرتے رہیں گے۔



استدعا:

اللہ تعالیٰ کے فضل و کرم سے ہم نے اپنی طاقت اور بباط کے مطابق کتاب کی تصحیح میں حتی الامکان محنت و کوشش کی ہے اس کے باوجود اگر طالبان حدیث رسول کو کسی مقام پر کوئی قابل تصحیح عبارت نظر آئے تو وہ ہمیں ضرور اطلاع فرمائیں ہم ان کے شکر گزار ہوں گے اور اس غلطی کی درستگی کریں گے۔ آپ کے اس علمی تعاون کی بدولت ہی ہم اشاعت دین کے ساتھ ساتھ حفاظت دین کا فریضہ سرانجام دینے کے قابل ہوں گے۔

اٰخباٰبِ مَكْتَبَہِ رَحْمٰنِیَہ

فَهْرَسْتُ مَوْظِعِ الْأَمَامِ الْكَلْبِيِّ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
	كتابُ وقتِ الصَّلَاةِ		كتابُ وقتِ الصَّلَاةِ		كتابُ وقتِ الصَّلَاةِ
١٠	باب وقت الصلاة	١٠	باب وقت الصلاة	١٠	باب وقت الصلاة
١٣	باب وقت الجمعة	١٣	باب وقت الجمعة	١٣	باب وقت الجمعة
١٥	باب من أدرك ركعة من الصلوة	١٥	باب من أدرك ركعة من الصلوة	١٥	باب من أدرك ركعة من الصلوة
١٦	باب ما جاء في دلوك الشمس غسق الليل	١٦	باب ما جاء في دلوك الشمس غسق الليل	١٦	باب ما جاء في دلوك الشمس غسق الليل
١٧	باب جامع الوقت	١٧	باب جامع الوقت	١٧	باب جامع الوقت
١٨	باب النوم عن الصلوة	١٨	باب النوم عن الصلوة	١٨	باب النوم عن الصلوة
١٩	باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية القدم في الصلوة	١٩	باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية القدم في الصلوة	١٩	باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية القدم في الصلوة
	كتابُ الظَّاهِرَةِ		كتابُ الظَّاهِرَةِ		كتابُ الظَّاهِرَةِ
٢٠	باب العمل في الوضوء	٢٠	باب العمل في الوضوء	٢٠	باب العمل في الوضوء
٢٢	باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلوة	٢٢	باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلوة	٢٢	باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلوة
٢٣	باب الطهور للوضوء	٢٣	باب الطهور للوضوء	٢٣	باب الطهور للوضوء
٢٤	باب ما لا يجزئ من الوضوء	٢٤	باب ما لا يجزئ من الوضوء	٢٤	باب ما لا يجزئ من الوضوء
٢٥	باب ترك الوضوء مما مسته النار	٢٥	باب ترك الوضوء مما مسته النار	٢٥	باب ترك الوضوء مما مسته النار
٢٦	باب جامع الوضوء	٢٦	باب جامع الوضوء	٢٦	باب جامع الوضوء
٢٧	باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين	٢٧	باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين	٢٧	باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين
٢٨	باب ما جاء في المسح على الخفين	٢٨	باب ما جاء في المسح على الخفين	٢٨	باب ما جاء في المسح على الخفين
٢٩	باب العمل في المسح على الخفين	٢٩	باب العمل في المسح على الخفين	٢٩	باب العمل في المسح على الخفين
٣٠	باب ما جاء في الرعاف والقروح	٣٠	باب ما جاء في الرعاف والقروح	٣٠	باب ما جاء في الرعاف والقروح
٣١	باب العمل في الرعاف	٣١	باب العمل في الرعاف	٣١	باب العمل في الرعاف
٣٢	باب فيمن غلب عليه الدم من جرح أو رعاف	٣٢	باب فيمن غلب عليه الدم من جرح أو رعاف	٣٢	باب فيمن غلب عليه الدم من جرح أو رعاف
٣٣	باب الوضوء من المذي	٣٣	باب الوضوء من المذي	٣٣	باب الوضوء من المذي
٣٤	باب العمل في ترك الوضوء من المذي والودي	٣٤	باب العمل في ترك الوضوء من المذي والودي	٣٤	باب العمل في ترك الوضوء من المذي والودي
٣٥	باب الوضوء من مس القرح	٣٥	باب الوضوء من مس القرح	٣٥	باب الوضوء من مس القرح
٣٦	باب الوضوء من قبله الرجل امرأته	٣٦	باب الوضوء من قبله الرجل امرأته	٣٦	باب الوضوء من قبله الرجل امرأته
٣٧	باب العمل في غسل الجنابة	٣٧	باب العمل في غسل الجنابة	٣٧	باب العمل في غسل الجنابة
٣٨	باب واجب الغسل إذا التقى المختانان	٣٨	باب واجب الغسل إذا التقى المختانان	٣٨	باب واجب الغسل إذا التقى المختانان
٣٩	باب وضوء الجنب إذا أراد أن يتناول أو يطعم قبل أن يغتسل	٣٩	باب وضوء الجنب إذا أراد أن يتناول أو يطعم قبل أن يغتسل	٣٩	باب وضوء الجنب إذا أراد أن يتناول أو يطعم قبل أن يغتسل
٤٠	باب إعادة الجنب الصلوة وغسله إذا صلى ولم يذكر غسله ثوبه	٤٠	باب إعادة الجنب الصلوة وغسله إذا صلى ولم يذكر غسله ثوبه	٤٠	باب إعادة الجنب الصلوة وغسله إذا صلى ولم يذكر غسله ثوبه
٤١	باب غسل المرأة إذا رأته في المنام	٤١	باب غسل المرأة إذا رأته في المنام	٤١	باب غسل المرأة إذا رأته في المنام
	كتابُ ما يرى الرجل		كتابُ ما يرى الرجل		كتابُ ما يرى الرجل
٤٢	باب ما يرى الرجل	٤٢	باب ما يرى الرجل	٤٢	باب ما يرى الرجل
٤٣	باب جامع غسل الجنابة	٤٣	باب جامع غسل الجنابة	٤٣	باب جامع غسل الجنابة
٤٤	باب في التيمم	٤٤	باب في التيمم	٤٤	باب في التيمم
٤٥	باب العمل في التيمم	٤٥	باب العمل في التيمم	٤٥	باب العمل في التيمم
٤٦	باب تيمم الجنب	٤٦	باب تيمم الجنب	٤٦	باب تيمم الجنب
٤٧	باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض	٤٧	باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض	٤٧	باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض
٤٨	باب طهر الحائض	٤٨	باب طهر الحائض	٤٨	باب طهر الحائض
٤٩	باب جامع الحيضة	٤٩	باب جامع الحيضة	٤٩	باب جامع الحيضة
٥٠	باب ما جاء في المستحاضة	٥٠	باب ما جاء في المستحاضة	٥٠	باب ما جاء في المستحاضة
٥١	باب ما جاء في بول الصبي	٥١	باب ما جاء في بول الصبي	٥١	باب ما جاء في بول الصبي
٥٢	باب ما جاء في البول قائماً وغيره	٥٢	باب ما جاء في البول قائماً وغيره	٥٢	باب ما جاء في البول قائماً وغيره
٥٣	باب ما جاء في السواك	٥٣	باب ما جاء في السواك	٥٣	باب ما جاء في السواك
	كتابُ الصَّلَاةِ		كتابُ الصَّلَاةِ		كتابُ الصَّلَاةِ
٥٤	باب ما جاء في النداء للصلوة	٥٤	باب ما جاء في النداء للصلوة	٥٤	باب ما جاء في النداء للصلوة
٥٥	باب النداء في السفر وعلى غير وضوء	٥٥	باب النداء في السفر وعلى غير وضوء	٥٥	باب النداء في السفر وعلى غير وضوء
٥٦	باب قدر السجود من النداء	٥٦	باب قدر السجود من النداء	٥٦	باب قدر السجود من النداء
٥٧	باب افتتاح الصلوة	٥٧	باب افتتاح الصلوة	٥٧	باب افتتاح الصلوة
٥٨	باب القراءة في المغرب والعشاء	٥٨	باب القراءة في المغرب والعشاء	٥٨	باب القراءة في المغرب والعشاء
٥٩	باب العمل في القراءة	٥٩	باب العمل في القراءة	٥٩	باب العمل في القراءة
٦٠	باب القراءة في الصبح	٦٠	باب القراءة في الصبح	٦٠	باب القراءة في الصبح
٦١	باب ما جاء في أم القرآن	٦١	باب ما جاء في أم القرآن	٦١	باب ما جاء في أم القرآن
٦٢	باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة	٦٢	باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة	٦٢	باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة
٦٣	باب ترك القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه	٦٣	باب ترك القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه	٦٣	باب ترك القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه
٦٤	باب ما جاء في التأمين خلف الإمام	٦٤	باب ما جاء في التأمين خلف الإمام	٦٤	باب ما جاء في التأمين خلف الإمام
٦٥	باب العمل في الجلوس في الصلوة	٦٥	باب العمل في الجلوس في الصلوة	٦٥	باب العمل في الجلوس في الصلوة
٦٦	باب التشهد في الصلوة	٦٦	باب التشهد في الصلوة	٦٦	باب التشهد في الصلوة
٦٧	باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام	٦٧	باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام	٦٧	باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام
٦٨	باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً	٦٨	باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً	٦٨	باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً
٦٩	باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته	٦٩	باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته	٦٩	باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته
٧٠	باب من قام بعد الإمام أو في الركعتين	٧٠	باب من قام بعد الإمام أو في الركعتين	٧٠	باب من قام بعد الإمام أو في الركعتين
٧١	باب النظر في الصلوة إلى ما يشغلك عنها	٧١	باب النظر في الصلوة إلى ما يشغلك عنها	٧١	باب النظر في الصلوة إلى ما يشغلك عنها
	كتابُ السُّكُوتِ		كتابُ السُّكُوتِ		كتابُ السُّكُوتِ
٧٢	باب العمل في السكوت	٧٢	باب العمل في السكوت	٧٢	باب العمل في السكوت
	كتابُ فضلِ الصَّلَاةِ فِي رَمَضَانَ		كتابُ فضلِ الصَّلَاةِ فِي رَمَضَانَ		كتابُ فضلِ الصَّلَاةِ فِي رَمَضَانَ
٧٣	باب فضل الصلوة في رمضان	٧٣	باب فضل الصلوة في رمضان	٧٣	باب فضل الصلوة في رمضان
٧٤	باب ما جاء في قيام رمضان	٧٤	باب ما جاء في قيام رمضان	٧٤	باب ما جاء في قيام رمضان
	كتابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ		كتابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ		كتابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ
٧٥	باب ما جاء في صلوة الليل	٧٥	باب ما جاء في صلوة الليل	٧٥	باب ما جاء في صلوة الليل
٧٦	باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر	٧٦	باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر	٧٦	باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر
٧٧	باب الأمر بالوتر	٧٧	باب الأمر بالوتر	٧٧	باب الأمر بالوتر
٧٨	باب الوتر بعد الفجر	٧٨	باب الوتر بعد الفجر	٧٨	باب الوتر بعد الفجر
٧٩	باب ما جاء في ركعتي الفجر	٧٩	باب ما جاء في ركعتي الفجر	٧٩	باب ما جاء في ركعتي الفجر
	كتابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ		كتابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ		كتابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
٨٠	باب فضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد	٨٠	باب فضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد	٨٠	باب فضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد
٨١	باب ما جاء في العتمة والصبح	٨١	باب ما جاء في العتمة والصبح	٨١	باب ما جاء في العتمة والصبح
٨٢	باب إعادة الصلوة مع الإمام	٨٢	باب إعادة الصلوة مع الإمام	٨٢	باب إعادة الصلوة مع الإمام
٨٣	باب العمل في صلوة الجماعة	٨٣	باب العمل في صلوة الجماعة	٨٣	باب العمل في صلوة الجماعة
٨٤	باب صلوة الإمام وهو جالس	٨٤	باب صلوة الإمام وهو جالس	٨٤	باب صلوة الإمام وهو جالس
٨٥	باب فضل صلوة القائم على صلوة القاعد	٨٥	باب فضل صلوة القائم على صلوة القاعد	٨٥	باب فضل صلوة القائم على صلوة القاعد
٨٦	باب ما جاء في صلوة القاعد في النافلة	٨٦	باب ما جاء في صلوة القاعد في النافلة	٨٦	باب ما جاء في صلوة القاعد في النافلة
٨٧	باب الصلوة الوسطى	٨٧	باب الصلوة الوسطى	٨٧	باب الصلوة الوسطى
٨٨	باب الرخصة في الصلوة في الثوب الواحد	٨٨	باب الرخصة في الصلوة في الثوب الواحد	٨٨	باب الرخصة في الصلوة في الثوب الواحد
٨٩	باب الرخصة في صلوة المرأة في الدرع والخمار	٨٩	باب الرخصة في صلوة المرأة في الدرع والخمار	٨٩	باب الرخصة في صلوة المرأة في الدرع والخمار
	كتابُ قِصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ		كتابُ قِصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ		كتابُ قِصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ
٩٠	باب قصر الصلاة في السفر	٩٠	باب قصر الصلاة في السفر	٩٠	باب قصر الصلاة في السفر

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤٩	باب قصر الصلاة في السفر	١٣٤	باب صلاة الخوف	١١٩	باب ما يجب فيه قصر الصلاة
١٨٠	باب الصلاة على الجنائز في المسجد	١٣٩	كتاب صَلَاةِ الْكُسُوفِ	١٢٠	باب صلاة المسافر إذا جمع مكاناً
١٨١	باب ما جاء في دفن الميت	١٥٢	باب العمل في صلاة الكسوف	١٢١	باب صلاة المسافر ما لم يجمع إذا جمع مكاناً
١٨٢	باب الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر	١٥٣	باب ما جاء في صلاة الكسوف	١٢٢	باب صلاة المسافر إذا كان أمماً أو كان وراء أمم
١٨٣	باب النهي عن البكاء على الميت	١٥٤	كتاب الاستسقاء	١٢٣	باب صلاة النافلة في السفر بالنهار والليل
١٨٤	باب الحسبة في المصيبة	١٥٥	باب العمل في الاستسقاء	١٢٤	باب صلاة الضحى
١٨٥	باب ما جاء في الاقتداء وهو التبش	١٥٦	باب ما جاء في الاستسقاء	١٢٥	باب جامع سبعة الضحى
١٨٦	باب جامع الجنائز	١٥٧	باب الاستسقاء في النجوم	١٢٦	باب التشديد في أن يبرأ من يدي المصلي
١٨٧	كتاب الصَّيَامِ	١٥٨	كتاب الفِئَلَةِ	١٢٧	باب الرخصة في المرور بين يدي المصلي
١٨٨	باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم	١٥٩	باب النهي عن استقبال القبلة و	١٢٨	باب ستر المصلي في السفر
١٨٩	باب ما جاء في رمضان	١٦٠	باب ما جاء في حاجته	١٢٩	باب مسم الحصى في الصلاة
١٩٠	باب من اجمع الصيام قبل الفجر	١٦١	باب الرخصة في استقبال القبلة	١٣٠	باب ما جاء في تسوية الصفوف
١٩١	باب ما جاء في تعجيل الفطر	١٦٢	باب ليل أو غائط	١٣١	باب وضع اليدين أحدهما على الآخر في الصلوة
١٩٢	باب ما جاء في صيام الذي يصوم جنباً	١٦٣	باب النهي عن البصاق في القبلة	١٣٢	باب الفنون في الصبح
١٩٣	باب ما جاء في رمضان	١٦٤	باب ما جاء في القبلة	١٣٣	باب النهي عن الصلاة والانسان يريد حاجته
١٩٤	باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم	١٦٥	باب ما جاء في سجود النبي صلى الله عليه وسلم	١٣٤	باب انتظار الصلاة والمشى إليها
١٩٥	باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم	١٦٦	باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد	١٣٥	باب النهي عن الجلوس لمن دخل المسجد قبل أن يصلي
١٩٦	باب ما جاء في الصيام في السفر	١٦٧	كتاب القرآن	١٣٦	باب وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود
١٩٧	باب ما يفعل من قدم من سفر أو ارادته في رمضان	١٦٨	باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن	١٣٧	باب الوجه في السجود
١٩٨	باب كفارة من افطر في رمضان	١٦٩	باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء	١٣٨	باب الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلاة
١٩٩	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧٠	باب ما جاء في تحزيب القرآن	١٣٩	باب ما يفعل من جاء ولا أمراً راكم
٢٠٠	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧١	باب ما جاء في القرآن	١٤٠	باب ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٢٠١	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧٢	باب ما جاء في سجود القرآن	١٤١	باب العمل في جامع الصلاة
٢٠٢	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧٣	باب ما جاء في قراءة قل هو الله أحد	١٤٢	باب جامع الصلاة
٢٠٣	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧٤	باب ما جاء في قراءة قل هو الله أحد	١٤٣	باب جامع الترخيب في الصلاة
٢٠٤	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧٥	باب ما جاء في الدعاء	١٤٤	كتاب العِيدَيْنِ
٢٠٥	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧٦	باب العمل في الدعاء	١٤٥	باب العمل في غسل اليدين والدعاء
٢٠٦	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧٧	باب ما جاء في الدعاء	١٤٦	باب ما جاء في غسل اليدين والدعاء
٢٠٧	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧٨	باب ما جاء في الدعاء	١٤٧	باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين
٢٠٨	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٧٩	باب ما جاء في الدعاء	١٤٨	باب الأمر بالأكل قبل الغدا وفي العيد
٢٠٩	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨٠	باب ما جاء في الدعاء	١٤٩	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢١٠	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨١	باب ما جاء في الدعاء	١٥٠	باب ترك الصلاة قبل العيدين بعدهما
٢١١	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨٢	باب ما جاء في الدعاء	١٥١	باب الرخصة في الصلاة قبل العيدين
٢١٢	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨٣	باب ما جاء في الدعاء	١٥٢	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢١٣	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨٤	باب ما جاء في الدعاء	١٥٣	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢١٤	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨٥	باب ما جاء في الدعاء	١٥٤	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢١٥	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨٦	باب ما جاء في الدعاء	١٥٥	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢١٦	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨٧	باب ما جاء في الدعاء	١٥٦	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢١٧	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨٨	باب ما جاء في الدعاء	١٥٧	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢١٨	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٨٩	باب ما جاء في الدعاء	١٥٨	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢١٩	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٩٠	باب ما جاء في الدعاء	١٥٩	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢٢٠	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٩١	باب ما جاء في الدعاء	١٦٠	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢٢١	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٩٢	باب ما جاء في الدعاء	١٦١	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢٢٢	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٩٣	باب ما جاء في الدعاء	١٦٢	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢٢٣	باب ما جاء في حكمة الصائم	١٩٤	باب ما جاء في الدعاء	١٦٣	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣٢٦	باب هذى من فاته الحج	٢٤٠	باب تخيير المحرم وجهه	٢٢٣	باب ما يجب فيه الزكاة
٣٢٤	باب هدى من اصاب اهله قبل ان يفيض	٢٤١	باب ما جاء في الطيب في الحج	٢٢٢	باب الزكاة في العين من الذهب والورق
٣٢٨	باب ما استيسر من الهدى	٢٤٣	باب مواقيت الاهللال	٢٢٨	باب الزكاة في المعادن
٣٢٩	باب جامع الهدى	٢٤٥	باب التلبية والعمل في الاهللال	٢٣٠	باب زكاة الركاز
٣٣١	باب الوقوف بعرفة والمزدلفة	٢٤٨	باب رفع الصوت بالاهللال	٢٣١	باب ما لا زكاة فيه من الحلى والتبريد والعنبر
٣٣٣	باب وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقفة على دابته	٢٨٠	باب افراد الحج	٢٣٢	باب زكاة اموال اليتامى والتجارة لهم فيها
٢٨١	باب وقوف من فاته الحج بعرفة	٢٨١	باب قطع التلبية	٢٣٣	باب زكاة الميراث
٢٨٣	باب تقدبم النساء والصبيان	٢٨٣	باب اهللال اهل مكة ومن بهامن غيرهم	٢٣٤	باب زكاة العروس
٢٨٤	باب السير في الدفعة	٢٨٤	باب ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى	٢٣٥	باب ما جاء في الكنز
٢٨٥	باب ما جاء في الضرفي الحج	٢٨٥	باب ما تفعل الحائض في الحج	٢٣٦	باب صدقة الماشية
٢٨٦	باب العمل في الضرف	٢٨٦	باب العمرة في اشهر الحج	٢٣٧	باب ما جاء في صدقة البقر
٢٨٧	باب ما جاء في الحلاق	٢٨٧	باب قطع التلبية في العمرة	٢٣٨	باب صدقة الخلاء
٢٨٨	باب التلبيد	٢٨٨	باب ما جاء في التمتع	٢٣٩	باب ما جاء في ما يعتد به من السخل في الصدقة
٢٨٩	باب الصلوة في البيت وقصر الصلوة وتجيل الخطبة بعرفة	٢٨٩	باب جامع ما جاء في العمرة	٢٤٠	باب العمل في صدقة عامين اذا اتمعتا
٢٩٠	باب الصلوة بمبنى يوم التروية والجمعة بمبنى وعرفة	٢٩٠	باب نكاح المحرم	٢٤١	باب النهي عن التضيق على الناس في الصدقة
٢٩١	باب صلوة المزدلفة	٢٩١	باب حجامه المحرم	٢٤٢	باب اخذ الصدقة ومن يجوز له اخذها
٢٩٢	باب صلوة منى	٢٩٢	باب ما يجوز للمحرم اكله من الصيد	٢٤٣	باب ما جاء في اخذ الصدقات والتشديد فيها
٢٩٣	باب صلوة المقيم بمكة ومنى	٢٩٣	باب ما لا يحل للمحرم اكله من الصيد	٢٤٤	باب زكاة ما يخص من ثمار الغنيل والاعتساب
٢٩٤	باب تكبير ايام التشريق	٢٩٤	باب امر الصيد في الحرم	٢٤٥	باب زكاة الحبوب والزيتون
٢٩٥	باب صلوة العرس والحصب	٢٩٥	باب الحكم في الصيد	٢٤٦	باب ما لا زكاة فيه من الثمار
٢٩٦	باب البيوتة بمكة ليالى منى	٢٩٦	باب ما يقتل المحرم من الدواب	٢٤٧	باب ما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٢٩٧	باب رمى الجمار	٢٩٧	باب ما يجوز للمحرم ان يفعل	٢٤٨	باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيول والعسل
٢٩٨	باب الرخصة في رمى الجمار	٢٩٨	باب الحج عن عجز عنه	٢٤٩	باب جزية اهل الكتاب والمجوس
٢٩٩	باب الافاضة	٢٩٩	باب ما جاء فيمن احصر بعد و	٢٥٠	باب عشور اهل الذمة
٣٠٠	باب دخول الحائض مكة	٣٠٠	باب ما جاء فيمن احصر بغير عدو	٢٥١	باب اشتراء الصدقة والعود فيها
٣٠١	باب فدية ما اصاب من الطير الوحش	٣٠١	باب ما جاء في بناء الكعبة	٢٥٢	باب من يجب عليه زكاة الفطر
٣٠٢	باب فدية ما اصاب شيئا من الجراد وهو محرم	٣٠٢	باب الرمل في الطواف	٢٥٣	باب مكيلة زكاة الفطر
٣٠٣	باب فدية من حلق قبل ان يخر	٣٠٣	باب الاستلام في الطواف	٢٥٤	باب وقت ارسال زكاة الفطر
٣٠٤	باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئا	٣٠٤	باب تقبيل الركن الاسود والاستلام	٢٥٥	باب ما لا يجب عليه زكاة الفطر
٣٠٥	باب جامع الفدية	٣٠٥	باب ركعتا الطواف	٢٥٦	باب كتاب الحج
٣٠٦	باب جامع الحج	٣٠٦	باب الصلاة بعد الصبح والعصر	٢٥٧	باب الفصل للاهللال
٣٠٧	باب حج المرأة بغير ذي محرم	٣٠٧	باب في الطواف	٢٥٨	باب غسل المحرم
٣٠٨	باب صيام التمتع	٣٠٨	باب وداع البيت	٢٥٩	باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الاحرام
٣٠٩	باب صيام يوم عرفة	٣٠٩	باب جامع الطواف	٢٦٠	باب لبس الثياب المصبغة في الاحرام
٣١٠	باب ما جاء في صيام ايام منى	٣١٠	باب البدء بالصفا في السعي	٢٦١	باب لبس المحرم المنطقة
٣١١	باب ما يجوز من الهدى	٣١١	باب جامع السعي		
٣١٢	باب العمل في الهدى حين يساق	٣١٢	باب صيام يوم عرفة		
٣١٣	باب العمل في الهدى اذا عطب او ضل	٣١٣	باب ما جاء في صيام ايام منى		
٣١٤	باب هدى المحرم اذا اصاب اهله	٣١٤	باب ما يجوز من الهدى		
٣١٥		٣١٥	باب العمل في الهدى حين يساق		
٣١٦		٣١٦	باب العمل في الهدى اذا عطب او ضل		
٣١٧		٣١٧	باب هدى المحرم اذا اصاب اهله		
٣١٨		٣١٨			
٣١٩		٣١٩			
٣٢٠		٣٢٠			
٣٢١		٣٢١			
٣٢٢		٣٢٢			
٣٢٣		٣٢٣			
٣٢٤		٣٢٤			

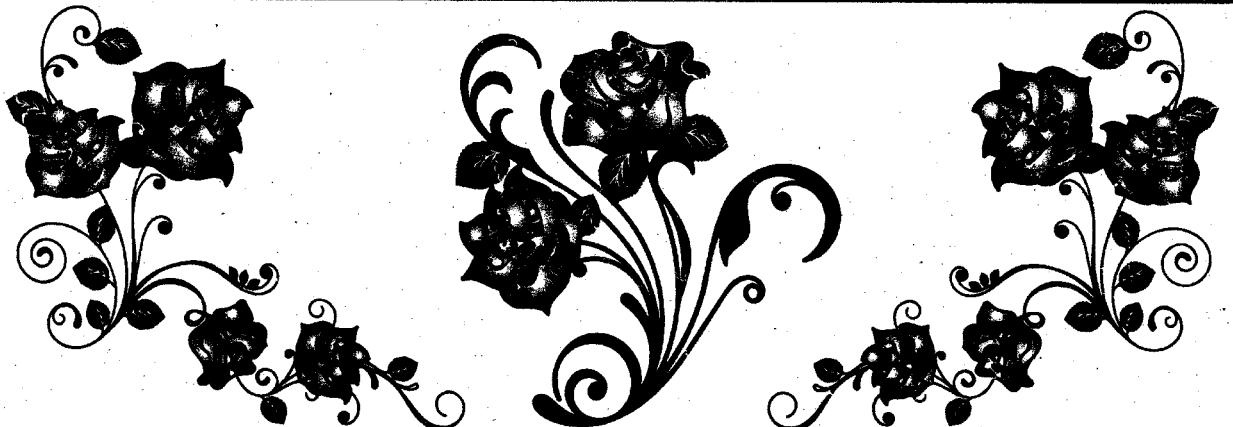
[illegible]

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٨٩	باب ما جاء في الشركة والتولية والوكالة	٢٢٨	باب ما جاء في العريان	٢٢٥	باب جامع ما جاء في الرضاعة
٢٨١	باب ما جاء في افلاس الغريم	٢٥٠	باب ما جاء في مال المملوك اذا بيع	٢٢٩	كتاب العتق والولاء
٢٨٢	باب ما يجوز من السلف	٢٥١	باب ما جاء في العهد في الرقيق	٢٢٩	باب ما جاء فيمن اعتق شركا له فمملوك
٢٨٣	باب ما لا يجوز من السلف	٢٥١	باب العيب في الرقيق	٢٢٩	باب الشرط في العتق
٢٨٢	باب ينهي عنه من المساومة والمبايعه	٢٥١	باب ما يفعل بالوليده اذا بيعت ولتزوج فيها	٢٢٩	باب من اعتق رقيقا لا يملك ما لا غيرهم
٢٨٥	باب جامع البيوع	٢٥٢	باب النهي عن ان يطل الرجل وليده ولها زوج	٢٢٩	باب القضاء في مال العبد اذا اعتق
٢٨٦	كتاب الفراض	٢٥٢	باب ما جاء في ثمن المال ببيع اصله	٢٢٩	باب عتق امهات الاولاد وجامع القضاء في العتاقة
٢٨٨	باب ما يجوز في القراض	٢٥٣	باب ما جاء في بيع الثمار حتى يبدل ثمنها	٢٢٨	باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢٨٩	باب ما لا يجوز في القراض	٢٥٣	باب ما جاء في بيع العزبة	٢٢٨	باب ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢٨٩	باب ما يجوز من الشرط في القراض	٢٥٣	باب المجامعة في بيع الثمار والزروع	٢٢٨	باب عتق الحي عن الميت
٢٩٠	باب ما لا يجوز من الشرط في القراض	٢٥٣	باب ما يجوز في استثناء الثمر	٢٢٨	باب فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن الزنا
٢٩١	باب القراض في العروض	٢٥٤	باب ما يكره من بيع الثمر	٢٢٩	باب مصير الولاء لمن اعتق
٢٩١	باب الكراء في القراض	٢٥٤	باب ما جاء في المزانية والمحاقلة	٢٢٩	باب جزاء العبد الولاء اذا اعتق
٢٩٢	باب التعدي في القراض	٢٥٤	باب جامع بيع الثمر	٢٣٠	باب ميراث الولاء
٢٩٢	باب ما يجوز من النفقة في القراض	٢٥٨	باب ما جاء في بيع الفاكهة	٢٣١	باب ميراث السائبة وولاء من اعتق اليهودي والنصراني
٢٩٢	باب الذين في القراض	٢٥٩	باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا	٢٣١	كتاب المكاتب
٢٩٢	باب البضاعة في القراض	٢٦٠	باب ما جاء في الصرف	٢٣٢	باب القضاء في المكاتب
٢٩٣	باب السلف في القراض	٢٦١	باب ما جاء في المرافلة	٢٣٢	باب الجمالة في الكتابة
٢٩٣	باب المحاسبة في القراض	٢٦١	باب العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل ان يستوفي	٢٣٥	باب القطاعة في الكتابة
٢٩٣	باب جامع ما جاء في القراض	٢٦٢	باب ما يكره من بيع الطعام الى اجل	٢٣٤	باب جراح المكاتب
٢٩٤	كتاب المساقاة	٢٦٣	باب السلفة في الطعام	٢٣٨	باب بيع المكاتب
٢٩٤	باب ما جاء في المساقاة	٢٦٣	باب بيع الطعام بالطعام لافضل بينهما	٢٣٩	باب سعي المكاتب
٢٩٤	باب الشرط في الرقيق في المساقاة	٢٦٥	باب جامع بيع الطعام	٢٣٩	باب عتق المكاتب اذا ادى ما عليه قبل محله
٢٩٤	كتاب كراء الارض	٢٦٦	باب الحكرة والتربص	٢٣٩	باب ميراث المكاتب اذا اعتق
٢٩٤	باب ما جاء في كراء الارض	٢٦٦	باب ما يجوز من بيع الحيوان ببعضه	٢٣٩	باب الشرط في المكاتب
٢٩٤	كتاب الشفعة	٢٦٦	باب بعض والسلف فيه	٢٣٩	باب ولاء المكاتب اذا اعتق
٢٩٤	باب ما تقع فيه الشفعة	٢٦٨	باب ما لا يجوز من بيع الحيوان باللحم	٢٣٩	باب ما لا يجوز من عتق المكاتب
٢٩٤	باب ما لا تقع فيه الشفعة	٢٦٨	باب بيع اللحم باللحم	٢٣٩	باب جامع ما جاء في عتق المكاتب وام ولده
٢٩٩	كتاب الاضيئ	٢٦٨	باب ما جاء في ثمن الكلب	٢٣٩	باب الوصية في المكاتب
٢٩٩	باب ما يقع فيه الاضيئ	٢٦٨	باب السلف وبيع العروض بعضها ببعض	٢٣٩	كتاب المثل بغير
٢٩٩	باب ما يقع فيه الاضيئ	٢٦٩	باب السلفة في العروض	٢٣٩	باب القضاء في ولد المدبر
٢٩٩	باب التغيب في القضاء بالحق	٢٦٩	باب بيع الخاسر والحديد وما اشبهها مما يوزن	٢٣٩	باب جامع ما في التدبير
٢٩٩	باب ما جاء في الشهادات	٢٦٩	باب النهي عن بيعتين في بيعة	٢٣٩	باب الوصية في التدبير
٢٩٩	باب القضاء في شهادة الحدود	٢٦٩	باب بيع الفرس	٢٣٩	باب من الرجل وليده اذا اذبحها
٢٩٩	باب القضاء باليمين مع الشاهد	٢٦٩	باب الملامسة والمناذرة	٢٣٩	باب بيع المدبر
٢٩٩	باب القضاء فيمن هلك وله الدين وعليه دين له فيه شاهد واحد	٢٦٩	باب بيع المراجعة	٢٣٩	باب جراح المدبر
٢٩٩	باب القضاء في الدعوى	٢٦٩	باب البيع على الدينار	٢٣٩	باب ما جاء في جراح ام الولد
٢٩٩	باب القضاء في شهادة الصبيان	٢٦٩	باب بيع الخيار	٢٣٩	كتاب البيوع
٢٩٩	باب ما جاء في الخبز على منبر النبي صلى الله عليه وسلم	٢٦٩	باب ما جاء في الربا في الدين		
٢٩٩		٢٦٩	باب جامع الدين والمحول		

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٥٢٢	باب ما جاء في العين على المنبر	٥٠٢	باب الوصية للوارث والمحيضة	٥٠٢	باب ما جاء في العين على المنبر
٥٢٥	باب ما لا يجوز من غلق الرهن	٥٠٣	باب ما جاء في المؤنث من الرجال من	٥٠٣	باب ما لا يجوز من غلق الرهن
٥٢٦	باب القضاء في رهن الثمر والحيوان	٥٠٤	أحق بالولد	٥٠٤	باب القضاء في رهن الثمر والحيوان
٥٢٧	باب القضاء في الرهن من الحيوان	٥٠٥	باب العيب في السلعة وضمانها	٥٠٥	باب القضاء في الرهن من الحيوان
٥٢٨	باب القضاء في الرهن يكون بين الرجلين	٥٠٦	باب جامع القضاء وكراهيته	٥٠٦	باب القضاء في الرهن يكون بين الرجلين
٥٢٩	باب القضاء في جامع الرهن	٥٠٧	باب فيما أفسد العبيد وأجرحوها	٥٠٧	باب القضاء في جامع الرهن
٥٣٠	باب القضاء في كراء الدابة والتعدي بها	٥٠٨	باب ما يجوز من القتل	٥٠٨	باب القضاء في كراء الدابة والتعدي بها
٥٣١	باب القضاء في المستكره من النساء	٥٠٩	كتاب الفرائض	٥٠٩	باب القضاء في المستكره من النساء
٥٣٢	باب القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره	٥١٠	باب ميراث الصلب	٥١٠	باب القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره
٥٣٣	باب القضاء فيمن ارتد عن الاسلام	٥١١	باب ميراث الرجل من امرأته المرأة من زوجها	٥١١	باب القضاء فيمن ارتد عن الاسلام
٥٣٤	باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا	٥١٢	باب ميراث الاب والام من ولدهما	٥١٢	باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا
٥٣٥	باب القضاء في المنبذ	٥١٣	باب ميراث الاخوة للام	٥١٣	باب القضاء في المنبذ
٥٣٦	باب القضاء بالحاق الولد بابيه	٥١٤	باب ميراث الاخوة للاب والام	٥١٤	باب القضاء بالحاق الولد بابيه
٥٣٧	باب القضاء في ميراث الولد المستلم	٥١٥	باب ميراث الاخوة للاب	٥١٥	باب القضاء في ميراث الولد المستلم
٥٣٨	باب القضاء في امهات الاولاد	٥١٦	باب ميراث الجد	٥١٦	باب القضاء في امهات الاولاد
٥٣٩	باب القضاء في عمارة الموات	٥١٧	باب ميراث الجددة	٥١٧	باب القضاء في عمارة الموات
٥٤٠	باب القضاء في المياه	٥١٨	باب ميراث الكلاله	٥١٨	باب القضاء في المياه
٥٤١	باب القضاء في المرفق	٥١٩	باب ما جاء في ميراث العتبه	٥١٩	باب القضاء في المرفق
٥٤٢	باب القضاء في قسمة الاموال	٥٢٠	باب ميراث ولاية العصبه	٥٢٠	باب القضاء في قسمة الاموال
٥٤٣	باب القضاء في الضواري والحريسة	٥٢١	باب من لاميراث له	٥٢١	باب القضاء في الضواري والحريسة
٥٤٤	باب القضاء فيمن اصاب شيئا من البهائم	٥٢٢	باب ميراث اهل الملل	٥٢٢	باب القضاء فيمن اصاب شيئا من البهائم
٥٤٥	باب القضاء فيما يعطى العمال	٥٢٣	باب العمل فيمن جهل امره بالقتل او غير ذلك	٥٢٣	باب القضاء فيما يعطى العمال
٥٤٦	باب القضاء في الجمالة والحول	٥٢٤	باب ميراث ولد الملائنة وولد الزنا	٥٢٤	باب القضاء في الجمالة والحول
٥٤٧	باب القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب	٥٢٥	كتاب الجفول	٥٢٥	باب القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب
٥٤٨	باب ما لا يجوز من القتل	٥٢٦	باب ذكر العقول	٥٢٦	باب ما لا يجوز من القتل
٥٤٩	باب ما لا يجوز من العطية	٥٢٧	باب العمل في الدية	٥٢٧	باب ما لا يجوز من العطية
٥٥٠	باب القضاء في الهبة	٥٢٨	باب ما جاء في دية العمد اذا قبلت و	٥٢٨	باب القضاء في الهبة
٥٥١	باب الاعتصاف في الصدقة	٥٢٩	جناية المجنون	٥٢٩	باب الاعتصاف في الصدقة
٥٥٢	باب القضاء في العمى	٥٣٠	باب دية الخطأ في القتل	٥٣٠	باب القضاء في العمى
٥٥٣	باب القضاء في اللقطة	٥٣١	باب عقل الجراح في الخطأ	٥٣١	باب القضاء في اللقطة
٥٥٤	باب القضاء في استهلاك العبد اللقطة	٥٣٢	باب عقل المرأة	٥٣٢	باب القضاء في استهلاك العبد اللقطة
٥٥٥	باب القضاء في الضوالات	٥٣٣	باب عقل الجنين	٥٣٣	باب القضاء في الضوالات
٥٥٦	باب صدقة الحي عن الميت	٥٣٤	باب ما فيه الدية كاملة	٥٣٤	باب صدقة الحي عن الميت
٥٥٧	كتاب الوصية	٥٣٥	باب ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها	٥٣٥	كتاب الوصية
٥٥٨	باب الامر بالوصية	٥٣٦	باب ما جاء في عقل الشجاع	٥٣٦	باب الامر بالوصية
٥٥٩	باب جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه	٥٣٧	باب ما جاء في عقل الاصابع	٥٣٧	باب جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه
٥٦٠	باب الوصية في الثلث لا يتعدى	٥٣٨	باب جامع عقل الاسنان	٥٣٨	باب الوصية في الثلث لا يتعدى
٥٦١	باب اموال الحامل والمرضى والذي يحضر القتال في اموالهم	٥٣٩	باب العمل في عقل الاسنان	٥٣٩	باب اموال الحامل والمرضى والذي يحضر القتال في اموالهم
٥٦٢		٥٤٠	باب ما جاء في دية جراح العبد	٥٤٠	
٥٦٣		٥٤١	باب ما جاء في دية اهل الذمة	٥٤١	
٥٦٤		٥٤٢	باب ما يوجب العقل على الرجل في خاصة	٥٤٢	
٥٦٥		٥٤٣		٥٤٣	
٥٦٦		٥٤٤		٥٤٤	
٥٦٧		٥٤٥		٥٤٥	
٥٦٨		٥٤٦		٥٤٦	
٥٦٩		٥٤٧		٥٤٧	
٥٧٠		٥٤٨		٥٤٨	
٥٧١		٥٤٩		٥٤٩	
٥٧٢		٥٥٠		٥٥٠	
٥٧٣		٥٥١		٥٥١	
٥٧٤		٥٥٢		٥٥٢	
٥٧٥		٥٥٣		٥٥٣	
٥٧٦		٥٥٤		٥٥٤	
٥٧٧		٥٥٥		٥٥٥	
٥٧٨		٥٥٦		٥٥٦	
٥٧٩		٥٥٧		٥٥٧	
٥٨٠		٥٥٨		٥٥٨	
٥٨١		٥٥٩		٥٥٩	
٥٨٢		٥٦٠		٥٦٠	
٥٨٣		٥٦١		٥٦١	
٥٨٤		٥٦٢		٥٦٢	
٥٨٥		٥٦٣		٥٦٣	
٥٨٦		٥٦٤		٥٦٤	
٥٨٧		٥٦٥		٥٦٥	
٥٨٨		٥٦٦		٥٦٦	
٥٨٩		٥٦٧		٥٦٧	
٥٩٠		٥٦٨		٥٦٨	
٥٩١		٥٦٩		٥٦٩	
٥٩٢		٥٧٠		٥٧٠	
٥٩٣		٥٧١		٥٧١	
٥٩٤		٥٧٢		٥٧٢	
٥٩٥		٥٧٣		٥٧٣	
٥٩٦		٥٧٤		٥٧٤	
٥٩٧		٥٧٥		٥٧٥	
٥٩٨		٥٧٦		٥٧٦	
٥٩٩		٥٧٧		٥٧٧	
٦٠٠		٥٧٨		٥٧٨	
٦٠١		٥٧٩		٥٧٩	
٦٠٢		٥٨٠		٥٨٠	
٦٠٣		٥٨١		٥٨١	
٦٠٤		٥٨٢		٥٨٢	
٦٠٥		٥٨٣		٥٨٣	
٦٠٦		٥٨٤		٥٨٤	
٦٠٧		٥٨٥		٥٨٥	
٦٠٨		٥٨٦		٥٨٦	
٦٠٩		٥٨٧		٥٨٧	
٦١٠		٥٨٨		٥٨٨	
٦١١		٥٨٩		٥٨٩	
٦١٢		٥٩٠		٥٩٠	
٦١٣		٥٩١		٥٩١	
٦١٤		٥٩٢		٥٩٢	
٦١٥		٥٩٣		٥٩٣	
٦١٦		٥٩٤		٥٩٤	
٦١٧		٥٩٥		٥٩٥	
٦١٨		٥٩٦		٥٩٦	
٦١٩		٥٩٧		٥٩٧	
٦٢٠		٥٩٨		٥٩٨	
٦٢١		٥٩٩		٥٩٩	
٦٢٢		٦٠٠		٦٠٠	
٦٢٣		٦٠١		٦٠١	
٦٢٤		٦٠٢		٦٠٢	
٦٢٥		٦٠٣		٦٠٣	
٦٢٦		٦٠٤		٦٠٤	
٦٢٧		٦٠٥		٦٠٥	
٦٢٨		٦٠٦		٦٠٦	
٦٢٩		٦٠٧		٦٠٧	
٦٣٠		٦٠٨		٦٠٨	
٦٣١		٦٠٩		٦٠٩	
٦٣٢		٦١٠		٦١٠	
٦٣٣		٦١١		٦١١	
٦٣٤		٦١٢		٦١٢	
٦٣٥		٦١٣		٦١٣	
٦٣٦		٦١٤		٦١٤	
٦٣٧		٦١٥		٦١٥	
٦٣٨		٦١٦		٦١٦	
٦٣٩		٦١٧		٦١٧	
٦٤٠		٦١٨		٦١٨	
٦٤١		٦١٩		٦١٩	
٦٤٢		٦٢٠		٦٢٠	
٦٤٣		٦٢١		٦٢١	
٦٤٤		٦٢٢		٦٢٢	
٦٤٥		٦٢٣		٦٢٣	
٦٤٦		٦٢٤		٦٢٤	
٦٤٧		٦٢٥		٦٢٥	
٦٤٨		٦٢٦		٦٢٦	
٦٤٩		٦٢٧		٦٢٧	
٦٥٠		٦٢٨		٦٢٨	
٦٥١		٦٢٩		٦٢٩	
٦٥٢		٦٣٠		٦٣٠	
٦٥٣		٦٣١		٦٣١	
٦٥٤		٦٣٢		٦٣٢	
٦٥٥		٦٣٣		٦٣٣	
٦٥٦		٦٣٤		٦٣٤	
٦٥٧		٦٣٥		٦٣٥	
٦٥٨		٦٣٦		٦٣٦	
٦٥٩		٦٣٧		٦٣٧	
٦٦٠		٦٣٨		٦٣٨	
٦٦١		٦٣٩		٦٣٩	
٦٦٢		٦٤٠		٦٤٠	
٦٦٣		٦٤١		٦٤١	
٦٦٤		٦٤٢		٦٤٢	
٦٦٥		٦٤٣		٦٤٣	
٦٦٦		٦٤٤		٦٤٤	
٦٦٧		٦٤٥		٦٤٥	
٦٦٨		٦٤٦		٦٤٦	
٦٦٩		٦٤٧		٦٤٧	
٦٧٠		٦٤٨		٦٤٨	
٦٧١		٦٤٩		٦٤٩	
٦٧٢		٦٥٠		٦٥٠	
٦٧٣		٦٥١		٦٥١	
٦٧٤		٦٥٢		٦٥٢	
٦٧٥		٦٥٣		٦٥٣	
٦٧٦		٦٥٤		٦٥٤	
٦٧٧		٦٥٥		٦٥٥	
٦٧٨		٦٥٦		٦٥٦	
٦٧٩		٦٥٧		٦٥٧	
٦٨٠		٦٥٨		٦٥٨	
٦٨١		٦٥٩		٦٥٩	
٦٨٢		٦٦٠		٦٦٠	
٦٨٣		٦٦١		٦٦١	
٦٨٤		٦٦٢		٦٦٢	
٦٨٥		٦٦٣		٦٦٣	
٦٨٦		٦٦٤		٦٦٤	
٦٨٧		٦٦٥		٦٦٥	
٦٨٨		٦٦٦		٦٦٦	
٦٨٩		٦٦٧		٦٦٧	
٦٩٠		٦٦٨		٦٦٨	
٦٩١		٦٦٩		٦٦٩	
٦٩٢		٦٧٠		٦٧٠	
٦٩٣		٦٧١		٦٧١	
٦٩٤		٦٧٢		٦٧٢	
٦٩٥		٦٧٣		٦٧٣	
٦٩٦		٦٧٤		٦٧٤	
٦٩٧		٦٧٥		٦٧٥	
٦٩٨		٦٧٦		٦٧٦	
٦٩٩		٦٧٧		٦٧٧	
٧٠٠		٦٧٨		٦٧٨	
٧٠١		٦٧٩		٦٧٩	
٧٠٢		٦٨٠		٦٨٠	
٧٠٣		٦٨١		٦٨١	
٧٠٤		٦٨٢		٦٨٢	
٧٠٥		٦٨٣		٦٨٣	
٧٠٦		٦٨٤		٦٨٤	
٧٠٧		٦٨٥		٦٨٥	
٧٠٨		٦٨٦		٦٨٦	
٧٠٩		٦٨٧		٦٨٧	
٧١٠		٦٨٨		٦٨٨	
٧١١		٦٨٩		٦٨٩	
٧١٢		٦٩٠		٦٩٠	
٧١٣		٦٩١		٦٩١	
٧١٤		٦٩٢		٦٩٢	
٧١٥		٦٩٣		٦٩٣	
٧١٦		٦٩٤		٦٩٤	
٧١٧		٦٩٥		٦٩٥	
٧١٨		٦٩٦		٦٩٦	
٧١٩		٦٩٧		٦٩٧	
٧٢٠		٦٩٨		٦٩٨	
٧٢١		٦٩٩		٦٩٩	
٧٢٢		٧٠٠		٧٠٠	
٧٢٣		٧٠١		٧٠١	
٧٢٤		٧٠٢		٧٠٢	
٧٢٥		٧٠٣		٧٠٣	
٧٢٦		٧٠٤		٧٠٤	
٧٢٧		٧٠٥		٧٠٥	
٧٢٨		٧٠٦		٧٠٦	
٧٢٩		٧٠٧		٧٠٧	
٧٣٠		٧٠٨		٧٠٨	
٧٣١		٧٠٩		٧٠٩	
٧٣٢		٧١٠		٧١٠	
٧٣٣		٧١١		٧١١	
٧٣٤		٧١٢		٧١٢	
٧٣٥		٧١٣		٧١٣	
٧٣٦		٧١٤		٧١٤	
٧٣٧		٧١٥		٧١٥	
٧٣٨		٧١٦		٧١٦	
٧٣٩		٧١٧		٧١٧	
٧٤٠		٧١٨		٧١٨	
٧٤١		٧١٩		٧١٩	
٧٤٢	</				

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٥٥٢	باب ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك	٥٥٢	باب ما جاء في نزع المعاليق والمجوس من العين	٥٥٢	باب جامع ما جاء في امر المدينة
٥٥٢	باب ما يؤمر به من الكلام في السفر	٥٥٢	باب الموضوع من العين	٥٥٢	باب ما جاء في الطاعون
٥٥٢	باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء	٥٥٢	باب الرقية من العين	٥٥٢	باب النهي عن القول بالقدر
٥٥٢	باب ما يؤمر به من العمل في السفر	٥٥٢	باب ما جاء في اجر المريض	٥٥٢	باب جامع ما جاء في اهل القدر
٥٥٢	باب الامر بالرفق بالمملوك	٥٥٨	باب التعوذ والرقية من المرض	٥٥٨	باب ما جاء في حسن الخلق
٥٥٢	باب ما جاء في المملوك وهبته	٥٥٨	باب تعالج المريض	٥٥٨	باب ما جاء في الجياد
٥٥٢	باب ما جاء في البيعة	٥٥٨	باب الغسل بالماء من الحيض	٥٥٨	باب ما جاء في الغضب
٥٥٢	باب ما يكره من الكلام	٥٥٨	باب عيادة المريض والطيرة	٥٥٨	باب ما جاء في المهاجرة
٥٥٨	باب ما يؤمر به من التحفظ في الكلام	٥٥٨	باب السنة في الشعر	٥٥٩	باب ما جاء في لبس الثياب للرجال بها
٥٥٨	باب ما يكره من الكلام بخير ذكر الله	٥٥٨	باب اصلاح الشعر	٥٥٩	باب ما جاء في لبس الثياب لميعة
٥٥٨	باب ما جاء في الغيبة	٥٥٨	باب ما جاء في صبغ الشعر	٥٥٩	والذهب
٥٥٨	باب ما جاء فيما يخاف من اللسان	٥٥٨	باب ما يؤمر به من التعوذ عند النوم وغيره	٥٥٩	باب ما جاء في لبس الخنزير
٥٥٨	باب ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد	٥٥٨	باب ما جاء في المتحابين في الله	٥٥٩	باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب
٥٥٨	باب ما جاء في الصدق والكذب	٥٥٨	باب ما جاء في الرؤيا	٥٥٩	باب ما جاء في اسبال الرجل ثوبه
٥٥٩	باب ما جاء في اضاءة المال ذي الوجهين	٥٥٨	باب ما جاء في النرد	٥٥٩	باب ما جاء في اسبال المرأة ثوبها
٥٥٩	باب ما جاء في عذاب العامة بعلى خاصة	٥٥٨	باب العمل في السلام	٥٥٩	باب ما جاء في الانتعال
٥٥٩	باب ما جاء في التقى	٥٥٨	باب ما جاء في اليهودي والنصراني	٥٥٩	باب ما جاء في لبس الثياب
٥٥٩	باب القول اذا سمعت الرعد	٥٥٨	باب جامع السلام	٥٥٩	باب ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم
٥٥٩	باب ما جاء في ترك النبي صلى الله عليه وسلم	٥٥٨	باب ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني	٥٥٩	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والد جال
٥٥٩	باب ما جاء في صفة جهنم	٥٥٨	باب ما جاء في العطلات	٥٥٩	باب ما جاء في السنة في الفطرة
٥٥٩	باب الترغيب في الصدقة	٥٥٨	باب ما جاء في الصور والتمثيل	٥٥٩	باب النهي عن الاكل بالشمال
٥٥٩	باب ما جاء في التعفف عن المسئلة	٥٥٨	باب ما جاء في اكل الضب	٥٥٩	باب ما جاء في المساكين
٥٥٩	باب ما يكره من الصدقة	٥٥٨	باب ما جاء في امر الكلاب	٥٥٩	باب ما جاء في معي الكافر
٥٥٩	باب ما جاء في طلب العلم	٥٥٨	باب ما جاء في امر الغنم	٥٥٩	باب النهي عن الشرب في انية الفضة
٥٥٩	باب ما يتقى من دعوة المظلوم	٥٥٨	باب ما جاء في الفارة تقع في السمن و	٥٥٩	والنفق في الشرب
٥٥٩	باب اسماء النبي صلى الله عليه وسلم	٥٥٨	باب ما جاء في الفارة تقع في السمن و	٥٥٩	باب ما جاء في شرب الرجل وهو قائم
٥٥٩		٥٥٨	باب ما يتقى من الشؤم	٥٥٩	باب السنة في الشرب ومناولته عز الصبي
٥٥٩		٥٥٨	باب ما يكره من الاسماء	٥٥٩	باب جامع ما جاء في الطعام والشراب
٥٥٩		٥٥٨	باب ما جاء في الحمامة واجرة الحمام	٥٥٩	باب ما جاء في اكل اللحم
٥٥٩		٥٥٨	باب ما جاء في المشرق	٥٥٩	باب ما جاء في لبس الخاتم

تت



هَذَيْنِ وَقْتُ صَلَاتِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ إِنَّ
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَصِلُ الصُّبْحَ فَيَتَصَرَّفُ فِي الشَّيْءِ مُتَلَفِّفًا يَهْرُطُ مِنْهُ مَاءٌ يُعَرِّقُ مِنَ الْغُلَسِ **صَالِحٌ** عَنْ زَيْدِ
ابْنِ أَسْلَمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بَسْرٍ عَنْ سَعِيدٍ وَعَنْ الْأَعْمَشِ كُلِّهِمْ يَحْدِثُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

أَقُولُ إِنْ كَانَ بَكْرُ الْهَرَّةِ وَاسْكَانُ النُّونِ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ
وَالْأَمَامِ لَمْ يَزِدْ فِي خَيْرٍ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَصِلَ الْإِمَامُ فَارْقَهُ عِنْدَ الْبَعْرَيْنِ بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ
وَالثَّقِيلَةِ وَكَوْنُهُمْ يَجْعَلُونَهَا بِمَعْنَى الْأَوَانِ نَائِضَةً الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النَّسَاءُ مِنَ الصَّلَاةِ أَوْ إِلَى
الْبُيُوتِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مِلَّةِ زَيْدٍ فِي الْأَنْصَرَفِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الرِّوَايَاتِ مُتَلَفِّفَاتٍ
بِقَائِمِينَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى وَجَاءَتْهُ وَرَوَى بِهَا ثُمَّ عَمَّ وَغَرَّاهُ بِمَا لَا كَثْرَةَ رِوَاةٍ الْمَوْطِئُ وَالْمَعْنَى
مُتَلَفِّفٌ فَالْمُخَفَّفُ هُوَ الْإِشْتِمَالُ فِي الثَّرْبِ وَالْتِفَافٌ أَنْ يَشْتَكِلَ بِالثَّرْبِ حَتَّى يَجْعَلَ بِهِ
جَسَدَهُ وَالْفَاعَ بِمَا يَجْعَلُ بِهِ جَسَدَهُ لَوْ كَانَ أَوْ غَيْرَهُ قَبْلَ الْإِشْتِمَالِ لَا يَكُونُ الْإِشْتِمَالُ الْإِشْتِمَالُ الْإِشْتِمَالُ
وَالْتِفَافٌ يَكُونُ مَعَ التَّغْلِيصِ وَغَيْرِهِ بِمَوْطِئٍ مَعَ الْيَمِّ مَعَ مَوْطِئٍ بِمَا أَكْبَرَهُ مِنْ صَوْتٍ
أَوْ خَرَجَ قَبْلَ كَسَادٍ مِنْ صَوْتٍ مَرِيعٍ سَدَّ شَرَّ وَتَقِيلُ بِهِ الْأَذْهَانُ مَا يَحْضُرُ أَنْسَادُ رِجَالٍ
وَقِيلَ لِلْعَرَفِ بِمَا هُنَّ بَانَ لَا يَكُونُ الْإِشْتِمَالُ زَيْدٍ غَيْرَهُ وَزَيْدٍ وَهَذَا الْأَوْجُوهُ وَانْضَعَفَ
النُّوُودُ وَلَوْ يَدْرِي أَنَّ الْمَعْرُوفَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْإِيمَانِ فَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ لِيُخْرِجَ الْعِلْمَ وَتَقْيِيفُ
النُّوُودُ رَدَّ الْأَوَّلَ فِي مَنْ إِتْبَادَهُ وَتَقْيِيفُ الْغُلَسِ بِلَفْظِ الْمَعْرُوفَةِ وَالْأَمَامُ بِقَائِمَةِ
الْيَمِّ بِمَا ظَلَمَ الْفَجْرَ وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فَلَمَّا آخَرَ اللَّيْلَ إِذَا تَخَلَّصَتْ بِضُوءِ الصُّبْحِ
وَلَا يَشْكُلُ عَلَيْهِ رِوَايَةُ الْعَصِيْبِيِّينَ عَنْ أَبِي بَرزَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْصَرِفُ مِنْ
صَلَاةِ الْعَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جِلْسَهُ لَأَنَّهُ فِي مَالٍ دُونَ مَالٍ مَعَ أَنَّ النَّسَاءَ
مُتَلَفِّفَاتٌ مُخَفِّفَاتٌ رُؤْسُهُنَّ ثُمَّ الْأَثَرُ قَدْ ائْتِيَ فِي أَفْضَلِ وَقْتُ الْفَجْرِ فَقَالَ مَا كُ
وَالشَّيْءُ وَاحِدٌ فِي رِوَايَةِ رَسْمِ الشَّرَّانِ التَّكْلِيصِ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى
لَا حَرَمَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّرَّانُ أَنَّ الْأَمَامَ يَحْتَاجُ الْمُهْلِينَ أَنْ يَشْتَكِلَ بِتَكْلِيصِ التَّكْلِيصِ كَانَ
الْأَسْفَارُ أَفْضَلَ وَإِنْ اجْتَمَعُوا كَانَ التَّكْلِيصُ أَفْضَلَ وَقَالَ الطَّوْكَانِيُّ يَبْدُو بِالتَّكْلِيصِ
وَيُطَوِّلُ الْفَزْلَةَ حَتَّى يَسْفِرَ مِرَادُ قَالِ الْوُفَيْفِيَّةُ وَالْجَوْسُفُ وَمُحَمَّدُ رَسْمُ الشَّرَّانِ الْأَسْفَارُ
أَفْضَلُ وَنَدَّاهُ بِرِوَايَاتِ فَطَمَسَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ نَدَّاهُ بِرِوَايَاتِ فَخَرَجَ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ مَدَائِجِ
لَا يَحْضُرُ فِيهِ كَقَوْلِهِ قَالِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْفَرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ الْعَظْمُ لَا جَرَائِلَ التَّزِيدُ حَدِيثُ
حَسَنٌ وَجَازٌ وَقَالَ الْخِطَابِيُّ فِي الْمَقَامِ مَحْجُوزٌ وَاحِدٌ وَخَرَجَ مِنْ جَانِبِ الْفَجْرِ وَبِصَلَاةِ
الصُّبْحِ فَإِنَّ الْعَظْمُ لَا جَرَائِلَ لَفْظِ الْمَطْرَانِ وَالطَّوْكَانِيُّ كَلَّمَ اسْفَرْتُمْ بِالْفَجْرِ فَإِنَّ الْعَظْمُ لَا جَرَائِلَ
الْمُزِيلُ مِنْ حَدِيثِ أَنْسَ بِلَفْظِ اسْفَرُوا بِصَلَاةِ الْفَجْرِ فَإِنَّ الْعَظْمُ لَا جَرَائِلَ ابْنُ الْشَيْبَةِ
وَأَسْمَى فِي رِوَايَةِ وَاسْطَرَّاقِ الْأَمَامِ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ فِي كِتَابِهِ مِنْ رَافِعِ بْنِ خَزِيمٍ سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَالٍ يَأْتِي لَوْ يَصَلُّوهُ الصُّبْحَ حَتَّى يَسْفِرَ الْقَوْمُ سَوَاعِظَ نَهْلَمُ
وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَصِلُ الصُّبْحَ حِينَ يَنْشُأُ الْبَهْرُ وَخَرَجَ
الطَّوْكَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُؤَخِّرُ الْفَجْرَ كَمَا سَمِعْتُ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ
مَرْفُوعًا لَوْ أَنَّ الْفَجْرَ فَإِنَّ الْعَظْمُ لَا جَرَائِلَ مِنْ مَالٍ مَعَ بَنِي عَمْرِو بْنِ رَجَالٍ مِنْ قَوْمِهِ
مَنْ الْأَنْصَارُ مِنَ الْعَبَايَةِ أَنْهُمْ قَالُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْبَحُوا الصُّبْحَ فَكُلُوا
أَصْبَحْتُمْ فَمَا عَظْمُ لَا جَرَائِلَ وَخَرَجَ الْأَمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ فِي كِتَابِهِ وَخَرَجَ الْبُخَارِيُّ وَاسْمُ مَنْ حَدَّثَ
أَبِي بَرزَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جِلْسَهُ
وَخَرَجَ الْإِيمَانُ عَنْ ابْنِ سَعْدٍ وَقَالَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى غَيْرِ وَقْتِهَا
الْأَبْجَحُ فَإِنَّ جَمْعَ بَيْنِ الْغَرْبِ وَالْعَدَاةِ يَجْمَعُ وَصَلَى صَلَاةَ الصُّبْحِ مِنَ الْقَبْلِ وَقَبْلَ بَيْنِ وَقْتِهَا
الْمُتَادِفَةِ عَلَى بِنَائِكَ فِي الْغُلَسِ وَلَا يَكُنْ أَنْ صَلَاةَ قَبْلِ الْفَجْرِ وَخَرَجَ الْوَأَسْمَى إِبْرَاهِيمُ
بْنُ مُحَمَّدٍ يَحْدِثُهُ أَنَّ ابْنَهُ رَدَّاهُ مَرْفُوعًا اسْفَرُوا بِالْفَجْرِ كَمَا نَدَّاهُ بِالْأَثَرِ فَخَرَجَ الطَّوْكَانِيُّ عَنْ
أَبِي دَاوُدَ بْنِ يَزِيدٍ الْأَوْدِيُّ عَنْ ابْنِهِ قَالَ كَانَ عَلَى يَمِينِ بَنِي الْفَجْرِ وَمَنْ شَرَّاهُ بِالْغُلَسِ مَنْافِزًا يَكُونُ
قَدْ طَلَعَتْ مِنَ السَّائِبِ صَلِيَتْ خَلْفَ عَمْرِو الصُّبْحِ فَقَرَأَ فِيهَا بِالْبَقَرَةِ فَلَمَّا انْفَرَفُوا اسْتَشْفَرُوا
الشَّمْسَ فَتَأَلَّوْطَلَعَتْ فَقَالَ طَوَّلَتْ لَمْ تَجِدْنَا غَالِقِينَ وَمَنْ زَيْدٍ وَهَبَ عَلَى بَنِي عَمْرِو
صَلَاةَ الصُّبْحِ فَزَيْدُ بْنُ إِسْرَائِيلَ وَكَانَ حَتَّى جَعَلَتْ أَنْظَرُ إِجْدَارَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ طَلْعِ الشَّمْسِ
وَمَنْ أَنَسُ عَلَى بَنِي الْوَبَرْدِ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَقَرَأَ بِسُورَةِ آلِ عِمْرَانَ فَقَالُوا كَادَتْ الشَّمْسُ تَطْلُعُ
فَقَالَ طَوَّلَتْ لَمْ تَجِدْنَا غَالِقِينَ وَمَنْ مَهْدِي الرَّحْمَنِ بَنِي يَزِيدٍ قَالَ كَانَ نَعْلِي مَعَ ابْنِ سَعْدٍ وَكَانَ
يَسْفِرُ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ وَمَنْ جَمِيرُ بْنُ نَفِيرٍ عَلَى بَنِي مَعَاوِيَةَ الصُّبْحِ فَطَمَسَ فَقَالَ ابْنُ الدَّوْدِ اسْفَرُوا
بِهَذِهِ الصَّلَاةِ وَمَنْ إِبْرَاهِيمُ أَخْبَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّوْكَانِيُّ ثُمَّ قَالَ الطَّوْكَانِيُّ خَرَجَ أَنْهُمْ كَانُوا اجْتَمَعُوا
عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ عَنْهُ نَادَا الشَّرَّاءُ الْعِلْمُ اجْتِمَاعُ عَلَى خِلَافٍ مَا قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهُ الْأَبَدُ شَيْءٌ ذَلِكَ وَثَبُوتُ خِلَافِ اتِّسَاقِ وَبَسْطِ الْكَلَامِ صَاحِبِ الْبَدَلِ ثُمَّ قَالَ

فَإِنْ ثَبُتَ التَّكْلِيصُ فِي وَقْتِ فَخَرَجَ الزَّوْجُ إِلَى سَفَرٍ وَكَانَ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ جَمْعٍ مِنْ مَحَضَرٍ
الْجَمَاعَاتِ ثُمَّ لَمَّا بَرَزَ بِالْقَارِ فِي الْبُيُوتِ التَّكْلِيصِ ذَلِكَ قَالَ الْأَمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَنِي
ذَلِكَ أَنَا مُتَخَفِّفًا مِنَ التَّكْلِيصِ وَالْأَسْفَارُ بِالْقَرَاءَةِ وَالْأَسْفَارُ بِحَابِ الْبَيْتَانِ الْقَوْمُ كَانُوا
يَنْصَرِفُونَ فَيُطِيلُونَ الْقَرَاءَةَ فَيَنْصَرِفُونَ كَمَا يَنْصَرِفُ أَصْحَابُ الْأَسْفَارِ وَيَدْرِكُ النَّاسُ وَغَيْرُهُ الصَّلَاةَ
وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ قَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فَأَمَّا كَانُوا
يَنْصَرِفُونَ لَذَلِكَ فَأَمَّا مَنْ خَفَّفَ وَصَلَى بِسُورَةِ الْفَصْلِ وَنَحْوَهَا فَانْصَرَفَ لِمَنْ لَا يَسْفِرُ وَقَدْ
بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اسْفَرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّ الْعَظْمُ لَا جَرَائِلَ اسْفَرْتُمْ
سَمِعْتُ أَنَسِي قُلْتُ وَحَدِيثُ قَرَاءَةِ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَقَرَةِ مَا فِي الْمَوْطِئِ وَخَرَجَ الطَّوْكَانِيُّ
أَيْضًا وَخَرَجَ عَنْهُ الْإِيمَانُ أَنَّ قَرَأَ فِيهَا بِالنَّاسِ وَالْأَمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَنِي
عَمْرُوهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْمُ قَرَاءَةِ الْبَقَرَةِ وَسَيَا فِي الْمَوْطِئِ أَيْضًا وَرَوَى عَنْهُ
أَيْضًا أَنَّ قَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ وَرَوَى عَنْهُ الْإِيمَانُ أَنَّ قَرَأَ فِيهَا بِالنَّاسِ وَالْأَمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَنِي
لَمَّا يَقْرَأُ بِشَأْنِ هَذِهِ السُّورَةِ يَفْرَغُ فِي الْأَسْفَارِ وَقَالَ الْإِيمَانُ الْعِلْمُ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ وَلَمَّا
أَمْلَأَ كَثِيرٌ فِي هَذَا الْبَابِ يَدْرِي عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ثُمَّ بَسْطًا وَلَا يَسْفِرُ هَذَا الْخَطَرُ تَدْرِكُ عَلَى
الْأَسْفَارِ بِالصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ هَذَا كَلَامُهُ لَوَثِبَ التَّكْلِيصُ فَيَحْتَاجُ عَلَى الْعَصِيْبِيِّينَ كَمَا يَدْرِكُ عَلَيْهِ الْعَظْمُ بِالْأَمَامِ
سَفَرًا وَعَلَى الْإِيمَانِ كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ الْبَدَلِ وَالطَّوْكَانِيُّ
.....
أَوَّلُ الْعَدَاةِ عَلَى الطَّوْلِ الْقَرَاءَةُ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فَيَحْتَاجُ عَلَى الْغُلَسِ أَيْضًا
فَقَوْلُهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْقَوْمِ صَلَاةُ مُتَعَفِّفَةٍ قَائِلٌ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَلَاغٍ بِمَدَائِجِ
أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اجْتَمَعُوا عَلَى شَيْءٍ مَا اجْتَمَعُوا عَلَى التَّكْلِيصِ
قَوْلُهُمْ أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَوْلَا التَّكْلِيصُ يَحْدِثُ أَيْ يَحْدِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَيْدًا وَلَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي
مَوْطِئِهِ يَحْدِثُ عَنْهُ إِلَى بَرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَمَالِي وَالْمَلِكُ ابْنُ الْحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَتَهُ مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَفْظًا مِنْ مَصْدَرٍ يَدْرِي
قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَمَنْ لَوَّكُ رَكْعَتَهُ مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ فَقَدْ
أَدْرَكَ الْعَصْرَ ابْنُ الْحَدِيدِ أَنَّ مَدْرَكَ الرُّكْعَةَ الْوَاحِدَةَ مِنْهَا مَدْرَكَ لَهَا الصَّلَاةُ وَفِيهِ عَلَيْهِ أَهْلُ
مَا يَتَّبِعُونَ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ الْعَمَالِي ابْنُ الْحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ابْنُ الْمَكِّ
فِي شَرْحِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ هُوَ مَحْتَاجٌ إِلَى الْأَوَّلِ لَأَنَّ مَدْرَكَ رَكْعَتَهُ لَا يَكُونُ
مَدْرَكَ لِكُلِّ الصَّلَاةِ إِنْ جَاءَ عَالَمُ فَقَالَ الْأَمَامُ مَا كُنْتُ وَالشَّيْءُ وَاحِدٌ وَمَدْرَكَ الشَّرَّاءُ فِي تَوْجِيهِ الْحَدِيثِ أَنَّ
أَدْرَكَ الْوَقْتُ فَلَمَّا صَلَّوْهُ وَقَدْ دَرَجَ مَعَهَا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بِلَفْظِ فَلَمَّا صَلَّوْهُ وَقَدْ دَرَجَ مَعَهَا فِي
الْبُيُوتِ فَخَرَجَ مِنْ رَكْعَتِهِ مِنَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرُ خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ سَلَامِهِ فَلَمَّا تَبَيَّنَ صَلَاةُ يَلِ
يَتِمُّ وَكُنَ الْحَدِيثُ هَذَا الْمَعْنَى يَخَالَفُ رِوَايَاتِ النَّبِيِّ مِنَ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوَاقَاتِ وَهِيَ
رِوَايَاتُ مَشْهُورَةٍ وَالْحَلُّ عَلَى مَعْنَى يَخَالَفُ الرِّوَايَاتِ الشَّيْءَ مَالًا يَلِغُ بِالْأَمَامِ وَالْمَشْهُورَةُ
قَالَتْ الْخَفِيَّةُ شُكْرًا لِمَنْ هُوَ لَوَّكُ رَكْعَتِهِ مِنْ رَكْعَتِهِ وَفِي الْمَعْنَى وَفِي التَّحَارُّقِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ فَيُتَرَجَّعُ
رِوَايَاتِ النَّبِيِّ لَمَّا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْحَرَمَ يَنْتَزِعُ عَنْ الشَّرَّاءِ وَهَذَا أَحَدُ الْوُجُوهِ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ
وَالْأَوَّلُ مِنْ مَعْنَى الْأَمَامِ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَلَى مَعْنَى لَا يَجِبُ التَّكْلِيصُ قَبْلَ أَنْ يَحْمُولَ عَلَى صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
وَالْحَقُّ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ جَزَاءً مِنَ الْجَمَاعَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ فَخَلَّصَ فَلَمَّا صَلَّوْهُ بِمَدْرَافِ الْأَمَامِ وَلَا يَشْكُلُ
جَمْعُهُمْ فَخَفِصَ الرُّكْعَةَ وَتَخَفِصُ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ بِالْأَوَّلِ طَلَا فَقَالَ الْعِلْمُ فِي بَعْضِ الْأَشْفَاءِ
أَنَّهَا الْأَوَّلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذِكْرِ الرُّكْعَةِ الْبَعْضُ وَلَمَّا دَرَجَ مِنْهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَدْرَكَ رَكْعَتَهُ مِنْ أَدْرَكَ رَكْعَتَهُ
وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَتَهُ قَالَتْ دَقِيقًا لِمَنْ خَرَجَ الْعَادَةُ فَإِنَّ قَالِبَ مَا يَكُونُ مَعْرِفَةُ الْأَدْرَكَ بِرَكْعَتِهِ
وَنَحْوَهَا وَأَمَّا الْإِيمَانُ فَلَمَّا نَقَلَ السُّيُوطِيُّ فِي التَّكْلِيصِ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمَذْكُورَيْنِ
فَيُرَاجَعُ أَنَّ الْحُكْمَ لَيْسَ فَاصِدًا بِمَا يَلِ بِمَجْمُوعِ الصَّلَاةِ فَلَمَّا نَظَرْنَا فِي الشَّرَّاءِ قُلْتُ أَوْ قَالَ
أَدْرَكَ وَذَكَرَ الْعَصْرَ وَالْفَجْرَ خَرَجَ الْعَادَةُ دُونَ الْأَمَامِ وَلَمَّا يَلِ بِذِكْرِ بَعْضِ الرِّوَايَاتِ كَمَا يَتَّبِعُ فَيُجْمَعُ
تَرْجِمُهُ بِالصَّغِيرِ يَقُولُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فَهُوَ يَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ
الْعَوْدَةِ الْآتِي تَقَرُّرُهَا بِبَابِ وَاحِدٍ وَاسْمُ التَّكْلِيصِ هَذَا يَقُولُ لَمَّا مَنَعَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ بِمَدْرَافِ الْعَصْرِ وَبَدَأَ بِمَدْرَافِ الْعَصْرِ فَجَعَلَ أَنْ يَتَوَكَّفَ مِنْهُ أَنْ يَتَوَكَّفَ الْإِيمَانُ
عَنِ الصَّلَاةِ وَأَنْ لَمْ يَفْرَغْ بِالْمَعْنَى بَعْدَ وَقَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنْ يَحْمُولَ عَلَى
مَعْنَى أَدْرَكَ الْعَمَالِي الْبَلُوغُ وَالْحَقُّ الْمَطْلُوعُ وَأَنَّ الْفَرَاغَ السَّلَامَ يَكُونُ لَوْ يَدْرِكُونَ بِهَذَا
وَقْتُ الصُّبْحِ أَوْ الْعَصْرِ بِمَدْرَافِ رَكْعَتِهِ يَفْرَضُ عَلَيْهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةُ وَنَحْوَهَا يَخَالَفُ الْإِيمَانُ وَرِوَايَاتِ
النَّبِيِّ مِنَ الصَّلَاةِ وَأَنَّ هَذَا الْمَوْطِئُ وَلَا يَشْكُلُ عَلَيْهِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي بِلَفْظِ فَلَمَّا صَلَّوْهُ وَقَدْ دَرَجَ مَعَهَا فِي
فَلْيُخَفَّفَ الْإِيمَانُ لَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ فَلَمَّا صَلَّوْهُ قَائِلٌ بِالْمَعْنَى وَفِي الْوَقْتِ أَخْرَجَهُ قَالَ
بِهِ الشَّيْخُ أَكْمَلَ الدِّينَ فِي شَرْحِ الْمَشَارِقِ

من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر **مالك** عن نافع مولى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى عثمان بن عفان أن صلوا الظهر إذا كان الفجر ذراعاً إلى أن يكون ظل أحدكم مثله والعصر الشمس مرتفعة بيضاء نقيّة قد راسى الدرك فرسخين أو ثلاثة قبل غروب الشمس والمغرب إذا غربت الشمس والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل فمن تأم فلا تأمت عينه فمن تأم فلا تأمت عينه والصبح والنجوم بادية مشتبكة **مالك** عن عمار بن سويل بن مالك عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل الظهر إذا زلغت الشمس والعصر الشمس بيضاء نقيّة قبل أن تدخلكم صفرة والمغرب إذا غربت الشمس وأخر العشاء ما لم تتم وصل الصبح والنجوم بادية مشتبكة وأقر فيها بسوءتين طويلتين من المفصل **مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل العصر والشمس

أما قول عمر بن الخطاب كتب إلى

منقطع لأن نافع لم يبق عمر بن الخطاب يمشي به اليوم جمع ما مل ان يفتح العزة وكسر باهم امركم ولفظ الشكوة برواية الوطاء مودع منى واعتقادي الصلوة في زمان لم اموداهمته ولكن الصلوة مزينة ووجه المزينة ما ورد في الروايات حتى ورد من ترك الصلوة متعباً فقتل كقول الله تعالى انك تراه يمشي على الصلوات والصلوة الوسطى وقال تعالى تخلف من بعدهم خلف اخذوا الصلوة من خلفها اي علم بالانتم الا به من الوضوء والوقت وغيرهما او ادعى بشركها وادكنا وحاظها اي سارع الى فعلها في وقتها او اداوم عليها او لم يطلبها باسمه والرياء حفظ دينه بكل معين احدهما حفظ معظم دينه وعماه كما ورد في عرفته والثاني حفظ سائر دينه فان المواظبة عليها يستدل به على صلاح المرء قاله البجلي قلت والظاهر الثاني وقد ورد في ثلث من حفظهن فودى حقاً ومن يتبعن فودى حقاً الصلوة والصيام والنجاة ومن يتبعها بان اخرها فخلت عن تركها راساً فهو لها سواه من بقيه المودع اي الضيق على وزن الفعل وهو قليل واللفظة المشهورة هو اشبه بغيره **مالك** عن عمر بن الخطاب كتب اليه بعد هذا التهنئة المذكورة ان مصدره صلوا النظر اذا كان الفجر وهو الظل الذي تقي عنه الشمس بعد الزوال اي ترجع قال تعالى حتى تقي الى امر الله فان كان قبل الزوال من الظل فليس يعني ذراعاً وهو رجع القامته واستدل به على تعجيل الظهور لومح الاستدلال به على انشاء الروايات الى الزوال والى بريرة روى فيها قال عليه السلام اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة حتى ان الحديث لوسرع فيه النظر لا يدل الا على ان غير قولنا ان يكون ظل احدكم مثله وهو آخر وقت الظن منهم فاما ان يقال ان عمر لم يرد الصلوة في آخر الوقت او كان وقت الظن عنده الى المشي ولذا استدلال البجلي من المالكية بهذا الحديث على استحباب النجاة في مسجد الجماعة قال البجلي والليل لنا على الشافعي رح حديث عمر رضي الله عنه واما ما خطب بذلك عماله وامرهم الذين يقيمون الصلوة في مسجد الجماعة انتهى والعصر بالنسبة الى وصل العصر والشمس الواو حالية مرتفعة بيضاء نقيّة و نقاشان لا يشوب بياضاً صفرة والبياض والصفرة يعتبران في الارض والحد لا في عين الشمس حكاه ابن نافع في المبسوط عن الامام مالك قال البجلي قلت وفي البداية والمغرب تغير القرص وهو ان يغير محال لا تحارفه الا عين هو الصحيح اه وفي هو امش قال الشمس الائمة اخذنا بقول الشعبي وهو تغير القرص لان تغير الضوء يحصل بعد الزوال اه قد روى غير الراكب ظرف لقوله مرتفعة اي ارتفاعاً مقدراً لان بغير الراكب الى المغرب فرسخين ليطي اول ثلثة فرائع للجماء السريع وقيل شك من الحديث وقيل فرسخين في الشتاء وثلثة في الصيف والافراد يعني الحوزة والتدبير فلا حاجة الى التوجيه وسياتي في الاثر الذي اجزم بثلثة فرائع والقرص ثلثة اميال واختلف الاقوال في تفسير الليل قبل غروب الشمس فانت خبير بان لا تقدم في الحديث بشي من الساعات لانه يختلف باختلاف المراكب والاوقات والعجب كل العجب من الذين قالوا ان هذا المير لا يمكن الا بعد ان وصل العصر قبل ان يمشي بل على المشي متصلاً انهم قالوا امير المؤمنين وعشرين ميلاً من بعد الجمعة الى العصر كما يمشي في وقت الجمعة والمغرب بالنسبة اذا غربت الشمس ولا خلاف بين اهل السنة في استحباب اطلاق المغرب في اول وقتها من ان الائمة قالوا الصلوة وقتها كما تقدم وكهت الخفية اي تأخيرها والعشاء اذا غاب الشفق وتبين الكلام على المراد بالشفق في محله الى ثلث الليل وهو موسوم بين وقت الغروب من تأم قبل الشاء فلا تأمت عينه عداً يعني الاستراحة على من ينام عن الصلوة لانه عليه السلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعد ما قيل اخباره لا يخفى في ذلك النوم كما في الفتح لرحماني والاول مرجح وكان ابن عمر بن الخطاب من نيام قبل من نيام فلا تأمت عينه وروى

هذه الجملة في سنن البزار من مائته مرفوعاً قال السيوطي من تأم فلا تأمت بين ذكره ثلثاً زيادة في التفسير قال الترمذي ذكره اكثر العلماء اليوم قبل الشاء وخص فيه بعضهم وبعضهم في رمضان خاصة قال الحافظون قلت عن الرخصة قيدت عن في اكثر الروايات بما اذا كان له من يوقف او عوف من مادته انه لا يستغرق وحل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء والمالكية على ما بعد دخوله وقال ابن ماجة في قال في البرهان ويكره النوم قبلها للنبي صلى الله عليه وسلم منها الا حدتها في غير لقولهم الشريعة وسلم لا يسم بعد العشاء الا احدهما على من عمل او سافر في رواية اخرى اه وقال الطحاوي انما كره من خشى فوت الوقت او الجماعة واما من وكل نفسه الى من يوقف فبالح لاه **مالك** قوله وصلوا الصبح منصوب والنجوم بالرفع الواو حالية بادية بالبادي ظاهرة من الهدوء وهو الظن مشتبكة قال ابن التميمي اشتبكت النجوم اي ظهرت واختلط بعضها ببعض كثرة ما ظهر منها قلت وهذا اقرب من قراءة عمره كما تقدم ان كان يقرأ بسورة البقرة وكذا عن الصديق الكبرية اما اذا قرأ بقصاصة السورة الاولى الاسفار كما تقدم مفصلاً **مالك** قوله كتب الى ابي موسى الاشعري ان صل بعينه الامر بالنظر بالنسبة اذا زلغت اي مالست الشمس ولا ياتي ما تقدم اذا زاد الفجر ذراعاً لان هذا الجمل وهو مفرد والعمر منصوب والشمس الواو حالية بيضاء نقيّة بالنون والفتاح تقدم تفسيره في الحديث المتقدم وهو المراد بقوله قبل ان تدخلكم اي الشمس صفرة بان لا تحارفه الا عين عندنا وباعتبار الارض والجملة عند المالكية كما تقدم والمغرب اذا غربت اي توارت بالغروب الشمس اي على العصور واخر العشاء لان تأخيرها مستحب ما لم يتم لان النوم قبلها مكره كما تقدم وصل الصبح والنجوم بادية مشتبكة تقدم في الحديث السابق وقرأ فيها اي في صلوة الصبح بسورتين طويلتين بعد الفاتحة ولم يذكرها لما انها متفرقة عند الكل من المفصل قال العلماء سبع السور من اول القرآن الصبح الطول ثم ذات المئين اي ذات نحو مائة اية وهي احدى عشر سورة ياتي بيانها في التزاور ثم الشافي وهي عشرون سورة ثم المفصل كعظم سمى به لكثرة المفصول فيه بسم الله والفتحة المنسوخ منه كما في القاموس ولذا سمي بالحكم ايضا كما في الشافعي قلت واستحب الخفية من الائمة الارضية قربت طوال المفصل في الصبح كما سياتي في الدواب القرات وسياتي هناك الاختلاف في تعيين المفصل **مالك** قوله ان صل العصر والشمس بيضاء نقيّة قد راسى الدرك ثلثة فرائع تقدم الان هذا الراوي لم يذكر لفظ افرسخين فان قلت الاولى على الشك فلهذا الرواية لم يقع فيها الشك وجزم راوها وان حمل الاولى على التوليد فلهذا الرواية وقع فيها الاختلاف كما ترى وان حمل العشاء ما بينك المراد به اول الوقت اجمل لعرفته الخطاب به يعني ما بينك اذا كنت في الوقت وبين ثلث الليل فانه الوقت المستحب فان اخرجت لعزوة ومصلحة فالي شط الليل ويتبع وجزمه قال الطحاوي بعد سر الروايات في وقت العشاء فثبت تصحيح هذه الآثاران اول وقت العشاء الاخرين من غير غيب الشفق الى ان يعني الليل كله ولكنه على اوقات ثلثة فاما من مين يرض وقتها الى ان يعني ثلث الليل فافضل وقت حليت فيها ما من بعد ذلك الى ان يتم نصف الليل ففي المفصل دون ذلك وما بعد نصف الليل دون كل ما قبله انتهى ولا يمكن من انما قلنا بان تؤخرها من النصف ايضا والاوجه ان يقال ان هذا القول لا يخص بالتبعية على صلوة العشاء بل هو تنبيه على الحافظة على الصلوات كلها لقول صلى الله عليه وسلم من حافظ على هؤلاء الصلوات لم يكتب من الغافلين ويعمل ان يكون الاشارة الى فوت العشاء خاصة كما روى الطحاوي عن نافع بن جبير قال كتب عمره الى ابي موسى وصل العشاء اي الليل شئت ولا تكن من الغافلين ١٣

بيضاء نقية قد يأسير الراكب ثلاثة فراسخ وإن صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل فإن آخرت فألى شطري الليل ولا تكن من الغافلين
مالك عن يزيد بن زياد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأل أباه هيرة عن وقت الصلوة فقال
 أبو هيرة أنا أخبرك مثل الظهراء إذا كان ظلك مثلك والعصر إذا كان ظلك مثلي والمغرب إذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث
 الليل وصل الصبح بعش يعق الغلس **مالك** عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك أنه قال كنا نصلى العصر
 ثم يخرج الإنسان إلى بقي عمر وبين عوف فيجد هم يصلون العصر **مالك** عن ابن شهاب عن انس بن مالك أنه قال كنا نصلى
 العصر ثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتهم والشمس مرتفعة **مالك** عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أنه
 قال ما دركت الناس الا وهم يصلون الظهر يعشى وقت الجمعة تطرح إلى جدار المسجد الغربي فادعش ^{بها السجدة}
 كنت ارى طنفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد الغربي فادعش ^{والله لا يدين}
 الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصل الجمعة قال ثم ترجع بعد صلوة الجمعة

وقتها آخر وقت الظهر من الجهور واختلف فيه المالكية فقال الباقي آخر وقتنا من القاسم واهب
 آخر وقت الظهر ضرورة واخبرنا ما عن ابن الجاشون وغيره إلى الصلوة لا يجوز أن يؤخر عن وقت
 الضرورة أنه حق أو الظاهر أن المقصود من إخراج الوقت المشرك **مالك** قوله قال
 كنت ارى طنفسة بكسر الطاء والفاء وبضم السين والطاء وفتح الفاء بها طر دخل وفتح قال في الفتح
 الرحاني النخل يفتح المجزئة والهم غلام الأدهب وفي الطالع الأضغ كسر الطاء وفتح الفاء وقال
 أبو علي القائل يفتح الفاء لا غير وقيل في معناه أنه بها طر صغير وقيل حصير من سعف وقال
 الباقي الطنفس بسطها العقيل يفتح العين مكررا لا إلى أبي طالب إلا عني حتى على وجعفر وكان
 الاسن صحابي عالم بالنسب كذا في القريب قال لا ينبغي على الله عليه وسلم أن اجك حين
 جأ القريبك وحما لما كنت اعلم من حب عمي اياك توفي سنة ستين وقيل بعد ما ز من
 معاوية يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد النبوي الغربي صفته جدار قال الباقي ما كانت تطرح مجلس
 عليها عقيل بن أبي طالب ويصلي عليها الجمعة والعشاء على نحو الطنفسة جاز من ذلك ما كانت
 وقال الباقي السجود على الطنفس مكرره منه مالك وكذلك كل ما ليس من نيات الارض
 الاضروا استنى ونقل في الفتح الرحاني من الشيوخ يجوز الصلوة على الطنفسة والبساط ومن ابى الناس
 على مسح وعلى طنفسة وصلى على السج عمر بن عبد العزيز وجابر وعبد الله ومن ابى طاب الله
مالك قوله فاذا غشي الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في
 زمان خلافة فضل بالانس الجمعة الخطبة ولم يذكر ما باله من مكره عند الكل قال الحافظ هذا
 اسناد صحيح وهو ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس وقم بعضهم عكس ذلك ولا يجزئ
 الا ان حمل على ان الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعد الذي يظهر أنها كانت
 تفرش لدخل المسجد قلت بل هو الصحيح كما يدل عليه لفظنا فاذا غشي وايعنا قد جاء في رواية
 عبد الرحمن بن ممدى عن مالك بلفظ كان لعقيل طنفسة مما يلي الركن الغربي الحديث وروى
 ايضاً ابن الجاشون كان لطنفسة في اصل جدار المسجد فاذا غشي إلى النخل قد جاء في الطنفسة
 اذن المؤذن الحديث فحقنا فعمل بهذا الا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اخرج محمد بن
 في وقت الجمعة وقال بهذا نأخذ قال مالك والداي سئل ثم رجع بعينه المشكك في صلوة
 الجمعة ففعل من القيلولة وهو النوم في الظهيرة على ما قاله الشيخ وفي الجمع العقيل والقبول
 الاستراحة نصف النهار وان لم يكن معاً فوم واختاره صاحب الفتح الرحاني بدليل قوله تعالى
 واجن مقبلاً والجنة لا قوم فيه قاله على وزن فاعلة بمعنى القيلولة قال في التاموس القائل
 نصف النهار قيلاً وقائله وقيلولة ومقبلاً انتهى السخا قال البوني يفتح الضاد
 والمد هو اشتداد النار وذكر ما بالضم والقمر من طلوع الشمس مؤنث وقال الباقي بالفتح
 والمد من الشمس وبضم القم ارتقا عما عند طلوعها وقيل ان من طلع الشمس إلى ان
 يرتفع النهار ويبيض الشمس جدم ثم يعود بعد ذلك السخا إلى قريب من نصف النهار والرو
 في الحديث أنهم كانوا يرجعون بعد صلوة الجمعة فيكونون ما قام من راحة قائله الضمى بالفتح
 إلى الصلوة انتهى واستدل بالحدِيث على جواز الجمعة قبل الزوال لانهم كانوا يقولون بعد
 الجمعة والقيلولة لا تكون الا في نصف النهار فعمل ان الجمعة تكون قبل الزوال وانت خبير
 بان لا يباح الاستلال اصلاً لا اطلق طيلة قائله الضمى لما قام مقامه وقد يطلق على انساب
 اسم النوب كما اطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم على السجود اسم العزاد فقال لعرايض بن
 سارية حلم ان العزاد المبارك اغريه الوداد وادوا للناسي فكما اذ لا يباح الاستلال بقوله
 صلى الله عليه وسلم من لم يزل سجوداً في وقت الغداء وهو بعد طلوع الفجر إلى الزوال كذلك
 لا يباح الاستلال بخلاف القيلولة على جواز الجمعة قبل الزوال كما هو من اجلى الهدى يسات
 فاستدل الامام مالك بهذا الحديث على ان عمر رضي الله عنه لم يمس الجمعة بعد الزوال ويتاخر حتى
 غشي النخل الطنفسة كلها لا يجاز فيه **مالك**

مالك قوله من الظهراء إذا كان ظلك
 مثلك والعصر إذا كان ظلك مثلي وبهذا من فيما ذهب إليه الامام الا اعظم الوصفية
 في ظاهر الرواية عنه انه يخرج وقت الظهر ويصل وقت العصر بالمتولين وبهذا الاثر من
 الامام محمد بن مسلك الامام لانه امر بصلوة الظهراء إذا تحقق المثل والعصر إذا صار الشان
 والمغرب بالنسب اذا غربت الشمس كما تقدم والعشاء ما بينك إلى اول وقت كسا
 تقدم وبين ثلث الليل يعني بر يد بالقبض الغلس فسر به لان الغيش في اللغة يكون قبل
 بقايا الظهيرة الليل يعني بر يد بالقبض الغلس فسر به لان الغيش في اللغة يكون قبل
 الغلس والظاهر انه تفسير من يحيى بن يحيى لانه وقع بهنا في رواية ابن بكير وعنه بغلس **مالك**
مالك قوله قال كنا نصل العصر قول الصوابي كان يفعل كذا مختلف عندنا إلى الاصول فقيل
 مرفوع وهو اختيار الحاكم وقيل موقوف واليه الال للراشدي وغيره وقال الحافظ ان جرحه من ادعوا
 لظفار مرفوع حكاه قلت لكن الحديث مرفوع قطعاً صريح برفعه ابن المالك وغيره بلفظنا فصل
 العصر رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر الناس ان يخرج الإنسان إلى بقي عمر بين عوف
 قال النبي كانت منازلهم على الميلين من المدينة المنورة بقباء فيجد هم يصلون العصر قيل فيه
 دليل على تعجيل النبي صلى الله عليه وسلم العصر قلت بل فيه دليل على ان المعروف عند الصحابة
 كلمه من الشدة حتى من كان تأخير حاله كان لا يؤخرونها بنوع من عوف وابل قباء واهل
 العوالي وغيرهم كما يبين في الروايات فظهر ان اسمها كالأول على لغة من ان تعجل على الصلوة
 والسلام كان لها من الصلوة ومنه إلى ولا يافى رجل يكون أشد تأسيار صلى الله عليه وسلم من الصلوة
 بل وقال الرازي في الاسكان لا يمكن الموقوف منه على مقدار معلوم من الوقت لانه على المسافة
 والسرعة في المشي كذا في الفتح الرحاني **مالك** قوله كان فعل العمري مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما رواه خالد عن مالك اخبره الراشدي في غير ما لا ينبغي ثم يذهب الذاهب
 قال الحافظ لانه لا بد من ان يذهب إلى قباء فيجمع التفتاح ويومر يمد
 ويغير ويغير ويضع ويذكر ويؤنس والافصح التذكير والعرف والمقال الزدقاني ممدوعه
 انكره النخوين وانكره بعضهم فصره ككاه صاحب العين قال البكري من يذكره فيهم ومن يؤنسه
 فلا يعرفه باسم بشر منك انه بينه وبين المدينة نحو الميلين او اقل وقيل ثلثة قال العين
 قال الشان لم يتابع مالك على قوله قيامه المعروف والحوال وكذا قال الراشدي وغيره فهو
 يدعى الامام مالك انه يوم فيه اخبره او قال الومط عن احمد بن خالد قال لم يتابع على
 قوله قيامه ورواه الحديث من الزهري عن انس فقال فيه ثم يذهب الذاهب إلى العوالي والحوال
 في طرف المدينة وقيامه على فرسخ من المدينة فلهذا لم يتابع مالك عليه لان قوله هذا يدل على
 ان الصلوة كانت تقبل اول وقتها انه نقل الباقي ثم رده قلت الامام مالك ليس بمتردد فيه بل
 رواه ابن أبي ذؤيب عن الزهري بلفظ الضياء كما ذكره الباقي مفصلاً ونقل عن العلامة العيني
 مختاراً ان الرواية السابقة بلفظ بقي عمر بين عوف اخبرها البخاري وسلم وهم كانوا يبقوا
 كما تقدم وما انكره عليه احد فعمل ان نسبة اليوم إلى الامام مالك وهم قال الحافظ ومن كان لما رآه
 في رواية الزهري اجمالاً على الرواية المقسرة وهي رواية من اسحق اذ قال فيما إلى بني عمرو بن
 عوف وهم إلى قبا في مالك على ان القصة واحدة قال السيوطي **مالك** قوله وهم يصلون
 الظهر يعشى والعشى من بعد الزوال إلى الغروب وقيل إلى الصبح والمقصود بيان ان تخير في
 صلوة الظهر والاشارة إلى من انكر ما قال في الاستدراك قال مالك يريد بالبلاد بالظن قلت وفيه
 ايضاً ما ياتي من النبي من الصلوة في الحاجة **مالك** قوله وقت الجمعة بعن ايم لغة
 الجازية فجملة تميم واسكاناً لانه عقيل اسم ليوم من ايام الاسبوع قال الزدقاني قال
 النودى قال مالك والوجه في هذا واشارته الى الصلوة ومن بعدهم لا يجوز الجمعة
 الا بعد زوال الشمس ولم يتألف في هذا الاحمد بن منيل واسحق فمؤازها قبل الزوال واخسر

فنفيل قائلة الضاء **م**الك عن عمر بن يحيى المازني عن ابن ابي سليط ان عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بمكة قال **م**الك وذلك للتهجير وسرعة السير من ادرك ركعتين من الصلوة **م**الك عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة **م**الك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا قاتلتك الركعة فقد قاتلتك السجدة **م**الك انه بلغه ان عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت كانا يقولان من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة **م**الك انه بلغه ان ابا هريرة كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة ومن فاته قراءة القرآن فقد فاته خير كثير ما جاء في ذلك الشمس وغسق الليل **م**الك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول دلوك الشمس ميلها **م**الك عن داود بن الحسين قال اعبرني مخبر ان عبد الله بن عباس كان يقول دلوك الشمس اذا فاء الفجر وغسق الليل اجتمع الليل وظلمته جاعم الوقت **م**الك

الادراك الركبة انتهى وقال الزرقاني هو الذي استقر عليه الاتفاق وكان فيه شذوذ قد سقم
١٢ قولنا كان يقولان من ادرك الركبة ومعنى الادراك ان يربع الماسم قبل ان يرفخ
 الامام لا من الركوع يعني ادرك الامام لا كما فهمه ذلك قبل دفع الامام لا من فقد ادرك
 الركوع فاذا ادرك الركوع فقد ادرك السجدة بالاولى وبه قال الاثني عشرية وقيل اذا احسرم
 والناس في ركوع اجزاه فان لم يدرك الركوع وقيل غير ذلك بسبب العلة التي والصحيح
 الاول **١٣** قولان ابا هريرة قال كان يقول من ادرك الركبة فقد ادرك السجدة
 بخلافه اخرج البخاري في رسالته القواعد خلف الامام عن ابي هريرة ان قال اذا ادركت القوم
 وهم ركوع لم يبتدئك الركبة وذكره الحافظ في التلخيص الجليل عن قال ابن ماجة بن قيس
 تعلم اصحابنا الغضب اذ قال به وفي اسناده نظر انتهى قلت فلا اشكال به ومن فاته قراءة ام القرآن
 الفاتحة فقد فاته غير كثير وثواب جزيل قال الباجي معناه ان من ادرك الركبة فقد ادرك
 الاعتقاد بالسجدة كما تقدم ومن لم يستفد فليس فستفد من ادرك الركبة دون قراءة كفضيلة من ادرك
 القراءة ايضا من اولها الى اخرها انتهى مع زيادة يعني هدرك الركوع وان جعل هدرك الركبة كمن
 ثواب من اشترك في الصلوة من الاول كغيره داخل المداير فافاته من موضع التمام والاول
 اودج **١٤** قوله ادرك الشمس وفسق الليل المذكورين في قوله تعالى ان الصلوة لله وليك
 الشمس الى غسق الليل ولما كانت هذه الاية في بيان اوقات الصلوة ذكرنا انهم فسقوا في
 الواجب **١٥** قوله ان يقول ادرك الشمس لمها قال الباجي الليل يتكئين اليك فيها
 ليس بخلق ثابته يقال ماتت الشمس لمها والليل والشمس ففتح المداير في المسألة
 ميل انتهى والمداير في الحديث وقت الزوال وبها قال في تفسيره ما يكون المراد بالآية
 اول وقت الظهر ودعى هذا التفسير ابن عباس وابي هريرة وغيرهما وخرج السيوطي في الدرر عن
 ادرك الشمس قال الزوال الشمس واخرج بطريق من ابن مسعود قال ادرك الشمس غروبها
 وكذا اخرج على قولنا القول الثاني في تفسيره ما فيكون المراد بالآية اول وقت الغروب قال في
 القاموس ذلك بهمه مراد الشمس ولو كانت اوصفت اوصاف اول ذلك عن كبر الساء
 وقال في الجمع ادرك ادرك براد بهذا الما من وسط الساء وغروبها ايضا داخل ادرك الشمس
 وسياق التفسير الثالث في الحديث الآتي **١٦** قوله ادرك الشمس اذ ادرك الفتي يقال
 الباجي اي اذا فعل هذا هو قول ثالث في تفسيره ادرك والاصل ان ادرك هو المعلن بضمها
 على كل ميل لم ادا اخرج السيوطي بهذا التفسير عن ابن عباس فتدبروا في ابي شيعة وابن
 جرير وعلى هذا التفسير المراد اول الوقت المستحب للظهر وبذلك تفسير الباجي وقول
 صاحب القاموس اذ في بين ما ت وذا ت وجعلنا قولين والافاضل به ان المراد هو ميل
 الزوال كما هو مراد عن ابن عمر وقد افاد الفتي معناه دفع الظل صادق على كليهما بل على الثاني
 اعرف فسق الليل قال في القاموس انفس محررة خلافة اول الليل اجتماع الليل وطلعت وصف
 الليل بالاجتماع وانما هو في الحقيقة الوقت ولا وصف بالاجتماع وانما يجمع بذلك ظلامه
 وقوله طلعت مطلق على الاجتماع والمراد بذلك سواده قال الباجي قلت هذا ايضا احد احوال
 في تفسيره واخرج السيوطي عن ابي هريرة فسق الليل غروب الشمس وعن ابن مسعود انه
 الشاذ لاخرة ومن ايضا ادعى الزوال في هذه الاية احد الایات التي جمعت الصلوة
 الشمس فلو ادرك الشمس اشارة الى الظنون وفسق الليل الى العشا بين وقرآن الفجر الى صلوة
 صحيح انتهى **١٧**

قوله ان امير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ثالث الخلفاء الراشدين واصل العشرة المبشرة واهل السنة اصل الشورى بل يوقع لرؤس الامثنين ليلة بقيت من ذي الحجة سنة ثلثت وعشرين على الجمعة بالمدينة وصل العصر من يومنا بثلث بفتح الهم والين لوزن جل موضع بين مكة والمدينة قال مالك يوجد هذه العبارة في اكثر النسخ وينسبها الى بين المدينة وثلث اثنا عشر وعشرون ميلا وكذا قال ابن وضاح وقيل ثمانية عشر وقيل سبعة عشر ميلا قال مالك ذلك اى ادراك العصر لعل لتبجراى لصلاة الجمعة والجرة وهى انتصاف النهار بعد الزوال وسرعة السير ولا يستعده احد يعرف سرعة المركب سيما الحرة فاقم يمشون الى قبا بأسرع من نصف الساعة وقد قيل وثنا ثلثة اميال ومقصود الامام بهذا الاثر اثبات التيميم للجمعة ١٣ **قوله** من ادرك ركعة من الصلوة صحت جواب الشرط في الترجمة استثناء بذكره في الحديث او انكلا على فم السامح اذا قد رشل لفظا ما علمه فان مثل هذا الجزء لا العام بغير كل سامح والظاهر من صنع الامام مالك انه لا بد بذكر هذه الآثار بيان السبوق ودرج الركعة والسجدة مع الامام وادراكه تقدم من رواية العصر الفجر بيان ادراك الوقت ولذا اورد الامام محمد بن عطاء الرواية الماضية في الوقت عن الوقت واورده الروايات في الرجل يسبق ببعض الصلوة فتا مل وتشكرا **قوله** فقد ادرك الصلوة قال ابن المنك محتاج الى التاويل لان درك الركعة لا يكون درك كل الصلوة اجماعا ما عقلت كما قال غيره كما تقدم في المواقيت واعتكف العلماء في توجيهه فقبل محمول على فضل صلوة الجماعة يعني يحصل له ثواب الجماعة ويؤديه مادواه العمل الخفى من مالك في هذا الحديث بفطن من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الفضل ويؤديه ايضا مادواه عهد الوهاب بن ابى بكر عن ابى سلمة عن ابى هريرة فروعا بلفظ فقد ادرك الصلوة وفضلها واعلان الى لفظ ابن عبد البر انه ليس بشئ لانه على اصول الحمدتين من زيادة الركعة مع ان لسانه ايضا ولو سلم فالرواية الصحيحة ترجح احد الوجهة المحتملة وقال بعضهم محمول على حكم صلوة الجماعة يعني درك الركعة مدرك فكما كل من سبوا الام ولزوم الاتمام وغير ذلك ويؤيد من ادرك الركعة مع الامام فقد ادرك الصلوة وقالوا بغيره انك انسب من تقدير الفضل وايضا كان فالحديث في بذر من الترجمين محمول على صلوة الجماعة وعليها حمل الامام محمد اذ ذكره في باب الرجل يسبق ببعض الصلوة وعليه حمل الهامى في المنتقى وهو الظاهر من منيع الامام مالك كما تقدم منا وقال بعضهم محمول على ادراك الوقت لوجوب الصلوة يعني من لم يكن اتم الصلوة ثم صار ادا وقد بقي من وقت الصلوة فقد ركعة واقل لزم الصلوة ويؤديه مادواه عمار بن مطر عن مالك بسنده بلفظ فقد ادرك الصلوة ووقتها ويؤديه ايضا ما زلوه النسائي في هذا الحديث بلفظ الا انه يقتضى ما فاتا وقيل المراد بالركعة الركوع وبالصلاة الركعة يعني من ادرك ركوعا فقد ادرك الركعة يعني بركعة هذه الركعة وان لم يدرك القيام دلل مميزات اخرى يحتمل ان يكون هو مراد الامام مالك اذ ذكر الرواية الثانية تفسيرها والوجه مندى ان كل هذا محتمل والحديث من جوامع الحكم والاعاديت الخامة المؤيدت مغلرة لاحكام فاصح بضمها بالابى بيت ويؤيدوه ان الامام ذكره ههنا في المواقيت واستدل به ابينا في ابواب الجمعة كما سياتى هناك والله اعلم **قوله** فقد فاتك السجدة ايضا يعني لا يجزى هذه السجدة ولا يجزى بها ولا تكون درك للركعة بادراك السجدة بدون الركوع قال الهامى لا خلاف بين الامتين من ادرك سجدة من صلوة اللام فانه لا يجزى بها فانما يجزى بها

عن نافع عن عبد الله بن عمر ^{رضي الله عنهما} أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي تفرقه صلوة العصر كما تفرقه أهله وماله **مالك**
عن يحيى بن سعيد ^{رضي الله عنه} أن عمر بن الخطاب أنصرف من صلوة العصر فلقى رجلاً لم يشهد العصر فقال ما حبسك عن صلوة
العصر فذكر له الرجل عذراً فقال له عمر طفت ^{عليه} قال **مالك** ويقال لكل شيء وفاء ^{وتطيف} **مالك** عن يحيى بن
سعيد أنه كان يقول أن المصلى ليصلي الصلوة ويأفاته وقتها ويأفاته من وقتها أعظم وافضل من أهله وماله قال **مالك**
من أدركه الوقت وهو في سفر فأقر الصلوة ناسياً ^{أو ساهياً} حتى قدم على أهله أنه ان كان قد قدم على أهله وهو في الوقت فإنه
يصل صلوة المقيم وإن كان قد ذهب الوقت فليصل صلوة المسافر لأنه إنما يقضى مثل الذي كان عليه ^{وقال} **مالك** وهذا
الأمر الذي أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا قال مالك الشفق الحجة التي في المغرب فإذا ذهبت الحجة فقد وجبت صلوة
العشاء وخرجت من وقت المغرب ^{أنه يبين} **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر أغنى عليه فذهب عقله فلم يقض الصلوة قال
مالك ^{٢٣} ذلك فيما نرى والله أعلم أن الوقت قد ذهب فلما من أفاق وهو في وقت فإنه يصلي النور عن الصلوة مالك عن ابن

اداءها في وقتها المكروه في المصلي فيه نعم لو حصل على اول الوقت فحضر حتى كما قال به الامام مالك
فالا وجه من ان يرد بالصلاة في وقت العصر في وقت الصفر في وقت ما فات وقتها لكن لما وصلت
في وقت الكراهية دخل في الوعيد وهذا وجه من طرح الاثر **هـ** قوله قال مالك من
ادرك الوقت وهو في سفر يقتصر في الصلاة فاخر الصلاة عن اول الوقت او كل الوقت ناسيا
او ساهيا بلغا او في اكثر النسخ والسو على ما حكاه عن شغل عن الشيء والنيان فغفلة عنه وافته
وقال الباجي السواد يقول من الشغل تقدم ذكره ولا والنيان للبدن يتقدمه الزحيم تقدم فاية
تقول اخر على الكراهية من تمام السفر لو كان لا اهل ام لا اذن ان كان قد علم وهو في الوقت
فانه يصلي صلاة العتيق بين الصلوة لاداءه مقبلا وقال النخعي ان الوجوب وان كان باول الوقت وكان اذ ذلك
سافرا كونه لم يصل انتقل الوجوب منه الى الجزء المتصل بالاداء كما بسط في المصنوع وان كان قد
قدم على اهل وصار مقبلا الى ان قد ذهب الوقت بتمامه فليصل صلاة السافر بين مقصودة لانه
انما كان يقضي شغل الذي كان عليه وهو صلاة السفر قلقت وكذا في كتاب الحج روى عن ابي حنيفة
رضي الله عنه قال الباجي وبه قال ابو حنيفة **هـ** وقال الشافعي يقتصر على حضوره قال ابن عمر البصري
الاستيلاء من نسي صلاة في حضر فذكرها في سفر او نسيها في السفر وذكرها وبه وجهين صلاها كما لا ريب
انما يقتضي ما فات على حسب ما فات وهو قول ابي حنيفة والثوري وقال الاوزاعي فالتفتي
احمد بن حنبل يصلي في المستعين جميعا صلاة حضوره وان يقول الشافعي ببندادش قول
مالك ثم يرجع عنه بمرو وقال الحسن البصري ولما نسي من البصريين من نسي صلاة الحضر فذكرها
في السفر صلاها بسفرة وفي العكس صلاها بحضوره كما لو ذكرها وبه وجهين وذكرها في حصة وقد اذنت
في المرض وهذا قال المزني والطبري انتهى مختصرا قال مالك وهذا الامر في التعميل الذي قلته
هو الذي اوردت الناس عليه ابي الساجين وابل العلم ابي الفداء عليه الله في النوبة نادها
الشرقي قال شرا فذكر اية **هـ** قوله وقال مالك الشغل الحرة التي ترى في اتق المغرب
بمغروب الشمس هذا المعروف في مذهب الامام مالك وبه قال الامام الشافعي والامام
احمد وبه قال الامام ابو يوسف ومحمد من الخنفية وبه رواية عن الامام ابي حنيفة وحكي
المروزي ان ابن القاسم قال من مالك في الساعات ان البياض عندى اثنين قاله الباجي وقال
اليعنى وبه قال عمر بن عبد العزيز وابن المبارك والاذاعي في رواية مالك في رواية وزفر
ابن المنذر وروى عن ابي بكر الصديق وعائشة والي هبرة ومعاذ بن جبل والي بن كعب
وعبد الله بن الزبير انتهى فاذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلاة العشاء على مذهب الامام
مالك وخرجت بصيغة الخطاب من وقت المغرب واختلفت الروايات عن الامام مالك
في آخر وقت المغرب وما في المدونة مثل ما في الوطاء ان يخرج وقت المغرب بدخول العشاء
وبه قالت الخنفية كما تقدم في اول المواقيت وقال الزرقاني وخرجت من وقت المغرب اى
الختار والافوقها الليل كله انتهى قلت فذا قول ثالث في المغرب منه من غيرا تقدمه اول
المواقيت **هـ** قوله فاما من اتفق في الوقت فانه يصلي اختلاف العلماء في التقى عليه
فقال مالك والشافعي وجمهور الشافعية عليه اذا استوعب الغداء وقت الصلاة كروا وقال
الحنفية لا قضاء عليه اذا اعى اكثر من يوم وليله والافق من الاقل من يقضي وقال الحنابلة فحصى
ما فات وان كان الف صلاة كذا في البداية وحواشي فرواية ابن عمر اولها الامام مالك
بان الغداء كان مستوعبا للوقت وحملها الخنفية بان كان مستوعبا ليوم وليله ولذا قال
الامام محمد في موطنه بعد هذا الحديث قال محمد وهذا فاذا اعى على اكثر من يوم وليله وانما
اذا اعى عليه ليوم وليله او اقل قضى صلاته بثلثا عن محمد بن ياسر اعنى على اربع صلوات ثم اتفان
فحقنا بانتهى قلت واقرينه توكيد الخنفية لاروى عن ابن عمر في النسي عليه يوم وليله ان قال
يقضي الخرج الامام محمد في كبر الآثار فلو غفل فخله بثلث اقل من يوم وليله يتأخّر قوله فان غفم ونسك
هـ قوله النوم من الصلاة اى ما حكم به من يوشى الاغدا ويصلى الغد **هـ**

له قوله الذي تنويعه في رد على من كره ان يقال فائتت الصلوة واختلف العلماء في المردا بالصلوات فيقول القوات من الجماعة واقتاره الملب وغيره ويؤيده رواية ابن مندة الموتور بالرد والرم وتزمل صلوة الوسطى في جماعة وهي صلوة العرو وجعل فوائسنا ان تدخل الشمس صفرة وبه قال الاوانا في اخرجه عنه ابو داود في سنة قال السيوطي وروى بن ذوق على ابن ابي حاتم مرفوعا عن قال ابو حاتم التميمي من نافع وقيل فوائسنا حروب الشمس وروى هذا عن نافع في هذا الحديث قال المافظ وتفسير الروي ان كان فقيها اولى من غيره وقال السيوطي روى بن ذوق مرفوعا في ابن ابي شيبة ينفذ من ترك الصلوة فيجب القسب الشمس من غير عذر فكانا وترا بالرد والردى من الامام مالك تفسيره جاذب باب الوقت وهو محتمل للمخارفة وقوله قال الزرقاني فيمكن جعله على الثاني والثالث لكن الرابع عندي محمل على الثالث كما ينبغي تحت الحديث الثالث ثم اختلف العلماء في ان المراد في الحديث النسي او العالم مروي من سالم ان بن يمين فائتت ناسيا وعليه مشي الترمذي اذلوب على الحديث بما جاء في السهو من وقت العصر يعني ملحق من الاسف عند معاينة الثواب الذي يعلل المفلون كما ناول ترا بالرد والردا لاسف في حق العامداه وقال الداودي انما هو في العامداه وقال النووي هو الاطلاق وبه يقول في الرواية السابقة من غير عذر وقال يعني كما انه انظر في البخاري من ترك الصلوة والعصر وبناظره في العهد صلوة العرو واختلفوا في ان الحكم يكتفى بالصوم فيقبل لعدم زيادة فعلها وكذا الواسطي وكوئنا في وقت الاشتغال بالناس وغير ذلك وقيل لا يخص والصلوات كلها صايرة والحديث مخرج جوا بل من سأل عن فوات العصر وصال من غير بالاجيب بما رواه غيره جوا ما ورد فقط من تنويع الصلوة ورد بان الحديث ضعيف وفي المشايخ تخصيص العصر ودرج التحقير والاشقي او لنودي ويؤيده رواية البخاري ان من الصلوات صلوة من فائتت كما ناول ترا بالرد والردا فقال ابن عرسمت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل صلوة العصر كما ناول في فتح الخلا في بعض الروايات فكانا والمبتدأ اذا تضمن معنى الشرط ما في خبره الفاضل تركا وترجمنا اوادوكس الفوقية قال في القاموس وتره ما لم نقصه اياه بالرد والمزعم بالامير في رواية الاشعثين فيقول ثمان والضمير في وتر الرابع الى الذي تنويعه مفعول الاول وروى برهنا بمعنى اخذ فيمنه لا يعرف شي في وتريل بقوم الابل والمال مقام ما لم يمس فاعلمه وقال ابن عبد البر منته متداول النقر واللفظة كالذي يصاب بالرد والملاصاة يطلب بها وراوا لوترنا في التي يطلب ثارها فجمع عليه غسان علم المعوية وعظم طلب الشارقالسيوطي وفيما قال اخرجبط في الملوالات كالمضي والزرزقي في وغيرهما والمعنى ان يلق من الاسف عند معاينة الثواب كما تقدم وقيل المعنى كانه فات منه مثل ما فات الثواب من الموتور بالرد والرد وقيل يجب عليه من الاسف مثل الاسف جل الاسف الذي يلحق الموتور بالرد وهذا المعنى في العامداه لانه في كبرية قال السيوطي وقع في بعض الروايات زيادة وهو قاعه وفيه اشارة الى اخذته من وجهه نظره مقابل ولا ذاب فهو بلغ في الغر واما خص الابل والمال بالذكر لان الاشتغال في وقت العصر اقل هو باسعى على الابل والاشتغال بالمال فذكر ان تنويعها نازل منزل فقد بها ١٢ قوله طقفت بقائين اي نقصت نفسك حبا من الاجل لانه لا يمكن ان يعل في المسجد جماعة اذا كان لراما راتب قاله الباجي قال مالك ويقال لكل شيء دفاء بالمدو لطيفه اي مقابل الوفاء وهو في اللغة الزيادة على العجل والتقصان منه ١٣ قوله ان المعلى ليعمل الصلوة والمال اذا فاضته فانه وقتا كونه صلايا فيه ولكن لما هو صلاية فانه من وقتها الا افضل والمستحب اعظم وافضل شك من الراوي وفي نسخة بالواو من البرود والقال الباجي قال مالك في حديث يحيى لا يجزي ذلك ووجه كراهية مالك لهذا الحديث ان ظاهره يخالف قوله عليه السلام من فاتته العصر الحديث لانه عليه الصلوة والسلام جعل من فاتته العصر كما ناول ترا وجعل يحيى بن سعيد في فوات بعض الوقت ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في فوات جميعه ففي ذلك اشدة التضييق عمل الناس انتهى فخره واخرج ابن عبد البر من ابن عمر عن ان الرجل يترك الصلوة وما فاته غير من البرود والواخرج الدارقطني نحوه عن ابي هريرة مرفوعا قالنا به ان المراد في الحديث بالصلوة

إلى الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لم ينثر ومن استجمر فليوتر **٢٢** لك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال من توضأ فليستثر ومن استجمر فليوتر قال يحيى سمعت مالكا يقول في الرجل يغمض ويستنثر ثم يخرج غمضة واحدة أنه لا بأس بذلك **٢٣** لك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة زوج النبي ﷺ ومات سعد بن أبي وقاص فدعا بوضوء فقالت له عائشة يا عبد الرحمن اسبغ الوضوء فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول ويل للأعقاب من النار **٢٤** لك عن يحيى ابن محمد بن طلحة عن عثمان بن عبد الرحمن أن أباه حدثه أنه سمع عمر بن الخطاب يتوضأ بالماء وضوءه لما تحت أزاره قال يحيى سئل مالك عن رجل توضأ فأنسى فغسل وجهه قبل أن يغمض أو غسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه فقال أما الذي غسل وجهه قبل أن يغمض فليغمض ولا يؤيد غسل وجهه وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم ليعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلهما بعد وجهه إذا كان في مكانه أو حضره ذلك قال يحيى سئل مالك عن رجل نسي أن يغمض أو يستنثر حتى صلى قال ليس عليه

قوله ١٥ استعمل الجمار في الاستنجاء وحمل بعضهم على استعمال الخوريقال
 تحم واستعملوا خلف قول مالك وجنوه في تفسيره بالقولين المذكورين ونقل البايجي رجوع
 الامام مالك الى القول الاول وقال سمعون القول ما رجع اليه مالك وهو قال عياض
 الاول الخوريقال النودي هو الصحيح المعروف قاله السيوطي واختلف العلماء في الاستنجاء
 فقال ابو حنيفة ومالك وسنن وقال الشافعي وهو احمد واجب كذا في الاستذكار والمغنى
 فليوترد باعند ابى حنيفة ومالك وداود ومن وافقهم لزيادة من غسل فقد احسن و
 من لا فلاح خرج في رواية ابى سعيد عن ابى هريرة عن ابى داود وابن ماجة وغيرهما بسند
 حسن وقال الشافعي رده واهم رده واجب قاله الزرقاني ١٢ **قوله** من غرقة
 واحدة قال البايجي يحتمل الوجهين احمد هما ان يغسل الغضفة كلها والاستنثار كله من غرقة
 واحدة بين السمت من غرقة واحدة والثاني ان يجمع كل غضفة واستنثاره في غرقة
 واحدة فيا في الكل بثلاث غرقات اهل قلت والاحتمال الثالث ان يغسل كلامنا
 بغرقة واحدة فيكون الكل من غرقتين كما تقدم من غرقة الخليل انه لا بأس بذلك يعني
 يجوز وان كان الافضل خلافا قاله الزرقاني والبايجي قلت وفيه قالت الغضفة ١٢
قوله ١٦ قوله دخل اى عبد الرحمن على اغتمة ما شته ام المؤمنين زوجه النبی صلى الله
 عليه وسلم يوم مات سعد بن ابى وقاص مالك بن وهيب احد العشرة المبشرة واحد
 لسته النورى واول من روى في سبيل الشرفاس الاسلام واحد من فداء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بايمه واهله آخر العشرة موثقات بالتحقيق ٥٥٥ على المشهور وقد اعيد لزم
 لوضوء اى بما يتوضأ به فقالت له ما شته رده وكان ندادت منه فقصره او واخفت عليه ذلك
 فقالت على وجه التنبيه ١٢ **قوله** ايعاد الرحمن ابغض الموضوع بفتح الهمزة من اللبلاغ
 وهو بلاغ موضعته والفاء لكل عضو حقه الموضوع بعضهم الواوى اتم الموضوع بآيات فرائضه
 وواجباته وسننه ولوشيت فتح الواو مكان له وجه وجهه ايضا فى اوصل ماء الوضوء الى الاعضه
 بطريق الاستيعاب كذا في البهمل فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل
 قال النورى اى بكه وعجبه وقال الحافظ اختلف في مناه على احوال انه لما راده ابن
 جبان في صحيحه فرموا ويل وادى بهتم ولى النمايه الويل الخزي والهلاك والتكوين فيه
 للتعظيم اى بذلك عظيم وعقاب اليه لا لعقاب جمع عقب بكمس القاف وسكونه اذ هو مؤخر
 القدم من النار يثنى بنفسه بالعقاب اذا قصر عن تسليمها لادعيا من فان مواضع الامور لا تقسمها
 النار كما جاء في اثر السجود محرم على النار وقال ابو حنيفة لعقاب الامام صاحب العقاب المقصرين
 في تسليمها ويحق بالا عقاب ما في مناه من جميع الاعضاء ويؤيده رواية عبد الله بن الحارث
 بزيادة ويل للعقاب وبلون الاقدام من النار تخصيصها بالذکر كما وقع التقصير فيه حينئذ
 كما ورد مفعلا والحد يث يدل على استيعاب غسل الرجلين وان المسح لا يجزئ اذ لو
 اجزا المسح لما تعد بانار عليه جمودا لفقهاء ولم يثبت خلاف هذا عن احمد يعتد به في
 الاجماع خلاصة لقول الشيعة وغيرهم القائلين يلجوب المسح بقاء قراءة وقال الزرقاني
 ولم يثبت من احمد من الصحابة خلاف ذلك الا عن ملى وابن عباس وانس وثبت منهم
 الرجوع عن ذلك قال ابن الهيثم اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل
 القدمين وادعى الحادى وابن حزم ان المسح مسوخ وبسط شيئا من الكلام عليه ابن قدامة
 في المغنى ٣ **قوله** لا يتوضأ اى يتطهر للوضوء قد يرد به غسل بعض الاعضاء من
 الوضوءة وهى الحسن كما في النمايه وهو المرد ههنا بالماء وضوءه ما تحت ازاره كناية عن
 موضع الاستنجاء قال الهيثم قال مالك الادوية الاستنجاء كذا في الفتح الرحمان والحد يث يحتمل

ان يكون من قول عمره او دخله والى الاول مال الزرقاني اذ قال ان سبب حرمان الخطاب بقول
يتوضأ الخ لم يكن لفظ يتوضأ بجناء الجمول واخذوا بالجمي الثاني فقال يريد ان يسبغ ويضع
الماء وحرك يديه فيه فيكون بناء الفاعل ثم عموم اللفظ يتناول الاستبراء بالخطا والبول
لكن ظاهر قول الامام في آخر ما جاء في البول ثانيا يدل على انه اقره على الاول اذ نسب
الوضوء للخطا الى من سبقه والوضوء لفرجه الى منسكه كمن لم تحصل بعده الفتنى الى الاقتصاد
على احدهما فان عموم ما تحت انزاده يتناول كليهما وعرض الامام ما ملكه باخراج هذا الحديث
رد على من انكر الاستبراء بالماء ودقه ودلالة انكاره من بعض الصحابة وانما جين كما في الانكار
عن سعيه من السبب وغيره في جامع الوضوء قال الامام محمد بعد عرج هذا الحديث وبهذا
ناخذوا الاستبراء بالماء واجب اليان من غيره وهو قول ابى حنيفة انتهى وما نقل من الامام
مالك انه انكر الاستبراء بالماء لم يكره الزرقاني وقال معروف مذهبه ان الماء افضل وافضل منه
الجمع بينه وبين الجمي انتهى قال في مختصر خليل وندب جمع ماء وجرحه ماء اده وقال في المفتي
وهو مخير بين الاستبراء بالماء والجمادى قول اكثر اهل العلم فان اراد الاقتصاد على احدهما
فالماء افضل وان اقتصر على الجمي اراهه بغير خلاف بين اهل العلم للاخبار ولانه اجماع الصحابة
والافضل ان يستجرا بالجمي يتبعه الماء اده قال الشافعي الممنان الجمع بين الماء والجمي افضل
وطريقه في الغسل الاقتصاد على الماء وطريقه الاقتصاد على الجمي يحصل السنة بالكل وان تفاوت
في الفضل اهـ ١٢ **قوله** قال يعنى مثل ما لك رد من رجل توضأ وضوءه الصلوة
فنى فيه فغسل وجهه مثاقيل ان يمتنع يعنى في الترتيب بين الغرض والسنة او غسل ذلاليه
مثاقيل ان يغسل وجهه فيغير الترتيب في الغرض فغسل فقال الامام في جوابه اما الذى غسل وجهه
قبل ان يمتنع فليمتنع فلو لا يده غسل وجهه لان ترتيب السنن مع الغرض مستحب
وقد رات قلت بان عند المايكة وبه قالت الخفية واما عند الشافعية فالظاهر خلافه اذ قال
ابن رسلان في شرح الى داود اذ الترتيب في السن شرط كما في الغرض واما الذى غسل
ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم ليده غسل فدايعرى يكون غسلها اى الذرايعين بعد غسل
وجهه على وجه السنة وبهذا اذ ان ذلك اى المتوضى في مكانه اى في مكان الوضوء او بمجرة
ذلك اى قربها منها اذا اده فلاحا جملة التكلف فان الوضوء قد تم لان الترتيب
بين اعضاء الوضوء سنة عند المايكة على المشهور وكذا عند الخفية خلافا للشافعية رضى الله عنهم
وهو رواية على بن زياد عن مالك رواه الباجي قال الزرقاني سواء فعل ذلك عبدا او سوا
والتيان انا وقع في السؤال اده قلت كذلك عند الخفية واما عند المايكة فمذه روايه ابن
القاسم واما في رواية ابن عبيد ففرق بين العابد والنامي قلت وعد صاحب مختصر
الخليل الترتيب من السنن وقال في المفتي والرتيب في الوضوء على ما في الآية واجب عند
احمد ارمه فيه اخلافا وهو مذهب الشافعي وحكى ابو الخطاب روايه اخرى عن احمد انه غير
واجب وبذلك ذهب مالك والثوري واصحاب الراى انتهى وقال ايضا لا يجب الترتيب
بين اليمنى واليسرى ولا غلظ فيه خلافا لآن مخزما في الكتاب واده قال قتالي واديعرى هـ
ادعركم الآية انتهى وكذا قال ابن رسلان ١٣ **قوله** قال يعنى مثل ما لك رد من رجل
نسى ان يمتنع او غلظ الترويد على اكثر النسخ يمتنع حتى صلى قال الامام ليس عليه ان
يغير صلاته لانها من سنن الوضوء كما تقدم مفصلا قال الزرقاني فاعلى تاركها ولو عمدا لو اعادة
وقيد النسيان انا وقع في السؤال انتهى قلت وبه قالت الخفية وليمتنع ان ترك
المتعمدة او ليستشتر ان تركها لما يستقبل بكرة الهادى لما يلى بعد ذلك من الصلوات ان
كان يرد على بعد ذلك بهذا الوضوء والا فلا حاجة له قال في مختصر خليل ومن ترك فرضا
اقى به بالصلوة وسنة فغسلها لما يستقبل اهـ واما سنة الوضوء فذكر الكلام عليه في المسح على
الخصفين وذكره في الوطى في مسح الراس اجمالا ١٣

ان يعيد صلوته ولم يعضض اوليسته ثلثا يستقبل ان كان يديان يصلي وضوءا ثلثا اقام الى الصلوة م^{٢٦} ك
 عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده قبل ان يدخلها في
 وضوئه فان احداكم لا يدري اين يات يده م^{٢٧} ك عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب قال اذا نام احدكم مضطجعا فليستوا
 م^{٢٨} ك عن زيد بن اسلم ان تفسير هذه الآية **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ**
 واسمحو برؤسكم وارجلكم الى الكعبين ان ذلك اذا قمتم من النوم قال مالك لا يصح عندنا انه لا يتوضأ من رعاق ولا من
 دم ولا من قيم يسيل من الجسد ولا يتوضأ الا من حدث بخروج من دبر او ذكر او نوم م^{٢٩} ك عن نافع عن ابن عمر انه كان ينام
 جالسا ثم يقضي ولا يتوضأ الطهور للوضوء م^{٣٠} ك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن ال بن ابي الزرق عن مغيرة

له قوله وضوءا انما اذا قام الى الصلوة
 الظاهر في مقصود الترجمة بيان كيفية وضوءه انما فعل من الحديث استحباب غسل اليدين
 اذ ذلك خواصة تأكيد من جرائم حتى قال بعضهم بوجوبه في حق من سيجي والادمان ان يكون
 مقصود الترجمة ان الوضوء للمناجاة لا يجب على الفور بل اذا قام الى الصلوة قال اذا استيقظ
 بولائه بمعنى يقظ احدكم من نومها شكل عليه بوجوب الاول ما القادة في قول من نومه اذا
 الاستيقاظ لا يكون الا من النوم والثاني انما القادة في قول احدكم من نومها فان احد الاستيقاظ
 من نوم في وقت قليل من نوم او من النوم كان المحرم واجب من الاول بان الاستيقاظ قد
 يكون من الغفلة وغيره يقال استيقظ فلان من غفلة او غفلة واجب من الثاني بما قال
 الشافعي انما قال ذلك لعن طيف جدا وهو لا يشارة الى ان نوم عليه السلام متاخر نومها فان
 قلت قوله احدكم قطعي هذا المعنى قلت اهل كتبه جاء على طريق المبالغة وانما كبر كذا في ابن سلمان
 فليغسل يمينه الا يديه بالافلوذا وسلم وغيره ثلثا والمراد كلف الامام زاد عليه اتفاقا والمراد به
 اليدين ثم يغسل من يده اليسرى كما في المحيط قبل ان يدخلها في وضوءه فخرج الوالد الذي يتوضأ
 برأى في التاء المعجمة للوضوء وسلم في التاء وفسم عنه من طرق فلا يغسل يده في التاء حتى يغسلها
 ويلبس باناء الوضوء انا الفسل وكذا التاء سواء خرج من الجاهل التي لا تقسم نفس اليد على
 تقرير نجاستها الصبا والار للندب عند التمسك بالجمود لما علة قوله فان احدكم لا يدري
 اين قد استشكل بهذا التركيب لان انتفاء الدراية لا يمكن ان يتعلق بالاستسقاء فيكون فيه
 معناه محذوف وليست استسقاء ما وان كانت موصوفة بموصوفة استسقاء يعني لا يدري تعيين
 الموضع الذي يات يده فانه السيولى وغيره يات بمعنى صدرت منه لجهوده يده زاد ان حيزه
 والدار خلفي من يده يعني بل لانت مكانها هرا من اوجها وحمل الامام احمد على الوجوب
 في نوم الليل دون النهار لان حقيقة اليات بالليل وفي رواية عن استسقاء في نوم النهار قال
 في المعنى دخل اليدين ليس لوجوب عند غير القيام من النوم غير خلاف فعملنا عند القيام
 من نوم الليل فخرى عن احمد بوجوبه هو الظاهر منه ودوى عند مستحب وليس بواجب و
 قال عطاء وملك والاداعي والشافعي واسحق واصحاب الرأي ولا تختلف الرواية في
 ان لا يجب غسل من نوم النهار وسوى السن في نوم الليل ونوم النهار في الوجوب اخصا
 ثم قال الامام الشافعي سبب الحديث انما كانوا يستنجون بالاجار والماء عذرة فاذا نام احدكم
 عرق فلا يامن انما ان تعوف يده على ذلك الموضع النجس لو قدر غير ذلك انتفى ففعل
 بهذا الشك في نجاسة اليد فخرج وقع الشك فيها كره له فحسب في التاء قبل الغسل سواء
 كان ليل او نهارا او وقع الشك بدون النوم كما قاله النووي ولا يصح الاستسقاء بل على وجوب
 غسلها مطلقا كما فعل بعض اهل الظاهر وعلى هذا يكون مؤدى الحديث استحباب الغسل المستيقظ
 خاصة وثبت استحباب البداية بغسل اليدين لغير المستيقظ باخالفه على السنة عليه وسلم
له قوله اذا نام احدكم مضطجعا فليستوا وضوءه وبعده قالت الخفيفة قال
 في البدائع النوم مضطجعا في الصلوة اذ قاما فاقض بلا خلاف اه وقال الزرقاني هذا نحوه
 محمول عنده ملك على ما اذا كان نائما وسيقا الكلام على المذهب بعد ذلك
له قوله ان تفسير هذه الآية **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ**
 الرجلين لو شئت التفصيل فادع اليسار واليمين آمنوا فليغسل الرجلان اذا قمتم فيه
 التفات الى الصلوة وسبق الى المراد بالقيام الى الصلوة فاغسلوا والغسل لثمة الاسلحة ووجوبكم
 جمع وجوبه من قضاة الشرف الى اسفل الذنن الى شحمي الاذن على ذلك ابو الحسن المرقى
 عن البردعي وقال الرازي ولا خلاف على قايين الفقهاء في هذا المعنى اه قلت الاماروى عن الامام
 مالك كذا تقدم وايدىكم الى المرافق اي الى المرافق كما تقدم واسموا المسح لثمة الاسلحة كما في
 البداية بروسكم اي كذا على الاستحباب بالاتفاق وقد تقدم الكلام على مقدار الوجوب ووجوبكم
 بالنفس مطلقا على ايديكم وهو قوله نافع وابن مامر والكا في رواية في قراءة الباقيين
 الى الكعبين اي مع الكعبين ان ذلك اي وجوب الوضوء اذا قمتم الى الصلوة من المصالح جمع

مضجع يعني النوم يعني اذا قمتم من النوم الى الصلوة وجب الوضوء فالمراد بالقيام القيام
 من النوم وهذا امر الاقوال في تفسير الآية اعز به زيد بن اسلم وجماعة من المالكين على ما قاله الرباعي
 وقالوا ان الآية وردت في سائر الامارات فينبغي ان يحمل اولها على النوم بحيث يجمع فيها انواع
 الامارات الموجبة للوضوء قال في التفسير لكان ظاهر الآية يقتضي وجوب الوضوء عند كل صلوة
 وهو مذهب داود والظاهر في ذهب جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم الى انه يمتنع من مدة
 صلوات بوضوء واحد واجب من ظاهر الآية ان المعنى اذا قمتم الى الصلوة وانتم على غير طهر فغسلوا
 ذلك لئلا المعنى وقيل معنى الآية اذا قمتم الى الصلوة من النوم وقيل امر بغير ندب ان
 يبعد لهامارة وان كان على طهر وقيل هذا كلام من الشرح وجعل رسول الله لا وضوء عليه اذا قام
 الى الصلوة دون غيرها من الاعمال والقول الاول هو المختار في معنى الآية انتهى مخترا وقال
 ايضا في ظاهره بوجوب الوضوء على كل قائم الى الصلوة وان لم يكن ممتدا للامعاء على خلافه
 فقيل مطلق لم يدر التعميد والمنع اذا قمتم اليها فغسلوا وقيل الامر بغير ندب وقيل كان اولاً ثم
 نسخ وبه ضعف كون المائدة من آخر القرآن نزولا انتهى مخترا واختلف اقول الفقهاء هنا
 في سبب الوجوب للوضوء فقيل الصلوة وقيل لا يخل الا بوضوء الشافعي اقول الخفيفة
 فيرددها المختار ليسا والبعث اصول لا يحتاج اليه في شرح الحديث في كتابه ودما لا اختار
له قوله قال مالك الامام الامام المرحول به عندنا انه لا يتوضأ بركعة ليجل من رعات
 كزوب وهو خروج الدم من الانف والرماف ايضا الدم بغيره قال الامام محمد بن ابراهيم
 عدة الروايات من مالك في نقض الوضوء بالرماف وهذا كله ناهضاما الرماف فان
 مالك بن انس كان لا يافه بذلك اه ويا في الكلام على وضوء اصحاب البزاري المتأخرين
 ولا من دم خرج من الجسد ولو نجس الوضوء لا من فح يسيل من الجسد وعدم نقض الوضوء
 بخروج نحو الدم بذهب الامام مالك ولذا قال عندنا بوجوب الامام الشافعي وضوءه قال الامام
 ابو حنيفة والبولسيف ومحمد بن احمد بن حنبل واسحاق بن ابي هريرة من فواض الوضوء قدوة
 بالسيلان قال ابن قدامة في المعنى والحق الفاضل والدم الفاضل والدود الفاضل اي من
 فواض الوضوء وجملة ان القدر من المهد من غير السيل ينقسم قسمين طاهر ونجس طاهر ونجس طاهر
 لا ينقض الوضوء على حال والنفس ينقض الوضوء في الجملة رواية واحدة روى ذلك عن ابن
 عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلمه وعطاء وقادة والثوري واصحاب الراي وكان
 مالك والشافعي وابن المنذر وغيرهم لا يوجبون وضوءا انتهى قال الشوكاني وذهب
 الى ان الدم من فواض الوضوء القاسية والوضوء والبولسيف ومحمد بن احمد بن حنبل واسحق
 بن ابي هريرة في يده بالسيلان وذكره لا علم ولما سلك الامام مالك طريق بيان المذهب
 معضاض الدلائل اقتضينا اثره وكان الادوية المصنعة ان يذكر بها حاسا من باب الرماف
 وسياق هناك ايضا شئ من الكلام عليه ولا يتوضأ بركعة ليجل الامن حدث يخرج من ذكر
 وهو البول والمزى والمزى في بعض الاحوال اودى هو الغناء والارتقاء ولودون صوت او نوم
 عطف على حدث والمراد بالنوم من الماكسة النوم الثقيل واختلف العلماء في تحريم النوم الناقض
 للوضوء على ثمانية مذاهب ذكرها النووي وذهب الخفيفة فيه ان النوم مضطجعا او مستجعا
 شئ لو اذيل سقط ناقض قال ابن قدامة في المعنى في موجبات الوضوء وزوال العقل الا ان
 يكون النوم اليه حاسا او قائما وزوال العقل على مرتبتين نوم وبخير النوم وهو المجنون
 والاعاود المسكوما انهم من الادوية المزيلة للعقل فينقض الوضوء بغيره وكثيرا اجماعا قال
 ابن المنذر اجماع الملة على وجوب الوضوء على المعنى عليه لان هؤلاء هم احد من جنس التام
 والعرب الثاني النوم وهو ناقض الوضوء في الجملة في قول عامر اهل العلم اما من الى
 موسى الاشعري وغيره ثم ذكر اختلاف الاثني في تحريم النوم الناقض والروايات من الاثني
 فيها مختلفة جدا
له قوله يسيل من الجسد ولا يتوضأ الا من حدث بخروج من دبر او ذكر او نوم
 عند لا يكره
له قوله لو وضوء يعني ينبغي ويجب للوضوء ان يكون ماء مطهر كما ينظر
 من جوابه عليه السلام لانه صلى الله عليه وسلم على جواز الوضوء منه بكونه طهورا

الخطاب خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى ورد واحدا فقال عمرو بن العاص لصاحب الحوض يا صاحب الحوض هل ترد حوضك
 السباع فقال له عمرو بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد على السباع وقد علمنا ذلك عن نافع عن عبد الله بن عمرو بن
 يقول ان كان الرجل والنساء ليتوضؤن في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا ما لا يجب فيه الوضوء **مسألة** عن
 محمد بن عمار عن محمد بن ابراهيم عن ام ولد لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف انها سألت ام سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 اني امرأة اصيل ذليل وامشي في المكان القذر قالت ام سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** انه رأى ربيعة
 ابن ابي عبد الرحمن يقلس مراراً في المسجد فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يصلي قال يحيى بن عثمان مالك عن رجل يقلس طعماً ما هل
 عليه وضوء قال ليس عليه وضوء ولم يمهض من ذلك وليغسل فاه **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمرو بن عبد العزيز بن السعيد
 اي طيب بالوضوء

جواب مثل هذا السؤال يطهره اي الذي لا يده اي المكان الذي بعد هذا المكان القذر يزوال
 ما يشبه بالزبد من القدر اليابس وهذا الذي قيل على تقدير صحة الحديث متعين لا يخفى
 الاجماع على ان الثوب اذا اصابته نجاسة لا يطهر الا بالغسل فالحال في التطهير مما قاله القاري
 وروى ابن عبد البر وغيره عن الامام مالك انه في اليابس وما لا يده من البول ونحوه يصيب
 الثوب او بعض المسجد لا يطهره الا بالغسل قال وهذا اجماع الامة وروى
 مثل ذلك عن الامام الشافعي والامام احمد وروى عن بعض اصحاب
 مالك عموم الخبر في الربطة واليايسة كما بسط الياسي في خلاف ما تقدم من الاجماع لعدم
 هذا الحديث على معنى حديث الامارة الاشلية الذي أخرجه ابو داود وفيه كيف فلفع اذا
 مطر فليكن ان يؤل بان المراد به طين الشارع الذي لا يتحقق نجاسة قتال الا انها حديثان
 متعارضان على الظاهر ثم مناصبة الحديث بالترجيح على تقدير العموم ظاهر ما ملأه من تقدير النصوص بان
 يراد به الوضوء الشرعي كما هو الاوجه فيكون عرض الامام انه لا يجب الوضوء بمثل هذه الصور
مسألة قوله انه رأى ربيعة بن ابي عبد الرحمن الراي يقلس بكسر الهمزة من باب مزب
 قال في النهاية القلس بالتحريك وقيل بالسكون ما خرج من الجوف من الغم او دونه و
 ليس بقى فان ما ذهبوا اليه من ان يجرى مراراً ويؤتى المسجد النبوي قال الزرقاني فلا يصح من المسجد
 ولا يجوز ان لا يسقط بقاءه مطلقاً كما عندنا في كونه والشافعية لا يرونه كمن ملأ القم كما عندنا في كونه والشافعية
مسألة قوله مثل بينا اذ يقول الامام مالك عن رجل يقلس طعماً ما هل عليه وضوء قال الامام
 ليس عليه وضوء وعرضه في بعض من ذلك يعني وليغسل فاه وبه قال الامام الشافعي ر
 وينقص به الوضوء عندنا في الخفية بشرط ان يكون ملأ القم وكذا عندنا في كونه ما تقدم من المعنى
 بسط الامام محمد بن ابي القاسم في كتابه الحج هنا ما قال اخبرنا سفيان عن حمزة بن عمار قال سألت
 ابراهيم بن القاسم قال اذا دسح فليتوضأ واستل عليه الزبيطي حديث ما شئ به عرفوا من
 اصابعه او راعاف او قلس او مذي فيلغض فليتوضأ ثم يمسح على ملأه من غير ان يمسح
 والدارقطني بطريق وابن عدي في الكامل والبيهقي في سننه وغيرهم قال الزبيطي وحديث ما شئ به
 صحيح وروى عن الشافعي ليست هذه الرواية ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وان صححت فيحمل
 على غسل الدم لا على وضوء الصلوة انتهى قال الزبيطي هذا الخبر يخرج من ذلك الوضوء في هذا
 الحديث على غسل الدم فقط بطلت الصلوة بالانصراف ثم بال غسل ولما جازلان بين على صلوة
 بل يستقبل الصلوة واسمعيلى بن عباس فقه وقدره من معين وزاد في الاسناد من مائته و
 الزيادة من الثقة مقبولة والمرسل عنه اجماعه واستدل ايضا بحديث ابي سعيد الخدري في هذا
 المعنى وذكر القائل في سننه وحديث مدني عن ابي الدرداء وفيه فقال ثوبان انما سببت له
 وضوءه قال الترمذي هو صحيح شئ في الباب وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين انتهى **مسألة**
 قوله ان عبد الله بن عمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** انه رأى ربيعة
 بن ابي عبد الرحمن قال صلى الله عليه وسلم **مسألة** انه رأى ربيعة بن ابي عبد الرحمن قال صلى الله عليه وسلم
 بالخطوط وبشكل شئ غلط من الطيب لميت خاصة ولطف حفظ بالطاعة الملهمة هو الصواب كما في
 نسخة الزرقاني والشيور وكذا في رواية محمد وكذا في رواية البخاري في بعض النسخ القديمة من لفظ
 حنك بالكاف في آخره ليس بصواب وان صح معناه فان التحريك هو جعل التمر المضغوع في
 حنك الصبي عند الولادة قال الشيخ في المستوي وعلى كل تقدير فليعلم ما اهل العلم ابن السعيد
 ابن زيد اسم عبد الرحمن كما في رواية الحديث عن نافع وحمله اي رفع جنازة ثم دخل المسجد
 فصل ولم يتوضأ فعلم ان حمل الجنازة ليس من لواحق الوضوء قال البايجي لا خلاف ان
 من خطب بيتاً لا وضوء عليه ومن حمله فلا وضوء عليه عند جمهور الفقهاء وماروى في ذلك من غسل
 بيتاً فليغسل ومن حمل فليتوضأ فليس بثابت ولو صح كان معناه ان يتوضأ ان كان هذا
 يكون على وضوء فليغسل عليه المصلين انتهى والاشارة اخرى البخاري في الجنازة قال الحافظ
 وكانه اشار الى تضعيف ما رواه ابو داود عن ابي هريرة عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال صلى الله عليه وسلم
 حمل فليتوضأ رواة ثقة الا عمرو بن عبد العزيز بن السعيد

مسألة قوله من وردوا في الرب
 وخص عموماً بالذكر لما وقع من سؤال الماء حوضاً وجاء وقت الصلوة فقال عمرو بن العاص
 لصاحب الحوض يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع للشرب فمتنع عنه فقال له
 عمرو بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا لاننا نكلف بالتخص فلو فتحنا هذا الباب على
 انفسنا لو فتحنا في المشتة فانا نرد على السباع وبما يفر من الحيوان ويأكل قشره او ترو السباع
 على اختلاف العلماء في نجاسة الماء بغيره والشافعية لا يفرقون بين الماء بغيره او ما لا يفرقون
 الخفية والشافعية والحنابلة والشافعية لا يفرقون بين الماء بغيره او ما لا يفرقون بين الماء بغيره
 او ما لا يفرقون بين الماء بغيره او ما لا يفرقون بين الماء بغيره او ما لا يفرقون بين الماء بغيره
 بالفتن وقال الامام ابو حنيفة رده على ما نقله عن الامام محمد في موطنه ان تركت ناحية منه
 بترك الناحية الاخرى وقدره من ماء خرو الخفية عرض في تحريمه اقوال اخر جعلنا كتب
 الفتحة وقار الحديث لا بد من قولنا بتجسس الماء بملافة النجاسة والظاهر ان لسؤال
 عمرو بن العاص ولا يفر من الماء بغيره اذا كان الماء قليلاً فاما اذا كان كثيراً كما هو ظاهر ما نقله
 سيما كونه مورد الركب والفتاوى والسباع فلا يخالف احد ويحتمل ان يكون عرض الامام
 باخراج الحديث الاستدلال على مسئلة سواد السباع يقول عمر بن الخطاب انما نرد على السباع وهم
 يردون علينا وسواد السباع ظاهر عندنا مالك وكذلك عند الامام الشافعي وسواد السباع
 الوحش خمس من الامام وهما واريان من التاييد قال في البداية والنهاية في حديث عمر بن الخطاب
 يتجسس الماء القليل يشربها منه لم يكن للسؤال ولا للنهي معنى اه قلت ولما قيل فيه على قلته
 الماء ايضا بل قال البايجي المالحق والفتاوى لا يفرقون بين الماء الذي وقت فيه السباع كالوضوء ونحوه الى اخره
 قال فسلم ان الماء كونه ايضا يحمونه على كونه لا يخرج الكراهية فالحاصل ان في الحديث مسئلتين
 الاولى مسئلة سواد السباع والحديث فيها جميع الخفية نصاً وبخلاف من خالفه ووجه ملهم و
 الثاني مسئلة تحريم الماء والحديث لا يخالف فيها الخفية لانهم قالون ايضا تحريمه بالماء فاذا
 تكون الفتنتان بوضع احد ما يجرى تحريك الاخر لا يفرق عن الخفية ايضا **مسألة**
 قوله ان من غطى من الخفية واسما غير الشان كان الرجال والنساء ظاهره التعميم قال الامام الحسين
 في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ان الصالح اذا انصاف الفعل الى زمان المصطفى
 يكون حكمه حكم الرغ وقيل لا لا محتمل انه صلى الله عليه وسلم لم يطلع عليه المسئلة من مباحث
 الاصول وقد اشبهت الكلام في رداً في شريعتنا في اصول الحديث على مسئلة الخفية
 وفقى الشان ما يتوضؤون جميعاً الى حال كونه يجمعين لا متفرقين زادوا من ما جاز في هذا
 الحديث من اناء واحد ولما من ذلك قبل نزول الحجاب وما بعده فخص بالزوجات
 والحجاب وقال ابن التين حكاية عن سمون في معناه يتوضأ الرجال فيه يهون ثم ياتي
 النساء فيتوضفن قال النووي اما نظر الرجل والمرأة من اناء واحد فوجاهة باجماع المسلمين
 لهذه الامايد واما نظر المرأة بغسل الرجل فوجاهة ايضا بالاجماع واما نظر الرجل بغسلها
 فذهب جمهور الصحابة والابن عيينة والائمة الشافعية الى جوازه سواد فلتت به اولئك وقال
 احمد وابو داود لا يجوز اذا غسلت به وروى عن ابن عمر وغيره المنع بشرط ان يكون ما غسلا
 او جنباً وحده المجموع حديث الباب وجعل يمسح به من اناء واحد النجس صلى الله عليه وسلم وقوله
 صلى الله عليه وسلم لا ينجس اخبر ابو داود وغيره قال الزرقاني من ابن عبد البر الآثار في
 معناه متواترة **مسألة** قوله الوضوء بمثل ان يراد بالوضوء الاعم من الاصطلاح في النووي
 الحديث المبرور قال الزرقاني والادوية عن ان يراد به الاصطلاح وهو المناسب للمقام
 ووجه ادخال الرواية بتوجيه **مسألة** قوله انها سألت ام المؤمنين ام سلمة اسمها
 بنت عبد الله اسماء ولم يبع بنت ابي امية بن المغيرة القرظية المزومية زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم تزوجها بعد ان سلت سنة اربع لوقبلها وتوفيت سنة خمس فقالت اي حميدة اني
 امرأة اصيل من الطائفة ذليل تربينا طليل الثوب ليست قد فيها في مشها على مادة العرب ولم
 يكن لنا ثم يلبس الخفاف فكن يظن الذليل للستر وخص النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
 لذلك المعنى قال البايجي وامشي في المكان القذر بهذا المعنى قال النووي الادوية نجاسة يابسة
 والمعنى انه لا يكتفى بترك المشي للضرورة والطريق قد لا يخلو من نجاسة قال ابن
 عبد البر وروى الحديث حميد بن الوليل عن مالك فقال من حميدة انها سألت عائشة وهذا
 خطأ وانما هو لام سلمة كما رواه الحافظ في الموطأ وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في

ابن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ قال يحيى سئل مالك هل في القم وضوء قال لا ولكن ليمتعض من ذلك ليغسل فاه وليس عليه وضوء ترك الوضوء مما مست النار **مسألة** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل كفت شاة ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن يفي حارثة عن سويد بن النعمان انه اخبره انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر حتى اذا كانوا بالصهراء وهي من ادنى خيبر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى العصر ثم دعا بالازول فلم يركب الا بالسويق فامر به فثرتي فاكل رسول الله صلى الله عليه وسلم واكلنا ثم قام الى المغرب فمتمعض ومتمعضا ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن محمد بن المنكدر وعن صفوان بن سليم انها اخبرته عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهذيل انه تمشى مع عمر بن الخطاب ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن حمزة بن سعيد المازني عن ابيان بن عثمان ان عثمان بن عفان اكل خبزاً لم يمسسه فمتمعض وغسل يديه ومسح برأسه وجهه ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** انه بلغه ان علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس كانا لا يتوضآن مما مست النار **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه سأل عبد الله ابن عامر بن ربيعة عن الرجل يتوضأ للصلاة ثم يصيب طعاماً قد مسسته النار يتوضأ قال رأيت ابي يفعل ذلك ولا يتوضأ **مسألة** عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر بن عبد الله الانصاري يقول رأيت ابا بكر الصديق اكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن محمد بن المنكدر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى لطعام فحضر اليه خبز ولحم فاكل منه ثم توضأ ثم صلى ثم اتى بفضل ذلك الطعام فاكل منه ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن موسى بن عقبة عن عبد الرحمن بن زيد الانصاري ان انس بن مالك قدم من العراق فدخل عليه ابو طلحة وابي بن كعب فقرب لهما طعاماً قد مسسته النار فاكلوا منه فقام انس فتوضأ فقال ابو طلحة وابي بن كعب ما هذا يا انس اعراقية فقال انس ليتني لم افعل وقام ابو طلحة وابي بن كعب فصليا ولم يتوضأ **جاءهم الوضوء**

مسألة قوله ترك الوضوء ما مست النار قال النووي كان الخلاف فيه معروفين الصواب والاعتناء ثم استقر الاجماع على ان لا وضوء مما مست النار الا لحوام الاكل فقال احمد بالوضوء منه واختره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية انه وقال الملب كالوا في الملبية قد انقضت التقطيف فامروا بالوضوء مما مست النار ولما تقررت الخلاف في الاسلام وشاعت نسخ الوضوء تيسر على المسلمين انه ونقل الاجماع على ترك الوضوء من اليابس والشتراني وابن قدامة في المغني وقد روى عن علي بن ابي حمزة عن بعض من يمين الوضوء من فقال بعضهم لم يمين الوضوء من واجبا قط وانما مناه المضمضة وغسل اليدين وقال اخرون كان واجبا ثم نسخ لرواية جابر كان آخر الامر ترك الوضوء مما مست النار وقيل حديث جابر بهذا فقره شيب غير معناه قاله الهامجي قلت وهو جزم الوداد اذا قال في مسنده هذا اقتدار من الحديث الاول **مسألة** قوله خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام اى سنة غزوة مجبر بخاء مجبة مفتوحة تقدم منطها والخروج اليها تحت حديث ليلة التمر ليس حتى اذا كان اى النسي صلى الله عليه وسلم والصواب بالصهراء بلقع الصاد والملة والمدد اى الصهراء من ادنى اى اسفل غيرى طرفها الى المدينة وفي رواية للبخاري وهي على روضة من غير وبين البخاري في الاطهر ان لفظ اى من غير مدرج من قول يحيى بن زناد ان السفر بالانوار جمع زاد وهو ما يوك في السفر وماها يصيب من لاد منه فلم يركب بناء الجمل الا بالسويق هو ما يؤخذ من الشعر والنخلة وقال اعراقية بوعدة المسافر وطعام الجملان وبلغت المريس فامر به اى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسويق فشرى الشربة وشد الرء المكسورة وبجوز تخفيفها اى بل بالماء فاكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم واكنا مع زاذ في رواية للبخاري وشرهاى من الماء ما تاح السويق ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المغرب فتمضمض قبل دخول الصلوة وتمضمضا وان لم يكن الدوسمة فيموت بقاءها بين الانسان ثم صلى ولم يتوضأ فيه الوضوء اثبتت العزة الساكنة طامه مجرم والاخر قدما كما يقال لم يخش ولا يقال في هذا روايتان بل يقال لثمان ادوجان او نحوهما كذا في الفتح الرحمان عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ من اكل السويق واخذ الملب من الحديث انه يجوز لام ان ياخذ المنكرين باخراج الطعام عنه فليتبعوه من اهل الامة وان الامام ينظر لاهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب

من لاد منه **مسألة** قوله اى ربيعة تمشى اى اكل العشاء وهو طعام المساء مع غير الطاب والطاهر طعام مسسته النار وان احتل الاكتفاء بالترغيب ثم صلى على عمره ولم يتوضأ وبجوز فيه لغة وجان البقاء العزلة وهو الاشرع ومنه **مسألة** قوله اكل خبزاً لم يمسسه فمتمعض فاه وغسل يديه لاد مسه الطعام ومسح بهما يديه من وجهه لينشف يديه ولينزل عنه الثمث ويحول الدوسمة مسح اللحية ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** اخبره الطحاوي ايضا **مسألة** عن الرجل يتوضأ للصلاة لئلا يكون محدثا بل يكون متوضأ ثم يصيب اى ياكل طعاما قد مسسته النار يتوضأ بهمة الاستغناء اى من اكله قال عبد الله بن ابي و هو ما من ربيعة بن كعب الخزاز يفتح الملب وسكون النون وذو حليف ان الخطاب يفعل ذلك اى ياكل ولا يتوضأ وفي نسخة يمسح والمحق واحد سار عن فعله فاجاب عن فعل ابيه يعلم علمه ومنه **مسألة** **مسألة** قوله يقول رأيت خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل بأكبر الصدق رضى الله عنه اكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** اخبره الطحاوي نحوه من مشقة طريق فؤاد الخفاء لاد بركة وعام وابن عباس رداً ما توضأ به بعد النبي صلى الله عليه وسلم فموت اوله **مسألة** **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى ببناء الجمل الطعام ومنه امرأة من الانصار كما في الطريق الموصلة قال الزرقاني قلت هكذا في رواية الترمذي والطحاوي والبيهقي وفي رواية ابى داود عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية لم يمسسه فاكل منه ثم توضأ لاكل من اوله كان محدثاً وهو الظاهر ثم صلى الظهر ثم اى وفي رواية ثم دعى بفضل اى بقية ذلك الطعام فاكل صلى الله عليه وسلم منه ثم صلى العشاء ولم يتوضأ فعلم ان الوضوء لا يجب باكل ما مسته النار والمديث لا يخالف رواية ما نشته ما نشته ما نشته على علماء **مسألة** قوله فقرب لهما طعاماً قد مسسته النار فاكلوا منه فقام انس فتوضأ فقال ابو طلحة وابي بن كعب ما هذا الوضوء يا انس اعراقية اى ابا العراق استغدت هذا العلم وتركت عمل اهل المدينة فقال انس ليتني لم افعل انقياداً لعلوا ورجع الى رايها قال الهامجي يحتل ان وضوءه انشأ كان على التحريم والوضوء على الوضوء فانكرا عليه موافقة لمن توضأ منه صلى الله عليه وسلم هذا قول انس ليتني لم افعل لما نذرتموه الوافقة في غير العواصب وفي يوم السبتة وانما العز من التثنية يتوضأ مما مست النار وقام ابو طلحة وابي بن كعب فصليا ولم يتوضأ لما انه كان متوضأ فبينهم قال الزرقاني وهذا من الحج العقوبة الدالة على نسخ الوضوء ومنه ثم بر هذا الباب وهو يفيد ايضا وما ذهب اليه الخطابي من حمل احاديث الامر على الاستحباب اذ لو كان مستحباً ما سارع لها الاكثار عليه **مسألة**

مسألة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة فقال أولا يجدها أحدكم ثلثة أحجار
مسألة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن هرون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المقبرة فقال السلام عليكم دار
قوم مؤمنين وأنا أشاء الله بكم لأحقون ووددت أني قد رايت أخواننا قالوا يا رسول الله السنا بأخوانك قال بلى أنتم أصحابي وأخواننا
الذين لم يأتوا بعد وأنا فطرهم على الحوض فقالوا يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من امتك قال رايت لو كان رجل خيل غرجه في
خيل فهو يعرف خيله قالوا بلى يا رسول الله قال فأنهم يأتون يوم القيمة غرهم على الحوض فلا يدركون من
عن حوض كما يذ البعير الضال فأناديهم بالأهل الأهل الأهل فيقال أنهم قد بدلوا بعدك فأقول فسحقا فسحقا **مسألة** عن

خيل الهرة لا تتركها قالوا بلى حرف إيجاب يا رسول الله يعرفها قال صلى الله عليه وسلم فأنتم أي
المسلمين من أمته الأجابة على ما قاله ابن دقيق العيد ورجوع الأنصاري في شرح ابن أبي عمير
أنها تكون متى لم يتوضأ كما يقال لهم أهل القبلة من صلى ومن لم يصل وفيه نظر لأن هذا
فضيلة وتزكية فيحصى بالمسلمين بخلاف كونهم أهل القبلة يكون يوم القيمة حال كونهم غسلا
أصل الحديث في جهة الفرس ثم استعمل في المجال والشرة وطيب الذكر مطلقا والملا هناك التوراة
على سائر الوجوه وفي حديث عبد الله بن بسر نقل البيهقي عن ابن عمر المراسي يوم القيمة عز من السجود
محمون من الوجوه والجمع عندي بأن الوجوه ربا لوضوء والجمعة أشد تزيينا من سائر الوجوه
لموضع السجود فطوبى لمن تزيين وجهه في الدنيا والآخرة بمجملين أي متوضئين بالاعتناء من أجله
الوضوء والعناية بآل الفرس على أن الماء وظاهره أنسا لم يكن قويا في الدنيا في مائة ولو لم يمتد طول العمر
لغفلان التزيين وضوء المسلم كما ورد في رواية النسائي لأن وضوءه الناس بعد الموت ولم يتوضأ
أبدا ثم الغيبي وغيره استدلال بآثار الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة وفيه نظر
لأن ثبت في البخاري في قصة سارة مع الملك أنها قامت تتوضأ وتغسل وفي قصة بريح الألبان
قام فتوضأ فالتأخران التفتيش في فضيلة الغرة والتجميل وروح في رواية مسلم عن أبي هريرة
مرفوعة ما ليست لأحد غيركم تردون على الحوض غرا الحديث والسياسة بأكثر العلامات مخرج من الزرقاني
من المائدة وكذا الشافعي من الكيفية ١٣ **مسألة** قوله وأنا فرهم على الحوض كونه تأكيد وليس في رواية
مسلم التكرار بل يردن بالذال المعجمة الأولى فالف ذلال ملة أي لا يطرون كذا في رواية يحيى وغيره
على صيغة النسي أي لا يفعل أحد فلا يذاد به عن حوضي ويشهد له حديث سهل بن سعد فوعا في
فرهم على الحوض من ورد شرب ومن شرب لم يزل أبدا فليرون على أقوام اعزهم وغيره في
ثم يحال بيني وبينهم ودواهم الأكتون بلفظ فضيلة دون بلام التأكيد على الأخبار وفي رواية مسلم
ليزاد رجل بالافراد في رواية يحيى على الجنس وباجمع عنده من جميع الرواة قلت وفي بعض
النسخ من رواية يحيى البشار بالرجوع من حوضي كذا في رواية البصير يطلق على الذكر والأنثى من الأهل كالإنسان
والجماع يخص بالذكر فقال الذي للاب لرصيفه أنا ذمهم الأهل بفتح الهم مشددة فيه لغتان
أضعها يستوي فيه الذكر والأنثى والجمع والأفراد في لغة الجاهلية وبيان القرآن أي تعالوا
أهل الأهل ذكره ثلثة تأكيد وبيان الملاحظة فيقال أنتم قد بدلوا بشدة يدل الدليل أي غير واحدكم
سنة وفي رواية ما تدرى ما أحدثوا بعدك ١٣ **مسألة**
مسألة قوله فاقول فسحقا يعني الماء الملة وسكونها لئلا أي بدأ فسحقا فسحقا ثلث
مرات ولصحة بقية الزم الشدة أو سمعتم سكنا أو شغل على الحديث لو جاز الأول أنه يستعمل
بقوله صلى الله عليه وسلم فخرج على النماز فما كان من حسن حدث الشدة ما كان من سيئ متغير
كم أخرجه البزار بأسانيد جيدة وأخرج منه رواية سعيد بن المسيب بلفظ ليس من يوم الماد كمرض
على النبي صلى الله عليه وسلم أعمال من غرة ومشا فيهم فيها هم وأعمالهم فلا يصح حينها ما يجب
عن رواية البزار بأنه يمثل أن يمرض الأعمال على صلى الله عليه وسلم إنما لا على ما في هذا الجواب من
البعثرة رواية سعيد بن المسيب وأجيب البنا بان ما وأنتم لزيادة الحيرة والكال عليهم
وأهرو عليه قوله صلى الله عليه وسلم فاقول يا رب أنتم من امتي قلت والمقا عندي أن العرض لوضع لا
يزم من أهله الصلوة والسلام يحفظهم في كل وقت وساعة وقت المشروا أن أنتم لو كانوا مسلمين
فلم يروهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال سمعنا قولهم يكونوا مسلمين فابن الغرة والتجميل
الذي عرفهم النبي صلى الله عليه وسلم به واجيب بأنه يمثل أن المنافقين والمتردين وكل من توجها
بشره بالفرقة والتجميل فلا جلا وما بهم النبي صلى الله عليه وسلم قال أبا جى وقال عياض هو أظن
لما دون المنافقين ليطون لورا ويلقوا من الجاه من المراء فلا بعدان
وقيل يمثل أن من عرفه صلى الله عليه وسلم في جوتة أمره وكان منافقا فآذاه صلى الله عليه
وسلم للآخرة الإسلام وقيل أنتم المبتدعة الذين لم يخرجوا من الإسلام كما لروا في الخبرين فيروا
عنهم بشق جهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما يهتدون في جهم قال الشرح ومن اللطائف
أن الموطأ يذكر في حديثه فيذكر كراهة من الصلابة لئلا يسيء الأهل الحديث ودوى من سمع
ما كانه ذكره الحديث ودوانه لم يخرج في الموطأ ١٣

مسألة قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ببناء الجمل عن الاستطابة هو
طلب الطيب والاستطابة الاستغناء يقال استطاب وطالب الطابرة لأن المستطاب طيب
نفسه بالذات لثقت فقال صلى الله عليه وسلم أولا يجدها أحدكم ثلثة أحجار يستطاب بها يريد
الله عليه وسلم بذلك التيسير والتيسيل كما هو ظاهر من السياق لأن الحديث لا يكاد يدرى
مثل هذا ولا يعلق بالثلثة لأنه ما يقع به الاتفاق في الغالب قال الباجي فيحصر الاستطاب
على ما كان من جنس الأرض كما فعل الأصمخ خلاف الرخصة فتأمل وتقدم أن الاستغناء سنة
عند الخفية والمالكه وكذلك التفتيش مندوب عندهما خلافا للشافعية والحنابلة لأنهم
قالوا بوجوب كل منها ١٣ **مسألة** قوله خرج في جوار الحرم إلى المقبرة لأن ظاهر لفظ خرج
يقضي قصد المقبرة بتكليف الباء وكسر القاف موضع القبور والظاهر لا يقع فقال
يحصل لهم ثواب التسمية السلام عليكم فيه إشارة إلى أنهم يعرفون الزاوية ويكون كلامه و
سلامة قال القادري وقيل ويحتمل أنهم أجابوا حتى سموا كلامه كحل القليب وقيل يستعمل
استغناء ذلك لرد أقوم مؤمنين بنصب دار على الأخصاص أو النداء وقيل يحتمل أن يراد
البدلية والمرد على كل أهل الدار أو انتشاركم لأحقون خلف أقوال المشايخ في هذا
الاستثناء لما أن الموت لا شك فيه وأظهر أنه لا شك فقط وقيل اعتلا القول تعالى ولا
تكون شئ الأية وقد بين في المحقق أينما كان في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الأية وقيل
لمر تحمين الكلام كما هو عادة العرب وقيل باعتبار التوق في هذا المكان والموت بالمدينة
وقيل أن أن بمعنى أو وقيل راجع إلى استعجاب الأيمان لمن معه من المؤمنين وقيل ماد
الاستغناء لبعض من موافقين به الاتفاق وقيل راجع إلى استعجاب الأيمان مع صلى الله
عليه وسلم فإن الأبناء دعوا التوق من الفتنة قال إبراهيم عليه السلام وأبجيتي وبنى أن لعبد
الاصنام وقال يوسف عليه السلام توخى مسلما والحقى بالصالحين وقال نبينا عليه أفضل
الصلوة اللهم اجبني إليك عز مشقوت وقيل عليه السلام وما أدري وأني رسول الله ما يفعل
في ولايتكم وقيل بمنزلة الدعاء للمسلم بهم والاستغناء بجمع الهم بأنهم ما توا على الإسلام وقيل
أن أن بمعنى كمال ما رواه الماذري في شدة عشرة أقوال للعلماء رجع بعضها وروى بعضها كمد الراجح
بقوله صلى الله عليه وسلم لأشاهد أجمعياكم والمات مما تكم ووجه ما يحتمل أن يكون هذا قيل ذلك
وكذا الظاهر التوق من السادس إلى الثامن والتفصيل يناسب المطولات ١٣ **مسألة** قوله
وددت بكرة الدليل أي تميت واجبيت ووجه اتصال دود بذكر برؤية أصحاب القبور أنه
جاء بقصود الأحقين بصوروا سابقين وقيل كشف له عليه الصلوة والسلام عالم الأرواح كلها في
قد رايت أي في الدنيا على الظاهر بصيرة المتكلم الواحد في المشكوة عن مسلم ما قد رايت بصيرة
الحق فالمراد بصلوة والسلام مع الصالحين أي يقتل الصالحين علم اليقين إلى عين اليقين
أخواننا المسلمين قالوا في نسخة فقالوا يا رسول الله السنا بآخوانك قال بلى أنتم أصحابي وأخواننا
الواو أخوانكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى أنتم أصحابي لم يفت الأتفة لم يزل ذكرهم
مرتبة زائدة والامتنان في محل التذلل يجب أن يكون بأرفع حالاته وأفضل صفاته وصفة الصويرة
من الصفات التي لا يلقفهم فيها أحد كترتيب الصالح مشهور عند المؤمنين والمؤمن أنكم مرتبة
الصغيرة على الأخوة والألاحون لهم الأخوة فقط قال تعالى إنما المؤمنون أخوة وأخواننا الذين
لم يأتوا بعد ولم يلقوا إلى الآن وأنا أنكون فرهم بفتح الفاء والمراد على الحوض أي متقدم في المشقة
على حوضي وسجد في عنده وكل مني حوض يتال ذلك التوم إذا تقدمتم لتراولهم الملهو وتمي
لم الصلاة فشيء النبي صلى الله عليه وسلم نفسه الشريف بالرائد الذي يسبق على أصابعه ليبوء لهم ما
يستحقون إليه فغير بشارة لهذه الأمة بيتا لم كان النبي صلى الله عليه وسلم فطره فقالوا أي الصلاة
ولما حملوا التقي والمراد على ما يذ التوق أو استقلوا أمره إلى رؤيته عليه السلام في المشقة فقالوا
يا رسول الله كيف تعرف في المشقة من ياتي بعدك من امتك أي من يلد بعدك وذاك ولم تراه
في الدنيا قال صلى الله عليه وسلم رايت أي أخرجني لو كان مثالي رجل خيل غرجه من المشقة وشدة المراء
جمع أغرا في ذمعة وبني عياض في جهة الفرس بجملة بيم فجم من التجميل وهو بياض في ثلثة
قوائم من قوائم الفرس وأصله من الجمل وهو الخنقال وقيل القيد في خيل أي تخططه فجم وهم بيم
الدال وسكون المراء جمع أدم وهو الأسود جمع بيم قيل هو الأسود أيضا تأكيد وقيل هو الذي
لا يخطأ لونه لون سواد كان أسودا وأمره غيرهما بل يكون لونه خالصا زاده مبالغة لا يعرف

هشام بن عروة عن أبيه عن حمران مولى عثمان بن عفان أن عثمان بن عفان جلس على المقاعد فجاء المؤمن فأذنه بصلوة العصر فقام بهاء فتوضأ ثم قال والله لأحدثنكم حديثاً لولا أنه آية في كتاب الله ما حدثتكموه ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امرء يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يصلي الصلوة الاغفر له ما بينه وبين الصلوة الاخرى حتى يصليها قال يحيى قال مالك أروا له يريد هذا الآية أقم الصلوة طرفي النهار ولقمان الليل ان الحسنات يذهبن السيئات **مسألة** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه فاذا استنثر خرجت الخطايا من انفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت اشفاق عينيه فاذا اغسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت اظفار يديه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من اذنيه فاذا اغسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت اظفار رجليه قال ثم كان مشيه الى المسجد وصلوته نافذة له **مسألة** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باجسام ذوي استلابا وعلو ولا يختلط قال ابن العربي في عارضة الاحوذى يعني غفرت الخطايا لانها انفصل واعراض لا تتجلى فكيف توصف بدخول او خروج ولكن البارئ لما اوقف المغمرة على السادة الكاطبة في العنق مذهب لذلك مثل الخروج الى فاذا استنثر يؤذن المستغسل اي اخرج ما الاستنشا في قيل خص الاستنشا لان العنق مخرج الخطايا وهو يناسب الاستنشا مع ما فيه من زيادة المبالغة في التلطيف وهو المقصود وقيل مذهب تنبها على زيادة المبالغة في التلطيف لانه الغاية المطلوبة من الاستنشا خرجت الخطايا من انفه كشم ما لا يجوز فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه قال ابن العربي يقتضي لمادة الوجه وكذلك كل عضو يطهر بسله فيس بر التمعف اذا غسل يديه بهما الا ان يوجر اذا غسل لعلنا في ذلك اختلاف يشاهد في الفقه الحنفية وبما من على من يجهل الحديث وعدم الاعتماد على ما لا يثبت من عدم الجواز قال في الدر المنثور اختلفوا في مسح يمين اعضاء الطهارة وبما غسل منادى في الفقرة بعد المضمضة والمنع مع قال ابن عابدين كذا في شرح الزايدى وظهر ان المتأخرين معج بوجز الاستنشا به لكن في السراج الصحيح انه لا يجوز غسل اذن على ما به في الحديث قال في موضع آخر قال الشيخ قاسم الحديث يعني الماتعة الشريفة عمال يعمل بدون الطهارة لا يتجزأ بل اختلفت عن أبي حنيفة وما جيبه الخ والجواب من الشيخ ابن العربي ذكره بينا الاختلاف فيه ولم يقتض يعني وقال في باب الوضوء بعد غسل ان الحديث لا يرتفع من الوجه بل حتى يغسل الرجل يديه لئلا يجمع اجماع الامم على ان الرجل لو غسل وجهه ويديه في الوضوء لم يجز ان يغسل يديه في الوضوء لانه اذا غسل واما غسل الوجه موقوف مرثا فان كل شئ لم الحكم وان لم بكل بطل كركته **مسألة** قوله حتى تخرج من تحت اشفاق عينيه جمع شفاى اي اهداها وقال ابن تقيمية السامة تجعل اشفاق العينين الشدة وهو غطا واما اشفاق جردت العين التي بينت عليها الشقاق الحاجي جعل العينين مخرا لخطايا الوجه دون الفم والالف لانها يتفحصان بطهارة مشروعة في الوضوء دون العينين وقال ابن العربي هذا العينين اهداها بهذا وان ان الفم والالف قد يكون من كبرية كالكتب وشم الطيب حتى يغسل العينين ويكون من كبرية انما قلت اذ جعل شتم الطيب حتى يغسل كبرية فانظر حتى يغسل يديه فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت اظفار يديه يجمع كل عضو يغسل على افع لانه دبر حتى في السبعة ويحيى ايضا باسكان الغاء وكسر الظاهر وكسر العين قال ابن العربي لا تغسل يمين حتى يغسل اليسرى لانها في حكم العضو الواحد هو ظاهر قوله غسل يديه ولاجل هذا اتفق العلماء على سقوط الترتيب بينهما فاذا مسح برأسه استوى ما تكمل السنن او الغرض على اختلاف الامم خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من اذنيه تشبيه اذن بشمين وقد شك الدال قال الحاجي فيرد دليل على ان الاذنين من الرأس لانه جعلها مخرا لخطاياهما كما جعل العينين مخرا لخطايا الوجه والا لكانت مخرا لخطايا اليدين لانها يغفرون لافها لما في آخر ما قاله في تادل الحديث الى مذهبهم والافانته غير بان الحديث بمنزلة النفس على ما قاله الخنفة من ان الاذنين تنطق بالاراس وفي حكمه ولا يؤخذ له ما جديده ولذا خرج الخطايا المتعلقة بها من مسح الرأس واصرح من حديث الطبراني عن ابي امامة واذا مسح برأسه كفى به ما سمعت اذناه الخ لانها ملقى بالرأس كالعينين بالوجه ولذا لا يحتاج لما لا يجد ويدساق مذهب العلماء فيه في باه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت اظفار وجهه ولما كان غسل اصلا والمسح على الثفتين تأييد كراصل فليكن كراصل قال صلى الله عليه وسلم ثم كان مشيه الى المسجد وصلوته نافذة له اي زيادة له في الاجر على خروج الخطايا ومن العلوم ما في المشي الى المسجد في الصلوة من الثواب الجزيل ثم ظاهر هذا الحديث فكيف في الزلزل بالخطايا العين في النظر الى ما لا يحل فيه الخطايا اليه الحس لا يجوز وخطايا الرجل المشي في الاشياء وخطايا الفم المرادة على الفاحشة والمواودة في المعصية وخطايا الاذن شتم ما لا يحل كليب منصوب او عمل امرأة اجنبية فان شتم الطيب المنسوب مغيرة واثاقا بالاستئصال كبرية وقال عياض خرج الخطايا استئصالا لصلوة المغفرة عند ذلك لان الخطايا في الحقيقة ليست باجسام فتخرج واما هو تمثيل شبه الخطايا الحاملة بالكتساب اعطاه

مسألة قوله جلس على المقاعد قيل هي جارة يقرب دار عثمان يقعد عليها مع الناس وقال الدردوي هي الدرج وقيل دكاكين حول داره وروي بذا من مالك وقال عياض فلفظ يقتضي ان جرت العادة بالقعود فيها وقال الحاجي موضع من باب المسجد الذي تطلت ودار عثمان رح ايضا قريب باب جبريل عليه السلام بالمدينة في المؤذن فاذا راي علم عثمان بصلوة العصر قال الحاجي كان المؤذن يلح به باجتماع الناس بعد الاذن لشغل بامور الناس انما قلت فيه جواز التشويش مثل القاضي وغيره فدا عثمان بساء للمؤمن فتوضأ ثم قال والله لا أحدثنكم الا ما بينكم وبينكم على حفظ حرمات الله ولا كذا روي يحيى وغيره بالنون والضمير اي لولا ان مناه في كتاب الله موجود كما سياتي في آخر الحديث ما حدثتكموه اي هذا الحديث ايد الشكوكا ومن لما كان مناه في كتاب الله موجودا كما سياتي فلا فائدة في ترك الرواية وروي الوصمب وغيره بلفظ لا آية بالياء والمردودة الثانية اي لولا آية في كتاب الله تضمن مناه ما حدثتكموه قال الحاجي وقال الحافظ ان النون تصحيف من بعض الرواة قلت هذا الذي بالآية غير الآية الاولى كما سياتي في ثم بعد هذا التسمية قال عثمان روى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امرئ يغتسل من ماءة لم يتركه النفس على العموم يتوضأ فيحسن وضوءه بايمان السنن والاواب بكما لهما والقاء يعني ثم لان احسان الوضوء ليس بشار من حتى يغسل بالغاء بل لبيان المرتبة ثم يصلي الصلوة المكتوبة مع الشروع كما في رواية سلم الاغفر له ما بينه وبين صلوته بالوضوء وبين صلوته الاخرى حتى يصليها اي الاخرى والمراد الشروع في الاخرى والفراغ منها والمؤدى واحد هو ان الغفران لا يقتصر الى محيى الوقت بل الى اداء الصلوة الاخرى وقاها الحديث ثم اكبر الصغار من العلم بخصوصها بالصغار لما وقع في الروايات ببقية ما لم يأت كبرية ولما عليه العامة من ان الكبار لا يغفروا لا بالتوبة العلم الا ان يقال ان دخل في كان الوضوء الايمان بالادعية فيه وفي الاستغفار وايضا حقيقة التوبة النعم وقد دخل في الشروع فيم الكبار والصغار بهذه الطريقة كذا انما هو شني ودل على عدم الترميم وقد قال تعالى ان الشرا الغفران يشرك به ويفر دون ذلك لمن يشاء ثم قال ابن العربي في العارضة الاحوذى وبذا تكفير اما هو لانه لو لم يتحقق التوبة السببية لانه واما المتعلقة بحق الاذنين فانما يتحقق الغفران بها بالمقامرة مع الحسنات والسيئات كما بينا في الاصول **مسألة** قوله قال الامام مالك اراه اي اقرن عثمان روى يريده لولا ان في كتاب الشبهة الآية التي في سورة هود وهي اقم الصلوة طرفي النهار والعدة والعشوى الصبح والظهور العصر وزلما جمع زلفه اي طائفة من الليل والغرب والعشاء ان الحسنات كالصلوات الخمس يتبين السيئات والذنوب كالشبهات والنس كايدي عليه نزول الآية ذلك ذكرى اي عظة للذاكرين اي للمتقين نزلت فيمن قبل اجنبية كادوا الشيطان قال الحاجي وعلى هذا التفسير الصلوات بلفظ الياء والنون كما تقدم كمن في الصبح عن عروة ان المراد بالآية قوله تعالى والذين يذكرون ما انزلنا من البينات في سورة البقرة وهو روى الحديث ودوا بالجرم فهو لا يبالى بالقبول ولذا رحمه الى فظ والنودي وجماعه بخلاف الامام مالك فاذا ذكره بالنون والجرم اول فيكون المعنى على تفسير عروة لولا آية تمنع من كتمان العلم ما حدثتكم به وعلى هذا تفصح رواية النون **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ اذا توضأ اي شرع الوضوء العبد المؤمن فمضمض وفي كسنة زيادة انما خرجت الخطايا من خبى اي خفي قال الحاجي يمتثل ان يكون معنى ذلك ان فيها فعله من المضمضة كقوله لما يغتسل الغم من الخطايا فممن ذلك يجوز ما يمتثل ان يكون معنى ذلك ان يغتسل من عتاب ذلك العضو بالذنوب التي اكتسبها الانسان وان لم يتعمد بذلك العضو انتهى ووقع عليه من الكاتب فيما نقله الزركاني من الياحي في حديثه وقال ابن العربي ما خطايا العين في النظر الى ما لا يحل فيه الخطايا اليه الحس لا يجوز وخطايا الرجل المشي في الاشياء وخطايا الفم المرادة على الفاحشة والمواودة في المعصية وخطايا الاذن شتم ما لا يحل كليب منصوب او عمل امرأة اجنبية فان شتم الطيب المنسوب مغيرة واثاقا بالاستئصال كبرية وقال عياض خرج الخطايا استئصالا لصلوة المغفرة عند ذلك لان الخطايا في الحقيقة ليست باجسام فتخرج واما هو تمثيل شبه الخطايا الحاملة بالكتساب اعطاه

سبع مرات **ماتك** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **استقيموا** ^{أي الزموا الحق المستقيم} **والمؤمنين** ^{أي الزموا الحق المستقيم} **ماتك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء باصبعيه لاذنيه **ماتك** انه بلغه ان جابر بن عبد الله الانصاري ^{بإسناده} **سئل** عن المسح على العامة فقال **لا حتى يمسحوا بالشعر** **ماتك** عن هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير كان يذرع العامة ويسم رأسه بالماء **ماتك** عن نافع انه رأى صفية بنت أبي عبيد امرأة عبد الله بن عمر ^{بإسناده} **تذرع** ^{بإسناده} **عما رها** ^{بإسناده} **وتسم على رأسها بالماء** ونافع يومئذ صغير قال يحيى **وتسئل مالك عن المسح على العامة والخصا** فقال **لا ينبغي ان يمسح**

الكلاب كان اول ما وقع فيه ووقع التبريد فيه تدريجاً كما هو مروي روايات التبريد ولا يخفى ذلك على من اراد ان يمارس به بالحديث فذكره في محل روايات التبريد والتبريد على زمان اشده الشدة ثم بعد ذلك نزل الامر الى السج مع التبريد ثم الى السج بدون ثم صار مثل سائر النجاسات وهذا يجمع جميع الروايات المختلفة في الباب ويؤيد ايضا انفساء اليه بمرارة من بالثب مع انه روي الحديث وما اوردوه عليه من لفظ ابن عمر وعبد الله بن عمر في الحديث ثم اختلفوا في ان هذا الحكم للنجاسة او لغيرها فالجواب ان النجاسة على الاول وقال المالكية الحكم تعبد ولا يفتي بالكلب منه بل ما يركب قاله الباجي ١٢

في قول استقيموا

اي لا تزيغوا وتبدلوا عما سن لكم قال تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا لا يهتدون جوامع الحكم الشامل لاصول والفروع واعمال القلوب والحواس اذا استقامت امتثال كل ما هو واجبت كل منى ولا تحصل الاستقامة مع حق من الاعوجاج قالت الصوفية الاستقامة غير من العك كرامة قال الازلي الاستقامة امر صعب شديد لشو له العقائد والاعمال والاعمال عن طرف الاصول والتعريف والادراك طيلة السلام ومن هموا اي من تطبيقوا استقاموا حق الاستقامة ليس حاد ولا قليل في وجه قوله عليه السلام فيسبى بوجهه نزل فيه فاستقم كما امرت والذين من قوله صلى الله عليه وسلم ومن هموا تنبيه على انه لا يظن احد بنفسه الاستقامة كلية فيقع في درطة العجب والغرور قليل للتأني على ان لا يلبس احد بالجمد والسلم لما من نفسه التفسير فيه دقة وفاقه عليهم بان الحقيقة ميسرة على لا يكتفون فيه وادقار بواقي قال تعالى علم ان من هموا كتاب عليكم الآية وقيل معنى قوله عليه السلام ومن هموا اي سائر الاعمال الصالحة فما اقدم من الاعمال استقيموا عليه فيكون من باب خير العمل بالديم عليه وقيل معناه من هموا قوا به ولا يهتدون بوجهه رواية ابن ماجة عن ابي امامة استقيموا ونما استقيم الحديث واعلموا بتقديم اليه في اكثر النسخ اي الاعمال الصالحة كلها على حسب الطائفة والوسعة وخبر اعلمكم بالواو في بعض النسخ واعلموا ان خير ما تم تقدم الامام وبهظان في تفسيره يطابق الروايات القديمة المسندة للصلاة بحسب العبادات الميزة من القراءة والتسبيح وهي معراج المؤمن ولذا قالت العلماء انها افضل العبادات بعد الشهادتين واختلفت الاحاديث الواردة في افضل الاعمال ففي هذا الحديث كذا وفي حديث ابن ذراري الاعمال خير قال ايمان بالشرع وجاهد في سبيل الله وجاهد في الروايات الكثيرة ووجه التوفيق انه عليه السلام اجاب لكل بما يليق بما هو في رواية ابن ماجة قال ان افضلها في مختلف باختلاف الاوقات والاحوال كما هو ظاهر في رواية ابن ماجة قال صلى الله عليه وسلم انما هي والباطني وهو طاعة الباطن من الدناس الباطنية وكما له طاعة السر من الغير اللهم ارضني المؤمن كاط الایمان فيه استجاب اوامره والوضوء وتجهيده وقالت الصوفية طاعة الظاهر توفيق في طاعة الباطن فذلك بدوام الوجود ١٣ قوله بالراس والاذنين تنبيه اذن بعينين وقد تسكن النزال المجهز اما مسح الراس فقد تقدم وجزء المعتصم بالترجمة اثبات انه يجب مسح الراس بعينه ولا يكفي النيابة بالعامة واما مسح الاذنين فاختلف العلماء في انهما يسحان بعينه ماء الراس او بجمد يدقده بيب الامام مالك والشافعي به واحده الى ان يؤخذ لهما ماء جده يدقده بيب الامام ابو حنيفة الى انها يسحان مع الراس بماء واحد قال الشيخ ابن القيم في البدعي لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه اخذ لهما ماء جده كذا في البذل من النيل وقال الشافعي في ميزانه ومن ذلك قول الائمة الشافعية ان الاذنين من الراس يستحب مسحهما مع قول الشافعي رد انها معشوان مستحلتان يسحان بماء جده وقال الزهري بهما من الوجه ينسلان معرو قال

الاشعبي وجماعة ما قبل من قبل من الوجه ينسل معرو والرافضين الراس مسح معرو ولا يشك عليك من الغلبة كلام الشافعي ما نقل عن ابن عمر في كذا ما نقل المذاهب فيسبى معطرية جدا وبطل الشافعي نقله القادي عن شرح السنه وغيره اذ قال قال الشافعي يسحان بشاشه مياه جده وذو سبب اكثرهم اي انها من الراس يسحان معرو به اخذ ابو حنيفة وملك واحدا وكذا نقله الترمذي عن احمد وذكر في حاشي الموطأ عن الحلبي ابا حنيفة مع مالك والشافعي مع احمد والظاهر ان مسحه اختلفت روايات الائمة في ذلك والادرج عندي ما يظهر من ملاحظة اكثر الكتب اتقاد قول ابي حنيفة مع احمد وقول مالك مع الشافعي قال ابن رسلان تحت حديث عثمان بلفظ فاخذ ماء مسح براسه واذنيه ظاهره انه مسح براسه اذنيه بماء واحد هو ذهاب احمد تبني قلت وحدثني الشافعي بالوضوء يؤيد الحنفية وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم الاذنان من الراس وفي رواية صفه ووجهه صلى الله عليه وسلم ثم مسح براسه واذنيه ظاهرهما وباطنها في ذلك من الروايات التي تؤيد الحنفية بسلب الزبدي وهذا الحق لا يسعها ١٣ قوله كان يأخذ الماء بالجمد به باصبعيه بالثبته لا ذنيه كليهما يمكن ان يكون كان يأخذ الماء باليد من كليهما كمنه يسح الاذنين باليدين فقط وليس انه يأخذ الماء بها فقط قلت وما نقله الزبدي من البهسي برواية مالك عنه بلفظ وكان يجده اصبعيه في الماء فيمسح بها اذنيه يؤيد ان قال الشيخ ابن القيم لم يثبت انه صلى الله عليه وسلم اخذ لاذنين بماء جده يدقده ذلك من ابن عمر التمسك تقدم قول الحنفية في ذلك وروي مثل قوله من جماعته من الصحابة والتابعين قاله ابن عمر لم يكن في النيل فلا يفر الحنفية اثر ابن عمر بعد ان قال بطل قولهم جماعته من الصحابة والتابعين والروايات المرفوعة سالت الحنفية خالصة عن المعاصرة ١٣ قوله سئل ببناء الجمل عن المسح على العامة بكسر العين ما يعتم به الرجل راسه فقال جابر بن عبد الله حتى يسح الشعر بالماء وبه قال الامام ابو حنيفة ومالك والشافعي به والجمهور وباحسته لبعض الاكابر الامام احمد وادود وجماعة مع الخلاف بينهم في التوقيت والشرط كما في النيل قال الخطابي فرض الله مسح الراس وحديث مسح العامة محتمل للنسب فلا يترك المتيقن المحتمل ان قلت وعمل الامام محمد على المسح كما في كان يذرع العامة اذا توجها ومسح راسه بالماء على العامة ذكره تاييد المتقدم ١٣ قوله تنزع عنه الوضوء فادها بكسر المعجمة ما نقل به ناسبا ومسح على راسها بالماء قال الباجي وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل قال الامام محمد في موطاه وبهذه تاخذ المسح على العامة بلفظان المسح على العامة كان فترك وهو قول ابي حنيفة والعامة من فقهاء النجاشي بوضع يده صغيره فقط موطاه قال نافع وانا يومئذ صغير فموا اعتزله من ان كيف نأها وفيه قول رواية الصغير اذا فاضها كبر اوصى من مباحص اصول الحديث قال السيوطي في التدریب تعقب رواية المسلم البالغ ما تحله قبلها يعني في حال الكفر والعصب ومنع الشافعي اي يقول رواية ما تحله في الصبي قوم فاطوا لان الناس قبلوا رواية احدثت الصحابة كالحسن والحسين وابن عباس وغيرهم ثم ذكر الاقوال المختلفة في استحباب سن الساع من ثلثين سنة وعشرين سنة وذكر في آخره ونقل القاضي عياض ان اهل الصنعة عدوا اول زمن مسح فيه الساع للغير خمس سنين ونسبه غيره للجمهور قال ابن الصلاح وعليه استقر العمل بين اهل الحديث اهـ ١٣ قوله وسئل الامام مالك عن المسح على العامة للرجل والخنار للمرأة فقال لا ينبغي اي لا يجوز ان مسح الرجل ولا المرأة على عامة ولا خماره ولو وقع اتفاقا فلا يجزى ويسعى على رؤسها بصيغة الجمع في الرؤس كراهية قول الشافعي في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما ١٢

الرجل ولا المرأة على عامة ولا غمار وليس معها على رؤسها قال يحيى وشيخ مالكي عن رجل تروى ففسق ان يسمى راسه حتى جف وضوءه
 قال اري ان يسمى براسه وان كان قد صلى ان يعيد الصلوة ما جاء في المسموع على الخفين مثلك عن ابن شهاب عن
 عباد بن زياد وكهش بن شعبة عن ابيه المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك قال
 المغيرة فذهبت معه بلباء فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكت عليه الماء فغسل وجهه ثم ذهب يخرج يديه من كتي حجبته فلم
 يستطع من ضيق كتي الحجة فأخرجهما من تحت الحجة فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين فجاء رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

القول في المسموع على الخفين قال القاضي اخره من الوضوء غير ان ثبت من الكتاب والمسموع هو
 اصابع اليد المبتدئة بالوضوء ونمادى على اشارة الى موضع وهو فوق الخنف دون اسفله ونف
 ما لم يمسكها ويمكن به ضرورات السواقي الخنف لان المسموع لا يجوز على احد منهما دون الآخر انتهى
 قال المحقق في الدرر قوله امر الله على الخنف وشراها اصابع اليد الخنف مخصوص في زمن مخصوص
 والخنف شرعا لا يثبت للعلمين فاكثرت من جلد ونحوه وشرط مسح ثلثة امور كونه ساترا للقدم مع الكعب
 وكونه مشغولا بالرجل ليمنع سرية الحدث وكونه ممكنا من الجنب المشي المتأخر في حافة الكعب ثم قال
 ابن المنذر ان المالك ليس في المسموع على الخفين من الصلوة اختلاف لان كل من روى عنه منهم
 انكاره روى انما ثبت في مخرج من الحفاظ بان احاديث متواترة المعنى وجمع بعضهم رواته فبلغوا
 ما ثبت قال المحقق اخاف الكفر على من لا يرى المسموع على الخفين وشيخ انس بن مالك بن عمن
 علامات اهل السنة والجماعة فقال ان تحب الخفين ولا تقطن الخنيتين وتسبح على الخنيتين
 وروى من الامام ابي حنيفة في شرائط اهل السنة ان قال ان تقطن الخنيتين وتحب الخنيتين و
 تسبح على الخنيتين وروى عنه انه قال ما كنت بالمسح حتى جاد في مثل وضوء التراب ولو لا ان لا
 خلف فيه ما سكتنا وقال ابن عبد البر لا علم احد انكره الا ما كان في رواية انكرها اكثر اوصافها بالرواية
 العميمة عن حمزة بن ثابتة وموطأ يثبت المسموع في الحضر والسفر وعليها جميع اصحابنا واجتبت
 الباقى رجوع الامام الى المسموع في السفر والحضر فانفقت الامم كلها على جوازها الا الشاذ من
 المبتدعة كالخارج فلما منهم ان لم يروى في القرآن وكما شيعته لما منهم ان يفتن عنه ورد الاول
 بحمل القرائين في اية الوضوء على الحائضين بينهما الحديث ورد الثاني بان لم يثبت الاحتشاح
 من على رءوسهم ما هو موصول بثبت مثل قال في الاستدراك بعد ذكر الحديث الثاني وفيه دليل
 على الحكم الجليل الذي فرق بين اهل السنة واهل البدع الذي لا ينكره الا مبتدع خارج عن
 جماعة المسلمين اهل الفقه والاشراف بينهم في ذلك بالجاز والعراق والشام وسائر
 البلدان الا قوم اجدوا فافكروا المسموع على الخنيتين وقالوا ان خلاف القرآن وعسى القرآن نعمة
 وماذا لئن انما يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب رب الذي جاد به قال تعالى فلا
 وربك لا يؤمنون حتى تنكحهم فيما تحبهم الاية والقاتلون بالمسح بهم الخ وغيره والعدد الكثير
 الذي لا يجوز عليهم الظلال ولا التواطؤ وهم جمهور اصحابنا والتابعين وفقهائهم المسلمين وقدرى
 من مالكا لانكاره في الحضر والروايات عنه باهامة المسموع في الحضر والسفر اكثر واشهر وعلى ذلك
 بنى موطأ وهو بغير شك من سلك اليوم بميل لا ينكره منهم احد والمحدث انتهى كذا نقله
 عن ابن رسلان ثم قبل هو من خصائص هذه الامم ورضعت شريعت ارتفاعا لم يرد في المخرج
 المسمى منهم ١٢ قوله وهو من ولد بنهم والواو وسكون الهمزة او ينتمى قال الجدي في القاموس
 الولد محركة وبالنعم والهمزة والفتح واحده وجمع المغيرة بن شعبة بنهم من الامام مالكا الاجعل
 عبادا من اولاد المغيرة قالوا انما نرى مصعب الزبيرى واليوحنا والدارقطني وابن عبد البر
 بسط اقوالهم السيوطي في التتوير قال ابن عبد البر لم يختلف رواية الموطأ عن ذلك والفرد
 يحيى وعبد الرحمن بن مدي بنهاك لوهم فان ايضا فقالا عن ابيه المغيرة بن شعبة ولم يقله
 غيرهما فان يقولون من المغيرة بن شعبة فيكون منقطع لان عبادا لم يسمع من المغيرة ولا وانا
 برواية الزهري من عباد عن عروة وحزمة ابني المغيرة عن ابيهما ورواه عن عروة وحده
 وقال الدارقطني وابن المدي وابن مدين لوهم مالكا في اسناده في موضعين احدهما قوله
 عبادا من ولد المغيرة والثاني اسقاطه من الاسناد عروة وحزمة قال السيوطي قال الحافظ في تذييره
 والا اصل انما هو من الزهري من عباد بن زياد عن ابن المغيرة عن ابيه المغيرة كذا رواه جماعة
 من الحديث وذكر البخاري ان بعضهم رواه عن مالكا ايضا كذا في موضع هذا كذا في الحديث عن
 المغيرة متواترا ذكره البراء بن رزق قال الزرقاني ١٢ قوله ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذهب قبل الحج كما في رواية مسلم وفي رواية ابن سعد فلما كان من السحر
 انطلق لحاجته اي لغضائه واجامته الانسان وقد تبرز للغسل كما في غزوة تبوك بلغ النشاة

القول في المسموع على الخفين قال القاضي اخره من الوضوء غير ان ثبت من الكتاب والمسموع هو
 اصابع اليد المبتدئة بالوضوء ونمادى على اشارة الى موضع وهو فوق الخنف دون اسفله ونف
 ما لم يمسكها ويمكن به ضرورات السواقي الخنف لان المسموع لا يجوز على احد منهما دون الآخر انتهى
 قال المحقق في الدرر قوله امر الله على الخنف وشراها اصابع اليد الخنف مخصوص في زمن مخصوص
 والخنف شرعا لا يثبت للعلمين فاكثرت من جلد ونحوه وشرط مسح ثلثة امور كونه ساترا للقدم مع الكعب
 وكونه مشغولا بالرجل ليمنع سرية الحدث وكونه ممكنا من الجنب المشي المتأخر في حافة الكعب ثم قال
 ابن المنذر ان المالك ليس في المسموع على الخفين من الصلوة اختلاف لان كل من روى عنه منهم
 انكاره روى انما ثبت في مخرج من الحفاظ بان احاديث متواترة المعنى وجمع بعضهم رواته فبلغوا
 ما ثبت قال المحقق اخاف الكفر على من لا يرى المسموع على الخفين وشيخ انس بن مالك بن عمن
 علامات اهل السنة والجماعة فقال ان تحب الخفين ولا تقطن الخنيتين وتسبح على الخنيتين
 وروى من الامام ابي حنيفة في شرائط اهل السنة ان قال ان تقطن الخنيتين وتحب الخنيتين و
 تسبح على الخنيتين وروى عنه انه قال ما كنت بالمسح حتى جاد في مثل وضوء التراب ولو لا ان لا
 خلف فيه ما سكتنا وقال ابن عبد البر لا علم احد انكره الا ما كان في رواية انكرها اكثر اوصافها بالرواية
 العميمة عن حمزة بن ثابتة وموطأ يثبت المسموع في الحضر والسفر وعليها جميع اصحابنا واجتبت
 الباقى رجوع الامام الى المسموع في السفر والحضر فانفقت الامم كلها على جوازها الا الشاذ من
 المبتدعة كالخارج فلما منهم ان لم يروى في القرآن وكما شيعته لما منهم ان يفتن عنه ورد الاول
 بحمل القرائين في اية الوضوء على الحائضين بينهما الحديث ورد الثاني بان لم يثبت الاحتشاح
 من على رءوسهم ما هو موصول بثبت مثل قال في الاستدراك بعد ذكر الحديث الثاني وفيه دليل
 على الحكم الجليل الذي فرق بين اهل السنة واهل البدع الذي لا ينكره الا مبتدع خارج عن
 جماعة المسلمين اهل الفقه والاشراف بينهم في ذلك بالجاز والعراق والشام وسائر
 البلدان الا قوم اجدوا فافكروا المسموع على الخنيتين وقالوا ان خلاف القرآن وعسى القرآن نعمة
 وماذا لئن انما يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب رب الذي جاد به قال تعالى فلا
 وربك لا يؤمنون حتى تنكحهم فيما تحبهم الاية والقاتلون بالمسح بهم الخ وغيره والعدد الكثير
 الذي لا يجوز عليهم الظلال ولا التواطؤ وهم جمهور اصحابنا والتابعين وفقهائهم المسلمين وقدرى
 من مالكا لانكاره في الحضر والروايات عنه باهامة المسموع في الحضر والسفر اكثر واشهر وعلى ذلك
 بنى موطأ وهو بغير شك من سلك اليوم بميل لا ينكره منهم احد والمحدث انتهى كذا نقله
 عن ابن رسلان ثم قبل هو من خصائص هذه الامم ورضعت شريعت ارتفاعا لم يرد في المخرج
 المسمى منهم ١٢ قوله وهو من ولد بنهم والواو وسكون الهمزة او ينتمى قال الجدي في القاموس
 الولد محركة وبالنعم والهمزة والفتح واحده وجمع المغيرة بن شعبة بنهم من الامام مالكا الاجعل
 عبادا من اولاد المغيرة قالوا انما نرى مصعب الزبيرى واليوحنا والدارقطني وابن عبد البر
 بسط اقوالهم السيوطي في التتوير قال ابن عبد البر لم يختلف رواية الموطأ عن ذلك والفرد
 يحيى وعبد الرحمن بن مدي بنهاك لوهم فان ايضا فقالا عن ابيه المغيرة بن شعبة ولم يقله
 غيرهما فان يقولون من المغيرة بن شعبة فيكون منقطع لان عبادا لم يسمع من المغيرة ولا وانا
 برواية الزهري من عباد عن عروة وحزمة ابني المغيرة عن ابيهما ورواه عن عروة وحده
 وقال الدارقطني وابن المدي وابن مدين لوهم مالكا في اسناده في موضعين احدهما قوله
 عبادا من ولد المغيرة والثاني اسقاطه من الاسناد عروة وحزمة قال السيوطي قال الحافظ في تذييره
 والا اصل انما هو من الزهري من عباد بن زياد عن ابن المغيرة عن ابيه المغيرة كذا رواه جماعة
 من الحديث وذكر البخاري ان بعضهم رواه عن مالكا ايضا كذا في موضع هذا كذا في الحديث عن
 المغيرة متواترا ذكره البراء بن رزق قال الزرقاني ١٢ قوله ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذهب قبل الحج كما في رواية مسلم وفي رواية ابن سعد فلما كان من السحر
 انطلق لحاجته اي لغضائه واجامته الانسان وقد تبرز للغسل كما في غزوة تبوك بلغ النشاة

عن رجل توضأ وعليه خفافه فسمي عن المسموح على الخفين حتى جف وضوءه وصلى قال ليسمى على خفيه وليبعد الصلوة ولا يُعد الوضوء
قال يحيى وسئل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء قال لينزع خفيه ثم ليتوضأ ويفعل تحليته
العمل في المسموح على الخفين مالك عن هشام بن عروة أنه رأى أبا بصير يسمي على الخفين وكان لا يزيد إذا سمي على الخفين
على أن يسمي ظهورهما ولا يسمي بطونهما مالك أنه سأل ابن شهاب عن المسموح على الخفين كيف كفوا فدخل ابن شهاب
أحد يد يديه تحت الخف والاخرى فوقه ثم امرهما قال يحيى قال مالك وقرئ ابن شهاب أحب ما سمعت إلى في ذلك ما
جاء في الرعاف والقيء مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا رجع أنصرف فتوضأ ثم رجع فبقي ولم
يتكلم مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يعرف فيخرج فيغسل الدم ثم يرجع فيبقي على ما قد صلى مالك
عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي أنه رأى سعيد بن المسيب رجع وهو يصلي فأتى جرة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبقي على ما قد صلى **العمل في الرعاف** مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي

بأب الوضوء

أه قوله قال يحيى وسئل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء فقال لينزع خفيه ثم ليتوضأ لأن الوضوء الأول لم يمسح عند الماكية لعدم الترتيب و
ليغسل رجله ثم يلبس الخفين لأنه لم يلبس الخفين أولاً على طهارة كاملة وهذا هو المشهور
عند الماكية ولم يقل به الخفية كما تقدم بل يمسح عندهم وهو رواية ابن القاسم عن القاسم من الأمام
مالك في الخفية وما يجب أن يحفظ أن المسح لا يرفع الحدث عند الجمهور وقال داود
يرفع الحدث الأصغر من خلق الخفين بعد المسح لا يزيل المسح عنده ويظل عند الجمهور وقال
البايع وأيضاً المسح لا يعلق له بالحدث الأكبر فيجب النزول قال في المغني فإن جاز المسح
مفتوح بالحدث الأصغر ولا يجوز المسح في جناية ولا غسل واجب ولا مسح لاعتلم في هذا
خلافاً لما تقدم **هـ** قوله يحيى عن الخفين قال هشام كان عروة لا يزيد إذا مسح على الخفين
على أن يمسح ظهورهما جمع ظهور المراد الجانبين فتوضأ ولا يمسح بطونهما جمع بطون المراد الجانبين
واختلف العلماء في محل المسح فقال الوضوء واحد من مذهب ابن عمر لا يمسح على الخفين وقال
مالك والشافعي يمسح ظاهرهما وباطنهما لأنه لو اكتفى على الباطن فقط لا يؤدى على المشهور
منه وقال الأزهري وهو قول الشافعي روى أن من مسح بطونهما ولم يمسح ظهورهما اجزأه قال
الشوكاني قلت وهو رواية من الماكية كما في البايع والأثر في الخفية والجمهور كما ترى وروى
عن علي بن لوكان الدين بالري كان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد روى عن أبيه
عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه وروى عنه أيضاً ما كنت أرى باطن القدمين المحتق بالفضل حتى
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه أخرجه أبو داود وغيره ونقل الزبيدي
عن الدارقطني عن عمر بن الخطاب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر الخف
ثلاثة أيام الحديث وفي الباب روايات أخر بعضها أهل التطويل وأخفها ابن قدامة
في المغني واختلف العلماء في قدر الجوار فقال الوضوء بجزء قدر ثلثه أصابع وقال
مالك بالاستيعاب وقال الشافعي ما يقع عليه اسم المسح وقال أحمد مسح الكثر قال
القاري والشافعي **هـ** قوله كيف هو أي كيف صفتة التسمية فدخل ابن شهاب
أحد يد يديه الظاهر اليسرى تحت الخف للرجل اليمنى والأخرى أي اليد اليمنى فوق الخف
ثم امرهما في نسخة أخرى من الأمام أي امرهما حتى استوعب المسح جميع الخف كما هو المخرج
عند الماكية لقولهم بالاستيعاب ولذا قال يحيى قال الأمام مالك وقول أي فعل ابن شهاب
المذكور أحب ما سمعت إلى متعلق بأحب في ذلك متعلق بسمعت أي في كيفية المسح
قلت وهذا هو القول المشهور لم كما تقدم ولم يقل به الخفية لما روى عن علي بن لوكان
الدين بالري كان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه أخرجه أبو داود والدارقطني من آثاره كما تقدم **هـ**
هـ قوله في الرعاف كذا في مصدر رجع قال الجوهري ومنع وكرم وعنى وسميح
خرج من أنف الدم رجعاً ودماً فكذا رجع انتهى ويقال رجع رجعاً ورجع رجعاً ولم
يعرف رجعاً في فعل الرعاف يعني منياً لما لم يسم فاعلم كذا في مع الرعاف في الرعاف أيضاً
الدم لا ينجس وتقدم اختلاف العلماء فيه قيل للجمهور للوضوء ويوجد في النسخ السنية يبرهه والقى
قال الزرقاني وينبغي في نسخ سقيمة والقى ولا وجود لها في النسخ العتيقة المقررة ويلازم عليها
أن ترجم بشئ ولم يذكره وكان أصلها مشافهاً داخل النسخ جلا طلت ولا يوجد في نسخة الزرقاني
والنسخة البايع ولكن لما وجد في أكثر النسخ فيمكن أن يوجد حكاها لما كان عند الأمام واحداً
ذكرهما وأثبت الأولى آثاراً والثانية اجتداداً لما لا يحقق عنده بالآثاران الوضوء لا يكون من
غير السبيلين ثبت حكم القى أيضاً كونه من غير السبيلين أو يقال أنه لما تقدم بعض الآثار
الواردة في القى أشار المصنف بالترجمة التنبيه على ما تقدم ولم يذكره صاحب النسخة إلا لأصناف

ان سلم من تعرف السبل والاختلاف في القى كالخلاف في الدم كما تقدم من ابن قدامة
في المغني واصلح أن القى الفاضل يتحققان الوضوء عند الأمام أحمد رواية واحدة يعني لا خلاف
فيه عندهم وكذلك عند الخفية وروى عن قتادة والثوري والشافعي ومالك
والشافعي وغيرهم لا يوجد منها وضوء واحد الخفية والمناقلة بروايات منها رواية
إلى الدرر وأما ما في فتوحاً قال ثوبان صدق أنما صحت له وضوء رواه الأثرم والشافعي
وقال هذا أصح شئ في هذا الباب قيل لا حمديف ثوبان ثبت عندك قال نعم وتقدم
شئ من الكلام عليه **هـ** قوله أن مبراهيم بن عمر كان إذا رجع في صلوة العرف
منها فتوضأ وضوءه للصلوة ثم رجع إلى مصلاه فبقي على صلوة ولم يتكلم في الصلوة
بلطقت وسياً في الكلام على البناء في آخر الباب الأتي وفي الأثر في الخفية في أن الرعاف
ناقض للوضوء ولما كان هذا الأثر مخالفاً للماكية أول الزرقاني وغيره بغسل الدم وهذا دليل
رواه البيهقي من الشافعي أيضاً كنه مع أنه خلاف الظاهر بما به ذهب ابن عمر أيضاً
فإن ذهب كما في المغني والشرح الكبير وغيرهما فنقض الوضوء منه وروى ابن أبي شيبه
وعبد الرزاق عن ابن عمر من رجع في صلوة فليست له في جاس كان يعرف في صلوة
فيجزئ من مصلاه لبس الدم منه ويتوضأ ثم يرجع إلى المصلي فبقي على ما قد صلى ولو سلم أنه
كان يكتفي على غسل الدم فغسل مذهبهم كان إذا كان قد غسّل الوضوء منه فإنه
اختلف العلماء في مذهبهم فغسل الشوكاني عن مالك وفي المغني والشرح الكبير
شئ الخفية الظاهر من أن مذهبهم في الخفية فبقي من الوضوء أيضاً فغسل الدم والوضوء من كل واحد
مثل ما به يفعل وفي الحديث لم يذكر عدم الوضوء فلا حجة فيه لا مدونة نقل ابن عمر
من ابن عباس أنه قال إذا نكس أي يتحقق الوضوء مالك عن يديه بثبته فزاد في
ابن عبد الله بن قسيط بقاء خنين أخره طاهر مملتين بمصغرين اسماء الليثي أبي عبد الله
المدني وثقه الشافعي وغيره مات سنة ١٣٢ هـ وارتسون سنة ١٣٢ هـ قوله أنه رأى
سعيد بن المسيب رجع وهو الواوالة يصلي فأتى جرة أم المؤمنين أم سلمة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم لأنها أقرب موضع إلى المسجد فيقول المني في أثناء الصلوة فأتى بناء
الجمول بوضوء بالفتح أي ما روى الوضوء فتوضأ وضوءه للصلوة كما هو ظاهر اللفظ وأول الزرقاني
بغسل الدم تأويله إلى مذهبهم ثم رجع إلى المسجد فبقي على ما قد صلى فإذا ان الرعاف ناقض منه
أي روى عنه في مصنف عبد الرزاق من قوله لا يؤحق فعله بذا من أن قال ان رجع
في الصلوة فاشد مخزك وصل كما انت فان خرج من دم شئ فتوضأ وأتم على ما
معنى ما لم يتكلم فبذا نص من على إيجاب الوضوء عند خروج الدم وإيضاً نقل مذهبهم في المغني
والشرح الكبير فنقض الوضوء فتأويل العلماء الزرقاني ردهم أيضاً بغسل الدم فلا حاش
ولما كان آثار الباب كلها مؤيد للخفية أعرضنا عن ذكر غير حاش من دلائل المذاهب وبسطها
الشع في البذل فارجح اليران شئت وألا تأري مسئلة البناء يؤيد الخفية وسياً في
المذاهب في ذلك **هـ** قوله العمل في الرعاف قال الزرقاني وهو كثر فيخرج
إلى غسله قليل فيقتل بها يده حتى ينجف ويتأدى على صلوة انتهى فخرج الشافعي بهذا
الكلام بيان الفرق بين التزجيتين بأن المراد في الترجمة الأولى الكثير فيخرج ويغسل والمراد في
الثانية القليل فلا يخرج من الصلوة ويمكن أن يوجد الفرق بينهما بأن المراد من الأولى ما
ورد في الرعاف من الآثار المختلفة من الغسل في بعضها والوضوء في الأخرى ما المقصود
من هذه الترجمة بيان العمل والراجح أن المعول به عند الأمام عدم الوضوء ثم الفرق بين القليل
والكثير كما هو عند الماكية كذلك عند الخفية كما سبق في كلام الأمام محمد في آخر الباب

انه قال راي سعيد بن المسيب يرفع يده حتى تحتضب اصابعه من الدم الذي يخرج من افه ثم صلى ولا يتوضأ
مثلك عن عبد الرحمن بن الحجاج انه راي سالم بن عبد الله يخرج من افه الدم حتى تحتضب اصابعه ثم يفتله ثم يصلي
ولا يتوضأ العمل فيمن غلبه الدم من جرح او رعا في مثالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان المنصور بن مخزوم
اخبره انه دخل رجل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الليلة التي طعن فيها فاقطع عمر لصلوة الصبح
فقال عمر نعم ولا حظ في الاسلام من ترك الصلوة فصلى عمر رضي الله عنه وجرحه يشعب دما
مثالك عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب قال ما ترون فيمن غلبه الدم من رعا فلم يقطع عنه قال يحيى بن سعيد
ثم قال سعيد بن المسيب اري ان يؤمى براسه ايماء قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك الموضوع من الذي مثالك

عمر لصلوة الصبح يقتضي ان ذلك يجب عليه والصلوة لا تسقط لجرح ولا شدة مع بقاء العقل ولذلك قال عمر ولا حظ في الاسلام الا ان قال ابو عمر قال ابن عباس لما نحن عرسا فقلت
انا ونفرت من الانصار حتى ادخلناه منزلا فلم يزل في فتيحة واحدة حتى اسفر فقال رجل انهم لن
تفرغوه بشئ الا بالصلوة قال فقالوا الصلوة يا امير المؤمنين فقال عمر لم يفتنني اي استيقظ
او كسر فكون اي نعم باليقطين اليه ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلوة اخلفت العلماء
في تارك الصلوة عمدا تاسلا بعد الاتفاق على ان تاركها كافرا الا ان يكون قريبا منه
بالاسلام اولم يخطأ المسلمين بحيث يخطئ وجوب الصلوة فقال مالك والشافعي ان لا يكفر
بل يقتل فان تاب والا فقتله عدا كالا في المحسن الا ان يقتل بالسيف وذبح
جماعة الى ان يكفر وهو مروي من علي بن ابي حمزة والروايتين عن احمد بن منبى وفيه قال ابن ابي
واسحق بن ابي عمير وهو مروي عن بعض الثقات وذبح بالوحيفة وجماعة من اهل الكوفة
والمنزلة من الشافعية الى ان لا يكفر ولا يقتل بل يجلس حتى يتوب كذا في الليل وبعد ذلك اخلف
العداء في معنى قول عمر بن عبد الله في عكره فقتل لا حظ في الاسلام اي يكفر قال السيوبي اخذ
بظاهره من كسر ترك الصلوة تاسلا ولكن الجمهور لا يقولوا بكفره كما تقدم مع الاختلاف
بينهم في قتله فقتلوا معناه اي تركها كذا بالادب لا يقتل سائر احواله ولا ينتفع به لان الصلوة
اولا امرنا بقولها وارضاها فان تركها بطل نصيبه من سائر الاعمال وقيل معناه ليس لرفي
الاسلام حظا يحقن به دم قاله ابي حنيفة وهذا الاخير يقولون قال يقطع جوارحه قال ابن
عبد البر في كبر حظه في الاسلام فهو كجوارحه لصلوة ليل السجدة والامان لمن لا انازل
وهو كما خرج من ترك وعمل الصلوة لامل في جودها انتهى قلت وهو ظاهر انما يقتضي
عمر لصلوة الصبح وجره يشعب بثلاثة فحين مفقودة اي يجزى ويتفرغ وما لا كان عمر دخل
في حكم المعذور من الخفية والمالكية معا فاقطع لصلوة بخروج الدم واختر في شيا به ايضا ولذا
لا يصح الاستدلال بعمل الخفية في عدم استحقاق الوضوء من خروج الدم ولذا قد ترجمه الباب
بفتنة الدم ولولم عليه الشيخ الرضوي في المصنف باب من جرح سائل لفتنة ما يتعلق بجرحه
وغيره من ذلك الجرح وذكر في المسوى في آخره حيث قلت وعليه اهل العلم وطب اي
سأل والمشهور من مذهب الشافعي ان العاقل والعقلاء والعقلاء والعقلاء والعقلاء
وجماهم سبيلنا فابا كالمستأضة يجب غسله لكل فرقة ومع النوى العوضون قليله
وكثيره لغوم البوى وفي السالكية ان كان بحال يتجسس الشوب ثانيا قبل الصلوة باذان
لا يسل والا فلا انتهى بلفظه ١٣ قوله قال ما ترون فيمن غلبه الدم من رعا اي يكفر
سبيلنا فلم يقطع عنه وسوال سعيد لا معا به على سبيل الاستحباب بالاسان والتمهيد رب العالمين
ويحتمل ان يكون تنبيهه لم قاله ابي حنيفة قال يحيى بن سعيد انه لو دخل السكينة سكنتوا
ادبا فاجاب سعيد بن المسيب بنفسه ويحتمل انهم ايضا اجابوا المسئلة على وقت اجاباهم
وحذف الراوي ودوا به محمد بن موطاه بغيره الباقى ولفظه اخبرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن
المسيب انه سئل عن الذي يرفع يده فيكسر عليه كيف يعمل قال يؤمى براسه راسا في الصلوة
اخر ثم قال سعيد بن المسيب في جواب ما سألهم اري ان يؤمى براسه ايماء قال الساجي
واختلف اصحابنا في توجيه ذلك فقال ابن حبيب انما ذلك ليدأ عن ثوبه الفساد
بالايدى لانه لو كسر وسجد لفسد ثوبه وقال محمد بن مسلمة انما ذلك اذا كان الرعا يعزبه
في تركه كالمرد ومن لا يقدر على السجود انتهى فحتمه اقلت والتوجيه الاول ينقص بالمالكية
لان عندنا الخفية لا ينقص وضوئه بذلك العذر ويقتضي ثوبه ايضا بل ان تقع نجاسة في
حقه للعذر وعلى من ولا التوجيه الثاني فيتمشى على قواعدنا ايضا وهو الاجر لانه مقتول من
تليده صاحب الكتاب والراوى عنه فقال العام محمد بن موطاه واما اذا كسر الرعا على رجل
فكان ان او لم يركب ايماء لم يرفع وان سجد رعا او لم يركب ايماء واجزاء وان كان يرفع
كل حال بعد انتهى ١٣ قوله الوضوء من الذي يقطع اليه وسكون الذال المجتبه
وتخفيف الياء على الفصح وكفى ما ابيض رقيق لزج يخرج عند الحاجة او انظر لذكر
البراع وقيل يخرج عند الشهوة الغفيرة وقد لا يحسن بخروج في عكره لودى بالملمة عندنا
الخفية ويسمى في الباب الاخير ١٣

قوله انه قال راي سعيد بن المسيب يرفع يده حتى يخرج من الدم حتى تحتضب اصابعه قال
البايعي فاهره انما تحتضب كما فوق في جزاء الدم الكثير ولعله الا ان اهل العلم من اصابع
يده وان ذلك في جزاء الدم من الدم الذي يخرج من الفم يعل بعد غسل الاصابع ان
كان هذا المقدار يكسر من الدم والمفعول عند الجمهور هذا المقدار فقط ويهدونه ان كان قليلا
ولا يتوضأ اما عند المالكية فلان الرعا ليس بناقض ولا مانع الخفية فقلعه يكون قليلا عنده
كما تقدم من كلام البايعي وقال ايضا قوله يعل ولا يتوضأ يحتمل معنيين يحتمل ان يتوضأ
مثل هذا المقدار من الدم لا يوجب الوضوء خوفا من من يقول ان خروج الدم يقتضي
الطهارة والوجه الثاني انه يهدونه لا يسل الدم الخارج من الفم انتهى وبسعي من كلام
الامام محمد وهو الوجه الثاني لعلنا نعلم ما تقدم من الوضوء وان لم يجمع بهذا لرواية المتقدم
اربع لان يزيد بن عبد الله واثنان من عبد الرحمن بن خزيمة لا يفتن على من لم يمارسه الرجال
١٣ قوله انه راي سالم بن عبد الله بن عمر يخرج من افه الدم حتى تحتضب
اصابعه ثم يفتله بكسر التاء اي يحركه لفظا ورواية محمد بن ابي سالم بن عبد الله يرفع يده
في افه واصابعه ثم يجرها وفيها شئ من دم فيفتله ثم يعل ولا يتوضأ قال البايعي في ذي الحجير
على ما تقدم انتهى فلا يسل وكذا عند الخفية لم يتوضأ فقلت قال الامام محمد بعد سره هذه الروايات
كلها وبهذا نأخذ اما الرعا فان مالك بن انس كان لا يأخذ بذلك ويرى اذا رعد
الرجل في صلوة ان يسل الدم ويستقبل الصلوة فاما ابو حنيفة فانه يقول بما روي مالك
عن ابن عمر عن سعيد بن المسيب انه يصف فيقول ما ثم يعل على ما على ان لم يتكلم هو
قولا واما اذا دخل الرجل اصبعه في افه فاخرج فيها شئ من دم فتذلا وضوءه فيلانه غير
سائل ولا قاطر واما الوضوء في الدم مما سأل او قطر وهو قول ابي حنيفة ومالك بن ابي حنيفة ومالك بن ابي حنيفة
ان روايتي الباب محمولان على التقييد بالاتفاق بين الخفية والمالكية فلا وضوء اذا غلبت الخفية
ولا غسل الدم عند المالكية ١٣ قوله الدم من جرح او رعا اسم ان الدم السائل
يخرج عند المالكية ايضا كما هو عند الخفية والمفعول من دم ايضا مقدار الدم الذي في حتمه القليل
والفرق بين الخفية والمالكية في نقص الوضوء فقط والشافعية مع المالكية والشافعية مع الخفية
كما تقدم ومقصود الامام بالترجمة انه ما من وضوء فلا يفسد صلوة به وينقص في الشيا
ايضا وبه قالت الخفية وقالوا ايضا لا ينقص وضوءه بهذا الدم ١٣ قوله انه راي
اي انجر مسرعة انه دخل وظاهره ان الداخل المسرعة في تسعة دخل رجل وظاهره انه راي
ويحتمل انه غير نفسه بالغايب على امير المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين عن عمر بن الخطاب من
الليلة التي طعن فيها الجول فيها من ابي لؤي فيروز السمراني وقيل اليسودي عبد الحفيظ ابن
شعبة قال البايعي قوله انه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها ظاهرا ان وقت
صلوة الصبح من الليل لان الذي مع عمر انه طعن في صلوة الصبح من اول ركعة ولعل
هذا مخالف لشك الرواية ويحتمل انه لو ادرك ذلك من الوقت المتصل بتلك الليلة وعند
مالك ان السار من طلوع الفجر وقد روي ليس من ابن القاسم ان عمر مات من يومه
الذي طعن فيه انتهى قلت ليست شغرى ما شكل على البايعي في توضيح الرواية تعيين الليلة
فالطابق الليلة على صلوة الصبح بخروج ليس يستبعد بل قال صاحب القاموس القليل من
مغرب الشمس الى طلوع النجاة الشمس وعلم على الليلة التي لم يكن كما لم يكن لوجه
فان اهل التاريخ اتفقوا على انه روي في يومه ذلك فلهذا الصلوة التي يقظ لها
المسود كانت تلك الصلوة التي طعن فيها ومعنى الايقاظ التنبيه من الغشيان قال
الحافظ في الفتح فصل عبد الرحمن صلوة خفيفة باقصر سورتين اكون ثروا اجاد نصر الشد
والفتح وفي رواية ثم غلب عمر الزحف حتى غشي عليه فاحتمله في ربهط حتى ادخلته بيته فلم
يزل في غشيته حتى اسفر فظفر في وجعنا فقال اصل الناس قتلتم نعم قال لا اسلام
لمن ترك الصلوة ثم قولا فقل في رواية فتوضأ وصلى وجره يشعب دما واني لا ضح
اصحى الوصل فاما انه انتهى فحتمه فلهذا من ان القصة تلك الصلوة لا يجر فاقطع

عَنْ الْبَيْهَقِيِّ قَالَ انْفَعُ مَا تَحْتَ ثَوْبِكَ بِالْمَاءِ وَالْهَدْيُ عَنْهُ الْوَضوءُ مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ مَكَالِكُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
عُمَرَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْرَةَ سَمِعَهُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَتَذَكَّرْنَا بِكَ مِنَ الْوَضوءِ فَقَالَ مَرْوَانُ وَمَنْ مَسَّ
الذِّكْرَ الْوَضوءُ فَقَالَ عُرْوَةُ مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ فَقَالَ مَرْوَانُ اخْبِرْنِي بِسُرَّةِ بَنْتِ صَفْوَانَ إِنَّمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ

١٥ قوله عن البيهقي قال انفع ما تحت ثوبك اي اذا رك او سجد عليك بالماء والار من لبي كرضي
يرضي اي اشققت عن غيري فلهذا لو اس قال في البدائع لان من باب الوضوء فيجب
قلعها او خلع الامام في هذا الباب وكذا الامام محمد في موطاه وليس في اللفظ ما يقتضي كونه
منزيا فاما ان يقال انه قد تحقق عند الامام كون السؤال عن الذي ادخل ان اسوى
عنه بل المذي وبل البول الخارجين على وجه السلس فلذا ادخل في باب الباج ويمكن
ان يكون من وسوسة البهل اعم من ان يكون منيا او لولا ما كان في عدم تحقق الوضوء
كالذي عنه ادخل في باب قال الامام محمد بن جعفر في الحديث وبهنا فخذ اذا اكثر ذلك
من الانسان وادخل عليه الشيطان فيه الشك وهو قول ابن ميثم ١٢
قوله الوضوء من مس الفرج ما خرد من الافراج قال صاحب المعنى اسم فخرج الحديث يتناول
الذكر وقيل المرأة والذكر او قلت والظاهر ان ذكره لفظ لان الشك والدرهما
فيهما من كثرة الاختلاف بين الامم حتى لا يتحقق الوضوء بمس الذكر عند الامامية لا يتحقق
بما احسن الاحاديث كما ترى والوضوء من مس الذكر اخف فيه اهل العلم من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم ونقدم على اختلاف الامم في ذلك مناظره جرت بين ائمة الحديث
قال ابن العربي بسنده الى رجا بن المرحي قال اجتمعنا في مسجد الخيف انا واعدن من قبل
دعوى ابن المديني ويحيى بن معين فتناظرنا في مس الذكر فقال يحيى يتوضأ وقال مس بن
المديني يقول الكوفيون نقول ونفقه قولهم واجتنب يحيى حديث بسرة واتي على بن المديني
بحديث قيس بن طلق وقال يحيى كيف تنقل اساد بسرة ومروان اسل شرطيا حتى
يدعوا اليه فقال وقد اكثر الناس في قيس بن طلق ولا يخرج بحديث فقال احمد بن حنبل
كلا الامرين على ما قلنا فقال يحيى عن ابن عمر انه توضأ من مس الذكر فقال علي وكان
ابن مسعود يقول لا يتوضأ منه وقال يحيى بن معين من قال قال سفيان عن ابي قيس
عن الامري عن عبد الله واذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا في مسعود اول ان يتوضأ
فقال له احمد نعم ولكن ابو قيس لا يخرج بحديث فقال مدني ابو نعيم ثنا مسعر عن غير
سعد بن عامر بن ياسر قال ما بالي مسست اذ اني قال احمد عامر وابن عمر استوبا فمن شاء
اخره من اذن شاذ اخذ به قال ابن العربي هذا من كلامي اني قلت وما قيل ابو قيس
لا يخرج فيشكل لان قوله الماخوذ في تنبيهه (دع) ونقل توحيته عن جماعة منهم ابن
معين والعلوي وابن حبان والدارقطني وابن نمير الوضوء من مس الذكر مختلف عند ائمة
ايضا فقلت الخفية قول واحد لا يتحقق الوضوء منه مطلقا وهو رواية عن الحنابلة كما في
المعنى وغيره ورواية من الامام مالك كما قال بسنة وغيره كما قال ربيعة والثوري وابن
المنذر وقالت الشافعية من ينقض الوضوء وهو رواية عن المالكية والحنابلة مع اختلاف
الكثير فيما بينهم في شرائط قليل لا فرق بين العادة وغيره قاله الشافعي وغيره وهو رواية عن
احمد والرواية الاخرى من لا يتحقق الا بمسرة صاد وقيل لا يتحقق الا بمس بياض الكف
قال به الشافعي ومالك وعن احمد لا فرق بين بطنه وكفه كما في المعنى وفيه اختلافات
اخر لا نفعل الكلام بذكرها بسبب ابن العربي في شرح الترمذي الى اربعين من الامايات
والفروع المختلفة والجملة انهم اضطربوا في مصداق الاحاديث فقليل مصداق باطن الكف
فقط وقيل ظهروا ايضا وقيل الزنا ايضا وقيل بشرط الشهوة وقيل به دونها ايضا واضطرب
اقدامهم على ما تقدم في انه هل ينقض بمس ذكر الغير اولاد هل ينقض بمس ذكر الصغير اولاد هل
ينقض بمس باصبع زائدة اولاد هل ينقض بمس ذكر ميت اولاد هل ينقض بمس الذكر
المشقوق ام لا وكذلك اذا مس موضع القطع منه وكذلك اختلفوا في مس اليد والاشنين
والمس بالي مثل ويدونه ومس اليد والاشنين في قوله ان وكذلك في مس الخنثى وغير
ذلك ولا يذهب عليك ان مثل هذا الاضطراب في مصداق الرواية الواحدة يورث
الظهور في الاجتماع بما فاد لم يتبين هاتين بالتكفي ايضا للرواية بملا ولا خلاف بين
العلماء بعدم النقص ١٣ قوله اسع عروة بن الزبير يقول دخلت على مروان
بن الحكم بن ابى العاصي الاموي الملقب ولا يثبت له حصة كان كاتب عثمان بن ابي امره المديني
في زمن معاوية روى ابو يعقوب لم يعده موت معاوية بن يزيد بن معاوية بالجابية في آخر خلافة
ومات في رمضان سنة ٥٥ هـ في الخلاف تسعة اشهر فذكرنا في هذا الموضع ان هذا الرجل كان
حين امارته على المدينة المنورة هو التميمي كما صرح به في رواية الشافعي عن عروة يقول
ذكر مروان في امارته على المدينة انه يتوضأ من مس الذكر الحديث وفيه تذاكر العلم والاحتجاج
اليه ما يكون اي يجب من الوضوء يعني تذاكرنا في واقع الوضوء فقال مروان وعطف
على ما ذكر من الكلام بهنا يجب من مس الذكر جرحه هذا على خلاف القياس فراقبته
وبين الذكر عند الانثى الوضوء واجب فقال عروة ما علمت ذلك وفي رواية الطحاوي
فاكثر عروة ذلك لا يقال ان منزلة عروة في العلم وحجته دليل على ان جرحه كونه ناقضا

لا يجب التردد في كونه ناقضا لانه قد يمكن ان لا يعلم العالم اكبر شيئا مع جلاله فقال مروان
بن الحكم اخبرني بسيرة بعض الموعظة وسكون السين المملة بنيت صفوان انها سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس احدكم ذكره قال الباجي المس يطلق من جهة
اللفظ على مسه بياضه من جرحه على اي وجه مسه عليه الا ان من جهة العرف والعادة
العادة تجري ذلك في الاكثر على المس باليد لان المس في الغالب انما يكون بها فليتوضأ
لذا بن حبان وضوءه للصلاة قلت ذكر الامام اول الحديث المرفوع المذكور في اثبات
الترجيح ثم ذكر في تأييده آثار الصحابة كما سيجي واما الذين قالوا بعدم انتفاء الوضوء من مس
الذكر استدلوا بحديث طلق بن علي وغيره من المرفوعات واثار الصحابة ايضا باليد الحديث
فاخرجه الامام محمد في موطاه عن اليوب بن عتبة عن قيس بن طلق ان ابا عبد الله رجلا
سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل مس ذكره ايتوضأ قال صل هو الا يعضه من
جسده وهذا الحديث اخرجه من قيس بن طلق جماعة منهم اليوب كما ترى واخرجه
عنه الطحاوي ايضا وابن خزيمة في مسند ابي حنيفة واحمد بن محمد بن جابر بن عبد الله بن ماجه
والطحاوي وقال ابو داود ورواه هشام بن حسان ومسيان الثوري وشعبة وابن عيينة
وجابر الرازي عن محمد بن جابر بن قيس ومنهم عبد الله بن بدر عن الترمذي والي داود
والنسائي قال الترمذي هذا حسن شئ في الباب وقال ايضا حديث ملازم بن عمرو
عن عبد الله بن بدر راص وحسن انتهى ومنهم اليوب بن محمد عن ابن عمر عن ابي عبيد
الجبار قال الشوكاني الحديث صحيح عرو بن علي الفلاس وقال هو عندنا ثابت من حديث
بسرة ودوي عن علي بن المديني انه قال هو عندنا حسن من حديث بسرة وقال
الطحاوي اساده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه ايضا ابن حبان والطحاوي
وابن حزم انتهى وفي سنن السلام سترج بلوغ المرام اخرجه الخمسة وصححه ابن حبان وقال
ابن المديني وهو حافظ العصر وقدوة اهل هذا الشأن من تلاميذه البخاري والداود
وقال ابن المديني علي بن المديني اعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال هو احسن من حديث بسرة وصححه الطحاوي وابن حزم انتهى وفي الباب عن ابى امامة
كما ذكره الترمذي واخرجه ابن ماجه وعن علقمة بن مالك الخطمي نحوه كمال في الجواب
انا افضل ذلك وعن عائشة رفته لابا لي اياه مسست اذ اني الى آخر ما ذكره في عقود
الجواهر واجاب الخفية ايضا عن حديث بسرة على ما تقدم بما قاله الخطابي ان احمد بن
حنبل رواه ابن معين تذاكر او تكلم في الاخبار التي رويت في هذا الباب وكان عاقبة
امرهما انهما اتفقا على سقوط الاحتجاج بحديث طلق وسيرة الساجدة وبما بسطه الطحاوي
وقال كان ربيعة يقول لم ويحكم مثل هذا فخذ به احد فعمل بحديث بسرة والشدة
لوان بسرة شددت على هذا العمل ما جرت شهادتها انا قوام الدين الصلوة
وقام الصلوة الطهور فلم يكن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من يتبع هذا الدين
الابسة قال ابن زبد على هذا اكدنا مشيختنا ما منهم واحد يري في مس الذكر وضوءه انتهى
وبسط الطحاوي الكلام على المسألة حتى البسط وتكلم في عبد الله بن ابي بكر ايضا كما تقدم
وبما نقل عن شاذ الخفية ان الحديث يروي عن امرأة والحكم علق بالرجال فكيف
يتخص برواية النساء وبما ثبت في الاصول ان المسألة التي يعم بها البلوى لا يعتبر فيه
خير واحد سيما مثل هذا الخبر وما ذكر من اليسقي ان الشيوخ لم يفرجهوا لاختلاف وقع في
سماع عروة عن بسرة او سماع مروان وما نقل عن ابن معين ثلثة احاديث لم يصح
منها شئ حديث كل مسكر حديث من مس ذكره فليتوضأ وحديث لانكاح
الاولى وما قيل انه لا يصح النقل عن ابن معين رده الخنثى وانما خبره بانه لو فرض صحة
الحديث لا حجة فيه ايضا لما انه متروك الظاهر عند الكل اجماعا فان المس لغيره كما تقدم
من كلام الباجي مطلق فاقبده ومن القيود بالشهوة او بياض اليد او بعدم الحائل
او بخلافه قيدت لاطلاق الحديث وصرح في انهم ايضا لا يقولون بالحديث
قال الشافعي انتم اتفقوا على ان من مس ذكره او دبره لم ينع من اعضائه غير يده لا
ينقض انتهى على ان حديث بسرة يحتمل ان يكون المراد به البول والمس كناية عن
الاستطابة ولا بد فيه ولا يبعد ايضا ان يكون المراد بالوضوء غسل اليد استباحا كما سترى
في اثر مصعب وبل هو الصحيح عند زيادة الطحاوي في الكبير والادوية في حديث بسرة
بما بعده ذكره اذ انشبهه او فسر كما في جميع الفتاوى وليس في مس الرغيف الوضوء عندنا
نعم غسل اليد من باب الشدة وليست شئ ما المانع لم في لباب الوضوء بمس الرغيف
وزيادة الثقة عندنا حجة ويحتمل بيان الافضل والاستحباب والوضوء لناية الشدة
كما بسطه الشافعي في ميزان وحديث طلق فادع عن هذه الاحتمالات كما فوج العلى
به هذا تنحصر معارضة المرفوع بالمرفوع ثم ذكر المصنف التأييد له به بالآثار فذكر
ايضا الآثار المؤيدة للخفية بعد هذا ان شاذ الشافعي ١٣

امراته وحبسها بيده فعليه الوضوء **قال** انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول من قبله الرجل امراته
الوضوء **قال** عن ابن شهاب انه كان يقول من قبله الرجل امراته الوضوء **العمل في غسل الجنابة** **قال**
عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه
ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يمسح على راسه ثم يمسح على راسه ثلاث غرقات بيديه ثم
يفيض الماء على جلده كله **قال** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عروة بن الزبير عن عائشة روى واخرج ابن ابي شيبة عن عروة بن الزبير عن عائشة روى
ما اوردوا على الحديث الا انهم قالوا وانما هو ان المرسى من عند الخنجر والماء ليس به
عند غيرهم اذا توضأ فذاك ايضا ان جهر بكثرة طهر كما قاله الشوكاني قال الزبيدي
ثقات وسنده صحيح وما لابي عبد الله في صحيحه قتال صححه الكوفيون وثبتوه برواية
الثقات وحسب لا ينكر لقائه عروة بن الزبير ومنا حديث عائشة في الصحيح وغيره بالفاظ
مختلفة في مساقدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة قال الشوكاني وقال
ابن جرير الفتح ان الحسن يمتثل ان يكون بما نقل وذلك خاص به صلى الله عليه وسلم
تكلف ومنافعة للظاهر المودع في ذلك الادلة في ذلك الوضوء من الاعمش عن
حبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
يسلم يبعث ما تاتي ثم يتوضأ للصلاة فيبقى المارة من نساء فيقبلها الحديث بهذا اخرج
طهارة التذلل في مسنده ولا يفتقد الى ما قبل ان ليس بابن الزبير بعد التفرغ في رواية
امام الاثر الى حفيضة بنت ابن الزبير ومن اقواها ايضا الوضوء من ابي روق عطية بن
الحارث العمري عن ابراهيم بن يزيد التيمي عن حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يتوضأ للصلاة ثم يقبل ولا يبعد وضوءه كذا اخرج ابن خزيمة عن مسنده ورواه الدارقطني
من وجه آخر عن الثوري فقال فيه عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة وايضا الوضوء
عن محمد بن عبيد الله عن عروة بن شبيب عن زينب بنت ابي سلمة عن عائشة انه
صلى الله عليه وسلم خرج الى المسجد فمرا فقبلها ثم خرج الى المسجد فمرا فقبلها ثم خرج
اخرج ابن خزيمة عن عائشة في سائدهم وعندها من اوجه من طريق حماد بن عيسى
زينب السبيعي عن عائشة بلفظ كان يتوضأ ثم يقبل ويسلم ولا يتوضأ ودبره فقبل
قال الزبيدي مسنده جيد في هذه النصوص لا يبقى المحل لانكاره ١٣

له قوله العمل

في غسل باضم الفعل المخصوص وهو المراهنة بالركعة المخصوصة بالركعة المخصوصة
الماء وغيره وتبين بالضم والمفعول مضموم مشترك بين الفعل وما را الغسل
وقال ابن جرير هو لفظ سيلان الماء على البدن وشرعا سيلان مع التغير بالنية قال القاري
المراهنة بالسلان اعمن الاسان والحق بالبدن وقيد النية بمعنى ملكية مذهب
الجنابة اي كيفية الغسل من الجنابة قال العيني والجنابة الاسم وهو في اللغة البعد
وسمى الانسان جنبا لانه متى ان يقرب من مواضع الصلوة لم يتطهر يستوي فيه
الذكر والانثى والواحد والجمع **قال** قوله كان اذا اغتسل من الجنابة اي
اراد وشرع الغسل بدأ فغسل يديه قبل ان يده على الماء كما في رواية الترمذي وهو
على الوجوب اذا كان عليها شيء من الجناسه وعلى الاستحباب اذا لم يكن وهو الظاهر
ثم غسل فمرا كما ورد في الروايات ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة احتراز عن الوضوء القوي
وهو غسل اليدين مثلا والمراهنة بالوضوء الكامل على الظاهر وهو مذهب مالك والشافعي
وقالت الخنفية ان كان في متنته اخرج غسل القدمين والا فلا قاله الزرقاني قلت
وصرح صاحب الدرر المنجية ايضا باستحباب الاول وكذلك في روايات من الاما
مالك روى ايضا ذكرها اليانجي وكذا عن احمد كما ذكرها صاحب المغني ومن قال بتأخير
غسل الرجلين اخذ برواية يمينه روى المصنف فيها تأخير غسل الرجلين وروى في حديث
عائشة روى ايضا عند مسلم وغيره والجمع بين الروايتين باختلاف محل الغسل كما قاله

الحنفية اولى ١٢ **قال** ثم يدخل اما يده في الماء فيأخذ الماء كما في رواية مسلم
فيغسل بها ياما ياما يده اصول شعره قال الزرقاني هذا التحليل غير واجب اتفاقا الا ان
كان الشعر لم يمشي يحول بين الماده وبين الوصول الى اصوله انتهى ثم يغيب على الشدة
عليه وسلم على راسه ثلاث غرقات بفتح الراء جمع غرقة قال ابن العربي الغرقة بفتح الغين
ومنها فاذا اغتسلت اجعبتا غرقات وانا منتمتا جعبتا غرقت ومعنى فغسل الغين المرة الواحدة
وفغسل الغين طرا يده من الماء قال ابن العربي غص ثلثا لاهم معنيين قال بعضهم لانسانه
الطاهرة وبها يفيض لان العمد مسنون في الوضوء دون الجنابة والصحيح ان ذلك
القصدي ليعلم الغسل فان الاول يغيب ما اتقى من الوضوء والثاني نية تعيمه الا لغيره
وانما لينة تستوفيه يفتن في الغسل لم تحصل بعد الفرق بين الوضوء فان ما لها واحد لان
سنية التثنية في الطهارة لاجل هذا المعنى وكونها مسنونة في الوضوء لا يستلزم عدم السنية
في الغسل بهر بهر جعبتا يغيب أي يسيل الماء مبتدئا باليدين على جلده اي يدهن كله
زادوه تأكيدوا الحديث جملة بجمود في عدم وجوب ذلك خلافا لما كلفه اذا لا لوجوب
الدلك فاولوا الحديث بان المراهنة بالوضوء الغسل مع الدلك ١٣ **قال** ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اناء وكان من شدة يفتن كما في رواية
قال اليانجي قولنا كان يغتسل من اناء يعمل معنيين احدهما ان يغتسل من هذا الاناء وان
استعمل اليسير من ماء او كله او اكثر من فستان ذلك باهية الوضوء بذلك الاناء وقد
اجمع الفقهاء على جواز الوضوء بكل اناء طاهر ليس فيه ذهاب ولا فحشاء ولا ما يروى عن
ابن عمر بن الخطاب من اناء الشربة وغيره وان في ان يغتسل في غسله ما لا ذلك الاناء فقصده به
الاجازة من مقدار الماء انتهى فحققت فليكون الحديث على التسمية الاول من بيان
معرفة الوضوء والغسل لامن باب مقدار الماء هو المعنى يفتن على الاثر الا فصح
وقيل يسكون الراد ونقل السيوبي عن الازهرى انه في كلام العرب بالفتح والمعدونة
يسكونه واختلف في مقداره قليل ثلثة اصبع ونقل ابو عبيد الاتفاق عليه والظاهر
اتفاق اللغويين وقيل ما عان وقيل ثمانية اوطال وحكي ابن الاثير ان بفتح ستة عشر
بالا سكان مائة وعشرون رطلا قال في الجمع هو بالركعة يسع ستة عشر رطلا واسكون
مائة وعشرون رطلا وهذا لا ينافي في اغتساله من الصاع لاختلاف الاحوال مع انه لا يريد
ان يغتسل من ماء بل يريد ان يغتسل من اناء يغتسل منه انتهى قلت وفي الكفاية على السادة
اقوال اخرى مقداره لوششت التفتيل فارجع اليه واكتف منا بالاشارة من الجنابة
اي بسبب الجنابة قال القاري ثم الاجازة على انه لا يشترط قدر معين في ماء الوضوء
والغسل ولكن ليس ان لا ينقص ماء الوضوء من مد وماء الغسل عن ماء تقريرا انتهى
وفي شرح المغني ويتوضأ بالماء ويغسل بالصاع فان اسبغ يده ونها اجزائه وبه قال الشافعي
واكثر اهل العلم وقيل لا يجزئ دون الصاع في الغسل والماء في الوضوء وحكي ذلك عن
ابي حنيفة انتهى فحققت ونقل اليانجي الخلاف في ان الشاة الى اسحق دون الخنفية
وهو الاوجه فان مقدار الماء عندنا الخنفية مائة صاع صاحب البدل المختار من سنن الغسل فغسل
الشاة عن الحلية نقل غير واحد اجاع السليبي عن ان ما يجزئ في الغسل صاع وفي الوضوء مدا
مقدار مقدار ما في ظاهر الرواية من ان ادنى ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مدا
لحديث المتفق عليه ليس بلازم بل هو بيان ادنى المقدار المسنون قال في البحر حتى من
اسبغ يدهون ذلك اجزائه انتهى قلت وكذلك في غير ما من كتب الفقه فسيب الخلاف
فيه الى الخنفية الصحيح ١٤

وسلم كان يغتسل من اناء هو الفرق بين الجنابة **م ٩٨** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فافرج على يده اليمنى فغسلها ثم غسل فرجه ثم مضمض واستنثر ثم غسل وجهه ونظم في عينيه ثم غسل يده اليمنى ثم غسل يده اليسرى ثم غسل راسه ثم اغتسل وافاض عليه الماء **م ٩٩** ^{عن ابن عمر} انه بلغه ان عائشة ام المؤمنين سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت التحن على راسها ثلث حفنات من الماء ولتغسل راسها بيديها **واجب الغسل اذا التقى الختانان** **م ١٠٠** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون اذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل **م ١٠١** عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن ابي سلمة بن عبد

له قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا اقبل من الجنبه اى
بسببها بدأ بالصوم فافزع اى صب المادى يده اليمنى بيده اليسرى فخلها واقتفى فضل
اليمنى يمكن غرت المادى ولا تعنى نفس اليسرى لما سبها غيرها فى غسل الفرج ثم غسل
فرجه بشماله بدأ به قبل الوضوء لما فيه من ازالة النجاسة الظاهرة اى الحقيقية ثم مضى بميمونه
واستغنى بشماله بعد الاستغنى بميمونه وتقدم معنى الاستغناء واخبره فى الوضوء واختلف
العلماء فى المنفضة والاستنشاق فى الغسل فقال ابو المنفضة وما جاءه واهم وجوبها
وقال مالك والشافعى بسببها واستدل الادولون بما روى الدارقطنى والبيهقى من حديث
ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الغضفة والغضفة والغضفة ثلاثا
فرفعة قال المقدورى فى ترجمته قوله بركة الخلى ضعيف ليس يصحح لان ابن معين
اشنى عليه فى كنية الاخيرة وقد روى النجاشى عن طريق مرسلا كذا فى الفتح الرمانى عن ثمانية
النسابة قال الرضى قال الشيخ نقلى الدين فى الامام وقد روى هذا الحديث موصولا من غير
حديث بركة ثم اخبره بسنده عن ابى هريرة مرفوعا عن المنفضة والاستنشاق ثلثا للجنب
فرفعة قال الدارقطنى عريب نفوذ سليمان عن بهام ثم ذكر الكلام على ضعفه واخرج البيهقى
بسنده عن ابن عباس انه سئل عن نسي المنفضة والاستنشاق قال لا يبعد الا ان يكون
جنبها قال صاحب السعيا على شرح الوكاية فنده الروايات كلها شاهدة على خفيته
ومعنى بعضها رفع يعنى الاخر واخرج الوداود الترمذى وابن ماجه من حديث
ابى هريرة مرفوعا ان تحت كل شتر جنازة فاعطوا الشتر الحديث وفى الانف ايضا شتر
اخرج الوداود يمتنه عن على مرفوعا وسكت عليه وايضا استدل عليه بما طلبته على الشتر
عليه وسلم عليه فى الغسل بهذا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا من اقوى الادلة فى
الباب المرتضى بالهاجر وهو تلخيص جميع الهدى الا ان ما تقدم ايراد المادى غير ارج
كذا فى البداية ٣ **له** قوله لم غسل وجهه ونفض اى ريش المادى ميمونه قال ابن
عبد البر لم يتابع ابن عمره على النسخ فى العيينين احد قال ولرشدنا اشد شدة فيها حل عليه
الودع روى عن الامام مالك ليس العمل على حديث ابن عمرى نفض العيينين قال الامام
محمد بعد تخريج هذا الحديث فى موطاه وبهذا نكاهة الا نفض فى العيينين فان ذلك
ليس بواجب على الناس فى الجنابة وهو قول ابى حنيفة ومالك بن انس والعامه
انتم قال الخطاوى على المراتى ولا يجب ايعال الماداهن العيينين ولو فى الغسل
للضرورة وبه العلة فتجزمه وبه مرجع بعضهم وقالوا لا يجب غسلهم على نجس ولو
احمى لانه مغفر مطلقا وفى ابن امير الحاج يجب ايعال الماداهن العيينين وموجبها
قلت وما يخفى فى الهال والتشاعل ان ابن عمره انما ينسب من قوله صلى الله عليه وسلم
اشترى المادى عنكم اخرجه الدارقطنى بسنده ضعيف كما ذكره ابن رسلان وكان معنى قوله
صلى الله عليه وسلم عند العامه هو تعاد المارقين كمن ابن عمره علم على ظاهره فكان يفضي
فى ميمونه قائل وشكر ثم غسل يده اليمنى ثم غسل يده اليسرى مع المارقين قال الباجي
اخذ عن استيعال التيمن فى غسل الترتيب ولا خلاف ان هذا الترتيب مستحب وليس
بمستحب اقضى ثم غسل راسه ولم يذكر فى الحديث المسح والعصم استحبنا برئى البسوط
لانهم لغسل كذا فى الفتح الرمانى عن العيق قال الشافعى هو الصحيح وفى البداية نفاخر
روايتهم بكت عموم الحديث المتقدم يشاؤوا لان الرواة اصفه غسلهم صلى الله عليه وسلم
جاءتهم منهم ما شئتوا فذكرت بلفظ يتوضأ كما يتوضأ المصلوة وميمونه وذكرت الوضوء
مفصلة ولم تذكر المسح بل ذكرت يد الممثل الراس وصرفت ابن العربى فى شرح الترمذى
حديث ما شئتوا الى حديث ميمونه والوجه عندى التوسع ثم اغسل دافعا من تفسير لا
يغسل عليه اى على يده المادى العيينين الا على اليسار **له** قوله شلتك بعباد
لجول عن غسل المرأة من الجنابة فقاليت اتحنن بكسر اللام وفتح التاد وسكون المادى كسر
لغاد قال الزرقانى من مذهب مالك فى الجمع الحنفى اخذ الشافعى براعه المكف وضربا لما ذاب
وقال فى القاموس الحنفى اخذك الشافعى براعه والا ما ج معفونه على راسها ثلث
حنفان من المذهب الخارج عنه كعبدة وسجدات وصلى ما يهدى من المادى كذا فى

الزرقاني وفي التاموس الحنفية طأ الكفت والمرأة تعقب ثلثا طهرها تعقب أكثر قالت
عائشة روى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفيض على رأسه ثلثا ويمن يفيض على
رأسه نحسا من أجل الضفيرة فيختلف باختلاف أحوال الرجال والنساء من شعر كثير
قليلا ومقصود غيره كذا في النواضة بتغير ١٢ **قوله** ولتغضفت باسكان الضاد
وفتح الغين المعجمين من باب فتح والضفت معا لانه شعر الرأس بايده عند الغسل كانها
تحملا لجنه بعض ليدخل فيه الشوك والماء راسها بيد يدها ليدخل فيه الماء في حديث
عائشة روى عند الترمذي مرفوعا ثم يشرب شعره الماء الحديث ثم الأثمة الدارعية حقيقة على
المرأة لا لتغضف شعرها عند الغسل من الجنابة ويكفيها الغقيات اذا لبست أصول شعورها
وذلك عند الغسل من الجنين ويرى قال الامام مالك كما نقل الزرقاني خلافا لما في الباجي
وهو المشهور من رواية الامام احمد في المغني حيث قال لا يخفى المذهب من ان لا يجب
نقصه من الجنابة ولا علم فيه خلافا بين العلماء الاماروي من عهدنا من غيرهم واثنى الاثمة
الدارعية على ان نقصه غير واجب والجنابة الا ان يكون في راسها حشوا وسد يربيع ومول
الماداني لا تحتجب لانه وان كان خفيفا لا يمنع لا يجب والرجل والمرأة في ذلك سواء ١٣
قوله واجب الغسل اذا اتقى الثنتان لظهور ان الواجب بمعنى المصدرة اذا
ظفيرة اى وجب الغسل عند الثغراء الثنتين ويحتمل ان يكون من اضافة الصفه الى الموصوف
اى بيان الغسل الواجب عند الثغراء كما يحتمل غيرهما من التوجيهات واثنان ان نقصه
ختان وهو موضع القطع من الذكرو فرج الجارية والفتن بسكون التاء القطع يقطع من
الرجل ما يغلي الشفرة ومن المرأة جميدة في اعلى فرجها تشبه عرفت الديك بيننا وبين غزل
الذكور طرية وبقية كذا في الزرقاني والجمع ويقال ثنتان المرأة الخاض ونشأ بينهما بفظ الثنتان
تقليبا قال ابن العربي يقال ثنتان الخياط قطع جلد كمره والثنان موضع الثنت
وهو من المرأة الخاض فانها من المرأة كالثنتان للرجل فكان نظام الكلام ان يقول
الثغراء الثنتان الخاض من كمن لما ثنا بها واحد هما الى الاخر كما يقال السران وذلك
كثير وقدره الثقل الى التفتيح كالتمرين وقدره الداد الى الامل كما ثنتا ين ١٤
قوله كذا في يقولون اذا سمى اى جاوز كما في رواية الترمذي الثنتان من الرجل
الثنتان من المرأة وهو شوك لانه من المرأة يسمى خفافا في الغفة كما تقدم فقد وجب
الغسل وان لم ينزل والمراد بالس المجاوزة والتفتيح لاحقيقة المس سواء كان
مفتحين او لا فلو وقع المس بلا ايلاج لم يجب الغسل بالاجماع وقيل المراد الحقيقة
بان المس السادي لازم لدخول فان ثنتان المرأة فوق عمل البول وهو فوق الفرج الذي
هو عمل الولد فلا يكون محاذة الثنتين والثقاتها لا بعد الغيبة ثم لا يذهب اليك ان ذكر سعيد
بن المسيب الغسل بينه ان كيد الذي يطهر ذكر الثنتين من الا كبر وبداية الامام
مالك رحمه الله كان اخلاف الصحابة في هذه المسئلة يجنبون حديث البوم ثم الزلل بان قالوا في حديث
زيد عن عثمان روى انه قال يقولون كما يتوهموا للصلاة ويغسل ذكره سمعته من رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال يدها ثنتا عليا والبربر وطهه والى بن كعب فاروه بذلك
رواه الطيالسي لكن قال الامام احمد حديث معلول لانه ثبت عن بولادة الخمسة الافداء
بخلافه وقال على ابن المديني شاذ وقال اللفظ وغيره ان الحديث ثابت من جهة اقتل
سندة وحفظه وانه روى ليس هو فخره ولا يقدح فيه انما ثم بخلافه انه ثبت عندهم ما سمع
فقد بهوا اليك فلم من حديث مسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثة وقد ذهب
للمجوز الى شئته بحديث ابى هريرة مرفوعا اذا جلس بين شعبها الاربعة الحديث
وبحديث عائشة مرفوعا نحوه وما رواه احمد والوداود والترمذي وصححه واين ما جرت
وغيره عن ابى بن كعب ان النخيا التي كانوا يقولون الماد من الماد رخصة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يخص بها في اول الاسلام ثم امر بالاعتزال بعد صحه ابن خزيمة
وابن حبان وغيرهما وقال الامام الشافعي كلام العرب يقتضي ان الجنابة يطلق حقيقة
على الجماع وان لم ينزل ولا غلظ ان الزنا الذي يجب له هو الجماع وان لم ينزل
وقال الطحاوي اجمع المجاورون والخلفاء الاربعة على ان ما وجب الجلد والرمم لوجه
الغسل وعليه عامة الصحابة والابن حبان وجمهور فقهاء الامصار ١٥

ابن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم توشأوا فغسل ذكره
ثم نم من ذلك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول اذا صاب احدكم
المرأة ثم اراد ان ينام قبل ان يغتسل فلا ينعس حتى يتوضأ وضوءه للصلاة **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا اراد ان
ينام او يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم طبع وانما إعادة الجنبة للصلاة **وغسله**
اذا صلى ولم يذكر غسله ثوبه **مالك** عن اسمعيل بن ابي حكيم ان عطاء بن يسار اخبره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان في صلاة ثم اشار اليهم بيده ان امكثوا فذهب ثم رجع وعلى جلده اثر الماء **مالك** عن هشام
ابن عروة عن زيد بن الصلت انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الى الجوف فنظر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال الله
ما راى الا قد احتلمت وما شعرتا وصليت وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما راى في ثوبه ونفض ما لم يروا ذن واقام ثم صلى بعد
ارتفاع الضحى **ممكن** **مالك** عن اسمعيل بن ابي حكيم عن سليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب عبد الله الى ارضه بالجوف فرأى في

على الحدث في الصلوة وما اورد الشيخ عبد الحى في التبيين المجهول على استنباط الامام محمد
فبنى على وصية القسطين الا قوله ولم يغتسل انما استعمل احداهما وانما استعمل الآخر
القسطين خلافا لما عليه الجمهور وعدم النقل من غير نقل الدم والنجاسة في النية دون
الاول واستدل ببعض الفخا الرواية من جواز تقديم تحريمه القسدي وانما جبره بان حديث
الاباب ساكت من فخذ امرنا من الكلام وسياق في شيء من اختلاف الثمة في هذا المسئلة
في باب ما يغتسل من دفع راسه قبل الامام وحديث الباب في جعله في الجنابة مع
شروع الصلوة مشكلا على الجمهور كما تقدم من احوال النفي والمالك قال ابن رسلان
وقال الشافعي وان اما ما من ركعة ثم ذكر ان جنبة فخرج واغتسل وانما لا يتنزه في النعم وبقي
على الركعة الاولى فسدت غير وعلم صلواتهم لا يمتد بان يكون به الممن ان صلواته فاسدة وليس
لان يمتد على ركعة صلاحها ولو لم يعلم بفسادها من بعض فسدت صلوة من علم انما قلت
وكذلك من انما لم يعلم ان حديث الباب في جعل قوله كبر على معناه الحقيقي لا الواقع
احدا من الثمة فاما ان يحمل على الجواز من قوله الادان فيكره كالمالك في الحفظ او يحمل على ابداء
الحدث في تعدد القسمة كما هو رأي الامام محمد **١٣** **١٤** قوله انما خرجت مع عمر
ابن الخطاب الى الجوف بعثت الجيم والاراءه فوافقه كذا ضبط الحافظ والسيوطي وقيل يسكون
الاراءه كما قال به الجوهري من غلبة ايماء من المديفة به الشام وهو في الغنة ما جرت السبل
والكلمة من الارض وقيل جمع جوفه بكسر الجيم وفخ الادان وكان فيها اموال اهل المدينة ويعرف
ببر خشم وبير محل باليم واليم المفتوحين كذا في الفصح والرواية والمالك كان فيها اموال عزة
ايضا كما ساق في فتن في ثوبه فاذا هو قد احتلم يني راي على ثوبه من اثر المني ما روى الاحتلام
قال الحسن مشقة من العلم بالعلم وهو ما رواه النائم يقول من علم بالفتح واحتلم والمعلم بالعلم
الاتاة تقول من علم بالعلم ومن في تلك الحالة ولم يغتسل لعدم الشك بالاحتلام **١٥**
١٦ قوله فقال والله ما راى الا قد احتلمت وما شعرتا وصليت ما راى في ثوبه ونفض ما لم يروا ذن واقام ثم صلى بعد
الظاهرة لم يذكر احتلامه وصليته المطلق الصلوة عليه جائزا لاننا لم نتحدث لغوت الشرط
وما اغتسلت قال زيدنا فغسل وغسل ما موملنا راي في ثوبه من اثر الاحتلام ونفخ
اي دش ما لم يره اذى لانه شك هل اصابه المني ام لا فشره او مشك فيه احتياطا قال
الاجمعي هذا حكم ما يشك فيه من الثياب ان يتنحى في قول مالك وقال ابو حنيفة والثاني
لا يتنحى وهو محمول على الطهارة انتهى وقال ابن قدامة في المغني واذا غشي موضع النجاسة من
الثوب استطرحت حتى يتبين ان النسل قد راى على النجاسة وهذا قال الشافعي والثاني
وما لك وابن المنذر وقال علي والحكم وحماد واذا غشيت النجاسة لغوكم وقال
ابن شريم يحيى مكان النجاسة فيغسل الخ ولا يذهب عليك ان اتقل من مالك
لا يصح ما تقدم من خلاف من ذلك وسياق في كلام الزدقاني اينما ما يتنحى على وجوب
الفتح عند تم قلت فيجوز ان يكون مذهب عمره مثل ما قال مالك ويحتمل انه قد
دفعوا لوسواس وتقليب اللقب ويحتمل ان يراد بالفتح الغسل الخفيف كما هو متعارف
وفي التنوير نفع ما لم يره فيه اثر النجاسة في التلخيص وفيه دليل على ان من انتمى فرأى مينا
ولم يذكر احتلاما فغسل وغسل وهو جامع قال المغني لا تعلم فيه خلافا وكذا قال غيره من قال
ابن العربي وذهب جميع العلماء الى ان عليه الغسل وقال الشافعي من راي الماء لا يفرق
ولم يذكر احتلاما فغسل عليه الغسل ولكنه يستحب **١٧** **١٨** قوله ان عمر بن الخطاب
هذا في ذهب اول النصارى الى ارضه بالجوف فيسجد فبذل على من ولي شيئا من امور المسلمين
لان يخرج الى ارضه ويتعاهد ضعيفته وامور دينها فلا يؤذي اهل ضياعه وفساده فرأى
في ثوبه احتلاما ما اى اخره من المني فقال لقد ابتليت بيديا بالبول بالاحتلام منذ وليت
امرا تاس وذلك لان ربه لا يشتغل بامرهم لئلا يروا ما لا تقتضى بالنساء فلك الاحتلام وقيل
ان اجتلاءه كان لانه لو كان وقت ذاك فغسله ما يغتسل وغسل ما راي في ثوبه من اثر
الاحتلام وهو المني ثم صلى بعد ان طلع الشمس وعلقت كمامه في الرواية المتقدمة **١٩**

١ قوله انما كانت
تقول اذا صاب احدكم اي جامع المرأة ثم اراد ان ينام قبل ان يغتسل فلا ينعس حتى يتوضأ وضوءه للصلاة
التي حتى يتوضأ وضوءه للصلاة وفي الصحيحين منها واللفظ مسلم انما صلى الله عليه وسلم كان
اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل ان ينام وفي الحديث تنبيهه على
ان الوضوء في المصلي ليس معنى النظافة والغسل بل الوضوء المصطلح الشرعي **٢**
٣ قوله كان اذا اراد ان ينام او يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين
ومسح برأسه ولم يغتسل رجليه كما هو الظاهر ومرجح به الطحاوي ويؤيده ما روى عن ابن عمر
من قوله اخبر الطحاوي ثم نعم اوتام قال الياحي وكان ابن عمره يسوي بينهما اي النوم و
الطعام وبه قال عطاء وما ملك فقال لا يتوضأ الا من اراد ان ينام فقط واما من اراد ان
يطعم او يعاد الجوع فلم يؤمر بالوضوء انتهى وقال ابن عبد البر انما فعل ابن عمره
كان لا يغتسل رجليه علما بان هذا الوضوء ليس بواجب ولم يحجب ما كان فعل ابن عمر
انتهى قلت الظاهر ان ابن عمره ما امره النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء بل بتركه الا لبيان
الجواز واستدل الطحاوي بفعله هذا على نسخ الوضوء في الاكل خاصة مع ان الحديث كما
يدل على نسخ الوضوء لاكل يدل على نسخ النوم ايضا بل دلالة في النوم اصرح لان ابن عمره
امر بالوضوء في النوم خاصة فالظاهر فعل ابن عمره بل ليس الا لبيان جواز ترك الوضوء
الشرعي وما قيل من انه يمكن ان يكون لغرض اختاره الحافظ في الفتح لاحتلال ان يكون لما
قد فرغ في غير في جلده فلا ينجس فغسله وكان عليه اذ ذاك المسح على الجبهة او الرجلين
فما مل **٤** قوله إعادة الجنبة بالرفع اي بيان غسل ثوبه الذي اصابه المني **٥** **٦** قوله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر تكبيرة الاحرام في صلوة من الصلوات لدى ابو داود
وابن جابر رواية الى بركة انما صلوة الفصح واليافض الحديث ما في الصحيحين عن ابن هبيرة
انه صلى الله عليه وسلم خرج وقد اقيمت الصلوة وحدثت الصفوف حتى اذا قام في صلواته
استطفا ان يكبر فاعترف وفي رواية لمسلم عن الزهري قبل ان يكبر فاعترف ويكبر المني بان
يقال ان معنى قوله كبر في حديث الباب مؤول بان اراد ان يكبر ولكن الظاهر انها واقتضت
ابدا عياض والقرطبي احتلالا وقال النووي هو الاظهر ومن ابن جابر ويؤيده كتابه سياق
الرواية بين قال الحافظ في الفتح بعد ذكر احاديث الصحيح فيه دليل على انه اعترف قبل ان
يدخل في الصلوة وهو معارض لرواية ابى داود وغيره ويمكن الجمع بحمل قوله كبر على اراد ان
يكبر او بانها واقتضت فان ثبتت والافاق في الصحيحين انتهى **٧** **٨** قوله ثم اشار
اليهم بيده ان امكثوا في رواية الصحيح من ابن هبيرة فقال لنا مكانكم وفي رواية لمسلم ادى
ثم قال على مكانكم وفي رواية لابي داود ثم قال كما انتم فذهب ثم رجع بعد ازالة الحدث
وعلى جلده اثر الماء ما راى الا قد احتلم او الوضوء ولما كان بعد الامام مالك حكم الحدث السابق
الا حتى واحدا يعني اذا صلى الامام ناسيا محمدا او جنبا ثم تذكره كذلك اذا احدث في وسط
الصلوة فحق كلاهما لئلا ينسد صلواته عند الكبر ولا يجوز البناء فكذا هذا الحديث في إعادة
الصلوة لان لفظ كبر لو حمل على ظاهره فيبطل الصلوة عند الكبر ايضا ويجب إعادة الفصح
ادخل الحديث في باب إعادة الصلاة في الفقه فحديث الباب عندنا ليس من باب
الجنابة بل من باب سبق الحدث في الصلوة ولذا دخله الامام محمد في مؤلفه في هذا الباب
وقال فيه قال محمد وهذا نافع من سبق حدث في صلوة فلا بأس ان يصرح ولا يشك فيكون
ثم يبنى على ما صلى واغتسل ذلك ان يشك فيثبوت ويستقبل صلواته وهو قول ابي حنيفة
انتهى وليس هذا قصة الجنابة المذكورة في الصحيحين وغيرهما وايراد الحديث على ما في
حاشية الموطأ من المستفيضة فان حمل الحديث على معنى يتخالف جميع الامم ويتخالف
اصول الصلوة من السباق كما ترى وقد تقدم ان عياض القرطبي والنووي وابن حبان
كلم قلوبا بعدوا الفقه فلا مانع من ان يحمل رواية استنظرنا تكبيره على قصة الجنابة ودوايه كبر

المرأة اذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل **١٣** قال عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن ام سلمة قالت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل انتقل فقالت لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
فلتغتسل فقالت لها عائشة أف لك وهل ترى ذلك المرأة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تريت يمينك ومن اين يكون الشبه
١٤ قال عن ابن شهاب عن عروة عن ابنة عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت ام
سلمة امرأة ابي طلحة الانصاري الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل
اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء جامع غسل الجنابة **١٥** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا بأس
بان يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضا او جنبا **١٦** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا بأس بان يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضا او جنبا

١٧ قال عن ابن شهاب عن عروة عن ابنة عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت ام
سلمة امرأة ابي طلحة الانصاري الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل
اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء جامع غسل الجنابة **١٨** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا بأس بان يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضا او جنبا

١٩ قال عن ابن شهاب عن عروة عن ابنة عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت ام
سلمة امرأة ابي طلحة الانصاري الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل
اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء جامع غسل الجنابة **٢٠** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا بأس بان يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضا او جنبا

١٤٠ **م**الك عن نافع ان ابن عمر كان يغسل جواريه وجلبه ويغطينه الخمر وهن خيخن وسئل مالك عن رجل له نسوة و
جوارهل يطوئن جميعا قبل ان يغتسل فقال لا بأس بان يصيب الرجل جاريته قبل ان يغتسل فاما النساء المحارث فانه يكره
ان يصيب الرجل المرأة الحرة في يوم الاخرى فلما ان يصيب الرجل الجارية ثم يصيب الاخرى وهو جنب فلا بأس بذلك قال يحيى
وسئل مالك عن رجل جنب وضع له ماء يغتسل منه فبها فادخل اصبعه فيه ليعرف حر الماء من برودة قل مالك ان لم يكن اصاب
اصابعه اذى فلا اذى ذلك فغس عليه الماء **التيمم** ١٤١ **م**الك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة
ام المؤمنين انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره حتى اذا كنا بالبيداء وبهات الجيش القطع عقد

له قوله ان مبدء النكاح عن ركاب ينسل جواربه جميع جارية
 عليه قال سمعون في الوضوء ولعل كان ينقل او ضعف اوليان جوارذ الاله بشكل عليه
 ما تقدم في الوضوء من القبلة ان ابن عمر كان يقول جسا مبدء من الملائكة ويحمل الزند
 كان يفرق بين طائفة الرجل المرأة وطائفة المرأة الرجل كما هو متفق العاقل الاثرين
 كمن لم اده عند احد ويقال ان كان يرى الملائكة ان قصته مقبلة بشهوة كما هو مذهب
 بعضهم والآخرين عموم الاثرين تعارض لا يخفى ١٣ قوله ولعل في اي يطين الجولى
 ابن عمر المرأة بضم الراء المحيرة وسكون الميم معنى مغربل من سعف النخل قيل سميت
 غرة لسرها الوبر والمخض وقيل لانها تقطع الوبر عند السجدة وقيل لان غوطها مستورة
 واذا كانت كبيرة تسمى معبراً ومن حينئذ يسمى وتشد يد الياء مع ما نحن حال لكما الفاعلين
 والعميان عن عرفا وكل معترضا لانجاسة فيه وهو ظاهر فلا يثرا الميم فيها بحيث يمنع الاستحمام
 ونجس شيئاً ما به يده او يدهون لان نجاسة الحائض كنجاسة الاثني الصلوة ولوجب
 عليه الامام محمد في موطاه باب المرأة تنسل بعض اعفاء الرجل وهي حائض واذا بذل الاثر
 برواية ما شئت ردة المرفوعة كنت ارجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا حائض و
 يتبين في جامع الحفيضة ولولا هذا الجزء الثاني وما يراه ايضا قال لما صلى الله عليه وسلم
 ١٤ قوله واما النساء المرائر فذلك في باب الوطئ قيل
 فنسل عندا لجميع طوافه صلى الله عليه وسلم على نساء ليس الاله لما كان العدل بين المرائر
 اجماعاً فانه يكره ان يعيب الرجل المرأة المحرمة في يوم الاخرى وطوافه صلى الله عليه وسلم عيسى
 مسؤول كما يتبين بختلاف الامام فلا عدل فيمن حكم معاودة الجولى بقوله فاما ان يعيب
 الرجل اى بجماع الجارية ثم يعيب الاخرى وهو جنب فلا بأس بذلك فحينئذ يبنى اولاً
 حكم النسل من المعاودة وهذا حكم نفس المعاودة ولما لم يكن بين الامام والمرائر في حكم
 فنسل جميعاً في قول واحد وكان الفرق بينهما في حكم المعاودة فذكر اولاً حكم المرائر ثم حكم
 الامام فلا يكره وطوافه صلى الله عليه وسلم على نساء فقيس على من لم يكن العدل واجبا عليه انما يفضل
 به او قيل كان في مرضه السجود ولم يشرع العثم وقيل كان يرثا صاحب البيلة وفيه
 قول آخر علمها المطلات وقال ابن العربي وكان لرسالة لا يكون لانها من غير فعل فيها
 على جميع ازواجهم ليلاً او بعضهن وفي سلم من ابن عباس ان تلك الساعة تكون
 من العصف فلو اشتغل منها كان بعد المغرب وفيه والتفتية والمالكية متفقون في هذه المسئلة
 كذا في المسئلة الثانية ١٥ قوله ومثل ما لك من رجل جنب ومنع ببناء الجمول
 يتصل العلوم لمار ينقل من فسا مثلاً فاذنل اصبر فيه اى في ذلك الماء يعرف حر الماء
 من برده قال ما لك ان لم يكن اماب اما جرد في نفسه انصبه اذى اى نجاسة حقيقية
 لما ادى ذلك اى ادخال الاصابع في المراءى نجس عليه اى النسل الماء وبهذا قال الامنة
 حكم والماء بطوره بالاتفاق قال الزرقاني وقال ابن قدامة سئل عن جنب ومنع لمار فاذنل
 يده انظر حره من برده قال ان كان اصبغاً فارجوان لا يكون به بأس وان كان اليد جمع
 كما ذكره انتهى ١٦ قوله التيمم النعل من الام وهو لونه مطلق المقصود فلان
 الحج فانه قصد ال مطلق واصطلاحاً المقصد الصيغة بصفة مخصوصة ونية مخصوصة قال ابن
 سنان بوق العترة المقصد في الشرع التقيد الى الصيغة مع الوبر واليد من بنية استحبابه
 صلوة ونحوها وقال السكيت تيمم الصيغة اى المقصد ومبدأ العلم كثر استعماله حتى صار
 تيمم مع الوبر واليد بالتراب انتهى فقل هذا هو مجاز القوى ومنع الاول حقيقة
 شرعية انتهى ولا متبادر المقصد في معنوه القوى وجبت البنية فيه عندا بتختلف
 عليه من الوضوء والنسل وائتيا النسل بالماء طهارة حية فلا يشترط لها البنية الا انقص
 جرداً لثوبه بتختلف التيمم فانه طهارة مكربة وفي الظاهر انها طهارة عمدة موهوبة فاحتاج الى
 لنية ليعبر بها كالطهارة الحقيقية ١٧ قوله انما قالت خرجنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيه جواز سفر الرجل بالرد ويتصل فروجهن جميعاً كما هو ظاهر متفق
 اللفظ ويتصل البعض لما كان من دابة صلى الله عليه وسلم ان يسم بين نساء اذا نزلوا سفر
 بعض اسفاهه قال ابن عبد البر في التسمية قيل هو في غزوة بني المصطلق وجرم بذلك
 في السنة كما روي قال ابن سعد وابن جابر وعروة بن المصطلق بن غزوة المريسيع
 وكان الخروج اليها يوم الاثنين ليلتين فلتا من شبان سنة خمس ودرهم في الكهيل

وقال البخاري عن ابن السني سنة ست وقال عن موسى بن عقبة سنة اربع وفيها
وقعت قصة الالك كان ابتداء بسبب العقد قال البكري في حديث الالك
فانقطع عقد لما من جزع فلما جلس الناس ابتداء الخ ويحيى في حديث الباب ان
ابتداء التيمم ايضا بسبب العقد فان ثبت هذا يقال ان انقطع العقد في هذا السفر مرتين
لاختلاف اليقين وذهب جماعة الى تعدد الواقعة في سفرين لما في الخبر ان من عاشرة
لما كان من امر عقدي ما كان وكان ابن الالك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم في غزوة اخرى فسقط ايضا عقدي حتى ميس الناس على التماسه فقال
ابو بكر يا عيسى في كل مرة تكونين غدا ولما على الناس الحديث فسيرت حتى بان منياع
بعثت كان في غزوتين وبذلك جزم محمد بن حبيب الا بخاري فقال سقط عقدها
مرتين في غزوة بنى المصطلق وفي ذات الرقاع واختلف ابن الخازن في ايهما كانت
اولا قال ابن خنظان ابن جرواليم واستبعد بعضهم سقوط العقد في المرسع لان المرسع
من نائرة مكة بين قديد والساحل وهذه القصة كانت من نائرة تبصر لقولها في الحديث
حتى اذا كنت بالبيداء او بذات الجيش وهاهنا الحديث وجيز كما جزم به النووي قلت
في كلام النووي نظر كما سيأتي فلا استبعاد في وقوع القصة في غزوة المرسع حتى اذا كانت
بالبيداء بلغ المرحلة والمدعى الشرف الذي تقدم في الحليفة من طريق مكة جزم به ابو
عبيد البكري قال الكرماني موضع بين مكة والمدينة وجزم ابن التين بين ذو الحليفة وكذا في
العين او للشك من الاول ويقل الشك من ماشية ردم وبالنسبة جزم الكرماني بذات
الجيش بلغ الجيم وسكون التيممة وطين مجربة موضع على برية من المدينة بينها وبين
العقيق سبعة اميال وهو ايضا بطريق مكة لا غير قال ابن التين وقال الكرماني موضع بين
مكة والمدينة وايضا يكون القصة في طريق مكة لانه يدعي البكري بسنده عن ماشية ردم
ان العقادة سقطت ليلة الالوار لان الالوار ايضا بين مكة والمدينة وهو ايضا للنسائي وفيه
عنها كان ذلك مكان يقال له المصلح وهو ايضا جبل عذري الحليفة قال العين وقال
الرقاع فيقول النووي البيداء وذات الجيش بين المدينة وتبصر فيه نظر قلت بل هو وهم
الهم الا ان يقال ان القصة كما تقدم وقعت عنه بعضهم في غزوة المرسع وذات الرقاع
وذات الرقاع كانت عند تبصر فيمكن تصحيح كلام النووي بان القصة هذه عنه ليست
بما ذكرت في بدايات النسائي وفيه بل هي التي وقعت في غزوة ذات الرقاع
فنازل وتفكر فالحجج هذا ومن ولا تبعه ان عادته في غير هذا السفر والله المسمي للشرع
الصواب انقطع عقدي بكسر الميم وسكون القاف وكل ما يقدح ويحكي في الحق ليس
قلاوة وفي رواية اله داود انما كانت من جزع فلما قال ابن الاثير لفظا ما موضع بانين
ويروى من جزع العقادة وهو نوع من طيب قال ابن رسلان والامانة الي ماشية حمادي
لكن نسائي يدها لما في رواية البخاري انها استعارة من اسماء اخشاب قيل كان ثمنها اثني عشر
ديهما قال العين وفي الحديث جواز اتخاذ النساء الحلي تجلها الزاد وجن واستصحاب الحلي
في السفر قال ابن رسلان قلت وايضا جواز استعادة الحلي فانما رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الباجي لم يكن العام لاجل انقطاعه وانما كان لاجل ضياعه لان معناه
انقطع بغير علمها فلما ذكرت امره اخفي عليها مكانه على التماسه اي لاجل طبعه حتى يسكن
طلب بنحباب السلام المانع من التماسه او الانذار من ارسل عليه وفيه انشاء يحفظ
اموال المسلمين وان قلت وقام الناس ايضا مع صلى الله عليه وسلم ويسوا على ماء اي
ما قاموا في موضع المار وليس معهم ايضا ماء يحمل الله عليه وسلم لم يكن عدم الماء
في حتم ان اقام مع مله بغيره ماله موجودا باني يكون ذلك سنة في حفظ الاموال فجوز
لمر حال المقام على طلب ماله وحفظ ادى ذلك الى الصلوة بالتيمم ويؤيده من جواز السفر
طريق لانه في كذا قاله الشافعي قلت لكن يشك عليه ان القصة كانت في البيداء لان ذلك
الجيش هو الالوار او المصلح كما تقدم من الروايات المختلفة وكل اسماء الموانع المدعوين
لجواب من يحظر في البالد والله اعلم بحقيقة الحال بان القيام لم يكن بين هذه الموانع
والا فليشك الجميع بين هذه الروايات ايضا لان في غير هذه النزول قال التيمي في كل رواية
موضع مشهور قريب من محل القيام للمتعريف بجميع شبه القرية بمواقع متفرقة
لا يشك ايضا لقولها ويسوا على ماء ١٣

الماء فلم يجده فاته يتيمم قال يحيى وشئ مالك عن رجل تيمم ايها صاحبه وهو على وضوء قال يؤمهم غيره احب الى ولواهم هو لم اريه يا سا قال يحيى قال مالك في رجل تيمم حين لم يجد ماء فقام فكبّر ودخل في الصلوة فظلم عليه انسان معه ماء قال لا يقطع صلوته بل يتيمم يا سا قال يحيى وليتوضأ كما يستقبل من الصلوات قال يحيى قال مالك من قله الى الصلوة فلم يجد ماء ففعل بما امره الله به من التيمم فقد اطاع الله عز وجل وليس الذي وجد الماء باظهر منه ولا تيمم صلوة لانها امر جميعا فكل عمل بما امره الله عز وجل به وانما العمل بما امره الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل ان يدخل في الصلوة قال يحيى قال مالك في الرجل الجنب انه يتيمم ويقرأ حزيه من القرآن ويتنفل ما لم يجد ماءً انما ذلك في المكان الذي يجوز له ان يصلي فيه بالتيمم العمل في التيمم مالك عن نافع انه اقبل هو وعبد الله بن عمر عن الجحرف حتى اذا كانا لم يدرى نزل عبد الله فتييمم صعبا

١٤ قوله وشئ مالك عن رجل تيمم يوم اصحابه وهم اي والحال انهم على وضوء قال الامام ابو يوسف اي المتوضئين غيره يعني يومهم احد من المتوضئين احب اليه بشدة يدايها ولواصم يهاوي ذلك التيمم لم اريه وفي نسخة بذلك اي ما مائة ايضا يا سا اي جريا يعني ان الفضل ان يؤم المتوضئين متوضي كمن لو انهم تيمم بجوز الصلوة ايضا كمن خلافت الفضل قاله البايع قلت ويصح اقتداء المتوضي بالتيمم عندنا الخليفة على قول الشيخين خلافا لمالك في الشامي وفي البخاري ام ابن عباس وهو متيمم قال العيني وهذا ذهب اصحابنا ذهبه قال الثوري والشافعي واحمد واسحق والبخاري ومن محمد بن الحسن لا يجوز له ان يركع في التيمم في ركعة ماله وعبد الله بن حسن ذلك فان فعل اجزاء ومضى قول العيني كره اي مده خلافت الفضل كما مرح به البايع وهو صاحب المذهب وصاحب البيت ادري بما فيه **١٥** قوله قال يحيى قال مالك في رجل تيمم حين لم يجد ماء للوضوء فقام يصلي فكبّر للترتيب ودخل في الصلوة فظلم عليه انسان معه ماء قال الامام ماله لا يقطع صلوته بل يتيمم اي صلوته تلك بالتيمم الذي ابدأ الصلوة به وليتوضأ بعد ذلك لما يستقبل اي لما ساق في الصلوة وفي نسخة ومن الصلوات اعلم ان واحدا لم يد التيمم قبل الشروع في الصلوة يتوضأ عند الجميع الا ما قال ابو يوسف ليس عليه استعمال الماء وكذا واحد الماء بعد اداء الصلوة بالتيمم لا ماء عليه عندنا الا بركعة واحدة لا ماء قال طاووس وغيره انه لا يبعد في الوقت كما في البايع والليل اما واحد المار في وسط الصلوة فاختفت الاثمة في ذلك فقال الخليفة يبطل صلوة ويكره قال الثوري واحد وقال ماله والشافعي يعني فيها دروي ذلك عن احمد الا انه رجح عن قال احمد كنت اقول يعني ثم تدبريت فاذا اكثر الاحاديث على انه يخرج ويبدل على رجوعه من هذه العادة قاله المعنى ثم ذكر الدلائل على فساد الصلوة منها قوله عليه السلام العبد الجلب وضوء السلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجدته المساء فاستسجد بذلك اخرجه ابو داود والنسائي يدل بمضمومه على انه لا يكون طهورا عند وجه الماء وينقطع على وجوب استسجاده من وجوه الماء ولا قدر على استعمال الماء فبطل تيممه كالتيار من الصلوة ولان التيمم طهارة ضرورية فبطلت بزوال الضرورة كطهارة الاستحاضة كذا في المعنى قلت ويصح الاستدلال على ذلك برواية عن ابي عبد الله عن مسلم مر فاما فضلنا ثلث الحديث وفي آخره وجعلت تربتها طهورا اذا لم تجد الماء فعلم ان طوره يتبع مقتضى عدم الوجدان فاذا وجد الماء وهو في الصلوة لم يبق طهورا **١٦** قوله قال الامام ماله بذا من الدليل نقول الاول بعد فساد الصلوة من قام الى الصلوة اي ارادها فطلب الماء فلم يجد ماء ففعل بما امره الله به من التيمم اذا قال تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصنا او حصى خلو من الماء ففعل بما امره الله به من التيمم ولا تم صلوة من على ههنا في الطهارة لانها امر ببناء الجبل جيبا بامر من الوضوء والطيمم فكل عمل بما امره الله عز وجل به اي بذلك العمل وانما كان العمل واجبا بما امره الله تعالى به فكيف يمكن من الوضوء بيان لقول العمل لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل ان يدخل في الصلوة فاذا دخل في الصلوة فقد انقضت امر الله عز وجل فلا وجه لنقض الصلوة قلت ولكن يشك على هذا تقدم من ايجاب الوضوء لوقت كل صلوة فان التيمم اذا ما منزه الوضوء سواء بسواء انقل التيمم بما امره الله فلو لم تقضه بغيره وج الوقت وكذا يشك عليه ايضا تقدم من قول الامام ماله ان يكون امام المتوضئين متوضيا احب اليه ان الذين قالوا بانفسخ الصلوة برواية الماء قالوا ايمن ان العمل بما امره الله عز وجل وامره تعالى فلم تجدوا ماء فاذا وجدته ولو في الصلوة لم يبق تحت قوله تعالى فلم تجدوا ماء ففعلت شطري ان هذا الكلام والدليل يؤيد مذهبه ام ذهب غيره فان التيمم اذا ما كان الوضوء سواء فالوجه لنقضه خروج الوقت وما المانع من ان

يعمل الصلوات المكشوفة تيمم واحد **١٧** قوله قال ماله في الرجل الجنب انه اذا اراد قراءة القرآن ولا يجد الماء ولا يقدر على استعماله يتيمم ويقرأ حزيه وهو يتيمم الانسان على نفسه من قراءة سورة او صلوة كالودعوا الحرب التوبة في ورود الماء كذا في الجميع من القرآن ويتنفل قال الزرقاني تبعا للفرع بعده انتهى ويصلي عند الخليفة مطلقا بدون قيد التيمم ماله بعد الماء واما اذا وجد فلا يجوز له التيمم وانما ذلك اي جاز القرية والتنفل بالتيمم في المكان والموضع الذي يجوز له ان يتيمم ويصلي فيه اي في ذلك الموضع بالتيمم والمراد بذلك الموضع فقدان الماء حقيقة او عكسا ان لا يقدر على استعماله قال صاحب المعنى يجوز التيمم بكل ما يتطهر من نافلة او من مصروف او قراءة قرآن او سجود تلاوة او شكر او ليت في المسجد قال احمد يتيمم ويقرأ جزءه يعني الجنب وبذلك قال ماله والشافعي والثوري واصحاب الرأي وقال ابو محمد لا يتيمم الا المكتوب وكره الا اذا عجز عن ان يس التيمم المصحف انتهى **١٨** قوله العمل في التيمم اي بيان كيفية ذلك وان كان التيمم عند الماكينة فزيرة للوجه والكفين على المشهور في مذهبه كما سيجي وما ذكر الامام فيما من الروايات ليس فيها الا العزيمتين والمرفعتين بخلاف مذهبه فياؤل ان الروايات العمل في التيمم في هذه الترجمة بيان كيفية التيمم المسنون والمهني في كلام الزرقاني والادوية عندي ان يقال ان الماكينة فيها روايتين كما سيجي وبذلك يحمل على احدى الروايتين عن الامام ماله واليه يشير كلام البايع في شرحه **١٩** قوله عن نافع ان اقبل على يحيى بن جابر وعبد الله بن عمرو موقوفا في دارهم فقالا لعلنا في الصلوة وقهرنا في الكفين الجير وغيره من الخرج يعني اويكون الثاني موضع على ثلثة ابرام من المدينة كما تقدم حتى اذا كانا لم يدرى بركعة التيمم وسكون الراد بعد ما مودة مفتوحة اخره دال عليه وقيل الرواية بالغنى والفتحة وكسرة الجلس الابل او خشية تعرض فتتبع الابل عن الفروج والمراد في الحديث موضع على ميل وقيل على ميلين من المدينة نزل عبد الله بن عمر فتييمم وهذا يؤيد الخليفة في قوله ان الماء اذا يكون على ميل فبعد معدودا ولم يحقق بعد فيه ان ادخل الاثمة الا ان في افتقار في فقه الشافعية قدره بعد الغوث عند الخوف ويحد القرب عند الامن وقدره بنصف فرسخ نعم انما تختلف الاثمة ههنا في مثلها ان في وهي جواز التيمم في الضرر وانطربت اقول انما في المذهب في تلك المسئلة والظاهر ان اختلاف روايات الاثمة في ذلك نفس في الحاشية عن المحلى وفي الاثر ابن عمر كان يرى جواز التيمم في المضروب قال الامام ابو حنيفة ومالك والشافعي يجب الامادة لمن تيمم في الضرر وفي المعنى تيمم في قصير السفر وطويل وهو ما يبيع القصر والقطر والقصير ما دون ذلك فباح التيمم فيها جميعا وادبر قال الشافعي ومالك وقيل لا يباح الا في السفر الطويل وان عدم الماء في المضربان انقطع منهم اوجب في مصر فحله التيمم والصلوة وبذلك قال ماله والثوري والافذعي والشافعي وقال ابو حنيفة روى في رواية عنه لا يصلي ثم لو تيمم في الضرر على ثم قدر على الماء ففعل بركعة روايتين احمد سماه يبعد وهو ذهب الشافعي ومالك الثانية لا وهو ذهب ماله الخ وقال الزرقاني والى جوازه في المضروب ماله كره واصحابه ابو حنيفة والشافعي لانه شرع لا يدرى الوقت فاذا لم يجد الماء تيمم والاية خرجت على الاغلب من ان المسافر لا يجد الماء كذا ان الاغلب ان الحاضر تيمم فلا مضموم له وقال ابو يوسف وزفر لا يجوز التيمم في المضرب حال ولو خرج الوقت الخ قال العيني ان ما قد المار في المضرب الخائف فوت الوقت يتيمم قاله عطارد بن ابي رباح وادبر قال الشافعي وماله يباح جواز التيمم لعدم الماء كذا في الاسرار وفي شرح الطحاوي التيمم في المضرب لا يجوز الا في ثلث فوت البشارة وفوت العيد وخوف الجنب البهر وبسبب الغسل **٢٠**

طيباً فسمي بوجهه ويد به الى المرفقين ثم صلى **مالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يتجمل الى المرفقين قال يحيى سئل مالك كيف التيمم واين يترك به فقال يضرب ضربة لوجهه وضربة ليديه ويسمهما الى المرفقين **تيمم الجنب مالك** عن عبد الرحمن بن حرملة ان رجلا سأل سعيد بن المسيب عن الرجل الجنب يتيمم ثم يترك الماء فقال سعيد اذا ذكرك الماء فعليه القفل لما يستقبل قال يحيى قال مالك فيمن احتلم وهو في سفر ولا يقدر على الماء الا قدراً للوضوء وهو لا يعطش حتى ياتي الماء قال يفضل بذلك الماء فرجه وما أصابه من ذلك الاذى ثم يتيمم صحيحاً طيباً كما امره الله عز وجل قال يحيى **تيمم مالك**

له قوله صحيحاً طيباً

اختلف العلماء في تغييره وسأقي الكلام عليه في آخر الباب الثاني فمخبر بوجهه ويديه الى المرفقين وهذا تغييره بقوله تيمم ثم صلى اختلف العلماء في كيفية التيمم في موضعين الاول في الصلوات فقال مالك في رواية واحدة كل وضوء واحد للوجه والكفين وقال الشافعي والحنيفة والشافعية ومحمد بن وهب عن الامام مالك كفي بالباقي لا به التيمم من مرتين مرتبة للوجه ومرتبة لليدين وقال ابن المسيب وابن سيرين ثلث مرات مرتبة للوجه ومرتبة للكفين ومرتبة لليدين قال ابن قدامة السنون عند احمد التيمم مرتبة واحدة فان تيمم بغير مرتبة جازبه قال الاوزاعي ومالك واسحق وقال الشافعي لا يجوز الا بغير مرتبة وفيه قال الثوري واصحاب الرأي الخالدان في مقوله المدين فقال مالك في إحدى الروايتين وعند الشافعي في التقديم واحمدان الفرض مسح الكفين فقط وقال الحنفية والشافعي في التيمم وهو إحدى الروايتين عن الامام مالك ان الفرض الى المرفقين وقال ابن شهاب الى الاباء واقول اخيراً لا يتيمم اليها قال ابن العربي وغيره حديث الباب ساكت عن بيان الغزوات ومؤيد لمن ذهب الى المرفقين وعلم الآخرون على الاستحباب والسنية لكن الآثار الانسية من ابن عمر مرسومة في الغزوات فيعمل بها ايضاً عليها قال ابن الفحفي في نسائية النابية للمؤيد قوله عليه الصلوة والسلام التيمم مرتبة للوجه ومرتبة لليدين الى المرفقين روى هذا من حديث ابن عمر عن ابي الهيثم والدارقطني في سننه وروى ايضا من حديث جابر وماتش ربه كذا في الفتح الرمانى قلت ومن حديث حماد وسليح الى البرية والى امثالها الجيم ايضاً والكلام في الدلائل طويل لا يسع هذا المقام فنسأ روايته مما قال كنت في القوم ميم نزلت الرخصة في المسح بالتراب اذا لم يجد الماء فامرنا فخرنا واحدة للوجه ثم مرتبة اخرى لليدين الى المرفقين رواه الهذلي وقال الحافظ باسناد حسن ومنها حديث جابر بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم مرتبة للوجه ومرتبة لليدين الى المرفقين رواه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه وقالوا لا يبيح الله حتى يبيحوا ايضاً والى ما من حديث اسمي الحولي وقال اساده صحيح وقال الذهبي اساده صحيح الخ ومنها حديث جابر ايضاً قال جابر بن عبد الله قال ابي بن جابر وانى تمسكت في التراب فقال احارب بمنزلة احارب بيديه الارض مسح وجهه ثم ضرب بيده في مسح بها الى المرفقين رواه الحاكم والدارقطني والطحاوي قال الحاكم واساده صحيح ومنها ما روى من نافع قال سالت ابن عمر عن التيمم فحارب بيده الى الارض ومسح بها يديه ووجهه ومرتبة اخرى مسح بها فداخه رواه الطحاوي واساده صحيح ومنها اثر الباب واساده صحيح ومنها قول ابن عمر في التيمم مرتبة اخرى ثم مسح بها يديه الى المرفقين رواه الدارقطني واساده صحيح قال التيممى قلت ولا بد من يترك ما حققنا قبل ان من اقوى المرححات عندنا الحنفية كون المعنى اوقى بالقرآن والافق به ههنا العزيمتان وسح اليدين الى المرفقين شامل وتذكر ١٢ **قوله**

العلماء الامام يحيى بن ابي اسلمة بن عبد الرحمن اد قال لا يلزم وهو مذهب متروك باجماع من بعده ومن قبله ١٣ **قوله** قال مالك فيمن احتلم وهو في سفر واما حكم الحنفية فمختلف عند العلماء كما تقدم بسوطا ولا يقدر على الماء الا على قدر اى على مقدار كفى للوضوء فقط دون الغسل وهو على التيمم على يقين من انه لا يعطش حتى ياتي ويغسل الى الماء اما لا وقت البعد مثلاً لا يعطش في مثل هذا الوقت اولان عنده شيئاً آخر يقي من العطش وكذلك اذا يكون ماء الشرب مثلاً غير ذلك الموجود عنده قال الامام يسل بذلك الماء الذي يقي للوضوء فقط فغير المستطاع بالمنى ويغسل ما أصابه من أعضاء البدن شيء من ذلك الذي اى من الاحتلام وبنا يستقيم على مذهب من قال بوجاهة التيمم لانه ان كان طاهر وكان غسله لم يخلو من الماء لا يجوز صرف الماء الى المرفقين في حكم عدم الغسل وبقاى الحنفية قال الهادي وبه قال جمهور الفقهاء وقال عطلة والحنن يتوهم بذلك الماء ويغسل ويغسل الى المرفقين في قدامته في المنى واذا وجد الجنب ما يقي بعض أعضائه لزم استعماله وتيمم الباقي نص عليه احمد فيمن وجد ما يقيه فوضوه وهو جنب قال يوحنا بن عيسى وبه قال عمدة ومعه وهو احمد في الشافعي وقال الحسن والزهري وحماد ومالك واصحاب الرأي وابن المنذر والشافعي في القول الثاني يتيمم فتركه لان هذا الماء لا يبره فلا يلزم استعماله كاستعمال النسي وقال ابن العربي اذا وجد من الماء ما لا يقيه لا يلزم استعماله وبه قال ابو حنيفة روى وقال الشافعي يرد يستعمله فيما قدره وتيمم لما نقص ١٢ **قوله** مالك عن رجل جنب اذا كان يتيمم فليجهد تراباً الا تراباً سبعة بسين ملءة فوضوه فمما جمعة مفتوحات ارض ما لم يأتها لا تكفيك واذا وضعت الارض يقال ارض بسنة بسنة الموضوعة اى ذات سباح صل يتيمم بالياض واليناء وصل نكره الصلوة في السباح اولاً فقال مالك لا بأس بالصلوة في السباح وكذلك لا بأس في التيمم منها قلت كذلك عندنا الحنفية وفي الشرح الكبير ما السبعة فحن احمد انه يجوز التيمم بها وهو مذهب الشافعي والاوزاعي وابن المنذر الخ قال الزرقاني وبه قال جمهور الفقهاء الا الشافعي بن زهير قاله ابن عبد البر زاد الهادي وروى من جملة هذا قال لا يتيمم بالسباح قلت وهو رواية عن احمد كما في شرح الكبير وصحاح ابن خزيمة للمؤيد بقوله صلى الله عليه وسلم اريدت ولو جرحتم ستة ذات نعل يلقى المدة وقد ساء حاله فعمل ابن السبعة واختر في الجنب ولذا استدلى عليه الامام فقال لان الله تبارك وتعالى قال فتمسكوا بالصعيد واليابس والارض كان عليه تراب ام لا قاله القليل وابن العربي والزجاج قال لا اعلم فيهما فابن اهل اللغة فكل ما كان اى كل شيء يكون صعيداً فهو تيمم وفي نسخة يتيمم به سباحاً كان او غيره اختلف اهل التفسير في الملأ بالآية وفيه عليه اصطلاح الفقهاء اكثر اشارة التراب للتيمم فذهب الامام مالك كما مر في الزرقاني ولؤيه كلامه في الموطأ الجواز لوجه الارض كان عليه تراب اولاً قال الزرقاني وبه قال ابو حنيفة واحمد ومنه ايضاً كان في ان يجوز بالتراب خاصة الخ وقال ابن قدامة في المنى لا يجوز التيمم الا بغير طاهر ذي خبائر يقي باليد وهذا قال الشافعي واسحق واليوسف وداد وقال مالك والبرقيفة روى يجوز بكل ما كان من جنس الارض كالنورة والنخلة والجمادى وقال الاوزاعي الرطل من الصعيد وعن احمد رواية اخرى في السبعة والرطل ان يجوز التيمم به الى آخره ما بسطه قال الزرقاني يتيمم من وجه الارض كلها لانه مدلول الصعيد لغة وقال صلى الله عليه وسلم جلست الى الارض مسجداً لو طهرت رواه الشيخان في حديث جابر بن عمر فكل موضع ما دلت الصلوة فيه من الارض جاز التيمم به وقال صلى الله عليه وسلم مسح انا من على صعيد احدى ارض واحدة وقال ابن عباس الطيب الصعيد ارض لم تحث فدل على ان الصعيد يكون غير ارض المراثى انتهى وفي السعاية واقرى المناسيب في هذا الباب هو جواز التيمم بكل ما كان من جنس الارض مستنداً بالاعادة في الولادة فيه بلغة الصعيد والارض وبظاها الآية فان الصعيد الحق اهل اللغة على انه وجه الارض كان عليه فباراد لم يكن وقد روى الشافعي ومنه حديث احمد بن حنبل الى جيمه فان فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم على جداري المدينة ومن المعلوم ان جدران المدينة كانت مبنية من الطين سود من غير تراب فلو لم تثبت الطمارة على الاجار ولم يخلع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ذكره الطحاوي وابن بطال وابن القصار الا لكين انتهى قلت وما اورد عليه كبراني رده النبي وجعها صاحب السعاية في شرحه على شرح الرواية فادخله الى ان شئت ولا يسعها هذا الوجه ١٣

عن رجل جنب اراد ان يتيمم فلم يجد ترابا سحجة هل يتيمم بالسباخ وهل تكويرة الصلوة في السباخ فقال مالك لا بأس بالصلاة في السباخ والتيمم منها لان الله تعالى قال فتميموا صعيدا طيبا فكل ما كان صعيدا فهو مؤتمم به سبعا كان او غيره **فما يحل للرجل من امرأته وهي حائض** **١٣١** **ما لك** عن زيد بن اسلم ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يحل لي من امرأتي وهي حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتشدها عليها ازارها ثم شأنك يا عاهلا **ما لك** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد وانها وثبت وثبة شديدة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك لعلك نفست يعني الحيضة قالت نعم قال فشدى على نفسك ازارك ثم عودى الى مضجعك **ما لك** عن نافع بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ارسل الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسئلهما هل يبشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشد ازارها على اسفلها ثم يبشرها ان شاء **ما لك** انه بلغه ان تسالم ابن عبد الله وسليمان بن يسار رسلنا عن الحائض هل يصيبها زوجها اذا رأت الطهر قبل ان تغتسل فقالوا لا حتى تغتسل **ظهر الحائض**

المقولا

يحل لربيل اعلم ان مباشرة المانع على ثلاثة انواع احدثها المباشرة في العجز بالولي وهو حرام بالنسب والاجماع ومستحله كغيره على الاختلاف فيما بينهم في وجوب الكفارة على من اتاحه تركه ربه ولا اختصار ولم يذكر المصنف ايضا حديث الكفارة لانه لم يقل بها ولذا لا يجب عنه ما انفعية وهو المانع من قول الشافعي وادعى الروايتين من اعمه كذا في البذل والثاني في المباشرة بما فوق السرة ودون الركبة باليه والذكر وغيره وهو مباح بالاجماع قال العيني الامام الحكي عن عبيدة السلمي وغيره من انه لا يباح شربا منها فوشاذ ذكره ربه وبالاحاديث الصحيحة المذكورة في الصحيحين وغيرهما في مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم فوق الازار انتهى والثالث الاستئذان بما فيها خلا العرج والدهر فختلف فيما بين الائمة قال احمد ومحمد والثوري واسمعي ومالك وجهه للحادى من النفية فقالوا ان الممتنع منها العرج فقط قال العيني وهو قوي دليلا وقال الجوهريفة والاك والشافعي واكثر العلماء لا يجوز له ما رواه اثنان عن ابي يوسف كذا في البذل والفقني ثم اعلم ان مقصود الترجمة بيان النوع المباح والحرام من انواع المباشرة كما يدل عليه ما حفظه الروايات والائتمال لمنها غير المباشرة كل شيء لانه لا يمنع من غير المباشرة الا عشرة اشياء وهي رفع اليد ودخول العورة ومضغها ومضغته المودع ودون وجوهه وسنن العنفت وقترانه وكذا به في الاما فيه دعاء على وجه التعوذ لا النظر فيه والجماع ودخول المسجد والخطوات فلفظ الترجمة وهو ما يعمل وان كان ماما كمن المقصود منه خاص وهو بيان المباشرة خاصة لبيان كل ما يحسب له ..

٢٤ قولنا رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رواه مالك مسلا قال ابن عبد البر لا أعلم احدا رواه بهذا اللفظ مسندا ومناه صحيح ثابت اننى قتال استغفاريته يحل من امرأتى وكذا حكم الجارية وهى ما تضمن اللفظ وان كان ما انفقا لكن المراد خاص بالاستمتاع بمثل الرولى لان السؤال على بين من الايمان يعرف عرفا قال المنايع المقصودة منه والمقصود من المرأة الاستمتاع ولذا اوجب محمد بدلا لاستمتاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتشد اثارها فبلغ السادسة ثم اطينت الجمعة تخبره ولان جهر معناه الامر عليها اثارها وهو ما تأتد به وسلاما ثم شاكرت بالانصب اى دعت قال القارى ويؤخذ فيه على الابتداء والخبر منقذ فقد بره مباح وجازت باعلائها اى استمتع بها ان شئت فقل على موضع الابهامة وهو كان مقصودا سائلا ومنشأ السؤال ان بعض الاستمتاع حرام بنص الآية قال تبارك وتعالى قال فاستزوا النساء فى الميضع وبعبثها مباح طاهر بلا فساد كما حفظه والساكنة فى البيت لانه صلى الله عليه وسلم والصحابة ما اخرجوها من البهوت فكان مقصودا سائلا محمد بالمباح وتخييره من المحظوظ فصل نصاب الحديث حجة الجهر على منع ما تحت الازار لكن قال البيهقى فى شرح البخارى وعند محمد وغيره يتجنب شعار الدم فقط وهذا قوى دليلا لمديف الشئ مصنوعا على الشئ الا انكسار واقترار النبى صلى الله عليه وسلم فى مباشرة على ما فوق الازار محمول على الاستبراء انتهى ١٢

ابن عبد البر لم يختلف رواية الموطأ في إرسال هذا الحديث ولا اظم اخروى عنه النفاذ من حديث عائشة رضي الله عنها وتصل منها من حديث ام سلمة في المعيين والنساء بلفظ من ام سلمة وانا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطربة في غيلة الحديث كانت مضطربة قال الزرقاني اى ثمانية على جنبها قال في القاموس اجمع كنع معجها ومجها ما وضع فيه بالرسول كالضئع واضطرب المزعج رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد وفيه جوارحه انما اضرب مع البر في ثوب واحد قال الزرقاني وانه قد وثبت اى خففت والثوب عامته

يستعمل بمعنى المبادأة والمبادرة وهو المبادئ ويدل عليه قوله عليه شديدة خوفا من ان
يصل اليه صلى الله عليه وسلم في من الدم او خوفا من ان يطلب الاستئذان بها او تقدر
نفسها فلم ترض المعاجعة مع الطيب الطيب صلى الله عليه وسلم ولذا اذن لما في العود
١٣ قوله فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك اني شئ حدثك
ودعاك الى الوثوب قال ابو جعفر انه صلى الله عليه وسلم لاجل الغيب الاله اعلم الله
فاني لك نفست بفتح النون وذكر الغاء على المعروف في الرواية وهو المشهور
في حصة قال الخطابي اصل هذه الكلمة من النفس الا انهم فروا بين بناء الفعل من
اليمن والنفس فقالوا في اليمن بفتح النون وفي الولادة بعنما قال النوري هو بينا
بفتح النون وذكر الغاء هو المعروف في الرواية الصحيح المشهور في اللغة ونقل عن الامم
غيره لوجهان في اليمن والنفس واصل ذلك كونه خسروا الدم والدم ليس
نفسا قال السيوطي قال الخطابي ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون ومنها في اليمن
بفتح النون من اليمن تفسير من الرواة لا طلاق لنفسه على اليمن والولادة معا
فالت في نفس قال قشيري امرؤث من الشئ في نفسك اذراك قال الباجي
ونفسا حقيقة تعني شدي الا ازال على ما جرت به العادة فوق في معنى قوله قشيري ذلك اذراك
انتهى قلت ويحتمل يكون المراد النفس الدم لما قد ورد عن ما شئت به انما قلت يتجرب
شعار الدم وله ما سوى ذلك في شئ يكون دليلا لاصل المذهب الاول ثم حوى الى منجك
بفتح الهمزة والهمزة معجوز والجمع منافع وفيه جواز النون مع النون في لاف واحد
استجابها **١٤** قوله ارجع الى ما شئت زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسألنا لانا
اعرف ذلك من غير حالها موضعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما عرفت ذلك
من فاعل صلى الله عليه وسلم مرارا اصل بياض الرجل امرأتة وهي حائل فقالت لست بمكر
الا اني شئت بذلك الفتوة اي لطلبه اذ ارادها على اسفلها اي ما بين مرتبة وكرت على الوجه
المتاد ثم بياضها على العناق وفيه لا الجاع ان شاد اي بجوزله **١٥** قوله ان
اسلم بن عبد الله بن عمرو سليمان بن يسار وكلاهما من فقهاء ابن سنان بجاء الجمل من
اليمن اصل يصبها اي بها معاذ وجاء اذارات الطراي طامنة من الفتنة وفيه لا لاف في
الطراي من يري قبل ان تغسل فقال اي كل منماي لاجلها معاصي تغسل سواء القطع
حيثما لا كثر الشبهة او اقلها وهو مذهب ماك وفيه قال الشافعي واما محمد فز قال في الفتنة
واصحابه ان القطع لا شئ جاز ووطأه قبل الغسل وان القطع قبل ذلك منع حتى تغسل
اذا لم يكن لها ما يجبي آخر وقت العلوة وهناك مذهب آخر وهو ان يغسل الوطئ بمجرده
الانقطاع مطلقا فمن بعد اعابته المار بالوضوء واخره الطراي من طأوس ومجاهد واستدل
الفتنة بوجوه منها ان قوله تعالى حتى يطهرن الغاية تدل على ان الاعتزال يثبت في الطهارة
من اليمن وانقطاعه وقوله تعالى فاذا طهرن يدل على الاتيان بعد الغسل فخلص كلا الداليتين
في كلا الحالين فلا يترك احدهما قال محمد بن عبد الله وكذا في الباب وهذا ناخذ لاجل ما شئنا من
حتى تحمل لما العلوة او تحب طهرا وهو قول في الفتنة انتهى **١٦** قوله لاف في
يعني كيف يعلم الطهارة من اليمن وانقطاعه وما العلامة عليه قال ابن العربي اليمن في
كتبه الله تعالى على بنات آدم عليه السلام والتفسير في موموسا انه امر لم يزل يتقدم
وقد كنا جعنا فيه نوحا من خمسائة ودفعة احدى نوحا من مائة وطر قنا نوحا من مائة وخمسين الا ان
امرنا بكل الكبد ويحيى الكبد واذا كان شيئا كنية الله صامدة مستمرة وقضية مستقرة و
النساء ليس فيهم بل باب واحد ولا في صفة مفردة بل تخلف فيه احوالها باقليات
البلدان والالسان والابوية والازمان وترى الرمم والدم لكثرة تارة ديعلى اخرى **١٧**

قالت فاطمة بنت أبي حبيش لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ ذَلِكَ عَرَقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ** فَاذْأَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَاتْرَكَ الصَّلَاةَ فَأَذَاذْهَبَ قَدْرَهَا فَغَسَلَ عَنْكَ الدَّمُ وَصَلَّى **مِثْلَكَ** عَنْ نَافِعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ

١٢ قوله فقال لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ ذَلِكَ عَرَقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ** فَاذْأَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَاتْرَكَ الصَّلَاةَ فَأَذَاذْهَبَ قَدْرَهَا فَغَسَلَ عَنْكَ الدَّمُ وَصَلَّى **مِثْلَكَ** عَنْ نَافِعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ
 لا تترك الصلوة انما ذلك بكسر الكاف عرق بكسر العين ليسى بالعازل واستدل به
 على ان المستحاضة لا يجب عليها الغسل لكل صلوة لان دم العرق لا يوجب غسلها
 قال الزرقاني وقال ايضا وما يشق في كتب الفقهاء ان ذلك عرق النسخ او ان يفرق في
 زيادة لا تعرف في الحديث قلت اخبره الدارقطني والبيهقي والحاكم بهذه الزيادة
 قال الشوكاني قال البيهقي واستدل ببعض اصحابنا على نقض الوضوء بخروج الدم من
 غير السيلين لانه عليه السلام غسل نقض الوضوء بخروج الدم من العرق وكل دم يبرز من
 البدن انما يبرز من العرق لان العرق هو مجرى الدم من الجسد وما اورد عليه النظار
 رده البيهقي قلت وفيه دليل على جواز الصلوة مع المرح السائل قال ابن رسلان وبه
 يقول الشافعية والماكية وغيرهم انتهى وليست بالحیضة بالفتح بمعنى الحيض على ما عليه
 اكثر الحديثين او كهم قال النووي هو متعين او قريب من المتعين وقال ابن رسلان
 عن ابن حجر الرواية الخ واختار النظار الكسري لمادة الحاء وقال الحمد تون يقولون
 بالفتح وهو خطأ والصواب الكسرة والقاضي وغيره وقالوا لا يفتح لان المراد اذا
 قبل الحيض فاذا قبلت الحيضة قال النووي يجوز ههنا الفتح والكسر معا وقال
 الحافظ وروايتنا الفتح في كل الموضعين ويعرف الاقبال عند النفقة بالعادة ويعرف
 بلون الدم عندهم قال بالتمييز وتقدم مفصلا فترك الصلوة نسي لما من الصلوة و
 هو التحريم وينقضي فساد الصلوة وهو اجماع قال الزرقاني قال وبعض السلف يرون
 ان تمتوا وقت الصلوة وتذكر عز وجل قال العین ونفس الصلوة بهنبا اجماع السليين
 ويتوى فيما النقص والغسل لظاهر الحديث ويتبع الطواف وصلوة الجماعة و
 سجدة الشكر والتلاوة ١٢ **قوله** فاذا ذهب قدرها اي قدرها اي قدرها اي قدرها اي قدرها
 هذا اللفظ اوقف من قال المراد به العادة ولوله من قال بالتمييز توجيه قال الزرقاني اي
 ذهب قدر النفقة على ما قدره الشارع او على ما تراه المرأة باجتهادها او على ما تقدم
 من عادتها احتمالات للبدن فغسل عنك الدم على الوجوب ان كان مقدار الدم
 مالا يفي على الاستحباب ان كان ما يفي وقد تقدم الكلام على المعوض من الدم و
 المذهب فيه فلا تغفل وصلى اي بعد الاغتسال قال البيهقي فاهرة مشكل لانه لم يذكر
 فيه الغسل ولا بعد الغسل الحيض من الغسل واجب بان وان لم يذكر في هذه
 الرواية فقد ذكر في رواية اخرى الخ وقال ابن رسلان حمل بعضهم هذا الاشكال على ان
 جعل المراد انقضاء ايام الحيض مع الاغتسال وجعل قوله غسل عنك الدم على الدم
 الذي ياتي بعد الغسل قال ابن دقيق العيد والجواب الصحيح انها وان لم يذكر في الاغتسال
 كنه المراد الخ قلت قد وقع في رواية ابن اسامة عن هشام عن عبد الجباري بلفظ ثم اغتسل
 وصلى كنه لم يذكر فيه غسل الدم والحقيقة ان هذا الاختلاف بين تلاوة هشام فبعضهم
 ذكروا غسل الدم فقط وبعضهم الاغتسال فقط وكلمة ثقات تشمل على زيادة النفقة
 بان كلهم اختصروا الروايات وتركوا احدا من موضوعه عنه قال ابن رسلان وجوب
 الغسل على المستحاضة اذا انقضت زمن الحيض وان كان الدم جاريا يجمع عليه انتهى ثم
 ههنا اختلاف آخر في رواية الباب وهو انه يذوق بعض الروايات بعده لفظ ثم اغتسل
 لكل صلوة وهو ايضا زيادة نفقة ورده النسائي وقال تفرد به حماد بن زيد قال مسلم
 في آخر الحديث لفظ تركناه قال البيهقي هو لفظ قومى لانها زيادة غير محفوظة الخ
 قلت يا باه متابعه الى معاوية عند البخاري وايضا رواه الدارمي من طريق حماد بن
 سلمة والسنن من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام قال الحافظ في التلخيص رواه
 البوداد وابن ماجه من حديث وكيع وفيه قومى رواه ابن حبان في صحيحه و
 البوداد والنسائي من رواية محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة وفيه قومى ومن
 طريق ابن حمزة السكري عن هشام بن عروة بلفظ غاسلى وقومى لكل صلوة وكذا
 رواه الدارمي من حديث حماد بن سلمة والحاوي وابن حبان من حديث ابن عوف
 وابن حبان من حديث ابى حمزة السكري رواه ايضا البوداد وابن ماجه من طريق
 الامش من حبيب عن عروة عن عائشة وفيه الوضوء لكل صلوة وروى الى ابن
 حبيب ابن ابي مليكة عن عائشة في قصة فاطمة ثم اغتسل في كل يوم غسل ثم اغتسل
 عند كل صلوة فنعوا المتابعات كلما تردت حماد بن زيد وتالى منع زبادة لفظ
 فتوحى فالا مر بالوضوء لكل صلوة ايضا زيادة من الثقات في هذا الحديث الا انهم
 اختلفوا في ان المراد به الوضوء عنداء صلوة او وقت صلوة ١٣

التي يدبها الحيض ولم تكن حاضت قبل واستمر بها الدم واثان منية وهي التي كانت
 متعارة من نسيبت ايامها اما الاولى بين الحيضة ان كانت مميزة فتمت بالتمييز منه
 من قال بروم الاخرى الثلثة كما تقدم خلافا لمخفية في فقههم كتحقيق اكثرهم الحيض
 قال في الشرح اكبر المبدأة اذا جاء وزودها اكثر الحيض لم تحل من حاليين اما ان يكون مميزة
 فحكم ان جفتا من الدم الاسود وبهذه قال مالك والشافعي والجمهور الثاني ان لا
 يكون دمها متغيرا فيها لربح روايات احدها انها تجلس غالب الحيض من كل شهر
 وذلك ستة ايام او خمسة ايام واثان انها تجلس اقل الحيض لانه المتيقن والشافعي قولان
 كما تين واثان ستة تجلس اكثر الحيض وهو قول ابى حنيفة والراية تجلس عادة ناسيا
 كاختيارها وهو قول عطارد الكوري والاوزاعي انتهى لمخضا ومنه سب المخفية في ذلك
 انها تحترق وتقر وتورث من حيض وطرد ونحو في الحيض تتوضا لكل صلوة وفي تروث
 بين الحيض والطرد والنحو في الطرد تغتسل لكل صلوة وكذا في الدر المنثور وبذا اجماع النواهي
 التي بسطها الفقهاء وبحث كل نوع انواع علمها كتب الفروع ولا تجد هذا التوضيح
 التفصيل لهذا سب في غير هذا المختار شاء الله فافهم وتذكر فالى من ان المستحاضة
 عندنا الحنفية ثلثة انواع مبتدأة وسخيرة ومعتادة ولم يعتبروا التمييز بالون اصلا
 لوجوده منها ان لم يثبت ثلثا في حديث صحيح واحاديث الاقبال والادبار كما انها
 تقع على التمييز بين علمها على اقبالها باعتبار العادة بل هو المتعين رواه البخاري
 بلفظ فاذا قبلت الحيضة فترك الصلوة فاذا ذهب قدرها فغسلت الحيضة
 قال ابن تيمية رواه البخاري والنسائي والبوداد الخ فلفظ فاذا ذهب قدرها مخرج
 في العادة وقد اخرج بلفظ الاقبال فعلم ان المراد بالاقبال ايضا اتيان العادة فليس المراد
 باقبالها وادبرت الاقبال ايام الحيض وادبارها معا بين الروايات ولا تنفطرب
 الروايات وتناقض بعضها بعضا وحديث عائشة ربه فانهم اسود يعرف ليس
 يشايت كما اخبره الباهي وفي الكفاية انه موقوف عليها قال الشوكاني في الكيف وقد
 استنكر هذا الحديث الواح في الجوهري انتهى وفي العلل لابن ابي حاتم سألته الى
 عنه فقال منكر وقال ابن القطان في راي منقطع الخ قال الشوكاني وقد منصف
 الحديث البوداد انتهى قلت وضعفه ايضا النظار في مشكل الآثار ومنه ان
 العادة اقوى كونها لا تبطل ولا لها والون اذا زاد على اكثر الحيض بطلت ولا لثمة
 ما لا تبطل ولا لثمة اولي وهذا لا ينكر ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم روم جبهة المرأة
 التي استفتت لما ام سلمة الى العادة ولم يفرق ولم يستفصل بين كونها مميزة وغيرها
 وحديث فاطمة قد روي رواها الى العادة وروها الى التمييز فتعارضت رواياتها
 ويطبق الامادي في الهاتمة فليس من معارض فوجب العمل بها على ان حديث
 فاطمة قضية عين وحكاية حال يمكن انما اخرجت منها لعادة لما اظم ذلك من غيرها
 او من قرينة حالها وحديث عدي بن ثابت عام في كل مستحاضة كذا في المعنى ومنها
 ان اعتبار العادة في بعض السواد اجامى بخلاف التمييز قال ابن السكيت في الجوهري انتهى
 وقد انفق الجميع على ان من لم يابا يوم معروفه اعتبرها بالون الدم الخ ومنها ان الغسل
 لا يعتبر فيه اللون كما في الجوهري انتهى مع ان ذلك لا يحض في الاحكام ومنها انها بخلاف الروايات
 الكثيرة كحديث عائشة ربه لا يعمل حتى ترين القصة البهية وكحديث عمة قالت لاصح
 ترى اليها من خالصا اخبر البيهقي وغير ذلك من الروايات الكثيرة والصواب الذي
 لا يعمل عن العبرة بالون لا يثبت ولا في حديث واحد من الاتبات ١٣

١٤ قوله يا رسول الله اني لا ادرى لايشق عنى الدم والظاهر انها تعلم ان المانع لا يظلم
 الا بانقطاع الدم فكنت بعد من العلم من ارسال الدم وجر يانه وفي رواية اني استمض
 فلا افرق قولها اني استمض بمنزلة العلة لقولها فلا المروضا على زعمها ويحتمل الطهارة
 السخوي اي عن القدر والدم انواع الصلوة بهمة الاستفهام قال الكرماني ان قلت
 البرية تنقضي صدرا الكلام والغاء تنقضي السبوقية فكيف يجمعان قلت عطف
 على مقدماى يكون في حكم الحيض فترك الصلوة الى انقطاع الدم او البرية مقترنة
 او توسلها بما تزيين المعطوفين اذا كان عطف الجملة على الجملة او البرية باقية على
 صرافة الاستفهامية لانه لا يتغير فلا يتقضي الصلوة قال البيهقي قال الزرقاني من ياتي
 بهذا التعطيرى حمل المناظير على الاعتراض بامر استمر عنه فيؤكد ويتقن ان يكون
 مالا وحى ههنا ليست كذلك قال البيهقي سوال من استمر عنكم الى النفس وفي حاله
 دوام الدم وازالة وهو كلام من تفرد عنه ان المانع من موعنة عن الصلوة الخ ١٣

أبي سلمة أنها رأت زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وكانت تستحاض ف كانت تغتسل وتصل **١٢٥** **هـ** عن
 شمس بن أبي بكران القعقاع بن حكيم وزيد بن أسلم ورسالة إلى سعيد بن المسيب يسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل
 من ظهر إلى ظهر ونحوها لكل صلوة **هـ** **١٢٦** **هـ** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المستحاضة
 إلا أن تغتسل غسلا واحدا ثم تنوض بعد ذلك لكل صلوة **قال** يحيى **قال** مالك الأمر عندنا أن المستحاضة إذا صلت أن تزوجها أن
 يصيرها وكذلك النساء إذا بلغت اقضى ما يمسك النساء الدرفان رأت الدمر بعد ذلك فإنه يصيرها زوجها وانما هي بمنزلة المستحاضة

بنيامين اختلف اصحاب الموطن فاكثرهم يقولون زينب وكثير منهم يقولون ابنة
عجش وهو الصواب كما يدل عليه قوله التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف لان
زينب ام المؤمنين لم يزوجها عبد الرحمن قط وانما تزوجها اولاد زيد بن عارضة ثم
نزل زوجها النبي صلى الله عليه وسلم والتي كانت تحت عبد الرحمن هي ام جيبية انتهى
قال المافظ في الفتح وجرم ابن عبد البر ان يعاين الموطن هذه خطأ لان التي كانت
تحت عبد الرحمن انا هي ام جيبية اخت زينب الخ قلت دلالة هذه البيئات الرواية
في خارج الموطن عند الداود وغيره بلفظ امرأة على الالبام دون التسمية فلفظ البر
هذه التسمية وبهم والصواب الالبام والمردوبام جيبية وذكر القاضى يونس في
شرحه على الموطن بنات عجش زينب وام جيبية وحمنة وكل واحدة مناسي
زينب واشترن باللقاب ودود صاحب المطالع ومجده السيوطي وقال لا
يلفت القول من قال ان بنات عجش اسم كل من زينب لان اهل العرف
لانساب لا يثبتونه وانما عمل عليهم من قاله ان لا ينسب اليهم الى ماك الخ
قال المافظ في الفتح قيل رواية الموطن هذه وبهم وقيل صواب وان اسما
زينب وكنتها ام جيبية باثبات البلاد ١٣

وتصل قال ابا جى يمتل ان الاستحاضة كانت متكررة عليها كانت تقتسل
حتى استحيضت عنده فخرجها من الحيض وستمادى بعد ذلك على العلوة ويحتمل
انها كانت تقتسل متى قطع عنها دم الاستحاضة انتهى قلت وهذا الاحتالان
على كونها زنيب ام المؤمنين او فحى واما على تقدير كونها ام حبيبة فلما يلحق ان
ان المشهور في الروايات فيها انها تقتسل لكل علوة فيكون المراد في هذا الحديث
انها لا تخلط بين ذلك واختلف العلماء في توجيه روايات ام حبيبة من النقل لكل علوة
يا في المعنى ونقل عن الشافعي كما في الزرقاني وغيره وقيل محمولة على العلل كما هو
مشهور بين علماء الحديث وهو احد قول الخواص وقيل محمولة على الاحتساب واختاره احمد
فقتل لكل علوة كما عندنا الحنفية والشافعية معنا كما في كتب الفروع سيما في الانتفاع
بهما والوجه عنى وما قيل ان السجدة ليست بشئ جل من احوال الائمة فاجب
النقل في كتب الحنفية والشافعية وقال الحنابلة حكما ان يحض فالب مائة
يحض ستا وسبعاء ثم تقتسل على الوجوب كما في الفقه نعم لم ادر مكانا بعد في كتب المالكية
ان خفف العلماء في ان مثل ام حبيبة لكل علوة كانت من عند نفسها كما هو مصرح
في بعض الروايات او كانت مأمورة من النبي صلى الله عليه وسلم كما نص عليه في
عدة من الروايات فمن قال بالاول فحسن في هذه الزيادة التي فيها المرسلون الشد
على النبي عليه وسلم وحديث الموطا ساكت من هذا الاختلاف فتعني بهما الاعتقاد
محل البحث فيه كتب السنن ١٢ **له** قوله كيف تقتسل الاستحاضة قيل كان
مرض السؤال عن وقت الاقتال دون كيفية وانا اياه سعيد عن الوقت وقيل
سؤال وان كان عن الكيفية لكننا لما لم نحالف الفسائل الاخر فاجابه بذلك ما خالف
غيره فقال تقتسل من طهر الى طهر كذا في جميع النسخ بالمسلمين وكذا في رواية الموطا
سديدة واختلف الرواة في هذا اللفظ فذكرى حكنا بالمسلمين كما في نسخ الموطا وروى
المجتبى كما اخرجه ابو داود برواية القسبي عن مالك قال ابن العربي في عارضة
حوزي اختلف في رواية فمنهم من قال بالمهله ومنهم من قال بالمهجة وكلا الروايتين
من مالك انتهى قال ابن مهدي قال مالك ما رى الذي حدثني به من طهر لا قدوم
من طهر كذا اخرجه ابو داود وقال قال مالك اني لا عن حديث ابن المسيب من طهر
الى طهر بالمجتبى قال فيه وانا هو على الحقيقة من طهر الى طهر بالمسلمين ويمكن اليوم
من كل فيه انتهى ١٢ **له** قوله ومتومنا لكل علوة فيمر مستان خلافتان الاول علم
بمرق والعرق لا يتومنا عندهم ولكن الذين قالوا بقتض الموضوع بهم والعرق لا يفت
يتم التقريب عندهم بل هذه الاحاديث حجة لهم في ايجاب الموضوع بهم والعرق لانه
بالمسلمين على ايجاب الموضوع يكون دم عرق واستدل الجمهور على ايجاب الموضوع
على المستحاضة واما الرضوخ في الروايات من اكثر من ان تحصى وتقدم بعضا لرياء

والثانية ان الوضوء يجب لفعل كل صلاة او وقت كل صلاة مختلف عن الثانيين
باجاب الوضوء، فذهب الشافعية الى الاول والخنفية والمطالبة الى ان في وقت
الشرح الكبير ومن ما شئت في فقة فاطمة قال صلى الله عليه وسلم توضأ في كل
صلاة حتى يجيئ ذلك الوقت رواه الامام احمد والبوداد والترمذي وقال من
صحح وهذه الزيادة يجب قبولها انتهى قال في البرهان وعلاء نادى الشافعي دم
اوجبا الوضوء على ستمائة ومن في مناصبها لم يلزمه مالك وزناه نعم وما لك
وقت كل صلاة لا لكل صلاة كما قال الشافعي رحمه لما ذكر سبط ابن الجوزي ان ابا حنيفة
روى المسألة تتوفا وقت كل صلاة وفي شرح مختصر الطحاوي روى ابو حنيفة رحمه
عن هشام بن عروة عن ابيه عن ما شئت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة
بنت ابي عبيد بن جراح في وقت كل صلاة ولا شك ان هذا محكم بالنسبة الى
كل صلاة لانه لا يحتمل غيره بخلاف الاول فان لفظ الصلاة شاع استعماله في
لسان الشرع والعرف في وقتها من الاول قوله صلى الله عليه وسلم ان للصلاة
اولا واخر الله بيث اي وقتها قوله عليه السلام انما ركن من ركعات الصلاة فليصل ومن
الث في انك للصلاة الظن اى وقتها وهو ما لا يصح كثرة فوجب حمل على الحكم
وقد رجع ايضا بان متروك الظاهر بالاجماع لا جاع على انه لم ترد حقيقة كل صلاة
لجواز التناول مع الفرض بوضوء واحد انتهى وكذا قاله ابن الهيثم في الفتح قلت وروى
ابو عبد الله بن بطة بسنده عن حمزة بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم امرنا
ان نقتل وقت كل صلاة ذكره في التلخيص المجمع من العيني قال بحر العلوم
في رسائل الاركان لا شك ان الروايات التي فيها ذكر الوقت مفسرة ومديف
الشافعي محتمل وتقوى في الاصول ان المحتمل يحمل على المفسر الخ ١٣ **قوله**
فان طلبها الى المرأة الدم استغفرت بهذا في رواية الخطيب بالمشقة بين الفوقية
والفداء وتقدم معنى الاستغفار مفعلا اي شددت فربما تجوب وروى بلغة
مترجمة بنقل حمزة بدل المشقة قليل اذ مثل الاستغفار فقلت الشاء ذالوا الشفر
والفرغ مني وقيل هو من الذفر وهو اذ تحته ذكية من لبيب او متن وتقدم مسبوها ١٤
قوله ان قال ليس على المستمضة الا ان تغسل عند انقضاء المدة التي
كانت تحميم فيها قبل الاستمضة مسلأ واما كما ورد به الامر في الروايات
الكثيرة واما احاديث الامر بالغسل لكل صلاة روى من وجوه كلها ضعيفة كما قاله
ابن عبد البر وابيه في غيرها واثبت الطحاوي نسخها وجمعت الادوية على ان لا
غسل عليها وجوبا الا ادماء وتقدم ما قال ابن قدامة ان اكثر اهل العلم على ان الغسل
عند انقضاء الحيض وروى قال الشافعي واصحاب الراي وروية وما لك الخ فقلت
الا في بعض صور النجاسة فادجب لما الغسل لكل صلاة الشافعية والخنفية قال العيني
ولا يجب عليه الغسل كل شيء من الصلاة ولا في وقت من الاوقات الامرة واحدة
في وقت انقضاء حيضا وروى قال جمهور العلماء بوجوب ما لك واولي مفيدة واحمد الخ
ثم تتوفا بعد ذلك الغسل لكل صلاة استحبابا عنه المالكية وجوبا عنه الشافعية كما
تقدم ١٥ **قوله** قال مالك الامر عندنا ان المستمضة اذا ملئت وزال حكم
حيضا ان حوت تخم في اكثر النسخ وفي بعضها بعد العزرة على صيغة ما من يعني ما من
زوجا ان يمسها وبها معاوية قال الجمهور لقوله عليه السلام انما ذك عرق وليس
بالحيضة قال العيني اعلم ان طهي المستمضة جائز في حال جريان الدم منه جمهور العلماء
حكاها ابن المنذر وروى قال الاوزاعي والثوري وما لك واسحاق والبخاري وهو مذهب
الى مفيدة وروى قال الشافعي وكذلك النساء في القاموس النفاس بالسر ولادة المرأة فاذا
وضعت فهي نساء الا وقد يسمى الدم الخارج ايضا نفاسا سميت بالسر كذلك في الكفاية
اذا بلغت اقصى ما يمكن من الاصاكن النساء بالغسل على الفصولية الدم بالرفع على
الفاطية يعني اذا بلغ الدم اقصى المدة واقصى مدة النفاس عند الجمهور لا يكون يوما قال
الترمذي اجمع اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على ان الفصل
تدع الصلاة لوليين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصل والوجه به قال الامام
احمد والامام لا نعم واصحابه وقال الامامان ما كنت وانما في اكثره ستون يوما في المغني
وغيره ١٦

ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة انه قال لولان يثقي على امته لامرهم بالسواك مع كل وضوء ما جاء في النداء للصلاة ^{١٢٢} منك عن يحيى بن سعيد انه قال كان رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} يثقي على امته بالسواك مع كل وضوء ما خشبتين يضرب بهما ليجتمع الناس للصلاة فارقى عبد الله بن زيد الانصاري ثم من بني الحارث بن الخزرج خشبتين في الزوم فقال ان هاتين لنجوم ما يريد رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} فاقبل الا تؤذن للصلاة فاقى رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} عليه وسلم حين استيقظ فذكر له ذلك فامر رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} بالاذان ^{١٢٣} منك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابي سعيد

من الخفية ومامة اهل البيت ايضا عدوه في وقائع السنة الاولى وقيل كان في السنة
الثانية قال في المواسب وكان فيما قيل في السنة الثانية قال القادري وكان شرعيته
الاذان في السنة الثانية وقيل في اولها اختلفوا والجهمي الاول ولم يتفقوا ان يده
كان اذا ذكرها التادوا القوس فذكرها اليهود القادري ثم الاسام في قوله المصلوة بمعنى
الاخصاص او بمعنى الى والاذان كالاقامة من خاصه هذه الامه وحكم الفاظ الاذان
بسطها الى فظ في الملح ونقل من القريب وغيره اذ مع قلته الفاظه مشكل على مسائل العقيدة
من الكبرية والتوحيد ونفي الشرك وانجيات الرسالة والعدا ١٢ **قوله** كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون حين قدموا المدينة يمتحنون فيمختنون المصلوة ليس
من فكلوا في ذلك فقال بعضهم نعتنا قوسا مثل قوس النصارى وقال
بعضهم بوقا مثل قرن اليهود الحديث في المصححين وقال بعضهم انصب نايه عنده
المصلوة فلم يجهز ذلك كما في الهادو وقدر اوان يمتدح الجمع الناس الى المصلوة فحسبته
اي ان قوس وهو حشيتان احدهما طويله تقرب خشية الصغر منها فيخرج مناصوت
وقيل الطويلة تسمى ناقوسا والعقيرة وبيلاد كذا في الحاشية يقرب بهما وحل وجه
اختياره على التاد والوق كون النصارى اقرب من اليهود بالطواع والموعدة ليجتمع الناس
بصوت المصلوة وحل امره النبي صلى الله عليه وسلم اولها هرورية عبد الله بن زيد عند
ابي داود نعم وقيل لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك الوقت ومحدث ابي داود
مؤول ثم في القصة دليل على انه صلى الله عليه وسلم كان له الاجتهاد في امور الشرعية ما لم ينص
على الحكم ١٣ **قوله** قادري عبد الله بن زيد بن ثعلبة ابن عبد الله ابو محمد الناصبي
من الجناري لا تعرف لعن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا الا هذه الحديث الواحد في الاذان
كذلك قال ابن عدي قال الحافظ في الاصابه اطلق غير واحد من مخرجه وهو خطأ فقه عادت
منه سنة اوسعة احاديث وقرب منه ما في التخصيص المخرجات لكنه هو واهوا (٦٣)
سنة وصلى عليه عثمان كذا قال ولده وقال الحاكم المصحح ان قلل باحد قالوايات عنه كلها
منقطعة وخالف ذلك في المستدرک قاله الزرقاني فحسبته اى ان قوس في النوم
متعلق باري وهذا الرضا يذكرون في الهادو ومفصلا وقاله المصنفان الرضية كان في النوم
ويقاله ما في كتاب المصلوة لابي نعم لولا انما هي النفس نقلت ان لم يكن تأملا واحده
عن معاذ بن جبل ان عبد الله بن زيد قال يا رسول الله اني لا اريد فيما يرى المنام
ولو نقلت اني لم يكن تأملا احدقت احدثت قلت وعنده ابي داود ورواية ابن ابي
بشير لولا ان يقول الناس نقلت ان كنت يقضا تاخير تايم الحديث وعنده ابي داود
في ليلين تايم ويقضتا فليل المدايه النوم الخفيف والادوم عندي ما قال السيوطي
ان المأثران يحمل على الحالة التي تعثر ارباب الاحوال وينشاهدون فيه ما يشاهدون
ويسمعون فيه ما يسمعون والعصاية رؤس ارباب الاحوال انتهى قلت ورواية ابي
نعيم كالنص على ذلك اذ قال لولا انما هي النفس فعلت هذا من عبره بالنوم حتى
عبد الله بن زيد نفسه ايضا لما قال عبد الله لخال القوس ان حاشيتي الخشبين
لنواي لمشا به مما يريده رسول الله صلى الله عليه وسلم استحال لجمع به الناس الى المصلوة
فقبل لهذا القول هو ما حل القوس كما في رواية عن ابي داود وهو الملك
المنزل من السما كما في حل الروايات وحل كان جبريل او غيره مختلف بين المشايخ
الا فاذن المصلوة فاسم الاذان فاني عبد الله اذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
استقظ من منامه فذكر صلى الله عليه وسلم ذلك الرؤيا فقال صلى الله عليه وسلم
انما الرؤيا حق ان شاء الله تعالى ١٤ **قوله** فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالاذان يروى اياه عبد الله بن زيد ١٥

له قوله ان قال لولان يثنى وان مصدرية في محل الرفع على الابتداء
والجهر مخذوف اى لولان المقتضية موجودة على امتنه صلى الله عليه وسلم لامرهم النبي صلى الله
عليه وسلم بالسواك مع كل وضوء والديث موقوف لفظا مرفوعا حكاه قال ابن عبد البر
هذا الحديث يدخل في المنزلة المرفوعة لاتصاله من خبره وما يدل عليه اللفظ قال
البيهقي في شرح الجهادي انه موقوف عند يحيى بن يحيى وما اختلفوه وخرجه روح وسعيد بن
عفيو ومطرف وجماعة عن مالك الجاهل السيوطي في التنوير ومن رواه كما رواه يحيى
ابو مصعب وابن بكير والشيخني وابن القاسم وابن وهب وابن نافع ورواه عن ابن
عيسى والوليد بن صالح وعبد الرحمن بن همدى وجوزية والبقرة واسماعيل وذكر
جماعة روه عن مالك بسنده عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لولان اشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء قال الزرقاني وكذا أخرجه
الشافعي في مسنده مصرعا برفعه والبيهقي في مسنده واخرجه الطبراني
في الاوسط اسنادا حسن من حديث علي مرفوعا بهذا اللفظ ولما لم والبيهقي برواية المقبري
عن ابي هريرة رفعه لولان اشق على امتي فخرقت عليهم السواك مع الوضوء قال الحاكم
صحيح على شرطها فعمل ان النبي صلى الله عليه وسلم ذهب اليه مع الوضوء ايضا وعند الصلوة
ايضا فالشهر عند الصلوة تسنن عند الوضوء فقط فعمل هذا روايات عن مالك صلوة محمولة
على الوضوء كيف ولم يختلف الرواة في حديث حميد بن ابي هريرة في لفظ الوضوء وورد
لفظ الصلوة في رواية الاخرى والمقبري لكن روى في بعض الفاظ هذه الروايات ايضا عند
وضوء كل صلوة كما تقدم قريبا وتقدم تحت رواية الاولى ايضا ادخل الخفيف روايات الوضوء
واولوا اليها روايات الصلوة اما يحذف الضاف فعن مالك صلوة اى عند وضوءها او يقال
ان الوضوء لكل صلوة مرعب في الشرع فالظاهر لفظه عند كل صلوة بوجهة مودى عند كل وضوء
لاستدراكا علما بالاستحباب وانما احتجج الى ترجيح روايات الوضوء لان السواك منذ الصلوة
ربما يخرج الدم من اللسان وهو نجس بالاجماع وانما الخلاف في انتقاض الوضوء من وقال
القاري ان لم يجعله علما لنا من سنن الصلوة لانه مظنة خروج الدم وهو ناقض عندنا قريبا
ليفرض الى جرح ولانه لم يرو ان النبي صلى الله عليه وسلم استاك عند قيامه الى الصلوة وهذا
كل على الشهر عند الخفيف وقد ذكر في بعض الكتب استحباب السواك عند الصلوة ايضا كما قاله
ابن الهمام والشارح في غيرهما فانه اختاره عند الرب عند كل صلوة ايضا على هذا
كلتا الروايتين على ظاهرهما فلو استاك عند ما ينبغي ان يستعمل السواك بالرفق على
نفس اللسان دون اللثة كما قاله القاري ويتضمن بعده مظنة خروج الدم ويقلل
السواك ولا يترك كذا متعلقا بالبراق فان النبي صلى الله عليه وسلم اذا استاك يبلل السواك
لما شربه لتقلد وقد نبأ الى النظار ولم يشبه عند صلى الله عليه وسلم اذا استاك ابدا
عند التيميم مع ان الاسورة المستطيلة بالبراق الملقاة قدام المصلح اوفى جيبه اوفى اذنه
داخل في عوَم النبي عن البراق بمنزلة العين القليلة فان ما على راس السواك لا يترك عن
كونه بزا كافا من اللثة والى التوضيح ١٢ **له** قوله ما جاء في النزاع للصلوة والمراد
به الاذان سمى به لانه نداء الى الصلوة ودعاء اليها وهو لغة الاعلام واصطلاحا الاسلام
بوقت الصلوة واختلفت الرغبات في بدءه فبعضه اذ شرع الصلوة عليه السلام وفي بعضها ان يبلل النبي
صلى الله عليه وسلم بالاذن حين فخرت الصلوة لكن قال الحافظ بعد ذكر الروايات وانما اذ
لا يصح شيء من هذه وقد اطال الكلام في ذلك وقال قد جزم ابن المنذر بانه صلى الله عليه
وسلم كان يبلل بغير اذن منذ فخرت الصلوة بكرة الى ان هاجر الى ان وقع التشاور على
ما في حديث عبد الله بن زيد وغيره الخ قلت والجمهور بعد ما تفقوا على ان شرعية الاذان
كانت بعد الهجرة اختلفوا في السن فقل كان اول سنة من سن الهجرة قال الزرقاني وهو
الراجح ورحم الشوكاني في التلخيص ويزعم الحافظ في تمهيديه وقال كان بدءه في السنة
الاولى بعد بناء المسجد واختاره النووي في تمهيد الغنائم وكذا صاحب الدر المختار

٣٨٤ **م** قال عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه واسحق بن عبد الله انهما اخبرا انهما سمعا ابا هريرة يقول **قال**
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون واتوها وعليكم السكينة فادركتم فصلوا وما فاكتم فاتكموا
فان احدكم في صلاة ما كان يعبد الى الصلاة **م** ٣٨٥ **ع** عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة الانصاري
ثم المازني عن ابيه انه اخبره ان ابا سعيد الخدري قال له اني اراك تحب الغنم والبكدية فاذا كنت في غنمك او باديته فاذنت

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ثوب بعلم الشاذ المشتبه وتشبه به الواو
 المكسورة آخره موصدة اى اقيم بالصلاة فقد وردت الروايات الكثيرة بلفظ اقيم فهو
 يعين المرادواصل ثابت راجع فكان المؤذن يرجع الى مزب من الاذان لانها للصلاة
 بها ثانيا بعد الدعاء بالاذان اولاد ولا تخصيص لاقامة بل المراد مطلق المشي الى الصلاة
 كما ورد بلفظ اذا انتهت الصلاة ووجه التقييد بالاقامة في بعض الروايات كما بهنا انما اصل
 المسئلة نالها من الاسراع فان التسريع منه الاقامة يتخرج امداك التسمية
 الاول وتبعد بعضهم بحالة الاقامة فقال ان التسريع من الاقامة
 يتعبد فيقول يميني بترك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع بخلاف من جاء قبل ذلك
 فلا تمام للصلاة حتى يستريح كمن عموم قوله اذا انتهت الصلاة يتناول ما قبل الاقامة
 فلانها توصي الى الصلاة والواجبة انتم تسعون اى تكونون بالسرعة والمراد الاسراع للمضي
 الى تشتت البال فانه يذهب الخشوع الى الصلاة ولا يشكك بقوله تعالى فاسعوا الى
 ذكر الله لانه ليس المراد هناك حقيقة السعي والاسراع المشتبه بل المراد الاملعاء و
 شدة الاهتمام اليه وجميع بينها الامام مالك بنفسه كما سياتى في الباب المجعة في باب
 ما جاء في السعي يوم المجعة وسياتى هناك شئ من البسط فيه والوجه عليكم السكينة
 ضبط القربى بالنسب على الاعزاء والنوادي بالرفع على انها جملة في موضع الى قال
 العراقي المشهور في الرواية الرفع نادى ودأية السجود والوقار فليل هو معنى السكينة
 تأكيد له وليل بينهما فرق فالسكينة ان في الحركات واجتماع البهت والوقار في البهتة
 كنعش اليد وخفض الصوت وعدم الالتفات قال ابن العربي حل الوصية بالسكينة
 انما هي لمن غفل عن المشي الى المسجد حتى سمع الاقامة او لمن كان في شغل ولا يهاجسوا في
 الشئ من الاسراع الخ فالمراد كتم الغبار جواب شرط محذوف اى اذا فعلتم ما
 امرتكم به فادركتم فصول الامام وكان تايكرا لما سبق للشايتو بهم اعلان المنع
 من السعي اذ لم تخف قوت جزم من الصلاة واما اذا خاف فلا يصرح بالنهي وان قلت
 منه ما قلت وما خافكم قال ابن العربي فيه دليل على فساد قول ابن سيرين لا تلتفت فاستثنى
 الصلاة ولكن قل لم تنهكم الا فاقوا في رواية فاقصوا بكلا الفيلين وددت الروايات
 الكثيرة وقال الوداودي انما ثبت ترجيح روايات فاقوا بكثرة الطرق وبسط الشئ في البديل
 نقلنا من العيني وغيره طرق لفظا فاقوا بمعنى عليه اختلاف العلماء في المسبوق ان
 ما ذكره مع الامام اول صلوة او آخره وانكسوا فيه على اربعة اقول امدك ان اول صلوة
 وانما يكون بانها عليه في الافعال والاقوال وهو قول الشافعي واسحق والداودي وهو
 رواية عن مالك واهم على روايات فاقوا وانما في اول صلوة بالنسبة الى الافعال
 فيمن عليها واهلها بالنسبة الى الاقوال فيقتضيها وهو قول مالك قال الزقاني واهل مالك
 في المشهور في نهير الروايتين فقال يقتضي القول وبني الفعل اتممت وهو مؤدى
 قول الامام محمد بن النخعي اذا قال المسبوق يقتضي اول صلوة في حق قراءة واهلها في
 حق تشديد وليس بين كلام محمد وكلام الامام مالك حيز اختلاف الا في بعض البرزخيات
 كما بسط في البذلح ولا جمل هذا الاختلاف جعل الشئ في البذلح قول محمد قول خامس من
 الاقوال في السنة ومعتما في قول واهل الاختصار عدم الاختلاف في معتل المسائل
 ثم قال الشافعي ظاهر كلامه امتداد قول محمد لتصل وصل هو قول محمد واهلها مختلف
 بين الفقهاء قال الشافعي هذا قول محمد كما في مسوط السرخس وفي صلوة الجملة ان هذا
 قولنا انما لا نسلك ان مادك فواول صلوة لانه يقرأ فيها بالمحمد وسورة مع الامام و
 اذا قام للتحشاء قضى بالمحمد واهلها لانه آخر صلوة وهو قول المزني واسحق واهل الظاهر
 والاربع انه آخر صلوة وانه يكون قاضيا في الاقوال والافعال وهو قول ابى حنيفة واهل
 في رواية قال ابن الجوزي الاشبه منه بهنا وذهب الى حنيفة انه آخر صلوة وهو قول

مالك رواه ابن القاسم وقول ابن اشعث وابن الماجشون واختاره ابن حبيب
كذا في البذل من اليقين قال ابن العربي اختلف فيه قول مالك فتارة جعلها مالك
في القردة وأخرى في البهائم او اذ اقد استعينا ذلك في كتب السائل المثلث و
توضيح الاختلاف فهم على ما في حاشية الجوهري والشامي وغير ذلك ان من سبق بثلاث
ركعات فانه اذا سلم الامام يقوم فيصلي ركعة بالعامة وسورة ثم يقوم من غير تشبه
فيصلي اخرى بالعامة وسورة ثم يقعد ويشهد ثم يقوم فيصلي اخرى بالعامة لا يغير
ويشهد ويسلم وحذاهن بها يعني عندي حفيظة والي يوسف وقال محمد يقضي ركعة
بالعامة وسورة ويقعد ويشهد ثم يقوم فيصلي ركعتين اولها بالعامة وسورة واخرها بالعامة فامة وتقدم ان
بعض اختلاف الامة في ذلك اختلاف الروايات فيها من قوله عليه السلام اتواوا
اخصوا قال الشيخ في البذل ان الروايات في هذا الباب متعارفة فلم يثبت حجة لاحد
قوله صلى الله عليه وسلم اقص ما سئلك كما هو والدي عدة الروايات سالم من العارضة
فان لفظ سبق ظاهر فيها قلنا بل هو نفس وحكم ليس فيه احتمال فوسالم من المباشرة
لاستدلال الخفية لكن الرابع عندي القول الثاني من الاقوال الاربعة فان فيه محامين
الروايات ولا يكره اعلان الجمع اولى من الترتيب والطرح لبعض الروايات لا يقال ان
الجمع بين الروايات يمكن بما قال لان الغناء هنا بمعنى الاتمام جمع بين الروايات
لان المتألف ان يجعل الاتمام بمعنى اداء ما سبق جمع بين الروايات فلم يبق وجه لترجيح
ما قاله ابن رسلان تأييد المنفردة واقتنا من وجه الجمع فيه البقاء للفظين على مناهجهم
اول ١٢. قوله فان احكم في صلوة ما كان اى مدة كونه بعد العصر اى يقصد
الى الصلوة يعني بوفى حكم المصل فيبقى لمن التشروع والوقار الذي ينبغي لتكسلى مع ان
في عدم الاسراع لشدة الخطا وهو مقصود لذاته وقد استدل بالحدیث ايضا على ان مدرك
الركوع لا يشترط تلك الركعة لعموم الامر بانها ما فاتت وقد فاتت الغنم والقردة فيه وهو قول
ابرة وجماعة وقواه اتفق السبكي وجمعة الجمهور حديث الى بكرة لما ركع دون الصف فقال
لاني صلى الله عليه وسلم زادك الشرحنا ولا تترك قلت وذهب جمهور الامة من السلف
والخلف الى ان مدرك الركوع مدرك الركعة من غير اشتراط قردة فاحتمل الكتاب قال ابن
عبد البر في الاستذكار به قال جمهور الفقهاء وهو ذهب مالك والشافعي والي حفيظة و
اصحابهم والتموزي والاداعي والي ثوراهم واسبق ودوى ذلك عن علي وابن مسعود
زيد بن ثابت وابن عمر وقد ذكرنا بالا سابقه منهم في التمسيد الم ١٣. قوله لولا اراك
تسب الغنم والبادية لكانت ان كان يجب الغنم اسارة لا زاد دخل في جملة الانواع التي زين
للناس جهنا قال تعالى زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والمال و
الغنم واغل في الانعام فحب البادية لا محل للغنم لان جميعها يحتاج الى صلاحها بالرمي وهو
في الثالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا يابن فيها فيمكن ان يجها واختارها
علما على قوله صلى الله عليه وسلم انها ستكون فتن الحديث وفيه ومن كان لا غنم فليقلق
بغفمة ومن كانت لادى فليقلق بامرته رواه مسلم وقال عليه السلام لو شك ان يكون
خير مال المسلم فتم شبع بها شفع الجبال الحديث رواه البخاري فيكون حب البادية و
الغنم فرا من الفتن فاذا كنت في غنمك ادبا يدرك شك من الراوى او يتوهم بها
على الوجه ان ١٣. قوله فاذا كنت بالصلوة اى املت بوقتها وفي رواية
للصلوة اى اذنت لاجلها قاله الحافظ فارفع صوتك بالنداء اى الاذان وفيه اشعار بان
اذان حرب الصلوة كان مقرا عندكم لاقتضاه على الامر بالرفع دون اصل التذنين وفيه
استنباح اذان المنفرد هو الرابع عند الشافعية والمالكية مرجح به الحافظ والترمذي وبه
قال الخفعية والما قبله واستدل عليه صاحب المغني من الثمانية وابن الهمام من الخفعية
بقوله صلى الله عليه وسلم يجب ركعتين من راعي غنم في راس الشظية لو ذن الحديث وقيل
لا يسقط بناء على انه لا استدلال بالجماعة ١٤

مما أدركت عليه الناس الأذنين بالصلاة **مسألة** عن نافع أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالبيعة فاسرع المشي إلى المسجد النداء في السفر وعلى غير وضوء **مسألة** عن نافع أن عبد الله بن عمر أدت بالصلاة في ليلة ذات برد وريح فقال الأصم في الرجال ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأم المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول الأصم في الرجال **مسألة** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصبح فإنه كان يتأدى فيها ويقيم وكان يقول إنما الأذان للإمام الذي يجتمع الناس إليه **مسألة** عن هشام بن عروة أن أباه قال له إذا كنت في سفر فإن شئت أن تؤذن وتقيم فعلت وإن شئت فاقم ولا تؤذن **قال** يحيى سمعت مالكا يقول لا بأس أن يؤذن الرجل وهو راكب **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك فإن أذن وأقام للصلاة صلى ورأوه من الملائكة أمثال الجبال **قدرا السحور من النداء** **مسألة** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من بلا لا يتأدى

إذا كان الرفعة قليلة ممتدة فلا يؤكروا أن كان له فضل في هذا الوقت **ابن** **مسألة** قوله قال إذا كانت في سفر فإن شئت أن تؤذن وتقيم تفصيل السنة فقلت وهو الأفضل وإن شئت التخييف فاقم ولا تؤذن لأنه لم يبق تأكده قال ابن عبد البر وإن عروة يختار لنفسه أن يؤذن لفضل الأذان عنه في السفر والحضر قال العلامة العيني وكافة العلماء على استحباب الأذان للمسافر إذا كان يؤذن من صلاة أو لم يقيم أصلا الصلاة ولا يجاهد فانه قال الأئمة الإقامة أعاد الصلاة وأخذها بغير إمام أو أقيموا وفي البداية أن المسافر يؤذن ويقيم ولو تركها جميعا كرهه ولو اكتفى بالإقامة جاز قال ابن قدامة ومن أوجبه من أصحابنا إنما أوجبه على أهل مصر قال القاضي لا يجب على أهل غير مصر من المسافرين **مسألة** قوله يقول لا بأس أن يؤذن الرجل وهو راكب **قال** ابن عبد البر كان ابن عمر يؤذن على البعير ولا أعلم خلافًا في أذان المسافر راكبًا وكرهه عطاء الأيمن مكة أو مروة انتهى وفي البداية ولا المسافر فلا بأس أن يؤذن راكبًا لما روى ابن بلال راكبًا أذن في السفر راكبًا وفي الحضر فكره راكبًا في ظاهر الرواية ومن أبي يوسف أنه قال لا بأس به انتهى فتقرر في البداهة أذان راكب المسافر **مسألة** **مسألة** قوله أنه كان يقول كذا في الموطأ موقوفًا وهو في علم المرفوع لأن مثلها يقال بالراعي وقد ورد موصولا بمراديه سلمان الغامسي عند النساء بمعناه وعند البيهقي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سلمان موقوفًا من صلى بأرض فلاة كحصة بقعة لا يراها جمع على كسفى وجمع الجمع الخلف على زنة أسباب صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك يمكن أن يكونا الحفظه فهذا ما كان من الرجل في الصلاة وغيره ويمكن أن يكونا غيرهما جاء للصلاة فبدا الحكيم يحسن بالمأذنين صلى ورأوه من الملائكة أمثال الجبال قال البخاري ويقتضي هذا أن الجماعة الكبيرة من الفضيلة وليس الجماعة البسيطة والأخلاق فائدة لهذا المعنى في ذلك انتهى وكذا نقله عنه الدقاق أن عبد الملك ثواب الرجل الواحد والجماعة الكثيرة واحد خلافا للأئمة الثلاثة الخ **مسألة** قوله قدرا السحور من النداء الظاهر في معناه تقدمة السحور بسبب النداء يعني لو قدر دمين انتهاء السحور بالأذان يجوز كما أنه عليه السلام أقام له العلامة أذان ابن أم مكتوم فيمنع يكون أذان بلال للصلاة الصبح وأذان أم مكتوم ليان انتهاء السحور وهذا توجيه الترجمة وإن خالفه الخفيفة لكنه يوافق مذهب الشك هو الأولى وعلى هذا فانه في أبواب الأذان وإن كان ظاهره يناسب الصوم باعتبار الأذان الأول ويقال إن معناه حذر انتهاء السحور بسبب النداء فيمنع يكون مصداق النداء في الحديث نداء بلال فانه يعلم من قرب وقت انتهاء السحور لأنه لم يكن بين إذا نهيها إلا أن ينزل هذا ويطلع هذا كما ورد **مسألة** **مسألة** قوله قال إن بلال ابن رباح المؤذن ينادى أي يؤذن بليل أي فيه فكلوا واشربوا حتى تهيبه على أن الأذان عرفت بيانًا لدخول الوقت حين لم يكن أذان بلال ليس كذلك حتى ينادى ابن أم مكتوم اسم عرو على المشهور قيل كان اسمه الحسين فساه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يجد أن يكون لأسمان في الحديث جواز المؤذنين مسجد واحد عند الضرورة فيجوز إذا نهيها لم يست إلى الجماعة ومنه قوم وأجمروا على الأول وكذا الزائد بقدر الضرورة وفيه أيضا جواز الأذان الأعم إذا كان عنه من يخبره بالوقت كما في الحديث الأتي ونقل النووي من أبي حنيفة وداود أن أذانه لا يبعث والنقل من أبي حنيفة ليس بصحيح بل مخرج الشامي بعدم كراهته أيضا **ابن**

مسألة قوله أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالبيعة قال في الجمع هو المكان المستقر أو الموضع أو الموضع الذي يجمع الناس إليه وهو بالبيعة كان فيه شهر الغزوة فاسرع المشي إلى المسجد يدعون الجري فالتأخير أن المراد بالبيعة في قوله صلى الله عليه وسلم لا تأتوها وأنتم تسعون الجري دون الإسراع الذي لا يخرج من الوقاد ولا يؤدث تشتت الجبال وانتشار الرجال هكذا قال جمع من المشايخ في شرح الآثار والأوجه عنى أن محل على ظاهره لما يسمي في الجملة أن مذهب ابن عمر كان جواز الإسراع على بقوله تعالى فاسألو الله وذكر الله ولؤديه ما روى عنه أنه كان يهرول إلى الصلاة **مسألة** قوله أن عبد الله بن عمر أدت بالصلاة في ليلة ذات برد ورشح وكان مسافرًا فاذن بعينين كما في رواية البخاري وهو يفتح العناد المجمع وسكون الجهم ويترنم بينهما الف بزنة هلان غير معروف قال في العاقل جبل بين وبين مكة خمسة وعشرون ميلا وهذا يطابق الترجمة ويقتضي الترجمة أيضا بلفظ الرجال فقال ولفظ محمد ثم قال والظاهر أنه قال ذلك بعد الفزع من الأذان وفي رواية البخاري ثم يقول على أثره قال النووي في حديث ابن عمر أنه قال بعد الأذان وفي حديث ابن عباس عند الصحيحين أنها يقال في الأذان فلما جئت في حديث الباب على جواز الشك في الأذان وقيل يقول بعد الصلاة وقبل بدله والظاهر الأول لأن الأذان متصل لا ينشئ أن يتخلله شيء ثم الشك فيه مختلف بين الأئمة فذكره الأئمة الثلاثة وخصص فيه الإمام أحمد بن حنبل كما في الاستذكار ولم يقل أحد منهم بأعادته لمن تكلم إلا ابن شهاب لم يند ضعيف قال الزركاني وقال الشامي من الخفيفة ولا يتكلم فيها أصلا ولورد سلام فان تكلم استأنفه إذا كان الكلام بسيرة الأعراف تنبيه صوابه يعني امرئ الرجال جمع رجل وهو المنزل والمسكن ثم قال ابن عمر أنه استأذن وأفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأم المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول المؤذن الأصم في الرجال فقام ابن عمر حال الرشح بحال المطر لجامع الخفيفة بينهما والبرد والمطر والريح من الاعتذار المبني لتكرار الجماعة عند الجمود وكذلك عند الخفيفة أيضا كما صرح به الشامي وعدا في لود الأيضاح مفصلا وبه قال الأئمة الثلاثة ونقل ابن بطال عليه الجماعة كرهت المعروف عندنا لكثرة الشافعية أن الرشح عذر في الليل فقط كما صرح به الزركاني وأكثر الشافعية وكذلك عندنا الخفيفة كما صرح به الشامي وذكر في لود الأيضاح مفصلا برأسه الاعتذار المسقط حصورا لجماعة وعدا ثمانية عشر شيئا منها المطر والبرد الشديد وغير ذلك **مسألة** **مسألة** قوله أن عبد الله بن عمر كان لا يزيد على الإقامة في السفر كما تقدم من البداية أن الأذان لاستئذان الغائبين والرفعة حائز ومن الإقامة لا إعلام الاقتراح وبهم البرهان ومن وسيا في أقوال الأئمة في ذلك لا في الصبح فانه كان ينادى أي يؤذن فيها ويقيم والظاهر وقت الغداة على الكفاية وكان صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت يغير إذا لم يسمع الأذان ويسب إذا سمع فكان يأم به في الصبح القليل الأشعار السلام ويكفي أن يتنصص الصبح بليلة وقت نوم وغفلة فالرفعة تحتاج إلى الإطالة بدخول الوقت وسائر الصلوات لا تخفى عليهم وهذا في بعض الأوقات وفي بعضها يؤذن أيضا فلا خلاف بما تقدم أنه كان يؤذن ويقول الأصم في الرجال قال الزركاني ويحكم أنه كان في السفر الذي قال فيه الأصم في الرجال اميلوا في السفر الذي لم يزد فيه على الإقامة غير أمير المؤمنين يقول في وجه اكتفاء على الإقامة إنما الأذان مؤكدا للإمام الذي يجتمع إليه الناس وأما

مثال عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلوة **مثال** عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة كان يصلي لهم فيكبر كلما خفض ورفع فإذا انصرف قال والله أني لأشبهكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم **مثال** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يكبر في الصلوة كلما خفض ورفع **مثال** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك **مثال** عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه كان يعلمهما التكبير في الصلوة قال فكانت يامران تكبر كلما خفضنا ورفعنا **مثال** عن ابن شهاب أنه كان يقول إذا أدرك الرجل الركعة فكبر تكبيرة واحدة أجزاء عنه تلك التكبيرة قال يحيى قال مالك وذلك إذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلوة قال يحيى مثل مالك عن رجل دخل مع الإمام ففسى تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع حتى صلى ركعة ثم ذكر أنه لم يكن كبر تكبيرة الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال يبتدئ صلوة أحب إلى ولوسها مع الإمام عن تكبيرة الافتتاح وكبر في الركوع الأول رايت ذلك مجزياً عنه وذلك إذا نوى بها تكبيرة الافتتاح قال يحيى قال مالك في الذي يصلي لنفسه ففسى

فلو نوى ورد بان رواية سالم المتقدم بلفظ رفعها كذلك يؤيد رواية ابن جريج قالما رفته باقي على حاله كما تقدمت الإشارة إليها تحت حديث سالم ١٣ **هـ** قوله فكان جابر يامران تكبر كلما خفضنا أي بسطنا للركوع والسجود وورفنا عنها وكان الأمر على النظار لها قد ترك الإلتزام بما تقدم ويحتمل أن يكون أمر التكبير عنه مؤكداً كما هو مذهب البعض وتقدم مسوطاً قال الزرقاني وفي هذا وفي قبله ولما رواه أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتم التكبير ونقل البخاري في أن نوى عن أبيه أن قال هذا عندنا باطل وقال الطبري وأبو داود في الحسن بن عمار وهو مجهول وأجيب على تقدير صحة ما به دخله ليان أن الجواز والمردم يتم الجهر به أول مرة ١٣ **هـ** قوله يقول إذا أدرك الركعة بقي الركوع مع الإمام قبل رفع رأسه ففسى ذلك المتعدي تكبيرة واحدة واشترك مع الإمام في الركوع أجزاء فتدعى الرجل تلك التكبيرة قال الزرقاني في ظاهره وان لم ينو بها تكبيرة الأحكام الخمسة ١٣ **هـ** قوله وذلك أي أجزاء التكبير الواحدة أو تكبيرة التكبيرة افتتاح الصلوة لأنه ركن أو شرط عند الجمهور ومنهم الممنعون الذين لا يقدموا إلا أن لا يشترطوا التكبير عند الخفية قال ابن عبد البر ليس في قول ابن شهاب دليل على تغيير مالك بل هو معروف من مذهب ابن شهاب أن التكبيرة الافتتاح ليست فرضاً ففسى مالك على مذهبه أنه قال وذلك عندنا في الخفية ومذهب الخفية في ذلك ما قال ابن جريج في الصحيح ولو جادل الإمام وهو ركن ففسى ظهوره ثم كبران كان للقيام أقرب فيصح وإن كان إلى الركوع أقرب لا يصح ولو أدرك الإمام ركناً فكبر قائماً وهو يركب تكبيرة الركوع جازت صلوة من ثبته لفت فبقي التكبير حالة القيام الجوزي البصري مدرك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرتين خلافاً لبعضهم ولو نوى بها الركوع لا الافتتاح جازت لفت فبقي التكبير كذا ذكره الشيخ كمال الدين ابن الباق ولا تغفل عما سبق أنه لا بد وقوع تلك التكبيرة حال القيام والألا يصح الشروع ١٣ **هـ** قوله على مالك عن رجل دخل مع الإمام أي أقدمي به ففسى تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع حتى صلى ركعة أي لم يذكر التكبير إلى أن تم ركعة ثم ذكر أنه لم يكن كبر تكبيرة الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال الإمام مالك يستدعي صلوة أحب عند تشديد الوحدة إلى تشديد المشقة قال الزرقاني أي أحب للوجوب فإنه يطلق عليه أيما نال في المدونة أن هو لم يكبر للركوع ولا لافتتاح مع الإمام حتى رجع للإمام ركعة فكبرها مع ذكر ابتداء الأحكام وكان الآن داخل في الصلوة فليتم بقية الصلوة مع الإمام ثم يقضى ركعة إذا سلم الإمام قلت وكذلك عندنا الخفية بل الأدب لا يصح صلوة إلا ما كبر تكبيرة الأحكام وهو فرض عند الجميع نعم لو استأنف الصلوة مع الإمام إذا ذكر في الركعة الثانية فصلى الصلوة وبغير مسبقاً كما تقدم من المدونة ولوسها المأموم حال كونه مع الإمام ومقتد ياب وليس المراد أنه سمي الإمام أيضاً وقيد بالافتتاح لأن صلوة المنفرد والإمام تبطل في هذه الصورة كما في المدونة وسيصرح به المصنف أيضاً من تكبيرة الافتتاح وتكبير الركوع الأول رايت ذلك مجزياً عنه الذي هو أي بتلك التكبيرة التي فيها عند الركوع تكبيرة الافتتاح ويكون حينئذ كانه اشترك في صلوة الإمام عند الركوع وكذلك عندنا الخفية قلت وهذا هي المسئلة المادية في قول الزهري أعادها توضيحاً ١٣ **هـ** قوله قال مالك في الذي يصلي لنفسه يعني منفرداً ففسى تكبيرة الافتتاح أنه يشأ لفت صلوة بطلاً نهاشرك التكبيرة التامة وهو فرض عند الأدب وليس حكمه حكم المأموم فإنه يحمل عنه الأمر وليس له أن يعمل ولذا أمر من الصوفية على اتخاذ شيء يعمل به لا يعمل هو بنفسه قال في المدونة وذلك مجزى من خلف الإمام لأن قراءة الإمام وفعلها كان بحسب لما لا أدرك معه الركعة ففعل من الإمام ما مضى إذا نوى بكبيرة الافتتاح ١٣ -

أه قولان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلوة قال أبي أحمد عن ربهما في الجملة ولم يبين موضع الرفع فلا حجة فيه إلا من منع الرفع جملة ١٣ **هـ** قوله كان يصلي لهم بالام أي لا جمل ولا ركنهم وفي رواية يصلي بهم بالام أي يؤمهم بها فكبر كلما خفض ورفع وتقدم أنه مخصوص بخير الرفع من الركوع أو طيفئة التسبيح والتحميد ويؤيده رواية أبي هريرة في الصحيحين قال كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة يكبر من يقوم ثم يكبر من يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده من يرفع صوته من الركوع الحمد يرفع وكذا رواية فضل مفضل عند أبي داود ويؤيده أيضاً ما ساق من رواية عمر بن عبد الجباري بلفظ تكبيرتين وعشرين تكبيرة فإذا انصرف أبو هريرة من الصلوة قال والله أني لأشبهكم قال الراعي هذه الكلمة مع الفعل الماني به نازل منزلة حكاية فعله صلى الله عليه وسلم انتهى بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم عموم اللفظ يقتضي التكبير بصلوة صلى الله عليه وسلم في التكبير وغيره على العموم كمن الزلوى لما ذكر من صلوة التكبير فقط ثم ذكر هذا اللفظ لعدم أنه هو الذي قصد به الصلوة ويؤيده رواية التوراة عند الصحيحين تقدمت قريباً وكان سبب هذه الالادة والقول والتسليم أن تكبيرة الصلوة قد تركت في هذا الزمان كما هو مروي رواية البخاري عن عمر بن الخطاب قال صليت خلف شيخكم فبكبرتين وعشرين تكبيرة فقلت لا بين عباس إنما حق فقال تكلمتلك أمك سنة إلى القاسم صلى الله عليه وسلم وفي أخرى لعن مطرف بن عبد الله قال صليت خلف علي بن أبي طالب أتاد عمران بن حصين فكان إذا سجد كبر وإذا رفع رأسه كبر وإذا تسلم من الركعتين الحمد وفيه فقال عمران بن حصين لقد ذكرني هذا صلوة النبي صلى الله عليه وسلم ودوى أحمد والحاوي عن أبي موسى الأشعري قال ذكرنا على ردة صلوة كنا نصلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمنا بها وأما ما تركنا ما عهدنا من ذلك من الروايات الدالة على ترك التكبيرات ولا من عمران أول من ترك التكبير عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته وهذا يمكن ترك الجهر للطبراني عن أبي هريرة أول من ترك معاوية ولا يبيد لول من ترك زياد ولا ينافي ما قبله لأن زياداً ترك ترك معاوية وكان ترك ترك عثمان بن عفان قال الزرقاني في هذا شيء يؤيد التوراة أن عثمان بن عفان ففسى جازاً لا يشطج الجهر لما بلغ فكان ترك الجهر مطبوعاً وترك بواحدة تبعها قال الطحاوي أن قوماً كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع قال وكذلك كانت بنو أمية تفعل ثم تكبيرة الصلوة ما كبر تكبيرة الأحكام سنة عند الجمهور من الشافعية والمالكية والخفية ووجب عند الإمام أحمد وبعض أهل الظاهر وهو مؤدى رواية ابن القاسم من المالكية أن قال لو اسقطت ثلاث تكبيرات سجد لسوء الأبطال الصلوة ١٣ **هـ** قوله كان يكبر في الصلوة كلما خفض ورفع زادوا شمس ويخفض بذلك صوته قال ابن عبد البر لم يقل عن مالك غيره من الرواة وقال الإمام أحمد يروي عن ابن عمر أن كان لا يكبر إذا صلى وحده ورواية مالك أولى إلا أن تحمل رواية الإمام مالك إذا صلى لما رواه ما حكي أحمد إذا صلى لنفسه كان إذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه هذا هو الطريق الموقوف رواية ابن عمر المصدرة بها الباب فوقها نافع وفيها سالم قال ابن عمر وأقول قول سالم ولم يلقه الناس فيها إلى نافع ونقل اللفظ أن البخاري أشار إلى ذلك بأنه اختلف على نافع في رفعه ووقفه فزاد مالك وغيره عنه موقوفاً ورواه للوب عن مرفاً انتهى ١٣ **هـ** قوله وإذا رفع رأسه من الركوع رفعها دون ذلك وكذا أخرجه أبو داود وبهذا السند وبهذا قول ابن جريج قلت نافع إكان ابن عمر يجعل الأولي الوضوء قال لا ذكره أبو داود وقال لم يقل رفعها دون ذلك غير مالك إلا أن أبا داود أشار إلى منزلة هذا اللفظ وشذوه لنقد الإمام مالك بذلك اللفظ وقيل العارضة لا يثبت لأن ما أثبت من ابن جريج بها نافع

كثرة ما كان يرددها **هـ** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقرأ في الصبح بالعشر السور الأولى من المفصل في كل ركعة بأم القرآن وسورة فاجاء في أم القرآن **هـ** عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ان ابا سعيد مولى عامر بن كريمة اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى ابي بن كعب وهو يصلي فلما فرغ من صلوة لحقه فوضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم على يده وهو يريد ان يخرج من باب المسجد فقال اني لا رجوان لا تخرج من المسجد حتى تقرأ سورة **هـ** انزل في التوراة ولا في الانجيل ولا في الفرقان مثلها قال ابي فجعلت ابغى في المشي رجاء ذلك ثم قلت يا رسول الله السورة التي وعدتني بها فقال كيف تقرأ اذا افتتحت الصلوة قال فقرأت عليه الحمد لله رب العالمين حتى اتيت على آخرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي هذه السورة وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي اعطيت **هـ** عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه

هـ قوله كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر السور الأولى

بمعن الهرة وتخفيف الواو يعني سورتين منهن من المفصل وتقدم تحميده ونظمه في موطنها بعشر السور من المفصل في كل ركعة بأم القرآن وسورة يعني اذا لم يكن العلة في السفر فقرأه الطوال افضل كما في هذه الرواية والافقه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأ في الصبح في السفر بالمعوذتين ويمكن ان يقال ان في هذه السور ايضا تخفيفا بالنسبة الى مثل البقرة فيكون جنة هذا ايضا من مستلزمات التخفيف في السفر

هـ قوله ما جاء في أم القرآن اي في بيان فضلها وعكها دام الشيء اصلها فيقول ام القرى مكة ويقال لما ام القرآن لانها اصل القرآن وقيل لانها متقدمة منها بنا لقوامه قال البخاري سميت به لانها جبردا بمكة بمكة في المعاصف ومكة بقرائها في الصلوة او

اشتمالها على سمات المسائل من الشاهد والتجديد بالامر والنهي والوعود والوعيد وذكر الذات والصفات والمبدء والمعاد بطريق الاجال وكرهت طائفة ان يقال ام القرآن بل فاقته

الكتاب ونسب الى ابن سبرون ايضا ولا وجه له لان قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ان قال

ام القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم اخرج البخاري عن ابي هريرة روى **هـ**

قوله نادى ابي بن كعب وهو يصلي وفي رواية الترمذي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم خرج على ابي بن كعب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابي وهو

يصل فالتفت الى وصلى ابي فحفظ ثم انصرف الحديث فلما فرغ الى من صلوة لحقه

صلى الله عليه وسلم زاد في رواية الى ابي هريرة روى فقال السلام عليك يا رسول الله فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك السلام ما منعك اذ دعوتك ان تجيبني وليس

تجده فيها اوحى الله عز وجل الى ان استجبوا الله ولرسول الاله فقلت بلى يا رسول الله

ولا اعود انشاء الله تعالى الحديث وفيه وجوب الاجابة عند دعائه صلى الله عليه وسلم

قال الخطابي هو مستثنى من عموم تحريم الكلام وقال ابن عبد البر الاجماع على تحريم الكلام

في الصلوة يدل على خصوصية صلى الله عليه وسلم بذلك وكذا قال القاضي ابن مفلح

والوجه ان اجابته صلى الله عليه وسلم فيها فرض لبعض المحدثين قلت لا شك في ان

اجابته صلى الله عليه وسلم واجب مرجع به جماعة من القول وفي تفسيره ان هذه الآية تدل

على ان لا بد من الجابة في كل ما دعا الله وسوله الى الخرج فتلصص الصلوة بهذه الالهام

ام لا يختلف عند الفقهاء ومرجع جماعة بان الصلوة لا تبطل بذلك وهو المذهب عند الشافعية

والمالكية قال الزدقاني قلت وكذلك هو مختلف عندنا الخفية قال الخطابي على طرق

الطراز يقتضي على العمل اجابة النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في بطلانها حينئذ

كذا ذكره البهري يعني الزدقاني البذل وقال الخطابي في مشكل فيها الجابة على من دعاه

وهو يصلي اجابته وترك صلوة وذلك اولي به من تماديه في صلوة مما دام عليه اذ كان

المسئ قد يقدر ان يخرج من صلوة الى الفضل الذي يهيئه في اجابته رسول الله صلى

الله عليه وسلم عليه لدعاه الخ وقال البهري في شرح البخاري قال صاحب التوضيح صرح

اصحابنا فقالوا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم انه لو دعا انسانا وهو في الصلوة وجب

عليه الاجابة ولو تبطل صلوة الخ كما هي الجواب عن صاحب التوضيح والظاهر اختياره لذلك

وتقدم بيل الخطابي الى الفساد **هـ** قوله فوضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم

بده الشريف على يده اي على ابي بن كعب يعني تحفيده بيده الكريمة تائيدا وانسداد

الوده وهو صلى الله عليه وسلم يريد ان يخرج من باب المسجد فقال صلى الله عليه وسلم ان

لا رجوا حب ان لا تخرج من المسجد قيل لم يله ايترا يكون ذلك ادعى تفرغ ذهنه و

اقباله عليها بكلمة حتى تكمل ثم حذف إحدى التائين سورة اي من فضلها ولا يفتن السورة

كان يله من قبل كثرى والسورة منزلة من البناد ومننا سورة القرآن لانها منزلة بعد منزلة

..... وبسط في اشتقاقها البيهقي **هـ** قوله انزل في التوراة ولا في الانجيل

زاد في رواية ابي هريرة ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلبا لاجابة الى ما شرع المشايخ بقولهم

اي بقية القرآن لا دل ليس في جميع القرآن ايضا مثلبا فان مثل الشيء غير منه قيل هذه بقية

الصفات التي تخص بها هذه السورة من الاشتغال على اوصافه تعالى بالرحمة والملك

وعمره والاولا لانه في تعالى وغير ذلك وقيل بانها تسمى عن غيرها في الصلوة

ولا يجوز في غيرها عنها وقيل بانها تسمى الله تعالى به وبمن عبده لمعين وقيل

لجمعها لكثرة الصفات كالتوصيات المتقدمة مع كثرة الثواب وقيل المراد عظم ثوابها

هـ قوله قال الى هذا يشعر بان ابا سعيد سمع الحديث من ابي بن كعب وقد تقدم

الترجيح بذلك من رواية الحاكم فجعلت البهري اي انما فرغ من المشي رجاء ذلك لتأخير

النبي صلى الله عليه وسلم فيقول ما وعدته بتعليقه قبل الخروج من المسجد ثم قلت لما ان

الخروج يا رسول الله طعن السورة التي وعدتني بها من تعليلها قبل الخروج فقال كيف

تقرأ في الصلوة القرآن اذا افتتحت الصلوة قال ابي فقرأت عليه صلى الله عليه وسلم الحمد

لشرب الخليلين حتى اتيت على آخرها اي آخر السورة واستدل به ايضا على ان البسطة

ليست جزء من الفاتحة وفيه حمزة لوجين الاول بقرأة الى اذ لم يقرأ بسا ولا في بقوله

صل الله عليه وسلم هي السبع المثاني من فيان من يقول بالمجزئية لا يجعل الآية على

قوله تعالى التمت عليهم فتأمل **هـ** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

هي هذه السورة التي وعدتك بيان فضلها ومن فضلها انها هي السبع المثاني المذكور

في قوله تعالى ولقد اتيناك سبعاً من المثاني الآية فمن الله عز وجل بانها هذه السورة

وهي اكبر فضيلة لها اما كونها سبعاً فلا نابع بالاتفاق على خلاف بين الكوفي

والهمري في بعض الآيات الخ قال الحافظ ونقلوا لغير الاجماع لكن جاز من حسين بن علي

الجعفي انها ست آيات وعن عمرو بن ميمون انها ثمان آيات الخ قال البهري اما السبع

فلا نابع آيات بلا خلاف الا ان منهم من ادعت عليهم دون التسوية ومنهم من ذهب

الى العكس قال الزمخشري الخ والاول قول الخفية والعكس قول الشافعية انتهى انتهى

بسورة أخرى اولاً ثانياً يعني بها على الخرج من اولها استثبت لهذه الامة فاعلم اولاً ثانياً

تكرارها ففترت بكثرة مرة وفي المديرة أخرى ولا يذهب عليك ان اهل التفسير اختلفوا

في المراد بقوله تعالى ولقد اتيناك سبعاً من المثاني الآية فحديث الباب يدل على ان المراد

بها سورة الفاتحة وورد عن ابن عباس ان المراد بالسبع المثاني هي السبع الطول اي السبع

من اول البقرة واختلفوا في السابعة وقد ورد في تفسير الآية اقوال آخر لا يتعلق بحديث

الباب ومن فضلها ايضا انها **هـ** قوله القرآن العظيم الذي اعطيت اختلف

المشارخ في معنى هذا القول فقيل هذا ايضا اسم الفاتحة وهذا ايضا من فضلها واليه

مال الباهي اذ قال اطلق عليها اسم القرآن العظيم على معنى التخصيص لما وان كان كل شيء

من القرآن عظيماً كما يقال ملكه بيت الله وان كان البسوة كلها شراً انتهى واليه مال

الخطابي اذ قال فيه ولا يرد على ان الفاتحة هي القرآن العظيم وما لالزق اني الى اننا لا نعلم

بالفاتحة بل هي بشر أو خبر جملتها متاً نفسه يعني المراد في قوله تعالى والقرآن العظيم هو الذي

اعطيت كمن سائر القرآن في لا يخص بالفاتحة بل فضل الفاتحة انتهى الى السبع

المثاني ولما كان في الآية ذكر القرآن العظيم ايضا فشره اسطراداً بان المراد من سائر القرآن

وذكر هذا الكلام الحافظ في الفتح بقاء ثم هذا الحديث مرسل في ان القصة وقعت لابي بن

كعبين واخرج البخاري وجماعة مطلق هذه القصة لابي سعيد بن العلى وجميع البهريين بان

القصة وقعت لابي بن كعب ولا يسيدهن العلى معاً وهو لا وجه لاختلاف خروج المحدثين

وبه جزم الحافظ في الفتح وتبعه الزدقاني **هـ**

سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن فلم يُصَلِّ الا وراء أمم القراءاة خلف الامام فيما لا يحير فيه بالقراءة مكالمك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب انه سمع ابا السائب مولى هشام بن زهرة يقول سمعت ابا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج هي خداج غير تمام قال قلت يا ابا هريرة اني احياناً اكون وراء الامام قال فغنى ذراعي ثم قال اقرأ بها في نفسك يا فارسي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج هي خداج غير تمام قال قلت يا ابا هريرة اني احياناً اكون وراء الامام قال فغنى ذراعي ثم قال اقرأ بها في نفسك يا فارسي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج هي خداج غير تمام

مفعولاً مطلقاً لم يقرأ فيها بآم القرآن اي الغائبة وفيه رد على من كره التسمية بذلك في خداج كسر القاء الجوز وادخله فالف فيه اي ذات نقصان مذهب لغات ذات واقليم خراج مقامه وقال القاري اي ناقصة او متعوجة وذات خداج من قولهم جذبت ان قرة اذا القحت ولد صالح اوان الشاة وان كان تمام الخنثى واخذته اذا ولد قد ناقصا وان كان تمام الولادة هكذا قال الخليل وفيه وقال جماعة من اهل اللغة خداج واخذته بمعنى هي خداج هي خداج زاده تأكيد القول الاول بترجم بيان لقوله خداج او بدل منه وقيل انه تأكيد وقيل تفسير من امد الرواة لقوله خداج قاله القاري والظاهر انه تأكيد من كلامه صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ان من لم يقرأ بآم القاء الكتاب يبطل صلوة كذا في البذل قال الزرقاني هو جمعة قوية على وجوب قرأتها في كل صلوة لكنه محمول عندنا على ما وافقه على الامام والغنى لقوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأ فانصتوا رواه مسلم قال ابن عبد البر وزعم من لم يوجب قرأتها في الصلوة ان قوله خداج يدل على جوازها لان الصلوة ناقصة جائزة وهذا الحكم فاسد لان انقص لم يتم الخ والظاهر ان هذا رد من على الخفية لان ما يتم يلغى من الخفية انهم قالوا بانها الصلوة بدون الغائبة ولذا تعجب الخفا في التلخيص اشترى تعجب والحققة ليس كذلك والخفية اهدا ما قالوا بها من دون الغائبة ولذا رد الخفية ما قالوا الامام ورد في الحديث ان هذه الصلوة ناقصة ذات خداج ونقصان يجب اعادتها نعم من اثبت بهذا الحديث بطلان الصلوة عند الحكم من فاسد لان انقص لا يقال لا لعدم فليت يغري لمن يكون الحديث حجة قوية وليست شري من تعجب الكثير من الذين قالوا بنقص الصلوة من غير الغائبة بين ما جاد في الحديث او من الذين قالوا بالبطلان زلفا على مؤدى الحديث لو فرض ان الحديث للرد على الغائبة فلا ينافي الخفية لانهم قالوا بوجوب الغائبة والوجوب يثبت بالاجماع لا بالادعاء على الغائبة فلا يوجب ان يكون بعض الصلاة دليلاً على الغائبة بل يوجب بحدوث كونها اجزاء مادام قلنا فانه وجوبه على اجل من الغنى ١٢ قوله قال ابو السائب فقلت يا ابا هريرة اني احياناً افي بعض الاوقات اكون وراء الامام قال الباقى وهذا اعراض من ابي السائب على النعم بالحق الشاة عنده ما شاهدته من الغائبة ترك القراءة هذا الامام انتهى قال ابو السائب فتعزى ليس بيده ذراعي وهو السامع تانيها وتنبها على فم مراده قلت بل اشارة الى ان ما يقول من عموم القراءة ليس مما يشتر به فانما اذا خلاص ما عليه الجمهور لا يشعري في الس فان ابا هريرة قد يصل على ظاهر الفاظ الحديث اديا بالحدث واحتمار به كما هو معلوم من الحديث ولذا قال في طلبة الموضوع يا بني فخرج انتم بهننا لو علم انتم بهننا ما توعدت هذا الموضوع الحديث اخرجه مسلم قال القاضي انا اورد ابو هريرة بكلامه بانه لا ينبغي لمن يقتدى به اذا ترخص في امر الصلوة او تشدد فيه لا مستحاده مذهباً شديداً من الناس ان يفعل بحجة العامة الجملة الخ فعمل ببنه ان ابا هريرة قد يأخذ بالشدائد في الاجتناب واطلاق ما عليه الجمهور الفقهاء ولذا زعمنا عباس رضى في الموضوع ما مست النار بالوجود من المدا لاداءه لما روى ابو هريرة قوماً واحداً مست النار فقال لراين عباس يا ابا هريرة انا من بالدين وقد سمن بالشار وتنوذا بالمد وقد سمن بالنار الحديث وغير ذلك مما لا ينبغي من من له نظر في كتب الحديث فلما كان الامر بقرائته خلف الامام مطلقاً من اجتهاده ولذا ذكره مستدبره في ذراعه وهذا اذا ثبت به خلاف الجمهور كاطمعة الشاة والافاظ الحديث عنى لا يدل على القراءة خلف الامام كما استغف عليه ١٢ قوله ثم قال اقرأ بها في نفسك يا فارسي اي يا فارجي ودخل اصل كان من فاس وهو الشاة وما حولها في حاشية الطحاوي عن كشف الخطي وقال ابن رسلان وليس تسمية بالغائبة في سلم الخ نعم اعلم ان المشهور بينهم ان هذا الترجمة القراءة خلف الامام فلو ثبت مذهب الى هريرة ان القراءة خلف الامام مطلقاً يفي من الروايات نصاً فيقول هذا القول اليه ويقال معناه اقرأ بها سرراً والحققة القراءة في النفس هي اجزائها في القلب الغير بالتدريج المعاني الذي هو عين التشريع في الصلوة وليؤيده ما سأت من رواية الى هريرة بنشره انهم تركوا القراءة فيما جربوا وقال عيسى وابن نافع ليس العمل على قوله اقرأ بها في نفسك ولا علم ارا اجراءها على قلبه دون ان يقرأها بسراً ويحتمل ان يكون معناه اقرأها على كونك معصياً في نفسك اي في مدد ذلك كما قيل الدار في نفسها عكساً كذا فيهم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا احتجاج من على ما ذهب اليه من عموم القراءة وبيان لما جاز اجتهاده يقول قال الشري تارك وتعالى وهذا النوع من الحديث يقال له في الاصطلاح الحديث القدسي قال القاري هو ما يكون بالامام او امام او بواسطة ملك

له قوله من صلى ركعة من الصلوة لم يقرأ فيها بآم القرآن فلم يصلى الا وراء الامام فخرج صلوة اذا كان اسما يشكك القراءة عنه ومناسبة هذا الاثر بحكم الغائبة ظاهر من ان يوجب قرأتها في كل صلوة في غير حالة الاقتداء واماناً بسبب الغائبة بما تبارك ان توقف كل صلوة على الغائبة من فضا لها ايضا ١٢ قوله القراءة خلف الامام فيما في صلوات لا يجر الامام فيه الغيبيات لفظاً ما لا يجر الامام في تلك الصلوات بالقراءة بحرف الجر وفي بعضها بدون نحو مفعول لقوله لا يجر الامام في تلك الصلوات خلف الامام فيختم من بعضها الامر ما خلف وفي بعضها ودانني مطلقاً وفي بعضها ودانني مقيداً بما اذا جاز الامام ولذا اختلفت الامتددة في هذه المسئلة وشار المسئلة بالترجيح الى ما هو المرجح عندهم في الجمع بين اختلاف هذه الروايات بانهم حملوا روايات النبي على ما اذا جاز الامام وروايات الامام الخفي الامام القراءة ولذا لوب المصنف ادلاصه الترجمة واوردها الروايات الدالة على القراءة ثم يرد ذلك ترك القراءة فيما اذا جاز وادفها الروايات الاخرى الناسبة لما فانه يجمع بالترجيح بين الروايات المختلفة الواردة في ذلك الباب وتفصل ادلا اختلاف الفقهاء في المسئلة موضعاً لا قولهم من كتب فروغهم مع ان اختلاف الاثني في هذه المسئلة ليس بشيء بل ان جمهور الاثني متفقون على عدم وجوب القراءة خلف الامام قال الخفية روى ولم قول واحد في هذه المسئلة لا اختلاف بينهم في ذلك ان لا يقرأ الخوف خلف الامام مطلقاً في الجهرية ولا في السرية وروى قال ابن وهب والاشعث من المالكية في الباقى وروى قال الثوري والاوزاعي في رواية وروى قال احمد رواية وهو قول ابن السيب في جماعة من ان يبين كذا في العيني على البخاري وفي امام الكلام من النبا وروى قال حمزة بن الربيع وسعيد بن جبير والزهري والاشعث والنسفي وابن ابي ليلى والسنن بن جبريل والترمذي والامام مالك ان لا يقرأ في الجهرية ويستحب القراءة في السرية وعند الشافعي وجوب على المأموم قراءة الغائبة في السرية والجهرية وروى قال البيهقي والبخاري في الجهرية في الغائبة نقل ابو حامد ومكي الرازي وجما ان لا يوجب في السرية انتهى واما مذهب الامام احمد فقال الشيخ عبد القادر بن عمر الشيباني الخفي في ثل المذهب في باب الجماعة وروى الامام ان يقرأ الغائبة وسورة ايتنا حيث شرعت في سككات امد ويعز المأموم استجاب الغائبة وسورة فيما لا يجر الامام متى شاء وكان لا يسمع بعد او طرقت فان سمع جهته الامام ولم يسمع قرأته لم يقرأ نص عليه انتهى فملك كمدريد ما تقدم ان جمهور الفقهاء والاثني لا يوجبون على سقوط الوجوب من المقتضى والاختلاف فيما بينهم في الاستجاب وليس القول بالوجوب الا قول واحد لاما الشافعي وهذا القول وان كان المشهور عند اصحابه لكن مع القول بوجوبها يستحق قراءة الغائبة عندهم في مواضع كما لا ينبغي على من طالع كتب الفقه الشافعية حتى ان اوردوا حواشيه من فقه الشافعية بوجوب قراءة الغائبة على الامام والمأموم والمنفرد في السرية والجهرية في كل ركعة الا في ركعة المسبوبة فادى تحليها الامام منقو في معنى المسبوبة كل من خلف من الامام لتدرك ركعة ونسباً ويطو حركة بان لم يتم من السجود والا والامام رايح اوصا ولا ركوع وحيشة فقد يتصور سقوط الغائبة في سائر الركعات بان انكس الامام رايحاً في الاولى ثم زعم من السجود في كل ركعة فليتم من السجود الا والامام رايح اوصا ولا ركوع انتهى وبمثل هذا في الاقتناع وحواشيه والتواضع وغير ذلك من كتب الشافعية فملك ليد ان قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة الكتاب يجمع عند الاربعة ان مخصوص بغير المأموم والامام يحمل من وجوب الغائبة مطلقاً عند الشافعية وفي بعض الاحيان عند الشافعية ايضا ومن ينقل عنهم غير ذلك فهو اجمل من كتبهم او تحيط لا قرايم فخرج ان الس والاشعث الموفق لما يجب فيه من هذا وقد اخرج الامام الترمذي عن الامام احمد من مبل هذا التاويل نصاً اذا قال واما احمد من مبل فقال معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بآم القاء الكتاب اذا كان وحده واجتمع بحد يث جازاً بالمد كور في الباب السابق قال احمد بن حنبل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تاول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بآم القاء الكتاب ان هذا اذا كان وحده واشار احمد من هذا القراءة خلف الامام الخ فقلت وقد تقدم ان الامام احمد فيه رواية بين ولا يذهب عليك ان الاثني الاربعة جمهور الفقهاء وهو ان ملك الامام في الركوع هو ملك الركعة قال ابن عبد البر هذا مذهب مالك والشافعي والي حيشة واصحابهم والثوري والاوزاعي والي ثوري واهل حاشية انتهى ولا ينبغي عند القول بالكتابة الامام من قراءة المقتضى وما اورد عليه الشوكاني في ردود عليه ١٢ قوله يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج هي خداج غير تمام ان اريد به البعمية كالنظر والعرف وغيرهما كان مفعولاً به وان اريد به الجنس فيمكن ان يكون مفعولاً به وان يكون

قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم عن يمينه ثم يدور على الأمام فان سلم عليه احد عن يساره رد عليه **متالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انهما كانتا تقولان اذا تشهدت التحيات الطيبات الصلوات الزكيات لله اشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان شهدا عبد الله ورسوله السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم **متالك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه اخبره ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول اذا تشهدت التحيات الطيبات الصلوات الزكيات لله اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد عبد الله ورسوله السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم **متالك** انه سأل ابن شهاب ونافعا مولى ابن عمر عن رجل دخل مع الامام في الصلوة وقد سبقه الامام بركعة ليتشهد معه في الركعتين والاربع وان كان ذلك له وترافقا لانه ليتشهد معه **قال يحيى قال مالك** وهو الامام عندنا ما يفعل من رفع رأسه قبل الامام **متالك** عن محمد بن عمرو بن علقمة عن طلحة بن عبد الله السعدي عن ابي هريرة انه قال الذي يدبر رأسه ويخفضه قبل الامام فانما تاصيته بيد شيطان **قال يحيى وقال مالك** فيمن

جميع الشيخ الا في ما شئ بعض الشيخ بطريق السنية فبالغير ودسول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وكانت تقول السلام عليكم من المخرج من الصلوة مرة كما تقدم من مذهبهم قال ابن عبد البرودي من النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يسلم تسليمة واحدة من طريق معلولة لا تصح كمن روى عن القلاء الادبية وابن عمرو بن العباس وابن ابي اوفى وجميع من اتبعوا من انهم كانوا يسلمون واحدة واختلفت من اكثرهم فروى عنهم سليمان بن كاد بيت الواحدة ثم تقدم من المنق ان مذهب ابن عمر والسليمان بن الاكوع وما شئت والحنان وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والاوزاعي ان يسلم تسليمة واحدة انتهى ١٢ **هـ** قوله ان دخل مع الامام في الصلوة والحال ان قد سبقه الامام بركعة فاقترى بركعة الركعة الثانية فحق هذه الصورة ان تشهد ذلك المسبوق معه اي الامام في الجلوس بركعة الركعتين وايضا في الجلوس بعد الاربع وان كان ذلك لراي السبوق المقضي و ترا الامام في الجلوس الاول ركعة واحدة وفي الجلسة الثانية ثلث ركعات فقال لا اله الا الله في الركعة الاولى ثم تشهد معه اي الامام للحدوث الشهور انما جعل الامام يؤتم به الحديث ١٣ **هـ** قوله قال مالك وسوا الامر المعمول به عندنا قلت و به

قال ابو حنيفة والجمهور قال الزرقاني وهذا ما لا نزاع فيه حديثنا جعل الامام يؤتم به بالخروج محمد بن موطاه عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان اذا وجه الامام قد مضى بعض الصلوة صلى معه ما ادرك من صلواته ان كان قائما تام وان كان قائما قد مضى يقضي الامام صلواته لا يخالف في شئ من الصلوة قال محمد بن عيسى بن موطاه وهو قول ابو حنيفة رحمه الله ١٢ **هـ** قوله ان قال موقوف وقد روى موطاه كما سيجي في آخر الحديث ونوع المافظ وقدر كساي الذي يرفع رأسه من الركعة او السجود ويخفضه فيها قبل الامام فانما تاصيته قال في الجمع من الشتر المسترسل في مقادير الرأس وقد يكتفي به من جميع الجهات الخ وقال في القاموس التامية والامامة قصاص الشريعة الشيطان لغيره حيث يشاء حتى يوقعه في حرمه التقدم قال الباغي مناه الوعيد من فعل ذلك وانما ان ذلك من فعل الشيطان وان فعله هذا انقياد من كانت تاصيته بيده ١٣ **هـ** قوله حين ساء ذلك حكم العمل بالانذار والامانة كونه واقعية حال وان شغل هذا الفعل في الصلوة عمدا بغيره من المسلم لا فيمن قلة الجلالة بالصلوة فرفع رأسه قبل الامام من ركوعه وسجوده والامام يبعد في ركوعه او سجوده فقال الامام ان السنة في ذلك ان يرجع المأموم لا كما اوسا جدا ولا ينتظر ان يرفع الامام رأسه من الركوع او سجوده وذلك الفعل خطأ من فعله ان فعل ذلك عمدا قال ابن عبد البر هذا يقتضي ان فعله ما لا ان السامح لا يقال ليس ان غلط الخ قلت وذكر ابن العربي في عارضة الاحوذى الاختلاف فيما بينهم في ذلك فقال لا خلاف ان الاقضية بالامام بعد الامام من غير ان من لا يقتضيه ان لا يجوز ان لا يركع قبل امه واما حتى ادركه فخطأ وان لم يفسد صلواته عند انقيادها فان دفع من الركوع قبل امه وقد دفع منه فان اشبه وابن حبيب عن مالك بروون انه لا يرجع وقال سنون يرجع الى الامام ويحيى بعد الامام وذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام اماما يؤتم به اي يقتدى به فاذا لم يقتد به والحمد لله سياتي من انما اختلفت في صلوة الامام وهو جالس بطريق اخر وما شئت وتقدم بعض طرق في بحث القراءة خلف الامام لما في بعض طرق زيادة واذا قرأ فاصواته اختلفوا عليه اي الامام بان ترفعوا قبله او تخفضوا قبله فلا يندرج فيه عندنا الخفيفة الا اختلاف في النية ايضا فلا يجوز الاختلاف على الامام فيما وقال ابو هريرة كما تقدم انما الذي يرفع رأسه من الركوع او السجود ويخفضه اي الرأس فيها قبل الامام فانما تاصيته اي شتر مقدم

هـ قوله انما كانت تقول اذا تشهدت بصيغة المؤنث للغائب ولفظ محمد انما كانت تشهد فتقول التحيات الطيبات وعند البيهقي زيادة التسمية في اولها كما سيجي فكنا ليست من طريق مالك بن من رواية ابن اسحاق من عبد الرحمن الصلوات الزكيات لله اشهدان لا اله الا الله قال في نسخة لفظ الله عقب قولنا التحيات بخلاف ما في احاديث غيره و ابن مسعود وابن عباس وصي مرفوعة فتقدم على الموقوف قلت لكننا موجودة في بعض طرق البيهقي اشهدان لا اله الا الله جل دعائيات ما شئت في تقديم الشادة على السلام ولوب عليها البيهقي باب من قدم على الشادة على كلتي التسليم وتقدم الكلام على زيادة واحدة لا شريك له تحت حديث موطاه وان محمد كذا في النسخ بدون لفظ اشهد ولفظ رواية محمد واشهدان محمد وهكذا في رواية البيهقي بطريق مالك بلغظ اشهدان محمد عبد الله كذا في اكثر النسخ وفي ما شئ الباغي عبد الله بالضم بدل اسم الجلالة وكذا في نسخة محمد وكذا في رواية البيهقي بطريق مالك بالضم ورسوله لم يخطف الطريق عناد ولا من غيرها في تقديم موطاه على رسول الله وتقدم رواية عبد الرزاق في مسانيد ابيه من الله عليه وسلم على من قال رسول الله لا اله الا الله في دعائيات تقدم الشادة على السلام بخلاف الروايات الاخرى السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وكانت تقول روى المخرج من الصلوة السلام عليكم ونقل صاحب المغني وغيره مذهبهم ان توجيه السلام كذهب ابن عمر وغيره واخرج البيهقي في سننه حديث عائشة بسند من طريق ابن اسحق بن علقمة قال كان يقول في التشهد في الصلوة في وسطها في آخرها قول واحد اسم الله التحيات لله الصلوات الزكيات لله اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد عبد الله ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهذه لنا بغيره عند العرب قال البيهقي والرواية الصحيحة عن عبد الرحمن بن القاسم ويحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة ليس فيها ذكر التسمية الا ما تقدم بها محمد بن اسحق بن علقمة واخرج البيهقي الجمع بسند آخر من طريق مالك عن عائشة انما كانت تقول اذا تشهدت التحيات الطيبات الصلوات الزكيات لله اشهدان لا اله الا الله ورحمة الله لا شريك له واشهدان محمد عبد الله ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد عبد الله ورسوله ثم يدور الانسان لنفسه بديانته قال الباغي فان قال قائل ان يتيم ان تشهد عمره هو الصواب المأمور به ورد في حديث ابن مسعود وابن عباس وصي مستدان حكم ادخل الامام مالك حديث ما شئت وابن عمرهما اشهدا فلا حديث عمرنا لاجواب انه روى اشهد عمره لما ذكرنا الا انه مع ذلك يقول من اخذ بغيره لا يأنم ولا يكون تاركا للتشهاد في الصلوة وانما ذلك بمنزلة من يترشدا من الادعية السنية عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فان يقال قد تركت الافضل ولا يقال لا ترك قد تركت الدعاء انشئ منقصر قلت ما ذكره الباغي فمثل من لا ادبر عنى ان عن من الامام بذكر روايتنا اثبات دعوة السلام كما ان المقصود بذكر رواية ابن عمر حديث السلام للمقتدى فان الراجح المشهور عند الامام مالك توجيه السلام للامام وانفرد وتقليد للمؤتم كما تقدم فذكر هذه الروايات تأييدا لما اختاره في باب السلام ١٣ **هـ** قوله كانت تقول في الصلوة اذا تشهدت بصيغة الغائب التحيات الطيبات الصلوات الزكيات لله اشهدان لا اله الا الله ورحمة الله لا شريك له قال الزرقاني تزيد زيادة واحدة لا شريك له قلت لكن اكثر النسخ السنية خالته عنها واشهدان بزيادة لفظ اشهد في جميع النسخ بخلاف ما تقدم من طريق عبد الرحمن بن موطاه ولم يخرج الامام محمد هذا الطريق في موطاه محمد عبد الله بذكر اسم الجلالة في

سها فرفع راسه قبل الامام في ركوع او سجود السنة في ذلك ان يرجع لكانا وساجدا ولا ينتظر الامام وذلك خطأ ممن فعله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وقال ابو هريرة الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام قائما ناصيته بيد الشيطان ما يفعل من سلم من ركعتين ساھيا **م** قال عن ايوب بن ابى تيمعة السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال له ذواليدين

رأسه بيد شيطان يحمله الى حيث شاء قال لما ظاهرا الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الامام ومع القول بالتحريم فالجواب ان فاعله ياء تم وتجزئ صلوة ومن ابن عطاء بن رباح قال احمد بن حنبل وكذا اصل الظاهر بناء على ان النبي يقتضي الفساد الا قال الباقى هذا في الاصل اما الاصل الا قال فخلى من بين فرائض وفرائض اما الفرائض فكعبيرة التحريم والسلام اما الاول فلو تقدم ساھيا او اعمدا بطلت صلوة لانه اذا دخل قبل الامام لم يصح ان يتبعه فبما لانه مقدرها غير مؤتم واما السلام فان سلم قبل الامام بطلت صلوة وان سلم ساھيا لم تبطل وعلى هذا الامام سنة ١٢

الح قال في فعل من سلم من ركعتين ساھيا قال القارى السؤلية الغفلة عن الشيء ودعاب القلب الى غيره وقضية ان السؤلية النسيان مترادفان الا قال الراغب النسيان ترك الانسان حيطا ما استودع اما من غفلة واما من ضعف قلبه واما من قصد حتى يتخلف عن القلب ذكره وقال ابن الاثير في النايبة السؤلية الشيء ترك من غير علم والسؤلية الشيء ترك مع علم وهذا فرق حسن دقيق وبطل الفرق بين السؤلية وبين عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وفي السؤلية من الغفلة الذي ذكره الله تعالى في قوله تعالى فاني انكسر انكسر انكسر السؤلية والثابت منها خمسة حديث ابى هريرة والى سعيد وصلى من شككم صلى فلى حديث ابى هريرة انه سجد سجدتين ولم يذكر موضعها في حديث ابى سعيد انه سجد بها قبل السلام الثالث حديث ابن مسعود انه قال في الخامسة والاربع حديث ذى اليمين والثامن حديث ابن جهم انه قال ان من ثنتين الاختصاص في كلامه مفصلا وذكر في المتن جرح الكبري قال الامام احمد بن حنبل عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة اشياء يسلم من اثنتين سجد سلم من ثلث سجد وفي الزيادة والتقصان واذا انما من اثنتين ولم يشهد وقال الخطابي المستند عند اهل العلم هذه الاحاديث الخمسة ليس حديث ابن مسعود والى سعيد والى هريرة وابن جهمية الا قال ابن العربي احاديث السؤلية واحاديث الشك ثلثة اصول سواء وسائر التواريخ وقد رايت بعض العلماء بلغ حديث ذى اليمين مائة وخمسين سألته بالاسكندرية وقرأتاه وفتت عليها **الح** قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف اى سلم من اثنتين اى ركعتين وسألت في الحديث الا انما يتعلق بجمعين الصلوة وحل كان ابو هريرة بنفسه فافرا في هذه الصلوة حديث الباب ساكت منه والاثنتي عشرة مختلفة فيه ولغظ بعض الروايات صلى بنا في بعض اخر صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيد حضور ابى هريرة ومن وحله اخرون على الجاهل بان يراود بلفظ جماعة الصلوة كما هو متعارف عنه من النظر على الفاظ الروايات الا ان رواية مسلم من ابى سلمة عن ابى هريرة بينما انما صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الظهر مرة في ان ابى هريرة كان حاضر في الصلوة وتابى الى الجاهل لو لم يمت كمن اثبت الشيخ التيموي ولعل عن الشيخ في الحديث ان لفظ بينا انا صلى ليس محفوظ في هذه الرواية ولعل بعض الرواة ودوا قول ابى هريرة صلى بنا لى فنهروه بلفظ بينا انا صلى وليؤيده ما أخرجه الطحاوى عن ابن عمر قال الطحاوى عن ابى ابا هريرة لم يمتك الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلا لان ذواليدين قتل يوم يدمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو احد الشهداء وقد ذكر ذلك محمد بن اسحق وغيره وقد روى عن ابن عمر يوافق ذلك ثم اخبر بسنده الى ابى بن عمار ذكر حديث ذى اليمين فقال كان اسلام ابى هريرة بعد ما كثر ذواليدين وانا قول ابى هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اى بالمسلمين وهذا لما تروى في اللسان ثم ذكر الظاهر في ذلك من الاحاديث وقال الباقى حديث مسلم هذا روى خمس طرق فلفظ من طريقين صلى بنا وفي طريق من ابى سلمة عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وفي طريق بينا انا صلى انكسر وكما صلى هذا الجواب ان لفظ بينا انا صلى يتخالف جميع الروايات الواردة في ذلك قال التيموي نفرد بذلك اللفظ بجميع بنى كثيره ووافقه غير واحد من اصحاب ابى سلمة والى هريرة فكيف يقتضيان ابى ابا هريرة قال بينا انا صلى الاول سلم فاحتمل ان يكون المتكلم في تلك القصة التي شاهدها ابو هريرة يروى اليمين وليس في هذا الحديث ذكر

تكملة من الشريعة وسلم قال التيموي لا ينبغي ان حديث ابى هريرة هذا من مراسيل الصحابة واستدل على ذلك بشئ من وجه احدها بحديث ابن عمر المتقدم عند الطحاوى ان ابن عمر ذكر حديث ذى اليمين فقال كان اسلام ابى هريرة بعد ما فعل ذواليدين وبسط التيموي الكلام على تصحيحه وانما لي باقوال اصل الرجال ان ذواليدين وذا الشائين واحدا وثالثا ان الزهري وهو احد اركان الحديث واصل ان س بالغاوى نص على ان قصة ذى اليمين كانت قبل بدر الخ ١٢ **ح** قول فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذواليدين اسمه الزبائى بكسر الهمزة وسكون الراء البسلة بعد ما مودة قال فقات ابن عمر بن نضلة سعى به بطول في يد يديه ويحكى ان يكون كناية عن طولها بالعلم والبذل وجزم ابن قتيبة بان كان يعمل بيديه جميعا وبه جزم السمعاني في الناس وحل هو ذوالشائين واحدا رجلا مختلف عند العلماء ذهب المنفردة الى الاول يعنى الى اتحادهما قال الباقى كى نضلة عن ابى هريرة ان ذواليدين وذا الشائين كلاهما لقب على الزبائى الا قال التيموي الذى تكلم بالسؤلية فقال الزبائى وهو ذواليدين وذا الشائين يحادى قبل منه الله المثلثة قد روى في الروايات كثيرة سيما عند النسيان ما يدل على اتحادهما فان الشائى اخرج من طريق عمران بن ابى اسحق عن ابى سلمة عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوم اسلم في ركعتين ثم انصرف فادرك ذوالشائين فقال لى فقال صلى الله عليه وسلم احدي ذواليدين الحديث واخرج من طريق الزهري عن ابى سلمة والى بكر بن سليمان عن ابى هريرة بلفظ فقال لى ذوالشائين بن عمر فقال الباقى صلى الله عليه وسلم ما يقول ذواليدين ومن طريق اخر بلفظ فقال لى ذوالشائين نحوه وهكذا اخرج ما روى من الحديثين كالبزار والبيهقي واخرجهم ذكرت روايتهم في الطحاوى تركها لا اختلاف بينهم اخرجوا الروايات عن ابى هريرة وابن عباس من ذكى اليمين في حديث ذى الشائين وكذا العكس وهذه الروايات مرتبة في ان ذواليدين وذا الشائين رجل واحد وهذا صرح جماعة من اهل الحديث والرجال بانها واحد قال ابن سعد في طبقاته ذواليدين ويقال ذوالشائين اسمه عيسى بن عمرو بن نضلة وقال العدنى في مسنده قال ابو محمد الزبائى ذواليدين احدا واحدا وهو ذوالشائين وقال البدر في الكامل ذواليدين هو ذوالشائين كان يسمى بهما جميعا وقال ابن حبان في ثقاته ذواليدين ويقال لى ذوالشائين ايضا ابن عيسى بن عمرو بن نضلة كذا في البذل واتحاد السنن وذكر غير ذلك من المؤيدات وقال السمعاني في الناس كى في الضعيف الرمانى ذواليدين ويقال لى ذوالشائين لانه كان يعمل بيديه جميعا قال ابن رسلان في شرح ابى داود وللناس خلاف فيما يتعلق بذى اليمين في موضعين الاول ان ذواليدين وذا الشائين واحد واثنان ولا خلاف بين اهل السير ان ذوالشائين قتل بعد الزهري فاحتمل ان ذواليدين غير روايات ابى هريرة في شموه القصة قال العلاني هذا هو الصحيح الرابع وقال ابو بكر بن الاثرم الذى قتل بعد ما هو ذوالشائين ابن عبد عمرو حليف لى زهرة واختار القاضي عياض في الاكمال بانها واقعتان احدهما كانت قبل يدروا المتكلم فيها ذوالشائين ولم يشهد بها ابو هريرة بل اسل روايتا والثاني ان كانت بعد اسلامه وحضرها ابو هريرة والشك ذواليدين والثاني ان ذواليدين هو الزبائى والشك في حديث عمران وغيره فالذى اختاره عياض وابن الاثير والنووي في غير موضع انها واحد واما ابن حبان فعملها اثنتين فقال في معجم الصحابة الزبائى صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سها وهو غير ذى اليمين وقال ابن عبد البر في المحلى ويحكى وقال ابن الجوزى في اللغات قولان احدهما عيسى بن عمرو بن نضلة السكس وذكره الاكثرون والثاني ذكره ابو بكر بن النقيب قال العلاني وغيره من نضلة هو ذوالشائين لا ذواليدين وابن الجوزى وهم في هذه التسمية الزبائى وقال العلامة الباقى ان ذواليدين وذا الشائين كلاهما لقب على الزبائى وقيل في ذلك في كتاب النسيان ثم ذكر الرواية المذكورة عن الزهري عن ابى سلمة والى بكر بن سليمان عن ابى هريرة ثم قال وهذا سند صحيح صرح فيه بان ذوالشائين هو ذواليدين وقد تابع الزهري عن ذلك عمران بن ابى اسحق ثم ذكر حديثه وقال هذا سند صحيح على شرط مسلم فثبت بذلك ان ذواليدين وذا الشائين واحد ١٢

أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَّ كَبَّرَ فَيَجِدُ مِثْلَ سَجْدَةٍ أَوْ اطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ كَبَّرَ فَيَجِدُ مِثْلَ سَجْدَةٍ أَوْ اطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ مِمَّا كُنْتَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَمُتَّعَ فِي رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ بِعَمِّ الْغَائِلِ وَكُسْرِ الْعَادِلِيَّةِ

السلام الخ كذا في ابن رسلان قلت وسيا في تمام الكلام في ذلك ثم كبر سجوداً عند الجمهور واختلف الأئمة هل يشترط سجود السجود السجود السلام بحجرة الحرم أو يكفي بحجرة السجود كما يجوز على الاكتفاء وهو ظاهر غالب الأحاديث وهذا هو المذهب الإمامي مالك في وجوب التكبير كمن لا يخلط بركعة قاله الحافظ والزهري ١٢ **قوله** سجدة السجود مثل سجدة المعتاد للصلاة قال الجمهور وغيره مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله أي شبيهة وكذا قال الزهري وغيره إلا أن الراغب زاد كما ما احتاج فقال مثل عبادة عن المشابهة لغيره في معنى من المعاني أي معنى كان وهو اسم الالفاظ الموضوعة للشبهة وذلك لأن النذر يقال لما يشترك في الجوهر فقط والشبهة فيما يشترك في الكيفية فقط والساوي فيما يشترك في الكمية فقط والمثل عام في جميع ذلك ولذلك قال الله تعالى ليس كشدة شيء وإنما هو هذا فيقتضي المشابهة مع التقرب انتهى كذا في ابن رسلان أو أطول منه ثم رفع رأسه من السجود ثم كبر للسجود الثاني في سجدة ثانياً مثل سجدة الأولى أو مثل سجدة الصلاة والاولى أقرب لفظاً والثاني من أو أطول ثم رفع رأسه من السجدة الثانية ولم يذكر في هذا الحديث أنه تشبه بعد سجدة في السجود قد زاد الورد والوردية حاد بن زيد عن الربيع بهذا الحديث قال أي للرب فليس محمد أي ابن سيرين أسلم في السجود فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن شئت أن عمران بن حصين قال ثم سلم الحديث وسيا في ذكر حديث عمران في كلام الحافظ ولم يذكر الإمام مالك حديث عمران **قوله** الزهري أي أبا سفيان قال سمعت أبا هريرة يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في رواية يحيى وكذا في رواية محمد قال الزهري في ذلك وهو ديب والقاضي والشافعي وابن القاسم وقبيصة في الإقبال فلهذا الزيادة تشير إلى وجود أبي هريرة في القصة وقد تقدم الكلام على مسوطة ودواير القضي عن مالك في حديث للرب عند أبي داود وخالفه عن هذه الزيادة بل نفى الورد وهذه الزيادة في رواية القضي فمثل قال الأبي في الكمال الكامل استشكل بأن القضي كانت قبل بدو السلام إلى هريرة كان عام خبره واجب بأنه سمعه من غير فادرس مع أن قوله بناهنا يحتل أنها من تخرير الراوي لما سمع الحديث منه ولم يذكر من يرويه عن أن كان من الحاضر من فقله بالحسن أو أن أبا هريرة أو أبا هريرة الصغرى الحاضرة من كان لم يكن حاضر معهم إلى آخره قاله العسكزي في هذه الرواية بهذا الحديث **قوله** فقام فدايدين الزهري السلي وقد تقدم هل هو ذو الشاين أو غيره فقال أقصرت بعين الغائب بناءً على الفاعل أو الفعل كما تقدم مسوطة الصلاة بالعلم على كليهما يا رسول الله ما نسييت بناءً على الخطاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن يعني لم أس على تلي ولم تقصر الصلاة أي في الحقيقة قال ابن رسلان فنفى الأمرين وهذه رواية البخاري دون سلم وفيه تاويلات فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله وفي رواية أخرى بل قد نسييت لأنه قد ترددوا في القصر والنسيان لكنه صلى الله عليه وسلم لما نفى الأمرين وتقدم عصمة صلى الله عليه وسلم في البلاغ استدل بذلك على تعيين النسيان قال الأبي في الكمال الكامل لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم الكذب لا عدا ولا نسياناً ولا خيراً لم يس وقدر واجب بان الحق مجموع الأمرين على الحقيقة لم يكن وهذا ضعيف وقيل التقدير كل ذلك لم يكن في تلي وهو لو مرجع بذلك لم يكن كذا فلهذا إذا كان المعنى عليه تقديره أو قيل نفى النسيان إنما يرجع إلى السلام أي لم أس نياتاً بل قصدت المسوطة العدل في السلام وهذا أيضاً ضعيف وقيل أنه صلى الله عليه وسلم بهو ولا يسي لأن النسيان غفلة وهو لا يغل عن الصلاة ويسو بان رغبة كانت الصلاة لشكل بها وظان ثبت الفرق بين وجهي ما هو حسن وأقرب من الجمع وهو أنه إنما نفى نسيان النسيان إليه أي لم أس من قبل نفسي ولكن نسييت وهو الذي نسي عنه بقوله بشاً لا عداً أن يقول نسييت أي كذا انتهى قلت والوجه عندي الجواب الثاني وكون النفي محسب النفي مما لا يخفى عن من لادني شأنه العقل ١٣

قوله أقصرت الصلاة بعنم الغائب وكسر العادلية على بناء الجمهور أي أقصرت الصلاة وبفتح الغائب وهو العاد على بناء الفاعل أي ما صار قصيرة قال النووي هذا الكلام وارد في ابن رسلان الفعل لازم ومتعد فإلزام ممنوع المصدر لأنه من الأمور التي لا تقع وكسرت في المتن بعنم المصدر فمصر الصلاة وقصرها بالتحفيف والتشديد وقصرها على السواء كما صحت الأزهري أم نسييت بناءً الخطاب قال ابن رسلان الاستفهام بهما على ما لم يترجم عن موضوعه الاستفهام تارة يرد به التصور وتارة يطلب به التفسير فالاول كقول ذي الديرين هذا مثله عمل في الدين أم ليس والثاني كقول أحق ما يقول ذو الديرين ومثله أقام زيد ثم الذي من البرية هو المسؤول الإكساب في يا رسول الله فما استفهم لأن الزمان زمان نسخ قال النووي في الحديث دليل على جواز النسيان عليه صلى الله عليه وسلم في أحكام الشرع وهو مذهب جمهور العلماء وهو في القرآن والحديث والتفقوا على أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر عليه بل يعلم الشرع تعالى به ١٢ **قوله** فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أس ولم تقصر قال النووي أي في تلي واختصر الراوي هذه الرواية وفي الروايات بعد هذا زيادة قال بل نسييت يا رسول الله فما قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القوم كما زاده في رواية أبي داود ويحيى في الرواية الآتية عند الموطأ أيضاً بعد ذلك فقال صلى الله عليه وسلم صدق ذو الديرين فيما قلن --- النسيان في الصلاة قال ابن رسلان الذي يلى بهزة الاستفهام هو يكون المسؤول عن الآخر فاذا قلت أنت فقلت كذا كان الشك في الفاعل من هو بعنم العلم بوقوع الفعل واذا قلت أقصرت كذا كان الشك في الفعل نفسه وكان الغرض من الاستفهام أن يعلم وجوده هل وقع أم لا لم قال الأبي يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان على يقين من تمام صلوة وكان هذا السؤال ليستشبه على رد قول ذي الديرين ويحتمل أن وقع الشك بقول ذي الديرين فلو أن ييقن أحد الأمرين بقوله انتهى مختصراً فقال الحسن أي الصغرى الذين صلوا معه صلى الله عليه وسلم نعم صدق وفي الصحيحين من أبي هريرة فقلوا نعم ولفظ أبي داود وفا ومواي نعم وفي مسلم قالوا صدق لم تعمل إلا ركعتين وهذا نص في الكلام وفي تحقيق المقام لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكلف بقول ذي الديرين فاستثبهم فكان حق العبادة التوكيد لكن هذا الكلام مقصود عند الشافعية فأول ما عرفت من الشارح يحمل هذا على الإشارة فقط لا يمكن أن يجمع بينهما يا نعم أو مواي رواية أبي داود مفسرة ومن قال نعم أو قال صدق فغير الإشارة بالقول مما لا ينظر إلى المقصود ويحتمل أن يقال إن بعضهم أو مواي بعضهم قالوا نعم وغير ذلك وقال الحافظ إنما لم يخطفوا وإنما أو مواي عند أبي داود وهذا عنده الخطأ وقال صلى الله عليه وسلم على الإشارة بماز سألت بخلاف عكسه فينبغي رد الروايات التي فيها الترخيص بالقول إلى هذه وهو قور وهو أقوى من قول غيره بل إن بعضهم قال بالنفي وبعضهم بالإشارة انتهى وانت خبر بان هذه أويلات اضطر إليها يقول إن هذا النوع كان مقصوداً للصلاة وأما الذي أبا حراً لا صلاح أو أبا حراً مطلقاً في هذا الوقت كالحقيقة إذا قالوا لا تسبح بعده لم يحتاجوا إلى التوجيه والعجب من مشايخ الشافعية أنهم أولوا الروايات الصحيحة الصريحة في التكلم إلى الأمام لرواية أبي داود مع أن أبا داود نفسه تكلم على لفظ فاو مواي وقال تفرد به حاد ولو قال مثل ذلك أعذرهم لمعاصروهم إياهم ١٢ **قوله** فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في عمل الصلاة ولفظ أبي داود وهذا السند فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مقامه قال الحافظ لم يقع في غيره هذه الرواية لفظ القيام واستشكل لأنه صلى الله عليه وسلم كان قائماً واجباً بأن الراوي عرقل وقيل القيام كناية عن الدخول في الصلاة فصل ركعتين آخرتين بعنم البرية تنبيه أخرى أي الباقيتين قال ابن رسلان فيه دليل على أن من سلم سابياً وقد بقي عليه شيء من صلوة فأنه ياتي ما بقي وهذا مما اختلف فيه انتهى ثم سلم السجود وقال الخطابي في صحيح طرقة ودواياته لم يختلف فيه شيء من أن السجود بعده

وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصْدَقْ ذواليدنين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتهم ما بقي من الصلوة ثم سجد سجدتين بعد التسليم وهو جالس مثلك عن ابن شهاب عن علي بن بكير بن سليمان بن أبي حنيفة قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلواتي النهار والظهر والعصر فسلم من اثنتين فقال له ذوالشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب اقصرت الصلوة يا رسول الله ام نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلوة وما نسيت فقال له ذوالشمالين قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصْدَقْ ذواليدنين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلوة ثم سلم مثلك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابى سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك قال يحيى قال

الحقول

فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس الذين صلوا معه فقال سألنا عنكم امرق بهزة الاستقام ذواليدنين فيما قال فقالوا بالاشارة او باللسان وبخط اليد نعم صدق فقام اي جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم في صل الصلوة قائم يشد اليهم اي اكل ما بقي من الصلوة وهي الركعتان ثم سجد سجدتين للتسليم كما قاله الغنيمة وهو صل الله عليه وسلم جالس وظاهر الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشد ركع السجود لانه اولاً ثم سجد لانه لم يشد ركع السجود في ذي اليمين وقال النبي واختلف العلماء في ان الامام اذا شك في صلوة صل يرضع الي قول الامام ولا خلاف عن مالك في ذلك فقال مرة بر ٦٤ الى قولهم وبه قال ابو حنيفة وقال مرة يرضع من يمينه ولا يرضع الى قولهم وهو ذهب الشافعي الصحيح عندهما به الزيد ذهب الغنيمة في ذلك ما قال ابن عابد بن في الرد المختار وحاشية البحر لوقوع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على يمينين بالتمام لا يبعد وان كان في الشك فيجهد فيقولوا استيقن الواحدة بالتحققان وشك الامام والقوم اعاد اعادة الاستيقن عدلان بالتحققان واخباره بذلك الح ١٢

٢ قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلواتي النار وجاء في بعض الروايات احدى صلواتي العشاء والمغرب والضحى ففتح العين وكمر الشين من الزوال الى المغرب والظهر والعصر ويصح عليها كلا الاطلاقين وتقدم الكلام في تعيين الصلوة فسلم من اثنتين اي ركعتين فقال له ذوالشمالين اقصرت بقاء الغنيمة وبهزة الاستقام الصلوة يا رسول الله نسيت بقاء الخطاب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلوة بقاء الغنيمة وما انا فيه وما نسيت بقاء الخطاب فقال له صلى الله عليه وسلم ذوالشمالين على قد كان بعض ذلك يا رسول الله وهو الانسان كما تقدم في الاولى فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس الذين صلوا معه صلى الله عليه وسلم وجهم اليه وعمره كما تقدم فقال اصْدَقْ ذواليدنين خسر دليل لما قاله الغنيمة من اتحاد ذي اليمين وذو الشمالين كما تقدم لان في الحديث لعقب بها الرجل الواحد فقال اي الصابية بالقول او الايمان كما مر حقيقة القول انك نعم يا رسول الله صدق ذوالشمالين قائم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلوة وهي الركعتان ثم سلم قال اباجي لم يذكر ابن شهاب في حديثه هذا سجود السجود ذكره جازع من الغاية عن ابى هريرة والاختلاف لا زاد اولي اذا كان رواية لقته

١٣ قوله مالك عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب وعن ابى سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك الحديث المتقدم وهو حديث الزهري عن ابى بكر بلان وحديث الزهري عن ابى سلمة والي بكر بن سليمان واصله النساء قال ابو بكر كان ابن شهاب اكثر الناس بقاء من هذا الشأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث بمره منهم مرة من احدى مرة من بعضهم على قدر نشاطه حين تحمضه وربما ادخل حديث بعضهم في حديث بعض كما صنع في حديث انك وغيره وربما كسل فلم يسند وربما افسح فوصل واسند على حسب ما تاتي به المذاكرة فلذا اختلفت عليه اصحابه اختلافا كثيرا وعين ذلك رواية حديث ذي اليمين رواه عنه جماعة مرة يذكر واحدا ومرة اثنين مرة جماعة ومرة جماعة غيرهما مرة يصل ومرة يقطع الخ فعمل بهذه الرواية الزهري في هذا الباب اقدم من غيره كونه اكثر الناس بحثا في هذا الشأن ولا يمكن الحكم على روايته بالاضطراب كما قيل بعضهم كثره مائة من الروايات في هذه القصص ثم انكر هذه الاحاديث وان كانت مسوقة لسمعة السوني الصلوة وسألت الكلام على ذلك لكن اختلفت الائمة بهذا في مسئلة اخرى وهو الكلام في الصلوة والائمة الادبسة بعد ان اجمعا على ان من تكلم في صلوة ما عدا ما هو لا يدر اصلاح صلواته من صلوة فاسدة كما تفعل عليه الاجماع ابن المنذر وغيره على ما في الغني واشتوا في غيرها فافعلوا

في الوازع الكلام التي لا تند الصلوة وجعل الكلام في الغني خمسة اقسام والى اصل ان الكلام في الصلوة بالوازع منه الصلوة مطلقا من الغني وهو الرابع منها وهو به قول الغني وقاعدة ومادين الى سليمان بن وهب وابن نافع من اصحاب مالك كذا قال الغني واسند من منه مطلقا لا غنيية ومن واقعه بقوله موهل وقوموا الشقائين وعلوم الروايات الواردة في الباب منها حديث معاوية بن الحكم السلمي اخرجه مسلم والوداؤد والنسائي وغيرهم مطولا ومختصرا وفيه ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقرارة القرآن الحديث والاستدلال به من وجهين الاول يقوم قوله شيء من كلام الناس والثاني انهم انما هو من الروايات الواردة في سوال الامم من قولهم الله عليه وسلم من تارة شيء في الصلوة فليسبح الرجال وليصف السند وانت خبر بان الكلام لو كان باعلا اصلاح الصلوة ما احتاجوا الى التسبيح والتصفين على انها ميان للظمان محل السجود والروايات في هذه المعنى مشبوهة برويت بطري مديدة اكتفي بذكر الباب عن سرد الروايات ومنها حديث ابى عمرو الشيباني قال كان تكلم في الصلوة حتى نزلت وقوموا الشقائين فامرنا بالسكوت الحديث ومنها حديث ابن مسعود مرفوعا ان الله يكره من امره ما شادانه فتقن ان لا تكلموا في الصلوة واجابوا عن روايات الباب بحملها على ما قبل نسخ الكلام وهذا جواب مشهور عند المشايخ وبجواب ايضا ما نسخ في خاطري ان الروايات المتقدمة بعموما تنفي عن كل انواع الكلام مطلقا ورواية ذي اليمين هذه لو سلم تأخره على قولكم لا بد ان يكون ناسيا لغني المتقدم فغ ما فيه من تكرار النسخ لا تصح ناسيا لما كوننا منهم المراءم يتحقق بطلان الكلام كان للسجود للاصلاح او لامر آخر وجواب ايضا بما في احكام القرآن للجصاص ان قصه ذي اليمين ليست فيه التسبيح المأمور به فغير دليل على انها كانت على اصلها وجوز ما قبل حظر الكلام في الصلوة او تكون بدل الخط فاصح به الكلام ثم حظر بقوله التسبيح للرجال والزوجا تقدم من كلام الغني في الفتح انهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يكون وهو مرفوعه الى آخره قاله واما قال ابن جابر في صحيحه في النوع السابع عشر من القسم الخامس بعد ما اخرج حديث ابى هريرة من قصه ذي اليمين قال الزهري كان هذا قبل بدر ثم احكمت الامور ووقد وافقه على ذلك ابن وهب على ما حكاه عنه العلامة ابن الترمذي في المجهر النقي حيث قال انما كان حديث ذي اليمين في بدو الاسلام ووليدته ما اخرج الطحاوي عن ابن عمر انه ذكر حديث ذي اليمين فقال كان اسلام ابى هريرة بعد ما قتل ذواليدنين وبها في العرف الشذوي ان عليه الصلوة والسلام اني جازع من تحلة وهي المنانة وقد دقت بعد وضع المنبر ووضع المنبر في السنة الثانية فكانت الوقعة قبل ذلك وبان عمره كان حاضرا في هذه القصص لما تقدم ولما وقع مثل ذلك اعاد الصلوة اخرج الطحاوي في معاني الآثار باسناده عن عطاء قال صلى عمر بن الخطاب بامامه مسلم في الركعتين ثم العرف فقبل لرفقال اني جرت ميرا من العراق باحمالها واحقا بما حتى وردت للبدنة فقبل بهم الراج وكما قال النبي هذا من جبر كذا في البذل قال الطحاوي ولم يذكره على عمره احد من الصحابة وما قيل ان هذا كان خطا بالنبي صلى الله عليه وسلم وجوابا لما قاله النووي وهو غير مطلق كما ثبت مما طرأ في التشنه وهو يقول السلام عليك وعد ذلك من خصاصة فالحاصل ان الكلام الذي وقع في قصه ذي اليمين من عدم افساده للصلوة كان مخصوصا به وبان وقع في بعض هذه الروايات الامور المكنة من المشي والخروج من المسجد والدخول والاذان والاقامة وغير ذلك ولم يقل بها احد من الائمة قال يحيى قال مالك كل سحر كان نفقا من الصلوة كترك المجلس في الوسط مثلا فان سجوده ينبغي ان يكون قبل السلام كما في حديث ابن جبيره وكل سحر كان زيادة في الصلوة قال الزركاني كلفعل صلى الله عليه وسلم في قصه ذي اليمين لا زاد سلاما وعلما وكلاما الح ١٢

معه فلما قضى صلوته ونظرنا تسلية كبر ثم سجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم ^{٢١٢} قال عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن هزيم عن عبد الله بن عيينة ^{٢١٣} قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام في اثنتين ولم يجلس فيما فلما قضى صلوته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك قال يحيى قال مالك فيمن سجد في صلوته فقام ثم سجد اتباه الا ربع فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكرانه قد كان اتماه يركع فيجلس ولا يسجد ولو سجد احدى السجدتين لما ران يسجد الاخرى ثم اذا قضى صلوته فليسجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم ^{٢١٤} النظر في الصلوة الى ما يشغلك عنها ^{٢١٥} قال مالك عن علقمة بن ابى علقمة ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت اهدى ابوجهل من حذيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم خميسة شامية لها علم فشهد فيها الصلوة فلما انصرف قال ردى هذه الخميسة الى ابى جهل فانى نظرت الى علمها فى الصلوة فكاد يفتنى ^{٢١٦} قال مالك عن هشام ابن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خميسة شامية لها علم ثم اعطاها اباجهم واخذ من ابى جهل

البارتقدم الاختلاف في الاسرى انه قال بعضهم اسره ما وقال آخرون اسره به رسول الله صلى الله عليه وسلم خميسة بفتح الخاء النجدة وكسر الهمزة وما دهملة كسار دقيق مرجع ويكون من خزاء وصوف وقيل لا يسمى بذلك الا ان يكون سودا مقلد سميت بها ليلها ودرتها وصفر جها ما خوذ من النخس وهو منور البطن وفي التسمية كساء رقيق قد يكون بعلم وبغيره قد يكون ابيض معلما وقد يكون اصفر او احمر او سودا ومن لم يلبس اشرف العرب قال يحيى عن كساء الاسود المريح لعلان او اعلام ويكون من خزاء وصوف ولا يسمى فيها الا ان يكون سودا الخ شامية له علم بهودسم الثوب ودرقه والمراد الخشع وفي رواية عروة وغيره عن عائشة له اعلام حملة وقعت مفضة خميسة فشدت على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وفي نسخة منها الصلوة اي صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه لابس لها فلما انصرف من الصلوة سلم عن الصلوة قال عائشة ردى امر من الروضة الخميسة الى ابى جهل فوجدوا ردى الدرية الى مديها لعرض هذا على رواية موطأ وهو المشهور في القصة ان اباجهم كان مديا لرسول الله صلى الله عليه وسلم صده الخميسة واختاره يحيى في شرحه فقال ان قيل ما وجه تخصيصه الى جهل في الارسال اليه اجيب بان اباجهم هو الذي اهداه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك ردها عليه فاني نظرت الى علمها في الصلوة فلهذا بيان لعله الذي يقتدى به في ترك لباس من يترحم او قاله على وجه ان ليس لابي جهل في ردهه عليه قاله اباجي فكاد يفتنى ان يقتنى بفتح اول من اثلاث اي يشغل عن خشوع الصلوة وقا بهوان الفتنة لم تقع فان لفظا كاد يقتنى القرب وتمنع الوقوع ويشكل عليه رواية العيصيين بلفظ فانما الفتنة عن صلواتي واولت بان الحق قارب ان تلمني فاطلاق الامام بالفتنة في القرب او يقال ان المراء بالفتنة هي فوق الامام وفي الحديث جواز الالتفات في الصلوة كما يوجب عليه البخاري لانه صلى الله عليه وسلم نظر اليه ولم يبد الصلوة ويحتمل ان يكون ذلك عزم الامام بذلك وهذا الحديث الزعمه ويحتمل ان يكون استنبط منه كراهة النظر الى ما يشغل عن الصلوة من صبح ونقوش كالميدل عليه انكاره صلى الله عليه وسلم على ذلك واجمال الترجمة يمثل الوجهين والمعنى متقارب ثم بحثه صلى الله عليه وسلم انما يحتمل ان يكون من باب علمه بطلان حديثه بصف بها الى عمر ثم قال اني لم ابحث بها ايك لتبسها الحديث ويحتمل ان يكون من باب قوله صلى الله عليه وسلم كل فان اباجي من لسان جى قال يحيى قيل كيف بحث صلى الله عليه وسلم بغيره نفسه الى غيره واجيب بان يفتنى الى جهل لم يكن لما ذكر وانما كان لانه سبب فقله وشغل عن الفتنة وعن ذكر الله كما قال اخبروا عن هذا الوادي الذي اصابكم فيه فقله وقال ابن بطال هو من باب الادلال عليه بغيره بانه يفرح به الزوقيل كان اعني قال الله مفعول في حقه انتهى ^{٢١٧} قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر كذا الرسالة جميع رواة الموطأ عن مالك الامن من يحيى فراه من مالك من هشام عن ابيه عن عائشة من رواة او كذا رواه جميع اصحاب هشام عنه عن ابيه عن عائشة كذا في التنوير قلت وكذا اسناده البخاري نطقا فقال قال هشام ابن عروة عن ابيه عن عائشة من رواه اسناده البخاري عن عروة عن البخاري ومسلم والى داود وغيرهم ليس خميسة لها علم اي اعلام زادوا بنى الى شيبته برواية وكيع عن هشام عن ابيه عن عائشة فتاد يفتنى بها ثم اعطاها الى الخميسة اباجهم واخذ من ابى جهل انما يفتنى قال يحيى اختلفوا في ضبط اللفظ ومعناه فقبل بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الواو مخففة الهمزة فالتفتون فياء نسبة قال الزرقاني كساء غليظا له علم لما قيل يجوز في الهمزة والموصلة الفتح وكسر ما قال اباجي قال طيب يقال انما يفتنى في كل ما كلف والتفت يقال شاة انما يفتنى بكسر الباء وفتحها اذا كان موصلا كبريطان فاقال ابن قتيبة انما يفتنى ولا يقال انما يفتنى انما هو منسوب الى شجاع ^{٢١٨}

له قوله ان قال صلى الله عليه وسلم صلوته النظر كذا عند البخاري بطريق ما ك فيمن في هذه الرواية الصلوة المبسطة في الرواية المتقدمة وكذا في رواية البخاري بالجزم بالنظر وكذا في رواية الليث عن الزهري عن مسلم قال يحيى وفي مسند السراج من حديث ابن سنان عن الزهري النظر والعصر انتهى قلت والبرم قاص على الشك كمن قال ابن العربي في شرح الترمذي وحديث ابن عيينة هذا دوى اذ كان في المغرب فقام في اثنتين اي سجد بها ولم يجلس فيها اي بعد بها ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا السناد رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين من الظهر لم يجلس بينهما الحديث فلما قضى واتم صلوته سجد سجدتين للسجدة سجد بها الناس معه ثم سلم بعد ذلك لانصرف عن الصلوة واجاب عن حديث ابن عيينة من قال بسنية السجود بعد السلام بما قاله العلامة يحيى اما الجواب عن احاديثهم فنقول اما حديث ابن عيينة فهو يخبر عن فعله صلى الله عليه وسلم وفي احاديثها ما يخبر عن قوله فاعلم بقوله اولى على ان قد تراضى فعله لانه صلى الله عليه وسلم سجد قبل السلام وبعد السلام ففى مثل هذا المعنى القول اولى وقد يقال ان السجود قبل السلام كان لبيان الجواز لا لبيان السنون الخ قلت قد تقدم منا الكلام بسوط على ان الخفية لا تألفهم رواية في هذا الباب فانهم قالوا بذكر السلام بان من عليه سجود السجود يسلم ثم يسجد ثم يسلم وهكذا ورد مفعلا في رواية ابن مسعود اخبرنا الجماعة ودرواية عمران ابن حصين اخبرنا سلم والوداد وغيرهما والخيرة بن شوية اخبرنا احمد والترمذي ومحمد وانت خبير بان التفصيل قاص على الاجمال فلما روى رواية الباب سلام لانصرفنا ^{٢١٩} قوله قال مالك فيمن سنان في صلوته وبيان السجود قوله فقام الى التمام بعد اتمامه الرابع اي اربع ركعات وهذا في الصلوة الرباعية وكذلك حكم القيام بعد الثالث في الثانية كالغرب وبعد الاثنتين في الشامية كالصبح فقرأ في قيامه بشاء ثم ركع ولم يذكر بعد ان شرع التمام فلما رفع رأسه من ركوعه ذكرانه قد كان اتم الصلوة قبل ذلك وهذه زيادة لفعل الامام مالك في هذه الصورة انه يرجع الى الجلوس فيجلس للتشهد ويشهد ولا يسجد شك الركعة الزائدة قال الزرقاني فان سجد بطلت ولو سجد ذاك السامى احدى السجدتين قبل التذكرة ثم تذكر بعد ذلك قال مالك لم اوان يسجد الاخرى وقال الزرقاني بل ان سجد بها بطلت صلوته وقال ابن عبد البر اجعلوا ان من زاد في صلوته شيئا وان قل من غير الذكر الباطل فسدت صلوته انتهى قلت دعوى الاجماع بعموم في جميع الصور باطل كما سبق في آخر الكلام من الاختلاف في ذلك ثم اذا قضى صلوته اي فرغ منها بعد الجلوس والتشهد والسلام فليسجد سجدتين للسجود وهو جالس بعد التسليم للزيادة وقد تقدم ان الماكينة قالوا بسجود السجود بعد السلام في الزيادة ^{٢٢٠} قوله النظر في الصلوة الى ما يشغلك بفتح الياء والغين وبعض اوله وكسر الغين اي يلبسك قال المحمدي القاموس شغلته شغلا ويعنى واشغلته شغلا او فقلته او ردية وقال في اوله الشغل بالضم وبضمين ووافق والفتحين منه الفرار وكمره ما يشغلك انتهى وقال في الجمع هو من باب فتح واشغل لغة ردية انتهى وفي الحديث شغلنى اعلام هذه عنها اي عن الصلوة وعزم الصف باراد هذا الباب بين ابواب السجود ان مجرد التفكير او النظر او الالتفات لا يوجب السجود لانه صلى الله عليه وسلم نظر الى الخميسة والى اعلامها ولم يسجد ويحتمل ان يكون الغرض التنبية الى ان النظر والفكر في امثال هذا يؤدى الى السهو في الصلوة كما وقع لابي طلحة فينبغي الاحتراز عنه ^{٢٢١} قوله ان عائشة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت اهدى احدى افعال من الدرية ابوجهل بفتح الهمزة واسكان

رجلا سال القاسم بن محمد فقال اني اهد في صلوتي فيكثر ذلك على فقال القاسم امض في صلواتك فانه لن يذهب عنك حق تنصرف وانت تقول ما تمت صلوتي العمل في غسل يوم الجمعة منك عن شئ مولى الى بكر بن عبد الرحمن عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشاً اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة

وله قول ان رجلا سأل القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق فقال السائل وحذايان السؤال اني اهد في صلوتي فيكثر ذلك على فقال القاسم امض في صلواتك فانه لن يذهب عنك حق تنصرف وانت تقول ما تمت صلوتي العمل في غسل يوم الجمعة منك عن شئ مولى الى بكر بن عبد الرحمن عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشاً اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة

ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشاً قال المجد الكلبش الحمل اذا شئ او اذا خرجت ربا عينه الخ وقال في الجمع هو الغسل الذي ينال الخ فقلت وفي التشبيه بالكبش وهو الذكر اشارة الى انه افضل من الانثى فان لم اطيع سنا اقرن قال النودي وصفه بل انه اكل واحسن صورة ولان قربة يتفجع روايتك بذلك الترتيب على ان الافضل في العجايا الاصل ثم البقرة ثم الغنم وسيا في الكلام على ذلك في آخر الحديث ووقع في رواية النسائي بهنا زيادة بطه بين ذكر الشاة والدجاجة وهي زيادة شاة كما ينبغي ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب استنسل فيها وفي ذكر البيضة اطلاق التقرب كما سياتي في الكلام عليه دجاجة يفتح الدال ويحذف كسر والضم وعن محمد بن حبيب انها بالفتح من الحيوان وبالكسر من الناس قال الجيني الدجاجة تقع على الذكر والانثى كسر الدال وفتحها لثان مشهورتان وحي الضم ايضا وفي المنهني لابي المعالي فتح الدال انفع من كسره ودخلت الدال في الدجاجة لانه واحد من جنس مثل عامة وبلطه ونحوهما وكما جاز الدال مشقة في المفرد فكذلك يقال في الجمع ايضا انتهى ووقع في رواية اخرى للنسائي بهنا بين الدجاجة والبيضة ذكر العصفور وهي ايضا زيادة شاة ١٣ هـ قوله ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة وهي واحدة من البيض استنسل التغير فيها وفي الدجاجة بلفظ تقرب وبزيد الاشكال ما في رواية الزهري بلفظ كالذي يهدى لان الهدى لا يكون من الدجاجة او البيضة اصلا والجب عياض تعالى ان يطال بان لما عطف على ما قبل اعطاه حكمي اللفظ فومن الاتباع كقوله متقلدا سيفاد وما تعقب بان شرط الاتباع ان لا يبرح باللفظ في الثاني فلا يسوغ ان يقال متقلدا سيفاد ومتقلدا وما فالظاهر في الجواب ان يقال ان من المشاككة قال الجيني الملا من التقرب التصديق ويجوز التصديق بالدجاجة والبيضة ونحوها انتهى فاذا خرج الامام عما كان مستورا في من من غيره قاله اباجي واستنبط منه الماودى من ان الامام لا يستحب له المباداة ويستحب له التأخير في وقت الخطبة وتعبه الماخذ بان ما قاله غيره ظاهر لا مكان الجمع بان يكره ولا يخرج من المكان المعدل في الجامع او يحمل على من ليس له مكان معدل انتهى قلت والظاهر عندى ان الماودى من الخروج من الصفوف الى المنبر قال القادي اولو بالامام نفسه الشريف عليه الصلوة والسلام فالمراد الخروج الحقيقي من المحلة الشريف او المعنى اذا ظهر الامام بدخوله الى المسجد او بطلوعه من المنبر والامير انبى قلت بل هو المتعين ولؤيده رواية الهيثمي بسنده عن ابي هريرة بعد ذكر الدجاجة والبيضة فاذا جلس الامام طودا الصفح الحديث وفي رواية اخرى يمشون الناس على مثالهم الاول فالاول فاذا جلس الامام طودا الصفح ولؤيده ايضا ما في الروايات الاخيرة الهيثمي وغيره في احاديث الانصاف بلفظ فاذا خرج الامام انصت كان كفارة والانصت جمع عليه انه بعد طلوع الامام على المنبر وايضا في رواية البخاري في ذكر الملائكة عن ابي هريرة مرفوعا اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من ابواب المسجد ملكة يمشون الاول فالاول فاذا جلس الامام طودا الصفح الحديث ١٣ هـ قوله حضرت فتح الصاد ففتح من كسرهما المشقة الى المنبر بعد ان طودا الصفح كما في رواية الهيثمي يمشون مع الناس الذكر والمواظع وغير ذلك ما في الخطبة امتثال القول تعالى فاسعوا الى ذكر الله وسبب الخطبة ذكر الاشهاد عليه بل هو المقصود منها والمراد بالملائكة غير المخططة وظيفتهم كتابة حضار الجمعة يجلسون على ابواب المسجد وفي رواية ابن خزيمة يقول بعض الملائكة بعض ما جالس فلما فتحت الهم ان كان مثالا فاحصده وان كان فحصره فاعنه وان كان مريضا فاعنه ١٣

له قول ان رجلا سأل القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق فقال السائل وحذايان السؤال اني اهد في صلوتي فيكثر ذلك على فقال القاسم امض في صلواتك فانه لن يذهب عنك حق تنصرف وانت تقول ما تمت صلوتي العمل في غسل يوم الجمعة منك عن شئ مولى الى بكر بن عبد الرحمن عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشاً اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة

في حديث الباب هو غسل الصلوة لا غسل اليوم غسل الجنابة بالنسب لغت لمخروف اى غسلا غسل الجنابة والظاهر ان التشبيه في الكيفية لا الحكم يعني يتباهى ويكثر ذلك لاننا الجنس والقدر ولؤيده رواية فاعقل احكم كما يقتل لبناء قال الماخذ ان ابن جرير يعني وبه قال الاكثرين وقيل اشارة الى الجماع يوم الجمعة يغسل فيه الجنابة فليس المراد التشبيه بل حقيقة غسل الجنابة والحكمة فيه تسكين النفس في الراح الى الجمعة فيكون اغسل لبعده واسكن قلبه وليتأثر ذلك المعنى من حديث من اغتسل وغسل بالشدة يد اخرجه اصحاب السنن من حديث اوس قال القري بن جهم قال وكبح اغتسل هو غسل امرأته انتهى وقال العيني ويشهد لذلك المعنى حديث اوس اخرجه ابو داود وغيره وقال الترمذي حديث من وقال معنى قوله غسل وطئ امرأته قبل الخروج الى الصلوة يقال غسل الرجل امرأته وغسلها شدة ومخففا اذا جاء بعد غسل غسله اذا كان كثير الغضب والنوما قال النودي هذا المعنى ضعيف او باطل رده الماخذ بان حكاية ابن قدامة عن احمد وروى عن جماعة من التابعين قال القادي وبه قال عبد الرحمن ابن الاسود وبه قال وبهما من التابعين انتهى ١٣ هـ قوله راح الى المسجد في الساعة الاولى اختلف المشايخ في ان ابتداء الساعات يتغير من الزوال او من قبل ذلك قال الباجي ذهب مالك الى ان هذا كله في ساعة واحدة وان هذه اجزاء من الساعة السادسة ولم يرا التغير لما من اول النمار وذهب ابن حبيب من المالكية والساجي الى ان ذلك في الساعات المعلومة من اول النمار وان افضل الاوقات في ذلك اول ساعات النمار انتهى ١٣ هـ قوله فكانما قرب بدنة يقتضين يعني كان تصديق بالبدنة متفرقا الى الشهادك وتما في وقيل المراد ان للماودى في اول ساعة نظير لما صاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القران لان القران لم يشرع لهذه الامم على الكيفية التي كانت لاهم السابقة وفي رواية فلمن الاجر مثل الجوز وظاهره ان الثواب لو جسد كان قدر الجوز وقيل ليس المراد في الحديث الابيان تغاوت الماودى الى الجمعة وان نسبت الثاني من الاول نسبت البقرة الى الهدنة في القيمة مثلا ويدل عليه مرسل طاؤس عند عبد الرزاق بلفظ افضل صاحب الجوز على صاحب البقرة وفي رواية الزهري عن النخعي كمثل الذي يهدى بدنة فكان المراد بالقران في رواية الباب هو الاحماء الى الكعبة فيكون الماودى الى الجمعة كمن ساق الهدى الى الكعبة قاله الزرقاني ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ذكره الانثى فالتاء للموحدة للتثنية

زمن الصلاة ركعة

سأل ابن شهاب عن الكلام يوم الجمعة اذا نزل الامام عن المنبر قبل ان يكبر قال ابن شهاب لا بأس بذلك **فأجاء في من ادرك ركعة يوم الجمعة** **مالك** عن ابن شهاب انه كان يقول من ادرك من صلاة الجمعة ركعة فليصل اليها ركعة اخرى **قال مالك** قال ابن شهاب وهي سنة **قال يحيى** قال مالك وعلى ذلك ادركت اهل العلم ببلدنا وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة **قال يحيى** قال مالك في الذي يصيبه زحام يوم الجمعة فيركم ويقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام ويفرغ الامام من صلاته انه ان قدر على ان يسجد ان كان قد ركع فليسجد اذا قام الناس وان لم يقدر على ان يسجد حتى يفرغ الامام من صلاته فانه احب الى ان يبتدئ صلاته ظهر الربعا **فأجاء في من رُفِعَ يوم الجمعة** **قال يحيى** قال مالك من رُفِعَ يوم الجمعة والامام يخطب فخرج فلم يرجع حتى فرغ الامام من صلاته فانه يصلي اربعاً **قال يحيى** قال مالك في الذي يركم ركعة مع الامام يوم الجمعة ثم يرفع فيخرج فيأتي وقد صلى الامام الركعتين كليهما انه يبني بركعة اخرى **قال مالك** قال يحيى قال مالك ليس على من رُفِعَ او اصابه امر لا بد له من الخروج ان يستأذن الامام يوم الجمعة اذا اراد ان يخرج **قال مالك**

١٥ قوله عن الكلام يوم الجمعة بعد الخطبة اذا نزل الامام من المنبر قبل ان يكبر للصلاة قال ابن شهاب في هذا السؤال لا بأس بذلك اي يجوز للفرغ عن الخطبة التي امر بالاستماع اليها وعليه العمل والفتيا بالمدنية خلاف ما ذهب اليه العراقيون قال الزرقاني قلت وهذا هو الصحيح في ذلك ما في البذل عن اليرباع قال وما عند الاذان الا يخرج من حيز الامام الى الخطبة وبعد الفراغ من الخطبة يمين اخذ المودون في الاقامة الى ان يفرغ من كبره ما يكره في حال الخطبة على قول في حقيقته يكره وعلى قولها لا يكره الكلام وذكره الصلوة في وفي مراقي الفلاح اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وهو قول الامام لانه نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام اذا خرج قبل ان يخطب واذا نزل قبل ان يكبر واختلفا في جلوسه اذا استخفى عنه ابى يوسف يباح وعند محمد لا يباح والفرق بين العرض والمكي الكلام على المسئلة في العارضة وبين وجهه هو بهم بذلك ورجح السكوني فقال واما اشكل يوم الجمعة بين النزول عن المنبر والصلاة فقد جاهد في الروايات والاصح عندي ان لا يخطب فيها قلت واخرج ابن ابي شيبة عن طائفة قال كان يقال لا كلام بعد ان ينزل الامام عن المنبر حتى يقضى الصلاة وروى عن ابن عون قال نبئت عن ابي سعيد انه ذكر به **١٦** قوله ما جاهد من ادرك ركعة يوم الجمعة يعني بل يضيف اليه ركعة اخرى فيفضل ركعتين للجمعة او يصلي اربعاً للظن كما قال به جاهد وعطاء وساجدة من التامين اذا قالوا من فائتة الخطبة يصلي اربعاً واحتجوا بالاجماع على ان الامام لو لم يخطب لم يصليوا الا اربعاً وهو رفقاء الامام على الاول مع الخلاف فيما بينهم في مدرك اقل من الركعة فقال الليث والشافعي واحمد ومالك ان لم يدرك ركعة صلى اربعاً وقال ابو حنيفة وابو يوسف وجماعة ان احرم في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين قال الزرقاني وفي الجوهري التثني من الاستدراك قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا احرم في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين وروى ذلك عن الثوري وقاله الحكم وحده وادنى **١٧** قوله قوله اذا كان يقول من ادرك من صلاة الجمعة مع الامام ركعة فليصل امر من الوصل قال الجهم وصل الشئ بالشئ وصلامة والشئ واليه وصولا بلغه وفي بعض النسخ امر من الصلاة اليها ركعة اخرى بعد سلام الامام **١٨** قوله قال ابن شهاب وبني الطريقة الستة فجمع منه الاثمة **١٩** قوله قال مالك وعلى ذلك القتل او القول ادركت اهل العلم ببلدنا الحديث المنوطة زادها الله تعالى شرفاً وكرامة ودليل ذلك من الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تقدم منكم من شرفه وهذا مجموع يتناول الجمعة ايضا زادني رواية الا انه يقتضي ما فائتة وهذا يفتقر مستل الجموع خلافاً لمن قال يتم اربعاً وبمقصود دليل لمن قال ان مدرك ما دون الركعة يعني النظر عليها خلافاً لمن ابي اعتبار المقوم المثلث **٢٠** قوله قال مالك في الذي يصيبه زحام اي المضايقة قال الجهم زحمة كزحمة زحاما ما كسر عنايته واودع القوم وتواجموا يوم الجمعة فيركم مع الامام في الركعة الاولى ولا يقدر على ان يسجد مع الامام لانه زحام حتى يقوم الامام الى الركعة الثانية ولم يقدر على السجدة حتى يفرغ الامام من صلاته فقال الامام مالك في هاتين العودتين انه اي الزحام ان قدر على ان يسجد حين قيام الامام فانه ان كان قد ركع مع الامام

فليسجد حينئذ اذا قام الناس الى الثانية وتمت صلاته وان لم يقدر على ان يسجد حتى يفرغ الامام من صلاته فانه احب الى اي وجوب كما سيجي ان يبتدئ ويبدأ بصلواته اربعاً قال الزرقاني اي وجوب بالانه لم يتم مع الامام ركعة فبني عليها واخطأ صاحب ههنا على معنى اختياره من مذاهب من قبله وروى عنه وعنده وعنده اصحابه قاله ابن عبد البر انتهى وقال في الدر المنثور الاصح من فائتة الركعات كلها او بعضها بعد ائتمارها بركعة واحدة وسبق حديث وكذا ما عندنا من سبق امامه في ركوعه وسجوده فانه يقتضي ركعة وحكمة كونه تلاياً في بقارة ولا سبوا ولا تغيير فرضه بنية الاقامة وسبقه بقضاء فائتة عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان امكنه **٢١** قوله قال مالك الامام من رُفِعَ بفتح العين ومنه يوم الجمعة والامام يخطب جملة عابته فيخرج لفعل الامام عند المأبوتة وللنموذج ايضا عند الخفية لما تقدم ان الرفاع منه فانا نقض للنموذج خلافاً للامام مالك فلم يرجع الى الصلاة حتى يفرغ الامام من صلاته فانه يصلي للظن اربعاً لانه لم يدرك شيئاً من الجمعة وهذا متفق بين الامة **٢٢** قوله قال مالك في الذي يركم ركعة قال الباقى يسجد تيسراً مع الامام يوم الجمعة ثم يرفع بضم العين ونهياً من بابي لغو مع قوله قال الزرقاني وقال الجهم في القاموس رُفِعَ كسره ومنع وركم وغشي وسمع خروج من الفاعل رُفِعَ وعطاء والرافع ايضا الدم بعينه انتهى فيخرج لفعل الدم عندهم وهو لغو ايضا عندنا فانياً في اي يرجع الى الصلاة وقد صلى الامام بعده الركعتين كليهما فانه قد صار لاحقاً لانه قد ادرك اول الصلاة وفات عنها آخرها فذكره ابنه على الجمعة بركعة اخرى مالم يتكلم ولم يأت بشئ مما ينافي البناء وشروط الصلاة في كتب الفروع وقدر الامام بركعة لما قد تقدم في الباب الطهارة قال مالك من رُفِعَ في صلاته قبل ان يصلي ركعة فيصرف ويغسل الدم ويرجع فيبتدئ الاقامة والتكبير ومن اصابه في وسط صلاته او بعد ان يركع ركعة يسجد تيسراً فيصرف ويغسل الدم ويصلي على ما صلى حيث شاء الا الجمعة فانه لا يصلي الا في الجامع انتهى **٢٣** قوله قال الامام مالك ليس بواجب على من رُفِعَ او اصابه الضمير لمن اراد بدله من المندرج كالمدني وغيره عند الخطبة او في الصلاة ان يستأذن الامام لم يخرج يوم الجمعة اذا اراد ان يخرج وبه قال جمهور الفقهاء المشهورين لانه يشق الاستئذان على الناس سيما مع كثرة تهم وتناول قوله تبارك وتعالى واذا كادوا معه على امر جامع لم يذبحوا حتى يستأذنه على السرايا والجمادات لا يخرج من العسكر الا باذن الامام وقال جماعة من التابعين لا يخرج في الجمعة حتى يستأذن الامام وقال ابن سيرين كانوا يستأذنون الامام يوم الجمعة وهو يخطب في الحديث والرافع فلما كان زمن زياد كثر ذلك فقال زياد من اغذاه ماله فواذن قال الزرقاني وقال الحسن وسعيد بن جبيرة في الجهاد وقال عطاف في كل امر جامع وقال كحول في الجمعة والقتال وقال الزهري الجمعة وقال قتادة كل امر هو طاعة لله **٢٤** قوله ما جاهد في معنى السعي الى الصلاة يوم الجمعة المذكور في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا رُفِعَ اليكم الامام من يوم الجمعة فاسعوا اليه وذكر الله والغرض انه امر في هذه الآية بالسعي وهو العمد في المشهور وقد نسي في الروايات عن السعي الى الصلاة قال صلى الله عليه وسلم فلانما توحوا وانتم تسعون كما تقدم في ما جاهد في ان لا يصلي فخرج الامام مالك في هذه الترجمة تنبيه على انه ليس المراد في الآية هو السعي اللغوي بمعنى العدول بمعنى المعنى **٢٥**

صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا الا اعطاه اياه واشار
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد يقبلها **باب الثالث** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن الحارث التيمي عن
ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة انه قال خرجت الى الطور فلقيت كعب الاحبار فجلست معه فحدثني عن التوراة و
حدثته عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان فيما حدثته ان قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غير يوم طلعت عليه الشمس
يوم الجمعة فيه خلق الله وفيه اهبط من الجنة وفيه بعث علي بن ابي طالب وفيه تقوم الساعة وما من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من
حين تصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن والانس وفيه ساعة لا يصاد فيها عبد مسلم وهو يصلي فيسئل الله شيئا
الا اعطاه اياه قال كعب ذلك في كل سنة يوم فقلت بل في كل جمعة فقرا كعب التوراة فقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ابو هريرة فلقيت بصرة بن ابي بصرة الغفاري فقال **عن ابن ابي عمير** فقلت من الطور فقال لو ادر كنتك قبل ان تخرج اليه ما

اجتمعوا فخره ساعة الجمعة ثم افترقوا فخره متلفوا انها آخر ساعة من يوم الجمعة ودرج
كثير من الامم كما هو المسمى ومن المكنية الموطى وابن الزمكا في شيخ الشافعية في
وقته كان يترابه ويكره من نص الشافعي ولما يراى كونه ليس من احد الصعيون بان
التزجج بما في الصعيون او احدها انما هو حيث لا يكون مما انتقده الحنابلة كحديث
موسى هذا فانما اصله بالانقطاع والاضطراب ثم بسطها المانظرة تقدم ما قاله ابن القيم انه
خرج القولين عندي ١٢

باب قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة
فضل يوم الجمعة فقال فيه ساعة يقتضي جزء من اليوم لا يصاد فيها عبد مسلم
من ان يقتصد لما اذنت في وقوع الدعاء فيها عبد مسلم وفيه تخصيص لعدد المسلمين بالاجابة
في تلك الساعة قاله البايجي وهو قائم جملة اسميته عليه صلى الله عليه وسلم في حقه حقيقة ذلك
سألت في الحديث الا في قال القاري ويحسن ان يكون معناه يدور على خلف الرواية في
ذكره هذا اللفظ كسألت في آخر الحديث يسأل الله تعالى حال اوبدل شيئا ما يتيقن ان
يدعوه بخاري في السطاح يسأل الله تعالى الملائكة المنيعة في آداب الدعاء قاله
القاري وسألت في آداب الدعاء الا اعطاه اياه امانا من الملائكة وان يدعوه ولا احد من
حديث سعد بن عباد ما لم يسأل انما او قطعت رجم لابن ماجه من حديث ابي امامة
ما لم يسأل حراما واشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الشريعة يقتلها اي يشره
الى القتل والبخاري وضعه انما على بن موسى والنصر بين الوصل ان الذي وضعه
هو بشر بن المغيرة راويه فكانه في الاشارة بذلك والمعنى انما ساعة لطيفة قليلة
يحيى ليست ممتدة كطيلة القدر ١٣ **باب** قوله انه قال خرجت الى الطور فقال البايجي
الطور في كلام العرب واقبح على كل جبل الا انه في الشرع يطلق على جبل بجزيرة وهو الذي
كلم فيه موسى عليه السلام وهو الذي عناه ابو هريرة في قوله قال القاري على معروفة والتلبد
طوره سيناء في الحقيقة كعب الاحبار جمع صبر وهو كعب بن مالك بن نوفل بن عبد مناف
فجئت مع حفرة من التوراة في الغرني بما في التوراة التي يادهم على وجهه القصص
والاجابة اعتبارا لما رواه عن ابن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله البايجي
ومدته اي كعب الاحبار عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان في جملة ما مدته اياه خبر
كان ان قلت له اسم كان ومقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظ النساء
عن ابي هريرة قال اتيته الطور فوجدت ثم كعبا فمكثت انما هو لوما احدثت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ويحدثني عن التوراة فقلت له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم محمول قال القاري في قوله صلى الله عليه وسلم ولفظ النساء فمكثت
فاحلها اخيرا وشرروها كذا في معناه الى فكرة موصوفة بقوله طلعت والوسط
المجد وما حب الجمع في معاني الخير والشر والمعنى انها اذا لم يكونا للمناخلة فمكثت
جملة الاسماء كقول تعالى ان ترك غير او قال تعالى فيجعل الله خيرا كثيرا فقلت عليه اي
على ما فيه الشمس يوم الجمعة استدل به على ان افضل من يوم عرفته قال الزرقاني الاصح
ان يوم عرفته افضل ايام السنة ويوم الجمعة افضل ايام الاسبوع ١٤ **باب** قوله فيه
خلق آدم عليه السلام والمراد آخر ساعة منه كما ورد في رواية مسلم عن ابي هريرة وخلق آدم
في آخر ساعة من يوم الجمعة وذاك في رواية مسلم بعده وفيه اهل الجمعة فيه دليل على ان
آدم لم يخلق في الجنة بل خلق خارجا وادخل فيها وفيه اهل الجنة وفي رواية مسلم
وفيها خرج من الجنة وقيل كان الاخرج من الجنة الى السماء والابواب منها الى الارض وفيه
ان كلامها كان في الجمعة قاله القاري وفيه تيسر ببناء المفعول والفعل معلوم
قال الزرقاني وقال القاري اي وفق للتوبة وقبض التوبة قاله البايجي ثم اجتباه
ر به كتاب عليه وصدي النبي عليه وفيه مات ولما الف سنة كما في حديث ابي هريرة
وابن عباس مرفوعا وقيل الاسبوع وقيل الاثنين وقيل الاربعين قال الزرقاني وذكر

هذه الاقوال صاحب التيسر من مغل ١٢ **باب** قوله وفيه يقتضي عمر الدنيا حتى
تقوم الساعة اي القيامة ولا من ذلك ما من دابة وهي ما يدب على الارض قال
المجرب يدب وما يمشي على هيئة الدابة ما دب من الحيوان وغلب على ما يركب
ولا زيادة من لا فائدة الاستغراق في النفي الا وهي مصيخة بالعداء والمار الجمعة
اي مستحقة مصيخة وروى بسين بدل العادوها ما يعني قال ابن الاثير والاصل العاد
وقال القاري في اكثر نسخ المصاحف بالسين وبها لسان يوم الجمعة طرف لمصيبة من حين
تصيح حتى تطلع الشمس لان بطون ما يميز يوم الساعة من غيره فانما تطلع في يوم الساعة
من طرما شققا خوفا من الساعة كما نانا علمت انما تقوم يوم الجمعة فمكثت مناسا في
كل جمعة فاذا طلعت عرفت الدواب انه ليس ذلك اليوم قاله الزرقاني والاوجه
عندي انما يظهر للدواب شيء ويكشف كما ينبغي من كلام النبي الا الجن والانس
استغراق من الجنس لان اسم الدابة يقع على كل ما دب قال القاري الصواب انهم لا
يلعبون بان هذا يوم يمشي وقوع القيامة والحق ان قالهم فالفون من ذلك لا انهم
لا يلعبون ذلك كما قاله ابن جرير ١٣ **باب** قوله وفيه ساعة قليلة لا يصاد فيها
يوافقها عبد مسلم قصدا او بدون قصد وهو يصلي حقيقة او كما تقدم ولفظ النساء
وهو في الصلوة يسأل الله وفي نسخة يسأل الله شيئا بشرط كما تقدم الا اعطاه
اياه ما لم يسأل انما او قطعت رجم قال كعب ذلك اليوم في كل سنة يوم فاعد قال
البايجي يحسن ان يكون ذلك على سبيل السمو في الاجابة عن التوراة او انما وادى
لفظها فقلت لابن في كل جمعة للنفس النبوية فقرا كعب التوراة اي راجع اليها
بالخط او النظر فقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد النساء بعده هو في
كل يوم جمعة الخ وهذا معجزة لصل الله عليه وسلم فخره ما يعني على اصل الكتاب
مع كونه اميا ١٤ **باب** قوله قال ابو هريرة فقلت في ربي عن الطور فجلست
بكعب بصرة بفتح الموحدة وسكون الصاد الملهة كذا في المعنى ابن ابي بصرة الغفاري
قال الزرقاني بفتح الموحدة وسكون الصاد الملهة محالي ابن محالي والمحفوظ ان الحديث
لوالده ابي بصرة الخ ١٥ **باب** قوله فقال ابو بصرة من اين اقبلت اي اتيته
فقلت رجعت من الطور فقال لو ادر كنتك اي لايتك قبل ان تخرج الى ابي
الى الطور فخرجت بصيغة الخطاب اي ما رجعت الى الطور لشي النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال البايجي وهذا الحديث
اخرجه سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ قد ارعاه
الى ثلثة ما جد ولم يذكر فيه بصرة فنفذ على ان الصابة كان يرسل بعضهم عن
بعض الخ فقلت والحديث اخرج البخاري برواية ابي سعيد والي هريرة قال لا
تشهد الرجال الا الى ثلثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد النخلة لا تعمل
المطى اي لا يبايع عليها واتفق يعني النبي قال النبي وكنتم العدول عن النبي الى
النبي لاظهار الرعية في وقوعه وقال الطبري النفي المنع من حرج النبي الخ وعمل المطى
هو تيسير حوا السفر عليها لان ذلك عملا المقصود منها والمطى جمع عليه قال المجيد في
القاموس مطا جدد في السير واسرع والمطى الدابة تطوى في سيرها جمعة مطا ومطى
وامطار الخ قال النبي والتبعية بعد ارعاه فخرج مخرج الغالب في ركوب المسافر
كذلك في بعض الروايات لا يعمل المطى فالافلاخ في بين ركوب الروامل و
الجيل والبخال والجمهر والمشي في هذا المعنى ويدل عليه قوله في بعض طرق في الصحيح
انما يسافر اهل ثلثة مساجد الخ فعمل ان المراد مطلق السفر والمعنى لا يسافر الا الى ثلثة
مساجد قال الزرقاني استثناء مفرغ اي الى موضع للصلوة فيه الا انه اشكته
وليس المراد ان لا يسافر الا الى ثلثة مساجد لان ابن عبد البر وان كان ابو بصرة راها ما فلم
يره ابو هريرة الا في الواجب من التوراة وما في التوراة كما لو ما منع النبي تترك
بشروطها والمباح كزيادة الا في في الله ليس بداخل في النبي الخ ١٦

خروجت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقمّل المطى الا الى ثلاثة مساجد الى المسجد الحرام وإلى مسجدى هذا وإلى مسجد ايلياء أو بيت المقدس يشك قال أبو هريرة ثم لعيت عبد الله بن سلام فحدثته ببجلى مع كعب الاحبار وما حدثته في يوم الجمعة فقلت قال كعب ذلك في كل سنة يوم فقال عبد الله بن سلام كذب كعب فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال بل هي في كل جمعة فقال عبد الله بن سلام صدق كعب ثم قال عبد الله بن سلام قد علمت آية ساعة هي قال أبو هريرة فقلت له اخبرني بها ولا تضن فقال عبد الله بن سلام هي اخر ساعة في يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت وكيف تكون اخر ساعة في يوم الجمعة وقد قل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصاد فيها عبد مسلم وهو يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام الم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر فيه الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال أبو هريرة فقلت بلى قال فهو ذلك الهميمة وتخطى الرقاب واستقبال الامام يوم الجمعة ^{٢٣٥} قالك عن يحيى بن سعيد

قوله الى المسجد الحرام يدل باعادة الجار قال الى حفظ الحرام بمعنى الحرم كقولهم الكتاب
بمعنى المكتوب وقال النجاشي الحرم اي الحرم والى مسجدى هذا اختلف العلماء
بيننا في مسئلة وهى ان المروى عن المسجد النبوى بل هو في حكم المسجد الذى كان في
زمانه صلى الله عليه وسلم بوفاة جاعلة قال القارى قال النودى يشق ان يتجسرى
الصلاة فيما كان سجدا في حجة صلى الله عليه وسلم لا فيما زيد بعده فان المناقضة
تختص بالاول ودوافقه السبكي وغيره واعتبره ابن تيمية والمال فيه والمجب
الطبري وادودا انما استدل بها وبانه سلم في مسجد مكة ان المناقضة لا تختص بما
كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبان المناقضة في الحديث لاخراج غيره
من المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم وبان الامام ما كان مشغولا عن ذلك فاجاب
بعد المناقضة وقال لانه صلى الله عليه وسلم اخبر بما يكون بعده وذو بيت له الارض
فعل بما يحدث بعده ولولا هذا ما استجاز القلاء الراشدون ان يستر يدوا فيه
بمحضرة الصابرة والى مسجد البلاء بكسر الباء والساكن التثنية ولا يمكن سورة فتحيته
فالتف محمودة وحكى قصره وشدة الياد بيت المقدس معرب قال الزرقاني فيقال
الى بيت المقدس في محل مسجد البلاء يشك الراوى في اللفظ الذى قاله شيخه
وفي رواية الصحيحين المسجد الأقصى والمعنى وادع ٣٢ قوله قال ابو هريرة
ثم نقيت بعد ذلك ايا يوسف غدا لندينه سلام بتخفيف الام قال الزرقاني وكذا في
رجال جامع الاصول قد مرته بجملتى اى بجملتى مع كعب الاحبار واخبرته ايضا ما
حدثته اى كعبا به الغدير الوصول وفي نسخة بدل وادع ثيبه اى ما اخبرني به كعب
في فضل يوم الجمعة فقلت لعبد الله بن سلام قال كعب ذلك اى يوم الجمعة
المتضمن لسانة الاجابة في كل سنة ليوم واحد قال ابو هريرة روى فقال عبد الله
ابن سلام كعب اى غلط منه قال الباقى والكذب اخبار الشئ على غير ما هو به
سواء تكلم ذلك اوله يتهم وقال بعض الناس ان الكذب اخبار انما هو ان يتهم الاخبار
عن الخبر فاليس به وليس ذلك بصحيح الخ والاصل ان اختلف اهل المعاني في تعريف
الصديق والكذب على احوال بسطها شرح المتنقص قال القارى واما قول ابن عمر
قوله كذب كسب فلان من ان كعبا خبر بذلك لا مستقيم فغير صحيح لانه لو كان مستقيما
لما اجاب به ابو هريرة بقوله بل في كل جمعة فالصواب ان اخطأ فصدق عليه انه
كذب الخ ٣٣ قوله فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال بل هى اى سامة
الاجابة في كل جمعة اخبره النبي صلى الله عليه وسلم فقال جذا ندينه سلام كعب ثم قال جذا ندينه سلام كعب
بمعنى انك لم تسمع به سامة هى قال ابن عمر بدله وفيه الهاء العالم لعلمه بان يقول انما عالم
لكذا وكذا الذي يمكن من وجه الخبر واليار والسمعة قال ابو هريرة فقلت لارى لعبد الله
ابن سلام اخبرني بما اى ملك الساعة التي فيها ساعة الاجابة ولا تعضن بفتح الفاء
وكسر الصاد يفتح التون المشددة اى لا تبخل على معرف الجار على ياد المتكلم فقال عبد الله
ابن سلام هى آخر ساعة في يوم الجمعة وقول الصالحى فيها لا يدرك بالقياس مرفوعا

426

انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على احدكم لو اتخذ ثوبين لجمعة سوى ثوبي مهنته **م** ٢٢٤ عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يروح الى الجمعة الا اذهن وتطيب الا ان يكون حراما **م** ٢٢٥ عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن حماد بن عيسى عن ابي هريرة انه كان يقول لان يصلي احدكم بظهر الحرة خيره من ان يقعد حتى اذا قام الامم يخطب جاءه يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة **ق** ٢٢٦ يعني قال مالك السنة عندنا ان يستقبل الناس الامم يوم الجمعة اذا اراد ان يخطب من كان منهم على القبلة وغيرها **القراءة في صلوة الجمعة والاحتباء ومن تركها من غير عذر** **م** ٢٢٧ عن مالك عن حماد بن عيسى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ماذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة قال كان يقرأ هل ائتيتك حديث الفاشية **م** ٢٢٨ انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يجتنب يوم الجمعة والامم يخطب **م** ٢٢٩ عن صفوان بن سليم قال مالك لا ادري اعن

زمن صلى الله عليه وسلم فغيرها بالطريق الاول قال الباقى وهذا كما قال وعليه جمهور الفقهاء وعمل الناس وذلك لان الامم قد ترك استقبال القبلة واستقبلوه لوجهه يكون ذلك المني في عظمه واثم في احقادهم وافناهم فليس ان يستقبلوه اجابة له ولا على كلامه الا والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يستقبلون استقبال الامم اذا خطب وهو قول الثوري والشافعي واحمد واسحق ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه وروى ابن ماجه عن عدي بن ثابت عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام على المنبر استقبل الناس وفي سنن الاثر عن مطيع بن عيسى عن ابيه عن جده عنه وفي البسوط كان ابو حنيفة رضي الله عنه اذا فرغ الخوض من اذا اراد ان يوجه الى الامم وهو قول شريح وطائفة وجماعة وسالم والقاسم وغيرهم وبه قال مالك والاوزاعي والثوري والشافعي واحمد واسحق قال ابن السكيت هذا كلام جامع انتهى قال ابن عبد البر ولم يختلفوا في ذلك ولا علم فيه حديثا من الامم الا ان الشيباني قال من السنة ان يستقبل الامم يوم الجمعة وروى نعيم بن حاد باسناد صحيح عن انس ان كان اذا اراد ان يخطب يوم الجمعة استقبل لوجهه حتى يفرغ من الخطبة قال ابن المنذر لا علم خلافا في ذلك بين العلماء انتهى **م** ٢٣٠ قوله القزعة في صلوة الجمعة هل يستحب تعيين شيء من القران في الجمعة ام لا والاحتباء ما حكمه ومن تركها اي الجمعة من غير عذر جرم المصنف بثلاثة تراجم وذكر من الآثار ما يتعلق بالاول والثاني فسيأتي الكلام عليها في علمها والاثبات وهي الاحتباء لم يتعرض له المصنف في الآثار ولعله ترك من سواها نعم ذكر في الروايات بيان الخطيئين ولم يتعرض له في الترجمة فلعلنا ايضا من تعرف الشايع ويمكن التأويل ايضا لو ثبت وقوعه من المصنف قال ابن عبد البر في الترجمة ان يقرأ من القرآن بالاحتباء ولم يذكر فيه شيئا من رواية ابن بكير وغيره مالك ابو حنيفة المديني قلت كذا موجود في النسخ التي بايرينا كالمياتي وقال القاري في النباية بسرها ومنها اسم من الاحتباء وهو يوم الساق الالبطن بطرب او باليمن الزخالي الشريفي وذكره قوم من اهل العلم الحيوة يوم الجمعة والامم يخطب وخص في ذلك بعضهم عبد الله بن عمر وغيره وبه يقول احمد واسحق وذهب اكثر اهل العلم الى عدم انكره انتهى قال الزرقاني وهو ذهب الى ان الامم لا يخطب يوم الجمعة **ق** ٢٣١ قوله ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفاتحة في الركعة الثانية يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة التي كان يقرأها في الركعة الاولى وفيه ان قراءة سورة الجمعة امر معروف مشهور لا يحتاج الى التساؤل عن ذلك كان يقرأ به اياك حديث الغاشية يعني ان قراءة الجمعة في الاول كان متجيبا فاسأل عن الثانية تارة الزرقاني واخلقت الاثر في ذلك ولما اختلفت الامم فيه فروى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة والجمعة يسبح اسم ربك الاعلى وهل ائتيتك حديث الغاشية واذا اجتمع العيدان في يوم قرأ بها فيها وروى انه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة الجمعة في الاول واذا جازك النافقون في الآخرة واختار الشافعي وذهب مالك الى ان في الموطأ انه يقرأ الجمعة في الاول وهل ائتيتك في الثانية يسبح اسم ربك الاعلى وجملة قوله لا يترك في الاول سورة الجمعة ويقرأ في الثانية بما شاء الا انه يستحب ما ذكرنا قال الزرقاني قال في البداية ينبغي للامام ان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة مقفلة ما يقرأ في صلوة الظهر ولو قرأ في الاول بسورة الجمعة وفي الثانية بسورة المنافقين او في الاولى يسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بسورة هل ائتيتك فسن جبركا بفعلة على السلام ولكن لا يوجب عن قرأ شيئا بل يقرأ فيها في بعض الاوقات كيلا يؤدى الى جهل الباقى ولا يفتقر العامة حتى لا يتركها ارجع به ابن عابدين في رد المحتار وابن الهمام في الفتح وغيرهم من فقهاء النخبة هذا **م** ٢٣٢ قوله كان ينبغي يوم الجمعة والامم يخطب ولا يوجد هذا في النسخ المطبوعة بمصر ولا في شرح الزرقاني ولا السبكي وقد تقدم في اول الباب ان رواية ينبغي فائدت عن هذا وهو رواية ابن بكير فعمل بعض النسخ العقد بهن من الروايات الاخرى الى ما سببه الترجمة **١٢**

ق ٢٣٣ قوله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على احدكم استغناء يتضمن التسمية والتزج يقال لمن قهر في شيء او غفل عن ما عليه فعمل كذا اي ما لم يحضر من منزله او عاد او نحو ذلك قاله الزرقاني وقال القاري قبل ما موصلة وقال الطيبي ما يعني ليس واسم منصرف وعلى احدكم تجهه وقيل غير ذلك وكتب الولد المرحوم في تقريره هذا مثل قوله تعالى لا جناح عليه ان يطوف بها او دونه في صفة نفى الاثم والحرمة رد الما اعتقه ومن الاثم فيه فلهذا كان ظاهر الفعل يومهم تصنعوا مراعاة بلبس ما لا يلبسه اذا تخطى عن الناس او كونه منسج اختيارا والتعصية وقهر برفع الحرج والقصد استجابة ويكن هذا ابا حنيفة فصب وانما ثبت الاستنباط ينص آخره هذا اذا حمل على النفي ولا يبعد ان يكون الاستغناء ومثل هذا الكلام في الاغراء والتقصيص على الفعل بسبب تحاورهم فيما بينهم ولا يفتقر فيه نص ورواه جعفر بن محمد بن عبد البر في تاريخه وكتب في الخلة فان عذرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شرارة الخلة يلبسها يوم الجمعة سوى ثوبي مهنته قال ابن الاثير في بدلة وخدرته والرواية بفتح الهمزة وقد سأل الزمخشري والكسند النجاشي خطأ قال لا يصح المنسج بفتح الهمزة في التسمية ولا يقال منسج بالسر وكان القياس ان يقال مثل جلسته خدمته لانها على فعله فافهم **ق** ٢٣٤ قوله ان عبد الله بن عمر كان لا يروح الى صلوة الجمعة الا اذهن وتطيب اذ بهن افعلت من الرحمن بضم الدال اسم وبالفتح مصدر وهنبت اصله اذ بهن قلبت الشاء والا واذهنت الدل في الدال اي استعملت العين لانه شفت الشفة على المطاوى لعل المراد به نحو الزيت فانما ما مودبه في الهلا والمادة كما يدل عليه حديث كلوا الزيت وادمنوا به الخ وتطيب فيجمع بينهما كقوله للتزج ومن الراحة الا ان يكون حراما اي محرما او دعة لان الواجب عليه الكف عن الطيب قال في البداية لجمعة اجمعوا على ان الطيب كره على الحرم بالجموع والجمعة في حال احرامها واختلفوا في جوازها عند الاحرام قبل ان يحرم انتهى **ق** ٢٣٥ قوله ان كان يقول لان يصلي احدكم بظهر الحرة بفتح الحاء الملهة والراء الشيملة ارض ذات حمادة سودا كما احرقت بالان بظاير المدينة قال الحموي ارض ذات حمادة سودا حمادة سودا كما احرقت بالان وقال الاصمعي الحرة الارض التي يسكنها الحمادة السودا فان كان فيها حمادة الحمادة في العزة فان استندم منها شيء فني كراه غير لمن ان يفعله في منته حتى اذا قام الامم على المنبر يخطب جاز ذلك التاخر يتخطى وتقدم الكلام على معناه في الترجمة وقاب ان اسم يوم الجمعة وقد تقدم النبي من التخطي مرفوعا وموقوفا قال النبي قال الشافعي اكره التخطي الا لمن لا يجد السبل الى المصلى الا بذلك وكان ما كرهه التخطي الا اذا كان الامم على المنبر الذي في المدينة قال مالك انما يكره التخطي اذا خرج الامم وقعد على المنبر فوالله في جاز فيه الحديث فاما قبل ذلك فلا بأس به اذا كان بين يديه فرج الخ فقلت وقد بسط العلامة الحسيني الكلام في احوال التخطي في ذلك فقال قال صاحب التوضيح اختلف العلماء في التخطي فمنه من انه مكره الا ان يكون قد امر فرجه لا يصل الى الباب التخطي فلا يكرهه جعفر وبه قال الاوزاعي والآخرون وقال ابن المنذر يكرهه مطلقا عن سلمان الفارسي والي به بريرة وكعب بن سعيد ابن المسيب وعطاء واهم من قبل ومن ما كرهه اذ جلس الامم من المنبر ولا بأس به قبله وقال ابن المنذر لا يجوز شيء من ذلك خدي لان الذي يحرم قبله وكثيره وعند اصحابنا النخبة لا بأس بالتخطي والدون الامم لولا ان الناس لم يؤذوا في ذلك المطاوي على المراق بعد ذكر الاقوال المختلفة من كتب النخبة وما صله ان التخطي مشروط بشيئين عدم الازدحام وعدم خروج الامم لان الازدحام حرام والتخطي عمل والعمل به خروج الامم حرام فلا يتركه لفضيلة لادون الامم بل يستقر في موضع من المسجد انتهى **ق** ٢٣٦ قوله قال مالك السنة عندنا ان يستقبل الناس الامم يوم الجمعة اذا اراد الامم ان يخطب من كان منهم اي المتقدمين على القبلة كما في المسجد النبوي في المدينة المنورة فان الباقين في الزيادة العتبات يكون القبلة والامم ولا يتم على المنبر فان المنبر في المسجد الذي كان في

التبى صلى الله عليه وسلم املانه قال من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة طبع الله على قلبه **٢٢١** م قال عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب خطبتين يوم الجمعة وجلس بينهما الترغيب في الصلوة في رمضان **٢٢٢** م قال عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ذات ليلة فصلى بصلواته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة او الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اصبح قال قد رأيت الذي صنعتُمْ فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان يفرض عليكم وذلك في رمضان **٢٢٣** م قال عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان من غير ان يأمر بعزيمة فيقول من قام رمضان ايماناً واحتساباً

۱۰ قولہ ابنہ قال من ترک

الجمعة من تحب عليه ثلث مرات قال الحاجي ولما اعتذار العذوق الحديث فانقلبه
لليشة واحمال من قال عبده للتوبة الزفال الشوكا في يمين ان يراد حصول الترك
مطلقا سواء توالى الجماعات او تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة طبع المذكرة في
على قلبه بعد ان اشته وهو ظاهر الحديث ويحمل ثلثت جمع متوالي كما في حديث انس
لان موالاة الذنب ومناينة مشفرة بقله المبالاة به الزملت على هذا ان في هو المتين
لان الشر والايات الواردة في الباب مقيدة بالتوالي من غير مذكرة كسفة وصل وفي
الطحاوي على المراقب يحظر حضور الجماعة وظاهره مع جماعة الجمعة والعبد من يواصل من
ثمانية عشر شيئا ثم عد من وقود و بعض الولايات مقيدة بالتداون قال الشوكاني في الطبع
الذكور انا يكون على قلب من ترك ذلك تداونا فيجبني حل الاما حديث المطلقة على
بنا مقيدا بالتداون وكذلك تحمل الاما حديث المطلقة على المقيد لعدم العذر الزوال اعلة
من مرض ونحوه وفيها الهى عندنا ظاهرا لم طبع الله على قلبه اى ختم على قلبه لئلا ينجى بحمله
بمنزلة المخطوم عليه لا يصل اليه من الخير ووشاه ومنه الطاعة او جعل فيه الجبل والجفاء
والشوة او صير قلبه منافع والطبع يكون البارد الختم والتحرك الدرس وامله
الوسخ ينقش السيف ثم استعمل فيما يشبه ذلك من الآثام والقبايح وبكلام المعصين يجمع

فقال الله تعالى العشرة بقضه ١٢ قلوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطب بين يدي الجمعة وتقدم الكلام على القيام في الخطبة واما اشتراط الخطبتين فقال العيني في شرح الترمذي اشتراط الخطبتين لعنه الجمعة قول الشافعي واما حديث رواية المشهود وعند الجمهور يكفي بخطبة واحدة وهو قول مالك والي حنفية والاداعي داحسي بن داود والي نووي وابن النضر وهو رواية من احمد انتهى وذكره نقل الشوكاني عن شرح الترمذي للعراقي قلت لكن متون المالكية كالدرسوقي وفيه تسع بأجواب الخطبتين مما قاله الشوكاني ولم يستدل من قال بالوجوب بالاجماد الفعل وقد عرفت ان ذلك لا يتضمن بالاثبات الواجب انتهى وجلس بينهما ذهاب الامام الشافعي الى وجوب الجلوس بينهما والمواظبة صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر حديث ابن عمر رضي الله عنهما والاشارة الى

انما سنة مؤكدة قاله الزرقاني ١٢ **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم و
الحديث اخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك باسناده ومعناه صلى
في ليلة من رمضان والظاهر انها ليلة ثلث والعشرين كما سيأتي في المسجد والظاهر
رواية مرة عن عائشة عند البخاري وغيره ان صلى في حجر ثلاث المرات من
الحجر التي كان يجتمع بها بالليل في المسجد كما جاز في لباس البخاري حينما برواية الى سلمة
عن عائشة بلخلف كان يجتمع فيها بالليل فيصلي عليه ويصلي بها بالنساء فيجلس عليه ذات
ليلة لظف ذات مقمرة اي في ليلة من الليال قال في الجمع قلت الشئ نفسه وعقيقته
والمراد ما اضيف اليه ذات يوم اي يوم من الياام انتهى فصل بصلوة اي مقبرة بالصلوة
صلى الله عليه وسلم ناس ذوو مد من الصحابة وفيه جواز الاقتداء في التافئة وفيه ايضا
جواز الاقتداء بمن لم يتوابعه وهو مذاهب الجمهور والافى رواية من الشافعي قاله العيني
ثم صلى من القابلة وفي نسخة الليلة القابلة اي المقابلة والظاهر انها ليلة خمس وعشرين
كثير الناس من سمع غير الصلوة في الليلة الماضية ثم لما شاع خبر تلك الصلوة اجتمعوا
اي عدد كثير من الناس حتى غمر المسجد عن المالك في رواية مسلم والاحمد امثال السبعة حتى غص
باله من الليلة اثنا عشرة او الاربعة كذا ياشك في رواية الطحاوي وكذا في البخاري ومسلم و
غيرهما برواية مالك قال الحافظ كذا رواه مالك ياشك في رواية عتيق عن ابن
شباب قل كانت الليلة الاربعة غمر المسجد عن اهل الحديث ومسلم برواية يونس عن
الزهري فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليلة الثانية فصلوا معه فاصبح الناس
يذكرون ذلك كثيرا في المسجد من الليلة اثنا عشرة فصلوا بصلوة فما كانت الليلة
الاربعة غمر المسجد من الاربعة **قوله** فخرج اليوم رسول الله صلى الله عليه
وسلم ففقدوا صوته وظنوا قد اذخر ففعل بعضهم بفتح يخرج يخرج رسول الله عليه وسلم اليوم
وبعضهم يفتح ففعلوا صوته وحضوا الباب كما ورد في الروايات وفي رواية احمد عن

[illegible]

حرمان الذي سأله عن ذلك بعد ان اصبح عمر ابن الخطاب فلم ينعني من المزوج اليكم
 صلوة الا اني خشيت ان يفرض عليكم اى القيام وفى نسخة ان تعرف من عليكم اى تلك
 صلوة فتعجز وكما في رواية مسلم والمعلق يفتق منكم وليس المراد العجز لكل لا يسقط
 التكليف فنده الروايات مرعبة في ان عدم خروج رجل الله عليه وسلم كان الخشية
 من فرضية هذه الصلوة لعله اعزى ١٣ **هـ** قوله ان رسول الله اصل الله
 بهم في قيام رمضان اى في صلوة التراويح كما قاله النووي وغيره وقيل مطلق
 صلوة التراويح والمرتج الاول حتى قال الكرماني انفقوا على ان المراد بقيام رمضان
 ان شأنا في جميع السنة لما اخص به ولا انتسب اليه كما لا ينتسب اليه العشر اخص
 لخواص التي تصل في جميع السنة من غير ان يأمر بعجزه اى اجزم وبنت وقطع ليجزى
 من غيره قال الطبري العزيزة والعزم عقد القلب على امضاء الامر والمعنى يأمر من
 ان لو جهر ايجابا بالاجل تركه بل امر نذوب وترغيب ١٣ **هـ** قوله فيقول اى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان قال ابن عبد البر اجمع رواية الوطاس
 لفظ قام ولذا دخل ماك في قيام رمضان ويقولوه قوله كان يرغب في قيام
 رمضان وما يليح ما عليه معزوليوس والواو ليس كلم عن الزهري بلوظ قام وهداه ابن
 عسيرة وحده عن الزهري بلوظ من قام رمضان بالمال وله ادواه محمد بن عمرو وعيسى ابن

پیشہ رسیدگان اور اربابِ بخت و سلاطین و امراء و کرامت و کرامت و کرامت و کرامت

وهو الامر عنده قال الباقى يريد ان التواضع لا يرد فيها على ركعتين وبهذا قال الشافعى والجمهور وسف وحمد بن الحسن وقال ابو حنيفة ان شاء سلم بن ركعتين وان شاء سلم من اربع وقال الثوري والحسن بن صالح صل كم شئت بسلام واحد بعد ان تمس في كل ركعتين ان التمسك والنجفة قائلون بعدم الاجزاء لاق من ركعتين وجواز الاكثر من ركعتين اشعا االانهم كرهوا الزيادة على الاربعة في التندول على التثنية في صلوة الليل لانه عليه الصلوة والسلام لم يرد على ذلك ولولا الكراهة لزاده تعظيما لكذا في البداية والا فضل عندنا لما فيها اربع اربع لفعل صل الشريعة وسلم فيها كذلك وعندنا ما جيز في الليل على مثل اعتبارها المتأخر كذا في البداية ومحل حديث ابن عمر عندهم المحصر في الاشتغال يعني لا يجوز التقعود على الاكثر لولا اطلاق من ركعتين عليه عليه صاحب البداية اذ قال ومعنى ما رواه شعبة لا اوتر الا وجهه عندى ان بهنا عشرين حديث ابن عمر المذكور في الباب وحصره اثنا في باعتبار ما دون الركعتين ورواه غيره في بيان الرواية اذ قال صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث فاذا اخفت الصبح فاقربوا لوجهك فاعلم بان المرون مشى غير الواحد الذي ذكره في مقابلة والثاني هو حديث الطب الصلوة اثنى على من تشد في كل ركعتين الحديث فقيه فسر النبي صلى الله عليه وسلم قوله بنفسه الشريعة ويحتمل حمل كلامه على كل الامور فحينئذ لا يتخالف فيها ولا ما كان فاحمل على ما تارة النجفة او على من هو المتعين ثلثا لما لعق قوله صلى الله عليه وسلم فاعلم الشريعة فانه ثبت بعدة روايات تطوعه عليه الصلوة باكثر من ركعتين فعد روى زيادة عن عاشرته روى قال صلى الله عليه وسلم يصل صلوة العشاء في جماعة ثم يرجع الى اهل بيته فيركع اربع ركعات ثم يادى الى فراشه الحديث وروى عن ابن الزبير ان صلى الله عليه وسلم اذا صلى العشاء ركع اربع ركعات وروى عن معاوية عن عاشرته روى ان صلى الله عليه وسلم يصل الضحى اربع ركعات ويزيد ما شاد وروى من حديث عمر عن عاشرته كان صلى الله عليه وسلم يصل الضحى اربع ركعات ولا يفعل بينهما بكلام كاحا البني وفي حديث ابن عباس في ميته عنده عليه الصلوة والسلام قال صلى الله عليه وسلم في رواية ام جيبه مرفوعا من حافظك في اربع قبل الظهر فاربع بعد الحديث وفي حديث ابى ايوب مرفوعا اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تنقح لمن ابواب السجدة وفي حديث علي كان عليه السلام يصل قبل الظهر اربع ومن عاشرته روى ان صلى الله عليه وسلم اربع ركعات قبل الظهر وبعد الزوال غير الصلوة والسلام يصل اربع ركعات بعد الزوال ومن عمر فومار روى قبل الظهر بعد الزوال تسب ثلثين في السجدة وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي سردها اصحاب الروايات في كتبهم في جميع الفوائد والروايات الواردة في اربع ركعات فلا يهاجمه عدة السلام لانها اهل الماثل وتعدده اثبات امره انما يتلخظ قالوا في الجامة ١٣ قوله صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر قال الجيد الوتر باكثر من اربع ركعات لم يتفق من العدد ثم اختلفت الروايات في وتره صلى الله عليه وسلم كثير جدا كما لا يخفى عن من راوا في هذا روى بالكتب وروى عن صلوة الليل كلها طبق عليه الرواية في ثلثين ركعات ولذا تراهم يقولون الوتر في ثلثين ويذكرون في اربع ركعات صلوة الليل مطلقا قال البني اعلم ان عاشرته روى ان صلى الله عليه وسلم في جميع صلوة على الشريعة وسلم في الليل التي كان فيها الوتر وترا في اختلفت صلوة على الشريعة وسلم في الليل قلعة وكثرة كما صرح به جمع من القول ومررت به عاشرته بنفسها كاسيا في تحت حديث عاشرته روى ذلك باختلاف الاحوال والافاق والمماثل اذ اختلفت الروايات في تسجده صلى الله عليه وسلم ولا اضطراب في ذلك لاننا نحمله على اختلاف الاحوال وجملة من روى صلوة صلى الله عليه وسلم في صلوة الليل ستة عشر صاعدا سرودوا باسم البني وقال في حديث زيد بن خالد بن عباس وجاروا سلمة ثلث عشرة ركعة وفي حديث الفضل وصفوان بن المعطل ومطهر بن الحكم وابن عمرو احدى الروايتين عن ابن عباس احدى عشرة ركعة وفي حديث انس ثمان ركعات وفي حديث حذيفة سبع ركعات وفي حديث ابى ايوب اربع ركعات وكذا في بعض طرق حديث حذيفة واكثر فيها حديث علي روى ستة عشرة ركعة اثنى قلت والباقي الثلثة من الستة عشر وهم جاج بن عمرو وخباب بن الادريج وما لم يسم لم يذكر في رواياتهم التي ذكرها البني اعداد الركعات قال العلماء في هذه الاما حديث اخبار كل واحد من ابن عباس وزيد وعائشة ما شاهده ولا خلاف ان ليس في ذلك عدد لا يترفع ولا ينقص ولا يتغير وان صلوة الليل من الطاعات التي كلما زادها زاد الاجر وانما

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فكانت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا قالت عائشة فقلت يا رسول الله تنام قبل ان توتر فقال يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام قلبي **هـ** قال عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين **هـ** قال عن عائشة عن سليمان بن كريب موطئ ابن عباس ان عبد الله بن عباس اخبره انه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي خالته قال فاقطعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله في طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انصف الليل قبله بقليل او بعد بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس فسمع النور من وجهه بيده ثم قرأ العشر الايات الخواتم من سورة آل عمران ثم قام الى شئ معلق فتوضأ منها فاحسن وضوءه ثم قام يصلي قال ابن عباس فقامت فصنعت مثل

قوله او قبل بقليل او بعده بقليل من معنى الترتيب والتعقيب وهو الظاهر وقال القادي يميل الشك من الراوي عن ابن عباس او دون ذلك وفي رواية البخاري حتى انصف الليل او قرب ما منه وفي اخرى له الجزم بثبت الليل الاخير قال المافظ ويصح بينهما بان الاستيقاظ وقع مرتين في الاول نظر الى الساعات ثم تلا الآيات ثم عاد ان يستيقظ فنام بين يدي البول والوضوء كما ورد في الثانية اعاد ذلك ثم توتر واضطجع استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم جازدا على كون اذا شرطية ومتعلق لما على كونها ظرفية فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم حال كونه يمسح في بعض الشئ مسح يدا العطف النوم اي اثره او المراد به العينان من المطلق اسم الحال على المحل من وجهه قال الياجي يحتمل الوجهين الاول ان النور من الوجه او اذله المسح مسح الوجه بيده بالا افرادي مسح بيده عينية او الوجه ثم قرأ صلى الله عليه وسلم العشر الايات من احاطة العطف للوضوء ويخبره قول الامم التعريف على العمدة عند الامانة نحو الشبهة الاثواب قاله العيني الخواتم بالنسب لانه صفة العشر جمع خاتمة اي اواخر من سورة آل عمران والمراد بها ان يطلع السموات والارض الى آخر السورة وفي رواية الصحيحين حتى ختم السورة ١٢ **هـ** قوله ثم قام صلى الله عليه وسلم الى شئ يقع الشئ المنجوع وشدة النوم قرينة خلقه من ادم قال الياجي هو السقاء البالي وفي الجمع الشان جمع شئ وشدة وهي اشتد تبريد الماء من الجرد قال الحمد الشئ وبهذه القرينة الغنى الصغيرة وقال العيني في التفسير هو القرينة التي فقتت وبسبب من الاستعمال ملحق تذكيرا باعتبار لفظه وفي رواية البخاري ملحقه بالثابت لادارة القرينة قال العيني ان تذكيرا فالتذكير باعتبار لفظه واعتبار الاداء والبدون ان يشأ باعتبار القرينة والفتيق القرينة يكون تبريد الماء غالبا وقد يكون مجرد مياها من العذرة والوسخ فتوضأ صلى الله عليه وسلم وتسوك كما في رواية مسلم منها اي من القرينة وفي بعض النسخ بالتذكير اي من الشئ قلت ويصح بالمجاز او التقيد فاحسن ومنه اي امه قال الياجي يقال احسن فلان كذا بمعنى احسنها اذ اني في كل امرئ وشئ والشان ان علم كيف يأتي به يقال فلان يحسن صنعة كذا يعني يعلم كيف يصنع الخ فقلت والمراد هناك الاول ولا بد من قرينة او بسبغ الوضوء والبخاري في رواية عمرو بن دينار عن كريب فتوضأ وضوء خفيفا ويصح بينها برواية الثوري في الصحيحين فتوضأ وضوء بين وضوئين لم يكثروا قد ابلغ ولمسلم فابسغ الوضوء لم يس من الماء الا قليلا وحاصل الجمع انه عليه الصلوة والسلام اني بجميع التذورات مع تخفيف الماء ولم يكثروا كما هو نص رواية مسلم ويحتمل ان يحمل الروايات على تعدد الوضوء فانه تقدم انه عليه الصلوة والسلام كذا الوضوء في تلك الليلة ثم قام يصلي ولحمدين نصر في قيام الليل ثم اخذ برء والحضر فنام ثم دخل البيت فنام يصلي قال ابن عباس عبد الله فقتت اي من منبجي فتطيت كراية ان يرى اني كنت انقبت لركضاني رواية لمسلم فصنعت مثل ما صنع يحتمل انه فعل جميع ما ذكر من القول والنظر والسواك والوضوء والتوضوء وغير ذلك ويحتمل ان يحمل على الغلب اذا الشبهة لا يقتضي الساعات من كل جهة فيحتمل على الوضوء فقط كما يدل عليه رواية البخاري في باب التخفيف في الوضوء بلفظ فتوضأت نحو ما توضأ ثم جئت فقتت الحديث ثم ذهبت الى النبي صلى الله عليه وسلم واقترعت به قال الياجي بنزيل على ان الماحوم يا تم من لم يتوان نوم وبهذا قال مالك وقال الشافعي لا يجوز ان يقتدى به حتى يؤم ذلك الامام خذ احرامه وقال ابو حنيفة يا تم به الرجل ولا يا تم به النساء والروايات البخاري على الحديث اذ لم ينو الامام ان يؤم ثم جاز قوم فاهم الخ ١٣

هـ قوله يصلي اربعا اي اربع ركعات فلا تسئل عن حسنهن وطولهن لما اتين في نهاية من كمال الحسن والطول وظهر بها استغنيات عن السؤال في كمالين وبيان الوصف فيها ثم يصلي بعد تلك الاربعة اربعا اخرى فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ايضا لما تقدم وهذا ظاهر في انه صلى الله عليه وسلم قد يصلي اربعا اربعا وموحد لم قال ان قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثني مثني احتراز عن الاربعة لان الاربعة والاثبات للتشديد بعد كل ركعتين والافيتا في فخذ قوله صلى الله عليه وسلم ما تاول بعض من ذهب الى افضلية الركعتين بان المراد بركعات مع التسليم بينها خروج عن ظاهر اللفظ بلا حجة ومحال ان يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بشئ ويحرم على ظاهرا وقد ثبت من صلى الله عليه وسلم اربع ركعات في غير موضع واحد فلا بد من ان يصلي قوله صلى الله عليه وسلم مثني مثني على الاحتراز عن الواحد واستدل به على افضلية تكوير القيام على كثرة الركوع والسجود ثم يصلي ثلثا اي ثلث ركعات يوتر بها عند الخفيفة ويوتر به بلفظ مسلم ثم اوتر بثلث وعند المائكة وغيرهم يوتر بها بواحدة والظاهر ان الاول بل هو المتعين واهم من ذلك حديثنا عن ابي داود كان صلى الله عليه وسلم يوتر باربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث الحديث قالت عائشة فقلت بغضا العطف على السابق قاله الورداني يا رسول الله انك انما قبل ان توتر بمرة الاستغفار قال الياجي يحتمل معنيين احدهما كان ينام باخر صلوة العشاء قبل ان يوتر ثم يقوم من الليل لصلوة وتوتره ويحتمل ان يكون اداوت ان صلى اربعا ثم قام فقام صلى الله عليه وسلم يا عائشة ان ميثقي ثمان ولا ينام قلبي قال الياجي يعني ان لا ينام عن مراعات الوقت وهذا مما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من امر النبوة والعمرة ولذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى النوم من النوم الخ ١٢ **هـ** قوله انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تارة يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة للتشهد ثم يصلي اذا سمح الزمان بالصبح اي اذان الجوز كعتين خفيفتين سنة الجوزيا في الكلام على تخفيفها في محل ١٣ **هـ** قوله ان مولاه عبد الله بن عباس اخبره اي كريب اذ اي ابن عباس بات من البصرة اي قد ليلة من الليالي عند ميمونة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي اي ميمونة خالته اي ابن عباس قال ابن عباس فاخطبتني اى وضعت جسدي بالارض قال العيني ذكره بالفتح وذكر الاول بلفظ الغائب وهو من تخفف العباد يقال له الا لثقات الخ في عرض قال في الفتح الرحا في بفتح العين عند اكثر المشايخ ووقع عند جماعة منهم الطبري والاصمعي بعض العين والاول المراد قال الورداني يقع العين على المشهور وبمعناها ايضا وانكره الياجي فخلا ومعنى وقال العسقلاني صحبه به الرواية فلا وجه لانكار الوسادة ما يمنع عليه الرأس للنوم ولحمدين نصر وسادة من ادم مشوحا ليف واقتار الياجي ان المراد بها الخرافش كما يسمي والوجه الاول واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله اي ميمونة ومن كانت ما تفتنا كما في رواية طلحة بن نافع عن ابن خزيمة في طولها قال الياجي الوساو الخرافش الذي ينام عليه فكان اضطجعا في عرضها عند رؤسها او عند راسها وقال الراودي هو ما يصنعون عليه رؤسهم عند النوم فتضعها رؤسها في طولها وفتح ابن عباس في عرضها قال الياجي وهذا ليس بهين عندي ولو كان الامر على ذلك لقال يتوسد رسول الله صلى الله عليه وسلم والبول الوسادة وتوسد ابن عباس عرضها الخ فيقول واضطجع في عرضها يقتضي ان يكون العرض محل الاضطجاع ولا يصح ذلك الا ان يكون فراشا **هـ** قوله فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان تحدث مع اهله ساعة كما في رواية مسلم حتى اذا قرئته او شرطية انصف الليل تحببا وتقريرا كما يدل عليه

ابن عمر ^{رضي الله عنهما} كنت فقلت له خشيت الصبح فانزلت فاوترت فقال عبد الله اليس لك في رسول الله اسوة حسنة فقلت بلى والله قال فان رسول الله ^{صلی الله علیه وسلم} كان يوتر على البعير ^{٢٦٥} لك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال كانت ابوبكر الصديق اذا اراد ان يأتى فراشه ابوتر وكان عمر بن الخطاب يوتر اخر الليل قال سعيد بن المسيب اما انا فاذا اجئت فراشى لوترت ^{٢٦٦} لك انه بلغه ان رجلا سأل عبد الله بن عمر عن الوتر اوجب هو فقال عبد الله بن عمر قد اوتر رسول الله ^{صلی الله علیه وسلم} واوتر المسلمون قال فجعل الرجل يردد عليه وعبد الله يقول قد اوتر رسول الله ^{صلی الله علیه وسلم} واوتر المسلمون ^{٢٦٧} لك انه بلغه ان عائشة زوج النبي ^{صلی الله علیه وسلم} كانت تقول من خشى ان ينام حتى يصبح فليوتر قبل ان ينام ومن رجا ان يستيقظ اخر الليل فليوتر ^{٢٦٨} لك عن نافع انه قال كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة والسماء مغمية فخشى عبد

واجب بدليل موافقته صلى الله عليه وسلم واجماع اهل الاسلام قاله القاضى قال
الراوى فعمل الرجل السائل برؤيه عليه ويكره السؤال ويطلب الجواب الصريح ولم
يلفت بالتلويح وعبد الله بن عمر مردوجا ويقول في كل مرة قد اوتر رسول الله
صلى الله عليه وسلم واوتر المسلمون قال اباجي يمتثل ان عبد الله بن عمر علم انه غير
واجب قلت وكذلك اذا علم ابن عمر انه واجب ولم ير الرجل الا لذلك كما ترى و
لم ير الرجل الا لهذا المقدار من العلم وكان يحبه ما هو يحتاج اليه من انه صلى الله عليه وسلم
اوتر واوتر المسلمون بعده وطوى عنه ما لا يحتاج به اليه ويحتمل ان ابن عمر لم يثبت له
حكم ما سأل عنه فاجاب بما كان وتركم ما اشكل عليه الخ قلت ويحتمل ان ابن عمر
كان يعرف انه واجب وعمره بهذا السباق لانه دليل على الوجوب كما تقدم عن القاضى
وقد رفع في الجواب لعدم سماعه صلى الله عليه وسلم شيئا في ذلك نعم قال ابن عبد الملك
عن ابن عمر انه قال واجب يظن السائل وجوب المقرض

ان قال حيزر واجيب يشاؤون به ويشكر قال القادري وهذا الطريق هو الاصل
٣٤ قوله كانت تقول من خشى وفاته ان ينام حتى يسبح اى يدخل فى الصباح
 بلوط الفجر اثنان فى حالة النوم فيقول قبل ان ينام حتى لا يلوث عند الوقت الاختيار
 للوتر عند الملكية وتنام الوقت عندنا الخفيفة والنجوم كما تقدم بسوطا فى وقت الوتر
 من رجا اى غلب على ظنه لعادته او لامر ائزان يستعطف فى آخر الليل فليخوض وتره الى آخر
 الليل فان ذلك افضل قال صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا وتقدم
 فيها من جابر قال صلى الله عليه وسلم طبع حكم ان يقوم آخر الليل فيوتر من آخره
 فان صلوة آخر الليل مشهودة وذلك افضل ومن خاف منكم ان لا يقوم من آخر الليل
 فيوتر من اوله وعن عائشة ربه قالت من كل الليل
 وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتهى وتره الى السجود صلى نحو ذلك عن علي ربه عند
 ابن ماجة **٣٥** قوله فخشى عبداللّه من غمره طلوع الصبح فانوتر ركعة واحدة على
 وفق مذهبه ثم انكشف اى اذ نفع فى اشارة صلوة الغيم ذى ان عليه ليا اى راي الليل
 باقية والفجر لم يطلع بعد فشق وتره بواحدة اى ضم بوتره ركعة واحدة اخرى فصارت شقعة
 اول الفال اى يحل اذ لم يسلم من الواحدة فشقها باخرى على راي من قال لا يحتاج فى نيته
 اول الصلوة الى اعتبار عدد الركعات ويحتمل اذ سلم الركعت والظاهر ان لفظ
 ثم ذهب للترافى فيكون ذلك مذهبه والحب من مثل اى ان الخفيفة اذا اولوا قوله
 صلى الله عليه وسلم فيوتر بواحدة يان بعضها مع الشقعة المتقدمة بدون السلام ابطوا
 هذا القول واذ احتاجوا الى ذلك بانفسهم فى اثر الباب لم يبق فيه النكارة فذهب النجاشي
 وان اخلاه القادري ايضا فكن ليس فى محل فانه يخالف مذهبه الفاعل لان ابن عمر
 فاقول ينقض الوتر فقد اخرج احمد بسنده عن ابن عمر ان اذا سلم على الوتر قال اما
 فاقولوا وترت قبل ان انام ثم اودت ان اصل بالليل شقعت بواحدة فامعنى من
 تترى ثم صليت مثلنى مثلنى فاذا قضيت صلواتي اوترت بواحدة الحديث ثم صلى
 بعد ذلك ركعتين وركعتين للبيعة فلما خشى طلوع الصبح بعد ذلك اوتر بواحدة قال الزقاني
 عنده مسئلة يعرفها اهل العلم بنقض الوتر ودوى مثله عن علي وعثمان وابن مسعود وغيرهم
 عدم الزقاني وحكاها الترمذي عن جماعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن
 بعدهم قال وذهب اليه اسبق ثم قال الزقاني وخالف فى ذلك جماعة منهم ابو بكر
 كان بوتر قبل ان ينام ثم ان قام صلى ولم يعد للوتر ودوى مثله عن عمارة وعائشة و
 كانت تقول اوتران فى ليلة النكاح ذلك وهو قول نالك والشافعي والاوزاعي و
 محمد والي ثور وغيرهم قلت وقد قالت الخفيفة قال الشوكاني وروى قال النووي وابن
 الميادك وحكاها القاضى عياض عن كافة اهل الفتيا واجمعت قوله صلى الله عليه وسلم الاوتران
 فى ليلة وهو حديث حسن اخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما عن طلق بن عيسى قال
 لما فظ قال الشوكاني وحسنه الترمذي قال عبدالحق وغيره الترمذي ومحمد وقرجه ابن
 بيان ومحمد **١٣**

واجب بدليل موافقته صلى الله عليه وسلم واجماع اهل الاسلام قاله القاضى قال
الراوى فعمل الرجل السائل برؤيه عليه ويكره السؤال ويطلب الجواب الصريح ولم
يلفت بالتلويح وعبد الله بن عمر مردوجا ويقول في كل مرة قد اوتر رسول الله
صلى الله عليه وسلم واوتر المسلمون قال اباجي يمتثل ان عبد الله بن عمر علم انه غير
واجب قلت وكذلك اذا علم ابن عمر انه واجب ولم ير الرجل الا لذلك كما ترى و
لم ير الرجل الا لهذا المقدار من العلم وكان يحبه ما هو يحتاج اليه من انه صلى الله عليه وسلم
اوتر واوتر المسلمون بعده وطوى عنه ما لا يحتاج به اليه ويحتمل ان ابن عمر لم يثبت له
حكم ما سأل عنه فاجاب بما كان وتركم ما اشكل عليه الخ قلت ويحتمل ان ابن عمر
كان يعرف انه واجب وعمره بهذا السباق لانه دليل على الوجوب كما تقدم عن القاضى
وقد رفع في الجواب لعدم سماعه صلى الله عليه وسلم شيئا في ذلك نعم قال ابن عبد الملك
عن ابن عمر انه قال واجب يظن السائل وجوب المقرض

ان قال حيزر واجيب يشاؤون به ويشكر قال القادري وهذا الطريق هو الاصل
٣٤ قوله كانت تقول من خشى وفاته ان ينام حتى يسبح اى يدخل فى الصباح
 بلوط الفجر اثنان فى حالة النوم فيقولون قبل ان ينام حتى لا يلوث عند الوقت الاختيار
 للوتر عند الملكية وتنام الوقت عندنا الخفيفة والنجوم كما تقدم بسوطا فى وقت الوتر
 من رجاى اى غلب على ظنه لعادته او لامر ائزان يستعطف فى آخر الليل فليخوض وتره الى آخر
 الليل فان ذلك افضل قال صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا وتقدم
 فيها من جابر قال صلى الله عليه وسلم طبع حكم ان يقوم آخر الليل فيوتر من آخره
 فان صلوة آخر الليل مشهودة وذلك افضل ومن خاف منكم ان لا يقوم من آخر الليل
 فيوتر من اوله وعن عائشة ربه قالت من كل الليل
 وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتهى وتره الى السجود صلى نحو ذلك عن علي ربه عند
 بن ماجة **٣٥** قوله فخشى عبداللّه بن عمر طلوع الصبح فاوتر ركعة واحدة على
 وفق مذهبه ثم انكشف اى اذ نفع فى اشارة صلوة الغيم ذى ان عليه ليا اى راي الليل
 باقية والفجر لم يطلع بعد فشق وتره بواحدة اى ضم بوتره ركعة واحدة اخرى فصارت شقعة
 اول الفال اى يحل ان لم يسلم من الواحدة فشقها باخرى على راي من قال لا يحتاج فى نيته
 اول الصلوة الى اعتبار عدد الركعات ويحتمل ان يسلم الركعت والظاهر ان لفظ
 ثم ذهب للترافى فيكون ذلك مذهبه والحب من مثل اى ان الخفيفة اذا اولوا قوله
 صلى الله عليه وسلم فيوتر بواحدة يان بعضها مع الشقعة المتقدمة بدون السلام ابطوا
 هذا القول واذ احتاجوا الى ذلك بانفسهم فى اثر الباب لم يبق فيه النكارة فذهب النجاشي
 وان اخلاه القادري ايضا فكن ليس فى محل فانه يخالف مذهبه الفاعل لان ابن عمر
 فاقول ينقض الوتر فقد اخرج احمد بسنده عن ابن عمر ان اذا سلم على الوتر قال اما
 فاقولوا وترت قبل ان انام ثم ادوت ان اصل بالليل شقعت بواحدة فامعنى من
 تترى ثم صليت مثلى فاذ اقصيت صلواتي اوترت بواحدة الحديث ثم صلى
 بعد ذلك ركعتين وركعتين للبيعة فلما خشى طلوع الصبح بعد ذلك اوتر بواحدة قال الزقاني
 عنده مسئلة يعرفها اهل العلم بنقض الوتر ودوى مثله عن علي وعثمان وابن مسعود وغيرهم
 عدم الزقاني وحكاها الترمذي عن جماعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن
 بعدهم قال وذهب اليه اسبق ثم قال الزقاني وخالف فى ذلك جماعة منهم ابو بكر
 كان بوتر قبل ان ينام ثم ان قام صلى ولم يعد للوتر ودوى مثله عن عمارة وعائشة و
 كانت تقول اوتران فى ليلة النكاح ذلك وهو قول نالك والشافعي والاوزاعي و
 محمد والي ثور وغيرهم قلت وقد قالت الخفيفة قال الشوكاني وروى قال النووي وابن
 الميادك وحكاها القاضى عياض عن كافة اهل الفتيا واجمعت قوله صلى الله عليه وسلم الاوتران
 فى ليلة وهو حديث حسن اخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما عن طلق بن عيسى قال
 لما فظ قال الشوكاني وحسنه الترمذي قال عبدالحق وغيره الترمذي ومحمد وقرجه ابن
 بيان ومحمد **١٣**

يشك عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع أباه القاسم بن محمد يقول إن لا وتر بعد
الفجر قال يحيى قال ملك وأما ما يتردد الفجر من نام عن الوتر ولا ينبغي لأحد أن يتعد ذلك حتى يضع وتره بعد الفجر ما جاء
في ركعتي الفجر **م** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان إذا سكنت المؤذن عن الإذان لصلوة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تقوم للصلوة **م** قال يحيى
ابن سعيد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف ركعتي الفجر حتى لا قول اقرأ بآل القرآن أم لا **م** قال
عز شريك بن عبد الله بن أبي نجر عن إسماعيل بن عبد الرحمن أنه قال سمع قوم الإقامة فقاموا يصلون فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال أصلو تان معا أصلو تان معا وذلك في صلوة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح **م** قال يحيى أنه بلغه أن عبد الله بن عمر
فأنته ركعتا الفجر فقاموا بعد أن طلعت الشمس **م** قال يحيى عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد الذي صنع

١٤ قوله يقول إن لا وتر بعد طلوع الفجر قال
الزرقاني وكذا قال أبو الدرداء وحديثه وبه قال مالك وأحمد والشافعي في القديم من وقت
منزوي لا تجلس اعتكف على الزمان من مذاهب الأئمة في ذلك ولنا مجمع في قول
وأحمد وليس كذلك والصحيح أن هناك مستثنين الأول مشكلة وقت الوتر وقد تقدم
الكلام عليه مناسبا فافهم من فروع الأئمة الأربعة وما صدر من وقت الوتر في
المشهور المخرج عند الأئمة الثلاثة من الغناء أو الطبع الفجر وبعد طلوع الفجر فخذوا عنهم
وعند الإمام مالك لو كان وقت الاختيار في طلوع الفجر ووقت الضرورة في الصلوة
الصحيح فخذوا الأثر والوارد في الباب كلما مضى عند الأئمة الثلاثة قضاء الوتر في غير
وقت وعن مالك في الوتر في وقت الضرورة فلا تغفل **١٢** **١٥** قوله قال مالك
إنما لا يترى يصل الوتر بعد طلوع الفجر وكذا بعد صلوة الفجر عند من قال به من نام عن الوتر
أو نسيه ولا ينبغي لأحد أن يتعد ذلك حتى يضع وتره بعد الفجر وهذا الأمر مجمع عليه
عند الأئمة الأربعة لا يخرج وقت الاختيار عن بعضهم ووقت الأداء عند الآخر **١٦**
١٧ قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سكنت المؤذن يؤخذ
منه لا يشغل بالصلوة عند الإذان بل يجيب الإذان أولا ثم يصل ركعتي الفجر عن
الإذان الثاني الذي يكون بصلوة الصبح قام وصل ركعتين خفيفتين يعني يتصرف فيهما القراءة
والركوع والسجود ليداد إلى الصبح أول الوقت كما جزم به القريب في حكمته
تفصيها لا يدخل في الفرض بنشاط تام وهذا الثاني لا وجه له يدخل في صلوة التيسار
بركعتين خفيفتين كما بدأ بصلوة الليل بخفيفتين قال محمد بعد ذكر الحديث وهذا تأخذ
الركعتان قبل صلوة الفجر بخفتان وسألت الكلام عليه مسوقا قبل أن تقوم للصلوة يعني الوقتانية
والحديث من مستلآت الكيفية في أن إذان الصبح لا يصح قبل الفجر ووجه الاستدلال إذا أطلق
على هذا الإذان الثاني في إذان الصلوة الصبح ففهم بهذا أن الإذان كان للصلوة وأما الإذان
الأول كان لغناء أو حكماء أو إيفاء حجة أخرى بأن صل الله عليه وسلم كان يصل ركعتي
الفجر إذا دنا ولا يجوز ركعتا الفجر قبل الوقت إجماعا ففهم أن الإذان لا يكون قبل الفجر
للمصلي ولم يتأخر في وجده استلزام من قال لا جرم فيه احتمال أن يكون المراد به الإذان الثاني
والخفيف لم ينكر وأوجده الإذان قبل الفجر بل قال لا يصح الإذان للصلوة قبل الوقت والفرق
بينها كالفرق بين السجود والارض **١٨** **١٩** قوله قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يخفف ركعتي الفجر اللتين قبل صلوة الفجر أقوالا لا افخالا لا تقدم ما قال محمد بن موطاه
بعد ذكر حديث حفصة وهذا تأخذ الركعتان قبل صلوة الفجر بخفتان الإحدى ابتدائية
بمسرة العزة وشدة النون لا قول بل ما إلى كيد قرأ بهمة الاستفهام بآل القرآن العائنة أيضا
أم لا قال القزطبي ليس معناه أنها شكت في قراءة العائنة وإنما معناه أنه كان يطمح
القراءة في النوافل فلا خفف القراءة فيها صار كما لم يقرأ بالنسبة إلى غيرهما من الصلوات
إلا فلا متمسك ففهم من أنه لا قراءة في ركعتي الفجر أصلا تأخذ الزقاني قال القزطبي قال
الصلو دى ذهب قوم إلى أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر وقال قوم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب
خاصة ثم أوردوا حديث علي بن بلال بن القزطبي **٢٠** قوله فقاموا يصلون قال
الباي جازي فافهم أنهم كانوا أجوسا ما لين بطلوع الفجر فقاموا يصلون فقاموا يصلون
أن يكونوا يصلون عند الإقامة فقاموا يصلون والاول الظاهر أن قال ابن العربي في شرح الترمذي
لم يذكر في حديث مالك بل هما ركعتان للفجر فافهم أن كانت نافلة بشفاعة فيحق أن
يقال ذلك فيها وكان ركعتا الفجر فلا ينبغي له أيضا أن يفعل ذلك المخرج عليهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال أصلا تان معالان الإقامة من الصلوة قال الزقاني والمعنى أن

أمرى الصلوتين التي تلي أنت والثانية التي أقيمت لها تعليلان معا وهذا أوضح قرينة
على أن الأئمة كان على الاشتراك والمناظرة لا على الشغل عند إقامة المكتوبة أصلا تان معا
قال الباي جازي الكاد وتؤرخ ذلك كان في صلوة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح
الظاهران هما من كل عام يحيى بن يحيى الرلوي وليس هذه الزيادة في رواية محمد بن موطاه
وقال بعد ذكر الحديث بكرة إذا أقيمت الصلوة أن يصل الرجل كطوبا غير ركعتي الفجر
خاصة فافهم أن لا بأس بأن يصلها الرجل وإن أخذ المؤذن في الإقامة وكذلك ينبغي وهو قول
ابن حنيفة الجوزي قال ابن رشد في البداية الذي لم يصل ركعتي الفجر وادك الإمام في الصلوة
أو دخل المسجد يصلها فاقبضت الصلوة ففهم مع الإمام في الصلوة ولا يركعها في المسجد
والإمام يصل الفرض وإن كان لم يدخل المسجد فإن لم يخفف أن يغتفر الإمام بركعة غير ركعتي
خارج المسجد وإن خاف فوات الركعة ففهم مع الإمام ثم يصلها إذا طلعت الشمس و
داخرا أو خفيفا ما كان في الفرق بين أن يدخل المسجد ولا يدخله ولا في المدة في ذلك فقال
يركعها خارج المسجد ما كان أن يركع ركعة من الصبح مع الإمام وقال الشافعي إذا أقيمت
الصلوة فلا يركعها أصلا لا داخل المسجد ولا خارجه والسبب في اختلافهم اختلافهم في مفهوم
قوله على الصلوة والسلام إذا أقيمت الصلوة فلا صلوة المكتوبة فمن حل بها على عمومها
أصلها من قصره على المسجد فقط إذا ترك خارج المسجد ومن ذهب إلى العموم ففهم أن معنى
أنما هو الاشتغال بالشغل عن الفريضة ومن قصر ذلك على السجدة ففهم أنه هو
مكون صلاتان معاني موضع واحد كان الاختلاف على الإمام وقد ورد منصوصا في ذلك
حديث الباب قلت وهذه العلة أولى لو روده في النص **٢١** **٢٢** قوله أنه أيضا
صنع مثل الذي صنع ابن عمر من قفائهما بعد الشمس وأجاز الشافعي وغيره قفائهما بعد
سلام الإمام لحديث عمر بن قيس أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصل بعد الصبح ركعتين
فقال صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح ركعتان فقال الرجل ألم لم تكن صليت الركعتين
قبلا ففهمها الآن فكسكت صلى الله عليه وسلم وإلى ذلك مالك وأكثر العلماء للشيء من
الصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس تأخذ الزقاني وقال ابن العربي ما من لم يصلها حتى صلى
الصبح فقال مالك رحمه الله صلى الله عليه وسلم إذا طلعت الشمس وقال الشافعي يصلها بعد صلوة الصبح
وقد فعل ابن عمر مثل ذلك ذهب مالك وهو الصحيح نبي النبي صلى الله عليه وسلم من
الصلوة بعد الصبح الجوزي قال ابن رشد في البداية إذا قامت حتى صلى الصبح ففهم طائفة
يقضيها بعد صلوة الصبح وقال قوم يقضيها بعد طلوع الشمس ومن يؤلأ من جعل لها
هذا الوقت غير قس ومنهم من جعل لها تسعاً فقال يقضيها من لدن طلوع الشمس
إلى وقت الزوال ولا يقضيها بعد الزوال وبهؤلاء الذين قالوا بالقضاء منهم من استحب
ذلك ومنهم من خيره إلى قلت والذين خيروا فيه منهم الإمام مالك قال في المدونة
سألتها ما كان من الرجل يدخل في المسجد بعد طلوع الصبح ولم يركع ركعتي الفجر فقام
الصلوة أركعها فقال لا وليد دخل في الصلوة فإذا طلعت الشمس فإن أحب أن يركعها
فصل الزوال أيضا في موضع آخر فإذا طلعت الشمس فإن أحب أن يركعها فليقبل
الزوال قال الباي جازي اختلاف العلماء في الوقت الذي يقضيها فافهم أقوال الشافعي يقضي
مؤبدا ولو بعد الصبح وإلى ذلك مالك ونقله ابن بطال عن أكثر العلماء وقالت طائفة
يقضيها بعد طلوع الشمس ودوى ذلك عن ابن عمر والقاسم بن محمد بن موطاه
وأحمد وأبو إسحق وابن تومر ورواية أبو يعلى عن الشافعي وقال مالك ومحمد بن الحسن يقضيها
بعد الطلوع إن أحب وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يقضيها **٢٣**

ابن عمر فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ **٢٨٢** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة **٢٨٣** قال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة افضل من صلاة احدكم وحده بخمسة وعشرين جزءا **٢٨٤** قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لقد همت ان امر محطب فيحطب ثم امر بالصلاة فيؤذن لها ثم امر رجلا فيؤم الناس ثم اختلف الى رجال فاحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم احد همة انه يجد عظما سمينا او مواتين حسنتين لشهد العشاء **٢٨٥** قال عن ابي النضر مولى عمر

يقال طهبت الطيب واحتطيت اى جئت قال القارى فيحطب كذا وجدناه فى البخارى
وجمع الحميرى وجامع الاموال وفى المصانيع فيحطبط الخ لم يرد بالمعنى الميم والنصب
المراد بالصلوة قال النووى جارى رواية ان الصلوة التى بهم يتبرعهم تختلف عن
الشاة وفى رواية بالجمعة وفى رواية الصلوة مطلقة وكله صحيح ولا منافاة فى ذلك
فيؤخذ لنا ثم أمر بالنصب رجلا فيؤم بالبرقع والنصب الناس فيه دليل لجواز استتلاف
الامام وانما لم يذكر قاله القارى ثم اختلف فيه جواز الانصراف بعد الاقامة لعذر قاله
النووى الى رجال اى اتيسر من عظمهم قال الجوهري خالف الى فلان اى اتاه اذا غاب
عنه وقال الزمخشري يقال خالفنى الى كذا اذا قصده وانت مول عنه والمعنى اختلف
المتخلفين بالصلوة فاصد الى بيوت الذين لم يهرجوا عنا الى الصلوة فاحرقا عليهم
ويقال معنى اختلف الى رجال اذهب اليهم قاله البني وقال الزرقاني المعنى اختلف
الفعل الذى اختلفت من اقامة الصلوة فتركوا رايهم او اختلف ظنهم فى اى
مشغول بالصلوة عن قصدي اليهم او معنى اختلف المتخلف عن الصلوة الى قصده
المذكورين ١٣ **هـ** قوله فارق بشدة الرابكثير والمبالغة قال البني فيه جواز
العقوبة بالمال بحسب الظاهر ان التخرج على عقوبة مائة واستدل به قوم من التابعين
بذلك من المالكية وعزى ذلك الى مالك واجاب الجمهور عنه بان كان ذلك
فى اول الاسلام ثم نسخ عليه اى المتخلفين عن الصلوة بيوتهم بالنار عقوبة لهم
وفيه اشعار بان العقوبة ليست قاصرة على المال فقط بل المراد تحريقهم مع بيوتهم ولهذا
مسلم فارق بيوتهم من فيها واختلف العلماء فى جواز التحريق قال الباجى الخبر
قد مره الذر وحقيقته غرابة وانما المراد المبالغة لان الاجتماع منقطع على منع عقوبة المسلمين
بذلك وقيل ان المنع وقع بعد شروع التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزا فعمل
المتدبر على حقيقة غير منع قاله البني قلت هذا اذا ثبت انهم كانوا مسلمين وقد ورد
عن الصواب انه لا يتخلف عن الجماعة فى زمانهم الا منافق بين الضيق والجمود على جواز
تحريق الكفار قال الباجى واختلف العلماء فى صلوة الجماعة فذهب بعض اصحابنا
وامصاب الشافعى الى ان الجماعة فرض كناية فيه ذهب بعضهم الى اناسنة مؤكرة
وقال واودان صلوة الجماعة فرض عين المرفوع قال ابن رشد فى البيه زهيب الجمهور
الى اناسنة او فرض على الكفاية وذهب الظاهرية الى انها فرض متعين على كل مكلف
الم وقال البني قيل سنة مؤكرة كما قاله القدورى وفى شرح السلفية عامه مشافهة
انا واجبة وفى الحديث الجماعة واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وقيل فرض كفاية
وهو افتقار الطحاوى والكفرى وغيرهما الى ١٣ **هـ** قوله والذى نفسى بيده اعداد
نفسى مبالغة فى التاكيد لولم اجد به معنى المتأففين المتخلفين عن الصلوة اذ عهد فى
المسجد عظمى كذا فى رواية الروافى واختلف البخارى عرقا بفتح العين وسكون الراء العظم الذى
خدمه الحم وهو اسد مبالغة فى اناسنة المقصودة بالذكرا لان الوصف بقوله سمينا
نسب للعظم قال ابن حجر قيده بالان العظم السمين فيه وسوسة قد يربط فى مضغه
اجلها او ما بين قال القارى اذ معنى بل قلت ويحتمل التوخيض ايضا والمرامتين بمر
لهم وقد لفتح شنيعة حرمة قال التحليل هى ما بين تلقى الشاة وحكاة الوعيدة وقال
لاورى ما وجهه ونقل المستلى فى روايته فى كتاب الاحكام عن العزبرى عن محمد بن
سليمان عن البخارى قال الرماة بكسر الميم مثل منسة ومنسة ما بين تلقى الشاة من
العظم قال مياض فالميم على هذا اصله حستين يقتضيان اى حميتين قال الطبرى حستين
بدل من المرامتين اذ ارد بها العظم الذى لا لحم عليه لشدة العشاء اى ملوثها بمنصف
لمضاف والمراد التوخيض والاشارة الى ذم المتخلفين عن الصلوة بلو معصم بالمحصر
على الشئ المحصر يبنى لو علم اعدم انه لو حضر صلوة الشاة لحصل لحد ذنوبى اخصر ما وان
كان خيسا صغيرا من مطعم ولا يحضر الصلوة على كسرة مارتب عليها من الثواب ١٣

له قوله

فصل صلوة الجماعة على صلوة الفضة الفضل بالفاء والعادو المجعة الزيادة والفضة بشدة الال
المجعة المنفردة يقال فذره من اصحابه اذا بقي وحده وفصل صلوة الجماعة على الفضة ما لا
ينكره احد مرسل الاختلاف فيها بينهم في حكمها من الرب والوجوب ١٢ **قوله** ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة الجماعة تفضل بفتح اوله وسكون الفاء وضم الصاد المجعة
اي تريد باعتبار الاجز صلوة بالنصب الفذاي المنفردة ولفظ مسلم صلوة الركن في الجماعة
تزيد على صلوة وحده سبع وعشرين درجة قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمساً وعشرين
الا بن عرفانه قال سبعاً وعشرين قال الحافظ مختلف عليه في ذلك الا ما وقع من العري
منه عبد الرزاق بلفظ خمس وعشرين والعري ضعيف ووقع عند ابن عوانة في سنن جرحه من طريق
ابي اسامة عن عبيد الله بن عمر نافع بن جهمس وعشرين ووصى شاذة من ثلثة لرواية الحافظ
من اصحاب عبيد الله واصحاب نافع وان كان راوياً عنه الخ قال الياحي يقتضي ان
صلوة المأموم تعدل ثمانية وعشرين درجة من صلوة الفذالها تزيد عليه سبعاً وعشرين درجة
الجوزي رواية الصميمين من حديث ابى هريرة صلوة الركن في الجماعة تنعطف على صلوة
في بيته وفي سورة غسنة وعشرين ضعفاً وسياً في الجمع بين عدداً الحديثين في شرع الحديث
الآن وعلى ابن رسلان عن الرمادي في معنى الحديث يحمل ان تنعطف الصلوة فتصير
ثنتين ثم تنعطف الاثنان فتصير لرواية ثم تنعطف الاربعة فتصير ثمانية وهكذا الى ان ينتهي
الى خمسة وعشرين ضعفاً وذلك شئ كثير من فظنا لابي قال ابن رسلان وعمله على هذا
اعود ١٣ **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة الجماعة اى صلوة احدكم
في الجماعة افضل من صلوة احدكم وحده منفرداً بحسبته با لنادي رواية بهذا من عشرين جزء
تقدم ما قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمساً وعشرين الا بن عرفانه قال سبعاً وعشرين
قال الحافظ ولا غير ابن عمر فخرج عن ابى سعيد الى هريرة كما في هذا الباب راي ياب فضل
الجماعة عند البخاري وعن ابن مسعود عند احمد وابن خزيمة وعن ابن كعب عند ابن ماجه
والحاكم وعن عائشة واثس عند السراج وورد ايضاً من طريق ضعيف عن معاذ وصيب و
عبد الله بن زياد بن يزن ثابت كلها عند الطبراني واتفق الجمع على خمس وعشرين سوى رواية
ابى فقال الربيع او حسن على الشك وسوى رواية لابي هريرة عند احمد قال فيه سبع
وعشرون وفي اسنادها شرك القاسمي وفي حفظه ضعف فرجعت الروايات كلها الى
الحسن والسبع اذ لا اثر له شك انتهى قلت واختلف في توجيه العددين فمنهم من ماول
الترجيح ومنهم من قصد الجمع بينهما اما الاول فيقول رواية الخمس لارج كثره وادناؤه اليه مال
الترجيح كما تقدم وقيل رواية السبع لان فيها زيادة من عدل حافظا واما الثاني فقد جمع
بينها لوجوه منها ان ذكره القليل لا ينبغي تكثيره ومنها ان صلى الله عليه وسلم لعلة اغرب بالخمسة
اولاً ثم العدة بالزيادة الفضل ومنها ان اختلاف العددين باختلاف مميزات فليل
الدرجة اعظم من الجزء وتعب بان الذي روي فيه الجزء روي فيه الدرجة وقيل الجزء في
الدنيا والدرجة في الآخرة وهذا ايضا على التفسير ومنها الفرق بقرب المسجد وحده و
منها الفرق بحال المصلح ان يكون اشعث او علم ومنها الفرق بايقاعها في المسجد او خارج
ومنها الفرق بالمنصرف للصلوة ومنه ومنها الفرق بادراك كل واحد بعضاً ومنها الفرق بكثرة
الجماعة وقلته ومنها ان السبع تحققة بالفجر والبقا وقيل بالفجر والعصر لاجتماع الملائكة و
الحسن بما عدا ذلك ومنها ان السبع تحققة بالجمعة والخمس بالسريرة قال الحافظ وهذا
الوجه عندي اوجها ١٤ **قوله** والذي نفسي اى ذات اوروى بيده قسم كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقسم بكثرة والمعنى ان النفوس بيد الله تعالى وتقديره وتدبيره
وفيه جواز الخلف على امر لا شك فيه تنبها على علمك شانه لقد تهمت الامم جواب القسم
والهم هو العزم وقيل ودون ان امر بالمردومهم اليهم بحسب ما يطلب بالفاء والنصب علفاً
على المنصوب وكذا الاضلال الواقعة بعده قال الحافظ اى فليقسم ليسهل اشتغال الاربعة
وتعقب بان لم يقل احد من اهل اللغة معنى يحط بكسره بل معناه يتعمق قال الطيحي

المسجد قليلا فاضطجع في مؤخر المسجد ينتظر الناس ان يكثروا فأتاه ابن ابي عمر فجلس اليه فسأله من هو فاجابه فقال ما معك من القرآن فاجابه فقال له عثمان من شهد العشاء فكاننا قم نصف ليلة ومن شهد الصبح فكاننا قام ليلة **اعادة الصلوة مع الامام** **م** **٢٩١** عن زيد بن اسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن ابيه محجن أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن بالصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس في مجلسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك ان تصلي مع الناس الست برجل مسلم فقال بلى يا رسول الله ولكن قد صليت في اهل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اجئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت **م** **٢٩٢** عن نافع ان رجلا سأل عبد الله بن عمر فقال اني اصلي في بيتي ثم ادرك الصلوة مع الامام فاصلي معه فقال له عبد الله بن عمر نعم قال الرجل ايتيها اجعل صلوتي فقال له ابن عمر او ذلك اليك انما ذلك الى الله يجعل ايتيها شاء **م** **٢٩٣** عن يحيى بن سعيد ان رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اني اصلي في بيتي ثم اتي المسجد فاجد الامام يصلي افاصلي معه فقال سعيد نعم فقال الرجل فاتيها اجعل صلوتي فقال له سعيد او انت تجعلها انما ذلك الى الله **م** **٢٩٤** عن عفيف بن عمرو السهمي عن رجل من بني اسد انه سأل ابا ايوب الانصاري فقال اني اصلي في بيتي ثم اتي المسجد فاجد الامام يصلي افاصلي معه فقال ابو ايوب نعم صل معه فان من صنع ذلك فان له سهم جمع او مثل سهم جمع **م** **٢٩٥** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من صلى المغرب او الصبح ثم ادركهما مع الامام فلا يجد لهما قال يحيى قال مالك فلا اري بأسا ان يصلي مع الامام من كان قد صلى في بيته الا صلوة المغرب فانه اذا اعادها

فقال اني اصل في بيتي ثم اتي المسجد فاجد الامام يصلي مع الجماعة فاصلي معه او اعيد صلوتي فقال سعيد نعم ثم تعيد الصلوة معه فقال الرجل اسألت فاتيها اجعل اى اعيد صلوتي الغريضة فقال سعيدا كانت تجعلها متعينا انما ذلك الى الله يقول ايما شاء عن الغريضة اذا صليت كليتها بنية الغرض فاجاب سعيد ايضا مثل جواب ابن عمر و يذكر في الغريضة ايضا ما كان محتكما في اثر ابن عمر **م** **٢٩٦** قوله فقال الرجل اسألت اني اصل في الغريضة ولفظ المشكوك به يصل احدنا في منزلة الصلوة ثم بان السهم الذي يترى ثم اني المسجد فاجد الامام يصلي افاصلي معه مرة اخرى بعد ما صليت في بيتي فقال ابو ايوب نعم فصل معهما فان من صنع ذلك يعني اعادة الصلوة مع الجماعة فان لم يسم جمع او شك من الراوي مثل سهم جمع قال القاري ان نصيب من ثواب الجماعة قال ابن وهب معنى ذلك لرسمان من الازرق قال الاخفش الجمع الجيش قال تعالى يهزم الجمع الازرق فسمي الجمع بالجمع من الغريضة وقال ابن عبد البر لا يجوز في سبيل الله وقال الباغي يحتل عتدي ان ثواب مثل ثواب الجماعة ويحتل مثل سهم من بيتيت بالزلفة في الجمع لان الجماعة اسم الزلفة ويحتل ان لم يسم الجمع بين الصلوتين صلوة الغزوة و صلوة الجماعة فيكون فيه الاجابة بانه لا يضيع لاجرا لصلوتين وقال اللادوي يروى فان لم يسم الجماعة بالثنتين اى يضاعف لاجل الجمعين وقال الزرقاني الاول الاشارة الى الصلوة ومعنى سهم جمع نصيب وجمعين معزوف عن فضلاء العرب وذكر الاستشابة فيه **م** **٢٩٧** قوله كان يقول من صلى المغرب او الصبح ثم ادركها مع الامام فلا يجد لها للثني عن الصلوة بعد الصبح ولان الصلاة لا تكون وتر اذا قرأ ابن عمر فخرج عبد الرزاق ايضا ولفظ ان كنت قد صليت في اهلك ثم ادركت الصلوة في المسجد مع الامام فصل معهما الصبح والمغرب فانها لا يصليان مرتين والى هذا ذهب الاوزاعي والحسن والنوفلي قال الزرقاني ويقول ابن عمر قالت الغنوية واما قولنا العصر ايضا لو ودنا من الصلوة بعد العصر ولم يذكره ابن عمر لان كان يجعله على اربعة الاصغر **م** **٢٩٨** قوله قال مالك ولا اري بأسا ان يصلي مع الامام من كان قد صلى في بيته مثلا ولا يفتن بالبيت بل المراد ان صلاحها منفردا فاجدها مع الامام الصلوة كلها الا صلوة المغرب فانه اذا اعادها كانت شفعا لانها صارت سنا وادرك عليه الشافعي بان كيف يغير شفعه وقد فصل بينهما بسلام والحنفية موافقة للحنفية في نفس المسئلة ومن الغرض في التليل وعلى الامام تحميم من الحسن عدم اعادة المغرب بان الامامة نافذة ولا تكون الصلاة وتر اذا قال ابو عمر بنه العلة احسن من تعليق مالك قال الزرقاني وقال ابن رشد في البداية اما من استثنى من ذلك صلوة المغرب فقط فانه قصص العموم بقيا سائرا وهو مالك وذلك ان زعم ان صلوة المغرب هي وتر فلو اعيدت لاضربت صلوة الشفع لانها مجموع ذلك تكون ست ركعات فكاننا منتقل من جنسها الى جنس صلوة اخرى وهذا القياس فيه ضعيف لان السلام قد فصل بين الاوتار والتمسك بالعموم اقوى من الاستثناء بهذا النوع من القياس واقوى من هذا ما قاله الكوفيون من ان اذا اعادها يكون قد اوتر مرتين وقد جاهد في الاثر لا وتران في ليلة

١ **قوله اعادة الصلوة مع الامام** الظاهر ان المراد اعادة الصلوة مع الامام لمن صل منفردا وهو مقصود المعتصم على الظاهر كما يدل عليه ملاحظة الروايات الواردة في الباب وقول يحيى الاتي في آخر الباب **٢** **قوله** ان كان في مجلس اى داخل المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن بصيغة المفعول بالصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بعد الاقامة ثم رجع صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الصلوة وتجن جالس في مجلس في مكانه الاول لم يصل معه فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك ان تصلي مع الناس اى جماعة المسلمين الذين صلوا معي الست برجل مسلم قال اياي يحتل بالاستئناس ويحتل الترخيص وهو الاثر ولا يقتضي ان من لم يصل مع الناس ليس بمسلم اهذهذا لا يقول احد الخ فقال بلى يا رسول الله انما سلمت هذا وكنت قد صليت في اهل بيتي ما تركت الصلوة وانما اكتفيت بصلوتي في اهل بيتي وحلقت سحر قبل ذلك لا صلوتين في يوم فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اجئت المسجد وقيمت الصلوة فصل مع الناس وان كنت قد صليت اى في اهلك قال الباغي ان عمل على غالب احوال الناس في ان من صلى في بيته صلى فذا قصر على الغزوة وبنا قال مالك واليونانية والشافعي وقال احمد واسحق ذلك في الغزوة وبنا والشافعي استدل الامام الشافعي بعموم الحديث على عموم الامامة وقال الغزوة لا تكون الا صلاة واحدة وقال الامام محمد بن النعمان ان صلاة بعد الصبح والعصر لا يجوز ولا تكون الا صلاة واحدة وترها لا تقدم ولا يتكلم عليهم بالحد يثبت بعد ما تبين ان الخصم لصلوة الظهر ولو سلم فالحد يثبت مبيح و احاديث النبي مع غيره منها محرمه والترجيح للجماعات **٣** **قوله** فقال اني اصل في بيتي بالافراد على الظاهر ثم ادرك الصلوة مع الامام في المسجد فاصلي بزيادة القاء التعقيب وتقدم الغزوة للعدالة اى لا يرد في صلوتي فاصلي معه فقال لعبد الله بن عمر نعم من صلاه فقال له الرجل اسألت ايتهما قال القاري بالنص في اكثر النسخ وفي نسخة السيد بالرفع والاول اظهر لاجل صلوتي يعني ايتهما اعتمدت فمضى فقال لعبد الله بن عمر وذاك اليك انما ذلك الى الله يجعل ايتهما شاء يعني الشرع يعلم التي يتقبلها من الغريضة وهذا منشار المالكية كما تقدم من الاوراد في الشرح الكبير وندب لمن لم يصل فغفل الجماعة ان يصيد صلواته ولو بوقت ضرورة لا بعده مفعولا امره لشرعا في قبول ايما شاء لغرضه وقال ابن حبيب معناه ان الله يعلم التي يتقبلها فاما على وجه الاعتداد بها في الاولى ومقتضاه ان يصل الصلوتين بنية الغرض ولو صلى احدتهما بنية التفل لم يشك في انه الاخرى فرض وقال ابن عبد البر اجمع مالك واصحابه ان من صلى وحده لا يؤتم في تلك الصلوة وصلا مع الجماعة الاولى فرض وعليه جماعة اهل العلم وقال ابن الماجنون وغيره اناد بر القول فان الله تعالى قد قبل الغريضة دون الصلاة والعكس قال القاري لان المدار على القول وهو مخفى على العباد وان كان جمهور الفقهاء يجعلون الاولى غريضة ويكون ان يقع في الاولى فساد فوجب الشك في الثاني لا من الاول فالا متبادرا لغيره غير النظر الفقهي الذي قلنا في مقتضى قواعد الغنوية والمالكية انما على وجه الاعتداد لا يكون الاولى وكذلك في الجرد من الشافعي **٤** **قوله** ان رجلا سأل سعيد بن المسيب

الله من حدة فقالوا ربنا لك الحمد وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون **٢٩٩** **قال** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شاك ففعل جالساً وصلى وراءه قوم قداماً فاشاءوا اليهم ان اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الائمة ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون **متلك** عن هشام بن عروة عن أبيه **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى المسجد فوجد ابابكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر ابوبكر فاشاء اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كما أنت فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب ابى بكر وكان ابوبكر **يقول** بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلوة ابى بكر **فضل صلوة القائم على صلوة**

ابى بكر زوجة الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا تختلفت قلوبكم فانه شغل الاختلاف على في الافعال الباطنة كما شغل الاختلاف في الافعال الظاهرة على من سوره ووجه الثاني كون اختلاف افعال القلوب لا يعبر به عن لغة الامام عند الناس فالائمة الشئنة راووا المعنى القلبية ايضا والثاني في راي المتألف الظاهر والاشك ان من راي الباطن والظاهر معا اكل من راي احدهما الخ قال ابن بطال الاختلاف اعظم من اختلاف النيات ولانه لو جاز بناء الفتنة على المتفعل لما شرت صلوة الخوف من كل طائفة بعضها وارتكاب الاعمال التي لا تنفع الصلوة معاً في خوف لانه كان يمكنه صلى الله عليه وسلم ان يصلي مع كل طائفة جميع صلواته واستدل من اباح ذلك بعبارة معاذ قال ابن العربي في شرح الترمذي تاويل قوله كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع الى قوله فمزم بهم على خمسة اوجه الاول انه كان يؤم بهم بمختلفا وهم مفترقون وفي حال الشافعي واباه مالك والبخاري في الحديث كيفية نيته معاذ وقول جابر بن عبد الله لم يطرح اخبار عن عاتب عن غير شئ ومن لجأ به كان بخير معاذ الثاني من المحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم يصلي مع معاذ صلوة التلذذ وقوته صلوة الليل لانه كان لا يصلي مع معاذ صلوة التلذذ في منزله واما صلوة فاعبر الراوي بحال معاذ معاً في وقتين لاني وقت واحد ومن صلوتين لانه صلوة واحدة الثالثة ان هذا الحديث حكاه حال ولم يعلم كيفية فعله على الرابح انه يعارضه قوله انما جعل الامام ليؤتم به اى يقتدى به واذا قال هذا صلوة الظن وقال هذا صلوة العرف فاقى اقتداء بهما واهتماماً بالنية لكن وصي الامم الا ترى انه لا يعمل له من الفتنة في الزمان ظاهراً كبح قبل ولا يرفع قبل وليس الزمان من اوصاف الصلوة واما هو من مقتضائهما والنية التي هي ركن العبادة ونفسها اولى واصب ففهم من الفتنة في النية نظير من الفتنة في الفعل الذي هو ركن فيقوم مع القاعد ويوجد مع الرابح وذلك لا يجوز وبذلك نفيس جدا الناس ذوي الحسان مرفوعا الامام عما من قال علما مشاهير ان الامام لا يضمن صلوة المأموم اذا كان المأموم لا يدرك فعلها واما معنى تضمنها صحته وفسادها ان تبني صلواته وذلك لا يلحق الا بشرط الاتفاق في اصل الفرض فلاجل هذه الادلة يلحق حديث معاذ على احتماله ومع ما ذكرناه فيه من تاويل انتهى **٣٠٠** **قال** فاذا صلى قائماً فصلوا قائماً فاذا ركع فاركعوا فاء التعقيب تدل على ان مقتضى لا يجوز لان يسبق الامام بالركوع والسجود واذا رفع راسه من الركوع فاركعوا واذا قال سمح الله اى اجاب الدعاء لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد بالولو بجميع الرواة قال الحافظ في الفتح بجميع الرواة في حديث عائشة بانثبات الواد وكذا التمس في حديث ابى هريرة واخس الا في رواية الليث عن الزهري في باب اجاب التكبير اذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمع جالس حال يجمع جالساً أجمعون بالواد **٣٠١**

تقدم واستدل بالمدعيين من قال يجلس المأموم اقتداء بالامام وان لم يكن معذورا والجمود على خلاف ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى من جازم والاداعي و نفر من اهل الحديث ان الامام اذا صلى قائماً يصلي من خلفه قعوداً وقال مالك لا يجوز صلوة القاعد على القيام خلف القاعد لا قائماً ولا قاعداً وقال ابو حنيفة والثاني والثوري والشافعي والجمهور السلف لا يجوز للقادر على القيام ان يصلي خلف القاعد الا قائماً والجواب عن الحديث من وجوه الاول انه منسوخ وانسخه صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في مرض موته قاعداً وهم قيام وسبق في الحديث الثاني ان اركان مخصوصا بالنبي صلى الله عليه وسلم اثنان لثبوتهم في الامام اذا صلى جالساً فصلوا جالساً على انه اذا كان الامام في حالة الجلوس فاجلسوا ولا تتألفوه بالقيام وكذلك اذا صلى قائماً فصلوا قائماً ما لم يكن اذا كان في حالة القيام فقوموا فلا تتألفوه بالوقوف وكذا في قوله اذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا وفيه **٣٠٢** **قال** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته في مرضه الذي توفي فيه بدين وجده في مرضه لوما من الفتنة فأتى زاد في اكثر النسخ المسجد يهادى بين اثنين فوجد ابابكر وهو قائم يصلي بالناس اشتكى الامام الشريف واستدل بهذا الحديث على ان اختلاف الامام الراتب اذا اشكى اول من صلواتهم قائماً لانه صلى الله عليه وسلم استسكن ابابكر ولم يصلي بهم قائداً فيمرة واحدة قال الحافظ فاستأخر اداوان يتأخر ابوبكر تاخر ما صلى الله عليه وسلم وفيه التاديب مع الكبير ثم التاخر كما ثبت عن ابى بكر في روايات غيره القصص مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع لغيره وادعى ابن عبد البر الاجماع على انه لا يجوز ذلك لغيره **٣٠٣** **قال** بعض المالكية تأخر ابى بكر وتقدم رسول الله عليه وسلم من خواصه صلى الله عليه وسلم ولا يفعل ذلك بعده كذا في حواشي البخاري فاشاء اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كما أنت فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جنبه احدث خبره والكا في التشبيه اى ليكن حاك في المستقبل مشابهاً لما كان في الماضي او زائداً اى الذي انت عليه وهو الامامة قاله الزدني قلت ادك انت عليه من عمل القيام ولغة البخاري تأدوا النبي صلى الله عليه وسلم ان مكانك بالنفس اى الزم مكانك وفي طريق آخر تأدوا النبي صلى الله عليه وسلم اليه بان لا يتأخر فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جنب ابى بكر وفي رواية للصحيحين جزء الى بكر والاصل للامام ان يتقدم اذا كانوا اكثر من واحد لا العارض تحقيق المكان وكذا انهم لو كانوا كلم غرة وخير ذلك وهذا على طريق الاولوية والاحجية للسواة ايضا قال النبي استدل به على جواز الفتنة موقوف الامام للضرورة كمن قصداً يبلغ عن يميني به من زحف من الصف **٣٠٤** **قال** فركن وفي نسخة وكان ابوبكر يصلي قائماً بالصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقتدى به صلى الله عليه وسلم جالس وكان الناس يصلون ويتبعون بصلوة ابى بكر واستدل به الشعبي على جواز اتيام بعض المأمومين ببعض وهو مختار الطبري ولوب غير البخاري الرجل يات بالامام ويأتى الناس بالامام ومرة هذا الاقتداء من اكرم قبل ان يرفع رؤسهم الصف الذي عليه يكون مدركاً للركعة وان رفع الامام راسه قبل ذلك والجمهور على خلاف ذلك والمعنى عندهم انهم كانوا يصلون بصلوة ابى بكر اى يتبعون لم يتبعون فون به ما كان صلى الله عليه وسلم يفعل لضعف صورة صلى الله عليه وسلم من ان يسبق الناس تكبير الانتقال فالصديق الكبير يسمع ذلك في رواية الصحيحين عن عبد الله بن عوف بن ابى بكر يصلي وهو قائم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم الحديث وما قاله الشعبي وغيره يا به العصر في قوله صلى الله عليه وسلم انما جئنا الامام يؤتم به فعل ان شان الامامة منقضة في الامام ولا يجوز ذلك للمأموم واستدل بهذه الاعداد من ذهب الى جواز امامة القاعد وقال البايجي اختلف الآثار في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في موته وصلوة ابى بكر اختلافنا بيننا واختلف العلماء في الاحكام المتعلقة بها لا اختلافاً واقعاً على طائفة بعض تلك الاعداد في فروعها ما تقدم من ان صلى الله عليه وسلم ام ابى بكر ودوى السوادين يزيد عن عائشة ومن ان صلى الله عليه وسلم على خلف ابى بكر وداه مسروق عن عائشة فمن جواز يؤم القاعد القائم تعلق بحديث عروة عن عائشة في ذلك ومن منع ذلك قال ان رواية عائشة اختلفت في ذلك ولم تختلف

٣٠٥ **قال** انما قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مشربة لمن جددع النعل كما في رواية البخاري ولوب عليه الصلوة في المنبر والسطوح والتشب وهو شاك على وزن قاض يخففه القاف من الشكاية يعنى المرض كانه يشكر مزاجه للانوار عن الاعتدال والماصل ان عائشة اجمعت الشكوى وبين جابر والنس السب وهو السقوط عن الفرس وعين جابر العلة في الصلوة قاعداً وهي انفاك القدم انتهى فضلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حال كونه جالساً وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم قائداً في ثلثه مواضع هذه وفي عروة احد في مرض موته قال ابن رسلان وصلى وراءه قوم حال كونهم قداماً فاشاء اليهم ان اجلسوا بلغنا الى من الاشارة بجميع رواة الموطأ فلما انصرف اى من الصلوة قال انما جعل الامام اما ما كما تقدم ليؤتم به اذا البخاري في روايته اذا تكبروا وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يتقدم من التكبير الامام ولا يتأخر لان القاء للتحقيب الخ فاذا ركع فاركعوا قال ابن النير بكبر بعد فراغ الامام من التكبير لان القاء للتحقيب الخ فاذا ركع فاركعوا قال ابن النير مقتضاه ان ركوع المأموم يكون بعد ركوع الامام اما بعد تمام انشاءه واما ان يسبقه الامام باول فشرع فيه بدين بشرع الخ واذا رفع راسه من الركوع فاركعوا زاد في رواية عبدة عن هشام عن البخاري فاذا سجد فاسجدوا واذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون جالس حال كما

القاعد متالك عن اسمعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن مولى لعمر بن العاص أو لعبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلوته وهو قائم متالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعلمها شديدا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سمعتهم قعدوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة القاعد مثل نصف صلوة القائم فما جاء في صلوة القاعد في النافلة متالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سمعته قاعدا قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سمعته قاعدا ويقرب بالسورة فيدبرها حتى يكون أطول من أطول منها متالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قط حتى أسن فكان يقرب قاعدا حتى إذا اراد أن يركع قلم فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية

رواية انس ان ابا بكر امر في تلك الصلوة فكانت اول والله اعلم انتهى وقال العيني انقضت الروايات بل كان النبي صلى الله عليه وسلم الامام او ابو بكر الصديق رضي الله عنه فها عت قالوا الذي رواه البخاري وسلم وغيرهما من حديث عائشة مخرج في ان النبي صلى الله عليه وسلم كان الامام اذ جلس من يسار الي يكره لقوله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بما ساءوا ليوكره كما يقتضيه به جماعة قالوا كان ابو بكر هو الامام لما رواه شعبه عن الاعشى عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف الي بكره في رواية مسروقة عنها صلى الله عليه وسلم صلى خلف الي بكره بما ساء في مرضه الذي توفي فيه قال البيهقي لا تمارض في امارتها فان الصلوة التي كان فيها النبي صلى الله عليه وسلم اما هي صلوة الظهر لوم السبت او لوم الاحد والى كان فيها ما هو ما هي صلوة الصبح من يوم الاثنين وقال نخعي بن الي بنده الاشارة الى ودفن هذه القعدة كلها مصححة وليس فيها تمارض فان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه صلوة من في المسجد في احداهما كان اما ما في الاخرى كان موما وقال الضياء المقدسي وابن ناصر صحيح وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلفه مقتديا به في مرضه الذي توفي فيه ثلث مرات ولا يكره ذلك الاجاب لما علم له بالرواية وقيل ان ذلك كان مرتين جمعا بين الاحاديث ويزعم ابن حبان وقال ابن عبد البر الآثار الصحاح على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان الامام انتهى قال الحافظ قال ابو بكر ابن العربي لا جواب لما ينادى من حديث مرض النبي صلى الله عليه وسلم بكنس عبد السكك اتباع السنة اول والتخصيص لا يثبت بالاحتمال قال الاثني سمعت بعض الاشياخ الى الال احد وجوه التخصيص وحال النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك به وعدم التوضؤ عند يقضي الصلوة مع كل اى حال كان وليس ذلك لغيره ورد بهجوم قوله صلى الله عليه وسلم صلا كما رأيتموني اصلي قال الحافظ في الفتح وقدم قاعدا جمعا من الصلوة بعده صلى الله عليه وسلم منهم اسيد بن حنيفة وجابر بن عتيق بن عمرو بن مالمك والاسانيد عنهم بذلك صحيحه الخرجا عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة وغيرهم بل ادعى ابن حبان وغيره اجماع الصحابة على صحة امامة القاعد الخ قلت لكن هذه الآثار حميدة على من ينكر امامة القاعد مطلقا على من يقول يجوز لغيره ان يكون الامام فان هذه الآثار كما ذكرها الحافظ بعد ذلك مسبوكة على جيلوس المؤمنين نعم او مع دليل للجمهور قوله تعالى قوما انشد قاتنين العزيم في وجوب القيام لا يمكن ان يترك الامام ١٣ قوله ففعل صلوة القائم على صلوة القاعد الفضل بقاء ومجهر الزيادة والمراد بها النوافل لان الفراغ من اتمام القيام فيها ففعل صلوة باطله عند اتمامه عليه اغاوتها فكيف له نصف فضل بل هو عام وان مجهره ففعل الجيلوس اتفاقا لان الله تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها فليس القائم بافضل منه لان كلاهما في فعله على وجهه الخ قال سفيان الثوري في نهج الحديث من صلى جالساً خلف نصف اجر القائم ثم هذا الصحيح ولم ينس لغيره واما ما كان له من مرض او غيره ففعل جالساً خلفه مثل اجر القائم وقد روي في بعض الحديث مثل قول الثوري قاله الترمذي ١٣

١٢ قوله انه قال لما قدمنا المدينة نالنا اي اصابتنا وباء بالمرضة الموت وكثرة وفي الجمع بوباء القصر والمواهب طاعون ومرض عام او موت فذبح وقيل السواد المتفشي من وعلمها بفتح الواو وسكون السين قال الباقى هو شدة الحر من المرحن وقال ابن عبد البر الويك لا يكون الامن الحى دون سائر الامراض وقال الحمد الويك سكون الريح وشدة المروا في الحى ووجعها ومخشا في البهين والى من شدة التعب شديدا بالرفع صفة وباء وبه الويك مشهور عند اهل السير والحديث فان المهاجرين اول ما قدموا المدينة وعكوا شديدا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس يصلون في سمعته نعم السين المدينة وسكون الموحدة النافلة سميت بها لاشتغالها على التسبيح من تسبيح الكل باسم بعض قعود النبي يصلون النوافل قاعدين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة القاعد يعني صلوة النفل قاعدا مع القدرة على القيام مثل اجر نصف صلوة القائم والظاهر ان الامام قد ذكر هذا الحديث لبيان المراد من الحديث السابق بان المراد به النوافل لما في هذا الحديث فخرج السبعة ١٣ ١٤ قوله ما جاء في صلوة القاعد النافلة المقصود منه بيان احكام صلوة القاعد من جواز القيام في بعض الصلوة والقعود في البعض وكيفية القعود وغير ذلك بخلاف الترجمة السابقة فكان المقصود منها بيان الفرق في الاجراءين فافترقا في الخوض ١٢ ١٣ قوله انما قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سبته سميت به النافلة لما تقدم قاعدا قط بل كان يصلي قائما حتى تومر قدماه اخبر عنه صلى الله عليه وسلم بالقيام ابراهيم في الحديث الا ان عن عائشة روى ان سالم تروى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قط حتى اسن الحديث واخرج ابو داود وسنده عن شقيق عن عائشة قال قلت كان يصلي قاعدا قالت حين حط الناس حتى اذا كان قبل وفاته بنام ودخل في السن وتعلل عن القيام وفي مسلم وغيره بقاء واحد او اثنين بالشك والجلد مقدم لاسيما وملك اثبت على غيره خصوصا في ابن شهاب وكان يصلي في سبته اى نافلة قاعدا لفقاهه وابقاء على نفسه واستمره لصلواته ومن جواز التعلل قاعدا مع القدرة على القيام اجماع العلماء كما قاله النووي واخرج ابن ابي شيبة عن ام سلمة قالت مات صلى الله عليه وسلم حتى كان اكثر صلواته وهو جالس الى ويقرب صلى الله عليه وسلم في الصلوة بالسورة فيركلها اى يقرأها يتبذل وترتيل امثال لقوله جل قدره وعزله وركل القرآن ترتيلا قال الزجاج معناه بيننا وبينه وبينه بان يجعل في القرآن انما يتم بان يتبين جميع الحروف ويكون مقبلا من الاشياء حتى يمكن اى تلك السورة المقروءة بالترتيل الطول باعتبار زمان القراءة من الطول منها اذا قرئت بلا ترتيل لئلا ان مدة قرئت الطول من قرلة سورة اخرى الطول من هذه السورة اذا قرئت غير ترتيل كانت كانت قرئت صلى الله عليه وسلم حرفا حرفا ١٥ قوله انما عايشته اجماعه اى عروة انما لم تروى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قط حتى اذا اسن اى دخل الفراغ فانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الفراغ قائما ابراهيم ان القيام فيها فرض ولا نه صلى الله عليه وسلم كان يخفف الفراغ قال انس ما صليت وراء امام قط اخف صلوة منه صلى الله عليه وسلم الحديث وقد ورد الامر لائمة بالتخفيف في عدة روايات كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث قاعدا قط حتى اذا اسن اى دخل في السن وفي رواية للبخاري حتى كبر وفيها اشارة الى بيان العذر في ترك القيام فكان يقرأ القرآن في صلوته قاعدا لما يشاء حتى اذا اراد ان يركع قام فيه اشارة الى مواظبته على القيام وتأكده بان لا يمس عما يطيق منه فقرأ نحو اى قريرا من ثلاثين او اربعين آية ولفظ او الشك من الراوى ويمثل التنويع باعتبار اختلاف الاوقات قاله الزركاني قلت والا وجه انه تقرير بك هو مخرج لفظ نحو من ثلاثين ثم ركع وسجد ويضل في الثانية مثل ذلك ١٣

ثم رُكعتك من الله عن عبد الله بن يزيد وعن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالساً فيقرأ أو هو جالس فأذا بقي من قلوبته قدر ما يكون ثلثين أو أربعين آية قام فقرأ ثم رُكعتك وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك **مسألة** أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسعيد ابن المسيب كانا يصليان النافلة وهما محتببان **الصلوة الوسطى** **مسألة** عن زيد بن أسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة امرأة المؤمنين أنه قال امرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً قالت أذا بلغت هذه الآية فأذني حافظوا على الصلوة

الح قول ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في آخر حياته بعد ما أسن كما تقدم ليس التواضع صلوة الليل أو في النار أيضاً جالساً حال فقر فيها القرآن بقدر ما يشاء وهو جالس فأذا بقي ما أراد من قراته قدر ما يكون ثلثين أو أربعين آية انتهى بهذا التخيير من التخيير الأول قام فقر هذه الآيات وهو قائم فيه الإشارة إلى أن ما يقرأ جالساً كان أكثر من ذلك لأن التخيير لا تطلق في الأغلب إلا على الأقل قال ابن عابد بن الفضل أن يقوم فيقرأ شيئاً ثم يركع يكون موافقاً لنفسه ولو لم يقرأ أو ركعت استوى قائماً لم يركع جازان لم يستوى قائماً ولو ركع لا يركع لأنه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً قائماً ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك المذكور من قراته أو جازاً ثم قائماً وفيه جواز الجلوس في الثالثة بعد القيام وكذا عكسه قال القاري وهذا الذي جاز الركوع قائماً بعد افتتاح الصلوة جالساً جاز بالانقضاء بخلاف عكسه تقدم ما حكاه الباجي من الإجماع على جواز ذلك ولا شك في أن الصورتين كليهما خلافتان أما الأولى وهي جواز الجلوس بعد القيام فقد قال القاري إذا افتتح الصلوة قائماً ثم قصد يتوجه عندئذ في حيفه خلافاً لما ذكره صاحب البداية قال ابن الهمام لا فرق بين أن يفتتح الركعة الأولى أو الثانية وأما الثانية وهي جواز القيام بعد الجلوس فقد قال الطحاوي ذهب قوم إلى كراهية الركوع قائماً من افتتاح الصلوة قائماً واحتجوا بحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع للصلوة قائماً وقادماً قائماً وأما الركعة الثانية فإذا صلى قائماً ركع قائماً وأما الركعة الأولى فإن صبره على التثنية يركع قائماً لا يركع ذلك **الح** قولنا كنا يصليان النافلة دون الزبيرة وهما محتبان الاحتياط أن يعلم جليل إلى بطنه شوب بمحبة مع طوره ويشده عليها وقد يكون باليد من حيث يكون ركبته مشقوقتين وطناً قد يهوى من موضعين على الأرض ويده مومنين على ساقه وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان لا يركع بآسان يصلي الركعتين وهو محتب وحينئذ كان يركع ومن إبراهيم أن كان يصلي محتباً قال الباجي والأصل أن الجلوس في الصلوة في موضع القيام ليس له صورة مخصوصة لا تجزئ إلا طبعاً بل تجزئ على صفات الجلوس من احتواء وترج وتورك وغيره الخ وقال الزبيري لم يبين العاديت صفته القعود فلو فزع من الملاءة جازة على أي صفة شاء المصل وأخفف في الأفضل ضمن المائة الثالثة يصلي مترجاً وقيل يجلس مفترقاً وهو موافق لقول الشافعي في منتهى النزاع وصح الرازي ومن تبعه وقيل متوركاً وفي كل منها أحاديث الخ قال الشوكاني ذهب أبو حنيفة وماك وأحمد وبه واحد القولين للشافعي إلى أن المستحب لمن صلى قاعداً أن يترج وذو هيب الشافعي في أحد قوليه أنه يجلس مفترقاً جالساً للجلوس بين السجدة وبين صاحب التباينة عن بعض المصنفين أنه يجلس متوركاً وقال القاسمي حسين من الشافعية أنه يجلس على فذه اليسرى وينصب ركبته اليمنى كهيئة القاري بين يدي المقرئ وهذه الخلاف أما سبوت الأفضل وقد وقع الاتفاق على أنه يجوز أن يقعد على أي صفة شاء من القعود **الح** قول الصلوة الوسطى الواردة في قولنا حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى الآية قال الزركاني هي تائيف الأوسط وهو العدل من كل شيء قال اعزالي يردح النبي صلى الله عليه وسلم **ح**

يا أوسط الناس طرقاً في مناخرهم وأكرم الناس أشايرة وأثبات وليس المراد التوسط بين شيئين لأن فعل صيغة التفضيل ولا يبنى منه إلا ما يقبل الزيادة والنقص والتوسط بمعنى العدل والنيار يقبلها بخلاف معنى التوسط فلا يقبلها إلا ما يقبل عليه الفعل تفضيل انتهى فقلت ويحتمل الفعل من التوسط أيضاً كالوسطى من الأصابع و

اختاره الرازي في تفسيره وقال والمراد من الوسطى ما يكون وسطى في العدد ولا يكون وسطى بسبب الفضيلة الخ قال ابن العربي يحتمل أن يراد بالوسطى الفضل ويحتمل أن يراد به من الوسط وهو المساوي في البعد لكل واحد من الطرفين واختلفوا في تعيين الصلوة الوسطى على أكثر من مفسرين قولنا قال الباجي ذهب مالك والشافعي وأكثر أهل المدينة إلى أنها الصلوة وقال زيد بن ثابت وعروة أنها الظهر وقال جماعة من الصحابة هي العصر وقال ابن حبيب واليونانية ومن **الح** قوله أنه قال امرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً قال الزركاني مثله الميم والضم أشهر وقال الجوزي المصحف الكتاب مجموعاً لفت مصف وكتب نادرة والمصنف مثله الميم من المصنف بالضم أي جعلت فيه الصفحات قال الباجي حديث يفتني أن يكون بعد جمع القرآن في مصحف وقبل أن يجمع المصاحف على المصاحف التي كتبها عثمان وانفضها إلى الأمصار لأنه لم يكتب بعد ذلك في المصاحف إلا ما أجمع عليه وثبت بالتواتر الخ فقلت هذا إذا كان المصاحف من بطريق القراءة وكونها في القرآن أما إذا كان بطريق التفسير فلا اشكال في أن يكون منقولاً من مصحف عثمان وكون أبي يونس في الطبقة الثانية بل يزيد الثاني لكن رواية الطحاوي وغيره منه من أم حميد سألت عائشة ردة عن قول الله عز وجل الصلوة الوسطى فقلت كنا نقرأها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر الحديث فسلم إنهم المصنف بطريق القرآن ثم قالت إذا بلغت بالخطاب أي التمت الكتابة إلى هذه الآية التي يأتي بنا فاذ في الميم والضم مسودة وفون تقيدها أي علمني أمرته بالآذان لما أوردت الملاءمة سياً في بناها لم تكن فيها فقلت عن الآية هي قوله تعالى حافظوا الصلوة لعلكم تتقون قال الرازي فان قيل لما حفظنا لا تكون إلا بين اثنين فالجواب من وجهين أحدهما أن المحافظة تكون بين العبد والرب كأنه قيل حافظوا الصلوة يحفظها الله الذي أمرك بها وإن في أن تكون المحافظة بين المصل والصلوة فكانه قيل حافظوا الصلوة حتى تحفظها الصلوة وحفظ الصلوة لتصل على ثلثة أو أربعة تحفظ من المصاحف الصلوة تنضم عن الفوضى والمكروه تحفظ من البلايا والممن استحبوا بالعبادة والصلوة وتحفظ بالشفاعة في المصاحف قال تعالى أقيموا الصلوة وأقوا الزكاة وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله الخ **الح** قوله حافظوا على سائر الصلوات وأدائها في أو قائماً قال الكرخي أي وأقواها بأدائها في أو قائماً كالملة الأركان والشروط وقال التائين أي بجميع شروطها وصدقها وإتمام أركانها وفعلها في أو قائماً المخصصة بها الخ وقال الرازي الأمر بالمحافظة على الصلوة أمر بالمحافظة على جميع شرائطها من طهارة المهدن والشرب وسر العورة واستقبال القبلة وغيرها وبالمحافظة على جميع الأركان والأجزاء من جميع البطالات سواء كان من أعمال القلوب أو من أعمال اللسان أو من أعمال الجوارح الخ سيما الصلوة الوسطى أفرد بها بالذكر لفضلها وإتمامها بها وأخفاها كخفا ربيته القدر وساعة الإجابة في الجمعة وأخفاها اسمه الأعظم ووقت الموت يكون المكلف محتجباً بغير موضع غير هذا وقوموا الله فائتين أي ساكنين كحديث زيد بن أرقم عند النبيين وغيرهم كن تنكح في الصلوة حتى نزلت فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وهذه المعنى مرزج عند المحققين وقال الرازي فيه وجه أحدها القنوت الدعاء المذكور وهو قول ابن عباس وأما في مطيعين والثالث ساكتين وهو قول ابن مسعود والرازي قول جماعة من القنوت عبارة عن التشروع وخفض الجناح وسكون الأطراف وترك الالتفات و أن من القنوت القيام والسادس اختيار على بن عيسى أن القنوت عبارة عن الدعاء على الشيء **الح**

على عاتقيه ثوبا او عمامة الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار متالك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع والخمار متالك عن محمد بن زيد بن قنفذ عن امه انها سألت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب فقالت تصلي في الخمار والدرع سابقا اذا غيب ظهرها قد ميمها متالك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن يسير بن سعيد عن عبيد الله الخولاني كان في جحر ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان ميمونة كانت تصلي في الدرع والخمار ليس عليها ازار متالك عن هشام بن عروة عن ابية ان امرأة استفتته فقالت ان المنطق يشق على افاضلي في درع وخمار فقل نعم اذا كان الدرع سابقا للجمع بين الصلوتين في الحضر والسفر متالك عن داود بن الحصين عن الاعرج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره الى تبوك متالك عن ابن الزبير المكي عن ابى الطفيل عامر بن واثلة ان معاوية بن جبل اخبره انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج معه تبوك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال فاحل الصلوة يوما ثم خرج فصل الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم

الح قول الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار قال ابو عمر رحم بذكره القول مما به لا تصلي المرأة في اقل من اربعة اثارب درع وخمار وطهفة وازاد ولم يعلم غيره فيها علمت الخ قال ابن رشد في البداية الفتن المجرى ان اللباس المجرى للمرأة في الصلوة هو درع وخمار حديث ام سلمة الاتي حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة ما لم تكن الاثارة وهو مروي عن عائشة وميمونة وام سلمة انهم كانوا يجتنبون ذلك وكل هؤلاء يقولون انها ان ملئت مكشوفة اعاودت في الوقت وبعده الا ان كان في ذلك قال انها تقيم في الوقت فقط الا ان ملئت مكشوفة حتى على ان ستر العورة ليس من شروط الصلوة عند مالك وقال ابن قدامة في المغني لا يختلف المذهب في انه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلوة وان لم يكن لها كشف ما عدا وجهها وكفيها في الكفين واثبات وقال ابو حنيفة القدمان ليسان العورة وقال مالك والاوزاعي والثوري يجمع المرأة عورة لا وجهها وكفيها وما سوى ذلك يجب ستره في الصلوة انتهى ١٢ ١٣ قوله ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع بدل ملية القميص ذكر بخلاف روى الحديث فثبت على الاكثر فيها حتى ابن سيدة عيسى قال المحدث القاموس درع الحديث بالسر وقد يذكر جمع الدرع وادراع او درع ومن المرأة قميصا ذكره رحمه ادراع وسياق في حديث ام سلمة الدرع السايغ الذي يعني ظهوره قد مر في الروايات المحررة ١٢ قوله انها سألت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب سوال من مقدارها كفيها من الثياب في الصلوة فقالت اي ام سلمة كذا في الروايات وقد ذكرنا في الروايات ثم ذكر دفع من عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ونظير من ام سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم تصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار قال اذا كان الدرع سابقا ينطق بغيره فيها ١٢ ١٣ قوله تصلي المرأة في الدرع والدرع اي القميص السايغ اي التام الكامل اذا غيب اي ستره قد مر في سابقا اختلف ائمة الفتوى في تمديد عورة المرأة قال ابن رشد في البداية فافترى العلماء من ان بدنها كعورة داخل الوجه والكفين وذهب ابو حنيفة الى ان قدما ليست بعورة وذهب ابو بكر بن عبد الرحمن واعدل ان المرأة كلما عورة الخواما عندنا الحنفية كلها في الكف بدون الحرة عورة الادجها وكفيها وقد مر فيها قال ابن تيميم جبر الكف دون اليد كما وقع في المحيط للاله على انه محقق بالباطن وان ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضي خان ظاهر الكف وباطنه ليس بعورة الى الرسخ ووجه في شرح المغني بما اخرج ابو داود في المراسيل من قتادة مرفوعا ان المرأة اذا ماضت لم يطلع ان يراى منها الا وجهها ويدها الى المفضل قال و استثنى القدم لابن تيميم في ابداء خصوص الفقهاء وفيه اختلاف الرواية عن اب حنيفة والمشايخ فخص في البداية وشرح الجامع الصغير لقاضي خان انه ليس بعورة واختاره في المحيط ومع الاقطع وقاضي خان في فتاواه انه عورة واختاره الاسيبي في والمربني في وضع صاحب الاختيار انه ليس بعورة في الصلوة وعورة خارجا الى الخلف درج الطحاوي عكس انه عورة في الصلوة دون خارجا لحديث ام سلمة كما في يوماض السنة ١٣ ١٤ قوله ان ميمونة ام المؤمنين كانت تصلي في الدرع السايغ و الخمار ليس عليها اي من ميمونة انما هو ذلك جائز وان كان الافضل وجود الازار كما تقدم فلا كانت تفعل لبيان الجواز اذ قلنا الثياب او يكون وجود الخمار ووجهه سواء عندنا مالك من هشام بن عروة عن ابية ان امرأة استفتته ام سلمة عروة فقالت ان المنطق بكسر الميم وسكون النون وقع الظاهر فاف ما يشد به الوسط والميلاد

بناك الا اذا قال ابو عمر المنطق والقول والازار والسرويل ببعض واحد قال الباجي قال صاحب العين المنطق ازار فيمكنه تنطق به المرأة والمنطقة ما يشد به الوسط فيش على لبسه و اتاوى من لبسه ولعله لانها لم تشره افاضلي في درع وخمار فقال عروة نعم يجوز اذا كان الدرع سابقا لخطي القدرين عن من قال به والاثارة في هذا منخفضة عن العمامة وبعضهم يأمر بشد القنوي في الصلوة ولو لم يقبل كما بسطت في المصنف لابن ابي شيبة والامر مشق ١٢ قوله الجمع بين الصلوتين في الحضر والسفر ذكر المصنف في الباب سلتين احدهما الجمع في الحضر والثانية في السفر واختلفت الفتاوى فيها جدا ولم يختلف قول الحنفية فيهما من انه لا يجوز الجمع بين الصلوتين سفر او لا حضر واختلف فيما عدا ذلك مما اجمع في السفر فقال ابن العربي في العارضة اختلف الناس فيه على خمسة احوال الاول لا يجوز بحال قال ابو حنيفة الثاني يجوز كما يجوز السفر قال الشافعي الثالث يجوز اذا لم يدر به السير قال مالك الرابع يجوز اذا لم يدر به قطع الطريق قال ابن حبيب الخامس مكرهه قال مالك في رواية المصنفين عن المصنفين في هذه المسألة في شرح البخاري وزاد قوله لا يدرى ان يجوز الجمع تأخير الجمع تقديم وهو اختيار ابن حزم ١٢ ١٣ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين صلاة عرفة عن من قال به وجمع تقديم او تأخير فتبين ذهب اليها والاطلاق الحديث يحمل على الكل بين الظهر والعصر ولم يذكر المغرب والعشاء في هذا الحديث وهو مروي في روايات اخرى في سفره الى تبوك لم يصرح لوزن الفعل تقديم ضبط بوجوب قال محمد وبنو تميم تأخذ بالجمع بين الصلوتين ان يؤخر الاولى منها فتصلي في آخر وقتها لتجمل الثانية فتصلي في اول وقتها ١٢ ١٣ قوله انهم اجمعوا على انهم اجمعوا على خروجهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يتوبوا كسبح كما تقدم واما عن العمامة العام الى تبوك وان كان الموضع موجودا في غير ذلك العام واما الامام عروة تبوك الا انه كثر استعماله وشتر عرفت المقصد واستغنى عن ذكر العروة لظنا فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر في وقت احداهما وفي وقتها عمامة وكذلك كان يجمع بين المغرب والعشاء يجمع تأخيرهما عن الثانيين بالجمع الحقيقي كما يدل عليه التفسير الاتي قال الباجي وهو يدل على ان كان على تأخير الظهر دون تقديم العصر ١٢ ١٣ قوله قال معاذ في كفيها اجملا او لا اجملا يجمع خاص فخرج من النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة يوما في صلاة الظهر ولفظ سلم حتى اذا كان يوما اخر الصلوة قال الشيخ في البذل الحديث يشتمل على جملةين ولا يتأخر بينهما ولا ساسية بل الجملة الثانية باعتبار ان الثانية لا في فاني الجملة الاولى تدل على انه صلى الله عليه وسلم يفعل فعل الجمع وانما استمرار الجملة الثانية ظاهر في انه صلى الله عليه وسلم فعله لولا فيقول بان الجملة الثانية بيان للجملة الاولى ولفظا كان ليس لاستمراره ويقال ان الجملة الاولى بيان للجمع سائر الجملة الثانية بيان للجمع في حالة النزول انتهى فخر القلي وتبين ان يكون المراد تصوير الجمع في يوم خاص فانه صلى الله عليه وسلم لم يخرج في ذلك اليوم الا الجمع الصلوتين فقط فلو كان في النظر من النبي صلى الله عليه وسلم فخرج يوما ففعلها ثم دخل ثم خرج فصل الظهر والعصر جميعا قيل ان في لفظ الجمع والجمع اشارة الى انه كان في وقت احدهما ود عليه بان الجمع لا يدل الا على الاجتماع كما انه يصدر في فعله فعلها في وقت احدهما كذلك يدل على مجوعها في الفعل ثم دخل ثم خرج قال الباجي مقتضاه انه مقم غير سائر لانه انما يستعمل في الدخول في المنزل والجار والزوج منها وهو غالب الاستعمال الا ان يدرى ان يخرج من الطريق الى الصلوة ثم دخل ليلته وفيه بعد وكذا نقله عاصم واستبعده وقال ابن عبد البر هذا اوضح دليل على رد من قال لا يجمع الا من جبره السير الخ

عن يابن انحنى ان الله تعالى بعث اليها محمدا صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئا فافعل كما رأينا يفعل **٣٧٩** قال ك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انما قالت ففرضت الصلوة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر

الح قوله عن عائشة قال ابن مبراهيم هكذا رواه مالك زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت فرضت الصلوة قال ابو عروى من رواه عن عائشة قال غير فرضت الصلوة الا ما حدث به ابو اسحق الحرقي بسنده عن عروة عن عائشة قالت فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة ركعتين ركعتين الحديث قال العين وفي سنن ابن وهب بسنده صحيح عن عروة عن عائشة فرض الصلوة ركعتين ركعتين ومنه السراج بسنده صحيح فرض الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما فرضها ركعتين ركعتين وفي لفظه كان اول ما فرضه من على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوة ركعتين ركعتين الا المغرب وسنده صحيح المزكركتين ركعتين بالسنة والامامة عموم الشبهة بكل صلوة في الحضر والسفر واذا من استحق من صالح هذا الاسناد الا المغرب فانها كانت ثلثا اخرجه احمد فاقرت صلوة السفر بين يفتي على ما كانت من كونها ركعتين ركعتين وحديثها ما رواه عن النبي في معنى الحديث من ان استحق الحرقي ويحيى بن سلام ان الصلوة اول ما بدت قبل الاسراء كانت ركعتان ركعتان قبل طلوع الشمس وقيل غروبها بقوله تعالى وسبح باشي والايكاد لم يبدت ليلة الاسراء من كلت غسلا لولا ان هذا المعنى انقضت صلوة السفر على الصلوة فخطو زيدا في صلوة الحضر بعد الهجرة فعني البخاري من رواية الزهري عن عروة عن عائشة فرضت الصلوة ركعتين ثم باجر النبي صلى الله عليه وسلم فرضت لويجا ودودي ابن خزيمة وابن جابر واليسقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت صلوة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم صلى الله عليه وسلم والمان في ذي صلوة الحضر ركعتان ركعتان وتكررت صلوة الفجر طول القعدة وصلوة المغرب لانهما دتر السناد قال الزرقاني ثم اشكل على حديث الباب بوجوه الاول انه يخالف نظم القرآن فان قوله تعالى ان تقصروا من الصلوة يدل على ان الصلوة قصرت والحديث صريح في انها لم تقصر واجابوا بوجه ثلثة اوجه الاول ان الآية نزلت في الخوف دون السفر كما تقدم مبسوطا الثاني لو سلم انها نزلت في السفر فاطلاق القصر عليه باعتبار ما زبد في الصلوة لا باعتبار اصل الصلوة بين فاطلاقي القصر بما زبنا زيادة وان قلت ليس المراد في الآية تقصير الركعات بل تقصير الحركات فكيف تخفف الركعات الصلوة من القيام والركوع والجلوس وبنه احوال المطبقين في تفسير الآية كما تقدم ويمكن ان يجاب بما اختاره المأخوذ قال والذي يظهر لي وبه يجمع الاول ان السابقة ان الصلوة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة الا المغرب والمغرب ثم بعد ان استقر فرض الركعة خفف منها في السفر عن نزول الآية ويؤيده ما تقدم ان قصر الصلوة كانت في السنة الرابعة الخ فعل هذا قول ما نثرتهم اقرت صلوة السفر باعتبار ما الى الراء الامرو والاشكال ان في است الحديث يتألف فعل عائشة بدم بنفسها واجواب من ذكره في الحديث فقد اخرج البخاري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت الصلوة اول ما فرضت ركعتان ركعتين وفي آخره قال الزهري قلت لعروة ما بال عائشة يتم قال تأولت كما تأول عثمان قال المأخذ في الفتح والزموال الخفية على ما تقدم في اذا عارض داي الصالح في روايته باسم يقولون الهجرة بما داي لا يارودي وخالفوا ذلك بهنا فقد ثبت من عائشة انها تتم واجواب من عروة الا داي منها قال لما مثل من انما انها تأولت كما تأول عثمان فخلص هذا لاقاض بين روايتي دايين وايضا خروايتي صحيحة وايضا بيني على ما تأولت الخ و استدل الخفية في اجاب القصر بحديث عائشة المتقدم اخرجه البخاري في صحيحه في فرض الصلوة والسفر الهجرة واخرجه مسلم والابوداود والنسائي وغيرهم حتى العين عن ابن مبراهيم ان طرقه عن عائشة متواترة ووجهها صحيح ليس في اسناده مقال قلت وفي معنى حديث الباب احاديث كثيرة كلها مرسومة في ان الركعتين السفر كالاربع للحضر منها ما رواه مسلم بسنده عن ابن عباس قال فرض الله الصلوة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر والركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ودواه المطراني في معجمه حفظه الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين في السفر كما افترض في الحضر لويجا قاله النبي ومنها حديث عمر بن الخطاب صلوة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم قال النبي رواه النسائي بسنده صحيح وقال ايضا في موضع آخر يروي النسائي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عروة قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الاضحية ركعتان وصلوة السفر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودواه ابن جابر في صحيحه ولم يثبت به شيء قلت وسند الخفية في ذلك الشرح ان يحمي والجمعة في ذلك ان فرض الصلوة يحمل في الكتاب مقتضى الى البيان وفعل صلى الله عليه وسلم اذا ود على وجه البيان فهو كيانا بذا يقول يقتضي الاجاب ففعل صلى الله عليه وسلم صلوة السفر ركعتين بيان منه صلى الله عليه وسلم ان ذلك مراد الله تعالى في كغسل صلوة الفجر والجمعة والامني وسائر الصلوات ولم يختلف الناس في قصر النبي صلى الله عليه وسلم في اسفاده كلها في حال الامن والخوف فثبت ان فرض السائر ركعتان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبيان مراد الله تعالى والوجه الثاني لو كان مراد الله تعالى الا تمام ادا القصر على ما ينشأ والسائر لما جاز للنبي صلى الله عليه وسلم

ان يقتصر بالبيان على احد الوجهين دون الآخر وكان بياض الاتمام في وزن بياض للقصر فلما حدد البيان اليها في القصر دون الاتمام دل ذلك على ان مراد الله تعالى دون غيره الا ترى انه لما كان مراد الله تعالى في دفعته المسا في الاضطرار وجهين وردا البيان من النبي صلى الله عليه وسلم تأدية بالافطار وتأدية بالصوم ففعل ما قيل ان مجرد فعله صلى الله عليه وسلم او ملازمة لا يوجب الوجوب والوجه الثالث لما صل عثمان رضي الله عنه يعني لويجا انكرت عليه الصلوة في ذلك فقال عبد الله بن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق فلو ان ان حقل من ادخل ركعتان متشككتان كذا في احكام القرآن ليجامس قال ملك العلماء لما انكرت عليه الصلوة فكان ذلك اجماعا من الصلوة على ما قلنا والوجه الرابع ان عائشة لما اتت تأولت كما تأول عثمان والاحتجاج الرجل الى التاويل في اتيان الباح لا سيما الذي يكون المأ في عزيمته والشرك رخصه قال ملك العلماء فدل انكار الصلوة وانما اراد عثمان رده ان الفرض ما قلنا اذ لو كان الادب عزيمته لما انكرت عليه الصلوة ولما امتد به اذ لا يلزم من العزم ولا يتبدد منها والوجه الخامس ان عروضا الله عند ما مثل من القصر في حال الامن فكل من النبي صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة اخبره الجماعة الا البخاري وفيه بوجه بوجوه الاول بيمينه الا في لفظه فاقبلوا اصل الوجوب وانما في صدقة الله عز وجل فيما لا يتم التخليك يكون عبارة عن الاسقاط فلا يبقى خيار الدشرع واستدل الخفية ايضا بعد ذلك بروايات كثيرة منها حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج سافر اصل ركعتين حتى يرجع ومن حديث عثمان بن عفان بن الحصين قال سمعت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يصلي ركعتين حتى يرجع الى المدينة واقام بكنة ثا في عشرة لا يصلي الا ركعتين ومنها حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يركع ركعتين وممنبت ابا بكر وعرو عثمان فمر بركعتين ركعتين اخرجه الشيخان وفيهما ومنها حديث عمر بن الخطاب مر في صلوة المسا فركعتان حتى يقرب الى اهل اديوت وقال عبد الله بن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بين ركعتين ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين وقال مودق العملي مثل ابن عمر من الصلوة في السفر فقال ركعتين ركعتين من خالف السنة فقد كثر قال النبي وعنه ابن عمر صحيحا عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة السفر ركعتان من ترك السنة كفر قال ملك العلماء في البداية في خالف السنة اعتقاد الا خلافة اخبار متواترة من النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة في فضل الركعتين في السفر لا زيادة عليها قاله الجصاص في احكام القرآن وتركنا الكلام على خروج هذه الروايات فاختصارا وعملا بطولها لا يسع هذا المختصر في الشكوك في بعد ذكر ادلة الفريقين وقد لا من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب واما دعوى ان التام اختلف منه فمرة بعلامته صلى الله عليه وسلم للقصر ثم قد اختلف الائمة فبين يجوز له القصر قال ابن العربي في شرح الترمذي وابن رشد في البداية اختلف الناس في السفر الذي يقتصر فيه الصلوة على ثلثة اقول الاول ان يقتصر في كل سفر من غير تفصيل طاعة او معصية مباح او قربة مكروه او مندوب قاله الاوزاعي والوجه خفيته واصحابه والوجه الثاني لا يجوز الا في سفر قربة قاله عطاء وابن مسعود واختاره احمد بن حنبل في مشهور قوله الثالث انه لا يجوز الا في مباح قاله مالك في المشهور من قوله والثاني قولوا واحدا من اصحاب مالك من يجوز القصر في سفر المعصية وكراهه مالك القصر من خرج متصية للمؤخر ويحتم قول الشرح وجل واذا افرزتم في الارض ولم يحضر من مباح من سفر ودوي من ابن عمر كان يقتصر الصلوة اذا خرج الى المدينة وكذا بالاثار الكثيرة ذكرها ابن عبد البر في الاستسكا وقال ابن رشد في البداية والسبب في اختلافهم معارضة المعنى المعقول او ظاهر اللفظ لدليل الفعل وذلك ان من اعتبر المشتبه او ظاهر لفظ السفر لم يفرق بين سفره فخر او امن اعتبر دليل الفعل قال انه لا يجوز الا في السفر المتقرب به لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتصر قط الا في سفر متقرب به واما من فرق بين المباح والمعصية ففعل جرحه التخليط والاصل فيه ان يجوز الرفعة للعامة لا لادعته مشككة عارض فيها اللفظ المعنى فاختلف فيها الناس الخ قاله الجصاص في احكام القرآن وجميع ما قد منا في قصر الصلوة للسافر يدل على ان صلوة سائر المسافر من ركعتان في اي شيء كان سفرهم من تجارة او غيرها وذلك لان الاثار المروية فيهم تفرق بين شيء من الاسفاد وقد روي الاثر عن ابراهيم ان رجلا كان يتجلى البحر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم اصلي فقال ركعتين فان قيل لم يقتصر النبي صلى الله عليه وسلم الا في اوجها وقيل لانه صلى الله عليه وسلم لم يسافر الا في مباح او جاز وليس في ذلك دليل على ان القصر مخصوص بالمباح والجماد وقول عروضا صلوة السفر ركعتان على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم عموم في سائر الاسفاد وكذلك عموم الروايات الواردة بلفظ السفر فلما كان ذلك حكما متعلقا بالسفر وجب ان لا يختلف حكم الاسفاد فيه الخ مختصرا

فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضرة **م** ^{٢٢٠} **ك** عن يحيى بن سعيد أنه قال لسالم بن عبد الله لما أشد ما رأيت أباه **اخر**
 المغرب في السفر فقال سالمة غربت الشمس ونحن بذات الجيش فصلى المغرب بالعتيق **ما يجب فيه قصر الصلاة**
م ^{٢٢١} **ك** عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان اذا خرج حاجا أو معتمرا قصر الصلاة بذى الحليفة **م** ^{٢٢٢} **ك** عن ابن شهاب عن سالم
 ابن عبد الله عن أبيه أنه ركب الى ريم فقصر الصلاة في مسيرة ذلك **قال** يحيى قال مالك وذلك نحو من اربعة **بُرد** **م** ^{٢٢٣} **ك**

بسم الله

استغنايته اشهد ما رأيت بينه الخياط باهك امي ابن عمره اخر المغرب في السفر ليوثي
الى وقت كان يؤخر المغرب فقال سالم عزبت النفس ونحن بذات الجيش ففعل
المغرب بالعتيق والموصنان كما تاحروا حين عند السالم وكان المير المتعارف بينهما
ايضا معلوما فخرجت الجواب واختلف اليوم في المسافة بينهما جدا ففعل كان المسافة
بينهما اثني عشر ميلا وقيل عشرة وقيل سبعة وقيل ستة وقيل على بربر من المدينة
وقيل بينهما ميلان ادا اكثر قليلا وذكر هذا الاثر في هذا الباب لانثبات ان السطر كما يؤثر
في قصر العلوة كذلك يؤثر في التأخير عن الوقت المستحب للمعزدة، من ابن
وهب انما اخبرني عن المغرب لانهما السالم الماد يوازيه على ان ابن عمره لا يتيمم
في اول الوقت اذا بدا الماد وما رعبه انه يتيمم للعصر اول الوقت فلما قد
رأى انه لا يدخل المدينة الا بعد الاصفراء اذ كان مسلي وضوء وكان
يستحب الوضوء لكل صلاة فلما عدم الماد يتيمم على ما ذكره سنون اوان يرى جوار
الشمس ومن التأخير الراجي قال الزدقاني وفي الشرع اكبر الناس اول المتأخر والمتردد
اي الشاك في وسطه والراجي وهو الجازم اذ ان الشاك على نفسه وجود الماد يتيمم آخره
نوبا وانما لم يجب لانه حين غروب بالصلوة لم يكن واجبا للماد دخل في قول الزدقاني
فلم يجهد ماد ومن المعزدة تأخير اى الراجي المغرب للشك في الوقت وقد ذهب الغنيمة
في ذلك ما في البداية يستحب لعادم الماد وهو يبره انه يؤخر الصلوة الى آخر
الوقت فان وجد والاشتماع وصل ليخرج الاواد باكل الساعات حين فساد كالطامح في
الجماعة ومن الى حنيفه والى يوسف من في خبر رواية الاموال ان الشك حرم لان غالب
الرأي ما للتحقق وجه الظاهر ان المعجز ثابت حقيقة فلا يزول عنه الا بتيقن مثله
الجزء ١٣ قوله ما يجب فيه قصر الصلوة من المسافة ولفظ يجب يؤيد قول
شك من مالك ان القصر واجب ولو لم على قوله الثاني بما قاله الزدقاني اى
يسن مؤكدا يقرب الواجب الى اختلاف العلماء في مقدار السفر المباح للقصر
على ما قاله الزدقاني الى نحو عشرين قولا قال الحافظ في الفتح هي من المواضع السنية
تنشر فيها الخلاف جدا فذكر ابن المنذر وغيره فيها نحو من عشرين قولا قال ابن
درشق في البداية والعلماء اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا فذهب مالك والشافعي
واحمد وجماعة كثيرة الى ان الصلوة تقصر في اربعة بردود ذلك مسيرة يوم بالسير
الوسط وقال ابو حنيفة واصحابه والكوفيون اقل ما تقصر فيه الصلوة ثلثة ايام اذ ان
القصر انما يكون حاد من اثنى الى اثنى وقال اهل الظاهر القصر في كل سفر قريبا كان
وابعيدا الا قال الشوكاني اقل ما تقبل في ذلك الميل كما رواه ابن ابي شيبة باسناد
صحيح عن ابن عمره والى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري واجمع ما باطل في السفر
في كتاب الشؤنة رسول صلى الله عليه وسلم فلم يخص الشؤنة رسول ولا المسلمون
اجمع سفر اعدون سفر واجمع على ترك القصر فيما دون الميل بانه صلى الله عليه وسلم
يخرج الى البيعة لمن الموت ويخرج الى القضاء والانس معه فلم يقصر واذا
فطر واخذ بظاهر حديث انس الظاهري كما قال النووي فذهبوا الى ان اقل مسافة
سفر ثلثة ايام الى اقل البيعة قال ابو عمرو بن داود ويقصر في طول السفر وقصير فاذ
بين حاد من يخرج الى بسن له حاد من البلد وقصر في يوم واحد لا يقصر عندهم في اقل
من ميل الى وقال ابن عبد البر في الاستسكان فذهب مالك والشافعي واصحابهما
الى الاذان والى البيت الى ان الصلوة لا يقصرها المسافر الا في المسيرة المبرم التام بالبحر
لحسن السير وهو قول احمد واسحاق والطبري وقد رده مالك بالبدنة بردود ثمانية واربعين
ميلا وقال الشافعي في الطبري ستة واربعون ميلا والامر متقارب وقال الكوفيون
لنؤدى والحسن بن صالح وشريك والوحيفة واصحابه لا يقصر المسافر الا في المسافة
لجهدة المتجاذب الى الزاد من الاثنى الى الاثنى قال سيفان والوحيفة اقل ذلك ثلثة
يام لا يقصر مسافر في اقل من مسيرة ثلثة ايام ذكره في الآثار الدالة على ذلك ثم

قال وقال الحسن والزهرى يقتصر العلوة في مسيرة يومين وقالت طائفة من أهل
الظاهر يقتصر العلوة كل مسافر في كل سفر قصر كان أو طويلا ولولتة ايام وقال الحسن
قال ابو حنيفة واصحابه والكنوزيون المسافة التي يقتصر فيها العلوة ثلثة ايام وليا يهرن
لبير الابل وسمى الاقدام وقال ابو يوسف يومان واكثر اثنان وهي رواية الحسن
عن ابى حنيفة ورواية ابن سنان عن محمد بن يزيد وابى السيريل وبنادرا انهم جعلوا الثلثة
للمسافر الليل للاستراحة ولولسلك طريقا في مسيرة ثلثة ايام وامكنه ان يصل اليها في
يوم من طريق اخرى فحسبتم قدرها ذلك بالفارس ففعل احد وعشرون فرسا وكل ثمانية
عشر وميله الفوتى وقيل خمسة عشر والى ثلثة ايام ذهب عثمان بن عفان دمه وابن
سعود وسويد بن غفلة والشعبى والخنزى والثوري وابن حى واليولطابة وشريك بن
عبد الله وسعيد بن حميد ومحمد بن سيرين وهوراد بن عن عبد الله بن عمرو بن مالك لا يقتصر
في اقل من ثمانية واربعين ميلا بالماشي وذلك ستة عشر فرسا وبقول احمد الم ١٣

١٤ قوله ابن عبد الله بن عمر كان اذا خرج حاجا او معتمرا قال بالاجم خصما
بالذكر لانها ما اخلافت في القصر فيه الخ كل بل خصها بالذكر لانه دونه كان يقتصر بندي
الحليفة لاجلها اذا خرج للرح والعمرة كما يسمي قصر العلوة بندي الحليفة احد المواقف
للرح قال يا قوت الحموي بالتحفة والغارقة بينا وبين المدينة ستة ايام او سبعة
ويوم من مياه جسر بينهم وبين بني خنابية من عقيل الخ قال ابو عمر كان ابن عمر بن بك
بالمواسخ الم الثورة لكل ما يمكنه ولا علم اصل الله عليه وسلم قصر العصر بندي الحليفة
حين خرج الى الحج ففعل مثله واما اذا خرج ابن عمر في فرياح والعمرة يقتصر اذا خرج من بيوت
المدينة كما رواه من نافع الخ ففعل الخ ففعل ذلك ان قصره بندي الحليفة كان لمجداته
صلى الله عليه وسلم لا لابل ان لا يبيع القصر قبل ذلك ١٥ قوله انك ربك الى
بهم بكسر الراء وسكان النقية آخره مهم قاله الزرقاني وهو اول من قرب المدينة
ليصب فيه ودان له ذكر في الغازي وفي اشعارهم قيل على ثلثين ميلا من المدينة
وفي رواية كيسان على اربعة بردوي مصنف عبد الرزاق ثلثة بردو لم يقتصر
بالعلوة في مسيره ذلك ليس فيه دليل على اقل مقادير القصر واما فيه بيان
القصر في تلك المسافة واما فيجعل انسان بما يشاهد من ذلك وتختلف عباراتهم
بعضهم بعد ما رواه بالمسافة وبعضهم بالزمان وبعضهم بالاميال والمراجع واحد في الـ
البابى ويشكل على هذا الاثر ما سأل من قصره الى غيره ١٦ قوله قال مالك
في ذلك اي الزم تحوى قريب من اربعة بردو بعض الموعة جمع بريرة وسأى الكلام
عليه اي من المدينة ودوي عبد الرزاق عن مالك ثلثون ميلا من المدينة قال ابن
عبد البر ارضاها وبها قال البابى وما رواه جماعة وداعة الخوطا عن مالك اول الخ
لكن يدوي عقيل عن الزهرى من سالم ان ديم من المدينة على نحو ثلثين ميلا ففعل
البابى وجعل الزرقاني هذا قول الزهرى واجاب بانه يحتمل ان ديم موضع متبع كالكلم
فيكون تقديره ما لك عند آخره وعقيل عنه اول الخ والواحد ان يقال ان كليهما
خريف فغيره لا يبعد على هذا الاختلاف واحصاه لا يقيق بهذا القصر واصل مذهب
لنظيره انه لا اعتبار بالفراخ وهو الصحيح لكن التأخرين اعتوا على الفراخ تسبلا
على الامة وفي البحر من التباية الفتوى على ثمانية عشر فرسا وفي الجبى فتوى اكثر
منه فوارزم على خمسة عشر فرسا وفي الدر المختار مسيرة ثلثة ايام وليا يهرن القصر
يام السنه بولايته وسط فعل يوم بل الى الزوال ولا اعتبار بالفراخ على المذهب
قال ابن مابدين والفراخ ثلثة ايام والليل اربعة آلاف ذراع الخ فقلت اختلفت
لشأنه وابل الحساب في تقديره الليل كنتم اتفقوا على اثنان الف والفرسخ ثلثة ايام
والليل عند القدماء ثلثة آلاف ذراع وعند التأخرين اربعة آلاف ذراع وهذا
الاختلاف مبنى على اختلاف واقع في مقدار الفذراع فالقدماء قالوا ان اثنان وثلثون
صبعا والمأخوذون قالوا الاربعة وعشرون اصعبا والاصح عند الكل ست شعيرات
مضمومة البطون الى الظهور وكل شعيرة مقدار ست شعور من ذنب الفرس التركي
لذا في السابعة ١٧

عن تافع عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر ركب إلى ذات النضب فقصر الصلوة في مسيرته ذلك قال يحيى قال مالك و
بين ذات النضب والمدينة أربعة برد **٢٣٢** قال عن تافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يسافر إلى خيبر فقصر الصلوة **٢٣٣** قال
عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر كان يقصر الصلوة في مسيرته اليوم **٢٣٤** قال عن تافع أنه كان
يسافر مع عبد الله بن عمر إلى يربوع فلا يقصر الصلوة **٢٣٥** قال أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقصر الصلوة في مثل ما بين
مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة **٢٣٦** قال مالك ذلك أربعة برد قال يحيى قال مالك ذلك
أحب ما يقصر فيه الصلوة إلى قال يحيى قال مالك لا يقصر الذي يربو السفر الصلوة حتى يخرج من بيوت القرية ولا يتم حتى
يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك **٢٣٧** قال مالك عن ابن شهاب عن سالم بن

عن تافع عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر ركب إلى ذات النضب فقصر الصلوة في مسيرته ذلك قال يحيى قال مالك و
بين ذات النضب والمدينة أربعة برد **٢٣٢** قال عن تافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يسافر إلى خيبر فقصر الصلوة **٢٣٣** قال
عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر كان يقصر الصلوة في مسيرته اليوم **٢٣٤** قال عن تافع أنه كان
يسافر مع عبد الله بن عمر إلى يربوع فلا يقصر الصلوة **٢٣٥** قال أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقصر الصلوة في مثل ما بين
مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة **٢٣٦** قال مالك ذلك أربعة برد قال يحيى قال مالك ذلك
أحب ما يقصر فيه الصلوة إلى قال يحيى قال مالك لا يقصر الذي يربو السفر الصلوة حتى يخرج من بيوت القرية ولا يتم حتى
يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك **٢٣٧** قال مالك عن ابن شهاب عن سالم بن
من شعر الهرذون وهو البخل الخ ثم ما دخل من بعد النضب كثير ان سافة القصر
عند الأمانة الثلثة بها المكية أكثر من المسافة التي عليها مداه عنها نانا الحنفية والشو
على السنة المشايخ وهو الظاهر من بادي الظاهر كتب الفروع خلاصة وجهه ان
مقدار الميل عندهم ازيد من المقدار الذي اختاره الحنفية كما ترى فتأمل واستدل
الحنفية في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم مسح المنيبر يوم وليلة والمسافر ثلثه
ايام وليا ليا قال في البداية عملت الرخصة الجنب ومن مزدوجة عموم القصر قال
القاضي في شرح المشكوة نقلا عن ابن الهمام فعمم بالرخصة وصح ثلثه ايام جنس
المسافر لان الايام في السفر لا تستدعي لعدم المعهود المعين ومن مزدوجة عموم الرخصة
الجنب حتى انه يتمكن كل مسافر من مسح ثلثه ايام عموم القصر بثلاثة ايام لكل
مسافر فالحاصل ان كل مسافر مسح ثلثه ايام فلو كان السفر الشرعي اقل من ذلك
لثبت مسافرا ليكن المسح ثلثه ايام وقد كان كل مسافر يكتفي بذلك ولان الرخصة
كانت متفتحة بيوتين فلا تثبت الا بيمين ما هو مسافر في السفر وهو فيها عينا اذ لم
يقبل احدا كثر منه الخ وقال مالك العلم حديث مسح المسافر ثلثه ايام في حد
الاستفاضة يجوز نسخ الكتاب ان كان تقييد المطلق نسخا الخ قلت بل هو بيان
لجمل الكتاب وايضا استدلت الحنفية بحديث علي بن ربيعة الوالي سالت عبد الله
ابن عمر عن ان لم تقصر الصلوة فقال اتعوف السويدي قال لا ولكني قد سمعت بها
قال هي ثلث ليل نحو اصدقا خراجا اليها قصر الصلوة رواه محمد بن الحسن في الامانة
واساده صحيح قاله النيسابوري فبذلك نص في موضع الخلاف ان المدة عند ابن عمر ثلث
ليال فما دونه القصر في مواضع متفرقة يكون قصده فيها ان موضع ثلث ليل
وعن ابراهيم بن عبد الله قال سمعت سويد بن غفلة الجعفي يقول اذا سافرت ثلثا فاقصر
رواه محمد بن الحسن في الحج واساده صحيح قال النيسابوري **٢٣٨** قال مالك لا
يقصر الذي يربو السفر الصلوة منصرف على المفهوم حتى يخرج من بيوت القرية قال
الزرقاني في هذا الجمع عليه الخ وفي الماشية من المحلي وفيه قال ابو حنيفة والشافعي والجمهور
وقال الشوكاني قال ابن المنذر اجمعوا على ان مريد السفر يقصر اذا خرج من جميع بيوت
القرية التي يخرج منها واختلفوا فيما قبل الخروج من البيوت فذهب الجمهور الى انه
لا بد من مفارقتها جميع البيوت وذهب بعض الكوفيين الى انه اذا اراد السفر بصل
ركبتين ولو كان في منزله ومنهم من قال اذا ذك قصر ان شاد وخرج ابن المنذر والاول
بانهم اتفقوا على انه يقصر اذا غادر البيوت واختلفوا فيما قبل ذلك فخلية الاتمام
على اصل ما كان عليه حتى تثبت ان لا يقصر ولا اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
قصر في سفر من اسفاره الا بعد خروجه من المدينة الخ وحكي الرازي وجها ان الحشر
جمازة الدود وخرج الرازي في الوجوه في المعنى لاين قداسة ليس لمن نوى السفر حتى
يخرج من بيوت صحرة او قرية **٢٣٩** قال مالك ولا يتم الصلوة حتى يدخل اول
بيت من بيوت القرية او يقارب او كما في ذلك البيت ودوى ابن عبد البر
في الاستدلال مشر في الخروج والدخول معا عن ابن عمر وحكي وغيرهما وقال وهو قول
مالك والشافعي والي حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد بن حنبل واهل الحديث
انتهى **٢٤٠** قال مالك المسافر اذا لم وفي النسخ المصرية ما لم يجمع والمال واحد
يجمع بعمم الياد وسكون الجيم من اجمع على الامر مومم يحيى بنفسه كما بهنا ودخل قاله
الزرقاني وقال الحمد الشيرازي الجمع تاليف المتعدي والامام في النسخ المصرية ما لم يجمع والمال واحد
اجمعت الامور عليه ولا يجمع الجمع كما قال الحمد الكنت ثلثا ويحرك اللبث الذي
يقصر المسافر ما لم يجمع على اللبث قال ابن عبد البر لا علم خلافا فحين سافر سفر القصر
الصلوة انه لا يلزم ان يتم الصلوة في سفره الا ان ينوي الإقامة في مكان من سفره
ويجمع نيته على ذلك قال الترمذي اجمع اهل العلم من ان المسافر ان يقصر ما لم يجمع
اقامة وان اتي عليه سنون الخ واختلف اهل العلم في المدة التي اذا نوى المسافر ان يقصر
فيها لزم الا تمام كما سأت في الباب الذي بعده ذلك انشاء الله تعالى في ما غفر بين هذه
الترجيح والآية كما يظهر من الروايات الواردة في الباب ان مقصود الاول اثبات ان
الرجل لا يزال مسافرا لم يجمع على المكث مدة الإقامة وان اقام سنين وعشرين الرحمة
نيت بيان المدة التي اذا ولها الرجل لم يجمع **٢٤١**

٢٤٢ قال مالك ان عبد الله بن عمر ركب إلى ذات النضب
بعض النون موضع قرب المدينة قال يا قوت الحموي النصب بالضم ثم السكنون
والباد موحدة الاصنام المنصوبة للعبادة وهو موضع بين وبين المدينة اربعة
اميال وقيل ص من معادن القبيلة الخ يقصر الصلوة في مسيرته ذلك قال ابو
عمر في السنة كما ذكره ابن ابي شيبة ايضا قلت ولفظه عن الجوب عن تافع
عن سالم ان ابن عمر خرج الى ارض له ذات النضب فقصر وصح ستة عشر فرسا
٢٤٣ قال مالك ودين ذات النضب والمدينة اربعة برد وكذا
نقله الشافعي من مالك ورواه عبد الرزاق من مالك فقال بيننا ثمانية عشر ميلا
قلت واختلف اهل النحل في بيان المسافة بينهما فاقدم من نجم البلدان ان بين ارضه اميال ونقصم عن
رواية ابن ابي شيبة بينها ستة عشر فرسا وفي الجمع ذات النضب موضع على اربعة
برود من المدينة **٢٤٤** قال مالك ان كان يسافر من المدينة على الظاهر الى خيبر
تقدم فحصر الصلوة في مسيرته ذلك وبين خيبر والمدينة ستة وتسعون ميلا
قال يحيى على ستة مراحل من المدينة المنورة ودوى عبد الرزاق عن ابن عمر
عن تافع ان ابن عمر كان ادنى ما يقصر الصلوة فيه مال له خيبر قال ابن عبد البر
ومالك اثبت في تافع من ابن عمر **٢٤٥** قال مالك ان ابن عمر كان يقصر الصلوة
في مسيرته اليوم انما بالجر على الامانة وفي بعض النسخ مسيره بالخير والجمهور فيكون منصوبا
على الظن وفيه ظاهر هذا الاثر يخالف ما تقدم من لو اريد به السفر سائر اليوم بالجد
السفر لا يخالف الروايات المتقدمة قال ابن عبد البر في السنة كما روى اليوم
انما بالخير الحديث اربعة برد او نحوها **٢٤٦**
٢٤٧ قال مالك ان يسافر من البريد نحو السفر مجازا مع عبد الله بن عمر
البريد قال في الفتح الرمان قال ابن سيدة البريد فرسان وقيل ما بين كل مئتين
بريد وفي الهجرة البريد عربي ولا يعتبر ما لغزاه عندنا هو الصحيح الخ وفي الجمع من الرقعة
البريد محراب بریده دم لان يقال البريد كانت محذوفة الاذنان كالعامة لسا
ويشكل الراد تحقيقا فسمى رسول ركبته بريدا وصافته بين السكتين بريدا والسكة
موضع كان يسكنه المرتبون من بيت او قرية او ديار وكان يرتب في كل سكة يقال
وبعد ما بينهما فرسان وقيل اربعة الخ وقال الحمد البريد المرتب والرسول وفرسان
او ثمانية ميلا او ما بين المئتين الخ فلا يقصر الصلوة قال ابن عبد البر واختلف
عن ابن عمر في اول ما يقصر الصلوة واضح ما في ذلك عنه ما رواه ابنه سالم ودوا
تافع قال ودوا مالك هذه ترد ما رواه حماد بن عمار بن دينار عن ابن عمر ان لاسافر
ساعة من البنا فاقصر الصلوة الخ قلت اخرج هذه الرواية ابن ابي شيبة في مصنفه
والمرج من هذا عندنا ما يوافق قوله وهو الا في مسند لاث الحنفية **٢٤٨**
قول ابن عبد الله بن عباس قال ابن عبد البر وما رواه من ابن عباس هذا معروف
من نقل الثقات متصل الاسناد ومنهم من وجوه **٢٤٩** قال مالك ذلك
اي المذكور من المسافة بين هذه الاماكن اربعة برد وقد تقدم بياننا والاختلاف
في بيان المسافة بينهما قال الياحي اكثر ما لك من ذكر افعال الصلاة لما لم يجمع هذه
في ذلك وتوحيق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحيى قال مالك وذلك اي
المذكور من كون المسافة البيوت القصر اربعة بردا ما يقصر بالمشاة العوقية
او القوية على اختلاف النسخ الخ متعلق باص في الضمير الى الوصول الملوقة
قال ابن عبد البر كما قال الا اذا جرد العلم لا يقصر الصلوة في اقل من اربعة
برود هو مسيرته يوم تام بالسير القوي ومن احتاط فلم يقصر الا في مسيرته ثلثه ايام
كاله تافع بالوقوف وبالشه التوفيق انتهى قال ابن القاسم كان مالك يقول بل
اليوم يقصر الصلوة في مسيرته يوم وليلة ثم ترك ذلك وقال لا يقصر الصلوة الا
في مسيرته ثمانية واربعين ميلا قال ابن عباس في اربعة برد الخ وفي التواريخ
الاساطحة شروط القصر عند المكية سبعة الاول ان يكون السفر طويلا اربعة بردا كثر
والبريد اربعة فراسخ والفرسخ ثلثة اميال والميل ثلثة آلاف وخمسمائة ذراع و
الذراع ستة وثلثون لمعا والاصح ست شعيرات وكل شعيرة ست شعرات

عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول أصلي صلاة المسافر مائة ركعة مكثا وان حبسني ذلك اشتق عشرة ليلة مائة
 عن نافع أن ابن عمر أقام بكة عشر ليال يقصر الصلاة إلا أن يصليها مائة ركعة فيصليها بصلاته صلاة المسافر إذا جمع
 مكثا مائة ركعة عن عطية الخراساني أنه سمع سعيد بن المسيب يقول من أجمع إقامة أربع ليال وهو مسافر أتم الصلاة قال
 يحيى قال مالك وذلك أحب ما سمعت لك قال يحيى سئل مالك عن صلاة الأسير فقال مثل صلاة المقيم إلا أن يكون
 مسافرا صلاة المسافر إذا كان أمانا أو وراء أمه مائة ركعة عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر
 ابن الخطاب كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول يا أهل مكة اتوا صلوا تكف فأنتم مسافرون مائة ركعة عن زيد بن أسلم
 عن أبيه عن عمر بن الخطاب مثل ذلك مائة ركعة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي وراء أمه مائة ركعة مائة ركعة لنفسه
 صلى ركعتين مائة ركعة عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أنه قال سمعت أبا عبد الله بن عمر يقول عبد الله بن

كان يقول أصلي صلاة المسافر يعني أقصر الصلاة مائة ركعة يعني مائة ركعة مكثا يعني مائة ركعة
 أو الإقامة مدة تمنع ذلك وان حبسني أي منعتني ذلك التردد أو اشتق عشرة ليلة مائة ركعة
 من ذلك لأن حكم السفر لم يقطع وتخصيص الذكر لهذا العدد يظهر مما قاله ابن عبد البر
 في الاستبصار في ذكر الأقوال في مدة الإقامة وهذا قول سادس روي عن ابن عمر
 أنه قال إذا أقام أي عشرة ليلة أو أكثر كان دون ذلك قصر وأبهر حديث ما ك
 هذا ثم قال وقد روي عن الأمامي أيضا مثل ذلك الخ فاعلم بهذا أن ذكر الأربعة عشرة
 ليلة يعني على قولهم هذا مع أن المعروف من ابن عمر أنه قال من أجمع إقامة خمس عشرة
 ليلة أو أكثر كان عليه ركعتان وذكره الطحاوي وغيرهما وإياها كان فاقصود أنه
 لا يكون مقيما مائة ركعة على قيام مدة الإقامة وان أقام مدة الإقامة بدون العزم
 ١٢ قوله أن ابن عمر أقام بكة عشر ليال على ما تقدم من أنه لم يجمع الإقامة
 هذا على وجه المصنف ودأبه والأما المعروف من ابن عمر أن المسافر لا يكثر من ركعة
 يجمع الإقامة خمس عشرة ليلة كما تقدم فعلى هذا قصود في القيام عشر ليال لم يكن
 لأجل أنه لم يعزم الإقامة على ما لم يجمع الإقامة التي هي خمسة عشر يوما فلهذا
 يقصر الصلاة لأنه في حكم المسافر لأن يجمعها مع الإقامة فيصليها إقامة باعتبار بقوله ١٢
 ١٣ قوله لا يجمع سجدة من السجدة من كذا ما لا يشك في ذلك من أجمع أي عزم إقامة
 أربع ليال وهو مسافر أتم الصلاة أي أربع ركعات ١٣ قوله قال مالك
 وذلك أي قول سعيد بن المسيب ما سمعت في ذلك من الأقوال التي تتعلق بأصحاب
 قلت كمن يشك عليه ما في الاستبصار قال ودوي أبو بكر بن أبي شيبة ناهية عنه
 ابن أدریس عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال إذا أجمع الرجل على
 إقامة خمس عشرة ليلة أتم الصلاة وهذا أيضا حديث صحيح الأسناد عن سعيد بن المسيب
 أن يقال إن الإمام ما كان لم يجمع من أثرى سعيد بن المسيب إلا المذكور في المتن
 أو لم يكن المزمع عنه هو ذلك وجه من وجه الترجيح كما أن المزمع منه الغيبة
 أثره الثاني وأخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب أثرنا ثانيا وهو أن قال إذا
 أقمت ثلاثا فاقم الصلاة واختلف فقهاء الأمصار في مسألة الباب كثير قال
 الزقاني وبراى بأثر الباب قال الشافعي وأبو ثور ودأود وجماعة وقال الشافعي
 والشافعية وأصحابه إذا نوى إقامة خمس عشرة يوما أتم ودونها قصر الخ قال ابن
 رشد في البداية وما اختلص في الزمان الذي يجوز للمسافر إذا أقام فيه في بلدان يقصر
 قالوا خلاف كثير لأن الأمر منها هو عليه فقهاء الأمصار ولم في ذلك عشرة أقوال أحدها
 مذهب مالك والشافعي أنه إذا أجمع المسافر على إقامة أربعة أيام أتم وإن كان في مذهب
 إلى حنيفة والثوري أنه إذا أجمع على إقامة خمس عشرة يوما أتم وإن كان في مذهب أحمد
 ودأود أنه إذا أجمع على أكثر من أربعة أيام أتم وسبب الاختلاف أنه امر سكوت عنه في
 الشرع والقياس على التمهيد ضعيف عند الجميع ولذلك لم يروا أنهم ان يروا ذلك منهم
 من الأحوال التي تفتت عن عليه السلام أنه أقام في قصر أو أدركه ليل المسافر
 فالفرق الأول اجتماعهم بما روي أنه عليه السلام أقام بكة ثلاثا يقصر في عمره والفرق
 الثاني أن اجتماعهم بما روي أنه عليه السلام أقام بكة عام الفتح مقصر وذلك لأن خمس عشرة
 يوما والفرق الثاني أن اجتماعهم بما روي أنه عليه السلام أقام بكة مقصر أربعة أيام وقد
 احتجبت المالكية لم يروا أن عليه السلام أقام بكة مقصر في مكان ما بكة بغير قصر
 شك في ذلك من أن إقامة ثلاثا أيام ليست تسبب من المقوم فيها اسم السفر
 انتهى فخرنا من استدلال الحنفية في ذلك ما في البداية أو قال ولما روي عن ابن عباس
 وابن عمر أنها قالوا إذا دخلت بلدة وانت مسافرا في ذلك ان تقيم بها خمس عشرة يوما
 فأكمل الصلاة وان كنت لا تدري متى تخلص فاقصر وهذا باب لا يصل إليه إلا اجتساد

لأنه من جملة المقادير ولا يظن بها التكميل جزا فاقا لظاهر أنها قاله سماعا من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الخ ورواهما استدل صاحب البداية أو قال وهو لما روي عن ابن عباس وابن
 عمر والأول في مثل ذلك الخ قال الزهري ما روي عن الطحاوي منها قال إذا قدمت بلدة وانت مسافر
 وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة يوما وأخرج محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبارا لا ينفست
 ثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال إذا كنت مسافرا فوطئت نفسك
 على إقامة خمس عشرة يوما فاقم الصلاة وان كنت لا تدري فاقصر الصلاة انتهى قال الشافعي
 واستاده حسن قلت وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال إن ابن عمر كان إذا أجمع على
 إقامة خمس عشرة يوما أتم الصلاة قال الشافعي واستاده صحيح وعنه من ابن عمر أنه إذا أراد
 أن يقيم بكة خمس عشرة يوما فاقم الصلاة وقال الشافعي واستاده صحيح وعنه من ابن عمر أنه إذا أراد
 قال الشافعي ومن سعيد بن المسيب قال إذا قدمت بلدة فاقمت خمس عشرة يوما فاقم
 الصلاة ولما روي عن الحسن في الصحيح واستاده صحيح قال الشافعي ١٢ قوله قال مالك
 عن الصلاة الأسير فقال يصلي مثل صلاة المقيم فيها إلا أن يكون مسافرا فيقصر إذا قال
 ابن عبد البر في الاستبصار كالأصل علم خلافا بين العلماء في ذلك ومما ان يصلي وهو مقيم الصلاة
 المقيم وان سافر أو مسافر كان له ركعة حكم المسافر ١٣ ١٤ قوله صلاة الأسير
 إذا كان أمانا أو وراء أمه هذه الترجمة تتناول مثلثين أولها إمامة المسافر المقيمين و
 علم بالزيارات الواردة في الباب أن الإمام يصلي ركعتين والمقيمين يتقون صلواتهم كما قام
 أهل مكة وهذا إجماع كما ينبغي فاشترط أن يكون المسافر وراء إمام مقيم وبذلك يختلف بين الناس
 كما ينبغي ١٥ قوله أن ابن عمر بن الخطاب كان إذا قدم مكة صلى بهم أي ما يلي مكة ما
 لا تخلفه والسلطان احتج بالامامة ركعتين قصر ثم يقول لهم يا أهل مكة اتوا صلوا تكف
 وأتاهم إجماع كما خرج به مجاهد قال ابن عبد البر خلافا لما عليه فاجتمع بين المسافر إذا صلى
 بمقيمين ركعتين وسلم فاقم الصلاة أو قال الشافعي أن جواز إتمام المقيم بالسفر يرجع عليه كما
 في النجس واختلف في العكس الخ كما ينبغي فاقم سفر فخرج فكون جمع مسافر ركعتين
 وهذا إجماع لفعل على الشافعي وسلم أخرج الترمذي والبيهقي كما قال الشافعي في
 من عوان بن حصين قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فقام بكة ثلاث عشرة
 ليلة لا يصلي إلا ركعتين ثم يقول لأهل البلد صلوا الدنيا فاقم سفر فخرج فكون جمع مسافر ركعتين
 بسنة صلوا واحد عشر ركعة الترمذي وفي سننه على بن زيد بن جبريل قال
 حافظنا أحسن الترمذي حديثه شواهد قال الشافعي ١٦ قوله أن ابن عمر بن الخطاب كان
 يصلي وراء الإمام يعني لو لم يوجب متابته الإمام وترك الخلاف مع قال ابن عبد البر في الاستبصار
 اختلفوا في المسافر يصل ذلك مقيم فقال مالك وأصحابه إذا لم يدرك ركعة تامة صلى ركعتين
 فان أدرك ركعة بركعة تباه صل ركعة وذكر الطحاوي أن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد
 قالوا يصلي صلاة المقيم وإن أدرك في التشديد وهو قول الثوري والشافعي الخ فاقصود أنه
 منقذوا على ركعتين لأنها وظفت للمسافر ويشكل هذا الأمر من مذهب المالكية أو قال الباغي
 وحج جميع الحج بني القصر فربما وكذا ذكره عرفة يقصر بها جميع الحج فربما وأما وجوب
 على المكي القصر معنى وعرفه وان لم يكن بينه وبينها ما تقصر في مثل الصلاة لشأنه معان الخ
 ثم ذكر الوجه وحاصلها أن شدة الاختلافات في هذه المواضع جعلت بمنزلة السفر ١٧
 ١٨ قوله أن قال جابر بن عبد الله بن عمر يعود من العبادة عبد الله بن صفوان بن
 أيمه بن خلف الحمي المكي ولده على عبد الله بن عمر عليه وسلم ذكره ابن جابر في العمارة
 ثم في ابن أبي عمير وذكره ابن سعد في الطبقات الأولى من المكين الخ ليعين كان ممن يقوى
 امر عبد الله بن الزبير فقال له ابن الزبير قد أذنت لك وأنتك بمعني فاني حتى
 قتل معك ١٩ وهو متعلق باستاد ركبة فضل ابن عمر له أنما ركعتين كونه مسافرا
 ثم العرف وسلم من الصلاة فتمت فاقمنا ١٢

وذلك حتى **مسألة** الك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي عليها السلام قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة الضمى قط ولا يلاصحها وإن يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لي يد في العمل بالشئ وهو يحب أن يجعل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم **مسألة** الك عن زيد بن أسلم عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تصلي الضمى ثمان ركعات ثم تقول لو نشرني لأبى ما تركتهن **جامع** **سجدة الضمى** **مسألة** الك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام فأكل منه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم قوموا فلا يصلي لكم قال انس فقمنا الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضجته بماء فقمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وصفت أنا واليقيم وراعة والعجوز من ورائنا فصل لنا ركعتين ثم انصرف **مسألة** الك عن ابن شهاب عن عبيد

الح قوله انما قالت ما ابيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل بيته بعن السنين وسكون المودة اى نافله العننى قطا تايده للنفى اى ابدان قال الماخفا فيه دليل على ضعف ما روى ان صلوة العننى كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم وعدها لذلك العلماء من خصائصه ولم يثبت ذلك في غير صحيح وان لا سيما كتب في الماشية عن العمل كذا روى يحيى بن التميمي وغيره من الاستيعاب الخ وان جسر فكون مخففة من التثنية اى وانه كان روى الله صلى الله عليه وسلم ليعد بفتح الهمزة يترك العمل بالشيء ويجوز والماحل انه يجب ان يعمل بغيره بفتح النون اى لاجل خشية ان يعمل به الناس بالرفع فحضر بالنصب علفا على يعمل عظيم كما مر في الترتيب وها من كمال رافعه صلى الله عليه وسلم على الامة والافخر اخره ابن ابي شيبة برواية ابن جرير عن الهمري عن عاصفة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يبعث العننى قالت وكان يترك ايشاء كراهية ان يشرب بيها
الح قوله انما كانت فعل سبعة العننى ثانيا في جسر النون وفتح الاء ركعات ثم تقول بياننا لشدة الالتهام لوقر لى بعن النون وكسر الشين المجزى اى انحنى الى الوى اى اليكروا وروى ان تركت اى هذه الركعات فان لفتها اكثر من لفة ايها فقال لا يا حى يمكن انما تفعل ذلك بغير منتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم كجرام باي دلالة اقهرت على هذا العدد ويثبت ان هذا القدر هو الذي كان يكتفي بالعدد عليه قال وليست صلوة العننى من الصلوات المحصورة بالعدد فلا ينافى عليها ولا يتقص منلوكلها من الرقاب التي يفعل الانسان منها ما يمكن الخ قال الترمذي في هذا مختار الرباعي والافا فلهب عذنا ان اكثرها ثمان لان ذلك اكثر ما ورد من فعل صلى الله عليه وسلم قال العننى وفي هذا الباب عن جماعة من الصحابة وهم انس والابو هريرة وغيرهم بن هارم والوزر وعائشة والوامانة وعتبة بن عبد السلمي وابن ابي اوفى والابو سعيد وذبيد بن ارقم وابن عباس وجابر بن عبد الله وجبير بن مطعم ومذنيبة بن اليان وعائذ بن عمرو عبد الله بن عمرو عبد الله بن عمرو ابو موس وعثمان بن مالك وعقبة بن عامر وعلى بن ابي طالب ومعاذ بن انس والناس بن سمعان والابو بكر والابو مرة الطائفي فحدث انس عن الترمذي وابن جابر مرفوعا عن صلى الله عليه وسلم في عشرة ركعات بنى الشدة فصر من ذهب في الجنة وحدث ابى هريرة عند مسلم اوصاني ليليل ثلث الحديث وحدث نعيم بن هارم عند ابى داود والنسائي في الكبرى مرفوعا يقول تبارك وتعالى يا ابن آدم لا تعجز عن من ليل ركعات في اول النهار كذلك آخره قال النودى في شرح مسلم جامع من ابن عمر قال في العننى بن بدنة لمحول من ان صلواتها في المسجد والظاهر بها كما لا يخلو منها بدنة لان اصلها في ليلوت مذموم قلت وهو المشين كيف تقدمت عن ابن عمر مرفوعا الترتيب لما الروايات في الباب كثيرة غير ما ذكرت ذكرها الشوكاني وشرح الاحياء وغيرهم من معنى النظر في الروايات المذكورة جزم بانها تتقن الصلواتين معا الا لشرقي العننى سيما الروايات التي وردت فيها الترتيب لاربع ركعات في اول النهار انما اوفى بالاشراق وكذلك الروايات التي فيها يصح على سلامي بن آدم صدقة ان المناسب للاداء الحق ان يجلس فيها ما والعننى المستحب لما روى الناذر عن رعت اتصال وحدثنا انس ولى المذكور ان في اول الباب نصان في صلوة الاشراق ١٢
ح قوله جامع سبعة العننى عرض الترجمة على الظاهر ذكر الروايات المتقدمة سنوا من المعلقة وقت العننى فالفرق بين هذه الترجمة وبين ما تقدمت ظاهر اذا افترض من الاذيان الصلوة المخصوصة المعروفة بصلوة العننى وهذه مطلق النواقل في وقت العننى وفي الفرق اوجه عنى ويثبت ايضا ان يكون الفرق من هذه الترجمة بيان الاحكام لمفردة صلوة العننى المعروفة من جوازها مشاوحا وفيها المتابعة بهودشة العاجزة فيكون تقدير عبادة على الاول جامع السبعة وقت العننى وعلى الثاني جامع الاحكام لسبعة العننى ١٢
ح قوله ودع رسول الله صلى الله عليه وسلم لعظام اى لاجل طعام منقصة فاكل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بارة الدعوة وان لم تكن وليه مرس والاكل من طعاما

وفيه ايضا ان من دعى الى دية او حياضة فلا يملك جميع ما تقدم بل يتحقق منه ويدل عليه من
التجسس فانه اذا اكل الجميع فهو صاحب المنزل انه لم يتحقق منه ولو كلفه فعل هذا مسح
الاناء مخصوص بغير الخيف قال ابن رسلان قال ابن عبد البر زاد ابنه وغيره واهل
معرة قال الحافظ وهو مشعر بان جميعه كان لذلك لا يصيل بهم بيمينه وامكان صلوة وصل
كان في قصه متيان وهذا هو السر في كونه بدأ في قصه متيان بالصلوة قبل الطعام وبهذا
بالطعام قبل الصلوة فيما صلى الله عليه وسلم في كل منها باصل ما دعي لاجل الزم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما فلا صلى بكم لالام وضمت الهزمة وفتح الياء منصوب
بالام كفي ودعاية يسكون الياء تنقيضا او يجعل الام لامر وفتحت الياء كقراءة من
يتيق ويصير اجرا لفعل مجرى الصحيح وفي رواية يحنف الياء نظام الامر ظاهر وقيل غير
ذلك بكم اي لاجلكم فلام لتخليص اي لاجلكم وليس المراد الاصل لتخليصك وليس فيه
تشريك فيؤخذ من ان المصل لا يعزه ان يكون له مع صلوة الاداة لتخليصك فانه عبادة
اخرى قال ابن رسلان قال انس ففتحت بناء المتكلم الياء بفتح الحاء وكسر الصاد
المعلمين ذكره ابن سيده انها سبطغة فتعني من يردى واسل ثم تفرش سمي بذلك لانه
على وجه الارض ووجه الارض يسمى عصيرا والسيفطة بفتح السين وبالقافين فتشيعل من
القوم كالزبيل والاسل بفتح الهزمية والسين المهلهة هي احوه لام نيات الرفاق
كثيرة دقاق لاودق لما قد اسود فيه الاشارة الى قلته ما عندهم من المحرم والام يكونوا
يخضون النبي صلى الله عليه وسلم الا بافضل ما عندهم من طول ما ليس بضم الام وكسر
الموحدة اي استعمل وليس كل شئ بحسبه ارجع بر اصحاب ما في المسئلة المشورة
بالخلاف وهي اذا حلف لا يلبس ثوبا فخره بحث عنه ثم خلعا للمجهود واجابوا عنه
بما في ابن رسلان بسوطان بل الايا من العرف الزم فتعني من التضع هو الرض او
الفصل الخفيف وكذا المعنى محتمل بما قال القاضي السنجي ليلين لا امثال نها سست
وقال غيره التضع طول ما شك فيه تنظير النفس قال ابو عمر روي المسلم محمول على
الطهارة حتى يتيقن النجاسة من التضع لقطع الوسوسة فيما شك فيه وقال اليا في الظاهر
اننا لنعم لما خافت ان يزل من النجاسة وقال الحافظ يمتثل التضع للتعيين او للتطهير
ولا يصح الجزم بالاخير بل المتبادر لان اصل الطهارة الزمكت وبسط عليه الكلام
الباقي والا اصل ان التضع تطهير للشكوك عند الماكية خلعا للمجهود فالشرح الماكية
محمولا على التطهير وغيره من تعيين او الفصل الخفيف فقام عليه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه جواز الصلوة على العيص ويؤيده رواية البخاري عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان للمعيرة بسط ويصل عليه وفي سلم من ابن سيدة انه روى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
على العيص وروي البخاري عن حديف الباب باب الصلوة على المعيرة **ف** قوله وحفت
ها المتكلم انما زيادة ضمير الفصل قال العيني بهذا رواية الاكثرون وفي بعضها فصففت واليقيم
وفيه خلاف بين المصحفين والكوفيين فتعد المعيرين لا يخطف على المعير للرفع الابعده
ان يؤخذ بمعنى منفصل ليس العطف كقول تعالى اسكن انت وذو لك الآية وعند
الكوفيين يجوز ذلك بدون التاكيد والاول اضعف والخوالف يقيم بالرفع عطفا على المعير
المرفوع وبالنسب مفتول معاري مع اليتيم وقال المكي ان يربو بالنسب ولو صح رواية
الرفع فهو جسد ودوراء غيرهما والجملة حال قاله العيني واليقيم في الناس من قبل الاب
وفي الياء ثم من قبل الام وانه اي خلفه صلى الله عليه وسلم فيه جواز الصلوة جامة وبه
قال اصحابنا اذا لم تكن من سبيل التذام وقال العيني قال ابن حبيب عن مالك لا بأس
ان يخطف الناس اليوم في الغامة من غير ان يكون مشترعا فانه ان يخطف الجاهل من الغرض
والجهول الغول فيه غير الما لفة قال ابن رسلان هي الجملة المذكورة قامت من دورنا
جملة اسمية وحقت حالا وفي حالة الرفع يكون معطوفا قاله العيني قال ابن عبد البر في
الاستدكار لا خلاف في ان سنة النساء القيام خلف الرجال ولا يجوز لمن التمام
معهم في الصف وقال في عمل آخر اجمع العلماء من ان المرأة تخطف الرجال ومعدا
معدا وسبها الوقت خلف الرجال لامن غيرته انتهى وكذلك قال اليا في اذ قال
ويتضمن ذلك ان المرأة المعطرة اذا ملئت خلف الصف محت صلواتها ولا خلاف في
ذلك فلهذا

... ..

عن ابي النصر مولى عمر بن عبيد الله عن بسم بن سعيد ان زيدا بن خالد الجهني ارسله الى جهميم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الماربيين يدي المصلي فقال ابو جهميم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الماربيين يدي المصلي ما ذاع عليه لكان ان يقف اربعين غير الله من ان يبر بين يديه قل ابو النصر لا ادري اقل اربعين يوما وشهر او سنة **متالك** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان كعب الاحبار قال لو يعلم الماربيين يدي المصلي ما ذاع عليه لكان ان يخسف به خيره من ان يبر بين يديه **متالك** انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يكره ان يبر بين يدي النساء وهن يصلين **متالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان لا يبر بين يدي احد ولا يد ١٦ احدا يبر بين يديه الرخصة في المروربين يدي المصلي **متالك** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس انه قال اقبلت راكبا على اتان ولاني ومثني قد تاهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصل للناس

الكبر في حكم الصلاة عندنا قال في الدر المنثور لا يفسد حاله ان يكتب ومروءا في حوزة ادي مسجد كبير موضع سجوده في الاصح او مرده بين يديه الى ما كانا القبل في بيت ومحمد صغير فانه كبته واحدة مطلقا قال ابن ماجة بن قول في الاصح هو ما اختاره شمس الثمينة وقامخا من صاحب البداية واستحسنه في المحيط وسحق الزبيحي ومقابل ما صح الترمذي او صاحب البداية اختاره من الاسلام ووجه في البداية والفتح ان قدما يقع به على المار لوصلي يتشوش اي لاميا بهمه ال سجوده ١٣ **قوله** الرخصة في المروربين يدي المصلي اي امامه قال الباقي الرخصة في الشرع الاباحة للضرورة وقد يستعمل في اباحة نوع من جنس المنوع فالترجمة يحتمل المعنيين ان يكون الام لا يستغفر فيكون الاباحة رخصة لبعض الاحوال وهو كونه مأمورا للضرورة فتكون الاباحة المعهودة وهو المأمور بالوقت هكذا شرح الباقي ترجمه المصنف وتبعه الزدقاني وليس بوجه في نظري القاصر بل غرض المصنف على ما يحظر في البال هو جواز المروءة عند الضرورة ولو منع ذلك ماسحا في من قول يعني قال مالك وانا اذني ذلك واسدا اذا اجبت الصلاة وبعد ما يحرم قال ابن عبد البر في شرح هذا القول يذاع الترجمة يقتضي ان الرخصة منه لمن لم يجد من ذلك بد او غيره لا يري بذلك باسما حديث ابن عباس ولا تارة الدالة على ان ستر الامام ستره من خلفه وهو الظاهر في فعله بذلك ان غرض المصنف عند ابن عبد البر هو ذلك وان مال ابن عبد البر نفسه الى غير ذلك كما اشار اليه بقوله وهو الظاهر في قوله ايضا ما قال الباقي في شرح هذا القول كما سياتي في محله ويؤيده ايضا بتوجيه شيخنا العلامة الزدقاني في المصنف على حديث الباب بقوله باب الرخصة في المروربين يدي المصنف اذا اجبت الصلاة عن شراح الموطأ كهم مضافون على ان غرض المصنف هو التوقيف بالمؤتم ١٣ **قوله** انه قال اقبلت بصيغته المتكلم جملة رابعا نصب على الحال على ان ان يفتح التمرة فتشاة في آخره فون الثاني من المحرر وقد يقال بكسر الهرة قاله البصري وشذو القاري قال الكرماني هي انتم من المحرر ولا يقال اتانته الخ وانا لمؤتم قد تاهزت اي قاربته قال البصري يقال تاهز الصبي البلوغ اذا قارب وداناه قال صاحب الافعال تاهز الصبي الغلام داناه وتنهز الشيء اي قارب وقال شمر التامة الباردة فليل لاسد نهز لانه يبادر ما يفتخر به الخ الاحتلام المراد به البلوغ قال الكرماني يقال تاهز الصبي البلوغ اذا قارب والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي مشتق من العلم بالعلم هو ما يراه التام واختلف العلماء في سن ابن عباس رضي عنده فاته صلى الله عليه وسلم اثني عشر وقيل ثلثة عشر وقيل خمسة عشر الخ قال ابن عبد البر فيه اجازة شادة من علم الشيخ صغيرا واداه كبريا وهذا امر لا خلاف فيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصل للناس حتى ياتي الكرماني من الجوهرى مقتضيا موضع بكه وهو مذكور يعرف الخ قال الزدقاني بالعرفت اجود من عدم سميت بذلك لما يعني اي يراى بها من العباد ولا جوكتا يتباهى بها الخ قال الكرماني ان قلت مسلم للبعثة فيكون غير مشغوف قلت لما استعمل منصرفا فلم انهم جعلوه علما لكان قال النووي فيه لغتان العرف والمنع ولذا يكتب بالالف والياء والواو مرفضا وكذا يتسا بالالف الخ قال الحافظ كذا قال مالك واكثر اصحاب الزهري ومسلم من رواية ابن عبيدة بعرفة قال النووي يحمل ذلك على انها قنيتان وتعتقب بان الاصل عدم التعدد لايها مع اتقاد حرج الحديث فالحن في قوله بعرفة شاذ ومسلم ايضا من رواية معمر الزهري وذلك في حجة الوداع او الفتح هذا الشك من عمر لا يعول عليه والحن ان ذلك كان في حجة الوداع الخ فمرت بهذا المتكلم بين يدي بعض الصنف مجاز من القدام لان الصنف لا يدره وبعض الصنف يحتمل ان يكون المراد منه صف من الصفوف او بعض من الصف الواحد يعني المراد به اما جود من الصف او جزى من قاله البصري ظاهر البياي يدل على انه لم يكن ستره لان ابن عباس او رده في معرض الاستدلال وهو منصوص رواية البخاري اذ فيه الى غير هذا ولغظ البزار اخرج منه اذ قال والشي صلى الله عليه وسلم يصل المكتوبة ليس شئ

الح قوله يسأله اي ابا جهميم ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الماربيين يدي المصلي اي امامه فقال ابو جهميم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الماربيين يدي المصلي اي امامه وفي تحميد المصلي اقول مختلفة عند العلماء قال البصري لم يجد ما لك في هذا الا ان ذلك بقدر ما يركب فيه وسجد ويتكلم من دفع من يبر بين يديه وقبده بعض الناس بشيرة اخرون ثلثة اذرع وربع قال الشافعي واخذوه قول عطاء واخرون بسنة اذرع الخ وقال ايضا في موضع آخر ما مقدار موضع يكره المروءة فليل موضع سجوده وهو ثلثة اذرع خمس الاثمة السرخى وفتح الاسلام وقامخا من وقيل مقدار صفين او ثلثة وقيل ثلثة اذرع وقيل بخمسة وقيل باربعين ذراعا وقد الشافعي واخذ ثلثة اذرع ولم يجد ما لك في ذلك حد الا ان ذلك بقدر ما يركب فيه وسجد ويتكلم من دفع من يبر بين يديه الخ واما عند الخفيفة ففي البذل من البداية لم يذكر في كتاب قدر المروءة واختلف المشايخ فيقال بعضهم قدر موضع السجود وقال بعضهم مقدار الصفيين وقال بعضهم قدما يقع به على المار لوصلي يتشوش وفيما وراء ذلك لا يكره الخ وفي الدر المنثور لا يبر ستره بقية دون ثلثة اذرع قال ابن ماجة بن الاولى ان يبر دون بقدر في الجاهل السنة ان لا يبر ما بينه وبينه على ثلثة اذرع يبقى بل بشرط تحصيل سنة الصلوة الى السرة حتى لو زاد على ثلثة اذرع تكون صلوة الى غير سرة ام هو سنة مستقلة له الخ وفي رسائل الاركان والمراد الحرم المروءة ومن موضع سجوده والمراد موضع السجود المكان الذي يبره ومن منتهى بصره اذا قام متوجها الى مكان يسجد فيه وهو المناء وقيل بقدر نصف وقيل بقدر ثلثة صفوف وهذا كله في الصلوة واما في المسجد فالمعتبر فيما بين وبين جدار المسجد الخ قلت كمن المسجد بمقيد بالصغير اما الكبر في حكم الصلوة كما سياتي ماذا عليه اي من الاثم وجملة ماذا عليه في محل نصب سادة مسد مقول يعلم وجواب او قوله لكان ان يقف اي المار قال الزدقاني وانكر الكرماني ان يكون هذا جوابا لو كما سياتي في تعيينه وفي ابن ماجة وابن ماجة ما تامة عام و هذا يشعر بان الاربعين محروا وكثيره وجه الطحاوي الى ان التقييد بالمانعة وقع بعد الاربعين زيادة في البلية غير ان قال في الفتح الرما في غير اربان النصب والرفع اما النصب فظاهرا لا يخبر كان واسمه قوله ان يقف واما الرفع فقال ابن العربي هو اسم كان ولم يذكر خبره فخره ان يقف والتعريف لو يعلم المار ما ذاع عليه لكان غير وقوفه الخ وقال الزدقاني بالنصب فخر كان وفي رواية بالرفع على انه اسماء وسورع الابداء بالكرة كونها موصوفة ويحتمل ان اسماء غير الشان والجملة غير حاله من ان يبر بين يديه اي امامه لثا يفتقه وذر المروءة قال الكرماني جواب لو ليس هو المذكور بل التعريف لو يعلم ما عليه لوقف اربعين ولو وقف اربعين لكان غير الخ والافعال لفظ يقتضي انه لو علم بذلك لكان وقوفه غير الروا اذا لم يعلم بذلك لم يكن غير الدانت غير بان عظم الاثم في المروءة لا يتوقف على معرفته المار بقدره واما المراد به لو علم اثر المروءة اي وقوفه اربعين غير المروءة لا يؤثر عليه واستنبط ابن بطال من قوله لو يعلم ان الاثم يخص بمن يعلم بالشيء وانكره قال الحافظ واخذه من ذلك فيه بعد الخ قال ابو النصر لا ادري اقل بجملة الاستفهام والغير الى بسم بن سعيد ورسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال الكرماني وانظروا الاول قاله البصري اربعين يوما وشهر او سنة قال الكرماني في ابيهم المروءة وتقيها الامر وتعليها قال الحافظان ابن جهميم والبيهي وانظروا من المروءة كمن شك الراوي فيه الخ واخرج البزار بطريق ابن عبيدة من ابو النصر لكان ان يقف اربعين خريفا الحديث ١٣ **قوله** لو يعلم الماربيين يدي المصلي ما ذاع عليه لكان ان يخسف به خيره قال البصري لكان يخسف خونا ذاب في الاثام والشر بطان الارض خفيه فيها الخ يه اي بالمار في الارض غير الله من ان يبر بين يديه اي المصلي لان مذاب البخرة اشهد البقي من الصنف الذي هو مذاب الدنيا ١٣ **قوله** لكان يكره ان يبر بين يدي النساء ايضا وهن يصلين قال الباقي اما ان يكون يكره ذلك كما يكره المروءين يدي المصلين من الرجال ويحتمل انه ضمن النساء بذلك لخدول الى المسجد وخروجه منه ومن في آخر الصفوف فكره ذلك وان كن في طرفة الخ لقلت ولكننا مقيد عندنا الخفيفة بالمسجد الصغير واما المسجد

بمضى فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت فارسلت الاتان ترفع بنو قتيبن مفتوحين
انه بلغه ان سعد بن ابي وقاص كان يرمين يدي بعض الصفوف والصلوة قائمة قال يعني قال مالك وانا ارى ذلك
واسعا اذا اقيمت الصلوة وبعد ان يحوم اللهام ولحم جسد المرأمد خلا الى المسجد الايبين الصفوف مالك انه بلغه ان
علي بن ابي طالب قال لا يقطع شيء الصلوة مما يرمين يدي المصلي مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله
ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يقطع الصلوة شيء مما يرمين يدي المصلي سترة المصلي في السفر مالك
انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يستبرأ لحلته اذا صلى مالك عن هشام بن عروة ان اباة كان يصلي في العراء الى

عبد الله بن الصامت ما ياذر ما بال الكلب الاسود من الاحمر والا صغر قال يا ابن اخي
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سألني فقال الكلب الاسود شيطان رده
مسلم وله ايضا من البربرية مرفوعة لقطع الصلوة المرأة والجماد والكلب وفي ذلك
مثل مؤخره الرجل ودواه الطير ان من السك من عمرو ابن جابر عن عبد الله بن
مفضل نحوه من غير تفيد بالاسود ولا يذو من ابن عباس مثله لكن قيد المرأة
باليكس واختلف العلماء في العمل بهذه الاماديث قال النوري قال مالك في البهيمة
والشافي وجمهور العلماء من السلف والكلب لا يقطع الصلوة بمرودش من هؤلاء ولا
غيرهم الا واختلفوا في تأويل اماديث القطع فالطحاوي وغيره الى ان حديثه الى ذلك
وما وافقه فسوخ بحديث عائشة في الصحيحين انه ذكر منها ما يقطع الصلوة وتقاتل
تشتبهون بالجماد والكلب والله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي واني على السور
بينه وبين القبلة مضطجعة الحديث وتغيب بان النسخ انما يصار اليه اذا علم التساوي
وتعد الجمع والتأويل بهنالم يتحقق والجمع لم يتخذ روجه النسخ بان ابن عمر عن رواة
حديث القطع وقد حكم بعدم قطع شيء وهو من امالات النسخ وما الشافعي وغيره الى
تأويل القطع بنقص الشئ من الزوج من الصلوة وليؤيده انه عليه السلام سئل عن مكة
التفريق بالاسود فقال انه شيطان وقد علم ان الشيطان لو رمين يدي المصلي لم يفسد
صلوة قاله الزرقاني قال يعني هذا فيه اذا كانت الاماديث التي رويت في هذا
الباب مستوية الاقدم اما اذا اختلفت الاماديث المجهول اقوى واضح من اماديث من فالعلم
فالاخذ بالا قوى اولي الا والراجح مسلک الی داود اذا تنازع الخبران لم يعمل بما عمل
به الصحابة ١٣ قوله ستر المصلي في السفر قيده بالسفر لان المحضر لا يحتاج فيه
الرجل الى الستة غالبا لان الظاهر من حال المصلي ان يصلي في المسجد مع الجماعة والاول
عندي في عرض المنصف بيان ان الستة في السفر ليست من المؤكرات ولا ينظر
هذا النقص من الروايتين في الباب فان الاول يدل على وجود الستة والثاني على عدمها
فتساوى الامران ويوضح ما في المدونة قال مالك من كان في سفر فلا بأس ان يصلي
الى غير سترة اما في المحضر فلا يصلي الا سترة قال ابن القاسم الا ان يكون في المحضر موضع
يا من ان لا يرمين يديه احد لم يعلم بذلك ان الستة في السفر غير مؤكدة عند الامام
مالك ١٤ قوله كان يستبرأ لصلته اذا صلى اتينا المصلي على الله عليه وسلم
وفي الصحيحين من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمين يديه في الصلاة
الحديث قال ابن عبد البر في الاستدراك اما لا يستبرأ بالارحمة فلا يعلم فيه خلافا فقلت لعله
اراد الجواز والكفاية والا فهو مختلف بين الائمة بين مخالفت لما كيفة ايضا ولذا حمل
الزرقاني على الضرورة فقلت ان الصلوة الى الجبر والذرية لا يستحب عند الشافعية
والماكية ولا بأس به عند النابلة والتخفيف قال في الشرح المبسوط لما لم يلبس لا بأس ان
يستبرأ به غير اوجوب فله ابن عمر والسوق الشافعي لا يستبرأ به الا ١٥
قوله كان يصلي في العراء الى غير سترة قال ابن عبد البر في الاستدراك اما الصلوة في العراء
او غير حال غير سترة فهذا عند اهل العلم محمول على الموضع الذي يامن فيه المصلي بن يرمين
احدين يديه فان كان على غير ذلك فلا يخرج على من فعل لان الاصل في سترة المصلي
استتباب وندب الى اتباع السنة في ذلك وحكم بما معنى بان لا يقطع صلوة المصلي
شيء مما يرمين يديه الا في غير الستة ولا يفسد بالارحمة ولا بالامام وكذا المنفرد قال ابن عابدين
قوله نذر الجديضا اذا صلى احدكم فليصلي الى سترة ولا يدع احدكم المصلي ردها ولا حكم وغيره
ومع في النية كبرية تركها وهي تنزيهية والصاوت لا مرن حقيقة ما ردها والرواؤد
عن المفضل والعباس راينا النبي صلى الله عليه وسلم في بادية ان يصلي في العراء ليس
بين يديه سترة وما ردها احمدان ابن عباس صلى في قضاء ليس بين يديه شيء كما في
الشرح للبيهقي قال يعني قال اصحابنا الاصل في الستة انها مستحبة وقال ابن ابي عمير
كانوا يستحيون اذا صلوا في الغضا ان يكون بين ايديهم ما يستبرأ به وقال عطارد لا بأس
بترك الستة وصل القاسم وسلم في العراء الى غير سترة وذكر ذلك كله ابن الجس
شبهة في مصنفه ١٣

له قوله فنزلت بعينه المتكلم فارسلت الاتان ترفع بنو قتيبن مفتوحين
ومن العين اي تاكل ما تشاء من وقت الماشية ترفع وتقبل تسرع في المشي وما يذكر العين
بوزن تفتل من الرمي حذفت الياء من ترفيعا والاول اوجه لرواية البخاري بلفظ
فرقت ودخلت قال يعني بالواو مطلق على اولست ونظما البخاري في الحج اقبلت
ايضرا ان اتان حتى صرت بين يدي الصف ثم نزلت معنا وسلم فصار العارفين يدي بعض
الصف في الصف فلم يذكر ذلك من احد قال ابن عتيق الجيد استدلال ابن عباس بترك
الانكار على الجواز ولم يسئل بترك ما دعاهم للصلوة لان ترك الانكار اكثر فائدة قال الى حفظ
وجسه ان ترك الاعادة يدل على موثاقطة لعل جواز المرود وترك الانكار يدل عليها ما
ويستنبط من ان ترك الانكار جزم على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الانكار وثبوت
العلم بالاطلاع على الفعل والارادته في محل الحديث قال الالب في شرح مسلم قوله فلم
يذكر ذلك من احد لم يختلف في جواز ذلك لئلا الحديث واختلفوا في وجه الجواز فقبل
لان الامام سترة لم يقل لان سترة الامام مستوفى في الفتاوى اختلفوا في ذلك على اربعة تقدم
الاتان منها والاول منها منادى بالكتابة والثاني في مشار البخاري اذ لو لم يرمين يديه
والقول الثالث ان منع المرود شخص بالامام والمنفرد شخص من حكم المؤتمم هو مشار الالب
وحكى القاضي يعا من ابن عبد البر عليه الاجماع والاراجح ما يظهر من تهذيب المنصف في
الموطان الحكم لا يشترط من العروبة وادع من مالابوب عليه شيئا الذي في المصنف بلفظ
الخصم في المرود بين يدي الصف اذا اقيمت الصلوة قال يعني في فائدة الحديث
الثالث فيه احتمال بعض المناسد المفسر ارجع منها فان المرود امام المصلين مفسدة
والرجوع في الصلوة وفي الصف مفسدة رابعة ما غفرت المفسدة للصلوة الراجعة من غير
انكار الا ١٣ قوله ان سعد بن ابي وقاص احد العشوة المبشرة كان يرمين يديه اي
قدام بعض الصفوف وفي المصنف بين يدي بعض الصف والاحمال ان الصلوة قائمة
قال البخاري يعني ان يرمي بذلك انهم في نفس الصلوة ويحتمل ان يرمين اقامتها
عليه يدل قول مالك او عمل اقامته الصلوة على اقامتها قبل الاحرام وجوز ذلك بعد
الاحرام غير انه قيده بذلك لعدم الدليل الى المسجد الا بين الصفوف الزواني المدونة وكان
سعد بن ابي وقاص يدخل المسجد فيمشي بين الصفوف والانس في الصلوة حتى يقف
في مصلاه يعني عرنا بين يدي الناس ١٤ قوله قال مالك وانا ارى ذلك
واسعا اي ما نزل اذا اقيمت الصلوة وبعد ان يحوم اللهام ولم يجد المرود مدخلا الى طريقا قال
المسجد والصف الا بين الصفوف قال ابو عمر بن مزاح الترجمة يشترط ان الرخصة عنه لمن
لم يجد من ذلك بدلا وغيره لا يرى بذلك بأسا لاننا لا نلزمه على ان سترة الامام سترة من خلفه
قال البخاري قيده مالك بعدم الدليل الى المسجد وحديث ابن عباس يدل على جوازه مع
عدم الحاجة فيحتمل ان مالكا قصد الاحتياط فاجاب عن لم يجد طريقا ولم يجب ممن وجده
او يقال ان سبب الاباحة هو ما ذكره الا ان الحكم قد يكون اوسع من الحاجة اليه كما نظرت في
السفر لمن لا تحق المشقة في مختصرا ولفظ المدونة قال مالك لا اكره ان يرمي الرجل بين يدي
الصفوف والامام يصلي بهم لان الامام سترة لهم ١٥ قوله مالك انه بلغه
ونذا البلاغ اخرج سعيد بن منصور باسناد صحيح من علي وابن عباس واخرجه ابن عبد البر
بسند عنه في الاستدراك وخرج الطحاوي بسند من قتادة من سعيد بن المسيب ان
عليما عثمان قال لا يقطع صلوة المسلم شيء واحد او اذما استلطم وطريق اخر من الحارث
عن علي بن ابي طالب لا يقطع صلوة المسلم الكلب والجماد ولا المرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب
واذا واما استطعم ان علي بن ابي طالب قال موقوف لا يقطع الصلوة شيء مما يرمين يديه
يدي المصلي ١٦ قوله كان يقول لا يقطع الصلوة شيء مما يرمين يديه المصلي
رواه مالك موقفا خارج الطحاوي برواية سفيان عن الزهري عن سالم بن ابي عبد الله عن
عبد الله بن عباس يقول يقطع الصلوة الكلب والجماد فقال ابن عمر لا يقطع صلوة المسلم
شيء وفي طريق اخر عن محمد بن عبد الله بن عمر بن نافع وسالم عن ابن عمر قال لا يقطع الصلوة شيء
واذا واما استطعم ودي مرفوعة لينا برواية ابن عمر واوس والي امامة عند الرافضي و
برواية ابني سعيد عند ابني داود وجمهور من الطبراني وفي اسناد كل مناهض عن قال الزرقاني
وقد روي في الروايات ما نزلنا فروي عن ابني داود مرفوعة اذا قام احدكم يصلي فانه يستبرأ
اذا كان بين يديه شيء اخره الرجل فانه يقطع صلوة المرأة والكلب والاسود قال

الله على ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر حتى استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فصلى ثم انصرف فقال يا ابا بكر ما منعك ان تثبت اذا امرتك فقال ابو بكر ما كان لابن ابي نجيحة ان يصلى بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيتكم اكثرتم من التصفيح من تابه شيء في صلوته فليسبحم فانه اذا
 سبهم التفت اليه وانما التصفيح للنساء **٢٨٤** عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يلتفت في صلوته **٢٨٨** عن
 عن ابي جعفر القاري انه قال كنت اصلى وعبد الله بن عمر ورائي ولا اشع به فالتفت فغمزني فما يفعل من جاء
 والامام راكع مالك عن ابن شهاب عن ابي امامة بن سهل بن حنيف انه قال دخل زيد بن ثابت المسجد فوجد الناس
 ركو عافرك ثم ردت حتى وصل الصف **٢٩٠** انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يذب راكعا ما جاء في الصلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم **٢٩١** عن مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن عمرو بن سليم
 الزرقي انه قال اخبرني ابو حميد الساعدي انه قال لو ايا رسول الله كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وازواجه

١٤ قوله ثم استأخرى تأخر أبو بكره من غير استدراك لبقوله
قال ابن رسلان ولفظ الشافعي ثم رجع التقصيري فقلت وفي رواية لمسلم ورجع التقصيري
ورأته حتى قام في الصف حتى استوى في الصف الذي يليه وتقدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقل قال ابن عبد البر في الاستبصار ما تأخرنا فيكم تقدم النبي صلى الله
عليه وسلم إلى مكانه فهو موضع مخصوص عند أكثر العلماء يكلم به المجتهدون أما من في صلاة
واحدة من غير محدث يقطع صلاة الإمام ولو وجب الاستحلاف وفي إجماعهم على هذا
دليل على خصوص هذا الموضع لفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لا ينظر له إلى ١٢
١٥ قوله ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة ولفظ البخاري فلما
انصرف فقال يا أيها بكمرا منك ان تثبت على أمانتك إذا امرتك فيه ان الأمر قد
يتحقق بالاشارة أيضا فقال أبو بكره ما نأفدك ان يثني لائى إلى قافه بضم القاف
وخففه الحاء المهملة وبعد الالف فاء عثمان بن عامر والذي بكرهه اسلم في الفتح وتوفي في
١٣٥ هـ في خلافة عمره وعمره بذلك بدون ان يقول ما كان لي نحوه تحقير النفس
واستعفاء المرتبة ان يسل بين يدي سيد ولد آدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد مره
قال النووي فيه ان التابع إذا امره المتبوع بشئ ونهيه منكره بذلك الشئ لا تحتلف الفعل
فله ان يتركه ولا يكون هذا مخالفة للأمر بل يكون ادبا وكواضعا وتحريرا في فهم المقاصد الم ١٣
١٦ قوله ما رأيكم أكثرتم من التصفيح بالحاء المهملة كسب أي ثم انكر عليهم الاكثر
فيه والرد انكارا جريعا سيما في من قول من نأفدك قال السطفي من صفق في كسوته
لم تبطل لان الصابرة صفقا ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالمادة لكن يشي ان يبقه
بالقليل فلو فعل ذلك ثلاث مرات متواليات بطلت صلوة لانه ليس ما دون نأفد وما قوله
صلى الله عليه وسلم أكثرتم التصفيح مع انهم لم يأمرهم بالمادة فلا يتم لم يكونوا فعلوا انتقامه
اوداوا أكثرا التصفيح من مجموع ما لم يرد ذلك اذا كان كل واحد منهم لم يفعل ذلكا الإكملت
وتقدم ان الفعل الكثير مفسد لاجتماع الخلاف فيها بينهم في تحديده الكثير والقليل من نأفد
اصابه شئ ماض في صلوة فليصح اى ليقيل ببيان الشكر في رواية البخاري قال ابن رسلان
اى ليسبح الرجل وكذا الشئ كما هو ظاهر اللفظ والقياس ان يصفق لاحتمال ان يكون امرأة
فلا يجبر بالتسبيح كما صرح به القاضي أبو الفتح في الاحكام الخيالي واستنبطه ابن عبد البر
جواز الفتح على الامام لان التسبيح اذا جازاه السلاوة بالاول وقال في الاستبصار لا يرد على البخاري
ان البخاري وابا حنيفة واصحابها كانوا يقولون لا يفتح احد على الامام قالوا فان فتح لم تقصد
صلوته ودوي اكثرى عن اصحاب الى حنيفة انهم لا يكرهون الفتح على الامام وقال مالك
والشافعي لا بأس به الخ قال السطفي في التسبيح للرجال وهذا قال مالك والشافعي واحد
وابو يوسف والجمهور وقال ابو حنيفة ومحمد بن ابي بكر جواها بطلت صلوة وان قصد
به الاعلام بانه في الصلاة لم تبطل جملا التسبيح المذكور لم قصد الاعلام بانه في الصلاة وحلا
قول من نأفد على نائب مخصوص والاصل عدم هذا التخصيص انتهى ١٢
١٧ قوله فانه
اذا فتح احد الصفين بضم التاء الاولى على بناء مجهول الير في رواية البخاري فانه لا يمسح
احدا لا الصفين وانما التصفيح كذا في جميع النسخ السنية الموجودة عندنا بالحاء المهملة ههنا و
فيما تقدم من لفظ أكثرتم في التصفيح وهكذا ضبط العلامة الزرقاني بالحاء المهملة وفي بعض
النسخ المصرية بالقاف بدل الحاء وكذا في البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك
وذكر الصفي اختلاف الرواة في ذلك وهما يجمعان فلا اشكال للنساء قال ابن عبد البر في
الاستبصار كذا السنية لمن نأفد شئ في صلوة ان يسبح ولا يصفق وبهذا الخلاف في الرجال واما
النساء فاعلمنا باختلافها فيذهب مالكا واصحابه الى ان التسبيح للرجال والنساء على ظاهر
قول من نأفد شئ وهذا على عمر بن الريان والنساء وتأدوا قولان التصفيح اى التصفيح من
عمال النساء خارج الصلاة على جهة الذم لوقال آخرون منهم الشافعي والحسن بن يحيى وجاءه
من المرأة اذ نأفد شئ تصفيق انتهى ١٣
١٨ قوله لم يكن يلتفت في صلوة اخنوخ ابن
بكر البربر من نأفد قال سئل ابن عمره ان النبي صلى الله عليه وسلم يلتفت في الصلاة
قال لا لا في غير الصلاة الخ وابن عمره كان شديد الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢

٢٥ قوله قال كنت اصل وعبد الله بن عمرو ورائي ابي غطفان ولا اشريه يعني لا اعرف وجوده هناك فالتفت بيصفه المتكلم فقرنوني واياه مصعب فوضع يده في فخذي يعني اشار اليه فسكر الغدر وامر بالقبالة على الصلوة قال اياحي وصل ابن عمر لم يكن في الصلوة وانما كان جاسدا وان الوجود فينقل فانكر عليه الالتفات ولولا ان ابن عمر في صلوة لما اشتغل بساعتين الاكلام عليه الخ ١٢ قوله ما يعمل من جساء والامام رابع والروايات الواردة فيه مرتبة في انه يشترك مع الامام في الركوع وتقدم ان مدرك الركوع مع الامام مدرك لشك الركعة عند الجمهور وعرض الترجمة كما يظهر من ملاحظة الروايات ان مدرك الامام في الركوع بل يبدأ الصلوة خلف الصف اوردني في الصف وان فاتت الركعة ١٣ قوله ان قال دخل زيد بن ثابت المسجد بالنصب فوجد الناس في الصلوة وكذا جاع رابع خرج زيد قبل ان يصل الى الصف لما خاف ان يسبقه الامام بالركعة ثم دب قال الحمد دب يدب ديا وديبيا مشي على هيمته الخ حتى وصل الصف اي لما كان بين مشي في حالة الركوع وديبيا حتى وصل الصف ١٤ قوله ان عبد الله بن مسعود كان يدب والكاودوي من ابي هريرة فلافه اخبرني ابن عبد الرحمن الامريج قال قلت لابي هريرة يدرك الامام ولم اصل الى الصف افادرك فاذن يدري على قال لا يا امريج حتى تأخذ مقامك من الصف قال وقد ودي قول ابي هريرة فرفو ما لي ابني صلى الله عليه وسلم قال اذا جاهدكم الصلوة فلا يدرك دون الصف حتى ياخذ مكانه من الصف الحديث واتجه الشافعي واجاز مالك واليه في الرجل وحده الذريرج ويضي الى الصف اذا كان قريبا وكره ابي حنيفة والنوري الواحد و اجازته للجماعة كذا في الاستنكار ومعنى اجازة الامام الى طيفقه للجماعة انما يكون معنا لما واختلفت الروايات عن الامام مالك في المسئلة كما ذكرها ابي يحيى ١٥ قوله كيف فصل عليك اي كيف اللفظ الذي يليك بشانك وفي الترمذي وغيره عن كعب بن عجرة لما نزلت ان الشدة ملائكة الآية تلقاها رسول قد ملنا السلام فكيف الصلوة الحديث قال الى اخفا اختلفوا في المراءى فويل كيف فيقول المراءى معنى الصلوة وقيل عن مصعب قال ابن عبد البر سألوه لما احصل لفظ الصلوة من المعاني واليه مال عياض اذ قال لما كان لفظ الصلوة المأمور بها يمثل الرحمة والدماء والتعظيم سألوا يحيى لفظ تودي بكذا قال بعض المشايخ كذا في الفتح وقال اياحي الصلوة في كلام العرب الدماء والرحمة الا ان الصلوة التي امرنا بها هي الدماء وانما سألوه عن صفته الصلوة لا من نفسها لاعم لا يؤمرون بالرحمة وانما يؤمرون بالدماء الا ان الدماء بالفاظ كثيرة وعلى صفات مختلفة فها هو بل لذلك صفته تنحصر بها فامه ان المشرع في ذلك صفته معصومة الخ قال المافظ وهو المهران لفظ كيف فله في الصفه واما الجس فيقول عنه بلفظ ما وجرم القرطبي فقال بذا سؤال من اشكلت عليه كيفية فانه اصل الجا واما صل على من ذلك ان السلام لما كان بلفظ مخصوص فصار من ان الصلوة ايضا تقع بلفظ مخصوص فوقع الامر كما فعلوا فان صل الله عليه وسلم لم يقل لم قولوا الصلوة عليك ايها النبي ورحمة الشدة وبركاته ولا الصلوة والسلام عليك بل مله صيغة اخرى كذا في الفتح قلت سبب السؤال يحتمل امورا متعددة الاول ما تقدم من كلام عياض وابن عبد المهران لفظ الصلوة كان مشتركا بين المعاني ورائي في ما اشار اليه كلام ابي يحيى المتقدم واثالث ما اخرجه ابن جرير عن عبد الرحمن بن ابي كثير بن ابي مسعود الانصاري رضي قال لما نزلت ان الشدة ملائكة الآية قالوا يا رسول الله بذا السلام قد عرفناه فكيف الصلوة عليك وقد عرفك ما تقدم من ذلك وما تأخر قال قولوا اللهم صل على محمد والحديث فعملهم فصار من لفظ الصلوة الاستسقاء المرتب على الذنب وكان متنيا في حق صل الله عليه وسلم فاحتاجوا الى السؤال واختلفوا في معنى قولهم بذا السلام قد عرفناه فقول السلام التحليل وقيل غير ذلك والادوية عندي وعليه الجمهوران المراءى في الشدة السلام عليك ايها النبي ورحمة الشدة وبركاته وقد علموا الشدة قبل ذلك سألني في الحديث الثاني والاربع قالوا الطير ان معنى قول الصحابي منا كيف السلام عليك اي في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فكان السؤال عن الصلوة على الال تشريها كما كان المافظ من رده ١٦

وذريته كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وازواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد ٢٩٢
عن نعيم بن عبد الله المجهري عن محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري انه اخبره عن ابي مسعود الانصاري انه قال اتانا رسول الله صلى
الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد فقال له بشيروني سعدا اقرنا الله ان نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك قال
فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حق تمنينا انه لم يسئله ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في الغلظين انك حميد مجيد والسلام كما قد علمت ٢٩٣
ابن دينار انه قال رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي على النبي ويدعو الي بكر وعمر العجل في جامع

له قوله كما صليت

اشكل في التشبيه لان الاصل ان المشركون المشركين والواقع بيننا كسر لان محمد صلى الله عليه وسلم وروى
افضل من ابراهيم واكرم واجيب بان قد يكون كسر كما في قوله تعالى مثل قوله المشركون فيها
مصباح الاية واما قوله تعالى من نور المشركين واما قوله تعالى من نور المشركين واما قوله تعالى من نور المشركين
بسطه الزرقاني او قاله كواشعوا التشبيه في اصل الصلوة لا القصد ووجه في المقام او باعتبار
الشدة في العالم فهو من باب الحاق ما لم يشترطوا اشتراط من باب الحاق ما لم يشترطوا اشتراط من باب الحاق ما لم يشترطوا
ضم الدعاء فانه لم يقع في العالمين الا في ذكر ابراهيم وروى ذكره في الحديث في قوله تعالى من نور المشركين
قوله واما قال البايعي البركة في كلام العرب اكثر فيجعل ان يراد به تكثير الثواب لم يرد
درجاتهم ويحمل تكثير عدد هم مع توفيقهم وقال الانصاري معنى قوله تبارك اسبغ اي قدس
وتطهر فيكون المعنى طهرهم قال تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهرهم
تطهير الخ وتقبل المراتب في ذلك ودواهم من قوله بركت الابل اي ثبتت على الارض
وقال الحافظ المرواني البركة هنا الزيادة في الخير والكرامة وقيل التشهير من العيوب والتزكية
وقيل اجابات ذلك واستمره من قوله بركت الابل وبه سميت بركة الماء بكونه اوله وسكون
انثى لانه لا قامة الماء فيها والاصل ان المطلوب ان يعطوا من الخير اذناه وان ثبتت ذلك
ويستمر دائما قال السخاوي ولم يصرح احد بوجوب قوله وبارك مع محمد فاما غيره فان
ابن حزم ذكر ما يفهم منه وجوبا في الجملة فقال على المهرمان يبارك عليه صلى الله عليه وسلم
ولمرة في العروضا بركام صاحب المعنى من النابذة وجوبا في الصلوة قال المجد الشيرازي
الظاهر ان احدا من الفقهاء لا يوافق على ذلك قال الزرقاني قلت لكن عرفني الماراد
من الاكثار قول الله صلى الله عليه وسلم من السن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
الاخير من كل ركعة عليه وسلم والحمد لله بعد الخ ولم يصرح في المعنى وجوب البركة ١٣

قوله انما بفاتحة التشهد على الفاعلية والفعول قوله ان نصلي عليك
يا رسول الله يقول من وجب يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فكيف نصلي عليك
زاوا الحاكم وغيره او نحن صلينا عليك في صلواتنا قال ابو مسعود فكيف رسول الله صلى الله
عليه وسلم يستل ان سكتة صلى الله عليه وسلم كان حياء وتواضعا اذ في ذلك الرخصة ويحمل
ان لم يكن منه نص في ذلك اذا انظر ما يراه الله تعالى فيه ولوليه ما وقع عند الطبر
من وجوه اخرى في الحديث فكيف حتى جاده الوحي كذا في الفتح حتى تمنينا اي ودونا اذ
بشيرة لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن ذلك مما قد انزل صلى الله عليه وسلم لم يرض السؤال و
شكى عليه لما تقرر عندهم من النبي من ذلك كما ذكره الحافظ في تفسيره قوله تعالى لا تأتوا
اشياد الاية ثم قال قولوا قال الزرقاني الامر للوجوب انصافا فليل في العزرة وقيل في كل تشهد
يعتبه سلام وقيل كما ذكر الخ كما سأل في مفصل اللهم صل على محمد بما يليق به واختلف في زيادة
لفظ السيادة في اوله وان سلوك الادب اول قال في الدر المنثور ونسب السيادة لان زيادة
الانعام بالواقع بين سلوك الادب فهو افضل من ترك ذكره الرعي الشافعي وغيره وما نقل
لا تسودون في الصلوة فكتب قال الشافعي واعتبر بان هذا ما خلفه من سبب لما مر من قول
الامام من انه لو زاد في تشهده او نقص كان مكرها قلت فيه نظر فان الصلوة نائمة صلى
التشهد ليس معه ثم يمشي على هذا مذكره في الشهدان محمد بن عبد الله ورسوله انتهى ١٣
قوله فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما قال البايعي هكذا
روى يحيى بن يحيى وتابعه غيره قال الزرقاني انكر العلماء على يحيى ومن تابعه في الرواية قائلوا
انما رواه العنقبي وابن بكير وسائر هؤلاء الوفا فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
لاي بكر وعمر فخر قول ابن لفظ يصلي ويدعو وعمل انكارهم من حيث اللفظ الذي خالفه فيه
الجمهور فتكون رواية شاذة والافضل على غيره النبي يجوز تبعها كما بينها وانما الخلاف
فيما استدلوا الخ مختصرا لوجوب النجاشي في صحيحه باب يصلي على غيره النبي صلى الله

عليه وسلم قال الحافظ اي استقل لا اوتبعنا ويدخل في الغير الانبياء والملائكة والمؤمنون لما
الانبياء اورد فيها احاديث منها حديث علي في دعاء حفظ القرآن فغيره صلى الله عليه وسلم على سائر
النبين اخرجه الترمذي والحاكم وحديث ابي هريرة وهو صلى الله عليه وسلم على انبياء المدينة اخرجه
اسماعيل القاضي بسند ضعيف وذكر الحافظ عدة روايات في الباب وتكلم عليها بالضعف
ثم قال وثبتت عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم اخرجه ابن ابي
شيبه عن عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
وسلم وهذا صحيح وحكي القول به من مالك وقال ما كعب بن مالك عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده
ومن مالك يكره وقال عياض مائة اهل العلم على الجواز الخ قال القاضي عياض مائة اصل
العلم متفقون على جواز الصلوة على غير النبي صلى الله عليه وسلم وفي الدر المنثور لا يصلي على غيره
الانبياء ولا غير الملائكة الا بطريق الصحيح قال ابن ماجة لان في الصلوة معنى التعظيم ما ليس
في غير هذا لا يثبت ذلك بمن يصور من الغضايا والذئوب الاتباع بان يقول اللهم صل
على محمد وآله وصحبه وسلم لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم والخ واما المؤمنون فقال
الحافظ اختلف فيه فقيل لا يجوز مطلقا استقل لا يجوز تبعها ويدخل في النص والحق به
فتكون تارة في تعظيمه والرسول بينك الآية ولانه لما علم السلام قال السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين ولما علم الصلوة قصره على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول اختاره القرطبي
في المعجم والبولعالي من النابذة وهو اختيار ابن تيمية وقال طائفة يجوز تبعها مطلقا ولا
يجوز استقلالا وهذا قول ابي حنيفة وجماعة وقال طائفة نكره استقلالا لا اتباعا وهي رواية
عن احمد وقال النووي هو خلاف الاول وقالت الطائفة يجوز مطلقا وهو مقتضى صحيح
البيهقي وروى عن الحسن ومجاهد بن يسار عن ابي داود وروى قال اسحق والجمهور
ثور داود والطبري ثم اعلم قال في البداية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
الصلوة ليست بفرض عندنا بل هي سنة مستحبة وعند الشافعي فرض وهي الدم وصل
على محمد وجميع بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقال
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يصل على في صلواته ولنا ما روينا من حديث ابن
مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بتمام الصلوة عند
الغزو وقد التزمه من غير شرط الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والجمعة في الآية
لان المراد منها التذنب بدليل ما روينا وروى عن عمر بن الخطاب انهما قال الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم سنة في الصلوة على ان الامر لا يقتضي الشكر اذ لا يقتضي
الفعل مرة واحدة وقد قال انكرني من اصحابنا ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
فرض المعركة وليس في الآية تعيين حالة الصلوة والحديث محمول على لقي الكمال لقوله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجاء المسجد الا في المسجد وبه يقول الخ قال الحلي والتشديدات
المروية من ابن مسعود وابن عباس وابي هريرة وجابر بن عبد الله بن مسعود وابن الزبير
لم يذكر فيها شي من ذلك وما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يصل على اخرجه ابن
ماجة ضعفه اهل الحديث كله ولومع فتناه كلمة اوله لم يصل على في غيره والجملة ليس له
دليل يدل على الغرضية في الصلوة اصلا ولا خلاف انها تفرق في العزرة والخ وابطال اشوكا في
النيل الكلام على دلائل الوجوب والا فتدبرنا وقال في آخه والاصل انه لم يثبت عند
من الادلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوت ترك تعظيم النبي
للصلوة لا يساهم قوله صلى الله عليه وسلم اذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك قربنة
صاحبة لجملة التذنب ونحن لانكران الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم من اجل الطامات
التي يشترط بها التلق الى الثاني وانما نأخذ في اثبات واجب من واجبات الصلوة
بغير دليل يقتضيه من ثمة من المتقول على الشرع لم يقل ولكن تخصيص التشهد الاخير بها عام
يدل عليه دليل صحيح ١٣

ان عبد الله بن عمر كان اذا جاء المسجد وقد صلى الناس يدأ بال مكتوبة ولم يصل قبلها شيئاً **م ٢٠١** لك عن نافع ان عبد الله بن عمر ^{رضي الله عنه} صلى فسلم عليه فوال رجل كلاماً فرجع اليه عبد الله بن عمر فقال له اذا سلم على احدكم وهو يصلي فلا يتكلم وليستر بيده **م ٢٠٢** لك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من نسي صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا سلم الامام فليصل الصلوة التي نسي ثم ليصل بعدها الاخرى **م ٢٠٣** لك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان انه قال كنت اصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهره الي جدار القبلة فلما قضيت صلوة انصرفت اليه من قبل شقي اليسر فقال عبد الله بن عمر ما يمنعك ان تصرف عن يمينك فقلت رأيتك فانصرفت اليك فقال عبد الله فانك قد اصبحت ان قائل يقول انصرف عن يمينك فاذا كنت تصلي فانصرف حيث شئت ان شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك

ان لم يتحقق لموجاهة لطلان العلوة وقال تعالى لا تبطلوا اعمالكم واما نفس الريح المذكورة
بكرهه صريح برقي البداية ويظهر لما دوى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على مريض يوجد
جده يعني كذلك فقال ان قدمت ان تسجد على الارض فاسجد والا فادوم برأسك واستل
رأيت في الميعة بنهية صلى الله عليه وسلم وهو يدل على كراهية التحريم والجلت واخرج الزبي
الانوار هذه الروايات وذكر ابن ابي شيبة الآثار المختلفة في الباب قال ابن مابدين هذا
جاء على ما اذا كان يحمل الى وجهه شيئا يسجد عليه يختلف اذا كان موضوعا على الارض
على ما في النسخة حيث نقل عن الاصل انما هي في الاول ثم قال فان كانت الوساو
موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت علوة فتصدق ان ام سلمة كانت تسجد على
هذه الموضوعة بين يديها علوة كانت بها ولم يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك
من مفاد هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهية في الموضوع على الارض المرتفع ثم دأبت
تستأنى صرح بذلك الجز ١٣

متعلقه، حقيقة هذا **العلم** قول كان اذا جاء المسجد وقد الوادع عليه صلى الناس
ارضى الله به بعلوة المكتوبة كذا في اكثر النسخ وفي بعضها بدأ بالمكتوبة والمعنى وادعوا
للمكتوبة ثم قال اياهم يريدان الصلوة التي جاءوا دعوتها وصرفوها وصلاها الناس دونهم
للمكتوبة شيئا فيقبل ان يرده ليعطي الوقت ويحتمل ان يفعل ذلك مع سعة الوقت
فمن الاستدراك قد ذهب اليه جماعة من اهل العلم قد يراهم وادعوا من اخرون في الركوع
المكتوبة اذا كان وقت يجوز فيه الصلوة الثالثة وكان في سعة ركوعا كثيرين
يحمد ثم اقاموا الصلوة وصلوا بكل ذلك بطل من اذا كان وقت تلك الصلوة واسعا
ما كان من ان يسجد قبله صلى فيه فلا بأس ان يتلو قبل المكتوبة اذا كان في سعة
الوقت وهو قول ابي نيفعة واصحابه وكذلك قال الشافعي وادعوا من صلى ١٢

قوله من رمل و هو اي الرجل يعلى سلم ينحط السنين على بناء الدار على والغدير
 بن عمر بن عبد الله اي على المصلى فوالرجل المصلى كلاما يبين ان باب السلام كلاما فرسخ اليه
 الشدة من عرفات لاذاسلم يعني السنين على بناء الجمل على امدك وهو يمشى قال ابو عمر في
 نسخة كرايج العلماء على انه ليس بواجب ولا يستأنس على المصلى وانما يتعللوا به يجوز ام لا
 بسبب بعضهم لا يجوز له ان يمشى الى مسجد او ذاسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يمشى
 في الصلاة لانه في الصلاة لاشغلا وقال --- اخرون جائز له ان يمشى
 كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بني عمرو بن عوف والافاضة يدخلون وهو
 في يسلمون عليه غير ذي عظيم اشارة بهيمة وتاويل بعضهم بان اشارة صلى الله عليه وسلم
 ان لا تشغلوا و هذا وان كان متعلقا فهو عليه الزوال الغلبة بمراتب السلام على
 على ما صرح به اهل الفروع من ابن ماجة بن و غيره قال الحافظ في شرح حديث ابن
 و ان في الصلاة لاشغلا في هذا الحديث كراهة ابتداء السلام على المصلى كونه دينا
 بذلك فكره واستدعي منه الرد وهو ممنوع منه وبذلك قال ما يروى الحديث
 عن طراد والشبي ومالك في رواية ابن وهب وقال في الدرر لا يكره به وقال احمد
 في رواية الترمذي كمن اخرج الجواد عن الامام احمد في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لا تفرق
 ولا تسلم قال احمد يعني في مالي ان لاسلم ولا يسلم عليك وهذا نص منه وفيه ما يمنع

م على النفس وقال الحافظ بن تال احمد بن محمود شكك ايضا ما قيلت ان يكره عنه
و قولوا واحد ومنع الامام احمد ايضا لقولان للامام مالك وحكي ابن رسلان انه سب
و حكي ان ابا اسلم عليه قيلت شعري من بقى في اليوم ١٢٣ قوله وليشرب يديه
والسلام على الظاهر ويحتمل المنع ايضا قال العيني ثم الائمة اختلفوا في هذا الباب
في قوم يردوا السلام لخصا وهو المروي عن ابي هريرة و جابر والحسن وسعيد بن المسيب
والنضر بن قباد ومنهم من قال يستحب رده بالاشارة و يرد قال الشافعي ومالك و احمد
وسفي يردون بنفسه يدي ذلك من ابي حنيفة وقال قوم يرد بعد السلام وهو قول
الاشعثي والنعني وهو المروي عن ابي ذر والي العاليزه وقال محمد بن الحسن وقال
سعت للرد لان الحال ولا بعد الفراغ وقالت طائفة من الظاهرة اذا كانت
معه قطع عليه صلوة الزكوات ما حكي العلامة العيني عن الائمة المتكافئة

من استجاب الرد بالاشارة يخالفه قال ابن رشد ومنع ذلك قوم بالقول واجادو
الرد بالاشارة وهو مذموم مالك والشافعي ومنع آخرون رده بالقول والاشارة وهو
مذموم النعمان الخ قلت وهذا وجه عندى لما تقدم من ابن رسلان والنووى من
مذموم الشافعى ان من سلم على المصلى لا يستحق الجواب ولما تقدم من الروماني من مذموم
الحياتبة ان يرد بعد الصلوة استجابا بالاشارة تقدم من المدونة وليغيره لكن ابن رشد
ما كفى قتال واما عندنا فقال فى البدائع لا يثنى الرجل ان يسلم على المصلى ولا للمصلى
ان يرد سلامه بالاشارة ولا غير ذلك اما السلام فلان يشغل قلب المصلى عن صلوة
يحيى رانها عن الخيزنة مذموم واما السلام بالقول او بالاشارة فلان رد السلام من
جمله كلام الناس لما روينا من حديث عبد الله بن مسعود وغيره انه لا يجوز الرد بالاشارة
لان عبد الله قال سلمت عليه فلم يرد فقلت اقول جميع الفروع الرد لان فى الاشارة ترك
سنة الله وصلى المكلف لقوله صلى الله عليه وسلم كوايدين فى من الصلوة غير انه اذا رد بالقول
فسدت صلوة لانه كلام ولورد بالاشارة لا تفسد لان ترك السنة لا يفسد الصلوة ولكن
يجوز ان يرد بالاشارة **هـ** قوله اذا كان يقول بكذا فى رواية الموطا موقوفوا واختلف
فى ردعه ولو سلم وقفه فوفى حكم المرفوع لانه عملا يدرك بالقبض وبسط الماخذ فى الدراية
فى اقول من انكر ردعه منى صلوة من الصلوات فلم يذكرها الى الغائبة الادب هو يصلى مع
امام صلوة اخرى فلا ينقطع صلوة به بل يجمع الامام للتلاويح فليقلع الجماعة ولا يميل
لنفس فاذا سلم الامام وسلم بزم معه فليصلى تلك الصلوة التى نسي وهذا الامر يجمع عليه ثم
يصل بعدها الى بعد تلك الصلوة الغائبة يعيد الصلوة الاخرى التى صلاها مع الامام
بهذا مذموم مالك وابى حنيفة واهم وقال الشافعى يمتنع بصلوة تلك ويقضى الغائت
خاصة وبه المسئلة مبنية على مراعات الترتيب فى الصلوة قاله ابى حنيفة **هـ**
اوله فلما قضيت اى انتمت صلواتى انصرف اليراسى الى ابن عمر من قبل بكر كاف
فتخرج مودة اى من جهة شقيق الايسر علم مدان ابن عمر منى الشرع لم يكن فى مواجهته
لان فى الجانب الايسر فقال عبد الله بن عمر افتخا الى المار وعرفا منه ان يدري الا انصرف
يسارا احق كان بعضهم يرى الانصراف
الى اليمين ما منك ان تنصرف عن الصلوة الى يمينك قال واسع فقلت ما قصرت
انصرف الى اليسار خاصة بل رأيتك جالسا على يسارى فانصرفت اليك فقال
اولا من عرفاك قد اصابت حيث رأيت الانصراف الى اليمين جازنا ثم اراد
ن عمر ان يبينه على ما قال بعضهم من الانصراف الى اليمين خاصة للتلاويح بوجه احد
رد ذلك فقال ان قالوا يثنى بعضهم يقول انصرف بعينه الى اليمين واخرج
الى شبيهة فى المصنف بسنده عن الحسن ان كان يستحب ان ينصرف الرجل من صلوة
غيره فليقل ولا يبدى ان بعضهم كان يوجهه فتح الانكار عليه ولما لم يجب هذا
فانقل رد عليه ابن عمر **هـ** قوله فاذا كنت تقضى فانصرف من صلوة تلك
التي شئت اجمل اولاهم فصله فقال ان شئت عن يمينك وان شئت عن
اليسار قال ابو عمر واما انصرف المصلى فائتة ان ينصرف كيف يشاء واكثر العلماء على
افضل فى الانصراف على اليمين وان كان لا انصرف الى الشمال سواد ثم ذكر موديات مرفوعة
وقرأ قلت واختلفت فقهاء الامام على انه يستحب لامام الانحراف عن جهة القبلة
شرح به اهل الفروع من الائمة وورد فى ذلك روايات كثيرة منها روايات الانصراف
الى اليمين والشمال ومنها روايات استقبال المؤمنين اذ انصحن الصلوة ولا غير ذلك
فارق فى تلك الروايات شديدة فى الصحاح والحسان واختلفت شرح الحديث وشأن
رس فى محال تلك الروايات فقدم من محل الروايات على التوسع فقالوا لا يشهد المصلى
بجس مفرغا الى اليمين اوال القوم وهو منارشانى وشهد الدخيرة كما تقدم من اليمين
لبعزان كان اما ما كانت صلوة يتنقل بعدها فانه يقوم ويحتمل من مكاد والجلوس
تلقا بدوة وان كان لا يتنقل بعدها فيقع مكانه وان شاء انحرط بينا او شمالا وان شاء
يقيم بوجهه الا ان يكون بمنزلة مصل التوقال فى البدائع اذا فرغ الامام من الصلوة
فلما ان كانت صلوة لا تقضى بعدها سنة او كانت صلوة تقضى بعدها سنة فلان كانت

عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل من المهاجرين لم يره بأسانه سأل عبد الله بن عمرو بن العاص أمثلي في عطن الابل فقال عبد الله لا ولكن صل في مزاح الغنم مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال لما صلى مجلس في كل ركعة منها ثم قال سعيد هي المغرب اذا فانتك منها ركعة قال مالك وكذلك سنة الصلاة كلها جامع الصلاة مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقاني عن أبي قتادة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو

صلوة لا تصل بعد صلاته كالغبار والعصر فان شاء قام وان شاء قعد في مكانه يشتغل بالعبادة
الاذكرة المكث على يمينه مستقبل القبلة لرواية ما نثرت ان النبي صلى الله عليه وسلم
لا يكث في مكانه الا مقدار ان يقول اللهم انت السلام الحديث وروي جيلوس الامام
في مصلاه بعد الفراغ مستقبل القبلة بركعة ولان مكث بل يوم الدخول ان في الصلاة فكان
المكث تقريرا لفساد اقتداء غيره به فلا يكث ولكنه يستقبل القوم بوجهه ان شاء ان
لم يكن بمكانه احد يصلي لما روي انه صلى الله عليه وسلم اذا صلى الغبار مستقبل بوجهه
اصابه وقال هل راي احدكم يقا وبان شاء انحرف لان بالانحراف يزول الاشتباه كما
يزول بالاستقبال وهو مخير ان شاء انحرف يمينه او يساره هو الصحيح لان المقصود من
الانحراف زوال الاشتباه الخ وقال ابن القيم كان صلى الله عليه وسلم اذا سلم استغفر
ثلاثا وقال اللهم انت السلام الحديث ولم يكث مستقبل القبلة الا مقدار ما يقول
ذلك بل يسرع الانتقال الى المامومين وكان يشغل عن يمينه ومن يساره فلا ينقص
ناحية منهم دون ناحية الا في العيني من التوضيح اذا اولاد الامام ان ينحرف في المحراب
ويقبل على الناس للذكر والدعاء جاز ان يشتغل كيف شاء والافضل ان يجعل يمينه
اليهم ويساره الى المحراب وقيل كسبه وبه قال ابو حنيفة الخ واليه يشير تبويب ابن تيمية
في المنقذ اذ يوجب اول الانحراف والاستقبال ثم يوجب جواز الانحراف يمينه وشماله
وسنم من فرق بين محال الروايات بان حملوا روايات الانحراف على الباب الى
البيت وقالوا سنة المجلس استقبال المامومين او الانحراف الى موضع الحاجة يمينه او
يساره وهو مختار لبعض مشايخ المدرس واليه يظهر الميل الغسطلا في اذ شرح تبويب البخاري
باب الانتقال الى استقبال المامومين والانحراف الى ناحية من اليمين والشمال
والظاهر انه اخذه من كلام ابن البرقي كما حتى من الروايات اذ قال جمع اى الجاهلي في الترجمة
بين الانفعال والانحراف لا شأنا الى انه لا فرق في الحكم بين المكث في مصلاه اذ انقل
لاستقبال المامومين وبين التوجه للحاجة اذا انحراف اليها الخ ومنهم من اول حديث
سمره اذ صلى صلاة اقبل علينا بوجهه الى حديث البراء بلغنا اجبتنا ان نكون من يمينه
فيقبل علينا بوجهه قال الشوكاني يمكن الجمع بين الحديثين بان كان تارة يستقبل
جميع المؤمنين وتارة يستقبل اهل المدينة اذ يجعل حديث البراء مفسرا للحديث سمره
فيكون المراد اقبل علينا اى على بعضنا اذ كان يصلي في السنة فقال ذلك باعتبار ما يصلي
في جهة اليمين الخ والوجه عندى كما يظهر من ملاحظة الروايات الواردة في الباب ان الانحراف
هو التحول عن الصلاة لا يتحقق بالمجلس متخفا ولا بالندباب الى موضع الحاجة بل هو اعم منها وكان
من عادات الشريعة صلى الله عليه وسلم اذا سلم انحرف فان كان اذ ذلك شئ يتعلق بالمقام
رجع القوم كما في صلاة الصبح اذ يسأل منهم الرؤيا وكما في سجدة المدينة اذا غمهم ما قال ربنا
سبحانه ونقدس اجمع مؤمن به وكما في رواية يثير كلام الى فظة المتقدم اذ قال صلى الله عليه وسلم
كان في مثل حاله صلى الله عليه وسلم من قصد التحليل والموضلة واليه اشار تبويب البيهقي اذ
قال الامام يقبل على الناس بوجهه اذا سلم فيحدثهم في العلم وفيها يكون خيرا وان لم يكن هناك
شئ يتعلق بالقوم يحرف يمينه وشماله اعم من ان يجلس متخفا او يذهب الى موضع حاجته
ولا شك في ان روايات الانحراف تتناول المأمولين وما وبعضها يتحقق بحال دون حال
فان رواية البراء المذكورة ليس فيها الا المجلس متخفا الى اليمين ١٣
في اكثر النسخ الاولى استنساخه وفي بعض النسخ بحذف حرف الاستفهام في عطن الابل قال
في الاستنساخ كاعطن الابل يروى كما عند سفيان الثوري في سؤيته لما شربان تردا لما فيها مرتين
فوضع يدهما بين الشريطين هو عطننا لا موضع يمينه وموضع يمينه امرا كما مراح الغنم موضع
مقبليها وموضع يمينها الخ وقال الجيد العطن محركة وطن الابل ومنه كما حول الحوض ومربع الغنم
حول الماء جعر اعطان كالمعطن جعر عاطن الخ وقال القاري العاطن جميع عطن وهو مبرك
الابل حول الماء قال الطبري وقال ابن عبد الملك جميع معطن بكسر الطاء وهو الموضع الذي يترك
فيه الابل عند الرجوع من الماء ويستعمل في الموضع الذي يكون فيه الابل بالليل ايضا ويؤده
حديث مسلم نسي من الصلاة في مبادك الابل الخ فقال عبد الله بن عمرو ولاي لا تصل فيها
قال البخاري لا خلاف بين اصحابنا في ركبة الصلاة في عطن الابل الخ فقلت وكذلك عند الغنم
كما مر به ابن عابد وغيره وسياق الخلاف في انه هل يصح الصلاة الا ولكن صل بيمينه
الامر في مراح الغنم بضم الهم جمعها في آخر النادر وموضع يمينه لا وعمره مراح الغنم مع انه لم يكن
في السؤال كيفية على الفرق بينهما قال في الاستنساخ كارتنازع العلماء في الحسن الذي ورد له هذا
الحديث من الفرق بينهما فقال بعضهم كان يستتر بها عند الخلاء وقال آخرون اننا لا نستعقر في

عطننا ولما الى الماء يزورغ فربما قطعت على المصل صلاة وتجهت عليه واعتلوا بما في بعض
الاحاديث فانما من خلقت من الشياطين او خلقت الشياطين وغير ذلك من الروايات
انتفى والذين قالوا منعت الاول ودرج الثاني قال البخاري فضل الاول يجوز الصلاة اذا انت
الياسمة بسط ثوب او يتحقق طهارة وقال بعضهم لاننا خلقت من الشياطين كما ورد صلى
بنا فيمنع الصلاة بكل وجه قد روى ابن القاسم عن مالك لا يصل فيها وان لم يجد غير الخوان
بسط ثوبا وقال بعضهم ان النسخ من ذلك ان فاعلها جارية فيمنع اتمام صلواته فعلى هذا لا يصل
فيها ما دامت فيها وان يتقنت الطهارة ويصل بعد ان تزول عنه ذوات قوم النسخ لقطع اعتبارها
والصلوة سنت لها النظافة وتطهير المساجد يسببها انتهى وبسط العلامة العيني الكلام على
الفاظ الروايات في الباب وطرقا ثم قال فذا يدل على ان الابل خلقت من الجن على
الصحيح من الاقوال ومن هذا قال يحيى بن آدم جاز انتمى من قبل ان الابل يخاف وتؤسرها
الا ترى انه يقول ناسا من جن خلقت واستنصب هذا ايضا القاصي عياض ١٢ -
١٣ قوله ان قال ما استنصا مية بمعنى اى صلاة يجلس بيناء الجمل في كل ركعة منها
قال على وجه الاعتبار لا يصحبه وتدر يمين في المسائل وهذا باب من ابواب آداب العالم والمعلم
ويجب الخلد في محو طرح العام المستعمل على اصحابه ليتمتع ما منه من العلم وادبره حديث
ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها فماتوا ثابى الحديث
ثم قال سعيد بن جبير اصابها من الشجر ان اذا فانتك منها ركعة فجلس في كل
ركعة منها ولا خلاف بين العلماء في ذلك قاله ابن عبد البر والذين قالوا وزادوا ذلك اذا
فانتك منها الركعتان ولذلك مع الامام ركعة واحدة فقط عند جمهور العلماء ١٤
قوله وكذلك سنة الصلاة كلها يشكل هذا العبارة جدا
لان الصلاة الربانية لا تجلس في كل ركعة منها بل تجلس في كل ركعة منها واختلف النسخ
في ذكر هذه العبارة ففي النسخ المتقدمة ذكرت قبل ذلك قال مالك وكذلك الخ فاعلم ان
ذلك من كلام الامام مالك وليس نفعه قال مالك في النسخ العربية بل هي مذكرة في ذيل
اثر ابن السيب واختلف شارح المطايع ايضا فجعلها ابن عبد البر في الاستنساخ كقول سعيد بن
السيب وتبعر الزرقاني فقال اما قول سعيد وكذلك سنة الصلاة كلها انما اراد ان سنة الصلاة
كلها اذا كانت منادكة ان تقدر اذا قنعنا لانها اخر صلواته الخ وبهذا شره البخاري الا انه جعلها
قول مالك فقال اما قول مالك وكذلك سنة الصلاة كلها يعني ان من فاته من الصلاة
اى صلاة كانت ركعة فانه يجلس فيها لانا اخر صلواته ومثل بوجهه سلام الا فاضل هذه الاقوال
كلها يكون التشبيه لغيره والمجلس في آخر الصلاة لاني ان يجلس في كل ركعة وزاد ابن عبد البر
احتمالا خرف قال ويحتمل ان يكون لاد بقوله وكذلك سنة الصلاة كلها اى سنة صلاة المغرب ودها
المجلس في كل ركعة منها لمن فاته منها ركعة اى وادرك منها ركعة والنداء علم الخ والوجه
عندى ان التشبيه في مجرأ المجلس باتباع الامام وان لم يكن هذا موضع جلوس الماموم وهذا سنة
الصلاة كلها فمن فاته ركعة من الرباعية وغيرها يجلس حيث ما يجلس الامام ١٥
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو لا يلوذ جارية حامل للشهود في الروايات تنويده
ونصب امامته وروى بالاضافة والمراد الحمل على العلق ولذا يوجب البخاري في صحيحه وخرج
برفي رواية مسلم من طريق يميزن الفصح عن عمرو بن سليم دفعه عبد الزاق عن مالك بلفظ
على ما تقدم وكذا سلم وغيره من طرق اخرى ولا حرج من طريق ابن جريج على رقبته كذا في الفصح
امام ينعن العزة ومخيف الميميين ينت الى العاص القرشية كانت صغيرة في عمره صلى
الله عليه وسلم وتزوجها على ربه بعد فاطمة بوجهه منها بنت زيب بفتح المصنف او بكسرهما
بالاعتبارين في امامته والاضافة بمعنى الامام فصح علف ماسيا في من لفظ ولا الى العاص
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي الكهنة صلى الله عليه وسلم ولول من تزوج
منهن ولدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثون سنة وشذ من قال لا اعتبار به بانها لم
تكن الكهنة وليس بشئ انما الاختلاف بين القاسم وزيب اربا وله قبل الاخر تزوجها
ابن فاختة ابو العاص ولاي العاص باليادي سنة الزرقاني والنسب وغيره من النسخ للمعربة
وهو نسا في النسخ المتقدمة قال الكرماني عطف على ما هو مقدم في العلووت عليه كما تقدم
واشار ابن العطار الى ان حكمة ذلك كون والد الامامة اذذاك مشركا فقسبت الى امهاتيسا
على ان الولد ينسب الى اشرف ابوه ويدنا ونسبا ثم بين انها بنت الى العاص تبين الحقيقة
نسبها ١٦

يحيى بن سعيد انه قال بلغني ان أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلوة فان قبلت منه نظر فيما بقي من عمله وان لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله **م ١٦** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يدل عليه صاحبه **م ١٧** انه بلغه عن عامر بن سعد بن ابى وقاص عن ابيه انه قال كان رجلا من اخوان فهدك احدا قبل صاحبه بأربعين ليلة فذكرت فضيلة الاول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الم يكن الآخر مسلما قالوا بلى يا رسول الله وكان لا بأس به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ما بلغت به صلوته انها مثل الصلوة كبش نهر عذب غير باب احدا كره يقتحم فيه كل يوم خمس مرات فباترون ذلك يبقى من درنه فانكم لاتدرون ما بلغت به صلوته **م ١٨** انه بلغه ان عطاء بن يسار كان اذا مشى عليه بعض من يبيع في المسجد دعا فسأله ما معك وما تريد فان اخبره انه يريد ان يبيعه قال عليك بسوق الدنيا فأتا هذا سوق الأخرجة **م ١٩** انه بلغه ان عمر بن الخطاب بقى رجة في ناحية المسجد تسمى البطيحاء وقال من كان يريد ان يلفظ او يشهد شعل او يرفع صوته فلنخرج الى هذه الرجة **جامع الترمذي في الصلاة م ٢٠** عن عمار

بالذكر انه بلغ في الافتاء عن رجل من المجرة وسكون الميم اى كثير الماد قال الراغب اصل الغر الزالة اثر الشيء ومن قيل للماء الكثير الذي يزيل اثره عذروا غمرا وغرة معظم الماء الساترة لغرها باب احداكم يريد قرب موضع فانه لا يتكلف فيه طول المسافة فيتم اى يقع فيه كل يوم خمس مرات يريد بذلك عددا للصلوات الخمس قال الهامى وهذيل اعمل نفى وجوب غير حاشيت لكن يمكن لمن قال بوجوب القرآن يقول انها تأتية للعشاء فعدت معها فأترون ذلك الفصل خمس مرات في نهر عذب يبقى بالبلاد باليونان قاله ابو عمر من دونه اى وسعه قال ابن عمير لم ير دالة على ان الماء العذب النقي للعدن كما كان الماء الكثير اشتقاقا من الميم **هـ** قوله ان اذا امر عليه بعض من يبيع اى يريد ان يبيع شيئا في المسجد دعاه فسأله ما معك من الشئ يجنيه بل يجوز بيعه ما لا يفسد يكون بعض المتاع لا يجوز بيعه مطلقا في المسجد ولا فانه وما تريد بهذه المتاع فيجوز ان لا يقصد به البيع فيسأل اولاد يكون انكاه بعد اقراره بالادة البيع فاذا اخبره انه يريد بيعه انكر عليه البيع في المسجد وقال عليك بسوق الدنيا فانما هذا اى المسجد سوق الأخرجة لا يباع فيه الا الاعمال الصالحة قال قتال بن ربعي بن حجارة عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم اذا رآتم الرجل يبيع ويشترى في المسجد فقولوا لا بد من الشئ تجاركم قال الشوكاني اما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء الى ان الشئ محمول على الكراهية قال الهامى قد راجع العلماء على ان باع من البيع في المسجد لا يجوز تفقده وبذلك قال المادوي وذهب بعض اصحاب الشافعي الى انه لا يكره البيع والشراء في المسجد ولا عادي تروى عليه **و** وفي الشيخ قال المادوي اختلفوا في جواز ذلك في المسجد مع اتفاقهم على صحة القدوة **ز** قوله بنى رجة قال المجدد صاحب الكرم وسبح رجايا بفتح دجاء جنة فوجوب ووجوب ووجوب وجوب المكان وتكون ساعة ومستمدة ومن الواوي ميل ما من جنة نيرة في رجة في الجمع مرجا اى لقيت رجلا وسعة ورجة المسجد ساحة يكون سعة ونفها قال الطيبي الرجة بالفتح السواد بين الفينة والقوم ورجة المسجد ساحة قال القادى وما في مدبر على وصف وجوب رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجة الكوفة فانما كان وسط مسجد الكوفة وكان على يقينه ويعطى الخ في ناحية المسجد اى في فضاء خارج المسجد تسمى تلك الرجة البطيحاء بفتح الهاء وفتح الطاء وسكون الاء التفتية فهدية تصغير لبطي قال المجدد البطح كنف والبطيحاء والبطيحاء والبطيحاء واسع فيه دقاق الحمى قال القادى ولعلنا بسط فيما البطحى قال الهامى هذه البطيحاء بفتح الهاء على الارض اذ يدمن الذراع ويسدق حواير بعض من جملد قصير ووسع كبرية الرجة وبسطا بالمسجد بفتح الهاء والبطيحاء بفتح الهاء من كان يريد ان يلفظ اول وقتا يشكركم كلام فيه حلية واختلاط ولا يتبين قال الزرقاني وقال القادى اللغز صوت وضمير لا يفهم معناه قال الطيبي والمراد من اراد ان يتكلم بالالغز **ح** قوله او يشهد شعر نفسه او يرفع صوته ولو بالذكر فلنخرج الى هذه الرجة تعظيما للمجدد لاننا وضع للصلوة والذكر قال قتال في بيوت اذن الشان ترفع ويدركها اسر الاية قال الهامى للمادى عمر بن الخطاب كثره جلوسه ان في المسجد وتوهم فيه وربما اخرجهم ذلك الى اللغز وهو المنقطع من القول والارتقاء الاصوات وربما جرى في انشاء ذلك انشاء شعر بنى هذه البطيحاء الى جانب المسجد وجعلنا لذلك يتعظم المسجد لذكر الله وما يحسن من القول وينزه من اللغز وانشاء الشعر لم يرد ان ذلك محرر وانما ذلك على معنى الكراهية وتنزه المساجد لا يتساوى مسجد ابى صلى الله عليه وسلم فيجب لمن التعظيم والتعظيم لا يجب لغيره **ط**

له قوله ان اول ما ينظر فيه يوم القيامة من عمل العبد بعد الايمان الصلوة المفروضة لانها لم الايمان ولا يدرى الاسلام وقد تقدم عن عمر بن الخطاب ان اهم امر عند الصلوة من حفظها حافظ على دينه الحديث وقدمى من جابر بن عبد الله والكره ترك الصلوة ومن يرد يد العبد الذي بيننا وبينهم الصلوة من تركها فقد كفر وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي لا تحصى وذلك لان الصلوة اهم العبادات حتى قال ابن رسلان اذا اتى وقت عرفة واجتمع فرض وهو عرفة قدم الفرض فان فات الحج انتهى فان قبلت الصلوة منه اى الصلوة لم يضره فيها بل من عمدا وان لم تقبل منه لم يشتر في شيء من عمله وقدمى من عبد الرحمن بن عكرمة العاص من حافظ على الصلوة كانت له ثوابه وان لم يحافظ كان مع قارون وبامان وقال ابو عمر بعد حديث الباب هذا لا يكون مايا بل توقيفا وقد روى معناه مرفوعا من وجوه **هـ** قوله ان احب العمل بركى برفع احب اسم كان ونسبه محمدا والاسم قوله الذي يدوم والمراد بالعل اعم من الاداء وغيره الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية للصحيحين احب الدين الى الله ولا خلاف بينهما فما كان احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي اى العمل الذي يدوم اى يواظب عليه ما جرد ان قل كما في الصحيحين لانه يصل الى الاكثر من الكثير الذي يفعل مرة او مرتين ثم يترك ويترك العزم عليه على ان العزم على العمل الصالح ما يثاب عليه وايضا ان العمل الذي يدوم عليه هو المشروع وان ما توفى فيه ينفى ثم قطع فانه غير مشروع قال الهامى وقال النووي يدوم العمل الثقيل تستمر الطاعة بالذكور المراقبة والاختلاص بخلاف الكثير الشاق حتى ينووا الثقيل الدائم على الكثير الشاق اخضا فالكثرة **ز** قوله ان رجلا من اخوان لم يسميها فذلك اى مات احدا بها قبل ما جسد باريين ليلة فذكرت فضيلة الاول اى الذي مات اوله عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه جوار الشاة على الميت والاختار بفتح الهمزة والتم شديد الشرف في الارض وانما يجوز انشاء ولا يخبر عاير لغيره لانه امر مغيب عا ولذا انكر صلى الله عليه وسلم على ام العلماء اذا قالت لثمان بن مخلوق رجة الشئ عليك ابا السائب فشهدا في ملك لقد اكرمه الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ان الشئ اكرمه الله الحديث هذا كره في الميت اما الحي فان كان ممن يخاف عليه الفتنة يذكرها فيه من الحسن فهو ممنوع لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يشي على رجل ويظهر في المدح فقال اهلكتم او قطعتم ظهر الرجل الحديث وان لم تخف فلا بأس به لما روى في عدة روايات من مناقب الصحابة في وجوبهم سبها للفقهاء ومنهم من قال ان الشئ تعالى منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الم يكن بمنزلة الاستقام الاخر بغيره اى المتأخر في الوفاة وفتحها اى الذي تأخرت وقا من غير سبها قال الهامى يمكن ان يكون لم يعرف حاله لم يستقام عنه ويحتمل ان يكون علم حاله فاقى بلفظ الاستقام ومعناه الشرف فقلوا بلى يا رسول الله كان مسلما وكان لا بأس به قال الهامى ينعون ان مع اسلامه كان لا بأس به وبه الفتنة تستعمل في الخطاب فيما يقرب معناه ولا يرادى بالمائة في تفضيل اليمين انه لم يكن ميسا لكن الاول كان ذا فضل **ح** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ما بلغت به صلوتى في اليمين ليلة التي ما شها بعد اخبره بيمين يوما ما ترفع به بعد الاول من اعمال البر التي يرفع صاحبها وقد عمل منها بعد اخبره بيمين يوما ما ترفع به الدرجات فلا يدون لعلها قد بلغت ارفع من درجة اخبره ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انها مثل الصلوة كبش نهر عذب قال الراغب ماء عذب طيب بارد قال قتال بن ربعي فارت داء عذب العزم صا لم ماء عذب قال الهامى خص العذب

سهيل بن مالك عن ابيه انه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل نجد ثلث الرأس
يسمع دوى صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم و
الليلة قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت امة شهر رمضان قال هل على غيرهن قال لا الا
ان تطوع قال وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكوة فقال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول والله لا

قوله من اهل نجد صفة رجل والنجد بفتح النون و
سكون الجيم ما ارتفع من الارض عند التمام وهو النور سميت به الارض الواقعة بين
تمامه الى مكة وبين العراق قال القادي ثلث الرأس بانها المثلثة من ثلث النجد بنجد
او اذا ارتفع وانتشر في منتشر شعر الرأس فيمر به بحدت العات او سمى النجد
رأساً مجازاً نسبة للعل بالجل او مبالغة في جعل الرأس كما في المنتشرين من عدم
الارتقاء والرفاهية وهو مرفوع على ان صفة عند الاكثر وقيل منصوب على المبالغة
من رجل لوصف وقيل انه الرواية ولا تغزوا فترانا الغلبة قال عياض فيرد ان ذكر
مثل هذا على غير وجه التحقيق ليس بنبية قال الزقاني وفيه اشارة الى قرب غيره
والوفادة يسبح بضم الياء على صيغة الجمل وفي رواية بالنون وهي الرواية هي المشهورة
وعليها الاعتماد وقال ابن رسلان بالنون اشترطه العيني قلت وفي الشيخ التي يابها
بالياء وقال القادي بضمها على الصريح وفي بعض النسخ على الياء مجعولة
دوى صوته كلام اعني بالرفع على الياء وبالنسب على صيغة الحكم والدوى بفتح
الذال وكسر الواو وتشديد الياء كذا في عامة الروايات وقال عياض جاء عنده في القادي
بضم الذال قال والصواب النفع وقال القادي بفتح الذال ومنه رواية ضعيفة قال
الخطابي الدوى صوت مرفوع شكر لا يفهم منه وانما كان كذلك لانه نادى من بعد وقال
الدوى بعد الصوت في السواد وعلوه ومعناه صوت شدة بلا يفهم منه شيء كدوى النخل
ويقال ما تؤخذ من دوى الرعد قال الجوهري دوى الرعد غصنها وكذلك دوى النخل
والخاطر والدوى ايضا السحاب والرد المرخص قال العيني ولا يفهم بالياء والنون على
كلا الوجهين من الغفلة وهو الغم ما يقول ناب عن الفاعل او مفعول يعني انهم
يسمعون كلامه كنهم لا يفهمونه لضعف صوته او لبعده حتى لا يسمعوا الى دنان الدوى
وهو القرب اي الى ان قرب منه صلى الله عليه وسلم ففهمنا كلامه **قوله**
فاذا المخاباة حرف عند الاخفش واختاره ابن مالك ولفظ مكان عند الجوهري واختاره
ابن عصفور ولفظ زمان عند الامام واختاره الزنجري "عيني" هو اي الرجل يسأل
عن الاسلام اي عن اركان وشراعه لامن حقيقة ولنا لم يذكر الشاذيين وكون
السائل مستغفراً فلا حاجة الى ذكره قال العيني ولو كان السؤال من نفس الاسلام
كان الجواب غير ذلك ولؤيده ما وجدنا غيره بشرائح الاسلام ويكن ان سأل عن
ما به الاسلام وقد ذكر الشاذيين ولم يسمع الاوى او نسيا او اختصا بكونهما معا ومنه
كل احد وحقبه العيني فقال فيه نسبة الصابي الى التقدير قلت ولا تقبيل في الاختصار
ولؤيده رواية البخاري فافهمه بشرائح الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمس صلوات في حركت قد يره اقامته خمس صلوات لان عيني الصلوات الخمس
ليست بممن الاسلام بل اقامتها من شرائع الاسلام والخمس يجوز فيه الرفع و
النصب والبر قال العيني وقال القادي بالرفع على الصحيح غير ممتنع اعمدود اي
الاسلام او بغيره اي من شرائع اديان خمس صلوات ويجوز النسب بفتح المضمة او على
اوصل في اليوم والليل قال الزقاني فلا يجب شيء غيرها فلا فائدة اوجب التواتر
احد كسبي الفهر صلوته العيني او صلوته العباد او كسبي به المغرب الخ قال الرجل
السائل بل يجب على بشرة الياء غير من لو المبالغة غير مقدم وغير من بغير مؤخر
واداد السائل ربح الاشكال ورفع احتمال المبالغة سواء بل على غيرها قال النبي صلى
الله عليه وسلم **قوله** لا يجب عليك غيرها قال القادي وبذلك جمل وجوب
الوتر او ان تاتي للعبادة وصلوة العبد ليست من الفرائض اليومية بل من الواجبات
السنية الخ قال العيني لم يكن الوتر واجبا حينئذ يدل عليه انه لم يذكر الخ **قوله**
قوله لا الحرف الاستثناء بفتح الهمزة تطوع بتشديد الطاء والواو كليهما
اصل تطوع بتاين فادلت وولفت ودوى بحدت احدىها وتخفيف الطاء
واختلاف فيهما حذف فحذف التثنية الاولى لزيادة ثباتها وقال الاكثر من
الاحدية اولي بالذف لان الزائدة انما دخلت لاعتبار معنى فلا تحذف لثبوتها في الغرض
الذي لا اجل دخلت ويجوز انما دلتا في ايضا من غير ادغام وانه ثلثته او جهر في الفاعل
قال العيني وقال ايضا هذا الاستثناء يجوز ان يكون منقطعا بمعنى كمن ويجوز ان يكون
متصلا واختارت الشافعية الا انقطاع والمعنى كمن يستحب لك ان تطوع واقتلت
الغنية الاتصال فانه هو الاصل واسهل بل على ان من شرع في صلاة فقل او صوم
فقل وجب عليه اتمامه ويجوز تعالي ولا تجلوا اعمالكم وبالاتفاق على ان حج التطوع
يلزم بالشروع ولما علمت الشافعية على الانقطاع قالوا لا يلزم النوازل بالشروع و

لمن يستحب له اتمامه الخ وقال القادي والمعنى الا ان تشرع في التطوع فانه يجب
عليك اتمامه لانه لا يجمع الصلوة على وجوب الاقام وقول ابن حجر بن جرد عني
بلا سند مردود لان ذكر السند ليس بشرط لصحة الاجماع مع ان الآية المذكورة منه معتد
لصحة الاجماع وقوله يلزم الغنية ان يقولوا ان الاقام فرض مدفوع بان الآية
قطعية والادلة عليه ثم هذا ملحق في جميع العبادات عندنا حيث يلزم بالشروع والافتقار
الشافعي في الحج والعمرة عليه الفرق والافتقار قياسا لغيره العبادات عليها ايضا **قوله**
قوله وصيام شهر رمضان كلام اعني مرفوع عطف على خمس صلوات
وجملة السؤال والجواب معتضة قال السائل بل على غيره اي غير رمضان
قال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع فيه عدم وجوب صوم ما شؤله وغيره سوى
رمضان وبذلك اتفق عليه الآن واختلفوا ان صوم ما شؤله كان واجبا قبل رمضان
ام لا فبعد الشافعي في الاظهر ما كان واجبا عندنا في غيره رمضان واجبا وهو وجه
للشافعي قال العيني قال الراوي وهو ملحق بين عميد الشريعة وذكر له رسول الله صلى
الله عليه وسلم الزكوة ولفظ الى داود وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة
والمراد منها ايضا الزكوة كما في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والظاهر ان الراوي
نسب القاطع الى صلى الله عليه وسلم او التمس عليه فروى بلفظ ذكره بلفظ ذن بانه
مرعاة الالفاظ معتبرة في الرواية فاذا التمس عليه بعضها بشيء يابها عنك فقل
هذا الراوي فقال السائل بل على غيرها اي غير الزكوة قال لا يمكن ان النبي صلى الله
عليه وسلم فسر الزكوة واخبره بما يجب منها في الدين والمال والشرع والفرع فساكر هل
تجب عليه زيادة على المقادير التي ذكر منها فقال لا يثبت ان يكون امره بان عليه
زكوة لما مقابلة بشي اليرد في مال ولم يثبت له فيها ولا قدرها فقال بل على زيادة
على الذي فقال لا الا ان تطوع بالترام ذلك بالقول قال الباكي الا ان تطوع
يعلم من ان ليس في المال حتى سوى الزكوة بشرط ما هو ظاهر ان اريد به الحقوقي
الاصليته المتكررة كمرضاة الحقوقي لال كثيرة كصدقة الفطر والاشحية ونفقة ذوى
الادعاء قال القادي فان قيل لم يذكر في الرواية الحج واجب بانه لم يفرغ حينئذ
او لان الرجل سأل عن حاله حيث قال بل على غيرها فاجاب عليه الصلوة والسلام
باعتق من حاله ولعل من لم يكن الحج عليه واجبا وقيل لم يأت في هذا الحديث
بالكلام لم يذكر في بعضها الصوم وفي بعضها الزكوة وقد ذكر في بعضها الصلاة الرم
وفي بعضها اداء الخمس فتعاقبت هذه
الاحاديث في عدم حال الايمان بزيادة ونقصا وبسبب ذلك تفاوتت
الرواية في اللفظ والعنيت فتم من اقتصر على ما حفظ فاداه ولم يتعرض لما زاده غيره
بنفي ولا اثبات وذلك لا يمنع من ايراد الجميع في الصحيح لما عرفت ان زيادة
الثقة مقبولة قال العيني ولؤيده رواية اسمعيل بن جعفر قال اخبرني باختر من
الشيعة عن من الزكوة قال فافهمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائح الاسلام **قوله**
قوله قال فادبر من الادبار اي قولي الرجل السائل وهو يقول هل
حالية والشرع ولفظ رواية اسمعيل والذي اركب بالحق وفيها الخلف من غير
اسحالات ولا ضرورة ويجوز الخلف في الامر لم قال العيني لا ازيد على المذكور
ولا انقص منه شيئا وفي رواية البخاري في الصيام لا التطوع شيئا ولا انقص مما
فرض الله على شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افعل الرجل السائل اي
فاذن الا افلاح وهو الدخول في الافلاح وهو حرمان ديني وهو القفر بالطيب
معه الحياة والاسباب واغروي وهو ما يحصل به النجاة من العذاب والعون بالثواب
قالوا ولا كلمة اجمع فغيرت منه ومن ثم فسر بانه بقاء بلا قضاء وشي بلا فخر وعز
بلاذل وعدم بلا جمل ان صدق قال القادي بكسر الهمزة على الصحيح وفي نسخة بفتحها
اي لصدقه ولا اشكال فيه وعلى الاول قيل انما حكم النبي صلى الله عليه وسلم بكونه من اهل
الجنة في رواية الى هبرة مطلقا ولفظها قال في اعراي النبي صلى الله عليه وسلم فقال
دلى على من اذا علمت دخلت الجنة قال تعبد الشيطان الشكر بشيئا وقيم الصلوة المكتوبة
وتؤمى الزكوة المفروضة وتصوم رمضان قال والذي نفس بيده لا ازيد على هذا ولا انقص
منه فلو قال النبي صلى الله عليه وسلم من سره ان يتخطى رجل من اهل الجنة فينظر الى هذا
متفق عليه وهما عن الافلاح بالصدق والحال انه قيل ان كلا الحديثين واحد فليس يمكن
ان علي محفوظ الاعراي لظلاله فيمكن ان يكون قبل ان يطلع الله على صدقه ثم اطلع الله

ازيد على هذا ولا انقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افلم ان صدق مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم كل يوم اثنى عشر مرة فليصبر
 ليل طويل فارقد فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة فان صلى انحلت عقدة فاصبحم نشيطا طيب النفس
 ولا اصبهم خبيث النفس كسلان العمل في غسل العيدين والنداء فيما والاقامة مالك انه سئمه غير
 واحد من علمائهم يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في الاضحية نداء ولا اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم
 قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يفصل يوم الفطر قبل ان

عليه وقيل لا يلزم من كون الرجل من اهل الجنة ان يكون مغفلا ان المصلح هو ان يجي من السنة
 والعذاب فكل مؤمن من اهل الجنة وليس كل مؤمن مغفلا قال تعالى قد افلح المؤمنون
 الذين هم في صلاتهم خاشعون الم غفران قيل كيف انجست له الصلح بمجرده ما ذكره انه
 لم يذكر له جميع الواجبات والتمنيات واجيب باحتمال ان ذلك قيل وروى عن النبي
 وتجب المحافظة منه لما قيل بان اسائل من قام وقدره سنة خمس وقيل بعد ذلك واكثر
 التتميات وقع قبل ذلك والصواب ان ذلك داخل في عموم قوله في رواية اسمعيل فافهم
 بشرائع الاسلام وسبقه لذلك عياض فانها ان هذه الرواية ترجع الاشكال وتذهب الالي
 يرجع لفظ الشرائع الى ما ذكره لان العام المذكور عقب خاص يرجع الى ذلك الخاص
 على الصحيح قاله الزيداني فان قيل اما فلا حرج بان لا يتقص فواضع واما بان لا يلزم فكيف
 يجمع لان فيه تسوية التمايز على ترك السن وهو مضموم اجاب عنه النووي بان انجست
 له الصلح لانه انما ياتي عليه وليس فيه ان اذا زاد لا يفسد لانه اذا افلح بالواجب ففلا حرج بالنداء
 مع الواجب اولي ديان لا انهم على غير تارك الفرائض فهو مفسد وان كان غيره اكثر فلا حرج
 ورواه الالباني بان ليس الاشكال في ثبوت الصلح مع ترك السن حتى يهاب بان ما حصل
 اذ ليس به اساس وانما الاشكال في ان ثبوته مع عدم الزيادة على العرض تسوية ترك
 السن قال القرطبي لم يسوغ تركها دائما ولكن تقرب عبده بالاسلام اكتفى منها بالواجب
 واخره حتى يأس ويشرح صدره ويحرم على غيره ففصل عليه المندوبات وقال الطبري
 يحتمل ان ما غفر في التصدق والقول اي قبلت كلامك بقوله الامير عليه من جملة
 السوال ولا نقصان فيه من جملة القول وقال ابن المير يحتمل تعليق الزيادة والنقص
 بالابلاغ لانه كان وادع قومه ليتعلم ويطلعهم وقال غيره يحتمل لا يغير صفة العرض من يتقص ففهم
 مثله لانه اورد في المغرب ورد المحافظة الاحتمالات الثلث برواية اسمعيل لا تطوع شيئا
 ولا انقص مما فرض الله على وقال الالباني يحتمل لا يدرى وجوب وان زاد تطوعا او مصل
 امتداد وجوب غيره اذ في الابلاغ قلت والادوية عندى لا ازيد على ذلك شيئا من عند
 نفسي ولا انقص في العمل مما سمعته ويمكن ان يكون النوافل والسنن مكملات
 للفرائض لا اذاتة عليها ١٣

فارق فموتايكيد لما تقدم من تسوية والاباس عليه ١٣ قوله فان استيقظ من نوم
 الغفلة فذكر الله عز وجل بقله اوبسائه ويدخل فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث ولا يستغفر
 بالعلم انحلت اي انفتحت عقدة واحدة من الثلث وهي عقدة الغفلة فان توضأ ذكره
 باعتباره الغالب والا فاجنب لا تحل عقدة الا بالعلم والظاهر اجزاء التيمم ولا شك ان
 في الوضوء عونا على طر والنوم لا يفسد صلاة التيمم انحلت عقدة ثانية وهي عقدة التماس فان
 حصل فريضه او تزوا او فلة قال الحافظ والسر في استفتاح صلاة الليل بركعتين تحفيلتين
 الهادة الى حل العقد لان فيه انه صلى الله عليه وسلم منزوع الشيطان نعم فيه تعليم
 لامة انحلت عقدة بالا افراد ان اكثر النسخ وقال الزيداني انكث كلها بالجمع وكذا رواية
 ابن الوضاح قال في المشرك لا خلاف في العقد الاول والثانية انه بالا افراد واختلف
 في انشاءه ففيل بالا افراد وقيل بالجمع قال الحافظ في الفتح لا خلاف في انه في روايته
 البخاري بلفظ الجمع وروايه بدر الخطي انحلت عقدة كلها وسلم انحلت العقدة
 ١٤ قوله فاصبح اي دخل في الصبح اوصاد شيطا سرور به وفتحه الشدة تعالى
 للعبادة طيب النفس لما يترك الشدة تعالى في نفسه من هذا التبرع والاي وان لم يفعل
 كذلك بل اطاع الشيطان وقام حتى تقوته صلوة الصبح او التيمم او العشاء اصبح تحببت
 النفس اي موزون القلب كثير لهم كسلان من العرف للصغيرة وزيادة الالف
 والنون لبقاء تشبيها الشيطان وشكر تعريض قال ابن عبد البر الهذلي يفتن من لم يقيم
 الى صلوة وفيها اما من كانت عادته القيام ففقدت عتبة ففتن ان الشدة يكتب له
 اجره ولو لم عليه صدقة فلا يقال ان ابكره بابا هبره واما ما كان لا يوترن اول الليل ويذمان اخوه
 لان المراد الذي ينام ولا ينام من صلى من الثالثة ما قدر له وقام عليه القيام فلا يدخل في
 ذلك قاله العيني ١٣ قوله ان سمع خبرا من علمائهم اي علماء المدينة وقال
 الالباني هذا وان لم يسمعه مالك الا لا يجرى التواتر وهو اقوى من السند لانه لا يقول
 ذلك الامم سمعوا من مدركه يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في عيد الاضحية نداء اي اذان لا
 عند الصلوة ولا عند صعود الامام المصطفى الاقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
 اليوم قال الالباني العلماء الذين سمع منهم ذلك مالك هم الباقون شاهدها الصعابة وصلوا
 معهم واخذوا عنهم واما قوله الى زمان النبي صلى الله عليه وسلم فهم حققوا الخبر بذلك واشتبوه
 باتصال العمل به الى وقت اخبارهم ثم اكد ذلك الامام فقال قال مالك وتلك
 السنة التي لا اختلاف فيها عندنا في المدينة المنورة وافعال الصلوة المستمرة نقلها
 بالمدينة نقل التواتر اذا اتصل العمل بها وفي البخاري عن ابن عباس وجابا لم يكن
 يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحية وسلم من جابا ففهم صلى الله عليه وسلم بالصلوة قبل
 الخطبة بخلاف اذان ولا اقامة ولا ياتي واذا من ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم صلى العيد
 بلا اذان ولا اقامة اسناده صحيح وفي النسخة عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم يوم العيد فصل بخلاف اذان ولا اقامة قاله الزيداني قال الالباني لا اعلم في هذه المسئلة
 خلافا بين فقهاء الامصار وقد قال مالك في التمسك لاذان في تافله ولا مبدلا عوف
 ولا استسقاء الخ وقال العراقي عليه عمل العلماء كافة وقال ابن قدامة في المغني لا نعلم
 في هذا خلافا من يثبته الا انه روى عن ابن الزبير انه اذن واقام الخ وقال ابن رشد
 اجمع العلماء على انها بلا اذان ولا اقامة لثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاما احديث من ذلك معاذية في اصح الاقوال الخ ١٣ قوله كان يفصل يوم
 الفطر قيل ان يفصل الى المصلى تابع ما كان على روايته عن نافع موسى بن عقبة قاله
 الزيداني تبع الالباني قلت واخرج البیهقي اثر مالك بذا برواية الشافعي وابن بكير
 كلاهما عن مالك وقال دواه ابن عملاق وغيره عن نافع فقال في العيد من الظهر
 والاضحية الخ وقال الزيداني والالباني ودوي الوجب من نافع قال ما رايت ابن عمر
 الغسل للعيد قط كان يبيت في المسجد ليلة الفطر ثم يفصل منه اذ صلى الصبح الى المصلى
 قال الالباني يحتمل ان يكون رواية الوجب في فعل عبد الله بن عمر في اعتكافه بين ذلك
 مبيتة في المسجد لان لم يكن يبيت في المسجد اعتكافا وكما في رواية مالك ومن تابعه
 على غير اعتكاف ولو تعارض الخبران تعارضا لا يمكن الجمع بينهما كانت رواية مالك
 ومن تابعه اول الخ ١٣

اختلفوا في العقد فقال بعضهم هو من الحقيقة بمعنى السور لاسان ومنه من القيام كما
 يعقد الساحر من سحره واكثر ما يفسد النساء تأخذا منهن الخط فتعقد منه عقدا وتكلم عليها
 بالكلية فيأثر السحر منه ذلك وقال بعضهم هو على الجواز كان شبه فعل الشيطان
 بانما يفعل الساحر بالسحر وقيل هو من عقد القلب وتصميم فكان يرسوس بان يملك
 ليل طويلا فيأثر من القيام بالليل وقال صاحب النباية المراد منه تشبيل في النوم والنامية
 فكان قد صد عليه سدا وعقد عليه عقد الشيطان بهجوز ان يراوده بالجنس ويكون العاقبة
 القربى او غيره من اعوان الشيطان وقال بعضهم يحتمل ان يراوده براسم وهو اليبس على
 قافية رأس احدكم اي مؤخر عقدة وقافية كل شئ مؤخره ومنه قافية القصيدة وفي النباية
 العقدة مؤخر الرأس وقيل وسطا استعارة من تسويل الشيطان عليه ولعل تخصيص العقدة
 لانه عمل الواهمة وقول احدكم ظاهره التعميم ويمكن ان ينص منهم من صلى العشاء اذا هونام و
 لبعض رواية البخاري تايم يؤذن فاعل قال الحافظ والاول الصواب وهو الذي في المطا
 الخ وروى العيني ان في الظاهر ان عقده انما يكون عند النوم ثم الروايات على اختصاص ذلك
 بنوم الليل ولا يبعد من ذلك في نوم النهار ثلث بالنسب مفعول عقد بعين العين وفتح
 القاف جمع عقدة كلام انا في المراد عقدة الكسل وقيل اراؤ شتيل والنامية فكان قد صد عليه
 شدا والتخصيص بالثلث التأكيد لان الذي يحل به عقدة ثلثة اشياء الذكر والوجود والصلوة
 فكان الشيطان منصرف عن كل واحدة منها بعقدة ١٣ قوله يضرب مكان كل عقدة
 متعلق بهضرب وفي رواية على مكان كل عقدة وفي اخرى عند مكان كل عقدة قاله مالك
 ليس طويلا كذا في جميع روايات البخاري بالرفع فيها ففعلك خبر مقدم وقيل مبتدأ مؤخر
 مرفوع بفعل محذوف اي بقى عليك ليل طويلا وقال عياض رواية الاكثر عن سلم بالنسب
 قال العيني كذا رواية المصعب في الموطأ منصوب على الاخره قال القرطبي الرفع اولي من
 جرة المعنى لانه الامن في الفرد من حيث انه يتبرع من طول الليل ثم يأمه بالارتداد فيقول

عليه صلوة في المصلي ولا في بيته وأنه ان صلى في المصلي اوفى بيته له ان ذلك بأسا ويكتب تسبعا في الاولى قبل القراءة وخمسا في الثانية قبل القراءة **ترك الصلوة قبل العيدين** وبعدهما **ما** ٣٢٠ **ك** عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلوة ولا بعدهما **ما** ٣٢١ **ك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يغدو الى المصلي بعد ان يصلي الصبح قبل طلوع الشمس **الرخصة في الصلوة قبل العيدين** وبعدهما **ما** ٣٢٢ **ك** عن عبد الرحمن بن القاسم ان ابا القاسم كان يصلي قبل ان يغدو الى المصلي اربع ركعات **ما** ٣٢٣ **ك** عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلوة في المسجد عند الامام يوم العيد وانتظار الخطبة قال يحيى قال مالك مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا في وقت الفطر والاخفى ان الامام يخرج من منزله قد راى بيته مصلاة وقد حلت الصلوة قال يحيى وسئل مالك عن رجل صلى مع الامام يوم الفطر هل له ان يتصرف قبل ان يسمع الخطبة فقال لا يتصرف حتى يتصرف الامام **صلوة الخوف**

تبيض الشمس ولا يكون اثر صلوة الصبح وردى عن ابن عمر كنعن ابن المسيب وكل مباح لاحقة فيه الم قال ابن المنذر عن احمد كوفيون يصلون بعدها لا قبلها و
البحر يولون قبلها لا بعدها والمديون لا قبلها ولا بعدها بالاول قال الخفيف وجاءت
والثاني الحسن وجماعة والثالث احمد وجماعة واما مالك فنهى في المصلي وعنه في
المسجد روايتان فروى ابن القاسم يتنفل قبلها وبعدها وبن وهب واشهب
بعدها لا قبلها وقال الشافعي لا كراهية في الصلوة قبلها ولا بعدها قال الحافظ كذا في
شرح مسلم للنووي **هـ** قوله عند الامام الى المصلي يوم العيد وانتظار
الناس بعد الصلوة الخطبة فممن اضافته المصداق في القول ذكر المصنف في الترجمة
مستلثين اولها وقت توجيه الامام الى المصلي والثانية هل يباح للناس الانفراد
بعد الصلوة قبل الخطبة ام لا فقال الامام مالك مضت السنة التي لا اختلاف فيها
عندنا بالمدينة المنورة في وقت الفطر والاخفى ان الامام يخرج من منزله قد رما
يبلغ مصلاه وقد حلت اي جازت الصلوة بارتفاع الشمس فيدرج بل يزداد
على ذلك قليلا الاجتماع ان من قاله الزرقاني والفرغاني ان الامام يخرج حين اذ الصلوة
تلايمتاج الى انتظار الناس بقى الكلام على وقت العيد قال ابن بطال اجمع الفقهاء
على ان العيد لا يصلي قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها وانما يجوز عند انقضاء
لحديث عبد الله بن بسر انكر ابطاء الامام وقال ان كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
قد فرغنا سائعتنا هذه وذلك حين السجود داه احمد وابو داود والحاكم وصححه وعلقه
البحاري قال الحافظ ودلالة على ان الخطبة بظاهرة وبكسر على كراهية الاجماع لما في المتن
ان اول وقتها عند طلوع الشمس واختلف بل يمتد وقتها للزوال ام لا **هـ** قوله
وسئل بناء الجبول الامام مالك عن رجل صلى مع الامام العيد يوم الفطر هل يجوز ان يفرق
عن المصلي قبل ان يسمع الخطبة فقال الامام لا يتصرف حتى يتصرف الامام بعد الفجر من
الخطبة قال الزرقاني يكره لذلك لما في السنة قال الباقى وهذا كما قال الامام لان
الخطبة من سنة الصلوة وقوابها من شدة الصلوة من تلوذوا ومن لا تلزم من سبى اوله
لم يكن لراى يشرك صفوة سنتها مع القدرة داه ابن القاسم عن مالك والاصل في ذلك
طواف النفل لما كان الركوع من قوايهم يكن لمن يتنفل به ان يشرك الركوع الخ و
اخرج ابو داود وبنه عن عطارة بن عبد الله بن السائب قال شهدت العيد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فداقنى الصلوة قال انما خطب من احب ان يجلس للخطبة
فليجلس ومن احب ان يذهب فليذهب قال الشيخ يهذيل على ان المجلس للخطبة
غير لازم الخ وقال السندي على ان الخطبة في صلاة العيد غير واجب الخ و
كذا في هاشم على ابن ماجة **هـ** قوله صلوة الخوف اي مفسدا واما ان الصلوة
الخوف صفة تخص بها بخلاف الصلوات التي علم اناس معرفتها احتاجوا الى بيان
مفسدا وما ينبغي ان يعلم ان احدا من اصحاب الكتب المتواترة يدري ان يمتنع بتفصيل
صور صلوة الخوف غير اني داود فانه فضل في سنة احدى عشرة صورة بحسب الظاهر وحسب
تبليغ اكثر منها ببدء بعض الاحتمالات في بعض الروايات وحسب كل ما مقبوله عند كافة
الفقهاء بحسب جوازها... واما اختلفوا فيما بينهم فيما هي اولي وافضل الامورتين
فان ابا حنيفة رتبها ولما على تقدير رتبتهما على الله عليه وسلم او على اختصاصهما
الخ فقلت وهما اللتان عهدا بين العزل في الغرائب اهدما بجور الفقهاء على ترك احدى
الصلوة بركعة واحدة والثانية مختلفة فيما بينهم لكن ماسيا في آخرها لا من كلام
الحافظ يدل على ان بعضهم انكر جواز الصلوة التي في حديث ابن عمر ايضا وقال النووي
لوفى مثل رواية ابن عمر في صفة قولان والصحيح المشهور وصلة وقال القدوري في شرح
مختصر كرمي والفرغاني في شرح مختصر القدوري ان كل ما زاد واما الخلاف في الاول وقال ابن
العزالي وقال طائفة كل صفة صحت انما بعد اخرى فالاول منسوبة لثانية لعدم
بالشاذ وجود اتحاد الذي يمتنع الجمع وقالت طائفة انما هي صلوة ضرورية فتفعل
بما في الضرورة بحسب الامكان ولذا اختلف فعل النبي صلى الله عليه وسلم وبها هو
الذي اختارنا فاعلم ان الخطبة لا يخرج من صفة من الصفات المروية ١٣

له قوله لم اربك بأسا بيني يجوز له ان يركب في الركعة الاولى قبل
خلا فاجماعة قالوا لا تصلي اذا كانت ويكره سماع بحيرة الاحرام في الركعة الاولى قبل
الركعة وقساي من تكبيرات غير تكبيرة القيام من السجود في الركعة الثانية قبل القراءة
على سنتها في الاداء بالجماعة والاصل ان من فاته العيد مع الجماعة لم يبق عليه السجدة لكن
لو صلى يجوز ان صلى على يثرب سماع التكبيرات النوا قال ابن رشد في البراءة فخطوا
حين تخوذة العيد مع الامام فقال قوم يصلي اربع ركعات قال احمد والنووي وهو مروى
عن ابن مسعود وقال قوم بل يقتضيه على من فاته الامام ركعتين يكبر فيهما تكبيرة ويكبر فيهما
به قال الشافعي وابو داود قال قوم بل ركعتين فقط لا يكبر فيهما ولا يكبر فيهما العيد وقال قوم
ان صلى الامام في المصلي من ركعتين وان صلى في غير المصلي من اربع ركعات وقال قوم
لا قضاء عليه اصلا وهو قول مالك واصحابه وكل ابن المنذر عن مثل قول الشافعي من قال
اربعا شيئا بصلوة الجمعة وهو تكبير ضعيف ومن قال ركعتين كما صلاها الامام فمخير الى
ان الاصل ان القضاء بحسب ان يكون على من فاته الاداء ومن منع القضاء فلا راي انما
صلوة من شرط الجماعة والامام كما لم يمتنع في تكبيرة ركعتين ولا ادبها اذ ليست هي
بدلان شي وبها ان التوالت هما اللذان يترد فيها النظر اعني قول الشافعي وقول مالك
واما سائر الاقوال في ذلك فتعريف لا معنى لان صلوة الجمعة بدل من النظر وهذه
ليست بدلان شي فكيف نقاس احدنا على الاخر في القضاء على الحقيقة
فليس من فاته الجمعة فقلنا لا للركعة قبلها هي اوله لانه اذا فاته البطل وجبت هي والثانية
الموقوف للصواب الخ قال في البداية ان قدمت بروج الوقت او فانت من وقتها مع
الامام سقطت ولا يقتضيه عندنا وقال الشافعي يصليها وحده كما يصلي الامام يكبر فيهما
تكبيرات العيد والصحيح قولنا لان الصلوة بهذه الصفة ما عرفت فبها افضل رسول الله
صلى الله عليه وسلم كالجهر ورسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلها الا بالجماعة كالجهر فلا يجوز
ادائها الا بتكبير الصلوة ولا ناسا تحصر بشرائط يتخذ في تصليها في القضاء فلا تقضى كالجهر
وكنه يصلي اربعا مثل صلوة الضحى ان شاء الله اذا كانت لا يمكن تدركها بالقضاء سقطت
الشرايط فلو مثل صلوة الضحى لكان الثواب كان حثا لكن لا يجب لعدم دليل الوجوب
وقد روى من ابن مسعود انه قال من فاته صلوة العيد صلى اربع ركعات **هـ** قوله
لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلوة ولا بعدها كان من اشد الناس اهما ما للنبى صلى الله عليه
وسلم وفي الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فصلى
ركعتين لم يصلي قبلها ولا بعدها **هـ** قوله كان يغدو الى المصلي قال ياقوت
الحوي في المجمع بالضم وتشديد الهمزة موضع الصلوة وهو موضع بعينه في عقيق المدينة الخ
بعد ان يصلي الصبح قبل طلوع الشمس فعلم من ترك الصلوة قبل العيد من لان الطلوع
بعد الفجر متى عن حتى تطلع الشمس وهو يوم كان يروح الى المصلي قبل طلوع الشمس
هـ قوله الرخصة في الصلوة قبل العيدين وبعدها قال الزرقاني كذا ترجم عقب
الاولى وليست الرخصة في الباب الثاني من الباب الاول في شيء اذا خلا في جواز
النفل قبل العدة الى المصلي لمن تأخر عن السابعة فيتنفل ثم يغدو اليها قال الباقى وابو
عمر الخ قلت عبارة الباقى او مع من ذلك اذ قال حكم هذا الباب غير حكم الباب الذي
قبله ان الباب الاول في من الصلوة بالمصلي قبل الصلوة العيد وبعدها وفي الرخصة
في التنفل قبل العدة والاصل المصلي والاخلا في جواز من تأخر في مصلاه بعد صلوة الفجر
لذا ذكرنا تعالى حتى تطلع الشمس فيتنفل اربع ركعات ونحوها ثم يغدو الى المصلي لئلا يترك
وبها وجه من لغرض الترجيح ويمكن عندي وجه آخر وهو ان الفرع من الاول بيان
الاستصحاب فلا يستحب التنفل قبلها ولا بعدها وبها بيان الجواز لو صلى احد ينقذ
هـ قوله كان يصلي في المسجد بعد طلوع الشمس قال الزرقاني في قبل ان يغدو
الى المصلي اي يوم العيد لرب ركعات **هـ** قوله ان كان يصلي في يوم الفطر قبل
الصلوة اي قبل صلوة العيد في المسجد يتنفل بقوله يصلي قال ابو عمر فعل القاسم وعروة خلاف فعل
ابن المسيب فانها لمكان في المسجد قبل ان يغدو الى المصلي والركوع انما يكون بين

مسألة ٢٢٢ عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلوة الخوف ان طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاه العدو وفصل بالتي معه ركعة ثم ثبث قائما وتملا لانفسهم ثم انصرفوا فصعدوا وجاه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلواته ثم ثبث جالسا وتملا لانفسهم ثم سلم بهم **مسألة ٢٢٣** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن الانصاري ان سهرل بن ابي حنيفة الانصاري حدثه ان صلوة الخوف ان يقوم الامام ومعه طائفة من اصحابه وطائفة مواجهة العدو وفي ركعتي الامام ركعة ويسجد بالذي معه ثم يقوم فاذا استوى قائما ثبت وتملا لانفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون وينصرفون والامام قائم فيكونون وجاه العدو ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبون وراء الامام فيركع بهم ويسجد ويسلم فيقومون فيركعون لانفسهم الركعة الثانية ثم يسلمون **مسألة ٢٢٤** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان اذا سئل عن صلوة الخوف قال يتقدم الامام وطائفة من الناس فيصلي بهم الامام ركعة وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فاذا صلى الذي معه ركعة استأخروا مكنت الذين لم يصلوا ولا يسلمون ويتقدم من الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الامام وقد صلى ركعتين فيقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون لانفسهم ركعة ركعة بعد ان ينصرف الامام فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلوا ركعتين فان كان خوفا هاشد من ذلك صلوا رجلا قايما على اقدامهم وركبا تاما مستقبلي القبلة او غير مستقبلين بها قال يحيى قال مالك قال نافع

القول

يوم ذات الرقاع واختلف اهل السير في سنة كانت هذه الغزوة فقبل سنة اربع وبرزم ابن الجوزي في التلخيص وقيل سنة خمس وقيل سنة ست وقيل سنة سبع قال ابن اسحق كانت في جمادى الاولى وكذا قال ابن عبد البر انما في جمادى الاولى سنة اربع قال العيني واختلفوا في سبب تسميتها بذلك فقبل لما لغوا في ارجلهم من الغزو وقيل لانهم قد قوا في ايامهم وقيل بشيخهم يقال لذات الرقاع نزولوا تحتها وقيل بل الارض كانت ذات الغدران نظير الرقاع وقيل بل تخيلهم كان بها سواد وبها من قال ابن حبان وقيل بجبل هناك فيه بئح ولعل هذا مستند ابن حبان ولضعف جبل تخيل وروى السيلي والنووي الاول ويحتمل ان يكون سميت بالجمع صلوة الخوف لاطلاق بين اهل السير والحديث والعقبة في ارضه صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف بذات الرقاع لواقعته في انما هي اول ما حصلت الاصل قبلها يوم فتح آخرا طائفة قال الالباني قال الشافعي لا ينبغي ان تكون الطائفة التي مع الامام اقل من ثلثه وكذلك الباقية لقوله تعالى فاذا سمعوا اذامهم فغير الخوف واقلها ثلثه ثم ظاهر الحديث ان الامام يقسم الجيش طائفتين متساويتين وقال بعضهم ينبغي ان تكون الطائفة الاولى اكثر لان العدو انما يمكن من الغزوة في ثانی حال الامسكت قال الدارقاني كذا في اكثر النسخ وفي بعضها عدت قال النووي هما صيحان في موضع من الشريعة وسلم **مسألة ٢٢٥** قوله وصفت طائفة بالرفع اي اصطفاها يقال صفت القوم اذا صعدوا صفا قال العيني لا فرق بين ان يكون احدي الطائفتين اكثر من الاخرى عددا او تساويا لان الطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد لكن قال الشافعي انه ان يكون كل طائفة اقل من ثلثه لانه اذا عد عليهم فغير الخوف في الآية لوجهه بغير الواو ومنها العدوى مقابلهم منصوب على النظر فيسبب في رواية بجاه العدو بالباء بدل الواو قال القاري فصل بالتي معه صلى الله عليه وسلم ركعة ثم لما قام الى الركعة الثانية ثبت حال كونه قائما وتملا اي الذين صلى بهم الركعة الاولى لانفسهم ركعة اخرى ثم انصرفوا بعد سلامهم على الظاهر ولم يروى رواية تفريح السلام بهنا بعد نعم صرح بالسلام جميع من الشارح وهو الوجه ويؤيده ايضا تجويد الی داود على حديث الباب اذ صرح بالسلام وايضا الشافعية والحنابلة اختاروا هذه الصفة من الصفات وصرحوا في فروغهم بالسلام للطائفة الاولى وايضا فرقي الشافعي بين هذا الحديث وبين حديث القاسم الاتي في سلام الامام بل هو منقول عن الطائفة ولم يفرقا بغير ذلك وسياق المتن في سلام الطائفة الاولى فمن قال في حديث يزيد بن رومان هذا انصرفوا بغير السلام وهم من فصصوا وجاه العدو اي من غير صلوة ولا جل ذلك رجعت الشافعية هذه الصفة لما فيها من وقوف الطائفتين لقوله الامم في غير صلوة **مسألة ٢٢٦** قوله وجادت الطائفة الاخرى التي كانت في وجاه العدو فصل بهم الركعة التي بقيت من صلواته صلى الله عليه وسلم ثم ثبت جالسا في التشديد ولم يخرج من صلواته واتوا اي تلك الطائفة التي جادت بجدا لانفسهم الركعة الاخرى ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم بهم اي تلك الطائفة فصل كل طائفة ركعة مع الامام وركعة لانفسهم وحصلت للطائفة الاولى فضيلة الاحرام معه صلى الله عليه وسلم وحصلت للطائفة الثانية فضيلة السلام معه صلى الله عليه وسلم وهذه الآية احدى الصفات التي اختارها الشافعية **مسألة ٢٢٧** قوله حذر في حاله وهذا موقوف ان صلوة الخوف اي صفتها ان يقوم الامام ناذ في رواية العنقان عن

يحيى بن سعيد الانصاري بهذا السنن مستقبل القبلة ومعه طائفة من اصحابه اي احداهما معه وطائفة اخرى مواجهة العدو فيركع الامام ركعة ويسجد بهم الذين معه ولغوا رواية العنقان فيصلي بالذين معه ركعة ثم يقوم الامام فاذا استوى قائما ثبت ساكتا وتملا لانفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون بعد اداء الركعتين ويصرفون من هذا المكان والامام قائم في مكانه فيكونون وجاه اي مقابل العدو ثم يقبل الآخرون اي الطائفة الثانية الذين لم يصلوا فيكبون وراء الامام فيركع بهم الامام الركعة التي بقيت عليه ويسجد ثم يسلم الامام منفردا فيقومون اي هذه الطائفة الثانية فيركعون لانفسهم الركعة الثانية وفي النسخة المصرية الباقية اي يلطم ثم يسلمون والفرق بين هذه الرواية والرواية السابقة ان في هذه الرواية يسلم الامام منفردا وفي الرواية المتقدمة يسلم مع الطائفة الثانية بعد اداءهم الركعة الباقية قال ابن عبد البر وهذا الذي روى مالك بعد ان قال بنديف بن زيد بن رومان وانما اختاره ورجع اليه لقياس على سائر الصلوات ان الامام لا ينصرف المومنان وان المومنان انما يقضي بعد سلام الامام قال وفي الحديث موقوف عند رواية الخوطا ومثله لا يقال بالراي وقد جاء فروقا من الرواية **مسألة ٢٢٨** قوله كان اذا سئل ببناء الجمول من صفة صلوة الخوف قال وسياق الكلام على رفعه ووقفه في آخر الحديث يتقدم الامام وطائفة من الناس حيث لا يبلغهم سهام العدو فيصلي بهم الامام ركعة وتكون طائفة اخرى منهم بين اي بين الامام ومن بعدهم بين العدو لم يصلوا الرسم العدو فاذا صلى الذين مع الامام وهي الطائفة الاولى ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا اي الطائفة الثانية فيكونون في وجه العدو ولا يسلمون بل يستقروا في صلواتهم ويتقدم الذين لم يصلوا الى الامام فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الامام من صلواته بالتسليم فقد صلى ركعتين فيقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لانفسهم ركعة ركعة بالتركيبان ينصرف الامام من الصلوة فيكون الامام وكل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين ركعتين قال الحافظ لم يختلف الطرق من اين عرفت هذا ولما هره انهم اتوا في حالة واحدة ويحتمل انهم اتوا على التعاقب وهو الرابع من حيث المعنى والالزام مضاعف المراسلة المطلوبة و افراد الامام وصده **مسألة ٢٢٩** قوله فان كان الامر خوفا بالنسب في جميع النسخ وفي البخاري بالرفع اي كان هناك خوف هواشده من ذلك الذي تقدم بان لا يكون معه الاصطفاة وغير ذلك صلوا بحسب الامكان رجلا بالركعة والراية والراية بالانصاف والراية بالانصاف يعني الراجل عند الراكب وقيل بعم الرواية وتشير به الجيم جمع رجل والاطلاق رجلا بالانصاف جمع رجل قال القاري قال الرازي في تفسيره الراجل اسكن من رجل ما شيا كان او اقلها في قايما بجمع قائم وقيل مصدق على اسم الغنا على اي قائمين على اقدامهم فيقول رجلا لا زاد سلم في رواية له قومي لاداء اوركبا تابع راكب واو في رواية الا بالباء او الاستوخ قال تعالى فان خفتهم فرجلا او ركبا ناستقبل الشيلة او غير مستقبلين قال الزرقاني وبيضا قال الجوزي كن قال المالكية لا يصحون ذلك حتى ينحشوا ثورات الوقت والوقوف الحافظ قال ابن المنذر كل من احفظ عن من اهل العلم يقول ان المطلوب يصل على وابتدئ يركب لاداءه وان كان ليليا نزل فصل على الارض قال الشافعي الا ان ينقطع من اصحابه فيحتاج مودا المطلوب وعرف بهذان الطالب فيه التفتيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق ان شدة الخوف في حق المطلوب ظاهر لمتحقق السبب بخلاف الطالب فلا يحتاج استيلاء العدو الخ **مسألة ٢٣٠**

لا اري عبد الله حدثه الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{٣٢٤} قال عن يحيى عن سعيد بن المسيب انه قال فاصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يوما اتخذ حق غابت الشمس قال يحيى قال مالك ^{ابن مسعود} وحديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات احب ما سمعت الى فى صلوة الخوف العمل فى صلوة كسوف الشمس ^{٣٢٥} قال ك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت خسفت الشمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضل رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فقام فاطال القيام ثم ركع فاطال الركوع ثم قام فاطال القيام وهو دون القيام الا الاول ثم ركع فاطال الركوع وهو دون الركوع الاول ثم رفع فمجد ثم فعل فى الركعة الأخيرة مثل ذلك ثم انصرف وقد تجلت الشمس فخطب الناس فحمد الله

۱۰ قولہ ماضی رسول

الشريعة صلى الله عليه وسلم الظهور والعصر يوم غزوة الخندق وهي غزوة الأحزاب جهاد أهل المنافذ
 على أنساب في شتوالم سنة خمس والبخاري على أنساب في شتوالم سنة أربع وقرى المأخذ قول ابن
 المناذي حتى ماتت النفس وقد اجتمعوا على أنه صلى الله عليه وسلم قد تفرقت شتى من العلوات في
 غزوة الأحزاب واختلفوا هناك في موضعين الأول في تعيين الغنائم والمج بين ماورد
 في ذلك من الروايات المتخلفة والثاني في سبب الغزوات أما الأول فحديث الباب يدل
 على أن الغنائم صلوات الظهور والعصر في حديث أبي سعيد عند أحمد والنسائي أنهم شغلوه صلى
 الله عليه وسلم من الظهور والعصر والحرب وصلوا بعد صوي من الليل وذلك قبل أن ينزل الله
 في صلوة فرجالا أودبنا قال قتادة ورواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي و
 الشافعي والدارمي والبيهقي الحمصي وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي أنهم شغلوه
 عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله قال المأخذ في قوله أربع
 تجوز لأن الشاء لم تفت وأما الثاني فقول آخرها صلى الله عليه وسلم لسانا ولغيره ما روى
 أحمد من حديث ابن لبعبة عن أبي حمزة عبيد بن سباع قال إن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عام الأحزاب على المغرب فلما فرغ قال بل علم أحدكم أني صليت العصر قالوا
 يا رسول الله صليتنا فأمر المؤذن فأقام فصل العصر ثم أعاد المغرب كذا في بعضي قال المأخذ
 وفي صحة هذا الحديث نظر لأنه لم يفت لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعمره وأشد
 ما صليته ويمكن الجمع بينهما فيختلف الخلق وتبين أن يجمع ما صلى الله عليه وسلم كان فيها
 عند الأثر لم لا يستغفر من القوم ويحقق الغزوات جاء إذا ذاك غزاة فخرصة فقال صلى الله
 عليه وسلم والله ما صليته قليل كان هذا قليل كان قبل نزول صلوة الخوف وإليه مال
 المأخذ في الفتح ومرجع به مواضع من كتابه وبه جزم ابن القيم في البدى والتقرين في شرح
 مسلم والقاسم عياض في الشفاء ومكاه ابن رشد في المجموع ٣٢٠ قوله وحديث
 القاسم بن محمد بن أبي بكر عن سالم بن خوات المذكور قبل ذلك أحب ما سمعت إلى في صلوة
 الخوف وتقدم ما قال ابن عبد البر الذي رجح إليه مالك بعد أن قال مالك بن حبيب يزيد بن رومان
 وعلم من أن ما في أبي داود وقال مالك وحديث يزيد بن رومان أحب إلى قوله المرجوع
 عنه قال الدارقطني بعد ما أخرج حديث يزيد بن رومان قال ابن وهب قال مالك أحب
 إلى هذا من رجح وقال يكون قناعتهم بعد السلام أحب إلى ١٣٢ قوله غفقت بفتح
 القاف والسين لازم أو بالعظم فأكسر على أنه متعد وحكى ابن الصلاح منعه ولم يبين وليلا
 الشمس بالضم في هذا زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية الصحيحين فبغت
 متاديا الصلوة جامعة وينادي بها عند الخفية كما مر في الدر المختار فصل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالناس استل بعد ذكر الوضوء على أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يحافظ على الوضوء وليس بفتح إلا أن الدوام على
 الطهارة جدير بما صلى الله عليه وسلم فلم يجمع الاستئلال بما على الجماعة وذكر ابن رشد
 اتفاق الأئمة على الجماعة فيها وقال الشوكاني ذهب مالك والشافعي وأحمد ومجموع
 العلماء إلى أن صلوة الكسوف والمنسوف تسن الجماعة فيها وقل الجماعة شرط فيها و
 بوب البخاري صلوة الكسوف جماعة قال المأخذ أي أن لم يعضد الامام الراتب فيؤم
 لم بعضهم وبه قال الجمهور وعن الثوري أن لم يعضد الامام صلوا فراوى وقال بعضي إن شاء
 ينهز إلى أنها بالجماعة سنة وقال صاحب ذخيرة من اصحابنا الجماعة فيها سنة ويصلى
 بسم الامام الذي يصلى الجمعة والعيد وفي المرفئ لا يؤم فيها امام جسم باذن السلطان
 لأن اجتماع الناس ربا وجب شهته وظلاله ولم يقبها الامام صلى الله عليه وسلم فراوى الخ وفي الدر
 المختار يصلى بالناس من يك إقامة الجمعة وتكثير قال ابن هادي بيان التسبب
 يعني فعلها بالجماعة إذا وجد امام الجمعة والأفلا تسبب الجماعة بل يصلى فرادى بذلك
 هو رواية من الامام في غير رواية الأصول لكل امام مسجدان يصلى بجماعة في مسجدهما
 في المأخذ ثم هذه الصلوة تقام بالجماعة لأنه صلى الله عليه وسلم أقامها بالجماعة ولا يقيمها
 إلا الامام الذي يصلى بالناس الجمعة والعيد فانما ان يقيمها كل قوم في مسجدهم فلا ودوى
 عن أبي طيفه راجح الجواز الصحيح ظاهر الرواية لأن ادعاء هذه الصلوة بالجماعة عرفت
 باقامته صلى الله عليه وسلم فلا يقيمها الا من هو قائم مقامه الخ
 قوله فقام فاعمال القيام بطول القراءة وفي الرواية الثانية نحو من سورة
 البقرة وطول القراءة فيها مستحب عندنا لكل وجعلها الشافعية ردي فروعهم ثلث
 صوراً أحدها كالنواقل والاكن منها بركوتين في كل ركعة مع الاقتصار على الثانية فقط
 والثاني وهو الاكن منها ان يصلى بركوتين في كل ركعة مع تكويل القراءة وذكر في شرح

الاجماع من الشافعية استحباب الاطالة وان لم يرض القوم ومن ابن الهمام انما يستثنى من
 كراهته لساويين الخ ثم رجع الركوع الاول فاطال الركوع قال الم حافظ لم ارفى شئ من الطرق
 بيان ما قال فيه الا ان العلماء انفقوا على انه لا خلاف فيه وانما فيه الذكر من تسبيح وكبير و
 نحوهما وفي فروع الشافعية والما قبله تسبيح قدمائهم من البقرة وفي فروع المالكية لا قيام
 الذي قبله ثم قام الى القيام الثاني من الركعة الاولى فاطال القيام في رواية ابن شهاب
 ثم قال سمع النبي بن عمره وذا ومن وجه آخر عنه رينا وكذا محمد واستدل به على استحباب
 الذكر المشروع في الاعتدال في هذا القيام واستدل به بعض متأخري الشافعية من جهة كونه
 قياما فراهة لقيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء من قال بزيادة الركوع في كل ركعة
 على فراهة التمام فيه وان كان محمد بن مسلمة المالكى خالف فيه والجواب ان صلوة الكسوف
 جازت على هضبة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيه بل كل ما يثبت عنه صلى الله عليه وسلم
 انه فعله فيها كان مشروعاً والما قبله اصل برأس قال الم حافظ والماصل ان هذا الاعتدال انكر بعض
 الشافعية فيه التمسح والتعبد وانكر محمد بن مسلمة فيه التمام والتعبد وعلى الثابت كل منهما
 ثم رجع ثانيا فاطال الركوع قدر في الاتفاق تسبيح الركوع الثاني في قدر ثمانين آية وقرب
 منها في فروع المالكية والما قبله وهو دون الركوع الاول ولذا فرق بينهما بقدر مئتين آية
 لكن الامتداد الثلاثة اختلفوا فيها بين ابي الروميين منها فرض ممدرك ايهاا يكون مدرك
 الركعة حتى يشرع في الاعتدال من ادرك الامام في ركوع اول من الركعة الاولى اهلانية
 ادرك الركعة كما في سائر الصلوات ومن ادركه في ركوع ثانيا او قيام ثانيا من ابي ركعة
 فلا يدرك شيئا ١٢ **قوله** ثم رجع وانس من الركوع الثاني قال الم حافظ لم يقطع في
 هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقطع السجود بعده ووقع في حديثه جابر عند
 مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود ولفظ ثم رجع فاطال ثم رجع فاطال ثم سجد وقال
 النووي هي رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها والرد للزيادة الاسلامية في الاعتدال
 لاطالته نحو الركوع وتعقب بما رواه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله
 ابن عمر وايضا فيه ثم رجع فاطال حتى قيل لا يرض ثم رجع فاطال حتى قيل لا يسجد ثم سجد
 فاطال الحديث رواه ابن خزيمة من طريق الثوري عن عطارد الساسي والثوري سمع
 عنه قبل الاختلاف فالحديث صحيح والرد لفظ النووي قوله في حديثه جابر ثم رجع فاطال
 فاطالته اذ طول الاعتدال الذي يلي السجود ذكر في باقي الروايات ولان رواية جابر
 من غير جهة ابن الزبير وقد نقل القاضي اجماع العلماء على انه لا يطول الاعتدال الذي يلي
 السجود وحديثه يوجب من هذه الرواية بما رواه ابن عمر انها شاذة مخالفة لرواية اكثرين
 فلا يعمل بها والاشان ان الرواية لا طالة تخفيس الاعتدال ومعه قليلا لا طالته نحو الركوع
 ١٣ **قوله** ثم فعل في الركعة الاخرة بكسر التاء اي الثانية فعل ذلك اي كما
 فعل في الاول وسأق تفصيلها في الرواية الآتية وذكر العناكا في ان في بعض الروايات
 تعتبر بقيام الاول نحو البقرة والثاني في نحو آل عمران والثالث بنحو النساء والرابع بنحو
 المائدة واشكل عليه بان المختار ان القيام الثالث اقصر من الثاني والنساء اطول من
 آل عمران واجاب عنه الزركاني بان اذ اسرع بقرائتها ودخل آل عمران كانت اطول
 وتعقب العناكا في بان الحديث لا يعرف وانما هو قول الفقهاء وانما المحروف
 في حديث ابن عباس اوله اي ذكر البقرة فقط ١٤ **قوله** فطلب الناس هذا
 ايضا مختلف عنه الا انه قال الامام الشافعي واسحق وغيرهما بسيرة الخطبة فيها خلافا
 للائمة الثلاثة قال في نيل المارِب قال في الفروع لا يشرع لها خطبة وانما قال في حفيضة
 وما لك الخ وفي الرض المرتب ولا يشرع لها خطبة لانه عليه الصلوة والسلام امرهم ابدون
 لخطبة الخ فقلت لكن المالكية نزلوا بعد ذلك الومض قال في الشرح الكبير وندب وعظ
 بعد الصلوة الخ ولا خلاف في ذلك بين الائمة الثلاثة للحنفية وقال العيني حديث الباب
 مروي في الخطبة وبها قال الشافعي واسحق وابن جرير وفقهاء اصحاب الحديث وقال
 ابو يعقوب حفيضة وما لك واحمد لها خطبة فيها قالوا لان النبي صلى الله عليه وسلم امرهم بالصلوة
 والكبير والعصاة ولم يأمرهم بالخطبة ولو كانت سنة لآمرهم بها لانها صلوة كان يفعلها
 لنفسه في بيته فلم يشرع لها خطبة وانما خطب صلى الله عليه وسلم بعد الصلوة ليعلم
 كما فكانه يخص به وقيل خطب بعد ما لا يلبس يجرهم من قولهم ان الشمس كسفت
 ردت ابراهيم كما في الحديث الخ قال المجازي قوله فطلب الناس يريد ان اتي بسلام على
 فلم الخطب فيه ذكر انته قال في عمدة وشأنه وعطف الناس وليس يتخلل بين رقي لهما
 بنو مجلس في اولها وبينها بذ قول ماك والرد على من ادعى انه حذو صلوة فعمل لم يجر
 ما بالقرارة فلم يكن من سننها الخطبة كما في النوازل الخ ١٥

له قوله ثم رأيناك تكلمت بتاراد وكافين مفعولتين به
 كليهما عين ساكنة أي تأخرت وتعمقت قال أبو عبيدة تكلمت وتكلمت وهو يدل أن
 كسح متعدي فكلمك لازم واختلف أهل اللغة في أصل تأري مزيد أو باعمر وبسط المعنى وفي
 رواية مسلم رأيناك كفتك بفتح كافين تخفيفين من الكف وبواضع فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم إن رأيت الجنة بكذا في النسخ العربية وهكذا في روايات الحديث
 وزاد في النسخ المنذبة بدها أو ديس الجنة والملاوذة عين بان كشف لما دونهما فاحا
 على حقيقتهما وطوبى المسافة بينهما حتى أمكن أن يتناول متناكبته المقدس حيث
 وصفه لقرئش وهذا أشهر بظاهر الحديث ولزوده حديث أساء بلفظ دنت من الجنة
 حتى لو اجترأت عليها لفتحكم بقطاف من قطافها ومنهم من حمل على أنها شئت لرفي اللانظ
 كما تخطيط الصورة في المرأة فزاع صحيح ما فيها ولزوده حديث أساء المذكور بلفظ لقد
 عرضت على الجنة والنار فأنفا في عرض هذه الحائشا وفي رواية لقد مثلت وسلم لقد
 صودت ولا يشك بأن الاطباع إنما يكون في الأجسام الصلبة لأنه شرط عادي فيجوز
 خرق العادة خصوصا للنبي صلى الله عليه وسلم نعم هذه قصة أخرى وقعت في مسطرة النظر
 ولما نحن أن يرى الجنة والنار مرتين بل مرارا على صور مختلفة والجد من قال إن المراد
 بالرؤية رؤية العلم قال القرطبي لأجل أن في بقائه هذه الأمور على ظهورها لا سيما على
 مذهب أهل السنة فتناولت منها أي الجنة عقودا بعين العين ولو اختلفت قبل يعادى
 هذا قوله فتناولت جميع بان معنى قوله تناولت وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرا
 على تحريكها ولو تمكنت من قطعه ولقضيها ولو اختلفت في حكمه لا يكره أن ليس بمجدوق بل يحمل التناول
 على تكلف الأخذ لا حقيقة الأخذ وقيل الأداة مقدرة أي أدوت أن تناول ولو يؤيد
 حديث جابر عند مسلم ولقد مددت يدي وأنا أريد أن تناول من ثم عراها لتظهر واليه
 لم يدل أن لا تدخل وللمعاد الزاقي من طريق مرسلة أدوت أن اخذ منها قطعا لا لا يكره
 لم يقدّر ولا مد من حديث جابر فيل يفي وبينه لا كلم من باقيت الدنيا قال ابن
 المطال لم يأخذ العقود ولا من لحام الجنة وهو لا يعني والدنيا فانية لا يكونان يأكل فيها
 لا يعني وقيل لو أنه أس كان من إيمانهم بالشفادة لا بالنيب وقيل لأن الجنة
 زادت الأعمال والجزاء بها لا يقع إلا في الآخرة وحكي ابن العربي عن بعض شيوخه معنى قوله
 كلم أن يخلق في نفس الأكل مثل الذي أكل وأما بحيث لا ينيب عنه فذكره وتقب
 أنه رأى خلقا من بني على أن دار الآخرة لأحقاق لما دنا هي أمثال والحق أن ثلثا الجنة
 مقطوعة ولا مسوعة وإذا قطعت غلقت في المال فلما نحن أن يخلق الله تعالى مثل
 لك في الدنيا إذا شاء ثم بين سيد من مفعول في روايته من وجه آخر أن تناول المذكور
 من من قيامه أمثال من الركنة الثانية ١٣
 له قوله ورأيت أن أكون
 رؤية صلى الله عليه وسلم أن أقبيل رؤيته الجنة لرؤية معاد الزاقي عرضت على النبي صلى
 الله عليه وسلم أن أتنازع من معصاه حتى أن أس يكسب بعضهم بعضا وإذا رجع عرضت
 به الجنة فذهب معشي حتى وقف في معصاه وسلم من حديث جابر بعد أن قال يا رسول الله
 غرت وفيه ثم عني بالجنة وذلك بين رأيته في قدس حتى قدمت في مقام ذواته
 من شيء أو عود من الأقدارية في صلوات هذه وفي حديث سمرة عن ابن خزيمة لقد رأيت
 قدمت أصلي ما أتم في دنياكم ثم أخرجكم فلم أكن يوم المراد باليوم الوقت الذي هم
 منه منظر الانصب لم يرق بشه الطمار أي أبدا فطلع أي الفجر واشتد صفة الانصب نسب
 بقا في القطع إلى زيادة العقبى ولا يمد في النسخ العربية كمن مجموع في النسخ التي بأيدينا
 النسخ المنذبة أي لم أنظر أمثل منظر رؤيته اليوم فمدد الركن وادخل التشبيه على
 ولم لبشاعة ما رأى وقيل الكفاف اسم والقدر
 ريت مثل منظر هذا اليوم منظر أدريت أنظر صلها النساء قال النووي فيه دليل على
 بعض الناس اليوم معذب في جسمه أما إذا نشأ منه قال الزرقاني استشكل الحديث
 وطولها إلى البردة أن أدنى أهل الجنة منزلة من لزوجتان من الدنيا فمتناه أن النساء
 أهل الجنة واجب يحمل على ما يدرج ومن من النار وما قيل بالتحليل فغلا لا اغيار
 ثم ركب على الرؤية وفي حديث جابر وأكثر من رأيت فيها النساء التي أن المؤمن الغني
 سئل يخلن وإن سألن المؤمن وإن لم يشكر فعمل أن المرئ من من نصف

الله فقلت آية فأشارت برأسها ان نعم قالت فقلت حق بخلاني الغشى وجعلت اصيب فوق رأسي الماء فحمد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم واشق عليه ثم قال مكن شئ كنت له اارة الا وقد رأيت في مقامي هذا حق الجنة والنار ولقد اوحى الي انكم تفتنون في القبور ومثل اوقرييا من فتنة الدجال لا ادري ايتيها قالت اسماء يؤتى احدكم فيقال له ما علمك بهذا الرجل فاما المؤمن او الموقن لا ادري اى ذلك قالت اسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فاجيبنا وامنا واتبعنا فيقال له ثم صالحا قد علمنا ان كنت لمؤمننا واما المنافق او المرتاب لا ادري ايتيها قالت اسماء فيقول لا ادري سمعت الناس

قالت اسما وعنه النسائي والاسماعيل عن اسما قام صلى الله عليه وسلم خطيبا فذكر فتنته
القبر التي يظن فيها المرء ان فلانا ذكر ذلك صحيح المسلمون مجمعة حديثي وبين ان اخبر
آخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سكست سمعهم قلت رجل قريش مني
يا ذلك الشرفيك ما ذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر كلامه قال قال قد
اوحى الى انكم تقتنون في القبور قريبا من فتنه الدجال والنجاري من طريق فاطمة عن
اسماء ايضا ان لفظ شجرة من الانهار وانما ذابست لشكتهن فاستغمت عائشة ومن
عما قال صلى الله عليه وسلم قال فاطمة فيجمع بين هذه الروايات بانها احتاجت الى
الاستقمام مرتين وانما لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستخدام الثاني ولم اتقف على
اسم الرجل الذي استغمت منه على ذلك الى الآن الخ يروي في بناء الجمل احدثكم
بالرخص نائب الفاعل اي ما يتر في جمرة مكان اسودان الزرقان يقال لاحدهما الشكر
لاخره الشكر رواه الترمذي وابن حبان ونظيره يقال لمنكر وغيره زاد المطران اعيننا مثل
قدود الفاس وانما بها مثل مياهي البقر وامواتها مثل الوردة واهم الزقاق يحفران
بانيابها ويطينان في اشجارها وقيل ان احدهما يعلى المسلمين والاخر الكافرين قال
القادي في نظر لانه مخالف لظاهر الاحاديث المؤدرة بعض الفقهاء ان ذاك اسم
الذين يسألان المذهب واسم الذين يسألان المذهب بشر وبشر ١٣ **هـ** قوله
فيقال له اي التعبير فان قيل كيف يمكن الجمع في وقت واحد يقال يمكن ان يكون لما
عنوان او يكشف لما جميع الارض ملك الموت قال القادي ما علمك مبتدأ وخبر وعمل
عن خطاب الجمع في قوله تقتنون في قبوركم الى خطاب المفردان السؤال يكون لكل
واحد بافراذه بهذا الرجل اي محمد صلى الله عليه وسلم ولم يقل لي لانه حكاه عن قول
الملوك ولا يقولان برسول الله صلى الله عليه وسلم لفظا بصير تليقا قال عما يصححتم انه
مثل لميت في قبره والاخره يسمى له في الحديث من حديث انس ما كنت تقول في
هذا الرجل محمد الحديث فقال الطيبي وشرح المعاصج الامام للحد الذي وفي الاشارة ايماء
الى تنزيهه الى العصر المعنوي منزلة العهود ما فيه وقوله لمحمد صلى الله عليه وسلم بيان من
الراوي للرجل وقال السيد جمال الدين الدواني ان يقال لمحمد بن كلام الرسول صلى الله عليه
وسلم والتبرير محمد دون النبي او الرسول يؤخذ بذلك في قوله الطيبي وعاشه بالرجل من كلام
الملك مجر بهذه العبارة التي ليس فيها تعظيم اسماء الخ ١٣ **هـ** قوله فاما المؤمن
او المؤمن اي المصدق بنبوته صلى الله عليه وسلم لا ادري مقولة فاطمة اي ذلك العظمين
قالت اسما وجملة مقترنة بينت فاطمة انما سكست هل قالت اسما لفظ المؤمن او
المؤمن قال الجاوي والظاهر لفظ المؤمن لقول اسنادون ايتنا وقول المؤمن فيقول المؤمن
في جوابه ابو محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جاد بان الجينات اي العجرات الدالة على نبوته
والدلي اي الدلالة الموصل الى الحقيقة او الاشارة الى الطريق الحق الواضح فاجبت اي قلنا
نبوته وامننا برسالته واتبعنا ما جاء به الزنا فقال له لم حال كونك ما لما اي متصفا بما علمك
واحوالك والصالح كون الشيء في هذا الاستماع ويتوزان يكون مثناه ما لما لان نكرم بتعظيم
الجنة قد علمنا باننا كسر اي الشان كنت للمؤمنة في رواية الاوديسي لوقتها بالقات والام منه
البربر بين الفرق بين ان المنخفضة وبين المتأخرة ومنه الكوفيين ان معنى ما والام معنى الاوحي
ابن التين فتح الهمة على جعلها مصدرة ودره دخول الام واجب بان الام تمنع اذا
جعلت لام ابتداء وعند جماعة النحاة لميت لا ابتداء فيسوغ الفتح ١٣ **هـ** قوله سمعت
انس يقول في حديثه فقلت يعني قلت ما ساكن الناس يقولون قال القادي المسند
باناس المؤمنين وهو قول المتأخر لانه كان يقول في الدنيا لا الله الا الله
محمد رسول الله تعظيلا لاعتقاده واسما كما فلا يقول في القبر شيئا او يقول لا ادري
فقطا ويكمل ان يقول الكافر ايضا دفن العذاب القبر من نفسه وقال ابن جرير اولاد باناس
المسلمين فهو كذب من حيث في المتأخر لانه ليس المقصود مجرد قول اللسان بل اعتقاد القلب
وان الاداء من هو بصفته فهو بحسب غير تابع الخ قال القادي القادر ان الى المراد باناس
الكفار ودماره بيان الواقع بالانجواب الفتح وعلى تقدير ان يراد باناس المسلمين لا اعنود
ايضا في كبره اذ هو دأبهم قال تعالى يملكون لكم ليلكون لكم الآية وقال تعالى حكاه عن
قوم والشر ربنا كما مظهرين الخ زاد الشنخ من حديث انس فيقولان لا ادريت ولا نيت
وقوله الزقاق لا ادريت ولا نيت ويحراه بمطرفة من حديثه في حديث البراء
وهو ضرب بما جعل لصادقيا قال النووي مذهب اهل السنة الثابت عذاب

قوله قالت اساءت نفسي في الصلوة حتى جعلت في بعوقية شاة وجم ولام ثقله اى طنان
النفس بالرفع والنفس بفتح الغين وسكون الشين المجمعين آخره ياء آخر الحروف مخففة
وقال القاسم رويناه في مسلم وغيره بكسر الشين وتشديد الياء وباسكان الشين وخففة
الياء وبها معنى الضفادة وذلك لبول القيام وكثرة الروضة لك صمت الماء مليا قال
الكرما في يوم مرض محروق يحصل لبول القيام في الروضة ذلك وعرف اهل الطب بان
تصلب القوى الحركية والحاسة تضعف القلب واجتماع الدرع وقال الكرماني يوم ضرب
من الاغاردا لانه زود ولوان شدة يد الكان كالاغاراد يوم يتعفن الوضوء بالاجماع قال له
الزرقاني تبعا لحافظه وجعلت اصعب في موضع النصب لانها خرجت فوق راس الماء
قال العيني اذا تعطلت الحواس كيف صمت الماء عليها يقال الادوات بالفتش الحاسة
القريبة منها فاطلقت عليه ما زاد ان الصب بعد الاقامة والاختار لما في الاول
قال ودم من قال ان الصب لان بعد الاقامة قال النووي هذا محمول على ان لم تكثر
اخذها متواليان لان الاضال اذا كثرت متواليه اطلت الصلوة الخ قوله ان الصب بالنصب
رسول الله بالرفع على الشئ عليه وسلم ولا ين الى ادريس وابن يوسف فلما عرف رسول
الله صلى الله عليه وسلم الله واخفى عليه با هو اله **١٣** قوله ثم قال ما من شئ من
الاشياء قال العيني ما للفتي وكلمة من ثمانية لك كيد الفتى وفتح اسم مادم يكن ادريته في محل
الرفع صفة فتى والمادانية استفاء مغرض محذوف على الخبرية الخ كنت له اراه قبل ذلك
الاقدار أدريته رويته عين حقيقة على الظاهر وتقدم مسوطا وفي النسخ المصرية الاقد
رأيت بعدن الواو في مقامى بلغ العليم قال الكرماني يحصل المصدر والزمان والمكان قال
العيني لكن بهنا بمعنى المكان حال تقديره حال كوني في مقامى هذا قال العيني غير مبتدأ
محذوف تقديره في مقامى هو هذا وقال الزرقاني صفة لقامى ونسب من قال فجر
محذوف قال العيني لفظه الفتى اعم العام وقست نكرة في سياق النفي وبعض الاشياء
حالا لا يصح رويته يقال ان اهل الاصول قالوا ما من عام الا قد صحت والمخصص قد
يكون عقليا او حيا فنفسه العقل بما صح رويته والعرف بالفتى ايضا بان ما يتعلق
بأمره الدين والموارد نحو بها متى الجنة والمادانية بالحرركات الثلاثة فيها الرفع على ان
حق ابتداءه واخبره مبتدأ محذوف الخبر اى رويته والنصب على انها ... عاطفة
على الضمير المنصوب في رأيت والجر على انها جارة او عطف على المجرور وهو شئ ومغاد
الاخياء ان لم يرها قبل مع انهما ليلته المعراج وهو قبل الحسوف بزمان اجيب
باس المراد بهما في الارض بدليل قوله في مقامى او باختلاف الرواية قال الزرقاني **١٤**
١٥ قوله ولقد اوحى الى باوى الجبل او الفتى انهم تقتنون اى تتخفون قال
الجوهري الفتنة الامتحان والاعتبار فتقول فتنت الذهب اذا دخلته النار في
التقبور قال الياجي يقال انه صلى الله عليه وسلم اعلم بذلك في ذلك الوقت قال
وليس الاعتبار في القبر بمنزلة التكليف والعبادة وانما معناه التحارر العمل واعلام
بالمال والعاقبة كاعتبار الحساب لان العمل والتكليف قد انقطع بالموت وتخصيص
القبر للعادة او كل موضع فيه مقبر كبطن السباع فوق قبره قال السيوطي وفي رواية اخرى
ان المؤمن يظن سمعا والمناقب اربعين صياها مثل بلا تنويرين او قريبا بالتقوين قال
العيني ودوى بالتقوين فيها وبغير تنويرين فيها ثم بين وجوه الاعراب قال الزرقاني
المشهور الاول وجهه مثل فتنة الدجال ففتن المنافق اليه وترك المنافق لئلا
يأخذه على ذلك من فتنة الدجال الكذاب قال الكرماني وجه الشبهة بين الفتنتين الشدة
والقول وقال الياجي ليس الاعتبار بالقبر بمعنى التكليف وفتنة الدجال بمعنى
التكليف والتعب كونه مثبها بها لشدة تبا وعلم المنته بها وقلة الثبات معها
الدجال خال من الدجل وهو الكذب والتوبة وظل الفتى بالباطل وقيل سمى به
لغيره في الارض وقطعه اكثر لواءه ويقال دجل الرجل اذا دخل ذلك وقيل الرجل
على البعير بالقطران وغيره وسمى الدجال ولما الداهية دجال بالضم وشبه
الدجال به لانه يظهر خلاف ما يعبر ويقال الدجل السوء والكذب وكل كذاب دجال
وقال ابن دودي سمى به لانه يضل الناس بالجمع اغترار الداهية كغنى الارض بما شاها والرجل
المنطوية كذا في العيني **١٦** قوله لا ادى مقولة فاطمة ايها مبتغية ووقية
كلام انا في معروف على الابتداء وقيل غير ذلك يعني اى السفطين من مثل او قريبا

يقولون شيئاً فقلته العجل في الاستسقاء **٢٢** قال عبيد الله بن بكر بن عمرو بن جازة سمع عباد بن تميم يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصل فاستسقى وتجرل رداءه حين استقبل القبلة قل يجلي وسئل مالك عن صلوة الاستسقاء كرهى فقال ركعتان ولكن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة فيصلى

القبر وقد نزل بهت عليه الدالة من الكتاب والسنة قال عز اسمه اناد يعرفون علياً فادوا عشا الأية واما الامام ع في الصلاة فلا تحصى كثرة ولا مانع في العقل من ان يعيد الله الحياة في جزء من الجسد وفي الجميع على خلاف بين اصحاب فقهيه ويذهب به ولا يمنع من ذلك كون الميت قد فرقت اجزائه كما يشاهد في العادة اذا اكتمت السباع والطيور وحيثان البحر شمول علم الشاة في وقته فان قيل نعم نشأ الميت على حاله فكيف يشل ويقعد ويضطرب ولا يظهر اثره في اجوابه فكيف في الشاهد هو انما فانه بعد صلاة والماء يسمع ويتحرك فيه ولا يشاهد ذلك جليسه وكذلك جبرئيل عليه السلام يأتي النبي صلى الله عليه وسلم فيوحى بالقرآن المجيد ولا يراه اصحابه قاله القاري ١٢

قوله العجل في الاستسقاء

يعني كيف يعمل اذا احتجج الى الاستسقاء قال العجل في الاستسقاء هو عجل السعي بالعلم وهو المطر وقال ابن الاثير هو استعمال من طلب السقياء انزال الغيث على البلاد والحياد يقال سقى الشجر عاده الغيث واستقام والاسم السقياء بالضم وفي الطالع سقى وسقى بمعنى واحد وقال آخرون سقى ناولته بشرى واستسقى جعلت السقياء يشرب من قال القاري هي في اللغة طلب السقياء وفي الشرع طلب السقياء للعباد من حاجتهم اليها بسبب قلة الامطار وعدم جري الانهار الخ اما عند الخفية فقال الامام ابو حنيفة روى به دمل واستسقاء يقول تعالى استغفر واربع الاية في دعاء الامام قائماً مستقبل القبلة رافعا يديه والباس فتعود مستقبلها لموتون على دعائه والصلوة مع الجماعة جائزة ليست بسنة وقال محمد بن يعلى الامام ركعتين وبها سنة والامام ان ابا يوسف روى عنه في ركعتين يجزى بها بالقرادة على الاشارة وفي رواية لمحمد بن الزبير والشيخ المشهور عن خلافة ثم يطلب بعد ذلك غيرها قائماً على الارض لا المنبر ولا خطبة عند الامام بل يصلي فيه عموماً والخبر عند ابي يوسف واحدة وعند محمد ثمان يبدأ بهذه الخطبة بالتحديد وهذه الخطبة يتوجه الى القبلة ويستقبل بالرداء رافعا يديه ويقلب الرداء عند محمد لانه الامام واختلفت الرواية من ابي يوسف واختلفوا في وقت التحويل فيقول اذا مضى صمد من خطبة وقيل في انية وقيل بعد بها اذا استقبل القبلة ولا يطلب القوم اذ يقيم وكيفية التحويل ان كان مرعياً جعل اعلاه اسفل او موداً جعل اليمين على اليسار والعكس اوقياً فيجعل باليمين خارجاً ١٢ **قوله** خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان سنة ست من الهجرة كما افاده ابن حبان قاله الحافظ في الفتح الى المصلي قال المانعة وحكي ابن عبد البر الاجماع على استحباب الخروج الى الاستسقاء والمروء الى ابراهيم بن الحارث عن ابي حنيفة يعني ان لا يستحب الخروج وكان اشتبه عليه بقوله في الصلوة انما قلت وهو كذلك فان فروع الخفية مصرحة باستحباب الخروج الى الصلوة على اختلاف في الصلوة نعم استثنوا من مسجد مكة وببيت المقدس كما في الشامي فاستسقى زاد في رواية البخاري فضل ركعتين قال العيني احتج به ابو حنيفة روى على ان الاستسقاء عمار وليس فيه صلوة سنة فان الحديث لم يذكر فيه الصلوة وقال النودى لم يقل به غير ابي حنيفة

وهذا ليس بصحيح فان ابن ابي شيبة روى بسنده عن ابراهيم النخعي انه خرج مع الخيرة بن عبد الله النخعي يستسقى قال فضل الخيرة فخرج ابراهيم حيث رآه يصلي ودوى ايضاً عن عمر ابن الخطاب انه استسقى فما زاد على الاستسقاء الا ان ثم ما استدبر به العلامة العيني لقول الامام مشكل لما قد روى في بعض طرق حديث الباب وذكر الصلوة نعم فيجوز الاستسقاء له بما قاله الحسن في مسبوته ولا يبيح فيه روى قوله تعالى استغفر واربع الاية فان كان خطاء الاية فانما امر بالاستسقاء في الاستسقاء به دليل قوله تعالى يرسل السيل عليكم مدداً وافي حديثه ان روى ان الاعراب لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستسقى وهو على المنبر فبه يرفع يديه ويقرأ من النبر حتى نشأت سحابة فخرنا الى الجنة القابلة الحديث وان عمره خرج لا استسقاء فماذا على الدعاء فلما قيل لفي ذلك فقال لقد استسقيت لكم بمجاديع السماء الحديث ودوى انه خرج بالعباس فاجلس على المنبر وقف بجنبه يديه ويقول اللهم انما نتوسل اليك بهم نبيك ودعائهم فاجابهم انزل من المنبر حتى سقوا فدل ان في الاستسقاء الدعاء الخ قال العيني علق في الاية نزول الاستسقاء بالاية لا بالصلاة فكان الاصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلوة ويشهد لذلك احاديث منها حديث عبد الله بن زيد عند البخاري وحديثه انس عنه ايضاً ان رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ومنها حديث كعب بن مرة عند ابن ماجه وحديث جابر بن عبد الله واود قال است النبي صلى الله عليه وسلم يركب فقال اللهم اسقنا نيشاً منيها الحديث قلت اخرجه الحاكم وقال صحيح على شرطه وحديثه الى امامه عند الطبراني قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فمضى فركب ثم قال اللهم اسقنا ثلثاً الحديث وحديث عبد الله بن جبر عند البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم نيشاً

الحديث وحديث عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم اسقنا ما يركب الحديث وحديث غيره مولى ابي الحارث عبد الله بن داود والترمذي والحاكم وصححه ان روى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى عند اجناد الزيت وحديثه الى الربيع عند البراء والطبراني قال قلنا المصل على صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فساداً الى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى ان فاستسقى لنا الحديث وغير ذلك من الاحاديث فذهب الامام ع في الاحاديث والناظر المذكورة في الباب كما تشهد الى حقيقته ان الاستسقاء استسقاء ودعاه وان صلى الله عليه وسلم استسقى مرات كثيرة ولم يثقل الصلوة فيها الامارة واحدة وبها يروى ان يقول صاحب البداية لم يثقل الصلوة اي في غالب احواله في ثقل من الصلوة مرة واحدة لانه لم يعمل على بيان الجواز او اجاباً او عموماً ومن الصلوة فيه بما في الفتح عن الكافي الذي هو جمع كلام محمد بن عمار في انما فيه الدعاء بلغة من النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ودعا وبلغنا عن عمره انه صعد المنبر فقام يستسقى ولم يثقل من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلوة الاحاديث واحديثه لا يؤخذ به الخ وقال الرضوي والاشعري روى انه صلى الله عليه وسلم صلى شاذاً ولم يركب به البلوى في ما يرام الخ وقال العيني واجب من الاحاديث التي فيها الصلوة ان صلى الله عليه وسلم فعلها مرة واحدة في ركعتين في غير ذلك في السنة وانما يدل على الجواز الخ وفي المحيط البرهان روى عن ابي حنيفة والي يوسف روى انها قال لم يثقل في ذلك الاحاديث واحديثه لا يؤخذ به واختلفت النقلة والرواية ان باي معنى سمي شاذاً منهم من قال انما سمي شاذ لان عمره لم يعمل في الاستسقاء على ركعتين ولو كانت هذه سنة مشهورة لما خفيت عليها ولا يفرق في سنة خفيت على عمره وعلى روى منهم من قال سمي شاذ لان عمره لم يعمل في سنة عامة والاحاديث اذ روى حديثاً في بنية عامة عند ذلك شاذاً او يستكر من الإجماع القاري عن ابن الهمام وجه الشذوذ ان فعله صلى الله عليه وسلم لو كان ثابتاً لا شذوذاً لاشتهر اشتراكه وسأله ففعل عمر بن استسقى ولا تكسر عليه اذ لم يفعل لانه كانت بحضرة جميع الصحابة لتوفر الشكل في الخروج معه عليه الصلوة والسلام لاستسقاء فلما لم يفعل ولم يركبوا ولم تقتصر روايتنا في الصلوة الاول بل هو من ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كيفية من ابن عباس وانس كان ذلك شذوذاً فيها حضره الخاص والعام والصغير والكبير واعلم ان الشذوذ يرد باعتبار الطرق اليمامة اذ لو تيقنا عن الصحابة المذكورين فذكر لم يبق الشك ١٢ **قوله** روى عن ابن عمر سنة

قال انما التحويل لم يكن من سنة الصلوة بل كان للقاء اول غيره قال الحافظ واختلف في حكمته هذا التحويل فجزم المصنف بانه للقاء اول التحويل الى حال عمه روى عن العيني ابو حنيفة لم يذكر التحويل الواو في الاحاديث وانما المذكور من السنة لان تحويله صلى الله عليه وسلم كان تقاضاً لا ظاهراً يكون سنة قال صاحب البداية وما داه كان تقاضاً قال ابن الهمام اعترف بروايته ومع استناده لا دخل لمر لا يرجع الى معنى العبادة وان التحويل كان تقاضاً لا جاد معجزة في المستدرك من حديث جابر ومحمد قال حول روى التحويل الخطوط قال العيني ليس في الحديث ما يدل على ان سنة او مذهب لكل امام مع عدم فعله صلى الله عليه وسلم في غيره من الاوقات كما في الصحيحين وغيرهما وكذا عدم فعل الصحابة كعمر وغيره فهو محمول من صلى الله عليه وسلم في تلك المرة على التقاض الاول من استقبل القبلة ١٣ **قوله** روى عن ابن عمر سنة قال بالصلوة في الاستسقاء قال العيني ذهب الى ان الخطبة فيها قبل وهو المرجع عن من قال بالصلوة في الاستسقاء قال العيني ذهب الى ان الخطبة فيها قبل ويزيد بن ارقم وقال مالك والشافعي واليوسف ومحمد ان الصلوة قبل الخطبة الخ فيصلى بهم الامام اولاد ركعتين ذكر في المدونة يقرأ فيها بسم الله بركت الاعلى والشمس ومحمد بن محمد ذلك قال العيني وعند اصحابنا ليس في صلوة اي صلوة كانت قرادة موقوفة وذكر في البهجة والتفه الاصل ان يقرأ فيها الاعلى في الاولى والثانية في الثانية ثم يركبها بخطبتين عن من قال بها وخطبة واحدة عن من قال بها ومحمد الامام مالك الاول قائماً ويروى قائماً قال ابن بطال حكمته كونه حال مشغور وانما فانه في القيام وقال غيره القيام شعار الاعتناء والاهتمام والدعاء اهم اعمال الاستسقاء ويستقبل القبلة وقتهم اختلاف الروايات والمسالك في وقت الاستقبال وبذلك في الصلوة المتعارفة واما في غيرها كالاستسقاء في الجمعة فلا استقبال ولا التحويل قال الكرماني على ما حكي عن العيني عدم التحويل والاستقبال متفق عليهما اذا كان الاستسقاء في غير العمد وانما الخلاف فيس الاية

ركعتين ثم يخطب قائماً ويدعو ويستقبل القبلة ويحول رداءه حين يستقبل القبلة ويجهر في الركعتين بالقراءة وإذا حول رداءه جعل الذي على يمينه على شماله والذي على شماله على يمينه ويحول الناس أرويتهم إذا حول الإمام رداءه ويستقبلون القبلة وهو قعود ما جاء في الاستسقاء **مسألة ٢٢٢** عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وهيتك وانشر رحمتك وأحي بلدك ألميت **مسألة ٢٢٣** عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت المواشي وتقطعت السبل فادع الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فمطرونا من الجمعة إلى الجمعة قال فجاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله تهدمت البيوت وانقطعت السبل وهلكت المواشي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ظهر الجبال و الأكام و بطون الاودية و منابت الشجر قال فانجابت عن المدينة أنجياب الثوب قال يحيى قال مالك في رجل فاتته صلوته الاستسقاء وأدرك الخطبة فأراد أن يصليها في المسجد أو في بيته إذا رجع قال مالك هو من ذلك في سعة إن شاء فعل وإن شاء ترك الاستسقاء **مسألة ٢٢٤** عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال مثل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلوة الصبر بأحد يمينه على أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال اتدرون ماذا قال ربيكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال اصبر من عبادي مؤمن بي وكافوا بما من قال

الأول وهلك المواشي من عدم المرمى أو عدم ما يكفينا من المطر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انزل المطر زادت هذه العلة في النسخ المصرفة ومنذت من النسخ النسخة ظهور الجبال بالنصب أي على ظهور الجبال والأكام بغير الهزلة وقد تفتح وتمتد جميع أكثر الشجرات قال ابن البرقي هو الشرب المجمع وقال الدافعي هو المكن من الكدرة و قال القرطبي أي من حجر واحد وهو قول الخليل وقال الخطابي هي المنفعة العظمى وقيل الجبل الصغير وقيل ما ارتفع من الأرض و بطون الاودية جمع وادى ما يجمع فيه الماء وينشق به ومنابت الشجر جمع منبت بجر الموحدة قال أي انس فانجابت بجمع و موحدة من المدينة انجياب الثوب أي خرجت عنها كما يخرج الثوب من لا يستر قال الباقى عن ابن القاسم قال مالك معناه تدورت عن المدينة كما يدور جيب القميص وقال ابن وهب يعني تقطعت من المدينة فانقطع الثوب الخلق وقال سمعون بن ١٣ **مسألة ٢٢٥** قوله في رجل فاتته صلوته الاستسقاء وأدرك الخطبة أو لم يدرك فأراد أن يصليها في المسجد أو في بيته إذا رجع قال مالك في جوابه هو من ذلك في سعة بالفتح أي في سعة يعني يجوز له أن شاء فعل وإن شاء ترك أذى من النوافل وشأن النوافل بكذا فلا يتحقق بكان ولا زمان قاله الباقى وحسن الرجل بالذكر لاسم المسنون إلى ذلك أصالة ١٣ **مسألة ٢٢٦** قوله إذا قال صلى لنا أي لاجلنا أو اللام يعني الهادى صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح بالحديثة بعين الماء الملهمة وفتح الدال فياء ساكنة فياء موحدة مكسورة فياء اختلوا فيها فتم من شدة دها ومنهم من خفضها فوحي عن الشافعي رده قال الصواب تشديد دها وخطا من نص على تخفيفها وقيل كل صواب أهل المدينة يشقونها وهايل العراق يخففونها كذا في معجم البلدان وقال الزركاني مخففة الياء عن المحققين مشددة عند أكثر المحققين وصوب العيني التخفيف لأنه تصغير عباد وفي معجم ما استمع الجوازون يخففونها والرازيون يشقونها ذكر ذلك ابن المديني كذا في التيسر فريضة متوسطة ليست بكبيرة على تسع مراحل من المدينة المنورة ومرحلة من مكة بينها تسعة أميال قيل هي من الحرم وقيل بعضها من الحرم وعند مالك كلها من الحرم سميت بغير هاء أو شجرة على أثر بكة الهزلة وسكون المشددة على المشدود ويرى بفتح الهزلة وفتح الشاء وايمنا وهو ما يقرب الشيء أي على عقب سماء أي مطر وأطلق عليها سماء لأنها من جهة السماء وكل جهة علوية سماء وقال الرازي وسمى المطر سماء لأنه من السماء كانت السماء أي المطر من الليل كذا لا كذا في بعض الروايات من الليلة بالبناء فلما انصرف من الصلوة أو من المكان أقبل على الناس بوجهه الوجه الشريف فقال لهم اتدرون في رواية بل تدرون ماذا قال ربيكم بلفظ الاستسقاء أو معناه التنبية والنسائي لم يسمعهما قال ربيكم الليلة قالوا لا والله وسأله علم وهذا حسن الأدب من الصغار يعني الشافعي عنهم جميعين ١٣ **مسألة ٢٢٧** قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ربيكم عز وجل وهذا من الأحاديث القديمة يحكى أنه صلى الله عليه وسلم أغضها منه تعالى بواسطة أو بدون الواسطة أصبح من عبادي أحسنه تعميم بديل تفسير المؤمنين وكذا في خلاف قوله تعالى أن عبادي ليس لك عليهم سلطان الآية قال الصانعة تشرىف مؤمن بي وكافوا كفاً شارك لفظاً بالبر بالايان ولرواية أحمد فيصحبون مشركين يقولون مطراً بخود كذا أو كذا فترى ما في مسلم قال الشافعي عز وجل ما أنعمت على عبادي من نعمه إلا ما أصبح ففرق منهم بها كافرين ولما في الأخرى أصبح من الناس شاكر وكافوا في رواية للنسائي فاما من حمدني على سقيائي واثني على فذاك آمن بي وقال في الآخر كفاً أو كفاً نعمتي فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمة فذلك مؤمن بي كافراً بكونك بالافراد وفي رواية بكونك بالجمع ١٣

مسألة ٢٢٨ قوله ويحول رداءه حين يستقبل القبلة ويجهر في الركعتين بالقراءة على ابن بطال الإجماع على الجهر بالقراءة بين اجماع من قال بالصلوته وإذا حول الإمام رداءه أي بغير التحويل جعل الذي على يمينه على شماله والذي على شماله على يمينه كما في حديث عبد الله بن زيد عن أبي داود وقال الزرقاني والجوهري استجاب التحويل فقط بلا تكليس واستحبه الشافعي في الجهر ويحول الناس أرويتهم إذا حول الإمام رداءه لما في حديث عبد الله بن زيد عن أحمد بن حنبل وحول الناس مع عليه السلام وقال البيهقي والبيهقي وحول الإمام وحده واستثنى ابن الجاشن السناد فقال لا يثبت في حق من قال العيني ولا يثبت في حق اوديتهم عندنا وهو قول سعيد بن المسيب وعروة والثوري والبيهقي بن سعد وابن عبد الحكم وابن وهب وعند مالك والشافعي وأحمد والنجوم كالإمام الخ قال صاحب البداية لا يثبت في النجوم اوديتهم لأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك قال ابن المأمون وتغيره صلى الله عليه وسلم إياهم إذ حولوا أحد الأضلاع وهو مدور فبان تغيره الذي هو من الحج ما كان من علم ولم يدل شئ مما روي عن علمه بفعله ثم تغيره على الشافعي على ما هو ظاهر في عدم علمه به وهو ما تقدم من رواية أنه إنما حول بعد تحويل ظهره إليهم الخ وفي الباب ما روي من الحديث شافعي أنه يحتل أنه معرفت ذلك فلم يتركهم فيكون تغيره أو يحتل أنه لم يعرف لأنه يستقبل القبلة مستبراً لم فلا يكون حجة مع الاحتمال ١٣ **مسألة ٢٢٩** قوله كان إذا استسقى قال في دعائه اللهم اسق بمزة الوصل واقلع عيادك من الرجال والنساء والعبيد والامراء والصغير والكبير والأحافسة إليه تعالى مزيد الاستعطاف ويشتك كل ذات أربع من الدعاء وكل حيوان لا يميز من الحشرات وغيرهما وفي ابن ماجة لولا البسملة لم تقطروا وانزلهم الشين أي البسط وحسن أي المطر وما نفعه قال تعالى وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قطعوا ويشد رحمة ذكر الزرقاني بعد ذلك في المتن لفظ على ما ذكر ولا يوجد في النسخ المنديرة ولا المصرفة وأحيى بانجابت الأرض بعد موتها أي ببسائها بكونها الميت بالتخفيف والتشديد لانجابت بسا قال تعالى فاجيبنا به بلدة ميتا قال الطبري يريد به بعض البلاد المهدمة من مظان الماء الذي لا ينبت فيها عشب للحدب فسماه ميتا على الاستعارة ثم فرغ عليه الأبيار ١٣ **مسألة ٢٣٠** قوله فقال يا رسول الله قال الماخذ بذا يعني من شرب الميم بالي سفیان فانه حين سأل ذلك لم يعلم كما في حديث ابن مسعود في الجاهلي هلكت المواشي لعدم وجودها فحش به من الأقوات لميس المطر وفي رواية ابن جعفر فرقع رسول المواشي لا الصامت وفي لفظ الرازي بعن ركاف الخيل ويزورها وتقلعت بغويقة وشده الطراد سهل بعينين جمع سبيل الطريق لأن الأبل ضعفت لقلّة القوت من السفر ولا تنال تجمع طريقها من الكلام ما يقيم أودها وقيل المراد فساد ما عند الناس من الطعام أو قلته فلا يجدون ما يملكونه إلى الأسارى نادع الشدة ودخل يفتشوا ويستقيها كما قد دفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جعفر فرقع رسول الله صلى الله عليه وسلم يد به ثم قال اللهم افتقنا ثلث مرات زاد النسائي في رواية فخرج الناس أيدهم فمطرونا ببناء الجمول من الجمعة إلى الجمعة وفي رواية ابن جعفر قال انس ما نرى في السماء من سحب ولا قزعة وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار قطعت من ودائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انقشرت ثم امطرت فلما والله ما رأينا الشمس سبتا في سلم حتى رأيت الرجل تهمه ففسرنا أن يأتي أهل ولا من خزينة حتى أتم الشباب القريب الماد الرجوع إلى أهل ١٣ **مسألة ٢٣١** قوله فقال يا رسول الله تهدمت البيوت من كثرة المطر وانقطعت السبل لشدة سلوك الطريق من كثرة الماء فهو سبب غير

مطربنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن في كافيا لكوكب واما من قال مطربنا بنوع كذا او كذا كافر في مؤمن بالكوكب
م^{٣٣} لك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا انشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة فتلك لك
انه بلغه ان ابا هريرة كان يقول اذا اصبح وقد مطر الناس مطربنا بنوع الفتح ثم يتلو هذه الآية ما يفهم الله للناس من رحمة
فلا ممسك لها النبي عن استقبال القبلة والانسان يريد حاجته **م^{٣٤} لك** عن اسحق بن عبد الله بن
ابي طلحة عن رافع بن اسحق مولى الازل الشفاء وكان يقال له مولى ابي طلحة انه سمع ابا ايوب الانصاري صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم وهو يصلي يقول والله ما ادرى كيف اصنع بهذه الكرايس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب احدكم
لغائط او لبول فلا يستقبل القبلة ولا يستديرها بفرجه **م^{٣٥} لك** عن نافع عن رجل من الانصار انه سمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ان نستقبل القبلة لبول او لغائط الرخصة في استقبال القبلة لبول او لغائط **م^{٣٦} لك**
عن عيسى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عه واسم بن حبان عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ان اناسا يقولون

له قولوا ما من قال وفي مناذي الواقعة من القائل ذلك الوقت مطربنا بنوع
الشعري عبد الله بن ابي بن سلول المعروف بابن سلول مطربنا بنوع يفتح النون وسكون
الواو آخره همزة قال الخطابي النوازل الكوكب ولذا سموها نجوم منازل القمر الا نوار وقال ابن
الصلاح النور في اصله ليس نفس الكوكب فانه مصدرا والجمع اذا سقط وقيل نفس
قال العيني وقال ابن قتيبة معنى النور سقوط نجم في المغرب من النجوم الثانية والعشرين
التي هي منازل القمر وهو مأخوذ من ناء اذا سقط وقال آخرون بل النور طلوع نجم منها
وهو مأخوذ من ناء اذا سقط ولا يخالف بين القولين في الوقت لان كل نجم اذا طلع
في المشرق وقع حال طلوعه آخر في المغرب لا يزال ذلك مستمر الى ان تنتهي الثانية
والعشرون بانباء السنة فان لكل واحد منها ثلثية عشر يوما تقريبا كذا وكذا قال
العيني ان كذا يستعمل على ثلثية او حصة ثم سبعا لو شئت التفتيح فارجع اليك ذلك
كافري مؤمن بالكوكب بالاقوال قال ابا جى انهم تبارك وتعالى ان من جاده مؤثنا
به وهو من اصناف المطر في فضل الشعري وجعل درجته وان المنفرد بالقدرة على ذلك
هو الشعري تعالى دون سبب ولا تاثير لكوكب فيه ولا غيره فكذا المؤمن بالله تعالى
كافرا بكوكب نعمتي انه يكذب قدرة على شئ من ذلك ومحمد ان يكون له تايثير
وان من عباده من ايجع كقوله به ومن قال مطربنا بنوع كذا وكذا فاشاعت المطر في
النور وجعل له في ذلك تاثيرا الخ وقد قدم ان المراد بكوكب كوكب الشوك وكذا كوكب
وعلى الاول حمل كثير من اهل العلم منهم القليل اذ قال معناه الكفر الحقيقي لانه قابل
بالايمان حقيقة قال العيني ومنهم الامام الشافعي وقال ابن قتيبة ان العرب
كانت في ذلك على مذهبين وكانوا يظنون ان نزول الفيض بواسطة النور
اما يصنف على رعيه واما على ما سطر فاطل الشعري قديم وجعل كذا فان اعتقد ان
ذلك ان النور مصفا في ذلك كلفه كذا كذا فان اعتقد ان ذلك من قبيل
التجربة فليس بشئ كمن يجوز الطلوع الكفر عليه وادارة كذا النور فيجعل الكفر على
العتيقين ليتناول الامر من كذا في الفتح **م^{٣٧} لك** قولنا ان يقول اذا انشأت
بفتح الهمزة وسكون النون اي ظهرت سماوية بحرية اي من ناحية البحر وهو من ناحية
المدنية الغزى ودواه الشافعي بالنسب كما افاده ابو عمري على الحال في ثمانية
اختلفت الكسح في هذا اللفظ ففى اكثرها بالالف والهمزة بعد الثين فممن المتأصل
وفي بعضها بمنزلة الالف فممن المتعطل والمعنى على كذا فافهم نحو الشام قال
الزرقاني والشام من المدنية في جهة الشمال يعني اذا مالست السابعة من جهة الغرب
الى جهة الشمال فتلك السابعة عين بالتونين موصوف قال ابا جى العين مطربا يا
لا يطلع وقال سمعون في كتاب التفسير لا بد من معنى ذلك انما بمنزلة ما يظنون العين
التي في جميع العين اسم لها من بين قبلة العراق وذلك يكون خلق مطر مادة يقال
مطر ماء العين وقيل العين من السحاب ما قبل عن القبلة الخ فذيقه بالتونين صفة قال
البا جى اهل بلدنا يروون على التفسير وعد ثمانية الهمزة الصغرى الفاظا وضبطه بنظر
عذيقه بفتح العين وقال كذا احد ثنى به الفاظا عذيقه عن حمزة بن محمد كان في الخ وقال
ابو عمر عذيقه مصغر عذيقه قال تعالى ما عذيقه في كثير الخ وفي الجمع عين عذيقه اي كثيرة
الماء ومصغر لتعظيمه وكذا في لسان العرب **م^{٣٨} لك** قولنا ان يقول اذا امسج وقد مطر
الناس مطربا بناء الجهور فيها بنوع الفتح اي فتح ربنا عز وجل علينا ثم يتولى لبيان المراد
بالفتح في كلامه هذه الآية التي في سورة الفاطر ما يفتح الله للناس من رحمة اي مطر ويزق
على هذا القول واختلفت الاقوال في تفسير الآية بسط في محلها فلا ممسك لما اى لا يتيم
اصدا يمعها عنهم وما يسك فلا مرس لمن بعده قال ابا جى يريد بذلك ان لا نوره
ينزل المطر ولا ينزل به وان الذي ينزل به المطر هو فتح الله تعالى الرحمة للناس الخ **م^{٣٩} لك**
قول النبي عن استقبال القبلة وكذا استبدادها والاشان الواو حاله

يريد ما جئ به اي البول والفاظا قلت اختلفت فيه فقهاء الامصار على ثمانية اقوال و
اشهرها الثلاثة الاول المنع مطلقا وهو قول ابي ايوب الانصاري ومجاهد وابراهيم
النخعي والثوري والليثي واحمد في رواية ونسبه في البحر الى اكثر ودواه ابن حزم في
الحمل من ابي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء الاذاعي ومن السلف
من الصحابة وان لعين قاله الشوكاني قال الفاظ هو المشهور من ابي حنيفة واحمد وقال
به ابو ثور صاحب الشافعي وروحه من المالكية ابن العربي ومن الظاهرية ابن حزم ومجتهم
ان النبي مقدم على الجواز الخ والثاني الجواز مطلقا وهو ذهب حمزة بن الزبير وديلم
الرأى شيخ مالك وداود والظاهرية الثالث المقرقة بين الصحابي والبيان و
هو ذهب الائمة الثلاثة وهو مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن
عمر الطحفي واسحق بن راهويه ونسبه في الفتح الى الجمهور قال ابن رشتي في البداية بعد
ذكر هذه الاقوال الثلاثة والسبب في اختلافهم في هذه مسائل متشابهة ثلثان احد هما
حديث ابي ايوب الانصاري والثاني حديث ابن عمر ذهب الناس في حديثين
المدنيين الى ثلثة مذاهب احدها مذهب الجمع والثاني مذهب الترجيح والثالث
الرجوع الى الهمزة الالهية اذ اوقع التعارض والراد بالهمزة الالهية عدم الحكم ومن ذهب
الى الجمع على حديث ابي ايوب على الصحابي وحديث لاسرة وحمل حديث ابن عمر
على السرة ومن ذهب الى الترجيح رجع حديث ابي ايوب لانه اذا قاض حديثان
احدهما فيه شرع موضوع والاخر موافق لاحد الذي هو عدم الحكم ولم يعلم المتقدم منها
من التأخر وجب ان يصار الى الحديث الفتح للشرع الخ **م^{٤٠} لك** قولنا يقول
اي ابو ايوب والله ما ادرى كيف اصنع بهذه الكرايس قال السيوطي بها ثنيان
من تحت قال في النونية يعني الكنت فامدح كرايس وهو الذي يكون مشرقا على سطح
بقناة الى الارض فاذا كان اسفل فليس بكرايس سى به لما تعلق به من الاثقال ويكرس
لكرس الدمن وقال الزمخشري الكرايس بالنون والواو قال الجوهري كرايس الكنيف في
اعلى السطح بقناة من الارض فخيال من كرايس للبول والهمزة المتبدلة وقال الزرقاني
الكرايس المراضح وقيل تختص براضح الخوف فاما مريض البهوت فيقال لها
الكنت الخ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب احدكم لغائط او لبول
بلا فيهما منكرا كذا في النسخ التي بايدتها من النسخ السنية واما في النسخ المصرية
فلفظ الفاظ او البول وكذا عند الزرقاني فقال بالنسب على التوسع وفي نسخة الى
الفاظ او البول ولفظه او للتونين لرواية بول ولا غائط فاقاله ابا جى يحتمل انك
من الراوي ليس بوجه فاصل الفاظا المكان المظلم من الارض في الغطاء وكان يقصد
تغطاء الحاجة ثم كمن به من العذرة لتساكر امته لذكرها بناس اسماء ومادة العرب
استعمال الكتابات صونا لاسنة عما تصان الاسماع والابصار عن فضات حقيقة عريضة
غلبت على الحقيقة العنصرية فلا يستقبل بكسر اللام لان ثمانية على ما ضبط الفاظا وتبعه
الزرقاني وقال العيني يجوز فيه الوجان كسر على انه نسي والعلم على ان نفي القبلة بالنسب
اي المحبة قال الامام لا يستدبرها اي لا يجعلها مقابل ظهره بفرجه قال الخطاطاير
الروايات من قولنا لا يستدبرها بول او بفاظا اخصاص النبي بخروج الخاضع من
الخورة ويكون مثارة اكرام القبلة من المواجبة بها بناس **م^{٤١} لك** قوله يعني ان
نستقبل بالنون في النسخ المصرية فويرفع اوله ببناء التكلم المعروف بها الثاني النسخ
المصرية ويضع اوله ضبط الزرقاني فويرفع الجهور الناسب القبلة بالنسب معقول على
النسخ السنية وضبط الزرقاني بالرفع نائب الفاعل واللام مصدرا لمراد الكنية على الظاهر
ويحتمل شمول بيت المقدس اذ كان قبلة قاله الزرقاني لبول لولغاظا وفي نسخة
الاستدبار عنده الجمهور كما تقدم فاعلم من فرق بينا **م^{٤٢} لك**

ابن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن ابي هريرة او عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما بين يقي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي **٢٥٨** ك عن عبد الله بن ابي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد المازني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين يقي ومنبري روضة من رياض الجنة ما جاء في خروج النساء الى المسجد **٢٥٩** ك انه يلقه عن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا اما الله مساجد الله **٢٦٠** ك انه يلقه عن يسر بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شهدتم احدكم صلاوة العشاء فلا تمتنعوا طيبا **٢٦١** ك عن يحيى بن سعيد عن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب انها كانت تستأذن عمرو بن الخطاب الى المسجد فيسكت فتقول والله الاخر من الان تمتنعى فلا يمنعها **٢٦٢** ك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائكة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت لو اردت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدثت النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل قال يحيى بن سعيد فقلت لعمر بن الخطاب ومنع نساء بني اسرائيل المسجد قالت نعم الا امر بالوضوء لمن مس القرآن **٢٦٣** ك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم ان لا يصيب

ديفرا قالت فاستعان بها في قال ينعى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا اما الله مساجد الله **٢٦٤** ك عن ابي هريرة او عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما بين يقي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي **٢٥٨** ك عن عبد الله بن ابي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد المازني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين يقي ومنبري روضة من رياض الجنة ما جاء في خروج النساء الى المسجد **٢٥٩** ك انه يلقه عن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا اما الله مساجد الله **٢٦٠** ك انه يلقه عن يسر بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شهدتم احدكم صلاوة العشاء فلا تمتنعوا طيبا **٢٦١** ك عن يحيى بن سعيد عن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب انها كانت تستأذن عمرو بن الخطاب الى المسجد فيسكت فتقول والله الاخر من الان تمتنعى فلا يمنعها **٢٦٢** ك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائكة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت لو اردت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدثت النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل قال يحيى بن سعيد فقلت لعمر بن الخطاب ومنع نساء بني اسرائيل المسجد قالت نعم الا امر بالوضوء لمن مس القرآن **٢٦٣** ك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم ان لا يصيب

١ له قوله قال ما بين بيتي وبين المسجد في النسخ المندية والنسخ في بعض النسخ قهري وهو المراد بالبيت لما روي الطبراني عن ابن عمر بن الخطاب عن سعد بن ابي وقاص بن غفلة ما بين قهري ومنبري وقيل المراد بيت مسكنه وهما متقاربان لان قهري في بيت قال القرطبي الرواية الصحيحة بيتي وقهري قهري كانه ما بين الصلاة والسلام ومن في بيت قال في لفظ والمراد احد بيوت لا كلها وهو بيت عائكة الذي صاخره قبو والطبراني في الاوسط ما بين المنبر وبين عائكة ومن يري ان المراد من الحجاب فانه بينهما حقيقة والجمهور على ان المراد بالبقعة كلها ثم قيل ان قصص ما بين بيت ومنبره ثلث وخمسون ذراعا وقيل لربح وخمسون وسر وقيل الخمسون الا ثلثي ذراع وهو لان كذلك فانه نقص لما روي من الحجرة في البدار روضة قال الراعي الروض مستنقع الماء والخبرة وفي الجمع الروضة البستان في غاية الضخامة من رياض الجنة قيل يراى هذا الكلام لا لا تسمى اليه عقول كذا نقله الطبراني وقال مالك الحديث على ظاهره قال القادي فلو على حقيقة ما بان تكون مقطعة منها كالجزء الاسود وغيره قال ابن جرير هذا على الاكثر ومن يري على حوضي قال ابا جابر قريب من منى ما تقدم يمكن ان يريد به ان ايتان للصلاة وللطعام ولؤدى الى درود حوضي صلى الله عليه وسلم وقيل مناه الى منبر على حوضي وليس هذا ما بين لانه ليس في المنبر ما يقتضيه وهو قطع الكلام عما قبله من غير ضرورة انتهى والاكثر على ان المراد منبره الذي كان يطبخ عليه في الدنيا قال الحافظ يورده حديث الى سعيد بن الطبراني ان قوام منبري رواه في الجنة **٢** له قوله قال ما بين بيتي وبين عائكة ومنبري روضة من رياض الجنة قال الزدقاني فيه دلالة قوية على فضل المدينة على مكة اذ ثبت في خبرين بقعة اثنا من الجنة الالهة البقعة المقدسة وقول ابن عبد البر لا يقدوم النسخ الوارد في مكة مدفوع انتهى قلت الاستدلال مشكك بعد ما حكى بنفسه قبل ذلك ان الحجر الاسود والنيل والفرات وحيات وحيات من الجنة وكذا التلاد المندية من الورد التي ابط بها آدم منها فأنزل **٣** له قوله لا تمتنعوا اما الله مساجد الله **٤** ك عن ابي هريرة او عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما بين يقي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي **٥** ك عن عبد الله بن زيد المازني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين يقي ومنبري روضة من رياض الجنة ما جاء في خروج النساء الى المسجد **٦** ك انه يلقه عن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا اما الله مساجد الله **٧** ك انه يلقه عن يسر بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شهدتم احدكم صلاوة العشاء فلا تمتنعوا طيبا **٨** ك عن يحيى بن سعيد عن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب انها كانت تستأذن عمرو بن الخطاب الى المسجد فيسكت فتقول والله الاخر من الان تمتنعى فلا يمنعها **٩** ك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائكة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت لو اردت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدثت النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل قال يحيى بن سعيد فقلت لعمر بن الخطاب ومنع نساء بني اسرائيل المسجد قالت نعم الا امر بالوضوء لمن مس القرآن **١٠** ك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم ان لا يصيب

القرآن الاطاهر قال يحيى قال مالك ولا يجعل المصحف احد بعلاقته ولا على وسادة وهو طاهر قال مالك ولو جاز ذلك لمخل في
انجسية ولم يكره ذلك لان يكون في يد الذي يحمله شيء يدنس به المصحف ولكن انما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر او كما قال للقرآن
وتعظيم له قال يحيى قال مالك احسن ما سمعت في هذه الآية لا يبسه الا المطهرون انها بمنزلة هذه الآية التي في عيس وتولى
قول الله تعالى كلا انها تذكرة فمن شاء ذكره في مصحف مكرمة مرفوعة مطهرة بأيدي سفرة كرام يراة الرخصة في قراءة القرآن
على غير وضوء **مسالك** **عن الرب السخيتاني عن محمد بن سيرين ان عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرون القرآن**
فذهب لما جئت ثم رجع وهو يقرأ القرآن فقال له رجل يا امير المؤمنين اتقرأ ولست على وضوء فقال له عمر من اقتال به هذا المسيلة
ساجد في تحزيب القرآن **مسالك** **عن داود بن الحصين عن الاعرج عن عبد الرحمن بن عبد القاري ان عمر بن**

اله قوله ولا يحمل المصحف احد بعلاقته بكسر العين المعلقة حالته التي محل بها وفي
 الجمع خط يربط به كسبه ولا على وسادة الا وهو طاهر قال الباقى وبه قال الشافعي وقال
 ابو حنيفة لا بأس ان يحمل بعلاقته ويحمل على وسادة الخ وقال ابن قدامة في المنى ويحوز
 حمل بعلاقته وبها قول ابى حنيفة وروى ذلك عن الحسن وعطاء وطائوس والشيخ والقاسم
 والداخلي والحكم ومحمد ومنع منه الا وراعى مالك والشافعي الخ ثم بين المصنف وجهه
 فقال قال مالك ولو جاز ذلك لاي المخل بعلاقته على اي لجاز حمل في انجسية جمع خفاء
 وفي النسخ المصرية والزرقاني خبيثة قال الزرقاني هو جلد الذي يثبت فيه مع ان لا يجوز
 قائلها من غير منصف بعلاقته والوسادة اذا قارن بينهما ولم يكره ذلك لان بكسر اللام و
 خفة النون اى لاجل ان يثني ليست عليه انكره ان يكون في يد الا فرادوا بالياء وعلى
 التنبيه نسختان الذي يحمل شيء يدنس الدرس الوسخ به المصحف اذ لو كان كذلك لجاز
 اذا كانا نظيفتين لا تشاء المعلول بافتقار العلة ولكن انما كره ذلك كراهية تحريم على ما
 قال الزرقاني لمن يحمل الى المصحف وهو غير طاهر او كما قال للقرآن وتعظيمه فيستوى في ذلك
 من في يده يدنس ومن لا في يد المدونة قال مالك لا يحمل المصحف غير الطاهر الذي ليس على
 وضوء وعلى وسادة ولا بعلاقته ولا بأس ان يحمل في التابوت والفرارة والخروج وتوذك
 من هو على وضوء وكذلك اليهود والنصران لا بأس ان يحمل في التابوت والفرارة والخروج و
 الخرج قلت لا بأس القاسم انما اراه انما اراه هذا ان الذي يحمل المصحف على الوسادة انما
 لو ادهان المصحف حلا من سواه والذي يحمل في التابوت ويخذه ذلك انما اراه به حلا من
 سوى المصحف لان ذلك مما يكون فيه السماع مع المصحف قال ثم اذا احتجوا بان مكلف
 محرم من قاصد حمل المصحف فلم يجرى له حمل مع مسرور انما يجرى له حمل بمكره لو حمل
 في حمل ولان النبي انما يتناول المس ولا يحمل ليس بمس فلم يتناولوا قاسم فاسد فان
 السلة في الاصل مسرور وهو موجود في الغرض والحمل لا اثر له فلا يصح التحليل به وعلى هذا
 لو حمل بعلاقته او بما على وضوء ولا جاز في المسح جاز لما ذكرنا وعندنا لا يجوز وجوب
 المذمومين ما تقدم لم تعلق واخرج ابن ابى شيبه في المصنف من مغيرة قال كان
 ابو داود يرسل خادمه وبهى فاضل الى ابى رزين فأتته بالمصنف من عنده فتمسك
 بعلاقته ومن الحسن قال لا بأس ان يتناول الرجل المصحف اذا كان في دعاء او في صلاة
 وعن القاسم يعني الاخرج قال رأيت سعيد بن جبير قرأ في المصحف ثم ناول غلاما له محبوا
 بعلاقته ومن عطاء قال لا بأس ان تأخذ المصنف بعلاقته المصحف قلت اثار ابن رزين
 اخرج البخاري تعليقا ومج استاده المانفان ابن جرير واليحيى **هـ** قوله احسن ما
 سمعت من المشارع في تفسير هذه الآية التي في سورة الواقعة وهي قوله تعالى لا يبسه
 الا المطهرون انما وفي النسخ المصرية انما هي اى الآية المذكورة في المراء بمنزلة هذه الآية
 الآية التي في سورة عيس وتولى وبه قول الشافعي تبارك وتعالى لا ياكل من ثمره الا المطهرون
 ذلك انما اى السورة او الايات تذكرة اى عظيمة لعل من شاد ذكره اى حفظ ذلك
 فاحتفظ به وتأنيت الغيرة في انما وتذكيره في ذكره مملكت الشافعي في مصنف غير ثاب
 بكرمة عند الله مرفوعة في السهر مطهرة اى منزلة من مس الشياطين بأيدي سفرة جمع
 ساخر كشيته جمع كاتب فقط ومعه اصل السفر المكشف ويقال لكاتب السافر
 لانه الذي يؤمخه ويهيئه والمضى بأيدي كتيه يشحن نسا من اللوح المحفوظ كرام على يد مبرة
 جمع بارى مطهرون الله تعالى قال الباقى ذهب مالك في تفسير الآية لا يبسه الا
 المطهرون الى انما يخرج من اللوح المحفوظ ان لا يبسه الا المطهرون وقال ان هذا
 احسن ما سمع في هذه الآية وقد ذهب جماعة من اصحابنا الى ان معنى الآية النبي
 للمطهرون من بني آدم من مس القرآن على غير طهارة وقالوا ان المراد بالكتاب المكتون
 المصاحف التي بأيدي الناس وقوله من اسمه لا يبسه وان كان لفظة القرآن معناه
 النبي لان خبر الهادي تعالى لا يكون بخلاف غيره ونحن نرى اليوم من يبسه غير طاهر
 فثبت ان المراد به النبي وجعلوا هذا جمع على المنع من مس المصحف على غير طهارة وادخل
 الامام مالك تفسير هذه الآية في باب الامر بالوضوء لمن مس القرآن وليس يقتضي ظاهر
 تأويله الامر بالوضوء ولكن يفتح ان يدخل في الباب لمعينين احدهما ان يدخل هو في

اول الباب ما يصح هو الاحتجاج به على الامر بالوضوء لمن مس القرآن وادخل في آخر
 الباب ما يحتج به الناس في ذلك وليس فخره بغيره فاني به وبين وجه ضعف الاحتجاج
 به وبها ما يفعل اهل الدين والانصاف والوجه الثاني ان لا يحمل ان يكون مالك ادخله
 ايضا على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمن المصحف وذلك ان الهادي تعالى
 وصف القرآن بأنه كرم وان في الكتاب المكتون الذي لا يبسه الا المطهرون فوصفه بهذا
 تعظيما والقرآن المكتون في اللوح المحفوظ هو المكتوب في المصاحف فوجب ان يمتثل في
 ذلك ما وصف الله تعالى به القرآن الخ قلت وقد علمت ما تقدم ان المشارع في تفسير
 الآية الاولى قولين قال الرازي ان حمل اللفظ على حقيقة الخبر فالاول ان يكون المراد
 القرآن الذي من الله تعالى والمطهرون الملائكة وان حمل على النسي وان كان في صورة
 الجبر كان محوبا فبنا وهذا اول لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخبار متظاهرة
 انه كتب لعمرو بن حزم لا يبس القرآن الا طاهر فوجب ان يكون منه ذلك بالآية اذ فيها
 امتثال له **هـ** قوله كان في قوم وهم يقرون القرآن فيسروا على جوارحه الاحتجاج
 بقراءة القرآن على معنى الدرس لود التعليم والمذاكرة وسئل مالك من قرأ مصر الذين يمتنع
 الناس ان يبسم فلان رجل منهم يقرأ في الغفر يفتح عليهم احسن لا بأس به وقال مرة انه كره
 وما به وقال يقرأ اذا يقرأ اذ قال الله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعل
 يقرأوا فاحسن من يقرأ يقرأ ويقرءون واحدا واحدا على رجل واحد لم يره باسا وانما ان يحضروا
 فيقرءون في السورة الواحدة مثل ما فعل اهل الاسكندرية وهي التي تسمى القراء بالادارة فكريه
 مالك وقال لم يكن يذم من عمل الناس واما النجوم في المسجد او غيره فيقرأ لهم الرجل
 الحسن الصوت فانه ممنوع قال مالك لان قراءة القرآن مشروعة على وجه العبادة والا فلو
 بذلك ادلى وانما يتقدم بهذا صحت وجوه الناس والا لكان له خاصة وفيه نوع من السؤال به
 وهذا مما يجب ان يفهم عنه القرآن قاله الباقى وفي الآية المتقدمة عن التثنية يكره للقوم ان يقرؤا
 القرآن جملة فتعني ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس به الخ كذا في المطاوع على
 المراق من ذوق الخليفة **هـ** قوله فذهب عمر بن الخطاب الى ان يقرأ القرآن على
 والناظر ثم رجع وهو يقرأ القرآن يعني لم يغيره من قراءة فقال له رجل قال الباقى
 هو ابو هريرة النخعي ايا من يصح من قوم يسلمون الكتاب الى اهل المؤمنين اتقوا بهمة الاستقام
 القرآن والحال انك لست على وضوء قال الباقى يحمل من جهة اللفظ الاستقام ويحمل
 الانكسار لان جواب عمر يدل على انه لم يعلق مذكور على وجه الانكسار فقال له عمر من اتك
 ينزلي عدم جواز القراءة بعد ثبات المقوم من الانكسار يسلم بهمة الاستقام قال الباقى انما
 اختلف عمر في القول اليه لما كان الغافل به من قومه ولعمريه من العيوب الجوهريه
 بكسر اللام احد كذا بين الذين رأى فيها النبي صلى الله عليه وسلم رؤيته المشهورة في المسارين
 طوا واحدهما باننا في الاسود والنسي كان رئيس بن عبيدة اسم يامون بن حبيب و
 كنيته ابو ثمامة وفيه يسلم جميع الخلفاء وهم الصورة سال النبي صلى الله عليه وسلم الشكر
 معاد الخلفاء بعده ثم تبني بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ومزود يسمي المدعية لحيوة و
 جعل حيا قبا اسقاط صلوة الفجر والعشاء فلما تولى يسلمة اخذها خالد بن الوليد فاسلمت
 وكان تولى الملون في وقته اليها مشهورة في زمان الصديق الا كبر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في ربيع الاول سنة ثمان عشرة في الخيمس وغيره **هـ** قوله ما جاد في تحزيب
 القرآن الغريب بالحاد الملة والراي الغيرة بمحمل الرجل على نفسه من قراءة او صلوة كلوها اصل
 الغريب النوبة في فعله لما لم يجمع بتغيير ليس في تحزيب القرآن تحمده بهما الجهور ولا في الفضلة
 ولا في الكثرة نعم التحا به ما مورق مدة اعد بيت قال النبي صلى الله عليه وسلم تسبأ بهدا
 القرآن فوالذي نفس بيده لو اشد تعظيضا من الايل في عقلنا وقال صلى الله عليه وسلم
 استكروا القرآن فانه انش تعظيضا من صدور الرجال من النعم وغير ذلك من الروايات
 الكثيرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اتوه حتى تلاوته انا والليل وانا والليل وقال الشافعي
 اسمه ولقد يسرنا القرآن لذكره من منكر قال صاحب الجلالين الاستقام يعني الامر
 واخرج ابو داود ومن ابن الباقى قال سألنا نافع بن جبير فقال لي في كم قرأ القرآن فقلت
 ما حبه فقال لي نافع لا تاكل ما حبه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قرأت جزء
 من القرآن حسبت انه ذكره عن الميرة ابن شعيبه قال الباقى يستحب لكل انسان طائفة

الخطاب قال من قاتله حربه من الليل فقرة حين تزل الشمس الى صلوة الظهر فانه لم يفته او كانه ادركه **٢٦٧** كالك عن يحيى ابن سعيد انه قال كنت انا وعبد بن يحيى بن حبان جالسين فدعا عبد بن يحيى اخبرني بالذي سمعت من ابيك فقال الرجل اخبرني ابي انه اتى زيد بن ثابت فقال له كيف تقرأ في قراءة القرآن في سبع فقال زيد حسن ولان اقرأه في نصف شهر او عشرين احب الى وسلفي لم ذلك قال فاني استلك قال زيد لكي اتدبره واقف عليه **٢٦٨** كالك عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما اقرأها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها فكنت ان اجعل عليه ثم اهلته حتى انصرف ثم لبسته برداءه فحمت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما اقرأتموها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اقرأ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا انزلت ثم قال لي اقرأ فقرأتها فقال هكذا انزلت ان هذا القرآن انزل على سبعة احرف فاقرؤا ما تيسر منه **٢٦٩** كالك عن نافع عن عبد الله بن عمر

ما يوافق طبعه ويخفف عليه قال ابن قدامة يستحب ان يقرأ القرآن في كل سبعة ايام يكون له ثمرته في كل اسبوع قال عبد الله بن احمد كان الي منتم القرآن في السبع في كل سبعة يقرأ في كل يوم سبعة ايام فقال حنبل كان ابو عبد الله يمتحن من المجتهدين الى المجتهدين ذلك لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن عمر اقرأ القرآن في سبع ولا تزيد على ذلك رواه ابو داود عن اوس بن مزينة قلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لقد ابطلت عنا الليلة قال انه طرأ على حزبي من القرآن فحمت به من ان اخرج حتى ان قال اوس سالت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تحمرون القرآن قالوا ثلث وثلث وسبع وثلث وثلث عشرة وثلث عشرة وحب المفضل وحمه رواه ابو داود ١٢

٢٧٠ قوله قال من قاتله حربه اي ودره الذي يتبادر من ملوكة او قارة او غيرها من الليل النوم او غيره ولم يؤده في الليل اولم يترقرقره حين تزل الشمس الى صلوة الظهر قال ابن عبد البر يروى من داود ولان المحفوظ من حديث ابن شهاب عن السائب بن زيد ومحمد بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عبد القاري من نام عن حربه فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلوة الظهر كتب له كاتما قرأه من الليل ومن اصحاب ابن شهاب من رخصه منه بسنة من عمره عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا عند العلماء اولى بالصواب من رواية داود ومن جعله من زوال الشمس الى صلاة الظهر لان ذلك وقت ضيق قد لا يسبح الحزب ورب رجل حربه نصف القرآن او ثلثه او ربعه ونحوه ولان ابن شهاب اثنى حفظا واشتغل نقلا انتهى وقد اخرج مسلم واصحاب السنن من طريق يونس عن ابن شهاب بسنة عن عمر فما كان لم يفته او قال الراوي كان بشرا نون ادركه في الوقت وهذا شك من الراوي ولفظ مسلم فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلوة الظهر كتب له كاتما قرأه من الليل قال القاري قال بعض علمائنا لان ما قبل الصلاة كان من جملة الليل ولذا يجوز الصوم فيه قبل الزوال قال القاري وفيه ان تقييده للصوم بما قبل الزوال ليس كونه من جملة الليل بل يتبع النية في اكثر اجزاء النهار والمراد بما قبل الزوال فيه هو الخطوة الكبرى فالوجه ان يقال في الحديث اشارة الى قوله تعالى هو الذي جعل الليل والنهار خلفة لمن ارد ان يذكر احواله شكورا قال القاسم اي دوى خلفته يتخلف كل منها الاخر فيقوم مقامه فيما ينبغي ان يعمل فيه من قاتله ودره في احد هاتين اركي في الاخر وهو منقول عن كثير من السلف كابن عباس وقتادة والحسن وسلمان كما ذكره السيوطي في الدرر ١٢

٢٧١ قوله كيف تقرأ في قراءة القرآن في سبع فقال زيد بن ثابت هذا حسن وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمر واقرأه في سبع ولا ترد على ذلك ثم زاد في جوابه على سؤال اسأل بما ليس ببيان الاولوية والافضلية فاقدم فقال ولان اقرأه في نصف شهر اي في خمسة عشر يوما وعشرين يوما كذا في النسخ السنية بلفظ عشرين وفي النسخ المصرية بلفظ عشرين قال ابن عبد البر كذا رواه يحيى واظنه بها رواية ابن ديب وابن بكير وابن القاسم لان اقرأه في عشرين او نصف شهر احب الي وكذا رواه شعيب بن اسحق فقلت فكل هذا ان الصواب في رواية يحيى بلفظ عشرين في النسخ المصرية لكن اقتضينا في ذلك النسخ السنية لقوا من لا يخفى احب الى من القرلة في سبعة ايام وسلفي يبيحها لاهل مكة وفي المصرية لم يترك يحيى لم تحب القرلة في نصف الشهر وعشرين كثر من القرلة في سبع قال الى قال استلك لم ذلك قال زيد بن ثابت اي معنى القرآن واقف عليه وقال عمر اسلمه يرواياته وقال تعالى وتزل القرآن تهتلا وقال تعالى لنتنزه على الناس من مكث ١٢ قوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي بنفسه اشرافه اقرأها اي سورة الفرقان في رواية عتيق من ابن شهاب فاذا هو يقرأ على حروف كثيرة

صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر في هذه الرواية بيان ان اختلافا كان في حروف من السورة لا في السورة كلها وهي تفسير لرواية مالك لان سورة واحدة لا تقرأ حروفا كلها على سبعة بل لا يوجه في القرآن كلمة تقرأ على سبعة ايام الاقل فقلت ان اجل نسخ الميزة وسكون العين وفتح الجيم وفي رواية العمل بفتح الميزة وفتح العين وكسر الجيم مشددة اي اخاصم عليه اي على هشام يعني في الانكاد عليه والتعريض ثم امدته حتى انصرف من الصلاة فقرأ رواية عتيق من القاري فقلت اسأله في الصلاة فقصرت حتى سلم فليس المراد انصرف من الصلاة كما زعم الكرماني وغيره ثم لم يفته بوجهين اولها مشددة وقال يحيى بن الخفيف اعرف قلت كمن جملة من ضبطه من الشراح واللغويين ضبطه بالتشديد لا التخفيف قال المجد اللب الشرح للشيء وموضع القلادة ولبيته تليسا جمع ثيابه عند نومه في خصوصه ثم جره في المنح ببيت برداء اي بالتشديد قلت فاقدم من الليلة لانه يجمع عليها برداء اي اخذت بها حمله وجعلته في عنقه وجرده ثم لليلة بلفظ ١٢

٢٧٢ قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بلفظ هجرة قطع اي اطلق بشا ما لا بد كان مسوكا بيده وانما امره بانسا ليرجل ان يقرأ لنفسه نفسه وعتبته جاشد ويحكم من اراد القراءة التي قرأ لا يدرك من الانزعاج ما يمتحن من ذلك قاله اباجي وانا سورج في فعل عمر لانه فعل لفظ نفسه بل غضبا لانه بناء على قوله وما قول ابن جرير انه نسبته الى هشام كان بمنزلة الحكم المعلم مدفوع بانه ليس المعلم بانه ان يفعل مثل هذا الفعل مع المتعلم قاله القاري ثم قال صلى الله عليه وسلم بشام اقرأ يا هشام فقرأ القرلة التي سمعته اي سمعت بشام اياها على حذفت المفعول الثاني في القاري يقرأ اي يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ سورة وهذا الصواب لقراءة هشام ثم قال لي اقرأ انت يا عمر امره بالقراءة للتاكيد والخطا والتغير من جهة فقرأتا وفي رواية عتيق فقرأت القرلة التي اقرأ في فقال هكذا انزلت قال الزرقاني لم يقع في معنى من الطرق تفسير الاحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان نعم اختلفت المعايير فمن دونهم في احرف كثيرة من هذه السورة كما بينه في التمهيد باليول ولخصنا الحافظ في النسخ فليد ان شئت ١٢

٢٧٣ قوله على سبعة احرف جمع حرف مثل فلس وفلس ثم كذا في جميع الروايات والولادة بلفظ سبعة احرف قال الزرقاني في المادري سورة دفعه انزل القرآن على عشرة احرف ... رواه الحاكم قالوا لورت الاخبار بالسبعة الا ان هذا الحديث قال القاري حديث نزل القرآن على سبعة احرف ادعى ابو جبره ولازه لانه ورد من رواية امدو عشرين صحابيا ورواه التواتر القطعي واما تواتره العنوي فلا خلاف فيه في الكتب بسط السيوطي في الاثبات اسماهم وقد اختلفت ائمة العن في هذا الحديث في جملة الاول في معنى الحديث قال النافذ قد اختلفت العلماء في السداد بالاحرف السبعة على احوال كثيرة بلخصا ابو حاتم ابن حبان الى خمسة وثلاثين قولاد قال المنذري كثرها غير متناهية وقال القاري اختلف في معناه على امدو اربعين قولاد منها ادعاه يدرى مناه الزوال ابن العربي لم يأت في ذلك نص ولا اثره الا ان لفظ السبع لا حصر ازام لا قال الزرقاني الاكثر انما محصورة في السبعة وتبين ليس المراد حقيقة العدد بل التيسيل والتيسير والشرف وقال القاري الاكثر انها كثيرة واختار شيخنا الهادي في المعنى كونها لكثير الثالث في الرابع في المادري هذه الاقوال قال الزرقاني اقرأها قولان احد هما ان المراد سبع لغات وعليه الوجهية وقلب والزهري واخرون وصححه ابن عطية و البهقي وابن عيينة وابن ديب وعلاء بن وهب ابن عبد البر لاكثر العلماء من الاباحة المذكورة لم تقع بالتشديد وهو ان كل واحد غير المتكبر يقرأ على لسانه ذلك مقصود على السماع وحكي القاري من النودي اصح الاقوال واقربها الى معنى الحديث قول من قال هي كيفية النطق بكلماتها من ادغام والتماديق وغير ذلك لان العرب كانت مختلفة اللغات في هذه الوجوه ليس الله تعالى عليهم ليعلم كل ما يوافق طبعه ولا يسل على لسانه الزوال القاري فيمن هذا ليس على الاقوال فان الادغام مثلا في مواضع لا يجوز

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الايل المعقلة ان عاهد عليها امسكها وان اطلقها ذهبت **١٢٦** كالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احيانا يأتيني في مثل صلصلة الجرس وهو اشد علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال واحيانا يتكلم لي الملك رجلا فيكلمني فاعني ما يقول قالت عائشة ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد

الظاهر وكذا البواقي في الخورج السوي في التور كونهما من المتشابه الراجح اختلافه في ان اللغات المتقدمة من جميع العرب اولها في فاعلة الخامس من السبعة باقية الى الان يقرأ بها ما كان ذلك ثم استقر الامر على بعضها قال الزرقاني ذهب الاكثرون الى ان كان بين عيسى وابن وهب والطبري والطيوسي الخ قول الطحاوي انما كان ذلك مخصصا لما كان يتصرف في كثير منهم الكفاية بلفظ واحد لعدم ملهم بالكتابة والقبض والفتح والظن ثم نسخ بزوال السور ويسر الكتابة والفظ وكذا قال ابن عبد البر والباقلاني وآخرون كذا في الاتقان السادس قد اختلف السلف في الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المعروف الذي يابى الناس اليوم او ليس فيها الاحرف واحد منها قال ابن الباقاني في الاول وصرح الطبري وجاعته بالثاني وهو المحقق قال الحافظ في الفتح والحق عندي ان المراد من سبعة احرف التمهيد كما يدل عليه سياق الروايات المفصلة ولا يدري كيف يتبين الا انها شاملة لجميع القراءات المتخلفة للصحابة السبعة من النبي صلى الله عليه وسلم وكان الاختلاف فيها تارة بابدال اللغزة ومرة بالزيادة والنقص واخرى باختلاف الكيفية وغير ذلك وقاسا على التيسير المذكور ابلغ النبي صلى الله عليه وسلم في اول الامر بقراءة كل ما تيسر لم يثبت آية رحمة بآية طلب وعلى هذا فقول صلى الله عليه وسلم اقرأوا ما تيسر من القرآن كما تيسر من القرآن شامل لجميع اللغات فمن هذا التيسير العمومي قد ارتفع في آخر عصره صلى الله عليه وسلم لارتفاع اللغة كما تقدم من جميع من المشايخ وبقيت الحروف السبعة المنزلة من الله عز وجل وقراءة زيد بعض منها ما نحو من السبعة ولما وقع الاختلاف في الصحابة حتى كثر بعضهم بعضا اجوا على قراءة زيد قالان لا يجوز خلافان غيره ليس من القرآن بل لانه لم ينقل على التواتر شامل بدأ وحصل الشرح بعد ذلك امر **١٣** قوله انما مثل صاحب القرآن اي الذي الف تلاوته والمعاينة المؤلفة ومنه فلان صاحب فلان كمثل صاحب الايل المعقلة بضم الميم وفتح العين الملمة والقاف الثقيلة اي المشدودة بالعقال وهو الجبل الذي يشد في ركبة البعير ان عا بدري دادم وتفقده حافظ صاحبها اسكما اي استمر ساكرا لماد ان اطلقها اي وسلمها وعلما من عقلها ذهبت اي اختلفت قال الزرقاني والمحقق انما حصر خصوص بالنسبة الى النسيان والحفظ والتلاوة والشرك شبيه درس القرآن واستمر تلاوته بربط البعير الذي يمشي من ان يشد وفادام التامد موجودا لفظا موجودا وكان البعير دادم مشدودا بالعقال فهو مغفوف ونفس الابن بالترك لتلاوته اشياء الحيوات الالهية فغدا وفيه حق على درس القرآن وتلاوته وفي الصحيح مر فاعا تلاوته القرآن فالذي نفس بيده لعواشه تقفيا من الابن في عقلها **١٤** قوله كيف يأتيك الوحي يمكن ان يكون المسؤول عن صفته الوحي نفسه او صفته ما لم اوما هو ام منها وعلى كل تقدير فاسناد الوحي اليه عزاء عقل لان الاتيان حقيقة من وصف ما لم اوما هو استعدادا بالكتابة شبه الوحي برجل واضيف الى المشبه الاتيان الذي من خواص المشبه والوحي في الاصل الاعلام في خفاء الكتاب والاشارة والكتابة والرسالة الالهية والكلام الحق وكل ما يعينه الحس فيرك وفي الاصطلاح الشريف بولك الله المنزل على نبي من انبياء قال النبي وفيه ان السؤال عن الكيفية لطلب الاستبانة لا يقدح في اليقين وايضا جواز السؤال عن احوال الانبياء من اتيان الوحي وغيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب ما سأل احيا نا منصوب على النظرية والعا ل فيه يأتي مؤخر من جميع حين وهو الوقت يقع على العقيل والكثير ويطلق على لحظة من الزمان فا فقه قال تعالى حل ان على الانسان حين من الدهر اي اربعون سنة وقال تعالى **١٥** قوله يأتيني في ان المسؤول اي سنة اشهر والمراد هناك مطلق الوقت **١٦** قوله يا تين في ان المسؤول عنه اذ كان ذا اسما يذكر الجيب في اول جوابه ما يقتضي التفصيل وذلك لان الوحي ثلثة انواع وله سبعة صورا بالاسماء فاصدحها سماع الكلام القديم كسماع موسى والثاني في رسالة لواء اسطر الملاك والثالث وهي تلقى بالقلب كقول صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نفث في روعي صح الحاكم واما صوره على ما ذكره السمين فاصدحها انما الثانية كصلصلة الجرس الثالثة ان ينفث في روعه الرابعة ان يتكلم له الملك رجلا الخامسة ان يترامى له جبرئيل عليه السلام في ... صورة بستانية جاح السادسة ان يكل

الله تعالى من وراء حجاب اما في القصة كقصة الاسرار وفي المنام كرواية الترمذي وغيره مر فاعا نا في ربي في احسن صورة فقال ليس بمحقق المالا على الحديث السابعة وهي اسر في عليه السلام كما وردت وكل من صلى الله عليه وسلم ثلث مئة ثم قرن به جبرئيل عليه السلام وانكر الوافدي وغيره كونه وكل من جبرئيل عليه السلام قال النبي وقال الحافظ في صفته الوحي كجبرئيل كروى النخعي والنفث في الروع والالام والاريا الحاشية والتكليم ليل والاسراع وفي صفته الحامل كجبرئيل في صورة بستانه جناح وروى عن كرس بين السائر والارض وقد سدا الحق وقد ذكره الجليبي ان الوحي كانا تارة على سنة واربعين نوما فذكرها وما ليلها من صفات حائل الوحي ويجوز ما يدل على ذلك في ذكر الرواية التي في كونها غالب الاحوال او على ما ينقلها على ما وقع بعد السؤال ووجه الحافظ في الفتح ما يرضع الملك اليها وانما هو مندي اذ صلى الله عليه وسلم ذكر في الافواع احدها اشده وقد صرح به في الرواية وثانيها انه من كسبها في النوع الثاني في مثل صلصلة الجرس بعد ان يملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة اصل صوت وفتح المدي يفتح على لفظ على كل صوت لظنين وفي العباب صلصلة الهمام صوته اذا ضويع وقال ابو علي العمري الصلصلة للحميد والناس والعرف وبابن الطين وما اشبه ذلك صوته ويقال هو الصوت المتدرك الذي لا يغمى في اول وصلته الجرس بنجم وفتح له ملته هو الجبل الحلق في رأس الدواب واشتقاقه من الجرس باسكان الدواب هو الس قيل هو صوت الملك بالوحي وقيل صوت خفيف اجتهت الملك والملكة في تقديره ان يقرع سمع الوحي فلا يبقى فيه مكان لغيره **١٧** قوله وهو اشده على ان الغم من كلام مثل الصلصلة اشده من الغم من كلام الرجل بالتحليل المعهود وفيه اشارة الى ان الوحي لا يشده وبدا اشده فيفهم الوحي او الملك الغموم ما تقدم فتح التسمية وسكون الفاء وكسر الميم كقصة اسطر الملاك الشرح قال النبي ثلث لغات احدها حذو وهي افعها و الثانية ببناء الجول والثالثة بضم اوله وكسرة الهمزة من افعم المطر اذا قلع وهي لغته قليلة واصل افعم القطع بلا ابناء عن اي يتكلم ما يشاء في الحال ان قد وعيت بفتح العين اي حقلت ما قال اي ما قاله واجابه به قاله محذوف وبدا النوع شبيه ما يروي الى الملكة وحيانا اي وفي بعض الاوقات وبدا صورة اخرى لمجي الوحي يتكلم اي يتكلم مشتق من المثال وهو ان يكون شبيه الشيء في اي لاجل الملك اصل الملك تركت الهزة كشدة الاستعمال مشتق من الالوة بمعنى الرسالة **١٨** قوله رجلا بالنصب على المصدرية اي مثل رجل او بضمه بول نحو حال اول تسمية النسبة لا تسمية المفرد لان الملك لا اسما فيه قال الزرقاني وقال النبي اكثر الشرح على ان منصوب على التسمية وفيه نظر ثم رده مبسوطا ثم قال بل الصواب ان يقال منصوب بنزع الخفض اي تصور رجل فلما حذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه ثم قال قال فاعا لقل ما حقيقة مثل جبرئيل عليه السلام رجلا اوجب بان يتبين ان الله تعالى افنى الزمان من خلقه ثم اعاده ويكتم ان يزل عنه ثم يعيده اليه بعد التهيئة بمر على ذلك امام الحرمين واما الله اعل فلا يفتح على مذهب اهل الحق **١٩** قوله فيكلمني بالكاف واليمين على التقني عن ما كتب بالعين بدل الكاف والظاهر انه نصيب فانه في موطن التقني بالكاف وكذا رواه غير واحد من التقني بالكاف كذا في الفتح بتغيره فاعا يتكلم المضارع من وعيت ما يقول اي الذي يقول فاعا محذوف زاد الوعازة وهو انه على ما قاله الحافظ **٢٠** قوله ولقد رأيته صلى الله عليه وسلم والواو للقسمة واللام للتكيد رايته بمعنى ابصرته فلما اكتفى بمفعول واحد المعنى والله لقد ابصرته ينزل بفتح اوله وكسرة ثالثة وفي رواية بفتح اوله وفتح ثالثة جملة حالية والمضارع اذا كان متبعا وفتح حاله لا يوسع فيه الواو قاله النبي عليه الوحي بالعين في اليوم الشديد البرد والله يصفه جرت على غير من هي له لانه صفة المرء لا اليوم فيفهم بفتح الياء وكسر الصاد اي يقطع وفيه ابتداء وابتان آخر بان كما تقدم عطف على ينزل عن صلى الله عليه وسلم وان جيزه وهو ظرف الجبهة ولاسان جويان يكسفن الجبهة ويقال الجبين غير الجبهة وهو فوق الصدغ وبها جبينان من بين الجبهة وشمالا قاله النبي والافراد قد يعني عن التثنية يقال لربين حسنة اي عيان حسنات فذلك ههنا لتفصده بالياء ثم انما مضارعا واصل ثقله من الضم وهو قطع العسر لاسلام الله شبيه جيزه بالعرق المقصود بالغة في الكثرة **٢١**

حاشي تسع هل لها أن تسجد قال مالك لا يسجد الرجل ولا المرأة إلا وهما طاهران قال يحيى وسئل مالك عن امرأة قرأت سجدة
ورجل معها يسجد عليها إن يسجد معها قال مالك ليس عليها أن يسجد معها إنما تجب السجدة على القوم يكونون مع الرجل يأتون
به فيقرأ السجدة فيسجدون معه وليس على من سمع سجدة من إنسان يقرأها ليس له بأمر أن يسجد تلك السجدة ما جاء
في قراءة قل هو الله أحد وتبارك الذي بيده الملك **مسألة** ك قال عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي معصية
عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يرددها فلما أصبح جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
ذلك له وكان الرجل يتقأها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن **مسألة** ك قال عن عبيد
الله بن عبد الرحمن عن عبيد بن حنين مولى آل زيد بن الخطاب أنه قال سمعت أبا هريرة يقول أقلت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فسمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فسأله ما ذا يا رسول الله قال الجنة
قال أبو هريرة ما ريت أن أذهب إلى الرجل فابشرة ثم فرقت أن يقولوا الغداء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشئت الغداء ثم
ذهبت إلى الرجل فوجدته قد ذهب **مسألة** ك قال عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبر أن قل هو الله
أحد تعدل ثلث القرآن وتبارك الذي بيده الملك فجادل عن صاحبها ما جاء في ذكر الله تعالى **مسألة** ك قال عن سمى
مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك

أوله قوله عن امرأة قرأت سجدة وفي

المصرية بسجدة ورجل جالس معها يسمع السجدة منها عليه بركة الاستقام أي إلى على
على الرجل أن يسجد معها إذا سمعت من قال اللهم مالك في جواب ذلك السؤال ليس
عليه أي على الرجل أن يسجد معها ودو ذلك أنها إنما تجب السجدة على من
وجوب السجدة لا يمكن تأويله على القول المشهور به تسبب فعله الزرقي على القوم يجوزون
مع الرجل يأتون به وفي النسخ المصرية بلفظ يأتون بزيادة القاء في أوله أي لا يجب
السجود إلا إذا كان القارئ من يصلح للامامة والمرأة ليست بصالحة للامامة للرجل فإذا
كان القارئ صالحا للامامة فيقرأ السجدة فيسجدون معه والأصل في ذلك أنه ليس على
من سمع بلفظ الماضي ولا من وضاح يسمع مضارع سجدة من إنسان وفي نسخة من
رجل يقرأ ما هي سجدة ليس القارئ لأي لسانه ما لم يسمع من السامع أن يسجد تلك
السجدة ولو شئنا أن يسجد في كل ما في الأوراد من سنة السجود على السامع متعبد بشروط
عند المالكية فقال ويشترط في المستمع أن يقصد سماع القارئ فإذا لم يقصد سماعه فلا تسبب
لرؤس للقارئ فقط ويشترط أن يكون القارئ والمستمع متكاملين بشروط صحة المصلو
والثابت أن لا يمس القارئ يسمع السامع من قرأه فان جلس لذلك فلا يسجد
المستمع ولو أن كان هو يسجد الخ قال ابن رشد في البداية أجمعوا على أن الحكم يتوجه على
القارئ في صلاة كان أو في غير صلاة واختلوا في السامع هل عليه سجود أم لا فقال
أبو حنيفة عليه السلام يسجد ويقرأ بين الرجل والمرأة وقال مالك يسجد السامع بشرط أن يسمع
إذا كان قد سمع القرآن والأثران يكون القارئ يسجد ويستمع من يسمع أن يكون
أما السامع ودروى ابن القاسم عن مالك أنه يسجد السامع وإن كان القارئ من لا يسمع
الامامة إذا جلس البدوي البرهان وعطاءنا والشافعي لم يشترطوا ذكره الثاني ولا تكليفه
بسجود السامع وشروطها مالك يقول صلى الله عليه وسلم لا تسجد لمن لم يسمع منك أما ما
سمعت بسجدة منك ولذا ينبغي أن لا يرفع السامعون رؤسهم قبل رفع الثاني إلا إذا سمعوا
معد المرأة وغير المكلف لا يصلح امامة قلنا المرونة كنت حقيقة أن تسجد قبلنا لا حقيقة
الامامة التي ترى أن المتوحي في سجدة لكثرة الحديث مع الله لا يصلح ما لم يأت إلى الخ لقلت
ومستدل بالتحفة والثانية عموم ما ورد من السجدة على السامع وما ورد من السجود
به حجة عندهم ولينظر التحفة قوله عز اسمعوا وأقروا عليهم القرآن الآية فانه علق الحكم
بالقرأة عليهم أم من أنهم استمعوا أم لا وحكي العيني عن إبراهيم ونافع وسعيد بن جبير أنهم
قالوا من سمع السجدة فعليه أن يسجد ومن إبراهيم بسند صحيح إذا سمع **مسألة** ك قال
يقول قل هو الله أحد ولفظ الدار فطن من مالك أن لا يجازي يقوم بالليل فما يقرأ إلا بقل
هو الله أحد وهذا لا يمكن حفظه غير هذا أو ما رواه من فضله وبركتها قال أبو هريرة
أصبح الظاهر أن قاطل أبو سعيد الخدري هذا كذا في النسخ المصرية والزرقي في أما في النسخ
الشعرية جازال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك الذي سمع في الليل لم يصلي
الله عليه وسلم وكان يشترط النون أو بالتحفيف فعل ما من الرجل بالنصب والرفع
والقائد وهو أبو سعيد يتقأ السجدة لا أم أي يعتقد أنها قليلة في العمل لا التحفيف وفي
رواية يعقلم وفي أخرى يستلها قال أبي يحيى يمتثل أن يكون القارئ هو الرجل القارئ
فذكر صلى الله عليه وسلم أن تسجد بقل هو الله أحد وكان يقرأها قليلا وينتسب إذا لم يكن
غير ما يستعبد به ويمثل أن يكون القارئ أبو سعيد الخدري وهو الظاهر لما تقدم من رواية
الدارقطني أن لا يجازي يقوم بالليل الحديث ولينظر الاحتمال الثاني في رواية للبخاري
عن أبي سعيد الخدري أن فتاة بن النعمان أن رجلا قام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ

من السحر قل هو الله أحد لا يزيد عليها فلما أصبح أتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم فحده اللهم
الآن يقال إن هذه قصة أخرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يواد القسم
نفسى بيده قسم على معنى التأكيد وصدق الخبر إنما هي سورة الاخلاص لتدل ثلث القرآن
أخلفت المشايخ في معنى كونها ثلث القرآن على أقوال قال أبي يحيى يمتثل أن يكون
للقارئ بها من الأجر ما للقارئ بثلث القرآن ويمثل أن يزيد بذلك لمن لا يسمع
غيرها ومنع من تعلبها عند ويحتمل أن أجزاها مع التحفيف بقل هو الله أحد بغير
تحفيف ويمثل أن أجزاها ذلك القارئ أو لقارئ على صفة ما من التحفيف والتفكير
والشعرية واحتمل الفهم مثل أجز من قرأ الثلث على غير هذه الصفة والشعرية ما من يشاد
الرجل بهذا باتباعه الثاني **مسألة** ك قال يقول أقلت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى الله عليه وسلم فسمع رجلا يقرأ السجدة أو أجزاها من السورة يتأها فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فسأله ما ذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذا وجبت يا رسول
الله فقال صلى الله عليه وسلم وجبت الجنة قال أبي يحيى يمتثل أن يكون بذلك بتتبعه
إلى هريرة من كان مع على كثرة فعلها وكثرة الثواب لقارئها قال أبو هريرة رذا فادرت
أن أذهب إلى الرجل أي إلى القارئ فابشرة بهذه البشارة العظيمة ثم فرقت بكسر الراء
أي غفقت أن يكونني الخدريين المهجرة فزال عمله ممدودا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ابن وضاح الخدريين صلاة الفداء قال أبي يحيى ولا يعرف ذلك في
كلام العرب وإنما النداء ما يؤكل بالنداء وكان أبو هريرة رذا بيزم رسول الله صلى الله
عليه وسلم شفع بغيره فكان يتخذى منه ويتشقى ففات إن مر إلى الرجل ببشرة أن يغيب
من الغداء فيفوتها فأنشأت الغداء العسلوة على رأى ابن وضاح والطعام من أبي يحيى
وتبعه الزرقي وليس في السند به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا انضعف عن
العبادة لعدم وجود ما التقى به لانه كان فقيها في أول امره ثم ذهبت إلى الرجل
القارئ لا بشرة فوجدته قد ذهب **مسألة** ك قال عن أبي هريرة أن قل هو الله أحد تعدل ثلث
القرآن وهذا يعرف بالرأى بل بالتوقيف وقد روى مسلم بوجه كثيرة تقدم
بعضها وإن سورة تبارك الذي بيده الملك تجادل أي تخاصم وتندفع فطلب الرب وندب
القرآن صاحبها أي من كثر قرأها فان صاحب الرجل طاهر لم يرد في عدة روايات
مرفوعة أنها تشفع لصاحبها وتخاصم عنه حتى أدخلته الجنة **مسألة** ك قال عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا إله إلا الله اختلف في تقديره على أقوال ذكر
بعضها الزرقي في صدره حال وكذا قول لا شريك له لعل ثانية مؤكدة لعنى الأولى له
الملك يعنى الميم والحمد وهو على كل شيء قدير حال أيتنا ويمثل الحلف في يوم ما
مرة كانت وفي رواية كان أي القول المذكور لم يزل يفتح العين أي مثل قال ابن
الشيخ قرأناه بفتح العين وقال الأخفش بالكسر المثل وبالفتح معصم لقولك عدلت
لنجد لا حسنا كذا في العيني وقال الفراد العبد بالفتح ما عدل الشيء من غير حسنة و
بالكسر المثل كذا في الفتح وفي الجمع عدل ذلك مثلا فذكر العين فهو بزنة يعني هو بفتح
العين بمعنى مثله بكسر الميم وبكسر العين معنى زنة ذلك أي موازنة قد لا يصدق بفتح
بالفتح أي مثله انتهى بزيادة عشر يكون الشين الميم رقاب جمع رقبة يعني مثل ثواب
عناق عشر رقاب وكنت لمانه حسنة ومجت عدة ثمة ببشرة وكانت لرحل بكسر الراء
المهجرة وسكون الراء ولزى أي حصان الشيطان أي من تسلط به لمر بالنصب على
الظفرية ذلك إشارة إلى اليوم حتى يمسي ولم يأت أحد بافضل مما جاء به من قرأ بهذا
الرماء ١٣

وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرمان من الشيطان يومه ذلك حتى ينسى ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك **٣٨٢** **الك** عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال سبحان الله وحمده في يوم مائة مرة حطت عنه خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر **٣٨٣** **الك** عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة أنه قال من سمع دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وختم المائة بـ لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر **٣٨٤** **الك** عن عمارة بن صبياد عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول في الباقيات الصالحات اتها قول العبد الله الأكبر وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله **٣٨٥** **الك** عن زياد بن أبي زياد قال قال ابو الدرداء الا أخبركم بخير اعمالكم ترفعها في درجاتكم وازكاها عند مليكمم وخير لكم من اعطاء الذهب والورق وخير لكم من ان تلقوا عدوكم فتضربوا اعناقهم ويضربوا اعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله تعالى قال زياد بن أبي زياد وقال أبو عبد الرحمن معا ذين جبل لما عمل ابن آدم من عمل النجى له من عذاب الله من ذكر الله

[illegible]

فيه نظر لانه انى بالمقدار الذى رتب الثواب على الايمان به فعمل له الثواب بذلك فاذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة من زيادة لذلك الثواب بعد حصوله الخ وذكره اى قال الله اكبر ثلثا وثلثين وحمداى قال الحمد لله ثلثا وثلثين وافتتحت الروايات فى ترتيب ذكر هذه الثلثة وغيره دليل على ان لا ترتيب فيها ويخرج ذلك حديث مسلم وغيره واجب الكلام الى الله صلى الله عليه وسلم والحمد لله والاراء الله اكبر لا يترك ما بين بدأت ثم قال القادى اعلم ان فى كل من تلك الكلمات الثلثة روايات مختلفة فورد التسبيح ثلثا وثلثين وخمسا وعشرين وادمى عشرة وعشرة ثلثا مرة واحدة وسبعين ومائة وورد التمجيد ثلثا وثلثين وخمسا وعشرين وادمى عشرة وعشرة مائة وورد التسليم عشرة وخمسا وعشرين ومائة قال العراقي وكل ذلك من وادواف واجب الى الله تعالى ومع البغى باذ يمحى حمد وذكرك فى اوقات متعددة وان يكون على سبيل التمجيد او يفتى بانشر اى الاحوال الخ ١٣ **قوله** فى الباقيات الصالحات المذكورة فى قوله تعالى والباقيات الصالحات خير منه ربك ثوبا سميت بذلك لانه تعالى قابلهما بالباقيات الزايدات فى قوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا انما قول العبد من ذكر وادنى الله اكبر وسبحان الله والحمد لله والاراء الله والاحول اى لا تتحول من المحبة ولا قوة على الطاعة الابالة العظيم قال السيوطى اخرج سيده بن منصور وحمدا ابو بصلى وابن جرير وابن ابى حاتم وابن جابر والحاكم وصححه وابن مردويه بن ابي سعيد الزهرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسكنوا من الباقيات الصالحات قيل وما هن يا رسول الله قال التكبير والتسليم والتسبيح والتحميد والاحول والاقواله الابالة الخ ١٣ **قوله** الاحول تنبيه اخبركم بخبر اعلم اى افضله لكم وادفعنا فى ردعناكم اى ما زادكم فى الجنة وازكاها اى المرصدا انما عاينهاكم اى ربيكم قال الحمد لله بالعلم المعروف وبالنفع والكشف وامرود صاحب ذوالملك وغيره بالتحضسكم من اعطاه وفى رواية من انفق الذهب والورق بكسر الراء الغضه ويكن وغيركم بالتحضس ايضا من ان تلقوا بعد ذلك اى الكفر فخرتموا اى اتقوا من بعضكم بعضا فلو اتقاكم اى تقبلوكم ويقبلوكم اى يخرجه من بئس الاموال والا نفس فى سبيل الله قالوا بل وفى رواية ابن ماجه قالوا وما واثب يا رسول الله قال ذكر الله تعالى فان سائر العبادات من الانفاق والجهاد وسائل ووسايل يتقرب بها الى الله تعالى ولذلك هو المقصود والاسنى وادسره لاراء الله دوى الكلمة العليا والعطب الذى تدور عليه رضى الاسلام واقعة التى بنى عليها اركانها وعلى شعب الايمان بل هى الكل وليس غيره ولذا اثرها العارفين على جميع الاكامل فيها من الخواص التى لا تعرف الابا لوجدان والذوق قال الحافظ المراد بالذكر ههنا الذكر الكامل الجامع لذكر اللسان والقلب بالشكر واستغفار وطلب الرب وبذا لا يعدل شئ وفضل الجهاد وغيره انما هو بالنسبة الى ذكر اللسان المجرب وبسط القادى الكلام على المراد من الذكر انما هو لقلبي واللسان ولا افضل من الذكر بانبياء طلع النفس الى الجبروت ولا سيما فى نفوس ذرية لا تحتاج الى الرياضات وانما يحتاج الى مداومة التوجه الخ ١٣ **قوله** ما عمل ابن آدم من عمل ابغى الى الله تقصين من البغاة لمن مذاب الله من ذكر الله قال ابن مهابه ففاضل الذكر كثيرة لا يحيط بها كتاب وحكم بقوله تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله

مالك عن نعيم بن عبد الله المجهن عن علي بن يحيى الزرقى عن أبيه عن رفاعة بن رافع أنه قال كنا يومنا فصل ولاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة وقال سمع الله لمن حمده قال رجل ولاءه ربنا ذلك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المتكلم أنا فقال الرجل أتأيا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدون زواياهم يكتفون أولئك أجمعوا في الدعاء **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعوه بها فأريد أن اختبئ دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة **م**الك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعوه فيقول اللهم فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبان اقض عني الدين واغنني من الفقر وامتنعني بسمعي وبصري وقوتي في سبيلك **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل أحدكم إذا دعا اللهم اغفر لي

الله قولاً قال كنا يومنا فصل ولاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة وقال سمع الله لمن حمده قال رجل ولاءه ربنا ذلك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المتكلم أنا فقال الرجل أتأيا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدون زواياهم يكتفون أولئك أجمعوا في الدعاء **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعوه بها فأريد أن اختبئ دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة **م**الك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعوه فيقول اللهم فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبان اقض عني الدين واغنني من الفقر وامتنعني بسمعي وبصري وقوتي في سبيلك **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل أحدكم إذا دعا اللهم اغفر لي

أله قولاً قال كنا يومنا فصل ولاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة وقال سمع الله لمن حمده قال رجل ولاءه ربنا ذلك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المتكلم أنا فقال الرجل أتأيا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدون زواياهم يكتفون أولئك أجمعوا في الدعاء **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعوه بها فأريد أن اختبئ دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة **م**الك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعوه فيقول اللهم فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبان اقض عني الدين واغنني من الفقر وامتنعني بسمعي وبصري وقوتي في سبيلك **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل أحدكم إذا دعا اللهم اغفر لي

داع يدعوا لكان بين احدى ثلث امان يستجاب له واما ان يدخر له واما ان يكفر عنه العمل في الدعاء ممالك عن عبد الله ابن دينار انه قال راني عبد الله بن عمر وانا ادعوا واشير باصبعين اصبع من كل يد فهما في ممالك عن يحيى بن سعيد ابن المسيب كان يقول ان الرجل ليرقم بدعاء ولده من بعده وقال بيديه نحو السماء فرفعهما ممالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال انما انزلت هذه الآية ولا تجعل صلواتك ولا تخافت بها ولا تمتع بين ذلك سبيلا في الدعاء قال يحيى ومثل مالك عن الدعاء في الصلوة المكتوبة فقال لا بأس بالدعاء فيها ممالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو فيقول اللهم اني استألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين واذا اردت في الناس فتنة فاقضني اليك غير مفتون ممالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من داع يدعوا الى هدى الا كان له مثل اجر من اتبعه لا ينقص ذلك من اجرهم شيئا وما من داع

في طلب الدعاء كذا في الموطأ مرسلًا وتاب على ارساله سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام ووصل البخاري من طريق زائدة عن هشام عن ابن عمر عن عائشة قالت انزل ذلك في الدعاء قال المافظ وتاب ليرثي عن هشام وطلعت عائشة الدعاء وهو اعلم من ان يكون في الصلوة او خارجها واخرجه الطبري والحاكم وغيرهما من طريق حفص بن غياث عن هشام فزاد في الحديث في التشهد واخرج الشيخان وغيرهما عن ابن عباس قال نزلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم تحلف بكه كان اذا صلى باصبعه رفع صوت به القرآن فاذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن انزل ومن جاد به فقال تعال لنبي ولا تجعل صلواتك اي بقرا تلك الحديث ورجع الطبري وتبعه النووي وغيره حديث ابن عباس لانه اصح اسنادا وقال المافظ ويمكن الجمع بانها نزلت في الدعاء داخل الصلوة وقد روي عن ابن عباس ايضا ما يوافق عائشة وفيه اقول آخر الحديث بسطت في محله وقيل الآية في الدعاء منسوخة بقوله تعالى ادعوا ربكم تضرع وخفية وني الاستسكان قال مالك احسن ما سمعت فيه اي لا تجعل بقرا تلك في صلوة النساء ولا تخافت بقرا تلك في صلوة الليل والصبح ١٣ قوله وسئل مالك عن الدعاء في الصلوة المكتوبة فقال لا بأس بالدعاء فيها واخرجه ابو داود وشيخنا القعقبي عن مالك لا بأس بالدعاء في الصلوة في اولها واسرها وخرجه في العزيمة وغيرها وفي الرواية قال مالك لا بأس ان يدعوا الرجل بجميع حوائجهم في المكتوبة حوائجها وخرجه في القيام والجلوس والسجود قال وكان يكره في الركوع انتهى ١٣ قوله فيقول اللهم اني استألك فعل الخيرات من المهورات وغيرها وترك المنكرات اي المنيات قال الياحي يقتضي ان فعل الخيرات وترك المنكرات انما يوفق الله تعالى وتوفيقه وعميته وحسب المسكين يحتمل انما فسر الى الفاعل او المفعول وهو النسب بما قبله قال الياحي وهو ان كان داخلا في فعل الخيرات الا انه مختص بفعل القلب ومع ذلك مختص بالتواضع والجد من الكبر والوفا والادب بتقديم الادب على الدال على جميع النسخ الموجودة عندنا من اللادة وضبط الزرقاني بتقديم الالاءة الخلفه وهو الصواب لاجل ان النسخ والتفاني الروايات الماخري ذلك في الناس فتنة اي بلاها وعمنا داخل الفتنة الاختيار والاسان وتشتعل عن فاشكت ما يكره قاله عياض فاقضني اليك غير مفتون فيه اشارة الى طلب العافية واستمرسة السلامة الى حسن الخاتمة قال الياحي قوله واذا اردت فتنة الخ يقتضي ان البارئ تعالى يريد لوقوع ما يقع منها تكون بارادته تعالى ودون ارادة غيره ولذا دعاه ان يقبضه غير مفتون اذا اراد الفتنة ولو كان يقع بالادة غيره لما كان في دعائه فائدة لانه انما كان يسلم بذلك من بعض الفتنة وهي التي تكون بارادته تعالى دون ما يكون من الادة غيره الخ ١٣ قوله قال ما من داع يدعوا الى هدى اي ما يستدعي به من العمل العالم وهو بحسب التنكير شائع في جنس ما يقال هدى فاعطى بدى من دعائه الى الشر وادناه بدى من دعائه الى امة الاذى من طريق المسلمين الا ان كان له مثل اجر من تبعه سواء ابتدعه او سبق عليه لا ينقص ذلك اشارة الى مصدر كان قال البخاري والظلال رابع الى الاجر من اجورهم اي المتبعين شيئا دفع توهم ان اجر الداعي يكون بتقصي اجرائه ومع ما من داع يدعوا الى ظلاله الا كان عليه مثل اجر من اتبعه من غير ان يتقصي ظلاله لا ينقص ذلك من اوزارهم شيئا فان قيل كيف التوبة ما توبه وليس فعله المرأ انما يتوب مما فعله اختيارا لا يجب بحصوله بالندم ودفعه عن الخير ما يمكن وهو انما قال الزرقاني وفي المرافة قال ابن حجر لو تاب الداعي لاثم ولحق العمل به قبل ان يقطع ثم ولا يتوب به لانه التوبة يجب ما قبلها اولها لا شرطها والظلال والافعال وما دام العمل به لانه موجودا فافعل منسوب اليه فانه لم يردم لم يقطع كل محتمل قال البخاري والاول والاول والاول ان نقول بوجوب التوبة ونهلم يقول به احدثهم بها المظالم بالمكن والافعال كل شيء بحسبه مما وايضا استمراره لو تاب الداعي حتى متى استمرته زوال المتبوع به فاذا تاب وندم انقطع كما ان الداعي الى البدي ان وقع في الردى فهو بالندم منه انقطع لو تاب المتابعة لو ايضا كان كثير من الكفارة واداة الى الظلال وقبل منهم الاسلام لما ان الاسلام يجب ما قبله التوبة كذا على اقوى فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له ١٣

١٤ قوله ما من داع يدعوا الى هدى من المسلمين كما ورد التفسير في ذلك في روايات كثيرة واما الكافر فقد قال البخاري في شرح الحسن اختلف اصحابنا في الفتنة في ان دعوة الكافر الى هدى لا يستجاب ام لا لا الفتوى على انه يجوز ان يستجاب على ما ذكره البرهني والفتن ان دعاء الكفار في حال الاضطرار يستجاب كما اثير الله سبحانه وتقدس بقوله واذا كبروا في الفلك دعوا الله لمخلص لهدى الدين الاية وما ذاك الا ببركة التوحيد الى صل بالاضطرار فليطابق عموم قوله تعالى من سبب المفسر اذا دعاه الاية وما ذكروا في حاله وما دعاه الكافرين الا اني ضل الى في ضياع وبطلان فهو مقيد بما لم في الآية كما يدل عليه سابق الآية ومنه قولهم ربنا اخرنا منها فان دعاء الاية او المعنى وما دعاه الكافرين الا اني ضل الى في ضياع ومنه ما في آخرهم وقد استجاب الله دعوة ابيس لما قال انظر الى اليوم يبعثون قال انك من المنكرين الاية انتهى الا ان كان دعاءه بشرط ان لا يدعوا في ما تم ولا فطيرة دم كس وروى الرايات بين احدى ثلث امان ان يستجاب له بعين ماسأل ولفظ حديث جابر الا انه دعاه الله ماسأل قال البخاري ان جرى في الازل تقدير اعطاه ماسأل واما ان يدعوا لاجره يوم القيمة ولما ان يكره من من الذنوب فليطابق ما قال ابن عبد البر ان يكون دايما بل توقيف وهو محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم اخرجه من جابر ١٣ قوله والعن في الدعاء يعني كيف يعمل اذا اراد الدعاء ١٣ قوله وانا ادعوا وشيخنا بصين من الهدي جميعا اي الصبح من كل يد فتننا في ابن عمر عن ذلك قال الياحي انما ههنا لان الدعاء انما يجب ان يكون اما باليد او بسببها على معنى التضرع والرجمة واما بالاشارة فلو ادمت على معنى التوحيد الخ قال الزرقاني والواجب بين من جنة الادب وقد ورد هذا المعنى مرفوعا عن حديث سعد بن ابى وقاص قال مر النبي صلى الله عليه وسلم وانا ادعوا يصيح فقال احداهما اشار بالسبابة اخرجه الترمذي وصححه الحاكم ورواه النسائي والترمذي وقال حسن والحاكم وصححه ابن هزيمة ان رجلا كان يدعو باسمه الحديث ذكره للتاكيد ولما صار خبر الحاكم من سئل ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم شاهرا يديه يخطي بمره ولا غيره الا ان يجعل اصبعيه بمخارمهم ويدعوا الدعاء له حالات اولها هذا خلاص ايضا لان فيه دفع اصبع واحدة من كل يد او لبيان الجواز على ان حديث سعد جملتهم على الرفع في الاستغفار كما في ابو داود عن ابن عباس مرفوعا الاستغفار ان تشير باصبع واحدة وزعم بعضهم ان ذلك كان في التشهد لا دليل عليه قال الزرقاني قلت ولانما منع من هذا وجزم بذلك المعنى الترمذي في ما مره فقال ومعنى هذا الحديث اذا اشار الرجل باصبعه في الدعاء عند الشهادة ولا يشير الا باصبع واحدة الخ واليه مال صاحب المعاني وتبعه صاحب الشكوة اذا خروجه في التشهد لفظا حديث سئل عن ما اخرجه ابو داود عن ابن عباس في الدعاء في الادة وبنه الى سئل عن سعد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهرا يديه يخطي بمره ولا غيره ولكن ما رأيت يقول بكذا او اشار بالسبابة وعقد الواسلي بالابهام وبكذا اخرجه البيهقي في سننه فلا يجد ان يكون وهما في رواية حاكم ١٣ قوله كان يقول ان الرجل ليرغم ببنه الجمل اي يرمي ببنه في الجنة بدعائه اي بسبب دعائه واداه ومن تبعه من بعده اي بعد موته وقال اي اشار سعيد بن المسيب بيده نحو السماء فرفعها ليس في الشيخ المعربة لفظ فرفعها قال الياحي رواه يحيى بن يحيى ومحمد بن عيسى برفعها يدعوا ليرحم وقال ابن القاسم دفعها اشارة بيده وقال بكذا يرفع الى فوق الخ قلت وتوهم كلام الياحي ان قوله قال بيده الى اخره يحتمل وجبين الاول ان يكون بيانا لقوله يدعوا ويؤيد به رواية ابن عيسى لفظ فرفعها يدعوا يعني اذا دفع الولد به نحو السماء للدعاء وصورة ابن المسيب بيده في دفع لاجل درجات الوالد ان في ان يكون بيانا لرفع الدرجات فيكون اشارة الى ان يرفع الى الجنة العلوية الجنة بكذا واشار سعيد بيده الى السماء قال ابن عبد البر وبذا لا يدرك بالراس وقد مراد به سعيد ثم اخرج من الى هزيمة رضى الله عنه مرفوعا ان المؤمن ليرفع الدرجة في الجنة فيقول يا رب لم يذيقك له بدعائه ولك من بعدك وفي رواية ما استغفارك ١٣ قوله انما انزلت هذه الآية ولا تجعل صلواتك اي جلا مطلقا ولا تخافت بها اي لا تخفص صوتك وابتغ بين ذلك اي الجود والنجاسة سبيلا يعني نزلت هذه الآية في الدعاء وهو المراد بالصلوة فالصلاة في الوسط بين الجود والنجاسة

يدعوا إلى ضلالة الأكارن عليه، مثل أوزارهم لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا **م** قال الله بن عمر قال الله جل جلاله
من أئمة المتقين **م** قال الله بن عمر قال الله جل جلاله من أئمة المتقين **م** قال الله بن عمر قال الله جل جلاله من أئمة المتقين
النبي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر **م** قال الله بن عمر قال الله جل جلاله من أئمة المتقين **م** قال الله بن عمر قال الله جل جلاله من أئمة المتقين
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن الشمس تطلع ومعه قرن الشيطان فإذا ارتفعت فأرقها ثم إذا استوت قارنها فإذا زالت فأرقها

قوله قال

أي وما يقول العلم اجعلني من أئمة المتقين قال أبو عمر هو من قوله تعالى واجعلنا للمتقين
أماما قال الباكي وقد عرفت بهذا المعنيين أحدهما أن إذا كان من يدعو إلى الخير فإن لم يكن
أجر العالمين به على حسب ما تقدم وبما أكثر من أجر كل ما عمل به وإن كان من الأئمة أفضل
الجماعة فكان دعا أن يجعل من أفضل المتقين قال مالك في التوبة وعنده المتقين
من الخير ما وعدهم كيف ما أنتم إلى **قوله** كان يقوم من جوف الليل
قال الباكي يريد التوبة قلت ويحك الذي كما ينبغي فيقول نامت العيون وفارت
النجوم أي غابت وذلك دليل على مدتها ولما قال الله تعالى على نبينا وعليها الصلوة و
السلام لا أحب إلا الذين قالوا الزدقاني ونامت العيون يريد أن تكون سجدة
وحسب إلى **قوله** النبي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر قال ابن رشد
في البداية الاوقات النبي عن الصلوة فيها اختلاف العلماء منها في موضعين أحدهما
في مدتها والثاني في العلوات التي تتعلق النبي من فعلها فيها الأول فاتفقوا على
أن السجدة من الاوقات منى عن الصلوة فيها وهي وقت الطلوع والغروب ومن لدن
تعلق الصبح حتى تطلع الشمس واختلفوا في وقت الزوال والصلوة بعد العصر
فذهب مالك وأصحابه إلى أن الاوقات المنى منها أربعة الغروب والطلوع وبعد
الصبح وكذا في الأصل والظاهر ترك بعده لفظا وبعد العصر وأما الصلوة عند الزوال
فذهب الشافعي إلى أن الاوقات الخمسة كلها منى منها الاوقات الزوال يوم الجمعة
واستثنى قوم من ذلك الصلوة بعد العصر وسبب الخلاف في ذلك حديثان أحدهما أن
أما معارضة الآخر للعلم عن راعاه أي عمل أهل المدينة وهو مالك بن أنس فيثبت
ورد النبي ولم يكن هناك معارض من قول ولا عمل اتفقوا عليه وحديث ودد العارض
أختلوا فيه أما اختلافهم في وقت الزوال فمعارضة العمل فيه لا أثر في ذلك إذ ثبت من
حديث عقبة بن عامر الجهني قال ثلث سماعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيها تان نعلي فيها وان نعلي فيها سماتان تاملن تطلع الشمس بأذنه حتى ترتفع ومين
يقوم قائم الظهيرة حتى يحل ومين تنيف الشمس للغروب أخرجه مسلم وحديث أبي
عبد الله الصائبي الآتي في الموطأ لكنه منقطع عن الناس من ذهب إلى منع الصلوة
فيها كلها ومنهم من استثنى منها وقت الزوال لما يطلق وهو مالك وأما في يوم الجمعة
فقط وهو الشافعي أما مالك فلأن العمل منه بالمدينة لما وجد على التوقيت فقط ولم
يبدعه على الوقت الثالث أي الزوال أباح الصلوة فيه واعتقد أن النبي منسوخ
بالعمل وأما من لم يعمل تأخير حتى على أصله في المنع وقد تكلمنا على ذلك في أصول
الفقه وأما الشافعي رحمه الله فمجمع عنده من حديث جعفر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
يعلمون يوم الجمعة حتى يخرج عرفة ومعلوم أن خروجهم كان بعد الزوال مع ما روي عن أبي
هريرة مرفوعا عن النبي من الصلوة نصف النهار حتى تزول الشمس اليوم الجمعة قروي
هذا الأثر عنده العمل في أيام عرفة بذلك وإن كان الأثر عنده منفيًا وأما من رجع
الأثر أثبت في ذلك حتى على أصله النبي وأما اختلافهم في الصلوة بعد الصلوة العصر
فمذهب قاض الأثر والشافعي في ذلك وفيه حديثان متعارضان أحدهما حديث أبي هريرة
المتفق على صحته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي من الصلوة بعد العصر الحديث والثاني
حديث عائشة ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوتين في بيتي قط سلا ولا صلاة
ركعتين قبل المغرب ركعتين بعد العصر فمن رجع حديث أبي هريرة قال بالفتح ومن رجع
حديث عائشة أورداه ناسا لأن العمل الذي مات عليه صلى الله عليه وسلم قال بالجرز
وحديث أم سلمة يعارض حديث عائشة وفيه أنها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يصلي ركعتين بعد العصر شأنا أكثر من ذلك فقال إذا أتانا ناس من بني عديس
فتخلون من الركعتين اللتين بعد الظهر وأما ما تان وأما اختلافهم في الصلوة التي لا تجوز
في هذه الاوقات فذهب الجعفي وأصحابه إلى أنها لا تجوز فيها صلوة بالطلاق
لأنه مقتضية ولا سنة ولا تأخره الصلوة إذا نسيه وأتفق مالك والشافعي أنه

يقضي الصلوات المفروضة في ذلك الاوقات وذهب الشافعي إلى أن الصلوات
التي لا تجوز فيها هي النوافل فقط التي تغفل بلا سبب وإن السنن كصلوة الجنازة
تجوز وأما ما ذكر في ذلك بعد العصر وبعد الصبح أصح في السنن وخالفه في التي
تغفل بسبب مثل ركعتي المسحوقا فاشفى بغيرها بعد العصر والصبح ولا يميز ذلك
مالك واختلف قول مالك في جواز السنن عند الطلوع والغروب وقال
الثوري الصلوات التي لا تجوز فيها هي ما عدا الفرض ولم يفرق بين سنة ونفل
فيعتقل في ذلك ثلثة أقوال قول أبي الصلوة بالطلاق وقول أنها ما عدا الفروض
سواء كانت سنة أو نفلا وقول أنها النفل دون السنن وعلى الرواية التي منع
مالك فيها صلوة الجنازة عند الغروب قول راجح وهو أنها تغفل فقط بعد الصبح و
العصر والنفل والسنن معانده الطلوع والغروب وسبب الخلاف اختلافهم في الجمع
بين العمومات الواردة في ذلك وأي يخص بأي وذلك أن عموم قوله صلى الله عليه وسلم
إذا نسي أحدكم الصلوة فليصلها إذا ذكرها يقتضي استغراق جميع الاوقات وأما حديث
النبي يقتضي عموم اجتناس الصلوات المنى المفروضة والسنن والنوافل فمضى علنا
المدعيين على عموم وتخصيصها تأخر من ذهب إلى الاستثناء في الزمان مع الصلوات
بالطلاق ومن ذهب إلى استثناء الصلوة المفروضة المخصوص عليها بالتحريم عموم
اسم الصلوة المنى منها منع ما عدا الفرائض في تلك الاوقات وقد رجع مالك بغيره
من استثناء الصلوات المفروضة من عموم اسم الصلوة بما روي من قوله صلى الله عليه وسلم
وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد
أدرك العصر وليس بهنا دليل قاطع على أن الصلوات المفروضة هي الشفاعة
من اسم الصلوة كما ليس بهنا دليل أصلا قاطع ولا غير قاطع على استثناء الزمان
الخاص الواردة في أحاديث النبي من الزمان العام الواردة في أحاديث الأئمة التي تخبر
بذلك الكلام على مسالك الأئمة وسبب اختلافهم **قوله** قال ابن
الشمس قطع معها الواو ما يقرن الشيطان قال الجهد القرن الروي من الحيوان
ومعناه من أسبأ أو البانج الأصل من الرأس جمعة قرون والذوابة أو ذوابة المرأة
والفصل من الشعر أو على الجبل جمع قران ومن الجمل مشعر تان في دأسه وغطاء للورد
وأول الخلقة ومن الشمس تأجتها أو أعلها أو أول شعاعها ومن القوم سيدهم ومن
الكاه غيرهم وأخره أو أنه الذي لم يوطأ إلا قال القادي أي جاني رأسه لأنه ينصب
قائما في وجه الشمس عند طلوعها ويدير رأسه إلى الشمس ليكون شرقا بين قريبه
فيكون قبله من سجد للشمس فمنى من الصلوة في ذلك الوقت لثلاثين يوم في
العبادة وهو الجلال القوي وقيل المراد بقرن الشيطان أحزابه وأتباعه وقيل قومه غلبته
واقتضاه الفساد المراد في الجمع وقيل بين فرائد أي من أي الأولين والآخرين وكله
تمثيل لمن يجمل وكان الشيطان سول لذلك فإذا سمع له كان الشيطان مقترب
بما هو قال الباكي وذهب الدودي إلى أن لقرا على الحقيقة يطلع مع الشمس وقد
روي أنها تطلع بين قرني الشيطان ولا يمنع أن يخلق الله تعالى شيطانا تطلع
الشمس بين قرنيه وقرب ويحتمل أن يريد بقوله ومعها قرن الشيطان قرنا يتبعين
ير على احتلال الناس ولذلك يسجد للشمس حينئذ الكفار **قوله** فإذا ارتفعت
فأرقها ثم إذا استوت قارنها بالنون فإذا زالت الشمس فأرقها بالقات وهذا أيضا على
النبي عن الصلوة عند الاستواء وقد ورد في الروايات على أخرى وهي تسجدهم إذا ذك
وقد ورد النبي عن الصلوة إذا ذك في عدة أحاديث منها مسلم عن عقبة ومين يقوم
قائم الظهيرة حتى ترتفع ولعن عمرو بن عبسة حتى يستقل الظل بالريح فإذا أقبل الغيب نفل
ولا يواؤ حتى يحدل الريح ظلولا بين ماجة واليهيقي عن أبي هريرة حتى تستوي الشمس
على رأسك كالريح فإذا زالت فصل ولهذا قال الجمهور والأئمة الظن بركا الصلوة
عند الاستواء وقال الإمام مالك بالجواز مع روايته هذا الحديث في الموطأ قال ابن عبد البر
فأما ما لم يبع منه أو دعه بالعل الذي ذكره بقوله ما أدركت أهل الفضل إلا أنهم يحدون
ويصلون نصف النهار والثاني أولى أو اثنين فان الحديث صحيح بلا شك ودواء
ثقات مشايروهم قد برأه من مس فقده اعتقده بأحاديث كثيرة قال الزدقاني ١٢

البرد فهل على من غسل فقالوا لا مالك انه شمع اهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يفضلنها ولا من ذوى المحرور احد على ذلك منها ولا زوج على ذلك منها يمت فمصر بوجهها وكفيها من الصعيد قال مالك واذا هلك الرجل وليس معه احد الانساء يمتنه ايضا قال مالك وليس لغسل الميت عندنا احد موصوف^{ان الركنين} وليس لذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيظهر ما جاء في كفن الميت من تلك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بيض سهولية ليس فيها قميص ولا عمامة قال مالك عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بيض سهولية قال بلغي ابن ابي بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض في كوكفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت في ثلثة اثواب بيض سهولية فقال ابو بكر الصديق خذوا هذا الثوب الثوب عليه قد اصاب به مشق اوز عرفان

الثوب وقيل النسبة الى القرية با نضم وبالفق نسبة الى الفقار لانه يسجل الثوب اى ينقيها قال الحافظ وقال النووي ينعى السين وفتحها وهو اشهر ورواية الاكثرين ١٢ هـ قوله ليس فيها قميص ولا عمامة اختلف في معناه على قولين اقدمهما لم يكن مع الثلثة شئ آخر لا قميص ولا عمامة ولا غيرهما بل كفن في ثلثة اثواب فقط هكذا فهمه الشافعي قال النووي وثانيهما لم يكن القميص والعمامة موصوفين من جملة الثلثة بل كانا زائدين عليها فيكون ذلك قميصا وبكفة واحدة قاله التتلا في رواية الاول لفظ ابن سعد في طبقاته بسند عن عائشة ليس في كفته قميص ولا عمامة قلت وبما الاول قاله المنهية الا انهم استعملوا القميص فثمة الروايات الواردة في ذلك قال في الدر المختار ودون في الكفن لانه زائد وقميص ولقائه وذكره العلامة للميت في الاصح واستشهدا ببعض المتأخرين قال في البداية واكثر ما يكون فيه الرجل ثلثة اثواب اذ اراد دراء وقميص لما روى عن عبد الله بن مغفل انه قال كفنوني في قميص فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب احدها قميص الذي توفى فيه وبكفة روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن بحديث عائشة لان ابن عباس حضر تكفينه صلى الله عليه وسلم ودفعه وما تشبه ما حشرت ذلك على معنى قوله ليس فيها اى لم يتخذ قميصا مديدا قال الحافظ وقيل معناه ليس فيها القميص الذي يشل فيه اذ ليس فيها قميص مكشوف الاطراف التي تكتد وبه الجمع الاخير اولى عندى ثم رأيت الكبير يجمع بذلك بين مختلف الحديث فقال على انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص العتاد وذوا كمين والدخاير فان قميص الكفن ليس له دخاير ولا كمان حتى لو كفن في قميصه قطع جيبه ولتبر وكما كان في جوامع الفقهاء انتهى فثبت الحمد والمدة وما حمل ان الثوب الواحد من هذه الثلثة كان على هيئة القميص وبما حمل الروايات المشبهة ولكنه لم يكن قميصا يعنى محيطا مع الكمين وبما حمل رواية عائشة وذلك لان الروايات في ذكر القميص كثيرة في الباب ١٣ هـ قوله يوم مريض مرض الموت اختلف اهل العلم في السبب الذي مات فيه ابو بكر فذكر الواقدي انه اغتسل في يوم بارد وحم ومرض خمسة عشر يوما لا يخرج الى العسلوة وكان ياتر عمر بن الخطاب ربه يصلى بالناس كذا في الرياض وعن ابن عمر كان سبب موته رداءه صلى الله عليه وسلم كدفنا زال جسمه تحرى حتى مات واكد الحزن المكثوم في كم معول مقدم لقول كفن ببناء الجمل رسول الله صلى الله عليه وسلم سالوا ان تولى تكفينه على والعباس وابنه الفضل لانها كانت في البيت شاهدة ذلك واختلف في وجه المسائل فقيل ذكره بالاستيفام طوطمة لما للمسلمين ففقه واستنطقا لما يعلم انه يعلم عليها ذكره وقيل يحتمل انه نسي ذلك نشة المرض وقيل يحتمل انه لم يحضره ذلك استغفاله بما امر بهيمة كذا قالوا والادوية عنى انه توططها سيومير من امر تكفينه واشادة الى ان الاله في ذلك اتباع فعله صلى الله عليه وسلم فكلما يشك عليها امر من باب التمكن والندة فين تنظر الى فعله صلى الله عليه وسلم فتأمل فقالت في ثلثة اثواب يعني سهولية ١٢ هـ قوله فخذوا هذا الثوب واشادوا ثوب كان عليه زاد الجاهلى كان مريض فيه قد اصابه اى الثوب وفي بعض النسخ السندية قد اصاب به مشق بكسر الميم وسكون السين المعجمة عند اهل المدينة بلغ الميم والعين ويسكون العين لثان كذا في الزرقاني وضبطه في الجمع والتشوير وغيرهما بالاول فقط وقال الحمد بالمر والفتح المعجمة ولقنا ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه قال كفن ابو بكر في ثوبين سهولين ودله مشق ابره ان يغسل اوز عرفان ولفظ الجاهلى فنظر الى ثوب عليه كان مريض فيه به ودع من زعفران الحديث فاعطاه لقول المعجمة او اثر الزعفران قال الجاهلى يحتمل ان يكون ذلك لثمنه ولان الثوب البسيس لا يتقنى لسه وجوب غسله قاله سمعون ويحتمل ان يكون امرها لغسل المعجمة التي كانت فيه لما اضران النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض اى لم يتخذ ثوبا من ثوب مع امارة ثوبين آخرين نصير ثلثة كما كانت النبي صلى الله عليه وسلم ثلثة ثياب لم يكن في رواية البخاري يعنى ان الغيرة الى ثوب واحد والامر باضافة الاثنين ١٣

والأخرة فذموا المعصومين دليل على انه كان معروفا بينهم ان الزوج لا يغسل زوجته الا نكحت واخرج البيهقي بريدة طرى ان اسام بنت عميس وعليها رداء مئلا حاقا ظاهرا ان عليها مئلا اسود وام اليمن في التثليل لانه يشك ان يعالج الغسل بها على ان البيهقي اخبر بريدة طرق المرأة تموت مع الرجال ليس معهم امرأة غير هاتيم وهذا تأييد لما في البداية عن ابن عباس ١٢ هـ قوله ثم خرجت اسام بعد انفسارغ من الغسل فساكت من حضور من المهاجرين فقالت اني حائض فلهذا لا اجاز بالعبادة عند الضرورة وان هذا لم يشهدوا بغيرها بالعبادة المأنة من الغسل مثل من يشهد اليان غسل فقالوا لا يحتمل ان يكون جوابا لما من ان الغسل ليس لواجب على من شل ميتا ويحتمل ان وجوده اسقطه منها شدة البرهان العساية مختلفة في وجوب الغسل الا ان الذي عليه جمهور الفقهاء ان غسل الميت لا يوجب الغسل وادوى عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتا فليغسل ليس بثابت ولو ثبت حمل على الاستحباب قاله الجاهلى وقال محمد بن موطاه بعد حديث اسام بهذا تأخذ لا بأس ان تغسل المرأة زوجها اذا توفى ولا غسل على من غسل الميت ولا وجود الا ان يصيبه شئ من ذلك الماد فيفسد الى ان قال يعنى قد اختلف اهل العلم في الذي يغسل الميت فقال بعض اهل العلم من الصاباء وغيرهم اذا غسل ميتا فغسل الغسل وقال بعضهم عليه الوضوء وقال احمد وجوه ان لا يغسل عليه الغسل قاما للوجود فقل دما فيه وقال الشافعي لا يبر من الوضوء وقال مالك في التسمية ادركت الناس على ان غاسل الميت يغسل وقال ابن حبيب لا يغسل عليه ولا وضوء ١٢

١٤ هـ قوله مالك انه سمع اهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يفضلنها ولا معها من ذوى الحرم وفي نسخة الحارم ما لم يجمع اى كاخ وعم امد على ذلك اى الغسل منها اى المرأة ولا زوج على ذلك منها يمت ببناء الجمل والتميم يكون عند الامام مالك بوجهه واكف فقط كما قال قيس بوجهها وكفيها من الصعيد اى الساهر ١٣ هـ قوله واذا هلك الرجل اى مات وليس معه احد الانساء اى اجانبه منه ايضا الى مرثية فان كن محارم يفضلها من فوق الثوب كما في المدونة وغيرها قال الزرقاني واخرج البيهقي عن كحول مرفوعا ورسلا اذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة فيرحا والرجل مع النساء ليس ممن رجل يتره فانما يتيمان ويدفنان وهما بمنزلة من لم يجد الماء وروى عن عثمان بن غفره بمعناه ١٣ هـ قوله وليس يغسل الميت عندنا على غاية وفي المصنف شئ موصوف اى صفته واجبه لا يجوز ان يتعدى عنها وليس لذلك صفة معلومة بطريق الوجوب ويمكن يغسل فيظهر نعم للغسل مستحبات عند الاثمة الادوية محلا كتب الفرع ١٣ هـ قوله كفن ببناء الجمل في ثلثة اثواب سياتي بيانها واذ ان الياك من هشام بن عمارية بنخوة الياء لنية الى اليمن يجمع اجمع فيستحب بياض الكفن لانه تعالى لم يكن يتخذ لنية الا الاغسل وروى اصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعا اليسوا ثياب البيض فانما الياك والبروكفوا فيها موتاكم صححه الترمذى والحاكم ولا شاهد من حديث سمره نحوه باسناد صحيح واقتب الحنفية ان يكون احدها ثوب حمرة لما في الهيا وادوى من جابر انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثوبين وبرود حمرة اسناده من كفن روى مسلم والترمذى وغيرهما عن عائشة انهم نزعوها عن الترمذى وكفنه صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بيض اجمع ما روى في كفته وقال ابن عبد البر هذا حديث في كفته صلى الله عليه وسلم قال الزرقاني قلت ما حكي من الخفية ليس بسند جيد فلو كفى كتب الخفية كما في الدرر لثان لا بأس في الكفن ببرود كان لجوازه بل لا يجوز لسه حال الحيوة واجبه البياض قال ابن مابدين قوله لا بأس واشاد الى ان خلاف ادى وهو البياض وفي البداية اما صفة الكفن فلا يغسل ان يكون الكفن بالثياب البيض سر داية جابر مرفوعا احب الثياب الى الله تعالى البيض فليلبسها احياءم وكفنها فيها موتاكم والبرود واكفن كل ذلك حسن الى ان قال النووي وفي حديث الباب دليل لاستحباب الكفن في البياض وهو الجمع عليه سهولية بضم السين والياء المعجمتين ولا م صمدى يفتح اول نسبة الى سحول قرية يابسين وقال الازهرى بالفتح المدينة وبالنعم

فأغسلوه ثم كفون في فيه مع ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال أبو بكر إلى أحوج إلى الجدي من الميت واتمها الله الميتة **مسألة**
عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال الميت يقص ويؤزر ويلف بالثوب الثالث
فإن لم يكن إلا ثوب طحا كفن فيه المشي **مسألة** عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر
الصدديق وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز والخلفاء هم جوارع عبد الله بن عمرو **مسألة** عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله
ابن الهذيل أنه أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس أمام الجنائز في جنازة زينب بنت جحش **مسألة** عن هشام بن عروة
أنه قال ما رأيت أبى في جنازة قط إلا أمامها قال ثم يأتي البقية فيجلس حتى يمر وعليه **مسألة** عن ابن شهاب أنه قال المشي

أهـ قوله

فقالت عائشة وما هذا تريدان ذلك الثوب لم يصلح كفن ولفظ الجنائز قلت ان
هذا لفظ فقال أبو بكر إلى أحوج وأكثر امتياها إلى الجدي من الميت لما يلزم من طول عمر
من اللباس والزيينة واستمرورة وأما الميت فإن كفيه من ربيع روي الوداد من على رومها
لا تتألف في الكفن فانه يسير سريرا ولا يشك عليه الأمر تخمين الكفن لما سألني وأنا
هذا للمسلمة رواه يحيى بن بكير في صحيحه وروى عنه ما روي في صحيحه قال أبا جهم بن كزاد
يحيى للمسلمة بكسر الميم وروى النحل وقال ابن الأثير لا يقال الميتة بالكسر ورواه
عبيد بن أبي نعيم في التراب والميتة المندرية قال أبا جهم روي يعنى
ليم وفحمها وكسر صا ويرجم الخليل وقال ابن حبيب هو بالكسر الصديقه وبالسفح
تتمل وبالسفح عكر الزيت والمراد هنا الصديقه ويحتمل ان يكون المراد يقول إنما هو
ي الجدي وان يكون المراد بالميتة على هذا التمهيل أي الجدي من يريدها بقاؤا الاول
ثم يقول قاسم بن محمد بن أبي بكر كفن أبو بكر في ربيطة بين يديه وربيطة مضمرة وقال
نما هو لما يخرج من القبر في الحديث استجاب التكفين في الثياب البيعن و
وتكثيف الكفن وطلب المواضعة فيها وقيل لا كابر

تبركا بذلك وجواز التكفين في الثياب المنسولة وإشارته إلى الجدي وفصل الصديقه
الكبر وصحة فراسه وثباته عند وفاة الخ **مسألة** قوله إن قال الميت يقص أي يلبس
لقصص أولا ويؤزر أي يجعل له الأزار بعد ذلك وليس في بعض النسخ المصرة لفظ يؤزر
بل فيها يقص الميت ويلف فتأمل ويلف بعد ذلك بالثوب الثالث ولفظا ودية
بن أبي شبيب بسنده عن عبد الله بن عمرو قال يكفن الميت في ثلثة أثواب فيص وازار
ولفظة فان لم يكن له إلا ثوب واحد كفن فيه قال محمد بن الأثر المنكدر وهذا تأخذ الأزار
يجعل لثافته مثل الثوب الآخر حسب المكان ان يؤزر ولا يجبان ان ينقص الميت
في كفن من ثوبين إلا من ضرورة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله قلت وكفاية الثوب الواحد
عند الضرورة يجمع عليه عند الأربعة **مسألة** قوله المشي أمام الجنائز أي بيان استحباب
مشي أمام الجنائز وبه قال الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة والأوزاعي المشي خلفها أفضل
وحكاية المتقدمين عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقال
ابن قول النوري واستثنى الإمام العيني واليه ذهب إبراهيم النخعي والنوري والأوزاعي
وسويد بن غفلة وسروقي وأبو قلابة وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد واستثنى وأهل
الظاهر يروى ذلك من علي بن حسين وسويد بن خالد وأبي أمامة وعمر بن العاص
ثم وفي التعليق المبدأ اختلافهم بعد الاتفاق على جواز المشي أمام الجنائز وخلفها و
شأنها وجوبها اختلاف في الأولوية على أربعة مذاهب الأول التخيير من دون اختيارية في
على مشي وهو قول النوري واليه ميل البخاري ذكره الحافظ في الفتح الثاني ان المشي
أمام أفضل لما مشي وخلفها للراكب وهو مذهب أحمد الثالث مذهب الشافعي و
مالك أن المشي أمامها أفضل والرابع مذهب أبي حنيفة والأوزاعي واختارهما ابن المشي
خلفها أفضل إلا قلت التفرقة بين المشي والراكب هو المذهب لما لك أيضا كما
صرح به في الشرح الكبير وهو العمدة عندهم وعنى في شرح الاقناع من المالكية ثلثة
قوال التقدم والتأخر والتفريق بين الراكب والمشي والمرجح عند الشافعية التقدم
مطلقا سواء كان ماشيا أو راكبا ما عني بعضهم إلا جاع على أن الراكب يمشي خلفها
ليس بصواب قال ابن حجر في تحفة المحتاج المشي أمامها أفضل سواء الراكب و
المشي ونقل الاتفاق على أن الراكب يكون خلفها مردود بل قال الأسنوي
غلط الخ لقلت وذهبنا مذهب فاسم أيضا ذكره الحافظ في الفتح عن النخعي أن
كان في الجنائز تسار مشي أمامها والأخلفا الخ **مسألة** قوله إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبا بكر الصديق وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز أي قد اجماع
مرسل عند جميع رواة الموطأ واصله من مالك فانه الموطأ يحيى بن صالح وعبد الله
بن عون وحاتم بن سليمان وغيرهم من مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه وكذا واصله
جاءت ثقات من أصحاب الزهري كابن أبي عمير وابن عيينة وسمروعي بن سعيد
وموسى بن عقبة وزايد بن سعد وعباس بن الحسن على اختلاف على بعضهم ذكره
بن عبد البر والخلفاء أي بعد اثنين وخمسين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين

استداه الأمر يقال كان ذلك عام كذا واصلهم مما إلى اليوم واصل من البرود والسبب
وانتصب على المعدر والجال كذا في الجمع وعبد الله بن عمرو كان يمشي أمام
الجنائز ولما لم يكن داخل في الثلثة أفرد بالذكر قال الباوي ولا يصح أن يمشي على
الاباحة لأن ذلك ليس بقول لأحد من الناس بين ثنتين قائل يقول إن ذلك
سنة مشروعة وبه قال الأئمة الثلاثة وقائل يقول إن ذلك ممنوع وإن السنة المشي
خلفها والدليل على ما نقول الحديث المتقدم **مسألة** قوله يقدم بلغ أوله وسكون
القاف وضم الدال أي يتقدم ولما بين وضاع بينهم أوله وفتح القاف وكسر الدال
المشروعة من التقدم وهو مختار الباوي أن السبب انتصب على المفعولية أمام الجنائز
في جنازة زينب بنت جحش الأسدية أم المؤمنين التي زوجها الله سبحانه لرسوله
بقوله تعالى فلما حقن زيد منها وطرا وجلجلا الآية فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم
بلاذن كما في مسلم وغيره سنة ثلث وقيل خمس وهي بنت خمس وثلثين سنة
نزلت بسبب آية الحجاب **مسألة** قوله ما رأيت أبى في جنازة
قط أي أبدا إلا أمامها أي قد اجماع على أن المشي أمامها في جنازة
المشروعة زادها الله شرفا وبه يمشي حتى يمر وأبى الذين كانوا مع الجنائز عليه
أي على عروبة في الجنائز قال أبا جهم إنما كان يمشي ببعض الطريق ولو كان
يجلس بموضع القبر لقال يمشي حتى يعقبوا به وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم المنع من الجلوس حتى توضع الجنائز ثم تسبح بعد الخ **مسألة** قوله قال
المشي خلف الجنائز من خطأ السنة الأماضية يعني في أي من الخطأ في السنة يعني
من أئمة السنة فان السنة كما تقدم في الآثار هو المشي أمام الجنائز والخطأ مقصود بمعنى
الجماد من المشي منصف إلى مفعول بمعنى خطأ السنة وفي البداية ما كفيته التشجيع فاش
خلف الجنائز أفضل عندنا قال الشافعي المشي أمامها أفضل لرواية الزهري المتقدمة
وبها حكاية عادة وكانت عادتهم اختيار الأفضل ولا تسم شفعاء الميت والشافعي ليد تقدم
ولأنه أحوط للصلاة لما فيه من التحرز عن الغوات ولأن ما روي ابن مسعود موقوف
عليه ومرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن قال الجنائز متبوعة وليست بتابعة
ليس مما من تقدم ما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم إن المشي خلف جنازة سعد
ابن معاذ وروى معمر بن طاووس عن أبيه قال ما مشي رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى مات الا خلف الجنائز وعن ابن مسعود فضل المشي خلف الجنائز على المشي
أمامها كفضل المكتوبة على النافلة ولأن المشي خلفها أقرب إلى الاعتقاد لأنه يبين
الجنائز فيقف فكان أفضل والمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وتيسيل
الأمر على الناس عند الأذواء وهو تأويل فغل إلى يكرهه عمر بن مروان عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى أن قال بينهما أنا المشي مع خلف الجنائز وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها
فقلت صل ما بال أبي بكر وعمر يمشيان أمام الجنائز قال إنما يعلمان أن المشي خلفها
أفضل من المشي أمامها لأنها يسيلان على الناس ومعناه أن الناس يتخزون عن
المشي أمامها تعظيما لها فلو اختار المشي خلف الجنائز لصاق الطريق على شيعتها
وأما قوله إن السبب شفعاء الميت فينبغي أن يفهم من هذا المشي خلفها بالصلاة
فإن حالة الصلاة حالة الشفاعة ومع ذلك لا يتقدمون الميت بل الميت قد اجماع
وقوله وبها أحوط للصلاة قلنا عندنا إنما يكون المشي خلفها أفضل إذا كان بقرب منها
بحيث يشاهدونها في مثل هذا القوت الصلاة ولو مشي قد اجماعا كان واسعاً
لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا في الجمل من الأزار يكره أن يتقدموا
عليها لأن فيه إبطال متبوعة الجنائز من كل وجه الخ لقلت وما قيل أن المشي أمام الجنائز
أحوط للصلاة خلاف الظاهر بل الظاهر أن المشي خلفها أحوط للصلاة لأن الذي أمامها
لا يشترط الصلاة إذا حصل الذين مع الجنائز وأما الذي خلفها فلا بد أن يترك الصلاة
وعديت ابن مسعود المذكور بلفظ الجنائز متبوعة الحديث أخرجه الوداد والترمذي
وابن ماجه وأحمد واسحق والبيهقي وابن أبي شيبة قال العيني وقال أيضا الأثر ما روي
رواه عبد الرزاق وهو وان كان مرسل فوجهه عندنا وقال الحافظ في الفتح روي سعيد
ابن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبيزى عن علي قال المشي خلفها أفضل من
المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الغدا ستاده من وهو موقوف له حكم

خلف الجنازة من خطاء السنة التي ان تتبع الجنازة بتارمك عن هشام بن عروة عن اسماء بنت ابى بكر انها قالت لا اهلها اجمي واشياكي اذ امت ثم حنطوني ولا تدعوا على كفى حنطا ولا تتبعوني بتارمك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابى هريرة انه سمي ان يتبع بعد موته بتارمك قال يحيى سمعت مالكا يذكر ذلك التكبير على الجنازة بتارمك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي للناس في اليوم الذي مكث فيه وخرج بهم الى

الرفيع فمن حتى الاثر من اعمدة تكلم في اسناده الزوق قال ابن رشد في البداية واخذ اهل الكوفة بما روي عن علي في تقديم ابى بكر وعمر قولنا انها ليعلم ان ذلك ولكنها يسلطان على الناس وقول فضل الماشي خلفها كفضل صلوة المكتوبة وردى عن ابنه قال قد ما بين يديك واجعلنا نصب بينك فانما بيني وموعدة وتذكره و مرة وما روي عن ابن مسعود قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السير مع الجنازة فقال الجنازة متبوعة وليست بتالفة وحديث الحيرة بن شعبة مرفوعا الراكب يمشي امام الجنازة والماشي خلفها والماما ومن بينهما ويسارها قريبا وحديث ابى هريرة قال المشوا خلف الجنازة وبه احدث يصحونها ويضعونها فيهم الخلف لا شك ان الروايات وردت بكلا الحيزين والتميز بالمشي هم يقولون هم شفعاء والشفيع يكون قدام المشفوع لو نحن نقول هم مشفوعون والمشافع والمودع يكون وراء المودع وقد قدمت الروايات الكثيرة في التخصيص على ان في المشي خلفها استبعادا للمعاذنة في حل الجنازة عند المأمة على ان في صلوة الجنازة مع كونها شفاعة تقدم الميت كما تقدم في كلام البداية وبسطه القاري ١٢ له قول النبي ان تتبج وفي النسخ المعربة بزيادة لفظ عن قيل ان تتبج وهي ببناء الجوز او العلوم محتملان الجنازة بناء وكان من فضل الشفاعة وشعار الجاهلية فتبع من ذلك للتشبه بهم قال ابن عبد البر ولا فيه من التعادل بالنار قال ابن حبيب ١٣ له قولنا انما قالت بالهاجر والفتح العزة وسكون الجيم وكسر الميم اي لم يروا في اي كفى اذمت قال الهامي يحتمل ان يكون ذلك منها على وجه التعليل بالنسبة على وجه الامر ببولها والتميز من التقدير منها يحتمل ان يكون على وجه الوصية لمن قدم جواز ذلك وتريد تغييرها بالاعود وغير ذلك مما يتجزأ ثم حنطوني قال في الجمع النحوط والناط ما يخلط من الطيب الكافان الموتى واجسامهم خاصة ومن حديث ابى الخياط احب اليك قال الكافور حنط ابن عمر مولى عثمان بن عفان في طيبه بالنحوط وهو مملو من كافور ومنديل ونحوها الم وقال الهامي النحوط ما يجعل في جسد الميت وكسبه من الطيب والمسك والعود والكافور وكل ما للفض من ربحه دون لونه ان المصنوع منه كذا من الرائحة دون التحمل باللون الم وقال ابو عمر اجاز ان كثر المسك في النحوط وكبره قوم والمجته في قوله صلى الله عليه وسلم الطيب المسك الم ولا تنزله من قدرته الحب والمخ اذا فرقت اي لا تنزله على كفى من طيب المسك الم كذا في الكتاب لفي في النحوط قال المجد النحوط كصبور وكتاب كل طيب يخلط لطيب قال الهامي يجعل النحوط بين كفانه كلما ولا يجعل على ظهر كفه لان النحوط لمتى الريح لا اللون ولا يتبعوني بتارمك اذمت عن النبي عن ذلك جماعة من الصحابة ما ورد في ذلك مرفوعا ١٤ له قول النبي ان تتبج ببناء الجوز بعد موته بتارمك وقد روي عن ابن مسعود في الجنازة بصوت ولا تار ولا يمشي بين يديها قال ابن القطان لا يصح وان كان متصلا للجمل بحال ابن عمر راوه عن رجل من ابيه عن ابى هريرة انه كان من حنط بعض الغافر ولعله شوا به قال الزرقاني ١٥ له قولنا ذلك اي انها ما بتارمك في حجرة او غيرها وعن ابى هريرة قال ادعى ابو موسى حين حنطه الموت فقال لا يتبعوني بجر فقالوا او سمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابن ماجه وفي اسناده ابو هريرة شامي مجهول قاله الشوكاني ١٦ له قولنا التكبير على الجنازة قال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلث تكبيرات الى تسع قال ابن عبد البر ولا تعقد الاجتماع بعد ذلك على نوع واحد والجمع الفقهاء اهل الفتوى بالامصار على اربع على ما جاء في الاحاديث الصغار وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يتصف اليد وقال لاظم احدا من فقهاء الامصار قال يمس الابن ابى ليلى كذا في النيل وقال الزرقاني اختلف السلف في عدده فنفى مسلم عن زيد بن اسلم بكبر خسا ورواه الى النبي صلى الله عليه وسلم وابن

مسعودان صلى على جنازة بكبر خسا وكان على بكبر على اهل بدر ساء على الصحابة خسا وعلى سائر الناس اربعاء ليسبقني عن ابى ذر اكل كذا بكبرون على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعا وخسا وداودا وربع عشرين على اربع طول الصلوة الزوق قال النبي بعد ذكر حديث الباب به اجمع جابر الصمد منهم محمد بن النخعي وعطاء بن ابى رباح ومحمد بن سيرين والنخعي وسويد بن غفلة والثوري والوفيف وماك و الشافعي و احمد ويحيى ذلك من عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وزيد بن ثابت وجابر وابن ابى اوفى والحسن بن علي والبراء بن عازب والي هريرة وعقبة بن مازع وذهب قوم الى انما طس منهم عبد الرحمن بن ابى ليلى وميشي مولى حذيفة واصحاب معاذ بن جبل واليوسف من اصحاب ابى حنيفة وهو مذهب الشيعة والظاهرية وقال ابن قدامة لا يختلف المذهب انه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات ولا النقص من ثوبه والاولى نوع لا يروى عليها واختلفت الرواية فيما بين ذلك فظاهر كلام الزوق ان الامام اذا كبر خسا تابع المأموم ولا يتابع في زيادة طيس رواه الاثر من احمد وروي حرب عن احمد اذا كبر خسا لا يكبر معه ولا يسلم الا مع الامام ومن لا يري متالفة الامام في زيادة على اربع الثوري وماك والوفيف والشافعي واجمع من ذهب الى الزيادة على الاربع ما روي في بعض الروايات والجمهور منها انما منسوخة قال الطحاوي باسناده عن ابراهيم قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم واناس منصفون في التكبير على الجنازة لا تشاء ان تسبع رجلا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر سبعا واخر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر خسا واخر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر اربعا فاختلوا في ذلك كذا لواعظ ذلك حتى قبض ابو بكر فخلوا في عمر وراي اختلف الناس في ذلك حتى شق عليه جوارسل الى رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انكم معاشر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متى تمسكون على الناس يتكفون من بعدكم متى تمسكون على امرئ جمع الناس عليه فانظروا امرئ يجتمعون عليه كما انما يتكفون فقالوا نعم ما رأيت يا امير المؤمنين فاشرب طيس فقال عمر بن الخطاب ما اشبهوا على فانما انا بشركم فنهوا الامر بهم فاجابوا امرهم على ان يعجلوا التكبير على الجنازة في الاثني والفظ لا يبعث تكبيرات فافهم امرهم على ذلك فنهوا عمر بن قدامة لا فرق في ذلك الى اربع تكبيرات بشيرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وهم حضرة من فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم بارواه حذيفة وزيد بن ارقم فكلوا ما فعلوا من ذلك خسا بمواضي ما قد كانوا علموا ذلك نسخ لما كانوا قد فعلوا منهم ما مولى من ماقده فعلوه كما كانوا موزين على ما روي ١٧ له قولنا اي اجبر الموت وفيه جواز النبي ولذا يوجب طيس البخاري الرجل يمشي الى اهل الميت يحسنه قال الحافظ فائدة هذه الترجمة الاشارة الى ان النبي ليس بمواكلا وانما سمي مما كان اهل الجاهلية يصنعون فكانوا يرسون من يعلين بمنهم موت الميت على الباب الدور والاسواق والاصل ان معنى الاطام بذلك لا يكره فان زاد على تلك فلا الجنازة يفتح النون وتختف الجيم وبعد الف شيخ مجمعة ثم يا فضيلة كبر النصب وقيل بالتخفيف ووجه الصنفان وحكي المطر في تشديد الجيم عن بعضهم وخطاه كذا في النسخ وقال النبي يفتح النون وكبر خسا للتكبير تسمى بها موكلا والمناظرون يصنعون الا يجرى قال ابن قتيبة هو بالنطية وبسط الكلام على لفظ ومعناه يعقب بها موكك الحيرة وبها اسم الحيرة بن موكك الحيرة اسم على عمه صلى الله عليه وسلم ولم يجر اليه وكان رد المسلمين للناس اي اقمهم يوم في اليوم الذي مات النجاشي فيه فذهب سنة تسع وروى قال ابن جرير ورواه في النجاشي ذكر الواقدي عن سلمة ابن الاكوع ان النجاشي توفي في رجب شهده منصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من يوكك وخرج بهم اي بالناس بعد صلوة الصبح كما تقدم قريبا الى المصل وفي رواية ابن ماجه فخرج واصحابه الى البقيع قال الحافظ والمراد بالبقيع بفتح طين او يكون المراد بالمصل موضعنا بعد البنازة بفتح الفوق غير مصل العيد والاول اقل الخلف بهم لازم والهاء بمعنى مع اي صف معهم او متعه والباء زائدة للتوكيد اي صفهم قاله الزوقاني ١٨

ابن أبي سعيد المقبري عن ابيه انه سأل ابا هريرة كيف تصلي على الجنائز فقال ابو هريرة ان العمل لله اخبرك اتبعها من اهلها
 فاذا وضعت كبرت وحدث الله وصليت على نبيه ثم اقول اللهم ارحم عبدك وابن عبدك وابن امك كان يشهد ان لا اله الا انت وابن محمد عبدك ورسولك وانت اعلم به اللهم ان كان محسنا فزدني احسانه وان كان مسيئا فاجزه عنه سيئا ته
 اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفتنا بعده **مسالك** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول صليت ولاء على
 هريرة على صبي لم يعجل عطية قط فسمعت يقول اللهم ارحم من عذاب القبر **مسالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان لا
 يقرأ في الصلوة على الجنائز **الصلوة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر** **مسالك** عن محمد بن ابي حنيفة مولى
 عبد الرحمن بن ابي سفيان بن حبيب ان زينب بنت ابي سلمة توفيت وطارق امير المدينة فاتي بجنائزها بعد صلوة الصبح
 فوضعت بالبقيع قال وكان طارق يغلس بالصبح قل ابن ابي حنيفة سمعت عبد الله بن عمر يقول لاهلها اما ان تصلوا على جنازتك

واحد واسمى يعرف الفاتحة في الاول وقال ابن رستم في البداية وسبب اختلافهم معارضة
 العمل لا يروى في تناول اسم الصلوة الجنائز اما العمل فنواذلي كاهه ماك من
 بلده اذ قال قرارة فاحتمل الكتاب فيها ليس يجوز في بلدنا بل واما الاثر فاذا
 الجنائز من طلبة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة
 فقرأ بها فاتحة الكتاب فقال تعلم اننا نسئ من ذهب الى ترجع هذا الاثر على العمل
 وكان اسم الصلوة يتناول منه صلوة الجنائز وقد قال صلى الله عليه وسلم لا صلوة
 الا بفاتحة الكتاب روى قرارة فاحتمل الكتاب فيها ويمكن ان يترجى لماك بطراهر
 الاثار التي نقل فيها دعاءه عليه الصلوة والسلام على الجنائز ولم ينقل فيها اذ قرأه
 وعلى هذا تكون تلك الاثار كلها معارضة لمذهب ابن عباس وتخصه لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب الا قال الا في اختلاف هل تنفذ لقراءة الفاتحة
 وبه قال الشافعي لثبوتها بالصلوة في الاستحباب الاحرام والسلام واستصحابها ماك
 لثبوتها بطوائف في اننا لا نكفر فيها ولا سجود في فرع بين المسلمين اثنى الشافعي
 اذ اراد الصلوة لا القراءة في الحديث في البداية من مادي عن ابن مسعود عن رجل عن صلوة
 الجنائز بل يقرأ فيها فقال لم يوقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قول ولا قراءة
 وفي رواية دعاء ولا قراءة كبريا كبر الامام واخر من المذهب الكلام ما شئت وفي رواية
 واخر من الدعاء الجيد وروى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عمر انها قال ليس فيها قراءة
 شيء من القرآن ولا ناسخ من الدعاء ومقدمة الدعاء الحمد والتكبير والصلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم لا القراءة وقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 لا يتناول صلوة الجنائز لانها ليست بصلوة حقيقة وانما هي دعاء واستغفار للميت
 الا ترى ان ليس فيها الا ان التي تركب منها الصلوة من الركوع والسجود والائتمار
 تسمى صلوة لما فيها من الدعاء ومديف ابن عباس معارضه بمذهب ابن عمر وابن
 عوف وتاديل مادي جابر من القراءة ان كان قرأ على سبيل الشك لا على سبيل القراءة
 وذلك ليس بركه عندنا **مسالك** **مسالك** قول الصلوة على الجنائز بعد الصبح وبعد
 العصر واختلفت الاثمة في الصلوة على الجنائز في الاوقات الغنية قال الخليلي
 ذهب اكثر اهل العلم الى كراهية الصلوة على الجنائز في الاوقات الغنية قال الخليلي
 فيها وروى عن ابن عمر بن حنبل واسحق بن راهويه الا واما عند الخليفة فلا يجوز صلوة
 الجنائز في الاوقات الشديدة الا ان تحضر فيها واما غير هذه الشدة من الاوقات
 المذكورة فيجوز فيها مطلقا **مسالك** **مسالك** قول ابن زيب بنت ابي سلمة ربيعة بن
 مصل الله عليه وسلم توفيت سنة ثلث وبعين وحضر ابن عرجانها ثم توفي ابن عمر
 في هذه السنة في الحج بكه وطارق بن عمرو والى الاموي امير المدينة المنورة زادها الله
 شرفا وشرافة وذكر الواقدي بسنده ان عبد الملك بن مروان جاز طارقا في سنة الف
 الى قتال من بالمدينة من جهة ابن الزبير فقتل بها ستاثة وقال خليفة
 بعث عبد الملك الى المدينة فغلب له فيها وولاه اياها سنة ٤٢ ثم عمر في سنة
 وولى الخليل بن يوسف فاتي بعباد الجمل بجنائزها اي زينب بعد صلوة الصبح
 فوضعت بالبقيع اي بقيق الخليل قال ابن ابي حنيفة وكان طارق الامير المذكور
 يغلس بالصبح اي يصليها في الغلس قال محمد بن ابي حنيفة سمعت عبد الله بن عمر
 يقول لا لها اما ان تصلوا على جنازتها الا ان يغلس الشمس واما ان تتركها حتى
 ترتفع الشمس كراهية الصلوة عند طلوع الشمس وقد اخرج ابن ابي شيبة ان جنازة
 وضعت فقال ابن عمر بن ولي بنه الجنائز ليس عليها قبل ان يطلع قرن الشمس
 واخرج عن يمين قال كان ابن عمر يكره الصلوة على الجنائز اذا طلعت الشمس ويمين
 تنهيب ١٢

مسالك قولنا لا تعلم الشريعة العيين الملمة وسكون الميم هو الميم قال في النجاشية
 ولا يقال في القسم الا بالفتح وقال الراسب العريض والفتح واحد ولكن قصص اللطف
 بالفتح في وقال ابو القاسم الزجاجي العريضة فمن قال لعن الله فانه قال لعن الله
 انجرى اي بزيادة من سواك تحملا للفتنة انما يشهد ان وصيغة السكك اي امير
 معينا من اهلها ما وروى في اتباع الجنائز من الفضائل الكثيرة واصل الاتباع المشي حيا ١٢
مسالك قولنا فاذا وضعت بينا الجمل اي اذا وضعت الجنائز على الارض كبرست
 بعلم اي في تكبيرة الافتتاح وحدثت الشدة عز وجل بعد ما صليت على نبيه صلى الله عليه
 وسلم بعد التكبيرة الثانية ثم ادعوا الدعاء الثاني بعد التكبيرة الثانية وباعدا التكبيرة
 التفصيل مستحب عندهم وفي الشرح الكبير لما تكبرت بعباد الدعاء الواجب بعد التكبيرة
 الثاني والصلوة على نبيه صلى الله عليه وسلم عقب الحمد في كل تكبيرة الا في الاولى بربرة صلى
 مسلكت المايكة كبرست الشدة راجع مرات وبعد كل تكبيرة حدثت الشدة عز وجل وصليت على
 نبيه وحدثت بهذا الدعاء ثم اقول وعلى الدعاء بعد التكبيرة الثانية عند التكبيرة وبعد كل
 تكبيرة المايكة العلم ان عبدك وابن عبدك وابن امك غير مزية الاستحباب فان
 شان الكرام السادات الصلوة من ميمهم فلا اكرم من عز وجل كان يشهد ان لا اله الا انت
 وان سيدنا محمدك ورسولك وقد وحدثت بالجنة من يشهد بذلك وانت اعلم به
 منا ومنه العلم ان كان محسنا فزدني احسانه اي منعت اجره وان كان مسيئا فاجزه عنه
 سيئا اي اعف عنا فانك غفور رحيم تحب العفو فلا تؤاخذ به العلم لا تحرمنا بفتح
 الالف والعلم لغة اجره اجر الصلوة عليه اوشو وجنازة او اجر المصيبة بوتره ولا تقتل بعده
 اي لا تحلنا مفتونين بعد الميت بل اجعلنا محترمين بوتره من موتته ومستعدين لملحقها
 ولا يوقت شيء من الدعاء عند الاثمة انما هي لم يوقت عندهم استقبالا ويندب دعاءه
 بربرة هذا عند المايكة كما مر في فروعهم من الشرح الكبير وغيره وفي الدر المنثور من فروع
 الخليفة ويدعو بعد الاثمة بالماثور والماثور في قال ابن عابدين ومن المأثور
 العلم اغفر لنا وميتنا وشاهدنا وقابلنا وصغيرنا وكبيرنا وادنا وادنا في الحديث وروى هذا
 الدعاء عن ابي هريرة مرفوعا عن احمد الترمذي والي داود وابن جابر والبيهقي وغيره
 وقال الحاكم لا شاهد صحيح من حديث ما شئت كذا في النيل **مسالك** **مسالك** قولنا
 اي بربرة على جنازة ميم قال ابي ابي الصلوة على الصبي قريبة لورقة في الحاق بها لما السلف
 ولا خلاف في وجوب الصلوة عليه لم يعجل عطية قط اي ادا لموت قبل البلوغ وقال
 صلى الله عليه وسلم دفع المظلم من الثلث من العبي حتى يتعلم وقال عمر بن الخطاب
 لاهلنا ولا تكتب عليه السبائات قال ابن جرير في كاشفة الا لا يصح في غير ما بلغ
 عن ذنب وقال القاري يمكن ان يحسن على المبالغة في نفس الخطيئة عند ولو صورة
 وقال الدوسي يؤخذ من هذا ان الاطفال يعيشون وقيل لا يعيشون وقيل بالوقوف
 وهو الحق لان لم يرد نص في دفن الجنائز من فروع الخليفة الامام ان الانبياء
 لا يعيشون ولا الاطفال المؤمنين وتوقف الامام في افعال المشركين قال ابن عابدين
 اشار ان سوال القبر لا يكون لكل احد فسمعت ابي ابا هريرة يقول في دعائه بعد الحمد
 والصلوة اللهم اعذه اي اجره من عذاب القبر قال ابن عبد البر عذاب القبر غير فتنه
 بدلائل من السنة الثانية ولوعذب الله عباده اجمعين لم يظلمهم وقال بعضهم ليس
 المراد بعذاب القبر ههنا عقوبة بل مجرد الالم بالغم والهم والحسرة والوحشة والغفظة
 وذلك يع الاطفال وغيرهم **مسالك** **مسالك** قول ابن عبد الله بن عمر ان لا يقرأ شيئا من
 القرآن في الصلوة على الجنائز واختلفوا في قراءة الفاتحة على صلوة الجنائز قال ابن
 بطال ومن كان لا يقرأ في الصلوة على الجنائز ويكره من الخطاب ومن ابن ابي طالب
 وابن عمر ابو هريرة ومن ابن عيينة وطاوس وسعيد بن المسيب وابن سيرين و
 سعيد بن جبيرة والنخعي والحكم وقال ابن المنذر روى قال مجاهد حادو الثوري وقال
 ماك قراءة الفاتحة ليست معمولا بها في بلدنا في صلوة الجنائز وعند محمول والشافعي

وعبد الله بن عمر وابراهيم بن كنانا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مبالى الامام والنساء مبالى القبلة
٢٨٠ **م** قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى على الجنائز يسلم حتى يسمع من يليه **٢٨١** **م** قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر قال يحيى سمعت مالكا يقول لما راى احدا من اهل العلم يكره ان يصلي على ولد الزنا دام ما جاء في دفن الميت **٢٨٢** **م** قال انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء وصلى عليه الناس اذ اذلا ليو ثم بعد ذلك فقال ناس يدفن عند المنبر وقال اخرون يدفن بالبقيع فجاء ابو بكر الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما دفن نبى قط الا في مكانه الذى توفي فيه فخر له فيه فلما كان عند غسله اراد ان يزعم قميصه فسمعوا صوتا يقول لا تنزعوا القميص فلم ينزع القميص وغسل وهو عليه صلى الله عليه وسلم **٢٨٣** **م** قال عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال كان بالمدينة رجلان احدهما يلحد والاخر لا يلحد فقالوا لهما جاء اول عمل عملهما فجاء الذى يلحد فلحد لرسول الله

موضع دفن ابكر او المدينة او القدس الم وقال اخرون يدفن بالبقيع الموضع المعروف بالمدينة المنورة قيل هذا اول اختلاف وقع بين الصحابة فجاء ابو بكر الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما دفن نبى قط بمشاة الا في مكان الذى توفي فيه اخبرنا ابن سعد عن عكرمة عن ابن عباس وكذا عن عروة عن عائشة واخرج الترمذى عن ابى بكر مرفوعا ما جئنا من بعض الشرهات نيا الا في موضع الذى يجب ان يدفن فيه واخرج ابن ماجه بلفظ ما است نيا الا فى حيث قبض ولذا سأل موسى ربه عند موته ان يدنيه من الارض المقدسة لانه لا يمكن نقله اليها بعد موته بخلاف غير الانبياء فدخلوا من يومئذ الى الموضع فذا من خصال الانبياء كما ذكره غير واحد قال ابن العزلى وبنا الدريغى رد قول الاسرارى ان يوسف نقله موسى من مصر الى ابيه بفسطاط الا ان يكون ذلك مستحي ان مع كمال الزدقاني وقال القارى ابو يوسف عليه السلام فقبر في المحل الذى قبض فيه وانما نقل الى ابيه بعد بفسطاط فلا ينافى الحديث فخر لغيره في موضع الوفاة وهو الهجرة الشريفة زادها الله ثوابا ومجدا فلما كان عند غسله صلى الله عليه وسلم الادانزع قميصه كما سم في ذلك قال ابى جابر في حديثه عن ابي بن هذ كانت سنة الغسل عندهم لان النبى صلى الله عليه وسلم اتاه من البراءة عشرة اعوام لا بد لتمام الموت من دم في الرجال والنساء من ان يعرفوا حكم الغسل فسمعوا صوتا يقول لا تنزعوا القميص فلم ينزعوا بقاء المجهول القميص فاشب القام قال ما كنت لادادوا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوا فيه فقالوا والله ما ندري انهم غسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابها كما تجرد موتانا او غسلوا عليه ثيابها فلما اغتسلوا القى الله عليهم التوم حتى ما منهم رجل الا ودفن في صدره وكلهم مكر من ناحية البيت لا يدرون من ههنا اغسلوا النبى صلى الله عليه وسلم عليه ثيابها فقاموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه قميصه وفي الشكوة يصوبون الماد فرق القميص ويدكونه بالقميص كذا في الخمس وغسل صلى الله عليه وسلم وهو اى القميص عليه صلى الله عليه وسلم **٢٨٤** **م** قال كان بالمدينة المنورة رجلا من حلفاء القبور احدهما وهو ابو طلحة زيد بن سبل الانصاري يلحد بلغه اول دفن النبى صلى الله عليه وسلم من لحد وبعث اوله وكسرتا من الهوى يخفق جانب القبر قال الجاهلي سمي الحمد لانه في ناحية والاخر وهو ابو عبيدة بن الجراح احد العشرة المبشرة لا يلحد بل يشق ويحفر في وسط القبر قال ابى جابر في حديثه ان الامر من جائز ان ولو كان احدهما مخطوفا الى استقام عليه مثل هذا لا يخفى من النبى صلى الله عليه وسلم من عدلانه من الامور لا تارة لا سيما والذي كان لا يلحد من افضل الصحابة واشرهم اعتقادا بالنبى صلى الله عليه وسلم ودوى من ذلك الحمد والشق كل واسع والحمد احب الى الحق فقالوا اى الصحابة يبين انفقوا الجحان اخلطوا في الشق والحمد ان ايهما جاد لا يخلط في الشق المندى وفي المندى اول وهو مختار الزدقاني اذ قال مع العرف للوصف ووزن الفحل ودوى لولا بالعرف وقال القارى قيل الرواية بالعلم لانه على كقول ويجوز الفتح والنصب على عدل من الحمد والشق كما الذي يلحد اى قبل الاخر كما سبق في علم النبى صلى الله عليه وسلم من لحد لانه صلى الله عليه وسلم فخرج الماد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودوى ابن سعد عن ابى طلحة قال اخلطوا في الشق والحمد للنبى صلى الله عليه وسلم فقال المهاجرون شقوا كما يحضر اهل مكة وقالت الانصار الحمد وما يحضر بارضا فلما اخلطوا في ذلك قالوا اللهم خير لنبك الجعش الى ابي عبيدة والى طلحة فلما جاد قبل الاخر فليحل على جاد ابو طلحة فقال والشر ان لا رجوان يكون قد خدنا لنبى اذ كان يرى الحمد فحججه وبجناه عن ابن عباس عن ابن ماجه وابن سعد وكذا عن عائشة عن ابن ماجه وابن سعد والنس عن ابن ماجه وعن سعد بن ابى وقاص عن سلم بنه بلفظ الحمد والحدوا الفصيا على اللبن لهما كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة وابن عمر عن ابن ابي شبيب بلفظ ان النبى صلى الله عليه وسلم اوصى ان يلحد لروى عن المغيرة بن شعبه عن ابن ابي شبيب بلفظ لحد بالنبى صلى الله عليه وسلم وعن ابى بردة عن ابي جابر قال اطل النبى صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة والحد لحد والنصب عليه اللبن فبها ذكرها العيني وغيره **٢٨٥**

٢٨٦ **م** قال كان اذا صلى على الجنائز يسلم سلام التحليل من الصلوة جهر حتى يسمع من يليه وكذا كان ابو هريرة وابن سيرين وابو داود البصير والادوا على ذلك في رواية ابن القاسم وكان على داود بن عباس والولاء بن سبل وابن جبير والفتح ليرود وقال به الشافعى وما كان في رواية دوى المامون ثم لم يزلوا قالوا ان قال الا الى السلام متفق عليه وانما اختلفوا في مدته فقال مالك وابو حنيفة والشافعى في احد قوليه يسلم واحدة وقال ابو حنيفة والشافعى وجماعة من السلف يسلم تسليتين واختلف قول مالك بن بغير الامام وبه قال ابن حبيب وبنا سقال الشافعى الزكالى العيني واما التسليم فذهب الى منيفه اذ يسلم تسليتين واستدل ابو حنيفة عبد الله بن ابي اوفى انه يسلم عن يمينه وشماله العرف قال لا يركب على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع او يكره يصنع رواه البيهقى وقال الحاكم حديث صحيح وفي المصنف بسند جيد عن عمار بن زيد والشافعى وابو ابيم الفخى اسم كوا يسلمون تسليتين وفي المعرفة وروى عن ابن مسعود انه قال ثلث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسلن تركن الناس احدى من التسليم على الجنائز مثل التسليتين في الصلوة وقال قوم يسلم تسليته واحدة ودوى ذلك من جماعة من الصحابة والابن قال وهو قول احمد واستحق ثم لم يسمعوا ابو جعفر عن جماعة من الصحابة والابن اخفا شأنا ومن ماك يسلم بسان يديه ومن ابى يوسف لا يجزى الحمد ولا يصلى على السراير **٢٨٧** **م** قال لا يصلى الرجل على الجنائز الا وهو طاهر من الحدث الاكبر والا صغر فكل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة فيما لا من الشئ لانه دما واستغفار فحجوز بلا طهارة ووافقه ابراهيم بن عليه وهو من رغب عن كثير من قول **٢٨٨** **م** قول الامام من اهل العلم يكره ان يصلى على ولد الزنا دامه قال ابى جابر وهذا كما قال ان ولد الزنا من جلاء المسلمين والمولاة لا تشقق ميتنا وبين ابى اكبا تركيف ولا ذنب لولد الزنا في امره وذهب قول جمهور الفقهاء الاقادة فكل لا يصلى عليه اما امر فانه يصل عليه ايضا فيرثه يحب ان يعتنق الصلوة على السراير الفضل والعلم الزكالى بن عبد البر والاعلم في هذا **٢٨٩** **م** قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين كذا في الصحيح عن عائشة والنس ولا خلاف فيه بين العلماء قال الزدقاني وكذا حكي عليه الاجماع في رواه من اهل العلم قال الطبري في تاريخه اما اليوم الذى مات فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خلاف بين اهل العلم بالاخبار انه كان يوم الاثنين من شهر ربيع الاول في اذ اختلف في اى الاثنين كان موته صلى الله عليه وسلم وقال السافظ في الفتح وكانت وقافته يوم الاثنين فلا خلاف من ربيع الاول وكذا يكون اجماعا في حديث ابن مسعود عن ابي جابر في مادي مشرعتان التي قلت كمن الصواب الاول نعم اختلفوا في تاريخ الشرح على اقول والشهور متباين الفتن ثاني مشرود دفن يوم الثلاثاء اختلف في وقت دفن صلى الله عليه وسلم ففي الموطا ما تقدم ودوى من عائشة انها قالت ما علمنا به دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمنا صوت المسامى ليلة الثلاثاء في السمر ودوى من محمد بن اسحق انه قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين فكذلك ذلك اليوم ليلة الثلاثاء ولوم الشفاء ودوى في الليل اى ليلة الاربعاء وقيل دفن يوم الثلاثاء بين زافت الشمس وفي كتابه الشئى صلوا عليه يوم الاربعاء ثم دفن وفي تفسير الزاهدى توفي يوم الاثنين ودفن يوم الخميس كذا في تاريخ الخبيس قال النادى ليلة الاربعاء عليه الاكثر ودوا في اقول وكذا حكي القدرى من جماع الاصول انه هو الاكثر وقال ابن كثير يقول بدخه يوم الثلاثاء عزوب والمشهور من الجمهور انه دفن ليلة الاربعاء الموصى عليه صلى الله عليه وسلم اناس اخذوا اجمع فذلا يوم احدى خيرة البيهقى عن ابن عباس وابن سعد بن سبل بن سعد عن ابن المسيب وغيره ولتتردى ان الناس قالوا لابي بكر انصلى على رسول الله قال نعم قالوا وكيف فعل قال يدخل قوم فليكون ويصلون ويدعون ثم يدخل قوم فليصلون فيكفون ويدعون فراوى ولان سعد بن علي هو ابا ميا وميتا فلما يقوم عليه احد قال الزدقاني **٢٩٠** **م** قال فقال ناس اى بعض الصحابة يدفن عند المنبر لان منده روضة من رياض الجنة فناسب دفن عنده وفي الخمس اختلفوا في

صلى الله عليه وسلم قال انه بلغه ان امرأسة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول ما صدقت بهوت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين **١٢** قال عن يحيى بن سعيد ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت رأيت ثلثة اقسام سقطن في حجرى فقصصت رؤياى على ابى بكر الصديق قالت فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لها ابوبكر هذا احدا قمارك وهو خيرها **١٣** قال عن غير واحد من يثق بان سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل توفيا بالعقيق وحملوا الى المدينة ودفنوا بها **١٤** قال عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال ما احب ان ادفن بالبقيع الا ان ادفن في غير احب الى من ان ادفن فيه انما هو واحد رجلين اما ظالم فلا احب ان ادفن معه ولما صالح فلا احب ان تنبش لي عظامه الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر **١٥** قال عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع ابن جبيل بن مطعم عن مسعود بن الحكم عن علي بن ابى طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد ما قال انه بلغه ان علي بن ابى طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها قال

١٦ قوله ما صدقت

بهوت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين بفتح الكاف فراء فالتف فزأى بموته فقتله فنون اى الساجى جمع كرازين بفتح الكاف وكسر الهمزة اغتصماد بهشة كما وقع له وقال لم يمت النبي صلى الله عليه وسلم قال ابى بكر ترواها كانت تكلذب ذلك وكذلك فعلت الصباية وكان اشده الناس فيه عزمى يار ابو بكر فتعجب موته **١٣** قوله رأيت في المنام ثلثة اقسام سقطن في حجرى هكذا في اكثر النسخ الموجودة عنده وكذا في المصنف والبايع والتويرى بالتمهيد وعزه في الهاشمية لاكثر رواية الموطأ فتوبعهم المار وسكون الجيم انقلعت من الارض المجورة بها وظن ذلك يقال لظلمة الابن بحجة غلظة بمعنى مفعول كالغرفة والقبضة كذا في البيضاوى وفي نسخة الزرقاني جرى اى بفتح الحاء وكسر هاء وعزه في الهاشمية عن المعلى يعقوب رواية الموطأ بمعنى ما في يدك من الثوب او المعنى فقصصت يعني التذرع رؤياى على ابى بكر الصديق لانه كان عالما بالتعبير ما رواه في ذلك قال ابن عبد البر يمتثل انه لم يجبهما حين قصصت عليه ويحتمل اذا جعل لنا الجواب وتقدم في رواية قاسم انه سكت قالت فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لها ابو بكر هذا احدا قمارك التى رأيتها في المنام وهو غيرها اى اقبلت الثلثة دواثى ابوبكر واثالثت عرض الله تعالى عنها **١٤** قوله توفيا بالعقيق موضع بقرب المدينة المنورة وصلا اى كل واحد منهما بعد موته الى المدينة المنورة ودفن بها قال ابى بكر يمتثل فقلها لكثرة من كان بالمدينة المنورة من الصباية ليتولوا الصلاة عليها ما ان يكون لفضل المتقدمة في الدفن بالبقيع او لغيره على من لم من الاصل زيارة قبورهم والدار لم الم واختلفوا في نقل الميت من موضع الى موضع فكلهم اجماعه جوزه آخرون وقل ان نقل ميتا او ميتين فلا بأس به وقيل ما دون السقوط وقيل لا يكره السفر ايضا ومن ثمان انه ان قبره وكانت عند المسجد ان تحول الى البقيع وقال توسوا في مسجدك ومن محمد انه اثم ومعيته وقال المازرى ظاهره ببيتنا جواز نقل الميت من بلد الى بلد فنقل سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد من العقيق الى المدينة وفي المازى قال الشافعى لا احب نقله الا ان يكون بقرب مكة او المدينة او بيت المقدس فاختار ان ينقل اليها لفضل الدفن فيها قال البهوتى ويكره النقل وقال الدرر والبخوى وغيرهما يحرم نقله قال النووي هذا هو الاصح ولم يراهم بأسا ان يحول الميت من قبره الى غيره وقال قد يشترط ما ذكرته من دخول طلبة ومخالفة الجماعة في ذلك قال العيني وقال الشرحى قول محمد بن مسلمة دليل على ان نقله من بلد الى بلد مكروه والمستحب ان يدفن كل في مقبرة البلدة التى مات بها ونقل عن عائشة رضى الله عنها قالت حين زادت قبر اخي عبد الرحمن لو كان الامر فكل الى ما نقلتك وله فتنتك حيث مت قال صاحب السراية يكره النقل لانه اشتغال بالالاقيدي بما فيه تاخير وفنه وكفى بذلك كراهية قال القارى فاذا كان يشترط عليه فائدة من نقله الى احد الحرمين او الى قرب قبر احد من الانبياء او الاولياء او لغيره فانه من ذلك البلد وغير ذلك فلا كراهية لانه ليس عليه من شهداء اعدا ومن في مناه من مطلق الشهادى الى آخره **١٥** قوله ان ادفن بالبقيع المرفوض المشهور بالمدينة المنورة لان بفتح اللام وان مصدره لدفن في غيره اى غير البقيع احب الى من ان ادفن فيه وليس ذلك كراهية الدفن فيسلك كيف وصى بقية مباركة بل لا متلاها بما المقابر فلا يكون الدفن فيه الا بالبقيع الدفن السابق ولذلك قال انما هو اى الدفن قبل في ذلك الموضع احد رجلين اما كلهم فلا احب ان ادفن مع لانه قد يذهب في قبره بظلمة فأتاذى بذلك واما صالح فلا احب ان تنبش لي عظامه قال ابى بكر عروة الدفن بالبقيع لا كراهية البقيع وانما ذلك لانه لم يكن بقى فيه موضع الا قد دفن في غيره الدفن به لانه المعنى لانه لا بد ان تنبش له عظامه من دفن في ذلك الموضع قبل فان كان ظالما لكره مجاورته وان كان صالحا لكره ان تنبش لانه لا يعظم نبش

عظام المصلح من اجل حرمة وصلا مردان يكون للظالم حرمة ايضا الا ان كراهية لمها ودرته اعظم فذلك على الكراهية لمها ودرته ولا تكره مجاورة الرجل الصالح فذلك لم يكره الا ان عظامه **١٦** قوله كان يقوم في الجنائز يارم بذلك كما صح من حديث عامر ابن ربيعة والى سيد والى هريرة ولا يلى الى شيعة من يارم بذلك كما ثبت كانه صلى الله عليه وسلم فقلعت جنازة عليها لها قام وقام اصحابه حتى بعدت والشم ما ادرى من ثلثها او من تعالين المكان وما سألته من قيامه وفي الصحيحين من جابر بن جابر جنازة فقام لما النبي صلى الله عليه وسلم وقنا فقلنا انما جنازة يهودى قال اذا رأيت الجنازة فتقوموا زاد مسلم ان الموت فزع وفي الصحيحين من سهل بن عفيف وحماس بن سعد قال صلى الله عليه وسلم الميت نفسا والحاكم عن انس ولا حمزة بن ابي موسى مرفوعا انما قلنا لا تكثر ولا حمزة بن جابر والحاكم عن عبد الله بن عمرو مرفوعا انما قلنا انما الذى يقبض النوى ولا يلى جان الشاة الذى يقبض الارواح ولا ساقاة بين هذه التعاليل لان القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لامر الله وتعليم للعاقلين بآمره في ذلك وهم الملائكة ومقصود المديت ان لا يسمع الانسان على الغلظة بعد رؤيته الميت لما يشعر ذلك بالنسابة بامر الموت فمن ثم استوى فيكون الميت مسل او غير مسلم قال القرطبي معناه ان الموت يعزى من ذكالى غيره جعل نفس الموت فزع ما بالغة كما يقال رجل عدل قال البيضاوى مصدر جرى مجرى الوصف للميت او فيه تقديره لى ذو فزع الخ وروى ايضا في رواية ابن ماجة في الموت فزع ما بالغة ان هذه التعاليل كلها مجمعة ثم جلس بعد بالبناء على النعم قال البيضاوى يمتثل المعنى ببدان جاوزت وبعدت عنه ويحتمل ان كان يقوم في وقت ثم تركه املا على هذا فيكون فعله الاخير فزعت في ان الامر بالقيام للندب او نسخ للوجوب المستفاد من ظاهر الامر والاول ادرج لان احتمال الجواز اول من دعوى النسخ قال الحافظ والاحتياط الاول يدفع ما رواه البيهقى من حديث علي ان اشد الال قوم قاموا ان يبسوا ثم حدثهم بالبيت ولد فقال كراهية القيام جماعة انتهى كذا في الزرقاني قال ابى بكر الجبلوس في موضعين احدهما من مرت به واثالثي لمن يتبعها قبل يقوم لما صح في موضع فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم القيام لما في الموضعين روى ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا رأيت الجنازة فتقوموا حتى تجلس فلا تجلس حتى توضع ثم روى عنه بعد ذلك حديث على المنكوف في رجله جالس ببدان كان يقوم واختلف اصحابنا في ذلك فقال مالك وغيره من اصحابنا ان جلوسه ناسخ لقيامه واقتادوا ان لا يقوم وقال ابن الماجشون وابن جبيب ان ذلك على وجه التوسعة وان القيام فيه اجروه كباقي وما ذهب اليه مالك اولى لمديت على الخ **١٧** قوله ان علي بن ابى طالب قال الزرقاني بلاغ صحيح وقد اخرج الطحاوى رجال ثقات عن علي بن ابي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها وسادة ويضطجع عليها قال ابى بكر وبدا اكثر من الجلوس واختلفت الروايات والاختلاف في الجلوس على القبور واثر على ذلك المنكوف مرفوع في الجواز واخرج البخارى في صحيحه عليه قال عثمان بن عفيم اخذ بيدي خلافة جالس على قبر واخبرني عن عمر بن زيد بن ثابت قال انما كره ذلك لمن احدث عليه قال الحافظ وصلا مسعود في مسنده الكبير وبين فيسب اخذ خلافة عثمان بن عفيم ذلك وظاهره ان عثمان بن عفيم كان يمشى في قبره ولا يمشى في قبره لانه لما سمعوا به يقول ان اجلس على حجرة فتعرق ما دوني حتى تقضى الى صاحب الى من ان اجلس على قبر قال عثمان فرأيت خادمة بن زيد بن الخطاب فذكرت له ذلك فاخذ بيدي المديت وهذا ما صحح الخ في البخارى ايضا قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور وقال الحافظ وصلا الطحاوى من طريق بكير بن عبد الله الاشج ان ناعما حدثه بذلك ولا يبادر من هذا ما اخرج ابن ابى شيبة باسناد صحيح عنه قال لان الحاء على رصف احب الى من ان الحاء على قبره ولا يبادر من هذا ما اخرج ابن عمر بن حزم الاضداد

الله وليست له خطيئة جافة الحسبة في المصيبة **هـ** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليخبر المسلمين في مصائبهم المصيبة بي **هـ** قال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن امرأة من بني النضير عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ماتت مصيبة فقال كما امر الله ان الله واناليه راجعون اللهم اجري في مصيبي واعقبني خيرا منها الا فعل الله ذلك به قالت امرأة فلما توفي ابوسلمة قلت ذلك ثم قلت ومن عيدين من بني سلمة فاعقبها الله رسوله صلى الله عليه وسلم فزوجها ما شاءك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال هلكت امرأة لي فأتاني محمد بن كعب القرظي يعزيني بها فقال انه كان في بني اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد وكانت له امرأة وكان بها مريضا ولها محبة فأتته فوجد عليها وجعا شديدا ولقي عليها اسفا حتى خلا في بيت وخلق على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليها احد وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت ان لي اليه حاجة استفتيه فيها ليس يجزي فيهما الا مشافهته فذهب الناس ولزمت بابه وقالت مالي منه بد فقال

عن من تأخرت وقامت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل هو افضل من تقدمت وقامت فيه خلافت لعلها اخذت باحد القولين وقولنا اول بيت حاجر يدل انسا اذادت ان افضل مطلقا بالنسبة اليها الركن والاولى عندي ان الخبر به باخبار نفسها ولذا لما خطب العديني الاكبر والفاوق الاكبر ردت عليها كما في ذلك في التاريخ ١٣ **هـ** قوله فاعقبها الله رسوله صلى الله عليه وسلم فزوجها ما شاءك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال هلكت امرأة لي فأتاني محمد بن كعب القرظي يعزيني بها فقال انه كان في بني اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد وكانت له امرأة وكان بها مريضا ولها محبة فأتته فوجد عليها وجعا شديدا ولقي عليها اسفا حتى خلا في بيت وخلق على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليها احد وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت ان لي اليه حاجة استفتيه فيها ليس يجزي فيهما الا مشافهته فذهب الناس ولزمت بابه وقالت مالي منه بد فقال

عن من تأخرت وقامت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل هو افضل من تقدمت وقامت فيه خلافت لعلها اخذت باحد القولين وقولنا اول بيت حاجر يدل انسا اذادت ان افضل مطلقا بالنسبة اليها الركن والاولى عندي ان الخبر به باخبار نفسها ولذا لما خطب العديني الاكبر والفاوق الاكبر ردت عليها كما في ذلك في التاريخ ١٣ **هـ** قوله فاعقبها الله رسوله صلى الله عليه وسلم فزوجها ما شاءك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال هلكت امرأة لي فأتاني محمد بن كعب القرظي يعزيني بها فقال انه كان في بني اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد وكانت له امرأة وكان بها مريضا ولها محبة فأتته فوجد عليها وجعا شديدا ولقي عليها اسفا حتى خلا في بيت وخلق على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليها احد وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت ان لي اليه حاجة استفتيه فيها ليس يجزي فيهما الا مشافهته فذهب الناس ولزمت بابه وقالت مالي منه بد فقال

له قوله جامع المسبة في المصيبة قال الجهد المسبة بالكسر الاجراسم من الاحتساب الزوال والاحتساب المسبة فعل ما يجب به عند الله تعالى الى اى الاحاديث المتفرقة في الاجر والاحتساب عنه المصيبة قال الالباني في شرح مسلم المصيبة ما احاب من غير ادشركن السنة فصرح على الشرع قال الباجي كما سياتي في شرح الحديث **هـ** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليخبر المسلمين في مصائبهم المصيبة بي **هـ** قال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن امرأة من بني النضير عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ماتت مصيبة فقال كما امر الله ان الله واناليه راجعون اللهم اجري في مصيبي واعقبني خيرا منها الا فعل الله ذلك به قالت امرأة فلما توفي ابوسلمة قلت ذلك ثم قلت ومن عيدين من بني سلمة فاعقبها الله رسوله صلى الله عليه وسلم فزوجها ما شاءك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال هلكت امرأة لي فأتاني محمد بن كعب القرظي يعزيني بها فقال انه كان في بني اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد وكانت له امرأة وكان بها مريضا ولها محبة فأتته فوجد عليها وجعا شديدا ولقي عليها اسفا حتى خلا في بيت وخلق على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليها احد وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت ان لي اليه حاجة استفتيه فيها ليس يجزي فيهما الا مشافهته فذهب الناس ولزمت بابه وقالت مالي منه بد فقال

له قائل ان ههنا امرأة ارادت ان تستفتيك وقلت ان الموت الامساخهته وقد ذهب الناس وهي لا تقارن الباب ائذ نوالها
فدخلت عليه فقالت اني جئتك استفتيك في امر قال وما هو قالت اني استعرت من جارة لي حليا فكنيت اليه و
اعيدته زمانا ثم ارسلوا الي فيه افاؤديه اليهم فقال نعم ولله فقالت انه قد مكث عندي زمانا فقال
ذلك الحق لردك اياه اليهم حين اعادوكيه زمانا قال فقالت اي يرحمك الله افتأسف على ما اعادك الله ثم اخذ منك وهو احق
به منك فابصر ما كان فيه ونفعه الله بقولها ما جاء في الاختفاء وهو النيش **مسالك** عن ابي الرجال محمد بن عبد
الرحمن عن امه عمرة بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختفي والمختفية يعني نياش القبور
مسالك انك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي قال مالك تعني
في الاثم جامع الجنائز **مسالك** عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اخبرته انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يموت وهو مستند الى صدرها واصفت اليه يقول اللهم اغفر لي
وارحمي والحقني بالرفيق الاعلى **مسالك** انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ما من نبي يموت حتى يخبر قال فسمعتة وهو يقول اللهم الرفيق الاعلى فعرفت انه ذاهب **مسالك** عن نافع ان
عبد الله بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احداكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ان كان من
اهل الجنة فمن اهل الجنة وان كان من اهل النار فقل له هذا مقعدك حتى يبعثك الله الي يوم القيمة **مسالك**
عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل ابن آدم يؤكله الارض الا عجب النبي من خلقه

فسمعت من النبي عليه وسلم وهو يقول في مرضه الذي توفي فيه وقد اخذت برسمه شدة الهم
الرفيق الاعلى بالنسب اي اختاروا خسرته او بالرفع كما في الجمع اي من شدة غرقت
ان ذاهب الى الاخرة ولا يختارنا قال ابا جهمي يمتثل ان يكون لارادته ان يمتثل بين المقام
في الدنيا وبين الانتقال الى ما بعد الدنياه وقد بينت ذلك عائشة بقولها دخلت
ان ذاهب ويمثل ان يريد به التحية في منازل الاخرة فاختار صلى الله عليه وسلم الرفيق
الاعلى وقوله ما غرقت ان ذاهب يريد انها علمت ان ذلك انما كان جواب التحية
الذي يجزى فكان ذلك انتقاء عمره **مسالك** **هـ** قوله ان احداكم اذا مات عرض عليه
قال ابا جهمي العرض لا يكون الاعلى اي ولا يصح على الميت لانه يمتثل ان يعلم ما يعرض
عليه ويطلب ما يحتاج اليه من الميت وقد تقدم من حديث انس من النبي
صلى الله عليه وسلم ان الميت اذا وضع في قبره وتولى عنه اصحابه وان يصح قرع نعاهم
فاناه مكان يبعث الله الهيثم فيه ويدل على احياء الميت ومناجاة الرقي وفي ذلك دليل على
بهاء العرض على الروح ومعه ويجوز ان يكون مع جزء من البدن ويجوز ان يكون عليه مع
جميع البدن فمروا الروح كما عند المسألة حين يقعه الملكان مقعده اي اظهر مكانه
الخاص من الجنة او النار وهو لا ينفك في عرض مقعده آخر فمروا كما ورد في حديث انس مرفوعا
ان الميت اذا وضع في قبره وتولى عنه اصحابه اناه مكان يبعث الله فيه فيقال له انظر الى
مقعدك من النار قد يدلك الشدة بمقعد من الجنة فيرأها جميعا بالقدرة والعش اي في
الغداة وفي العشي والراود وتبها والافانق لا يصاحبه منهم ولا مساء قال ابا جهمي يمتثل ان
يريد بذلك كل غداة وكل عشي وذلك لا يكون الا بان يكون الاحياء جزءا من فنانا نشأ به
الميت ميتا بالغداة والعشي وذلك يمنع احياء جميعه واعادة جسده ولا يمنع ان تعاد
الحياة في جزء او اجزاء من موضع من طينة والعرض عليه ويمثل ان يريد بالغداة والعشي
غداة واحدة يكون العرض فيها **مسالك** **هـ** قوله ان كان الميت من اهل الجنة فمن اهل
الجنة التحية الشرا والجراد لفظا فلا بد من تقديره قال التوبة يمتثل التقدير فمقتضى مقادير
الجنة يعرض عليه وقال الطبري الشرا والجراد اذا تم النفاذ على الغفلة فالحق من كان
من اهل الجنة فيميت كما لا يمتنع كنهه ويؤذبه لا يقدر قدره وان كان الميت من اهل النار
فمن اهل النار اي فالمعرض عليه مقعد من مقادير النار يقال لراي كل واحد منهما المقعد
حتى يبعثك الله الى يوم القيمة كذا في رواية يحيى بن خلف الى واختلفت نسخ البخاري فيها
مسالك **هـ** قوله قال كل ابن آدم يؤكله الارض يمتثل ان يحضره يعني اي تقدم اجزائه
بالكبره ويمثل ان يراد به ليحسب لثرون صورته المعودة فيصير من صفته جسم الشراب ثم يباد
اذ ذكبت قال امام الحرمين لم يدل قاطع سعي على تعيين احد هما ولا بعدا فيصير اجسام
البياد ببعضه اجسام الشراب ثم تعاد به كسبا الى المعهود الا عجب الذنب يفتح العين
المهله وسكون البهيم بعد ما مودة ويقال لعجم بالهم ايضا عوض البهيم هو عظم لطيف في
اصل العصب وهو دأس العصعص وهو مكان دأس الذنب من ذوات الاربع وفي
حديث ابي سعيد الخدري عن ابي عبد الله والي داود والهم مرفوعا ان شربة الخمر
قال ابن يقطين لشدة في هذا سرا لا يعلم الا الله لان من يكره الوجود من العدم لا يحتاج الى شيء
يبنى عليه ويمثل ان يكون ذلك جبل طامع فلا يملكه على احياء كل انسان بجوده وهذا كذا على
قول الجمهور فاذا كان عجب الذنب لا ياكل الشراب **مسالك** **هـ** قوله من خلق اي ابتداء

له قوله ما جاء في الاختفاء وهو النيش قال الباقى
الاختفاء فعل النياش ومعناه الظاهر يقال غفيت الشيء اذا غرسته عما يسر واظهره
وغفيت اذا سرته الزوال وقال ابن عبد البر غفيت الغنى اذا اقرته واغفيت سرته وتقبل
غفيت بمعنى سرته واقرته وفي الجمع المختفي النياش عندنا في الجواز من الاختفاء
الاستخراج اومن الاستتار لانه يسري غفيت **مسالك** **هـ** قوله من رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال ابا جهمي اللعن الاباد في اصل كلام العرب وهو مستعمل في الاباد من
الويل لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتفق انما هو الدعاء عليه بالاباد من ردة
الله الى التفتي والمختفية بالقاء الجحيم فيها اسم فاعل من الاختفاء وقال بعضهم يردى
المختفي بخلاف جحيمه وعاد مملته والاختفاء بالمحطة اقطاع الشيء وكل من يقتلع شيا فافنو
مختف والذى عليه الناس بالقاء الجحيم قال الزرقاني وقال الجمهور حتى البقل اقتله
من الارض لفساد في البريق نياش القبور قال ابن عبد البر هذا التقدير من قول مالك
ولا اعلم احد ينادى في ذلك الا في التوبة **مسالك** **هـ** قوله كانت تقول كسر عظم
المسلم ميتا ككسره اي العظم وهو حي قال ابا جهمي يريد ان لمن الحرمة في حال موته مثل
الميتا حال حياته وان كسر عظمه في حال موته محرم كما يحرم كسر حال حياته **مسالك** **هـ**
قوله قال مالك لعن عائشة بقوله كسر العظام في الاثم وقد رواه القضاعي كما تقدم
وكذا في ابن ماجه من حديث ام سلمة روى مرفوعا بلفظ كسر عظم الميت كسر عظم الحي في
الاثم قال ابا جهمي يمد مالك انما لا يتساويان في القصاص ويذره وانما يتساويان
في الاثم وقال الزرقاني لا تتساوى على حرمة فعل ذلك به في الحياة والموت لاني الفضا
والديه فمروا من كسر عظم الميت اجاما الا وكذا قال السوادى في مشكرو وما صدر ان
عظم الميت لحرمة مثل حرمة عظم الحي لكن لا حياة فيه وكان كاسره في انتهاك الحرمة
كما سكر عظم الحي ويعدم القصاص والارث لالعدم المعنى الذي يوجب من الحياة **مسالك** **هـ**
هـ قوله وهو صلى الله عليه وسلم مستند الى صدرها اي عائشة واصفها باسكان
الصاد والمهله وفتح الثنين الجحيم اي امات عائشة سمعها اليه صلى الله عليه وسلم يقول
وفي رواية وهو يقول اللهم اغفر لي وارحمي فيه ذنب الدعاء بها ولا يتساوى عند الموت
واذا دما بذلك النبي صلى الله عليه وسلم نياش قبره معه وقد مر به النبي صلى الله عليه وسلم
في سورة النصر والتمتع بهزة القطع بالرفيق الاعلى وفي رواية للبخاري فيقول في
الرفيق الاعلى حتى قبض ومات بهزة واختلفوا في معنى الحديث فقال ابو هريرة الرقي
الاعلى الجنة ويؤذبه ما وقع من اهل النار اسماء الرقي لاهل الجنة وقال الخطابي الرقي
الاعلى هو صاحب المرافق وهو بينا يعني المقادير بين الملكة قال الخطابي وفي رواية
ابن موسى عن الحسن بن وهب بن جابر فقال اسأل الله الرفيق الاعلى الاسعد مع
جبرائيل وميكائيل واسرائيل وقاهره ان الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة فيه
مع المذكورين وذم بعض المخالفة لانه يمتثل ان يراد بالرفيق الاعلى الله عز وجل
لان من اسماها كما اخرج ابو داود وسلم من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ان الله
يرقى عجب الرفيق والرفيق يمتثل ان يكون مصفة فالتكليف اوجهه فحصل **مسالك** **هـ**
هـ قوله ما من نبي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يمتد به من اوله جاد للفقول اي
يخبر بين الدنيا والاخرة وتقبل بين منازل الاخرة والاول كما سياتي في ثالث عائشة

يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنبأ الأبل من بهيمة جميعاء هل تحس من جدعاء قالوا يا رسول الله أرايت الذي يموت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين **مسألة ٥٩٨** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يمد الرجل بقدر الرجل فيقول يليتني مكانه **مسألة ٥٩٩** عن محمد بن عمرو بن حلحلة الديلمي عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث نبيا بعده فقال مستريح ومستراح منه قالوا يا رسول الله ما المستريح وما المستراح منه قال العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأزاهيها إلى رحمة الله والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب **مسألة ٦٠٠** عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما مات عثمان بن مظعون ومعه جنازة ذهب ولم تلبس منها بشيء **مسألة ٦٠١** عن

الشهيد عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة وقوله تعالى وما كان معذبين حتى نبعث رسولنا ينضيان العذاب عنها جميعا فانتفى بذلك دخول ذراري المشركين المأذونين أساكما كان انتفى الدخول المرتب على الأفعال وليس مجرد الفطرة كافي في دخول الجنة فلم يثبت بذلك الدخول في شيء فينظر إلى نصوص آخرت ثبت دخول الجنة ولا ينافيه ما ورد في رواية شريفة حين سألت عن ولدها الذي مات في الجاهلية فقال هو في النار لأن كل مرتبة صمى بالنسبة إلى ما فوقها نار والعرب تسمى كل شدة نار ولا شك أن أصحاب الاعراف في شدة إذا قاسوا أحوالهم بأحوال أهل الجنة وان ثبت دخول ذراري المشركين الجنة كان غير مخالف لقوله أيضا فإن دخلهم هناك لما كان غير منصف إلى استحقاقهم وكانوا كالعبيد والخدم ولم يكن لهم ما يكون للمؤمنين والاطفال من الأكرام والتعظيم كان ذلك شدة لهم وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم خلقهم وهم في أصلاب آبائهم ليس فيه تعريض بانهم في النار وفي الجنة فنقول إنما كتب قبل خلقهم أنهم في الجنة من غير عمل عملوه وانما لم يثبت ما ثبت لاننا تكلمت باليس لانه علم وان كانت مصيبة فيها فأنته انتهى **مسألة ٦٠٢** قوله لا تقوم الساعة بهذا الخبر من صلى الله عليه وسلم بكثرة الطعن وشدة تباين بيني وبين الساعة حتى يراد من ذلك أن الغالب والأغلب أن يكون أن تمتنع الموت لذلك أيضا لما كان الغالب أن الرجال هم المبتلون بالشدائد والنساء محبات لا يصلين نادرا لفتنة خصم بقهر الرجل قال الحافظ أبو محمد من أن النبي المصطفى إنما يحمل عنه ذرية القهر وليس ذلك مراد بل فيه إشارة إلى قوة هذا المعنى لأن الذي يتقن الموت بسبب الشدة التي تحمل عنه قد يذهب ذلك التقى أو يخف عنه مشادة القهر والمقهور فيترك حول المقام فيضعف نفسه فاذا تادم على ذلك دل على تأكيد تلك الشدة عنده حيث لم يضره ما شاهده من وحشة القهر وتذكر ما فيه من الأهوال من استمراره على تقبلي الموت فيقول المارئي يئس كنت ميتا فكاذا من كان صاحب القهر ولا يتحمل وجع الأول أن يكون ذلك عند ظهور الفتن وحرف ذهاب الدين نظيرة الباطل والهرم وتغير الناس وظهور المعاصي فيمتنئ الرجل الموت للبقاء مناديا أن لا يقع البلاء والشدرة حتى يكون الموت الذي هو أعظم المصائب أبون على المرء فيمتنئ أبون المصيبين في اعتقاده **مسألة ٦٠٣** قوله من يبعث إليهم وشدة الرأى على بنار الجحيم من المرد عليه بمنزلة تقدم في حملان الحمر ففتح قال الحافظ في الفتح لم أقف على اسم المارد ولا المرد بجملة فقال صلى الله عليه وسلم مستريح بمنزلة الميتة أي هو مستريح ومستراح منه الواديعن أو للتبويح قال ابن الأثير يقال أراح الرجل واستراح إذا رجعت إليه نفسه بعد التعب قالوا أي الصابة قال الحافظ لم أقف على اسم السائل منهم بعينه يا رسول الله ما المستريح وما المستراح منه أي ما منتهما قال العبد المؤمن كامل الإيمان أو كل مؤمن يستريح أي بعد الراحة بالموت من تعب يستعين الدنيا أي من تعبها ومشقتها وإذا أحيا أي كالحمد والبر وهو من علف العام على الخاص إلى رحمة الله تعالى أي ذاهبا وواعلا إليها والبعيد الفاجر أي الكافر والعاصي يستريح من أي من شره الجهاد من جهة ظلمه عليهم أو من جهة أن يمين فعله شكر الله إذا هم وماذا هم وان سكتوا فذا هم من دينهم ودنياهم قال الدودي أنهم يستريحون ما يأتون به من الشكر فان شكروا عليه ناله إذا وان تركوا شكروا والبلاء لغصبا ومنه ما يحصل من الجهد والكد والعبادة والشغل فقلوا أياها غصبا أو غصبا فحوا أو بما يحصل من الجهد فيك الفرح والسرور والنداء والبواب لاستعمالها في وقتها وتقصيرها في غلها ومقبتها أو الجهد بها **مسألة ٦٠٤** قوله ومن يبعث الجحيم بمنزلة تدر على النبي صلى الله عليه وسلم ذهب بتأدي الخلق ولم تلبس بمنزلة أحدى الن بن ولابن ومناح تنكس بتأيين قال الزرقاني وفي الجمع ما يتلبس به طعام أي لا يلزق به لثافة الكد منه حديث ذهب ولم يتلبس من الدنيا بشيء منها أي من الدنيا بشيء قال الباغي يريده والظاهر أنه الدنيا فانه لم يزل منها شيئا لم يترك في أول الإسلام قبل أن يفتح على المسلمين الدنيا فينتسبون بها مع زهده فيها كان يناله منها **١٣**

ومن بعدهم على عدم التعرض للأطفال أهل الذمة كذا في الفتح يهودانه بنسبه يهوداوي يعلم أنه يهودي ويعلم أنه يهودي أو يمجسانه زاد في الصحيحين وغيرهما أو يجسانه كما تنبأ بنسبه فنون تألف فغويته فيم أي يولد منه لمصدر محذوف وما مصدرية أي يولد على الفطرة ولادة مثل نتائج البهيمية أو يغيرانه تغييرا كغيرهم البهيمية وقيل حال أي مشبها شبه ولا تدر على الفطرة بولادة البهيمية السليمة غير أن السلامة حيرة ومضوية على التقديرين أي المغفولة والى ليرة الأفعال الثلاثة أي يهودانه وما عطف على ثلاثة في كما تنبأ النبي لتبشيرة ذلك المعقول بهذا المحسوس المعاني يتضح به أن كونه بلغ في الكشف والبيان مبلغ هذا المحسوس المشابهة قال القاري قال الميتة الناقة كفتى نجاها وانتهت وقد تنجها أهلها في الجمع نجت الناقة ولدت في مستودعها وانتهت حملت في نوتجها والناتج لابل كالعقاب للنسار الأبل بالرفع من بهيمه لفظ من زائدة جمعها قال الزرقاني يعنى الجيم وسكون الهم والدلففت لبهيمه أي سلبه الأعضاء كما طهتها لم يذهب من بدننا شيء سميت بذلك لاجتماع سلامة أعضائها من نحو جرد وكذا قاله القاري بل تحس منهم أولئك كثرانية أي تصروف رواية بل ترى فيها من جدعاء بفتح الجيم واسكان الملة والدرى مقطوعة الأنف والاذن أو الأطراف والجملة صفة أفعال أي بهيمه سليمة مقولا في حقها بهذا القول وغيره نوع عن التاكيد يعني كل من نظر إليها قال هذا القول لظهور سلامة ما قال الباغي يريده لاجتماعها من أصل الخلقة وانما يجمع بينه ذلك ويغير خلقها كما لو ولد يولد على الفطرة ثم يغير بعد ذلك الجواهر فهو دانه أو يغيره **مسألة ٦٠٥** قوله قالوا يا رسول الله أرايت أي أخبرنا من المطلق السبب على المسبب لأن مشاهدة الأشار طريق الال إخبارنا الذي يموت وهو صغير لم يبلغ العلم بدخول الجنة وقال الباغي سألوه من حال الصغير الذي لا يتقبل صرف البويرة من الفطرة إلى دينها ما يكون حاله في الآخرة وقد قال الله تعالى ولا تدعونهم ولا تدعونهم فكيف يبعثهم يذوب أبائهم قال صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين فكيف لم يبلغ في معناه قال ابن تيمية أي لو أبقا بهم فلا تحمكوا عليهم بشيء قال الباغي يريده أن الله عالم بما كانوا يفعلون لو أبقا بهم حتى يعقلوا ويحكموا العقل وفي هذا خبر من أن لا طريق لنا إلى معرفة مصيرهم في الآخرة إلا من جهة أخبار الله وأنه لا يبايعهم يذوب أبائهم وانما يفعل بهم ما يريد بهم من التفضل عليهم والتكليف لهم في الآخرة ثم يجزيهم بذلك ويكون جزاء لهم ما سبق في ملكة تعالى أن كان يؤفهم لمن العطل أو الذي الأمان قوله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين الفرق أن جزاءهم يكون على ما علم الله تعالى منهم أنهم كانوا يفعلون لو علمهم هذا التكليف الإذ قال غيره أي علم الله أنهم لا يفعلون شيئا ولا يبرهنون فيعملون أو أخبرهم بعلم النبي لو وجه كيف يكون ولم يرد أنهم يهاذون بذلك في الآخرة لأن العبد لا يهازي ما لم يعمل أو معناه أنه علم أنهم لم يعملوا ما يقتضيه قسدهم من عذوبة أنهم غير مكلفين قاله الزرقاني قوله الله أعلم بما كانوا عاملين حاصله والله أعلم أن دخول الجنة قد يكون لأجل الأعمال وقد يكون بغير ذلك من العواطف فالتسؤال لم يكن الأمان الدخول المرتب على الأعمال فأجاب أنهم ليس منهم عمل حتى يدخلوا الجنة ودخول كذا أو ما مطلق الدخول المتحقق في النوع الثاني فلم يتعرض له ولم يكره عنهم بل أنبئهم بقوله كل مولود يولد على الفطرة فأنتم لما ولدوا على الفطرة ولا معتبرا ما صدر منهم حاله الصغر كانوا مسلمين قبل الولاد ومن البهيم أنهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار فلما يكون فيها بعد الولاد أيضا إذا قاموا صغارا وذلك لما قلنا أن ما كن من الكفر غير مجزئ عليه وما ظنهم أفعالهم لا يثبت به فلم يبق الحكم فهم الأماكان قبل الولاد فترك بيان أنكالا على ما هو الظاهر وعليه يحمل قوله هم من أبائهم فأنتم ليس لهم من الحكم الأماكان لا أبائهم وهو الدخول المرتب على الأعمال وكذلك في المؤمنين وأولادهم ولما لم يكن للفطري أعمال لم يكن لهم الدخول المرتب عليها والى أصل أنهم شادوا الأباذ في الدخول المرتب على الأعمال فالؤمنون وأولادهم وكذا المشركون وأولادهم كلهم شركاء فيها فيمن أن الدخول مرتب على الأعمال فاعمال المؤمنين الجنة وأعمال المشركين النار من أن الدخول في النار والذم من المؤمنين لم يمكن لهم أعمال حتى يرتب الدخول في إحدى الطرقتين المرتب عليها وأما الدخول بغير ذلك فغير مشترط به فينظر فيه إلى نصوص أخر فرأينا قوله صلى

علقة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلبس ثياباً ثم خرج قالت فأمرت جاريتي ببردوة تتبعه فبقيته حتى البقيع فوقف في أدناها فبأشعر الله أن يقف ثم انصرف فبقيته ببردوة فأكبرتني فلما ذكر له شيئاً حتى أصبح ثم ذكرت ذلك له فقال اني بعثت الى اهل البقيع لأصلي عليهم معك عن نافع بن أبان هروية قال اسرخوا بجنازكم فأنهوا فخير فقد موتهم إليه أو شترتوه عن رقابكم ثم كتاب الجناز والحمد لله

كِتَابُ الصَّيَاحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما تجاء في رؤية الهلال للصيام والفطر في رمضان معك عن نافع عن عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدر رواه معك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسعة وعشرون يوماً فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدر رواه معك عن ثور بن زيد الديلمي عن عبد الله بن عباس

بدفن الميت لمن بعد تحقق انما مات اما مثل المفقون او المسبوت والمطلوع فينبغي ان لا يسرع بدفنهم حتى يمشي يوم وليلة ليتحقق موتهم كذا في الفتوح ٣ ثم كتب الجنازة وشهد المراء ولا تأخر عليه التكلان **له** قوله ما جاء من الروايات والآثار في رؤية الهلال اختلف في معنى الهلال كما ينبغي للصيام كذا في النسخ الهندية وفي النسخ المصرية كلها للصوم والفطر في رمضان قال اليامي الفطر لا يكون في رمضان وانما يكون رؤية الهلال في زمان رمضان للفطر والصوم في رمضان ورؤية الهلال في الاغلب في غيره الزواجر ان العلامة اليامي قصر النظر على الجزاء في فقط والاوجه عند انه يتحقق بكل الجزئين اي ما جاء في رؤية الهلال في حق رمضان باعتبار الصيام له وباعتبار الفطر فيه وذلك لان المصنف ذكر فيه ما يتعلق بالمالين معاً ولم يذكر فيه ما يتعلق بالمالين بالمالين الاخر سواهما **له** قوله ذكر رمضان فقال لا تصوموا في يوم الثلثين من شعبان من رمضان كما يدل عليه السياق متى تروا الهلال اي حلال رمضان وهذا اذا لم يكمل شعبان ثلثين وان كل شعبان ثلثين يوماً فيجب الصوم بدون الرؤية ايضاً وليس الزاوية جميع الناس بل بعضهم ظاهراً وبعضهم باهياً الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً اذ تداركته تحول على يوم السبت المستقبل وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال او بعده قلت وسأني بيان من فرق قبل الزوال وبعده وان عدم الصوم فيما يتحقق الرؤية ولو ثبتت ليلة ما ضاع به الصوم متى ثبت **له** قوله فان غم عليكم بنعم المجرة وتشديد اليم اي مال ينكر ويؤخر حتى يقال غمت الشئ لظلمة وقع في حديثي الي ابريرة من طريق فان غم ومن آخره ومن آخره يفتح الحسين المجرة وتختفي الموحدة داعي وغم وعني تشديد اليم وتختفيها فهو معوم امك بعين واما غمى فاخذ من العبادة وهي عدم الظن وهي استعادة قضاء الهلال ونقل ابن العربي انه روى باليمن الملاء من العمى قال وهو يجهل انه ذهاب البصر من الشاهدات او ذهاب البصيرة عن المعقولات الخ قال اليمى ومن الغم لانه ليس بالشك والرجل الاغم المستور المجبى بالشك ومنه السحاب فيلاد ليس السحاب الخ وفي العبادة بناء على السحابة والظلمة ومنه الغم فانه يخطئ القلب عن استرساله في المالد من الغم وهي السابية فاقدر والسه بمرارة الوصل ومنه الدال الملاء وكسرها وفي المغرب الغم خطأ كما قال القاري وفي النيل قال اهل اللغة يقال قدمت الشئ اقدته كسر الدال ومنها وقدرته واقدته كذا يعني واحد وهي من التقدير الخ وسأني في الحديث الا ان الرواة اتفقوا على هذا اللفظ وهو تأكيد لتولاه تصوموا حتى تروا الهلال من المجرور والعلل في معنى هذا اللفظ ثلثة اقوال الاول قول الأئمة الثلاثة والجمهور قال اليمى وهو مذاهب جمهور فقهاء الامصار بالجاز والعراق والشام والمغرب منهم مالك والشافعي والاوزاعي والثوري والبرقيفة واصحابه واما اهل الحديث الا احمد من قال يقول ان معناه قد بدوا تمام العدد ثلثين يوماً يقال قدمت الشئ واقدته وقد رتبته بمعنى التقدير اي انظر واني اول الشهور

له قوله قام رسول الله صلى الله عليه وسلم اي من فراشه ذات ليلة فلبس ثياباً ثم خرج قالت اي عاتشة ومن فامرت ببناء الحكم جارية ببردوة بوحدة مفتوحة ورايين ملبتين اولها ملبسودة والثانية مفتوحة بينهما تحفة ساكنة وفي آخرها حاد صابية مشهورة متجسمة على الله عليه وسلم قال اليامي امرها جارية بها ثياباً على الله عليه وسلم يمكن ان تكون علبت بابا في ذلك لما دأته خرج الى موضع لا يمكن السرف فيه من الناس ليجوز تفرغهم في الطرقات والعماري فاستبانت الاطلاع على اثره والشبه ال مفرقة ما خرج لذلك ولو دخل موضعاً ينفرد فيه لما دخلت ولا تبعته فيه ويمكن ان يكون ارساله لانهما لتستفيد ملاماً يفعل في ذلك الوقت من صلوة او غير حاد يمكن ان يكون غير منها وخوفاً ان يأتي بعض جهل سائر وقد روى في ذلك الإفتحة اي تبعه ببردوة النبي صلى الله عليه وسلم متى جاء البقيع بالباد الموحدة فوقف في أدناه اي في اقرب ما شاء الشدان يقف ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من البقيع فبقيته ببردوة فاخبرني بما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم اذكر له صلى الله عليه وسلم شيئاً حتى أصبح ثم ذكرت ذلك له فقال اني بعثت الى اهل البقيع لأصلي عليهم قال ابن عبد البر يمكن ان الصلوة نهنا الدعاء والاستغفار وان تكون كالصلوة على الموتى خصوصية لصلى الله عليه وسلم لان صلوة على من صلى عليه دعي فكان امران يستغفر لهم ولا يجاز على ان لا يصل على قبر مرتين ولا يصل على قبر من صلى الله عليه وسلم ذلك واكثر ما قيل فيه سنة اشرف قال واما نبش وسميه اليم فلا يدري مثل بناء عليه ويمكن ان يكون ليصوم بالصلوة من عليهم لانه رجاؤهم منهم من لم يعمل عليه كالمسكين ومثلها من دفن ليلاً ولم يشغره ليكون مساوياً بينهم في الصلوة وجاز في حديث حسن يدل على ان ذلك كان من حين جبر فرج اليه كالمودع لا يجلد والاوامات ثم اخرج من اليه موسى مرفوعاً اني قد امرت ان استغفر لاهل البقيع فاستغفر لهم ثم انصرف فاقبل على فقال يا ابا موسى ان الله قد خيرني في منافع خزان الدنيا والند فيها ثم الجنة ولقائه في فاخترت لقائه في ما صبح من تلك الليلة بدو جبر الذي مات من صلى الله عليه وسلم الذي الى غيبة من الممل كانت القصة قبل موته بخمسة ايام قلت ويمكن ان يكون من ذلك لان الظاهر ان مثل هذه القصة وقعت مراراً **له** قوله اسرخوا بجنازكم قطع بجنازكم نقل ابن قدامة ان الامر فيه الاستصحاب بلا خلاف بين العلماء وشذاهن حرم فقال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك جلد بعض السلف وهو قول الخطيب قال صاحب السلاية ويشون بها مسرعين دون التجب وفي المبسوط ليس فيه شئ موقوف بغيران الجملة احب الي ابي حنيفة وعلى الله تعالى عنه ومن الشافعي والجمهور المراد بالاسراع ما فوق سمعية الشئ المتبادر ويكره الاسراع الشديد وما ليعاض الى لفي الخلاف فقال من استخبر اناذ الزيادة على المشي المتبادر ومن كرهه اراد الا فرط فيه كارب **له** قوله فأنما هو خير قد مودته قال الرقابي كذا في الاصول والقياس فقد مودتها اي الجنازة اليه اي الي الغير وهو الثواب والاکرام الا حاصل لوق قبره فيسرعه به ليلقاه قريباً قال ابن مالك روى اليه ابيانث الغيرة على تأويل الجبر بالرحمة او الحسنى قال السدي على اليه اي الظاهر ان التقدير في غير اي الجعارة بمعنى الميت لقائه بقوله فشر ومينش لا بد من اعتبار الاستدراك في غير اليه الراجح الى الجبر ويمكن ان يقدر لقاؤه هناك غير كنه لاسأله المقابلة الزاوية شترتوه عن رقابكم فلا مصلية لكم في مصاحبة لانهما بعبدة من الرحمة ولو أخذ منه ترك محبة اهل البطالة وغير الصالحين وفيه نذب الهادة

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكموا العدة
 ثلثين منكم ان الله بلغه ان الهلال رُؤي في زمان عثمان بن عفان بعشي فلم يفطر عثمان حتى امسى وغابت الشمس قال
 يحيى سمعت ما لك يقول في الذي يرى هلال رمضان وحده انه يصوم لانه لا ينبغي له ان يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم من
 رمضان ويخرج راي هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يتهمون على ان يفطر منهم من ليس مأمون ويقول اولئك اذا ظهر

حقيقته والشاخي وعن احمد رواية اخرى ان لما حلفت فيلزم قضاء ذلك اليوم واساك
 بقية احتياطي العبادة والاول اصح لان ما كان ليلة القبله في آخره فبولنا في اولها لو روي
 بعد العصر الخواني بالرحان بجعل اليوسف السلال المري قبل الزوال لما حلفت في الصوم
 والقطر لان الظاهر ان لا يرى قبل الزوال الا وهو لليلتين وهو قول علي وعائشة ورواية
 عن عمر وهاراي ابو حنيفة وعنده جعله للستقبله وهو قول ابن مسعود واس ورواية
 اخرى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤية وافطروا لرؤية فاجاب سيق الرؤية
 على الصوم والقطر والغصوم المتبادر من الرؤية عند غروب الشمس والصيام في ذلك اليوم
 ومن بعدهم والمتبادر قوله ما يروي قال الشاخي وعن ابي حنيفة ان كان مجاهد امام الشمس وهي
 تتلو في ليل الصبيته وان كان خلفها للستقبله الى ١٣ ١٤ قوله يقول في السدي
 يرى هلال رمضان وحده انه يصوم وهو بالان لا ينبغي وليس في المعربة لفظه لانه بل
 فيما لا ينبغي لا يجوز لان يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم من رمضان قال الزرقاني
 ويرى قال الجمهور منهم الاثني الا لرؤية علمها لا احاديث السابقة وقال عطارد والحسن وشريك
 واسحق لا يصوم حتى يتبين ان كان من رمضان وقال ابن رشد العلما اجماعا على ان
 عليه ان يصوم الا بعد ان يربح فانه قال لا يصوم الا لرؤية غيره مع انهم قالوا لو افطر
 المشهور في المذهب انه متى رأى الهلال وحده لزم الصيام عدا ما كان لو فطر عدل شه
 عنه حاكم اوله يشهد قبله شهادته او دعت وبها قول مالك والبيهقي والشافعي و
 اصحاب الرأي وابن المنذر وقال عطارد واسحق لا يصوم وقد روي عن علي بن احمد
 يصوم الا في جماعة الناس ودوي نحوه من الحسن وابن سيرين لا يصوم بمحكم بين شعبان
 فاشهر الا في سبع والعشرين ولما انما يمتنع من رمضان فله صوم مكرما لو حكم به الحاكم
 وكونه مكرما بين شعبان فاهرب في حق غيره لما في الباطن فهو يعلم ان من رمضان فله صوم
 صيامه ثم ان افطر عدل اخر فحصى عند مالك وقال الاكثر الكفاية عليه للشيخ قال
 الزرقاني وقال ابن رشد شه ماك فقال من افطر وقد رأى الهلال وحده فعليه القضاء
 والكفاية وقال ابو حنيفة عليه القضاء فقط في ذلك ودوا في ما كان امام احمد فحصى اخفى
 ان افطر ذلك اليوم بجماع فعليه الكفاية وقال ابو حنيفة لا يجب لانا عقوبة فلا يجب
 بفعل مختلف فيه كما في الزكاة وتخصيصها بالجماع على من هذه الكفاية لا يجب
 الاية ١٣ ١٤ قوله ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر قال الباكي بذا ما لا
 يختلف فيه في المذهب ويرى قال ابو حنيفة لان الناس يتهمون وقد عودوا اتقوا ما منع
 عنهم على ان يفطر منهم من ليس مأمونا من اهل الفسق والبعد وما مونا بالنصب في
 جميع النسخ المعربة واكثر السنية وفي بعضها ما من بالرفع والوجه الاول فيقول
 اولئك اي اهل الفسق او اكثر عليهم قد رأينا الهلال قال الباكي وجه ما احتج به مالك
 من ان ذلك رؤية لاهل الفسق والبعد الى القطر قبل الناس يوم ويدعون رؤية
 الهلال او اكثر عليهم الخ قال الزرقاني ويرى قال ابو حنيفة واهم والاكثروا الشاخي و
 ابو ثور وشيب يظن وان خاف التهمة لم يفطر وليتقوا القطر قال الكفاية فاحفظوا في
 افطر فقال الشاخي يفطر ويخفف وقال الاكثر بتر ما نأمن احتياطي الزوال الموفق لا يفطر
 اذا رآه وحده ودوي بآمن مالك والبيهقي وقال الشاخي يحمل لان يأكل حيث لا يراه
 احدا لا يتيقن من شوال في ناله الاكل كما لو قامت به بينة ولنا ما روي ابو حماد عن
 ابن قدامة ان رجلين قدما المدينة وقدر رأيا الهلال وقد اجمع الناس صيا ما فاتا عرفة فذكرا
 ذلك لفطر لاهل صاماسم انت قال بل فطر قال مالك على هذا قال لم يكن لا مونا
 وقد رأيت الهلال وقال لا فطر قال امامنا قال مالك على هذا قال لم يكن لا فطر و
 ان اس حيا فقل لا فطر لولا مكان هذا لاجتهدت في ذلك ثم فودي في الناس
 ان اخرجوا اخرجهم سعيد بن ابن عليه من الجواب من ابن رباح وانما اخرجهم لافطاره برؤية
 ووضع عنه العزب لئلا الشهاده به وبما صرحوا جازلا فافطروا انكر عليه ولا توامده
 وقامت عائشة انها يفطر لوم الفطر الامام وجماعة المسلمين ولم يعرف لها مخالف في
 عصرها فكان اجماعا وقولهم ان يتيقن ان من شوال قلنا لا يغيب العينين لانه يمكن ان
 يكون الرأي فيل إليه كما روي ان رجلا في زمن عمر بن الخطاب قال لقد رأيت الهلال فقال له
 اسع عنيك فسمعت قال له تراه قال لا قال له شجرة من حابك فتوسست على
 عينك فقلتها حلالا او ما هذا معناه الى ١٣

قد يكون تسعا وعشرين وليس يريون كل شهر تسعة وعشرون وانما احتياطي ال بيان ما
 كان موصو ما ان ينبغي عليهم لان الشرف في العرف ومالك العادة يثلثون فوجب ان
 يكون البيان فيه موصو قال النادودون المعروف من انه وقال عياض معناه قد يكون
 تسعا وعشرين وقال الحافظ او الامام لعمره والمراد شهر جيزا وهو محمول على الاكثر لقول ابن
 مسعود ومما سنع النبي صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين اكثر مما سمعنا ثلثين رواه ابو داود
 والترمذي ومثل من ما شئت عندا مع باسنا وعنده وقال ابن العربي معناه المعصم من احد
 طرفيه اي يكون تسعة وعشرون وهو اقله ويكون ثلثين وهو اكثره فلا تأخذوا الفسك يوم
 الاكثر احتياطا ولا تقصروا على الاقل تخيفا ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبة ابتداء وانتهى
 باستلزام الخ وقال الباكي ان يريه التنبه على تراخي الهلال لتسع وعشرين
 ثم قال ومع ذلك فلا تصوموا لتسع وعشرين حتى تروا الهلال انتهى كلام الباكي قال ابن
 العربي اوجب على المتق مراعاة الهلال فمن الناس من يراعي الابرار كلما في العام لئلا
 يأخذ في كل شهر الملتصق فيهم فلا يتردى اليه ومنهم من قال وهو الاكثر يحصى هلال شعبان فامنه
 ويدل عليه الحديث الحديث رواه الترمذي بسنده من ابي هريرة مرفوعا انهم اهل شعبان
 لرمضان ودوي من ما شئت ومع قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ من هلال
 شعبان ما لا يحفظ من غيره ثم يصوم رمضان لرؤية الحديث قال اللطفي بذا اسناد
 حسن صحيح الخ ولا تقطروا حتى تروه اي الهلال فان لم يترك فاقدره الزوال الحافظ اما
 حديث ابن عمر فافطره الرواة عن مالك من تأخ في حق فاقدره والوجه من وجه
 آخر من تأخ بلفظ فاقدره الثلثين كذا اخرجهم مسلم من طريق عميد الدين عن عمر بن الخطاب
 اخرجهم عبد الرزاق عن الربيع بن ماسع ١٣

١٥ قوله فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال

ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكموا العدة وفي رواية العدة والنسخ السنية على
 الاول والمعربة على الثاني والامام الشافعي عدة الشهر ويخص من الله عليه وسلم شراوية
 شهر بالاكمل اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك
 اذ لو كان شعبان غير مرمو لكان الكمال لبيته وقد روي في بعض الروايات فاكموا عدة
 شعبان وما قيل القدر والبناء لا يصح فلهذا تباعدت بسطت في محله ولا تخالف فيها
 على معنى مفسرة لاحد المتأخرين ١٢ ١٣ قوله بعشي ما بعد الزوال الى آخر التمسك فلم
 يفطر شعبان حتى امسى قال الباكي بذا دليل على ان ذلك في رمضان وان الهلال الذي روي
 هو هلال شوال وما ثبت الشخص واخرج ابن ابي شيبة عن جهم بن اسحق عن عبد الرحمن
 ابن حرملة ان الناس راوا الهلال هلال الفطر حين زاعت الشمس فافطر بعضهم فذكرت
 ذلك لسعيد بن المسيب فقال رآه الناس في زمن عثمان فافطر بعضهم فقام عثمان
 فقال اما انتم صيامي الى الليل الحديث قال الباكي لا خلاف بين الناس ان اذا روي
 بعد الزوال فانه ليس له القادمة واما اذا روي
 قبل الزوال فان ما كان والشافعي وابا حنيفة وجمهور الفقهاء يقولون انه ليلة القادمة
 لحديث ابي داود انما كانت كسب عران الابرار بعضا اكبر من بعض فاذا رأيت الهلال فليدا
 فلا تقطروا حتى يشهد رجلا انها احلها بالامس وقال الثوري وابن وهب والجمهور
 يوسف وابن جبيب لما حلفت لما رواه النخعي عن عمر اذ رأيت الهلال قبل الزوال فافطروا
 واذا رأيتوه بعده فلا تقطروا وهذا مقبول والاول يحمل لانه قال شرا ولكن قال ابن
 عمير لير الاول اصح لانه مشتمل والثاني منقطع فالنخعي لم يدرك عمره قال الباكي قال
 ابو بكر بن الجهم بذا لا يغيب عن عمره شاك وهو محمول قال وبذا الخلاف انما هو لثاوية
 في يوم ثلثين ولا يصح ان يكون قبل ذلك الخ وبكذا ذكر ابن رشد في البداية اختلاف
 الاثني في ذلك ثم قال وسبب اختلافهم في ذلك ترك اعتبار التهمة في جازية التهمة
 والرجوع الى الابدان في ذلك وليس في ذلك اثر من النبي صلى الله عليه وسلم بفتح اليه
 لكن روي عن عمر بن الخطاب احدها عام والاخر مفسر ثم ذكر الاثرين المذكورين العام والاول
 عنده والمفسر اثر النخعي عن عمر بن الخطاب فافطر من الصوم والقطر من الفطر بدليل ما رواه عنه
 ان كانت الرؤية في اول رمضان فالصحيح ايضا انه ليلة القبله وهو قول مالك والباكي

في القبله للصائم قال عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلا قتل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد من ذلك وجدا شديدا فاسل امرأته تسئل له عن ذلك فدخلت على امرسته زوج النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لها فاعبرتها امرسته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت الى زوجها فاعبرته فزاده ذلك شرا وقال لستأ مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لرسوله ما يشاء ثم رجعت امرأته الى امرسته فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرأة فاعبرته امرسته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اعبديتها اني افعل ذلك فقالت قد اعبرتها فذهبت الى زوجها فاعبرته فزاده ذلك شرا وقال لستأ مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لرسوله ما يشاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله اني لا تقام لكم ولله واعلمكم بحديثي عن عائشة عن عروة عن ابيه عن عائشة امر المؤمنين انها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض ازواجه وهو صائم ثم تفحك **مسالك** عن يحيى بن سعيد ان عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم فلا ينهأها **مسالك** عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله ان عائشة بنت طلحة اعبرته انها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها فاعبرها **مسالك** وهو عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق وهو صائم فقالت له عائشة ما يمنعك ان

تسأل وقد اجعوا على ان القبله لا تكسر نفسها وانما كسرهما من كسرهما خشية ما تؤول اليه ان قلت كن من ذوق بين الشاب والشج او اني تكسر على نفسه والمالك له يوم الجهور انما قالوا بذلك جميعا بين الروايات والروايات في ذلك مختلفة كما سري على من الحديث واقتصر حال لا عموم لما قلنا من ان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم ان زوجها الشج ١٣ **مسالك** قوله انما قالت ان كسر شكون مخففة من المشقة دخلت على الجدة الفعليه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل يفتح الامام لما كسر بعض ازواجه عائشة روى بنفسها كما يدل عليه لفظ منعت قال الزرقاني ما شئت كما في مسلم منها كان يقبل وهو صائم او ام سلمة كما في ابن ابي اوفيه كما في مسلم كمن الظاهر ان كلا منكما انما اخبرت عن فعله معها وهو صائم جملة حاله ثم منعت كذا في صحيح الشيخ المصري بلفظ الماضي وهو الادمج بالسياق وفي البديعي لم تمنعك ببناء المضارع تنبها على انما صامته العشرة يكون المبلغ في الشقة بها لان علم البيان او ثق من علم البيان زاد ابن ابي شيبة عن شريك من هشام عن ابي فطنة انما صام وقال الدودي منعت قريبا من مخالفا في ذلك او تنبها من نفسها اذ تحدثت بيش هذا ما يستحيي النساء من ذكر مثله للرجال لكن الجاهل اعترضه التعليل الى ذلك او سردا بذكر مكانها من النبي صلى الله عليه وسلم وحالها ١٤ **مسالك** قوله كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم قال الياحي يمتل ان تفعل ذلك على وجه الشدة ويمن ان تفعل على وجه الاركان والبر فلا ينهأها اي لم تمنعها وذلك لعدم لانه يملك نفسه ويعلم منها انها تملك نفسها وقال الياحي ليس في الحديث ما يدل على انما صامته بجواز ان تكون مخالفا في وقت صومه في رمضان او يكون صومه في غير رمضان الخ ١٥ **مسالك** قوله وهو صائم فقالت لعنت عائشة ام المؤمنين ما يمنعك ببيضة المضارع وفي الشيخ المصري ما منعك ببيضة الماضي ان تدلواي تقرب من اليك اي زوجك تقبلا وتلاصبا قصرت بذلك اعادة الحكم ولا معلوم ان لا يقبلها بمحضة الناس سيما عن ام المؤمنين قال الياحي لم تمنع بذلك امره به لان احد الاثر يمتل هذا وانما هو موقوف على اختياره فاعلم وليس في ذلك اباية لتقبلها ايهاا بمحضة عائشة وغيره لان هذا ما يجب ان يستبره ولا يفعل بمحضة احد وانما سألته عن المانع له من ذلك ان كان الصوم اذ يحل له ولعله قد بلغها ذلك عنه فادارت ان تقبله بان غير مانع الى اخره وقال ابو عبد الملك تريد ما يمنعك اذا دخلتها ويحتل انما شئت لعائشة فله حجة الى النساء وسألتها ان تكلم فافقت بذلك اذ صام عنها ملك نفسه الخ والا وجه عندي انما بلغها عنه انه لا يبيح في الصوم كما يدل عليه سواء نقال اقبلها وانما صام الواو حاليه قالت عائشة نعم قال الياحي قالت نعم ولم تمنع عليه البعض على الملاعبة والتقبيل بعد ان مكنت تعليمه الحكم ففهم انما قصدت التعليم دون البعض على الملاعبة الخ واختلفت الفتيا من ام المؤمنين عائشة في قبله الصائم هذا الاثر صريح في انما اباحت لرا القبله ولم ترها من انما قصص وبيان في الباب الا في ما يخالف ذلك ولا يضيق في الجمع اذا حمل اثر الباب على انما طلت منه ملك نفسه كما حمل عليه الشراح او يمتل على انما ادوات اعلام انما لا تقبل قال الماخذ والجمع على النبي صلى الله عليه وسلم كراهية الشبهة فانما لا تاتي في الاباحة ثم لم يذكر في السؤال الملاعبة وانكى على التقبيل لان حكمها حكم القبله قال الحوفي المقبل لا يمتلون ثلثه احوال احدها ان لا يمتل فلا يفسد صومه بذلك لا يمتل فيه خلافا الثاني ان يمتل فيخط بغير خلافت غيره وانما لست ان يمتل فيخط عند الامام مالك وقال ابو حنيفة والشافعي لا يخطر ود ذلك عن الحسن والشيب والادواي ثم قال والمسلم بشرة كالقبلة في هذا الخ ١٦

الح قوله ان رجلا اي من الانصار قبل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد اي حزن من ذلك وجدا اي حزننا شديدا من خوف الاثم والهم عما ذكره فاسل امرأته الى ابي بيت النبي صلى الله عليه وسلم تسأل لعن ذلك البنين قال الياحي بريد حزن واستغنى ان يكون ذلك محظورا وحل وقت ان قبل غفل عن النظر في ذلك ثم تذكرنا شفق من فعله له وظن انه ممنوع فاسل امرأته فدخلت على ام المؤمنين ام سلمة حينئذ اميرت زوج النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لهما فاعبرتها ام سلمة بكونها هذا الفعل لما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بشة الباردي يقبلها كما في رواية للجنادي بسند آخر وكان يقبلها وهو صائم اجابت بقوله صلى الله عليه وسلم لان التعليم الغضلي بلغ فوجعت الى زوجها فاعبرته زوجا بذلك اي بفعله صلى الله عليه وسلم فزاده اي الزوج ذلك الجبر فقال الياحي يقتضي انه استدام الاسف والخزن فكان ذلك زيادة على حزنه المتقدم قبل السؤال اذ لم تات به يقتضيه ولا من خوفه ما كان يقتضيه انما يكون معنى زاده بهذا لاسف والخزن ولم يزل ما سمع في ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم ويمن ان يكون معنى زاده ذلك حزننا شدة حزنه لما يقوى عنده من سدة الخطر من لم يكن مدام سلمة من الاباحة غير ما اخبرته ولم يكن ذلك عنده يقتضي الاباحة له الخ ١٧ **مسالك** قوله وقال الروم لستأ مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشد بالضم جند اكل بعلم الجاهل وكسر الحاد من اهل اي يبيع غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء يلفظ الماضي في الشيخ المصري في السند ما يشاء بالمضارع اي كما اهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم القتال بكرة سامة ففني جمع الطوائف برواية الشيبين والشرذبي والساني فان احد تعرض لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقتلوا ان الشدة قد اذن لرسوله ولم ياذن لهم رجعت امرأته مرة اخرى الى ام سلمة لتسأل لاصل هذا الفعل ما يقتضي فيه بالنبي صلى الله عليه وسلم ام لا فوجدت منها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لعه المرأة تجيى وتزوج ولسل صلى الله عليه وسلم علم قبل ذلك بميمضا وهو الادمج عندي او المعنى خا تسأل هذه المرأة فاعبرتها ام سلمة بانما تسئل عن القبله للعالم ١٨ **مسالك** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علم انما تخبرها بالاباحة البقرة وقشده بالام اخبرتها ان افعل ذلك قال الياحي فكان يجب عليها ان تخبرها بذلك وفيه المشقة ولعله صلى الله عليه وسلم علم انما لم تخبرها بذلك فافكر عليها ذلك ونهيا على الاخبار بافضل اذ هي السنن وانما يؤخذ اكثر هذه المعاني عن ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ويجب عيبن ان يمتل بذلك يقتضي ان س برسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعالى واذا كن في بيوتكم الاية وقال ابن عبد البر فيه اجاب العلم بخبر الواحد فقالت قد اعبرتها فذهبت الى زوجها فاعبرته فزاده ذلك شرا وقال لستأ مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لرسوله ما يشاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله اني لا تقام لكم ولله واعلمكم بحديثي عن عائشة عن عروة عن ابيه عن عائشة امر المؤمنين انها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض ازواجه وهو صائم ثم تفحك **مسالك** عن يحيى بن سعيد ان عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم فلا ينهأها **مسالك** عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله ان عائشة بنت طلحة اعبرته انها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها فاعبرها **مسالك** وهو عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق وهو صائم فقالت له عائشة ما يمنعك ان

تَدْنُو مِنْ أَهْلِكَ فَتَقْبِلُهَا وَتَلْعَبُهَا فَقَالَ أَقْبِلُهَا وَأَنَا صَائِمٌ قَالَتْ فَعَمَّكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ إِسْلَمَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ كَانَا يَرْحُصَانِ فِي الْقَبِيلَةِ لِلصَّائِمَةِ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْقَبِيلَةِ لِلصَّائِمَةِ مَا بَلَغَهُ
إِنْ عَاشَتْ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ إِذَا ذُكِرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ فَقَوْلُكُمْ وَأَيْكُمْ
أَمَّا لَكُمْ لِنَفْسِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكٌ قَالَ هُشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِمَا رَأَى الْقَبِيلَةَ
لِلصَّائِمَةِ تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ قَالَ عَنْ زَيْدِ بْنِ إِسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقَبِيلَةِ لِلصَّائِمَةِ فَارْجِعْ
فِيهَا لِلشَّيْخِ وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقَبِيلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمَةِ مَا جَاءَ فِي الصِّيَامِ
فِي السَّفَرِ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

فَخَرِيقُكُمْ إِلَّا لِنَفْسِكُمْ وَمَالُ ابْنِ قَيْمٍ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ إِلَى بَابِ الْحَقِّ إِنَّهُ قَالَ
يَكُونُ مَعْظَرُ الصَّائِمِ وَلَفْظُهُ قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ نَعْلَانَ أَنَّ الْقَبِيلَةَ لِلصَّائِمَةِ تَقْبِلُهَا وَتَلْعَبُهَا
لَا تَنْتَحِلُ الشُّبُهَةَ وَتَشْتَدُّ عَلَى الَّذِي وَكَذَلِكَ فَقَوْلُكُمْ فِي الْبَاشَرَةِ مَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْصَرَفَ عَنْ مَعْصُومٍ وَتَقْبِيلُ فِي الصَّوْمِ أَلَمْ يَكُنْ يَنْتَحِلُ الْوَلَدَةَ وَدَرَكَ
عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ مَا نَشَأَ وَأَيْكُمْ يَكُنْ أَرَبُ الْإِسْلَامِ ١٣ ١٤ قَوْلُكُمْ لِمَا رَأَى الْقَبِيلَةَ لِلصَّائِمَةِ
تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ يَرِيدُ أَنَّ مَنْ دَعَى الْجَمَاعَ وَالْأَنْزَالَ وَهَذَا مَا يَنْصَحُ الصَّوْمُ فَلَيْسَ فِي قَعْدِهَا
إِلَّا التَّخَرُّصُ بِصَوْمٍ وَهَذَا لَمْ يَكُنْ لِنَفْسِهِ وَامِنْ مَكِّ لِنَفْسِهِ فَلَا يَجُوزُ عَيْدُهَا إِلَّا بِإِجْمَاعٍ
١٥ قَوْلُكُمْ شَلَّ بِنَاءُ الْجَمْعِ مِنَ الْقَبِيلَةِ لِلصَّائِمَةِ فَارْجِعْ فِيهَا الشَّيْخُ لَأَنَّ الْغَابِ
فِيهِ مَكَّةَ لِنَفْسِهِ لَا تَسْأَلُ شُكُوتَهُ وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ لِأَنَّ الْغَابِ فِيهِ عَلَيْهِ شُكُوتُهُ عَلَى
نَفْسِهِ وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْحَقْنُ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا مِنْ خَيْرِ بْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا قَالَ الْخَافِضُ فَسَرَقَ
أَخْرَجَ بَيْنَ الشَّيْخِ وَالشَّابِّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ لِلشَّابِّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ
عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَسَيِّدُ بْنُ مَسْعُودٍ وَفِيهِمَا دُجَاءٌ فِيهِمَا عِدَّتَانِ مَرْفُوعَاتٍ فِيهِمَا
مَنْعُفٌ أَخْرَجَ أَحَدَهُمَا الْبُؤَادُ وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ هُرَيْرَةَ وَالْأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ جَدِّهِ
ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الْعَاصِ ١٣ ١٤ قَوْلُكُمْ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقَبِيلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ بِهَذَا الْقِتَادِ
الْبَشَرِيِّ سَوَاءً أَوَّلُ أَوْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّائِمِ وَذَلِكَ بِمَحْتَمَلٍ أَنْ يَكُونَ لَانِ
يَرَى كَرَاهِيَتَهُ لِلصَّائِمِ أَوْ يَنْهَى سَدَّ الْفِتْنَةِ ١٣ ١٤ قَوْلُكُمْ جَاءَ
فِي الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ اخْتَلَفَتْ رَوَايَاتُ الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْهَابِ أَيْضًا وَلَنَا اخْتِلَافُ
الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ الْأَوَّلُ التَّخَرُّصُ وَدَرَى مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ سَعِيدٍ
وَسَيِّدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَعَطَاءُ وَسَيِّدُ بْنُ جَبْرِ وَالْحَسَنُ وَالْحُفَظِيُّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْأَوَّلُ
وَالثَّانِي أَنَّ الْأَخْطَارَ أَفْضَلُ وَدَرَى مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحُفَظِيُّ وَتَقَادَةُ وَنَحْنُ ابْنُ
عَلَى وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ لَا يَجُزِي تَانِ مَا وَجِبَ
قِتَادُهُ فِي الْحَضَرِ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ فِيهِ خُفْرَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أَخْرَجَ قَوْلُكُمْ عَلَى الشَّيْخِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ
مِنْ الْهَرِصِيَامِ فِي السَّفَرِ بِهَذَا قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ قَالَ الْبَاهِيُّ لَأَخْلَافُ بَيْنَ فَخْصَاءِ
الْأَمْسَادِ فِي أَنْ صِيَامَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ يُصَحِّحُ الْأَمْرَ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ فَذَكَرَ قَالَ
لَا يَجُزِي وَلَا يَجُزِي وَالْأَمْرُ عَلَى مَا نَقُولُ قَوْلُكُمْ تَنْبَاحُ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ
الْأَيَّةُ وَجَدَّ الدَّلِيلُ مِنَ الْأَيَّةِ أَنْ تَحَالَ قَالَ وَإِنْ تَصَوَّعُوا خَيْرٌ لَكُمْ أَنْ كُنْتُمْ تَحْلُونَ الْإِ
وَفِي الْبَدَائِعِ جَوَازُ صَوْمِ رَمَضَانَ جَمِيعٌ عَلَيْهِ فَانِ التَّابِ بَيْنَ الْجَمْعِ أَيْضًا اخْتِلَافُ الْعَصَابَةِ
وَالْإِخْلَافُ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ لَا يَنْتَحِلُ الْعَقْدُ وَالْإِجْمَاعُ فِي الْعَصْرِ الثَّانِي عَلَى مَا عُرِفَ
فِي أَصُولِ الْفِقْهِ الْمُرَاجِعُ أَنَّ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ أَفْضَلُ وَبِهِ قَالَ الْأَسَدُ بْنُ مَرْزُوقٍ
الْبُخَارِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَفِي التَّوَضُّعِ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ وَالْبُخَارِيُّ وَكَذَا
رَوَى عَنْ مِثْلَانِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ وَابْنِ مَالِكٍ وَقَالَ الْمُتَوَقِّفُ الْأَفْضَلُ مِمَّا مَنَّا
الْظُّهْرُ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ الصَّوْمُ أَفْضَلُ لِمَنْ قَرَى عَلَيْهِ الْإِ وَفِيهِ كَانَ
يَصُومُ فِي السَّفَرِ وَلَا يَنْتَحِلُ عَائِشَةُ وَفِيهِ السُّودُ وَابْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ عُمَرَ
ابْنُ سَالِمٍ وَعُمَرُ بْنُ سَيِّمُونَ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ لَا يَسَافِرُ عِدَّةً فِي رَمَضَانَ تَانِ سَافِرٌ لِيُصِمْ
قَالَ الْبَاهِيُّ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ أَفْضَلُ لِقَوْلِهِ تَحَالَ وَإِنْ تَصَوَّعُوا خَيْرٌ لَكُمْ أَنْ كُنْتُمْ تَحْلُونَ وَلَئِنْ
الصَّوْمُ تَحْلُونَ بِالْزَمَةِ فَالْمُجَادَّةُ إِلَى بَرَاءَتِهِ الْأَوَّلُ فَرِيضًا مِنْ الْمَوَاقِفِ وَلَا شُكَّ أَنَّ
بِخْلَافِ الْقَصْرِ فَإِنَّ الزَّمَةَ تَحَالَ فِيهِ بِمَا يَكُونُ فِي الْعَالَمِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ وَمِثْلَانِ
ابْنِ أَبِي الْعَاصِ أَفْضَلُ الْأَمْرِ فِي الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَسَيِّدُ بْنُ جَبْرِ وَبِهِ قَوْلُ
مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرُّأْيِ ١٣.

١٥ قَوْلُكُمْ كَانَا يَرْحُصَانِ فِي الْقَبِيلَةِ لِلصَّائِمَةِ وَلَكِنْ أَعْرَضَ عَنْهُ
مِنْ الْعَصَابَةِ وَالْأَبْيَاحِ كَمَا تَقَدَّمَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَرَالِ أَعْلَمُ أَصْدَافُ فِيهَا الْأَوَّلُ يَشْتَرِطُ
الْصَّائِمَةُ مَا يَحْلُو مِنْهَا وَمِنْ مَعْلَمٍ إِذَا تَوَلَّى مَا يَنْصَحُ صَوْمَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهَا ١٣
١٦ قَوْلُكُمْ جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْقَبِيلَةِ لِلصَّائِمَةِ لِمَا كَانَتْ رَوَايَاتُ فِي ذَلِكَ
مُخْتَلِفَةً ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِهِ وَلَمَّا كَانَ الْمَرْجِعُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ التَّشْدِيدُ فِي ذَلِكَ إِذَا
لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ أَكْثَرُ مِنْ مَقْلُوبٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمَالِكِ آخِرُ بَابِ ١٣
قَوْلُكُمْ تَقْبِلُهَا وَتَلْعَبُهَا أَوْ مَا تَلْعَبُهَا مِنَ الْإِتْبَاعِ قَوْلَانِ لِلْعَدَاةِ كَمَا سَأَلْنَا وَأَيْكُمْ أَمَّا
لِنَفْسِهِ وَفِي السَّفَرِ يَذِي مَا وَرَدَ فِي رَوَايَاتٍ وَكَانَ أَمَّا لِنَفْسِهِ فَالْقَالَ يَنْتَحِلُ نَفْسَهُ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَفْظُ الْإِتْبَاعِ بِرَوَايَةِ الْأَسَدِ وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَقَبَّلُ وَيَبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمَّا لِنَفْسِهِ فَالْقَالَ يَنْتَحِلُ نَفْسَهُ مِنْ
شَرِّهِ وَفِي الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْفَقْهِ بِمَوْضِعٍ الْأَوَّلُ فِي ضَمِّهِ قَالَ الْأَوَّلُ قَالِ بِمَرْأَةٍ وَكَانَ
الرَّادُّ وَهُوَ الْأَكْثَرُ كَمَا قَالَ الْخَالِي وَدَعَا فِي الْقَالَ مَتَدَوَّى سَوَّ الْأَشْرَدُ وَبِهِ بَعَثَ الْهَمَزَ
وَالرَّادُّ وَقَدْ مَرَّ الْخَالِي فِي ذِكْرِ مَقْدَمِهِ وَذَكَرَ الْقَوْلَ الْأَخْرَجَ ذَلِكَ بِخَطِّهِ يَرَوِي وَقَالَ
الْأَوَّلُ أَشْرَدُ وَالْثَّانِي تَرْجِيحُهُ أَشْرَدُ الْإِتْبَاعِ وَبِهِ بَعْثُ الْوَطْرِ وَالْمَالِكِيَّةِ أَيْ أَغْلِبَ لَهَا وَ
حَاجَتُهُ وَيُطْلَقُ أَيْضًا بِلُغَةِ الْهَمَزَةِ وَالرَّادُّ عَلَى الْعَصَا الْمُتَعَصُّوْنَ قَالَهُ يَمَانُ قَالَ التَّوْبِيخُ
كَنْ حَلْفِي فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْعَصَا فَيَرْسُدُ بِهَا يَنْتَحِلُ بِهَا الْأَجَابِلُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْغَابِ
مَالِكٌ مِنْ سَنَنِ الْأَدَبِ وَجِبَ الْعَصَابِ وَرَدَّ الطَّبِيعُ بِأَنَّا ذَكَرْنَا الْوَارِثَةَ الشُّبُهَةَ
مَرْقُوبَةً مِنَ الْأَدَبِ إِلَى الْأَمَلِ فَبَدَأَتْ بِمَقْدَمِهَا النَّبِيِّ فِي الْقَبِيلَةِ ثُمَّ نَسَبَتْ بِالْمُبَاشَرَةِ
وَأَرَادَتْ أَنْ تَقْبِرَ بِالْمُبَاشَرَةِ فَكُنْتُ عِنْدَ الْبَابِ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَحْسَنُ مِنْهَا الْخَمَلُ
وَالْقَوْلُ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ الْمَرَادُ نَفْسَهُ كَمَا تَقَدَّمَ وَالْإِخْلَافُ الثَّانِي لِمَنْ تَعَنَّى
وَمَقْصُودُهَا بِنَاءُ الْفَقْهِ قَالَ فِي الْجَمْعِ تَرْجِيحُهُ بِأَنَّ مَعَ هَذِهِ الْبَاشَرَةِ الْوُقُوعُ فِي
الْفَرْجِ مِمَّنْ عَلَى فِدَمِ الْحَقِّ الْغَيْرِ وَمِنْ تَجَرُّعِهِ جَالٍ يَجْعَلُ قَوْلَهُ عَلَى الْخَالِ فِيهِمْ فَخَانِ
إِذَا كَانَ أَمَّا لِنَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ يَبَاشِرُهَا فَكَيْفَ لَا تَبَاحُ لِنَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ يَبَاشِرُهَا
الْحَقْنُ الثَّانِي مَا وَرَدَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ الْقَبِيلَةِ لِلنَّاسِ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ قَوْلَهُ
قَالَتْ عَائِشَةُ بِحَرَمٍ عَلَيْهِ فَرَجَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَنْصَحُ مَنْ يَكُونُ مِنْ مَعَالِ
أَنْ قَالَ سَأَلْتُ مَا نَشَأَ مَا يَحْرَمُ عَلَى مَنْ أَرَأَى وَأَنَا صَائِمٌ قَالَتْ فَرَجَا قَالَ الْخَافِضُ
أَسْنَدُهُ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَرْثُومٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَبِهِ أَخْرَجَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْحَقْنِ مِنْ طَرَفَيْنِ مَعْرُوفِ الْوَجْهِ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَرْثُومٍ قَالَ سَأَلْتُ مَا نَشَأَ رَمَضَانَ الْمُؤْمِنِينَ مَا يَحْلُو لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرٍ
حَاجَتُهُ فَكُنْتُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْجَمَاعَ الْخَالِ أَخْرَجَهُ عِدَّةُ الرِّزَاقِ بِأَسْنَادٍ مَعْرُوفَةٍ
وَبُؤُودِهِ أَيْضًا مَا تَقَدَّمَ فِي الْهَابِ السَّابِقِ أَنَا قَالَتْ لَابْنِ أَخِي مَا مَنَّا أَنْ تَنْزِلَ
أَهْلُكُمْ فَتَقْبِلُهَا وَتَلْعَبُهَا قَالَ أَقْبِلُهَا وَأَنَا صَائِمٌ قَالَتْ فَعَمَّكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ إِسْلَمَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدُ
بْنِ أَبِي وَقَاصٍ كَانَا يَرْحُصَانِ فِي الْقَبِيلَةِ لِلصَّائِمَةِ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْقَبِيلَةِ لِلصَّائِمَةِ مَا بَلَغَهُ
إِنْ عَاشَتْ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ إِذَا ذُكِرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ فَقَوْلُكُمْ وَأَيْكُمْ
أَمَّا لَكُمْ لِنَفْسِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكٌ قَالَ هُشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِمَا رَأَى الْقَبِيلَةَ
لِلصَّائِمَةِ تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ قَالَ عَنْ زَيْدِ بْنِ إِسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقَبِيلَةِ لِلصَّائِمَةِ فَارْجِعْ
فِيهَا لِلشَّيْخِ وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقَبِيلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمَةِ مَا جَاءَ فِي الصِّيَامِ
فِي السَّفَرِ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

عليه وسلم بالعرج يصب على رأسه الماء من العطش أو من الحر ثم قيل لرسول الله ﷺ يا رسول الله انظر اقم من الناس قد صاموا حين سمعت قال فلما كان رسول الله ﷺ بالكديد دعا بقدر فشرب فافطر الناس **مسألة** عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه قال سألتنا رسول الله ﷺ في رمضان فلم يجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان حمزة بن عمر والاسلمي قال لرسول الله ﷺ يا رسول الله اني رجل اصوم افاضوم في السفر فقال له رسول الله ﷺ ان شئت فصم وان شئت فافطر **مسألة** عن زنايم ان عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يمس في رمضان ونسأ فرمعه فيصوم عروة ونفطر عن فلا يأمرنا بالصيام **مسألة** في فعل من قدم من سفر أو ارادة في رمضان **مسألة** انه بلغه ان عمر بن الخطاب كان اذا كان في سفر في رمضان فعلم انه داخل المدينة من اول يومه دخل وهو صائم قال يحيى قال مالك من كان في سفر في رمضان فعلم انه داخل على اهله من اول يومه وطلع له الفجر قيل ان يدخل دخل وهو صائم قال يحيى قال مالك واذا اراد ان يخرج في رمضان وطلع له الفجر وهو بارضه قبل ان يخرج فانه يصوم ذلك اليوم قال يحيى قال مالك في الرجل يقدم من سفر وهو مفطر وامرأته مفطرة حين طهرت من حيضها في رمضان ان تزوجها ان يصيرها ان شاء كفارة من افطر في رمضان **مسألة** عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان

١٢ لا **١٤** قوله ان عمر بن الخطاب رضى كان من عاداته ان اذا كان في سفر في رمضان
فسلم انما دخل المدينة من اول يومى او بعد طلوع الفجر سبأ في دخل وهو ما لم قال
الاجبى قوله من اول يوم يحتل ان يريد به قبل طلوع الفجر فيصحب عليه الصوم ويحتل ان
يريد به بعد طلوع الفجر وهو الجمل ان اول اليوم وما قبل ذلك فتأخر الليل فقل هذا
كان هو مر مستحبا الخ فقلت وهذا الثاني هو المشهور من ظاهر السياق ولا شك في استحباب
الصوم اذا دخل قبل الفجر واما اذا دخل بعد الفجر فهو مستحب كما قاله الاجبى وصرح به الامام
مالك في مختصر ابن عبد الحكم كما قال الزرقاني وفي البداية لو ادا والمسا من دخول معناه او ممر
او آخر يتوهم فيه الاقامة يذكر له ان يقطع في ذلك اليوم وان كان مسافرا في اوله لانه لا يفتتح
الحرم للفطر وبوالاقامة والبيع وهو السفر في يوم واحد فكان الترتيب للحرم احتياطا **١٥**
١٦ قوله ومن كان في سفر في رمضان فسلم انما دخل من قبله بزيادة على في اوله
كما في اكثر النسخ المصرية والسندية وليس في نسخة الزرقاني حرف الجر فحفظ بالنصب
على التوسع من اول يوم وطلوع الفجر قبل ان يدخل وطنه ودخل وهو ما لم تقدمه بوضو
١٧ قوله واذا زاد الغنم ان يخرج للسفر في يوم من رمضان وطلوع الفجر وهو
مقيم بداره قبل ان يخرج للسفر فانه يصوم ذلك اليوم ودجوا على المشهور به قال ابو حنيفة
والشافعي وقال ابن حبيب والمزني واهموا يستحبون الفطر قال الزرقاني كتبت عليها
ان احمدوا يستحبون اياما الفطر قبل الخروج وكلما حكى الشوكاني في النيل عن ابن العربي انه لم
يقبل به الا احمد في حاشي الموطا عن الحسن قال احمدوا يستحبون ان يكونا لكن لا يفطر قبل
الخروج وقال الاجبى ان يخرج لسفر لا يكونا يفطر قبل خروجه او بعده فان افطر نساء
قبل خروجه فانه يذهب اليه ما لم انه يكفر سواء خرج اولاد به قال ابو حنيفة والشافعي
قال ابن القاسم في التقييد لا كفارة عليه لانه متاول وردى ابن حبيب عن ابن
القاسم وابن الماجشون ان افطر قبل ان يأخذ في ابيه لسفر فليس له كفارة وان افطر
بعد الاخذ فيها فلا كفارة عليه وان افطر بعد خروجه لسفر فلا يكونا يخرج سفره قبل الفجر
او بعده فان خرج قبل الفطر خلاف ان يكونا الفطر فان خرج بعد الفجر لم يرد
صوم فاشتهر من مذهب مالك انه لا يكونا الفطر به قال ابو حنيفة والشافعي و
مال ابن حبيب يجوز الفطر به قال المزني واهموا يستحبون ان الفطر قبل كفارة ذهب
لك الى ان لا كفارة عليه به قال ابو حنيفة وقال ابن كاتبة عليه كفارة ذهب
الشافعي الخ مختصرا **١٨**

له قوله ثم قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان الشان طائفة من الناس قد عاصوا حين صمت اتينا ما نفعك فلنا منهم ان الامر بالافطار رخصه او محض من يشئ عليه الصوم وهم احصوا من انفس القوة واغلبوا الا لاجزء في اتباع لفعل عليه الصلاة والسلام قال فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكة بدوحان اليوم على الصدوعا يبعث من مائة واثنين فشرّب فاشرب الناس زاد وسلم والتمذي من جابر فقبل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال لولئك العصاة مرحبين قلت لانه عليه الصلاة والسلام لا عزم عليه وتحمته الغطر فيكون الصوم اذ ذاك خلاف امره اشترى ١٣ **له** قوله سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يجب بالجزم وحرك بالسكر للقاء المسلمين العالم على الغطر ولا المظفر العالم لواء الارمن معا وفيه رد على من ابطال صوم السافر ودعيضا على من قال ان من سافر في اشهر رمضان لا يجوز له الغطر لوجوه على الله عليه وسلم ما شر رمضان نزع محمد بن وناح ان ما كالم يتايج على غطر هذا الحديث وان غيره بروية من محمد بن ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيصوم بعضهم ويغطر بعضهم فلا يجب العالم على المظفر ولا الغطر على العالم ليس فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان كان يشاهد من في عالم هذه وتعتبر ابن عبد البر بانه قلده اتساع في علم الاثر فقد تابع ما كانا على غطر جماعة من الغطاء ١٣ **له** قوله يا رسول الله ارجل الصوم في رواية السلم اسرد الصوم وكذا في الي داود وغيره انما صوم في السفر يشمل التطوع والافرض والا تم منها وحياتي البسط في ذلك فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فسم وان شئت فاطظر ظاهرا لا ماديث التي وقع فيها الي اسرد الصوم يدل على ان في التطوع كال ابن ديشق الجيد ليس فيه تعريض بانه رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صوم رمضان في السفر قال الافظ هو كما قال بالنسبة الى سينا في حديث الباب لكن في رواية السلم من طريق الي مرواح عنه قال اجزى قرمة على الصيام في السفر على صياح فقال صلى الله عليه وسلم هي رخصت من الشر فمن اغذ بها فسن ومن احب ان يصوم لاجتناح عليه وهذا يخبرنا بسل عن هيام الغرض لان الرخصة انما تطلق في مقابلة الواجب واصر من ذلك ما رواه ابو داود والحاكم ان حرة قال يا رسول الله اني صاحب ظراعا لجر اسافر فيه واكره ان اربحاصد في هذا الشهر يعني رمضان وانما القوة واحدة ان الصوم احسن على من ان اذخره فيكون ديننا فقال اي ذلك شئت احزرة ١٣ **له** قوله ان لا يصوم في السفر قال الباوي يمكن ان يكون عهد الله بن من يتبع من الصوم في السفر لضعفه ولعل كان ذلك منه في آخر عمره ووقفت ضغفه في اوقات مخصوصة وجه فيها الجزع الصيام ويمكن ان كان يغطر في السفر لان كان رمى ذلك افعلن من الصوم ويمكن ان كان يرى الصوم فيه منموها الى تلك وهذا من غير التبيين اذ تقدم من مذهبه في بيان المناهي ان الصوم في السفر لا يجوز في ان سام وجب قضاء في المحرم ١٣ **له** قوله لا يفعل من قدم من سفر او اراده في رمضان ذكر المصنف فيه مستثنين اولها السافر اذ قدم من السفر في يوم في ذلك اليوم ام لا وثانيهما ان المقيم اذا عاد السفر في يوم من رمضان هل يغطر في اليوم ام

له قوله ثم قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان الشان طائفة من الناس قد عاصوا حين صمت اتينا ما نفعك فلنا منهم ان الامر بالافطار رخصه او محض من يشئ عليه الصوم وهم احصوا من انفس القوة واغتنوا الا لا يجزى فيه اتباع لفعل عليه الصلاة والسلام قال فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكة بدوحان اليوم على البعد دعا بعضه من مائة واثنين فشرى فاشترى الناس زاد وسلم والتمذى من جابر فقبل له بعد ذلك ان بعض الناس قد عاصوا فقال لولئك العصاة مرحبن قلت لانه عليه الصلاة والسلام لا عزم عليه وتحتم العظم فيكون الصوم اذ ذاك خلاف امره اشترى ١٣ **له** قوله سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يصب بالجزم وحرك بالسكر للقاء المسلمين العالم على العظم ولا المظفر العالم لواء الذين معا وفيه ودلى من ابط صوم السافر ود ايتنا على من قال ان من سافر في اشهر رمضان لا يجوز له العظم لوجوه على الله عليه وسلم ما شر رمضان نزع محمد بن وناح ان ما كالم يتايج على لفظ هذا الحديث وان غيره يرويه عن محمد بن اس كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيصوم بعضهم ويعظم بعضهم فلا يوجب العالم على المظفر ولا العظم على العالم ليس فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان كان يشاهد به في حاله هذه وتعتبر ابن عبد البر اذ قلنا اتساع في علم الاثر فقد تابع ما كان على لفظ جماعة من الحفاظ ١٣ **له** قوله يا رسول الله ارجل الصوم في رواية السلم اسرد الصوم وكذا في الي داود وغيره ان الصوم في السفر يقتل التطوع والافرض والا تم منها وحياتي البسط في ذلك فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فسم وان شئت فافظ فظاهر الامايد التي وقع فيها الي اسرد الصوم يدل على ان في التطوع كال ابن ديشق الجيد ليس فيه تعريض بان رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صوم رمضان في السفر قال الافظ هو كما قال بالنسبة الى سينا في حديث الباب لكن في رواية السلم من طريق الي مروى عنه قال اجزى قرة على الصيام في السفر على صياح فقال صلى الله عليه وسلم سمى رخصته من الشهر فمن اغذ بها فسن ومن احب ان يصوم لطلبناح عليه وهذا يخبرنا بسل عن هيام الفريضة لان الرخصة انما تطلق في مقابلة الواجب واصر من ذلك ما رواه ابو داود والحاكم ان حرة قال يا رسول الله اني صاحب ظراعا لجر اسافر فيه واكره ان اربها صا في هذا الشهر يعني رمضان وانما القوة واحدة ان الصوم احسن على من ان اخره فيكون ديننا فقال اي ذلك شئت احزمة ١٣ **له** قوله ان لا يصوم في السفر قال الباوي يقتل ان يكون عهد الله من ربه ينتفع من الصوم في السفر لضعفه ولعل كان ذلك منه في آخر عمره ووقت ضعفه وفي اوقات مخصوصة وجه فيها الجزع الصيام ويقتل ان كان يعظم في السفر لان كان رمى ذلك اقتضت من الصوم ويقتل ان كان يرى الصوم فيه منموها الى ذلك وهذا من غير التبيين اذ تقدم من مذهبه في بيان المناهي ان الصوم في السفر لا يجزى فان سام وجب قضاء في المحرم ١٣ **له** قوله لا يفعل من قدم من سفر او اراده في رمضان ذكر المصنف فيه مستثنين اولها السافر اذ قدم من السفر في يوم في ذلك اليوم ام لا وثانيهما ان المقيم اذا عاد السفر في يوم من رمضان هل يعظم ذلك اليوم ام

رجلاً افطر في رمضان فأمّر^١ رسول الله ﷺ عليه وسلم ان يكفر بعقوبة اوصيا^٢ مشركين متابعين او اطعام ستين مسكيناً فقال لا اجد فاني رسول الله ﷺ عليه وسلم بعرق تهر فقال خذ هذا فاصدق به فقال يا رسول الله ما اجد اخرج مني ففعلك

السوداء فخرج من الحبس او صيام شهرين متتابعين قال الياحي على هذا جمهور الفقهاء
وقال ابن ابي ليلى ليس بالشاح بل ايام في ذلك الخ قال القيني هو يومه سب كاذبة العلماء
الا ابن ابي ليلى والحديث جمة عليه الخ والاحكام ستين مسكنا قال الموفق لا نعلم غلانا بين
ابن العلم في دخول الاطعام في كفارة الوطى في رمضان وهو المذكور في الخبر والواجب
فيه الاطعام ستين مسكنا في قول ما منه وهو في الخبر ايضا واختلفوا في قدر ما يلزم ثم قال
ابن عبد البر كذا دوى هذا الحديث ما لم لم يختلف رواته عليه فيه بلفظ التخيير وما كان
جزيئا والواو ليس من ابن شهاب ودواه جماعة من اصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة
النكاح كما ساق في الحديث الثاني واليه ذهب ابو عبيدة والشافعي في طائفة فقهاء الوالا
ينفصل عن العتق الا عند الجزع عنه ولا من الصوم كذلك وقال مالك وجماعة هي على
التخيير نظار حديث الباب الدال على ان الترتيب في رواية الثانية ليس بواجب ولا لا يقتضي الاطعام
في حديث ما نشط في الصحيحين وغيرهما ولذا قال مالك الاطعام افضل ولا ضرورة
للبدل في الصيام الا ترى ان الحامل والمرضع او الشجاع الكبير لا يؤمر واحد منهم بعتق ولا
صياما فصار الاطعام لبديل في الصيام فلذا فضل مالك واصحابه وجمعة الجمهور في ايجاب
الترتيب ان الذين ردوا الترتيب من الزهري اكثر من دوى التخيير وتعبه ابن القين
بان الذين ردوا الترتيب ابن عبيدة ومروا الاذان في والذين ردوا التخيير ما لم يكن ابن
جزيئا وقلج بن سليمان وعمر بن سليمان وهو ما قال في الثاني دون الاول فاكثر من ردوا
الترتيب من الزهري تمام ثلثين نفسا او ان يدورخ الترتيب ايضا بان راويه حكي
لفظ القصة على وجهها فتعريفه علم من صورة الواقعة وراوى التخيير حتى لفظ الراوى
فدل على انه من تعرف لبعض الرواة اما القصد الاختصار او بخير ذلك ويرجع الترتيب
ايضا بان احوط لان الاخذ به مجزئ سواء قلنا بالتخيير او بالاختلاف العكس وجمع بعضهم
بين الروايتين كالمسلب والعربي بالحد وهو بعيد لان القصة واحدة والخروج متحد
والاصل عدم التردد وكذا في الفتح وقال القادى واجابوا بان او لم لا يقتضى الترتيب
لانتموه كما بينته الروايات الاخرى ومنه فالتعبد او يعوم ان عمر بن القين او يكتم ان
عجز عن الصوم ودواها اكثر واغثر فقد رواها عشرون صحابا دوى حكاية لفظ النبي صلى
الله عليه وسلم درواه هذا الثمان وهو لفظ الراوى الخ ١٣ قوله فقال لا اجد
في حديث ما نشطه وما قال تصديق فقال يا بنى السكاة في شيء وما اقدر عليه زاد ابن
عبيدة عن ابن شهاب فقال اجلس فاني بعم العزة بيننا المفعول رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولم يسم الا في مرقع الخمين المملة والراى بعدها قاف قال الحافظ
قال ابن التين كذا الاكثر الرواة وفي رواية القاسى باسكان الراء قال رياض الصواب
الفتح وسواء المشهور روايه ولفظه وقال ابن عبد البر اكثرهم يروونها باسكان الراء الصواب
عند اهل الاتفاق فصح الراء وكذا قال اهل اللغة قال الياحي قال بعض رواة الموطا
العري وهو عندي وهم على اللفظة المشهورة اما العرق باسكان الراء العلم الذي عليه
العلم الخ قال القيني وفي شرح الموطا لابن حبيب رواه مطرف عن مالك بتحريك
الراء في لسان العرب قال ابن الاثير هو زبيل مسنون من شايخ النخوس وكل شيء
مضغور مضغور وعرقه فصح الراء كما قال الازهرى رواه ابو عبيدة عرق واصحاب
الحديث يخطونه الخ وقال ابن التين انهم بعضهم الاسكان لان الذي باسكان هو
العلم الذي عليه العلم قال الحافظ ان كان الانكاح من جهة الاشتراك مع العلم فيذكر
الفتح لانه يشترك مع الماد الذي يتكلم من الجسد نعم الراجح من حيث الرواية الفتح
ومن حيث اللفظ ايضا لان الاسكان ليس منكبا لانه بعض اهل اللفظ كالغراء
الخ وفسره الزهري في روايه الصحيحين بانه المكتس بكسر الهم وفتح القوية قال
الاخشش سمي المكتس عرقا لانه يصفى عرقه وعرقه مع عرقه لعلى وعلقه والعرقه
الصفية من النخوس قال القادى في المغرب يمسح ثلثين ماعا وقيل ثمانية عشر قال
ابن ديدية يسمى زبيل الحبل الزبيل وفيه لفظ اخرى زفيل بكسر الراء وزيادة التون الساكنة
وقد ترم التون فتشده والبارج بقاؤه ونحوه على اللغات الثلاثة زنا بيل فقال النبي
صلى الله عليه وسلم فخذ هذا فصدق به اي بالتر الذي فيه قلت وفيه جمعة للجمهور ان الاعمال
عند المنادى بلفظ العلم بانك ونحوه في مثل مسجد السيب واستدل باخراوه
بذلك على ان الكفارة عليه وحده دون الموكودة وكذا في الراجحة على شتلج وهو تهمد غير
وهو الراجح من قول الشافعية وبار الاذان في وقال الجمهور بالوقوف وابن المنذر
تجب الكفارة على المرأة ايضا على اختلاف وتفاضيل لهم في القره والامة والمطاعة و
المكرهه وحصل على ملبا او على الرجل عتبا قال ابن التين في وفي العالم الموطا لى
ما لم يفسر في امر الرجل بالكفارة دليل على ان على المرأة كفارة مثل لالت الشريعة

له قوله ان رجلا اخطى في رمضان قال الباقى
 عقلت الرواة لهذا الحديث في لفظ فقال اصحاب الموطا اكثر الرواة من مالك
 ان رجلا اخطى وخالعهم جماعة من الرواة فقالوا ان رجلا اخطى بجماع الخو قال ابن عبد البر
 كذا رواه مالك لم يذكر ما اذا اخطى وتابعه جماعة من ابن حبيب وقال الشراوة من
 الزهرى ان رجلا وقع على امرأة في رمضان فذكر ما اذا اخطى فتمسك به احمد والشافعي
 ومن وافقهما في ان الكفارة خاصة بالجماع لان الذم بربية فلا يثبت شيء فيها
 الا بيمينين وقال مالك والحنيفة وطائفة عليه الكفارة بجماع اكل وشرب وجموعها
 ايضا به قال الثوري وابن المبارك واسمعيون كما قالوا الترمذي لان الصوم شرعا
 فيما يتخلل من الطعام والجماع فاذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظره والجماع
 فيما مضى دعوى عموم قوله اخطى خيفة احدى الوصيفة وما كان وغيرهما يادى من الشيء
 صلى الله عليه وسلم قال من اخطى في رمضان متعمدا فليطعم عشرة افطارا وعليه الكفارة
 بعض الكتاب فكذلك على المخطئ متعمدا واحدا حتى ايضا بالاستئلال بالموافقة والقياس
 عليها اما الاستئلال بما خوان الكفارة في الموافقة وجبت لكونها افساد الصوم رمضان
 من غير مرد ولا سفر على ما نقل في الحديث والاكل والشرب افساد الصوم رمضان متعمدا
 من غير مرد فكان ايجاب الكفارة هناك اجماعا بما بهنا دلالة الدليل على ان الوجوب
 في الموافقة لا ذكرنا وجوبا احدهما بجماع والاخر متعمدا اجماعا فاستدلال بحديث الاخراني
 واما المفسر فان افساد الصوم رمضان ذنب ودفع الذنب واجب عقلا وشرعا والكفارة
 تمنع راحة لما لا ناسنة وقد جاز الشريعة يكون الحركات ذميمة للسبب ان الذنوب
 مختلفة المتغايرة وكذا الموانع لما لا يعلم مقاديرها الا الشاذ للاحكام وهو الشبهان
 فحق ودفع الشرع في ذنب خاص يلزم بالجماع والرفع خاص ووجهه في ذلك الذنب في
 موضع آخر كان ذلك اجماعا بالذنب الرابع فيه يكون الحكم فيه ثابتا بالنص لا بالتفصيل
 ووجه القياس على الموافقة ان الكفارة هناك وجبت للزجر من افساد الصوم رمضان
 مما لا بد في الوقت الشريف لانها تقبل بآخرة والمجاورة مست الى الزواجر والعلاج
 فلان من تأمل انه لو اخطى يوما من رمضان لزم الكفارة لا تمتنع منه واما المجاورة الى الزجر
 فهو جرحا للجماع الطبيعي الى اكل والشرب والجماع وهو شؤنة اكل والشرب والجماع
 وبذا في اكل والشرب اكثر لان الجوع والعطش يغلغل الشؤنة فكانت المجاورة الى
 الزجر في اكل والشرب فكان شرع الزجر هناك شرعا بهنا من طريق الاول كذا في
 الهداية ١٣ **له** قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفر من فطره حيا
 ورمضان يمتنع وقية استدل بالحديث على مستثنين احدهما على وجوب الكفارة قال ابن
 رشد شذ قوم فلم يوجبوا على المخطئ عمدا بالجماع الا القضاء فقط اما لانه لم يبلغهم به الحديث
 واما لانه لم يكن الامر مزمعا ذلك وان مزمع لوجب اذ لم يستطع الساق او الاطعام ان
 يصوم الخو وقال الموفق ان الكفارة تلزم من جامع في الفرج في رمضان ما عدا انزل اولم
 ينزل في قول عامة اهل العلم وحكى عن الشعبي والنخعي وسعيد بن جبلة الكفارة عليه لان
 الصوم عبادة لا تجب الكفارة بافساد قضاءها لا تجب في ادائها كاصولة ولما روى
 عن ابى هريرة يينا نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم افساد رجل فقال يا رسول
 الله هلكت وقعت على امرأتى وانا نائم الحديث متفق عليه وقال الغلابي وجوب
 القضاء والكفارة قول عوام اهل العلم بن سعيد بن جبلة وبرايم النخعي وقناعة فانهم
 قالوا عليه القضاء ولا كفارة عليه الخ والثانية استدلال بالحنيفة وموافقهم على عدم
 اشتراط ايمان الرقية لا طلاقا واشترطا ايما ناسا مالك والشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم
 في حديث السواد اعقبا قانا مؤمنة وتقيها بها بالايان في كفارة القتل
 فيحمل المطلق وهو الصوم والطلاق المقيده وتوقف في ذلك الا بان حل المطلق
 على المقيده اذا ائتمد المرجح فان اختلف كالنكاح والفك فالذي يشمله الاصويون
 من مالك واكثر اصحابه عدم الحمل كذهب الحنفية قاله الزرقاني قلت وصرح في
 الشرح الكبير للرد دبر بايمان الرقية وكذا اقيدها بالايان صاحب الروض المسربح
 قالوا في الثلاثة متفقة على تقييده الرقية بالمؤمنة قال البيهقي المطلق الرقية في
 الحديث يدل على جواز السكينة والكافرة والذكر والانثى والصغير والكبير وهو ذهب
 الى حنيفة واصحابه وجعلوا هذا كالتحريم مستثنين بما رواه الدارقطني من حديث
 اسمعيل بن سالم عن مجاهد عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي اخطى
 في رمضان ان يوما بكفارة الخمار الخ قلت والحادديث التي وردت في هذه القصص
 كلها مطلقة فينبغي الصم على الملاحاة ولا شك ان تحرر الرقية بالمؤمنة افضل لايمانها
 ولا كلام في ذلك اما الكلام في ان من امتنع رقية كافرة في كفارة بل ادى كفايته
 ام لا فصرح الروايات المطلقة الكفارة ومن قيدها فعليه الايمان وما ذكر من حديث

افطرو من رمضان في سفر **١١٨** قال عن ابن شهاب ان عبد الله بن عباس واباه مرة اختلفا في قضاء رمضان فقال
احدهما يفرق بينه وقال الاخر لا يفرق بينه لا ادري ايهما قال يفرق بينه **١١٩** قال عن نافع عن
عبد الله بن عمر انه كان يقول من استقاع وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القى فليس عليه القضاء **١٢٠** قال عن
يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب **١٢١** عن قضاء رمضان فقال سعيد احب الي ان لا يفرق قضاء رمضان وان
يوثر قال يحيى وسمعت ما لا يقول فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة وذلك مجزؤه عنه واحب الي ان يتابعه قال
يحيى وسمعت ما لا يقول من اكل او شرب في رمضان ساهيا او ناسيا او ما كان من صيام واجب عليه ان عليه قضاء يوم مكانه
١٢٢ قال عن حبيب بن قيس الملك انه اخبره قال كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاه انسان فستله عن صيام ايام

له قول

اختلفا في قضاء رمضان فقال احمد يفرق بينه اي يجزيه التفرق وقال الاخر لا يفرق بينه اي
وجوب على الظاهر وقال الباقي يثبت ان يكون قائل على سبيل الاستحباب ولم يرد له لا يجزي الا
متابعا لا ادري ايها قال يفرق بينه في النسخ النسخية بعد ذلك ولا يها قال لا يفرق بينه وليست
بهذه الزيادة في النسخ المصرية غير المتفق قال ابن عبد البر لا ادري عن اخذ ابن شهاب بهذا وقد
صح عن ابن عباس والى هريرة انها اجازا التفرق قضاء رمضان وقال لا بأس بتفرقة لقول الله
تعالى فعدة من ايام **١٢٣** **١٢٤** قوله كان يقول من استقاع اي تكلف القى واستماه
وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه بذل مجتهد وراه ومبين صليين اي عليه وسبقه القى
فليس عليه القضاء قال الموفق معنى استقاع قضا من غير القى وفيه خروج من غير اختيار
منه من استقاع فليس القضاء ومن قد عطل شي عليه وبه قول عامة اهل العلم قال الخطابي لا
اعلم بين اهل العلم فيه اختلاف وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ابطال صوم من استقاع ما عدا
وحي عن ابن مسعود وابن عباس ان القى لا يفرق ودوي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاث لا يظنن الجاهل والقى والا حلال ولا ما روى ابو هريرة مرفوعا من ذرعه القى فليس
عليه قضاء الحديث وراه ابو داود والترمذي وقال من حزين **١٢٥** قوله يثبت بقاء
المجمل عن قضاء رمضان على ما يفرق فقال سعيد احب الي بقاءه الى مع الحياة
ان لا يفرق بينه المجمل او المعلوم قضاء رمضان وان يواثر يفرق ان على ما ضبط الزكاة في
ويحتمل كرها ببناء المجمل والمعلوم ما هو الواتر المتاخر يقال قوازت النحل اذا جاءت
يتبع بعضها بعضا قال في الجمع اي يفرق بان يوم يوما ويظن بقاء قال الباقي قوله احب الي
ان يفرق حسب ما تقدم من استحباب ذلك لان الاستحباب تقييد واذا جمل اول يوم
استقبله تقييد الثاني وذلك يقتضي التواتر الا ان يواثر ليس بمقصود في نفسه ووجه ثبات
السلامة هنا اختلاف في وجوب التتابع والا فحق ان يؤتى بالعادة على وجه متيقن على
اجزاء فحق هذه الطريقة يكون التتابع مقصودا **١٢٦** قوله وسمعت ما لا يقول
فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة لان التتابع ليس بواجب وذلك مجزي عنه
بمصرف اسم الفاعل في النسخ النسخية وفي المصرية يجزي بعبقيرة المعاصم والمؤدى واحد
واحب الي ان يتابعه الا قال باطلا بدارا بطارح ذمته او خروجا عن الخلاف وفي موطأ
الامام محمد يرد ذكر الآثار قال محمد يجمع بينه الفصل وان فرقته واحسب العدة فلا بأس
بذلك وهو قول ابن حنيفة والعمامة قبلنا وفي مراتي الفلاح لا يشترط التتابع في القضاء لا
طلاق النسخ من المستحب التتابع وهم انما يخرجون زمان القعدة مسافة الى الجيرة وبراءة
الزمنة **١٢٧** **١٢٨** قوله سمعت ما لا يقول من اكل او شرب في رمضان ساهيا
او ناسيا او ما كان عطف على رمضان اي اكل او شرب فيما كان من صيام بيان لقوله
ما واجب عليه كقضاء وكفارة ان عليه وجوب قضاء يوم مكانه قال الزكاة في بنية قال
ربيعه وهو القياس فان الصوم قد فات وكثر وهو من باب المامورات والقعدة
تقتضي ان النسيان يؤثر في باب المامورات قال ابن دقيق العيد واما الحديث فمحمول على
صوم التطوع جمعا بينهما فليس القياس مصادرا للنسخ كما ذكره في شرح النسخية قال
الاوزاعي والبيهقي بسبب القضاء في الجماع دون الاكل والشرب وقال احمد بسبب القعدة
والكفارة في الجماع ولا شيء في الاكل والشرب **١٢٩** قال الموفق روى عن علي لاشي على من اكل
ناسيا وهو قول ابو هريرة وابن عمر وعطاء وطلوس وابن ابي ذئب والاوزاعي والثوري
والشافعي والى منيفه واستحق وقال ربيعة وما لك يظن ولنا ما روى ابو هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احكم او شرب ناسيا فليتم صومه فانما اطعم الله وسقاه
متفق عليه **١٣٠** قال الخطابي ان استقاع القضاء والكفارة من الناس ذم بسبب عامة اهل العلم
غير ما كمن انس وربيعة بن ابي عبد الرحمن قاما اذا وطئ زوجة ناسيا فقدر اختلاف

السلام في ذلك فقال الثوري واصحاب الرأي والشافعي واستحق مثل قوله فمن اكل
او شرب ناسيا واليه ذهب مالك والحنن ومجاهد وقال عطاء والاوزاعي وما لك
والبيهقي بن سعيد عليه القضاء وقال احمد عليه القضاء والكفارة **١٣١** قوله انما هذا الخلاف
فيه مشهور وذهب الجمهور الى عدم وجوب القضاء ومن ما لك يبطل صومه ويجب
القضاء قال عياض هذا هو المشهور وهو قول شيخه ربيعة وجميع اصحاب مالك ممن
فرقوا بين الفرض والنفل وقال الدلاوي مثل ما لك لم يلق الحديث او ادله على دفع
الاثم الخ فقلت لولم يلق الحديث لما قال بعدم القضاء في النفل بل انما هذا الحديث
يلخص الا انه حمل على النفل كما تقدم من الزكاة في وسيا في من جيزه ايضا وسيا في التفرق
بذلك في الموطأ ايضا مستدل الجمهور في ذلك ما رواه الائمة السنة وغيرهم من جامة
المحدثين عن ابي هريرة مرفوعا من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعم
الله وسقاه وذكر الشيخ الفاضل واحد من السنة في شرحه وراه ابن حبان والدارقطني
وابن ابي رواد وغيره والبيهقي قال الزكاة في شرحه وتكلم عليها ولا يفرق فيه بعد اتفاق المحدثين سيما
سعيد وام استحق واخرهما يعني في شرحه وتكلم عليها ولا يفرق فيه بعد اتفاق المحدثين سيما
اصحاب الصحاح على تحريم حديث ابي هريرة قال ابن العربي تمسك جميع فقهاء الامم
بظاهر الحديث وتطلع مالك الى المسئلة من طريقها فشرط عليه لان الفطر من الصوم
والاساك وكن الصوم فاشهر ما لوسي وكثر من الصلوة وقال القرطبي انتج به من سقط
القضاء واجب بان لم يتعرض فيه للقضاء فيعمل على سقوطه المرافعة لان المطلوب
صيام بل لا يفرق فيه لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو من لا يقبل الاثقال كن
الناس في معتز فان مع وجوب الاذنية وسقط القضاء قال الخطابي واجاب بعض
المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين من ابن شهاب وكذا قال
ابن القادرا مثل بان لم يشر في الحديث تعيين رمضان فيعمل على التطوع وقال
المسلم وغيره لم يذكر في الحديث اثبات القضاء فيعمل على سقوط الكفارة عن اثبات
عذره وشرط الا انه مرفوعا لاجواب من ذلك كبر ما فرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم
ولهذا فحق في السنة من ابي هريرة بلفظ من اظفر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة
فحين رمضان وصرح باسقاط القضاء **١٣٢** **١٣٣** قوله وهو اي مجاهد يطوف بالبيت
فجاءه انسان فسا لا اي مجاهد قال الباقي يقتضي ان السلام عندهم في الطواف مباح و
ساقى الكلام عليه انشاء الله التفت وكذلك عند الخليفة وغيرهم وقد ورد من حديث
ابن عباس مرفوعا الطواف بالبيت صلوة الا ان الله تعالى قد احل فيه النطق حسن
نطق في صلاة الا يجزى ابن حبان والحاكم والترمذي واختلف في دفعه وقضه كما
يسطر الزبيدي من صيام ايام الكفارة في كفارة اليمين كما يظهر من الجواب امتنا باست
بهمة الاستفهام اي حل صيام كفارة اليمين متناهات ام كذا في النسخ المصرية وفي
الندية بر لها او لا وجه الاول يتلها اي يعرفها قال حيد فقلت له نعم يتلها اي يعرفها
ان شاذ لما كان يتقنه حيد فيها جواز التفرق قال الزكاة في فيه جواب المتعلم بين يدي المعلم
قال مجاهد راد على حيد لا يتلها بل يجب التتابع والمسئلة مختلفة عند الائمة الاربعية
والتتابع مستحب عند الامام مالك كما يصرح به في كلامه قال الزكاة في وكذا استحب الجمهور
التتابع في كفارة اليمين ولا يوجد الا في شري كفارة القتل والطلاق والوطئ عاده في رمضان
ويستحب ما استحب مالك الجا ولا يفرق بين الاكل والشرب وكذا استحب الجمهور لان عاده
شرح الحديث فيصون متناهم الى الجمهور في مسألة الباب الامام الشافعي وما لك
متوافقان على الاستحباب والخفية والامام احمد متوافقون على الوجوب **١٣٤**

الكفاية امتناعاً أو يقطعها قال قال حيد فقلت له نعم يقطعها ان شاء قال مجاهد لا يقطعها فان في قراءة أبي بن كعب ثلثة ايام متتابعات قال يحيى قال مالك واحب الى ان يكون ما سمي الله في القرآن ان يصام متتابعاً قال يحيى وسئل مالك عن المرأة تصوم صائتة في رمضان فتدفع دفعة من دم عبيط في غير ايام حيضتها ثم تنظر حتى تسمى ان ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً ثم تصوم يوماً آخر فتدفع دفعة اخرى وهي دون الاولى ثم يقطع ذلك عنها قيل حيضتها بايام فسئل مالك كيف تصوم في صيامها وصلواتها قال مالك ذلك الدم من الحيضة فاذا رأتها فلتفطر ولتقض ما افطرت فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل ولتصوم قال وسئل مالك عن من اسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي اسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل واحب الى ان يقضى اليوم الذي اسلم فيه قضاء التطوع **١١٩** قال عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم اصبتا صائمتين متطوعتين فاهدى لهما طعمه فافطرتا عليه فدخل رسول

له قول

فان بكذا في النسخ المندية وفي المصرية بزيادة غير المؤث الرابع الى الآية بلحقا فانها في قراءة أبي بن كعب سيد القراء اقرأ الصائتة ثلثة ايام متتابعات اجمع مجاهد بذلك على ما اتفق من وجوب التتابع وتقدم ان بكذا قراءة ابن مسعود والنخعي وفي المتن من أبي بن كعب وابن مسعود انها قرأ فصيام ثلثة ايام متتابعات حكاه احمد واداه الازم باستاده قال الشوكاني اثر أبي بن كعب اخرجه الدارقطني وصححه قال الزدقاني في الاحتجاج بما ليس في مصنف ثمان وربع قال جمهور العلماء ويكره عندهم مجرى خبر الواحد في العمل به دون القطع قال ابن عبد البر وقال الباجي الصحيح ما ذهب اليه النخعي ابو بكر الهاتلي في ذلك لا يخرج به لانه اقام بينه وبينه ليس بقرآن وحديثه لا يصح التعلق به في ذلك ما قال اذا لم يترأف فليس بقرآن فليس كمن ما قال انه لا يصح التعلق به فرددوا لانه لم يقبل احداً يصح الاحتجاج بخبر الواحد من اخبار الراعي الا وكيف وقد تقدم ان جمهور العلماء على الاحتجاج به ويكره عندهم مجرى الخبر الواحد قال الشوكاني في قراءة الاعداء منزلة اخبار الاعداء ما لم يثبت في المطلق وتخصيص العام كما تقدم في المصطلح **١٢٠** قال مالك واحب الى ان يكون ما سمي الله في القرآن اي كل صوم ذكره الله تعالى في القرآن يصام متتابعاً سوى كفارة القتل والظهار فالتتابع فيها واجب بالنسخ قال الباجي وقد قال ابو هريرة وابن عباس ان كل صوم ذكره في القرآن فالتتابع فيه ان يكون متتابعاً لانه مالم يشتر فيه التتابع فانه يكره منه بها فترددوا به قال مالك وكذلك في كفارة الايام والثلثة الايام في الحج والسببية بعد الرجوع الى المكلف وبكنا في قضاء رمضان قال تعالى فعدة من ايام اخذ وقد تقدم فيها قال الكاساني في البداية والنهاية الكفارة العدة في الشرع خمسة انواع كفارة اليمين وكفارة الحلق وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة الاطوار والسك والجمعة الا ان لا يوجب متعارف وجوبها بالكتاب العزيز وادارة متعارف وجوبها بالسنة والقرآن في الحلق والجمعة متعارف بالنسخ اوله رمضان وكفارة الظهار والقتل واليمين وقراءة ابن مسعود المشورة والجمعة قضاء رمضان وفدية الحلق لا ذى والمتعة والقرآن وجزاء العهد وثلثة لم يذكر في القرآن وثبتت بالاجماع صوم كفارة الاطوار وهو متتابع والتطوع متغير فيه والندب هو على اقسام **١٢١** قوله وسئل ببناء الجمل مالك عن المرأة تصوم صائتة في رمضان فتدفع دفعة من دم عبيط في غير ايام حيضتها ثم تنظر حتى تسمى ان ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً ثم تصوم يوماً آخر فتدفع دفعة اخرى وهي دون الاولى ثم يقطع ذلك عنها قيل حيضتها بايام فسئل مالك كيف تصوم في صيامها وصلواتها قال مالك ذلك الدم من الحيضة فاذا رأتها فلتفطر ولتقض ما افطرت فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل ولتصوم قال وسئل مالك عن من اسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي اسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل واحب الى ان يقضى اليوم الذي اسلم فيه قضاء التطوع **١١٩** قال عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم اصبتا صائمتين متطوعتين فاهدى لهما طعمه فافطرتا عليه فدخل رسول

الوجوب كما قال الزهري وغيره والعزق بين الصوم والصلوة انما يشترط متكررة فيشتق قضاها بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة واحدة في السنة قال معمر قال الزهري تقتضي الواجب الصوم ولا تقتضي الصلوة قلت من قال اجمع المسلمون عليه وليس في كل شيء تجد الا سداً القوي اجمع المسلمون على ان الواجب والصلاة لا يجب عليها الصلوة ولا الصوم في الحال وعلى ان لا يجب عليها قضاء الصلوة وعلى ان لا يجب عليها الصوم الا اذا ذهب منها الدم فلتغتسل فان الواجب يلزمها الغسل عند انقطاع الدم لتطهر من حدث حيضها ونجس وفي النسخ المصرية وقصوم اي تعود الى ما كانت عليه من الصوم في اليوم الذي في لان اليوم الذي كانت حائضه في اوله لا يصح ان تصوم شيئاً منه وانما تصوم ما بعده **١٢٢** قوله وسئل مالك عن من اسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وكذلك اذا اسلم في اثناء رمضان وقد مضى بعض الشهر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الايام وهل يجب وفي النسخ المصرية اوجه يجب عليه قضاء اليوم الذي اسلم فيه فقال مالك لا يجزئها ليس عليه قضاء ما مضى من رمضان كله او بعضه حال كونه ذلك طاهر لان الاسلام شرط الوجوب وعلى الباجي والزيدي في غير خلاف الحسن وعطاء وعكرمة في اوجه يجب قضاء الماضي قال ابو عمر من ادب على الكافر يسلم او يصلي يتكلم صوم ما مضى فقهه كلف غير مكلف لان الصيام انما يجب على المؤمن البالغ اقول تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم من ثلث فذكر منها الظهار من يتكلم والجمعة من يتكلم في حال البساجي والاصل في ذلك ان الاداء قد فات لمضى زمنه والقضاء لا يجب الا بالمرثان ولا فرق بين ما مضى من هذا الشهر وبين سائر الشهور المتقدمة من السنة الماضية في ان وقت الاداء قد فات فيها فالواجب قضاء ما مضى من الايام وكذلك من شتر هذا العام قلت وفي جميع الفوائد عن سفيان بن عيينة التفتي قال قد مضى من ثلثين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلموا في النصف من رمضان فامرهم فصاروا معه واستقبلوا ولم يأمرهم بقضاء ما فاتهم **١٢٣** قوله وانما يتألف الصيام فيما يستقبل من ذلك الشهر وغيره لانه ما يطالب بالصوم على وجه الانعام بقوله تعالى من شهد منك الشهر فليصمه قال الزدقاني اذا اسلم الكافر في شهر رمضان صام ما يستقبل من بقية شهره واجب الى ان يقضى اليوم الذي اسلم فيه اختلفت الاثمة في ذلك والاثمة الثلثة في خلا الامام احمد متفق في عدم الوجوب مع الخلاف فيما بينهم في الندب ففي البداية اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان اسكاً ببقية يومها ولم يقضها لولاها ما مضى لعدم الخطاب وبخلاف الصلوة لان السبب فيها اليهود المتصل بالاول فوجبت الا ببقية منه وفي الصوم البرء الاول والا ببقية منه عنه الخ ولم ارا المتزوج في الغرض بندب القضاء وادب التا ببقية القضاء في ذلك قضاء التطوع مختلف فيها عند الاثمة والفقهاء قال النخعي والزمخشرى وماك يلزم في الشرع فيه ولا يخرج من الايجاز فان خرج قضى ومن ملك لا قضاء عليه الخ قلت وما ذكر من التاويل لرواية حنبل لا يمتح فيها في عن الامام احمد من كتاب الصلوة له فانظر ان لرواية ايضا قال الحافظ جواز الغفر من صوم التطوع هو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء الا انه يشك في ذلك ومن ملك الجواز وعدم القضاء بغيره والشيخ والاشات القضاء بغيره ومن اليه ينفذ بغيره القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وفيه شبهة من الصريح التطوع فان عليه قضاء اتفاقاً **١٢٤** قوله اجتمعوا جميعاً متطوعين قال الباجي يتكلم ان يكون هذا في يوم لم يكن منه بها في رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتكلم ان يكون ذلك باذنه وذلك ان المرأة اذا علمت ان زوجها لا حاجة له بها في القالب نماها لانه ان تقوم دون اذنه فان علمت ان يحتاج اليها لم تقم الا باذنه وكذلك السرية وام الولدان الاستماع من حقوق الزوج والسيد ليس له المتع بالخواص الخ وقال النبي قد افلق العلاء عن المرأة بمرحها صوم التطوع و

لم يقطعه حتى يتم سبعة ولا ينبغي ان يترك شيئا من هذا اذا دخل فيه حتى يقضيه الا من امر بعرض له ما يعرض للناس من الاسقام التي يعذرون بها والامور التي يعذرون بها وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل فعليه اتمام الصيام كما قال الله عز وجل واتوا الحج والعمرة لله فلو لم يكن من الحج الا ما ذكرنا لكان لله ترك الحج بعد ان دخل فيه وهو جمع حلالا من الطريق وكل واحد دخل في نافذة فعليه اتمامها اذا دخل فيها كما يتم الفريضة وهذا احسن ما سمعت **فدائية من افطر في رمضان** **ما لك** انه بلغه ان اس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدى **قال** مالك ولا اري ذلك واجبا واجب الى ان يفعله ان كان قويا عليه فمن فدك فاما يطعم مكان كل يوم مدا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم **ما لك** انه بلغه

الله تعالى في مسئلة الحج والعمرة بكذا اسماء النسخ المصرية بكذا حفظ قال الشهد
 وليس السكراني النسخ السندية فيكون المراد بقوله كما قال الله هي مسئلة الحج وانما
 الحج والعمرة لشرفه وانما اهل اى اجم بالبح وكذا بالعمرة تلوعا وقد قضى الطريفة
 جملة حاوية فيه بذلك لان تقديم النقل على الفرض عندهم مكروه قال الدسوقي
 بكرة تقديم النقل على الفرض بناء على انه واجب على السراخي اما على الغورية فتقديم
 النقل او التذرع على الفرض حرام لكنه لو نوى النقل وعليه حجة الاسلام يفتى بغيره
 وقالت الشافعية يخلو نية وينقلب حجة فضا كذا في الشرح الكبير والدسوقي
 قلت والغنية في ذلك موازنة لما كتبه على المعتمد عفا قال ابى يوسف فهو اوفى
 للشاخي كما في شرح المسالك للقاري لم يكن لاد ان يترك الحج بعد ان دخل فيه
 وبرجع حالا من الطريق وكذا العمرة بالاتفاق ثم ذكر الصنف اصلا عليها في ذلك
 فقال وكل احد دخل في نافلة ولا يتبعض فليس اتماما اذا دخل فيها كما يتم العزيمة
 نسا في الحج والعمرة والصوم وقياسا في البواقي او دعوم قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم
 وهذا احسن ما سمعت بخلاف ما روى في معنى المستوعب امير نفسه ١٢

له قوله من اخطى في رمضان من علة وليست في الشئ المنهية كلمة من علة ١٢ ١٣
قوله كبر بحسب الباء اي اسن فانه آخر المعايير موتا بالبصرة وقد جاوز المائة قال
البيهقي وكان حينئذ في عشرة المائة منى كان لا يقدر على الصيام ما اذا عاين في او
آخر سنه كما سأل فلان يقتضى اي يعلم من كل يوم مسكينا وروى مدائلك مسكين
ووروى نصف صاع وروى اطعم ثلثين مسكينا كل ليلة من رمضان يتلوع بذلك
وورى جميع ثلثائة مسكين فاطعمهم وجبة واحدة وكان يضع لهم الخفان من الخبز
الطعم كاهه ابو عمر قال الزرقاني وقال البخاري في صحيحه اطعم انس بن مالك بعد ما كبر
ما اذا عاين كل يوم مسكينا خبز او لحما واطعم قال الحافظ روى عبد بن حميد من
طريق النضر بن انس عن انس انه اخطى في رمضان وكان قد كبر فاطعم مسكينا كل
يوم وروياته في فوائده من هشام بن ماس عن مروان عن معاوية بن حميد قال
استغففت انس عن الصوم عام توفي فسالته ابنه عمر بن انس الحافظ الصوم قال لا
فلما عرف انه لا يطيق الصيام امر بهفان من خبز ولم فاطعم العدة او اكثر الزوق قال
يضاني التكليف قد ذكرته من طرق كثيرة في تعليق التعليق وقال ابن عبد البر رواه الحماد
بن وعمر بن ثابت قال كبر انس حتى كان لا يطيق الصوم فكان يظفر ويلعجه ١٢ ١٣

قوله ولأدى ذلك إلى الإطعام وإجها ولكنه أحب إلى أن يستحب عندى
 من يفعلن كان ثوباً عليه أى قادراً أن يحفظ فلا شئ عليه قال الموفق الشيخ الكبير
 والعجوز إذا كان يجهد بها الصوم ويشق عليها مشقة شديدة فلها أن يطرأ ويطلعها
 بكل يوم مكينة وبذا قول على وابن عباس وإلى هزيمة دالس وسعيد بن جبهر ولأوس
 وإلى حيفضة والثوري والأوزاعي وقال مالك لا يجب عليه شئ وللشافعي قولان
 المأذون بهين وإن قولنا لم يعمل الذين يطعمونه الآية وقول ابن عباس في تفسيره أنزلت
 غصته للشيخ الكبير الخ وقال ابن رشد الشيخ الكبير والعجوز الذين لا يقدران على الصيام
 فأنهم اجتمعوا على أن لهم أن يطرأوا ويطلعوا فيما عليهم إذا اضطروا فقال قوم عليها الهام وقال
 في شرح النفاية قال مالك في المشغور عنه لا يجب عليه الإطعام وهو قول الشافعي القديم
 ومثله راجع إلى ولنا دوى الجماعة من عطاءه نسمع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطعمونه
 في رواية يطعمونه فقال أنسا ليست بمسوخة بل هي للشيخ الكبير الحديث وهو مروى
 عن علي وابن عمر وغيرهم من الصحابة ولم يرو عن أحد منهم خلاف ذلك فكان إجماعاً وأيضا
 لو كان خلاف ذلك قول ابن عباس ليست بمسوخة مقدمه لأنه لا يقال بالرائى بل
 من سماعه لأنه مخالف لظاهر القرآن لما ثبت في نظم كتاب الله فحل مفتاح بحرف النفي
 يثبت عليه الإساءة البتة الخ ودوى الجماع من أبي اسحق عن المارث عن علي وعلى
 الذين يطعمونه قال الشيخ والشيخه ثم قال في ذكر اختلاف الفقهاء في الشيخ الفاني
 قال أبو حنيفة والبريوسف ومحمد وفي الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام يطرأ ويطلع
 بكل يوم نصف صاع من حنطة ولا شئ عليه غير ذلك وقال الثوري يطعم ولم يذكر
 مقداره وقال المزني من الشافعي يطعم مائة من حنطة كل يوم وقال ربيعة ومالك لا يرى



انه سمع اهل العلم يهون عن ان يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان اذا نوى به صيام رمضان ويرون ان على من صامه من غير رؤية ثمر جاء الثبوت انه من رمضان ان عليه قضاء ولا يرون بصيامه تطوعاً بأسا قال مالك وهذا الامر عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا جامع الصيام **مسألة** ٦٢٥ عن ابى النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يفطر وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان **مسألة** ٦٢٦ عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فان امره شاتبه او قاتله فليقل اني صائم **مسألة** ٦٢٧ عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

له قوله ولا يرون بها عرقا وبأسا وأنك قالت الخفية كما تقدم من الحديث غلا فلا شافية فيه
 صوم بلا سبب لا يصح كصوم العيد بباح الترمذ ويكره كصوم يوم الشك من الخليفة أيضا إلا أن لو الشك
 عن صوم يوم الشك منه لم يوجب على من فعل المأرب وكره صوم يوم الشك وهو اشتق من شعبان إذا
 كان يوم يكن في السالف من مطلع الهلال من صوم أو قسرا وغير ذلك الإ ١٢ ١٣ قوله
 قال مالك وهذا الأمر هو التحقيق منه تأوهذا الأمر هو الذي أدركت عليه ابن العلم
 ببلدنا قال الزدقاني وعليه الجمهور لما للشي الولاد من صوم يوم الشك على تحريمه من
 رمضان لا يغني عن الصومين عرفوا ما تقدمه من رمضان بصوم يوم ولا يؤمن إلا بعمل
 كان يوم صوما فليصمه قال جماعة أشار بقوله الأدب إلى أن النبي محمول على التقدم
 عليهما ونحو ما للشهد في رواية لا تخم وارضان أما من كانت عادت الصيام قبل أو صيام
 الاثنين ونحوه فلا يمنع الإ ١٢ ١٣ قوله لنا قالت كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يوم في بعض الودقات حتى نقول لا يغير أي يثني صومها إلى غاية نقول و
 نقن أنه يسرد الصوم ولا يغير أبدا ومن هذا الشر ويغير ذلك أي يسرد الإفطار حتى
 نقول لا يصوم أبدا ومن هذا الشهر قال البا جى وإنما كان ذلك والله أعلم لأن هذا
 أفضل العموم وأشه من استطاع عليه وقال شيخ مشايخنا الدهلوى في حجة الله
 اختلف سنن الأنبياء عليهم السلام في العموم فكان نوع عليه السلام يوم الدهر وكان
 داود عليه السلام يوم يوم ولا يغير يوما وكان يثني عليه السلام يوم يوم ولا يغير يومين
 أوليا ما وكان النبي صلى الله عليه وسلم في خاصة نفسه يوم حتى يقال لا يغير ويغير
 حتى يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر إلا رمضان وذلك أن الصيام ترياقي
 والترياقي لا يتعمل إلا بقدر المرض وكان قوم نوع عليه السلام شديدي الأمزجة حتى روى
 عنهم ما روى وكان داود عليه السلام ذاقه وزائنه وهو قول عليه السلام وكان لا يغير إلا ذاتي
 وكان يثني عليه السلام ضيقا في بدنه فأرغا لأهل لروال ما فاختار كل واحد ما يناسب
 الأحوال وكان نبينا صلى الله عليه وسلم ما رغا بقوله العموم والإفطار مطلقا على مزاجه
 وما يناسبه فاختار حسب مصلته الوقت ما شاء واختار لامة صيا ما متنا بولع ما شاوره
 وصوم عرفة وستة شوال وغير ذلك الإ مختصرا الإ ١٣ ١٤ قوله وما رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط عدا بمنزلة الاستثناء من
 الكلام السابق للإرمضان وإنما لم يستكمل صيام شهر رمضان لتلاطظ وجوبه وما
 رأيت صلى الله عليه وسلم في شهر أكثر ما نصب ثا في مغفولي رأيت صيا ما بالنصب
 على التيميز منه صلى الله عليه وسلم في شعبان متعلق بصيا ما وذكر القاري الوجه
 المختلفة في تركب الحديث والمعنى كان صلى الله عليه وسلم يوم في شعبان وغيره
 وكان صيا ما في شعبان تطوعا أكثر من صيا ما فيها سواء قاله الحافظ وبنها الأربعة
 بحاث الأول اختلفت الروايات في صامه صلى الله عليه وسلم بشعبان وفي حديث
 الباب أنه صلى الله عليه وسلم يكثر الصيام في شعبان وظاهره أنه لا يستوعب بالصيام من
 قال الحافظ في حديث يحيى بن أبي كثير أنه كان يوم شعبان كل يوم أبو داود
 من حديث أبي سلمة عن أم سلمة لم يكن يوم في السنة شرا كلها إلا شعبان يصله
 برمضان ويروي الترمذي من حديث سالم ابن ابن أبي الجعد عن أبي سلمة عن أم سلمة
 قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر من متتابعين إلا شعبان
 ورمضان كذا في البيهقي وفي حديث أبي سلمة عن عائشة عن سلمة كان يوم شعبان
 لا أكليلا وفي المشكوة قالت كان يوم شعبان كل وكان يوم شعبان لا أكليلا متفق
 عليه ومن بعد الله عن شقيق قلت لعائشة أكان النبي صلى الله عليه وسلم يوم
 شرا كل قالت ما علمت عام شرا كل إلا رمضان ولا إفطره كل حتى يوم من حتى معنى
 لم يدره مسلم واختلف أهل العلم في الجمع بين هذه الروايات فقال الحافظ
 نقل الترمذي من ابن المبارك أنه قال ما جاز في كلام العرب إذا ما أكثر الشرائع
 يقول عام الشرا كل ويقال فلان قام ليلة الجمع ولعله قد عفى أو اشتغل بجمع أمره
 ما حملنا أمدي الروايات مفسرة لاخرى مخصصة لها وإن المراد بكل الأكثر
 بوجي زليل الاستعمال واستبعده الطي قال لأن الكل تأكيد لارادة الشول ودفع
 ليعجز فتفسيره ببعض مناف لقال يجعل على أنه كان يوم شعبان كل تارة و

اليوم معظمه اخرى لثلاثتهم انه واجب لكل رمضان وقيل المراد بقولنا كره ان كان
 يصوم من اول ثلثة واخره اخرى ومن ثلثه ثلثه طورا فلا يحل شيئا منه من صيام ولا
 يتحقق بعضها بصيام دون بعض قال الزين بن الخيزر اما ان يحل قول عائشة على
 البائنة والمراد الاكثر واما ان يحجب بان قولنا الثاني متأخر من قولنا الاول فاجبرت
 عن ادول امره انه كان يصوم اكثر شعبان واجبرت ثانيا عن اخر امره انه كان يصوم
 كل قال الحافظ ولا يخفى تكلفه والاول هو الصواب ١٢ **هـ** قوله قال الصيام
 جنبه ليس في رواية اله واداد الصيام جنبه وذكر ابن عبد البر في التمهيد الاختلاف على
 مالك في هذا اللفظ كذا في شرح الاحياد وهو ينعيم الخيم وشدة النون الوقاية والسر
 والجنبه كل ما سر ومنه الجن وهو الترس ومنه السر الجن لاستمراره من الامين والجنبه
 لاستمراره لحدق الاستمرار قال العيني زلزال السريدي وغيره جنبه من النار ولا حرجه وجعن حصين
 من النار وللشافعي جنبه كمنه احدكم من القتال ولطبراني جنبه يستعين بها العبد من النار
 واليهيقي جنبه من عذاب الشدة كرها الحافظ مفصلا ثم قال وقد يمين بهذه الروايات
 متعلق هذا السر واد من النار وهذا جزم ابن عبد البر واما صاحب الناية فقال
 معنى كونه جنبه ان يبقى صاحبها يلوده من الشوات ١٣ **هـ** قوله فاذا كان احدكم
 حاضا فلا يرفث بالثمنه وتنسيث الغاد قاله الزرقاني والعيني اى لا يفتش ولا يحكم
 بالكلام القبيح ويطلق ايضا على الجماع ومقدارته وعلى ذكره مع النساء او مطلقا ويحسب
 ان النبي لما هوام منها قال ابن رسته في البداية يصومهم على ان من سنن الصوم و
 حرثه ترك اللسان من الرثث والفتنة والحدوث وذهب اهل الظاهر الى ان الرثث
 يفتقر بهوشا الى ولا يسهل اى لا يفعل فعل الجمال كصياح وسف وحمية وبحو ذلك
 فان امرؤ يتحقق النون مع الفاء في اوله وفي رواية بالواو قال العيني كلمة ان تحففة
 موصولة بما بعده فتعديه ان فاعله امرؤ ولفظ فاعله يفسره كما في قوله تعالى وان احد من
 المشركين استجارك اى استجارك احد من المشركين فاعله قال عياض فاعله واخيه و
 نازعه ويكون بمعنى شامته ولا عند قد جازا القتل بمعنى العن لو شامته اى تعرض للقتل و
 اشكل ظاهر اللفظ بان المعاملة لا يستعمل الا من فعل اثنين فكيف نسبت الى
 الصائم اجاب عنه الباجي بان يحتمل ثلثة اوجه بمثل ان يريد فان امرؤ الا اذا بان
 او يقاتله فيمتنع من ذلك ويحسب ان صائم والثاني ان لفظ المعاملة وان كانت
 انظر في فعل الاثنين الا انها تستعمل في فعل الواحد فيقال سافر الرجل وعاالج
 الطبيب المريض والثالث ان يريد ان وجدت المشائمة منها جميعا فليزك الصائم
 نفسه بصومه ولا يستدبر المشائمة والمأثرة قلت ولما حرجه عندي في معناه انه نسبة
 الى الشائم وهو غير الصائم وهو سبب الشتم من الصائم ايضا نفسية المعاملة الى الشائم
 باستدرا ففعل وكونه سببا والفرق بين هذا وبين اول معاني الشائمة الباجي ظاهر فليقتل
 اني صائم ان صائم مرتين في نسخ الوطأ وهذا ضبط الزرقاني قال الحافظ اتفقت
 الروايات كلها على انه يقول اني صائم فتم من ذكرها مرتين ومنهم من اقصر على
 واحدة واختلف في المراد بهذا القول هل يحتاج الى الذي يكلفه بذلك او يقولنا
 في نفسه قال ابن عبد البر يقول بلسان الشائمة والمقاتل اى وهو معنى من ذلك
 وقيل يقول في نفسه اى فلا سبيل الى شتمه ففعل ولا يخلق بان صائم ما فيه من الرياء
 والاطاع الناس عليه لان الصوم من العمل الذي لا ينظر له ثوابا في جرم المتولى ونقله
 الرازي عن الثوري وروى النوري الاول في الاذكار وقال في شرح المذهب كل منها حسن
 والقول باللسان اقوى ولو جمعوا كان حسنا ولهذا التردد الى البخاري في ترجمته بالاستقام
 فقال باب هل يقول اني صائم اذا شتم وقاله الرضائي ان كان رمضان فيقتل بلسان
 وان كان غيره فليقتل في نفسه وادعى ابن العربي ان موضع الخلاف في التطوع واما في الفرض
 فيقول بلسان قطعا او كرهه برفقنا في ما لم يفتنا كالاخر جازما ومن يتناهى بذلك و
 نقل الزركشي ان المراد يقول مرتين مرة بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كلف
 لسانه عن خصمه ويقول بلسانه كلف خصمه عنه وتعتب بان القول حقيقة باللسان
 واجيب بانه لا يمنع الجازم ١٢

عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لو خولف فيه الصائم اطيب عند الله من دبح المسك انما يذرى شهوته وطعامه ويشربه من اجلى
فالكسيلة لي وانا اجزى به كل حسنة بعشرة امثالها الى سبع مائة ضعف الا الصيام فهو لي وانا اجزى به **٢١٢** **مالك** عن عه ابى
سهميل بن مالك عن ابيه عن ابى هريرة انه قال اذا دخل رمضان فمضت ابواب الجنة وعلقت ابواب النار وصفت الشياطين
مالك انه سمع اهل العلم لا يذكرون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار الا في اوله ولا في آخره قال ولم

تبارك وتعالى والشهيد عاف لمن يشاء فقيل يعاف هذا التضعيف المذكور
وهو السبعائة متعف وقيل المراد يعاف فوق السبع مائة لمن يشاء وقد ورد
التضعيف بالشر من السبعائة في اعمال كثيرة في الاجابة صحيحة ثم ذكر بعض الروايات في
ذلك وقال في آخره والجمع بينه وبين حديثه ان هبة هذا لم يرد بعد سبط الى
هريرة انتباه التضعيف بدليل ان في بعض طرقه بعد قول السبع مائة ال اعتنا
كثرة في اخرى الى ما يشاء منه فمذه الزيادة تبين ان هذا التضعيف يزاد على السبع
مائة والزيادة من التثنية مقبولة في قولنا وانا اجزى به اعاده للتاكيد وقد اختلف
العلماء في معناه مع ان الاعمال كلها لشدة عز وجل وهو الذي يجرى بها على عشرة اقوال
الاول ان الصيام لا يفتح فيه رياء كغيره حكاها المازري ولفظها من عن ابى عبيد
الثاني ان المراد ان المتعبد يعلم مقدار ثوابه والتضعيف حسنة وغيره من العبادات اظهر
بجانه وتعالى بعض مخلوقاته فليسا قال القرطبي معناه ان الاعمال قد كشفت مقادير
ثوابها فلتاس وانهما تعاف من عشرة الى سبع مائة الى ما شاء الله الا الصيام فان
الله يثيب عليه بغير تقدير ويزيد له الحسنات رداية الموطأ هذه وكذلك الروايات
الآخر ذكرها الحافظ في الفتح الثالث معناه ان صاحب العبادات الى والمقدم عندي
وتقدم قول ابن عبد البر من انه فضل على سائر العبادات الراجح الاضافة اضافة
تشريف وتكريم كما يقال بيت الشدة وان كان البيت كلما تشد قال الزين بن
الخير التميمي في موضع التعليل لا يفهم من الاشارة الى الحسنات المستغناء عن الطعام وغيره من الشؤبات
من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم الى الرب بما يوافق صفاته اضاف الله اليه
يقول ان اعمال العباد مناسبة لا حوازم الا الصائم يتقرب الى بامر هو متعلق بصفة
من صفات السادس ان المعنى كذلك لكن بالنسبة الى المسئلة لان ذلك من مقامهم
السابع ان خالص لله وليس لغيره فمظا قاله الخطابي ان من سبب الاضافة اليه
سببانه وتعالى ان الصيام لم يجهده غيره عز وجل اتسح جميع العبادات توفي منها من لم
العباد الا الصيام العاشر الصوم لا يظفر بتمكينه الحظفة كما كتبت سائر الاعمال واستند
قائله احد حديث واه جدا وورده ابن العربي في المسلسلات ولفظ قال الله عز وجل
الاخلاص من سرى استودعته قلب من احب لا يطبع ملك فليكنه ولا يشيطان فيفسده
ويكتب في ربه هذا القول الحديث الصحيح في كراهية الحسنة لمن يرم بها وان لم يعلمها قال
الحافظ حنظلة ما وقع عليه من الاجابة في **٢١٣** **هـ** قوله اذا دخل شهر رمضان
فتحت بشفعة الغوثية ويجوز تحفيها قاله الزرقاني وقال القادري بالتضعيف وهو اكثر
كما في التزييل وبالشدة بكثرة المغول ابواب الجنة حقيقة من مات فيه او عمل عملا
لا يفسد عليه وقال القاضى عياض يحتمل ان يكون ذلك علامة للملكة لدخول الشهر
وتكفيها لحرمة وقيل ان المراد بالفتح كثرة الطاعات في شهر رمضان فانها موصلة الى
الجنة فلي بها عن ذلك وقيل المراد به ما يقع الشدة على العباد من الاعمال المستوجبة
الجنة لا في المعنى وعلقت قال القادري بالتشديد اكثر ابواب النار كذلك حقيقة
او بما زاد فيه دليل على ان الجنة والنار مخلوقتان ويد على القدرة الذين يقولون انهما
لم تخلقا بعد قال ابن العربي وقد بلغت من الاستغناء حدا يقرب من التواتر لم وصفه
بعدم الصاد والمطه وشدة الخفاء اى علقت الشياطين اى شدة بالامتناع وحمل الاظلال
التي يفل بها الديدان والرياحان وتربط في العنق وحى بمعنى رواية البخاري وسلسلت
الشياطين ثم ذلك على الحقيقة على الظاهر ولا حاجة الى حمل على التخييل **٢١٣** **هـ** قوله
لا يذكرون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار الا في اوله ولا في
ما قبل الزوال ولا خلاف في استهائه اذ ذاك ولا في آخره اى من بعد الزوال الى الغروب
وهو مختلف منه الا انه كما سياتي قال ولم يسمح احد من اهل العلم بذكره ذلك اى السواك
في اول النهار وآخره ولا ينسب من احد من اهل العلم بل يتجوز والمسئلة خلافه شبيهة بين
الائمة قال احمد لا بأس بالسواك للصائم قال عامر بن ربيعة رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يتسوك وهو ما حسنه الترمذي وقال زيد بن حدير ما رأيت احدا كان
ادوم سواك رطب وهو ما تم من عمر بن الخطاب لكنه يكون عودا ذابا ولم يهر اهل العلم
باسواك اول النهار لا بأس اذا كان عودا باسا واستحب احمد واسمى ترك السواك
باسمى حديث الخوف واختلفت الرواية عنه في التسوك بالسود الرطب فرديت
عنه الكراهية وهو قول قتادة والشعبي والحكم واسمى وماك في رواية ودروى عيسى
احمد لا يذكرونه وقال الثوري والداودي والبخاري وغيره ودروى ذلك عن علي وابن
عمر وعروة وجماعة لم يذكروا من حديث عمر وغيره كذا في المعنى وقال العيني اختلف

هـ قوله والذي الود للقسمة قسم تاركه الكلام
الشريف نفس بيده اى ان شاء ابتاعها وان شاء افناها وهو قسم كان يقسم به
النبي صلى الله عليه وسلم في اكثر احواله فكانت بعض القار المجرة والام وسكون الود بعد
قائه قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبعض الشيوخ يقولون بفتح القار قال الخطابي
هو غطا وحكى القاضى الوجين وصوب الضم وبالغ النووي في شرح المذهب فقال
لا يجوز فتح القار ولا تغلقه على ان المراد به تغيره في الصائم بسبب الصيام وسياتي
الختلاف في معناه ثم الصائم فيرد على من قال لا تثبت اليهم في النظم الا في ضرورة الشعر
لثبوت في هذا الحديث وغيره قال الباجي الخلفون تغيرا في الصائم في الصائم وقامه بدت
من علو المعدة بترك الاكل ولا يذهب بالسواك لانها لا تحب النفس الى ربح من
المعدة وانما يذهب بالسواك ما كان في اللسان من التغيير وقال ابن البري خلوف
ثم الصائم تغير طعم فمروجه رذا الطعام وبذلك ليس على اصل مالك واما هو ما عسى
مذهب الشافعي ولذلك منع الصائم السواك بعد نصف النهار وابعاه مالك لان
الخلوف عنه لا يزول بالسواك لان اصله من المعدة ولوزال بالسواك لوجب
ان يمنع من قبل الزوال لان تعافه بالسواك قبل الزوال يمنع وجوده منه بعد
الزوال الخلفون والتخفيف موافقون في ذلك لما كثر **٢١٤** **هـ** قوله اطيب
عند الله من دبح المسك اختلف في معناه لان استطابة الروائح من صفات الخيوان
الذي لا يطبع يميل الى الشئ فيستطيبه او ينفر عنه فيستقذره والله سبحانه وتعالى
منزه عن ذلك وفي شرح الاجابة اختلف في معناه بعد الاتفاق على انه سبحانه
وتقدس منزّه عن ذلك على اقول امره ان يمازوا استعادة لانه جرت عادتنا
بتقريب الروائح الطيبة ما فاستح ذلك في الصوم لتقريبه من الله تعالى قال
المازري فيكون المعنى ان خلوف في الصائم اطيب عند الله من دبح المسك عندكم
اى يقرب اليه اكثر من تقرب المسك اليكم وذكر ابن عبد البر نحوه الثاني في معناه انه
تعالى يمجزه في الآخرة حتى يكون نجمة اطيب من دبح المسك كما قال في المعلوم الرشح
ربح مسك حكاها القاضى عياض الثالث ان صاحب الخلوف ينال من الثواب
ما هو افضل من ربح المسك عندنا لا سيما بالاضافة الى الخلوف وبها مضان حكاها
عياض ايضا الرابع انه يتبدل بالنجمة الخلوف ويدخل على ما عليه اكثر ما يعتد بربح
المسك وان كانت عندنا تسمى بخلاف حكاها القاضى ايضا **٢١٥** **هـ** قوله انما
يذكر بذال سمجة اى يترك ولم يصرح بنسبه الى الله عز وجل لعلمه بعدم الاشكال
فيه ولا حرج من السجى بن الطابع من مالك يقول الله عز وجل انما يذكر بكذا في
روايات عديدة بسطها الحافظ في الفتح قال الباجي يحتمل ان يكون تكميله لتفصيله
على ربح المسك ويحتمل ان يكون ابتداءنا على الصائم شؤته اى من الجماع على
الظاهر ولا يخرجه من ربحه ويحتمل العموم فقوله وطعامه وشربه من علف الخافض
على العام وفي رواية الى قرة يدع امرأته وشؤته وطعامه وشربه من اهل الى لاقتال
شرعى اولها قال الحافظ فرفع من الامانة بغيره النهر التميمي على الجنة اى بها
يستحق الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض
آخر كالتوجه لا يحصل للصائم الفضل المذكور بالصيام الى بقاء السببية في اوله وفي رواية
البحاري بدون الغناء واشاد بهذا الى سبطيف وهو ان الصوم لا يطبع عليه العبادات خلاف
سائر العبادات فيكون خالصا لوجه الله تعالى وذلك لان الصوم لا صورة
لدى الوجود وتختلف سائر العبادات اذ كثيرا ما يوجد لاساك المجرد عن الصوم كالتقوم
لا الا انه اى لا يطبع عليها غيره تعالى وانا اجزى به بفتح الهزة على ما ضبطه شراح
الحديث فاطمة اى انا التولى بنفسى لاطاعة جزاءه وفيه ثمانية الجزاء لوجوب الاول ان
كل جزاء يتولى اعطاه الجيب بهمة الشريعة وان قل كما لا غاية لميزة ذلك والثاني
كل عطاء ولو ان يكون مقداره بحسب المعطى غالبها واختار ضبطه شيخى واستاذي و
والذي لولا الله مرقده عند الدرس بعينه الهزة على بناء المجرول ومعناه ليس له جزاء الا انفسى
اى رضائى ولا عمل الذين العمل الذي يتوصل به الى الجيب بنفسه كل حسنة بعشرة
اشا لاقال الله عز اسمه من جاد بالنسبة فله عشر اشا لبا الاية وذلك ادناه وبعثنا عفت
الى سبع مائة ضعف بكرة العطاء المجزية اى عشر بقدر زاد اكثر من ذلك كما سياتي **٢١٦**
هـ قوله الا الصيام فانه لا تحمده لثوابه قال تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم
بغير حساب والصائم صابر وفي شرح الاجابة اختلف المفسرون في تفسير قوله

اسمع احد من اهل العلم يكره ذلك ولا ينبغي عنه **قال** يحيى سمعت ما لك يقول في صيام ستة ايام بعد الفطر من رمضان انه لم ير احدا من اهل العلم والفقهاء يصومها ولم يبلغني ذلك عن احد من السلف وان اهل العلم يكرهون ذلك ويجازون بدعيته وان يلحق بومضان ما ليس منه اهل الجهالة والجفاء لوراد في ذلك رخصة عند اهل العلم ورأى بعضهم يقول ذلك **قال** يحيى سمعت ما لك يقول لم اسمع احد من اهل العلم والفقهاء ومن يقتدى به نهي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض

العلماء فيه على ستة اقوال الاول لا يابس بل الصائم مطلقا قبل الزوال وبه روى عن علي وابن عمر لا يابس بالسواك الربط للصائم وروى ذلك ايضا عن جماعة وسعيد بن جبيرة ومطاء وابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين والي حنيفة واصحابه والنخعي والاوزاعي وابن علية ورويت الرخصة في السواك للصائم عن عمرو بن عباس وقال ابن علية السواك سنة للصائم والمفطر والربط واليابس سواء ان كان في رابطة للصائم بعد الزوال واستحبابه قبله برطب او يابس وهو قول الشافعي في صحيح قوله والي ثور قد روى عن علي كراهية السواك بعد الزوال رواه الطبراني الا انه كراهية للصائم بعد العصر فقط وروى عن ابي هريرة روى الراجح المتفق بين صوم المسلمين وصوم النخل ليكره في النخيل بعد الزوال ولا يكره في النخل لانه بعد من الرياء وحكي عن احمد بن حنبل وحكاها صاحب المعتمد من الشافعية عن القاضي حين الناس يكره بالربط دون غيره سواء اول النهار واخره وهو قول مالك واصحابه ومن روى عنه كراهية السواك الربط للصائم الشيباني وزياد بن حدير وابو مسرة والحملي ابن شيبان وقادة السادس كراهية للصائم بعد الزوال مطلقا وكراهية الربط للصائم مطلقا وهو قول احمد واسحق بن داود في الم ١٢ **له** قوله يقول في صيام ستة ايام من شوال بعد الفطر من صيام رمضان انه لم يركه في جميع النسخ المصرية والسندية الا في نسخة المنتقى فحيثما ان لم يركه من اهل العلم والفقهاء من داود وهم الثابتون يوم ما ويقول ايضا لم يبلغني ذلك اي صوم ست من شوال من احد من السلف اي الذين لم اذكرهم وهم الصحابة وكبار التابعين وان اهل العلم يترقب ما قال اولئك يكرهون ذلك الصيام ويجازون بدعيته اي يوافقون من ان يدخل في الدين ما ليس منه ويجازون ايضا ان يلحق بعضهم الياء وكسر الهمزة والفتحة وسجأت في علمه رمضان ما ليس منه مفعول لقوله يلحق اهل الجهالة بالربط

يَوْمُ الْجُمُعَةِ غَمَامٌ بَعْدَهُ سِتَّةُ اَيَّامٍ فَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ وَسَنَّةُ الْبُزْجِيِّ وَالْمُتَخَلِّفِ الْقَالِشَاءِ فِي رَأْسِ ابْنِ يَوْسُفَ، وَالتَّابِعُ الْمَكْرُوهُ اِنْ يَصُومَ الْفَطْرَ مَعْتَصِمًا بَعْدَهُ فَلَوْ افْطَرَ الْفَطْرَ لَمْ يَكْرَهُ بَلْ يَسْتَحَبُّ وَيَسْنُ اِنْ كَمَالَ الْخَبْرُ وَبِطْنِ ابْنِ عَابِدٍ مِنْ نَعْمِ اَبْنِ الْمَذْهَبِ فِي مَعْنَى الْكِرَاهَةِ ثُمَّ قَالَ وَتَمَامُ ذَلِكَ فِي رِسَالَةِ تَحْرِيرِ الْقَوْلِ فِي صَوْمِ السَّنَةِ مِنْ شَوَّالٍ لِلْعَلَمَةِ قَاسِمٍ وَقَدْ دَفَعْنَا عَنْ مَا فِي مَقْصُودِ التَّبَاتِ وَشَرَحْنَا مِنْ عَزْوِهِ الْكِرَاهَةَ مُطْلَقًا اِلَى ابْنِ حَنِيفَةَ وَانَ الصَّاحِبَ بَانَهُ عَلَى غَيْرِ رِوَايَةِ الْاَصُولِ وَانَ صَحِّحٌ مَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ اَحْدَالًا فَصَحِّحْهُ وَانَ صَحِّحُ الضَّعِيفِ وَعَمَلِي تَقْطِيلُ مَا فِيهِ الثَّوَابُ الْبُزْجِيُّ بِمَعْنَى كَافِيَةٍ بِلَا دَلِيلٍ ثُمَّ سَأَلْتُ كَثِيرًا مِنْ نَعْمِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ فَرَجَعْنَا اِلَيْهِمْ بِذَلِكَ كُلَّ اِنْ الْمَرْجِعُ عِنْدَ الْخَفِيفَةِ هُوَ التَّوْبَةُ وَمَا حُكِيَ عَنْهُمُ غُلَافَ ذَلِكَ اَمَّا مَرْجُوحُ غَيْرِ رِوَايَةِ الْاَصُولِ اَوْ مَحْمُولٌ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاسْتَدْرَجَ مِنْ قَالَ بِنْدَبِ ذَلِكَ مَعْدِيثُ ابْنِ الْبُرَيْقِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ اتَّخَذَ مِنْ شَوَّالٍ فَكَانَ صِيَامُ الدَّهْرِ رَوَاهُ الْبُيْهَقِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي التَّرْتِيبِ النَّسَائِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَقَالَ دَوَّادَةُ الْعَصِيحُ ١٣ **له** قوله وسمعت ما لك يقول لم اسمع احدا من اهل العلم والفقهاء ومن يقتدى به ببغداد الجبوري اي يتبعه بقوله وفعله عطف على اهل العلم نسي بعبقفة الماضي في النسخ السندية وبني بعبقفة الماضي في المصرية من صيام يوم الجمعة وصيامها رافع بيننا وبيننا غير يميني مستحب وقد رأيت بعض اهل العلم قال ابو يعقوب ان محمد بن المنكدر قيل صفوان بن سليم يصومها يوم الجمعة واداه بغير التهمة كان يحرمها اي يقتضيه ولم يكن صومه ذاك اتفاقا خلاها كلام المصنف ان نذب الى صوم الجمعة او شروها قال عياض من قول ما لك يرجع الى قول الجبوري بالكرامة واما حكي صومه من غيره وكذا ان كان يتحراه ولم يقل عن نفسه وان اراده اجبه قال الزرقاني وعلم ان الروايات في صوم يوم الجمعة تختلف جدا ولذا اختلفت الاثنية فيه على اقوال قال النبي اختلفوا فيه على خمسة اقوال احدها كراهية مطلقا وهو قول النخعي والاشجبي والاهري ومجاهد وقد روى ذلك عن علي وحماد بن الربيع عن احمد واسحق كراهية مطلقا ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي والي بهيرة وسلمان والي ذود وشبهوه بيوم الجيد ففي الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يذلول يوم جلد الله عهدا وروى النسائي من حديث ابني سعيد الترمذي مرفوعا لاصيام يوم عيد النخل الا ان الابهامة مطلقا من يتركها روى ذلك عن ابن عباس ومحمد بن المنكدر وهو قول مالك والي حنيفة ومحمد بن الحسن القول الثالث ان يكره افزله فان صام يوما قبله او بعده لم يكره وهو قول ابني بهيرة ومحمد بن سيرين وطائفة والي يوسف واختاره ابن المنذر وحكاها الترمذي عن احمد واسحق القول الرابع ما حكاها القاضي عن الدراودي ان النبي انما يوعن تحريمه واختصاصه دون غيره فانه متى صام مع صومه يوما غيره فقد خرج عن النبي لان ذلك اليوم قبله او بعده اذ لم يكن اليوم الذي يليه قال القاضي عياض وقد يرجح ما قاله قوله في الحديث الاخر لا تحضروا يوم الجمعة صيام ولا ليلة بقيام وهذا ضعيف جدا ورواه حديث جويرية في البخاري وقوله لنا اصمت امر قالت لا قال تعصوين مذاك قلت لا قال فاطري فذا صرحت في ان المراءى بما قبله يوم الخميس وبما بعده يوم السبت التي من يوم صوم الامن صام يوما قبله او يوما بعده اووا غنى عادت بان كان يصوم يوما ويفطر يوما فوافق يوم الجمعة وهو قول ابن حزم لظواهر الاحاديث الواردة في النبي انتهى وحكي الماخلف في الفتوح منع الافراد من احمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقول ابن المنذر يشتر بان يرى تحريمه وقال ذهب الجمهور الى ان النبي فيه التشبيه ومن ما لك والي حنيفة ولا يكره والشهور عند الشافعية وجماعة احدها ونقله المزني من الشافعي انه لا يكره الا لمن اعتقه صومه عن العبادة التي تقع منه من الصلوة والدعاء والذكر والاني وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور الخلف وقد حصل من كلام الماخلف قولان اخران لم يذكرهما يعني احدهما التحريم والاني في الكراهية لمن اعتقه الصوم فصادت الاقوال سبعة ثالثا من النذب ولو منصرفا كما سيجاتي في الفروع وهو مختار الغزالي في الاحياء اذ عده في الايام الفاضلة التي يتاكد استجبابها واختلفت فروع المنفعة في ذلك ايضا فلي لوراد ايضا جرحه كرهه افراد يوم الجمعة بالصوم لم يثبت مسلم مرفوعا ولا تحضروا يوم الجمعة بصيام الحديث الخ مختار في الهداية كرهه بعضهم صوم يوم

فَاعْلَمُوا الْجَفَاءُ اِي الْخَلْفَةُ وَالْعَقْلَانِي لُورَادِي فِي ذَلِكَ اِي فِي هَذِهِ السَّنَةِ رَخِصَةً بِالنَّصَبِ مَفْعُولٌ وَفِي سَنَةِ الْمُنْتَقَى بِدَرْخَةِ بَنِي اَهْلِ الْجَمَالَةِ لُورَادِي اَهْلُ الْعِلْمِ اَنْهُمْ لَا يَشْعُرُونَ فِي تَرْكِ هَذِهِ الصِّيَامِ لَادْخُلُهَا فِي رَمَضَانَ كَمَا زَادَ اَهْلُ الْكِتَابِ فِي صِيَامِهِمْ عِنْدَ اَهْلِ الْعِلْمِ تَرْكُ رَخِصَةٍ وَرَأَوْهُمْ اِي اَهْلُ الْعِلْمِ يَحْمِلُونَ ذَلِكَ اِي صِيَامَ بَنِي الْاَيَّامِ اَعْلَمَ اِنْ صَوْمِ سَنَةٍ مِنْ شَوَّالٍ مُخْتَلَفٌ عِنْدَ الْاَثْنَةِ قَالَ الْخَزَّازِيُّ مَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَاتَّخَذَ بَسْتًا مِنْ شَوَّالٍ وَانْ فَرَّقَا فَكَانَ صَامَ الدَّهْرِ قَالَ الْمُؤَنَّفُ وَجَمَلُهُ ذَلِكَ اِنْ صَوْمِ السَّنَةِ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ كَثَرِ اَهْلِ الْعِلْمِ رَوَى ذَلِكَ عَنْ كُتُبِ الْاَحَادِيثِ وَالنَّبِيِّ وَثَبُوتُ بَيْنَ مَرْثَانَ وَابْنِ الشَّافِعِيِّ وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَقَالَ لَأَنْتِ اِلَى اُخْرَا مَا تَقْدَمُ فِي الْمَوْطُوعَاتِ مَا رَوَى ابْنُ الْوَلَدِ مَرْفُوعًا عَنْ صَامِ رَمَضَانَ الْحَدِيثُ وَقَالَ اَحْمَدُ رَوَى بَنُوعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ اَوْجِهٍ وَرَوَى ثَوْبَانُ مَرْفُوعًا عَنْ صَامِ شَهْرٍ مَعْنَى شَهْرِ بَعَثَةِ اشْرَ الْحَدِيثِ وَلَا يَجْرِي بِنَا جَرِي التَّحْدِيدِ لِمَعْنَى لَانْ يَوْمُ الْفَطْرِ فَاصْلٌ فَانْ قِيلَ ظِلًا دَلِيلٌ فِي بَنِي الْحَدِيثِ عَلَى الْغَضِيَّةِ لَانْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا صِيَامًا بِصِيَامِ الدَّهْرِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ ثَلَاثًا اِنْ كَرِهَ صَوْمَ الدَّهْرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّعْفِ وَالتَّشْبِيهِ بِالتَّيْسِلِ لَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ ذَلِكَ فَطْلًا عَقْلًا لَسْتَفَرَّ اَقْبَ بِالْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ وَالرَّادِ بِالْحَجْرِ التَّشْبِيهِ فِي حَصُولِ الْعِبَادَةِ بِعَمَلٍ وَجَرِي عَمَلٍ فِي الْمَشَقَّةِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ كَانَ كَنْ صَامَ الدَّهْرِ ذَلِكَ شَأْنٌ عَلَى صِيَامِ مَا بَيَّانَ فَفَعَلْنَا وَفَلَا خِلَافَ فِي اسْتِحْبَابِهَا وَاذْأَثَمْتَ نَبَا خِلَافَ فَرْقٍ بَيْنَ كُونِهَا مُتَابَعَةً اَوْ مَفْرُوقَةً فِي اَوَّلِ الشَّهْرِ اَوْ فِي آخِرِهِ لَانْ الْحَدِيثُ وَرَدَّ بِهَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْصِيدٍ وَلَانْ فَضِيلَتُهَا كَوْنُهَا تَقْرِيبَ الشَّهْرِ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَاحِدَةً بَعَثَ اِثْنَا لِمَا وَبَنَا الْعَمَلِ مَحْصُلٌ مَعَ التَّغْيِيرِ فِي الْقَالَ التَّوْدِي بِنْدَبِ الشَّافِعِيِّ وَاحْمَدُ دَاوُدُ وَمُوافقيهم استجباب صوم هذه السنة وقال مالك والي حنيفة يكره ذلك الخ اما الضعيفة فقد اختلفت القول عنهم واختلف اهل فروعهم في ذلك ففي البحر الرائق ومن المكروه صوم ستة من شوال عند ابني حنيفة متفرقا كان او متتابعًا ومن ابني يوسف كراهية متتابعًا لا متفرقا لكن عامسة المتأخرون لم يروا به باسا الخ ودعوا في لوراد ايضا جرحه مراقي الفلاح من المنذوبات وفي الهداية ومنها ادى المكروهات استجباب رمضان بسبب من شوال كما قال ابو يوسف كما لا يكرهون ان يتبعوا رمضان صوما فوافقا ان يلحق ذلك بالفرعية وكذا روى عن مالك ثم قال والاتباع المكروه هو ان يصوم يوم الفطر ويصوم بعده خمسة ايام فاذا افطر

اهل العلم يصومه واره كان يحجراه **ما جاء في ليلة القدر** ما تالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن ابي ابيهم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي سعيد الخدري انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من صومها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاوخر وقد رأيت هذه الليلة ثم انسيتمها وقد رأيتني ابعيد من صومها

وسط الماروس وسط الوقت والشر فان كان قمرى بفتح الواو والسين فمذا غدى معناه الخ ووقع في رواية البخاري العشر الاوسط قال الخافض لم يكن في اكثر الروايات والمراد بالعشر الليال وكان من حقها ان توضع بلفظ ان يثبت لكن وصفت بالمدرك على اعادة الوقت او الزمان او العتق من الثلث كان قال الليال العشر التي هي الثلث الاوسط وقال القاري ووجه الاوسط ان جاز على لفظ العشر فان لفظه مذكر الخ قال الخافض ووقع في الموطأ الاوسط بفتح الواو والسين مع وسلى ويروى بفتح السين مثل كبر وكبرى ورواه الباجي في الموطأ باسما ناعلى على جميع واسط كباذل وبذل وهذا لو اختلفت رواية الاوسط وقد رأيت كلام الباجي لم يثبت بالاسكان بل بضمين ولما اعتكف السيوطي كلام الخافض الا ان يقال ان الباجي ضبط في غير المشتق وقال القاري ما قيل الاوسط بضمين مع وسلى غير صحيح لان فعل بضمين لا يكون جمعا لفعل بل نحو ما على الخ وعلم بذلك لان اللفظ يحتمل وجوها بضمين جمع واسط وجمع وسلى كما قيل او بفتحين جمع اوسط او مفرد بفتح اوله وفتح السين جمع وسلى ايضا فاعلم من رمضان قال ابن عبد البر فيه ملازمة صلى الله عليه وسلم على ذلك قالوا شكاف فيه سنة لمواكبته صلى الله عليه وسلم عليه الخ فاشكاف عاما مصدرا اذا سجع فلا لسان يوم في دنياه على الاض طول حياته فاذا مات عزق فيها اى اعتكف في رمضان في عام ١٣ **له** قوله حتى اذا كان ليلة بالنصب وضمين بعضهم بالرفع قال كان الامة بمعنى ثبت احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من صومها من اعتكافه هذا الحديث مشكوك لان مقتضاه ان غلبته صلى الله عليه وسلم وقعت في اول اليوم الحادى والعشرين وعلى هذا يكون اول ليال اعتكافه الاخير ليلة الاثنين وعشرين وهو ما نقله في قولنا في احدى وعشرين ليلة كانت في صبح اليوم العشرين ووقع المطر كان ليلة احدى وعشرين وهو ما نقله في رواية الاولى ومن هذا فمضى رواية الباب وهي الليلة التي يخرج من صومها اى من صبح الذي فيها ويكون في اخافة الصبح اليها يجوز وقد اطلنا ابن دحية في تقريره ان الليلة تقذف الى اليوم الذي قبلها وروى عن مع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية ابن ابي حاتم والبيهقي وروى مستقيمة ورواية مالك مشكوكه وشاروا الى التأويل الذي ذكرنا وليد ما في رواية البخاري فاذا كان حين يمس من عشرين ليلة فمضى ويستقبل احدى وعشرين ورجع الى مسكنه وهذا في غاية الايضاح **له** قوله قال من كان وليس لفظ كان في النسخ الصرية اعتكف معي العشر الوسط فليعتكف قال الطبري الامر بالاعتكاف بفتح الهمزة والواو كذا في المرقاة كتبت بل الظاهر ان على معناه التجدد هذا الاعتكاف بالنية العشر الاواخر ايضا انما خبر جبريل ان الذي تطلب اماك وفي مسلم من وجه اخر عن ابي سعيد انه صلى الله عليه وسلم اعتكف في قبة تركب على سدنها حصيرة فاخذها ففخاه في ناحية القبة ثم كمل الناس فقال اني اعتكفت العشر الاول اتمس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم اتيت فقلت لي انما في العشر الاواخر من احب منكم ان يعتكف فليعتكف فاعتكف الناس وقد رأيت في رواية ابريت بهمة اوله مضمومة بمعنى لفعل اى اعلت قاله الزدقاني قلت ونسخ الموطأ الحديث والمعربة متوافرة على الاول ونسخه المتتبعين منية على الرواية الثانية هذه الليلة مفقولة لا لاقول اى ابريت ليلة القدر قال الباجي يحتمل ان الرواية بضمنا معنى العلم فيكون معناه اعلت بها وتكمل بان يكون معنى يدوية البحر والمراد العلامة التي اعلت بها الخ بتفسيره انسيتمها بفتح الهمزة قال القفال ليس معناه انه رأى المنكسر والا لولا ما تأخر في اول ليلة رأى ذلك لان مثل هذا لا يكون ان ينسى وانما معناه انه قيل له ليلة القدر ليلة كذا وكذا فمضى قال الخافض المراد انسى علم تعيينها في تلك السنة وفيه ان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقص في ذلك لاني انا فيم لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالشرايع كما في قصص السوفى الصلوة او بالا جتباد في العبادة كما في هذه القصة **له** قوله وقد رأيتني نعم الله ونيه عمل افعل في ضميرى الناعل والمفعول وذلك من خواص افعال القلب اى رأيت نفسي كال الباجي يحتمل ان يكون ذلك رؤيا ما حاص من العلم بالليلة او رآها جنتي ذلك في ذكره ويحتمل ان يكون هذه رؤيا بعد النسيان واستمر بها عليها الخ اسجد بالرفع

المجته بانظره وكذا صوم يوم الاثنين والخميس وقال ما شتم انه مسب لان هذه الايام من ايام الفاضلة فكان تعظيها بالصوم مستحبا الخ وفي الدر المنثور والمنسوب كايام البشير ويوم الجمعة ولو منصرفا قال ابن عابد بن صريح في الشرح كذا في البحر فقال ان صومه بافراة مستحب عند العامة كالالاثنين والخميس وذكره الكل فيهم ومختلف في المحظ مللها بان سنة الايام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغيره من القبلة خا في الاشياء وتعرف في الايضاح من انكر امره قول البعض وفي النية لا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس انه كان يصوم ولا يفترو ظاهرا لا شتبا وبالاثان المراد بالباس الاستحباب وفي التجميع قال ابو يوسف جاء حديث في كراهية الا ان يصوم قبله او بعده فكان الاحتياط ان يضم اليه يوما آخر قال الخطاوي ثبت باسنة طلبه والى منتهى من والاخر منها التي كما اوضحه شرح الباجي مع الصغرى لان فيه وظائف فلهذا اذا صام ضعف عن فعلها الخ وفي رسائل الاكران ان النسخ عندنا في ليلة القدر

له قوله ما جاء في ليلة القدر واختلجوا في تعيين هذه الليلة على اقوال كثيرة شديدة وعزيرة بسلبها الخافض في النسخ الى قريب من خمسين قولنا انما ليست في ليلة بيننا وانما تستقل في الايام والى هذا ذهب مالك والشافعي واهل حنبل واكثر اهل العلم وهو ما لا يوافق ولا يوافق بالاصواب لان الاما حديث كلما تستقل على هذا واستحبا لهما لا يوافق من استعمال بفتحها واظهار ساخرها لاسيا وهي كلما احاديث صحاح ثابتة لا ملحق فيها لاحد فحمل حديث ابي سعيد على ذلك العام بعينه وحديث عبد الله بن ابيس على ذلك العام بعينه واهله عليه السلام بالتماسها في العشر الاواخر على ذلك العام بعينه وكذلك الامر بالتماسها في صبح الاواخر في ذلك العام بعينه الخ مختصرا وقال الزدقاني في بيان الاقوال كونها في جميع السنة قول مشهور للمالكية والحنفية وجزم ابن الحاجب كونها مختصة بزمان ودابة عن مالك الخ وفي الدر المنثور ليلة القدر دائرة في رمضان اتفاقا الا انها متفصلة وتناخرا خلافا لها وخررتين قال بعد ليلة من انت حر اوانت طالق ليلة القدر فمضى لا يقع حتى يسلم شهر رمضان الا ان يجوز كونها في الاول في الاول وفي الثاني في الثانية وقال لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الثاني ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمضميه قال ابن عابد بن ماذر من العام هو قول لروى في البحر من الثانية في الشهر عن الامام انما تدور في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره الخ قال الخافض كونها ممكنة في جميع السنة هو قول مشهور عن الحنفية حكاها قاضيان والبركة الرازي منهم وروى مشكوك عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وكونها مختصة بزمان ممكنة في جميع لياليه هو قول ابن عمر في شرح البداية الجزم بعينه الى حنيفة وقال به ابن المنذر والمجاهلي وبعض الشافعية ووجه السبيل في شرح المنهاج وحكاها ابن الحاجب رواية وقال السروي في شرح البداية قول ابي حنيفة انما تستقل في جميع رمضان وقال صاحبها انما في ليلة بهمة معينة الخ وقال الخافض كونها ليلة صبح وعشرين هو الجادة من ذهب احمد ورواية عن ابي حنيفة وبه جزم ابي ابن كعب وحلف عليه كما اخرجه مسلم وروى مسلم ايضا من طريق ابي حاتم عن ابي هريرة قال تذاكرنا ليلة القدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم يذكرين قطع القمركان شق جفنة قال ابو الحسن الخارسي اى ليلة صبح وعشرين فان القمر يطلع فيها بلك الصفه ورواه ابن ابي شيبة عن عمرو بن ديفع وناس من العمامة وقال الخافض بعد سرد الاقوال ولزجها كلها انما في ذكر من العشر الاواخر وانما تستقل كما يعلم من احاديث هذا الباب وارجاها او تذاكر العشر وارجاها او تذاكر العشر من الشافعية ليلة احدى وعشرين او ثلث وعشرين وارجاها عند الجمهور ليلة صبح وعشرين **له** قوله يعتكف الى ان يسجد صلى الله عليه وسلم العشر الاوسط قال الباجي وقع في كتابي متيكا بفتح الواو والسين ويحتمل عنى ان يكون جمع واسط قال صاحب العين واسط الرجل ما بين قادمته واخرته وقال ابو حنيفة واسط البيوت يسطها اذا نزل وسطها واسم الفاعل من ذلك واسط ويقال في جمع واسط كذا نزل وبازل وبزل ولما الاوسط بفتح الواو والسين فيعمل ان يكون جمع واسط ودم جمع وسيط وكبر وكبرى ويحتمل ان يكون اسما للجمع الوقت على التوسيم كما يقال

في ماء وطين فالتمسوها في العشر الاواخر والتمسوها في كل وتر قال ابو سعيد فامطرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عرش
فوكف المسجد قال ابو سعيد فابصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبينه وانه انزل الماء والطين من صهيله
احدى وعشرين **٢٢٠** قال عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر
من رمضان **٢٢١** قال عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحروا ليلة القدر في
السبع الاواخر من رمضان **٢٢٢** قال عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله بن عبد الله بن انيس الجهني قال لو رسول الله صلى الله
عليه وسلم انى رجل شايخ الدار في ليلة انزل لها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة ثلث وعشرين من رمضان
٢٢٣ قال عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى اريت هذه

تسعا وعشرين يوما **١٢** **٢٢٤** قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زادنى النسخ
المصرية بعد ذلك يا رسول الله وليست هذه الزيادة في النسخ السنية الى ان روى
شاسح الداراي بعبدها ونظروا به الى داود قلت يا رسول الله انى لي باية يكون
فيها وانا اعمى فيها محمد الشرف في ليلة معينة انزل لما اى تلك الليلة من الياوية الى
المسجد قال القادي بالرفع على اذ صفة وقيل بالجرم على ان جواب امر قال الزرقاني
ولا ي داود في ليلة من هذا الشهر انزل لما اى تلك الليلة من المسجد صليها فيه قلت وفي النسخ التي
بايدنا اخرى ليلة انزل لما الى هذا المسجد ليس فيها ذكر هذا الشهر نعم على القادي هذه اللفظة
عن المصنف **٢٢٥** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة
ثلث وعشرين من رمضان قال الياجي يمين ان يكون نص عليها على معنى القرى لها
وانما عنده اقرب الى ان تكون فيها ليلة القدر من سائر ليالي الياويين فيمكن ان ينسب
فيها الحقيقة ثبتت له عنده الخ كذا والنظائر ان الامر كان تلك السنة فاصح كذا
ذهب الى عموم كذا يدل عليه الروايات زاد داود بعد ذلك قول حميد بن ابراهيم
الراوى عن ابن عبد الله بن انيس فقلت لا يشك كيف كان ابو كذا يصنع قال كان
يدخل المسجد اذا صلى العصر فلا يخرج منه لانه حتى يصلي الصبح فذا صلى الصبح وجد ابنته
على باب المسجد فليس عليها ثياب حتى يلبسها قال ابن عبد البر يقال ليلة البس معروفه
بالمدنية ليلة ثلث وعشرين ومدينة بذا مشهور عنده ماتم وخاضع وروى ابن
جريح بذا الخبر بعد الشايبين انيس وقال في آخره فكان البس على تلك الليلة يعني ليلة
ثلث وعشرين في المسجد فلا يخرج منه حتى يصلي ولا يشهد شيئا من رمضان قبله ولا بعده
والا يوم الفطر الخ كذا وقد روى عن ليلة القدر ليلة ثلث وعشرين في عدة روايات
واذا ذهب الى ذلك جماعة **١٣** **٢٢٦** قوله قال خرج علينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم من حجة الشرف في زوايا النسخ المصرية بعد ذلك (في رمضان) و
ليست هذه الكلمة في النسخ السنية وزاد في رواية البخاري بغير نايل ليلة القدر
فقال انى لبيت بعم الهمة ببناء الجول قال الفاظ هي من الروايات التي علمت بها او
من الرواية التي ابررها فاما الذي علامتها هو السجود في الماء والطين الخ ثم اللفظ كذا
في جميع النسخ المصرية وفي السنية رايت ببناء الفاعل هذه الليلة اي ليلة القدر
في رمضان زاد البخاري بده فقال خرجت لاجلهم ليلة القدر حتى تلاجى بفتح الحاء
المعلمة اي وقتت بينهما ملاحة وهي الملاحة والملاحة والملاحة والاسم الملاحة بالسر
والملاحة في رواية الى سجدته من مسلم فمد رجليه بفتحها معهما الشيطان ونحوه في حديث
الفتن عند ابن اسحق وزاد انه لقيهما عند سدة المسجد فخرجهما فاقفقت هذه الاحاديث
على سبب النسيان وروى مسلم من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال ادب ليلة القدر ثم اللفظ بعض اهل فقهنا وحدث سبب آخر كما يدل
على القدر وان تكون الرواية في حديث ابى هريرة من انما فيكون سبب النسيان
الايقاظ وان تكون الرواية في حديث غيره في اللفظ فيكون سبب النسيان ما ذكر
من النسيان او سبب النسيان على انها واقعة ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين ويحتمل ان
يكون المعنى يقتضى بعض اهل فقهنا تلاجى الرجلين فقامت لاجلهم بينهما فقيستما
لاشتغالهما وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب انه صلى الله عليه
وسلم قال الا فكم ليلة القدر قالوا بلى فقلت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وانا
اعلم انم الشيطان لم يذكر سبب النسيان وهو ما يقتضى الحمل على القدر وكذا في الفتح
فرضت اى فقيمتها لادفع بينها لما ورد من الامر بالالتباس وقيل رخصت بركتها من
تلك السنة وقيل التاري رخصت للملاحة لا ليلة ثم اختلط في ان النبي صلى الله
عليه وسلم علم بغيرها بعد ذلك ام لا ولا دلالة على ان ابن جريح وروى الثوري عن
زينب بنت ام سلمة واستنبط السبكي من بده القصة كذا انها لمن رخصت لادفعها لم
يقدر لغيره ان يخبر بها احد كذا في الفتح وقال الياجي قد يذهب البعض فتعدي
عقوبة الى غيره فيجوز من لا سبب لرق الدنيا واما في الاخرة فلا تزداد وادارة وذا
اخرى الخ كذا وقد روى في هذا المعنى روايات كثيرة شبيهة لا تحصى على ما عر
الاحاديث **١٤**

حال وقيل قد مره ان اسجد من جميعها في صبيها في ما وطين علامة جلست له
ليست له بها عليها والمراد الارض الرطبة وحمل اصل في ما وتراب وسمى طينا لما لمسه به
فاما ولا يجرى الى غلبة الماء فالتمسوها علم بامر الالتباس ان ما وقع في الروايات من
انما رخصت لتلاجى فلان فلان المراد وقع عليها لادفع نفسها في العشر الاواخر ثم
يخص من ذلك الادوات فقال فالتمسوها في كل وتر من اى ادوات الى العشر و
الظاهر ان المراد في تلك السنة خاصة فلا ينافى في الروايات الاخرى قال ابو سعيد فامطرت
وفي بعض الروايات فامطرت السماء تلك الليلة قال الزرقاني يقال في الليلة
الماضية الليلة الى الزوال فيقال البارحة وفي رواية الصحيحين واما نرى في السماء
قزعة فبادت سحابة فمطرت حتى سال سقف المسجد وبهذا الحديث استنبط من
ذهب الى انما ليلة احدى وعشرين واجاب عنه السرخسي بأنه ليس فيه كبير حجة فانه
لم يزل الى ان اسجد في ما وطين في ليلة القدر لم يلفظ لاجلهم الى الجواب بعدما
تحقق انما يحتمل في الليالي المتعددة في السنين المختلفة فلما منع ان تكون في هذه
الليلة من هذه السنة وكان المسجد على عرش بفتح العين وسكون الياء اي على
على صوب عرش والافا لعرش هو نفس السقف يعني ان المسجد كان مغطيا بالخرق
والجرير ولم يكن حكم البناء بحيث يكن من المطر وفي رواية للبخاري وكان اسقف
من جريد النخل فوكف المسجد اي سال ماء المطر من سقفه فممن ذكر الحمل وادارة
الحال **١٥**

٢٢٧ قوله قال ابو سعيد فابصرت عيناى زاده تأكيد الحقوك اغتدت
بهدى وانا اراوا والها انجب من تلك الحالة الغربية رسول الله صلى الله عليه وسلم
انصرف من الصلوة وعلى جبينه الحلة عالية واخلفت النسخ في ذكر هذا اللفظ ففى
جميع النسخ المصرية والزرقاني والمصنف والنويز بلفظ على جبينه وكذا حكاه المافظ
في الفتح عن رواية مالك وكذا في النسخ وفي النسخ السنية والياجي بلفظ على جبينه
قال الياجي البين ما بين العشرتين والسجود يكون في وسطه وقال ابن قتيبة الجبهة
وسط الجارحة والجبينان يكشفا ناسا من كل جانب جبين الخ كذا ويكون المعنى على
نسبة الجبين ببيان كثرة الطين حتى وصلت الى الجبين فخال وانفسه قال الزرقاني
فيه السجود على الجبهة والالف جميعا فان سجد على انفسه وحده لم يحزه وعلى جبينه وحدها
اسادا وجاهة قال مالك الخ من الصلوة صبح ليلة احدى وعشرين متعلق بقوله انصرف
وحديث ابى سعيد بذا نص في التحري في الادوات ويشكل عليه ما روى ابو داود وغيره
من طريق ابى نضر عن مرفوعا التمسوها في الساعة والساعة والياجي ليلة
سجدا نكم اطم بالمدودنا قال اجل قلت ما الساعة والساعة والياجي ليلة
واحدة وعشرون فالتى تليها الساعة فاذا معنى ثلث وعشرون فالتى تليها الساعة
الحديث **١٦** **٢٢٨** قوله قال تحروا وافتح الشاة القوية والياجي والمراد المعالجين واما
الاداء من التحري في بعض الروايات التمسوها بها معنى الطلب لكن معنى التحري يبلغ
لما فيه من الطلب بالجد والاجتهاد ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان قال الزرقاني
ولم يقع في شيء من طرق حديث هشام هذا التقدير بالوتر كذا محمول عليه في الصحيحين
رواية ابى سبيل بن مالك عن ابيه عن عائشة مرفوعا تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر
الحديث فيقول المطلق على التقيد الخ كذا في تمام العشر بحسبى
الحديث على الظاهر قال المافظ لو انها تشتمل في العشر الاخر كذا قال ابو وكلاءه ونفس عليه
مالك والثوري واحمد واسحق **١٧** **٢٢٩** قوله قال تحروا الى الطيبوا بالجد والاجتهاد
ليلة القدر في السجود الاخر قال ابن عبد البر كذا ارداه مالك ورواه شعبه عن ابن
دينا بلفظ ليلة سبع وعشرين قلت لكن رواية تافع عن ابن عمر وكذا رواية سالم
عنه بلفظ طرق من البخاري وغيره بلفظ السجود الاواخر فخال من رمضان وليس لفظ
من رمضان في النسخ المصرية ثم اختفوا في مصداق فقل مده من ليلة ليل وعشرين
على كون الشهر ثلثين وهو الاصل وقيل من ليلة ثلث وعشرين على كون المحقق في الشهر

الليلة في رمضان حتى تلاجى الرجلان فرفعت فالتبسوها في التاسعة والسابعة والخامسة **٢٢** **م** قال انه بلغه ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اولى ليلة القدر في المنام في السبع الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ارى رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الاواخر **٢٣** **م** قال انه سمع من يثق به من اهل العلم يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراى اعمار الناس قبله او ما شاء الله من ذلك فكانه تقاضا عما رآه من ان لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فاعطاه الله ليلة القدر خيرا من الف شهر **٢٤** **م** قال انه بلغه ان سعيد ابن المسيب كان يقول من شهد العشاء من ليلة القدر فقد اخذ بحظه منها (كمل الصيام بحمد الله وعونه)

كُتَابُ الْعِتْكَافِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الاعتكاف **٢٥** **م** قال عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يد في الى رأسه فارجله وكان لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان

ولما مر انكم لانها لم تكن رؤيا واحدة وانما الطواف الخمس وقال ابن التين المحمديون يروونه بالتوحيد وهو ما نزلوا فقص منه دقاكم جمع رؤيا يكون جمعا في مقابلة الجمع وتكتب بالفتح الى غير الجمع بضم الصاد وضرورة وانما عبر بالي ليجاش رؤياكم ومن المغول الاول الذي والثاني قوله قد رواه طائفة بالهمز كواقتت واما معنى ولوجي في نسخ بطاء ثم ياء ويشتبه ان يكتب بالالف ولا بد من قرأته مموذ قال تعالى لولا طاعة ما حرم الله قال النووي في رواية الثانية في الي السبع الاواخر من كان متحريها في اليها وقاصدا فليتحريها في السبع الاواخر من رمضان وتقدم قريبا عن البخاري ان بعضا رواها في العشر وليتها في السبع **٢٦** **م** قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعثت منه نبيا للمغول اي الله الله تعالى اعمار الناس بالاراء الملهمة في جميع النسخ من التو والشروع في معنى السجود وغيره عن رواية الموطا بلفظ اعمار الناس وهم من الناس قبله اي قبل زمانه صلى الله عليه وسلم او ما شاء الله من ذلك اي مقدار المدة التي كان من اعمارهم اي اى جميع اعمارهم او مقدار اعمارهم من ذلك فكانه صلى الله عليه وسلم تقاصر اعمارهم اذ هي ما بين السبعين وقيل من يجوز ذلك كما ورد ان لا يبلغوا لتقصير اعمارهم من العمل الصالح مثل الذي يقع الامام بلغ غيرهم من الامم السابقة في طول العمر اعطاه الله عز وجل محل اعمارهم الطويلة ليلة القدر خيرا من الف شهر قال ابن عبد البر هذا احد الاحاديد في الاربعه التي لا توجد في غير الموطا لا مستدلا ولا مسندا وليس من احاديث متكررة ولا ما يدرجه اصل **٢٧** **م** قال كتاب الاعتكاف يذكر من عقب الصيام لان من تواجد وان المقصود من كل منها واحد وهو كلف النفس عن شغوائها وتزكيتها النفس وان الذي يبطل الصوم قد بطل الاعتكاف ولا بد من الاعتكاف الصيام وان الصوم شرط في بعض الروايات عن الجمهور وفي كل الروايات عند المصنف والشرط مقدم على الشرط ولان الاعتكاف يطلب مؤكدا في العشر الاخير من رمضان فيعلم الصوم به فانساه نعم كتاب الصوم يذكر مسانعة لادب من عاين **٢٨** **م** قال انما قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يد في الى يشره الي يشده الياء اي الى حمزتي رأسه بالنصب وفيه تفرع بفتح الراء وفي بعض الفاظ الحديث ما يدل على احتمال تفرع العجمة كنه صلى الله عليه وسلم ما يكل الى احد وانما كان يتعاطى ذلك بنفسه بخلاف شعر الرأس فانه يصرها بشرة تسمى لاسيا في مؤخر الرأس فلهذا كان لا يستعين باذنيه كذا في شرح الاحياء زاد في المشكوة برواية المتفق عليه وهو في السجود في شرح الاحياء برواية الترمذي والنسائي وفي في حمزتها فاجدها الترجيل تفرع الشعر وهو استعجال الشط في الرأس اي انشط شعره وانقطعه فهو من مجاز الخذف لان التجريل للشعر لا لرائس او من اطلاق اسم العمل على الحال وكان لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان قال المافظ فصرها الزهري بالهول والغائظوا تفقوا على استئذانها واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولخرج لها قوتها فاعتد السجود بطل ويشتق بها العتي والغصه لمن احتاج اليه الخ قال الباجي يريد لا يدخل بيته الا الضرورة قضاء الحاجة وافعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وهذا يقتضي ان المكلف لا يدخل بيته الا للضرورة حاجة الانسان وما يجري مجراه من طهارة الحدث وحل الجنابة وما تلو العفورة اليه ولا يفيض في المسجد ولا يدخله لاكل ولا نوم ولا غيره من الاعمال التي يباح فعلها في المسجد **٢٩**

٣٠ **م** قوله فالتبسوها في التاسعة والسابعة والخامسة في معناها على خمسة اقوال احدها ان المراد بالتسعة تسعة وعشرين وبالسابعة سبع وعشرون وبالي خمسة عشر وعشرين فيكون المعنى التبسوها في تسعة مضى من بعد العشرين كمن يشك عليه ما ورد في اكثر طرق الحديث بلفظ تسعة مضى واوله البخاري بان المعنى تسعة ترجى بقاها من بعد العشرين وهذا القول قال القاري هو الظاهر وقال المافظ يخرج من القول رواية البخاري بلفظ التبسوها في التسعة والسبع والخمس اي في تسعة وعشرين وسبع وعشرين وعشرون والاربعين ما قال الطيبي ان تسعة مضى هي الليلة الثانية والعشرون تسعة من الايام الباقية والاربعين والعشرون سابعة منها والسادسة والعشرون خامسة منها الخ قلت ومن هذا فيكون معنى الحديث تسعة من الليالي الباقية والعشرون من الايام على كون الشهر ثلثين ويكون الليالي كلها اشفا على ما رواه ابو داود في هذا المعنى ظاهره في رواية ابو داود عن ابى نضره انه قال لا يبي سجد الخدي انكم اعلم بالبعد من اقال اجل تلتف ما ان تسعة والسابعة والخامسة قال اذا مضت احدى وعشرون فالتى تليها التسعة فاذ مضت ثلث وعشرون فالتى تليها السابعة الحديث لكن تقدم ان حديث ابى سعيد هذا محتمل للتأويل في لفظة رواية بنفسه ولم يورث اختصا باشفاق العشر الاخير لان المافظ قال في سرد الاقوال القول الثالث والاربعون اثنا في اشفاق عشر الوسط والعشر الاخير قرأته بخط مغلطى الى وتالها هو المعنى الثاني لان العباد من تسعة وعشرين تكون المتيقن فيكون تسعة مضى هي ليلة احدى وعشرين وكذلك الليالي كلها اذ تارده في ذلك عن مالك وداودا اختاره ابن عبد البر ان المراد بالتسعة ليلة احدى وعشرين وكذلك البواقي كالقول الثالث لان المعنى عنده تسعة مضى بعد الليلة التي تلتس فيها فليكون العباد من ثلثين ويكون الليالي كلها اذ تاردها باعتبار المصداق هذا والذي قبله سواء والاختلاف بينها باعتبار بعض الحديث وفي المدونة قال الامام مالك الذي والشرع اعلم ان المراد بالتسعة من العشر الاواخر ليلة احدى وعشرين وبالسابعة ليلة ثلث وعشرين وبالي تسعة ليلة خمس وعشرين الخ وبهذا القول كما ترى يكتفى على القول الثالث والاربعين معا وخامسا ما ينظر من كلام العيني ان المراد بالتسعة ليلة احدى وعشرين على نقصان الشهر والاثني عشر والعشرون على تمامه بمعنى عموميتنا والصورتين معا قال وهذا دل على الانتقال من وتر الى شفع و المعنى صلى الله عليه وسلم لم يصرامته بالتسعة في شهر كامل دون ناقص بل اطلق عليها في جميعه على التام مرة وعلى النقص اخرى **٣١** **م** قوله ادوا بضم الهمة ليلة القدر في المنام اي اراهم الله تعالى ذلك وقال ابن الملك اي خيل لهم في المنام ذلك تبعا لطبيعتهم من الرؤيا فيمنه يحتاج الى التجربة كذا في اوراق في السبع الاواخر قال المافظ اي خيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر وتتحقق بعضهم بان ليس طرفا لا لارادة بل حقيقة للتنام اي المنام الواقع او كاش في السبع الاواخر والوجه عنى ما قاله المافظ وانت خبير بان لم يقل انه ظرف لارادة بل كلام مرصع في ان ظرف للتقدير ويدل عليه ما في تفسير البخاري ان ناسا ابدوا ليلة القدر في السبع الاواخر ان ناسا ابدوا انها في العشر الاواخر الحديث وامر الناس في السبع الاواخر صريح في ان كان قبل السبع الاواخر **٣٢** **م** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اراى ليلة القدر في المنام او ما شاء الله من ذلك فكانه تقاضا عما رآه من ان لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فاعطاه الله ليلة القدر خيرا من الف شهر

قال عن ابن شهاب عن عروة بنت عبد الرحمن ان عائشة كانت اذا اعتكفت لا تستل عن المريض الا وهي تمشي لا تقف
قال يحيى قال مالك لا يأتي المعتكف حاجة ولا يخرج لها ولا يعين احد الا ان يخرج لحاجة الانسان ولو كان خارجا لحاجة احد
 لكان احق ما يخرج اليه عيادة المريض والصلوة على الجنائز وادخول البيوت للحاجة الانسان **قال** مالك ولا يكون المعتكف معتكفا حتى يجتنب
 ما يجتنب المعتكف من عيادة المريض والصلوة على الجنائز ودخول البيوت للحاجة الانسان **قال** مالك انه سأل ابن شهاب
 عن الرجل يعتكف هل يدخل لحاجة تحت سقف فقال نعم لا بأس بذلك **قال** يحيى قال مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف
 فيه انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه ولا لادراكه الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها الا كراهية ان يخرج المعتكف من
 مسجد الذي اعتكف فيه الى الجمعة او يدعها فان كان مسجد الاجمعة فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد
 سواه فاني لا اري بأسا بالاعتكاف فيه لان الله تبارك وتعالى قال وانتم عاكفون في المساجد فعلم الله المساجد كلها ولم
 يخص شيئا منها **قال** مالك فمن هنالك جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه ان يخرج
 منه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة **قال** مالك لا يبيت المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف فيه الا ان يكون خبءة في رحبة

المسجد معا فلو خرج للجمعة واجبا ما اذا خرج بطل اعتكافه عند الشافعي فخرج
 الى نية جديدة لما يستقبله ان كان تطوعا ولا يبطل عندنا في ميفة الزكاة وبأول
 قال مالك وبأثرنا ان احدا سألني او يدعها اي يدع الجمعة قال الزكاة في حجر عليه
 وفي بطلان اعتكافه قولان الخ قال الياحي اما المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة فاما بكرة
 الاعتكاف فيها اذا كان الاعتكاف يتصل الى وقت صلاة الجمعة لا يفتني احد من
 ممنوعين احدهما المعتكف من الجمعة والثاني الخروج عن الاعتكاف الى الجمعة وذلك
 بطلان اعتكافه في المشهور من مذهب مالك وقد روي ابن الهم عن مالك الخروج
 الى الجمعة ولا ينقض اعتكافه الزواني المداية لا يخرج من المسجد الى حاجة الانسان و
 الجمعة اما الحاجة فمعدومة عائشة ولما الجمعة فلا نسا من اهل حوائجهم ومعلوم وقومها
 وقال الشافعي الخروج اليها مفسد لانه يكتف الا اعتكاف في الجامع مع ونحن نقول الاعتكاف
 في كل مسجد مشروع واذا وقع الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج الخ قلت وايضا
 الاعتكاف في الجامع يكون سهيا كقصة مشبهه وغيره من المسجد بعد منزله فخرج
 في الاسبوع مرة للجمعة ابون من غيبته ساعات في كل يوم وليد على ان فيه
 اقله المساجد من الاعتكاف ومجرانها كقوله الزبيدي **قال** مالك قال مالك ان الذي
 الذي اعتكف فيه والظاهر ان هذا من كلام مالك كما يدل عليه قوله الذي يرأسنا
 بعينه المتكلم وميز صاحب المدونة هذا الكلام من الكلام السابق بلفظ قال وهو
 قريب من اخرى مسجد لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد
 اخرى سواه اي سوى المسجد الذي اعتكف فيه وذلك اما لاقتضاء مدة اعتكافه
 قبل مجيئ الجمعة او لكون المعتكف ممن لا يجب عليه الجمعة فاني لا اري بأسا وخرجنا
 بالاعتكاف فيه اي في مسجد لا يجمع فيه ثم ذكر دليلا لذلك فقال لان الله تعالى قال
 ولاتأثروا بهم وانتم عاكفون في المساجد فم الله عز وجل المساجد كلها ولم يخص من
 التفتيل فيها في الشئ من السندية ومن المجرى في الشئ من السندية شيئا منها اي من المساجد
 بالجامع وغير الجامع قال مالك فمن هنا انك اي من عموم قوله تعالى جازله ان يعتكف
 في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان المعتكف لا يجب عليه ان يخرج منها من
 المسجد الذي اعتكف فيه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة والاحمل ان عموم قوله تعالى يجمع
 المساجد كلها فلا تخصيص فيه بمسجد من مساجد الاعتكاف اذا كان ممنوعا عليه
 الجمعة وثاني الجمعة في زمن الاعتكاف فستعين الجامع لحاج من الجمعة ولقد كنت اقول لانه
 في ذلك وانفق الائمة كلهم على شرطية المسجد لا اعتكاف الا من ياتي اليه المأخى فاجازته
 في كل مكان واجاز الخليفة لمرأة ان تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المدة للصلاة فيه
 وفيه قول قديم للشافعي وفي وجهه لا صحابه ولا كية يجوز للرجال والنساء ان يتطوعا في
 البيوت افضل كذا في الفتح وقال ايضا شرط الخليفة لصحة اعتكاف المرأة ان تكون في
 مسجد بيتها وفي رواية لم لنا الاعتكاف في المسجد مع الزوج وبه قال احمد **قال** مالك
 قوله ولا يبيت المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف فيه اي بدأ الاعتكاف في المكان
 يكون خباءه كسرة الخ الجمعة وبوجهه اي غيبته قال يحيى هو النية من بدو وصفه فلا يكون
 من شر في رجة اصل الرجة السعة ومن رجا اي لقيت رجعا وسعة قال في الجمع ورجة
 المسجد ساحة من رعايب المسجد قال الياحي يبريد عن المسجد واقله ما خارج المسجد
 فلا يجوز الاعتكاف فيه وقال الموفق قاهر كلام الخ في ان رجة المسجد ليست منه
 وليس للمعتكف الخروج اليها لقوله اي الخ في انما يضر بها لخيار في الرجة
 والماضي ممنوعة من المسجد وقد روي عن احمد ما يدل على هذا وروي عن المروزي ان
 المعتكف يخرج الى رجة المسجد من المسجد قال القاضي ان كان عليها حائط وباب
 في المسجد لا نسا مودة تبيت له وان لم تكن محوطة لم يبيت لها حكم المسجد فكل جمع
 من الروايتين وعلمنا على اختلاف اللين الخ ١٣

قال قوله لا تستل عن المريض اي لا تعود الا وهي تمشي يعني
 تعود ما شئت لا تقف لذلك اتها ما روت عن نفسها من فعل النبي صلى الله
 عليه وسلم مثل ذلك اخرجه البوداد وقال الياحي تريد انما كانت تخرج لحاجة فخر
 بعمل المريض او بموضع فلا تقف للسؤال لكنها كانت تستل عنه ما شئت لان الوقوف
 عليه من معنى العيادة لولا يجوز المعتكف عيادة مريض ولا حضور جازة ولا طلب
 دين ولا استيفاء حرد وجب لقان خرج شئ من ذلك بطل اعتكافه لان ذلك قطع لما
 يقتضيه الاعتكاف من الملازمة والواصل الخ **قال** مالك لا يأتي المعتكف
 حاجته بالتكبير في الشئ من السندية وبلاضافة الى الضمير بلفظ حاجته في الضمير والمورد
 واحده والاول والاول وبالتعريف فهو شئ في المصنف اي لا يخرج لحاجة تبرز الحاج التي لا يبر
 لها ولا يخرج لها اي تلك الحاج التي لم تنهه ولا يعين احد اي لا يعينه في شئ من
 الامور لان المعتكف مستغن عنها الا ان يخرج لحاجة الانسان كالاغبيثين ونحوهما
 ما لا يدره ولو كان المعتكف قادرا على الحاجة احدى لو كان لها نزل ان يخرج لمونة احد
 لكان احق بالانصب والرفع ما يخرج اليه عيادة المريض بالنصب والرفع وذلك
 لان عيادة المسلم من حقوق المسلم والصلوة على الجنائز فانها فرض كفاية واتباعها
 اي اتباع الجنائز علف على عيادة المريض قال الياحي يعني لو كان قادرا لمونة احد
 او شئ من الامور لم يمتد بها لكان احق ما يخرج اليه عيادة المريض وشهود الجنائز لانهما
 عبادات ما مومر بها مع شكر من التشارك فيها والاعتكاف بها فاذا كان المعتكف
 ممنوعا عن شئ من غير جاز اول وامر الخ **قال** مالك ولا يكون
 المعتكف معتكفا اي لا يفتني في اعتكافه حتى يجتنب ما اى الاشياء التي يجتنب
 عنها المعتكف من عيادة المريض والصلوة على الجنائز ودخول البيوت بالجمع علف
 على العيادة الا لحاجة الانسان استثناء من دخول البيت يعني اذا دخل شيئا من
 هذه الامور لا يفتني معتكفا بل يبطل اعتكافه ثم ذكروا الخروج بقضاء الحاجة لا يجب
 تاركها ولا يغني احد بها ان الاعتكاف مستمر وذلك لو جامع في اوقات الخروج يبطل
 اعتكافه على الصحيح والثاني ان زمان الخروج يقتضاه الحاجة جعل كاستثنى لفظا من المدة
 المنزوعة فاشترط الشافعي في الابتداء رابطته لجميع ما سوى تلك الاوقات كذا في شرح الاحياء
قال مالك لا يفتني بل يدخل لحاجة بالتكبير في السندية وبلاضافة الى الضمير في الضمير
 وهو الاول وهو بيتنا محل عامة الشرح الاثر على حاجة الانسان كما سأل في كلامهم تحت سقف
 قال الياحي يبريد بذلك قضاء حاجته الانسان فلا بأس ان يدخل تحت
 سقف وقد كان الشئ صلى الله عليه وسلم يدخل بيته تحت سقف
 لقضاء حاجة الانسان فقال الزهري نعم لا بأس بذلك يعني الدخول تحت السقف لا ياتي في
 الاعتكاف قال الزدقاني وبه قال مالك والشافعي والوجه فيه وقال جماعة ان دخل
 تحت بطل الخ **قال** مالك الامر المحقق عندنا الذي لا اختلاف فيه بين
 اهل العلم انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه بالتكبير في الشئ من السندية
 الجمعة ولا ادراكه كذا في جميع الشئ الموجودة من الشروع والمتون السندية والمصرية ولم
 يتخرج له الشرح قاله براهن لفظا كرهه بناء الجمل بيان للضمير المنسوب في قوله وفيه
 شيئا الدخول في المصنف لفظا كرهه بالبناء للجمل وبكذا اعرب في الشئ المصرية ويحتمل
 ان يكون هو مقولة يحيى والضمير المنسوب وكذا الضمير الفاعل في كرهه الى الامام مالك كن
 فيه ان العيادة كذا في المدونة وليس هناك يحيى العلم الا ان يقال ان الفاعل فيها
 ابن القاسم فاقط الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها اي لا يعمل فيها بالجمعة
 الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة ودجوا ويبطل
 اعتكافه على المشهور قال الزدقاني وفي المسوي الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم يكن

مولي أبي بكر أن أبا بكر بن عبد الرحمن أعتكف فكان يذهب لحاجته تحت سقفة في حجرة مغلقة في دار خالد بن الوليد ثم لا يرجع حتى يشهد العيد مع المسلمين وحدثني يحيى عن زياد عن مالك أنه رأى بعض أهل العلم إذا اعتكف العشر الاوخر من رمضان لا يرجعون إلى أهليهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين قال يحيى قال زياد قال مالك وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا قال يحيى قال زياد قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك **قضاء الاعتكاف** حدثني يحيى عن زياد عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بنت عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه وجد أعبية خباء عائشة وخباء حفصة وخباء فلما راها سأل عنها فقيل له

له قوله اعتكف فكان يذهب في زمان الاعتكاف لما جئ من حوائج الإنسان تحت سقفة وتقدم أن جاز فلفا لبعض في حجرة مغلقة بعين مسكرة أي مغلقة وفي نسخة بعين مغلقة مفتوحة وشدة الأمان أي ماله قال الزرقاني قال أبا جهم أنها كانت غير منزلة ويستحب للعتكف أن يكون موضع جاز في غير داره لأن في مجموعته إلى داره ودخله عليه ذريعة إلى الاشتغال ببعض ما ينظر إليه فيه ويراه منه قال ابن كنانة في المدينة لا يدخل بيته ولا يرجع إليه شيء ولا يتوضأ إلا في غير البيت الذي على الشئ عليه وسلم كثيره ويستحب أن يكون ذلك في أقرب المواضع يمكنه إلى موضع معتكفه قال يحيى عن ابن القاسم أنما يتقدم إلى أقرب المواضع إليه وان كان منزله لم يتعد إلى غيره مما هو أبعد منه الخ وقال ابن عابدين من فقهاء النخبة لا يزوره من يأتي بيته صد يقف القريب الخ ثم لا يرجع إلى البيت من معتكفه إلى بيته بعد غم ومضات أيضا حتى يشهد صلاة العيد مع المسلمين قال أبا جهم أنه كان يقيم في معتكفه ليلة الفطر حتى يفر من معتكفه إلى صلاة العيد وروى ابن القاسم يخرج من معتكفه ليلة الفطر فإذا قلنا بالقول الأول ففعل ذلك على الوجوب أو على الاستحباب قال القاسم أبو محمد على الاستحباب وقال سمعون على الوجوب فإن خرج ليلة الفطر بطل اعتكافه وقال ابن الماجشون وجب القول الأول أن كل واحدة من العبادتين لبعض أفرادها فلو تكن أحدهما من شروط صحة الأخرى كالصوم والصلاة ولذلك جاز الاعتكاف في زمن لا يعمل ببلدية الفطر ووجه قول سمعون ما أخرج به ابن الماجشون بأن كل - عبادتين جرى في عرف الشرع باتصالهما فاعلمنا لما على الوجوب الخ ١٣ **له** قوله أنه رأى بعض أهل العلم إذا اعتكف بيمينه الأفراد في النسخ السنية وفي المعربة بيمينه الجميع العشر الاوخر من رمضان لا يرجعون إلى أهليهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين قال يحيى قال نرياد قال مالك وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا يعني أن كل ما رأى بعض أهل العلم من أهل زمانه يفعلون ذلك كذلك بلغ إليه الخبر من أهل العلم والفضل من السلف يفعلون ذلك قال مالك وهذا أي كنه في المسجد ليلة الفطر أحب ما سمعت إلى في ذلك وهذا يدل على أنه سمع الخلاف في ذلك أيضا وهذا أحب ما سمع فقول سمعون أنه سنة لجميع عليها ليس بوجه قال ابن رشد ما وقت خروجها من دارها أي أن يخرج المعتكف من المسجد إلى صلاة العيد على جهة الاستحباب فإن خرج ليلة الفطر أجزاءه وقال سمعون وابن الماجشون أن رجوع إلى بيته قبل صلاة العيد فسد اعتكافه وقال الشافعي وأبو حنيفة لم يخرج بعد غروب الشمس وبسبب الاختلاف حل الليلة الهامة هي من حكم العشر أم لا الخ وقال يحيى بن أبي بيت ليل الفطر في معتكفه حتى يخرج منه إلى صلاة العيد لا يجوز أن يخرج عند الغروب من آخر يوم من شهر رمضان فإن للعلماء الأول قول مالك وأحمد وغيرهما وسبقهم أبو حنيفة وأبو جهم واختلف أصحاب مالك إذا لم يفضل حل بطل اعتكافه أم لا قولان وذهب الشافعي والليث والزهري والأوزاعي في آخره إلى أنه يجوز خروجه ليلة الفطر ولا يلزمه شيء الخ ١٤ **له** قوله قضاء الاعتكاف قال الموفق أن نوى اعتكاف مدة لم تلزمه فإن شرع فيها فله أن يما ولا الزرع منها حتى يشار وبهذا قال الشافعي وقال مالك تلزمه بالنية مع الدخول فيه فإن قطع لزمه قضاءه وقال ابن عبد البر واختلف في ذلك الاعتقاد ويلزمه القضاء عند جميع العلماء قال وان لم يدخل فيه فاعتقاده مستحب ومن العلماء من أوجبوا أن لم يدخل فيه وأصح ما روي عن عائشة فذكر حديث الأعبية وقوله صلى الله عليه وسلم البراءة من أنا بمعتكف فخرج فلما افطر اعتكف عشر من شوال متفق على مناهة ثم تعقب الموفق على قول ابن عبد البر وحكاية الأبايع بخلاف الشافعي وغيره قال الترمذي اختلف أهل العلم في المعتكف إذا قطع اعتكافه قبل أن يتمه على ما روي فقال بعضهم وجب عليه القضاء واحتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من اعتكافه فاعتكف عشر من شوال وهو قول مالك وقال بعضهم إن لم يكن عليه نذر اعتكاف أو شيء أوجب على نفسه وكان

متلوها فخرج فليس عليه شيء إن يقضي إلا أن يجب ذلك اختيارا منه ولا يجب ذلك عليه وهو قول الشافعي قال الشافعي وكل عمل كان لا يدخل فيه فإذا دخلت فيه فخرجت منه فليس عليك أن تقضي إلا الحج والعمرة الخ وفي الدار المنارة لو شرع في قطع فقلعه لا يلزمه قضاء لأنه لا يشترط الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض المعتبرات أن يلزم بالشروع مفرغ على الضعيف قال ابن عابدين قوله لا يشترط الصوم الأول التعليل بأنه غير مقدم لما علمت أن الاختلاف في اشتراط الصوم مبني على الاختلاف في تعدد يوم ومدة وقوله وما في بعض المعتبرات أي كالمبدأ وتبعه ابن كمال وقوله مفرغ على الضعيف أي على رواية الحسن أنه مقدر يوم لكن بعد ما صرح صاحب البداية بيلزمه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشروع في الطلوع موجب للإتمام على أصل أصحابنا منه لئلا يرد عن البطان ثم ذكر رواية الأصل أنه غير مقدر ويوم واجاب عن رواية الحسن بأن الشروع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما انفصل به الأداة ولما خرج فواجب الأداة ذلك المقدم فلا يلزمه أكثر من ذلك ففعل في معنى قول البداية أن يلزمه بالشروع مراده به لزوم ما انفصل به الأداة لا لزوم يوم وقوله أما النفل أي الشافعي السنة المؤكدة ثم بحث في ذلك بأنه لما يكون مقدرًا بالعشر فينبغي أن يجب القضاء إذا فسد ثم على أصل أبي يوسف ينبغي قضاء ما بقي من العشر كما لو نذر العشر بيلزمه كله متبعا ولو أفسد بعضه قضى بأكمله وعلى أصلنا يقتضي قضاء يوم أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه بمنزلة كل شفع من انقضاء وان كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه الخ ١٥ **له** قوله إذا كان يعتكف أي في العشر الاوخر من رمضان فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه قال أبا جهم وذلك يقتضي أن يعتكف موضعًا يلزمه مدة اعتكافه من مسجده وليس لزومه له شرط في صحة اعتكافه لأن ذلك ممنوع من الإمامة وأبى على الشئ عليه وسلم لأن يوم قومه من مدة اعتكافه الخ ووجه الأخير جمع خبره في رواية البخاري فلما انصرف من الصلاة ابصر إلى قباب يعني جهة له وثلاثة للثلاثة أي الأتية أسما شيوخه عائشة بكسر التاء المجهمة ثم موهدة موهدة أي غيبة من وبراد وصف على عمودين أو ثلثة وخيار حفصة وفي رواية البخاري فاستأذنت عائشة فأذن لها فأتت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت وله في أخرى فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها فغضبت فبعت سمعت بها حفصة فغضبت فبعت تعتكف معه وهذا يطرح بأنها غضبت لما أذن وليس براد في رواية النسائي ثم استأذنت حفصة فأذن لها وطرح من رواية البخاري أن استأذنها كان على لسان عائشة فقلت وبهذا استدرك من قال باعتكاف المرأة في المسجد قال الموفق للمرأة أن تعتكف في كل مسجد ولا يشترط إقامة الجماعة فيه لأنها غير واجبة عليها وبهذا قال الشافعي وليس لما الاعتكاف في بيتها - وقال أبو حنيفة ود

الشافعي لما الاعتكاف في مسجد بيتها واعتكافها فيها الفضل لأن صلواتها لغير الفضل وهي عن أبي حنيفة أنها لا يصح اعتكافها في مسجد الجماعة لأنه صلى الله عليه وسلم ترك الاعتكاف في المسجد لما رأى أبنية الزواجر فيه لأن مسجد بيتها موضع فضيلة صلواتها كان موضع اعتكافها للمسجد في حق الرجل الخ ١٦ **له** قوله فلما راها أي روى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعبية العبدية سأل منها فقيل له هذا خباء عائشة وحفصة وزينب وفيه كسر عرج بأن الأعبية كانت ثلثة غيرهن على النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية مسلم والي داود فامرت زينب بنها فغضب وأمر غيرهما من الزواجر النبي صلى الله عليه وسلم بنها فغضب وهذا يقتضي تعميم الزواجر وليس براد في روايات الأخرى بالثلثة وبين ذلك قوله أربع قبا بالثلاث إذا هو بالبيت الأعبية كذا في الزرقاني تبعا لما نقل في الفتح وليس في رواية مسلم والي داود والروايات المسوقة تعارض بل وقع الأبا في روايتها مع تغايرها ١٧

هذا اخبأ عائشة وحفصة وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البر تقولون بهن ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشرون شوال قال يحيى قال زياد ومثله مالك عن رجل دخل المسجد ليكوفي في العشر الاواخر من رمضان فاقام يومين ثم مرض فخرج من المسجد ايجب عليه ان يعتكف ما بقي من العشر اذ اصره امر لا يجيب ذلك عليه وفي اى شهر يعتكف ان وجب ذلك عليه فقال مالك يقضى ما وجب عليه من عكوفه اذ اصره في رمضان او غيره قال يحيى قال زياد قال مالك وقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد العكوف في رمضان ثم رجع فلم يعتكف حتى اذا ذهب رمضان اعتكف عشرا من شوال قال يحيى قال زياد قال مالك والتمطوع في الاعتكاف والذى عليه الاعتكاف امرهما واحد فيما يحمل لهما ويحرم عليهما ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعا قال يحيى قال زياد قال مالك في المرأة انهما اذا اعتكفت ثم حاضت في اعتكافهما انهما ترجع الى بيتها فاذا ظهرت رجعت الى المسجد اية ساعة ظهرت ولا تؤخر ذلك ثم تبنى على ما

له قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 البر بمرءة الاستقام ممدودة وبغيره منصوب على انه مفعول مقدم لقوله تقولون
 اي تقولون والقول يطلق على الظن والخطاب لهما ضربان من الرجال والنساء ونظما
 البخاري البر ترون بمن اي مثلهما بمن وهو المفعول الثاني لتقولون وفي رواية
 للنسائي البر تقولون برون بهذا قال الجاهلي يحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
 قد رى من وخاف طين ان يكون من من على ذلك المص على القرب منه
 والغيرة على سائر افرادها ان يغفلن مثل فعله فلا تقسم نيتيا للاعتكاف فكمه اعتكافا
 على هذا الوجه ومن جميعه لانه لم يتعين له من من قصد هذا القصد الخ واستدل
 بالحدیث المرفوع في مسوطة بان حمل الاعتكاف المرأة مومع صلواتها فقال فاذا
 كره لمن الاعتكاف في المسجد امن كمن يعز من اى الجماعة في ذلك الوقت فلان
 بمن من في خانة اولى الخ **له** قوله ثم انصرف صلى الله عليه وسلم فلم يعتكف
 قال البخاري يريد ان انصرف اذ كان قبل التزاور الاعتكاف والدخول فيه ويمكن ان يكون
 انصرف لما بع عزله من القربة اخرى وايضا اولى من الاعتكاف ويمكن ان يكون
 انصرف عن ذلك لما اراد من صرف جميعه فراهي انصرف اقرب لاستقام
 تلييب الفهم وكان بالمؤمنين رجيا الخ فكت دعا قال البخاري ان انصرف
 صلى الله عليه وسلم كان قبل التزاور الاعتكاف مشكلا بل خلاف
 ما عليه الجمهور **له** قوله مشرا من شوال وفي رواية بيني وى فلم يعتكف
 في رمضان حتى اعتكف في آخر العشرين شوال وفي رواية مسلم حتى اعتكف في العشرين الاول
 من شوال ووجه الحفاظ بان المرد من قوله آخر العشرين انتهاء اعتكافه الخ فقلت لم يحصل
 بعد كيف جمع الحفاظ بينهما وما اراد بانتهاء اعتكافه فان انتهاء الاعتكاف ايضا يصل
 الى العشرين الاوسط هل الجمع بين الروايتين كما لا يخفى على ناظر الاحاديث ان صلى
 الله عليه وسلم اعتكف اى بدأ الاعتكاف في آخر العشرين الاول من شوال لبدائه
 في العشرين الاول اذ كان يوم العاشرة واعتكف الى عشرين وختم بعد الغروب من ليلة
 الحادى والعشرين فكان انتهاء في العشرين الاواخر من شوال **له** قوله عن
 رجل دخل المسجد لعكوف قال الليث يقال عكف يكف عكفا وعكوكا ويقال
 مصدرا لا من عكف ومصدر المتعدي عكف كذا في تمذيب اللغات الشوى في
 العشرين الاواخر من رمضان فاقام عكفا يوما او يومين مثلا ثم مرض مرعا يشق عليه
 فيه المكث في المسجد فخرج من المسجد ولم يكف يكف اوجب عليه ان يعتكف **د**
 يعنى ما بين من العشرين اوصاح لا يجب ذلك عليه وايضا في اى شهر يعتكف للفقهاء
 ان وجب ذلك اى القضاء عليه فقال مالك يعنى ما وجب عليه من عكوف اى اعتكاف
 وجب عليه بالاعتكاف والدخول فيه اذا مع من مرضه في رمضان او غيره قال البخاري و
 بذلك قال ان من لزمه اعتكاف في رمضان وطرا عليه ما نفع فان عليه قضاءه والمعاني
 المانعة من الاعتكاف المرض والحيض والاعضاء والجنون وفي الجملة كل امرئ غلب
 لا يجمع معه فعله ولا ينسب الى المكلف فيه التعريط الخ **له** قوله قال مالك
 كذا في النسخ المندية كلما وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية والاولى من هذا
 لان هذا بمنزلة الدليل لما قاله الاول من ايجاب القضاء وليس بكلام مشأف حتى
 يحتاج الى السند وقد بغض ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد العكوف في رمضان

ثم رجع عن متكلف فلم يتكلف اذواك حتى اذا ذهب رمضان اعتكف عشر من
شوال كما تقدم قريبا في الحديث السند ويحمل من ذلك انه يطبق البلاغ على الذي
وصل اليه سندا متصلا ولذا قال المتأخران بانها مخرج ١٢ **قوله** ولو تطوع
في الاعتكاف كذا في جميع الفصح الهندية وبعض العربية وفي بعض العربية والمتطوع
في رمضان وفي شتوة التطوع ولو التطوع في الاعتكاف في رمضان والاوجه مائة في
الهندية فان التطوع لا يختص بربضان والذي يجب عليه الاعتكاف اي التاذه به
امر بها واعد فيها بكل لها ومحرم عليها قال الياجي وهذا كما قال ان الذي تطوع بالاعتكاف
فلزمه بالمدخل فيه والذي نذره فلزمه قبل المدخل فيه حكمها واحد فيها يعمل لها ومحرم
عليها لان ما ياتي في العبادة ينافيها اذا تطوع بها كالصوم والحج والصلوة ولا يلزم على
ذلك التفتل في السفر على الراحلة لان ذلك لا ياتي في الصلوة بل هو يستثنى من
بها تبا تسقط عنه ولا ياتي في الصلوة السلام والحدث وغيرهما والجماعا عند الحنفية
فاحكام التطوع والواجب مختلفة قال في الميراث ما يبان حكمه اذا نذر فالتى فسد
لا يتلوا ما ان يكون واجبا واثم به المنزور وما ان يكون تطوعا فان كان واجبا يقتضى اذا
قد على القضاء وما التطوع اذا قطع قبل تمام اليوم فلا شيء عليه في ردائه الاصل وفي
ردائه الحسن يقتضى بناء على ان اعتكاف التطوع غير معتد في ردائه محمد بن ابي حنيفة
وفي ردائه الحسن عنه مقدر بيمين وفي الدر المنثور على المتكلف اعتكافا واجبا الخروج
منه الى الحاجة الانسان طبعه او شرعية اما التفتل فله الخروج لانه من غير ما يطل الخ ١٢ -
قوله لم يفتى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافا التطوعا ومع
ذلك قد قضاه في عشر من شوال كما تقدم واختلفوا اصل كان قضاء تطوعا او وجوبا على
ما تقدم من اخلافهم في وجوب القضاء اذا افسد قال عيسى قال زياد قال ما لك ١٢
قوله في المرأة انما اذا اعتكفت ثم ما مضت في اعتكافها انما ترجع الى بيتها
وجوبا لحرمة مكنتها في المسجد قال الخزي اذا ما مضت المرأة خرجت من المسجد ومضت
عبداء في الرجعة قال الموفق اما خرجا من المسجد فلا خلاف في ذلك الحيض حدث بمنع
الحيض في المسجد فوكا لينا به واكرمه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اهل المسجد
لما مض ولا جنب رواه ابو داود واذا ثبت هذا فان المسجدان لم يكن لرجعة رجعت
الى بيتها فاذا طهرت رجعت فاعتكافا وقضت ما فاتها ولا كفارة عليها نص
عليها محمد بن اخرج ممتدا وواجب اثبت الخروج للجمعة او لالا بد منه وان كانت لرجعة
خارجة من المسجد يمكن ان تغرب فيها خاتما ١٢ **قوله** فاذا طهرت رجعت الى
المسجد اية ساعة طهرت ذاوت في الفسخ الهندية بعد ذلك ولا تؤثر ذلك وليست
هذه الزيادة في الفسخ العربية غير الياجي والمضى لا تؤثر الرجوع الى المسجد بعد الطهر فان
اخرجت لتغير الثياب او هو ما بعد الرجل متواضعا يطل اعتكافه ووجب الاستئناف كذا في
المرجع الكبير ثم ينبغي لفتح او على ما قد مضى من اعتكافها قال الياجي ونذكر ان اهل
المتكفنة اذا ما مضت خرجت من متكفها لان الاعتكاف لا يكون الا في المسجد والماضين
لا يرض المسجد فاذا طهرت رجعت الى متكفها اية ساعة طهرت لا تؤثر رجوعها عن
وقت طهرها ولما عند الحنفية فقال السرخسي في بسوطه اذا نذرت المرأة اعتكاف
شهر في مضت فيه فعلها ان يقتضى ايام حضاها وتعلما بالشر فان لم تغلبها ففعلها ان
تستقبل لان هذا القدر من الطاهر في وسعها وما سقط منها معلوم بانها ليس في وسعها
ولا اقلها لو نذرت اعتكافا عشرة ايام فان مضت فيها فعلها الاستئناف ١٢

ولما قلنا لو نذرنا اعتكاف عشرة ايام فما ضمت فيها فعليهما الاستقبال الخ ١٢

قد مضى من اعتكافها قال يحيى قال زياد قال مالك ومثل ذلك المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين فحيض ثم تطهر
فتبغى على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك وحديث زياد عن مالك عن ابن شهاب بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب
لحاجة الإنسان في البيت وهو معتكف قال يحيى قال زياد قال مالك لا يخرج المعتكف مع جنازة أهله ولا غيرها **النكاح في**
الاعتكاف يجزئ عن زياد عن مالك لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الملك ما لم يكن المسيس والمرأة المعتكفة أيضا تنكح
الخطبة ما لم يكن المسيس قال ويجوز على المعتكف من أهله بالليل ما يجزئ عليه منهن بالليل قال يحيى قال زياد قال مالك ولا
يجل للرجل أن يمس امرأة وهو معتكف ولا يتلذذ منها بشئ بقية ولا غيرها قال يحيى قال زياد قال مالك ولم أسمع أحدا
يكراه للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكح في اعتكافها ما لم يكن المسيس ولا يكره للصائمين ينكح في صيامه وافرقت بين نكاح المعتكف وبين
نكاح المحرم من المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد الجنائز ولا يطيب والمعتكف والمعتكفة يدانان ويتطيبان ويتخذ
كل واحد منهما من شعب ولا يشهدان الجنائز ولا يصليان عليها ولا يعودان المرضى فامرهما في النكاح مختلف قال قال زياد قال
مالك وذلك لما مضى من السنة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم كمل كتاب الاعتكاف وبتمامه كمل الجزء الأول من المؤطا
من تجزية اربعة اجزاء والله الحمد

القول

قال مالك اختلفت النسخ بيننا يعني في ذكر هذا السند وليس ذلك في النسخ
المعربة وهو الادب ولوجه في السند ومثل ذلك اي المذكور قبل من حيض المعتكفة
المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين كفارة قتل او فطر في رمضان فحيض في اشهر
الكفارة ثم تطهر ثم يمس من صيامها ولا تؤخر ذلك فان اخرته استأففت و
بذلك قالت النخعي في الدراخمان افطر بعد ركعتين ونكح في تلك الحيض
الا اذا لم يستأفف الا بعد ركعتين قال ابن عابد بن قول خلاف الحيض فانه
لا يقطع كفارة القتل والافطار لانهما لا يجزئان عن كفارة القتل
عليها ان تعمل ما بعد الحيض بما قبله فوافطرت بعده لوما استقبلت لشركها التتابع
بلا ضرورة واما النفاس فيقطع التتابع في صوم كل كفارة الجوهش زياد عن مالك من
ابن شهاب مرسل وقد تقدم موصول في اول الكتاب وكان حق العبادة ان لا يذكر فيها
عن زياد لانه دليل لكلام السابق فلهي به كنه موجود في جميع النسخ ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يذهب لحاجة الإنسان في البيت زاول في النسخ السند في النسخ
بعد ذلك وهو معتكف وليست هذه الزيادة في المعربة غير المشتق وخرج المصنف
عن زياد هذا الحديث مع تقدم ذكره في علل اشياء ان المرأة يجوز لها الزواج من السيد
لضرورة الحيض فانما من حاجات الإنسان فخره صلى الله عليه وسلم لحاجة الإنسان في البيوت
ودليل على جواز الدخول لما لا يجوز دخوله في المسجد من التطوير والمطهرة والغسل من النساء
وكذا الحيض والنفاس وغيرهما من الحاجات الضرورية ١٣ قوله لا يخرج المعتكف
مع جنازة أهله يكرهه في خروج المايكة اذا تاعها كما سأل في مات احد بها والاخر
منها في خرج وجوبا وبطل اعتكافه ولا مع جنازة غيرها اي غير الابوين في النسخ المعربة ولا غيرها
اي غير الجنازة فان خرج بطل اعتكافه ١٤ قوله لا بأس بنكاح المعتكف نكاح
الملك اي العقد قال ابا جهم وهذا كما قال ان المعتكف يجوز له ان يعقد نكاحه و
نكاح غيره بما خف من الكلام لان عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما لا ينافي دواعي
النكاح من التلبيب والتزويج وانما ينافي نفس المباشرة والجماع قال الموفق وانما
كان كذلك لان الاعتكاف عبادة لا تحرم الطيب فلم تحرم النكاح كالصوم ولان الكلام
طاعة وخصوص قربة ومدته لا تتناول فيشأ على من الاعتكاف فلم يكره كشيت الطيب
الجماع لم يكن المسيس اي الجماع فهو حرام اما ما لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم ما تكونون
في المساجد وتقدم الاجماع من ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع ١٥ قوله
والمرأة المعتكفة ايضا تنكح يعني اولي اهل بيتها ويقتضيها نكاح الخطبة بكسر الخاء وليس
تخصيصها بالخطبة لانه لا تخفى في مجلس العقد عادة ما لم يكن المسيس فهو حرام كما تقدم
ويكره على المعتكف من اهل بيته من الزوجية والامه ما لم يكن مكرها عليه منهن بالنكاح
من الجماع وكوه قال ابا جهم يردان حال الحيض والتباعد ما يمنع من الاعتكاف سواء
دائما ذلك لان من كره التتابع كسري صوم الظاهر الخ قال يحيى قال زياد قال
مالك ١٥ قوله ولا يصل للرجل وفي المعربة لرجل بالنكاح ان يمس امرأته وهو
معتكف من التتابع وشهوة اما بدون الشهوة فكانت ما نشئت من رجل وأمس رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو معتكف ولا يتلذذ منها بشئ بقية ولا غيرها كذا في جميع

النسخ السندية وسنونه لا يجوز وليس في غيرها من المعربة والمعنى لا يكره فيها بشئ بقية
ايضا كسنة فان فعل بطل اعتكافه من التتابع ١٦ خلافت الامم الشريعة كما تقدم فيما لا يجوز
الاعتكاف الا به قال يحيى قال زياد قال مالك ١٧ قوله ولم أسمع أحدا يكره
للمعتكف ولا للمعتكفة اي الذكر ولا الانثى ان ينكح في اعتكافه اي يعتقد بطل قوله ما لم يكن
المسيس زاول في النسخ المعربة بعد ذلك فلهي به كنه موجود في جميع النسخ السندية ولطف بكره ان
صح بهما فهو مفسد بحرم لا يبطال الاعتكاف قال ابا جهم هذا كما قال ان المعتكف يجوز له
ان يعتقد نكاحه ونكاح غيره بما خف من الكلام لان عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما
لا ينافي دواعي النكاح من التلبيب والتزويج قال الرضوي اذا قبل وقعة الزنا او لمس
بشهوة او باشر بقصدها او دمهها بطل اعتكافه واستأنف من اوله والامه ولا يكره للصائم
ان ينكح في صيامه وان لم يكن معتكفا وافرقت بين نكاح المحرم ونكاح المعتكف ونكاح
غيره بين نكاح المعتكف حيث يجوز وبين نكاح المحرم بين نكاح المعتكف حيث لا يجوز
المعتكف والمعتكفة يمان ان المعتكف والمعتكفة في أحكام كثيرة ومن ذلك نكاح
المعتكف والمعتكفة يجوز لهما دون الآخرين المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد
الجنائز ولا يجوز لهما دون الآخرين المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد
اي يحرم عليه الطيب ويجوز للمعتكف ١٨ قوله والمعتكف والمعتكفة
يدانان ويتطيبان وفي الاجابة وشهره ولا بأس للمعتكف في المسجد بالطيب باي
طيب كان وعقد النكاح لنفسه ولغيره بالتزويج وليس الثياب اذا لم يمتثل ان
الشيء من النسخ عليه وسلم غير ثوبه الاعتكاف ومن اعماده يسقط ترك الطيب و
التزويج برفق الثياب الخ ولا يأخذ كل واحد منهما من شعره اي يجوز لها الاخذ من شعرها
ولا يجوز له الاخذ من شعرها ولا يشهدان الجنائز ولا يصلان عليها اي في الجنازة ولا يعودان المرضى ويجوز
لهما الاضال للمحرم واذا اوضح الفرق بينهما في الاحكام كثيرة فامرهما في المعتكف والمعتكفة في النكاح
ايضا مختلف فيجوز نكاح المعتكف دون المحرم صائيا في بيان نكاح المحرم في الحج وما ذكر من عدم
جواز نكاح المحرم مسلك المصنف ومن وافقه وهو مختلف عند الامم وسياق في مملكت قال
السياحي والفرق بين الاعتكاف وبين الحج والعمرة انه لا خلاف ان الحج
ينسخ دواعي النكاح من التلبيب تنسخ من مقدمات الاعتكاف لا يمنع دواعي الاعتكاف
من التلبيب فلم يمنع من مقدمات الاعتكاف كالصوم الخ ١٩ قوله وذلك لما مضى
اي في زمان السلف من السنة اي الطريقة المسلوكة وفي النسخ المعربة وذلك
لما مضى من السنة اي السنة الماضية والطريقة المسلوكة القديمة في نكاح المحرم والمعتكف
والصائم بلاء اعتكاف ان يجوز لها النكاح دون المحرم وذلك لان مقصده الاحرام اعظم
من مقصده النكاح ولان المعتكف لما منع من النساء وهو المسجد والمحرم غير
منعزل من النساء لانه ينزل مع من في الساحة ويتناول من قال الزكاة ان قلت وهذا كره
على مسلك من فرق بينهما كما لا يكره ما منع من لم يفرق بينهما كالمعتكفة فكانها سواء ولم
ان المسجد مانع منعتكف فلما منع للصائم بغير الاعتكاف ويجوز له النكاح على ان الخطبة
ايضا من مقدمات النكاح ويجوز منه الاربعه ولا ينظر كونه لا يخفى على السائل ٢٠

في العين من الذهب والورق **مسألة** عن محمد بن عتبة مولى الزيد انه سأل القاسم بن محمد عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم هل عليه فيه زكاة فقال القاسم بن محمد ان ابا بكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول قال القاسم بن محمد وكان ابو بكر الصديق اذا اعطى الناس اعطياهم سأل الوكيل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة فان قال نعم اخذ من عطائه زكاة ذلك البال وان قال لا اسلم اليه عطاءه ولم يأخذ منه شيئا **مسألة** عن عمر ابن حسان عن عائشة بنت قدامة عن ابيها **أنه** قال كنت اذا جئت عثمان بن عفان اقبض عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال فان قلت نعم اخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفعه الى عطائي **مسألة** عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يقول لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول **مسألة** عن ابن شهاب انه قال اول من

له قول من مكاتب

لما قاطعه بكذا في جميع النسخ البندية وفي المصنف من مكاتب له قاطعه بمال عظيم قال ابو عمر من قاطعه المكاتب اخذ مال مجمل منه دون ما كتب عليه فحجب عنه وفي الجمع المتأخذه من المكاتب القطعية وهي الخراج على العبد او الارض والمراد المكاتب التي تسترد على الارض الخ وقال الجهد قاطعه قطعية اي طائفة من ارض الخراج بمال عظيم وصف المال بالعظيم لانه في حيز ما يجب فيه الزكاة هل عليه اي على السيد فيه زكاة قال الباجي سأل من مال عظيم قاطع به مكاتبه يحتمل ان يكون سؤالا عن هذا النوع من هذا المال هل يجب فيه الزكاة الا ان جواب القاسم يقتضي ان سؤاله انما كان عن وجوب الزكاة فيه في وقت دون وقت ولذلك اجاب به بقوله فقال القاسم بن محمد ان ابا بكر الصديق اول خلفاء الراشدين لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول قال الباجي احتياج بفعل اليه بمرور الوقت وانما احتج بفعل اليه بمرور الوقت في ذلك لان كان الخليفة وهو الذي كان يتولى اخذ الصدقات من مال المعايير واهل العلم ولم يشك احد منهم فخطب في ذلك مع اجتماعه في طلب الصدقات وقتها لا في وقتها فثبت ان اجاز لا خلاف بين المسلمين في انه لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول **مسألة** قول وكان ابو بكر الصديق اذا اعطى الناس بالانصاب اعطياهم جميع عطائهم قالوا الزكاة في ذلك الباجي في العتق اسم لما يطيئه الانسان غيره على اى وجه كان الا انه في الشرع واقع على ما يطيئه الامام الناس من بيت المال من سبيل الارزاق الخ وتكون في زمن معين ولذلك كانوا يتابعون الى العطاء سأل الرجل المعلى لرحل عنك من مال آخر وجبت بكونك انما عليك فيه الزكاة بان كان نصيبا وترطبه الحول فان قال الرجل وفي المصنف فاذا قال نعم اخذ من عطائه زكاة ذلك المال الذي عنده وان قال لا اي ليس عندي مال اولم يجب عليه الزكاة سلم من التسخير وفي المصنف اسلم اليه عطائه ولم يأخذ منه شيئا لعدم الوجوب قال الباجي وفي هذا بابان احدهما ان الانسان ان يسطر زكاة ما لزم غيره ولا يلزمه ان يخرجها من عنده والثاني ان يكون ان يتوب عنه غيره في ذلك فيجوز دسا في مواضعها **مسألة** قوله انه قال كنت اذا جئت امير المؤمنين عثمان بن عفان في خلافتي اقبض عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال قد امة فان قلت نعم اخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا اي ليس عندي مال يجب فيه الزكاة دفع الى عطائي في كل مرة في سؤاله الصديق الاكبر قولنا ان قلت لا الخ دليل على تصديق الناس في امورهم التي فيها الزكاة وجواز اخراج زكاة المال من غيره ولا خلاف لما اذا كان من جنس فان كان ذهابا من فضة او عكس فغير خلاف قاله الزدقاني **مسألة** قوله كان يقول لا تجب في مال عموم شخص من البعض وهي العشرات عند الكل والمردن عند من قال بالزكاة في الباقي لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ويريد بذلك الماشية والبعين واما الارزق والثمار وما يخرج من البعد فان الزكاة فيه سامة يحصل من النصاب ولا يراعى في شيء من ذلك الحول والمردن بينهما ان الحول انما ضرب في العين والمال في النصاب فاما اذا امرت مدة تكامل الثمار فيها وجبت الزكاة **مسألة** قوله حتى يحول عليه الحول رواه مالك موقوف واخرجني التميمي عن ابن عمر قوما في اسناده بغيره بن الوليد مدلس وقد رواه بالاعتناء عن اسمعيل بن عياش واسمعيل مضاف في غير الثمانية قال الزدقاني الصحيح وقد اخرجهم الزدقاني في الزكوة مرفوعا وصنفه واخرجهم ابن ماجة من مائة من مائة عن الامام علي بن ابي طالب عن اسناده قال الزدقاني وقال ابن رشد في المقدمات اختلف فيمن اخرج زكاة مال قبل حوله الحول على قولين احدهما لا يجوز وهو رواية اشبه عن مالك والثاني في جبرته اذا كان يقرب ذلك واختلف في صد القرب على اوجه اقوال وفي البهائم احوال ان الحول فليس من شرائط جواز اداء الزكاة عند مائة

العلماء وعند مالك من شرائط الجواز فيجوز تعجيل الزكاة عند مائة العلماء فلا ملك والكلام في التعجيل في مواضع في بيان اصل الجواز وفي بيان شرائطه وفي بيان حكم العمل اذا لم يقع زكاة اما الاول فهو على الاختلاف الذي ذكرناه قول مالك ان اداء الزكاة اداء الواجب ولا وجوب قبل الحول ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من الناس زكاة سنتين وادى درجات فعل النبي صلى الله عليه وسلم الجواز وما قولنا ان اداء الزكاة اداء الواجب ولا وجوب قبل الحول قالوا بوجوبه من وجهين احدهما ممنوع انه لا وجوب قبل الحول بل الوجوب ثابت قبله لوجود سبب الوجوب وهو ملك نصاب كامل تام اوقا مثل من المائة الا عليه لم يحول الفداء به ولو وجب شكر نعمته المال على ما بين في محل ثم من الماشية من قال بالوجوب توسعا وتأخير الاداء الى مدة الحول ترفيها وتيسيرا على ادباء الاموال كالدين المؤجل فاذا عمل لم يترفع فيسقط الواجب كما في الدين المؤجل ففهم من قال بالوجوب لكن لا على سبيل التاكيد وانما يتأكد الوجوب باخر الحول ومنهم من قال بالوجوب في اول الحول لكن بطريق الاستعداد وهو ان يجب اولي آخر الحول ثم يستند الوجوب الى اوله لاستناده بسببه وهو كون النصاب حوليا فيكون التعجيل اداء بعد الوجوب لكن بالطريق الذي قلنا والثاني ان سلنا انه لا وجوب قبل الحول لكن سبب الوجوب موجود وهو ملك النصاب ويجوز اداء العادة قبل الوجوب بعد وجود سبب الوجوب كاداء المكافاة بعد الجسر قبل الموت الخ وقال القادي في مخرج النقاية ما تقدم الزكاة لحواله واكثره به قال الشافعي والنسب لذي نصاب خلافا لفرق قال مالك لا يجوز اخراج الزكاة قبل الوجوب لما في موطنه من ابن عمر لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولما روي احمد ابو داود والترمذي من حديث جابر عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل زكاة قبل ان يحول عليه الحول مسامحة الى الخير فاذا لم يكن ذلك في رواية ان العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقة قبل ان يحول فخصه في ذلك رواه ابن ماجة وفي رواية للترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمراة اخذت زكاة العباس عام الاول للعالم فان قيل قال النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث والاصح ان يرسل اجيب بان المرسل جملة عنه تاو عنده الجمهور الخ قال الشافعي ولا حديث عباس المذكور وايضا حوران الحول تاجيل وتعجيل الدين المؤجل جميع وايضا سبب الوجوب تفرد به المال والاداء بعد كونه سبب الوجوب جائزا كما سافر اذا قام في رمضان الخ وغيره وذكر اللفظ في الفتح هذه الروايات وتكلم عليها ثم قال وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس بغيره في النظر بجموع هذه الطرق الخ **مسألة** قوله اول من اخذ من الاموية الزكاة معاوية بن ابي سفيان امير المؤمنين قال الباجي في يدانه كان يأخذ من نفس الاطية الزكاة ويقطع الزكاة فيها واجبة على من خرجت اليه لانها كانت لم قبل وفجها اليهم فخرجت عنه بحري الاموال المشتركة بحري فيها الحول في حال اشتركا واما ابو بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يأخذون منها الزكاة لانها لم تنسحق ملك من اطية الا بعد الاطراء والقبض لان الامام ان يعرضها الى غيرهم اذا اداه اجتنابه الى ذلك فوجب ان يراعى الحول فيها من وقت قبضه لمادومة ملكها اياها وعلى هذا فاقاد الامصار الخ قال ابن عبد البر يد اخذت زكاة نفسها منها لانه اخذ منها عن غيرهما حال عليه الحول قال ولا اعلم من واخذه الا ابن عباس ولم يعرضه الزهري قلنا قال ابن معاوية اول من اخذ قال وهذا شذوذ لم يصحح عليه احد العلماء ولا قال به احد من المتأخرين وقال الباجي قال ابن مسعود وابن عامر مثل قولنا ثم اخذ الامام علي بن ابي طالب الزكاة في كل سنة وعلمه الموقوف وغيره على الاستفاد من جنس النصاب كما سأل في بيان الاستفاد **مسألة**

أخذ من الأعطية الزكاة مغوية بن أبي سفيان قال يحيى قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أن الزكاة تجب في
 عشرين دينارا عينا كما تجب في مائتي درهم قال يحيى قال مالك وليس في عشرين دينارا قصة بينة النقصان زكاة فان
 زادت حتى تبلغ مائة عشرين دينارا أو اربعة فيها الزكاة قال مالك وليس في عشرين دينارا عينا الزكاة قال مالك وليس
 في مائتي درهم قصة بينة النقصان الزكاة فان زادت حتى تبلغ مائة عشرين دينارا مائتي درهم وافية فيها الزكاة فان كانت يجوز
 الوازنة رأيت فيها الزكاة دنانير كانت أو دراهم قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وازنة وصرف الدراهم
 ببلدة ثمانية دراهم دينارا فما لا تجب فيها الزكاة وإنما تجب الزكاة في عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم قال مالك في رجل
 كانت له خمسة دنانير من فائدتها أو غيرها ففجر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة أنه يزيكها وحينئذ لم يتم الا قبل ان
 يخرج منها ما

نقص من النصاب جزء أو بعض حبه فلا زكاة فيه وان راجع رواج التمام أو زاد على
 التمام لم يدره ولو نقص في بعض الموازين ودم في بعضها لم يمان الصحيح لا زكاة فيه وبه
 قطع الحامل وغيره كذا في الروضة الخ ثم قال الهامى انكفص اصحابنا في تفسير قوله يسرى
 بجري الوازنة فكى الوازن انقصوا ولو لم يكن الا منى ان يكون في ميزان
 وازنة وفي ميزان ناقصة فاذا نقصت في جميع الموازين فلا زكاة فيها وقال القاضي ابو محمد
 انه لو زاد ذلك النقص اليسير في جميع الموازين كالحمية والجنين وما جرت عادة ان س
 ان يسا محو به في الساعات وغيرها وعلى هذا جمهور اصحابنا قال الهامى وهو الاظهر
 منى لان اختلاف الموازين ليس بنقص ولا بد من ميزان يقع الاثبات عليه فيعتبر بالوزنة
 والنقص قال الزرقاني وعلى هذا جمهور اصحابنا وهو الاظهر ومحمدا ومجاهدا ومجاهدا ومجاهدا
 يكون الخرض فيها غايبا عن الموازنة وهو المشهور من مالك وما سواه تأويل و
 هذا قول اصحابنا العرفيين الخ ١٣ **قوله** قال مالك في رجل كانت عنده
 ستون ومائة درهم وازنة اى وافية وكاملة وصرف الدراهم اى قيمتها ببلدة ثمانية
 دراهم به دينار حتى صار مجموع صرف الدراهم عشرين دينارا فما لا تجب فيها الزكاة وان
 بلغت قيمة الدراهم نصاب الذهب وانما تجب الزكاة في عشرين دينارا عينا اى
 بالفضة او مائتي درهم اى بالفضة ولا يحسب قيمة احد هاج من الفخر قال الهامى وهذا
 كما قال ان من كانت عنده فضة لا تبلغ النصاب فانه لا زكاة عليه فيها وان كانت
 قيمتها من الذهب ما تبلغ النصاب لان ما تجب فيه الزكاة من الاموال فانما تصاب في
 نفسه دون غيره الا يفتى ان المال انما يثبت بفضة لا بغيره فلو كانت قيمتها
 من الذهب ولا عكسها لو كان ثلثون مثاة قيمتها عشرين دينارا فلا زكاة فيها وفى
 الحاشية من المحلى به قال ابو حنيفة والشافعي ١٣ **قوله** قال مالك في رجل
 كانت له خمسة دنانير مثالا كذا في المتنق وليست هذه الا زيادة في بقية النسخ
 كتبها رادة والمراد اكل من النصاب من فائدة أو غيرها ذكر في شرح الكبريت نمار العين
 على ثلثة انواع ربع وثلثة فائدة والربع كما قال ابن عرفة زائد من مبيع ثم على ثلثة
 الاول ذهب وافضة قال السوي وما الغلة فانها ما تمجد ومن سلع التجارة قبل بيعها
 كغلة العبد ونحوه المكتبة وما القائدة فما تمجد لا من مال او من مال غير مزرعي كطيرة
 ونيراث وضمن عرض القنية الخ وكسب واختلفت الروايات من المالكية في خبره
 انواع الاشياء الاصل كما بسط الهامى وشارع الكبريت هذا مملعا فتم فصل من
 المجموع في جميع النسخ الموجودة من المصرية والندرية الا في نسخة الصفي والهامى ففيها
 فأنجز قال الاغب التجارة المتروكة في رأس المال طلبا للربح يقال تجر تجر وتجر وتجر
 كصاحب وصحب وليس في كلامهم تاجر بها هم غير هذا اللفظ فيما اى في تلك
 الدنانير الخمسة فلم يأت الحول حتى بلغت تلك الدنانير مقدارا تجب فيه الزكاة اى
 بلغت حد النصاب فكذلك ان يزيكها عند تمام الحول يمين ان المعبر في النصاب عند الايام
 مالك الخ الحول ويعبر ابتداء الحول عنده بابتداء التجارة وان لم يكن
 اذ ذاك نصابا لكن لا تجب الزكاة عند تمام الحول بدون النصاب فلو تم الحول وقد
 بلغ المال نصابا ولو قبل الحول يوم يجب الزكاة ولو لم يبلغ نصابا عند تمام الحول لا
 تجب اذ ذاك بل تجب اذا بلغ نصابا ولو صادف النقص المشقة خلافية عند الاثر قال
 الخواري من كانت له سلع للتجارة ولا يملك غيرها وقيمتها دون مائتي درهم فلا زكاة عليه
 حتى يحول عليه الحول من يوم ماوت مائتي درهم قال الخواري وجبة ذلك ان يعتبر
 الحول في وجوب زكاة التجارة ولا ينعقد الحول حتى يبلغ نصابا فلو ملك سلعة قيمتها
 دون النصاب فبقي نصف الحول وهي كذلك ثم زادت قيمتها الغناء
 بها او تغيرت الاسعار فبلغت نصابا او باعها بنصاب او ملك
 في اثناء الحول عرضا آخر اذ انما تأتم بها النصاب ابتداء الحول من حينئذ فلا يحسب بما
 معنى هذا قول النوري واصل الطريق والشافعي واسحق والي مبيد والي لوردان المنفذ
 ولو ملك للتجارة نصابا فأنقص من النصاب في اثناء الحول ثم زاد حتى بلغ نصابا ما أنقذ
 الحول عليه كونه انقطع بنقصه في اثناءه فقال مالك بنعقد الحول على ما دون النصاب
 فاذا كان في آخره نصابا زكاه وقال ابو حنيفة يفتى في طرق الحول دون ولسه الخ ١٣

قوله
 قال الامام مالك السنة اى الطريقة المسلوكة التي لا اختلاف فيها منه تا بالمدنية
 المنورة وغيره ان الزكاة تجب في عشرين دينارا عينا خالصا كما تجب في مائتي درهم
 وتقدم الكلام على نصاب الورق والدرهم قال الهامى وهذا كما قال
 ان نصاب الذهب عشرين دينارا من الدرايم الفضية وهو كل عشرة
 دراهم سبعة دنانير ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الامصار الا ادى من الحسن البصري
 انه قال لا زكاة في الذهب حتى يبلغ اربعين دينارا فيكون فيه دينار والدليل على
 صحة ما ذهب اليه الجمهور ان الاجماع انعقد بعد الحسن على خلافه وهذا من اقوى
 الاول على ان الحق في خلافه ودليلنا من جهة السنة ما روى ما من بن حمزة والدارث
 الا هو من على من النبي صلى الله عليه وسلم اذ قال وليس عليك شيء يمين في الذهب
 حتى يكون لك مشرون دينار او احوال عليها الحول ففيها نصف دينار وهذا حديث ليس
 استاده هناك غير ان اتفاق العلماء على الاخذ به دليل على صحة حكمه ودليلنا من جهة
 المتن ان المائتي درهم نصاب الورق ولا خلاف في ذلك والدينار كان مخرجه في وقت
 فرض الزكاة عشرة دراهم فوزان المائتي درهم مشرون مثقالا فان ذلك نصاب
 الذهب الخ ١٣ **قوله** قال مالك وليس في عشرين دينارا ناقصة في الوزن
 بينة النقصان زكاة لعدم بوجه النصاب فان زادت اى الدنانير انقصت اذا زادت على
 عشرين دينار حتى تبلغ مائة دينار بالاد الجادة في اوله فغير الفاعل من مبلغ يرجع الى
 الدرايم وهدون الياد في النسخ المصرية فيكون فاعل مبلغ عشرين دينارا وازنة اى كاملة
 الوزن فيها الزكاة واجبة بل هو نصاب النصاب ١٣ **قوله** قال مالك ودينار منزلة
 الدليل للتمسك بالمتقدمة وليس فيها دون اقل من عشرين دينارا عينا خالصا
 الزكاة يمين اذا كانت المشرون دينار ناقصة الوزن فلا تجب فيها الزكاة لان نصاب
 الدرايم عشرين دينار كاملة ولا زكاة في اقل منها فلا تجب في ناقصة الوزن لانها
 اقل من النصاب قال الهامى وذلك لما دللنا عليه من ان النصاب في الذهب
 عشرين مثقالا او المرام في ذلك الوزن دون العدد فاذا زادت حتى تبلغ مائة دينار
 عشرين دينار وازنة فقد بلغت النصاب فوجب فيه الزكاة ١٣ **قوله**
 قال مالك كما ان العبرة في الدرايم للوزن كما تقدم فكذلك في الدراهم وليس في
 مائتي درهم ناقصة الوزن بينة النقصان الزكاة فان زادت الدراهم انقصت
 حتى تبلغ مائة دينار مائتي درهم وافية كاملة الوزن ففيها الزكاة لبلوغها النصاب
 والاصل ان النقصان البين في النصاب يمنع وجوب الزكاة عند الايام ما ملك
 وتقدم ما قال الهامى في قوله ليس فيها دون خمس اداق صدقة استد به على عدم
 الوجوب فيها اذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة خلافا لمن ساء بنقص يسير كما
 نقل من بعض المالكية الخ قلت وهكذا عندنا حنيفة ففى المحيط البهري ان اذا نقص
 نقصانا يسيرا بطل بينا لوزنين لا تجب الزكاة وان كان كاملا في متى ظهره هكذا
 ذكره القهيري في كتابه الخ وفى الهداية لا زكاة فيها حتى تبلغ مائتي درهم وزادون
 ستة وانما اعتبر الوزن في الدراهم دون العدلان الدراهم اسم للوزن لا لقيمة من قد من الموزون مشين
 به على جملة موزونة من الدرايم والتمسك بها حتى لو كان وزنها دون المائتين وعددها
 مائتان او قيمتها موزونة وصفا فثبتا تساوى المائتين فلا زكاة فيها ولو نقص النصاب
 عن المائتين نقصانا يسيرا بطل بينا لوزنين قال اصحابنا لا تجب الزكاة فيه لانه وقع
 الشك في كمال النصاب فلا يحكم بكامله مع الشك الخ وفى البناية عن ابن ابي
 اذا كانت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب وان قل النقص الخ ١٣
قوله قال مالك كانت تجوز بجواز الوازنة اى الكاملة والوافية رأيت فيها
 الزكاة دنانير كانت او دراهم قال الهامى به يريان كانت الناقصة تجوز بجواز
 الوازنة ففيها الزكاة وتقال ابو حنيفة والشافعي لا زكاة فيها والدليل على صحة ما
 يقول مالك انه يملك من الذهب مقدارا يجوز لوزنه جواز عشرين دينار فوجب
 فيه الزكاة كالعشرين دينار الخ وفى الحاشية من المحلى قال الشافعي كذا نقول بهذا
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيها دون خمسة اداق صدقة وفى شرح الاحياد ان

يحول عليها الحول بيوم واحد او بعد ما يحول عليه الحول بيوم واحد ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت وقال مالك في رجل كانت له عشرة دنانير ففجر فيها فحال عليها الحول وقد بلغت عشرين دينارا انه يزكها مكانه ولا ينتظر لها ان يحول عليها الحول من يوم بلغت ما تجب فيها الزكاة لان الحول قد حال عليها وهي عند عشرين دنانير ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت قال مالك الامام يجتمع عليه عندنا في اجارة العبيد وخراجهم وكرام المساكن وكتابة المكاتب انه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة قل ذلك او كثر حتى يحول عليه الحول من يوم يقضه صاحبه قال يحيى وقال مالك في الذهب والورق يكون بين الشركاء ان من بلغت حصته منهم عشرين دينارا عينا او مائتي درهم فعليه فيها الزكاة ومن نقصت حصته مما تجب فيها الزكاة فلا زكاة عليه وان بلغت حصصهم جميعا ما تجب فيها الزكاة وكان بعضهم في ذلك افضل نصيبا من بعض اخذ من كل انسان بقدر حصته اذا كان في حصة كل انسان منهم ما تجب فيه الزكاة وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك قال مالك واذا كانت لرجل ذهب او ورق

على ان الاجرة لا تستحق بالقضاء مدة الاجارة قال ابن ماجة بن مالك الكاتب ليس بتمام لوجود الثاني ولانه اذا ربحه من المولى فان ادى مال الكسب لم يسلم له وان عجزه لم يسلم له لولا ان لا يجيب على المولى شيء عند المكاتب التي يبيع حتى يقضه المولى ويحول عليه الحول وكذا الخواص وغيرهم صرحوا بان لا زكاة فيها الا ان يكون للجاردة حتى يقض من كرامتها النصاب ويحول عليه الحول ووجوب الزكاة في مال العهد مختلف فيه ١٣ قوله وقال مالك في الذهب والورق يكون لكل واحد منها او لمجموع مشترك بين الشركاء ان من بلغت حصته منهم اى من الشركاء عشرين دينارا عينا اى بلغت حصته نصاب الذهب او بلغت ما يملك درهم يبيع نصاب الورق فعليه فيها الزكاة ومن نقصت حصته مما كان في النسخ المستدرة في العسرة مما تجب فيه الزكاة اى من مقدار النصاب فلا زكاة عليه لعدم ملكه نصبا وان بلغت حصصهم جميعا ما تجب فيها الزكاة اى بلغت حصته كل شريك نصبا وكان بعضهم في ذلك افضل وفي بعض النسخ اقل والواحد واحد فانها متساويان اذا كان احدهما افضل فالآخر لا بد ان يكون اقل نصيبا من بعض بان كان لواحد عشرون دينارا مثلاً والاخر اربعون وثلاث ستون اخذ من كل انسان وفي بعض النسخ العسرة من مال كل انسان منهم بقدر حصته اذا كان في حصة كل انسان منهم مقداره ما تجب فيه الزكاة ١٣ قوله وذلك اى شرط كون نصيبه نصبا لا اقل من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة ولم يفرق بين الشركاء وغيره فاكفى انما يبيته ملك كل واحدة عشرة فاستدل بوجوب قوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة ان الزكاة تجب منهم من منته اقل من نصاب قال الجاهلي وهذا قال ان الشركاء وغيرهم في امتياز النصاب سواء من كان عنده عشرون دينارا وجب عليه فيها الزكاة سواء كانت متغيرة من مال غيره او متعلطان في لطفه غيره بما لا بد من في ملكه من الجملة اكثر من مقداره لا واذا انفرد مال من مال غيره فلا زكاة عليه اقل من النصاب فذلك اذا شاركه غيره فاذا كان المال لهما وكان لكل واحد منهم نصاب واختلفت ساجم فان كل واحد منهم من الزكاة بمقدار ما يكون عليه من النصاب والآخر ١٣ قوله قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك يدل على ان نسخ خلافه ايضا وذلك ان عمر الحسن البصري والشعبي قالوا ان الشركاء في العين والمأثية والزرع اذا لم يسلم احد منهم ما له بجزء انهم يزكون زكاة الواحدة قياسا على النظار في المأثية وبه قال الشافعي في الجدية ووافق مالك ابو حنيفة وابو ثور قالوا لا زكاة في تلك ولا في المأثية عندنا بلية كما صرح به في الرضخ المربع وذكر المولى فيه رواية اخرى انما توثق في غير المأثية ايضا لكن جعل المذهب الاول وجملة ما قال ان القطة في السائمة تحمل مال الرطين كمال الرجل الواحد في الزكاة سواء كانت غلظة ايمان وحى ان تكون الماشية مشتركة بينها بتصيب مشاع مثل ان يشترها نصابا او يرثاه فبقيتها على حاله او غلظة اوصاف بان يكون مال كل واحد منها ميمرا لخطاه واشتركا في الاوصاف الستى تذكرها وهو قول عطاء والاوزاعي والشافعي والبيهقي واستحق وقال مالك انما تتركز القطة اذا كان لكل واحد من الشركاء نصاب وحكى ذلك عن الثوري والى ثور اختاره ابن المنذر وقال ابو حنيفة لا اثر لى بالمال فان اقله لى غير السائمة كانهيب والغنم وعروض التماة والزرع والشاة لم تتركز غلظتها شيئا وكان حكمه حكم الغنم وبذلك اشرأب الحسن وما قال الزكاة في من موافقة الحنفية لما كسبه لغوي مسئلة الباب يبي شركة العين فقط والا فحق الحقيقة بينها اختلاف واصل توافق المالكية لنا بلة قال السرخسي الشريك المفادض والتان وغير ذلك كالم سوار في حكم الصدقة لان وجوبها باعتبار حقيقة الملك وحقى المال به ولا ملك للشريك في نصيب شريكه مفادضا كان او غيره الخ وقال البيهقي ذكر في المبسوط وما سكت كتب اصحابنا ان الخليطين لا يبي شركة واحد نصاب كامل كمال الاغفاد ولا تأخير لخطية فيها سواء كانت شركة ملك بالادب واليه والشراذم نحوها او شركة معه كالتان والمفادضة وقال ابن المنذر لا يصح عدم وجوب الزكاة وقال ابن حزم في المحلى الخطية لا تليح حكم الزكاة هو الصحيح الخ واليه يظهر من البخاري ١٣

له قوله وان لم تنعم وصليته الا قبل ان يحول عليه الحول بيوم واحد مثلاً او بعد ما يحول عليها الحول في النسخ المستدرة عليه بعض المذكر يتأدى الى وجود الحول بيوم واحد مثلاً في ذلك وليس اليوم الواحد قيداً متزاداً في الموضعين ولو منع كلام المصنف ما في الشرح الكبير اذا قال لا يصح الا يحول عليه الحول ولو اقل من نصاب ولا يستقبل به من عين ظهوره فمن منعه دينارا والى الحرم ثمانية فصار بربعه عشرين فله الحول فان لم تنص بالربح بعد الحول ذكى حنيفة قال الرسولى يبي كماله دينارا واوقاف عنده احد عشر شرا ثم اشترى به سلعة باعها بعد عشرين بعشرين فانه يركى الان وصار حوله فيها ياتي من يوم التمام الخ واليه اشار المصنف بقوله ثم لا زكاة فيها سيما في من الايام حتى يحول عليها الحول من يوم ذكيت وهو اخر شرطه في الصدقة التي مكاهها الرسولى قال الجاهلي يبي ان من كانت له دنانير اقل من النصاب ففجر فيها قال الحول وقد اكملت برهما النصاب فان الزكاة واجبة فيها لان حول الربح حول الاصل سواء كان الاصل نصبا او دونه وقال ابو حنيفة ان كان الاصل اقل من النصاب فانه يشأ نصف حولا من يوم كمل النصاب وقال الشافعي لا يلزم الربح الى الاصل وان كان الاصل نصبا لم يملك منه مذهب المالكية في الربح موافق للحنفية كما في الرضخ المربع وغيره ان حول الربح حول الاصل ١٣ قوله وقال مالك في رجل كانت له اى عنده عشرة دنانير مثلاً ففجر بالجمود في النسخ المستدرة وبلغها فافجر بالزبد في العسرة فيها قال مالك الحول اى تمت له السنة وقد بلغت عشرين دينارا اى بلغت حد النصاب مشر من دينارا او اكثر انما يزكها مكانه وفي النسخ المصرية مكاتبا اى يزكها حين تمت لها السنة ولا ينتظر لها وفي المصرية بيا ان يحول عليها الحول من يوم بلغت مقدار ما تجب فيه الزكاة اى لا ينتظر ان يتم لها السنة من وقت بلوغها نصبا بل كما قال به الشافعي واهم مطلقا والحنفية اذا لم يكن في اول الحول نصبا لان الحول قد حال وتم عليها وحى عنده عشرون كذا في جميع النسخ المصرية من التوت والشوخ وقبح في جميع النسخ المستدرة وكذا في المصنف بلفظ عشرة وبه فسره النسخ في المصنف كمن انظر من عند الجهد المحقق الفقير انه يهودهم من النسخ لا وجه له بهنا والصواب الاول والمعنى قد كمل الحول والى ان الدنانير ذاك مشر من اى مقدار النصاب فقد وجبه عند المصنف شرطا لنصاب جينته وبها النصاب والحول ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم ذكيت يبي بغير ابتداء الحول الثاني من يوم كمل النصاب ووجوب الزكاة فاذا انقضى الحول من ذلك اليوم وجبت الزكاة مرة اخرى قال الزكاة في هذا المعنى ما قبله فانه ان زكنا في الاولى في خمسة وفي الثانية في عشرة بحسب سواهم من ذلك واجاب فيها بحكم واحد وهو يوم الربح لاصله وان لم يكن نصبا لم يملك كذا في عبارة المؤلف اذا مال الصورتين واحد من صاحب المدة فرق بين الصورتين فهو خمسة دنانير في الثانية وعشرة دنانير في الربح فتأمل ١٣ قوله قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا بالدين المنة في اجارة العبيد وخراجهم وكرام المساكن وكذا المكاتب ان لا تجب في شيء من ذلك الزكاة قل ذلك او كثر حتى يحول عليه الحول من يوم يقضه صاحبه اى رب المال يظفر ان يكون نصبا بايعنا لانا لو انه تجددت لامن سال فيستقبل بسا قال الزكاة في قال الجاهلي وهذا كما قال ان الامر المجتمع عليه عند فقهاء اصحابنا ان لا زكاة في شيء من الغنائم حتى يحول عليه الحول من يوم يقضها صاحبها واما كان فيه خلاف لدى من معاوية وابن مسعود وابن عباس وقد وقع الاتفاق بعد مرعى ما ذكر مالك فخله العبيد وكرام المساكن وكذا المكاتب كلها فانه لا زكاة في شيء منها الا بعد ان يحول عليه الحول من يوم يقضها بها او من يقوم مقامه الخ قال المولى من اجروا به فقبض كراها فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ومن اهداه رزقه اى اذا استفاداه والصحيح الاول بقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال مستحق يحول عليه الحول ولا زكاة مال مستفاد ويقضه معاوية فاشبهه ثمن البسج وكلام احمد في الرواية الاخرى يحول على من اجروا به سنة ويقض ابرتها في اخرها فوجب عليه زكاة لانه قد ملكها من اول الحول فصارت كسائر الدنانير اذا قبضها بعد حولا وكذا حين يقبضها الخ وقال ابو حنيفة وملك لا يزكها حتى يقبضها ويحول عليه الحول بتاد

متفرقة بأيدي أناس شتى فانه ينبغي له ان يحصيها جميعا ثم يخرج ما يجب عليها من زكوتها كلها قال مالك من افاد ذهباً او ورقاً
انه لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها الزكاة في المعادن مثلك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن
عن غير واحد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن

له قوله قال مالك واذا

كانت لرجل ذهب او ورق متفرقة بأيدي أناس شتى في الناس كما في
العراق شتى اي متفرقة فانه ينبغي له ان يحصيها جميعا ثم يخرج ما يجب
عليه من زكوتها كلها قال الجاهلي بن كمال قال من كانت عنده ذهب متفرقة بأيدي
أناس شتى على وجه القراض او الوديعة او غير ذلك من الوجوه التي يمكن بها
من تميتها ولا يتخذ عليه تصرفها فان حكمها حكم المجتمع في يده لان الاعتبار بايها
في ملكه وتصرفه دون يده الخ وقال الزياتي هذا اجماع اذا كان قادرا على ذلك ولم
يكن دليوان في الزم ولا قران ينظر ان ينقص قاله ابو عمر الخليل وتجب الزكاة
عنه الخفية ايضا في الوداع ما لم تدل النشاز ١٢ قوله قال مالك ومن افاد
ذهباً او ورقاً بنحو ميراث او بهيمة او بكسر الهزة يقول القول لا زكاة عليه فيها حتى يحول
عليها الحول من يوم افادها قال الجاهلي بن كمال قال ان من افاد فائدة لا زكاة عليه فيها
حتى يحول عليها الحول سواء كانت جميع ماله او انقصت الى نصاب عنده فانه
لا زكاة عليه فيها من افاد عشرة دنائير في رجب ثم افاد عشرة اخرى في الحرم فانه يزكيا
جميعا يحول الاخرة ولو كانت الاول عشرة دنائير والثانية عشرة دنائير فانه يزكي
الاول لحواله ثم يزكي الثانية لحواله وكذا الهبة حتى يرجعها الى اقل من النصاب الخقلت
وفي المسئلة خلاف الخفية كما يظهر من تفصيل مسلم في البداية ومن كان له نصاب
فاستفاد في انشاء الحول من خمسة مثله اليه وذكره ابو وقال الشافعي لا يعتمد الاصل
في حق الملك حتى يملكه الاصل ولان الهبة من الهبة في الاصل والاداء باح
لان عيدها بنحو التميز فيستفاد الحول بكل مستفاد وما شرط الحول الا للتيسير الخ
ولا يذهب عليك ان المذكور في كلام المصنف فائدة العين من الذهب او
الورق وفيها خلاف الخفية من المالكية وهم موافقون للشافعية بخلاف فائدة
الماشية فحكمها عند المالكية مخالفة لفائدة العين كما سياتي في بيانها في علمنا فحكم
الغائبة بين هذه الخفية واحدة وهو انها تنقل الى النصاب السابق من خمسة باي
فروع استقيمت قال القاري في شرح النفاية ويعتمد الاستفاد ووسط الحول . . .
الى نصاب من خمسة سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب بان اشترى في انشاء الحول شيئا
فاستفاد فيه او لم يكن بان كان منه نصاب فوجب له شئ او ورث في انشاء الحول
شيئا من خمسة او حصل من كسبه وقال مالك والشافعي ان كان المستفاد بسبب من
النصاب مضم دان لم يكن بسبب منه لا يعتمد لان المستفاد اصل في حق الملك فيكون
اصلا في حق الواجب فيه ولان الهبة من الهبة في المستفاد بسبب النصاب
كالاولاد والاداء باح الهبة من الهبة في انشاء الحول وهي موجودة في المستفاد الذي ليس
بسبب النصاب ووسط مالك والشافعي للمستفاد فيه معنى حول تام لقوله صلى
الله عليه وسلم من استفاد ما لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول رواه الترمذي
ولان في المستفاد من الجنس قوله صلى الله عليه وسلم ان في السنة مائة ثوب او مائة
زكاة او مائة فاحدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يجيئ رأس السنة وما رواه الترمذي
فهذا يقتضي انه تجب الزكاة في الحادث عند مجيئ رأس السنة وما رواه ليس بتأنيث
ولكن ثبت فليس فيه ما ينافي في مذهبه لانا نقول لا يجب الزكاة في مال حتى يحول
عليه الحول اما ما رواه ابو جهم كما في الاولاد والاداء باح الخقلت حديث من استفاد
مالا صحيح الترمذي وقعه على ابن عمر وكلهم على الحديث المرفوع فقال عبد الرحمن بن
زيد بن اسلم ضعيف في الحديث ضعفه احمد بن حنبل وعلى بن المديني وغيرهما
من اهل الحديث وهو كسر الخط وقال السرخسي في البسوط ثم العثم في ظلال الحول
بالعلة التي يضمن بها في ابتداء الحول فضم بعض المال الى البعض في ابتداء الحول
باعتبار الهبة دون التواضع فكذلك في خلال الحول ثم ما بعد النصاب الاول بناء
على النصاب الاول وتيج له حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فكذلك يسقط اعتبار
الحول فيه ويجعل حول الحول على الاصل حول لا على التبع الخ يعني لا يشترط في المستفاد
وسط الحول ان يكون نصابا لما لم يل يضمن الى النصاب السابق ١٢ قوله
الزكاة في المعادن جمع معدن بكسر الدال من معدن اذا اقام لاقامة الذهب والفضة
براولاقامة الناس فيها شتار وميفقا قال ابن عايد بن معدن بلع الهم وكسر الدال

وفتحا السليل عن النوى واصل المعدن المكان بقية الاستقرار فيه ثم اشترى نفس
الاجزاء المستقرة التي ركبها الشتر تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار لا انتقال من
اللفظ اليه ابتداء بقرينة الإقطع حكما في جميع النسخ الموجودة من المندية والمصرية
بدون الهزة التي نسخها المصنف فيها بالهزة وفي حاشي النسخ المندية قوله قطع لبلال
اقطع بالهزة والرواية ما في الكتاب الخقلت والمعروف عن اهل اللغة ايضا الاقطاع
من الافعال وفي الرقعة من الطبخي الاقطاع ما يجعل الامام لبعض الاجناد والمرزقة من
قطعة الدين ليرتقى من ريعها وفي النهاية الاقطاع يكون تمليكاً وغيره قال ابن الملك
اعطاء يجعل فيها ويخرج الذهب والفضة لنفسه وهذا يدل على جواز اقطاع المعدن
وعلمنا كانت باهية فان الظاهرة لا يتصور اقطاعها الخ قال الحافظ في الفتح تقول اقطعت
ايضا جعلتها لقطعة والمراد به ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فيمنع
به ويصير اولى بايها من لم يسبق اليه اياها واختصاص الاقطاع بالوات متفق عليه
في كلام الشافعية الخ قال البيهقي الاقطاع يكون تمليكاً وغيره تمليك الامام تسوية
من مال الشتر تعالى لمن يراه اصلا لذلك والشر ما يستعمل في اقطاع الارض وهو ان يزك
منها شيئا يجوز له ان يملكه اياه فيقره او يجعل له فدية فحق صورة التمليك يملك الذي
اقطع له وهو الذي ليس المقطع له رعية الارض فيصير ملكا لا يتصرف فيه تعرفت الملاك
في اصلاكم وفي صورة جعل الفدية لا يملك الا منفعته الارض دون رقبته فحلى هذا
يجوز للبعدي الذي يقطع له ان يوجره لبلال لانه يملك ما فوضا وان لم يملك رقبته
ولذلك في الفقه ثم ذكرنا اننا نرى في الدر المختار ليس الامام ان يقطع مالا غني المسلمين عنه
من المعادن الظاهرة بالبيع واكمل والابار التي يستقي منها الناس فلو اقطاعها لم يكن
لاقطاعها حكم بل المقطع وغيره سواء الخ وبسط ابن عايد بن الكلام على الاقطاعات و
قال ان الامام ان يقطع الارض من بيت المال على وجه التمليك لرقبتها كما يقطع المال
حيث رأى المصلحة اذا فرق بين الارض والمال في الدفع لمصلحة فافترق هذه الفائدة
قال من لم من صرح بها وانما المشهور في الكتب ان الاقطاع تمليك الخراج مع بقاء
رعية الارض لبيت المال الخ ١٢ قوله قطع لبلال بن الحارث معادن القبلية
قال القاري يفتح القاف والباء بمجودة بالامانة وهي منسوبة الى قبل اسم موضع و
قال النووي المحفوظ عند اصحاب الحديث يفتح القاف والباء قال القاري ولعل
غير المحفوظ كسر القاف وسكون الهمزة الخ قال ابن الاثير ليس الى قبل يفتح القاف
والباء هذا هو المحفوظ في الحديث وفي كتاب الكنز القبلية بكسر القاف وبعد صام مطروقة
ثم جاء في معجم البلدان القبلية بالفتح كانه ليس الى قبل بالفتح وفتح ما
سال منها الماربع يسمى بالخور وما سال منها الى اودية المدينة يسمى بالقبلية ومدها
من الشام ما بين الحث وهو جبل من جهات بني عكر وهي من ناحية الفرع قال القاري
بضم الفاء وسكون الراء والعين الملهة خلافا لمن وهم فيه ومنطوقها بالجمع موضع واسع بين
وبين المدينة خمسة ايام او اقل وبقري كثيرة الخ واما عن الخفية فما في البدائع اما المعدن
فاما ان وجهه في دار الاسلام او في دار الحرب في ارض مملوكة او غير مملوكة فان وجهه في
دار الاسلام في ارض غير مملوكة فالوجود مما يذهب بالاداء به ويطبق بالهبة يجب فيه
الحس فادبته انما هو لواجب كما من كان الا لحرى المستامن فانه يستره من كل الا اذا
قاطع الامام فان لم يكن يشرطه بالاداء بالهبة بالاداء به لانه لا يبيع الا لغيره فلا شئ فيما بل
لواحد واما اذا
انما له ذلك وجهه هو او غيره لان المعدن من تولى الارض لانه من اجزائها خلق فيها
ومنها اذا ملكها المخطأ ليهلك الامام ملكها بجميع اجزائها الا ترى انه يدل على البيع و
اختلف في الحس في الداروان وجهه في دار الحرب فان وجهه في ارض غير مملوكة
فوقه لاهل الحس فيه وان وجهه في ارض مملوكة فان دخل بالان روال صاحب الملك
وان دخل لغيره ان فلوله فلا خمس فيه الخ مختار في الدر المختار ليس للامام ان يقطع مالا
غني المسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي اودع الله بارز الكبد
البلع واكمل والقارو النقط والابار التي يستقي منها الناس فلو اقطع هذه المعادن
الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل المقطع وغيره سواء الخ ١٢

به ان يحول عليه الحول **نكوة الركا** **مبتالك** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركا **والخمس قال** يحبى قال ملك الامم الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت اهل العلم يقولون ان الركا انما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية فالمراد بطلب ببال ولم يكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا

الاموال من على ان جعل المعدن دكا واوجب فيه الخس ومثل عن الزهري وروى البيهقي من حديث كميل ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعل المعدن بمنزلة الركا في نفسه الخس والوفى ما مضى الركا فقلت قال ابو يوسف في كتابه الزواج مدعى عبد الله بن سببه ابن ابى سعيد الخدرى قال كان اهل الجاهلية اذا عطب الرجل الحديث وفيه وفي الركا الخس قيل وما الركا يا رسول الله فقال الذهب والفضة الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقت الارض واستدل من قال بوجوب الزكاة في المعدن بحديثه بالانكسار جعل واجاب عنه الآخرون بوجوه الاول ما تقدم من كلام الحافظ ان زيادة وجوب الزكاة لا توجد في الروايات الموصولة والثاني ما تقدم من كلام الامام الشافعى ان ليس هذا مما يشترطه اهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقلامه واما الزكاة في المعدن دون الخس فليس مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم الا لفظ ما اشار اليه الامام عمر بن موطاه اذ قال بعد ذكر حديث الباب قال محمد بن الحديث العوف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركا الحديث تقدم قريبا وهو اشارة الى ان حديث الباب يختلف الحديث المعروف فهو شاذ والراجح والثالث ما في الرشي قال ابو حميد في كتاب الاموال حديث متعلق ومع الاقلامه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بذلك وانما قال يؤخذ منه الزكاة الى اليوم قال ابن القيم يعني فيجوز كون ذلك من اهل الولايات اجتهادا منهم والسادس ما اجاب به صاحب البداية بان يكمل انما لم يؤخذ منه ما زاد على ربع العشر علم من ما جازع ذلك ما جازعنا والسابع والثاني ما في السوسى اذ قال بعد ما مضى كلام الشافعى المتقدم ليس هذا مما يشترطه اهل الحديث ولو انجبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقلامه واما الزكاة فليس مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم الا قول ولولا كانت الزكاة مروية فليس ذلك نصا في ربح العشر بل يكمل معنى اخر من احدهما يؤخذ منه الخس وهو زكاة وهو قول الشافعى والعصر بالنسبة الى المال والآخر ان يؤخذ من مال عليه الحول يؤخذ منه الزكاة وهو قول جميع من المعينين الا قلت وليؤخذ المعنى الاول منها ان في رواية الحاكم لفظ الصدقة بدل الزكاة وايضا المصنف يوجب على الحديث الا في زكاة الركا فالحال في الزكاة على الخس شاع عنه المصنف ايضا وكذلك في فروع الشافعية وغيرهم اطلق عليه الزكاة ١٣

له قول زكاة الركا زكاة في جميع النسخ المندية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية زكاة الركا وليس بوجبه الركا بحسب الاراء المختلفة الكاف واخره زاي ما خذ من الركا قال ابى جى اختلف ان س في معنى الركا فقلت قول مالك في ذلك معنى ما روى من ابن القاسم ان الركا ما وجد في الارض من قطع الذهب والورق ممكلا بالمتاج في تصغيره الى عمل سولكان ما دفن في الارض او ما ابيته الارض ومن روى ابن تايغ ان الركا ما وضع في الارض الخوص في العيش قال ابن بطال ذهب ابو حنيفة والشافعى الى ان المعدن لا يركب الا ما لم يقرب من العرب لركب الرطل اذا احاط به الركا او من قطع من الذهب يخرج من المعدن وهو قول صاحب المعين والى مذهبى في جميع الغرائب الركا الساعون وفي النباية لان الاثير المعدن والركا واحد والخوص في الجمع الركا عند اهل الجاهلية كنوز الجاهلية المدفونة في الارض وعنده اهل العراق المعدن لان كلامها مركوز في الارض اى ثابت اليه قال الموفق الركا المدفون في الارض واشتقاقه من ركز به ركز شى عزز يفرز اذا خفي يقال ركز الرمح اذا خسر اسفل في الارض ومنه الركز وهو الصوت الخفى قال تعالى او تسبح لم ركز قال الجهد الركا ما ركزه الله ما في في المعدن اى احده ودفن اهل الجاهلية وقطع الذهب والفضة من المعدن وادركه وجد الركا والحدن صار فيه دكا وادركه شى الخفى قال ابن تايغ وفي بلغ عن العرب هو المعدن او المعدن كالا منها مركوز في الارض وان اختلف الركا الا قال ملك العلماء هو اسم المعدن حقيقة وانما يطلق على المعدن مما زاد على اربعة اضعاف ما خذ من الركز وهو الاثبات وما في المعدن هو الميثاق في الارض لا المعدن ذاته وضع مجاز والارض والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يوجب من المعدن الجاهلى فقال فيه وفي الركا والخس علف الركا مثل الكنة والشى لا يطف على نفسه هو الاصل فدل ان المعدن المعدن والثالث ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال المعدن جبارا والعقب جبارا في الركا والخس قيل وما الركا يا رسول الله فقال هو المال الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض فدل على ان اسم المعدن حقيقة الخ ١٣

واثم سابق في كتاب الديات في جامع العقول بهذا السند الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح الجماعة جبارا والمعدن جبارا وفي الركا الخس و بسط العلامة الهاجى في فروع الركا بشاره واخره وموصفه وموصفه الواحد له في ذلك لا يثبت بهذا الادج ثم بهنا عدة مسائل لا بد لنا من الحديث الموصوفه الاول ما قال الموفق الاصل في صدقة الركا ما روى من ابى هريرة مره في ما جمل جبارا وفي الركا الخس متفق عليه وهو ايضا مجمع عليه قال ابن المنذر لا علم احدنا قال هذا الحديث الا الحسن فانه فرق بين ما وجد في الارض والحرب والارض العرب فقال فيها يوجد في الارض الحرب الخس وفيها يوجد في الارض العرب الزكاة الخس والعيش وجوب الخس فيه اجماع العلماء الا ما روى من الحسن فقلت واخرج التتارى اقر الحسن تعلقا قال الزرقاني في سوابك ان دار الاسلام او الحرب عند الجمهور ومنهم الاثمة الراية علفا الحسن البصرى في قوله فيه الخس في الارض والحرب وفي الارض الاسلام فيه الزكاة قال ابن المنذر لا علم احدنا فرق بينه وبين غيره الخ والثاني انه استدلل بهذا اللفظ من قال ان الركا غير المعدن اذ قال صلى الله عليه وسلم المعدن جبارا وفي الركا الخس فغيره بينا بالانكسار ولولا ما وجدنا في الحديث الخس ولا بد في ذلك الا من قال ان الركا هو المعدن ولم يجد التتارى في ذلك الخفية الركا وديم المعدن والكثرة والمعادنة من العام والخاص مما لا يخفى فلو قال فيه الخس يملك المعدن دون الكثرة ولو سلم فوضع المظهر على المعدن لا يملك على ان الروايات مختلفة ففي شرح الامامان نفعا المسيح الجهادى الركا الخس فقال وفيه الخس لعل الناس باحتمال عود الضمير الى الركا والخس ما قال الزرقاني لا فرق بين ذلك والجمهور بين قليله وكثيره خلافا لقول الشافعى في الجهد لا يجب الخس حتى يبلغ الثصاب قال السلف في قليله وكثيره الخس فقلت ابن المنذر من مال ذلك وفيه عند اصحابه من اختلاف وهو قول الشافعى في القديم كما نقل ابن المنذر واشاره واما في الجهد فقال لا يجب الخس حتى يبلغ نصاب الزكاة والاول قول الجمهور الخ وفي نفقة المحتاج وشرطه النصاب على المذهب الخس لا يشترط النصاب عند الثابت ولا النفقة كما صرح في فروعهم قال الزرقاني ما كان من الركا وهو خوص الجاهلية كل او كثر ففيه الخس الخوص الموفق الخس يجب في قليله وكثيره في قول امامنا وما ملك واستحسن واصحاب الرأى والشافعى في القديم وقال في الجهد يثبت النصاب فيه لانه حق مال ولنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الركا الخس ولان مال الخس فلا يثبت النصاب كالنفقة الخ والاثمة ما قال الحافظ اتفقوا على انه لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخس في المال واخرج ابن العزق في شرح الترمذى فذكر عن الشافعى الاشارة ولا يعرف ذلك في شى من كتبه ولا من كتب اصحابه الا **له** قوله ان الركا انما هو دفن بفسر الزل وسكون القادى شى مدفون كذبح بمعنى منقوش واما ما يقع للمعدن فلما رويها قال الحافظ وكذا الزرقانى وبعده الدما ميثق ياد يجمع الفتح على انه مصدر اريد به المغلول ظل هذا المذهب شيخ اليمين يوجب من دفن الجاهلية هذا قول الحسن والشافعى وما ملك والشافعى والى قوله يثبت ذلك بان ترمى عليه علاما تم كاساءه طوكم ومودهم وصليهم ومودر اصنامهم ونحو ذلك فان كان عليه علامة الاسلام او اسم النبي لوال لم ينفق لانه ملك مسلم لم يعلم زواله وان كان على علامة الاسلام ومن ينفقه علامة الكفر فذلك نفس عليه احمد في رواية ابن منصور لان لفظه انما هو انما لم يعلم زوال ملكه فاشبهه ما على جميع علامة المسلمين الخ وفي الجديد فان وجد في دار الاسلام في ارض غير مملوكة كالجبال والمقادير وغيرها فان كان به علامة الاسلام فهو بمنزلة النقطة وان كان به علامة الجاهلية ففيه الخس ولا يثبت اخاس للواحدة خلافا وان لم يكن به علامة الاسلام ولا علامة الجاهلية ففيه اختلاف ما لم يطلب قال الزرقاني اى مدة كونه لم يطلب الخس طلبه والادج عندي موصوله الى اى ينفق على اخراجه قال الزرقاني ولا وجه مندي يوجب مال اى لم يشتر ولم يكلف وفي الشرح السنية ولم يكلف فيه نفقة علف تفسير عند الزرقاني والمراد عندي لم ينفق على اخراجه بشفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة بالرفع اى لم يكلف له كبير عمل ولم يكلف له مؤنة ايضا فاما ما مال المال الذي طلب بفساد الجمل بال وكلف ببناء الجمل فيه كبير عمل فاصيب مره واشفى مره اخسرى فليس بركا زكيا اى يؤخذ منه الزكاة ولا الخس والا فاسم الركا يذوق عليه قال الزرقاني وخالفه الهاجى في شرح هذا القول فقال ومعنى ذلك ان دفن الجاهلية هو الذي لا يطلب بال ولا يشترط فيه كبير عمل لانه لا يسهل عليه ١٣

الزكوة قال يعقوب قال لما لك من كان عنده تبرأ وحلى من ذهب أو فضة لا ينتفع به ليس فان عليه فيه الزكوة في كل عام يوزن فيؤخذ ربع عشريه الا ان ينقص من وزن عشرين دينارا عينا وما بقى درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكوة وانما تكون فيه الزكوة اذا كان انما يمسكه لغیر اللبس فاما التبر والحلى المكسور الذي يريد اهلہ صلاحه ولبسه فانما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند اهلہ فليس على اهلہ فيه زكوة قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في المہد ولا في العنبر زكوة زكوة اموال البتاع والتجارة لهم فيها ومنك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال اتجروا في اموال البتاع لا تأكلها الزكوة منك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه قال كانت عائشة تلبس انا واخا لي بتممين في جرحا فكانت تخرج من اموالنا الزكوة منك انه بلغه ان عائشة زوج النبي ﷺ عليه وسلم كانت تعطى اموال البتاع من تجر لهم فيها منك عن جبير بن سعيد انه اشترى لبني اخيه

الحق قول مالك من كان عنده بغير كسر التاء اولى من ذهب او فضة مع كونها
نصفا لا لا ينتفع به ليس فان عليه فيه الزكوة في كل عام لان الذهب والفضة من
الاموال الحسنة فتسببه فالا مال لوجوده في البس في نكاحه من الموانع يجوز في كل
عام فيؤخذ رطل عشرة الا ان يقص من مشرون دينارا عينا نصيب الذهب ان كان
ذهبا او ما يمتد يد اى يقص من نصيب الفضة ان كان الفضة من فضة فان نقص
من ذلك القدر ان نصيب الفضة في زكوة لعدم شرط الزكوة وانما تكون فيه اى في
الفى الزكوة بالرفع اذا كان انما يسك لغير البس يعنى اذا كان يسك لغير البس
فاما السهر والفضة الذي يدور امله اصلاحا في الفسخ الندية صلاحه بدون زيادة
في اوله وليس بعد اصلاحه فاما هو بمنزلة المتاع اى حوائج البيت الذي يكون عنده
الم فليس على الم فيه زكوة ولقد تقدم الكلام على مسئلة السهر والفضة ١٢ **قوله**
قال مالك الامام ليس في الفؤاد بيمينتين او واحدة في اوله واخره وبلا يهر كذا في الجمع
قال النووي في سبع لغات قال العيني لا يقال لتخفيف الهمزة لغة قال المجه الفؤاد
الرد واحدة بهاء قال الزرقالي هو مطر الريح يقع في الصدوف وقال العسائي هو جوهر
مضيئ يكثر في النخساق من مطر الريح الواقع في الصدوف الذي قيل انه حيوان من
جنس السك كذا في دوا المختار ولا في السك بغير الهمزة الطيب العرف قال الجوهري
هو حجر كانت العرب تسميه السحوم وهو مذكر والشدة الجوهري في تاريخه ٥

لقد عاينته بالباب وقربها
جديد ومن ارادنا المسك تنفع
قال القاري في شرح الفتاوى ولا شيء في المار ولا في ما يخرج من الحيوان على المسك
الجل ولا في العنبر تقدم تحققة زكاة بارفع اسم ليس وتقدم الكلام في زكاة العنبر و
اما المولود فتقدم ايضا في كلام المفتي وغيره في الدر المنثور لا زكاة في الاكل واللبا به
وان سادت الوفا اتفاقا الا ان يكون للتجارة الخ واستدل الفقهاء لذلك بحديث
لا تحس في المحركه خفيف عنه المحدثين كما في الرطب وغيره ودرو اي الى شيعة عن
عمره ليس في حجر المولود ولا حجر المرأة وان يكون للتجارة فان كانت للتجارة فخير الزكاة
موقوف كذا في الدراية ٣ **قوله** زكاة اموال اليتامى والتجارة لم يهاى اى في
اموال اليتامى وذكر العصف في هذا الباب مشطرين اما الاول فخال الشري قد
اختلف اهل العلم في هذا الباب فزاني غير واحد من اصحاب النى صلى الله عليه وسلم
في مال اليتيم زكاة منهم عروى وما نشئ وابن عوف يقول مالك والشافى واعمد و
اسحق وقالت طائفة من اهل العلم ليس في مال اليتيم زكاة وبه قال سفيا الشورى
وعبد الرحمن المبارك قال العيني وبه قال ابو حنيفة واصحابه وهو قول الباقين و
سعيد بن جبيرة والنعنى والشجبى والسن المهرى ومضى من اجماع الصابة وقال سعيد
بن المسيب لا تحب الزكاة الا من تحب عليه العلو والعيام قال ابن رشد
سبب اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشريعة بل هى مادة كالمصلحة والعيام
ام هى حق واجب الفقراء على الانتهاء فمن قال هى عبادة اشتوا فيها البلوغ ومن
قال هى حق للفقراء على الانتهاء لم يمت في ذلك بلوفا الخ ٣ **قوله** التجروا
تشهد الشاة الغنومة امر من الاختل التجارة في اموال اليتامى لا اكلها الزكاة حجة لمن
قال بالباب الزكاة في مال العيسى ومن انكره حمله على النفقة لوجوب احدها ان الزكاة
تلقى جميع المال فعلم ان المراد به النفقة التى تستغرق جميع
قال المرحى التارى انه اضاف الاكل الى جميع المال والنفقة هى
المال

التي تأتي على جميع المال دون الزكوة والثاني ان اسم الصدقة يطلق على النفقة لما دوى من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المسلم اذا اتفق على ان يملك كانت له صدقة وتعتقب بان اسم الزكوة لا يطلق على النفقة لانه ولا شرعا ولا يقاس على لفظ صدقة لان اللفظ لا يؤخذ بالقياس قلت كمن الروايات مختلفة بلفظ الصدقة ولفظ الزكوة ولا سلمنا لصحابة مختلفة في ذلك كما تقدم وحتى عن الحسن اجماع الصحابة ولا اكل من ذلك انه قول صحابي فانظر قول صحابي اخرون الكوكب تاويله من هذا الاتفاق على نفس اليتيم فانه قد يسمى صدقة لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في يرضع هذا المديث تصدق على نفسك ومن دوى بهنا بلفظ الزكوة فرواية بالحق عنده من ان ظاهر تأكل الصدقة اعطاء الصدقة كل ما روى ذلك لا يكون في الزكوة فانما لا تجب بوجوه المال الى اقل من التعاقب وان لم يكن نعا بما من اول الامر لم تأكل الصدقة وأساسا ما اذا اراد بها النفقة سواء كانت نفقة نفسه او احد من يهيب عليه نفقته كان ظاهرا في معناه الإجماع قوله انه قال كانت عائشة تلبس اى تنزل امرى انا واخلد وليست في النسخ العربية زيادة لفظ انا والمرد بالاخذ على الظاهر عبد الله بن محمد ابن ابى بكر يسمون في مجرعا تقدم معنى المجزى الباب السابق اى بعد فكل ايها بمصر وفي التقريب قتل سنة ثم كانت تخرج من اموال الزكوة مخرج في ارجاب الزكوة مع عائشة من على الشان كمن تقدم في الباب السابق انما تسلي غات انجبا فلا تخرج من ميسن الزكوة قال المافظ في التلخيص ويمكن الجمع بينهما بانما تخرى الزكوة في الملى ولا تخرى اخراج الزكوة مطلقا عن مال الاجام قال ابن الهمام وما دوى عن عمر بن وابنه وعائشة من القول بوجوبها في مالها دوى العصى واليمين لا يستلزم كونه من مبيعات اوقد عمت اسكان الراى فيجوز كونه بناء عليه الموضع انه يحتمل ان يكونا باقين والطلاق اليتيم مجاز وهذا ان الاثران استدلالهما من قال بالاحتياط الزكوة في مال العصى ومن اكمره استدلالهما قاله القاضى في شرح النفاية دنا ما دوى الوداد ودناى والنسائى وابن ماجه والحاكم وقال على شرط مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دفع العقم عن كلثة من النائم حتى يتيقظوا من العصى حتى يستعمل ومن البنون حتى يثقل وى آثار محمد بن الحسن اخبرنا ابو هيفه ثنا ليث بن ابى سليم عن مجاهد بن ابن مسعود قال ليس في مال اليتيم زكوة وليت كان احد العلماء العباد كمن اخطا في آخر عمره وعلوم ان باع فيه لم يكن ليندسب في اخذ من حال اخطا وروى عن تشديد امره في الرواية ما لم يشدد فيه على ما عرفت ودوى اليه حتى ليث بن ابى سليم عن مجاهد بن ابن مسعود قال من دلى مال اليتيم فليحصر عليه السنين واذا دفع اليه ما لا غيره ما يه من الزكوة فان شاذرك وان شاذرك ودوى عن ابن عباس ايضا الا انه تفرد باسناده ابن لبيبة ولان من شروطها اليه وحى لا يتحقق من العصى ولا يجزئ منه الاول لان العبادات الواجبات لا تنادى بنفية الغير الخ ١٢ ---

٦ قوله كانت تسلي احوال اليتامى زاد في النسخ المصرية الذين في مجرعا وليست هذه الزيادة في النسخ الندية من يتبرع لهم فيها لئلا تأكلها الصدقة او لتتمو فيعصى لهم ما يقوم بهم ويبقى لهم ما ينفعهم بعد البلوغ والجملة مفصول لقوله تسلي ولا ذكر في الاثر للزكوة واستدل المصنف بذلك وبالاخر الا ترى على المسئلة الثانية

٧ اى جواز التجارة في ما لم ١٢ قوله انه اشترى لبنى ابيه عبد مدين سبيده ياتى في مجرعا لا لا يبيع بناء الجهول من المامى ذلك المال بعد ما نعم على اليتامى بعد ذلك

بمال كثير مثله - وقيل بمجودة ١٣

يُتَنَى فِي حَجْرَةٍ مَلَافِيمِ ذَلِكَ الْمَالِ بَعْدَ بَيْعِ كَثِيرٍ قَالَ مَالِكٌ لَا بَأْسَ بِالْتَّجَارَةِ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَهَا هَذَا كَانَ الْوَلِيُّ مَا مَوْنًا فَلَا أَرَى عَلَيْهِ خُفَاتًا زَكَاةَ الْمِيرَاثِ مِمَّا كَانَ أَنَّهُ قَالَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا هَلَكَ وَلَمْ يَرُودْ زَكَاةُ مَالِهِ فِي أَرَى أَنْ يَتَّخِذَ ذَلِكَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ وَلَا يَجَازِيهَا ثُلُثًا وَيَبْعِدُ عَلَى الْوَصَايَا وَارَاهَا بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ عَلَيْهِ فَلَذَاكَ رَأَيْتُ أَنْ تَبِيدَ أَعْلَى الْوَصَايَا وَذَلِكَ إِذَا أَوْصَى بِهَا الْمَيِّتُ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَوْصَ بِهَا الْمَيِّتُ وَفَعَلَ ذَلِكَ أَهْلُهُ فَذَلِكَ حَسَنٌ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَهْلُهُ لَمْ يَزِمَهُمْ ذَلِكَ قَالَ يَحْيَى وَقَالَ مَالِكُ السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنَّ لِي اخْتِلَافَ فِيهَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى وَارِثِ زَكَاةٍ فِي مَالٍ وَرِثَةٍ فِي دِينٍ وَلَا عَرَضٍ وَلَا دَارٍ وَلَا عِبْدٍ وَلَا وَلِيدَةٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِ مَا بَاعَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ اقْتَضَى الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعَهُ أَوْ قَبَضَهُ قَالَ مَالِكُ وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى وَارِثٍ فِي مَالٍ وَرِثَةِ الزَّكَاةِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فِي الدِّينِ مِمَّا كَانَ أَنَّ عِثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ هَذَا شَهْرٌ كُنْتُمْ فِيهِ كُنْتُمْ فِيهِ دِينَ فَيَلْزِمُ دِينَكَ حَتَّى تَحْصَلَ أَمْوَالُكُمْ فَتَوَدُونَ مِنْهَا الزَّكَاةَ

له قوله قال مالك لا بأس بالتجارة في أموال اليتامى لم ينفعه اليتامى لنفسه إذا كان الولي ما مونا هذا شرط في إذن التجارة والفظ مغفول من الامن بالهزة واليتم في جميع النسخ السندية والشروح المصرية وفي اكثر متونها من الاذن بالهزة والاذن الاول فان خربت اموالهم في التجارة او تلفت فلا رى عليه من اننا ذكرنا في الهوى بعد ذكر هذه الآثار وعليه الشاخص في النتائج ولا رى للول بغير ما يرضى له من المصلحة ولا يرضى عليه بالمعروف الخ قلت وعلم من ذلك ان الامر بالتجارة في ماله من غير ان يرضى له بالاباحة وما دام الانسان وعنده عند المالكية قال البايع قوله انما هو الاذن منه في اودائها وتبنيها وذلك ان الشارع يقيم انما يقوم مقام الاب لمن عكر ان يرضى ماله ويقره لولا بغيره لنفسه لانه يرضى لغيره لغيره وانما يرضى لنفسه فان استطاع ان يعمل فيه لغيره ولا يرضى الى نفسه يعمل فيه لغيره على وجه القرض يجوز يكون له فيه من الربح وسائر فتيمة الخ وعنده عند المنفعة في الدار المتجارة ولا يرضى الوصي في ماله الى ان يقيم لنفسه وجاز لولا بغيره في مال اليتيم لغيره قال ابن عابد بن قول جازا فادانه لا يجبر الوصي على التجارة والتفت بمال اليتيم ويرى مخرج في ثوب العينين الخ وفي دور الحام ولا رى الوصي التجارة بمال اليتيم لغيره لنفسه به الى لا يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم الخ وبسط ما يجوز له من القرضات في مال العبيد وما لا يجوز له **له قوله** ان الرجل اذا ملك اى ماله ولم يولد في حوزة زكاة ماله ان ارى ان لا يجوز له ذلك اى الزكاة من ثلث ماله بشرط الوصية كما سبق في كلامنا وما اى بالزكاة الثلث اى لا يولد في الزكاة الا من ثلث تركت لانه لا حق للميت في اكثر من الثلث قلت ممن استثنى في خروج المالكية بعض الصوفيين قديم الثلث بل يخرج فيها من رأس المال كما في صدقة الماشية اذ مات ربه بعد نحي الساعي قبل الاداء مخرج بذلك في زكاة الشرح الخيرة وكذلك في زكاة العين اذا اشتريت بمولود بقاشا في ذمته وادعى باخرها كما مخرج به الدسوقي ولا وصية في الزكاة على الثلث مطلقا عند المنفعة كما في خروج الامن بغيرها الورثة وتبدا اى الزكاة وفي النسخ السندية يثبت اى اذ اشاع الوصايا المتفرقة ممن في الفروع ذكر تقديم بعض الوصايا على الزكاة وعند المنفعة كما في الدار المتجارة اذا جتمع الوصايا قدم الغرض وان افره الوصي وان تساوت قدم ما قدم اى الوصي اذا تناق الثلث منها وادعى اى الزكاة بمنزلة الدين عليه اى في التاكد والتقديم على الوصايا لا في الاخراج من الثلث فلا بد عليه ما قاله الورقاني ليس على ظاهره لان الدين من رأس المال اجماعا والاولى **له قوله** للزكاة اى كونها بمنزلة الدين في التاكد اذ ريت ان تبدا ببناء المجهول اى يقدم اخرجها على الوصايا المتفرقة قال وذلك اى ايجاب اخراج الزكاة اذا اوصى بها الميت فان لم يوص بذلك اى باخرها الميت ففعل ذلك اهل اى اخرجوا الزكاة عن فذلك ممن اى تبرع منهم للميت وان لم يفعل ذلك لم يلزمهم ذلك قلت هكذا قالت المنفعة كما مخرج به ابن عابد بن اذ قال ظاهر كلامهم ان لو كان عليه زكاة لا تسقط عنه بدون وصية لتعليم عدم وجوبها بدون وصية باشرط ان يرضى فيها لانها عبادة ظاهر فيها من الفعل حقيقة اذ يمكن بان يوصى باخرها فلا يقوم الولد مقام من ذلك ثم رأت في موم السراج المتخرج بمواز تبرع الولد باخرها الجوزا اختلاف الثمة في ذلك فقال ابن رشد في البداية اذ مات يبر وجوب الزكاة عليه فان قرما قاله يخرج من رأس ماله ويرى قال الشافعي واجهوا مطلقا والبولور وقرم قالون اوصى بها اخرجت منه من الثلث والا فلا شى عليه ومن هؤلاء من

قال يبرأ بها ان تناق الثلث ومنهم من قال لا يبرأ بها ومن مالک القولان جميعا ولكن المشهور انما بمنزلة الوصية الخ **له قوله** قال مالك السنة عندنا ان لا اختلاف فيها بالمرحلة المنورة ان لا تجب على وارث زكاة في مال ودر بعينه الماضي وغيره الغفول الراجع الى المال على ما في النسخ المصرية واما على النسخ السندية فليقل ودرة على المصدرة فنى مختار الصحاح ودرت ودرت ودرت ودرت ودرت كسر الواو في الثلثة الخ ثم ذكر بعض انواع المال تمثيلا لاختلاف في دين ولا عرض ولا دار ولا عبدة اى السنة حتى يكون على ثمن ما باع من ذلك المذكور او اقتضى اى قبض وعنده يتبع بالدين فان ديون الميراث يستقبل بها الحول عند الامام مالک مخرج به ابن رشد وغيره من اصحابه الحول فاعل يحول من يوم باعه اى ابتداء الحول من يوم بيع المال الموروث او قبضه اى قبض الدين والعنى ان المال الذى وصل الى احد في الميراث لا يجز فيه الزكاة حتى يبيع مال تجارة ومال التجارة لا يكون حتى يتصل به الفعل من البيع والشراء وعنده اذا كان المال مما لا يجز الزكاة في عينه كالعمرى وان كان مما يجز في عينه كالذهب والفضة فيجب الزكاة بعد الحول من يوم القبض ففى الدار المتجارة ما اشتراه التجارة كان لها المقارنة النيرة بعد التجارة لا ما ورثه ولواء لما عدم العقد اذا اشترى فيه ثوبا او التجارة فيجب الزكاة لاقتراح النية بالعمل بالتمك وعنده في العروض واما اذا ورث دينا فوفى حكم الدين المتوسط عندا في منقصة وسبعا في حكم العيون في الباب الا فى الدار المتجارة وشطرا مثل الدين المتوسط ما لو ورث دينا على رجل الخ **له قوله** قال مالك والسنة عندنا ان لا تجب على وارث في مال ودرت اى حصل له في الميراث الزكاة بالرفع فاعل لا تجب حتى يحول عليه الحول اى بعد القبض كما تقدم والظاهر ان المراد بالمسال بهنا ما يجز في عينه الزكاة كالنقد من بخلاف ما تقدم فكان المراد فيه المال الذى تجز الزكاة في قيمته فلا تكرار فاما الذى لا تجز في عينه الزكاة لا تجز فيه على الارث حتى يحول عليه الحول **له قوله** كان يقول هذا شهر زكاة حتى زاد اليه شى في الرواية المذكورة ولم يسم الى السائب الشرح ولم أسأله قال البايع يمكن ان يقول هذا من عرف حاله في الحول ويحتمل ان يبريد الشرح الذى جرت عادة اكثرهم باخراج الزكاة فيه قال الزركاشي قيل الاشارة الى وجب وان يحول على ان كان تام حول المال لكن يحتاج الى نقل الخ وقال الخافض ابن حجر العسقلاني في كتاب الاموال ونقل فيه عن ابراهيم بن سعد انه اذ شرب معناه وقال ابو عبيد جاهد من وجه اخر انه شرب الشرح المحرم الخ فمن كان عليه دين لا بد عليه اولا دينه حتى تحصل امواله اى يبيع امواله خالصا كغير مشغول بغير الميراث وكون منها بغيره التاثير في النسخ المصرية اى من الاموال الباقية بعد اداء الدين وبغيره التاثير في النسخية اى مما يحصل بعد اداء الدين الزكاة اعلم اولان الثمة مختلفة في وجوب الزكاة على المليون قال ابن رشد لما كون الذين عليهم الديون التي تستغرق اموالهم او تستغرق ما يجز فيه الزكاة من اموالهم وما يديهم اموال مجز فيها الزكاة فانهم اختفوا في ذلك فقال قوم لا زكاة في مال جبا كان او غيره حتى يخرج منه الديون فان بقي ما تجز فيه الزكاة ذكى والا فلا بد قال الشورى والبولور وابن المبارك وجا عنة وقال ابو عبيد جاهد واما به الدين لا يبيع زكاة الجيوب ويبيع ما سواها وقال مالک الدين مبيع زكاة الناض فقط الا ان يكون له عرض فسا واد من دينه فانه لا يبيع وقال قوم بمقابل القول الاول وهو ان الدين لا يبيع الزكاة اصلا الخ

٢٦٠ قال عن ايوب بن ابى تيممة السخيتي ان عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلماً يامره بدفعه الى اهله وتؤخذ زكواته لما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب الاتخذ منه الزكاة واحدة فانه كان ضاراً ما كتب اليه عن يزيد بن عصفية انه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه زكاة قال لا قال مالك الامر الذي لا خلاف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقبضه وان اقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عدد ثم قبضه صاحبه لم يجب عليه الزكاة واحدة فان قبض منه شيئاً لا يجب فيه الزكاة فانه ان كان له مال سوى الذي قبض فيه الزكاة فانه يزكيه مع ما قبض من دينه ذلك قال وان لم يكن له ناض غير الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا يجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيه ولكن يحفظ عدداً ما اقتضى فان كان اقتضى بعد ذلك ما يتم به الزكاة مع ما قبض قبل ذلك فعليه فيه الزكاة قال فان كان قد استهلك ما اقتضى اولاً ولم يكن يستهلكه فالزكاة واجبة عليه مع ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى

يزكيه الخ وهذا يدل على ان لفظ يزكي يدون القيمة ثم اللفظ ببناء الفاعل وعمل البند المفعول مما تقدم من ابن وصلاح يزكيه بماء القيمة يؤيد الاول والجملة جزاء للشرط مع ما قبض واستوفى من دينه ذلك قال الزقاني وكذا ان كان ما عنده اقل من نصاب قد حال عليه الحول ثم قبض ما اذا اضافته اليه ثم به نصاب فانه يزكي يوم القبض منها فان لم يعل الحول على ما يريه لم يزك ما قبض من دينه حتى يبلغ نصاباً ١٢ **٢٦١** قوله وان لم يكن له ناض قال في الجمع ناض المال هو ما كان ذليلاً وفضة عينا او دقاً لفض المال اذا تحول لغيره ما كان متاعاً ومنه حديث صدقة ما نض اي مصل وطهر من اثمان معتقته وغيرها الا غير الذي اقتضى من دينه اي لم يكن له مال سوى الذي استوفى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا يجب فيه الزكاة فعلقته من النصاب وجعله لا يجب بمركان فلا زكاة عليه فيه اي في هذا المال الذي استوفى من دينه ولكن يحفظ عدداً ما اقتضى لغيره مما يستوفى بعد ذلك فان اقتضى بعد ذلك عدداً مقداره ما يتم به الزكاة مع ما قبض من الدين قبل ذلك فخلطه في الزكاة لانه لم يمتص النصاب بعينه ما كان استوفى قبل ذلك ١٢ **٢٦٢** قوله قال فان كان قد استهلك ما اقتضى اولاً لم يفعل اوله لم يكن يستهلكه بل بنفسه اوله لم يكن اصلاً بل كان موجوداً اما على الثاني فلا ريب ان يزعم دماً على الاول يعني اذا ملك بنفسه فاستهلكه فلا فيه عند المالك قال الباجي لو اقتضى عشرة من دينه فلفست باخر من السداد ثم قبض اخري فقال حميد بن المواريس عليه زكاة ما تلف وقال سمون في المجموعة سواد تلفت بسببه او بغيره سببه يزكيها وهو قول ابن القاسم واشتبك الخ تلفت وذكر الخلف الرسوق البنا واقتصر الدور في الشرح الكبير على القول الثاني في فقط اذا قال فبين قبض عشرة ثم عشرة يزكيها عند القبض الثانيه اذا قبضت الاول لقبض الثانيه بل ولو تلف الممت قال الرسوق اسم مفعول اي حيث قبض نصاباً فانه يزكيه ولو تلف بعضه قبل كماله فلا يان المواريس قال اذا تلف النقم من غير سببه سقطت زكواته وسقطت زكاة باقي الدين ان لم يكن فيه نصاب واما اذا تلف بسببه فالزكاة اتفاقاً وردده المصنف وادوا ستكره ابن رشد الخ فالزكاة واجبة عليه اذا تم النصاب مع ما اقتضى من دينه اولاً ولو تلف ١٢ **٢٦٣** قوله فاذا بلغ ما اقتضى اي بلغ حله ما استوفى من الدين ولو متفقاً على عشرين وبنادارنا اوما بن دهم اي بلغ نصاب الذهب او الفضة فخلطه في الزكاة لتام النصاب ثم ما اقتضى وفي النسخ المصرية ثم ما اقتضاه بعد ذلك اي بعد استيفاء النصاب من قبيل ادخيره فخلطه الزكاة عند القبض ولا ينظر النصاب بعد ذلك اذا كمل النصاب مرة بحساب ذلك اي بحساب ما قبض ولو بنادار او دهم او حاد ما حصل ذلك كل ان الدين اذا استوفى متفقاً فلا يجب عليه الزكاة حتى يتم النصاب فان استوفى في الحرم مثلاً عشرة وبنادار ثم في رجب عشرة اخسرى فلا يجب الزكاة الا في رجب ولو تلف العشرة التي استوفى في الحرم الا ان يكون عند الاستيفاء الاول منه من النصاب مقداره ما يجب فيه الزكاة فتعقم هذه العشرة الى ذلك النصاب يزكي معه ثم اذا تم النصاب في رجب فكل ما يستوفى بعد ذلك من قبيل ادخيره فخلطه الزكاة عند القبض ولا ينظر النصاب بعد ذلك وفي المسوى المهرقولى الشافعي في الدين المال على طي وفي ان فيه الزكاة بالفعل وفي الغصار والدين المؤجل والمتعذر اخذه ان يجب فيه اذا وجد لحوال كلها وعند ابن حنيفة الديون ثلثة انواع دين قرض ودين مال تجارة فكل قبض اربعين دهن بها بزمه ودينهم وقبضه بدينهم لان الزكاة لا تجب في المكسور من النصاب الثاني منه ما لم يبلغ اربعين للمخرج لذلك لا يجب الاول ما لم يبلغ اربعين للمخرج والثاني دين متوسط وهو بدل مال لغير التجارة كاسائه ومبيد الخدمه فوجب عند قبض ما اثنين من واثلاث دين ضعيف وهو بدل يترهل كمرويه بدل كتابه وطلع فلا تجب الا عند قبض ما اثنين من مع حوالة الحول بعد القبض ولا خلاف في ان حول الدين القوي هو حول الاصل واختلف الروايات منه في حول الدين المتوسط بل يعلق بالدين القوي او الضعيف وهذا كله عند الامام وعند صاحب الديون كلها سواء تجب زكواتها ويؤدى متى قبض شيئاً قليلاً او كثيراً الا الذين اكلت به والسباية في روايه كذا في المدخلات رها مشه ١٢

٢٦٤ قوله كتب اي نحو بال بعض عماله على الظاهر وسياق من كلام صاحب الجمع ان المكتوب كان الى يمين بن مزلان وكان على خراج البرزخه وقفاً ثم عمر بن عبد العزيز زكى في تمسك اللفظ في مال قبضه بعض الولاة اي اخذه من الملك ظلماً بمره اي بامر عمر بن عبد العزيز ما لم يردده الى المال المتبعض ظلماً الى البرزخه وكذا في قوله ببناء المهرقولى اي كتب اي ان يؤخذ زكواته من معنى من السنين نظر الى ان في ملك صاحبه في هذه الاعوام وبنادار قال المهرقولى وذكره الشافعي قال الزقاني ثم عقب بعد ذلك اي ارسل بعد الكتاب الاول بكتاب آخر ورجع عما كتب في هذا المكتوب الثاني الا يؤخذ منه اي من ذلك المال الزكاة واحدة نظراً على ان الزكاة تجب في العين بان يتمكن من تمويهه وبذلك المال منع من تنقية فلم تجب فيه الزكاة واحدة وبنادار قال مالك والاذاعي وقال الليث والكونيون يستأنف بوجوه ولا ينفذ ابن حبيب من مالك وهو احد قول الشافعي قال الزقاني ولا يذهب عليك ان قوله الزكاة واحدة بلفظ الاستثناء في جميع النسخ المصرية واكثر السندية والمتون والشروح فما في بعض النسخ السندية من سقوط اللفظ من النسخ فان المعروف من مذهب عمر بن عبد العزيز ان باب الزكاة الواحدة فانه اي هذا المال كان ضاراً بكسر الصاد والمجرى فايها عن ربه لا يقدر على اخذه قال ابن عبد البر وقيل الضاد الذي لا يدرى صاحبه يخرج الام لا وهو امس وفي الجمع حديث ابن عبد العزيز كتب الى يمين بن مزلان في مقام كانت في بيت المال ان يردوا على اربابها واخذ منها زكاة ما ماسا فانبأ كانت ما لا ضاراً هو الغائب الذي لا يرجي من امره اذا غيبه فعلى معنى فاعل او مفعول الخ واخرج ابن ابى شيبه عن عمرو بن ميمون قال اخذ الوليد بن عبد الملك مال رطل من اهل الرقة يقال له ابو ما نشطه عشرة عشرين الفاً فاحا في بيت المال فلما ولي عمر بن عبد العزيز اتاه ولده فرفعوا اليه المظنة فكتب الى يمين ان ادفع اليهم ما لهم واخذ زكاة ما ماس هذا فانه لو لا انه كان ما لا مشاطة اخذت منه زكاة ما مضى كذا في الرواية وكتب شيخنا الحلبي في المسوى المهرقولى الشافعي في الدين المال على طي وفي ان فيه الزكاة بالفعل وفي الضار والدين المؤجل والمتعذر اخذه ان يجب فيه اذا وجد لحوال كلها وقال مالك عليه زكاة حول واحد كقول عمر بن عبد العزيز وعند ابن حنيفة لا تجب في الضار الخ وفي البداية لنا قول على الزكاة في مال الضار قال الرضوي عريب وفي البداية اراد انه لم يثبت مطلقاً وقال السمرقندي روى هذا موقوفاً ورفوعاً الى ابنى صل الله عليه وسلم بنقل الاصحاب كما صاحب المبسوط والمحيط والبدائع وقال الزبيدي وروى ابو عبيد القاسم بن سلام حديثاً يزكيه بنادار بن شهاب بن حسان عن الحسن البصري قال اذا حضر الوقت الذي يؤدى فيه الرجل زكواته ادى من كل مال وعن كل دين الاما كان من ضاراً لا يردده الخ وقال القادسي في شرح الغاية وبنادار سبط بن الجوزي في آثار الانصاف عن ثمان وابن عمر لا زكاة في مال الضار الخ **٢٦٥** قوله من رجل له مال وعليه دين مثله لم يكن له مال بمقدار الدين ولا مال له زاد عن مقدار الدين اعليه زكاة اي زكاة هذا المال المشغول بالدين وفي النسخ المصرية يدون القيمة بلفظ زكاة والمهرقولى واحد فقال لا زكاة عليه وبنادار المجموع كما تقدمت اقول الخ لا لظهور اقول الشافعي ر ١٢ **٢٦٦** قوله قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في مسألة الدين اذا كان لحوال صاحبه اي ما لم لا يزكيه حتى يقبضه وان اقام اي المال الذي هو دين عند الذي هو عليه اي عند الدين سنين ذوات عدداً ان اقام عنده عدة سنين ثم قبضه صاحبه لم يجب عليه الزكاة واحدة نظراً على انه لو وجب لكل سنة فربما اجتمعت الزكاة لكن عدم الزكاة في الدين عند المالك معقود بدينه شروط ذكرت في الفروع كالشرح الكبير وغيره ثم ذكر المصنف حكم الدين اذا استوفى متفقاً فقال فان قبض صاحبه منه اي المدين او الدين شيئاً لا تجب فيه الزكاة اي قبض منه شيئاً لا يبلغ حد النصاب فقول له شيئاً موصوف وجملة لا تجب مصفة لانه ان كان له مال سوى الذي قبض من الدين ويؤدى متى قبض شيئاً من الدين

عشرين دينارا عينا أو ما نقي درهم فعليه فيه الزكوة ثم ما اقتضى بعد ذلك من قليل أو كثير فعليه فيه الزكوة بحساب ذلك قال مالك والدليل على أن الدين يغيب أعمامه ثم يقتضى فلا يكون فيه إلا زكوة واحدة أن العرض تكون عند الرجل للتجارة أعمامه يبيعها فليس عليه في اثباتها إلا زكوة واحدة وذلك أنه ليس على صاحب الدين أو العرض أن يخرج زكوة ذلك الدين أو العرض من مال سواه وإنما يخرج زكوة كل شئ منه ولا يخرج الزكوة من شئ عن شئ غيره قال يحيى قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرجل يكون عليه الدين وعندة من العرض فأعلمنا عليه من الدين ويكون عندة من الناض سوى ذلك ما تجب فيه الزكوة فإنه يزكى ما بيده من ناض تجب فيه الزكوة قال يحيى قال مالك وإذا لم يكن عندة من العروض أو النقد إلا قضاء دينه فلا زكوة عليه حتى يكون عندة من الناض فضل عن دينه ما تجب فيه الزكوة فعليه أن يزكى زكوة العروض ^{منها} مالك

الح قول قال مالك شرع المصنف من بيننا بيان الدليل لما قاله اولاما ان المال اذا بقي عند المديون عدة سنين فلا تجب فيه الزكاة السنة واحدة فقال والدليل منه ان وجهه ان العروض الى اخره على ان الدين اذا ما يقبض او ما اى سنين ثم يقتضى اى يستوفى فلا يكون فيه الا الزكاة واحدة السنة واحدة لانك السنين ان العروض اى الاية تكون عند الرجل وذكر الرجل لا كثرية والمراد ان الجراحتك ولو انى التجارة العماسا اى تمسكه عنده سنين ثم يبيعها فليس عليه ثمانية الا زكاة واحدة عنده فاستدل بقباس الدين على عرض المحكمه والجامع بينهما عدم القعدة على التام لكن المقيس عليه هو زكاة المحكمه ايضا فنقص بمسلك الامام مالك فانه فرق بين المحكمه والمديون عملا لما للجمهور وقال ابن رشد في مقدمته التاجر ينقسم على قسمين مديون وغير مديون فالمدى الذى يكثر بيعه وشراؤه ولا يقدر ان يعطيه احواله قديرا يجعل لنفسه شهرا من السنة يقوم فيه ما عنده من العروض ويحصى ما له من المديون التى يرجى قبضها فيكون ذلك مع ما عنده من التاجر وما غير المديون هو المحكمه الذى يشتري السلع ويترعى بها الاتفاق فله الا زكاة عليه فيها يشتري من السلع حتى يبيعها وان اقامت عنده احوالها وقال ايضا في البداية ان ما كادته قال اذا باع العروض زكاه سنة واحدة كالمال في الدين وذلك منه في التاجر الذى تعقبه الروايات شرعا عروضا وما الذى لا تعقبه لم وقت ما مشعونه ولا يشترط وهم الذين يبيعون باسم المديون فحكم بثبوته عند مالك اذا حال عليهم الحول من ابتداء تجارهم ان لا يقوم ما يبره من العروض ثم يضمن الى ذلك ما يبره من العين وما له من الدين الذى يرجى ان لا يكون عليه دين شره وذلك بخلاف قولنا في دين غير المديون فاذا بلغ ما اجمع عنه من ذلك نسا با اذى زكاته وسوا ذلك لى ما شئ من العين او لم يضمن مبلغ نسا با او لم يبلغ وهذه رواية ابن الجاشون عن مالك وروى ابن القاسم عنه انه لا يمكن له ان يضمن من شرطه يتجر بالعرض من يمكن يلقى العروض شئ منضم من لم يشترط وجوده انما من عنده ومنضم من شرطه والذي شرطه منهم من اعتمره فيه النصاب ومنضم من لم يشترط وقال المزنى زكاة العروض يكون من ايماننا قال الجمهور انما شئ بالوجهة واحمد والثوري والاداعي وغيرهم المديون وغير المديون حكم واحد وان من اشترى عرضا للتجارة فمال عليه الحول قومه ولاه واما مالك فنهى النوع هبتا بالعين لتلا سقط الزكاة داسا من المديون وبها هو بان يكون شرعا زكاة اشبهه بان يكون شرعا مستقيما من شرع ثابته ومثل هذا هو الذى يعرفونه بالقباس المثل وهو الذى لا يستند الى اصل منصوص عليه في المشرع الا ما يخل من المصلحة الشرعية فيه وملك يعتبر المصالح وان لم يستند الى اصول منصوص عليها الا ٢ قوله وذلك اى عدم وجوب الزكاة عليها الا بعد النقص والبيع وليد ان ليس على صاحب الدين والعرض المحكم والعرض بالافراد في النسخ السنة وباجمع اى العروض في المعصرة وكذا في الآتى ان يخرج زكاة ذلك العرض او العرض بالافراد والجمع لستنا من مال سواء كمين عنده وانما يخرج بعضه انما ينسب على البناء للجمهور وفي المعصرة بلفظ التذكير فعمل بجاء الجمهور والعلوم زكاة كل شئ منه ولا يخرج الزكاة وفي اكثر النسخ المعصرة ولا يخرج زكاة بالذكور والتكثير من شئ من شئ غيره فاذا قلنا بل وجوب زكاة الدين لكل سنة او لوجوب زكاة العروض المحكمه للتجارة حال احتكاكه لزم اخراج زكاة شئ من شئ اخر او منجم من مالى المديون اذ قال والدليل على ذلك ان ليس على الرجل في الدين يوجب عنه سنين ثم يقبضه ان ليس عليه الا زكاة واحدة وفي العروض يبيعا للتجارة فيمسكها سنين ثم يبيعها ان ليس عليه الا زكاة واحدة ان لا وجب على رب الدين ان يخرج زكاة قبل ان يقبضه لم يجب عليه ان يخرج في صدقة ذلك الدين الا اذا ينقطع به لمن يلى ذلك على العرايا فيجمع به ان قبضه كان له وان تلف كان منه من اجل ان السنة ان يخرج صدقة كل مال منه ولا على رب العرض ان يخرج في صدقة الا عرضا لان السنة ان يخرج صدقة كل مال منه وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحرث والعين والمال شعبة فليس في العرض شئ متى تغير منها التواضع فبما ان الاصل الذى يلى عليه وهو عدم

اخراج ذكوة شئ من شئ آخر مختلف عنه الاشارة قال العيني الاصل ان دفع القيمة في
 الذكوة باثره عندنا وهو قول عمر وابن عبد البر وابن مسعود وابن عباس ومعاذ بن اوس
 وقال الثوري يجوز اخراج العروض في الذكوة اذا كانت بقيمتها وهو ذهب الجنادي و
 احدى الروايتين عن احمد ولو اطلق عرضا من ذهب وخضه قال الشيباني يجوز به وقال
 الطرسوشي يجوز بين في جواز اخراج القيمة في الذكوة قال واجمع اصحابنا على ان لا يعطى
 مخضه من ذهب اجزاء وكلها لو اطلق ودمجها من خضه عند مالك وقال سنون لا يجوز به
 وهو وجهه للشافعية واجاز ابن حبيب دفع القيمة اذاواه احسن لمالكين وقال مالك
 وانما شئ لا يجوز وهو قول ... والرد والرجوع المصنف بنفسه اباح ذكوة شئ من شئ
 اخر في التاجر المبرأ فقال يقوم ما عنده ثم يتركه كما تقدم قريبا وهو قال الجمهور في المذهب
 والمحكم مطلقا فليت شئ كيف ثم انتقرب ١٢ **قوله** قال مالك الامر
 زاد وفي النسخ المنية بعد ذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرجل يكون عليه دين
 وعنده من العروض الى الامتعة ما هي مقدارا يكون فيه وفاء ما عليه من الدين ويكون
 عنده من الناض الى التمتع من الذهب والمخضه سوى ذلك ما هي مقدارا تجب فيه
 الذكوة بلعوضه انصاب فانه يترك ما يبره من ناض تجب فيه الذكوة المجله مفضله ناض
 زاد وفي النسخ المنية بعد ذلك ١٣ **قوله** واذا لم يكن عنده من العروض و
 التمتع الا وفادينه فلا ذكوة عليه الا قبل الدين وما قبل الدين فلا ذكوة فيه عند الجمهور
 كما تقدم حتى يكون عنده من الناض الى التمتع فضل الى زيادة عن دينه الى يفضل عنده
 عن مقابلة الدين ما تجب فيه الذكوة اي يكون عنده فضل من الدين بمقدار تجب
 فيه الذكوة فغيره ان يترك اي يترك هذا الفضل وحامله ان الرجل اذا لم يفضل عنده
 عن مقابلة الدين مقدارا تجب فيه الذكوة فلا ذكوة عليه كما تقدم ان الدين يمنع
 وجوب الذكوة اما ما فضل عنده عن مقابلة الدين مثلا يكون عنده نصاب العيين
 ايضا ونصاب العروض ايضا فالدين يعرف الى العروض عند الامام مالك ويوجب
 الذكوة على العيين وفي المسئلة خلاف الخضره في الدر المنثور ولوله نصاب صرف
 الدين لا يبره صاغتاء ولو اجازها صرف اقلها ذكوة ولو تساويا غير قال ابن مابدين
 قوله لوله نصاب المكان يكون عنده وراهم ودنايم وعروض التجارة وسواء يعرف
 الدين الى الدراهم والدنانير ثم الى العروض ثم الى السواك ١٤ **قوله** ذكوة
 العروض قال الجبيري يرفع العيين واسكان الراد اسم لكل ما قابل التمتع من منقوت
 الاموال ويطلق ايضا على ما قابل الطول ويضم العيين ما قابل التمتع في السهام ويجبرها
 على الزم والمد من الانسان ويقتنين ما قابل الجواهر الخ وقال الجمهور عرض وهو
 المتاع وكل شئ سوى التمتع وقال في المصباح المنير قالوا الدراهم والدنانير عيين وما
 سواها عرض والنج عرض كغلس وغلوس وقال ابو حنيفة العروض الامتعة التي لا عليها
 كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا الخ قال ابن الهمام العروض جميع عرض يقتنين
 عظام الدنيا وبساكن المتاع وهو بهذا او لا لان الباب في بيان حكم الاسوال التي هي
 غير التمتع والحيوانات الخ قال ابن رشد في البداية النفعوا على ان لا ذكوة في العروض
 التي لا يقصد بها التجارة واقتلوا في ايجاب الذكوة فيها ثمنا للتجارة فذهب فقهاء
 الامصار الى وجوب ذلك ومنع ذلك اهل الظاهر الخ وقد جرح الجمهور على ذكوة عروض
 التجارة وان اقتلوا في الادارة والاحتكار والحججه لهم ما نقله مالك من عمل المدينة وما تقدم
 من عمل العربيين ومحدث سمة قال الحواشي ثبت من عمر وابنه ذكوة عروض التجارة ولا
 مخالفت لهما من الصحابة وحذا يشهد قول ابن عباس وعائشة لا ذكوة في العروض انما
 هو في عروض القيمة الخ ولا خلاف انما لا تجب في عينه فثبت اننا في قيمته وعن ابى عمرو
 بن حاس عن ابيه قال امرني عمر بن قتات ان ذكوة ما لك قلت مالي مال الاجناس
 ولهم قال قوما ثم اذ ذكوا ثارواهم احمد وابو حنيفة وعنه قصه يشتر مشلها ولم تكن فيكون اجماعا
 الخ وبسط الكلام الزبني وغيره فاربع الى رولشت ١٥

فدعها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحول قال مالك الامر عندنا فيما يدار من العر وض
للتجارات ان الرجل اذا صدق ماله ثم اشتري به عرضا بزاور قيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول من يوم
اخرج زكوته فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبع ذلك العرض سنتين لم يجب
عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه فيه الا زكاة واحدة قال مالك الامر عندنا في
الرجل يشتري بالذهب او الورق حنطة او تمر للتجارة ثم يبيسها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين
يبيعها اذ ابغى ثمنها ما تجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يحصد الرجل من ارضه ولا مثل الجداد قال مالك وما كان
من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينضى لصاحبه منه شيء يجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهران من السنة يقوم فيه ما
كان عنده من عرض التجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه قال
يحيى قال مالك ومن تجر من المسلمين ومن لم يتجر سوا ليس عليه الا صدقة واحدة في كل عام تجر وافته او لم يتجر واما تجاء
في الكثر من مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو سئل عن الكثر ما هو فقال هو المال الذي لا

له قوله قال مالك الامر عندنا فيما يدار من العر وض للتجارات ان الرجل اذا صدق ماله
بشئ يدال الى اهل صدقة وزكاة قال الراغب يقال صدق وتصدق قال تعالى فلا
صدق ولا صل الا الذي تم اشترى به اى بالعرض بزاور قيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول من يوم
اخرج زكوته فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبع ذلك العرض سنتين لم يجب
عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه فيه الا زكاة واحدة قال مالك الامر عندنا في
الرجل يشتري بالذهب او الورق حنطة او تمر للتجارة ثم يبيسها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين
يبيعها اذ ابغى ثمنها ما تجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يحصد الرجل من ارضه ولا مثل الجداد قال مالك وما كان
من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينضى لصاحبه منه شيء يجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهران من السنة يقوم فيه ما
كان عنده من عرض التجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه قال
يحيى قال مالك ومن تجر من المسلمين ومن لم يتجر سوا ليس عليه الا صدقة واحدة في كل عام تجر وافته او لم يتجر واما تجاء
في الكثر من مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو سئل عن الكثر ما هو فقال هو المال الذي لا
له قوله قال مالك الامر عندنا فيما يدار من العر وض للتجارات ان الرجل اذا صدق ماله
بشئ يدال الى اهل صدقة وزكاة قال الراغب يقال صدق وتصدق قال تعالى فلا
صدق ولا صل الا الذي تم اشترى به اى بالعرض بزاور قيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول من يوم
اخرج زكوته فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبع ذلك العرض سنتين لم يجب
عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه فيه الا زكاة واحدة قال مالك الامر عندنا في
الرجل يشتري بالذهب او الورق حنطة او تمر للتجارة ثم يبيسها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين
يبيعها اذ ابغى ثمنها ما تجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يحصد الرجل من ارضه ولا مثل الجداد قال مالك وما كان
من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينضى لصاحبه منه شيء يجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهران من السنة يقوم فيه ما
كان عنده من عرض التجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه قال
يحيى قال مالك ومن تجر من المسلمين ومن لم يتجر سوا ليس عليه الا صدقة واحدة في كل عام تجر وافته او لم يتجر واما تجاء
في الكثر من مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو سئل عن الكثر ما هو فقال هو المال الذي لا

لا نعلم فيه اختلافا قال الخطابي لا اعلم ما منهم اختلفوا فيه وذلك لان الزكاة انما تجب
في ثوبتها فتقوم بكل واحد منها فتعفى الى كل واحد منها ولو كان له ذهب وفضة وعروض
وجب منهم الجميع بعضهم البعض في تكميل النصاب لان العرض منقسم الى كل واحد منها
فوجب بعضها اليه وجميع الثلثة فاما ان كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ
نصابا بمفرده اكان لنصاب من احد هما واقل من نصاب من الاخر ففقدت احدى اعمد
عن ضم احد هما الى الاخر في دواية الاثرم وجماعة وقطع في دواية منبى انه لا زكاة عليه
حتى يبلغ كل واحد منها نصابا وذكر الحنفى فيه روايتين احداهما لا ينضم الى الاخرى قول ابن ابي
يئى والنسب بن صالح وشريك والشافعى والى عبيد والى قولهم صلى الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا ثلثا مالا لا يختلف نصابها فلا ينضم كالنصاب الماشية
والثانثة ينضم احد هما الى الاخر في تكميل النصاب وهو قول الحسن وقتادة ومالك و
الاوزاعي والثوري واصحاب الرأي لان احد هما ينضم الى ما ينضم اليه الاخر فينضم الى الاخر
كالنوع الجنس ولان نصابا واحدا لا اصول فيها متممة فانما قيم المتكاثرات والادنى
البنات واثمان البيعات والحد يثبت مخصوص بمرض التجارة فاذا قلنا بانهم خان
احد هما ينضم الى الاخر بالا جزاء وهو قول مالك والى يوسف ومحمد والاوزاعي وقى الى
الخطابي قال هر كلام احمد في دواية المروزي انها تعفى بالا حوط من القيمة والا جزاء و
مخاها لا تقوم الخالى منها بقيمة الرخيص وهو قول ابى حنيفة في تقوم الدرنا نيرا بالفضة
الروفي الهاديه ينضم الذهب الى الفضة بقيمة عند ابى حنيفة وعندهما بالا جزاء وهو رواية
منه ١٢ هـ قوله وقال مالك من تجر من المسلمين ومن لم يتجر سوا ليس عليه الا صدقة واحدة في كل عام
تجر وافته او لم يتجر سوا ليس عليه الا صدقة واحدة في كل عام ولا يكره الزكاة بغير النصاب لانه يتناول السنة مرات
فلا يكون فيه الا صدقة واحدة على تمام السنة تجر وافته او لم يتجر وافته ان كان عنده من
اموال الصدقة شئ كالعين وبه يؤخذ منها الزكاة وان لم يتجر واختلف غير المسلمين من
الاهل الذمة فانهم ان تجر ولا يؤخذ من اموالهم نصف العشر ايضا واذا لم يتجر فليس عليهم
العشر بل الجزية فقط وفي المدونة ان عمره قال لاهل الذمة الذين كانوا يتجر دون ال
المدنية ان تجر في بلادكم فليس عليكم في اموالكم زكاة وليس عليكم الا الجزية شئ فمنا
عليكم وان خرجتم وقررتهم في البلاد واودعتم اموالكم اخذنا منكم وقررتنا عليكم كما فرغنا
جزيتكم ١٣ هـ قوله ما جاء في الكثر قال ابن جرير هو كل شئ جمع بعضه على بعض
في بطن الارض او ظهرها قال ابن دريد هو كل شئ تكتسب به يدك او رجليك في عمله
او ارض وقال الراغب هو جعل المال بعضه على بعض وحفظه واحده من كثر التمر
في الوعاء الخ وقال العيش وفي المنهت الكثر اسم للمال المدفون وقال القرطبي اصله
الغنم والجمع ولا يختص بالذهب والفضة الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم الا يخرجكم
بغير ما يكنه المرأة الصالحة اى ينضم لنفسه ويجمع الخ وعرض المنهت بيان
مصدق الكثر الذي ورد الشرع به ومنه والوجه عليه في الايات والا ما حديث قال
عز اسمها والذين يكتسبون الذهب والفضة ولا يتفقون نسا في سبيل الله فيفسرهم
بعذاب اليم الى قوله فذوقوا ما كنتم تكسبون ١٤ هـ وهو يشل ببناء المجهول
من المفاد في جميع النسخ المعربة وبلفظا وهو شل ببناء المجهول من الما في في
جميع النسخ السندية من الكثر اى مصداقه في الآية المذكورة ما هو فقال هو المال
الذى لا تؤدى منه الزكاة فمادى زكوة فليس بكنز وقد اخرج الطبراني والبيهقي وابن
مردويه بطريقين عن ابن عمر عن ابيهم قال ليس بكنز ولا مشهود وقيل قال
ابن عمر البرد يشهد له حديث الى ابن عمر مرفوعا اذا ادب زكاة مالك فقد قضيت
ما عليك اخرج الترمذى وقال من عزيب وصححه الحاكم ١٥

تؤدى منه الزكاة **١٣** قال عن عبد الله بن دينار عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة انه كان يقول لمن كان عنده مال لم يؤد زكوة مثل له يوم القيمة شجاعا اقرعه نسيبتان يطلبه حتى يمكنه يقول انا نكرك **صدقة الماشية** **١٤** قال عن كتاب عمرو بن الخطاب في الصدقة قال فرجعت فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب الصدقة في اربع وعشرين من الابل قد وهبها الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك الى خمس واربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك الى ستين حقة طروقة الغنل وفيما فوق ذلك الى خمس وسبعين جذعة

له قول من كان عنده

مال لم يؤد زكوة ولفظ البخاري من اياه الشاة لا شاة يؤد زكوة مثل بضع الميم وتشديد المشاة مبنيا للمفعول اي مودع جعل لرب يوم القيمة شيئا ما بضع الميم ويشد بضم الميم منصوب على انه مفعول ثان لنقل والقيمة فيه يرجع الى مال وقد نأى عن المفعول الاول وقال الطبري نصب لم يجرى المفعول الثاني او من مثل معنى التفسير اي مير ما لم على صورة شجاع وهو الجذعة الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه ويؤايب الغارس اشعر وهو ما برأسه يماض وكلما كثر شعره ابيض راسه زبيبتان بفتح الزاي وموحدين هما الزبيبتان اللتان في الشاة يقال يكلان حتى ذيب شاة اه اي خرج الزبيبتان وقيل هما الشكتان السوداء وان فوق عينية وحس علامته الذكر المؤدى وقيل لفظان يكشفان فاه وقيل هما في ملقه وقيل لختان على رأسه مثل القرنين وقيل ثابان يخرجان من فيه يطلبه حتى يمكنه وفي المشكوة من البخاري يطوقه يوم القيمة ثم يأخذ بهن منية اي شاة فيقول انا كنزك وفائدة هذا القول زيادة الحسرة في العذاب

١٢ **له** قول صدقة الماشية تقع على الابل والبق والغنم والاشجار كذا في الجمع اي اطلاقا على الغنم اكثر وفي لسان العرب المشاة النعام ومنه قيل الماشية وكل ما يكون سائمة للسلح والقيمة من ابل وشاة وبق وفي ما شاة واصل المشاة النعام والكثرة والتناسل وقال ابن السكيت الماشية تكون من الابل والغنم الإققال ابن رشد اما ما يجب فيه الزكاة من الاموال فانهم اتفقوا منها على اشياء واختلفوا في اشياء اما ما اتفقوا عليه فثلثة اصناف من الحيوان الابل والبق والغنم ولما ساء اتفقوا فيه من الحيوان فلهذا ما اختلفوا في نوعه ومنه ما اختلفوا في صفته اما الاول فانه قيل قال الجمهور لا زكاة فيه وقال ابو حنيفة اذا كانت سائمة وقصد بها النسل ان فيه الزكاة واما الثاني فبني السائمة من الابل والبق والغنم من غير السائمة منها فان قوما اوجبوا الزكاة فيها مطلقا وبق قال الليث ومالك وقال سائر فقهاء الامصار لا زكاة في غير السائمة منها **١٣** **له** قول انه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة المروى عنده ابي داود والترمذي وحسنه والحاكم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة فلم يخرج الى عماله وقرنه بسيفه حتى قبض فعلم به ابو بكر حتى قبض ثم علم به عمر حتى قبض فذكره قال الترمذي حديث حسن ورواه يونس وغيره وادرك الزهري عن سالم ولم ير فيه واما رده سفيان بن حسين قال لما حفظ وهو ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو حافظ منه في الزهري فادرسه **١٤**

١٥ **له** قول في اربع وعشرين من الابل لفظه من بيانته وبهذا الابل لسانها الموهب سبب الابل لانه يقول على اخفاها كما في الدر المنثور ورواه البخاري في الاود في سنة المشتكى فادونها الغنم بالغنم مبتدأ مؤخر خبره في اربع وعشرين من الابل ان النحر بيان المقادير التي يجب فيها الزكاة واما يجب بعد وجود النصاب فمن التقديم ثم فيه بشتان فتيان الاول ما قال البخاري قوله في اربع وعشرين يقتضى ان الغنم مأخوذة من اربع وعشرين وان كانت الاربعة الزائدة على العشرين وقصا وقد اختلف قول مالك في ذلك فمرة قال ان ما يؤخذ من الصدقة فانما هو على الجملة ومرة قال انما هو على ما تملك به تلك الصدقة وما زاد فهو حص لا يجب فيه شيء الزوني البناء الزكاة عند ابي حنيفة وابي يوسف في النصاب دون العنقوبه قال الشافعي في الجذعة ومالك واهمدا وفتاه الزوني وقال محمد وزفر في النصاب والعنقوبه وبق قال الشافعي في القديم وفي الذخيرة لمالك وللشافعي فيه قولان والاصح عندهما تغلبها بالنصاب دون الوصص واختلف فيه الحنفية ايضا فقال محمد وزفر ان الزكاة في النصاب والعنقوبه وقال الشافعي لا يفرق بينهما في النصاب في النصاب والاصح عندهما ان يفرق بينهما ملك تسما من الابل فملك بعد الحول منها اربعة لم يسقط شيء من الثاني وعلى الاول يسقط اربعة اشاة قال ابن مابدين واستدل الشافعيان بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمرو بن حزم وليس في الزيادة شيء حتى تكون عشرا وتلك التي في البناء على هذه الزيادة قال الحافظ في البداية لم يجهده وقد ذكره ابو الحسن الشاذلي في المنذوب والابو يعلى الهذلي في كتابه وقد بينا ان لمحمد بن عبد الرحمن الانصاري ان في كتاب ابني صلى الله

عليه وسلم في الصدقات ان الابل اذا زلوت على عشرين ومانته فليس فيها دون العشر شيء اخرجه ابو يعيد الخ وقال القاري في شرح النقاية ولما قال صلى الله عليه وسلم في الابل في خمس شاة وفي عشرين شاة وفي الغنم اذا زادت على ثلثها فمضى كل مائة شاة وهذا خبره ان الزكاة في النصاب فقط الخ والبحث ان في ما قال الزمخشري ان فيه تعيين اخراج الغنم فخرج بغيره من الاربعة وعشرين بغيره لم يجهده وهو قول مالك واحمد وقال الشافعي والجمهور بجهده ان وقت قيمته بقيمة الاربعة شاة لانه يجرى عن خمس وعشرين فاول ما دونها وان الاصل ان تجب الزكاة من جش المال وانما عدل عنه فقبا بالمالك **١٢** **له** قول في كل خمس شاة مبتدأ وخبر بيان للجملة المستدرة اي الواجب في اربع وعشرين ابل من كل خمس ابل شاة وهذا يقتضى ان فيها اربع شاة لان ما فوق العشرين عدل ليس فيها خمس **١٣** **له** قوله وفيما فوق ذلك اي من خمس وعشرين ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الامصار ان ابنة مخاض من خمس وعشرين الا ما روى عن علي مرفوعا وهو قول ابن ابي شيبة وعشرين خمس شاة ومن ست وعشرين بنت مخاض قال ابن ابي شيبة في شرح البداية ودوى ذلك من النجاشي وعمر بن عبد الله بن وهب قال ابن ابي المطيع البجلي وقال الحافظ في الملح المرفوع ضعيف وقال السرخسي في المبسوط اجمع العلماء الا ما روى شاذ من علي وقال الثوري وهذا خطأ وقع من رجال علي اما على فانه كان اخبر من ان يقول هكذا لان في هذا المالة بين الرازيين بلا وقص بينهما وهو خلاف اصول الزكاة فان معنى الزكاة على ان الوصص يتلو الواجب وعلى ان الواجب يتلو الوصص الخ وجملة الجمهور كتاب ابي بكر لاس لما وجهه الى الجمهور هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي امره الله بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ البخاري وبنو خزيمة فاذا بلغت خمس وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض **١٤** **له** قوله الى خمس وثلاثين استدلاله على ان لا يجب فيها بين العديدين شيء غير بنت مخاض بنت وفي رواية ابنة قاله الزرقاني واختلفت نسخ الموطا على حاشيتي الرازيين فانسخ المندية باسقاط الالف في سائر المواضع والمصرية باثباتها في جميعها مخاض بفتح الميم والجمعة الحقيقية هي التي اتي عليها حول ودخلت في الثانية سميت بذلك لان اما تكون حاملة ومخض بطنها اي تحركت ودخلت في الحول وان لم تحمل هي فالحمل من الحول من التوق لواحد لما من لفظها بل واحد خلفه وانما اضيفت الى المخاض والواحدة لا تكون بنت فوق لان اما يكون في فوق حوال تجاود من قطع حبلها ممن نفسها الى الجماعة باعتبار حمولها وانما لا يمكن ان يقال ان المخاض ومع الولادة فيكون التقدير ذات مخاض كذا في المرأة والجمع **١٥** **له** قوله فان لم يكن عنده بنت مخاض بان فقد حاسا او مخرعا قال ابن الملك يستعمل ثلثه او جهه بان لا يكون عنده اصلا او يكون مريضه فبى كالحصوة ولا يكون متوسطه قاله القاري قال البخاري ولا يجوز اخراج ابن لبون مع وجود بنت مخاض عنده مالك وقال ابو حنيفة يجوز

وبناه على مذهبه في اخراج القيمة في الزكاة الخ فان لبون وهو ما تمت له لسان ودخل في الثالثة سمى بذلك لان امره تكون ذات لبون ترضع به اخرى غالبا وذكر وصفه وان كان ابن لبون لا يكون الا ذكر الزيادة في البهائم لان بعض الحيوان يطلق على ذكره وانشاء لفظ ابن كان عرس وابن اوى في خرج هذا الاحتمال او ليس على تقصير بالذكورة حتى يعدل بنت المخاض قال ابن زريق **١٦** **له** قوله وفيما فوق ذلك اي من ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون والثانية وادخل في المعياره بل قوله وفيما فوق ذلك الى ستين حقة بغيره لم يجهده وكشفه بالقاف والمائتة ستين سميت بذلك لانها استعملت ان تركب وتحمل ويطلق على الحمل والجمع حقاى بالهمزة والفتحة طروقة الغنل صفة لثقة والطروقة بفتح الطاء الملهمة كما ضبطه القاري والحافظ في الفقه وغيرهما فوله معنى مفعولة اي بلغت ان يطرقها الغنل قال الحمد للغنل الذكر من كل حيوان وفيما فوق ذلك وهو اصدى وستون الى خمس وسبعين جذعة بفتح الجيم والزال المجع بالاربعة ستين ودخلت في الخامسة وانما سميت بذلك لانها سقطت اسنانها والجذع السقوط وقيل لكان اسنانها **١٧**

وفيما فوق ذلك الى تسعين بنتا لبون وفيما فوق ذلك الى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل فمما زاد على ذلك من الابل ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم ابلغت اربعين الى عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك الى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك الى ثلثمائة شاة فمما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة تيس ولا هومة ولا ذات

١٤ قوله وفيما فوق ذلك وهو مست وسمون الى تسعين بنتا لبون كذا في النسخ المندرية وفي المصرية بنتا لبون وكلها متفقة على شئبة البنت ففي بعض النسخ الغنم من الافراد تحريف من النسخ وفيما فوق ذلك وهو احدى وتسعون الى عشرين وما بينهما حقتان طروقتا الفحل اتفقت الاثنتان من اول الحديث الى هذا الاثر تقدم من على انه قال في خمس وعشرين خمس شياه على مائة الابل جاسع جماعة منهم السرخسي في مبسوط والشيخ في شرحه فقال لا خلاف فيها بين الاثنتان وفيها اتفقت الاثنتان من كتب الصدقات التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السرخسي على هذا اتفقت الاثنتان وجميع العلماء مع المذاهب الاثنتان فيهم بعد ذلك **١٥** قوله فمما زاد على ذلك اي على مائة وعشرين من الابل ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة واختلغا في المراد بذلك على اقول كثيرة فذهب الشافعي انه اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلث بنت لبون ولا هومة بزيادة لبعض الواحدة ففيها حقتان فقط صرح به في شرح المتابع فاذا زادت مائة وثلثين ففيها حقة وبنتا لبون ثم يرد الحساب على الاربعين والخمسينات لم يثبت الباب وبه قال السرخسي بن وهيب واهم في روايته وقال محمد بن اسحق واليوسفي واهم في روايته لا يتغير الفرض الى ثلثين ومائة فيكون فيها حقة وبنتا لبون قال الموفق اذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلث بنت لبون وهو احدى الروايتين عن احمد وذهب الاثراني والشافعي واسحق والرواية الثانية لا يتغير الفرض الى ثلثين فيكون فيها حقة وبنتا لبون وهو مذهب محمد بن اسحق ابن يسار واليوسفي واليوسفي واهم في روايته وان قوله ليس الصلوة والسلام اذا زادت على عشرين ومائة الحديث والواحدة زائدة وقد جاء مصحفا في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند آل عمره رواه ابو داود والترمذي وحسنه وقال ابن عبد البر هو حسن شئ روى في الصدقات وقال ابن مسعود والشافعي والثوري واليوسفي اذا زادت الابل على عشرين ومائة استوفيت الفريضة لما روى ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم كتب عمر بن حزم كما يذكر فيه الصدقات والديات وذكر فيه مثل هذا الاثر ما يسهل وعندنا في حقيقته واصحابنا يثبتون الفريضة فيكون في كل خمس شاة مع الحقيقين الى خمس ولربيعين ومائة ففيها بنت مخاض مع الحقيقين الى خمسين ومائة ففيها ثلث حقاك وليس في هذا النصاب بنت لبون لعدم نصها بغير ثلث الفريضة ففي كل خمس شاة الى خمس وعشرين الى خمس وسبعين ومائة ففيها بنت مخاض مع ثلث حقاك وفي ست وثلثين اي ست وثمانين ومائة بنت لبون مع ثلث حقاك وفي ست واربعين الى ست وتسعين ومائة لربح حقاك الى مائتين ففيها ان شاذ في الربح حقاك عن كل خمسين او خمس بنت لبون عن كل اربعين ثم تستأنف الفريضة اهدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا قول ابن مسعود وابراهيم النخعي وسفيان الثوري واهل العراق ومكي السكاكيني انه قول عمر بن الخطاب كنهه في مشهوره كذا في الشيخ بزيادة واختصار ومستدل النخعي ما قال القادي في شرح النخعي وان ما روى اسحق بن عمار في مسنده والطحاوي في مشكله واليوسفي في المراسيل عن حماد بن سلمة قال قلت لقيس بن سعد اكتب لي كتاب الي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فكسب لي ورقة ثم جاء يومنا واهمنا فخذ من كتاب الي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم واخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لجدته عمر بن حزم في ذكر ما يخرج من فرائض الابل وكان فيه فاذا كانت اكثر من عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون فما فضل ان زاد على مائة وعشرين فانه يباذ الى الاول فريضة الابل فما كان اقل من خمس وعشرين ففيه الغنم في كل خمس فود شاة وروى الطحاوي عن خصيف عن ابي عبيدة وزياد بن ابي مريم عن ابن مسعود انه قال اذا بلغت العشرين ومائة استوفيت الفريضة بالغنم فاذا بلغت غسا وعشرين ففرائض الابل وروى عن ابراهيم النخعي نحوه وروى ابن ابي شيبة عن يمين بن سعيد عن سفيان ابن ابي اسحاق عن عامر بن مرة عن علي قال اذا زادت الابل على العشرين ومائة فيستقبل بها الفريضة الى ما وادوم هذه الروايات البيهقي وغيره من فقهاء الشافعية وغيرهم ايجاب من النخعي حمله المطولات لا يثبت في الروايات ولا يثبت فيها هذا المتعذر ولا يثبت لهذا الوجه ما قال الشيخ في شرح البداية بعد حديث عمرو بن حزم دعاه عبد الرزاق في مصنفه وابن جابر في صحيحه واليوسفي في المستدرک وقال اسناده صحيح وهو من قواعد الاسلام وقال ابن الجوزي في التحقيق قال احمد بن حنبل كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح وقال بعض الحفاظ المتأخرين نسخة كتاب عمرو بن حزم نقلها عنه الالباني في القول به من متواترة وقال يعقوب بن سفيان العلوي لا أعلم في جميع الكتب المنقولة اصح منه كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وان لبون يرحمون اليه ويدعون اراهم الخ وقال ابن الهمام قد وردت احاديث كلها تنص على وجوب الشاة بعد المائة والعشرين ذكرها في الغاية الخ وبكذا في شرح الاحياء وقال ذكرها الشمس السروجي في شرحه على البداية الخ

قال الشيخ في شرح البخاري واما الذي استدركه الشافعي فانه قد علمنا به لانا وجدنا في الاربعين بنت لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ست وثلثين وكذلك وجدنا في خمسين حقة وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عما دونه وانما هو على معنوم النص فنعلم اننا بالنسبة وهو اعرض عن العمل بما دونها الخ وقال السرخسي في المبسوط والقول باستقبال الفريضة بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود ثم نقول وجوب الحقيقين في مائة وعشرين ثابت بانفاق الاثنتان وجماع الامة فلا يجوز اسقاط الابل والبقر ومائة وعشرين اختلقت الاثنتان فلا يجوز اسقاط ذلك الواجب عند اختلاف الاثنتان بل لو فخذ بعد مائة وعشرين حرم ومثل حديث ابن عمر في الزيادة الكبيرة حتى يبلغ ما يتبين به نقول ان في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وحاصل ما قلنا ان لو ان قولنا صلى الله عليه وسلم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كما يصدر على ما اختاره الامة الثالثة من تفسير النصاب الاول يصدر على ما اختاره النخعي من ان يقام النصاب وليد الاربعين والستون من التفسيرات متناها لان اول الشاة وليد ذلك انه يوجد هذه الفريضة في حديث عمرو بن حزم ايضا كما اخرج الطحاوي وغيره بطريق مع انه ذكر فيه عود الفرائض الى ما دون بنت لبون والحقة وايضا اخرج محمد بن ابي ابراهيم ابن مسعود الى مائة وعشرين مثل احاديث الصدقات ثم قال لم يستقبل الفريضة فاذا كثرت الابل حتى كل خمسين حقة فنعلم ان هذه الحكمة لا ياتيها في عود ما يتبين **١٦** قوله وفي سائمة الغنم اي ما يشاء قال ابن ماجة بن الغنم محررة الشاة واحدة لما من فريضة الواحدة شاة وهو اسم مؤنث لم يثبت يقع على الذكور والاناث وفي الدردنار مشتق من الغنم لانه ليس له اليد الدفاع فكانت فريضة لكل طالب الإجمال ابن الهمام السائمة التي ترمى ولا تعلق في الابل قال ابن رشد اختلغا في السائمة من الابل والبقرة والغنم من غير السائمة متناها قوما واجوبا في هذه الامتيازات لثلاثة سائمة كانت او غير حاديه قال البيهقي ذلك وقال سائر فقهاء الامصار لا زكاة في غير السائمة منها قال الزرقاني لا خلاف في وجوب زكاة السائمة واختلف في المعلوفة فقال مالك والبيهقي فيها الزكاة رعت ام لا لانها سائمة في مفتتها والمالغية كلها سائمة ومنها من الرمي لا يربح تسبيها سائمة والجمعة عموم اقوال اهل الشافعية وسلم في الزكاة لم يخص سائمة من غيرها وقال سائر فقهاء الامصار واهل الحديث لا زكاة فيها وروى عن جمع من الصحابة لا تمن لف لم يتم ولا علم من قال يقول مالك والبيهقي من فقهاء الامصار قاله ابن ماجة لابل بلغت اربعين ولا شيء في اقل منها اجابا عما كماله يعني الى عشرين ومائة شاة بنته اربعة قوله في سائمة الغنم قال السرخسي في مبسوط ويجوز في زكاة الغنم اخذ الذكور والانثى منها وقال الشافعي لا يؤخذ الذكور الا اذا كان النصاب كله ذكورا لان منفعة النسل لا تحصل به وان قولنا صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة شاة واسم الشاة يتناول الذكور والانثى جميعا الخ وفيما فوق ذلك اي اذا زادت واحدة وهو احدى وعشرون ومائة الى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك اي من احدى ومائتين الى ثلثمائة ثلث شياه بالحصر جميع شاة قال الشيخ في البداية الشاة من الغنم تذكر وتؤنث واصل الشاة شاة بنت لان قصصها شوية وجميع شياه بالاموال العشر يقال ثلث شياه فاذا جاوزت العشر شياه لئلا الخ ومن اول نصاب الغنم ال ثلثا ثمة شياه اجماعا على اجماع علماء ابن رشد وغيره **١٧** قوله فمما زاد على ذلك اي على ثلثا ثمة ففي كل مائة شاة فقال الشيخ والشافعي والحنفي والحنفي بن حي اذا زادت على ثلثا ثمة واحدة ففيها اربع شياه الى اربعين فاذا زادت واحدة ففيها خمس شياه الى خمسين وبكذا وهو رواية عن احمد لما كان ظاهر حديث الباب يدل على ان ثلث مائة مد الحكم وقال الجمهور اذا زادت واحدة على ثلث مائة فلا شيء فيها الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة وبهذا قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في الصحيح عنه والثوري والشافعي واليوسفي وجماعة اهل الاثر وهو قول علي وابن مسعود وكذا في الشيخ **١٨** قوله ولا يخرج بيتا الجمهور وفي رواية ولا يؤخذ في الصدقة بغيره في جميع النسخ المندرية وبعض المصرية بغيره من الصدقة والادوية الاول خمس هو قول الغنم قال المجد هو الذكر من الظباء والمعرز هو العول اذا ذاق عليه سنة الخ وادومته الهامج الذي لم يبلغ حد العول كما سياتي في كلامه وروى نحوه عن الامام مالك كما سياتي في المدونة ولا هومة بلحق الهاد وكسر الراء كبيرة سقطت اسنانها ولا ذات عوارض الهمة وهما اي ذات عيب ونقص كذا في الشارح قال ابن جرير فمن عطف العام على الخاص اذا عطف ليشمل المخصوص والرم وغيرهما كذا في المرتبة قال الزرقاني واختلف في ضبطها فالاكثر على انه ما ثبت به الرد في البيع وقيل ما يبيع الا جزاء في النخعيته الا ما شاء المصدق **١٩**

علا لا ماشاء المصدق ولا يجمع بين مفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فلنما يتراجعا بينهما بالسوية
 وفي الرقة اذا بلغت خمس اواق ربع العشر ما جاء في صدقة البقر **م** تلك عن حميد بن قيس المكي عن طائوس اليماني
 (ان معا ذبن جبل الانصارى اخذ من ثلثين بقره تبعا ومن اربعين بقره مسنة واتى بمادون ذلك فابى ان يأخذ منه شيئا وقال
 لراسمه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا حتى القاه فاسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم قبل ان يقدم معا ذبن جبل
 قال يميني قال مالك احسن ما سمعت فيمن كان له غنم على راعيين متفرقين او على راع متفرقين في بلدان شتى ان ذلك يجمع كله
 على صاحبه فيؤدى منه صدقته ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب والورق متفرقة في ايدي اناس شتى انه ينبغي له ان يجمعها

له قوله ولا يجمع بينهم اوله ونسخ
 ثالثة بين مفرق بناء فثلاثة فوجيه فزار غنيمة وفي رواية مفرق بتقديم التاد وشديده
 الرأ قال الزرقاني قلت والنسخ المصرية على الاول وفي النسخ البندرية بدون التاد
 بلغظ مفرق ولا يفرق بينهم اوله ونسخ ثالثة مشددا ويخفف بين مجتمع خشية وفي
 رواية من خافه منسوب على السنة المصرية اى من خافه الصدقة او كثر بها وما كان من
 خيلطين تخفيفه غليظ بمعنى مخالط او شربك وسيأتى فانها يتراجعا بينهما بالسوية اى
 يتراوان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد اموالهما وفي الرقة يكسر راد وخطة قاف
 الغنم سواء كانت مفروية او غيرها قليل امله الورق فخرت الواو وعوضت التاد
 في اخرها كالوعد العدة اذا بلغت خمس اواق بالثوبين كجوارح العشر بعلم العين
 وسكون الشين وقيل بينهما قاله القارى وتقدم الكلام على زكوة الغنم اخذ من
 ثلثين بقره قال القارى المراءى بنس وقال ابن الهام البقر الجنس والادنى بقره
 للوعدة فيقع على الذكر والانتى لا تلتا نيس الخ تبعا هو ما دخل في التاد في التاد على المشور
 وقيل غير ذلك كما في التاد وغيره وبالأول شره اصحاب الفروع من الاثمة الثالثة
 وقال الدرر بدرى الشرح الكبير ذو سنتين اى دخل في التاد التاد يسمى به عند الجمهور
 لانه دخل من امره يتبعها **١٣** **له** قوله ومن اربعين بقره صدقة منه بالنسب مفعول
 لاخذوا مفعولا في سنه ففي الشرح الكبير للدرر بذات ثلث سنين اى اوفتا و
 دخلت في الرابسة وقصرها اصحاب الفروع من بقية الاثمة الثالثة ما تمت لها
 سنتان ولعننت في التاد لثمة لم يخلعوا بينها في مشهروا على بل يجرى فيها السن
 اى الذكر ايضا ام لا قال الباجى لا يؤخذ الا انتى سواء كانت بقره ذكورا او انثى كلها
 وقال بعض اصحاب الشافعى اذا كانت البقر كلها ذكورا اخذ منها مسن ذكورا ولم يذكروا
 في فروع الاثمة الشافعية لا يلقى المسن فلفا تخفيفه كما تقدم من المبسوط لا لشرقي
 بين الانتى والذكر في غير الابل مندهم واما الاربعون وما حكمه منها كالتا بين فلا يجوز
 في رخصتها الا لاثاث الا ان يخرج من المسنة ببيعين فيجوز اذا بلغ مائة وعشرين
 اتفق الغرضان جميعا فيعرب المال بين اخرج ثلث سنات اوله يتبعه
 والواجب اربعة اياما مشادة في الاخراج الى رب المال كما ذكرنا في زكوة الابل
 وهذا التفصيل فيما اذا كان فيها اثاث فان كانت كلها ذكورا اجزأ الذكر بكل حال و
 يستل ان لا يجرى الا اثاث في الادبيات لان النسي على الله عليه وسلم نص على
 المسنات فيجب اتباع مودره فيكلف شرها والاو اولى لاننا اخبرنا بالذكر في الغنم
 مع انه لا مدخل له في ذكورتها قاله الشافعى للذكر فيها مدخل اولى الخ ثم اختلفوا في ما بين اربعين
 الى ستين فقال اكثر اهل العلم منهم الشين والتخى والحسن وما لك والبيت والثوري و
 ابن الماجنون والشافعى واسقى واليوسف واهموا باليوسف ومحمد واليوسف لا شى في
 ذلك حتى بلغ ستين وقال الهام اليوسفة في بعض الروايات عنه فيها زاد على الاربعين
 بحسب اى كل بقره ربع عشر مسنة فزاد من جعل الوقص تسعة عشر وهو ثلث لجميع
 او قاصا فان جميع او قاصا مسنة عشرة قال في البداية اذا زادت على اربعين وجب في
 الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابي حنيفة ففي الواحدة ربع عشر مسنة وكنه او هو رواية
 الاصل لان العنوشيت نصا بخلاف القياس ولا نص بهنا وروى الحسن عن ابي حنيفة
 انه لا يجب في الزيادة شى حتى يبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث لجميع لان
 جنى هذا النصاب على ان يكون بين عقدتين وقص وفي كل عقد واجب وقال
 اليوسف ومحمد شى في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة قال
 العيني وبه قال مالك والشافعى واحمد واليوسف في الروايات من ابي حنيفة
 وفي جراح الفقه هو المنادى واليوسف صاحب البداية النبى في الاوقاص بالصدقات **١٤**
 قوله واتى ببناء الممول بمادون ذلك اى بمادون الثلثين واقل النصاب ومحمّل
 ان تكون الاشارة الى اقرب المذكور وهو الاربعون فيكون المعنى الى ما بين الثلثين
 الى اربعين واليه يشير كلام ابن رشد المتقدم اذ حمل التوقف على الاوقاص لكن

يشكل عليه ياروى عن حماد مرفوعا لا تأخذ في الاوقاص شيئا اللهم الا ان يقال ان
 الحديث المرفوع يحمل على السماع من بعد ذلك فالى ان يأخذ منه شيئا وقال في وجه
 عدم الاخذ لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير شيئا فليس دليل على انه سمع
 منه ما حمل به في الثلثين والاربعين مع ان مثله لا يكون رأيا وانما هو توقيف قال
 الباجى الى حماد ان يأخذ شيئا انما هو من معاذ اذ اعطاه للنبي صلى الله عليه وسلم ودوقا
 عنده الحد الحقيقى فاية المقدار اى لا تأخذ ان القاه فاسأله لم لم يتفق لمعاذ ان يلقى النبي
 صلى الله عليه وسلم على المشور فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم
 بفتح المثانة الحقيقية معاذ بن جبل من بين قال عمرو بن شبيب لم يزل معاذ بالجنه منذ
 بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى الامين حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم واليوسف لم تقدم
 على عمره فزده على ما كان عليه قاله الزرقاني **١٣** **له** قوله قال مالك احسن ما
 سمعت فيمن كان له غنم مثلا على راعيين متفرقين بتقديم التاد من التفرق في النسخ
 البندرية وفي النسخ المصرية بتقديم التاد من التفرق اى على راعا بكسر الراء ممدود
 جمع راع متفرقين بضمه الجمع من التفرق في البندرية ومن التفرق في المصرية
 كما تقدم في بلدان شتى ان ذلك اى المتفرق يتبع بناء الممول لكل على صاحبه
 فيؤدى منه بعد اجمع صدقته قال الزرقاني وكذلك الماشية والحمر وقوله احسن
 ما سمعت يدل على الخلاف والاصل مراعاة ملك الرجل الغناب ولا يراعى افتراق
 المواضع الا من جهة السعاة قاله ابو عمر قلت وبه قال الجمهور فلا لا حكمه كحاله لا يفظ
 في الفسخ من ان كان له ماشية ببلد لا يتبع الغناب كعشرين شاة مثلا بكونه ومثلها
 بالبعرة انما لا تنضم باعتبار كونها ملكه بل واعدد خالف الجمهور فقالوا يجمع على صاحب
 المال امواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكوة الا ومثل ذلك اى مثل الغنم
 الرجل بالرفع يكون له الذهب او الورق اللذان وجب فيها الزكوة بشروطها متفرقة في
 ايدي اناس شتى انه يكسر الهمة وفتحها ينبغي لداى يجب عليه ان يجمعها فيخرج منها
 ما وجب عليه في ذلك من زكواتها بما انما وجب وذلك لما تقدم اذ لا يراعى افتراقه
 في ايدي اناس وانما يراعى اجتماعه في ملكه وجريان النحل على الغناب قال يميني
 قال مالك في الرجل يكون له العنان والمعر يسكن العزة والعين وفتحها جمع فسان
 كذا في القاموس واكتشاف وهو ذهب الاخفش والصحيح ذهب سيديان
 كانهما اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانتى والعنان ما كان من ذوات
 الصوف والمعز من ذوات الشعر فتسا **١٤** كذا في الشافعى انما اى العنان والمعر كلها يجمع
 ببناء الممول عليه في الصدقة فان كان فيها بعضهم الثلثين في السنة اى الى التومين و
 بعضهم افرادا تلت في المصرية اى في الجموعة ما يجب فيه الصدقة لى بلى بلى الجموعة
 صد الغناب صدقت بضم الصاد وشدة الدال اخرج صدقة وقال انما هى ضم كلابيان
 لوجه الجمع لى ان النص ورد باسم الشاة او الغنم وهو شال لما فلا تاجسا واعدادهم
 بين دليله فقال وفي كتاب عربى الخطاب الذى وروى الصدقة وقع فيه وفي سائمه
 الغنم اذا بلغت اربعين شاة بالنسب على التمييز شاة بالرفع مبتدأ مؤخر قال ابن رشد
 وفي البداية انفقوا على ان المعز يجمع مع العنان وقال في مقدماته لا اختلاف في هذا
 اعطاه الاما ذهب اليه ابن ليا به من ان العنان والمعز منفان لا يجمعان في الزكوة
 لقوله ثم ثمانية اذ وجب من العنان اثنين ومن المعز اثنين الى قوله ومن الابل اثنين
 ومن البقر اثنين قال فلو كان المعز من العنان كان البقر من الابل وهذا معنى قوله
 دون نصه الخ وقال الموفق لا فصل خلافا بين اهل العلم في ضم الزواع الاجناس
 بعضها الى بعض في ايجاب الزكوة وقال ابن رشد راجع من تحفظ عنه من اهل العلم
 على ضم العنان الى المعز فثبت هذا فانه يخرج الزكوة من اى الاوقاص احب سواء
 دعت الحاجة الى ذلك بان يكون الواجب واحد او لا يكون احد التومين موجبا
 لواحد ادم يدعى بان يكون كل واحد من التومين يجب فيه فريضة كاملة وقال مكرمه و
 مالك واسحق يخرجه من اكثر العودين فان استويا اخرج من ايهما شاء **١٥**

فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكواتها قال يعني قال مالك في الرجل يكون له الضان والمعاذما تجمع عليه في الصدقة فان كان فيما ما تجب فيه الصدقة صدقة وقال انها هي غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب وفي سائمة الغنم اذا بلغت اربعين شاة شاة قال فان كانت الضان هي اكثر من المعز ولحقب على ربهما الاشاة واحدة اخذ المصدق تلك الشاة التي وجبت على رب المال من الضان وان كانت المعز اكثر اخذ منها فان استوى الضان والمعز اخذ من ايتهما شاء قال يعني قال مالك وكذلك الابل العرب والبخت يجعلان على ربهما في الصدقة وقال انها هي ابل كلها فان كانت العرب هي اكثر من البخت ولم يجب على ربهما الا بغير واحد فليأخذ من العرب صدقتها فان كانت البخت اكثر منها فليأخذ منها فان استوت فليأخذ من ايتهما شاء قال مالك وكذلك البقر والجواميس يجب ان تجمع على ربهما في الصدقة وقال انها هي بقر كلها فان كانت البقر هي اكثر من الجواميس ولا يجب على ربهما الا بقرة واحدة فليأخذ من البقرة صدقتها وان كانت الجواميس اكثر فليأخذ منها فان استوت فليأخذ من ايتهما شاء فاذا وجبت في ذلك الصدقة صدق الصنفان جميعا قال يعني قال مالك من افاد ماشية من ابل او بقرا وغنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها الا ان يكون له قبلها نصاب ماشية والنصاب ما تجب فيه الصدقة اما خمس ذود من الابل ولما ثلثون بهرة واما اربعون شاة فاذا كان لرجل خمس ذود من الابل او ثلثون بقرة او اربعون شاة ثم افاد اليها ابلا او بقرا وغنما باشتراء او هبة او ميراث فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدقها وان لم يحل على الفائدة الحول وان كان ما افاده من الماشية الى ماشيته قد صدقت قبل ان يشتريها بيوم واحد او قبل ان يرثها بيوم واحد فانه

القول الثاني

مالك فان كانت الضان هي اكثر من المعز في العدد لم تجب على ربهما الاشاة واحدة لو كان لم يبلغ النصاب الا اثنين فان وجب شاة فان تساوى الصنفان اخذ واحد من كل جنس وان كان احدهما اكثر فغنيمة تفصيل عندا لكية بسطه الحاج لا يسد المقام اخذ المصدق الى الساعي تلك الشاة التي وجبت على رب المال في الزكاة من الضان تغلبا لا كثر وان كانت المعز اكثر من الضان اخذ منها الى من المعز تغلبا لما كان استوى الصنفان والمعز كعشرين مائتا وعشرين معز اخذ المصدق زادا في بعض النسخ المصرية الشاة من ايتهما شاء لعدم المخرج لاحد الجاهلين قال ابن رشد فكلوا من اى صنف منها ياخذ المصدق فقال مالك ياخذ من اكثر عدد وان استوت غير الساعي وقال ابو حنيفة بل الساعي يخرجه لا يفتد الصنف وقال الشافعي ياخذ الوطاس من الصنف الى ١٣ له قوله مالك وكذا الابل العرب بكسر العين جمع على لسانهم ولا ناسي عرب فخر قوايتها في الجمع قال ابن ماجة والبحت جمع بختي مثل دوم ورومي ثم يجمع على البختي يتخفف ويتخفف قال الزرقاني وفي الروي والرساما منسوب الى يتخفف ويعتم البار وسكون الناء لان اول من جمع بين العربي والعجمي فولد منها ولد يسمى بختيا ثم اللفظ هكذا ليس بالباء والى اخره تارة ولا بين وصاح بدله النصب بنون وجم اخوه مودة جمع نجيب ونجوبة يعني النجار والوجه ما ينجي كما لا يخفى بجمان يعني الباء على ربهما في الصدقة ثم بين وجه الجمع وقال انما هي ابل كلها فيشبهها اسم الابل الوارد في النص ثم بين طريق الاخذ فقال فان كانت العرب هي اكثر من البخت ولم يجب على ربهما الا بغير واحد فليأخذ من العرب صدقتها تغلبا لا كثر فان كانت البخت اكثر منها فليأخذ منها الصدقة تغلبا لما كان استوى الصنفان العرب والبخت فليأخذ من ايتهما شاء وتقدمت المسالك في الغنم ١٣ له قوله قال مالك وكذلك اى مثل الغنم والابل البقر والجواميس جمع جواميس نوع من البقر كانه مشتق من جوس الودك اذا جهد لانه ليس فيه قوة البقر في استعماله في الحرث والزرع والرياسة يجب ان يجمع بضم التاء على ربهما في الصدقة قال وانما هي بقر كلها في اللغة تعميم النص يقتضيه ولما قلنا قال الخرق الجواميس كثير من البقر قال الموفق لا خلاف في هذا فعلمه وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على هذا ولان الجواميس من انواع البقر كما ان البختي من انواع الابل فاذا اتفق في المال جواميس وصنف آخر من البقر او بختي وعرب او معز ومجان كل نصاب احد هما بالآخر واخذ الغنم من احد هما على قدر المائتين الا ان كانت البقر هي اكثر من الجواميس ولا تجب على ربهما الا بقرة واحدة فليأخذ من البقرة صدقتها بغير افراد ان يشاء في النسخ المصرية اى صدقة المجموعة وبغير التثنية في المصرية اى صدقة التوأمين وان كانت الجواميس اكثر فليأخذ منها الى من الجواميس الصدقة كلها فان استوت فليأخذ من ايتهما شاء اذا كانت في كل واحد منها السن الواجبة والا تعين الوجود ولا يجبر على شراء النوع الاخر فاذا وجبت في ذلك الصدقة بضم صدق بتشديد الدال ببناء الجمل الصنفان جميعا قال الجاهلي يعني ان يريه بذلك انه اذا وجبت فيها واحدة اخرجت على ما تقدم ذكره وكان ذلك صدقة عن الصنفين ويحتمل ان يريه ان وجبت في كل صنف من ذلك الصدقة صدق الخمس وما علم ان كلام الصنف

يتمثل ان كبره لا سبق ويحتمل البيان لمصلحة مستفيدة من اهل الاحتمال الاول فيكون تقدير العارية اذ وجبت في ذلك اى المذكور من الانواع المختلفة الصدقة بالضم ثم ادى الصدقة على التفصيل المذكور (صدق الصنفان) اى ادى الصدقة عن الصنفين المذكورين (بجبر) وعلى هذا الاحتمال يكون الغرض من هذا الكلام دفع ما يتوهم انه اذا ادى من احد التوأمين ببقى النوع الاخر غير مصدق وما على الاحتمال الثاني فيكون المعنى اذا وجبت في ذلك اى كل من النوعين المختلفين (الصدقة) مستقلة بان يكون الماشية بمقدار تجب فيها الشاة ويكون الصنفان متساويين ومصدق الصنفان جميعا اى تؤخذ الصدقة من كل صنف مستقلا وبهذا الاحتمال شرح الزرقاني كلام المصنف ولم يذكر الاحتمال الاول فقال بعد كلام المصنف كثر ثمن من البقر مثلا جواميس فليأخذ من كل بختيا الى ١٣ له قوله قال مالك من افاد اى استفاد قال الحمد اخذت المال استفدت وامطيت منه ماشية بالنصب من ابل او بقرا وغنم وبيان لما شئنا فاصدقة عليه حتى يحول عليها الحول من يوم افادها لان وجوب الزكاة بعد حولان الحول الا ان يكون له قبلها نصاب ماشية ثم فسر النصاب فقال والنصاب ما تجب فيه الصدقة اى نصاب كل شئ بمقدار ما تجب في ذلك المقدار الصدقة وهو لثمة الاصل واستعمل في العرف في اقل ما تجب فيه الزكاة ثم بين تفصيل اكل النصاب في الماشية فقال اما خمس ذود من الابل واما ثلثون بقرة واما اربعون شاة فاذا كان لرجل مثلا خمس ذود من الابل او ثلثون بقرة او اربعون شاة ثم افاد اليها ابلا او بقرا وغنما فليأخذ او كثيرا باشتراء او هبة او ميراث اى ان يجمع استفادها فانه يصدقها اى يؤدى صدقة هذه المستفادة مع ماشيته التي كانت عنده قبل الاستفادة حين يصدقها اى حين يؤدى صدقة الماشية الاولى وان لم يحل على الفائدة الحول قال الزرقاني في اصله في فائدة الماشية ان لم يكن عنده نصابا قبل ذلك استوفى بالجمع حولا وان كان له نصاب من نوع ما افاد في الفائدة على حول النصاب ولو استفادها قبل الحول بيوم وربع قال ابو حنيفة وقال الشافعي وابو ثور لا نعم الغنم ويترك كل على حوله الا انما الماشية فتشك مع ايمانها ان كانت نصابا لم يتغير ثلث ولا يذهب عليك ان المذكور ينهنا حكم فائدة الماشية والمذكور سابقا قبيل الزكاة في المحدث فائدة السمين ودفن المالكية في الفائدة بين فنى شرح الكبير وممن الفائدة من النعم للنصاب من خمسة وان حصلت قبل تمام حول النصاب بمظنة لا اقل من نصاب بل نعم الاولى للتأخير وهذا بخلاف فائدة العين فانها لا نعم لنصاب قبلها بل يستعمل بها ويبقى كل مال على حوله والطريق ان زكاة الماشية موكولة للساعي فلو نعم الثانية لاول لادى الى خروجه مرتين ففقه مشقة وعظمه فثبت العين فانما موكولة لادبها الى ١٣ له قوله وان كان ما افاده اى استفاده من الماشية بيان لما الى ماشية قد صدقت بتمشيد الدال ببناء الجمل اى صدقها بالها شئ او الواهب او المورث قبل ان يشتريها المستفاد وقبل ان يقبل السديت بيوم واحد وقبل ان يرثها بيوم واحد فانه اى المستفاد يصدقها مع ماشيته ولو كان مالك الاول ايضا فانه مال زكى مرتين حين يصدق ماشيته التي كانت عنده من قبل الاستفادة ١٣.

يصدقها مع ماشيتها حين يصدق ماشيته قل يعبى قال مالك وإنما مثل ذلك مثل الورق يزكيا الرجل ثم يشترى بها من رجل آخر عرضاً وقد وجبت عليه في عرضه ذلك إذا باعه صدقة فيخرج الرجل الأخر صدقتها فيكون الأول قد صدقها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغد قل مالك في رجل كانت له غنم لا تجب فيها الصدقة واشترى إليها غنماً كثيرة فجب في دونها الصدقة أو ورثها أنه لا تجب عليه في الغنم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها بأشتراء أو ميراث وذلك إن كل ما كان عند الرجل ماشية لا تجب فيها الصدقة من ابل أو بقرة وغنم فليس بعد ذلك نصاب مال حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة فذلك النصاب الذي يصدق معه ما أفاد إليه صاحبه من قليل أو كثير من الماشية قل مالك ولو كانت لرجل ابل أو بقرة وغنم فجب في كل صنف منها الصدقة ثم أفاد إليها بغير البقرة أو شاة صدقها مع ماشية حين يصدقها قل يعبى قال مالك وهذا الجواب سمعت إلى في هذا قل مالك في الفريضة تجب على الرجل فلا توجد عندهما أن كانت بنت مخاض أخذ مكرهما بن لبن ذكر أو أن كانت بنت لبون أوحقة أو جهنة

له قوله قال ما لك وانما مثل ذلك بفتح الهم والمثلثة

قال الزرقاني ان حارسه مثل الورق يزكيا الرجل ثم يمشي بها اي يتكلم الورق في رجل
فخرج عنها وقد وجبت عليه اي على البائع في عشرة ذلك اذا ما حرم الصدقة بالاعتصاف فاعل وجبت
ذلك لما تقدم في محل من مذهب مالك ان الحكم يرد في ماله بعد البيع لم يخرج الرجل
الاخرى البائع صدقتها هذا اليوم لما قد وجبت الصدقة على عرضه بعد البيع وقد باع فيكون
الاول اي الاول اي المشتري قد صدقتها بتشهيد الدال
اي الصدقة هذا اليوم لما قد وجبت الصدقة على الورق منه ويكون الاخر
اي البائع قد صدقها من الفل فليس عليه بالتجارة في الخدم ولا مبيع في ذلك فان العين
تجوز فيه الزكوة في عام واحد مرات باختلاف المالك واستثنى الخفية بعض الصوف
لما سياتي من البراءة والتجارة وقد وقع في بعض النسخ العربية اختصار في هذا الساق كما في
نسخة الزرقاني والتوجيه وساقها يخرج الرجل الاخر صدقتها هذا اليوم ويكون الاخر قد
صدقها من الخاء الخ وبقي النسخ العربية والسندية كلها متطابقة على الساق السدي
عشرة ١٣ **١٤** قول قال مالك في رجل كانت لغنم مثلا بمقدار لا تجب فيها
الصدقة لتقصاها من النصاب كعشرين مثلا فاشترى اليها غنما كثيرة الغنم مثلا تجب فيها
ونما في اقل منها الصدقة او دفعها او دهبها لان لا تجب اليه في الغنم كلها اي
مالك والعشرون كلها صدقة بالتفكير في النسخ السندية والتعريف في المصرية حتى
يحول فيها التحول من يوم اذ احادها اي متى يتحول التحول من يوم استغدا لا لغنم باشتراء
الصدقة او بويراث او بهبة وذلك اي ووجهه ان كل ما كان من هذا الرجل من ما يشبهه لا تجب فيها
الصدقة لتقصاها من النصاب والجملة صدقة لما يشبه من ابل او بقرا فغنم بيان لما يشبه
فليس بعد بناء الضامع الجبل من الحداد كما في جميع النسخ العربية والشرع و
النسخ السندية يلفظ بعد بمجموعة في اوله وسكون العين ذلك الموجود عند نصاب
الان قلت من النصاب بل هو موقوف فلا تجب فيه الزكوة في كل نوع من احاديث يكون
منه من كل منفه منها اي من الانواع الشبهة ما تجب فيه الصدقة اسم يكون فاذا احاد
منه مقدار تجب فيه الزكوة فذلك جهة النصاب الذي يصدق اي يرد في الوصول
منه صدقة للنصاب وهو غير معه اي مع النصاب ما افاد اي استغدا والبرحاجه

اللفظة صاحبه فاعل يصدق وما اتاد اليه ملعول من قليل او كثير
بيان لما من الماشية بيان لتقليل او كثير والماصل ان الاستفادة
والاستفادة الى غير النصاب لانهم فيه الزكوة حتى يحول بعد تكميل النصاب
به قال المصنف ٣٣ قوله قال مالك ولو كانت لرجل اهل او بقر او غنم
مقدار ثوب في كل صنف منها الصدقة ببلوغ النصاب ثم اتاد اليها بغيره
وإذا صدق ما ذكرناه مع ما يشتهر التي كانت عنده قبل الاستفادة مبن يصدقها
ذلك لان الاستفادة الى النصاب يذكر مع الاصل كما تقدم وقد وقع التكرار في ذكر
هذه العزوف والمخفة موافقة لم في ذلك ففي الدر المنثور والاستفاد ولو بهت
وادى وسط الحول يضم الى نصاب من جلس فيه كونه يحول الاصل ولوا في زكوة
مقدرة ثم اشترى به سائمة لا تضم قال ابن مابدين قوله يضم الى نصاب قيد به لانه
لو كان النصاب ناقصا وكمل بالاستفادة فان الحول يشعق عليه منه الكمال ٣٣
قوله قال مالك وهذا جاب ما سمعت الى في هذا قال ابا جني يذ يحمل معينين امة بها

انه يجب هذا القول دون غيره من الاقوال دليلا على هذا يقال زيد احمى بحال وان كان لا
لغيره وعلى هذا المعنى بيت حسان **هـ** استجوه وسلمت لم يغبوه فشرى لغيركم الفداء
فقال شركا ولا شرني النسي على الله عليه وسلم ويحمل ان يريد ان سائر الاقوال لها
عنده وجهه ودليل محتمل يقتضي محبة له لا لبا ل ذلك الدليل الا ان دليل هذا القول ايض
دارج فكلون الفصل على بابها في الشاركة الحرة **هـ** قوله قال مالك في الفريضة
اي السن العيين الذي يجب في الزكاة يجب على الرجل فلما توجده منه انما هي الفريضة
ان كانت بنت فمضى علم توجدها ببناء المصوم في النسخ الندية اي المصدق وبناد
المجمل في المصرية مكانا ناسي بدل بنت الخ من ابن بون وذكرها لف النصب في
النسخ الندية فمضى موصوفه فعول لافذ وبدون الالف في النسخ المصرية فمضى
نائب فاعل قال الياما هذا قال من وجبت عليه بنت فمضى ولم توجده عنده ووجه
ان بون فاعل يؤخذ منه وتجزئ ولا خلاف في ذلك الزكاة الزكاة وان كان افضل
قيمة منها وهذا الحكم متفق عليه ولذا حتى الاجماع على اجزاء ابن بون ابن رشد في البهارة
والموثق في الخ من قال الزكاة وان كان اقل قيمة منها حتى عليه الاجماع فمثل خان
المدارعة الخفية على القيمة وعليه يحمل الحديث قال الامام الحسن في المبسوط اذا وجب
عليه ابنة بنت فمضى ووجه ان بون فاعل فمضى فاعله وعند الشافعي ثنتين وهو
وايه من ابى يوسف في الامالي واستدل في ذلك بهذا القول ولكن القول انما
اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا المعاملة في المائتين معنى فان الثالث من الابل
افضل قيمة من الذكور والمائة افضل قيمة من جملته فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
بزيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الاثنية في المنقول منه ونقصان الذكوة في
المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول منه ولكن هذا يختلف باختلاف
الادوات والامكنة فلو عيننا هذا من البيون من غير اعتبار القيمة ادى الى المصاير بالاعتقاد
اداة الحاف باباب الاموال الحرة في البذل ثم لو لم يحد واعد امنا لانت فمضى والا بن
بون فقال مالك واهم وجهها ثنتين عليه فمضى بنت فمضى والاصح عند الشافعية
لان بشرى ايها شاذ قال الزكاة في تقديم كلام الموثق في ذلك مفصلا وكفى
احول الخفية لا يحتاج الى مثل فمضى من ابى عليه قيمة الواجب كيف ما شاء **هـ**
هـ قوله وان كانت الفريضة الواجبة عليه بنت بون اذ حقه اذ حقه
ولم يكن اي الحق وجبت عليه عنده لان على رب المال ان يبتاعها من الناقصة الواجبة
من الافراز المذكورة لاحق يا تيسر ما اس عطيها المصدق ولا يكفي بنينا الحق على بنت
البيون ولا الجذع حمل الحق ووجه قال الجمهور من الخلفاء قال الموثق بعد ما ثبت جواز
ابن البيون حمل بنت الفاض ولا يخبر بعض الذكوة بزيادة سن في غير هذا الموضع
ولا يخبر به ابن مخرج عن بنت بون فمضى ولا من الحق هذا ما وجد وما وجد وما وجد
القاضي وابن عقيل يجوز ذلك مع عدمها لانها اعلى وافضل فيثبت الحكم فيها بطريق
التيسير ولذا اذا نص فيها والاصح قياسا على ابن بون مكان بنت فمضى لان زيادة
سن ابن بون على بنت فمضى شيع بها من صفات السباع وهو امر الضمير بنفسه ويرد
الماد ولا يجر هذا في الحق مع بنت بون لانها بشرى كان في هذا فلم يجرى الامم والسن
فلم يقابل الا بتوجيه الزكاة

واحد والفعل واحد والمراح واحد واللب واحد ^{بأنه واحد} قال الرجلان خيلطان وان عرف كل واحد منهما ماله من ماله صاحب قال والذي لا يخفى ماله من ماله صاحب ليس بخيلطان ^{بأنه واحد} قال مالك ولا تجب الصدقة على الخيلطين حتى يكون لكل واحد منهما من الغنم ما تجب فيه الصدقة ^{بأنه واحد} قال مالك وتفسد ذلك انه اذا كان لاحد الخيلطين اربعون شاة فصاعدا وللآخر اقل من اربعين شاة كانت الصدقة على الذي له اربعون شاة ولم تكن على الذي له اقل من ذلك صدقة ^{بأنه واحد} قال مالك فان كان لكل واحد منهما من الغنم ما تجب فيه الصدقة جمعاً في الصدقة وجبت الصدقة عليهما جميعاً فان كانت لاحدهما الف شاة واقل من ذلك فما تجب فيه الصدقة وللآخر اربعون شاة او اكثر فما خيلطان يتأذان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدامو لهما على الالف بمحضتها وعلى الاربعين بمحضتها ^{بأنه واحد} قال مالك الخيلطان في الابل بمنزلة الخيلطين في الغنم جميعاً فان كانت الصدقة جميعاً اذا كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس دود من الابل صدقة وقال عمر بن الخطاب في سائمة الغنم اذا بلغت اربعين شاة شاة ^{بأنه واحد} قال يحيى قال مالك وهذا احب ما سمعت اتي في ذلك وقال عمر بن الخطاب لا يجتمع بين مفترق ولا يفترق بين مجتمعة خشية الصدقة

عليه وسلم لا يجتمع بين مفترق ولا يفترق بين مجتمعة خشية الصدقة وكان من عليين فانما يترجمان بالسوية فان كل واحد من المفترقين ازل مفهوم هذا الحديث على اعتقاده وذلك ان الذين راوا الخطة تأثروا بما قالوا ان في قوله صلى الله عليه وسلم المذكورين دلالة واحدة ان ملك الخيلطين ملك رجل واحد فهذا الامر يخص بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس دود من الابل صدقة والذين لم يقولوا بالخطة فقالوا ان الشكرين قد يقال لهما خيلطان فيجوز ان يكون قراره السلام لا يجتمع بين مفترق ولا يفترق بين مجتمعة فانهم قالوا ان ينقسم ملك الرجل الواحد قسمته توجب كثرة الصدقة واذا كان هذا احتمال في الحديث وجب ان لا يخص به الاصول الثانية المجمعة عليها الخ منقرا ثم الذين قالوا بتأثير الخطة اشكوا في ثلثة مواضع الاول هل تأثر الخطة بغير الاشياء كلها او بعضها بالاشياء والثاني في صفته الخطة التي لما تأثر والثالث هل يعد نصاب الخطة انصافاً مالك واحد سواء كان لكل واحد منهم نصاب او لا انما يكون زكوة الرجل الواحد اذا كان لكل واحد منهم نصاب كامل وذكر المصنف مسلكه في هذا الاختلافين ^{بأنه واحد} **هـ** قوله قال مالك في صفته الخطة التي تؤثر في الزكوة ان الخيلطين اذا كان الراعي لما يشترها واحد والفعل اي وكما لا يشترها واحد والمراح يعنى الميم على الاشراف ففتح محل اجتماع الماشية للبيت اولاً فثالثه واحد والدلوى اي آلة الاستقاء وقيل كناية عن المياه واحد فاحاطان بمبتدأ الخيلطان خبره وبقوله في شرطان احدهما نية الخطة والثاني ما ذكره بقوله ولو عرف بالواو في جميع النسخ كل واحد منهما ماله من مال صاحبه قال الزرقاني الواو للمال لا للباينة بديل قوله قال مالك والذي ^{بأنه واحد} **هـ** قوله لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخيلطان انا هو شريك فقط لا خيلطان انتهى ما قاله الزرقاني واذا كان الواو ماله فلفظته ان يفتح الهزة وها هو كلامه ان الخيلطين شراكلان وهو ظاهر كلام الموطأ وهو كلام الباجي اذ قال ذهب ابو حنيفة الى ان الخيلطين شريك وذكر مالك وروى ان الخيلطين شريك وان الخيلطين هو الذي يعرف ما يشتره وان الذي لا يعرف ما يشتره هو الشريك الخ فلو لم يجد فيه المعرفة في فروع المالكية من كيدوا الخطة والظاهر عندي انه ليس بشريك الخيلطين اعلم ان الشريك وعينه على هذا فتأمل كلام الموطأ ان الواو فيه وصية ونقطة ان بكسر الهزة والمعنى ان الخيلطين من وجد في مالها الشرايط المذكورة ولو عرفنا ما لها وما الذي لا يعرف ماله ليس بخيلطين فقط بل هو شريك ايضا فتأمل الخيلطين والشريك في كلام الموطأ تعالى العام الخامس ^{بأنه واحد} **هـ** قوله قال مالك ولا تجب الصدقة على الخيلطين حتى يكون لكل واحد منهما زاد في النسخ الهندية بعد ذلك من الغنم وليست هذه الزيادة في الهندية فان كانت صحيحة فذكرها ليجرد المثال كما ان المصنف بنى المثال الا على الغنم والا فالحكم لا يخص بالغنم بل بغير الماشية كلها ما تجب فيه الصدقة يعني لا تؤثر الخطة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب كامل فان كان لكل واحد منهما اقل من النصاب ولو كان المجموع نصاباً كاملاً فلا زكوة عليها عنه المالكية خلافاً للشافعية والحنابلة كما تقدم من مسلكهم وان كان لواحد منهما نصاباً كاملاً وللآخر اقل من نصاب فحكي في الزكوة حكم المفترق على السامعي ان يأخذ الزكوة من ما يشتره خاصة ^{بأنه واحد} **هـ** قوله قال مالك وتفسير ذلك اي الكلام المذكور سابقاً ووافقه المصنف بالمثل فقال اذا كان لاحد الخيلطين اربعون شاة مثلاً فصاعداً اي فاكثر من الاربعين يعني يكون له نصاب النصاب او اكثر منه ولا يخفى الاخر الخيلطين اقل من اربعين شاة اي اقل من النصاب ولو لم يواحدة كانت الصدقة على الذي له اربعون شاة فصاعداً ملكه النصاب وحكم حكم المفترق ولم يكن على الذي له اقل من ذلك صدقة بالرفع اسم لم يكن ينقص من النصاب ^{بأنه واحد} **هـ** قوله قال مالك وان كان لكل واحد منهما ولو لم يكن ايضا لفظاً من الغنم في السنة لا للمهرية كما تقدم ما يجب فيه الصدقة اي يكون لكل واحد منهما نصاب كامل جمعا وبناء المجموع اي كلا النصابين في الصدقة ويجب الصدقة في المجموع وجبت الصدقة عليها اي المالكين جميعاً بقدر ما لهما كالاك الواحد ووافقه ايضا بالمثل مثل السابق

فقال فان كانت لاحدهما الف شاة واقل من ذلك اي اقل من الالف بشرط ان لا يكون اكل من النصاب ولذا قيده بقوله ما تجب فيه الصدقة ولا غيرها فانما اربعون شاة او اكثر فما خيلطان يؤدان الزكوة على سنة الخطة ويترادف الفضل الى الماخوذ من نصاب احدهما الزائد بينهما بالسوية ثم فسر السوية بقوله على قدر عدامو لهما فاذا كان لاحدهما الف وللآخر اربعون فيكون الماخوذ على الالف بمحضتها وعلى الاربعين بمحضتها قال الزرقاني فاذا اخذ السامعي من الالف والاربعين عشرة كان على ذي الالف منها تسعة قلت وهذا وهم من الشايع لانه لا وجه لان يؤخذ من ذي الالف تسعة شياء بل تقض قيمته عشرة شياء على الف واربعين فما يساوي الالف يكون على ذي الالف وما يساوي الاربعين يكون على ذي الاربعين فيكون على ذي الالف تسعة شياء وستة عشر جزءاً من ستة وعشرين جزءاً من الشاة العاشرة على ذي الاربعين عشرة اجزاء من ستة وعشرين جزءاً من الشاة العاشرة على ذي الاربعين عشرة اجزاء من ستة وعشرين جزءاً من الشاة واحدة لا يفرق في الخيلطين اخذ السامعي من شياء عشرة يرجع على صاحبه بذلك النصاب وذلك لان الاربعين الجزء السادس والعشرون من الف واربعين فيكون من الماخوذ الجوز الواحد لصاحب الاربعين وخمس وعشرون جزءاً لصاحب الالف فتأمل ^{بأنه واحد} **هـ** قوله قال مالك الخيلطين في الابل بمنزلة الخيلطين في الغنم اي تأثر الخطة في الابل كما تأثر في الغنم ويظهرها ما يشتره في الغنم من الشروط وكذلك الخطة في البقر تجتمعان في المهرية وتجتمعان في الهندية في الصدقة جميعاً ويؤخذ الواجب من مجموعها اذا كان لكل واحد منهما اي من الخيلطين ما تجب فيه الصدقة اي مقدار النصاب وذلك اي دليل اشتراط النصاب لكل واحد من الخيلطين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس دود من الابل صدقة فمفهوم النسخي يشي الخيلطين ايضا وقال عمر بن الخطاب في كتاب الصدقة المذكور قبل ذلك في سائمة الغنم اذا بلغت اربعين شاة بالانصاف شاة بالرفع بقوله فقيد الزكوة ببلوغ النصاب قال الباجي واستدل في الغنم بقوله عمر وهذا يحتمل الوجهين احدهما ان يذهب الى ثبوت الخطة في النصاب الكامل ويعنيها فيادون النصاب واستدل على انتفاء الزكوة فيادون النصاب بقوله النبي صلى الله عليه وسلم في الابل واستدل على ثبوتها بعد كمال النصاب بقوله عمر فثبت الحكمان بالدين والوجه الثاني ان يرد بذلك نفق الزكوة فيادون الاربعين على حسب نفيتها في الابل فيادون الخمس وذلك لا يكون الا من باب دليل الخطاب ^{بأنه واحد} **هـ** قوله قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك ووافقه الثوري وغيره قلت وكذلك قالت الحنفية ان الخيلطين او الشراطين لا يجب في مالها الزكوة اذا لم يملك نصاباً كاملاً وان ملك احدهما يجب في ماله واما انكارهم الخطة فتناه انهم يشكون تأثر الخطة في نقص الزكوة او زيادتها قال ابو عمر مجموعاً ان المنفرد لا يلزمه زكوة واشكوا في الخيلطين ولا يجوز نقص اصل مجمع عليه رأي مختلف فيه وقال الشافعي واحدهما صاحب الحديث اذا بلغت ما يشترها النصاب وجبت وان لم يكن ملك نصاب ^{بأنه واحد} **هـ** قوله قال مالك وقال عمر بن الخطاب في كتابه في الصدقة المتقدم لا يجتمع بين مفترق يشتره الغنم او الشراطين كما تقدم ولا يفترق بين مجتمعة خشية الصدقة انه اي عمر بن الخطاب يعني بذلك اصحاب المواشي اي المالك كما هو ظاهر مقتضى قوله خشية الصدقة قال ابو عمر قال مالك وتفسير قوله لا يجتمع بين مفترق او متفرق بالمثل فقال ان يكون النفر الشفعة الذين يكون لكل واحد منهم اربعون شاة بالنصاب فيزده وجبت على كل واحد منهم في سنة الصدقة بالرفع فاعلم وجبت معنى ملك النصاب ومعنى البول فاذا اقليم بظلمة مجزئة اي اشترط عليهم المصدق بغير الجهم وتطهير العاد وكسر الدال الشدة اي السامعي مجموعاً غلطة لئلا يكون عليهم فيما لا شاة واحدة لانها وليفتة ثمانية وعشرين فنوا من ذلك اي هذا الاخطا لتسهيل الصدقة ^{بأنه واحد} **هـ**

غذاء الغنم وخياره السخلة الصغيرة حين تشتم والربا التي قد وضعت فهي تربي ولدها ولما خضع في الحامل ولاكولة في شاة اللحم التي تسمن لتؤكل قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا تجب فيها الصدقة فتولد قبل ان يأتيها المصدق بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة بولادتها قال مالك اذا بلغت الغنم بالادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة وذلك ان والدته الغنم منها وذلك تخالف لما افيد منها باشتراء او هبة او ميراث ومثل ذلك العرض لا يسبله ثمنه ما تجب فيه الصدقة ثم يبيعه صاحبه فيبلغ بربحه ما تجب فيه الصدقة فيصدق بربحه مع رأس المال ولو كان ربحه فائدة او ميراثا لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افادته او ورثته قال مالك فغذاء الغنم منها كما ان ربح المال منه قال مالك غير ذلك يختلف في وجه واحد انه اذا كان للرجل من الذهب والورق ما تجب فيه الزكاة ثم افاد اليه مالا تركه ماله الذي افاد فلم يزكه مع ماله الاول حين يزكيه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افادها ولو كانت لرجل غنم او بقرا او ابل تجب في كل صنف منها الصدقة ثم افاد اليها بغير او بقرة او شاة صدقها مع صنف ما افاد من ذلك حين يصدقها اذا كان عنده من ذلك الصنف الذي افاد نصاب ماشية قال مالك وهذا حسن ما سمعت في هذا اكله العمل في صدقة

راس المال الذي بلغ مجموعها النصاب وتقدم الكلام على دفع المال وتقدم ايضا ان العبرة عند المالكية في حول الزرع حول الاصل طائفا للجهور ولو كان ربحه بالرفع اسم كان والغير الى المال الذي كان منه موجودا قبل ذلك والظاهر ان الزرع عليه منى مما زاد لم يزد من الشرايع فترى ان الزرع والفائدة منه متقايان فالمراد بالزرع بهنا مطلق النماء واذا ضاع الزرع الى الليل الذي كان منه ايضا مما زكى ويحتمل ان يكون ربحه من ماله فغيره المخلول الى المستفاد فائدة بالتصنيف غير كان او غير ذلك فمما تقدم تعريف الفائدة في عمله او ميراثا فيصير بعد تقسيم لان الميراث يدخل في الفوائد منه لم تجب فيه اي في النماء الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افادته او ورثته والحاصل انه ربحه شاة نداء الماشية بناد العين بان كما يضم ربح العين الى العين لا يحصل منه فذلك يضم نداء الماشية الى الماشية لا يحصل منها وكان فائدة العين لا يضاف الى العين السابق بل ان كان العين السابق نصابا لغيره حول الفائدة من يوم افادها وان كان العين السابق ناقصا يضاف السابق الى اللاحق ويحتمل الحول من يوم الافادة ان ماله النصاب كاملا بمجموعها فذلك فائدة الماشية ان كان السابق ناقصا يضاف الى الفائدة ويجب الحول من حين كان النصاب الا ان السابق في الماشية ان كان كاملا تنضاف الفائدة الى السابق بخلاف كامل العين وهذا هو الفرق بين نداء الماشية ونداء العين كما سيظهر عليه المصنف قريبا ١٢ **قوله** قال مالك فغذاء الغنم اي سبلها منها اي من الغنم كما ان دفع المال منه اي من المال فذكر هذا الكلام بطريق التسمية للكلام السابق بعد ذكر التشبيه منفصلا ولما كان ظاهر هذا الكلام ان نداء العين ودفع المال حكمها واحد مطلقا وقد كان بينهما اختلاف في بعض الامور تميز على ذلك بقوله قال مالك غير ان اي نداء العين ونداء الماشية يختلف فيما بينهما في وجه واحد وفي النسخ المعربة في وجه آخر والثوذي واحد وهو ان اذا كان للرجل من الذهب او الورق اي العين ما تجب فيه الزكاة اي مقدار النصاب ثم افاد اليه مالا اخر اقل من ذلك لغيره بطريق الفائدة ترك الاستفاد ماله الذي افاد اي استفاد فلم يزكه مع ماله الاول من يوم يزكه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افادها حتى يزكى المال الاول على حوله ويترك الفائدة على حوله ولو كانت لرجل منم او بقرا وابل اي ولو كانت له ماشية باي نوع كانت تجب في كل صنف منها الصدقة بالرفع فاعل تجب في الجملة صنفه غنم وخواشا والمراد كونها بمقدار النصاب ١٣ **قوله** ثم افاد اليها اي الانواع الثلاثة اي نوع كانت بغير او بقرة او شاة لشرايها لثالث صدقها اي ادى صدقة الفائدة مع صنف ما افاد من ذلك المذكور من الانواع الثلاثة معين بعدد قسمة اي يؤدي صدقة هذا الصنف اذا كان عنده من ذلك الصنف الذي افاد اي استفاد نصاب ماشية بالرفع اسم كان وما حصل الكلام ان بينها فرقا بوجه واحد وهو ان الماشية اذا استفاد منها شيئا وعنده نصاب من جنسها فحكم الفائدة في الحول حكم اصل النصاب وقسم الفائدة معه وتزكى معين يزكى وفي العين بخلاف ذلك يزكى الفائدة كمولها والنصاب الذي كان منه حوله ولا يشترط عليك هذه المسئلة اي ضم فائدة الماشية الى النصاب بما تقدم قريبا من قوله وذلك مخالف لما افيد منها باشتراء او هبة لان المذكور بهنا ضم الفائدة الى النصاب الكامل فتقسم اليه وقوى معه وهناك كان النصاب ناقصا فلا تضم الى النقص بل يضم الى النقص الى الفائدة فان كانت المجموعة نصابا حسب الحول من يوم الافادة وان لم يحصل من مجموعها نصاب يعنان الى النشأة وهكذا كما مرع به في الشرح الكبير ١٤

واخذنا الاوسط قال مالك في شرح الاغلاط المشكوك من آخر عمره السخلة الصغيرة حين تنتج ببناء الجمل من الانتاج اي ساعته تولد قال الاذهري يقول العرب لاولاد الغنم ساعته تفضيها اسما من العنان او المعز ذكر كان او انشئ سخلته وفي الجمع السخلة يفتح سين فجمعه ولد معز او عنان ذكر او انشئ وقيل وقت ومنعه وقال الموفق السخلة يفتح سين وكسرهما الصغيرة من اولاد المعز والول التي قد وضعت قال المجدد الربيعي كجلى الشاة اذا ولدت واذا مات ولدها ايضا والمهيشة النجاشي بان يعنى لما من ولادتها نصف شريك قال الاذهري او طرنا كما نقله الجوهرى كذا في شرح الاقتناع وفي المتن قال احمد الربا التي وضعت وهي تربي ولدها يعني قرينة العبد بالولادة وتقول العرب في رباها كما تقول في نفاصا الا وفي الجمع هي التي تربي في البيت من الغنم لاجل اللبن وقيل شاة قرينة العبد قال ابو زيد ليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال ابو زيد ليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال صاحب المعجم وانا في المعز فاصح وقال جماعة من المزمز والعنان وربما أطلق في الابل في تربي ولدها اشارة الى وجه التسمية بذلك ١٥

قوله والماعض هي الحامل قال المجدد الماعض من النساء والابل والنساء المغرب وفي المتن قال احمد الماعض التي قد مان ولدها فان كان في بطنها ولد ولم يمن ولدها فهي خلفته المزدول كونه يفتح فضم سمى لاجل كذا في شرح المناجى هي شاة الغنم التي تسمن لتؤكل كلا الفعلين ببناء الجمل وفي الجمع وقيل الخصى وفي شرح الاحياء من المصباح هي الشاة تسمن وتقول لتسمن وليست بساعة فهي من كرائم الاموال الم ١٦ **قوله** قال مالك في الرجل يكون له الغنم بمقدار ما تجب فيها الصدقة لعدم بلوغها النصاب فتولد بموت احدى الن يمين في الفسخ المندية ويره يبطه الزدقاني وفي اكثر النسخ المصرية باشتائها قبل ان يأتيها اي الغنم وفي نسخة ياتيه اي المالك المصدق بالرفع اي السامي بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة اي تبلغ النصاب بولادتها قال مالك اعاده لمطول الفضل اذا بلغت الغنم بالادها اي ولو بسبب مداد ولادها ما تجب فيه الصدقة وهو النصاب فعليه فيها الصدقة وذلك اي وجه ذلك ان ولادة الغنم منها فيجب منها والولادة معدة بمعنى المولودة ففي مثار الصالح ولدت المرأة ولادة الخاتم الفخا كذا في النسخ المصرية وفي المندية ان والدة الغنم منها فيحتمل ان يكون معناه او بمعنى المولودة ١٧ **قوله** وذلك اي حكم الانتاج من ثلث ما افيد منها اي من الماشية باشتراء او هبة او ميراثا اي بسبب آخر غير الانتاج يعني ان الانتاج يعنى والغادة لا تضم لانها لا تحصل بسبب الاصل والمراد بالعدم تكميل النصاب يعني ان كان النصاب السابق ناقصا يكمل بالانتاج فيضم معه ويكون حوله حول الاصل بخلاف الفائدة فانها لا يكون حولا حول الاصل بل ان كان الاصل ناقصا يضم الى الفائدة ويحتمل الحول من يوم يكمل النصاب وفيه خلافان الخفية فانه يعنى مدبه مطلقا سواء كان نتاجا او ميراثا لان الحول منه هم لاهسب الامن وقت كمال النصاب وهر قال الجوهرى تقدم قريبا من ابن رشد قال القاضى في شرح النجاشية يعنى المستفاد ووسط الحول الى نصاب من جنسه سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب او لم يكن وقال الشافعي ومالك ان كان المستفاد بسبب من النصاب ضم وان لم يكن بسبب منه لا يضم ١٨ **قوله** ومثل ذلك اي مثل الانتاج العرض بالفتح اي عرض التجارة لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة اي لا يبلغ مقدار النصاب ثم يبيعه اي العرض حاجه اي المالك فيبلغ ثمنه بربحه ما تجب فيه الصدقة اي مقدار النصاب كرجل اشترى عرضا بمائة درهم ثم باعه عاشر درهم فيصدق اي يؤدي صدقة درهم مع

عَامِلِينَ إِذَا جُمِعَتْ قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكُ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ حَبْ جِبِ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَابْلَه مَائَةً بَعِيرٍ فَلَا يَأْتِيهِ السَّاعِي حَتَّى
تَجِبَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ أُخْرَى فَيَأْتِيهِ الْمَصْدُقُ وَقَدْ هَلَكْتَ ابْلَه الْأَخْبَصُ ذُو دِقَالٍ مَالِكُ يَأْخُذُ الْمَصْدُقَ مِنَ الْخُمْسِ ذُو الصَّدَقَتَيْنِ
الَّتَيْنِ وَجِبَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ شَاتَيْنِ فِي كُلِّ عَامٍ شَاكَةٌ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ يَوْمَ يَصْدُقُ مَالُهُ فَإِنْ هَلَكْتَ مَا شِئْتَهُ أَوْ
نَمْتَ فَأَنْتَا يَصْدُقُ الْمَصْدُقُ ذِكْرًا مَا يَجِبُ يَوْمَ يَصْدُقُ وَإِنْ تَطَاهَرْتَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَصْدُقَ إِلَّا مَا وَجَدَ
لِلْمَصْدُقِ عِنْدَهُ فَإِنْ هَلَكْتَ مَا شِئْتَهُ أَوْ وَجِبْتَ عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَاتٌ فَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْهُ شَيْءًا مِنْهَا حَتَّى هَلَكْتَ مَا شِئْتَهُ كُلُّهَا أَوْ صَارَتْ
إِلَى مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ فَإِنَّهُ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ وَلَا ضَمَانَ فِيهَا هَلَكْتَ وَمَضَى مِنْ مَالِهِ النَّهْيُ عَنِ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي
الصَّدَقَةِ **مَالِكُ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ مَرَّ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ بَعَثُوهَا الصَّدَقَةَ فَرَأَى فِيهَا شَاكَةً حَافِلًا ذَلَّتْ خُرْعُهُ عَظِيمٌ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ مَا هَذِهِ
الشَّاكَةُ فَقَالُوا شَاكَةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ هَذِهِ أَهْلُهَا وَهِيَ طَائِفَةٌ لَا تَقْتَنُونَ النَّاسَ لَا تَأْخُذُ وَأَحْزَنَاتُ الْمُسْلِمِينَ نَكَبُوا عَنْ

بَارِئًا وَالشَّائِرَةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْعَيْنِ وَهِيَ الْقَوْلُ الْإِثْنَانُ لِلشَّافِعِيِّ وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ بِهِيَ الظَّاهِرَةُ
عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا الْقَوْلُ الَّذِي عَلَى الشَّرْعِ وَاسْلَمَ فِي أَرْبَعِينَ شَاكَةً وَقَوْلُهُ بِهَا سَقَتْ
السَّارَ الْعَشْرَ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ بِمَحَرَفٍ فِي وَحْيٍ لِلْعَرَفِيِّ وَانْمَا جَاءَ الْأَخْرَجُ
مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ وَصَدَقَتْ وَفَادَةُ الْخَلَّافِ إِنَّمَا أَكَانَتْ فِي الزَّمَنِ فَإِنْ مَالُهُ حَوْلَانٍ
لَمْ يَزِدْ ذِكْرًا وَجِبَ عَلَيْهِ وَأَنْشَأَ لِمَا مَعْنَى وَلَا تَقْصُرُ مِنَ الزُّكُوفَةِ فِي الْحَوْلِ الْإِثْنَانُ فَوَكَانَ
عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ شَاكَةً مَعْنَى عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أحوالٍ وَجِبَ عَلَيْهِ ثَلَاثُ شَاكَةٍ وَإِنْ قَلْنَا تَقْصُرُ
بِالْعَيْنِ وَكَانَ النَّصَابُ حَتَّى تَجِبَ الزُّكُوفَةُ فِي عَيْنِهَا فَحَالَاتُ عَلَيْهِ أحوالٌ لَمْ تَزِدْ كَوْنًا تَتَلَقَّضُ
الزُّكُوفَةُ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّصَابِ بَعْدَ مَا كَانَ نَصَابًا بِالْإِزْدَادِ عَلَيْهِ غَلَا ذِكْرًا فِيهِ
فِيهَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ النَّصَابَ نَقَصَ فِيهِ الزُّكُوفَةُ ١٣ **قَوْلُهُ** إِنَّمَا قَالَتْ مَرْيَمُ
الْمَجُولُ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ بَعَثُوهَا الصَّدَقَةَ فَرَأَى فِيهَا شَاكَةً حَافِلًا ذَلَّتْ خُرْعُهُ عَظِيمٌ
وَمِنْهَا مَحْفَلَةٌ ذَاتُ مَرْصَعٍ بَطْنُ الْعَصَادِ الْمُجْعَةِ وَسُكُونُ الرَّادِ الْمَهْلَةِ ثَدَى عَظِيمٌ أَيْ كَانَتْ عَظِيمُ
الْثَدَى لِأَجْلِ مَحْفَلِ الْبَطْنِ أَوْ خَلَقَتْهُ وَالْمَعْنَى عَلَى كُلِّ حَالٍ إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ خِيَارِ الْغَنَمِ فَقَالَ
عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ مَا هَذِهِ الشَّاكَةُ أَيْ مِنْ أَيْنَ جَاءَتْ فَقَالُوا شَاكَةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ عَمْرُو
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَا أَصْلَى هَذِهِ الشَّاكَةُ أَهْلُهَا بِالرَّفْعِ فَا عَمْرُو
أَعْلَى وَهِيَ مَحْفَلَةٌ مَرْيَمُ ابْنَةُ لَابِدَانَ كَرِهُوا إِعْطَانَهَا لِمَا فِيهَا مِنْ كَثْرَةِ الْبَطْنِ وَعَظَمِ
الْعِزِّ وَكَوْنِهَا مِنْ خِيَارِ الْأَمْوَالِ لِأَنَّ الْأَطْلَبَ مِنْ أحوالِ النَّاسِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا إِعْطَانَهَا لَهَا
وَيَشْكَلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَثَرِ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ مِنْهَا جَاءَ بِهَا يَتَمَثَّلُ عَلَى عَمْرِو بْنِ
أَنْ صَاحِبًا قَطَّاطًا بِهَا نَفْسُهُ وَقَالَ الْوَعْرَانُ أَخَذَتْ وَالشَّافِعِيُّ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ
كَوْنَهُ لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا مَوْضِعًا أَخَذَتْهَا وَلَمْ يَأْمُرْ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ بِأَنْ يَزِيدَ مِنْهَا زَرْقُونَ بِأَنْ مَشْهُورٌ
الْمَذْهَبُ أَنَّ السَّاعِي لَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا وَلَوْ بِأَنَّ يَأْتِيهِ مَا فِيهِ فَقَالَتْ هَذَا الزُّكُوفَةُ مَسْكُ
الْمَالِكَةِ أَذْكَالًا بِالزُّكُوفَةِ الْوَسْطَى وَهِيَ مَسْكُ الْخَفِيَّةِ فَمَا جَابَ بِهِ الْوَعْرَانُ فَقَالَ الْوَعْرَانُ
وَالْمَصْدُقُ لَا يَأْخُذُ إِلَّا الْوَسْطَى وَلَوْ كَرِهَ جَاءَ فِيهِ ١٤ **قَوْلُهُ** لَا تَقْتَنُونَ الْبَكْرَةَ النَّارَ
الْثَّانِيَةَ أَنَّ السَّاعِي أَصْلَ الْخَفِيَّةِ الْخَفِيَّةُ لَا تَقْتَنُونَ إِلَّا مَا اسْتَعْلَمَتْ فَيَأْتِيهِ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ
إِلَى الْبَاطِلِ كَلِمَةً وَالْمَعْنَى لَا تَقْتَنُونَ إِلَّا مَا اسْتَعْلَمَتْ فَيَأْتِيهِ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ
عَلَيْهِمْ لَا تَأْخُذُ وَحْدَانًا بَطْنُ الْبَكْرَةِ وَتَقْدِيمُ الْإِزْدَادِ الْمُجْعَةِ الْمَقْصُودُ عَلَى الرَّادِ الْمَهْلَةِ
جَمْعُ حَزْرَةٍ بِسُكُونِ زَايٍ عَلَى خِيَارِ مَالِ الرَّجُلِ لِأَنَّ مَا جَاءَ لَا يَزَالُ بِمَحْرُورٍ أَيْ بِمَحْرُورٍ
فِي نَفْسِهِ كَذَا فِي الْمَجْمَعِ يُطْلَقُ عَلَى الذِّكْرِ وَالنَّثَرِ وَيُرْوَى حَزْرَاتٌ بِتَقْدِيمِ الرَّادِ عَلَى الْإِزْدَادِ
قَالَ صَاحِبُ الْمَجْمَعِ الْمَشْهُورِ الْأَوَّلِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ هَذَا بِتَقْدِيمِ حَزْرَةٍ بِتَقْدِيمِ الرَّادِ
الْمَجْمُوعُ عَلَى الرَّادِ فِي اللَّغَةِ الْمَشْهُورَةُ ذِكْرُهُ فِي النَّبَايَةِ وَهُوَ خِيَارُ الْمَالِ وَفِي الْأَصْلِ كَانَتْ الشُّبْ
الْمَجْمُوعُ لِنَفْسِهِ وَذِكْرُهُ دَوْلَاتٌ وَوَدِدْتُ فِيهَا الْمَنْعَ عَنْ أَغْذَاءِ الْحَوَارِثِ الْمُسْلِمِينَ نَكَبُوا
بَشَدِيدِ الْكَافِ كَمَا فِي النَّبَايَةِ مِنَ الْحَمْلِ أَيْ تَخَوُّوا أَنْ يَحْمِلَهُمْ نَكَبُهُمْ لَأَنْهُمْ لَا يَزَالُونَ
عَنِ الطَّعَامِ أَيْ ذَوَاتِ الدِّقَالِ مَوْسَى بْنِ طَارِقٍ كَلِمَةً لِمَالِكٍ مَا مَحْتَاةً فَقَالَ لَا يَأْخُذُ
الْمَصْدُقُ بِمَوْتَاةٍ وَقَالَ الْإِبْرَاهِيمِيُّ أَيْ أَمْلَأُوا بِأَخْذِكُمْ مِمَّا يَكُونُ مِنَ الطَّعَامِ لَا بِدَابَّاتٍ وَفِي
الْمَجْمَعِ يَرِيدُ الْأَوَّلَةَ وَذَوَاتِ الْبَطْنِ وَنَحْوُهَا أَيْ أَمْلَأُوا مَعْنَا وَلَا تَأْخُذُوا فِي الزُّكُوفَةِ مَالِكُ
مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ أَنَّ قَالَ الْإِبْرَاهِيمِيُّ دَعَا نَحْنُ الشُّبْ بَطْنُ الْعَمْرَةِ
وَأَسْكَانُ الْمَجْعَةِ فَنَجِمَ قَبِيلُهُ مَشْهُودٌ أَنَّ عَمْرُو بْنَ سُلَيْمَةَ بَنَ سُلَيْمَةَ الْأَنْصَارِيَّ صَمَّالِي مَشْهُورٌ
مَاتَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ كَذَا فِي الْمُتَقَرَّبِ كَانَتْ بِأَتَمِّ مَصْدُقًا أَيْ مَا سَاوَى الْمَصْدُقَةَ فَيَقُولُ
لِرَبِّ الْمَالِ أَخْرِجْ إِلَيَّ صَدَقَتَكَ مَالِكُ قَالَ الْإِبْرَاهِيمِيُّ وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّضْيِيقِ الْيَوْمَ
مِنْ السَّنَةِ أَنْ الْإِخْتِيَارَ إِلَيْهِ وَأَنْ أَخْرِجَ شَاكَةً سَلِيمَةً يَجُوزُ مِثْلُ سَنَاتٍ فِي الزُّكُوفَةِ أَنْ يَأْخُذَهَا
لِأَنَّ التَّضْيِيقَ لِرَبِّ الْمَالِ شَيْئًا وَوَدَّ الْمَصْدُقَ الْخَطَّابُ لِيُقَوِّدَ الْمَالُ إِلَيْهِ أَيْ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَةَ
شَاكَةً مَفْعُولٌ لِيُقَوِّدَ فِيهَا وَفَادَةُ مِنْ هَذِهِ أَيْ الْمَصْدُقُ الْأَوَّلُ ١٥

قَوْلُهُ قَالَ مَالِكُ
الْأَمْرُ الْمَنْعُ عِنْدَنَا بِالْمَدِينَةِ فِي الرَّجُلِ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ لَوْ جُودَ شَرَاءُ لَهَا وَالْمَدِينَةُ مَائَةً
بَعِيرٍ بِالْمَدِينَةِ تَمِيلُ عَلَى يَأْتِيهِ السَّاعِي بَعْدَ السَّنَةِ الْأُولَى حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ
أُخْرَى لَعْنَى السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَيَأْتِيهِ الْمَصْدُقُ أَيْ السَّاعِي بَعْدَ ذَلِكَ وَقَدْ هَلَكْتَ الْجَمْلَةُ
حَالِيَةً أَيْ بِالرَّفْعِ أَيْ مَاتَتْ أَلَمْ تَكُنْ إِلَّا خُمْسُ ذُو دِقَالٍ لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ سِوَى خُمْسِ أَيْ يَأْخُذُ
الْمَصْدُقُ أَيْ السَّاعِي مِنَ الْخُمْسِ ذُو الْمَدِينَةِ الصَّدَقَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَجِبَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ
لِسَنَتَيْنِ شَاتَيْنِ بَيَانُ لِلصَّدَقَتَيْنِ فِي كُلِّ عَامٍ غَيْرُ شَاكَةٍ بِالرَّفْعِ بَعْدَ التَّضْيِيقِ لِلشَّاتَيْنِ الزُّكُوفَةِ
لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ يَوْمَ يَصْدُقُ بِنَاءً الْمَعْلُومِ وَتَحْتَمِلُ الْمَجُولُ بِالرَّافِعِ
أَو الرَّفْعِ وَهِيَ الْيَوْمَ الَّذِي يَأْتِيهِ الْمَصْدُقُ وَذَلِكَ لِمَا قَدْ سَبَقَ أَنْ وَجِبَ الصَّدَقَةُ فِي
الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ يَوْمَ يَحْيَى السَّاعِي فَذَاكَ أَيْ وَجِبَ بِهَا بِجَمْعِهِ لِيُعْتَمَرَ الْمَالُ أَيْضًا
وَقَدْ تَضَيَّقَ وَكَانَ الْمَالُ أَذْكَالًا خُمْسُ ذُو دِقَالٍ خُمْسُ الصَّدَقَةِ أَيْضًا خُمْسُ ذُو دِقَالٍ بَيَانُ دَلِيلٍ
لَا خُذَ الصَّدَقَةُ مِنْ خُمْسِ ذُو دِقَالٍ أَيْ وَلَوْ بَعِثَ ذَلِكَ مَا فِي الْمَدِينَةِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ
قُلْنَا لِمَالِكٍ لَوْ أَنَّ مَا شُغِلَ فَلَمْ يَبْعَثِ الْمَصْدُقَ سِوَى كَيْفَ يَزِيدُ إِذَا جَاءَ قَلْبُكَ بِزَكَاةٍ
السَّاعِي الْمَاجِرَةِ كُلِّ شَيْءٍ وَجِدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَالِ شَيْئًا لِمَا مَعْنَى مِنَ السَّاعِي عَلَى مَا وَجَدَ فِي أَيْدِيهِمْ
قُلْتُ أَرَأَيْتَ أَنْ كَانَتْ خُمْسًا مِنَ الْبَطْنِ لَعْنَى لِمَا سَبَقَ لَمْ يَأْتِ فِيهَا السَّاعِي فَاتَاهُ
بَعْدَ الْخُمْسِ سِوَى خُمْسِ شَيْءٍ الْخَالِ الْإِبْرَاهِيمِيُّ وَهَذَا كَمَا قَالَ أَنْ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْ السَّاعِي
وَتَقَصَّتْ مَا شِئْتَهُ فَإِنَّهُ لَا يَبْعَثُ مَا شِئْتَهُ لِأَنَّ الْمَالِ الْأَمَامَ مِنْ شَرَاظِ الْوَجُوبِ فِي
الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ سِوَا تَقَصَّتْ بِأَمْرِ السَّاعِي أَوْ الْكَلْبَاءِ بِمَنْ فَرَّقَ قَصْدَهُ لِلْفَرَارِ مِنَ الزُّكُوفَةِ هَذَا
قَوْلُ مَالِكٍ وَصَاحِبِهِ وَقَالَ الْوَجْهِفِيُّ أَنْ تَقَصَّتْهُ بِمَنْ فَرَّقَ قَصْدَهُ لِلْفَرَارِ مِنَ الزُّكُوفَةِ هَذَا
الْوَجْهِفِيُّ أَوْ لَوْ كَلْبَاءُ قَبْلَ الْحَوْلِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ عَنِ الْخَفِيَّةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَابِدٍ وَغَيْرُهُ
فَاطْلُقْ الْإِبْرَاهِيمِيُّ مَقِيدَهُ وَلِمَا مَعْنَى مِنْ وَجِبَ الصَّدَقَةُ لَعْنَى السَّاعِي ١٦ **قَوْلُهُ** فَإِنْ
هَلَكْتَ أَوْ هَلَكْتَ بِدُونِ نَيْتِ الْفَرَارِ مَا شِئْتَهُ قَبْلَ نَيْتِ السَّاعِي أَوْ نَيْتِ أَيْ زَادَتْ فَاتَا
يَصْدُقُ الْمَصْدُقُ أَيْ يَأْخُذُ السَّاعِي زَكُوفَةً مَا يَجِبُ لِمَا يَصْدُقُ أَيْ يَوْمَ يَأْخُذُ الصَّدَقَةَ وَلَمَّا ذَكَرَ
فِيهَا مَعْنَى حَكَمَ مَا يَنْفَعُ وَلَوْ كَانَ فِي حَكْمِ الْأَعْوَامِ الْكَثِيرَةِ أَيْضًا الْأَذْكَالُ لَا يَزِيدُ كَرَمَهُمَا
أَيْضًا نَصَابًا فَقَالَ وَان تَطَاهَرْتَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ أَيْ
أَنْ كَانَ مَعْنَى لِرَّاءِ الْأَعْوَامِ كَثِيرَةً لَمْ يَصْدُقْ فِيهَا ثُمَّ جَاءَ السَّاعِي فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ
أَنْ يَصْدُقَ أَيْ يَزِيدَ الصَّدَقَةَ أَوْ أَوْجَدَ الْمَصْدُقَ أَيْ السَّاعِي عِنْدَهُ أَيْ عِنْدَ رَبِّ الْمَالِ
فَإِنْ هَلَكْتَ مَا شِئْتَهُ قَبْلَ نَيْتِ السَّاعِي أَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهَا أَيْ فِي الْمَالِ شَيْئًا صَدَقَاتٌ
مَشْهُودَةٌ لَوَاقِي السَّاعِي كُلِّ عَامٍ فَاطْلُقْ الْوَجْهِفِيُّ مَجَازًا إِذَا لَوْ جِبَ عِنْدَهُمْ بَعْضُ السَّاعِي
وَلَمْ يُوَجِّدْ فِي الْأَعْوَامِ الْمَالِيَّةِ فَلَمْ يَزِدْ بِنَاءً الْمَجُولِ مَعْنَى مِنَ الْمَالِكِ شَيْءًا مِنْهَا أَيْ
مِنْ الصَّدَقَاتِ حَتَّى هَلَكْتَ مَا شِئْتَهُ كُلُّهَا أَوْ صَارَتْ إِلَى مَا سَادَتْ إِلَى مَقْدَارِهَا تَجِبُ
فِيهِ الصَّدَقَةُ لِنَقْصِهَا مِنَ النَّصَابِ فَإِنَّهُ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ وَلَا ضَمَانَ فِيهَا بَلْكَ أَوْ مَعْنَى مِنْ
السَّاعِي كَذَا فِي الْمَصْرِيَّةِ وَهِيَ الْأَوَّلَةُ فِي النِّسْخِ الْمَدِينَةِ بِدَلٍّ وَمَعْنَى مِنْ مَا لَيْسَ بِكَ بَيَانًا
لِقَوْلِهِ بَلْكَ قُلْتُ وَكَذَلِكَ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ أَخْذِ صَدَقَتِهِ بَعْضُ السَّاعِي
أَقْلَ مِنَ النَّصَابِ مِثْلًا إِذَا جَاءَ الْمَصْدُقَ بَقِيَ بِيَدِهِ أَمْدٌ وَأَرْبَعِينَ شَاكَةً وَقَدْ نَابَ
عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا إِلَّا شَاتَيْنِ فَقَطَّ لَنَا قَدْ كُفِّرَتْ بِذَلِكَ مِنَ النَّصَابِ
صَرَّحَ بِهِ الْإِبْرَاهِيمِيُّ قَالِ الْأَذْكَالُ وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَطُلَانُ بِلِ الزُّكُوفَةِ مَسْئَلَةٌ بِالزَّمَنِ
أَوْ بِالْعَيْنِ وَهَلْ جَمْعُ السَّاعِي شَرْطٌ وَجِبَ أَمْ لَا الْمَذْهَبُ إِنَّمَا تَجِبُ بِجَمْعِ السَّاعِي
أَنْشَأَ مَسْئَلَةً بِالْعَيْنِ أَشَادَ إِلَيْهِ الْإِبْرَاهِيمِيُّ وَأَنَا تَقَصَّتْ وَأَنَا تَقَصَّتْ بِالْعَيْنِ أَوْ الزَّمَنِ فَذْهَبَ
الْخَفِيَّةُ فِيهِ أَنْشَأَ مَسْئَلَةً بِالْعَيْنِ صَرَّحَ بِهِ فِي الرَّادِ الْمَهْلَةِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ الْوَفِيُّ الزُّكُوفَةُ تَجِبُ
فِي الزَّمَنِ فِي أَحَدِي الرُّوَايَاتَيْنِ مِنْ أَحَدٍ وَاحِدٍ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ الْإِبْرَاهِيمِيَّ مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ

الطعام **متالك** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع بن محمد بن مسلمة الأنصاري كان يأتيهم مصداق فيقول لرب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فيها وفاء من حقه إلا قبلها **قال** ملك السنة عندنا والذي أدركت عليها أهل العلم يبلدنا أنه لا يضيّق على المسلمين في زكوتهم وإن يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم **أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها متالك** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة لغنا في سبيل الله أو لعمال عليها أو لغازم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فقصدا على المسكين فأهدى المسكين للغنى **قال** يحيى بن مالك الأمدني قال إن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من

أهـ قوله قال مالك

السنة منه والذي أدركت عليه أهل العلم يبلدنا أنه لا يضيّق العامل على المسلمين أي أرباب الأموال في زكوتهم وإن يقبل منهم ما دفعوا إليه من زكاة أموالهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعادياك وكراهم أموالهم وأحق دعوة المظلوم فانه ليس بينه وبين الله حجاب وقال النبي صلى الله عليه وسلم المعتدي في الصدقة كما نعتت ولا يهرمان في المظالم إن التماس في ذلك إلى الملك ممن في الموضع تفصيل ففي بعضا غير السامعون بعضنا قالت الخليفة إن التماس للمالك قال السرطس التماس إلى صاحب المال إن شاء أدى القيمة وإن شادوى سادون الواجب وفعل القيمة وإن شادوى سادوى فزنى الواجب واستروا الفضل حتى إذا عيين شيئا فليس لساى إن يأبى ذلك لأن صاحب الشرع اعتبر القيمة على أرباب الأموال وإنما يحقق ذلك إذا كان التماس صاحب المال إلا قلت كمن الخليفة مختلفه في صورة أداد الأسفل واستروا الفضل لأنه يبيع يتوقف على تراعى السرطس كما بسطه ابن عابد بن ١٢ **هـ** قوله أخذ الصدقة على زينة العامل ومخاه فالمراد بآن العامل كم يعطى من الصدقة وسأقي في أغرب الباب ويحتمل أن لا يتحقق بالعامل فيكون قوله ومن يجوز لأخذها عطف تفسير والادبر منه في الأول للتأسيس فيكون الغرض بيان أحكام العامل خاصة وأخذ الصدقة عامته ١٢ **هـ** قوله قال لا تحل الصدقة أي الصدقة الواجبة لاصدقة التطوع لغنى على القاري من المحيط الغنى على ثلاثة أنواع حتى لو جب الزكاة وهو ملك نصاب حول تام وغنى يحرم أخذ الصدقة ولو جب صدقة الفطر والأضحية وهو ملك ما يبلغ قيمة نصاب من الأموال الغنطنة من حاجته الأصلية وغنى يحرم السؤال دون الصدقة وهو أن يكون له قوت يومه وما يستر عورته الخوق قال ابن رشد وأما حد الفداء الذي يمنع من الصدقة فذهب الشافعي إلى أن المانع هو أقل ما يخلق عليه الاسم وذهب أبو يوسف إلى أن الفداء هو ملك النصاب لأنهم الذين ساهم النبي صلى الله عليه وسلم في قتله لقول عليه الصلاة والسلام لو فقهتم غنيا فتم وتروا على فقرهم وإذا كان الغنياء هم الذين هم أهل النصاب وجب أن يكون الفقراء هم الذين وقال مالك ليس في ذلك حد إنما هو راجع إلى الاجتهاد وذهب أصحابنا إلى أن الغنى المانع أمر شرعي لو معنى فزنى قال معنى شرعي قال وجود النصاب هو الفداء ومن قال معنى لغوى اجتري ذلك أقل ما يخلق عليه الاسم فمن رأى أن أقل ما يخلق عليه الاسم محدوده ومن رأى أنه يتشكك بأقل الأشخاص والماليات والأزمنة والأمكنة وغير ذلك قال لأصحابنا إلى الاجتهاد إلى القول بالخاص بعد ذكر الحد يثبت لو فقهتم غنيا فتم وتروا على فقرهم بعدة طرق ومدة ودوايت ولما كان الغنى هو الذي ملك ما في دهرهم وما دونها لم يكن غنيا وجب أن يكون داخل في الفقر وأخذ هو مستل الخليفة في ذلك الخمسة الأتي ذكرها قال الزدقاني تبعنا للشافعي فقل لم وهم غنيا لأنهم أخذوا ما يوصف أو قال ابن رشد المجبور على أن لا يجوز الصدقة إلا غنيا بما يجمع الأغنى الذي ليس عليهم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله هذا ودوى عن ابن القاسم أنه لا يجوز أخذ الصدقة لغنى أصلا مجابهة لكان ادعاهما وسبب اختلافهم هو بل العلة في إيجاب الصدقة للاحتياج المذكورين هو الحاجة فقط أو الحاجة والمنفعة العامة إلى آخر ما قاله في البزائج المأذون الذي يرجع إلى المؤدى إليه فالأمر من أن يكون فقرا فلا يجوز صرف الزكاة إلى الغنى إلا أن يكون عالما عليها لقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية خرجت لبيان مواضع الصدقات ومصادفها مستحيما وهم وإن اختلفت أساليب فسيب الاستسقاء في أصل واحد وهو الحاجة إلى العاطلين عليها فأنتم مع غناهم يستحقون الحاجة لأن السبب في نعمت العالمة ثم فسر الآية باليسر وقال الجصاص في أحكام القسرين بعد تفسير الآية وبموجب من يأخذ الصدقة من هذه الأصناف فأنما يأخذها صدقة بالفقر والمؤلفة قلوبهم والعاطلون عليها لا يأخذونها صدقة وإنما تحل الصدقة في يد الاسم للفقراء ثم يعطى الإمام المؤلفة منها دفع أذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين ويعطى العاطلين موقفا من أعمامهم لأمم أنها صدقة عليهم وإنما قلنا ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا الصدقة من غنياكم ولدها في فقركم فبين أن الصدقة معروفة إلى الفقراء فدل ذلك على أن أحد الأياخذها صدقة الأبا لفقراء والأصناف المذكورين

أما ذكر أربابا لا سباب الفقر الخوق في المرأة قال ابن الهمام قيل لم يثبت هذا الحديث أي الذي في الموطأ ولو ثبت لم ينفو قوة حديث معاذ فانه رواه أصحاب الكتب الستة مع قرينة من الحديث الآخر ينفى قوله لا تحل لغنى ولو قوى قوله ترخ حديث معاذ فانه مانع وما رواه يبيع مع أنه عمل التأويل عندهم حيث قيد لأخذها بالان لا يكون له شيء في الديوان ولا أخذ من الشيء وهو الممنوع من ذلك وذلك يعطف باللائحة بالنسبة إلى ما لم يدخله تأويل التماس القاري في شرح التقاية ونا ما في أبي داود والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغنى ولا الذي مرة سوى رواه الحاكم وقال صحيح على شرطه الخ ١٢ **هـ** قوله لئلا في سبيل الله هذا أصلا لغيره في قوله تعالى في مصارف الصدقة وفي سبيل الله قال الجاهلي هو الفقر والجهد قال مالك وجهوا الفقراء وقال ابن عجليل يورج قلت وبالأول قال أبو يوسف وبأن في قال محمد في البذل وفي البزائج في سبيل الله عبارة من صحيح المغرب فيه كل من سقى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان مما جاعلت كمن المراد بها هو الأول لتقريب الحديث لئلا في سبيل الله وللمرة أن هنا اختلافين الأول في أن المراد بسبيل الله المطلق في الآية الحاج أو الغازي والثاني أن الاستثناء من الحديث من الغنى أو المستثنى مقيد بالفقر والمطلق الغنى عليه مماز باعتماد ما كان قال الجاهلي لا بأس أن يعطى من الزكاة للغازي وإن كان معه ما يغنيه وإن لم يأخذ ففوا فضل هذا قول مالك وبه قال الشافعي وقال أبو يوسف لا يعطى للغازي الغنى شيء من الصدقة ولا يحل لأخذها الخ قلت وذلك لأشراط الفقر في الروايات التي تقدمت قريبا وتقدم أيضا أن هذه الرواية لاقتا وماد على تقدير التسليم فتوجبها ما في البزائج إذا قال وأما استثناء الغازي فمحمول على حال حدوث الحاجة وساه غنيا على اعتبارها كان قبل حدوث الحاجة وهو أن يكون غنيا ثم تحدث له الحاجة أو آخر ما بسطه أبو حامد عليها أي من الصدقة قال تعالى والعاطلين عليها قال الكاساني هم الذين نصيب الإمام بهاية الصدقة وقال أيضا السامعي هو الذي يسقى في القبائل يأخذ صدقة العواشي في أماكنها والشارع هو الذي يأخذ الصدقة من التاجر الذي ير عليه والصدق اسم جنس الإذن البداية الخادم من لزمه دين ولا يملك نصابا فاختلا من دينه الخ ١٢ **هـ** قوله أو لرجل غنى اشتراها أي الزكاة من الفقير ولا فرق عندنا بجمهور في شراء صدقة أو صدقة غيره وافرقت بينهما جماعة بما لا وليس هذا من باب دفع الصدقة إليه إلا مجازا وإنما الصدقة قد بلغت محلهما به فيها إلى الفقير أو لرجل غنى لرجل ليس بشيء احترازا على بل سبيل التمثيل مسكين المراد بما يشمل الفقير أيضا فصدق ببناء الجمول على المسكين بشئ فأهدى أي أهدى ذلك الشيء المسكين بالرفع لغنى وهذا أيضا كالذي قبله عمل لغنى لأن الصدقة قد بلغت محلهما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قصة بريدة هو لها صدقة ولنا حديث وهذا كمن صدقة الواجب أما صدقة التطوع فهي منزلة البدية تعمل لغنى والفقير ١٢ **هـ** قوله أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي أي الخليفة أو نائبه ولا يلزم تعيين شيء مقدرا كالسهم والغنم النوع منها مخصوص فأي بشد المياه والأصناف الأصناف من المذكورين في أية الصدقة وهي قوله عز اسمنا الصدقات للفقراء والمسلمين والعاطلين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم وأما ما ذكره شيخنا من اختلاف الصلوة في بيان للصادق فقال مصارف الزكاة ثمانية الفقير وهو عند الشافعي من لا مال له ولا حرفة تقع موقفا وعند أبي حنيفة من لا دوى شيء وهو ما دون النصاب أو قد نصاب غير تام وهو متفرق في المأبزة والمسكين وهو عند الشافعي من له مال أو حرفة ولا يغنيه وعند أبي حنيفة من لا شيء له يحتاج إلى المساعدة لقوته والعامل لشل عمله سواء كان فقرا أو غنيا وعليه أهل العلم قال الشيخ والمؤلفة قلوبهم قسما من أسلم ونحوه ضيقه أو له شرف يتوقع به عطاء الإسلام غيره فيعطون الزكاة على الأصح من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة سقط سهمه فلهبته الإسلام وفي البداية على ذلك أخذوا لجامع قال ابن همام أي إجماع الصحابة في خلافته أبي بكر فان عروهم ثم ذكر القصة والرقاب هم الكاتبون من الشافعية والخليفة والغارم من الخليفة من لزمه دين ولا يملك نصابا فاختلا من دينه وكان له مال من أن لا يملكه

الوالي فأى الاصناف كانت فيه الحاجة والعدد واثبت ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالى وعسى ان ينتقل ذلك الى الصنف الاخر بعد عام او عامين او اعوام فيؤثر اهل الحاجة والعدد حيث ما كان ذلك وعلى هذا ادركت من اهل العلم قال مالك وليست بالعمل على الصدقة فريضة مسماة الا على قدر ما يرى الامام فما جاء في اخذ الصدقات والتشديد فيها حداثى يعنى عن مالك انه بلغه ان ابا بكر الصديق قال لو منعوني عقالا لمجاهدة هم عليه من تلك عن زيد بن اسلم انه قال شرب عمر بن الخطاب لبننا فاعجبه فسأل الذى سقاه من اين هذا اللبن فاعبره انه ورد على ماء قد سماه فاذا نفع من نعم الصدقة وهم يسقون فحلبوا الى من البانها فجعلته في سقائي فهو هذا فادخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه قال مالك الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله فلم يستطع المسلمون اخذها منه كان حقا عليهم جهادة حتى يأخذوها منه من تلك انه بلغه ان عاملا لعمر

افذه وعند الشافعية قسان من استدان لنفسه في غير محبة والانه اشترى الى الجاهلية او استدان لاصلاح الدين ويصلح مع الفخار وسبل الشريعة لاني كم يشترط فغيرهم منه الى حنيفة وعند الشافعية يطون مع الفخار وابن السبيل الغربى المنقطع من مال عبد الله حنيفة وعشيق مسافر بما لا زلجامة عند الشافعية وشرط هؤلاء الاصناف الاسلام عند اهل العلم الا كانت فيه الحاجة بان يكونوا اشد فقرا من غيرهم والعدد ان كانوا اكثر عددا واقل مراتب او ثرى بنادر الجاهل ذلك الصنف والارشاد على من يمنع ان يحل صنف الحاجة الاكثر ويعطى غيرهم الاقل او يحل صنف الحاجة للجميع ولا يعطى غيرهم شيئا بقدر ما يرى الوالى اى يقفه الى الاشارة على حسب رأى الوالى وصلى ان يتفضل ذلك اى الاشارة والاعطاء لاهل الحاجة الى الصنف الاخر بعد عام او عامين او اعوام لان الشقة والحاجة لا يتبع على حال واحدة بل يتنقل من قوم الى قوم وتلك الايام ان تزداد للمدين ان اس فيؤثر الامام اصل الحاجة والعدد وحيثما كان ذلك اى الحاجة والعدد وفي النسخ المصرية حيثما كانوا الى اهل الحاجة ١٣

قوله وعلى هذا القول ادركت من اهل العلم ببيان لمن وفى الحاجة من الحل وهو قول ابي حنيفة واهم حيث يجوز مرفضا من صنف واحد وقال الشافعية من يجب استيعاب الاصناف الثمانية المذكورة في القرآن في القسمة ان كان هناك مال والا فاستيعاب السبعة وبسبب التسوية بين الاصناف لا يمين احاد الاصناف كذا في الشانج قال البيضاوى واختار بعض اصحابنا جواز مرفضا الى صنف واحد كما هو قول الشافعية لما فيه التوفيق والعدل بين عاب اذا وضعنا في صنف واحد اجزاء كال ابو عمر ولا علم لنا من لقائنا الصنفية الى القول الموقر وانما اعطاهما كلها في صنف واحد اجزاء اذا لم يفرجها الى شئ وهو قول عمر بن الخطاب وابن عباس وبقول سيدنا جبريل الحسن والنخعي وعطاء واليه ذهب النووي والبريد واصحاب الرأى ودرو عن النخعي ان كان المال كثيرا يحتمل الاصناف قسمه عليهم وان كان قليلا جاز وضعه في صنف واحد وقال مالك يفرج موضع الحاجة منهم ويقدم الاول فالاول وقال مكرمة والشافعية يجب ان يقسم زكاة كل صنف من ماله على الموجودين من الاصناف الستة ودروى الاثر من احمد كذلك وهو اختيار ابي بكر بن قول من الله عليه وسلم لعاد كوفهم من انبيائهم ومروى فقرتهم فافهم وجهها في الفقراء وهم صنف واحد ولم يذكر سواهم ثم اتاه بعد ذلك مال فحلف في صنف ثلثي سوى الفقراء وهم المولفة الاقرع بن حابس وجميعة بن حصن وغيرهما قسم فيهم التي هيبة التي يست بها على من اليمين وفي حديث سلمة بن مخرم البياض ان امره بعد سنة قومه ولو وجب مرفضا الى جميع الاصناف لم يفرجها الى واحد الاية ايدها بها ان الاصناف الذين يجوز لهم الدخ ١٢

قوله وليس للعامل من الصدقات فريضة مساة اى ليس له يعطى اهل عدمه من المال قد ما يرى الامام انه يفرجه في عماله فيرى به سجيده وقربه ومشتقته ويساومه وغير ذلك من الامور وتقدم قربا انهم اجمعوا على ان العامل لا يعطى جزر معلوما وانما ذلك على قدر عمله ١٣

قوله ما جاء في اخذ الصدقات اى استيفائها والشدة يد فيها اى في سوال الصدقات من التوفيق من استعمالها ليس مرفضا من الاغنياة وغيرهم ١٤

قوله قال لومنون عقالا قال العيين اختلاف العلماء فيها قد بما وعد شافعية بجماعة منهم الى ان المراد بالعقال زكاة عام وهو معروف في السنة بذلك وهو قول الكسانى و المنع من شيل والى بيده وغيرهم من اهل السنة وهو قول جماعة من الفقهاء قال النخعي يقال اخذ المصدق عقالا هذا العام اذا اخذ منهم صدقة وفي سنة لاي داود وقال ابو جهمدة معمر ابن المشي العقال صدقة سنة وفيه وبسبب كثرهم من المتفقين الى ان المراد به الجمل الذى يعقل به البهية وهو على من الامام مالك وابن ابي ذئب وغيرهما وهو ما نؤخذ مع الفريضة

لان على صاحبها التسليم وانما يقع قبضها برأها وفي حديث محمد بن سلمة انه جعل الصدقة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأمر الرجل اذا جاء بالفرينة ان يأتى ببقا لسا وقرائتها ويقل معنى وجوب الزكاة فيه اذا كان من عرض التجارة فبلغ مع غيره فيها قيمة نصاب وقيل اراد به الشئ الثانيه الفريضة فغير العقال مثاله وقيل كان من عادة المصدق اذا اخذ الصدقة ان يعطى كل من بلغ القاف والراة وهو الجمل الذى يعقن بين يمين بيمين ثلثا يشترط الابل فيسمى عند ذلك القرآن وكل قرين من عقال وفي الحكم العقال القلوس الفريضة ودروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك العقال القلوس وقال المنع من شيل اذا بلغ الابل خمس وعشرين ذهبت فيها بنت مخاض من جمل الابل فهو العقال وقال ابو سعيد الصعير كل من اخذ من الاموال والاصناف في الصدقة من الابل والغنم والتمر والعشرو نصفه فمذا كره في صنفه عقال لان المؤدى عقل به عنه عليه السلطان وعقل عنه الاثم الذى يطلبه الله تعالى به انتفى فخره اذ يادة وفي حاشى الى داود من مرقاة العود للسبيلى قال البرودا اذا اخذ المصدق اعناق الابل اخذ عقالا واذا اخذ اعناق الابل اخذ عقلا وقيل اراد ما يداوى العقال من حقوق الصدقة وفي البذل من القارى قال النووي ذكره وفيه وجوها وصحاحا وقوا قول صاحب التحرير انه ردوها لانه لان الكلام خرج من خرج الشقيق والشدة فيحقق قلته وعقادة انتفى قلت وبذا ارجع الاقوال عندي واليه يظهر الجاهى اذا قال ويحتمل منى ان يكون قصد ذلك البالغة في تنصيص الحق وان لا يأخذ منهم الا جميع ما كان يأخذ منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلك يقول القائل في الشاة والله ما تركت مناشرة ولا يريه بذلك الشجرة فانه لا يسكن تبعها ولا يقل ان الرابع مكانة لفظه ما كما ورد في بعض الروايات وهو مختار البخارى اذا قال وهو امع واليه يظهر الى داود اذا يده بعدة روايات لكن الروايات رويت بكلا اللفظين بطريقين فالتزج مشكل لهما حتى علم عليه لفظ الى داود والله لومنون عقالا كذا لورودنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقا عليهم على صنف ١٢

قوله ان قال شرب عمر بن الخطاب مرة لنا فاعجبه اى استطاعه فافكره بالاستدلال القلبي اذ بالانكاف الغنى فسأل الذى استقاه من اين حصل لك هذا اللبن قال الغزال سأل عمر عن اذابه فانما عجمه طعمه ولم يكن على ما كان بالفعل ليل وهذا من اسباب الرية وعلم على الورع كذا في المرقاة فاخبره انه ورداى منى ما قد سماه ونسى اسمه اذ لم يتعلق عمره بتسمية فاذا للفاجاة ثم بفتحتين من نعم الصدقة وردت هذا الماد وهم اى الرواة يسقون النعم من ذلك الماد فليوالى يوجد لفظ ل في جميع النسخ لكن رقم عليه علامة الشقة من البانها فجعلته اى اللبن في سقائي بكسر السين اى وما في فهو هذا فاخذ عمر بن الخطاب يده فاستقاه اى ففتقاه حتى اخرج من جوفه قال الطيب هذا غاية الودع والسنة عن الشدة وقال ابن جرير ان الشانج لم يخطر قول انتم ان كل من اكل وشرب رما لزم ان يشقاه ان الحاقه وان عدوى تناذر الى قال البخارى وفيه ان لا دالة في الحديث على كون ذلك اللبن حراما لان القابض اذا اخذه على وجه الاستسقاء واحده الفريضة المستحق على فرض ان عمره غير مستحق فلا شك في حله كما في حديث بريرة انه لصاحبه وايعا لا فائدة في استقائه اذ لا يمكن رده الى صاحبه وانما هو تنقيح الباطن من اثر العلم والشبهة وبذلك لا يشبهة انه ورد ١٣

قوله قال مالك الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى اى حقا من حقوقه تعالى ايا ما كان وقال البخارى يحتمل ان يرده بالفرينة بهما الزكاة فاحصة ويحتمل ان يرده سائر الحقوق التى يكون مكسبا حكم الزكاة في ذلك فلم يستطع المسلمون اخذها منه كان عقادا جبا عييم جهادة اى القتال معه حتى يأخذوها منه بقتاله كفضل الصدقة الكبرياء الله عنه بانى الزكاة واجمع المسلمون على تقويمه ثم ان كان المانع مقربا فسلم والافكار اجماعا ١٤

افذه وعند الشافعية قسان من استدان لنفسه في غير محبة والانه اشترى الى الجاهلية او استدان لاصلاح الدين ويصلح مع الفخار وسبل الشريعة لاني كم يشترط فغيرهم منه الى حنيفة وعند الشافعية يطون مع الفخار وابن السبيل الغربى المنقطع من مال عبد الله حنيفة وعشيق مسافر بما لا زلجامة عند الشافعية وشرط هؤلاء الاصناف الاسلام عند اهل العلم الا كانت فيه الحاجة بان يكونوا اشد فقرا من غيرهم والعدد ان كانوا اكثر عددا واقل مراتب او ثرى بنادر الجاهل ذلك الصنف والارشاد على من يمنع ان يحل صنف الحاجة الاكثر ويعطى غيرهم الاقل او يحل صنف الحاجة للجميع ولا يعطى غيرهم شيئا بقدر ما يرى الوالى اى يقفه الى الاشارة على حسب رأى الوالى وصلى ان يتفضل ذلك اى الاشارة والاعطاء لاهل الحاجة الى الصنف الاخر بعد عام او عامين او اعوام لان الشقة والحاجة لا يتبع على حال واحدة بل يتنقل من قوم الى قوم وتلك الايام ان تزداد للمدين ان اس فيؤثر الامام اصل الحاجة والعدد وحيثما كان ذلك اى الحاجة والعدد وفي النسخ المصرية حيثما كانوا الى اهل الحاجة ١٣

قوله وعلى هذا القول ادركت من اهل العلم ببيان لمن وفى الحاجة من الحل وهو قول ابي حنيفة واهم حيث يجوز مرفضا من صنف واحد وقال الشافعية من يجب استيعاب الاصناف الثمانية المذكورة في القرآن في القسمة ان كان هناك مال والا فاستيعاب السبعة وبسبب التسوية بين الاصناف لا يمين احاد الاصناف كذا في الشانج قال البيضاوى واختار بعض اصحابنا جواز مرفضا الى صنف واحد كما هو قول الشافعية لما فيه التوفيق والعدل بين عاب اذا وضعنا في صنف واحد اجزاء كال ابو عمر ولا علم لنا من لقائنا الصنفية الى القول الموقر وانما اعطاهما كلها في صنف واحد اجزاء اذا لم يفرجها الى شئ وهو قول عمر بن الخطاب وابن عباس وبقول سيدنا جبريل الحسن والنخعي وعطاء واليه ذهب النووي والبريد واصحاب الرأى ودرو عن النخعي ان كان المال كثيرا يحتمل الاصناف قسمه عليهم وان كان قليلا جاز وضعه في صنف واحد وقال مالك يفرج موضع الحاجة منهم ويقدم الاول فالاول وقال مكرمة والشافعية يجب ان يقسم زكاة كل صنف من ماله على الموجودين من الاصناف الستة ودروى الاثر من احمد كذلك وهو اختيار ابي بكر بن قول من الله عليه وسلم لعاد كوفهم من انبيائهم ومروى فقرتهم فافهم وجهها في الفقراء وهم صنف واحد ولم يذكر سواهم ثم اتاه بعد ذلك مال فحلف في صنف ثلثي سوى الفقراء وهم المولفة الاقرع بن حابس وجميعة بن حصن وغيرهما قسم فيهم التي هيبة التي يست بها على من اليمين وفي حديث سلمة بن مخرم البياض ان امره بعد سنة قومه ولو وجب مرفضا الى جميع الاصناف لم يفرجها الى واحد الاية ايدها بها ان الاصناف الذين يجوز لهم الدخ ١٢

قوله وليس للعامل من الصدقات فريضة مساة اى ليس له يعطى اهل عدمه من المال قد ما يرى الامام انه يفرجه في عماله فيرى به سجيده وقربه ومشتقته ويساومه وغير ذلك من الامور وتقدم قربا انهم اجمعوا على ان العامل لا يعطى جزر معلوما وانما ذلك على قدر عمله ١٣

قوله ما جاء في اخذ الصدقات اى استيفائها والشدة يد فيها اى في سوال الصدقات من التوفيق من استعمالها ليس مرفضا من الاغنياة وغيرهم ١٤

قوله قال لومنون عقالا قال العيين اختلاف العلماء فيها قد بما وعد شافعية بجماعة منهم الى ان المراد بالعقال زكاة عام وهو معروف في السنة بذلك وهو قول الكسانى و المنع من شيل والى بيده وغيرهم من اهل السنة وهو قول جماعة من الفقهاء قال النخعي يقال اخذ المصدق عقالا هذا العام اذا اخذ منهم صدقة وفي سنة لاي داود وقال ابو جهمدة معمر ابن المشي العقال صدقة سنة وفيه وبسبب كثرهم من المتفقين الى ان المراد به الجمل الذى يعقل به البهية وهو على من الامام مالك وابن ابي ذئب وغيرهما وهو ما نؤخذ مع الفريضة

ابن عبد العزيز كتب اليه يذكر ان رجلا منع زكاة ماله فكتب اليه عمران دعه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه فادى بعد ذلك زكاة ماله فكتب عامل عمر اليه يذكر له ذلك فكتب اليه عمران اخذ هاتمه زكاة ما يخص من ثمار الخيل والاعتاب **كتابك** عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار وعن يسار بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والعيون والبعل العشر وما سقى بالنقم نصف العشر **كتابك** عن زياد بن سعد عن ابن شهاب انه قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجعرور ولا مضران القارة ولا عذق بن حبيق قال وهو مثل الغنم بعد على صاحب المال لا يؤخذ منه في الصدقة قال مالك وإنما مثل ذلك الغنم بعد على صاحبها يستأهلها والنخل لا يؤخذ منه في الصدقة وقد يكون في الاموال

عشر يا بفتح العين المهملة والثنية الثغنية ففتح فصره النخل بان الذي يشرب بعروقه من غير سقى العشر مبتدأ مؤخر غير فيما سقت السائر وذلك لما في المذكور من هذه انواع غلة مؤنثة اسقى وفيما سقى ببناء الجعول بالنقم بفتح النون وسكون النون المبتدأ بعد ما حملته هو الرشد والصب اي ما سقى ما يستخرج من الايار بالغرب او بالسانية و يستخرج من الانبار باله نصف العشر مبتدأ مؤخر وذلك كثره مؤنثة او بغير مؤنثة لكن خصه بالجعرور بحيث ليس فيه اودون خمسة او سقى صدقة وتقدم الكلام عليه يسوي تحت هذا الحديث قال ابن العربي في العارضة قوله فيما سقت السائر العشر الحديث لفظ عام بظاهره في كل ملك تسقيه السائر والختلف الناس في تنزيهه على سبعة اقوال الاول انه محمول على مومني في كل شئ الا الحلب والقطب والفضة والفضة قاله ابو حنيفة الثاني انه في الجواب والبقول والخرث قاله عاصم بن سليمان الثالث ما ترجمه الادب حاله ثمره باقية قاله محمد ابو يوسف ثم ذكر الاقوال الباقية بعض ان لا يؤخذ من النخل الا النصف وروى قول ابو حنيفة فقال اقوى المذهب في المسئلة ذهب الى خفيضة وليا واحولها لسالكين عليه يدل عموم الآية والحديث الى انهما قاله وسما في قريبا في زكاة الجعور سبب اختلافهم في ذلك في كلام ابن رشد وبسط في المطولات طرق حديث الباب والحاصل انه تعارض عام وخاص فمن يقدم الخاص مطلقا كالشافعي قال بموجب حديث الاساق ومن يقدم العام او يقول يتعارضان ويطلب الترجيح بسبب ان يقول بموجب هذا العام لان العتبات فيها دون خمسة او سقى اولي الاحتياط **كتابك** قوله لا يؤخذ في صدقة النخل الجعرور وبهم الجعير واسكان العين المهملة على زنة معصود روى من الترمذي اجف صار حشفا وفي السوي ضرب من الدقل يعمل دبل صفار الاثير فيه ولا مضران القارة جمع معير كخفيف ودخان ضرب من روى الترمذي بذلك لانه انما على النوى مشقة ذريعة وقال الحمد مصرا في القاردردي ولا عذق بفتح العين جنس من النخل واما بغيره فبعض القنوق الى ابو عبد الملك وقال ابو عمر بفتح العين النخلة واما بغيره فبعض القنوق باسم النخلة لانه منها ابن حبيب بمحملة فوجده مصفرا يسمى به الدقل من التمر لوانته وقد اخرج ابو داود والنسائي بعدة طرق عن الزهري عن ابى امامة بن سبل بن حنيف عن ابيهم قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرور دون المتيق ان يؤخذ في الصدقة زاد النسائي وفيه نزلة ولا يتيمموا الجعير من الاية وهو المذكور من انواع الردية ويوجد في النخلة السندية على ذلك وقال ابو حنيفة النخلة ولا يؤخذ بها في النخلة المصرية ولا الشروع فان ثبت فلا اشكال باسما في من قوله انما مثل ذلك الغنم لانه من كلام الامام مالك وبما من كلام الزهري يند على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة قال ابو عمر اجموعا على ان لا يؤخذ لانه في الصدقة من الجعير قلت هذا اذا كانت الواح خلفه وان كانت كلبا ديا فقال ابى امامة ما هو في المطايع يخرج زكاة منه ديا كان او جيدا **كتابك** قوله قال مالك وانما مثل ذلك اي المذكور من انواع التمر الردية تد ولا تؤخذ الغنم بالرفع كعد على صاحبها بسما لما اي بالادصاص والنخل لا يؤخذ في الصدقة كما تقدم قريبا في موضع وقد عرفت ايضا ان كون الزرع كالماشية رداية المطايع يخرجها على ما روى ابن القاسم والاشيب فيمنها فرق واما عند الخفية فكى ابن ماجة عن الطبري لا ينجس ثمره في ذلك قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافا ثلثة جبه ووسط وروى الخ وقد يكون هذا بيان للجعير من الثمار بعد بيان رديتها في الاموال ثم اجماعا لا يؤخذ الصدقة منها لاجل دناها كما لا يؤخذ من الادون لردتها ثم مثل الجعير بقوله من ذلك الذي لا يؤخذ منها الصدقة فخر مقدم ومن تصحيفه اليسوي مبتدأ مؤخر وهو نعم الوحدة واسكان المراد والى مسلمين اخرجه من الجعور وما يفسر في الجعور ثم ذكر بطريق التتبع بعد ذلك العيون لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياله وانما تؤخذ الصدقة من اوساط المال دفقا بالملك والغنم **كتابك**

كتابك اليه يذكر في كتابه على حسب ما يفيق للعامل والوالي من المصالح امير المؤمنين بايجد من امور الناس واخذ رايه فايداه من ذلك من الاحكام ان دلا منع زكاة ماله فكتب عمر بن عبد العزيز اليه اي اعطاه من دعه اي اتركه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين هذا لتلطف منه في اعراض الرجل المانع للزكاة وتوجيه له وتقييد لفسخه قال فبلغ ذلك اي غير كتابه الرجل بالنصب اي المانع من الزكاة فاشتد اي عظم عليه ذلك الامر فادى بعد ذلك زكاة ماله اي اداها اذ اعطاه فكتب عامل عمر بن عبد العزيز اليه يذكر له ذلك اي اعطاه فكتب اليه عمر ان اخذ اي اقبل ما من قال ابن عبد البر يعني انه علم من الرجل منها من المصالح دون منها من اهلها ولم يكن عنده من شئ الزكاة وتفرس فيه انه لا يتألف جماعة المسلمين الذين لئالي الامام فكان كما علم ولوضع عنده من الزكاة ما جاءه لتركها عنده لئلا يحق للمسلمين والسالكين يلزمه القيام لهم قال والواجب ان يترك الامام من شئ الزكاة ويؤخذ من امره من شئ الزكاة اخذها منه جبر **كتابك** قوله زكاة ما يخرج من بناء الجعول من ثمار لفظه من بيان لما النخل قال الرباط النخل موثوق وقد يستعمل في الواحد والجمع وجمع نخل والاعتاب قال الرباط العتبات يقال لثمرة الكرم وعكر نفعه الواحدة عتبة وجمعها عتبات قال تال ومن ثمرات النخل والاعتاب والخرص بفتح ط معجمة وقد عكسه وسكون الراد بعد ما صار محملة من بابي نفعه وضرب وهو حرز ما على النخلة من الرباط تمر الجعير مقدار عشرة فيثبت على ما ذكره في قوله يثبه ويؤخذ ذلك المقدار وقت الهداية عند الشافعي وانكره الخفية وخرص الكرم والنخلة بخرصا اذا حزرها عليها من الرباط تمر من العتبات يعني يخرج من هذا الكذا وكذا وذاك وكذا وبها وهو من الخرص الظن لان الحرز انما هو تقدير بظن والاسم الخرص بالكسر كذا في الجمع والعتبة قال ابن رشد في البداية اي تقدير العتبات بالخرص واعتباره بدون المكيل فان جمهور العلماء على اجهزة الخرص في النخل والاعتاب حين يرد وصلها لعضوة ان يمشي بينها وبين اهلها يا كونهما رطبها وقال داود لا خرص الا في النخل فقط وقال ابو حنيفة وما جابه الخرص باطل ومن رطب المال ان يؤدى عشر ما تحصل بيده زاد على الخرص او نقص منه والسبب في اختلافهم معارضة الاموال لاثار الولد في ذلك وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرسل عبد الله بن رواحة وغيره الى خيبر فيخربون عليهم النخل واما الاموال التي تداره فلان من باب الزاوية المنى عنها وهو بفتح الميم في رؤس النخل بالتمر كلبا ولانه ايضا من باب بيع الرباط بالتمر لئلا يفسد فيه فخذ المنع من التفاضل ومن النخلة وكلاهما من اصول الرطب فاما ما في الخوض هذا مع ان الخرص الذي كانت يخرص على ابن حنيفة لم يكن للزكاة اذ كانوا ليسوا باصل الزكاة قالوا يمكن ان يكون تخمينا يعلم ما يبيد على كل قوم من الثمار قال (التامني) اما بسبب طبرك فالتاثير ان كان في القصة لما روى ان عبد الله بن رواحة كان اذا خرص من الخرص قال ان شئتم فكم وان شئتم على معنى في قسمة الثمار في قسمة الحب واما بسبب حديث ما شئت الذي رواه ابو داود فانما الخرص لموضع النصب الواجب عليهم في ذلك والحديث هو انها قالت وصي تذكرك ان غير كان النبي صلى الله عليه وسلم يبحث عبد الله بن رواحة الى يهود خيبر فيخرص عليهم النخل حين يليب قبل ان يول من وخرص الثمار لم يخرجها النخلان وكيف كان فالخرص مستثنى من هذه الاموال هذا ان ثبت ان كان من عليه الصلوة والسلام على من على المسلمين فان الحكم لو ثبت على اهل الذمة ليس بسبب ان يكون حكما على المسلمين الا بدليل والشرع العلم **كتابك** قوله قال فيما سقت السائر اي المطر من باب ذكر الحمل والرداة الى ويد على السيل والانباء والعيون بالنقم اي الجارية على وجه الارض التي لا يتكلف في دفع ما بها الا لانه والبعل بوجدة مفتوحة ومين منلة ساكنة هو ما شرب بعروقه من الارض ولم ينج الى سقى سائر ولا لانه معناه ان اموالها تصل الى المياه تحت الارض فيقوم لما مقام السقى ولا يحتاج ان تنسق بما ينزل الى عروقها ومن وجه الارض من مطر وغيره قال الزهري في هذا هو الجعرور في حديث ابن عمر قوله او كان

الزيتون **م**ثلك انه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصر
يبلغ زيتونه خمسة اوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكوة فيه **قال مالك** والزيتون بمنزلة الخيل ما كان منه سقته
السماء والعيون او كان بعلا ففيه العشر وما كان يسقى بالنظم ففيه نصف العشر ولا يخوص شيء من الزيتون في شجرة **قال مالك**
والسنة عندنا في الجوب التي يدورها الناس وياكلونها انه يؤخذ مما سقته السماء من ذلك والعيون وما كان بعلا العشر وما سقى بالنظم
فيه نصف العشر اذ بلغ ذلك خمسة اوسق بالاصح الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وما زاد على خمسة اوسق ففيه الزكوة بحسب
ذلك **قال مالك** والجوب التي فيها الزكوة الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والارز والعدس والجلبان واللوبياء و
الجوزة ١٢ جوار ١٣ الدخن يبيضا ولكن ١٤ برسم ١٥ سور ١٦

له قوله

فقال فيه العشر ويره قال جماعة الفقهاء ابو حنيفة والثاني في امر قوله والثاني كابن وهب
والثاني ثور والي يوسف ومحمد لا زكوة به لان ادوم لا قوت قاله الزرقاني وفي السوي وقال
به ابو حنيفة لان لا يشرط منه خمسة اوسق وقال يؤخذ من ثمره لاسم عصيه الخنفس
وما حكي الزرقاني من ما حكي الى حنيفة لم اجد في كتبنا بل ذكر الامام محمد في مؤلفه حديث
الباب ثم قال وبهذا تأخذوا فخرج منه خمسة اوسق فصاعدا ولا يلتفت في هذا الزيتون
وانما ينظر الى الزيتون وما في قول ابو حنيفة ففي قليله وكثيره الخ وانه مخرج في ان محمد ام
قاله بوجوب العشر في الزيتون ١٢ **له قوله** قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون
العشر ما لم يبلغ خمسة اوسق ويبلغ زيتونه خمسة اوسق وذلك ان الامتياز
في نصابه انما هو بالكيل والكيل لا يشيئا الا في الجوب فاذا بلغ خمسة اوسق فقد كمل النصاب
واذا قصر من خمسة اوسق فقد قصر عن النصاب فلا زكوة فيه وانما امراته باخرجه
زيتانا لا يجب على رب المال دفعه على وجه يمكن ادخاره والاشتغال به المنفعة المقصودة
منه كالزيت والحب قاله الباجي يعني يبيد في كميل النصاب الزيتون ويخرج في الزكوة الزيت
ولو كمل كل واحد في كرام الامام محمد والمسوي ان العبرة عند حنيفة في الزيتون لا في الزيت
ويؤخذ الزيتون في الصدقة ووجه ذلك من ان الزيتون لا يقتصر الاشتغال منه على
الزيت بل يصرف فيه بالبيع وغيره من بيئته ايضا وقد يكون الزيتون لا زيت فيه كما
سألت في بستان من قال بيرة الزيت الى امر آخر لا اعتبار فيه بختلاف من قال بمنسحب
الزيتون في الصدقة فلم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكوة فيه لقصد من النصاب
قال الزرقاني فان بختها وكانت لا زيت فيه اذن من ثمره قاله في المدونة وغيره ما يخرج
الصدقة من الزيتون من هذا الشاخص كما تقدم قريبا ١٣ **له قوله** قال مالك والزيتون
بمنزلة الخيل ما كان منه سقته السماء اي المطر والعيون او كان بعلا ففيه العشر وفيه
العشر ثلثه المؤنة وما كان يسقى بغير المطر لا يشرط في النصاب ما يستخرج من الا ياد
غيره ففيه نصف العشر كما هو قالون المعشرات ولا يخوص شيء من الزيتون في شجرة اي
في رواية يحميه وتقدم رواية شاذة من الامام مالك انه يخرج من الباجي ولا يخوص شيء من
الزيتون لانه لا فائدة في ذلك لارباب الاموال فانه ليس مما يملك رطبا ولا لساكنين لان
اليدى لا تسرع اليه الا لاجل الاجر على وكثيره لان ثمره مستورة في الورق لا يراها فيها الا من
على التحقيق ١٤ **له قوله** قال مالك والسنة عندنا في الجوب التي يجوب العشر
فيما وحى التي يدورها الناس وياكلونها ذكره من القيد بين لما ان مدار الزكوة في الجوب
عند المالكين على الاداء والالتفات انه يؤخذ مما سقته السماء من ذلك وما سقته العيون وما
كان بعلا العشر وما سقى بالنظم ففيه نصف العشر بشرط النصاب فيها كما سأل في التقييد به
والاصل ان الشرايط بين العشر ونصف لا يختص بامر من الخيل والزيتون وغيرهما بل
كل المعشرات حكمها واحد ان التي تسقى بالمطر ونحوه فيها العشر والتي تسقى بالنظم فيها
نصف العشر ولما كان وجوب الصدقة في الجوب وغيره متقيدا عند المالكين بالنصاب
ذكر هذا القيد فقال اذا بلغ ذلك المذكور من الجوب التي يدورها الناس وياكلونها خمسة
اوسق والوسق ستون صاعا بالاصح الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم بالجر بدل ما قبله
او عطف بيان وما زاد على خمسة اوسق ولو قليلا ففيه الزكوة بحسب ذلك اي العشر
او نصف العشر وذلك لانه لا مغوية بيد النصاب قال الشيخ في السوي وهذا قول اصل
العلم الا ان النصاب ليس بشرط عند ابى حنيفة ر ١٣ **له قوله** قال مالك ما كمل بين
المصنف في هذا القول الواع الجوب التي يؤخذ منها العشر فقال والجوب بيد غيره
المنفعة وما عطف عليه التي تجب فيها الزكوة المنفعة بكسر الهمزة وسكون النون وفتح
طاء مملئة آخره هاء كذا في المحيط الاعظم وحكي القمع لما انواع كثيرة ذكرها اهل الفن وذكر
بعضها صاحب المحيط بجميعه ذكرت في الانوار الساطعة فقال خرجت حبة لبرن الجنة
على قدر بيض النعامة وحكي البين من الزبد والجيب راحة من المسك ثم صارت تنزل

على هذه البيضة الى وجود فرعون فصرفت وصارت كبيضة الدجاجة ولم تنزل على هذه
البيضة حتى ذبح يحيى فصرفت حتى صارت كبيضة الحمامة ثم صغر حتى صارت كالبردة
ثم صغر حتى صارت كالحبة ثم صغر حتى صارت على ما هي عليه الان لسأل الله
تعالى ان لا ينقص من ذلك الا والشعر ينقص الشين ويحذف الزرقاني قال الحمد الشعر
معروف وادته بهار وفي الصراع الشعر هو الشعر بهك وانه والست بكسر السين او
بضمها وسكون الهمزة والمنفعة النقية كذا في المحيط قال الحمد هو بالضم الشعر او ضرب منه
او الى معنى منه الزرقاني في الانوار الساطعة بضم السين وسكون الهمزة حب بين الشعر
والقمع يعرف عند العامة بالشعر الشئ من الشعر عليه وسلم الزرقاني قال الزرقاني في محيطه
لا شعر له يكون في الخور والجمادى البهري وقال ابن قاسم ضرب من القمح المقشر منقار
الحب وقال الازهرى حب بين الخنطة والشعر ولا شعر له كقشر الشعر فهو كخنطة في طارته
وكا لشعر في طبعه ويروى وفي المحيط اسمه في اليوناني الطرافيل وفي القاموس جوب منه
وفي الاصل جوبه وفي الهندية اش جوبه قال اليونانيون كخنطة المقشرة ويكون ابيض واحمر
في الصراع هو برينه وكذا في الصراع في المصنف واعكف اهل العلم بل نوع من البراء
والشعر ادفع براسه والندة بضم الذال المعجمة وتنفيف الراد كذا عن طر شراخ البخاري
من الحانظ والبيضا والقسطناني في شرح الاتعاج معجمه مشهور في الحانظ والخ في المحيط
الاعظم ذرت بضم ذال معجمه وفتح راء مملئة مشددة وسكون مثناة فوقية يقال لها في
الهندية جوبه وكذا في الصراع الشئ في المصنف وقال الحمد الذرة كثيرة حب معروف اسمها
ذروون الصراع الذرة بالضم والتخفيف اسمها ذروا وذرو والما عوصم الخ وفي الجمع
بضم معجمه ومخففة راء حاء عوصم من واو والرمع بضم ذال مملئة وكسر وسكون فاء معجمه
آخره فون يقال له بطن اليونانية المملطة والعرصية الفث والتركبة الطرق والقارصية
اذن وبالسندية ككنكي والاندلسية كقل وفي لغة بضم الراد واخرى بضم الهمزة والراء
وشد الزاي والرابطة يفتح الهمزة مع التشديد والاندلسية كقل وفي لغة بضم الراد واخرى بضم الهمزة والراء
فسره الشيخ في المصنف بفتح برنج وكذا في المحيط ويخبره في لغات الصراع چاول والعين
بفتحهم قال الحمد بالتحريك حب معروف والعدسة وادته في المحيط بفتح بين ووال
آخره سين يقال له باليمن بس وبالقارصية نكش وبالسندية سور وفي الصراع
نرسك وفي ايضا الصراع مسور والجلبان بضم هم
واسكان الهمزة وحكي فتحا مشددة حب من القطناني قال الزرقاني في الانوار الساطعة بضم
الهمزة وسكون الهمزة وفي المحيط اسم غير قال في القاموس يقال له بالسندية مشركا بين وفسه
الشيخ في المصنف بالماش والواحدة غير لان اصل الكلمة يسرود بضم السين المشددة
نفسه والظاهر مشروا للوبياء بضم الهمزة والواو الجمل وكسر راء موحدة وفتح المثانة الغنية
آخره الف اسم هندي يقال له في اليونانية سيمسين وفي النبطية وجرود في العربية رفيقا
وقرنا كذا في المحيط قلت كنه يستعمل في العربية ايضا وفي ما يشبه الانوار لا عمل الا بالراء
ان الوبيا حب يشبه بالقلاد المغرمة والجلبان بجميعين معنيتين بعد كل صميم لام قال
الحمد ثم كزبرة وحب السمسم وفي المحيط بالسريانية كنهه ايضا بهذا الكشف وفي كتاب
المعتمد في اللغات الطبية هو السمسم وهو صنفان ابيض واسود ويسمى العرب وحسنه
السلطة وفي الصراع الكشيش ويقال السمسم في قشره قيل ان يصعد في ايضا الصراع
وصنعه وفسه شيئا الرصوى في المصنف باسمه وما اشبه ذلك ذكر المصنف عشرة انواع
معتصلا واشاد الى غيرها بقوله ما اشبه ذلك وذكر الباجي ستة اشياء غيرها وقد عرفت
منه سبب التسمية انه محجب عندهم في كل ما يفضله فنادوا الارز وبرزق فنادوا سمسولا
عليه باللاتينية كما سأل في باب ما لا زكوة فيه من الخواكر من الجوب بيان لما شبهه القمع
لها لان العلم عند المالكين بالالتفات والاداء فلا زكوة في الكرسية على الاطلاق لانا علف
لا طعم خلا قالوا في اشبه في التسمية قاله الزرقاني ١٥

المجملان وما أشبه ذلك من المحبوب التي تصير طعاماً فالزكوة تؤخذ منها كلها بعد أن تحصد وتصير حبات قال والناس مصلحون في ذلك وقيل منهم في ذلك ما دفعوا قال يحيى وسئل مالك متى يخرج من الزيتون العشر قبل النفقة أم بعد ما فقال لا ينظر إلى النفقة ولكن يسئل عنه أهله كما يسئل أهل الطعام عن الطعام ويصدقون بها قالوا فمن رفع من زيتونه خمسة أوسق فصاعداً أخذ من زيتيه العشر بعد أن يعصر ومن لم يرفع من زيتونه خمسة أوسق لم تجب عليه في زيتيه الزكوة قال يحيى قال مالك ومن باع زرعاً وقد صلح ويبس في أكمائه فعليه زكواته وليس على الذي اشتراه زكوة قال مالك لا يصلح بيع الزرع حتى يبس في أكمائه ويستغنى عن الماء وقال مالك في قول الله تعالى والتواقعة يوم حصاده أن ذلك الزكوة والله أعلم وقد سمعت من

له قوله بالزكاة تؤخذ منها أي من الجيوب الزكوة مفعلا وبملا كلها بمرادان محمد وتصير مما ي بعد تقيتها و تصفيتها وتخليصها إلى بيوتها الأذخار كما تقدم قال الموفق وقت الإخراج للزكاة بعد التصفية في الجيوب والجفاف في الثمار لأنه وإن المال والمؤنة التي تلزم التزكاة إلى حين الإخراج على رب المال لأن الثمرة كالماشية ومؤنة الماشية وحفظها ورعيها والقيام عليها إلى حين الإخراج على ربها كذا يهتدوا إلى القول مالك والناسي أي أبواب الأموال مشقوقون ينتهه يد المال المفتوحة في ذلك أي في قولهم في مبلغه من الكيل وما خرج من الويت وغيره لأنهم امتدوا كما تقدم قال إياحي وذلك لأن هذا لما لا يخرج ولا بد للناس أن ينفقوا عليه ولا يمكن أن يجعل مع كل إنسان من يخلف عليه ذلك والإيجال بينا والجهول منهم في ذلك ما دفعوا بالمال المهدى إلى الذي دفعوه في الصدقة وذلك كونهم مصدقون في قولهم قال الموفق ومن ادعى رب المال تملكها بغير شرط قبل قولهم يخرج من سواد كان ذلك قبل الإرضاء بعده وينبغي قوله أيضا في قدرها بغير عين وذلك في سائر الدعاوى قال أحمد لا يختلف الناس على صدقاتهم وذلك لأنه متى اشتد الحال لم يختلف فيه كما صلوة والدراهم ١٢ قوله وفضل ببناء الجهول مالك الأمام متى يخرج من الإيتون العشر زاد في النسخ العصرية بعد ذلك أو نصف وليس هذا في التذرية فالمراد بالعشر الواجب أهم من العشر أو نصف قبل النسخة بغير الاستتمام أم بدعا أي هل يختص بالفقهاء التي بذل في خروج الزيت ١٣ قوله فقال لا يشترط قال إياحي أي لا يجب له بها وذلك أن عليه تسليم الزكاة إلى اليد الذي جرت العادة بأذخارها عليه وواخذت منهم قبل ذلك لما يخص عليهم تخليص منهم ولتقوم أسواقها وكمن لا يؤخذ منهم إلا من بيوت الأذخار فليس عليهم النسخة عليها حتى يخلص ذلك الخلف وفي المحيط البرهان قال الحارثي يؤخذ العشر من جميع ما خرجت الأرض ولا يختص بمساكنها ما انفق على الخلية من سقي أو عمارة أو جرة العمال ولا نفقة البقر إلا قال ابن همام بين لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر النار الذي يتقابل المؤنة بل يجب العشر في الكيل ومن الناس من يقول يجب النظر إلى قدر قيم المؤنة فيسلم له بلا عشر ثم يشترط الباقي لأن قدر المؤنة بمنزلة السلم له ليجوز كونه اشتراه وإن حكم بقاوت الواجب لتفاوت المؤنة فقدرت المؤنة كان الواجب واحدا وهو العشر وأما الباقي لأنه ينزل إلى نصف المؤنة إلا وقد تقدم قريبا كلام الموفق في ذلك ولكن يسئل ببناء الجهول عن الإيتون إله مالك كما يسئل أهل الطعام كالنخلة وغيرها عن الطعام أي كم حصل ويصير قون بما قالوا في مقدار ما خرجت فمن رفع ببناء الفاعل أو المفعول أي حصل أو خرج من ذبيته خمسة بالرفع أو النصب أو سق فصاعدا أخذ ببناء الجهول من ذبته العشر بالرفع والمراد بالنسب فيهم النصف أيضا بعد أن يعصر ويخرج الزيت ومن لم يرفع ببناء المعلوم أو الجهول كما تقدم من ذبيته خمسة أو سق لم يجب عليه في زكاة الزكاة وإنما حصل أنهم يسئلون أولا يقال لمساكن المال كم مبلغ ذبيته قال ذكرا فصر عن النصاب لم يسئل عنه خبر ذلك فإن قال بلغ النصاب أو زاد عليه يسئل سوا الثمانية كما خرج لمن الزيت إن كان عصره فإن كان بأهمل سئل كم يخرج مثله من الزيت أو سئل ذلك غيره من أهل العرفة قال إياحي ١٤ قوله قال مالك ومن باع زرعه وقصد ويبيع في الكاهم جمع كم بأهمل وعاء الطبخ وغذاء النور كذا في القاموس ففعله أي البائع ذكوة واجبة لأنها وجبت بالمعاليح والبيس وليس على الذي اشتراه ذكوة لأن الزكاة تصلى وجوبها قبل البيع فلا تعلق حق الزكاة عند المشتري قلت وبه قالت النخعيه ففي البدائع ولو باع للأرض العشرية وفيها ذرع قد أدرك مع زرعها أو باع الأرض خاصة فحشره على الباع دون المشتري لأنه بأهمل بعد وجوب العشر وتقدره بالأدراك ولو باعها والأرض

[illegible]

الزكاة من القليل والكثير ١٢

يقول ذلك قال مالك من باع اصل حائله او ارضه وفي ذلك زكاة او ثمر لم يبد صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع وان كان قد طاب وحل بيعه فزكاة ذلك الثمر والزكاة على البائت لان يشتري البائت على المبتاع قالوا زكاة فيه من الثمر قال مالك ان الرجل اذا كان له ما يجده منه اربعة اوسق من التمر وما يقطف منه اربعة اوسق من الزبيب وما يحصد منه اربعة اوسق من الخنطة وما يحصد منه اربعة اوسق من القطنية انه لا يجمع عليه بعض ذلك الى بعض وانه ليس عليه في شئ من ذلك زكاة حتى تكون في الصنف الواحد من التمر او في الزبيب او في الخنطة او في القطنية ما يبلغ الصنف الواحد منه خمسة اوسق بصاع النبي صلى الله عليه وسلم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة قال وان كان في الصنف الواحد من تلك الاصناف ما يبلغ خمسة اوسق ففيه الزكاة فان لم يبلغ خمسة اوسق فلا زكاة فيه قال مالك وتفسير ذلك ان يجده الرجل من التمر خمسة اوسق وان اختلفت اسماءه والوانه فانه يجمع بعضه الى بعض ثم تؤخذ من ذلك الزكاة فان لم يبلغ في ذلك زكاة فيه قال مالك وكذا ذلك كله اسودا واحدا فاذا قطف الرجل منه خمسة اوسق وجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه مالك وكذلك الزبيب كله اسودا واحدا فاذا قطف الرجل منه خمسة اوسق وجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه

ان من كان له اقل من نصاب من تمر وزبيب وخنطة وقطنية بحيث لا يكون كل واحد منها نصابا لم يمت نصابه بغير نصابه بل يمت فلا يمت لغيره من مثالي الاخر فيمكن النصاب بذلك لان هذه اصناف مختلفة واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ووجه الاستدلال ان من كان عنده خمسة اوسق مثلا من مجموع التمر والزبيب فليس عنده خمسة اوسق من التمر والتمر في الحديث الزكاة من خمسة اوسق من التمر ١٣ قوله قال مالك وتفسير ذلك ذكر السلف المتقدمين بعض الاصناف تبعا لما ان يحد بالطنين او المحمة تسنان مثل ما تقدم من الرجل اى يقطع من التمر ما يشاء العوقية خمسة اوسق فيجب فيها الزكاة وان اختلفت اسماءه وانواعه كبروني وميماني والوانه يكون بعضها اسودا وبعضها احمر فانه يجمع بعضها الى بعض ثم تؤخذ منها الجول من ذلك المجموع ليلوئها النصاب فان لم يبلغ ذلك اى لم يبلغ النصاب فلا زكاة فيه والاصل ان التمر اذا كان مختلف الانواع يجمع بعضها الى بعض كالخمس والارباب في الماشية ١٣ قوله قال مالك وكذلك اى كما تقدم من التمر ذلك الخنطة كما يجمع بعض انواعها الى بعض ثم ذكر بعض انواعها فقال السمرات تائيت احمر سبت به سمرتها والبيضاء تائيت الابيض سبت به لباؤها والشعير والسلت تقدم منها ما في ذلك كروني النسخ للمعري كل ذلك صنف واحد فاذا حصده الرجل من ذلك كروني انواع الخنطة المذكورة خمسة اوسق جمع عليه بعض ذلك الى بعض وجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه قال مالك الدرود بر وتغنم القطن كاصناف التمر والزبيب لانها ليس واحدة الزكاة فاذا اجمع من جميعها خمسة اوسق زكاة واخرج من كل محبوس وبهمزة واخرج الاصل منها والاساس من الذي من الاصل كعرقم وشعير وسلت بعضها لبعض لانها جنس واحد والاصل اباي الخنطة يجمع انواعها كلها كما يجمع انواع التمر لجمع البيضاء الى السمرات فاذا بلغت النصاب ففيها الزكاة وهذا خلاف فيه وكذلك يجمع الى الخنطة الشعير والسلت لا يكتف بالمال واصحابه في ذلك ويرى قال الحسن وطاؤس والزهرى وكروني ومنع من ذلك ابو عبيدة والشافعي وقالان الشعير والسلت كل واحد منها جنس منفرد غير الخنطة لا يجمع في الزكاة الا قال الرافعي قال ابو عبيدة والشافعي واحد والبولفور لا يجمع في حصة عرفت باسم منفرد دون صاحبها ومن خلافتها في الخنطة والطعم الى غيرها قال ابن رشد انهم اجمعوا على ان الصنف الواحد من الحبوب والتمر يجمع حبيبه الى رديته وتؤخذ الزكاة من جميعه بحسب قدر كل واحد منها معنى من الجيد والجيد واختلفوا في ضم القطن الى بعضها الى بعض وفي ضم الخنطة والشعير والسلت فقال مالك القطنية كلها صنف واحد والخنطة والشعير والسلت ايضا وقال الشافعي والبوليفية واهل حجة القطن في كلها اصناف كثيرة بحسب اسمائها ولا يمت منها شئ الى غيره وكذلك الشعير والسلت والخنطة عندهم اصناف مختلفة لا يمت منها الى الاخر وسبب الخلاف في المراجعة في الصنف الواحد هو اتفاق الفقهاء او اتفاق الاسماء فمن قال اتفاق الاسماء قال كلها اصناف اسمائها فمن قال اتفاق الاصناف قال كل واحد منها جنس واحد وان اختلفت اسمائها فكل واحد منها يروم ان يقرر قاعدته باستقراء الشرع اعني اجمع ما يمت لغيره لا يشيلا التي اعتبر الشرع فيها الاسماء والاخر بالاشياء التي اعتبر الشرع فيها الماشية ان يكون شهادة الشرع ١٣ اسما في الزكاة اكثر من شهادته لاشيئ وان كان كلا الاعتبارين موجودا في الشرع ١٣ قوله قال مالك وكذلك الزبيب كل ما يجمع انواعه اسودا واحدا وسوارقا واختلف الرجل من خمسة اوسق وجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك اى النصاب فلا زكاة فيه ١٣

له قوله قال مالك ومن باع اصل حائله او ارضه بالنسيء وفي ذلك اى الارض ذرع او ثمر يفتح اوله بفتح المعلوم من البعد واصلهاى لم يأت وقت وجوب الزكاة فانهما تجب عند الصلاح فزكاة ذلك على المبتاع اى المشتري لان الثمرة كانت على ملكه حين تسقط الزكاة بهما وان كان التمر قاطب عند البائع ومن يبيعه اى دخل وقت حل البيع عند البائع وهذا اوان وجوب الزكاة فزكاة ذلك الثمر والتمر على البائع لانه كان في ملك البائع وقت وجوب الزكاة الا ان يشتري البائع الزكاة على المبتاع اى المشتري وفي الشرع الكبير والزكاة واجبة على البائع بعد الاخرى والطيب ويجوز اشتراطها على المشتري اى قال العيني في شرح البخاري اختلف العلماء في هذه المسئلة فقال مالك من باع حائله او ارضه وفي ذلك ذرع او ثمر قد باع اصله وحل بيعه فزكاة ذلك التمر على البائع الا ان يشتريها على المبتاع وقال ابو عبيدة المشتري بالتأجيل بين الفاء والبيع ورواه العشر فاذا من الثمرة لان سنة الساعي ان يأخذها من كل ثمرة يبيدها فوجب الرجوع على البائع بقدر ذلك كالعيب الذي يبيع بغيره وقال الشافعي في احد قوليه ان البيع فاسد لانه باع ما يملك ولا يملك وهو يبيع المسكين ففسدت الصفقة وانفق مالك والبوليفية والشافعي اى اذا باع اصل الثمرة وفيها ثمر لم يبد اصلها ان البيع جائز والزكاة على المشتري لقوله تعالى واتوا حقهم يوم حصاده واما الذي قد فيه النبي من البيع حتى يبدو الصلاح فهو بيع الثمرة دون الاصل لانه ينشئ عليه العاقبة ويؤخر البيع من الثمرة التي وجبت زكواتها قبل ادائها ويتعين حينئذ ان يؤدى الزكاة من غيرها خلافا لمن اشد البيع ومن مالك الزكاة على البائع الا ان يشترط على المشتري وبه قال الليث وعن احمد على البائع مطلقا وبه قال الثوري والاوزاعي ١٣ قوله مالك لا زكاة فيه من الثمر الاخر من منه كما ينظر من ملاحظته ما ذكر فيه بيان ما لا يجب فيه الصدقة لعدم بلوغها الى النصاب اعم من ان يكون ثمر او زرع او ذكر فيه ايضا ما لا يجب فيه الزكاة منفردا لعدم بلوغها الى النصاب ويجب مع الاجتماع بالانواع الاخر كقطنية ١٣ قوله قال مالك ان الرجل اذا كان له ما يجمع بغيره الجيم والدرال الملمة في المندية والجمعة في المصرية اى ليصرم ويقطع قال الجهمي في الدال المجمع البزء الاسراع والقطع المستصل وقال في الدال الملمة من جملة معان والقطع وصرام الخلل كما يرد وقال الرافعي قلت هذا وما ياتي من الافعال كلها يمكن بناء المعلوم والجهول منه اربعة اوسق بالنسيء على المفعولية ويكتفى بالرفع من التمر بيان لما وما يقطف بغير الطاء ومنها يقطف قال الرافعي في منه اربعة اوسق من الزبيب وما يحصد منه اربعة اوسق من الخنطة وما يحصد منه اربعة اوسق من القطنية بحسب اتفاق ومنها سياتي معناها ان لا يجمع ببناء الجول عليه اى على الرجل يجمع ذلك المذكور من الاصناف الاربعة الى بعض اخر لا يختلف الجنس والمقصود وانه ليس عليه اى على الرجل في شئ من ذلك زكاة حتى تكون في الصنف الواحد من الاصناف المذكورة من التمر او في الزبيب او في الخنطة او في القطنية ما يبلغ الصنف الواحد منه خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وذلك معنى اشتراط بلوغ النصاب كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم من ثمر في اول الكتاب ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة فلا بد اذا من ارباب الصدقة ليلوئها خمسة اوسق ١٣ قوله قال مالك وذكرنا من الكلام بطريق الاجمال فقال وان كان في الصنف الواحد من تلك الاصناف ما يبلغ خمسة اوسق اى يبلغ مقدار النصاب ففيه الزكاة فان لم يبلغ خمسة اوسق فلا زكاة فيه والاصل

قال مالك وكذلك القطنية هي صنف واحد مثل الخنطة والتمر والزبيب وان اختلفت اسماءها والوانها والقطنية الحمص والعدس واللوبياء والجلبان وكل ما ثبت معرفته عند الناس انه قطنية فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة اوسق بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وان كان من اصناف القطنية كلها ليس من صنف واحد من القطنية فانه يجمع ذلك بعضها الى بعض وعليه فيه الزكوة **قال مالك** وقد فرق عمر بن الخطاب بين القطنية والخنطة فيما اخذ من النبط ورأى ان القطنية كلها صنف واحد فاخذ منه العشر واخذ من الخنطة والزبيب نصف العشر **قال مالك** فان قال قائل كيف تجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكوة حتى تكون صدقتها واحدة والرجل يأخذ منها اثنين بواحد يد ابدا ولا يؤخذ من الخنطة اثنين بواحد يد ابدا قيل له فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار اضعافه في العدد من الورق يد ابدا **قال مالك** في النخيل تكون بين الرجلين فيجعدان منها ثمانية اوسق من ذلك في ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخمسة اوسق يجعد منه خمسة اوسق وللآخر ما يجعد منه اربعة اوسق واقل من ذلك في ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخمسة اوسق وليس على الذي جعد اربعة اوسق واقل منها صدقة **قال مالك** وكذلك العمل في الشراكاء كلهم في كل درهم من المحبوب كلها كما

الورق يد ابدا بغير فليس جواز التعاضل في البيع دليلا على عدم العلم في الزكوة قال الباجي وهذا كما قال المصنف ولذلك قال اصحابنا انه لم يختلف قولنا في الزكوة ان القطان صنف واحد يعطى بعضها الى بعض في الزكوة وانما سمي ذلك في البلوغ اصناف بمبوز التعاضل فيها فخرق بينهما فاشترى مبر من مذهب مالك ان الورق يجمع الى الذهب في الزكوة وهي في البلوغ صنفان بمبوز التعاضل فيها فخرق بينهما فاشترى مبر من مذهب مالك ان الورق يجمع الى الذهب ما يجوز التعاضل فيه وما ماله من التعاضل فيه فيجب ان يجمع في الزكوة الز ١٣ **قوله** قال مالك في النخيل يكون مشترك بين الرجلين او اكثر فيجعدان منها اى النخيل والفضل في المواضع الاربعة من هذا القول بالبدال المصلحة في البنية والمصلحة في المصرية ثمانية اوسق مثلاً من التمر على السوار اربعة اوسق على صاحب كل من النصاب وان كان واحداً منها ما يجعد منه خمسة اوسق اى مقدار النصاب ولا يؤخذ منه اربعة اوسق اى اقل من النصاب سوار كان اربعة اوسق او اقل من ذلك اى الاربعة او اكثر منها بشرط ان لا يبلغ خمسة اوسق في ارض واحدة وليس التقيد بالارض الواحدة لانها اذا كانت في ارضين فادى ان لا تجب على صاحب الاربعة اوسق كانت الصدقة على صاحب الخمسة اوسق بلوغ ملكه النصاب وليس على الذي جعد اربعة اوسق او اقل منها صدقة لان لم يبلغ ملكه النصاب وهو خمسة اوسق بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ١٣ **قوله** قال مالك وكذلك العمل اى مثل ما تقدم في النخيل كذلك العمل في الشراكاء كلهم في كل ذرع من المحبوب التي تجب فيها الزكوة كلها لا تجب الحكم بنوع دون نوع كلما يصح بناءه الجبول حال من ذرع او غل بالكرس علف على ذرع يجعد ببناء الجبول حال من الغل او كرم بالكرس يقطع اى زبيبه فانه اذا كان كل رجل منهم اى من الشراكاء يجعد بالمصلحة والمصلحة كما تقدم نسخاً على بناء الغل اى يقطع من الغل ويعلق من الزبيب خمسة بالنصب على المغولية اوسق او يحدد من الخنطة وغيرها من الجبوب التي فيها الزكوة خمسة اوسق فليس فيه الزكوة بلوغ ملكه النصاب ومن كان حقه اى ملكه في الشراكة اقل من خمسة اوسق فلا صدقة عليه وانما تجب الصدقة على من بلغ جداره بالمصلحة والمصلحة شتان اى قطع من الشرا وكفاية من الغنم او حصاده من الجبوب قال الراغب البند كسر الشئ وتفتيته وفي الجمع حنذا النخل لفتح جيم وكسر حاء والاولى القطع ومن قوله تعالى فجعلهم اعداء اذاوا القطع والقطع ومان خطا الا اذ بهى بواهم وقت القطع قال الراغب اصل المصدة قطع الزرع ومن المصدا والمصدا كقولك زمن الجراد والجراد خمسة بالنصب على المغولية بلغ اوسق فالزكوة مبني على ان من بلغ ملكه النصاب وجب عليه الزكوة ومن قصر ملكه من النصاب فلا زكوة عليه ولا ينظر الى الجملة ولا يشترط ان اذا افترقت في الملك كما لا ينظر الى الافتراك اذا اجتمعت في الملك فاذا جرد رجلان ثمانية اوسق فان كانت بينهما على السوار فلا زكوة على واحد منها لان لم يجعدهما خمسة اوسق وهي النصاب ولو كان لاهد بها خمسة اوسق ولا غرثت في كانت الزكاة على صاحب الخمسة اوسق وان كانت لرجل خمسة اوسق يجعدان في بلاد مختلفة متباعدة تجبست عليه وادى الزكوة منها فانما المتبادر في ذلك بالملك دون الاجتماع والافتراق كذا في المشتق قال الزرقاني وبهذا قال الكوفيون واحمد واليوثور ومجتهد حديث ليس فيها دون خمسة اوسق من التمر وهو اجمع ما في الباب وقال الشافعي الشراكاء في الزرع والذهب والورق والمالكية يزكون زكوة الواحد وجميع بان السلف كانوا يأخذون الزكوة من المواضع الموقوفة على جماعة وليس في حصص كل واحد منهم ما تجب فيه الزكوة واجاب ابن زريق بان زكوة المالحة الموقوفة على ملك الواقف وهو واحد ولا كذلك الشراكاء الز ١٣

قوله قال مالك وكذلك القطنية بجميع انواعها هي صنف واحد من الزكوة فيجمع بعضها الى بعض مثل الخنطة والتمر والزبيب فان كل واحد منها يجمع الوانها صنف واحد وان اختلفت اسمائها اى اسماء القطنية ولوانها اى اجناسها ثم بين المصنف مصداق القطنية فقال والقطنية بكر القاف وضما الخية قاله الزرقاني وفي التحقيق الميم بكر القاف وسكون الطه فثون فتحية مشددة كالعدس والحمص واللوبياء وفي التذويب اسم جامع للمحبوب التي تطبخ كالعدس والبقلا واللوبياء والحمص والارز والسسم وغير ذلك كذا في شرح القاري الميم بكر الحاء الملهة وشدة الميم لمسورة ممد البصرين مفتوحة عند كوفيين قاله الزرقاني والتفتي صاحب المحيط على فتح الميم المشددة اخره صاد ملة والعدس واللوبياء والجلبان تقدم معنى الشدة وذكر المصنف اربعة اصناف من القطان في نصابه واشاد الى الباجي بقوله وكل ما ثبت معرفته وليس في النسخ المصرية لفظ معرفته عند الناس انه قطنية ودخل فيه الغول والبسيلة والتمر س على ما ذكره الزرقاني وعنده السبعة الرسوق تحت قول الردديرو القطان السبعة قال الزرقاني وليس منها اكرسة على المذهب فاذا حصد الرجل من ذلك اى ما ذكر من الانواع المختلفة خمسة اوسق بالصاع الاول والمراد من صاع النبي صلى الله عليه وسلم لا الا موع الحادثة وان كان المصود من اصناف القطنية المختلفة كلها ليس من صنف واحد من القطنية فانه يجمع ببناءه الجبول ذلك بعضه الى بعض يدل من ذلك وعليه فيه الزكوة وقال الباجي وقد اختلف قول مالك في القطان في البلوغ حمزة قال انما صنف واحد وحمزة قال هي اصناف مختلفة واختلف اصحابنا في الزكوة فنحن من قال هي رواية اخرى في الزكوة ومنهم من قال هي في الزكوة صنف واحد دون خلاف وهي في البلوغ على روايتين وهذه الظاهر من الوطال ما ياتي بعده هذا قال الباجي والآخر عندي ان يكون كل صنف منها صنفًا منفردًا ولا يضاف الى غيره في الزكوة والبلوغ لاننا نلنا الجنس بانفصال الجبوب بعضها من بعض المرد ذلك فيها والعكس صحيح وان مللنا باختلاف الصور والمنافع مع الز ١٣ **قوله** قال مالك في الاستدلال على منثاره وقد فرق عمر بن الخطاب كما سياتي موصولا في عشرين اهل الذمة بين القطنية والخنطة فيما اخذ من النبط يفتح النون والوعدة الشافعي التماثل قدموا المدينة بالبند ورأى ان القطنية كلها صنف واحد فاخذ منها العشر واخذ من الخنطة والزبيب نصف العشر يكثر العمل الى المدينة قال الباجي استدلال مالك في الفرق بين القطنية والخنطة بان عمر بن الخطاب خفف عن النبط فيما كان يأخذه منهم من الخنطة لما كانت الحاجة اليها اكبر من سائر الاقوات والقطان التي هي للادم وكان يأخذ من القطان في العشر كما علم بذلك اختلافها في المنافع والمقاصد ولو كانت الحاجة اليها سوادا لما دفع بها متفقة وكانت الزعيرة في كثرة جلبها الى المدينة سوادا ولا يدعى عليه ذلك في الزبيب والخنطة فانه اخذ منها جميعا نصف العشر لانه الحاجة اليها ولم يدل ذلك على انها من جنس واحد وقد يحتاج الى التبيين حاجة متساوية مع اختلاف منافعها الا انه في الجنس الواحد الذي يتفق منافعها وتساوى الز ١٣ **قوله** قال مالك فان قال قائل كيف يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكوة حتى يكون صدقتها واحدة فان ذلك دليل على انها واجناسها والرجل يأخذ اى يشترى منها اى من القطان اثنين بواحد جواز التعاضل دليل على اختلاف الجنس يد ابداى ما جرد ولا يؤخذ من الخنطة اثنين بواحد يد ابدا جسدنا وبذا نفي لان جواز التعاضل في القطان يدل على اختلاف اجناس القطان في قولنا في الجواب لا تلازم بين البابين فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار اضعافا في العدد من

يحصد او يخل يَجِدُ او كرم يقطف فانه اذا كان كل رجل منهم يجد من القمح او يقطف من الزبيب خمسة اوسق او يحصد من الخنطة خمسة اوسق فعليه فيه الزكاة ومن كان حقه اقل من خمسة اوسق فلا صدقة عليه وانما تجب الصدقة على من بلغ جلا دكا وقطافه او حصادة خمسة اوسق **قال مالك** والسنة عندنا ان كل ما اخرجت زكواته من هذه الاصناف كلها التمر والحنطة والزبيب والحبوب كلها ثم امسكها صاحبه بعد ان ادى صدقته تسنين ثم يباعه انه ليس عليه في ثمنه زكاة حتى يحول على ثمنه المحول من يوم يباعه اذا كان اصل تلك الاصناف من فائدتها او غيرها وان لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض يفيد هال الرجل ثم يمسكها تسنين ثم يبيعها بذهب او ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها المحول من يوم يباعها فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به **قالا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا**

بالعنى الآتي كثيرة الزوايا ما ينبغي ان يذكر في السجدة ايضا قال المجد القضب كل شجرة طالت وبسطت اغصانها وما قطعت من الاغصان السمام او القسي والقت وطبر يؤخذ منه القسي والاسفت القضب القضب جمع قضبات وما اكل من النباتات المقضب غصنا يجمع قضب الخواويل جمع بقل كل نبات افطرت به الارض قال ابن القاسم كذا في الزدقاني وقال المجد ان يعل ما ثبت في بزره لاني اودع ثمانية ١٢ **قال مالك** السنة التي لا اختلاف فيها عندنا بالبلدة العاهرة والذي سمعت من اهل العلم انه ليس في شئ من الفواكه كلها سوى التمر والزبيب صدقة ثم ذكر بعض انواع الفواكه قريبا فقال الريان بعن الراعي الملهمة والميم المشددة ذكره الراعي في الرم وقال الريان خلجان وهو معروف وذكره المجد في باب النون وقال الريان معروف الواحدة بالمد والخر وذكر صاحب المحيط انواع الريان الخمر والريان المردمان الاندلس والبر والخرشك بكرة الفاء والسين بينهما ادراك سنة اخرى كالف الخوخ او ضرب من ارجوا وادوا ما يعلق من ثمره قاله الزدقاني وفسره الشرح في المصنف بشفتا لوديه فسر صاحب المصنف الصراخ وقال صاحب المحيط الحرسك نوع من الخوخ يقال له الغارسية شجرة شليل والسين بكرة الشاة النوقية وسكون المشاة النوقية اخرى لون الخمر وهو مودة انواع تين احمرة تين الخيل وتين افنجي كذا في المحيط قال الباكي لا اختلاف عند اهل المدينة فيما ذكره انه لا زكاة في شئ من الفواكه ما ذكر من ذلك وما لم يصر واصناف مال كالتين التي اجلسنا لانه لم يكن ببلده وانما كان يستعمل عندهم على معنى التفكر لا على معنى القوت وهو عندنا بالاندلس قوت وقد اخذت مال كمالا لا زكاة فيه وبمثل اصله في ذلك القولين احدهما انه لا زكاة فيه لان الزكاة انما شرعت فيما يقتات بالمدينة ولم يكن يقتات بها فلم يقتل به حكم الزكاة والثاني ان حكم الزكاة يقتل باثنين قياسا على الزبيب والتمر وان لم يكن مقتا بالمدنية الزوايا اشهر ذلك وما لم يشبهه اذا كان من الفواكه يعني ليس في شئ من الفواكه الزكاة سواء كان مثابا للارواح المذكورة او لا يكون فاشترط كونها من الفواكه سواء يبيع او لا يبيع يدخر او لا يدخر بمراد ان يكون قوتا قال ابو جعفر لا زكاة باثنا عشر مال كمالا واما ابن زوقن اقله لم يرد قول ابن جبيب في ابيها الزكاة في ذلك كله الخ اولادها بها خصوص من يقيه لا اهل مدية وهذا مثل بزره حفظ ابن عبد البر وسع الطامع قاله الزدقاني قال مالك ولا في القضب تقدم منبطه ومعناه في الترجمة ولا في البقول كلها صدقة من العشر ونصف قال الباكي هذا قول مالك والشافعي يجمع اصحابها وقال ابو حنيفة في جميع البقول الزكاة الا القضب والتمشيش والمطبل والريل على ما نقول ان المنكر كانت بالمدينة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بحيث لا يخفى عليه ذلك ولم يقتل الياندا امر باخراج شئ منها ولا ان اعدا منها زكاة ولو كان ذلك لنقل كما نقل زكاة سائر ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم فثبت انه لا زكاة فيها ودليلنا من جهة القياس انه ثبت لا يقتات فلم يجب فيه الزكاة كالتشيش والقضب الخ ولا في اثمانها اذا بيعت صدقة اى زكاة حتى يحول على اثمانها بعد ان كانت نسا بالمول من يوم يبيعها ويقبض صاحبها ثمنها زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك وهو نصاب وليس هذا في النسخ السنية لكنه مراد لان الزكاة لا تجب على الاثمان الا بعد النصاب فالتمس ان يقول الحول على النصاب بعد القبض ولا يشترط القبض عند الخفية كما تقدم وقد علمت ما تقدم في اول زكاة الحبوب اختلاف الامر في مسئلة الهباب وان الزكاة واجبة منه الا ان اهل حنيفة في كل ما اخرجته الارض سواء كان من الحبوب او الثمار او الفواكه او غيرها ذلك بعد ان كان مقصودا به استعمال الارض فلا فالانتهى الثلثة وما حصى اهل حنيفة في اختلاف في المؤمنين الاول في اشتراط النصاب وتقدم الكلام عليه في اول الزكاة ثالثا في اشتراط العشرة للتاجر من البقاء والادخار والاحتيايات على ما قالوا وقال ابو حنيفة بالعموم في ذلك ايضا وبه قال ابن جبيب من المالكية وبه قال جماعة من السلف كما

له قوله قال مالك

والسنة عندنا ان كل ما اخرجت ببناء المحول زكواته من هذه الاصناف المذكورة قبل من البوب والتمار كلها تبيع للاصناف اى جميع ما يجب فيه الزكاة ثم بين الاصناف فقال التمر بالبريد من الاصناف اوسق لنا والحنطة والبرسيم والحبوب بالبر مطف على الحنطة كلها تبيع للبوب ثم امسكها صاحبه بعد ان ادى صدقته اى لوى العشر او نصف تسنين ظرف لا مسكه ١٢ **قال مالك** ثم يباعه انما الضمير للشان ليس عليه في ثمنه زكاة لانه ادى زكاة الاصل وليس هذه الاموال بنفسها تامة حتى تجب عليها الزكاة في كل سنة حتى يحول على ثمنه المحول من يوم يباعه قال الباكي اى حتى يحول عليه المحول بعد قبضه لانه لو يباعه واقام المال غائبا عنه او اوما قبل ان يقبضه لا يستأنف به حولا وانما اطلق اللفظ على غالب احوال الناس في البيع الخ قلت ولا حاجة الى قيد القبض عند الخفية كما سبق في آخر الكلام اذا كان اصل تلك الاصناف من غير اموال التجارة اهم من ان يكون من فائدتها او غيرها لاني لا فرق بين كون اصلها فائدة او غيرها في انه يستقبل بثمنها والمال انه لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض يبيعها اى يستفيدها الرجل لم يسكن سنة او تسنين به وان ربه ابتداء ثم يبيعها بذهب او ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها المحول من يوم يباعها اى قبض الثمن كما تقدم في كلام الباكي ولما كان فيها قيد عدم التجارة ملحوظا ذكره بقوله فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها وفي بعض النسخ المصرية حتى يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به وفي الشرح الكبير ان وجبت زكاة في مينا ذكى عندنا بان يخرج العشر ونصف ثم اذا باعها ذكى الثمن لول الزكاة اى لول من يوم زكى مينا يمكن يجب تخصيص قوله ثم زكى الثمن بمسألة من اشترى وذرغ للتجارة يكون جاديا على الرابع من ان ما عداها يستقبل من قبض الثمن الخ قلت والاصل ان البوب وغيرها ان كانت للتجارة فيجب في الحول حول الذي ابتاعها به بشرط ان يكون مديرا بل يكون مكرما لما تقدم في موضعه من الفرق بين الممكر والمدير وان المدير يقوم بالكل سنة ويتركه وان كانت هذه العروض لغير التجارة فيستقبل بالمول من يوم قبض الثمن وعند الخفية لا عبرة بالقبض بل يعتبر المحول من يوم البيع حتى العدم المتنازع ويجب زكواتها اذا تم نسا باحوال المحول عند قبض اربعين ودها من الدين القوي كقرض وبذل مال تجارة وعند قبض مائتين من غيرهما اى من بر مال لغير تجارة وهو المتوسط كمن ساعته ومبيعه مخرمه ونحوهما ويعتبر ما سقى من المحول قبل القبض في الاصح قال ابن ماجة في الاصح اى في الدين المتوسط لان الخلاف فيه اما القوي فلا خلاف فيه لما في المحيط من انه يجب الزكاة فيه بحول الاصل لكن لا يزوم الادار حتى يقبض منه اربعين ودها واما المتوسط ففيه روايتان في رواية الاصل يجب الزكاة فيه ولا يزوم الادار حتى يقبض ما سقى ودهم فيذكرهما في رواية ابن ساعته من ان يحنطه لا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه المحول الخ ١٢ **قال مالك** لا زكاة فيه من الفواكه جمع فاكهة وبه ما يفتكر اى يشتم بالكله بان كان اديا بان قال الراعي الفاكهة قيل هى الثمار كلها وقيل هى التمر والحبوب والاعشاب والرياحن وقال مالك لا زكاة فيها ما ذكره وعطفها على الفاكهة وقال المجد هى التمر والرياحن والتمر والغراب مستدلا بقوله نعم فيها فاكهة ونخل ورياحن بالمراد وروى القضب بلع القاف واسكان الضاد المعجمة القضب نبات يشبه البرسيم يعلق للرداب وليس يصاد واهله لان قصب السكر داخل في الفواكه قاله الزدقاني قلت ما لفصفته داخل في البقول وقال المجد القضب نبات فادسية اسهست الخ وبسقت فسر الشرح في المعلى وفي المحيط القضب اسم درخت بزرگ است وبمنى لفت واسفست بزره وفي منشار الصغار القضب والقضبة الرطبة وصي الاسفست بالعدسية الخ والادوية عنى ان المراد به ما ساقى من معناه في كلام المجد وذلك لان لفصفته مع انما تدخل في البقول ليست لها مزية تذكر لها كذا القضب

الذي سمعت من اهل العلم انه ليس في شيء من الفواكه كلها صدقة الرومان والفرسك والتين وما شابه ذلك وما لم يشبهه
اذا كان من الفواكه قال ولا في القصب ولا في البقول كلها صدقة ولا في اشائها اذا بيعت صدقة حتى يحول على اثمانها الحول
من يوم بيعها ويقبض صاحبها ثمنها ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل **مثلك** عن عبد الله
ابن دينار عن سليمان بن يسار عن عكرمة بن مالك عن ابي هريرة **عن** رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبدة ولا
في فرسه صدقة **مثلك** عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان اهل الشام قالوا لابي عبيدة بن الجراح خذ من خيلنا وورقتنا
صدقة فاني ثم كتب الى عمر بن الخطاب فابى عمر ثم كرهه ايضا فكتب الى عمر فكتب اليه عمر ان احبوا اخذنا ما منهم واردها عليهم
وارزق رقيقهم **قال** مالك معقوفه رحمه الله واردها عليهم يقول على فقرائهم **مثلك** عن عبد الله بن ابي بكر بن عمرو
ابن حزم انه قال جاء كتاب من عند عمر بن عبد العزيز الى ابي وهو يعني الا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة **مثلك**

تقدم ورجمه ابن العزيم فقال اقوى المذاهب مذهب الى حنيفة وليس
واجوبها للمساكين ولو اصابها ما شكر النعم عليه يدل عموم الآية والدينية الى اخر ما
تقدم من كلامه عليه بطريق من الفخر الرازي في تفسيره واذبح في قوله تعالى واتوا حقته يوم
حصاده ان المراد بالحق الزكاة وقال هو الامع ثم قال الشيخ ابو حنيفة رحمه الله بنده الآية فقال
قوله واتوا حقته يوم حصاده يقتضي ثبوت حق في التخييل والكثير فاذا كان ذلك الحق هو
الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في التخييل والكثير وقال ايضا قوله تعالى واتوا حقته
يوم حصاده بعد ذكر انواع الخمرة وموالعها والتخل والادخ والزيتون والبرمان يدل
على وجوب الزكاة في الكل الى اخر ما تقدم من كلامه وقال في آخره وايضا العنبر في قوله
حصاده يجب عوده الى اقرب المذكورات وذلك هو الزيتون والبرمان فوجب ان يكون
العنبر مائة اليه الخ ١٢

له قوله ما جاء في صدقة الرقيق قال الراغب الرق ملك
العبيد والرقيق المملوك شتم وجمعه ارتقاء واسترق فلان فلانا جعله رقيقا الخ والنيل قال
الراغب النحل اصل الصودة الجردة كالصودة المشقوقة في اللحم وفي المرأة وفي القلب
بعد غيبوبة المرن ثم تستعمل في صورة كل امر متصور الخ لانه كثير من تخيل قضية تردت
لا انسان من نفسه ومنها يتناول النحل لما قيل انه لا يركب احد لسا الا وجده لفسه
نحوه والنيل في الاصل اسم للفرس والعنبران جميعا وعلى ذلك قوله تعالى ومن دباط
النيل ويستعمل في كل منها نحو ما دى يا خيل الله اركبني فخذ الفرسان وقوله عليه السلام
عنوت بهم من صدقة النحل يعني الا فرس الخ وفي البناية قال ابن الاثير في التسمية
يا خيل الله اركبني اي يا فرسان خيل الله يركب المضاف قيل لاحاجة الى الخدات لان
النيل هي الفرسان كما قال الجوهري ويدل عليه قوله تعالى والاعسل باليمن واليمن المعتمدين و
المفتوحين لدايب النحل قال تعالى من مسل مصفى ذكر ما صاحب النحل الا عظمه انواع وفي
مخارجه الصالح العسل يركب في ثوبه وبابه مزب وصوره نجيب معسل اي معول بالعسل
والعسيلة في الجماع شبيهة تلك اللذة بالعسل وصغرته بالباء لان الغالب معسل
العسل التانيث وقيل انث لانها يربيه العسل وهي القطعة منه الخ وسأ في الكلام على
صدقة هذه الانواع الثلاثة في مواضعها من الايات ١٣ **له** قوله ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم مال الزكاة في خمس المسلم وان كان الصبي عنده
الاصوليين والقضاء تكليف الكافر بالفروع لان ما دام كافر لا تجب عليه حتى يسلم واذا
اسلم سقطت لان الاسلام يجب ما قبله وفي الرقابة قال ابن حجر لولا خذ منه ان شرط
وجوب زكاة المال بالانحياز الاسلام ولولا فقه قول الصدوق في كتابه على المسلمين وقال
القاضي هذا جهة على من يقول ان الكفار عما يليون بالشرائع في الدنيا يختلف من يقول
ان الكافر مطالب بفروع الشريعة بالنسبة للعقاب عليها في الاخرة كما افهمه قوله تعالى
فويل للمسكرين الذين لا يؤتوا الزكاة وقا لوالم تلك نعم المسكين وعليه جمع من اصحابنا
وهو الامع عندنا في هذه الخ في عبده اي وبقية ذكره ان كان او انثى ولا في فرسه المشامل
لذكره والانثى وجمعه النحل من غير فلفظ قال الحمد الفرسان وذكره الانثى وهي فرسة جمعه
افراس وفروس صدقة قال ابا حنيفة يقتضي نفي كل صدقة في هذا الجنس الا بالدريل
عليه ولا خلاف انه ليس في رقاب العبيد صدقة ثم ذكر الخلاف في صدقة النحل في بيانها
في آخر الباب واما رقاب العبيد فذكر الاجماع على نفي الصدقة فيما الزكاة في فقال

لا خلاف في انه ليس في رقاب العبيد صدقة الا ان بشره والتمارة قال الشيخ وفي هذا النحل
ان كانت تملك لربوب او لملك او ليهاد في سبيل الله للزكاة فيها اجماع وان كانت لتمارة فجماعا اجماعا
قال الحافظ واستدل بالحديث من قال من اهل الظاهر يرد وجوب الزكاة فيها مطلقا
ولو كان للتمارة والتمارة بان زكاة التمارة ثمانية بالاجماع كما نقل ابن السند وفيه بعض
به عموم هذا الحديث الخ قلت وعلى الاجماع على وجوب زكاة التمارة فيها غير واحد من
اكثر الروايات ونقله المذاهب ولم يبا اختلف اهل الظاهر (مسئلة) قال
الشيخ ليس في النحل والبعال السائمة صدقة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
حين سئل عن البغال والمير لم ينزل على فيها الا هذه الآية الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة
غيره ومن يعمل مثقال ذرة شريره ولا تسال تسام في غالب البلدان مع شدة وجودها
والناس ولا يعتبر بها انما يعتبر بالحكم العام الغالب فلذا لا تجب فيها زكاة السائمة والسائمة اعلم
الخ ١٣ **له** قوله خذ من خيلنا وورقتنا صدقة قال اي امتهن من الاخذ منها لانه لا يرى
الصدقة فيها ثم كتب الى عمر بن الخطاب فابى عمر ايضا واذ في ابا عبيدة في الاستساع
ثم كرهه ايضا اي اصدا على ذلك ولعلهم كانوا يرون فيها الصدقة ادا مسروا وتبرعوا بكتب
الى عمر بن يسار عن علي بن عتبة اليه عمر بن ان اجوا فخذها منهم يعني انهم اذا نكلوا بذلك
فيقبل منهم فكلوا ما تملك والظاهر ان ذلك كان من عمره اذ لم قال بالزكاة فيها كما سأل
في آخر الحديث واردها عليهم اي على فقرائهم كما سأل في تفسير الامام مالك واذ في
رقيقهم اي الفقير منهم وقيل معناه اوزقهم بهم وما انهم من بيت المال لان ابا بكر كان
يفرض للسيد وعبيده من النقي وكان عمره يفرض للسفوس والعبيد وكذا فعل عثمان وعلي بن
قاله الزكاة في وقال ابا حنيفة ان يريده ان يجرى رقيقهم فداكوكونهم في نفر من نفود
المسلمين يستعان بهم في الحرب وليس لهم سهم في رقيقهم باذرائق ويحكم ان يريده بذلك
ان يداكفاة لهم على تطوعهم بالصدقة من رقيقهم وفرة خيلنا التي هي اي اوزقهم بهم
الذين يتصدقون بهم ويدخلون في ملك بيت المال ١٣ **له** قوله قال مالك معنى
قوله اي قول عمره الله واردها عليهم يقول على فقرائهم قلت ظاهر الاثر ان عمر لم يقل
باجاب الزكاة في النحل كمن الما لولا منه بكرة طري الزكاة في النحل فقد قال الحافظ في الدراية
روى الرازي في غرائب مالك باسناد صحيح عن الزهري ان السائب بن يزيد اخبره
قال رايت ابي يقم النحل ثم يذبح صدقتها الى عمر وحى ابن الهمام تصعب عن ابن عبد البر
واخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني ابن الحسين ان ابن شهاب اخبره ان عثمان
كان يصدق النحل وان السائب بن يزيد اخبره انه كان ياتي عمر بصدقة النحل قال
الزهري ولا علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقة النحل وروى عبد الرزاق
من طريق يعلى بن امية ان عمره قال له ان النحل يتبلغ في بلادكم هذا وقد كان اشترى
فرسانا من قوم قال فخر عمره على النحل دينارا وبارا ولله القطع عن علي جادنا من
من الشام الى عمره فقالوا انما تجب ان تزكي عن النحل فاستشار فقال له على لا بأس ان
لم يكن جزية رابسة ياخذون بها بعدك قال فاخذ من الفرسان عشرة دواهم وفي رواية
على كل فرس دينار الخ ١٣ **له** قوله ان لا يأخذ بعصية الغائب في اكثر النسخ
وفي بعضها بالخطاب من العسل ولا من النحل صدقة قلت وكذا اخرج ابن ابي
شيبه الا انه من عمر بن عبد العزيز وفي الماشية من الحمل ما رواه عبد الرزاق عن عمر بن
عبد العزيز خذ من العسل والعنبر وغيره ١٣

١٨٥
مالك انه بلغه ان عمرو بن عبد العزيز كتب الى عماله ان يضعوا الجزية عن من اسلم من اهل الجزية حين يسلمون قال مالك مضت السنة ان لجزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قال مالك وليس على اهل الذمة ولا على المجوس في تخيلهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة لان الصدقة انما وضعت على المسلمين تطهير لهم ورد اعلى فقرائهم ووضعت الجزية على اهل الكتاب صفارا لهم فهم ما كانوا يبلد هم الذي صالحوا عليهم ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من اموالهم الا ان يتجروا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيه فيؤخذ منهم العشر فيما يدبرون من التجارات وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليهم اعلى ان يقرؤا ببلادهم ويقاتل عنهم عدوهم فمن خرج منهم من بلاد الى غيرها يتجرها عليهم العشر من تجرتهم من اهل مصر الى الشام ومن اهل الشام الى العراق ومن اهل العراق الى المدينة او اليمن وما اشبه هذا من البلاد فعليه العشر ولا صدقة على اهل الكتاب ولا المجوس في شيء من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم مضت بذلك السنة ويقرؤون على

له قوله كتب الى عامله

ان ينعوا الجزية عن السلم من اهل الجزية حين يسلمون قال اباجي يمتل ان يريد به
 ونعما عنهم في المستقبل ويحتمل ان يريد به وضع
 ما بقى عليهم من اطلاق يطوبون به وحده هو الاول والاخر لا اذا احتل اللغاة المعنيين حمل
 عليهما الا لثاني بينهما ودحه افراده لا يخفى على عامل معمولوا غيره ان من السلم لم يثبت عليه
 جزية مستقبلة قبل اكلام على ذلك بطل فانه رد وعمل على ابطال ما بقى عليهم من الجزية
 يقتضي فانه رد ومثل هذا مما يمكن ان يحتاج عرامل ان يكتب به وعمل الناس على داية
 فيه دالي بهذا ذهب مالك والوجه في وقال الشافعي لا يسقط عنه ما بقى من الجزية ولو قد بدا
 في حال اسلامه وقال ابن رشد انتم ائفقتوا على اننا لا نجب الا بعد الحول وانما تسقط عنه
 اذا السلم قبل القضاء الحول واختلفوا اذا السلم بعد ما يحول الحول هل تؤخذ منه الجزية للحول
 الماضي بانه اول معنى منه فقال قوم اذا سلم فلا جزية عليه بعد القضاء الحول كان اسلامه
 او قبل القضاء وبهذا قال الجمهور وقالت طائفة ان السلم بعد الحول وجبت عليه الجزية
 وان السلم قبل حلول الحول لم تجب عليه وانتم ائفقتوا على اننا لا نجب قبل القضاء الحول
 الخ قلت وهذا الاتفاق في مشكل لما سأل من من الفعل الاختلاف في قول الشافعي وان
 المعتمد عنده الوجوب وفي المراجعة قال ابن الهام من السلم وعليه جزية بان السلم بعد كمال
 السنة سقطت عنه وكذا لو اسلم في اثنا عشر خلافا للشافعي فيها ولو ان ما غره اليوداود والربذلي
 عن جرير بن قابوس ابن ابي لحيان عن ابيهم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليس على مسلم جزية قال اليوداود وسئل سفيان الثوري عن هذا فقال يعني اذا سلم فلا
 جزية عليه وبالحفظ الذي فسره به سفيان الثوري رواه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اسلم فلا جزية عليه ١٣ قوله قال مالك مضت
 السنة ان لا جزية على لسان اهل الكتاب ولا على صبيانهم يقولون اني قالوا الذين لا يؤمنون
 بالشر ولا باليوم الاخر لا يية والنساء والعبيان لا يقاتلون قال ابن رشد ائفقتوا على اننا انما
 نجب بثلاثة اوصاف المذكورية والبلوغ والحرة وانما لا نجب على النساء ولا على العبيان
 اذ كانت انما هي عوض من القتل والعقل انما هو توجبه بالامر لمرء الرجال البالغين اذ قد نسي
 من قتل النساء والعبيان وكذلك اجمعا وانما لا نجب على الصبي الخ قال الحوفي لا جزية على
 صبي ولا زائل العقل ولا امرأة لا نسلم بين اهل العلم خلافا في هذا به قال مالك والوجه في
 واما صبه والشافعي واليوداود وقال ابن المنذر لا اسلم من غيرهم فلا ضم وقد دل على
 صحة هذا ان عمر كتب الى امراله الاجناد ان احلوا الجزية ولا تقربوا على النساء والعبيان
 ولا تقربوا على الامم من جرت عليه المواسي رواه عبيد والوجه في والامر وقول النبي صلى الله
 عليه وسلم لما اخذ من كل عالم دينا را ديل على اننا لا نجب
 على غير ما بلغ ولا نانا تؤخذ محقق الدم وهو لا دما منه محقونة به ذنبا الجزية ١٤ قوله
 وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم اي البلوغ لما تقدم اننا لا تؤخذ
 من الصبيان وقد روي عن معاذ بن جبل رده قال يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
 اليمن وامرني ان اخذ من كل عالم دينا وشرطوا في ذلك الحرية ايضا وقال الجصاص في
 احكام المكران قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالشر ولا باليوم الاخر الآية فكن معقولا
 من فحوى الآية ومعنى نانا الجزية ما خذوه من كان منهم من اهل القتال ومن يملكه اوانه
 من الحرين ولذلك قال اصحابنا ان لم يكن من اهل القتال فلا جزية عليه فقالوا من
 كان اعمى او زمنا او مفلوجا او شيخا كبيرا فانا وهو موسر فلا جزية عليه ١٥ قوله

وحيث ان اهل الذمة ولا على الجوس ولا على غيرهم من الكفاية فليعلم ولا كروم ولا ذمة لهم ولا مواضعهم مصرية بل لا صفة
 على اهل الذمة بمجسوا كانوا الا غيرهم في شئ من الاموال التي تؤخذ منها الصدقة وهي العين
 والحرف والاشبه والدليل على ذلك ما احتج به مالك بقوله ان الصدقة ائمة وضعت
 على المسلمين فغيرهم لم قال تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم اليه وقال صلى الله عليه وسلم
 ان الله لم يفرس الزكاة الا لطيب ما بقى من اموالكم واداه الوداد والالحام وصح وانفق
 ليسوا ممن يطهر اموالهم من الجوس واداه الله على ما بقى من اموالهم فغيرهم لم ترد عليهم لانهم ليسوا بمثل الزكاة
 اغنياهم فترد على فقرهم واداه الخادى وغيره وفقره وفقره لا فقره لم ترد عليهم لانهم ليسوا بمثل الزكاة
 وضعت لبناء الجمل الجزية على اهل الكتاب معادى اذ لا لهم قال تعالى حتى يعطوا الجزية
 عن يدهم صاعزون قائما تؤخذ من الخفرة على وجه الصغار ولا زال فلما فاقت الزكاة وقته
 الاوصاف كلها فقامت في محل الوجوب ثم لا يمتنعون من التغلب في التجارات والتعريض
 للاسباب والبعل والتجارة فم كانوا اى ما داموا متقين بملهم الذى صالحوا عليه ليس عليهم
 شئ سوى الجزية في شئ من اموالهم قال ابو عمر بن اجماع الا ان من العلماء من لا ينعين
 الصدقة على بنى تغلب ودون جزية قتال الثورى وابو حنيفة والشافعى واحمد قالوا يؤخذ
 منهم مثلا ما يؤخذ من المسلم فى الركا والخصان وما فيه العشر عشرات وما فيه ربع العشر نصف
 العشر وكذا كمن نسا ستم ولا شئ من مالك في بنى تغلب وهم عند اصحابه وغيرهم من النصارى
 سواء وقدم الله عز وجل اهل الكتاب في اخذ الجزية فلما ضاع لاخراج بنى تغلب منهم قال
 الزرقاني قال ابن دشره اهل الذمة فان الاكثر على ان لا زكاة على جميعهم الاما دوت طائفة
 من تضعيف الزكاة على نصارى بنى تغلب امن ان يؤخذ منهم مثلا ما يؤخذ من المسلمين في
 كل شئ ومن قال بهذا القول الشافعى وابو حنيفة واحمد والثورى وليس من مالك في
 ذلك قول وانما صاده هؤلاء لانه لا ثبت انه فعل عمر بن الخطاب بهم وكانهم رأوا ان
 مثل هذا هو كونه ولكن الاصول تعارضه الا ١٣ قوله الا ان يجردوا في بلاد
 المسلمين يعنى لا شئ عليهم غير الجزية ما داموا في البلدان التي اقروا على المقام فيها وما كان
 في حكمها من البلاد ثم ان خرجوا الى بلاد الاسلام ويقتلوا فيها بآثام الصغار في النسخ
 المصرية الراجع الى بلاد المسلمين وبمكة كره في النسخ المصرية الراجع الى التجارة وفي الجمع
 يختلف الى فلان اى ينجى وينهب الا في موضع منهم العشر عشر الجزية فيما يدرسون من
 اموال التجارات والا صل في ذلك فعل عمر بن الخطاب بمخعة الصغاية ومواقمهم ولم
 يختلف عليه احد فثبت ان اجماع قاله البايع وظاهر هذا الا انهم لم يؤخذ منهم العشر فيها
 يدرسون من اموال التجارة مطلقا بل تخلف بين النخلة والقطنة وسيات في الباب
 الا ان التخلف فيها وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وما لحوا عليها على ان يعرفوا
 ببلادهم ويقابل بنى الجمل منهم معدوم عليهم غير الجزية ما داموا فيها فمن خرج
 منهم من بلاد التي اقروا عليها الى غير حاكم البلاد يتجرأ عليها فليس عليهم العشر ايضا مثلان تجر
 منهم من اهل مصر الى الشام او عكس ومن اهل الشام الى العراق او عكس ومن اهل العراق
 او غير حاكم الى المدينة او اليمن او ما شبهه من البلاد فليس عليهم العشر ايضا اذا خرج ما لا يبيع او
 غنار ولا صدقة على اهل الكتاب اليسود النصارى ولا الجوس ولا غيرهم من الكفار في
 شئ زاد في النسخ المصرية بعد ذلك ومن اموالهم ولا وليست هذه الزيادة في النسخ
 المصرية من مواشيم ولا ثمارهم ولا ذمة وهم قال الزرقاني ان اعاده لقوله وضعت نذكر
 السنة فلما تكرار فيه لانه ذكره اولاً بتبليط ثم اخبر ان اصل السنة بياناً له ليدل ان قلت
 وتقدم الكلام على هذه المسئلة قريباً ويقرون على دينهم ويكرهون على ما كانوا عليه
 بالشرط العشرة المعلوم في الفروع ١٣

ديهم ويكونون على ما كانوا عليه، وإن اختلفوا في العام الواحد مرارا إلى بلاد المسلمين فليعلم كل ما اختلفوا العشران ذلك ليس مما لحوا عليه، ولا ما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا عشور أهل الزمة **م** قال عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه إن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر **م** قال عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت غلاما مع عبد الله بن عتبة بن مسعود على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر **م** قال أنه سأل ابن شهاب على أي وجه كان يأخذه عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية فالزمهم ذلك عمر **م** **أ** شراء الصدقة والعود فيها **م** قال عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال سمعت عمر بن الخطاب وهو يقول حملت

له قوله وإن اختلفوا في العام الواحد مرارا إلى بلاد المسلمين فليعلم كل ما اختلفوا العشرين أن عليهم في كل سفره ما جابوا واشترطوا على من ذهب ابن القاسم أو وصلوا إلى مال من ذهب ابن حبيب أن يؤخذ منهم عشر ذلك قاله الأبي قال الزرقاني وقال الشافعي والحنيفة لا يؤخذ منهم في العام الواحد إلا مرة واحدة قلت وتقدم الكلام على نكوة العروض وذهب الحنفية في ذلك ما في البداية من أن مرار الحبل على ما شرطه ثم مرة أخرى لم يعشره حتى يتحول الحبل لأن الأغزلي في كل مرة استعمال المال وحسن الأغزلي لفظه ولأن حكمه لا يلازم بالحق وبعد الحمول يتجدد الأمان لا لأنه لا يمكن من المقام الأحوال لا أخذ بعده لا يستأصل المال وإن عشره فرجع إلى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشره أيضا لأنه رجع إلى دار الحرب وكذا إذا أخذ بعده لا ينقص إلى الاستيصال الخ قال الشيخ في البداية وبه قال إسحق واليونان واليونان ليس مما لحوا عليه ولا ما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا وتقدم الخلاف وما ورد فيه من الآثار في نكوة العروض فارجع إليه

١٣ **هـ** قوله عشر أهل الزمة قال ابن رشد في البداية الجزية عندهم ثلثة أصناف جزية عنوية وهي التي تكلن فيها الحق التي تفرض على المحرطين بعد غلبتهم وجزية صلحية وهي التي يعثرون بها ليكلف منهم وأما الجزية الثالثة فهي العشرية وذلك أن جمود العلماء على أن ليس على أهل الزمة عشور ولا نكوة أصلا في أموالهم إلا ما دوس من طائفة منهم أنهم منعوا الصدقة على نصارى بني تغلب واختلفوا إلى بحسب العشرية في الأموال التي يتجرون بها إلى بلاد المسلمين بنفس التجارة أو الأذن أن كانوا حريين أم لا يجب إلا بشرط فرأى مالك وكثير من العلماء أن تجار أهل الزمة الذين ارتسبوا بالقراد في بلدهم الجزية بحسب أن يؤخذ منهم ما يحلونه من بلد إلى بلد العشر إلا ما يسوقون إلى المدينة خاصة فيؤخذ منهم فيه نصف العشر وفاقه الحنفية في وجوبه بالأذن في التجارة أو بالتجارة نفسها أو ما ألف في العقد فقال الواجب عليهم نصف العشر وما لك لم يشترط عليهم في العشر الواجب عندهم نصا بالأحوال أو الحنفية فاشترط في وجوب نصف العشر عليهم الحول والنصاب وهو نصاب المسلمين وقال الشافعي ليس يجب عليهم عشر أصلا ولا نصف عشري نفس التجارة ولأن ذلك ظني محمول إلا ما اطلع عليه أو أشترط على بل يكون الجزية العشرية من نوع الجزية الصلحية وعلى من ذهب مالك وإلى حنفية تكون جنسا فالأش من الجزية غير الصلحية والتي على القلاب الخ ثم قال ابن رشد وسبب اختلافهم أن لم يأت في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة يرجع إليها وإنما ثبت أن عمر بن الخطاب ومن فعل ذلك بهم فمن رأى أن فعل عمر بن الخطاب بما كان منه في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم واجب أن يكون ذلك منهم ومن رأى أن فعله بذلك على وجه الشرط أو كان على غير ذلك لذكره قال ذلك ليس بسنة لأنه لا يثبت له إلا بالشرط وحكي أبو عبيد في كتاب الأموال عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر اسم الأذن أن قيل له كم تأخذون العشر من مشرك العرب فقال لا نسلك لولا يأخذون منا العشر إذا دخلنا إليهم قال الشافعي وأقل ما يجب أن يشارطوا عليه هو ما فرغ عمر من أن غورطوا على أكثر من قال وحكم الحزبي إذا دخل بآمان حكم الذي في **١٣** **هـ** قوله أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط بنون فومدة مفتوحين قال الأبي وم كفا أهل الشام عقد لم عقد الزمة وفي لسان العرب النبط والنبط كالنجيش والنجيش في التقدير رجل يزرع السواد وفي الحكم يزرعون سواد العراق وهم الأناطية والنسب إليهم تبلى فكانوا يختلفون إلى المدينة بالخنطة والزيب وغير ذلك من أقوات أهل الشام فكان عمر بن الخطاب يتخفف عنهم في الخنطة والزيب فيأخذ منهم من الخنطة والزيب وفي سنة ولا يبيع بدل الزيبت وهو بعت نصف العشر يريد بذلك أي بالتخفيف عليهم أن يحترق أهل

أي الحمول منها إلى المدينة فشرخص به الخنطة والزيب بالمدينة لأنها معظم القوت وأخذ منهم من القطنية تقدم المراد منها فيما لا ذكره فيه من الآثار العشر كما على الأصل فيما تجردوا وذلك لأن غلاء القطن لا يملك ولا يزرع بالناس مزد كثير قال الزرقاني وبهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره اتباعا لمعروفتهم في الباب قبل أن يؤخذ منهم العشر ولم يستغن من الخنطة ولا الزيت بالمدينة ولا يملك الخنطة بغير تبويب المعنف أنه حذر على أهل الزمة وهو ليس كلام الأبي كما تقدم ولا به كلام المؤلف أنه عمل الحزبي أو قال إذا دخل إليهم منهم تاجر حرلي بآمان أخذ منه العشر وقال أبو حنيفة لا يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون من شايضا خنطة منهم مثله لما دوس عن أبي جهم قال قالوا لعمر كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا قال كيف يأخذون منكم إذا دخلتم إليهم قالوا العشر قال كذلك فخذوا منهم ولا تارونا أن عراخذ منهم العشر واشترط ذلك فيما بين الصابرة وعلى به الخلفاء الأشد من بعده ويؤخذ منهم العشر من كل مال للتجارة في ظاهر كلام الخزرجي يخفف عنهم إذا راس المعصية فيه ولا الترك أيضا إذا راس المعصية الخ وقال عمر بن الخطاب باب العشر ثم قال بعد ذكره أن الباب قال عمر بن الخطاب من أهل الزمة ما اختلفوا فيه للتجارة من قطنية أو غير قطنية نصف العشر في كل سنة ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بآمان العشر من ذلك كل وكذلك عمر بن الخطاب زياد بن عدية ورواه ابن مالك من يعثرون على عشور أو كوفه والبصرة وهو قول أبي حنيفة الخ

١٤ **هـ** قوله في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر قاله العجم بلا تخصيص الخنطة والزيب وأضاف ذلك إلى زمان عمر بن الخطاب زياد بن عدية ورواه ابن مالك من يعثرون على عشور أو كوفه والبصرة وهو قول أبي حنيفة الخ

١٥ **هـ** قوله على أي وجه كان يأخذ من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية ومن ما قبل البنية وقيل ما قبل فتح مكة قالوا لم ذلك عمر بن الخطاب لو قيل من قبل الله عليه وسلم ولو سلم أنه كان باجتماعه كان بمحض من الصابرة ولم ينال نفسه في ذلك أحد فوجاه سكوني **١٦** **هـ** قوله وهو يقول قلت يتخفف اليم أي أدبكت وجل على فرس أي تصدقت به ليحائل عليه قال الأبي فاطم واسم هذا الفرس الورد أهداه تميم الدار للبي من الله عليه وسلم فاطمها فخرق عليه أخرجه ابن سعد من مسلم بن سعد ولم أقف على اسم الرجل الذي حمله عليه الخ قال الزرقاني ولا يباينه ما رواه مسلم ولم يسنه لفظه وسأله أبو عوانة عن ابن عمر بن عمر بن فرس فاطمها صلى الله عليه وسلم رجلا لا يعمل على أن عمره لما أراد أن يتصدق به فوض إليه صلى الله عليه وسلم اختيار من يتصدق به عليه واستشاره فحينئذ حمله عليه فاشاد إليه فنسبت إليه العطية كونه أمربا الخ ويحتل أن عمره وقفه فاطمها صلى الله عليه وسلم استعلا للوقوف لعرضه كما سألني شيخ أي كرم سابق واحد لثاني قال الأبي الجاهلي من الليل أقام السابقة منا وقال الزرقاني العتيق الخائق من كل شيء الخ في سبيل الله قال الأبي العمل عليها في سبيل الله على وجهين أحدهما أن يعلم من فيه الجدة والعزوسية فيبهره ويملكه أي أنه يعلم من يمدته ونكاحه للحدود ويملكه الجوسب لروى عن جده يماثل من بيع وغيره والوجه الثاني وهو الأظهر أن يكون دفعه إلى من يعلم من حاله سوا طلبه الجاهلي في سبيل الله على سبيل التخييس لرفعة ليس للموسوب له أن يبيعه الخ وقال الأبي فاطم والعن أن ملكه ولذلك سأله به ومنهم من قال كان عمره حقه حقه وأما سأله لرجل يمد له حصل فيه بهزال فجاءه عن الخاق وضعف من ذلك وأنتهى إلى حالة عدم الانتفاع به وأجاز ذلك ابن القاسم وبطل على أنه جعل تليك قوله ولا تفر في صدقتك ولو كان جسا لعله به وذكر الأصبهاني الشيخ وحكي عن ابن عبد البر أن قال أي حمله على فرس من تليك فله أن يفعل فيه ما شاء في سائر أمواله **١٧**

على فرس عتيق في سبيل الله وكان الرجل الذي هو عنده قد اضاعه فاردت ان اشتريه منه وطننت انه بايعه برخص قال فسالك عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه وان اعطاك به درهم واحد فان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه من ذلك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن الخطاب ^{رحم} على فرس في سبيل الله فاراد ان يبتاعه فسال عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تتبعه ولا تعد في صدقتك قال يعفي ^{ويشمل} مالك عن رجل تصدق بصدقة فوجد هامم غير الذي تصدق بها عليه تبا ^ع اشتوها فقال تركها احب الي من تجرت عليه زكاة الفطر ^{٢٩١} من ذلك عن نافع عن عبد الله.

المقولہ

وكان الرجل الذي هو عنده اى الذي حله عليه قد اصابه قال الباجي يحتمل امرين احدهما انه اذا ضمن الاضاعة بان الحسن القيام عليه ويعد مثل بذل في اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يوجب بذل مقدور يحتمل ان يرده به صوره هذا لما من الزوال لغرض ما شره الاجساد ولا تحايل له في سبيل الله تعالى وزاد الزواني وقيل لم يعرف مقدارها فاداه بمعه بدون تجسس وقيل مناهه استعمل في حزمه جعل له الاول الظاهر رواية مسلم فوجهه قد اصابه وكان قليل المال فاشار الى علة ذلك والى عذره في اداة بيعه الزناوات ان اشتره منه قال الباجي يحتمل ثلثه اوجه احدها ان كان دهره اياه فاداه ان يشتره منه وان يستر خصه لغيره ويحتمل ايضاح ان يكون ميسرا فظن ان شرائه جائز ووجه الذي كان في يده لم يراع حق منعه من ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه بلغ من الضياع بلغا يعدم الانتفاع به في الوجه الذي حبسته فيه فزاي ان ذلك يبيع له شرائه وظننت انه بائعه برخص بعض الراد وسكون الماء مصدر دفع السحر ودفعه الله فهو رخص به وبها يحتمل ثلثه اوجه اما لتخفيف الغرس وضياحه اولاد حان الرخص في السوق او لكونه منعها ومصدرها قال قوله قال ضاكت عن ذلك اى عن اشتراؤه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لا تشتره بل اياه قبل المذحجزم من النبي واولاين مدي لا تبيته قال القادى بهاء الصغير اذا سكنت وان اعطاك به درهم واحد فهو مباح في رخصه وهو الحال لم يشره قال ابن الملك ذهب بعض العلماء الى ان شرائه المصدق صدقة حرام بظاهر الحديث والاشك في انهما كرايه تنزيه ليكون المتبع فيه لغیره و هو ان المصدق عليه وما يباح المصدق في الفطن بسبب اعتداده احسانه فيكون كالعائذ في صدقة في ذلك المقدار الذي سوغ فيه كذا في لمراقبة وقال النووي نسي تنزيهه لا تحريم فيكره لمن تصدق بشئ ان يشتريه من غيره سدا اليه اما اذا ورثه فأكراه فيه وكذا لو انتقل الى ثالث ثم اشتراه من المصدق لا لأكراه فيه بل انه يهين ويدهب الجمهور وقال جماعة من العلماء اننى عن شراء صدقة الترمذى ١٢ قوله فان العائذ في صدقة ما يملك يبيد في قبضة الغلة لمستعمل اى كما يبيع ان يقضى ثم ياكل كذا في ذلك يبيع ان يتصدق بشئ ثم يبره الى نفسه فذهب بائس الحيوان في اخس احواله تقبیر التهمين وتغیر امره قال الباجي وفي هذا خمسة ابواب الباب الاول في وجه العطية وان في منة العطية في نفسها والثالث في منة المعطى والرابع في منة الاتياع والخامس في حكم الاتياع ثم بسط الكلام على هذه الابواب قال الحافظ انفقوا على انه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض الا في البداية لا الرجوع في الصدقة لان المقصود هو الثواب وقد حصل وكذا اذا تصدق على غنى استغنا لا انه قد يقبضه بالصدقة على الغنى الثواب وقد حصل قوله محل تجنوف اليم على فرس اى حله حوله لرجل مما به في سبيل الله اى الجهاد فاذا كان يتبناه اى يشتريه فساأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يتبناه بل يزم اى لا تشتره ولا تعد في صدقة اى مودة وابتها بالظاهر ايف يحتمل انه صلى الله عليه وسلم سمى الشارح مودا في الصدقة لان العادة جرت بالاسمحة من باب نفع في مثل ذلك للشري فالحق على التقدير الذى يباح به وجها وقال ابن العربى ان العارضة تحت صريضة ابن عمرة الاحكام في مسائل الاولى قوله محل فرس العمل صلى الله عليه وسلم في الوارث ان يحمس عليه فرسا لا ياتبع ولا يذهب وان يتصدق به من مثله لوجه الله تعالى وان يهبه فاما ان حله عليه انه يمس فذلك لا يشتري ابدا وان كان صدقة فحق في كتاب ابن عبد الحكم لا يشتري ابدا وقال بعده حررك الفضل وبها صرح مذهب مالك والشافعي واليهي وكذا في ذلك لم يفتحن الجمع وقال في كتاب محمد اذا حل على فرس

لا السبيل ولا المسكنة فلا بأس ان يشر به النبي اذ انشئت هذه التسمية فقول له على
 فرس لا يدري ايها هو من هذه الوجوه ويختلف الحكم باختلاف الوجوه فاما اذا قال
 هو بسم فلا سبيل اليه بسم لاحد واما اذا قال هو ملك في سبيل الله فقال مالك لم
 يبعه ولو اسقط كلمة ملك لربك دوده وقال الشافعي ولو يضيعة هو ملك له ولم يعلم
 كيفية فعل عمره فلا يعلم على اي شيء يرض جواه من الناس وهي المسئلة الثانية
 من قال اذا علم عليه في سبيل الله فلا يباع ابداءه فلا يباع مخالف الحديث فان
 النبي صلى الله عليه وسلم منع من عمره خاصة ولعل بطلان تخصيص به دون سائر الناس
 ومنهم من قال ان كان الحق صدقة لم يجر ليقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشتره فان
 العائد في صدقة الحديث وان كان بسمه جاز كما في كتاب عمر واما رواية من روى على
 اكرامه عنوان تحليل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لا تملك يهود في قيته يمين انه
 قبيح يشره منه لانه حرام الراية فلو كان حراما لجاز بيعه اذا ضاع كما قال عبد الملك
 وقال ابن القاسم لا يباع الا سنة اخلف الناس في قوله تشتره ولو اعطاك بدرهم بل
 هو حرم مثل او حقيقته فابعدا لول من علمنا نحن جوهه حرم مثل وقالوا ان صاحب
 السنة لو باع سلعة بغيرها بغيره اشترى انه يرجع فيه ومن قال لا يرجع وهم جمهور العلماء
 تلقى بهذا الحديث السادسة جاء هذا الحديث لا تشتره وجاز قوله لا تحمل الصدقة الا ذكر
 رجلا اخر صاحبها بالغا فتعني هذا يوم جاز شرطنا لعلنا جاء قوله لا تشتره فمخرجه على
 النسخ وحله اخرون على اكرامه ونقد انه جائز لمصلحة من اصول الفقهاء وهو ان اليوم
 المطلق اذا ما مضى الخصوم في عين نازلة فالصحيح انه يقتضي تلك النازلة وما جاء بعده
 من قوله فان العائد في صدقة لا تملك يهود في قيته يقتضي التشتره والله اعلم **هـ**
 قوله وسئل ببناء المجلول مالك رده من رجل تصدق بفتات بصدقة فوجدها التصديق
 مع غير الذي تصدق ببناء العلوم او المجلول بها عليه تبع الا يشتره ما فقال تركها حرام
 ولا فرق بين اشترائها من نفس من تصدق بها عليه او من غيره في الحق لرجوعه فيها تركه لشر
 تعالى كما حرم من الما جرم سكتي ملكه بعد تحريم مناشته قال عز وجل قال الا ردائي و قيل انه
 لما ناه ليحصل فيه التعلق بالملكه ولا يتبقى النفس مشرفة اليها بعد التصديق بها الى وهذا
 المعنى موجود في الشر من الغير وبه هو الاوجه **و** قوله من سب عليه ذكوة العطر
 وفي الرد المحتار من اخافه الحكم بشرطه والعطر لثقة اسلامي قال ابن عابدين والمراد بالعطر
 يورس بالعطر الفتوى لا يكون في كل ليلة من رمضان واختلف العلماء على غير من او اوجه
 او سنة او فعل غير مندوب اليه فقلت طائفة من فرضه وهم الشافعي ومالك واهل حنابلة
 صحابنا واجبة وقالست طائفة سنة وهو قول مالك في رواية ذكرها صاحب الزخير
 وقال طائفة هي فعل غير مكنت واجبة ثم نسخت الا وقال ايضا في البعارة حديث الشافعي
 فريضة على اصله وانه لا فرق بين الواجب والفرض والتزام فعلى لان الفريضة عنده
 لومان مقطوع حتى يكفر جاعده وغير مقطوع حتى لا يكفر جاعده ومن جهة صدقة العطر
 بكفره بالاجماع ولذا لا يكفر من قال انها مستحبة الخوذ في الرد المحتار وعديف فرضه دسلي
 الله صلى الله عليه وسلم ذكوة العطر منه قد راجع على ان مكروها لا يكفر قال ابن عابدين
 جواب عما استدل به الشافعي رده على فريضة وهذا الجواب ذكره في البدائع واجاب في
 الفتا بان اثابت بثلثي يفيده الوجوب وانه لا خلاف في المعنى لان الافتراض الذي يثبت
 انشا فيه ليس مل وجبه يكفر جاعده فهو معنى الوجوب منزهة وقد بهاب بان قول الصواب
 فرض يراود به المعنى المصطلح عنده لا القطع به بالنسبة الى من سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
 بخلاف غيره ما لم يحصل اليه بيقين قطعي فيكون مثله ولذا قال ابن الواجب لم يكن في عصره
 صلى الله عليه وسلم الم **ز**

ابن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن علمائه الذين بؤادي القاري وبخبر قال مالك ان احسن ما سمعت فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر ان الرجل يؤدي ذلك عن كل من يقض نفقته ولا بد له من ان ينفق عليه، والرجل يؤدي عن مكاتبه ومدبره ورفيقه كلهم غائبهم وشاهدهم من كل من كان منهم مسلماً ومن كان منهم تجارة او غير تجارة وممن لم يكن منهم مسلماً فلا زكاة عليه، فيه قال يحيى قال مالك في العبد الايق ان سيد كان علمه مكانه ولم يعلم وكانت غيبته قريبة وهو ترحى حيوته ورجعته فاني اري ان يزكى عنه وان كان اباقة قد طال ويثس منه فلا اري ان يزكى عنه قال مالك يجب زكاة الفطر على اهل القرى وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حرا وعبد ذكرا وانثى من المسلمين فمكة زكاة الفطر من مالك

يعتق وجوب الزكاة في مبيد التجارة وغيرهم وعند ابن حنيفة ان هذا العموم مخصوص بالقياس وذلك هو ابتاع زكوتين في مال واحد لم يملك وليس فيه معارضة القياس فقط بل فيه معارضة الترائف ايضا قال القاري في شرح النقاية فلو وجب الفطرة في لادى الى الشئ في الزكاة اى انكره وقال صلى الله عليه وسلم لا تسئ في الصدقة قلت اخرج ابن ابي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كبر عن حسن بن حسن ربه عن امره فاطمة ربه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجار في الصدقة ١٣ قوله ومن لم يكن منهم اى من العبيد وبكذا غيرهم مسلم فلا زكاة عليه فبذلك يختلف عند الامتة قال ابن رشد قال مالك والشافعي واهله على العبد في الصدقة لا زكاة وقال الكوفيون لا زكاة في الصدقة في اختلافهم في الزيادة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر وهو قوله من المسلمين فانه قد خولف فيها تابع فكون ابن عمر ايضا الذي راوى الحديث من مذهبهم اخرج الزكاة عن العبيد الكفار والختلف ايضا سبب آخر وهو كون الزكاة الواجبة على السيد في العبد بل لمكان ان العبد مملوك وان مال من قال لمكان انه مملوك اشترط الاسلام ومن قال لمكان انه مال لم يشترطه قالوا ويديل على ذلك اجماع العلماء على ان العبد اذا امتنع ولم يخرج عنه ماله زكاة الفطر انه لا يزجر اخراجا من نفسه بخلاف الكفار ال١٣ هـ قوله قال مالك في العبد الايق ان سيده ان علم مكانه ولم يعلم اى سواء علم مكانه او لم يعلم يعني العلم بكان ليس بشرط في انجاب الصدقة عند المصنف ولذا لم يذكره احد من اصحاب الفروع للملكية وكانت غيبته الواو حالية وبذلك شرط الاجاب قريبه وهو ترحى حيوته بكذا في النسخ المندية فالتمس ان العبد ترحى حيوته وفي النسخ المصرية وهو ترحى حياته اى المالك يرحو حياة العبد ورحته اى ترحى رحته العبد او رحه المالك رجوع العبد وابنه فان راوى ان يزكى عنه وجوبا وان كان اباقة اى اباقي العبد قد طال وليس منه الادوية والرجوع فلا اري ان يزكى عنه ونقطة المدونة قال مالك في العبد الايق اذا كان قريبا يرحو حياته ورحته فليس منه زكاة الفطر وان كان قد طال ذلك وليس منه فلا اري ان يؤدي عنه وقال ابن القزاني قال ابو حنيفة لا زكاة على سيده فيها اى فيمن ترحى ادبته ومن لا ترحى والشافعي يزكى ان علم حياته وان لم يرح رجعت واهدان علم مكانه ال١٣ هـ قوله قال مالك يجب زكاة الفطر على اهل الهادية كما يجب على اهل القرى وذلك اى دليل عموم الوجوب على اهل الهادية واهل القرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان كسبائى في الباب الاق على الناس بكذا في النسخ المندية وليس لفظ على الناس في النسخ المصرية والمعنى فرضها على سائر الناس ثم انكر العموم بقوله على كل حرا وعبد ذكرا وانثى من المسلمين فهو مخصص لاهل الهادية والخاصة فبهذا قال الجمهور وقال الليث والزهري وربيعة ليس على اهل الهادية زكاة فطر وانما يجب على اهل القرى قال ابن رشد اعلموا على ان المسلمين مخاطبون بهذا وكانوا اذ انما ثابا كحديث ابن عمر اني الا ماشية الليث فقال ليس على اهل العمود زكاة الفطر وانما على من

١٤ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

١٥ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

١٦ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

١٧ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

١٨ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

١٩ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢٠ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢١ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢٢ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢٣ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢٤ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢٥ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢٦ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢٧ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢٨ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٢٩ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣٠ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣١ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣٢ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣٣ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣٤ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣٥ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣٦ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣٧ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣٨ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٣٩ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤٠ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤١ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤٢ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤٣ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤٤ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤٥ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤٦ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤٧ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤٨ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٤٩ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥٠ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥١ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥٢ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥٣ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥٤ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥٥ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥٦ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥٧ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥٨ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٥٩ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦٠ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦١ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦٢ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦٣ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦٤ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦٥ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦٦ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦٧ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦٨ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٦٩ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧٠ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧١ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧٢ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧٣ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧٤ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧٥ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧٦ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧٧ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧٨ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٧٩ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨٠ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨١ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨٢ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨٣ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨٤ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨٥ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨٦ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨٧ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨٨ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٨٩ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩٠ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩١ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩٢ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩٣ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩٤ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩٥ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩٦ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩٧ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩٨ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

٩٩ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

١٠٠ هـ قوله لمكة زكاة الفطر من مالك

١٥ هـ قوله كان يخرج زكاة الفطر من علمائه قال الزرقاني قلت ولعله ان ابن ابي شيبة ترمي في مصنفه في العبد يكون ما يقال في ارض لولاه يعلل عنه واخرج فيه من المحدث من تابع ابن عمر كان يعلل من ثمان لادى من عمر الصدقة الذي بؤادي القاري يعلل القاف وفتح الرار مقصورا موضع بين المدينة والشام من اعمال المدينة كثيرا القاري والنسبة اليه وادى فتحا النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع مائة ثم صولوا على المدينة وبخبر تقدم بياننا في لينة الترميز والحق ان ابن عمر كان يخرج منهم زكاة الفطر وان كانوا غيبا من موضع استطاعهم بالمدينة وان غيبهم عنه لا يسقط عنه جسيم زكاة الفطر قال ابن المنذر راجع عموم اهل العلم على ان على المرازكة الفطر عن مملوك الى منزله المالك والمغصوب والابن وببدا التجارة فاما الغائب فعليه فطره اذا علم انه في سواد رجى رجعت وادى منها وسواء كان مطلقا او نحو سالا لا يسقط عنه قال ابن المنذر انكر اهل العلم يرون ان يؤدي زكاة الفطر من الرقيق فانهم وجاههم لانه مالك لم يوجب فطرهم عليه كما في حزين ومن ادوجب فطرة الايق الشافعي والزهري وابن المنذر وادجها الزهري اذا لم مكانه ولا اذا ملى ان كان في دار الاسلام ومالك ان كانت غيبته قريبة ولم يوجها عطاء والنزوى واصحاب الرأي لانه لا يزجر الانفاق عليه فلا يجب فطرة كالأمة الشرة ١٣ هـ قوله ان احسن ما سمعت فيه اشارة الى انه من سبغ في ذلك اقاويل شتى فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر من نفسه ومن غيره ان الرجل يؤدي ذلك من كل من يقض نفقته اى ضمان وجوب ولذا قال ولا بد له اى لا مال له من ان ينفق عليه قال ابن رشد اعمن يجب فانهم اتفقوا على انها يجب على الراى في نفسه وانما يجب في ولده الصغار عليه اذا لم يكن له مال وكذا في غيره اذا لم يكن له مال واختلفوا فيها سوى ذلك وتخصيص مذهب مالك في ذلك انها تكزم الرجل عن الزم الشرع النفقة عليه ووافقه في ذلك الشافعي وانما يتلفان فيمن تعلم المرأة نفقته اذا كان معسرا ومن ليس تكزمه وقال ابو حنيفة في الزوجة وقال تؤدي من نفسها وانما اتفق الجمهور على ان هذه الزكاة ليست بلازمة لمكلف مكلف في ذاته فقط كالل مال سائر العبادات بل ومن قبل غيره لا يجباها على الصغير والعبيد فمن فهم من هذا ان ملك الحكم الولاية على مال الولي يزجر اخرج الصدقة على كل من يملكه ومن فهم من هذه النفقة قال الشافعي يجب ان يخرج الزكاة عن كل من ينفق عليه بالشرع وانما عرض هذا الاختلاف لانه اتفق في الصغير والعبد وهما العزان بما على ان هذه الزكاة ليست معلقة بذات المكلف فقط بل ومن قبل غيره ان وجدت الولاية فيها وجوب النفقة فذهب مالك الى ان العلة في ذلك وجوب النفقة وذهب ابو حنيفة الى ان العلة في ذلك الولاية وذلك في اختلج الى الزوجة ال١٣ هـ قوله والرجل يؤدي صدقة الفطر من مكاتبه لانه عبد ما ينفق عليه بهم وبهذا قال عطاء والزهري وقال الامتة الثلاثة وبن رواية عن مالك ربه ايضا لا زكاة عليه في مكاتبه لانه لا يكون له مال من الصدقة وان كان مولاه مينا وروى من ابن عمر قال الزرقاني وذكر في شرح الاحياء المالك فبذلك ثلثه اقول في مذهب الشافعي انهما انما لا يجب عليه ولا على سيده وبه قال ابو حنيفة واثابا يجب على سيده وهو المشهور في مذهب مالك واثابا يجب عليه في كسبه كنفقته وبه قال احمد بن حنبل وفي السنة قول لا يعلل عنه ان كان في ماله ولا عاقد مدبره قال الزرقاني لا خلاف في انك لعلن ورفيقه من عطف العام على النى من كل من ينفق عليه فافهم وشاهد بهم كما تقدم في الاثر السابق لانه من كان منهم مسلما شرط عند المصنف وسيأتي الخلاف في من لم يكن مسلما ومن كان منهم تجارة او غير تجارة اى سواء في وجوب صدقة الفطر على السيد وبهذا قال الشافعي واهله والليث واسنق وقال ابو حنيفة والنزوى وغيرهما لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه جسيم الزكاة ولا يجب في مال واحد زكواتان قال الزرقاني تبعا للما خلفا زاد ويقول المصنف قال النخعي المروى قال ابن رشد ذهب مالك والشافعي واهله الى ان على السيد في مبيد التجارة زكاة الفطر وقال ابو حنيفة وغيره ليس في مبيد التجارة صدقة وسبب الخلاف معارضة القياس وعموم ذلك ان عموم اسم العبد

عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس كصاعا من تمر أو صاعا من شعير
على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين **١٢** قال عن زيد بن اسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع
أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب وذلك

له قول ابن رسول

الشرع عليه وسلم فرض أي الزم وأوجب عند الجمهور ومن يقول بالسنية يأول هذا
اللفظ بمعنى قدر قال الإمام أي أن فرض في هذا الحديث لا يبيح أن يراد به الواجب لأن
على يقين من الإيجاب والزام على أنه قد ورد من طريق صحيح امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وهذا يدل على أنه لا يراد به قدر الخ ولا يذهب عليك أن اللفظ بكلمة العنيين بمعنى
أوجب ومعنى قدر لا يخالف الحقيقة وما يوجب كلام بعض الشراح فهو لعدم الإطلاع
على مسلك زكاة الفطر من رمضان فذهب بغير وجه شمس ليلة العيد وطلوع فجر يومه قولان
للعلامة على الناس سواء كانوا أهل بادية أو أهل القرى كما تقدم واستدل الجمهور على أنسلا
تحتاج لما لا يناسب ومنها قالت الأئمة الثلاثة كما في فروعهم إلا أنهم قبحوا وعمومهم
بالغفل عن قوته وقوت ماله قال الولي العراقي أنا اعتبرنا البقرة على الصاع لما علم
من القواعد العامة فأخرجنا عن ذلك العاجز عن الزكاة في التحاق وفي البداية قال
أبو حنيفة وأصحابه لا يذهب من من يجوز الصدقة لأن لا يجمع أن يجوز له أن يذهب عليه
وذلك بين الإمامين **١٣** قوله ما نصب تيمية أو منقولا ثانيا من تركها في جميع
النسخ السنية والنسخ المصرية كلها أو أخرجها متلفرة على ترك ذكر التمر وانحصارها
على ذكر الشعير فقط وهو سقوط من الكتاب الأول لأوجه أو صاعا من شعير قال الباق
اللفظ وأولينا على قول جماعة أصحابنا لا يبيح أن يكون تيمية وإنما هي للتقسيم ولو كانت
للتيمية لكانت في موضع الشعير من قوله غيره من التمر وجوده ولا يقول هذا أحد منهم بقدره
صاعا من تمر من كان ذلك قوته أو صاعا من شعير من كان ذلك قوته **١٤** قوله **١٥**
١٦ قوله من كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين هذا هو الأصل في زكاة الفطر وقال الجمهور
على معنى من وقال الإمامي أوصى على ما كان عليه السنية وقيل أنها تجب على السيد
كما يقال على كل دابة من دوابك وروى عن أبيه وأبو عبد الله قال البهاوي العبد ليس بأهل لأن يكلف
بالواجبات المالية فجعلها عليه بما ذكرنا أو أنثى ظاهري وجوبها على المرأة ولو كان لها زوج
وزيد في بعض الطرق عن ابن عمر والعصير والكبير قال المافظ لما به وجوبها على الصغير لكن
المنطوق عن أبيه وجوبها على من يملك مال الصغير والأفعلى من تلزمه نفقته وبذلك قول
الجمهور وقال محمد بن الحسن بن علي الأب مطلقا فان لم يكن لأب نفقته فلا نفقته عليه ومن
سعيد بن المسيب والحسن البصري لا تجب إلا على من صلى وصام الخ قال ابن بزرقة
قال محمد بن الحسن وذكرنا لا يجب على التيمية زكاة الفطر لأن له مال ولم يكن فان أخرجها
عنه وصية فمن أصل مذهب مالك وجوب الزكاة على التيمية مطلقا وفي البداية
يخرج عن أولاده فان كان لهم مال أدى من ماله عن أبي حنيفة وأبي يوسف
خلافًا لما ذكرنا في التيمية وذكرنا في شرح الأحياء قوله على الصغير والكبير يقتضي إخراج صدقة
الفطر عن الصغير وهو كذلك قال مالك والشافعي وأحمد بن أبي يوسف والجمهور في
ماله كان له مال فان لم يكن له مال فليس من عليه نفقته من أب وغيره وقال محمد
ابن الحسن بن علي الأب مطلقا ولو كان للصغير مال لم يخرج منه وقال ابن حزم
الظاهر بن أبي في مال الصغير كان له مال والأسقط عنه حتى ابن المنذر وابن
المنذر الأجل على خلاف الخ من المسلمين حكم الله على هذه الزيادة وتقدم ما قال ابن بزرقة
أنما زيادة مضطربة من غير شك من جهة الأسناد والمعنى وفي شرح الأحياء عن ابن الترمذي
رب حديث يستظهر لزادة تكون في الحديث وإنما يصح إذا كانت الزيادة من
يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك عن تابع فزاد فيه لفظ من المسلمين وقد رواه غير
واحد من الأئمة عن نافع لم يذكر فيه من المسلمين وقد روى بعضهم من نافع مثل بداية
مالك من لا يعتمد على حفظه الخ وتبعه على ذلك ابن الصلاح في عموم الحديث الخ
ذكر من تعقبه والجملة أن الزيادة مختلفة فيها عنه أهل الفن **١٧** قوله يقول
كن نخرج زكاة الفطر فتلقوا في قول الصالحين كن نفعل كما لم هو موقوف أو موقوف
واختلفوا في المراد بالطعام في هذا الحديث والمعروف أن الطعام على الإطلاق يطلق على
المنقطة وفي صحيح قال النزيل أن العالي في كلام العرب هو البر الخ وجب الخ
أن المراد بالطعام بهذا اللفظ وهو اسم خاص له قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره
من الأقوات والخطبة اهلا فلو لا أنه لادها به لك لأن ذكرها عند التفصيل كغيرها
من الأقوات ولا بأس حيث عطف عليها بحرف أو الفاصلة وقال هو وغيره وقد كانت
لفظة الطعام تستعمل في الخطبة عند الإطلاق حتى إذا قيل إلى سوق الطعام فهم منه
سوق التمر وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه ورد ذلك ابن المنذر وقال غلب أصحابنا
أن قولنا في حديث أبي سعيد صاعا من طعام محتمل لمن قال صاعا من حنطة وبذلك
منه وذلك أن أبا سعيد أجل الطعام ثم فسره فقال كنا نخرج صاعا من طعام وكان

طعامنا الشعير والبرسيم والاقط والتمرك في البخاري وأخرج الطحاوي نحوه من طريق
آخر من معاصق وقال فيه ولا يخرج غيره قال وفي قولنا لمارعاوية وجاءت السراة
ويل على أنما لم تكن قوتا لم قبل هذا يدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتا فكيف يتوهم
أنه أخرجها ما لم يكن موجودا الخ قاله الخ في لفظ في الفتح ثم ذكر اختلاف روايات أبي سعيد
ثم قال وبه الطري كما يدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير المنقطة
فيتمثل أن تكون الذرة فانه الحروف من هذا الجواز أن وصقوت غالب لم وقد
روى الجوزقي من طريق ابن عثمان عن عياض في حديث أبي سعيد صاعا من تمر صاعا
من سلت أو ذرة وقال الأكراني يمكن أن يكون قوله صاعا من شعير الخ بعد قوله صاعا
من طعام من بلب عطف الخاص على العام لكن عمل العطف أن يكون الخ من أثر
وليس الأمر هنا كذلك وتعقب العيني بهذا الاستدراك والجملة أن أداة المنقطة
في حديث أبي سعيد الخدري مشكل والنظر على طرق الحديث كما يدل على أنه من صاع
اعلى البر في صدقة الفطر في زمانه صلى الله عليه وسلم كونه لما اعلى من جميع ما اعلى
من الشعير والتمرك والاقط وغيرهما الصاع كما لا يرى أن المختار من كل الواجب صاع ولا
أنكر على معاوية لوجه والا فخردي عن أبي سعيد الخدري أنه البهاوي في صاعا من شعير
صاع من بر في الزيتي والدرية عن طبقات ابن سعد وأخرج الطحاوي وغيره أيضا
ولذا عمل الطحاوي رواية الصاع عنه على التبرع ولا شك في أن مذهب جمهور الصحابة
والأئمة أن نصف الصاع من البر يتقوم مقام الصاع من التمر قال العيني روى
الطحاوي وأما حديث كثير عن أبي سعيد عليه وسلم وعن أصحابه ومن بعده ومن
تابعهم أن في صدقة الفطر من المنقطة نصف صاع وما سوى المنقطة صاع ثم قال
ما علمنا أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا من التابعين روى عن غلات ذلك
فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك إذا كان قد صار اجابا في زمن أبي بكر وعمر عثمان وعلي
الذين من ذكرنا من التابعين الخ وما أورد عليه الخ فادع البهاوي لثبوت
وقال ابن الترمذي ذكره ابن حزم عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر الخدري وعائشة
واسمات قال وهو عنهم كالمصحح الخ قال الموفق والجملة أن الواجب في صدقة الفطر صاع
من جميع اجناس الخرج ويرى قال مالك والشافعي واسنخ وروى ذلك عن أبي سعيد
الخدري والحسن وأبي العلاء وروى عن عثمان بن عفان وابن الزبير ومعاوية أنه يخرج
نصف صاع من البر فاصفة وهو مذهب سعيد بن المسيب ومطار وطاوس ومجاهد
وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير وأصحاب
الرائي الخ قال العيني ونصف صاع من بر مذهب أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب
عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وجابر بن عبد الله وأبي هريرة وابن
الزبير وابن عباس ومعاوية واسمات بنت أبي بكر الصديق روى وسعيد بن المسيب و
عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وطاوس والشافعي والجمهور والاسودود
عروة وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي قلابة بن عبد الملك بن محمد والأوزاعي والثوري وأبي
البارك وعبد الله بن شاذ ومصعب بن سعيد قال الطحاوي وهو قول القاسم وسالم وعبد الله
ابن القاسم والحكم وحامد ورواية عن مالك ذكرها في النخبة الخ وقال الآبي في الأكال ذكر
ابن يونس من ابن حبيب كقول أبي حنيفة الخ وسبقنا ما قاله ابن القيم أن شيخنا يقول
هذا المذهب الخ وقال ابن المنذر لا تعلم في الصحيح خبرا ثابتا عن أبي سعيد عليه وسلم بعد
عليه ولم يكن البر في المدينة في ذلك الوقت إلا الشعير فمنه فدلنا أن في زمن الصحابة
رأوا أن نصف صاع منه يتقوم مقام صاع من شعير وهم الأئمة فخرجنا لأن يدل عن
قولنا إلا قول مشتمل ثم أسد عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر بن عباس وابن الزبير و
أحمد اسماء بنت أبي بكر روى بأسانيد صحيحة أنهم لم يروا في زكاة الفطر نصف صاع من شعير
الخ وبذلك يصير من إفتيهم ما ذهب إليه الحنفية كذا في الفتح قلت ما قاله ابن المنذر ليس
فيه خبر ثابت مشكل بعد التأمل في الروايات المرفوعة التي ذكرها أصحاب المطولات
في تصانيفهم لا يصح هذا إلا جزوا ولوسلم قاله بعد من مثل هؤلاء الصحابة الكبار والجماعة
الكثيرة يورث الجزم بتقدمه بنصف صاع على أنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم مرفوعا في رواية **١٨** قوله أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر تقدم ما
قال الباقى أن لفظ أو عندهم متقسم لا يفتي قال ابن رشد ولما سماها ما تجب فان قوتها هو
إلى أنها تجب من هذه الأشياء على التيمية وكما ما ذهبوا إلى الواجب عليه هو غالب
قوت البلد وقوت الملك إذا لم يقدر على قوت البلد وهو الذي حكاه قبله لأهل
عن المذهب والسبب في اختلافهم في مفهوم حديث أبي سعيد الخدري عند فهم منه
التيمية قال أخرج من هذه أجزأ عنه ومن فهم منه أن اختلاف المخرج ليس سببه الإباحة و

يجمع عنده قبل الفطر يومين أو ثلاثة يحل عن مالك أنه رأى أهل العلم يستحبون أن يخرجوا زكاة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يغدو إلى المصلى قال مالك وذلك واسع إن شاء الله يؤدوا قبل الغد ومن يوم الفطر وبعد من لا تجب عليه زكاة الفطر قال يحيى قال مالك ليس على الرجل في عبيده ولا في أجيده ولا في رقيق امرأته زكاة الزمان كان منهم مائة ولا بد له منه فتج عليه قال مالك وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه ماله لم يسلم لتجارة كانوا ولا غير تجارة كمل كتاب الزكاة بحمد الله وعونه

كتاب الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

العسل للاهلالي نأين عن مالك بن انس عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن اسماء بنت عيسى انها ولدت محمد بن يحيى

في الاثر كان بطريق الامانة الى من يجمع عنده ثم يخرجها من المالك في وقته ولا حاجته الى التأويل في قول ابن القاسم وهذا لا يخلو من اهل البيت في الهداية لوجوب الصدقة لم يذكر في ظاهر الرواية ودوي الحسن من اهل حنيفة انه يجوز التخييل سنة وسنتين ومن خلف ابن الوب انه يجوز تخييلها اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله وذكر الكرخي في حقه انه يجوز التخييل يوم اول يومين وقال الحسن بن زيا ولا يجوز تخييلها اصلا ثم ذكر وجوه هذه الاقوال كلها وقال في آخره والصحيح انه يجوز التخييل مطلقا وذكر السنة والسنتين في رواية الحسن ليس على التخييل بل هو بيان استحالة المدة اي يجوز ان تكون سنة وكثرة المدة ووجه ان الوجوب ان لم يثبت فقد وجب الوجوب وهو رأس يكونه ويملك عليه والتخييل بعد وجوب السبب جائز كتخييل الزكاة والحقوق وكفارة القتل الخ ١٢

له قوله ان رأى أهل العلم يستحبون أن يخرجوا زكاة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يغدو إلى المصلى قال الأبي في المال استحب مالك والجمهور إخراجها في هذا الوقت يستحب المسكين من السؤال في هذا اليوم قال أبو حنيفة المسكين إخراجها يوم الفطر قبل الصلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة في حديث ابن عمر في حديث ابن عباس من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات فإن أخرجها من الصلاة ترك الأفضل لما ذكرنا من السنة ولأن المقصود منها الاعتناء بالطواف والطلب في هذا اليوم حتى أخرجها لم يعمل اعتنائهم في جميع الأسابيع في وقت الصلاة ومال إلى هذا القول مطاوع مالك وموسى بن وردان واستحق واصحاب الرأي وقال القاسم إذا أخرجها في بقية اليوم لم يكن مثلاً كروها حصول البناء في اليوم ١٣

له قوله وذلك واسع أي جائز إنشاء الله كذا في النسخ المنية والمصرية التي نسختها الباجي فيها بلفظ إنشاء بصيغة الجمع والضمير للناس وأما ما بقيت النسخ فذكر الحاشية لم تذكر أن يؤدوا بصيغة الجمع والضمير إلى الناس وفي بعض النسخ المصرية أن تؤدى ببناء للجمهور والضمير إلى الصدقة قبل الغد ومن يوم الفطر وبعده أي بعد الغد واختلفوا في آخر الوقت والآخر وتقدم قريباً من المني كراية التأخير إلى بعد الصلاة ثم قال فإن أخرجها من يوم العيد ثم ولزمه القضاة وحكى عن ابن سيرين وأبى الرخصة في تأخيرها من يوم العيد ودوي محمد بن يحيى الكمال تكلمت لابي عبد الله فإن أخرج الزكاة ولم يعطها قال نعم أداها تقوم وحكا ابن المنذر عن احمد وأتباع السنة اول الخ ١٣ له قوله ليس على الرجل في عبيده بكذا في النسخ المصرية وفي المنية في عبيده والصواب الاول لأن الصدقة واجبة على عبيده على الخلاف بينهم في تعيينه المسلم وغيره وأما عبيد العبيد فليس عليه صدقة عند مالك لأنه لا يؤتمر أو تفقته على سيدهم كما قاله في المدونة قال الزرقاني وقال الباجي ليس عليه صدقة لأن عبيده عبيده ليسوا في ملكه وإنما يكونون في ملكه بعد أن يشتريهم بدليل أنه لو امتق عبيده لم يبتغوا بعتهم وكذا لو امتكهم إلا أن يستثنى من لا تجب عليه نفقتهم فلا زكاة عليه فيهم إلا قال النبي في شرح الباجي وتجب راي عندنا عن عبيد العبيد وهر قال الشافعي وقال مالك لا شيء فيهم الزواني البهائم اما عبيده المأذون فإن كان على المولى دين فلا يخرج في قول أبي حنيفة لأن المولى لا يملك كسب عبيده المأذون المملوك ومنه ما يخرج لأنه يملكه وان لم يكن عليه دين فلا يخرج بلا خلاف بين اصحابنا لأنه عبيد التجارة ولا فطره في مبادي التجارة عندنا الخ ولا في اجيره أي من استأجره لغرضه ونحوها ولو استأجره بأكلة قال الباجي ولا فطره عليه في اجيره وان التزم نفقته لأن نفقته الاجير ليست بلازمة بالشروع وإنما هي اجارة تشترط في العقد كالتشترط الزيادة من الاجارة وجعلها ولا في رقيق امرأته زكاة بالرفع اسم ليس قال الباجي وعلى الزواني أن يشق من غادها وذلك ان المرأة لا تكونان تكون من يخدم نفسها او من لا يخدم

نفسها فان كانت من يخدم نفسها فليس عليه فطرها وان كان لها خادم فتفقت عليها وكذلك فطرتها وان كانت من لا يخدم نفسها فهو مخير بين ثلاثة احوال ان يذكر لها من يخدمها او يشتري لها خادماً يشغلها بخدمتها او يشق من غادها وقيل انه يجزى بين اربعة اشياء ثلاثة فطرتها والرجل ان يخدمها بنفسه فان اشتار النفقة على خادماً كان عليه ان يؤدى منها زكاة الفطر لأنها تابعة النفقة بالشرع وكذلك ان كانت من يخدمها بكثرة من خادم واحد لم الامن كان منقسم الى من يخدم العبيد بخدمته من الرجل ولا بد منه فتجب عليه صدقة فطره قال الباجي وأما الامعاء فليس عليها من ادمها ان يكون مرجع الرقيق بعد خدمته الى ملكه والثاني ان يرجع الى حرة فان كان رجوعاً الى رقيق فاختلف اصحابنا في ذلك فقال ابن القاسم وابن مهدي الحكم النفقة وزكاة الفطر على من له الرقيق وقال اشيب وروى ابن القاسم النفقة على من له الرقيق والزكاة على من له الرقيق ١٣ له قوله قال مالك وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه ولا في النسخ المصرية بذلك لفظ الكا فرفضه رقيقه ولا حاجته اليه بقوله ماله لم يسلم أي مادام لم يسلم سواد التجارة كانوا ولا غير تجارة فاذا اسلموا وجب عليه فطرتهم مطلقاً سواء كانوا العتقة او لا ومنه النفقة ليس عليه صدقة الفطر من مبيد التجارة مطلقاً وتجب من مبيد الهند من مطلقاً سواء كانوا مسلمين او كافرين لأن الذي يوجب عليه وهو المولى مسلم وتقدم الكلام على ذلك بسببها اعاده المصنف لنا في الباب ١٢ له قوله الفصل في الاصل قال الراغب الاطال دفع الصوت عند روية الطال ثم استعمل بكل صوت وبه شبهه اطلاق العين وقيل الاصل والتمثيل ان يقول لا اله الا الله ومن هذه الجملة ركبت هذه الفظة كقولهم التيسل والتسول والتحول والتحول ومنه الاطال بالجمع والجمع البجاري في صحيحه اهل تكلم به واستعملنا واللفظ المال كله من الطور واستعمل المظهر خرج من السحاب وما لم يغير الله به وهو من استعمال العين الخ قلت ويستعمل كثير في الروايات بمعنى الاحرام وهو المراد به هنا لان الاحرام سبب التسمية وقال اللفظ اصله دفع الصوت لانهم كانوا يرفعون اصواتهم بالتسمية عند الاحرام ثم اطلق على نفس الاحرام اسماء الخصال الابي في المال في الخ قلت اقتضات الاحرام ولدغول مكة ولوقوت بعرفة واطلق مالك على جميعها الاستحباب ومنه فطرتها مؤكدة وذكرها عندنا وهذا الثاني بالاحرام لانه من التسمية بسم الله الخ قلت وصح في ذكر الشفاعة في آخر الباب وهذا الفصل الذي يوجب به المصنف سنة مؤكدة عند مالك واصحابه لا بد من ترك الاحرام وهو كذا اقتضات الحج وقال ابن قدامة من اراد الاحرام استحب ان يقتل قبله في قول اكثر اهل العلم منه مالك والشافعي والشافعي واصحاب الرأي لما روي جارية من زيد بن ابي ادراس النبي صلى الله عليه وسلم تجرداً بالهلا فقتل رواه الترمذي وقال من ضربت امة على الله عليه وسلم امرها بنت عيسى ومن نفسان تقتل عند الاحرام وامرنا بقتل ان تقتل عند الاطال بالجمع وهي حائض ولان هذه العبادة يجتمع لها الناس فمن لما اقتضات كالمجتمعة وليس ذلك واجبا في قول عامر ابن العلم قال ابن المنذر راجع اهل العلم على ان الاحرام جائز بغير اقتضال وفي شرح الناسك للبخاري يقتل بسدره نحوه او يتوضأ أو يغسل أو يغسل لادسنة مؤكدة والموثوق يقوم مقامه في اقامته السنة المستتمة لا السنة المؤكدة وفيه إشارة الى ان التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا الخ وذكر ابن مدين الاختلاف فيها بين ان التيمم يجوز في ام لا ومشق الاغتسال في ان غسل الاحرام للطهارة فيقوم مقامه او لا فطرتهم فلا قال ابن قدامة لم يجره ما لم يسلم له التيمم وقال القاسم يقيم لانه غسل مشروع فباب التيمم وان ادخل منون فلم يستحب التيمم عند عدمه فغسل الجمة والغزير بين الغسل الواجب والمنون ان الواجب يراى لا بحد الصلاة والتيمم يقوم مقامه في ذلك والمنون يراى للتطهير وقطع الراية والتيمم لا يحصل بطلان يزد شفا وتغيره ولذلك افترقا في الطهارة الصغرى فلم يشرع تجديد التيمم ولا تكرار المسح به الخ ١٣

عن حميد بن قيس المكي عن عطاء بن رباح ان عمر بن الخطاب قال ليعلى بن مئينة وهو يصيب على عمر بن الخطاب ماء وهو يغتسل اصيب على رأسي فقال ليعلى ان تريد ان تجعله ياتي ان امرتني صبيبت فقال عمر بن الخطاب اصيب فلن يزيده الماء اشعثا **متك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا نام من مكة بذي طوى بين الشنيتين حتى يصعب ثم يصلى الصبح ثم يدخل من الشنيتين التي با على مكة ولا يدخل الا اذا خرج حاجا او معتمرا حتى يغتسل قبل ان يدخل مكة اذا نام من مكة بذي طوى ويأمر من معه فيغتسلون قبل ان يدخلوا مكة **متك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من احتلام قال يحيى قال مالك سمعت اهل العلم يقولون لا بأس ان يغسل المحرم رأسه بالفسول بعد ان يدرى جمرة العقبة وقيل ان يحلق رأسه وذلك انه اذا روى جمرة العقبة فقد حل له قتل القمل وحلق الشعر والقاء النفث ولبس الثياب ما ينهي عنه من لبس

اله قوله قال ليعلى ابن مئينة بضم الميم وسكون النون وفتح الميمية هي امر كذا يقول اصحاب الحديث وقيل جده واسم امير امية بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد الميمية ابن ابي عبيدة بن همام التميمي طيف قريش محالي مات سنة ثمان مائة واربعمائة وله اول جامع الاصول اسلم يوم الفتح وتشديد ميمنا والطائف وكان ماعل عمر بن نجران وهو يصيب اى والى سال ان ليعلى يطرح على عمر بن الخطاب ماء وهو ياتي عمر بن يغتسل اى وهو محرم اصيب على رأسي الماء مقول عمر فقال ليعلى ان تريد بيمزة الاستنجام ان تجعلها اى بيمزة الفصلة في اى لا زلت في لفظ عمر بن نجران في قال ابا جهمي من ان يكون صب الماء يطبق به امر من فدية او غيرها وقال ابو بى اى يجمعني افنيك ونحي الفتيان نفسك ان كان في هذا شئ ان امرتني صبيبت قال ابن وهب اى انما اقبل طوعا منك لفطنتك وانما نك ولا اراى لي فيه وقال ابو عريان ان مات طي من دواب داسك اوزال شئ من الشعر لم يمتني الفدية فان امرتني كانك عليك فقال لعمر بن الخطاب اصيب بيمز الهمزة واولي الموحدين اى افرع فلن يزيده الماء الاشعثا بفتح العين كما في الصراح او يكون العين ايضا كما في اللسان اى تقربا فدية على العامل ولا الامر قال المهدي الشمشي محرمة انتشار الامر ومصدر الاشعث لشعر الرأس وشعث كفرح **اله** قوله كان اذا دناى قرب من مكة بات بذي طوى شلثة الطاء مقصور منون وقدا يكون وفي المولى يصرف ولا يصرف فمن لونه جملد اسما للواوى ومن منع جعل اسما للبعثه واو يقرب مكة يعرف اليوم بشر الزاير قاله ابا فخر وقال البرقاني والفتح اشترى مبيع اى الى ان يدخل في الصباح فاية لست ثم يصلى الصبح وفي رواية الجواب من نافع عند الشنيتين وغيرهما فاذا صلى الفداة اغتسل ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ثم يدعى مكة نمارا اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم ولان في الدخول في الليل مشقة عليه واحتمال الضياع على التواجد ويندب ودخول مكة نمارا عند مالك والنفية وهو اصح الوجهين للشافعية والثاني هما سواء واليه مال الموفق وحكى النووي من بعض ان يمين افضلية الليل وحكى القسطلاني عن فرق بين الامام وميزه من الشنيتين التي با على مكة التي ينزل منها الى المصل ومقدرة مكة بحسب المصعب وهي التي يقال لها الجون يفتح الى الدلمية وضم الجيم وكان رد اقتدى في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم اذا دخل مكة دخل من كراد من الشنيتين العليا. واذا خرج خرج من كبرى من الشنيتين السفلى والدخول من كراد مندوب عند الجمهور وقال الموفق يستحب ان يدخل مكة من اعلاها لرواية ابن عمر بن مكة اذا خرج اليها حاجا او معتمرا بيمز الحج او العمرة حتى يتغسل قبل ان يدخل مكة اذا نام من مكة بذي طوى شلطي بالاغتسال ويأمر من معه من الرجال والنساء فيغتسلون قبل ان يدخلوا مكة تحصيل المستحب وتقدم ان الغسل لدخول مكة عند الجمهور ويندب للمناض والنفث والنفثا وللطواف عند المالكية فلا يندب لها **اله** قوله كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من احتلام حمزا لما هو الافضل لما روى الترمذي عن ابن عمر فوما الحاج الشعث الغسل كذا في المص قال المافظا هره ان غسله لدخول مكة كان لجمده دون رأسه وكذا قاله ابا جهمي واولي ابن حبيب اذا اغتسل المحرم لدخول مكة فاما يغسل جيمه دون رأسه ففقه كان ابن عمر لا يغسله وقال الشيخ ابو محمد

لعلى ابن عمر كان لا يغسل رأسه الا من احتلام حمزا لما هو الافضل لما روى الترمذي عن ابن عمر فوما الحاج الشعث الغسل كذا في المص قال المافظا هره ان غسله لدخول مكة كان لجمده دون رأسه وكذا قاله ابا جهمي واولي ابن حبيب اذا اغتسل المحرم لدخول مكة فاما يغسل جيمه دون رأسه ففقه كان ابن عمر لا يغسله وقال الشيخ ابو محمد

الثياب في الاحرام مكآك عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا الدبراس ولا الخفافى الا احدا لا يجد نعلين فيلبس خفين وليقطعهما اسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس قال يحيى سئل مالك عما ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد ازارا فيلبس سراويل فقال لما سمع بهذا ولا اري ان يلبس المحرم سراويل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس السراويلات فيما نهى عنه من لبس الثياب التى لا ينبغى للمحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين لبس الثياب المصبغة في الاحرام مكآك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورس

ابن ابي شيبة عن جرير بن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا اخطأ الحرم الى الغنمين غسرق
فلسودها وترك فيها قدما يمتسك رجلاه والركبت ولبست شعرى كيف ايدى الاقدام
كلهم بهذا الاثر فانه مرشح في ان المراد منه مفصل القدم لانه ودون روايات كثيرة انه صلى
الله عليه وسلم كان يمسح على ظهور الغنمين ولم يقل احد من المسح هو العظم ان في مفصل
الساق والقدم وايضا قوله وترك فيها قدما يمتسك رجلاه يوصى الى قول النخعي كما لا يخفى
وما عكاه الماخذا وقيل ان ذلك لا يعرف عندنا في اللغة تفخيم الغنم وقال محمد بن ابي
الغضائفة والعريضة وقال الرازي في تفسيره كان الاصمعي يتنازل هذا القتل وحكاها عن الامامية
وعن كل من رأى مسح القدم ١٢ **قوله** ولا تنسوا بشئ اوله وثانيه قال القاري
ملكته القاعدة اشراك البهال والنار في هذا الحكم اما على وجه التغليب او التخييل او الخمن
الثياب شيئا مسه الزعفران بالترطيب ويحيى النيسابوري وعقران بالاشك والتمني لان
ليس فيه الاثا والنون فقط وهو لا يمنع العرق ولا الورس بلح الا ولو وسكون السراء
المهله اخرى بين محله نيت اصفر طيب الريح يعصم ١٣ **قوله** مثل ببناء
المجول ماك مما ذكره في المغلول ايضا اي فباداه مسلم من طريق الى الامير من جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد فليلين فليلين خفيين ومن لم يجد الا فليلين
سراويل واخرجه الشيطان وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول السراويل لمن لم يجد الا زادوا الخف لمن لم يجد التعلين فقال
ماك لم اسع بهذا الحديث ولا ادى الى ان يلبس الحرم سراويل على صفه لبسها لما فتق
او بلا فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي في حديث ابن عمر عن لبس السراويلات مطلقا
فيما نهي عن لبس الثياب التي لا يثنى اى لا يجوز للحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها اى في
السراويلات في حديث ابن عمر كما استثنى في الغنمين قال الماخذا قوله في حديث ابن
عباس ومن لم يجد اذارا فليلين السراويل اى لم يجد الا للخل فلا يتوقف جازا ليه على فقد
اذا به قال القرطبي اخذ بظاهر الحديث انه ناجا ليس الخف والسراويل المحرم الذي لا يجد
الغنمين والاذار مثل عاله واشترط الجود قطع الخف وفتح السراويل فلو لبس شيئا منها
على حاله لزمته الغدبة والدليل لم قوله في حديث ابن عمر ليقطعها حتى يكون اسفل من
الكعبين فجعل الملق على الخفي وعلق النظر بانظر لاسوتها في الحكم ١٢ **قوله**
ليس بضم الام الثياب المعبضة في الاحرام قال المصنف باسرها وكسرها وكتب وكتاب ما
يصعب به ودميغ بها كسرها وهزه ونفزه فبها جافا لوني الخبز الصالح الصبيغ والعصبه ما يمتزج
برو جمع الصبيغ اصباح ومبيغ الخثوب من باب قطع ونصر الاء وفي لسان العرب ثياب
مصبغة اذا صبغت بشدة وكثرة الاء ١٣ **قوله** نهي رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الزرقاني نهي تحريم ان يلبس نفع اوله وثانيه الحرم رجلاه كان او اذراة ثوبا مصبوغا
بزعفران بلح الزاى الجمية وسكون العين المحلة وفتح خاء واد محلة فالتف ولون اسم
عربي كذا في المحيط وقال العين الاعراض ان جسم حمرته العرب فقالوا ثوب من عروق قال
المجد الزعفران معروف واذا كان في بيت لا يدر به اسم ابيض الخ او دوس بلح واو
وسكون زاء اخره بين محله كذا في المحيط قال الجبهات كاسم ليس الا بايمن يزرع فيبقى
عشرين سنة نافع للحلاف للاداء واليهى شربا وليس الخثوب المودس معطو البادة قال
العين نباته مثل حب السمسم فاذا جف عند اذراكه تفشى فيفضق منه مثل الودق قال
الجوهري الودس نبت اصفر يكون بايمن وقال ابن بطار يوقى بالودس من العين وايمن
والسند وهو يشبه زهر العصفير الخ قال الماخذا نبت اصفر طيب الريح يعصم وقال ابن
العربي ليس الودس بطيب لكنه شبه على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملازمة الشتم
فيؤخذ منه تحريم انواع الطيب على الحرم وهو مبيغ عليه فيما يقتضيه الطيب الخ وقال
صلى الله عليه وسلم من لم يجد فليلين فليلين خفيين بالاشك ويحيى النيسابوري في الغنمين
بالترطيب وليقطعها اسفل من الكعبين بمكة ببناء الفاعل عبد الله بن عمر مصوب
عن المغيرة ١٣

ل

قوله سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبس لحمه واستغفيرة آدم قوله آدم صوفه
في محل النصب على انه مغلول ثان لسأل وطبش بفتح الموحدة من اللبس بضم اللام من
علم بسله واما اللبس بفتح اللام من باب ضرب يضرب فهو بمعنى الخط ومنه التباس الامراي
اشتباهاه المحرم من الشيا ب بيان لما دللوا لسلول عنه والمراد بالمحرم من احوام نيج او عمره او قران
قال الحافظ اجموا على ان المراد به بنينا الرميل ولا يتحقق به المرأة في ذلك قال ابن العنذر
اجموا على ان للمرأة بلبس صحيح ما ذكرناه فتشرك مع الرجل في منع الثوب الذي مسسه
الزعفران فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبسوا وفي رواية البخاري لا يبس على
النفس بمعنى النسي على الاشعر ويحمل النسي قال النووي قال العلماء هذا الجواب من يدعي
الكلام وجوز لان ما لا يبس منقصر فحمل التصريح به واما اللبوس النازخ في منقصر فقال
لا يبس كذا في ولبس ما سواه وقال البيضاوي انما عدل عن الجواب لانه انقصر وانقصر
القميص بالثاقف واللبس المنصوتين جمع فليس فيه به على جميع ما في معناه مما كان يخطأ
على قديم البدن كذا في المحل ولا العاقل جمع مما منه يكسر العين سميت بذلك لانها اقم
صحيح الرأس ونبيه به على كل سائر الرأس يخطأ ولا غير محيط حتى الاصابة فانها حرام كذا في
المحلى ولا السراويلات جمع سراويل فاسد مغرب يقال هو مغرب شلوار والسراويل
بالنون لغة وبالشين العجمة لغة ايضا قال القاري جمع او جميع الجمع ولا البرانس بفتح
الموحدة وكسر النون جمع برنس بفتحها قال المحقق نفوسة طويلة او كسب كسب رأسه منه
وداعته كان وجهه من البرنس بكسر الهمزة وهو الخشن والتون زائدة وقال ابن تزم كل
ما يجب فيه موضع لاخراج الرأس من فوجيته وكل ما يخطأ وفسح في طرفه يتك على
اللابسين فهو برنس قاله العيني هذا الخفاف بكسر الخاء العجمة جمع خفف قال عياض فيه
بالقيس والسراويل على كل محيط ويخطأ
على قديم البدن والعاقل والبرانس على كل ما يخطأ الرأس به محيطا وحيره وبالغافات
على كل ما يستر الرجل من جود وبغيرها والمراد بتجوز الخطأ ما يبس على الموضع الذي جعل
لرؤوف بعض البدن فاما لو ادعى بالجميع مثلا فلا بأس به قال الخطابي ذكر البرانس
والعامة معا يهدل على انه لا يجوز تغطية الرأس لا بالماء ولا بالان درك لكل محل على رأسه
قال الماخذ ان اداوان يتجده على رأسه كلباس الخفاف مع ما قاله والاحمود وضعه على رأسه
على هيئة الخامل لا يستر على من عليه كالتفاس في الماء وسر الرأس باليد الخال احده
بالرفع في النسخ المندي وبالنصب في النسخ المصرية وقال الزيداني النصب هو
عربي يمدودى بالرفع وهو المتعارف الاستثناء اتصل بعد النفي وبضمه لا يمدد لعليين
زاد عمر من الزهرى عن سالم زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر الخلعين بما سبق وهي قوله
وليجرم احدهم في انذار وادع لعليين فان لم يجد الخلعين الحديث واستدل بالهديث
على ان واهد الخلعين لا يبس الخلعين المخطئين وهو قول الجمهور ومن بعض الشافعية
جوازه وكذا من الخفية فليس خلعين بصفة المفادع في النسخ المندي على النية وزيادة
الكلام في النسخ المصرية على صيغة الامر قال الزيداني ظاهرا الامر الوجوب لكنه لا شرع لتفصيل
لم يناسب التثنية فهو لا رخصة ويقتضها بكسر الهمزة وسكون اسفل من المعين والمراد بالمعين بنينا هو
المراد بها في الوضوء من الجمهور وبها الضمان النتيان في جابى القوم والمراد بها بنينا خبرنا
معشر الخفية معقد الشرك وهو الفصل الذي في وسط القدم بمكاف المراد في الوضوء
قال ابن مابرين تحت قول المصنف فقطعها اسفل من المعين من معتقد الشرك
قال وهو الفصل الذي في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بخلاف في الوضوء ولم يعين في
الحديث احدهما بل كان المكسب يطلق عليها محل على الاول حيا لان الاطراف كان اكثر
كشف الخرقان المجمل لكسب كل مفصل للعظام والعظم المتشرف في القدم والاشران من
بابها الزوال الحافظ وبها الضمان النتيان عن مفصل الساق والقدم ولؤده ماردى

وقال من لم يجد نعلين فليلبس خفين ليقطعها أسفل من الكعبين **مالك** عن نافع انه سمع اسلم مولى عمر بن الخطاب يحدث عن النبي
عمر بن الخطاب رأى علي بن أبي طالب وهو محرم فقال عموها هذا الثوب المصبوغ يا طلحة فقال طلحة بن عبيد الله يا امير المؤمنين
انما هو ثوب فقال عمر انكم ليها الرطط انتم يقتدي بكم الناس فلوان رجلا جاهلا رأى هذا الثوب لقال ان طلحة بن عبيد الله قد
كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فلا تلبسوا بها الرطط شيئا من هذه الثياب المصبغة **مالك** عن هشام بن عروة
عن ابيه عن ابيه اسماء بنت ابى بكر انها كانت تلبس المعصفرات المشبعتات وهي محرمة ليس فيها زعفران قال يحيى
مالك عن ثوب بن مسه طيب ثم ذهب ربح الطيب منه هل يحرم فيه قال نعم ما لم يكن فيه صباغ زعفران او زعفران ليس المحرم
المنطقة **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم **مالك** عن يحيى بن سعيد انه سمع
سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه انه لا بأس بذلك اذا جعل في طرفيها جميعا شيورا يعقد بعضهما
الى بعض قال **مالك** وهذا احب ما سمعت الى في ذلك تخيير المحرم وجهه **مالك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم
ابن محمد انه قال اخبرني القرافصة بن عمار الحنفي انه رأى عثمان بن عفان بالعرج يعطى وجهه وهو محرم **مالك** عن نافع ان

تعلق الفدية من لم يلبس شيئا من فلا شئ عليه وان شتم وجرم ولزك لا تجب على المحرم
فدية اذا لم يلبس العطارين فشم رائحة الطيب لكن شتم رائحة الطيب مكره به لاني لم
لا ناس من دواهي الكراع فاذا زال من الثوب ربح الطيب ولم يكن في لونه زينة يكون
الزعفران والورد او كان ما في لونه زينة فزال اللون بال غسل فلا مانع يمنع من
الاحرام فيه الزينة **مالك** قوله ان يكره لبس المنطقة للمحرم قال الياجي يمتثل ان يبر
لبسا غير حاجة اليها لان المنطقة ما تستعمل وتشد على البسر فيستر بها فلا يجوز للمحرم
لبسا على ذلك الوجه فان لبسا لما جئت كحل لفقتة ولم يستره في لبسا يستر لاداه وانما
شدها تحت اثاره فلا بأس بذلك ولا فدية عليه لان ذلك ما تدعو الضرورة اليه ولا يدل
لما من اللبوس المتأدوان شد المنطقة لغير الوجه الذي ذكرنا او شدتها لذلك فوق اثاره
فعلية الفدية فيه الزينة **مالك** قوله ان سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها
المحرم تحت ثيابه قال الياجي غص بذلك لئلا يلبسها فوق ثيابه فيستر به شدة ثيابه و
ذلك ممنوع على ما قد سناه انه يكره البزة لا بأس بذلك اي يجوز اذا جعل في طرفيها
في جانبها جميعا شيورا مع صبرا للفتح من الجود ليقطع بعضها الى بعض قال الياجي يبر بان
يكون في كل واحد من طرفيها سمرة فيقطع بعضها الى الآخر بهذا النوع من شدتها ولو كان في
احد طرفيها شيور وفي الآخر ثقب يدخل فيها البسر ويشد لكان به بأس وذكره ابن الموزان
في الزينة **مالك** قوله قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك قلت وقد عرفت
توضيح مسك الكبر في ذلك وفي البداية لا بأس بان يشد في وسطها لبيان وقال
مالك يكره اذا كان فيه نفقة فمعه لانه لا ضرورة وان لم يكن في معنى لبس الخيط فاستمرت
فيه البانان الخ قال العيني في البداية يبنى نفقته ونفقته غيره قال ابن المنذر وخص في
البانان والمنطقة للمحرم ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد والقاسم
والشعبي والشافعي واحدا واستحق والابو ثور اجمعين غير ان استحق قال ليس له ان يقدر بل
يدخل بسور بعضنا في بعض الخ قال ابن عبد البر يكره عند فقهاء الامصار واما زاده عقده اذا
لم يكن ادخال بعضه في بعض ولم يشغل كرايته الا عن ابن عمر وعنه جواز ومنه استحق عقده
وكذا سعيد بن المسيب عند ابن ابي شيبة الخ وفي العمل قبل تقصير الخ قال مالك **مالك**
قوله تخيير المحرم وجهه بالثوب المصبغ اي تقطيعه قال الراغب اصل المصبغ المصبغ ويقال لما
يستر به خارجا عن الثوب في التاروف اسما لما يغطي به المرأة رأسا وتخرجت الائمة فطية
واخرجت العجمين جعلت فيه خيما الخ قال العيني ذهب الى جواز تقطيعه الى الجمل المحرم وجهه
مثان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان بن الحكم ومجاهد وطاوس واليه ذهب الشافعي
وجمهور اهل العلم وذهب ابو حنيفة ومالك الى النع من ذلك ليدري ابن عباس
في المحرم الذي قصته ناقة فقال صلى الله عليه وسلم لا تحردوا وجهه ولا رأسه رواه مسلم
ورواه النسائي بلفظ وكفوه في ثوبين خارجا وجهه ولا رأسه **مالك** قوله انه رأى
عثمان بن عفان بالعرج يفتح العين المملعة واسكان الرأه اخره جيم على ثلث مراحل من
المدية لخطي وجهه وهو محرم قال الياجي يمتثل ان يكون ثوبه في الجمل المملعة ويكتمل ان
فعل لانه رآه ماحدا وقد قاله ابن عمر وغيره فقالوا لا يجوز للمحرم تقطيعه والى ذلك ذهب
مالك واما ذكر فعل عثمان وذكر الثياب عليه يكون تقطيعه بطريق الى الاستعداد بلبس اللثام
اليه ووقوفه عليه الخ لثام والاداه عندي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان رخص لسدنه
لا شكا عنه كما ساق في كلام السرخس كغيره مني الله عنه على العموم ١٢

له قوله ان عمر بن الخطاب رأى علي بن أبي طالب وهو محرم فقال عموها هذا الثوب المصبوغ يا طلحة فقال
الياجي هذا يقتضي انكاره عليه ثوبا مصبوغا في حال احرامه الا ان ذلك يقتضي وجوب احرامها
ان لم يكن مصبوغا بماء فمعه واما كونه مصبوغا بماء فمعه واما كونه مصبوغا بماء فمعه واما كونه مصبوغا بماء فمعه
مصبوغا ولم يعرف مصبوغا من مدبره او غيره فان كان يكون مثل طلحة في المصنوع فلا
يجوز لانه مصبوغ مدبره عليه ثانيا التشبيه بالمصنوع فقال طلحة بن عبيد الله يا امير المؤمنين
ان ليس بمصنوع انما هو مدبره قال الجهد المدبر حركة قطع العين الياجي او انك لا تعلم
فيه دامت بهاء الخ وصفه الزقاني بالخرقة ولم يذكر صاحب المحيط المدبر وصفه المقررة
بالمدية كغيره وقال الوفاق لا بأس بالمشق وهو المصبوغ بالخرقة لانه مصبوغ بطين
لا طيب الخ فقال عمر بن الخطاب ما تحقق لانه ليس بمصنوع انما هو المصنوع وهو العصابة ودون
العصابة ويقال الى الاربعة والاربعون والمراد جماعة الصباغة التي يقتضي ببناء الفاعل بجر الناس لانهم
من الصباغة والاربعون والمراد جماعة الصباغة التي يقتضي ببناء الفاعل بجر الناس لانهم
لقال ان طلحة بن عبيد الله امة العشرة فكان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فيستر بذلك
على احرامه المصبوغ مطلقا حتى يلبس المصبوغ بالطيب ايضا كذا في المحلى فلا تلبسوا بها الرطط
شيئا من هذه الثياب المصبغة فانكر عليه ثانيا لما ذكره من ان امة يقتضي به الناس في لبس
المصبوغ ويحكون عنه مثل هذا ولا يفرق بين الممنوع قال الياجي وهذا اصل في ان الامام
المقتضى به يلزم ان كيف من بعض الباح الشارح للمصنوع ولا يفرق بينهما الا ان العلم لثلا
يقتضي به من لا يعرف **مالك** قوله انما كانت تلبس الثياب المعصفرات اي
المصبوغة بالمعصفر وهو من وسكون صا ديهتين فمعه فاخره راد يقال له بالفساد
بهم وكا يشبهه بالمدية كسر وكسبه المشبعتات منطوق الشيخ سلام الله في العمل يشبهه
الموجدة المصنوعة في لسان العرب اشبع الثوب وغيره دواء صمغا وكل شئ توفره فقد
اشبعت وهي حرمة ليس فيها زعفران قال الياجي هذا الذي يدل على استحباب المعصفرات
الشبعتات ولما كان من المصنوع الذي لا يقتضي على المحرم من غنى وقد روى ابن جبيب
عن مالك في المعصفر المقدم لا بأس ان تلبس المحرم ما لم يقتضي من عليها شئ ولا المحرم
فلا يلبس المقدم ما لم يقتضي من شئ وقد روى ابن عدي عن ابن اشيب انه ذكره لا بأس
المعصفر وان كان لا يقتضي ويقول قال ابو حنيفة انه كره المعصفر المقدم للرجال والنساء
وقال الشافعي هو مباح على كل حال والدليل على ما قلنا ان هذا صريح لا ريب على الجمل يحصل
الاستماع منه بالزينة والارضية فكان المحرم ممنوعا من لبسها المصبوغ بالزعفران والورد
الخ وقال ابن رشد اختلغوا في المعصفر فقال مالك ليس به بأس فان لم يلبس
وقال ابو حنيفة والثوري هو طيب وفيه الفدية الخ واما مالك باق الائمة فطية
المدية ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورد ولا زعفران ولا معصفر وقال الشافعي لا بأس بلبس
المعصفر لانه لو لم يلبس لكان ان لا راحة طيبة قال ابن الهيثم في الثياب ملى ان
طيب الرائحة لا تلتصق لئلا يتجوز الخ تمت وبقول النخعي قال الثوري كما في شرح
التمتية للثاقبي وبقول الشافعية قال احمد في البداية وشرح الايام راد جعل الطيب
انواعا **مالك** قوله من ثوب مسه طيب ثم ذهب منه ربح الطيب بالفضل
وغيره بل محرم فيه نعم اليه ادى بل يجوز الاحرام فيه قال مالك نعم يجوز ما لم يكن فيه
صباغ من زعفران او زعفران قال الياجي وبذلك قال ان ربح الطيب اذا ذهب من
الثوب وبقي اثره فانه لا يمنع المحرم من لبس لان منع الطيب المحرم انما يقتضي بانك

ذو الحليفة **م** قال عن سعيد بن ابى سعيد القدرى عن عبيد بن جريح انه قال لعبد الله بن عمر يا عبد الرحمن رأيتك تصنع
 اربعاً لم اجد احداً من اصحابك يصنعها قال وما هن يا ابن جريح قال رأيتك لا تقسم من الاركان الا اليما نيلين ورأيتك تلبس النعال
 السبئية ورأيتك تصبغ بالصفرة ولأيتك اذا كنت بمكة اهل الناس اذاًراً والمهلال ولم تهمل انت حق كان يوم القروية فقال عبد الله
 بن عمر اما الاركان فاني لم ارس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس منها الا اليما نيلين واما النعال السبئية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فانا احب ان البسها واما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها
 فانا احب ان اصبغ بها واما الاهلال فاني لم ارس رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حق ينبعث بها راحلته **م** قال عن نافع بن
 عبد الله بن عمر كان يمشي في مسجد ذي الحليفة ثم يخرج فيركب فاذا استوت به راحلته احرم **م** قال انه بلغه ان عبد الملك

١ قوله يا عبد الرحمن كبريت ابن عمر رايتك تصنع اربعاً اي من النعال وهو
 مغلول لغول تصنع والمجردة والمغلول ثمان لغول رايتك لم اجد احداً من اصحابك اي من
 اقرانك وامثالك من سبب النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض نسخ البخاري من
 اصحابنا اي من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الباجي سواد من وجهه
 تخلقه بها وصل عنده في ذلك توفيق من النبي صلى الله عليه وسلم واخذ من رأي
 واجتهد لان ابن عمر كان شديداً في حفظه لا لخال النبي صلى الله عليه وسلم شديداً في الاقتداء به
 معروفاً بذلك مشهوراً في الصحابة والتابعين فلو ان ابن جريح ان يعلم ما خالف فيه اصحابه
 من ذلك يصح ما قال الحافظ الظاهر من السبئية انفراد ابن عمر بما ذكره دون غيره ممن
 راهم عليه وقال المازني يمتثل ان يكون مراده لا يمتنع بترك مجتمعة وان كان يصنع
 بعضها وفي التحقيق المجدد لو اني الرؤية من الكثرة وبالغ في ذلك فقال ما رأيت
 احداً من المراد لقي رؤية واحدة يخلصها على سبيل الالتزام الخ قال وما من لفظ البخاري
 ما هي بمعنى افراد يا ابن جريح قال رايتك لا تلبس من الاركان الاربعه للبيس الاربعين
 اليما نيلين بتخفيف الياء لان الالف بدل من احدى ياء في النسب وهو الفاضح الذي
 اختاره ثعلب ولم يذكر ابن فارس فيه كما بسط النبي وفي نسخة قليلة تشبه بها على ان
 الالف زائدة قال الالباني هو مشوب الى ايمين فالتقياس ان يقال في النسب اليه يمين فلو ادوا
 فيه الالف عوضاً من احدى ياء في النسب فلو تشددوا وجوا بين العوض والعوض منه
 وذلك لا ينبغي وهي سببية فيه التشديد ووجه بان الالف فيه زائدة في الابدني
 المحلى الذين تشددوا بها قالوا انه يراون في النسب كما زادوا الزا في الرازي منسوبا
 الى الري والنون في الصفا منسوبا الى صفا والمراد بها الركن الثاني والركن الذي فيه
 الحجر الاسود ويقال له الركن العراقي كونه الى جهة العراق واليه اكثر بلاد الهند والذى قبله
 يراى في لاد من جهة اليمن ويقال لها اليما نيلان قليلاً ويقال للركنين الآخرين الشاميان
 فان قيل لم لا قالوا الاسودين تخليفاً لاجب بانه ربما يشبه على بعض العوام ان في كل
 من يدين الركنين الحجر الاسود فيهم التشديد ولا ينعهم التخليص كذا قال الزركلي وغيره
 والظاهر ان الركن العراقي على الركن الذي فيه الحجر الاسود غير معروف والمعروف الملقب
 على الركن الذي بين جدار الباب وجدار الطير ورأيتك تلبس بفتح اوله وثالثه فومن
 باب سمع يعني اللباس ومن باب ضرب معنى الخط النعال جمع نعل وهو ما يلبس في
 الرجل لوقاية القدم من الوحش والقذرة وغيرهما السبئية كسر السين الملهة وسكون الهمزة
 نسبة الى السبب بكسر افره ثمانية فويره يي التي لا شعر فيها ما فود من السبب بمعنى
 الحق قاله الازهرى اولاً انها سببت بالدارغ اي لانت وقال ابو عمرو الشيباني في كل مروج
 سببت وما سياتي من جواب ابن عمر يدل على ان المراد بهذا النعال التي ليس فيها شعر
 قيل مشوب الى سوق السبب بالفتح ودرايتك تصبغ بفتح الهمزة وفتح الهمزة مشوبتان
 حكاهما الجوهري وحكى الكسري انما ضرب يضرب كذا في المحلى بالصفحة بالضم اي
 اللون الاصفر بالزعفران او غيره وقيل الصفرة بفتح الهمزة تصبغ به اصفر اي تصبغ لونها
 او شرب كما سياتي قال الباجي يمتثل ان يراى لثياب ويمتثل الثياب وقال يمين بن
 عمر برده ان كان يصبغ بها شيها به لا يمتنع قال ونه مناه مناصب ما ك قال
 احمد بن خالد لا يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم يصبغ لحيته بصفرة ولا غيرها ولا ادرك
 ذلك توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في لحيته ودائره عشرة شعره بيضاء
 ورأيتك اذا كنت نازلاً بمكة اهل الناس اذاًراً والمهلال اي بال لذي لحيته
 ولم تهل كذا في النسخ السندية بالادغام وكذا في رواية البخاري وفي النسخ المصرية
 بفتح الادغام انت حق كان كذا في النسخ السندية وكذا لفظ البخاري وفي المصرية
 وسلم بالضم لم يمتثل على هذا الحديث ما ياتي في باب احلال اهل مكة ابن عمر
 ايضا يهل للمل ذي الحليفة وياتي الجمع هناك يوم بالرفع فاعل يكون التامر والنعب

غير على انما ناقصة قاله الزركلي في التروية ثامن ذي الحجة ١٢ **٢** قوله فقال بمرأته
 ابن عمر في جواب استسنة وبيان محسنة في هذه الامور لا يبين الاركان فاني لم ارس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمس منها الا الركنين اليما نيلين لانها على قواعد ابراهيم كما سياتي في بيانها
 في بناء الحجارة واستقامتها مختلف فركن الاسود استقامته التثبيت ان قدروا اليما من مسهلاً
 تثقيب كما سياتي في مغلطاتي باب تثقيب الركن الاسود في الاستسلام بخلاف الشاميين
 فليس على قواعد ابراهيم قال القاضي القاسمي لو ادخل الحجر في البيت حتى عاد الشاميان على قواعد
 ابراهيم استلما قال ابن القصار ولذا لما بنى ابن الزبير الكعبة على قواعد استلما الاركان
 كلها قال القاضي عياض القلي العلما اليوم على ان الركنين الشاميين لا يستلما وانما كان
 الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب الخلاف
 وتخصيص اليما نيلين لانها كانا على قواعد ابراهيم بخلاف الآخرين ولما ردهما ابن الزبير
 على قواعد استلما ايضاً ولو بنى الآن كذلك استلست كلها اقتداء به مرجح به القاضي
 عياض قاله العيني واما النعال السبئية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يلبس النعال التي ليس فيها شعر وهذا يعين المراد من النعال السبئية ويؤمننا فيما
 يخص الازل حال كونها فيها وهذا هو الظاهر في معنى الحديث ١٢ **٣** قوله فانا
 احب ان البسها كذا في النسخ السندية يعنى الافراد الاربعة الى النعال وفي المصرية يعنى
 التخصيص بتأويل النعلين والمعنى البسها اقتداء به صلى الله عليه وسلم واما حكم النعال
 السبئية فقد قال ابو عمر لا علم خلافاً في جواز لبسها في غير المقابر وانما كره قوم لبسها في
 المقابر لقوله صلى الله عليه وسلم لما شئ بين المقابر اني سبئية وقال قوم يجوز ذلك
 ولو كان في المقابر لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الميت في قبره ان يسمع قرع خالقه
 وقال حكيم الترمذي في نوادر الاصول ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قال ذلك الرجل
 اني سبئية لان الميت كان يسأل قبل مرسل ذلك الرجل شغلته عن جواب
 المكيين فكذلك لو ان ثبته الله تعالى كذا في الحديث وقال ايضاً ذهب اهل الظاهر
 الى كراهية ذلك وبه قال احمد بن حنبل وقال ابن حزم في المحلى لا يهل لاحد ان يمشي
 بين القبور بخلعين سبئيتين وهذا اللذان لا شعر عليهما فان كان فيها شعر ما ذلك
 وقال الجمهور من العلماء يجوز ذلك وهو قول الحسن والثوري والي حنيفة ومالك
 والشافعي وجماعة الفقهاء من التابعين ومن بعدهم ١٢ **٤** قوله ولما الصفرة
 فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فانا احب ان اصبغ بها قال
 المازني قيل المراد صبغ الشعر وقيل صبغ الثوب قال القاضي عياض وهذا ظاهر
 الوجهين لكن قد جازت اثار من ابن عمر بن جريح فيها تفسير ابن عمر لونه وفتح باءه صلى
 الله عليه وسلم كان يصفر لحيته باللورس والزعفران رواه ابو داود وادعوا بحج باحتمال
 ان كان ما يطيب به لانه كان يصبغ بها شعره وقال ابن عبد البر لم يكن صلى
 الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة الا شيا به واما الخشاب فلم يكن يصبغ **١٣** **٥**
 قوله واما الاهلال فاني لم ارس رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى ينبعث بعينه
 التذكير في النسخ السندية والتائيد في النسخ المصرية به راحلته اي تستوي
 به قائمته الى طريقته قال المازني ما تقدم من جواباته نفس في عين ما سئل عنه ولما
 لم يكن منه نفس في الرابع اجاب بغيره من القياس ووجه انه لما راه صلى الله
 عليه وسلم في حجه من غير مكة انما يهل عند الشروع في الفعل اذ هو بال يوم التروية
 لانه الذي يشترط فيه باعمال الحج من المزدحم الى منى وغيره ١٣ **٦** قوله كان
 يصلى في مسجد ذي الحليفة رخصت سنة الاحرام او طرفة العكس انما لما راه من فعله
 صلى الله عليه وسلم ثم يخرج من المسجد فيركب على دابته فاذا استوت به راحلته احرم
 انها لما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم يهل حين استوت به راحلته ١٢

ابن مريان اهل من مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته وان ابان بن عثمان اشأ عليه بذلك رفع الصوت بالاهلال
 مالك عن عبد الله بن ابى بكر ابن حزم عن عبد الملك بن ابى بكر بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الانصاري عن ابيه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتاني جبريل فامرني ان امر اصحابي ومن معي ان يدفعوا اصواتهم بالتلبية او بالاهلال يريد
 احدهما مالك انه سمع اهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لسمع المرأة نفسها قال يحيى قال مالك
 لا يرفع المحرم صوته بالاهلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه ومن يليه الا في مسجد مكي ومسجد الحرام فانه يرفع صوته فيما قال
 يحيى قال مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب التلبية ببركل صلوة وعلى كل شرف من الارض افراد الحج مالك

في مذهب ابى التلبية واليه مال الهامى اذ قال ان التلبية من شأنا الحج وما لا يجوز للحاج
 ترفع تركها في جميع نكسك وحتى تركها في جميع ما لا يجوز ما لا يرفع دم وقال الشافعي لا دم عليه
 واليه مال مالك اذ ترك واجبا في الحج فلم يسقط وجوبه من الحج غير ان فان سلب وجوب
 التلبية والا فالله يثبت حجة عليهم لان ظاهر الامر الوجوب واما رفع الصوت بالتلبية
 من شأنا الحج كان من سنن الاطلاق به يعمل المقصود منها الا اذا كان وليس لان يرفع
 صوته حتى يسمع على نفسه ولكن على قدر ما تيسر وحسب ما لا يتجاوز الاربعة **هـ**
 قوله ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية قال الهامى لان النساء ليس شأنا الحج لان
 صوت المرأة حرة فليس عليها من الحج الا بقدر ما تسمع نفسها وما زاد على ذلك من
 اسماع غيرها فليس من حكمها الا تلت كون صوتها حرة مختلف عند المرأة حتى عند النفقة
 ايضا من الاطلاق لان صوتها فتنة وقد تقدم في اول الباب الا ان اجاز على انها
 لا ترفع صوتها وفي البدل المنار والابن جرير سمع لفساد لفسنة
 وما قيل ان صوتها حرة ضعيف الخ لسمع المرأة نفسها فيشتكى ذلك من قوله ومن
 من ليس له ذلك قال الزرقاني قلت ولا يحتاج الى الاستثناء اذا اريد في
 الحديث برفع الصوت اشك **هـ** قوله لا يرفع المحرم صوته بالاهلال في
 مساجد الجماعات لئلا يشوش عليهم لسمع من النساء أنفسهن ومن يرفع الا في مسجد
 منى والمسجد الحرام كذا في الشيخ العمري وفي السنة في مسجد الحرام بالتحسين لا يرفع صوته
 فيها قال الهامى المحرم لا يرفع صوته بالاهلال في غير مسجد منى والمسجد الحرام من مساجد
 الجماعات هذا هو المشهور من مالك ودوى القاضي ابو الحسن من ان نافع من مالك
 انه قال يرفع صوته في المساجد التي بين مكة والمدينة قال ابو الحسن هذا وقال الشافعي في
 احد قوله ولا قول ثابان انه يستحب رفع الصوت بالتلبية في سائر المساجد وجه قوله
 مالك المشهور ان المساجد مبنية بالصلاة وذكر الله تعالى وتلاوة القرآن فلا يرفع رفع الصوت
 فيها ما ليس من مقصود الصلاة لا تعلق شئ منها بالحج والاهلال والمسجد الحرام ومسجد ليل في
 اختصاص بها من الطواف والصلاة ايام منى والسبب في بنيها **هـ** قوله
 سمعت بعض اهل العلم يستحب التلبية وبركل صلوة مفردة كانت او داخلية وعلى كل شرف
 اى مكان مرتفع من الارض قال في الواسعة وفي بعض كل وادونه ما على الناس وقد انما
 الرقاق وعند الانتهاء من النوم وانه يريد بذلك ان هذه هي الاحوال التي تقتضيه بالتلبية
 لان التلبية شأنا الحج فشرع الايمان بها عند الانتقال من حال الى حال قال الهامى وفي الماشية
 من الملى روى ابن ابى شيبة عن عيسى بن كمال في التلبية عندت دبر الصلوة واذا
 استقلت بالرجل راحلته واذا مضى شرعا او بهط واذا نزل بعضهم بعضا بالاسرار
 والحج والسوى من المشايخ يستحب الكثر التلبية ورفع صوته في دعاء احرام خاصة عند
 تغيير الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاف رفقته وفي العاكفة مثل ذلك
 في وفي الشفوي يستحب استنارة التلبية والا كان من شأن كل حال وحسب استنارة اذا ملا
 نشر او بهط واذا واذا التفت الرقاق واذا على رأسه ناسيا وفي دبر الصلوة المكتوبة
 في مختصر وفي شرح الباب للقارى يستحب اكثرها عند تغيير الاحوال والازمان وكلما
 على شرف او بهط واذا وبعد الصلوات فربما اودع قنارا ولذا الوتر ونظما اى ما ليس بفرع
 فيشمل السنة والصلوة وبهذا الاطلاق هو الصحيح العظمى المطابق لظاهر الرواية ولما خصه
 المطاوى بالكتابة دون التواضع والفتاوى فربما يرد شاذ كما قاله الا سيحيا فيهم
 الا ان يقال لادوية الاستجاب بعد الفرائض الوافية في مختصر **هـ** قوله
 افراد الحج قال الماخذ هو الاطلاق بالجمع وفيه في اشهره منه الجمع وفي غير اشهره ايضا منه
 بجمعه ولا ينافيه الاضداد بعد الفرائض من اعمال الحج في هذه السنة او قبل دخول اشهره
 قلت وصح قوله انه يجمع بين الاحكام بالجمع قبل اشهره مختلف فيه قال ابن قدامة
 الاحرام بالجمع قبل اشهره كرهه فان احرم به جمع واذا بقي على احرامه وقت الحج يفاضل
 عليه احمد بن قول مالك والثوري والي مخضفة واسحق وقال طاهر طاهر والشافعي
 يجعله مرة لقول تعالى الحج اشهره معلوم وان قوله تعالى يستلزم من الاحرام قبل هي
 مواقيت للناس الاية نزل على ان يجمع الاشهر ميمات في مختصر سابق بيان اشهر

قوله اهل من من ليس في اكثر النسخ السندية لفظ عنه مسجد ذي الحليفة وفي بعض
 النسخ السندية من عند باب مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته وان
 ابان بن عثمان بن حزم عن عبد الملك بن ابى بكر بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الانصاري عن ابيه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتاني جبريل فامرني ان امر اصحابي ومن معي ان يدفعوا اصواتهم بالتلبية او بالاهلال يريد
 احدهما مالك انه سمع اهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لسمع المرأة نفسها قال يحيى قال مالك
 لا يرفع المحرم صوته بالاهلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه ومن يليه الا في مسجد مكي ومسجد الحرام فانه يرفع صوته فيما قال
 يحيى قال مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب التلبية ببركل صلوة وعلى كل شرف من الارض افراد الحج مالك

قوله اهل من من ليس في اكثر النسخ السندية لفظ عنه مسجد ذي الحليفة وفي بعض
 النسخ السندية من عند باب مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته وان
 ابان بن عثمان بن حزم عن عبد الملك بن ابى بكر بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الانصاري عن ابيه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتاني جبريل فامرني ان امر اصحابي ومن معي ان يدفعوا اصواتهم بالتلبية او بالاهلال يريد
 احدهما مالك انه سمع اهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لسمع المرأة نفسها قال يحيى قال مالك
 لا يرفع المحرم صوته بالاهلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه ومن يليه الا في مسجد مكي ومسجد الحرام فانه يرفع صوته فيما قال
 يحيى قال مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب التلبية ببركل صلوة وعلى كل شرف من الارض افراد الحج مالك

قوله اهل من من ليس في اكثر النسخ السندية لفظ عنه مسجد ذي الحليفة وفي بعض
 النسخ السندية من عند باب مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته وان
 ابان بن عثمان بن حزم عن عبد الملك بن ابى بكر بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الانصاري عن ابيه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتاني جبريل فامرني ان امر اصحابي ومن معي ان يدفعوا اصواتهم بالتلبية او بالاهلال يريد
 احدهما مالك انه سمع اهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لسمع المرأة نفسها قال يحيى قال مالك
 لا يرفع المحرم صوته بالاهلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه ومن يليه الا في مسجد مكي ومسجد الحرام فانه يرفع صوته فيما قال
 يحيى قال مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب التلبية ببركل صلوة وعلى كل شرف من الارض افراد الحج مالك

الله عليه وسلم اذ قال الحج مالك انه سمعه اهل العلم يقولون من اهل حجر مفر دأبهم الهان بمل بعده بعرة فليس ذلك له
قال مالك وذلك الذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا القرآن في الحج مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان
المقادي بن الاسود دخل على علي بن ابي طالب بالسقياء وهو يجمع بكرات له دقيقا وخبطا فقال له هذا عثمان بن عفان يني عن ابن

صل الله عليه وسلم كان قارنا قالوا اتفق من الس سنة عشر اربا وصل الله عليه وسلم
قرن ح زيادة لامة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان خادما لينا فاذقوا حتى ان في
بعض طرقه كفت اخذ بزمام ناقته رسول الله صلى الله عليه وسلم وبني تقصع
بحرنا ولما بهما يسيل على يدي وهو يقول ليك بحجة وعمدة ١٢ -

له قوله انه سمع اهل العلم يقولون من اهل اي ارم نبع مقروا بالنصب على الما لية
في النسخ المتبعة وبالمحمل الصفة في النسخ المصرية ثم بدل ان يسيل اي يرم بعده بعرة اي
يردف عليه فليس له ذلك لان اعمال العمرة داخل في الحج فلا بد ان اوافوا عليه بثلثات مكسرة
فستفقه به الوقت والزم والنسب قالوا انه قال وقال النووي قد اتفق جمهور العلماء على جواز
ادخال الحج الى العمرة وشذ بعض الناس فيمنعه وقال لا يدخل احرام على احرام كما لا يدخل صلوة على
صلوة واتفقوا في ادخال العمرة على الحج فجزاه اصحاب الرأي وهو قول الشافعي ومنعه

اخره ١٣ له قوله قال مالك وذلك الذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا وعذا
كالدليل لما تقدم من انه على اهل المدينة وهو حجة عند المالكية قال صاحب المحلى وهو المع من
قوله ان الشافعي قال مباح وجعلوا بذلك خاصا بالنبى صلى الله عليه وسلم لعمدة بيان الامتناع في
اشهر الحج وتباعد النووي وفيه نظر لسبب وجوهه ابو ميثم ١٤ له قوله القرآن في الحج قال
ابن نجيم هو مصدر قرن من باب لغو وفعل يجرى مصدر من اطلاق كلباس وهو الجمع بين
الشيئين قال البيهقي من باب ضرب يضرب قاله ابن التين وفي الحكم والاصحاح من باب
نصرته واختلفوا في مصدر اصطلاحا فقال الصنفية هو من احرام بها ما ادخل احرام
الحج على احرام العمرة قيل ان يكون لما اشترطوا وادخل احرام العمرة على احرام الحج قيل
ان يكون للقدم ولو شوطا ولا اعادة في التبيين الاولين وهو قارن معنى في الثالث قاله
ابن نجيم قال القاري في شرح اللباب ويؤيد في اشهر الحج بان يوقع اكثر شواطى العمرة وجميع
سجودا وسعى الحج فاما ولو تقدم الاحرام وبعض شواطى العمرة عليها ١٥ له قوله دخل

على امير المؤمنين علي بن ابي طالب وفيه انقطاع لان محمدا يدرى المقدار ولا عليه
بالسقياء بعض السين واسكان القاف مقصور قرية جامة بطريق مكة ومبوا على جميع بفتح
الفتح وسكون النون وفتح الجيم اخره من جهل من جمع كمنع وبضم اوله وكسر الجيم من الجمع اي
يسقى او يعلف وفي المصلى لا يقال الجمع والجمع بخط يعزب بالفتح والدقيق والبارد والجرحل و
المنقى انه يعلف الخ بركات الجمع بكثرة بالفتح والضم ولما تارة او التقي منها او اثنى الى ان
يجوزع او ابن النخاس او ابن اليون او الذي لم يبرز في دقيقا وعطفا بفتح الجمع والمروحة قال
في الجمع الخط صرب الشجر بالعصا ليتاثر وبقا خلف الابل والخط بالحركة الورد الساقط
بعض الجيود ونعت الابل علفا للبرع والجمع وهو ان يخط العلف من الخط والدقيق
بالماء يسقيه الابل فقال المقداد له اي شئ يذ شتان بن معان امير المؤمنين بنى عن ان
يقترن بفتح اوله ببناء الفاعل من الانسان او بضم اوله ببناء المفعول فأناب الفاعل قوله
بن الحج والعمرة قال الالبى اعلمت في اي شئ اختلفا فيقول في النسخ من عثمان وراه خاصا
بالصاحبة وابانه على وراه عاما وقيل اختلفا في النسخ الخ قلت هذا هو الظاهر من السياق
فان عليا اهل بها ولم يفسح وقال الالبى وحل شتان انما نهي عنه على حسب ما نهي عنه عمر بن
الخطاب من النسخ لامل وجه التزيم ولكن من وجه التحض على افراد الذي هو فحل ذلك
المقدار من النسخ انما اذوات ان يحل منه على النسخ انما فيترك الناس العمل به فلهذا حتى
يد حسب محكمه وشيخه على فقال عثمان ذلك راى به يد تفصيل افراد عليه ومعنى ذلك
انه راى انه لا يفسر نص من النبي صلى الله عليه وسلم الخ قلت ومثلهما الشان عثمان
اقتضى في ذلك بحر وكان عرض عمره بذلك ان يترك المشى الى البيت اما من الصابة فيكون
مشيه سببا للتبليغ وتعليم الناس ونشر المعلوم واما من ظهرهم فلتعلم والاجتماع بالصاحبة
فان الحج اذا كان مجتمع هؤلاء نجوم العبادية والى هذا اشار السامى والى اذ قال فاراد عمر بالذى امر به
من ذلك ان يزار البيت في كل عام مرتين وكذا ان يبيت الناس بالعمرة الى الحج فيسلك
الناس ذلك فلا يأتون البيت الا مرة واحدة في السنة الا بذا قيل كان نبى عمر ايضا
عن منعه النسخ كما ساقى في باب النسخ وقال الما فظ ان عثمان لم يمتنع عليه
ان النسخ والقران جائزان وانما منى منها ليعمل بالافضل كما وقع لعمر بن عثمان على من
غيره النبي من التزيم فاشاع جواز ذلك وكل منها جسد ما جرد الخ قلت وساقى في كلام
الما فظ ايضا ما يدل على ان عثمان عمل النسخ على انهم كانوا خاضعين ومال النبوى كما يظهر من
القران وقد روى عن عثمان انه لم يكن ذلك منه على وجه النبى ولكن على وجه الاختيار وذلك لمان
اصحاب الفضيلة يكون الحج في اشهر المعلومة ويكون العمرة في غير حرام من الشهور الا ان اصاب
حارة البيت وان يكثر زواره في غير حرام من الشهور وان لا يكثر زواره في غير حرام من الشهور الا ان اصاب
الهم وذكر الالبى ان من عمر بن الخطاب نحو هذه الوجوه ١٦

بمختلف النسخ والقران فيها الدم بجران النسخان ما تنك لان الصيام يقوم مقامه ولو
كان دم نك لم يتم مقامه كما لا يخفى الخ قلت كونه دم مبر مختلف عند المالكية وهو كذلك
لبنى دم جبر عند الشافعية والمالكية ولا جرم به النووي وتباعد الزرقاني فاما النسخية والنسابة
ولما عدل من قدمه وغيره من فقهاء الما لية في وجه ترجيح النسخ ان فيه زيادة نك وهو
الدم وبه جزم اصحاب فروغ النسخية وقال صاحب الروض المربع يجب على الاثافي ان احرم
ممتنعا او قارنا نك لا جبران بخلاف اهل الحرم ومن هو منه دون مسافة القصر فلا يثنى
عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اله الا لاية ثم قال ابن الهام وجه القائلين ان كان ممتنعا في
الصحيحين من ابن عمر تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وادى فداق معه المدي من ذى
الحليفة الحديث ومن ما شفعه تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعا مع من حديث
ابن عمر متفق عليه ومن عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعا معه رواه
مسلم والبخارى بشاه وفي رواية لمسلم والنسابة ان ابا موسى كان يطق بالمتعة فقال له عمر
علت ان النبى صلى الله عليه وسلم قد فعله واصحابه كفى كرهت ان يظنوا محرمين بهن في
الاراك ثم روى عن ابي جعفر رؤسهم فذا اتفقا في مناه على اذى صلى الله عليه وسلم كان ممتنعا
وعلم من هذا ان الذين روى عنه الاولوا نكته وابن عمر رواه عنه اذ كان ممتنعا ولا شك ان ترجيح
رواية التمتع لقادس الرواية من روى عنه الاولوا وسلامته رواية غيره من روى التمتع دون الاولوا
ولكن التمتع بلفظ القرآن وعرف الصحابة به من القرآن كما ذكره غيره واحد واذا كان اعم بطلان
بما روى في الطرق المسمى بالقران في الاصطلاح الحادث وهو ما نانا وان يروا به الغرض المخصوص
باسم التمتع في ذلك الاصطلاح فليعلم ان ينظر اولا في ادعاء عرف الصحابة او لا ثانيا في
ترجيح اي الفريقين بالدليل والاول بين في ضمن الترجيح ثم دلالات آخر على الترجيح حمدة
عن بيان عموم عرفا الما لية الاولى فاني الصحيحين من سعيد بن المسيب واللفظ لبيت ادى
قال اختلفت على عثمان يوسفان في النسخ فقال على ما تريد الا ان تنهى عن امر فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلما راى ذلك على اهل بها جميعا فسمه فسمي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان ملبا بها وسيا نك من ملى التمتع به وبقيت العنا ان
الجمع بينها تمتع فان عثمان كان ينهى عن المتعة وقصد على الجاهل انما التمتع بالافضل
واذا لم ينسخ ففقرت وانما تكون مخالفة اذا كانت النسخة التي نهي عنها شتان من القرآن
فحل على الامور التي نهي عنها وقصصن اتفاقا على عثمان على ان القرآن من موسى
النسخ وجبته يجب على قول ابن عمر تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم على النسخ الذي
ليس قرانا ولم يكن غنما بثلث ذلك اللفظ فكيف وقد وجدته ما يفهم ما قلنا وهو
ما في صحيح مسلم من ابن عمر ان قرن الحج والعمرة وطاف بها طوافا واحدا ثم قال لا يدخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن ان مراده بلفظ النسخة في ذلك الحديث المفرد المسمى
بالقران وكذا يلزم مثل هذا قول عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعا
لوم يوجد غير ذلك فكيف وقد وجدته ما في صحيح مسلم من عمران بن حصين قال
المطرف احدثك حديثا مسمى الشان فيحكك به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
جمع بين الحج والعمرة ثم لم يذ عنه حتى مات وكذا يجب مثل ما قلنا في حديث عائشة
تمتعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوجد منها ما رنا لغيره فكيف وقد وجدته ما هو ظاهر
فيه وهو ما في سنن ابى داود وسنن ابن عمر كمره تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرتين
فقال عائشة لقد علم ابن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر مكنى سوى الشى
قرن بحجة وكذا ما في مسلم من ان ابا موسى كان يفتى بالمتعة وقول عمر قد علمت ان رسول الله
عليه وسلم فعله فعمله السلام فعل النوع المسمى بالقران يدل عليه ما في البخارى من عمر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يروى العتيق يقول اتاني الليلة ات من ربي
عز وجل فقال صل في هذا الوادى المبارك رقتين وكل عمرة في حجة ولا بد من اشتغال ما
امر به وما الى هذا وروى النسابة عن منصور بن رباح عن العيش كلاهما عن ابي داود عن النبي
ابن معية قال ابلست بها ما فقال عمر بن بيت لست نيك صلى الله عليه وسلم وروى
من طرق اخرى وصححه الدارقطني قال واصحه اسنا واحد يمتنع منسوبا الى عثمان بن ابي داود
عن النبي عن عمرو بن العاص في الصحيحين عن بكر بن الزنى عن انس قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يلى بالحج والعمرة جميعا قال بكر قد شئت ابن عمر قال لى بالحج والعمرة
جميعا قال بكر قد شئت ابن عمر قال لى بالحج وحده فلفظ انس اخذ منه يقول ابن عمر قال
انس ما تقدمنا لالميا ناسعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليك حجة وعمرة وقول ابن
الجودى ان الشارة كان اذ ذلك مصيبا تقصد تقدم رواية ابن عمر عليه فظ من كان من
انس في حجة الوداع عشر من سنة اذكره فكيف يسوع عليه بين الصبيان اذ كان مع
ابا مائير ابن عمه اوس سنة واحدة اوس سنة وبعض ثم رواية ابن عمر عن افراد معا وضه
بروايته عن التمتع وقد علمت ان مراده بالتمتع القرآن ونسبت من ابن عمر فلهذا وسببه
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه ولم ينكف على انس احد من الرواة في احد

ابن مالك وما عاديان من منى الى عرفة كيف كنتم تصنعون في مثل هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل كان يهل المهل منا فلا يترك عليه ويترك عليه فلا يترك عليه **٢٦** قال عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب كان يلبي في الحج حتى اذا زاعت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية قال يحيى قال مالك وذلك الامر الذي لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا **٢٧** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تترك التلبية اذا راحت الى الموقف **٢٨** قال عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج اذا انتهى الى المحرم حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يلبي حتى يغدو من منى الى عرفة فاذا غدا ترك التلبية وكان يترك التلبية في العرة اذا دخل المحرم **٢٩** قال عن ابن شهاب انه كان يقول كان عليه عبد الله بن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبيت **٣٠** قال عن علقمة بن ابي علقمة عن امه عن عائشة ام المؤمنين انها كانت تنزل من عرفة بنمرة ثم تحولت الى الادرار وكانت عائشة تهل ما كانت في منزلها ومن كان معها فاذا ركبت فتوجهت الى الموقف فركبت

(عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات واليه يشير تفويدهم في المسعى اذ قال باب يستحب تقصير التلبية بنمرة وتجهيل الرواح الى عرفة فذا ظهر ان عرفته بنمرة وفي الحديث من الحبل يفتح النون وكسر الهمزة ويجوز اسكانا موضع يجب عرفات وليس منا وهو مفتي الحرم وكان يرفع بين الحبل والحرم والحمد لله في مناسكه اذ قال ليس من عرفات وادى عرفة ولا نمره ولا السجدة التي يصل فيها الامام بل هذه المواضع خارج من عرفات على طرفها الغربي والرواح فروع النية الاول بل هو نفس الزبط على اكثر اذ قال ينزل مع الناس حيث شاء وقرب الجبل افضل ومنا الشافعي بطن نمره افضل لنزوله صلى الله عليه وسلم فقلنا نمره من عرفته وقد قال عليه السلام عرفات كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة ونزوله صلى الله عليه وسلم لم يكن من قصد الجوز كما حكاه ابن عابدين من المعراج اذ قال ينزل بعرفات في اى موضع شاء وقرب جبل الرحمة افضل وقال الامام في نمره افضل لنزوله عليه السلام فيه قلنا نمره من عرفته ونزوله عليه السلام فيه لم يكن من قصد الجوز **٣١** قال عن عائشة من نمره الى الادرار بالفتح آخره كاف قال الزرقاني موضع بعرفة من ناحية الشام وقال يا قوم الحموى وادى الادرار قرب مكة يتصل بتيقظه وقال الامام جيل لنزول وقيل هو موضع من نمره في موضع من عرفته وقيل هو من مواضع بعرفة بعينه من جهة الشام وبعينه من جهة اليمن وهو في الاصل ثم معروف وهو ايضا فجمع بينهما يتصل به الجوز وقال الباقى قولها كانت تنزل من عرفته الخ يقتضى ان نمره من عرفته والادرار موضع فيه وذكر جماعة من اصحابنا ان نمره والادرار شئ واحد وانما نمره موضع الادرار بعرفة فان لم يكن ما قالوه مخالفا لمعنى الحديث فان معنى الحديث انها كانت تنزل في موضع من نمره ثم تحولت من موضعها ذلك الى منبت الادرار بنمرة وبهذا معنى اذ ارفق في النزول والتعرف وكل ذلك واسع ان ينزل الانسان من عرفته حيث شاء وجرى العمل بنزول الامام بنمرة الى الواحى منى الا انها كانت تنزل اولاً بنمرة الى زوال الشمس اتبها ما فعل صلى الله عليه وسلم ثم خرج من نمره الى الادرار والمسه ميل الشرايع وظهرت بوب شتى الدبلوى في المسعى اذ قال باب نزول نمره وحوال ترك نزولها يدل على ان المعنى انها كانت تنزل اولاً بنمرة ثم تركت النزول في هذا الموضع للجمعة وغيره واذا كانت النزول في الادرار وبه جزم صاحب العمل اذ قال ثم تحولت لاجل المراجعة الى الادرار موضع قريب نمره الجوز عرفات كلها موضع الوقوف الا بطن عرفة كما سأتى في محله **٣٢** قال عن عائشة كانت ماضية رمحاً على تلبى ما كانت ما معنى ما دام في منزلها الى الموضع الذي نزلت فيه ويمل كذلك من كان معها اما الام المؤمنين فاذا ركبت فتوجهت الى الموقف بعرفة تركت الا بال الى التلبية قال الباقى تريد انها كانت تلبى الى ان تركت متوجهة الى الموقف ويحتمل ان تريد الى الصلوة ومضت بان روح الى الموقف لان المقصود بذلك الرواح الى الموقف والمضى لقرب الموقف والرواح اليها واعدت وكانت عائشة تفتت بعد الحج من مكة في ذي الحجة كما فعلت في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم تركت ذلك الى اعتبار بعد الحج متصلاً فكانت تخرج قبل بلال الحرم حتى تأتي الجحفة البيقات المعروفة لابل الشام فتقيم بها حتى ترمى المال الى بال محرم فاذا رأت المال اهلت اى احرمت بعرفة فأتى مكة وانفعل افعال العرة ثم تعود الى المدينة وصل ذلك متصلاً افضل من الحج والعره امثال الامير المؤمنين عمر كما سأتى منه قريباً في باب العرة اذ قال المصنفين حكم وعرفهم فان ذلك اتم حج احكم وانهم لعرفهم ان يترقى في غير ما شرع الحج **٣٣**

٣٤ قوله ان على بن ابي طالب وغيره انقطع لان عملها لم يردك عليها كان يلبي في الحج الى يوم عرفة حتى اذا زاعت الشمس اى زالت من يوم عرفة قطع تلبيةه وبقوله الاول والبيت وهو المردى عن سعد بن ابي وقاص وابن السيب وعروة والقاسم وتقدم في بيان المناسبات ما قال انما فظاً وقالت طائفة يقطعها اذا راح الى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور باسناد صحيح عن عائشة وسعد بن ابي وقاص عن ابي رويان في السخنة يقيم اثر الباب بالرواح الى الموقف بعد الرواح **٣٥** قوله وذلك اى فعل على الامر الذي لم يزل اى استمر عليه اهل العلم ببلدنا المدينة المنورة وتقدم في المناسبات انما احدى روايات الامام مالك رواها ابن المواز عنه قال الباقى قال ابو القاسم باثر قول مالك في التلبية الا ان يكون احرم بال حج من عرفته فيلبي حتى يرى حمرة العقبة فقل الحديث على من هذا حكم ولعل ما أول قول الراوى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى يرى حمرة العقبة اذ امر بذلك الواجب خبيره ان التوجيه فيه بعد لا يخفى **٣٦** قوله انها كانت تترك التلبية اذا راحت اى من المسعى الى الموقف كذا في جميع النسخ السنية والمصرية الا الاوقاف في نفسها اذ رجعت الى الموقف والمضى واحد وتقدم ان ذلك رواية اشتبك من مالك وعرف المصنف بذكر هذه الآثار المتشعبة الاشارة الى الاعتداد من العمل بروايتها افضل ومكانه على واما مشقة من النبي صلى الله عليه وسلم لا تخفى وللمالك ان افضل كان اذ ذاك ودفع النبي صلى الله عليه وسلم بخلافها وقال الطحاوى ان القاسم لم يفتى فيه من عائشة انما قالت ان التلبية تنقطع قبل الوقوف بعرفة وانما اخبر من خلفها فقدمه يجوز ان تنقطع ذلك لاسيما ان وقف التلبية قد انقطع ولكن لاننا تأخذ فيها سواها من الذين لم يفتى والتبيل ولا يكون ذلك دليلاً على انقطاع التلبية وخروج وقتها **٣٧** قوله ان عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج اذا انتهى الى الحرم ويستدبر المذبح حتى يطوف بالبيت وليس بين الصفا والمروة ثم بعد ما اتم الطواف والسجدة يلبي حتى يندو من منى الى عرفة فاذا غدا اى شرع في الزحام من منى ترك التلبية اى في الطواف بها وهو مفهوم الاخر من عامة شراح الطواف من الزقاني والبايجي والمصنفى وعلى هذا لا يخفى لما تقدم في بيان المناسبات من كلام المافظ اذ قال كانت طائفة يقطع الحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو ذهب ابن عمر عن كان يدا والتلبية اذا خرج من مكة الى عرفة الخ ويكن تأويل اثر الباب الى كلام المافظ موضع ان هو ذهب ابن عمر عن يقال ان معنى قوله ثم يلبي حتى يغدو اى حين يندو من منى الى عرفة فاذا اتم الطواف ترك فأتى وكان ابن عمر ترك التلبية في العرة اذا دخل الحرم وسأى قطع التلبية في العرة قريباً **٣٨** قوله كان عبد الله بن عمر لا يلبي قال المافظ في التلخيص كذا اخرجه البيهقي عن مالك عن الزهري وروى عن ابن عمر خلاف ذلك ايضا اخرجه ابن ابي شيبة عن طريق ابن سيرين قال كان ابن عمر اذا طاف بالبيت لبي وهو يطوف بالبيت قال الزقاني في عدم مشروعيته في الطواف ولذلك رهبها ابنه سالم ومالك وقال ابن عيينة ما رايت احداً يقتدى به يلبي حول البيت الا طاف به السائب وابانه الشافعي سلوا احمد وكان دعيه يلبي اذا طاف وقال استعمل القاضى لا يزال الرجل ملياً حتى يبلغ الغاية السبي يكون اليها استجابة وهى الوقوف بعرفة قاله ابو عمر **٣٩** قوله انها كانت تنزل من عرفته ولفظ محمد بن مطاوعة تنزل بعرفة بنمرة بفتح النون وكسر الهمزة مع اضبط عامه شراح الحديث قال ابن جرير في شرح مناسك النووى ويجوز اسكان الهمزة مع فتح النون وكسرها الموضع قبل من عرفات وقيل بغير ما خارج عنها قاله الزقاني وظهر ان كسر الخسوع الائمة الثالثة الثانى ووجه جزم الزقاني في شرح المواهب والطيبين في شرح المشكوك اذ قال وليست من عرفته وكذا قال النووى في شرح مسلم وقال المافظ في الفتح موضع بقرب

الاهلال قالت وكانت عائشة تعمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة ثم تركت ذلك فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأق
الحققة فتقيمها حتى ترى الهلال فإذا رأت الهلال اهلت بعرة **م**الك عن يحيى بن سعيد عن ابن عمر بن عبد العزيز عن ابيهم
عروة عن مقي فسمع التكبير عاليا فبعث الحسن يصيرون في الناس ايها الناس انما التلبية اهلال اهل مكة ومكة ومن بها
من غيرهم **م**الك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان عمر بن الخطاب قال يا اهل مكة ماشان الناس يا تون
شعنا وانتم مدهنون اهلا اذا رايتم الهلال **م**الك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الله بن الزبير اقام بمكة تسع
سنين يهل بالحج لهلال ذي الحجة وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك **ق**ال يحيى قال مالك وانما يهل اهل مكة بالحج اذا كانوا
بها ومن كان مقيما بمكة من غير اهلهما من جوف مكة لا يخرج من الحرم **ق**ال مالك ومن اهل مكة بالحج فليؤخر الطواف بالبيت
والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى وكذلك صنع عبد الله بن عمر **ق**ال سئل مالك عن اهل مكة بالحج من اهل المدينة
او غيرهم من مكة لهلال ذي الحجة كيف يصنع في الطواف **ق**ال اما الطواف الواجب فليؤخره وهو الذي يصل بينه وبين السعي بين

وهو طواف الالف سنة قال الياحي ومعنى ذلك ان الطواف الذي هو ركن من اركان
الحج انما هو طواف الالف سنة فاما طواف الورد فليس بركن من اركان الحج وانما هو
الورد على البيت كتحية المسجد فاذا احرمت من مكة فليس عليه طواف وورد ولا لم يرد
من جرة من الجرات سواء احرمت بالحج من مكة لوم التروية او قبله او بعده والحج والسعي بالتب
عطف على الطواف اي فليؤخر السعي بين الصفا والمروة ليقوم بعد الطواف الواجب
حتى يرجع من منى عاتية لا تخير فانه يترأخ السعي بين الصفا والمروة الى ان يعود من
منى لافاضة لان من شرب السعي ان يعقب طوافا واجبا ولا يجب على الحاج المحرم
من مكة طواف الطواف الالف سنة ومن قدم الطواف بالبيت والسعي ففي المدة
لا يجوز له ذلك وليجد بها بعد الرجوع من عرفة فاذا لم يجد بها حتى خرج الى بلده فعليه
المسعى وذلك اليسر شانه قال الياحي قلت وقد سبب الخليفة في ذلك ما في شرح
الباب اذ قال ثم ان اردوا مكة ومن معناه تقدم السعي على طواف الزيارة مع ان الالف
في السعي ان يكون عقبة لمناسبة تافير الواجب من الركن الا انه رخص تقدمه بالجملة
بجدة الزحمة فيمنه ينشغل بطواف لانه ليس للمكي ومن في حكم طواف القدوم الذي هو
سنة لا فائ في حيا في المكي بطواف نفل بعد الاحرام بالحج ليس سبيبه بل الا فضل تقدم
السعي اوقاتا من وقت السعي وهو بعد اداء ركعة قبل الاول وقيل الثاني ومعه ابن
الهام وهو الظاهر خصوصا للمكي فان فيه خلافا للشافعي والخروج من الخلاف كونه احوط
مستحب بالاجماع والركعة كذلك منع عبد الله بن عمر في طواف الطواف والسعي الى الرجوع
من منى كما يأتي موصولا عنه في باب الرمل في الطواف **ق**ال مالك
عن ابي اي احرمت بالحج من اهل المدينة او غيرهم من الالفين القتيين بمكة من مكة
لهلال ذي الحجة وبقي بعد احرامه بمكة ايا كيف يصنع بالطواف وفي السعي في الطواف
والادوية الاول كما لا يخفى يعني بل يجوز ان يطوف بالبيت في هذه الايام **ق**ال مالك
عن قول مالك اما الطواف الواجب وهو طواف الالف سنة في هذه الايام الذي يصل بينه
بين السعي بين الصفا والمروة اي يأتي بالسعي متصلا بهما الطواف فان السعي بعد طواف النفل لا يصح
عند مالك كما تقدم قريبها وليطوف طواف النفل ما بدله في هذه الايام فان الطواف
مندوب النفل وكذلك قاله الخليفة يتلوخ بالطواف ما شاء وليصل ركعتين
تحية الطواف كلما طاف سبعا بفتح السين اي سبعا اشواط وقد فعل ذلك اي ما تخير
الطواف والسعي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اهلوا بالحج من مكة
فاخروا الطواف الواجب بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى بيان
لما افاده اسم الاشارة في قوله وقد فعل ذلك واشارة الى ما ساق في من حديث عائشة
في باب دخول البيت مكة بلفظ طواف الذين اهلوا بعرة بالبيت وبين الصفا
والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا اخر بعد ان رجعوا من منى لجم اما الذين كانوا اهلوا بالحج او جئوا
بين الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا الى بعد ان رجعوا من منى وقد فعل ذلك عبد الله
ابن عمر ايضا فكان يصل لهلال ذي الحجة بالحج من مكة وقد فعله ما تقدم في حديث عبيد بن
جريح قلت لابن عمر انك تمنع ادعاء الحديث وفيه دأيتك اذ كنت بمكة اهل
الناس اذا رادوا الهلال ولم تهل انت حتى يكون يوم التروية وجمع بينهما باء كان يفعل
للمعمرين جميعا تامة كذا مرة كذا وقال الهانظ في الفتح ان ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك
الحديث في عبد الله بن عمر في تاريخ ابن ابن عمر عروة بالحج من منى راي الهلال ومرة اخرى بعد
الهلال من جوف الكعبة ومرة اخرى حين راح الى منى وروى ايضا عنهما بذكر ذلك لابن
عمر اهلبت فيهما لا لا تخشعا قال اما اول ما قاذفت ماخذ اهل بلدي ثم نظرت اذا
انخل على اهل حراما واخرج حراما وليس كذلك فنزل قلت فباي شيء تافذت قال نعم
لوم التروية ولؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى كما
ساق في موصولا عنه في باب الرمل **ق**

قال مالك عن ابن عمر بن عبد العزيز ان الامام العادل عبد الوهم عرفة من منى الى عرفات
فسبح التكبير عاليا اي سبح الناس بمحزون بالتكبير بعث الحسن بلعنتين جمع مارد من ما
ضبطه الزرقاني وبعث المار المملة وشهد به الادمي ما ضبطه صاحب المحلى والادوية الاول
وهم خدم السلطان المرتون حفظه يسجون اي ينادون في الناس ايها الناس انما الساي
وليفته اليوم التلبية وما تقدم من حديث الشك بغير الحكة فلا يكره عليه محول على الجواز وقال
الياحي فامر عمر بن عبد العزيز بترك التلبية وقطعا جملة في وقت هي فيه مشروعة فتاف
الطرا حاد وورد سبعا حتى ينقطع حكمه الا يعني انكر انكر اذا تكبير ايا فلفه بالتلبية فلا بأس به كما
تقدم **ق**ال مالك عن عمر بن الخطاب وسأني في كلامي انا فلفه في الوطأ و
وصله ابن المنذر قال يا اهل مكة خطاب الى من بكه سواء كان مكيا او ايا قيا ماشان الناس
الافاقين يأتون اي يدخلون مكة شعثا فلهم شكون جمع اشعث وهو مظهر الرأس متفرق
اشعث متشعث الى الالف يعني يدخلون مكة كذلك بعد عزمهم بالمدن وغيره لاجل احرامهم
وانهم مدبون يشهد به الدال من الادمان اي مستعملون الله بن في الشعر واذا كان بعد
الاداء اشعث لاجل القدوم على بيت الشفا فله ادنى بذلك صلوا اي احرما بالحج لم يرد
اذا رايتم الهلال اي بالال ذي الحجة ليعبدكم بالترجل والادمان وتافذوا من الشعث
بخطا واخره هو الذي اختاره مالك لمن احرمت بالحج قال الياحي وفي السعي وبه قال مالك
والخليفة والورد وجماعته ان افضل للمكي ان يحرم من اول ذي الحجة وتغسل عيانه
من كثير من السعي وقال الشافعي وبعض المالكية والحنابلة ان افضل للمكي ان يحرم يوم
التروية **ق**ال مالك عن ابي هريرة عن عبد الله بن الزبير عن النعمان بن القيس
الاسدي اقام بمكة في زمان خلافة تسع سنين فانه لم يولد له بعد موت يزيد بن معاوية
سنة واستشهد سنة **ق**ال مالك في تاريخه الخلفاء يصل اي يحرم بالحج لهلال ذي الحجة
وشقيقه عروة بن الزبير معه يفعل ذلك وعائمه يفعلون كذلك كما تقدم قريبها
قال الياحي فقلت مالك في هذه المسئلة مع ما تقدم لم يعمل عبد الله بن الزبير مرة تسعة
اعوام بحجرة العصابة والابن بعين وهو الالف الذي يشترطه ولا يخفى امره ولا يكره عليه
امد ولا يترأخ برجع ويندر فلفه وورعه اهل ما هو الا فضل منه ووافقه على ذلك اخوه
عروة مع عمرو بن وهب على ان كان امرهم العصابة ولذلك قال عبيد بن جريح لابن عمر
رايتك تقفل ادراجك اذ اعد من اصحابك بفتلها **ق**ال مالك
اي يحرم اهل مكة وغيرهم من مكة في جميع النسخ المصرية والزرقاني والياحي والتوسعة زيادة
غيرهم وليس الزيادة في النسخ السندية ولا المصنف والاول من ذلك ما ساق في من ذكر
الغير بالحج اذا كانوا بها اي بمكة فاذا كانوا بغيرها احرما من الميقات الذي يرون
به ان كان والا فتن العمل الذي هم فيه ومن كان مقيما بمكة من غير اهلها توضيح لقوله
المقدم وغيرهم على صحة وجوده والمعنى ان اهل مكة اذا كانوا بمكة وغيرهم من الالفين
اذا نزلوا بمكة يصلون من جوف مكة متعلق بقوله يصل والمعنى ان من اهل بالحج من مكة
سواء كان من اهلها او من نزل بها انما يصل من جوف مكة قال الياحي ومن ابن جرح
روى اشيب عن مالك يحرم من داخل المسجد وروى ابن جيب من جرح من باب
المسجد لا يخرج من الحرم الى الملل الاحرام قال الياحي بل يقتضي ان احرامه من جميع الحرم
مباح وان اغير الاحرام من داخل المسجد او باب المسجد من الحرم من الحرم فلا شئ
عليه الخ قلت واختلفت فلفه المذهب في بيان ينقات السعي حتى قال ابن
رشق في البداية لخلاف منده من المكي لا يصل الا من جوف مكة اذا كان حيا الخ مع
ان الخلاف بينهم شهر حكاة المشطلان والهانظان ابن جرح والعيني مع خلافة في حكاية
الاخلاف وفي شرح الباب من كان منزلا في الحرم كان مكة ومنى فوقت المحرم
لحج ومن المسجد افضل لوم من ديرة اهل الخ **ق**ال مالك ومن اهل من مكة بالحج
سواء كان مكيا او ايا قيا نزل بها فليؤخر الطواف بالبيت اي طواف الحج الفرض

الصفا والمروة وليطف أبدا لله وليصل ركعتين كلما طاف سبعا وقد فعل ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اهلوا بالحج من مكة فأخروا الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى وقد فعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل لاهلال ذي الحجة بالتحج من مكة ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى قال يحيى بن سعيد ملكه عن رجل من أهل مكة هل يهل من خوف مكة بعرة فقال بل يخرج الى المحل فيحرم منه ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى **مسألة** عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هدى يأحرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يحرم الهدى وقد بعثت إليك بهدى فأكتبني إلى يأمر أو أمرى صاحب الهدى قالت عمرة فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا فقلت قلنا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ثم قلناها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له حتى يحرم الهدى **مسألة** عن يحيى بن سعيد بن سبيد أنه قال سألت عمرة بنت عبد الرحمن عن الذي يبعث بهدى به ويقدم هل يحرم عليه شيء فأخبرتني أنها سمعت عائشة تقول لا يحرم إلا من أهل ولبى **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهذيل أنه رأى رجلا مقفرا بالحراق فسأل الناس عن فقالوا إنما هو مهدي إن يقتل فلذلك تجرد قال ربيعة فقلت عبد الله بن الزبير فذكرت له فقال بذعة ورب الكعبة قال يحيى بن سعيد ملكه عن خرج بهدى لنفسه فأشعره وقلة بذى الحليفة ولم يحرم هو حتى جاءه الحجفة فقال

هذا الأوهو عالم يتقلد بهديه الخ ثم بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي نفيح العمرة وكسر المودة الخفيفة ثم به ذلك الصديق الأكبر قال الحافظ واستفد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عام حج أبو بكر باناس **مسألة** قوله في تحريم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحد الله له وفي رواية مسلم فأصبح قينا عالا لا يأتي ما باقي الحلال من الإله حتى يحرم الهدى ببناء الجمل منبسط الزقاني وفي التحقيق التمهيد حتى تحرم أبو بكر وفي بعض النسخ بلفظ الجمل فان قلت عدم الحرمة ليس منبسطا إلى التحريم أو هو باق بعده فلا مانع لغيره بين حكم ما بعده الخ وفي رواية مسلم فقلت غايته التحريم لا التحريم أي الحرمة المنتهية إلى التحريم يكن وذلك لأنه رد كلام ابن عباس وهو كان مثبتا للحرمة إلى التحريم في الكواكب الدرية للحاكم في وقال الحافظ وترك إحرامه بعد ذلك أخرى وأولى لا إذا انشأ في وقت الشهادة فلان يقتضى عند انتفاء الشهادة أولى قال الحافظ وما حصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أتت به قياسا لتولية في امر الهدى على البشارة لغيره عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلته هذه السنة الظاهرة الخ **مسألة** قوله أنه قال سألت عمرة بنت عبد الرحمن عن الذي يبعث بهدى بهدى إلى الحرم وهو يقيم ولا توجه معرهل يحرم عليه شيء أي هل يحرم محرما يبعث الهدى فأخبرتني أنها سمعت عائشة تقول لا يحرم إلا من أهل أي من أهل مكة وإلى ذلك ذهب فقهاء الأصحاب من أنه لا يكون محرما بمجرد البعث وهو المقصود بهذا الأمر وهو أيضا جهة لمن قال لا بد للإحرام من التلبية أو ما يقوم مقامها فالمن قال يكفي له مجرد التلبية فقام **مسألة** قوله أنه رأى رجلا وسبأ في كلام الحافظ ما بين ما سمعوا بالحراق أي البعرة كما سبأ في والهي أنه رأى متجروا عن الخطأ لأنه لا يلبس ثياب الإحرام وذلك ببلدة يلبس جميعهم الخطأ فأنكر عليه مخالفة عادة الناس فسأل ربيعة الناس مضطربا عن من حاله فلو أنه امر به به أن يخلع ببناء الجمل فلذلك تجرد قال ربيعة فقلت عبد الله بن الزبير ابن اخت عائشة فذكرت ذلك فقال بدمعة هدب الكعبة قال الحافظ ولا يجوز عندنا أن يكون ابن الزبير خلف على ذلك لأنه بدعة لا وقد علم أن السنة خلاف ذلك قال الحافظ ودواه ابن أبي شبيب عن الشعبي عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان من متجروا على من البصرة فذكره فعرف بهذا الاسم المهم في رواية مالك الخ فقلت وعلم منه أيضا أن القصة كانت في زمان من في البصرة **مسألة** قوله وسئل ببناء الجمل ملكه عن خرج بهدى نفسه أي رجل من أهل المدينة أو أهل الشام مثلا ساق بهديه وتوجه معر فاشعره وقلة بذى الحليفة ميقات أهل المدينة ولم يحرم هو أي لم يتو الأحرار حتى جاءه الحجفة أي ميقات أهل الشام ولحق في طريق أهل المدينة أيضا فقال لأصحاب ذلك ولم يصب من فعله أي أعطى في ذلك لأنه إن كان ميقاته هذا الحليفة فحرم عليه تحريمه حلالا وإن كان ميقاته الحنفية فقد أفاضت نفسه الضميمة وبذلك عنه ما لا يكره وأما عند الحنفية فقد يعمم بالتحليل لغيره محرما بشرط التوجه معر ونية النكاح لغيره محرما بتقليد الشاة ولا ينبغي له أن يقتله الهدى ولا يشعره إلا بعد الإطال أي الإحرام لأنه صلى الله عليه وسلم قلده وأشعره الإحرام الأرجل لا يريده الحج فيبعث به ويقسم في أهل كما فعله صلى الله عليه وسلم وأبعث الهدى وأقام في أهل عالا **مسألة**

مسألة قوله سئل ملكه عن رجل من أهل مكة أي متجرا بها سواء كان ملكا أو فاقيا هل يهل أي يحرم من خوف مكة بعرة فقال بل يخرج الى المحل فيحرم منه وبذلك قالت الجمهوران ميقات أهل الإحرام العرة المحل حكمي الإجماع على ذلك ابن قدامة وغيره مع الاختلاف فيما بينهم في أفضل البقاع لأحرام كما سبأ في بسطه قليل لكاح الحرم وصرح بوجوب الخروج الى المحل الى حفظ والعين والقسطان والطبي والقاري والنودي والالبي والشوكاني وغيرهم ولوب البناري في صحيحه باب من أهل مكة للحج والعمرة وذكر فيه حديث الواقيت وفيه حتى أهل مكة من مكة لكن شراح الصحيحين غصصوا الحديث بالعمرة ووجوه ترجمته البخاري بأنه نظر إلى عموم اللفظ وقال المحب الطبري لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة كذا في الفتح وفيه أيضا قال صاحب الدرر لم يشك أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر مكة أفاضت مكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة إلا إذا طأل مكة ولم يقطع فارجع من مكة إلى المحل لم يدخل مكة بعرة كما يفتل الناس اليوم ولا ثبت من أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في بيوتة إلا عائشة وحدها الخ قال الحافظ وجدنا فعلته بأمه دل على مشروعيته الخ وقال القاري في شرح اللباب برهان بعض الفقهاء قالوا العرة مختصة بالأفاقي فليس لأهل مكة أن يخرجوا للمحلى ويبتعدوا وأوجوه حديث عائشة من مختصاتها وما روى عن ابن الزبير أن العرة وأمر الناس بها عند تمام بناء الكعبة في سبع وعشرين من رجب فخلوه على أنه من هب مما لي لأجته فيه على غيره الخ وانت غمير بأن فعله بناء بمحض من العباد فالتا بعون ولم يكرهه فيكون حجة **مسألة** قوله كتب إلى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعث الهدى ويروي بمحرما مبدأه ابن عباس قال من أهدى هدى أي بعث إلى مكة حرم عليه ما يحرم على الحاج من مخطوبات الإحرام حتى يحرم ببناء الجمل الهدى بالرفع وقد بعثت بهدى في ذلك زاد في النسخ المندية بعد ذلك إليك ولم يرد في النسخ المصرية كنهه فاهرين قوله أو أمرى صاحب الهدى بهدى فأكتبني بصيغة الخطاب للمؤنث التي بآمر كيف أدخل أو أمرى صاحب الهدى الذي مع الهدى ليخبرني فأولشوخ بين الكنه والرواية قلت ويشتك الشك من الرواية وليس هذه الجملة في رواية مسلم بل اقتصر على الجملة الأولى فأكتبني إلى بآمر قال الحافظ بعد ذكر رواية مسلم زاد السماوي برواية ابن وهب من مالك أو أمرى صاحب الهدى أي الذي مع الهدى بما يصنع الخ ولعله كتب إليها لما بلغه النكاح ما عليه فقصد روى سعيد بن منصور من عائشة وقيل لما أن زيادا إذا بعث بالهدى أسك عما يسك عنه الحرم حتى يحرم بهديه فقلت له عائشة أوله كنية لطوف بها قالت عمرة فقلت ما شئت ليس لأمر قال ابن عباس فاني أنا فقلت قلنا ند جمع فقيادة وهي ما تخلق بالحق بهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهدى بفتح الدال وشدا ليد معنى التسمية وفي رواية بالافراد على الجنسية قال الحافظ فسد مع جازان تكون أدوات أنها فقلت بآمرها ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بهديه الشريعة قال الباقى محتمل أن تكون أدوات بذلك مجيبين حفظها لأمور معقبات من تناول كل شيء منه وبذلك على أنها لما يخط الأمر معرقته به وممكن أنها المأدات أن الباقى صلى الله عليه وسلم تناول ذلك بنفسه ولم وقت التعليل لئلا يظن أحد أنه استحباب مخطوبات الإحرام بعد تقليد بهديه وقيل أن يعلم هو بذلك فتبين من ذلك أنه لم يأت شيئا من

مسألة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر إلا ثلاثاً أحدها من في شوال واثنين في ذي القعدة **مسألة** عن عبد الرحمن بن حرملة الأسدي أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب فقال أعتمر قبل أن أحج فقال سعيد نعم قد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج **مسألة** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن أبي سلمة استأذن عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال فاذن له فاعتمر ثم فقل إلى أهله ولم يحج **مسألة** في العروة التلبية في العروة قال يعلى قال مالك فيمن أعتمر من التسعيم أنه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال أنه كان يقطع التلبية في العروة إذا دخل الحرم قال يعلى قال مالك فيمن أعتمر من التسعيم أنه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال يعلى سئل مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيره متى يقطع التلبية فقال أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم قال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك ما جئنا في التمتع **مسألة** عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضال بن قيس عام

الحديث من وجوه صحاح وهو مجمع عليه إلا خلاف بين العلماء في جواز العروة قبل الحج لمن شاء **مسألة** قول ابن عمر بن الخطاب إلى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب استأذن لما استأذن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال ولعل استأذنه لما استأذنه قال أم عمر بن الخطاب في غير شهر الحج فنفذت أن لا يعتمر عليه من قبل عمر بن الخطاب فاذن له فاعتمر ثم فقل إلى أهله ولم يحج **مسألة** في العروة التلبية في العروة قال يعلى قال مالك فيمن أعتمر من التسعيم أنه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال أنه كان يقطع التلبية في العروة إذا دخل الحرم قال يعلى قال مالك فيمن أعتمر من التسعيم أنه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال يعلى سئل مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيره متى يقطع التلبية فقال أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم قال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك ما جئنا في التمتع **مسألة** عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضال بن قيس عام

الحديث من وجوه صحاح وهو مجمع عليه إلا خلاف بين العلماء في جواز العروة قبل الحج لمن شاء **مسألة** قول ابن عمر بن الخطاب إلى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب استأذن لما استأذن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال ولعل استأذنه لما استأذنه قال أم عمر بن الخطاب في غير شهر الحج فنفذت أن لا يعتمر عليه من قبل عمر بن الخطاب فاذن له فاعتمر ثم فقل إلى أهله ولم يحج **مسألة** في العروة التلبية في العروة قال يعلى قال مالك فيمن أعتمر من التسعيم أنه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال أنه كان يقطع التلبية في العروة إذا دخل الحرم قال يعلى قال مالك فيمن أعتمر من التسعيم أنه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال يعلى سئل مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيره متى يقطع التلبية فقال أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم قال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك ما جئنا في التمتع **مسألة** عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضال بن قيس عام

مسألة عن سفي بن عوف أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت
 تجهزت للحج فاعتض لي فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعترى في رمضان فكن عمره فيه كجة **مسألة** عن نافع عن عبد الله
 ابن عمر ان عمر بن الخطاب قال افضلوا بين حجكم وعمرتكم فان ذلكم اتم لحج واحدكم وانتم لعمرته ان يعتمر في غير اشهر الحج فقال
 انه بلغه ان عثمان بن عفان كان اذا اعتمر ربا لم يحط عن رحلته حتى يرجع قال يعني قال مالك العمرة سنة ولا تعلم احدا من المسلمين
 اخص في تركها قال مالك ولا يرى لاحد ان يعتمر في السنة مرارا **قال مالك** في المعتمر يقع باهله ان عليه في ذلك الهدى وعمره اخرى

له قوله

قال عبد البر بهذا الجمع رواة الخوط وهو مرسل لا يبرهن مع ان ابا بكر سمع من مالك
 المرأة فصار بذلك مستأفقه رواة عبد الرزاق من معمر بن الزهري عن ابي بكر بن عبد
 الرحمن من امرأة من بني اسد بن خزيمة يقال لها ام معقل بكذا اسما الزهري وهو
 المشهور المعروف الخاني ان قد كنت تجهزت اى تهيأت ليحج فاعتض لي ما عتري في رمضان
 ما بلغ قال الزقاني وعنه ابن داود فاما بهذا القصة او القصة او القصة او القصة
 فيها ابو معقل واسم ابني فيها معمرى هذا حتى سمعت سنا وكان لا جل هو الذي يريد ان
 يخرج مع قاصم بن ابو معقل في سبيل الله قال فلا خرجت معه فان الحج من سبيل الله
 وفي رواية عبد الرزاق قلت يا رسول الله اني اريد ان اضع فضل على اوقات بعيري ويحج
 بانه من ثم وجه فحصلت لهم القصة اوصل بعد معمر لما ثم وجه فذكرت له الوهمين و
 اقتصر بعض الرواة على احدهما الخ ١٣ **له قوله** فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم اعترى في رمضان فان عمرة فيه كجة وفي رواية مسلم تعدل حجة وفي البخاري فان
 عمرة في رمضان حجة او نحوها قال قال ابن خزيمة في هذا الحديث ان الشئ يشبه الشئ
 ويجعل عمله اذا شابه في بعض المعاني لا جميعها لان العمرة لا يقضي بها فرض الحج ولا الذبح
 ١٣ **له قوله** ان عمر بن الخطاب واخرجه مسلم برواية ما برع عمرو في القصة قال
 افضلوا بصل العمرة وكسر الصاد على ما ضبط صاحب العمل اى فخرها بين حجكم وعمرتكم قال
 الباجي يكتفى من حجة اللفظ الفصل بينها في الاحرام الا انه قد بين في آخر الحديث انما
 اراد الفعل بينهما في وقت الاحرام فتشروا اشهر الحج لاحرام بالحج ويكره بالحج في سائر
 الشهور فان ذلك كذا في النسخ المصرية وفي النسخ الهندية ذلك اتم الحج اتمكم لا تشرو
 له اشهر الحج واتم لعمرته بشئ او غيره ان يعتمر في غير اشهر الحج وقال ابن القيم في السرى روى عن
 واؤس من ابن عباس سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم والابو بكر مامات وعمرو وثان
 كذلك واول من نسي معنا مغيرة رواة الامام احمد في المسند والترمذي وقال حسن
 وذكر عبد الرزاق عن ابن طاؤس عن ابيه قال قال ابي بن كعب والابو موسى عمر بن الخطاب
 الا تقوم فلبين للناس امر به المتعة فقال عمرو صل بقل احدا وقد علمنا انما فاضلنا
 قال فما ذكره شيخنا ان علم به من المتعة البتة وانما قال ان اتم حجتكم وعمرتكم ان تفعلوا
 بينها فاشترى لهم افضل الامور وهو افراد كل واحد منها بسفر يشترى لمن يلهه وهذا افضل
 من القران والعتيق وقد ضمن على ذلك احمد والشافعية ومالك والشافعية وغيرهم وهذا
 هو الافراد الذي فيه ابو بكر وعمره وكان عمر بن الخطاب للناس وكذلك على وقال على وعمر
 في قوله تعالى واما احرم الحج والعمرة لست قال انما هما ان تحرم بهما من ديرة اهلك وقد
 قال صلى الله عليه وسلم لعائشة في عمرتها اجرك على قدر نصيبك وفي مؤخر محمد بن
 ذكوان الباب قال محمد بن عمر بن ابي ذر عن ابي اهل ثم حج ورجع الى اهل فيكون ذلك
 في سفر من افضل من القران وكمن القران افضل من الحج مفردة والعمرة من مكة ومن
 التمتع الى ان قال وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاءنا الخ وقال ابن القيم فندرا
 الذي افتاده عمر للناس فظن من غلط منهم انه نسي من المتعة ثم منهم من عمل نية على حصة
 الضيق ومنهم من عمل على ترك الاولى ترجيحاً للافراد عليه ومنهم من عارض روايات النسي
 عن روايات الاستحباب ومنهم من جعل في ذلك روايتين من عمرو منهم من جعل
 النسي قولاً قد يرد مع غيره كما سلك ابن حزم ومنهم من يعد النسي رأياً ماه من غيره
 لكونه بنية ان يكل الحاج مسريين بنسائهم في ظل الادراك الخ والاول وجه عندى ان نسي عمر
 كان من متعة الفسخ والتمتع المعروف كليهما والنسي عن الاول كان على التحريم وهو
 محل ما ورد انه كان ليحرب على ذلك قال عياض وما كان عمر يني من التمتع وانما
 كان نسي ويحرب على الفسخ لاعتقاده هو وغيره ان الفسخ خاص بالصعابة الخ والنسي
 عن الثاني كان بسبيل الاعتقاد وهو محل رواية الباب وما في معناه ولما علمه ايضا
 على التحريم فعل بنفسه التمتع لبيان الجواز ١٤ **له قوله** ان عثمان بن عفان كان
 اذا اعتمر به لم يحط بهم الطار الا ان يكتصر من حط الشئ يحط اذا انزل والقاه اى لم
 ينزل الرجال والا متع من رحلته حتى يرجع الى المدينة قال الباجي يكتفى ان يكون الاسراع
 اسرا الى المدينة ليجد اياه بعد عودته الى المدينة وليس يكتفى ان يكون الاسراع
 للنظر في امور المسلمين التي قرن النظر فيها بالمدينة مع الصعابة ويكتفى ان يكون المقام
 بركة لما منعوا المهاجرون من الإقامة بكنة واستيطانها وانما الحج لم مقام ثلثة ايام لانها
 مدة لا يكون المقيم بها مقيماً ١٥ **له قوله** قال مالك العمرة سنة مؤكدة اكد من

المرارة هو المشهور في الذهبي كذا قال جمع من المالكية وبه قالت الخفيفة انها سنة
 مؤكدة لكن لم يقولوا انها كمن الوتر لان الوتر منه يوم واجب ولا تعلم احدا من
 المسلمين ارضع في تركها قال الابان في الاكامل قال عياض قال مالك هي سنة مؤكدة
 وقال مرة لا اعلم احدا يرضع فيها حقل بعضهم قولهم لاسم الاستحباب وحله بعضهم على الوجوب
 الخ وقال الزقاني حل على السنة لان تركها لا يرضع فيه بل ثمة سنة يقال عليها
 وحله بعضهم على الوجوب وبه قال ابن مبيد وابن الجهم الخ وقال الباجي بعد قول مالك
 لا تعلم احدا لم يبريد انها مؤكدة وانه لا يعلم احدا من المسلمين يفضل تركها ولا يرضع فيه
 بل يامر بعملها ويقضي بها كغيرها لما كانت في السنة لا تسن لا سيما ما اختلف
 في وجوبها كذا في الخ ١٣ **له قوله** قال مالك ولا يرى لاحد ان يعتمر في السنة مرارا
 من الطلاق الجمع على ما فوق الوارد فذكره المرة الثانية في كذا على السنة عليه وسلم
 اعتمر لربا كل واحدة في سنة مع تمكنه من التكرار نعم ان شرع في المكروه لزمه انما ماله
 من كسب الى تركه واجاز الجمهور وكثير من المالكية التكرار لما كرهوا التكرار في السنة
 العمرة كذا في الحديث حتى بالغ ابن عبد البر فقال لا اعلم احدا من كره حجة من ترك
 ولا سنة بحج التسليم فكلما قال الزقاني وفي شرح المنهاج بين الاكثر رمضا لاسيما
 في رمضان الخ وقال ابن كذا لاسيما ان يعتمر في السنة مرارا وروى ذلك من مسلم
 وابن عمر وابن عباس والنس وعائشة وعطاء وطلوس وعكرمة والشافعية وكه العمرة
 في السنة مرتين الحسن وابن سيرين ومالك وقال النخعي ما كانوا يعترضون في
 السنة الامرة ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد ان عايشة اعترت في شهر
 مرتين بامر النبي صلى الله عليه وسلم عمرة مع قرنها وعمرة بعد جماعا ولان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينها متفق عليه وقال على رضي في كل شهر مرة
 كان اسن اذا حرم دأ كسر فخرج فاعتمر رواها الشافعية في مسنده وقال عمره يعتمر اذا
 امكن الموسى من شعره وقال عطارد فاعتمر في كل شهر مرتين فاما الاكثر من الاعتقاد
 والموالاتية بينهما فلا يتحجب في ظاهر قول السلف الذي علمناه وكذلك قال احمد اذا
 اعتمر فله من ان يحلق او يقصر وفي عشرة ايام يمكن حتى الرأس فظاهر هذا لا يتحجب
 ان يعتمر في اقل من عشرة وقال بعض اصحابنا يتحجب الاكثر من الاعتقاد الخ ما في
 الفسخ وفي الوضوء المربع تباح العمرة في كل وقت فلا كراهة في اشهر الحج والايام المأثورة
 عرفة ويكره الاكثر والموالاتية بينهما باقتضائ السلف قال في المبدع وتجب تكرارها
 في رمضان لانها تعدل حجة الخ وقال القاري في شرح الباب ولا يكره الاكثر
 منها في جميع السنة خلافا لما لمالك بل يستحب على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع
 اسابيع من الاطوفة كعمرة وورد ثلث عمر كحجة وورد عمرتان الخ وفي البداية هي
 جائزة في جميع السنة الا في يومها خطا في يومها النحر وايام التشريق لما روى عن
 عائشة انها كانت تكرر العمرة في هذه الايام الخمسة قال ابن الهمام قال الشيخ تقي
 الدين في الامام روى اسحاق بن عياض عن ابراهيم دافع عن طاؤس قال قال ابهر
 يسنى ابن عباس خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر وثلثة ايام التشريق
 اعتمر قبلها او بعدها ما شئت الخ ١٣ **له قوله** قال مالك في المعتمر يقع باهله
 بها معها ان عليه في ذلك المدي جزا للميتة واختلفوا في مصداق المدي الواجب
 في افساد الحج والعمرة اما الاول فشيأ في محلها اما الثاني فجمهور على ان الواجب
 شاة قال المؤلف من وعلى قبل العمل من العمرة فسدت عمرته وعليه شاة مع القضاء
 قبل الشافعية على العمل به لانهما جادة فتشك على طواف وسعي فاشبهت الحج وقال ابو حنيفة وعلى قبل ان
 يوطئ ارضه انما يكون وان وطئ بعد ذلك فله شاة ولا تفسد عمرته ولا انما عبادة لا
 وقوف فيها فم يجب فيها بدنة ولان العمرة دون الحج فيجب ان يكون حكما دون حكم
 الحج وعمرة اخرى فضاء عن العمرة التي افسدها قال الباجي وهذا كما قال ان العترة اذ وقع
 باهله فقد افسد عمرته لان الوطئ يفسد الحج والعمرة دونها فيها ولا خلاف لعلمه ان الوطئ
 يفسد هذين التمكنين ويجب قضائهما والمدي التي يتبدل بها اى عمرة القضاء فولا
 بعد تمام العمرة التي افسدها بالجماع قال الباجي يرد به انه بمعنى على عمرته التي افسد
 حتى يكملها ويحل منها كما يكمل التي لا فساد فيها ولا يخرج من التي افسد بالفساد بل
 يلزمه ان معنى في فاسد الحج والعمرة كما معنى في صحيحها ولا يصح فخرجه منها بالاكامل
 والعمل به وهذا ذهب جمهور الفقهاء قال القاري في شرح الباب اذا افسد عمرته
 فعليه المعنى في الفاسد وقضائا باحرام جدي الخ ١٣

ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يخرج **مسالك** عن نافع عن نبيه بن وهب اخي بن عبد الله
 ابن عمر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما في مسلم من رواية الوب من نافع
 ابن جابر فاردت ان تحضر ذلك فانكر ذلك عليه ابان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح **مسالك** عن داود بن الحصين ان ابا عطفان بن طريف المرق اخبره ان ابا طرقة تزوج
 امرأة وهو محرم فرعن من الخطاب نكاحه **مسالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح على نفسه
 ولا على غيره **مسالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلوا عن نكاح المحرم فقالوا لا ينكح

له قوله اني قد اردت ان اخرج بغير فسكون اى ادواج ابنى طرقة بن
 عمر بن عيسى وقال بعضهم انصارى والصحيح الاول لما في مسلم من رواية الوب من نافع
 عن نبيه بن عثمان بن عبد الله وكان يخطب بنسب شيبه على ابيه الحديث ابنه شيبه
 ابن جبير بن عثمان بن ابي طرقة العبدى فاردت ان تحضر ذلك قال الباقى ارسال عمر
 ابن عبيد الله الى ابان ان يحضر نكاح ابنه معنى اشهاد النكاح واحضار اهل الفضل والدين
 فيه ويحتمل ايضا ان يحضره ليعلم ما يقع العقد ما يفسده الخ والادوية عنى انه من باب الكرام
 الامراء والاختيار محضونهم فانكر ذلك اى نكاح المحرم عليه ابان فقال الادوية اعزها كما في
 رواية مسلم وفي اخرى له اراك عراقيا جافيا قال القاضى عياض قوله امر اباها جافيا
 بالنسبة والا عراقى هو ساكن البادية قال وعراقيا هنا خطأ الا ان يكون قد عرفت من نكاح
 اهل الكوفة فيمنع جواز نكاح المحرم فضع عراقيا اى انك هذا مذهبهم في هذا جافيا بالنسبة قال
 النووى ومعنى قوله جافيا بالنسبة اى من طه ان النسبة عدم جواز نكاح المحرم مستقيما بها
 سمعت من ابيهم كاسيا وكان النسي فيه للتنزيه لكنه حمل على التحريم كما حمل عليه النسبة
 الثالثة روى الشافعى وادها وقال سمعت عثمان بن عفان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح **مسالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح على نفسه
 ولا على غيره **مسالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلوا عن نكاح المحرم فقالوا لا ينكح

صلى الله عليه وسلم يقول لا ينكح ولا ينكح **مسالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح على نفسه
 ولا على غيره **مسالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلوا عن نكاح المحرم فقالوا لا ينكح
 صاحب المعنى مرفوع على الخبرية ويحتمل ان يكون مجزوما بالكسر الخوسياى من الخطاب
 ان اللاحق النسي اى لا يعقد نفسه المحرم مع او عمة او بها ولا ينكح بغير اوله وكسر الكاف
 مجزوما او يعنى الباء اى لا يعقد نفسه لولا ولا وكالته ولا يخطب بغير الطاهر من الخطبة
 بكسر الهمزة اى لا يخطب امرأة النكاح قال النووى والخطبة فى البداية زاد ابن حبان في
 صحيحه ولا يخطب عليه قال القاضى دوى الكلمات الثلث بالنسبة والنسبة وذكر الخطبة
 انما على صيغة النسي المعنى ان النسي يعنى النسي ايضا بل يبلغ والاولان للتحريم
 والثالث للتنزيه منه الشافعى والكل للتنزيه عند ابي حنيفة كذا في البذل قال
 الزرقانى فيمنع من الخطبة ايضا كما هو ظاهر الحديث وبه قال الجمهور كما في المقدم وحمل
 الشافعية النسي فى الخطبة على التنزيه الخ قلت ما حكي عن الجمهور من اختلاف الشافعية لم
 تحصل بل كلهم متفقون على ان النسي فى النكاح للتنزيه اما الشافعية فكلها كراهية
 الخطبة وبه يروى النووى كما صرح به في شرح مسلم ان النسي فى التنزيه واما عند الحنابلة
 فقد تقدم في اول الباب من ابن قدامة ان شهادته لم يفسخ النكاح واما عند
 المالكية فقال الباقى قوله لا يخطب يحتمل ان يريد به السفارة فى النكاح والسعى فيه
 ويحتمل ان يريد به ايراد الخطبة حال النكاح فاما السعى فانه ممنوع فان سعى فيه وتناول
 العقد سواء اوسى فيه لنفسه واكمل العقد بعد التمسك لم
 ارفيه نصا وعنى انه قد اساء والنكاح لا يفسخ واما اذا خطب في عقد
 النكاح وتناول العقد فيه فهو على نحو ما ذكرنا الخ فلو اذ كلهم مرجعهم الى التنزيه
 المحرم وليست شري بالذى ذكر بين كلمات الرواية فانهم لا يفسخون النكاح بغير المحرم
 ويفسخونه بعقده مع وروايتى منها بنسخت واحد على ان الروايات في صحة نكاح المحرم
 صحيحة ثابتة ولا رواية في جواز الخطبة حال الاحرام واما ما كان ذواية الباب حجة لائمة
 الشافعية في حرمة العقد ونحوه بانه قول ابان راوى الحديث فم ان المراد بالمرء
 ولذا انكره عمر بن عبيد الله وحمل اكثر النسخة على التنزيه وحمل صاحب البداية على الوطى
 قال ابن الهمام والمراد بالمرء الثانية النكاح من الوطى والتنزيه كراهية اعتبار الشخص اى

لا تمكن المحرم من الوطى زوجها الا وروى عن نافع عن نبيه بن وهب اخي بن عبد الله
 اخبره ان ابا طرقة اشبع الطاهر المملوك ذكرا لافى في مشايع ابي طرقة ان ابا طرقة
 ابن مالك وفى التعليق المجد طريف لكريم من التابعين تزوج امرأة وهو محرم
 بكنة زوجه وفى بعض النسخ السند يرفعه عن عثمان بن عفان قال الباقى وروى
 النكاح يحتمل ان يكون بفسخ ويحتمل ان يكون بطلاق والفسخ باسم الرادى وفيه
 ترجيح لما ذهبنا اليه وقلنا به من ان المحرم لا ينكح الا **مسالك** قوله كان يقول لا
 ينكح ولا ينكح ولا ينكح على نفسه ولا على غيره ليعلم ما يقع العقد ما يفسده الخ والادوية عنى انه من باب الكرام
 الامراء والاختيار محضونهم فانكر ذلك اى نكاح المحرم عليه ابان فقال الادوية اعزها كما في
 رواية مسلم وفي اخرى له اراك عراقيا جافيا قال القاضى عياض قوله امر اباها جافيا
 بالنسبة والا عراقى هو ساكن البادية قال وعراقيا هنا خطأ الا ان يكون قد عرفت من نكاح
 اهل الكوفة فيمنع جواز نكاح المحرم فضع عراقيا اى انك هذا مذهبهم في هذا جافيا بالنسبة قال
 النووى ومعنى قوله جافيا بالنسبة اى من طه ان النسبة عدم جواز نكاح المحرم مستقيما بها
 سمعت من ابيهم كاسيا وكان النسي فيه للتنزيه لكنه حمل على التحريم كما حمل عليه النسبة
 الثالثة روى الشافعى وادها وقال سمعت عثمان بن عفان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح **مسالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح على نفسه
 ولا على غيره **مسالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلوا عن نكاح المحرم فقالوا لا ينكح

المحرم ولا يتكلم قال يحيى قال ملك في الرجل المحرم انه يراجع امراته انشاء اذا كانت العدة منه تتحجامة المحرم متالك
عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو محرم فوق رأسه وهو يومئذ يلحى جمل موضع
بطريق مكة متالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يتحجج المحرم الا ان يضطر اليه مما لا بد منه قال ملك لا
يتحجج المحرم الا من ضرورة فما يجوز للمحرم اكله من الصيد متالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله التيمي عن
نافع مولى ابي قتادة الانصاري عن ابي قتادة الانصاري انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كانوا ببعض طريق مكة
نام الربيعي

وهو قول ابي حنيفة وهو في ١٣٢ كقوله ما يجوز للمحرم الاكل من الصيد لفظ من بيان
لما اى باب الصيد الذي يجوز اكله للمحرم ولا تأخير لاحرام ولا للمحرم في تحريم شئ من
الحيوان الا اهل بيته من النساء ولا تأخير لاهل بيته من النساء ولا تأخير لاهل بيته من النساء ولا تأخير لاهل بيته من النساء
التي على الشئ عليه وسلم يذبح البعد في احرامه في الحرم يتقرب الى الله سبحانه بذلك
وقال الفضل بن الربيع والربيع يذبح البعد في احرامه في الحرم يتقرب الى الله سبحانه بذلك
هذا اختلاف وقال البخاري في صحيحه لم ير ابن عباس واسن بالذبح بأسا وهو في غير الصيد
لنحو اهل اول الغنم والبقر والدجاج والخنزير قال المظفر وهو متفق عليه فساد هذا الخبر فانه
محمض عن مبيح الكلب وكذا قال النبي ان هذا لا يفتق عليه غير ذبح الخيل فان ذبحه
مروقا الخ واصل للمحرم صيد البحر لقوله تعالى اكل لكم صيدا البحر وطعامه الاية واصل
العلم ان صيد البحر مباح للمحرم اصطفاؤه واكله وبنيه وشراؤه كذا في المغني وسألت
في آخر هذا الباب واما صيد البحر فقد قال ابن قدامة لا خلاف بين اهل العلم في تحريم
قتل الصيد واصطياده على المحرم وقد نص الشافعي عليه في كتابه فقال سبحانه لا تقتلوا الصيد
وانتم حرم وقال تعالى تحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقال ابن رشد المحظور انما مس
الاصطفاؤه ذلك ايضا مجمع عليه لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم واجموا على انه
لا يجوز صيده ولا اكل ما صاده وهو صيد واصطياده اذا صاده حلال بل يجوز للمحرم اكله على
ثلاثة احوال قول ابن قدامة لا يفتق الا على الاطلاق وقال قوم يجوز للمحرم اكله على كل حال وقال
مالك ما لم يصيد من اجل الحرم فحلال وما صيد لاجل الحرم حرام على المحرم وسبب اختلافهم
تعارض الآثار في ذلك والخلاف الناس في اكل المحرم لم يصيد على هذا سبب
اخذوا به ممنوع مطلقا صيدا حلالا ولا يذبح من بعض السلف ودليله حديث
الصعب بن جابر ان ابي ثعلبة بن جابر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تأكلوا من
هو من ذبح ما كذبوا في ذبحه ان كان باصطياده او باذنه لا بد له من ذبحه
وان كان على غير ذلك لم يهرم واليه ذهب ابو حنيفة في ذلك والاولى هي المنع مطلقا
حكاية في البذل تبعا للبراع من علي وابن عباس وشاذ في رواية لمعمر قوله تعالى حرم عليكم
صيد البر اخبرنا صيد البر حرم على المحرم مطلقا من غير فصل بين ان يكون صيد الحرم او الحلال
وبهذا قال ابن عباس ان الآية مبهمة لا يكل لك ان تصيده ولا ان تأكله وبه قال
داود بن علي الاصمعي في الإكمال المأظف وبه قال علي وابن عباس وابن عمر والشافعي والثوري والسنن
لمدني والصعب واما الثاني في حكاية العيني عن مالك والشافعي واما أحمد والسنن في رواية
والجمهور وزاد في التعليق المجهول عثمان وعطاء وابا ثور واما الثاني فقال العيني اذا اصطاد
حلال صيدا فاحده الى حرم فقد ذهب جماعة الى اباحته مطلقا ولم يفعلوا بين ان
يكون قد صاده من اجرام الا على الوجهين القول من عمر بن الخطاب والي هريرة والجمهور
ابن العوام وكعب الازدي وجاهد وعطاء في رواية وسعيد بن جبير قال وبه قال الكوفيون
الجمهور وكعب ابن الهمام عن طلحة بن عبيد الله وعائشة ايضا وكعب الكوفي في نصب
الراية عن الشافعي اذا قال والشافعي مع ابي حنيفة في اباحته اكل الحرم ما صيد لاجل واحد
مع مالك في تحريمه الخ فوضع فيمكن ان يكون قولهم في المقتضى ان المرواوي من
الحائز وبهزم ما صيد لاجل واحد مع الصحيح من المذهب فقلنا ابا حنيفة عن احمد وعليه الاصحاب
قال وفي الاقتصار احتمال يجوز اكل ما صيد لاجل الحرم ١٣٢ كقوله حتى اذا كانوا ببعض
طريق مكة وتقدم في كلام المأظف ان الرواء هو المكان الذي ذهب ابو قتادة واصحابه
منه الى جهة البحر ثم التقوا بالقاتة فتخلف مع اصحاب له وتقدم في كلام المأظف انهم
التقوا بالقاتة وبها وقع له الصيد المذكور وكان تأخر ظهوره وقتها لاجل اذ غابوا ولفظ
البحاري برواية صالح بن كيسان عن نافع ابي محمد بن ابي قتادة قال كنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالقاتة من المدينة من ثلث الحديث قال المأظف ان ثلث مراحل
المأظف ان المراد في حديث الباب تخلفهم بالقاتة بعد انصرفوا من ساحل البحر
وفيما وقع امر الصيد وهو ابي قتادة في غير محرم ظاهره انصار عدم الاحرام
في ابي قتادة فاحته وبهذا في عامة الروايات للشافعيين وغيرهما ١٣٢

له قوله قال مالك في الرجل المحرم ان يراجع
امرته ان شاء اذا كانت في عدة منه لان الرجعة ليست بنكاح فلم يدخل في الحديث
فاما ان خرجت من عدة فلا يجدها لان النكاح قد دخل فيه قال ابن عبد البر لا خلاف
في ذلك بين ائمة الفتوى بالامصار لان المراجعة لا تحتاج الى ولي ولا صداق قال
الزرقاني قال الباجي بين اذا طلق المرأة طلقته رجعية في حال احرامه وقبل ذلك
فان لم ير رجعا ما كانت له الرجعة بقا ردها فلا يبرئ من ابن منيل من منعه
الرجعة في ١٣٢ كقوله حجة المحرم ويخبر ذلك بوب البخاري في صحيحه قال
العيني هذا باب في حكم الجماع للمحرم بل يمنع منها او يباح له مطلقا او للضرورة والمراد
في ذلك كراهة الجماع لا الجماع والجماع باكسر الهمزة وفي الحكم الجماع المص والجماع
المصاص قال العيني ويجوز مطلقا قال عطارد ومسوق وبرايم وطاوس والثوري
ابو حنيفة والشافعي واهمدا والسنن وقالوا لم يقطع الشعر وقال قوم لا يتحجج المحرم الا من
ضرورة يدوي ذلك عن ابن عمر وبه قال مالك والشافعي ابن قدامة اما الجماع اذا لم يقطع
شعره فباحة من غير ضرورة في قول الجمهور لا تداءوا باخرج دم فاشبهه الفصد ولا يجرس
وقال مالك لا يتحجج الا من ضرورة وكان الحسن البصري يرى في الجماع دما والجماع
شئ من مسك المأكلة في آخر الباب وبهذا كره في الاجتماع اما قطع الشعر للجماع فباقي
بيان في ضرورة من خلق قبل ان يعرفوا المحل اجاز لا يحتاج ابو حنيفة والشافعي والجمهور
بما حرمه ايضا ولم يقطع شعره او قطع شعره فاحرام يجب فيه الفدية وحجامة صلى الله
عليه وسلم في دس الرأس كان له فانه لا يفتق عن قطع شعره في ١٣٢ كقوله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجهم في حجة الوداع كما جزم به البخاري وفيه قول
المأظف وهو محرم حائره فوق رأسه وتقدم قريبا من حديث ابن عبيد بن ربيعة في وسط رأسه
بيان لموضع الجماع لانهما يختلف باختلاف المواضع ومن في الرأس اشبه لما يحتاج
اليه من خلق شعره فيها وربما قتل شعرا من الدواب الا ان ذلك كله مباح
مع الجماع اليه وقد اخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال احتج النبي صلى الله
عليه وسلم في رأسه وهو محرم من وجع كان به بلاء يقال له الحجل وفي طريق اخرى لمن ابن
عباس تخلفا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت
به ١٣٢ كقوله وهو صلى الله عليه وسلم يومئذ يلحى بفتح اللام وسكون الهمزة
وتحسينتين اولاهما مفتوحة بلفظ التثنية جمل بفتح الجيم واليم موضع بطريق مكة ولفظ
محمد في مؤطاه عن سليمان بن يسار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجهم فوق
رأسه وهو يومئذ يلحى بكان من طريق مكة يقال له الحجل قال ميرك قوله في الحجل وقبح
في بعض الروايات بالتثنية وفي بعضها بالافراد واللام مفتوحة ويؤكدها والهمزة
ساكنة موضع بطريق مكة وذكره البغوي في صحيحه في اسم العقيق وقال هو بجر جمل التي
وردت حديث ابي جهم في التيمم وقال ابن وضاح وغيره هي بقعة معروفة عقب
الحففة على سبعة اميال من السفيا وزعم بعضهم ان المراد بجلي الجمل الالة التي احتجهم
بها اى احتجهم بعقل جمل وهو وهم والهمزة الاول لما في حديث ابن عباس بما يقال
له في جمل قال القاري في شرح الشامل وقريب منه ما في الفتح للمأظف ١٣٢
قوله لا يتحجج المحرم الا ان يضطر اليه ما اى من امر لا بد له منه كذا في الشرح السندية فقول
قال له من انكسر وتوضع لا يضطر له في الشرح السندية لا يتحجج المحرم ما لا بد منه ولفظ
محمد في مؤطاه لا يتحجج المحرم الا ان يضطر اليه الا والمعنى على الجمع واحد يعني لا يتحجج الا
لضرورة شديدة دعت اليه ولما كان ذلك هو مسك الامام مالك كما تقدم في
اول الباب به بقوله ١٣٢ كقوله لا يتحجج المحرم الا من ضرورة فذكر اثنان عروة
بعد الحديث المرفوع فانه كان ساكتا عن الضرورة ولما وردت الروايات المرفوعة العديدة
في اجتماعه صلى الله عليه وسلم محروما بدون التقيد بالضرورة مال الجمهور الى انجاز مطلق
وكذا قال محمد في مؤطاه بعد حديث سليمان بن يسار المرفوع المتقدم قال محمد
وبهذا نأخذ لابن عباس بان يتحجج الرجل وهو محرم اضطر اليه ولم يضطر الا ان لا يخلق شعرا

تخلف مع اصحاب له محرمين وهو غير محرم في رأي حصار وحشيا فاستوى على فرسه فسأل اصحابه ان ينالوه سوطه فابوا عليه
فسألهم رجمه فابوا فاخذته ثم شتد على الحمار فقتله فاكل منه بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولبي بعضهم فلما ادر كوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال انما هي طعمة اطعمكموها الله **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابية ان النبي
ابن العوام كان يتزود صفيف الظباء في الاحرام **قال مالك** والصفيف القديد **مسألة** عن زيد بن اسلم ان عطاء بن يسار
اخبره عن ابي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث ابي النضر الان في حديث زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
هل معكم من لحمه شيء **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن عيسى بن طلحة بن

الحق في حمار

وحشيا قال النووي كذا في اكثر الروايات حمار وحش وفي رواية الى كامل المحمدي
عن ابي عوانة اذا راوا حمار وحش فحمل عليه المقتادة ففقر من انما فخره الرواية تبين ان
الحمار في اكثر الرواية المراد به النقي وحش الا ان سميت حمارا مجازا الى فاستوى على فرسه وفي
رواية محمد بن جعفر فتمت الى الفرس فاسرجته ثم دكبت ونسبت السوط والرمح وفي
رواية فضيل بن سليمان عن ابي النضر في الحمار فركب فرس له يقال له الجراد فساله ان
ينالوه سوطه وفي رواية عمرو بن الحارث وهم محرمون وانما رجل حمل على فرس وكنت قد
على الجبال فيبدا انما على ذلك اذ رأيت الناس مشقوقين قد بهتوا فقلت انظر **مسألة**
قولنا في اصحابه ان ينالوه سوطه فابوا عليه وقالوا لانيك عليه وفي رواية عمرو بن
الحارث وكنت نسبت سوطي فساله رجمه فابوا فاخذته اي كل واحد من السوط والرمح
وفي رواية محمد بن جعفر ونسبت السوط والرمح فقلت ناولوني السوط والرمح فقالوا
لا والله لانيك عليه بشي فخطبت فخرت فاخذتها ثم شغلني الحمار فخطبنا فخطبنا
برواية صالح بن كيسان عن نافع المسكون ثم اتيت الحمار من وراء كرك
فخرته وفي رواية عبد الله بن ابي قتادة فحملت على الفرس فخطبت زاذ في رواية عمر
وقائيت اليم فقلت لم قوموا فاحملوا فقالوا لا نمس فحملت حتى جثمت بها فاكل منه
بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بعضهم من الاكل وفيه جواز الاجتهاد
في الفروع والاختلاف فيها اذا استدل كل دليل **مسألة** قولنا في ادوار رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الى السقا سألوه عن ذلك ولحقا صالح بن كيسان
قائيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو اما ما فخرته فقال كوه حلال وفي حديث
عبد الله بن ابي قتادة عن ابي النضر قال سمعكم اصداره ان يحمل عليها واشار اليها قالوا
قال فكلوا قال الى فظ وفي رواية مسلم حمل ملك اصداره واشار اليه بشي ولمن طريق
اخر حمل اشترى او اعتمر او اصطبر فقال صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من تقسيم و
اشترى ودلائهم كلوا ما بقي من لحمها انما هي طعمة لبعض الظاد وسكون العين اي طعام
اطعمكموها الله وفيه جواز اكل الحرم لم يصيد اذا لم يكن منه قتله او امانته او اشارة او دلالة وهو
اجاز اذا لم يصيد لاجل فان صيد لاجل فذلك عند الجمهور منهم الا انهم اكلوا ما بقي من
واحد وقال الحنفية وما نكته يجوز اكل ما صيد لاجل لاجل من مقتاة الى قتادة ان صاده
لا يعلم كسابق فان قيل كيف لم يحرم المقتاة مع مجازته المقاتات وذلك
لا يجوز وفي التعليق المحمدي من القاري انه لم يحرم يقتل الاحرام من ميقات اخر وهو
المقتة فان الذي يحرر من الحرم من ذي الحليفة ومن ان يحرم من الحنفية الى وقال
الغسلاني لم يحرم لاحتمال انه لم يقتل شيكا اذ يجوز دخول الحرم بغير احرام لمن لم يرد حجا
ولا عرفة كما هو مذهب الشافعية وما مل من مذهب الاثنية الثلاثة القائلين بوجوب
الاحرام فيما وراء الحرم لانه صلى الله عليه وسلم كان ارسل الى جهة اخرى ليكشف امره
الى وقال النووي قال القاري في جوابه قيل ان المواقيت لم تكن وقتت بعد
وقيل لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بكشف عدوهم بجهة الساحل وقيل انه لم يكن خرج
مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بل بعثه الى المدينة بعد ذلك الى النبي صلى الله
عليه وسلم ليحذر ان بعض العرب يقتصدون الاعادة على المدينة وقيل انه خرج معهم كونه
لم يوجوا ولا عرفة قال القاضي هذا بعيد **مسألة** قولنا في حرمه وحش
زاذا السفره صفيف الظباء بكسر الظاء جمع لبي في الاحرام كذا في النسخ الهندية وفي
المعربة وهو محرم قال التيمي وعمرى صاحب الامام الى النساء في من حديث ابي حنيفة
عن هشام عن ابيهم من جده ابي النضر قال كان يحمل الصبي صفيقا فاستزوده ونحن محرمون مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه الحافظ ابو عبد الله التيمي في مسنده الى حنيفة
من هذا الوجه عن هشام ومن جده اسمعيل بن يزيد عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
الا قلت كذا رواه محمد بن النضر فخطبنا كذا لم يحم الصبي صفيقا فاستزوده وكذا عن محمد بن
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وداود الزبيدي في نصب الراية كذلك رواه ابن
العوام في كتابه فقال الى حنيفة واختصره مالك في الموطا الى قال الحافظ في البداية

وصل الى ابن العوام وابن جندب **مسألة** قوله قال مالك والصفيف بصاد
مسلية فقا بين بينهما تنبيه قال الحمد الصفيف كما مر صفت في الشمس ليوسف ومن
البر لينشوي القدي يدرك في الجمع في حديث كان يتزود وودعه في الظباء وهو العلم الملعوب
المجفف في الشمس وقال الزبيدي قال في الصحاح الصفيف ما يصف من اللحم
ليستوي الى القلقت والاخر مؤيد بن قال يجوز للمحرم اكل ما اصطبل لاجل انهم كانوا يتزودون
لاحرام **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحمه شيء
شئ والحديث كذا اخرجه البخاري في باب ما قيل في الرماح فخره اخرج اول حديث
ابن النضر ثم قال ومن زيد بن اسلم عن عطارد بن يسار ان ابي قتادة في الحمار الوحشي مثل
حديث قال هل معكم من لحمه شيء قال التيمي اخرجه البخاري موصولا في كتاب
الذبايح قال حدثنا اسحق قال حدثني مالك عن زيد بن اسلم عن عطارد بن يسار عن ابي
قتادة عن ابي النضر قال هل معكم من لحمه شيء قال التيمي اخرجه البخاري موصولا في كتاب
قالوا معناه جازا فخره رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلها والبخاري في البهية فخره فخره
فاكلها حتى تفرقوا وفي رواية المطلب قد خالفه الذراع فاكل منه وجمع بانه اكل من لحمها
ولا حمد والي داود الطيالسي والي عوانة فقال كوا او اطعموا في اودع عند الدار قطي وابن
خزيمة والي يقي ان ابا قتادة قال للنبي صلى الله عليه وسلم انما اصطبر ترك فامر اصحابه
فاكلوا ولم يأكل منه حين اعتمره اني اصطبر ترك قال الزبيدي وابن خزيمة والي ابو بكر النيسابوري
والجوزي في فخره بهذه الزيادة مع قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محمولة على
ان يكون صلى الله عليه وسلم اكل من لحمه ذلك المحرم قبل ان يعلم المقتاة انه اصطبر
من اجل فلما امره اشترى قال الى فظ في الفخ وفيه نظر لانه لو كان حراما ما اقر النبي صلى الله
عليه وسلم على اكله من ان امره المقتاة باذ صاده لاجل ويحتمل ان يكون ذلك بيان
الجواز فان الذي يحرم على المحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من اجله واما اذا كان يعلم انه لا يدرى المحرم
اولا فخره على اصل الاباحة فاكل منه لم يكن ذلك حراما على الاكل وعندى بعد ذلك فيه وقفة
فان الروايات المتقدمة على برة في ان الذي تأخره البعض وان صلى الله عليه وسلم اكلها حتى
تفرقوا لم يبق منه الا العظم ووقع عند البخاري في البهية حتى لقد صا الى عرقنا فاشي
يبقى منها يشهد حتى يا امرأته بالكله كن رواية الى محمد بن الصبي عن البخاري في بقي شيء منه
قلت نعم قال كوا فخره الحكمها الله فاشعر بانه بقي غير العظم والذوق في نصب الراية
قال صاحب التنقيح الظاهر ان هذا اللفظ الذي تفرقه معرط فان في الصبي ان ابي
صلى الله عليه وسلم اكل منه وفي لفظ لا حركت هذه العظم قد شربها وانصبت فخره
فخره عليه السلام وهو حرام حتى فرغ منها الى الحديث الى قتادة من مسترلات
الحنفية فان ظاهره انه حلال لاجل وفخره من القاري في شرح النقاية الاولى في الاستلال
على المطلوب حديث ابي قتادة فانه لما سألوه صلى الله عليه وسلم لم يجب بحكمه حتى
سألهم من مواضع الحمل اكانت موجودة ام لا فقال صلى الله عليه وسلم انتم اصدارهم ان
يحمل عليها اذا اشار اليها قالوا قال فكلوا اذا فلو كان من المواضع ان يصاد لم ينظم في
سلك ما يسأل من منها في الشخص من المواضع فيجب ما يجب عنه غلوه منها وهذا
المعنى كما صرح في لفي كون الاصطبل لهم ما نعا وقال الشيخ في الكوكب فخره المقتاة
اقتراه اصطا والجماد لنفسه فاصح كبره فخره ما هو وكون الى قتادة على سفر فليس
اصطبله اياه الا بنية اصحابه المحرمين اذ لم يكن معه احد غير محرم ثم لما اخذه بحمل
الكل بعينهم واقنع عنه بعض لعدم علم المستر فكان فعل كل منها فخره فخره حتى اقر
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سأل ابا قتادة هل معكم من لحمه شيء او نفسك كما سأل
عنهم لم اشترى اود لفتهم او اعتمر فعمل ان الاشارة والدلالة والامانة محرمه ومحرمه
دون نية الحرم والالم بركة النبي صلى الله عليه وسلم ان يسأل عننا الى قال الحافظ في
رواية عن ابن المبارك فيهم اصحابي بحار وحش فحمل بعضهم منك الى بعض زاد في
رواية الى حاتم واجبا لوانى ابصره بكذا في جميع الطرق والروايات فخره فخره فخره
اجبوا ان يقره المقتاة فكل كانوا يجهلون ان يقره المقتاة لنفسه **مسألة**

عليه وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال انك لن ترد عليك الا انحرور منك لك عن عبد الله بن ابي بكر
عن عبد الرحمن بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالمرج وهو محرم في يوم صائف قد غطي وجهه بقطيفة أرجوان
ثم أتى بالحرم صيد فقال لا تصابه كوا فقلوا ولا تأكل انت فقال اني لست كهيتكم انما صيد من اجل منك لك عن هشام بن
عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها قالت له يا ابن اختي انما هي عشر ليال فان تخلف في نفسك شيء فدعه تعفى اكل لحم
الصيد يجي عن مالك في الرجل المحرم يصاد من اجله صيد فيصنع له ذلك الصيد فيأكل منه وهو يعلم ان من اجله صيد فكن
عليه جزاء ذلك الصيد كله قال يحيى وشيئ مالك عن الرجل يضطر الى اكل الميتة وهو محرم لا يصيد الصيد فيأكله امر يا كل

وقال الترمذي روى بعض اصحاب الزهري في حديث الصعب لم يحد وحش وهو غير
مخوف وقال البيهقي كان ابن عيينة يضطرب فيه فزوايه العدد والنزول لم يشكوا فيه اولى
الجزء وتقدم ما قال الى حفظ ان من قال ذلك في حديث الزهري وهم اي من ذكر العلم
في حديث الزهري واليه مال ابن العزالي في العارضة اذا قال وانما رواه الصيد من الصعب
لان كان حيا وهو غير الشئ في الكوكب واليه ينظر من البخاري اذ يوجب عليه في صحيحه
باب اذ اهدى المحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل ثم ذكر فيه الحديث برواية مالك واليه مال
الباقين اذا قال قوله حمارا وحشيا فكذلك رواه الزهري عن عبيد الله وهو اثبت الناس فيه
احفظهم عنه في المبسوط من رواية ابن تايغ عن مالك بغنى انما رواه عليه من اجل ان المهر
كان حيا الخ ما في البخاري مختفرا به جزم ابن العزالي اذا قال وانما رواه على الصعب عمار الاله
كان حيا ومنهم من رجع رواية الحرم قوله وهو بالاولاد يفتح البهزة وسكون
الموحدة والمجمل بينه وبين التحفة ما قبل الدبنة ثلثة وعشرون ميلا وقد تقدم في فضل
الحرم اولودان يفتح الواو وتشديد الدال المهلة فالتفتون موضع قرب المحفة قال الاله
هو اقرب الى المحفة من الاولاد فرواه اي الحمار عليه اي من صاحب رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي وفي رواية البيهقي عن الزهري
عن الترمذي فلما رأى ما في وجهه من الكراهة وكذا لابن عزمه من طريق ابن جزيه كذا في الفتح
قال البخاري يري من الشئ والاشفاق لروايتي من الشئ عليه وسلم حديثه مع اهل الشئ
عليه وسلم يقبل البنية ويأكلها فاف الصعب ان يكون ذلك لفتي بخصه قال طيبيا
فكذلك انما يكسر البهزة لوقوعها في الالباء فزوده قال عياض ضبطه في الروايات بفتح الدال
المشدة والي ذلك محققوا الى العربية وقالوا لفظ والاصواب ثم الدال لان المضاعف
من المجرى يرمي فيه الواو التي توجب ضمته الماء بعدها قال وليس الفتح يعلق بل يذوقه ثلث
في الصحيح نعم تعقبوه عليه بانه ضعيف واجازوا ايضا الكسر وهو اضعف كذا في المحلل
ملك انما يفتح البهزة اي لاجل ان حرم بعض الماء والاراء جمع حرم بالكسر بمعنى حرام كما في القاموس
وفي المحلل جعله الجوهري جمع حرام اي بمعنى حرم اي نحن محرمون وفي رواية سعيد بن جبير
عن ابن عباس لو اننا محرمون لقبلة منك كذا في المحلل واستدل بالحديث من منع
الحرم من اكل الصيد مطلقا سواء ذبحه الحلال لنفسه او لحم وذلك لانه اقتصر في الحديث
في التحليل على كونه محررا فاحل على انه هو سبب الانتفاع واجاب عنه الشافعية ومن وافقهم
بما قال الشافعي ان كان الصعب اهدى حمارا فليس للحرم ان يذبح حمارا وحشيا حيا وان
كان اهدى لم يفتن ان يكون علم انه صيد ونقل الترمذي عن الشافعي انه دونه لظنه انه صيد
لاجله الا واجاب عنه الحنفية ومن وافقهم بان الصحيح في الرواية رد الحمار الى كانه قد تقدم
عن الجمهور بما يحتمل انه علم انه صيد بدلالة الحرم وبما قال الطحاوي ان حديث الصعب
مضطرب وما قال بهما باسطة الكلام على حديث الصعب وعلى كل حال ففي الحديث
اضطرب ليس مثله في حديث ابي قتادة فكان هو اولى الخ وما صله الترمذي لرواية ابي
قتادة وبما قال الوداودا اذا تنازع النيران من الشئ صلى الله عليه وسلم يظهر ما اخذ به اصحابه
الخ وما صله الرجوع الى دلائل اخر ١٣ قوله قال رأيت عثمان بن عفان في باحرج
بفتح العين المهلة وسكون الواو اخره جيم وهو محرم في يوم صائف اي شبهه بالمرأة قد غطي
اي متروجه وكان من مذهبه جواز تقطيع الوجه للمحرم وتقدم الكلام على ذلك في باب تقطيع
كسيفته بن كسالة فخلد الرجوان بعض البهزة والجيم بينهما رادسا كنه ثم واو مفتوحة فالتفت
فتون اي شديدة الحرارة وهو معرب ارجوان وهو فمجرى لوزا حمر لوزا عيشة فوادجوا
وقيل الارجوان الصوف الاحمر كذا في المحلل ١٣ قوله ثم اتى بالحرم صيد فقال لا تصابه
كلوا فقلوا ولا تأكل انت فقال اني لست كهيتكم اي لست مثكم في ذلك لانه انما صيد
اجل قال البخاري في باب اي عثمان الى ان الصيد انما يحرم من الحرم على من صيد من اهل بيته
غيره وقد انفرد في ذلك على ابن ابي طالب وامتنع من اكله وان كان صيد من اجل عثمان

ولم يصد من اجله وفي المبسوط عن ابن القاسم كان مالك لا يأخذ بعد بيث عثمان حين
قال لا يصاير كوا دالي ان يأكل الجزاء ١٣ قوله انما هي اي مدة الاحرام عشر ليال و
ذلك لما تقدم في الجلال اهل مكة ان عبد الله بن الزبير اتاه بمكة تسع سنين من لسمال
ذي الحجة وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك فلم يبق مدة الاحرام الا عشر ليال وعرضنا
ان تلك مدة قصيرة والصبر من اكل ثم الصيد في هذه المدة لا يبق به كبر مشقة فان
تخلع بفتح التوقية والياء المجبة واللام المشددة وجيم اي تحرك ويروى بالياء المهلة اي
وخل في نفسك شئ يعني ان شككت في امر الصيد فمما ومن وعى دعي اريكى بالياء لا يريكى
تغنى عايشة بقولنا المذكور اكل ثم الصيد قال البخاري لم يفسر في الحديث ان كل ما في ثم
الصيد يمكن اذ ومن الحديث ما حفظه ثم فسر بما فهم من مقصده وتيقن من معناه
قد روى ذلك مفسرا في نص الحديث من حديث عبد الرزاق ان عروة قال سألت
عائشة عن ثم الصيد للمحرم فقالت يا ابن اختي انما هي ايام كلال فاما في نفسك فدم
الجزء ١٣ قوله في الرجل المحرم يصاد من اجله صيد نائب فاعل بقوله يصا ويصنع
ببناء المجهول لاي للمحرم ذلك الصيد اي يطبخ ويصا فيأكل منه وهو يعلم انه كذا في الشئ
المصري وفي السندية ان من اجله صيد فان عليه جزاء ذلك الصيد كله لا يقدر الاكلان والجزء
لا يقبض وقيل يقدر اكله وقيل لا جزاء عليه لان الشئ تعالى جعله على قاتل الصيد وضعا
لم يقبل قاله الرزاق وفي المحلل قوله عليه جزاء الصيد كله وبه قال الشافعي خلافا لابي حنيفة
الجزء ١٣ قوله وسئل ببناء المجهول مالك عن الرجل يضطر الى اكل الميتة يعني بخت
المحفة الى حد يجوز له اكل الميتة وهو محرم فيجوز الميتة ويجوز الصيد ايضا الصيد فيأكل
ام يأكل الميتة فقال مالك بن ياكل الميتة ولا يصيد الصيد وذلك اي دليل وان كان
الشئ جهادك وتعال لم يرضى المحرم اي لم يرض على الرخصة لمحرم كما نص في حكم الميتة في
اكل الصيد ولا في اخذه من حال كذا في اكثر الشئ وفي بعضها في حال من الاحوال بل الملق الشئ
في قوله اسم ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم الاله ولم يستثن فيه ضرورة ولا غيرها وقد اخص
نصا في الميتة على حال الضرورة اذ قال عز اسم الله انما اضطرتم اليه وقال تعالى فمن اضطر
غير باع ولا عاظا ثم عليه الاله وايضا قال عليه بعد تصيده حكم الميتة وتصيده ايضا ممنوع
فكان فيه منعان فيكون الشئ محرما كما بسط البخاري قال صاحب المحلل وهو قول ابي حنيفة
والشافعي فحق الدر المختار يقدم الميتة على الصيد كذا في الاشياء من البرازية الصيد المذبح لول
اتفاقا قلت لعل المراد اتفاق الحنفية والافاضلة خلافا فيته عدلا لفته وفيها تفصيل عند
الماكية كما بسط الدردير وقال ابن الهام لو اضطر محرم الى اكل الميتة او الصيد يأكل الميتة لا الصيد
على قول زفر لفته وجبات حرمة عليه وعلى قول ابي حنيفة والي يوسف يتناول الصيد
ويؤذي الجزاء لان حرمة الميتة اغلظ الا ترى ان حرمة الصيد ترتفع بالخروج من الاحرام
فهي موقوفة بخلاف حرمة الميتة فعليه ان يقتصد اخف الحرمتين دون اغلظهما والصيد وان
كان مخلوقا للاحرام كمن عند الضرورة يرتفع الخطر فيقتله ويأكل منه ويؤذي الجزاء كذا في
المبسوط وفي فتاوى تاشيخ ان الحرم اذا اضطر الى ميتة وصيد فالميتة اولى في قول الجس
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والحسن يذبح الصيد ولو كان الصيد من لوزا حمارا فالصيد اولى
منه اكل الجزاء وتختلف اصحاب الفروع في ذلك ففي شرح الباب ولو اضطر
الحرم الى الصيد والميتة يتناول الصيد لان حرمة اكل الصيد مما اختلف فيه من اصله بخلاف
اكل الميتة فالصيد اكل في الجملة من الميتة لا سيما وهو قابل لتهار كذا في الفاروق والي الدر المختار
ويقدم الميتة على الصيد قال ابن عابدين اي في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
والحسن يذبح الصيد والغنم على الاول كما في الشريعة لانه ويحرم البحر ايضا بان في اكل
الصيد ارتكاب حرمتين الاكل والقتل وفي اكل الميتة ارتكاب حرمة اكل فقط والخلاف
في الاولوية كما هو ظاهر قول البحر من الثانية فاليتة اولى الجزاء وتقدم قريبا عن الاشياء من
البرازية الصيد المذبح لول اتفاقا ١٣

الميتة فقال بل يأكل الميتة وذلك ان الله تبارك وتعالى لم يرد خص المحرم في اكل الصيد ولا في اخذه على حال من الاحوال وقد اخص في الميتة على حال الضرورة قال مالك واما ما قيل من الصيد فلا ياكل اكله لحلال ولا لمحرم لانه ليس يذكي كان عطا او عطا فاكله لا ياكل وقال مالك قد سمعت ذلك من غير واحد قال مالك في الذي يقتل الصيد ثم يأكله انما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه امر الصيد في المحرم قال يحيى قال مالك كل شئ صيد في الحرم وارسل عليه كلب في الحرم فقتل ذلك الصيد في الحل فانه لا ياكل اكله وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد فلما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحل فيطليه حتى يصيده في الحرم فانه لا يؤكل وليس عليه في ذلك جزاء الا ان يكون ارسله عليه وهو قريب من الحرم فان ارسله قريبا من الحرم فعليه جزاءه الحكم في الصيد قال يحيى قال مالك قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ

قول مالك في مقدار العريب كما سيأتي بيانه فان ارسله قريبا من الحرم فعليه جزاءه وقد عرفت ان في كلام المصنف فروعا عديدة وهذه الفروع مختلفة عند المالكية ايضا فعلا من غيرهم قال الياحي قوله وارسل عليه كلب في الحرم الخ يمتنع وبين احد هما ان يكون الصائد في الحل والصيد في الحرم وانما ان يكون الصائد في الحرم والصيد في الحل فاما ان كانا في الحرم فافضله الجارح في الحرم او اهل فغلبه جزاءه لان الصيد قد كان محررا بحرمة البيت فاذا صاده او اخرج منه فافضله في الحل فقد انتك حرمة الحرم واخذ صيدا محررا ولو كان الصائد في الحل والصيد في الحرم كان بذلك حرمان ذلك المعنى موجود فيه فان كان الصيد في الحل والصائد في الحرم فقتل ابن القاسم لا يجوز له الاصطيد و قال ابن الماجشون لرد ذلك وجه قول ابن القاسم لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن جاز المعنى ان هذه حرمة تمنع الاصطيد فوجب ان يكون الاشتياخ فيها حال الصائد دون الصيد ووجه قول ابن الماجشون ان الحرم لا يغير لفي الصائد وانما تأثيره وحرمة للصيد فاذا لم يجرم بحرمة الحرم جاز الاصطيد كما ينفع الحرم فقال الشيب ليس لحكم الحرم وردى ذلك من مالك وابن القاسم قال مالك والاصطيد فيه مباح اذا سئل من القتل في الحرم وقال ابن الماجشون ان كل ما يسكن يسكن في الحرم ويتحرك يخرج فان حكمه حكم الحرم وقال القاري في شرح الباب لوردى حلال من الحرم صيد الحل فغن خلا فلا يفر ولا يخرن لوردى من الحل الى صيد الحرم ولوردى صيد في الحل فغلب قاصدا به الصم في الحرم فمن في البداية والحادى قال محمد بن جوقر الى حفيظه فيا اعلم وقال المكرمانى عليه الجواز ولا يؤكل وهذه المسئلة مشتقة من اصل الى حفيظه لان عنده الجبش في الرمي حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل لاني في هذه المسئلة احتياطي وجوب العنان لانه اجتمع فيه جزمه الموجب والسقط فخرج جانب الوجوب احتياطا وصرح في المبسوط انه لا يجرم جزاءه ولكن لا ياكل تناوله وعلى هذا ارسال المكب ولورده في الحل واصابه في الحل فدخل الحرم فاست فيه لم يكن عليه جزاء ولكن لا ياكل اكله احتياطا وفي الكبري على اكله قياسا وبكره استحسانا ولو كان الرمي في الحل والصيد في الحل الا ان بينهما قطعية من الحرم فربما السهم لاشي عليه ولا بأس باكله ايضا لان الرمي والا صابه حصلا في الحل ووردى في الحرم اذا لم يصيب الصيد لا يكون اصطيدا في الرمي كذا في المبسوط الخ

قوله لا تقتلوا الصيد هو كل حيوان متوشق وقبده الشافعي بالماكول وانتم حرم محرمون ومن قتل منكم متعمدا الاكثر من انه ليس بتقيد لوجوب الجزاء فان العام والمحل في فيه سواد بل لغول ومن ما دقتهم الشاة فلا ثم مقيد بالاشهر ولان الآية نزلت فيمن تعمد ولان الاصل العمد والخلاف في الجوارش ما قتل كاس من النعم اى شبيه في الخلقة يحكم به اى مثل ما قتل ذوا عدل منهم لها خلقة مميزة بها اشبه الاصطيد والجملة صفة جزاء واعتبر الوحيه المماثلة بحسب القيمة بهيا حال من المادي به او من جزاء بلخ المعجزة وصف به بهيا لان اضافته نغذية او كفارة عطف على جزاء طعام ساكنين بيان او بدل منه من غالب قوت البلد ما يساوى قيمته البلد لكل ساكنين مدهمنا الشافعي و مالك ومذاهب عندنا حفيظه او عدل ذلك صيا ما او ما سواه من الصور فيصوم عن طعام كل سكين يوما ليندوق وبان امره اى فعلية الجزاء واجبة ليندوق ثقل ما نخل من تلك حرمة الاحرام وكلية او للتخفيف عند الشافعي والى حفيظه والجمود للتبويب عندنا مالك

قوله يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد قال الرازي في الكبري في السرد بالصيد قولان الاول انه الذي تؤخذ سواه كان ما كولا ولم يكن فعلى هذا الحرم اذا قتل سبعا لا يؤكل منه ولا يعاد به قيمة شاة وهو قول الى حفيظه وقال زفر يجب بالغنا ما بلغ الشاة ان الصيد هو ما يؤكل لحمه فعلى هذا لا يجب العنان في قتل السبع وهو قول الشافعي وسلم الوحيه هذا لا يجب العنان في قتل الفواسى الخس قال الياحي والدليل على ما تقول قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما والصيد اسم وضع على متوحش بصطاد وسواه كان ما يؤكل لحمه او لا يؤكل ولذلك يصح ان يقال اصطاد فلان سبعا كما يقال اصطاد طليا الزوا في البرية الصيد هو المتوحش في اصل الخلقة قال صاحب الغاية لافرق في الصيد بين المملوك والمباح والمأكول وغيره لتناول اسم الصيد ذلك كله الحرم وانتم حرم من محل نصب على الحال من فاعل تقتلوا وحرم جمع حرام

له قوله واما ما قيل من الحرم اى ما دام الحرم صيدا او ذبح من الصيد الذي صاده غيره قال الدردير ما صاده محرم فاست بصيده بسمه او كبره او ذبحه ولو بعد حلاله اذبحه وان لم يصده ميتة على كل احد الخ فلا ياكل اكله لحلال ولا لمحرم لانه ليس يذكي بل ميتة قال الياحي وبهذا قال ابو حفيظه وهو وجه قول الشافعي وله قوله آخر ان يترك القتل ياكل من الحرم خطأ او عمد فان ذلك سواء في المنيق قال الياحي قتل الصيد في حالة الاحرام حرام بلا خلاف وبسبب الجزاء يقتل لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وسواء في ذلك كان القاتل ناسيا او عمدا او ميتة في القتل او عمدانا لان الصيد مضمون بالاخطاء كحرمة الاموال فيستوى فيه احوال وقيد العمدية في الآية المذكورة اما لان مورد المعنى فيمن تعمدوا لان الاصل فعل العمد والخلاف ملحق به للتخليط وقال الزهرى نزل الكتاب بالعمد جازات السنة بالخطأ وقال جابر المراد بالمتعمد القاصد الى قتل الصيد النسي لا حراما فاما المتعمد يقتل الصيد مع ذكره لا حرامه فذاك امره اعظم من ان يكفر وقد بطل احرامه وهو مذنب غريب الخ فافكر لا ياكل اى لاحد لانه ميتة

قوله وقد سمعت ذلك من غير واحد من العلماء انشاده الى انه لم ينظر وبذلك وزيادة انشبه عن مالك من كنت اعدى به والتعلم منه دليل على انه اخذ ذلك عن مشائخه وقد تقدم ان جود السلف والخلف على ذلك

قوله قال مالك في الذي يقتل الصيد ثم يأكله انما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه قال الياحي وهذا كما قال ابن من قتل الصيد فقد وجب عليه جزاءه لقتله لانه اكل من اكله بعد ذلك فلا جزاء عليه في جزاء الاول وهو الذي وجب بالقتل وبهذا قال الشافعي والابو يوسف ومحمد وقال ابو حفيظه في قتل جزاء كامل وفي الكرمات ما اكل وقال عطارد من ذبح صيدا ثم اكله فعليه كفارة الجزاء وقال ابن قدامة اذا قتل الحرم الصيد ثم اكله فمقتل دون ذبحه الاكل وبه قال مالك والشافعي وقال عطارد ابو حفيظه يعصمه لاكله ايضا والى حفيظه ان حرمة باعترافه كونه ميتة كما ذكرنا وباعتبار انه محظور احراما لان احرامه هو الذي اخرج الصيد من الحيولة والذبح عن الآية في حق الزكوة فصارت حرمة تناول هذه الوساكلا معانته الى احرامه بخلاف محرم آخر لان تناوله ليس من محظورات احرام الحرم قال القاري في شرح النفاية في الخلاف اذا اكل بعد الجزاء واما اذا اكل قبله فغير محل فيه ما اكل في الجزاء اتفاقا الخ كذا قال عامة شراح البداية وغيرهم وحكى القاري في شرح الباب عن ابو جرة قيل على الخلاف ايضا وقال القدرى لا روية في هذه المسئلة فيجوز ان يقال يلزمه جزاءه او لا فيجوز ان يتدخلا الخ فقلت لكن العامة على الاول قال ابن الهام تمت قول صاحب البداية فعليه كفارة ما اكل عندنا حفيظه يحيى سوادى مشون المزبور قيل الاكل غير ان اوى عليه فمن ما اكل لمعده به بالغنا ما بلغ وان كان اكل قبله دخل ضمان ما اكل في ضمان الصيد فلا يجب له شئ بانفراذه الخ

قوله امر الصيد في الحرم قال الوقي في المنقح صيد الحرم حرام على الحلال والمحرم والاصل في تحريم صيد الحرم النص والاجماع اما النص فاروى عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤكل من ثمره الا ما اكله الله الحديث وفيه ولا ينظر صيدها شافعي عليه واجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم وما يجرم ويعصم في الاحرام يجرم ويعصم في الحرم وما لا الا شيتين احداهما القتل مختلف في قتله في الاحرام وهو مباح في الحرم بلا اختلاف والثاني صيد الحرم مباح في الاحرام بغير خلاف ولا ياكل صيده من بلاد الحرم وعموده ذكره جابر بن عبد الله بن عمرو قوله صلى الله عليه وسلم لا ينظر صيدها ومن احمد روية اخرى اذ مباح الخ مختصرا

قوله قال مالك كل شئ صيد ببناء الجمل في الحرم سواء كان الصائد حلالا او محررا وارسل ببناء الجمل عليه كلب ونحوه في الحرم سواء كان المرسل ايضا في الحرم او في الحل فقتل المكب ذلك الصيد في الحل بعد اخراجه من الحرم فانه لا ياكل اكله لاحد في الصور كلها وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد في جميع الصور فاما الذي يرسل ببناء الفاعل عليه مطعون على الصيد حال كونها اى المرسل والصيد كلبها معا في الحل فيطليه اى يشاقب المكب الصيد حتى يصيده بعد الدخول في الحرم فانه لا يؤكل ايضا لانه اذا دخل في الحرم صار من صيده ومن دخله كان امنا ولكن ليس عليه جنيته في ذلك جزاء لانه لم يرسله في الحرم ولا الى الحرم ودخول المكب الحرم ليس من فعله الا ان يكون الصائد ارسله اى المكب عليه اى على الصيد وهو قريب من الحرم واختلف

حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمَةِ بِكَفَّ بِهِ دَوْعُ بِلٍ وَأَعْدِلْ مِنْكُمْ هَذَا يَابَالِغَ الْكِبَرَةِ أَوْ كِفَاةً طَعَامُ

يهدر ولا إلى حفيضة والي يوسف ان المثل المطلق هو المثل صودة ومعنى ولا يلائن المثل عليه فقل على المثل معنى كونه موهودا في الشرع كما في حقوق العباد او كونه مراديا لاجماع اهلنا فيه من التيميم وفي حنيفة التخصيص والمراد بالنص والنظر اعلم فجزاؤه قيمته ما قتل من النعم الواسع واسم النعم ينطلق على الوش والالاهل كذا قال ابو بريدة والاصم والمراد بما روي بالتيميم به دون ايجاب التيميم قال صاحب الحاشية قوله والمراد بما روي جواب اى عن مستدر لم يعنى ان ايجاب التيميم على النعم عليه وسلم والصحابة بهذه النظر لم يكن باعتبار ما عايناهم اذ لا مماثلة بين النص والثاة خلقته وانما كان باعتبار التقدير بالقيمة انتم كما لو ادعيا باب الوش فكان لا ولا عليهم من البسر وبنظر قول على في ولد الغرور يملك الغلام بالنظام والجارية بالجارية والمراد القيمة ١٣ قوله يحكم به اى بالمثل اذ الجزاء لقولان لاهل التقدير بناء على خلافهم في الفروع فها قولان للفقهاء واهل شيوخ مشائخنا الشافعية والاشعرية في المسوى الكلام على قوله تعالى مثل ما قتل من النعم الاية فقال عنه على قول ابي حنيفة يجب على من قتل الصيد جزاء هو مثل ما قتل اى مماثلة في القيمة يحكم بموت مماثل في القيمة وذاعل ما قتل من النعم حال كونه بهيا واما كفارة طعام ساكن وعلى قول الشافعي يجب على من قتل الصيد جزاء ما ذك الجوز مثل ما قتل في الصورة والثلث يكون هذا المثل من جنس النعم يحكم بثلثته وذو عدل يكون جزاء حال كونه بهيا واما ذك الجوز كفارة الخ ذواعل يعنى حكمان عادلان وذو اختيار ذو معنى صاحب منكم اى من المسلمين قال الرازي في الكبير ارجع به من مصر قول ابي حنيفة في ايجاب القيمة فقال التقويم هو المحتاج الى النظر والاحتساب واما الخلفه والصورة فشا به ذاعلة لا يحتاج فيها الى الاحتساب وجوابه ان وجهه الشافعية بين النعم وبين الصيد مختلفة وكثير فلا بد من الاحتساب في قيمة الاقوى من الاضعف الخ ١٤ قوله بهيا حال من جزاء ما مضى على المصدر اى يهدر بهيا او مضى على التيميم كذا في الجمل فقال ابو الوضوح مقدرة من الضمير به والى ما يهدى الى الحرم من النعم وتقدم قربان الى المالكية استدعوا بهذا على انه يجب في الصغير والكبير وفي العيب الصحيح قال الباجي ظاهره يقتضي ان يكون ما يخرج من النعم جزاء من الصيد مما يجوز ان يهدى وهو الجوز من العناب والشم من غيره وهذا قال مالك وجميع الصحابة الخ وتقدم ايضا ما اجاب به الموفق بان الهدى في الاية مجتزأ بالمثل الخ وكذلك عند الشافعية لا عبرة في المخرج بين الاصححة وقال الجصاص قد يختلف في السن الذي يجوز في جزاء الصيد فقال ابو حنيفة لا يجوز ان يهدى الا ما يجزى في الاصححة والا حاصدا فقال ابو يوسف ومحمد يجزى الجفيرة والعناق على قتل الصيد والليل على صحة القول الاول ان ذك بهى يتعلق وجوبه بالاحرام وقد انفقوا في سائر السدايات لم يتعلق وجوبها بالاحرام انما لا يجزى منها الا ما يجزى في الامانة وايضا لما ساءه الشدة لتعلق به اى على الاطلاق كان بمنزلة سائر السدايات المطلقة في القرآن فلا يجزى دون السن لذل في ذكرنا ذهب ابو يوسف ومحمد لما روي عن جماعة من الصحابة ان في اليربوع جفيرة وفي اللانثب عناق فاما ما روي عن الصحابة في ان ثران يكون على وجه القيمة الخ وفي السداية البراءة ابي حنيفة والي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه وفي اقرب المواضع منه اذ كان في برية فيقوم ذواعل ثم هو يميز الفداء ان شاء يشاء بها بهيا وذك ان بلغت بهيا وان شاء اشترى بها طعاما وتصدق وان شاء مام وقال محمد والشافعي يجب في الصيد النحر فها النظر في الطيب شاة وفي اللانثب عناق وفي اليربوع جفيرة وقال ايضا اذا وقع الاختيار على الهدى يهدى ما يجزى به في الاصححة ان مطلق اسم الهدى منصرف الير وقال محمد والشافعي يجزى فداء النعم فيما لان الصحابة او جوعنا فها وجفيرة وعند ابي حنيفة والي يوسف يجوز الصفاصل وجه الطعام يعني اذا تصدق الخ قال ابن الهام العناق الاثني من اولاد المعروفين البذرع والجرع ما يبلغ اربعة اشهر من العناق الخ وقد عرفت من هذا ان عبرة بالسن عند محمد والشافعي واحد ولا بد من السن الذي يجزى في الاصححة عند الشافعي من الخنثية وملك روم لكن الصغير يجزى بالكتبه وملك خلافا لملكها تقدم في مسائل المأثرة مفضلا بها بالغ الكعبة صفة بهيا والاحاقفة لفظية اى واصلا ليسا وقال الجصاص بوجه الكعبة ذك في الحرم لا خلاف في ذك الخ وكذا قال غير واحد من ائمة الفقه والتفسير منهم الرازي في الكبير اذ قال سميت الكعبة كعبة لارتعاها وترجها العرب ثم سمي كل بيت مربع كعبة والكعبة انما تدعى بها كل الحرم لان الذبح والنحر لا يقتضيان في الكعبة ولا عندها طائفا ونظر هذه الاية قوله تعالى ثم جعلنا البيت النبى ومعنى بوجه الكعبة ان يهدى ذك الحرم وان المعنى في قوله بهيا بالغ الكعبة انما لا بد من النحر مكة احسانا منه ساكنهم وفقراتهم وكان ملك يقول انما المعنى في قوله بهيا بالغ الكعبة مكة وكان لا يجزى لمن حرمه به في الحرم الا ان يحرمه مكة وقال الشافعي والابو حنيفة ان حرمه في غير مكة من الحرم جزاءه الجوز كفارة طعام ساكن ١٥

يقال رجل حرام وامراه حرام واختف المفسرون فقول معناه وقد احرمت بعد الفسكن
وقيل دخلتم في الحرم وقيل سهارا فان كانت امتهه القماء ومن قتل احد تعالى في ذلك القتل
دون الذبح التعظيم قاله الرواقي والبصنادي وغيرهما وقال الجصاص في احكام القرآن انه
يبدل على ان كل ما يقتل الحرم فهو ذك لان تعالى ساه وقتلا والمقتول لا يجوز اكله وانما
يجوز اكل المذبح وما ذك لا يسمي مقتولا وكذلك قول صل الله عليه وسلم حسن يقتلهن الحرم
في الحبل والحرم دل على ان هذه الخمسة ليست مما يוכל لان مقتول غير مذك ولذا قال اصحابنا
من قال بشر على ذبح شاة على طيرة ان يدبح وقولنا الله على قتل شاة لم يلزمه شي الخ وهذا
الماحط المهمة في هذا اللفظ وان في ما قال الجصاص ان قوله تعالى من قتله ينقل الواحد
الخامة اذ قتلوا في ايجاب جزارنا على كل واحد لان يتناول كل واحد على جازي ايجاب
جميع الجزاء عليه والدليل على قوله تعالى من قتل مؤمنا خطأ فهو مجرم بقية مؤمنة قد اقتضى ايجاب
الرقبة على كل واحد من القاتلين الى اخرها بطر مقتلا والمسئلة خلافه سبحانه بنا بعد
تفسير الآية في قول ما لك الامر عندنا ان من اصاب الصيد وهو محرم حكم عليه بالجواز وان
ما قال الاذي في تفسير الجبران قوله تعالى لا تقتلوا فيه المنيح من القتل ابتداء والسبع منه
تسببا فليس لان يشترط الى الصيد ما دام محروما بالاسلح ولا بالجواز من الكتاب
والطير وسوا كان صيد الحلال والحرم الخ والراجح ان الكتابة راجعة الى الصيد وهو بعمومه
يتناول جميع الثوا مفروجه كجوهي وجوب الجواز لجميع انواع الصيد خلا فالقوله الموافق
لا خلاف بين اهل العلم في وجوب ضمان الصيد من الطير الا على من واؤدانه لا يمتنع ما
كان اصغر من الطير لان تعالى قال فبما مضى قاتل من النعم وبهذا لاشل لدون عموم قوله
تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الخ وسواء في ذنبه ما اصاب من الطير والوحش
منه معلق بمخدوف وقع حاله من قاتل قتله اي كانا شتمتكم شتمها حاله من ايضا وتقدم ان
قيد الصيد لا مترادف له الجوز خلا فال لاهل الظاهر ١٣

قوله فجزاها في فدية جسد
 مثل ما قتل من النعم في الجلايين عليه جزاء هو مثل ما قتل من النعم قال صاحب الجمل
 قوله من النعم حال من مثل اوصفه له واخير فان عن البنية ان ذى قدره الشارع المؤدى
 المراكز من النعم حال من العنبر في قتل اذا المقتول يكون من النعم حال لجزاء الم
 سائق في كلام صاحب البداية ان المراد ما قتل من النعم الوحش والاشياء في المراد
 بالماثلة وهي باعتبار الخلق والبيئة عنه فالك والاشياء وباعتبار القيمة عنه اي
 حقيقته فقال يقوم الصيد حيث صيد فان بلغت ثمن هدى يتخير بين ان يهدى ما قيمته
 قيمته وبين ان يشتري بها لها فيعطى كل مسكين نصف صاع من بزازا صاعا من
 غيره وبين ان ييومن عن طعام كل مسكين يوما وان لم يبلغ يتخير بين الاطعام والصوم
 كذا في البيضاوى وقال ابو السعد وان النعم اوجب المثل والمثل المطلق
 في المكاتب والشيء واجاز الامم والمقتول يدايه الما مثل موهبة ومنى ولما مثل بموهبة لا ماضى فلا
 امتبار له في الشرع اصلا واذا لم يكن الاداة الاول اجماعا فعيثت اداة الثاني تكون محمودا
 في الشرع كما في حقوق العباد لا يري ان المماثلة بين افراد لوع واحد مع كونها في غاية
 القوة والقول لم يعتبرها الشرع ولم يجعل الحيوان عند الاغلاف معنونا لفرد آخر
 من نوعه ما مثل لو في عامة الادوصاف بل معنونا بغيره مع ان النعمون عليه في امثاله انما
 هو المثل قال تعالى فاعنه ولا عليه عطل ما عني عليك فحيث لم تعتبر تلك المماثلة القوة
 مع تيسر معرفتها وسولة مراعاتها فلا لا تعتبر ما بين افراد الروع مختلفة من المماثلة
 الضعيفة الغنية مع صعوبة ما فذهها وتسهلها فكله عليها ادلى واخرى ولان القيمة
 قد اريدت فيها لا نظير لاجماع فلم يبق غيره مراد اذا لا نعوم للشيء في مواقع الاثبات و
 المراد بالردى ايجاب التطهير باعتبار القيمة لا باعتبار العين ثم الموجب الاصل
 للجنابة والجزاء المماثل للمقتول انما هو قيمته كمن لا امتبارا له بعد اليان اليها ليصرفها الى
 المصالح ابتداء على باعتبارها كجعلها مباحا فيقدر بها احدى النصال الثلث فيقيمها
 مقاما الى اخرها بسطة في السلاية الجزاء عندا الى حقيقته والى يوسف ان يقوم الصيد في
 المكان الذي قتل فيه او في الواضع منه اذا كان في بر في يقومه واعدل ثم هو يتخير
 في الفداء ان شاء اتباع بها بديا وذبحه ان بلغت بديا وان شاء اشتري بها لها ما تصدق
 على كل مسكين نصف صاع من بزازا صاعا من تمر وان شاء صام وقال حمدا والاشياء يجب
 في الصيد النظير نظير نظير فيبقى شاة وفي الدرب عنان وفي البر بولوع جفرة وهي
 التي بلغت الدربة اشترى وفي العامة بده في قوله تعالى فجزاها مثل ما قتل ومثل من النعم
 ما يشبه المقتول مودة لان القيمة لا تكون نجا والعامة اوجبوا النظير من حيث الخلق
 والنظر وقال من الشاة عليه وسلم الضيق صيد فيه شاة وليس نظير عنه محمد تجب فيه
 القيمة مثل العصفور والحمام واشباهها واذا دعت القيمة كان قوله كقولها والاشياء
 يوجب في العامة شاة ويثبت المماثلة بينها من حيث ان كل واحد منها يوجب

المحرم في قتلهم جناح الغراب والحداثة والعقرب والفأرة والكلب العقور **مسألة** كك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليهما العقرب والفأرة والكلب العقور والحداثة
 والغراب **مسألة** كك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم
 الفأرة والعقرب والغراب والحداثة والكلب العقور **مسألة** كك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم **مسألة** كك
 يعني قال مالك في الكلب العقور الذي أمر بقتله في الحرم أن كل ما عقرو الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والغمر الغنم

له قوله والفأرة بضمزة سائسة
 وتسمل قال الما فظ لم يختلف العلماء في جواز قتل المحرم إلا ما حكي عن إبراهيم النخعي فإنه
 قال فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرا ابن السكيت وقال بظلال السنة وظلال قوله
 جميع أهل العلم ونقل ابن شاذان من المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتكلم من
 الأذى المقتلة وتقدم في العقرب أن الدردير لم يملك الخلاف فيها بل أطلق الاستثناء
 ثم قال الما فظ والفأرة أنواع منها الجرذ بالجميم بوزن عمرو الخلة بفتح المعجمة وسكون الهمزة وفاءة
 الأبل وفأرة المسك وفأرة النبط وحكما في تحريم الأكل وجواز اقتل سوار الخ وقال البيهقي
 هي أصناف الجرذ والفأرة معروفان وهما كالباموس والبقرة ومنها اليسايج والزباب والفند
 فالزباب مسموم والخلد عوى وفأرة البعش وفأرة الأبل وفأرة الكلب وفأرة النطاق وفأرة البعش
 وهي النوايسقة ويحرم أكل جميع أنواع الفأرة إلا اليسايج وسوار الفأرة يورث النسيان المذموم
 المدبرة الفأرة الأبلية والوحشية سوار والضرب والبزورع ليسا من الخمس المشقة لأنها لا يسهل قتلها
 بالأذى الم ١٣ **له** قوله والكلب العقور قال الما فظ الكلب معروف والأشئ كلبته
 واختلف العلماء في المراد به هنا بل وصفه بكونه عقورا مفهوم أم لا فروعى سعيد بن منصور
 بإسناده عن من أبي هريرة قال قال الكلب العقور لا يدرى من سفيان عن زيد بن أسلم أنهم
 سأله عن الكلب العقور فقال أي كلب أعقر من الحيوة وقال زفر الزبادي
 العقور بهنا الذئب خاصة وقال مالك في المؤطائل ما عتر ساس وعدا عليهم وأخافهم
 مثل الأسد والنمر والغمد والذئب هو العقور وكذا نقل أبو عبيدة عن سفيان وهو قول
 الجمهور وقال أبو عبيدة المراد بالكلب بهنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في ذلك الحكم
 سوى الذئب وقال النووي اتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور المحرم والمسال
 في الحل والحرم واختلفوا في الرأفة فيقتل هذا الكلب المعروف خاصة حكاها القاضي عن
 الأوزاعي وأبو عبيدة والحسن بن صالح والحقوا به الذئب وحمل زفر الكلب على الذئب
 وحده وقال الجمهور ليس المراد بخصيص هذا الكلب بل المراد كل ما عقر من سباع كاسبع
 والنمر وما في الثوري والشاذلي وأحمد وغيرهم ومعنى العاقر المارح الم ١٣ **له** قوله
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قتلن وهو محرم فلا جناح
 عليه أي لا إثم عليه ولا ذنبه العقرب والفأرة والكلب العقور والحداثة والغراب
 أما والمنصف بهذا الحديث لا فائدة أن لفيه شيئا أخر وحله أراد تقوية رواية تافع
 الرازي على أن ابن عمر سمعه بدون الواسطة وخالفنا لزيد بن جبير وسالم كما تقدم في أول
 حديث تافع قال الما فظ أودعه البخاري في بدء الخلق وساق نسخة مثل تافع وكذا
 أخرجه مسلم من طريق أسنجيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار وأخرجه أحمد من طريق
 شعبة عن محمد بن عبد الله بن دينار فقال البيهقي بدل العقرب إلى أخره ١٣ **له** قوله
 أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم أما لا يذنبه الحديث الذي فيه الحديث
 وأما لما رواه من العقرب وقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل البيهقي في من
 عند نزول والمرسلات كما أخرجه البخاري في التفسير قال الألب وقد مرع النبي عن قتل
 حيات اليهود بل أنزله فوخصص لعموم أحاديث الباب ولا نذر عنه مالك
 في حيات يهود المدينة أكثر من حيات يهود غيرها وحكي العين اختلاف السلف
 في مسألة الأندلس فادع إليه ١٣ **له** قوله قال مالك في تفسير الكلب العقور
 الذي أمر بقتله في الحرم أن كل ما عقرو الناس أي جرحهم وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد من
 السباع معروف جمع أسود وأسود أسدا ولا نفي أسمة والنمر بفتح النون وكسر
 الهمزة ويجوز أن سكان الهم مع فتح النون وكسر هاء عذب من السباع فيه طبع من الأسد

الأنه أصغر منه وهو منقط الجلد نفضا سودا وبياضا وهو نجس من الأسد لا يملك
 نفسه من الغضب حتى يبلغ من شدة عنفه أن يقتل نفسه وزعم قوم أن النمرة لا
 تصنع ولها ألا حلقا نجسة وفي طبع مداوة الأسد والنمر بينهما سجال قال الدردير
 وفي لغات الصراح نمر يملك ويمدوا والغمد بكسر الغاء وسكون الما قال الدردير زعم
 ارسطو أنه يتولد بين نمر وأسود مزاج كزاج النمر وفي طبعه مشابهة لطبع الكلب في
 أدائه ودوائه ويضرب بالغمم المثل في كثرة النوم ويصا بالاصوت الخن ومن
 خلقه أنه يأش لمن يحسن إليه الأذى في لغات الصراح فهد يوزجها إلى والذئب يمز
 ولا يمز وأصله النمرة يطلق على الذئب والأشئ وربما قيل ذئبة بالهاء وعجيب أمره
 أنه ينأى بأحد مقلبه والآخرى يقتل حتى يكتفى العين النائرة من النوم فيفتنم ديام
 بالأشئ ليعتسر باليقظي ويستريح بالناشئ فهو الكلب العقور وهذا قال الشاذلي
 وأحمد وقال الأوزاعي وأبو عبيدة المراد بالكلب الغروف خاصة كما تقدم في تفسير
 الكلب العقور في الحديث المتقدم وأما ما كان من السباع لا يبعد عن الضيق وفي النسخ
 المندي من الضيق وهو بفتح الباء لغة قيس وسكونها لغة يميم وهي أشئ وقيل يقع على
 الذئب والأشئ وربما قيل في الأشئ منهية قاله الأوزاعي واختلف أهل السنة في ترجمته فقول
 من أن ذئبا وقيل بجوزا الشلب يقع على الأشئ والذئب وتخص بشلبان بضم الشا واللام
 قال ابن الأثيري وقال غيره يقال في الأشئ تحلية قاله الأوزاعي ويقال له في السندية
 لومطى والمراد لقط (السور) والأشئ برة قاله الأزهري وقال ابن الأثيري يقع
 على الذئب والأشئ وربما دخلت فيها الباء وما انضج من السباع قال الأزهري يقع
 السبع على كل ما له ناب يعدوه ويقتسر كالذئب والغمد والنمر وما الشلب فليس
 يسبع وإن كان له ناب لأنه لا يعدوه ولا يقتسر وكذا الضيق وعلى بلفظه هما في السباع
 يجوز إطلاقه المشابهة للسباع في الناب وإن لم يقتسر به قاله الأوزاعي في فلا يقتلن المحرم
 فإن قتل فداه في سنة وداه فالعلة في قتل الذئب والذئب في السنة وما في معناها
 عند مالك كونهن سوديات فكل موزيجو لمحرم وفي الحرم قتله لا ذنبه وما لا فظا ل
 الباجي لم يختلف قول مالك في الأسد والنمر والغمد يجوز لمحرم قتلها واختلف قوله
 في الذئب وروى عنه أباه ذلك ومنعوه وجاباه لما فيه من الاختلاس وذكره الضرير
 والأشئ كالعقرب ولأن اسم الكلب العقور يتناول فوجب حمل على عموم وجه
 المنع أنه لا يضمن قاتلا بالعقروا التفرس وإنما يفعل ذلك في النادر وعند الغزاة بعقار
 المواشي فاشبه الضيق وأما الضيق والشلب والنمر وما اشبهها من السباع فلا يقتلن المحرم
 فإنه من جنس الحيوان المستوحش الذي لا يقتل بالضرر غالبا بل يضر من الإنسان إذا راه
 الخ دام عند النفية فقال ابن الهمام يمتحن من حيد البر بعضه كالذئب والغراب والحداثة
 وأما باقي الفواسق فليس بصيود وأما باقي السباع فالمقصود من عليه في ظاهرها رواية
 أنه يجب بقتلها الجواز لا يجاوز شاة أن ابتدأ المحرم فإن ابتدأ بالآذى فقتلها فلا شيء
 عليه وذلك كالأسد والغمد والنمر والصقروا بالآذى وأما صاحب البداء فقتل البري
 أي ما كوله وغيره وإن في أي ما يتدنى بالآذى غالبا كالأسد والذئب والنمر والغمد والي
 ما ليس كذلك كالضيق والشلب فلا يكل قتل الأول والأخير إلا أن يصول ويحل قتل
 إن في ولا شيء فيه وإن لم يسل وجعل ورود النص في الفواسق ورودا فيها دلالة ولم
 يملك خلافا في ذكره حكما يفتدأ سكوتا فيه ثم رأيت أنه رواية من أبي يوسف قال في
 فتاوى قاضي خان ومن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهرها رواية
 السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب والبهيمة والحر وفي الدرا مختار أن
 قتل المحرم صيدا فعليه جزاء ولو سبعا غير صائل الم ١٣

والذي ثبت فهو الكب العقر فاما ما كان من السياح لا يحد ومن الضبغ والشلب والهزوما شبه من السياح فلا يقتل من الحرم
فان قتله فداه قال مالك واما ما ضرم من الطير فن الحرم لا يقتله الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم الغراب والحدأة فان قتل الحرم
شيئا من الطير سواء فداه ما يجوز للحرم ان يفعله **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث
التميمي عن ربيعة بن ابي عبد الله بن الهذيل انه رأى عمر بن الخطاب يُقَرِّد بغيره في طين بالسقياء وهو محرم قال مالك وانا اكرهه
مسألة عن علقمة بن ابي علقمة عن امه انها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسئل عن الحرم يحكي جسمه
فقال نعم فليحككه وليشد وقال عائشة لو ربطت يداي ولما جدد الرجل ليحككت **مسألة** عن ايوب بن موسى ان عبد الله
ابن عمر نظر في المرأة الشكوى كان بعينيه وهو محرم **مسألة** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يكره ان ينزع الحرم حائض او فرادا
عن بريدة او غيره قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك **مسألة** عن محمد بن عبد الله بن ابي مريم انه سأل سعيد
ابن المسيب عن طفولة انكسر وهو محرم فقال سعيد اقطعه **قال** وسئل مالك عن الرجل يشك ان اذنه من البان الذي

بالك الشديد ولو ادمى الخوف في المسوى من العالمين اذ امك فليرفق بحكم
خوفان من ثمر الشعر وتقل العقل فان لم يكن في رأسه شعر فلا بأس بحكم الشد يد الخ
مسألة قول ابن عبد الله بن عمر نظر في المرأة بالكر معروفه مغلقة من الرؤية جدهم
ومالك اذا في العراج فقال الحمد كساة ما تراثت فيه ويقال لري في المندية انجته
الشكوى بالقصر مصدر وفي رواية شكوا بالنون مصدر ايضا في مرض كان بعينه
وهو محرم قال ابي جابر انه استباح ذلك للذة العلة ويحتمل ان يكون المحرم سبب
نظره فيها كان شكوا لانه ليس في النظر في المرأة ما ينسب من اجل الاحرام لان نظر الانسان
الى جسده كله مباح في حال احرامه الا في العاشق عن المحمل وعند ابن ابي شيبة عن ابن
عمر ابن عباس لا بأس بالمرأة المحرم قال الزقاني ويكره عند مالك بغير ضرورة مخافة
ان يرى شعثا فيصلي **مسألة** قول ابن عبد الله بن عمر كان يكره ان ينزع الحرم حائض
بفتحين قال الحمد الصغيرة من القردان او العنقة عند اوقادوا بوزع غراب ما يتعلق
بالبحر ونحوه وهو كالنمل للانسان عن بغيره اما لو ركب القرد على نفسه فلا بأس ان يرفعه
لان ليس مما يتولد من الانسان لا في بعض الشئ المندية بعد ذلك او يحل وتب في
المواشي ليس بذلك الا في نسخة الشرح الخلف وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية ولا
المصنف وذكر في المحمل بدل او يحل وقال او للتونج الاشك الإقال مالك وذلك اي
ماروي عن ابن عمر ان اكرهت احب ما سمعت الى يتعلق باحب في ذلك اي في مسئلة
القرد بخلاف ماروي عن ابيه في اول من تفرقه وبذلك لا أثر لمسك لا مام مالك في ما
اختره كما تقدم في اول الباب وقال محمد بن مطاوعة بعد ذلك قول عمر بن الخطاب احب
الي في ذلك من قول ابن عمر **مسألة** قول ابن عمر سأل سعيد بن المسيب عن نظره
بالنعم ناغم من حمرة الخفاد وظهوره واذا فسر كذا في الصريح قال الراغب النظر يقال في الانسان
وفي غيره قال تعالى كل ذي كفري ذي خالب انكسر وهو محرم وقد بقي شئ منه معلق
فقال سعيد اقطع قال ابي جابر وقد رواه ابن وهب اخبرني مالك عن عبد الله بن ابي
ريم قال انظر في وانا محرم فقل قل اذا في قد بيت الى سعيد بن المسيب فقال اقطع
به يد الله بك السر ولا يريدهم العرف فقلقت وذلك ان قطع النظر ممنوع للمحرم لان
ما له الا في القفاد والتفت المتبادل ليلول السفر والاحرام فان قطع فان ذلك معلق
عن ابن ابي هريرة ان يقطع ضرورة وان ان يقطع بغير ضرورة ولا ولا ينقطع معلق
قسمين احدهما ان يقطع لضرورة مختصة بالنظر والى في الضرورة
غير مختصة بالنظر الاول مثل ما ذكرناه ان يقطع النظر فيبقى معلقا بشئ ذي بركة يقطع
ولا شئ عليه فيه ولا تعلم فيه خلافا في المندية **مسألة** قول ابن عمر سأل سعيد بن المسيب عن نظره
مالك عن الرجل يمشي اذنه يقطع بغيره الاستغناء في اذنه من البان الذي لم يلبس
بكرا في جميع النسخ المصرية ومثني الزقاني وهو الصواب غنري وفي جميع النسخ
المصرية من المتن والشروح من الانبان التي لم يلبس وبذلك لا موضع فهو جمع لبن قال
الجدلين كل شجرة ما فيها الخوخ على البان يكون يعني اللبن المعروف ويراد به اللبن
بما رواه على الاول فهو من البون والالف واللام زائدة فان قال الحمد البان شجر وللب
ثمرة من طيب وجهه نافع للبشر والفض والكفت والحصف والبيق والسففة
والجرب وغير ذلك وفي المحيط بان يفتح الموحدة والفاء وسكون نون اسم عربي يقال له
في المندية بكاء واكثر ما يوجد في الجبال والبيش والغرب ثم بسط في فوائده مثل ما تقدم عن
القاموس واكثر منه وقال وبه شخ وجع الالف والاذن ومن الاذن الحرم الى معنى قوله
لم يلبس اي لم يلبس فيه الطيب فانه كثيرا ما يجعل طلاء مع الخبز ايضا كما في المحيط ويقال
لغير الطيب البان اسبح وهو محرم اي يقطره في حاله الاحرام قال مالك لا يري بذلك
بأس اي جائز لو جعل في فيه اي دخل في فمه اكره الا لا لم يضره مع مجزوم من الرؤية بذلك
اي يجعل في فيه بأسا

مسألة قول مالك ما ك ما
ما مضى اذني من الطير فان الحرم لا يقتله الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم الغراب والحدأة بالانصب
بدل عن قوله ما سمي فان قتل الحرم شيئا من الطير سواء فداه ما كان من السياح لا يحد ومن الضبغ والشلب والهزوما شبه من السياح فلا يقتل من الحرم
قال لا يقتل الحرم من الطير الا الغراب والحدأة لان المتن عام في الطير وسائر الطيور
فان لم يقتل الحرم من الطير الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم من الجمل الغراب والحدأة
ففي باقي الطير على الحرم واما ما كان من السياح لا يقتله الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم من الجمل الغراب والحدأة
قلت وقد عرفت ان النبي صلى الله عليه وسلم من الجمل الغراب والحدأة لا يقتله الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم من الجمل الغراب والحدأة
في اصل الحديث **مسألة** قول ابن عمر بن الخطاب ولغة محمد بن ربيعة قال
رايت عمر بن الخطاب يقدر بغيره من التفرقة وهو نزاع القرد من البعير في طين اي
يزيل قردا بغيره معلقا في الطين ولغة محمد بن ربيعة وهو بغيره بالسقياء في طين
----- بالسقياء بفتح السين المندية وسكون القاف والقصر قرية بين مكة و
المدينة وهو محرم لانه يرى جواز ذلك قال محمد بن الحسن لا بأس بذلك وهو قول
عمر بن الخطاب ان يقر بغيره وعن ابن عباس وجابر لا بأس به وعن ابراهيم
عليهما السلام محرم ان يقر بغيره وعن ابن عباس وجابر لا بأس به وعن ابراهيم
و جابر لا بأس به قال مالك وانا اكرهه لما سمي النبي صلى الله عليه وسلم من الجمل الغراب والحدأة
ذلك قال ابي جابر وقد اختلف في ذلك فاجازه عمر بن عباس وبقا في البعير
والشافعي وذكر ابن عمر وسعيد بن المسيب وبقا في ذلك من القرد
والقائما من الجمل فتقول ان هذا حيوان يتولد في جسده حيوان من غير جنسه فلم يكن محرم
طرحه عما يخص به من الاجسام كالنمل من جسم الانسان وبذلك جميع الهوام لا يجوز محرم
قتله فيلزم الانتفاع من قتل الذباب والنمل والبراغيث والدليل على ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم لعبد بن عمر اني اؤذيكم بهواتكم ثم اياح لاذ الله على من يقتل
فذل على الشئ من ازالته ما يقع عليه الا لاسم من غير ادمى الخوف في المسوى من العالمين اذ امك فليرفق بحكم
البعوض والنمل والبراغيث والقردا شئ لا تال ليس ببعوض وليس بمخلوق
من البهائم ثم هي موزونة بلعابا والمراد بالنمل السوداء والصفراء التي يؤذي وبذلك لا يؤذي
لا يحل قتلها ولكن لا يجب الجواز لعلته الاولى ومن قتل قملة تصدق بها شاة لانا
متولدة من النمل الذي على البهائم قال ابن الهمام يبيد الجراد باعنا لانه يفتاد
النمل فيستفاد منه انه لا يملك باخذها من بدن بل وجه قملة على الارض فتقتلها فلا شئ
واعلم ان الاقدام على الارض كالنمل تحبب به الصدقة الا وسياق شئ من قتل
النمل في ذرية من ملق قبل ابن عمر **مسألة** قوله تسئل ببناء المجهول من الحرم
يكس ببناء القائل من المك بدون هجرة الاستغناء في النسخ المندية وبزيادة
هجرة الاستغناء في اوله في النسخ المصرية وغير القائل المحرم جسده مغلول فقلت
نعم فليحككه الامر لا يباح اي يجوز لانه يكس جسده ثم قالت زيادة في بيان الاباحة و
ليشد ويكسر اي يباح في المك بالشد امر اباحة قالت عائشة لو ربطت ببناء المجهول
يد اي نائب القائل واحتجت الى المك ولم اجد مالك به الارض بالسقياء مع شد
اليد او لافراد من السكون فكذلك بناء المجهول ومحل قولنا ويشد عنه مالك كما جزم به
الزقاني وبسط نصوص المندية في ذلك ابي جابر هو اذا كان يرى ما يحل ان لم
يره فانما يجوز للمك بالرفق لانه اذا شد مع عدم الرؤية ربما اتى على شئ من الرواب
ولا يشرب وقد قال مالك لا بأس ان يكس الحرم ما يري من جسده وقروعه وان
ادمى جلده الخ وفي الرواب الخ ولا شئ مك رأسه وبذلك يرفق ان خاف سقوط
شعره او قعره وعدا القاري في شرح الباب من المكروحات مك شعر رأسه وليست
وسائر جسده حكا شدة لما فيه من التعرض لقتل الشعر واذا شد وتشد وقال في النسخ
ومك رأسه وسائر بدنه يرفق ان خاف سقوط شئ من شعره وان لم ينف فلا بأس

لم يطيب وهو محرم قال لا ارى بذلك بأسا ولو جعله في فيه لماربذلك بأسا قال مالك لا بأس ان يُبَطَّ المحرم جراحه ويفقأ
 دُمْلَه ويقطع عرقه اذا احتاج الى ذلك **الحج عن ابن عمر** عن عائشة عن ابن عباس عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله
 ابن عباس قال كان الفضل بن عباس يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ونجاءته امرأة من خشعة تستفتيه فجعل الفضل ينظر
 اليها وتظهر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الاخر فقالت يا رسول الله ان فيضة الله على
 العباد في الحج ادركت ابى شيخا كبير لا يستطيع ان يثبت على الرحلة افا حججته قال نعم وذلك في حجة الوداع **ما جاء فيمن**
أحصر بعد وقال مالك من أحصر بعد وفصال بينه وبين البيت فانه يحل من كل شيء ويحرمه يديه ويحل راسه

او شيئا بدل كونه موصوفاى وجب عليه الحج بان اسلم وهو شيخ كبير فافاج عن ابى بوبؤ
 الى ان الوب منه فافاج عن لان ما بعد الفداء داخله عليها العمة معطوف على مقدر و
 المعنى ايح منى ان اكون تاجية عنى في الحج وبذلك على المشهور قال صاحب
 المحلى المشهور في فتح العمة وضم الى اى احرم عن بنفسه قيل دروى بعن العمة وكسر الاء
 اى امر احراما من الحج قال نعم وفي حديث الى هيرمة فقال الحج من ابك واختلفت
 الروايات في ان السائل رجل او امرأة والمسئول عنه ابوه او امرأه **قوله**
 ما جاء فيمن احصر بيندار الجبل بعد وقال الاغب المحصر والاحصار المنع من طريق البيت
 فالاحصار يقال في المنع الظاهر كاحصره بالمنع والباطن كالمرض والمصر لا يقال الا في المنع
 الباطن فقوله تعالى فان احصرتم فاحملوا على الامرين الحج وقال المحقق المحصر كاحصره والمنع
 التضييق والتجسس عن السفر وغيره كالاحصار واحصره المرض او البول جعل يحصر نفسه الحج
 واختلفت الاثني في هذا الباب بعد اتفاقهم على ان حكم المحصر لا يخص بالبي على الله
 عليه وسلم كما توهم بعضهم اختلفوا من فروع في مسائل كثيرة على المعنى في شرح السيرة
 عن الاسبغيا والى والوترى واكره ما في انهم اختلفوا في الاحصار في اثنين وستين موضعاً ثم
 بسطنا كما تقتصر منها على ما لا بد من معرفتنا لآخر البيت الاول ما في المعنى وهو اختلافهم
 في المصر على شئ يكون فقال قوم وهم عطدين الى رباح وابراهيم الخثي والثوري يكون
 المصر على ما ليس من مرض او غيره من عدو وكسر وذهب نفقة ونحوها مما يمنع عن
 المعنى الى البيت وهو قول الى حنيفة والى يوسف ومحمد وفروى ذلك عن ابن
 عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت وقال اخرون وهم البيت بن سعد وملك
 والشافعي واحمد واسحق لا يكون الاحصار الا بالعدو فقط ولا يكون بالمرض وهو قول
 عبد الله بن عمر والحسن ومضى قوله لا يكون الاحصار بالمرض اى لا يجوز له ان يخلل بذلك وبذا
 مقيد عند الامام الشافعي واحمد يهدم الا شرطه فان اشترط عندا الاحرام التخلل بالمرض
 ونحوه يجوز له التخلل عند ما ساء في قال الى في البناء الاحصار من عندا مرض
 او كسر او قطع طريق وبكل ما ليس هو بذهب ابن عباس وابن مسعود وعطاء
 والخثي والى ثور والثوري وعروة ومجاهد وعلقمة والحسن وسالم والقا سم وابن سيرين
 والزهري والى يهدم الى عبيدة ودالحا ومجاهد وقال القائل بن سلمة قال بعض
 الفقهاء لا يكون الا من عدو دون المرض وهو قول مخالف لقول يهدم الفقهاء و
 مذاهب العرب الحج وقال ابن حزم في المحلى كل من عرض له ما يمنعه من اتمام حجه او حرمته
 من عدو او مرض او غلظا طريق او غلظا في رؤيته السلال فهو محصر **قوله**
 احصر كذا في النسخ السندية وفي النسخ المصرية من حبس وكلما بهما بيندار الجبل
 بعد وقال البايجي وذلك مما يكون في الحج باصديجين احدهما ان يتيقن بقاءه و
 يستطيع ان تقوم وكثرته والياس من اذالته فان ذلك يكون حسبا ويحل حيث حبس
 وان كان بينه وبين وقت الحج مقدر ما يعمد لوزال العدو ولا ذلك الحج والوجه
 الثاني ان يكون العدو مجارجه والرفقة لا يكون محصورا حتى يتيق بينه وبين الحج
 مقدارا ما يعلم انه ان زال العدو لا يدرك فيه الحج فيحل حينئذ عند ابن القاسم وابن
 الما جشون في حل بينه وبين البيت قال البايجي الاحصار لا يكون الا على ايام يتم الشك
 الا به وهو في العمة البيت والسعي بين الصفا والمروة وفي الحج مع ذلك عرفة
 فان احصر بعد الوقت بعرفة من مكة فانه يأتى بالتمسك كلها وينتظر اياما فان
 زال العدو وامكن الوصول الى البيت طاف والاحل وانعرف لان عليه ان يأتى
 من نسك ما يمكنه وحصره يتحلل وجاز له تركه كما يجوز له ترك جميع النسك الا فانه
 يحل من كل شئ من معطوفات الاحرام ويحرم به اى يتحرر المسمى ان كان معه قد
 ساقه واما تحمله للمصر فلا يجب به باعند مالك قال البايجي خلافا لاثني الثلثة قد
 تقدم مبسوطا في الفرع الرابع ويحل راسه اى منه فقد عرفت في الفرع التاسع ان
 حلق الرأس ليس بشرط التخلل عند مالك بل هو سنة وتقدم هناك المذهب حيث
 حبس بيندار الجبل اى في اى موضع وقع المحصر المحل او الحرم وليس عليه اى على المحصر
 قضاء ما احصره عند مالك والشافعي خلافا لحنيفة اذ قالوا بالبقاء قضاء وهاهنا وليست
 لاحد كما تقدم في الفرع الثالث مختصرا وفي عمة القضاء مفصلا ١٣

له قوله قال مالك لا بأس ان يربط بعن اليد وشدة الطاء
 اى يشق المحرم خراجه كذا في صحيح النسخ المصرية بالى ر الحجة قال الزرقاني بعن المعجزة
 كغراب بكرة والواحدة خراجه الوقتي المجمع خراج بعن المعجزة وخفت رار القرحه وقال
 الجرد كغراب القروح وفي النسخ السندية بالمجمع وفي الحاشية قال الشارح بعن المعجزة ولكن
 في القاموس الجراح بالكر جمع جراحة بالكر الزككت والروايات شارح صاحب المحلى فانه
 منبسط بعن المعجزة وفي مختار الصحاح جرحه من باب قطع والاسم الجرح بالفتح والمجمع جروح
 ولم يبق لولا جراح الا في الشعر والبرج بالكر جمع جراحة والو ويقطع بالهمز في اخره اى يشق
 قال الجرد فقا العين والبرج ونحوها كمن كسرهما او قطعها او قطعها وملا قال الجرد دليل كسر
 وهو الزجج جرحه ويطبق عرقه قال الجرد العرق الطريق يعرفه الناس حتى يتوضغ
 وبالكسر لظهور البدن معروف جرحه عروق وعراق وعراق اذا فاج الى ذلك قال
 صاحب المحلى وعليه الجمهور وعند الحسن عليه القديرة قال البايجي لان الاحرام لا يتعلق
 بقطع شئ من جلد جسده وانه ذلك ممنوع لغير حرمة الانسان وهو مباح للضرورة كالجمامة
 وقد اتفق النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم ومن هذا المعنى بط جراحه وقطع دمه وقطع
 عرقه الى ذلك وقد شرط مالك الجمامة الى ذلك الحج ١٣ **قوله** ان يربط بعن
 سيج عن اى بيان الحج عن الغير قال الموفق لا يجوز ان يستنصب في الحج الواجب من يقدر
 على الحج بنفسه اجماعا قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان من عليه حجة الاسلام وهو
 قادر على الحج لا يجوز عن غيره من الحج المنذور بحجة الاسلام في ايامه الاستنابة
 عند العجز والشيخ مناسيح القدرة لانا حجة واجبة اما حج التطوع فينقسم اقسام ثلثة
 احدها ان يكون ممن لم يؤد حجة الاسلام فلا يجوز ان يستنصب في حجة التطوع الثاني
 ان يكون ممن قد لوى حجة الاسلام وهو عاجز عن الحج بنفسه فيصح ان يستنصب في التطوع
 والثالث ان يكون قد لوى حجة الاسلام وهو قادر على الحج بنفسه فلا يجوز ان يستنصب
 في حج التطوع فيسروايتان احدهما يجوز وهو قول الى حنيفة والثانية لا يجوز وهو
 مذاهب الشافعي والى في البداية يجوز الثانية في الحج التخلل حالة القدرة لان باب
 التخلل واسع الحج وقال الما فظ بعد ما حكى من ابن المنذر وغيره الاجماع المذكور ما التخلل
 فيجوز عندا الى حنيفة خلافا للشافعي وعن احمد روايتان الحج ١٣ **قوله**
 رد ليف رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد البهاري من روايته شعيب بن الزهري
 على مجوز راحته وفيه جواز الادواف وهو من التواضع ولا خلاف فيه اذا اطافه
 الدابة وكان النبي صلى الله عليه وسلم ادواف اسامة من عرفة الى الزد لفته ليلة النحر
 ثم ادواف الفضل من الزد لفته فداة يوم النحر في ثمة امرأة قال الما فظ لم تقسم من
 عظم بفتح الناء المعجزة وسكون الثلثة وفتح العين الملية في معروف العلوية والثاني
 باعتبار القليلة لا العلوية ووزن الفعل قاله القسطلاني تستفتيه وياتى بيان
 الاستفتاء قريبا فجعل الفضل ينظر اليها قال البايجي يحتمل ان يكون قد ساء له
 على وجها ثوبا فان الحرمته يجوز له ذلك لمضى السترة الا ان كان يهد ومن وجها
 ما ينظر اليه الفضل الحج وفي المنع عن العيان لم يعل الفضل لم ينظر نظرا ينكر بل ينش
 عليه ان يول الى ذلك او كان قبل نزول الامر باذناء الجلباب وبين الحج وينظر الخنحية
 اليسرى رواية شعيب وكان الفضل رجلا وضياى عيلا واقبلت امرأة من غنم
 وحيمة فطقت الفضل ينظر اليها وبعج حنا كذا في النسخ قال القرطبي هذا النظر يقتضى الطاء
 فانهما يجوز على النظر الى الصورة المستقيمة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف
 وجه الفضل الى الشق الاخر الذى ليس فيه المرأة متال من مقتضى الطبع ودواى مقتضى
 الشريعة وقال ابن عبد البر وبعج عيان فيه ما يلزم الاثني من تغيير ما ينشئ فنته ومنه
 ما ينكر الى الدين وقال النووي في حرمه النظر الى الاجنبية وتغيير المنكر باليدن قدر عليه
 وقال الا الى الاخر من حرمه وجه الفضل ليس للوقوف في الحرم كما يعطيه كلام عياض والنووي
 وانهما هو لوف الوقوع كما يعطيه كلام القرطبي ١٣ **قوله** فقالت اثنتي عشرة
 الشان فريضة الله زاذ في النسخ السندية على العباد وليست به الزيادة في النسخ
 المصرية في الحج اى في اسمه وشانه ويسكن في معنى من
 البيا نية كذا في المرقاة ادركت اى الفريضة الى مفعول ولم يسم الاب شيخا مال
 كبير لعت لا يستطيع ان يثبت على الرحلة لتستأخر او من الاحوال المستأخر

حيث حبس وليس عليه قضاء **١٩٤** **هـ** لك الله بقله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وامعابه بالحد يبية ففردوا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل ان يطوفوا بالبيت وقيل ان يصل اليه الهدى ثم لم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من امعابه ولا من كان معه ان يقضوا شيئا ولا يعودوا والشيء **هـ** لك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال حين خرج الى مكة معتبرا في الفتنة ان صديقك عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بجمعة من

له قولہ

انه بلغه وقد قدمت قصته حمزة على النبي عليه وسلم في عمرة المدينة في كتب الصحاح
بروايات كثيرة والفاظ مختلفة مختصرة ومنفصلة قال الجصاص في احكام القصر ان
قد توارست الاخبار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان محرما بالعمرة عام المدينة وانه
احل من عمرته بغير طواف ثم قطعها في العام التالي في ذى القعدة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم حل بهودا معاصير بالمدينة لما صدم المشركون كما تقدم في باب
العمرة في اشر الخ فظفروا البدن وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شئ من ممنوع الاحرام
قبل ان يطوفوا بالبيت فان المشركين منحوبهم عن الوصول الى البيت وهذا الخلاف
فيه بين اهل العلم بالهديث والفقه والتاريخ ان صلى الله عليه وسلم لم يصل الى
البيت في الاسف فليس متى قد قيل ان يطوفوا ثم طافوا بعد ذلك بل لم يطوفوا صلا وقبل ان يصل اليه الى
البيت البدن وطم منه ان البدن يغرني موضع الحصر ولا يجب وصوله الى الحرم
والمسئلة خلافاً في عند الاثني ومن قال بوجوب وصوله الى الحرم كالتخفيف استدلل
بقوله عز اسمه ولا تحضروا رؤسكم حتى يبلغ البدن محله قال الجصاص اختلف السلف
في المحل ما هو فقال عبد الله بن مسعود وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد
والحسن وابن سيرين هو الحرم وهو قول اصحابنا والنسائي وقال مالك والشافعي
محله الموضع الذي احصر فيه فيذبحه ويحل والدليل على صحة القول الاول ان المحل
اسم بشيئين يحتمل ان يراد به الوقت ويحتمل ان يراد به المكان الا ترى ان محل
الدين هو وقت الذي تجب به المطالبة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لضعفائه اشترى
وقولي محل حيث مجسني فجعل المحل في هذا الموضع اسم للمكان فلما كان محلهما للدين
ولم يكن يدري الاحصاء في العمرة موقفاً عند الجميع وهو لا محالة مراد بالآية وجب ان يكون مراده
المكان فاقضى ذلك ان لا يصل حتى يبلغ مكانا غير مكان الاحصاء لادولكان محل الاحصاء
محله للبدن فكان بالتأخيره لوقوع الاحصاء ولادى ذلك الى بطلان الآية المذكورة
في الآية فدل ذلك على ان المراد بالمحل هو الحرم لان كل من لا يجعل موضع الاحصاء محله
للبدن فانما يجعل المحل الحرم ومن جعل محل البدن موضع الاحصاء بطلت فائدة الآية
واسقط معناها ومن جهة اخرى قوله تعالى ثم محلهما الى البيت العتيق ودلالة على
صحة ما قلنا في المحل من وجهين احدهما عموم في سائر البدايا والاخر ما فيه من بيان معنى
المحل الذي اجل ذكره في قوله حتى يبلغ البدن محلهما اخر ما يسطر في البحر العميق فنقل
ما حسب الكشف عن الإبري ان صلى الله عليه وسلم تحمده في الحرم والإد استدلل
الآخرون بحديث الباب قال الموفق لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه تحمدها ولما
في المدينة وبني من المحل قال البخاري قال مالك وغيره انهم حلقوا وحلوا من
كل شئ قبل الطواف وقبل ان يصل البدن الى البيت وروى ان النبي صلى الله
عليه وسلم تحمده في عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان وبني من المحل وبعضه في
الى البيعة والشق الا في الجاهل ان المدينة خارج من الحرم قال المافظ
بومن كلام الشافعي في الام وعنه ان بعضه في المحل وبعضه
لحرم الوقت ويستدل لهم ايضا بقوله تعالى هم الذين كفروا وصدكم عن المسجد الحرام والبدن
ممكن فان يبلغ محله ١٣ قوله ثم تعلم بانون في اوله في الفصح السند في فضيفة
اشكلم مبنيا لدفعه والى التنازية في اوله في النسخ المصرية في فضيفة الغائب مبنيا
للمقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه المراد من لولا من كان
مع في هذا السفر من الافاقين والذين رحلوا الى المدينة ان يقضوا شيئا من العمرة ولا
امرهم ان يوجدوا الشئ من البدن الا اذا الام مالك ان يستدل بذلك على ان القضاء
غير واجب على المحصر فانهم حصروا في عمرة المدينة ولم يشك عنهم انهم قضوا العمرة او امرهم

النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعدم النقل لشئ بدأ الامر الذي وقع في حافل عظيم وعدد
 كثير وشبهه مشهورا وويل على عدم القضاء لا يابا وقد نقل اليها ما جرى في صفته
 العرة من المناصحة والعلم والعهد والكذب وغيره اربايات كثيرة وكذا قال غيره واحدا من اهل
 العلم الذين لم يروا القضاء على المحمديين ومن ذهب الى القضاء قد روى الواقي في
 المغازي من طريق الزهري ومن طريق ابي معشر وغيرهما قالوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اصحابه ان يعترفوا فلم يختلف منهم الا من قتل نجس او مات وخرج مع جماعة معتبرين من
 بنيهم المدينة وكانت عدتهم الفين الف رجل قال الى كمن في الاكليل لو اترت الاخاير انه
 صلى الله عليه وسلم لما لم يزل في القعدة امر اصحابه ان يتردوا قضاء عثرهم وان لا يختلف
 منهم احد شبه المدينة فخرجوا الى الامن استشهد وخرج معه اخرون معتبرين فكانت
 عدتهم الفين سوى النساء والمباني الى ١٣ **هـ** قوله انه قال في جواب ابنه
 جبهه الله وسالم ولفظ البخاري برواية الجوزية المذكورة انها كلما عبد الله بن عمر ليلي
 نزل الجيش بابن الزبير فقال لا يعزبك ان لا تلج العام انما تخاف ان يحال بينك وبين
 البيت فقال فرحنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث من خرج اى اراد ان
 يخرج من المدينة الى مكة سنة الفنتين وسبعين واثلث وسبعين معتمرا قال الحافظ في
 الموطا من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صددت فذكره ولا اختلاف فانه
 خرج اوله يريد الحج فلما ذكروا امر الفتنه احرم بالعمرة ثم قال ما شاءنا الا واحدا فاصناف
 اليها الحج فصار قادمنا الى مكة وكذا في عامة شروح البخاري لكن النسخة التي بايدينا من رواية
 يحيى ليس فيها هذا اللفظ كما ترى نعم اخرج البخاري في باب طواف القادر برواية
 البيت عن نافع بن ابن عمر اذ روي عام نزل الحجاج بابن الزبير فحقيق لان الناس
 كانوا بينهم قتال الحديث في الفتنة اى فتنه الحجاج حين نزل بابن الزبير قال
 القسطلاني وتبعه الزقاني وذلك ان لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يكن
 استخلف بقى الناس بلا خليفة شرعي واما ما فاجتمع رأى اهل الحل والعقد من اهل
 مكة فبايعوا عبد الله بن الزبير وتم له ملك الحجاز والعراق وخراسان واعمال المشرق و
 بايع اهل الشام ومصر مروان بن الحكم لم يزل الامر كذلك الى ان توفي مروان وولى
 ابنه عبد الملك فنتع الناس الحج خوفا ان يبايعوا ابن الزبير ثم بعث جيشا امر عليه
 الحجاج فقدم مكة واقام الحجاج من اول شعبان سنة الفنتين وسبعين باهل مكة الى ان
 غلب عليهم وقتل ابن الزبير وعليه وذلك سنة ثلث وسبعين الى ١٣ **هـ**
 قوله ان صددت بعث الصادق عليه السلام الى مكة فبعثه الى البيت اى الوصل
 اليه منها اى انا ومن معي كما صنفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صعد في عمرة
 المدينة قال النووي الصواب في معناه ان اراد ان صددت واحصرت فتمثلت
 كما تمثلنا عام المدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي فيمكن ان اراد اهل
 العمرة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة في العام الذي احصرت قال ويحتمل ان اراد
 الامراء وهو الاخر قال النووي وليس بظاهرا كما ادعاه بن الصنيع الذي يقتضى سياق
 كلامه ما قدمناه الخ فاهل اى ابن عمر بعمرة زاذني رواية جوزية عند البخاري فاهل
 بالعمرة من ذى الحليفة قال الحافظ في رواية يوجب الماشية فاهل بالعمرة من الدار
 والراد بالدار المنزل الذي نزل به ذى الحليفة ويحتمل ان يجعل على الدار التي
 بالمدينة ومجمع باه اهل بالعمرة من داخل بيته ثم اعلن بها واخبر بها
 بعد ان استقر بنى الحليفة الخ من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان اهل اى احرم بعمرة عام المدينة سنة ست يريد ان يقتل ذلك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لئلا ياتي من التحلل دون البيت ان صددت بما الى به النبي صلى
 الله عليه وسلم ويكون لمن ذلك ما كان ١٣

ليس شيء من الشيا ب التي لا بد له منها او والد واصنع ذلك واقتدى **مالك** عن يحيى بن سعيد انه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول المحرم لا يحل له الا البيت **مالك** عن ايوب بن ابي تيمية السفتياني عن رجل من اهل البصرة كان قديما ^{اي شيخا} انه قال خرجت الى مكة حتى اذا كنت ببعض الطريق كسرت نخذي فارسلت الى مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي احد ان احل فاقمت على ذلك الماء سبعة اشهر حتى احللت بعمرة **مالك** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ^{عليه السلام} انه قال من حبس دون البيت بعرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان معبد بن حزابة المخزومي ^{اي شيخا} صرع ببعض طريق مكة وهو محرم فسأل من يلى على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم ما الذي عرض له فكلهم امره ان يتداوى بماء لا بد له منه ويفتدى فاذا صم اعقر فحل من احرامه ثم عليه الحج قابل و يهدي ما استيسر من الهدى قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا فيمن احصر بخير عد وقال مالك وقد امر عمر بن الخطاب ابا ايوب الانصاري وهب بن الاسود حين فاتهما الحج واتي يوم الفجر ان يحلا بعمرة ثم يرجعا حللا ثم يحجان عاما قابلا و يهديان فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله قال مالك وكل من حبس عن الحج بعد ما ^{الاشهر}

والفصل بدوامه من ١٣ **قوله** فذكر لكم الذي عرض له من الصرع والمشكوكي فحكم امره ان يتراوى بما لا يدل منه يعني ابا حوالة التراوى بما يحتاج اليه لمرضه وليقتدي ان يفعل في التراوى شيئا من محظورات الاحرام قال الباجي وكذلك ان احتاج ان يربط على موضع الكسر فخرقة فانه يربطها ويلزمه الغديرة في الإقْلَعَة وعندنا الخفيفة فيه تفصيل ان كان باطلا لانه نوع من ثوب والا فلا بأس به ولما تمصيب الرأس والوجه فذكره مطلقا بموجب التمهيد بعدد ولا يخبر عندنا ان صاحب العدد غير اثم إلا إذا صح وضاعة الحج اعمرى يتحمل بفعل العرة قبل من احرامه بذلك فان كانت الحج يتحمل بفعل العرة عند الثلثة ويتعلق الحج اليها عندكم كما تقدم في الفرع اثنان من قال الباجي ومعنى ذلك ان يكون مرضه يدوم حتى ينوت الحج والإقْلَعَة وهذا خبركم يدل عليه قوله ثم عليه حج قابل اي في السنة الثانية فلهذا مما فات في السنة الماضية ويهدى ما استيسر في سمرن الذي لا داء قانت الحج وعليه القضاء عندنا لاجل البدن والبدن عند الثلثة ما ظالا الخفيفة فعندهم محمول على الذنب كما سبأ في محله ١٣ **قوله** قال مالك وعلى ذلك في الزكوة قبل خبر الامر بهدأ عندنا بالبدن من المونة فحين احصر بغير عدوان لا يملك بالافعل العرة ولا يتحقق الا حصار بغير عدد ١٤ **قوله** قال مالك في تعوية ما تقدم وانثابه كما ذهب اليه عامة الشراح والادوية عندنا ان المصنف شرع من نهبا احكام قانت الحج ولا كان حكره وحكم المحصر بالمرض عند مالك متفاد بين جميع نهبا في باب واحد وذكر امر عمر بن الخطاب اي باليوب الانضاري احد كبار الصحابة اسمه خالد بن زيد البديري وهما بفتح الدال وتشديد الهمزة على ما ضبط في المتن وتذهب السامرة للندوى والتعليق للمجيزه اذ هو راد ملة ابن الاسود ومن المطلب بن اسد بن عبد العزيز بن قيس القرظي اسلم بالبحرانة بعد فتح مكة وحسن اسلامه حين فاتها ثم ان كما سبأ في الثامن منها موصولا في باب هدي من فات الحج واديا يوم النحر اي وصلا مكة بعد يوم عرفة ان يلا بكرة ثم يرجع ان التثنية في النسخ الهندية وبدونه في المصرية خلا لا ثم يحان بنون التثنية في جميع النسخ الهندية والمصرية ي قضيا الحج اما ما قالنا بالنصب على القرظية والصفحة ويسد بان فمن لم يمه اليه قضيا مثلثة ايام في الحج وسبعة اذ ادعى الى اهل كما سبأ في محله ومقصود المصنف تعوية ما تقدم ان المحصر بالمرض ان فات الحج يتحمل بفعل العرة فان قانت الحج كما كان يتحمل بذلك ١٥ **قوله** قال مالك وكل من جس من تمام الحج بعد ما يحرم لما مرض اي سواد كان جسه مرض او بغيره او يخطأ من العدد مثل ان يظن يوم النحر يوم عرفة او يخطئ عليه السلال وهو وان كان يدخل في خطأ العدد لكن خصه بالذكر كثره وقومه والخطأ في العدد قد يكون بغير خطأ السلال مثل ان يظن يوم السبت يوم الجمعة أيضا فخرقوا ويثوب بذلك الحج ومثل السوقي خطأ العدد بقوله كمال ابن ميسرة ان يعلم اول الشهر ثم انهم سوا ووقوا في الثامن ولم يتبين لهم الخطأ الا بعد مضى لعاشر الإقْلَعَة وعلى هذا فمقابل لغناء السلال فهو محصر وعليه ما على المحصر من يتحمل بفعل العرة والبدن والقضاء ومعنى قوله فهو محصر اي في حكمه والا فبينما يشرق عندنا لم يكنه ايضا ولما عندنا المحصور يلزم القضاء من قابل سواد كان القانت واجبا وتطوعا وهو قول مالك والشافعي واصحاب الرأي ومن اهدل القضاء عليه على ان كانت فرضا فعلها بالوجوب السابق وهو احدى الروايتين عن مالك لانه محصر وجسه الرواية الاولى حديث عمر الزكوة والمحصر غير مشوب الى التفرقة بخلاف من فات الحج الخ مختصرا عندنا الخفيفة ان قانت الحج يتحمل بفعل العرة وعليه القضاء كله ليس بمحصر كما تقدم ١٣

قوله انما كانت تقول الحرم لا يحل من الافعال الا البيت
ظاهرة انما لا ترى الاحصاء مطلقا ولذا قال الحافظ في المسئلة قول ثالث حكاية ابن جرير
ودخيره انه لا حصصه البني على الله عليه وسلم ثم قال بعد ما ذكرنا ثم المذکور قبل واخرج
ابن جرير عن عائشة باسناد صحيح قالت لما علم الحرم بمكة بشئ دون البيت وعن ابن عباس
باسناد ضعيف لا احصاء اليوم وردى ذلك عن عبد الله بن الزبير الخ واثار المصنف
بذكر هذا الاثر في الباب انه محمول على من احصى بغير عدد وقال ابن عبد البر معناه الحرم
بمرض مرضا لا يقدر ان يصل الى البيت فيبقى على حاله فان احتاج الى لبس او دواء ففعل
واختصرى فاذا برى الى البيت وطاف وصلى فمكثول ابن عمر سواء الا ١٣ **قوله**
انما اى الرجل البصري قال خرجت الى مكة اى معتبرا كما يدل عليه الجواب الا ان حتى اذا كنت
ببعض الطريق زادوا جماعة وقفت عن راحلتى كسرت بسكون التاء ببناء الجمل فنفذى
تائب فاعل فادرسك بعينه اشتكلم الى مكة رسولوا بها اى بكلمة عبد الله بن عباس و
عبد الله بن عمر دان من الفقهاء من اصحابه وان بعين استغنيم في التخلل فلم يرض
ببناء الفاعل من الترخيص اى لم يجوز لي احد ان احل وفي رواية حماد فادرسك الى ابن
عمر وابن عباس فقالا العرة ليس لنا وقت كوقت الحج يكون على احرامه حتى يصل الى
البيت فاقت بعينه اشتكلم الى مكة الماد الذي كسرت نفذى عنه سببه اشترى حتى
احللت بعرة بعد العتمة والاثر لا يحتمل ان يكون من باب الاحصاء بالمرض كما اشار اليه
المصنف بالترجمة ويحتمل ان يكون من باب الاحصاء بالعمة كما تقدم في الفرع الثاني
من فروع الباب الاول ما ذكره ابن الدرين البصري عن ابن عمر وابن عباس انه لا يتحقق
الاحصاء في العرة لعدم التوقيت وخوف الغوات ١٣ **قوله** ان قال من حبس
ببناء الجمل ودون البيت بمرض فانه لا يحل بفتح الياء وكسر الماد اى لا يخرج من احرامه
حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة اى يسرى بينها والملاقى الطواف على السعى
شائع في النصوص والاثر لا يحتمل الامرين المذكورين قبل ذلك ١٣ **قوله** عمره اى
سقط عن دابته وبعض طريق مكة وهو محرم قال الباجي ليس فيه ما يدل على ان احرامه
كان نيج او دعه الا ان قول المفتين ثم عليه سج قابل يقتضى ان احرامه كان بالنج وانه
قد بين ذلك لم في سؤاله وعرفوا ذلك من حاله ولو كان محرما لجره لم يكن عليه قضاء
سج في المستقبل ولو لم يجره لافغته احرامه لما افغته حتى سألوه عن مقتضاه الزفقت
لكن في المنتقى برواية مالك وهو محرم بالنج فسال على الماد الذي كان عليه من العباد
اخفقت نسخ الوطأ في بلاغة العبادة وذكرنا من السياق هو ما اطبق عليه جميع النسخ
المصرية من المتون والشروح الا الزدزاني فليس فيها فظ من العباد بل زاده في الشرح
وكذا ليس في جميع الغواته ولا المنتقى قال الباجي يريد ان سأل عن يستغني في امره من
الحالين على الماد ان كان يحضر موضع من احد فوجه به عبد الله بن عمر الخ وفي جمع الغواته
فسال عن ذلك الماد الذي كان عليه فوجه الخ ولفظ الاشارة لا يوجد في نسخة غيرها
وفي المنتقى فسال على الماد الذي كان عليه قال الشوكاني قوله على الماد بكذا في بعض نسخ
هذا الكتاب وفي بعضها عن الماد وفي نسخة صحيحة من الوطأ على الماد منسوخ عن الزد
في جميع النسخ السندية فسال من على الماد الذي كان عليه فوجه الخ قال الشيخ في
المصنف پس سوال كردان علما را كه بودند متصل اليه كخروا واصله بود بران پس بافت
عبد الله بن عمر الخ فوجه به عبد الله بن عمر عبد الله بن الزبير وعمر بن الحكم قال
الباجي بل يدل على ان مروان كان من الفقهاء وانه كان ممن يستحق ويؤخذ به قوله
ويدل ايضا على ان المفتى اذا كان من اهل العلم والا اجتدا جازان يعني في موضع فيه
من هو اعلم منه لا خلافا ان ابن عمر وابن الزبير مقدمان عليه في العلم والدين

يَحْرُمُ مَا بَرِضَ أَوْ بَغِيْرُهُ أَوْ غَطَا مِنْ الْعِدَّةِ أَوْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْهَلَالُ فَهُوَ حَصْرٌ وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْحَصْرِ قَالِ يَحْيَى لَسْتُ مَالِكَ
عَنْ مَنْ أَهْلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَصَابَهُ كَسْرٌ أَوْ بَطْنٌ مَتَخَرَّقٌ أَوْ امْرَأَةٌ تَطْلُقُ قَالَ مَنْ أَصَابَهُ هَذَا مِنْهُمْ فَهُوَ حَصْرٌ يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ
مَا يَكُونُ عَلَى أَهْلِ الْأَذْفَاقِ إِذَا هُمْ أَحْصَرُوا قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَدِمَ مَكَّةَ مَعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ حَتَّى إِذَا قَضَى عَمْرَتَهُ أَهْلُ بِالْحَجِّ
مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ كَسِرَ أَوْ أَصَابَهُ امْرَأَةٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفِ قَالَ أَرَى أَنْ يَقِيمَ حَتَّى إِذَا بَرِحَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى
مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ يُسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَحِلُّ ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ قَالَ مَالِكٌ فَيَمْنُ أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ
طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ مَرَضَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفِ قَالَ إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ فَانْصَبْ حَتَّى يَخْرُجَ
إِلَى الْحِلِّ فَدَخَلَ بِعَمْرَةٍ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِأَنَّ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ نَوَاحٍ لِلْعَمْرَةِ فَلِذَاكَ يَجْعَلُ بِهِذَا أَوْ عَلَيْهِ

له قوله مثل ما لك عن أهل أي أحرم من أهل مكة
بالحج ثم أصابه كسر بعض أعضائه أو بطن متخرق اختلعت نسخ الموطأ في
بعض اللغات حتى بعضها بالنون والحاء البعثة والراء المهلبة وفي بعضها بالتاء بدل النون
والتاء سواد المراد من عليها الأسبال الطويل ما خذ ما قال المحدث من متخرق السرايل
ومنخرق إذا طال سفره فتشقت ثيابه وفي الصراح متخرق فزاع دستي كردن ودركرم
وفي بعضها بالتاء والحاء والراء الملبتين وفي نسخة الباجي بطن مخوف والمراد ملك
يقال مرض مخوف أي مملوك والمقصود في كلها سواد أي أصابه أسبال بطن متواتر
وامرأة تطلق أي تكون امرأة حامل يعسبها ومع النفاس قال المحدث تطلقت كمن في
الحائض طلقا أصابها وجب الولادة قال مالك من أصابه هذا ما ذكر من الاعتداء منهم
فمحصرة يكون عليه مثل ما يكون من أهل الأذفاق إذا هم أحصروا يعني لا فرق في ذلك
بين المكبيين وغيرهم قال الباجي وهذا الذي ذهب إليه مالك وعليه أكثر الأصحاب
وقال أشهب لا أحصر على المكى وإن نكح لشأبه يردون حمل على النكح إلى غيره
وغيره قال الموفق فإن كان قد طاف وسعى للقدوم ثم أحصر أو مرض حتى فات الحج
تحلل بطواف وسعى وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وقال الأزهري لا يردن يقف بعرفة
وقال محمد بن الحسن لا يكون محصرًا بركة وروى ذلك عن أحمد الخ وفي البناء الرابع عشر
ومن اختلافات الأحصاء قال الأزهري وعروة بن الزبير لا أحصر على أهل مكة وفي
المبسوط لو أحصر مكة بعد قدومه فليس بمحصر وقال السرخسي الأصح أن منع من الوقوف
والطواف فهو محصر الخ وفي الملاءة من أحصر مكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف
فمحصرون قد روى عنه ما فليس بمحصر وقيل في المسئلة خلاف بين أبي حنيفة
وإلي يوسف والصحيح ما علقك من التفصيل وفي البناء قوله ومن أحصر مكة
حاصل أن الأحصاء لا يتحقق عندها إلا إذا منع من الوقوف والطواف جميعا وقال
الشافعي يتحقق الأحصاء مكة مطلقا سواء قد عدل الطواف أولا وقوله خلاف بين
أبي حنيفة وإلي يوسف وهو ما ذكره علي بن جعفر عن أبي يوسف قال سألت
أبا حنيفة عن الحرم يحصر في الحرم فقال لا يكون محصرًا فقلت ليس أن النسب
صلى الله عليه وسلم أحصر بالحد بيده وهي من الحرم فقال إن مكة لم تكن كانت
دار الحرب فاما اليوم في دار الإسلام فلا يتحقق الأحصاء فيها قال أبو يوسف
واما أنا فقول إذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت فهو محصر قوله
والصحيح ما علقك أي الصحيح من الرواية أن المنوع من الوقوف والطواف
يكون محصرًا باتفاق أصحابنا وإذا قد عدل أحدها لا يكون محصرًا هو معنى قوله ما
علقك من التفصيل الخ **له** قوله قال مالك في رجل قدم مكة معتبرا
أي محرمًا بالحج في أشهر الحج وكان قصده التمتع حتى إذا قضى عمرته أي أدى أعمالها
وحل منها أهل بالحج من مكة كما هو يدين المعتزم كسر بناء الجبول أو أصابه امرأه
ما نوح لا يقدر لأجله على أن يحضر مع الناس الموقف بعرفة قال مالك أعاده ليفصل
بين السؤال والجواب أي أن يقيم على أحرامه الذي أحرم به أولا حتى إذا برأ بطلع المراد من
باب فتح وكسر حرامين باب سمي وفي نسخة بينهما من باب كرم أي مع من مرضه و
قوى خرج إلى الحل وجوبًا لأنه قد أحرم أولا بالحج من مكة كما تقدم فإذا فات الحج يتحلل بعرة
ومن شرطها الجمع بين الحل والحرم عند الماكية فلا بد عندهم أن يخرجوا إلى الحل ليجمع بين الحل

والحرم وفي البناء الستون ومن اختلافات الأحصاء أن المكى إذا تلبس بالحج ثم أحصر
بمكة فانه يطوف ويسعى ويحل وكذا الغريب بمكة إذا أحرم بالحج وبه قال الشافعي وقال
مالك إذا بقي محصورًا حتى فرغ الناس من الحج خرج إلى الحل ويحرم بعرة ويفعل ما يفعل
المعتزم ويحل وعليه الحج من قابل والهدى مع الحج وكذا الغريب إذا أحصر مكة حلاه
عنه ابن المنذر في الأشراف الخ والمسئلة خلافية عنه الحنفية ففي البناء الثامن عشر
الحرم بالحج إذا أحصر وفاته الحج فانه يتحلل بأفعال العمرة ولا يحتاج إلى أحرام جديدة للعمرة
عنه أبي حنيفة ومحمد بن يونس بها بأحرام الحج الذي هو فيه وعند أبي يوسف يحتاج إلى
أحرام جديدة للعمرة وكذا حتى الاختلاف عن بن جماعة في منسكه كمن تعقبه القادري
بأنه وبهم بل عند أبي يوسف يتقلب أحرامه إلى العمرة من غير تجديد وعند سبأ لا
يتقلب الخ وكذا حتى الخلاف صاحب البحر العميق عن البهائم ثم قال والدليل على
صحة ما ذكرنا أن فاته الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل أهل الأفاق
ولا يلزم الخروج إلى الحل ولو انقلب أحرامه أحرارًا عمرة وحده معتبر للزوم الخروج
إلى الحل وفي منسكه كرماني اختلاف في الطواف الذي يقع به التحلل عند أبي حنيفة
ومحمد والشافعي يوجبون عمرة مودة بأحرام الحج ومناه أنه ينبغي في أحرام الحج ويتحلل
بأعمال العمرة وقال أبو يوسف وأحمد يتقلب أحرامه أحرارًا عمرة الحج ثم يرجع من
الحل إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للعمرة ثم يحل عن أحرامه
ثم يخرج عام قابل قضاء لما فات قال أبو هريرة قبل وأقبل معنى يقال عام قابل أي
متقبل قاله الأرقاني والهدى جسر الذك وقد عرفت أن فاته الحج يتحلل بعرة
أجماعا وكذلك يجب عليه القضاء بلا خلاف عند الأئمة إلا بوجه في المرجع عنهم
اختلفوا في الهدى كما سيأتي في محله **له** قوله قال مالك فحين أهل أي
أحرم بالحج من مكة ثم طاف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قال الباجي يردوا فضل
ذلك وإن لم يكن من مكة أن يغفل لأن من حج مع مكة ليس عليه طواف ودوله
ليس بواجب ودوله أن يتطوع بما شاء من الطواف ولا يسعى بين الصفا والمروة لأن السعي
بينها لا يتخلل به لأنه عمل من أعمال الحج لا يتعلق بالبيت فلم يكن قربته في نفسه منفردا
ومكره أن يكون بأثر طواف فخرج أو عمرة ولا طواف في الحج الطواف الودود والأفاضة
فإذا سقط طواف الودود لم يبق عليه الطواف الأفاضة ليلزم تأخير السعي يأتي به بعد
طواف الأفاضة بهذا ذهب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي من أحرم من مكة
بالحج فله أن يقدم الطواف والسعي الخ ثم مرض ودقق له الأحصاء بذلك فلم يستطع
أن يحضر مع الناس الموقف بعرفة قال مالك أعاده ليفصل بين السؤال والجواب
إذا فات الحج لعدم الوقوف بعرفة فان استطاع بعد ذلك الخروج إلى الحل ولم يحضره
المنية قبل ذلك خرج إلى الحل وجوبًا إذا استطاع ذلك فدخل مكة بعرة أي ملجأ
بما بدون تجديد أحرام كما تقدم قريبًا فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة
للعمرة لأن الطواف الأول الذي فعله قبل المرض كما لم يحضره الحج يكون قبل الوقوف
فذلك لا يجوز به لهذه العمرة لأنه لم يكن نواه للعمرة التي يريد أن يتحلل بها فذلك
يجعل بهذا أي يأتي بالطواف والسعي قلت وكذلك عند الحنفية لا يكفي طواف
الذي طاف قبل الطواف وعليه قابل قضاء لما فات عند الأئمة والهدى عند مالك
ومن موخلاف الحنفية ١٣

حج قابل والهدى قال لما ملك وان كان من غير اهل مكة فاصابه مرض حال بينه وبين الحج وطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بعقر وطاف بالبيت طوافاً آخر وسعى بين الصفا والمروة ثلاث طوافه الاول وسعيه انما كان نواه للحج وعليه حج قابل والهدى فاجاء في بناء الكعبة **١٤٩** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن محمد ابن ابي بكر الصديق اخبر عبد الله بن عمر عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الم ترى ان قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا على قواعد ابراهيم قالت فقلت يا رسول الله افلا تردوها على قواعد ابراهيم قال لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت قال فقال عبد الله ابن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اري رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذي يلبتان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعد ابراهيم **١٥٠** عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عائشة ام المؤمنين قالت ما

قلت فقلت يا رسول الله افلا تردوها على قواعد ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان بكسر الهمزة وسكون الدال المملتين وفتح الشدة بشدة خبره مفقود وجوابه اي موجود يعني قرب عهد قومك بالكفر لفعلت اي لولا حدثان على قواعد ابراهيم قال الباقى يريد قرب العهد بالجاهلية فربما انكرت لغوهم خراب الكعبة فيؤسوس بهم الشيطان بذلك ما يقتضي ادخال الدخلة عليه في دينهم والى النبي صلى الله عليه وسلم كان يريد استيلائهم ويروم تهيتهم على امر الاسلام والدين ينافى ان تنفر قلوبهم بخرب الكعبة وراى ان يترك ذلك وامر الناس باستيعاب البيت كقرب الى سلامة احوال الناس واصلاح ادبارهم مع ان استيعابه بالبناء لم يكن من الغرض ولا من الادراك وانما يجب استيعابه بالطواف خاصة وبذلك مع بقائه على حاله **١٥١** قوله قال عبد الله بن محمد فقال عبد الله ابن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الى فابتاعا لقاضى عياض وغيره ليس بذلك من ابن عمر في صدق عائشة ولا تضعيها لحد يثسا فانها الى فخطت المنقطة كنه جري على ما يثا في كلام العرب فانه يقع في كلامهم كثيرا مودة التشكيك والمراد التقدير واليقين وقال الباقى يريد ان كان عبد الله بن محمد قد سلم من السهو والخطأ فبما فعلت من عائشة وكانت عائشة قد سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رى بعينه الهمة اي ما اعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك قال الباقى هذا يقتضي قصده تركها والا فلا يسمى ثار كعرف الاستعمال من اراد الشئ ففهم منه ما نفع اسلام المتعال من السلام والمراد به هنا سلبها بالقبلة او الكعبة في الفتح الركنين اي العراق والشام والى الله ينالان الحجر بكسر الهمزة وسكون الجيم اي يقربان منه وهو معروف بالحطيم على مصفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعا قاله الحافظ انا البيت اي الكعبة لم يتم تشييده باليتم بزنة المعادع الجبول من التتميم وفي نسخة لم يتم بزنة الجبول من الجبول في الخزي لم يتم بلفظ الادغام كذا في المحل والمعنى ان البيت لم يكمل في جانب الحطيم على قواعد ابراهيم والباقي في الحجر من البيت فوق ستة اذرع ودون سبعة اذرع كما حققه الحافظ وحكى عن الشافعي عن عدد منهم من اهل العلم من قرئش اذ ستة اذرع وشبر قال الحافظ وذاذ معروف في آخر الحديث ولا طاف الناس من دواء الحجر لذلك ونحوه في رواية ابى ابيس قال الالباني وهذا الذي قاله ابن عمر من فقده ومن تعيلس عدم بالعدم على عدم الاسلام بعدم انهما من البيت وقال غيره في الحديث علم من اعلام النبوة فانه صلى الله عليه وسلم اعلم عائشة بذلك فكان الذي تولى تقصيرا وبنائها ابن اختها عبد الله بن الزبير ولم يخل عنه اذ قال ذلك لغيرها وادعى من قوله صلى الله عليه وسلم لما كان يدعونكم ان يبنوه فبلى لادرك ما تركوا منه الحديث وسيأتي الكلام على اسلام الادراك في باب **١٥٢** قوله قالت ما بال اصيلت بضمه الاستغناء في الحجر بكسر الهمزة وسكون الجيم ام في البيت اي البني الان والافا الحجر ايضا من البيت قال الباقى يريد يثسا معنيين احدهما وهو الاخر ان يكون تقر من رأبها منع الصلوة في البيت فتشول ان الصلوة في الحجر من ثباتها في المنع اما على وجه الكراهية واما على وجه عدم الصحة ولو كانت مباحة في البيت لما خصت الحجر بل ان ذلك حكم سائر المواضع والوجه الثاني ان تكون قالت ذلك على سبيل اباحة الامرين جوابا لشكرك في البيت فقالت ان الصلوة في الحجر والبيت عندي سواء انزلت ما ذكر الباقى من المعنى الاول مبنى على منتهى المالكية في منع الصلوة في البيت كما ساقى وتأويل لا لارال منادهم لكن الروايات تأييد من هذا التأويل فان صلوة من الله عليه وسلم في جوف الكعبة مروية بطرق عديدة صحاح **١٥٣**

١٥٤ قوله قال مالك وان كان الذي اهل بانج من بنجر اهل مكة بل يكون افاقا فاصابه مرض موصوف حال ذلك المرض صفة بين اي المرض وبين انما الحج وطاف بالواو في النسخ السندية اي وقد كان طاف بالبيت قبل المرض وفي النسخ المصرية بالغاء فهو لترتيب الذكرى وليس مستغرب على المرض بالبيت للقدم الواجب عند مالك والسنه عند غيره وسعى بين الصفا والمروة بعد طواف القدوم ثم وقع له الاحصاد على ايضا لعمرة لغوت الحج وطاف بالبيت طوافا آخر لتتمل وسعى بين الصفا والمروة بتكميل الاغفال عمرة التتمل لان طوافه الاول الذي طاف للقدم وسعيه الاول الذي سعى بسبع طواف القدوم انما كان نواه للحج لا لتتمل والحاصل ان لا فرق فيمن فاته الحج بين المكى وغيره في اذ انما يتحل بفعل العمرة الا ان المكى يجب عليه الخروج الى المحل عند مالك خاصة دون غيره بخلاف باقي اهل البيت لا يحتاج الى الخروج وانما كره الامام مالك هذه المسئلة لان الطواف في العمرة الاول لم يكن مشروعا في هذه الصورة مشروع بل واجب عند مالك فيمن انما سول في وجوب استيعاف الطواف والسعي لعمرة التتمل وقال القاري في شرح السبب لو قدم محرم بحج فطاف للقدم وسعى ثم فاته الحج بغير الوقوف فخلع ان يتحل بافعال العمرة من طواف لما وسعى اخر بعدها ولا يكتفي طواف التيمم الاول ولا السعي المتقدم في التتمل الا وعليه حج قابل بالاضافة اي حج عام قابل والهدى كما تقدم قريبا **١٥٥** قوله ما جاء في بناء الكعبة المخططة شرح الحديث وحملة التاديب في عدة بناء الكعبة وفي اول بناها في البني قال الشافعي قلب الركن قالوا بنى البيت خمس مرات بنى المثلثة ثم ابراهيم ثم قرئش في البادية وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء ثم ابن الزبير ثم حجاج واستمر في الخيس من البحر العميق ان الكعبة بنيت سبع مرات الاول بناء المثلثة وادم على الخلاف الثانية بناء ابراهيم الثالثة بناء العاقلة والاربع بناء جرهم والى خمسة بناء قرئش قبل الاسلام بخمسة اعوام السادسة بناء ابن الزبير والسابعة بناء الحجاج ومن شفاء الغرام لما شك انما بنيت مرارا وقد اختلف في عدد بناها ويحصل من مجموع ما قيل فيه انما بنيت عشر مرات منها بناء المثلثة ومنها بناء ادم ومنها بناء اولاده وبناء ابراهيم وبناء العاقلة وبناء جرهم وبناء قصي بن كلاب وبناء قرئش وبناء ابن الزبير وبناء الحجاج والى ذلك على صاحب مرارة الحرمين عن شفاء الغرام للتحق الفاسي وذاذ في اخره ثم بين ان بنايات المثلثة وادم واولاده لم يأت بها خبر ثابت واما بناء الخليل فمادة القرآن والسنه وقال الحلي الحق ان الكعبة لم تبين هيجما الاثنت مرات الاول بناء ابراهيم عليه السلام الثانية بناء قرئش وكان بينها ١٢٤٥ سنة والثالثة بناء ابن الزبير وكان بينها ١٢٤٥ سنة واما بناء المثلثة وادم وشيث فلم يسمع واما بناء جرهم والعاقلة وقصي فانما كان ترميما **١٥٦** قوله عن عائشة متعلق باخر اوراوي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اي لعائشة كما في رواية الم ترى بفتحين وسكون الياء مجزوم بمذنب النون اي الم ترى ان قومك ان قرئش حين بنوا الكعبة قبل المبعث بخمس سنين اقتصر عن كذا في النسخ المصرية وفي السندية على قواعد جمع قاعدة وهي الاساس ابراهيم كما تقدم في بناء قرئش مفصلا وفي الصحيحين من عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن البناء من البيت هو قال نعم قلت فما لم لم يدفوه في البيت قال ان قومك قصرت بهم النفقة فلكلنا فاشان بابه مرتفعاً قال نعم ذلك قومك ليدخلوا من شاء واوسنوا من شاءوا

ابا الى اصليت في المحرم في البيت **مت ٤٨٠** انه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض علماءنا يقول ما حُجِرَ لِحَجْرٍ وطاف الناس من ولائكه الا ارادة ان يستوعب الناس الطواف بالبيت كله **الرمّل في الطواف مت ٤٨١** عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم رَمَلَ من الحجر الاسود حتى انتهى اليه ثلاثة اطواف **قال مت ٤٨٢** و ذلك الامر الذي لم يزل عليه اهل العلم يبذلون **مت ٤٨٣** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يرمّل من الحجر الاسود الى الحجر الاسود ثلثة اطواف ويشي اربعة اطواف **مت ٤٨٤** عن هشام بن عروة ان ابا هاشم كان اذا طاف بالبيت يسعى الاشواط الثلاثة يقول

لہ قولہ یقول ماجر

بالتخفيف وبشار المجهول اى ما منع واجبا المحرم بفساد الحى وركون البيت اى ما احبط
 العظيم بالجوار وظاف الناس بالواو فى اوله فى النسخ السندية وفى المصرية بالقاء من
 وراه اى وراة المحرم والجوار المحيط الاطادة بالنصب اى لادادة ان يستوعب الناس
 الطواف بالبيت كله فلو لم يحجر لاوشك ان يمر به لثلف فلا يستوعب البيت
 بالطواف فالجاء الناس على تحجيرة دليل على ان الاستيعاب لجميع البيت لازم متفق
 عليه فلو كان الطواف ببعض البيت محرما لما احتجج الى تحجيره وقد اتفق العلماء على
 وجوب الطواف من وراء المحركاه ابن عبد البر ونقل غيره انه لا يرفق فى الحادث
 المرفوعة ولا عن احد من الصحابة فمن بعدهم ان طواف من داخل المحركان علما مستترا
 قال الحافظ وقال الحنفى ويكون المحرم بالكسر اخلافا لطوافه لانه من البيت قال الموفق
 انما كان كذلك لانه عز اسمه امر بالطواف بالبيت جميعه بقوله وليطوفوا بالبيت
 العتيق والمحرم فمن لم يطف به لم يحنه بطوافه وبهذا قال علماء مالك والشافعى
 واليونان وابن المنذر وقال اصحاب الراى ان كان يمكنه تحفى ما بقي من
 رجع الى الكوفة فعليه دم ونحوه قال الحسن ١٢ **قوله** الرطل فى الطواف
 قال العيني الرطل بفتح الراء والميم سرعة المشى مع تقارب فى الخلو وفى المحرك رطل رطلا
 او مشى دون الحد وقال الفرادى هو الحد الشديد وفى الجملة شبيهة بالسرولة وفى
 الصحاح هو السرولة وفى الفهست هو الخشب وقيل هو ان يزن ثمانية ولا يسرع العدو
 وفى كتاب المسالك لابن العربى هو ما نحو من التحريك ويوان يحرك الماشى
 ثمانية فى الحركة فى مشيه الإجمالى هو الاسراع بالجنب لا يحسن من ثمانية
 ولا يحركها الا بوسيط فى البراءة العيسى الخلاف فى تفسيره وحكى عن منك السروجى يقال
 للرطل الخشب ومن قال هو دون الخشب فقد اخطأ الخلفى المحمد هو بفتح
 الراء وسكون الميم سرعة المشى مع تقارب الخطا داخله ان يحرك الماشى ثمانية
 فى المشى واقتضا على كونه مشروعا وسببه ما روى عن ابن عباس ان النبى صلى الله
 عليه وسلم واصحابه لما قدموا مكة متعمرين فى عمرة القطار قال المشركون يقدم عليكم
 قوم وبنتهم اى ضعفتم حتى يشرب قاهرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يملوا
 الاشواط الثلثة ولم يأمرهم به فى جميع الاشواط فشققت عليهم اغزاه البخارى ومسلم و
 ابو داود وغيرهم واختلفوا فى ان كل يوم من السن التى لا يجزئها من السن التى لا يجزئها فذهب ابو حنيفة
 ومالك والشافعى واحمد والمجسود الى الاول وروى ذلك عن عمرو بن دينار وسود
 وذهب جميع من التابعين كذا فى وعطاء والحسن والقاسم وسالم الى ان كل يوم
 ذلك عن ابن عباس وبطل الرطل واما المرأة فلا تحل بالاجماع كونه متافا للسنه كذا فى
 عمدة القارى والرد كذا على الاجماع على ذلك ابن عبد البر فى التمهيد ١٢ **قوله**
 انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رط يقتنين اى فى طواف القدوم فى
 حجة الوداع كما ساقى فى كلام ابن عبد البر والبراهم الحافظ كما تقدم فى كلام ابن المحر
 الاسود اى ابتداء الرطل من الحجر الاسود حتى انتهى اليه بعد تمام الشوط وفعل ذلك فى
 ثلثة الطواف اى فى ثلثة الاشواط الاول وقال ابن عبد البر فى التمهيد روى اسمعيل
 ابن جعفر وزيد بن السادة وحماد بن اسعيل ويحيى القطان وغيرهم عن جعفر بن محمد
 عن ابيه عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف فى حجة الوداع سبعاً
 رط فيما ثلثة وثنى اربعا وثلاثاً فى حديث جابر الطويل الذى وصف فيه حجة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من مينة خروجه اليها الى انقضاء جميعا رواه عن جعفر
 ابن محمد جماعة وحكى عبد الله بن وهب ان مالكا سمعه يتأمر من جعفر ويروى على صحة قوله
 ان مالكا قلعه فى الجواب من مؤطاه والى منها احتلج اليه فى الوباء وروينا عن عبد الله
 ابن وهب انه قال حضر ابن جريح وعبيدة الله وعبد الله العزميين والنخدى ومولى بن صالح
 ومالك بن انس عند جعفر بن محمد يسألون عن حديث الجح فثمهم به ورووه عنه الخ
 وحديث الباب نص فى استحباب الرط بجميع الطواف وحديث ابن عباس المذكور
 فى سبب الرط نص فى عدم الاستيعاب وان يشوا بين الركنين واجيب بان حديث
 جابر متأخر كونه فى حجة الوداع سنة عشر بخلاف حديث ابن عباس الذى فى عمرة القطار
 سنة سبع فلو تأخر لدليل ان الرط سنة فخره دم النبى صلى الله عليه وسلم فى
 العمرة لضعف ما يحكى قال الباقى ان جابر ما يروى ما روى عام حجة الوداع وابن عباس انما

روى عن غيره فانه لم يشاهد عام القطيعة بصفه من ان يتحمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم ترك دمل ما بين الركبتين وان كان مشروعا لحاجته الى الابقاء على اصحابه فلما انقضت هذه العدة لازم استدامه الرطل المشروع الخ ١٣ **ع** قوله قال مالك وذلك الامر الذي لم يزل اى استمر عليه الى العلم بطلناه اى كون الرطل من البحر الى البحر وكونه في ثلثة اشواط فقط ودون باقي السبعة وبه اخذ الثلثة الباقية في السنتين وبه يقول الجمهور وقال ابن الزبير ليس في الطواف السبع وقال الحسن وابن جبر وعطاء بن اذل بين الركبتين كذا في الحمى وقال محمد بن مؤطاه بعد حديث جابر انه ذكره وبه نأخذ الرطل ثلثة اشواط من البحر الى البحر وبه يقول ابي حنيفة والعامه من فقهاءنا الخ وقد قدم في اول الباب ان مذهبه الجمهور خلاف ما روى عن ابن عباس وبعضنا في بعين ١٣ **ع** قوله كان يرطل من البحر الاسود ثلثة الطواف الاول ويمشي بوجه الطواف الاخر فادامه من طريق اخر من تابع ذكره اى ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ولما بلغ بطريق اخر من تابعه من ابن عمر قال يرطل رسول الله صلى الله عليه وسلم من البحر الى البحر ثلثا ويمشي اربعان كانا خاضعا حديثه على الوجهين مرفوعا وموقوفه وقد جمع بينهما وعلم من ان الرطل كان هو وظيفه الثلثة الاول كذا في السكون والوقار وظيفه الاربعة الاخر ولذا قال الحافظ لا يشترع تدارك الرطل فلو تركه في الثلث لم يقع في الرابع لان بينهما السكون فلا تغير الخ وقال المتوفى الرطل لا يسكن في غير الاشواط الثلثة الاول من طواف القدوم او طواف العرة فان ترك الرطل فيسلم ببقعة في الاربعة الباقية لانها بيضة فانت موضعها فسقطت كالبحر في الركبتين الاولين والآن المشى بيضة في الاربعة كما ان الرطل يمشى في الثلثة فاذا رطل في الاربعة لآخره كان تاركا للبيضة في جميع طوافه فان ترك الرطل في شوط من الثلثة الاول في ر في الثانيين الباقيين وان تركه في اثنين اتي به في الثالث كذا قال الشافعي **ع** ابو ثور واصحاب الرأي وان تركه في الثلثة سقط لان تركه للبيضة في بعض محلها لا يسقطها في بقية محلها كذا في البحر في احدى الركبتين الاولين لا يسقط في الثانية الخ وبذلك مرع ابن الهمام في الفتح زاد ابن عابدين لان ترك الرطل في الاربعة سنة فلو رطل فيها كان تاركا للسنتين ١٣ **ع** قوله كان اذا طاف بالبيت يسمى كذا في النسخ الندية وبعض المصرية بصفة المضارع وكن اكثر المصرية سعي بصفة الماضي والمعنى يسرع المشى ويرطل في الاشواط الثلثة الاول مع شوط يقع اثنين المجرة وبه يجرى مرة الى الغاية والمراد به هنا الشوط حول الكعبة وفيه جواز تسمية الشوط شوطا وروى عن جابر الشافعي كراهته قال النووي في مناقب كراهته الشافعي ان يسمى الطواف شوطا ودوراد وروى عن جابر قد ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس روى تسمية الطواف شوطا والظاهر ان لا كراهية فيه قال ابن حجر قوله كراهته الشافعي وتبعه على ذلك اصحابه وقوله والظاهر ان لا كراهية لوافقه قوله في المجموع هذا الذي استعمله ابن عباس يقدم على قول جابر ثم انكره انما ثبتت بهى الشرع ولم يثبت في تسمية شوطا شى فالتحذير ان لا يكره الخ يقول في طوافه على حسب الدعاء والذكر اللهم لا اله الا انت وانت تحيي بغير اول بعد ما استاب با شجاع الالف في الموضعين على ما في صحيح النسخ المصرية وفي النسخ الندية بدون الالف في قوله انت وفي اخره بعد ما استاب زيادة خميسا فليكن المنسوب والادب الاول فان عامة الشراح وغيرهم حملوه على اشتغال الارقان في بدايت فيه زحافات الخزم تجتنبين وهو زيادة بسبب خفيف في اوله وقال ابى جابر كان يقول على حسب ما يتخبره الانسان من الذكر والدعاء لا على هذا اللفظ مخفوس بالطواف ومسنون فيه وروى ابن حبيب عن مالك انه قال ليس العمل على قول عروة هذا وانما الاداء ليس بذكر معين للطواف حتى لا يجزى غيره في البحر المحيط مثل مالك عن قول عروة فقال ليس عليه العمل بذكره ترك واداء مالك انه ليس ما يستحب بل المستحب تركه وان لا يقتصر اليه الخ بخفض بها صوته كي ما يشغل الناس بسماعه عما هم فيه وهذا هو العمل بالذكر والدعاء في الطواف والسعي وعلى لفعا والمروءة وفي كل موضع جمع منفرد بغيره وكل احد بالذكر والدعاء فلو فرض على انسان سيرة لا يرضى بعضهم ايضا وليس كذلك البنية فاننا شاعرا ليج فلذلك شرع فيها الاطلاق

ابا جابر ١٣

يدعى إلى الأمان يغلب عليه تقبيل الركن الأسود في الاستلام متالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر
ابن الخطاب قال يهرطوف بالبيت للركن الأسود إنما أنت حجر لا تنفع ولا تضر ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك
ما قبلتك ثم قبلته قال مالك سمعت بعض أهل العلم يسقط إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن إلى الأمان أن يضعها
على فيه من غير تقبيل ركن الطواف متالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يجمع بين الشبطين لا يصلي بينهما
ولكنه كان يصلي بعد كل سبع ركعتين فرما صلى عند المقام أو عند غيره وشئ ما لك عن الطواف أن كان أخف على الرجل

له قوله تقبيل الركن الأسود في الاستلام كذا في النسخ السنية وبعض
المصريين وفي الكشاف تقبيل الركن الأسود في الطواف وقال الحافظ الاستلام افتعال
من السلام بالفتح أي التمسك قاله الأزهري وقيل من السلام بالهمزة الجارة وقال أيضا
الاستلام المسح باليد والتقبيل بالضم الخ وقال أيضا في البيت أربعة أركان الأول
لضعفها أن تكون الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم ولثاني الثابتة فقط وليس
لآخرين شيء منها فذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخران ولا يستلآن
هذا على رأي الجمهور واستحب بعضهم تقبيل الركن الثاني أيضا الخ قلت تقدم قريباً
الاجماع على أن الشائمين لا يستلآن وبقي الخلاف في الإماميين ما دلتهم أما الركن
الأسود فيستحب له الجمع بين التقبيل والاستلام والروايات في التقبيل
متفاوتة ١٣ قوله قال وهو امر يطوف بالبيت فقال خطيب الركن الأسود
ليسمع الناس إنما أنت حجر زائد في النسخ السنية بعد ذلك لا تضر ولا تنفع وليس هذا
في النسخ المصرية وفي الصحيحين أما الشاذ أن العلم أنك لم تضر ولا تنفع الحديث
بريد بن بشر من يظن أن تقبيل النبي صلى الله عليه وسلم وأمه إنما كان على
حسب تقبيل الجارية لأن الله تعالى لم يمتدحهم إنما الله تعالى لم يمتدحهم إنما كان على
أن تقبيلهم لغير ما كان تقبيل النبي صلى الله عليه وسلم طاعة لله وأفراداً له بحسب
على حسب ما أمرنا بتقبيله البيت وعلى حسب ما أمرنا بتقبيله البيت والدم بمادة لله
لا على أن آدم مجروح بذلك وأنه يضر وينفع ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبلك ما قبلتك ثم قبلته عرفنا أن تقبيلك وتقبيلهم ليس لثأره ولا لمعنى فيه وإنما
هو لما أن النبي صلى الله عليه وسلم شرع ذلك طاعة لله تعالى ١٣ قوله
قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن
الركن الثاني أي بعد مسكه أي لا يستلام بيده أن يعطى على فيه كذا قال يحيى وابن
وهب وابن القاسم وابن بكير والجمهور وجماعة الركن الثاني زاد ابن وهب
من غير تقبيل فيجب من ابن وضاح وقد روي موطأ ابن القاسم وابن وهب وروى
بابي ابن بلا في الشرة كرواية يحيى وفيها جميعاً إلى أن كيف أنكره على يحيى وأمره
بطره ولكن الغلبة لا يسلم منه أحد كذا رأي رواية القعني ومن تابعه على قول الركن
الأسود في أنكر الإمامي على ابن وضاح لم يرو موطأ القعني فكذا ما تسور فيه على رواية
يحيى وروى صواب قاله أبو عمر كذا في الزرقاني وحاصل ما رواه الموطأ مختلف في ذكر
هذا القول فذكره يحيى وجماعة بلطف الركن الثاني وذكره القعني ومن وافقه بلطف
الركن الأسود وأنكر ابن الوضاح على يحيى فقط الإمامي وأمر بطرده وتقبيل ابن عبد البر
صوب رواية يحيى وعلم منه أيضاً أن ما في النسخ السنية من قوله من غير تقبيل وليس
هذا في النسخ المصرية يخص رواية ابن وهب دون غيره وأما مالك الأئمة
في ذلك فقد قال صاحب المصلى بعد قول مالك المذكور يده أخذ مالك واحداً يستلم
ولا يقبله إليه بعد استلامه وقال الشافعي يقبل إليه بعد ذلك وقال أبو حنيفة لا يستلم
ذكره النووي والمعروف في البداية وغيره أن استلام الركن الثاني حسن في ظاهر الرواية
ومن محمد سنة الخ وقال القاري في شرح الباب ويستحب استلام الركن الثاني
في كل شوط والراي بالاستلام بهما لمسه كغيره أو يمينه دون يساره كما يفعل بعض الملة
والمتكبر من دون تقبيل والسمو عليه ثم عند الحجر عن اليسار للزحمة ليس فيه نية فيه منه
بالإشارة وبذلك في ذكرناه حسن في ظاهر الرواية كما في رواية السكا والنداء وغيرهما
من كتب الرواية وقال الأكراني هو الصحيح وذكر الطبراني وغيره من محمد الركن الثاني
في الاستلام والتقبيل كالحجر الأسود وقال في النهاية هو ضعيف جداً وفي البدر

لا خلاف في أن تقبيل ليس بسنة وفي السراية ولا يقبل في الأصح إلا قاذيل وذكر الأكراني
من محمد سنة يستلمه ويقبل يده ولا يقبله ولا يصل أن الأصح الاستسلام بالاستلام
والجمهور على عدم التقبيل والاتفاق على ترك السجود فإذا جازع من استلامه فلا يضر إليه
الأصل رواية عن محمد الخ ١٣ قوله ركعتا الطواف سنة مؤكدة غير واجبة منه أحد
وهو قال مالك ولشافعي قولان أحدهما أنها واجبتان لذات الغنى وفيه أيضاً إذا صلى
المكتوبة بعد طوافه أجزأه من ركعتي الطواف روى نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء
وجابر والحسن وسعيد بن جبيرة وسحاق ومن أمهات يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة
وفي العمل سنة مؤكدة على الأصح القولين من الشافعية وهو ذهب الإمامية وأوجبها
الحنفية والمالكية لكن قال الحنفية لا تجزئ بهم وهو القول الآخر لشافعي ويجزئ عنها
المكتوبة عند الشافعي وأحمد ولا تجزئ عند المالكية إلا وقال النووي في مناسكه بها سنة مؤكدة
على الأصح وفي قول بهما واجبتان وسواء قلنا واجبتان أو سفتان فليس ركن في الطواف
ولا شرط لصحته بل يصح بدونها ولا يجر تأخيرهما ولا تركهما بهم وبغيره لكن قال الشافعي
يستحب إذا أخرهما أن يركن دماً وإذا قلنا أنها سنة فصلت فركعتا الطواف أجزأ
عنها كتحية المسجد لصلى عليه الشافعي في التقديم الخ وقال القاري في شرح الباب
صلوة الطواف واجبة بعد كل طواف فرضاً كان الطواف أو واجباً أو نفلاً ولا تجزئ
المكتوبة والمنزلة عنها الخ وقد أخرج البخاري في صحيحه تعليقاً قال السليل بن أمية
قلت للأزهري أن طوافاً يقول تجزئ المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة أفضل
لم يلف النبي صلى الله عليه وسلم سبعاً قط الأصل ركعتين ١٣ قوله أنه كان
لا يجمع بين سبعين ثلثية سبع أي سبعة أشواط والمعنى لا يجمع بين السبعين وقوله
لا يصلي بينهما أي الركعتين حال ولكنه كان يصلي بعد كل سبع أي بعد تمام كل طواف
ركعتين أي ما لا يقطع على الله عليه وسلم فربما صلى ركعتين عند المقام أي خلف مقام
إبراهيم عليهما السلام أو عند غيره وهو جائز عند الأئمة الأربعة قال الموفق ويستحب
أن يركع خلف المقام فإن جازأه في حصة جئت على الله عليه وسلم ثم نفذ إلى
مقام إبراهيم فقرأ أو أتته ومن مقام إبراهيم صلى جعل المقام بينه وبين البيت
وحجته كجاء فإن عمر كعباً بندي طوى وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا مسلم إذا قيمت صلوة الصبح فطوى على يمينه أو على يساره ففعلت
ذلك فلم تصل حتى خرجت قاله الحافظ أي خرجت من المسجد ومن مكة إلى مكة
البدن المتأخر عن المقام أو غيره من المسجد وهل يجمع بين المسجد قولان قال ابن عابد بن لم
أرى من حكي القولين سوى ما توهمه بارة النمر وفيما انظروا المشهور في عامة الكتب أن
صلواتنا في المسجد أفضل من غيره وفي الباب لا يختص بزمان ولا مكان ولو صلأها
خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جازأه بركعة الخ ولو لم يركع في صحيحه من صلى
ركعتي الطواف خارج الحرم ثم ذكر فيه الزعماء صل خارج الحرم وصديقه أم سلمة المذكور
في كلام الموفق قال الحافظ هذه الترجمة معقودة ببيان أجزأه صلوة ركعتي الطواف في
أي موضع أراد الطائف وأن كان ذلك خلف المقام أفضل وهو متفق عليه إلا في
الحجته أو الحج الخ ١٣ قوله وسئل بهذا الجمل مالاً عن الطواف أن كان
أخف على الرجل صار خفيفاً عليه أن يتطوع بالاطوف فيقرن بالنسب بين السبعين
أو أكثر ثم يركع أي يصلي ما يليه من الركوع أي صلوة ولغز من بيان لما أي ثم إذا داف
يصلي محبات الطواف بمقدار تلك السبعين بضم الملهة والموحدة لغز في السبعين
وقال ابن التين جمع سبعين بضم فسكون كبرود وروى في حاشية الصحاح
مطبوها بفتح أوله كغريب ومزود وقال الجمل سبعة وسبعة وسبعة ١٣

ان يتطوع فيمقرون بين الأسبوعين أو أكثر ثم يذكر ما عليه من ركوع تلك السبوع **قال** لا ينبغي ذلك وإنما السنة ان يتبع كل سبوع ركعتين **قال** مالك في الرجل يدخل في الطواف فيسهر حتى يطوف ثمانية أو تسعة أطواف **قال** يقطع اذا علم انه قد زاد ثم يصلي ركعتين ولا يعتد بالذي كان زاد ولا ينبغي له ان يبقى على التسعة حتى يصلي سبعين جميعا لان السنة في الطواف ان يتبع كل سبوع ركعتين **قال** مالك ومن شك في طوافه بعد ما يركع ركعتي الطواف فليعد فليتم طوافه على اليقين ثم ليعد الركعتين لانه لا صلوة لطواف الا بعد اكمال السبوع **قال** مالك ومن اصابه شيء ينقص وضوعه هو يطوف بالبيت او يسعى بين الصفا والمروة او بين ذلك فانه من اصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف او كله ولم يركع ركعتي الطواف فانه يتوضأ ويستأنف الطواف والركعتين **قال** مالك واما السعي بين الصفا والمروة فانه لا يقطع ذلك عليه ما اصاب من انتقاص وضوعه

الموفق ان شك في مدو الطواف بنى على اليقين قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ذلك ولا نسا عبادة فتي شك فيها وهو فيها بنى على اليقين كالصلوة وان شك في ذلك بعد فراغه من الطواف لم يفتت اليك لو شك في عدد الركعات بعد الفراغ من الصلوة الخ وفي الغنية لو شك في عددا شواظا عا والشواظ الذي شك فيه وفي الحج يعني على الاقل في ظاهر الرواية ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلوة ولو نظرا لان تكرار الركن والزيادة عليه لا تقصد الحج وزيادته الركعة تقصد الصلوة فكان يفتى في باب الصلوة احوط وما في الباب ولو شك في عددا شواظا الركن اساده قال في التمهيد المتأخر اعادة الشواظ الذي شك فيه وليس المراد ان يبني الطواف كل ركعة ما في البحر لو شك في الركن الحج كمال عامة المشرع يؤدي ثانيا اى يؤدي ما شك فيه طوافا كان او شواظا فلا يخالف ظاهر الرواية ثم التعليل بقوله لان تكرار الركن الخ يعني ان طواف الواجب بل الشروع ايضا كطواف الركن في حكم البناء على الاقل وفي الابدانع اما الشك في الركن الحج وذكر الجصاص ان ذلك ان كان يكثر يتحرى ايضا كما في باب الصلوة وفي ظاهر الرواية يؤخذ بايتين والحق ان الزيادة وتكرار الركن لا يبني ثم فكل الاخذ بايتين تاما الزيادة في باب الصلوة اذا كانت ركعة فانما تقصد الصلوة اذا وجبت قبل القعدة الاخيرة فكان العمل بالتحرى احوط الخ ١٢ **قوله** قال مالك ومن احابه شيء يفتن وضوءه وهو الواو ماله يطوف بالبيت اوسمي بين الصفا والمروة اوين ذلك الظاهر ان الاشارة الى الطواف والسعي وعلم بقوله لا يدخل في السعي فالصور ثلث بين حكمها مرتبا فقال فانه التعمير للشان من احابه ذلك اى الحديث والحال ان قد طاف بعض الطواف اوطاف لا يمكن له مكره ركعتي الطواف فانه يتوضأ ويستأنف الطواف من اول سواره وقع الحديث في وسط الطواف او بعد الفراغ عنه قبل الركعتين ويصل الركعتين بعد الطواف طاهرا متصلا به والحديث يمنع بناء الطواف بعضه على بعض وبناء الركعتين على الطواف الكامل قال المددور ثانيا داي الشرط كون داي الطواف متكليا بالغير من اى طارة الحديث والنجث ويطل بمحدث حصل ابتداءه ولو سوا بنا رواذا يطل البناء وجب استئناف الطواف ان كان واجبا او قطعوا وتعدا لمحدث وعنه الغنية الموالاة بينه سنة ليس يشترط صريح بذلك في فروعه وفي الظاهر لا يخرج منه او من السعي الى جنازة او مكتوبة او تعبدية وهو منكر ما بنى قال ابن عابد بن قوله بنى اى صلى ما كان طاهرا ولا يلزم الاستقبال وظاهره انه لو استقبل لاشى عليه فلا يلزم امتام الاول لان بناء الاستقبال لا كمال بل الموالاة بين الاشواظ وفي الباب ما يدل عليه حيث قال في مستجابات الطواف ومنها استئناف الطواف لو قطعوا او فعله على وجه مكروه قال شارح لو قطع اى ولو تجاوز الظاهر مقتضى ما قبل اتيان الشرة الخ واذا عاد للبناء بل يعني من محل انصرافه او بدت في الشوط من الحجر والظاهر الاول قياسا على من سبقته الحديث في الصلوة الخ ١٣ **قوله** رواه ما السعي بين الصفا والمروة ذكر في النسخ السندية قبل ذلك قال مالك وليس في المعربة وهو الادجر فان السلام ملحق بما قبله فانه التعمير للشان لا يقطع ذلك اى السعي عليه اى على الرجل ما احابه فاعلى لا يقطع من انقضاء وضوءه لفظ من بيانية قال الهامجي وذلك يقتضي معنيين احدهما انه ليس من شرط السعي والطملة ان تتبع عبادة لا تعلق لما بالبيت كالجماد والشان ان الحديث في اشارة لا يمنع البناء على ما معنى فمن احديث في اشارة سعيه فلا فضل لان يخرج فيتمتع لشره ذلك ثم مرجع فبين على ما تقدم من ذلك وما دى محمد ثا لاجزاه ولا يدخل السعي اى لا يبنيه الا وهو طاهرا لم يوضو اى يستحب له ذلك وتقدم ان الطمارة ليست بشرط السعي عنه الادجرية الا في رواية لا حرم قال الموفق ولا يعول عليها ١٤

له قوله قال مالك لا يطبخ ذلك اى الجمع بين الاسابيج بدون الصلوة ويكره وانما الله
ان يطبخ كل سبع ركعتين قال الباجي وهذا كما قال ان السنة لظا ئف ان يصلى عقب
كل سبع من الطواف ركعتيه فان فعل الاسبوعين ولم يركب بينهما فليس جائز وجوزة الشافعي
والريش على ما نقول ان بدين نسكان لا يشد اخلائ فلم يجز ان يشرع في افعال ثان منما
قبل تمام الاول وقال الزرقاني كره ذلك مالك قلت لكن لو فعل اعد ذلك يصلى
لكل اسبوع ركعتين في السجود عن مالك كما سبقا في القول الا في وفي الحمل من قال
بكرامة الحنفية ومحمد والثوري والشافعي والحنابلة والمنذرية ونقل عياض عن الجمهور وبه المأثور
عن الحسن والزهري واجازته جماعة بل كراهته لكنه خلاف الاول وهذا قول اكثر الشافعية
والحنابلة يوسف ومن قال بذلك عائشة والنسب وعطاء بن جبير واحمد والشافعي والحنابلة
علق البخاري في صحيحه قال نافع كان ابن عمر يصلى لكل اسبوع ركعتين قال ابن عابد بن
وفي السرار كرهه عندهما الجمع بين اسبوعين ادا كثر بلا صلوة بينهما وان انصرف عن ذكر
وقال ابو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر كثره اسابيح او تسعة او سبعه والخلاف
في غير وقت انكره ما فيه فلا يكره اجماعا ولا يؤخر الصلوة الى وقت مباح الا في ١٣
قوله قال مالك في الرجل يدخل في الطواف فيسوي مقدارا لا شواط حتى يطوف ثمانية
اشواط او تسعة الطواف قال مالك يقطع ذلك الطواف ويحتم اذا عم ويتحقق ان قد
زاد ثم يصلى ركعتين ولا شئ عليه بهذه الزيادة قال الزرقاني فان تعد الزيادة ولو قلت
كيعين شوط بطل طوافه قلت والجملة الرسولي كما سبقا في كلامه ولا يعتد بالذي
كان زاد سواء لا يطبخ لان يبنى على الشفعة حتى يصلى سبعين جميعا من الوصل في
في اكثر النسخ المصرية اى حتى يكمل طوافين وفي النسخ المندرية والزيقاني حتى يصلى
من الصلوة اى يصلى شفعتي طوافين والاول اوجبان السنة في الطواف ان يطبخ كل
اسبوع ركعتين قال الباجي وذلك ان من سقى في طوافه فبلغ ثمانية الطواف او تسعة او اكثر
من ذلك ثم ذكر ولم يكن قصدا ليعرف بين كل سبعين فانه يقطع ويترك التسبيح الكواامل
وطبقي ما زاد ولا يعتد به ان اراد ان يطوف اسبوعا آخر فليبتئ ثم من اوله فيطوف سبعا
ثم يركب وهذا حكم العامدي في ذلك فان اكمل السبوعين عامدا او ناسيا صلى لكل واحد
منها ركعتين لان الاسبوع الثاني مختلف فيه فامرنا به بالركوع مراعاة للاختلاف هذا
هو المشهور من قول مالك وهذا ذهب النخعي في ذلك ما في شرح الباب طاف ونس
ركعتي الطواف ولم يذكره الا بعد شروعه في طواف اخر فان كان التذكر قبل تمام شوطه
لفرضه وقطعه فتعصيل سنة الموالة بين الطواف وصلوته وبعد اتمام شوطه لا يرفعه بل
يتم طوافه للذي شرع فيه وعليه لكل اسبوع ركعتان ولو طاف فرضا او غير ثمانية اشواط
ان كان ممن شرع في بدأ الشوط على ظن ان اثنا من سابع فلا شئ عليه وان علم ان اثنا من
لكن فعله بناء على الوهم او الوسوسة لا على قصد دخول طواف اخر فالصحيح ان يلزمه
تتمه سبعة اشواط للشروع الملهزم الخ وقال ابن نجيم في البحر بعد ما علمي الاختلاف في
كون السبعة ركعا او واجبا وهذا التقدير اعنى السبعة مانع للتقصا اتضا فاذا اختلفوا في
منه لزيادته حتى لو طاف ثامنا وعلم ان اثنا من اختلفوا فيه والصحيح ان يلزم امام الاسبوع
لان شرعه فيه ملزمه ما بخلاف ما اذا ظن ان سابع ثم تبين ان ثامنا فانه لا يلزمه الا تمام
لان شرعه فيه مستقلا لا ملزمه ما كالعبادة المكونة ١٣ قوله قال مالك ومن
شك في طوافه اذ لم يتم التسبيح بعد ما يركب ركعتي الطواف يعني وقع الشك بعد صلوته
تحتج الطواف هل اتم تسبيح اشواط اوله يتم فليعد من العودا يبرمج الى الحطاف فليتم
طوافه على اليقين قال الباجي فليعد ان يبرمج ويبنى على ما يتحقق من طوافه تقرب المدة
لانه انما ذكر ذلك باثر سلامه من الركعتين فان يتحقق عنه طاف شوطين وان يتحقق
سنة طاف واحدا الخ ثم يبعد ركعتين لانه لا صلوة لطواف الا بعد اكمال التسبيح قال

ولا يدخل السعي الا وهو طاهر بوضوء الصلوة بعد الصبح والعصر في الطواف مثلك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عبد القاري اخبره انه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلوة الصبح فلما اقتضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس فركب حتى اتاخر بذي طوى فصلى ركعتين **مثلك** عن ابى الزبير المكي انه قال رأيت عبد الله بن عباس يطوف بعد صلوة العصر ثم يدخل في حجرته فلا ادري ما يصنع **مثلك** عن ابى الزبير المكي انه قال لقد رأيت البيت يخلو بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ما يطوف به احد **قال** مالك وممن طاف بالبيت بعض اسبوعه ثم اقيمت صلوة الصبح او صلوة العصر فانه يصلي مع الامام ثم يذهب على ما طاف حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي حتى تطلع الشمس او حتى تغرب قال وان اخرها حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك **قال** مالك ولا بأس ان يطوف الرجل طوافا واحدا بعد الصبح وبعد العصر لا يزيد على سبع واحدا ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس كما صنف عمر بن الخطاب ويؤخرها بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس فاذا غربت الشمس صلاها بان شاء وان شاء اخرها حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك **وقد اعاد البيت** **مثلك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا يصدرن احد من الحاج حتى

له قوله ان طاف

بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلوة الصبح طواف الوداع قال اباجي جواز الطواف بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر لا يصح فيه غلاف وقد مثل مالك من الطواف الواجب بعد العصر فقال لا بأس بذلك ويؤخر الركوع حتى تغرب الشمس **قال** ابن عبد البر **كره** الثوري واكثر فيكون الطواف بعد العصر والصبح قالوا فان فعل فليؤخر الصلوة **قال** الفاظ **وله** ما عند بعض الكوفيين والافاقية من ان الطواف لا يكره وانما كرهه الصلوة **وقال** ابو الزبير رأيت البيت يخلو بعد الصبح والصلوتين ما يطوف به احد وروي احمد باسناد حسن من جابر بن طريف فمضى الركعتين الفاتحة والحمد ولم يكن يطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس **قال** نافع عن ابى ابي اثم عن طوافه نظرا الى الموضع فلم ير الشمس طاعة فركب بعد الصلوة لانه لا يراها بعد الصبح حتى تطلع الشمس حتى اتاخر الى برك واجلته بذي طوى بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة فصل ركعتين زاد في السجدة المصرية سنة الطواف وعلق البناني في صحيح طواف عمر بعد صلوة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى **قال** الفاظ **وقد** رويناه بطريق ما قال ابن مبردة من طريق سفيان ونظرا ان عمر طاف بعد الصبح سبعا ثم خرج كل المدة فلما كان بذي طوى ولعلبت الشمس صلى ركعتين **قال** **له** قوله يطوف بعد صلوة العصر كذا في جميع النسخ المندية واكثر المصرية وفي بعضها الصبح والصلوة الاولى ثم يدخل في حجرته بضم الميم وسكون الجيم الموضع المشفوق كذا في الجمع وفي الجمل المقطعة من الارض الموجودة بما شئت اوتوه في فلاة بمعنى مشفوق كذا في لغة العرب والقبضة الى غلادى ما يصنع به يد لا يدري هل كان يركع الطواف بعد دخول حجرته ام لا والافاقية لم يكن يركع حتى تغرب الشمس لانه لو ركب قبل الغروب ركب في المسجد لان ذلك افضل ولان الامر المعتاد لمن وصل دونه بطوافه ان يركع في المسجد وانصرف عبد الله الى منزله قبل ان يركع طوافه الا متناع من الركوع ولا يمتنع في ذلك الوقت من الركوع للطواف الا من رأى الوقت لا يصح ان فعله وان كان لما سبب **قال** اباجي **له** قوله انه قال لقد رأيت البيت يخلو من الطائفين بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ما يطوف به احد في هذه الركعتين **قال** الزدقاني هذا اخبار عن مشاهير من ثقة لا اخبار عن حكم سقط قول ابى عمر بن عبد البر هذا خبر عن عمر بن راي الطواف بعدها وتأخير الصلوة كما كرهه من راي الطواف والصلوة معا بعدها **قال** وذكر في مؤلفي محمد بن ابي الباب **قال** محمد انما كان يخلو لانهم كانوا يركعون الصلوة بينك الساعتين والصلوة لا بد من صلوة ركعتين فلا بأس بان يطوف سبعا ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبين كما صنف عمر بن الخطاب او يصلي المغرب وهو قول ابى حنيفة **قال** وقال اباجي قوله ان البيت كان يخلو في هذه الركعتين يقتضى الامتناع من الطواف في هذه الركعتين وانما ذلك لان الساعات في هذا الوقت انما يطوف اسبوعا واحدا ثم يمتنع من الطواف لامتناع ركوع الطواف الاول ولان من سنة كل طواف ان لا يركع بينه وبين ركوع طواف آخر ولذلك كان يخلو البيت من الطائفين في ذلك الوقتين **قال** وفي هذا المأكلية لعدم رؤيتهم وصل الاسابيع حتى قال بعضهم ان الزيادة

على السجعة عمر ايهل الطواف كما تقدم مفعلا وعنه النخعي يكره وصل الاسابيع بدون الصلوة لكن لا كراهية عندهم في الاوقات المذكورة **له** قوله ومن طاف بالبيت بعض اسبوعه اى شوطا او اكثر ما دون السبعة ثم اقيمت مع الامام الصلاة الصبح او صلوة العصر كذا في خبرها من الصلوة المكتوبة وحصلها بالركعة التي فيها ماسيات من منع التيمية بعد البناء فادخل الطواف وجوبا ويحب كمال الشوطا **قال** الزدقاني ويصلي مع الامام اى يدخل في صلوة ثم يبنى على ما طاف قبل الصلوة ويندب ان يبتدئ ذلك الشوط وان لم يكمل اوله حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي ركعتين حتى تطلع الشمس وترتفع قبة ربيع او حتى تغرب الشمس فيصليها قبل صلوة المغرب قال مالك وان اخرها حتى يصلي فريضة المغرب فلا بأس بذلك **قال** الزدقاني قبل ان يتنفل والا ابتدأه وقاها ان تقدمها قبل صلوة المغرب المفضل وقد قال ابن رشد ان الامر لا يفسد بها جنة الطواف ولا يفوتها فليصلي اول الوقت لثقتها **له** قوله ولا بأس ان يطوف الرجل طوافا واحدا بعد الصبح وبعد العصر لا يزيد على سبع واحدا كراهية جميع اسبوعين او اكثر قبل صلوة الركعتين منه مالك كما تقدم مفعلا ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس وتعمل الثالثة بالاقتناع كما صنف عمر ابن الخطاب فيما مر من سنة او يؤخرها بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس فاذا غربت الشمس صلاها بان شاء قبل صلوة المغرب وان شاء اخرها حتى يصلي مكتوبة المغرب فلا بأس بذلك **قال** الزدقاني في ادائها قبل المغرب وبهذه وقاها بقول الاول الفضيلة تقدمها قبل صلوة المغرب قال الزدقاني فمما اختلف قول وفي الاستسكار عند جماعة من رواة المؤطا من مالك احب ال ان يركعها بعد صلوة المغرب التي قبلت في قول مشهورها الثالث وهو رواية ابن القاسم عن الامام **له** قوله وداع البيت بفتح الواو اسم للتوديع كسلام وكلام كذا في الثانية وقال ابن نجيم له خمسة اسم طواف الصلوة لانه يصدر عنه الصدور الرجوع وطول الوداع لانه يودع البيت به وطواف الافاضة لانه لا يجره فيفيض الى البيت من متى وطواف اخره بالبيت لانه لا طواف بعده وطواف الواجب واختلف في المراد بالصلوة الذي هو الرجوع فذهب ابو الرجوع عند افعال الحج وعند الشافعي هو الرجوع الى البلد ويقتضى عليه ان طواف الصلوة اتمام يمتنع لشغل لم تفرغ الا عادة عنه غلاف **قال** الزدقاني **قال** الفوق طواف الوداع واجب بخلاف غيره **قال** الزدقاني **قال** ابو حنيفة واحكامه والثوري والشافعي **له** قوله ان عمر بن الخطاب قال لا يصدرن بضم الدال والنون الشفيلة اى لا يصرفن احد من الحاج تخصيصه بالحاج محبة للفقير في ان يجب على الحاج دون الحاج عن مكة ولو لم يكن غلاف للمأكلية في المشهور عنهم كما تقدم حتى يطوف بالبيت طواف الوداع فان اخره الشك الطواف بالبيت وفي كسبه اياه تسكنا ايضا محبة للفقير ان المراد بالصلوة الرجوع عن الشك كما تقدم ولما جاءه من الشك واليه اوله اشبه من المأكلية كما حكاه اباجي ولذا قال من طاف بنا الطواف ثم اقام اياها فليس عليه ان شاء فعل والا لا وقد اتفق عمر بن عبد الله بن ابي بنى من الشك عليه وسلم حيث قال لا يضر احد حتى يكون اخره بالبيت اخره مسلم ودواه الشافعي وزاد فان اخر الشك الطواف بالبيت كذا في التعليق المبره ١٢

الناس وانت راكبة قالت فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي الى جنب البيت وهو يقرء بالطور وكتاب مسطور
مالك عن ابى الزبير المكي ان ابا معاوية الاسدي عبد الله بن سفيان اخبره انه كان جالسا مع عبد الله بن عمر فجاءته امرأة
تستقيقه فقالت اني اقبلت اريد ان اطوف بالبيت حتى اذ كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني
ثم اقبلت حتى اذ كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم اقبلت حتى اذ كنت عند باب المسجد
هزقت الدماء فقال عبد الله بن عمر انما ذلك ركضة من الشيطان فغسلت ثم استنقذت بثوب ثم طوفت **مالك** انه بلغه ان
سعد بن ابى وقاص كان اذا دخل مكة مراهاقا خرج الى عرفة قبل ان يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يطوف بعد ان يرجع
قال مالك وذلك واسم ان شاء الله وسئل **مالك** هل يقف الرجل في الطواف بالبيت الواجب عليه يتحدث مع الرجل
قال لا احب ذلك له قال مالك لا يطوف احد بالبيت ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر بالبدن عيا لصفاء في السعي

مرتب على الطواف ولم يجد له وقتا ثم يطوف لافاضة بعد ان يرجع عن منى وليقطع عن
طواف القدوم لعنه حتى الوقت **عنه** قوله وذلك ان ترك طواف القدوم
واسم اى جائز لعن حتى الوقت ان شاء الله لغيرك قال ابى جهم وقدموى محمد بن مالك
ان المراهق تعجيل الطواف وتأخيرها وقال اشيب ان قدم يوم عرفة اجبت تأخير
طوافه وان قدم يوم النحر اجبت تعجيله ولا في ان خير سعة رواه عنه محمد بن السدي ان
يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ودفع بها سقط عنه طواف القدوم لا شرع في
ابتداء الحج على وجه مرتب عليه سائر الافعال فلا يكون الايمان على غير ذلك الوجه
سنة ولا شئ عليه بتركه لانه سنة وبترك السنة لا يجب الجوارح **عنه** قوله
وسئل بناد الجبول مالك الامام هل يجوز ان يقف الرجل في اثناء الطواف بالبيت
احترام من السعي الواجب عليه صفه للطواف يتحدث مع الرجل فقال لا احب
ذلك لقول ابى جهم ولا كما قال يكره للرجل ان يقف في حال طوافه يحدث غيره ولا سيما
في الطواف الواجب وهو وان كان يكره في غير الواجب كالمراهق في الواجب اشبه الخ
وقال ابن حزم في المحلى ومن قطع طوافه لعنه ولا يكفل بنى على ما طاف وكذلك السعي
لان قد طاف ما طاف كما امر فلا يجوز له ان يقطع طوافه بغير طوافه لم يطف
كما امر الخ وقال القادي في مستحبات الطواف وترك الكلام المباح لا ينافي في الفتوى
المواظبة تعقب على صاحب الباب اذعه في البابات ايضا فقال اسلم ان
المباح ما يستوي طرفاه من الفعل والترك والمستحب ما يشاب على فعله ولا ينافي
على تركه وقد سبق له ان ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام ما باقتضا قضاؤه
قد صرح ابن الامام بان المباح من الكلام في المسجد كرواه على الحجابات فكيف في الطواف
وهو في حكم الصلوة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعا الطواف حول البيت
مثل الصلوة الا انكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا تكلن الا بغير من ذكر الله الخ فقلت
وبذلك اذا لم تكن في الوقت مدة تنافي الموالاة والافاق الموالاة من شرائط الطواف
عنه لما يكره صرح به الدودى وكذا عندنا بل صرح به الموفق في المعنى وسنعه عندنا تنقيح
صرح به القادي في شرح الباب **عنه** قوله قال مالك لا يطوف احد بالبيت
ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر بالبدن من شرائط الطواف او اجهاته غسل
الاختلاف بينهم وهي مندوبة في السعي بالاتفاق كما تقدم مفصلا **عنه** قوله
البيد بالصفاء السعي قال الموفق ان الترتيب شرط في السعي وهو ان يبدأ بالصفاء
فان بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فاذا صار الى الصفا اعتد بما يأتي به بعد ذلك لان
البيد صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفاء وقال نبدا بما بدأ الله به وبذلك قول الحسن ومالك
والشافعي والاوزاعي واصحاب الراسي والوفى التبعيد اختلاف الفقهاء فمن نكس السعي
فبدأ بالمروة قبل الصفا فقال منهم قائلون لا يجزئه وعليه ان يلغى ابتداءه بالمروة ويبنى
على سعيه بالصفاء منهم مالك والشافعي والاوزاعي والحنيفة ومن قال بقولهم وقال
بعض العراقيين يجزئه ذلك وانما لا يجزئه عندهم بالصفاء استحباب وقد اختلف
من عطاء فروى عنه انه يلغى الشوط وعنه من جعل ذلك اجزا عن الخ قال الشافعي
السوي بعد صديث الباب عليه اهل العلم في السجاء شرطه ان يبدأ بالصفاء في
العالمية اذا سعى معكوسا بان يبدأ بالمروة فمن احبنا من قال يعتد به ولكن يكره والصحيح
ان لا يعتد به بشوط الاول الخ وقال العيني في البداية لو بدأ بالمروة لا يعتد به بالا جماع وشبه
عطلين الى رباح فقال ان بدأ فيه بالمروة اجزاء الخ وعدها صاحب الباب البيه ان
الصفاء في الشراط وسط القادي في شرحه ان الاعل الامع القول بالوجوب من
الاقوال الثلثة الشريعة والوجوب والمنسبة **عنه**

له قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي بالناس الى جانب
البيت اى الكعبة ولرب عليه البخاري في صحيحه الجهر بقراءة الصلوة الصبح قال المافظ
ليس فيه بيان ان الصلوة حينئذ كانت الصبح ولكن تبين ذلك من رواية اخرى
عند البخاري من طريق عيسى بن ابى ذر ان النسيان من هشام عن ابيه بلفظ اذا قميت الصلوة
للصبح فطوفى في مكة واخرج الاسدي عن طريقه من رواية حسان بن ابراهيم عن هشام واما اخره
ابن خزيمة من طريق ابن وهب عن مالك وابن ليعة جميعا عن ابى الاسود في هذا
المعنى قال فيه قالت وهو يقرأ في العشاء الاخرة نشاذ والنسيان سائر لفظ ابن
ليعة لان ابن وهب رواه في الموطأ عن مالك فلم يبين الصلوة كما رواه اصحاب
مالك كهم اخرج الاراذلي في الموطأ من طريق كثر من مالك منها رواية ابن
وهب المذكورة واذا تقرر ذلك فابن ليعة لا يبيح به اذا انفردها خلاف وهو يقرأ
بالطواف بعد الصلوة وقتها والاشهاد على ما كان ب مسطور وكذا اخرج البخاري واخرج ايضا بغيره
وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور واذ هشام في روايته فلم تفضل حتى خرجت اى من
المسجد والحرم فدل على جواز ركعتي الفجر خارج المسجد والحرم وتقدم الكلام على
المسئلة قريباً **عنه** قوله اخبره ان كان جالسا مع عبد الله بن عمر فاجازته
امرأة تستقيقه اى تطلب الفتيا في امرها فقالت اني اقبلت اى توجهت اريد ان
اطوف بالبيت حتى اذ كنت عند باب المسجد وفي النسخ المصرية باب المسجد
مهرقت بفتحين وبضم اوله وكسر ثانيه وصوب الاول والباء بدل من الهزة يقال
اداق يريق وهراق يريق ويجمع بين البديل والمبدل منه فيقال ابراق يريق ومنه
لفظ محمد بن مؤطاه اهرقت الدماء بالنصب جمع دم و اشارت بالجمع الى الكثرة
فرجعت الى بيتي حتى ذهب ذلك عني في هذا اليوم لوني يوم اخر ثم اقبلت ثانيا حتى
اذ كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم اقبلت
ثالثا حتى اذ كنت عند باب المسجد هزقت الدماء هكذا في جميع النسخ البصرة والعمرة
من ذكرها الرجوع ثلث مرات ودرقم في النسخ البصرة على الاخرة علامه النسخة اشارة
الى انه وقع في بعض النسخ ذكر الرجوع مرتين وذكره في موطأ محمد ايضا ثلثا فقال
عبد الله بن عمر انما ما راى من النبي صلى الله عليه وسلم في البواب الاستقامة انما ذلك
بكره انكاف ركعتين من الشيطان والركن ضرب بالرجل ولاننا فيه ما تقدم في باب
الاستقامة انما ذلك عرق الفجر لان الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم فاذا ركض
ذلك العرق سال منه الدم وللشيطان في هذا العرق الخاص تعرف ولله اختصاص
بالنسبة الى جميع عروق البدن كذا في التعليق للمسلم من اكلام المرجان في اخبار الجان ويكمل
ان يكون النسبة اليه بما لا يسهل ما يدخل على المرأة في ذلك من الالاس الخ فافسلى
قال ابى جهم ان يريده الا فتال من الميعن على حسب ما تغفل المستحق عنه ويحتمل
ان يريده شغل ما بها من الدم ان كان لم يحفل لما حكم الميعن الخ ثم استغفرى بالثنية والثاء
اى تجلى والاستغفار ان كثر فرجا بمنزلة عريضة بعد ان تمسح قطنا وتوفى طرفيها
بشئ تشبهه على وسطا من ثياب الدابة التي يجعل محمد ذنبا كذا في التعليق عن الجمع
وجيره بخوبى بعد ان تنوى في ماله مجرى منان الدم ثم طوفى قال محمد وهذا تأخذ هذه
المسئلة منه فلو مضى واستغفر بثوب ثم طوف وتضمن ما تضمنه الطاهرة وهو قول
الى حنيفة والعام من فقهاء الخ **عنه** قوله كان اذا دخل مكة مراهاقا خرج الى عرفة
وكسر هاء يعنى مناتى غير الوقت حتى يتأخر فوس الوقت بعرفة خرج الى عرفة
قبل ان يطوف بالبيت طواف القدوم وقبل ان يس بين الصفا والمروة لانه

عن مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد وهو يري الصفا وهو يقول نبدأ بأبيأبدي الله به فبدأ بالصفا **عن مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد وهو يري الصفا وهو يقول نبدأ بأبيأبدي الله به فبدأ بالصفا **عن مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد وهو يري الصفا وهو يقول نبدأ بأبيأبدي الله به فبدأ بالصفا****

له قوله ان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد بعد ما طاف وصلى ركعتين وهو يري الصفا وهو يقول نبدأ بأبيأبدي الله به فبدأ بالصفا **عن مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد وهو يري الصفا وهو يقول نبدأ بأبيأبدي الله به فبدأ بالصفا**

السنن اى مسير العمرة اعتبارا من سؤالات التماس عليه نشأ لمرات سنة ولم يكن بعد فقه ولا علم من سنن النبي صلى الله عليه وسلم ما يتأول به نفس القرآن ارايت كسر الشاء قول الله اى الخبر يبنى عن مفهوم قوله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة هذان السنين اللذان يسمى من امد بها الى الاخر والعصا في الاصل جمع صفاة وهى الصخرة والحجر الاملس والمروة في الاصل حجر ابيض براق قاله القسطلاني من شعائر الله من اعلام دينه جمع شعيرة وهى العلامة وفى التفسير العزيزى جمع شعيرة او شعارة بمعنى العلامة ويطلق فى عرف الفروع على امكنة العبادة كالعبادة وادانتها لشجر مضان وعلامتها كانت ان يخرجها قال الرازى اما شعائر الله فى الاصل فعلامات وهى شعائر الله من اعلام طاعة الله فهو من شعائر الله وشعائر الحج معالم تسكر ومنه المشعر الحرام ومن اشعار السماء والاشعار جمع شعيرة وهو ما يؤخذ من الاشعار الذى هو الاعلام ومنه قوله شعرت بكذا اى علمت والاشعار انما هى اعمال على العبادات او على الشك او عليها على مواضع العبادات والشك فان قلنا بالاول فعمل فى الكلام حذف لان نفس الجبلين لا يفتح وصفها بانها من ونسك فالمراد به ان الطواف بينهما والسعي من دين الله تعالى وان قلنا بالثاني استقام ظاهر الكلام لان يدين الجبلين يمكن ان يكونا موضعين للعبادات وكيف كان فالسعي بينهما من شعائر الله ومن اعلام دينه والسعي ليس عبادة تامة فى نفسه بل انما يصير عبادة اذا صادف بعضا من ابعاض الحج فلهذا السعي بين الشرفين الذى هو السعي فى السعي عبادة فقال من حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه اى ثم عليه واصل الجناح الميل وقيل الميل الى الباطل كما يسهل الرازى ان يطوف بتشديد يد الماء احلة طوف فابست التداوى بالقرب فخرجهما وادخلت الطواف فى الطائفة بها اى يسعى بينهما فاعلى الرجل ولغظ البنادى فى الله ما على امد جناح شئ من الاثم والمأثم ان لا يطوف بهما اذ مفهوم الآية ان السعي ليس لواجب لانه لو لم يكن على ثلثي الجناح وذلك يدل على ابعاده وسأوى الطريق من الفعل والتك قال الحافظ محصل ان عبادة الحج لا يامة باقتداء الآية على دفع الجناح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك لان دفع الاثم طاعة المباح ويزداد المستحب باثبات الاجر ويزداد الوجوب عليها لعقاب التاكد محصل جواب عائشة ان الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه معصية برفع الاثم من الغافل واما المباح فيحتاج الى دفع الاثم من التارك والحكمة فى التفسير بذلك مطابقة جواب السائلين الى قالت عائشة لاداة عليه لا استغفرت كما ما يبال على معنى ان كفى في الدعاء واخبرته انه لو كان الامر كما تقول كانت الآية فلا جناح عليه ان لا يطوف بها بزيادة حرف الشئ كما قرئ به فى الشواهد ثم بينت عائشة ان الاقتدار فى الآية على نفي الاثم عن الغافل لسبب خاص فقالت انما نزلت هذه الآية فى الانصاف لاراد المصلحة فى جميع المناسخ المؤطا وروايات الصحيحين وغيرهما الخطابى لكثرة الروايات وان فى بعضها الانصاف بالوحدة بل الراد قال فان كان معطوفا فموجب نصب وهو ما يذهب من الاصنام ليعيد من دون الشرائع كما لو ايسون اى يحجون قبل ان يسلموا كما فى رواية البخارى لانه يميم مفتوحة فتون مخففة مجرودة بالفتحة لعلية والتائيد وسميت مائة لان الشاة كانت تسمى اى تراق عندها اسم صم كان فى الهامة وكانت مائة مائة وبلغ المصلحة وسكون المجته اى مقابل قد يريه نعم القاف وفتح الال المصلحة بعد ما تحته ثم مملكة قرية جامعة بين مكة والمدينة بكثرة المياه قاله البكرى ولا لواءى الاضداد التى تمل لئلا يخرجوا بالالهامة والحكيم محضون وديتانون ان يطوفوا فى الجاهلية بين الصفا والمروة لكرابهم ذيك الصنمين ومهم منهم الذى بالمشعل اى مائة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك اى من السعي بين الصفا والمروة فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما تقدم تفسير الآية قريبا والحكمة فى التفسير بهذا السجى مطابقة جواب السائلين لانهم توهموا ان كونهم كانوا يفعلون فى الجاهلية ان لا يسير فى الاسلام فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم

قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن رأيت قول الله تبارك وتعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فما على الرجل شيء أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما إنما أنزلت هذه الآية في الانحصار كقولهم هلون لمناة وكانت مناة حداً وقد يد وكأن يقولون ان يطوفا بين الصفا والمروة فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما **مسألة** كعن هشام بن عروة أن سودة بنت عبد الله بن عمر كانت تحت عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حجر أو عمة ماشية وكانت امرأة ثقيلة فجاءت حين انصرف الناس من الإحشاء فلم تقض طوافها حتى نودي بالاول من الصبح فقصت طوافها فيما بينهما وبينه وكان عروة إذا راهم يطوفون على الدواب ينهأها شد التي فيعتلون له بالمرض حياء منه فيقول لنا فيما بيننا وبينه لقد خاب هؤلاء وخصوا **وقال** مالك من نسي السعي بين الصفا والمروة في عرفة فلم يذكر حتى يستبعد من مكة أنه يرجع فيسعى وإن كان قد أصاب النساء فليرجع فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة أو غيرها والهدى **وسئل** مالك عن الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة فيقف معه يحدثه فقال لا أحب له ذلك **قال** مالك من نسي من طوافه

في الطواف **المسألة** ١٢ قول من نسي السعي بين الصفا والمروة في عرفة لم يذكر حتى يستبعد من مكة أي يخرج منها حتى يصير بعيداً عنها أن يرجع فيسعى أي يجب عليه الرجوع إلى مكة والسعي قال الأبا جي مناه أن يسعى بعد أن يقدم من الطواف ما يلزم أن يتصل به السعي فقد روي ذلك ابن عبد الحكم عن مالك ولا أعلم في خلافه في المذهب وهذا كذا أن من سعى السعي أتم له الطواف لا بدرك من المكان الحج لا تعلق بالبيت فوجب أن يتعقب ما لم يتعقب بالبيت فإذا كان من منته اتصال بالطواف لزم إعادة الطواف يستعقب السعي إلا وإن كان قد أصاب النساء وأخذ العروة فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العروة لأن ركناً وهو السعي باقي عليه والحاصل أن الرجوع إلى مكة واجب سواء أخذها بالولي وغيره أو لم يفسدها ولا فرق بينهما في وجوب الرجوع وأما ما بقي وأما الفرق بينهما في وجوب القضاء فلو أخذها بالولي وغيره يجب القضاء أيضاً ولذا قال ثم عليه بعد ما أتم العروة الفاسدة عروة أخرى قضاء لما فاتها والهدى أيضاً في القضاء للصداء قال الأبا جي لأننا قد بينا أن السعي بينهما من أركان نكاح الحج والعروة فالمكلف ما لم يأت بذلك باقي على إتمامه لا يخرج عنه بحمله كما لو ترك طواف البيت وذلك جنى على مستثنين أحدهما أن السعي ركن من أركان الحج والعروة والثانية أن النكاح لا يخرج منه بالتحلل قبل التمام فإذا كان السعي بينهما من أركان الحج والعروة لم يتم الحج فلم يصح الخروج منها قبل التمام في غير حج من حيث ذكره باقي على إتمامه من كان لم يدخل على إحرامه فلو أخرج قائم لسكه وإن كان قد داخل عليه فصار حجاً فم عمرته التي أتمها ثم قطعها وأهدى إلى الأمانته الخفية فشرح الباب لترك السعي كما ذكره فليس له تركه الواجب وجب تمام أي صحيح كونه ناقصاً بغيره بالهدى فلا للشأخي فإنه يقول إن ذلك لا يتم الحج إلا به ثم قال وكذا الحكم في سعي العروة **المسألة** ١٣ **مسألة** قول من دخل ببناء الجبل مالك الإمام عن الرجل يلقاه الرجل الآخر بين الصفا والمروة أي وهو ساعٍ فيقف معه ثم يمشي إلى مكان آخر فيحكم فقال لا أحب له ذلك قال في المحلى وبه قال أبو حنيفة أنه يكره الحديث في الطواف والسعي إذا كان يشغله عن غيره وكذا البيع والشراء في الحادي أو القلت وبذلك قالت الجمهور كما تقدم قريباً أن الموالاة من سنن السعي حتى قيل بوجوبها **مسألة** ١٤ قول من قال مالك من نسي من طوافه شيئاً شوطاً أو أكثر أو شك فيه أي في الطواف هل أتم أم لا قال الأبا جي من شك في شوط من طوافه وهو يسعى فإنه يرجع فيتم طوافه على ما استيقن ثم يعيد الركعتين والسعي ووجه ذلك أنه يلزم أن يأتي بالطواف على يقين ليحقق برادة ذمته فليعلم أن يتم الطواف على اليقين ثم يأتي بعده بما سوي بعده في الرتبة الحكم يذكر ذلك إذا سعى بين الصفا والمروة فإنه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن فيسعى على الأقل كما تقدم مفصلاً قال الأبا جي فإن كان بقي عليه شوط أو أكثر من ذلك بقي عليه وإن كان بقي عليه بعض شوط فليتم ذلك الشوط أو يمشي الذي يقتضيه قول أصحابنا أنه يستعد الشوط من أول الحج ويرجع لركعتي الطواف أي يعيدهما بعد تمام الطواف باليقين ثم يمشي أسيرة بين الصفا والمروة ولا يمشي ما سعى قبل ذلك لأن عهده بتقدم الطواف قاله الزرقاني وقال الأبا جي فخير إن يتم الطواف على اليقين ثم يأتي بما سوي بعده في الرتبة **المسألة** ١٥ قلت وعنده الخفية أي أن أكثره وهو أدنى أشواط يقوم مقام الكل فيسحق الدم لو ترك الأقل من طواف الأية أو طواف العروة وكل شوط صدقة في الأقل من طواف العروة والصدرة واختلف في موجب طواف الصدرة كما بسط في شرح الباب ١٢

المسألة ١٦ قول من سجدت بنت عبد الله بن عمر أهدى من غيرها كانت تحت وفي النسخ المصرية كانت من عرفة بن الزبير أي في مكانه فخرجت إلى السعي تطوف بين الصفا والمروة الجملة حال مقدرة وممكن أن تكون مسافعة كذا في المحلى في حج أو عرفة شك من الراوي ما شئت حال من غير تطوف وكانت امرأة ثقيلة كناية عن سمنها فجاءت إلى السعي حين انصرف الناس من صلاة العشاء لتطوف وتسعى ليلاً لئلا تسترو وتقل الإحرام في السعي إذا فك لم تقض أي لم تتم طوافها أي السعي بينهما حتى نودي ببناء الجبل بالاول أي بالاول من الأول من الأذان المسج وفي نسخة الأبا جي بالاول من الصبح والثانية بانباء العروة فأنشد على الله عليه وسلم ساه بها كما ورد عنه ساهه اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة الحديث قال القادي سى الأذان دعوة لأنه يدعو إلى الصلوة والذكر الخ فقصت أي أكلت طوافاً فيما بينها أي صلوة العشاء وبينها وبين الزناد الأول أو فيما بين الأولى من الصبح وبين انصرف الناس من صلاة العشاء والمؤدى واحد وهو أنسا تشكلاً لا تكمل طوافها الأبا جي بين العشاء إلى الصبح ومع ذلك لم ترخص في الركوب مع ثقلها وشدة تعبها في السعي قال الأبا جي وكانت امرأة ثقيلة لا تكمل طوافها لثقلها الأبا جي العشاء وبين الأذان الصبح ومع ذلك كانت تطوف بينهما ماشية ولا ترخص بالركوب وقد روي معمر أنها كانت تشرع في أثناء سعيها ومعنى ذلك أن الجلوس في أثناء السعي لعذر ليس بممنوع ما لم يخرج إلى الحد القطيع وذلك أن فيه عوناً على العبادة وتسبباً إلى إتمامها وأما الجلوس لغيره فممنوع في الجملة لأنه قطع لما شرع فيه من العبادة التي عليها الاتصال فإن فعل فقال أشيب أن كان شيئاً خفيفاً فلا شيء عليه ويش ما صنع وإن طال الجلوس حتى يكون تاركاً للسعي الذي كان فيه فإنه يستأنف ولا يفي **المسألة** ١٧ قول من عرفة إذا راهم أي الناس يطوفون على الدواب والمراكب ينهأهم أشد النهي فيعتلون بفتح التثنية وتشديد الهمزة فيقول من العلة أي يتسكنون يقال اعتل فلان إذا تمسك بحمالة لمرض حياضه أي من عرفة ولا يكونون مرضاً في الحقيقة فيقول عروة لنا فيما بيننا وبينه أي مما لها لنا خاصة لقد غاب هؤلاء من أبا جي بالعبادة على الوجه المأمور به وهو ما شئت من أبا جي بالعبادة على وجهها قال الأبا جي وقد روي عن ابن أبي مليكة أن قال لعائشة أي أيتها ما منك من العروة عام الأول فقد انتظرتك فقالت الصفا والمروة لا أستطيع أن أمشي بينهما وأكره أن أركب بينهما وروى عن مجاهد لا يركب بينهما إلا من ضرورة وبه قال مالك فإن كانت ضرورية فعدت قال ابن نافع لا بأس أن يسير الرجل راكياً من مرض أو نحو ذلك وقال عطاء يركب بينهما من شدة الدليل على ما نقول ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إن سعى ما شأنا وأغفل على الوجوب ومن جبه القياس أنه سعى ذو معد وسبح فكان حكمه المشي مع القوة أصل ذلك الطواف الإذ قال ابن عبد البر في التمهيد وما يدل على كراهية الطواف راكياً من غير ضرورة لا أعلم خلافاً بين المسلمين أنهم لا يستحبون إلا من لا يطوف بين الصفا والمروة على راحلته راكياً ولو كان طوافه صلى الله عليه وسلم راكياً لغير ضرورة كان ذلك مستحباً عندهم أو عنه من صحيح عنه منهم وقد روي أن من ماشية وعروة كراهية أن يطوف أحد بين الصفا والمروة راكياً وهو قول جماعة من الفقهاء قلت وقالت الخفية فعدت القادي في شرح الباب السعي ما شأنا في الواجب وأوجب الدم بترك الشيء بلا مذرة وكذا في رد المحتار والبهان والخبز وغيرها ووجه النودى في السخن فقال الخاسرة الأفضل أن لا يركب في سعيه إلا العدة كما سبق

شيئا أو شك فيه فلم يذكر إلا وهو يسعى بين الصفا والمروة فإنه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن ويركع ركعتي الطواف ثم يبتدئ سعيه بين الصفا والمروة **مسألة** عن جعفر الصادق بن محمد ^{عليه السلام} عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل بين الصفا والمروة مشى حتى إذا انصبت قدما في بطن الوادي سعى حتى يخرج منه **قال** مالك في رجل جهل فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت قال يرجع فيطوف بالبيت ثم يسلم بين الصفا والمروة وإن جهل ذلك حتى يخرج من مكة ويستبعد فإنه يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة وإن كان أصاب النساء رجح فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة أخرى والهدى ضيأ **يو عرفة** **مسألة** عن أبي النضر مولى عمر بن عبید الله عن عمرو بن عبد الحميد عن أبيه عن أم

۱۰ قولہ کان اذا نزل

بين الصفا والمروة اختلفت نسخ الوطائي في هذه المسألة مما دفعني لجمع النسخ السبعة غير
المعصني بين الصفا والمروة وفي المعصني اذا نزل من الصفا والمروة وكذلك في أكثر النسخ
المصرية وكذا في نسخة التتوير وعلى حاشي الفتحي اذا نزل من الصفا مشي يعني باسقاط
لفظ المروة والبدية بلفظه من وفي الزرقي ان اذا نزل بين الصفا والمروة كما رواه ابن وضاح
ولا بين يعني باسقاط قول المروة وكانا كنتي بلفظه بين المهيبة لذلك الخ وحاصله اسقاط لفظ
المروة مع اثبات لفظ بين وفي التميمي لا بين عهد الهذا نزل بين الصفا والمروة بكذا قال
يعني من ماك في هذا الحديث اذا نزل بين الصفا والمروة وغيره من رواة الوطائي يقول اذا
نزل من الصفا مشي حتى اذا انصبت قدماءه في بطن المسيل سخي واما علم الرواية فيجوز جهالات ان
تمثل ما رواه الناس لان ظاهر قول نزل بين الصفا والمروة يدل على ان كان رايا فنزل بين الصفا
والمروة وقول غيره نزل من الصفا الصفا اجل لا يحتمل الا ذلك وقد يمكن ان يكون اشتبه على يمين
رواية ابن جريج من الى البربر من جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع
على حاشيته باليسف وبين الصفا والمروة الى اخرها بسطر وعلم من ذلك كله ان الصواب في
رواية يمين بين الصفا والمروة والادوية في رواية غيره من الصفا والمروة والمعنى اذا نزل من
الصفا في شوط ومن المروة في اخره ويمكن ان يكون اللفظ يعني كما لا يخفى ولفظ محرف في موطاه
بين بهمن من الصفا مشي حتى اذا انصبت قدماءه الحديث وفي حديث جابر الطويل عند
ابن داود وبرواية حاتم بن اسحاق عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بلفظ فبدأ بالصفا فرقى
عليه حتى راي البيت فكبر الشدة وصره ثم نزل الى المروة حتى اذا انصبت قدماءه دخل في
بطن الوادي حتى اذا صعد مشي حتى الى المروة ولفظ مسلم بهذا السند فبدأ بالصفا فرقى عليه
ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماءه في بطن الوادي حتى اذا صعد مشي حتى الى المروة ١٢

قوله شئى من يهتبه حتى اذا انصبت قدمه قال عياض مجاز من قولهم صب الماء
انصب اى انحدرت فى بطن الوادى اى السقى وهو فى الاصل مفرج بين جبال او تلال
والكام كذا فى القاموس قاله القارى سقى اى علا واسرع فى الشئ وفى رواية مسلم وغيره بدله
امل وهو معنى سقى حتى يفرج من اى من السقى فيمشى على عادته الى ان يصعد على الجبل
فاخر قال الباجى والسقى بين الخطين وهو الذى يقتضيه الحديث المذكور وقد علمت
تختلف ذىك الموضوعين حتى صارا جماعا وصفه السقى ان يكون سعيما بين سعيين
هو انجب رواه محمد بن اسحق عن مالك فان ترك السقى بطن السيل فقد اختلف فيه
ول مالك قال فى البسوط قد كان مرة يقول عليه السلام ثم رجع فقال لاشئ عليه وانما ذك على
دون النساء الخ وقال ابن عبد البر فى التمهيد واختلف قول مالك واصحابه فحين
ترك الرجل فى الطواف والرواية فى السقى ثم ذكر ذك وهو قريب فخره قال مالك
يهد ومرة قال لا يعيد به قال ابن القاسم واختلف قول مالك ايضا فباحاكه ابن
قاسم عنه بل عليه دم مع حاله به اذ لم يدرك لاشئ عليه مرة قال لاشئ عليه ومرة قال
يهد وقال ابن القاسم هو خفيف ولا يرمى فيه شيئا ولكنك روى ابن وهب
عن مطاوعة عن مالك اذا استخف ولم يرم فيه شيئا ١٣ قوله قال مالك فى حكم
من حمل الترتيب بين الطواف والسقى فبدأ بالسقى بين الصفا والمروة وسى بينهما
من ان يطوف بالبيت قال مالك ليرجع وجوبا فان بدأ بالسقى لاعتداله به عند
مئة الدجعة كما ساقى قريبا فليطف بالبيت اولاً ثم ليسح وفى نسخة ثم يسقى بين
الصفا والمروة قال فى المحلى و به قال الامم اى انية انه يجب الترتيب بين الطواف
السقى ويشترط تقديم الطواف على السقى فلو سقى ثم طاف اعاده وقيل اعاده ادام
سكته وان رجع الى المله ليعث به دم بالاجزاء قال بعض اهل الظاهر حديث صحيح
من ان الطوف وادوله بان المراه بعد طواف القدوم قبل طواف القاضية الخ قال
الباجى بناء على وجهين اعمهما ان يكون ذكر ذك قبل ان يطوف فعنى قوله ليرجع
به يده ليرجع من مكانه الى البيت فليطف به ثم ليسح ويمكن ان يكون ذكر ذك
بعد طوافه وبعد طال الامرية بحيث لا يمكن ان يشعل سعيه به فخلية استئناف
بطواف ليصل به السقى واما ان ذكر ذك باثر طوافه فانه يثبت به ذك الطواف

وبعيد السعي والإدنى التبيد تختلف العلماء فيمن قدم السعي على الطواف فقال عطاء
ابن المارياح يجوز ولا يبيد السعي ولا شئ عليه وكذلك قال الاوزاعي وطائفة من
اهل الحديث واختلف في ذلك عن الثوري فروى عنه مثل قول الاوزاعي وعطاء
وزوي عنه انه يبيد السعي وقال مالك والشافعي والبرقيفة واهما بهم لا يجزئ عليه
ان يبعد الا ان مالكا قال يبعد الطواف والسعي جميعا وقال الشافعي يبيد السعي وحده ليكون
بعد الطواف ولا شئ عليه نحو مختصر اذا عاده الطواف عند مالك اذا لم يذكره بالثبوت
كما تقدم في كلام الباجي ١٣ **قوله** وان حمل ذلك الى ستر جلد حتى يخرج من
كفك ويستبعد من مكته فانه يرجع الى مكته وجوبا عنه المالكية لترك ركعتي السعي فانه سعيه
الاول صار كان لم يكن لتقدم على الطواف وقد عرفت انه واجب عند الحنفية فنولم
يرجع عندهما فيحكي الدم فيطوف بالبيت ليتصل به السعي ويسعى بعد الطواف بين
الصفا والمروة وان كان هذا الجاهل احاب النساء ايضا قبل السعي رجع الى مكته وان شئت
عمرت لاصابة النساء قبل اداء ركعتيها ولم تغد العروة عند الحنفية لان السعي عندهم ليس
بركن فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهي افعال العروة الاولى التي
اشدها بالوطي حتى يتم مصادر من الاتمام ما يبقى من تلك العروة التي اشدها من
بيان لما لم يسه عروة اخرى قضاء لما اشدها والهدى واجب عليه في القضاء لاشاد
العروة الاولى قال الباجي يريد ان قد اشده عرته لاصابته النساء قبل ان يطوف ويسعى
لئلا نال ما تقدم من سعيه وطوافه فيرجز فكان كمن وطئ في عرته قبل الطواف والسعي
فعلية ان يرجع الى مكته من حيث كان ويكون رجوعه على اعراسه فيطوف ويسعى لعمرته
التي اشده ثم يعلق ثوبا نف الا حرام لعمرته ثانيا قضاء لاول التي اشده ويسرى بها
لما شاد وعمرته الاول الإدنى في شرح الباب لو سعى قبل الطواف لم يبيد بذلك السعي فان
لم يعمده فعليه ولو ترك السعي وضع الاله بان خرج من الميقات فالاداء العود الى مكته يعود
باجاز جديد له لغير الحرم واذا عاده باجاز جديد فان كان لبعرة فيأتى اولها بالشافعي ثم
يسعى وان كان نجا فيطوف اول الطواف التقدم ثم يسعى بعده واذا عاده سقط الدم
قال في الاصل والدم احب الى من الرجوع لان فيه منفعة للفقر والادنى ١٤ **قوله**
قوله صيام يوم عرفة المتفق الجمهور على فعليه صومه لغير الحاج وان كان فيه بعض الخلاف
قال ابن رشد في البداية في باب المنسوب من الصيام اما المنسوب فيه المتفق عليه
فصيام يوم عاشوراء والمختلف فيه صيام يوم عرفة وسعت من شوال والغرد من
كل شهر ثم قال واما اختلافهم في يوم عرفة فلان الشافعي والسني على الشد عليه وسلم اظهر يوم
عرفة وقال فيه صيام يوم عرفة يكفر السنة الماضية والماضية ولذلك اختلف الناس
في ذلك واختار الشافعي الفطر للحاج وصيام لغير الحاج جميعا بين الاثرين الإجماع
لكن خروج الامة الاربعة متفقة بانه لم يمتد اختلافهم في صومه مكرهه وصحة المالكية
او خلاف الاولى وصحة الشافعية وتعقب بان فعله المجدول يدل على عدم الاستيجاب
صومه اذ قد يترك لبيان الجواز ويكون في حقه افضل لمصلحة التبليغ واجيب بانه قد
روى ابو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم على شرط البخاري واقروه عليه الذهبي
عن ابي هريرة قال قال رسول الله عليه وسلم من صوم عرفة بعرفة واخذ بها ظهر قوم منهم
يسمى بن سبيح الانصاري فقال بسبب فطره للحاج والجمهور على استيجابه حتى قال عطاء
كل من افطره يستثنى عن الذكر كان له مثل اجر الصائم الإدنى في شرح الباب في
مستحبات الوقوف الصوم لمن قوى عليه لما مشقة الفطر الضعيف واما في الماضية
وكبره صوم يوم عرفة بعرفة فمنه من حكم الغالب فلا يثاب فيه ما في انكره من ادراكه
للحاج الصوم في يوم عرفة عندهما اذا كان يضعفه من اداء المناسك فيمنع تركه لو كان
الإدنى جوختار الظاهر اذا قال في العالم بعد حديث ابي هريرة في النبي واما ثانيا الحرم
عن ذلك فوافقه ان يعتف من الدعاء والابتنال في ذلك المقام فاما من وجبه
قوة ولا يثاب منعها فصوم ذلك اليوم افضل لان شاء الله وقد قال صلى الله
عليه وسلم صيام يوم عرفة يكفر سنتين سنة قبله وسنة بعده الإدنى قال الشافعي في
التقدم كما قال البيهقي في المعرفة جلاء المعنى ١٥

الفصل بنت الحارث أن ناسا تبارطوا عندها يوم عرفة في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت إليه بقدر لبن وهو واقف على بعيرة يعرفه فشره **٢٨٢** عن مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة قال القاسم بن محمد ولقد رأيتهما عشيّة عرفة يدفعان الإمام ثم تقف حتى يبيّض ما بينهما وبين الناس من الأرض ثم تدعوا الشراب فقطر ما جاع في صياهما أيام منى **٢٨٣** عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام أيام منى **٢٨٤** عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذافة أيام منى يطوف يقول إنما هي أيام أكل وشرب وذكر الله

يدفع الإمام أي الميراث بعد غروب الشمس لا بد وقت دفع الإمام ثم تقف هي يوم من الأمان حتى يبيض ما بيننا وبين الناس من الأرض والمراد بياض الأرض فلوها من الناس يعني ينجسها الموضع من سواد الناس وإنما تقف لأنها تحتاج لكشف وجهها للظفر والذباب فانتظرت ذهاب الريح قال مالك إنما البدن أن يكون لها الموضع من الناس ولا يرى شئ منها غير ظفرها ولم ترد بها شيئا من طلع قمره قال والدفع مع الناس أحب إلى يدين لا عذر له كعذر عائشة قال أحب ما غلبت لأن الناس يقترون بها ولا يعلمون العذر كذا قال أبو بكر في الزكاة وفي الصلاة لم يفسد قبلها بعد غروب الشمس وأما عائشة الإمام فحوت الإمام فلا بأس به لما روي أن عائشة دعت الإمام بعد ما دعت بشراب فافطرت ثم أفاضت قال ابن الإمام حماد المنصف عن أن فعلها كان نقصان غير لفظة الإمام والمحدث أخرجه ابن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة كذا في الوثيقة والبيان قال في الحافظ في الدراية أن سنده صحيح ثم تدعو بشراب وفي بعض النسخ المنهية ثم تدعو الشراب فنقط عليه قال الجاهلي أنما يدل على أن أكمل ذلك الوقت كان الصوم وذلك يكون من طريقين أحدهما أن يكون علم بصومها فلذلك سمى ما تفتا ولغيره أو سطر في الثاني أن ذلك ليس بوقت أكمل لغيرها لأن من لا يصوم إنما يشغل في ذلك الوقت بالعبادة والتفكير في سبب ذلك لا يشغل إذا كان يشاغل طعام الأصائم **١٢** قوله ما جاع في صياهما أيام منى قال الأبي في شرح مسلم أيام منى هي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر والثلثة مع يوم النحر هي الأيام المجددات ويوم النحر ويوم بعده هي الأيام المعلومة وقال الزرقاني أيام منى أيام منى الجارم وهي الثلاثة التي يجعل بها الحاج منها في يومين بعد يوم النحر وهي الأيام المعلومة والعددات واما يوم النحر فيقال في الحافظ أيام منى أو يومين بعد يوم النحر وثلاثة أيام بعده قلت لا شك أن يوم النحر يوم الأرمي ويوم القيام منى وبما تبارك ذلك الحق عليه بعينه من أيام منى كمن ورد النص أن أيام منى ثلثة وهي لا بد أن تكون بعد النحر لما في حديث السويطي أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد والبوداد والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي في سننه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو واقف بعرفة الحج عرفات الحج عرفات فمن أدرك ليلة جمع قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك أيام منى ثلثة فمن تعجل في يومين فلا أثم عليه ومن تأخر فلا أثم عليه قال الشوكاني أيام منى مرفوعة على الأئمة وخبره قوله ثلثة أيام وهي الأيام المجددات واما يوم النحر فيقال في أيام منى يوم النحر واليومين بعده وليس يوم النحر من الأيام المجددات لأن يوم النحر يوم النحر ولو كان يوم النحر من الثلاثة لما كان من شاة في ثمانية إلا وتقدم في صوم النحر والاضحى أن أهل العلم اختلفوا في صيام أيام منى على تسعة أقوال والمشهور المعمول بها عند الأئمة اثنا عشر أحدها أن يكون صيام الأيام الثلاثة بعد يوم النحر لمتبوع وقادر فذلكم والشاغل في التقديم وأحمد في رواية والثاني أن يكون مطلقا كما قالت الخليفة وهو قول الشافعي في البيهقي قال في الحافظ في الفتح هو المشهور من الشافعي وهو جزم النووي في مناسكه **١٣** قوله منى من صيام أيام منى وهي الثلاثة بعد يوم النحر كما تقدم قريبا والمحدث يعوم حجة الخليفة ومن واقف في النبي من صياها مطلقا **١٤** قوله يلوون في الناس جملة مستأنفة إلا صلى الله عليه وسلم ابتداء بتعليم الناس لئلا يظن أن صيام الصوم مشروع فيها أو مستحب كونهما من أيام العبادات يقول جملة حالية من السكن في يطوف أنا هي أيام أكل وشرب بعين النبي وفيها روايتان معنى وقد علم ذلك على ما بان في التوم زاد الله عز وجل وهم في ميقاته في هذه الأيام وليس للضيف أن يصوم دون إذن من إقامته رواه البيهقي بسند مقبول ومن قال جمع سر ذلك ادعاء ما عاده إلى زيادة بيته فاجابه وقد اهدى كل من قدر وسعهم في جوابهم فقبل منهم ومن لم يمتضاة ثلثة أيام فادسح زواره لها ما شرأ ثلثة أيام وستة الملوك إذا ضاها في المعوا من على الباب كما يطعون من في الرادوا لكتبة هي الرادوا سائر الأقطاب باب الدار ثم عز وجل من بضاينة وذكر الله عز وجل عقب الأكل والشرب يذكره عز اسمه لئلا يستغرق العبد في حظوظ نفسه وليس حقوق الله تعالى **١٥**

١٥ قوله ان ناسا تبارطوا أي شكوا إلى رواية يسمونه من الباري في الصيام أو اختلفوا أو وقع عند الدار قطي في الوطيات اختلفت ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها أي عندها من الفضل يوم عرفة في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الحافظ بن كثير بان صوم يوم عرفة كان معروفًا منهم متداولهم في الحضر وكان من جزم بانها ما استند إلى ما ألفه من الهادة ومن جزم بانها غير ما لم تألف منه قريته كونه مسافرا وقد عرفت نسبة من صوم العرف في السفر فقلنا عن الفضل فقال بعضهم هو صائم بنار من ما ألفه من العرف من البر وقال بعضهم ليس بصائم للسفر ولما لم يوجب متابته صلى الله عليه وسلم من الحج العام فأرسلت بعينه الشك وفي حديث البخاري عن كريب عن سمينة أن الناس شكوا في صيام النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فادسحت إليه بطلب وهو واقف في الموقف فشرب منه والاس ينظر في الحافظ فيمتثل التعدد ويحتمل أنها صامتة أرسلت ذلك ففسد ذلك إلى كل منها لأنها كانتا اثنتين فتكون سمينة أرسلت بسؤال أم الفضل لما في ذلك كشف الحال في ذلك ويحتمل العكس وسأقي الإشارة إلى تعيين كون سمينة هي التي باشرت الدار لم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل ممن روى الناس في من طريقين سمينة بن جهم بن ابن عباس ما يدل على أن الرسول بذلك ويتجوز ذلك لأن من جازعنا أرسل أمه وأما عائشة التي صلى الله عليه وسلم بتدريج بين علمها بحجته صلى الله عليه وسلم حيث يقوم مقام الأكل والشرب حتى إذا أكل طعاما قال اللهم يادرك في فيه وأطعمني غير منة وإذا كان لنا قال وزدني فيه ولنا سيرة الزمان والكان قاله القاري وقال الجاهلي ثم يردن تخبر بذلك صومهم وتعلم الصحيح من قول المتكلمين وهذا وجه صحيح في معرفة أهل التفسير وهو أن يشربه فعمل بذلك فلهذا ما لا واقع من طهر فليس في ذلك دليل على صومهم يومًا لأن يتبع من ذلك الشك وروى غير ذلك ولعلنا يكون في رده ما يدل على صومهم ويذهب به إلى سوا ذلك وهو واقف على بعيره هذا هو الصواب المذكور في الأصول العيسية خلاف ما في النسخ السقيمة على بعيره وان مع الحق يمكن للمدعي الرواية قال الزرقاني جزم ليس بذلك اللفظ في المصرية وحديث الباب نص في أن صلى الله عليه وسلم كان على بعيره وأخرجه البخاري بموافقة من كتابه في الحج والصوم والاشارة بلفظ الجبر وعندها في أواد في باب الخليفة بعرفة عن خالد بن الوليد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقلب الناس يوم عرفة على بعيره ومن يهبط إلى النسي صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفة على بعيره أم قال الشيخ في البذل والفظ للناس في من حمل امرؤا كرهت لفت ما في حديث جابر الطويل متى إذا ذاعت الشمس امرأ بالقصواء فرحلت لركوب حتى إلى بطن الرادى فخطب والجواب من حديث بيطر فادسحتا رآه من بعير فظنناها بعير والصواب أنه صلى الله عليه وسلم كان على ناقته المقصود من قام في الموقف وغلب الزم واختلف أهل العلم في أيها الفضل الركوب أو تركه بعرفة فذهب الجمهور إلى أن الفضل الركوب كونه صلى الله عليه وسلم وقف دأركا ومن حيث النظر فإن الركوب عونا على الاجتهاد في الدماء والتفرغ المطلوب حينئذ ذهب الآخرون إلى أن استحباب الركوب يقتضي من يحتاج الناس إلى التعليم منه ومن الشافعي قول أنها سواد كذا في الفتح قال النووي في شرح مسلم في مدبنا ثلثة أقوال اصحابان الوقوف دأركا الفضل فالت في غير ركاب الفضل والت لفت هما سواد الرو وفي شرح الباب يعقب دأركا وهو الفضل والأكل أن يكون الركوب بعيره أو لا فقامتا أن قدر عليه والافقاه لا يفضل على القول تعالى الذين يذكرون الشريعة ما وقعوا وعلى جميع الإربط ابن ما يدين في رد المحتار وصاحب الجبر الاختلاف في أن الركوب يقتضي بالأم أو يعم غيره أيضا فشره زاد في حديث سمينة والاس ينظر في رواية أبي نعيم وهو يخطب الناس بعرفة فشره على رؤس الملأ الأعلى اطلاعًا للحكم المشتمل على مودة للعالمين قال الجاهلي وشرب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت يمين الناس فلهذا لم ينادى بحجته في ذلك الوقت فالدعوى أن رادوا يخطب في ذلك الوقت على ما جاز الأكل والشرب في الحافل **١٦**

بذئ الحليفة يقلده قبل ان يشعق وذلك في مكان واحد وهو وجه القبلة يقلده بتعليق ويشعق من الشق اليسرى ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به معهم اذا دفعوا فاذا قدم من غداة الفجر حركه قبل ان يخلع اويقصر وكان هو يحركه بيده يصفهن قياما ويوجههن الى القبلة ثم يأكل ويطعم من ذلك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا طعن في سنامه هديه

ابراهيم النخعي وقد روى عن ابن عباس التخيير فيه والرخصة ومن عايشته تركه فرج ابو نعيم
الشرك لانه جنة المشرك وهي حرام وترك الذنب ادنى من اقتحام التحريم الا انك
اصل الاختلاف اختلاف في الاصول فان العموم والخصوص اذا تعارضتا لا عند الخفية
منزلة واحدة ويرجع الخصوص عند الشافعية قال ابن جرير شرح مناسك النذوي
وانما لم يكن منبها مع انه مثله لان اخبار النسي عامة واخباره خاصة فقدمت وقضية
كلاهما ان لا فرق في ذنب الاشهاد بين القريب والبعيد وقيل يلبيح التفصيل بين قريب
المسافة كانه يشعق ويبعد حادقا لا يفعل لانه قد تشفى منه تنف الحيوان او مرضه
وقد يجاب بان ذلك لا يشفى الا عند فاش الجرح وهو ممنوع بهتاء وانما المسرد
بجرحه ادنى جرحه بحيث يخرج منه قليل دم يلوث صفة سنامه ويذاقها لا يشفى منه
في الاصل ولا يشفى فان فرض ذلك لشدة حرارته بعد ان يذهب ما فيه الى وصوله
مسافة لا يشفى منه لوفل يشفى في ادنى شريح اللباب يجوز الاشهاد وقيل بركه قال
في المحيط هو الصحيح وقيل بدعي لانه مثله وقيل بين وهو الصحيح وفي المحيط هو الصحيح لما
ورد في الاخبار فثبت في الآثار فقد قال الشافعي والشافعية ابو منصور لما تريد لم
يكرهه الوضيفة رما اصل الاشهاد وكيف يكره ذلك مع ما اشتر فيه من الاخبار وانما كره
اشهاد اهل زمانه لانه ما هم بها لغون في ذلك على وجه يخاف من هلاك اليد بسرائره
خصوصا في حالها فزاد في العوالب في سد بابها على العامة لانه لا يشعقون على الحد
فاما من وقف على ذلك بان قطع الجمل دون العلم فلا بأس بذلك قال المكرمان
وبذا هو الصحيح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشهاد المقصود المختار عنه من
باب الاستحباب وبذا هو الباقي بمنصب ذلك الجنب وهو اختيار قوام الدين
واين الهام الإذني الذي لا يشهد له الاشهاد لان كل احد لا يحسنه قامة من احسنه بان قطع الجمل
فقط فلا بأس به الإذني والشافعية في الكوكب الذي فلو اشترع لم يريته اني ندب بالذي
اشتر من منع الامام فهو منع لا تركه اهل زمانه من المباشرة فيه او هو روع لعموم مطلقا
ابقاء على الهداية ونحوها عايدول الامامية من المباشرة فيه والوقوف في النسي عند طلبها
هو نوبت فحسب الخلف ولولا ذلك ما تقدم في البحث الاول من الرقة في
معنى الاشعار رقة ١٣

له قوله بذئ الحليفة ميقات اهل المدينة اتبعها للنبي صلى الله عليه وسلم فانه
صلى الله عليه وسلم قلده بها ياها واشهرها بها وكان ابن عمر من اكثر الناس اتباعا له صلى
الله عليه وسلم وصريح اهل الطرود من الائمة الاربعة باستحبابه من الميقات يقلده
قبل ان يشعق قال الدوسي السنة تقديم التعليق فخلوا نحو قامة لغادها واشهرت
اولا قال الباجي وقد قال ابن القاسم في الدوسة وكل ذلك واسع بريدان الترتيب
الذي كور ليس بواجب الا في مناسك النذوي بل الافضل ان يقدم الاشهاد على التعليق
فيه وجان احدهما يقدم الاشهاد فقدمت ذلك في صحيح مسلم من حديث ابن عمر
مروعا واثان في ويوصل الشافعي تقديم التعليق وقدمت ذلك عن ابن عمر من حديثه والامر
فيه قريب الإذني وقال القسطلاني بل الافضل تقديم الاشهاد والتعليق مع في الاول خبرني
صحيح مسلم ومع في الثاني فعل ابن عمر وهو المنصوص وذا في المجموع ان المادوي حتى
الاول من اصحابنا حكم ولم يذكر فيه خلافا الخلف ولم اجد الترتيب بينهما في فروع
الحنفية والمالكية وذلك في مكان واحد قال الباجي وذلك ان السنة ان لا يكون
اجبا لمن يريد الاحرام الا بعد احراره وفي العتيبة والموازية عن مالك انه كرهه للشافعي
والمصري ان يقلده به به بذئ الحليفة ولولا احراره الى الجحفة وفي المدينة من رواية
داؤد بن سعيد عن مالك لا بأس بذلك وفعل ذلك في مكان واحد صاحب الوقال
مالك في الموازية يقلده به به ثم يشعق ثم يجمل ان شاء ثم يركع ثم قاسم لسته اتصال
ذلك كرو في شرح اللباب ان بحث الذي يقلده من بلده وان كان معوضون حيث
يكره هو السنة كذا في شرح الكنترو في العتي على البخاري قال ابن بطال من اراد ان يكره
بالج العرة وساق مع به لا يقلده الا من ميقات وكذلك يستحب لران لا يكره
المن ذلك الميقات على ما عمل به النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وفي عتيبة
وكذلك من اراد ان يبعث بهدي الى البيت ولم يرد الحج والعمرة وانما في بلده فانه
يجوز لران يقلده ويشعق في بلده ثم يبعث كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اذ بعث
بهدي مع ابن بكر سنة تسع ولم يلجسب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم احراما
وعلى هذا جماعة ائمة الفتوى مالك والحنفية والشافعية والاذن والذوي والشافعية

احمد واسمعي الى اخر ما بسط وهو اي الذي ادى ابن عمر وجه القبلة وفي النسخ السندية
متوجه للقبلة اي في حلق التعليق والاشهاد قال الباجي بريدان التعليق والاشهاد
من سنة ان يكون الذي وجه الى القبلة وكذلك قال مالك وكذا من سنة
الباشري ذلك ان يكون متوجها الى القبلة الخ يقلده بتعليق قال الباجي
بذا هو المستحب ان يقلده بتعليق في رقبته وان قلدها
شفا واحدة فقد قال مالك يجوز النقل الواحدة الى تقدم في اول الحديث شئ
من ذلك وفي حاشي احكام الاحكام استحب تعليقه بتعليق لا واحدة وقد اشترط
الثوري ذلك وقال غيره يجوز في الواحدة الخ ويشعق بعظم اول من الاشعار من الشق بكسر
الثين اي الجانب اليسار خلف فقهاء الامصار في الحنفية الاشعار في اليمين او اليسار
للايك في ذلك اربعة اقوال كما في الرسوق والامال ان قالوا في اول وجه في الشق اليمين
او اليسار لثالثا السنة في اليسار واجبا انما سوله الزمك مشهور مذهبه اليسار ولذا
اكتفى عليه عامة نقلة المذهب وطهرا فقرر الدرر اذ قال وسن من الجانب اليسار الخ
وبه قال صاحبها الى حفيضة كما في العتي وغيره وقال محمد في مواه وبهذا ناخذ التعليق
افضل من الاشعار والاشهاد من والاشهاد من الجانب اليسار لان تكون صعبا
مقررا لا يستلج ان يدخل بينهما فيشعقها من الجانب اليسار واليمين الخ وهو اي اليسار
رواية لمام احمد كما في المغني وفي اخرى له المشهورة عنه وبه قال الشافعي وهو رواية
من ابني يوسف كما في شرح اللباب ان يضر في اليمين ثم يساق الذي معه حتى
يوقف ببدا الجمل به اي بالمدى مع الناس اي الجمان يعرفه يوم عرفه بريدان
يستحب به به ويحضر معه في وصول الى مكة وغروجه الى منى وعرفه حتى يوقف
به بعرفة من وقوف الناس واما الوقوف في جبر ذلك من الايام فغير مشروع كذا في
المنقذ وسحق في الكلام على تعريف الهداية قربا ثم يدفع ببدا الجمل به اي بالمدى
معهم اي ان اس اذ دفعوا ببدا الجمل اي افاضوا ودعوا من عرفه بعرفه حروب الشمس
فاذا قدم ابن عمر من عرفة يوم النحر لم يجره العتيبة ويكره ذلك نحوه اي الذي قال
الباجي فلا يجوز نمرة ليل ومن بذا قول مالك وجماعة اصحابه الاشعب فقد روى عنه
الموازيلا الإذني ان يبين او يقصر بقوله عز اسمه ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ المدي
محل وكان هو اي ابن عمر يخرجه به به يعني يا شري ذلك بنفسه وهو السنة لمن يحسنه
كما تقدم وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم ثلثا وستين بدنة مبه في حجة الوداع يعصفن
بالماء المملحة وتشف به الغداة المعوضين قياما لقوله عز اسمه فاذكروا اسم الله عيسى
صوائف جميع ما ذكره ويؤمن اي الهدايا وافراد الغنار في اول الاثر باشتاد اللفظ الى
القبلة اتها ما لفعل صلى الله عليه وسلم فانه كان يستقبل به بجمعة القبلة قاله ابو عمر
قال القاري في شرح اللباب واستحب الجمهور استقبال القبلة وكان ابن عمر يكره ان
يولك حالم يستقبل به القبلة الخ وقال ابن رشد في البهية اما استقبال القبلة بالذبيحة
فان قوما يستحبون ذلك وقوما اجازوا ذلك وقوما ادعوا به وقوما لم يكرهوا ان لا يستقبل بها
القبلة والكرامة والمنع موجودان في المذهب الخ في قدس المايكة وجعل الباجي
ذلك سنة ثم يأكل بنفسه ويضع غيره لقوله عز اسمه فكلوا مما اطعموا القانع والمعتز
ولقوله صلى الله عليه وسلم في بدات خمس اوست فطقن بزدن اليه بايشن بيدا
من شادا قطع اخرجه ابو داود ورواية عبد الرحمن قرط ١٣ له قوله كان اذا طعن اي
ضرب في سنام بفتح السين المله به به وهو يشعق اي اذا شرع في الاشعار قال به الله
والله كرامتنا لا لقوله عز اسمه وتذكر الله على ما هدكم قال الباجي وهو مل معنى التسمية
على ابتداء الشك ويحتمل ان تكون التسمية للاجاب كما يسمى للذبح وبذا مرادوا اشعب
عن مالك في العتيبة ان من تولى اشهاد به به قال بسم الله والله اكبر وفي شرح اللباب
قال المكرمان يستحب ان يكره التوجه مع سوق الذي ويقول الله اكبر الا الله والله
اكبر والله الحمد الخ ثم الاشعة بعد انفاقم على ان لا تشعق العظم اختلفوا في اشهاد الابل والبقر
قال الباجي فاذا ان ليقر والابل السنة فان لم يكن لها سنة فانا تقلده ولا تشعق رواه
العتبي واختاره ابن حبيب ان تشعق الابل والبقر وان لم يكن لها سنة وجه قول مالك
ان الاشعار تحقق بالناسم به ليل انه لا يفعل في غيره مع وجوده فاذا قدم فقد عمل
الاشعار كالفهم وجه قول ابن حبيب ان هذا بدى من الابل من البقر فكان حكمه ان
يشعق كائى لها السنة واما الفهم فلا يشعق جملة ١٣

الله ﷺ قال لما رسول الله كيف اصنع بها عطب من الهدى فقال له رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم كل بُدنة
 عَطِيت من الهدى فَأَنْعَمَهَا ثُمَّ أَلْقِ قِلَادَتَهَا فِي دَمِهَا ثُمَّ خَلِّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا **٨٢٥** **هـ** كَذَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَزِيزِ بْنِ
 ابْنِ السَّيِّبِ أَنَّهُ قَالَ مَنْ سَأَلَ بَدَنَةً تَطَوُّعًا فَعَطِيتَ فَخَرَهَا ثُمَّ خَلِّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ أَكَلَ
 مِنْهَا وَأَمَرَ مَنْ يَأْكُلُ مِنْهَا غَرِمَهَا **٨٢٦** **هـ** كَذَا عَنْ ثَوْرِبِنْ زَيْدِ الدَّيْلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ **٨٢٧** **هـ** كَذَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
 أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً جَزَاءً وَنَذَرَ وَأَوْهَدَ فِي تَمَتُّعٍ فَاصْبَيْتَ بِالطَّوْبِ فَقِيلَ لَهُ الْبَدَلُ **٨٢٨** **هـ** كَذَا عَنْ ثَاقِبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً ثُمَّ ضَلَّتْ أَوْ مَاتَتْ فَانْهَأَنَّ كَانَتْ نَذْرًا لَهَا وَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا فَانْشَاءً لَهَا وَإِنْ شَاءَتْ تَرَكَهَا
٨٢٩ **هـ** كَذَا عَنْ سَمْعَانَ أَمْلَ الْعِلْمَ يَقُولُونَ لَا يَأْكُلُ صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنَ الْجَزَاءِ وَالنَّسِكَ هَدْيَ الْمُحَرَّمِ إِذَا صَاحَبَ أَهْلَهُ

له قوله قال

يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف صنعت بما عطف بكمر الطغادي قارب الملك
وقيل وقفت في الطريق وعجز عن السير قال الحمد عطف فحرق بك وبالحجر والغرس
فكسر الخ من البدن قال الباجي يستعمل ان يكون سوالا عن جميع جنس البدن ويستعمل ان
يهو السؤال عن بدني المعهود عندهما وهو البدن الذي يفت به صلى الله عليه وسلم معه
بوجه الموت والفتوات غير ان جواب النبي صلى الله عليه وسلم يمنع بذلك المعنى الثاني ان
لا يكون المعنى بلفظ مبيها لا يمكن فهمه مع ذلك على مذهب من احدهما ان يكون
لك منع ايما لما في الوقت وبعده والثاني ان يمنع منه في الوقت من اعياد عطف
عليها ولا يمكن ايما لما بعد الوقت فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطيت
من البدن يستعمل الوجهين المتقدمين من استخراق الجنس والعهد ولا يمنع ان تكون
عادى بمعنى العهد والثانية لا استخراق الجنس كذا في المتن في انما هو جاد بما جاء به الزكاة
منه عند المالكية واما عند غيرهم فيختص الوجوب بالتطوع لا الواجب ثم اتى بصيغة
انما فلا تدلها بكسر العاف المفتولة التي تجعل في العطف من فيها وفتحة وظهر بها وفي بعض
النسخ المصرية قلنا هذا بصيغة الجمع في دما على عن الامام مالك في تأويل الامر بذلك
ولان الاول ما حكي عنه قال مرة امره بذلك فيعلم انه بدني فلما استباح الاصل الوجه
منه فينبغي واليه يؤول ما قال الباجي بدني عن ابن المواز لم لا تدل الناس في كل ما
في حواصليها واحد هو ان الامر بالقاء القلادة في الدم لاشارة واعلام للناس بان هذا
بدني عطف فينبغي ان يأكله من يجوز له اكله والثاني ان لا تأوله مرة على ان يشفع
لنا بمعنى حق لا تمس قلادتها لقلادتها غير التي يبق لا يستحق شيئا منها ولا يشترط
ثمن من امرها حق القلادة على قلادتها ونزارتها ثم كل بصيغة الامر من التولية واستعمل
هذا اللفظ الباجي وغيره من المالكية انه لا يلحق طهره في ذلك على الناس وبيننا وبين الناس
كلونا انظارا سقاط التوقيل لجواب الامر من التقدير فهم يأكلونها زاد مسلم وغيره
في حديث ابن عباس ولا تأكل منها انت ولا ابن رفعتك قال المازري قيل ناه
عن ذلك حاية ان يسأله فيخبره قبل اذ ان الخ وفي المعنى عن التوضيح اختلف اهل
علم في بدني التطوع اذا عطف قبل حمله فقالت طائفة ما جرحه ممنوع من الاكل
نردوي ذلك عن ابن عباس وهو قول مالك والي حنيفة والثاني ودعصت
لقصة في الاكل من ردوي ذلك من عائشة وابن عمر رضي الله عنهما وبكذا على الموفق
افقتة الشافعي لا حمد في المنع من اكل بدني التطوع واليا حاش من بدني الواجب

وابن عباس وجماعة من التابعين الم ١٣ **قوله** ان قال من اهدى بدنه واجبة
 مثل ان تكون جوار من صيد له امر او نذر او جملته في نفسه غير معين او هدى في تتبع او قران
 فاصيبت اى بلكت او عطبت بعينه الثانية في جميع النسخ السندية وبعض
 المصرية وفي بعضها فاصيبت بلفظ التذكير في الطريق كذا في النسخ المصرية وفي السندية
 بالطريق والادوية الاول فليعلم اهل العلم بالخطوة ما شاهد من اكل والحمام وبيع
 وغير ذلك عند الجمهور ومنهم المنفذين على ما تقدم الا ان الامام ما كان له ان يجوز بيعه قال
 ابن رشد اما البدي الواجب اذا عطبت قبل حملها فان لصاحبها ان يأكل منها لان عليه
 بدله ومنهم من اجاز له بيع لحمه وان يستعين به في البذل وكره ذلك مالك الم ١٢ -
قوله ان قال من اهدى بدنه مثلاً وكذا حكم في مرضا من البدن اثم ضلقت فلم
 توجد اى وقت النحر او ماتت قبل بلوغ الحمل فانما ان كانت نذرا اى واجبة في
 الذمة غير معينة قال الباجي به يرد نذر استعلا بالذمة وبذلك كل هدى متعلق
 بالذمة من جوار صيد او قران او تمتع ان يهدل ان مثل اهدى اى يجب عليه بدله
 لان وجوبه متعلق بالذمة فلا تبطل حتى تنحصر وتقدم في اول الباب الاجماع على
 ذلك من كلام المؤلف وان كانت كلوا فان شاة بدله وان شاة ترك اى لم يبدلها
 وعلى شئنا في المعنى الاجماع على ذلك ثم اختلفوا فيما اذا وجد بعد الضلال وبسط
 الباجي اقول ان المالكية في ذلك وكذلك المؤلف وغيره ١٣ **قوله** يتولون لياكل
 صاحب البدي من الجوار للصيد والنعك والمراد بالنعك في اصطلاح المالكية كما جزم
 به الزقاني وغيره هو ما كان لالقاء تعقت او رقماية منعا الاحرام وقال الابر في
 الامال ان دمار الخ ينقسم الى هدى ونسك فالهدى عندنا ما كان لجوار او تمتع او قران
 او فساد او فوات وعده الاحناف البدي على نوعين هدى شكر وهو هدى المتعنة
 والقران والشكوع وهدى جبر وهو سائر الدماء الواجبة ماعدا الثلاثة وكل دم
 وجب شكر فلصاحبها ان يأكل منه ما شاء ولا يشترط بيع بعض منه وبذلك الاضياء
 والعقار ولا يجب الصدق في البلال ولا يجهل به فيحب ان يتصدق بثلاثة ويضع ثلثه و
 يهدي للاضياء ثلثه وكل دم وجب جبر الا يجوز له الاكل منه ولو كان فقيرا او لا اضياء ويجب
 الصدق بجميعه حتى لو استهلك بعد الذبح كله او بيعه لزم قيمته للفقر فيصدق بها عليهم الم
 ١٣ **قوله** هدى الحرم اذا اسباب اهدى جامع اهدى قال ابن رشد اعقوا على ان
 من وطئ قبل الوقوف بفرقة فقد اسد حجه وكذلك من وطئ من العترة قبل ان يوطئ
 ويسعى واختلفوا في فساد الحج بالوطئ بعد الوقوف بعرفة وقبل رمي جرة العقبة و
 يهدى الجرة قبل طواف الاقاعة الذي هو الواجب الخ قال المؤلف اما فساد الحج
 بالجامع في العرض فليس فيه اختلاف قال ابن المنذر اجماع اهل العلم على ان الحج لا يفسد
 باتيان شئ في حال الاحرام الا الجماع والا صل في ذلك ما روى عن ابن عمر ان رجلا
 سأل فقال اني وقتت بامر الله ونحن نمران فقال اسد حجتك انك سأت مع الناس فاقضوا يقضون كل
 اذا حلوا فاذا كان في العام المقبل فاج انت وامرئك واهدا يهديا فان لم تجهدا فوضعا
 ثلثته ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وكذلك قال ابن عباس وعبد الله بن عمرو ولم تعلم
 منهم في عصرهم مما نفا وقال ابو حنيفة ان جامع قبل الوقوف فسد حجه وان جامع بعده لم
 يفسد لقول النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وانا ان قول الصحابة الذين روينا قولهم مطلق
 واذا ضمت هذا فانه يجب على الجميع بدنه روى ذلك عن ابن عباس وعطاء وداؤس
 ومجاهد وما لك والشافعي والي ثور وقال الثوري واسحق عليه بدنه فان لم يجد فشاة وقال
 صاحب الرائي ان جامع قبل الوقوف فسد حجه وعليه شاة وان جامع بعد الوقوف
 فليبدل بدنه وحجه صحيح ١٣

من ذلك انه بلغه ان عمر بن الخطاب على بن ابي طالب واباهميرة سئلوا عن رجل اصاب اهله وهو محرم فقالوا ينفذ ان
لوجهما حتى يقضيا جهمهما ثم عليهما الحج من قابل والهدى قال وقال علي بن ابي طالب ولذا اهلا بالحج من عام قابل
تفرقا حتى يقضيا جهمهما من ذلك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ثقاترون في رجل وقع بامرأته وهو
محرم فلم يقل له القوم شيئا فقال سعيد ان رجلا وقع بامرأته وهو محرم فبعث الى المدينة يسأل عن ذلك فقال بعض
الناس يفرق بينهما الى عام قابل فقال سعيد لينفذ ابوجهما فليتما جهمهما الذي افسدها فاذ فرجا رجعا فان ادركهما حج قابل
فعليهما الحج والهدى ومعلان من حيث اهلا جهمهما الذي افسدها ويتفرقان حتى يقضيا جهمهما قال مالك ويهديان جميعا بدنة
بدنة قال مالك في رجل وقع بامرأته في الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفه ويدعى الجمره انه يجب عليه الهدى وحج قابل

قال قال الباجي قول بعض الناس يفرق بينهما الى عام قابل فكاه سعيد بن المسيب
من سبيل الانكسار له ولذلك بين ان افسدتهما انما يكون من حيث يحرم بالبحر ولا فائدة
في ان يفرق بينهما قبل ان يسلم من الحج التي افسد لان وطنها في هذا العام لا يقصد عليها
حج ولا يوجب عليها هديا ولا فائدة في ان يفرق بينهما بعد الاطال منه وقبل الاحرام بحج
القضاء لانها انما يكون طلاقين فلا معنى للتفرق بينهما الخ ١٢ **قوله** فقال سعيد
بن المسيب رواه علي بن ابي طالب عن بعض الناس ان يسقط بعض الغدا اي يقضي ابوجهما بالام في
اول في النسخ المصرية وبالمودة في السنة اي يقصد بها فليتما جهمهما الذي افسدها
لوجوب اتمامها فاذ فرقا من الاتمام رجعا قال الباجي يحتمل ان يريد بذلك الاباحه
ومعنى ذلك انه يجوز له ان يرجع الى مكانها ويكمل ان يريد بذلك الوجوب ومعنى
ذلك ان يرجع الى موضع يجب عليه فيه الاحرام الخ ١٣ **قوله** فقال بعض الناس
الاحرام في القضاء حتى قال ينعين الاحرام من موضع الاحرام الاداء باليد ان يحمل الرجوع
على الوجوب يمكن الاحرام من ذلك الموضع وتقدم المذهب في ذلك في جاح
العرفه فان ادرك الحج قابل اي عاشا الى زمان الحج من السنة الثانية فليتما جهمهما الذي افسدها
الباجي يريد والمذايع انهما ليسا نفس الاحرام ولا يجوز لهما البقاء على الاحرام الاول
بمختلف من فاته الحج فان لم يبق على احرامه الاول ويتم حجه عليه لانه احرام صحيح و
الذي افسدها لا يجوز له ان يتم قضاء عليه لانه احرام فاسد الخ والمسلم قال الباجي يقتضي
ان البدن لا يكون الا في العام المقبل ويسلم ان يحرم في القضاء من حيث ابل
اي من الموضع الذي احراما اول في الاداء بجهمهما الذي افسدها والمسئلة خلاصة تقدمت
في جاح العرفه طابن الي شيعة من عطاء عن ابن عباس يكره من المكان الذي احراما
فيه كذا في الحمل ويتفرقان في القضاء حتى يقضيا اي يتما جهمهما كما تقدم قريبا مبسوطا ١٢
قوله قال مالك ويهديان اي الرجل والمرأة جميعا اي كلاهما بدنة بدنة
بالانكار لانه ان كل واحد منهما بدنة فليعدا وبذلك عند الامام مالك اذا طأ طأ
ففي المدونة ان اصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة كانت او عددا من نساء فليس
عليه في جاحه اي من المكافاة واحدة دم واحد وان هو اكرههن فليعد المكافاة لمن
كل واحدة منهن كفارة كفارة وعن نفسه في جاحه اي من كلن كفارة واحدة وان كان
لم يكرههن ولكن طأ طأ عندهن فليعدن كل واحدة المكافاة وعليه هو كفارة واحدة في جميع
جامعه اي من الخوا لا فرق عنه الخفيفة في جاح الطأ طأ والمكافاة في اشاد الحج او دوج
الحج او قال في البداية ومن جاح ناسيا كان كمن جاح متعمدا وقال الشافعي جاح
الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جاح النسيه والمكافاة هو يقول المحقق بنده
العوارض فلم يقع الفعل جناية وان ان السداد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام
ارتقا فامسوخا وبذلك لا يندم بهذه العوارض وفي شرح الباب لا فرق في الجاح مع
بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يتفاوت بالاثم وعدمه بين العامد والناسي والطائع
والمكروه والحج والعرفه والرجل والمرأة الخ وقد عرفت فيما سبق ان الواجب عند الخفيفة
في صورة الافساد وشاة وفيما بعد الوقت الذي لا فساد فيه بدنة ١٣ **قوله** قال
مالك في رجل وقع بامرأته اي جاحها في الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفه وبين ان
يرمي الجمره وانت خبير بان اذا كان الجاح قبل الدفع من عرفه فيكون قبل الرمي
بالاولى لكنه ذكر الرمي ايضا استطرادا لان التفرق عندهم في الفساد وعدمه باعتبار
التحلل الاول وعدمه الخفيفة باعتبار الوقت بعرفه ان يجب عليه تمام هذا الذي افسده
ومجب البدي ايضا وج قابل قضاء لما افسده قال الباجي المسيب لا يلزم لولان
يكون احاسبا قبل الوقت بعرفه او بدنة ذلك فان كان احاسبا قبل الوقت بعرفه
للا خلاف في فساد جهمها وان يجب عليها البدن وج قابل وقوله فيما بينه وبين ان يدفع
من عرفه نص على ما كان قبل وقوله بعرفه ونص بعد ذلك على ما كان بعد رمي
الجره ولم ينص على من دفع بعد الوقت وقبل الرمي وقد روي القاضي ابو محمد عنه
في ذلك روايتين احدهما وهي المشهورة ان قد افسدها وهما قال الشافعي والثانية
ان لا يقصد حجه وبها قال ابو حنيفة بهذا اذا كان وطؤه يوم القر قبل غروب الشمس

قوله سئلوا ببناء الجمل عن رجل اصاب اي
جامع ابله وهو محرم اي بالجماع في النسخ المصرية وكذا حكم العرفه وليس في النسخ
السندية لفظ بالحج لكنه مراد لسياق فقالوا اي الثلثة ينفذان نعم الغدا وبالزوال
الحجته اي يقضيان لوجهما اي يقصد بهما حتى يقضيا اي يتما جهمهما بدنة ان
عليهما المعنى في الحج الفاسد حتى يتما على حسب ما كان يتما في الحج الصحيح قال ابن رشد
وحما يخص الحج الفاسد عند الجسد دون سائر العبادات اذ معنى فيه المفسد ولا يقطع
وعليه ومنه قومه فقالوا هو كسائر العبادات وعمدة الجسد ظاهر قوله تعالى واتوا
الحج والعرفه لانه بالجسد عموما والى لغون خصصوا قياسا على غيرها من العبادات
اذا ردت عليها المفسدات الخ وقال القاضي في شرح النقاية افسدها بالاجماع
ومعنى في جاحه لاجماع الصحابة على ذلك الخ ثم عليها الحج من قابل كذا في النسخ السندية
وفي المصرية حج قابل والعرفه واحد اي يجب عليه قضاء الحج في عام ابله قضاء من صفه
القاسد وهو اجماع والهدى اي يجب عليه مع القضاء الهدى ايضا وفي البدر الخ فساد
الحج يتحقق به احكام منها وجوب الشاة عندنا وقال الشافعي وجوب بدنة ونسا
ماروي عن ابن عباس انه قال البدنة في الحج في موضعين احدهما اذا للزيارة جنب
ورجع الى البلد ولم يعد والثاني اذا جاح بعد الوقوف ودرونا عن جماعة من الصحابة
انهم قالوا وعليها هدي واسم الهدى وان كان يقع على الغنم والبقر والابل لكن الشاة
اولى تيقن فقل على الغنم اولى على انا درونا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل
من الهدى فقال ادناه شاة الخ ١٢ **قوله** وقال علي بن ابي طالب يعني وقع
في اثره من زيادة وهي انها اذا ابل اي احراما بالحج للقضاء من عام قابل اي السنة
التيه تفرقا وجوبا واستحبابا قولان للعلماء حتى يقضيا جهمهما اي يتما لثابتا كما واقع
منها اول والثانية قد صحح بالندك والمسئلة خلاصة بين العلماء معنى العرفه في شرح
النجاشية عن الجمل والبسود والاسيما في يستحب الا فراق عند خوف العادة وقال
ايضا ولو كان واجبا لوجب بدنة كسائر الواجبات في الحج واجاب عن استدلاله بالاجماع
الصحابة بان انما يكون حجة اذا انقضت العصور ولم يوجد الخلاف وقد روي عن الحسن وعطاء
مثل قولنا وهما قد راد كما عصر الصحابة فيكون خلافا معتبرا لا ينعقد الاجماع الخ وعمل القاري
في شرح النقاية قولهم على الاستحباب وقال في شرح الباب لا يجب الا فراق في
القضاء اذا اذ اذ اجماعا ثانيا فيستحب جينفذان يفرقا عنه الاحرام وقيل موضع
المواقة واما ما في الجاح الصغير ليست العرفه بشي اي امر ضروري وقال قاضيان
ليس بواجب الا وقال الزبيدي عن المنكر وان الا فراق ليس بنسك في الاداء فكذا في
القضاء لان القضاء يمكن الاداء ولان الجاح بينهما وهو النكاح قائم فلا معنى لا فراق
قبل الاحرام لانه لا يباحه الوقاع ولا بعده لانها يتذكران ما لحقها من المشقة العظيمة بسبب
لذة بيسرة فيزدادان ندما وحرزا فلا معنى لا فراق الا ترى انه لا يزدان فيغار قفا في
العرفه حاله الخيف ولا حاله الصوم مع توهم تذكرهما ما كان بينهما حاله الطرد والفسط
والا فراق المشق من الصحابة محمول على الندب والاستحباب لا على الحتم والاحاساب
ومن نقول به اذا خيف ذلك الخ وفي المحلى ان الامام ابا حنيفة لم يغل بالحافرة
وهو المروي عن الحسن ومجاهد وعطاء انها لا يفرقان وما روي عن الصحابة من التفرق
محمول على الندب ودروى الجواد في الراسل عن يزيد بن نعيم ان رجلا جاح امرأته
وهما محرمان فقال الرجل لي صلى الله عليه وسلم فقال اقضيا جهمكما واهديا فلم يذكر
التفرق في الرفرع الخ ١٣ **قوله** يقول لاصحابه ما ترون في رجل وقع بامرأته
اي واقضا ومحرم بالحج او العرفه وسئل سوا كان لا اختيارا صحابه وتدرجهم وتنبههم على
المسائل فلم يقل له القوم شيئا اي استكروا عن الجواب وسكوتهم انما لان لم يكن عندهم علم
بذلك او اثره وتعليقه والمباغرة في برة وعرفه الامر اليه فقال سعيد بن المسيب
حكاية لما وقع من بده الحادثة قبل ذلك ان رجلا وقع بامرأته وهو محرم بالحج كما يدل
عليه جواب سعيد فبعث قاصدا الى المدينة المنورة يسأل عن ذلك الامر عن علما شيا
فقال بعض الناس من علماء المدينة يفرق ببناء الجمل بينهما من وقت الجاح الى عام

قال فان كانت اصابتها اهله بعد رمي الجمره فانما عليها ان يعقروا هدى وليس عليها حجر قابل **قال مالك** الذي يفسد الحج او العمره حتى يجزى في ذلك الهدى في الحج او العمره التقاء الحتاين وان لم يكن ماء دافق **قال** ويوجب ذلك ايضا الماء الدافق اذا كان من مباشرة فاما رجل ذكر شيئا حتى خرج منه ماء دافق فلا ارى عليها شيئا **قال مالك** ولو ان رجلا قبّل امرأته ولم يكن من ذلك ماء دافق لم يكن عليها في القبلة الا الهدى **قال مالك** ليس على المرأة التي يصيبها زوجها وهي عورة مراراً في الحج او العمره وهي له في ذلك مطاوعة الا الهدى وحجر قابل ان اصابها في الحج وان كان اصابها في العمره فانما عليها قضاء العمره التي افسدت والهدى هدى **من فاته الحج** ^{١٦} **مالك** عن يحيى بن سعيد ^{١٧} انه قال اخبرني سليمان بن يسار ان ابا

فان كان بعد غروب الشمس من يوم التخرق قد روى اصحابنا عن مالك فيمن وطئ
الغنى من يوم التخرق قبل ان يرمى وليفتش لم يفسد حجه وليس بمنزلة من وطئ يوم التخرق
وعليه عمرة وهدى لو طئه وهدى اخر لما اخبر من دى حجرة العقبة ووجه ذلك ان التخل
قد حصل بالقضاء وقت الرمي وخروجه الى الحال فان كانت اصابت مصدره فان
الفاعل اهل بالتصيب مفعول المصدر بعد دى الحجرة قال الباجي الوطئي بعد الرمي
لا يتخلون يكون قبل الافاضة وابعدها فان كان قبل الافاضة فلا يتخلون ان يكون يوم
التخرق وبعده فان كان يوم التخرق فاختلف فيه قول مالك والمشهور انه لا يفسد
حجه قال القاضي ابوالحسن وسواء الصحيح وقد قال ايضا يفسد قبل الافاضة وانه قال
ابو حنيفة والثاقبي وان وطئ بعد الافاضة وقبل الرمي فلا يتخلون ان يكون ذلك
يوم التخرق وبعده فان كان يوم التخرق فاختلف اصحابنا فيه فقال ابن القاسم
وابن كنانة واصبح لا يفسد وليس عليه الا الهدى وقال اشيب وابن وهب
يفسد حجه فان كان وطئه بعد يوم التخرق قد روى ابن حبيب عن اصبح لاشي عليه
ان تفت ما حكي من مذهب ابى حنيفة والثاقبي ليس بصحيح نعم قال به بعض
السلف كما تقدم في اول الباب من الغنى والنفق وعلم من هذا كلان مسألة
الهاب هي وطئ من اصحابها يوم التخرق بعد الرمي قبل طواف الافاضة فانما عليه
ان يعتمر اى يحرم بالعمرة من العمل وياتي باقيا ما فعلها ويهدى لبناء على طواف الافاضة
وليس عليه ركن قابل لان حجه الاول لم يفسد لو قوع الوطئي بعد التخل الاول وهذا على
المشهور من مذهب الامام مالك وصححه ابوالحسن كما تقدم قريبا قال الباجي
فاذا قلنا لا يفسد حجه فان لم يعمرة وهدى وقال ابو حنيفة والثاقبي لا يجب عليه
عمرة والرد على من سعت ما فعله ان عليه ان ياتي بطواف الافاضة في نسك لم
يديره على نفسه نقص الوطئي وذلك لا يكون الا بالعمرة لان الطواف لا يكون في الاحرام
الا بالعمرة وقد قلنا انه لا حرج عليه فلو لم يعمرة العمرة ١٣

١٥ قوله قال مالك في تفصيل ما يسهل الحج والعمرة من الجماع ودوا عيبه الذي يغسله الحج والعمرة من الجماع حتى يجب عليه في ذلك البدن في الحج والعمرة بكذا في أكثر النسخ المصرية والسنة في الحج والعمرة يحتل معنيين عهد بان الافساد وهد في امة بهما نجيب بذلك البدن والقضاء فاجتزا بذلك الافساد من ذكر القضاء وانما في انه يرد بهما عليه بذلك البدن في الحج والعمرة الذي هو القضاء عما افسده منها الإكملت وهذا التوجيه متفق بسلك الامام مالك اذ يجب عنه البدن في القضاء كما تقدم قريبا وفي بعض النسخ المصرية محله مع الحج والعمرة بملف مع بدل في وهو لا يحتاج الى توجيه لتقاء الثنائين اي ختان الرجل وخفاف المرأة ثني تغليبها قال صاحب العمل الوصول مع الصلة هتتد والتقاء الثنائين خبره وان لم يكن ما دافق يعنى في التقاء الثنائين هو يوزم الاطلاع كما تقدم في الباب الفسل يسلمه وان لم يعنى الانزال لان كل حكم يتعلق بالوطئ فانه يتعلق بالتقاء الثنائين من افساد الصوم وجوب الغسل والعمدة المرو غير ذلك ولا خلاف بين ذلك في العلماء وكذلك لا خلاف بين الثامنة في المرجح نعم ان لم يرد في ذلك في حكم القبيل نعم اختلفوا في الوطئ بالبيهيم كما تقدم قال مالك يوجب ذلك ان السبي مع افساد الحج والعمرة ايضا الماء الدافق بدون الجماع اذا كان خروجهم مباشرة للجسد وفي حكمه ايضا الانزال بادامة النظر وادامة الفكر منه المايكة كما جزم به الزقاني وعنه الخفية لا يفسد في من الدواي نعم يفسده الاستدامة المايكة ولا البدن تجب الهدنة في الانزال والاشاة بدون عهده الامام احمد وتجب الشاة عند الخفية الشافعية سواء انزل او لم ينزل وعنه المايكة هو في حكم الجماع في البدن ايضا ١٢ ١٦ قوله فاما رجل ذكر شيئا بدون الاستدامة على ما هو المشهور عند المايكة عليه جملة الزقاني كن قال اباجي ظاهره الاستدامة كما سبأ في في كلامه حتى خرج منه ما دافق اي وقع الانزال لانه كذا الذي عليه شيئا اي فسادا ومن يستحب له البدن منه لا يبرى ودع غيره الوجوب قال الزقاني قلت كن قوله لا يبرى عليه شيئا ظاهره نفى البدن مطلقا ١٣ ١٧ قوله قال مالك ولو ان رجلا قبل بتشه يد الموحدة من

التفصيل امرأة ولم يكن من ذلك اى من اجل التسهيل مادوافق اى لم يفتح الانزال
وقيد بذلك لان القبلة مع الانزال مفسدة عنده ففى المندونة قال مالك ان هو
لمس او قبلى او باشر فانزل فعليه الحج قالوا وقد افسد حجه الخ لم يكن عليه فى القبلة بدون
الانزال الا بالبدى قال الباجى لان القبلة بمنزلة حرمة الاحرام فاذالم تفعل الى الانزال
لم يجب بها الا بالبدى وانما وجب البدى لانه ادخل على نسكه نقصا بما اتاه من
الاستمتاع وقد روى ابن المواز عن مالك ان بهى بدنة ووجر ذلك انه بدى
يجب بالااستمتاع فكان بدنة كبدى الاستمتاع الخ ١٣ **قوله** قال مالك
ليس على المرأة التى يعيها اى بها معازوها وهى محرمة اى يطأها فى حالة الاحرام
مراراى عدة مرات سواء كان فى الحج او العمرة وكذلك حكم الرجل اذا وطئ امرأة مرات
او نساء فى الحج او العمرة وهى لى فى ذلك مطاوعة فيه بذلك لان بدى المكربة
لا يجب عليها عند مالك بل يتحمل عنها الزوجه كما تقدم فريبا الى المسمى الواحد وح قابل
قضاء ان احبها فى الحج وان كان احبها فى العمرة فانما عليها قضاء العمرة التى اشهدت
فورا بعد اتمام المنسدة والبدى الواحد قال الباجى وهذا كما قال ان المرأة التى يعيها
الزوجه وهى محرمة مرارا فان لم يس عليها الحج قابل والمسمى يجب ذلك عليها باول
وطئ واما الثانى وما بعده فانه لا يجب به بدى والحج ولا عمرة سواء كفر عن الوطئ الاول
قبل الوطئ الثانى او لم يكفر حتى وطئ وقال ابو حنيفة ان كفر عن الوطئ الاول فعليه
كفارة ثانية عن الوطئ الثانى والا فلا وللشافعى قولان احدهما مثل قول والثانى ان يجب
عليه بكل وطئ كفارة سواء كفر عن الاول او لم يكفر الخ وعند الحنفية فلو جامع مرارا قبل
الوقوف بعرفة فى مجلس واحد مع امرأة واحدة او نسوة فعليه دم واحد وان اختلف
المجلس مع واحدة او نسوة يلزم لكل مجلس دم فليجده عند الشافعى وقال محمد بن عيسى
واحد فى تعدد المجلس ايضا لم يكفر عن الاول ولو جامع فى مجلس اخر ولو لوى به
ورفض الفاسد فعليه دم واحد فى قولهم جميعا عن ابن نية الرضخ باطلة لانه لا يخرج منه
الا بالاعمال ولو جامع بعد الوقوف بعرفة فلم يفسد حجه وعليه بدنة سواء جامع مرة او مرارا
ان اتعد المجلس وان اختلف ولم يقصد بان فى رفض الاحرام فبدنة الاول وشاة لثانى
فى قولها وقال محمد بن ذريح لا لاول بدنة فيجب لثانى شاة والا فلا كذا فى الغنية وشرح
اللباب وغيرهما ١٣ **قوله** بهى من فاته الحج قال ابن رضاء الفاضل لغوات
الوقوف فالحل ان يجمعوا على انه لا يخرج من احرامه الا بالطواف بالبيت وبالسعى بين
الصفا والمروة اعنى ان يسى ولا بد بعمرة وان عيسى قابل واختلفوا هل عليه بدى ام لا
فقال مالك والشافعى واهم والثورى والوحد عليه البدى وقال ابو حنيفة لا بدى
عليه الخ وفى المسألة من فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر ففاته الحج وعليه
ان يطوف ويسعى ويحتمل ويقضى الحج من قابل ولادم عليه لقوله عليه السلام من فاته
عرفة بيل ففاته الحج فليحل بعمرة وعليه الحج من قابل ولان الاحرام بعد ما انقضى صحتها
لا طريق للخروج منه الا باعادة النكس وبهذا معجز عن الحج فتنعتين عليه العمرة ولا دم عليه
لان التحلل وقع باذنال العمرة فكانت فى حق فاته الحج بمنزلة الدم فى حق المحصر
فلما جمعت بينهما وفى شرح الباب قال الحسن بن زياد عليه السلام واشار فى شرح الكنز
الى استحباب الدم للعاش عند فاته الحج اصحابنا اختلفوا فيما يمثل به فاشت الحج انه
يلزمه ذلك باحرام الحج او باحرام العمرة فقال ابو حنيفة ومحمد باحرام الحج وقال
ابو يوسف باحرام العمرة ويتقلب احرام عمرة وقالوا لا يتقلب والثورى ليس
افعال العمرة حقيقة بل مثل افعال العمرة تؤدى باحرام الحج الخ والمحدث الذى
استدل به صاحب البداية اخبره الرافضى وابن عدى من حديث ابن عمر واخرجه
الرافضى من حديث ابن عباس كذا فى البداية ونسخت الاول برهمة بن مصعب
وقد قال لاجرى سألت ابا داود عنه فاشنى عليه خيرا وذكره ابن حبان فى الثقات
كذا فى اللسان وضعف ايضا محمد بن عبد الرحمن بن ابى بلى وهو من رواة السنن
الاربعة وضعفه جماعة لكن يروى عنه زائدة وابن جرير وشعبة والثورى وكيع
غيرهم وقال العملى كان فقيها صاحب سنة صمدوا جازنا لعريف وقال ابو حامد

ايوب الانصاري خرج حاجا حتى اذا كان بالنازية من طريق مكة اضل راحله وانه قد مر على عمر بن الخطاب يوم الفري فذكر ذلك له فقال عمر بن الخطاب اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فاذا ادركك الحج قابلا فاجب واهد ما استيسر من الهدى لك عن نافع عن سليمان بن يسار ان هبار بن الاسود جاء يوم الفري وعمر بن الخطاب يعصر هدية فقال يا امير المؤمنين اخطانا العدة كنا نرى ان هذا اليوم يوم عرفه فقال عمر اذهب الى مكة فطف أنت ومن معك واخبروا هدايا ان كان معكم فاحلقوا واقصروا وارجعوا فاذا كان يوم عرفة فاجتأوا هدايا ومن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع قال مالك ومن قرن الحج والعرة ثم فاته الحج فعليه ان يحرم قابلا ويقرن بين الحج والعرة ويهدي هدايا لقراءته الحج مع العرة وهديا لما فاته من الحج هدي من اصاب اهله قبل ان يفيض منك عن ابي الزبير المكي عن عطاء بن ابي

ذلك ١٣ قوله جلد يوم الفري اخرجه البخاري في التاريخ من طريق موسى بن عقبة عن سليمان بن يسار عن هبار بن الاسود انه حدثه انه قال للحج فقال لعمر طفت بالبيت وبين الصفا والمروة وبكر اخرجه البيهقي من هذا الوجه وهو في الموطأ من تاريخ ابن هبار ابن اسود عن الناموك هذا اخرجه سعيد بن ابى مرزويه في كتاب المناقب عن ايوب عن نافع ذكره مطولا بكذا في الاصابة وليس لفظ حج من الشام في نسخ الموطأ ما يدعيه نعم تقدم في كلام المتن برواية الاثر وعمر بن الخطاب يعصر هدية ولفظ محمد بن مؤطاه يعصره قال الياجي يريد ان يجاهد مني واستغنى عن ذكره لعرفه السامع ان عمر بن الخطاب لا يعصر هدية بل يوم النحر الا بغيره فقال يا امير المؤمنين اعطانا العدة ولفظ محمد اخطانا في العدة بكسر العين وتشديد الدال اي في تعدد اوقات الحج والايام كنا نرى بطلان الجمل اى نقول ان هذا اليوم الذي وصلنا فيه يوم عرفه اى يوم الوقوف بعرفة فلعلم وردوا مني متوجهين الى عرفات يوم النحر فاجدوا عمر بن الخطاب وجميع الحاج بمنى فلو انهم اخطوا العدة وفاقم الوقوف فقال عمر بن الخطاب اذهب الى مكة قال الياجي هذا يقتضي ان عمر قد علم ان احرامه كان من الحبل الختلت وذلك لما تقدم في اول الباب من وجوب الرجوع الى الحبل لمن احرم من مكة عند ما كان ذلك لما ان الجميع بين الحبل والحرم شرط الاحرام عند ما كان واحد قولى الشافعي خلافا لما لا ينفذ واحد فطف أنت ومن معك احرمهم بالطواف ولا بد من السعي معه وان لم يذكره لما علم انه من قوايه كذا في المنتقى وانحر وهديا ان كان معكم يريد ان كان منكم من ساق هديا معتمرا فاحلقوا واقصروا ويريدان عليهما ان يتحلوا ولا يكون ذلك الا بمكة او بغيرها وظهر الاثرين انه يجب عليه التحلل ولا يجوز له البقاء على احرامه وفي شرح الباب ولو ان الغائت لم يتحلل بافعال العرة وبقي حرما الى قابل فبذلك الاحرام لم يمتح جمه الخ واد جوال الاوطان والامر ليس على جمه الا لزام والوجوب وانما هو على جمه اباحة الرجوع او على ما علم من عالم انه لا يلزم الرجوع الى ابايهم وانهم لو اخرجوا لغير ذلك لشق عليهم واذا ما كان فالرجوع وغيره في الامر سواء ١٤ قوله فاذا كان عام قابل فحجوا فاحلقوا لما فات واهدوا على الياجب والندب فمن لم يجد الهدى فسيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع قال الياجي وبذلك كل من وجب عليه هدي يلزمه اخراجه فلم يجزه اهدى الجزاء وقد روي الاذى ليس ملازم بل هو محتمل وبين غيره ١٥ قوله ومن قرن الحج والعرة اى احرم اوليا بالقران ثم فاته الحج فحلبه ان يحرم بين الحج والعرة اي يقتضي الحج الذي فاته على صفة قال الياجي وبذلك قال ان من قرن الحج والعرة ففاته فحلبه ان يحج قابلا فاحلقوا على صفة من القران ولا تسقط عنه العرة في القضاء بالعمرة اى تحلل بها لان تلك ليست بالعمرة التي قرنا مع حج الا قال ابن رشد اختلفوا فيمن فاته الحج وكان قادرا هل يقتضي حجا مفروا او مفروا بعمرة فذهب مالك والشافعي الى انه يقتضي قارنا لانه انما يقتضي مثل الذي عليه وقال ابو حنيفة ليس عليه الا افراد لانه قد طاف لعمرة فليس يقتضي اما فاته ويسرى في حجة القضاء بهذين هديا لقراءته الحج مع العرة في سنة القضاء وهديا ثانيا لما فاته من الحج في العام الماضي قال الياجي يريد ان يسرى في حجة القضاء بهذين هديا في كل من اصاب في ذلك العام وهديا للوقوف في العام التالي ١٦ قوله هدي من اصاب اهل قبل ان يفيض يعني اذا جازع اهل قبل طواف الاقاصي فايكون حكمة وما يجب عليه من الهدى وفصل المصنف بين هذا الباب وبين هدي الحرم اذا اصاب اهله بباب الفوات لان الفوات كان اشبه بالباب السابق باعتبار ان كل من اصاب كان الحج معتمرا ما بالاضاد او بالفوات وفي هذا الباب ثم حجه ووجب الهدى

مكة الصدق كان سبب الفطاف شغل بالقضاء فساد حفظه لا يتم بشئ من الكذب انما ينكر عليه كثرة الخطا يكتب حديثه ولا يحدج وقال يعقوب بن سفيان ثقة عدل في حديثه بعض المقال لئن الحديث عندهم وكان التوردي يقول فسادا تا بن ابى يلى وابن شهرته وقال ابن خزيمة ليس بالحافظ وان كان فيها عا لما كذا في تهذيب الحفاظ وصنف الثاني يحيى بن عيسى الشافعي قال صاحب التنقيح روى له مسلم كلف روى له البخاري في الادب المفرد ومسلم في صحيحه وصحاب السنن غير النسائي قال ابن الهيثم ان الغرض من قصص هذا المتن الاستدلال على نفي لزوم الدم فان ما سواه من الاحكام المذكورة لا يسلم فيها خلاف ودوجر ان شرع في بيان حكم الفوات وكان المذكور صحيح ما لم ينكح والا في الحكمه وليس من المذكور لزوم الدم فلو كان من حكمه لذكره وما استدلل به الشافعي محمول على الندب الخ وفي الاصابة ولنا الحديث الذي رواه الدارقطني المذكور انفا وبذلك دليل على ان الدم غير واجب لانه موضع الحاجة الى البيان والالتفات بنصه اليان عنه الحجة فاذا لم يبين علم انه ليس بواجب ودوى من الاسود انه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول فاته الحج بعمرة وادام عليه وعليها الحج من قابل ثم لقيت زيد بن ثابت بعد ذلك بثلاثين سنة فقال مثل ذلك عن عثمان مثله الخ فقلت وانما الاسود اخرجه محمد بن مؤطاه فخره

١٦ قوله قال ابن هبار بن سليمان بن يسار بجملة وعلمه خفيفة ان ابا ايوب الانصاري العمالي المشهور خرج حاجا الى مكة حتى اذا كان بالنازية بنون قال لى خراي بجملة فحتمت فساد عيين قريش الصفراء قال الزرقاني وفي الجمع بتخفيف الياء عيين ثرة على طريق الفخذ من مكة الى المدينة قرب الصفراء هي الى المدينة اقرب واليسا مصانفة رجة واسعة فيها عضاة ومروج سلك فيها النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج الى بدر وفي مسند الشافعي بدل البادية بالموحدة والدال من طريق مكة اصل رواه جمع راجع وان قد قدم مكة او منى على عمر بن الخطاب يوم النحر قال الياجي اما ان شغل بطلبها وهو يقدر ان يدرك الحج فشايع ذلك منه حتى بقي من العدة ما قدر فيه ان يدرك الحج فيه فاحلقه تقديره وانما لانه عجز عن الوصول الى الحج لعدم رواه ان كان يتوصل بها فلم يكن الوصول الى ابد الفوات الخ فذكر ذلك لا يحتمل ان ذكره ما جرى من احتلال الامة وان ذلك سبب فوات جمه اخرجه لغوات الحج فاحلقه لان حكمه يتحقق به دون سببه كذا في المنتقى فقال عمر بن الخطاب اصنع ما تكفي في جميع النسخ المسندية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية كما يصنع المعتمر فقلت وفيه تأنيده لمن قال ان هذه العمرة التي يعمل بها الغائت ليست بعمرة حقيقة بل صورتها ووضح من ما ورد في اكثر النسخ المصرية اصنع كما يصنع المعتمر وبذلك يلاحظ التشبيه في رواية الشافعي في الام وبذلك ذكره الزبيدي في نصب الراية برواية الموطأ وقال الشافعي في الام فيه دلالة على عزمه على العمل على معتمر لان احرامه عمرة الخ وقال الياجي يريد ان ياتي بعمرة كاملة بطوافها وسعيها ببيتها يتحلل بها ولذلك قال مالك ان فاته الحج يتحلل بعمرة يستأنف لها طوافا وسعيها وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابو يوسف يتحلل باحرام عمرة فيكون بطوافه وسعيه يتحلل من العرة لان الحج والدليل على ما نقول ان احرامه بالحج لو يتقلب عمرة لكان قد انفسح عما وقع عليه والفسخ مفسوخ بلا خلاف بيتنا وبيتنا ودليلنا من جهة القياس ان من انعقد احرامه بنسك لم يتقلب الى غيره كما لو احرم بعمرة الخ ثم قد صلت اى من احرامك بالحج فاذا ادركك الحج قابلا اى ان عشت الى زمن الحج من السنة الثانية فاجب اى عليك بقضاء الحج عما فاتك ويؤيد لمن اوجب قضاء الغائت واهد ما استيسر من الهدى وسما في الكلام على مصداقه قريبا في الترجمة الثانية وهو دليل لمن اوجب الهدى على الغائت وهما الامة الشافعية ومن لم يقل بوجوبه كالتفدية وهو رواية عن احمد حمله على الندب كما تقدم مبسوطا واستدل به المالكية على ان الهدى يجب ان يكون في سنة القضاء وتقدم المذهب في

رباح عن عبد الله بن عباس انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو يمشي قبل ان يفيض فامر به ان يغتسل في ذلك
عن ثور بن زيد الديلمي عن عكرمة مولى ابن عباس قال لا اظنه الا عن عبد الله بن عباس انه قال الذي يصيب اهله قبل
ان يفيض يعتمر ويهدى **مسألة** انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن يقول في ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس
قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك **مسألة** مالك عن رجل نسى الافاضة حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده
فقال اري ان لم يكن اصاب النساء فليرجع فليفيض وان كان اصاب النساء فليرجع فليفيض ثم ليعتمر وليهدى ولا ينبغي له
ان يشتري هديه من مكة ويغفر بها ولكنه ان لم يكن ساقه معه من حيث اعتمر فليشتري بمكة ثم يخرج الى الحل
فليستقه منه الى مكة ثم يغفر بها ما استيسر من الهدى **مسألة** عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي
طالب كان يقول ما استيسر من الهدى شاة **مسألة** انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول ما استيسر من الهدى

عاصم لان موضع نحره مكة لا يغير ثم يفر بها قال اباي به به انه لا يصلح الهدى الا ان يجمع
بين الحل والحرم وذلك ان يطهر في الحل فيساق الى الحرم او يشتري في الحرم
فيخرج الى الحل ثم يعود الى موضع النحر في الحرم فينحر واما الذي منعه من ذلك ان يشتري
بمكة ثم يفر بها قبل ان يخرج الى الحل فان لم يكن معه هدي ساقه من الحل فليشتري بمكة
بمكة او حيث يمكنه من الحل او الحرم لا يفسد من شرطه شيء شرارة الافاضة من باه
الامر من فان اشتراه في الحرم بمكة او غيرها فليخرجه الى الحل فيجمع فيه بين الحل والحرم
لان النحر في الحرم فاذا اشتراه في الحل لا يجرأ ادخاله الى النحر في الحرم ومعه مكة بالذکر لان
ما هدي في العرة لا يخرجه ولا يخرجه الى مكة الا قلت وبها كل عمل مسلك المالكية واما
عند الامم الثلاثة الباقية فليس من شرط الهدى الجمع بين الحل والحرم بل ان اشتراه
بمكة ونحره بها اجزاء الحرم كما تقدم ١٣ **مسألة** قوله ما استيسر من الهدى
اي ما ورد في تفسيره من اللغات فانه ورد في كلامه تعالى في حرمه فقد قال عز اسمه
فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدى وقيل جل
منا وان احصرتم فما استيسر من الهدى قال النبي قد اختلف العلماء فيما استيسر من
الهدى فقالوا طائفة شاة روي ذلك عن علي وابن عباس رواه منها مالك في مؤلفه
واخبر به وقال به محمود العلماء وصحح بقوله تعالى هديا بالغ الكعبة قال واما حكم
به الهدى شاة وقد سهاها الله به يا دودي عن طائوس عن ابن عباس ما يقتض
ان ما استيسر في حق النفي بدنة وفي حق غيره بقرة وفي حق الفقير شاة وعن ابن
عمر وابن الزبير وما اشبهه من الابل والبقر فانه لا يفسد من ذلك من اجل
قوله تعالى والهدى جعلنا لكم من شعائر الله فذروا ان الهدى ما وقع عليها
اسم به ن دبره قوله تعالى فذروا من اقبل ما قبل من النعم الى قوله هديا بالغ الكعبة وقد
حكم المسلمون في النجاسة بقاءه فوقع عليها اسم به وقوله تعالى فما استيسر من الهدى
مقتضى ان يفر به الى اقل اجناس الهدى
وهو الشاة اوال اكل صفات كل جنس وهو ما روي عن ابن عمر البدينة ودون البدينة و
البقرة ودون البقرة فذاع عنه افضل من الشاة ولا خلاف يلزم في ذلك واما حمل
الخلاف ان الواجب لابل والبقر بل يخرج شاة فخرنا بها عمر بن الخطاب واما كراهية
وعنده غيره نعم الخ قلت وسياق من الامام الصريح بان احب الاقوال منه ان
ما استيسر من الهدى الشاة قال صاحب المحلى وبها قالت الثلاثة الباقية اه ١٣ **مسألة**
قوله كان يقول ان المراد ما استيسر في قوله عز اسمه ما استيسر من الهدى بيان لما شاة
غيره اه ١٣ **مسألة** قوله كان يقول ان المراد ما استيسر من الهدى شاة فوافق عليه
في تفسيره قال السيوطي اخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن عثم الى عام من
طريق ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قوله تعالى فان احصرتم الآية يقول اذا ابل الرضيل
ياحج الى اخرا لا تفضلوا فيه ما استيسر من الهدى شاة قال ابراهيم فذكرت هذا الحديث
لسعيد بن حميد فقال هكذا قال ابن عباس في الحديث كله واخرج وكيع وسفيان بن عيينة
وعبد الرزاق والفرابي وصنيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس ما استيسر من الهدى
قال ما يجدد ليعتمر على الرجل الجوز والجوزوان واخرج ابن جرير وابن عثم عن
ابن عباس قال عليه هدي ان كان موسرا من الابل والاربعاء والاربعاء من الغنم واخرج
وكيع وابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابي حاتم عن طريق القاسم عن مالك
تقول ما استيسر من الهدى شاة وسياق من ابن عمر يتألف ذلك وان الشاة لا كافية

مسألة قوله انه سئل ببناء الجمل من رجل وقع اي جامع
يا بله وهو من قبل ان يفيض اي قبل ان يطوف طواف الافاضة سواء روي الجرة
ام لا عند الحنفية وهو مقيد عند الشافعي واهمها بعد التحلل الاول لان الجمار
قبل التحلل الاول مشدود بها فان الشاة عند بها التحلل وعند الحنفية الوقوف
قال اباي ويقتضي على مذهب مالك ان يكون بعد الرمي بجره العقيقة او بعد يوم النحر
وقبل الافاضة اما ان اصابها قبل يوم النحر فقد تقدم ان المشهور من مذهب مالك
ان جسمه ليس له قلت وذلك لان الحج لا يفسد عند مالك في ثلث صور وهي
وقوع الجمار قبل الرمي وقبل الافاضة او وقوعه بعد احداهما في يوم النحر فانه اي يصح
الحج وان يخرجه بدنة وبه قالت الحنفية خلافا للشافعية والمنا بلة فان الواجب منهم
اذ ذاك شاة الحج قال اباي الهدى ارفع الهدى لان الهدى قد يكون بقرة ويكون
شاة وارتفاع ذلك البدينة وعصه هبنا بالبدينة لعظم ما في به الحج ١٣
مسألة قوله انه سئل عن رجل وقع اي جامع
يحتل ما قلناه قبل ان يكون قبل الرمي او بعده على التفسير الذي تقدم ذكره الخ
قلت وقد تمت ايضا سالك الاثني في ذلك يخرجه ويهدى قال اباي هو قول
مالك وهو المشهور عن ابن عباس وذلك انما ادخل النقص على طواف الافاضة
بما اصاب من الوطئ كان عليه ان يفيض بطواف سالم اجرام من ذلك النقص ولا
يصلح ان يكون الطواف في احرام الا في حج او عمرة الحج ١٣ **مسألة** قوله انه سئل عن رجل
يقول في ذلك اي ضمن يعيب الم قبل ان يفيض مثل
قول عكرمة عن ابن عباس من انه يخرجه ويهدى ١٣ **مسألة** قوله انه سئل عن رجل
الهدى مع العرة احب ما سمعت الى باضافة الى منعه ان يخرجه في ذلك فقد
اشاره رواية عكرمة عن رواه عطارد بن ابراهيم مع انه من اجل ان يمين في الناسك
والنقطة والامانة ١٣ **مسألة** قوله وسئل مالك عن رجل نسى طواف الافاضة
حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده قال اي ان لم يكن اصاب النساء اي جامع
ولوامرة واحدة مرة او مرارا فليخرج وجوبا لالا الا من نساء ومعه ذكره الطيب قاله
الزرقاني وبها عند المالك فليفيض اي يطف طواف الافاضة ولا حق بعد ذلك
لانه قد حصل تمتي وان كان اصاب النساء بعد الرجوع فليخرج ايضا لان طواف
الافاضة ركن بالاجماع وقد بقي على ذمة فليخرج مالا من منوعات الاحرام الا النساء
والصبي لان البواقي حلت لها التحلل الاول ولا يجزئ احراما لان على احرام الاول
فيما بقي عليه ولا يبيح حال رجوعه لان التلبية قد انقضت فليفيض اي فليطف
طواف الافاضة قال الزرقاني وحمل وجوب رجوعه ما لم يكن قد طلع بطواف
فيجوز به عن طواف الافاضة المنسي كما قال الامام نفسه في المدونة ولادم عليه لان
تطوعات الحج تجزئ عن واجباته الخ ثم يحتمل ما تقدم من اصحاب العرة عند مالك
ومن وافقه على من وطئ قبل الافاضة وليهدى اي يجب عليه الهدى لانه الوطئ على
طواف الافاضة ولا ينبغي اي ولا يجوز له ان يشتري به الهدى وجب عليه من مكة
اي من الحرم ويخرجه بها اي بمكة وذلك لما تقدم في محله انه لا بد من الجمع بين الحل
والحرم في الهدى عند مالك ولكنه وفي الصحيح المصنف به دون التفسير بلفظ ولكن ان
لم يكن ساقه اي الهدى من حيث اشترى من حيث احرم بالعمرة وهو الحل لما تقدم
في محله ان حمل احرام العرة الحل فليشتري اي الهدى بمكة اي الحرم ثم يخرج الى مكة
الى الحل فيجمع في الهدى بين الحل والحرم فليستقه اي الهدى منه اي من الحل الى مكة

شاة قال مالك وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيحَانُ لَيْدٌ وَقَ وَبَالَ أَمْرِهِ فَمَا يَحْكُمُ بِهِ فِي الْهَدْيِ شاة** وقد سماها الله هدياً وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا وكيف يشك أحد في ذلك وكل شيء لا يبلغه أن يحكم فيه بغيره وبقرة فالحكم فيه شاة وما لا يبلغه أن يحكم فيه بشاة فهو كفارة من صيام أو طعام مسكين **هذا الذي** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول ما استيسر من الهدى شاة وبقرة **هذا الذي** عن عبد الله بن أبي بكر أن مولدة لعمة بنت عبد الرحمن يقال لها رقية أخبرته أنها خرجت مع عمة بنت عبد الرحمن إلى مكة قالت قد خلت عمة مكة يوم التروية وأنا معها فطافت بالبيت وبين الصفا والمروة ثم دخلت صفة المسجد فقالت امك مقصان فقلت لا فقالت فالتبسه لي فالتبسته حتى جئت به فأخذت من قرون رأسها فلما كان يوم النحر ذهبت شاة جاهع الهدى **هذا الذي** عن صدقة بن يسار المكي أن رجلاً من أهل اليمن جاء إلى عبد الله بن عمرو وقد ضمير رأسه فقال يا أبا عبد الرحمن اني قدمت بعمة مفردة فقال له عبد الله بن عمرو لو كنت

حتى جئت به إليها فاخذت به عمة فعلت هذا من ميفة الغائب ومنه ما أحب العمل بميفة الشك من قرون أي شفاً رأساً في صفة المسجد أو في السور والمباداة بالتقصير والأحرام من المسجد بالج قال الزرقاني وقال صاحب العمل لعلم كانت لها عذرة في ذلك من وقوع النفل وغيره إلا أنه في ذلك كانت حاضرة واخذت من شعرها قبل أدائه والأول فان مائة من عمل الأثر ليس إلا ما مان مالك ومحمد كما سأل من كلامهما حمولة على العمة فلما كان يوم النحر ذهبت شاة زائدة روية ابن القاسم المؤطا قال مالك إذا كانت معتمرة ولولا ذلك لم تأخذ من شعر رأسها بمكة الخ بل تأخذ بسنن ويحتمل أن الإمام مالك أراد بذلك العمة المفردة أو عمة التمتع وهو الظاهر وعلى هذا فيكون الحق أنها دخلت مكة بعمة وخلفت منها في الشهر الحج فوجب تقصير شعرها للعرة والهدى للتمتع وذكر محمد بن الأثرني مؤطاه في باب العترة المعتمرة ما يجب عليها من التقصير والهدى ثم قال بعد الأثر المذكور قال محمد بن الأثرني لم تأخذ من شعرها للعرة بل تأخذ من شعرها إذا طاف وسعى فإذا كان يوم النحر خرج ما استيسر من الهدى وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء الخ وروى أيضاً يدل على أنها كانت متمتعة لأن العمة المفردة لا ذبح فيها قال أبو عمرو دخل مالك بنا ههنا شاباً يدل على أن ما استيسر من الهدى شاة لأن عمة كانت متمتعة والتمتع له تأخير الذبح إلى يوم النحر والإجماع الباطل إدخال مالك هذا الحديث في هذا الباب دليل على أنه عمل ذلك على أنها كانت متمتعة فخرجنا جابرنا بالشاة عن تمتعها على أن الشاة مرادة بقوله تعالى فما استيسر من الهدى **هذا الذي** عن رجل من أهل اليمن لم يسم جابرنا إلى عبد الله بن عمر بكه وقد ضمير رأسه بفتح الصاد المعجمة والقاف الخفيفة كراهية الزرقاني وفي التلخيص الممهد روى بالشاة والتلخيص أي جعله من كل منفية عيلة الخ وقال الباقى قد ضمير رأسه وهو نوع من التكبير قلت يشك على التكبير لفظ محمد ثار الرأس فقال يا أبا عبد الرحمن كنية ابن عمرو في النسخ السنية ههنا وفيها يأتي بدون الالف على أبي في الخليلين اني قدمت بمكة عمة بعمة مفردة ولفظ محمد في مؤطاه عن صدقة بن يسار قال سمعت عبد الله بن عمرو دخلنا عليه قبل يوم التروية بيومين أو ثلثه ودخل عليه الناس يسألونه فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثار الرأس فقال يا أبا عبد الرحمن اني ضمرت رأسي وأجرت بعمة فماذا ترضي فقال له عبد الله بن عمرو لو كنت ملك مدين أحرمت بالعمرة المفردة أو سألني قبل الأحرام بها لأمرك أن تخرن بعنم الراد وكسرها أي لأمرك بالقران لأنه أفضل من التمتع والأفراد هذا هو الظاهر من السياق لكن الأثر لما كان مخالفاً لمختار المالكية من ترجيح الأفراد أو لوجه من هذا ما قال الزرقاني أي لا عليك بأباحتها ذلك وإن القران مثل التمتع الخ وإن خبره بان هذا التوجيه بأباه سياق الآخر الخ ١٣ -

له قوله قال مالك وذلك أي كون المراد بها استيسر شاة أحب ما سمعت من الأقوال المختلفة في ذلك المفردة في كلام اليمن وغيره وهذا من الإمام مالك في أن أحب الأقوال في ذلك منه قول من ضرو بالشاة في قال المؤلف في المتن أن المراد به عند مالك بدنه لا يبيع النفل كما تقدم في باب التمتع لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه استبدل الإمام مالك على منأه بقوله عز اسمه وما حل الاستدلال أن الله تبارك وأجيب في الصبر المثل ومعلوم أنها لم تأخذ من الصبر ولا ياشل البقرة أو البزاة بل يكون أقصر منها ويكون ما لا يشاة فالواجب فيه بالمشية الشاة وسماه الشرقيان بها فلم يشأن الهدى يتناول الشاة أيضاً ولا خلاف بين العلماء أن الحكيم قد يمكن في الصبيد بالشاة أيضاً وسمى الشرع اسمه ما يمكن أن يهدى فلم منه أيضاً الشاة داخلته في معنى الهدى وإذا ثبت أن الهدى يتناول الشاة أيضاً ومعلوم أنها استيسر من البقر والبزاة وما لا فلم منه من مصاديق ما استيسر من الشاة وأصل هذا الاستدلال من ابن عباس فقد قال في لفظ في الفتح قد أجمع بذلك ابن عباس ما خرج الطبري بأسناد صحيح إلى عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن قال ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة فقلت لربي ذلك فقال أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقررون به ما في الظن قالوا شاة قال فان الله تعالى يقول هدياً بالغ الكعبة الخ **له** قوله كان يقول المراد بقوله تعالى ما استيسر من الهدى بدنه أو بقره كذا في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح وفي جميع النسخ السنية من المتن والمصنف شاة أو بقره وفي العمل على المؤطا قوله شاة وبقرة ومحمد بن وهب وبقرة ويقويه رواية القاسم عن ابن أبي شيبة عن ابن عمر الهدى من البقر والأبل وما روى الطبراني في مسند الشاميين بأسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول لا أعلم الهدى إلا من الأبل والبقر وكان لا يخفى في الحج إلا الأبل والبقر فان لم يجد لم يذبح شيئاً الخ وفي تفسير الوصول من ابن عرفة مثل عما استيسر من الهدى فقال بدنه أو بقره أو ببيع شياه وإن الهدى شاة أحب إلى من أن الصوم أو اشرك في جزوا غيره مالك الخ قوله بقره وأخرج بإقية زر بن الخ والنظار عندي أن ما في النسخ السنية تحريف من النسخ لا اتفاق جميع النسخ المصرية وموافقة ما روى عن ابن عمر كما تقدم من العمل وأخرج محمد في مؤطاه أثر على ما استيسر من الهدى شاة ثم أثر ابن عمر بن بلخا بغيره أو بقره ثم قال ويقول على تأخذ الخ وهذا يدل على أن قول ابن عمر قول على ولنا خصم بالاذن ١٣ **له** قوله قالت رقية قد خلت عمة مكة يوم التروية أي ثامن ذي الحجة وأنا معها في هذا السفر وظاهر السياق أنها كانت متمتعة فطافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة لعمرتها ثم دخلت صفة المسجد قال الزرقاني بعنم الصاد مفردة صفت كلفة وعزف قال ابن جبيب مؤخر المسجد وقيل سقا لفت المسجد فطافت عمة امك مقصان بكسر الميم وفتح القاف والصاد والمشددة قال الجوهري المقص المقرض وبها مقصان فطفت لا فقالت فالتبسه أي الطلبي في فالتبسته

كما قال الله تعالى هديا بالنعمة الكعبة فاما ما عُدل به الهدى من الصيام والصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعل فعله **مالك** عن يحيى بن سعيد عن يعقوب بن خالد الحزومي عن ابي اسماء مولى عبد الله بن جعفر انه اخبره انه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة فمرّوا على حسين بن علي وهو مريض بالسقي فاقام عليه عبد الله ابن جعفر حتى اذا خاف الموت خرج وبعث الى علي بن ابي طالب واسماء بنت عميس وهما بالمدينة فقدا ما عليه ثمان حسينا اشار الى رأسه فامر علي بن ابي طالب برأسه فحلق ثم نكسك عنه بالسقي فخرعته بعد **مالك** عن يحيى بن سعيد وكان حسين خرج مع عثمان بن عفان في سفره ذلك الى مكة **الوقوف بعرفة والمزدلفة** **مالك** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفه كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة **مالك** عن

جاء لربنا بغيره في الشتاء وفي كل ما ولا خلاف في ذلك فخره واما الاعطاء فقد قال مالك في الموطأ وغيره ان ذلك يكون بغير مكره حيث شاء صاحبه ولم يذكر مكره الاخراج بغير مكره وقد اتفق اصحابنا على جواز الاخراج بغير مكره وان اختلفوا في كيفية الاخراج وبقا قال الواقفي وقال الشافعي لا يجوز ان يفرق للعطاء الا في المرم ١٢

قول خرج مع اى خرج الواسد مع ابن جعفر وقد خرج اجمع امير المؤمنين عثمان بن
 عفان كما ساق في آخر الحديث من المدينة فرواى اجمع من معا على حسين بن علي
 ابن ابي طالب الناشي ابو عبد الله الذي سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وديانته
 من الدنيا واعد سیدی شباب اهل الجنة وهو اى الامام حسين مريض بالسقياقال
 الباجي وقد روى سفيان بن عيينه عن يحيى بن سعيد انه قال مرض حسين بالعرج
 فمضى فلما بلغ السقياق اشتد به المرض فغضى عثمان وبقى هو بالسقياق اقام عليه
 عبد الله بن جعفر بعادته في المعالجة ويريحون يتقوى على التوجه معه حتى اذا خافت
 عبد الله بن جعفر الغوث وفي المصرية الغوث وبها مصدران بمعنى اى خاف
 ان يغتوى الحج ان اقام بعد ذلك فخرج الى الحج وبعث قاصدا الى علي بن ابي طالب
 واسما بنت عيسى بن عمر العيينة صغرا وهي زوجة علي بن محمد وكانت
 قبله تحت ابي بكر وقبلت تحت جعفر وهي ام عبد الله بن جعفر وبها بالمدينة يشكل
 عليه ما ساق في آخر الحديث برواية الاثر من كون علي معهم ولرس اليها ليجزها
 بماله ولم يرسل اليها قبل ذلك لما رجا من محبة وقوته على اكمال نسبه فقد ما عليه بالسقياق
 وهذا نص في ان عليا لم يكن معهم اذ ذاك وما ساق في من رواية الاثر من في آخر الحديث
 ظاهرا ان كان معهم ان حسينا اشار الى راسه يشكو وجع راسه او تاذى بشعره او هو
 ام في راسه فاطم بن ابي طالب برأسه فقلق بشارا لمحمول لانه صلى الله عليه وسلم عليه
 ابن عمرة بمحق رأسه او تاذى بهوام رأسه ثم نك عن بالسقياق وهذا نص في ان النحر
 كان بعد الحلق فخر عنه بجراؤه التفسير للنك وقد قال عراسم فمن كان منكم مريضا
 ادبه اذى من رأسه ففده من صيام او صدقة او نك وقد ورد حديث كعب بن
 عمرة بتفسير ذلك وصياني في فده من حلق قبل ان ينحر والاثر دليل بجواز النك
 اكبر ما وجب فان الواجب اذا شاة ١٣ **قوله** قال يحيى بن سعيد وكان
 حسين خرج من المدينة الى الحج مع عثمان بن عفان امير المؤمنين وثالث الخلفاء
 الراشدين في سفره ذلك الى مكة والاثر يدل على ان عليا لم يكن خرج لكن يشكل
 عليه ما قال الموفق وروى الاثر والواسطي الجوزي في كتابها من ابي اسامه مولى
 جده النبي بن جعفر قال كنت مع عثمان وعلي وحسين بن علي رضي الله عنهم حجاجا فاشكى
 حسين بن علي بالسقياق فاومأ بيده الى رأسه فحلقه على ونحر منه جزوا بالسقياق وهذا
 لفظ رواية الاثر والجميع مساع واحتمال التعدد لا يمنع ١٣ **قوله** الوقوف
 بعرفة والمؤلفه اما الوقوف بعرفة فقد اجتمعت الامه على انه ركن لا يتم الحج الا به
 وحكي الاجماع على ذلك وغير واحد من شراح الحديث ونقله المذاهب منهم الموفق
 وابن رشد وملك العلماء وغيرهم لا خلاف بينهم في ذلك الا ما قال الرازي نقل
 عن الحسن ان الوقوف بعرفة واجب الا ان فات ذلك قام الوقوف بجميع
 الحرم مقامه وسائر الفقهاء اكرهوا ذلك وانكسروا على ان الحج لا يحصل الا بالوقوف
 بعرفة الخواما الوقوف بمزولة فتختلف فيه ايضا عند الائمة وبها مسئلتان طالما
 اشتملت احد ما بالآخرى على نقله المذاهب احد الوقوف بها بعد طلوع
 الفجر من ميسرة يوم النحر والثانية البيت بباله النحر ودعا الحلق شراح الحديث
 والفقهاء منها على الاخرى قال الموفق للمزولة ثلثة اسام مزولة وجع والمشر
 الحرام والمبيت بها واجب من تركه فعليه دم وهذا قول عطاف والزهري وقتادة
 والثوري والثاني وابن لورد واسنخ واصحاب الرازي وقال طلقه والكني والسجني
 من فاته جميع فاته الحج لقوله تعالى فاذا ذكر الله عند المشر الحرام وقول النبي صلى الله

عليه وسلم من صلى صلواتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف عرفة قبل ذلك
فقد تم حجه ولا قول النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فمن جاء قبل ليلة جمع فقد تم
حجه يعني من جاء عرفة وما احتجوا به من الآية والحجيرة فاشطو في فيها ليس يركن في الحج اجابها
فانه لو باتت جميع ولم يذكر الله تعالى ولم يشهد الصلوة فيها صح حجهم ولان البيت ليس من
ضرورة ذكر الله بها فتعين حمله على مجرأ الاحباب او الفضيلة او الاستحباب ومن بات
بمزدلفه لم يجز له الدخول قبل نصف الليل فان دفع بعده فلا شئ عليه وبهذا قال الشافعي
وقال مالك ان مرهبا ولم ينزل فليسلم فان نزل لادم عليه حتى ما دفع ولان ان النبي
صلى الله عليه وسلم بات بها وقال خذوا عني مناسككم وانما ارجع الدرع بعد نصف
الليل بما ورد من الرخصة فيه فروى عن ابن عباس كنت لفيمن قدم النبي صلى الله
عليه وسلم في ضفعة ابله وعن اسرارنا نزلت ليلة جمع الحديث ١٢ **قوله**
عروة سيأتي وجه التسمية بها في الحديث الاتي كلما موقف يعني ان الواقف باي جزء
من اوقات السنة ابراهيم ومدرك لعرفة الوقت ولا يتجسس بعضنا بهذا الحكم دون بعض
لما يتصافى الناس بوضع وقوف النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عمر بن الخطاب
يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا انفسكم ولا تمسكوا انفسكم على هذا المكان فان عرفة كلما موقف
فهذا في الجواز وان كان تستحب الوقوف في ذلك الموضع وما يقرب منه تركا بالنبي
صلى الله عليه وسلم والدفعوا اليها الواقفون بها عن بطن عرفة يعني العين المصلحة
وفتح الراء ولون وفي لغة بعضهم موضع بين منى وعرفات وهي ما بين العليين الكبيرين
جهة عرفة والعلين الكبيرين جهة منى قاله الزرقاني وفي البداية لابن شني ان يقف في
بطن عرفة لانه صلى الله عليه وسلم نبى عن ذلك واخبر انه وادى الشيطان الخ قال
البايجي قوله الدفعوا عن بطن عرفة يحتمل معنيين احدهما ان تكون عرفة من جملة ما يقع
عليه اسم عرفة فيكون ذلك استثناء ما عممه بقوله عرفة كلما موقف فكان قال
عروة كلما موقف الا بطن عرفة على حسب ما قال ابن ابراهيم هذا يؤيد بهذا التأويل
ان لم يمد عرفة من حجره عرفة واقتصر على ان يكون الموقف يختص بالموضع الذي يتناول
هذا الاسم فدل ذلك على ان احتاج الى استثناء ما يحتمل ان تكون عرفة ليست من عرفة
ولا يتناولها اسمها فيكون قوله صلى الله عليه وسلم على معنى قصر هذا الحكم على عرفة
ولذلك قال الدفعوا عن بطن عرفة مع قرينه من عرفة وقد قال مالك في المأذية بطن عرفة
وادى عرفة يقال ان حائط مسجد عرفة القبلي على حده لوسقط ماسقط الاية وقد روى
ابن جبيب ان عرفة في الحلى وعرفة في الحرم وبطن عرفة الذي امر النبي صلى الله عليه
وسلم بالا ارتفاع منه بطن الوادي الذي فيه مسجد عرفة وقال ابن رسته روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم من طرق عرفة كلما موقف الا بطن عرفة واختلف العلماء فيمن
وقف بعرفة فقليل حمده تام وعليه دم وبه قال مالك وقال الشافعي لا حاجة لعدة
من ابطل الحج النبي الوادي من ذلك وعدة من لم يبطل ان الاصل ان الوقوف بكل عرفة
جائزا لما قام عليه الدليل قالوا ولم يأت بهذا الحديث من جهة تركه بالجملة الخ ١٣ **قوله**
والزود لغة قال القاري هي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومنى لانه يقترب فيها
الى الله تبارك وتعالى اول اقتراب الناس الى منى بعد المأذية والجمعي الناس اليها في
ذلك من الليل اول اذانها من مستوية مكنوسة وبها قال القاري لكن ما قبله المقام
النسب وقال الرازي في التسمية بها اقول امدها انهم يقولون فيها منى والاذ ذوات
القرب والاثني ان الناس يتجمعون فيها والاذ ذوات الاجتماع والاثني انهم يزودون
الى الله اي يقتربون بالوقوف الخ وذكر السكاوي ان للمزدلفة ثلثة اسماء مزدلفة و
الشعر الحرام وجمع والا صح كما قال الكرماني ان الشعر فيها لا عينها الا لا يطبق عليها ما زاد منه
قوله تم فاذا ركعوا من الشعر الحرام لانه اريد به الزود لغة جميعها لكن ذكر الجزاء الا فضل ولا اكل
الخ وسيأتي الكلام على الشعر قربها في تفسير الآية كلما موقف وكلها من الحرم والدفعوا عن
بطن حجر بكر السنين المشددة بين منى ومزدلفة هي بذلك لان قيل ابراهيم كل فيه داعيا
فحصر احما به ليعقد واوقف في المسرات واضافتها للبيان كشجر اراك قاله الزرقاني وبذلك
جزم النووي قال ابن جرير شرحه جزء به الحب الطهرى وشيخ ابن خليل كان نظره في القاسي

هشام بن عروة عن عبد الله بن الزبير انه كان يقول اعلما وان لم تعرف كلهما موقف الا بطن عرفة وان المزدلفة كلها موقف
 الا بطن عرفة قال مالك قال الله تبارك وتعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج قال فالرفث اصابة النساء والله اعلم
 قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم قال والفسوق الذبح للانصاب والله اعلم قال الله تعالى او فسقا اهل
 لغير الله به قال والجدال في الحج ان قريشا كانت تقف عند المشعر المحل بالمزدلفة بقنجر وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة

يقول ابن الاثير ان الغيل لم يدخل الحرم وقيل لانه يحرسا بكبر ويتعبدون وتسميه اهل مكة
 وادي النار قيل لان رجلا اسطاد فيه فنزلت نار فاحرقته وقيل لان بعض الانبياء عليهم
 السلام راى اثنين على فاحشة فدعا عليهما فنزلت نار فاحرقتهما في ذلك اليوم
 المزدلفة كلها موقف الا وادي مسروعة المزدلفة بين ماضي عرفة وقرى مسروعة
 المازن ولا وادي مسروعة المزدلفة في الدار المنيرة موقف النصارى وفي الغيبة
 هو سبيل بين مزدلفة ومنى ليس في واحد منها قال الازدي هو فاحشة ذراع وخمس
 اربعون ذراعا كذا في البحر وغيره وفي مائة السروجي انه من منى في الصحيح ويدل عليه
 غير الصحيحين عن ابن عباس ومالك في البدر ان من مزدلفة ولنا قال لو وقف
 به اجزاء مع الكراهة في الحال ابن الهيثم قال هو كرام القدودي والمداية وغيرهما ان المكائين
 اى عرفة ومسرايسا مكان وقوف سوار قلنا انهما من عرفة والمزدلفة اولها انما ظاهرا
 الحديث الذي قدمنا وكذا عبارة الامل من كلام محمد ووثق في البدر ان منى
 الوقوف بمزدلفة فخرج من اجزاء مزدلفة الا انه لا ينبغي ان ينزل في وادي مسروعة
 الحديث ثم قال ولو وقف به اجزاء مع الكراهة في الوجود كمثل هذا في بطن عرفة الا انه لم
 يصح فيه بالاجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادي مسروعة لا ينبغي ان الكلام فيها واحد
 وما ذكره غير مشهور من كلام الاصحاب بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الاجزاء وما الذي
 يقتضيه النظر ان لم يكن اجماع على عدم اجزاء الوقوف بالمكائين هو ان عرفة و وادي
 مسرايسا مكان من منى عرفة والمشعر الحرام بمنزلة الوقوف بها ويكون مكروها لان
 القاطع المطلق الوقوف مسرايسا مطلقا وغير الوادي منى لبعثه والزيادة عليه فيغير
 الواحد لا يجوز فيثبت الركن بالوقوف في مسرايسا مطلقا والوجوب في كونه في ذلك المكائين
 المستثنى وان لم يكونا من مسرايسا لا يجزئ اصلا وهو ظاهر والاستثناء منقطع الوجه

له قول اعلما وان لم تعرف كلهما موقف لانها ومفت لا يراهم عليه السلام فلا
 يصح عرفها اولان يبرهن عليه السلام حين كان يدور به في المشاعر اياها فقال
 قد عرفت اولان آدم عليه السلام بهط من الجنة بارض الهند وحواء معه فالتفتا ثم
 فتخارا فاولان الناس يتعارفون بها اولان ابراهيم عليه السلام عرف حقيقة رؤيا
 في ذبح ولده ثم اولان النقي يعرفون فيها بذوبهم اولان فيها جبالا والاهمال هي الاطراف
 وكل مال فهو عرف كذا في المعنى وتذهب اللغات للنودي الى كلها موقف الا بطن
 عرفة بانون على ما اكثر النسخ وهو العوالب فما وقع في كثير من النسخ المصرية والمنية
 بلفظ بطن عرفة بالقاعد ليس بصحيح والمستف عطف المرفوع بالموقوف اشادة الى
 استمرار العمل بذلك وان المزدلفة كلها موقف الا بطن عرفة قال الباجي هذا اقر في احد
 التاويلين وهو ان تكون عرفة من عرفة وحرم المزدلفة ولنا استثناءهما وقد يجوز ان
 يكون استثناء من غير اليقين والاول اقر ١٢ له قوله قال مالك اما تفسير
 قوله عن اسم الا في ذكره في هذا الباب لان الجزء الثالث وهو الجبل في الحج بهذا
 التفسير يتصل بالوقوف بعرفة قال الله تبارك وتعالى الحج اشهر معلومات فمن فرض
 فيها الحج فطارفت ولا فسوق ولا جدال في الحج هذه الجمل الثلاثة في محل جزم جواب من
 ان كانت شرطية وفي محل دفع خبر بان كانت موصولة وعبارة السمين الفاء اما
 جواب الشرط واما زائدة في الخبر على حسب القولين المتقدمين وقرأ ابو عمرو وابن كثير
 يتوون رثت وفسوق ورفحها وفتح جردل والباء قون بفتح التثنية والباء جعفر وبرؤى
 من ماصم بفتح التثنية والتوون والعطاء روى بنسب التثنية والتوون كذا في الجمل
 قال مالك في تفسير هذه الآية فالرفث اصابة النساء الجماع والله اعلم بمراده والدليل
 على ذلك ما قال الله تبارك وتعالى في آية الصوم احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
 نسائكم اى ما عمن يباحك فيمنع عليك الرفث في آية الحج لان القرآن يفسر بعضه بعضا قال
 الباجي الذي ذكره مالك في تفسير الآية هو قول جماعة اهل العلم قاما الرفث فقال مالك انه
 اصابة النساء به في ذلك الجماع وقد روى ذلك عن ابن عروبة عن عاصم ومالك عن
 ذلك بآية الصوم ولا خلاف ان الرفث في آية الصوم اصابة النساء واما في آية الحج فقد قيل
 انه الجماع وقال مطهر الجماع ما روى من قول النفس ودوس ما روى من ابن عباس ان الرفث
 في آية الحج الا غرار وهو التبرع للنساء بالجماع ١٣ له قوله قال مالك والفسوق
 الذبح للانصاب جميع نصب يعنين جمادة تنصب وتعبه والله اعلم بمراده والدليل على
 ذلك ما قال الله تعالى في آخر سورة الانعام قل لا يجد فيها اذى الى محرام على طام يطهره

الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم فخر به فاذبح او فسقا اهل لغير الله به فسمى الله
 عز اسمه ذلك فسقا فدل على انه المراد في الحج قال الباجي واما قصد مالك الاستدلال
 بالقرآن لانه قد ورد لفظ الفسوق فيه والمراد به الذبح للانصاب والحج ما شرع فيه الذبح
 وادارة الدماء ففهم بان من ذلك وان كان قد نسي من المعاصي حلة قال القاضي ابو الوليد
 ولا ينبغي عندى ان يكون الفسوق في الآية كل ما يفسق به من المعاصي والذبح للانصاب من
 الجملة ذلك الخ وقال الرازي ان الفسوق واحد من مصدران يفسق يفسق وهو
 الخروج من الطاعة واختلف المفسرون في معنى من المفسرين حملوه على كل المعاصي قالوا
 لان اللفظ صالح لكل ومتناول له والنسب من الشيء يوجب الانتباه من جميع اقسامه فدل
 اللفظ على بعض انواع الفسوق تحكم من غير دليل وهذا ما ذكره بقوله تعالى ففسق عن امر
 ربه ويقول تعالى وكذا اليكم الكفر والفسوق والعصيان وذهب بعضهم الى ان المراد
 منه بعض انواع ثم ذكره اوجها ١٤ له قوله قال مالك والجبل في الحج هو
 الجبل في الموقف ولنا ذكره في هذا الباب وبه فسر الآية ابو السود والبيضاوي وغيرهما في
 تفاسيرهم اذ قالوا قد قرئ الاولان بالرفع على معنى لا يكون رثت ولا فسوق والله اعلم
 على معنى التواجد بانتفاء الخلاف في الحج وذلك ان قريشا كانت تختلف سائر العرب
 فقفت بالمشعر الحرام فارتفع الخلاف بان يقع الخلاف بان يقعوا ايضا بعرفات الا وذلك ان قريشا
 ومن دان دينهم كما سبوا في كانت تقف في الحج عند المشعر الحرام بفتح الهمزة وبه جاء
 القرآن وقيل بكسرهما وقال بعضهم ان اكثر في كلام العرب وذكر القتيبي وغيره انه لم يقرأ
 به اعمد ذكر المذنب ان ابا السناك قرأ بكسر قال الراغب مشعر الحج معناه القبايلة
 لمواس والواحد مشعر وقال الرازي المشعر المعلم واصلة من فرك مشعرت بالفتح اذا علمت
 وليست مشعرى ما فعل فلان اى ليست على بطنه واما ما ذهب فسمى الله تعالى ذلك الموقف
 بالمشعر الحرام لانه معلم من معالم الحج بالمزدلفة بعرفات وزاى مفتوحين وهما
 معلمة على ما ضبطه الزرقاني وقال النودي في تميزه به بضم القاف وفتح الراء جبل
 معروف بالمزدلفة يقف الحجاج عليه للدعاء بعد الفجر يوم النحر ١٥ له قوله
 وكانت العرب اى غير قريش والحبس وغيرهم من النعم يقفون بعرفة على اصل مخرج
 ابراهيم على بيتنا وعليه الصلوة والسلام فكا نواى الحبس وغيرهم يتحدون اى يتقاصمون
 فيها بينهم يقولون لا اى الحبس نحن اصوب لاننا من الحبس فلا يخرج من الحرم ويقولون لا
 اى غير الحبس نحن اصوب لاننا ابتعنا شريعة ابراهيم على بيتنا وعليه الصلوة والسلام فقال
 الله تعالى وادع على كل من يجادل في امر الدين ويدل فيه الجدل في الحج ايضا لكل امر به دون
 الواو اول في معنى النسخ وفي اكثرها بالواو والعوالب الاول لان الواو ليست في
 التنزيل جلنا منها بفتح السين وكسر قرا فان سببتان اى نكل امر من الامم الثانية
 والها قيسه جلنا شريعة فاصلة ودنيا مخصوصا بهم فاسكوه اى ما يدعوه واما معلون به
 فلا ينافى ذلك في الامم اى امر الدين والحق ان عليهم اتيانك وترك من نفسك ففقه
 استقرار الامر الان على شريعتك لانه ناسخ لكل ما دله فكان تعالى ناسخ كل امره بقية منها
 بقية ان تستمر على تلك العادة والامان تتحول الى اتباع الرسول فلذلك قال ودع
 الى ربك اى دينه ثم ملأه بقوله انك على هدى مستقيم وهذا على احد التفسيرين في الآية وفيها
 اقوال اخر حملها كتب التفسير فتلها الجدل اى الجدل في امر الموقف مراد في الآية من الجدل
 في الحج فيما نرى بغير التوون اى لظن قال الباجي واما الجدل فذهب مالك الى انه الجدل
 في الموقف يوم عرفة به قال ربيعة وقال ابن عروبة عن عاصم الجدل المراد زاد ابن عباس
 ان تمارى ما جحك حتى تقضيه وقال القاسم بن محمد هو قول بعضهم الحج اليوم وقول
 بعضهم الحج غدا واما ذهب مالك الى تخصيص الاختلاف بهذه المعنى فاصلة دون غيره
 من وجوه الجدل لانه قول تعالى ولا جدال في الحج على النسخ من الجدل في امر الحج فاصلة
 ولا ينبغي حمل الآية على العموم الا ان يدل الدليل على التخصيص الخ وقد سمعت ذلك
 التفسير من اهل العلم يتصل تفسير الآية كلها فان كل ما مضى مالك في تفسيرها منقول عن
 سلف كما تقدم مفسلا ومتمم لتفسير الجوزي والثالث فاصلة فانه لما لم يكن يتعلق آية لكل امر
 جلنا منها بالجدال في الحج معروفة المفسرين عزاء اهل العلم وما ذكره الله ما مالك
 من التفسير في تخصيص الآية على بعض مواضعها قال الباجي ولا ينبغي حمل الآية على
 عمومها فيكون الرفث الجماع وكل قبيح من الكلام والفسوق كل معصية والجدال كل مراد
 ممنوع منه فذلك وان كان ممنوعا في غير الحج الا انه يباح له في الحج ١٦

فكانوا يتجادلون يقول هؤلاء نحن اصوب ويقول هؤلاء نحن اصوب فقال الله تعالى ولكل امة جعلنا منسكاً هم ناسكوه فلا ينار عنك في الامور اذ الى ربك انك لعلى هدى مستقيم فهذا الجدل في الحج فيما نرى والله اعلم وقد سمعت ذلك من اهل العلم وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته قال يحيى ومثله مالك هل يقف احد بعرفة او بالمزدلفة اذ يرى الجمار او يسعى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر فقال كل امرئ تصنع ما تحاض من امر الحج فالرجل يصنعه وهو غير طاهر فيكون عليه شئ في ذلك والفضل ان يكون الرجل في ذلك كله طاهراً ولا ينبغي له ان يتعد ذلك ^{ويستحب} ويسئل مالك عن الوقوف بعرفة للراكب اينزل ام يقف راكباً فقال بل يقف راكباً الا ان يكون به او بدابته عذراً ^{فان كان} فقال الله عذراً بالعدو وقوف من فاته الحج ^{مما} قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان يطعم الفجر فقد فاتته الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل ان يطعم الفجر فقد ادرك الحج ^{مما} قال عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال من ادرك الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاتته الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان يطعم الفجر فقد ادرك الحج ^{مما} قال مالك في العبد يعتق في الموقف بعرفة فان ذلك لا يجزى عنه من حجة الاسلام الا ان يكون لم يحرم فيحرم بعد ان يعتق ثم يقف بعرفة من تلك الليلة قبل ان يطعم الفجر فان فعل ذلك اجزأ عنه وان لم يحرم حتى طعم الفجر كان بمنزلة من فاته الحج اذ المريد الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة ويكون على العبد حجة الاسلام يقضيها بتقديم النساء والصبيان ^{مما} قال عن نافع عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله

الحق

وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته ذكر المصنف فيه مشلتين الاولى في حكم الطهارة في الوقوف بعرفة والثانية في حكم الوقوف راكباً وتقدم الكلام على الثانية في صياح عرفه اما الاولى فقد قال المؤلف لا يشترط للوقوف طهارة ولا ستارة ولا استقبال ولا نية ولا تعلم في ذلك خلافاً لما ائتمروا به من تحفة عنه من اهل العلم من ان الوقوف بعرفة غير طاهر فذكر الحج ولا شئ عليه وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقف على غير ما يقف الحاج غير الطواف بالبيت ويسئل عن ان الوقوف بعرفة على غير طهارة جاز او لا وقد عرفت ما عرفت بما عرفت بما عرفت على الشريعة وسلم ويستحب ان يكون طاهراً قال احمد يستحب له ان يشهد المناسك كلها من وضوء وكان طاهر يقول لا يقف شيئاً من المناسك الا على وضوء ^{مما} قال مالك وسئل بهنار الجهمي مالك هل يقف احد كذا في النسخ المندية وفي المصرية بل يقف الرجل بعرفة او بالمزدلفة او يرى الجمار يوم النحر ويحرم او يسعى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر بالطهارة من الحدث الا صغراً والكبر فقال الامام في جوابه مستدلاً بالفتاوى من امر موصوف تصنع الى الضعيف له من امر الحج بيان لقوله كل امرء بما وجدته من غير طاهر يصنع وهو غير طاهر والواجب عليه ان لا يقف بعرفة من غير طهارة لان طهارة من غير طهارة لا تقف سائر المناسك غير الطواف ول ذلك على ان الحدث والنجس يفعل فان الحدث اذن حالاً من النجس والنجس مساو له لا يكون طهارة في ذلك من الغسل والماء والنجس اي المستحب ان يكون الرجل في ذلك المذكور في السؤال طاهراً متوضئاً ولا ينبغي له ان يتعد ذلك اي عدم الطهارة في هذه الاماكن لشك الاستحباب وقال الشيخ في المسوي بعد قول الامام مالك بذلك وعليه اهل العلم الا وقال صاحب المحلى وبه قال الشافعية والباقية ^{مما} قال وسئل الامام مالك من الوقوف بعرفة للراكب اينزل ام يقف راكباً ايها الفضل فقال مالك بل يقف راكباً اتباعاً لفعله صلى الله عليه وسلم الا ان يكون به اي بالراكب او بدابته عذراً في النسخ المصرية عليه يدل عدده المؤكدي واحد قاله احمد بالعدوى احمد يقول العبد فان الاعداء تسقط الواجبات فكيف بالمتعديات ^{مما} قال وقوف من فاته الحج بعرفة وليس لفظ بعرفة في النسخ السندية والمنية اي وقوف بعرفة يكون سبباً لغت الحج وعلم من الآثار الواردة في الباب هو الوقوف الذي لا يكون في ليلة النحر وذلك لما تقدم في باب الوقوف بعرفة ان وقت الوقوف المفروض عند المالكية هو من غروب الشمس ليلة النحر الى طلوع الفجر منها وتقدمت المذاهب في ذلك ولرب شئ مشائخنا الشافعية والشيعة الذين يوجبون في المعنى باب من لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاتته الحج ^{مما} قال لا يكون من لم يقف بعرفة من بعض ليلة المزدلفة وهي ليلة النحر قبل ان يطعم الفجر فقد فاتته الحج ولو وقف قبل ذلك من النهار من الامام مالك ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة ولو ساء من قبل ان يطعم الفجر وان لم يقف في النهار قبل ذلك اصلاً فقد ادرك الحج قال الباغي هذا يحتمل من اثنين احدهما انه يريد

ان هذا اخر ما يدرك به الوقوف وان كان يجوز الوقوف قبله ويستحب له ان لا يقف بعرفة من زمان الوقوف فيكون معناه ان لم يقف ليلة المزدلفة بعرفة فلا وقوف له وقد فاتته الحج وان كان قد وقف قبل ذلك لان ما قبل ذلك ليس بزمان لغز في الوقوف وهذا هو الاصح في اللفظ لتعليقه الحكم على الليلة التي تلت وعلى الثاني من علم الامام مالك وعلى الاول حله الجهمي من المأثم ^{مما} قال مالك وسئل عن الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة في الليل عند مالك ولو في الليل عند الجهمي فقد فاتته الحج فلا التحلل بفعل عرفة عند مالك ويحتمل بفعلها وجوباً منه الجهمي ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة خاصة عند مالك ولون ليلة المزدلفة عند الجهمي قبل ان يطعم الفجر فقد ادرك الحج قال الزرقاني فقي فقي كلامه ايضا لا ينبغي الوقوف نهراً وايه ذيب مالك وذهب الاكثر من الامة اذا وقف اي جز من زوال يوم عرفة الى طلوع الفجر فقد ادرك الحج واختاره جميع من اصحابنا وفي الترمذي صحيحاً مروياً من شدة مؤلفاته ودوقف قبل ذلك بعرفة ليلاً او نهاراً فقد تم ^{مما} قال مالك في العبد يعتق من الجاهل لا يعتق من الجاهل في الموقف بعرفة ويكون محرماً كما يدل عليه السياق فان ذلك اي حرم احرار الرق لا يعتق من اي لا يفتي من حجة الاسلام لان احرامه بدأ بفعل بسبب طهارة تامه ويوجب عليه حجة الاسلام وبذلك قالت الخنفية ان يكون هذا العبد المعتق لم يحرم الى ان يحرم بطلان يعتق ثم يقف بعرفة من تلك الليلة قبل ان يطعم الفجر من يوم النحر فان فعل ذلك اجزأ عنه اي ان لم يكن احرام بالبحر وبقي حالاً حتى يعتق فادرك ان يحرم بالحج ويقف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة النحر فان حجه يجوز عن غيره لان احرامه العقد بطلان الفرض كذا في المشتق والاشارة اجازية وان لم يحرم بعد الاعتق اي حتى يطعم بصيغة المضارع او الماضي نسختان الفجر فقد فاتته الحج من تلك السنة ويتبع عليه حجة الاسلام وكان بمنزلة من فاته الحج اذا لم يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة قال الزرقاني فيتحلل بفعل عرفة التي قلت ولم تحصل فانه لم يحرم بعد فكيف التحلل منه العلم الا ان يقال ان المعتق ان لم يحرم حتى الفجر لم يحرم بعد فينسخ كلام الزرقاني والفتاوى من في بقائه حجة الاسلام عليه كما ينبغي من القاض قال الباغي من يذبح ان لم يحرم بعد عتقه حتى يطعم الفجر من ليلة النحر فقد فاتته الحج فلا يخلو ان لا يحرم بعد ذلك او يحرم فان لم يحرم فلا شئ عليه سوى حجة الاسلام في المستقبل ويحتمل ان يريد بذلك ان يكون بمنزلة من فاته الوقوف بعرفة على تأويل انما اراد ان وقت فاته الوقوف بعرفة لم يحرم بالحج وهو الصواب الا ان يحرم به اذا طلع الفجر من يوم النحر وكان في وقت يعلم انه ان احرم طلع الفجر قبل الوصول الى عرفة لانه دخل في حج يتيقن انه لا يملكه النحر ويكون على العبد المذكور ان يفتي بعرفة لم يحرم او احرم بعد طلوع الفجر حجة الاسلام يقضيها اي لا يوجب على النحر او التز في قال الباغي من يذبح اذا فاته الوقوف بعرفة اماناً لم يحرم او احرم قبل الاعتق او احرم بعد الاعتق حكم بمنزلة الوقوف بعرفة فان حجة الاسلام باقية عليه لا يقضيها عذراً ولا يسقط وجوباً بشئ مما تقدم ^{مما} قال

ابن عمر ان اباها عبد الله بن عمر كان يقدر ما هله وصبيانه من المزدلفة الى متى حتى يصلوا الصبح بهي ويرى ما قبل ان ياتي الناس
 من مكة عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح ان مولاه لاسماعيل بنت ابي بكر اخبرته قالت جئنا مع اسماء بنت ابي بكر في
 بعلس قالت فقلت لها لقد جئنا مني بعلس فقالت قد كنا نصنع ذلك مع من هو خير منك **هـ** ^{٨٦٨} **هـ** ^{٨٦٩} **هـ** ^{٨٧٠} **هـ** ^{٨٧١} **هـ** ^{٨٧٢} **هـ** ^{٨٧٣} **هـ** ^{٨٧٤} **هـ** ^{٨٧٥} **هـ** ^{٨٧٦} **هـ** ^{٨٧٧} **هـ** ^{٨٧٨} **هـ** ^{٨٧٩} **هـ** ^{٨٨٠} **هـ** ^{٨٨١} **هـ** ^{٨٨٢} **هـ** ^{٨٨٣} **هـ** ^{٨٨٤} **هـ** ^{٨٨٥} **هـ** ^{٨٨٦} **هـ** ^{٨٨٧} **هـ** ^{٨٨٨} **هـ** ^{٨٨٩} **هـ** ^{٨٩٠} **هـ** ^{٨٩١} **هـ** ^{٨٩٢} **هـ** ^{٨٩٣} **هـ** ^{٨٩٤} **هـ** ^{٨٩٥} **هـ** ^{٨٩٦} **هـ** ^{٨٩٧} **هـ** ^{٨٩٨} **هـ** ^{٨٩٩} **هـ** ^{٩٠٠} **هـ** ^{٩٠١} **هـ** ^{٩٠٢} **هـ** ^{٩٠٣} **هـ** ^{٩٠٤} **هـ** ^{٩٠٥} **هـ** ^{٩٠٦} **هـ** ^{٩٠٧} **هـ** ^{٩٠٨} **هـ** ^{٩٠٩} **هـ** ^{٩١٠} **هـ** ^{٩١١} **هـ** ^{٩١٢} **هـ** ^{٩١٣} **هـ** ^{٩١٤} **هـ** ^{٩١٥} **هـ** ^{٩١٦} **هـ** ^{٩١٧} **هـ** ^{٩١٨} **هـ** ^{٩١٩} **هـ** ^{٩٢٠} **هـ** ^{٩٢١} **هـ** ^{٩٢٢} **هـ** ^{٩٢٣} **هـ** ^{٩٢٤} **هـ** ^{٩٢٥} **هـ** ^{٩٢٦} **هـ** ^{٩٢٧} **هـ** ^{٩٢٨} **هـ** ^{٩٢٩} **هـ** ^{٩٣٠} **هـ** ^{٩٣١} **هـ** ^{٩٣٢} **هـ** ^{٩٣٣} **هـ** ^{٩٣٤} **هـ** ^{٩٣٥} **هـ** ^{٩٣٦} **هـ** ^{٩٣٧} **هـ** ^{٩٣٨} **هـ** ^{٩٣٩} **هـ** ^{٩٤٠} **هـ** ^{٩٤١} **هـ** ^{٩٤٢} **هـ** ^{٩٤٣} **هـ** ^{٩٤٤} **هـ** ^{٩٤٥} **هـ** ^{٩٤٦} **هـ** ^{٩٤٧} **هـ** ^{٩٤٨} **هـ** ^{٩٤٩} **هـ** ^{٩٥٠} **هـ** ^{٩٥١} **هـ** ^{٩٥٢} **هـ** ^{٩٥٣} **هـ** ^{٩٥٤} **هـ** ^{٩٥٥} **هـ** ^{٩٥٦} **هـ** ^{٩٥٧} **هـ** ^{٩٥٨} **هـ** ^{٩٥٩} **هـ** ^{٩٦٠} **هـ** ^{٩٦١} **هـ** ^{٩٦٢} **هـ** ^{٩٦٣} **هـ** ^{٩٦٤} **هـ** ^{٩٦٥} **هـ** ^{٩٦٦} **هـ** ^{٩٦٧} **هـ** ^{٩٦٨} **هـ** ^{٩٦٩} **هـ** ^{٩٧٠} **هـ** ^{٩٧١} **هـ** ^{٩٧٢} **هـ** ^{٩٧٣} **هـ** ^{٩٧٤} **هـ** ^{٩٧٥} **هـ** ^{٩٧٦} **هـ** ^{٩٧٧} **هـ** ^{٩٧٨} **هـ** ^{٩٧٩} **هـ** ^{٩٨٠} **هـ** ^{٩٨١} **هـ** ^{٩٨٢} **هـ** ^{٩٨٣} **هـ** ^{٩٨٤} **هـ** ^{٩٨٥} **هـ** ^{٩٨٦} **هـ** ^{٩٨٧} **هـ** ^{٩٨٨} **هـ** ^{٩٨٩} **هـ** ^{٩٩٠} **هـ** ^{٩٩١} **هـ** ^{٩٩٢} **هـ** ^{٩٩٣} **هـ** ^{٩٩٤} **هـ** ^{٩٩٥} **هـ** ^{٩٩٦} **هـ** ^{٩٩٧} **هـ** ^{٩٩٨} **هـ** ^{٩٩٩} **هـ** ^{١٠٠٠} **هـ** ^{١٠٠١} **هـ** ^{١٠٠٢} **هـ** ^{١٠٠٣} **هـ** ^{١٠٠٤} **هـ** ^{١٠٠٥} **هـ** ^{١٠٠٦} **هـ** ^{١٠٠٧} **هـ** ^{١٠٠٨} **هـ** ^{١٠٠٩} **هـ** ^{١٠١٠} **هـ** ^{١٠١١} **هـ** ^{١٠١٢} **هـ** ^{١٠١٣} **هـ** ^{١٠١٤} **هـ** ^{١٠١٥} **هـ** ^{١٠١٦} **هـ** ^{١٠١٧} **هـ** ^{١٠١٨} **هـ** ^{١٠١٩} **هـ** ^{١٠٢٠} **هـ** ^{١٠٢١} **هـ** ^{١٠٢٢} **هـ** ^{١٠٢٣} **هـ** ^{١٠٢٤} **هـ** ^{١٠٢٥} **هـ** ^{١٠٢٦} **هـ** ^{١٠٢٧} **هـ** ^{١٠٢٨} **هـ** ^{١٠٢٩} **هـ** ^{١٠٣٠} **هـ** ^{١٠٣١} **هـ** ^{١٠٣٢} **هـ** ^{١٠٣٣} **هـ** ^{١٠٣٤} **هـ** ^{١٠٣٥} **هـ** ^{١٠٣٦} **هـ** ^{١٠٣٧} **هـ** ^{١٠٣٨} **هـ** ^{١٠٣٩} **هـ** ^{١٠٤٠} **هـ** ^{١٠٤١} **هـ** ^{١٠٤٢} **هـ** ^{١٠٤٣} **هـ** ^{١٠٤٤} **هـ** ^{١٠٤٥} **هـ** ^{١٠٤٦} **هـ** ^{١٠٤٧} **هـ** ^{١٠٤٨} **هـ** ^{١٠٤٩} **هـ** ^{١٠٥٠} **هـ** ^{١٠٥١} **هـ** ^{١٠٥٢} **هـ** ^{١٠٥٣} **هـ** ^{١٠٥٤} **هـ** ^{١٠٥٥} **هـ** ^{١٠٥٦} **هـ** ^{١٠٥٧} **هـ** ^{١٠٥٨} **هـ** ^{١٠٥٩} **هـ** ^{١٠٦}

[illegible]

اولى واما وقت الجواز فالوقت نصف الليل من ليلة النحر وبذلك قال علماء واهل البيت
وعكرمة بن خالد الشافعي وعن احمد بن حنبل في بعد الفجر قبل طلوع الشمس وهو قول مالك
واصحاب الراي واستحق واهل المنذر وقال مجاهد والثوري وانتهى لاريسا الابعده
طلوع الشمس لما رويانا من الحديث ولما روى ابو داود وعن ما شئت ان النبي
صلى الله عليه وسلم امر ان سلكه ليلة النحر فتمت قبل الفجر ثم مضت فانما مضت وروى
انه امر بان تجعل الاقائمة وتوافي مكة بعد صلاة الصبح واجتبه به احمد وقد ذكرنا في حديث
اسماء انها مضت ثم رجعت فطلعت الصبح وذكرت ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن
للنفس والافراد المتقدمة محمولة على الاستحياب وان اخر الرمي الى اخر الساجد قال ابن
عبد البر راجع اهل العلم على ان من رماها يوم النحر قبل الغيب فقد رماها في وقت لما
وان لم يكن ذلك مستحيا لما روى ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يسل
يوم النحر حتى قال دخل دميته بعدما امسيت فقال لا حرج رواه البخاري قال اخرها
الى الليل لم يرمها حتى تزول الشمس من الغد ولهذا قال ابو حنيفة واستحق وقال
الشافعي وعمره ابو يوسف واهل المنذر يرمي ليلا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ادم ولا
حرج وان ابن عمر قال من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرمي حتى تزول الشمس
من الغد وقول النبي صلى الله عليه وسلم ادم ولا حرج انما كان في السجدة لانه سألني يوم النحر
ولا يكون اليوم الا قبل غيب الشمس وقال مالك يرمي ليلا وعليه دم ومرة قال
لادم عليه الإذني شرح الباب اول وقت جواز الرمي يدخل بطلوع الفجر انما في من يوم
النحر فلا يجوز قبله وبعده وقت الجواز مع الاساءة واخر وقت الاداء طلوع الفجر انما في من غده
والوقت المنون من طلوع الشمس يبتدئ الزوال ووقت الجواز بلاكرايه من الزوال
الى الغروب وقيل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر
الثاني من الغد فلو اخره الى الليل كره الا في حق النساء والعصفاء ولا يرمي من الكفارة
ولو اخره الى الغد يلزم الدم والقضاء ويعتق وقت القضاء بجروب الشمس من
اليوم الرابع ثم قال بعد ذكر الايام الباقية ولوم يرمي في الليل من ليالي ايامها الماضية
رواه في سائر الايام الاثني عشر على التاليف قضاء اتفاقا وعليه الكفارة الى الرمي عند الامام
ولا شيء عليه بهما ولو اخر الرمي الايام كلها الى الرابع مطلقا قضاه كلها في الرابع اتفاقا وعليه
بجزا عند الامام وان لم يقض حتى غربت الشمس من اليوم الرابع فأت وقت القضاء
وسقط الرمي لنهايه وقته وعليه دم واحد اتفاقا الى المختص او في البداء الى ما يوم النحر
فأول وقته بعد طلوع الفجر واول المستحب بعد طلوع الشمس قبل الزوال وهذا
منهنا وقال الشافعي اذا انتصف ليلة النحر دخل وقت الرمي وقال السفيان الثوري
لا يجوز قبل طلوع الشمس والصحيح قولنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قدم
من منفعة ابله وقال لا ترموا الجمر حتى تكونوا مصبيين نبي عن الرمي قبل الصبح وروى ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يبلغ النخلة فليلى بن عبد المطلب وكان يقول لم ترموا
عمرة العقبة حتى تكونوا مصبيين فان قيل قد روي انه قال لا ترموا جمره العقبة حتى
تطلع الشمس وبذا جئت سفيان فالجواب ان ذلك محمول على بيان الوقت المستحب
ففيها بين الروايتين بقدر الامكان وبه نقول واما اخره فاخر السجدة كما قال ابو حنيفة
ان وقت الرمي يوم النحر يبتدئ من غروب الشمس وقال ابو يوسف يبتدئ وقت
الزوال فاذا زالت الشمس يغوث الوقت ويكون فيها بعده قضاء وجه قول ابي
وسف ان اوقات العبادة لا تعرف الا بالتوقيف والتوقيف ورد بالرمي في
كم النحر قبل الزوال فلا يكون ما بعده وقتا له ادلالا في حقيقته الاعتبار بسائر
ايام وهو ان في سائر الايام ما بعده الزوال الى الغروب وقت الرمي فكان في هذا اليوم
انما ليغادر سائر الايام في ابتداء الرمي لاني انتباه فكان مثله في الانتباه فان لم
م حتى غربت الشمس فيرمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني في اجزائه ولا شيء عليه
قول اصحابنا ولا شيء قولان في قول اذا غربت الشمس فقد فات الوقت
عليه الغد وفي قول لا يغوث الا في اخر الايام التشرية والصحيح قولنا لا شيء عليه
به وسلم اذن للمعادن يرموا بالليل فان اخر الرمي حتى طلع الفجر من الغد وعليه دم
تاخير في قول ابو حنيفة وفي قول ابي يوسف وعمره لا شيء عليه لم تلت وما استدلل
صاحب البداء وكذا صاحب البداء وغيرهما من قولنا صلى الله عليه وسلم لا ترموا
مصبيين اخره الطحاوي بسنده الى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يامر
سائرهم فقلهم بمصيبة جمع ان يقضوا مع اول الفجر يسود ولا يرموا الجمره الا مصبيين و

الفجر من يوم الغنم ومن ربح فقد حل له التحريم **مسألة** كعن هشام بن عروة أن فاطمة بنت المنذر أخبرته أنها كانت ترى أسماء بنت أبي بكر بالمزدلفة تأمر الذي يصلي لها ولا يصحباها أصم يصلي لهم الصبح حين يطلع الفجر ثم تركب فتسير إلى منى ولا تقف السير في الدفعة **مسألة** كعن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال سئل أسامة بن زيد وأنا جالس معه كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حجة الوداع حين دفع فقال كان يسير العتق فإذا وجد فرجة نص قال **مسألة** كعن

بطريق آخر عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم يشق في الشغل وقال لا ترموا الجمار حتى تصبوا أو تقدم ما استدل به الباجي من قوله تعالى وأذكروا الله في أيام معدودات وما استدل به ابن رشد من قول مالك لم يفلحان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لا حول يرمي قبل طلوع الفجر مع أنه قد روى حديثا سارا وقال الزبيدي على أنه ما قاله الثاني يؤولى إلى آخر الأجماع بتحصيل جنتين في سنة واحدة بأن يرمي بالليل ثم يطفئ للزيادة بالليل ثم يحرم بجنته أخرى ويرجع إلى عرفات ويقف بها قبل طلوع الفجر ثم يقف ببقية الأفعال ولو كان بذاتهما لما احرمن أحد حجه بالجماع أن يقضى من قابل وحديث أم سلمة ليس فيه ولا على أنه عليه الصلاة عليه ذلك وأقرها عليه ولا أنه عليه الصلاة أحرما أن ترمي ليلًا ومثل هذا لا يترك المرفوع إلخ والمراد بالمرور ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم لا ترموا المصبحين ومن الخطأ في عن غيره أن حديث أم سلمة فرمت قبل الفجر لما وحل الشيخ في البذل قوله في حديث أم سلمة فرمت قبل الفجر على ما قبل صلاة الفجر ١٣

له قوله ومن رمى فقد حل له الغنم قال الباجي عندنا يقتضي تقديم الرمي على النحر وإنما يحل له بعد الفجر وقوله فقد حل يقتضي معنيين أحدهما أنه يرمي به المحلول فيكون معنى ذلك قد حل وقت ذبحه ويحتمل أن يرمي بذلك أن قد انتهى له الإباحة عارفة من الكراهية سالمة من التقدم على ما هو مرتب عليه وذلك أن الرمي مقدم على النحر وهو المحفوظ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والاصل في ذلك ما روى أن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى بحجرة العقبة ثم انصرف إلى البسنة فخرها إلى مكة ومع ذلك تقدم الرمي على النحر ليس على الوجوب عند الجمهور وقال ابن رشد أجمعوا على أن من تحرك إلى الرمي فلا شيء عليه لأنه منصوص عليه إلا ما روى عن ابن عباس أنه كان يقول من قدم من حجه شيئا أو أخره فليهرق دما لم يفت وهو مقيد عندنا بالمنية بالمرفوع أن الذبح لما لم يكن واجبا عليه لا بحسب الترتيب بله وبين الأمور الثلاثة من الأشاكال الأربعة في يوم النحر **مسألة** قوله أنها كانت ترمي أم إبياساء بنت أبي بكر الصديق بالمزدلفة تأمر ما الذي يصلي لها ولا يصحباها أي يؤم لها ومن معها الصبح بالنصب مفعول لقوله يصلي قال الباجي يرميها بها كانت اتخذت أمما يصلي بها ألا يجوز لها أن تؤم من أهدرها ولا لاساء وكان يشق عليها التوضؤ إلى الوقت أما لضعفها أو لما كان أصابها من الحمى فاختذت من كان يكون معها من يصلي بهم فتدرك بذلك فضل الجماعة التي يصلي بهم الصبح بيان لما مر به أي تأمره أن يصلي حين يطلع الفجر أي في أول طلوعه وهذا هو السنة في هذه الصلاة ثم تركب بعد الصلاة فتسير إلى منى ولا تقف بالمزدلفة بعد الصلاة قال الباجي تريد أنها كانت تقدم صلاة الصبح أول طلوع الفجر وهذه السنة لمن وقف بالمزدلفة ليتمكنوا من الوقوف والدعاء ولا يشق وقت الوقوف عما يريدون من طول الدعاء والتقصير إلا أنها كانت تقدم الصلاة لصعق آخره وإن يكتسب التقدم إلى منى ويكتسب الرمي في حلوة قبل التضائق والمزاحم إلخ قلت ويشكل على هذا أنهما تقدم من البخاري برواية عبد الله مولى أسامة أنها كانت ترحل ميين غاب بالفرقة في المرة ثم قصلي الصبح في منزلها ويمكن الجمع باختلاف الأحوال يعني كيفية السير إلى الرمي من عرفته إلى مزدلفته ومثال منى ومسى ودعا لآلهاهم حين انصرفوا فندفع بعضهم بعضا ١٣ **مسألة** قوله سئل عنها ما يصح من يومين حارثة ابن شراحيل الكوفي حسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولاه وابن جبره زيد بن حارثة وأخص زيد بن الصماد بأنه تعالى لم يصرح في كتابه باسم أحد من الصحابة سواء وأنا جالس معه بكرا أخرجه الوداعي والبخاري وغيرهما وسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن أبيه سئل أسامة بن زيد وأنا شاهد وقال سألت أسامة بن زيد ولم يعرض شريح البخاري

عن تسمية السائل كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فيها بهتال الصحابة بالرمح وحفظ سنة نبية من الله عليه وسلم حتى بلغوا إلى حفظ صفة مشيرة وأسرار حيث أسرع وأيضا عرج حيث أوضع ومنازل ومنازل أحوال في حجة الوداع فيه التسمية بذلك وقد ورد في أماديف كثيرة وهو يفتح وأودع كسرهما ودفع فيه أن الس علم أنه لا يتفق لرعدة بذوقه في أخرى ولا اجتماع له آخر مثله وسببه أن نزل إذا جاء لعشر الله في وسط أيام التشريق وعرف أنه الوداع كذا في الصحيح حين دفع قال الباجي يجوز أن يرمي به الدفع من عرفته ويجوز أن يرمي به الدفع من المزدلفة إلا أن اشتخاص أسامة لوقت الدفع من عرفته هو المشهور لأنه كان دليل النبي صلى الله عليه وسلم ميين دفع من عرفته وأما ميين دفع من المزدلفة فإدراكه الفضل ابن عباس ولا ينبغي أن يكون أسامة شاذ بذلك فآخر من الأمرين على أنه قد روى عن أسامة الأخيار من الدفع من عرفته فاحتمل الزكف هذا هو الصحيح لما قاله المافظ زاذي رواية يحيى بن يحيى الليثي وغيره من مالك في الموطأ حين دفع من عرفته قال الزاذي في حديث رواية ابن وهاب عن يحيى بن أبي ذر أنه قال لا بأس بذلك كاشروا الموطأ وإن كان المعنى عليها إلخ فقال أسامة كان صلى الله عليه وسلم يسير العتق قال يحيى بن يعقوب العين الهللة وفتح النون أخره قاف هو السير الذي بين الأبطاء والأسراع وقال في الشاذي هو سير سهل في سرعة قال القزاز سير سريعا وقيل المشي الذي يتحرك به عن الدابة وفي الثاني العتق الخلو السريع وانتصب العتق على المصدر المؤكدة من لفظ الفعل كذا في الفتح فإذا وجد صلى الله عليه وسلم فرجة بكذا في جميع النسخ المندرية من النون والشروع وفي النسخ المصرية فجوة قال الزاذي يفتح القادر وسكون الجيم فوا مفتوحة أي مكانا متصفا كذا رواه ابن قاسم وابن وهب والعقبي واليمني وطائفة وداه يحيى واليوصف ويحيى ابن بكير وسعيد بن عفير جماعة فرجة بضم الفاء وفتحها وسكون الراء قال ابن عبد البر وغيره بضم الفاء فجوة الإذاعات رواية يحيى بلفظ الفرجة فتحا فجميع النسخ المصرية من النون والشروع على لفظ الفوة مستغرب نص بفتح النون وتشد به الصاد الهللة فعل ماض وفاعله النبي صلى الله عليه وسلم أي أسرع وفي كتاب الاحتفال النفس والنصيص في السيران تساد الدابة أو البعير سيرا شديدا حتى تستخرج أقصى مافته ونص على شئ مشناه وقال أبو عبد الله النص أصله منتبئ الاستيلاء وقايتما ومبلغ اقتصاها وقال ابن بطال تعجيل الدفع من عرفته والشا علم أنا هو يعقوب الوقت لأنهم أنما يهتدون من عرفته إلى المزدلفة عند سقوط الشمس وبين عرفته والمزدلفة نحو ثلثة أميال عليهم أن يجمعوا بين المغرب والشاء والمزدلفة وتلك سنتها فتجملوا في السير لاستجمال الصلاة وقال الطبري الصواب في السير في الأفانتين جميعا ما صحت به الآثار إلا في وادي مجبر فانه موضع لصعود الحديث بذلك فلو ادعى أحد من مواضع العتق أو العكس لم يزد من شئ لا جماع الجمع على ذلك غير أنه يكون موطأ طريق الصواب كذا في العين ١٣ **مسألة** قوله قال مالك قال هشام بن عروة والنس فوق العتق أي أرفع منه في السرعة قال النووي هنا لومان من أسراع السير وفي العتق نوع من الرفق قال الحافظ كذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن والبخاري عن طريق الش بن يعان كلاهما عن هشام أن النعيم من كاهن وأدركه يحيى القطان فيما أخرجه البخاري في الجهاد بلفظ فإذا وجهه فوة نص والنس فوق العتق وكذا أخرجه سفيان فيما أخرجه النسائي وعبد الرزيم بن سليمان ووكيع فيما أخرجه ابن خزيمة كلف من هشام وقد رواه أسحق بن داود في مسنده من وكيع ففصل وجعل التفسير من كلام وكيع وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان ففصل وجعل التفسير من كلام سفيان وسفيان وكيع إنما أخذوا التفسير المذكور عن هشام فرفع التفسير إليه وقد رواه الكشي رواة الموطأ من مالك فلم يذكره التفسير وكذلك رواه النيسابوري عن حماد بن سلمة وسلم من حماد بن زيد كلاهما عن هشام بن عروة قد روى الحديث المذكور عن هشام عشرة أنفس كما بسط الزاذي في تيسر الشراح البخاري ١٣

قال هشام والنضُّ فوق العتق مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يحرك راحلته في بطن محبته قد رومية بمجر
ما جاء في الخبر في الحج مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمف هذا المنحر وكل من
منحر وقال في العمرة هذا المنحر يعني المروة وكل يحتاج مكة وطرفها منحر مالك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني عروة
بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمسة ليال بقيت من
ذي القعدة ولا نرى الا انه الحج فلما دفونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت

من التبرك اى تحريكاً ذات اليد السريع وراحتته في بطن عمر بن عبد المطلب وكسر السنين المشددة تقدم
سبب كسبه بذاك قد رويته هكذا في جميع النسخ السنية وليست هذه الزيادة في
النسخ المصرية وراوى بعض السنية بهد صاحبها ولفظ عمر قد رويته بغير قال محمد بن موطاه
بعد ذلك هذا كلوا سبع ان شئت حرمت وان شئت سرت على اي بيتك بكتان ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في السير بين جميعا سليمك بالسكينة حين افان من عرقه وعين
افان من المزوفة الخ يعني انه ليس على الوجوب وتقدم نحو ذلك قريبا عن الطبري انه
لو وضع احد في موضع الخنق او العسك لم يلزمه شئ لا جاع لم يجمع على ذلك غير انه يكون
مظنا لطريق العوالب وقال الشيخ في السوس عليه اهل العلم في العالمة به اذا بلغ بطن
عمر اسرع ان كان ماشيا وحرك وابتد ان كان راكبا قد رويته بغير ومثل في الاقوال الخ
قال الكرخي ومشي على هيمته في الطريق هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها
الناس ليس البر في احياء الخيل ولا في اتيان اهل عبيك بالسكينة ودوى جابر ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يمشي على راحلته في الطريق على هيمته حتى اذا
كان في بطن الوادي اومض وراحتته وجعل يقول ه ايك قد رويته بغيره
مفاد قال ابن التمار في دينا ب معترفا بطننا جيننا ب فترم بعض الناس ان الايضاع
في هذا الموضع سنة ولنا نقول به وتأويله ان راحلته كانت في هذا الموضع فبطنا فاجتث
لما هو مادة الدواب لان يكون قصده الايضاع الخ واما كتب النسخة على الاول فلي
مخرج الباب فاذا بلغ بطن عمر اسرع قد رويته بغير ان كان ماشيا وحرك وابتد اى
لا سراع ان كان راكبا وبذا يستحب عند المائت الاربعة قد روي احمد بن جابر ان النبي
صلى الله عليه وسلم اومض في بطن عمر بن الخطاب ان ابن عمر كان يركب راحلته في محضر
عند رويته بغير الخ وروى في الدر المختار وغيره ١٣ **قوله** ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وهو نازل اذ ذاك معنى بالهاري في جميع النسخ المصرية وبالام بدل الابد
السنية والاوجه الاول بنادى الموضع الذي تحرت فيه الخ والفضل او مخري وكل من منخر
ليس في اكثر النسخ السنية وكل من منخر في هذا قال لمن هذا الخ فيكون اشارة الى جميع
من قال في موضع قاص منها ولفظ الى داود ورواية جعفر من ايده من جابر قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم تحرت ههنا ومن كلنا منخر اذ في رواية لفا نخر واني راحلك وهو امر باحة
اعجاب ولان ذاب قال ابن التين منخر النبي صلى الله عليه وسلم منه اجرة الاولى التي
في المسجدة ١٣ **قوله** وقال صلى الله عليه وسلم في العرة اشارة الى المروة
المنخر الفضل يعني بلفظ اشارة المروة مقول يعني قال ابا جحيم عن العرة بغيره القول
انه لا يتعلق لما ولا لهربا معنى فاشارة الى المروة وقال هذا الخ على سبيل التخصيص لما الخ
الايضا مبني على مسك المائت فندم اذا التفت الشروط السنية على العر جينته
جوا بركة ولا يجرى معنى ولا بغيره حائل فجام مكنه بغيره فجميع مجمع بلفظ الغاء
بواسطه الخ واسم ابن الجبلين وطرقا مجمع طريق منخر بغيره الخ فيها قال ابو عبد الملك
يدرك ما قادس يوت مكنه من فيها وطرقا منخر وكل ما تاهه فليس منخر قال ابا جحيم
معنى ان المروة وان اخضعت بغيره ذلك فان سائر طرقا وموافعا يجرى الخ فيها
كل ما لا يصح نحره معنى لعدم صفته من الصفات الثلاثة التي ذكرناها فان لا نخر الا مكنه
نه لا منخر لغيره غير من مكنه ثم المنخر مكنه نفسها وما يلي هو تها من مائل الناس
لما مكنه واما عند الجمهور فخصيص معنى ومكنه لما يمتد اليه والذهب واما الجواز فغيره
مكنه سواء حتى على ذلك الاجماع ايضا غير واحد من نقله الذهب وقد عرفت
في حكاية الاجماع ليس بوجه مع خلاف ما مكنه في ذلك قال الجعفي في احكام
ققران في قوله تعالى ثم حملنا الى البيت العتيق المراد بالبيت ههنا الحرم كله او معلوم
بما لا يخفى عند البيت ولان السجدة قبل من الحرم كله فغيره بذكر البيت اذا كانت
منه الحرم كله متعلقا بالبيت وهو كقوله تعالى في جواز الصبي به يا بائع الكعبة ولا تخلف
المراد الحرم كله قد روي من جابر مرفوعا عن كل ما منخر وكل جامع مكنه منخر الخ وتقدم في شرح
اية الصبي تمت قوله تعالى به يا بائع الكعبة ان ما لا لا يمتد من حرمة به في الحرم
ان يخره مكنه وقال الشافعي والحنيفة ان نحره في غير مكنه من الحرم اجزاء الخ وفي الدر
مختار ويحتمل الحرم لاسن لكل قال ابن عابدين قوله لاسن الى بل ليس لاسن في
مبسط من ان السعة في البداية ايام الحرم وفي غير ايام الخ فمكنه هي الاولى شرح
باب الخ ١٣ **قوله** تقول خرجنا واختلف في معدهم مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم من المدينة سنة عشرين الهمة فليس ليا بل يعين قال القسطلاني

[illegible]

وسعى بين الصفا والمروة ان يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر فقلت ما هذا فقالوا نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ازاوجه قال عجيبي فذكرت هذا الحديث للقسم بن محمد فقال انتك والله بالحديث على وجهه **م**الك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن حفصة اما المؤمنين انهما قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شان الناس حلوا ولم تحلل انت من عمرتك فقال اني لبنت رأسي وقلدت هدي فلما حل حتى انحر **العجل** في النحر **م**الك عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بحض هديه بيده ونحر غيره بعضه **م**الك عن نافع ان عبد الله بن عمر قال من نذر ريقة فانه يقلدها فاعلين ويشعها ثم ينحرها عند البيت او معى

قوله قالت عائشة فدخل بعثم الدال وكسر الهمزة
 منها المفعول علينا يوم الغزاة بالنصب على الظرفية أي في يوم الغزاة لم يترفع قلت ما هذا
 استدلال ببناء فلان أصل الشدة عليه وسلم لم يستأذنه فقد ترجم عليه البخاري في صحيحه
 باب ذبح الرجل بالقرن من شاة من غير أن قال الحافظ وغيره من شراهما قاله من
 غيرهم من فاقده من استفهام ما فقت من العلم ولو كان ذبح بعلمهما لم ينتج إلى الاستفهام
 لكن ليس ذلك وإفحال الاحتمال فيوزان يكون ممسا بذلك تقدم بالذبح استأذنه
 في ذلك لكن لما دخل العلم عليها احتل عنه بأن يكون هو الذي وقع الاستئذان
 فيه وإن يكون غير ذلك فاستغنيت عنه لذلك الخ فلو قالوا نحن كلفنا في رواية عبد الله
 ابن يوسف عن مالك فتد البخاري والشيخين من رواية سليمان بن بلال من يحيى
 ذبح قال البخاري بمثل الزم الاستئذان ذلك عند الأولي للمديث عبر عن الذكوة بأي
 اللفظين المكنة فغير مناصرة بالذبح مرة بالمرسول الشدة صلى الله عليه وسلم من إتمام
 استدلال بذلك من جواز الاشتراك في البداية والمسئلة لافية ١٢ **قوله**
 قال يحيى بن سعيد وليس في النسخ المندية ابن سعيد والادبه وجوده فلا يلبس
 برواي النوطا والديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك
 وفي أخره قال يحيى فذكره للقاسم قال الحافظ هو ابن سعيد الأنصاري بالاسناد
 المذكورة الخ فذكرت أي الحديث للقاسم بن محمد إلى ابن بكر الصديق فقال القاسم
 اتك عمرة والله يا حديث على وجه يعني ساقته لك سياقا تاما لم يخص
 منه شيئا ولا غيره بتأويل ولا غيره وفيه تصديق لعمرة وأخباره مضطربا كذا في البين
 ١٣ **قوله** إنما قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأن ابن هرواحل
 الناس حلوا ولم يحل لي بفتح أوله وكسر ثالثة انت من عمرتك هذا نص في أنه عليه
 الصلوة والسلام لم يكن مفرا ولذا قال الشيخ في البذل بنابر من أن لوفاه
 صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة كان لوفاه العمرة حسبا قالت الحنفية فان
 الاحلال من العمرة لا يمكن إلا أن تكون إحلال العمرة غير داخل في الحج فقد ثبت
 بتقدمه صلى الله عليه وسلم وعدم إنكاره أن الذي طاف وسعى كان من إحلال
 العمرة غير داخل في الحج الخ ولما كان هذا اللفظ مما لفظ العامة المكية والشافعية
 أولوه بوجوه فقال أن لهبت بفتح الهمزة والموحدة الشفعية من التكبير وهو
 جعل شئ فيه من نحو فاسول أو صعب يجتمع الشر واليدخل فيه قل راس وتقدم الكلام
 على التكبير في السبب في الحج وقدرت بفتح الهمزة من التكبير بدل أي جعلت كرامة
 في منتهى فلا محل بفتح العمرة وكسر الهمزة أي من أحرام حتى أنحر المدي قال
 الحافظ استدلال على أن من ساق المدي لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج و
 يطرح منه لانه جعل الحلة في بقائه على أحرامه كونه اهري وكذا وقع في حديث جابر
 عن البخاري وأخرجه لا يخل حتى يفر المدي وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما
قوله اصل في النسخ لعل الطريقين الترجمة ان مقصود الأولي مجرد ان
 الخ وانه من مناسك الحج سواء كان واجبا أو مندوبا ومقصود هذه الترجمة بيان
 الاحوال مثل يجوز أن يخرجه أو يجب الخ بنفسه كما في الحديث الأول وأينما يخر
 كما في الحديث الثاني وكيف يخر ومتى يخر ١٤ **قوله** نحر بعض به وهو
 ثلث وستون بدنه كما في حديث جابر الطويل مد عمره الشريف وهذا عليه عامة
 شراح الحديث وأهل النسخة بهذه الشبهة وليس في النسخ المصرية بهذه
 الشبهة مراد بقوله ونحر غيره وهو على من إلى طالب بعضه أي ما بقي من المائدة وهو سبع
 وثلثون بدنه فقل مسلم وغيره من جابر في حديثه الطويل ثم انصرف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إلى المنحر فخرق ثوبا وسين بيده ثم على مليا فخر ما غير ما خرجه
 ابن عبد البر في التمهيد بطريق ثم قال بكذا قال أكثر الرواة لهذا الحديث عن جعفر بن محمد
 عن أبيه عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر من تلك البدن المائة ثلثا

وستين ونحمر على بعثتنا الاسفيان بن عبيدة فانه ردوى هذا الحديث عن جعفر بن محمد بهذا السند بلفظ آخر رسول الله صلى الله عليه وسلم ستا وستين ونحمر على اربعاء وثلثين ١٣ قوله قال من نذر بدنة اى من نذر با سم البدنة فانه يقلدها لطيف اى يجعلها فى عقبا علامته للمدى ويطرحها فى ساتها كما يغير المدى ثم يتبرحها عند البيت اذ مضى يوم اخر كما هو حكم الديا ليس لما اى نحرها على دون ذلك لانه لما عبرها بدنة علم انها بدى فيجعل فى حكمه ومن نذر جزوا من الابل اى من نذر بلفظ الجزوا او البقر اى نذر بلفظ على ذبح بقر لغيرها حيث شاء اى فى مكان شاء لا تخصيص لذلك بمكة ومن قال الهاجى وبذا يتحمل مصنفين اهد بها ان يكون نذر جزوا وان الحلاق هذا النذر لا يتحمل بموضع دون موضع ونذر المدى يتعلق بموضع مخصوص والثانى ان من نذر سوقى جزو معين الى موضع من المواضع فان نذر سوقه باطل ويخسره حيث شاء من المواضع التى لا يتكلف سوقه اليها لغيرها وقال ايضا قوله من نذر بدنة يقتضى ان لفظ البدنة لا يطلق الا على المدى وفى عرف الاستعمال ان البدنة من الابل ما اهدى ولذلك قال ان من نذر بدنة فحكم ان يقلدها ومن نذر جزوا ففرض بينهما فى اللفظ لما افترقا فى المعنى وهما مرند اسم البدنة مختصا بالمدى واسم الجزو مختصا باليس بهدى والحد ولا يلان على ضربين اهد بهما ان يندرها با سم البدنة او يندرها با سم الجزو فان نذرها با سم البدنة فان ذلك يكون على ثلثه اوجه اهدها ان لا يتوى بديا ولا غيره والثانى ان يتوى المدى والثالث ان يتوى غير المدى فان لم يتوشيا فالأظهر عندى ان لما حكم المدى وهو الاظهر من قول ابن عمر لانه لم يشترط فى الهدنة النية ولا غيرها ولان لفظ البدنة مختص بالمدى فوجب ان يحكم عليه وان توى المدى فهو ابرين فى وجوب حكم المدى فان توى غير ذلك فهو على ما توى ومن نذره با سم الجزو وهو لفظ مختص بغير المدى ولا يطلق من جهة عرف الشرع على المدى فمن نذره على هذا اللفظ فهو على يتقرب به الى الله عز وجل على وجه الصدقة والى واثر الباب أخرجه محمد بن مؤطاه ثم قال قال محمد بن عوف بن عمر وقد جاء من النبى صلى الله عليه وسلم عن غيره من اصحابه اسم رخصوا فى نحر البدنة حيث شاء وقال بعضهم المدى بمكة لان الله تعالى يقول هدايا بايع الكعبة ولم يقل ذلك فى البدنة فالهدنة حيث شاء الا ان يتوى الحرم فلا يتوخا الا فيه وهو قول ابى حنيفة وابراهم الغنقى واما بن انس قال الجصاص فى احكام القرآن اختلف اصحابنا فمن قال لله على بدنة ابن يجوز لنحرها بنكره فقال ابو حنيفة ومحمد يجوز ذلك وقال ابو يوسف لا يجوز لنحره الا بمكة ولم يكتفوا فى نذر هدايا ان يلبس ذبح بمكة وان من قال لله على جزو نذر يذبحه حيث شاء ردوى عن ابن عمر قال من نذر جزوا اخرها حيث شاء واذا نذر بدنة نحرها بمكة وكذا ردوى عن الحسن وعطاء ومحمد الله ابن محمد بن على وسالم وسعيد بن المسيب وردى عن الحسن ايضا وسعيد بن المسيب قالوا اذا جعل على نفسه هدايا فبمكة واذا قال بدنة فحيث توى وذبح ابى حنيفة الى ان البدنة بمنزلة الجزو ولا يقتضى اهداها الى موضع فكان بمنزلة ناذر الجزو فى الشاة ونحوها واما المدى يقتضى اهداها الى موضع وقال تعالى هدايا بايع الكعبة فيجعل بلوغ الكعبة من هفة المدى ويصحب لابي يوسف بقوله تعالى والبدن جعلنا باسم من شأنا ثم الله ثم فيها غير ذلك اسم الهدنة مفيد اكونها قربت كالمدى اذ كان اسم المدى يقتضى كونه قربا معمولا لله تعالى فلهذا لم يجوز المدى الا بمكة لان ذلك حكم الهدنة قال ابو بصير البصيص وهذا لا يبرم من قبل انه ليس كل ما كان ذبحه قربا فهو مختص بالبحم لان الناحية قربا وهى ما توة فى سائر الاماكن فوضع لبدن با تاسما من شاة والله لا يوجب تخصيصا بالبحم والروى فى شرح الباب بعده ما ذكر الاختلاف فى ذلك بين ائمتنا والاصل كسالى لفتحة ان فى نذر المدى يقتضى بالبحم اتفاقا وفى الجزو والبقرة لا يقتضى به اتفاقا وفى لبدن لا يقتضى به عندنا خلافا لابي يوسف وذر الخ ١٣.

يوم النحر ليس لها محل دون ذلك ومن نذر جزوا ومن الابل او البقر فلينعها حيث شاء **مالك** عن هشام بن عروة ان اباة كان يغرب دنة قياما قال **مالك** لا يجوز لاحد ان يحلق رأسه حتى يغرب دية ولا ينبغي لاحد ان يغرب قبل الفجر يوم النحر وانما العلى كله يوم النحر والذبح ولبس الثياب والقضاء والتفث والحلاق لا يكون شيئا من ذلك قبل يوم النحر **ما يجاء في الحلاق** **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرون يا رسول الله قال والمقصرون **مالك**

له قوله كان ينحر بدنه بعظم فكون جمع بدنه يقتضيان قياما حال سوغ وقومنا من الشكره مع ما خسرنا عنا تقصيص الشكره بالانفاضة وفي الاثر استجاب النحر قياما ويره قال الجمهور منهم الاثر الاول لا بد منه كما تقدم فها يجوز من المدي ١٢ **له** قوله لا يجوز لاحد ان يحلق رأسه حتى ينحر بدنه بقوله عز اسمه ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ المدي حلق قال الموفق وفي يوم النحر اذ يذبح الضحى ثم التحريم الحلق ثم الطواف والسنة ترتيبها هكذا فان النبي صلى الله عليه وسلم رتبها كذلك وصنف ما يرفح النبي صلى الله عليه وسلم ودوي ان النبي صلى الله عليه وسلم رتبها كذلك ثم نحر حلق رواه ابو داود والترمذي واختلف فيمن اهل الترتيب للنسيان ونحوه ولا ينبغي ان لا يجوز لاحد ان ينحر قبل الفجر يوم النحر قال الهادي وجه ذلك ان كل نكح ومحرمان لا يكون شيء من ذلك بالليل وانما هو كراهة لما رواه احمد بن حنبل **مالك** عن ذلك بقوله تعالى وينكروا اسم الله في ايام معلومات النحر وقال ابن رشد في جملة المسائل المختلفة في المدي اما متى ينحر فان **مالك** قال ان ذبح بدني التمتع او التطوع قبل يوم النحر لم يحرم وجوزة ابو حنيفة في التطوع وقال الشافعي يجوز في كليهما قبل يوم النحر وانما العلى كراهي كل ما يعلى يوم النحر فشرع بعض العمل بطريق النحر الذي يذبح المدي ولبس الثياب بعظم الامم بعد ليس بكسر الموحدة والقضاء والتفث كقص الشارب وقل الاطلاقا وسياك الكلام على تفسيره فربما دلت على كراهة ما لا يكون شيء بالرفع في النحر المصرفة وبالنصب في السندية من ذلك العمل المذكور بعض امثلة قبل يوم النحر ان بعض هذه الاشياء مرتب على البعض فان الحلاق مرتب على الذبح وليس الثياب والقضاء والتفث مرتبان على الحلاق والذبح مرتب على رمي حجرة العقبة وفي شرح الباب اول وقت صفة الحلق في الحج طويلا فخر يوم النحر وقت جوازها لا يجازيها كقاعدة بعد رمي حجرة العقبة لا بد قبله موجب للدم عند ان يذبح وقت الوجوب فزوب الشمس من اغايات النحر ولا اخرى في حق التملك ١٣ **له** قوله ما جاء في الحلاق بكسر الهمزة معده حلق وبوب الجادى في صحيحه باب الحلق والتقصير عند الاحلال والاحتق المصنف على الاول فقط مع ان المراد كراهة لتقصير على التقصير قال ابن ابي عمير البخاري بهذه الترجمة ان الحلق نكح لقوله عند الاحلال وليس هو نفس التملك ولا انه استدلال على ذلك بدعا على النبي عليه وسلم فاعلم والدعاء يشترط الثواب والثواب لا يكون الا على العبادة لا على الباطل وكذلك تفصيل السلق على التقصير يشترط بذلك لان الباطل لا يتقاضى والقول بان الحلق نكح قول الجمهور الاول اذ اذية مصنفه من الشافعي انه استباحه مغلوط وقد اورد كلام ابن المنذر ان الشافعي نفى بذلك لكن حكيت ايضا عن عطاء والى يوسف وهي رواية عن احمد وبعض المالكية النحر وقال النبي قال شيخنا زين الدين في شرح الترمذي انه نكح قال النووي وهو القول الصحيح للشافعي وفيه خمسة اوجه احدها انه ذكر لا يصح الحج والعرة الاله والثاني واجب والثالث مستحب والرابع استباحه مغلوط والثامن ركن في الحج واجب في العرة الحج وصح النووي في مناسكه انه نكح وان ذكر لا يصح الحج الاله ولا يصح بدم وبسط الالهى الكلام على هذا الباب في ستة ابواب ١٢ **له** قوله اللهم ارحم المحلقين قال الحافظ استدلال بذلك على مشروعية حلق جميع الرأس لانه الذي يقتضيه الصيغة وقال ابو حبيب حلق جميع ما لك واحمد واستحب الكوفيون والشافعي ويحرمون البعض عندهم واختلفوا فيه فمن الحنفية الريح الاله يوسف فقال النصف وقال الشافعي اقل ما يجب حلق ثلث شعرات وفي وجه بعض اصحابه شعرة واحدة والتقصير كالحلق فالأفضل ان يقصر من جميع شعر رأسه ويستحب ان لا ينقص من قدره الا فلة وان اقتصر على دونها اجزا من الشاة فية وهو مرتب عند غيرهم على الحلق وهذا كراهي حق الرجال واما النساء فالشروع في حقن التقصير بالاجماع وفيه حديث لابن عباس عن عائله داود

بلفظ ليس على النساء حلق وانما على النساء التقصير والترمذي من حديث علي بن ان تحلق المرأة رأسها وقال جمهور الشافعية ولو حلقها زوجها وبكره وقال القاضيان ابو الطيب وحسين لا يجوز الا قالوا اي الصلابة قال الحافظ لم اقف في شيء من الطرق من الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد والمقصرون يا رسول الله قال الحافظ الواو معطوفة على شيء مذكور تفديده قتل والمقصرون او قتل وارحم المقصرين وهو يسي العطف التثني زاد العين كما في قوله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي وقصبة القاري بان ليس من باب التثني قال الله ارحم المحلقين تنبيه على ان معنى الله عليه وسلم لم يكتف على المحلقين اولا لعدم الالتفات الى المقصرين بل دعاهم قصدا وكره الدعاء لهم خاصة لاظهار فضيلة المحلقين قالوا والمقصرون يا رسول الله اكرهوا الاستعداد رخصة المقصرين قال القاري بل هو قول المحلقين او المقصرين او قولها جميعا امتالات ثلث الهمزة بعض الكل من النوعين قال والمقصرون قال الحافظ في قوله صلى الله عليه وسلم والمقصرون اعطاء العطف حكم المعطوف عليه الخ والحديث اخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك مثل سياق المؤطا قال الحافظ كثرة في معظم الروايات من مالك اعادة الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة والفرديين بن بكير دون رواية المؤطا باعادة ذلك ثلث مرات نهي عليه ابن عبد البر في التقصير و اغفل في التمهيد بل قال فيه انهم لم يختلفوا في ذلك وقد راجعت اصل سماعي من مؤطا يمين بن بكير فوجدته كما قال في التقصير الا واعلم ان دعاءه صلى الله عليه وسلم ثابت في الموضوعين غرة المديرية وجهه الوداع قال الحافظ وهو المتعين نظافه الروايات بذلك في الموضوعين كما قدمناه الا ان السبب في الموضوعين مختلف فالذي في التمهيدية كان بسبب توقف من توقف من الصلابة عن ذلك في الغنم النبي صلى الله عليه وسلم وحاشا قريشا ان ان يرجع من العام التبل والقصة مشهورة فلما اكرم النبي صلى الله عليه وسلم بالاحلال توقفوا فاشادت ام سلمة ان يكل هو صلى الله عليه وسلم قبلهم ففعل فقبوه فحلق بعضهم وقصر بعضهم وكان من باذلال الحلق اسرع الى امتثال الامر من اقتصر على التقصير وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس عن عائله ما جرت فيه انهم قالوا يا رسول الله ما بال المحلقين ظاهرت لهم بارحمة قال نعم لم يشكوا قلت والظاهر انهم قصروا اولا ثم لما راوا ان النبي صلى الله عليه وسلم حرمهم على الحلق فلقوا فحلقوا على روى ابو يمين عن ابن سجد الخدي حلق يوم النحر يوم النحر صلى الله عليه وسلم واصحابه الاثنان والوقادة الخ فظاهروا انهم حلقوا فلم يضرهما واما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في جملة الوداع فقال ابن ابي عمير في النسيان اكثر من حج مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يسبق المدي فلما اكرم ان ينسج الحج الى العرة ثم يتحللوا منها شق عليهم ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في انفسهم اعف من الحلق ففعلوا اكثر من فرج النبي صلى الله عليه وسلم فحل من حلق يكون ابر في امتثال الامر الخ قال الحافظ وفيما قاله نظر وان تاجه عليه غير اعلان المتعيب يستحب في حقدان يقصر في العرة ويحلق في الحج اذا كان ما بين اسكنين متقاربين وقد كان في ذلك مقام كذا قاله الحافظ في وجهه ان مسادة العرب انما كانت تحب تولي الشعر والشرين به وكان الحلق فيهم قليلا وربما كانوا يرون من الشرة ومن زى الاعام فلذلك كرهوا الحلق واقتصر على التقصير الخ والوجه عند ما قاله ابن النحر ومن تابعه فان المتعيب وان كان المستحب في حقه التقصير فمن عارضه بهنا توقفهم في الاحلال من راجعوا في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا ينطلق الى منى وذكر احدنا ليقطع فكان الحلق في حقه ابن لاقتال كنعان في المديرية وما على الحافظ من الخطا في تبعه على ذلك الزدقاني وغيره يا بن منى كلام الحافظ في العام ١٣

عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يدخل مكة ليلا وهو معتوف يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويؤخر الحلاق حتى يصبح قال ولكنه لا يعود الى البيت فيطوف به حتى يحلق رأسه قال وبعاد دخل المسجد فاوتر فيه ولا يقرب البيت قال مالك التفت حلاق الشعر وليس الشيك وما يتبع ذلك وتسلل مالك عن رجل نسي الحلاق في الحج هل له رخصة في ان يحلق بمكة قال ذلك واسع والحلاق بمكة احب الى قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان احدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره حتى يفخره يان ان كان معه ولا يحل من شيء حرم عليه حتى يحل بمكة يوم النحر وذلك ان الله تعالى قال ولا تحلقوا رؤسكم حتى تبلغ الهدى **التقصير** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئا حتى يحج قال مالك وليس ذلك على الناس **مالك** عن

له قوله كان يدخل مكة ليلا وهو معتوف ولعله كان اتها ما فعله صلى الله عليه وسلم في عمرة البراءة قال النودي يستحب دخول مكة نهارا ليلا ومهرا والوجهين لا يصحنا ويراى قال ابن عمر وعطاء الخفي واسحق بن راهويه وابن المنذر والثاني ما سواه لا يفتي به احد من العلماء على الاخذ به هو قول القاسم الى الطيب والما وردى وابن الصباغ والخبيري من اصحابنا ويراى قال طائفة من الثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز يستحب دخول مكة ليلا وهو معتوف من النساء الخ وفي الباب لا بأس بدخول مكة ليلا ونهارا ولكن دخول مكة ليلا وهو المعتوف في وقت ادنى قاضيا ان يستحب ان يدخل مكة ليلا وهو معتوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة الطوق عليه الطواف فليحلب او باعثا الى مكة ويؤخر الحلاق بالكرسى حتى يلقى الرأس حتى يصيح فانه لا يتركه ولا يتركه عليه في تأخيرها اذا شغل عن ماله واغنى له بمكة الليل من يحلق قال ابو عمرو قال القاسم في شرح الباب يتحقق حلق المعتوف بالمكان عند ابي حنيفة ومحمد فلا قال لا يوسف وذكره وما الزمان في حق المعتوف بالمكان حتى لا يجمع الخ وقال ايضا ان كان الغارغ من السقي متمتعا لم يسق الهدى او مفردا بحرة فليحلب ان يحلق ويكمل الا ان لا يجزى عليه ان يخرج من احرار من له اختيار ان يشاء الخ **له** قوله قال عبد الرحمن بن القاسم لا يعود الى البيت بعد الفراغ من طواف العمرة فيطوف به مرة اخرى فليحلق رأسه قال الربيعي يريد ان كان لا يطوف بالبيت حتى يحلق من عمرته بالحلاق لان من سنة المعتوف بالبيت طواف بالبيت متفلا حتى يكمل عمرته ويحلق منها بالحلاق وقد قال مالك فحين طاف وسمى عمرته ليلا فخر الحلاق حتى يصيح لا يتفعل بطواف ولا يد على البيت ولا يقرب حتى يحلق وقال محمد بن موهبة بعد اثر الباب لا يجزى له ان يعود في الطواف حتى يحلق او يعصر في حلق القاسم الخ وفي التعليق المجدى لا يبرأ ولا يستحب من ذلك ان يسبق التوازي بين طواف العمرة والحلق من غير فعل بينهما وان كان ذلك ايضا جائزا الخ وذكر الشيخ في السوي بعد اثر الباب عليه اهل العلم ان السنة ذلك الخ وترجم الجهادي في معجمه باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج الى عرفته وادود فيه حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة فطاف وسعى ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفته قال الحافظ وهو ما ترجم له ويدا لا يدل على ان الحاج منع من الطواف قبل الوقوف فليحلب صلى الله عليه وسلم ترك الطواف تطوعا خشية ان يثقل امره واجب وكان يجب التحفيف على امره ويخو ذلك بزم العيصي والقسطاني قال عبد الرحمن بن ويراى على الوجه المسمى في آخر الليل فاوتر فيه اي صلى الوتر ولا يقرب البيت لئلا يرهق ان العمرة طوافين **له** قوله قال مالك التفت حلاق الشعر بكسر الهمزة معصروني بعض النسخ احلاق وليس الشيب بضم الهمزة معصروني وما يصح ذلك من قص الاظفار والاشمال بالقص والاشتمان ونحو ذلك وفي المثل اختلف اهل السنة في التفت لقليل هو الوسخ وقيل هو الزنخة وكلام الامام مالك لا يثبت في الثاني وقوله سابقا القادر التفت بضم من المعنى الاول **له** قوله قال يحيى بن سفيان بن عمار لم يمسح بالمالك من علم رجل نسي الحلاق بمكة في النسخ السنية بمكة مراد في الحج بل له رخصة في ان يحلق بمكة قال مالك ذلك واسع اي جائز والحلاق بمكة احب الى قال الربيعي موضع الحلاق في الحج من في العمرة مكة وانما يحلق بمكة من المؤمنين على

انه المشروع على الاستحباب وقد قال مالك في الذي يذكر الحلاق بمكة قبل الطواف لافاضته لا يطوف ولا يرجع الى من يخلق ثم يفيض قال فان لم يفعل وحلق بمكة اجزا عنه وقد روى ابن القاسم ثمين حلق في الحلق ايام من لا يذير عليه شيئا اذا حلق في ايام من لا يذير في شرح الباب يتحقق حلق الحاج بالزمان والمكان تبدأ ابي حنيفة ولا يتحقق بواحد منهما عند ابي يوسف من ما في السنية وشرح الحاج وغيرهما وذكرنا ان السروبي عن ابي يوسف ان الحلق يختص بالزمان دون المكان وعند محمد يتوقف بالمكان وعند زفر يمتنع بالزمان لا المكان فالزمان ايام النحر الثلاثة وليا لها والمكان الحرم والتقصير في التوقيت لثنتين بالدم لا بالتقليم فلو حلق او قصر في غيرهما توقفت بدمه الدم ولكن يحل به التحلل في اي مكان وزمان ان يبعد دخول وقته اي اودان تحمله الخ **له** قوله قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالهدية المنورة ان احدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره من الاطراف والشوارب والعانة وغيرها حتى يتحصر بدان كان معه وقد تقدم قريبا ان ذلك على السنية فان عكسه فلا شئ عليه في المشهور من ذهب مالك وهو كذلك عند ابي حنيفة في حق المفرد وما القادر والمتبع فالترتيب بين الذبح والحلق واجب عنده بمسبب الدم بتركه وانت غير بان قول مالك في الوطأ يؤيد الثاني ولذا مال ابن الماجشون الى وجوب الدم ولا يملك بفتح المشاة التخصيص وكسر الهمزة الملهة من شئ حرم عليه بالا حرام حتى يحل من احرار من يوم النحر ودليل ذلك ان الله تبارك وتعالى قال ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محمد والمراد بالهدى الغفر في مكة فقد قال عمر الصمري اجزاء الصمير به يا بايع الكعبة ومعناه مغورا بها فانه لومات بها الهدى قبل ان يذبح لما اجزا عن اجزاء الصمير **له** قوله التقصير قد عرفت في مسند الباب السابق ان الحلق والتقصير بيان في التحلل ولا فرق بينهما الا ان الحلق اخلل تقصير المصنف بهذه الترجمة بيان الشهور المتفرقة من قص الشارب والاطراف البنية وبيان الاحكام المتفرقة من باب الحلق كالنسيان وغيره وبعبارة بلفظ التقصير تنبيها على اختلاف الفرق من التزمين ولما ان اكثر الآثار الواردة في هذا الباب من لفظ التقصير **له** قوله كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج في هذه السنة لم يأخذ من رأسه ولا يحلق ولا يقصره ولا من لحيته من اطرافها شيئا من الشهور حتى ينج طلبها لتوفير ما يأخذ من ذلك في حجه عند الحلاق ولذا استحبوا المعتوف ان لا يحلق اذا كان بقرب الحج يوفّر شعره للحلاق في الحج وطلبوا المزيد للشعث المطلوب في الحج ففقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الحاج الشعث الشغل ولذا قال عمر بن ابي مالك ما شان الناس يا تون شعثا وانتم مدحون قال مالك وليس ذلك على الناس قال الربيعي يريد ان لا يجب على الناس التزام مثل هذا من وجوب الوجوب ويحتمل ان يريد ان ليس عليهم على وجوب الشدب والاستحباب لانهم لم يروا يوفيه عند مالك ولا فيه من طول الشعث وتقدم الانتفاع من الاخذ من الشعث قبل الاحرام بمدة طويلة الخ قلص والظاهر عند الاول فانه سبأ في آخر الباب تحت اثر سالم ما قد روى في المجموعة عن مالك من قوله ما شعر رأسه فاحب الى ان يغني ويوفر للشعث وكذا يأتي من القاض من الحنيفة ان المستحب ابقاء شعر الرأس

نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق في حجر ابي لهب اخذ من لحيته وشاربه **مسألة** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان رجلا اتى القسمين محمد فقال اني افضيت وافاضت معي اهل ثعلبة لثي الى شعب فذهبت لادون من اهل فقال اني لما قصرت شعري بعد فاخذت من شعري ما سكت ثم وقعت بها قال فضحك القسمين محمد فقال مرها فحلت اخذ من شعري ما بالجليلين **قال مالك** استحب في مثل هذا ان يهرق دما وذلك ان عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لقي رجلا من اهله يقال له المجذوب قد افاض ولم يحلق ولم يقصر جهل ذلك فامر عبد الله بن عمر ان يرجع فيحلق ويقصر ثم يرجع الى البيت فيفيض **مسألة** انه بلغه ان سالكين عبد الله كان اذا اراد ان يحرم دعيا بالجليلين فقص شاربه واخذ من لحيته قبل ان يركب وقبل ان يهمل محمدا التلبيد **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان الخطاب قال من ضفر فليحلق ولا تشبهوا بالتلبيد

له قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق رأسه في حج او عمره وتحلل من الاحرام اخذ من لحيته وشاربه اي قصر من اطرافها ايضا بطولها لشرك الاخذ منها من اول شوال كما تقدم لانه من تمام التحلل قال صاحب المحلى زاد الواد وكان يقبض بيده على لحيته وياخذ من طرفها مما يخرج من قبضته قال الربيع وكان مالك يقول ليس على احد الاخذ من لحيته وشاربه واما الشك في الرأس الا في الباب ويستحب بعد التحلل اخذ الشارب وقص الظفر وقال الزيلعي يستحب اذا حلق رأسه ان يقص ظفروا وشواربه ولا ياخذ من لحيته شيئا لانه مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء قال القادري وفيه انه ورد في السنة اصلاح الهيئة بما يزيل عن القبضة لئلا يكون اخذها مثله بل علقها مثله نعم الظاهر ان لا يجب شيء من ذلك سوى التحلل او التقصير في هذا المقام اقتضاه صلى الله عليه وسلم وان كان التحلل مستتبنا لاذن بقصه اذا التقصت بعد فراغ الاحرام ففي الابد ليس على الحاج اذا حلق ان ياخذ من لحيته شيء لان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بالنص ولان حلق الهيئة من باب الشك ولان ذلك كشبه بالشك في الخ فالتأخير من انكر ذلك من الهيئة انكره من باب التحلل او حلق الهيئة والا فاما كان من باب قضاء التقصير مندوب برأسه ولذا قال شيخنا انه يكره في السوي بدراثر الباب وعليه اهل العلم ان ذلك حسن وذكر شيخنا الكنتوني في مناسك يستحب بعد التحلل الاخذ من شواربه وتقليم اظفاره وفي الهيئة يستحب قص اظفاره وشاربه واستحاده بعد حلق رأسه في السوي الخ وقال محمد بن ابراهيم ليس هذا بواجب من شارب من شارب لم يفعل الخ وفي ما مضى اي ليس اخذ الهيئة والشارب واجبا بل سنون او مستحب او يقال ليس هذا من واجبات الحج ومناسك حلق الرأس وتقصيره واما قوله ابن عمر اذا حلق الخ **له** قوله فقال ان افضيت اي طفت طواف الافاضة وافاضت معي اهل كذا في جميع النسخ المندرية في المصنف وهو كما هو في طائف معي زد جتي طواف الافاضة وفي نسخة المصنف وافضيت معي باهلي وكذا في اكثر النسخ المصرية وهو ايضا كما به للمندرية بالباد وفي بعض النسخ المصرية افضيت معي اهل بدون الباء وهو لا يصح الاصل المعنى اللغوي من الافاضة بمعنى الاسالة ثم عدلت الى شعب بكسر الشين المعجمة المطروق في الجبل وسيل الماء في بطن ارض او ما الفرق بين الجبلين فذهب لادون من اهل اريهان اجمعا فقالت اني لم يقصر شعري بعد يعني الدال اي الى الان قال الباجي منعت الدلو مناد ومنه اجماع لما لم يكن قصرت بعد وهذا يقتضي ان من طاف للافاضة ولم يحلق فانه لا يجامع اهل لانه قد بقي عليه شيء من التحلل لان الحلق من التحلل في الحج الخ ولا يشك عليه ان التحلل الاضطر محصل عند المكية بموازي يوم النحر ولا يتوقف من الحلق كما تقدم في مثل الحرم لان الجماع يتوقف على التحلل ولا يكسر وهو لا يحل الا بعد تمام الشك وفي شرح الباب محم الحلق التحلل فيسبح به جميع ما حظر بالا حرام الاجماع ودواعيه فانه يتوقف حله على طواف الافاضة ان وجه الطواف بعد التحلل وان طاف قبل التحلل لم يكن النساء الخ فاخذت من شعري ما سكت في حج من وذا جاء زمن الغفيرة ايضا ان اقصر مقدار الحج الواجب قال القادري لو ازال الشعر بالنودة او التقصير بيده او سانه يعني في التقصير فليحلق جزءا الخ ثم وقعت بها اي تكسها فتمسك القاسم بن محمد نجما بما أجبره من نفسه من الحرس على الجماع والتبسيد لو اقامته القص باسائه لشي من شعرا مقام التقصير حرا على يورغ ما اراده كذا في المتن فقال مرها فلما اخذ من شعري ما بالجليلين يقطع الجهم واللام والهم بلفظ تنبيه الجمل بفتح السين المقترض يقال فيه الجمل والجليلان كما يقال المقترض والمقرضان والعلم والعلمان ويجوز ان يحل الجملان والعلمان اسما واداء على شلان كاسرطان ويجعل النون حرف اعراب ويجوز ان يعقبها على ما بها في اعراب النش فيقال شريت الجليلين قاله الصباغ وفي

الجميع الجمل الذي يجوز به الطواف والصوف والجليلان شفرتا الخ **له** قوله قال مالك السحب في مثل هذا ان يهرق دما قال الزرقاني قوله في مثل هذا اني في تقديم الافاضة على التحلل ان يهرق دما ولا يجب الإذ ذاك الى وجه استحباب المدي او ابيها ان عبد الله بن عباس قال كما رواه الامام مالك بنفسه كما سياتي فيما يتعلق من نسي من نسكه شيئا برؤية الربيع عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من نسي ان ترك من نسكه شيئا فليهرق دما ودوجه الاستدلال انما تركت الحلق في حلة قال الباجي واذا كان عليه ان يهرق دما في نسيانه مع هذا النسيان فبان ان يكون عليه في العمدة الخ **له** قوله ان ابن عمر لقي رجلا من اهل من اقاد به واهل الرجل من مجعه ويا اسم نسب اودين ادما يسمي مجراهما قاله الاغنياء وهو ابن اخيه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الاضفر بن عمر بن الخطاب وهو الذي يقال له المجذوب وموهدة الخيلة ففوتته لوزن فمه فذا فاض اي طاف طواف الافاضة ولم يحلق ولم يقصر جهل ان ذلك كان يذمه فامرهم عمر عبد الله بن عمر ان يرجع ظاهرا لهما في الساق ان امره بالرجوع الى من والالتحاق في امره ان يحلق فيفيض فيحلق او يقصر ثم يرجع الى البيت فيفيض ليا في الترتيب المطلوب بالكل والترتيب من الحلق والا فافاضه مندوب عند مالك كما مر في الورد وروى كذا عند الشافعي وادع صرح بالوقوف وكذا عندنا تخفيفه صرح به القادري في شرح الباب اذ قال ان الترتيب بين طواف الازافة وبين الرمي والحلق نسبه وليس بواجب حتى لو طاف قبل الرمي والحلق لاشي عليه الا ان خالف السنة الخ وقال محمد بن ابراهيم الباب وبهذا نأخذ في حاشية امره بالرجوع الى من والحلق او التقصير هناك ثم الطواف المرتب مراعاة للترتيب السنون والاشيوز الحلق والتقصر في غير من في الحرم مطلقا والطواف قبلها بعده ولا شيء عليه كنهه عمره الخ **له** قوله كان اذا اراد ان يحرم دعيا بالجليلين بفتحين فقص شاربه واخذ من اطراف لحيته ثم بالنتيجه محرما لشكها بطول ذلك بالا حرام قال الباجي وقد روي عن ابن عمر ان كان يوف شعرا رأسه وكذا اذا اراد الحج من اخر رمضان فيمكن ان يكون سالم بن عبد الله راي في ذلك خلاف ما يراه ويحتمل ان يكون سالم انا كان يفعل ذلك في العمرة وكان ابن عمر يفعل ذلك في الحج وحكمها منه بما يختلف قلت والظاهر ان لا اختلاف بينهما الا في الاخذ من الهيئة فقط ما شعر الرأس فليس في اثر سالم اخذه وليس فيما تقدم من اثر ابن عمر ترك الشارب وقد روي في المجموعه من مالك في الذي يريد ان يحرم لا بأس ان يقص شاربه ويعلم اظفاره ويتودع عند ما يريد ان يحرم واما شعر رأسه فاقب الدان ينيخ ويوفر للشع ١٢... **له** قوله ان عمر بن الخطاب قال وقد اغرجه البخاري في باب التلبيد من كتاب الباس برواية الى اليان من شعب عن الزهري عن سالم عن ابيير قال سمعت عمر يقول من ضفر بفتح البجمة والقار مخففة ومشقلا كذا في النسخ اي جعل رأسه ضفرا لكل صغيرة عليه قال العيني بالعداء المحبة والقار المخففة والتشبيه نسي الشعر عندا ومنه الصغيرة الخ وفي الجمع شعر الشعر اذ قال بعضهم في بعض لفظا نسخ المصرية من شعر رأسه وليس في المندرية لفظا لاسه فليحلق ولا يشبوا قال الخ فلهذا في ابن بطال انه ينيخ اوله والاصل لا تشبوا فنيقت احدي التان قال ويجوز ضم اوله وكسر الموحدة والاول الخ وعلى الاول اقصر العيني وقال ابن عبد البر روي عنهم انه قد فتحها وهو الصحيح اي لا تشبوا او معنى انضم لا تشبوا علينا فتفعلوا لا تشبهوا التلبيد الذي سته فاعلم الحلق الخ بالتلبيد والبخاري في حديثه وكان ابن عمر يقول لقد ريت رسول الله صلى الله عليه وسلم ملبدا واخلف المستقون لشرح الاماديث في مراد عمره مني ناقص بعضهم بعضا في المتن فاحتمل ان نور كلامه بتما مر فقال الزرقاني (من ضفر فليحلق) وجه باق ان قصر بجزءه وعليه المسلك الاول لا تشبوا (الضفر) بالتلبيد لانه اشبه منه بجزءه التقصير عند عمر بن ليد دون من ضفر الخ وقال الخ فلهذا ما قول عمر بن محمد بن بطال من ان المراد من اراد الاحرام فغفر شعره لم ينع

مات عن يحيى عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قال من عقص رأسه او صفرا ولتد فقد وجب عليه الحلاق الصلوة في البيت وتقصير الصلوة وتجيل الخطبة بعرفة **مات** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو واسامة بن زيد وبلال بن رباح وعثمان بن طلحة الجعفي فاغلقها عليهم ومكث فيها قال عبد الله فسألت بلالين خرج ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل عمودا عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى **مات** عن

عن الشعث لم يزل ان يقصر لانه فعل ما يشهد التلبية الذي اوجب الشاهد فيه الحلق وكان عمر بن الخطاب من بعد رأسه في الاحرام تعين عليه الحلق والشك ولا يجزئ فيه التقصير خشية من صفرا رأسه من بعده فلذلك امر من صفرا ان يحلق ويحلق ان يكون عمودا او امر بالحلق عند الاحرام حتى لا يحتاج الى التلبية ولا الى التقصير من اراد ان يصفرا وليحلق فلو ادلى من ان يصفرا وليد ثم اذا اراد بعد ذلك التقصير لم يصل الى الاخذ من سائر النواحي كما هي السنة ولما فهم ابن عمر من امير ان كان يرى ان ترك التلبية اول ما يخرج به من راي النبي صلى الله عليه وسلم بفعله في وقال النبي ان كان ذهب عمران من بعد رأسه تعين عليه الحلق في الشك ولا يجزئ فيه التقصير خشية من صفرا رأسه من بعده فلذلك امر من صفرا ان يحلق وقوله لا يشبهوا اصلا لا تشبهوا الى لا تشبهوا ولا كالمهية من فانه مكرهه في غير الاحرام مندوب فيه **له** قوله ان عمر بن الخطاب قال من عقص رأسه او لوى شعره او لعل افراسه في اصول قال الحاجب العقص ان يعقص شعره في فخاه اذا كان ذا جمة نظارة شعث او صفرا ضبط ما حب المحل تشبهه الفاء وقد تقدم الوجوه ان اوله يشبه يد الوحدة فقد وجب عليه الحلق ولا يجزئ فيه التقصير والى هذا ذهب الجمهور منهم مالك والثوري واهل الشام في القدر وقال في الهدي كالتفصيل لا يتعين الا ان نذر او كان شعره خفيفا لا يمكن تقصيره قاله الزرقاني وتبعه صاحب التعليق المسمى واما عند التقصير فقال محمد بن ابراهيم والباب وينبذ تأخذ من صفرا فليحلق وذكر الشيخ في السوي على ابراهيم عليه ابو حنيفة في العاكبية لو نذر الحلق لعرض تعين التقصير او التقصير لعرض تعين الحلق كان بعده بعض فلا يعمل فيه المقرض وصلى لقصن من فربعين شعره وذلك لا يجوز للمحرم قبل الحلق الا في الدخلة ومن تعذر ادمها لعرض تعين الاخر فلو لم يصفح بحيث تقدر التقصير تعين الحلق قال ابن مابر بن وكذا لو كان مقصوما او مضغوا ركا عزي الى المبسوط ووجه ان اذا اقتضت نثار بعض الشعر فيكون جناية على احرامه من قد يقال ان هذا التناثر غير جناية لانه في وقت جواز الازالة الشعر يحل في غيره ولو نثرت ادم من غيره فيش ما في المبسوط مشكلا تامل **له** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة عام فتح مكة كما وقع معنا عند البخاري في كتاب الجهاد واسامة بن زيد من حديثه جسد ابن جهمي الشد عليه وسلم وطال بن زباج يطلع الراد المملة وخفة الوحدة المؤذن احد السابطين الاولين وثمان ابن طلحة بن الى طلحة بن عبد الوهي بن عبد المار بن قسي بن كلاب القرظي الجعفي يفتح الحاء المملة والجم شبه الى حجاب الكعبة وهي خدمتها والقيام بامرها فالتحقا بمصيفه الافراد في جميع النسخ وهكذا لفظ عمر بن الخطاب في حديثه صلى الله عليه وسلم زاد في رواية حسان بن عطية عن نافع عن ابن عمر عن من دخل وسلم والنساء في طريق ابن عمر عن نافع قال مات مسلمة بن عثان الباب وهي الحافظة عن الوطى بلفظ فاعلقا حامله قال والمصبر لعثمان وبلال ولفظ البخاري برواية سالم عن امية فاعلقوا عليهم قال الحافظ المجمع بينهما ان عثمان هو المصبر لذلك لانه ولفظ لعل بالاسامه في ذلك ورواية المجمع يدل على انها امر بذلك والرائي به الحافظ مكي الكافي ومنها في الكعبة زاد في نواحيها وفي رواية فليح ذان ابل نارا وسلم بن روايه ابن جهم عن نافع قلت فيها **له** قوله قال عبد الله بن البخاري برواية سالم فليحوا كانت اول من دخل فليقتل بالاساءة قال الحافظ وفي رواية فليح ثم خرج فابعد الناس الدخول فليقتلهم وفي رواية ايوب كنت وملا شيا باقيا فنادت ان اس فبدهم وفي رواية جويرية كنت اول الناس في ذلك من اتره فسألت بلال والوليد بن جهم عن نافع فليحوا كانت اول من دخل فليقتل بالاساءة من خرج ولفظ النبي في رواية جهم بن ابن عمر فليقتل النبي صلى الله عليه وسلم فخرج واجد بلال قائما بين يديه قال الحافظ اي المصبرين وحملوا كرا في تجريد على حقيقة التقصير وقال اذا بالباب ان في الذي لم تقصير كرش من بيت الكعبة باعتبار ما كان او كان اجداد الراوي بذلك يحملون فتميز ابن الزبير وبلال من ان يكون ابن عمر وجه بلال في وسط الكعبة وفيه بعد ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اخرج البخاري برواية عبد الله بن يوسف من مالك في الصلوة بين السوراي قال الحافظ وفي رواية جويرية وپوش وجمهور اصحاب نافع فسألت بلال عن صلى الله عليه وسلم اول سوال وحدث في رواية سالم عن البخاري في الحج بل صلى فيه قال نعم وكذا في رواية جهم وابن ابي عكرمة عن ابن عمر فقلت اصلي النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم فظنرنا انتم استبثت اول اهل صلى اول اثم سأل

عن موضع صلوة في البيت الحرام جعل عمودا بالافراد من يساره وعمودين بالثنية من يمينه كذا في جميع النسخ السنية وسنة الحاجب والتقصي والمعن بالافراد الى اليسار والثنية الى اليمين وكذا في رواية محمد بن نافع في اكثر النسخ المصرية وسنة التقصير والرفق في عكسه يعني بالافراد الى اليمين والثنية الى اليسار وقال الزرقاني كذا رواه يحيى اللبدي ويحيى النيسابوري والشافعي وابن مدي في احدى الروايتين منها وپوش بن عمر وقال ابن القاسم والقنبي والرمصعب ومحمد بن الحسن والشافعي وابن مدي في احدى الروايتين عنها عكس الاول في المنقصر او الظاهر منه ان الصواب في رواية يحيى بن ابي نافع في السنة بالاتفاق عليه وموافقة الحاجب والتقصي وغيرهما من النسخ المصرية وهكذا حكى الالهي في الاكام من الوطى وما ذكر الزرقاني من اختلاف النسخ لعله اخذه من كلام الحافظ لكن الحافظ لم يذكر رواية يحيى النيسابوري ويحيى اللبدي ان يكون يحيى اللبدي ايضا وروايتان كما للشافعي وغيره وثلاثة اعمدة ورائه واقفقت النسخ كلها من ذلك والمديف اخرج البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ عمودا من يساره وعمودا من يمينه وثلاثة اعمدة ورائه وكان البيت يومئذ على ستة اعمدة ثم قال البخاري وقال السليلي حديثي مالك وقال مودين من يمينه **له** قوله وكان البيت يومئذ على ستة اعمدة قال القاري بخلاف اليوم فانه جند على ثلثة اعمدة الحمد هو كذلك الى زماننا هذا على ثلثة اعمدة وتقدم في كلام الحافظ ان في قوله يومئذ اشياء بان تغير من يمينه الاول الحمد اخرج البخاري في الحج برواية سالم عن امية يلفظ بين العمودين اليامين قال الحافظ ووقع في رواية فليح في الفخاري بين ذينك العمودين المقدمين وكان البيت على ستة اعمدة سطر من بين العمودين من اسفل المقدم وجعل الباب خلف ظهره وكل هذا اجدد عما كان عليه البيت قبل ان يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير فاما الان فقد بين موسى بن عبيدة في روايته عن نافع اخرج البخاري في باب الصلوة في الكعبة فقال ان بينه وبين الجدار الذي استندت قريبا من ثلثة اذرع وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع فيها اخرج الجواد من طريق عبد الرحمن بن مدي والداد قسطن في الخزائب من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما منه ولفظ وصلى وبينه وبين القبلة ثلثة اذرع وكذا اخرجها ابو عوانة من طريق هشام ابن سعد عن نافع وبها في الجرم بثلثة اذرع لكن رواه الشافعي من طريق ابن القاسم من مالك بلفظ نحو من ثلثة اذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عبيدة وفي كتاب مكة لادري والفاكي من وجه اخر ان موطي سأل ابن عمر بن مدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين الجدار ذراعين او ثلثة فعلى هذا فيجزي لمن اراد الاتباع في ذلك ان يجعل بينه وبين الجدار ثلثة اذرع فانه تقع قدامه في مكان قدمه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلثة اذرع سواء وقع ركبته او يده ووجهه ان كان اقل من ثلثة الخ ثم صلى قال ابن عبد البر كذا رواه جماعة من رواة الوطى وذا ابن القاسم في روايته وجعل بينه وبين الجدار نحو ثلثة اذرع ولان مدي وابن وهب وابن عبيدة ثلثة اذرع لم يتقوا ولا في ولم يذكر في الحديث مقدار ما صلى وقد اخرج البخاري في باب قوله تعالى وانتم ذوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم برواية جهم بن ابن عمر بلفظ سألت بلال اهل النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين بين السابطين الذين على يساره اذا دخلت ثم خرج فصل في وجه الكعبة ركعتين قال الحافظ قل نعم ركعتين اي على ركعتين وقد استشكل الاسامي وغيره بهذا مع ان المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عن ابن قال نيت ان اسأله صلى الله عليه وسلم ان اخبره بالكيفية وهي تعيين الوقت في الكعبة ولم يخبره بالكيفية وليس جهم يسأله والجواب من ذلك ان يقال يمثل ان ابن عمر عمنه في قوله في هذه الرواية ركعتين على التقدير المتحقق له وذلك ان بلال اثبت له ان صلى ولم يشك ان النبي صلى الله عليه وسلم تنقل في النار باقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقومها لما عرف بالاسماء من عاده فعلى هذا فقولهم ركعتين من كلام ابن عمر لاس كلام بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا ويشك في الحديث ما اخرج مسلم والشافعي وغيرهما برواية ابن عباس عن اسامة وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فسبح في نواحيها ولم يصل الحديث وكذا اخرج احمد في مسنده وقد اخرج ايضا بطريق برواية الي جهم عن اسامة ورواية الي الشفاء عن ابن عمر

ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال قال كتب عبد الملك بن مروان الى الحجاج بن يوسف ان لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من امر الحج قال فلما كان يومعرفة جاء عبد الله بن عمر حين زالت الشمس وانامعه فصاح به عند سرادقه اين هذا فخرج عليه الحجاج وعليه طهفة معصفرة فقال مالك يا ابا عبد الرحمن فقال الرواح ان كنت تريد السنة فقال اهذه الساعة فقال نعم قال فانظري حتى افيض على ماء ثم اخرجي فويل عبد الله حتى خرج الحجاج فصا ويغي ويبين

عن اسامة انه صلى الله عليه وسلم صلى فيها فتعدت الروايات عنه في كل المعنى وقال الزبيري حديث ابن عمر عن اسامة في الثبات الصلوة بها سنة صحيح واخرجه ابن جهمان في صحيحه وترجم البخاري في صحيحه باب من كبر في نواحي الكعبة قال الحافظ اورد فيه حديث ابن جاس انه صلى الله عليه وسلم كبر في البيت ولم يصل وصححه المصنف واخرج برع كونه يزي تقدم حديث بلال في اثبات الصلوة فيه ولا معارضة في ذلك باعتبار الترجمة لان ابن عباس اثبت الثبوت ولم يتعرف بلال بلال بالاثبات الصلوة ونفاها ابن جاس فاحتج المصنف بزيادة ابن جاس وقد تقدم اثبات بلال على نفي غيره لاهم من اياهما ابن جاس لم يكن معه صلى الله عليه وسلم يومئذ وانما اسنده نفيه تارة لاسامة وتارة لاجله الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهما في رواية شاذة وقد روى احمد بن حنبل عن ابن عباس عن الفضل نفي الصلوة فيها فيمكن ان يكون كلفاه عن اسامة فانه كان معه كما تقدم في اول الحديث وقد تقدم قريبها ان ابن عباس روى عن اسامة نفي الصلوة فيها عند مسلم ووقع اثبات صلوة فيها عن اسامة من رواية ابن عمر عن اسامة عنده وغيره فتأمل معنا الرواية في ذلك من فترج رواية بلال من جهة انه مضى وغيره فاناف ومن جهة انه لم يختلف عليه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النودى وغيره بجميع بين اثبات بلال ونفي اسامة باهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فزاد اسامة النبي صلى الله عليه وسلم برعوا فاشتغل اسامة بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم فراه بلال فقرأه ولم يره اسامة بعده واشتغله ولان باطلاق الباب يكون الظاهر مع احتمال ان يجبه بعض الامة فنفاه علما بطله وقال المحب الطبري يمكن ان يكون اسامة غاب عنه بعد دخوله حجة فلم يشهد صلوة قال القرطبي يمكن حمل الاثبات على التطوع والنفي على الفرض وبهذه طريقة المشهور من ذهب مالك وثالثا ما قال المحب شاذخ البخاري يمكن ان يكون دخول البيت وقبح رعين صلى في احدىهما ولم يصل في الاخرى وقال ابن جهمان الاشبه عندي في الجمع ان يجعل النجران في وقتين فيقال ما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويجعل نفي ابن جاس في حجة لان ابن عباس نفاها واسنده الى اسامة وابن عمر اثباتا واسنده اثباتا الى بلال واسامة ايضا فاذا حمل الخبر على ما وصفناه بطل التامض وبذا جمع حسن كنه تعقبه النودى باننا خلاف في انه صلى الله عليه وسلم دخل يوم الفتح لاني في حجة الوداع قال لعيسى روى الدارقطني من حديث ابن عباس قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت فعلى بين الساريتين ركعتين ثم دخل مرة اخرى فقام يدعونه ثم خرج ولم يصل الخ فلهذا الوجه اولى في الجمع ان يحمل حديث بلال على خروجه الفتح وحديث اسامة على حجة الوداع وفي المرأة قال الازهر في شئني دخوله مرات مرة يصلي فيه لوجها مرة يصل ركعتين ومرة قد حولا اختلاف الروايات في ذلك وحملها المحققون على دخوله مرات الخ ١٣

الح قوله ان لا تخالف بهذا الحديث بن عمر في شئ من امر الحج في احواله وللعقبي كتب اليه ان يأتم به في الحج وكان ذلك حين ارسله الى قتال بين الازهر وجعل واليا على مكة وامير على الحج كما في البخاري عن عثيل من ابن شهاب خبرني سالم ان الحجاج عام نزل ما بين الزبير سأل ابن عمر كيف يصنع قال الباسي قول هذا الملك للحجاج لا تخالف ابن عمر في امر الحج اقرار به عنه وعلمه وان القدوة في زمانه الذي يجب ان يقتدى به اهل وقته الخ قال سالم فلما كان يوم عرفة قال صاحب المصلى وكان ابن الزبير لم يكن للحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف بعرفة قبل الطواف للعبادة اى الحجاج وليس في الشئ الذي فيه غير المفعول بهذا الحديث بن عمر

سارعة الى الخبز وموعنة لمعين زالت الشمس والشمس والشمس من زالت الشمس فهو
السنة في ذلك اليوم وانما معناه مع ابن عمر بالجملة عايشة وبكثرة اخرجه البخاري
برواية عبد الله بن يوسف عن مالك ١٢ **قوله** فصاح به اى ناداه
عنه سرادق قال العيص السراوق بضم السين قال الكرماني وتبعه غيره انه هو الخيمة
وليس كذلك وانما السراوق هو الذي محيط بالخيمة وله باب يدخل منه الى الخيمة
ولا يدخل بها غالباً الا للسلاطين واللوك الكبار وبالعقاريسية يسمى سرايرده والذين
هذه اى الحاج بيان للصباح قال صاحب المحلى وفيه تحقير لفتح عيسى على
ابن عمر الحاج وعليه ملخفة بكسر الميم وسكون اللام ملاعة يتحف بها وقال المافظ
اى انما كبير معصوفة اى معبوضة بالعصفر قال السخاوي فيه حجة لمن اجاز العصف
للمرم وتلقبه ابن النيرة في الحاشية بان الحاج لم يكن يتقى المنكر الاكظم من سفك
الدماء وغيره حتى يتقى المعصفر وانما لم يفته ابن عمر عليه بانه لا يمنع فيه النسي وحله
بان الناس لا يقترون بالحاج وما نظره في المافظ بان الاحتجاج انما يوجبهم
الانكاد ابن عمر فليس بوجه لما تقدم في كلام ابن المنير ولا يجرم به المافظ بنفسه في
السكرت على تأخير الاحتجاج بانه انما طاع لذلك فزار من الفتنة فقال الحاج
مالك انى اجابك في هذه الساعة يا ابا عبد الرحمن كنيته ابن عمر فقال ابن عمر
الرواح بالنصب اى عمل ادمع او عمل الاغراء ان كنت تريد السنة قال ابن عبد البر هذا
وفي رواية ابن وهب ان كنت تريد ان تصيب السنة قال ابن عبد البر هذا
الحديث يدخل عنه في السنن المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا خلقت لم تحفظ الى ما فيها سنة العربين قال المافظ وبهي مسئلة
خلاف عند اهل الحديث والاصل وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر وهو طريقة
ابن خناري وسلم ويقول قول سالم لا بين شباب اذا قال له انخل ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال دى يتبعون في ذلك السنة الز فقال الحاج انه
الساعة بمرة الاستغنام اى بل تريد وقت الساعة ولذا لبوب البخاري
على حديث الباب باب التجهيز بالروح يوم عرفته فقال ابن عمر لم فقد ورد
ايضا من حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح
صبغت يوم عرفته حتى اتى عرفته فنزل بفرقة حتى اذا كان عند صلاة الظهر
صلى الله عليه وسلم سمعوا نوح بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح
فوقف اخرجه احمد والبيهقي وقاهاه انه توجه من منى حين صلى الصبح من في
حديث جابر الطويل عند مسلم ان توجه صلى الله عليه وسلم منا كان بعد طلوع
الشمس كذا في المتن ١٣ **قوله** قال فانظري بفتح المزة وكسر القاء
السجدة اى المبنى وفي بعض روايات البخاري كما مضى المافظ وغيره باللفظ
وصل وضم القاء اى انتظري حتى افيض على تشبه يار الشكم مادى انفس ولفظ
البخاري حتى افيض على رأسى ما قال البخاري حتى انفس لان افاضه المسمى الى الاس
الما يكون قابلا في النفس واصل حتى ان انفس وقال ابن التين صواب انفس لانه جواب
الامر ثم خرج بالنصب ملحق على افيض فنزل عبد الله بن عمر مكره قال الحسين
وهذا يدل على انه كان ما كذا حتى خرج الحاج من مفلس قال ابن بطال في هذا الحديث
النفس للوقوف بعرفة تقول الحاج لعبد الله انظري فانتظره وابل العلم يستبونه
قال المافظ ويحك ان يكون ابن عمر انما انتظره لحمله على ان اغتسل من منى ووردت
روى مالك في الموطأ عن نافع ابن عمر ان فاختل لوقوفه عليه عرفته قلت قد
تقدم اخراين عرفني الغسل لا لابل ولتقدم هناك ان الجسد استحبوا هذا الغسل فساد
يقول اى بين سالم وبين ابى عبد الله بن عمر القاء برانهم كانوا على رواحهم
فقلت لى الحاج ١٣

ابي فقلت له ان كنت تريد ان تصيب الستة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الصلاة فجعل ينظر الى عبد الله بن عمر كما يصنع ذلك منه فلما رأى ذلك عبد الله بن عمر قال صدق الصلاة يعني يوم التروية والجمعة يعني وعرفة مثلك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يعني ثم يقرأ في الظهر يوم عرفة فانه يخطف الناس يوم عرفة قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الامام لا يجهر بالقراءة في الظهر يوم عرفة فانه يخطف الناس يوم عرفة

الح قوله ان كنت تريد ان تصيب الستة اي ابتداء رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم اي في يوم عرفة فاقصر الخطبة يوم من العزرة مع ضم الصاد وقصها مع كسر الصاد كذا ضبط الزدقاني وبالأول فقط منبطع ما عثره شرح البخاري وبوب عليه البخاري باب قصر الخطبة بعرفة قال الحافظ في المصنف قصر الخطبة بعرفة اتيناها للفظ الحديث وقد اخرج مسلم الامر باقتصار الخطبة في اثنائه حديث لماراخره في الجمعة قلت ولفظه كما في جمع الخوازميرية مسلم وابن داود وعن عماد رفته ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته منتهى من فقهه فاقصر الخطبة واطيلوا الصلاة وفيه ايضا من جابر بن سمرة كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبته قصدا يقرأ بآيات من القرآن يذكر ان من وفي رواية كان صلى الله عليه وسلم لا يطيل الموعظة يوم الجمعة اما هو كذا في سيرات قال الحافظ ويصح الزدقاني قال ابن السكيت اطلق اصحابنا العراقيون ان الامام لا يخطف يوم عرفة وقال المديوني والمخاريبه يخطف وهو قول الجمهور وعمل قول العراقيين من معنى ان ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة فخطبة الجمعة وكأنهم اغدوه من قول مالك كل صلاة يخطف لها يجهر فيها بالقراءة فقليل رفته يخطف فيها ولا يجهر بها بالقراءة فقال انما تلك لتعليم الجاهل وعجل الصلاة ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف من مالك بن النوفل قال ابن عبد البر كذا رواه القعني واشيب وهو ينفى غلط لان اكثر الرواة عن مالك قالوا وعجل الصلاة قال ودرواء القعني لما دعيه لان تعجيل الوقت يستلزم تعجيل الصلاة فجعل اي الجاهل كما في المصرية ينظر الى عبد الله بن عمر كما يصنع ذلك اي الذي قال سالم بن الجراح من اي من عمر فلما رأى ذلك اي نظر الجراح وفي بعض النسخ المصرية فلما سمع ذلك اي كلامي عبد الله فاعل رأى و فم من اي عرانة يعني المصديق والتثبت قال صدق سالم في ان السنة قصر الخطبة وتعجيل الصلاة **هـ** قوله لا يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء يوم التروية ثامن ذي الحجة والصبح من الغد تاسع ذي الحجة يعني اتيناها بعجله صلى الله عليه وسلم كما رواه ابو ذر وغيره فقد روى احمد عن ابن عمر ان كان يجب اذا استلح ان يصلي الظهر ثامن يوم التروية وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يعني وفي حديث جابر الطويل عند مسلم فلما كان يوم التروية توجوا الى منى وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والبخاري الحديث وروى ابو داود والترمذي واحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يوم التروية والعصر يوم عرفة يعني ولا أحد من حديثه صلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني نفس صلوات وغير ذلك من الروايات في الباب **و** قوله ثم ينفذ الجمعة اي كان ابن عمر يذهب وقصص الغد اذا طلعت الشمس من منى الى عرفة قال البخاري وهو السنة وقد روى ابن المواز من مالك بن عبد الله الامام قال اذا طلعت الشمس الى عرفة الا من كان ضعيفا او هادئا عليه فلا بأس ان يحدو قبل طلوع الشمس وذلك كالأقضية ليعمل النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن جبير ومن غدا من منى الى عرفة قبل طلوع الشمس فلا يجاوز من منى حتى تطلع الشمس الا على غير معنى ذلك ان ما قبل بلن محرم مكة منى فلا يكون غدا الى عرفة الا بخروج من منى الى بلن مسرع بعد طلوع الشمس الا وقال محمد بعد اثر الباب بهذا السنة فان جعل او تأخر فلا بأس ان شاء الله تعالى وهو قول ابي حنيفة الذي استلحق المجهود قد اجمع الامة على استحباب هذا ولو رويته ومنهم من قال ان السنة مؤكدة قلت وبهذا في فروع الامة الادوية ففي الغنى الشئ ان يرفع الى الوقت من منى اذا طلعت الشمس يوم عرفة وفي مسالك النورى فاذا طلعت الشمس يوم عرفة على غير وجه معروف هناك ساروا

من منى الى عرفة وقال الدرود بن سهره منا لعرفة بعد الطلوع للشمس وقال البخاري فاذا أصبح من منى الى عرفة لوقتها التثارة وهو بيان الاسفار وفي فتاوى قاضي خان بخمس فكانه قاسم على فهرز ولفظه الاكثر على الاول فهو افضل ثم يكمل بنزله الى ان تطلع الشمس وتشرق من منى فاذا طلعت توجه الى عرفة الى مكة وفي حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح في مبيدة يوم عرفة من منى الى عرفة الحديث اخرج احمد والبيهقي في الاصل قالوا فانه ان توجه من منى حين صلى الصبح يكن في حديث جابر الطويل عند مسلم ان توجه صلى الله عليه وسلم من منى الى عرفة بعد طلوع الشمس **ز** قوله والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالهدية المنورة ان الامام لا يجهر بالقراءة كذا في جميع النسخ المصرية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية بالقرآن في الظهر يوم عرفة لان الظاهر سرية وهي لمرور لا تقرأ في ذلك ومعنى ذلك ما تقدم في الباب السابق تحت قول سالم فاقصر الخطبة من قول مالك كل صلاة يخطف لها يجهر فيها بالقراءة فقليل رفته يخطف فيها ولا يجهر بها بالقراءة فقال انما تلك لتعليم الجاهل وعجل الصلاة ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف من مالك بن النوفل قال ابن عبد البر كذا رواه القعني واشيب وهو ينفى غلط لان اكثر الرواة عن مالك قالوا وعجل الصلاة قال ودرواء القعني لما دعيه لان تعجيل الوقت يستلزم تعجيل الصلاة فجعل اي الجاهل كما في المصرية ينظر الى عبد الله بن عمر كما يصنع ذلك اي الذي قال سالم بن الجراح من اي من عمر فلما رأى ذلك اي نظر الجراح وفي بعض النسخ المصرية فلما سمع ذلك اي كلامي عبد الله فاعل رأى و فم من اي عرانة يعني المصديق والتثبت قال صدق سالم في ان السنة قصر الخطبة وتعجيل الصلاة **هـ** قوله لا يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء يوم التروية ثامن ذي الحجة والصبح من الغد تاسع ذي الحجة يعني اتيناها بعجله صلى الله عليه وسلم كما رواه ابو ذر وغيره فقد روى احمد عن ابن عمر ان كان يجب اذا استلح ان يصلي الظهر ثامن يوم التروية وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يعني وفي حديث جابر الطويل عند مسلم فلما كان يوم التروية توجوا الى منى وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والبخاري الحديث وروى ابو داود والترمذي واحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يوم التروية والعصر يوم عرفة يعني ولا أحد من حديثه صلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني نفس صلوات وغير ذلك من الروايات في الباب **و** قوله ثم ينفذ الجمعة اي كان ابن عمر يذهب وقصص الغد اذا طلعت الشمس من منى الى عرفة قال البخاري وهو السنة وقد روى ابن المواز من مالك بن عبد الله الامام قال اذا طلعت الشمس الى عرفة الا من كان ضعيفا او هادئا عليه فلا بأس ان يحدو قبل طلوع الشمس وذلك كالأقضية ليعمل النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن جبير ومن غدا من منى الى عرفة قبل طلوع الشمس فلا يجاوز من منى حتى تطلع الشمس الا على غير معنى ذلك ان ما قبل بلن محرم مكة منى فلا يكون غدا الى عرفة الا بخروج من منى الى بلن مسرع بعد طلوع الشمس الا وقال محمد بعد اثر الباب بهذا السنة فان جعل او تأخر فلا بأس ان شاء الله تعالى وهو قول ابي حنيفة الذي استلحق المجهود قد اجمع الامة على استحباب هذا ولو رويته ومنهم من قال ان السنة مؤكدة قلت وبهذا في فروع الامة الادوية ففي الغنى الشئ ان يرفع الى الوقت من منى اذا طلعت الشمس يوم عرفة وفي مسالك النورى فاذا طلعت الشمس يوم عرفة على غير وجه معروف هناك ساروا

ومتى قال مالك من قدم مكة لهدل ذي الحجة فاهل بالحج فانه يتم الصلوة حتى يخرج من مكة الى معى ويقصر وذلك انه قد اجمع على مقام اكثر من اربع ليال تكبير ايام التشريق **مالك** عن يحيى بن سعيد انه بلغه عن عمرو بن الخطاب خرج الغد من يوم النحر حين ارتفع النهار شيئا فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج الثانية من يومه ذلك حين ارتفع النهار فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج حين زاعت الشمس فكلب فكلب الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير ويبلغ البيت فيعرف الناس ان عمر قد خرج يرمى **قال** مالك الامر عند ثمان التكبير في ايام التشريق **قوله** الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير **قال** والتكبير في ايام التشريق على الرجال النساء من كان في جماعة او وحده بمعنى او لا فاق كلها واجب وانما يقيم الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمعنى لانهم اذا رجعوا وانقضى الاصل انتموا بهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فاما من لم يكن حاجا فانه لا ياتهم بهم الا في تكبير ايام التشريق **قال** مالك الايام

معليان جماعة او من بعده ذلك من من بني ادبا لثاني كذا لا تحميم في ذلك لابل من واجب خبر ليهته او هو قوله التكبير وهو من ان تكبير التشريق واجب عند مالك واول الزدقاني بالندوب التاكروا ما يات الناس غير الحاج الى يقتنون في ذلك الى في التكبير ما ماله الحاج وبالناس الجماعات... الذين يقيمون جنتهم بمن يزدليل مسا اختاره الامام مالك ومن واقعه ان تكبير التشريق من ظهر النحر الى صبح ايام التشريق وانقص الاحرام اي صادوا محلين انتموا بهم اي اختاروا بالتحليل بمن انتم صادوا سواء لا فرق اذ ذاك بين الفريقين وهو المراد بقوله حتى يكونوا مثلهم في الحل فينبغي ان يكون تكبير المحلطين مختصا على زمان قيام الناس بمن فاما من لم يكن حاجا من اهل الاثافي كلام فانه لا ياتهم بهم اي لا يقتدى بالجماعة وبالمقيمين معنى الذي تكبير ايام التشريق لاني فيه من الاقوال والافعال والنظر في هذا الغرض منه اشارة الى ما هو المختار عند الامام مالك ان التكبير يختص بالمرح ١٢ **قوله** قال مالك الايام المعدودات والادوة في قوله عز اسمه فاذا ذكرها في ايام معدودات فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه الاية في البقرة المراد منها ايام التشريق قال الرازي في التفسير الجليل ان الله عز اسمه وتعالى في ذكرها من ايام الايام المعدودات كما بهنا وقال في سورة الحج في تكبيره وما نفع لهم ويذكروا اسم الله في ايام معدودات فتدبر الشاخي ان المعلومات هي العشرة الاولى من ذي الحجة اخرها يوم النحر والمعدودات ثلثة ايام بعد يوم النحر وهي ايام التشريق وتخرج من ذلك بان الايام لفظ جمع فيكون اقلها ثلثة ثم قال بعده فمن تعجل في يومين واجعت الامر على ان هذا الحكم انما ثبت في ايام من قبل ان الايام المعدودات هي ايام التشريق وفي تفسير البهائيين قوله ايام معلومات اي عشرة ذي الحجة او يوم عرفة او يوم النحر الى اخره ايام التشريق اقول قال صاحب الجمل قوله الى اخره ايام التشريق راجع لقولين قبله واختلف في الايام المعلومات فالذي عليه اكثر المفسرين وهو اختيار الشاخي والى عفيفه انها عشرة ذي الحجة اذ قال صاحب التازان ايام معدودات بمعنى ايام التشريق وهما ايام من دوى الهجر سميت معدودات لقلستن وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر اولها اليوم الحادي عشر من ذي الحجة وهو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجماعة وقناة وهو ذهب الشاخي الى ان المعلومات في العالم الايام المعدودات هي ايام التشريق وهي ايام من دوى الهجر وهذا قول اكثر اهل العلم ودوى من ابن عباس المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ايام التشريق ومن من هذه المعلومات يوم النحر وثلثة ايام بعده وقال عطاء من ابن عباس المعلومات يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق وقال محمد بن كعب هما شئ واحد وهي ايام التشريق الخ قال الجني اختلف السلف في الايام المعلومات والمعدودات فالمعلومات العشر والمعدودات ايام التشريق وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر عند ابن عفيفه رواه عنه ابن عمر وهو قول الحسن وقناة ودوى من من وابن عمر المعلومات هي ثلثة ايام النحر والمعدودات ايام التشريق وهو قول ابن يوسف ومحمد وقال الشاخي من الايام المعلومات النحر ودوى من على وعمر يوم النحر ويومان بعده وبه قال مالك قال الطحاوي واليه اذهب الخ وقال الجصاص في احكام القرآن دوى سفيان وشعبة من بكير عن عبد الرحمن بن يعمر عن ابيهم عن ثلثة ايام التشريق فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه اهل العلم على ان قوله بيان المراد الاية في قوله ايام معدودات ولا خلاف بين اهل العلم ان المعدودات ايام التشريق وقد دوى ذلك من على وعمر وابن عباس وابن عمر وغيرهم الا شئ رواه ابن ابي ليلى عن النبال عن زرعة **مسلى** قال المعدودات يوم النحر ويومان بعده اذ نجح في اياها شئت وقد قيل يذوبهم والصحيح من على اذ قال ذلك في المعلومات وقاها الاية يعني ذلك ايضا لانه لما قال فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه وذلك لا يتصل بالنحر وانما يتصل برمي الجمار المغلول في ايام التشريق واما المعلومات فخروج من على وابن عمر ان المعلومات يوم النحر ويومان بعده اذ نجح في اياها شئت قال سعيد بن جبير عن ابن عباس المعلومات العشر والمعدودات ايام التشريق وقد دوى ابن ابي ليلى من الحكم عن عكرمة عن ابن عباس المعلومات يوم النحر وثلثة ايام بعده ايام التشريق والمعدودات يوم النحر وثلثة ايام بعده

قوله من قدم مكة لهدل ذي الحجة فاهل بالحج فانه يتم الصلوة حتى يخرج من مكة الى معى ويقصر وذلك انه قد اجمع على مقام اكثر من اربع ليال تكبير ايام التشريق **مالك** عن يحيى بن سعيد انه بلغه عن عمرو بن الخطاب خرج الغد من يوم النحر حين ارتفع النهار شيئا فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج الثانية من يومه ذلك حين ارتفع النهار فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج حين زاعت الشمس فكلب فكلب الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير ويبلغ البيت فيعرف الناس ان عمر قد خرج يرمى **قال** مالك الامر عند ثمان التكبير في ايام التشريق **قوله** الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير **قال** والتكبير في ايام التشريق على الرجال النساء من كان في جماعة او وحده بمعنى او لا فاق كلها واجب وانما يقيم الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمعنى لانهم اذا رجعوا وانقضى الاصل انتموا بهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فاما من لم يكن حاجا فانه لا ياتهم بهم الا في تكبير ايام التشريق **قال** مالك الايام

قوله من قدم مكة لهدل ذي الحجة فاهل بالحج فانه يتم الصلوة حتى يخرج من مكة الى معى ويقصر وذلك انه قد اجمع على مقام اكثر من اربع ليال تكبير ايام التشريق **مالك** عن يحيى بن سعيد انه بلغه عن عمرو بن الخطاب خرج الغد من يوم النحر حين ارتفع النهار شيئا فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج الثانية من يومه ذلك حين ارتفع النهار فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج حين زاعت الشمس فكلب فكلب الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير ويبلغ البيت فيعرف الناس ان عمر قد خرج يرمى **قال** مالك الامر عند ثمان التكبير في ايام التشريق **قوله** الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير **قال** والتكبير في ايام التشريق على الرجال النساء من كان في جماعة او وحده بمعنى او لا فاق كلها واجب وانما يقيم الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمعنى لانهم اذا رجعوا وانقضى الاصل انتموا بهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فاما من لم يكن حاجا فانه لا ياتهم بهم الا في تكبير ايام التشريق **قال** مالك الايام

قوله من قدم مكة لهدل ذي الحجة فاهل بالحج فانه يتم الصلوة حتى يخرج من مكة الى معى ويقصر وذلك انه قد اجمع على مقام اكثر من اربع ليال تكبير ايام التشريق **مالك** عن يحيى بن سعيد انه بلغه عن عمرو بن الخطاب خرج الغد من يوم النحر حين ارتفع النهار شيئا فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج الثانية من يومه ذلك حين ارتفع النهار فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج حين زاعت الشمس فكلب فكلب الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير ويبلغ البيت فيعرف الناس ان عمر قد خرج يرمى **قال** مالك الامر عند ثمان التكبير في ايام التشريق **قوله** الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير **قال** والتكبير في ايام التشريق على الرجال النساء من كان في جماعة او وحده بمعنى او لا فاق كلها واجب وانما يقيم الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمعنى لانهم اذا رجعوا وانقضى الاصل انتموا بهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فاما من لم يكن حاجا فانه لا ياتهم بهم الا في تكبير ايام التشريق **قال** مالك الايام

يقول الحصى التي يرمى بها الجمار مثل حصى الخذف قال مالك وأكبر من ذلك قليلا عجب إلى ما قالك عن نافع
 أن عبد الله بن عمر كان يقول من غربت له الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى فلا ينفرد حتى يرمى الجمار من
 الغد **ما قال** عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن الناس كانوا إذا رموا الجمار مشوا ذاهبين وراجعين وأول من
 ركب مغربة بن أبي سفيان **ما قال** أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم **عن** ابن كان القاسم يرمى جمرة العقبة فقال من

قال منى ابنى صلى الله عليه وسلم عن الخذف وقال انه لا يفتل العصيدة ولا ينكأ العمدو
وانه يفتأ العيين ويكرس السن واختلفوا في الجمع بينها فقيل ان رمى الجمار مخصوص من
النهي وقيل ان الرمي لا يثبت بكيفية الخذف قال النوى في مناسكه ذكر بعض اصحابنا
انه يستحب ان يكون كيفية الرمي كرمي الخذف ويضع العصاة على بطن الصبي ويربها
برأس السهابة وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور اصحابنا ولا تراها متبادرة وقد ثبت في الصحيح
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخذف قالوا به الا يباح وتزيادة البيان
بعض الخذف وليس المراد ان الرمي يكون على هيئة الخذف وان كان بعض اصحابنا
قد قال باستحباب ذلك لكنه غلط والصواب انه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف
فقد ثبت حديث عبد الله بن مغفل في انسي عن الخذف الخ وهو جزم ابن حجر في
شرح المنهاج اذ قال يكره هيئة الخذف للنهي الصحيح معنا الشامل للجمع وغيره الخوافي
النوى وغيره ابن التمام في الفتح اذ قال تحت قول البداية وكيفية الرمي ان يضع العصاة
على ظهرها ام اليمنى ويستعين باليسرة قال وهذا التعبير يحتمل كل ما من تعبيرين قليل بهما
احدهما ان يضع طرف ابهامه اليمنى على وسط السهابة ويضع العصاة على ظهرها كما كان
عاقده سبعين فيربها والاخر ان يعلق سهايته ويضعها على مفصل ابهامه كأنه عاقده عشرة
وهذا في التمكن من الرمي به مع الاحتم والوجه مسروق قليل يأخذها بطرف ابهامه
وسهايته وهذا هو الماثل لانه اليسر والمتاد لم يقيم دليل على اولوية تلك الكيفية سوى
قول صلى الله عليه وسلم فاما مثل حمى الخذف وهذا لا يدل ولا يستلزم كون كيفية
الرمي المطلوبة بكيفية الخذف واما هو فبين عنايط مقدار العصاة الا مقدار ما يخذف به
كان معلوما واما ما زاد في رواية مسلم من قوله ويضرب به كذا يخذفه الانسان
فليس يستلزم طلب كون الرمي بصورت الخذف لجواز كونه يؤكل كون المطلوب
حمى الخذف كما قال غزوا حمى الخذف الذي هو كذا ويضرب به لا تجوز في كونه حمى
الخذف وبلا لانه لا يفتل في خصوص وضع العصاة في اليد على هذه الهيئة ومقرره فالظاهر
انه لا يخلط في عرض شرعي بل مجرد وصف للعصاة ولو امكن ان يقال فيه اشادة ان كون
الرمي خذفا ما نصه كونه خذفا غير ممكن والوجه هو لزومه لوجوب نفي غير التمكن الاذلم
حاصيق ان المرحض عند الغنية في كيفية الرمي ان يكون بطرف ابهامه ودبهاية دبر جسمه
القاري تبعاً لصاحب اللباب ودعه صاحب الغنية وعلم ايضا ان المرحض هذا ناشئة
ان لا يكون لعل في الخذف ١٣

۱۰ قوله قال مالک واکبر من ذلک ای من صمی

النفث قليلا الحجب الى بشكل عليه ما تقدم من الروايات الكثيرة في ربه صلى الله عليه وسلم يحصى النفث فكيف الحجب الامام مالك الكبر من ذلك لاسيما وقد ورد النص عن الكبر في حديث ابن عباس المذكور قبل ذلك اذ قال فيه صلى الله عليه وسلم يا مثل هذا روايا كما بالغوا في الدين ولذلك تجب ابن المغيرة من قول مالك كما حكاه صاحب المرقا والمحل واجاب القاري من الامام مالك واجاب اذ قال ولادج السجيب لان ما كادرج الكبر من دجلة يحصى النفث على صفه والمسود بانفسه ما زاد على قدر محصى الخنف فتأمل فانه موضع الزلل

الجز ٣ ٤ قوله لان يقول من غربت له الشمس اى غربت عليه او معناه من غمر لغروبها من اوسط ايام الشريق..... وهو الثاني

من ايام الشريق والثالث من ايام الغروب وبمعنى ولم يتجمل فلا ينظر بعد الغروب فاذ كان له ان يتجمل قبل الغروب قال تعالى فمن يعمل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه وبذا لم يتجمل في يومين لم يوج اليوم لغروب فلا يخرج حتى يرمى الى الارض من الغراس في الثالث من ايام الشريق قال المزني فان احب ان يتجمل في يومين خرج قبل غروب الشمس فان غربت الشمس وهو سالم يخرج حتى يرمى من غد بعد الزوال قال المؤلف فان غربت قبل خروجه من مقي لم يضر سواء كان لم يحل او كان مقيما في منزله لم يجبر الى الخروج وبذا قول

عرجا بر من زيد وعطاء وهاؤس ومجاهد وابان بن عثمان واما كمال والشورى والشافعي
واسحق وابان السند وقال ابو حنيفة لانه يضره ما لم يطلع الغمر من اليوم انما لك لانه
يهرطل اليوم الاخر في ذلك الشورى ولما قلنا قوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا يؤمه اليوم اسم
للعنار فمن ادرك الليل فما تعجل في يومين قال ابن المنذر وثبت عن عماره قال من
ادركه المساء في اليوم الثاني فليقم الى الغد الا ١٣ **قوله** ان الناس الى الصباية
كانوا اذا رموا الجمار مشوا على اقدامهم غير راكبين واذا تبين الى الرمي وراحمين من الرمي
قال الياجي يري في ايام التشريق والاربعى حجرة العقبة فان الراكب ياتي على راحته
فيهر بها راكبا الى اول من ركب قال الياجي لعله يريد من الائمة ومن يعظم الناس
امراجه معاوية بن ابى سفيان قال الياجي ولعلنا ايضا ركب لعنار الا وقال الزرقاني لعناره باسمن
وقد روى ابن ابى شيبة باسناد صحيح ان ابن عمر كان يمشي الى الجاد مقبلا وممرا وروى
ابو داود عن ابن عمر كان رعى الجاد في الايام الثلاثة بعلوم النحر ماشيا ذاهبا وارجعا و
يتخير ان يمشي الى مكة عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا ياتي الى شيبة ان جابر بن عبد الله
كان لا يركب الا من ضرورة وفي الحديث على المؤمن ما قال ابن المنذر وكان ابن عمر يمشي الى مكة
يرمون ماشيا الا وفي الحديث على البخاري قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
رمى الجمرتين والاربعى وقال ابن حزم يرميها لكرايا ويرد قوله ما رواه الترمذي مصححا عن
ابن عمر ان كان اذا رمى الجمرتين ماشيا ذاهبا وارجعا ويتخير ان يمشي الى مكة عليه وسلم يفعل
ذلك وقد اجمع العلماء على جواز الاربعين معا واختلفوا في الاقل من ذلك وفي هذا المختار
ما ذكره في كرايا وكنت في الاربعة ماشيا ففعل في الاخرة اى العقبة لانه يضره
والراكب اقل عليه والحق فضيلة المشي في الظلمة ودرجه الكمال وغيره قال ابو
عابد بن و التفسير قول ابى يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها الخطاطى وغيره
وهو ان كثير من المشايخ كساحب البداية وغيره واما قولنا فذكر في الخبر ان الفضل
الركوب في السلك على ما في النازية والمشى في السلك على ما في الظلمة وقال تفعل
ان في المسئلة ثلثة احوال قوله ودرجه الكمال اى بان اذا ماشيا اقرب الى التواضع
والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في صحيح الرمي فلا يؤمن
الاذى بالركوب بينهم بالاحتم ودمه صلى الله عليه وسلم راكبا انما هو ليظهر فضل
يقدر به كقولنا راكبا الا ١٣ **قوله** من اين الى من اى موضع كان الركوب
القاسم بن محمد بن ابى بكر روى حجرة العقبة فقال من حيث يمسر ذكر في الحديث اى من العقبة
من اسفلها واعلاها واداسفلها كل ذلك واسع فمن السنة هذا الجهد وكذا من بطن الوادى
الخ وقال الزرقاني من حيث تيسر من بطن الوادى معنى ان لم يعين مكانها لى وليس
المراد من قولنا او تحتما او بغيره بل ان النبي صلى الله عليه وسلم ما من بطن الوادى
وفي الصحيحين عن عبد الرحمن بن زيد قال روى عبد الله بن جابر بن سعد حجرة العقبة
من بطن الوادى فقلت يا ابا جعفر عبد الرحمن ان انا ساير مومنان قولنا فقال والسدى
لانه غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وفي الساية لودها من فوق العقبة
اجزاء لان ما حولها موضع الشك والافضل ان يكون من بطن الوادى لما روينا قال
اليعنى في البناء اى يرمى الجمر من اسفل الوادى الى اعلاه فكذا اداه عمر بن مسعود
لودها من فوق العقبة اجزاء لان بعض الصباية كانوا يرمون من فوق العقبة الا
ترى ان عبد الرحمن بن زيد قال ان الناس يرمون من فوقها ولودها بالاس الصباية
والا ليعين وعمرها من اعلاها للزماع الخ مختصرا وفي شرح الباب اذا اذنى حتى تجاوز
الى حجرة العقبة ويقف في بطن الوادى اى من اسفل حيث يرمى موضع الحصة و
يجعل من من يمينه والكعبة من يساره ويستقبل الجمر ثم يرميها بسبح حصيات ولوى
من فوق العقبة ما ذكره لانه خلاف السنة الا من ذكره قال في روى ايام التشريق و
يهدأ بالجرم الاول ويصعد اليها حتى يكون ما من يساره اقل ما عند يمينه اى من الشاغرى
ويستقبل القبلة ويجعل يمينه ويزن بجميع الحصى خمسة اذعة او اكثر لاف في يمينه
بيمينه بسبح حصيات ثم ياتي حجرة الوسطى فيضع عندها ما من في الاول ثم ياتي الجمر
الشمسى فيرميها من بطن الوادى لانه اعلاه كما روى في اليوم الاول ١٣

حيث تيسر وسئل مالك هل يرى عن الصبي والمريض فقال نعم ويتحرى المريض حين يرمى عنه فيكبر وهو في منزله وهو يوق دما فان مع المريض في ايام التشريق رعى الذي رعى عنه واهدى قال مالك لا ارى على الذي يرمى الجمار او يستوي بين الصفا والمروة وهو غير متوض اعادة ولكن لا يعتمد ذلك مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ترمي الجمار في الايام الثلاثة حتى تزول الشمس الرخصة في رمي الجمار مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن ابيه ان ابا البتال حين عاصم بن عدي اخبره عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لرعاء الابل في البيتوتة يوم النحر

له

قوله وسئل بعداء الجهول الامام مالك هل يرى ببناء الجهول ايضا عن الصبي والمريض فقال نعم يرى منها ان لم يكن علمها فان امكن حملها معها بالنفس كما قاله الدرر لم يقل قال هل يرى ملوك لرمي وربما بنفسه وجوبه قال الدسوقي وعاصمه ان المريض والصبي اذا كان كل منهما لاطاعة اى قدرة على ان يرمى بنفسه فانه يرمى بنفسه وجوبا واذا وجد حائل لم يحمله بجمرة الجواب جزم الامام في المدة ويتحرى المريض حين يرمى ببناء الجهول عنه اى عن الرمي اى يجرى وقت رعى انائب فيكم المريض في هذا الوقت وهو في منزله ويرجم من المدة كما تقدم ويرجم وما وجوبه لانه لم يرم بنفسه وانما رعى عنه وبذلك حكم المريض واما الصبي فلا يرمى عليه بالبناء قال الدسوقي والى صل ان الصغير الذي لا يحسن الرمي والمجنون يرى عنهما من الجها فان لم يرم عنهما وليهما الى ان دخل الليل فالحكم واجب على من اجبهما وان رعى عنهما في وقت الرمي فلا يرمى عليه فرمى الولي كرمه بخلاف رعى ان ابن بن العازر فان فيه الدم ولودى عنه في وقت الرمي وهو وقت الاحاد الا ان يصح قبل الغروب ويرى من نفسه بعد ان رعى عنه تاثيره فانه يسقط عنه الدم الى فان صح المريض في ايام التشريق رعى ببناء الضامن اى رعى بنفسه الذي رعى ببناء الجهول عنه اى يقضى الذي رعى عنه اناب واهدى زاد في النسخ المصرية بعد ذلك وجوبا اى لا يسقط عنه الدم الذي وجب لغوث الوقت كما تقدم من المدة وفي شرح الباب الخامس من الشرائع ان يرمى بنفسه فلا يجوز البناء عند القدرة ويجوز عند العجز فلو رعى من مريض لا يستطيع الرمي بجمرة او مرمى عليه ولو لم يرمه او لم يجرم لم يجز جازا لا لاشق ان توضح المحسن في الحكم فيرمونها الى الزلا في الغنينة ولا يعاد ان زال العجز في الوقت ولا فيه عليهم وان لم يرموا الى المريض الى وكذا حتى القاري من النافذ وعن الهادي عن الشافعي من مده اذا كان المريض بحيث يسهل جاسا رعى عنه ولا شئ عليه الا ١٣ له قوله قال مالك لا ارى على الذي يرمى الجمار رعى الجمار اى بين الصفا والمروة بكمه وهو غير متوض اى يرمى هذه الناسك مده تاثيره لان العباد لا يست شرط صفة فيها ولكن لا يصح ذلك فتصويت النذب والاستجاب في ذلك وفي المحلى فيكم الرمي والسعي مده تاثيره فان فعل اجزاه ورمى ابن الى شبيهه من نافع ما روى ابن عمر اوان يرمى الجمار الا اغتسل ومن جها به كانوا يغتسلون لذلك وفي شرح الباب لودى بها جاز مع اكرامه وندب شمس الى يستحب ان يغسل للصفا مطلقا ١٣ له قوله كان يقول لا ترمي الجمار في الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر لغير المتعجل واليومين بعد النحر فمتعجل حتى تزول الشمس عليه ما يرمى به الحجاج سبعون حصاة سبعة منها يرمى يوم النحر وتقدم الكلام على وقتها وسائر ما في ايام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم احدى وعشرين حصاة ثلث جرات قال العيني رعى ايام التشريق عليه بعد زوال الشمس قد انفق عليه المائة وخالف ابو حنيفة في اليوم الثالث منها فقال يجوز الرمي فيه قبل الزوال استحسانا وقال ابو حنيفة في اليوم الاول والثاني قبل الزوال اعاد في الثالث بمجزيه وقال عطاء وطاؤس يجوز في الثلاثة قبل الزوال وفي المطية ان قدم الرمي في اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابو حنيفة وبذلك استحسانا وقال لا يجوز اعتبار السائر الايام واما الشافعي في رخصة النفر فاذا لم يترخص النفر بها ومنه به مروي عن ابن عباس ولا نوافل اثر التحفيف في هذا اليوم في متى اشرك فلان ينكر في جواته في الاوقات كلها الا في تلك اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز فيها الابد الزوال في المشهور من الرواية لانه لا يجوز لتركه فيها حتى من الاصل قال العيني في البناء قوله مروي عن ابن عباس رواه البيهقي عنه اذا انفتح السناد من يوم النفر ففقه الرمي والصبي والافتتاح بالحجم اللاتضاع وفعل النبي صلى الله عليه وسلم محمولا على الافضل بدلا لاجواز النفر بحكم الآية وقياسا على اليوم الثاني والثالث شافعيه لانه لا يجوز ترك الرمي فيها اصلا وقوله في المشهور من الرواية انما يده بالمشهور عند ادعاء ذكره الى كفى في الشافعي قال كان ابو حنيفة يقول في الافضل ان يرمى في اليوم الثالث والثالث بعد الزوال فان رعى قبله جاز الا في شرح الباب وقت رعى الجمار في الثالث في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر الزوال فلا يجوز قبله في المشهور اى عند الجمهور كصاحب المطية والكا في واليد اشع وغيره وقل يجوز الرمي فيها قبل الزوال لهادى عن ابى حنيفة ان الافضل ان يرمى فيها بعد

الزوال فان رعى قبله جاز فحل المروي من فعله صلى الله عليه وسلم من اختيار الافضل كما ذكره صاحب المشتق واليد اشع وغيرهما وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية اخرى ان اليوم الثاني من ايام التشريق لا يوم الاول منها ممن لو اذوان ينفر في هذا اليوم لان يرمى قبل الزوال ولا يجوز لمن لا يرمي بالنفر كذا روى الحسن بن ابى حنيفة ذكر صاحب الغنية هو خلاف ظاهر الرواية وغلط النص من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصفا به روى قال في الابد اشع هذا باب لا يعرف بالنفس بل بالتوقيف قال في النسخ لا يجوز فيها قبل الزوال اتفاقا قال ابن عابد بن الصبيح لا يجوز فيها الابد الزوال مطلقا الا اذا حصل ان في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر وقت الجواز من الزوال لا قبله ثم من الزوال الى الغروب من هذا اليوم وقت مسنون وبعد الغروب من كل يوم ان طلوع الفجر من القدوت مكره لغير معذور فلو رعى في الليلة الاخيرة ليوم الماعنى لاشئ عليه سوى الاساءة واذا طلع الفجر من الغد في كل يوم من هذين اليومين فانت وقت الاداء عند الامام فيجب عليه القضاء مع الجزاء عنه الى غروب اخر ايام التشريق ولا جزاء منه ما جازى الامام بل يبقى وقت القضاء اخر ايام التشريق وفي الغنية لو لم يرمى في الليل رماه في البناء وقبل الزوال قضاء عنه وعليه الكفارة للتأخير واداء عنه بها ولا شئ عليه الا ان قال القاري والاصل ان الرمي موقت عند ابو حنيفة وعندهما ليس بموقت فاذا اخر رعى يوم الى يوم اخر فنه يجب القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لان الايام كلها وقت لها وقال ايضا لو اخر ايام الرمي كلها الى الرابع شلتا قضاها كلها فيه اتفاقا وعليه الجزاء عنه وان لم يقض حتى خربت الشمس من اليوم الرابع فانت وقت القضاء وعليه دم واحد اتفاقا لا لاجل بيان رعى اليومين الثاني والثالث من ايام النحر ايام اليوم الرابع فقد عرفت في كلام صاحب البداية وتوضيحه كما في شرح الباب ان وقت من الفجر الى الغروب وليس يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام الا ان ما قبل الزوال وقت مكره وما بعده مسنون وفي الابد اشع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله من ايام الامام واما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتقادا بما قبله وبغروب الشمس من هذا اليوم يغتسل وقت الاداء والقضاء اتفاقا ١٣ له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص اى جاز واداه لرعاء الابل بمس الرماد والمذبح ماع في البيتوتة مصدر بات خارجين من متى هكذا في جميع النسخ المصرية وليست في السندية هذه الزيادة والمعنى اباح لهم ترك البيتوتة متى يال ايام التشريق لانهم مشغولون برعى الابل وحفظها فلو اخذوا بالمقام والمبيت متى نعتت اموالهم قال الخطابي لكان في المحلى وقال الهامي قوله ارخص يقتضى ان هناك منع خاص بهذا لانه لفظ الرخصة لا يستعمل الا فيما يخص من المحظور للعدو وذلك ان الرعاء عذرا في التكون مع النفر الذي لا بد من مراعاة والرمى به للحاجة الى النظر في الانصراف الى بيده الهلاد وقال تعال تحمل اتفاقكم الى بلدكم تكونوا بالنية الا بشئ النفس فابح لهم ذلك لئلا يلحقهم الا وتقدم اختلافهم في البيتوتة بمنى بل هو واجب او سنة لكنم انفقوا على سقوط الرعاء واعتلوا في ان يختص السقوط بهم وبالسقاة او يلزم اهل الاذار كلها وترجم البخاري في صحيحه باب هل يبيت اصحاب السقاية او يجرى بكمه ليل من قال الماخظ مقصوده بالغير من كان له مذهب من مرض او شغل كالخطابين والرماد ووجوب المبيت قول الجمهور وروى قول للشافعي ورواية من احمد وهو ذهب الى حنيفة ان سنة وجوب الدم يشترط منى على هذا الخلاف ولا يصح المبيت الا بسقوط الليل وحصل يقتض الاذن بالسقاية وبالعباس او بغير ذلك من الاوصاف العجزة في هذا الحكم فقيل يقتض الحكم بالعباس وهو موجود وقيل يدل على عدمه الرواية وهو بنو هاشم وقيل كل من احتاج الى السقاية فله ذلك ثم قيل ايضا يقتض الحكم بسقاية العباس حتى لو غلبت سقاية لغيره لم يرض لاصحابها في المبيت لاجلها ومنهم من عذر وهو الصحيح في المؤمنين والصلوة في ذلك اعداد الماد الشاذين ولم يقتض ذلك بالساء او يلقى به ماني مناه من الاكل وغيره محل احتال وجزم الشافعية بالحاج من له مال يتفاد فيه امر يتفاد فورا ومريض يتفاد به باهل السقاية كما جزم الجمهور بالحاج الرعاء خاصة وهو قول احمد واختاره ابن المنذر معنى الاختصاص باهل السقاية والرماء لابل والمعروف من احمد العباس بنك

١١٣ مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه أن ابنة أخ لصفية بنت أبي عبيد نفست بالمزدلفة فتخلت هي وصفيّة حتّى اتّامق بعد أن غربت الشمس من يوم النحر فامرهما عبد الله بن عمر أن ترميا بالحجارة حين اتّامقا ولم ير عليهما شيئا وتسلّ مالك عن نسي رمي جمرتين من الجمار في بعض أيام منى حتّى يسقى قال ليوم راية ساعة ذكر من ليل أو نهار كما يصلّي الصلوة إذا نسيها ثم ذكرها ليلا أو نهارا فإن كان ذلك بعد ما صدر وهو بمكة أو بعد ما يخرج منها فعليه الهدى **الرافضة** **١١٤** مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن الخطاب خطب الناس بعرفة وعلمهم أمر الحج وقال لهم فيما قال إذا جئتم منى فمن رمي الجمرتين فقد حل له ما حرم على الحاج إلا النساء والطيب لا يمس أحد نساء ولا طيبا حتّى يطوف بالبيت **١١٥** مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن الخطاب قال من رمي الجمرتين وحلق أو قصر ونحو هذا يأن كان معه فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب حتّى يطوف بالبيت **دخول الحائض مكة** **١١٦** مالك عن عبد الرحمن

له قوله نفست بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيها لغتان والعلم أشدّ وأما بمعنى ما نعت بضم النون فقطع عن جماعة وعن الأصمعي الوجان بالمزدلفة فتخلت بين أي انفصلا وتوسّعا وصفيّة قال إليها أي الغائب أن مقام صفيّة مع ابنة أخيها كان يعلم عبد الله بن عمرو الذي لا ريب فيه أنه لم يزدك بعد مجيئها وقد سئل عن حكمها فلم يذكر المقام على صفيّة مع ابنة أخيها وكان الحذر من صفيّة بابتها فيها دونها ولا يبعد أن يكون مثل بينهما ما حل من خيف عليه الضمان والهلاك في الإفراط مثل هذه الحال أن يشتم مع من يخاف عليه الهلاك بالفرادة وترقى بنمائه وصالح حاله بالمقام مع الخ حتى أتيا من بعد أن غربت الشمس من يوم النحر يعني بعد ما فات وقت الجواز رمي هذا اليوم فأمرهما عبد الله بن عمر أن ترميا بالحجارة العقبة حين أتيا منى وذلك لأن الليلة الواقعة وقت القضاء رمي النحر منه الجمرتين كما سبأ في كتبها قال إليها أي يريد أنهما أدركتا وقت قضاء الرمي وإن لم يدركا وقت أداء الرمي فأمرهما بقضاء الرمي ولم يرد أن يرمي عليهما شيئا قال إليها أي يقتضي أنه لم يرميها وما ولا يجره وقد قال مالك في البسوط وأما أنا فإني على كل من كان في مثل حال صفيّة يوم النحر ولم يرمي حتى ما نعت الشمس الدم ووجه ذلك أن من فاتته الأداة لزم الرمي والهدى كما ندى يرمى فلا يقدر على الرمي في وقت الأداة إلّا قلت هذا هو الظاهر من ذهب الإمام مالك قال الرمي بالليل قضاء منه وأما عندنا فنظيره فلا شيء فيها في ذلك لأن الليل وإن كانت وقت أساءة لمن لاد مع الأساءة أيضا فخطأنا لا أساءة في حق المزدود **١١٧** مالك قوله وسئل مالك زاذني الشيخ المصري قبل ذلك قال يسى من نسي رمي جمرتين من الجمار الثلاث في بعض أيام منى أي أيام التشريق حتى يسى سواد عزيت الشمس أو قال يسرى أمة ساعة أو سوا ذلك ذكر من ليل أو نهار احتراز من قول من قال لا يقضي ليل لأنه من عبادة النار كما تقدم في بيان وقت الرمي قال إليها أي هذا قال أن من نسي جمرتين من الجمار في بعض أيام التشريق حتى يغوتر وقت الأداة يغيب الشمس من يوم تلك الجمرتين فانه يقضيها ما دام وقت القضاء إلّا كما يصل الصلوة إذا نسيها ثم ذكرها ليلا أو نهارا ولا يفتحص في قضاء الصلوة بالليل أو النهار إجماعا فإن كان ذلك أي ذكره الجمرتين النسيه بعد ما صدر من منى وهو الجملة حالية بمكة أو تذكر بعد ما يخرج منها أي من مكة أيضا فعليه الهدى أي واجب كما في الشيخ المصري قال إليها أي من نسي جمرتين من نسي جمرتين لم يزدك رمي جمرتين فانه يرميها ويصيرها فانه يرميها ويصيرها ما بعد ما ولا شيء عليه وإن ذكرها في وقت القضاء فانه يرميها ويرمي ما بعد ما يمدرك وقت أدائه وإن ذكرها بعد وقت القضاء فلا رمي عليه وعليه الدم فإن ذكرها في وقت أداء الجمرتين النسيه فلا خلاف أن الدم لا يجب عليه وإن ذكرها بعد وقت وقت القضاء فلا خلاف أن الدم عليه وإن ذكرها في وقت قضاءها فغنى وجوب الدم عليه روايتان وهذا ذهب النضر في ذلك كما في شرح اللباب لو ترك رمي يوم كذا أي سبع حصيات في اليوم الأول واحد عشرين في بقية الأيام أو أكثره كالتسع حصيات فما فوقها يوم النحر أو أكثره معاة فيها بعده أو آخره إلى يوم آخر فعليه دم لتركه أو تأخيرها وإن أخره إلى الليل إلّا فلا شيء عليه اتفاقا وإن لم يرم حتى أصبح رماها من العدة وعليه دم من ألقى منيفته لئلا يجزأ عنها ما وإن لم يرم حتى منعت

أيام الرمي بغروب الشمس من أواخر أيام التشريق فعليه دم بالاتفاق لترك الرمي وإن ترك الأقل كثلثة فما دونها في اليوم الأول وعشر حصيات فما دونها فيما بعده فعليه لكل معاة مدقة إلا أن يبلغ ذلك وما ينقص منه إلّا والترتيب بين الجمار واجب عند البعض كالنحر والآخر على أنها سنة كما صرح به صاحب البدر النجدي وذكر ما في الوسيط وغيره من قال ابن العام والذي يقوى عندي استأناف كذا في شرح اللباب وفي المغنية سنة عند الأكثر وهو الخادوقيل شرط كما قاله الأشة الخ أي الأمانة الثلاثة **١١٨** مالك قوله أن عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة يوم عرفة قال الساجي خطبته ليست للصلوة وإنما هي لتعليم الحاج ولذلك قال وعلمهم أمر الحج أن كنت تعليمهم أمر الحج لا ينافي في خطبة الصلوة فإن من أدبها أيضا تعليم أصول الحج الباقية فيها فالظاهر هو ذلك وعلمهم في خطبته أمر الحج أي ما يستقبلونه من أحكامه كالبيت والمزدلفة وجميع الصلوات بها والوقوف بها والدفع منها وهي العقبة ثم الذبح ثم السلق ثم طواف الأفاضة وغير ذلك من الأحكام وقال لم يزدك أي في جملة ما علمهم إذا جئتم منى صبيحة النحر من رمي الجمرتين أي جمرات العقبة فقد حل لكل ما حرم على الحاج لاجل الأحرام وهذا مستدل بالإمام مالك في مسئلة خلافة تقدمت في أول الحج أن المتحلل الأصغر يتحلل برمي العقبة وليس الرمي بمحلل عند النضر بل يجعل التحلل بالعلق على المشهور وبها قولان للشافعي وأحمد وموافقه من جعل التحلل بالالتفاتين من الرمي والعلق والأفاضة من قال يجعل التحلل بالعلق قبل الأثر بذلك وهو الصحيح لما سبأ في من زيادة العلق أو التقصير في الأثر إلّا أن يكون دليل على أن هذا الأثر يقتصر النساء والطيب اختلغا فيها يستثنى من التحلل الأصغر ويوقف على التحلل الأكبر والجمود على أن النساء فقط واستثنى في أثر اللباب شيئين النساء والطيب ثم أكرها بقوله لا يمس أحد نساء ولا طيبا لأنه من دواعي الجماع حتى يطوف بالبيت طواف الأفاضة وقال ابن العربي في العارضة هذا مسئلة مشككة قدما اختلف السلف فيها على أربعة أقوال الأول أن من رمي الجمرتين حل لكل شيء إلا النساء والطيب لأن في زوال ذلك والعيد لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وهذا حرام بعد الشك لك قال مطاوع النساء والصيد لأن الطيب حل بغيره على الشك عليه وسلم فيبقى النساء والصيد على تحريمه الرابع النساء فاحتم وهو قول الشافعي وهو مذهب عائشة ومذهب وهو الصحيح وبه قال ابن عباس وطاوس وعلقته **١١٩** مالك قوله أن عمر بن الخطاب قال من رمي الجمرتين وحلق وفي المصرية ثم حلق أو قصر ونحر هديا إن كان منصرفا قال إليها أي قدم الحلاق في القف على النحر والنحر مقدم في الرمي غير أن الأول لا يقتضي رتبة إلّا فقد حل ما حرم عليه النساء والطيب حتى يطوف بالبيت قال الزركاني أعاده لزيادة ثم حلق الخ ولم يعد ذلك فيما قبله لأنه سمع من شيخه كذا وكذا وهم يبالغون على تأدية ما سمعوه لاسيما ما كذا الخ قلت والظاهر عندي أن المصنف أشاد بذلك إلّا أن الساجي بدون الزيادة إلى أن مدار الحل على الرمي فقط كما هو معلوم من المصنف فالزيادة في هذا إلّا ليست بمدار التحلل بل ذكرها ليعلم أن الساجي فاعلم أن أمانة النحر والحلاق إلى الرمي لا يوجب النساء ولا الطيب وإنما يوجب ذلك طواف الأفاضة لأنه نية التحلل من الأحرام **١٢٠**

ابن القسمة عن ابيه عن عائشة اما المؤمنين انما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فاهللتنا
بجمع ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهلل بالحج مع العروة ثم لا يهلل حتى يحل منها جميعا قالت
فقد كنت مكة وانا حائض فلما طاف البيت ولا بين الصفا والمروة فشكرت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
انقص رأسك وامتشطي واهلي بالحج ودعي العروة قالت ففعلت فلما قضينا الحج ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم

الح قوله انما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع تقدم شرح هذا الكلام في باب الشراء
الحج فاهللتنا بعروة قال العلامة الزرقاني اي اهللنا بما على الحج بمران اهللنا به ابتداء وهو
انبار من حالنا وما من كان مثلبا في الاطلاق بعروة لاعتق كل من حج مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
قولنا المتقدم فثبت ان اهل بعروة ومن اهل الحج ومن اهل الحج وعروة الوداع فاهله
ليس بوجوب لان عائشة لم تكن ممن اهل الحج ابتداء والروايات الواردة في هذا الباب
متعارفة على انما كانت معمرة ابتداء ولا شككت الى النبي صلى الله عليه وسلم انها لم
تطف امرها برض عمرتها وما قيل انها اهللت بالحج اولاً ثم فوضت الى العروة كسائر
الناس ثم رفعت العروة لايضا عده ولا حديث قالوا جبري الجمع ما قال الهادي قولنا
فاهللتنا بعروة بمثل ان تربية بذلك اذواج النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ان تربية
من كان معاً او طاف العروة ايام ولا يصح ان تربية معاً اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لانه قد ذكرت ان منهم من اهل بعروة ومنهم من جمع بين العروة والحج الخ
قلت ولا يشك ايضا ما روي عننا لارزى الا ان الحج كما تقدم في الخبر الحج وقد اختلفت
الروايات فيما احرمت به عائشة اختلافاً كثيراً وتفرع عنه اختلاف العلماء في احرامها
بما كانت قال الشيخ ابن القيم في المدي قد تنازع العلماء في قصة عائشة هل
كانت متمتة او مفردة فاذا كانت متمتة فهل رفعت عمرتها وانقضت الى
الافراد او دخلت عليها الحج وصارت قارئة وبه العروة التي انت بها من التمتع
كانت واجبة ام لا واختلف الفقهاء في مسألة متمتة على قصة عائشة وبه ان
المرأة اذا احرمت بالبعرة فاضت ولم يكن لها الطواف قبل الترتيب فمثل ترضع
الاحرام بالبعرة وتصل بالحج مفردة او تدخل الحج على العروة وتصل بالبعرة فقال بالقول
الاول فقهاء الكوفة منهم ابو حنيفة واصحابه برزهم الله تعالى وبالثاني فقهاء الجاهل
منهم الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى وهو مذهب اهل الحديث كالامام

الح قوله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تؤمن
مكة او يدبر فراخهم من الطواف والسعي او في كلا المؤمنين من كان معه هدى فيفسل
اي يلزم بالحج مع العروة ولا يلزم من عمرته قال الهادي هذا يخلو وجهين احدهما ان يكون
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك منه الاطلاق بالا احرام والدخول فيه فقال
من كان معه هدى فلا يلزم ان يقرن الشاة ويكون معنى من كان معه هدى احد وجهين احدهما
من كان معه الايمان ويحرم بمران بقلعه ويشتره والثاني من وجدته وامكنه ويكون
قارئة ذلك الحظ على الحج من ذلك العام والمعنى الثاني ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم امره بذلك بعد الاحرام بالبعرة ولعله تعليقه المدي واشعاره على ان يتخير في
جمعهم وان يهل من عمرته وعروة وصوله الى مكة ثم يضيح حالاً لا فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم ان
يردوا الحج على العروة ويعدوا قارئين ومعنى ذلك المنع من التمتع مع بقائه المدي
وذلك ممنوع بقوله تعالى ولا تتحلوا رؤسكم الآية وقوله في حديث حفصة المتقدم
ان ليبردت رأسي وقلدت هدي الحديث ومقتضى ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال ذلك في وقت يكن فيه ادواف الحج على العروة الا انك وتقدم وقت
الادواف في اول القرن وما ذكر الهادي من الاحتمالات ممكن في قوله صلى الله عليه وسلم
وسلم بسرف لكن لا يصح فثبت منها في قوله الذي قال عند المروة بعد فراخهم من الطواف
والسعي فلا يصح فيه الا منع من التحلل للمدي ثم لا يلزم من احرامه حتى يهل بالاحرام المصلحة
فيها منها اي من احرام الحج والعروة جميعاً وقال الزرقاني فيسره ولا يلزم ان السبب في بقائه
من ساق المدي على احرامه اذ دخل الحج على العروة لا مجرد سوق المدي كما يقول ابو حنيفة
واحمد وجماعة محسكين برواية عقيل عن الازهرى في التميميين قال صل

الله عليه وسلم من احرم بعروة ولم يمه فليحلل ومن احرم بعروة واهري فلا يهل حتى يفرج
به به ومن احرم الحج فليتم حجه وهي ظاهرة في الدلالة لانه لم يمه
عائشة فقد تمت مكة اي دخلتها مع النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الاحد رابع ذي
الحجة وانا حائض فجملة اسمية وقسمت حالاً وكان يدبر جفنها بسرف كما صح عن ذلك
ايوم السبت لكشف خلون من ذي الحجة قال ابن القيم في المدي اما موضع جفنها
فهو بسرف بلا ريب وموضع طهرها قد اختلف فيه الإجماع فلهذا لم يطف بالبيت بزيادة
باعد الجماعة على البيت في النسخ المصرية وفي السندية بدونها ولم تطف بمران الحلة
شرط للطواف او واجب ولان الطواف في المسجد والي نفس ممنوع عن الدخول

فيه ولا بين الصفا والمروة لان شرط تقديم الطواف كما تقدم مفصلاً في باب ما
تفعل اليان في الحج قال الطيبي قوله ولا بين الصفا عطف على المنع قبله مسلي
تقدمه ولم اسع نحو مجتنباً بينا وما يهادره ويجوز ان يقدر ولم الحظ على الجاهل
لما في الحديث وطاف بين الصفا والمروة سبعة اشواط وانما ذهب الى التقدير
دون الانسحاب لئلا يلزم استحصال الفضا الواحدة حقيقة وبما زان حاله واحدة اي لان
حقيقة الطواف الشرعي لم توجد لانها الطواف بالبيت واجب ايضا بان سمي
اسم طوافاً على حقيقة اللغو فالتطواف لغير الشيء قاله الزرقاني لشكوت ذلك
اي امتناعي عن الطواف والسعي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل عليها
وهي نكح فقال ما يبكيك فقلت لا اصل كما في روايات عنك كنت بذلك عن
الحضن وهي من لطيف الكتابات واختلفت الروايات في موضع شكها وقد ذكرنا
قوله فقال صلى الله عليه وسلم لعنني بعم القات وكسر الفاء المعجمة
رأسك اي حلى فخر شعره وامتشطي اي سرحه بالمشط قال الخطابي استشكل بعض
اهل العلم امره لما يشقن رأساً ثم بالامشاط وكان الشافعي ينادي على امرها
ان تدع البعرة وتدخل عليها الحج فتصير قارئة قال وهذا لا يشاكل القصة وقيل ان
مذهبها ان المعتز اذا دخل مكة استباح ما يستحب به الحاج اذ ارى الحجرة قال وهذا
لا يلزم وجهه وقيل كانت مضطرة الى ذلك قال وممكن ان يكون نقص رأسها
كان لاجل الخلل لئلا يلزم لايضا ان كانت ملبدة فتحتاج الى تعفن الضفرو
اما الامشاط ففعل المراد به تسريحها شعرها بما يجاء به في حق لا يسطق منه شيء ثم
تفصره كما كان قاله الهادي في الفقه واهل اي احرمت بالحج ودعي اي اترك العروة قال
الزرقاني ظاهراً ان امرها ان تحمل عمرتها وما ولذا قالت بجمع الناس الحج وعروة والحج
بجمع فاعلم من التمتع واستشكل اذا العروة لا ترفع كالحج وقال مالك ليس التحلل
على هذا الحديث قد روي لا حديثاً قال ابن عبد البر ليس التحلل عليه في رفض العروة وجعلنا
جما بظلال جعل الحج عروة قارئة وقع للصعابة واختلف في جوازها من بعدهم الإجماع
ولم تحصل ما افاده هذه الاجلة الكبار فان ظاهراً ليس ان تحمل العروة عما يهل لمران
ترفض العروة وتجهد وحرمان الحج كما هو نص قوله الهادي بالحج ولم يامر بها النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ان يحملها وما قال ابن القيم اما قوله انقص رأسك وامتشطي فتدعى
اعطى على الناس ولم فيه اربعة مسائل احدها انه يدل على رفض العروة كما كانت
الخطبة المسلك الثاني انه يدل على انه يجوز للمهرم ان يشط رأسه ولا يدل من كتاب
ولا سنة ولا إجماع على منعه من ذلك ولا تحريمه وهذا قول ابن حزم وغيره المسلك
الثالث تحليل هذه الغلظة ودوران عروة الفرد بها وخالف بها سائر الرواة
وقد روي حديثاً طائفة والقاسم والسود وغيرهم ولم يذكر احد منهم هذه الغلظة
كما تقدم بسببها المسلك الرابع ان قوله العروة اي فيها بما لا لا يخرج منها
ليس المراد تركها كما لا يدل عليه وجهان احدهما قوله يحسك طوافك لمك وعمرتك
الثاني قوله لو كن في عمرتك قالوا وهذا ادنى من حمل على رفضها لسلامة من التناقض
والجواب في قريبه انه قال المسلك الثالث انه احتجف المسالك وعلم ما سبق ان
مسالك الائمة الاربع دائرة في السكن الاذل والرايح وبه جزم الموفق وقاله
ابو حنيفة ترفض العروة وتصل بالحج واجبي بما روي من عروة عن عائشة اهللتنا بعروة
الحديث متفق عليه ولا يدل على انها رفضت العروة واهرمت الحج من وجوه ثلاثة
احدها قوله ومن عمرتك والثاني قوله امتشطي والثالث قوله هذه عمرتك كان
عمرتك ١٣ **هـ** قوله قالت عائشة ففعلت بسكون الام على ميسرة التكلم
اي اماره النبي صلى الله عليه وسلم من التفتش والامشاط وترك العروة لما قضينا الحج
اي انما به ما لم ترفضت وثلث الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ارفع بحجة
ومتلفون بحجة وعروة ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلى ابلها وهي ليلى
الربيع رابع عشرة ذي الحجة مع اخي عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق وفيه ان عمرتها
هذه كانت بامرهم صلى الله عليه وسلم من التفتش ولاي داود ومن صلى الله عليه وسلم
قال يا عبد الرحمن ارفد احبك عائشة فاعلم من التفتش وفي البخاري امران يرفد
اخيه ويعمرها من التفتش وله في رواية فاذا يضي مع انك الى التفتش وكلما مررت في
ان ذلك كان بامرهم صلى الله عليه وسلم وما في رواية احمد انه صلى الله عليه وسلم قال

بمضى الى اخرايام التشرية واختلف بل كان على الشئ عليه وسلم يطوف كل يوم
من ايام من ام لا مكره ابن القيم في المكى واختلفوا في بل ودفع مرة اخرى من اذا
ثبتت ذلك فقد حضرت ان حديث الباب مؤول اجماعا واختلفوا في تأويله
على اقول تقدم ذكر بعضا تحف حديث ابن عمر في الاحصاء وقال السند
على البخاري في طاهر الحديث انه انما اقتصر ومن الطوافين الذين طافوا السابقون
على اعدائهم الا انهم لم يوافقوا في ذلك وليس الامر كذلك بل هم ايضا طافوا بالخواصين
الاول وثاني في جميعا وذلك مما لا خلاف فيه وقد جاهد صراعا من ابن عمر في مسلم عنه
بدا رسول الله صلى الله عليه وسلم فابل بالمرحة اهل بل بالبح الى ان قال وواف
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة الى ان قال ونحرمه به يوم النحر وواف
بطلاط بالبيت وقفل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهدى
ثم ذكر من ما شئت انما اخبرتم مثل ذلك واخرج الحديث البخاري ايضا في باب
سوق البدين فالمراد انهم طافوا بالمرح طوافا واحدا والسابقون طافوا اثنين الخ
فقلت وهذا هو المعروف في توجيه الحديث عند القائلين بوجدة الطواف للقادرين
وقال البخاري قولنا ما الذين ابوا الحج واجتولج والمرحة فانما طافوا طوافا واحدا وتروا
علم اعدائهم اما انهم لم يطوفوا غير طواف واحد للورد طواف واحد لا فاضلة ان
كالواخر في اقبل ودخل مكة وان كانوا ادوا فاسلم يطوفوا غير طواف واحد وهو طواف
الافاضة ويمثل ان يريد بذلك انهم سواها لسبعا واحدا واسعى يسى طواف
والوجه الثاني ان طوافهم كان على صفة واحدة لم ينفذ القادر فيه على طواف العزود
فذلك ان القادر لم ينفذ العزود بطواف وسعى بل طاف لها مكافات المفرد الحج
بذلك فمن ما ذهب اليه مالك ومن وافقه في ان حكم القادر في ذلك علم
المفرد الخ ثم قال وهو لاد الذين جوالج والمرحة لا يكتلون يكونوا ابوا بها جميعا
وادوا في الحج على العزود اذ هم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فان كانوا من اهل
بها فقط طافوا طواف الورد وسواها ثم طافوا لها بعد ذلك طواف الافاضة
ولم يسواها بعده واما من ادفع الحج على العزود فان كان لادفه قبل الوصول الى مكة
فلم يحكمه حكم من اهل بها وتقدم حكمه واما من ادفه بعد الوصول الى مكة وقبل التسليم
الطواف فانه لا يطوف بالبيت ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يرجع من
من لاد محرم بالحج من مكة ومن احرى بالحج من مكة فليس عليه طواف
الورد ونبذة المرفد لما احرى بالحج من مكة لانا نسير لم تقدم من عمرته في الورد ولا في غير ذلك
من الاضال فيرجع وجوب الدم للمقرن الخ ٣٣ قوله قالست قدمت مكة في
حجة الوداع وكنت ممن اهل بكرة كما ورد في الروايات وانا ما فعلت حجة حالية فلم
اعف بالبيت لانا صلوة وان الحائض ممنوع من دخول المسجد والبيت فيه
ولا بين الصفا والمروة لتوقفه على سبق الطواف وان لم تكن الطهارة شرط في محنته كما
تقدم البسط في ذلك في باب ما تفعل الحائض في الحج فتفكرت ذلك في الانتفاع
عن الطواف واسى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية عبد العزيز بن الماجشون
عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند عن سلم فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا بين
في فقال ما يبكيك فقلت والله لو دوت الى ان لم اكن خرجت العام قال ما بك لعلك
نفقت قلت نعم قال هذا شئ كتبه الله على بنات ادم الحديث فقال صلى الله
عليه وسلم دعي العزود واجلي بالحج وافعل ما يفعل الحاج من الوقوف بعرفة وجمع ودي
للمار وغير ذلك قال البخاري في ترتيب طواف العزود منع منه فيجيبنا فشكت ذلك الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر ان تفعل ما يفعل الحاج ولا يكون ذلك الا لاد
يرد الحج على العزود فتفعل افعال الحج كلها من الوقوف بعرفة والبيت بالزوافة
والوقوف بمادى الجار والنحر وغير ذلك الخ فراك لا تكون بالبيت ولا بين الصفا
والمرودة قال ابن عبد البر في التفتيح هكذا قال يسى من مالك في هذا الحديث فلا بين الصفا
والمرودة حتى تلبس وسائر رواة الطواف افعال الحج كلها من الوقوف بعرفة والبيت بالزوافة
ولا يذكرون ولا بين الصفا والمرودة الزود بين البخاري في صحيحه باب تقضي الحائض
الساك كلها الا الطواف بالبيت واذا سعى على غير منوع بين الصفا والمرودة قال
الخافه جزم بالحكم الاول تصريح الاخبار التي ذكرها في الباب بذلك وادور المسئلة
الثانية مورد للاستفهام لا احتال ولا كان اشارة الى ما روى من مالك في حديث الباب

فقال افعل ما يفعل الحاج غير انك لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري قال مالك في المرأة الحائض التي
تهل بالعمرة ثم تدخل مكة موافقة للحج وهي حائض لا تستطيع الطواف بالبيت انها اذا خشيت الفوات املت بالحج واهدت
وكانت مثل من قرن الحج والعمرة واجزء عنها طواف واحد والمرأة الحائض اذا كانت قد طافت بالبيت وصلت قبل ان
تحيض فانها تشفى بين الصفا والمروة وتقف بعرفة والمزدلفة وترمي الجمار غير انها لا تفيض حتى تطهر من حيضها ^{في البيت} فافضة
الحائض **١١٩** مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين ان صفية بنت حيي حاضت
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احابستناهي فقيل قد افاضت فقال فلا اذا ما قال مالك عن عبد الله
ابن ابي بكر بن حزم عن ابيه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة ام المؤمنين انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
يا رسول الله ان صفية بنت حيي قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها تجبسن الفركن طافت معك بالبيت

بزيادة ولا بين الصفا والمروة قال ابن عبد البر لم يقل احد من مالك الا يحيى بن يحيى
القيسي اليسا يروي قال الحافظ فان كان يحيى حفظ فلا يدل على اشتراط الوضوء
لأن الاسي يتوقف على تقدم الطواف فاذا كان الطواف متنعنا متنعنا
لذلك لا لا اشتراط الطهارة له وقال ابن بطال كان البخاري فهم ان قوله صلى الله عليه
وسلم لعائشة افعلي ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت ان لما ان تسلي ولذا قال
واذا تسلي على غير وضوء قال الحافظ وهو كوجوه جبر لا ينافي التوجيه الذي قدمته الم
حتى تطهري قال الزرقاني يسكون الطاء ومهم الباء كذا فيهما وقضت عليه من الاصول قاله
بعض الشراح وقال الحافظ بفتح التاء والطاء الملهة والباء المشددة تين على حذف احد
التين امله تطهري ويؤيده رواية مسلم بفتح متى تقتضي الى آخره ١٢

له قوله
قال مالك في المرأة زواني النسخ المندية بعد ذلك الحائض ولا حاجة اليه ما ساقى من
قوله وهي ما تفيض التي تهل اي تحرم بالعمرة اي من الميقات كما يدل عليه قوله ثم دخل
مكة موافقة للحج اي مظلة عليه ومشرقة يقال ادق على ثنية كذا اي شارفا داخل عليها
وهي حائض لا تستطيع الطواف بالبيت طواف العمرة لاجل حيضها لا فاعل عليها
وهو الطهارة عند الفكاكين به او منع الدخول في المسجد عند الآخرين على الاختلاف الماضي
في محلها انها بكسر الهمزة اذا خشيت الفوات للحج بالتمتع الطهارة لافعال العمرة بعده املت
بالج اي احرمت به واهدت اي يجب عليها المدي ايضا كما ادى النبي صلى الله
عليه وسلم عن عائشة بقوله كما في روايات مسلم الا ان ذاك المدي عندهم يدي
القرن وعند الخنيفة يدي الرخص وكانت اي صادت تلك المرأة تادته مثل من
قرن الحج والعمرة ابتداء قال البخاري به يداننا في احكامنا مثل التي قرنت الحج والعمرة
الا ان التي احرمت بها من ميقاتها يزمها طواف الودود وهذه التي ادفت الحج
بمكة لا يزمها ذلك لانها احرمت بالحج من الحرم ولا يزمها الحج طواف الودود والعمر
لا يزمها ذلك ايضا وانما يطوف عند الودود وطواف العمرة الحج واجزا عنها طواف
واحد عند الائمة الثلاثة كما هو في تفسير القادر بخلاف الخنيفة والمرأة الحائض اذا كانت
قد طافت بالبيت وصلت زواني النسخ المندية قبل ان تحيض اي فرغت من
ركعتي الطواف قبل الحيض ثم حاضت بعد ذلك قبل ان تسلي فانا تسلي بين
الصفا والمروة في حالة الحيض اذ هي ليست بمنعومة عن الدخول في المسجد حاله
الحيض ولا الطهارة شرط في الاسي عند اعداها دوى عن الحسن البصري وهو رواية عن احمد
غير موزعة عليه كما تقدم من المتن في باب ما تفعل الحائض في الحج وقدم فيه ايضا ما في
ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر اذا طافت ثم حاضت قبل ان تسلي
فلنسخ ومن الحسن مثله باسناد صحيح قال الحافظ فلهذا يفرق بين الحائض والمحدث
الحج وتقف بعرفة والودولفة وترمي الجمار كلها لان الطهارة ليست بشرط ولا واجب
لهذه الامور غير انها لا تفيض اي لا تطوف بالبيت طواف الانافضة حتى تطهر من
حيضها بقوله صلى الله عليه وسلم افعلي ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت ١٣

له قوله افاضة الحائض ان تفيض اي تفيض بالانافضة معناه الفتوى وهو اللفظ
قال الرازي قوله تعالى فاذا افاضتم من عرفات اي وقضتم منها بكسرة تشبها بفيض
الماء والزم من يزمها حاكم وخبر الحائض وهو ان طافت طواف الانافضة
يجوز لها ان تفيض من مكة والا لا يحتمل ان يكون المراد بالانافضة معناه المصطلم اي طواف
الانافضة فنعناها حكم طواف الانافضة للحائض وهو انه واجب لا يسهل من الحائض

ولا من غيرها وايما ما كان فالحائض يجوز لها الزوج من مكة ان فرغت من طواف
الانافضة ولا يجب عليها التوقف طواف الوداع عند الائمة الا لادبته سورة قيل
بوجوده او سئته على الاختلاف بينهم في ذلك كما تقدم في اول دواع البيت ١٤

له قوله حاضت اي بعد ان افاضت يوم النحر كما في رواية البخاري من الى سلمة
عن عائشة قالت حجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فافضنا يوم النحر في فمست
صفية الحديث ثم قال البخاري ويذكر من القاسم وعمرة والاسود عن عائشة افاضت
صفية يوم النحر قال الحافظ فمعه هذا ان اسلمت لم ينعروا عن عائشة بذلك وانا
لم يجوزم به لان بعضهم اوردوه بالمتن ثم ذكرتم في هذه الروايات من الصحيحين وكان يرد
حجنا ليلة النحر كما في البخاري برواية الاسود عن عائشة قالت حاضت صفية ليلة
النحر فقالت ما ادا في الاحابكم الحديث فذكرت معتم التاد بناء لافعال اي قالت
عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الى سلمة فقلت
يا رسول الله انما حاضت ولفظ البخاري من رواية مالك بسند الباب فذكر ذلك
قال الحافظ كذا في هذه الرواية بعن الزايل على البناء ليجوز ذلك اي كونها حائضة لرسول
الله صلى الله عليه وسلم لما اعتقدت او تحوكت ان تكون حيضتها تنعما بعض افعال الحج
فاذا رأت ان تعلم علم ذلك وكانت كثيرة البحوث والسؤال عما لا تعلم او لعلم اجزى
ذكر صفية على ما في حديث هشام الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها فغيره عائشة
انما قد حاضت اوله النبي صلى الله عليه وسلم قد سأل من ذلك من حالها فغيره
عائشة بحجبتها قال البخاري فقال صلى الله عليه وسلم احابستنا بمكة الاستقام اي
بالنعمة من السفر في الوقت الذي لدنا به اي صفية فلما منه صلى الله عليه وسلم انها
لم تكلف لانافضة وهو لا يسافر تاد كالا ولا تسافر في وقت يبقى عليها طواف الانافضة
فقيل انها قد افاضت والقائل على ما ساقى في الحديث الا ان سأل فقال صلى
الله عليه وسلم قلنا مبس اذا بالتورين اي حينئذ قال البخاري قوله صلى الله عليه وسلم
احابستنا بهي يقتضي ان الحيض يمنع بعض افعال الحج ويوجب المقادير الى ان
تطهر من حيضها فيمكنها فعل ذلك وان كان ليس في الوقت كسعين ذلك الفعل
الا انه يمكن ان قد يسهل قبل ذلك وعلم من اخبره بذلك من سنة صلى الله عليه وسلم
ان الذي يمنع من الحيض من افعال الحج الطواف خاصة ولذلك قالت له انها قد افاضت
فقال فلما اذا يرد صلى الله عليه وسلم انما ان كانت قد افاضت فافضا لا يتبقى ولا تسلي
من يكون معها فاقضت ان الحيض يمنع من المرأة افاضت فافضا لا يتبقى ولا تسلي
معها من يزمها اي ولذلك يمنع الكرى معها كما ساقى ذكره الم ١٥

له قوله حاضت اي بعد ان افاضت يوم النحر كما في رواية البخاري من الى سلمة
عن عائشة قالت حجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فافضنا يوم النحر في فمست
صفية الحديث ثم قال البخاري ويذكر من القاسم وعمرة والاسود عن عائشة افاضت
صفية يوم النحر قال الحافظ فمعه هذا ان اسلمت لم ينعروا عن عائشة بذلك وانا
لم يجوزم به لان بعضهم اوردوه بالمتن ثم ذكرتم في هذه الروايات من الصحيحين وكان يرد
حجنا ليلة النحر كما في البخاري برواية الاسود عن عائشة قالت حاضت صفية ليلة
النحر فقالت ما ادا في الاحابكم الحديث فذكرت معتم التاد بناء لافعال اي قالت
عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الى سلمة فقلت
يا رسول الله انما حاضت ولفظ البخاري من رواية مالك بسند الباب فذكر ذلك
قال الحافظ كذا في هذه الرواية بعن الزايل على البناء ليجوز ذلك اي كونها حائضة لرسول
الله صلى الله عليه وسلم لما اعتقدت او تحوكت ان تكون حيضتها تنعما بعض افعال الحج
فاذا رأت ان تعلم علم ذلك وكانت كثيرة البحوث والسؤال عما لا تعلم او لعلم اجزى
ذكر صفية على ما في حديث هشام الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها فغيره عائشة
انما قد حاضت اوله النبي صلى الله عليه وسلم قد سأل من ذلك من حالها فغيره
عائشة بحجبتها قال البخاري فقال صلى الله عليه وسلم احابستنا بمكة الاستقام اي
بالنعمة من السفر في الوقت الذي لدنا به اي صفية فلما منه صلى الله عليه وسلم انها
لم تكلف لانافضة وهو لا يسافر تاد كالا ولا تسافر في وقت يبقى عليها طواف الانافضة
فقيل انها قد افاضت والقائل على ما ساقى في الحديث الا ان سأل فقال صلى
الله عليه وسلم قلنا مبس اذا بالتورين اي حينئذ قال البخاري قوله صلى الله عليه وسلم
احابستنا بهي يقتضي ان الحيض يمنع بعض افعال الحج ويوجب المقادير الى ان
تطهر من حيضها فيمكنها فعل ذلك وان كان ليس في الوقت كسعين ذلك الفعل
الا انه يمكن ان قد يسهل قبل ذلك وعلم من اخبره بذلك من سنة صلى الله عليه وسلم
ان الذي يمنع من الحيض من افعال الحج الطواف خاصة ولذلك قالت له انها قد افاضت
فقال فلما اذا يرد صلى الله عليه وسلم انما ان كانت قد افاضت فافضا لا يتبقى ولا تسلي
من يكون معها فاقضت ان الحيض يمنع من المرأة افاضت فافضا لا يتبقى ولا تسلي
معها من يزمها اي ولذلك يمنع الكرى معها كما ساقى ذكره الم ١٥

بشاة قال مالك ولما ازل اسمع ان في النعامة اذا قتلها المحرم بدنة قال مالك ائتي ان في بيضة النعامة عشر ثمن البدنة كما يكون في جنين الحرة غرة عبد او وليدة قال مالك وقيمة الغرة خمسون دينارا وذلك عشرونية امه قال مالك وكل شيء من النسور والعقبان والبنات او الرخم فانه صيد يودي كما يودي الصيد اذا قتله المحرم قال مالك وكل شيء فدى فوصفارة مثل ما يكون في كبابة وانما مثل ذلك مثل دية الحر الصغير والكبير فمما بمنزلة واحدة سواء فدية من اصاب شيئا من الجراد وهو محرم قال مالك عن زيد بن اسلم ان رجلا جاء الى عثمان بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين اني

له قوله

ولم ازل اسمع قال الهادي بن زيد ان ذلك طائفة قد مر حكم الامر ونحو العلم بذلك ان في النعامة النعامة من الطير يذكر ويؤنث والنعامة اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا في مختار الصحاح قال الدميري وجميع النعامة على نعامات ويقال لها ام البين وام الثلثين قال الجاحظ والفرس يسمونها شمر مرغ ويحل الكلب بالاجماع اذا قتله المحرم او الحلال في الحرم بدنة اسم ان قال الدميري ان النعامة قضاؤه اذا قتل المحرم او في الحرم بدنة مروي ذلك عن عثمان بن عفان وابن عباس وزيد بن ثابت ومطوية رواه الشافعي والبيهقي ثم قال الشافعي هذا غير ثابت عند اهل العلم بالحديث وهو قول اكثر من لقيت وانما قلنا في النعامة بدنة بالقياس لا بدنة بالحدوث كذا في المعلى ١٢ له قوله قال مالك ادى الى اشتداد في بيضة النعامة عشر نفق من السمكة وسكون البعثة من البعثة قال الهادي ذلك ان لا يخرج في جراد من النعم وان كانت قبيصة من البعثة اكثر من قبيصة غزالة لا مثل لما في النعم وانما جرادها عشر قبيصة البعثة السقيبي جراد النعامة وبين ذلك سبب اختياره لذلك من ان ما قاله قيس بن وهب البجلي فقال كما يكون في جنين البنية الولد مادام في البطن كذا في مختار الصحاح وقال الدميري هو ما يوجد في بطن البنية بعد ذبحها الحرة احتراز من جنين الامه اذ فيه اختلاف وتفصيل غرة بغير النعم البعثة وتشهد بالرد الملهة اصل الفقرة يماض في الوجه ثم يبرها من الجسم كما قالوا لا حق رقبته بعد او وليدة اي امه بيان لغرة ١٢ له قوله قال مالك وقبيصة الغرة خمسون دينارا وذلك المقدار عشر بالنعم ودية امه لانها مفسنة قال الهادي بين مالك ذلك بان ما قاله قيس بن وهب البجلي غرة قبيصة خمسون دينارا وهي عشرة دية الحرة لان ديةها مفسنة دينارا ١٢ له قوله قال مالك وكل شيء من النسور وجميع طيور معروف وفي مختار الصحاح الشرف فتح النون طارده جميع القطة النسر والكثير كنسور ويقال النسر الخشب لو ان القطة كقطر الدجاجة والغراب زاد الدميري كنية الوالد بولد الوالد الصبي والولد الكلب المنبال والوئبي والاشقي يقال لها ام قطعتم وسمي نسر لانه ينسر الشيء ويبتلع وهو خفيف الطير ويقول في صياحه ابن آدم مشرعا ششت فان الموت ملائك كذا قاله الحسن بن علي ويقال انه من القول الطير عرافة يعرف سنة وهو ذو منفر ليس يذو غلب وانما اعتادوا ذلك لطلب واليازي وهو جراد البعير في الجيفة من ارض مائة فرسخ وكذلك حاسة شم في النسيارة كذا اذا شم الطيب مات لوقتته وهو اشد الطير طراة حتى انه يطير بين المشرق والمغرب في يوم واحد ومن اشد الطير حراة على الضفاد افاقي اصد بها الاخرات حراة وكذا امه ان يحرم الكلب استئثاره والكل الجيف المروني الجاحظ اعظم بفتح لون وسكون سين مودة واد ملة اسم كرس وقال ابن ابي كرس اسم فارس يقال له بالتركية فخره بالندبة كره وكج وكذا فخره في اللغات القطبية بكده وفي كرم اللغات بكر كرس او العقبان بمودة جميع عقاب طارده معروف قال الدميري العقاب طارده معروف والجمع اعقب والكثير عقبان وعقابين جمع الجمع وكنية ابو الاغيم وابو الحجاج والبوحان وابو الدهر والبراهيم والاشقي ام الجراد وام الطيرة وام لوح وام البيشم وهي مؤنثة اللفظ وقيل العقاب يقع على الذكر والانثى ويقال ان العقاب اذا صاحمت تقول في البعد من الناس راحة وفي المحيط اعظم العقاب بعث اوله وفتح ثانيه يقال له بالتركية قراوعل بالندبة قاب وكثيره وفخره في كرم اللغات ولغات الصراخ بكده او البزاة جمع بالذكفظة وقاض ضرب من الصقور قال الدميري الصقور لثا بذي مخفضة الياء والثانية باذ والثالثة باني باني يشبه ياء اء وهو يذكر لا خلاف فيه واللفظ مشتق من البزوان وهو الوشب وكنيته الوالاشم والابو الهول وابو لا حق وهو من اشد الحيوانات كبره في الدنيا انما لا يحل ذواته يصيد بناه او غلب بميمه من سجع او طير ولا نشار ولا الصبح ولا الشبل لان لثا ناي ولا الهول وورع والغرسة او الرخم جمع رخرة بفتحين كما قاله

الشافعي طارده يقع يشبه النسر الخلقه كذا في مختار الصحاح زاد الدميري الرخمة بالتحريك كنيته ام جراد وام رسالة وام ببيسة وتسمى بالانثى والباء في الرخمة للبني ومن طبع هذا الطائر لا يرضى من الجبال الا بالوحش ولا من الاماكن الا بالبعدها من اماكن اعداءه ولا من السفن الا بالصخور والبرك فربما العرب الشبل بالاشتقاق ببيضة يقعون امر من بعض الانثى وعكها تحريم الاكل وصياحها سبان دلي الاعلى المروني المحيط الاعظم الرخمة بعث اوله ويقال بعثته فاء سمجة وميم يقال له بالغار سمجة مرداد خوار وبالسندية دهنك وهر كيلة الا فاء اي كل واحد ما ذكره صيد امي مشوع القتل في حق الحرم والحرم يودي اي يذبح ويحرم الجراد كما يودي الصيد اي يذبح يذبح الصيد بالواو بالنظر او القيمة اذا قتل الحرم او الحلال في الحرم قال الهادي يري بوزوان كان يأكل الجيف فانه لا يجري مجرى الحرة والغراب في استباحة الحرم قتله وان كان من ما يباح ويصاد فانه لا يجري مجرى الانثى ولا يجري المجري الوحش الذي يجب على الحرم الجراد يقتل في كان منه لم يقتل من النعم فخر بين مثل او الاطعام وما لم يكن له مثل فخر بين الاطعام والعيام والوقال النودي في النعامة اما الطيور فالحام وكل ما عاب في الماء يجب فيه بشاة وما كان الكرم الحمازة او مشلا فالصبيح انه لعكها وما كان اصغر ففيه القيمة وكذلك ما لا مثل له من الطيور والجراد فيه القيمة قال ابن جرير قوله وما كان الكرم الحمازة وجوب الشاة فيه ضعيف والمعتمد ما ذكره في المجموع كالراعي من وجوب القيمة الزوايا عند الخفيفه فالواجب في الصيد القيمة مطلقا عند الخفيفه والى يوسف دم نعم محرم اوجب النظر فيها لنظر كمن قوله في الطيور مثل قولها من وجوب القيمة كاتقدم فيها في بيان الحمازة ونظره في القيمة قال محمد الجراد نظر الصيد في البنية فباله نظر ولا بالنظر للحام وساير الطيور فخره فخره كمالا ١٢ له قوله قال مالك وكل شيء فدى ببناء الجمل اي كل صيد يجزئ بالمدى فدى فخره يجب مثل ما يكون واجبا في كراهه فدى ولد النعامة بدنة وولد الجراد الوحش بقرة وولد النمل شاة والثالثة ما يجزئ في القيمة ثم بين المنع نظر ذلك فقال وانما مثل بفتحين صفة ذلك مثل بفتحين دية الحر الصغير والكبير فما في الصيد والكبير مسئلة الدية بمنزلة واحدة سواء اي يساوي دية الصغير ودية الكبير ١٢ له قوله دية من اصاب شيئا من الجراد وهو محرم يعني ان الحرم وكذا الحلال في الحرم اذا اصاب شيئا من الجراد ما ذاب به عليه من الجراد والبراد بالفتح يقال له بالندبة ميم قال الجاحظ يفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والانثى سواء كالحمازة الخ قالوا سمي بذلك لانه يجر بالارض اي يأكل ما عليها ١٢ له قوله ياد الى عثمان بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين اني اصبت جرادات جميع جرادة وتقدم ان الجراد يقع على الذكر والانثى بسوطي اي قتلته به وانما محرم فاذا ائري على فقال له عمر العظم بفضة يفتح القاف والنعم لغة اي حفنة من لحام قال الزرقاني وهو ذهب مالك في المدونة وغيره ان في الجراد قيمة وفي الواحدة بفضة اي حفنة الزوال قال الهادي قول عمر العظم بفضة بربنا اخف عليك من يزدك وهي تجزئ من الجراد وكذلك يقول مالك وفي شرح الباب لوقت جرادة في الاحرام او الحرم تعدد في شئ من لحام ولو قليلا لما ورد من بعض الصابة مرة فخر من جرادة وفي مبسوط السرخس فيه القيمة ولو قتلها مملوك في احرامه ان صام يوما واحدة لجرادة فقد زاد على قدر الواجب وهو اكل الاطعمة الا ان الصوم لما يتخير لا يجوز اقل من يوم وان شاء جمع حتى تعبر من جرادات تقوم بنصف صاع من برصموم يوما فيكون جرادة فاقا ولو وطئ جرادة ما وجب عليه الجراد اذا تلف منه شيء الا ان لا يكون كثيره سد الطريق فلا يفتن ولو شوى جرادة فاكل بعد ما منعه فلا شيء عليه لاكل اي اذا ضمن قتله لا يحرم الا كرسوا كل واحد بغيره حلال او محرم بخلاف الصيد ١٢

من الصيد لم يرد فقتله ان عليه ان يقتله به وكذلك الحلال يرمى في الحرم شيئا فيصيب صيدا المردة فيقتله ان عليه ان يقتله لان العمد والخطأ في ذلك بمنزلة سواء **قال مالك** في القوم يصيبون الصيد جميعا وهم محرمون او في الحرم **قال** اري ان على كل انسان منهم جزاء ان حكم عليهم بالهدى فعلى كل انسان منهم هدى وان كان حكم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم الصيام ومثل ذلك القوم يقتلون الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك عتق رقبة على كل انسان منهم او صيام شهرين متتابعين على كل انسان منهم **قال مالك** من رمى شيئا او صاد به الجمل وحلاق رأسه غير انه لم يفيض ان عليه جزاء ذلك الصيد لان الله تعالى يقول واذا حلتكم فاصطادوا ومن لم يفيض فقد بقي عليه مسر النساء والطيب **قال مالك** ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شئ ولا يبلغنا ان احكم فيه بشئ وبئس ما صنع **قال مالك** في الذي يجهل او ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج او يمرض فيها فلا يصومها حتى يقدم ببلده **قال** يهدى ان وجد هديا

الشجرة الكبيرة والبركة الصغيرة ومن علا نخوة ولانه ممنوع من اكله لحرمة الحرم فكان يحتمل ان يصيد ويأكل الحرم فانه لا يمنع من قطع شجر الحرم ولا ذرع الحرم اذا ثبت بذلك يضمن الشجرة الكبيرة بالبقرة والصغيرة بالشاء والتشيش بقيمتها والعصن بما نقص وبهذا قال الشافعي وقال صاحب الرأي يضمن اكل بقيته لانه لا مقدر فيه فاشبه التشيش وان قول ابن عباس ومطاهر ولا ذرع نوع ما يحرم اكله فكان فيه ما يضمن بمقدار الصيد الجوزي في البداية ان قطع شجيرة الحرم او شجرة ليست بمسكونة وهو ما لا يثبت الا في غير قيمته الا ما جف لان حرمة ما تثبت بسبب الحرم وقال طبري الصلوة والسلام لا يمتثل خلافا ولا يضمن شيئا ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لان حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب الاحرام فكان من شأن الحمال والصوم يصلح جزاء لافعال لا منان الحمال ويتصدق بقيمة على الفقراء **قال** البايعي واما المسئلة الثانية في المنع من قطع شجر الحرم فهو ذهب مالك والشافعي والي حنيفه والاصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لا يمتثل خلافا ولا يضمن شجرها الا اذا المسئلة الثالثة فقال البايعي اما يمين ما يستباح قطعه من شجر الحرم او يمينها ما هو ممنوع فان المنوع منه ما هو من شجر الهادية ما لا يليك فالحادية العادة بان ثبت من غير عمل ادى الى قطع والسر السعدان وما جرى مجرى ذلك وكذلك سائر انواع التشيش والاصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لا يمتثل خلافا ولا يضمن شجرها فقال الجاس الا الاخر يا رسول الله فانه لعنا غشا وتبورنا فقال صلى الله عليه وسلم الا الاخر قال البايعي والساعة متى مثل ذلك ولم اذ فيه نصا لما يمينان غير ان الهادية مائة لانه لا يزل يؤخذ وينقل الى الهادى على سبيل الهداوى ولم يشترط احد فصيح اذ صاح وبذا فيما يثبت بنفسه فاما ما عرس منه واتخذ بالعمل فملكه العامل فغنى بجوزاء فانه هو قول البايعي حنيفه وم قال الشافعي رد لا يجوز وجبه الهادية عرسى ان بمنزلة ما ياتى من الوضوء فان الحرم لا يمنع منه واما ما جرت العادة بان يملك ويغرس ويعلل لاختل والربان والجوز وما يشبهها فانه غير موقوف قطعه وكذا ما كان يتخذ من البقول سواء نبت بنفسه او بصنع آدمي لا على ما اعلم ويجزى ذلك مجرى اليونان ما كان اهلها ان يمس فانه لا يمنع من اصطياده في الحرم وان توحش الزجر **قال مالك** في الذي يجهل او ينسى **قال** البايعي ليس مالك على حكم من جعل او نسي صيام ثلاثة ايام في الحج ويحكم قوله او جعل وحين احد ههنا يكون جعل الحكم والثاني ان يكون معنى جعل فعل لا يجوز فيكون جعل ههنا بمعنى تعذر ان قلنا ان جعل بمعنى تعذر فاستوعب حكم العامه والانس وان قلنا جعل بمعنى لم يعلم الحكم فانه ترك ذكر العادة وان كان حكمه حكم الانس وانما لم يفسد وتقليظا الحكم والافضل ان يجعل لفظ جعل على الوجين لا اعتبارا لها الا صيام ثلاثة ايام في الحج على ما تقدم في الباب المتبع من ان صيام المتبع الذي لم يجهل الذي نسي في الحج وسببه اذا رجع قال البايعي قلت ولا تخصيص بالمتبع بل بذا حكم الهادى الواجبه في الحج غير ذية الاذى وجزاء الصية كاسيا في كلام الدود غير يدخل فيه صيام المتبع ايضا او يمرض فيها اي في هذه الايام الثلاثة نص على المرض ليسوعب اقسام التاركين بذل النسيان والعمر لم يزد والعمر العذر الغالب فلا يصومها لانه الوجه المتقدم حتى يقدم بفتح الدال بلده عادم المدي قال مالك ليس له وجه هدى والافضل ثلاثة ايام في الهادى الرجوع وسببه بعد ذلك قال البايعي ومعنى ذلك الفصل بين الثلاثة والسبعة وقال اصبح ان ذلك شرط في ممتا ويدل قول مالك على ان الترتيب قد سقط وجوه وقال ابو حنيفة لا يصوم بعد عرفة ويستقر المدي في ذمة الزكوة ما حي من الهادى حنيفه كذا هو مذهب عرعع بذلك في الفردوس قال صاحب

له قوله قال مالك في القوم يصيبون الصيد جميعا وهم محرمون اي اجتماع المحرمين في قتل صيد واحد او في الحرم اي القوم يصيبون الصيد في الحرم وهم حلال قال مالك اري ان على كل انسان منهم جزاء اي كمالا وفي الشجيرة المصرية جزاءه والعنى واحد اي جزاء كمال في كل المستلذين يمين على كل انسان منهم جزاء كمال لو اغترق بقتله لان حكم ذلك حكم الكفارة والكفارة لا تتبع بعضه وبذلك قالت الحنفية في الحرم دون الحرم والمسئلة خلافة تقدمت في الباب الصيدان بالسحر واسكون استئناف حكم ببناء الجمول عليهم بالهدى فعلى كل انسان منهم هدى كمال وان كان حكم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم الصيام بعد ذلك او اطعام فعلى كل واحد منهم اطعام وكان تركه الكفارة المقصود ان لا تفرق في انواع الجزاء في الوجوب على كل واحد منهم وصرح بذلك لما ان بعضهم فرقا لوان كان صوما صام كل واحد صوما تاما وان كان غير ذلك فجزاء واحد فصرح بالمنصف بذلك ان لا تفرق في الصوم وغيره ثم بين المنصف بين من تارة بالقياس فقال ومثل ذلك اي مثال جزاء الصيد القوم يقتلون الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك اي كفارة قتل الخطأ عتق رقبة على كل انسان منهم او صيام شهرين متتابعين على كل انسان منهم **قال مالك** من رمى شيئا او صاد به الجمل وحلاق رأسه غير انه لم يفيض ان عليه جزاء ذلك الصيد لان الله تعالى يقول واذا حلتكم فاصطادوا ومن لم يفيض فقد بقي عليه مسر النساء والطيب **قال مالك** ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شئ ولا يبلغنا ان احكم فيه بشئ وبئس ما صنع **قال مالك** في الذي يجهل او ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج او يمرض فيها فلا يصومها حتى يقدم ببلده **قال** يهدى ان وجد هديا

والأفليس ثلثة أيام في أهله وسبعة بعد ذلك جامع الحج **مسألة** عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبد الله عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع للناس بمعنى والناس يستأمنونه فجاءه رجل فقال يا رسول الله اني لما أشعني فخلقت قبل ان اغرق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذبح ولا يخرج ثم جملته آخر فقال يا رسول الله لما أشعني فخرت قبل ان ارمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارم ولا يخرج قال فما سئل رسول الله صلى

الله عليه ان فاته الصوم حتى الى يوم النحر لم يجزه الا الدم وقال الشافعي يوم بعد هذه الايام لا يصوم موقت فيقضي كصوم رمضان ولنا النسي المشهور عن الصوم في هذه الايام فيستقبر به النص او يدغم النص فلا ينادى به ما وجب كاملا ولا ينادى بعد ما لان الصوم بدل والا بدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج وجرأه الدم على الاصل وعن عمران امرئ مثله بذكر الشاة الحية

له قوله

وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع اي على ناقته كما في رواية صالح عند البخاري وروى عنه مسلم بلفظ على راحلته ولما اترجم عليه البخاري باب الغنما على الدابة واعترض عليه الاسامي على ما ليس في شيء من الروايات من ما لم يكن اركان على دابة بل في رواية بين القطان من ان جالس في حجة الوداع فقال ادخل ثم قال الاسامي فان ثبت في شيء من الطرق اركان من دابة فيحمل قوله جالس على اركبها وجلس عليها قال الحافظ وهذا هو المتعين لرواية صالح بن كيسان بلفظ وقف على راحلته وهي بمعنى جلس الخ وقال النودى هذا ويسل بجواز القعود على الراحلة على حجة ثم قال الاسامي على ان صالح بن كيسان اخذ بقوله وقف على راحلته قال الحافظ وليس كذلك فقد ذكر ذلك البخاري في مسند مسلم ومعه من احمد والنسائي كلاهما عن ابي هريرة وقد اشار اليه البخاري بقوله تابعه معمر بن وقف على راحلته الا للناس يعني قال البخاري يحتمل ان وقف ليعلم الناس دينهم ويجيبهم عن مسائلهم فقد علم ان وقف سوال يسأل في ذلك الوقت المسائل عما فاته من حجه ومعادك وعما قدم واخر ويشترط من المستقبل الخ ولم يبين في الحديث اليوم ولم يبين في اكثر الروايات المكان ايضا ووقع في رواية ابن جريج عن ابي هريرة عند البخاري بلفظ ينحلب يوم النحر وفي رواية وقف عند الجمره قال جراح من جمع بعضهم بين هذه الروايات بان وقف واحدها معنى خطب اي علم الناس لانها من الخطب الحج المشروعية قال ويحتمل ان يكون ذلك في موطنين احدهما على راحلته عند الجمره ولم يقل في هذا خطب وانما فيه وقف وسئل والثاني يوم النحر بعد صلوة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الامام الناس ما بقي عليهم من ما سلكه قال النودى هذا الاحتمال الثاني هو الصواب

مسألة قوله والناس يسألون في رواية يعلو يأسا لونه واخرى يعلو ناس يسألون وقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يعني الناس يسألون فجاهد رجل قال الحافظ لم اقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد من سأل في هذه القصه وكانوا جماعة فقال يا رسول الله اني لم اشعر بغير العيين اي اظن يقال شعرت باشي شعورا اذا خلعت له ومن يذ فيكون مؤدى الاعتذار للناس وذكره البخاري احتمالا فقال يحتمل وجهين احدهما ان يراد به نيت فقد تمت الحلقى وهو الصواب وقد وقع التعليل في كلامه في ذكر الاحتمال الثاني وهو ان الشعور بمعنى العلم وعلى هذا المعنى لم اعلم المسئلة قبل ذلك ويؤيده لفظه بولس منه مسلم لم اشعرن الرمح يحمل النحر فخرت قبل ان ارمي واوضح منه لفظ ابن جريج كنت احسب ان كذا قبل كذا والى الاحتمالين معا اشار البخاري في صحيحه اذ ترجم على الحديث باب اذا رمي بعد ما امس ناسيا او جاهلا قال النبي فان قلت فيه الترجمة يكون ناسيا او جاهلا وليس في الحديث ذلك قلت جاد فيه ولم اشعر وعدم الشعور اعلم من ان يكون ناسيا او جاهلا الخ وبالا احتمالين معا شعور القارى فخلقت شعرا راسي قبل ان انحر وفي رواية قبل ان اذبح والظاهر سببه جعل الحلق مسببا عن عدم الشعور اعني اذ خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم انحر كذا في النسخ المصرية وهو الاوجه وفي النسخ السنية اذبح وجعله الزقاني في رواية فقال وفي رواية اذبح اي الان ولا يخرج عليك اي لا يفتق عليك ثم هو يفتق لاثم والغدية مؤان عنه من قال بعدم الغدية في هذه الامور ونفى لاثم فقط عند القائلين بوجوب الدم اما الاول فقد قال جراح ليس في الحديث امر بالعادة وانما هو باه لا يحمل لانه سأل من امرزغ منه فالنسي افضل ذلك متى شئت ونفى المخرج بين في رفع الغدية من السامد والساهي وفي رفع الاثم من الساسي الا وما الثاني فقد قال البخاري يحتمل ان يراد لاثم عليك لان المخرج الاثم ومعهم سوال السائل اما كان من ذلك نحو ما من ان يكون قد اثم فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يخرج اذ لم يقصد الغنم لانه ان

ذلك من غير علم ولا قصد مع خفة الامران ثم جاده رجل اخر فقال يا رسول الله لم اشعر اي ما عرفت فقد لم بعض الناسك وتاخيرها فيكون جاهلا بالقرب وجوب الحج او خلعت ما ذكرت من غير شعور كثيرة الاشتغال يكون كذا في المرافة فخرت الذي قبل ان ارمي الجمره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارم الان ولا يخرج اي لا اثم الا في رواية ايضا وفي رواية ابن جريج عن ابي هريرة عند البخاري فقام اليه رجل فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا ثم قام اخر فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا خلعت قبل ان انحر فخرت قبل ان ارمي واشياه ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم افضل ولا يخرج لمن لم يكن في سئل يومئذ من شيء الا قال افضل ولا يخرج في رواية محمد بن ابي حفصه عن ابي هريرة عن مسلم قال اخر اخففت الى البيت قبل ان ارمي قال ارم ولا يخرج وفي رواية معمر بن عمار عن زيادة الخلق قبل ارمي ايضا فاعلم ما في حديث عبد الله بن عمرو السواقي عن ابي هريرة اشياء الخلق قبل الذبح والخلق قبل ارمي والنحر قبل ارمي والا فافضة قبل ارمي والا وليان في حديث ابن عباس ايضا وعند الدار قطن من حديث ابن عباس ايضا السواقي عن الخلق قبل ارمي وكذا في حديث جابر وابي سعيد عند الطحاوي وفي حديث علي بن احمد السواقي عن ابي هريرة قبل الخلق وفي حديث عبد الله بن السواقي عن ارمي والا فافضة معا قبل الخلق وفي حديث جابر الذي ملقه البخاري ووصله ابن جابر وغيره السواقي عن ابي هريرة قبل الذبح وفي حديث اسامة بن شريك عن ابي داود السواقي عن السعي قبل الطواف قاله الحافظ

مسألة قوله قال عبد الله بن عمرو بن سفيان بعد الجمهور رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية يومئذ من شيء قدم ولا اخر بناء الجمهور من التفعيل فيها الا قال صلى الله عليه وسلم في جوابه افضل الان ما بقي ولا يخرج عليك وفي رواية بولس منه مسلم وحاصل منه انه سمعته سئل يومئذ من امر ما ليس المراد بولس من تقديم بعض الاسود على بعض اوشاها الا قال افضل ذلك ولا يخرج كذا في الفتحة قال البخاري لا يقتضي هذا باه ذلك لانه انما سأل عن فعل ذلك جلا وقد بين الترتيب في الحج فكان ذلك هو المشروع ولا يقتضي ذلك دفع المخرج في تقديم شيء ولا تأخير غير المستثنين المنصوص عليها لانه لا يندى من اي شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم وجوابه انما كان من سوال السائل فلا بد من فيه غيره كما لا بد من في قوله اخر ولا يخرج ارم ولا يخرج غير ذلك مما لم يسئل عنه الخ وكذا قال ابن التين ان هذا الحديث لا يقتضي دفع المخرج في غير المستثنين المنصوص عليها يعني المذكورين في رواية مالك لا يخرج جوابا للسوال ولا بد من فيه غيره الخ وتحقير الحافظ فقال كانه غفل من قوله في بقية الحديث فما سئل عن شيء قدم ولا اخر وكانه على ما بهم فيسئل ما ذكر من قوله في رواية ابن جريج واشياه ذلك يريد مسلم تقدم فيما حدثاه من مجموع الاحاديث عدة صوره وبقية عدة صوره بذكرها الرواة اما اختصارا او ما كونا لم تقع وبلفظ بالتقسيم اربعا وعشرين صوره ثم قال الحافظ واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فاجابوا على الجواز في ذلك كذا قال ابن قدامة في المغني الا انهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع وقال القرطبي روى من ابن عباس ولم يثبت من ان من قدم شيئا على شيء عليه دم وفيه قال سفيان بن عيينة جبر وقتادة والحسن والحفي واصحاب الرأي الخ وروى في نسخة الى الحفي واصحاب الرأي نظرا فاسم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع كما سأل في قال وذهب الشافعي وجمهور السلف وفقهاء اصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم وقال ابن دقيق العيد مع ما لم يوافقهم في تقديم الخلق على ارمي والذبح لانه يشترط يكون الخلق قبل وجود التعليل وللشافعي قول مشدود قد بين القولان له على ان الخلق نسك واستباحته محظوفان قلنا انه نسك جاز تقدمه على ارمي وغيره لانه يكون من اسباب التعليل وان قلنا انه استباحته محظوف فلا قال وفي هذا البناء نظرا لانه لا يلزم من كون اشئ نسكا ان يكون من اسباب التعليل لان النسك ما يثاب عليه وهذا ما لم يرض ان الخلق نسك ويرى ان لا يقدم على ارمي مع ذلك وقال الا وادعي ان افاض قبل ارمي ابراق وما وقال جراح اختلف من مالك في تقديم الطواف على ارمي روى ابن عبد الحكم عن مالك انه يجب عليه عادة الطواف فان توجه الى بده باعادة وجب عليه دم قال ابن بطال هذا بخلاف حديث ابن عباس وكان لم يعلق الخ قال

الحافظ وكنا في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو وكان
ما لم يحفظ ذلك من الزهري وأما عندنا فنحن نعلم أن ما به من أن الطواف
لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة وإنما يجب ترتيب الشفاعة التي ثم الذبح
ثم الحلق لكن المفرد لا يذبح عليه فوجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط المفرد
السار من آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فليقدم عندنا في حيفه وكذا إذا غرطوا
الزيادة وقالوا لا شيء عليه في الوضوء وكذا الخفاف رأى بين أبي حفصة وصاحبها
تاخير الرمي وفي تقدمه نسك على نسك كالحلق قبل الرمي ونحر القلاد قبل الرمي
والحلق قبل الذبح لهما أن ما فات مستردك بالتحقق ودلا يجب مع الضعفاء شيء
آخر حديث ابن مسعود قال من تقدم نسكا على نسك فليقدم الرمي قال خرز
السار في قوله ابن مسعود وكذا في أكثر النسخ وفي بعضها ابن عباس وهو صحيح قال
الحافظ في الدراية لم يجه من ابن مسعود وإنما هو من ابن عباس وكذا هو في بعض
النسخ وأخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن من طريق مجاهد عن ابن عباس وأخرجه
الطحاوي من وجه آخر حسن منه عن الخليلي وتقدم في الموطأ أيضا في ما يفعل من نسك
من نسك شيئا وتكمل الكلام على طرقه وأنه محمول عندنا من الأئمة الأربعة في ترك
الواجبات واستدل صاحب السار أيضا على وجوب هذا الترتيب بقوله صلى
الله عليه وسلم إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نرمي ثم نذبح ثم نحلق قال الحافظ في الدراية
لم يجه من أخرجه الحسن عن ابن عباس صلى الله عليه وسلم أن من قام في الحج فربما
ثم أن منزلة بين فخر ثم قال للحلق خذوا مثارا إلى جانب الأيمن ثم الأيسر ولا يكون
أن يستدل عليه عا في الجهادي من حديث السورين مخزومة ومردان في قصة الدريته
فلما فرغ من قصته الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصير قوموا فمروا
ثم أحلقوا الحديث وبما في البخاري أيضا من حديث السورين رسول الله صلى الله
عليه وسلم فحرق ابن يحنى وأمر أصحابه بذلك وبما تقدم في جامع البهي أن ابن
عمر كان يقول المرأة الحرة إذا طلعت لم تمت حتى تأخذ من قرون رأسها وكان
لها في ما تأخذ من شعرها شيئا حتى تنحر بها ثم حديث الباب حجة للفرج من
مسك الأمامين الشافعي وأحمد ومالك في بعض النسخ مسك الأمامين مالك
والأبي حنيفة واعتدروا من ذلك أنها عما يوجه منها ما تقدم في كلام الباغي من أن
لا يقتضي بأمر ذلك لأنه إنما سأل عن فعل ذلك جلا وقد بين الترتيب في الحج
فكان ذلك هو المذموم والخوضا ما تقدم أيضا في كلام الباغي من أن لا يقتضي ذلك
رفع الحج في تقدم شيء ولا تأخير غير المستلزم خصوصا ما لا لا بد من أي
شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم وجوابه أنما كان من سؤال السائل فلا بد من غيره
الزوجه جرم ابن التين إذا قال إن هذا الحديث لا يقتضي رفع الحج في غير المستلزم
المقصود بينهما بين المذكورين في رواية مالك لأنه خرج جوازا للسؤال ولا بد من غيره
غيره الحج وتقبيل الحافظ إذا قال وكان غفل من قوله في بقية الحديث فاستدل من شيء
قدم ولا أخرجه على ما بهم فيه على ما ذكر من قوله في رواية ابن جريج وإشابه ذلك
برو عليه ومنها ما هو مما من لف لأية الشريعة فقد احتج النخعي ومن تبعه في منع
تقدم الحلق على غيره لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حلقا من حلق
قبل الذبح إهراق وما رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح وتقبيل الحافظ بأن المزد
بسلوع محله وموله إلى المحل الذي يحل فيه ذبحه وقد حصل الحج وإجاب عن العتيق
بأن ليس المراد السك جرد البلوغ إلى المحل الذي يذبح فيه بل المقصد السك الذي
ولذا لو بلغ ولم يذبح يجب عليه الغدرة الحج فكذلك وأيضا لا بد من بلوغ المحل
في وقته كما هو معلوم فلو بلغ ذبح قبل الحج لا يجوز عند أحد من القرآن أو القبح
ومعلوم أن وقت الذبح بعد الرمي إجماعا وشأنه صلى الله عليه وسلم عندهم لعدم
شروع أحكام المناسك والهيل من ذلك في الحسن ما رواه أبو سفيان الحمدي قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين البحر من رجل حلق قبل أن يرمي قال
لا حرج ومن حلق ذبح قبل أن يرمي قال لا حرج ثم قال جاد الله وضع الله عز وجل
العتيق والحرج وتعلموا ما نسككم فأنسا من ذلك قال العتيق فذل ذلك على أن الحج
الذي دفعه الله عنهم أنما كان لحملهم بأمر المناسك لا لغير ذلك وذلك لأن السالكين
كأننا سألنا أربابا لا علم لهم بالمناسك فاجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله
لا حرج يعني فيما فعلتم لا بحملهم بالمناسك فاجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخرجه الطحاوي ثم قال أفلا ترى أنه أمرهم بتعليم ما نسككم لأنهم كانوا لا يحسنون شأنا
ذلك أن الحرج والعتيق الذي دفعه الله عنهم هو بحملهم بأمرنا نسككم لا لغير

ذلك الجز منها في البناءة عن المستسقى كان يذا في ابتداء الإسلام حين لم تستقر
المناسك ولما بعده على الصلوة والسلام سئل في ذلك الوقت سميت قبل
أن الطواف فقال أفضل ولا حرج وذلك لا يجوز بالأجماع واليوم لا يفتي بمثل
الجز منها ما قال ابن الهمام أن قول القاضي لا يشرع فحلت ما يقيدان لعله ينفذ
أنه ممنوع من ذلك فلهذا قدم احتجاده من سؤاله والالام يسأل أولم يمتد من قد
يقال يحل أن الذي لعله من لفظة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقل أن ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك الاعتناء وسأل عما يلزمه فيمن
عليه الصلوة والسلام في الجواب عدم تعيينه عليه بنى الحج وإن ذلك الترتيب
مستنون لا واجب والحق أنه يحل أن يكون كذلك وإن يكون الذي لعله كان هو
الواقع إلا أنه صلى الله عليه وسلم قد لم يجل وأمرهم أن يفعلوا ما نسككم وإنما قد لم
بالجل لأن الالام لو كان في ابتداء وإذا احتمل كالمنا فالاختيارا اعتبارا
التعيين والأخذ به واجب في مقام الاضطراب فيم الوجه لا في حيفه الجز منها
ما جاب به أكثر الشرح المالكية والحنفية من أن معنى الحج الأثم وهو الشيء بهنا
قال الأبي في الأكام وقوله لا حرج منه ما على نفى الأثم فقط الحاق الشرح في الحوكب
الهدى وقال الإمام أن مثال هذه في مثال هذه لا تعد حرجا قائم لما سمعوا الغلبة
وملوا الأحكام ووجههم خالفوا ما قال النبي صلى الله عليه وسلم كبر عليهم أن لا يكونوا
أكتسبوا من جرم الأثم وأمرهم من وجوب القصد ففعله النبي صلى الله عليه وسلم
وقال لا حرج مما تتأفون منه وأما وجوب الدم فثبت من ابن عباس فيؤخذ به الجز
وبذلك جرم الطحاوي وغيره من الأئمة الأعلام أن النفي هو الأثم فقط دون الغدرة
وتقبيل الحافظ في النسخ بقوله واجب من فعل قوله لا حرج على نفى الأثم فقط ثم يخص
ذلك ببعض الأمور دون بعض فإن كان الترتيب واجبا يجب بتركه فكيف
في الجمع والأفراد فخصيص بعض دون بعض مع تعميم فاشترط الجمع في الجواب
عنه الزقاني بأن ما كان من العوم تقدم الحلق على الرمي فوجب فيه الغدرة
لعله أخرى وبس القاد التفت قبل فعل شيء من التفتل وقد وجب الله ورسوله
الغدرة على المريض أو من برأسه أذى إذا حلق قبل الحلق مع جواز ذلك لغزده
فكيف بالجملي وإن سئ وعص من أيضا تقدم الأفضلية على الرمي فلا يكون وسيلة
إلى النساء والصبي قبل الرمي ولا خلاف الواقع من صلى الله عليه وسلم وقد قال فخذوا مني
ما نسككم ولم يثبت عنه زيادة ذلك في حديث الباب فلا يلزم زيادة غيره
وحاصل الجواب أن أحاديث الباب لا تدل على نفى الأثم فقط وأما وجوب الدم
في مواضع إجماعا أو وجهه مالك وغيره أنها أجمدة لئلا لا وعلى أخرجه ابن دقيق
الجدود من قال بوجوب الدم في العدة والنسيان فانه محمل قوله صلى الله عليه وسلم لا
حرج من نفى الأثم ولا يلزم من نفى الأثم نفى وجوب الدم ولدى بعض الشافعيين أن
قوله صلى الله عليه وسلم لا حرج ظاهر في أنه لا شيء عليه يعني بذلك نفى الأثم والدم معا
وفيها ادعاء من الظهور نظر وقد يذبحه فلهذا بالنسبة إلى الاستعمال العربي فانه
قد استعمل لأصح كبر في نفى الأثم وإن كان من حيث التوضيح النحوي يقتضي نفى العتيق
فمن وجوب الدم وحل نفى الحج على نفى الأثم يشكل عليه تأخير بيان وجوب الدم
فان الحاجة تدعو إلى بيان هذا الحكم فلا يؤخر عن بيان ذلك ويمكن أن يقال إن ترك
ذكره في الرواية لا يلزم منه ترك ذكره في نفس الأمر فكذلك وذكره في الرواية لا يفتي
ابن جبر أيضا ودليله يعني بوجه أخر فقال قال بعضهم وتقبيل بأن وجوب الغدرة
يحتاج إلى دليل ولو كان واجبا لم يمتد صلى الله عليه وسلم لينتد لا وقت الحاجة
فلا يجوز تأخيرها قلت لأثم دليل أقوى من قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى
محله وبه مع النسخ فقال من حلق قبل الذبح إهراق وما رواه ابن أبي شيبة عنه
بسند صحيح الحج فكذلك وتقدم الجواب عن أيضا في كلام الشافعي في الحوكب بأنه ثابت
من ابن عباس فيؤخذ به الخليلي ومما يستدل به على أن المراد نفى الأثم فقط لا غيره
ما رواه أبو داود في معنى حديث الباب فكان صلى الله عليه وسلم يقول لا حرج
لا حرج لعل من رجل أقرض من رجل مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرج وبذلك فذل
ينادي بأعلى موت أن النفي هو الأثم فقط لأنه لم يكن أحد من السلف والخلف
يوجب الدم من من أقرض من رجل مسلم ومننا ما هو المشهور على السنة
مشافح الدرس بأن فتوى الراوي إذا كان مخالفا لروايته يعمل بفتواه وبذلك ابن جبر
الراوي لرواية الباب أفتى بوجوب الدم ١٢

اغبط منه في يوم معرفة وما ذاك الا لما راى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام الا لما راى يومه يدرى قتل وما راى يومه يدرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما نه قد راى جبريل يزع الملائكة **مسألة ١٢١** عن زياد بن ابي نعيم عن عبد الله بن عياش بن ابراهيم عن المنزوي عن طلحة بن عبيد الله بن كزبان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الدعاء دعاء يوم معرفة وافضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له **مسألة ١٢٢** عن ابن شهاب عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزعها جاءه رجل فقال يا رسول الله ابن خطل متعلق باستار ابكية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوه **قال** مالك قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرماً والله اعلم **مسألة ١٢٣** عن نافع بن عجميد الله بن عمر اقبل من مكة حتى اذا كان بقديد جاءه خبر من المدينة فرجع فدخل مكة بغير احرام **مسألة ١٢٤** عن ابن شهاب ببثل ذلك **مسألة ١٢٥** عن محمد بن عمرو عن حنبل بن ابي اسد عن محمد بن عمرو عن الانصاري عن ابيه انه قال سمعت ابي عبد الله بن عمر وانا نازل تحت شجرة بطريق مكة فقال ما نزلك تحت هذه الشجرة

اولي خدم ما لم يكن يقدره تلت والاول هو اثنين لما في الزرقاني جاده غير من المدينة بالفتنة كما في رواية عبد الرزاق عن عبيد الله بن نافع رجع من الطريق قد دخل مكة بغير احرام وهو المقصود بالانقضاء واستدل بان ثوابه من ابا ح وادخل مكة بغير احرام كما فعل البخاري وغيره ولا يلزم ذلك التفسير قال صاحب المحلى على التوطا وتأويله عن التفسير ان قد يد او قبح بين المقاتلات ومكة ويجوز دخوله من غير حرمان لمن هو داخل المواقيت **قال** محمد في موطنه بعد اثر الباب وبهذا نأخذ من كان في المواقيت او دونها الى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقتت فلا بأس ان يدخل مكة بغير احرام واما من كان خلف المواقيت اي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا بد من مكة الا بالاحرام وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقهاءنا في التوقيف المجدد وبه قال الجمهور قلت وبه جزم الزرقاني في وقته **مسألة ١٢٦** قوله انتقال من الى بئر اليماني رجع الى الجاهلي عبد الله بن عمر عن الخطاب وانا نازل تحت شجرة كذا في النسخ المصرية وهو بفتح السين والجار المهين بينهما مله سائكة شجرة شجرة والادهم الاول بطريق مكة طويته لما شرب وفي الجمع شجرة ضيقة وفي النسخ الهندية تحت **قال** الهامج وانا عدل اليه عبد الله بن عمر كما كان عنده من العلم بغيره ان كان ذلك انزل او انزل انظر فيعمل ما عنده في ذلك اغتافا لا لاجروصا على تعليم العلم ولعل ابن عمر قد سمع ذلك التبرك بالوصول اليها وذكر الله عندها لما كان عنده من علم ففعلها ان كانت السراية متعينة عنده او نظمه انما تلك لعدم ثبوتها في تلك الجهة او لعدم رجاء ان يكون عند عمران الانصاري علم ببيتها فقال ما السبب الذي انزلك افادوا الى المرحوم في ما حكي من شجرة في تقريره للناس في سأل ففعلها ان نزول بيتها بغيره ان المذكور في الرواية هو هذا الحمل ولم يكن كذلك **قال** محمد بن عمر السراية نظارت النسخ ببيتها بغيره ففعلت ادت قلما اي نزلت بيتها لا مخرج بظلمها فقال هل غير ذلك ينصب غير اي بل اردت غير ذلك كذا في النسخ واغرب في النسخ ما في اي بل انك غير ذلك ففعلت لا لادب غير هذا واما انزلت ثبوتها الا ذلك وسأل ذلك اغتافا لا منه عمران في ذلك فلما قال ادت قلما استغفرت ان كان اقترن بذلك غرض اخر من تبرك بها او معرفة شئ ما يروى عندها فانه يجمع فيه الامران لمن قصد ذلك ونواه فقال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت ببيتها الخطاب بين الاخشبين بالجمعين قال الجده بها جملة مكة اليوقيس والامر وجملة من في الجمع الاخشب كل جبل خشن فليطه وقال ابن وهب الاراد بها الجمعين الذين تحت العقبة يعني فوق المسجد والاخشب الجمال وقال اسمعيل الاخشب يقال انما اسم لبل مكة وفي فامة وقال الحموي الاخشب بالسين الجملة والبالا المودة والاخشب من الجبال النطن الغليظ و يقال هو الذي لا يد تقي فيه والخشب الغليظ الخشن من كل فني والاخشاب ثمانية الاخشب وبها جملة ان ايضا فان تادة الى مكة وتادة الى مني وبها واحداهما بالوقيس والاخر قيصقان ويقال بل هما بالوقيس والجبل الامر المشرف هناك ويسمان بالجمعين ايضا يعني وفي النسخ الهندية من مني وتقدم ما قال ابن وهب انها تحت العقبة يعني وبلغ بنهار معجزة في جميع النسخ الهندية والمصرية غير النسخ ففعلها بالجار المهلة ولم يعطيه وضمير الزرقاني بالجملة ونسره باشاره وبذلك نسره الهامج وغيره من شارح التوطا وضمير في بين سطورها للناس في سائر مله ونسره لعنرب ودي بيده بيده **قال** الهامج يريه اشار ولعل الاداء البعد من الموضع الذي كان به حين اشار نحو المشرق قال ابو نوح احسب ان ابن عمر عن عمران يعلم الاوى الذي فيه المزدلفة ولذلك ما كر عليه السؤال الزفان هناك واديا يقال له السر قال الحموي بكسر اوله وفتح ثانيه وهو من السراية التي تقطعها القابلة والمقطوع سواها بالسرقة والسرا الموضع الذي سرفيه الانبياء وهو بل لبيت اجمال من مكة وفي بعض

له قوله افضل الدمار مبتدأ وغيره وعاد يوم عرفته الامانة يعني في قال الهامج اي اعظم ثوابا فسر به اجابة ومثمل ان يريه الحاج خاصة قال الزرقاني والفضل ما قلت اناد النبوين من قبلي ولفظ حديث على اكثر دعائي ودرع الانبياء قبلي بعرفته لاله الا الله وحده لا شريك لزاوي حديث ابي هريرة له الملك ولا الحمد يحمي فكيف بيده الخير وهو على كل شئ قدير وكذا في حديث على من ليس فيه يحمي ويحيى قال ابن عبد البر يريه ان اكثر ثوابا ويحيى ان يريه افضل مادام به والاول اقل لانه اورد في تفصيل الاذاكر بعضا من بعض مكة حكاية الزرقاني من ابن عباس وكذا هو لفظ الهامج وذاود يمكن ان يخص بذا الدمار باه افضل مادام به وهو النبوين قبله يعني ان الانبياء صلوات الله عليهم يدعون بافضل الدمار ويدعون اليه فاذا كان افضل وما نعم فهو افضل الدمار والوجه في الزرقاني من ابن عبد البر تفصيل الدمار بعضا على بعض وان ذلك افضل الذكر لانه كلمة الاسلام والتقوى واليسر ذهب جماعة **مسألة ١٢٧** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة في رمضان سنة عام الفتح اي فتح مكة وقد فرغ اليها لها شرمستان كما تقدم بيانها في باب صلوة الضحى وعلى رأسه المغفر بجرم وسكون بين مجرة وفتح فاما خبره راى قال صاحب المحلى ما يجعل من فعله دفع الله يد على الرأس مثل القنطرة وقال في التسمية ما على الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها من صديقه كان او غيره قال الزرقاني وقال الهامج زود شيخ من المدفع على قدر الرأس وقيل هو ذوق البيضة قال في المحلى وفي الشافعي هو ما يجعل من فعله دفع الله يد على الرأس مثل القنطرة فلما نزعها قلع المغفرة واذله عن رأسه جاده وجعل قال الهامج لم اقف على اسمها لانه يمتثل ان يكون هو الذي باشر قتله وقد جزم النسخ في شرح العمدة بان الذي جاء بذلك هو ابو بردة الاسدي وكان له راج عنه ان يوزن قتله داني انه هو الذي جاء بغيره بقصته ويوشح قوله في رواية يمين من قرعته في الخافذ فقال اتمه بيمينه الا فرادى انه اختلف في اسم قاتله وقال الهامج قوله جاده رجل هو ابو بردة الاسدي بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الزاي واسمه نضلة بن عبيد وجزم به اكثر ما في النسخ في شرح العمدة والوجه الزرقاني وقال كذا ذكره ابن طاهر وغيره وقيل اسمه سبيد بن حريش فقال له صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ابن خطل متعلق بعنبر وعنه متعلق باستار ابكية وهو بالجار المهلة والمطاة المطاة المفتوحين كان اسم عبد العزى فلما اسلم ساه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ومن قال اسم طال النفس عليه بارح لاسي بذلك بين ذلك الملقب في النسب وقيل هو عبد الله بن جال بن حنبل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل واسم خطل عبيد مناف من بني تيم بن فزارة غالب كذا في الفتح وهو احد من اهدر دمه يوم الفتح وقال لا اؤمنهم في صل ولا حرم ولا اجماعة متعلق باستار ابكية وكان تعلق بها استجابة بها وذكرنا لواقدي انه خرج الى الجند منه ليقال على فرس وبه قنطرة فلما راى غيل الشتر والقتال وغلده رعب حتى ما يمتنع من العودة فزبح حتى انتهى الى الكعبة فنزل من فرسه وطرح سلاحه ودخل تحت استارها فاختد رجل من الركب سلاحه وفرسه فاستوى عليه واخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلوه زاد الوليد بن مسلم عن مالك فقتل اخوه ابن عاتق ومحمد بن جنان نالا لما فظا ذلك لما تقدم ان كان من اهدر دمه **مسألة ١٢٨**

له قوله ان عبد الله بن عمر اقبل اي توجه من مكة الى المدينة المنورة حتى اذا كان بقديد بد بعضه القاف مصغرا فخر به جماعة بين المرمين قال الحموي تصغير القاف القدا القدا اسم موضع اقرب مكة جاده خبر ما في السفر الى المدينة من المدينة قال الهامج وذلك الخبر الذي وروى عليه يقتضي ان يكون اقتضى رجوعه الى مكة لا متاع وصول الى المدينة ويحتمل ان يكون اقتضى رجوعه الى مكة ليخرج من المدينة على غير العفة التي كان خرج عليها او ليستصحب ما لم يكن استصحب

ما كنت لأطيعه حيا وأعصيه ميتا **قال** انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول ما بين الركن والباب الملتزم **قال** مالك
 عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه سمعه يذكر ان رجلا من بني ذر بالريذة وان ايا ذر سألته اين تريد فقال
 اردت الحج فقال هل ترعك غيره قال لا قال فاستأنف العمل قال الرجل فخرجت حتى قدمت مكة ثم مكثت ما شاء الله ثم
 اذا أنا بالناس منقصين على جبل قال فضاغطت عليهم الناس فاذا الشيخ الذي وجدنا بالريذة يعصا يا ذر فلما رأني عرفني فقال
 هو الذي حدثتك **قال** انه سأل ابن شهاب عن الاستيثاق في الحج فقال او يصنع ذلك احد وانك ذلك **وسئل**
 مالك هل يمتش الرجل لدايته من الحرم فقال لا **حج المرأة بغير ذي محرم** قال مالك في الضرورة من النساء التي

ان يتحلل حيث اصا به ما منع من الرمن وغيره فقال الزهري او يصنع بفتح الواو والهزة
 لا يستقام ويكون الكلام في اشال ذلك عطف على مخدوف ومواده الاستثناء لا التأكيد
 ذلك اي الاشراط امكن ان السلف لم يفعلوه وانكر ذلك اي الاشراط ويرى قال
 مالك والوجه في ذلك ان الاشراط لا ينافي في الجملة واحدا اذ قال به مطلقا كما تقدم البسط
 في ذلك في ابواب الاحكام وكان ابن عمر يكره الاشراط في الحج ويقول ليس حبسكم
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اخرج الشيطان وغيرهما **هـ** قوله لو دخل
 بجناز الميمون الامام مالك بن يحيى قال الباقى الاحتشاش جمع التحشيش الرجل لدايته
 من الرمن الحرم فقال مالك لا يجوز قال الباقى وبذلك قال ان لا يمتش احدا من الحرم لدايته
 ولا يكره ذلك الا اذا ذكر الذي ابا حرا لشيء من الله عليه وسلم ومن احتشش في الحرم فلا يجوز
 عليه ولا بأس ان يرعى الابن في الحرم والعرق بينه وبين الاحتشاش ان الاحتشاش تناول
 قطع التحشيش وارسال اليها لم يلزم ليس يتناول ذلك وبذلك لا يمكن الاحتشاش ولو
 منع من الاحتشاش الحرم والمقام فيه لتقدم الاحتشاش منه والاحتشاش لا يتقدم البعث
 في ذلك في الاماكن العشرة في اشجار الحرم ومشوشة قبيل ما سجد **هـ**
 قوله حج المرأة بغير ذي محرم اي هل يجب عليها الحج اذا لم يكن لها محرم وفي حكم الزوج وهل يجوز
 لها ان تخرج بغير ذي محرم وفي المسئلة خلاف فليست قال ابن رشد اختلافوا بين من شرط وجوب
 الحج على المرأة ان يكون مبرأ من كل زوج او محرم منها فقال مالك والشافعي ليس من شرط
 الوجوب ذلك وتخرج المرأة الى الحج اذا وجدت رفقة مأمونة وقال ابو حنيفة
 واحمد وجامة وجوزي الحرم ومطاعة لما شرطوا في الوجوب وسبب الخلاف عداوة
 الامرا بآل بني من سفر المرأة فقد ثبت عنده صلى الله عليه وسلم من حديث النخعي والي
 امرأة فان عباس وابن عمر اثنى من سفر المرأة الا مع ذي محرم من غلب عموم الامر
 قال تيسر فخرج وان لم يكن معاذ محرم ومن خصص العموم بهذا الحديث اودى انه من
 باب تيسر الاستطاعة قال لا تسافر الا مع ذي محرم **هـ** قوله قال مالك في
 الضرورة بفتح الصاد وضم الراء المهملتين واسكان الواو وفتح الراء من الضر وهو الحبس
 والمنع والراد من لم يتزوج كما يصح به المصنف وقد ورد بهذا اللفظ في حديث مرفوع
 عن ابن عباس عن ابي داود ويعلق بالضرورة في الاسلام واختلوا في تفسيره على اقول
 قال في الجمع هو التيسر وذكر النكاح اي لا يشي لاحاد يقول لا تزوج لانه ليس من
 خلق المؤمنين وهو فعل الربان وهو ايضا من لم يزوج قط من الضر وهو الحبس والمنع
 وقيل الاو من قتل في الحرم تقتل ولا يقبل قوله ان مودة ما جمعت ولا عرفت
 حرمة الحرم كان الرجل في الجاهلية اذا احدث حدثا فغلب على الكعبة لم يزوج كان اذا فقه
 ولي الدم في الحرم قيل له ضرورة فلا تجوز وقال الطبري اي لا يشي ان يكون احدا من
 في الاسلام وهو تشديد في لسان العرب قال الباقى ان رجل مودة لا يقال بالماله
 فقال ابن النجاشي من مودة وامرأة مودة ليست الماء ان يشي الموصوف بما
 بن فيه وانما لحقت لا طام السامع ان هذا الموصوف بما بن فيه قد نسخ الغاية والبناء
 جعل لما يشي العضة المادة لا لا يد من تايث الغاية والبالغة كذا في البذل من الشاء
 التي لم يزوج قط عضة كاشفة للضرورة او احتراز عن تناسله الاخر قال الزرقاني
 ليس من لم يتزوج مودة ايضا لانه مراد في غيره ويقتل على مذهب الربانية
 ومنه قول النافذة **هـ**

لو انما عرفت لاشراط رهبان عبد الله ضرورة متعلبا
 انها لم يكن وفي الشيخ المصرية ان لم يكن بعينه ان يشي لانه محرم واختلفوا
 في مصداق الحرم منها قال القاري المراد بالحرم من محرم طبعه نكاحا على ان يبدى بسبب
 قرابة او رضاع او ممانعة بشرط ان يكون مكلفا ليس بمجوس ولا غير مأمون ولا يخرج
 اي محرم ومن في حكمه معناه لا يزوج مفسدة لذي محرم او كان لما اي للمرأة محرم ولم يستطع
 ان يخرج معا لما منع تمام به من الاعذار كذا ان لم يرض ان يخرج معا انما لا تترك
 فريضة الله عز وجل عليها في الحج بقوله تعالى ولست على الناس حج البيت الا في قلوبهم
 النساء ومن شرط الحرم قال لم يستحق في حقها الفرض بعد وتخرج في جماعة النساء وقد
 تقدم في اول الباب بيان مسالك الاشياء في ذلك واختلافهم في جواز التسويج
 الحج الفريضة بعد اتقانهم على ان لا يجوز لما ان يخرج الحج التسويج **هـ**

له قوله كان يقول ما بين الركن والباب الملتزم **قال** مالك في الصحيح وفي الصحيح
 السندية والمصرية ما بين الركن والباب وهو ان كان صحيحا في نفسه كذا ليس في هذه الرواية
 والعجب انهم كيف طبقوا على ذلك مع تعرض الشراح بان الواجب في رواية عبيد الله
 ابن يحيى من ايام ما بين الركن والمقام ومن الاصول المعروفة عند المحققين لا يجوز تضييق الكتا
 بعد ثبوت النقل من المصنف قال الشيخ في المحل كذا في رواية عبيد الله بن يحيى من ايام
 ما بين الركن والمقام وفي رواية الاخرين عنه ومن غيره ما بين الركن والباب وهو الصواب
 وعليه اهل العلم انه يجهل في الدعاء في المواضع المشتركة ويلتزم بين الركن والباب والوجه
 في السيو على شرطه ثم قال قال ابن عمر البركاني رواية عبيد الله بن يحيى من ايام في رواية
 ابن وضاح ما بين الركن والباب وهو الصواب والاول خطأ لم يتابع عليه الا بعض الباقى
 والبركاني شرحهما على الركن والباب ثم قال الزرقاني كذا رواه ابن وضاح من يحيى وهو
 الصواب وفي رواية ابنه عبيد الله ما بين الركن والمقام وهو خطأ لم يتابع عليه في رواية في الموا
 د وغيره والباب وروي عن ابن عباس مرفوعا ما بين الركن والباب ملتزم قال المحمدي باضم
 من ذي حامة اذ روي كذا في عم فخرج عنه قال ابن عمر البركاني الملتزم قال المحمدي باضم
 ثم السكون وتاد فوسا نقطتان مفتوحة ويقال له المدي والتعود يسمى بذلك لا لتعود
 بالعداء والتعود وهو ما بين الحجر الاسود والباب **هـ** قوله ان رجلا من بني
 يبعثان يكون مالك بن زيد الهذلي فيكون كما في الروايات الاثنية مر ببناء القاطل من
 المروم على ابي ذر الغفاري رده الصلابة المشهور بالريذة بالراء والموهدة المفتوحة
 تقدم في باب ما لا يجوز للمسلم الاكل من الصيد وكان عثمان رده انزل بالريذة لاحتاد وان
 ابا ذر سأل ابي الرجل المذكور اين تريد فقال الرجل اردت الحج فقال ابو ذر هل تركت برك
 معجبة وعين مملدة اي اخرجك من برك قال الحمد نزع من مكانه فلو قال تعالى
 ونزع يده اي اخرجها من غير الحج اي هل ملك على سفره بذاينه من قصد تجارة
 او نكاح او غير ذلك من الاغراض ولفظ التجادي في الادب المفرد كما سأل في امامه
 يسبح ولا تجارة قلنا لا قال الرجل لاهدي في غيره قال ابو ذر فاستأنف العمل كذا في
 الشيخ السندية وفي المصرية فانتفى العمل قال الحمد لا يستأنف والانتفاء الابتداء
 وفي الجمع انتفى العمل استأنف فان ما تقدم من تركك الا قال الباقى وذلك
 لما روي من النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق ربيع
 يزوم ولدت امره يدو الله اعلم انه لا ذنب له لان ما اتي به العمل فقد سار في ذل
 فساد يوم ولدت امره لا ذنب له **هـ** قوله قال الرجل فخرجت من الريذة
 حتى قدمت مكة ثم مكثت بعين في الشك من ضم الكاف وفتحها اي اتممت ما شاء الله
 ان اتمت قال الباقى يستعمل ذلك في المدة المطلوبة ثم اذا ما بالان قال
 الحمد اذا لم يكن للظافة فخص بالجل الاسمية ولا يحتاج الى الجواب ولا تقع في الايتار
 ومعناها الحال فخرجت فاذا بالاسد بالباب قال تعالى فاذا هي حية تسقى قال الاخفش
 حرف وقال المبرور حرف مكان وقال الزجاج حرف زمان منقصين بالنون و
 القاف اي مزمعين حتى يقصف بعضهم بعضا من القصف وهو الكسر والشد
 السند يلفظ الامام كذا في الجمع على رجل لا ادى قبل الردي من هو قال فضاغطت
 بضاد وفتح مجعنين وطاء مملدة ببناء الشك اي زاحمت ومنها يقف عليه الناس لان
 اراه يريدها من اناس حتى وصل الى النظر اليه فاذا بالاشي وفي الشيخ
 السندية فاذا الشي الذي وجدت بالريذة يعني ايا ذر قال الرجل فلما رأني عرفني
 المذكور عرفني فقال هو الذي حدثتك ولا شك فيه تذكر له باجزي وحيات على قوله
 قال ابن عمر البركاني لا يجوز ان يكون مثله ايا وانما يدرك بالتوقيف من النسب
 صلى الله عليه وسلم قلت وقد ورد الرض نساء فيها دواه الامام ابو حنيفة فحق جابح
 المسند ابو حنيفة عن محمد بن مالك الهذلي من ابيه قال خرجنا نريد الحج فزأنا
 ابا ذر بالريذة فسلمنا عليه فردا السلام ثم قال من اين اهل القوم قلنا من البقيع
 قال فابن ثورموني قلنا البيت الحقيقي قال الله الذي لا اله الا هو ما شخصك غيره قلنا
 نعم قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من خرج حاجا واعلم وتقى نفسه
 فليست له العن فان الله تعالى قد فعله ما تقدم من ذنبه ثم ذكر صاحب المسند
 تخرجه من مدة المسند **هـ** قوله من الاستثناء في الحج ويون يشترط

لم تجز قط انها ان لم تكن لها ذومحرم يخرج معها وكان لها اولم يستطعن يخرج معها انها لا تترك فريضة الله عز وجل عليها في الحج ولخرج في جماعة النساء ضحك الممتنع **مسألة** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج لمن لم يجد هديا ما بين ان يهل بالحج الى يوم عرفة فان لم يصوم صام ايام من **مسألة** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انه كان يقول في ذلك مثل قول عائشة

كتاب الجهاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الترغيب في الجهاد **مسألة** عن ابن الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الذي لا يفتر من صلوة ولا صيام حتى يرجع **مسألة** عن ابن الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج منه بيته الا الجهاد في

له قوله

صيام الممتنع اهل اولان الممتنع وفي مناه القادر بسبب عليه الذي فان لم يجد فصيام عشرة ايام قال تعالى من تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الدار فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم الآية قال الموفق لا تعلم بين اهل العلم خلافا في ان الممتنع اذا لم يجد الذي يشترط في الصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع تلك عشرة كاملة وتعتبر القدرة في موضع فمضى عدمه في موضع جاز لا لا يتصل الى الصيام وان كان قادرا على بلده لان وجوبه موقت وما كان وجوبه موقتا اثيرت القدرة عليه في موضع كالمدة في السبابة اذا عدم في مكانه انتقل الى الترتيب الى ما يختلف اليه السلم بهنا في المراد بالحج وبالمراد بالرجوع اما الاول فقد تقدم في ما جاء في التمتع ان المراد وقت الحج لاستحالة كون اعماله في حاله في المراد بوقت الحج قال الموفق وكل واحد من موسم الاضحية والسبعة وقتان وقت جواز وقت استيجاب اما وقت الاضحية فوقت الاختيار لما ان يصومها ما بين احرامه بالحج ويوم عرفة ويكون اخر الاضحية قال ملائس يصوم ثلثة ايام اخرها يوم عرفة وروي ذلك من عطارد والقعبي وجماعهم الحسن والنعني وسعيد بن جبير وعقوبة وعمر بن دينار واصحاب الرأي وروي ابن عمر وعائشة ان يصوم من ما بين الابل بالحج ويوم عرفة وثاير بن ابي بصير اخرها يوم التروية وهو قول الشافعي لان يوم يوم عرفة بعرفة غير مستحب وكذلك ذكر القاضي في الحروم والمنسوخ عن احمد الذي وقفنا عليه مثل قول الحزقي انه يكون اخرها يوم عرفة وهو قول من سبينا من العلماء وانما اجبنا الصوم يوم عرفة ههنا لموضع الحاجة وهذا القول يستحب لتقدم الاحرام بالحج قبل يوم التروية يصومها في الحج وان صام منها شيئا قبل احرامه بالحج جاز فليس عليه ما وقت جواز صلاتها احرام بالعمرة وهذا قول ابي حنيفة ومن احمد اهل من العمرة وقال مالك والشافعي لا يجوز له بعد الاحرام بالحج ويروي ذلك من ابن عمر وهو قول الشافعي وابن المنذر لقوله عز اسمه فصيام ثلثة ايام في الحج ولانه صيام واجب فلم يجز تقدمه على وقت وجوبه كسائر الصيام الواجب ولان ما قبله وقت لا يجوز فيه الهلك فلا يجوز له قبل الاحرام بالعمرة وقال الثوري والاوزاعي يصوم من اول العشر الى يوم عرفة وان احرام العمرة احد احرام التمتع في الصوم بعده احرام الحج وما قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج فيقول معناه في اشهر الحج فلا بد من اتمامه اذ كان الحج افعالا لا يصام فيها انما يصام في وقتها او في اشهرها فمضى قولنا في الحج اشهر الآية اما ان فقد قال الموفق اما السبعة فلما ايضا وقتان وقت اختيار ووقت جواز فاما وقت الاختيار فاذ رجع الى ابلها روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يجد هديا فليصم ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى ابله متفق عليه واما وقت الجواز فنقد قضى ايام التشريق قال الاثرم سئل احمد بن يوسف في الطريق اذ بكه قال كيف شار وبنا قال ابو حنيفة ومالك ومن عطارد وجماعهم يصومها في الطريق وهو قول الشافعي وقال ابن المنذر يصومها اذا رجع الى ابله ويجز ويروي ذلك من ابن عمر وهو قول الشافعي وقيل من كقولنا وكقولنا استحق وان كل يوم لزم وجاز في وطنه جاز قبل ذلك كسائر الفروض واما الآية فان الشد تبارك وتعالى ان جاز له ما غير الصيام الواجب فلا يمنع ذلك الاجزاء قبله كغيره ممن رمضان في السفر الم

عز وجل من تمتع بالعمرة الى الحج لمن لم يجد هديا بقوله عز اسمه من تمتع بالعمرة الى الحج الآية فهذا الصيام بسبب ان يصام ما بين ان يهل بالحج الى يوم عرفة ولا يجوز صياما قبل احرام الحج وبذلك قال مالك والشافعي بخلاف الحنفية واما اذا رجع الى ابلها ما قبل احرام الحج بعد احرام العمرة كما تقدم قريبا في بيان المذهب فان لم يجد احد الايام عرفة صام ايام من الاضحية التي على يوم النحر قال الهاجم وهن ايام التشريق الاضحية على يوم النحر وبذلك يقتضي صحة الصوم من وقت يحرم بالحج وان ذلك مبدا اما لانه وقت الاداء وما بعد ذلك من ايام من وقت القضاء واما لان في تقدمه الصيام قبل يوم النحر لانه للزوم ذلك ما مودبه واما ان يصام ما قبل يوم النحر صباح لمن يريد الصوم وصيام ايام من منوع صباح الصوم ونسبنا لعز وجل لمن لم يصم قبل ذلك يكون صومه في حجره وما بعد ايام من فليس محلا لهذا الصوم من وجه الاداء وقد قال اصحاب الشافعي ان يصام ايام من انما هو على وجه القضاء والاخر من المذهب ان على وجه الاداء وان كان الصوم قبل ذلك افضل المثلقت وبه اخذ مالك والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق وجماعهم الثوري في الروضة وقال ابو حنيفة والشافعي في الجهد لا يصوم قال الزركشي والبيهقي احمد قال محمد بن ابي نعيم عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام ايام من قال وبنا فاخذنا بشي ان يصام ايام التشريق لمنعه وهو قول ابي حنيفة والاعراب من قبلنا قال السجادي بدران اخرج حديث النبي عن ستين عشر صياما فليثبت بهذه الاحاديث نهي عن صيام ايام التشريق وكان نهي عن ذلك يعني والحاج يقيمون بها ومنهم الممتنعون ومنهم القائلون ولم يثبت منهم متمتع الا قانادخل الممتنعون والقائلون في ذلك كذا في المجلد ١٣ **مسألة** قوله ان كان يقول في ذلك اي نهي عن صيام الذي من الممتنع مثل قول عائشة المذكور قبل ذلك ذكره المصنف تأييدا وتقوية لمخارجه وقد اخرج البخاري في صحيحه بدين الثوريين مجمعا فردى بسنده الى الزهري عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر قال لم يرخص في ايام التشريق ان يصوم الا لمن لم يجد الذي قال المافظ هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول وقال الطحاوي ان ابن عمر وعائشة اخذاه من عموم قوله تعالى من لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج لان قوله في الحج يوم ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل فيه ايام التشريق الم **مسألة** قوله القائل الذي لا يفتر من صلوة ولا صيام حتى يرجع يريد ان حال المجاهد في سبيل الله في اجره وثوابه مثل اجره لان جميع قصص المجاهدين واكثرهم ولهم وفلهم ما على ثواب ثواب الذي يقرن بين العملة والصوم انتهى ١٣ **مسألة** قوله تكفل الله لمن جاهد في سبيله المكفالة العثمان وانما انما المكفالة الى الهادي في هذا العمل لانه او في تكفل على سبيل التعليم لسان الجهاد والتصحيح لثواب المجاهد وقوله لا يخرج من بيته الا الجهاد في سبيله يريد ان يكون خروجه في جهاده خالصا للشدة تعالى لا يشوبه طلب الغنيمة ولا العصبية ولا لابل والعشيرة ولا حب الظهور ولا سمعة ولا شتم من المعاني في الجهاد وفي سبيل الله تكون كلمة الله هي العليا واذا كانت نيته وعقده الجهاد فلا يفتن اجره ولا يفتن عقده ما تال من غنيمة بل هي رزق سائر الناس اليه واجرته واكثره اكل وانما ليه ان يكون سبب خروجه وعقده ومقصده في قتال الغنيمة او الهلاك البهجة

في العسر واليسر والمنشط والمكره وان لا تنازع الامر اهله وان نقول او نقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم **م** قال
عن زيد بن اسلم قال كتب ابو عبيدة بن الجراح الى عمر بن الخطاب يذكر له جموعا من الروم وما يتخوف من امرهم فكتب اليه
عمر اما بعد فانه مهما ينزل بك بعد مؤمن من منزل شدة يجعل الله بعده فرجا ^{وإنه} لن يظلم عسر يسرين وان الله يقول في
كتابه يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا وابطروا اتقوا الله لعلكم تفلحون **النبي** عن ان يسافر بالقرآن الى ارض
العدو **م** قال عن نافع عن ابن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو وقال
مالك وانما ذلك مخافة ان يناله العدو **والنهي عن قتل النساء والولدان في الغزوة** **م** قال عن ابن شهاب عن
ابن لكعب بن مالك قال حسبت انه قال عبد الرحمن بن كعب انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين قتلوا ابن ابي
الحقيق عن قتل النساء والولدان قال فكان رجل منهم يقول بترحت بنا امرأة ابن ابي الحقيق بالصياح فارفع عليها السيف
ثم اذكر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكف ولولا ذلك لاسترحنا منها **م** قال عن نافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
في بعض مغازيه امرأة مقتولة فانكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان **م** قال عن يحيى بن سعيد ان ابا بكر الصديق
بعث جيوشا الى الشام فخرج يشي مع يزيد بن ابي سفيان وكان امير ربيعة من تلك الاربعة فرعوه ان يزيد قال لا يكرما
ان تركب واما ان انزل فقال ابو بكر ما انت بنا زك وانا ابراك ابني احتسبت خطاي هذه في سبيل الله ثم قال له انك ستجد
قوما زعموا انهم حبسوا انفسهم لله فيهم وما زعموا انهم حبسوا لله ^{وانهم} وسجد قوما فحصوا عن الله ^{او} وسط رؤسهم من الشعر فاضرب

له قوله وان لنا نزاع الامر اهل قال الباقى
يحتسب ان يكون ذلك شرط على الانسان ان لا يذاعوا فيه اهل ودم قريش ويحتسب ان
يكون هذا من اذخل جميع الناس ان لا يذاعوا ولا اله الاقرين وان كان فيهم من يعصم
لذلك اذا كان قد صار فيه قال حافظ السيوطى هو الصحيح ويؤيده ما زاده احمد ان
ارأيت ان كك في الامر حقا ولا بين جان زيادة وان الكواكك وضربوا الحرك
للبجاري زيادة الا ان تروا ككف الجواحي ظاهر ١٢ محلى **له** قوله كتب الى الجيدة
الى عمن الخطاب يستشير فيما يفعل لما نجا المسلمين من جموع الروم ويعلم ما يشق منهم
ويضاف من ضعف سمل الشور منهم فكتب اليه عمر ما ذكر في الحديث ريدان ماقية
الزومين الى الفرج ١٣ **له** قوله من منزل شدة باعنا في النزل بزنة المفعول الى
الشدة من قبيل اعانته العصف الى الموصوف وفي نسخة شدة بالرفع وقوله من منزل
بزنة اسم الفاعل جمود ممنون ووجه ظاهر ١٢ محلى **له** قوله لن يثلب عسرين
يعنى المذكور في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسركه يدل على ان العسر
المعروف مع يسرا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امروا اى على مشاق الطاعات وما
يعيبكم من الشهادة وما برؤا غلبوا اهل الله في العسر على شدة الحروب وراجلوا ابدانكم
وخوبكم في الشور مترعدن للفرق وانفسكم على الطاعة محلى قال الباقى قوله لن يثلب
العسر قيل ان وجه ذلك ان لما عرف العسر تقضى استغنى الجبس فكان عسر الاول
هو الثاني ولما كان اليسر مكره الا الاول منه فخير الثاني فيه اي يقضى ان اليسر من
عنده الظفر بالمراد والاجر فالعسر لا يثلب هذين اليسرين لانه لا بد لهما من ان يحصل
احدهما ١٣ **له** قوله ان يسافر بالقرآن اى المصحف او ما فيه قرآن فيكره
ذلك عندنا في حيفه والشافعى رده ويحكم عنه مالك رده ١٢ محلى **له** قوله
قال مالك وانا ذلك مما ناهى الخصال ابن جبه المهر كذا قال اكثر الرواة ودواه ابن
وبه فقال في اخره خشيته ان يناله العدو في سباق الحديث وكذا رواه ابن
ماجة من طريق ابن ممدى عن مالك مما ناهى ان يناله العدو في نفس الحديث وعنه
مسلم والنسائي في كمال الزيادة من غير طريق مالك لفظ قال لا اضمنه العدو فظهر تقييد
النهي عن التنازع فلما افرق الخفية بين العسكر الكبير والصغير يجوزون في الاول لان
الغالب فيه الامن خلاف الثاني ١٢ محلى **له** قوله برحت بنابر يد اقرت امرنا
بصياح فكان يثبته قتلا اذ ارفع عيسى السيف ما يذكر من نسي رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن قتل النساء والولدان ولولا ما يذكره من ذلك النسي لقتلوا فاسترجعوا منها
وبذا يدل على التعلق بالعموم لانه جرى نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمومهم
في سائر الاماات (انتهى) **له** قوله راى في بعض منازير اى خزوة فتح مكة
كان في اوسط الجبل من منى حديث ابن عمر والحديث مخزن في المعصيين والسنة الا
سنة ابن ماجة وسند احمد وصحيح ابن حبان وسند ركب الحاكم وفي بعض رواياتهم راى
امراة مقتولة فقال ما كانت بهذه فقام فلم يثلب وبهذا الحديث اجمع العلماء على
عدم براءة قتل النساء والعبيان لبعضهم من القتل وقعودهم عن الكفر وفي استقام

[illegible]

فأخضروا عنه بالسيف وأنى موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هراً ولا تقطعن شجرة أمماً ولا تحرقن عامراً ولا تقتلن
شاة ولا بعيداً ولا كلبه ولا تحرقن غلاً ولا تغرقنه ولا تغفل ولا تجبن **٩٦٠** لك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل
من عماله أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية يقول لهم أعدوا وبسم الله في سبيل الله تقتاتون من
كفر بالله لا تغفلوا ولا تغدروا ولا تمسكوا ولا تقتلوا وليد أو امرأة وقل ذلك بجيشك وسراياك وإن شاء الله والسلام
عليك ما جاء في الوفاء بالآمان **٩٦١** لك عن رجل من أهل الكوفة أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش
كان بعثه أنه بلغه أن رجلاً منكم يطلبون العلي حتى إذا أسند في الجبل وامتنع قال رجل مطرس يقول لا تخف فإذا
أدركه قتله وأنى والذي نفسي بيده لا أعلم مكان واحد فعل ذلك إلا ضربت عنقه **٩٦٢** قال مالك ليس هذا الحديث بالجمع
عليه وليس عليه العمل **٩٦٣** مالك عن الإشارة بالآمان أي بمنزلة الكلام فقال نعم وأنى أرى أن يتقدم في ذلك إلى
الجيش أن لا يقتلوا أحد وأشاروا إليه بالآمان لأن الإشارة عندى بمنزلة الكلام ولأنه بلغني أن عبد الله بن عباس قال
ما خير قوم بالعهد إلا سبط عليه العدا والعمل فيمن أعطى شيئاً في سبيل الله **٩٦٤** لك عن نافع عن
عبد الله بن عمر أنه كان إذا أعطى شيئاً في سبيل الله يقول لصاحبه إذا بلغت وادي القرى فشانك به **٩٦٥** لك عن يحيى
ابن سعيد أن سعيد بن المسيب كان يقول إذا أعطى الرجل الشيء في الغزو فبلغه به رأس مغزاة فهو له **٩٦٦** وسئل مالك

عنه ما في سنده وأنى فتح فيه من طلبة قال لم يطعن ولم يهز فلهذه فلهذه فتولى الفرس
مطرس أي لا تخف فإذا أدركه قتل فأكبر من طلبة بدين الله لأنه نقض لما عقد من الآمان
وقد أمر الله تعالى بأن يؤتى بالعهد فقال يا أيها الذين آمنوا وفوا بالعقود وقال
عز وجل ولا وفوا بعهد الشاة إذا ما هدتم إليهم سبيهم فلو لم يكن من كفارهم مطرس قال لا أظن
الظاهر أن الراوى أظم المشاة فعدت تشبه الطاء وهو باللسان الفارسي ترجمه
لا تخف كما في **٩٦٧** **٩٦٨** لك عن رجل من بني النضير قال بلغني أن عمر بن الخطاب
قتل المسلم بالثمانين وقد قال به أبو يوسف ومنع من مالك والوحيفة والسفاحي
ولذلك قال مالك ليس هذا الحديث بالجمع عليه وليس عليه العمل به بدين من قتل
من المسلمين مسامحة فإنه لا يقتل به انتهى **٩٦٩** لك عن رجل من بني النضير قال بلغني
قال إن الإشارة بمنزلة الكلام والكملة بالآمان بالآمان أن يتقدم إلى الجيش
أن لا يقتلوا من أشاروا إليه بالآمان ولا الشاة بالآمان على ضربين أحدهما أن يشير إلى
منتهى بالآمان فذلك يكون أمناً به حيث شاء والثاني أن يؤمن أميراً بدين أو سره
فذلك لا يجوز ولا غيره فتدعى ببلغ الأمان فيرى فيه أنه لا آمن بدين أو سره
حكم النظر **٩٧٠** **٩٧١** لك قول ما خرج قوم بالآمان المعجزة والوقية أي ما نقض قال
أبو يوسف لأن رجلاً أشار إلى رجل بالآمان ولم يملك بذلك قال الفقهاء اختلافاً
واحد ما سمعت في ذلك إذا كان **٩٧٢** لك قول ما كان إذا أعطى شيئاً به يخرج
في سبيل الله نفقة أو فرساً أو سلاحاً يقول لصاحبه به الذي يدفع إليه ذلك إذا بلغت
وادي القرى بدين أن هذا نهاية في سفره ومقتضى غزوه في رجوعه غازي من الشام فشانك
به يعني هو لك قول ما بلغت وادي القرى موضع قريب من مكة فشره النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم والمقصود بالسفارة للهداية وذكر الموضع على سبيل المثال والله أعلم **٩٧٣** لك
قول فشانك منصوب باضمار فعل ويجوز رفعه أي الزم فشانك بالشئ المعطى وأما
قبل الارتحال فربح به أن شاة **٩٧٤** لك قول فبلغ به رأس مغزاة الغزى موضع
الغزو وقد يكون الغزو لنفسه كذا في النهاية يعني إذا بلغ الرجل بالعليه رأس الغزو فالعليه
له والآخر على خط الرجوع به أي ما لك وجماعه من ابن العلم وقال ما دوس وما به إذا
رفع من مالك شئ يخرج به في سبيل الله فاصنع به ما شئت وضعه عندك قال
محمد قال أبو حنيفة وغيره من فقهاءنا إذا دفع إليه ما جبره فلول انتهى **٩٧٥** لك
وسئل مالك من رجل أوجب على نفسه الغزو فلهذا ما قال أن من أوجب على
نفسه الغزو وبهذا قسم فتجبره ثم منه من الإياه فليس لأن يكابر بها في ذلك العام
ويؤخر غزوه إلى العام المقبل وقد بينا أن الجهاد على ضربين أحدهما أن لا يتعين على
المكلف الغزو والجهاد لقيام غيره به فلهذا ما طاعة أبو به في المنع من مؤمنين كانا
أو كافرين قاله الحسنون والاصل في ذلك ما دوس من عبد الله بن عمر قال جاد رجل
إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستشاره في الجهاد فقال أك أيوان قال نعم قال
ففيها فجا به ومن جهة المعنى أن طاعة أبو به من فروض الآمان والبلد من ضرورة
الكفاية وفروض الآمان أكدوا العزب الثاني أن يتعين على المكلف الجهاد وهو يتعين
من وجهين أحدهما أن يوجب ذلك على نفسه وبهذا قسم والثاني أن يوجب ذلك
عليه باصل الشرع ويتعين عليه بقوة العدة وضعف المسلمين عنه فاما أن يوجب
ذلك على نفسه فلا يتبع منه منع أبو به وإن كان وجب ذلك عليه باصل الشرع لم
يتبع منه منع أبو به والفرق بينهما أن حق أبو به قد وجب عليه فليس لأن يسقط منه
يلزم نفسه وليس كذلك ما ثبت باصل الشرع فإنه يوجب بالوجه الذي وجب
به حق أبو به فإذا كان كذلك من حق أبو به لم يكن له المنع منه **٩٧٦**

٩٧٧ لك قول لا تقطعن شجرة أمماً أي ما لك والادعاء أنه لا يسن قطع الشجر العمر وتحرقها في بلاد
المشرى قال وأما أمر النبي بقطع النخل لأنه كان مقابل القوم فامرهم بقطعها ليسح المكان كذا
ذكره الخطابي ويحل عندنا في حيفه قطع الشجر وأما الزرع قال الشافعي في الأم يقطع النخل
ويحرق كل ما دوع فيها ولعل امرأى بكران يكفوا عن أن يقطعوا شجرهم أمماً لأنها هولاء سمع
النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام يفتح على المسلمين فلما كان بها ما كان يقطع ويرك
اختار الشوك نظر المسلمين لما أن تحرب ذلك وتحرقه لا يسن قال الباهج في هذا
مزين أما ما كان أهلها وما يرى أن يظهر عليه المسلمون فإنه لا يقطع شجره ولا تحرق
عامه لما يرى من استيلاء الإسلام عليه وانتقامهم به وما كان بحيث لا يرى مقام
المسلمين به بعده وكو ظفر في بلادهم فإنه يحرق ماله ويقطع شجره العمر وغيره لأن في
ذلك انتقاماً لهم وتوبيخاً وأما ما لا يتقنون به **٩٧٨** لك قول لا تخزن من
الأضال والتفصيل ذكره أحمد تحريم العام إلا بأمره **٩٧٩** لك قول لا تخزن من
ولا تحرقن أي لا تخزن قال الإمام أبو يوسف أنه إن يقطع لأن هذا مشاة قال
الباهج وهذا أيضاً على ضربين أحدهما أن يكون الأبل والختم فيستطيع المسلمون أن
يخرجوا بها ويتجولوا فلا تحرق إلا ما جرت ويمثل أن يريده بالعقود الذبح والنزح فيقول لا يربح
بذبحها وتحرقها إلا ما جرت إلى الكفاية ما على وجه السرف والأضال وأصل وجه التمول
والأضال ليس إلى بلاد المسلمين فلا ويمثل أن يربو بالعقود ليس لما شرونا بالعقود الذي
يحبس ما ندمه ولا يبلع مبلغ القتل فيقول ما شرونا بالعقود فلا يربو واستعماله
فلا ترموه ولا تعزوه على الوجه المذكور إلا ما جرت إلى الكفاية ما على وجه السرف والعقود العزب الثاني
من الأبل والختم ما يجبر المسلمون من إخراجها فإنه يقتل أو يعقر لأن في ترك ذلك
تقوية العدو وفشل في العمل قول أبي بكره على ما يمكن إخراجهم وحملهم وبه على عموم
فقال لا يجوز قتل شئ من الحيوان إلا ما كلفه وأما دواهم وخيلهم وبغالهم وحرمهم فأنما
تعزوه إذا جاز من إخراجها والانتقام بها لم يختلف في ذلك أصلاً بيننا وبينهم وبه
قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز عقرها **٩٨٠** لك قول لا تحرقن نخلاً يريد به
النخل لا تحرق بالدار لا يفرق في ما دواهم واختلف قول مالك فيما لا يقدح في إخراجهم من ذلك
فروى ابن حبيب عن مالك يحرق ويحرق وروى عن مالك أنه كره ذلك وجه الرواية
الأولى أنه لا طريق إلى اتلافها إلا بذلك وأما ما مود به لأنها ما يتقوى به العدو فإذا لم
يكن اتلافها إلا بالوصول إليه بها كالعادين من العدو وجه الرواية الثانية ما دوى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قرصت غلة نبيا من الأنبياء فامر به بقرية من النخل
فاحرقته فادعى الشراية أن قرصتك غلة واحرقته أنه من الأمم تسج وهذا ما لم
تدع إلى ذلك حاجته بل قال أن احتاج إلى ذلك ولم يكن دفعها إلا بقرية أو بقرية
فحل من ذلك بالتوصل به **٩٨١** لك قول لا تغفل ولا تجبن الغلول أن يأخذ من
الغنية بعض الثمين مالم تصبه المقاسم واليمين الجزع والفرار عن لا يجوز الفرار منه **٩٨٢**
٩٨٣ لك قول بعث سرية بلغ السنين وكسر الراد وتشديد العقوبة قطعة من الجيش مبلغ
أقطارها ليعلم تبعث إلى العدو وكذا في النهاية انتهى وقال الباهج السرية من يدخل
والحرب مستغنياً والجيش من يدخل معلن وليس لعدوهم **٩٨٤** لك قول لا تمشوا
بالدال المنة أي يروا في العدو وفي سنة بالآمان **٩٨٥** لك قول لا تمشوا
يقال مثلث بالقتيل إذا جردت الفه واذن هذا كبره أو شيناً من المرافة انتهى **٩٨٦**
٩٨٧ لك قول أن رجلاً منكم يطلبون العلي به يريدهما مع فيتبعونه حتى إذا أسند في الجبل

عن رجل اوجب على نفسه الغزو ففجهر حتى اذا اراد ان يخرج منه ابواه لواحدهما فقال لا اري ان يكرها ولكن يؤخر ذلك الى عام آخر فاما الجهاد فاني اري ان يرفعه حتى يخرج به فان خشي ان يفسد باعه ولمسك ثمنه حتى يشتري به ما يصلحه للغزو فان كان موسرا يجد مثل جهازه اذا خرج فليصنع بجهازه ما شاء جامع النقل في الغزو ومالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغفوا ابلا كثيرة وكان سمانهم اثنا عشر بعيرا او ناقا واقتسموا غنائمهم بعد لون البعير بعشرين شاة قال مالك في الاجير والغزوات ان كان شهد القتال وكان مع الناس عند القتال وكان حرافله سهمه فان لم يفعل ذلك فلا سهم له قال مالك اري ان لا يقسم الا لمن شهد القتال من الاحرار ما لا يجب فيه الخمس قال مالك في من وجد من العدو وعلو ساحل البحر يارض المسلمين فزعموا انهم تجار وان البحر ليعظم ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك الا ان مراكبهم تكسرت او عطشوا فنزلوا بعيرا اذن المسلمين اذى ذلك الى الامم يرى فيهم رأيا ولا اري لمن اخذهم فيهم خمسا فايحوز للمسلمين اكله قبل الخمس قال مالك لا اري باسنا ان يأكل المسلمون اذا دخلوا ارض العدو ومن طعمهم ما وجد ومن ذلك كله قبل ان يقع في المقاسم قال مالك وانما اذى الابل والبقر والغنم بمنزلة الطعام يأكل منه المسلمون اذا دخلوا ارض العدو كما يأكلون من الطعام قال مالك ولو ان ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم اضر ذلك بالجيش فلا

ان العدو اذا وجد بسا على المسلمين قد نزلوا دون اذن احد من المسلمين او فظلم البحر فادعوا اليهم التوا للجهاد فان لم يعلم صدق قولهم فليس يفتي ولو لم يعلم صدق قولهم لم يعرف من وجب تركهم على ما نزلوا عليه او يردون الى ما منهم انتهى **قوله** لا اري باسنا ان يأكل المسلمون قال عياض اجمعوا على جواز اكل طعام الحربيين ما دسوا في الحرب فياكون منه قد حاربهم ويحوز باذن الامام ولا يحرز منه وقال الاطهر لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره الا باذن الامام ودوى البخاري عن ابن عمر عن النبي في من غلبه من الغنم والعسل والغنم فأنكروا ولا نفعه وقال البخاري رحمه الله هذا ما قال مالك لا اري باسنا وقد تقدم من قولنا ان ما يتشعب به في ارض العدو ما منه لهم من غير ما يباح غير مملوك وقد تقدم القول فيه والثاني اصله الملك ولكن ايجز الا نتفع به بغيره او القوة وذلك كل مطعوم من اموال الروم وجده المسلمون في بلادهم فان من وجده اكل في دار الحرب ويبلغه وادى ولا يتأتى في استباحته الى قسم ولا اذن الامام وانما يكون الاخذ الحق لما جرت منه من فعله من غنمه اعطاه من احتاج اليه من الغنم فان لم يجد متجا اليه فدفعه الى صاحب الغنم والاصل في ذلك ما دوى عن ابن عمر قال كان النبي في الغنم والعسل والغنم فأنكروا ولا نفعه واما الحيوان المسباح اكله كالايل والبق والغنم فانه في ذلك بمنزلة الطعام عندهما قال الشافعي لا يذبح شئ من ذلك الا لغزوة اذا دعوا الطعام والدريل على ان يقول ان الساجدة الى الكفا والاقنيات بها الله من المايته الى العسل والغنم فاذا جاز اكل العسل والغنم فبان يجوز الاقنيات بل يوم الغنم والبق والدريل والجرى والشاة علم **قوله** وانما اذى البقر والغنم وبه قال الجمهور لا باس بذبح البقر والغنم قبل ان يقع القتال وكذلك كل علف وحطب ودمن وخبث وسلاح به حاجته وشرا لا اذن في ذلك اذن الامام **قوله** على **قوله** فلا اري باسنا اكل من ذلك على وجه المعروف والمأية اليه بديان الذي ابيح لمن ذلك اكله على وجه جرت العادة باكله والمأية الحيوان او اطلاقه او ذبحه الكثير منه الذي يكفي لسيروهم ويخرج فيه من حد الاقنيات الباطن الى حد الاقناب والانتساب والتبذير فان ذلك ممنوع الا ان يريد انفساده اذا لم يقدر على العدو اذا لم يطبقوا الانتصار انتهى وقوله ولا اري ان يذبح احد من ذلك شيئا يرجع به الى الله يريد ما لم يذبح ذلك بال وقبضه وانما لان يأكل منه حتى ينصرف فان فعل من شئ تصدق به الا ان يكون التسايف البعير كالقديد والكمك مما يقبل منه وما ماخذ من القوة والاستعداد كالطرس والسلاح والثوب يتشعب به حتى يتقضى غزوه فلهذا اختلف اصحابنا فيه فقال ابن القاسم لان يأخذ ذلك من احتاج اليه بخلاف الامام ويتشعب به حتى يتقضى غزوه ودوى على من زيادوا به وبه ليس لان يأخذ شيئا من ذلك ولا يتشعب به وجه ما قاله ابن القاسم ان هذا ما تدعوا لما جرت الى الانتفاع به في زمان يتشعب بين افذه دون قسمته للطعام ودوى الرواية الثانية ان هذا ما يتشعب به مع بقاء عينه وله قيمته فلم يكن لاحد من الثقلين الا انفراد به كالذهب والفضة والورق والحلى والبولاء باجى ١٣

قوله وما لا يماز فاني اري ان يرفعه حتى يخرج به بديان هذا افضل لانه مال قد لوى به البر وسببه للغزو فيستب لان لا يخرج من ذلك فان اسكه كذلك فمات قبل الغزو به فانه ميراث سواء اسكه مناد وجعل على يد غيره لانه كغيره فذرها ولم ينفعها فان اشبه بنفاذها فوعى من مزين احد بها ان يشهد بنفاذها وان مات فلهذه يكون من الثلث والثاني ان يشهد بنفاذها على كل حال فلهذه يكون من رأس المال وقوله فان خشي ان يفسد باعه واسكه فنه حتى يشتري به ما يصلح للغزو بديان يكون جهازه ذلك مما يشهد ويتنكر كالزاد والاعطى وغير ذلك مما يسرع اليه الفساد فانه يبيع ويبيك ثم ياتي لان الثمن يقوم مقامه فان كان غنيا يعلم انه يقدر على مثل ذلك او افضل منه اذا تيسر غزوه لم يكن له التصرف فيه اذا اعتقد ان يوض منه مثله او افضل منه انتهى باجى ١٣ **قوله** كان سمانهم اثنا عشر بعيرا او ناقا وبلغ سمانهم الواقعة لهم من الغنم اثنا عشر بعيرا او ناقا وبلغ سمانهم في ذلك الراوى ويحتمل وجوب احد بها انه شك بل سمانهم كانت اثني عشر بعيرا او ناقا مشر بعيرا والثاني ان شك بل كانت سمانهم احد عشر ونقلوا بعيرا اذا اعلى ذلك وبلغت بالان فلهذا اثني عشر بعيرا غير ان يذبح من جهة هذا العدو الى ثمن واحد وقوله ونقلوا بعد ذلك بعيرا بعيرا به اعطوه ذرا على ما وجب لهم ويحتمل ان يكون صحيح ما حصل لهم اثني عشر بعيرا من جهة اللغز فخران قوله فزعموا ابلا كثيرة يدل على ان سمانهم كل واحد منهم كانت بواحد والافضل في كلام العرب طيلة الشلو والزيادة في العطاء على الواجب وهذا يقتضى ان النخل في الخمس وذلك انه قد سوى بينهم في النخل فنقلوا بعيرا بعيرا فلو كان النخل من الاربع الاغراس التي لم يملك ان في ذلك فائدة لان ذلك كان لهم لو لم ينقلوه وقسمت بينهم الاربع الاغراس ولو كان ذلك كان هذا افضل لا فائدة فيه وكان هذا اللغز من جملة الغزوات لما اجتمعنا على ان صلى الله عليه وسلم لا يفعل ما لا فائدة فيه ثبت ان قسم طليم الاربع الاغراس ثم نعلم بعد ذلك من غير ما بعير بعيرا ولا سم يمكن ان يشارك اليه ينقلوا منه غير الخمس وهذا ذهب مالك ان النخل لا يكون من الخمس وبه قال ابو حنيفة ربه والشافعي ربه انتهى **قوله** بعشر شاة وفي البخاري انه عدل عشر من الغنم بعير من قسم غنم ثنتين **قوله** على قولنا فان لم يفعل ذلك فلا سم ليعين لاسم لا بعير الا ان يقاس وهو قول الثوري وهذا اذا استورجهم من ربه وهو قول اكثر وقال احمد واستحق لاسم لو ما اذا استورجهم ليقاس فقال الامامية والنفقة لاسم وقال احمد لو استاجر الامام قوما على الغزو لم يسلم لهم سوى الاجرة وقال الشافعي باني حق من لم يحب عليه الجهاد واما اجرا لايخ المسلم ثنتين بغير الجهاد فيقسم ولا يستحق الاجرة **قوله** الا لمن شهد القتال من الاحرار فليس لبعير به قال الثلثة الباقية والجمهور ولا لغيره اذ لم يحضر القتال وبه قال الشافعي واهم وقال ابو حنيفة ليس من بعث الامام رسول الى حاجته واهم بالمقام بدليل انه صلى الله عليه وسلم اسلم لثمان وطلحة بهر ولم يشهد احدا **قوله** على شرح مؤلفه **قوله** قال مالك الخ وهذا كما قال

ارى بأصحابه اكل من ذلك كله على وجه العرف والحاجة اليه ولا ارى ان يدخر احد من ذلك شيئاً يرجع به الى اهله و
 مسئل مالك عن الرجل يصيب الطعام في ارض العدو وفيما كل منه ويتزود فيفضل منه شيئاً يصلح له ان يحتسبه يأكله
 في اهله او يبيعه قبل ان يقدم بلاده فينتفع بثمنه فقال مالك ان يباعه وهو في الغزو فانتفى ارى ان يجعل ثمنه في غنائم
 المسلمين وان بلغ به بلده فلا ارى بأساً ان يأكله وينتفع به اذا كان يسيراً تافهاً يريد قبل ان يقع القسم **ما اصاب
 العدو** **وما لك** انه بلغه ان عبد العبد الله بن عمر ايق وان فرس له غارقاً صاحباً المشركون ثم غنمها المسلمون فردا على
 عبد الله بن عمر وذلك قبل ان تصيرها للمقاسم **قال** مالك فيما يصيب العدو واموال المسلمين انه ادرك قبل ان يقع فيه للمقاسم
 فهو راد على اهله واماماً وقعت فيه المقاسم فلا يرد على احد **وسئل** مالك عن رجل حاز المشركون غلامه ثم غنمه المسلمين
 فقال صاحب اولى به بخير ثمن ولا قيمة ولا غرم ما لم تصبه المقاسم فان وقعت فيه المقاسم فاني ارى ان يكون الغلام لسيده
 بالثمن **وان شئت وقال** مالك في ام ولد رجل من المسلمين حازها المشركون ثم غنمها المسلمون فقسمت في المقاسم ثم عرفها
 سيدها بعد القسم انما لا تسبى وارى ان يقتدريها الامام لسيدها قال فان لم يفعل فعلى سيدها ان يقتدريها ولا يدعها ولا
 ارى للذي صارت له ان تسترقها ولا يستحل فرجها وانما هي بمنزلة الحرمة لان سيدها يكلف ان يقتدريها اذا جرحت فلهذا بمنزلة
 ذلك فليس له ان يسلم ام ولده تسترق ويستحل فرجها **وسئل** مالك عن الرجل يخرج الى العدو في المفاداة او في التجارة
 فيشتري المحر او العبد او يوهب ان له فقال اما الحر فان ما اشتريه له دين عليه ولا يسترق وان كان وهب به فهو حر وليس
 عليه شيء الا ان يكون الرجل اعطى فيه شيئاً مكافأة فهو دين على الحر بمنزلة ما اشتري به واما العبد فان سيده الاول
 يختار فيه ان شاء ان يأخذه ويدفع الى الذي اشتراه ثمنه فذلك له وان احب ان يسلمه اسلمه وان كان وهب له فسيده
 الاول احق به ولا شيء عليه الا ان يكون الرجل اعطى فيه شيئاً مكافأة فيكون ما اعطى فيه عرواً على سيده ان احب

وجه قول مالك ان الامام يفتدي بها لانها ذكرك لان صاحبها يجبر على افكها كما
وليس سبب ذكرك من جنته ولا من جنتها وانما الزم الامام ذكرك بما فصل من
القسمة وليس هذا بمنزلة الامامة لان تركها ودل على اسلامها وتركها وجه الرواية
الثانية ان لصاحبها بيقية ملك فله من ان يفتدي ذكرك المملوك منها لان
القسمة شبيهة ملك واذا كان منها ما يصح ملكه جائزا يصح شتيته ملكه فاذا لم يصح
لانتفاع بها بالاسيدها اجبر على ان يفتدي تلك المنفعة منها لان غيره لا يفتفع
بها ولا يجوز تسليمها لانه لا يملك اباحة ما يملك منها فهو ١٢ قوله فان لم يفتد الامام فعلى
سيده ان يفتديها بغير ان الامام ان ترك الواجب عليه من ذكرك اودى فيه بغير ما رآه مالك
فان على سيده ان يفتدي بها على كل حال وبها وافتديتها اختلف اهلنا في ذكرك
فروى ابن القاسم عن مالك ان عليه ان يفتدي بها بتمتبا الذي اخذها به كان اكثر من
القيمة او اقل وعلى ابن المواز عن اشيب والغيره ان على سيدها الاقل من القيمة
والثمن وجه قول مالك ان ما اخترى من ذكرك بحق القسمة فانما يفتدي بالثمن
كالامامة وجه القول الثاني انه يجبر على اقتدائها فلزمته القيمة ان كانت اقل من
الثمن وليس ذكرك بمنزلة الامامة فانما يجبر بين اقتدائها وتركها فذلك لزمه الثمن
الذي اقتسنت به ١٣ والله اعلم ١٤ قوله ان يستر قبا ولا يستحل فرجها بغير اعلان
فيها ملك اسيدها ولا تصح ازالة الرق واذا لم يمكن للثاني استرقاقها لم يمكن له
وطؤها وانما على سيدها عوض ما يملك سيدها منها فله ان يستر ذكرك ولم يتميز
كان عليه قيمة رقبته لان رقبته مشتولة بما بقي لسيدها فيها من الملك ولانها
وقلت لكان لرقبته فان كان غنيا اخذ ذكرك منه وان كان فقيرا اتبع في
ذمت وان كان مثا بطل حقه ١٥ قوله فمنا بمنزلة ذكرك يعني وقدره عاني
سم رسول من المسلمين يدها صاحب المسلمون عن الكفار كجرحاني وجوب الغدية
عن السيد ١٦ على قوله في المخاواة قال الباجي الخروص الى ارض العدو
على ثلثة اشرب الجهاد والمخاواة والتمارة فاما دخول ارض الحرب في الجهاد فقد تقدم
تذكره فغسله واما دخوله للمخاواة ودخوله للتمارة وقال سنمون من ذكرك البحر الى بلاد
لروم في طلب الدنيا فمى حرمة ونهى عن التمارة الى ارض السودان لان احكام الكفر
يجري هناك عليه ١٧ الله قوله فيشتري العبد والحرما بشر او الحر فانه لا يصح الابان
يعلم ان حرما بشره تميم لذكرك ولعله سمي القدر بشر او ادا صل في ذكرك ان خذاه
المسلمين وتخليصهم من ايدي المشركين واجب لازم رواه اشيب عن مالك قال
لو لم يفتد روا ان يفتدوهم الا بئلا ما يكون فذكرك ميسم والا صل في ذكرك ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال اعطوا الجاني وعودوا المريض وعلوا العاني ١٨

له قوله اذا كان يسيرا تافها اى قليلا كالعلم والجهل ونحوه
 وهو قول احمد وقال ابو حنيفة والثوري يرد ما اخذ منه الى الامام وهو امد كقول الشافعي
 ١٢ محلى **٢٤** قوله وان فرسا له عار بعين الله على وزن باع اى انقلب فؤد
 على وجهه ومنه رجل محار اذا كان ضايفا لبطال قال الامام الجعادي ما مشتق من النير
 وهو المحار الوحش اى هرب ١٢ محلى **٢٥** قوله فرأى على الجهول اما البعده فزده عليه
 فالدن الوليد بعد النلى الله عليه وسلم واما الفرس فاختلف فيه فروى عبد الله
 عن نافع انه اخذ عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعض الحفاظ هو الصحيح
 ١٢ محلى **٢٦** قوله قال مالك فلياصوب العدو واموال المسلمين الخ وهذا
 كما قال ابن ادرج قبل المقاسم فانه يرد على ما جابه يكون احق به من الخافين
 وبغيره واما اذا لم يعلم اذ لم يحن وقتت فيه المقاسم فانه لا يرد على ما جابه ومعنى
 الرد ههنا ان يكون احق به دون ممن وذلك ان اخذ اهل الشرك الشيء على
 وجه القتره شبهة تلك وبذلك اكل ما تكلوه على وجهه لا يصح للمسلم ان يملك
 عليه فانه لا يصح له سلاطه عليه او الحكم له بغيره وقال الشافعي لا يصح حكمه بشئ الا على
 الوجه الذي تملك عليه المسلمون ومن اسلم منهم وفي يده شئ من اموال المسلمين
 فلا شئ له فيه وروى ما جابه وكذلك ما اصاب من اموال المسلمين ثم غنمه المسلمون
 فلا يملك بذلك حتى قسم فان ما جابه احق به يرد عليه بغير شئ ويعطى من حاد اليه في
 قسمه قيمته من بيت المال والدليل على ما نقول ان القتره الغنيمه جزء يملك بها
 المسلم على المشرك لجا اذا كان يملك بها المشرك على المسلم كما يبيع والصحيح ١٢ اتفق
 باجى **٢٧** قوله ما جابه اوله بغير ثمن ولا قيمة ولا خرم يريد ان كان اخذه
 ولا يدفع فيه قيمته وهو ما يصادى يوم اخذه له ولا ضمان ان كان وقع فيه تبايع
 بين المشركين قبل ان يغنم ولا يخرم بسبب ذلك من انفق عليه ولا يكلف بسببه
 ووجه ذلك ان الغنيمه لا يستقر ملك الغائبين عليها بغنص الغنيمه وانما
 استقر بالقسمه وبه قال القافى ابو الحسن وهو مذاهب ابى حنيفة وملك ما جابه
 يتقرر عليه حال الغنيمه فكان له اخذه بغير ثمن واما ما به انفسه فلا خلاف في تقرير
 ملك الغائبين عليها فلم يكن لصاحب ذلك اخذه الا بالثمن كما اشقوه انتهى
٢٨ قوله وهذا كما قال ابن ام الولد قد ثبت ولاؤها لسيدها ولم يملك منتقيا
 لان سيدها قد بقى فيها الاستمتاع واكثر احكام الرق من انتزاع المال والمجهر
 وغير ذلك فاذا غنمها المشركون ثم صادت بايدي المسلمين بالغنيمه فان علم بذلك
 قبل القسمه حتى لسيدها وان لم يعلم بذلك حتى تعصيبها المقاسم فان ما لا قال
 يفتيه بها الامام لصاحبها وقال ابن القاسم وغيره من اصحابنا يفتيه بها نفسه ما جابه

ان يفتديه ما جاء في السلب في النفل **١٦٤** عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن ابي محمد مولى
ابي قتادة عن ابي قتادة بن ربعي انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت المسلمين جولة
قال فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدريت له حتى اتيته من ورائه فصرقته بالسيف على
حبل عاتقه فاقبل على فضمي ضمة وجدت فيها ربح الموت ثم اذ بك الموت فارسلني قال فلقيت عمر بن الخطاب فقلت
ما بال الناس فقال امر الله ثمان الناس رجعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه
قال فقلت من يشهد لي ثم جئت من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه قال ثم قلت من يشهد لي ثم
جلست ثم قال ذلك الثالثة فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا ابا قتادة فاقصصت عليه القصة فقال رجل
من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فارضته منه يا رسول الله فقال ابو بكر لاهل الله اذا لا يعيد الى اسد من
أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فاعطاه اياه فاعطانيه فبعت
الدرع فاشتريت به خروافي بنى سلمة فانه لأول مال تأكلته في الاسلام **١٦٥** عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد انه

واختلفوا من اى شئ يكون النفل وفي مقداره وهل يجوز الوعد به قبل الحرب وهل
يوجب السلب للقاتل ام ليس يوجب الا ان يشغل له الامام فبذره اربع مسائل هى
توابعها الفصل اما المسئلة الاولى فان قوما قالوا النفل يكون من الخمس الواجب
ليست مال المسلمين وبه قال مالك وقال قوم بل النفل من جملته الغنيمة وبه قال
حظ الامام فقط وهو الذى اختاره الشافعي وقال قوم بل النفل من جملته الغنيمة وبه قال
احمد والجمهور ومن هؤلاء من اجاز تنقيص جميع الغنيمة والسلب في اختلاصهم بول بغير
الاربعين الواردة في النفل ثم ادعى ام بها على التفسير حتى قوله تعالى واعلموا انما غنمنا
من شئ الاية وقوله تعالى يستلوك من الغنائم الاية فمن رآى ان قوله تعالى واعلموا
انما غنمنا من شئ ناسخه لقوله تعالى يستلوك من الغنائم الاية لان النفل الامن الخمس
او من خمس الخمس ومن رآى ان الايتين لا ماضية بينهما وانما على التفسير من الامام
ان ينفل من رأس الغنيمة من شادولان لا ينفل بان يعطى جميع ارباع
الغنيمة للقاتل قال بجواز النفل من رأس الغنيمة واما المسئلة الثانية وبه ما مقداره
ما الامام ان ينفل من ذلك عند الذين اجازوا النفل من رأس الغنيمة فان قوما قالوا
لا يجوز ان ينفل اكثر من الثلث والربع على حد ميث جيب بن سلمة وقال قوم ان
نفل الامام السرية جميع ما غنمت جاز ميثمير ان الية الانفال غير منسوخة بل محكمة
وانما على عموما غير مخصوصة ومن رآى انها مخصوصة بمنزلة الاخر قال لا يجوز ان ينفل
اكثر من الثلث اذ اربع واما المسئلة الثالثة وبه بل يجوز الوعد بالتنفل قبل الحرب
ام ليس يجوز ذلك فانهم اختلفوا فيه فذكره ذلك مالك واجازه جاعة وبه قوله ان
الغزو وانما يقصد به وجه الله العظيم وتكون كلمة الشرى العليا واذا وعد الامام بالنفل
قبل الحرب خيف ان يفك الغزاة وما في حق غير الله وجه قول الجماعة ظاهر
حديث جيب بن سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في الغزوات المدة وفي
الفتوح الثلث واما المسئلة الرابعة وهل يوجب سلب المقتول للقائى او ليس
بجهب الا ان يشغل له الامام فانهم اختلفوا في ذلك فقال مالك لا يستحق القاتل سلب
المقتول الا ان يشغل له الامام على وجه الاجتهاد وذلك بعد الحرب وبه قال ابو حفصة
والثوري وقال الشافعي واحمد والجمهور استحق وجاعة من السلف هو واجب
للقائى قال ذلك الامام اولم يقل ومن هؤلاء من جعل السلب لمصلحة كل حال
ولم يشترط في ذلك شرطا ومنهم من قال لا يكون له السلب الا اذا قتل قبل غير مذب
وبه قال الشافعي ومنهم من قال انما يكون السلب للقاتل اذا كان القتل قبل
موقعة الحرب او بعدها واما ان يقتل في حين المعركة فليس سلب وبه قال الاوزاعي وقال
قوم ان استشهد الامام السلب جازان بمقتضى سبب اختلاصهم هو احتمال قوله
عليه السلام يوم حنين بعد ما برد القتال من قتل قتيلا فله سلبه ان يكون ذلك منه
عليه الصلوة والسلام على جهة النفل او على جهة الاستحقاق للقائى وماك قوى
عنده انه على جهة النفل من قبل ان لم يثبت عنده انه قال ذلك عليه السلام
ولا يقتضى به الايام حنين ولما رضى اية الغنيمة لان حمل ذلك على الاستحقاق
اعني قوله تعالى واعلموا انما غنمنا من شئ الاية فانه لما نص في الاية علم ان الاربعية
الاخماس واجبة للقاتلين كما انه لما نص على الثلث للام في الموارد حيث علم ان الثلثين
لاب قال ابو عمر وهذا القول مغفول عنه صلى الله عليه وسلم في حنين وفي بدر ودوي
من عمر بن الخطاب انه قال لا يخمس السلب على عذر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وخرج الوداد عن عوف بن مالك الاشجعي وقاله بن الوليد ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقائى وخرج ابن ابي شيبة عن انس بن مالك
ان الهزاد بن ماذب روى عن علي بن مرزبان يوم الدرة فطعن لحنه على قريوس سرجه

له قوله في السلب بفتحين في الاصل ما يسلب اطلق على ما كان من القتل
من السلاح والثوب والداية ليست بداخله في السلب **١٦٦** مولى **١٦٦** قوله
من عمر بن كثر بنهم العين كما هو رواية الاكثر من يمين ورواه عبد الله بن يعقوب
اخوان وبالعلم اجل واشهر **١٦٧** مولى **١٦٧** قوله كانت للمسلمين جولة بفتح الجيم
اي حركة فيها اختلاط وتقدم وتأخر فربما احتراز عن لفظة البرية وكان في هذا اليوم
يركض النبي صلى الله عليه وسلم نحو الكفار ويقول ه
انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب
١٦٨ مولى **١٦٨** قوله فقلت ما بال الناس اى انهم قالوا قال عمر امر الله بانهم لما
انجموا بمشركهم واهلهم واهل قومه في اذاهم الله تعالى بانهم لم يملوا بغيره في ان الناس
رجعوا بعد انهم بجموع العباس بن عبد المطلب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم جعل يقول العباس رضى وكان العباس رضى رجلا ميثا ناذى يا معشر الانصار يا معشر
السيرة فعمل العباس ينادى يا معشر السيرة ففى رواية سلم قال العباس فوالله كانت معكم حين سمعوا صوتي فقلت
الهم على اولادها يقولون يا ليلى يا ليلى فترجعوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى اذا اجتمع عنده مائة استقبلوا الناس فاقبلوا فنظر الى قتالهم فقال الان محي الولى
ثم تناول حصيات من الارض ثم قال شأيت الوجوه فرمى بها في وجوه المشركين فا
كان انسان منهم الاقدار متاهاة من تلك القبضة التراب فولى المشركون الوداد
جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقعت الحرب اوزادها وفرغ من قتال
المشركين فقال من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه قال ابو قتادة فقلت ثم قلت من
يشهد لي بانى فقلت قتيلا ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك اى
الكلام المذكور في الثانية من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه قال ابو قتادة فقلت ثانيا ثم
قلت من يشهد لي ثم جلست لان لم يشهد لي احد ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذلك اى الكلام المذكور في المرة الثالثة فقلت ثانيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم مالك يا ابا قتادة فاقصصت عليه القصة اى قصص قتل الرجل
من القوم من اهل مكة من قريش ولم اقف على تسميته وذكر الواقدي ان اسمه
اسود بن خزاعى وفيه نظر لان الرواية الصحيحة ان الذى اخذه قريش قاله الحافظ الفتح
البارى صدق يا رسول الله اى ابو قتادة وسلب ذلك القتل عندى فارضته من ذلك
ناب الانفال اى ارض ابا قتادة منه اى من السلب بان توضع شيئا من ذلك
السلب **١٦٩** بذر الجودا ونهى **١٦٩** قوله لاهل الله اذا قال الخطابي بكذا ويرى اذا
بالالف في اوله وانما هو في كلام لاهل الله اى بلفظ اسم الاشارة والماء بدل من الوداد
فكانه قال لاهل الله لا يكون اذا قال الماذن لاهل الله اذا خطا وانما هو لاهل الله اى
ذا يميني وكذا قال ابو زيد وكذا في النهاية قال ذلك في الغنا من هان احد بها جئت الغنا
لان الذى يردى ما دم مثل دابة وانما ان تحذفها للقاء الساكنين وفي القاموس
يقال بالثنية بلفظ الف ووصلها مع اثبات الغنا وحدثنا النشفي في المصنفى كفت
ابو بكر بن محمد اقصه كنهه ان حضرت صلى الله عليه وسلم بوى شيرى از شيران خداى تعالى
كركجك ميكنه از جانب خداى تعالى فدسول ادبى به بدر اسلى كحق اوست پس
فرمود ان حضرت صلى الله عليه وسلم راست كفت ابو بكر بن محمد بده ان سلب ابو
قتاده **١٧٠** والله اعلم **١٧٠** قوله عزنا ففتح الجيم والراء على المشهور ودوى بفتح
الجيم وكسر الراء هو الباطل من النفل مشتق من الخوف بمعنى يوه جيز **١٧١** **١٧١**
قوله فانه لاول مال تأكلته اى تمكسه وجعلته في الاسلام قال في بداية الجبهة والتنفل
الانام من الغنيمة من شاد اعني ان يز يده على نصيبه فان العلماء اختلفوا على جواز ذلك

قال سمعت رجلا يسأل عبد الله بن عباس عن الانفال فقال ابن عباس الفرس من النفل والسلب من النفل قال ثم عاد لمسأله فقال ابن عباس ذلك ايضا ثم قال الرجل الانفال التي قال الله في كتابه ما هي قال القسم فلم يزل يسأله حتى كاد يخرج به فقال ابن عباس اتدرون ما مثل هذا مثل شبيغ الذي ضرب به عمر بن الخطاب وسئل مالك عن قتل قتيل من العدو ويكون له سلبه بغير اذن الامام فقال لا يكون ذلك لاحد بغير اذن الامام ولا يكون ذلك من الامام الاعلى جبهة الاجتهاد ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً فله سلبه الا يوم حنين ما جاء في اعطاء النفل من الخمس مثلك عن ابي الزناد عن سعيد بن المسيب انه قال كان الناس يتخطون النفل من الخمس قال مالك وذلك احسن ما سمعت في ذلك وسئل مالك عن النفل هل يكون في اول مغنم قال ذلك على وجه الاجتهاد من الامام ليس عندنا في ذلك امر معروف موثوق الاجتهاد والسلطان ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغازيه كلها وقد بلغني انه نفل في بعضها يوم حنين وانما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في اول مغنم وفيما بعده القسم للخيل في الغزو قال مالك بلغني ان عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سهران وللرجل سهمه قال مالك

لأبائهم الخيل والركاب فقد كان الامر فيها مغموما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى قل الانفال لله والرسول وذكر من الخالد بن الوليد وعوف بن مالك انها كانت لا يتحسنان الا سلبا ومن مسبب بن سلمة ومكحول ان السلب مغنم وفيه الخمس وكذا روى عن ابن عباس رة وانما تأخذ بقول هؤلاء لتولدتا لي واعلموا انما غنمتم من شئ والسلب من الغنيمة وتأويل ما نفل من خالده وعوف رة اذا تقدم التنفيل من الامام بقوله من قتل قتيلاً فله سلبه وغنمته في هذا الموضع لانه خمس السلب واما بدون التنفيل فخمس انتهى طعنا ١٣ والله اعلم

١٤ قوله مثل مبيع بضم الصاد المعطوف بالعين المعجمة مصغرا كان دخل من اهل العراق قدم المدينة فجعل يسأل عن مشايبه القرآن فقصه عمر بن عبد الله فقال يا امير المؤمنين حبيك قد ذهب الذي كنت اجد في رأس ١٢ حمل مختصرا

١٥ قوله يعطون النفل من الخمس من الغنيمة كذا هو الخطابي قال الفاظ ظاهر اتفاق الصحابة على ذلك وقال ابن عبد البر ان اداد الامام ان يتنفل بعض الجيوش معنى فيه فذلك من الخمس ولا من رأس الغنيمة بشرط ان لا يزيد على الثلث انتهى وهذا الشرط قال الجمهور وقال الشافعي لا يتعدى ربع راجع الى ما يراه الامام ١٢ ثم قال في السير الكبير وصورة هذا التنفيل ان يقول من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اصرا سيره فله ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم السادة من نأدي يوم بدر وولم يمتدحوا من اربعة اوبعفت سرية فيقول لهم الثلث مما تعيرون به الخمس او يطلو بهذه المكرة فخذ الاطلاق لهم الثلث المصاحب قبل ان يمتدحوا بهم شركا للجيش فيما بقي بعد ما عتد الخمس وعنده التعيين بهذه الزيادة بخمس اوصافا لو لم يكون لهم الثلث مما بقي يقتضون به وهم شركا للجيش ١٣

١٦ قوله احسن ما سمعت يعني ان النفل يعطى من خمس الخمس اما من اصل الغنيمة وبه قال ابو حنيفة والشافعي في اصح اقواله الثلاثة ١٣ على قوله للفرس سهران وللرجل سهم اختلف العلماء في بيان مقداره الاستحقاق للقاتل فواما ان يكون راجلا واما ان يكون فارسا فان كان راجلا فله سهم واحد بالاتفاق وان كان فارسا فله ولفرسه سهمان عند ابو حنيفة وذهبوا عند ابو يوسف وعنده الثقات اسهم سهم له وسهمان لفرسه وهو قول الشافعي ومالك واحمد واسحق وبه قال ابن عباس وجماعة الحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والاذاعي والشافعي والوافييه وابن جرير واخرون ولم ينقل بقوله ابو حنيفة وذهبوا الى ما مضى ذلك من على عمرو الى موسى قال الحافظ في الفتح والثابت عن علي وعمر كالجود واستدل الجمهور بهذا الحديث حديث ابن عمرو ان ابا حنيفة في هذه المعنى واما الامام ابو حنيفة فاستدل بحديثه من جملة جارية الا ان وسيا في شره بعد هذا واما الجواب من حديث ابن عمر لم يمتدحوا فله الثلث القسمه متى وقعت بل وقعت قبل خبره وبعد فلهما احتمل ان يكون قبل خبره لا يكون فيه حجة لانه محتمل الشك ومحتمل ان يكون قسمه الغنيمة في ذلك الوقت مغموما الى دأى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقسمها كيف يشاء وبطبيعة من يشاء ومحتمل ان يكون اعطى السهم الواحد تنفيلاً فلا حجة فيه وقد اخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه موضعين اولها في الجهاد في باب سهام القدرس ونظيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهران ولصاحبه سهماً ثم اخرج في المغازي عن ابن عمر قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهران وللرجل سهماً فزاد في الثاني نظير يوم خيبر للجواب عن من قال للفرس سهران اي للفرس مع صاحبه سهران لانه قابل بل للرجل او يقال ان كثير ما يحذف في كتابه العربية الالف فتعوله

فبلغ سلبه ثلثين الفا بلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لا يلى طلبة انما كانت لا خمس السلب وان سلب البراء قد بلغ ما لا يشتر ولا اراني الا خمسة قال قال ابن سيرين فحدثني انس بن مالك انه اول سلب خمس في الاسلام وهذا سلب من فرق بين السلب الثقيل والخفيف واختلفوا في السلب الواجب ما هو فقال قوم لا جميع ما وجد على القتول واستثنى قوم من ذلك الذهب والفضة انتهى طعنا ومخلص ما في الشرح السير الكبير ان نفل الانفال في مهارة الفقهاء ما يخص الامام به بعض الغنائم فذلك النفل يسمى تنفيلاً وذلك المال يسمى نفلاً ولا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة للتحريض على القتال فانه ما مود بالتحريض لقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال فلهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من قام مقامه فان الشيطان قد يفتنهم اذ لم يحضروا بشئ من المصاحب فافا حضم الامام بذلك فذلك يغيبهم عن المنازلة بالارواح والاشواق انفسهم في جلبة العدو ولا يستحق القاتل السلب بدون تنفيل الامام منه فادعى قول الشافعي من قتل مشركاً لم يدر المائدة وهو قبل غزوة بدر حتى سلبه وان لم يبق التنفيل من الامام لان قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه لنصب الشرع ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السلب كقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولكن نقول ان لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المكرة يا عدي بن عدي بين يدي اصحابه ولم يشقل ان قال هذا الا بعد تحقيق الحاجة الى التحريض فان ما كمن ابن انس قال لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شئ من مغازيه من قتل قتيلاً فله سلبه الا في موضع يوم حنين وذلك بعد ما انهم المسلمون ووقعت الحاجة الى تحريضهم فيكون كما قال الله تعالى ثم وليتم مديرتهم وذكر محمد بن ابراهيم الشافعي انه قال ذلك يوم بدر وحنين ايضا وقد كانت الحاجة الى التحريض يوم بدر معلومة فخرنا انما قال ذلك بطريق التنفيل للتحريض لا بطريق نصب الشرع وايد ما ذكرنا ما ذكر عبد الله بن شقيق قال كان النبي صلى الله عليه وسلم حاضراً وادى القرى فانه دخل فقال ما تقول في الزنا ثم فقال للشهتائي سم واللو لادابته قال فافتيمة فبغها الرجل قال ان رديت في جنك بسم فقلت با حق به من ايكم المسلم فخذوا بل ظاهري ان القاتل لا يستحق السلب بدون التنفيل وعلى هذا القول اتفق اهل العراق والجماعة وقال ابو حنيفة لا نفل بعد اعلان الغنيمة وبهذا ذهب اهل العراق والجماعة والاشام يجوزون التنفيل بعد الاعراض ومن قال به الا وازعي وما قلناه دليل على فساد قوله لان التنفيل للتحريض على القتال و ذلك قبل الاصابة لا بعدها ولان التنفيل لاثبات الاختصاص ابتداء لا لابطال حق ثابت للغنائم ولا لابطال حق ثابت في الخمس لا ربا بها وفي التنفيل بعد الاصابة ابطال الحق ثم استدل بحديث الحسن في الزام ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاماً من شعر من الغنم فقال وملك سائتي زاماً من الشعر وبعده يث جمادى ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبيرة من شعر من الغنم فقال بهل هذه فقال اما نصيب منها فلك وبعده يث الى الاشعث الصفاي قال جاد رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه زام من شعر الحديث ثم قال ولو جاز التنفيل بعد الاصابة لما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك مع صدق حاجته ثم قال والذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل بعد الاعراض فانما يعمل على انه اعطى ذلك من الخمس باعتبار انه من المساكين او اعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس او من العصفى الذي كان له او اعطى ذلك مما افاد الله تعالى عليه

ولما ازل اسمع ذلك وسئلت مالك عن رجل حضر يا فراس كثيرة فهل يقسم لها كلها فقال لم اسمع بذلك ولا ارى ان
يقسم الا لفرس واحد الذي يقاتل عليه قال مالك لا ارى البراذين والهجن الا من الخيل لان الله تعالى قال في كتابه
والخييل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال واعبدوا الله وما استعظمتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله و
عدوكم فان اراى البراذين والهجن من الخيل اذا جازها الى العلى وقد قال سعيد بن المسيب وسئلت عن البراذين هل فيها
من صدقة فقال وهل في الخيل من صدقة ما جاء في الغلول ^{منه} قالك عن عبد الرحمن بن سعيد عن عمرو بن
شعيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج من حنين وهو يريد الجحانة سأل الناس حتى دنت به ناقته من
شجرة فتشبكت بروائه حتى نزعته عن ظهره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردوا على رائي ان اخافون الا اقسم بينكم
ما افاء الله عليكم والذي نفسي بيده لو افاء الله عليكم مثل سميرتهامة نعل القسمة بينكم ثم لا تجدوا في بغيلا ولا جبانا ولا
كن ابا فلما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في الناس فقال ادوا الخناط والمخيضات فان الغلول عار وناذرو شيئا على اهله يوم
الحرب ^{عن ابن عمر}

حيث اصاب بوزن فاعفوه الله بهم وقلم اموالهم وذراريهم قصدهم يد البحر انية
وحسب طريقة الى مكة وحله الاول ان يعتمر منها وحسين يقرب من البحر ان فساد ان من قسم
ملك الغنائم وما يقوه في طريقه لما حرم عليه بالمسألة حتى الجوده الى السمرة ذنت نافتة
منها فخلعت بردائه وهو الثوب الذي يلبسه على ظهره فينزع عن ظهره ١٢ والله اعلم
هـ قوله صلى الله عليه وسلم ردوا على رداي يرد يرد ثوبه الذي انشترته السمرة عنه
تخافون ان لا اقسم بكم ما افاد الله عليكم يرد الانكاد وكثرة سؤالم اياه لان ذلك
سؤال من يخاف ان يطلع حقه واما من كان له حق في الغنيمة فيقتن ان يبيع عطاه
ويستوفيه فلا يجب ان يسأل ومن لم يكن حق في الغنيمة فيستغنى عن المال لما
علم من حال النبي صلى الله عليه وسلم وانه يستغنى من لسهم سهره ويعطى من لاسهم له
من الخمس على قدر ما يستحقه وتلك خمسة اخرى في الخمس تتداول من له حق في الغنيمة
ومن له حق فيها ١٢ هـ قوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو افاد
الله عليكم مثل سمر تامة لقسمته بكم خمسة صلى الله عليه وسلم على سبيل الانكاد عليهم
للعلم وكثرة الحاجم عليه بالسؤال فيما قد عرفت من حاله انه لا يمنعه حتى انهم قد اعتقدوا
فيه المنع وبذا مما لا يفعل فقهاء العمامة ولا فضلاء المهاجرين والانصار واما يفعل قوم
من المولفة قلوبهم او من قرب اسلامهم ولم يتمكن الفتنة بعد في نفسهم ولا عرف
ان على النبي صلى الله عليه وسلم من احكام الشريعة تفريقه اربعة اخاس من الغنيمة
على الثامن ودر الخمس عليهم وعلى غيرهم من المؤمنين فاقسم صلى الله عليه وسلم
لو كان ما افاد الله عليهم في الكثرة سمر تامة لما منعه ذلك من ان يقسم بينهم ١٣
هـ قوله صلى الله عليه وسلم ثم لا تجردوني بخيلا ولا جبانا ولا كذابا يمكن ان
يكون بهنا معنى الاوافقون تفريده الى اقسام عليكم ما افاد الله عليكم ولا تجردوني من ذلك ولا تجردوني
جبانا ولا كذابا ويمكن ان يكون ثم على بابها في الترتيب والمهلة فيكون معنى ذلك ان
اقسم عليكم جميع ما افاد الله عليكم ثم لا تجردوني بعد بهذا بخيلا يمكن ان يكون له منعه وصرفه الى
سؤالمكم ولا كذابا ولا جبانا وضع هذا الصفات بنفيها عن نفسه قال بعض المفسرين
لان وجود اعداها من الجود والصدق والشجاعة من صفات الامام فنفي صلى الله
عليه وسلم عن نفسه النقائص التي لا يصح ان تكون في الامام ولا يصح ان يكون اماما
من كانت فيه هذه الصفات وعلى هذا ما قاله عريان صفات الامام اكثر من هذه الصفات
وهي احدى عشرة صفة فقد كان يجب على هذا ان ينفي عن نفسه اعدا جميعها قال
القاضي ابو الوليد والظاهر عندي ان يكون انما نفي عن نفسه هذه الصفات الفصل الثاني
مختصة بالي لانه التي كان عليها لانهم كانوا سؤالمه ما افاد الله من الغنائم والمال فاقسم
انه يقسم جميعها بينهم ولا يجردوني بخيلا ولا كذابا يبعد به من قسمتها ولا جبانا يمكن ان
يريد به من عدم ويظهر في الله عليه واغتم مثل هذه الغنيمة واكثر منها ويمكن ان يرد به
جبانا عن السابقين لدان قسمته الغنى عليهم لا يتخلل عن عمن وضعف عن منعه واما
يفعل طاعة الله تعالى في امره وتفضلا على امته ١٣ هـ قوله ادوا الى ان لا يخط
الحائط هو واحد يخط وودي بدل الحائط بكسر الفاء قال في النهاية الحائط والخط والمخطط
بالكسر الالة ١٢ محلى ونماية هـ قوله شاذ بالفتح لليب والعار وقيل هو العيب
الذي فيه عام ١٣ نهاية يري ان الغلول شين وعار في الدنيا واما عذاب في الآخرة
قال ابو الوليد الباجي قوله صلى الله عليه وسلم فان الغلول عار وادار وشار على اهل يوم
القيامة الغلول المسرة من الختم فمن خان منه شيئا فقد غل واما الشاذ فنوع معنى
العيب والعار قال ابو عبيدة الشاذ العيب والعار والله اعلم القاطم هـ
ونحن رعية وهو رعاة ولولا عيسى شيع الشاذ
فامر صلى الله عليه وسلم بااداء الغليل واكثر من الختم فمن اخذ منه شيئا بغير حقه فويله
يوم القيامة عار وادار وشار ١٣

لعفرس سمين كان اصل للعفارس سمين فحذفت الالف منه لانه يستدل بالمقابلة
 بان المراد العفارس لا العفرس ثم لما فهم منه الراوي ان المراد بالعفرس العفرس دون العفارس
 ففسره واذا كان مع الرجل فزس فله ثلثة اسم وان لم يكن للعفرس فله اسم اهدا بالجمادى
 بنو النضير عن نافع بن النخازي في الصحيح قلما فهم نافع بن النخازي فزواه بالعنى في محل
 فخر كما رواه في الجهاد فقال جعل للعفرس سمين ولعاجه سها وكادوا ابو داود وابن
 ماجه سم لرجل ولعفرسه ثلثة اسم وللفظ ابن ماجه اسم للعفارس ثلثة اسم
 فلهذا كلما روايات بالعنى على ما فهمه الراوي وكذلك لفظ مسلم انه قسم في النخل
 للعفرس سمين وللراجل سها وكذلك لفظ الترمذي واما لفظ ابى داود اسم
 لرجل ولعفرسه ثلثة اسم سها له وسمين لعفرسه وكذلك لفظ ابن ماجه اسم
 ليوم غير للعفارس ثلثة اسم للعفرس سها وللرجل سم فذان الروايات رواها
 الراوي على ما فهم وفهم ليس بحجة ولو يؤيده ما رواه ابن ابى شيبة في مصنفه حديثا
 ابو اسامة وابن كير قال حدثنا عبيد الله بن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جعل للعفارس سمين وللراجل سها فذا هو الرواية التي رواها البخاري وغيره بلفظ
 العفرس فزواها ابن ابى شيبة بلفظ العفارس فلهذا يؤيده ما قد مر من التأويل الثاني
 ثم اخبره عن نعيم بن حماد حديثا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اسم للعفارس سمين وللراجل سها ثم اخبره عن يونس
 بن عبد الامر عن حديث ابن وهب اخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسم للغيل للعفارس سمين وللراجل سم ثم
 اخبره عن جماع بن منال حديثا حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للعفارس سمين وللراجل سها قال الزيلعي
 قلت ودواه المدققني في اول كتابه المؤلف والمختلف حديثا عبيد الله بن
 محمد بن اسحق المروزي ومحمد بن علي بن درة بن كالا حديثا احمد بن عبد الجهاد حديثا
 يونس بن بكير عن عبد الرحمن بن ابي نعيم عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يقسم للعفارس سمين وللراجل سها وانت تعلم ان ما وقع في هذه الروايات
 الصريح من لفظ العفارس فالمراد العفارس مع فرسه لما سها ان وقع الاختلاف بين
 اصحاب عبيد الله بن عمر فرواه ابو اسامة عند البخاري في الجهاد وازاد عند البخاري
 ايضا في المخازي وسليم بن اخطم عنده مسلم والترمذي وعبيد الله بن نعيم عنده مسلم
 بلفظ العفرس ودواه ابو اسامة وابن كير وابن المبارك وابن وهب وحماد بن
 سلمة كلهم عن ابن ابى شيبة بلفظ العفارس ثم قال وابعه ابن ابى حريم وقاله بن ديار
 عن عبيد الله بن عمر العمري بالثك في العفارس او العفرس فلما بين ان يمكن ما وقع عنده
 ابن ابى شيبة من الرواية العدول والشقات على الوجه بل يتجه ان يمكن على ما يقع
 به معنى العفارس والعفرس اى يبنى قول للعفارس اى اعطى له ولعفرسه سمين وكذلك
 معنى العفرس اى اعطى العفرس ولعاجه سمين واعطى الراجل سها والله اعلم ١٣

له قوله ولا ادى ان يقسم الا لفرس واحد وبه قال ابو عبيدة والشافعي و
المجمل وقال الا اذا عي يسلم لفرسين ولا يسلم اكثر من ذلك ١٣ قوله
لا ادى البراذين واليمن البراذين جميع يردون الفرس التركي واليمن بضم الملو اقيم
جميع ايمن وهو اعدا لويه منه ١٢ على ١٤ قوله لان الله تعالى قال ابن بطال
في وجه الاستدلال بالاية ان الله تعالى من على العباد بانواع الراكب ومقتضاه
الاستيعاب ولما لم يذكر البراذين مفردا علم عدم خروجها من تلك الانواع واسم الخيل
يقسم البراذين بخلاف البغال والحمير ١٣ على ١٤ قوله بين صدر من حين يريه

القيمة قال ثم تناول من الارض وبرية من بعيدا وشاة ثم قال والذي نفسي بيده مالي مما آفأ الله عليكم ولا مثل هذه
الا الخمس والخمسة مردود عليكم **٩٤١** قال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن زيد بن خالد الجهني
قال توفي رجل يوم حنين وانهم ذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزعم زيد انه قال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه
الناس لذلك فزعم زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان صاحبكم قد عمل في سبيل الله قال ففقتنا متاعه
فوجدنا فيه عزرات من خزن اليهود ما يساوين درهمين **٩٤٢** قال عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة بن
ابي بردة الكناfi انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى الناس في قبائلهم يدعولهم وانه ترك قبيلة من القبائل
قال وان القبيلة وجد في بردة رجل منهم عقد جزع غلوا فأتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر عليهم كما يكبر
على الميت **٩٤٣** قال عن ثور بن زيد الديلي عن ابي الغيث ماله مولى ابن مطيع عن ابي هريزة انه قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلم نغنم ذهباً ولا ورقاً الا الاموال المتاع والثياب قال فلهي رفاة بن زيد
لرسول الله صلى الله عليه وسلم غلاماً اسود يقال له مدغم فوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى واد القرى حتى اذا كنا
بواد القرى بيما مدغم يحيط رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاءه سبعة من الناس فقال الناس هنيئاً
له الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا والذي نفسي بيده ان الشملة التي اخذ يوم حنين من المغانم لم تصبها
المقاسم لتشتعل عليه ناراً فلما سمع الناس ذلك جاء رجل بشراك او شراكين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم شراك او شراك من نار **٩٤٤** قال عن يحيى بن سعيد انه بلغه عن عبد الله بن عباس انه
قال ما ظهر الغلول في قوم قط الا القى في قلوبهم الرعب ولا فشى الزنا في قوم قط الا اكثر فيهم الموت ولا نقص قوم المكيال
والميزان الا قطع عنهم الرزق ولا حكم قوم بخير الحق الا فشى فيهم الدم ولا اختر قوم بالهدم الا سلط عليهم العدو الشاهد

لزمته ولا يبع لعلوا بذلك انما غل من الغنائم ويحتمل ان يكون عرف ذلك من
راهم من دور اليهود فظن ان قد اصابوا جرحاً في متاعهم بعد موتهم فغضبوا وذهبوا بذلك
على معنى الاعلام بمنسبها وقلة الانتفاع بها كما ان خبر بغيرتها يعلم بشهادة قبيصة
وان اخذ من المقدار على ثمانية على هذا الوجه من جملة انما تخرج من صلوة النبي
صلى الله عليه وسلم وصلوة الائمة واهل الفضل على من فعل ذلك وشره واستأثر به
على جماعة المسلمين والله اعلم **٩٤٥** قوله عز وجل انما يفتح الله على المراد الهبة
قبل الجنة التي ينزل من الجواهر والجمع عزرات **٩٤٦** قوله وجهدوا في بردة
رجل قال الباجي البردة الفراض الميطن وفي القاموس البردة العنق الذي يلقى
تحت الرجل وقد ينقطع **٩٤٧** قوله عقد جزع المخرج بالفتح وكسر المخرج
اليان القيني وفيه سواد وبياض تشبه به الامين **٩٤٨** قوله كالمجبر على
الميت قال الباجي يحتمل ان ذلك ذبحهم اشارة ان حكمهم حكم الموتى الذين لا يسيرون
المواظف ولا يتنقلون الا وادهم ولا يمتنعون النواهي ويمتثل ان ذلك اشارة الى انهم
بمنزلة الموتى الذين قطع عليهم وانهم لا يقضي لهم بتوبة **٩٤٩** قوله
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين كذا قال عبد الله بن يحيى عن
ابيه ولا يمين وخارج خيبر وهو الصواب وكذا رواه ابن القاسم والشافعي والبايع
قال الدارقطني وهم كود بن زيد بن هذا الحديث لان ابي هريزة لم يخرج مع النبي
صلى الله عليه وسلم وانه قد قدم المدينة بعد خروجه صلى الله عليه وسلم الى غير وقد ادرك
النبي صلى الله عليه وسلم وقد فتح مكة عليه خيبر **٩٥٠** قوله الا الاموال الاضمار
منقطع اذا المراد بالمال ينبت المواشي والعقار والارض والنيل **٩٥١** قوله
قال سمعنا ما راي العين والراء المحملتين اي لا يدري من رمى به والثرمة العائرة هي
الساقطة لا يعرف لها مالك ومضى قال في القاموس عار الفرس والكلب بغير
ذهب كانه منفصل **٩٥٢** قوله ان السلة هي بالفتح قطيفة يشغل بها
منه **٩٥٣** قوله التي اخذ يوم حنين كذا يمين والصواب خيبر كما رواه الجماعة
والله اعلم بالصواب **٩٥٤** قوله شرك او شركا كان في النارية هو ابي سبيد
النيل التي تكون على وجهها يعني قليل وكثير فلول موجب اقتل است **٩٥٥** مصفى
لشاه ولي الشرد **٩٥٦** قوله من عبد الله بن عباس ان قال موقوف في
الموطأ فنه الطبراني وغيره عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم خمس
يخلص قيل يا رسول الله خمس النفس قال فذكر ما غيرنا لم يذكر في جملة الاواني
وذكر حوضه ولا منوا الا كوة الا خمس منهم الطبراني **٩٥٧** قال الباجي يحتمل ان يكون
هذا ما بلغه من المكتب المتقدمة وجمع ذلك منها التجر **٩٥٨**

٩٥٩ قوله والخمس مردود اي حق الخمس الذي
هو حقه صلى الله عليه وسلم عليكم يعني في مصالحكم من شدة فقر واعدا كراع سلاح وكوه
٩٦٠ قوله ان زيد بن خالد الجهني قال ابن جبر لم يكن في رواية يحيى وهو
غلط الصواب اثبات الواسطة بين محمد وزيد وهو ابن ابي مرة كما ذكره القيني وابن
القاسم وآخرون واسم عبد الرحمن **٩٦١** قوله توفي رجل يوم حنين لذي
رواية يحيى وهو يوم دنا هو يوم خيبر كما سائر الرواة قال الباجي ويدل عليه قول عزرات
من خزن اليهود لم يكن يوم حنين يهود حتى يؤخذ خزائهم والقصة مشهورة وانما كان ذلك
اذا فقت خيبر **٩٦٢** قوله وانهم ذكروه اي وفاته النبي صلى الله عليه وسلم لكي
يعلى عليه بعد بركة صلواته ودعائه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على
صاحبكم امتنا عام قصده فذكر ذلك له من الصلوة عليه وقد علم من حاله صلى الله
عليه وسلم انه لا يمتنع من الصلوة الا على من لا يرضى حاله وانه قد علم انه احدث عدائهم
من الصلوة عليه انا خبره بذلك عنده من يشهد بذلك عليه او يوحى يوحى اليه وبه
سنه في امتناع الائمة واهل الفضل من الصلوة على اهل الكفر على وجه الردع والازجر
عن مثل فعلهم وامرهم بالصلوة عليه دليل على ان لهم حكم الايمان لا يخرجون عنه بما
اعدوه من مصيبة وقدرى ابن سكون من امير من معن من مالك ان قال لابي
ان يصلى على من غل وذلك يحتمل وجين اعداه ان يريد به ان يصلى عليه غير الامام
والثاني ان الامام غير ان شاد صلى الله عليه وسلم وانما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
من الانتفاع من الصلوة على من غل لم يكن على وجه المنع من الصلوة عليه وانما كان
ذلك لانه رأى في ذلك الوقت افضل وان لمن رأى الصلوة في وقت يكون
الصلوة افضل ان يصلى وقد قال صلى الله عليه وسلم في الصلوة على المنافقين ان غيرت
فافترت **٩٦٣** قوله فتغيرت وجوه الناس يحتمل ان يريد به وجوه المؤمنين
لا متاع صلى الله عليه وسلم من الصلوة على من هو من جنتهم ولا يعلمون لذي نبال الغروب في فوا
ان يكون مانع من الصلوة عليه امر يتعلم فيهلكوا بذلك ويحتمل ان يريد به قبيلة طائفة
تغيرت وجوههم لما يحضرون امره ولا فافوا ان يكون ذلك معنى شائع فيهم **٩٦٤**
٩٦٥ قوله ان صاحبكم قد عمل في سبيل الله الذي من الصلوة عليه
وفي ذلك ذبح من الغلول واذا باب لما في نفس من لم يفعل وانما من انتفاعه
صلى الله عليه وسلم من ان يصلى عليه ولما سمع المسلمون ذلك فتحواسا عريشوا
بل بمجدوا ما عمل فيه فيمروه الى الغنائم ولعل قد فعل ذلك اولياؤه فوجهه و
اخر زات من خزن يهود يمكن انهم عرفوا انما من الغنائم لانهم انفصلوا عن غنائم اليهود
بغيره ولم يكن عنده مثل ما من المتاع لا سيما في ذلك الموضع الذي لا يمكن فيه الخرز

في سبيل الله **١٤٥** قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لو ددت اني اقاتل في سبيل الله فاقتل ثم احيا فاقتل ثم احيا فاقتل فمات ابرهيرة يقول ثلاثا اشهد بالله **١٤٦** قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقتلك الله يوم القيامة الى جليل يقتل احدهما الاخر كلاهما يدخل الجنة يقا تل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل فيستشهد **١٤٧** قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لا يكلم احد في سبيل الله والله اعلم بمن يكلم في سبيله الا جاء يوم القيامة وجرحه شعب دما اللون لون الدمر والريح ريح المسك **١٤٨** قال عن زيد بن اسلم عن عمرو بن الخطاب كان يقول اللهم لا تجعل قتلي بيد رجل صلى لك سجدة واحدة كما جفتي بها عندك يوم القيامة **١٤٩** قال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر ايكفر الله عني خطاياي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلما اذبح الرجل ناداه ابرهيرة فتودى له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف قلت فاعاد عليه قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الا الذين كذلك قال لي جبرئيل **١٥٠** قال عن ابي النصر مولى عمر بن عبيد الله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لشهداء احد هؤلاء اشهد عليهم فقال ابو بكر الصديق يا رسول الله السنن باخوانهم اسلمنا كما اسلموا وجاهدنا كما جاهدوا فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم ما لهم اليه من احتمال او بنفسي عنه وقوله فلما اعاد عليه سؤاله يحتمل ان يريد ان اعاده عليه مثلاً مطابقاً بمناه ومحتمل ان يكون اما عليه السؤال وان كان قد زاد او نقص غير ان الاول اظهر منه والله اعلم **١٥١** قوله نعم الا الذين استثناء منقطع ويحتمل ان يكون متصلاً اي الذي لا ينوي اذبحه قال النور يثنى ارادها الذين ما يتعلق به من حقوق المسلمين وقيل الذين احق بالوحيه من الجاهل والغائب و السارق وكذلك قاله النور فيل ينذ في شهيد البر وما شهيد البحر فيخفف لجمع الذنوب كلها والذين رواه ابن ماجه عن ابيه مرفوعاً عنهم قالوا ان الذين يحبس عن الجنة حتى يقع القصص هو الذي صرف ما استدان في حق واجب لذاته ولم يترك وفاء له بحسب من الجنة ان شاء الله شهيداً او غيره **١٥٢** محلى مختصراً قال الهادي في قوله صلى الله عليه وسلم الا الذين كذلك قال لي جبرئيل يريد الا الذين قادم من الخطايا التي لا يكفر بها القتل في سبيل الله وقد قال بعض العلماء ان ذلك لانها من حقوق الاديين وحقوق الاذمين لا تكفرها الحنات وبذلك محتمل وقد كان في اول الاسلام ينتفع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلوة على من مات وعليه دين لم يترك له قضاء وظهر ذلك انه لا يسرع الناس في اكل اموال الناس بغير حاجة ولا دفع في اتفاق ثم يموت من مات منهم على ذلك ولا يترك له قضاء فيذهب باحوال الناس بغير حاجة ولا دفع في اتفاق ثم لا يفتح الله عليه صلى الله عليه وسلم قال انا اولي بالمؤمنين من انفسهم من ترك مالا فلو دثته ومن ترك كلاً او ديناً او شيئاً فاعلى وال انا اولي بالمؤمنين من انفسهم ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لانه السائل الا الذين اذا كان ينتفع من الصلوة على من ترك ديناً او ديناً او شيئاً فيكون على عمومته ويحتمل ان يكون قوله بعد ذلك ويكون معنى قوله الا الذين من اخذه يريد ائلاف اموال الناس ويأخذه من غير وجه وينقصه في سرف او محبة فكذا عليه باق المنع وما ثبت ان احد من المؤمنين قضي دين من مات وعليه دين من بيت مال المسلمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل ان الحكم يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم بين تلك قوله صلى الله عليه وسلم انا اولي بالمؤمنين من انفسهم وبذلك لا يكون لاحد بعده صلى الله عليه وسلم **١٥٣** قوله لشهداء احد هؤلاء اشهد عليهم يحتمل امرين احدهما ان يشهد على ظاهراً او دمي من الايمان واقام العبادات والجهاد في سبيل الله تعالى واستدانة ذلك الى ان قتلوا في مجاهدة عدوهم وان غلبهم من بقي بعده لا يشهد على استدانهم لذلك الى موتهم لانه لا يعلم بما يجدون بعده ويحتمل ايضا ان يكون شهد على ظاهراً بهما او دمي باطنهم بما اعلم به وادعى اليه لانه لو كان فيمن قتل منهم منافق لم ينتفع بهذه الشهادة ولم ينجز من النار قتله بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما لم ينتفع بذلك فزمان حيث اعلم النبي صلى الله عليه وسلم بها طنة وانه من اهل النار مع غناؤه وانتفاع المسلمين بجهاده واجتهاده لان ذلك لا ينتفع الا مع الايمان والنية السالمة ان يكون جهاده تكون كلمة الله هي العليا فعلى ذلك لم يشهد من بقي بعده لانه لا يعلم باسماهم لظواهر الصالح ولم يطلع منه موتهم على انهم ضلوا عنهم بما رضى الله تعالى وقوله لم يفلن ان قال ذلك لمن قتل في غير واحد ولا قاله لمن مات في زمنه غير مقتول فلو كان هذا الحكم مثبت لمن استعجب لظواهر الصالح الى ان مات في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لقال من مات في حياة فانا اشهد له ولم يحبس

١ قوله والذي نفسي بيده قسمه صلى الله عليه وسلم على معنى التحقيق والتأكيد على معنى استفادة التصديق لا بد علم صدقه من غير معين فقال لو ددت اني اقاتل في سبيل الله فاقتل بمعنى ان يجاهد في سبيل الله ويقا تل فيه دون ان يكون لمحبة ولا لظهور مكافاة ولا لاستبلا ب امر من امور الدنيا فيقتل في ذلك **١٥٤** قوله يقتلك الله يوم القيامة الى جليل يحتمل ان يكون بمعنى ان يقتل الله بالانسان والاقبال من قولهم قتلته الى فلان اذا انبسط اليه وتوجست اليه بوجهه طلق وانت عنه راض قال الهادي هو الشقي بالشواب والاكرام والافحام او تفكك ملائكة وخزنة جهنم او حلة عرشه وتأول النجاشي العنك على معنى الرحمة وهو قريب وتأويل على معنى الرضا اقرب **١٥٥** محلى قوله صلى الله عليه وسلم يقا تل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل يحتمل ان كان كافراً فيعوب من كفره بالايان فيسقط عنه جميع ما خلفه من كفره من قتل المسلم وغيره وقد قال الله تعالى قل للذين كفروا ان يشعروا بغضهم ما قد سلف وقال تعالى انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فاذنك يتوب الله عليهم وكان الله عليهما حكيماً فان كانت التوبة بالايان تسقط القتل لمسلم وغيره فاذا قاتل بعد ذلك فاستشهد دخل الجنة مع الذي قتله **١٥٦** قوله لا يكلم احد لا يخرج والحكم الجراح ثم قال صلى الله عليه وسلم والله اعلم من يكلم في سبيله على معنى ان هذا الحكم ليس على الظاهر من كان يقا تل في جسر المسلمين اذ من يقا تل في سبيله ويكلم في سبيله لانه قد يكون في جسر المسلمين ويقا تل محبة ويقا تل يري مكانه ويقا تل للمغنم ولا يكون لاحد من هؤلاء هذه القضية حتى يقا تل في سبيل الله تكون كلمة الله هي العليا فتكلم على هذا الوجه فيمنه يكون ممن يحكي يوم القيامة وجرم يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحته ريح السك وبذلك ليس على فضيلة وعلو قدرته والله اعلم الله من الشواب الجزيل **١٥٧** منه قوله وجرم يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحته ريح السك وبذلك ليس على فضيلة وعلو قدرته والله اعلم الله من الشواب الجزيل **١٥٨** منه قوله وجرم يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحته ريح السك وبذلك ليس على فضيلة وعلو قدرته والله اعلم الله من الشواب الجزيل **١٥٩** منه قوله وجرم يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحته ريح السك وبذلك ليس على فضيلة وعلو قدرته والله اعلم الله من الشواب الجزيل **١٦٠** منه قوله وجرم يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحته ريح السك وبذلك ليس على فضيلة وعلو قدرته والله اعلم الله من الشواب الجزيل

الله صلى الله عليه وسلم بلى ولا ادري ما تحدثون بعدي قال فبكى ابو بكر ثم بكى ثم قال اننا لكانون بعدك **مسألة ٩٨١** عن يحيى بن سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وقبر جعفر في المدينة فاطلم رجل في القبر فقال بئس مضجع المؤمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس ما قلت فقال الرجل اني لمارد ههنا يا رسول الله انما اردت القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أمل للقتل في سبيل الله ما على الارض بقعة هي احب الى ابن يكون قبري منها قلت مرات ينزل في شهادته **مسألة ٩٨٢** عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول اللهم اني استألك شهادة في سبيلك ووفاة ببلد رسولك **مسألة ٩٨٣** عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يقول كسرو المؤمن تقواه ودينه حسبه ومروته خلقه والجراة والجبن غرائز يضعها الله حيث يشاء فالجبان يفر عن ابيه وامه والجري يقتل عما لا يؤب به الى رحله والقتل خيف من الخوف والشهيد من احتسب نفسه على الله العمل في غسل الشهيد **مسألة ٩٨٤** عن نافع عن عبد الله بن عمران عمر بن الخطاب غسيل وكفن وصلى عليه وكان شهيدا ابرحه الله **مسألة ٩٨٥** انه بلغه عن اهل العلم انهم كانوا يقولون الشهداء في سبيل الله لا يغسلون ولا يصلى على احد منهم وانهم يدفنون في الثياب التي قتلوا فيها قال مالك وتلك السنة في من قتل في المعركة فلم يدرك حتى مات واما من حمل منهم فحاش ما شاء الله بعد ذلك فانه يغسل ويصلى عليه كما فعل بعمر بن الخطاب ما يكره من الشيء يجعل في

بذلك اهل احدى فقال هؤلاء انا شبيه عليهم فدل تخصيصهم على انهم قد اختلفوا بامر وظاهره يحتمل انه اوصى اليه بما ظنهم وبجعل الشهادة تعال عليهم **مسألة ٩٨٦** عن قول يارسل الشياطين يا فوا انهم اسلموا وجا به ناكما ما هوذا على وجه الاشفاق لما دأى من تخصيصهم بحكم كان يرجح ان يكون حظ من ذراوان يكون حظ جميع من شرك فيه من الصابية ثابا فقال ان علمنا كعلمهم في الايمان الذي هو الاصل والجماد الذي هو اخر علمهم فليس يكون شبيه الناكما انت شهيدهم فقال صلى الله عليه وسلم بلى ولكن لا ادري ما تحدثون بعدي قال قوم ان الخطاب وان كان متوجعا الى ابى بكر فان المراد به غيره من لم يعلم صلى الله عليه وسلم حاله وعمله وما يموت عليه واما ابو بكر فقد علم ان من اهل الجنة والنبي صلى الله عليه وسلم شبيه لهم بذلك لظاهر علمه الصالح ولما قد اوصى اليه واعلم من رضى ان الشريعة ولكن لما سأل ابو بكر واعتز به فغلب عام ولم يخص نفسه بالسؤال من حاله كان الجواب عاما وقد بين تخصيصه بان ليس من يحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيئا مما يحيط علمه بما تقدم وتأخر من هذا الحال من تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم له واخبره بما له عند الله من الجود وجزيل الثواب وكريم المآب قال القاضي ابو الويس ودويمش عندي وجه اخر وهو ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال هؤلاء انا شبيه عليهم بما شاهده من علمهم في الجهاد الذي ادى الى قتلهم في سبيل الله ولذلك لم يقل انه شبيه لمن حفره ذلك اليوم وقاس وسلم من القتل كعلي وطلحة وابى طلحة وغيرهم من اهل ذلك اليوم ومن هو افضل من كثير من قتل ذلك اليوم لكنه خص بذلك الحكم من شابه النبي صلى الله عليه وسلم جهاده الى ان قتل ويكون على هذا معنى قوله لا بلى بكرى ولكن لا ادري ما تحدثون بعدي لم يرد به الحديث المضاد للشريعة وانما اراد به جميع الاعمال الموافقة للشريعة والمخالفة لما فيكون معنى ذلك ان ما تعملونه بعدي لا اشاء به فلا اشهدكم به وان علمت ان منكم من يموت على ما رضى الله من الاعمال الصالحة الا انما لم تعين لي فيقال لي انه يما به في موطن كذا فان الواحد منكم يقتل ذيدا او يقتله عمر وكما شاهده من حال هؤلاء فلذلك لا اكون شبيهكم بنفس الاعمال وتفصيلها كما اشتهر على تفصيل هؤلاء وان شديت بعضكم ببعض العمل بالوحى والعلام الله فعلى هذا يكون قوله ولكن لا ادري ما تحدثون بعدي متوجعا الى جميع الصابية من ابى بكر وغيره **مسألة ٩٨٧** عن قوله ثم بكى ثم قال اننا لكانون بعدك وهذا البكاء من العدين كمال المحبة حيث بكى تأسفا من مفارقة صلى الله عليه وسلم فقط لا خوفا مما يدرى ان الله يرضى كذا نرجوان نوت قبلك فلا تذوق طعم مفارقتك **مسألة ٩٨٨** عن زيد بن اسلم قال لا مثل للقتل اي ليس الموت في المدينة مثل القتل في سبيل الله بل هو افضل وقوله ما على الارض الا افضلية كذا فسر الطبري فعمل من ان الموت والدفن فيها افضل من الشهادة قال جدى الشيخ الاجل الدجوى وقد يحتج ان الظاهر على هذا التقدير ان

يقال ليس القتل في سبيل الله مثل الموت في المدينة ويحتمل ان يكون معناه نعم ليس الموت بالمدينة مثل القتل في سبيل الله بل القتل افضل ولكن ان لم يرد في الشهادة فالموت بالمدينة افضل من الموت في سائر البلاد وانه احتمال لغلى ولا شك ان المعنى الاول ابلغ وادخل في فضيلة المدينة انتهى قال هذا العبد ويشهد كما قال الشيخ واربوا الامام بهذا الحديث في الباب فضا على الجهاد ولو كان المعنى كما فسر الطبري كان ينبغي ايراد في الباب فضا للمدينة في آخر الكتاب **مسألة ٩٨٩** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المؤمن تقواه يحتمل ان يكون من قوله ان اكرم عند الله اتقام بر يدان كرمه في نفسه وقبلة تقواه الله تعالى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الكرم ابن الكرم ابن الكرم ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فوصف كل واحد منهم بالكرم لما كانوا عليه من التقوى وقوله رضى الله عنه ودينه حسبه يريد ان انتسابه الى الدين هو الشرف والسب الذي يخصه واما انتسابه الى ابى بكر فليس وجه الفخر به فهو ممنوع وانتسابه الى ابى صالح على ان له بذلك فضلا لا باس به غير ان انتسابه الى دينه يخصه ثم في الشرف والسب وقوله رضى الله عنه ومروته خلقه يريد ان المروءة التي يحمل عليها الناس ويطمعون بانهم من ذوى المرات انما هي معان تخصه بالاخلاق من العبر والعلم والجود والمواساة والايتار وقوله رضى الله عنه والجراة والجبن غرائز يضعها الله حيث يشاء يريد انما جلت طبعه يطبع الله تعالى عليها من شاد ويضعها من الناس فمن شاء لا يختص بشريف ولا مضجع ولا مؤمن ولا كاف ولا يروا فاجز فقد توجد في كل صنف من هذه الاصناف والله اعلم **مسألة ٩٩٠** قوله ولا يصلى على احد منهم الا ما ترك الغسل والدفن في الثياب التي عليه عند القتل فقد اجماعهم واما الصلوة فقد اختلف فيه فقالت الاثنية والثنية والجمهور لا يصلى على الشهيد وقال الامام ابو حنيفة رحمه الله عليه وبه يقول السني والزيدي وهو رواية عن احمد ونسك الادلون بمحدث جابر عند الشيخين انه صلى الله عليه وسلم امر برفق شهيدا بعد ما تم ولم يصلى عليهم واستدل الخليفة باخبار جاد است بعضنا في صلوة صلى الله عليه وسلم على حمزة رضي الله عنه وبعضنا في صلوة على سائر الشهداء عموما متبادوا الى انهم جابر فقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة حين فاء الناس من القتال فقال رجل رأيته عندك الشجرة فمنا النبي صلى الله عليه وسلم نحوه فراه وراى ما مثل به بى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جنى بالحمزة فعلى عليه ثم بالشهادة فيوضون الى جانب حمزة فعلى عليه ثم يرفعون وترك حمزة حتى صلى على الشهيد وكلم قال الخافض صحيح الاسناد الا ان في سنده مفضل بن سعد اما جاد الجعفي وجو وان ضعفه ابن معين النسائي فقد كان عطافا بن سلم يوفقه وكان احمد بن محمد ابن شبيب يثنى عليه وروى الدواد في مراسيل عن عطاف انه صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى احمد وايقاروى الشيطان من عقبة بن عامر انه صلى الله عليه وسلم خرج يوما فعلى على اهل احد صلوة على الميت ثم العرف وقد بسط الشارح فيمنظر ثم **مسألة ٩٩١**

سبيل الله **١٩٨٥** **م** قال عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يحمل في العام الواحد على اربعين الف بعير يحمل الرجل الى الشام على بعير ويحمل الرجلين الى العراق على بعير فجاءه رجل من اهل العراق فقال احملني وشيئا فقال له عمر بن الخطاب انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **الترغيب في الجهاد** **١٩٨٦** **م** قال عن اسمعيل بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب الى قضاء يدخل على امره من بيت ملأ من فطمه وكانت امره تحت عبادة ابن الصامت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فاطعمته وجلس تحت رأسه فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ وهو يضحك قالت فقلت ما يضحكك يا رسول الله قال ناس من امتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يكون ثبته هذا البحر ملوكا على الاسرة او مثل الملوك على الاسرة يشك اسمعيل قالت فقلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم فدعاهم فاعلمهم انهم ملوكا على الاسرة او مثل الملوك على الاسرة كما قال في الاولى قالت فقلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال انت من الاولين قال فركبت البحر في زمان معاوية بن ابي سفيان فصيرت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلك **١٩٨٧** **م** قال عن يحيى بن سعيد عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو ان اسحق على امتي لاجبت ان لا تختلف عن سرية تخرج في سبيل الله ولكني لا اجد ما احملهم عليه ولا يجدون ما يتحملون عليه فيخرجون ويشتق عليهم ان يتخلفوا بعدى فردت اني اقاتل في سبيل الله فاقتل ثماحي فاقتل ثماحي فاقتل **١٩٨٨** **م** قال عن يحيى بن سعيد قال لما كان يوم واحد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأتيني بخير سعد بن الربيع الانصاري فقال رجل اننا يا رسول الله فذهب الرجل يطوف بين القتلى فقال له سعد بن الربيع ما شأنك فقال له الرجل بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتيه بخبرك قال فذهب اليه فاقرأه مني السلام واخبره الى قد طعنت اثنتي عشرة طعنة واني قد انفذت مقاتلي واخبر قوما انه لا عندهم عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منهم **١٩٨٩** **م** قال عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رغب في

له قوله ان عمر بن الخطاب كان يحمل في العام الواحد على اربعين الف بعير كثيرة من كان يحمل من يريده السفر فلا يقدر على راحته يركبها ويجوز عن السفر حاشا اليه اما يكون من اهل الانفاق فيخرج من الرجوع الى رفقته ووطنه واليه وولده او لغير ذلك من الوجوه التي لا يحصى عددها كثيرة مما يضطر الانسان الى السفر من اجلها كان يحمل من كانت هذه حاله من اهل الحجاز وبلدان يكون كان يحمل من يسكن في احوال المسلمين ممن يتخذ طريقه راحته يسفره ذلك فكان عمر بن الخطاب يتخذ من الابل ما يحمل عليه من مال الشتر تاني ويحمل لها الحمى وقوار يحمل الرجل الى الشام على بعير ويحمل الرجلين الى العراق على بعير قال الراوي انما ذلك ليس الى العراق وقال غيره انما كان ذلك كثيرة العدو بالشام وجاية الناس الى الفرو في تلك البنية لهما وقال القاسمي ويحمل منى ان يكون فعل ذلك لان طريق العراق كانت اسهل واخر وكان طريق الشام من المدينة او عرواشن واحلى من الناس فكان من انقطع به يتخذ عليه موضع مقام او من يمين مسلي بلاغ **١٩٩٠** **م** قوله وقول العراق له المعنى وسيمى على وجه التورية والتشبيه ليرى ان له رفيقا ليس سيمى فيه فزع اليه البعير فأتاه فغزه العراق ويظهر كونه وكان عمر بن الخطاب يصيب بطنه فلا يكاد يخطه فسيح الى ظنه ان سيمى الذي ذكره بالزق فشا شدة الشد بغيره بالنسبة فيعلم عرصه فله فقال له الرجل نعم وقد روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان فيمن معنى فبكم من الامم محدثون فان كان في امتي منهم فانه مرمره يريده صلى الله عليه وسلم والشرا من يلقى في روعه الشئ ويطلب اليه حتى كانه يجبره فلا يعلق ظنه سيمى بضم السين والهمزة المثلثين معصرا وسم معنى اسود الابدان الزرق لانه اسود وقال بعضهم وهم من قال انه اسم رجل **١٩٩١** **م** والشرا علم **١٩٩٢** **م** قوله حرام بنت سلمان هي اخت ام سلمة خالة انس بن مالك قاله الشريفي قال المافظ بهذا ظاهرا انها كانت جندة نذج مباداة وتقدم في نواية الى طوالة من انس قال فتزوجت مباداة بن الصامت ومن طريق محمد بن يحيى فتزوج بها مباداة فخرج الى الفرو وفي رواية مسلم فتزوج بها مباداة بعد وجع الحنجرة ان المراد بقوله تحت مباداة الاخبار عما ان اليه الحال بعد ذلك **١٩٩٣** **م** قوله جلست تفتي اختلف بل كان فيه قتل لا يؤذيه ادم يكن اصلا وانما كانت تفتي من نحو النصارى ولا يلزم من ان يكون في رأسه قتل بل سبب قتل الرأس الماتة صلى الله عليه وسلم فان العلى سبب الامانة وانما كان يدخل عليها ويكلمها من لسانها ذات محرم من لسانها فانه بابيه اوجده هذا المطلب من بني النصارى وقيل كانت احدى خالاته

من الرضاة قال ابن عبد البر فاما ما كان في حرام له صلى الله عليه وسلم وعلى النودى الاتفاق على ذلك **١٩٩٤** **م** قوله شيخ هذا البحر شدة فوجدة مفتوتين ويقيم اي وسطه ومعظم **١٩٩٥** **م** قوله ملوكا على الاسرة ايذان بانهم يركبون هذا الامر العظيم مع وفور نشاطهم وتلبسهم من ماله وقيل هو صفته لهم سبعة ماله وكثرة عددهم قال ابن عبد البر اوردوا الشرا علم اذ راي النصارى في البحر من امه ملوكا على الاسرة في الجنة قال مياض هذا محتمل ويحتمل ايضا ان يكون معبر عن عالم في الفرو ومن سعة احوالهم وقوام اكرم وكثرة عددهم لانهم ملوك على الاسرة **١٩٩٦** **م** قوله في زمان مؤوية اي في خلافة واما راي في خلافة عثمان سنة سبع وعشرين حين غزا مؤوية الروم في البحر مع جماعة فيهم عبادة بن الصامت زوج ام حرام وعليه اكثر العلماء واهل السير وجعل الباهي وياض الاول الامر في البخاري فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازيا اول ما ركب المسلمين البحر مع مؤوية فلما انصرفوا من غزاهم قافلين ففروا بالشام ففرت اليها وابية لتركها فخرجت فماتت وبها يؤيد ان المراد من مؤوية زمان غزاهم لا خلافة **١٩٩٧** **م** قوله لو ان اسحق على امتي لاجبت ان لا تختلف عن سرية تخرج في سبيل الله ولا اجد ما احملهم عليه ما خلفت عن سرية والذي نفس بيده لو دوت اني اقاتل في سبيل الله **١٩٩٨** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **١٩٩٩** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠٠** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠١** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠٢** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠٣** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠٤** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠٥** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠٦** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠٧** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠٨** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٠٩** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١٠** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١١** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١٢** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١٣** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١٤** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١٥** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١٦** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١٧** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١٨** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠١٩** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢٠** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢١** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢٢** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢٣** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢٤** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢٥** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢٦** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢٧** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢٨** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٢٩** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم **٢٠٣٠** **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع انشدك بالله اسحيم زق قال نعم

منهم فمروا حق بارضه وماله وأما أهل العتوة الذين أخذوا عتوة فمن أسلم منهم فإن أرضه وماله للمسلمين لأن أهل العتوة قد غلبوا على بلادهم وصارت فيهم للمسلمين وأما أهل الصلح فانهم قوم منعوا أموالهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها فليس عليهم إلا ما صالحوا عليه الدفن في قبر واحد من ضرورة وانقاذ أبي بكر عتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته مكثت عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو والنصارين ثم السلمييين كانوا قد حفر السيل من قبريهما وكان قبرهما ما يلي السيل وكان في قبر واحد وهما ممن استشهد يوم أحد فحفر عنها ليغيرا من مكانهما فوجد المنيغرا كانهما ما تابا لاصبي وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه قد فن وهو كذلك فأمطت يده عن جرحه ثم أرسلت فرجعت كما كانت وكان بين أحد وبين يوم حفر عنها ست وأربعون سنة قال مالك لا بأس أن يدفن الرجلان والثلاثة في قبر واحد من ضرورة ويجعل الأكابر ما يلي القبلة مكثت عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال قد علمت على أبي بكر الصديق ما لم يكن البعدين فقال من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي أودة فليأتنا فجاءه جابر بن عبد الله فحفر له ثلاث حفنات كمل كتاب الجهاد والحمد لله

كُنَائِلُ النُّذُورِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما يجب من النذور في المشي مكثت عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أُمِّي قد ماتت وعليها نذر ولم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضه عنها مكثت عن عبد الله بن أبي بكر عن عمته أنها حدثته عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشيا إلى مسجد قباء فماتت ولم تقضه فافتى عبد الله بن عباس إنيتهما أن تشي عنها قال مالك لا يشي أحد عن أحد مكثت عن عبد الله بن أبي حبيب قال قلت لرجل وأنا يومئذ حديث السن ما على الرجل أن يقول على مشي إلى بيت الله ولم يقل على نذر مشي فقال لي رجل هل لك أن أعطيك هذا الجوز ويجوز قضاء في يده وتقول على مشي إلى بيت الله قال فقلت نعم فقلته وأنا يومئذ حديث السن ثم مكثت حتى عقلت فقبل

١١٠ قوله في حفر السيل يدل على أنها دفنا في قبر واحد وذلك أنه لما انشعب على السيلين حفر القبر يوم أحد لكثرة العقول وكان قد بلغ منهم القرب والنصب ففعل بذلك من قبل الضرورة قال مالك والأول السنة أن يدفن كل واحد منهم في قبر ١١١ قوله وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه قد فن وهو كذلك فأمطت يده عن جرحه ثم أرسلت فرجعت كما كانت وكان بين أحد وبين يوم حفر عنها ست وأربعون سنة قال مالك لا بأس أن يدفن الرجلان والثلاثة في قبر واحد من ضرورة ويجعل الأكابر ما يلي القبلة مكثت عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال قد علمت على أبي بكر الصديق ما لم يكن البعدين فقال من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي أودة فليأتنا فجاءه جابر بن عبد الله فحفر له ثلاث حفنات كمل كتاب الجهاد والحمد لله

١١٢ قوله في حفر السيل يدل على أنها دفنا في قبر واحد وذلك أنه لما انشعب على السيلين حفر القبر يوم أحد لكثرة العقول وكان قد بلغ منهم القرب والنصب ففعل بذلك من قبل الضرورة قال مالك والأول السنة أن يدفن كل واحد منهم في قبر ١١٣ قوله وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه قد فن وهو كذلك فأمطت يده عن جرحه ثم أرسلت فرجعت كما كانت وكان بين أحد وبين يوم حفر عنها ست وأربعون سنة قال مالك لا بأس أن يدفن الرجلان والثلاثة في قبر واحد من ضرورة ويجعل الأكابر ما يلي القبلة مكثت عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال قد علمت على أبي بكر الصديق ما لم يكن البعدين فقال من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي أودة فليأتنا فجاءه جابر بن عبد الله فحفر له ثلاث حفنات كمل كتاب الجهاد والحمد لله

عن معاذ بن سعد عن سعد بن معاذ أن جارية لكعب بن مالك كانت ترمي غنمها بسلع فاصيبت شاة منها فادر كرها
فذكرتها بمجر فسأل رسول الله ﷺ عليه وسلم عن ذلك فقال لا بأس بها فكلوها **٢١٢** قال عن ثورين زيد الدبلي عن عبد الله
ابن عباس أنه سئل عن ذبح نصارى العرب فقال لا بأس بها وتلى هذه الآية وَمَنْ يَكْفُرْ مَتَّكُم فَاِنَّهُ مِنْهُمْ **٢١٢** قال انه
بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول ما فرى الا وادج فكله **٢١٢** قال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول
ما ذبح ما ذابضتم فلا بأس به اذا اضطربت اليه ما يكره من الذبيحة في الذكاة **٢١٢** قال عن يحيى بن سعيد عن ابي
مروة مولى عقتل بن ابي طالب انه سأل ابا هريرة عن شاة ذبحت فتحرى بعضها فامر ان يأكلها ثم سأل زيد بن ثابت فقال ان
الميتة تتحرك ونهاة عن اكلها وسئل مالك عن شاة تردت فكسرت فادر كرها صاحبها فذبحها فسأل الدمر منها ولم يتحرك
فقال مالك ان كان ذبحها ونفسها يجري وهي تطرف فليأكلها ذكاة ما في بطن الذبيحة **٢١٢** قال عن نافع عن
عبد الله بن عمر انه كان يقول اذا تحركت الناقة فذكاة ما في بطنها في ذكاتها اذا كان قد تحرك خلقه ونبت شعرة فاذا خرج من بطن
امه ذبح حتى يخرج الدم من جوفه **٢١٢** قال عن يزيد بن عبد الله بن قيس طاليث عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ذكاة
ما في البطن في ذكاة امه اذا كان قد تم خلقه ونبت شعرة

كُتَابُ الصَّيْدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترك اكل ما قتل المعراض والمجر **٢١٢** قال عن نافع انه قال رميت طائرين بمجر وانا باجر فاصبتهما
فاما احدهما فمات فطره عبد الله بن عمر واما الاخر فذهب عبد الله بن كيه بقدر ومفات قبل ان يذكيه فطره عبد الله
ايضا **٢١٢** قال انه بلغه ان القاسم بن محمد كان يكره ما قتل المعراض والبندقة **٢١٢** قال انه بلغه ان سعيد بن
المسيب كان يكره ان يقتل الانسية بما قتل به الصيد من الرمي واشباهه قال مالك ولا ارى بأسا بما اصاب المعراض
اذا حرق وبليغ المقاتل ان يؤكل قال مالك قال الله تبارك وتعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْتُلُوا الصَّيْدَ تَنَالَهُ

لا بأس بالكل واحصوا بحد ذكاة الجنين ذكاة امره فيقتل ان يشك في ذكاة امره ولا
يبيع لانه حقيقة وحكما والحكم في البيع ثبت بطله الاصل ولا يبيعه قوله تعالى
حرمت عليكم الميتة والدم والجنين ميتة لانه لا حياة فيه والميتة ما لا حياة فيه فليس
تحت النص واما الميتة فقد روي بنصب الذكاة الثانية ومعناه ذكاة امره اذا
التشبيه قد يكون بذكر حرف التشبيه وقد يكون بذكر حرف التشبيه كما في قوله تعالى ومن
تمر السحاب وبذا يسميتم ان تشبيه ذكاة الجنين بذكاة امره فيقتل ان يشك في ذكاة امره
الى الذكاة ورواية الرفع محتمل التشبيه ايضا وتمثل الثانية كما قالوا فلا يكون مجزئ مع الاصل
مع انه من اخبار الاحاد وروايتها ثم به البولي فلو كان ثانيا لا شئ **٢١٢** قوله
رميت طائران بمجر ان يكون خرج متصفا فرماهما في حال تعميده ويمثل ان يكون
جاسا في مقعده او متصفا في بعض شاذ حتى راهما مكين فرماهما **٢١٢** قوله
بالجرع بجمع اليم والراء موضع على ثلثة اسيال من المدينة **٢١٢** قوله
بعدم بفتح القاف وخفة الال انه التجار قيل التقدم اسم موضع **٢١٢** قوله
قوله ما قتل المعراض المعراض بكسر الميم خفيف تشبيه او معنى في طرفه حديد وقد يكون
بغير حديد قال النووي هذا هو الصحيح في تفسيره وفي القاموس سمع بلادي في حق الطرفين
فليط الوسط يصيب بعرضه دون مده وقال ابن دقيق العيد معنى رأسه ممد وان اصاب
بمده اكل وان اصاب بعرضه لم يؤكل وقالوا لا يكل ما قتل البندقة وفي البندقة قال ابن عمر
في المقتولة بالبندقة هو الموقودة **٢١٢** قوله تعالى في ذكاة الجنين ذكاة امره
والدم الى قوله والموقودة وهي الموقودة بالماله وقد بين ذلك بما روي عن عدى بن
حاتم ثم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض فقال ما اصاب بمده
فكل وما اصاب بعرضه فهو الموقودة **٢١٢** قوله كان يكره ان يقتل الانسية الرمي
الابنية من الوشيش وبذا يسميتم من الانسية ما اذا لم يتوحد فاذا توحش صاده بغيره الصيد
فقتل الصيد بغيره وسلم ان هذا البسمان او ابيد كما هاد الوشيش فانه يملك ما صنعوا به **٢١٢** ثم قال
الاجمعي لا يخلو من احد ما بين احد ما بين حال امكانها وان حال اشتباها فاما في حال امكانها
فلا خلاف في ذلك واما في حال اشتباها بالوشيش فقد قال مالك واصحابه لا يجوز
ذلك وقال ابو حنيفة يجوز وعلمنا حكم الصيد **٢١٢** قوله اذا حرق في النار
الزراي المجعنين اي جرح اتفق الا انهم لا يبيعه على ان اذا اصطاد بالمعراض فقتل الصيد
بمده حل فان ما قتل بعرضه لم يحل لما روي عن عدى بن حاتم سألت عن الرمي
عليه وسلم عن صيد المعراض فقال ما اصاب بمده فكل وما اصاب بعرضه فهو
موقودة **٢١٢** قوله

له قوله بفتح السين جبل معروف بالمدينة على الجانب الغربي **٢١٢**
له قوله من ذبح نصارى العرب يلقى من ذبح في ذلك الدين بعد نسسه و
تحريره ولم يعتب وهو مقتصر من العرب في بني نعلب وقال النووي في تهنيد
الاساور واللغات نصارى العرب براد بنو نعلب وهراد قبيلة من قضاة ثم ان حل
ذبحه اهل الكتاب اذا لم يسمع منهم التسمية بغير الله يجمع عليه بقوله تعالى وطعام الذين
ادوا الكتاب حل بحكم قال ابن عباس طعمهم ذبا نهم واغتلوا اذا ذكروا اسم المسيح عليا
فقال الشافعي والشافعية لا يكل قال في الدر المنثور يجوز ذبح الكلب الا اذا سمع منه
من الذبح ذكر المسيح وفي السبابة يجوز ذبح اهل الكتاب يات ولادى ان لا يفعل
ولا يؤكل ويستمع الا للضرورة واليه يشير قول ابن عباس ومن يتوهم الاية يعني ذبحهم
وان حلت لكن لا يجوز موالاهم **٢١٢** قوله ما فرى الا وادج اي قطعها
وهي ما احاط بالعض من العروق التي يقطعها الذابح واحدا دج بالتحريك وهي اربعة
الخطوم والري والودجان وقطع الاكثر منها بمجرى عند ابي حنيفة **٢١٢** قوله
اذا بيع بفتح الصاد المعجمة اي الذي ذبح اذا شق الجذع واخرج الدم من جوفه وشبه
معدة فلا بأس به واخذ الاثمة غير انه لا يجوز باسن والظفر عند الشافعي مطلقا وعند ابي حنيفة
اذا كانا مشرطين يجرى ولكن يكره ومن مالك روايات اشهرها جوازها بعظم دون
السن كيف كان **٢١٢** قوله فترك بعضنا فامر ان يأكلها قال
محمد اذا تحركت تحرك الكبر الراي فيه والسن انها ميتة اكلت واما اذا كان تحركا شبيها
بالا فكلنا والكبر الراي والسن في ذلك انها ميتة لم تؤكل **٢١٢** قوله ومن
تحرى اي تحرك اطرافها ايدها وارجلها وميتها فليأكلها ومده سب التشبيه انه لو ذبح
مر بغيره فترك الدم حلت والالان لم يدر بغيره عند الذبح وان علم بغيره حل
مطلقا وان لم يتحرك ولم يفرغ الدم كذا في الكثر وفيه **٢١٢** قوله اذا تحركت
ان قتل ذكاة ما في بطنها والويرة اخذها مالك والشافعي واحمد ومحمد والجمهور فقالوا ان ذكاة
الجنين ذكاة امره من الشافعي لم يكل بالشرقة بين ما اذا اشرع وبين ما لم يشرع قال
ان ذكاة امره ميتة من ذكاة مطلقا وقال ابو حنيفة لا يجوز حتى يخرج حيا فيذبح **٢١٢** قوله
له قوله ذكاة ما في البطن قال في البندقة ومن هذا يخرج الجنين اذا خرج بعد ذبح
امه ان خرج حيا فذلك يحل وان مات قبل الذبح لا يؤكل بلا خلاف وان خرج ميتا فان لم يكن
كامل الخلق لا يؤكل ايضا في قولهم جميعا لانه معنى المصنفه وان كان كامل الخلق اختلف
فيه قال ابو حنيفة لا يؤكل وهو قول زفر والحسن بن زياد وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي

ايد يكم وروما حكم قال فكل شئ ميتا له الانسان برحمه او يده او يثني من سلاحه فانفذه وبلغ مقاتله فهو صيد كما قال الله تعالى **مالك** انه سمع اهل العلم يقولون اذا اصاب الرجل الصيد فاعانه عليه غيره من ماء او كلب غير معلم لم يؤكل ذلك الصيد الا ان يكون سهم الرامي قد قتله او بلغ مقاتل الصيد حتى لا يشك احد في انه هو قتله وانه لا يكون للصيد حياة بعده وقال مالك لا بأس بأكل الصيد وان غاب عنك مصرعه اذا وجدت به اثر من كلبك او كان به سهمك ما لم يبت فاذا بات فانه يكره اكله **ما جاء في صيد المعلمات** **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول في الكلب المعلم كل ما مسك عليك ان قتل وان لم يقتل **مالك** انه سمع نافعا يقول قال عبد الله بن عمر وان اكل وان لم يأكل **مالك** انه بلغه عن سعد بن ابى وقاص انه سئل عن الكلب المعلم اذا قتل الصيد فقال سعد كل وان لم يبق الا بضعة واحدة **مالك** انه سمع بعض اهل العلم يقولون في البازي والعقاب والصقور وما شبه ذلك انه اذا كان معلما يفقه كما تفقه الكلاب المعلمة فلا بأس بأكل ما قتلت مما صادت اذا ذكر اسم الله على ارسالها قال مالك احسن ما سمعت في الذي تخلص الصيد من مخالف البازي او من في الكلب ثم يترص به فيموت انه لا يحل اكله وقال مالك وكذلك كل ما قدر على ذبحه وهو في مخالف البازي او في الكلب فتركه صاحبه وهو قادر على ذبحه حتى يقتله البازي او الكلب فانه لا يحل اكله قال مالك وكذلك ايضا الذي يرمى الصيد فينتاله وهو حي فيفترط في ذبحه حتى يموت فانه لا يحل اكله قال مالك والامر بالمجتمع عليه عند ثمان المسلمين اذا ارسل كلب الجوس الضاري فصاد او قتل انه اذا كان معلما فاكل ذلك الصيد حلال لا بأس به وان لم يذكه المسلم وانما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجوس او يرمى بقوسه او نبلة فيقتل بها فصيد ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله وقال مالك واذا ارسل الجوس كلب المسلم الضاري على صيد فاخذه فانه لا يؤكل ذلك الصيد الا ان يذكي وانما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبلة يأخذها الجوس فيرمى بها الصيد فيقتله و بمنزلة شفرة المسلم يذبح بها الجوس فلا يحل اكل شئ من ذلك ما جاء في صيد البحر **مالك** عن نافع عن عبد الرحمن بن ابى هريرة قال سأل عبد الله بن عمر عن رجل من بني هاشم قال قال نافع ثم انقلب عبد الله فدعا بالصنف فقرا احل لكم صيد البحر وطعامه قال نافع قال سلف عبد الله بن عمر الى عبد الرحمن بن ابى هريرة انه لا بأس بأكله **مالك** عن زيد بن اسلم عن سعد الجاري مولى عمر بن الخطاب انه قال سألت عبد الله بن عمر عن الحيتان يقتل بعضها

المستتر بهنا عنده ما يكون فوق ذكاة المذبوح بان يمشي يوما ودوى الكثرة وكذا يحسب لو غمر من التذكية في قاهر الرواية ١٢ **مالك** عن الجوس الضاري ضاري كرمي حرا ومزادة ومزريا ومزادة ليج والكلب الضاري الذي ليج بالصيده ١٢ وقاموس قال الهادي لان كلب الجوس لما كان معلما فانه لا فرق بينه وبين كلب المسلم لان الله للصيد كاسم والرمح ولا يراعى فيها صنعة ولا كس ولا صنعة معلمة وانما يراعى صنعة المرسل في نفسه فان كلب كاسم والرمح فاذا ارسل المسلم كلب الجوس وهو معلم فقتل اكلها يجوز الا اصطفا به والمرسل لما كان مسلما جاز اصطفا به فلم يؤثر في ذلك الجوس لانه ليس عرس ولا يبارح وانما يثبت في الصيد صنعة المرسل والبارح فاصفة وذلك كالذبح يراعى فيه صنعة الذبح وصنعة الذبح دون صفة ما كساه ١٣ **مالك** عن قولة فلا يحل اكل شئ من ذلك يدعى قال ابو حنيفة والشافعي والجمهور ١٢ وهذا كما قال ابن الجوس اذا ارسل كلب المسلم على صيد فقتل فانه لا يحل اكله وان كان الكلب معلما لان الكلب وان كلفت شروط الصيد فيه فان مرسل من تغير صفاته في الصيد وقد تمت شروطه لان من لا يجوز ذكاته لا يجوز صيده ١٢ **مالك** عن قولة عما لفظه البحر ايد ما به البحر على الساجل من الكلت البقرة ولفظ التوبة اي ربيتنا فا لفظ على الملقوظ ١٣ **مالك** عن قولة ان لا بأس بأكله قال محمد بن قيس بن عمر الاخر نافع لاباس بما لفظه البحر وما حرمه الماء وانما يكره من ذلك الطافي وهو قول ابو حنيفة قال الهادي بنى عن اكل ما لفظه البحر وذلك على مزبزين احد به ان يلفظ حيا وان ان يلفظ ميتا قاما ما لفظه حيا فان مذهبه مالك جواز اكله وكذلك ما لفظه ميتا سواء مات بسبب او بغير سبب وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا تؤكل ميتته الامامات بسبب مثل ان يؤخذ فيموت او يموت من شدة حرا ويدرد او يقتل سكره اخرى او يفتن من الماء فيموت او يلفظ البحر حيا فيموت فاما ان مات حشف انظر او لفظ البحر ميتا فانه لا يؤكل الا اخرجه ابو داود وابن ماجه عن جابر مرفوعا ما اتى البحر او جرد عنه فكلوا ما مات فيه ولفظ فلان لا كره ١٢

مالك عن قولة فانه يكره اكله روى البخاري عن عدي بن حاتم مرفوعا اذا رميت الصيد وغاب منك فوجدته بعد يوم او يومين ليس به الا اثر سهمك فكل وان وقع في الماء فلا تأكل فيه دليل على ان اذا وجدته ميتا بعد ما غاب عنه وليس فيه اثر سهمك ثم سمي كل وهو احد اقوال الشافعي وقال ابو حنيفة ان ياكل ما دام الرامي في طليعه وان قد من طليعه فوجد ميتا حرم لا يحل اكله موت بسبب آخر ١٢ وعلى وقال الهادي وهذا يحتاج الى تقسيم وتفصيل وذلك ان الكلب او السهم اذا انقضت مقاصد الصيد مشاة بدة الصائد ثم شمل الصيد وغاب عنك فقد كلفت ذكاته فلا يؤثر في ذلك مغيرة عنه ولا ميتة قال القاضي ابو الحسن وهذا الذي ادا مالك وان لم يفقه السهم ولا الكلب مقاتله حتى غاب عنه ثم وجد ميتا فقال القاضي اذا كان ميتا في الطلب حتى وجدته على هذه الحالة فانه يجوز اكله وان تشاغل عنه ثم وجد ميتا فانه لا يجوز اكله ١٢ **مالك** عن قولة ان قتل وان لم يقتل كمن اذا لم يقتل واودر كس ما حرمه يحتاج الى التذكية ١٢ **مالك** عن قولة وان لم يبق الا بضعة واحدة لما روى ابو داود وعنه علي بن ابي حمزة وسلم اذا ارسلت كلبك وذكر اسم الله فكل وان اكل منه وتعقب محمد بن عدي بن حاتم فان اكل فلا تأكل فانما اسك على نفسه وهو قول ابو حنيفة واحمد واسحق وغيرهم كلفت رخص بعضهم في الاكل مما اكل الكلب منه منهم ابن عمر وسلمان وسعد بن عدي قال الشافعي في رواية قال محمد فان اكل فلا تأكل فانما اسك على نفسه وكذلك بنينا من ابن عباس وهو قول ابو حنيفة والجمهور من فقهاء لان اية المعلم من الكلاب ان يسك صيده فلم يأكل منه حتى ياتي به صاحبه ويوافق من المرفوع حديث عدي عند الامتة الستة واما حديث ابى ثعلبة عن ابي داود والنسائي وابن ماجه حديث مخلول ١٢ **مالك** عن قولة لا بأس بأكل ما قتلت مما صادت الخ روى ابن ابى شيبة عن عدي بن حاتم سألته عن رجل من صيد البازي فقال ما اسك منك فكل والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بصيد البراة والضفر بأسا تال الزمري ١٢ **مالك** عن قولة لا يكره في ذبحه اي يقتصر ويباح وقال ابو حنيفة ان ان اودر المرسل او الرامي ذكاه فان تركه حيا حرم كذا في الوفاية واكثر من الحيوة

بعضاً أو يموت صدراً فقال ليس به بأس قال سعد ثم سألت عبد الله بن عمرو بن العاص فقال مثل ذلك **م**ثلك عن
 أبي الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وزيد بن ثابت أنهما كانا لا يريان بلفظ البحر بأساً **م**ثلك عن أبي
 الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من أهل الجار قد مواعلي مروان بن الحكم فساءلوه عما لفظ البحر فقال ليس له بأس
 وقال اذهبوا إلى زيد بن ثابت وأبي هريرة فساءلوهما ثم أتوني فأخبروني ماذا يقولان فأتوهما فساءلوهما فقالا لا بأس به فأتوا مروان
 فأخبروه فقال مروان قد قلت لكم قال مالك لا بأس بكل الحيتان يصيدها الجوسى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 البحر هو الطهور ماءه والحل ميتته قال مالك فإذا أكل ذلك ميتاً فلا يضرك من صاده تحريم كل ذي ناب من
 السباع **م**ثلك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل
 كل ذي ناب من السباع حرام **م**ثلك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام ما يكره من أكل الدواب **م**ثلك أن أحسن ما سمع في
 الخيل والبغال والحمير أنها لا تؤكل لأن الله تبارك وتعالى قال والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال تبارك وتعالى
 في الأنعام لتركبوها وزينة وأكلت وقال تعالى ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البهائم
 والمعتز قال مالك وسمعت أن البأس هو الفقير وأن المعتز هو الزائر قال مالك فذكر الله الخيل والبغال والحمير
 للركوب والزينة وذكر الأنعام للركوب والأكل قال مالك والقائم هو الفقير أيضاً ما جاء في جلود الميتة **م**ثلك
 عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال مر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بشاة ميتة كان أعطاها مولاة ليمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفلا انتفعتهم بجلدها فقالوا يا رسول
 الله إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها **م**ثلك عن زيد بن أسلم عن ابن وعله المصري عن عبد الله بن عباس أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دبغ الأهاب فقد طهر **م**ثلك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي عن محمد
 ابن عبد الرحمن بن ثوبان عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع
 بجلود الميتة إذا دبغت ما جاء في من يضطر إلى أكل الميتة **م**ثلك أن أحسن ما سمع في الرجل يضطر إلى الميتة
 أنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فإن وجد عنها غنى طرحها وسئل مالك عن الرجل يضطر إلى الميتة يأكل منها

أه قوله أديموت صدراً يفتح الصادى

بردا قال محمد إذا ماتت الحيتان من حرا برداً وتقتل بعضها بعضاً فلا بأس بأكلها فإذا ماتت
 ميتة بنفسها ولفظت فلتأكل من السك انتهى واستدل لذلك بحديث جابر بن القاه
 البحر أو جرد من فكلوه وماتت فيه وطلى فلا تأكلوه رواه البوداود وابن ماجه عنه مطعون فيه
 من جهة يحيى بن سليم بسند حسن صحيح كونه موقوفاً وقال النووى في شرح مسلم حديث ضعيف
 لا يخرج به عن عدم الحارضة كيف وهو معارض بالاحاديث وفي الجنازى قال أبو بكر الصديق
 الطائي طلال والطافي هو الذي يموت في البحر بلا سبب وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد
 ابن مباح الطائي **هـ** محلى قلت قال العيني بأن يحيى بن سليم أخرجه الشيخان وهو ثقة
 وزاد الرفع وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ ما أصطه سموه وهو حي فكلوه وما
 وجد سموه ميتاً طافياً فلا تأكلوه وفي رواية الطحاوى في أحكام القرآن ما جرد من فكلوه وما
 ألقى فكل وما وجد طافياً فوق الماء فلا تأكل **هـ** قوله كل ذي ناب من السباع
 هو الذي يقتل بأساً به ويهدو كالأسد والثعبان والغمد وغير ذلك وبه قال الشافعي
 وأحمد وأكثر أهل العلم **هـ** قوله أن أحسن الإستهلال مالك على المنع من أكل لحم
 الخيل والبغال والحمير بالأية وذلك من وجهين أحدهما أن لأم كى بمعنى المحصر وذلك أن
 أخبر تعالى أنه إنما خلقها للركوب والزينة وقصد بذلك الامتنان علينا والثناء أفاضلنا
 فكل ذلك على ما جرت به العادة ولو كانت فيها منفعة فيه لذكرها ليعلم أن نعم الله
 علينا لا يحصى وإنما لم يذكر ذلك ليعلم أن الله تعالى أن خلقها لهذا المعنى وليس على أن يجمع القدر
 المباح فيها والوجوه التي أن ذكر الخيل والبغال والحمير تأخير تعالى أنه خلقها للركوب والزينة وذكر
 الأنعام فأخبر أن خلقها للركوب منها وتأكل ليعلم أن الخيل والبغال والحمير من أكلها وذكر الأكل ذلك
 على أنه لم يخلقها لذلك ولا بطلت فائدة التخصيص بالذكر إذا ثبت ذلك فأنيل عند

مالك كرهته وليس بمحرم ولا مباح على الإطلاق وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي هي
 مباحة وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن **هـ** قوله أطعموا القانع والمسترودى عن ابن
 عباس وابن السبب والسمن القانع الساعى والمسترودى يتخوض فلا يسأل وقيل بكسر قال
 الزجاج القانع الذي يتخضع بما أعطاه على الأول هو من الغنوع وهو الزكوة للمسترة وعلى هذا فهو
 من فتح يفتح ويغنى عن الثاني من القناعة وهو الرضا بالقليل من علم بطول **هـ** محلى
 قوله فذكر الله الخيل والبغال والحمير أن المقصود في الامتنان في الآية ما لب يغفون به لا
 كان أحسن بأن يذكر كانت تعلم أن المقصود في الامتنان في الآية ما لب يغفون به لا
 أحارته المشايخ فتوطئوا بها النواذر فوالا فقد ينفع بالليل في غير الركوب والزينة وغير
 الأكل اتفاقاً كيف وقد روى في الصحيحين عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كانه ونحن بالهنة وفي البخارى عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن حمزة
 بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد وبه يفتى عند الحنفية
 أي في أكل لحم الخيل كما في العمادية وغيره وإن كان يكره عند الإمام أبي حنيفة **هـ**
 قوله إنما حرم عليكم دوى يفتح الدوى وهو المراء ويضم المراء وكسر المراء المشددة **هـ** محلى
 قوله إذا دبغ الأهاب الأهاب الجلد مطلقاً أو مالم يدبغ كذا في القاموس **هـ** محلى
 يأكل منها حتى يشبع ويشترط فيه أنه قد قتل الشافعي والآخر لا يجوز أن يتناول منه القدر ما
 يملك دمقه وهو قول أبي حنيفة قال الهامى برهان المنظر الكفا واستباحته بذلك فانه
 لا يقتصر على ما يرد منه بل يشبع منها الشبع التام ويترد ولأنه مباحة لكل يشبع من
 الطعام المباح في حال وجود الطعام لما كان مباحاً وقال ابن حبيب إنما يأكل منها ما يقيم
 دمقه ثم لا يأكل بعد ذلك حتى يعبر عن العفونة إلى حاله الأولى وبه قال عبد العزيز بن الجوزي
 وأحمد وجه ذلك أن الأباحة إنما ثبتت لحفظ النفس وذلك لوجهين دون الشبع
 فإذ لا يتناول لفظ النفس فكان منوعاً عنه **هـ**

وهو يجب ثمر القوم وازرعوا وغنا بمكانه ذلك قال مالك ان ظن ان اهل ذلك الثمر والزهر او الفهم يصدقونه بضرورته حتى لا يعد سارقا فتقطع يده رأيت ان يأكل من اى ذلك وجد ما يرد جوعه ولا يحل منه شيئا وذلك احب الى من ان يأكل الميتة وان هو خشي الا يصدق قوه وان يعد سارقا بما اصاب من ذلك فان اكل الميتة خير له عندي وله في اكل الميتة على هذا الوجه سعة مع اني اخاف ان يغدو عا وممن لم يضطر الى الميتة يريد استجارة اخذ اموال الناس وزر وعمرهم وثمارهم بذلك بدون اضطرار قال مالك وهذا احسن ما سمعت

كُنُوزُ الْحَقِيقَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما جاء في الحقيقة **مثال** عن زيد بن اسلم عن رجل من بني ضمرة عن ابيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحقيقة فقال لا احب العقوق وكأنه انما كره الاسم وقال من ولده ولد فاحب ان ينسك عن ولده فليفعل **مثال** عن جعفر بن محمد عن ابيه انه قال وَرَنْتُ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين وزينب وام كلثوم فتصدقت بزنة ذلك فتنة **مثال** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن محمد بن علي بن الحسين انه قال وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين فتصدقت بزنته فتنة العمل في الحقيقة **مثال** عن نافع بن عبد الله بن عمر لم يكن يسأله احد من اهله عقيقة الا اعطاها ياها وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والاناث **مثال** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي انه قال سمعت ابى يعقوب الحقيقة ولو بعصفور **مثال** انه بلغه انه عقي عن حسن وحسين لم يبق علي بن ابى طالب **مثال** عن هشام بن عروة ان اياه عروة بن الزبير كان يعق عن بنيه الذكور والاناث بشاة شاة قال مالك الامر عندنا في الحقيقة ان من عقي فانما يعق عن ولده بشاة شاة الذكور والاناث وليست الحقيقة بواجبة ولكنها يستحب العمل بها وهي من الامر الذي لم يزل عليه الناس عندنا فمن عقي عن ولده فانما هي بمنزلة النسك والضحايا لا يجوز فيها عوراء ولا عجماء ولا مكسورة القرن ولا مريضة ولا يباع من لحمها شيء ولا جلدها وتكسم عظامها ويأكل اهلها من لحمها ويتصدقون منها ولا ينس الصبي بشيء من دمها

له قوله قال مالك قال الهامى وبذلك اكل من اضطر الى اكل الميتة فوجدوا وجهه لا يمكن الوصول الى ذلك لكون يكون ما لا يقطع فيه فقد قال مالك من دوا به محمد عنه ان عقي ذلك فليأخذه من امانه ووجه ثرا او ذم او دفنهما ليعوم ففمن ان يصدق قوه ولا يصدده سارقا فليأكل من ذلك احب الى من الميتة فشرط في المسئلة الاولى ان يتعق لذلك وشرط في القسم الاخر ان يصدق قوه **له** قوله من الحقيقة الحقيقة التي تدعي عن المولود او اصل العتيق والشق والقطع وحين لا يصدق حقيقة لانها تشق قطعها ويقال للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن امه عقيقة لانها تخلق وتقطع عنه يوم اربعه **له** قوله فقال لا احب العقوق فان اصل من لقت اهلها العيون بما يؤذيها وكانه انكره الاسم لاسما هذه جملة مستفيدة من الراوى يعني انكره الاسم واجب ان يسمى باسمه كالتسمية والتسمية جريا على عادته في تسمية الاسم التبعي قال التوبة بن شفي بولام غير مسند يده لاصلى الله عليه وسلم ذكر الحقيقة في عدة احاديث ولو كان يكره الاسم اعدل عنه الى غيره وانما الوجه فيه ان يقال يمكن ان يكون السائل ظن ان الاشتراك الحقيقة مع العقوق في هذا المعنى مما يوجب امرها فان علم ان الامر بخلاف ذلك يعني ان الذي كرهه الله من هذا الباب هو العقوق لا الحقيقة ويمكن ان يكون العقوق في هذا المعنى مستمرا للوالد كما هو حقيقة في حق الولد وذلك ان المولود اذا لم يعرف حق ابويه صار ما كان كذلك جعل ابا والوالد من اوار حتى المولود عتقا على الناس فقل لا يجب الله العقوق اى ترك ذلك من الوالد مع قدرته عليه ليشعر انا من المولود حتى ابويه ولا يجب الله ذلك قال الطبري يمكن ان يكون لفظ ما سأل عنه ولده مولودا احب ان ابقى منه فاقول فكمه النبي صلى الله عليه وسلم لفظ الحق لانه لفظ مشترك بين الحقيقة والعقوق وقد تقدم في علم العقيقة لا احتراز عن لفظ مشترك احدهما مكره فيكون المكره راجعا الى ما تعلق به نفس الحقيقة **له** قوله من عقي فانما يعق عن ولده بشاة شاة لم يثبت التبريد في النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن بشاة وقال الشافعي واهم يتيقن من الغلام بشاتين ومن الجارية بشاة لما روى ابو داود والتبريد من ام كذا كعبية مرفوعا عن الغلام شاتان مثان ومن طريق مكا نشان اى متساوتان سنا واما والتبريد من ما تشته ارض الله عليه وسلم امرهم من الغلام بشاتين مكافيتين و

لجارية شاة واحدة قال صاحب سفر السعادة رواية شاة واحدة مبيحة لكن حديث عن النظام شاتان اقوى وامسح لانه رواه جماعة من الصحابة قال الحلبي يحصل اصل السنة في عقيقة الولد بشاة وكما السنة شاتان ١٢ **له** قوله وليست الحقيقة بواجبة ووجه قال الشافعي واهم من المشور منه ومن انما واجبه قال محمد بن الوفا اما الحقيقة فليفتانها كانت في الهامة وقد فعلت في اول الاسلام ثم نسخ الاضغى كل ذبح كان قبله وسخ شعر رمضان كل صوم كان قبله وسخ غسل الجنابة كل غسل كان قبله ونسخت الزكوة كل صفة كان قبلها كذلك بلنا وقال محمد بن النعمان ابو ميفة عن حماد بن ابراهيم قال كانت الحقيقة في الجارية فلما جاء الاسلام رفضت قال وبع تأخذ وهو قول ابى ميفة ويشهد لذلك ما اخرجه ابن المبارك والدارقطني والبيهقي وابن عدي عن مرفوعا نسخ الاضغى كل ذبح وسخ صوم رمضان كل صوم وغسل من الجنابة كل غسل والاكولة كل صفة انتهى ويمكن ان يقال ان المراد بالنسخ نسخ الوجوب كما في صوم رمضان وفيه كيف وان مشروعية الاضغى في الاول من الهجرة وعقيقة المسلمين في السنة الثانية او الرابعة ومديت ام كرز في عام المدينة سادس الهجرة والحقيقة من ابراهيم كان تاسع الهجرة ١٢ **له** قوله ولا ينس الصبي شيئا من دمها لانه من فعل اهل الجارية ومن روى ابو داود ومن طريق بهام من قتادة عن الحسن عن مرفوعا كل غلام بهيمة بعقيقة تذكروا عن بلوم السامح وخلق رأسه ويدهم وكان قتادة اذا سئل من الدم كيف يصنع قال اذا ذكبت العقيقة اغزت منها صوفة واستقبلت به او اوجا ثم تنقع على يا فرح العصب حتى يسيل على رأسه مثل الخط ثم يسل رأسه بعد وخلق قال ابو داود ويدهم من بهام ولا يؤخذ بساوانا هو يسمي كذا قال سلام بن مطيع عن قتادة واياض بن وعقل واشعث عن الحسن انتهى قال الخطابي وكيف يامر بنجس رأس وقد امرهم بما افطه الا اني اياهم من ١٢

له قال الشافعي يستحب لمن ولده ولدان يسير يوم اسبوع وخلق رأسه ويصدق منه اثنتي عشرة بزنة شعره ففئة او ذبها ثم يتيقن عند الحق حقيقة اياه على ما في الجمع المجمل او تنوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تلع لاصحيرة تدعى للذكر والانثى ١٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

له قوله ما ذائقى اى يجتنب قال الباجي دل هذا على ان للعضا يا صفات يتقى بعضها ولولم يعلم انها يتقى منها شئ تسئل بل يتقى من عنهايا شئ ١٣ **هـ** قوله ما شاربده في رواية اشار بامبعه وقال البراء مبعى قصر من امبع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشرب يا مبعه يقول لا يجوز من العنقا يا اذبح اورده ابن مبد البراء **هـ** قوله العراء بفتح العين وسكون الراء البسين ظلعيا بفتح الظاء وسكون اللام اى اعرجها والعوداء التى ذهبت امدى يمينه ويتقى به العياء بدلالة النص البين عور يا الظاهر فان كان به مالح فحقه لا يمنع الا بدار لا باس به المرضية البين مرضها اى التى تبين اثر المرض عليها وهو شامل لكل مرض وقال الشافعى المراد به الجرب قال العيني هذا تقييد للطلق وتخصيص للعموم والنجفاء بفتح العين مؤنث الجحف بمعنى الضعيفة التى لا تتقى بعزم النار وكسر القاف التى لا تتقى لها وهو بكسر النون وسكون القاف الخ وقيل الشحم قال عمه وبنها نافذة فاما العراء فاذا اشئت على رجلها حتى تمزجى وان كانت لا تشى لا تمزجى واما العوراء فان كان بقى من البصر اكثر من نصف البصر اجزأت وان ذهب النصف فصاعدا لم تمزج واما المرضية التى فقدت مرضها والنجفاء التى لا تتقى فانها لا يجوز ان ١٣ **هـ** قوله والهدن بضم الهاء وسكون الدال جمع بدنة محركة بمعنى الابل والبقر عندنا فهو تخصيص به تعميم ١٣ **هـ** قوله الخ تسن بضم التاء وكسر السين وفتح الشدودة اى يتقى التى لم تكن مسنة هى الشبية عندنا لك من الغزاة او فى سنة ويحل فى الثانية ومن البقر ما دخل فى الرابعة ومن الابل ابن ست سنين ومنه الخفية والنايلة من المعز ابن حول ومن البقر ابن حولين ومن الابل ابن خمس سنين ومنه سبب الشافية التى من الغنم ما استكمل سنين ومن البقر والابل كما هو عند الخففة وانقصت الاثمة الاربعة على انه يجوز ان يندفع من الضأن فى الاثنية والبدع عندنا الشافعى ما دخل فى الثانية و هو الا شهر من ابل السنة وقيل ما تم له سنة اشتر وهو قول الخففة والنايلة ومنه ما لك هو ابن سنة وقيل ابن ثمانية اشتر وقيل ابن مغزولى البداية من الاعراض اى ادماكم له سبعة اشتر وقيل سنة اوسمة كاهه التمدى عن وكيع ١٣ **هـ** قوله الاخذما

يعني بالداقة قوما مساكين قد مواليدينه **مثالك** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قدم من سفر فقد رآه اهلها لمحا فقال انظر وان يكون هذا من لحوم الاضاحي فقالوا هو منها فقال ابو سعيد الم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسل عنهما قالوا انه قد كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بعد ذلك فاقبح ابو سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن لحوم الاضاحي بعد ثلث فكلوا وتصداقوا واخرجوا نهيتكم عن الانتباذ فانتهوا واكل مسكر حرام ونهيتكم عن زيارة القبور فزورها ولا تقولوا اخرجوا يعني لا تقولوا سوء الشر كرت في الضحايا **مثالك** عن ابي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله انه قال نحونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدينة عن سبعة والبقرة عن سبعة **مثالك** عن عمارة بن يسار ان عطاة بن يسار اخبره ان ابا ايوب الاضاري اخبره قال كتبنا نضحي بالشاة الواحدة بين جحر الرجل عنه وعن اهل بيته ثم تباهي الناس بعد فصارت مباحة قال يحيى قال مالك احسن ما سمعت في البدينة والبقرة والشاة الواحدة ان الرجل يخرجه وعن اهل بيته البدينة ويدبح البقرة والشاة الواحدة هو يملكها وينجزها عنهم ويشركهم فيها فاما ان يشتري البدينة او البقرة والشاة ويشتركون فيها في النسك والضحايا فيخرج كل انسان منهم حصته من ثمنها ويكون له حصته من لحمها فان ذلك يكره وانما سمعنا الحديث انه لا يشتركون في النسك وانما يكون عن اهل البيت الواحد **مثالك** عن ابن شهاب انه قال ما نحرس رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن اهل بيته الا بدينة واحدة او بقرة واحدة قال مالك لا ادري ايتيها قال ابن شهاب الضحية عما في بطن المرأة **مثالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر قال الاضحية يومان بعد يوم الاضحية **مثالك** انه بلغه عن علي بن ابي طالب مثل ذلك **مثالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر لم يكن يضحي عما في بطن المرأة قال مالك الضحية سنة وليست بواجبة ولا احب لاحد ممن قوى على ثمنها ان يتركها ثم كتاب الضحايا والحمد لله

كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في الخطبة **مثالك** عن محمد بن يحيى بن حبان عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب احدكم على خطبة اخيه **مثالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب احدكم على خطبة اخيه قال يحيى قال مالك وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما نرى والله اعلم لا يخطب احدكم على خطبة اخيه ان يخطب الرجل المرأة فتكون اليه ويتفقان على صداق واحد معلوم وقد تراضيا حتى تشترط عليه لنفسها فذلك التي تهي ان يخطبها الرجل على خطبة اخيه ولم يعين بذلك اذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها امره ولم ترك اليه الا يخطبها احد فهذا باب فساد يدخل على الناس **مثالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يقول في

فيذبح الشاة الواحدة يعني بها عن نفسه فكل ويطلع اهلها فاشاة واحدة تذبح من اثنين او ثلثة اضحية فلهذا لا تجوز ولا يجوز شاة الا عن الواحد وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاء النكاح ان لا يجوز البقرة او البقرة الا عن فردلان الا بدينة واحدة وهي القرية الا ان ترك القياس لم يثبت جابر ولا نفي في الشاة فثبت على اصل القياس ١٢ مولى وموطا وشرح **مثالك** قول الاضحية يومان بعد يوم الاضحية يريد ان يوم الاضحية اول يوم الذبح ثم اليوم بعده وان اليوم الرابع ليس من ايام الذبح وهذا قال مالك وسفيان الثوري والشافعية وقال الشافعية ايام الذبح اربعة يوم النحر وثلاثة ايام التشريق بعده وقد استدلل القاضي ابو الحسن في ذلك بقوله تعالى ليذكر الله في ايام معلومات على ما ذكره من سبعة الانعام قال والايام المعلومات يوم النحر ويومان بعده والايام المعلومات ثلاثة بعد يوم النحر فمعلومات يوم النحر ويومان بعده معلومات معدودان والرابع معدود غير معلوم وقد مر البحث في كتاب الحج فذكر ١٢ ... **مثالك** قوله عما في بطن المرأة يريد ان ليس له حكم حتى يستحل صاغها بعد الولادة ١٢ **مثالك** قوله ليت يواجبه قال الهاجي هذه العبارة يستعملها اصحابنا فيما تارك استنابها قال القاضي ابو محمد الطوسي بعض اصحابنا عليها انها واجبة وانما يريدون بذلك انها مستمرة مؤكدة وبه قال الشافعية وقال ابو حنيفة هي واجبة على من ملك نصبا من اهل بيتها دون المسافر او العظيم الذي لا يملك التصايب وذلك ما تناهوا به بعد المنزل والى ذلك ١٢ **مثالك** قوله لا يخطب احدكم بفتح الهمزة يعني النبي وهو ابلغ من عرض النبي قال عياض وغيره المتخلفا هو بعد الركون والا فلا حديث فاطمة بنت قيس من اخبرت انه خطبها ثائرة فلم يذكر دخول بعضهم على بعض وذكر اللغ جري على الغالب او لا شاة الى قطع الشافعية ١٢

له قوله انظر وان يكون هذا من لحوم الاضاحي يعني اضحيا كنيته اذا نحره باشد اي اذا كوش قربانها ١٢ مصنف **له** قوله ونهيتكم عن الانتباذ يعني في اوان منصوصه وهي الختم والقبير والديار والمزفت فانتبهوا في الظروف كلها قالوا ان سبب النهي ان يشتم فيها النبي فربما يصير مسكرا وكانوا قريب العهد من تحريم الخمر فربما يشتموا ما شتموه فلما انقضى تحريم الخمر رخص في الانتباذ في الظروف كلها به اغراض العلم وذو سبب ما كرهوا واحمد ان تحريم الانتباذ في هذه الظروف باقية لم يفسخ والرخصة في قوله وانتبهوا منصوص بما عدل المذكور ١٢ مولى **له** قوله نهيتكم عن زيارة القبور فزورها قيل الاذن مختص بالرجال لما روي انه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور وقيل ان هذا الحديث قبل الشروع فلما رخص عمت الرخصة لهما وعموم الاباحته قال به مالك والشافعية وهو الصحيح من ذهب اليه حنيفة كما في الدر المنثور وعن احمد ودايدان ١٢ مولى **له** قوله البدينة والبقرة من سمعت فيه دليل على انه يجوز الاضحية في البقرة والبدينة السبعة فادوهم وهو قول الجمهور خلافا لما كره ثم ادعى مع الاضحية فيها عند الشافعية واحمد وكان بعض الشكاه يدعي لهم دون القرية خلاف لابي حنيفة وقال السنن يجوز الاضحية لغيره كحديث الترمذي عن ابي عيسى انه صلى الله عليه وسلم نحر البدينة من عشرة والبقرة من سبعة وبه قال السنن وقال الجمهور انه منسوخ ١٢ **له** قوله نضحي بالشاة الواحدة لا يفيد دليل ان الشاة الواحدة تجزى من الرجل وعن اهل بيته وان كثر او دوى عن اهل بيته ما بين عمرائها كاتا يفعلان ذلك واجازه مالك والشافعية واحمد واسنن وذكره الثوري والشافعية قال محمد كان الرجل يكون متعاجا

من القرآن **م**الك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب ايما رجل تزوج امرأة بها جنون او جذا او وبرص ففسرها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على وليها قال مالك وانما يكون ذلك غرما على وليها لزوجها اذا كان وليها الذي انكحها هو ابوها او اخوها او من يراى انه يعلم ذلك منها فاما اذا كان وليها الذي انكحها ابن عمه او ابى او من العشيرة ممن يراى انه لا يعلم ذلك منها فليس عليه غرم وتوذلك المرأة ما اخذت من صداقها ويترك لها قد رما يستعمل به **م**الك عن نافع ان ابنة عبيد الله بن عمر وامها بنت زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسهل لها صداقا فابتغت امها صداقها فقال عبد الله بن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم ينسكها ولم نطلبها فابت امها ان تقبل ذلك فجعلوا ابنيهم زيد بن ثابت فقضى ان لا صداق لها ولها الميراث **م**الك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته الى بعض عماله ان كلما اشترط المتك من كان ابا او غيره من حباء او كرامة فهو للمرأة ان ابتغته قال مالك في المرأة ينكحها ابوها ويشترط في صداقها الحياء يحيى به انه ما كان من شرط يقع به النكاح فهو لابنته ان ابتغته وان فارقتها زوجها قبل ان يدخل بها فلزوجها شرط الحياء الذي وقع به النكاح قال مالك في الرجل يزوج ابنه صغيرا لا مال له ان الصداق على ابيه اذا كان الغلام يوم تزوج لا مال له وان كان للغلام مال فالصداق في مال الغلام الا ان يسمى الاب ان الصداق عليه وذلك النكاح ثابت على الابن اذا كان صغيرا وكان في ولاية ابيه قال مالك في طلاق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها وهي بكر فيعفو ابوها عن نصف الصداق ان ذلك جائز لزوجها من ابيها فيما وضع عنه قال مالك وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه الا ان يعفون فهن النساء اللاتي قد دخل بهن او يعفوا الذي بيده عقد النكاح فهو الاب في ابنته البكر والسيد في امته قال مالك ولهذا الذي سمعت في ذلك والذي عليه الامر عندنا وقال مالك في اليهودية والنصرانية تكون تحت اليهود والنصارى فيفسلم قبل ان يدخل بها انه لا صداق لها قال مالك لا اراى ان تنكح المرأة باقل من ربع دينار وذلك ادنى ما يجب فيه القطع ما جاء في ارجاء الستور **م**الك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قضى في المرأة اذا تزوجها الرجل انه اذا ارخيت الستور فقد وجب عليه الصداق مالك عن ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال اذا دخل الرجل بامرأته و ارخيت عليهما الستور فقد وجب الصداق **م**الك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها صدق عليها واذا دخل عليها في بيتها صدقت عليها قال مالك اراى ذلك في المسيس اذا دخل عليها في بيتها فقالت قد مسني وقال لها مسها صدق عليها فان دخلت عليها في بيتها فقال لها مسها وقالت قد مسني صدقت عليها **المقام عند الريم والبكر** **م**الك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن حزم عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

له قوله وتزوجك المرأة قال مالك والشاقي واحد يخبر الزوج بالحبوب الخمسة البزاق والبرص والجنون والرق والقرن وقال ابو حنيفة لا ينكح الكاهن كاهن قال عمر بن الخطاب ما ابو حنيفة من عاين ابراهيم في الريل يشترط المرأة ما عيب او اذنا امرأته طلق لوامسك ولا يكون في هذا بمنزلة الاماروان يروها من عيب وقال لا ريت لو كان بالرجل عيب كان لما ان تروها قال محمد بن نافع لا نأخذ لان الطلاق بيد الريل فلو جردت بمو بالان لما التارلان الطلاق ليس في يدها **م**الك قوله لا صداق لها ولها الميراث به قال مالك وقال ابو حنيفة لها الصداق كما طام عليها العدة ولها الميراث كما قضى به ابن مسعود وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه ابو داود وكذا في الماشية كتبت حديث ابن مسعود اخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة واحمد وابو داود والترمذي وصححه النسائي وابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي عن علقمة ان قوما اتوا ابن مسعود فقالوا ان رجلا من تزوج امرأة ولم يعرض لها صداقا ولم ينكحها اليه حتى مات فقال ما سئلت من شيء منذ فارقت رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدقا ولم ينكحها اليه حتى مات فقالوا فاشكوا اليه فيها شرا ثم قالوا اني اخذ ذلك من نساء اهل مكة وانت اخرا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا البلد ولا نجد غيرك فقال اقول فيها بجمعة لاني فان كان موافقا فمن الله وصدقه لاشريك لوان كان خطأ فسي والله ورسوله بريان اراى ان اجعل لها صداقا لصداق نساءها لاوكس ولا شطط ولها الميراث وعليها العدة لرجعة اشهر ومثرا قال مالك ويسمع ناس من الشيع فقا موا منهم مفضل بن سنان فقا لوان شدة انك قضيت مثل الذي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة منا يقال لها بروة بنت واشق قال فادام عبد الله فرح بشي ما فرح بولده لا باسلا **م**الك قوله في المرأة ينكحها الابن ان ما اشترط الاول لنفسه يكون كله للمرأة وبه قال مالك وعنده الشافعي لنفسه به المسمى

للرأة مهر المثل ولا تنسئ لولي **م**الك قوله ان الصداق على ابيه وقال ابو حنيفة ان الصداق على الابن وليس لما ان تطالبه الا بعد البلوغ ذكره الشافعي **م**الك قوله او يعفو الذي بيده عقدة النكاح قيل هو الولي وبه قال ابن عباس والزهري وغيره نقله الباقون وقيل هو الزوج فتقضى الالة الا ان تعفو المرأة بترك نكاحها فعودت مع الصداق الى الزوج او يعفو الزوج بترك نكاحها فيكون لها جميع الصداق في لا يجوز عفو الولي كما لا يجوز ان يسب شيئا من مالها واليه ذهب ابو حنيفة والشافعي في الجدة وبه المروي من علي وابن المسيب ومجاهد وغيرهم **م**الك قوله باقل من عشرة دراهم وذلك ادنى ما يجب فيه انقطع عنده وقال ابو حنيفة لا مطلق من عشرة دراهم ولا ينقطع اليه باقل من عشرة قال محمد وبلغنا ذلك من علي وابن عمر وامرؤ البراءة وقال الشافعي الصداق ثمن من الاثمان فما تراعى به الابلون في الصداق مما لم يجز فمما جاز **م**الك قوله اذا ارخيت الستور فقد وجب عليه الصداق كما طام وان لم يقع الوطئ ردى ان عرقا ما ذهب ان جاز العجز من قبله قال ابن منته وهو قول عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر جابر ومعاذ وهو القول القديم للشافعي قال محمد ان مالك انما ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال اذا دخل الرجل بامرأته و ارخيت الستور فقد وجب الصداق قال وهذا ناخذ وهو قول ابي حنيفة وقال مالك ان طلقا بعد ذلك لم يكن لها الا نصف المهر الا ان يطول مكثا ويبلغه منها فيجب الصداق انتهى وروى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود ولها نصف الصداق وان جلس بين رجلين قال الشافعي في الام وروى ابن عباس وشرع ان لا صداق الا بالمسيس لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن **م**الك قوله صدقت عليها وذهب الشافعي كما في الالوان لو انقضى في الخلوة اختلعا في الدخول صدق الرجل بيمينه **م**الك

الخزومي عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج امرسلة واصبحت عنده قال لها اليس بك على اهلك هو ان انت
 شئت ستبعث عندك وتبعك عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت عليهن فقالت ثلثت مثلك عن حبيد الطويل عن
 انس بن مالك انه كان يقول للبكر سبع وللثيب ثلاث قال مالك وذلك الامر عندنا قال مالك فان كانت لامرأة غير التي
 تزوج فانه يقسم بينهما بعد ان تمضي ايام التي تزوج بالسواء ولا يحسب على التي تزوج ما قام عندها مما لا يجوز من الشروط
في النكاح **مثلك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشتري على زوجها انه لا يخرج بها من بلد ما فقال سعيد
 ابن المسيب يخرج بها ان شاء قال مالك والامر عندنا انه اذا شرط الرجل للمرأة وان كان ذلك عند عقد النكاح ان لا يخرج
 عليك ولا تستريان ذلك ليس بشئ الا ان يكون في ذلك يمين بطلاق او عتاقة فيجب ذلك عليك ويلزمه نكاح المحلل
وما اشبههما **مثلك** عن المسورين رفاعة القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ان رفاعة بن شمعون قال طلق امرأتك
 تيممة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا ففكحت عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع ان يمسها
 ففارقها فارقا رفاعة ان ينكحها وهوزوجها الاول الذي كان طلقها فذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيها عن تزويجها وقال
 لا تحل لك حتى تدرك العسيلة **مثلك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انما
 سئلت عن رجل طلق امرأته البتة فتزوجها بعد رجل اخر فطلقها قبل ان يمسها هل يصلح لزوجها الاول ان يتزوجها قالت
 عائشة لا حتى يدرك عسيلة **مثلك** انه بلغه ان القاسم بن محمد سئل عن رجل طلق امرأته البتة ثم تزوجها بعد
 رجل اخر فبات عنها قبل ان يمسها هل يصلح لزوجها الاول ان يراجعها فقال القاسم بن محمد لا يحل لزوجها الاول ان
 يراجعها قال مالك في المحلل انه لا يقيم على نكاحه ذلك حتى يستقبل نكاحا جديدا فان اصابها فلها مهرها **ما لا يجمع**
بينه من النساء **مثلك** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين
 المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها **مثلك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ينبغي ان تنكح المرأة
 على عمتها او على خالتها وان يطل الرجل وليدة وفي بطنها جنين لغيره **ما لا يجوز من نكاح الرجل امرأته**
مثلك عن يحيى بن سعيد انه قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ثم فارقها قبل ان يصيبها هل تحل
 له امها فقال زيد بن ثابت لا الا لم يمسها لم يمسها لم يمسها **مثلك** عن غير واحد ان عبد الله
 ابن مسعود استفتى وهو بالكوفة عن نكاح الام بعد الابنة اذ الم تكن الابنة مئسست فارخص في ذلك ثم ان ابن مسعود

يريد ان لا اعترض منها ومنع وطها وفارقها وتكفل ان فارقها حين لم ترد البقاء معه
 على ذلك ولكن اضاف الفراق اليه لما كان هو الفاعل له **له** قوله حتى ينفق
 عسيلة تصغير العسل كناية عن الجوع شبه لذته بلذة العسل وان لم ينزل لان الانزال
 ليس بشرط في المحل كذا في الجمع وغيره **له** قوله في المحلل هو من نكح نكح زوجا
 الاول وقد ورد في الحديث عن امير المؤمنين والحمل والحمل لقال الشيخ في العتبات وانما
 من الاول لان نكح على قصد الفراق والنكاح على قصد الفرقة لا يفسد ما كان في السابق ما وقع في الحديث
 ولعن اثنان لانه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما نكح المرأة انما نكحها لان الطبع السليم يفرغ من
 فعلها لاحقيقته للعن وقيل المكروه اشترط الزوج بالتحليل في القول لان الزبير بن عبد
 قبل انما يوجد بالنية بقصد الاصلاح **له** قوله وذلك انما كان نكاح المحلل
 نكاحا قاسدا لما فاته مقتضى النكاح ومقصوده لان المقصود به اباحة البضع لغير النكاح
 فوجب ان يفسخ **له** قوله نكاحا جديدا الذي ليس فيه شرط التحليل فان اشترط
 التحليل بقصد العقد فقد **له** قوله لا يجمع بين المرأة الخ والقابط ان يحرم
 الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة لو كان احداهما ذكر اخرست المنكحة بينهما وذكر العمه والخاله
 فانها كانتا المستول عنهما **له** قوله ان يطل الرجل وليدة واجله قوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم في سبابا او طاس لا طوطا مل حتى ينفق ولا غير ذلك هل حتى ينفق حتى ينفق على هذا
 اهل العلم **له** قوله لا الام بمهره يعني ليس فيها شرط فانه وقع في القرآن
 وامهات نسائكم من غير شرط وانما الشرط في الربائب لقوله سبحانه ودرنا نكح الحق في جوفكم
 من نسائكم التي فطمتم من فان لم تكونوا فطمتم من فلا جناح عليكم **له** قوله
 استفتي وهو بالكوفة يريد به والاطم من عن ابن الخطاب اسئل الكوفة يعلم العلم ويفي
 بينهم فاستفتي هناك عن هذه القضية في نكاح الام بعد الابنة اذ لم تكن الابنة مست
 فارخص في ذلك وقد قال القاضي ابو اسحاق وانما احسب ان الذي ذهبوا اليه ان لمات
 الزوجة مثل الربائب انما ذهبوا الى قياس بعض ذلك على بعض من غير ان يكون
 النكاح يوجب به يريان النكاح لا يحل هذا الاول ولا يجوز جملة على ذلك في لغة
 العرب فيحتمل ان يكون ابن مسعود افق في ذلك قياسا على الربائب وقوله ان

له قوله ليس بك على اهلك هو ان
 اى لا افضل فعلا به هو انك على اهلك اى ليس بسببك على اهلك اى قومك هو ان
 وفردته اذ ليس اقتصادي بالثقت اعراضك وعدم رغبة مصاحبتك ليكون ذلك
 سببا لانه على اهلك ويوزن على اهلك بالانكاح على الله عليه وسلم نفسه اى لا افضل
 فعلا به هو انك على اهلك في الامنع من حلق شيئا كذا حكاه النووي عن عباس بن
له قوله ان شئت سبعت الخ قال محمد وبنو نافع شفيق ان سبعت عندها ان
 يسبعت عندها من لا يذبح عيسين شيئا وان ثلثت عندها ان ثلثت عندها من على اهل بيته
 حنيفة والعامر من فقها ثانيا **له** قوله انتم اختلفوا فيما يلزم من على اهل بيته
 التبعيع او التثنية فذهب ابو حنيفة وجما غلبة الى ان يقسم بعدها بغيره اذ واجبه عدة
 تلك الايام لقوله صلى الله عليه وسلم ان سبعت عندك سبعت عندها من وذهب
 مالك والشافعي واخرون الى ان ذلك من حقوق البتة لا شركة لساير الزوج فيه
 فيساقف القسم **له** قوله ان ذلك ليس بشئ وفيه قال ابو حنيفة و
 الشافعي وحديث عقبة بن عامر عند البخاري ان الحق الشروط ان يكون في ما استسلمت
 به الفروج محمول عندكم على شرط لا ينافي مقتضى النكاح ويكون من مقاصدها كاشترط
 العشرة بالمعروف والاتفاق عليها ويقسم لها كعصا ومن جانب المرأة لا يخرج من بيته
 الا باذن لا تنشر عليه ولا تقوم قطوعا الا باذنه الى غير ذلك اما شرط مخالف مقتضى العقد
 كشرط ان لا تقسم لاوليها ولا يرضى عنها ولا يرضى بها لا يجب الوفاء به بل يكون لو اوضح
 النكاح بمثل ذلك وقال احمد يجب الوفاء بكل شرط كذا ذكره النووي وقال الترمذي
 بعد ما اخرج حديث ابن عامر العل على يد ابي عبد الله من العلم من الصابة منهم عن قال اذا
 تزوج امرأة وشرط لها ان لا يخرجها من مصراها فلا يخرجها وبقوله الشافعي واحمد
 واسحق **له** قوله من الزبير بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن الزبير
 بفتح الزاى ابن ابي القريظ والزبير بن مسعود في غزوة بني المصطلق كذا حكاه النووي
 عن ابن عبد البر **له** في شرح على القاضي المؤطا كلاهما بفتح الزاى ولكن يتألفه ما في
 الشرح قال الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير
 من السادسة وجهه بفتح الزاى انتهى **له** قوله رفاعة بن شمعون بفتح شين
 مجزئة وكسرها وسكون ييم وفتح واو **له** شرح على قارى **له** قوله فاعترض عنها

له شمول وسم في منيرة المصنف بكر السنين الملهة ويقال بفتحها **له**

المدينة فسئل عن ذلك فأخبر أنه ليس كما قال وإنما الشرط في الرأب فرجع ابن مسعود إلى الكوفة فلم يصل إلى منزله حتى أتى الرجل الذي افتاه بذلك فأمره أن يفارق امرأته قال مالك في الرجل تكون تحت المرأة ثم ينكح أمها فيصيرها أمها يحرم عليها امرأته ويفارقهما جميعا وتحرمان عليه أبدا إذا كان قد أصاب الأم فإن لم يصيب الأم لم تحرم عليها امرأته و فارق الأم وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح أمها فيصيرها أمها لا تحل له أمها أبدا ولا تحل لابنته ولا لآبائه ولا تحل له ابنتها وتحرم عليها امرأته قال مالك فاما الزنا فإنه لا يحرم شيئا من ذلك لأن الله تعالى قال وامهات نساءكم فأنما حرم ما كان تزويجا ولم يذكر تحريم الزنا فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة تزويج الحلال فهو الذي سمعت والذي عليه امر الناس عندنا نكاح الرجل أم امرأة قد أصابها على وجه ما يكره قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه المحرم فيها أنه ينكح ابنتها وينكحها ابنة انشاء وذلك أنه أصابها حراما وأما الذي حرم الله ما أصيب بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح قال مالك وقال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء قال مالك فلوان رجلا نكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا فأصابها حرمت على ابنه أن يتزوجها وذلك إن أباه نكحها على وجه الحلال لا يقام عليه فيه المحرم ويلحق به الولد الذي يولد فيه بآبائه وكما حرمت على ابنه أن يتزوجها حين تزوجها أبوه في عدتها وأصابها فكذلك يحرم على الأب ابنتها إذا هو أصاب أمها جيا مع ما لا يجوز من النكاح من أن نكح عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الأخر ابنته ليس بينهما أصل من أن نكح عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف عن أبي يزيد بن جارية الأنصاري عن خنساء بنت خذامان أباها تزوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرها له فأنكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا الرجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا اجبزة ولو كنت قد دثمت فيه لرجمت من أن نكح عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار أن طلحة الأسدية كانت تحت رُسَيْدٍ الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فزني بها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالحققة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب إياها امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت

عبد الله بن مسعود قدّم المدينة فسأل عن ذلك بمثل ان يكون سأل عن ذلك مع اعتقاده ميتة ما فتى به يعلم موافقة علماء المدينة له او بما يقتضيه ما يفعل الانسان ذلك فلما يعقده ميتة من مسائل يعلم ما عنده في غيره من العلماء في ذلك ومثل ان يكون قد قل له دبر المسئلة فشك في فتواه عنه توجه الى المدينة فسأل من ذلك غيره ليظهر له حكم المسئلة وكان اهل المدينة كثرة العلماء بها يرجع اليهم اهل الانفاق في الفتوى

أصله
أما الرجل الذي افتاه بذلك فامرأته ينفقه امرأته ينفقه امرأته ينفقه امرأته ينفقه
بما يجب في ذلك وتقدر على الوصول إلى منزله وذلك يستعمل وجنين أحد ههنا يكون
مبدلته من مسودة ذلك له وجعل في خلافه حتى ينفقه امرأته ذلك لا ينفقه امرأته ذلك لا ينفقه
عبد الله بن مسعود وباقي على ما ذهبه نيران الحكم إنما يجرى على رأس الامام فله من الرجوع
إلى قول عمرو والاخيه به دخل الناس عليه ١٢ قوله لا يحمل لهما ابدا فأنسا ام
امرأته لا تحمل له ولا لابنه فأنسا مكنوعة ابية ولو من جهة فاسم ولا تحمل ايضا ابتسما
ككونها بيبه لعن المرأة المدخولة بها وحرم عليه امرأته لذلك ايضا ١٢ قال في الرسالة
يحرم عليه امات المرأة مطلقا وحرم عليه بنتا حتى يدخل بالام او يملكه فأنسا بكاح
ادملك تبين او يشبهه من نكاح ادملك ١٢ محلى ١٣ قوله فاما الزنا فانه لا يحرم
شيئا وبه قال الشافعي والجمهور والخروج البهيقي عن عائشة قالت سئل النبي صلى الله عليه
وسلم عن الرجل يتبع المرأة حراما ثم ينجس ابنتها او ابنته ثم يتبع امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرم
الزنا لئلا يقال فيوضه واحمدوا حتى والادوا في ان الزنا كزوم واستدل لذلك ما روى ابن أبي شيبة عن ابي الهيثم
قال النبي صلى الله عليه وسلم من نظر في امرأة لم يحمل بها ولا ابنتها ولم يلمسها ولا يمسها ولا يمسها ولا يمسها
فأنسا محلى لا ولا يمس له شيء من بناتها ومن ابنتها ومن ابنتها ومن ابنتها ومن ابنتها ومن ابنتها
امسا ولا ينفقها ولا ينفقها ويروى عن عمران بن حصيص وعن جابر بن عبد الله عن الحسن البصري
وعن بعض اهل العراق انه يحرم عليه ١٢ محلى ١٣ قوله ولا تتكلموا مع ابائكم من
النساء وادى وليس المزنينة مكنوعة حقيقة ولا شيئا ولكن النكاح في الآية حمل الشيع
فخر الاسلام وجماعة من علماء الخنيفة على الوطى فانه مقدم حقيقة في الوطى ١٢
قوله واشتغالان يزوج الإمام الطيب وغيره بهذا التفسير قول مالك بين ذلك
ابن مهدي والقاضي فيها اخرجه احمد وقال الحافظ ان قول نافع بن يحيى بن سعيد

القطان عن سبيد الله بن عرقلت لافع ما الشار فذكره وقال الباقى يومئذ حلة العريف
قال الترمذى الشار مسوخ عنه بعض اهل العلم ولا يلى لدوان جعل بينهما حدا وهو
قول الشافى واحمد واسنق ودوى عن عطارد ابن الى دباح قال يقران على نكاح حيا
ويجعل لهما صلاتى الفل وهو قول اهل الكوفة انتبى ليقى الامام ابا حنيف وميزه واخرطه
هذه اسند ابن الى شيبه ١٢ ع **١٤** قوله وجمع بفتح الميم الاول والثاني بينهما
جيم ساكنة ودوى بزنة العاصى التجميع ١١ قوله وكذا الجمرة فى التعريب على زنة فاعل التجميع بن
زيد بن جارية بالهم ١٢ ع **١٥** قوله بنت خدام بكسر الخاء وخفة الدال المجتمين كذا فى
جامع الاصول ونبطه القسطلانى والسيوطى لمدال الملة النعادية والوسية وكذا فى التعريب
١٢ على **١٦** قوله ولو كنت قد علمت بشىء رجعت بزنة الشك المعلوم فيما يقى ولعلست
الاس س اذ لا يلى نكاح البشاهد وامر اثنين حتى تعرفوا رجعت فيه من فعل بعد تسمى كذا فسر
الشافى فى الام وقد نبطه بعضهم قلت والظاهر من معناه لو تقدمت فى هذا الامر بالمشع
وبسقت باقاة الحجية على عدم جوازها وشئت ذلك ثم فعلت بعد الاطلاع عليه رجعت
اى اتممت عليك تعزير او عقوبة ١٢ ع **١٧** قوله تقدمت بصيغة الخطاب وكذا قوله
رجعت بزنة الخطاب الميجول قال محمد نكاح السران يكون بغير كمال الشداة فاذا مكنت
الشداة بمرتين اذ دل وامر اثنين فهو نكاح السلاية وان كانا اسروه قال اما محمد بن امان
عن حماد عن ابراهيم ان عمر اجاز شداة رجل وامر اثنين فى النكاح واخرقة قال محمد وبنذا
تأخذ وهو قول الى حنيفه ١٢ ع **١٨** قوله ضرب زوجا لانه انكب ما مضى الله
عنه فى كتابه حيث قال ولا تعزروا مقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله قال ابن عباس
لا تنكحو حتى تتحققى العدة اخره ابن جرير وابن النضر ١٢ ع **١٩** قوله بالتحققية بكسر
الميم وسكون الخاء المجتمه والفاء والقاف الودة وفى القاموس المنخفضة
شئ عسرين يضرب به ويقال خفقت اذ احسرت به بشئ عرين كالدرة ١٢ على
٢٠ قوله ثم اعتذرت بقيقه عدتها من زوجها الاول اما الترمذى الشان فلا عدة للقول
تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المومنات ثم طعنتموهن من قبل ان تمسوهن فاماكم فليهن
من عدة نكحتن دنبا ١٢ ع **٢١** قوله ثم كان الاخر خالبا لى من الخطاب اى ثم كان
الزوج الثانى الذى فرق بينه وبينها خالبا من الخطاب اشدا ان يخطب لها ويعقد عقدا
جد يدا فيه اشدة الى ان ليس اثنى بها من غيره ١٣

من الآخر ثم لا يجتمعان ابد اقال وقال سعيد بن المسيب ولها مهرها بما استحل منها قال مالك الامر عندنا في المرأة
 الحرة يتوفى عنها زوجها فمقتد اربعة اشهر وعشر انما لا تنكح ان ارثت من حوضتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الوباء
 اذا خافت الحمل **نكاح الامة على الحرة** **مثال** ^{١٢} انه بلغه ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن رجل
 كانت تحتها امرأة حرة فاراد ان ينكح عليها امة فكرها ان يجمع بينهما **مثال** ^{١١} عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
 انه كان يقول لا تنكح الامة على الحرة الا ان تشاء الحرة فان طاعت الحرة فلها الثلثان من القسم قال مالك ولا ينبغي لغير
 ان يتزوج امة وهو يحد طول الحرة ولا يتزوج امة اذا لم يحد طول الحرة الا ان يخشى العنت وذلك ان الله تعالى قال في
 كتابه ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنة المؤمنة فمن ما ملك ايما نكح من فتيكن المومنات وقال ذلك
 لمن خشي العنت منكم قال مالك والعنت هو الزنا ما جاء في الرجل يملك امرأة وقد كانت تحتها ففارقها
مثال ^{١٢} عن ابن شهاب عن ابي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت انه كان يقول في الرجل يطلق الامة ثلاثا ثم يشترها
 انها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره **مثال** ^{١٣} انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل تزوج عبدا
 له جارية له فطلقها العبد البتة ثم وهبها سيد هاله هل حل له بملك اليمين فقال لا حتى تنكح زوجا غيره **مثال**
 انه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحتها امة مملوكة فاشترها وقد كان طلقها واحدة فقال حل له بملك يمينه ما لم
 يبيث طلاقها فان بت طلاقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره قال مالك في الرجل ينكح الامة قلدها منه بيتا عمرها
 انها لا تكون ام ولد له بذلك الولد الذي ولدت منه وهي لغيره حتى تلده منه وهي في ملكه بعد ابتياعه اياها قال
 مالك وان اشتراها وهي حامل منه ثم وضعت عنده كانت ام ولده بذلك الحمل فيما ترى والله اعلم ما جاء في
كل هية اصابة الاختين بملك اليمين والجمع بينهما **مثال** ^{١٤} عن ابن شهاب عن عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين قوطا احدهما بعد
 الاخرى فقال ما احبب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **مثال** ^{١٥} عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب ان رجلا
 سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان احلتهما اية وحرمتها اية اخرى فاما ان
 فلا احب ان اصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقى رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال
 لو كان لي من الامر شيء ثم وجدت احدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال ابن شهاب اراه علي بن ابي طالب **مثال** ^{١٦} انه
 بلغه عن الزبير بن العوام مثل ذلك قال مالك في الامة تكون عند الرجل فيصيبها ثم يريد ان يصيب اختها انها لا تحل
 له حتى يعمر عليها فزوج اختها بنكاح او عتاق او كتابة او ماشيه ذلك يزوجها عبدا او غير عبدة النبي عن ان يصيب

له بملك اليمين وان كان طلقا ثلثا ولم تتزوج غيره **١٢** **٨** قوله في الامة قلدها
 الى قوله انها لا تكون ام ولد له قال الشافعي لان امومتها للولد لما ثبتت لها تبعها
 لحرية الولد وهو بمنزلة كذا في النكاح وقال ابو حنيفة كذا في البداية ان من استولد
 امه غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولده **١٣** **٩** قوله كانت ام ولده بذلك الحمل
 وخالف الشافعي في ذلك كما كاه صاحب النكاح من الراعي في المهر **١٢** **١٠** قوله
 قوله ما احب ان اجيزها بما خوذ من الاجازة اي ما احب ان اجيز الجمع بينهما وفي قوله
 دنياه من ذلك اي نسي عراسل من الجمع بينهما والمتن لا يلا واحدة بالمعنى الاخرى
 بعتها او بعت بعضها او بعتك بعضها او بعتك **١٢** **١١** قوله احلتهما اية
 جيب يري قوله والمحصنة من النساء الا ما ملكت ايما نكح حيث عم ولم تنكح اختين
 ولا يفرهما دليل قوله تعالى والذين هم لفروجهم غفقون الا على ازايجهم اوما ملكت
 ايما نكح وقال ابن عبد البر يري بتمثيل الوطى بملك اليمين في غزيرة وقوله وحرمتها اية يري
 قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين كونه عاما من النكاح والجمع بملك اليمين **١٣** -
١٤ قوله فلا احب ان اصنع ذلك اصنع ذلك اخبر برأيه بعد ما ذكرنا من بين الاختين
 كان يشتر الى تقدم النظر من الاباء اوال ان اشترك العلة يقتضي كون الحكم في ما نحن فيه
 مثل الحكم في النكاح كما لا يجوز الجمع كما لا يجوز وفي ملك اليمين **١٢** **١٥** قوله
 فلقى رجلا اي عليا فاشترى من ذلك لما ان جواب عثمان لم يكن شافيا لعدم جزمه بملك
١٣ **١٦** قوله لو كان لي من الامر شيء ثم وجدت احدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك في النكاح
 باعقوبة ثم بنت باء دخل ذلك اي الجمع بين الاختين بملك اليمين والعتق على ذلك
 جعلته اي جعل ذلك نكالا بالفتح اي باعقوبة وعتق بفتح العين لا جريبت عليه عقوبة زاجرة
 على مثل ذلك **١٣** **١٧** قوله حتى يحرر ميع فخرج اختها بنكاح الحرة قال الشافعي وقال
 ابو حنيفة لا تحل بالنكاح والكتابة ويشهد لقوله ما داه ابن ابي شيبة عن من لا يلا الاخرى
 حتى يحررها من ملكه وله من ابن عمر نكح دوى محمد بن النضر من ابي حنيفة عن اليمين من ابن
 عمر قال في الامتين الاختين تكونان عند الرجل يلا احداهما لا يلا الاخرى حتى يملك
 فربح امه وفي غيره قال وبنها فزوج قوله الي حنيفة **١٢** **١٨** قوله في الامة قلدها

٨ قوله لم لا يجتمعان ابد ازا
 له وسبب في حقها جزاء سرقة مما ورثها اليه قبل الفناء عدتها وبذلك ما تقر به عروا ما اهل
 العلم على انه محرم له بعد الزوج من العدة قال محمد وبلغنا ان عمر بن الخطاب قال في القول الى
 قول علي بن الحسن بن عماره من الحكم من يمينه عن جابر قال رجع عمر الى قول علي بن الحسن
 تزوج في عدتها وذلك ان عمر قال اذا دخل بها ففرق بينهما ولم يجتمعا ابد وانفصلا فمات فمات
 في بيت المال فقال علي لما صدقنا ما استحل من فرجها فاذا انفصت عدتها من الاول
 تزوجها الاخران شاء فخرج عمر الى قول علي بن الحسن **١٢** **٩** قوله ففكرها ان يجمع بينهما
 قال ابو حنيفة والجمهور انه لا يجمع الامة على الحرة ودواه ابن ابي شيبة عن علي وابن مسعود
 من قولها والد الشافعي عن عائشة مرفوعا **١٢** **١٠** قوله الا ان تشاء الحرة اي يستحل
 نكاح الامة عليها منه وصا ثوبا بها وبدا القول بما تقر به ابن المسيب ولم يأخذ به الاشته
 وعزى صاحب البداية الى مالك ولم يوجد في كتبه **١٢** **١١** قوله فان طاعت
 اي رضيت فلها الثلثان فان لامة نصف ما لحرمة ودوى عبد الرزاق عن من اذا نكحت
 الحرة على الامة فثلثه الثلثان وثلثه الثلث **١٢** **١٢** قوله ولا ينبغي لغيره
 يتزوج الامة يحرر نكاح الامة على من يملك ما يجعله صداقا لحرمة وبه قال الشافعي واحمد
 مسدد بن بابويه الكوفي عن ابي الله سبحانه وتعالى قال ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح
 ملك اليمين فجمع من ان المستطع لا يحل له ذلك وقال ابو حنيفة يجوز والواجب ان
 يبنى الامة لال على الاخذ بمعنى الشرط وذلك باطل منه فان تخصيص هذه الحالة بالاباء
 لا يدل على حظر ما عدنا بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم باضا فامضا عطية لا دلالة فيها على اباة الاكل
 عند زوال هذه الحالة **١٣** **١٣** قوله ولا يتزوج امة اذا لم يحد طول الحرة الا ان يخشى العنت
 هو في الاصل انكحها بعد الجبر مستعارة كل مشقة وعز ولا حصر اعلم من واقعة الاشهر
 باقتض النكاح وقال الشافعي ان ذلك بيان الافضل والنكاح من عدم ذلك كرهه
١٤ **١٤** قوله حتى تنكح زوجا غيره على معنى ان اذا طلقها ثلاثا فقد حرمت عليه الاستماع
 بها بكل سبب وكل من وجب الابد زوج ودوى من ابن عباس وطاوس وغيرهما يدل

الرجل امة كانت لابيه **مثال** انه بلغه ان عمر بن الخطاب وهب لابنه جارية فقال لا تنسها فاني قد كشفتها
مثال عن عبد الرحمن بن الجبر انه قال وهب سالم بن عبد الله لابنه جارية فقال لا تقربها فاني قد اردتها فلم يسطر
 لها **مثال** عن يحيى بن سعيد ان ابا نهمشل بن اسود قال للقاسم بن محمد اني رأيت جارية لي منكشفا عنها وهي في القصر
 فجلست منها مجلس الرجل من امرأته فقالت اني حائض فقامت فلم اقربها بعد فاهاها لاني يطأها فنهاه القاسم عن ذلك
مثال عن ابراهيم بن ابي عتبة عن عبد الملك بن مروان انه وهب لصاحب له جارية ثم سأله عنها فقال قد همت ان
 اهبها لابني فيفعل بها كذا وكذا فقال عبد الملك لمروان كان اورع منك وهب لابنه جارية ثم قال لا تقربها فاني قد رأيت ساقها
 منكشفة **النهاي عن نكاح اماء اهل الكتاب قال** مالك لا يحل نكاح امه يهودية ولا نصرانية لان الله تبارك
 وتعالى يقول في كتابه والمحصنت من المؤمنات والمحصنت من الذين اتوا الكتاب من قبلكم فهن الحرات ومن اليهوديات و
 النصرانيات وقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنت المؤمنة فمن مالمكت ايما نكح من فتيانكم المؤمنات فهن
 الاماء المؤمنات **قال مالك** وانما احل الله فيما نرى نكاح الاماء المؤمنات ولم يحل نكاح اماء اهل الكتاب اليهودية والنصرانية
قال مالك والامة اليهودية والنصرانية يحل لسيدها بملك اليمين **قال مالك** ولا يحل وطئ امة مجوسية بملك اليمين ما
 جاء في **الاحصان مثال** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال المحصنات من النساء **فمن** بولات الازواج و
 يرجع ذلك الى ان الله حرمانا **مثال** عن ابن شهاب وبلغه عن القاسم بن محمد انها كانا يقولان اذا نكح الحر الامة فمسيها
 فقد احصنته **قال مالك** وكل من ادركت كان يقول ذلك **فمن** الامة الحر اذا نكحها فمسيها **وقال مالك** يحصن العبد
 الحر اذا مسيها بنكاح ولا تحصن الحر العبد الا ان يعتق وهو زوجها فمسيها بعد عتقه فان فارقتها قبل ان يعتق فليس
 يحصن حتى يتزوج بعد عتقه وليس امرأته **قال مالك** والامة اذا كانت تحت الحر ثم فارقتها قبل ان تعتق فانه لا يحصنها
 نكاحه اياها وهي امة حتى تنكح بعد عتقها ويصيرها زوجها فذلك احصانها **قال مالك** والامة اذا كانت تحت الحر فتعتق

له قوله فاني قد

كشفتها اي كشفت بعض اعضائها لاجل الوطئ ويحتمل ان يكون المكشف كناية
 من الوطئ اعلم انهم قد اختلفوا على ان من وطئ امرأة بملك حرمت على ابنته واختلفوا
 في المباشرة والس بالشفوة والتلفيق ملك القبلة والمس ليتوان مقام الوطئ والنظر
 محتمل لثبوت الحرمة بالقبلة ولعدمه كالنظر وقال الشافعي لا يثبت حرمة المعاينة
 بالنظر بشهوة ولا بالمباشرة بشهوة في القهر او قاله وقال ابو حنيفة ثبت الحرمة بالنظر
 الى فرجها والراي بشهوة ومن ابن عمر اذا جامع الرجل المرأة او قبلها او لمسها بشهوة وانظر الى
 فرجها بشهوة فحرمت على ابنة وابنة وحرمت امها وابنتها **ع ١٢** **له قوله**
 لا تقربها بفتح الراء اي لا يتجا معا **ع ١٣** **له قوله** فلم يسطر لما بعث السنين وكسر جاي
 لم اتبع لجماعها وفي رواية فلم انظر لما بالون والشين يعني الفرج **ع ١٤** **له قوله** وقد
 وجد في نسخ فلم يسطر لما **ع ١٥** **له قوله** يريد اني جارية قد انكشف ثوبها
 عنها وان الموجب لذلك لو المعين عليه كمن في القهر وقد وجد من الاستاذ بالنظر
 اليها ومما ورد مما يستدل به على ما شاع في بعض جسدته بحسب على وجه الاستماع منها ثم من
 اتمام الجماع ما خبر به من انها ما شاع فقام معنا لذلك فسأل بعد ذلك القاسم بن محمد
 هل يحرم ما ذلك على ابنه فنهاه القاسم من ان يمسها لابنه على وجه ابنته وطئه لساولم
 ينه من ان يمسها لان ملك ابنه لما جاز وانما يحرم عليه الاستماع بالوطئ خاص
ع ١٦ **له قوله** قد سمعت ان ابيها لا يبي ولا يذكر ان قد جرى لديها ما يمنع ذلك
 كلام مخدوف وذلك ان روى ان الاب قد رما فحرم عنها كذا روى ابن حبيب
 من مطرف عن مالك انه قال اردتها فلم استلحها وقد سمعت ان ابيها لا يبي
 فحبيب منها فيمنع ذلك قال قد سمعت ان ابيها لا يبي فيفعل بها كذا وكذا كناية عن
 الجماع ولذلك قال لعبد الملك لمروان كان اورع منك اذا قال لابنه في جارية وهب
 اياها لا تقربها فاني قد رأيت ساقها منكشفا وبذا يسير في جنب محاوله جماعها وبذا
 ومضا جعها وغير ذلك من مقدمات الوطئ **ع ١٧** **له قوله** لا يحل نكاح امه يهودية
 والنصرانية قال الشافعي واحد وهو المروى عن مجاهد والحسن ومكحول عن ابن ابي شيبة وقال
 الامام ابو حنيفة يحل نكاح امه اهل الكتاب منسكا بجموع قوله تعالى واصل منكم ما واد لكم
 وبعوم قوله تعالى والمحصنت من الذين اتوا الكتاب وذلك موقوف على كون المراد
 بالاحصان العفاف دون الحرية والشدة اعلم وحل قوله من فتيانكم المؤمنات على بيان
 الفضيلة كما حل على ذلك الشافعي قوله والمحصنت المؤمنة **ع ١٨** **له قوله**
 قال مالك فانما احل الله في ما نرى نكاح الاماء المؤمنات يريد ان قد اباح نكاح الاماء

بالايمان فقال تعالى من فتيانكم المؤمنات فقصر هذا الحكم على من دون غيرهن ويحتمل ايضا
 ان يقال ان قوله تعالى ولا تعلقوا المشركات حتى يؤمنن مأمون في الاماء غيرهن فافترق
 بالتفصيل بعد ما تقدم من اباحة المحصنات من الذين اتوا الكتاب الفتيات المؤمنات
 خاصة بقى تحريم الاية العامة في الاماء الا ان ليست بمؤمنات يمنع من نكاحها
 الحر المجوسيات والوثنيات على التزميم لانه لم يوج منهن بالتفصيل الا المحصنات
 من الذين اتوا الكتاب دون المحصنات من غيرهن **ع ١٩** **له قوله** لا يحل وطئ
 امه مجوسية وهو المروى من الاهري والحسن ومكحول وابراهيم وابي سلمة عن ابن ابي
 شيبة وهو قول ابي حنيفة والشافعي وما في سمس انهم اصابوا سبانيا اوطاس وكن من
 مشركات العرب فادخل على ابنه الحسن وانقضى استبراءه بن كذا ذكره الطبري **ع ٢٠** **له قوله**
 لا يحل نكاح الامهات من النكاح لا يحل نكاح الامهات من النكاح لا يحل نكاح الامهات من النكاح
 من البراءة ومن قوله تعالى وعندها صنعت لبوس ثم تحصنن من بأكسكم اي تمنعن وقد جازي
 القرآن على وجوه الحرية والعفاف والاسلام وكذا ذوات ذوات وكلها بمعنى النكاح وهو
 المنع فاحرية مانع من نكاحها حكم الخيرة والعفة عن شهادات النفس والاسلام من مخرجات
 الشريعة والاول من المندرج وكثير من الامور من الاول قوله تعالى والذين يؤمنون المحصنات
 ومن الثاني تحصنن خبر ما فقت ومن الثالث فاذا احصن اي اسكن ومن الرابع و
 المحصنات من النساء هذا يخص ما ذكره الامام الرازي في تفسيره **ع ٢١** **له قوله**
 من اولات الازواج قد قال به جماعة من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن
 عباس والس بن مالك والوسيد الخدي وقال به جماعة من التابعين وروى عن عطاء
 وطاوس ان المار به جماعة النساء الامن احل بالشرع قال الشافعي البواسق فساو
 قوم من ذكرنا قوله ان المحصنات جماعة النساء الامن دخل لربا بالشرع قال وانما قالوا
 بذلك جملة ولم يبلغوا به استقصاء التفسير **ع ٢٢** **له قوله** فقد احصنته اي جلست
 الامة زوجها محصنا اذا مسيها فانه الزم ان في **ع ٢٣** **له قوله** تحصن الامة الحرة
 اذا نكحها اي تحجب عنها اذا نكحها فوطئها ولا يحصنها وطئها بملك اليمين وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة لا تحصنها الوطئ بالامة ولو ملكه روى ابن ابي شيبة عن الحسن لا
 تحصن الامة الحر والعهدة الحرة قال في البداية احصان الحر من ان يكون حرا بالاسلام
 قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفته الاحصان حتى لو دخل بالملك
 الكافرة او المملوكة او العبيبة لا يكون محصنا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحصن المسلم
 اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الامة ولا الحر الامة **ع ٢٤** **له قوله** والامة المذكورة في الكتاب الى
 اخر الباب فوافق ما ذهب اليه الشافعي **ع ٢٥**

فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هوازن بنين فارسل الى صفوان يستعيره اداة وسلاحا عنده فقال صفوان اطوعا ام
كرها فقال بل طوعا فاعارة الاداة والسلام التي عنده ثم رجع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كافر فشهد خنيئا طائفا و
هو كافر وامراته مسلمة ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين امراته حتى اسلم صفوان واستقرت عنده امراته
بذلك النكاح **١٠٨** عن ابن شهاب انه قال كان بين اسلم صفوان وبين اسلم امراته
نحو ثمن شهر قال ابن شهاب ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافر
مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينهما وبين زوجها الا ان يقدم زوجها ما هاجرا قبل ان ينقضى عدتها **١٠٩** عن ابن شهاب
ان امر حكيمة بنت الحارث بن هشام وكانت تحت عكرمة بن ابي جهل فاسلمت يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة بن ابي جهل من
الاسلام حتى قدم اليهم فارتحل امر حكيمة حتى قدمت عليه باليمن فدعت الى الاسلام فاسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليها وسلم عام الفتح فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحا ومأجلا حتى بايعه فثبتت على نكاحها ذلك قال
مالك واذا اسلم الرجل قبل امراته وقعت الفرة بينهما اذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لان الله تعالى يقول ولا تتسكروا
بعصم الكافرين ما جاء في الولية **١١٠** عن مالك عن حميد بن الطويل عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف جاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبه امر صفيرة فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته انه تزوج امراته من الانصار فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها قال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اولئك ولو يشاة **١١١** عن
يحيى بن سعيد انه قال لقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يولم بالولية ما فيها خبز ولا لحم **١١٢** عن نافع
عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الولية فليثأر **١١٣** عن ابن شهاب عن
الاعرج عن ابي هريرة انه كان يقول شر الطعام طعام الولية يدعى لها الاغنياء ويترك المساكين ومن لم يأت الدعوة فقد عصي

قوله زنة نواة مقدار يست جناح لوله وهو به در عرف ماسي با شدة ١٢ مصفى كذا في الماشية
المطبوخة قلت قال الخطابي والاشعرون هي خمسة دراهم فالنواة اسم لمقدار معروف
عندهم واختلفوا في المراد قال احمد بن حنبل النواة ثلثة دراهم وقال بعض المالكية
النواة بالمدية ربح وجراد وقيل زنة نواة ثلثة دراهم وربع وقيل المراد نواة التمر اى
وزنها من ذهب وقال بعضهم من ذهب وذلك اكثر من دينارين ولذا حمل محمد
في مواطه على عشرة دراهم وقال بعد هذا الحديث وهذا ناخذ بالمرعشة دراهم و
قال في الماشية لعله حل النواة على هذا المقدار ١٣ **١٠٨** قوله اولئك ولو يشاة
بين الرجلين بكم يز با شدة وظاهر الحديث كذا يك بز به نسبت حال عبد الرحمن بن
عوف ودان وقت اعلى ولا ياب لوكذا في المصنف وهو ظاهر ان لولسرق من الادنى
الى الاعلى قال الشارح في المحلى لو بذه ليست اقناعية وانما هى لتسهيل اى ان اقلام
للمؤثر شاة وغيره ما قدر عليه وقد لم ينسب الى الله عليه وسلم على صفة بتر وسوق
وعلى بعض نساء معدن من شعيرة البخاري قال بعض الشافعية المراد اقل
الكمال شاة وبأى شىء من الطعام اقل ما جاز وقال عياض اجمعوا على انه لا ملاحا شرها واما
اقلها فذلك وما يفسر جازم الولية سنة او سبعة عند الجمهور وليس بواجب كما ذهب اليه
بعض الظاهرية واختلفوا في وقت الولية اهو قبل الدخول او بعده فكل عياض ان الاصح
عند المالكية بعد الدخول قال الشيخ خليل وهو ظاهر المذهب وقد استجيبا بعض الشيوخ قبل
البنار وقال الحنفى واسع قبله وبعده وقال ابن يونس يستحب الاطعام عند النكاح و
عند البنار ثم انه قال الباجي المتنازع من يوم واحد قال ابن حبيب وقد ائج اكثر من يوم
وكبره استد امته اياها **١١٢** قوله فليثأر ثأرا والامر للوجوب عنه مالك والشافعية
والحنابلة وللذهب عند الحنفية وجزم المالكية والحنابلة وجمهور الشافعية بان لا يجب اجابة
وليبر في المهرس وقيل يجب واخاره السبكي ثم انه لا يجب الاكل على الصحيح عند الشافعية
لا في العرس ولا غيرهما في مسلم اذا دعى احدكم الى الطعام فان شاء طعم وان شاء ترك **١١٣**
على قوله فليثأر عصى الله ورسوله من مرتبة في وجوب اجابة الدعوة قال ابن
الملك وقوله شر الطعام يقتضى عدم الاكل منه لا عدم الاجابة فلا ينافى وجوبه قال الطيبى
ما حاسل من الاجابة واجبة فيجب ويأكل شر الطعام والذى اطلقه الشافعية عدم الوجوب اذا
عصى الاغنياء ومعنى الحديث الاجابة بايقع من الناس من مراعاة الاغنياء في الولاء ثم ونحوها
وتخصيصهم بالدعوة ايثارهم باطيب الطعام قال ابن بطال فاذا امير الدعى الاغنياء والفقراء
واطعم كل على مدة فلا بأس وهذا فسط بن عمر **١١٤**

١٠٨ قوله حتى اسلم صفوان واستقرت عنده امراته بذلك النكاح العمل
من اهل العلم على ان المرأة اذا سلمت قبل زوجها لم يفسد النكاح وان كان الزوجا حتى هما كانت
في العدة وهو قول مالك بن انس والا وذا دعى وانما سقى واحد واستحق كذا قال
الشرى قال محمد اذا سلمت المرأة وزوجا كافر في دار الاسلام لم يفرق بينهما حتى يرض
على الزوج الاسلام فان اسلم في امرته وان الى ان يسلم فرق بينهما وكانت فرتسا
تطليقة بانته وهو قول ابي حنيفة وابراهم النخعي **١١٠** قوله نحو ثمن شهر
عند ابن اسحق ودد صلى الله عليه وسلم امرأة صفوان بعد اربعة اشهر وبين هذا وقول
الزهري بكون كبير على تقدير خمسة عمل على ان عدتها لم تنقض لعل او غيره قال في المدة
اذا سلمت المرأة وزوجا كافر عرض عليه الاسلام فاذا اسلم في امرته وقال محمد
اذا سلمت المرأة وزوجا كافر في دار الاسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج
الاسلام فان اسلم في امرته **١١٢** قوله حتى قدم اليهم وعنده ابن اسحق عن
ابن شهاب من عروة واستأمنت ام حكيمة بكونها على الله عليه وسلم فانه ذكر موسى بن علقمة من
الزهري واستاذن في طيب زوجا طهرت فاذن له فله طهرت فله طهرت فله طهرت فله طهرت فله طهرت
فاسلم وحسن اسلامه واستشهد بالشام في خلافة ابي بكر على الصحيح واخرج ابن مردويه
والدارقطني والحاكم عن سمر بن ابي وقاص ان عكرمة لما دكب البحر اصابهم عاصف
فقال اصحاب السفينة اخلصوا فان السك لا تغنى عنكم ههنا فقال عكرمة والله
لئن لم يتجننى في البحر الا الاغلاص فلا يتجننى في البحر غيره اللهم ان لك على عبدك
ما فيسنى مما اتا فيه ان اتي محمدا حتى امح يدى في يده فلا يجد عواكرا **١١٣**
قوله ولا تسكروا بعضهم الكوافر الصم جمع الصمته وهى ما يتصم به من عقد وسبب يئى
لا يكون بينكم وبينهم عصمة ولا علاقة زوجية وذكر صاحب الرسالة وان اسلمت هى
كانت احى بما ان اسلم في العدة ويكون ذلك كسما من غير طلاق فان اسلم هو كانت
كسما فثبت عليها فان كانت بمجوسية فاسلمت بعده مكانها كانه زوجين وان
تاخر ذلك فقد بانث من اثني **١١٤** على قوله ان صفره طاهرية اللفظ ان اثر
الصفره كان بحسبه ومحتل ان يكون في ثيابه اذا استعمل اللفظ على سبيل المجاز لا الاتصاف
والصفره يحتمل ان يكون صفره فاعرف ان لو حفره استعمل على وجه الصحيح للثياب او
الجرد ومحتل ان يكون صفره طيب له لون قد تليق به بعدا عن حقيقة من لونه على ثيابه
وجسه يقيه وقال ابن سفيان في الصحيح بالوعرفان هذا جاز عندنا مما بان في الثياب
دون الجسد وكذا الوضوء والشافعى للرجل ان يصيب ثيابه ولو لم يمسح بالاعرفان **١١٥**

الله ورسوله **١١٣** عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس بن مالك يقول ان خياط دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه قال انس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فقرب اليه خبز من شعير ومزقافيه **١١٤** وكأ قال انس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخبط الدباء من حول القصعة فلم ازل احب الدباء بعد ذلك اليوم **١١٥** جامع النكاح **١١٦** عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج احدكم المرأة او اشترى الجارية فليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة واذا اشترى البعير فليأخذ بذي روقه سنامه وليستعذ بالله من الشيطان الرجيم **١١٧** عن ابي الزبير المكي ان رجلا خطب الى رجل اخيه فذكر انها كانت احد ثلث فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فغضبه او كما يضر به ثم قال مالك والخبر **١١٨** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده اربع نسوة فيطلق احداهن البتة انه يزوج ان شاء ولا ينتظر ان تنقضي عدتها **١١٩** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير افتيا الوليد بن عبد الملك عام قدم المدينة بذلك غير ان القاسم بن محمد قال له طلقها في مجلس شتي **١٢٠** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال ثلاث ليس فيهن لعب النكاح والطلاق والعق **١٢١** عن ابن شهاب عن رافع بن خديج انه تزوج بنت محمد بن مسلمة الانصاري فكانت عنده حتى كبرت فتزوج عليها فتاة شابة فاثرا لشابة عليها فأنشده الطلاق فطلقها واحدة ثم امهرها حق اذا كادت تحل راجعها ثم عاد فاثرا لشابة عليها فأنشده الطلاق فطلقها واحدة ثم راجعها ثم عاد فاثرا لشابة عليها فأنشده الطلاق فقال ما شئت انما بقيت واحدة فان شئت استقررت على ما تريد من الاثرة وان شئت فارقتك قالت بل استقر على الاثرة فامسكها على ذلك ولم ير رافع عليه اثما حين قرت عنده على الاثرة

كتاب الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ما جاء في البتة **١٢٢** ان بلغه ان رجلا قال لابن عباس اني طلقت امرأتي مائة تطليقة فماذا ترى على فقال له ابن عباس طلقت منك بثلاث وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا **١٢٣** ان بلغه ان رجلا جاء الى عبد الله بن مسعود فقال اني طلقت امرأتي ثمانين تطليقة فقال ابن مسعود فماذا قيل لك قال قيل لي انها قد بانتي معنى فقال ابن مسعود صدقوا من طلق كما امره الله فقد بين الله له ومن ليس على نفسه لبسا جعلنا لبسه ملصقا به لا تلبسوا على

محرم فلا يصح الا بعد وما رواه عبد الرزاق من عمرو بن دينار قال ثلاث لا لبس فيهن النكاح والطلاق والعق **١٢٤** قوله ان تزوج بنت محمد بن مسلمة اسمها خولة وكان ابوها معها هذا استحباب الدعوة **١٢٥** قوله على ما تريد من الاثرة يعني المهر والنفقة ويكرهون اسم من اثره يورثه اذا اشتهاه **١٢٦** قوله من قرت عنده على الاثرة لرجلها بذلك وهو حق لما قلنا اسقاطه قال ابو عمر زاد معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان رافع بن خديج كان تحت ابنة محمد بن مسلمة فذكر من امرها اما كبر او خيرة فاراد ان يطلقها فقامت لا تطلقني واقسم لي ما شئت فبرئت بذلك ونزلت وان امرأة خافت من بعلها الآية **١٢٧** قوله كتاب الطلاق هو لغة رفع القيد المحس وهو من الوثاق وشرا رفع القيد الثابت بالنكاح فخرج به العتق لانه قيد ثابت شرعا لكن لم يثبت بالنكاح وفي مشروعية النكاح مصالح للعباد دينية ودنيوية وفي الطلاق اكمال لما اؤذرت لا يوافقه النكاح فيطلب الخلاص منه عند تباين الاخلاق **١٢٨** قوله في البتة بفتح الموحدة والفتحة الشديدة اي من قبل لما انت البتة وتطلق ايضا على من اثبت بالثلاث ولذا ذكر حديث ابن عباس وابن مسعود وليس فيها لغة البتة **١٢٩** قوله طلقت منك بثلاث بفتح الطاء وضم اللام وقوله اتخذت آيات الله هزوا اشاره الى ما ذكره بعد قوله في الطلاق مرتان الآية ولا تتخذ آيات الله هزوا جامع بين الثلاث والنجاء وعذا كمالها لعب واستنزاه والجد والعزيمة ان يطلق واحدة ولو اراد الثلاث ينبغي ان يعرف وفيه دليل على وقوع الثلاث اذا طلقها ثلثا فما فوقها دفعه وهو قول الامنة الادوية والجمهور **١٣٠** قوله ومن ليس اي غلط على نفسه لبسا باسكان الموحدة فخطا جعلنا لبسه ملصقا به لا تلبسوا على انفسكم وتحملة عنكم هو كما يقولون انما بانتي منك **١٣١**

١ له قوله ان خياط اذ ملأ طعام هذا الحديث في باب ما جاء في الوليمة وليس في ظاهر هذا الحديث ما يدل على ان الطعام طعام وليمة ولا غيرها وكذا لما احتمل الامر من وكان من مذهبه ان يكره لذي الفضل واليعة الاجابة الى طعام صنع الغير سبب ادخل هذا الحديث في باب ما جاء في الوليمة اما ان ثبت عنده ان كان في وليمة اولاد يبيع ان يكون طعام وليمة فاذا احتمل الوجهين لم يجوز ان يبيع به على احد هما ويحتمل ايضا ان يكون قد علم من تعظيم الصداقة لولا تيسرهم بالكلية طعامهم **١٣٢** قوله فليأخذ بذي روقه سنام البعير بالزال المعجم ومنها اي اعلى اسنام وسنام كل شئ اعلاه اي لياخذ باعلى علوه ترجمه يس بايده يكره بذكره كوهان او را **١٣٣** مصفى والاستعاذة من الشيطان اما لان الابل من مراكب الشيطان فاذا سمع الاستعاذة نفروا واما ان المراد بالاستعاذة ما في الابل من الغرور والفر والليل فلو استعاذة من شر الامم الذي يكره الشيطان **١٣٤** قوله انها كانت احد ثلث اي زنت قوله فغضبه اي هذا وتزير او كما يضر به لقتلها فانه وانما سأل في البتة على الوجه الثاني لعدم الدعوى **١٣٥** قوله ولا ينتظر ان تنقضي عدتها وعليه الشافعي ودروى ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس انه لا ينتزوج التي مسه حتى تنقضي عدتها التي طلقها وراخذ ابو حنيفة وهو المروي عن ابن المسيب وبريدة ومجاهد وعطاء وابراهيم قال محمد بن جبير ان ينتزوج التي مسه وان بنت طلاق احد من حتى تنقضي عدتها لا ينجس ان يكون ماله في دم خمس نسوة حائز وهو قول ابو حنيفة والظاهر من فقهاءنا **١٣٦** قوله ثلاث ليس فيهن لعب النكاح والطلاق والعق او اشترى الجارية او اشترى البعير او اشترى الاثنية الثلاثة ابو حنيفة والشافعي واحمد وقال المالكية لا يصح نكاح الماثل لان الفرج

انفسكم فتحملة عنكم هو كما يقولون **١١٢٢** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن حزم عن عمرو بن عبد العزيز قال البتة ما يقول الناس فيها قال ابو بكر فقلت له كان ابا بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمرو بن عبد العزيز لو كان الطلاق القاء ما ابقت البتة منه شيئا من قال البتة فقد روي الغاية القصوى **١١٢٣** **مالك** عن ابن شهاب ان مروان بن الحكم كان يقضي في الذي يطلق امرأته البتة انها ثلث تطليقات قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك ما جاء في الخلية والبرية واشباه ذلك **١١٢٤** **مالك** انه بلغه انه كتب الى عمرو بن الخطاب من العراق ان رجلا قال لامرأته حَبْلُكَ على غار بك فكتب عمرو بن الخطاب الى عامله ان مرة ان يوافيني بمكة في الموسم فيينا عمر يطوف بالبيت اذ لقيه الرجل فسلم عليه فقال عمرو من انت فقال انا الرجل الذي امرت ان اجلب عليك فقال عمر اسئلك برب هذا البيت ما اردت بقولك حَبْلُكَ على غار بك فقال الرجل يا امير المؤمنين لو استخلفتني في غير هذا الموضع ما صدقتك اردت بذلك الفراق فقال عمرو بن الخطاب هو ما اردت **١١٢٥** **مالك** انه بلغه ان علي بن ابي طالب كان يقول في الرجل يقول لامرأته انت على حرام انها ثلث تطليقات قال مالك وذلك احسن ما سمعت في ذلك **١١٢٦** **مالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول في الخلية والبرية انها ثلث تطليقات كل واحدة منها **١١٢٧** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ان رجلا كانت تحته وليدة لقوم فقال لا هلمها شاكم بها فزاع الناس انها تطليقة واحدة **١١٢٨** **مالك** انه سمع ابن شهاب يقول في الرجل يقول لامرأته برأت متى وبرأت منك انها ثلث تطليقات بمنزلة البتة **١١٢٩** **مالك** في الرجل يقول لامرأته انت خلية او برية او بائنة انها ثلث تطليقات للمرأة التي دخل بها ويدق في التي لم يدخل بها واحدة اراد امثلاثا فان قال واحدة احلف على ذلك وكان غاطيا من الخطاب لانه لا يخفى المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يبينها ولا يدبرها الا ثلث تطليقات والتي لم يدخل بها يبينها ويخفيها ويدبرها واحدة قال مالك وهذا احسن ما سمعت الى في ذلك ما يبين من التملك **١١٣٠** **مالك** انه بلغه ان رجلا جاء الى عبد الله بن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن اني قد جعلت امرأتي في يدها فطلعت نفسها فها ذاتري فقال ابن عمر اراه كما قالت فقال الرجل لا تفعل يا ابا عبد الرحمن فقال ابن عمر انا افعل انت فعلته **١١٣١** **مالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول اذا ملك الرجل امرأته امرها بالقضاء ما قضيت به الا ان ينكر عليها فيقول لم ارد الا واحدة فيعلف على ذلك ويكون املك بها ما كانت في عديتها ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك **١١٣٢** **مالك** عن سعيد ابن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت انه اخبره انه كان جالسا عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن ابي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد ما شأنك قال ملكت امرأتي امرها ففارقته فقال زيد ما حملك على ذلك قال القدر فقال له زيد ارجعها ان شئت فانما هي واحدة وانت املك بها **١١٣٣** **مالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلا من ثقيف ملك امرأته امرها فقلت انت اطلاق فسكت ثم قالت انت الطلاق فقال بفيك الحجر ثم قالت انت اطلاق فقال بفيك الحجر فاختصما الى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها اليه قال مالك قال عبد

الله قول البتة ما يقول الناس فيها قال الترمذي قد اختلف اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في طلاق البتة فروى عن عمرو بن الخطاب انه جعل البتة واحدة وروي عن علي بن ابي طالب وقال بعض اهل العلم فيمنه الرجل ان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلثا فثلث وان نوى ثنتين لم يكن الا بائنة واحدة هو قول الثوري واهل الكوفة وقال مالك بن انس في البتة ان كان قد دخل بها فبني ثلث تطليقات وقال الشافعي ان نوى واحدة فواحدة بملك الزوج وان نوى ثنتين فثلثان وان نوى ثلثا فثلث انتهى **١١** **مالك** قوله فيمنه القصوى فلا تحمل لمن يدهى متنع زوجا غيره لان البتة من البت وهو القطع فعنا با قطع جميع العصمة التي بيده ولم يبق بينه وبين المرأة وصله منها **١٢** **مالك** قوله انها ثلث تطليقات وقضاهه بذلك بالمدينة مع توفر العلم بها من غير كسر عليه وال على حقيقته قلت وقد روي عنه حديث رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس ان ركانة بن طلحة يطلق زوجته البتة فخطبته صلى الله عليه وسلم انها اراد الا واحدة فردها اليه فطلقها الثانية في زمن عروا الثانية في زمن عثمان **١٣** **مالك** قوله جل بك على غار بك اي غلبت سبيلك كما تحلى العبير في الصمراء ويترك زمامه على غار به يرمى كيف شاء والغارب ما تقدم من الظلم **١٤** **مالك** قوله هو ما اردت قال الشافعي في الام و بهذا القول وفيه دلالة على ان كل

كلام اشبه الطلاق لم يحكم به طلاق حتى يسأل قائلان اراد الطلاق يكون طلاقا ولم يستعمل الاغلب في الكلام اذا احتمل غير الاغلب وغالط مالك وانما عرفت ذلك فزعموا انه يقع بذلك القول ثلث تطليقات وان لا يرسل عما اراد انتهى **١٥** **مالك** قوله انت على حرام انها ثلث تطليقات وهو المأثور عن عمرو بن عبد العزيز والاكبية فيه اقوال قال يمام بن المشهور من مالك انه يقع به ثلث سواء كانت مدخولة بها او لا ولكن لو نوى اقل من ثلث قبل في غير المدخول بها خافه وقال الحسن البصري بمنزلة فان نوى به طلاقا وان تعدوا وطهرا وفتح النوى لان كل منها يقتضي الترميم وبذا مذموم الشافعي فان لم ينو شيئا فغير قولان للشافعي اصحهما انه يلزم كفارة البعير وقال الحنفية ان نوى واحدة او اثنتين ففي واحدة بائنة وان لم ينو طلاقا ففي بعير وبغيره **١٦** **مالك** قوله في الخلية والبرية انها ثلث تطليقات الا وهو اخذ مالك في المدخول بها وقال الشافعي الباقية هذا محمول على ما اذا نوى الثلث واذا لم ينو شيئا او نوى واحدة او اثنتين يقع واحدة بائنة عندنا في حقيقته روي عن الشافعي واحد وقاس بنحو لاء الخلية والبرية على البتة لانها في معناها **١٧** **مالك** قوله شاتم بها مرفوع ويحوز فيه النصب وقد مر راينحي عن جواهد يا اوكيد **١٨** **مالك** قوله فرأى الناس انها تطليقة وهو قول الاثني عشر ويقع به رجعي عند مالك والشافعي وبان عندنا في حقيقته **١٩** **مالك** قوله يدين في التي لم يدخل بها اي يصدرق ديانه فيما نوى **٢٠**

الرحمن فكان القاسم يعجبه هذا القضاء ويراها احسن ما سمع في ذلك قال مالك هذا احسن ما سمعت في ذلك واحبته الى ما لا يبين من التملك ^{١١٣٣} مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها خطبت على عبد الرحمن بن ابي بكر قريظة بنت ابي امية فزوجه ثم ازمع عتبا على عبد الرحمن وقالوا ما زوجنا الا عائشة فارسلت عائشة الى عبد الرحمن فنكرت ذلك له فجعل امر قريظة بيد ما اختارت زوجها فلم يكن ذلك طلاقا ^{١١٣٤} مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان عائشة زوج النبي ^{صلى الله عليه وسلم} وكل زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال ومثلي يصنع به هذا ومثلي يفتات عليه فكلمت عائشة المنذر الزبير فقال المنذر فان ذلك بيد عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما كنت لاردا امر قريظتيه فقرت حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك طلاقا ^{١١٣٥} مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمرو اباه هرة سئلا عن الرجل يملك امرأته امرها فتد ذلك اليه ولا تقضى فيه شيئا فقال ليس ذلك بطلاق ^{١١٣٦} مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن سعيد بن المسيب انه قال اذا ملك الرجل امرأته امرها فلم تقارقه وقرت عند فليس ذلك بطلاق قال مالك في المملكة اذا ملكها زوجها امرها ثم افترقا ولم تقبل من ذلك شيئا فليس بيد ما من ذلك شيء وهولها ما دام في مجلسهما الا ^{١١٣٧} مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه كان يقول اذا الى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وان مضت الاربعة الاشهر حتى يوقف فاما ان يطلق وامان يفيح قال مالك وذلك الامر عندنا ^{١١٣٨} مالك عن نافع عن عبد الله بن عمرو انه كان يقول ايما رجل الى من

اربعة اشرا يلحق بعض هذه المدة طلاق بل يوقف حتى يفتي او يطلق وكذا ك
 اخبره ابن ابي شيبة وعبد الرزاق والشافعي عن عثمان وابن ابي شيبة عن علي والبراء
 عن ابن عمر وسعيد بن منصور عن ما نشئته وابن ابي شيبة عن ابي الدرداء وكذا ذكره بعض
 الاعلام في شرح مسند الامام **١٣** قوله وذلك الامر عندنا قال الترمذي
 الا لا ان يكلف الرجل ان لا يقرب امرأته اشرا واكثر واختلف اهل العلم
 فيه اذا مضت اربعة اشهر فقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا مضت اربعة اشهر يوقف فاما ان يطلق واما ان يطلق وهو قول مالك بن انس
 والشافعي واحمد واسحق وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 وغيرهم اذا مضت اربعة اشهر في تطليقة بانته وهو قول الثوري واهل الكوفة انتهى
 قال محمد بن خلفنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت
 انهم قالوا اذا الى الرجل من امرأته فمضت اربعة اشهر قبل ان يفتي فقد بانت بتطليقة
 بانته وهو غلط من الخطاب وكذا لا يرون ان يوقف بعد الاربعة وقال ابن
 عباس في تفسير هذه الآية للذين يؤمنون من نسائهم ثrees اربعة اشهر فان فادوا
 فان الله غفور رحيم وان غرموا الطلاق فان الله سميع عليم قال الشافعي اجماع في الاربعة
 وعزيمه الطلاق انقضاء الاربعة فاذا مضت بانته بتطليقة ولا يوقف بعدها
 وكان عبد الله بن عباس اعلم بتفسير القرآن من غيره وهو قول ابي حنيفة والعامية
 من فقهاءنا انتهى كذا في الماشية الطبوعة وقال الزرقاني قوله وذلك الامر عندنا في
 الحديث قال يعاض لا خلاف انه لا يقع الطلاق قبل الاربعة اشهر وان سقط الطلاق اذا
 مضت نفسه قبل تمامها فان مضت فقال الكوفيون يقع الطلاق ودوى مثله من مالك
 المشورة وعن اصحابه وهو قول الكافيه انه لا يقع بمضيها حتى يوقفه الحاكم في الكوفي
 عليه فتعبر بالايه منه الكوفيين فان فادوا فحين وعند الجمهور ان فاء واجد بها **١٤**
 قوله اذا كان قلت ويجوز ما رواه ابن ابي شيبة بسند صحيح عن عثمان بن ابي
 عباس وابن عمر قالوا اذا اذ لم يفتي حتى مضت اربعة اشهر في تطليقة بانته واخرج
 عبد الرزاق وابن جرير وابن ابي حاتم وابيه عن عمرو عثمان وعلي وابن مسعود وزيد
 بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا الا لا تطلق بانته اذا مضت اربعة اشهر قبل
 يفتي في احق بنفسها واخرج عبد الرزاق والفرجاء وسعيد بن منصور وعبد بن حميد
 ابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم وابيه عن ابن عباس قال عزيمه الطلاق
 انقضاء اربعة اشهر واخرج عبد بن حميد وعبد الرزاق وابيه عن ابن مسعود قال
 اذا الى الرجل من امرأته فمضت اربعة اشهر في تطليقة بانته وتعد بعد ذلك ثلثة
 دود ويطلقها زوجها عدتها ولا يطهرها غيره فاذا انقضت عدتها طهرها زوجها وغيره
 في ابي الدرداء الثوري في اثاره مبسوطه تدل على ان المسئلة مختلف فيها من عبد الصميه
 من بعدهم قال محمد وكان عبد الله بن عباس اعلم بتفسير القرآن من غيره فاشا اربع
 في ترجيح تفسير ابن عباس وقتواه على ثوري من افتى بالوقف او بالتطليقة
 رحمه

له قوله وبذا حسن اى كون العقد ما قنعت الا ان ينكرها الزوج احسن ما سمعت فى التى بمحل امرها اميرها او ملك امرها دى المملكة فلو كانت طلقت نفسى ثلثا يقول ما ادرت ذلك بل ادرت بجليكى لك نفسك طلقت اوله ثلثين ثلثا يقول له ثلثات لو كانت ما ادرت ما بتملك لك شيئا ابدا فلا يقبل قوله بل يقع ما ادرت وبذا فى المملكة واما الخمرة فاذا اختارته نفسها يقع عنده ثلث و ان انكرها الزوج كما سياتى فى هذا التفصيل مذهب مالك كما ذكره ابن الهيثم وعنده الى حنفية يقع فى امرك بيدك على ما نوى الزوج فان واحدة فواحدة بانته وان ثلثا فثلث وفى اختارى يقع واحدة بانته وان نوى الزوج ثلثا وعندها شفى يقع رجعية فى المملكة والخمرة كلها وهو قول عمرو بن مسعود ١٢ راجع **له** قوله ما زوجنا الا ما نشئت اى انما وثقنا لفضلتها وحسن خلقها وانما لا نرضى لنا باذى ١٢ **له** قوله ومثل ينات غير افتات عليه اذا نفروا به ودنى فى التصرف فيه ولما ضمن معنى التغلب على بعلى والافتات الخصال من الغوث وهو السبق يقال لكل من احدث شيئا فى امرك دونك افتات عليك فيه والمعنى ان لا يتبعنى ان يستبدى امرهن ولا يولوا من هو احق منا بالامر عليه والمعنى ان لا يصلح امرهن بغير اذنى ١٢ نسيته وعمل **له** قوله ولم يكن ذلك طلاقا قال مالك فى المأزوية انما كان ذلك لئلا تفسد ما نشئت لكنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم اى لاننا نمتو ما جازاة المجرم بنزوح ابنه او اخيه او امه اذ كان قد فوض لنا اموره فالجواز فى اجازة فعلها خصوصية ١٢ **له** قوله الا يلاذ قال عياض فى الاكامل الا يلاذ الخلف واصلا الاستناع من الشئ يقال الى يولى الا يلاذ فى عرف الفقهاء الخلف على ترك وطئ الزوجة ابدية اشترطا اكثر لقول لا اتركوك ولم يعزل والله لم يكن مؤليا وقد شربه ابن عباس قوله تعالى للذين يؤمن من نساءهم انهم اخوة عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد وفى مصنف ابى بن كعب للذين يتسمون اخوة ابو داود وابن ابى داود فى المساحف عن حماد بن عيسى فى حنفية واصحابه والشافعى فى المهد يد اذ حلف على ترك قربان زوجته ابدية اشترط يكون مؤليا واشترط مالك ان يكون معززا او يكون حاله الغضب فان كان لا صلاح لم يكن مؤليا ووافقه احمد واخرج نحوه عبد الرزاق عن عيسى بن كعب اخبر الطبري عن ابن عباس وعلى والحسن وحجة من المطلق اطلاق قوله تعالى للذين يؤمن من نساءهم الا انتم الدية وجيزم على انه لو حلف ان لا يقرب اقل من ابدية اشترط يكون مؤليا وكذلك اخبر الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال كان الا يلاذ اى بية السنة والستين فوقت الله لهم ابدية اشتر وعشرا من كان ابلاده اقل فليس با يلاذ وقال جماعة ومنهم الحسن وابن ابى ليلى وعطاء الله ان حلف ان لا يوطأ على يوم فضاء لم يلطأ بها انه يكون مؤليا ثم فى ابلاده الشرى ان جاح زوجته فى ابدية اشترط ليس عليه الا كف ادة يمين وان مضت ابدية اشتر ولم يعنى بجماع ولا بلسان طلقت طلقت بانته عنه النخبة وبه قال ابن سريج واخبره الطبري عنه وعلى وزيد بن ثابت وجيزم وقال سديد بن المسيب والابو بكر بن عبد الرحمن وعطاء وديعة ومكحول والزهري والاوزاعي طلقت رجعية وذهب مالك والشافعى واحمد الى ان الاولى اذ لم يعنى ومضت

امراته فانه اذا مضت الاربعة الاشهر وقف حتى يطلق او يغى ولا يقع عليه طلاق اذا مضت الاربعة الاشهر حتى يوقف **م** ذلك
عن ابن شهاب ان سعيد بن المسيب وابا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يؤلى من امرأته انها اذا مضت الاربعة
الاشهر فهي تطليقة ولزوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة **م** لك انه بلغه ان مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل
اذا الى من امرأته انها اذا مضت الاربعة الاشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة فادامت في عدتها قال مالك وعلى ذلك كان
رأى ابن شهاب قال مالك في الرجل يؤلى من امرأته فيوقف فيطلق عند انقضاء الاربعة الاشهر ثم يرجع امرأته انه ان لم
يصبرها حتى تنقضي عدتها فلا سبيل له اليها ولا رجعة له عليها الا ان يكون له عذر من مرض او سجن او ما شبه ذلك من العذر
فلان رجوعه اياها ثابت عليها وان مضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك فانه ان لم يصبرها حتى تنقضي الاربعة الاشهر وقف ايضا
فان لم يقف وعمل عليها الطلاق بالايلاء الاول اذا مضت الاربعة الاشهر ولم يكن له عليها رجعة لانه نكحها ثم طلقها قبل ان
يمسها فلا عدة له عليها ولا رجعة قال مالك في الرجل يؤلى من امرأته فيوقف بعد الاربعة الاشهر فيطلق ثم يرجع ولا يمسها
فتنقضي اربعة اشهر قبل ان تنقضي عدتها انه لا يوقف ولا يقع عليه طلاق وانه ان اصبرها قبل ان تنقضي عدتها كان احق
بها وان مضت عدتها قبل ان يصبرها فلا سبيل له اليها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك في الرجل يؤلى
من امرأته ثم يطلقها فتنتقض الاربعة الاشهر قبل انقضاء عدة الطلاق قالها تطليقتان ان هو وقف فلم يقف وان
مضت عدة الطلاق قبل الاربعة الاشهر فليست الايلاء بطلاق وذلك ان الاربعة الاشهر التي كانت توقف بعدها مضت
وليست له يومئذ بامرأة قال مالك ومن حلف ان لا يطأ امرأته يوما او شهرا ثم مكث حتى ينقضي اكثر من الاربعة الاشهر
فلا يكون ذلك ايلاء انما الايلاء من حلف على اكثر من الاربعة الاشهر فاما من حلف ان لا يطأ امرأته اربعة اشهر او اذ من
ذلك فلا ايلاء عليها لانه اذا جاء الاجل الذي يوقف عنده خرج من يمينه ولم يكن عليه وقف قال مالك ومن حلف
لامراته ان لا يطأها حتى تظم ولدها فان ذلك لا يكون ايلاء قال مالك وقد بلغني ان علي بن ابي طالب سئل عن ذلك
فلم يرد ايلاء العبد **م** لك انه سأل ابن شهاب عن ايلاء العبد فقال هو نحو ايلاء المحر وهو عليها واجب و
ايلاء العبد شهران **م** لك عن سعيد بن عمرو بن سليمان الزبيري انه سأل القسمين بن محمد عن رجل
طلق امرأته ان هو تزوجها قال فقال القسمين بن محمد ان رجلا جعل امرأته عليه كظفر امه ان هو تزوجها فامره عمر بن الخطاب
ان هو تزوجها ان لا يقربها حتى يكفر كفارة المتطاهر **م** لك انه بلغه ان رجلا سأل القسمين بن محمد وسليمان بن يسار

في امرأتها في عدتها

في ايلاء

له قوله وعلى ذلك كان رأى ابن شهاب انهما كانا خلاف
العلماء لما اختاره من التوقيف واوردا قول العلماء في ذلك بخلاف ما اختاره بان
با نقض الاربعة الاشهر تنقضي طليقة وذلك يقتضي ان كان يستثنى الحق في احد
التولين والاشهر **م** لك قوله فان لم يقف ودخل عليها الطلاق الظاهر انما يقع
الطلاق بالايلاء السابق اذا كان الايلاء مؤبدا واما اذا كان موقتا فليس باليمين في معنى
العدة ولكن لم يتيسر الرجوع في تلك الساعات الى كتب منه بهه ولكن المذكور في السنة
في مذاهب الى حنفية ان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت اليمين لانها كانت
موقوتة وان حلف على اربعة اشهرين باقية فان عاد فتمتزوجا عاد الايلاء فان وطئها
والا وقتت المدة طليقة اخرى لان اليمين باقية لا طلاقا **م** لك
قوله فليس الايلاء بطلاق الموقوت وهو قول ابي حنيفة والشعبي قال محمد اخبرنا ابو حنيفة
عن حماد عن ابراهيم اذا الى الرجل من امرأته ثم طلقها فالطلاق يهدم الايلاء قال
ابو حنيفة عن حماد عن الشعبي قال اذا الى الرجل من امرأته ثم طلقها فما كثر شيء بهان
ان جاء وقت الاربعة الاشهر وهي في شيء من عدة ونكس طليقة الايلاء قال محمد
فقلت لابي حنيفة باي التولين تأخذ قال يقول عامر الشعبي قال محمد بن نافع **م** لك
م لك قوله فلا ايلاء عليه الا بدوية قال الشافعي ومنه الى حنفية يتحقق الايلاء
بالحلف على ان لا يطأها اربعة اشهر **م** لك قوله فان ذلك لا يكون ايلاء و
قال الشافعي ان اراد وقت الغلام وهو معنى التولين وقد بقي من اكثر من اربعة اشهر
اذا دخل الغلام لا يحل له المدة فهو من قال محمد بن النضر انما ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم
ان رجلا ولدت امرأته فقال لزوجها لا تقربني حتى اكفر اي شيء هذا قال ان اعمل
عليها فلفظ ان لا يقربها حتى تقطع قال فقلت ابراهيم من ذلك فقال اخاف ان
يكون ايلاء وادعوا ان لا يكون ايلاء قال محمد بن نافع ايا حنفية فقال هو ايلاء قال
محمد بن نافع **م** لك قوله ايلاء العبد شهران وبه اخذ مالك ان مدة الايلاء تنقصف

يرى الرجل وقال ابو حنيفة مرة الايلاء تنقصف
يرى المرأة وقال الشافعي المروءة في عدة الايلاء سواء **م** لك قوله لهما المروءة
هو بكسر الظاء المجهز قول الرجل لامراته انت على كذا امي وانما نفس النظر فيك دون
سائر الاعضاء لانه محل الركوب غالبا ولذلك سمي الركوب طهر فثبتت الزوجة بذلك
لانها مركوبة الرجل فوضعت فيه النظر كالطين مثلا كان طينا على الاقرعة الشافعية و
اختلف فيما اذا لم يمين الام كان قال كذا حتى مثالا فثبت الشافعي في القدر لا يكون
طهارا بل ينقض بالام كما ورد في القرآن وكذا في حديث خولة التي طهر منها اوس وقال
في الحديث لا يكون طهارا وهذا قول الجمهور لكن اختلفوا فيمن لم يحرم على ان يبيد فقال الشافعي
لا يكون طهارا ومن مالك هو طهارا ومن احمد روايتان كما لم يمين فلو قال كذا فليس
بطهارا عند الجمهور ومن احمد رواية انه طهارا وطروقه في كل من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة
قاله الحافظ في الضعف وعند الحنفية هو تشبيه الزوجة او جزء منها شاة او جزء معبر به عن
المكمل بالايلاء النظر اليه من الحرمة على التام ولو برضا او صبر ولا فرق بين كون النظر
او غيره مما لا يحل النظر اليه وانما نفس باسم الطهار فليست النظر لانه الاصل في استئمانهم
وكان النظر في الجاهلية يحرم النساء كان اهل الجاهلية يطلقون بشلف الطهار والايلاء
والطلاق فافترس الطلاق طلاقا وحكم في الطهار والايلاء بين في القرآن وشروط المرأة
كونها زوجة وفي الرجل كونه من اهل العقادة فلا يصح طهارا الذي كالمصبي والمنون **م** لك
م لك قوله ان هو تزوجها اي على طلاقها على تزوجها اياها **م** لك
ان رجلا ففاس القاسم تعليل الطلاق على تعليل الطهار في الزواج بما جاء ما بينا من
النسب من المرأة **م** لك قوله لا يقربها حتى يكفر وهو قول ابي حنيفة وما لك ان يكون
مظاهرا منها اذا تزوجها ولا يقربها حتى يكفر وروى عبد الرزاق عن ابن عباس ان كان
لا يرى الطهار قبل النكاح شيئا وهو قول الشافعي **م** لك

حبشية بنت سهل الانصاري انما كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى الصنع فوجد حبشية بنت سهل عند بابه في العكس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت انا حبشية بنت سهل يا رسول الله قال ما شأنك قالت لا انا ولا ثابت بن قيس لزوجها فلما جاء زوجها ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبشية بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله ان تذكر فقالت حبشية يا رسول الله كل ما اعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت خذ منها فاختد منها وجلس في اهلها **مسألة ١٢** عن نافع عن مولاة لصفية بنت ابي عبيد انما اختلعت من زوجها بكل شيء لمها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر قال مالك في المفتدية التي تقدي من زوجها انه اذا علم ان زوجها اضر بها وصتق عليها وعلم انه ظالم لها مضى الطلاق ووردها مالها قال فهذا الذي كنت اسمع والذي عليه امر الناس عندنا قال مالك لا بأس ان يفتدي المرأة من زوجها بكثر ما اعطاها طلاق المختلعة **مسألة ١٣** عن نافع ان ربيعة بنت معوذ بن علفاء جاءت هي وعمتها الى عبد الله بن عمر فاخبرته انما اختلعت من زوجها في زمان عثمان بن عفان فبلغ ذلك عثمان بن عفان فلم ينكره وقال عبد الله بن عمر عدتها عدة المطلقة **مسألة ١٤** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يقولون عدة المختلعة مثل عدة المطلقة **مسألة ١٥** قال مالك في المفتدية انما لا ترجع الى زوجها الا بكثر ما جدد فان هو كنكها فافترقا قبل ان يبسها لم يكن له عليها عدة من الطلاق الاخر وتبني على عدتها الاولى قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك اذا افتدت المرأة من زوجها بشيء على ان يطلقها فطلقها طلاقا متبعا لثابت عليه فان كان بين ذلك وصمت فما اتبعه بعد الصمت فليس بشيء **مسألة ١٦** قال مالك عن ابن شهاب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر العجاني جاء الى عاصم بن عدي الانصاري فقال له يا عاصم ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل سئل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعلمها حق كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى اهله جاء عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألتك عنها فقال عويمر والله لا انتهي حق اسأله عنها فاقبل عويمر حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب قلت بها قال سهل فتلاعتا وانا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغنا من تلاعنا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك قال ابن شهاب فكانت

١ قوله بكل شيء هو لما انما اعطت كل ما كان في ملكها والظاهر ان كان اكثر مما اخذته من زوجها ولما لم ينكر عليها ابن عمر على جوازه وما يستدل عليه بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقت به فانما يدل بالطلاق على جواز لا عدة او مطلقا ولو بكل المال **٢** قوله لا بأس ان تفتدي المرأة الحرة قال محمد بن الحسن وما اختلعت به المرأة من زوجها فزوجا في القضاء وما يجب له ان يأخذ اكثر مما اعطاها ان جاز الشؤ من قبلها فاما اذا جاز الشؤ من قبله لم يجب له ان يأخذ منها قليلا او كثيرا وان اخذ فزوجا في القضاء وهو محرم له فيها بمنزلة بين الشدة واللين **٣** محلى قوله ما جاز في اللعان بالكره من اللعن وهو الطرد والاباد وفي الشرع جارية من كلمات معروفة حجة للمفسر الى قذف زوجته بالزنا سمي بلا شئ على اللعن واخبر بهذا اللفظ على لفظ الشهادة والغضب مع اشتغالها عليها ايضا لان اللعن واقع في جانب الرجل والغضب في جانب المرأة وجانب الرجل اقوى واقدم واللعن بالنسبة الى الشهادة لفظا زائرا فاختص به **٤** قوله ام كيف يمكن ان تكون متصلة والتقدير ارام يصبر على ما به ويحتمل ان تكون منقطعة بمعنى الامزاب اي بل برباك حكم اخر لا فرق ويريد ان يطلق عليه فذلك قال سئل لي يا عاصم لانه كان كبير قومه وصبره على البتة او البتة اخيه **٥** قوله وما بأس قال ما من يمكن ان كره قذف الرجل امرأته بلا بينة لا اعتقاده البتة لان ذلك قبل نزول حكم اللعان ويحتمل انه كره السؤال بفتح النون وفتح السين من المسلم او لا كان نبي عنه من كرهة الرسول او لا في كثر من التحقيق في الاحكام **٦** قوله فطلقها ثلاثا فيه دليل على ان الطلاقات الثلاث ليس بهدنة ولا لا نكر عليه وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك انه بدعة وفيه دليل على ان المفتدية لا تقع بنفس اللعان والا لا نكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه تطبيقه بل يفرق القامش بينهما بتطبيقه بانه وقال مالك و زفران تقع العزقة بنفس ثلاثا منها ويروي عن احمد وقال الشافعي العزقة تقع بلعان الزوج وحده وهو فتح عنده فلا تستحق نفقة ولا سكن **٧** محلى قوله وكانت

تلك امي العزقة بينهما او المطلقة من الزوج سنة المتلاعتين قال في البدل اختلف العلماء في حكم اللعان قال اصحابنا الثلاثة هو وجوب التعزيق مادام على حال اللعان لا وقوع التعزقة بنفس اللعان من غير تعزيق الحاكم حتى يجوز طلاق الزوج وقيامه وابطاله وبجوري التوارث بينهما قبل التعزيق وقال زفران الشافعي بوقوع التعزقة بنفس اللعان الا عند زفران لا تقع العزقة ما لم يلتقيا وعند الشافعي تقع العزقة بلعان الزوج قبل ان تلعن المرأة ووجه قول الشافعي ان العزقة امر متخص وبالعزقة بالزوج الا ترى انه هو المتخص بسبب العزقة فلا يقف وقوعه على فعل المرأة كالطلاق واجب زفران ما روي من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعتان لا يجتمعان ابدان في بقاء النكاح اجتماعهما وهو خلاف النص ولما روي نافع عن ابن عمر ان رجلا من امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واستخ من ولدها ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة كما رواه محمد بن مالك في مؤلفه وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لام بين ماسم بن عدي وبين امرأته فرق بينهما فدلست الاحاديث على ان العزقة لا تقع بلعان الزوج ولا بلعانها الا لو دعت لما احتل التعزيق من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد وقوع العزقة بينهما بنفس اللعان واختلف العلماء فيه ايضا قال ابو حنيفة ومحمد العزقة في اللعان فرقة بتطبيقه بانه فينزل ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع والتزويج مادام على حاله اللعان فان اكذب الزوج نفسه فجلد الحد وانكبت المرأة نفسها بان صدقته جاز النكاح بينهما ويجتمعان وقال ابو يوسف وزفران الحسن بن زياد وبني فرقة بغير طلاق وانما توجب حرمة مؤبدة كحرمة الرضاة والمصاهرة واجبوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم المتلاعتان لا يجتمعان ابدان ونحن نقول لا يمكن العمل بحقيقته لان حقيقة التعزيق انما هي على التشاغل بالفعل فلا فرغ من اللعان ما بقيا متلاعتين حقيقة فانصرف المراد الى الحكم وهو ان يكون حكم اللعان فيها ثابتا **١٢**

تلك بعد ستة المتلاعنين **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رجلا عن امرأته في ثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتقي من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة **قال مالك** قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهدة إلا أن يضمنه فشهدة أحدهما أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليهم ان كان من الكاذبين ويدأ عنها العذاب ان تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين **قال مالك** السنة عند ثمان المتلاعنين لا يتنكحان أبدا وان أكلن أنفسهن جلد المحم والحق الولد به ولم ترجع إليه أبدا **قال مالك** وعلى هذا السنة عند ثمان لا تشك فيها ولا اختلاف **قال مالك** واذا فارق الرجل امرأته فراقا تاما ليس له عليها في جنته أنكر حملها لا عنها إذا كانت حاملا وكان حملها يشبه ان يكون منه إذا ادعته مالم يأت دون ذلك من الزمان الذي يشك فيه فلا يعرف أنه منه **قال مالك** في هذا الأمر عندنا والذي سمعت من أهل العلم **قال مالك** إذا فارق الرجل امرأته بعد ان يطلقها ثلاثا وهي حامل يقر حملها ثم يزعم انه قد رآها ترقى قبل ان يفارقها جلد المحم ولا عنها ولأن أنكر حملها بعد ان يطلقها ثلاثا لا عنها **قال مالك** وهذا الذي سمعت **قال مالك** والعبد بمنزلة الحر في قذفه ولعانه يجزى بحر الحرفي ملاعنته غير انه ليس على من قذف مملوكة حد **قال مالك** والامة المسلمة والمحرة النصرانية واليهودية تلاعن المحرم المسلم اذا تزوج احدا من فاصمها وذلك ان الله يقول في كتابه والذين يرمون أزواجهن فذهن من الازواج **قال مالك** وعلى هذا الأمر عندنا **قال مالك** والعبد اذا تزوج المرأة المحرة المسلمة او الامة النصرانية او اليهودية لا عنها **قال مالك** في الرجل يلعن امرأته فيزعم ويكذب نفسه بعد يمينا او يمينين مالم يلعن في الخامسة انه اذا نزع قبل ان يلعن جلد المحم ولم يفرق بينهما **قال مالك** في الرجل يطلق امرأته فاذا مضت الثلثة الاشهر قالت المرأة انا حامل قال ان أنكرها وجها حملها لا عنها **قال مالك** في الامة المملوكة يلعنها زوجها ثم يشترها انه لا يطأها وان ملكها وذلك ان السنة مضت ان المتلاعنين لا يتراجعان أبدا **قال مالك** اذا لعن الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فليس لها الا نصف الصداق ميراث ولدا الملاءنة **مالك** انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملاعنة وولد الزنا انه اذا مات ورثته امه حقها في كتاب الله اخوته لاهه حقوقهم ويتر البقية موالى امه ان كانت مولاة وان كانت عربية ورثت حقها وورث اخوته لاهه حقوقهم وكان ما بقي للمسلمين **قال مالك** وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك **قال مالك** وعلى ذلك ادركت رأي أهل العلم ببلدنا طلاق البكر **مالك** عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن اياس بن البكير انه قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها ثم

اي المتلاعنين تنفيذهما ادا جب الشر ويظا به تسك الخفيفة ان جرد اللعان لا يحصل به التفريق بل لا بد من حكم حاكم والحق الولد بالمرأة فترثت من ماض من الشر لها ونفاه من الرجل فلا تورث بينهما **قال مالك** لا يتنكحان أبدا اسند الدارقطني عن ابن عمر فرما المتلاعنان اذا افترقا لا يجتمعان أبدا قال حاج الشافعي اسنده حميد وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة ان الكذب نفسه مع طلاق زنا محلا لا يبيح اللعان بينهما وقوله المتلاعنان لا يجتمعان أبدا ما دام متلاعنين **قال مالك** قوله ثم أنكر حملها لا عنها قال مالك والابو يوسف ومحمد ان يلعن بغير الحمل اذا جادت به لا قل من ستة اشهر لا يتحققا بقاء الحمل عند نفية فيستحق القذف وقال ابو حنيفة واهل الشافعي واللعان بغير الحمل لعدم اليقين بعد الحمل عند القذف لاحتمال ان ما لا نفخ فلم يكن قذفا واذا لم يكن قذفا في الحال يكون تعليقا بالشرط **قال مالك** قوله والعبد اذا تزوج بئلا مطاقي لما ذهب إليه الشافعي واهل اللعان عنه من هو من اهل اليمين وقال ابو حنيفة اهل اللعان هو اهل الشناعة فان كان الاصح عبد او كافرا او محمدا في القذف حد لو صلب بموتها هذا هو مسلمة او كافرة او محمودة فلا حد عليه ولا لعان واستدل لذلك بما رواه ابن ماجة بتعدد الطرق عن عمرو بن شعيب عن امية عن مده ان صلى الله عليه وسلم قال اربعة من النساء لا طاعة لهن بينهم النصرانية تحت المسلم واليهودية تحت المسلم والمملوكة تحت المحررة تحت المملوك ورجع الدارقطني كون مرفوعا ويشهد له

رواية ابن عباس عن ابن عمر والبيهقي عن ابن عمر وكلها منعه ١٢ محلى **قال مالك** لا نصف الصداق وان كان اللعان فحقا لمن لم يعلم صدق الزوج واحتمل انه اذا تزوجها واسقاطا حقا في نصف الصداق اتم في ذلك والزم لنفسه او مراعاة للقول بان طلاق ١٢ **قال مالك** كان يقول في ولد الملاعنة وذلك انه لا يبطل نسبه من جهة امه لا يحتاج في الحاقه بها الى مقدم نكاح فلهذا لا يشق منها بلعان ولا اقربا بزنا ولا تحققة وانما يشق من الاب لان لا يبيح به الا بعد نكاح او ملك يمين فلهذا صح انتفاؤه منه اذا كان اهل التوارث من جهة الاب لبطل كل ميراث بسببه ولما ثبت ميراث الام مع اللعان والزنا ثبت كل ميراث بسببها قوله ويرث البقية الزمير بها اذا كانت مولاة وورث بالولاء كل من تلده موالى امر موالى كل من تلده واذا لم يكن من جهة الام من يرث الام والام والام ولا يحيلون بالميراث قابلا في مودته بالولاء وان كانت عربية فليست مال المسلمين لا ليس من جهة الابوة من يستحق ما فضل من الغرض ولا تورث بالولاء ١٣ **قال مالك** قوله ورثت امرعها اي الثلث عند عدم ولد الميت ولا خوة والسدس عند وجود امها واخوته لا حقوقهم وهو السدس للواحد الثلث لاثنتين فضا عند عدم الولد ذكورهم وانما شتم في القسرة سواء ١٣ **قال مالك** ادركت رأي أهل العلم وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة لا مفرضا والها في يرد عليها وان كان مجا صاحب فرض آخر يرد الفضل عليهم على قدر ساهم ويشهد له ما رواه ابو داود ومن واكثر من الاسقع بنو المرأة ثلثة موارث يترقبها وتقطعا وولدها الذي لا عنث منه ١٣ محلى

بداله ان ينكحها فجاء يستفتي فذهبت معه اسأل له فسأل عبد الله بن عباس واباه هورية عن ذلك فقال لا تنكحها حتى تنكح زوجا غيره وقال فانها كان طلاقا اياها واحدة قال ابن عباس ارسلت من يدرك ما كان لك من فضل **مالك** عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الاشجع عن النعمان بن ابي عياش الانصاري عن عطاء بن يسار انه قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلثا قبل ان يبسمها قال عطاء فقلت انها طلاق البكر واحدة فقال لي عبد الله بن عمرو بن العاص انها انت قاصص الواحدة تبينها والثلث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره **مالك** عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الاشجع انه اخبره عن معاوية بن ابي عياش الانصاري انه كان جالسا مع عبد الله ابن الزبير وعاصم بن عمر قال فجاءها محمد بن اياس بن البكير فقال ان رجلا من اهل البادية طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها فماذا تريان فقال عبد الله بن الزبير ان هذا الاثم ما بلغ لنا فيه قول فاذهب الى عبد الله بن عباس وابي هورية فاني تركتهما عند عائشة فسلما ثم ائتسا فاخبرنا فذهب فسلما فقال ابن عباس لابي هورية افيها يا باه هورية فقد جاءتك محضلة فقال ابو هورية الواحدة تبينها والثلث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن عباس مثل ذلك قال مالك على ذلك الامر عندنا قال مالك والثيب اذا ملكها الرجل ولم يدخل بها انما تجوز بحرق البكر الواحدة تبينها والثلث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره **طلاق المريض** **مالك** عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال وكان اعلمهم بذلك وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض فوزعها عثمان بن عفان منه بعد انقضائها عدتها **مالك** عن عبد الله بن الفضل عن الاعرج بن عثمان بن عفان وزيناء ابن مكيك منه وكان طلقهن وهو مريض **مالك** انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن يقول بلغني ان امرأة عبد الرحمن بن عوف سألته ان يطلقها فقال اذا حضت ثم طهرت فاذا نيتي فلم يقض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف فلما طهرت اذنته فطلقها البتة او تطليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق شيء غيرها وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض فوزعها عثمان بن عفان

[illegible]

له قوله فقال لا نرى ان تنكحها قال محمد وبهذا نأخذ
وهو قول إلى منيفه ولما دخلها ثلثا جميعا ولو فرقن وقعت الأولى لانها بائنة بها
قبل ان يتكلم بالثانية ولما عدة عليها فقتع عليها الثانية والثالثة ما دامت
في مدة اثنا عشر حمل **٢** قوله لا نرى ان تنكحها قال اباجي قول ابى هريرة وابن
عباس الذي يطلق امرأته ثلثا قبل الدخول بها لا نرى ان تنكحها حتى تنكح زوجا غيره
فخرج بوقوع الثلاث فليقات من غير الدخول بها وهي ذلك الصابة وما يك
وجهور العلماء وقال طائفة وعمرو بن دينار ومطاعة واحدة سواء وقع ذلك في لفظ
واحد والفاظ متباينة والدليل على ذلك قوله تعالى الطلاق مرتان فبدأ عام في الدخول
بها وبغيرها ومن جهة المعنى ان كل من مع القاعة المطلقة الواحدة عليها مع ان يكمل لها
الثلاث كالمدخول بها وقول السائل انما طلق اياها واحدة يحتمل ان يريد بذلك انما
ادخلها في دفعة واحدة وهو ان يقول لما انت طالق ثلثا تنكح ذلك في لفظ واحد وقال
ابراهم النخعي اذا قال لمانث طالق ثلثا لزمته الثلاث واذا قال لمانث طالق انت
طالق انت طالق لزمته الواحدة دون الثنتين ودوى ذلك عن ابن عباس وقال مالك
لزمه الثلاث اذا فعل كلامه ولم يتفصل لان كل كلام يصح الاستئذان منه يصح العطف عليه
كطالق المدخول بها **٣** قوله انما انت طالق بالثلاثة **١٢** عم ترمذة بن عيسى نوكر
كمر قدسه كوني تعلم فقه مناسبتى نذاري بك طلاق جدلي كذا ورواه طائفة حرامى كنه
اورا تا أنك نكاح كنه شوهر ديگر غير او **١٣** معنى **٤** قوله ما بع لنا وفي نسخة ما ن فيه
قول القراء بائني ووقف من الفتوى فيما ينظر لاصوابه وان كان من اهل العلم وقول ابن
عباس لا يبرءة افه يا ابرهرة فخرجوا ذلك معضلة اخبار عن اخفاء المسئلة عليه وتقدم
الوصول الى وجه الصواب فيما يقال اعطى الامراء اعيانهم وتنازلوا فقدم ابا هريرة في الفتوى
بدان الخبر بتقدمه وبيننا ومعرفة وجه الصواب بجاء ان يكون عنه ابي هريرة في ذلك مما
يسمى اليه او ما يستعين به على الوصول الى معرفة حكمها فلما وافق ابا هريرة الصواب فيها وقال
الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره قال ابن عباس منكر التحين لوجه
الصواب لودعه دوى محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ان ابن عباس قال لا يبرءة لابي هريرة لما افنى
بما تقدم من زينة او فوترها او كلفه تشبيها يعني ان اصاب **١٢** **٥** قوله فقد جاءك
معضلة امر معضل عويص لا يسهى له وجه **١٣** **٦** قوله طلاق المريض اختلف العلماء
فيه على اقوال منها انه لا يقع طلاقه كراهة من حرم من مثله ان يقع وقتره بشرط قيام العدة
وهو قول عمر وابنه وعبد الله بن مسعود والي بن كعب وعائشة وغيره والفتوى وان

منه بعد انقضائها **مسألة ١٦٥** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان قال كانت عند جدى حبان امرأتان
هاشمية وانصارية فطلق الانصارية وهى ترضع فمرت بها سنة ثم هلك ولم تحض فقالت انا ارثته لم احض فاختصمت الى
عثمان بن عفان فقضى لها بالميراث فلما تهاشمية عثمان فقال هذا ابل ابن عمك هو ابل عيسى بن ابي طالب
مسألة ١٦٦ انه سمع ابن شهاب يقول اذا طلق الرجل امرأته ثلثاً وهو مريض فانها ترضع **قال مالك** وان طلقها وهو مريض
قبل ان يدخل بها فلها نصف الصداق ولها الميراث ولا عدة عليها وان دخل بها ثم طلقها فلها المهر كله والميراث **قال**
مالك البكر والثيب فى هذا عندنا سواء **مسألة ١٦٧** **في متعة الطلاق** **مسألة ١٦٨** **قال مالك** انه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف طلق
امراًة له ففتح بوليده **مسألة ١٦٩** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لكل مطلقة متعة الا التى تطلق وقد فرض
لها صداق ولم تمس فحسبها نصف ما فرض لها **مسألة ١٧٠** عن ابن شهاب **قال مالك** ويلغى
عن القسم بن محمد مثل ذلك **قال مالك** وليس للمتعة عندنا معروف فى قليلها ولا كثيرها **مسألة ١٧١** **في طلاق**
العبد **مسألة ١٧٢** عن ابى الزناد عن سليمان بن يسار ان نفعياً مكاتباً كان لامرأة من النبی صلی اللہ علیہ وسلم او عبداً كانت
تحت امرأة حرة فطلقها اشتين ثم اراد ان يراجعها فامر اذ واج النبی صلی اللہ علیہ وسلم ان يأقى عثمان بن عفان فيسأله عز ذلك
فلقبه عند الدراج اخذ ابيد زيد بن ثابت فسألها فابتدراه جميعاً فقال حرمت عليك حرماتك **مسألة ١٧٣** عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب ان نفعياً مكاتباً كان لامرأة من النبی صلی اللہ علیہ وسلم طلق امرأة حرة تطليقتين فاستفتى
عثمان بن عفان فقال حرمت عليك **مسألة ١٧٤** عن عبد ربه بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي ان نفعياً مكاتباً
كان لامرأة من النبی صلی اللہ علیہ وسلم استفتى زيد بن ثابت فقال انى طلقت امرأة حرة تطليقتين فقال زيد بن ثابت
حرمت عليك **مسألة ١٧٥** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا طلق العبد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حق
تتكم زوجها غيره حرة كانت او امه وعدة الحرة ثلث حيض وعدة الامه حيضتان **مسألة ١٧٦** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول
من اذن لعبد ان ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه **مسألة ١٧٧** **في طلاق المرأة** **قال مالك** ان يأخذ الرجل امه غلامه او امه وليده فلا جناح
عليه ما جاء فى نفقة الامه اذا طلقت وهى حامل **قال يحيى** قال مالك ليس على حرة ولا على عبد طلاقاً مأكلة

١٢ شعبى ١٢ قوله في طلاق العبد قد اختلف الناس في بطلان في اعتبار
عدد الطلاق هل هو بالرجال ام بالنساء قال السروجي في شرح المدة قال هما
و تتاود و هما بدو الحسن البصري وابن سيرين وعكرمة و نافع و عبيدة السلمي و مسروق
و حماد بن ابى سليمان و الحسن بن حى و الثوري و الخثعمي و الشعبي يطلق العبد الحرة ثلاثا و تعتق
ثلاثا بعض يطلق الحرة ثلاثين و تعتق مائة و عند الامثلة الثلاثة مالك الشافعي
احمد يطلق الحرة ثلاثا و تعتق مائة و استدل علمانا بقوله صلى الله عليه وسلم
الطلاق الاثنتان ثمان و حررها جستان و هو نص في الباب و قد روى من حديث
ثمان و ابن عمر و ابن عباس اما حديث عائشة فاخرجه ابو داود و الترمذي و ابن
اجه اما حديث ابن عمر اخرجه ابن ماجه و ابن زبارة الطبراني و لم يدر في و اما حديث ابن
عباس و اخرجه الحاكم في المستدرک ١٢ قوله حسب عيبك كرهه لنا كرهه
يدل على ان الطلاق بالرجال قال محمد قد اختلف الناس في بطلان ما عليه فقها وناقلهم
يقولون الطلاق بالنساء واحدة بين لان الله عز وجل قال فطلقوهن لحدن فانما
الطلاق للعدة فاذا كانت الحرة و زوجها عبد فما تلتزمه فروع و طلاقا تلتزم
طليقات لعدة كما قال الله تعالى و اذا كان النكاح من بعد ما عليه فقها وناقلهم
العدة تطليقتان كما قال الله عز وجل قال محمد اخبرنا ابراھيم بن يزيد انك قال سمعت
عطاء بن ابي ديار يقول قال علي بن ابي طالب الطلاق بالنساء واحدة بين و هو
قول عبد الله بن مسعود و ابي حنيفة و العامة من فقها ١٣ ك قوله في نفقة
الامة اذا طلقت و هي حامل اختلف العلماء في نفقة البتة فقال بعضهم لان نفقة
لها و لا سكنى و هو قول احمد و اسحاق و ابي ثور و داود و اتباعهم و قال لان نفقة لها و لا سكنى
و هو قول الشافعي و الجمهور و احتجوا بالاثبات السكنى بقوله تعالى ان السكنى من حيث يكتنم
من و جبكم و لا إسقاط النفقة بمضمون قوله تعالى و ان كن اولات حمل فاطفقوا عليهن حتى
يضعن حملهن فان مضموهن من غير الحمل لان نفقة لها و لا لهم يكن باقتصاص لذكرها
معنى و اسباق فيغيب انما في غير الرجعية لان نفقة الرجعية واجبة و لو لم تكن حاملا
و ذهب عمر بن الخطاب و معه الشد بن مسعود و عمر بن عبد العزيز و الثوري و ابي الكوفة
من الخنفية و غيرهم الى وجوب النفقة و السكنى و استدلوا بقوله تعالى يا ايها النبي اذا
طلقت النساء الى قوله لا تمزجن من من يمتون فان اخر الامة و هو النبي عن اخوانه يدل
على وجوب النفقة و السكنى و غير ذلك من الدلائل ما هو مبسوط في المطبوعات ١٤
٨ قوله ليس على حر ولا عبد مملوك الا وقال الشافعي بسبب البتة اذا كانت
حاملة و لو لم تكن و كتب عبد و قال ابو حنيفة يجب لها مطلقا و لو غير حامل ١٢ على

الح قال ابو عمر ذكر مالك بن النضر شيئا ولا دخل له في الباب واما موضعه في جامع الطلاق ١٣ **له** قوله فيها نصف ما فرض لها وبه قال الائمة انها تشترع المنة وجوباً لا بد لكل مطلقة الا للزدة وتفصيل المقام ان المطلقة اما تكون مدخولة او غيرها وكل منها امة فرض لها المهر والافعال الشافعي في الجديد واحد في رواية تجب لكل مطلقة الا لغير المدخولة المفروض لها في سنة في حقها ويحكي عن علي وقال مالك لكل الزدة وقال ابو حنيفة واحد في رواية يستحب للمدخولة مطلقاً وتجيب لغير المدخولة التي لم يسلم لها فاذا سمي لها لم تشترع في حقها لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تنفروا منهن فريضته ومنعوهن فليجب لغير المدخولة التي لم تسلم لها بمقتضى تلك الآية ولا المسمى سميت لها لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فضعه فريضته فنصف ما فرضتم ١٣ محلى

له قوله لكل مطلقة منة والمنة ما يعطى المرأة عند الطلاق قال محمد وليست المنة التي يسبح بها صاحبها اما المنة واحدة هي منة الذي يطلق امرأته قبل ان يدخل بها ولم يفرض لها فضعه لها المنة واجبة بغير فضعها في القضاء المثلث المطلقة لا يتكلموا ان يكون مدخولة او غير مدخولة وعلى كل تقدير لا يتكلمون ان يكون من المسمى في العقد اوله يكن مسمى فان كانت غير مدخولة والمهر غير مسمى وجبت المنة عنه لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تنفروا منهن فريضته ومنعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فان ظاهراً للمهر للوجوب وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء و جابر بن زيد والشعبي والنفخي والزهري والثوري والشافعي في رواية وعندهما يجب نصف المثل وقال مالك واليهث وابن ابي ليلى ليست بواجبة على ستمية وان كانت غير مدخولة والمهر مسمى فلا منة لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم وفي الصوديين اياهما يجب تسحب المنة وعنده الشافعي يجب المنة لكل مطلقة الا لغير المدخولة بها والمهر غير مسمى وقال انها مستمىة في الجميع كذا في البائنة وغيرها ١٢ **له** قوله وليس للمنة عنه ناعده وقال احمد ادفع المنة الخادم وادانها كسوة بجملة لان فعله فيه وقال محمد واولى المنة الرد والتمرد والمنفعة وهو قول ابو حنيفة وقال الشافعي لاحد الواجب وليس ان لا ينقص من ثلثين درهماً ولا يرد على خادم محلى كذا ذكر في الحاشية المطبوعة عن المحلى قلت والتقدير بثلاثة اذاب مروى عن عائشة وابن عباس وسعده بن المسيب والحسن

ولا على عبد طلق حرة طلاقاً تاماً نفقة وإن كانت حاملاً إذ لم تكن له عليها رجعة قال مالك وليس على حران يسترضع لابنه وهو عبد قوم آخرين ولا على عبد أن ينفق من ماله على من لا يملك سيده إلا بإذن سيده عدة التي تفقد زوجها **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال إياها امرأة فقدت زوجها فلم يد رايين هو فاتهما تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشر ثم تحل قال مالك وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها فدخل بها زوجها أوله يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول بها قال مالك وذلك الأمر عندنا وإن ادركها زوجها قبل أن تتزوج فهو حق بها قال مالك وأدركت بعض الناس ينفقون الذي قال بعض الناس على عمر بن الخطاب أنه قال ينبغي لزوجها الأول إذا جاء في صداقها أو في أمرته قال مالك وبلغني أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو عاتب عنها ثم راجعها فلا يبلغها رجعتها وقد بلغها طلاقه إياها فترجعت أنه ان دخل بها زوجها الآخر ولم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول الذي كان يطلقها إياها قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في هذا وفي المفقود ما جاء في الإقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض **مسألة** عن نافع أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمؤنة فلا راجعها ثم كسرها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء **مسألة** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها نقلت حفصة بنت عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكر ذلك لعمر بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة بن الزبير وقد جاء في ذلك ناس فقالوا إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ثلثة قروء فقالت عائشة صدقتم وهل تدرون ما الإقراء إنما الإقراء **مسألة** عن ابن شهاب أنه قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول

وكذلك القروء وهو يشق القاف ومنها لثان حكاهما القاضى عياض وأشهرهما الفتح وهو الذى اقتصر عليه أكثر أهل اللغة وانفقوا على أنه من الاعتداد بشرك بين الحيض والطمه ولذا وقع الاختلاف بين الصحابة في تفسير القروء وكذا ذكره النوى في تمهيد الساء واللغات واختلاف الصحابة فيسئل قولين فبعضهم من اقتدار القروء في الآية محمول على الطهر فبعض العدة بعض ثلثة الطهارة ولم تنقطع الحيضة الثالثة منهم ما شئت قالت إنما الإقراء الإقراء أخرجه منها مالك والشافعي وغيره لثان وعمر بن محمد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني والبيهقي ومنهم ابن عمر وزيد بن ثابت كما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي وابن جرير قال البيهقي وروى قال الشافعي ومالك وقال أحمد كذا تقول بالاطهار ثم رجعت إلى قول الأكاير وذهب جمع من الصحابة إلى أن القروء هو الحيض وقد بسط السيولى رواياتهم في الدر المنثور قال البيهقي وروى قال الخلفاء الأربعة والعبادة والى بن كعب ومعاذ بن جبل والبولاد والعبادة بن الصامت واليونس الأشعري ومعه الحسن وهو قول طاووس وعطاء بن السبيد وسعيد بن جبر واليمن بن جبر وشريك القاضى الحسن البصرى والثوري والداودي وابن بزة وروى عنه والى بن عبيدة وبها يهدو مقاتل وقتادة والشافعي ومعه وسامى وأحمد وأصحاب الظواهر وحاصل الكلام أن المسئلة تختلف فيما بين عده الصحابة إلى من بعدهم لكن ما اختاروا ما بين ما من المراد بالقرء في ثلثة قروء الحيض وإن انقضت العدة بالاختلال من الحيضة الثالثة مرجح بوجهه منها أنه موافق لحديث طلاق الأمه تطليقتان وعدتهما حيضتان فإنه يدل على أن المراد بالقرء الواقع في عدة المطلقات الحرة الحيض والأما كانت عدة لمرين لا حيضتين فإن عدة الأمه نصف عدة الحرة ولما لم يكن التجزئ للحيضة جعلت حيضتين يدل عليه قول عمر واستطعت أن اجعل عدة الأمه نصفاً ونصفاً فخلعت أخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي في كتاب المعرفة ومنها أن الشدة تعلى بعد ما عم المطلقات بقوله في سورة البقرة والمطلقات يتربصن بأنفسن ثلثة قروء وقال في سورة الطلاق والآن يشن من الحيض من نساكن أن يتربصن ثلثة أشهر فذكر فيه مقدرة عدة الأمه وأشار بذلك الحيض إلى أن المراد بالقرء في الآية السابقة هو الحيض ومنها أن الطلاق السنى هو الطلاق في الطهر فإن كان المراد بالقرء هو الطهر فإن احتب الطهر الذى وقع فيه الطلاق كان المجموع أقل من ثلثة قروء وإن لم يحتب كان أزيد منها وهو خلاف قوله تعالى ثلثة قروء بخلاف ما إذا حمل القرء على الحيض وفى المقام إجماع طوية عريضة مذكورة في بحث الخاص من كتب الأصول ومنها أنه مذهب الخلفاء والعبادة والأكابر الصحابة فكان أولى بالقبول بالنسبة إلى قول أصغر الصحابة

أله قوله وذلك الأمر عندنا ولا بين إلى شيعة من طريق الزهرى عن ابن السبيد أن عمرو عثمان قال لا امرأة المفقود ترعى أربع سنين ثم يطلقها ولا زوجها ثم ترعى أربعة أشهر وعشر وهو القول القديم للشافعي ورواية عن أحمد ورواية عن حماد بن عيسى الشافعية لأنه لم يعلم عروم بغيره الصحابة وقال أبو حنيفة والشافعي في الجهد يدو أحمد في رواية أن زوجة المفقود لا تحل للأزواج حتى يمضى مدة لا يعيش في مثلها غالباً وقدرة أبو حنيفة بمانه سنة وعدة الشافعي وأحمد بسبعين وروى ابن أبي شيبة عن الحكم عن علي إذا فقدت زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت ولزم من إراهم وإلى قلاية والشافعي وابن سيرين وجابر بن زيد والحكم وحماد ليس لما أن تزوج حتى يعين لما مودة في البرهان أن ترعى أربع سنين كان قول عمر في الابتداء ثم رجعت إلى قول علي أنها امرأة التمسك فلهي حتى يأتيها موت أو طلاق رواه عبد الرزاق في محلى وفى الدر المنثور فلا يخفى عرسه غيره ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد معنى لمع سنين خلافاً لماك فإن عنده تعتد زوجة المفقود عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم وأما الميراث فذهبهما كذا بينا في التقدير بسبعين سنة أو الميراث إلى رأى الحكم وعند أحمد كان يغلب على الملاك كمن فقدت بين الصفتين أدنى مركب قد كسر أو خرج لاجبة قريبة فلم يرجع ولم يعلم غيره بهذا بعد أربع سنين يقسم ماله وتعتد زوجة بخلاف ما إذا لم يغلب عليه الملاك كما سافر لجماعة أو ساحة فإنه يغوز الحكم في رواية وفى أخرى يعقد بسبعين من مولده **ب**له قوله بكون الذى قال بعض الناس يعني أن ذلك ليس بثابت عن عمرو وقد رواه ابن أبي شيبة من طريق الزهرى عن ابن السبيد أن عمرو عثمان قال لا أن جاء زوجها الأول فخير بين امرأته وبين الصداق رواه البيهقي فإن اختار الصداق كان على زوجها الآخر وإن اختار امرأته افتدت حتى تحل ثم ترجع إلى زوجها الأول وكان على زوجها الآخر ما بها أهل من فريها قال الزهرى فبعض بهذا ذلك عثمان بعد عمر **ج**له قوله في يلو في المفقود أن جرد العقد وفه هذا مذهب في الموطأ ومذهب في المدة إنما انما تنوت بدخول الثاني فيها لا بعقد وهو المشهور في المذهب كذا قال الزرقاني **د**له قوله فتلك أى حالة الطهر العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء في قوله تطلقون بعد ثنتين المدة وقت عدتهن قاله يثيد دليل على كون القروء الطهر وذلك بناء على كون الأم في الحديث والآية بمعنى في وقال الحنفية أن الأم في الحديث والآية بمعنى الغاية والاستقبال كما يقال نقيته ثلثت بعين من الشهر يريد مستقبل الثلث والمعنى فتلك أى حالة الحيض العدة التي أمر الله أن يطلق مستقبلات لما النساء ود على تعدد بكون الحديث مرفوعاً والافقه قال ابن وضاح انتهى حديثه صلى الله عليه وسلم إلى قوله قبل أن يمس فيكون قوله فتلك الإمداداً عن ابن عمر **هـ**له قوله إنما الإقراء الإطهار هو جمع قروء

ما أدركت احدا من قهنا الا وهو يقول بهذا يريد قول عائشة **مالك** عن نافع وزيد بن اسلم عن سليمان بن يسار ان الاوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وكان قد طلقها فكتب معاوية بن ابي سفيان الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرى منها ولا يرثه ولا يرثها **مالك** انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب انهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا يرثه ولا يرثها **قال مالك** وهو الاصل عندنا **مالك** عن الفضل بن ابي عبد الله مولى المهدي ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانوا يقولون اذا طلقت المرأة فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه وحلت **مالك** انه بلغه عن سعيد ابن المسيب وابن شهاب وسليمان بن يسار انهم كانوا يقولون عدة المختلعة ثلاثة قروء **مالك** انه سمع ابن شهاب يقول عدة المطلقة الاقراء وان تباعدت **مالك** عن يحيى بن سعيد عن رجل من الانصار ان امرأته سألته الطلاق فقال لها اذا حضت فاذا نيفي فلما حضت اذنته فقال اذا طهرت فاذا نيفي فلما طهرت اذنته فطلقها **قال مالك** وهذا احسن ما سمعت في ذلك **عدة المرأة في بيتها اذا طلقت فيه** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار انه سمعهم يذكر ان ابن يحيى بن سعيد بن العاصي طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة ثلثا فاستقبلها عبد الرحمن بن الحكم فارسلت عائشة امر المؤمنين الى مروان بن الحكم وهو امير المدينة فقالت اتق الله واردد المرأة الى بيتها فقال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم وما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا يصرك الا تترك حديث فاطمة فقال مروان ان كان بك الشئ فحسبك ما بين هذين من الشئ **مالك** عن نافع ان ابنة سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل كانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان فطلقها البتة فأنقضت فانكر ذلك عليها عبد الله بن عمرو **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمرو طلق امرأته له في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان طريقه الى المسجد فكان يسلك الطريق الاخرى من ادبار البيوت كراهية ان يستأذن عليها حتى راجعها **مالك** عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء على من الكراء قال سعيد على زوجها قال فان لم يكن عند زوجها قال فعليها قال فان لم يكن عند زوجها قال فعلي الامير **ما جاء في نفقة المطلقة** **مالك** عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن

له

قوله وهو الاصل عندنا ويرى قال الشافعي واحمدان المراد بالاقراء الا طهرت بالعدة بالدخول في الحيضة انما لثمة قال محمد انقضاء عدة عندنا بالطهارة من الحيضة انما لثمة اذا انقضت منها اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم النخعي ان رجلا طلق امرأته تطليقة فملك الرجعة ثم تركها حتى انقضت دما من الحيضة انما لثمة ودخلت ففعلت ما فعلت ما رآها فاقبال لاقدر اجبتك فسألت عمر بن الخطاب عن ذلك وعنده خبر ابن مسعود قال علق فيها برك فقال ابو ابراهيم المؤمنين اني رجعت ما لم تنقض من الحيضة انما لثمة فقال عمر اني ذلك ثم قال ليدرك ابن مسعود كيف اى وعاد على علمنا اخبرنا ابن عيسى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال قال علي بن ابي طالب هو احق بها حتى تنقض من حيضها انما لثمة اخبرنا عيسى بن ابي عيسى النخعي عن الشعبي عن ثلثة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم قالوا الرجل احق بامرأته حتى تنقض من حيضها انما لثمة قال محمد بن يسار بن مسعود هو قول ابن مسعود والامة من فقهاءنا انتهى ١٢ واستدل لذلك من المرفوع بقوله صلى الله عليه وسلم عدة المرأة حيضتان رواه ابو داود وبارواه ابن ماجه عن عائشة قالت امرأة بريرة ان ثمة ثلث حيض وايضا ان الاستبراء حيضه رواه ابو داود ١٣ على موطأ **قوله عدة المرأة** اختلف العلماء في هذا الباب فذهب عمن الخطاب من الصحابة واخرون ويرى قال اصحابنا ان المطلقة المبتورة النفقة والسكنى في العدة وان لم تكن حائضا اما النفقة لما لم تلحق بقول تعالى وان كن اولادك حملن فالتفقا عيسى حتى يضمن حملن واما غير الحمل فاسكنى لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم والنفقة لانهما مجوسه عليه وقال احمد و ابن عباس لا نفقة لها ولا سكنى ومجمل حديث فاطمة بنت قيس وقال مالك والشافعي وغيرهما يجب السكنى لانه دون نفقة لم يثبت فاطمة بنت قيس واما المتوفى عنها

زوجها فلا نفقة لها بالاجماع والاصح وجوب السكنى واما المطلقة الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى كذا ذكر النووي قال محمد بن نافع لا نفقة للمرأة ان تنقض من منزلها الذي طلقها فيسكن زوجها طلاقا تابنا او غيره او مات عنها فيها حتى تنقض عدتها وهو قول ابو حنيفة والامة من فقهاءنا ويرى قال جميع من الصحابة ودروى ذلك مرفوعا ايضا بسند ضعيف فمن ابن مسعود وعمر قالوا والمطلقة ثلاثا اسكنى والنفقة اخبره الدارقطني واخرج الشافعي عن عمر بن الخطاب ان يجعل لها النفقة والسكنى واما حديث فاطمة بنت قيس فانه رده عمر وقال لا ندرع كتاب ربنا ومنه نبيعا لقول امرأة لا ندرى لعلنا حفظت او لم نسيب وقد اكلمه اسامة بن زيد فانه اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا رماها بما كان في يده وكذا كتمت ما نشئ فانه قالت ما فاطمة من خبر ان تذكر هذا الحديث يعني قولنا لا نفقة لها ولا سكنى اخبره الطحاوي بهذه الاقوال وقد اكلمه عمر بمحض من الصحابة فلم يذكر عليه منهم منكر فدل تركهم التكليف على ان هذا خبر كذا خبر ١٢ **قوله** او ما بلغك شأن فاطمة حيث رخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الانشغال من بيت زوجها ١٣ **قوله** لا يضرك الا تذكر حديث فاطمة لانه لا حاجة فيه فذكر كان انتقالها بسبب ان مكانا كان وحشا فحيف عليها اولانها كانت تسكنه ففقدت الناس رواها ابو داود ١٢ على كسب زبان ورواه ١٣ **قوله** ان كان بك الشئ ان كان عندك ان سبب خروج فاطمة شرفها او في مكانا فيك فبما بين هذين اى عمة وزوجها يحيى بن سعيد عن الشافعي في دار زوجها ومغوم جواز الانتقال من مسكن الزوج بسبب وجود ما من يقتضى جواز خروجها ان يكون المنزل مستورا فرجع المستجير ولم يرض باجارتها باجر المنزل او امتنع المكسر من محمد بن الجاهد ١٢ على **قوله** وكان طريقه الى طريق ابن عمر المسجد كان من حجرة حفصة ١٣ **قوله** حتى راجعها فيه الموافقة فان المطلقة اعتدت في بيت حفصة ١٢

عوف عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فارسل اليها وكيله بشعير
فمخططة فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة
وامرأان تعتد في بيت امرئيك ثم قال تلك امرأة يغشاها اصحابي اعتدى عند عبد الله بن ام مكتوم فانه رجل اعنى تضعين
ثيابك فاذا حللت فاذا نيتي قالت فلما حللت ذكرت له ان معاوية بن ابي سفيان وابا جهم بن هشام خطباني فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اما ابوجهم فلا ينعص عساه عن عاتقه واما معاوية فصعلوك لا مال له انكهي اسامة بن زيد فكرهته ثم قال
انكهي اسامة بن زيد ففكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به **مسألة** ١١٩٠ انكهي اسامة بن زيد يقول المبتوتة لا يخرج من بيتها
حتى تحل وليست لها نفقة الا ان تكون حاملا فينفق عليها حتى تضع حملها قال مالك وهذا امر عندنا عدة الامة من

طلاق زوجها قال مالك الامر عندنا في طلاق العبد الامة اذا طلقها وهي امة ثم اعتقت بعد فعدة واحدة الامة
لا يغير عدتها عتقها كانت له عليها رجة او لم تكن له عليها رجة لا تنقل عدتها قال مالك ومثل ذلك العبد يقع على العبد
ثم يعتق بعد ان يقع العبد عليه فانها حرة حد عبد قال مالك والمحرط يطلق الامة ثلاثا وتعد حيزتين والعبد يطلق المحرة
تطبيقين وتعد ثلاثة قروء قال مالك في الرجل تكون نكته الامة ثم يبتاعها فيعتقها انها تعد عدة الامة حيزتين مالم
يصبها فان اصابها بعد ملكه اياها قبل عتاقها لم يكن عليها الا الاستبراء بحیضة جامع عدة الطلاق **مسألة** ١١٩١ عن
يحيى بن سعيد وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي عن سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب ايما امرأة طلقت
فحاضت حيضة او حيزتين ثم رجعها حيزتها فانها تنظر تسعة اشهر فان بان بها حمل فذلك والا اعتدت بثلاثة التسعة
الاشهر ثلثة اشهر ثم حلت **مسألة** ١١٩٢ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول الطلاق للرجال والعدة
للنساء **مسألة** ١١٩٣ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال لعدة المستحاضة سنة قال مالك الامر عندنا في المطلقة

له قوله وهو غائب بالشام

ما اخرج الطحاوي من حديث الليث ان سأل عبد الحميد بن عبد الله بن قيس فقال لعبد الحميد طلقها البتة ثم خرج الى اليمن وكذلك
جده الى عروفاة بنت قيس فقال لعبد الحميد طلقها البتة ثم خرج الى اليمن وكذلك
اخرج من حديث ابن جريج قال اخبرني عبد الرحمن بن عاصم بن ثابت ان قاطرة
بنت قيس اخبرته وكانت عند رجل من بني مخزوم فاخبرته ان طلقها ثلاثا فخرج
الى بعض الخاوي وامر وكيله ان يعطيها بعض النفقة ووجر البيع بينهما ان يقال طلقا في
المدنية ولم يظهر الطلاق حتى خرج مع علي بن فوخج النزاع بينهما وبين وكيل الزوج في
وجوب النفقة فظهر امر الطلاق حينئذ فظن انه طلقها الا ان يقال طلقها فحينئذ ثم خرج
الى اليمن فارسل بطاقتها اثنتي عشرة يوما يد يد عليه حديث مسلم ١٢ **مسألة** ١١٩٤ قوله فمخططة اي
سخطت على قلته النفقة بالشهر القليل وما رخصت به **مسألة** ١١٩٥ قوله فمخططة اي
وفي مسلم فانك اذا وضعت ثيابك لم يرك فيه دليل على جواز رد المرأة الى الاجنبى
دون العكس ويدل لجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء الى المساجد والسواقي
والاسفار ومتنقيات ولم يزل الرجال على عمر الزمان مكشوف الوجوه فلما استروا لامر
الرجال بالستر قال الطبري وميل الفتوى بدليل ان من محرمات الصلوة مع النبي صلى الله
عليه وسلم في المسجد وعلان يقع نظره من الرجل بها اذا لم يكن النظر بشهوة واما نظرها
بالشهوة فحرام وما وقع في حديث ام سلمة المشهور انما اخرجها الى البيت فحمل
على الودع والنفقة والشهر اعلم **مسألة** ١١٩٦ قوله فلا ينعص عساه عن عاتقه قال النووي
فيه تأويلان مشهوران احدهما انه كثير الاسفار والثاني انه كثير الغضب للنساء وقال بهذا
اصح بدليل الرواية الاخرى ان حزاب النساء اتبى قال وفيه دليل على جواز ذكر الانسان
حما في غير المشاورة وطلب النسيئة ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة **مسألة** ١١٩٧
قوله واعتبطت به منقطع النووي يفتح التاء والباء اي حرت بحيث اعتبطت النساء بموط
كان في موط الحديث ويدل على ان المال معتبر في الكفارة **مسألة** ١١٩٨ قوله وبذلك الامر
عندنا يعني لا نفقة لها ولما سكنى قال النووي اختلفوا في المطلقة البائن الحامل بل لما
سكنى والنفقة فقال عمر وابو حنيفة وأخرون لها النفقة والسكنى لقولنا في اسكنين
من حيث سكنين من وجهكم واما النفقة فلانها مجبوسه عليه وقد قال عمر لاندع كتاب ربنا
ولا سنة نبينا يقول المرأة لاندع ام نسيت وروى الدارقطني عن جابر
المطلقة ثلاثا لما سكنى والنفقة ثلاثا مع الجوارح ولطرا من ابراهيم بن اسود وعمر قال
المطلقة ثلاثا لما سكنى والنفقة وقال ابن عباس واحمد لا سكنى لها ولا نفقة بحديث
فاطمة **مسألة** ١١٩٩ قلت ولما قال اسكنين من حيث سكنين من وجهكم وفي قرارة عبد الله
ابن مسعود اسكنين من حيث سكنين وانفقوا عليهن من وجهكم ولا اختلاف بين القراءين
لكن احدهما تفسير لاخرى واما حديث فاطمة بنت قيس فقد رده عمر فانه روى انها

لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة قال عمر لاندع
كتاب ربنا ولا سنة نبينا يقول امرأة لا ندري اصدقت ام كذبت وفي بعض
الروايات قال لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا وتأخذ بقول امرأة لعلمها نسيت او
شبه لما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نفقة والسكنى وقول عمر
لاندع كتاب ربنا يحتمل انه لما روى قوله عز وجل اسكنين من حيث سكنين وانفقوا عليهن
من وجهكم ويكون قرارة كقرارة ابن مسعود ويحتمل انه اذا يقول لاندع كتاب ربنا ملك
الاية كما روى عنه انه قال في باب الزنا ان اسكنى سورة الاحزاب الشرح والشرح اذا
زانيا فاردحوا بها كالا من التره ثم رخصت السادة ويحق حكمها كذا نبينا وروى ان زوجها اسامة
ابن زيد كان اذا سمعها تنحدرت بذلك حبسا بكل شيء في يده وروى عن عائشة انها
قالت لما لقد فكت الناس بهذا الحديث واقل احوال انكار الصحابة على روى الحديث
ان يوجب خطا فم قيل في تأويله انها كانت تميز على احما شيا فخطما رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى بيت ابن ام مكتوم ولم يجعل لها نفقة ولا سكنى لانها صارت كالنشرة
اذا كان سب الخروج منها وقيل ان زوجها كان غائبا فلم يقض لها النفقة والسكنى
على الزهر لغيره اذ لا يجوز القضاء على الغائب من غير ان يكون له قسم حاشا **مسألة** ١٢٠٠
مسألة ١٢٠١ قوله كانت له عليها رجة الخ وقال ابو حنيفة والثاني لان من اعتقت في
عدة رجعية فلهما لانها كالزوجة بخلاف ما اذا اعتقت في مدة بان فني كامة لانها
كالا جنبية كانا اعتقت بعد انقضاء العدة **مسألة** ١٢٠٢ قوله الحر يطلق الامة الزمان
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء عنه كما مر **مسألة** ١٢٠٣ قوله رجعها حيزتها بالبناء
للمول اي انقضت عنها حيزتها **مسألة** ١٢٠٤ قوله بعد التسعة الا شهر ثلثة اشهر
اي يجعلها بحكم الائمة قال الطبري ادخل لام التعريف على التسعة المضاف وهو موافق
لذهب الكوفيين نحو الثلثة الاثواب وصورة المسئلة ان الواجب على ذوات الاقراء
الترتيب ثلثة قروء على ذوات الاحمال وضح الحمل فاذا انقضى منها الاثنان يشن من الجميع
وجب التريض بالاشهر **مسألة** ١٢٠٥ قوله مدة المستحاضة سنة وروى قال مالك ان
عدة المستحاضة حرة كانت او امرة في الطلاق سنة كذا في الرسالة وروى ابن ابي شيبة عن
عطاء بن الحسن والحاكم انها اعتد ايام اقرانها وروى قال ابو حنيفة ومحمد والاكثر انها اعتد ايام
اقرانها **مسألة** ١٢٠٦ اي قال محمد المعروف عندنا ان عدتها على اقرانها التي كانت تجلس فيها فصحى
ولذلك قال ابراهيم النخعي وغيره من الفقهاء روية تأخذ به قول ابو حنيفة والعامر بن
فقيما انما ترى انها ترك الصلوة ايام اقرانها التي كانت تجلس لانها فحين حاشن
فلذلك تعتد بهن فاذا مضت ثلثة قروء مشن بان ان كان ذلك اقل من سنة
او اكثر اثنتي ١٢

التي ترفعها حيضتها حين يطلقها زوجها أنها تستظر تسعة أشهر فإن لم تحض فيهن اعتدت ثلثة أشهر فإن حاضت قبل
ان تستكمل الاشهر الثلاثة استقبلت الحيض فإن مرت بها تسعة أشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلثة أشهر فإن حاضت الثانية
قبل ان تستكمل الاشهر الثلاثة استقبلت الحيض فإن مرت بها تسعة أشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلثة أشهر فإن حاضت
الثالثة كانت قد استكملت عدة الحيض فإن لم تحض استقبلت ثلثة أشهر ثم حلت ولزوجها في ذلك عليها الرجعة قبل ان
تقبل الا ان يكون قد بث طلاقها قال مالك السنة عندنا ان الرجل اذا طلق امرأته وله عليها رجعة فاعتدت بعض عدتها
ثم رجعها ثم فارقها قبل ان يمسهما انها لا تقبى على ما مضى من عدتها وانها تسأنف من يوم طلقها عدة مستقبلة وقد ظلم
زوجها نفسه واخطأ ان كان ارجعها ولا حاجة له بها قال مالك والامر عندنا ان المرأة اذا سلمت وزوجها كافر ثم اسلم زوجها
فهو احق بهما مادامت في عدتها فان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها وان تزوجها بعد انقضائها لم يعد ذلك طلاقا وانما
فسخها منه الاسلام بغير طلاق ما جاء في الحكمين ^{١٩٢} لك انه بلغه ان علي بن ابي طالب قال في الحكمين اللذين قال
الله تبارك وتعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله
كان عليما خبيرا ان اليها الفرقة بينهما والاجتماع قال مالك وذلك احسن ما سمعت من اهل العلم ان الحكمين يجوز قولهما
بين الرجل وامرأته في الفرقة والاجتماع ^{١٩٣} بين الرجل بطلاق ما لم ينكح ^{١٩٤} لك انه بلغه ان عمر بن الخطاب
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وابن شهاب وسليمان بن يسار كانوا يقولون اذا
حلف الرجل بطلاق المرأة قبل ان ينكحها ثم اثنى ذلك لازمه له اذا انكحها ^{١٩٥} لك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان
يقول فيمن قال كل امرأة انكحها فهي طالق انه اذا لم يسم قبيلة او امرأة بعينها فلا شيء عليه قال مالك وهذا احسن ما
سمعت قال مالك في الرجل يقول لامرأته انت الطلاق وكل امرأة انكحها فهي طالق وماله صدقة ان لم يفعل كذا وكذا
فخنت قال اما نساءه فطلق كما قال واما قوله كل امرأة انكحها فهي طالق فانه اذا لم يسم امرأة بعينها او قبيلة او نحو هذا
فليس يلزمه ذلك وليتزوج ما شاء واما ماله فليتصدق بثلثه اجل الذي لا خمس امرأته ^{١٩٦} لك عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من تزوج امرأة فلم يستطع ان يمسه فانه يضرب له اجل سنة فان مسهها والا
فرق بينهما ^{١٩٧} لك انه سأل ابن شهاب متى يضرب له الاجل ان يوم يبنى بها ام من يوم ترفعها فقال بل من يوم

له قوله التي ترفعها اي ترفع منها ذهب مالك الى قول

عرو قال ابو حنيفة والشافعي في قوله الجديده والاكثرا انها تعتد بالاقراء وتبلغ من الاياس
فتعتد بالاشهر ولا يالي بحلول مدة الانتظار وتناول الشافعي قول عمر بن امرأة يقرها
الى سن الاناس قال محمد بن عطاء العدة في القرآن على اربعة اوجه لا خاس للامحال
حتى تنقض ولحق ما تبلغ الحيض ثلثة اشهر ولحق ويشت من الحيض ثلثة اشهر ولحق
حيض ثلثة قرو ومنه الذي ذكرتم ليس بقرى لانه ولا غيرها قال محمدنا ابو حنيفة عن
حامد عن ابراهيم ان طلقه طلق امرأته طلاقا منك الرجعة فانقضت حيضه او حيضتين ثم
ارتفع منها حيضا ثمانية عشر شهرا ثم مات فقال طلقه بن مسعود فقال هذه امرأة
حبس الشريك ميراثا فلكم انما عيسى بن عيسى النخاس عن الشعبي ان علقته سال
ابن عمر عن ذلك فامره باكل ميراثنا ١٢ على ١٢ قوله ما دامت في عهد ما وبه
قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا اسلمت هي ووزنان تبارك وادها تقع الفرقة
والا يعرض الاسلام على الزوج فان ابى يقع الطلاق وقد سبق في حديث امرأة صعوان
١٣ قوله حكم من ابل الخوان لما اتا باب اعرف بهواطن الاحوال والطلب
لصلاح وهذا على وجه الاستحباب فلو نسبنا من الاجانب جاز ١٢ على قوله تعالى وان خفتم
شقا في دينهم اصله شقا فانها فاضحة الشقاق الى النظر على سبيل الناس كقول
تعالى بل عكازيل والتمار اصله بل مكرن الليل والشقاق العداوة والخلاف لان كل منما
يفعل ما يشق على صاحبه او يحسن الى شق اى ناجية غير شق صاحبه والغير للزوجين وان لم
يكرهما ذكر لذكر ما يدل عليها فبعثوا على من ابل رجلا يصلح للحكومة والا صلاح وبها وعلمنا من
البلدان القادب اعرف بهواطن الاحوال والطلب للصلاح ونفوس الزوجين اسكن
عليها فيمن ماني من ارجاس من الحب والبغض والاداء المحبة والفرقة ١٢ قوله ان يريه اصلاحا انم العظم
الاول للمؤمن وان الى الزوجين اى ان قصد اصلاح اوقع الشد بسحب مسيحها الموافقة بين الزوجين
وقيل كلاهما للمؤمنين اى ان قصد اصلاح اوقع الشد بينهما فيشقق حكمها وبحصل مقصودها
وجلس للزوجين اى ان ادادوا اصلاح وزوال الشقاق اوقع الشد بينهما الالفه والالتفات
١٤ قوله في الفرقة والاجتماع قال ابن عبد البر رجوعوا على ان قولها نافذة في
المجع والام لو كلاهما الزوجان واختلعا في الفرقة ثم عني عن اليهود نفوذ قولها فيها من غير
توكيل ودوى ابن ابي شيبة عن ابى سلمة الحكم ان الشاء اجمعوا ان شاءا فرقا ولا يبيان

المجمع والتصرفين الا باذن الزوجين ١٢ **قوله** ان ذلك لازم اذا تمكنا
من باب لزوم الطلاق المعلق وبه قال جماعة اخرون وهو المشهور عن مالك وقال
المجسور و احمد والشافعي ومالك في رواية ابن وهب والبخاري ومالك والشافعي
واصحابه يبيع مطلقا لان التعيين بالشرط عين فلا تتوقف صحته على وجود ملك المثل
كايين بالشرط في المصلحة من الخاليات المتغيرة قال ابن عبد البر وروى احمد يصف
كثيرة في عدم الوقوع انما معلوله عند اهل المصنف ومنهم من يصح بعضها وانها
ما رواه الترمذي وقاسم بن ابيح مرفوعا لطلاق الابدن كاح ولا يداؤد لطلاق الا فيها
يملك قال البخاري وهو مضع في شئ في الطلاق قبل النكاح واجيب عنها بانا نقول لموجبه
لان الذي دلا عليه انما هو انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح ولا نزاع فيه وانما النزاع في
الترام بعد النكاح **قوله** فليس يلزمه ذلك وروى ابن ابي شيبة عن علي وعائشة
والبيهقي وابن ابي شيبة وروى عن النخعي وقال الشافعي و احمد واسحق لا يبيع الطلاق
في العوم ولا في المخصوص وهو رواية عن مالك وروى ابن ابي شيبة عن علي وعائشة
وجابر وابن عباس لطلاق الابدن كاح وروى ابو داود والترمذي عن عمرو بن
شعيب عن ابيه عن جده قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزدل ابن آدم فيما املك
ولا عتق له فيما يملك ولا طلاق له فيما يملك قال محمد في النكاح انما اذا انا الوضيفة
عن محمد بن قيس عن ابراهيم وعامر عن الاسود بن يزيد ان قال لامرأة ذكرت
ان تزوجتنا فني طالق فغير الاسود ذلك شيئا او سأل اهل النكاح فلم يروا ذلك
شيئا فنزول بها ودخل بها فذكر ذلك لابن مسعود فامر ان يخرجها انما املك نفسها
قال محمد وبقولنا أخذ ونزى لنا صداقا نصف الذي تزوجها عليه وصداق شيئا به قوله
وهو قول ابن ابي شيبة **قوله** او ما لا يملك تصدق بنقله لقصة ابن ابي شيبة
امره رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جعل ماله في سبيل الله ان يصدق بنقله وقدر
قربا مع يمان خلاف ابن ابي شيبة والشافعي قال محمد ابى عمران انما ان يصدق ما انتم
ويسك قدر الحاجة ثم لما افاد ما لا تصدق قدر الذي اسك **قوله** فخرق
بينهما اي فرق القاضي بطليقة بانته عند ابن ابي شيبة ولما اكل المهران فلا يواضعه ان لم
يصل بها وقال احمد والشافعي فسق طلاقا يجب المهر ولا المنعة ويجب العدة لانه فرقته من
جنبنا وروى قال مالك **قوله** ١٢

ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيمة الا وهي كائنة **١٢٢٠** **مالك** عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه كان يعزل **١٢٢١** **مالك** عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابي الفلم مولى ابي ايوب الانصاري عن ام ولد لابي ايوب الانصاري انه كان يعزل **١٢٢٢** **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان لا يعزل وكان يكره العزل **١٢٢٣** **مالك** عن حمزة بن سعيد المازني عن المجاج بن عمرو بن غزيرة انه كان جالسا عند زيد بن ثابت فجاءه ابن قهد رجل من اهله فقال يا ابا سعيد ان عندي جارية ليس نسائي الا اني اكن باعجب الي منهن وليس كلهن يعجبني ان تحمل ففعلت ففعلت فقال زيد اقمه يا مجاج فقلت يغفر الله لك انما فجلس عندك لتعلم منك قال انت يا مجاج قال فقلت هو حرثك ان شئت سقيته وان شئت اعطشته قال وكنت اسمع ذلك من زيد فقال زيد صدق **١٢٢٤** **مالك** عن حميد بن قيس المكي عن رجل يقال له ذيف انه قال سئل ابن عباس عن العزل فدعا جارية له فقال اخبرهم فكلها استقيمت فقال هو ذلك اما انما فعله يعني انه يعزل قال مالك لا يعزل الرجل المرأة الحرة الا باذنها ولا بأس ان يعزل امته بغير اذنها ومن كانت تخته امة قوم فلا يعزلها الا باذنهم **١٢٢٥** **مالك** عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت ابي سلمة انها اخبرته بهذه الاحاديث الثلاثة قالت زينب دخلت على ام حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي ابوها اوسفيان بن حرب فذاعت ام حبيبة بطيب فيه صفة خلق او غير ذلك فذهنت به جارية ثم مشيت بها راضيا ثم فلت والله مالي بالطيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على ميت فوق ثلث ليال الا على زوج اربعة اشهر ثم دخلت على زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي اخوها فذعت بطيب فمست منه ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على ميت فوق ثلث ليال الا على زوج اربعة اشهر ثم قالت زينب وسمعت امي ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عيناها ففعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرتين او ثلثا كل ذلك يقول الاثم قال انما هي اربعة اشهر وعشر او قد كانت احد لكن في المجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وانهى بالبعرة

له قوله انه كان يعزل قال الشوكاني اختلف السلف في حكم العزل فحكى في الفتح عن ابن عبد البر انه قال لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل من الزوجة الحرة الا باذنها لان الجراح من حقها ولها المطالبة به وليس الجراح والامانة معزلة واما الامانة فان كانت زوجة فحكمها الحكم المحرم واختلافوا في اعتبار الاذن منها او من سيدها ان كانت مملوكة فقال في الفتح يجوز خلاف ذلك في اذن زوجها او من سيدها في الممنوع مطلقا كحديث ابن حزم وان كانت السرية مستولدة فالراجح انما هو في مطلقا لانها ليست راضية في الفراش وقيل حكمها حكم الامانة المزدوجة قال الحافظ انما اختلفت المذاهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل عنها الا باذنها وان الامانة لا يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المزدوجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابي حنيفة والراجح عن احمد وقال ابو يوسف ومحمد الاذن لهما في رواية عن احمد وعنه باذنهما ومنه يباح العزل مطلقا وعنه الممنوع مطلقا **١٢٢٦** **له** قوله ليس نسائي الا في اثنى عشر يوما من اربعة اشهر من كبره كان يستدركه كبره فذكرنا انك يمشي اربعين يوما بعد ذلك من ثوب ترزوك من اربعة اشهر من كبره كان يستدركه كبره فذكرنا انك يمشي اربعين يوما بعد ذلك من ثوب البسح ونحو ذلك **١٢٢٧** **له** قوله لا يعزل الرجل المرأة الحرة وهو قول ابي حنيفة واهلنا لا يعزل من الحرة الا باذنها ومن الامانة الا باذن سيدها واختار الشافعي جوازها عن الامانة مطلقا **١٢٢٨** **له** قوله ما جاء في الاحاد قال ابو حنيفة حدثت عن المرأة امي اختلفت عن الزينة والخضاب لوانة زوجها واخذوا بالكره ليس شر الشايب وحدثت المرأة فحدثني حاكم بن محمد بن عيسى عن الامانة الا احدث فهو محمد **١٢٢٩** **له** قوله خلق بالربع طيب مخلوط بالزعفران **١٢٣٠** **له** قوله ثم مسح بها راضيا امي جاني وجهها ومحل العارضين امين يجوز وانما جعلت الصفرة في يديها وتحتها راضيا والباقي للاستعانة ومسح يديها بنفسه وبالياء وتقول مسحت برأسي ورأسي وفي الاكمال قال ابن دريد العارضان صفقتا العنق وما بعد الاستان وفي كتاب العين عارضة الوجه ما يدور منه وبها الغنم والاشيا والامراء منها الاول وفي المعجم العارض ما بعد الاستان اطلقت في الذين يهنأ بها جاز لانها عليها نفوس مجازا والمجورة او تسمى الشئ بما كان من سببه **١٢٣١** **له** قوله لا على زوج ايجاب لغيره والمجورة والمجورة متعلقان تجد فلا تشتاو مفرغ **١٢٣٢** **له** قوله اربعة اشهر وعشر امي اجماعا عند الجمهور فلا عمل حتى تدخل البلدة الحادية عشر فانت العدة لادارة المدة او اريد الايام بلياليها خلافا للاول ولا على غيره انما عشر

ليل تحل في اليوم العاشر ولولا الاتفاق على وجوب احوال المتوفى عنها كان ظاهرا الحديث الا باذن لانه استثنى من عموم الخط وشا راجح الى انه من عموم الامر بعد الخط فيحل على الزوج من غير من يقول ذلك من الاصوليين وليس الحديث من ذلك اذ ليس فيه امر بعد الخط انما هو اشتداد من الخط واهلنا اختلف في الحمل يزيد عليها الا في الزيادة حتى يقع الاولا يزوجها احوالا في الزيادة لظاهر الحديث قاله عياض **١٢٣٣** **له** قوله لم دخلت على زينب بنت جحش كلمة ثم هتأ ليس لترتيب الترتيب بل لترتيب الاخبار لان زينب بنت جحش ماتت قبل ابي سفيان اكثر من عشرين سنة **١٢٣٤** **له** قوله جاءت امرأة بي عاتكة بنت نعيم ابن عبد الله بن النخاس كذا في معقرو الصحابة لا في نعيم وروى الاصيل عن طريق كثيرة فيها التصريح بان البنت بي عاتكة فعمل هذا فاما ما لم يسم قاله الحافظ **١٢٣٥** **له** قوله قد اشكت عيناها بالربع على الفاطمية وعليها قصير النودي ونسب الشكاية الى نفس العين مجاز ولا يريده رواية مسلم عيناها بالثنية وكذا هو في نسخة من الكتاب ويجوز الصب على ان الفاعل غير مشتر في اشكت وهي المرأة ولويده ابن شاذان من رواية الموطأ يصب عيناها ووجه المنزلة وقال الحريري انه الصواب وفي درة الغواص لا يقال اشكت عين فلان والصواب ان يقال اشكت فلان عينه لا يصب في اشكت لا يصب ورواه غيره في التثنية المذكورة الا ان يجيب بان على لغة من يعرب القن في الاحوال الثلث بحركات متعددة كذا ذكره السبكي **١٢٣٦** **له** قوله انكلمها بغير اذنها وهو ما جاء في معقرو ما وان كانت يميز حرف خلق قوله كل ذلك يقول لا تأكيد للمنع وباتي في حديث ام سلمة انه قال اجعليه بالليل واسمعه بالنهار وجميع بينهما باذن علي عليه وسلم فيحقق الخوف بنا على عيناها او لا تحققه لا باذن لهما لان مع الفورة حرج وانما نعمت انما ذكرته اعتبارا لان الوجود ان الخوف ثبت وبان المنع منه مبرور الحاجة ولو بالليل فان اضطر اليه جاز بالليل دون النهار والاشيا فانما هو يوجب لشرك لاعل الوجوب قاله عياض **١٢٣٧** **له** قوله كل ذلك يقول لا تأكيد للمنع قال النووي وهو محمول على ان من تزني وتأول بعضهم على انه لم يحقق الخوف على عيناها **١٢٣٨** **له** قوله على رأس الحول والاشيا في الاسلام مدة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لارواهم متاعا الى الحول يراخون ثم نسخ بقوله يترصن بالفسن اربعة اشهر وعشر والاشيا مقدم ثلاثة اشهر ولا والله الحديث يدل على النسخ وقيل يجوز على الاطلاق على الوصية بتمام السنة لمن لا ترث **١٢٣٩**

على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حشفاً وليست شريفاً بها ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى تمر بها سنة ثم توثى بدابة حماراً وشاة او طائر فتنقض به فقل ما تنقض بشيء الا مات ثم يخرج فتعطي به ثم ترفع بها ثم تراجع بعد ما شاعت من طيب وغيره قال مالك والحفش البيت الروي وتنقض تمسح به جلد ها كالنشرة **١٢٢٥** قال مالك عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد عن عائشة وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحمدا على ميت فوق تلك ليال الا على زوج **١٢٢٦** قال مالك انه بلغه ان امرئسلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لامرأة حادة على زوجها اشتكت عينها فبلغت ذلك منها الكحل بكل الجلاء بالليل وامسح به بالزهار **١٢٢٧** قال مالك انه بلغه عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار انهما كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها اذا خشيت على بصرها من رمدها واشكوها صابها انما تكحل وتند اوى بداء او يكحل وان كان فيه طيب قال مالك واذا كانت الضرورة فات دين الله يسر **١٢٢٨** قال مالك عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد انها اشتكت عينها وهي حادة على زوجها عبيد الله بن عمر فلم تكحل حتى كادت عينها ترمضان قال مالك تد من المتوفى عنها زوجها بالزيت والشير وما اشبه ذلك اذا لم يكن فيه طيب قال مالك ولا تلبس المرأة الحادة على زوجها شيئاً من الحلي خاتماً ولا خنجر ولا غير ذلك من الحلي ولا تلبس شيئاً من العصب الا ان يكون عصباً غليظاً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بشيء من الصبغ الا بالسواد ولا تمتشط الا بالسدر او ما اشبهه مما لا تخمر به رأسها **١٢٢٩** قال مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على امرئسلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي حادة على ابي سلمة وقد جعلت على عينها صبراً فقال ما هذا يا امرئسلة فقالت انها هو صبر يا رسول الله قال فاجعله بالليل وامسح به بالزهار قال مالك الا اذا دخل على الصبية التي قبلت الحيض كهيئة على القود بلغت الحيض فحسب ما تجتنب المرأة البالغة اذا هلك زوجها قال مالك تحمدا الامة اذا توفي عنها زوجها شهرين وخمس ليال مثل عدتها قال مالك ليس على ام الولد احدا اذا هلك عنها سيدها ولا على امة يموت عنها سيدها احدا وانما الاحد على ذوات الازواج **١٢٣٠** قال مالك انه بلغه ان امرئسلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول تجمع الحمار رأسها بالسدر والزيت كمل النكاح والطلاق وقوا بهما بعون الله تعالى وفضله

كُتَابُ الرِّضَاعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٢٣١ قال مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن ان عائشة ام المؤمنين اخبرتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وانها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا صوت رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اراه فلا تاعلم لحفصة من الرضاعة

اكمل كذا في النهاية سمي بذلك لانه يحلوا لعين قال الخطابي **١٢** **١٢٣٢** قوله وان كان في طيب وبي قال الخليفة يجوز له الاستحالة عند الضرورة ويلا ونار بالامد وكل كحل ووفيه طيب وقال الشافعي لا يجوز كحل بغير الضرورة واذا احتاجت اليه لم يجوز بالنار ويجوز بالليل والا والترك وقال احمد لا يجوز اصلاً **١٢٣٣** قوله ترصان بفتح الهمزة والمهملة بعد ما من باب علم اذا جردت في ميناها الرمس محركة وسخ ايضاً في الموقين **١٢٣٤** قوله شيا من العصب هو يفتح العين وسكون الصاد المهملة من برد العين ليصب غزلهما اي يربط ثم يصب ثم يصب مضموناً فيخرج موشياً ليقاد ما عصب منه ايضاً ولم يصب واما يعصب السدر لا اللحم ولا تلبس العصب عند الخففة مطلقاً واجازة الشافعي مطلقاً واختلف فيه الخليل **١٢٣٥** قوله لا تخمر به رأسها بالحاء المهملة اي محالا يلبس به رأسها والخمرة بالتحريك الرشح يقال وحده فخره الطبيب اي ريكه كذا في الصحاح **١٢٣٦** قوله الاحاد على الصبية خطاب لوليها فيمنعها لما تمنع من العدة وهذا مذمب الجمهور خلافاً للخليفة **١٢٣٧** قوله لا يحل لامرأة ولا صبية ليست بامرأة **١٢٣٨** قوله لا يحل لامرأة وقال الخليفة لا احاد على الامة ايضاً **١٢٣٩** قوله كتاب الرضام قال الزدقاني يفتح الراد وكسر الهمزة الشدس وشرب لبنه ونه الغالب المواقف للعدو والقوم يحصل لبن المرأة واما حصل منه في خوف طفل والاصل في تحريم قبل الاجماع قوله تعالى واما حكم اللاتي الرضعنكم الآية وحديث يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة **١٢**

١٢٣٩ قوله دخلت حشفاً الحفش بحر الحاء المهملة وسكون الفاء البيت الصغير قريب السقف حفره وقال الشافعي الا ليل المشتت البتار **١٢٤٠** قوله زينب كدر زيان جاهليت وهي كدت في شدا في شوبه او داخل يشدو بدترين خاتة وهي وشيد بدترين جاحات في خود استعمال ميكرو خوشبودا و نه چيزه را زامو زينب تا آنكه مي گذشت بر سر يك سال بعد از آن آورده يشد ميش في جاور سر خرسه با سر خرسه بر بدن خود مي باليد آن را پس كم بود كه بر بدن خود بمالده چيزه را گر آن چيزه بر بدن او برمي آمد از آن خانه پس داده مي شد بدست او پس ليس مي انداخت آنرا پس از آن رجوع مي كرد بعد از اين مقدمه ما بهر چه خواستى از خوشبو و غيره آن گفت مالك حفش خانه روى را گويند و معنى تنقض است كرمج مي كرد بان جافور پوست بدن خود او چي كرمي مالد و نه سخن كنده از خود مصفى وتنقض بالفاء والفوقية والاضاء والجمعة ونقل الازهرى عن ام الشافعي بالقاف والموحدة والصاد المهملة اي تعدو بسرة نومزل البويها وكذا هو رواية النسائي **١٢٤١** قوله تمسح بجلدها قال ابن وهب معناه تمسح بيدها بجلدها وعلى ظهره وقيل معناه تمسح بدم تنقض اي تغسل بالماء والعذب والافتقاض الاغتسال بالماء العذب لانقاء حتى تغير كلفه **١٢٤٢** قوله نفى بمعنى النسي والتعدي بذكر فخرج مخرج الغالب فالكناية كذا في المجهور وهو المشهور عن مالك وقال الخليفة والكونيون وملك في رواية ابن نافع وابن كنانة واشهمب والوثور لا احاد عليها نظر ابراهيم **١٢٤٣** قوله يكحل الجلاء بكسر الجيم والمد لا تمد وقيل بالفتح والمد لا تمد وبالكسر ضرب من

زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل عليها من ارضعت اخواتها وبنات اخيها ولا يدخل عليها من ارضعت نساء اخوتها
مسألة ١٢٢ عن ابراهيم بن عتبة انه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال سعيد كل ما كان في الحولين وان كانت
 قطرة واحدة فهو محرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكله قال ابراهيم بن عتبة ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل
 ما قال سعيد بن المسيب **مسألة ١٢٣** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول لا رضاعة الا ما كان في
 المهد والا ما بنت اللحم والدوم **مسألة ١٢٤** عن ابن شهاب انه كان يقول الرضاعة قليلها وكثيرها تحرم والرضاعة من
 قبل الرجال تحرم قال يحيى سمعت ما لك يقول والرضاعة قليلها وكثيرها اذا كان في الحولين تحرم قال فاما ما كان بعد
 الحولين فان قليله وكثيره لا يحرم شيئا وانما هو بمنزلة الطعام ما جاء في الرضاعة بعد الكبر **مسألة ١٢٥**
 عن ابن شهاب انه سئل عن رضاعة الكبير فقال اخبرني عروة بن الزبير ان ابا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قد شهد بدرا وكان قد تبني سألما الذي كان يقال له سالم مولى ابي حذيفة
 كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وانكم ابو حذيفة سألما وهو يروي انه ابنة اخيه فاطمة
 بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الاول وهي يومئذ من افضل اياها في قريش فلما انزل الله تعالى
 في كتابه في زيد بن حارثة ما انزل فقال ادعوهم لابائهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا اباءهم فاخوانكم في الدين و
 مواليكم وكذلك واحد تبني من اولئك الى ابيه فان لم يعلم ابوه رد الى مولاه فجاءت سهيلة بنت سهيل وهي امرأة ابنة
 وهي من بني عامر بن لؤي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كتنازى سألما ولدا وكان يدخل علي وانا افضل
 وليس لنا الابيت واحد فماذا ترى في شأنه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا ارضعيه خمس رضعات فيحرم بطنها
 وكانت تراها ابنا من الرضاعة فاخذت بذلك عائشة ام المؤمنين فيمن كانت تحب ان يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر
 اختها ام كلثوم بنت ابي بكر الصديق وبنات اخيها ان يرضعن لها من احيات ان يدخل عليها من الرجال واني سائر ازواج النبي
 صلى الله عليه وسلم ان يدخل عليهن بتلك الرضاعة احد من الناس وقلن لا والله ما نرى الذي امر به رسول الله صلى الله عليه

له قوله ولا يدخل عليها من ارضعت نساء اخوتها فانه اذا ثبت
 الحرة في الرضعة دون صاحب اللبن عند ما نشأ خلافا للجمهور اللهم الا ان يتأول من ارضعت نساء
 اخوتها من اللبن الحاصل من غير اخوتها **مسألة ١٢٦** قلت لان الرضعة انما هو المرأة دون الرجل فلا
 يحرم عند حادثة كالحرة جارية وادوين عليه كما حكاه ابن عبد البر وقال
 جهم ان عائشة كانت تفتي بخلاف ما روي من قصة الخلع وهو ما روي مالك وغيره ان عائشة
 اخاها بالعباس والد بها من الرضاعة جاء بشاذن عليها بعد ما انزل الحجاب فابت عائشة ان
 تاذن له فامر با رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تاذن له فقالت انما ارضعتني المرأة ولم يرضعني
 الرجل فقال تربيت بينك يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ومن المعلوم ان العبرة عند قوم
 برأي الصحابي اذا خالف مروية قال ابن عبد البر ولا يخفى لهم في ذلك لان لها ان تاذن لمن شئت
 من عمارها وتجب من شئت ولكن لم يعلم الا بخبر واحد كما علمنا المرفوع بخبر واحد وجب علينا
 العمل بالسنة لا يضر من خلافا انتهى **مسألة ١٢٧** قوله اذا كان في الحولين تحرم قال محمد بن الحارث
 الرضاعة الا ما كان في الحولين مما كان فيهما من الرضاعة ولو كانت مقة واحدة فهي حرم كما قال
 عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا لان
 الله عز وجل قال والاولاد يرضعن اولاد بن حولين كاملين لمن اراد ان تم الرضاعة فقام
 الرضاعة حولا فلما رضعت بعدتها تحرم شيئا وكان ابو حنيفة يمتاط لسته اشهر بعد الحولين
 فيقول يحرم ما كان في الحولين وبعد بها الى تمام سنته اشهر وذلك لثبوت شهره ولا يحرم ما كان بعد
 ذلك ونحن لانرى انه يحرم ونرى انه لا يحرم ما كان بعد الحولين والابن الحنفي فاما نراه يحرم ونرى
 انه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب فالأخ من الرضاعة مثل الاب يحرم عليه اخوته من الرضاعة
 من الاب وان كانت الامان مختلفتين اذا كان لهما من رجل واحد كما قال ابن عباس القارح
 واحده فاما ناهيه وهو قول ابو حنيفة **مسألة ١٢٨** موطا وقال في الدر المختار وهو حولا ونصف عنده و
 حولا ونصف عندها وهو الاصح فتح وبغير فتى كما في صحيح القدوري من العون من في الجوهرة
 انه في الحولين ونصف ولو بعد الطعام محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الشيخين في القول
 الامام ومحمد وفضل الثعلوني شهر الامى مدة كل منهما ثلاثون غير ان النقص في الاول تام بقول عائشة
 لا يرضع الاكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاسماء والامية مؤولة لتوزيعهم الاجل على الاقل
 والاكثر فيمكن ولا لهما قطعية **مسألة ١٢٩** قوله عامر بن لؤي يرضع الامم وفتح الحرة وسيد
 الحرة قول الاكثر على ما ذكره النووي **مسألة ١٣٠** قوله يدخل علي وانا افضل بصفتين اي مسندة
 في ثياب ممتن قال اباجي اي مكشوفة الرأس والصدر وقيل عليها ثوب واحد لا ازار تحت وقيل

منوشة ثوب على عاتقها قد خالفت بين طرفيها **مسألة ١٣١** قال ابن عبد البر اصحابنا في ان كشف
 الحرة الصدر لا يجوز من محرم ولا غيره **مسألة ١٣٢** قوله ارضعني خمس رضعات في رواية يحيى بن سعيد
 عن ابن شهاب ثم رضعات والصواب رواية مالك قال ابن عبد البر في رواية مسلم قالت
 كيف ارضعوه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت انه رجل كبير **مسألة ١٣٣**
له قوله نحرهم بلبنها وفي نسخة فيحرم قال يحيى بن زبيرة عن سلمة بن خديج عن ابن عباس
 بعين ثديها والشفة لثنتاها ورحمن ويحتمل ان يرضع بمقتضى ما حكاه ابن عباس من الرضعة من الكبر
 انتهى وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم فتفتني ذلك لا الحلب **مسألة ١٣٤** قوله فاذت بذلك
 عائشة قال النووي في شرح مسلم قالت عائشة وادود النظار يرضع حرة الرضاعة رضاع
 الابن كما ثبت برضاع الطفل لهذا الحديث وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء
 الامم الى الان انه لا يثبت الرضاعة من دون سنتين الا باخيه فقال سنتين ونصف
 وقال زفر ثلاث سنين وعن مالك رواية سنتين وادام واما الجمهور فيقولون لعائشة والاولاد
 يرضعن اولاد بن حولين كاملين وبالحديث الذي ذكره مسلم انما الرضاعة من الجماعة وبالحديث
 مشهورة ومحمد بن حنبل سمعته على انه يحرم بها وبسالم انتهى وذكر ابن عبد البر وغيره ان يقول
 عائشة قال عطاء والبيهقي وقال ابو بكر ابن العربي لعمر الله ان لقوى كيف ولو كان ذلك خاصا
 بسالم فقال لها ولا يكون لاحد بعدك كما قال لابي ردة في الجدة وفيه ما لا يخفى على صاحب
 الفطنة **مسألة ١٣٥** قوله فاخذت بذلك عائشة قال ابن الموزان ما علمت من اخذ به
 عالما غيره با وقد يذكران وادود النظار يرضعها على ذلك قال النووي انها تحرم بسالم او
 سلمة وقال ابن المنذر لا يبعد ان يكون حديث سلمة منسوخا وقد يخفى في القلب انها كانت
 اخذت بذلك عائشة وقد روى البخاري عنها ان صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل
 فتش ذلك عليه وتغير وجهه فقالت يا رسول الله انه اخي من الرضاعة فقال انظر من
 اخوانك فانما الرضاعة من الجماعة وكانها حملت ما رويها على العزبة وقالت بالرضعة
 على حديث سالم بن بولي الى حذيفة او حملت الجماعة على الجوز مطلقا ولم يخصها حالها والعزوة
 الصواب قول الجمهور **مسألة ١٣٦** قوله تحب ان يدخل غابر الرواية شاذة بان
 عائشة اخذت به في باب الحجاب وظنت ان رضاعة الكبرياء ايضا تحل رفع الحجاب طلقا
 لا خاصا بسلمة وسالم **مسألة ١٣٧** قوله والابى اي منعت بقية ازواج النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ان يدخل عليهن بالرضاعة في الكبر ويعلن بذلك الحكم خاصا بسلمة وسالم وتبين لعائشة
 والله ما نرى هذا الا رضعة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسالم خاصة كما رواه مسلم **مسألة ١٣٨**

وسلم سهيلة بنت سهيل الإريضة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في رضاعة سالم وحده لا والله لا يدخل علينا بهذه الرضاعة احد من الناس فعل هذا اكلان ازاوج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير **١٢٣٤** عن عبد الله بن دينار انه قال جاء رجل الى عبد الله بن عمر وانا معه عند دار القضاء يسئله عن رضاعة الكبير فقال عبد الله بن عمر جاء رجل الى عمر ابن الخطاب فقال اني كانت لي وليدة وكنت أطعمها فعمدت امرأتى اليها فارضعتها فدخلت عليها فقالت دونك فقد والله ارضعتها فقال عمر أوجعها وأثت جارتك فانما الرضاعة رضاعة الصغير **١٢٣٥** لك عن يحيى بن سعيد بن رجلا سأل ابا موسى الاشعري فقال اني مصصت عن امرأتى من ثديها لبنا فذهب في بطني فقال ابو موسى الاشعري لا اراها الا قد حرمت عليك فقال عبد الله بن مسعود انظر ما نفق به الرجل فقال ابو موسى فماذا تقول انت فقال عبد الله بن مسعود لا رضاعة الا ما كان في الحولين فقال ابو موسى لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين اظهر كم جامع ما جاء في الرضاعة **١٢٣٦** عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **يُحْرَمُ** من الرضاعة ما يحرم من الولادة **١٢٣٧** لك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل انه قال اخبرني عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين عن جد امة بنت وهب الاسدي انها اخبرتها انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هبت ان انبي عن الفضلة حتى ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر اولادهم شيئا قال مالك الفضلة ان يمس الرجل امرأته وهي ترضع **١٢٣٨** لك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم تسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ في القرآن قال مالك وليس العمل على هذا اكمل الرضاع بعون الله تعالى

له قوله قطع هذا على عدم اعتبار رضاعة الكبير ان راي اجماع المؤمنين فيه ما نشئت وليا فقم ملاخره البخاري وسلم وغيره ما نحن ما نشئت قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي رجل قاعد فاشته ذلك عليه فقلت يا رسول الله اني من الرضاعة فقال انظر من اخوانك من الرضاعة فانما الرضاعة من الحماقة **١٢٣٩** له قوله في رضاعة الكبري قال الشوكاني وقد استدل بذلك من قال ان ارضاع الكبير ثبت بما تحريم وتوهمه بغير دليل المؤمنين على بن ابي طالب كما حكاه عنه ابن حزم واما ابن عبد البر فالحق الراية عنه في ذلك فقال لا يصح قلت لونه من رواية الحارث الاورم عنه وهو ضعيف واليه ذهب ما نشئت وعروة بن الزبير وعطاء بن ابي رباح واليه بن سعد وابن علية وحكاها النووي عن داود الظاهري واليه ذهب ابن حزم ويؤيد ذلك الاطلاقات القرآنية وذهب الجمهور الى ان حكم الرضاعة انما ثبت في الصغر واستدلوا بقوله تعالى واوالدات يرضعن اولادهم حولين كاملين وقوله تعالى وحمله وقضائه كشون شره وقوله تعالى وفصاله في ما بين ومجربته ام سلمة عند التزدي لا يحرم من الرضاعة الا ما فتح الامام ومجربته عبد الله بن الزبير عند ابن ماجة بلغة لا رضاع الا ما فتح الامام ومجربته ابن عمر الموقوف عليه كان يقول لا رضاعة الا لمن ارضع في الصغر ومجربته ابن عباس كان يقول ما كان في الحولين وان كانت هتة واحدة فهي تحرم ومجربته ابن عباس مرفوعا منذ ان عدى الدار لغني واليه يفتي لا يحرم من الرضاعة الا ما كانت في الحولين وغير ذلك من الاحاديث قال المحافظ واجابوا عن قصته سالم باجوبة منها انه حكم بنسوخ وذهب الجمهور الطبري وقرره بعضهم بان قصته سالم كانت في اوائل الهجرة والا حاديث الدلالة على اعتبار الحولين من رواية احداث الصحابة قد دل على تاخرها ومنها دعوى الخصومة بسالم وامارة ابي حذيفة واول فيه قول ام سلمة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم انزى هذا الا فضته رخصا رسول الله صلى الله عليه وسلم سالم خاصة وقرره ابن ابي حنيفة وغيره وقرره اخرون بان الاصل ان الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك خولفت الاصل له ولحق ما عاده على الاصل وقصته سالم واقعة من بطرقها افعال الخصومة فيجب الوقوف من الاحتجاج بها **١٢٤٠** له قوله عند دار القضاء كانت لعمري في قصته ودينه ولنا في ذلك **١٢٤١** له قوله فقالت دونك فقد والله ارضعتها اي قالت امرأته فخصني ما يحرم عليك جارتك **١٢٤٢** له قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة من تحريم النكاح ابتداء ورواها ونشر المحرم بين الرضيع واولاد الموضوعة فيحرم عليها هو وفروع من نسب ورضاع هو يحرم عليه جميع اولادها ما تقدم وما تأخر وتحرم عليه هي واخوانها من نسب ورضاع بهيها بنازدها صاحب اللين فيحرم هو واولاده وفروع من نسب ورضاع الى اخر ما بين في الفقه ومن جواز النظر والمكولة والمسافة دون سائر احكام النسب كبري لث دفقة وحق بالملك ورواها **١٢٤٣** (زرقي) **١٢٤٤** له قوله ان

ان من الغيلة بكسر الغين المجمة وبالهمزة الممن من الغيل بفتحها والفعال بكسر واو الغيلة بالفتح والهاء المارة الواحدة وقيل لا يفتح الغين الا مع حذف الهمزة وكذا ابن السراج والجمهور في غيلة الرضاع **١٢٤٥** له قوله فلا يضر اولادهم وسبب همه صلى الله عليه وسلم بالنبي انه يخاف من ممر الولد الرضيع لان الاطباء يقولون ان ذلك اللبن واد العرب يحرم كذا في حاشيته السيوطي والشيخ جازواه الشيخان فلا يضره ما روى ابو داود ومن اساءه بنت يزيد بن النسي من الغيلة كما ذكر في الحاشية المطبوعة قال الزرقاني وفي رواية لمسلم فخرت في الروم وفارس فاذا هم يبيعون اولادهم فلا يضر اولادهم ذلك شيئا يعني لو كان الجمار حال الرضاع او الا رضاع حال الحمل مضى الضرر اولاد الروم وفارس لا يضرهم يصنعون ذلك مع كثرة الاطباء فيهم فكان مضى لشعوبهم منه فيقصد انه من قال عياض فقيه جازواه اذ لم يضره لانه راي الجمهور لا يضره وان اضر بالليل لان الماد كبري اللبن وتغيره **١٢٤٦** له قوله ومن ما يقرأ في القرآن وفي نسخة من القرآن يعني ان النسخ خمس رضعات تأخر انزاله حتى ان صلى الله عليه وسلم توفي بعضهم يقرأها ويحفظها لانها تكون له بلفظه النسخ فرب العبد فلما بلغهم النسخ متنعوا عن قراءته فمن ما نسخت تلاوته وقيل حكم كاية الرزم وعشر رضعات ما نسخت تلاوته وحكمه قال النووي وقيل قارب الوفاة قال ابن الهمام او عاقرها او الحكم مع نسخ الدال على غير معتول فان نسخ الدال يرفع حكمه واما الآية الرزم فلولا علم من السنة والاهل لم يثبت به انتهى واجيب عن الحديث بان يقيده اطلاق قوله تعالى واما حكمه الا اني اضعفكم وهو زيادة على الكتاب فلا يكون بحال احادهم انه قال النووي اعترض لما كتبه على الشافعية بان حديث ما نشئت هذا لا يوجب به عندكم وعندهم تحقق الاصول لان القرآن لا يثبت بحال احاد عندكم **١٢٤٧** له قوله ان الزرقاني وليس المعنى ان تلاوته كانت ثمانية ذكره لان القرآن محفوظ قال ابن عبد البر وذهب مالك الشافعي لقوله لا يقع التحريم الا بخمس رضعات تصل الى الحوف واجيب بان لم يثبت قرائنا وهي قد اضا فتة الى القرآن واختلف منها في العمل بغيره بسنة والقرآن وقال المازري لا تجزئ فيه لانه لم يثبت الا من طرقيهما والقرآن لا يثبت بالا حاد ولا كونها سنة قد احره هذا لم لانهم لم ترفع ولم تذكره على انه حديث وورد الاحاد فيما جرت العادة فيه التواتر **١٢٤٨** له قوله وليس الحمل على نذال على التحريم ولو بمجته وصليت للحوف مثلا بظاهر القرآن واحاديث الرضاع وبنها قال الجمهور من الصحابة واما ما بين والائمة وعلماء المصالحى قال الليث اجمع المسلمون ان قليل الرضاع وكثير يحرم في المله ما يفيظ الصائم حكاه في التمهيد ومن المقررات اذ كان علماء الصحابة وائمة لا مصادر وجا بذة المؤمنين قد تركوا العمل بحديث مع روايته لم ومعه فقهه بكنة الحديث فانما تركوه لعله نسخ او معارض لوجب تركه فيرجع الى ظاهر القرآن والاخبار المطلقة **١٢٤٩**

قوله ومثني عليه العبد أي بعدد مثنى القيمة وبه أخذ مالك أنه لا يفتق إلا بدفع القيمة وجز
القول القديم للشافعي وقال في الجديد يفتق عليه بنفس الاعتاق ويقوم عليه نصيب شريك
بقيمة يوم الاعتاق ويكون ولاؤه كله وبه قال أحمد وأبو إسحق والداورقي والليث وأبو يوسف
ومحمد وكان الولاء بينهما وقال أبو حنيفة إن كان المقتق مورساً فالزم له يفتق بالخير إن نشأ
استسقى العبد وإن نشأ المقتق نصيب وإن نشأ ضمن المقتق قيمة نصيبه مبرح المقتق بما دفع
إلى شريكه على العبد يستسقي في ذلك والولاء كله المقتق على أن قال محمد وقال أبو حنيفة يفتق
عليه بقدر ما اعتق والشركاء بالخيار إن نشأوا اعتقوا كما اعتق وإن نشأوا دفعوه إن
كان مورساً وإن نشأوا استسقوا العبد في حصصهم فإن استسقوا أو اعتقوا كان الولاء
بينهم على قدر حصصهم وإن ضمنوا المقتق كان الولاء كله ويرجع على العبد بما ضمن وإن استسقا
به ثلثت عتق الحكم عند الأئمة والصاحبين على أن العتق لا يجزئ في غناق البعض الغناق
سطراً وأما أبو حنيفة فقال لا يجزئ في السكك بين الغناق ولا استسقاؤه فيعتق إن كان
المقتق مورساً وبين الأولين أن كان معصراً كما في البناءة **قوله** ولا دفع عتق
مدا عتق أي أن كان معصراً عتق من عتقه وقد يستعمل عتق مقام أحقه وبه أخذ مالك
والشافعي وأحمد إذا ذك أن المقتق مورساً عتق نصيبه فقط ونصيب الشريك يفتق فلا يكف
المقتق اشتاقه ولا يستسقى العبد قال أبو حنيفة والداورقي والليث وأبو إسحق وابن أبي ليلى
يستسقى العبد في حصته الشريك وهو في مدة السعاية كما يكتب عند أبي حنيفة من عتقه غيره وأما
المقتق يجزئ عتق أبي حنيفة مطلقاً وقال أبو يوسف ومحمد لا يجزئ مطلقاً والحكم عند يسار
المقتق الضمين لا غير وعند أصحابه السعاية لا يبره وقال الشافعي يجزئ فيما إذا عتق عبداً
مشتراكاً وهو مذهب أحمد **قوله** فليس لسيده إلا معنى ذلك أن من يتل عتق عبده
مجلاً ولم يفتق ذلك باجل ولا لعل يقع العتق بعده فلا يجزئ له في أنه العتق إن بشرط عليه
علماً لأن ذلك بمنزلة أن يفتق عليه شئ من الرق وذلك مخالف للعلم المشتراط عليه وأما

عثمان للزبير بولاءهم **مسألة** قال مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن عبد له ولد من امرأة حرة من ولدهم قل سعيد ان مات ابوهم هو عبد لم يعتق فولاءهم لمولى امهم **قال** مالك ومثل ذلك ولد الملائعة من المولى ينسب الى مولى امه فيكونون هم مواليه ان مات ورثه وان جرد برة عقلوا عنه فان اعترف به ابوه الحق به وصار ولاءه الى مولى ابيه وكان ميراثه لهم عقله عليهم ويجلد ابوه الحد **قال** مالك وكذلك المرأة الملائعة من العرب اذا اعترف زوجها الذي لاعنها بولد لها صار بمثل هذه المنزلة الا ان بقية ميراثه بعد ميراث امه وميراث اخوته لاهل العامة المسلمين ما لم يلحق بابيه وانما ورث ولد الملائعة النوالاة مولى امه قبل ان يعترف به ابوه لانه لم يكن له نسب ولا عصبة فلما ثبت نسبه صار الى عصبة **قال** مالك الامر المجتمع عليه عندنا في ولد العبد من امرأة حرة وابو العبد حران الجدايا العبد يجرد ولاءه ولد ابنته الا حرام من امرأة حرة يرثهم ما دام ابوهم عبد فان عتق ابوهم رجع الولاء الى مواليه وان مات وهو عبد كان الميراث والولاء للجد وان كان العبد له ابنان حران فمات احدهما وابوه عبد جرد العبد ابو الاب والولاء والميراث **قال** مالك في الامة تعتق وهي حامل وزوجها مملوك ثم يعتق زوجها قبل ان تضع حملها او بعد ما تضع ان ولاء ما كان في بطنها الذي اعتق امه لان ذلك الولد قد كان اصا به الرق قبل ان تعتق امه وليس هو بمنزلة الذي تحصل به الله بعد العتاقة لان الذي تحصل به امه بعد العتاقة اذا عتق ابوه جرد ولاءه **قال** مالك في العبد يستأذن سيده ان يعتق عبد له قياد له سيده ان ولاء المعتق لسيده العبد لا يرجع ولاءه الى سيده الذي اعتقه وان عتق ميراث الولاء **مسألة** عن عبد الله بن ابي بكر عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابيه انه اخبره ان العامر بن هشام هلك وترك بنين له ثلثة اشنان لامر رجل لعلة فهلك احد اللذين لامر وترك مالا ومولى ورثه اخوه لاييه وامه ماله وولاءه مواليه ثم هلك الذي ورث المال وولاء المولى وترك ابنته وانحاه لاييه فقال ابنته قدا حزن ما كان ابي احزن من المال وولاء المولى وقال اخوه ليس كذلك انما احزنك المال واما ولاء المولى فلا ارأيت لو هلك اخي اليوم ما كنت اريته انا فاختصا الى عثمان بن عفان فقضى لاييه بولاء المولى **مسألة** عن عبد الله بن ابي بكر بن هشام انه اخبره ابوه انه كان جالسا عند ابيان بن عثمان فاخصموا اليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم بن كليب فماتت المرأة وترك مالا ومولى ورثها ابنتها وزوجها ثم ماتت ابنتها

له قوله ان سعيد بن المسيب قول ابن المسيب

في عبد له ولد من امرأة حرة ان مات ابوهم جردا فولاءهم لمولى امهم خلاهم ولهم ولدوا بعد عتق الام لانه شرط في ذلك ان يموت ابوهم عبد لان بولاءه لو اعتق ابوهم لم يولدوا ولولاه بولاءه في حال رق امهم فنام الرق ثم سقطوا مع امهم وافردوا بعد العتق حال العمل او بعد الولادة فان ولاءهم يكون لمن اعتقهم سواء بقي ابوهم على حال الرق او انتقل بالعتق الى حرية ولا يرجع ولاءهم لان الولاء ثابت بالعتق لا يرجع عتق اب وانما يرجع ولا ثبت بالولادة دون العتق وقول مالك ومثل ذلك ولد الملائعة ينسب الى مولى امه فان اعترف به ابوه حتى يوصار ولاءه لمولى امه يريده ان اذا كانت امه مولاة تقوم ويطل نسب من ابيه وهو مولى باللعان صار ولاءه لمولى امه فان اعترف به ابوه رد ولاءه الى مواليه فجعل اللعان كحال كون الاب عبدا وحال الاعتراف بعد ذلك كحال ما يلزم على الاب من العتق فيجبر به ولاء ابيه الى مواليه ١٢ - **له قوله** الامر المجتمع عليه عندنا معنى ذلك ان الجدة بجراي مواليه ولاد ابن ابنته ما كان الاب عبدا ووجد ذلك ان جرد الولد معنى يتحقق بالابوة ولا يشترط في ذلك الاب غير الجدة ١٣ - **له قوله** قال مالك في الامة تعتق ولذا على ما قال ان من اعتق امته وهي حامل وزوجها حين اعتقها مملوك ثم يعتق زوجها قبل ان تضع حملها او بعد ما تضع ان ولاء الولد ثبت لمولى امه لا يجره ابوه اذا عتق وذلك اذا ولدته لا قبل من مئة اشهر من يوم عتقت الام فان ولدته لمئة اشهر فاكثر قال الشيخ ابو محمد يريد وليست بظاهرة الحمل والزواج مرسل عليها فان الاب يجرد ولاءه الى معتقه ووجد ذلك ان الولد اذا امسه الرق تعتق فان ولاده قد ثبت لمعتقه لقوله صلى الله عليه وسلم وانما اولاد من الرق ولا يتصل منه بجراب ولا غيره والذي يعلم انه قد مره الرق ان يفسد الام لا قبل من مئة اشهر من يوم عتقت او يكون يوم عتقت ظاهرا لمحم او يكون زوجها مائنا لا يصل اليها فيمنها ثبت ولادها وصنع سيده بالانه يعلم انها حملت به قبل ان تعتق فقد مره وقتي بعثته فثبت ولاءه لزوجها لا يتصل عنه وانما يتصل من

الولاد ما لم يثبت بالعتق ١٢ - **له قوله** ان سعيد بن المسيب قول ابن المسيب ان عتق عبدا لم يكن ان يعتقه باذن سيده او بغيره فاذا اعتقه باذنه ثبت ولاءه لسيده لانه هو المعتق ثم ان اعتق العبد ذلك لم يرجع اليه الولاء لانه قد ثبت لسيده بالعتق فلا يتصل عنه بغيره العبد المعتق واذا اعتقه بغير اذن سيده لم يعلم لسيده فلم يرجع اليه بولاءه بولاءه ١٣ - **له قوله** ان العامر بن هشام ان اشنان قضى بالولاء لمن هو ابي يوم الاستحقاق ولا يجرى في ذلك جري المال لان المال لا يتغير امره بموت من ورث عنه وامر الولد باق بعد ذلك فيرجع بحال الاستحقاق ولذلك اذا مات احد الاخوان الشقيقين ورثه اخوه شقيقه دون الاخ للاب وتجعل اخذه المال ثم لما مات الثاني من الشقيقين ورث بنوه ما يتصل اليه من المال ولم يورثوا الولد لانه امر باق بعد من مات من مولى اول الشقيقين ومات ورثه اخوه لاييه دون ولده شقيقين يوم مات المولى ١٤ - **له قوله** لو هلك اخي اليوم اى لومات اخي الاول الذي ارث ماله وولاءه مواليه منه لو هلك اليوم بعد موت اخيه لايه وام الذي هو لو هلك لا كنت ارثه ووكذلك لان الاخ وان كان لاب مقدم على ابن الاخ وان كان لاب وام ١٥ - **له قوله** فقضى لاخيه الجوان المعتق لومات اليوم كان ميراثه لاخيه لايه دون ابن اخيه لايه وام ١٦ - **له قوله** ما خصم الزهر من جهينة قوله في المرأة البهيمة التي توفيت من مال ومولى ورثها ابنا وزوجها ثم مات ابنا فقال ورثته لانا ولاد المولى قد كان ابنا اخره فقال البهيمة من مولى صاحبنا فاذا مات ولدها فلتا ولاد فقضى ابيان بن عثمان بولاءهم للبهيمة يريد ما قد مره من ان الاعتماد في الولاد من كان ابي يوم موت المولى وذلك ان الولاد بمنزلة النسب قد يكون اليوم الرق على ابي بالرجل من جهة النسب ثم ينتقل الامر فيكون غيره ابي بمنزلة الميراث وكذلك الولاد يعتق الرجل المولى ثم يموت عن اخ وولد فاولد اقرب الى المولى لانه اقرب الى المعتق فان مات الابن عاد القرب وان لم يكن لاخ فمات من المولى يموت الولد ورثه الاخ لانه اقرب الى المعتق لان المولى لم يولد الا من استحقاقه فيموت كان ذلك بنسب او ولاء قال محمد وبهذا ما اتفقا ان القرض ولدا المذكر رجع الولاء وميراث من مات بعد ذلك من مواليه الى ابيها عتقها وهو قول ابي حنيفة والعامر من نعمنا ١٧ -

او كاتب عليهم ورتوا ما بقي عليهم من المال بعد قضاء كتابته **هـ** قال ك عن حميد بن قيس المكي ان مكاتبا كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وترك ديونا للناس وابنة فاشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب الى عبد الملك ابن مروان يسأله عن ذلك فكتب اليه عبد الملك بن مروان ان ابدأ بديون الناس ثم اقبض ما بقي من كتابته ثم اقسمه ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه **قال** مالك **الامر** عندنا انه ليس على سيد العبد ان يكاتبه اذ اسأله ذلك ولم اسمع ان احدا من الائمة اكره رجلا على ان يكاتب عبد هذا اسأله ذلك وقد سمعت بعض اهل العلم اذا سئل عن ذلك فقول له ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه فكا تبوهما علمتم فيهم غير ايتكوا تين الايتين واذا حللتم فاصطادوا فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله **قال** مالك واما ذلك الامر اذن الله فيه للناس وليس عليهم واجب **قال** مالك و

غير فضل تاليزا زيادة لاولاده الاحرار وهو قول طحاوي وس ومالك والي خيفة الخكذا ذكر في الحاشية المطبوعة عن المحقق فقلت تفصيلا على ما في البداية وشروحا ان اذا مات المكاتب من غير اداء جميع بدل كتابته ادى بعضه او لم يرد شيئا فان كان له مال لم يفسخ الكتابه وحكم بقية في اخر جز من اجز امانيته وما بقي فهو ميراث لو تركه وتعلق اولاده المولودون في الكفاية وهو المروي عن علي وابن مسعود **هـ** **قوله** ثم اقسّم ما بقي الخ يعني للبيت بالفرصة والباقي وهو النصف لاولاده بالعصبة وللنساء من ميراثهن من شراهن ابنة حمزة قالت مات لي مولى لي وترك ابنة لقسمة النبي صلى الله عليه وسلم ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف **هـ** **قوله** الامر عندنا انه ليس على سيد العبد ان يكاتب الخ يريد والله اعلم ان لا يجبر على ذلك ولا يقضى به عليه وهو مذنب مالك والي خيفة وجبروا الفقهاء وقد روي عن عطاء ذلك واجب عليه قال ولا اثره عن احد والدين على ما نقلوا ان هذا معنى يقضى الى التعلق غالبا فلم يجبر عليه السيد كالاتيلاء والتدبير والتعلق الى اجل ولا ان كل عقدا لا يجبر السيد على اخراج العبد من ماله بدون القيد مع السلاطة فانه لا يجبر على ذلك بالقيمة ولا بالشرع ما كان عليه وقوله سمع ان احدا من الائمة اكره رجلا على ان يكاتب عبد يريد ان لم يكن ذلك في السلف وما روي عن عماره امراسان يعقوب بن عمار بن فاني فخر به بالردة وقال كاتبه فقال اس لا اكاتبه فتلا عمر فكا تبوهما ان علمتم فيهم غير ايتكوا تين فليس فيه دليل على الاثم والجبر ولو كان لعمر ان يجبر على ذلك انما حكم بذلك عليه واستغنى عنه ان يعثر به بالردة وتنبو عليه القرآن بالارزاق وما ضرب به بالردة لما نذر الى الخيرة والي مارا صلا حاله في ربه ودينه فانه ما من من ذلك فادبه لا تقتضاه وتلا عليه القرآن بالارزاق والندب اليه وقد روي عن محمد بن مسلم ان يبيع بماره امراسه على امره وقال والله ليرين به ولو لم يطقك على وجه الحكم انما هو صلاحا له في ربه ودينه وعلم ان محمد بن مسلم لا يراجه اذا عزم عليه في ذلك وليس به الذي اراد مالك انه لم يبلغ فيه كراه احد فالك اعلم الناس باحكام معروفه من ائمة اهل المدينة وحكم ان عطاء الذي انقرو بهذا القول قال مثل قول مالك انه لم يبلغ ذلك من احد وقد روي عن عطاء ايضا في نفى وجوب ذلك ولو سلمنا ان عمر حال ذلك على وجه الحكم والجبر لاس لم يلزم لخالفة الناس له وقول مالك من بعض اهل العلم اذا قيل لمان الله عز وجل يقول في كتابه فكا تبوهما ان علمتم فيهم غير ايتكوا تين واذا حللتم فاصطادوا فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض الا ان ارادوا ان هذا اللفظ يحتمل غير الوجوب وليس كل ما روي بهذه الصيغة واجبا فقد يكون منه المندوب اليه والمباح وغير ذلك مما تخلف هذه الصيغة من المعاني ويحتمل ان يريد به هذه الصيغة اذا روت بعد الحضي وانما محمولة مطلقا على الاباحة وقد قال بذلك القاضي ابو محمد وكثير من اصحابنا واشار اليه ابو اسحق في احكامه وتعلق في ذلك بان ليس هذا العقد محظور لتعلقه بجبرول وهو ما كاتيب عليه اوردته العبدان مجز عن الاوامر وردت الاباحة بالكتابة بعد ذلك فكان ظاهرها الاباحة وهذا مقصود قوله ما يتحصل منه وان كنت قد جريت الى تبينه وليس عندي هذا بالقوى لان الذي وقع فيه الخلاف بين اصحابنا انما هو ان يثبت حظره بين انقضاء مدته بالا باحة تحوّل تعالى حرم على سيد البير ما مضم حرامهم بين انقضاء مدته التحريم لقوله واذا حللتم فاصطادوا وقال تعالى في المسقى الى الجعة اذا روي للصلوة من يوم الجمعة الآية تحريم البس بعد النداء للصلوة بالجمعة ثم بين انقضاء وقت التحريم بقوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانتشروا واصبح عندي ان لفظا فعل اذا روت بعد المحظر انما على ما بها في الوجوب الا ان يدل الدليل على مرها عن ذلك وقد قال الله تعالى فاذا سلخ الاشرار محرم فاقبلوا المشركين الآية فيمن انقضاهة تحريم قتال المشركين بايجاب قطعهم وقد رايته في احكام الفصول فاذا قلنا ان لفظه فعل بعد المحظر على ما بها من الوجوب الا ان يدل عن ذلك بدليل يحتمل ان يكون المراد

للقوله تعالى فكا تبوهما ان علمتم فيهم غير ايتكوا تين واذا حللتم فاصطادوا فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله **قوله** الامر عندنا انه ليس على سيد العبد ان يكاتب الخ يريد والله اعلم ان لا يجبر على ذلك ولا يقضى به عليه وهو مذنب مالك والي خيفة وجبروا الفقهاء وقد روي عن عطاء ذلك واجب عليه قال ولا اثره عن احد والدين على ما نقلوا ان هذا معنى يقضى الى التعلق غالبا فلم يجبر عليه السيد كالاتيلاء والتدبير والتعلق الى اجل ولا ان كل عقدا لا يجبر السيد على اخراج العبد من ماله بدون القيد مع السلاطة فانه لا يجبر على ذلك بالقيمة ولا بالشرع ما كان عليه وقوله سمع ان احدا من الائمة اكره رجلا على ان يكاتب عبد يريد ان لم يكن ذلك في السلف وما روي عن عماره امراسان يعقوب بن عمار بن فاني فخر به بالردة وقال كاتبه فقال اس لا اكاتبه فتلا عمر فكا تبوهما ان علمتم فيهم غير ايتكوا تين فليس فيه دليل على الاثم والجبر ولو كان لعمر ان يجبر على ذلك انما حكم بذلك عليه واستغنى عنه ان يعثر به بالردة وتنبو عليه القرآن بالارزاق وما ضرب به بالردة لما نذر الى الخيرة والي مارا صلا حاله في ربه ودينه فانه ما من من ذلك فادبه لا تقتضاه وتلا عليه القرآن بالارزاق والندب اليه وقد روي عن محمد بن مسلم ان يبيع بماره امراسه على امره وقال والله ليرين به ولو لم يطقك على وجه الحكم انما هو صلاحا له في ربه ودينه وعلم ان محمد بن مسلم لا يراجه اذا عزم عليه في ذلك وليس به الذي اراد مالك انه لم يبلغ فيه كراه احد فالك اعلم الناس باحكام معروفه من ائمة اهل المدينة وحكم ان عطاء الذي انقرو بهذا القول قال مثل قول مالك انه لم يبلغ ذلك من احد وقد روي عن عطاء ايضا في نفى وجوب ذلك ولو سلمنا ان عمر حال ذلك على وجه الحكم والجبر لاس لم يلزم لخالفة الناس له وقول مالك من بعض اهل العلم اذا قيل لمان الله عز وجل يقول في كتابه فكا تبوهما ان علمتم فيهم غير ايتكوا تين واذا حللتم فاصطادوا فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض الا ان ارادوا ان هذا اللفظ يحتمل غير الوجوب وليس كل ما روي بهذه الصيغة واجبا فقد يكون منه المندوب اليه والمباح وغير ذلك مما تخلف هذه الصيغة من المعاني ويحتمل ان يريد به هذه الصيغة اذا روت بعد الحضي وانما محمولة مطلقا على الاباحة وقد قال بذلك القاضي ابو محمد وكثير من اصحابنا واشار اليه ابو اسحق في احكامه وتعلق في ذلك بان ليس هذا العقد محظور لتعلقه بجبرول وهو ما كاتيب عليه اوردته العبدان مجز عن الاوامر وردت الاباحة بالكتابة بعد ذلك فكان ظاهرها الاباحة وهذا مقصود قوله ما يتحصل منه وان كنت قد جريت الى تبينه وليس عندي هذا بالقوى لان الذي وقع فيه الخلاف بين اصحابنا انما هو ان يثبت حظره بين انقضاء مدته بالا باحة تحوّل تعالى حرم على سيد البير ما مضم حرامهم بين انقضاء مدته التحريم لقوله واذا حللتم فاصطادوا وقال تعالى في المسقى الى الجعة اذا روي للصلوة من يوم الجمعة الآية تحريم البس بعد النداء للصلوة بالجمعة ثم بين انقضاء وقت التحريم بقوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانتشروا واصبح عندي ان لفظا فعل اذا روت بعد المحظر انما على ما بها في الوجوب الا ان يدل الدليل على مرها عن ذلك وقد قال الله تعالى فاذا سلخ الاشرار محرم فاقبلوا المشركين الآية فيمن انقضاهة تحريم قتال المشركين بايجاب قطعهم وقد رايته في احكام الفصول فاذا قلنا ان لفظه فعل بعد المحظر على ما بها من الوجوب الا ان يدل عن ذلك بدليل يحتمل ان يكون المراد

سمعت بعض اهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى واتوهم من مال الله الذي ائتكم ان يكاتب الرجل غلامه ثم يضع عنه من اخر كتابته شيئا مسمى قال مالك فهذا احسن ما سمعت من اهل العلم وادركت عمل الناس على ذلك عندنا قال مالك وقد بلغني ان عبد الله بن عمر كاتب غلامه على خمسة وثلاثين الف درهم ثم وضع عنه من اخر كتابته خمسة الف درهم قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا كاتبه سيده تبعه ماله ولم يتبعه ولده الا ان يشترطهم في كتابته قال مالك في المكاتب يكاتبه سيده وله جارية بها حمل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فانه لا يتبعه ذلك الولد لانه لم يكن دخل في كتابته وهو سيده فاما الجارية فانها للمكاتب لانها من ماله قال مالك في رجل ورث مكاتباً من امرأته هو وابنه ان مات قبل ان يقضي كتابته اقتسم ميراثه على كتاب الله وان ادى كتابته ثمرات فميراثه لابن المرأة ليس للزوج من ميراثه شيء قال مالك في المكاتب يكاتب عبده قال يُنظر في ذلك فان كان انما اراد المحاباة لعبده وعرف ذلك منه بالتخفيف عنه فلا يجوز ذلك فان كان انما كاتبه على وجه الرغبة وطلب المال وابتغاء الفضل والعون على كتابته فذلك جائز له قال مالك في رجل وطئ مكاتبته له انهما حملت حتى بالغيا وان شاءت كانت امه ولد وان شاءت مريت على كتابتها فان لم تحمل فميت على كتابتها قال مالك اللهم اجتمع عليه

الحقوله ادرست

عمل الناس على ذلك وهو قول الاكثر ان في الية امر للمولى ان يحط عن مكاتبته مال كتابته شيئاً وهو قول عثمان والزبير وابن عمر وبه قال الشافعي في المنهاج يلزم السيد ان يحط عنه جزء من المال او يدفع اليه ولا يحط الا في النعم الا في الية وفي الهداية ولا يجب حط شيء في البذل اعتباراً بالبيع وعن الشعبي ان المراد باليات دفع الصدقة اليه واداه عن جماعة من الصحابة وخرج بان الية تمليك والحط لا يكون تمليكا وفي المعالم ان قال قوم اراد بقوله واتوهم من مال السيد الذي سبهم الذي جعل الله لهم من الصدقات المفروقات لقوله تعالى وفي الرقاب وهو قول الحسن وقال ابراهيم بن حنبل جميع الناس على معونتهم ١٢ محرم قوله ثم وضع عنه من اخر كتابته خمسة الف هو بيع مال الكتابته وبه اخذ بعض الشافعية وقد روى بالربع وعن ابن عباس يحط عنه الثلث الا صلح عند الشافعي انه يحط ما يلقى عليه اسم المالك ويستحب الربع كذا في المنهاج ١٣ قوله قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا كاتب سيده ١٤ قوله وتبعه ماله يحتمل وجهين احدهما عند عقد الكتابته وهو ظاهر لفظ المؤطا قال الشيخ ابو القاسم من كتاب عبده وله مال تبعه وقال عطاء وعمر بن دينار وغيرهما ولا أعلم غير هذا قال الامام روى عبد الرزاق عن النخعي عن كتاب عبداً او باعه فماله للعبده الدليل لما عليه الجماعة ان ما كان لمن مال عبده السيد ولم يعلم به فانه لا يكون للعبده بعد ذلك كتابته انما هو وانما انقضت الكتابته على ان يتبعين المكاتب بما مده من المال على ادا كتابته وذلك ان ما يكتبه حال كتابته لا يتبعه سيده فانه لا يتبعه ولا يجوز السيد ان يتراس ما ثبت في يده من ماله وما روى الرواية عن النخعي الا انها لا ينفرد بها المكاتب المدبر والمعتق الى اجل وام الولد فان السيد اتي بما يكتسب بعد المعتق الموهوب والتدبير والاستيلاء فذلك كان لا ينفرد به اموالهم ووجه ائزان المدبر والمعتق الى اجل وام الولد يلزم السيد لا تفي عليهم ولا يلزم الاتفاق على المكاتب ولا على ولده الذي معه في الكتابته قاله الشيخ ابو اسحق والوجه الثاني ان المكاتب يتبعه ماله اذا نفذ معتقه وقد قال القاضي ابو محمد اذا اعتق المكاتب بالاداء يتبعه ماله قال لان الكتابته مقدمه على النفس والمال وقوله ولم يتبعه ولده الا ان يشترطهم يريد بذلك من قد وجد من ولده ومن ولد له من ائتمه قبل عقد كتابته وعلى هذا ماك والفقهاء وذلك ان الولد ان كان للعبدين ائتمه فهو رقيق ليس سيده وليس يرقى له ماله يتبعه كما يتبع ماله وانما حكمه حكم مال السيد فلا ينبغي ان يتبع العبد معتقه كتابته ولا غيره بالان يشترط ان يكون حكمه مع ابيه حكم عبدين للسيد واما ان كان الابن للعبدين زوجة فانه ان كانت امه حرة فهو حر لان الولد يتبع لام في الحرية والرق وان كانت امه منعتهم سيده وانما الذي ذكره مالك في هذه المسئلة ولما مكاتب من ائتمه ١٥ قوله قال مالك في المكاتب يكاتب سيده ١٦ وبذا على ما قال ان المكاتب يفتقر كتابته وله امته حامل منه لم يعلم به هو ولا مولاه وفائدة ذلك انه لم يذكر في معتقه كتابته ولم يتعلق به شرط فانه عبده ولا مدخل له في الكتابته قال الشيخ ابو القاسم وينظر وضعا فاذا وضعت قاله السيد والامة للمكاتب على ما كانت عليه قبل كتابته واما ما حملت به امته بعد الكتابته فانه تبع له وحكمه حكم ابيه في الكتابته يفتقر ويرق برفقة قاله الشيخ ابو القاسم وغيره ووجه ذلك انه لم يملك السيد قط وانما افضل من الاب وهو قد ثبت له حكم الكتابته ولم يتعلق به استحقاق غيره فهو كالمحرر منه فحكمه في الرق والحرية كحكمه ١٧ قوله قال مالك في رجل ورث مكاتباً ١٨ وبذا على ما قال ان الولد لا يورث بالهرم ولا للزوجة به تعلق فاذا ماتت المرأة عن زوج

وان ذكرت مكاتباً فتعلق حق الزوج والاب بالمكاتب لان احكام الرق متعلقة به بمنزلة ما لو كان عبداً لورثته الزوج والاين فان كان مكاتباً واجب ان يرثه ان كان مالا ووجوب ان يتبع به الابن ان كان ولاولان الولاء قد ثبتت بعقد الكتابته لانه فاذا مات المكاتب قبل ان يعتق بالاداء فهو عبده فقد عاد الى المالك فوجب ان يكون للزوج ربعه ولاين باقية كثر ما خلفته مورثتها من المال وان ائتمت باء المكاتبه فقد تحقق بالولاء وما كان فيه من المال وهو العوض بالكتابته فقد صار الى كل واحد منهما حصته ولم يبق الا مجرد الولاء فثبت لابن خاتمة فان مات المكاتب بعد الاعتق فلا شيء لغيره الزوج لان الزوجية لا تأثر بها في الولاء ووجوب نفقوا الابن لان النفقة لها تأثر بمقدم في الولاء والله اعلم واهم ١٩ قوله ليس للزوج من ميراثه شيء فان الولد لا يجري فيه سهم الوارثة بالفرضية كما في المال بل هو نصيب يورث بطريق العصبية فيعتبر الاقرب فالاقرب روى الدررسي عن الزهري مرسل المولى الاخ في الدين اخي الناس لميراثه اقرب من المعتق ٢٠ محرم قوله في المكاتب يكاتب عبده ٢١ في الهداية ووجه ان المكاتب عبده استحساناً والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر والشافعي وحمل ذلك في شرح المنهاج بانه يعقب الولد المكاتب ليس الملاله وفي قول صحيح ونفقة الولد ٢٢ محرم قوله قال مالك في رجل وطئ مكاتبته له ٢٣ وبذا على ما قال ولعل ذلك ليس للسيد ان يطأ مكاتبته وبه قال الشافعي لان عقبتها متعلقة باجل كتابتها فكانت كالمعتقة الى اجل كتابتها القاضي ابو محمد ووجه ائزان الاطوال يحل الا بزوجية او ملك يمين يستحق به عليه النفقة وبذا ان مدد ما في منسلتنا فلم يكن له وطؤها ووجه اخر انها معتقة فاستغنت عن السيد لامة بالكتابته كالمعتقة فان فعل ذلك منع من وزجره وهي على كتابتها ما لم تحمل وجه ذلك ان مجرد الوطأ لا يغير حكم الكتابته ولا يوجب فيها عقبتها ولا عليه سوا علم بالتحريم او لم يعلم به وبه قال ابو حنيفة والشافعي خلافاً لما روى عن الحسن والزهري ان عليهما المهر الدليل على ما نقوله ان وطأ نادف شبهة ملك فلم يجب به المهر كما لو وطئ جارية بينه وبين شريك ٢٤ قوله نعم بالخيراء وفي الهداية اذا اولدت المكاتبه من المولى فهي بالخيراء شاءت مصفت على الكتابته وان شاءت مجزئت نفسها وصارت ام ولد لانهما ملتصقات حرة عاجل بيدل واجل لغير بدل فغير بينهما ونسب ولد باثبات من المولى ومهر ٢٥ قوله قال مالك الامر ان يجتمع عليه عندنا في العدا ٢٦ وبذا على ما قال ان العبد بين شريكين لا يجوز لاحدهما ان يكاتبه دون صاحبه اذن لصاحبه في ذلك او لم ياذن وهو احد قول الشافعي وروى عن الحكم بن عبيدة وابن ابي ليلى تفصح الكتابته بغير اذن شريكه وقال الشافعي في احد قوله تفصح الكتابته اذا اذن في ذلك شريكه وبه قال ابو حنيفة ونسب ابو حنيفة الاسفراغني الى مالك والصحاح ما قدمناه والدليل على ذلك ان عقد الكتابته لا يتبعف ولذلك لا يجوز لاحد ان يكاتب بعض عبده ويترقى باقية على حكم الرق فاذا لم يجوز ذلك في بعض عبده لم يجز في جميع وان وقع فسخ كذا في بعض عبده لم يفسد سائر ما كان في ذلك بان الكتابته معتقة ورقي ذلك الى تبعية العتق على الشريك دون تعويم لانه اذا اعتق نصيبه الذي كاتب عليه ولم يقر عليه نصيب شريكه لان التعويم يفتقر فيها باشره عتق من عوض وبذا لم ياشتره عتق واقتن به العوض فميت ذلك النقص فوجب ان يكون موموعاً في نفسه ووجه ائزان الكتابته تقتضي ان يملك المكاتب التفرق بالبيع وغيره وما لقي منه على الملك يمتنع منه ذلك فلما تاني الامر ان لم يصح ان يتقدم معاوضة تقتضي امرين متضايين و لذلك لا يجوز له ان يكاتب بعض عبده ويجوز له ان يكاتب ما يملك من عبده بعضه ورواه الله تعالى ٢٧

عندنا في العبد يكون بين الرجلين ان احدهما لا يكتب نصيبه منه اذن له بذلك صاحبه او له اذن له الا ان يكتبه جميعا لان ذلك يعقد له عتقا ويصير اذ ادعى العبد ما كتب عليه الى ان يعتق نصفه ولا يكون على الذي كتب بعضه ان يستتم عتقه فذلك خلاف لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا له في عبد قوّم عليه قيمة العدل قال مالك فان جهل ذلك حتى يؤدى المكاتب او قبل ان يؤدى رد اليه الذي كتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصصهما وبطلت كتابته وكان عبد الهمما على حالة الاولى قال مالك في مكاتب بين رجلين فانظره احدهما بجمعه الذي عليه والى الاخر ان ينظره فاقضى الذي ابي ان ينظره بعض حقه ثم مات المكاتب وترك ما ليس فيه وفاء من كتابته قال مالك يتماضن بقدر ما بقي لهما عليه يأخذ كل واحد منهما بقدر حصته فان ترك المكاتب فضلا عن كتابته اخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره اكثرهما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه انما اقتضى الذي له باذن صاحبه وان وضع عنه احدهما الذي له ثم اقتضى صاحبه بعض الذي له عليه ثم عجز فهو بينهما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيئا لانه انما اقتضى الذي له عليه وذلك بمنزلة الدين للرجلين بكتاب واحد على رجل واحد فينظره احدهما ويشتر الاخر فيقتضى بعض حقه ثم يخلص الغريم فليس على الذي اقتضى ان يرد شيئا مما اخذ الحماله في الكتابة قال مالك الامم المجتمعة عليه عندنا ان العبيد اذا كتبوا جميعا كتابته

الح قوله قال مالك في مكاتب بين رجلين فانظره احدهما على ما قاله ذلك ان الرجلين اذا كتباه عبيد كما كتبه واحدة جاز ذلك اذا كتبه على الاطلاق فيكون لكل واحد منهما اذ كان بينهما نصفين ان يقبض من الكتابة ما يقتضيه الاخر لا زيادة ولا نقصان ولا يقتضي احدهما دون الاخر وكذلك ان اشتراط ذلك في العقد لانما اشتراط مقتضاه وان كتبه على ان يبدأ احدهما بالبيع الاول ابدأ ففي الموازية لا يجوز ذلك والان يده بعضهما وتفسخ الكتابة لان من اشتراط ذلك لم يرض بالكتابة بل لا يجعل يريده لا يريده ما يتم منه وقال اشهب يفسخ الا ان يرضى الذي اشتراط التبدية بترك ما اشتراط وقال ابن القاسم يقتضي الكتابة بتسقط التبدية وقال ابن الموارث ان لم يكن قبض منها شيئا فكما قال اشهب وان اقتضى منها صدرا نفقت الكتابة و بطل الشرط ووجه القول الاول ما خرج به من ان احدهما ازداد زيادة في الكتابة مع تساويها في ملكهما لو عقد الكتابة على ان لا يحد بها التثنية ولا يخر التثنية ويحتل ان يكون ذلك على قول من قال من اصحابنا ان البيع والسلف ينقض على كل حال ووجه قول اشهب انما عقد الكتابة على ان يسلف احدهما الاخر فان اسقط مشطرا السلف ما شرط قبل ان ينفوت ذلك صح العقد ووجه قول ابن القاسم ان الكتابة بعقد يجوز فيه الغرض فان اقرن به شرط لا يجوز مع سلامة العوضين بطل الشرط ونسبت العقد ووجه قول ابن الموارث ما راجع الى ذلك والله اعلم **له** قوله قال مالك الامم المجتمعة عليه عندنا ان العبيد اذا كتبوا جميعا الخ وهذا على ما قال ابن من كان له جماعة عبيد فانه لا بأس ان يكتبهم كتابته واحدة لتعلم بقدر واحد خلافا للشافعي في احد قوليه لانه عقد مقصوده ان يملكه عن الرقبة فجاز ان يخص ويملك كالتدبير والحق وقال الشيخ البراء القاسم وسواء كانا او اثار ومن كتب عبيد لم يجر بيع احدهما ولا نصفهما قال محمد وقال يريده بقوله ولا نصفهما قال علي قول اشهب ولا يبيع نصف احدهما لان ذلك النصف يبيع بمحملة عما لا يملكه سيده وله بيعهما من رجل واحد لان رجلين قال محمد اما بيعهما من رجلين او رجل نصف كتابتهما جميعا فلا يجوز ولو ورثهما ورثة جاز لكل واحد بيع حصته منهما وبطلت جاز ابن القاسم واشتبى بيع بعض المكاتب او بجماعة معين وقوله فان بعضهم جلاء عن بعض يردان ذلك حكم الاطلاق الكتابة بجماعة عبيد لان ذلك معنى اشتغال العقد عليهم فانه لا يعتق بعضهم الا بشرط خلافا للشافعي في قوله ان من ادعى منهم بقدر ما عليه عتق ولو عقد والعقد على ان بعضهم جلاء عن بعض بطل وقال الوجيفه يجوز استخانا لا قياسا والدليل على ما نقول ان عقد الكتابة معنى على منافاة التبعية ولذلك من كتب عبيده لم يعتق منه شيء الا باذنه جميع ما عليه كذلك من كتب عبيدا لم يعتق منهم احد الا باذنه ما عليهم دليل اخر هو ان هذا عقد يقتضي الى حرية فاذا اشتمل على جميعه لم يبع بعضه عتقه اصل ذلك قوله اذا اوتيت الى الف دينار فاتم حرار وبذلك ان كان سيدهم واحدا فاما ان كان السادات جماعة كالسيد بن يكتان مدين لهما فان اشتبى لا يجوز الكتابة الا ان يسقط حاله بعضهما من بعض وفقد الكتابة على جميع عبيده واحدا وصادات يقتضي الى تقدير جملته الكتابة دون تقدير ما يخص كل واحد منهما لانه لا يجوز في عوضها لما كان مقصودا بالعتق ونسبت بدين ثابت ما يجوز في سائر الاعراض في العقود التي مقصودها المعاضة ويكون العوض فيه دين ثابتا وهذا على قول ابن القاسم انه لا يجوز لرجلين جمع كونهما في البيع وما على قوله يجوز ذلك فلا يحتاج الى فرق وبين

للسيد اخذ احد المكاتبين بجميع ما على جملتهم مع قدرتهم على الاداء قال ابن الموارث ووجه ذلك ان الحق متعلق بجميعهم مع الحيوة والقدرة وانما يلزم كل واحد منهم جميعا بحق الضمان فان كان المصون حاضرا قادرا على الاداء فليس للسيد طلب احدهم بحق الضمان وانما للطلب كل واحد منهم بما يخصه بحق الكتابة فان تغدر القبض من بعضهم بان عجز قال في كتاب ابن الموارث او تغيب فله الاخذ من غيره وقوله ولا يوضع عنهم موت احد منهم حتى يريدها اصحابه قد ضمنوا ما عليه وقد ائتمروا الكتابة بجملة والكتابة تنافي التبعية فلا يعتق الا باذنه جميع الكتابة فان اشتمل احدهم بملك او حرته من اصدقه علم السيد بذلك او لم يعلم ففي الموازية يوضع عنهم حصته في ذلك والفرق بينه وبين الموت ان العقد في الذي مات تناولا على وجه الصفة فله من ماله ما يخصه كما لو عجز وبذلك يتناول ذلك وضع عنهم بقدر ما يخصه لان لم يلزمهم قال ابن الموارث ان في الموازية يحيط بعضهم على عدد من ان كانا اربعة خطتهم ربع العبد باشتقاق احدهم وقوله وان قال احدهم عجزت بربده لم يعلم بجمعه الا بدعواه فانه لا يسقط عنه بذلك ما لم يزم بالكتابة ولا يصح ان يستعمله ما يطبق من العمل لانه دخل على القوة على السعي فليس لان يخرج نفسه من ذلك ولان عقدا الكتابة لازم فالذي يدي العجز لا يخول ان يكون له مال ظاهر ولا يكون له مال ظاهر فان كان له مال ظاهر لم يكن له ان يعجز نفسه قال مالك في الموازية وفي العتقة من رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم وروى ابن وهب عن ابن كنانة وابن نافع انه اذا كره الكتابة لعجز نفسه واشتبى بذلك عا دملوكا وان كان له مال قال ابن حبيب وقول مالك اشتبى الى وقول الشافعي على قول ابن كنانة وابن نافع ووجه قول مالك في لزوم العقدان الكتابة عقد معاوضة بنقد عوضا فله من ماله في التبعية ولا يلزم على هذا العمل فان العمل غير مقدر به فذلك لم يلزم في جنبة العامل ووجه القول الثاني ان مال الكتابة مال في مستقر على العبد فذلك لا يجوز ان يتحمل بغيره فاما لم يكن مستقر فله من ماله اذ اذنه وهذا الذي ذكره اصحابنا عن الشافعي والذي ذكره اصحابنا عن معنى قوله ان الكتابة عقد جاز لا يريدها المكاتب فسخ اذا اشار او ما يريده اذا كان ماله ماله بجمعه على اذنه السيد بين العبد وبين فسخ كتابته والله اعلم فان لم يكن للمكاتب مال ظاهر فله مال في العتقة اذا كان له مال صاقتا لا يعرف فله ان يعجز نفسه وهو معنى قول مالك انه اذا عجز نفسه لم يظهر امواله بعد ذلك لم يرد الى الكتابة وكان رقيقا ووجه ذلك انه اذا عجز نفسه لعدم مال ظاهر يؤدى منه فقد بطل عقد الكتابة وتقرر انك السيد عليه فلا يرد ملكه منه بظهوره بالبعد ذلك كما لم تقدم فيه كتابته وابن يعجز نفسه قال ابن القاسم في العتقة لعجز نفسه دون السلطان قال سخون لا يجوز استعجبه الاعمال السلطان ووجه قول ابن القاسم ان هذا عقد عقده السيد والمكاتب على ازالة ملك السيد لوجوه فجاز لهما فسخ ونقصه كالمبيع وقوله سخون انه قد عتق بيمين اشترطت عليه فليس لهما نقضه لاجل حكمه كما ينظر في ذلك معنى الله تعالى فان رجلا الاداء ونفوذ العتق ابقاه وان يمين منه العجز انفسه فسخ وان لم يكن له مال ظاهر وكان صاقتا فله ان يعجز نفسه وقال الشيخ البراء القاسم للمكاتب ان يعجز نفسه وفيل له ذلك اذا لم يكن له مال ظاهر فالذي اقتضى ذلك ان ليس له مال ظاهر فيه روايتان ووجه المنع من ذلك انه قادر على الاداء فلا يمكن له تعجز نفسه واسترقاقا بعد عقد العتق كالذي له مال ظاهر ووجه الرواية الثانية انه ليس له مال يؤدى منه فلا يجزى على كسبه وبذلك ان كان مفقودا بالكتابة فانه اذا اشار غيره فيها فسخ كتاب محمد لعجز نفسه قبل تجزئه الا ان يكون معه ولد فلا يجزى له ولغيره ماله يعطى السيد يريده

واحدة فان بعضهم حملاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم ملوك احد هم شيء فان قال احد هم قد عجزت والقي بيد يه فان
لاصحابه ان يستملوه فيما يطبق من العمل ويتعانون بذلك في كتابتهم حتى يعتق بعتقهم ان عتقوا او يرق برقهم ان رقا قال
مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان العبد اذا كاتبه سيده لم يبيع سيده ان يتحمل له بكتابة عبده احدا من مات العبد وعجز وليس
هنا من سنة المسلمين وذلك انه ان تحمل رجل لسيد المكاتب بما عليه من كتابته ثم اتبع ذلك سيد المكاتب قبل الذي
تحمل له اخذ ماله باطلا لا هو ابتاع المكاتب فيكون ما اخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكاتب عتق فيكون في ثمن حرة ثبتت
له فان عجز المكاتب رجع الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك ان الكتابة ليست بدين ثابت فيتحمل السيد المكاتب انما هي شيء
ان اداه المكاتب عتق وان مات المكاتب وعليه دين لم يجرى حتى القراء سيده بكتابة وكان الغراء اولى بذلك من سيدان عجز
المكاتب وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا لسيده وكانت ديون الناس في ذمة المكاتب لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن قبته
قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا حصر بينهم يتوارثون بها فان بعضهم حملاء عن بعض لا يعتق بعضهم دون
بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات احد منهم وترك مالا هو اكثر من جميع ما عليه من ديونهم منه جميع ما عليه كان فضل
المال لسيده ولم يكن لمن كاتب معه من فضل المال شيء وبيعهم السيد بمحصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من
المال الهالك لان الهالك انما كان تحمل عنهم فعليه ان يؤدوا ما عتقوا به من ماله وان كان للمكاتب الهالك ولد خوله يولد
في الكتابة وله يكاتب عليه لم يرثه لان المكاتب لم يعتق حتى مات القطا عتق في الكتابة **مسألة** ان بلغته ان
امرسله زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتبها بالذهب والورق قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا في المكاتب

بعد محله ولحق هو لوله وكذلك لو شارك في الكتابة اجنبي ووجه ذلك ان من شارك في
الكتابة من ولد او اجنبي قد تعلق به سعيه ماله لان الكتابة بمنزلة سعي بعضهم مع بعض
احد بعضهم عن بعض والكتابة بعد الاذن لم يكن للسيد احد المكاتبين فسخ ذلك في عقد دون
اذن سائر من معه في عقد الكتابة ولو كاتب عبدين بعقد واحد ففسخ في احدهما بغير اذن
تعلق الكتابة في الموازية لا يحل فسخه وهو كما بدأ عتقه فان عجز عتق بالعتق في ماله
وجه ما تقدم من اعتقه سيده فاني ذلك اشتركت في الكتابة فادى نعم حتى عتقوا فانه لا يرفع
على سيده بما ادى من نفسه رواه ابن جبير عن اصعب ووجه ذلك ان ما وجد السيد من الثمن
لم يتم لما تعلق بين حق صاحبه لان ذلك لم يكن حقا للسيد فكان بمنزلة من اطلق عبدا غيره
او اعتقه وهو يجوز عليه في عتقه وقوله يتعانون به حتى يعتق بعضهم ويرق بعضهم برقم من
فيه سعاية وعمل فان تفرق قدر ما يلزم فان صاحبه في الكتابة يتعانون به فان تجزوا
عن اداء جميع ما عليهم تدورق معهم وان اداوا عتقوا وعتق معهم ١٢

مسألة قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان العبد اذا كاتب سيده الخ ويزال على ما قال
ان الكتابة لا تجوز بالحالة فاذا دخلتها الحالة فلا يجوز ان يكون ذلك في صل العقد ويكون
بعد العقد فان كانت الكتابة انقضت بشرط الحالة فحق الموازية لا يجوز الكتابة على الحالة
او من سنها ان يكون في الذم قال محمد بن زيد انما جازي في الوجه ومعنى ذلك والله اعلم انه
لم يتعلق الكتابة بدمته لعلقا لازما لما تعلق بالعتق والعتق لا يملك الا بالكتابة على الحالة
عن عيسى واصعب فتمضي الكتابة وتبطل الحالة وقال الشيخ ابو القاسم لا يجوز الحالة بالكتابة
ومن تحمل بذلك لم يلزم حاله واما الرهن فان كان الرهن للمكاتب فانه يجوز ان يكاتبه
عليه وبأخذه منه بعد عقد الكتابة ان رضيا بذلك وان كان الرهن لغير المكاتب لم تجز
الكتابة كما حاله من كتاب ابن المواز قال ويخبر السيد بين ان يضيها بالدين ولا يضيها
قال محمد الا ان تحمل الكتابة فلا تفسخ وفسخ الرهن ١٢ **مسألة** قوله وان مات
المكاتب وعليه دين لم يخاص سيده الغراء وهو قول مالك والشافعي ووجه ذلك ان
المكاتب لا يخاص سيده الغراء في ماله اذا افسس لان الرقبة ترجع اليه فكذلك في الموت
مع الفس فدل ذلك على ان دين الكتابة ليس بدين ثابت فذلك لا يجوز فيه دين
والاجابة لان المكاتب انما يكتب بالدين فان كان الدين يرضى به حتى لو كان حقيقا ولو عجز
المكاتب لكانت ديون الناس في ذمة ولم يتعلق بها شيء من الكتابة لان الرقبة التي
خرجت من يده بالكتابة عادت بالدين لا يشترط في شيء من ذلك غير ١٢ **مسألة** قوله
قال مالك اذا كانت القوم جميعا كتابة واحدة الخ ويزال على ما قال ان المكاتبين اذا لم
يكن بينهم رحم فانهم حملاء بعضهم عن بعض ولا تأثير في ذلك كلهم لارحم بينهم فان اذن حكم ذوي
الارحام واشد وانما يؤثر ذلك في التراجع واما اجتماعهم في الكتابة فله حد واحد لا يكون
بعضهم حملاء عن بعض انه قد اختلف في جميعه في كتابته فلم يجزه اتهم قال لان كل
عبد يتحمل لغير سيده بجمعة وكرو وانما جاز ذلك بين اهل الكتابة لسيدهم لان ملكه ضمن ملكه
مع كون العقد لم يمس لروا واحدا وقال في الموازية ولو كاتب كل واحد على حدة جاز ان يقيم
احدهما الى الآخر ولكن لا يفتق

ولا نقول يجوز ذلك بينهم فقط بل نقول ان حكم الكتابة لا بد منه خلا للشافعي وقد تقدم
احدها بالاذن الاخر ووجه ذلك انه ان اقر وعقد كل واحد منهما من كل واحد منهما
صاحبه فقد عاد الى حكم العقد الواحد وقد قال في الموازية لا بأس ان يحمل عبده بما على
مكاتبه ووجه ما قدمناه ولو كان عبدا لرئيس او ثلثة اعبدا لثلاثة رجال فحق الموازية
لغير سيده في عبدين كتابة متباعدة الا ان يسقطوا حاله بعضهم عن بعض فيجوز على كل
واحد بقدر ما يلزم من الكتابة يوم عقدت قال احمد بن حنبل ليس كما اجمع لان لكل واحد
ثلاث كل عبد فاما يقضى لكل واحد ثلثة ثلث الكتابة فلا يقضى احد من غير ثلثة شيئا
قوله وان مات احد منهم وترك اكثر ما عليه من الكتابة ادى عنهم جميع ما عليهم ووجه ذلك ما
قدمناه من ضمان بعضهم عن بعض فاذا مات احد منهم حلت الخوم كلها في حصته فاذا وجد له
مال ادى ذلك كله وكان فضل المال للسيد ولم يكن من معه في الكتابة شيء منه لانهم ليسوا
بذوي ارحام وانما اختلف في تراجم ذوي الارحام ١٢ **مسألة** قوله ان ام سلمة كانت
تقاطع عليه مكاتبها الخ والمقاطعة هي ان يسجل عتق المكاتب على شيء يقاطع عليه
مجلس او مجلس ويحتمل ان يكون فعل ام سلمة اصل الكتابة بالذهب فيقاطعه بالذهب
او بالورق مقاطعة بالورق فهذا اتفق العلماء على جوازه الا انه قد روي عن ابن عمر ان قاطع
المكاتب الا بوجهي قال ابن القاسم ولم يأخذ به الناس قال الزهري لا أعلم احدا قاله
غير ابن عمر وقال الشيخ ابو اسحق تناول بعض المتأولين في قوله تعالى والذين هم من مال الله
الذي آتاكم ان ذلك قاطعة المكاتب على بعض له ماله وترك البعض على تعجيل
العتق واما ان كان بالذهب فيقاطعه بالذهب فقد قال القاضي ابو محمد اذا بيعت
كتابة المكاتب والعبد فجوز ان يبيعها سيده كيف شاء فينقله من ذهب الى ورق ومن
ورق الى ذهب ومن مروض الى مروض من نفسها ومن يخرج نفسها لان تقدير بعضها من
العبد انما هو ترك مكاتب عليه والعدول عنه الى مال يجعل وليس في قوله ان ام سلمة كانت
تقاطع مكاتبها بالذهب والورق ما يدل على اصل الكتابة وفي الموازية لا بأس ان
يقاطع المكاتب ويعجل عتقه بشيء يعجزه او يخرجه الى بعد من اجل الكتابة او اقرب
كان طعنا او غيره ووجه ذلك ما قدمناه ومن اشترى كتابة المكاتب جاز ان
يقاطعه بما يقاطعه سيده رواه ابن القاسم من مالك في الغيبة والمقاطعة ضرب
انقطعت وهي الخراج على العبد او الرهن ١٢ **مسألة** قوله الامر المجتمع عليه عندنا
في المكاتب يكون بين الشريكين في المكاتب ان يتساويا في ماله على حسب ما كان
اشترى كما فيه ولا يجوز لاحدهما ان يقاطعه على شيء يفرقه تعجيله دون شريكه الا ان ياذن
لغيره فان فعل ذلك مكنت مقاطعة لصادره ذلك رضيا باخذه عن حقيقة في الكتابة
فان مات المكاتب على ما كان المتمك احق بمجوزة وكذلك ان عجز المكاتب
فانه يكون احق برقبته لان الذي قاطعه لم يتقبل فيه شيء وعتق المكاتب لا يبيح
فكان المتمك احق بماله بعد موته وبرقبته بعد عجزه والله اعلم بما معنى ما في المواز
وفي الموازية ان قبض المتمك مثل ما قبض الذي قاطعه فلا حاجة لعتقه في موته ان
لم يدع شيئا ولا في عجزه لانها في العجز تساويان في رقبته وكذلك ان ترك الميت ما
يأخذ منه المتمك مثل ما اخذ المقاطع قال ابن المواز لا اختلاف في نذر ابن القاسم

يكون بين الشريكين فإنه لا يجوز لأحدهما أن يقطع على حصته إلا بأذن شريكه وذلك إن العبد وماله بينهما فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ شيئاً من ماله إلا بأذن شريكه ولو قاطعه أحدهما دون صاحبه ثم جاز ذلك ثم مات المكاتب وله مال أو عجز لم يكن لمن قاطعه شيء من ماله ولم يكن له أن يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته ولكن لمن قاطع مكاتباً بأذن شريكه ثم عجز المكاتب فإن أحب الذي قاطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعة ويكون على نصيبه من رغبة المكاتب كان ذلك له وإن مات المكاتب وترك مالا استوفى الذي بقيت له الكتابة حقه الذي بقي له على المكاتب من ماله ثم كان ما بقي من مال المكاتب بين الذي قاطعه وبين شريكه على قدر حصصهما في المكاتب وإن أحدهما قاطعه وتبأسك صاحبه بالكتابة ثم عجز المكاتب قبل الذي قاطعه أن يشتت أن ترد على صاحبك نصف الذي أخذت ويكون العبد بينكما شطرين وإن أبيت جميع العبد للذي تبأسك بالرق خالصاً قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه أحدهما بأذن صاحبه ثم يقبض الذي تبأسك بالرق مثل ما قاطع عليه صاحبه أو أكثر من ذلك ثم عجز المكاتب قال مالك فهو بينهما لأنه إنما اقتضى الذي له عليه وإن اقتضى أقل مما أخذ الذي قاطعه ثم عجز المكاتب فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما تفضله به ويكون العبد بينهما نصفين فذلك له وإن أبيت جميع العبد للذي لم يقطع وإن مات المكاتب وترك مالا فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما تفضله ويكون الميراث بينهما فذلك له إن كان الذي تبأسك بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطع عليه شريكه أو أفضل فالميراث بينهما بقدر ملكهما لأنه إنما أخذ حقه قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه أحدهما على نصف حقه بأذن صاحبه ثم يقبض الذي تبأسك بالرق أقل مما قاطع عليه صاحبه ثم عجز المكاتب قال مالك إن أحب الذي قاطع العبد أن يرد على صاحبه نصف ما تفضله به كان العبد بينهما شطرين وإن أبيت أن يرد فللذي تبأسك بالرق حصة صاحبه الذي كان قاطع عليه المكاتب قال مالك وتفسر ذلك إن العبد يكون بينهما شطرين فيكاتبانه جميعاً ثم يقطع أحدهما المكاتب على نصف حقه بأذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم عجز المكاتب فيقال للذي قاطعه أن يشتت أن يرد على صاحبك نصف ما تفضله به ويكون العبد بينكما شطرين وإن أبيت أن يرد على صاحبه الذي قاطع المكاتب عليه خالصاً وكان له نصف العبد فذلك ثلثه أرباع العبد وكان للذي قاطع ربع العبد لأنه إن يرد ثمن ربعه

وأشبه واختلف إذا عجز ولم يقبض المتمسك إلا أنزل من الاختلاف قول مالك فيه فقال ابن القاسم إن شاء رجع بنصف الفضل على الآخر وتبأسك بالعبد لو قال أشبه ورواه عن مالك وعليه الرواية لا الرجوع بنصف الفضل فإن اختار المتمسك بالعبد رجع اختياراً للمقاطع قاله محمد ويصير كأنه قاطع بأذنه أو حكم به فمضى وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم أن قاطعاً أحدهما بغير إذن شريكه فخرج فقبضه عند مالك الذي تبأسك بالرق خالصاً إلا أن يشار أن يأخذ بنصف ما تفضله به الذي قاطعه وإن شاء ترك وكان العبد خالصاً وإن مات العبد فمضى له العبد إلا أن يكون للذي قاطع قد أخذ أكثر مما ترك العبد فيرجع عليه فيما غنم من نصف الفضل به قال ابن مزين فلو أن ابن القاسم في هذه الرواية عن مالك وهي واضحة في رواية مطرف عن مالك وقال يحيى بن يحيى سألت ابن نافع وأخبرته بقول مالك ورواية ابن القاسم فقال ليست اعرف ما يقول من قول مالك وأرى أن يفسح ويرجع إلى نصيبه من الرقبة إن عجز ومن الميراث أن مات على ما أحب شريكه أو كره قال ابن نافع وليست حاله كحال من قاطع بأذن شريكه قال يحيى بن إبراهيم وهذا صواب ما قيل فيه وهو واضح في رواية مطرف عن مالك فما كان خلاف هذه الرواية فوهم والله أعلم وأحكم ١٢ -

أد قوله ولكن من قاطع مكاتباً بأذن شريكه ثم عجز المكاتب فإن الذي قاطعه أن يرد ما أخذ من القطاعة ويكون على نصيبه من رقبته المكاتب قال ابن القاسم ولم أنسلم العبد كله إلى المتمسك وذلك أن شريكه لما أذن له في ذلك لم يكن له رجوع عليه فيما قبض بأذنه ولكن الذي قاطعه إنما أخذ ذلك ليؤدى المكاتب ويعتق فإذا عجز كان له أن يرجع في حصته منه وشاركه المتمسك فيما أخذ ويتسك بما أخذ ولم يجمع العبد إلى شريكه ولو لم يرد ذلك للزمت الاعتق وبذلك إنما هو إذا قبض الذي تبأسك بالرق أقل مما قبض شريكه وأما إذا قبض مثل ذلك أو أكثر فعلى الموازنة العبد بينهما نصفين ومعنى ذلك أن شريكه قد أخذ مثل الذي هو فلا حجة له عليه في التسك ولو أخذ صاحبه أكثر من ربع عليه الذي قاطع لا أنه قد مضى ببيع نصيبه بالقل ما كان يقد عليه أكتابه ١٢ **أد قوله** تبأسك بالرق أي لم يكاتب ولم يقطع ١٣ **أد قوله** قال مالك في المكاتب

يكون بين الرجلين في قاطعه أحدهما ونزاعاً على ما تقدم إن كان عجز قبض الذي تبأسك مثل ما قبض صاحبه أو أكثر فالعبد بينهما رقبتهما وأما إذا مات المتمسك وأما إذا مات المكاتب وقبض المتمسك مثل ما قبض شريكه أو أكثر فالميراث بينهما وإن قبض أقل فلذلك سيجتمع أن يرد على الآخر نصف ما تفضل ويكون الميراث بينهما فذلك له وهو معنى هذا أن يأخذ المتمسك من تركته العبد مثل ما فضل بصاحبه ويكون الثاني بينهما نصفين ولا فرق بين أن يكون ما في الكتاب إلا في الأعيان من الثياب والدراب والعبيد وبغير ذلك فإن فقط الموطأ يقتضي أن أحب الذي قاطع دفع نصف ما يقبض به ويكون له الأعيان وكذلك روى عيسى عن ابن القاسم في الموازنة أن المتمسك يستوفى في رقبته كرامة من مال المكاتب الذي توفي ثم يقسمان الباقي وكذلك فرق بين العجز والموت والله أعلم قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه أحدهما على نصف حقه الإجماع ومعنى ذلك أن أحد الشريكين قاطع المكاتب على نصف نصيبه وهو ربع جميعه وأبقى النصف الآخر نصيبه على حكم الكتابة قال مالك في الموازنة فيسقي ثلاثة أرباع العبد على حكم الكتابة وربع على القطاعة فلذلك عجز فللذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما تفضله به ويكون العبد بينهما نصفين فقال مالك في الموازنة شاء المتمسك بالرق أو أبت أن يرد حكم الكتابة بعد العجز إن رجعا على مالكاً عليه قبل الكتابة فإن أبت من ذلك فقد رجع العبد بما قاطع عليه إذا كان قاطع بأذن شريكه وصار كأنه باع ذلك الربع من شريكه قصار ثلاثة أرباع العبد لشريكه بالعجز ولم يبق للذي قاطعه من حصته إلا ما بقي على حكم الكتابة وهو الربع من العبد ولو كان قبض المتمسك مثل ما قبض المقاطع وذلك بأن يقطع الأول بأذن شريكه وأخذ المتمسك ما شاء كان المقاطع بالجواز بين أن يسلم إلى المتمسك ما أخذ ويكون لنصف العبد وبين أن يأخذ المقاطع من المتمسك ثلث المائة التي قبض ويسلم ربع العبد ليكون للمتمسك ثلاثة أرباع الذي قاطع ربعه وكذلك إن قبض المتمسك ما تبأسك فله المقاطع أخذ ثلثها وإن كره ذلك المتمسك ويكون للذي قاطع ربع العبد وإن شاء أخذ منه تسعين وكان العبد بينهما نصفين قال محمد رحمه الله أن المقاطع لم يأخذ غير ما قاطع عليه فكان حقه أن يأخذ الثلث من كل ما يقبض لأن ربع المكاتب وللآخر نصفه فإن شاء أخذ ذلك ثم لم أن يحد التماسك بما قبض ولا يكون لغير ربع العبد وإن شاء أن يكون لنصف العبد وفضل ما أخذ إن كان غنم فضل والله أعلم وأحكم ١٣

الذي قاطعه عليه **قال مالك** في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق ويكتب عليه ما بقي من قضايته ديناً عليه ثم يموت المكاتب و عليه دين للناس قال مالك فان سيده لا يجازي غرماءه بالذي له عليه من قضايته ولغرمائه ان يبتدوا عليه **قال مالك** ليس للمكاتب ان يقاطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لشيء له لان اهل الدين احق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له **قال مالك** الامر عندنا في الرجل يكاتب عبده ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه مما عليه من الكتابة على ان يجعل له ما قاطعه عليه انه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه انزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل الى اجل فيضع عنه وينقده وليس هذا مثل الدين انما كانت قضايته المكاتب سيده على ان يعطيه مالا في ان يتجمل العتق فيجب له الميراث والشهادة والحج ود وثبت به حرمة العتاق ولم يشترطوا لهم بدراهم ولا ذهباً بذهب وانما مثل ذلك مثل رجل قال لفلان ائتني بكذا او كذا دينار او انت حروفه عنده من ذلك فقال ان جئتني باقل من ذلك فانت حروفه فليس هذا ديناً ثابتاً ولو كان ديناً ثابتاً لخاص به السيد غرماء المكاتب اذا مات او افلس فدخل معهم في مال مكاتبه جوارح المكاتب قال مالك احسن ما سمعت في المكاتب بجرم الرجل جرحاً يقع فيه عليه العقل ان المكاتب ان قوي ان يؤدي عقل ذلك المجرم مع كتابته اداه وكان على كتابته فان لم يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك انه ينبغي ان يؤدي عقل ذلك المجرم قبل الكتابة فان عجز عن اداء عقل ذلك المجرم خيره سيده فان احب ان يؤدي عقل ذلك المجرم فعل وامسك غلامه وصار عبداً مملوكاً وان شاء ان يسلم العبد الى المجرم واسلمه وليس على السيد الاثر من ان يسلم عبده **قال مالك** في القوم يكاتبون جميعاً فيجرح احدهم جرحاً فيه عقل **قال مالك** من جرح منهم جرحاً فيه عقل قيل له وللذين معه في الكتابة ادا جميعاً عقل ذلك المجرم فان ادوا ثبتوا على كتابتهم وان لم يؤدوه فقد عجزوا وغير سيدهم فان شاء ادى عقل ذلك المجرم رجوعاً عبداً له جميعاً وان شاء اسلم الجراح وحده ورجع الآخرون عبيداً له جميعاً بعجزهم عن اداء عقل ذلك المجرم الذي جرح صاحبهم **قال مالك** الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان المكاتب اذا اصيب بجرح يكون له فيه عقل او اصيب احد من ولدا المكاتب الذين معه في الكتابة فان عقلهم عقل العبيد في قيمتهم وان ما اخذ منهم من عقلهم يدفع الى سيده الذي له الكتابة ويجسب ذلك للمكاتب في اخر كتابته فيوضع عنه ما اخذ سيده من دية جرحه **قال مالك** وتفسير ذلك انه كان كتابته على ثلاثة آلاف درهم وكان دية جرحه الذي اخذ سيده الف درهم فاذا ادى المكاتب الى سيده الف درهم فهو حراً وان كان الذي بقي عليه من كتابته الف درهم وكان الذي اخذ من دية جرحه الف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه اكثر مما بقي على المكاتب اخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق وكان ما فضل بعد اداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي ان يدفع الى المكاتب شيء من دية

١٠ قوله قال مالك في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق

ويكتب عليه ونذا على ما قال لان السيد لا يجازي الغرماء انما قاطع عبده به لان ذلك بمعنى الكتابة لا يجازي بها الغرماء فكذلك لا يجازي بالقضاية لان اصل هذا الدين وان كان تعلق بالذمة فانما تعلق بحكم الكتابة وكذلك القضاية بحكم البتة لا بد من البتة لان السيد لا يجازي سيده وعليه ولون تحيط بما في يده كما لا يجوز له العتق والبتة في تلك الحال وان كان يجوز له المعافاة المحضة قال ابن الموار لا يجازي به السيد في فلس ولا موم ولا موم ويزيد بن ثابت وعطاء وابن المسيب والزمري وبقول ابي حنيفة والشافعي وقال شريح يجازي سيده الغرماء وبه قال النخعي والشافعي والذليل على ما نقوله ما تقدمناه وانما علم ١٢ **قوله قال مالك** الامر عندنا في الرجل يكاتب عبده ثم يقاطعه بالذهب الجرح ونذا على ما قال ان القضاية تجوز باقل ما كاتب عليه واكثر على التجمل من الموجل و قما جعل المجل في الطعام وغيره خلافاً للشافعي في قوله لا يجوز ذلك في ان يضع ويتجمل والذليل على ما نقوله ما قاله مالك من انه ليست الكتابة بدین ثابت وانما هي معنى متعلقة بالرقبة لا اداه تعد ادا الكتابة استرقت الرقبة وتنقل بالقضاية على تجمل الكتابة الى ومن متعلق بالذمة على حسب ما تقدمناه قال الشيخ ابو اسحق ويجوز بالنقد واختلف في النقشة والنقد حسب الى وتعلق ما كان في ذلك بفضل اخر وهو ما يقتضيه القضاية من العتق المستقيم لا ادا الشهادة والواثقة وتجب تمام المحرمية ولذلك تأخير في التصحيح ١٢

قوله قال مالك من جرح منهم جرحاً فيه عقل ونذا على ما قال مالك وذلك ان عقل المجرم مقدم على ملك العبد لان العبد قبل الكتابة ثبت من حكم الكتابة الذي لا يتقرر بعد ولا يتقرر الا ادا العتق فان اخذ سيده العبد نفسه فهو على كتابته وان عجز عن ذلك لانه عجز عن ادا الكتابة لغيره عما هو مقدم على الكتابة وذلك يقتضي رجوعه الى حكم الرقبة المحض ثم يكون سيده ان يقتله به ارش الجنانية او يسلمه على ما تقدم وكو توب عبداً من كتابته واحدة فبني احداً ويجزى ارش الجنانية فاذا صاحبه حين خاف العجز ثم تقبلاً بعبادته فانه يقيعه بارش الجنانية التي ادى عنه ان كان ما لا يفتق عليه بالملك قال عيسى وان كان من يفتق عليه فبني

العقبة من رواية اشهد ووجه ذلك انه مال يعتق في ديستر فان بالعجز عنه فما نزل ان يرجع به على الابن ككتابة وان جرح احد سباً صاحب خطا وها الجنانيان قيل للمعارج عقل ما جئيت وبتكنا على كتابتي ويحسب بذلك ما عليه من اخر نجوم منكم وتيج المجرم المجرع نصف عقل المجرم ان كانا متساويين في الكتابة وان اختلفت احوالهما في الكتابة رجع اليه بقدر ما يتوب المجرع من ذلك لانه ارش المجرع تأوى عنها وحقاً به ١٢

قوله قال مالك وتفسير ذلك ونذا على ما قال ان المكاتب اذا جنى عليه وعلى من معه في الكتابة ان ينقل جرحه جرح عبده ووجه ذلك انه عبيد ما بقي عليه درهم ويدفع ذلك العقل الى سيده وقوله ويحسب له في اخر كتابته بريد فيما يتم عقده به لانه لو احتسب له في اول نجم ونحوه لاتيتم عقده بين عبده لادى ذلك الى ما قدمناه لان دفع ذلك البني اول نجم دفع على ليس بعوض عنه لان الكتابة لما كانت لا تتبع بعض موضوعات جميعاً الى المدفوعة التي يتم العتق بها وما يؤدي له المكاتب قبل ذلك فنوع من الغلظة لانه ان عجز عن اخذ نجوم رجع رقيقاً بطل ذلك كله وكان ذلك بمنزلة من عجز ولم يعط شيئاً فاذا اداه من اول نجم رجع اليه المكاتب بعجزه ناقصاً بعض الجنانية وسبباً لما قبض من نجومه بحكم الغلظة فقد اخذ غلظه بغيره موضوعاً من جزه قد ذهب منه وذلك بغير جائز كما لو لم يكاتبه وقوله وان كان عقل المجرع اكثر مما بقي عليه من الكتابة اخذ السيد من ذلك بقية كتابته وحق العبد دفع اليه العقل ووجه ذلك ان عقل المجرع اذا كان فيه ادا الكتابة بغيره للسيد اداه وان كانت النجوم لم تحل لانه لم يكن فيه اداه احتسب له به في اخر نجم فاذا كان فيه وفاء وعمل له الا اداه ان يتجمل به العتق ولانه لما كان موضوعاً من العبد لم يحسب له بغيره تسليمه الى العبد لئلا يفوت لم يرجع الى السيد ناقصاً وكان لجعل وفاءه الى السيد لتجمل عقل المكاتب لزم ذلك لانه لا حق للعبد في تأخير بخلاف مال المكاتب فانه لا يعمل للسيد قبل حلول النجوم لان ذلك ليس بعوض عن من المكاتب ولان للمكاتب حقاً في تصرفه ولا انتفاع به الى ان يحل نجوم كتابته فانه قان هذا الوجه والذليل على ما حكم ١٢

عنه لا يجازي مشتق من المحضة قال في القاموس تماصوا واما صوا او تشموا احصا ١٢

جرحه فيأكله ويستهلكه فان عجز راجع الى سيده اعور او مقطوع اليد او لمحبوب الجسد وانما كاتبه سيده على ماله وكسبه ولم يكتبه على ان يأخذ ثمن ولده ولأما أصيب من عقل جسده فيأكله ويستهلكه ولكن عقل جوارحات المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته او كاتب عليهم يدفع الى سيده ويحسب ذلك له في آخر كتابته ببيع المكاتب **قال** مالك احسن ما سمعت في الرجل يشتري مكاتب الرجل انه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير او بدرهم الا بعرض من العرض يعجله ولا يؤخره لانه اذا اخره كان ديناً بدين وقد نهي عن الكائي بالكائي قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العرض من الابل او البقر او الغنم والريق فانه يصلح للمشتري ان يشتريه بذهب او فضة او عرض يخالف للعرض التي كاتبه سيده عليها يعجل ذلك ولا يؤخره **قال** مالك احسن ما سمعت في المكاتب انه اذا بيع كان احق باشتراء كتابته ممن اشتراها اذا قوي ان يؤدي الى سيده الثمن الذي باعه به فقد او ذلك ان اشتراءه نفسه عتاقة وان العتاقة تبدأ على ما كان معها من الوصايا وان باع بعض من كاتب المكاتب نصيبه فباع نصف المكاتب او ثلثه او ربعه او سهما من اسم المكاتب فليس للمكاتب فيما يبيع منه شفعة وذلك انه انما يصير بمنزلة القطاعة وليس له ان يقاطع بعض من كاتبه الا باذن شركائه وان ما يبيع منه ليست له به حرمة تامة وان ماله محجور عنه وان اشتراءه بعضه يخاف عليه العجز بما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كاملاً الا ان يأذن له من بقي له فيه كتابة فان اذ نواله كان احق بما يبيع منه **قال** مالك لا يعمل ببيع نجم من نجوم المكاتب وذلك انه غرض ان عجز المكاتب بطل ما عليه وان مات او اقلس وعليه ديون للناس لم يأخذ الذي اشتري نجمه بمجتمه مع غوائه شيئاً وانما الذي يشتري نجماً من نجوم المكاتب بمنزلة سيد المكاتب فسيده المكاتب لا يحاص بكتابة غلامه غرواً المكاتب وكذلك الخراج ايضاً يجتمع له على غلامه فلا يحاص بها اجتماع له من الخراج غرواً غلامه **قال** مالك لا بأس بان يشتري المكاتب كتابته بعين او عرض يخالف لما كوتب به من العين او العرض او غير مخالف لمجل او مؤخر **قال** مالك في المكاتب يهلك ويترك امر ولد وولد له صغاراً منها او من غيرها فلا يقوون على السعي ويخاف عليهم العجز

۱۰ قولہ عصب بفتح واغ کردن ۱۱

١٢ **قوله** قال مالك احسن ما سمعت في الرجل يشترى الخ وهذا على ما قال وذاك انه يجوز بيع كذا في المكتاب خلا فاربيعة وعبد العزيز بن ابي سلمة وابي شيقة والشافعي في منعه ذلك والدليل على ما فاقوله ان هذا عقد معاوضة لم ينع صحتها ما فيه من العتق كما لو اشترى عبد الملتق وهذا اذا باع السيد جميع اكلته واما اذا باع جزء منها في جواز ذلك روايتان عن مالك احدهما المنع والاخرى الجواز قال القاضي القاضى ابو محمد وغيره وجه روايته الجواز وهي في الغيبة عن ابن القاسم واشبه ان هذا بيع مقصود في نفسه يجوز بيع جميعه فجاز بيع جزء منه كشر المبيعات ووجه روايته المنع ان ذلك يؤدى الى ان يؤدى المكتاب كذا بانه اذا ائتمن مختلفين احدهما الى سيده لبعده كذا بته والاشان الى امتناع الجزء حتى يتبادر ذلك غير جائز ولذلك لا يجوز ان يكتب الرجل نصف عبده حتى اكلته ويؤدى النصف الاخر من الخراج حتى الملك وان كان المكتاب لشريكين لم يكن لاحدهما بيع حصته دون شريكه قال مالك في الغيبة والموازية قال في الغيبة وان اذن في ذلك شريكه الا ان يبيعه جميعا قال ابن القاسم وكذلك المكتاب للشري فليبيع احد الشريكين فيه الا ان يشترى جميعه قال عبد الملك في الموازية ما من المكتاب فلا يجوز الارضا شريكه واما من غيره فيجوز وان كرهه شريكه ووجه روايته الجواز انها معاوضة مقصودة تجوز في جميع العبد فجازت في بعضها كالبيع والاجارة ووجه الرواية الثانية ما قد صنفه ايضا واما من العبد نفسه فقد قال محمد انها لا تقاطع ١٣ **قوله** بن من الكائن بالكافي اى النسيئة بالنسيئة وذلك ان يشترى الرجل شيئا الى اجل فاذا اهل الاجل لم يجد ما يقضى به فيقول لبيعه الى اجل اخر بزيادة شئ فيبيعه منه ولا يحرم بينهما تقاضي بقاء كلا الدين كلوا فلو كالى اذا ما تركه في النهاية ١٤ **قوله** قال مالك احسن ما سمعت في المكتاب انه اذا اشترى كان احق الخ وهذا على ما قال ان المكتاب احق بشرائه كذا بته اذا اشتراه غيره وبمثل ذلك الخ من ليس ذلك من باب الشفعة ولكن من باب ما تعلق به مالك من ان العتق مقدم على الملك والمكتاب اذا اشترى كذا بته تمت بنفس الشراء وكان اولى من اشتراه غيره لان ذلك الشراء ربما ادى الى ملك واسترقاق فاما ان يبعث بعض كذا بته فلا يكون احق به لان شراء بعض كذا بته لا يؤدى الى عتقه ووجه اخراجه العتق مبني على التغليب والسرعة فاذا جمع بين التملك عند ابتداء ثمنه كان العتق اولى ونهله يحرم عند مجرى التملك فان قام بذلك المكتاب عند بيع كذا بته كان ذلك الى ان يوفى فبترك ذلك واوشرنا في اداء الخدم ولم ارفيه نصا والله اعلم وادعكم ١٥ **قوله** بن من خرم المكتاب قال في النهاية انهم اوقا معلومة متتابعة مشاهرة او مساناة ومنه تنجم المكتاب واصلاح العرب كانت تجعل مطالع

من ازل القمر وسا قطبها مواقيت محلول يوزنها وغير ما فتقوله اذا طلع اجتمع عليك ما لي ابي
الزبد وكذلك باقي الممازل قال مالك لا يحل بيع نجم من نجوم المكاتب لغيره بما عينا لما فيه
من الغر لا انه ان كان النجم الذي باعها او نجم تقبضه ثم تجز المكاتب رقبه و بطل حكم
ذلك النجم وان اشترى الثاني به ربحا تجز العبد فله يدري ما يعبر اليه واما ان اشترى نجما غير معين
لربح الى بيع جزء من المكتبة و ذلك جائز لم يروا به الا اجازه و هي الاظهر من قول اصحابنا
و اما على رواية المنع من بيع الجزء فيجب ان لا يوزع بيع نجمة غير معين والله اعلم و احكم ١٢
قوله قال مالك في المكاتب يملك ويترك ام ولد ولد له صغارا منها و من غيرها
فلا يقدرون على السعي تباع ام ولد و اذ كان يتيمنا من ثمنها جميع المكتبة على ما قاله المكاتب
اذا ترك ام ولد له و لا يخلوان يكون لها ولد و لا يكون له ولد فان لم يكن لها ولد لم تنسح و لم
تعتق وان ترك الصغاف المكتبة لا نهام متعده عليها كما به فانما هي بمنزلة مال المكاتب
يعبر الى السيد بمنزلة فان كان معها ولد صغير منها و من غيرها فبنايف عليهم البعز فنعفهم عن السعي
بيعت ام الولد و وجه ذلك ما قد مره من انها بمنزلة مال يتيم فلذلك لم يثبت لها حكم المكتبة
فتعتقوا بالاداء و انما اثبت لها حكم المالى و لذلك يجوز للمكاتب ان يبيعها اذا خاف العجز
ذلك يقتضى ان يودى منها المكتبة فيعتق بذلك من ثمنه لحكم المكتبة به و شاركت فيها من
عقدها والله اعلم و لو ترك المكاتب ما لا تودى منه المكتبة على جميعهم و روى سمعون عن ابن
القاسم في العقبية لا يربح عليها ولد له المكاتب بشئ و ان لم يكن لهم و وجه ذلك ان ام الولد
الاتباع لغير ضرورة و انما تابع للضرورة و خوف العجز و اذا اشترى ذلك بائنا الاداء فلا بد ان
يعتق و انما تعتق على المكاتب فلا يربح عليها بشئ ما تعتقت به لان المكاتب اذا اعتقت
عليه ام ولد له لم يربح عليها بشئ والله اعلم و احكم فان مات المكاتب من ام ولد و اب و اخ
في المكتبة فقد قال ابن القاسم في الموازية جرح حق الاب و ان ترك و غدا باكتبة به وقال
اشتب ان ترك و غدا بعتت مع الاب و الا لا و ان لم يترك و غدا رقت و لا تعتق في بيعها
بعد ذلك و لا تسعي جى الامح الولد و قوله فاذا لم يكن في ثمنها ما يودى عنهم و لم تعقبى ولا لهم
على السعي رجوعا رقيقا السيد لم يربدا و له المكاتب يتركون اذا لم يملكهم الاداء بما يخلفه
ابوهم و لا يعصم يربدا ان ليس في ثمنها ما يودى عنهم حتى يسلط السعي و اما ان كان في ثمنهم ما
يودى عنهم حتى يسلط السعي ففى الموازية عن عيسى تباع و يودى عنهم من ثمنها نجوم حتى يسلط
السعي فان ادوا استقوا و ان عجزوا ردوا و روى يحيى بن يحيى عن ابن نافع الاتباع لهم الا
ان يكون في ثمنها ان بيعت ما يعتقون به و وجه القول الاول انما له مكاتب تجاز ان
تباع في الاداء عن بنيه كما لو كان في ثمنها ما يعتقون به و لان كل ما يباع في اداء جميع ما
عليه بيعت في اداء بعض ما عليه كثر اموال و رقيقه و وجه القول الثاني ان يذ بيعتها
تعتق و تعتق مع الولد فلا تساع مع اسلامه كما مر من انعقد له المكتبة ١٣

عن كتابتهم قتل تباغ ام ولد ايهم اذ كان في ثمنها ما يؤدى به عنهم جميع كتابتهم امهم كانت او غير امهم يؤدى عنهم ويقعون لان اباهم كان لا يمنع بيعها اذا خاف العجز عن كتابته فهو لاء اذا خيف عليهم العجز بيعت ام ولد ايهم فادى عنهم فلان لم يكن في ثمنها ما يؤدى عنهم ولم تقدر هي ولا هم على السعي رجعوا جميعا رقيقا لسيدهم **قال مالك** مالک الامر المجتمع عليهم عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب ثم يهلك المكاتب قبل ان يؤدى كتابته انه يرثه الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقبته وان ادى المكاتب كتابته الى الذي اشتراها ومنه عتق فولاءه الذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من ولائه شيء **سعى المكاتب** **مالك** انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنيه ثم مات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة ايهم ام هم عبيد فقالوا بل يسعون في كتابة ايهم ولا يوضع عنهم لموت ايهم شيء **قال مالك** وان كانوا صغارا لا يطيقون السعي لم ينتظر لهم ان يكبروا وكانوا رقيقا لسيدهم لان يكون ترك المكاتب ما يؤدى به عنهم فجوهم ان لا يكفلوا السعي فان كان فيما ترك ما يؤدى عنهم ادى ذلك عنهم وتركوا على حكمهم حتى يبلغوا السعي فان ادوا عتقوا وان عجزوا رقا **قال مالك** في المكاتب يموت ويترك مالا ليس فيه وفاء للكتابة ويترك ولدا معه في كتابته وامر ولد فاردت ام ولده ان تسعى عليهم انه يدفع اليها المال اذا كانت مأمونة على ذلك قوية على السعي وان لم تكن قوية على السعي ولا مأمونة على الهالك لم تعط شيئا من ذلك ورجعت في ولد المكاتب رقيقا لسيده المكاتب **قال مالك** اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم فعجز بعضهم وسعى بعض حتى عتقوا جميعا فان الذين سعوا يرجعون على الذين عجزوا وحصة ما ادوا عنهم لان بعضهم حبلاء عن بعض عتق المكاتب اذا ادى ما عليه قبل محله **مالك** انه سمع ربيعة بن

الہی قولہ

قال مالك الامير عبدنا في الذي يتبعنا كتابه المكاتب ثم هلك المكاتب المولى قوله فمين
اشترى كتابه المكاتب ثم مات ان يرثه يرثه لولا ان حق بماله ليس على وجه الميراث لان الرق
يتاني في التوارث ولكن بمعنى استحقات السيد مال عبده ولو عجز المكاتب لكانت رقبته
لمن اشتراه لان خلافه ان يسترق بالعجز ولا يجوز ان يسترق بالبيع المكاتبه لانه لا يجمع له
التمن ورقته العبد فذوله وان ادى المكاتب كتابه الى الذي اشتراه وعق فذوله ولذا
عقد المكاتبه خلافا لما نص في قوله الولاء للمشتري وبه قال ابن حنبل ومنه معنى ذلك
ان المكاتب انما عتق بالعتق الذي تضمنه عقد المكاتبه وقد ثبتت الولاء لمن اعتقه لما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وانما الولاء لمن عتق واماماروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم وانما الولاء لمن اعطى الورق وان ذلك في قصته بعينها كان فيها المعتقد هو الذي
اعطى الورق ويحتمل ان يخرج على الغالب فان غالب الحال ان المعتقد هو معطى الورق
واما من يشرى المكاتبه وتتادى اليه فبقيل نادر وكان ذلك على سبيل التفرق لا على سبيل
التعليق وكان قوله وانما الولاء لمن عتق على وجه التعليق فيه يتعلق بالمكاتب فبذلك ان المشتري
للكاتبه انما يشرى ما على المكاتب من الكتابه وانما يسترق العبد بعجزه عن اداء ما اشترى فلو
ابتدأ بعتقه بعجزه واسترقا فبطل حكم ما تقدم من الكتابه وكان الاولاه بالعتق الثاني

للمشترى والله اعلم واهم ١٣ **قوله** بل يسعون في كتابه ايهم قال محمد بن داود
وهو قول ابي حنيفة فاذا اذوا اعتقوا جميعا ١٤ على **قوله** في المكاتب يمت ولـ
بنون انه لا يحاط منهم شيء من المكاتب التي لزمت اباهم ويسعون في اداؤ ذلك كالمقتضى ان
المكاتب على علم المحاملة يحكمها المكاتبون بعضهم عن بعض فمن ثبت له حكم المكاتب ثبت له وعليه
حكم المحاملة فلا يفتقر احد من شركائه في المكاتب الى ائتمنه ويلوذ من مجز من اهل المكاتب ما عجز
عنه لموت او عجز عن سعيه فمن مات من اهل المكاتب ادى منه ما كان ينوبه من المكاتب من شركه
فيما ولو استحق احد المكاتبين بحره من مطلق من اهل الكفاية بقدر ما ينوبه من المكاتب والفرق بينه
وبين من يموت ان من مات قد اتمته المكاتب وتعلقت به تعلق حقيقة واما المستحق بحره فم
يكن شيئا من ذلك لازماله ولا متعلقا به فلم يعرض سائر من كان معه في المكاتب ما ينوبه من المكاتب
شيء منه بعد المكاتب وقوله وان كانوا اصغارا لا يفتقون السعة لم ينظر لهم ان يكبروا ويريدوا
لم ترك الجوه ما يؤدى به المكاتب الى ولو رى تجرؤهم ان يبلغوا السعة فان ترك ما يؤدى
منهم الى ان يبلغوا السعة ادى عنهم وانما ينظر بهم ترك فان ادوا السعة معقوا وان عجزوا ارقوا
ووجه ذلك ان المكاتب الممت في كان ايضا ضاملا له على غيره من المكاتب به بحق مشاركتهم
لعمري فاذا ترك ما يؤدى عنهم وعجزوا لم كان ذلك في مال الذي تركه والله اعلم ١٥

١- قول قاضي مالک اذا كاتب القوم جميعاً كذا وواحدة الخ يريد انهم مع اطلاق القلم يكون بعضهم حلالاً عن بعض لان ذلك مقتضى جمعهم في كتابة واحدة فان ادى بعضهم اكتابة دون بعض فلا يخلوا ان يكون اقارب او اجانب فان كانوا اجاب رجع بعضهم الى بعض مما ادى عنهم وقد اختلف اصحابنا في صحة التراجع قال مالک في الموازية يرجع على من ادى

عنه بقدر ما يقع عليه حسب قوته وسعة وقال ابن القاسم وجبته وقال الأشهب على قدر قوته على المكتبة وهو على نحو قول مالك وابن القاسم وابن الماجشون التراجع على العدة روى ابن جبيب عن مطرف وابن الماجشون على قدر قيمتهم وجه قول مالك ان الذي ينتفع في المكتبة بالعدة على الاداء فوجب ان يكون ما يؤدونه يتقسط بحسب ذلك وقال عيسى في المزية وربما كانت المزاية ثمن مائة دينار والعدة لها على الاداء ويكون العبد المحقر ثمن عشرة دينار وهو في مكسب له بال وجه رواية ابن المواز عن ابن الماجشون ان الاعتبار بالعدة ولو اعتبر بالعدة على الاداء لما محنت كتابة الصغير والشيخ الغاني معمم لاسم الاداء فيهم فكان ما يؤدى عليهم زيادة وسلف وجه رواية ابن جبيب عن ابن الماجشون ان السيد انما يدل رقابهم فوجب ان يكون العوض يتقسط على قدر قيمته اذا ثبت ذلك فان الاعتبار في ذلك عند مالك وابن القاسم يوم العقد فينظر الى حال يوم العقد وروى ابن جبيب عن مطرف وابن الماجشون الاعتبار بقيمتهم يوم عقوبت السيس يوم كوتوا وقال اجمع يعتبر حالهم يوم عقوبت لو كانت حالهم يوم كوتوا يريدان الاعتبار بالسوق وغلاء الاثمان يوم العقد والاعتبار بصفتهم يوم المقت وجه قول مالك ان العقد لما اعتبر فيه حال يوم العقد فوجب ان يكون ذلك المعتبر بهم من حالهم في التقسيط فاما ما حدث بعد ذلك فقد ينقد العقد عليه وقد قال اجمع في الموازية ان كان قيمهم يوم عقد المكتبة من لاسعائة لم من صغير والشيخ فلاشئ عليه وجه ذلك ما قدمناه من اعتبار يوم يوم العقد وجه قول مطرف وابن الماجشون ان عقد المكتبة لا يحل الا بنفس العقد فان العجز بقضه وانما يتم بالاداء وجه يصح الحق فوجب ان يكون الاعتبار بذلك اليوم دون يوم عقد المكتبة يدل على ذلك انهم لو عجزوا رجعوا اليه على حالهم ذلك اليوم للسيد الزيادة والنقص دون تراجع وجه قول اجمع ان صفاتهم تعتبر بحال يوم الاداء لا وقت لغزو العقد على السواد يوم العقد لان ذلك كان المعتبر في زيادة الكتاب ونقصها والشد العلم وان كان قيمهم صغير فبلغ السعي قبل الاداء ففي الموازية ثمن اشهب عليه بقدر ما يتيقن يوم وقعت المكتبة على حاله قال محمد بن زيد بحاله يوم الحكم لو كان نذرا لزم المكتبة بالعدة وقال اجمع عليه بقدر رطاقة يوم بلغ السعي ان لو كان بهذه الحال يوم المكتبة وقال في باب اخر الاشئ على الصغير والشيخ الغاني يوم العقد ١٢ **فصل** في حال ما كان له سعي ربيته من ابي عبد الرحمن الخ امتناع الفرافصة من قبض كتابه بكتابة قبل عمل نجومها يخفى ان يكون كتابه على معرض مؤجلة فذلك المتنع من اخذها لما جازنا ما اكثر قيمته عند عمل نجومها وقد قال القاضي ابو محمد وغيره اذا عمل المكتاب كتابه لم يكن للسيد الاشتناع عن اخذها لان الاجل حق للمكاتب ورفق به فاذا رضى اسقطه كان ذلك لخال الشيخ ابو القاسم ليس للسيد الامتناع من قبضها وقد قال مالك في الموازية اذا عمل المكتاب ما عليه من النعمان يمتنع ان كره السيد وعليه قيمتها على انما قد حلت للامتناع الى علمها ولما امتنع الفرافصة من قبض ذلك كان لمروان جبره على قبضه الا انه رأى تعجيل منتق المكتاب ووضع المكتبة في بيت المال لا يضمن عدم الاداء فيه ومثل هذا يجوز فعله اذا راه الامام لا يقوم مقام مجزئ المقصود تعجيل الاداء وهو انفاذ العتق ولذلك جاز للمكاتب تعجيل ما عليه من المكتبة وان كانت مردوا ما في ذلك من تعجيل العتق ولا نيل من بدنه ثابت وقوله وذلك انه يصنع

[illegible]

ابن عبد الرحمن وغيره يذكرون ان مكاتبا كان للفراصة بن عمار الحنفى وانه عرض عليه ان يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فابى الفراصة فابى المكاتب مروان بن الحكم وهو امير المدينة فذكر له ذلك فدعا مروان الفراصة بن عمار فقال له ذلك فابى فامر مروان بذلك المال ان يقبض من المكاتب فيوضع في بيت المال وقال للمكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى الفراصة ذلك قبض المال قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا دى جميع ما عليه فكن نجومه قبل حملها جاز ذلك له ولم يكن لسيدة ان يأبى ذلك عليه وذلك انه يضع عن المكاتب بذلك كل شرط او خدمة او سفر لانه لا تتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولا تتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه ولا اشباه هذه من امره ولا ينبغي لسيدة ان يشترط عليه عملا ولا خدمة بعد عتاقه قال مالك في مكاتب مرض مرضا شديدا فافراد ان يدفع نجومه كلها الى سيدة لان يرثه ورثة له احرار وليس معه في كتابته ولد له قال مالك ذلك جائز لانه لا تتم بذلك حرمة وتجوز شهادته ويجوز اعتراقه بما عليه من ديون الناس وتجوز وصيته وليس لسيدة ان يأبى ذلك عليه بان يقول فرمى بهما له ميراث المكاتب اذا عتق مكاتبك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فاعتق احدهما نصيبه فمات المكاتب وترك مالا كثيرا قال يؤدي الى الذي تملك بكتابتك الذي بقي له ثم يقسمان ما بقي بالسوية قال مالك اذا كاتب المكاتب فعق فانما يرثه اولى الناس بهن كاتبه من الرجال يوم توفى المكاتب من ولد او عصبة قال مالك وهذا ايضا في كل من اعتق فانما يرثه لا قرب الناس ممن اعتقه من ولد او عصبة من الرجال يوم يموت المعتق بعد ان يعتق ويصير مورثا بالولاء قال مالك الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد اذا كوتبا جميعا كتابة واحدة اذا لم يكن

عن المكاتب بالاداء كل شرط او خدمة او سفر ووجه ذلك ما راجع به من انه لا تتم عتاقه ان يبقى عليه شيء من اسباب الرقب وما شرط عليه من سفر او خدمة فذلك كله من اسباب الرقب يمنع قبول شهادته وتام حرمة وموارثته الا حرار قال القاضي ابو محمد وفي ذلك روايتان احداهما التي تقدمت وهي رواية ابن المواز عن مالك وهي في العتقية رواية اشبهت عن مالك ووجه ذلك ان ما شرط من ذلك تابع لكتابتك فاذا اجمعت سقط ما يتبعها ووجه الرواية الثانية وهي شمول ذلك عليه لانه بعض العوض في مطلق الرقبة فلم تسقط الكتابة نفسها قال فاذا اقلنا لا تسقط فيخرج ما يلزم على رواية ابن ابي عمير ان يبعثه قال الشيخ ابو القاسم ولا يفتق الا بادهائه والاخرى تؤدي قيمة ذلك قال الشيخ ابو القاسم مع كتابته مجللا ولا يخرجه ولده رواية اشبهت بن مالك وقال محمد بن ابي شيخ وقد رجع عنه مالك وجميع اصحابه على انه لا يحمل به عوضا وقال احمد بن حنبل القياس رواية اشبهت واما ما كان من سيرة اصحابنا فانه يفرق بينه ذلك مجللا الذي روى عن مالك ولو قال فائل ان عليه يحمل الامين على ما ثبت له من العتقة بموصوف او اطلاق للماء والاداء ١٢ له قوله للفراصة بفتح الفاء وكسر الثانية عند اهل اللغة والمحدثين الاعمدة ابن جبيب فانه قال كل امر فرافصة عند العرب فهو مفهوم الفاء الاولى الاقرافصة الاوصاف وجاز بن فرافصة ١٣ له قوله ما عليه من نجومه النجم في الاصل الوقت وكان العرب بنوا امورهم على طلوع النجم لانهم لا يعرفون الحساب فيقول احدهم اذا طلع نجم الثريا او بيت خنك فمسيبت الاوقات بنو ما لم يسمي الموذى في الوقت بنو ما قاله الرافعي ١٤ له قوله لم يكن لسيدة ان يأبى ذلك عليه وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لو حمل النجوم قبل حمل لم يحسم على القول ان كان له في الاقنعة عرض كونه حفظ او خوف عليه والايحيم كذا في المناهج وفي كتاب المعرفة للبيهقي عن انس بن سيرين عن ابيه قال كاتبت انس على عشرين الف درهم فالتفت بكتابتك فاني ان يقبلها مني النجم فالتفت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك لرفعت الاداس الميراث وكتب الى انس ان يقبلها من الرجل فقبلها ١٥ له قوله قال مالك في مكاتب مرض مرضا شديدا يدرأه ونظيره ما حال ان حال المرض في ذلك حال الصحة اذا اراد ان يدفع كتابته ويعلم حال مرضه جاز له ذلك ولزم السيد قبضتها منه ويتم ثقله باذنها حال مرضه كما يتم ثقله باذنها حال صحته تجوز بذلك شهادته ولو ارث الاحرار وذلك اذا عقد كتابته في الصحة وثبت دفعه بينية لشهد بذلك واما ان لم يثبت ذلك الا باقرار السيد في مرضه فقبضتها منه فقد قال ابن القاسم في المواز ان من حمل الثلث جاز وعقن ائتم ولم يتهم ووجه ذلك ان عقد الكتابة وقبض في الصحة فثبت له حكم الصحة واما الاقرار بقبض المال فكان في المرض يحمل الوصية ان حمل الثلث جاز اقراره وان ائتم بما يلزم اليه واما ان لم يحمله الثلث وكان للسيد ولم يتهم ووجه ذلك جاز قوله ووجه قول ابن القاسم ان اذا لم يحمله الثلث لم يتهم على ان يحاييه ويعيد بالمال عن ائتم لان ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة وان لم يكن له ولدا ائتم ان يكون اراد الوصية بأثر من الثلث ووجه قول اشبهت ان اذا لم يكن له ولد بعدت ائتم لانه اجنب في الحقيقة ومن كاتب عليه في مرضه فقبض كتابته فذلك نافذ ان حمل الثلث وهو يبيع قاله ابن القاسم وقال اشبهت ليس كالبيع اذ لا يجوز حتى يحمله الثلث

ومضى اختلافه في كونه بيعا انه اذا كان بيعا نفذ الا ان يحمله الثلث وان قلنا ان عتق لم ينفذ الا ان يكون للسيد اموال مأمونة كالعتق في المرض والام يعق حتى يموت السيد ويحمل الثلث وان لم يحمله غير الورثة في ثقله ويرثه واليه ما قبضه السيد يعق من ما على الثلث بثلث ١٦ له قوله من مكاتب بين رجلين اعتق احدهما نصيبه فمات المكاتب فان الذي تملك بما سكت نصيبه يأخذ من مال المكاتب ما بقي له ثم يقسمان ما بقي ليعتق ان المكاتب اذا حمل احد سيرة يتقدم ليقوم عليه خلافا لما في قوله يقوم عليه والدليل على ما نقول انما قد عقدت العتق في حال وجوده وقت الكتابة فاما اولي به بعد ذلك احدهما من عتق نصيبه فليس يعتق وانما هو اسقاط لما كان له عليه من الكتابة قاله في المواز ابن القاسم كما لو عتقا جميعا الى اجل ثم حمل احدهما عتق نفسه ولان لا يجوز نقل ما للعقد لشريك ما ثبت له من الولاء بالقبول قاله ابن جبيب ولو اعتق بعض مكاتبه فقد روى سمعون عن مالك انه وصيته الا ان يرث المعتق فهو حر كله واما ان يعتق ان يعتق شقفا من مكاتب لا وبيعه ومن اخرا او عتقه عند موته او وضع له من مكاتبته نفى المواز به ان يعتق قال لانه يتخذ من ثلثه يرد ان ذلك نافذ من الثلث على كل حال وان عجز العبد بعد ذلك واما اذا وضع عند بعض ثلثه ثم عجز عن الباقي فانه يترك جيعه وقوله في مكاتب المكاتب يعق فانه يرثه اولى الناس بهن كاتبه من الرجال يوم يموت يرد ان مكاتب المكاتب يعق فانه اولى الناس يعق بالاداء فاذا بقى سيرة وهو المكاتب الا على علم الرقب لا يلزم لوجهه يرثه لان الرقب يمنع الميراث فانما يرثه اقرب الناس الى المكاتب ١٧ له قوله انما يرثه لا قرب الناس وهو قول ابو حنيفة في الوفاية فان مات السيد لم يعتق فارتد لا قرب عصبة سيرة ولا ولد للسيدة الا ما اتفق كما في الحديث ائتمني والحديث ليس للنساء من الولد الا ما اتفقن او عتقن من اتفقن او كاتبن او كاتبن كاتبن او ورنق او ورنق ورنق كذا ذكره الفقهاء ولا يوجد في كتب الحديث قاله الشافعي وقال العيني في شرح الكنتر نذا حديث مكررا اصل له وانما المروى من جهته من الصحابة ما اخرج السبيعي عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت ائتم لا يرثون النساء من الولد الا ما اتفقن او عتقن من عتقن او عتقن من عتقن او عتقن من عتقن من الولد الا ما اتفقن واخرج عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن يحيى بن الجزار عن علي بن ابي اشرس النساء من الولد الا ما كاتبن او عتقن ١٨ له قوله الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد يرد اذا كوتبا جميعا كتابة واحدة فمات احد الاخوة من مال وولد له في كتابته فان جميع يتوفى في ذلك المال الاخوة والولد ما فضل منه فهو لولد دون اخوته قال عيسى لا يرجع الولد على الاخوة بشيء مما تنقوا به في قول مالك ووجه ذلك ان المال لا ينقسم وهم ممن يثبت عليه ولا يرجع عليه بما ادى منهم واما يرجع ما فضل من المال الى الولد قال مالك في المدينة فذلك لو لم يكن له ولد لادى اخوته ماله عن نفسه فيعتقوا به ولم يتبعهم السيد شش منه يعني مالك المال للمالك وروى يحيى بن يحيى عن ابن ابي نافع المال لولد ويرجعون على اعماهم بما اودعهم فيعتقوا به ولو لم يكن معهم ولد لاعتقوا به ورجع عليهم السيد بما تنقوا به في المدينة اصبح اذا كانت النارية من مال الميت لا يرجع اخوته شيئا وان كانت النارية من مال الولد رجعوا على اعماهم لانهم لا يفتقون عليهم ١٩

الذي له عليه ويشم الأخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا قال مالك يقضى للذي لم يترك له شيئا ما بقي له عليه ثم يقسمان المال كهيئته لو مات عبد الان الذي صنع ليست له عتاقة واتم ترك ما كان له عليه قال مالك ومما يبين ذلك ان الرجل اذا مات وترك مكاتبا وترك بنين رجالا ونساء ثم اعنت احد البنين نصيبه من المكاتب ان ذلك لا يثبت له من الولاء شيئا ولو كانت عتاقة لثبت الولاء لمن اعنت منهم من رجالهم ونسائهم قال مالك ومما يبين ذلك ايضا انه اذا اعنت احدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي اعنت نصيبه ما بقي من المكاتب ولو كانت عتاقة فقوم عليه حين يعنت في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعنت شركاه في عبد فقوم عليه قيمة العبد فان لم يكن له مال عنت منه ما عنت قال مالك ومما يبين ذلك ايضا ان من سنة المسلمين التي لا اختلاف فيها ان من اعنت شركاه في مكاتب لم يعنت عليه في ماله ولو عنت عليه كان الولاء له دون شركائه قال مالك ومما يبين ذلك ايضا ان من سنة المسلمين ان الولاء لمن عتق الكتابة وانه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولاد المكاتب وان اعنت نصيبهن شيئا انما ولادة لولد سيد المكاتب الذكور وعصيته من الرجال فلا يجوز من عنت المكاتب قال مالك اذا كان القوم جميعا في كتابة واحدة لم يعنت سيدهما احدا منهم دون مؤامره واصحابه الذين معه في الكتابة ورضا منهم وان كانوا صغارا فليس مؤامرتهم بشيء ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك ان الرجل ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابة لهم لستم به عتاقهم فيعبد السيد الى الذي يؤدي عنهم وبه فجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزا لمن بقي منهم وانما اراد بذلك الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي منهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فهذا الشد الضرر قال مالك في العبيد يكتبون جميعا ان سيدهم ان يعنت منهم الكبير القاني والصغير الذي لا يؤدي واحد منهم شيئا وليس عند واحد منهم عون ولا قوة في كتابة منهم فذلك جائز له جامع ما جاء في عنت المكاتب وامر ولداه قال مالك في الرجل يكتب عبدا ثم يموت المكاتب ويترك ام ولدا وقد بقيت عليه من كتافته بقية ويترك وفاء بيا عليه قال مالك ام ولدا امة مملوكة حين لم يعنت المكاتب حتى مات ولم يترك ولد افيعتقن باء ما بقي فتعنت ام ولد ابهم بجنتهم قال مالك في المكاتب يعنت عبد اله او يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عنت المكاتب قال مالك ينفذ ذلك عليه وليس للمكاتب ان يرجع فيه فكن علم سيد المكاتب قبل ان يعنت المكاتب فرد ذلك ولم يجزه فانه ان عنت المكاتب وذلك في يده لم يكن عليه ان يعنت ذلك العبد ولا ان يخرج تلك الصدقة الا ان يفعل ذلك طائعا من عند نفسه الوصية في المكاتب مالك ان احسن لم يمت

١٤ قوله قال

مالك اذا كان القوم جميعا في كتابة واحدة لم ينفذ على ما قال ان من كاتب جماعة تعدله كتابة واحدة فانه ان كان في جميعهم سعيه لم يكن للسيد ان يعنت بعضهم دون اذن الباقي لما ذكره من الضرر الذي يلحق بالجميع فان ادنا في ذلك فان كان جميع المكاتبين كبارا ومنهم صغارا فقد قال الشيخ ابو القاسم فيهما روايتان احدهما يجوز وقد رده ابن المواز عن مالك وشرط ان يكون في الباقي قوة على الاداء والرواية الثانية المنع من ذلك ووجه روايت الجواز انه قد يوزم السيد والمكاتبين فلا يتعلق به الا حقوقهم فافادوا فقروا على اخرج واحد منهم من ذلك بالعتق جائزا كما لو نفرد بالكتابة ووجه الرواية الثانية انه يتعلق به عنت الله تعالى لجواز ان يكون نذرا سببا الى استرقاق سائرهم ولا يجوز لهم ان يستبقوا ما يسترقون به كما لو كان منهم صغير فاذا غلما بجواز ذلك سقط عن الباقي تقدير ما يصيبهم من الكتابة على قدر سعيهم دون مراعاة كلفتهم قال الشيخ ابو القاسم ١٣ قوله لا ضرر ولا ضرار في الاسلام الضرر من النفع ضرره يضره ضراره وضراره فنعني قوله لا ضرر ولا يضر الرجل اخاه فيقتضيه شيئا من حق والضرر فعل من الضرر لا يضره باذخا والضرر عليه والضرر فعل الواحد والضرر فعل الاثنين والضرر ابتداء الفاعل والضرر ابداء عليه وقيل الضرر ما يضر به صاحبك وتنتفع انت به والضرر ان تضره من غير ان تنتفع به وقيل هما بمعنى واحد والتأخير ١٢ نهايته

١٥ قوله قال مالك

في تعجيل عتقه قال مالك وابن القاسم في الموازنة ولا سقط عن بقي من الكتابة شيء ولو اعنت احدا بالاداء رجع عليه ووجه ذلك انه لا يؤدي عنهم شيئا ببقائه معهم ولا انعقدت الكتابة على رجاء ذلك فلا يسقط عنهم بعتقه شيء قال القاسم ابو الوليد ويزاد عند في الصغير الذي يرى انه لا يبلغ السعي حتى يتأدى الكتابة به واما من يرى انه لا يبلغ قبل ان يحل نجوم الكتابة فانه من شره في الكتابة المنع من تعجيل عتقه لما يرجو من الاستعانة في اخر كتابة والله اعلم

واعلم ١٢ ١٣ قوله قال مالك في الرجل يكتب عبدا ثم يموت المكاتب الى اخر الباب وبذا على ما قال وذلك انه ليس للمكاتب ان يعنت احد من عبده ولا يتصدق بشئ من ماله لان ذلك لا يضر به في ادائه ومبطل لما كان يجوز اليه من عتقه ووجه اخر انه لم يكن ملكه بملاله ولا يمكن له فدية وانما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك كامل التصرف فلو اجزأ عتقه بغير اذن سيده تجوزنا عليه العجز والرجوع الى السيد وقد اختلف ما كان سيده ما كان السيد انتزاعه من ماله اذا اذن له السيد في نسيان ذكره بعد نفي الاصل ان شأنا الله تعالى وبذا ما لم يكن معه في الكتابة غيره فيوجب ان لا يجوز ذلك على القولين لانه قد يعلق حتى من شره في الكتابة بما في يده من ماله فليس له فدية بغير عوض وابطال ما يرجو من عتقه به فنورد السيد عنت المكاتب ومدة عنته متى لم يلزمه ذلك وان بقي ذلك بيده قال ابن القاسم في الموازنة ووجه ذلك انه يجوز عليه حتى نفسه حتى يخرجه علم بطلب بارئ من افعاله كالصغير وان لم يعلم بذلك السيد حتى يعنت المكاتب لزوم العتق ولم يكن للسيد ان يرجع فيه على ما قال لان السيد قد استوفاه ولم يبق له حتى يتعلق بروعتك العبد كما عتق العتق غريمه عبده فلا يعملون بذلك متى يطرأ له مال فيقتضيه فانه ليس لهم ردة ماله لما قد مناه والله اعلم واعلم ١٢ ١٣ قوله ان من سامت في المكاتب يفتقه سيده الخ وبذا على ما قال ان من اوصى بعتق مكاتبه فانه لا يختص بمن في الثلث الا بالاكل من قيمته وما بقي من كتافته لانه ان كان الذي بقي عليه من الكتابة اكثر من قيمته فان السيد انما اختلف قيمته لانه لا يكون في جنابه على الوثنية اسوا حاله من الفاعل وان كانت قيمته اكثر ما بقي عليه من الكتابة فان الوثنية لعقده ولا يكون اسود حاله من تركه على حاله ولو تركه على حاله لعنته ما بقي عليه كذا كذا اذا اوصى بعتقه والله اعلم واعلم ١٢ ١٣

في المكاتب يعقده سيده عند الموت ان المكاتب يقلم على هيئة تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغه فان كانت القيمة اقل مما بقي عليها من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدد الدارهم التي بقيت عليه وذلك انه لو قتل لم يغير قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرح لم يغير جرحه الا دية جرحه ويرجعه ويرجعه ولا ينظر في شيء من ذلك الى ما كتب عليه من الدنانير والدراهم لانه عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته اقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت الا ما بقي عليه من كتابته وذلك انه انما ترك الميت له ما بقي عليه من كتابته فصارت وصية اوصى له بها قال مالك وتفسير ذلك انه لو كانت قيمة المكاتب الف درهم ولم يبق من كتابته الا مائة درهم فوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصاحبها قال مالك في رجل كاتب عبد له عند موته انه يقوم عبد افان كان في ثلثه سعة لثمن العبد جاز قال مالك وتفسير ذلك ان تكون قيمة العبد الف دينار في كتابته سيده على مائة دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده الف دينار فذلك جائز له وانما وصية اوصى له بها في ثلثه فان كان السيد قد اوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب يدعى بالمكاتب لان الكتابة عتاقة والعتاقة تبدأ على الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها ويغير ورثة الموصى فان احبوا ان يعطوا اهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم فذلك لهم فان ابوا واسلموا المكاتب وما عليه الى اهل الوصايا فذلك لهم لان الثلث صار في المكاتب ولان كل وصية اوصى بها احد فقال الورثة الذي اوصى به صاحبنا اكثر من ثلثه وقد اخذ ما ليس له قال فان ورثته يغيرون فيقال لهم قد اوصى صاحبكم بما قد علمتم فان احبهم ان تنفذ واذلك لاهله ما اوصى به الميت والا فاسلموا لاهل الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان اسلم الورثة المكاتب الى اهل الوصايا كان لاهل الوصايا ما عليه من الكتابة فان ادى المكاتب ما عليه من الكتابة اخذ واذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبد اهل الوصايا لا يرجع الى اهل الميراث لانهم تركوه حين خيروا ولان اهل الوصايا حين اسلموا اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل ان يؤدي كتابته وترك مالا هو اكثر مما عليه فعليه لاهل الوصايا وان ادى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولا عتق الى عتقه الذي عقد كتابته قال مالك في المكاتب يكون لسيده عليه عشرة الف درهم فيضع عنه عند موته الف درهم قال مالك يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته الف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقد وانما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب الف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان اقل من ذلك او اكثر فهو على هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من عشرة

في قوله قال مالك وتفسير ذلك

ان يكون قيمة العبد الف دينار الخ ونزل على ان قال ان من كاتب بدينه عند موته كان ذلك في ثلثه ونزل الحكم لعقن الحكم المعروفة لا ليعقن الى عتق وانما نزاع ما بين المعقن وانما يعتبر في ثلث قيمته لانه من الذي قوت بالكتابة ومنع الورثة من العتق في العبد بائع غيره واما الكتابة بدينه او قيمته فلم تكن ثباته فنفذ اهل الكتابة احدتها وقوله وتفسير ذلك ان يكون قيمة العبد الف دينار كما كان حاله من ثلثه لانه من ثلثه الف دينار وكان الثلث ما سقى دينار جاز ذلك ايضا ولم يغير ثلثه من الكتابة لما قد ساه وقوله ولما وصى مع ذلك بوصايا ففاق الثلث يدعى بالمكاتب لان الكتابة عتاقة ويرد اوصى بذلك مع ذلك بوصايا القوم من ذنوبه وشباب وارباع وغير ذلك فان الكتابة المفضلة لعقن تقدم على تلك الوصايا فننفذ الكتابة لما تجوز اليه من العتق ثم يكون تلك الوصايا في الكتابة فيغير الورثة بين ان يؤدوا الى اهل الوصايا وصاياهم كاملة ويكون كتابته المكاتب لهم وبين ان يسلموا الى اهل الوصايا فان ادواها فاصوابها يؤدونها من الكتابة وان عجزوا راق لهم دون الورثة ووجه ذلك ان الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقد ما كان ما لو دبر المكاتب متعلقا بثلث الذي يخص بالوصايا وكان الورثة احيى اعيان اموال الميت من اوصى لهم بغير معين فمروا فان اختاروا اداء الوصايا استخلصوا الكتابة ويجوزون مع المكاتب بمنزلة من كاتبه ان ادى عتق وان عجزوا راق لهم وان اسلموا كان مع اهل الوصايا على مثل ذلك ان ادى ايمهم عتق وان عجزوا راق لهم لان اسلام الورثة الكتابة يثبت حقوق اهل الوصايا فيه فلو مات لم يكن له شيء وان ادى لم يكن لهم غير ما يؤدى وان عجزوا لم يكن لهم غير ما قد راقه ٢٧ قوله قال مالك في المكاتب يكون لسيده عليه عشرة الف درهم الخ ونزل على ان قال ان السيد اوصى من مكاتبه عددا مطلقا فمحقق نعم معين او نجوم معينة فانه انما وضع عنه جزء من كتابته على حسب ما سماه بالبيعة من التسمية في الكتابة فان اسقط الف درهم والكتابة عشرة الف درهم فقد وضع عنه عشر لانه لا يحسب في الثلث الا بعشر قيمة الف درهم واعتسب في الثلث بعشر

قيمة وذلك كما تدرج لانه لو وضع عنه جميع الكتابة وبها عشرة الف وقيمة الف درهم لم يحسب في الثلث الا بقيمة دون التسمية في الكتابة لان القيمة هي التي اسقط بالجزم واما التسمية بالكتابة فيغير ثباته ولا يتحقق قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من عشرة الف درهم الخ ونزل على ان قال ان من دفع من مكاتبه الف درهم والكتابة عشرة الف درهم واطلق ذلك ولم يسم لها معلن اول الكتابة ولا من سطها ولا آخرها ولا نحوها من نحوها فان يوضع عنه من كل نجم عشرة ووجه ذلك ان ليس ذلك اولى بما وضع عنه من بعض فوجب ان يفيض ذلك على جميع النجوم والاعمال وحكم ١٢ ٢٧ قوله قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من اول كتابته ونحو ذلك فيلزم ان يرضى من ابن القاسم في الميراث ان يكون على الميت ثلاثة الاف دينار في ثلثه انجم فان كان الذي وضع عنه المائنة الاولى نظر قيمتها ان كانت تباع نقدا في قرب محلها واما غيرها لان اخر النجم اقل قيمتها من اولها فان كانت قيمة النجم الاول خمسمائة وقيمة النجم الثاني ثلثمائة وقيمة النجم الثالث مائتين كان الذي اوصى له نصف قيمة النجمين ايماء اقل قيمة رقبته او النجم الاول فذلك يحسب في ثلث الميت فان خرج من الثلث عتق نصف وليس للورثة ان ان يقولوا قد جعل اول نجم يرد لان قيمة النجم انما كانت على المحلول قال وعلى حسب هذا يكون لوصى له بالنجم الثاني او الثالث وان كان النجم الاول نصفه ولم يترك الميت مالا غير الورثة بين ان يصنعوا ذلك النجم بعينه ويعتق الذي كان يصيب من قيمة رقبته النصف ويسقط عنه ذلك النجم ويكون لها النجمان الباقيان فان استوفوا ذلك وان رقبته نصفه وبين ان لا يردوا فيعتق ثلثه ولو وضع عنه من كل نجم ثلثه فان عجزوا كان ثلثه حرا وثلثه رقبته قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وتفسيره ان من به قال يحيى بن مزين وليس في شيء من الكتب والسماعات باقم ولا امح ما في هذا الكتاب ومنه نزلوا واه ابو زيد عن ابن القاسم في العقيقة وذكره ابن حبيب عن اصبح عن ابن القاسم في العقيقة بمثل ذلك ١٢.

الاف درهم ولم يسم انهما من اول كتابته او من اخرها وضع عنه من كل فم عشرة وقال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من اول كتابته او من اخرها وكان اصل الكتابة على ثلاثة الاف درهم قوما المكاتب قيمة التقديرت فسمت تلك القيمة فجعل لتلك الاف التي من اول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قيمتها من الاجل وفضلها ثم الاف التي تلي الاف الاولى بقدر فضلها ايضا ثم الاف التي تليها بقدر فضلها ايضا حتى يؤول على اخرها تفضل كل الف بقدر موضعها في تعجيل الاجل و تأخيرها لان ما استأخروا من ذلك كل اقل في القيمة ثم يوضع في ثلث الميث قد ما اصاب تلك الاف من القيمة على تفاضل ذلك ان قل او اكثر فهو على هذا الحساب قال مالك في رجل اوصى لرجل بربع مكاتب له او اعتق ربعه فهلك الرجل ثم هلك المكاتب ترك مال اكثر مما بقي عليه قال مالك يعطى ورثة السيد والذي اوصى له بربع المكاتب ما بقي له على المكاتب ثم يقسمون ما فضل فيكون الموصى له بربع المكاتب ثلث ما فضل بعد اداء الكتابة ولورثة سيد الثلاثة الثلثان وذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء فانه يورث بالرق قال مالك في المكاتب اعتقه سيده عند الموت قال ان لم يحمله ثلث الميث عتق منه قدوما حمل الثلث ويوضع عنه من الكتابة قد وذلك ان كان على المكاتب خمسة الاف درهم وكانت قيمته الف درهم نقد او يكون ثلث الميث الف درهم عتق نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة قال مالك في رجل قال في وصيته غلامى فلان حر وكاتبوا فلانا قال تبد العتاقة على الكتابة

كتاب المداير

بسم الله الرحمن الرحيم

القضاء في ولد المدبر مالك انه قال الامر عندنا فيمن دبر جارية له فولدت اولاد ابعد تدبيره اياها ثم ماتت الجارية قبل الذي دبرها ان ولدها بمنزلة ما قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم هلاك امهم فاذا مات الذي كان دبرها فقد عتقوا ان وسعهم الثلث وقال مالك كل ذات رحم فولدتها بمنزلة ما ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدتها حرة وان كانت مدبرة او مكاتبه او معتقة الى سنين او عتقة او بعضها حرة او مدبرة او ام ولد فولدت فولدت واحدة ممنهن على مثال حال امه يعتقون بعقدها ويرقون برقعها قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل ان ولدها بمنزلة ما وانما ذلك بمنزلة رجل اعتق جارية له وهي حامل ولم يعلم بحملها قال مالك فالسنة فيهما ان ولدها يتبعها ويعتق بعقدها قال مالك

فان لم يحكم المدبر ان الولد تتبع لأمه في احكام الرق والحرة بعد التدبير واما الموصى بعقدها فما ولدته قبل موت سيدها فلا يدخل في ميثها لان الوصية لا تنفذ الا بموت الموصى واما قبل موت المدبر فلا تنفذ لان الموصى المرحوم عنها فاذا ماتت حكم التدبير لولد المدبر لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد موت مومت الام وكذلك المكاتب والمعتقة الى اجل واحد او بعد او بعضها حرة او مدبرة او ام ولد لكل واحدة ممن بمنزلة ما حكمها يعقن بعقدها ويرق برقعها ويعتق من ماعقن منها ويرق منها ما يرق منها ما يرق منها قال لان كل ذات رحم فولدت بمنزلة ما يريدها لم ينشأ في ملك سيد حرة او معتقة حرة فاما اذا خلق في ملك سيد حرة او معتقة حرة من كاتبة او تدبر او عتق مؤجل فان الولد تتبع اباه وبيان في ذكره بعد ان شاء الله تعالى وتولد فاذا مات الذي دبرها فقد عتق بعقدها ان وسعهم الثلث يريد موت السيد يحصل الحرة للمدبرة وولد بان وسعهم الثلث لان المدبر انما يعقن من الثلث فان حمل الثلث فقد عتق وان لم يحمله عتق منه ما حمله الثلث وهذا الحكم الاطلاق واما الشرط ففي كتاب ابن الموارث من دبرته على ان مات له رقيق مسمى التدبير وولد بمنزلة ما وجد ذلك ان هذا عقد ضمن العتق وهو مسمى على التغليب والسرية فاذا شرط فيه شرط فاسد ام شرط بطل الشرط ولقد العقد كما لو قال لانت حر على ان تكسب في المستقبل لي ببيع العتق وتغذ وبطل الشرط ١٣ قوله فولدتها بمنزلة ما ان في كسوم مدبرا واما ولدها بالمولود قبل التدبير فلا يبع مدبره او قال ابو حنيفة وعدها كسر ابن العلم وهو المسمى من عمر بن عبد العزيز والزبير وشريح وعطاء ومجاهد وطائوس و مسروق والقرين والخرين ولشافعي في قولان ١٢ محله قوله قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل الخ وبذلك على ما قال ابن من دبرته وهي حامل فالمدبر يتناول ما في بطنها فيكون حكمه في التدبير حكمها وكذا قال علي وعثمان وابن عمر وجابر بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ودوي عنه مثل ما تقدم واستدل مالك على ذلك بان قال و كذلك لو اعتقها لكان ذلك مشتقا لما في بطنها وان لم يعلم بحملها لان العتق مبني على التغليب والسرية والولد بمنزلة من عتق من اعضا شها يتبعها في البيع والعتق بمجره العقد وان لم يكونا من عتقوا والتغليب والسرية فكذلك التدبير والعقق وبها يدرك ادق لما قد منا ١٢

١٤ قوله قال مالك في رجل اوصى لرجل بربع الخ وبذلك على ما قال ابن من اوصى لرجل بربع مكاتبه ثم يعقن ربعه فقد يعقن ثلثه اربعة ارباع على حكم الكتابة لموصى نصفه وموصية ربعه فكان الباقي من على الملك بينهما على الثلثين منها للموصى والثلث للحكم الوصية فاذا مات الموصى انتقل ذلك الثلث الى الموصى به والثلثان الى ورثة الموصى فان مات المكاتب عن مال اعطى ورثة السيد ما بقي له والموصى ما بقي له لم يقسمون البقية لورثة ثلثه والموصى لورثته ووجه ذلك ان المال انما ينقل عن الموصى على حكم الملك والذي يملك منه ثلثه اربعة لورثته ربعه والموصى لربع وذلك ينقسم على الثلث وثلثين جسيما ذكره ذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فلا يورث وانما ينقل ما له الى مستحقه بحق الملك والرق ١٣ قوله قال مالك في المكاتب اعتقه سيده عند الموت الخ وبذلك على ما قال ابن معنى الوصية يعقن المكاتب وهو اسقاط ما عليه فان حل الثلث ما عليه يريد من الكتابة عتق وان لم يحمله عتق منه قدر ما حمل الثلث ومعنى ذلك بوضع عتق من الكتابة قدر ما حمل الثلث من قيمة تغذ عند انتقال الثلث لجميع الكتابة وعند شقيق الثلث منها اقل من قيمة العبد والكتابة وهو معنى قوله ولو وضع عند ذلك فان حل الثلث نصفه وضع عند نصف ما عليه من الكتابة وذلك بان يوضع عنه من كل فم نصفه فان كانت الكتابة خمسة الاف درهم وقيمة المكاتب الف درهم وثلث الميث الف درهم عتق نصفه ووضع عنه من الكتابة نصفها لانها مقابلة نصف قيمة العبد ١٢ قوله قال مالك في رجل قال في وصيته غلامى الخ وبذلك على ما قال ابن الكتابة ليس يعقن محقق بل يجوز ان تبطل بالعجز من قيمته التاجيل واما العتق الميثل ففقيه مع عتق العتق التاجيل وكان الاولى لان الوصية مبني على تقديم العتق المعين على غيره من الوصايا فوجب ان يقدم ما تحقق منه ويجعل على ما خالفه والله اعلم واحكم ١٢ قوله المدبر هو الذي عتق سيده عتقه على الموت لان الموت والبرائة وقيل ان المدبر هو الذي عتق سيده استرقاقه وامر اخرته با عتق ١٢ محله قوله قال مالك انه قال الامر عندنا فيمن دبر جارية الخ وقال مالك كل ذات رحم الخ وبذلك على ما قال ابن المدبرة ما ولدت بعد التدبير

وكذلك لو ان رجلا ابتاع جارية وهي حامل فالوليدة وما في بطنها لمن ابتاعها اشتريت ذلك المبتاع اولم يشترطه قال مالك ولا يحل للمبتاع ان يستثنى ما في بطنها لان ذلك غريب يضع من ثمنها ولا يدري ايصل ذلك اليه ام لا وانما ذلك بمنزلة ما لو باع جنينا في بطن امه وذلك لا يحل له لانه غريب قال مالك في مكاتب او مدبرا ابتاع احداهما جارية فوطئها فحملت منه وولدت قال فان ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلة يعقون بعقته ويرقون بوقه قال فاذا اعتق هو قاتله وولده مال من ماله تسلم اليه اذا اعتق جامع ما جاء في التدبير قال مالك في مدبر قال لسيدة عجل لي العتق واعطيك خمسين دينارا منجمة على فقال سيدة نعم انت حر وعليك خمسون دينارا تؤدى الى كل عام عشرة دنانير فرضي بذلك العبد ثم هلك السيد بعد ذلك بيوم او يومين او ثلاثة قال مالك ثبت له العتق وصارت الخمسون دينارا ديناء عليه وسجارت شهادته وثبتت حرته وميراثه وحدوده ولا يضع عنه موت سيدة شيئا من ذلك الدين قال مالك في رجل دبر عبدا له فمات السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن في ماله الحاضر ما يخرج فيه المدبر فقال يوقف المدبر بماله وجميع خراجه حتى يتبين من المال الغائب فان كان فيما ترك سيدة من الثلث ما يحمله عتق بهاله وبما جمع من خراجه فان لم يكن فيما ترك سيدة ما يحمله عتق منه قدر الثلث وترك ماله في يديه الوصية في التدبير قال يحيى قال مالك الامرا لمجتمع عليه عندنا ان كل عتاقة اعتقها رجل في وصية او وصية او وصية بها في صحة او مرض انه يرد هاتمي شاء وبغير هاتمي شاء ما لم يكن تدبرا فاذا دبر فلا سبيل له الى رد ما دبر قال مالك وكل ولد ولدته امة او وصية يعتقها ولم يدبرها فان ولدها لا يعقون معها اذا اعتقت وذلك ان سيدا ها غير وصيته ان شاء وبغير هاتمي شاء ولم يثبت لها عتاقة وانما ذلك بمنزلة رجل قال لجاريته ان بقيت عندي فلانة حق اموت فموتت فموتت قال مالك فان ادركت ذلك كان ذلك لها وان شاء قبل ذلك باعها وولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال فالوصية في العتاقة بخلافه للتدبير فرق بين ذلك ماضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع ان ينتفع به قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال غيرهم قال ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدى بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حرو فلان حرو في كلام واحد ان حدث في مرضي هذا حدث

القول

قال مالك في مكاتب او مدبر ابتاع احداهما جارية الخ ومرو على ما قال المدبر والمالك من ابتاع منها جارية فولدت منه فان الولد بمنزلة يعق بعقته ويرق برقه ووجه ذلك ان كل ولد حدث عن ملك يمين يبيع اباه في الحرية والرق اصل ذلك الخ يستولد امته و نزل اذا وصفت امته لستة اشهر فافتر من وقت التدبير وما وصفت قبل ذلك فهو رقيق رواه ابن مسعود عن ابيه قال وما ولدته المدبرة بعد التدبير فهو مدبر كما هو حال ذلك واقره والفرق بينهما ان ما في بطن المدبرة عضو من اعضائها ولذلك لا يجوز ان ينفرد بالبيع دونها ولا تفرد بالبيع دون ما في بطن امه المدبر ليس كذلك لانه لا يجوز ان تفرد بالبيع دون غيره والمدبر بالبيع دون الحمل فذلك لم يثبت الا اذا حدث بعد عقد التدبير والله اعلم والحكم ١٢

١٢ قوله في التدبير المدبر من العبد ما يؤخذ من الدبر لان السيد اعتقه بعد ماته والمات دبر الحيات والفقهاء يقولون لمعتق عن دبري بعد الموت وهذا اللفظ لم يستعمل الا في العبد والامادون سائر ما يملك كمال يستعمل العتق الا فيم قال مالك في مدبر قال لسيدة الخ وبذا على ما قال وذلك ان السيد ان يتطاع مدبره على مال يأخذه منه ويحل له العتق فان مات السيد قبل اخذ المال لم يسقط عنه الدين لانه دين مستقل بذمه ويعق العبد بالعق المنجز ولا يعتق في ذلك ثلث المال لان الحرية قد سقطت له قبل موت السيد ونجرت بالوصية ١٢

١٢ قوله في التدبير المدبر من العبد ما يؤخذ من الدبر لان السيد اعتقه بعد ماته والمات دبر الحيات والفقهاء يقولون لمعتق عن دبري بعد الموت وهذا اللفظ لم يستعمل الا في العبد والامادون سائر ما يملك كمال يستعمل العتق الا فيم قال مالك في مدبر قال لسيدة الخ وبذا على ما قال وذلك ان السيد ان يتطاع مدبره على مال يأخذه منه ويحل له العتق فان مات السيد قبل اخذ المال لم يسقط عنه الدين لانه دين مستقل بذمه ويعق العبد بالعق المنجز ولا يعتق في ذلك ثلث المال لان الحرية قد سقطت له قبل موت السيد ونجرت بالوصية ١٢

١٢ قوله في التدبير المدبر من العبد ما يؤخذ من الدبر لان السيد اعتقه بعد ماته والمات دبر الحيات والفقهاء يقولون لمعتق عن دبري بعد الموت وهذا اللفظ لم يستعمل الا في العبد والامادون سائر ما يملك كمال يستعمل العتق الا فيم قال مالك في مدبر قال لسيدة الخ وبذا على ما قال وذلك ان السيد ان يتطاع مدبره على مال يأخذه منه ويحل له العتق فان مات السيد قبل اخذ المال لم يسقط عنه الدين لانه دين مستقل بذمه ويعق العبد بالعق المنجز ولا يعتق في ذلك ثلث المال لان الحرية قد سقطت له قبل موت السيد ونجرت بالوصية ١٢

عشرين سنة استمر تمام المدة الطويلة التي ربما ادت الى تفويت حق بوجهه قبل ذلك ١٢

١٢ قوله قال مالك الامرا لمجتمع عليه عندنا ان كل عتاقة اعتقها رجل في وصية او وصية او وصية بها في صحة او مرض انه يرد هاتمي شاء وبغير هاتمي شاء ما لم يكن تدبرا فاذا دبر فلا سبيل له الى رد ما دبر قال مالك وكل ولد ولدته امة او وصية يعتقها ولم يدبرها فان ولدها لا يعقون معها اذا اعتقت وذلك ان سيدا ها غير وصيته ان شاء وبغير هاتمي شاء ولم يثبت لها عتاقة وانما ذلك بمنزلة رجل قال لجاريته ان بقيت عندي فلانة حق اموت فموتت فموتت قال مالك فان ادركت ذلك كان ذلك لها وان شاء قبل ذلك باعها وولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال فالوصية في العتاقة بخلافه للتدبير فرق بين ذلك ماضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع ان ينتفع به قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال غيرهم قال ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدى بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حرو فلان حرو في كلام واحد ان حدث في مرضي هذا حدث

عشرين سنة استمر تمام المدة الطويلة التي ربما ادت الى تفويت حق بوجهه قبل ذلك ١٢

١٢ قوله قال مالك الامرا لمجتمع عليه عندنا ان كل عتاقة اعتقها رجل في وصية او وصية او وصية بها في صحة او مرض انه يرد هاتمي شاء وبغير هاتمي شاء ما لم يكن تدبرا فاذا دبر فلا سبيل له الى رد ما دبر قال مالك وكل ولد ولدته امة او وصية يعتقها ولم يدبرها فان ولدها لا يعقون معها اذا اعتقت وذلك ان سيدا ها غير وصيته ان شاء وبغير هاتمي شاء ولم يثبت لها عتاقة وانما ذلك بمنزلة رجل قال لجاريته ان بقيت عندي فلانة حق اموت فموتت فموتت قال مالك فان ادركت ذلك كان ذلك لها وان شاء قبل ذلك باعها وولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال فالوصية في العتاقة بخلافه للتدبير فرق بين ذلك ماضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع ان ينتفع به قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال غيرهم قال ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدى بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حرو فلان حرو في كلام واحد ان حدث في مرضي هذا حدث

موت او دبرهم جميعا في كلمة واحدة تحاصروا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لهم الثلث
يقسم بينهم بالحصص ثم يعتق منهم الثلث بالغاما بلغ قال ولا يبدأ أحد منهم قبل صاحبه اذ كان ذلك كله في مرضه
قال مالك في رجل دبر غلاما له فملك السيد ولا مال له الا العبد المدبر والعبد مال قال يعتق ثلث المدبر ويوقف ماله
بيديه قال مالك في مديركا تبه سيده فمات السيد ولم يترك مالا غيره قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته
ويكون عليه ثلثها قال مالك في رجل اعتق نصف عبده وهو مريض فبعت عتقه كله او بعت عتقه نصفه وقد كان دبر عبدا
له اخر قبل ذلك قال بيدأ بالمدبر قبل الذي اعتقه وهو مريض وذلك انه ليس للرجل ان يدبر ما دبر ولان يتعقبه بما يريد
به فاذا عتق المدبر فيمكن ما بقي من الثلث في الذي اعتق شطرا حتى يستمتع عتقه كله في ثلث مال الميت فان لم يبلغ ذلك
فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث بعد عتق المدبر الاول مس الرجل وليدته اذ ادبرها مالك عن
نافع بن عبد الله بن عمرو دبر جاريتهين له فكان يطأها وهما مديرتان مالك عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب كان
يقول اذ ادبر الرجل جاريته فان له ان يطأها وليس له ان يبيعهما ولا يهبهما وولدها بمنزلة ما بيع المدبر قال مالك الاثر

قوله يعتق ثلث المدبر وفيه قال الجمهور ان المدبر يعتق من
الثلث اذ لم يكن له مال غيره روى عبد الرزاق عن الشعبي ان عليا جعل المدبر من الثلث
ولعن ابني ثلثه ودرج عبدا له ليس له مال غيره عند موته فاعتق النبي صلى الله عليه وسلم
ثلثه واستساعه في الثلثين اعلى **قوله** قال مالك في مديركا تبه سيده
فمات السيد ولم يترك مالا غيره قال مالك يعتق ثلث المدبر ولا يمنع عتقه الكفاية
لان الكفاية لا تمنع التدبير ولا يخلط بل تؤكده وتعيده واسوا احوا لهما ان يبقى المدبر على حاله
وذلك ان السيد انزعاج مال المدبر فاذا اخذه منه على تعجيل عتقه فذلك غير مخالف لما عتق
عليه تدبره فان ادعى المكاتب كتابته في حياة السيد جعل عتقه فان مات السيد قبل ادائه
اكتسب به عتق من ثلثه وسقط عنه ذلك ثلث الكفاية وبقي باقي العبد على حكم الكفاية وذلك
افضل لمن ان يبقى على حكم الرق ولم يتقدم عقد الكفاية **قوله** ويكون
عليه ثلثا باي ثلثا بدل الكفاية وقال ابو حنيفة يبيعه في ثلثي قيمته او في كل البذل وال
عند ابني يوسف في اقل منها وعند محمد يسعي في اقل من ثلثي البذل وثلثي القيمة ١٢ محلى
قوله قال مالك في رجل اعتق نصف عبده وهو مريض او دبره على ما قال
ان المريض اذا ابتدأ فدر عبدا لم يعتق عبدا اخر واعتق منه نصفه ثم توفي وضاق
الثلث بينهما فانه يبدأ بعق المدبر لانه قد ثبت له حكم التدبير وبذا الامر لازم فليس
للسيد ان ينقذه بعتقه غيره ولان المريض دبر احد سوا وبطل عتق الاخر في لفظه واحدة
او كلام متصل تماصفا في الثلث رواه ابن سحون من ابن القاسم ووجه ذلك انهما
متساويان في الخدمة ولم يتقدم احدهما الاخر في الرقبة فلم يمتصهما كالمدينين ١٢
قوله فكان يطأها وجاهد مديرتان دبره اذ الجمهور ان المدبرة تؤطأ وقال
الزهرى وما لك في رواية لا تؤطأ وقال ابو حنيفة ان كان لا يطأ قبل التدبير لا يطأ
بعده ١٢ م **قوله** ليس له ان يبيعهما ولا يهبهما وفيه قال ابو حنيفة وجمهور المجازين
والكوفيين والشاميين وقال الشافعي عندنا في الحديث التدبير قد لازم ويجوز بيعه
لحديث جابر انه قال بارع النبي صلى الله عليه وسلم يعقوب المدبر الذي اعتقه سيده ابو بكر
عن دبره وكان عليه دين لم يكن له مال غيره من انعام بثمان مائة درهم وفي رواية
لابي داود وسبع حادثة او قس مائة على الشك فدفعها اليه وقال له كما في مسلم ابدى ينقص
تخصد في عليها وقد اتفقت الروايات كلها على ان يبيعه كان في حيوة الذي دبره الا ما
رواه شريك عن ابن كميل عند الشافعي ان رجلا مات وترك مديرا ودينا فامرهم النبي
صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بثمان مائة درهم ونقل عن شيخه النيشابوري ان شريكا
اخطأ فيه واجاب الاولون من حديث جابر بانه واقعة عين لا عموم له فيجعل على بعض
الصور ويوافق اختصاص الجواز بما اذا كان عليه دين وهو مشهور قول احمد وثالثا لجمهور المالكية
على انه لم يكن له مال غيره فخره فخره قال مالك كذلك يجوز تصرف من تصدق بكل وقال الحنفية
هو اما محمول على المدبر المقيد وهو ممن علق عقده بموت مولاه على صفة مثل ان مات من مرضي
بذا وسفرى بذا ثم تزوج بعدنا او محمول على بيع الخدمة دون الرق قال ابن الهمام
قد صرح ابو حنيفة ومحمد الباقر الامام بانه شهد حديث جابر بانه انما اذن في بيع مائة
ولا يمكن شهادته ذلك الامام الا بعينه ذلك من جابر روى الحديث ١٢ محلى **قوله**
ولا يجوز له بيعه ولا هبته برهان حكم التدبير فله زمره في غلبته لا يطله يقول ولا فعل وقال
ابو حنيفة ما كان منه مطلقا فليس له نقض يقول ولا فعل على ما قلناه وما كان مقيدا فلا يطله

وعندنا لا يجوز له ابطال المقيد كما لا يجوز له ابطال المطلق وانما قال بعض اصحابنا انه لا يجوز
لان ليس المقيد يقول لم اذ به التدبير فيكون له جندته وميتة والدليل على ما نقول على
تسليم احدي الروايتين ان هذا تدبير فوجب ان يكون لازما لمطلق فاذا قلنا لا يقدري
المقيد قول واحد اذ اريد به التدبير ان يلزم كذلك المطلق او لا لا منه ناصر في
التدبير لا يقبل منه ان اراد به غير التدبير وفيه قال ابو حنيفة وقال الشافعي في احد قوليه له
الرجوع من التدبير المطلق والمقيد بالفعل دون القول والقول الثاني في الرجوع بالقول
والفعل والدليل على ما نقول قوله تعالى يا ايها الذين امنوا افوا بالعقود ومن جنته المعنى
ان عتق عتق استقاه به اسما يعرف به فلم يكن له ابطال اصله اكتبته ودليل اخر ان هذا عقد
عتق ليس له ابطال بالفعل اصله ما ثبت من ذلك لام الولد واما ما تعلقوا به مما روى عن
جابر بن عبد الله ان رجلا دبر عبدا ليس له مال غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
يشترى بعتي فاشتره منه ليعين من انعام بثمان مائة درهم قالوا وبذا هو ابو بكر العري
عبد الله يقال له يعقوب فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيما دبره حجة لانه لا يمكن ان يكون
عليه دين قبل التدبير فباعه لاداء ذلك الدين وبذا عندنا جابر بن عبد الله ودين
انه قال في الحديث ليس له مال غيره على اصله لانه لا يثبت له مال غيره في حكمه لانه لا
فرق عندنا بين ان يكون له مال غيره او لا يكون له مال غيره وعلى ما نقول فهو مدبر لانه كان
له مال غيره لم يبيع في دين متقدم وان لم يكن له مال غيره يتبادر منه الدين يبيع حينئذ لاداء
الدين وبينه وبين هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم هو باشر البيع وامره على وجه الحكم عليه
ولم يكن ثم دين يباع من اجله لم يكن ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما يبيعه بعد موته
باختياره وقد قال نحو هذا ابن سحون وقد روى هذا الحديث بهذه الزيادة الشيخ ابو اسحاق
عن ابني عبد الرحمن النوفلي عتق رجل من الانصار غلاما عن دبره وكان محتاجا وكان عليه دين
فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلك يوجب ما قد منه من التاويل واذا علم قال
الشيخ ابو اسحاق وقد قال بعض اصحابنا ان ذلك بعد الموت وقد رايته لابن سحون
وقال قوم ان بارع خدمته فذلك محتمل ولعله اراد به ان يعطيه مالا على تعجيل عتقه و
ذلك جائز كما يجوز في ام الولد وليس ذلك يبيع في رقبته ١٢ **قوله** قال
مالك الامر بالجمع عليه عندنا في المدبر الخ وهذا على ما قال ان المدبر ليس سيده ان يبيعه
ولله ان يحول عن موضعه يريد الزالة ما ثبت له من التدبير فان فعل ذلك وباعه قال
في الموازية مالك جابلا وجامدا او ناسيا دبره ورجع مديرا كما كان وبذا ما لم يفتقه
الذي اشتراه فان اعتقه قبل الفسخ فقد قال الشيخ ابو القاسم في رواية تان احد سوا
ان العتق تا فغير مردود والثانية ان عقده باطل مردود في الموازية قال ابن القاسم
كان ما كذا يقول في المدبر يبيعه سيده فيعتق يرد عتقه ويعود مديرا قال يعني وان كتمه
ذلك ولا يرد اذا فأت بالعتق او بالموت ونحوه في كتاب ابن جبيب من مطرف
عن مالك وجه القول الاول ان عقدا التدبير عقد لازم فلا ينقل باذنه الملك من وجه
العتق كما لا ينقل بالهبة والبيع ووجه اخر ان العتق ههنا مترتب على البيع فاذا لم يحل ابطال
التدبير بالبيع لم يبيح العتق ووجه القول الثاني ان العتق اقوى من التدبير فوجب ان يبيح
به المدبره يطأها سيدا محتمل منه ان التدبير يطل بالاستيلاء الذي هو اقوى في باب
العتق ١٢

الاجتمع عليه عند نافي المدبر ان صاحبه لا يبيعه ولا يحول له عن موضعه الذي وضعه فيه وانه ان ربح سيده دين فان غرامه لا يقدر ان يبيعه ما عاش سيده فان مات سيده ولاديه عليه فهو في ثلثه لانه استثنى عليه عمله ما عاش فليس له ان يخدمه حياته ثم يعقده على ورثته اذ مات من رأس ماله وان مات سيده المدبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثه لورثته فان سيده المدبر وعليه دين يحيط بالمدبر بيع في دينه لانه انما يعق في الثلث قال فان كان الدين لا يحيط الا بنصف العبد بيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقى بعد الدين قال مالك لا يجوز بيع المدبر ولا يجوز لاحد ان يشتريه الا ان يشتري المدبر نفسه من سيده فيكون ذلك جائز له او يعطى احد سيده المدبر ولا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له ايضا قال مالك وولاءه لسيده الذي دبره قال مالك ولا يجوز بيع خدمة المدبر لانه غرر لا يدري كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصح قال مالك في العبد يكون بين الرجلين فيدبر احد ما حصته اتما يتقوا وانه فان اشتراه الذي دبره كان مدبرا كله وان لم يشتروه انتقض تدبيره الا ان يشاء الذي بقي له فيه الرق ان يعطيه شريكه الذي دبره بقرضه فان اعطاه اياه بقرضه لزمه ذلك وكان مدبرا كله قال مالك في رجل نصراني دبر عبد الله نصرانيا فاسلم العبد قال مالك يحال بينه وبين العبد ويخرج على سيده النصراني ولا يباع عليه حتى يتبين امره فان هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدبر الا ان يكون في ماله ما يحمل الدين فيعتق المدبر جراح المدبر **مسألة** ان بلغه ان عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر اذا جرح ان يسلم ما يملك منه الى الجرح فيجعله الجرح ويقاضه بجراحه في دية جرحه فان ادى قبل ان يهلك سيده رجع الى سيده قال مالك الا امر عندنا في المدبر اذا جرح ثم هلك سيده وليس لسيده مال غيره انه يعق ثلثه ثم يقسم عقل الجرح اثلاثا فيكون ثلث العقل على الثلث الذي عتق منه ويكون ثلثه على الثلثين اللذين بايدي الورثة ان شاءوا وسلموا الذي لهم منه الى صاحب الجرح وان شاءوا اعطوه ثلثي العقل ولمسكو انصبرهم من العبد وذلك ان عقل ذلك الجرح انما كانت جناية من العبد ولم يكن دينا على السيد فلم يكن الذي احدث العبد بالذي يبطل ما صنع السيد من عتقه وتدبيره فان كان على سيد العبد دين للناس مع جناية العبد بيع من العبد المدبر بقدر عقل الجرح وقد رآه من يبيد ذبا العقل الذي كان في جناية العبد فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر الى ما بقى بعد ذلك من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثه للورثة وذلك ان جناية العبد هي اولى من دين سيده وذلك ان الرجل اذا هلك عتق عتقه عتقه عتقها خمسون دينارا وكان على سيد العبد من الدين خمسون دينارا قال مالك فانه يبدء بالخمسين الذي يمارى في عقل النجبة فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر الى ما بقى من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثه للورثة فالعقل اوجب في رقبته من دين سيده ودين سيده اوجب من التدبير الذي انما هو وصية في ثلث مال الميت فلا ينبغي ان يجوز شئ من التدبير وعلى سيد المدبر دين لم يقض وانما هو وصية وذلك ان الله تعالى قال من بعد وصية يوصي بها او دين **قال** مالك فان كان في ثلث الميت ما يعق فيه المدبر كله عتق وكان عقل جانيته

ہے قولہ قال ما یک

فان كان في ثلث الميت ما يفتق فيه المدر النجس ونذا على ما قال ان المدر اذا جرح ثم
هلك سيده وليس له مال غيره يريده ولا دين عليه فانه يفتق عليه فيكون على المقتل منه ثلث
العقل وبخبر الورثة فيما رقي منه وهو ثلثاه بين ان يفتكو ثلثي العقل او لسيوه و ذلك
ان الجناية لم تتعلق بذمة السيد وانما تعلقت بالعبد والعبد لا يملك منه في جنوة سيده
الاخذ منه فتعلقت بذلك الجناية وبعد سيده هو من الثلث فان شئ ثلثه فثلث
الدية عليه لانها دية تعلقت بجزء فتعلقت بذمته واذا استرق ثمنه وتعلقت الجناية
بالثلثين تعلقتا بالعبد فنصار الثلث له في الجناية حكم الاحرار والثلثين حكم العبد وقوله
فان كان على السيد دين بيع منه للجناية والدين الى اخر الفصل يريان ما تقدم من مقتضى
الثلث وتخيمه الورثة في تسليم الثلثين حكمهم من لا دين على سيده واما ان كان على سيده
دين لم يترك ما لا يفر المدر فانه يباع منه للدين واذا بيع للدين والجناية متقدمة عليه
وجب ان يباع لها واما جازان يباع المدر في الدين لان له حكم الوصية وقد قال الله
تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ولا خلاف بين المستبين ان الدين من جميع المال
والمدر لرحم ثابت بالوصية فاختص بالثلث فكان الدين مقدما عليه وانما كان تأثير
الدين في بيع المدر اقوى من تأثير الجناية لما اختص الدين ببيع المدر ودون الجناية
لان الدين ليس له عمل غير جزمته السيد ولم يبق منها غير العبد واما الجناية فتعقل برتبة المدر
تارة وتارة بذمته وتارة بمحمدته فكان للدين من التأثير في وجوب البيع ما لم يكن للجناية
ولا غيرا فاذا اُجبت ذلك وبيع للجناية والدين نزع الدين لانه مختص بملك العين
فاذا اقتنيا جميعا وفضلت من العبد ففضلت مقتضى ثلث ملك الفضلة ورق للورثة

۱۰ قوله قال مالک الایحوز مع المدر ولایحوز لاحد ان یشتریه

و بهذا على ما قال انه لا يجوز له ان يشرى المدرير لفسد يريده ان يفتدي نفسه و يعطى موضوعا من خدمته و ان كانت مجموعته لما في ذلك من مخلص رقيقه و تعجل شفقه ولا يقص ذلك عند التبر ولا يعطى بل هو باق على حكمه و انما يسقط بما يدفعه العبد الى سيده فان كان لبيد عليه من خدمته و الرق فان قاطعه على تعجيل العتق بال مسجل فبفسد سيده متفق مكانه و لا يتابعه لاحد عليه و ان قاطعه على تعجيل العتق بال موجب ل احوال فمات العبد قبل قبضه ذلك و لا فاقاة حرويه يبيع بال قطعه لستراه و يبيع عن ابن القاسم في العقبه و ذلك انه قد تعجل العتق و ازال عن نفسه الرق بال ثبت في رسته ١٢ **قوله** ولا يجوز بيع خدمه المدرير و يجوز ذلك عندنا ب طيفه لما اخرج الدرر قاضي عن جابر الا بيس بيع خدمه المدرير اذا اشترى ١٦ اليه مفعضا البسحق و صحه ابن القطان ١٢ على **قوله** قال مالك في رجل انخرم على ما قال ان النضري اذا در عبده النضري ثم علم العبد فانه انتفى على الحكم بين مسلم و نصراني في نظر فعله على حكم الاسلام و لا يجوز بيع المدرير فيلزم ما دفعه على حكم التدبير لكنه تنال يد السيد عنه و يخارج له لان الذي يبيع له قيمه ما دفعه ليعين من مباشره استيفائنا و يباع من غيره من المسلمين فيقتو فسادا و يدفع اليه ثمنها فان مات النضري عن دين يستغرق ماله عن بيع المدرير و قضه منه و غيره و ان لم يكن عليه العتق في ثلثها و ما حل منه ثلثه على حسب ما يفضل لو كان السيد مسلما لفرق بينهما الا في اقاله يده عنه و صنف من استخاره و الله اعلم و انكم **قوله** قال مالك انه بلغنا ان عمر بن عبد العزيز انخرم قول ان المدرير اذا جرح فان على سيده ان يسلم ما يملك منه و هو خدمه و اما رقيقه فقد تعلق بها حكم عتق لا يكتن اذا الت في حياه السيد فان انفك في انجايه فعمل على التدبير و ان المسلمه خدم في انجايه فان اذى ارشها بخدمته قبل وفاة السيد رجع الى سيده على ما كان عليه من التدبير ١٣

ديتاعليه يتبع به بعد عتقه وان كان ذلك العقل الدية كاملة وذلك اذا لم يكن على سيده دين **قال مالك** في المدبر اذا جرح رجلا فاسلمه سيده الى المجرع ثم هلك سيده وعليه دين ولم يترك مالا غيره فقال الورثة نحن نسلمه الى صاحب المجرع وقال صاحب الدين انا ازيد على ذلك قال فاذا زاد الغريم شيئا فهو اولى به ويحط عن الذي عليه الدين قد زاد الغريم على دية المجرع فان لم يزد شيئا لم يأخذ العبد **وقال مالك** في المدبر اذا جرح وله مال فابى سيده ان يفتديه فان المجرع يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى المجرع دية جرحه ورد المدبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء اقتصاه من دية جرحه واستعمل المدبر فيما بقي من دية جرحه **جراح امر الولد قال مالك** في امر ولد تجرح ان عقل ذلك المجرع ضامن على سيدها في ماله الا ان يكون عقل ذلك المجرع اكثر من قيمة امر الولد فليس على سيدها ان يخرج اكثر من قيمتها وذلك ان رب العبد والوليدة اذا اسلم وليده او غلامه بمجرع اصابه واحد منهما فليس عليه اكثر من ذلك وان اكثر العقل فاذا لم يستطع سيده ام ولد ان يسلمها لهما مضى في ذلك من السنة فانه اذا اخرج قيمتها فكانه اسلمها فليس عليه اكثر من ذلك وهذا احسن ما سمعت وليس عليه ان يحمل من جنايتها اكثر من قيمتها

كتاب البيوع

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في بيع العربان **قال مالك** عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان **قال مالك** وذلك فيما تروى والله اعلم ان يشتري الرجل العبد والوليدة او يتكاري الدابة ثم يقول الذي اشتري منه او تكاري منه اعطيتك دينارا او درهما او قل من ذلك او اكثر على ان اخذت السلعة او ريكث ما تكريت منك فأنى اعطيتك هو من ثمن السلعة او من كراء الدابة وان تركت ابتياع السلعة او كراء الدابة فما اعطيتك للباطل يبرئ شئ **قال مالك** والا مرعنا انه لا بأس ان يبتاع العبد التاجر الفصيح بالاعبد من الحبشة او من جنس من الاجناس

ارش الجانية من ثمنها ان مات سيدها من دين ولم يكن له ان يسلم ام الولد لانه لا يصح استرقا قبا بدنه ولا غيره فلا يتأذى الارش الجانية من جهتها بوجهه والمدر علم ١٢ ما لك ان بلغ ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضى احداهما في المرأة فترت رجلا بنفسها وكرت انما حررت لولا ان يفتدى ان يفتدى ولده بشتمه **قال مالك** على القيمة في هذا العدل ان شاء الله تعالى ما وجد هذا الحديث في النسخ الموجودة سوى المجلد **قوله** والقيمة في هذا العدل لان الحيوان لا يكون مضمونا بالمثل اخرج ابن ابي شيبة عن طريق الشعبي عن علي بن رجل اشترى جارية فولدت منها اولاد ثم اتاه رجل البيعة انه لم يولد له ولد عليه ولد با غيرهم الذي باعها مغرور من طريق سليمان بن يسار ان امرأة اتت قوما فخرتهم وزعمت انها حررت فترد جوارجل فولدت لفتى عمر قيمته اولادها في كل مغرور غيره كل في الرسالة ومن استحق امره قد ولدت قيمتها وقيمة الولد يوم الحكم وقيل لا تأخذها بقيمة الولد وقيل لقيمة فقط الا ان يحتمل ان يفتدى ثمنها من الغاصب الذي باعها انتهى وفي المنهاج وعلى المغرور قيمة السيد ما هي قيمة يوم الولادة زاده الشارح ويرجع لما على الغار وفي الهداية ولد المغرور بقيمة باعها الصعابة رواه صاحب السكاني روى ذلك عن عمر بن السكاح وعن علي بن الشاذ وقا لمحض من الصحابة رواه صاحب دفرم الاب قيمة الولد ثم ان يعقبه قيمة الولد يوم الفروضة لان المنع كما في الهداية اول يوم قضاء كما في شرح الطحاوي ويرجع لقيمة الولد على ما نعه بخلاف العقر كما في الهداية وغيره **قوله** نهي عن بيع العربان بضم الملهة وقية لغتان العربون بضم العين وفتحها اي عن بيع الذي يبدل العربان في النباية هو ان يشتري السلعة ويدفع اليها صاحبها شيئا على ان يفتدى ببيع حسب من الثمن والا كان لصاحب السلعة ولم يبرحها المشتري وهو ببيع باطل عند الفقهاء لما فيه من القروض وعدم الرد والبيعة ان لم يرض السلعة و اجازة احمد بن حنبل روى عنه عبد الرزاق عن زيد بن اسلم قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العربان في البيع فاحله ١٢ وقال الباقى قال ابن حبيب العربان اول الشئ وعقوانه والمبني عنه من ذلك ان يفتد عليه البيع ولذلك ايضا انه اليد على وجهه ان كره المشتري البيع كان ما دفعه لمشتريه دون عوض فذا الذي نهي عنه لانه من ابي الخطاب واما العربان الذي لم يمد عنه فهو ان يفتد منه ثوبا او غيره باختيار فيدفع اليه بعض الثمن فتمتوا عليه ان كان ما لا يعرف بعينه على ان رضى كان من الثمن وان كره رجع اليه ذلك لانه ليس فيه خطر يمنع صحته وانما فيه دفع للثمن او بعضه ١٢

الحق في المدبر في الهداية اذا جنى المدبر وام الولد ضمن المولى اقل من قيمته ومن ارشها لان ابا عبدة قضى بجانية المدبر على مولاه انتهى والارش رواه ابن ابي شيبة عن الشعبي والنخعي واثمن مثل قال محمد في الارش اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان جناية المكاتب والمدبر وام الولد على المولى قال وفيه تأخذ الا ان ترضى جناية المكاتب يكون عليه اقل من ارش الجانية ومن قيمته واما المدبر وام الولد فعلى المولى اقل من ارش جانيتهما ومن قيمتهما وهو قول ابي حنيفة انا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في ام الولد والمتفق من دبر بجنيان قال ليس سيدها جانيتهما لان العاقبة قد يدرت فيها فلا يتطبع ان يدفعها ولا يتقبلها العاقلة لانها مملوكة قال وفيه تأخذ وهو قول ابي حنيفة ١٢ **قوله** قال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فاسلمه الى المجرع وما قال فان المدبر اذا جرح واسلم سيده مات وعليه دين فينا ذرع في المدبر الجاني عليه والغرماء فاجب عليه اولى به لانه لا عمل بجناية غيره العبد الغرماء محل ولونهم زمته السيد تقدم الجاني عليه ولا خصاصة بالعبد الا ان يزيد الغرماء على ارش الجانية شيئا يحيط عن المتوفى به بعض دينه ويكون الغرماء احق بدنه العبد بارش المجرع والزيادة فيدفع الى الجاني عليه ارش جرحه ويحيط بالزيادة من دين الغرماء ما عليه لقدرة تلك الزيادة لان قيمته العبد قد زادت بالزيادة على ارش الجانية فلا مفرقة في ذلك على الجاني عليه لانه يأخذ ارش جرحه ويحيط بالزيادة عن المتوفى بعض دينه لان المتوفى لو اسلم ارش المجرع فكان له التمسك بالعبد فاذا كان في فعل الغرماء ذلك منفعة له في تخفيف دينه كان ذلك لغرمائه والله اعلم واحكم ١٢ **قوله** قال مالك في المدبر اذا جرح وله مال الجرح وما قال ان المدبر اذا جرح وله مال ولم يفتد سيده فانه يفتدى ارش المجرع من مال المدبر ويرد الى سيده وانما كان ذلك لان عقد التدبير لازم لا يتقص ولا يخرج عنه المدبر الا بالام لا بد منه ولما كان للمدبر مال يؤدى منه ارش جانيته لم يفتد عقد التدبيره والله اعلم واحكم ١٢ **قوله** قال مالك في ام الولد تجرح الجرح وبذا على ما قال ان ام الولد اذا جنت فان على سيدها ان يؤدى من ماله ارش جانيتهما الا ان يكون ارش الجانية اكثر من قيمتها فليس عليه الا قيمتها لانها لو كانت اكثر لكان له تسليمها فلما لم يكن له ذلك لعقد العتق الذي لا يصح نقضه الى روق ولا استقدام ناب عن ذلك اخراج قيمتها لانه بدل من قيمتها والفرق بينها وبين المدبرة ان للسيد استخدام الاول للثمن المشهور من قول مالك فذلك جائز ان يسلم خدمته المدبرة ولا يسلم خدمته ام الاول وجها اخر ان ام الولد لا تسترق بوجهه والمدبرة قد تسترق لذن او تسترق لبعثها بعتق التمسك فذلك جائز ان يسلم خدمته المدبرة لان ذلك قد يؤدى الى اقتضاء

ليسوا مثله في الفصاحة ولا في التجارة والنفاذ والمعرفة لأبأس بهذا ان يشتري منه العبد بالعدين او بالاعبد الى اجل معلوم اذا اختلف في ان اختلافه فلان شبه بعض ذلك بعضا حتى يتقارب فلا يأخذ منه اثنين بل واحد الى اجل وان اختلفت اجناسهم قال مالك ولا بأس ان تباع من ذلك ما اشترى من ذلك قبل ان تستوفيه اذا انتقدت ثمنه من غير صاحبه الذي اشترى منه قال مالك ولا ينبغي ان يستثنى جنين في بطن امه اذا بيعت لان ذلك عَرَّ لايدي اذ هو امر انتقبي احسن امر تباع اناقص امر تامر احي امر ميت وذلك يضع من ثمنها قال مالك في الرجل يبتاع العبد او الوليدة بمائة دينار الى اجل ثم يريد البائث فيسئل المبتاع ان يقبله بعشرة دنانير فيدفعها اليه نقد او الى اجل ويعطيه مائة دينار التي له قال مالك لا بأس بذلك وان ندما المبتاع فسأل البائث ان يقبله في الجارية او العبد ويزيده عشرة دنانير نقد او الى اجل ابعده من الاجل الذي اشترى اليه العبد او الوليدة فان ذلك لا ينبغي وانما كره ذلك لان البائث كانه باع منه مائة دينار له الى سنة قبل ان تحل بجارية وبعشرة دنانير نقد او الى اجل ابعده من السنة فدخل في ذلك بيع الذهب بالذهب الى اجل قال مالك في الرجل يبيع من الرجل الجارية بمائة دينار الى اجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن الذي باعها به الى ابعده

له قوله لا بأس بهذا

ان يشتري من امته وعذرا في حيفته يجوز بيع عبد لعبد من حاضر ولا يجوز بيع عبد لعبد الى اجل يجوز التفاضل وحرمة النساء في غير الاموال الربوية اذا اتحد الجنس وقال الشافعي يجوز الى اجل والاصل ان اتحاد الجنس لا يحرم النساء على الشافعي ويجوز عذرا في حيفته وكذا عند مالك لكنه انزل اختلاف الصفات في العبد وسائر الحيوانات بمنزلة اختلاف الجنس والاصل لا في حيفته بوجاهة الامثلة من ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع ببيع الحيوان بالحيوان نسيت ومن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع ببيع الحيوان بالحيوان اثنين بواحد ويكرهه نسيت ومن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت وكذا من سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم شله روبا الطحاكي في معاني الآثار قال ابو جعفر فكان هذا نسخا ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجارة بيع الحيوان بالحيوان نسيت فدخل في ذلك ايضا استقرار الحيوان فقال اهل المقالة الاولى بذلك لا يؤمن الا لا قدرنا الحظ لا بأس ببعضنا ببعض نسيت وقضيا جائز كذلك الحيوان فكان من جنتنا على اهل هذه المقالة ان نسي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت فيمكن ان يكون ذلك لعدم الوقوف منه على المثل فيمكن ان يكون من قبل ما حال اهل المقالة الاولى في الحظ لا بأس ببعضنا ببعض والقرض فان كان الثمن من ذلك من طريق عدم وجود المثل ثبت ما ذهب اليه اهل المقالة الثانية وان كان من قبل انها نوع واحد لا يجوز بيع بعضه من بعضه نسيت لم يكن في ذلك حجة لاهل المقالة الثانية على اهل المقالة الاولى فاعتبرنا ذلك قرأنا الاشياء الكلييات والموزونات لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيت فيه اختلاف الناس فمنهم من يقول بان كان منها من نوع واحد فلا يبيع بيع بعضه ببعضه نسيت وما كان منها من نوعين مختلفين فلا بأس ببيع بعضه ببعضه نسيت ومن قال بهذا القول ابو حنيفة والبرقي ومحمد بن محمد بن عبد الله تعالى ومنهم من يقول لا بأس ببيع بعضها ببعض يدا بيد ونسيت وسواء عده كانت من نوع واحد او من نوعين فهذا احكام الاشياء الكلييات والموزونات والمعدودات غير الحيوان على ما فسره فكان غير المكمل والموزون لا بأس ببيعها من خلاف نوعه نسيت وان كان المبيع والمبتاع شيئا بالكلية وكان الحيوان لا يجوز بيع بعضه ببعضه نسيت وان اختلفت اجناسه لا يجوز بيع عبد بغيره ولا ببقرة ولا بشاة نسيت ولو كان النسي من النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت اما كان لاتفاق المؤمنين لجاز بيع العبد بالبقرة نسيت لانها من غير نوع كما جاز بيع ثوب الكتان بثوب القطن الموصوف نسيت فلما بطل ذلك في نوعه وفي غيره ثبتت ان النسي في ذلك انما كان لعدم وجود مثله لانه غير موقوف عليه واذا كان انما بطل ببيع بعضه ببعضه نسيت لانه غير موقوف عليه بطل قرضه ايضا لانه غير موقوف عليه ١٢ له قوله لا بأس ان يبيع من ذلك ام العبد وغيره فليس بطعام فاما الطعام فلا يجوز بيعه قبل القبض مطلقا قال الجمهور لا يجوز بيع شيء قبل القبض لا الطعام ولا غيره ١٣ له قوله لا ينبغي ان يستثنى جنين من ثمنها قال ابو حنيفة وانما في كفا في المداينة والمنهاج لا يجوز بيع الحمل مفردا لانه مفرد وما لا يجوز بيعه مفردا لا يجوز اشتنا ١٤ محلي وبذلك يقول انه لا يجوز ان تباع امه او شئ من اناث الحيوان ويستثنى جنين في بطنها وعلل ذلك بعلمين احدهما انه يحمل الصفات والحياة والثانية انه

ينقص ذلك من ثمنها وبذلك تعليلان صحيحان وذلك ان الاشتنا من المبيع على ضربين احدهما ان يستثنى جزء من الجملة ولا يخلف من ثمنه اقسام احدهما ان يكون جزءا شائعا والثاني ان يكون جزءا معينا والثالث ان يكون جزءا انفردا بغير شائع ولا معين فان كان جزءا شائعا فانه يبيع في جميع الحيوان وفي غير الحيوان كبيع ربع العبد والذئبة والدرار وان كان جزءا معينا فلا يخلف ان يكون في حيوان او غير حيوان فان كان في حيوان فانه على ضربين احدهما ان يكون معينا كالجنين وما في ظهر النعول ولحم النعور فلهذا لا يجوز بيع المبتاع قد استثنى من الجملة مالا تعلمه واذا لم تعلم لم تعلم باقي الجملة وبذلك اجنبه الاناث وما في ظهور النعول واخرج الفسا ولا يمنع من قبض المبيع والتعرف فيه المدة المطلوبة وما استثناء فلهذا فانه يبيع ان يقال ذلك على قولنا ان المستثنى مبيع وهذا الظاهر فيما اخرج به في قولنا انه لا يدرى ان الجنين حسن او قبيح او ذكرا او انثى او حي او ميت وهذا اذا كان باقيا على ملكه لا يجب ان يوثق المبيع بسلامة المبيع في ذلك وانما يوثق على قولنا انه مبيع مستخرج فافسد المبيع بخرجه لانه لم يولد له من الله اعلم ١٥ له قوله وبذلك قال رحمه الله ان المبيع اذا اذاد البتاع عشرة دنانير على ان يقبله فان ذلك جائز وسواء كانت الزيادة من المبيع ما شأ من جميع الاشياء كلها العيين وغيره نقدا او مؤجلا ولم يتفرقا لانه كان المبيع اشترى الجارية بالثمن الذي وجب له المبتاع وزيادته زاد باباه ولا فساد في ذلك فالممكن الزيادة من جنس المبيع فان كانت من جنس زاده نقدا ولم يجوز مؤجلا لما تقدم من منع شئ بنفسه الى اجل وان ندما المبتاع فسأل المبيع ان يقبله ويزيده بعشرة دنانير نقد او الى اجل الفصل معناه انه اذا اراد المبتاع العشرة ليقبله البائع فان كان الى اجل فوجاز ان لا يبيعها منه باقل من الثمن الذي ابتاعها منه مقاصدا وان زاد العشرة نقدا لم يجوز ذلك لانه على عشرة من المائة المؤجلة عليه فصار يبيعها سلفا فلهذا العلة اللازمة وقد قال ذلك ربعة في احد مسئلة الصارفين باع صهارا بعشرة دنانير فاستقاله المبتاع على ديناه بمئة البائع ان ذلك بمنزلة من اقتضى شيئا يتجملها من ذهب واما ما ذكره رحمه الله من انه يدخله ان باع عشرة دنانير وجارية نقدا بمائة دينار الى سنة فانه وجب صحيح ايضا فيما يتكرر ويقصد من بيع جارية بعشرة دنانير بمئة الى اجل فان الذرائع يقوى منعها بتكرار القصد اليه والغرض فيه بيعه عند صحابته بقوة التهمة فيه ويضعف وجه المنع بقلة قصده وذلك فيما يمكن وجوبه من الصحة ووجه او وجوبه من الفضا المقتضى للمنح فيعمل على المقصود من تلك الوجوه واما ما كان الفساد لازما فان ذلك ممنوع لنفسه واما ان كانت العشرة الى اجل اقرب من اجل المائة فتكمها حكم العشرة المؤجلة وان كانت الى اجل العبد من اجل المائة لم يجوز ايضا لانه يدخله جارية بمئة وعشرة مؤجلة بمائة مؤجلة في غير ذلك واقل ما يقتضي ذلك اشتراط النقد للعشرة والمنح من المقابلة ولو شرط ذلك في العشرة المؤجلة الى اجل المائة لافسد العقد لانه يتحقق من بيع جارية بعشرة دنانير بمئة ولا يتقربا بمائة دينار فينتقد باذن مقتضى التفاضل في العيين فاجوب ذلك فساد العقد ويدخل مع ذلك الكافي بالكافي في عشرة دنانير والمائة ذلك ممنوع ومن اتباع سبعة بنقد او مؤجلا ثم استقال منها فلا تخلو السلعة ان لا تكون غير مكية ولا موزونة ولا معدودة كالجارية والثوب فباعها بنقد ثم استقال منها على زيادة مؤجلة وذلك مثل ان يبيع منه جارية بعشرة دنانير نقدا ثم استقال المبتاع بدنانير زيدة مؤجلا فان ذلك لا يجوز ١٦

من ذلك الاجل الذي باعها اليه ان ذلك لا يصلم وقسيرا ما كرهه من ذلك ان يبيع الرجل الجارية الى اجل ثم يبتاعها الى اجل ابعد منه يبيعها بثلاثين دينارا الى شهر ثم يبتاعها بستين دينارا الى سنة او الى نصف سنة فصا ران رجعت اليه سلطته بعينها واعطى لصاحبه ثلاثين دينارا الى شهر بستين دينارا الى سنة او الى نصف سنة فهذا الايبغى مال لمملوك

اذا بيع مائة عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال من باع عبدا وله مال فماله للمائم الا ان يشترطه المبتاع قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان المبتاع ان اشترط مال العبد فهو له نقد اكان او دينارا او عرضا يعلم ولا يعلم وان كان للعبد من المال اكثر مما اشترى به كان ثمنه نقد او دينارا او عرضا وذلك ان مال العبد ليس على سيده فيه زكوة وان كانت للعبد جارية استحل فرجها بملكها اياها وان عتق العبد او كاتب تبعه ماله وان افلس اخذ الفراء ماله ولم يتبع سيده بشئ من دينه **العهد في الرقيق** عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان ايان بن عثمان وهشام بن اسمعيل كانا نذكران في خطبتهما عهد الرقيق في الايام الثلاثة من حين يشترى العبد او الوليدة وعهد السنة قال مالك ما اصاب العبد الوليدة في الايام الثلاثة من حين يشترى ان حق يتقضى الايام الثلاثة فهو من اليائم وان عهد السنة من الجنون والجنون والبص فاذا مضت السنة فقد برئ البائم من العهد كلها قال مالك ومن باع عبد او وليدة من اهل الميراث او غيرهم بالبراءة فقد برئ البائم من العهد كلها من كل عيب عله عليه الا ان يكون علم عيبا فكفه فان كان علم عيبا فكفه لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردودا ولا العهد عندنا الا في الرقيق العيب في

الرقيق عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر باع غلاما له بثمان مائة درهم فباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام ولم تسمه لي فاختصا الى عثمان بن عفان فقال الرجل باعني عبد اوبه داع لم لي به لي وقال عبد الله بعتني بالبراءة فقضى عثمان على عبد الله بن عمر ان يحلف له لقد باعه العبد وما به داع يعلمه فاني عبد الله ان يحلف وارتجح العبد فصر عندنا فباعه عبد الله بعد ذلك بالف وخمسمائة درهم قال

له قوله نندرا لنبغي لان فيه جعل بعض الثمن بمقابلة اسقاط الاجل ١٢ **ح**
٤٢ قوله ان عمر بن الخطاب قال ورواه الشيخان من حديث سالم عن ابن عمر
فرعوا واختلفت في الارجح منها فروى البيهقي في سننه عن مسلم والنسائي انها سلام من ذلك
فقتال القول ما قال نافع وان كان سالم اخطأ منه ونقل السري في جامعته البخاري
ان حديث سالم اصح وقال ابن عبد البر في التمهيد انها الصواب وكذا كره واه عبد الله
بن دينار عن ابن عمر فرعا ١٢ **ح** قلت وهو احد الاحاديث الاربعة التي اختلف
فيها سالم ونافع فرعها سالم ووقفها نافع قاله ابن عبد البر ورجح مسلم والنسائي رواية
نافع بن ابي نجران كان سالم اخطأ منه نقل البيهقي عنها وكذا رجحها الرافعي وفي العلل بن
من البخاري جميعها جميعا ولعل اشبه لان ابن عزا ذكره لم يذكر باه وهي رواية سالم
واذا وقف ذكر باه وهي رواية نافع فتصل ان ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
حديث به سالم ومعه ابن عمر موقوف فحدث به نافع فصحت رواية سالم ونافع
ينبغي وبذا هو محفوظ عنها ١٢ **له** قوله من باع عبدا وله مال اضافة المال الى
العبدا اضافة اختصاص واستحقاق عند جمهور واذن تملك عند مالك قال النووي
ربيب مالك والشافعي في القديم العبد اذا ملكه سيده ملكه كله اذا باعه بعد ذلك كان ماله
لبائع الا ان يشترط المشتري بظاهر الحديث قول احمد وقال الشافعي في الجديد الوضيفة
يملك العبد شيئا أصلا وهو رواية من احمد ورواها لا الحديث بان اضافة المال فيه الى
تقديم اضافة التملك ولهذا يكون للبائع لانه ملكه الا ان يشترط المبتاع ثم ان
مال الشافعي ان كان المال دراهم لم يجز بيع العبد وتلك الدراهم بالدرهم وكذا
ان كان الدينار والخطبة لم يجز بيعها بدينار وخطبة وقال مالك يجوز ان يشترط
شئ وان كان دراهم او غيره با من الروايات الاطلاق الحديث ثم انه يدخل ثياب
العبد في بيعه كما صححه الغزالي يعرف وقال النووي الاصح انه يدخل ثيابا لا سائر العدة
لا غير بان ان يشترطها المبتاع بظاهر الحديث وقال المالكية تدخل ثياب الممثلة
تقليد وقال الحنابلة يدخل ما يليه من الثياب المتعددة ١٢ **ح** قلت فالماصل ان
المالكية استدلت بهذا الحديث على ان العبد يملك وقال احمد والشافعي في القديم يملك
ملكه سيده مالا وقال ابو حنيفة والشافعي في الجديد لا يملك أصلا والام لا اختصاص
لاستحقاق للمالك بكل الدابة ومرض الفرس ويدل لقوله ماله لم يباح فاضاف للمالك
فيه والى البائع في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون الشئ الواحد كله مملوكا لاشيين في حالة
احدة فيثبت ان اضافة الملك الى العبد مجازي لا اختصاص والى المولى حقيقة
للملك ١٢ **له** قوله لمول عملا باطلاق الحديث لان ماله يبع فهو مملوك منقول
به وكان لم يجعل لرحمة من الثمن وقال الشافعي ابو حنيفة لا يبيع بذاليسع مائة من

البراءة قال الزيد تالي ١٢ **قوله** ولم يتبع سيدة شمس من دينه حاصل انه استدلل
بالتقياس على هذه المسائل لما افاده اطلاق الحديث وحري عليه على المدينية ومراوده القوتية
١٢ **قوله** وخدمة المست قال محمد بن كتاب الحج لو كان عنكم في ذلك حديثا
مفسرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن احد من اصحابه لا جتتمعت به وانما هو دأى
منكم اصطلاحكم عليه وليس بذائقبل منكم الا بالجملة والبرهان وكيف نفهم بين الرقيق في
بدا ومن الدواب وهو حيوان يحدث فيها شمس فانهم ١٣ **قوله** فاذا مضت
السنه فقد برئى وكان الشافعي لا يعتبر الثلث ولا السنه في شئ منها بل كان ينظر الى
العيب فان كان ما يحدث مثله في مثل هذه المدة التي اشتراها فيمالى وقت مخصوصه
فيقول قول البائع مع يمينه وان كان لا يمين حديثه من تلك المدة رده على البائع كذا ذكره
البيهقي وقال محمد بن مؤلفه لا نعرف عمدة الثلاث ولا عمدة السنه الا ان يشتري الرجل خيار
ثلثه ايام او خيار سنه فيكون ذلك على ما شرطه واخذنا في ضيقه فلا يجوز التحاليل الا في
ثلثه ايام انتهى والاصل لما كفي في ذلك ما رواه احمد وابوداود والنسائي والدارقطني والحاكم
عن قتادة عن الحسن بن عتبة بن عامر عن سمرة بن جندب عمدة الرقيق ثلثه ايام وفرو
قتادة ان وجهه في الثلث واد اى يهاده بغير يمينه وان وجهه بعد ثلثه لم يرد به بينته
الا اشتراها وذلك العيب والافيعين البائع ان لم يبعه وبه داء قال البيهقي وكان المديني
وقوله لا يثبتون سماع الحسن بن عتبة فواذا منقطع ونقل عن سمرة وليس بمحفوظ ١٤ على
٨ **قوله** فابى عبد الله ان يحلف الخ فيه دليل الحنفية على انه يقضي بالانكول ولا يرد
اليمن على المديني خلافا للشافعي وما لك وكان ابن عمر يقول تركت اليمين لله فعوضني الله
منها قال في الهداية ومع ابيح بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم خلافا للشافعي لان
البراءة عن الحقوى لا يموله الا فيع عنه وقص عندنا لعدم افضائه الى المنازعة ويدخل فيه
الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد به بعيب قال الشافعي فيما كاهه لا يبعثني
اذا باع الرجل العبد وشيئا من الحيوان بالبراءة من العيب فالذي يذهب اليه قضاءنا
انه ابراء من كل عيب لم يعلم ولم يبر من عيب محمد ولم يسمه وقال محمد بن الحسن بلقاء عن
زيد بن ثابت انه قال ومن باع غلاما بالبراءة فهو برئى من كل عيب وكذلك باع ابن
عمر ورا بالبراءة جائرة فيقول ابن ثابت وابن عمر نأخذ من باع غلاما وشيئا اخر ودرى
من كل عيب ورضي بذلك المشري وقبض على ذلك فقد برئى من كل عيب علم او لم يعلم لان
المشري قد برئ من ذلك ١٥ ثم وقد اختلف العلماء فيه فمذهبنا انه اذا شرط البراءة في
كل عيب وقبله المشتري ليس لان برده لعيب سواء دعى البائع بجملة العيوب او لم يسمه و
سواء علم بعيوبه او لم يعلم بعضها لان في الابرار مضى الاستقاط والجمالة في الاستفاضة لا يقضي الى
المنازعة ويدخل ضمن البراءة من العيب الموجود وقت العقد والحادث قبل القبض

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتأخذ الصاع بالصاعين فقال يا رسول الله لا ينبغي للجنيب بالجمع صاعا بصاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيبا **مسألة ٢٣٨** عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن ابن عوف عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خيبر فجاءه بتمر جنيب فقال **الرسول** صلى الله عليه وسلم اكل تمر خيبر هكذا فقال لا والله يا رسول الله انا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيبا **مسألة ٢٣٩** عن عبد الله بن يزيد ان زيدا ابا عياش اخبره انه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد ايتها افضل فقال البيضاء فهاه عن ذلك وقال سعد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن اشتراء التمر بالربط فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اينقص الربط اذا بيعس فقالوا نعم فنهى عن ذلك **المزانية والمحاقلة** **مسألة ٢٤٠** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية والمزانية بيع التمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا **مسألة ٢٤١** عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية والمحاقلة والمزانية اشتراء التمر بالتمر في رؤس النخل والمحاقلة كراء الارض بالحنطة **مسألة ٢٤٢** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية والمحاقلة والمزانية اشتراء التمر بالتمر

قوله لا يبيعوني الحبيب لفتح الجيم وبالمون كفعيل تمر
معروف جرد وبفتح الفتح الجيم وسكون الهمزة تمر دي ١٢ محله قال البغوي في شرح السنة ألفقوا
على اراد ان يبدل شيئا من مال الربوا بجنسه وأخذ فضلا فلا يجوز حتى يبيع بغير جنسه ويقبض
ما اشتراه ثم يبيع بأكثر مما دفع إليه قال وأصح اصحابنا بهذا الحديث ان الحيلة التي يعملها
بعض الناس لوصولها الى مقصود الربوا ليس بحرام وذلك ان من اراد ان يعطي صاحبه مائة وقد
باعتين مئبتين ثوبا بثمانين ثم يشرى منه بمائة على الله عليه وسلم قال في هذا واشترى بذا
بخلف من بذا وليس بحرام عندنا شيء وكذا عندنا في نفيقه وقال مالك وأحمد هو حرام أي في
قوله من عبد الله بن سبيل كذا يجعله تقديم الحاء على الهمزة وسائر الروايات
تقدم الهمزة على الجيم وبوثابت في البخاري من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك وبوالصواب
قاله المحافظ ١٢ محله
قوله من البيضاء بالسلت البيضاء نوع من البراء
بين اللون وفيه زحاة تكون بيلا وصفه والسلت نوع من الشيا لا قشر يكون في الجاز
قال في النهاية البيضاء المخططة وانما ذكره ذلك بانها جنس واحد منه وخالفه غيره استعمل
قال السمعاني وحكي الخطأ في بعض ان قال البيضاء هو الرطب بن السلت والاول اعرف
الا ان لولا القول ليقبح الحديث وعليه يدل موضع تشبيه من الرطب بالتمرو ولو اختلف
الجنس لم يصح التشبيه وفي العربية بن السلت هو حب المنطة والشعر لا قشر انتهى ١٢
قوله وفي القاموس البيضاء هو المخططة والرطب بن السلت انتهى
فما قال في سعد بن النبي عنه ان كان محمولا على البيض ايد قوله محمول على الورق والاحتياط
بان مشابهة بالمخططة وقعت الشبهة فيه فانه عند احتياط ولكن الحكم فيه انما هو ان
متكفان فيجوز بيع احدهما بالآخر متفلا اذ كان يدا بيدا كما يجوز بيع المخططة بالشعر
متفلا اذ كان يدا بيدا وما اذ حمل على الشبهة فذاك لا يجوز لما تقدم من حديث
عبادة بن الصامت ولا بأس ببيع البر بالشعر والشعر كثر جايدا بيدا واما نسيته فلا واما
شراء الرطب بالتمر فهو مختلف فيه اذ كان يدا بيدا قال في البدائع وبيع التمر بالرطب
والرطب بالرطب او بالتمر والمنقع بالمنقع والعرب بالزبيب اليابس واليابس بالمنقع
والمنقع بالمنقع متساويان في الكيل فمل يجوز قال ابو حنيفة كل ذلك جائز وقال
ابو يوسف كله جائز الا بيع التمر بالرطب والتمس بالرطب وقال محمد كله
فاسد الا بيع الرطب بالرطب والعرب بالعرب وقال اشافيه كله باطل فاوقفه
يفتر المساواة في المال عند النقد ولا يلتفت الى النقصان في المال ومحمد يعتبر بالاحوال لا
واعتبار باليوسف مثل اعتبارا في حنيفة الا في الرطب بالتمر فانه يفرض بالنقص واصل الشافعية
ما ذكرنا في مثله على الربا ان حرمة بيع المعلوم بجنسه في الاصل والتساوي
في المعيار الشرعي مع اليه مخلص الا انه يعتبر بالتساوي بهنا في المعيار
الشرعي في اعدل الاحوال وهي حال الجفاف واحتج ابو يوسف ومحمد بباري من سعد بن رسول

الله صلى الله عليه وسلم من بيع الربط بالتمر وقال عليه السلام ان ينقص اذا جفت بين عليه
 السلام المحك وعلة وحي النقصان عند انخفاف محمد على ذاك الحكم الى حيث قدوت العلة و
 بوسع قهر على محل النقص كونه حكما ثبت على خلاف القياس ولا يضيف الكتاب الكريم
 السنة المشهورة واما الكتاب فعبارات البيع من قوله تعالى واصل الله البيع وقوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بائنا طيل فظاهر التخصيص يقتضي جواز كل بيع الا
 يخص بدليل وقد خص البيع متغاضلا على المعيار الشرعي بقبي البيع متساويا على ظاهر العموم
 واما السنة المشهورة فحديث الى عبد الحدي وعباد بن الصامت حيث جوز رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بيع المحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر شلا بشل عاما مطلقا
 غير تخصيص وتقييد ولا شك ان اسم المحنطة والشعير يقع على كل جنس المحنطة والشعير على اختلاف
 انواعها وادواتها وكذلك اسم الربط يقع على الربط والبسر لان اسم البسر المتخل لفته قيد خل
 فيه الربط والياس والمذنب والبسر والمنعج وروى ان عامر جبير ابدى الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تمر اجنبيا فقال عليه الصلوة والسلام او كل تمر خبيث بكنا وكان ابدى اليه
 ربطاً فقد اطلق عليه الصلوة والسلام اسم التمر على الربط وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 من بيع التمر حتى يز هو اي يجر او يصفر وروى حتى يجار او يصفر وان الاحمر والاصفر
 من اوصاف البسر فقد اطلق عليه الصلوة والسلام اسم التمر على البسر فيدل تحت النص واما
 الحديث فمداره على زيد بن عياش وهو ضعيف عند النقلة فلا يقبل في معارضة الكتاب و
 السنة المشهورة ولما لم يقبل البيهقي في المعارضة بالحديث المشهور مع انه كان من صيانه
 الحديث وكان من مذهبه تقييد التمر وان كان في حد الاحاد على القياس بعد ان كان روايه
 على ظاهر الحديث واثمة يحمي على بيع التمر بالربط ليس فيه اوامر من مال اليتيم ورفيقا بين
 الدلائل صياته لما عن التسامع والله تعالى اعلم **قوله** والمزانية بيع التمر
 انما المتشبه بالتمر بالقوتية ومعناه بيع الربط بالتمر فان سائر التمر يجوز بيعها بالتمر على
قوله نهي عن المزانية والمحاقله وان بيعي اسرست كما مر او اهل ديار ما ان لا ياحاره
 كوي يند تحفه زاردا عتبه باثديا باغنه از غرمانان پس شخصه ديگر بايد وان زار تخمين
 كند و دل خود و برو ديش صاحب ان مال و بگويدي اين زراعت را يا رب را اين
 قدر خرش ميشود پس زراعت يا رب را اين يده واس قدر حب خشك از كاه جدا ساخته
 و خرماء خشك شده تو بدم پس پر دورا صني شوند و يا كجك بگرداد و دستند نمايند و اين حرام
 است و علة نهي نزديك شافعي روي الاست و نزودك ناك قمار ۱۲ قال في النهاية
 المحاقلة مختلف فيما قيل هي استراة الارض بالمحقة بذاجاد مفسر في الحديث وقيل هي المرافقة
 على نصيب معلوم كالثلث والربع ونحوها وقيل هي بيع الطعام في سبيل بالبر وقيل هي بيع
 الزرع عند اذراكه واما نهي لانها من الكيل ولا يجوز فيه اذا كان من جنس واحد الا شلا بشل
 ويدا بيد وذا بمجول لا يدري ايها اكثر واما قلة مقلته من المتخل وهو الزرع اذا شعب
 قيل ان نلفظ سوتة وقيل من المتخل وحي الارض التي تزرع انتية ۱۲ محله

والمحاولة اشتراء الزرع بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة قال ابن شهاب فسألت سعيد بن المسيب عن
استكراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك قال مالك نسي رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم عن الزبينة وتفسير الزبينة أن كل شيء من الخراف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدد له أبتنع بشيء مسمى
من الكيل أو الوزن أو العدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصير الذي لا يعلم كيله من الحنطة أو التمر أو
ما أشبه ذلك من الأطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخيط أو النوى أو القصب أو العصفرا أو الكرسف أو الكتان أو القز
أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعتك هذه
أو مئة من يكيلها أو وزن من ذلك ما يوزن أو عدد منها ما كان يعد فما نقص من كذا أو كذا أصلا التسمية يسميها أو وزن كذا
وكذا أو عدد كذا أو كذا أو كذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو لي
أضمن ما نقص لك من ذلك على أن يكون لي ما زاد فليس ذلك بيعا ولكنه الحنطرة والغرس والقمار يدخل هذا لأنه لم
يشتر منه شيئا بشيء أخرجه ولكنه ضمن له ما سمي من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فإن
نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغير ثمن ولا هبة طيبة بها نفسه
فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله قال مالك ومن ذلك
أيضا أن يقول الرجل للرجل له الثوب أضمن لك من ثوبك هذا كذا وكذا أظها مرة قلنسوة قد ركل ظهارة كذا وكذا الشيء
يسميها فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيكه وما زاد على ذلك في أو أن يقول الرجل للرجل أضمن لك من ثيابك
لهذه كذا وكذا أقبصا ذراع كل قبص كذا وكذا أو كذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه وما زاد على ذلك في أو أن يقول الرجل للرجل
له الجلود من جلود البقر والأبل أقطع جلودك هذه فعلا على أمم يريه أياه فما نقص من مائة زوج فعلى غرمه وما زاد
فهو لي بما ضمننت لك ومما يشبه ذلك أن يقول الرجل للرجل عند حب البان أعصر حبك هذا فما نقص من كذا وكذا
رطلا فعلى أن أعطيك ما زاد فهو لي فهذا كله وما أشبهه من الأشياء أو ضارعا من الزبينة التي لا تصح ولا تجوز وكذا ذلك
أيضا إذا قال الرجل للرجل له الخيط أو النوى أو الكرسف أو الكتان أو القصب أو العصفرا أو الكتان أو القز
صاعا من خبط بخبط مثل خبطة أو هذا النوى بكذا وكذا صاعا من نوى مثله وفي العصفرا والكرسف والكتان القصب

ساق البخاري في صحيحه السلف غير هذه الآثار ولعله أراد بهذه الإشارة إلى أن الصحابة
لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة وقد تمسك بالأحاديث المذكورة في
الكتاب جماعة من السلف قال البخاري روى عن علي بن مسعود وعمار بن ياسر وابن
سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى والبرقي ومن ابن أبي ليلى الرازي أبو يوسف القاضي
محمد بن الحسن فقالوا يجوز المزارعة والمساقاة بحجر من التمر والزرع قالوا ويجوز العقد
على المزارعة والمساقاة بمجمعتين فساقيه على النخل وتزرع على الأرض كما جرى في غير
وبجواز العقد على كل واحد منها منفردة وأجابوا عن الأحاديث القائمية بالنهي عن المزارعة
بأنها محمولة على التنزيه وقيل أنها محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض نية منها بعينه
وإذا أرايع فلم يجوزها أحد ١٢ قوله كل شيء من الجراف والجراف والجراف
شلتين الخوص في البيع والشراء أي الظن والتخمين معرب كذا في القاموس قال
عياض ما فيه الحديث المزارعة هو واحد الزايع وهو الموطأ بما جاوز سبع ١٣ قوله
للرجل يكون له الطعام اللام في الرجل زائدة ويكون المصنف والمصير لهما الموحدة المفتوحة
من الصيرة والخبط لفتح المجمع والموحدة هو ما يقع على الأرض من أوراق الأشجار من الخبط
بسكون الموحدة وهو الغرض بالعصا ويكون طلقا للدواب وتقدم النوى نوى التمر و
القصب لفتح القاف الرطبة فأنما تقضب أي تقطع مرة بعد أخرى والعصفير بضم العين
والفاء معروف والكرسف بضم الكاف والسبين بضم السين والكتان بالفتح وشد القاء
معروف والقز بفتح القاف والمعجزة المشددة الإبرشتم ١٤ قوله لا يعلم كيله فما حصل
ما قاله المازري أنها بيع بمجمل من جنسه وبيع معلوم بمجمل من جنسه فيمثل تفسير
الحديث فإن كان الجنس ربوا حرم البيع للربا والزبينة ما الرابا فالحكم تحقيق المسألة
والشك في الربا لا يتحققه وما المزارعة فلو جرد معناها بالان كالمثل المتباين يدفع الأثر
ولذا شرط اتحاد الجنس لأنه لا ينفرد المفروض إلى التلقه وأكثره فكل واحد لقول ما أخذت
أكثره قد غنيت حاجي وإن كان الجنس غير ربوي حرم البيع للزبينة لكن إن تحقق بفضل
فيما ليس بربوي جاز ويقدر أن المتبوع وبب الفضل نظيره ١٥ قوله أظن
جلودك بجر البقرة وجرم الآخر بزنة الأمر من القطع وفتح العزة بزنة المضارع المتكلم ١٦
١٧ قوله نأ على أمم أي خيط يعرف به مقدار النخل ١٨ في الطرح أمم يمشو
وكتاب كتوك لتأكل كل شيء أحصاه في أمم مئين ومسطر حوب ورشته راز وكرانه زرين
وكرانه زاه ١٩ ودرادس جابض رسته يمشوون بالشد ١٢

له قوله والمحاولة اشتراء الزرع بالحنطة أي القمح وبغير رواية عقيل بن الربيع
عند مسلم واستكراء الأرض بالحنطة وبغير رواية مسلم وهو عند مسلم أيضا من رواية عقيل بن الربيع
لما قال ابن عبد البر في الحديث رسول في الموطأ عند جميع الرواة وكذا روى أصحاب
ابن شهاب عنه وقد روى النسي منها جماعة منهم جابر وابن عمر والبرقي ورايع بن خديج
وكلهم مع من ابن المسيب ١٢ رافق ١٣ قوله استكراء الأرض قلت ولهذا العقد
صور مختلفة أحدها أن يكون هذا العقد على دراهم أو دنانير مسماة وأما في أن يكون على طعام مسما
مثلا على حنطة أو شعير مسما سواد كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره أو بجرم مسما من الخارج
من الأرض وأما لثان يكون بجمعة من الخارج من الثلث والربع والرابع أن يكون
العقد على قسمته الخارج من الأرض بأن يكون ماعلى الأواني والمأذيات غلب الأرض
وما كان في غيرهما من الأرض فهو للمزارع قال الشوكاني قال طائفة وطائفة قليلة لا يجوز
كراء الأرض مطلقا بحجر من التمر والطعام ولا بذهب ولا فضة ولا بغير ذلك وفيه
ابن حزم إليه وقراه وأخرج له الأحاديث المطلقة في ذلك وقال المشافعي والبرقي
والعقري وأكثره أن يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون ثمنها في المبيعات من الذهب
والفضة والبرقيون وباطعام سواد كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره لا يجوز من
الخارج منها وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب
والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه وتمسكوا بما ساقى من النسي عن
المزارعة بحجر من الخارج وأجابوا عن حديث الباب بأن فيه نكح عشرة فكان
أهلها عبدا على الله عليه وسلم فما أخذ من الخارج منها فوله وما ترك فهو له وروى
المازري هذا الحديث عن ابن عمر وابن عباس ورايع بن خديج وأسيد بن حضير وإبي
سبرة ونافع قال واليه ذهب مالك والشافعي ومن الكوفيين أبو حنيفة وقال مالك أنه
يجوز كراء الأرض بغير الطعام والتمر لئلا يصير من بيع الطعام ومثل النسي على ذلك
قال ابن المنذر ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكري بين الطعام جزأ ما
يخرج منها فاما إذا أكثر ما بطعام معلوم في ذمة المكري أو بطعام حاضر بقبضة المالك
فلما منع من الجواز وقال أحمد بن حنبل يجوز جارة الأرض بحجر وخارج منها إذا كان البذر
من رب الأرض وأما لمذهب الشافعي فذكر له صاحب المتقن والبخاري وغيرهما من
أصحاب السنن معاملة أهل خبر الآثار كثيرة في اثبات تلك المزارعة قال الشوكاني وقد

غناوا ونحلاوا واشترى مناه وبيع معين ولم يشترط خيارا كان شركا في الجملة بقدر عدوا
اشترى من عدو منك بجملة ١٢ **قوله** كل شيء كان حاضرا بشرى على وجهه
مثل اللبن اذا حلب والرطب يستجنه فاما المتبايع يوما بيوم فلا يملك به وبذا حكم
قال ان حكم بالبيع لان حاضره تغير قبضه وهو مرق في متبادر معين فلا يتعلق بالذمة
وانما يتعلق بمقدار معلوم من جملة معينة على ما تقدم وقوله مثل اللبن اذا حلب يريد ان
يبدل اللبن في النعم ويعرف لبننا ويستجنه الرطب فينظر المتبايع الى قدر ما يتجنى منه
يوما فيشترط قبضه فيصالح ذلك في العقد ومن ذلك ان يقول له اخرعتك هذه الثلاثة
الايام فما جئته منها كل يوم فانا اخذته منك الثلاثة اصوح بدنيا رعا فاما الذي في المدونة
انه جائز لان قدر نظر المتبايع في العقد ومن ذلك ان يقول له اخرعتك هذه الثلاثة
مدة طويلة لا ينظر ما يربط اليه ولا يعرف قلته من شترت لم يجز ذلك وبذا حكم اللبن
اذا صرف قدر وشرط لمدة لا يختلف فيه وقد انكر هذا البعض اصحابنا والصحيح عندي
ما قدمت وقوله فان فني قبل ان يستوفي المشتري ما اشترى رد عليه البايع من ذميه
بحساب ما بقى له يريد ان يتخطا في ضررهما فلا يخلو ان يكون في الحائظ ما تابعا او تعصيب
جائز تحت تدبيل بعض ثمره فان وقع ذلك فالمتبايع احمى ببقية حتى يستوفي بشرطه
كذلك لو اراد البايع ان يذهب ببعض ثمرته لم يكن ذلك له ومنع منه الا ان يرى ان
فيما بقى من الثمرة تمام حق المتبايع منها فان قدرت الثمرة على ابتداء الفسخ البيع بينهما
فيما بقى لان ابتاع منه معينا تلف بعضه قبل البعض ففسخ البيع فيما قبض منه وقوات
ويطلب فيما بقى وقوله ويرد حساب ما بقى بل يكون ذلك على المتقدم وعلى اكمل
فغنى المزبلة في الثمرات التراجع على اكمل وانما يكون التراجع على القيمة في الذمة
بمتابيع لبن النعم اياها معدودة فحسبها اياها ثم موت او يموت بعضها وبذا يدل على
انه انما اراد بمسئلة الثمر ما يملكه فيؤخذ في يوم واحد على حساب اكمل واذا شرط
خذه في ايام مختلفة تختلف فيها القيمة الثمرة فوجب ان يراد ذلك التقويم كمسئلة اللبن وقوله
ياخذ منه المشتري سلقه ما بقى يتراضيان عليها ولا ينفارتما حتى ياخذ ما وان فاتته فان
ذلك مكروه لانه يدخل الدين بالدين وقدر من الكالي بالكالي يريد ان له ان ياخذ منه
لذي بقى عليه من ثمن حصته ما لم يقبضه من الثمرة ما شاء من اسلع مقطوعا واخر مقطوع ولان
خذي ذلك ثم اورطها لثمن ملكية التي فاتته واقل لان ذلك بيع مبدأ الا ان من شرط
حصته القبض دون التأخير فان اخذه فلا يخلو ان يكون ما فيه حق توفية وليس فيه حق توفية
فان كان فيه حق توفية فلا يخلو ان يكون ياخذه لغير ضرورة وللضرورة فان كان لغير ضرورة
فالعادي نص عليه في المدونة ١٢ **قوله** عن الكالي بالكالي اي النسيئة بالنسيئة
فالكالي يشترى الرجل شيئا الى اجل فاذا اجل لم يجد ما يقبض به فيقول بعينه الى اجل
خربز بزيادة شيء فيبيع منه ولا يجزى بينهما لتقابل يقال كالا الدين كوا النسيئة اذا شرط
لذاتي النهاية ١٢ **قوله** فان وقع في بيعها اجل فادركه ولا يلزم تأخير ولا نذر بزيادة
شرط في شيء من ذلك مما في حق توفية وليس فيه حق توفية التأخر فانه غير جائز لان البايع لا
يرى بالبعد فعاد الى فسخ الدين في الدين ويدخله التأجيل في التعمين وهو يمنع صحة العقد
ولو ولا يصلح الا بصيغة معلومة الى اجل فسمى فيمن ذلك البايع المتبايع ولا يسمى ذلك
حائط بعينه ولا في تخم باعيا نهار يريد الاجل والتأجيل لا يصلح ان يعتقد به بيع الا بصيغة
معلومة الى اجل فسمى ويكون البيع مغفورا في الذمة والما العين فلا يصلح في طول الاجل لانه
يعرف سلامته اليه يمكن تسليمه او لا يملك تسليمه وما كان حاضرا ولا يتيقن تحته تسليمه لا
يرقد البيع فيه ١٢

الخ اذا ثبت ذلك فقولنا اذا كان يوجد ما جلا بشرع المشتري في اخذه عند وقوع الثمن يريد
 ان لا يتأخر ذلك تأخير الاحتياج اليه تمام النفع وانما يتأخر بقدر احتياج ابرهاتام النفع
 والارطاب كالتحسنة عشر يوما وقال مالك في كتاب ابن الوارث عشرين يوما وجه ذلك ان مثل
 هذه المدة تؤخر الثمرة في رؤس النخل طلبا للارطاب والبقاء المضارة فيها ليؤخره وتنا بعد
 وقت مضى تتابع ما قد منها من ان ذلك من ضمان البائع واما بن القاسم فانه لا يجوز
 ان يتأخر مثل هذه المدة لانه لا غرض في تأخره فيرجو النكح من الاخذ وبذا فيما يشرع فيه
 منه في كل يوم واما الصوف يشترى على ظهور النعم فانه يجوز ان يتأخر بقدر ما يظطر في جزاء ويكون
 ذلك مدة لا يزيد الصوف في شمله روى محمد بن مالك العترة ايام وانحس عشر يوما فثبتت
 ذلك فقد قدمنا ان شراء الثمرة في رؤس النخل يكون على ثلاثة اوجه وقد تقدم بيان
 الوبين وقبي تعيين الوجه الثالث وهو اذا اشترى من اوسعوا معا ووجه فان ذلك على قريين
 احدهما ان يشترط اخذه على حاله وصفته والثاني ان يشترط اخذه بعد تغير صفته فاما اخذه
 على حاله ليس هو جائزا لانه بمنزلة اشتراء اصوغ تمر من صبرة او اشتراء اصوغ رطب
 او لبر من صبرة فان اشترط ابتعاذه الى تغير صفته فلا يخلو ان يشترط ذلك حال بسوره الى ان
 يصير رطبا والاولى ان يصير تمرا فان اشترط اخذه رطبا فلا خلاف في جواز ذلك بين اصحابنا
 ووجه ذلك انه معلوم الصفه لان الارطاب انما هو نفع وليس فيه نقصان من القدر ولا
 زيادة ولا تغير معنى اكثر من النفع فما روى ذلك واما ان اشترط اخذه تمرا فان ذلك ممنوع
 في الجملة قال ابن وهب عن مالك وكذلك لو وقع العقد حين الارطاب واشترطه تمرا
 ووجه ذلك انه لا يعلم صفته عند انتهاء جوفه لان التغير يلحقه في المقدار والصفه وذلك
 مؤثر في منع العقد الا انه لا يتفاوت تغيره ولذلك لم يوترق عمر مالك واكثر اصحابه في فساد
 العقد وقال ابن عبد الحكم في بيع الزرع اذا فكر التبع فيه الباع ووجه ان التغير يلحقه
 في المقدار والصفه وذلك يمنع صحة العقد عليه كما لو اشترا مئذرا واشترط عظمه وجعل ذلك
 عندهم على الكراهه وحكم الزرع يباح اذا فكر وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ولو كان
 ذلك على التحريم لروى ان لا يملك او لوزن لا يلبث بذلك العين ويرد مثله ووجه ذلك
 ان تغيره لا يتفاوت وقد روى ابن القاسم عن مالك في العتية ان ان لم ينفذ فلا بأس
 ان يشترط تمرا وبذا يقتضي ان ذلك لمراعاه معان ان وجدت لزومه الصفه وان عدمت
 كان المشتري باختياره ولعل قد ذهب الى ان لهذا الجنس من الترفه مقادير وان جعل عليها
 للاصالة في التجفيف ومحاولته وسلامته في ذلك من العادات لزوم المشتري وان عدمت
 ملك الصفه لما لغز في التجفيف وانقص منه او بغيره بمعنى في مدة التجفيف كان المتعار
 عنده رويته باختياره والله اعلم

١٢ قوله اولينا من غنم مساة الخ ولا يجوز
 بيع اللبن في الفرس عند التامة الثلاثة السابقة لما رواه احمد والترمذي وابن ماجه
 انه صلى الله عليه وسلم عن من شراء ما في بطون الانعام حتى يتجق ومن بيع ما في فرصه الا بكبلي
 وروى الدارقطني عن ابن عباس ثم حتى يعلم وصوف على ظهره او لبن في فرسه او ثمن في اللبن لغيره
 فلعلة انتفاخ ولا يمتنا زرع في كيفية الحلب في الاستقصاء ووجهه وهو نزاع في التسليم
 قبل ما حكي عن مالك ان تسليم يكون بالتجنية كببيع الثمر على الشجر ويجوز ان يحدث اللبن
 قبل الحلب فيتمط مال البائع بالالمشتري على وجه يعجز عن التحصيل واجازة مالك اذا
 عرف قدر حلوها اياها معلومة ١٣

قوله وانما مثل ذلك كراوية زيت
 يتباع منها رجل بدينار او بدينارين ويشترط عليه ان يكيل منها قياسي صحيح في شراء مكيله
 معلومة من حائط بعين على شراء مكيله معلومة من راوية بعينها لا فرق فيها نقاسا في اجزائها
 ولا يكون لمن ذلك الا المكيله التي بشرط ولو كانت الجملة تختلف اجزائها مثل ان يكون

مسمى فيضمن ذلك البائت للبتاع ولا يسمى ذلك في حائط بعينه ولا في غنم باعياها **وسئل مالك عن الرجل يشتري من الرجل الحائط فيه الوان من النخل من العجوة والكبيس والعدي وغير ذلك من الوان القريستثنى منها ثمر النخلة او النخلات يختارها من نخله قال مالك ذلك لا يصح له لانه اذا صتم ذلك ترك ثمر النخلة من العجوة ومكيلة ثمرها خمسة عشر صاعا واخذ مكانها ثمر نخلة من الكبيس ومكيلة ثمرها عشرة اصع فان اخذ العجوة التي فيها خمسة عشر صاعا وترك التي فيها عشرة اصع من الكبيس فكانه اشترى العجوة بالكبيس متفاضلا قال مالك وذلك مثل ان يقول الرجل للرجل بين يدي صبر من التمر قد صبر العجوة فيعلمها خمسة عشر صاعا وجعل صبرة الكبيس عشرة اصع وجعل صبرة العدي اثني عشر صاعا فاعطى صاحب التمر دينارا على ان يختار فياخذ اثنى تلك الصبر شاء قال مالك فهذا لا يصح **وسئل مالك عن الرجل يشتري الرطب من صاحب الحائط فيسلفه الدينار ما ذاله اذا ذهب رطب ذلك الحائط قال مالك يحاسب صاحب الحائط ثم يأخذ منه ما بقي له من ديناره ان كان اخذ ثلثي دينار رطبا اخذ الثلث الذي بقي له وان كان اخذ بثلاثة ارباع دينار رطبا اخذ الربع الذي بقي له او يتراضيان بينهما فياخذ بما بقي له من ديناره عند صاحب الحائط ما بدا له ان احب ان يأخذ تمرا او سلعة سوى التمراخذها بما فضل له فان اخذ تمرا او سلعة اخرى فلا يفارقه حتى يستوفي ذلك منه **قال مالك** وانما ذلك بمنزلة ان يكرى الرجل الرجل راحلته بعينها او يواجر غلامه الخياط او النجار او العامل لغير ذلك من الاعمال او يكرى مسكنه ويتسلف اجارة ذلك الغلام او كراء ذلك المسكن او كراء تلك الراحلة ثم يحدث في ذلك حدث بموت او غير ذلك فيردب الراحلة او العبد او المسكن الى الذي سلفه ما بقي من كراء الراحلة او اجارة العبد او كراء المسكن يحاسب صاحبه بما استوفى من ذلك ان كان استوفى نصف حقه رد عليه النصف الثاني الذي له عنده وان كان اقل من ذلك او اكثر فبحسب ذلك يرد اليه ما بقي له **قال مالك** ولا يصح التسليف في شيء من هذا يسلف فيه بعينه الا ان يقبض المسلف ما سلف فيه عند دفعه الذهب الى صاحبه يقبض العبد او الراحلة او المسكن او يبدأ بيا اشتري من الرطب فيأخذ منه عند دفعه الذهب الى صاحبه لا يصح ان يكون في شيء من ذلك تأخير لا اجل **قال مالك** وتفسير ما كره من ذلك ان يقول الرجل للرجل اسلفك في راحلتك فلا تتركها في الحج وبينه وبين الحج اجل من الزمان او يقول مثل ذلك في العبد او المسكن فانه اذا صتم ذلك كان انما يسلفه ذهباً على انه ان وجد تلك الراحلة صحيحة لذلك الاجل الذي سمي له ففيه له بذلك الكراء وان حدث بها حدث من موت او غيره رد عليه ذهبه وكانت عليه على وجه السلف عنده **قال مالك** وانما فرق بين ذلك القبض من قبض ما استأجروا واستكرى فقد خرج من الغرر والسلف الذي يكره واخذ امر معلوما وانما مثل ذلك ان يشتري الرجل العبد او الوليدة فيقبضها وينقد اثمانها فان حدث بها حدث من عهدة السنة اخذ ذهبه من صاحبه الذي ابتاع منه فهذا لا بأس به وبهذا مضت السنة في بيع الرقيق **قال مالك** ومن استأجر عبدا بعينه او تكارى راحلة بعينها الى اجل يقبض العبد او الراحلة الى ذلك الاجل فقد عمل بها لا يصح له ان يقبض ما استكرى او استأجر ولا هو سلف في دين يكون ضامنا على صاحبه حتى يستوفيه فاجاء في بيع الفاكهة **قال مالك** الامر بالمجتمعة عليه عندنا ان من ابتاع شيئا من الفاكهة من رطبها او يابسها فانه لا يبيعه حتى يستوفيه ولا يبيع شيء منها بعضه ببعض الا يلد بيد وما كان منها ما يئيب فيصير فاكهة يابسة تدخر وتوكل فلا يباع بعضه ببعض الا يلد بيد ومثلا بمثل اذا كان من صنف واحد فان كان من صنفين مختلفين فلا بأس بان يباع منه اثنان بواحد يلد بيد ولا يصح الى اجل وما كان منها لا يئيب ولا يدخر وانما يؤول رطباً كهيئة البطم والقثاء والخبز والتمر والموز والمجنز والرومان وما كان مثله وان يئيب لم يكن فاكهة بعد ذلك وليس هو مثل ما يدخر ويكون فاكهة **قال مالك** فانه حقيقة****

فكره مالك

وجوب لعن دين الغيري دين تهره ولان يأخذ منه ما بقي له شيئا معينا تمرا او غيره مما يؤكل او مما لا يؤكل اكثر من المكيلة التي تسخ فيها البيع او تقي تخير اخذه ولا يتأخر على صلب ما تقدم **١٢** **قال مالك** حتى يستوفيه ويه قال الباقر في الطعام وكذا في غيره **١٣** **قال مالك** الخاطئ جمع اهل العلم على ان الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض واختلفوا فيما عداه من الاشياء فقال ابو حنيفة والولوف ما عدا الطعام بمنزلة الطعام الا الدرر والاراضى فان بيعها قبل قبضها جائز وقال الشافعي ومحمد بن الحسن الطعام وغير الطعام من السلع والدرر والعقار سواء لا يجوز بيع شيء منها حتى يقبض ويؤكل ابن عباس وقال مالك بن انس ما عدا لما كولي والمشروب جائز ان يباع قبل ان يقبض وقال الاوزاعي واهل حماد والشافعي يجوز بيع كل شيء منها خلا للكيل والموزون رؤى ذلك عن ابن المسيب واهل البصري والحكم والشافعي **١٤** **قال مالك** قولا يباع بعضه ببعض فلا يجوز التفاضل كالنسيئة فلما يلزم الربوا تحقق العلة وهي عنده الادخار والقوت **١٥** على

١٥ قوله فهذا لا يصح وانما كما قال وهو مبني على تحريم

في التمر رطبه وقره فاذا كانت صبرة مختلفة المكيلة او غير متقنة التساوى فقد بارع بعضا ببعض لو جمين احدهما ان يتأخر عما قد يتناول كل واحد من الصبر وما لا واحد اذا عاين منها صبرة فقد ترك ما تناوله بغير خبر لما اخذ من الصبرة التي تجوز الوارد الثاني ان يبتاع التمر قد يأخذ صبرة العجوة ويبيعها ثم يكره ما اخذ بدل منها الكبيس او العدي دون ان يعلم بذلك البائع فيدخل ذلك المتفاضل في التمر واذا كان ذلك يحكر ترجيح يجوز ولا اختيار حمل عليه كل ما اشتري على ذلك **١٦** **قال مالك** يرد اليه فحين ابتاع من صاحب الحائط طعاما من ثمره اذا فنى ثمر الحائط يرجع عليه بما بقي من الثمر الذي دفع اليه لانه انما اشترى منه ثمر معين فلما عدم قبل ان يستوفي منه ما اشتري استغنى البائع في ذلك المقدار الذي بقي له فلم يكن له الرجوع بحقه من الثمن ولا يجب تأخير ما يلد من ثمر ذلك الحائط في العام المقبل بل يجوز ذلك ولو اتفقا عليه لانه سلم في ثمر الحائط معين قبل بدو صلاحه ونسخ ما

ذلك وانتقض الصنف وانما اراد عمر بن الخطاب ان لا يباع الذهب والورق والطعام كله عاجلا باجل فانه لا ينبغي ان يكون في شيء من ذلك تأخير ولا نظرة وان كان من صنف واحد ومختلفة اصنافه ما جاء في المرافلة **ممالك** عن يزيد ابن عبد الله بن قسيط انه رأى سعيد بن المسيب يراطل الذهب بالذهب فيفرغ ذهبه في كفة الميزان ويفرغ صاحبه الذي يراطله ذهبه في كفة الميزان الاخرى فاذا اعتدل لسان الميزان اخذ واعطى **قال** مالك الامر عندنا في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق مراطلة انه لا بأس بذلك ان يأخذ احد عشر دينارا بعشرة دنانير يد ابيد اذا كان وزن الذهبين سواء عينا بعين وان تفاضل العدن والد لهما ايضا في ذلك بمنزلة الدنانير **قال** مالك من راطل ذهبيا بذهب او ورقا بورق فكان بين الذهبين فضل مثقال فاعطى صاحبه قيمته من الورق او من غيرها فلا يأخذها فان ذلك قيمه وذريعة للربا لانه اذا جازله ان يأخذ المثقال بقيته حتى كانه اشتراه على حدته جازله ان يأخذ المثقال بقيته مرارا لان يحيز بذلك البيع بينه وبين صاحبه **قال** مالك ولوانه باعه ذلك المثقال مفردا ليس معه غيره لم يأخذ بغير الثمن الذي اخذه به لان يجوز له البيع فذلك الذريعة الى احلال المحرام والامر المنهي عنه **قال** مالك في الرجل يراطل الرجل ويعطيه الذهب العتق الجياد ويجعل معها تبرا ذهبيا غير جيدة ويأخذ من صاحبه ذهبيا كوفية مقطوعة وتلك الكوفية مكروهة عند الناس فيستأيعان ذلك مثلا بمثل فان ذلك لا يصلح **قال** مالك وتقسيم ما كره من ذلك ان صاحب الذهب الجياد اخذ فضل عيون ذهبه في التبر الذي طرح مع ذهبه ولولا فضل ذهبه على ذهب صاحبه لم يراطله صاحبه بتبره ذلك الى ذهبه الكوفية فاستمتع وانما مثل ذلك كمثل رجل اراد ان يبتاع ثلاثة اصراع من تمر عجوة بصاعين ومدا من تمر كبس فقبل له هذا الا يصلح فجعل صاعين من كبس وصاعا من خشف يريد ان يحيز بذلك بيعه فذلك لا يصلح لانه لم يكن صاحب العجوة ليعطيه صاعا من العجوة بصاع من خشف ولكنه انما اعطاه ذلك لفضل الكبس وان يقول الرجل للرجل **تبر ثلاثة اصراع** من البضاء بصاعين ونصف من خنطة شامية فيقول هذا الا يصلح الامثلا بمثل فيجعل صاعين من خنطة شامية وصاعا من شعير يريد ان يحيز بذلك البيع فيما بينهما فلهذا الا يصلح لانه لم يكن ليعطيه بصاع من شعير صاعا من خنطة بضاء لو كان ذلك الصاع مفردا وانما اعطاه اياه لفضل الشامية على البضاء فلهذا الا يصلح وهو مثل ما وصفنا من التبر **قال** مالك فكل شيء من الذهب والورق والطعام كله الذي لا ينبغي ان يباع الامثلا بمثل فلا ينبغي ان يجعل مع الصنف الجيد من المرغوب فيه الشيء الردي المستغوط ليجازي بذلك البيع ويستعمل ما نهى عنه من الامر الذي لا يصلح اذا جعل ذلك مع الصنف المرغوب فيه وانما يريد صاحب ذلك ان يدرك بذلك فضل جودة ما يبيع فيعطى الشيء الذي لو اعطاه وحده لم يقبله صاحبه ولم يرهه بذلك وانما يقبله من اجل الذي يأخذ معه لفضل سلعة صاحبه على سلعته فلا ينبغي لشيء من الذهب والورق والطعام ان يدخله شيء من هذه الصفة فان اراد صاحب الطعام الردي ان يبيعه بغيره فليبعه على حدته ولا يجعل مع ذلك شيئا فلا بأس به اذا كان كذلك العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل ان

على المحنطة وفي القاموس البيضاء المحنطة ١٢ **٥٦** قوله العينة وما يشبهها هي
بحر العين المحنطة بيع السلعة ثمن مؤجل ثم شرائه بالنقد من حال اقال الشافعي يجوز
ذلك مع الكراهة وقال الثلاثة الباقية لا يجوز ذلك واستدلوا بذلك بما رواه احمد بن
محمد بن جعفر شافعية عن ابي اسحق عن امرأته انها دخلت على عائشة هي وام ولد زيد
بن ارقم فقالت ام ولد زيد لعائشة يا بني بعث من زيد غلاما ثمان مائة درهم ليسعد
اشترى به مائة فقالات ابني زيد ان قد ابتلكت جهادك مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم الان تنوب بشي ما شريت وليس ما شريت قال في التصحيح اسناد جيد وان
كان الشافعي قال لا ثبت ثلثة عن عائشة قال ابن المأمور الذي عقل من معنى النبي
انه استخرج ما ليس في ضمانه وهذا لان الثمن لا يدخل في ضمانه قبل القبض فاذا اعادة اليه
الملك الذي ذال عنه بعينه ونقيل له بعض الثمن فمورج حصل لا على ضمانه بخلاف ما
اذا اشتراه بمجنس اخر غير الثمن فان الرجوع لا يتحقق عندا بخلاف المجنس وبجمل ما لو
باعه المشتري من غير البايع فاشتره البايع من لان اختلاف الاسباب يوجب اختلاف
الايعان حكاه ولم يذكر الامام المصنف في الترجمة حديث العينة وكأنه استدل على عدم جوازه
بحديث الثمن من بيع الطعام قبل القبض فانه معني ان كلامها اشتراح ما ليس في ضمانه
١٣ محله -

قوله في المراطلة مفاعلة من الرطل ولم يجد نوعيا
ذكرها وانما ذكر الرطل وهي عرفا بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا ١٢
قوله باطل من طلعت الشمس كمن وزنته يبيد كمن وزنته تقريرا قاله القاري
وقوله في غيرنا بالتشديد والتخفيف اى بليغ في كفة الميزان كسكر الكاف وتشديد الفاء وجاء
ضم الكاف وهو ادراجا به الذين يوضع فيها الاشياء وتوزن وقوله لسان الميزان بحر الام
زبان ترازو وكذا في منتهى الارب وفي البرهان القاطع زبان نفتح اول بروزن بهاء ١٣
درسيان شاهين ترازو باشد وشاهين بروزن لاهين جواب ترازو ١٤
وتفسير ساكرو من ذلك اى هذا كله يتبنى على كسبية وهي ان كل مقدر يدخل في العقود ينظر على يكون
حكما مثلا لا نفرد حكمه عند الاقتران ام لا فعلى الاول يصح وعلى الثاني لا ولا لنا يليق مذهب من
منع تحميل المتوسل بهاء الخروج من البراءة وغيره كما كذبوا الحمد والابوية وضيقوا الشائخ فاما
برهان اباحت اصيل فلا ينظرون الى هذا التعليل ١٥ على
من قرو الكسبي على وزن رئيس ضرب من التمازج ومن العجوة لمحض حركة الاء به التمازج
او الضعيف لانوى لا و ايايس القاسد ١٦
اى المحذوطة كما ليغم من باقى كلام فليس المراد به هنا الشعر وان نقل من ابن عرانة انكم عند العرب
فرداه بعضهم لانه نفسه عبري في موضع آخر بقوله لرب الجحاز اى خلايها في ان في غيرهم يطلق البضاد

مسألة ١٣٢٢ عن كثيرين فقد انه سأل ابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الرجل يبيع الطعام من الرجل بذهب الى اجل ثم يشتري بالذهب ثم اقبل ان يقبض الذهب ففكره ذلك ونهى عنه **مسألة ١٣٢٣** عن ابن شهاب بمثل ذلك قال مالك وانما نهى سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابن شهاب عن ان لا يبيع الرجل حنطة بذهب ثم يشتري الرجل بالذهب ثم اقبل ان يقبض الذهب من يبيعه الذي اشتري منه الحنطة فاما ان يشتري بالذهب الق باع بها الحنطة الى اجل ثم من غير باع منه الحنطة بالذهب قبل ان يقبض الذهب ويحيل الذي اشتري منه القم على غيره الذي باع منه الحنطة بالذهب الق له عليه في ثمن القم فلا بأس بذلك قال مالك قد سألت عن ذلك غير واحد من اهل العلم فلم يروا به بأسا **السلف في الطعام** **مسألة ١٣٢٤** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال لا بأس ان يسلف الرجل الرجل في الطعام الموصوف بسع معلوم الى اجل مسمى مالم يكن في زرع لم يبد صلاحه او تهر لم يبد صلاحه قال مالك الامر عند نافع من سلف في طعام بسع معلوم الى اجل مسمى فحل الاجل فلم يجد المبتاع عند البائع فباع مما ابتاع منه فاقاله فانه لا ينبغي له ان يأخذ منه الا ورقه او ذهبه او الثمن الذي دفع اليه بعينه وأنه لا يشتري منه بذلك القم شيئا حتى يقبضه منه وذلك انه اذا اخذ غير الثمن الذي دفعه اليه او صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل ان يستوفي قال مالك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل ان يستوفي قال مالك فان ندم المشتري فقال للبائع اقلني وانظر بالثمن الذي دفعت اليك فان ذلك لا يصلم واهل العلم يذهبون عنه وذلك انه لما حل الطعام للمشتري على البائع اخرعته حقه على ان يقبله وكان ذلك بيع الطعام الى اجل قبل ان يستوفي قال مالك وتفسير ذلك ان المشتري حين حل الاجل وكرة الطعام اخذ به دينارا الى اجل وليس ذلك بالاقالة وانما الاقالة ما لم يزد فيه البائع ولا المشتري فاذا وقعت فيه الزيادة بنسيئة الى اجل او بشيء يزادها احدها على صاحبه او بشيء ينتفع به احدهما فان ذلك ليس بالاقالة وانما تصير الاقالة اذا فعلا ذلك بيعا وانما اخص في الاقالة والشركة والتولية ما لم يدخل في شيء من ذلك الزيادة او النقصان او النظرة فان دخل ذلك زيادة او نقصان ونظرة صار بيعا يحل البيع ويعمره ما يحرم البيع قال مالك من سلف في حنطة شامية فلا بأس ان يأخذ محولة بعد محل الاجل قال وكذلك من سلف في صنف من الاصناف فلا بأس ان يأخذ خيرا مما سلف فيه او ادق بعد محل الاجل وتفسير ذلك ان يسلف الرجل في حنطة محولة فلا بأس ان يأخذ شعيرا او شامية وان سلف في ثمر عجمه فلا بأس ان يأخذ صمغانيا او جمعا وان سلف في زبيب احمر فلا بأس ان يأخذ اسودا اذا كان ذلك كله بعد محل الاجل اذا كانت مكيلة ذلك سواء بمثل كيل ما سلف فيه

له قوله نكوه ذلك ونهى عنه يجوز

التعريف في الثمن قبل القبض عند ابي حنيفة واثبت في ما في السنن الاربعة عن ابن عمر قال كنت ابيع الابل بالقبض فابيع بالدينار فافقد مكانها الورق وبيع بالورق فافقد مكانها الدينار فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من ذلك فقال لا بأس اذا اقر قتما وفي رواية لا بأس ببيعها شيئا وفيه بيع الثمن الذي في الذمة قبل قبضه النقد الخالف قال ابن الهيثم وكان القياس ذلك ايضا في المبيع الا انه منع بالنقص لغرض الانصاف وليس في الثمن ذلك لانه اذا ملك الثمن المعين لا يفتق البيع ويلزم قيمته **مسألة ١٣٢٥** في الطعام سلف والسلف تسليم فاد اسلافا والام السلف بالتحريك وهو على وجهين احدهما القرض الذي لا منفعة فيه للقرض غير الاجر الثاني السلم وهو المباد بهنا وهو ان يعطى مالا في سلعة الى اجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف ويسمى سلم تسليم رأس المال وسلفا لتدعيم رأس المال **مسألة ١٣٢٦** في السلم الى اجل مسمى العلم ان يشترط في السلم عند ابي حنيفة ومالك والشافعي والصحيح وعند الشافعي يصح حالا وموتجلا ويشترط في الموهل العلم بالاجل واجتاج الاولون بحديث من سلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم رواه الترمذي واقعد روضة النووي بان معناه ان السلم في موهل فليكن اجله معلوما ولا يلزم من براه اشتراط التأجيل باجل بل يجوز حالا اذا جاز مؤجلا مع الغرض ان الحال اولى والتقيد بالكتابة واجب بالفرق لان الاجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالبا وانفقوا على ان يبيع السلم بنية شروط جنس معلوم بشرط معلوم كقدر وصفة معلومة كجدة وردى و مقدار معلوم واجل ومعرفة مقدار رأس المال وزاد ابو حنيفة والشافعي شرط سابع وهو تسمية مكان التسليم اذا كان لمحمد مؤتنة ويجوز السلم ولو لم يذكر مكان القبض عند احمد والشافعي والي ثور وبه قال مالك زاد ويقبض في مكان السلم فان اختلفا فالقول قول البائع ويشترط تسليم رأس المال في المجلس عند ابي حنيفة والشافعي خلافا لما ملك فيجوز تأخير عنه كذا و

بعضه الى ثلثة ايام على المشهور وذكره ابن حجر والاجل اوانه شهر عند ابي حنيفة ونصف عند مالك وثلثة ايام عند الشافعي **مسألة ١٣٢٧** في السلم لم يبد صلاحه او تهر لم يبد صلاحه قال مالك قد سألت عن ذلك غير واحد من اهل العلم فلم يروا به بأسا **مسألة ١٣٢٨** في السلم الى اجل مسمى فحل الاجل فلم يجد المبتاع عند البائع فباع مما ابتاع منه فاقاله فانه لا ينبغي له ان يأخذ منه الا ورقه او ذهبه او الثمن الذي دفع اليه بعينه وأنه لا يشتري منه بذلك القم شيئا حتى يقبضه منه وذلك انه اذا اخذ غير الثمن الذي دفعه اليه او صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل ان يستوفي قال مالك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل ان يستوفي قال مالك فان ندم المشتري فقال للبائع اقلني وانظر بالثمن الذي دفعت اليك فان ذلك لا يصلم واهل العلم يذهبون عنه وذلك انه لما حل الطعام للمشتري على البائع اخرعته حقه على ان يقبله وكان ذلك بيع الطعام الى اجل قبل ان يستوفي قال مالك وتفسير ذلك ان المشتري حين حل الاجل وكرة الطعام اخذ به دينارا الى اجل وليس ذلك بالاقالة وانما الاقالة ما لم يزد فيه البائع ولا المشتري فاذا وقعت فيه الزيادة بنسيئة الى اجل او بشيء يزادها احدها على صاحبه او بشيء ينتفع به احدهما فان ذلك ليس بالاقالة وانما تصير الاقالة اذا فعلا ذلك بيعا وانما اخص في الاقالة والشركة والتولية ما لم يدخل في شيء من ذلك الزيادة او النقصان او النظرة فان دخل ذلك زيادة او نقصان ونظرة صار بيعا يحل البيع ويعمره ما يحرم البيع قال مالك من سلف في حنطة شامية فلا بأس ان يأخذ محولة بعد محل الاجل قال وكذلك من سلف في صنف من الاصناف فلا بأس ان يأخذ خيرا مما سلف فيه او ادق بعد محل الاجل وتفسير ذلك ان يسلف الرجل في حنطة محولة فلا بأس ان يأخذ شعيرا او شامية وان سلف في ثمر عجمه فلا بأس ان يأخذ صمغانيا او جمعا وان سلف في زبيب احمر فلا بأس ان يأخذ اسودا اذا كان ذلك كله بعد محل الاجل اذا كانت مكيلة ذلك سواء بمثل كيل ما سلف فيه

رده بما كتمه كيله وغرة وكذلك كل ما علم الياء ثم كيله وعدده من الطعام وغيره ثم باعه جزافاً ولم يعلم المشتري ذلك فان المشتري
 ان احب ان يرد ذلك على الياء ثم رده ولم يزل اهل العلم يهون عن ذلك قال مالك ولا خير في الخبز قرض بقرصين ولا عظيم
 بصغيرا كان بعض ذلك اكبر من بعض فاما اذا كان يقرى ان ذلك يكون مثلاً بمثل فلا بأس به وان لم يوزن قال
 مالك لا يصح ما رُيد وما لبس بمدى زيد وهو مثل الذي وصفنا من التمر الذي يباع صاعين من كبس وصاعين حشف
 بثلاثة اصوع من عجوة حين قال لصاحبه ان صاعين من كبس بثلاثة اصوع من عجوة لا يصح ففعل ذلك ليحجز بيعه وانما
 جعل صاحب اللبس مع زبده ليأخذ فضل زبده على زبده صاحبه حين ادخل معه اللبس قال مالك والدقيق بالخطة
 مثلاً بمثل لا بأس به وذلك انه اخلص الدقيق فباعه بالخطة مثلاً بمثل ولو جعل نصف المد من دقيق ونصفه من حنطة
 فباع ذلك بمد من حنطة كان ذلك مثل الذي وصفنا لا يصح لانه انما اراد ان يأخذ فضل حنطته الجيدة حين جعل معها
 الدقيق فهذا لا يصح جامع بيع الطعام **قوله** عن محمد بن عبد الله بن ابي مريم انه سأل سعيد بن المسيب
 فقال اني رجل ابتاع الطعام يكون من الصكوك بالجار فربما ابتعت منه بديتار ونصف درهم فاعطى بالنصف طعاماً فقال
 سعيد لا ولكن اعطى انت درهما وخذ بقيته طعاماً **قوله** انه بلغه ان محمد بن سيرين كان يقول لا تبيعوا الحب في سنبله
 حتى يبيض قال مالك ومن اشتري طعاماً يسع معلوم الى اجل مسمى فلما حل الاجل قال الذي عليه الطعام لصاحبه ليس
 عندي طعام فبعني الطعام الذي لك على الى اجل فيقول صاحب الطعام هذا لا يصح قد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 بيع الطعام حتى يستوفي فيقول الذي عليه الطعام لغرة فبعني طعاماً الى اجل حتى قضيكه فهذا لا يصح لانه انما يعطيه طعاماً
 ثم يرده اليه فيصير الذئب الذي اعطاه ثمن الطعام الذي كان له عليه ويصير الطعام الذي باعه محلاً فيما بينهما ويكون ذلك اذا
 فعلاه بيع الطعام قبل ان يستوفي قال مالك في رجل له طعام على رجل ابتاعه منه ولغره على رجل اخر طعاماً مثل ذلك الطعام
 فيقول الذي عليه الطعام لغره اهلك على غريمي عليه مثل الطعام الذي لك على بطعامك الذي لك على قال مالك ان كان
 الذي عليه الطعام انما هو طعاماً ابتاعه فاراد ان يحيل غريمه بطعاماً ابتاعه فان ذلك لا يصح وذلك بيع الطعام قبل ان يستوفي فان
 كان الطعام سلفاً حالاً فلا بأس ان يحيل به غريمه لان ذلك ليس ببيع قال مالك ولا يحل بيع الطعام قبل ان يستوفي لنهي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك غير ان اهل العلم قد اجتمعوا انه لا بأس بالشرك والتولية والاقالة في الطعام وغيره قال مالك وذلك

قوله ولا خير في الخبز قرض

بقرصين ربه قال الشافعي واهم تحقيق العلة وهو قول ابي حنيفة يكون ولو رينا عنده وقال
 محمد بن عيسى لا يرد ولا يجوزنا استقراره عنده **قوله** لا يصح ففعل ذلك ليحجز بيعه
 الزاوي وسكون الموحدة نوع من جياذ التمر واللبس يسكن اللبس وسكون التحتية الزاوي التمر
 ما خلا العجوة والرنبة ويا به وادققت كسرة ما قبلها والكيس كريس اجرد من العجوة
 واشتف عكره رد التمر او الضعيف الذي لا يؤس بها او الباس البالي **قوله** لا يصح
 بثلاثة اصوع واما ثلاثة اصوع من عجوة بصاعين من كبس وصاع حشف فلا يجوز من ان اللفظ
 لكيس قصد ان يأخذ ثلاثة اصوع من عجوة بصاعين من كبس لفضل الكبس فاعطى منها صاع
 حشف ليجز بيعه بذلك واصل ذلك ان ما يجري فيه الربو اذا بيع بعضه ببعض ولم
 تختلف صفاته فان المراسي فيه المساواة في الكيل دون غيره لانه ليس فيه عرض اخر يختلف
 فان اختلفت صفاته كما تكرر الصياغة بالخبز والجيد بالزوي وكان كل واحد من العوضين
 من جنس واحد وعلى صفة واحدة فان المساواة فيه بالكيل ايضا لانه لا عرض في بعض احد
 العوضين دون بعض فيخوز في بعضه بعض فيقتضي ذلك الاختلاف لتسقيط العوض الاخر
 على اجزائه وذلك علة الضاد **قوله** والدقيق بالخطة الخ لانه الدقيق
 نفس الخطة فرقت اجزاءها فاشبه بيع الخطة صغيرة جداً بكمية جداً ربه قال احمد في
 الظهور قوله ربه قال ابو حنيفة لا يجوز بيع الخطة بالدقيق ولو متساوياً لان الاختيار فيه
 للكيل وهو غير مستوفيهما لاكتناز الدقيق وتخلل البر وهو قول الشافعي ورواية عن
 احمد **قوله** فباعه بالخطة مثلاً بمثل وذلك اذا كان وزناً بوزن وان
 كيلاً بكيل فلا كذا في الافصاح عن الاشارة لتمام عبد الوهاب **قوله** لا يصح
 اني رجل ابتاع الطعام يكون من الصكوك يريد من الصكوك التي تخرج بالاعطية لا بلها
 على وجه البتة والاعطية والحفة دون وجه من المعادضة ففهم من يحتاج في بيعها فكان يذا
 يتابعها ويحجز فيها فاما بيع الخطة منها بديتار ونصف درهم اما لانه اشتروا على سعرها

فادى الحساب في الخطة الى دينار ونصف درهم واما لان التقدير بهذا العدد من لم يجب
 البائع الى البيع بديتار ولا رضى المتبايع بديتار درهم فانما على دينار وكان الدينار
 في ذلك الوقت صحاحاً فكان من استحق على اخر نصف درهم اخذ بغير رضا البعدهم الانصاف
 فنهى سعيد بن المسيب عن ذلك وذلك يكون على وجهين احدهما ان يدفع الدين ذلك
 الطعام بعينه والثاني ان يدفع الدين منه فانه اعطاه من ذلك الطعام بعينه فلا يخلو
 ان يقاضيه به قبل قبضه له او يعطيه باه بعد استيفائه فان اعطاه اياه قبل استيفائه
 فقد حكي عن بعض القرويين لا يجوز ذلك لانه بيع الطعام قبل استيفائه الا ان يبرأ العرف
 ويتيقلاً بمقدار النصف درهم فذلك جائز **قوله** لا تبيعوا الحب في سنبله
 من باب النهي عن بيع الحب قبل ان يسيل لان سنبله اذا ابيض فقد يس من فيه من
 الحب فاما وقت المنع من البيع وهو حال اقراكم فان سنبله لم يبيض بعد وقرى بينه
 وبين الثمرة ان الثمرة تبارح اذا بدا اصلاها وذلك ان كل شجرة يجوز بيع ثمرتها اذا بدا
 اصلاها وان لم يبلغ حد الاذخار لم يكن لساقي فيكره ذلك فيه الا ان يبلغ حد الاذخار
قوله حتى يبيض اي يشهد الحب وفي مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي
 عن بيع النخل حتى يربو ومن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاجته ربه قال مالك والو
 حنيفة واهم وللتشافعي في القدر ان يربو بيع البرقي سنبله بعد الاشتداد وقال في الجديد
 لا يصح لانه غرر فانه لا يدري **قوله** ومن اشترى الخبز وذا قال ان من
 كان له عليه طعام من سلم فلما حل الاجل قال اشترى منك طعاماً فقصك منه سلك فانه
 لا يجوز ان يبيع منه الى اجل بمثل رأس مال السلم ولا اقل منه ولا اكثر لانه يدخل في
 دين في دين لانه كان له عليه طعام يريد فسخه في عين الى اجل وان باع منه لم يخرجه
 من الثمن الاول ولا اقل منه لانه يدخل في بيع الطعام قبل استيفائه ولا بأس بمثل رأس
 مال السلم لا يجوز الى الاقالة وذلك جائز في طعام السلم

ان اهل العلم انزلوه على وجه المعروف ولم ينزلوه على وجه البيع وذلك مثل الرجل يسلف الرجل الدار وهو النقص فيقضي دراهم وارنية فيها فضل فيحل له ذلك ويجوز ولو اشترى منه دراهم نقصا بوزنة لم يحل له ذلك ولو اشترط عليه حين اسلفه وارنية وانما اعطاه نقصا لم يحل له قال مالك وما يشبه ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة وارخص في بيع العربا بخبرهما من التمر وانما فرق بين ذلك ان المزابنة بيع على وجه المكايسة والتجارة وان بيع العربا على وجه المعروف لا مكايسة فيه قال مالك ولا ينبغي ان يشتري رجل طعاما بربع او ثلث او كسر من درهم على ان يعطى بذلك طعاما الى اجل ولا بأس ان يبتاع الرجل طعاما بكسر من درهم الى اجل ثم يعطى درهما يأخذ بما بقي له من درهمه سلعة من السلع لانه اعطى الكسر الذي عليه فضة واعتد ببقية درهمه سلعة فهذا لا بأس به قال مالك ولا بأس بان يضع الرجل عند الرجل درهما ثم يأخذ منه بثلث او بربع او بكسر معلوم سلعة معلومة فاذا لم يكن في ذلك سعر معلوم وقال الرجل اخذ منك بسع كل يوم فهذا لا يحل لانه غير قيل مرة ويكثر مرة ولم يفرقا على بيع معلوم قال مالك ومن باع طعاما جزافا ولم يستثن منه شيئا ثم ريد الله ان يشتري منه شيئا فانه لا يصلح له ان يشتري منه شيئا الا ما كان يجوز له ان يستثنيه منه وذلك الثلث فمادونه فان زاد على الثلث صار ذلك الى المزابنة والى ما يكره فلا ينبغي له ان يشتري منه شيئا الا ما كان يجوز له ان يستثنى منه ولا يجوز له ان يستثنى منه الا الثلث فما دونه قال مالك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالحكمة والترص **مسألة ٣٢١** انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال لا حكمة في سوقنا لا يعد رجال بايديهم فضول من اذهب الى رزاق من رزاق الله نزل بساكتنا فيعتكرونه علينا ولكن ايما جالب جلب على عمرك في الشئ والصيف فذلك صيف عمر فليبع كيف شاء الله وليس لك كيف شاء الله **مسألة ٣٢٢** عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب مر على رجل يبيع زبينا له في السوق فقال له عمر امان تزيد في السعر واما ان ترفع من سوقنا **مسألة ٣٢٣** انه بلغه ان عثمان بن عفان كان يبيع عن الحكمة ما يجوز من بيع الحيوان بعينه ببعض والسلف فيه **مسألة ٣٢٤** عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي

والبعد مكانا وقد اختلف الناس في الاحتكار فذكر به مالك والثوري في الطعام وغيره من السلع وكان مالك يمنع من احتكار الكسكس والنفوس والزيت وكل شئ اخر باهل السوق اما انه قال ليست القوار من الحكمة وقال احمد بن حنبل ليس الاحتكار الا في الطعام خاصة لانه قوت الناس قال وانما يكون الاحتكار في شئ مكنته والمدينة والثور وفرق بينهما وبين بقاها والبصرة وقال احمد اذا دخل الطعام في ضيقة فحسب فليس بحكمة وقال الحسن والا وراعي من جلب طعاما من بلد فحسب في نظر زيادة السعر فليس بحكمة وانما المحكم من اعترض سوق المسلمين **مسألة ٣٢٥** قوله على عمود كده اذا به ظهر فانه يسك الكند ويقويه فصار كالعود وقيل اراد به ان ياتي به على بعد مشقة وان لم يكن ذلك اشئ على غيره وانما هو مثل ذيل عمود يشق عرق تمدين الريانة الى ودين السرة فكانما عمله عليه **مسألة ٣٢٦** قوله كيف شاء الله مثلا يمنع الناس من ان يجلب فان نزل بالناس حاجة ولم يوجد غيره جبر على بيعه بغير الوقت لرفع الضر عن الناس قاله عياض والقرطبي **مسألة ٣٢٧** قوله زبينا في السوق بائض ما يبيع اهل السوق **مسألة ٣٢٨** قوله امان تزيد في السعر واما ان ترفع وفي الدر المختار انه لا يسع حاكم الا اذا تعدى الارباب عن البقية تعديا فاحشا فليس بمشورة اهل الرأي وقال مالك على الوالي التسعير عند الغلاء ثم ان ملكا فقال بحكمة الاحتكار في المطعم وغيره وهو رواية عن ابى يوسف ان كل ما ضر حيلة فواحتكار ولو كان شيئا باورا او دينار اكد ذكره الشافعي وغيره والمجوز على ان الاحتكار في الاقوات وقد وردت اخبار مرشحة في مذمتها الاحتكار فحق مسلم لا يحتكر الا ما لا يملك من الاقوات انما يكون احتكارا اذا طال المدة لا فيما قصرت وهذا الطول اربعون يوما عند احمد بن من عمر من احتكر الطعام اربعين يوما فقد برئ من الله وبرئ الله منه قال النووي والاحتكار الحرام ان يشتري الطعام خاصة حين الغلاء فيدخره للتجارة فاما اذا كان في الطعام او شتره في المرض وادخره او ابتاعه في الغلاء لا كالمطعم باحتكار محرم تاووا والحكمة في الشئ عند دفع الضر عن العامة كما اجعوا على انه لو كان عند احد طعام واضطر الى بيعه فضا لضره ثمع واما ما في مسلم عن ابن مسعود ومهر انها كانتا ولم يحتكران فقال ابن عبد البر انها كانتا يحتكران الربيب وامني محتول على احتكار القوت **مسألة ٣٢٩** قوله كان ينبغي عن الحكمة قوله صلى الله عليه وسلم من احتكر طعاما فهو خاطي اخرجه مسلم والوداد ورواه الترمذي ومحمد بن عيسى بن علي بن ابي حمزة وقالوا صلى الله عليه وسلم من احتكر على المسلمين طعامهم من الله بالجذام والافلاس رواه ابن ماجه باسناد حسن **مسألة ٣٣٠**

مسألة ٣٣١ قوله على وجه المعروف لا مكايسته فيه ولذا كما قال ان من كان له على رجل طعام من ابتاعه والرجل على اخر مثل طعام من يبيع لم يجز ان يحمله به لان البيعتين متواليتان في طعام واحد وان استيفاد وليست المتواليتان فاصلت بين البيعتين بل تذكر معا كما جمعها في عين واحدة من الطعام وذلك غير جائز ولو كان احدا الطعام من قرض لهما ذلك يجوز ان يحل من لم يملك طعام من قرض على من ملك عليه طعام من يبيع ويحتمل من لم يبيع على من لم يملك طعام من قرض ولا يجوز لاحد من المحالين ان يبيع ما جازى به قبل ان يستوفيه لان هذا يبيع يتصل بالبيع الاول من المحال او المحال عليه قبل ان يستوفى في الطعام وذلك غير جائز **مسألة ٣٣٢** قوله ولا ينبغي ونحوه كما قال انه لا يجوز لاحد ان يشتري طعاما بجزء من درهم على ان يعطى بذلك طعاما الى اجل لانه يدخل الطعام الى اجل وانما غير جائز ولا يبيح ذلك ضرورة لان منه من دونه ان يدفع اليه الطعام به نقدا او يدفع اليه عند انقضاء الاجل درهما كاملا او يأخذ ببقية ما شاء ويجوز ان يشتري منه بجزء من درهم على ان يدفع اليه درهما كاملا ولا يدخل ذلك بيع وسلف لانها لم يقدرا على ذلك فان كان علما ان كسر الدرهم لا يوجد ولا يمكن تسليمه الا ان يبيع يتوقع ان يقبض به ببقية درهمه ما شاء ومن شاء ويشترى بجزء **مسألة ٣٣٣** قوله ولا بأس ان يبيع ونحوه كما قال ان الرجل يجوز ان يضع عند الرجل درهما يأخذ منه بثلث او بربع او بكسر من درهمه على ثلثة اوجه احدها ان يقض عنده مطلقا وذلك جائز والثاني ان يقول لا اخذه به منك كذا وكذا من التمر وغير ذلك يقدر معه في سلعة ما يقدر منها قدر ما ويرك ذلك حاليا خذه متى شاء او يوقت له وقتا ما فلهذا جائز والثالث ان يترك عنده في سلعة معينة او في معينة على ان يأخذ منها في كل يوم بسعة فان ذلك غير جائز لان ما عهده عليه من الثمن مجهول **مسألة ٣٣٤** قوله الحكمة الاحتكار احتكار الطعام وحسبه يقبل فيلغو والحكمة بالحكمة اسم منه واصل الحكمة الجمع قال ابو داود وسألت احمد ما الحكمة قال ما في عيش الناس وهو الطعام والقوت قال ابو داود وقال الا وراعي المحتكر من يقرض السوق يريد ان يشتري الطعام والقوت منه ليجيب ويريد ان يبيع وقت الغلاء فاما اذا جلب من بلدة اخرى وجسه فليس بحكمة قال الخطابي كان يحتكر يذل على ان المخطوط منه نوع دون نوع ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فضله وعلمه ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ثم يتألفه كفا حاو على الصالح اقل جوارا

ابن أبي طالب أن علي بن أبي طالب باع جماله يدعى عصفيرا بعشرين بعيرا إلى أجل مسمى لك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر اشتري راحلته بأربعة أجرة مضمونة عليه وفيها صاحبها بالريضة مسمى لك أنه سأل ابن شهاب عن بيع
الحيوان اثنين بواحد إلى أجل فقال لا بأس بذلك قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أنه لا بأس بالجمل بالجمل مثله و
زيادة دراهم يدا بيد ولا بأس بالجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم للجمل يدا بيد والدراهم إلى أجل قال مالك و
لاخير في الجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم للدراهم نقد أو الجمل إلى أجل وإن أخرت الجمل والدراهم فلاخير في ذلك أيضا
قال مالك ولا بأس أن يبتاع البعير النجيب بالبعيرين أو بالابعية من المحملة من ماشية الإبل وإن كانت من نعم واحدة فلا
يأس أن يشتري منها اثنين بواحد إلى أجل إذا اختلف في أن اختلفا فإن أشبه بعضهما بعضا واختلفت اجناسهما ولم تختلف
فلا يؤخذ منها اثنين بواحد إلى أجل قال مالك وتفسير ما ذكره من ذلك أن يؤخذ البعير بالبعيرين ليس بينهما تفاضل في
نجاية ولا رحلة فإذا كان هذا على ما وصفت لك فلا يشتري منه اثنين بواحد إلى أجل ولا بأس بأن يبيع ما اشتريت منها
قبل أن تستوفيه من غير الذي اشتريته منه إذا انتقدت ثمنه قال مالك ومن سلف في شيء من الحيوان إلى أجل مسمى
فوصفه وحلته ونقد ثمنه فذلك جائز وهو لا زلل بالثمن والمبتاع على ما وصفا وحليا ولم يزل ذلك من عمل الناس الجائز بينهم الذي
لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا ما لا يجوز من بيع الحيوان مسمى لك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله
صلوات الله عليه وسلم عن بيع حبل الخبلة وكان يباعا يتباعه أهل الجاهلية كأن الرجل يبتاع المجزول إلى أن تنجم الناقة ثم
تنجم التي في بطنها مسمى لك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لأرباب في الحيوان وإنما نعى من الحيوان عن
ثلاثة عن المضامين والملاقيم وحبل الخبلة فالتضامين بيع ما في بطون أنثى الإبل والملاقيم بيع ما في ظهور الجمل وحبل

أه قوله أن علي بن أبي طالب باع جماله الخ قال محمد

بلغنا عن علي بن أبي طالب خلاف ذلك أخبرنا مالك أخبرنا ابن أبي ذؤيب عن يزيد بن
عبد الله بن قيس عن أبي حمزة المزني عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
علي بن أبي طالب أنه من بيع البعير بالبعيرين إلى أجل والشاة بالشاتين إلى أجل و
بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه من بيع الحيوان بالحيوان لبيته فهذا أخذ وهو قول
أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا ١٢ وموطأ وعمر قوله اثنين بواحد إلى أجل وهو
تفرقت به أن اختلاف المنافع لغير الجنس الواحد جنسين وينفع معوان القصد بالمبايع
حصول النفع والغرض لا الزيادة في السلف والبقا في اختلاف الجنس ليس القصد للأنس
لأنها التي تمسك وأما الزوات فلا يملكها وإن كانت المنافع هي المقصودة من دابة الجمل
والمقصود من آخر من جنسها يجري صار ذلك بمنزلة دابة وذؤيب فإن أفقت منافع الجنس لم
يجوز لأن تقدم الأقل سلف بزيادة وإن تقدم الأكثر فمجان جعل لنا عطاءه أحدا شو بين
على أن يكون الأخر في ذمة إلى أجل وسلطة لنتفع بالضمان وهو ممنوع فلو تحقق السلف
دون منقعة لا محقة ولا مقدرة جاز قال عياض وقد روى أحمد والاربعة وقال الترمذي
حسن صحيح ومخبره أيضا عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان
نسيته تتعلق به الخفي وأجبت فنعوا بيع الحيوان بالحيوان وجعله ناسخا وحله مالك على
مستند الجنس جها بينهما ما فهم ١٢ قوله ولم يزل عليه أهل العلم ببلدنا وبه قال
أشائنه وأحمد لا يبيع معلوما ببيان الجنس وأسن والنور والصفه والتفاوت بعد
ذلك ليس وقال أبو حنيفة لا يجوز السلم في الحيوان دابة أو ثوبا وهو قول الأوزاعي لما
أخرج البخاري في الدار قطن وقال صحيح الاستاذ عن ابن عباس رضي الله عنهما وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الحيوان ١٢ قوله نعم من بيع جبل الجبل بفتح الحاء والياء فمما قيل الجبل جمع
جابل كظلمة جمع ظالم واختلفوا في المراد بالشي فقال جماعة هو البيع فحينئذ جابل إلى أن تلد
الناقة ويولد ولدا وبه قال مالك لأن الراوي وهو ابن عمر كسر بهذا وقال آخرون هو بيع
ولد ولد الناقة في الجبل وبهذا تفسير أهل اللغة وبه قال أحمد وأبو حنيفة ١٢ وطريقه مختصرا
قوله جبل الجبل يفتح الياء والحاء فمما قيل الجبل جمع جابل كظلمة جمع ظالم
القاء عياض هو غلط والصواب الفتح والاول معدر جبلت المرأة والجبل فخص بالاداميات
ويقال في غيرهن من الحيوانات جابل الأما في هذا الحديث والجبل جمع جابل كظلمة وظالم
وقيل للماء للباية واختلفوا في المراد بالجبل الجبل أمشي عنها فمما قيل هو البيع فحينئذ جابل إلى
أن تلد الناقة ويولد ولدا وبهذا تفسير ابن عمر ومالك وأشائنه وغيرهم وقيل هو بيع ولد
الناقة الجابل في الجبل وبه قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة وهو أقرب
إلى اللغة والبيع فاسد على كلا المعنيين كذا في تهذيب الاسماء واللغات وفي شرح المسند
قال ابن التين يحصل الخلاف بل المراد بالبيع إلى أجل أو بيع جنين وعلى الأول بل المراد

بالأجل ولادة الأم ولادة ولدها وعلى الثاني بل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين
فصارت الربعة أقوال انتهى فقلت النسي اما جابل إلى أجل أو أنه غير مقدر وتسميته أو أنه يبيع
معدوم أو جابل وكذا صاحب المحكم في تفسيره قولنا خلا مساندا في بطون الانعام وهو أيضا
من يورع الضرر كمن يذا نفا فيه ابن المسيب يبيع المضامين كمارواه ملك وفهره به
غيره يبيع الملاقيم وكذا من ابن كيسان وأبي العباس المبرور والماردان بالمحلة وكذا جعلها
أي جعلها وقيل ان يبلغ الادراك كما نعى من بيع ثم اخذته حتى تزجي وهو قول شاذ ١٢
قوله لا ربا في الحيوان اختلفت فيه كمن يبيع يدا بيد فأن يبيع إلى أجل واختلفت
صفاته جازة والامتنع عند مالك واجازه الشافعي مطلقا وهو ظاهر قول ابن المسيب لا يبيع إلى الله
عليه وسلم لم يرض أصحابه ان يعطى بغيره إلى أجل فهو مخصص بغير حرجه الرضا واجيب
بجمله على مختلف الصفه والمنافع جميعا من الادراك ومنع أبو حنيفة أفقت الصفات أو
اختلفت لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا والربا بزيادة ذبذبة واحدة واحاديث
التخصيص متعارضة فلا أصل هو المنع ١٢ قوله فالمضامين يبيع ما في بطون أنثى
الابل الخ هذا ما ذكره مالك وقال في النهاية المضامين ما في اصلاص الفحول وهي جمع مفقون
يقال فطن الشيء بمعنى تفهمته ومنه قولهم مفقون الكتاب كذا وكذا والملاقيم جمع ملقوق وهو
ما في بطن الناقة وفهرها ملك في الموطأ والعكس وفهره الأزرعي عن مالك من ابن شهاب
عن ابن المسيب وحكاه أيضا عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال إذا كان في بطن الناقة حمل
في ضامن ومضامن ومن ضوا من مضامين والذي في بطنها ملقوق وملقوقة انتهى ١٢
قوله والملاقيم يبيع ما في ظهور الجمل جمع جابل وهو ذكر الإبل لا نسيه الناقة
ولذا سميت اختلاص التي يلقح بها التمار فخلال قال الزرقاني وأبو الأمام علي هذا التفسير جازة
من الصحابة وعكسه ابن حبيب فقال المضامين ما في الظهور والملاقيم ما في البطون و
زعم أن تفسير مالك مقلوب ولعقب بان ما كانا علم منه بالغة وفي تهذيب الاسماء واللغات
للنور في حرف الضاد المعجمة قال أبو حنيفة معمر بن النخعي فيما رأيته في طريق الحديث
له وهو أول من صنف فخر الحديث عن بعض العلماء وعند بعضهم النسخة من شميل قال
المضامين ما في اصلاص الفحول وكذلك قاله صاحب أبو عبيد القاسم بن سلام وكذلك ذكره
المجوسري وغيرهم وقال صاحب المحكم المضامين ما في بطون النواحي كما نعى من تفهمته وقال الأزرعي
في شرح الفاظ المختصر المضامين ما في اصلاص الفحول سميت بذلك لأن الله تعالى أو عها
ظهورا فكانها مضمنا وكذا صاحب مطالع الأنوار عن مالك أنه قال المضامين الاجنة
في البطون وعن ابن حبيب من أصحابه ما في ظهور الإبل الفحول وفيه أيضا في حرف اللام واحد
الملاقيم عند صاحب معارج اللغة ملقوقة وكذلك قال أبو حنيفة والقاسم بن سلام والأزرعي
وغيرهم أن الملاقيم لا يبيعت في بطون الامهات وأحمد ملقوقة لأن انها لقيتها أي ملقتها
فلا تقع الحمل ولم يفضها الأزرعي وابن قارس بالإبل وخصها أبو حنيفة والجوسري بالإبل وظاهر
من هذا كله أنهم اختلفوا في تفسير المضامين والملاقيم التي نعى من بيعها في الحديث بعدما

الجبل ما كان اهل الجاهلية يتبايعونه قال مالك ولا ينبغي ان يشتري احد شيئا من الحيوان بعينه اذا كان غائبا عنه وان كان قد رااه ورضيه على ان ينقد ثمنه لاقربيا ولا بعيدا قال مالك وانما كره ذلك لان البائت ينتقم بالثمن ولا يدرى هل توجد تلك السلعة على ما راها المبتاع ام لا فلذلك كره ذلك ولا بأس به اذا كان مضمونا موصوفا ببيع الحيوان باللحم **مسألة** عن زيد بن اسلم عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الحيوان باللحم **مسألة** عن داود بن الحصين انه سمع سعيد بن المسيب يقول من يسر اهل الجاهلية ببيع الحيوان باللحم بالثمنين **مسألة** عن ابي الزناد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول نهي عن بيع الحيوان باللحم قال ابو الزناد فقلت لسعيد بن المسيب ارأيت رجلا اشترى شاة فباع عشرة شياه فقال سعيد ان كان اشترها ليعرها فلا خير في ذلك قال ابو الزناد وكل من ادركت من اهل العلم يهون عن بيع الحيوان باللحم قال ابو الزناد كان في ذلك يكتب في عهد العمال في زمان ابا ن عثمان وهشام بن اسمعيل يهون عن ذلك ببيع اللحم باللحم قال مالك الامرا لم يجمع عليه عندنا في لحم الابل والبقر والغنم وما اشبه ذلك من الوحوش انه لا يشتري بعضه ببعض الا مثلا بمثل وزنا بوزن يدا بيدا ولا بأس به وان لم يوزن اذا تحرى ذلك ان يكون مثلا بمثل يدا بيدا قال مالك ولا بأس بلحم الحيتان بلحم الابل والبقر والغنم وما اشبه ذلك من الوحوش كلها اثنين بواحد واكثر من ذلك يدا بيدا فان دخل في ذلك الاجل فلا خير فيه قال مالك وارى لحم الطير كلها مخافة للعموم الانعام والحيتان فلا ارى بأسا بان تشتري بعض ذلك ببعض فلا يدا بيدا ولا يباع شيء من ذلك الى اجل ما جاء في ثمن الكلب **مسألة** عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابي مسعود الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن يعطى بهما البغي ما تعطى المرأة على الزنا وحلوان الكاهن رشوة

تفقوا على ان المراد بالحق البطون من الاجنحة وما في اصلاص النحول من الشغل التي تكون
مادة للولاد ولم تقع بعد في الرحم ففهم الاول بالولد والثاني بالحق في عكس بعضهم
لكل وجه ومناسبة وكان بدان السبعان من بيوع الجاهلية وبيوعون ولد الناقة قبل ان
تولد وتقبل ان تقع نقطة النحل في البطن وانما من عندها لان فيها غرار وبيع ما ليس عنده وما
لا يقدر على تسليم ولذا عجب على القاري حيث فسر قوله ما في نحلها بالجمل بقوله من الورود اراد به
الشعر الذي على الظهر والعلم ما ذكرنا ظاهر على كل من له مارة في فنون الحديث ومفريه فكيف
خفي في هذا المتعجب والواجب فان لكل عالم زلة ولكل جواد مكوبة ١٢ **قوله** نسي من بيع
يحيوان بالعلم اختلغوا فيه فجزا برحيفة وابريوسف والخرن تليذه اشافني بيع العلم بالحيوان
سواء كان العلم من جنس ذلك الحيوان ولا مسا وما في الحيوان اولابشره التعجيل بالانثية
ملا فتنازع السلم في الحيوان والعلم وذلك لانه باع موزنا وما ليس بموزون اذا لمحيوان
يس بموزون عادة ولا يعرف قدر ثقله بالوزن لانه يشغل نفسه تارة ويغفها اخرى واتحاد
بجنس مع اختلاف المقدار لانه لا يمنع التفاضل وانما يمنع الشا تعلقنا به وقال محمدان بانه
معم في جنسه ففهم البقرة بالاشاة الحية والجم وبزور البقرة الحية بحيث يجوز كيف ما كان وان كان من
نفسه شاة فبشاة حية فشرطه ان يكون العلم المفترضا كثر من العلم الذي في الشاة ليكون ثم الشاة
تقابلته مثله من الحيوان وباقى العلم بمقابلته السقط وهو لا يطبق عليه العلم كما كثرش والمجلد
الاكادرس ولم يكن كذلك فيتحقق الرادوا لما رواه السقطان كان العلم المفترضا مثل ثم الحيوان
وبزيادة العلم كان ثم الشاة اكثر فصار كبضع يحمل اى ذهن بسم باسم والبرزون بدنه فانه
يجوز الاعلى ذلك الاعتبار ولو كانت الشاة مذبوحة مسلوخة او اسأوا وزنا جازا فاقا اذا
كانت مغسولة عن السقط وان كانت مسقطها لا يجوز الا على الاعتبار المذكور وقال مالك
الشافعي واجملا يجوز بيع العلم بالحيوان اصلا في متروا فليس ولو باعه لثم من غير جنسه فقال
مالك واجملا يجوز وللشافعي قولان والاصح للعلوم النسي ولا يخفى ان المنع واراد بامني مطلقا
منه قوى ومنه ضعيف فمن القوي رواية مالك وابرواد وفي المراسيل ومرسل ابن المسيب
بفتح بال اتفاق واخرجه ابن خزيمة عن احمد بن قيس السلمى حديثي ابراهيم بن طهمان عن
الجاحظ بن جراح عن قتادة عن الحسن بن عمره وقال البيهقي اسنده صحيح ومن اثبت صحاح
الحسن بن عمره فموعه موصول ومن لم يثبت فموعه مرسل جيد والمرسل عندها حجة مطلقا
اسنده الشافعي الى رجل يجهول من ابن المدينة انه صلى الله عليه وسلم نسي ان يبايع حي بمبيات
اسنده ايضا الى ابى بكر الصديق انه نسي بيع العلم بالحيوان وبسنده الى الناقم بن محمد ومروعة
ابن الزبير والى بكر بن عبد الرحمن ثم كرهوا ذلك كذا حققه ابن الصمام في فتح القدير وكانه
شارى لترجيح ما فافقته الروايات الحديثية ١٣ **قوله** نسي من بيع الحيوان
العلم قال الزرقاني في تحريم التفاضل في الجنس الواحد فمن الرابثة او لا يدري بل في الحيوان

مثل اللحم الذي اعطاه او اقل او اكثر قال ابن عبد البر لا عليه متصل من وجه ثابت و احسن
اسانيد مرسل بعيد بذو لا خلاف من مالک في ارساله ١٣ **قوله** نهي من بيع الحيوان
بالعجم قال محمد بن داود نأخذ من باع عجمي لحم الغنم بشاة فيه لا يدرك اللحم اكثر او في الشاة اكثر و
ايح قاسد مكروه ولا ينبغي و بذو مثل المازن و المحاقلة و كذلك بيع الزيتون بالزيت و دهن
السمسم بالسهم ١٤ **قوله** شارداشين مجتبه و الف و داء و فاء المستعمل
النوق و الجع اشرف مثل دازل و رزل ١٥ **قوله** لا يشترى بعضه بعضا الزنا الدوا
و شها و اهلها عنده جنس واحد قال ابو عبيدة و اشترى لحم البقر جنس و لحم الابل
جنس اخر ١٦

قوله لا يحمو الطير من لقمه لعموم الانعام و اولى صل ان اللوم كلما عنده ثلاثه اجناس فليوم
ذوات الاربع من الانعام و الوحش نصف و البهائم جنس و لعموم الطيور نصف فيجوز التفاضل
عند اختلاف و يحرم عند الاتحاد و هذا هو المأخوذ من كتب مذهبهم و يمكن ان يكون النسخ و الشتر
على من لوم الطير من لقمه لعموم الانعام في الحكم فيجوز بيع لعموم الطير و لوم نوع واحد متفاضلا
لعموم تحقّق العلة فيها و هو الادغام قال ابن الهمام ١٧ **قوله** وقد اختلف الناس
في جواز بيع الكلب فردى من ابي هريرة ان قال من السمنه و دوى تحريم عن الحسن و ابي الحكم
و حماد و ابي ذرهبان و الشافعي و احمد بن حنبل و قال اصحاب الرأي يبيع الكلب جائز
و يقول قوم ما يبيع اقتناءه من الكلاب فيجوز ما زود حرامهم به من مثاقيرهم يحرم بيعي ذلك من
عطار و الخنثى و كذلك ما كان من مالک ان كان يحرم من الكلب و يوجب فيه القيمة لصاحبه على من
اتلفه و ذلك لانه ابل على منفعته و شهوة باه الولد لا يمل فتمسا فيه القيمة على من اتلفها و قال
ابو بصير محرم ما تمّ دفعه في الانتفاع به حتى دوى انه قضى في كلب صيد نزل رجل بادي عن دهمسا
فقضى في كلب ما شئ به بكيش ذكره ابن الملك و قال الطبري المحمودى انه لا يبيع بهير دان
الكلب الذي فيه منفعة و واجب القيمة على شلحه و من مالک دوايات الاولى لا يجوز البيوع
تجب القيمة و انما نرى نقول ابي حنيفة و انما نرى نقول المحمودى ١٨ **قوله** نهي عن
من الكلب يدل على تحريم بهير مطلقا و به قال الشافعي و احمد و المحمودى و المشهور عن
ابن ذرهبان مالک و قال ابو حنيفة و صاحباه و سكون من المالكية الكلاب التي يفتش بها بكون
يبيعها لما دوى ابو حنيفة في مسنده عن هشيم بن مكرم عن ابن عباس قال رخص رسول الله
من اشبات الثايمين قال ابن الهمام فكذا الحديث يصلح منعصا على ما روي عن قتلت و
باجهده ما في النسيان عن جابر بن سمى عن النبي عليه وسلم عن من الكلب الا الكلب صيد ١٩

وما يعطى على ان يتكاهن قال مالك كره ثمن الكلب الضاري وغير الضاري لئلا يرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب السلف وبيع العروض بعضها ببعض **مسألة** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن بيعه وسلف قال مالك وتفسير ذلك ان يقول الرجل للرجل اخذ سلعتك بكذا او كذا اعلى ان تسلفى كذا او كذا فان عقدا بيعهما على هذا فهو غير جائز فان ترك الذي اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزا **قال** مالك ولا بأس ان يشتري الثوب من الكتان أو الشطوى أو القصبي بالاثواب من الإثريبي أو القسي أو الزيقة أو الثوب الهري أو المروي بالماء يصف اليمانية والشقائق وما أشبه ذلك الواحد بالاثنتين أو الثلاث يدا بيد أو إلى أجل وإن كان من صنف واحد فان دخل في ذلك نسيئة فلا خير فيه **قال** مالك ولا يصح حتى يختلف فيبين اختلافه فاذا أشبه بعض ذلك بعضا وإن اختلفت اسما أو خلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل وذلك ان يأخذ الثوبين من الهري بالثوب من المروي أو القوي إلى أجل أو يأخذ الثوبين من الفرق بالثوب من الشطوى فاذا كانت هذه الاصناف على هذه الصفة فلا يشتري منها اثنان بواحد إلى أجل **قال** مالك ولا بأس بان تبيع ما اشتريت منها قبل ان تستوفيه من غير صاحبه الذي اشتريته منه اذا انتقدت ثمنه **السلفة في العروض** **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في شئ فأراد بيعها قبل ان يقبضها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك **قال** مالك وذلك فيما نرى والله اعلم انه اراد بيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بالكثير من الثمن الذي ابتاعها به ولو انه باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن بذلك بأس **قال** مالك والأمر للمجتمع عليه عندنا فيمن سلف في رقيق أو ماشية أو عرض فاذا كان كل شيء من ذلك موصوفا فسلف فيه إلى أجل فحل الاجل فان المشتري لا يبيع شيئا من ذلك من الذي اشتراه منه بالكثير من الثمن الذي سلفه فيه قبل ان يقبض ما سلفه فيه وذلك انه اذا فعله فهو الرابح والمشتري ان اعطى الذي باعه دون ان يرد اهره فانتقم بها فلما حلت عليه السلعة ولم يقبضها المشتري باعها من صاحبها بالكثير مما سلفه فيه فصارت ردا اليه

الح قوله ان يتكاهن قال ابو حنيفة ومالك والشافعية والحنابلة ما يعطى الكاهن بشئ حلوا فانه اياه سلا دون كلفته يقال طوت الرجل اذا طعمته الحلو وسلفه اذا طعمته العسل والحلو ايضا الرشوة والعنوان في غير ذلك ما يأخذه الرجل لنفسه من مراهقة ومهرج عند النساء وحتى ابن عبد البر والمأزوي وغيرهما لا يجمع على حرمة ما يأخذه الكاهن لان باطل كذب كره قال الخطابي الكاهن يدعى مطاوعة علم الغيب ويظهر الناس من الكواشي وكان في البابية كهيئة يدعون معرفة كثير من الامور **الح** قوله نسي من بيع وسلف السلف ببناء العقر من قال في النسيه ومنه الحديث لا يسل سلف وبيع وهو مثل يتكلم بالبيع بالبيع على ان سلف ايضا في شئ او من ان يقرض الفلانة انما يقرضه لهما يبي في الغن فيدخل في حد الجارية ولا ن كل قرض جر منفعة فهو باطل وان في العقد شرط ولا يصح ان يقرض **الح** قوله وتفسير ذلك ان قوله فهو غير جائز اي حرام لانه مما على قصد السلف بزيادة فاذا كان البائع هو الذي اشترى فكذلك اخذ السلعة بما دفعه من الثمن بالاتفاق بالسلف قوله كان وان كان هو المشتري فكذلك اخذ السلعة بما دفعه من الثمن بالاتفاق بالسلف قوله موضع ذلك البيع جائزا لاتقاء التهمة **الح** قوله الشطوى منسوب الى شطاة موضع بصرة والقصب القصب بالتحريك ثياب ناعمة من كتان والاثريبي منسوب الى اثيريب كاربيل وكورة بصرة والقسي منسوب الى قس بن قيس بن السمين وهو الفرد هو موضع من ارض مصر وقد يسمى بالزينة بالثياب اي الثياب العصرية والشقائق يعني به الثياب المسلوكة بلون الشقائق **الح** قوله بالاثواب الجاهلي يردان رقيق الكتان وهي الشطوى وما اشبهها من القصب والفرقي والقسي لا بأس به بقبض ثياب الكتان وهي الاثريبي وما اشبهه من القسي والزينة الى أجل واصل ذلك ان ما اختلفت في جنس من الثياب يجوز بيعه ما فالق من جنس الى أجل لا يجوز ذلك فيما كان من جنس وانما يختلف جنسا بالرقعة والخلقة لانا المنفعة المقصودة منها وكذلك القطن رقيقه وهو المروي والمروي والقوي والعدل جنس مما تلف لغيره وهي الشقائق و الحاف اليمانية الخ لا ذكر ذلك كله ابن القاسم في المدونة وفي الواضحة ان ثياب القطن صنف وان اختلفت جودتها وانما تباينها انتقارب ما فيها الاماكن من ريش القطن وما اختلف ايضا في الرقعة والجلود والخلقة والرقعة قباين وتباين في نفع وجارها فانها صنفان يجوز فيها التفاضل الى أجل فجعل اختلاف الجنس محليين بالصنف على الوجه الذي ذكره بالرقعة والخلقة ولم يذكر الاختلاف بالبيع لان ثياب الكتان لم يكن هناك يستعمل على هذا الوجه **الح** قوله ولا يصح في مختلف الزيد بما تقدم من الجنس بالرقعة والخلقة وفي بعضها بالصنف واما اذا اشبه بعض ذلك

بعضا وان اختلفت اسما فلا يجوز فيه التفاضل مع الاجل لتقارب المنفعة التي في معنى الجنس ومنه سبب الى حقيقته يقرب من مذهب مالك في ذلك وهو قول الغني وجوز الشافعي التفاضل مع التساوي في الصنف الواحد وهو قول ساجد بن السبب **ح** قوله سلف في سبب بالواحد من بيع بنية شقة من الثياب من اي نوع كان وقيل هي من الكتان كذا في النهاية وقيل ثياب رفاق بمنية عام **ح** او بقاين **ح** قوله في سبب قال مالك السبب غلاظ ثمانية فقال ابن عباس فيمن باعها قبل ان يقبضها ذلك الورق بالورق وكره ذلك وقال مالك ان معنى ذلك انه اراد ان يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بالكثير من الثمن الذي دفع اليه فيها فخلد الورق بالورق متفاضلا ويحتمل قول مالك بذا ان يريد بان مذهب ابن عباس ويحتمل ان يريد به ما يحتمل اللفظ المروي في ذلك مما هو الصواب عنده وقد قال علي سأل ابن القاسم عن رجل مالم يضمن فقال ذكر مالك ان بيع الطعام قبل ان يستوفي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الطعام قبل ان يستوفي فربما حرام قال واما غير الطعام العروض والحيوان والحيث فان ربحه حلال لا بأس به لان بيعه قبل استيفائه حلال ومن كتاب محمد بن من ربح مالم يضمن ان يبيع لرجل شيئا بغيره ثم يبتاع منه وهو لا يعلم ببيعك بائنه الثمن وكذلك بيعك ما ابتعت بائنه لا يبيعه حتى تعلم البائع ويشهد انك رضيت فان لم تعلم فربما لبائع وان قلت لعت بعد ان اخترت صدقت مع بيعك وكذلك الزرع واما خلا المطعوم فانه يجوز بيعه من بائنه ومن غيره قبل قبضه سواء كان فيه حق توحيته من عدد او كيل او لم يكن فيه حق توحيته كالثوب المعين وقال ابو حنيفة كل ما يتقبل او يحول فانه لا يجوز بيعه قبل استيفائه وكل ما لا يتقبل ولا يحول من الدور والارضين وما اشبهها فانه يجوز بيعه قبل استيفائه وقال الشافعي لا يجوز بيع شيء من ذلك قبل استيفائه وتعلق شيئا خنا في ذلك بان المطعوم بالناس فيه حاجة اليه فكان الاحتياط فيه واجبا قال القاضي ابو الوليد والذي عندي انه كان مستحلي في البيع قبل استيفائه المسبب به الى الدرهم بالدرهم حين ورود الثمن فاختص الحكم بذلك والله اعلم **ح** قوله قال مالك والأمر للمجتمع عليه عندنا فيمن سلف في رقيق أو عرض فان المشتري لا يبيع شيئا من ذلك من الذي اشتراه منه بالكثير من الثمن الذي سلفه فيه قبل ان يقبض ما سلفه فيه وذلك انه اذا فعله فهو الرابح والمشتري ان اعطى الذي باعه دون ان يرد اهره فانتقم بها فلما حلت عليه السلعة ولم يقبضها المشتري باعها من صاحبها بالكثير مما سلفه فيه فصارت ردا اليه

ماسلفه وزاد من عنده قال مالك من سلف ذهباً او ورقاً في حيوان او عرض اذا كان موصوفاً الى اجل مسمى ثم حل الاجل فانه لا بأس ان يبيع المشتري تلك السلعة من البائنه قبل ان يحل الاجل او بعد ما يحل بعرض من العرض بعجله ولا يؤخره بالغاً ما بلغ ذلك العرض الا الطعام فانه لا يحل ان يبيعه حتى يقبضه والمشتري ان يبيع تلك السلعة من غير صاحبه الذي ابتاعها منه بذهب او ورق او عرض من العرض يقبض ذلك ولا يؤخره لانه اذا اخذه فقه ودخله ما يكره من الكالئ بالكالئ والكالئ بالكالئ ان يبيع الرجل ديناً له على رجل بدين له على رجل آخر قال مالك ومن سلف في سلعة الى اجل وتلك السلعة مما لا يؤكل ولا يشرب فان المشتري يبيعها ممن شاء بنقد او عرض قبل ان يستوفيها من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولا ينبغي له ان يبيعها من الذي ابتاعها منه لا بعرض يقبضه ولا يؤخره قال وان كانت السلعة لم تحل فلا بأس بان يبيعها من صاحبها بعرض مخالف لها بين خلافه يقبضه ولا يؤخره قال مالك فيمن سلف دنائراً او دراهم في اربعة اثواب موصوفة الى اجل فلما حل الاجل تقاضى صاحبها فلم يجدها عنده ووجد عنده ثياباً بدورها من صنفها فقال له الذي عليه الاثواب اعطيك بها ثمانية اثواب من ثيابي هذه انه لا بأس بذلك اذا اخذت تلك الاثواب التي يعطيه قبل ان يفترق قال مالك فكن دخل ذلك الاجل فانه لا يصح وان كان ذلك قبل حل الاجل فانه لا يصح ايضا الا ان يبيعه ثياباً ليست من صنف الثياب التي

الحقوله من سلف ذهباً او ورقاً في حيوان فلا بأس ان يبيع من البائع قبل الاجل وبعده بعرض بعجله ولا يؤخره على ما تقدم وذلك ان على ثلثة احوال احدها ان يبيعه ما تم قبل ان يفترق فحين مجلس السلم والثاني بعد ان يفترق وقبل حلول اجل السلم والثالث بعد حلول اجل السلم فاما قبل التفريق فقد قال اشهب في المجموعه من السلم في غير الطعام عينا او طعاما او عرضا لا يعرف بعينه او ما يعرف ثم يباع من البائع قبل التفريق جاز ان يبيعه ما شاء وان نقده ونائيره واخذ درهم او اخذ نائيره اكثر من نائيره ولا يجوز ذلك بعد التفريق وقال القاضي ابو الوليد يعني ذلك فمضى ان يأخذ من مجلس دنائره او اكثر فيعلم ان لم يقصد اعطاه ونيار بدينارين فيصير بعد التمتع في البيع الاول والثاني وبذلك على من يبيع اشهب واما على قول ابن القاسم فلا يجوز ان يأخذ من اكثر من وجهه فان كان بعد التفريق وقبل الاجل فانه لا يجوز الا بما يجوز ان يسلم في الحيوان المسلم فيه ويجوز ان يسلم فيه رأس المال فيختار من الامر بين واما بعد الاجل فانه لا يصح معنى واحد ويجوز ان يكون رأس مال السلم فلا يجوز ان يسلم فيها بابه وان كان ما يباع به لا يجوز ان يسلم فيها بابه لان حكم البيع لا يفسد لانه يأخذ ما يباع به نقد الا يجوز فيما لا يتخير وما في ذمت السلم اليه بمنزلة النقد فلا يفسد ذلك من هذا الوجه الا بالنقد يبيع النقد وانما يراعى ذلك في رأس مال السلم وما يقبضه ثمن السلم فيه لما بينهما من التأييد والله اعلم ومن شرط صحة هذا البيع ان يقبض قبل التفريق او ما هو في حكم ذلك لانه يدخله قبل الاجل وبعده فسخ دين في دين وذلك ممنوع باتفاق فان كان ما يأخذ ما يمكن قبضه لوقت كالثوب فلا يجوز ان يؤخره به الا قبل ذهابه الى البيت واما ان يباذره ويطلبه فلا يجوز ذلك لانه يدخله في دين في دين ووجه ذلك انه كان له عليه حيوان مضمون في ذمته فنقله الى ثوب مضمون في ذمته وان تغرق قبل القبض فسخ البيع ان عملا على ذلك ١٢ **قول من الكالئ بالكالئ** بالكالئ بالكالئ ومنه بلغ بك اكلاً العراى اطوله واشده وقيل ما خرو من الكلال وهو المحفظ والطلاق بهذا الاسم على الدين مجاز لانه مكاده لا كالئ وانما الكالئ صاحب لان كلاس المتبايعين يكل صاحبهما اي يحرسه لاجل ماله قبله فحلقه المجاز للملازمة الى كون كل فيها لازماً لا خيراً يلزم من الحاقه محفوفه وعكسه قد جاء فاعل بمعنى مفعول كذا في اي مدقوق او هو مجاز في الاسناد اي ملائس الفعل اي كالي صاحب كعبته راضية ومجاز في الحذف اي من بيع مال الكالئ بالكالئ قال احمد ليس في هذا حديث صحيح لكن الاجماع على انه لا يجوز بيع الدين بالدين ١٢ **قول من الكالئ بالكالئ** ان يبيع الرجل ديناً على رجل بدين له على رجل آخر يريد ما ذكرناه من ان يبيع ديناً له على رجل من رجل آخر بعرض يؤخره عليه وانما تعني بذلك انما يراعى من جملة الكالئ بالكالئ لان هذا يوجب ما يقع عليه الاسم بل يوجب ثوب الى اجل حيوان على ياتعد الى اجل ادخل في باب الكالئ بالكالئ والله اعلم ١٢ **قول من يمين سلف**

دناير او دراهم في اربعة اثواب موصوفة فلا بأس ان يأخذ منه عند الاجل ثمانية اثواب من جنسها او من منها يقتضي ان يرقى الكتان جنس واحد وان اختلفت اثمانية حتى يكون للثوب من ثمن الثوبين والاكثركه من جملة الرقيق كمان غليظ جنس في الف رقيق وان اختلفت اثمانية كان وثقا ومنت وواختلفت اجناسه باختلاف اثمانية كان من الكتان اجناس كثيرة وكذلك حكم سائر انواع الثياب من القطن والصوف والخز والحبر وغير ذلك والله اعلم اذا ثبتت ذلك فانه لا يجوز ان يأخذ منه قبل الاجل اودن من ثيابه ولا افضل لما قد مضى من ان لا يسلم بالجنس من الثياب في قبضه ولا يدخله في اخذه الا دون صنع وتجعل ويدخله في اخذه الا افضل حط عنى الضمان واذا يدرك ونه في البيع فاما القرص والموئل فلا يجوز ان يأخذ منه قبل الاجل ادنى لانه منع وتجعل واما ان يأخذ منه قبل الاجل افضل فجزء ابن القاسم ومنعه اشهب قال ابن القاسم لا لانه تجل القرص قبل الاجل فلا حاجة به الى ان يحط عنه الضمان بزيادة لانه قادر على ان يحط بغير زيادة ومنه بابه اشهب انه ليس لتجديد الابا اختيار المقرض فذلك منع منه واذ دخل الاجل جاز ان يأخذ منه افضل من ثيابه وادنى واكثر عدداً فان اعطاه افضل من ثيابه ودرجها او ديناراً فقد قال مالك لا يجوز ذلك ومعناه اذا كان رأس المال عينا لانه اذا اخذ منه عينا من جنس رأس المال فقد قال امر بها الى عين مؤجل بعرض وعين منه بغيره مؤجل ولو كانت الزيادة عرضاً جاز ذلك وكذلك لو كان رأس مال السلم عرضاً يجوز ان يسلم في العرض المسلم فيه وبعده او درجها لانه يؤول الى حيوان وثياب ودرهم الى اجل وذلك جائز ولو كان رأس السلم عينا فآخذ المسلم عند الاجل افضل من ثيابه وزاد عينا من جنس رأس المال مجاز ذلك لانه وان كان فيه عين معجل وعين مؤجل بعرض معجل فان العين المؤجل لما كان يسير اضعفت فيه التتمه والله اعلم ولا يجوز عند الشافعي ان يزيد المسلم درجها وياخذ افضل مما يسلم لانه يبيع لا يسلم فيه قبل قبضه وذلك غير جائز عنده وجوز ابو حنيفة ذلك في الثياب دون المكيل والموزون وقد تقدم ذكر ذلك فانه كانت الزيادة من المسلم اليه فلا يفترق قبل قبضه لما قد مضى وان كانت من المسلم افضل مما اخذ على ما كان له جاز ان يتأخر الزيادة رواه على بن رباح مالك لانه يدخله الكالئ بالكالئ ولا يفرق عين في دين وذلك ان المسلم معجل ما ينتقل اليه فابتاع الزيادة التي قبضها من مؤخره وذلك جائز ١٢ **قول من يبيع الخصال الخطابي** اذا سلف له ديناراً في قبضه حطه امي شرفه الى اجل فاخذه البرقان با حقيقه ذهب الى انه لا يجوز ان يبيعه عرضاً بالدينار ولكن يرجع برأس المال اليه قول الجمهور الخبر وظاهره وعند الشافعي يجوز له ان يشتري منه صاعاً بالدينار اذا تقبلا وقبضه قبل التفريق فلا يكون ديناً بدين فاما قبل الا فانه لا يجوز وهو مضمون من صرف السلف الى غيره ١٢

سلفه فيها بيع النحاس والحديد وما اشبههما مما يوزن قال مالك الامر عندنا فيما كان مما يوزن من غير الذهب والفضة من النحاس والشبه والرصاص والاذنك والحديد والقضب والتين والكرسف وما شبه ذلك مما يوزن فلا بأس ان يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد يلبس ولا بأس ان يؤخذ رطل حديد بطل حديد رطل صفر بطل صفر لا خيرة فيه اثنان بواحد من صنف واحد الى اجل فاذا اختلف الصنفان من ذلك فبان اختلافا ففلا بأس ان يؤخذ منه اثنان بواحد الى اجل فان كان الصنف منه يشبه الصنف الاخر وان اختلفا في الاسم مثل الرصاص والاذنك والشبه والصفر فاني اكره ان يؤخذ منه اثنان بواحد الى اجل قال مالك وما اشترت من هذه الاصناف كلها فلا بأس ان تبيعه قبل ان تقبضه من غير صاحبه الذي اشترته منه اذا قبضت ثمنه اذا كنت اشترته كيلا او وزنا فاذا اشترته جزا فاقبضه من غير الذي اشترته منه بنقد او الى اجل وذلك ان فماته منك اذا اشترته جزا فاولا يكون فماته منك اذا اشترته وزنا حتى تزنه وتستوفيه وهذا احب ما سمعت الى في هذه الاشياء كلها وهو الذي لم يزل عليه امر الناس عندنا قال مالك الامر عندنا فيما ياكل او يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب مثل الصفر والنوى والغبط والكتمر وما يشبه ذلك انه لا بأس بان يؤخذ من كل صنف منه اثنان بواحد يلبس ولا يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد الى اجل فان اختلف الصنفان فبان اختلافا ففلا بأس بان يؤخذ منهما اثنان بواحد الى اجل وما اشترى من هذه الاصناف كلها فلا بأس بان يباع قبل ان يستوفي اذا قبض ثمنه من غير صاحبه الذي اشتراه منه قال مالك وكل شيء ينتفع به الناس من الاصناف كلها وان كانت الحصى والقصبة فكل واحد منهما بمثليه الى اجل فهو ربا وواحد منهما بمثله وزيادة شيء من الاشياء الى اجل فهو ربا انتهى عن بيعتين في بيعة **مسألة** انه بلغنا ان رسول الله صلى

المقالة

قال مالك الامر عندنا ان الكيل والموزن ما ليس بمطعم ولا ثمن كالحناء والهدب والرصاص والنحاس فانه يجوز فيه التفاضل يد بيد ويجرم فيه التفاضل مع الاجل في الجنس الواحد منه لما قدمناه قبل هذا وان كان الصنف يشبه الصنف الاخر وان اختلفا في الاسم كالرصاص والاذنك فاني اكره ان يباع منه واحد اثنان الى اجل يريد بالتشابه تقارب المنافع مع تقارب العصور كالاذنك والرصاص فلو اذن ابن الحبيب والمقدور فانه جنس واحد في هذا الباب وكذلك الشبه والصفر والنحاس فليس واحد والحديد لينة وكثيره جنس واحد وانما يختلف بالعمل فاذا عمل الحديد سيفا او سكاكين او النحاس اواني فان بصيرا صنفا فاما يختلف المنافع والعصور وقوله فاني اكره ان يؤخذ منه اثنان بواحد لما قدمناه من ان الجنس الواحد لا يجوز بعضه بعضا نقدا متفاضلا في ذلك كله الا ما ذكره اصحابنا من ما كان في منعه التفاضل في القلوس واختلفوا في تأويل ذلك فمنهم من قال منعه على الكراهية ومنهم من قال منعه على التحريم وجه الكراهية ان السكة في النحاس ضالة لا تحرم من اصله فلم تنقل من اباة التفاضل الى تحريم كفاعة طسوتا وانا في وجه رواية التحريم ان السكة نوع يخص بالاثمان فوجب ان تؤثر في تحريم التفاضل بنفس الذهب والفضة ومن سب ما كان في هذا القول الى المناقضة فلم يبين وجه الحكم والله اعلم **مسألة** قوله من النحاس والشبه الفخ الشين والموعدة خالص الصفر الذي يشبه الذهب والنحاس دون ذلك الى المحرمة ١٢ والاذنك بمدا المزة ومنه التون هو الرصاص وقيل هو الرصاص النحاس وقال ابن الجوزي هو الرصاص الخالص وهو يفتح القاف منسوب الى القلعة موضع بالبادية كذا في فتح الباري والرصاص كسحاب معروف ولا يخر صربان اسود وهو الاسهب والاراد بهين وهو القطع والعقد كذا في القاموس والقضب هو الرطب **مسألة** قوله الامر عندنا يريدان ما ليس بمطعم ولا ثمن فانه يجوز بيعه بجنس يد بيد متساويا ومتفاضلا ولا يجوز متفاضلا الى اجل ويجوز التفاضل في الجنس الى اجل وقوله وكل ما ينتفع به الناس وان كان الحصى والقصبة فكل واحد منهما بمثله الى اجل ربا وما كان من جنس واحد يجرى فيه التفاضل الى اجل فانه لا يجوز وان كان ذلك افضل من غيره ذلك الجنس وربما كان منقعة او عملا فانه لا يجوز ذلك فيه **مسألة** قوله النبي من بيعتين في بيعة قال الخطابي ونقيس ما هي عنده من بيعتين في بيعة على وجهين احدهما ان يقول بفتحك هذا الثوب نقد البعثة وسيدته ثمنه عشر فلذلك يجوز لانه لا يدري الثمن الذي يبتاعه منه فيقبح به العقد واذا جهل الثمن لمطل البيع والوجه الاخر ان يقول بفتحك هذا الثوب بغير ثمنه وبتأويل ان تبليغي جاريك بعشرة دنائير فلذلك ايضا فاسد لانه جعل ثمن البعثة بغير ثمنه وبتأويل ان يبيع جاريته بعشرة دنائير وذلك يلزمه فاذ لم يلزم ذلك سقط بعض الثمن واذا سقط بعض صار الباقي مجعولا في هذا الباب ان يقول بفتحك هذا الثوب بدينار على ان تعطى بها دراهم صرف عشرين او ثلثين بدينار واما اذا بعثت ثمنين وابتاع واحد كذا رطل ثوب او رطل ثوب فلذلك جائز وليس من باب البيعة الواحدة وانما هي صفقة واحدة جمعت ثمينين بغير معلوم وعقد البيعتين في بيعة واحدة على الوجهين الذي ذكرناهما عندا اكثر

الفقهاء عاصروا حتى ان طائوس قال لا بأس ان يقول له بفتحك هذا الثوب بنقد بعشرة والى شهر فتمت عشر فيجب به الى احد هما قال ابو حامد والاسم لا بأس به ما لم يتفرقا وقال ابو حنيفة لا بأس بذلك ولكن لا يفارق حتى يتاخر باحد البيعتين فبطل لانه ذهب بالسلطنة فيك الشراطين نبيه صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة يحمل على ظاهره من التحريم وقال الفقهاء في معنى بيعتين في بيعة ان يتناولا مقدار البيع ببيعتين على ان لا يتم منهما الا واحدة مع لزوم العقد لهما بمعنى بيعتين في بيعة مثل ان يتبايعا بهذا الثوب بدينار وبذلك الآخر بدينارين على ان يتناولا بدينارين في ذلك سواء قد زعموا ذلك ولزم احدهما العقد نصف بانه بيعتان لانه قد قبض ببيعة في الثوب الذي بالدينارين ولم يجعها صفقة لانه لا يتم البيع فيها وبوصف بانه في بيعة لانه احدي البيعتين نزل بالاجور سواء كان ذلك بنقد واحد او نقد ثنتين خلا فالحق العزيم ابن حنيفة في تجزئته ذلك بالنقد الواحد والدليل على ما نقول ما تقدم من نهيته على التلبيس ولم عن بيعتين في بيعة ونبيه يقتضي فساد المعنى عند من جهة المعنى ما احتج به مالك من انه يقدر عليه ان يخذل احدهما بالدينارين تركه واخذ الثاني ووقع دينارين فصار الى ان يباع ثوبا ودينارين او ثوبين ودينارين واما ان كان ذلك ثمنين وابتاع احدهما بدينارين او ثوبين يتناولا بدينارين وقد زعموا ذلك ولزم البائع حقيقة المذهب الجواز في كتاب محمد قال مالك لا خير فيه قال محمد ومكره ذلك ان يختلف الثوبان كانا من صنف واحد ومن صنفين اتفق الثمن او اختلف ومعنى ذلك اذا كانا من صنفين فاما اذا كانا من صنف فان كان بينهما تفاضل يسير فلذلك لا يكاد يسلم منه كل ثوبين وان كان بينهما تفاوت في الجودة فذلك الذي ذهب اليه مالك وبه قال في كتاب محمد ان كانت السلطان مما يجوز ان تسلم احدهما في الاخرى لم يجر ذلك على الزام احدهما فبطل يقتضي ان اذا كان احدهما من الخيل لمسا بقتة او من رقيق الثياب والثانية من حراشي الخيل وغلظ الثياب لم يجر لان هذا ما تسلم احدهما في الاخرى الا ان شل هذا الايكاد يقع على وجه التحريم لان كل واحد يعلم ان الافضل هو الخيار المشتري الا ان يريد بذلك ان يكونا جميعا من اكلتان ويكون احدهما مشتقة والاخرى بافضل بحيث تختلف قيمتهما الا انهما فقد باع هذا دون المشتري لغرضه فيه وبما اخذ الاجود لفضل فيه لانه الغرض فاذا اقلنا بجواز ذلك وهو الظاهر فالذي يخرج هذا عن ان يكون من بيعتين في بيعة يتحمل ذلك وجهين احدهما ان يكون من بيعتين في بيعة ولكنه مخصوص بالدليل لقوله من الغرض والثاني ان ليس من بيعتين في بيعة لان معنى بيعتين في بيعة ان يكون كل واحدة من البيعتين مقصودة بجنسها مختصة كل واحدة منها بغرض غير غرض الاخرى وذلك موجود في هذا اختلف الثمنان واختلف المبيعان فليس بالثمنان الجودة التي لا يتساوى معها الثمن فيها فاذا تساوى الثمنان وتساوت الجودة وتقا ربت تقاربا يكون في معنى التساوي فانه لا يخص كل واحدة من البيعتين بغرض فلم تكن بيعة ولذلك لا يقال لمن اشترى قميصا من صبرة انه من ثوبين في بيعة ولا يبرك مرة ولا خلاف في المذهب ان يجوز ان يشتري عشرة كبش يختار باس عشرة كبش كبشا معجزة وان سئل انك ان لا يكاد ان يتفق لتساويهما ولكنه يتقارب كثير منها مع تساوي الغرض فيها او تقاربها والله اعلم ١٢

الله عليه وسلم نهى بيعتين في بيعة **مسألة** انه بلغه ان رجلا قال لرجل ايتبع لي هذا البعير ينقد حق ما تله منك الى اجل
فسئل عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه **مسألة** انه بلغه ان القاسم بن محمد سئل عن رجل اشترى سلعة بعشرة
دنانير فنقد او خمسة عشر دينا الى اجل فكره ذلك ونهى عنه **قال** مالك في رجل ابتاع من رجل سلعة بعشرة دنانير فنقد او
او خمسة عشر دينا الى اجل قد وجبت المشتري باحد الثمنين **قال** مالك انه لا ينبغي ذلك لانه ان اخرا العشرة كانت خمسة
عشر الى اجل وان نقد العشرة كان انما اشترى بها الخمسة عشر التي الى اجل **قال** مالك في رجل اشترى من رجل سلعة
بدنانير فنقد او بشاة موصوفة الى اجل قد وجب عليه البيع باحد الثمنين ان ذلك مكروه ولا ينبغي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم نهى عن بيعتين في بيعة ولهذا من بيعتين في بيعة **قال** مالك في رجل قال لرجل اشترى منك هذه الجوزة خمسة
عشر صاعا او الصيغاني عشرة اصوع والحنطة المحملة خمسة عشر صاعا والشامية عشرة اصوع بدنانير قد وجبت لي احدهما
ان ذلك مكروه لا يحل وذلك انه قد اوجب عشرة اصوع صيغانيه يدعيها ويأخذ خمسة عشر صاعا من الجوزة او يجب له خمسة
عشر صاعا من الحنطة المحملة فيدعيها ويأخذ عشرة اصوع من الشامية فهذا امكروه لا يحل وهو ايضا يشبه ما نهى عنه من
بيعتين في بيعة وهو ايضا ما نهى عنه ان يباع من صنف واحد من الطعام اثنان بواحد **بيعم الغرر** **مسألة** عن
ابي حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر **قال** مالك ومن الغرر والمخاطرة
ان يبيع الرجل قد ضلت دابته او ابقي غلامه وثمن الشيء من ذلك خمسون دينا رافيقول رجل انا اخذت منك بعشرين
دينا رافان وجده المبتاع ذهب من اليا ثم ثلاثون دينا وان لم يجد ذهب البائع من المبتاع بعشرين دينا **قال** مالك
وفي ذلك ايضا عيب اخر ان تلك الضالة ان وجدت لم يرد رازدات ام نقصت ام حدث بها من العيوب فهذا اعظم
المخاطرة **قال** مالك والامر عندنا ان من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون الاناث من النساء والدواب لانه لا يدري
ايخرج ام لا يخرج فان خرج فلا يدري اكون حسنا او قبيحا ام تاما ام ناقصا ام ذكر ام اناثي وذلك كله يتفاضل ان كان على كذا
فقيمه كذا وان كان على كذا فقيمه كذا **قال** مالك ولا ينبغي بيع الاناث واستثناع ما في بطونها وذلك ان يقول الرجل
للرجل ثمن شاتي الغزيرة ثلاثين دنانير في لك بدنانيرين ولي ما في بطونها فهذا امكروه لانه غرر ومخاطرة **قال** مالك لا يحل

الحق قوله نهي عن بيعتين في بيعة وهو ان يقول بئتك
هذا الثوب نقدا بعشرة ونيئت بخمسة عشر فلا يجوز لانه لا يدري ايسا الثمن الذي يجزاه
ليبيع عليه العقد ومن صوره ان يقول بئتك هذا بعشرة على ان تبينني ثوبك بعشرة فلا
يصح للشرط الذي فيه ولا يقطع بقطوع بعض الثمن فيصير الباقي مجهولا وتنهى عن بيع
شرط ومن بيع وسلف وهاهنا ان الوجهان كذا في النهاية ١٢ **قوله** في رجل اشترى
قوله من باع من رجل سلعة بدنانير فنقد او بشاة موصوفة الى اجل وذلك يحرم من بيعتين
في بيعة لان الثمنين قد اختلفا في الجنس والعقد وان اختلفا في الاجل والعقد واختلفا
باجلها فقد اختلفا في الجنس والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد
فمن معنى بيعتين في بيعة الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ١٢ **قوله**
او الصيغاني عشرة نواع من الغرر او من الجوزة منسوب الى صيغان اتم كيش ربل هناك
او اتم كيش صباغ والون من تغيرات النسب ١٢ **قوله** بيع الغرر اي البيع الذي
يكون فيه غرر البائع او المشتري فيدخل فيه بوسع كثيرة من كل مجهول وبيع الاثني وفيه غرر
التسليم فذا اصل كبير في البيوع فالغرض انما هو ما يباع به من ثمنين وسبب
في ما وطير في الهواء وعرف بانته ما شك في حصول احد غرضيه والمقصود منه ما لبا ١٢ **قوله**
نهي عن بيع الغرر اي المحظور هو ما احتل امرين اعلمها خوفها او ما انطوت منها عاقبة
قال النووي هو ما كان له ظاهر بغير المشتري وباطن مجهول يعرفه البائع وقيل ماله ظاهر فشره
وباطن يحرمه قال البيهقي اخرج الشافعي بالنهي عن بيع الغرر في فساد الاثني والفساد وكما
عقد على انه مرة يكون بغير امره لا منه جيل امحيلة والملازمة والمناسبة وبيع المعلوم
وما لا يقدر على تسليمه ١٢ **قوله** في رجل اشترى من رجل الغرر نهى عن بيع الغرر نهى عن بيع الغرر
اي خفيته والعامة ١٢ **قوله** في رجل اشترى من رجل الغرر نهى عن بيع الغرر نهى عن بيع الغرر
ليقتضي فسادا ومعنى بيع الغرر واشهد علم ما كثر فيه الغرر وتقلب
عليه حتى صار البيع لوصف بيع الغرر فبذلك لا خلاف في المنع منه وما لا يبيع الغرر فانه
لا يشره في فساد عقد بيع فانه لا يركا ويخلو عقده واما يختلف العلماء في فساد اعيان العقود
لاختلافها فيما يبيع من الغرر بل هو من جنس كثير الذي يبيع الصغار ومن جنس القليل الذي لا
يمنعها اذا ثبتت ذلك فالغرر يتعلق بالبيع من ثلاثة اوجه من جهة العقد والعقد والعقد
الاجل فاما المبيع والتمن فان يكون احدهما مجهول اصفته حين العقد كشره الاجنة او شره

قال مالك لا يخفى في بيع اركمة على انها عقوق وكذلك الغنم والابل الا ان يقول انما
عقوق ولا يشترط ذكره ابن المواز وروى عبد الملك بن النخعي عن ابيه عن ابي حازم بن دينار
وفي القول الاول انه غير مقصور على تسليمه حين الاستحقاق التسليم كالعقد الا ان يقول انما
والسلم في قمره لا يبيع فيه وما يشبه ذلك سوى الاصل الممنعة في الرمي فان رابا المبتاع
قال مالك لا يجوز ذلك قال ابن القاسم في كتاب محمد وكذلك المهارات والفلان الصغار
بالبرادة وروى كيعب الاثني وروى يبيع من ابن القاسم لا يتابع الا بال الصغار وما لا يوجد
الا بال ارباق وعلل ذلك بان لا يدري متى يوجد وعلل ذلك ابن القاسم بان ارجحوا حظر
وزاوي العقيدة اصبغ من ابن القاسم انه لا يدري ما فيها من العيوب قال يبيع القالب
بغير حقة وانكر هذا الصنع وقال انما يكره لصعوبة اخذها ولولا ذلك لجاز وكان بيع القالب
وقوله بالبرادة فما لا يعلم جازنا وقال ابن حبيب لا يجوز ذلك بيعت بالبرادة او بغير
البرادة اذا ثبتت معنى هذا البيع فالبيع من ضمان البائع حتى يقضه المبتاع قال
ابن القاسم قال ابن حبيب فان كانت عند المبتاع فغلبه قيمتها يوم قبضها ووجه ذلك
ان ما منع من بيع الغرر وما يخاف من تعذر قبضه فان من البائع وانما يضمن المبتاع
بالقبض كالأثني وقد يكون مقدورا على تسليمه ويكون الغرر من اجل حاله كالعقد وغيره
من الحيوان لمرض يمرض يخاف من الموت قال ابن حبيب هو من الغرر ويصح البيع مالم
يفت ببد المبتاع فتكون عليه قيمته يوم قبضه ومن الجبال في الثمن ان يبيع السلعة
بقيمتها بما يعط فيها ولو قال لرب بئتك اياها بما تشمت ثم سخط ما ارسل اليه قال ابن القاسم
ان اعطاه القيمة لزمت ذلك قال محمد معناه ان كانت وان لم يفت رد لان لا يجوز في
هيئة الثواب ووجه قول ابن القاسم ان ظاهر امره المكاملة وتعليق ذلك باختيار المبتاع
فانتهى هذا الثوب ووجه قول محمد اعتبارا بلقطة البيع ولذلك فرق بينه وبين التلقظ
بالعبء للثواب لمجمل لفظ تاثير في ذلك والله اعلم ١٢ **قوله** لا نهى عن
مخاطرة ما على ان المستني مبيع قمين واماطة ان يفتي فلان الجملة المرئية او لا
منها مجهول يتناهى الجملة اثر ذلك في باقي الجملة جالته تنسخ صفة عقد البيع عليها ١٢
قوله لا يحل بيع الزيتون الخ ووجه قول الشافعي واهله وقال ابو حنيفة
يجوز اذا كانت الزيتون والخل يشران في الزيتون والسمسم ١٢ **قوله** ولا الجبلان لعن
المجنيين بينهما لام ساكنة ثم لام ففون السهم في قشره قبل ان يحصد ١٢

بيع الزيتون بالزيت ولا الجبلان بدهن الجبلان ولا الزبد بالسمن لان المزبنة تدخله ولان الذي يشتري المحب
وما يشبهه بشئ مسمى مما يخرج منه لا يدري ايخرج منه اقل من ذلك او اكثر فلهذا غررو وخاطرة قال مالك ومن ذلك
ايضا اشتراء حب البان بالسليخة فذلك غرر لان الذي يخرج من حب البان هو السليخة ولا بأس بحب البان بالبان
المطيب لان البان المطيب قد طيب ونش وتحول عن حال السليخة قال مالك في رجل باع سلعة من رجل على انه
لانقصان على المتباع ان ذلك بيع غير جائز وهو من المخاطرة وتفسير ذلك انه كانه استأجره بربح ان كان في تلك السلعة
وان باع برأس المال او بنقصان فلا شئ له وذهب عنه باطلا فلهذا الاصلح والمبتاع في هذا اجرة بقدر ما عالج من ذلك
وما كان في تلك السلعة من نقصان او ربح فهو للبائع وعليه وذلك انما يكون اذا فأت السلعة وبيعت فان لم تفت فسخ
البيع بينهما قال مالك فاما ان يبيع رجل من رجل سلعة يثبت بيعها ثم يندم المشتري فيقول للبائع ضع عني فيا بئ
البائع ويقول بع فلا نقصان عليك فلهذا لا بأس به لانه ليس من المخاطرة وانما هو شئ وضعه له وليس على ذلك عقدا
بيعهما وذلك الذي عليه الامر عندنا الملامسة والمناذرة **مسألة** قال مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن ابن الزناد
عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة قال مالك والملامسة ان يمس
الرجل الثوب ولا ينشروه ولا يبيين ما فيه او يبتاعه لئلا ولا يعلم ما فيه والمناذرة ان يبيذ الرجل الى الرجل ثوبه ويبذ
الاخر اليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما هذا فلهذا نهى عنه الذي نهى عنه من الملامسة والمناذرة قال مالك

له قوله حب البان بالسليخة

البان شجر والحب ثمره لودين طيب او السليخة وبن ثمر البان ١٢ ان
قال مالك الخ قوله لا يجوز ان يبيع الرجل من رجل سلعة على انه لانقصان على المتباع لما
ذكره من وجه الغرر لانه استأجره على بيعه بربح ان كان فيه ولا يدري قدره ولا جسه وان
لم يكن فيه ربح فلا شئ له وتذكره مالك ان يبيع من الرجل السلعة على انه ان وجد قضاءه
وان مات قبل ان يجد فموتى على قال ابن القاسم هو حرام ويروى ان فأت السلعة
بقبضتها يوم قبضها ومعنى ذلك انه زاد في ثمنها للجمل بالاجل ولما فيه من تعليق العقاب بالوجود
وقوله للمبتاع في هذا اجرة بقدر ما عالج من ذلك ولما فيه من زيادة والنقصان فأت
السلعة يريد ان يحل على ما يؤول اليه امرهما من الاجارة فان فأت السلعة ببيع المتباع
لما فلهذا في بعض ما نقل من اقل من قيمتها واكثر كان للمبتاع اجرة ما حوّل من بيعها
وغير ذلك من غفلتها ان كان له اجرة وان وجدت السلعة ببيع المتباع لم تفت فسخ البيع
فيما يحتمل ان يريد يوجب ببيع المتباع لم يدرها ما يغير صفتها على ما تقدم من قول ابن القاسم
والله اعلم وقوله فان ندم مشتري سلعة وسأل الوضيفة فيقول البائع بع ولا نقصان عليك
فلهذا لا بأس به بريد لان العقد قد سلم ولا ما يفسده ابتداء وقد قال مالك في كتاب ابن جزي
وذلك لازم ووجه ذلك انه قد حله بما مره على بيع سلعة فوجب ان يلزم ما التزم له ذلك
وقوله ذلك البائع والسلعة باثرة فاراد المتباع فلما على وجه السوق فلما من النقصان
قال حنبل عن ابن القاسم ليس ان يبيعها الا على وجه البيع ووجه ذلك انه انما باع له
البيع المتعاقب على وجه الاجتهاد وطلب زيادة الثمن فليس له الخروج عنه الى ما يكثره النقصان
فان يارح من البيع فزعم انه نقص من الثمن ما اكراهه صاحبه قال حنبل يصدق ولو ضاع من ذلك
الان يا ابا هريرة يعلم بكمه ان واته جاني في البيع فيلزم مفرم ما قصره من ثمنها وقال
ابن نافع لا يقبل قوله الا بيمينته تعرف ما باع به الا يدعي من ذلك شيئا يعرف اهل تلك
الصناعة انها تتابع بشل ذلك فيحلف على ما تزم ويصدق ١٢ **مسألة** قوله نهي عن

انما قال ابن عبد البر تفسير مالك وتفسير غيره قريب من السواء وكان بيع الملامسة والمناذرة
وبيع المحصاة يوجأ في الجاهلية فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها ١٢ **مسألة** قوله نهي عن
الملاسة قال في النباية هو ان يقول اذا لمست ثوبك فقد وجب البيع وقيل هو ان
يلمس المتاع من وراء ثوب ولا ينظر اليه ثم يوقع البيع عليه نهي عنه لانه قد رآه لانه تعليق
ودخل عن الصفقة الشرعية وقيل معناه ان يجعل الممس بالليل قاطعا للجار ويرجع ذلك
الى تعليق الزوم وهو غيرنا فلهذا المناذرة في البيع هو ان يقول الرجل لصاحبه اني ابيع
الثوب وانبذه اليك ليجيب البيع وقيل هو ان يقول يبيذ الثوب لرجل لصاحبه اني ابيع
البيع فيكون معاطاة من غير عقد ولا بيع يقال تبيذ الثوب انبذته هذا فهو مبيذ ولا ريب
وابعدته انتهى ١٢ **مسألة** قوله قال مالك في اساح الخ وهذا على ما قال ان الثوب
المدرج في جرابه كالساح وما اشبهه مما يصان بخلاف اوجراب يكون فيه فلا يظهر شئ
منه او الثوب القبطي الذي درج على طيه وان ظهر ظاهره فانه لا يجوز بيعها بالصفقة قال
ابن المواز عن مالك ورجل الف ذلك بيع الاعمال على البرناج بان يبيعها على ذلك جائز
قال ابن جبيب لكثرة ثياب الاعمال وعظم المؤونة في ثمنها ونشرها وتبيع الفرق بينهما
من جميعين احدهما ان يكون اساح المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه
يمسح المتباع من نشرهما ولا يوصفان له بصفتهما وانما يشتري كل واحد منهما على ما هو عليه
دون صفته يلزمهما البائع وبيع الاعمال على البرناج انما هو بيعها على ما تقدمت البرناج من
صفقتها المستوعبة لما يحتاج الى معرفته من صفاتها التي تختلف الاثان والاخرى بالثقلان
فلهذا جائز بيع الاعمال على البرناج لانه يبيع على صفته ولم يخرجه بيع الاساح في الجراب
والقبطي المطوي لانه يبيع على بصفته ولا روية ولو كان على الصفقة ومنه الروية فقد ذكر
ابن سحنون في رده على الشافعي ان الصفقة ثوب من ذلك واجتنب بحديث ابي هريرة
في النبي عن بيع السخ لا ينظر الى البيا ولا يحرون عنها وروى ابن سحنون ان جينا سال
اباه عن اتباع شاة او ما تين ايمس جميعا فقال لا بد من ذلك الا ان يمس اثنين
او ثلاثة ثم يقول للبائع ان ما لم ايمس شئ ما جئت فيكون كالمس على الصفقة ونذا
يحتمل ان يكون قد رآه جميعا وتو اصفا السمن فقط وفي كتاب ابن المواز في باعهم
اخفاف او بغير فلا بأس ان ينظر منها الى اثنين او ثلاثة يريد ليجد ان يعلم عددا فلهذا
غير مشقة على ان يحتمل ان يكون مشقة سحنون ومشقة ابن المواز لم يكن ذلك بشرط
ظاهر قول سحنون يقتضي الشرط والا فهو فاق والله اعلم والوجه الثاني ان الاعمال تتحقق
المشقة والمؤونة باعادتها الى حالها ولا يكون ذلك في غالب الحال الا بالاجرة وصالح
يتولى ذلك والسامون يتكثرون وليس كل من يسوم ونشر في المتباع يشتره فرب
انسان لا يوافقه واخر يوافقه ولا يبلغ ثمنه الذي يرضى البائع وترك المتباع دون شدة
اعادة الى الحال الا في تغيره وتذهب بهما وتقص من ثمنه فان ترك دون ان يعاد
الى العقد تغير وان اعيد الى العقد بعد روية كل مسامحة له وربما تحرك ذلك وطال الوقت
بذلك مشقة وعظمت المؤونة والنفقة فلهذا الضرورة جاز ان تقوم الصفقة مقام روية
المتباع والنظر اليه وليس كذلك الثوب المدرج في جرابه وان اخرج منه ونظره اليه ورده
فيه ليست فيه مشقة ولما جرت العادة ان يعلى ذلك باجرة فلا تخلف فيه نفقة وان طال
ذلك وتكرره فمجرد ان يتنقل عن بيعه على الروية الى بيعه على الصفقة لغير ضرورة لانه ليس
في ذلك عرق غير مجرد الغرر وذلك جائز بيمينته العقد وذلك بشرط ان يبيع رجل من
رجل ثوبا بيذا لا مفرقة في نشره وتقليبه على الصفقة دون روية لم يجوز ذلك لانه لا يجوز
الاقتال من الروية الى الصفقة الا للضرورة والله اعلم ١٢

الملامسة والمناذرة نهي عن الله عليه وسلم من بيع الملامسة والمناذرة يقتضي فسادها ولما
سمى بيع ملامسة ومناذرة لانه لا حظ لمن النظر والمعروفة بصفاته الالهة وان يكون بيد
صاحبه حتى يبيده اليه وليس لا يعرف به المتباع ما يحتاج الى معرفته من صفات
البيع الذي يختلف ثمنه باختلافها ويتفاوت وعنى ذلك ان البيع انعقد على هذا الشرط واما
لو اشك البائع من تقليبه والنظر اليه ولم يشترط عليه الامتناع من ذلك فامتنع المتباع
بله فانه لا يكون بيع ملامسة ولا يمتنع ذلك صحة العقد وانما يمتنع ما قدرناه وقد قل في
كتاب محمد بن باع ثوبا مدرجا في جرابه فوصفه له وكان على ان ينشره فذلك جائز ينشره
قبل البيع وبعده ١٢ **مسألة** قوله قال مالك الملامسة وتفسير مالك في التبيين عن
ابي سعيد قال نهي عن الله عليه وسلم من الملامسة والمناذرة في البيع والملامسة لمس الرجل
ثوب الاخر يديه بالليل او لثامه ولا يقلبه الا بذلك والمناذرة ان يبيذ الرجل الى الرجل
ثوبه ويبيذ الاخر اليه ثوبه ويكون ذلك بيعا من غير نظر ولا تراض وسلم عن عطاء بن مينا
عن ابي هريرة نهي عن الملامسة والمناذرة واما الملامسة فان لمس كل واحد منهما ثوب
صاحبه بغير تأمل والمناذرة ان يبيذ كل واحد منهما ثوبه الى الاخر ولم ينظر واحد منهما الى
ثوب صاحبه وبذا التفسير اعد بلفظ الملامسة والمناذرة لانها معاملة فتشترط في وجود الفعل
من الجانبين وظاهره ان مفرقة من لئلا في ما يشتر به كلام من دونه صلى الله عليه وسلم
ولفظه وزعم ان الملامسة الخ فالاقرب انه من الصحابي وقيل المناذرة بهذا الحصة والصحيح

في الساج المدرج في جرابه او الثوب القبطي المدرج في طيه انه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا وينظر الى ما في اجوافهما وذلك ان بيعهما من بيع الغرر وهو من الملاسة قال يحيى قال مالك ويبيعه الاعداء على برنامج مختلف لبيع الساج في جرابه والثوب في طيه وما اشبه ذلك فرق بين ذلك الامر المعروف به ومعرفة ذلك في صدق الناس وما مضى من عمل الماضين فيه وانه لم يزل من بيع الناس الجائزة بينهما التي لا يرون بها بأسا لان بيع الاعداء على البرنامج غير نشر لا يراد به الغرر وليس يشبه الملاسة ببيع المراجعة قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا في البز يشتره الرجل من بلد ثم يقدم به بلد اخر فيبيعه مراجعة انه لا يحسب فيه اجر السامرة ولا اجر البطي ولا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت فاما كراء البز في حملانه فانه يحسب في اصل الثمن ولا يحسب فيه بخر الا ان يعلم الباطن من يساومه بذلك كله فان دحوة على ذلك كله بعد العلم به فلا بأس به قال مالك فاما القصارة والخياطة والصباغ وما اشبه ذلك فهو بمنزلة البز يحسب فيه الربح كما يحسب في البز فان باع البز ولم يبين شيئا مما شتمت انه لا يحسب له ربح فان فات البز فان الكراء يحسب ولا يحسب عليه ربح فان لم يفت البز فالبيع مفسوخ بينهما الا ان يتراضيا على شئ مما يجوز بينهما قال مالك في الرجل يشتري المتاع

له قوله في الساج المدرج

الاساج الطليسان الاخضر والاسود وكذا في القاموس وقيل هو ثوب صوف المدرج في جرابه كسرا يجمع ولا يفتح المزاد والوعاء ١٢ له قوله بخر على البرنامج بفتح الموحدة وكسر با مع فتح الهمزة وكسر ١٢ في القاموس البرنامج الورقة الجامعة للحساب تأمل ١٢ بالنارسية معناه الورق المكتوب فيها ما في العدل ١٢ له قوله قال مالك الامر المجتمع عليه الخ قوله ان من قدم بتناع فباعه مراجعة لا يحسب فيه اجر السامرة ولا اجر البطي ولا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت يريد باجر السامرة من كل شئ من المتاع وكذلك اجر طيه وشده واعداد النفقة التاجر وكراء بيت قال ابن حبيب وكراء دكة لا يحسب شئ من ذلك في ثمن المتاع دون ان يبين ذلك بان يقول جازمت على بكذا ولو بين وقال لا يبيع مراجعة الا ان اعدى في الثمن واخذ له رجلا بكذا ذلك واما كراء البز في حمله فانه يحسب في اصل الثمن ولا يحسب فيه ربح الا ان يعلم الباطن من يساومه بذلك كله بربطان على البز من بلد ابتداء الى بلد يبيعه ما يحسب في ثمنه ولا يجعل له حصته من الربح فيما يباع لربح العشرة او عشرة وذا حكم نفقة الرقيق في ذلك الا ان يبين ذلك فيكون على ما شرط وذلك جائز وقول القصارة والخياطة والصباغ وما اشبه ذلك قال في الوضوء والقتل والكماد والتطرية وقال غيره والطراز فهو بمنزلة البز يحسب له الربح كما يحسب البز فجعل ذلك على ثلثة اقسام قسم لا يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح وقسم يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح وقسم يحسب في رأس المال ويقسم له من الربح والفرق بينهما ان ما ليس له عين قائمة فهو على ضربين ضرب لا يتجسس البز غالبا وانما جرت العادة ان يتجزئه ككراء بيت ونفقة المتاع وكراء دكة وضرب جرت عادة المتاع ان يباشره بنفسه ولا يتسبب فيه غالبا باجرة كاجرة السامرة وهو ان يتأجره على ان يتساع له المتاع وعلى ان يطويه له ويشده له لان بذا مما جرت العادة ان يفعل التاجر بنفسه فالعوض عنه داخل في ربح رأس المال فان اشتا جره هو من يتوب عنه في ذلك لم يلزمه المتاع ذلك كما لو باشره بنفسه فاراد ان يحسب في الثمن اجرة وكذلك نفقته وكراء بيته لان العادة جارية ان يجزئه التاجر في بيت سكنه فاما ما يعمل على المعتاد فلهذا لم يحسب في شئ من ذلك ثمند ولا ربحه واما ما ليست له عين قائمة ولكنه امر يخص بالمبيع وعادة ان لا يكون ذلك الا باجرة ككراء حمله ونفقة الرقيق فلهذا يحسب في الثمن ولا حظ له في الربح لانه ليست له في المبيع عين قائمة واما ما له عين قائمة في المبيع كالقصارة والخياطة والصباغ والطراز فلهذا يحسب في الثمن ولا حظ من الربح لما كانت له عين قائمة فنقص المتاع وقد قال ابو محمد فان كان المتاع ما يعلم انه لا يشتري الا بواسطة او سمسار والعادة جارية بذلك فيحسب من رأس المال ولا يحسب له ربح لانه ليست له عين قائمة قال واما كراء المنازل فان كان اكثر ما ليس فيها وياؤى اليها فالمتاع يبيع ولا يحسب كالمأجور النفقة على نفسه وان كان اكثر ما يجزئ فيها المتاع ولو لا ذلك لم يحتج اليه فانه يحسب بغير ربح والله اعلم وقوله فان باع البز ولم يبين شيئا مما شتمت انه لا يحسب فيه ربح وفات البز فان الكراء يحسب ولا يحسب له ربح وان لم يفت البز فانه يتراضيا على شئ يريدانه انما يجعل على ما قاله مع الاباء فان لم يفت فسخ ذلك بينهما لان المبيع لم يفت والبائع يقول لا يبيع الا بما

سميت من الثمن والربح والمبتاع يقول لا احسب في رأس المال شيئا تجربه العادة ولا اجعل حظا من الربح للاحاطة منه فيفسخ ذلك بينهما ويتفق على امره بجزء من امر بخرى احدهما بما شاء الاخر او بغير ذلك ولو مضى المبيع بكذا لا يلزم من الربح والثمن لزوم ذلك المبتاع قاله سحنون في كتاب ابنه وفي الدار المتخار المراجعة مصدر راجع وشرايع ما ملكه من العروض ولو بهت او ورشته او وصيته وانقضت فانه اذا ثمنه (بما قام عليه ويقض) ثمنه وان لم يكن من جنسه كاجر قصار ونحوه ثم باع مائة على تلك القيمة جاز ميسوط (التولية) مصدر ولي غيره جعله واليا وشرايع (بمعنى الاول) وهو حكمه يعني بقرينة وغيره عليه لانه العالي (وشرايعها كون العوض شيئا او قسما او ملوكا للعترة) كون (الربح شيئا معلوما) ولو بقيها مشار اليه كذا الثوب لا تتفاد الجاهل حتى لو باع بربح ده يارده اى العشرة با حذر لم يجر الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيجوز شرح مجمع للغيثي قال الشافعي عدل عن قول الكنتز ببيع بثن سابق لما اورده عليه من انه غير مطرود ولا متسكس اى غير مانع ولا جامع اما الاول فلان من اشترى دنانير بالدرهم لا يجوز له بيعها بالدرهم وكذا من اشترى شيئا بثلثة لينة لا يجوز له ان يربح عليه مع صدق التعريف عليها واما الثاني فلان المفعوب الا ان اذاعا لهما قضاء بالقيمة على الغاصب جاز بيع الغاصب للمراجعة بان يقول تمام على بكذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا الورق في الثوب مقدرا ولو اراد ان يبين الثمن الاول ثم راجع عليه جاز كسائى بانه عند ذكر الشارح له وكذا لو ملكه بهتة وارثا ووصيته وقومه قيمته ثم راجع على تلك القيمة والصدق التعريف عليها لكن اجيب عن مشكلة الدنانير بان الثمن المطلق يقيدان مقابله مبيع متعين وهذا قال الشارح من العروض واما في سائره عن مشكلة الاجل بان الثمن مقابل شيئين اى بالمبيع وبالاجل فلم يصدق في احدهما ثمن السابق وقول الجوهري لا يرد بوازه اذ اذن ان اشترا لينة رده في الثمن بان الجواز اذا بين لا يخص بذلك بل هو في كل ما لا يجوز فيه المراجعة كما لو اشترى من اصوله او فروع جازا ذابن كسائى وعن مسائل بعض بان المراد الثمن ما قام عليه بالخيانة وتماضي الزنك ان الاول قول المعنف تبعه للدار ببيع ما ملكه الخ لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولانه لا يدخل فيه مشكلة الاجل لانه اذا لم يبين الاجل لم يصدق عليه انه يبيع ما ملكه بما قام عليه لما علمت ١٢ له قوله في الرجل يشتري المتاع بالذهب والهرف على قدره يبيع والهرف على غير ذلك القدر مراجعة بهذا السؤال يجيب وجيب احدهما ان يشتري بذهب ويبيع بذهب وقد اختلف الهرف في وقتي البيع والشراء فلهذا لا يمنع صحة البيع مراجعة ولا يحتاج الى بيان واثاني ما اجاب عنه وان يتساع بذهب فيبيع بقرق او يتساع بقرق فيبيع بذهب وبذه المشكلة التي اجاب عنها فلهذا لا يجوز ان يبيع مراجعة حتى يبين سواء تغير الهرف او لم يتغير لانها جنسان تختلف الاغراض فيها فان وقع ذلك فالمتساع بالخيار بين الاخذ والردا لم يفت وليس للبائع ان يلزمه اياه بما نقد في لان المتساع لم يرد الشراء بهن العين وانما اشترى بغير ما كان يفتت له الخيار لما ظن من ان البائع اشتهر بغير ما ظهر له وان فانت السلعة فقد قال مالك ما ثبتت في الاصل انها المشتري بالثمن الذي ابتاعه به وقد قال في كتاب ابن الجوزي ان لا يبيح اكثر ما مضى به ولم يجعل ماك في هذا قيمته كما فعل في مشكلة الزمادة في الثمن وجازة الاسواق في مثل قوت ومثال مالك في المدونة ان فانت ضرب الربح على ما هو الا فضل المشتري ١٢

بأن ذهب أو بالورق والصرف يوم اشتراه عشرة دراهم بدینار فيقدم به بلد أو يبيعه مائة حيث اشتراه مائة على صرف ذلك اليوم الذي يباع فيه فإنه إن كان ابتاعه بدراهم وباعه بدنانير أو ابتاعه بدنانير وباعه بدراهم وكان المتاع لم يفت فالبتاع بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه وإن فات المتاع كان المشتري بالثمن الذي ابتاعه به البائع ويحسب البائع الرجوع على اشتراعه به على ما رجحه المبتاع قال مالك وأذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار والعشرة أحد عشر ثم جاء بعد ذلك أنها قامت عليه بتسعين دينارا وقد فأت السلعة غير البائع فإن أحب فله قيمة سلعته يوم قبضت منه إلا أن تكون القيمة أكثر من الثمن الذي وجب له به البيع أول يوم فلا يكون له أكثر من ذلك وذلك مائة دينار وعشرون دينار وإن أحب ضرب له الرجوع على التسعين إلا أن يكون الذي بلغت سلعته من الثمن أقل من القيمة فيخبر في الذي بلغت سلعته وفي رأس ماله ورجحه وذلك تسعة وتسعون دينارا قال مالك وإن باع رجل سلعة مائة فقامت على بمائة دينار ثم جاء بعد ذلك أنها قامت عليه بمائة وعشرين دينارا غير المبتاع فإن شاء أعطى البائع قيمة السلعة يوم قبضها وإن شاء أعطى الثمن الذي ابتاع به على حساب ما رجحه بالغا ما بلغ إلا أن يكون ذلك أقل من الثمن الذي ابتاع به السلعة فليس له أن ينقص رب السلعة من الثمن الذي ابتاعها به لأنه قد كان رضى بذلك وإنما جاء رب السلعة يطلب الفضل فليس للمبتاع في هذا جعة على البائع بأن يضع من الثمن الذي به ابتاع على البرناجح البيع على البرناجح قال مالك الأمر عندنا في القوم يشترطون السلعة البزاز الرقيق فيسمع به الرجل فيقول لرجل منهم البر الذي اشتريته من فلان قد بلغني صفته وأمره فهل لك إن أوجده في نصيبك كذا وكذا فيقول نعم فيرجعه ويكون شريكا للقوم مكانه فإذا نظر إليه رآه قبيحا واستغلاه قال مالك ذلك لا يملك له ولا

أقول وإذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار يريد تمامت عليه بابتاع مكائست واجتهاد لأن بيع المرابحة مخصوص بما ملكه البائع بذلك دون ما ملكه بمرابحة أو بهيمة أو صدقة فإن ملكه بشئ من ذلك لم يبيع له أن يبيع مرابحة وكذلك إن اشتراه بمرابحة في ذلك لم يحزله أن يبيع مرابحة حتى يبين وقد قال ابن القاسم في المدونة من أن المشتري جارية بعشرين فباعها بثلاثين فأقال منها المشتري لم يحزله أن يبيع مرابحة إلا على العشرين لأنه لم يمتد البيع بينهما وقل مالك في العتية وإن أتاك من سلعة فلا يبيع مرابحة على ثمن الاقالة حتى يبين وتفسير ابن القاسم على إحدى الروايتين في الاقالة أنها تقتضى بيع ما على قولنا أنها يبيع مبتدأ فلا يجوز أيضا أن يبيع مرابحة لأن الاقالة من عقود المكائست والمساومة فلا يجوز أن يبيع مرابحة ما ملك على هذا الوجه لما قدمنا من أن بيع المرابحة مخصوص بما ملك على وجه الاجتهاد والمكائست ١٢

أقول وإذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة للعشرة أحد عشر ثم جاء بعد ذلك أنها قامت عليه بتسعين فيحتمل أن يريد بذلك أن البائع غلط وظن أنها قامت عليه بمائة فباع بذلك ثم جاء العلم بأنه قامت عليه بتسعين ولا يجوز أن يكون هذا الجور وتقبل أن تقوت السلعة أو بعد أن فأت فإن كان ذلك قبل أن تقوت فلبتباع أن يأخذ بجميع الثمن فيلزم ذلك البائع أو يرد ما يلزم ذلك البائع وليس للمبتاع أن يقول أخذ بتسعين ورجعها إلا أن يرضى البائع قاله ابن القاسم في المدونة وخرج لذلك ما ليس للمبتاع أن يأخذ بالثمن الصحيح ورجعه ويطلب منه بذلك وللبائع أن يلزم ذلك المبتاع بالتسعين ورجعها فيلزم ذلك ١٢ **أقول** قال مالك الأمر عندنا في القوم أنهم قول في أول المسئلة في القوم يشترطون البر والزهر في قبضه على البرناجح ويريد والله أعلم أن الرقيق غيب غيبة ليعتد بشئ على المبتاع غالبا التوجه اليهم ولو كانوا حاضرين لم يحزله ذلك لأن النظر اليهم كمن لا شقة فيه فلا يوجب منها الوصف وإنما يوجب عنها إذا كان يبيع من النظر إليها ما يبيع من بعد مسافة أو تغير طي وشدة طين فيه مؤنة وحققة ولو دوى ذلك إلى تغيير نظارة الثوب وبهية التي تزيد في ثمنه وقد روى ابن الحواري أن مالك لا يفرق أن يبيع جارية عنده في الدار حاضرة على الصفقة قال محمد لأنه يقدّر على النظر إليها صفقة وشرط ترك ذلك فهو من بيع المناذرة التي نهى عنه ومن يبيع الغنم الذي لا يجوز إذا قفده البائع أو أحدهما والله أعلم فاما الشاب فيجوز ذلك فيها على وجهين أحدهما أن يكون غائبة والثاني أن يكون حاضرة مشدودة في أحد المائتين يشق حملها ويحتاج إلى مؤنة فيرد إلى شدة ما يبيع ما يبيعها في حمل والشدة وحسب ذلك على كل مشتري يريد رؤيته من الأبدال لها والأدب ككثير من حسنما ولا بد في الوجهين جميعا من تقديم رؤيته وصفة ودوى يجوز ذلك عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف وقد منع من ذلك المشائخ في أحد قوليه وقال لا يجوز بيع عين غير مبرئة ودوى ذلك عن ابن عباس وابن عمر والدليل على ما تقول أن هذا يبيع على الصفقة في زني العين الغائبة أصل السلم المضمون في الزمة إذا ثبت ما قلناه من أنه يجوز بيع الأسيان الغائبة على الصفقة فإن البيع لازم وليس لمرده وإن استغلوه إذا فتحوا المتاع ما وجدوه على تلك الصفقة

خلا قال في خيفة في قوله لمبتاع الخيار وإن وجد المتاع على تلك الصفقة والدليل على ما نقول أن هذا يبيع على صفقة فوجب أن يكون لا زما أصل ذلك أصل ١٢

أقول ذلك لازم له ولا خيار له في الدار المختار (صح) الشراء والبيع للمالم برهانه (والاشارة إليه) أي المبيع (أو إلى مكانه شرط الجواز) فلو لم يشترط ذلك لم يحزله أجماعا فتح وجوب في حاشيته أي زاده الأصح الجواز (وله) أي المشتري وإن يردده إذا رآه إلا إذا قبله البائع ليست المشتري فلا يردده إذا رآه إلا إذا أعاده إلى البائع شبهة قال الشامي عبارة الفتح هكذا في المبسوط الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز فلو لم يشترط له ولا إلى مكانه لا يجوز بالاجماع أنه كمن أطلق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء يبيع من المبيع ولا سواء أشار إلى مكانه أو إليه وهو حاضر مستورا ولا مثل أن يقول بعثت منك مائة في سمي بل عامة المشايخ قالوا أطلق الجواب يدل على الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الأئمة وغيره كصاحب الامرار والذخيرة بعد القول بجواز ما لم يعلم جنسه أصلا كان يقول بعثت شيئا بعشرة الخ كلام الفتح وحاصل التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل إطلاق الجواب على ما قاله شمس الأئمة وغيره من لزوم الإشارة إليه أو إلى مكانه لا فلا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أصلا أي لا بوصف ولا بإشارة ولذا قال صاحب النهاية يعني شيئا يسمى موصوفا أو مشارا إليه أو إلى مكانه وليس فيه غيره بذلك الأسم فإذا كان لزوم الإشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف فالقبية كما فتنه عن الإشارة حتى لا قال بعثت كمر حنطة بدينار هكذا واكرمني مائة من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع وكذا إذا فتنه في شئ بعثت عبدي وليس لغيره وذكر الخ ودفعي مثل بعثت الأرض الفلانية والمدار على نفخي الجمالة القاشية لبيع المبيع كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه أول البيع عند قوله وشرط صحته معرفة قدر مبيع ومن تذكره بالمرابحة فانه ينفك ههنا وهذا التقدير سقط ما في الخواش السعدية من قوله أقول في كون الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه شرط الجواز سيما بالاجماع كلام فتأمل لما علمت من أن الإشارة ليست شرطا وإنما لم ينعدهم معرف آخر يرفع الجاهل فافهم وفي الدار المختار (وكفي) دونه بالمقصود كوجه صبره ورتيق (و) وجه (دأبه) ترك (وكفها) البضاي في الأصح قوله أي وجه رقيق أو أكثر عبارة وكذا إذا نظر إلى أكثر الوجه لا أنه كروية جمعة (و) رؤيته (ظاهر ثوب مطوي) وقال زفر لابدين نشره كد وجو المختار كما في أكثر المعبرات قاله المصنف (و) داخل (دار) وقال زفر لابدين رؤيته داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهرة وهذا خلاف زمان لابريان ومثله أكرم والبستان (و) كفي (جنس شاة لحم ونظر) جميع جسد وشاة قتيه للدر والنسل مع ضربها ظهيرة وتوضر بقره طوب وناقته لأن المقصود جوهرة (و) كفي ذوق طعموم وشتم مشوم (والخارج الدار وحتمها) على المقي به كحمار (أو رؤيته بدني في زجاج) لوجود الحائل قال الشامي لأن رؤيته جميع المبيع غير مشروط لتغيره فيكفي رؤيته ما يملك على العلم بالمقصود بدانيته والمراد أن رؤيته ذلك قبل الشراء كما في سقوط خياره بعده لأنه قد اشتري ما رأى

زيد بن ثابت فقال لا امر له ان تأكل هذا ولا تؤكله **مسألة ١٣٦٢** عن عثمان بن حفص بن خلدة عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انه سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل الى اجل فيضع عنه صاحب الحق ويعمله الاخر فذكر ذلك عبد الله بن عمر ونهى عنه **مسألة ١٣٦٣** عن زيد بن اسلم انه قال كان الربا في الجاهلية ان يكون للرجل على الرجل الحق الى اجل فلما حل الاجل قال اتقضى امر ترى فان قضى اخذ والا زيادة في حقه واخر عنه في الاجل قال مالك والاهل والمكره الذي لا اختلاف فيه عندنا ان يكون للرجل على الرجل الدين الى اجل فيضع عنه الطالب ويعمله المطلوب قال مالك وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله عن غريمه ويزيد الغريم في حقه قال فهذه الربا بعينه لا شك فيه قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار الى اجل فاذا حلت قال الذي له عليه الدين بعفي سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقدا بما تائة وخمسين الى اجل قال مالك هذا بيع لا يصلم ولم يزل اهل العلم ينهون عنه قال مالك وانما كره ذلك لانه انما يعطيه ثمن ما باعه بعينه ويؤخر عنه المائة الاولى الى الاجل الذي ذكره اخر مرة ويزداد عليه خمسين دينارا في تأخير عنه فهذا مكره لا يصلم وهو ايضا يشبه حديث زيد بن اسلم في بيع اهل الجاهلية انهم كانوا اذا حلت ديونهم قالوا للذي عليه الدين اما ان تقضى واما ان ترفى فان قضى اخذ والا زاد وهم في حقهم وزاد وهم في الاجل **جامع الدين والحول** **مسألة ١٣٦٤** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غفل الغنى ظلم واذا اتبع احدكم على ملء فليتبع **مسألة ١٣٦٥** عن موسى بن ميسرة انه سمع رجلا يسئل سعيد ابن المسيب فقال اني رجل اباع بالدين فقال سعيد لا تباع الا ما وبت الى رحلك قال مالك في الرجل يشتري من الرجل سلعة على ان يوفيه تلك السلعة الى اجل مسمى اما السوق يرجو نفاقة واما الحاجة في ذلك الزمان الذي اشترط عليه ثم يخلفه البائث عن ذلك الاجل فيريد المشتري رد تلك السلعة على البائث ان ذلك ليس للمشتري وان البيع لازمه له ولو ان البائث جاء بتلك السلعة

القول في

عند من وضع وتجهيل وبيع قال الحكم بن عتيبة والشعبي ومالك والشافعية واجازة ابن عباس وراة من المعروف ومن ابن المسيب والشافعية لقولان واحتج المجيز بخبر ابن عباس لما امر صلى الله عليه وسلم باخراج بنى النضير قالوا اننا على الناس ولون لم نحل فقال ضعوا وتعلوا واجاب المانعون بان هذا الحديث قبل نزول محرم المولى **مسألة ١٣٦٦** فله قوله فهذا امر يا بعينه قال ابن بطال اتفقوا على انه ان صالح بن مريم وراهم بذراهم اقل منها جاز اذا حل الاجل فاذا لم يحل الاجل لم يجوز ان يحطوا عنه شيئا على ان يقبضه مكانه انتهى فينبغي ان يعلم ان الدين اعم من القرض والقرض لا يجوز فيه شرط الاجل عندنا في حقيقته وانشأه وفي البخاري قال ابن عمر وعطاء اذا حل في القرض جاز وبه اخذ مالك واستدل عليه بعموم آية المداينة **مسألة ١٣٦٧** قوله من غفل الغنى ظلم قال في حياض والمجموع على انه من باب اضافة المصدر الى الفاعل وقيل هو من باب اضافة المصدر الى المفعول والضمية انه يجب وفاء الدين وان كان مستحق غنيا ويكون سببا لتأخير عنه واذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير والى **مسألة ١٣٦٨** قوله من غفل الغنى ظلم ووصف بالظلم اذا كان غنيا خاصة ولم يصفه بذلك مع العصر وقد قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة واذا كان غنيا فمطل مما قد استحق عليه فليعده فقد ظلم وقد قال اصبيغ وحنون وترو بذلك شيئا منه لان النبي صلى الله عليه وسلم سماه ظالما وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الواجد على عسرة وعقوبة فرفضه انتظلم منه يقول مطلقا وظلمني وقال بعض العلماء في قول النبي صلى الله عليه وسلم وعقوبة مجزة حتى تؤدي وقوله اذا اتبع احدكم على ملء فليتبعت معناه والله اعلم نحو قوله وقد قال القاضي ابو محمد ان الاصل بالحوالة قوله صلى الله عليه وسلم واذا اتبع احدكم على ملء فليتبعت والحوالة ان يكون الرجل الدين الذي عليه الدين على رجل اخر مثله فيجوز على الذي عليه شئ وقد قال الشيخ ابو محمد في قوله فليتبعت ان على المذهب ويكتفى بذلك قول القاضي ابو محمد لانه معروف وقال ان الحوالة استثبتت من الدين كما استثبتت العربية من بيع الرطب بالتمر قال القاضي ابو الوليد والاصح في الحوالة عندنا ان الحوالة ليست من باب الدين بالدين اذا قلنا انما يصح الامن دين ثابت ليجعل على المحال عليه وترك ان الجليل تبرأ منه بنفس الاحالة في من باب النقد ومنه الحوالة عندنا ان يكون على الاباحة وان الذي له الدين بالخيار بين ان يستحيل على غريم غريمه وبين ان يطلب غريمه

ويقول راقضي حتى وشاكك بصاحبك وقال اهل الظاهر انه يلزم الاستحالة والدليل على صحة ما نقول ان هذا نقل عن من ذكره الى من ذكره فلم يبد ذلك بالشرع اصل ذلك اذا لم يكن عليه شئ **مسألة ١٣٦٩** قوله واذا اتبع يكون انما يرى ايجل على ملء بالهجرة اي غنى وفي اصول البخاري على ملء يشترط التخييل فليتبعت يكون القاء على الصواب المشهور في التعليل وروى فيه خاصة تشدد البناء والمجموع على ان الامر فيه للمذهب قال ابن دقيق العيد وعلى السبب فيه انه اذا تعدت كونه ظاهرا والظاهر من حال المسلم الاخر انه يكون ذلك سببا للامر بقبول الحوالة عليه وان يحصل المقصود من غير هذا المصل ويكتفى ان يكون ذلك لان المصل لا يتغير استيفاء الحق منه مثلا لا متنازع بل يأخذ من الحاكم قبرا ولو قد بقي قبول الحوالة يحصل القرض منه بسهولة قال والاول ارجح لما فيه من بقاء معنى التعليل فيكون المصل ظاهرا وعلى الثاني يكون العلة عدم وفاء الحق ولا انظلم انتهى **مسألة ١٣٧٠** قوله لا تباع الا ما وبت الى رحلك يريد ما قد قبضته وصار عندك بمعنى ذلك ان هذا الرجل قد اقترع من يداين الناس وبيع منهم بالدين فنهاه عن ان يبيع منهم ما لم يملكه بعدا وما يشترطه بعد موافقة المتنازع على بيعه منه شئ يتفقان عليه فيشترط من اجل ذلك وربما لم يستتم قبضه من بالثمن ويولي قبضه المتنازع من باعه من هذا السائل لانه لا يشترط فيكون كانه اسلفه منه الذي يتابعه في ثمنه الذي باعه منه وهو اكثر منه فقال له بعد لا تباع الا ما وبت الى رحلك من هذا النصف وعرفت بمثل هذه الحال من التجارة الا ما قد تقدم ان تباع له وبيع مملك له ولم ذلك بالقبض له فان ذلك الحد من الذريعة التي يخاف عليك موافقتها وتعلق تبائك بها ولا تعلق شئ من ذلك ببيعك ما تقدم بمملك له وقبضك اياه والله اعلم **مسألة ١٣٧١** قوله قال مالك في الرجل يشتري الخ واما على ما قال في الذي يشتري السلعة من الرجل يريد بالشرع مبيها السلم فمن سلم في سلعة الى اجل مسمى لغرض كان له فيها عند ذلك الاجل فيخلف البائع عند ذلك الاجل وباتى بها عند استغنائه والمسلم عنها فانها لم يزل المسلم وليس له رد بها لانها بمنزلة الدين على البائع فاذا اراد الدين من علم لم يجب بذلك استحالة قبض الدين ولا نقلي في بزه ولا نقض العقد الذي كان سبب ثبوته في ذمته وقد قال مالك في الرجل يكره ان يبيع بغيره ما من الغدالي موضع احتطالى بالخروج اليه فيخلف الكرى ويفر بابتدائه ويكره ما من غيره ثم يعود اليه بعد مدة وقد استغنى المكتري عما ان ليس له الا ركوب الدابة وعليه الكراء الذي عقد به **مسألة ١٣٧٢**

قبل محل الاجل لم يكره المشتري على اخذها قل مالك في الذي يشتري الطعام فيكتاله ثم ياتي به من يشتريه منه فيغير الذي ياتي به انه قد اكثاله لنفسه واستوفى فيريد المبتاع ان يصدقه ويأخذه بكيله انه ما بيع على هذه الصفة بنقد فلا بأس به وما بيع على هذه الصفة الى اجل فانه مكروه حتى يكتاله المشتري الاخر لنفسه وانما كره الذي الى اجل لانه ذريعة الى الربا وتخوف ان يدار ذلك على هذا الوجه بغير كيل ولا وزن فان كان الى اجل فهو مكروه ولا اختلاف فيه عندنا قال مالك لا ينبغي ان يشتري دين على رجل غائب ولا حاضر الا بالاقرار من الذي عليه الدين ولا على ميت ولن علم الذي ترك الميت وذلك ان اشتراء ذلك غرر لا يدي ايتهم ذلك امر لا يتم قال مالك وتفسير ما كره من ذلك انه اذا اشتري ديناً على غائب او ميت انه لا يدرى ما يلحق الميت من الدين الذي لم يعلم به فان لحق الميت دين ذهب الثمن الذي اعطى المبتاع باطلاق مال وفي ذلك ايضا عيب اخر انه اشتري شيئاً ليس بمضمون له وان لم يتم ذهب ثمنه باطلا فهذا غرر لا يصح قال مالك وانما فرق بين ان لا يبيع الرجل الامعة وان يسلف الرجل في شيء ليس عنده اصله ان صاحب العينة انما يحمل ذمها القى يريد ان يبتاع بها فيقول هذه عشرة دنائير فيما تريد ان تشتري لك بها فكانه يبيع عشرة دنائير نقداً بخمسة عشرة دنائير الى اجل فلهذا كره هذا وانما تلك الدخلة والدلسة ما جاء في الشركة والتولية والاقالة قال مالك في الرجل يبيع السب

الحق

قال مالك في الذي يشتري الطعام الخ وبذا كما قال ان اشترا الطعام بالنقد اذا رضى المبتاع ان يصدق للبائع في كيل او وزن ان كان موزوناً فوجاز وان كان قد روى ابن جبيب عن القاسم بن محمد وغيره اشتقال قال مالك وانما كره ذلك اذا بيع بالنقد خيراً والذريعة فيه ابن قتيبة ما ذكره مالك لا يتحقق كراهتهم بالنقد بل وكذا جاز بالنقد دون النساء وذلك انه ليس في تصديقه فيما يتابع بالنقد وجه بين من الذريعة الى امر مكروه وعلى انه قد ذكر ان الذريعة في انما جاز بينه وبين ظاهر هذا اللفظ يقتضي ان في النقد وجه من الذريعة ليس يقتضي به اذا ثبت ذلك فمن ابتاع طعاماً سمي له كيل فقد قال ابن المواز وابن جبيب عن الصبيح انه على الكيل حتى يشترط التصديق ووجه ذلك ان ضمانه من ياتعه وان كان قد اكثاله حتى يكيله المبتاع من ذك وقد يختلف الكيل فيفسخ البائع منه اذا اشتراه على ما لا يرضى المبتاع ومن ابتاع طعاماً على الكيل رجع بالتصديق فلا رجوع للمشتري الى الكيل رواه ابن المواز وابن جبيب عن الصبيح ووجه ذلك انه قد اشرع على التصديق واسقط عن البائع ما يلزمه من مؤنة الكيل والضمان والرجوع بالنقص اليسير الذي يكون من نقص الكيل نفى هذه الاشياء الثلاثة فشر التصديق فلا رجوع للمشتري فيها بعد ان تركها للبائع وان اراد المبتاع بعد التصديق نية ان يشتري على الكيل وفيما يشتري على التصديق يكيله ان يوجهه بيته قبل ان يغيب وكان له ذلك فان وجد نقصاً لا يكون من نقص الكيل فليس له ان يخلط كان لا رجوع به وان غاب عليه قبل البيعة فعلى البائع ان يمين انه باع على ما شاهد من كيل وان حلف برئ وان نكل حلف المبتاع ورجع بالنقص منه وان وجد زيادة في الكيل فقد روى ابن المواز عن ائمة من اشتري صبرة على ان فيها كلسا سمه فوجد ما يزيد عليه الزيادة ويلزمه البيع في الباقي ووجه ذلك ان لما اشترا على كيل معلوم كان النقص والزيادة للبائع فكما ان نقصت رجع على البائع كذلك اذا زادت رجع عليه الزيادة ومن ابتاع طعاماً على التصديق فقال مالك لا يبيع به حتى يغيب عليه ويكيله لانه لم يتم بيعه الا بذلك وقال ابن كنانة واجاز ذلك ابن القاسم وابن الماجشون والصبيح قال ابن جبيب في الواضحة ووجه قول مالك ان الذريعة في ذلك الى بيع الطعام قبل اشتقاله لانه اذا اراد ذلك صدق للبائع ثم باعاً حضر بيته فشهد كيله على المبتاع منه فلا يضره التصديق ورجع بما نقصه ووجه قول ابن القاسم انه قد خرج من ضمان البائع فجاز له بيعه كما واكتاله ١٢

١٣ قوله انه اذا اشتري ودين على غائب الخ وبذا على ما قال لا يجوز ان يشتري دين على غائب وذلك ان الدين الذي على الغائب لا يخلو ان يكون ثبت عليه بشهود عدول او لا ثبت عليه ذلك الا بدعوى البائع له فان كان لا يثبت عليه الا بدعوى البائع له فلا خلاف في المنع منه لما فيمن الغرر والمخاطرة وان يكون هو عليه فيبطل ذلك كشرائه الا ان كان قد فيه دخله وجره من الفساد لانه ان كرهه من هو عليه رجع بما نقده فيه وان نقده البيع فيه كان ثمنه لما اشتراه فيكون تارة بيعاً وتارة سلفاً وان ثبت ذلك بيته عدول فعل يجوز شره والذى عليه الدين غائب روى داود بن سعيد عن مالك اذا ثبت الدين بيمينه وعلم ان الذي عليه حتى فلا بأس بذلك وروى عيسى عن ابن القاسم ثبتت البيعة اولى تثبت للاحيه الا ان يجمع بينه وبينه والذي عليه في المدونة في السلم الثاني واذا بعث الدين من غير من هو عليه ففي كتاب ابن المواز انه يجوز ان يخرجه بالثمن اليوم و اليومين فقط ولا يخرجه الغريم اذا بعته منه الا شئ ذاب به الى البيعة وامان تفارقه ثم يطلبه فلا يجوز ووجه ذلك ان تأخر المبتاع اذا كان غيره من باب الكافي باسكانه في التسليم من معقود عنه كذا في غير ما مال السلم واذا بعته من الذي عليه الدين فومن باب نسخ الدين

في الدين ولا يجوز منه الا قدر ما لا يمكن القبض الا به فان كان ما اخذه ليسا فيقدر ما يأتي بمن يحمله وان كان طعاماً كثيراً جاز ذلك مع اتصال العمل فيه ولو اتصل شتره قال الشيب وبذا اذا كان ما اخذه منه حاضر او في حكم الحاضر كاشي يكون في منزله او محضنه او حانوته فيذهب من فورهما القبض وان كان على شتره اميال فقد كرهه مالك على الدين اولى يحمل رواه ابن المواز ووجه ذلك ما دخله من التأخير الذي لا يكون من اجل القبض وانما هو من اجل مغيب المبيع ١٢ قوله وانما فرق بين ان لا يبيع الخ وبذا على حسب ما ذكره ابن من وجوه فساد بيع ما ليس عنده وان جاز ذلك في السلم ان عمل اهل العينة انما يقصدون بذلك الى سلف درهم في درهم ونصف يقول له هذه عشرة دنائير اشتري لك بها ما شئت ابعد منك بخمسة عشر دنائير الى اجل فكانت باع عشرة نقداً بخمسة عشر الى اجل وبذا الذي ذكره ووجه المنع من بيع ما ليس عندك ممنوع لنفسه وقد روى جعفر بن ابى وحشية عن يوسف بن مارك عن حكيم بن حزام سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله ما ينبغي الرجل يشتري البيعة ليس عنده يبيع منها ابتاع من السوق قال فقال لا يبيع ما ليس عندك وبذا الحسن اسانيد هذا الحديث ومن جهة المعنى انه مبنى على ان السلم لا يصح الا مؤجلاً واذا جازنا السلم على التحول حمل الحديث على ان يبيع ما ليس عنده ووجه ان يبيعه شيئاً معينا قبل ان يملكه ويتضمن ثروته من يملكه وعلى ان اسم البيع لا يتناول السلم في الظاهر ووجه اخره يمنع من ان يبيع من الغريم ما ليس عنده ويطلب من يبيع البيعة نقداً فيقتدر عليه تسليمه وذلك متى صحته العقد كما لو كان ميسراً وفرق بين شراء ما عند البائع وبين السلم قد ان السلم يقتضى بالاجل في المشهور من المذهب والبيع يقتضى بنفس المبيع وما اقتضى باجل العقدين فانه يقتضى به على سبيل الصحيح للعقد كالاجل في السلم وفرق اخره هو ان السلم ياتي في البيعة لما فيمن التغير فنهضنا الى الاجل والبيع ياتي في عدم التغيرين لما فيمن التغير بتعذر تحصيله وتفاوت ثمنه مع كونه لا عليه فلا يجد السبيل الى تسليمه ١٣ قوله ما جاز في الشركة والتولية والاقالة اما الشركة فهي عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح وركبتها في شركة العين اختلاطاً وفي العقد اللفظ المفيد لشرط جواز ان يكون الواحد قابلاً للشركة وهي شراباً شركة ملك وهي ان يملك متعدد عينا او ديناً وكل اجنبي في مال صاحبه فصح له بيع حصته ولو من غير شريك الا في صورة الخط وتزكركه فقد وركبتها الايجاب والقبول وشرطها كون المعقود عليه قابلاً لكونه وعدم ما يقطعها كشرط درايم مساة من الربح لا حدها وهي اربعة مفادته وعنان وقبول ووجوه والتفصيل في العقد واما التولية فشرعاً يبيع ثمنه الاول ولو حكماً وشرطها كون المعقود عليه قابلاً لكونه ووجوه التفصيل في العقد واما التولية فشرعاً يبيع ثمنه الاول ولو حكماً وشرطها كون المعقود عليه قابلاً لكونه ووجوه التفصيل في العقد واما التولية فشرعاً يبيع ثمنه الاول ولو حكماً وشرطها كون المعقود عليه قابلاً لكونه ١٤ قوله قال مالك في الرجل يبيع الهراجه وبذا على ما قال ان الرجل اذا باع اصنافاً من البز وشرى منها شيئاً بما رآه عليها من الثمن او ما كان عليه رقم جلس ما الاول اقل فانه لا يخلو اذا اشتري بعض النوع الذي اشتري منه ان يشتري الاختيار او لا يشترط شيئاً فان اشتري الاختيار كان له ذلك ولا يجوز ذلك اذا اشتري اختيار الاكثر منه وهو بائع وقد تقدم ذكره وان لم يشترط شيئاً فهو شريك في ذلك النوع بقدر ما اشتري منه من جميع عدده وذلك مثل ان يكون ذلك النوع الذي اشتري منه ثلثين ثوباً فيشتري منها عشرة ثواب فانه يكون شريكاً في ذلك النوع من المتعار با ثلثين ثوباً ومن ابتاع ثلثاً وقره وذلك ان الثوبين يكون رقماً سواء وبينهما تفاوت في الثمن يريد ان لا يكون له فضلها ولا ادانها لتفاوت الثمن النوع الواحد من الثياب مع تساويها في

المصنف ويستثنى ثيابا برقمها أنه ان اشترط ان يختار من ذلك الرقم فلا بأس به وان لم يشترط ان يختار منه حين استثنى
فان اراه شريكا في عدد البر الذي اشترى منه وذلك ان الثوبين يكون رقمهما سواء وبينهما تفاوت في الثمن **قال** مالك
والاصح عندنا انه لا بأس بالشرك والتولية والاقالة منه في الطعام وغيره قبض ذلك او لم يقبض اذا كان ذلك بالنقد ولم
يكن فيه ربح ولا وضعية ولا تأخير للثمن فان دخل ذلك ربح او وضعية او تأخير من واحد منها صار بيعا يحمله ما يحمل البيع
ويجوز له ما يحرم البيع وليس بشرك ولا تولية ولا اقالة **قال** مالك من اشترى سلعة بزاو رقيقا فبت به ثم سأل رجل ان
يشركه ففعل ونقد الثمن صاحب السلعة جميعا ثم ادرك السلعة شئ ينزعها من ايديهما فان المشرك يأخذ من الذي
اشركه الثمن فيطلب الذي اشركه البيعه الذي باعه السلعة بالثمن كله الا ان يشترط المشرك على الذي اشركه بحصة البيع عند مائة البائت الاول
قبل ان يتفاوت ذلك ان عهدت على الذي ابتعت منه وان تفاوت ذلك وفات البائت الاول فشرط الآخر باطل وعليه العدة
قال مالك في الرجل يقول للرجل اشتر هذه السلعة ببني وبينك وانقد عني وانا ابيعها لك ان ذلك لا يصح حين قال انقد
عني وانا ابيعها لك وانا ذلك سلف يسلفه اياه على ان يبيعها له ولو ان تلك السلعة هلكت او فانت اخذ ذلك الرجل الذي
نقد الثمن من شريكه ما نقد عنه فهذا من السلف الذي يجوز منفعة **قال** مالك ولو ان رجلا ابتاع سلعة فوجبت له ثم قال له

مفارقة بمنزلة ويقطع ما كان فيه من البيع ومذاكرته وتقبض من حقه واخره به فان ثبت الامر بينهما ثم اشترى بعد ذلك فان اشترط البيع قبل هذا ان يكون العقد على البايع مع ما شرطه وان اشترط بعد ذلك فالعقد على المشتري والتولي ولا ينفع بشرطه رد البيع يسمى من يبيع من بن نافع مثله ١٢ **قوله** قال مالك في الرجل يقول الرجل اشتراني وهذا على ما قال انه لا يجوز ان يقول الرجل للرجل اشتر هذا السلعة بيني وبينك بعشرة دنانير او نقد عني وانا ابيعها لك لان قوله انه اشترى مني اشترط سلف يسلط ثمنها كيفيه فهو موقوف عليه ويتولى ذلك وونه فقه جعل جملته في الافراد يبيع السلعة بالاتفاق بما يسلطه الاخر من ثمنها الى ان يبيعها برؤ عليه ما سلطه واستدل مالك على ان معنى هذا السلط بان السلعة لو ملكت لم يرجع المثلث على شريكه بما سلف من ثمنها فاذا ثبت ان معناه السلف لم يميز ذلك لانا قد قدمنا ان من حكم القرض ان يكون على غير عزم ولا مفارقة ولذا يمنع صحة هذا العقد ويذهب مع ذلك غيرا ما وجد من وجوه الضايفان وقع هذا فاسلعة بينهما والمثلث على ما صيد ما سلطه فقد فان لم يكن باع السلعة لم يكن يبيعها الا ان العقد الذي وجب به عليه يبعها قد نقض وان كان المثلث قد باع السلعة قبله اجرة مثله فيما باع من نصيب المثلث وذلك ان الشراء وقع صحيحا لما جمعا وانما وقع الضايف في الاجارة من اجل السلف فالسلف مرود وللعاقل ارجحه فما عمل الشريك وله ربح حصته من السلعة والشريك ربح حصته ولو ظلم به لا قبل النقد لامك المثلث ما شرط عليه ان يسلطه وان كان قبل ان يعيل المثلث عمل في حصته دون حصته شريكه وكان على شريكه ان يعيل في حصته او يتأجر المثلث استثنائا ما قاله شيخنا ١٣ **قوله** قال مالك ولو ان رجلا ابتاع سلعة اشترى ارضا متاعا سميها ١٢ **قوله** قال مالك ولو ان رجلا ابتاع سلعة اشترى في ذلك شيء من الاجارة في عقد واحد وذلك جائز عند مالك لانها عقدان متباينان على اللزوم وتقصد بهما واحد فلا يتباينان ولم يجران بيمين المثلث والبيع في عقدان لا يجعل معنى على الجواز والبيع معنى على اللزوم فها يتباينان فلذلك لم يصح اجتماعهما اذا ثبت ذلك فان تجاوز هذا العقد الذي ذكره مالك شروطا منها انه لا يجوز الا ان يضرب لمدة البيع اجلا فيقول على ان ابيع لك النصف الثاني ثم اوشركين او ما اتفقا عليه من الاجل فان لم يضرب ذلك اجلا ولم يميز هذا المشهور عن مالك وهي مسألة اصل الكتاب وفي المدونة وذكر بعض الرواة عن مالك فيمن باع نصف ثوب على ان يبيع له المشتري النصف الثاني انه لا يجوز وان ضرب لذلك اجلا فهو احرى له فوجه قولنا انه لا يجوز مع عدم الاجل ويجوز مع مودعه ان عدم الاجل يبطل عقدا لاجارة وان كان معنى ذلك الاجارة وان كان معناه المثلث فلا يصح ان يقارن البيع لما قدمناه واذا ضرب الاجل صححت الاجارة وصح مقارنتها للبيع ووجه المنع من ذلك حال بعض شيوخنا القرويين ان معنى ذلك ان اشترى شيئا لا يقبضه الا الى الاجل قال القاضي ابو الوليد معنى ذلك عندى انه ليس له ان يلقوا النصف الذي صار اليه بالشركة قبل البيع او اتفقا على الاجل لانه لا يستحق جميع العين الا باقتضاء الاجل لان بعضه حارة معني جميع المدة ١٢ -

الرقوم اما ان الرقم بمعنى النوع واما لغلطاء ورض واما ان البائع قد رقبها على المشتري
بشئ واحد وتجعل بعضها بعضا فاذا لم يشترط تعيينا ولا اختيارا فلم يبق الا ان يكون شركا
بعد ما استشهت قال مالك الامر عندنا ان لا بأس بالشرك والتولية والاقالة في الطعام وبه
قضى ذلك اول بعض اذ كان ذلك بالثقة لم يكن فيه ربح ولا خسر ولا تأخير لان ذلك من اوصاف افعالهم
من فاعلهما صادر بغير اكل البيع وحرم ما يحرم البيع وليس بشرك ولا تولية ولا اقالة وبذلك ما ذكره
ان من اتباع طعاما على كيل او وزن او عدد فلا يجوز له ان يبيع حتى يستوفيه لئلا ينسب اليه
الله عليه وسلم من ذلك ويجوز له ان يترك فيه بان يولي احدا جزاء من ادولى به ويقبل
البائع منه وذلك كله قبل استيفائه والاصل في ذلك ما روى بريرة عن ابن المسيب ان
سوط الصلي الشري عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل ان يستوفي وارضى في الشركة والتولية
والاقالة ومن جهة المعنى ان هذا من عقود المكارمة فاشتتى من بيع الطعام قبل
استيفائه كما اشتتى من بيع الغرّة من النسي عن بيع الرطب بالتمرد قوله اذ كان في ذلك
الثقة ولم يكن فيه ربح ولا وصيغة يريده بقوله اذ كان في ذلك الثقة او يكون البيع على
الثقة ويكون على ذلك الشركة او التولية او الاقالة ولو كان النقد الاول على التأجيل
لم يجز ذلك وان كانت الشركة او التولية او الاقالة الى ذلك الاجل لان من سنته هذه
العقود ان يكون مساوية لما تقدره من البيع ولا يكون في شئ من العوضين نقص ولا زيادة
غيرا نقد به البيع الاول ولا يلكه او الرقم تساوى ولا تقع في ذلك شركة ولا تولية ولا
ولا اقالة لعدم تساوى الرقم واذا كان البيع الاول بالنقد جازت الشركة والتولية
والاقالة بالثقة ولا تأخير ولا زيادة في الثمن ولا نقص منه لان ذلك يخرج عن حكم الشركة
والتولية والاقالة الى حكم البيع المحض المنافي للمكارمة المبني على المغالبة والمكايلة
والذي يمنع ان يملك به الطعام قبل استيفائه ولذلك قال مالك اذ كان في ذلك تأخير
وزيادة فمن وانقص منه فليس بشركة ولا تولية ولا اقالة وقوله فان دخل ذلك ربح او وصيغة
او تأخير من احدهما صادر بغيره لانه لا يكون الا اقالة والتولية والشركة الا على حكم البيع الاول
لا زيادة عليه ولا نقصان منه ولذلك كانت هذه العقود مبنية على المكارمة ولو كان من
احدهما تأخير بان يخرجه المسلم اليه برأس مال المسلم او يكون المبيع من الطعام ثم قد اخرجتموه
ثم قال من على التجبيل او اشرك او ولى على التجبيل فان ذلك كله يخرج عن عقود المكارمة الى المغالبة
المحضة المبنية على المغالبة التي لا يجوز ايقاعها في طعام مبيع قبل استيفائه ولذلك قال يلكه
ما يملك اليهود من ان لا يبيع بعد الاستيفاء ويحرم ما يحرم اليهود فلا يبيع قبل الاستيفاء
الله اعلم ١٢

له قوله قال مالك من اشترى سلعة بزاور قيقا نحو وبها
على حسب ما قال ان من اشترى بزاور قيقا فبث شراؤه يريده شراؤه على النقص دون
النجار ثم اشرك فيه رجلا بان باع نصفه او جزءا منه ولقد الثاني صاحب السلعة يريده البائع
جميع ثمن السلعة ثم استخفت فان دفع الثمن الى البائع ربح على المتبايع الاول بجميع
الثمن ويربح المتبايع الاول بذلك على ما بعد ووجه ذلك انه بيع متأنف وكونه على حصة
مخصصة لا يخرج من ان يكون فيه العدة على البائع ومعنى ذلك ان عدة الشرك على ان اشرك
مع الاطلاق وعدم الشرط لما ذكرناه باع يبيع متأنف وقوله الا ان يشترط المتبايع على الذي
اشرك بحصة البيع وقبل ان يتفاوت ذلك ان عديتك على الذي اتبعته من يريده ان الشرط
يبيع في التوقيتين روى عن ابن القاسم انه ان اشترط عليه ذلك بحصة البيع وقيل ان يفتتا

رجل اشركني بنصف هذه السلعة وانا ابيعها لك جميعا كان ذلك حلالا لا بأس به وتفسير ذلك ان هذا بيع جديد باعه
نصف السلعة على ان يبيع له النصف الآخر كما جاء في افلاس الغريم **مسألة ٣٦٤** عن ابن شهاب عن ابي بكر بن
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما رجل يبيع متاعا فافلس الذي ابتاعه منه ولم
يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجدته بعينه فهو احق به وان مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه اسوة الغرماء
مسألة ٣٦٥ عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن نعيم عن عبد العزيز عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن
الحارث بن هشام عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما رجل افلس فادرك الرجل ماله بعينه فهو احق به
من غيره قال مالك في رجل يبيع متاعا او طعاما فافلس المبتاع فان البائتم اذا وجد شيئا من متاعه بعينه اخذته
فان كان المشتري قد يبيع بعضه وفرقه فصاحب المتاع احق به من الغرماء لا يستعده ما فوق المبتاع منه ان يأخذ ما وجد بعينه
فان اقتضى من ثمن المبتاع شيئا فاحب ان يردده ويقبض ما وجد من متاعه ويكون فيما لم يجد اسوة الغرماء قد لا قال
مالك ثم اشترى سلعة من السلم غزلا ومتاعا او بقعة من الارض ثم اخذ المشتري في ذلك عملا بقي البقعة دارا ونسج الغزل
ثوبا ثم افلس الذي ابتاع ذلك فقل رب البقعة انا اخذ البقعة وما فيها من البنيان ان ذلك ليس له ولكن تقويم البقعة وما
فيها من البنيان مما اصلح المشتري ثم ينظر كم ثمن البقعة وكم ثمن البنيان من تلك القيمة ثم يكونان شريكين في ذلك لصاحب
البقعة بقدر حصته ويكون للغرماء بقدر حصة البنيان قال مالك وتفسير ذلك ان تكون قيمة ذلك كله الف وخمس
مائة درهم فتكون قيمة البقعة خمس مائة درهم وقيمة البنيان الف درهم فيكون لصاحب البقعة الثلث ويكون
للغرماء الثلثان قال مالك وكذلك الغزل وما اشبه اذا دخله هذا ولحق المشتري دين لا وفاء له عنده وهذا العمل فيه
قال مالك فاما ما يبيع من السلم التي لم يحدث فيها المبتاع شيئا الا ان تلك السلعة نفقت وارفع ثمنها فصاحبها يرغب
فيها والغرماء يريدون امساكها فان الغرماء يخيدون بين ان يعطوا رب السلعة الثمن الذي باعها به ولا ينقصوه شيئا

هذا التوجيه محتاج إليه حيث وجد لفظ البيع مراراً واما حيث اطلق فهو معمول على العارية
والنصب والامانة وغيرهما لا لا يجب تبدلها في الاضافة ١٣ **قوله** فبما يتبين
بمن فيه في شرح السنة العمل على هذا عند انكشاف العلم قالوا اذا انفس المشتري بائناً
وجود البائع ماله فسخ البيع واخذ عين ماله وان كان قد اخذ بعض الثمن وانفس بائناً
اخذ من ماله قد رما بقي من الثمن قضى به عثمان وروى عن علي ولا تعلم لها مخالفاً من اصحابه
وبه قال مالك والشافعي وعندينا حنفية ليس الفسخ بل هو كسر الثمن قالوا في بعضهم حملنا
الحديث على الخيار بالخيار اى اذا كان الخيار للبائع فخطره في مدته ان المشتري انفس
فلا نسب لان الخيار الفسخ ١٢ **قوله** فبما يتبين من من فيه قال الخطابي
وبذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم قد قال بها كثير من اهل العلم وقد قضى به عثمان بن
عفان وروى ذلك عن علي بن رضه ولا يعلم لها مخالفاً في الصحابة وهو قول عروة بن الزبير
وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي واهم من حنبلي واسحاق وقال ابراهيم النخعي
والحفيضة وابن شبرمة جواسعة للغيرا وقال بعض من يحنج بقولهم هذا مخالف للاصول
الثابتة والمتعارف قد ملك السلعة فلا يجوز ان يقض عليه ملكه وتاوهوا على غير البائع
والبيع الفاسدة وعلى المقبوض على سوم اشترى ونحوها ١٤ **قوله** قال مالك و
من اشترى سلعة من السلع غزلاً او متاعاً او نحو ذلك على ما قال في هذه المسئلة في الذي يبيع
البقعة والغزل فيمن المشتري في البقعة ويبيع الغزل ثم ينفس انما ينظر الى قيمة ذلك
كل يوم الحكم فيه رواه عيسى عن ابن القاسم في المدونة وقال يقوم جميع البنيان جلة ولا
يقوم جداراً وحشية خشبة وانما يقال ما قيمته هذه الدار بنية تعرفت قيمتها ثم يقال ما قيمته
البقعة برأحالباً فيها فيكون ان فيها شركا صاحب البقعة لبقية ببقعة وصاحب البنيان
بقية ببنائه ورواه عيسى عن يحيى عن ابن نافع وفي المبسوط شرطان احدهما ان يكون العمل
زيادة في البيع والثاني ان يكون العمل لا يفتيه وذلك ان يبيع جلوداً فيدفعها المتبايع
ونحوها فيصنعها او يقصر بان البائع يكون لان ما أخذ سلعته وشارك الغيرا في قيمتها وروى
ابن عمر عن ابن وهب انه قال ان ذلك فوت ثم رجع الى هذا وجد القول الاول ان الميعن قد
تغيرت تغير الاسلبل تعود الى صفته الاولى فكان ذلك قوتاً فيها ووجه القول الثاني ان الميعن
على ما كانت عليه وانما زيد فيها عمل واهيئت لها معنى كالشئ ١٥

قوله وان مات الذي ابتاعه الخ ذهب مالك الى جملة ما في هذا الحديث وقال ان كان قبض البائع شيئا من ثمن السلعة فهو اسوة للغراء وقال الشافعي لافرق بين ان يكون قبض شيئا او لم يقبضه في انه اذا وجد عين مال كان احمى به وقال مالك اذا مات المتبايع فوجد البائع عين سلعة لم يكن احمى بها وعند الشافعي اذا مات المتبايع فمضى والسلعة قائمة فلهما جها الرجوع فيها وقد روي عن ابي هريرة من غير هذا الطريق انه عليه السلام قال بن ائمن افس او مات فوجد رجل شيئا بعينه فواضح به ١٢ -

قوله اسوة الغراء كتبوا لنا فيهم يسمى المرحوم عن تقي بن حشمة قوله ايما رجل باع متاعا او اداة الامر على قبض الثمن مشقة بان المراد يكون المبيع بعينه ليس هو البقاء على صورته وذلك لانها لا تبدل صورته وان قبض البائع كل ثمنه بل المراد بقاء بعينه بقاءه بحيث تبقى اضافته على ما كانت وان تبدلت صفته واضافته لم يبق البائع الا اسوة للغراء لانه لم يجد متاع بعينه وان لم يتبدل ان اضافته مطلقا وكانت على ما كانت كان البائع احمى من غيره ولما كانت صفته المبيع تمامها بالقبض او باقتضاء شيء من الثمن او يبرر الحكم على القبض واقتضاء شيء من الثمن ففعول ان الذي اشترى شيئا من احد ولم يقبضه حتى ائمن افس المشتري فانه لا يكون احمى من غيره وكذلك اذا اشترى رجل شيئا ولم يود شيئا من ثمنه ولم يقبضه ايضا فظاهر انه بعد في ضمان البائع ولم يتبدل اضافته لان العقد هو القبض حقيقة لتوقف تمامه عليه فان بيع ما لم يقبض المشتري المبيع على شرط السقوط والافساح بهلاك المبيع فاللتبدل في الاضافة وان كان متحققا فيه قبل القبض في الجملة الا انه غير معتد به لاجل عدم الاعتداد به ان هلك المبيع قبل القبض كان الثمن ساقطا وما يؤيد ان المراد بالتبدل وعدم المتبدل هو تبدل الاضافة لا تبدل صورته وما ورد في الرواية الاتية من قوله ايما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه فهو اسوة للغراء فانه سوى البائع ليس اثر الغراء اذا كان المبيع تلمعا فانه تقيم بهلاك احد المتعاقدين ولو كان المراد لكونه بعينه صورة لما تبدل الحكم بهلاك المشتري لكون المبيع بعينه لا يتبدل في صورته اما على ما اخترنا من ان المراد بتبدل الاضافة فتبدل الحكم بهلاك المشتري ظاهرا لان المبيع قبل القبض لما كان على شرط السقوط انقصر الى تمامه الى مرجع من حيث اقتضاء الثمن او بلاك المشتري واذا وجد شيئا منها علم بتبدل الاضافة ويقينا ولا كذلك تبعا فانه وقيق ثم ان

ما كره من ذلك ان يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما يبد الله ثم يرد ها الى صاحبها بعينها فذلك لا يحل ولا يصح ولم يزل اهل العلم يهون عنه ولا يرضون فيه لاحد فأي بني عنه من المساومة والمبايعة **مسألة** ١٢٥ عن تافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبع بعض **مسألة** ١٢٦ عن ابن الزناد عن الاعرج عن ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلتقوا الركبان للبيع ولا يبع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا تبع حاضر لها ولا تصروا الا بل

احكامه

بعضكم على بيع بعض بالمعزوم على ان يترضا على ثمن سلفه فيبيع اخرون يقول انا ابيعك مثل هذه السلعة بالنقص من هذا الثمن فيصرفها حسب السلعة ويحتمل ان يكون المراد بالبيع الشراء فيكون في معنى حديث الشيخين نعم ان يتسام الرجل على سوم اخيه ويحتمل ان يراد به كلا المعنيين على سبيل عموم المجاز ١٢٧ **مسألة** ١٢٨ قوله لا تلتقوا الركبان اي لا تستقبلوا الذين يملكون المتاع الى البلد لا اشترا منهم قبل ان يتقدموا الاسواق ويعرفوا السعر قال محمد وهذا جائز فكل ذلك كرهوا ما انما ينقض فالمرحل كغيره في الثمن ويطع فيه ما لا يريد به ان يشتره ليعلم بذلك غيره فيشتري على سومه فهذا لا ينبغي وانما حتى السلع فكل ارض كان ذلك يفرق لها فليس ينبغي ان يفعل ذلك ما فاكثرة الاشياء بها حتى صار كمالها يفرق بها فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى ١٢٩ **مسألة** ١٣٠ قوله ولا يبع حاضر لها وتفسيره عند الجمهور هو ان يمنع المصارح والمصارف القروى من البيع ويقول لا يبع انت انا اعلم بذلك فيقول له ويبيع ويغالي ولو تركه يبيع فيصرف على الناس وقال بعض الحنفية هو بيع المالك من غزاهل البلد طعا في الثمن الغالي لا لافترار لهم وهم جرائه والاول مع ١٣١ **مسألة** ١٣٢ قوله ولا تصروا بغيره المقوية من مصرى بصري قصرية وهو المصحح النصري مع اللين في القصر ايا ما يترك عليها ليعتد المشتري قال عياض رويانا في غير مسلم عن بعضهم نفع القاصد من مصرى او اربط من بعضهم نفع القاصد وفتح الصاد من غير او بصيغة المفرد مجمل هو من الصرا ايضا وقوله والابيل والغنم مخرج على ملكه الوجه قولهم انما عابدهم ذلك انما قال انما حفظ وقدا خذ بظاهر هذا الحديث مجمل اهل العلم وافق به ابن مسعود وابو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال بين اثنين يبيع من بعدكم من لا يبيع عدوكم ولم يفرق بين ان يكون اللين الذي احتلب خيلا او كثيرا ولا بين ان يكون المتروك ملك البهائم لا قال القيسى قلت ابو حنيفة في منقر وتترك العمل بحديث المصراة بل مذنب الكوفيين وابن ابي بيل ومالك في رواية مثل مذموم ابن حنيفة وقال القيسى ايضا واقرى الوجوه في ترك العمل بها مخالفا لاصول من ثمانية اوجه احدها انه واجب الروي غير عيب ولا شرط قلت وبذا اشار الى الحديث المتفق عليه بطريق القاعدة الكلية التي اتفقت الامم عليه بان المتبايعين باختيار من اردوا القبول ما لم يتفرقا سواء كان المتروك بالادان منمنه يقول به او تفرق بكلامه عند القائل به فاذا تفرقا لم يكن لاحدهما الخيار الا اذا اشترط الخيار احدهما فيكون الخيار له الى ثلاثة ايام الثاني انه قد روي خيار بثلاثة ايام وانما يتقيد بالثالث خيارا لشرط يعني ان الخيار بالثلاثة مقيد بخيار الشرط بهذا الحديث وبهنا ليس بشرط الثالث انه واجب الرد بعد ذهاب جزومن البيع الرابع انه واجب الرد مع قيام المبدل الخامس انه قد روي بصريح من تروا المتكلفات انما تضمن بها ما لا يقيمتها بالشرط حاله انما الله سبحانه وتعالى قال في كتابه فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الى الحد الذي اعتدى عليكم وان ما قبضتم فعاقبوا الخ وهذه الايات تحكم بان ضمان المتكلفات والعدوانات في المتكلفات وذوات القيم بالمثل وفي هذا الحديث حكم بخلاف ذلك السادس ان اللين من ذوات الامثال فعمل ضمانه في هذا الخبر بالقيمة السالصة انه يؤدي الى اربابها في اربابها بامكان تمرانها انه يؤدي الى الجمع بين العوض والمعوض وقال هذا القائل ايضا في غير ابو هريرة برواية هذا الاصل فقد اخبر ابو داود عن حديث ابن عمر واخرجه الطبراني عن جابر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخلفيات من طريق عمرو بن موفى الزنى واخرجه احمد من رواية رجل من الصحابة ولم يسم وقال ابن مبدل بهذا الحديث جميع على صحة وثبوتين جنة النقل قلت اما حديث ابن عمر فراه ابو داود من رواية جميع بن غيرة القيسى قال الخطابي ليس اسناده بذلك قال ابن ابي راس في نظره وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال كان رافضيا يوضح الحديث وقال ابن نمير كان من اكذب الناس وقال ابن عدى عامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال ابو حاتم كوفي صالح الحديث من عتيق الشيعة واما حديث انس فاخرجه ابو يعلى وفي سنده اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف واخرجه ايضا من رواية اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن انس بن مالك وهو محفوظ انه مرسل واما حديث رجل من الصحابة فاخرجه احمد عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ان هذا القائل قد قصدي لجواب عما تاملت الحنفية في هذا الموضوع قال قالوا ان هذا يعني حديث المصراة خبر واحد لا يفيد الاظن وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلا يلزم العمل به ثم قال وتعب بان التوقف في خبر واحد انما هو في مخالفة الاصول لا في مخالفة قياس الاصول وبذا اخبرنا ما خالف قياس الاصول بان الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هما الاصل والاخران مروودان اليهما فاستدلوا بقياس فخرج كيف يرد الاصل بالقرع بل الحديث الصحيح اصل نفسه قلت وهو مخالف لقياس الاصول لم يقل به الحنفية كذا وكيف ينقل عنهم ما لم يقولوا قالوا فينقل عنهم خلاف مما ارادوا

من عدم التزوي وعدم ادراك التحقيق فيه وكيف يقال هو مخالف لقياس الاصول والاحمال ان القياس اصل من الاصول لان الحنفية عدوا القياس اصلا رابعا على ما في شتم المشورة فيكون منتهى ما تفعلوا هذا هو مخالف لاصل الاصول وهو كلام فاسد وقوله والقياس فرع كلام فاسد ايضا لانه عدل رابعا كيف يقال ان فرع حتى يتزب عليه قوله وكيف يرد الاصل بالقرع ثم ان نقل من ابن السمعاني من قوله حتى ثبت الخبر صار اصلا من الاصول ولا يحتاج الى عرض على اصل اخر لانه ان واقعه فذلك فان خالف لم يجوزوا احد سجالا لانه لا يجوز وهو مردود باتفاق النسخة قلت ثم نقل من ابن السمعاني من قوله والاول عندى في هذه المسئلة تسليم الاقيسة كتمانها ليست لا لزم لان السنة الثابتة مقدرة عليها وعلى تقدير التزوي فلا تسلم ان مخالفة لقياس الاصول لان الذي ادعوا عليه من المخالفة ينوبها باوجه احدها بان المعلوم من الاصول ان ضمان المتكلفات بالمثل والتقوبات بالقيمة وبهنا ان كان اللين مثليا فليضمن باللين وان كان متقوم فليضمن باحد التقدين وقد وقع بينهما مغنونا بالقرع مخالفا لاصل والجواب منع المحصر فان المحصرين في ذمة بالابل وليس مثلالا ولا قيمة ايضا فثمان مثل بالمثل ليس مطرودا وقد تضمن مثل بالقيمة ذات العذرة المأثمة من تلف شاة لبونا كان عليه قيمة ولا يجعل بازاء لبنا لبنا اخر لتعد المأثمة انتهى قلت قوله فلا تسلم ان مخالفة لقياس الاصول الخ فيرسم لان مخالفة القاعدة الاصلية ظاهرة وهي ان ضمان المثل بالمثل وضمان المتقوم بالقيمة هذه القاعدة مطروقة في بابها وضمان المثل بالقيمة عند التفرع خارج عن باب القاعدة المذكورة فلا يرد عليه اعتراض بذلك لان باب التفرع مستثنى عنها والمقدرة تارة يكون بالاستحالة كما في ضمان الحر بالابل وتارة يكون بالعدم كالتفرع المأثمة في ضمان لبن الشاة البون وايضا في مثله اشاة البون اللين جزومن اجزا منها في ضمان الكسك ودفع المصارع من التمر وغيره مع اللين في المصراة انما كان في وقت العقوبة بالا موال في المعاصي وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم نص على ان بيع المحلات خلاصة ولا خلاصة حرام فكان من فعل هذا باع صار مخالفا لما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلا فيما نهي عنه فكانت عقوبته في ذلك ان يجعل اللين المحلوب في الايام الثلاثة للمشتري بصراع من مفر ولعله يساوي اصلا كثيرة ثم نضحت العقوبات بالا موال في المعاصي وردت الاشياء الى ما ذكرنا من القاعدة الاصلية ثم ذكر ابن السمعاني عن الحنفية انهم قالوا ان القواعد تقتضي ان تكون المعصون مقدرة الضمان بقدر التلف وذلك فمختلف وقد قدر بينهما مقدار واحد وهو الصاع فخرج عن القياس والجواب منع التقييم في المعصونات كما لو ضعت فارشا مقدرا مع اختلافها باكبوا والعقد والغرة مقدرة في الجنين في اختلافه انتهى قلت لا تسلم منع التقييم في باب كذا وكذا وما مثل به على وجه الايراد على القاعدة غير وارد لاننا قلنا ان الذي يفعل من ذلك عند التفرع خارج من باب القاعدة فيرد اهل فيها حتى يمنع اطراف القاعدة ثم ذكر عنهم ايضا ان اللين التالف ان كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزومن المعصون عليه من اصل المخالفة وذلك مانع من الرد فقد حدث في ملك المشتري فلا يضمن وان كان مخلفا فما كان منه موجودا عند العقد وما كان حاشا لم يجب ضمانه والجواب ان يقال انما يمنع الرد بالنقص اذا لم يكن لاستعلاء العيب والا فلا يمنع وبهنا كذلك قلت الذي قاله كلام واضح صحيح والجواب الذي اجاب به ليس بشئ فليرضى احدان بردها الكلام بثل هذا الجواب وليس العيب منه وانما العيب من الذي يملكه في بايقر ويرضى به ثم ذكر عنهم فيما قالوا بان مخالفة الاصول في جعل الخيار ثلثا مع ان خيار العيب لا يقدر بالثلث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الزوجة عند من يثبتها ثم اجاب بان حكم المصراة المفردة باطل من حيثها لثلاثة اشياء ان يفرد بوصف واحد على غيره انتهى قلت لا تفردوا باسلم من ماله فلما انه منسوخ كما ذكرنا فيما مضى ثم ذكر عنهم انهم قالوا ان يلزم من الاختيار بين العوض والمعوض ثم اجاب بان التمر عوض عن اللين لانه الشاة قلت ليس دفع التمر الاجزاء لما ارتكب من العصيان حين كانت العقوبة بالا موال في المعاصي ثم ذكر عنهم بان مخالفة القاعدة الربا فيما اذا اشترى شاة بصراع فاذا استرو معها ما عاقد استرجع الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاعا بصراع والجواب ان الربا انما يجزى في العقود لا في المنسوخ بدليل انها لو باعها بعد حيا بفضة لم يجز ان يتفرقا قبل القبض فلو تعاها في هذا القبض بعينه جاز المتفرق قبل القبض انتهى قلت ذكره هذه المسئلة تأكيد لما قلنا من الجواب لا يفيد لان بالا خاتمة صار العقد كانه لم يكن وعاد على شئ الى اصل فلا يحتاج الى ان يقال جاز التفرق قبل القبض ثم ذكر عنهم انهم قالوا يلزم منه ضمان الاعيان مع بقائها فيما اذا كان اللين موجودا او الاعيان لا تضمن بالبدل الا مع فواتها كالمقصوب والجواب ان اللين وان كان موجودا لكنه تعذر رده لا خلاطه باللين

عبد استحق ان يباع سحمان ابتاع سحمان قضى سحمان اقتضى قال مالك في الرجل يشتري الابل والغنم والبزاد والقيق او
شيئا من العرض جزا فانه لا يكون الجزاف في شيء مما يعد عدا قال مالك في الرجل يعطي الرجل السلعة يبيعها وقد
قومها صاحبها قيمة فقال ان بعها بهذا الثمن الذي امرتك به فلك دينار او شيء يسميه له يتراضيان عليه وان لم تبعها
فليس لك شيء انه لا بأس بذلك اذا سمى ثمنها يبيعها به وسمى اجراما علوما اذا باع اخذناه وان لم يبع فلا شيء له قال مالك
ومثل ذلك ان يقول الرجل للرجل ان قدرت على غلامي الا ببق اوجئت بمجمل الشار ذلك كذا او كذا فهذه امن باب الجعل و
ليس من باب الاجارة ولو كان من باب الاجارة لم يصح قال مالك فاما الرجل يعطي السلعة فيقال له بعها ولك كذا او كذا في كل دينار
لشيء يسميه فان ذلك لا يصح لانه كلما نقص دينارا من ثمن السلعة نقص من حقه الذي سمي له فهذه اخر لا يدرى كم جعل له
مالك عن ابن شهاب انه سأل عن الرجل يتكاري الدابة ثم يكرها باكثر مما تكارها به فقال لا بأس بذلك كمل كتاب البيوع

کتاب الفرائض

ما جئاء في القراض **١٣٨٢** ك عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش الى العراق فلما قفلا مرا على ابي موسى الاشعري وهو امير البصرة فرحب بهما وسهّل ثم قال لولا قدر لكما على امر انفعكما

قول ابن القاسم ان الاجارة معاوضة على منافع الاعيان دون الاعيان واذا كانت الذائير
والدرهم والمكيل والموزن لا يصلح الانتفاع به مع تقادم العين لم يصح ان يستأجره ووجه القول
الثاني ان الانتفاع بها ممكن مع تقادمها بان ينفعها المستأجر بين يديه بغير ما دخل وله
غرض بان يرى الناس من معه ما كثيرا فيتاجروا به ويتاجروا ما قلنا يكون المالك معه مثلا
ينفعها المتاجر ويعطيها بدلها ويزيده الاجرة فيكون مخرضا بعوض وبذل الذي ذكره القاضي
ابو محمد من قول ابن القاسم والشحج الى بكر ليس بخلاف لان ابن
القاسم انما منع استئجارها لما فيها المقصودة منها وليس المقصود منها
والدرهم ما باح استئجاره بالرشح والبركة وبذلك يقال لا يجوز استئجار الشجر لنفعها المقصودة
لانه يبيع الثمر على يد صاحبه ولا بأس ان يستأجر بالهدية عليها الجمال ويبيط الغسال النشاب
عليها وما جرى مجرى البحر ذلك ما ليس من منافعها المقصودة والله اعلم عقد الاجارة لازم من
الطرفين ليس لاحد من المتعاقدين فسخ خلافا لابي حنيفة في قوله ان للمكسبي فسخ للعدل
مثل ان يكره في حال السفر ثم يبدله ويمرض فله الفسخ ويكره في دار ثم يريد السفر ودكانا
يترقبه فيخرج وقت متاعه ١٢ **قوله** في القراض جوان يدفع اليه المال للتعجيل فيه
والزرع مشترك بينهما وعلى محتاجهما مع الصعاب مشتق من القرض وهو القطع لانه قطع للمال
قطعة من ماله ليرتفع فيها وقطعة من الزرع او من المقارضة وهي المساواة لتساويهما
في الزرع واهل العراق يسمونه مضاربة لان كلاهما يقرب بسهم في الزرع وقيل ما خوذ من
الضرب في السفر قلت قال في الدر المختار (رجي) لئلا يفسد من الضرب في الارض وهو
السير فيها وشروها (عقد شركة في الزرع بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) ان
المضارب (وركنه الايجاب والقبول وحكما) انواع لانها (ابداع ابتداء) ومن قبل الضا
ان يقرضه المال الادر بها لم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يعلمه الزرع بينهما ثم
يعمل المشتق فقط فان يك فالقرض عليه (وذلكيل مع العمل) لتقرض بامره (وشركة ان
رجح وعقب ان خالف وان اجاز) رب المال (بعده) لصيرورته غائبا بما في لفظ (واجارة
فاصة فان قدمت فلا ربح للمضارب وحشدة بل لاجر) مثل (معلم مطلقا) ربح او لا
(لان زيادة على المشروط) خلافا لما هو الاثلاثة (الاي وصي اخذ مال تسيير مضاربة فاسدة)
كشرط لنفسه عشرة دراهم (فلا شيء له) في عالم التسيير (اذ اعلى) اشياء فمواستفاد من اجر
عمله (د) الفاسدة (لا احسان فيها) ايضا (كعجبة) لانه امين (ودفع المال الى اخره شرط
الربح) كله (للمالك ايضا) فيكون وكله لاتباع (ومع شرط للعلم بالقرض) فله ضرورة (وشروطها)
امور سبعة تكون رأس المال من الثمان) كما في الشركة (وهو معلوم للمتعاقدين) قول المصنف
للعامل قرض) قال في التبيين وانما صار المضارب مستقرضا باسخط كل الزرع لالا اذا صار
رأس المال ملكا لان الربح فروع المال كالشجر والشجر ولو ولد له ثمينون فاقا شرط ان يكون جميع
الربح له فله ملكه جميع رأس المال متقضي وقضيته ان لا يرور رأس المال لان التملك
لا يقتضي الرد كالبنية لكن نقض المضاربة يقتضي رد رأس المال فجعلناه قرضا لا اشتراطا لغيره
علاهما ولان القرض ادنى التبرعين لانه يقطع الحق عن العين دون البدل والبنية تقطع عنها
فكان ادنى يكونه اقل ضررا (قول المصنف وعقب الخ) استشكل قلنا في زاده عد الغصب

والله اعلم بالساعة من جهة البائع المسلمحة في التمن وذلك بان يأخذ البعثة ولا يشطط
بطلب اكثر منها ويتجاوز في التقدير وان ينظر بالتمن وقد روى عن النبي عن خراش بن حذيفة
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم قالوا علقت
من غير شيئا قال كملت النظر الموسر واتجاوز عن المعسر قال ف تجاوز الله عنه وفي رواية
تستحب المسلمحة في البيع والشراء وليس يوترك المكايلة فيها انما هي ترك الموازنة و
المضاربة والكرانة والرضا بالاحسان وليس الرزق ومن اطلب بالتمن قال ويكره المذبح
والذمي في التسليم ولا يصح به ولو لم فاعلم بشره بالحدية ومن الكرهه انه يرد في الاغارة
لبيمين وقد سئل عن ذلك فقال واختلف فيه كرهه وان لم يعرفه وروى ان البركة ترتفع منه
لبيمين والمسلمحة من المبتاع في ان يقتضي افضل مما يجد لذلك قال صلى الله عليه وسلم
فان افضلكم احكم قضاء ويعمل القضاء ولا يبلغ المستط فقولوه سبحان الله ولا تعف
في سرقة الاقتضاء والله اعلم وبذا الذي اوردناه ما كان من قول ابن المنكدر عن جابر بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال قال محمد بن جابر سمعنا اذ اباع واذا اشترى واذا اقتضى اخرجه
بغارى من حديث علي بن عباس ١٢ **قوله** فان ما لك فاما الرجل الخ
وبذا على حسب ما قال ابن من قال لرجل بل لي ثوب في ذلك من كل دينار جزء منه او درهم
لي جزء لانه لم يمت شيئا يبيعه به واذا لم يكن التمن معلوما كان جعل العاقل جعولا ولا يجوز ان
يكون الجعول جعولا لانه اضرة تدخلى ذلك وانما جاز ان يكون العمل جعولا للضرورة
الراعية الى ذلك وايضا فان العمل لما كان جعولا كان العاقل باختيار تركه متى شاء
تقتل مضرة لانه اذا راى ما يكره من مشقة العمل كان له الترك والجعل في جبهة الجاعل
لارام فلا يصح ان يكون جعولا لانه لا يقدر على ان يتخلص من مضرة غيره اذا شاء فان باع
على ذلك فله جعل مثله وان لم يبع فلا شئ له رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون
واصنع وقالوا ان بعد عشرة فلك من عدد دينار ربعه او عشرة او لك منه درهم جاز
لان الجعل حصل معلوما فذلك جائز وفيه ان باع باكثر من عشرة فعلى التقية لابن القاسم
ليس له الا احدى عشرة ووجه ذلك انه لما جعل جعولا للمشي من العشرة فما زاد من التمن
فذلك سواء لانه لم يوجد فيه المبيع مما يمتنع فيه الاجرة وكذلك لو قال يبع هذا الثوب ولك
درهم او دينار كان كما قدمناه والله اعلم ١٣ **قوله** عن الرجل يكرى الدابة له
ان يكرى بها باكثر مما اكرى به تمل القرض وليدوه وهذا قال مالك واختلف وطائفة وجعلوا
من الحكماء قال القاضي ابو محمد ان يكرى بها بمثل ما اكرى به واقل واكثر وله ما وضع على يده
كسائر الاعيان وقال ابو حنيفة من اشترا جردا او دابة ليس له ان يراجها حتى يقبضها
وليس له بعد قبضها ان يراجها باكثر مما اشترا به قال ابن سيرين والشافعي اذا ثبت
ذلك فانه يجوز ارجاها ليرك ما يعرف بعينه ما يصح به بدل منها فخر كالدور والعبد والولاب
والثياب وغير ذلك من المواقين واما ما لا يعرف بعينه كالمكيل والموزون فنقله اجازة
قال القاضي ابو محمد واجرة قرضه والاجرة ساقط عن متاجره وبذا قول ابن القاسم وكان
شيئا ابكر الا بهى وغيره من ذلك ليع وكره الاجرة فيه اذا كان المالك حاضرا معه و

والله اعلم بالساعة من جهة البائع المسلمحة في التمن وذلك بان يأخذ البعثة ولا يشطط
بطلب اكثر منها ويتجاوز في التقدير وان ينظر بالتمن وقد روى عن النبي عن خراش بن حذيفة
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم قالوا علقت
من غير شيئا قال كملت النظر الموسر واتجاوز عن المعسر قال ف تجاوز الله عنه وفي رواية
تستحب المسلمحة في البيع والشراء وليس يوترك المكايلة فيها انما هي ترك الموازنة و
المضاربة والكرانة والرضا بالاحسان وليس الرزق ومن اطلب بالتمن قال ويكره المذبح
والذمي في التسليم ولا يصح به ولو لم فاعلم بشره بالحدية ومن الكرهه انه يرد في الاغارة
لبيمين وقد سئل عن ذلك فقال واختلف فيه كرهه وان لم يعرفه وروى ان البركة ترتفع منه
لبيمين والمسلمحة من المبتاع في ان يقتضي افضل مما يجد لذلك قال صلى الله عليه وسلم
فان افضلكم احكم قضاء ويعمل القضاء ولا يبلغ المستط فقولوه سبحان الله ولا تعف
في سرقة الاقتضاء والله اعلم وبذا الذي اوردناه ما كان من قول ابن المنكدر عن جابر بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال قال محمد بن جابر سمعنا اذ اباع واذا اشترى واذا اقتضى اخرجه
بغارى من حديث علي بن عباس ١٢ **قوله** فان ما لك فاما الرجل الخ
وبذا على حسب ما قال ابن من قال لرجل بل لي ثوب في ذلك من كل دينار جزء منه او درهم
لي جزء لانه لم يمت شيئا يبيعه به واذا لم يكن التمن معلوما كان جعل العاقل جعولا ولا يجوز ان
يكون الجعول جعولا لانه اضرة تدخلى ذلك وانما جاز ان يكون العمل جعولا للضرورة
الراعية الى ذلك وايضا فان العمل لما كان جعولا كان العاقل باختيار تركه متى شاء
تقتل مضرة لانه اذا راى ما يكره من مشقة العمل كان له الترك والجعل في جبهة الجاعل
لارام فلا يصح ان يكون جعولا لانه لا يقدر على ان يتخلص من مضرة غيره اذا شاء فان باع
على ذلك فله جعل مثله وان لم يبع فلا شئ له رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون
واصنع وقالوا ان بعد عشرة فلك من عدد دينار ربعه او عشرة او لك منه درهم جاز
لان الجعل حصل معلوما فذلك جائز وفيه ان باع باكثر من عشرة فعلى التقية لابن القاسم
ليس له الا احدى عشرة ووجه ذلك انه لما جعل جعولا للمشتري من العشرة فما زاد من التمن
فذلك سواء لانه لم يوجد فيه المبيع مما يمتنع فيه الاجرة وكذلك لو قال يبع هذا الثوب ولك
درهم او دينار كان كما قدمناه والله اعلم ١٣ **قوله** عن الرجل يكرى الدابة له
ان يكرىها باكثر مما اكرى به تمل القرض وليدوه وهذا قال مالك واختلف وطائفة وجعلوا
من الحكماء قال القاضي ابو محمد ان يكرىها بمثل ما اكرى به واقل واكثر وله ما وضع على يده
كسائر الاعيان وقال ابو حنيفة من اشترا جردا او دابة ليس له ان يراجها حتى يقبضها
وليس له بعد قبضها ان يراجها باكثر مما اشترا به قال ابن سيرين والشافعي اذا ثبت
ذلك فانه يجوز ارجاءه لعل ما يعرف بعينه ما يصح به بدل منها فعد كالدرهم والعبد والولاب
والثياب وغير ذلك من المواقين واما ما لا يعرف بعينه كالكميل والموزون فنقله اجازة
قال القاضي ابو محمد واجرة قرضه والاجرة ساقط عن متاجره وبذا قول ابن القاسم وكان
شيئا او بكرة الاسرى وغيره من ذلك ليع وكره الاجرة فيه اذا كان المالك حاضرا معه و

والله اعلم بالساعة من جهة البائع المسلمحة في التمن وذلك بان يأخذ البعثة ولا يشطط
بطلب اكثر منها ويتجاوز في التقدير وان ينظر بالتمن وقد روى عن النبي عن خراش بن حذيفة
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم قالوا علقت
من غير شيئا قال كملت النظر الموسر واتجاوز عن المعسر قال ف تجاوز الله عنه وفي رواية
تستحب المسلمحة في البيع والشراء وليس يوترك المكايلة فيها انما هي ترك الموازنة و
المضاربة والكرانة والرضا بالاحسان وليس الرزق ومن اطلب بالتمن قال ويكره المذبح
والذمي في التسليم ولا يصح به ولو لم فاعلم بشره بالحدية ومن الكرهه انه يرد في الاغارة
لبيمين وقد سئل عن ذلك فقال واختلف فيه كرهه وان لم يعرفه وروى ان البركة ترتفع منه
لبيمين والمسلمحة من المبتاع في ان يقتضي افضل مما يجد لذلك قال صلى الله عليه وسلم
فان افضلكم احكم قضاء ويعمل القضاء ولا يبلغ المستط فقولوه سبحان الله ولا تعف
في سرقة الاقتضاء والله اعلم وبذا الذي اوردناه ما كان من قول ابن المنكدر عن جابر بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال قال محمد بن جابر سمعنا اذ اباع واذا اشترى واذا اقتضى اخرجه
بغارى من حديث علي بن عباس ١٢ **قوله** فان ما لك فاما الرجل الخ
وبذا على حسب ما قال ابن من قال لرجل بل لي ثوب في ذلك من كل دينار جزء منه او درهم
لي جزء لانه لم يمت شيئا يبيعه به واذا لم يكن التمن معلوما كان جعل العاقل جعولا ولا يجوز ان
يكون الجعول جعولا لانه اضرة تدخلى ذلك وانما جاز ان يكون العمل جعولا للضرورة
الراعية الى ذلك وايضا فان العمل لما كان جعولا كان العاقل باختيار تركه متى شاء
تقتل مضرة لانه اذا راى ما يكره من مشقة العمل كان له الترك والجعل في جبهة الجاعل
لارام فلا يصح ان يكون جعولا لانه لا يقدر على ان يتخلص من مضرة غيره اذا شاء فان باع
على ذلك فله جعل مثله وان لم يبع فلا شئ له رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون
واصنع وقالوا ان بعد عشرة فلك من عدد دينار ربعه او عشرة او لك منه درهم جاز
لان الجعل حصل معلوما فذلك جائز وفيه ان باع باكثر من عشرة فعلى التقية لابن القاسم
ليس له الا احدى عشرة ووجه ذلك انه لما جعل جعولا للمشتري من العشرة فما زاد من التمن
فذلك سواء لانه لم يوجد فيه المبيع مما يمتنع فيه الاجرة وكذلك لو قال يبع هذا الثوب ولك
درهم او دينار كان كما قدمناه والله اعلم ١٣ **قوله** عن الرجل يكرى الدابة له
ان يكرىها باكثر مما اكرى به تمل القرض وليدوه وهذا قال مالك واختلف وطائفة وجعلوا
من الحكماء قال القاضي ابو محمد ان يكرىها بمثل ما اكرى به واقل واكثر وله ما وضع على يده
كبايع الاعيان وقال ابو حنيفة من اشترا جردا او دابة ليس له ان يراجها حتى يقبضها
وليس له بعد قبضها ان يراجها باكثر مما اشترا به قال ابن سيرين والشافعي اذا ثبت
ذلك فانه يجوز ارجاءه ما يعرف بعينه ما يصح به بدل منها فخر كالدور والعبد والولاب
والثياب وغير ذلك من المواقين واما ما لا يعرف بعينه كالمكيل والموزون فنقله اجازته
قال القاضي ابو محمد واجرة قرضه والاجرة ساقطه عن متاجره وبذا قول ابن القاسم وكان
شيئا او بكرة الاسرى وغيره من ذلك البيع وتلزم الاجرة فيه اذا كان المالك حاضرا مع دونه

به لعلته ثم قال بلى فهنا مال لمن مال الله اريد ان ابعث به الامير المؤمنين فاسلفكم فتيبنا عن به متاعا من مقام العراق
ثم تبيحنا به بالمدينة فتوذي ان رأس المال الى امير المؤمنين فيكون لكما الربح فقالوا ذلك ففعل ككتب الى عمر بن الخطاب
ان يأخذ منها المال فلما قدما باعها فلما دفع ذلك الى عمر بن الخطاب قال اكل الجيش اسلفه مثل ما اسلفكم قال لا
فقال عمر بن الخطاب ابنا امير المؤمنين فاسلفكم اديا المال ورجعه فلما عبد الله فسكت واما عبيد الله فقال ما ينبغي لك يا
امير المؤمنين هذا لنقص المال او هلك لضمنا فقال عمر ديا ففسكت عبد الله ورجعه عبيد الله فقال رجل من جلساء
عمر يا امير المؤمنين لو جعلته قراضا فقال عمر قد جعلته قراضا فاخذ عمر رأس المال ونصف ربحه واخذ عبد الله وعبيد الله
نصف ربح المال ١٢٢٢ عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده ان عثمان بن عفان اعطاه مالا قراضا يعمل

والاجارة من احكامها لان معنى الاجارة انما يظهر اذا خدعت المضاربة ومنه الغصب
انما يتحقق اذا خالف المضارب وكلما الامرين ناقض لعقد المضاربة منافع لغيرها فكيف
يبيع ان يجلس من احكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت بمناقبه لا يثبت به
قطعا فان قلت قد صلح ان يكون محالفا لثلاثة اركان والشروط المذكورة هنا
للمضاربة فكذلك الاحكام على ان الغصب لا يصلح حكما للمضاربة لان حكما ان يكون للعالم اجر
عمله ولا اجر للغاصب (وكفت فيه الاشارة) والقول في قدره وصفته للمضاربة بميزة
والبيضة للمالك واما المضاربة بدلين فان على المضارب لم يجوز ان يبيع على ثلث جازوه
ولو قال اشترى عبد الله ثم لم يضره مضارب ثم فعل ما ذكره لغيره فغصب او مستورع او
مستضعف العمل بما في يدك مضاربة بالنصف جازي (وكون رأس المال عينا لا دينا)
كما يسطر في الدور (وكون مسالما للمضارب) ليكنه التفرق (بخلاف الشركة) لان العمل
فيها من الاجنيين (وكون الربح بينهما شاعرا) فلو عين قدر اخدعت (وكون نصيب كل منها
معلوما) عند التقدير من شرطها كون نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له رأس
المال او من الربح فسدت وفي الجلالة كل شرط لوجب جملته في الربح او يقطع
الشركة بفسدها والابطال الشرط وصح العقد اعتبارا بالوكالة ١٢٢٣
قوله مال من مال الله اريد ان ابعث به الامير المؤمنين فاسلفكم لم يرد ذلك اجاز المال
في ذمتها وانما اراد مقصودا بالسلف ومن مقصودها ضمانها للمال وانما يجوز السلف لمقصد
السلف لانه بعض الفرق فاذا قصد السلف مقصد نفسه دخل الفساد فاذا السلف رجل
رجلا ما لا يدفع لغيره ذلك البلد وقصدته مقصد نفسه فموجز لا اختصاصه بمقصد
المسلف فان اراد رده اليه حيث لقيه ببلاد السلف او غيره من البلاد التي لم يرض فيها اجر
السلف على قبضه لان تأخير السلف الى بلد اخر فوجز خاصة فاذا اراد ان يعيد لزم السلف
قبضه كما لا يلزم ١٢٢٤ قوله تعالى ودونا لما اذا ثبت ذلك فان فعلنا في موسى
الاشعري بما يثبت وجبين احدهما ان يكون فعل ما ذكرناه لمقصد عبد الله وعبيد الله
وجاز له ذلك وان لم يكن الامام المفوض اليه ان كان بديه بمنزلة الوديع لجماعة
المسلمين فاستسلفه واستغناياه وسياتي بيان احكام الوديع في الاقضية وتولفت المال و
لم يكن مقصد عبد الله وعبيد الله وفاءه لغيره من الوديع الثاني ان يكون لابي موسى النظر
في المال بالتشهير والاصلاح فاذا اسلفه كان لغيره ان يبيع الامام المفوض اليه ليعقب فعله
فيعقبه ووجهه الى القراض ١٢٢٥ قوله اكل الجيش اسلفه مثل ما اسلفكم قال لا
لا تعقب من لا فعال الى موسى ونظر في بيعه فعلم ان تعيين الموضع المحظور منه لا ينبغي
على عمران ابا موسى لم يفسد كل واحد من الجيش مثل ذلك وانما اراد ان يبين لابي
موضع الحماية في موضع فعل ابي موسى فلما قال لا اقربا بالحماية فقال ابنا امير المؤمنين فاسلفكم
يريدان تخصيصها بالسلف دون غيرهما ان كانا لموضعا من امير المؤمنين واما ما كان يورث
من عمران بن حصين احداهما ان يبيته او من يبيته اليه بمقصد من مال الله مكانه من كان مكرها
في التوقي من هذا ولذا كسب من عمر قتل ما قتل غيره من المهاجرين الاولين وكان يعطى
لنفسه ايتى ما يصلح الى اذواج النبي صلى الله عليه وسلم اخر من يعطى فان كان نقصان فمقتضاها ١٢٢٦
قوله ابنا امير المؤمنين فاسلفكم يعني عليكم انكم ابنا فاسلفكم لذلك وانما
هو دونه ١٢٢٧ قوله اديا المال ورجعه ففعل الى موسى وتغير سلفه بوزج
المال الى المسلمين واجرته تجري اصله قال موسى بن دينار وما ذكره تفصيل الى موسى ولديه
ولم يكن يلزمها ذلك وعلى هذا قولان ابا موسى استسلف المال واستغناياه لمقصد فمقتضاها وان
المال كان بديه على وجه الوديع واما اذا قلنا انه بديه لوجه التشهير والاصلاح فان لم يقرب
ذلك وبشكل فيه والنظر في ذلك للمسلمين لوجه الصواب ولم يختلف اصحابنا في الموضع
مع المال يتابع به نفسه ويتسلفان صاحب المال جبرين ان يأخذ ما يتابع به نفسه
او يفسد رأس المال لانه اذا فاعل المال على النيابة عنه في عرقه واتباعه ما امر به
وكان الحق بما يتابع به وبذا اذا ظهر بالمرقب مع ما يتابعه فان مات متابعه به فان
رجع لرب المال وخسارته على المبيع مع ١٢٢٨ قوله فاما عبيد الله فسكت بريدانه
امسك من المراجعة برأى ابيه واقتصاد الرواتب كما مره واما عبيد الله فراجعه طلب الحق واجت
عليه ان المال قد ضايعه ولو دخله نقص لم يجره واوله عمر بعد ذلك ادبا للمال ورجعه اعراض من
مجتة لان المبيع مع بعض البضاعة اذا اشترى بها لنفسه وان دخلها نقص جبره ومع ذلك

فان ربحها لرب المال ١٢٢٩ قوله لو جعلته قراضا على وجه ما رده من المصلحة في
ذلك وان كان علمه ليس الا انه قد جرى على عادته وما عرف من حاله واستشارته ابل
العلم وكذلك المفتي يجوز ان يبيته الحكم بالفتوى اذا علم من حاله استشارته وجزت بذلك
ما رده القراض الذي اشترى احد نوعي الشركة يكون فيما المال من احد الشركيين والعمل من
الثاني والتوزيع الثاني من الشركة ان يساويا في المال والعمل واما القراض فهو جاز لا خلاف
في جازره في الجملة وان اختلف العلماء في صحة الوفاء ووجهه من جهة المعنى ان كل مال
يزكو بالعمل لا يجوز استجاره للمنفعة المقصودة منه فانه يجوز المعاملة عليه بعض الفوائد الخارج
منه وذلك ان الربا غير الدراهم لا تزكو الا بالعمل وليس كل احد يستطيع التجارة والقرض على
تجارتها ماله ولا يجوز له اجازتها من غيرها فلو المعضاربة فطلعت مقصودا كذلك ايجت
المعاملة بها على وجه القراض لا يوصل من مثل هذا النوع من المال الى الاستفاد به
في التمنية الاعلى هذا الوجه والله اعلم ١٢٣٠ قوله ان عثمان بن عفان اعطى
جدا العلاء بن عبد الرحمن مالا قراضا لفظه الاعطى ان يقتضي تسليمه اليه وانما شرطه وبذنه سنة
القراض ولو شرط ابقاء المال بصداه واذا اشترى العامل سلعة وزن واذا باع قبض الشئ
لم يجز ذلك ووجه ذلك ان هذا المعنى قد اخرجها عن صورة القراض ومعناه ففسد ذلك
صحة لان صورة القراض ان يكون المال بيدا للعالم ومعناه ان يكون مؤتمنا على المال فما
اخرج القراض من ذلك وجب ان يفسد فانه لا يجوز ان يكون قراضا ويجعله
اجارة مجوزة المعوض فان عمل معه لغير شرط فهو ممنوع في كثير دون السيرة لان كثير مقصود
في نفسه ومن اجل انفق على القراض على ما انفق فيه فذلك اثر في المعاملة واما السيرة فيما لا
يتقدم منها الجاهل مثل ان يعينه في شراء سلعة او يوصيه في بيع وراهم ليرة مما يفسد الانسان
لصدقه او يبيع من يجره من غير عوض فكان الاظهر ان القراض لم يفسد على ما انعقد عليه الاجل
فان وقع ذلك حال محله لا يفسد القراض كثيره دون شرط ووجه ذلك ان عقد القراض قد علم
من الشرط وليست التهمة فيه بقوية لانه ما لا يكاد يفعل وان تشارك العامل ورجب
المال بال ١٢٣١ خرج من مالي القراض فان ذلك لا يلحون ان يكون شرط في عقد القراض اوله فان
كان الشرط في القراض فان ذلك يفسد جازا خلافا للشائعه والدليل على ما نقول ان هذا
عقدان يقتضي احدهما غير مقتضاه الاخر فيجب الجمع بينهما في عقد واحد كالتصديق والمسلم فان
تشارك بعد عقد القراض فلا يلحون ان يكون قبل العمل او بعده وقد قال اصحابنا في الاشتراك
بعد العمل اقول يختلفت لم يثبت ابل ذلك قبل العمل او بعده فلو ان ابن المولى من مالك ان كان
يخفقه وروى عن عيسى بن القاسم انه قال ان مع من غير ماله لا وادى فوجز في القرض
عن اصبح قال خيريه ومن سخطون انه قال هو الربا بعينه وذلك يمتثل وجبين احدهما ان ذلك
اختلف في قوامه فاجاز ما ملك وابن القاسم ومنه اصبح ومنه وجب قول مالك انه
قد علم عقد القراض من الفساد وذلك ان يعقده على ما يوجب تعرف رب المال يتصرف
فيه وذلك غير صحيح كما لو علم عليه وبذنه على ان العامل اذا عمل من غير شرط في عقد القراض
لقد صار مالا يفسد ابطل ذلك القراض والوجه الثاني انه يجوز في وقت دون وقت فلا يجوز
قبل العمل ويجز لغيره لا قبل ان يعمل رأس المال على ما كان عليه فهو بمنزلة ان يعقد
القراض على ذلك لان هذه حالة لكل واحد منها ما ترك القراض فيما اذا استدرك في هذه الحالة
شرطا في القراض فاما شرطه في عقد القراض واما اذا عمل العامل بالقراض وازدعمها
امره ولم يكن لاحد بها ابطال فالقراض من ذلك ليس بمنزلة ما شرطه من العقد وانما يجوز
ذلك اذا عاد سال القراض الى غير المقصود التي اخذ العامل عليها وذلك شئ ان يكون
مال القراض دنا يفسد براهم فيشترى كان بالدرهم واما مؤنة القرض فان كان شرطه العمل
خدمته في المال الكثير الذي يحتاج الى المعونة فيه فاختلف فيه قول مالك في كتاب محمد
وهو اجازته ان يقام بالجزء المعاملة عليه بعض ثمانية امارح منه فجاز ان يشترط فيه خدمة
العبد الواحد اذا كان كثيرا كالمساقاة ووجه الرواية الثانية ان المساقاة تختص بالخدمة
ولذلك لا يجوز ان يخرج من المحاط من كان يعمل فيمن الملام فذلك جاز ان يشترط فيه
الخدام واما القراض فلا يجوز ان يشترط في الخادم فاذا قلنا ان ذلك جاز فافرق بينه وبين
رب المال ان العامل اذا عمل في ماله نظره بالحق ولا يجوز له ذلك بغير جازر كما لو جعل غلاما او كلبه
معد يحفظ عليه فان ذلك غير جائز وانما يجوز اذا كان بجرة الخدمة والمؤنة ولو اعانه بغيره
من غير شرط فلا بأس بذلك على القولين والله اعلم ١٢٣٢

فيه على ان الربح بينهما ما يجوز من القراض قال مالك وجه القراض المعروف الجائز ان يأخذ الرجل المال من صاحبه على ان يعمل فيه ولا ضمان عليه ونفقة العامل في المال في سفره من طعامه وكسوته وما يصلحه بالمعروف بقدر المال اذا شخص في المال اذا كان المال يحمل ذلك فان كان مقيما في اهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة قال مالك ولا بأس ان يعين المتقارضان كل واحد منهما صاحبه على وجه المعروف اذا صح ذلك منهما قال مالك ولا بأس ان يشتري رب المال ممن قارضه بعض ما يشتري من السلع اذا كان ذلك صحيحا على غير شرط قال مالك في رجل دفع الى رجل والى غلامه مالا قراضا يعملان فيه جميعا ان ذلك جائز ولا بأس به لان الربح مال للغلام لا يكون الربح للسيد حتى ينترعه منه وهو بمنزلة غير ذلك من كسبه ما لا يجوز من القراض قال مالك اذا كان لرجل على رجل دين فسأله ان يقره عنده قراضا ان ذلك يكره حتى يقبض ماله ثم يقارضه بعد او يمسك وانما ذلك عناية ان يكون عسيرا ماله فهو يريد ان يؤخر ذلك على ان يزيد فيه قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فهلك بعضه قبل ان يعمل فيه ثم عمل فيه فربح فارد ان يجعل رأس المال ببقية المال بعد الذي هلك منه قبل ان يعمل فيه قال مالك لا يقبل قوله ويجوز رأس المال من ربحه ثم يقتسمان ما بقي بعد رأس المال على شرطهما من القراض قال مالك لا يصلح القراض الا في العين من الذهب او الورق ولا يكون

الحق قولہ علی ان یزیدہ فیہ

وبذلك ما قال انه لا يجوز ان يقترض الدين بدين من هو عليه على وجه القرض و يدخل ما قال من الزيادة في الدين للتأخير به لانه قد يرضى بالجزء اليسير من اصل بقاؤه الدين عنده فيفتتح احضاره ولو لا ذلك لما رضى بشدة والقرض بالدين على وجهين اعد هما انه لا يحضر المال وانما في ان يحضره فان لم يحضره فقد حكمي ابن الموارثين ما كتب ليس لارأس ماله وتماثل بين القاسم في العتية وجه ذلك ان عقد القرض ادخل الفساد على ما كان لا يجوز لمن تأخيره بالدين وجوب ان يبطل القرض وان يبقى الدين على حسب ما كان وان كان احضر المال فمحل قرضه قبل ان يقصد رب المال فاشتهر من المذهب انه غير جائز وجهه قال الشافعي وقال القاضي ابو محمد بن غصب فانما هو ادور اجم ثم ردوا فقال المقصود منه لا اقتبضا ولكن العمل بها قرضا ان ذلك جائز ويحكمي ان يكون الفرق بينهما ان يكون المقصود احضر المال تبرعا فله جوزه وان الذي عليه الدين اتفق معه على احضاره بالدين ليرده اليرطلى وجه القرض ولو جاء بدينه متبرعا قاضيا له فتركه عنده قرضا اقام احضاره مقام قبضته بعد معرفته بجوده وفرضه والدليل على صحة ما ذكرناه من قول اصحابنا في المنع من ذلك انه ما لم يقبض منه بالاتقاد و الوزن فتوفي في وقت نعلم - بجزء القرض به كالدي لم يحضره ١٢ **قوله** قال مالک فی رجل دفع الى رجل النخ و بذل على ما قال ان يلاک يقبض المال قبل ان يعمل به لا يغير حكم رأس المال بل هو على ما اعتد عليه و يقبض العامل من المال لان القراض على ذلك العقد بينهما فتى ربح بعد ذلك جبر ما نقص من المال بالربح فان فضلت بعد ذلك لا يجبر فضله فذلك جميع الربح ولو اتفقا بعد النقص على استقضا ما يهلك من رأس المال واستئناف القراض ما يلحق منه فقد اختلف اصحابنا في ذلك فالذي رواه ابن القاسم من ما كتبه الراجح ذلك الا بعد ان يقبض رب المال بقبضة ماله قبضا صحيحا ثم يدفعه بعد ذلك اليه قرضا مستأنفا ودوى ابن حبيب عن مالک وابن الماجشون انهما اذا اتحسا بما قارما لغيري بعد الحسرة رأس مال القراض فان ذلك يكون تقاضيا صحيحا وما عقده من القراض عقدا مستأنفا احضر المال ولم يحضره واما ان كان على وجه الاجبار لا على وجه المفاضلة فان حكم القراض الاول باق ووجه روايته ابن القاسم ان التفاضل في القراض انما يكون بان يقبض رب المال ماله وما لم يوجد ذلك فان ذلك لا يصلح لانه انما تصدق الى ان يزيد ليعمل في حفظه من الربح ما يقبضه هذا القراض من جبر ما تقدم من الحسرة و ذلك غير صحيح ولا جائز ووجه روايته ابن حبيب ان المفاضلة تقع في ذلك بالقول دون القبض سائر العقود لان العقود الاخرى تقع بالقول بنان فنفس به بالجارئة الاولى واخرى ١٢ **قوله** لا يصلح القراض الا في العين وبه حال ووصفت ايضا انه لا يصلح الا بالدرهم والدنانير وكذا التبر والتبرقة ان تعا مولا بها عند الامام الاظم والابن يوسف وكذا بالفلوس والراجلة عندهم وعند الشافعي - يجوز في الدراهم والدنانير فقط على قتال الباجي قال مالک لا يصلح القراض الا في العين النخ و بذلك ما قال انه لا يجوز القراض بغير الدنانير

٢٥ قول لا يصلي القراض الا في العين وبه قال ابو حنيفة ايضا انه لا يصلي الا بالدرهم والدنانير وكذا التبر والنقرة ان تعاموا بها على الام الاظفر والي يوسف وكذا بالغوس الرائحة معنهم عند الشئ - يجوز في الدرهم والدنانير فقط على البايجي قال مالك لا يصلي القراض الا في العين الخ وهذا قال انه لا يجوز القراض بغير الدنانير

والدرهم لانها اصول الاثمان وقيم المتعلقات ولا يدخل اسواقا تغير فلذلك يصح القراض بها قايما ما يدخل تغير الاسواق من العروض فلا يجوز القراض به ووجه ذلك انه قد يأخذ العامل العرض قرضا وقيمت ما به دينار فيعجز في المال فيرجع ما به فريده وقيمت ما به ثلثان فيصير الربح كل رب المال ولا يحصل للعامل شيء وقد لا يرجع فريده وقيمته تحسبون فيبقى بيده من رأس المال خمسون فيأخذ نصفها وهو مائة ربح شيئا قايما القراض بالفلوس فقد قال ابن القاسم لا يجوز ذلك وروى عن ائمة من الامهات انه اذا جاز القراض بها ووجه القول الاول ان الفلوس ليست باصل في الاثمان ولذلك لا تجوز مجرى العين في تحريم التفاضل ويعلم بالعين نسق لم يجز القراض بها كالعرض ووجه القول الثاني انه لا يمتنع بالعقد قرض القراض بها كالدينار والدرهم فاذا قلنا بوجوب المنع فان وقع ذلك فقد قال ابن المواز القراض بالتقارح والفلوس كالعرض وبذا يقتضيه فساد القراض ويكون له في بيع الفلوس اجرة المثل فيما مضى من ثمنها قراض المثل وقال ابي حنيفة بن كمال انما يجب نحوه وتروى ما شلما ووجه قول ابن المواز ان الفلوس لا يجوز فيها التفاضل فاذا وقع القرض بها وجب فسخ كالعرض ووجه قول ابن حبيب ان هذا ممن يتعامل به فلا يفسخ القراض اذا وقع به كالدينار والدرهم واما تقارح الذهب والفضة فروى ابن القاسم عن مالك المنع من القراض بها وروى عن ائمة اجازة ذلك وروى يحيى بن يحيى عنه ذلك في بلد يتعامل فيه بالدينار والدرهم واما في بلدي يتعامل فيه بالتمل بلاس به ووجه رواية ابن القاسم انها تتعين بالعقد فكان القراض بها ممنوعا كالعرض ووجه رواية ائمة انما يجب فيها الزكاة ففسخ القراض فيها كالدينار والدرهم فاذا قلنا بوجوب المنع ووقع ذلك فان يحيى روى عن ابن القاسم انه يعمته ويسقطه وقال القاضي ابو محمد ذلك عندى على الكرا بينة وذلك عندى يحتاج ايضا الى وجهه ووجه ان قيمته لا تتفاوت ولا يدخلها من حوائج الاسواق الا ما يقرب مما يدخل الدينار والدرهم فلذلك لم يفسخ واما الحل المصبوع من الذهب والفضة فلا يجوز القراض به ورواه ائمة من ائمة عن مالك وذلك ان العصابة قد غيرت حكمه والمحتمل بالعرض واما الغنوش من الذهب والفضة فحكم القاضي ابو محمد انه لا يجوز القراض به مضروبا كان وغير مضروب وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان الغنوش النصف فاقبل ياروان كان اكثر من النصف لم يجز ذلك واستدل القاضي ابو محمد في ذلك بان هذه الدراهم مفشوشة فلم يجز القراض بها اصل ذلك اذا زاد الغنوش على النصف قال القاضي ابو الوليد والذي عندى انه لما يجوز ذلك اذا كانت الدراهم ليست باسكنة انما يتعامل الناس بها فاذا كانت سكة تتعامل فانه يجوز القراض بها لما قد عرفت عننا وصارت اصول الاثمان وقيم المتعلقات وقد جازها صاينا القراض بالفلوس فكيف بالدراهم مفشوشة ولا خلاف بين اصحابنا في تعلق الزكاة بعينها ولو كانت عروضاً متعلق الزكاة بعينها وان اعترض في ذلك انه يجوز ان انقطع فيستعمل اسواقا فمثل ذلك يقرض في الدراهم الخاصة اذا قطع التعامل بها والله اعلم ١٢

في شئ من العروض والسلم ومن البيوع ما يجوز اذا تفاوتت امره وتفاش رده فلما اريا فانه لا يكون فيه الا الرد ابدًا ولا يجوز منه قليل ولا كثير ولا يجوز فيه ما يجوز في غيره لان الله تعالى قال في كتابه وان تبتم فلكم رؤس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ما يجوز من الشرط في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا وشرط عليه ان لا يشتري به ماله الاسلحة كذا وكذا او ينهها ان يشتري سلعة باسمها قال مالك من اشترط على من قارض ان لا يشتري حيوانا او سلعة باسمها فلا بأس بذلك قال مالك ومن اشترط على من قارض ان لا يشتري الاسلحة كذا وكذا او ان لا يشتري ذلك مكره الا ان تكون السلعة التي امره الا يشتري غيرها موجودة كثيرة لا تختلف في شتاء ولا صيف فلا بأس بذلك قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واشترط عليه فيه شيئا من الربح خالصا دون صاحبه فان ذلك لا يصح وان كان درهما واحدا الا ان يشترط نصف الربح له ونصفه لصاحبه او ثلثه او ربه او اقل من ذلك او اكثر فاذا سمي شيئا من ذلك قليلا او كثيرا فان كل شئ سمي ذلك وحلال وهو قراض المسلمين قال مالك ولكن ان اشترط ان له من الربح درهما واحدا فاقه خالصا دون صاحبه وما بقي من الربح فهو بينهما نصفين فان ذلك لا يصح وليس من قراض المسلمين ما لا يجوز من الشرط في القراض قال مالك لا ينبغي لصاحب المال ان يشترط لنفسه شيئا من الربح خالصا دون العامل ولا ينبغي للعامل ان يشترط لنفسه شيئا من الربح خالصا دون صاحبه ولا يكون مع القراض بيع ولا كراء ولا عمل ولا سلف ولا فرق يشترطه احد هما لنفسه دون صاحبه الا ان يعين احدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف اذا سمع ذلك منهما ولا ينبغي للمتقارضين ان يشترط احدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا شئ من الاشياء يزداد احدهما على صاحبه قال فان دخل القراض شئ من ذلك صار اجارة ولا تصح الاجارة الا بشئ ثابت معلوم ولا ينبغي للذي اخذ المال ان يشترط مع اخذه المال ان يكافى ولا يولى من سلخته احد او لا يولى منها شيئا لنفسه قال فاذا وفر المال وحصل عزل رأس المال ثم اقسما الربح على شرطهما فان لم يكن للمال ربح او دخلته وضيعه لم يلحق العامل من ذلك شئ لامرأه انفق على نفسه ولا من الوضعية وذلك على رب المال في ماله والقراض جائز على ما تراضى عليه رب المال والعامل من نصف

قوله ويشترط عليه وهذا كما قال ان من شرط على العامل ان لا يتجر سلعة معينة او بائعها فان ذلك جائز له بشرط ان لا يقدّم له من السلعة ما لا يعلم التجارة فيها في بلدان ولا وقت من الاوقات وبشرط ان لا يمتنع القارض انما اذا قال له اقرضك على ان لا تشتري الاسلحة كذا السلعة بعينها فان كانت السلعة كثيرة موجودة ولا تقدم فيها ولا تقدم في وقت من الاوقات كالمحرم والطعام فان ذلك جائز وان كانت السلعة قد تقدم في وقت من الاوقات او توقعت التجارة بها نقلتها في بعض الايام لم تجز المقارضة بها وعقد القارض على ذلك فانه فاسد وبطلان قال مالك والشايع وقال ابو حنيفة هو جائز والربح على محبة ما ذهب اليه مالك ان هذا شرط ما ينشأ من عقد المضاربة فوجب ان لا يصح كما لو شرط عليه الضمان او شرط ان يرد اليه ماله الذي يدل على ان هذا الشرط ينشأ من المضاربة ان المقصود منها هو النماء والربح واذا قال لا تشتري الا بغير الثوب فانه لا يبعد ان يعلم في ذلك الثوب ربح فيبطل مقصود القارض ١٢

قوله سلقه باسمها فلا بأس بذلك وبشرط ان لا يمتنع في البداية وان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها لم يجز له ان يتجاوزها لانه في كل ١٢

قوله فان ذلك مكره قال في المنهاج ولا يجوز ان يشترط شراء متاع معين او نوع يندرج دونه ١٢ **قوله** وليس من قراض المسلمين وبشرط ان لا يمتنع في البداية فان شرط لاحد جارية عشرة مثلاً جرحه فسادا فلما لا يربح الا هذا القدر فيقسط المدة في الربح وفي المنهاج لو شرط لاحد جارية عشرة او ربح نصف فسد ١٢

قوله قال مالك لا ينبغي لصاحب المال ان يشترط على العامل ان لا يجوز لاحد المتقارضين ان يشترط لنفسه من الربح شيئا لا يقع في الاجزاء على ما تقدمناه وقد بينا ذلك وقوله ولا يكون مع القارض بيع ولا كراء ولا عمل يرد له لا يجوز ان يشترط عليه عقد واحد ذلك ان يذوق عقود لا زمة وعقد القارض عقد جائز ويجوز ان يشترط عليه عقودا في مقتضاها لم يصح ان يجتمع في عقد لان ذلك يخرج احداهما عن مقتضاها ويوجب فسادا واذا فسد احداهما فسد الآخر لا يشتمل العقد عليهما فان وقع بيع وقراض فقد روي عن علي بن ابي طالب في كتاب ابن مزين يفسخ ذلك ما لم تفت السلعة ويعمل في القراض ثم يتقارضان قراضا صحيحا ان شئنا فان لم تفت سلعة يبيع وقد عمل في المال ففسخ البيع وكان اجراء القراض وان فانت السلعة وعمل في المال كذلك ايضاً لقيمة سلعة ويروى في القراض الى اجرة

شدد ويكون تمام المال لربها ما ان اشترط عليه عملا كاصالح يأخذ القارض على العمل او يعمل بيده قال ابن القاسم ان قات فهو احرى وقال ابن وهب بما علم قارضها قال القاضي ابو الوهب وشيعة ذلك عندى ان يكون له اجر عمله ويكون في المال على قارض مثل دون ان يشترط عليه قوله ولا سلف ولا فرق يشترط احدهما لنفسه دون صاحبه على ما قال ان لا يجوز ذلك لما تقدمناه من ان السلف طريق الزوم وكذلك مقود المرفق وذلك ما ينشأ من عقود الجواز فان وقع ذلك فخرج السلف للعامل وجوز في المأنة الاخرى اجبر على قول ابن القاسم وعلى قارض المثل في قول ابن وهب وقوله الا ان يعين احدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف اذا سمع ذلك منهما يريدان يكون احدهما يعين صاحبه من غير شرط ولا عوض الا الجواز المعروف والمرفق فيما يجوز ان يعينه فيه ولا يعود بفساد القارض على ما تقدم تبين هذا فان اذاح ذلك منها ولم يكن ذلك المعنى القارض الذي بينهما فهو جائز فيفسد لما بينهما من القراض ولا ينبغي للمتقارضين ان يشترط احدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا شيئا من الاشياء على ما تقدم وان كانت الزيادة من الذهب والفضة من غير ذلك القراض كانت مع القراض اجارة ان اشترط ذلك العامل وان اشترط صاحب المال فانه عمل وعين معلوم يعين بمجمل فان نزل ذلك ففي كتاب محمد بن المواز ان مالك واصحابه انهم ترك ذلك من اشترط قبل العمل فهو جائز ووجه ذلك عندهم انه قد اسقط ما ادخل الفاسد في العقد في وقت يجوز له تركه او ابتداءه فكان ذلك بمنزلة ان فسح العقد الفاسد واستأنف عقدا صحيحا واما بعد العمل فروي يحيى عن ابن تافع ان ابن ابي نجرم الشرط الفاسد يشترط مع العقد وتما دبا عليه وانكر ذلك يحيى بعد العمل وقوله فان دخل القراض شئ من ذلك صار اجارة ولا يصح الا بشئ ثابت معلوم يريد ان يشترط العامل فهو اجارة لان من حكم القراض ان يكون عوض العمل فقه مقصود على ما يترتب خروج من النماء فاذا اشترط العامل دهباً من غيره او غيره ذهب نقد خرج من سنة القراض الى ماله لا يجوز فيه انما يجوز في الاجارة الا ان من شرط الاجارة ان يكون جميع عوضها معلوما فاذا كان بعض عوضها مجهولاً مترقباً من النماء لم يصح الاجارة ايضا والفرق بين الاجارة على التجارة والمال وبين القراض ان في الاجارة يتأجر على ان يتجر له في ماله بشئ معلوم معين مقبوض او مقدّر في الذمة بعقد لازم فان جعل شئ من ماله المترقب لم يجز وشيعة القراض ان لا يعلم معامله جائزة ليعمل في ماله بجزم من ماله المترقب فان صرف شئ من عوض العمل الى غيره ذلك لم يجز ١٢

في حصته من الربح أو يأخذ العرض في زمان ثمنه فيه قليل فيعمل فيه حتى يكتر المال في يديه ثم يغلو ذلك العرض ويرفع ثمنه حين يروى فيشتريه بكل ما في يديه فيذهب عمله وعلاجه باطلا فهذا غرض لا يصلح فان جهل ذلك حتى يمتد نظر الى قدر اجر الذي دفع اليه القراض في بيعه اياه وعلاجه فيعطاه ثم يكون المال قراضا من يوم نض المال واجتمع عينا ويرد الى قراض مثله الكراء في القراض **قال** مالك في رجل دفع اليه رجل مالا قراضا فاشترى به متاعا فحمل الى بلد للتجارة فباع عليه وخاف النقصان ان يباعه فتكاري عليه الى بلد اخر فباع بنقصان فاغترق الكراء اصل المال كله قال مالك ان كان فيما باع وفاء للكراء فبسبيل ذلك وان بقي من الكراء شيء بعد اصل المال كان على العامل ولم يكن على رب المال منه شيء يتبع به وذلك ان رب المال انما امره بالتجارة في ماله فليس للمقارض ان يتبعه بما سوى ذلك من المال ولو كان ذلك يتبع به رب المال لكان ديننا عليه من غير المال الذي قارضه فيه فليس للمقارض ان يحمل ذلك على رب المال **التعدي في القراض** **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فعمل فيه فربح ثما اشترى من ربح المال او من جملة جارية فوطئها جارية فعملت منه ثم نقص المال قال مالك ان كان له مال اخذت قيمة الجارية من ماله فيغير به المال فان كان فضل بعد وفاء المال فهو يدينها على القراض الاول وان لم يكن له فيه وفاء بيعت الجارية حتى يجبر المال من ثمنها **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فتعدى فاشترى به سلعة وزاد في ثمنها من عنده قال مالك صاحب المال بالخيار ان يبيع السلعة بربح او بضيعة او لم يتبع ان شاء ان يأخذ السلعة اخذها وقضاها ما اسلفه فيها وان الى كان المقارض شريكا له بحصته من الثمن والنماء والنقصان بحساب ما زاد العامل فيها من عنده **قال** مالك في رجل اخذ من رجل مالا قراضا ثم دفعه الى رجل اخر فعمل فيه قراضا بغير اذن صاحبه انه ضامن للمال وانه ان نقص فعليه النقصان وان ربح فلصاحب المال شرطه من الربح ثم يكون للذي عمل شرطه مما بقي من المال **قال** مالك في رجل تعدى فتسلف مبايعة من القراض مالا فابتاع به سلعة لنفسه قال مالك ان ربح فالربح على شرطها في القراض وان نقص فهو ضامن للنقصان **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاستسلف المدين فعمل عليه المال مالا واشترى به سلعة لنفسه ان صاحب المال بالخيار ان شاء منه شركة في السلعة على قراضها وان شاء حلى بينه وبينها واخذ رأس ماله وكذلك يفعل بكل من تعدى ما يجوز من النفقة في القراض **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا انه اذا كان المال كشيء يحمل النفقة فاذا شخص فيه العامل فان له ان يأكل منه ويكتسب بالمعروف من قدر المال ويستأجر من المال اذا كان كثيرا لا يقوى عليه بعض من يكتفيه بعض مؤنته ومن الاعمال اعمال لا يعملها الذي يأخذ المال ليس مثله يعملها من ذلك تقاضى الدين ونقل المتاع وشدة واشباه ذلك فله ان يستأجر من المال من يكتفيه ذلك وليس للمقارض ان يستنفق من المال ولا يكتسب منه اذا كان مقيما في اهله انما يجوز له النفقة اذا شخص في المال وكان المال يحمل النفقة فان كان انما يجبر في المال في البلد الذي هو فيه مقيم فلا نفقة له من المال ولا كسوة **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فخرج به وبمال نفسه قال يجعل النفقة من القراض ومن ماله على قدر حصص المال مالا يجوز من النفقة في القراض **قال** مالك في رجل معه مال قراض فهو يستنفق منه ويكتسب الله لا يهرب منه شيئا ولا يعطي منه سائلا ولا غيره ولا يفي فيه احدا فانما ان اجتمع هو وقوم فجاءوا بطعام فارحوا ان يكون ذلك واستغاثوا لم يعمد ان يتفضل عليهم فان تعذر ذلك او ما

وَجَاءَهُمْ بِطَعَامٍ

فلا ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على المضارب الاول ولاول الربح المشروط قال ابن
عابد بن قاتل في العجوان كانت احدهما فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وللعاقل
اجر المثل على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضعية على رب المال
والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجرة اذا كانت المضاربة
الاولى صحيحة والا فلاول اجر مثله ١٢ **قوله** بعض من يكتبه مفعول
بشأه وقوله بعض مؤنثة مفعول يعني ١٣ **قوله** ان يستنق ليعين المطلب
اي يطلب ان يتفق ومنع من طلب ذلك بلغ من منع من فعله ١٤ **قوله** ولا
كسوة وكذا اذا كان المال قليلا فلا كسوة ولا نفقة قرب السفر ولعل قوله ما لك ١٥
قوله على قدر حصص المال واختلف في مطلق عقد القراض بل يقتضي السفر
بالمال فمشهور المذهب انه مباح بقوله تعالى واخرؤن يضرؤن في الارض اى يسافرون
فلا ياتي به مطلق قراض العقد وبه قال الشافعي وقال ابن حبيب لا يسافر الا باذن رب
المال ومن ابن حنيفة القولان والمشهور ان فلنك سواء في قليل المال وكثيره ١٦
قوله انه لا يهيب منه شيئا لانه لا يتعدى الثقة الى الفضل على الناس
ولا يعنى من سألوا الدرهم او الف دينار او ما القطعة للناسل المتكف بعبور ١٧
قوله وسأله اى حاجته وان كان بعضه كثر من بعض ١٨

١٥ قوله قال مالك في رجل دفع الى رجل ونذرا كما
 قال لان رب المال اطلق يد العامل من ماله على رأس مال القراض دون غيره ففعل ما
 عمل فيه العامل من عمل على وجه النظر ما ذكركم تحسرا وان رجلا فانه يلزمه فيه ودون سائر
 امواله فان بحق العامل بعد ذكركم غرم بسبب مال القراض فهو ملزم بمقتضى التزامه فكان
 عليه غرمه ١٢ **١٦ قوله** جارية لتقراض ادى على وجه السلف منه فوطئها ١٣ -
١٧ قوله حتى التسليم اى لاجل ان يجبر المال من ثمنها الذي يوجب فيه ١٢ -
١٨ قوله وقضاه ما سلفه فيها اى زاد من عنده وان ادى اى المتضمن من اخذها
 بذلك كان المتقارض شريكا له حصته من الثمن في الثمنا اى الزيادة قول من عنده متعلق
 بشريكا ١٣ **١٩ قوله** فقبله النقصان لانه بعد اذ ليس له ودفع لغيره قرضا ١٢ -
٢٠ قوله ما بقي من المال بعد اخذ ربه رأسه وما شرط من المخرج قال ابو
 عمر لا علم خلافا في هذا الا ان الزنى في المال ليس للثاني الاجازة مثلا لانه عمل على قسامة القراض
 وهو اصل الشفاعة في المجهود وقوله في العقد لم يملكه وعنده نصفية فقال في الدر المختار
 ضارب المضارب اخر بلا ذن المالك لم يعين بالدفع ما لم يعمل للثاني ربح ام لا على الظاهر
 لان المدفع ابدع وهو مكر فاذا عمل تعيين انه مضارب بغيره فحين الاذ اذ كانت الثانية قاسقة

العامل قد نقص منه فهو يجب ان لا ينزع منه وان يقره في يديه جامع ما جاء في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فابتاع به سلعة فقال له صاحب المال بعها وقال الذي اخذ المال لا ابي وجهه بيع فاختلفا في ذلك قال لا ينظر الى قول واحد منهما ويستل عن ذلك اهل المعرفة والبصر بتلك السلعة فان رآوا وجهه بيعت عليهما وان رآوا وجهه انتظارا انتظروا قال مالك في رجل اخذ من رجل مالا قراضا ففعل فيه ثم سأله صاحب المال عن ماله فقال هو عندي واقره فلما اخذه به قال قد هلك منه كذا وكذا المال يسميه وإنما قلت لك ذلك لكي تتركه عندي قال لا ينتفع بانكاره بعد اقراره انه عنده ويؤخذ باقراره على نفسه الا ان يأتي في هلاك ذلك المال بامر يعرف به قوله فان لم يأت بامر معروف اخذ باقراره ولم ينفعه انكاره قال مالك وكذلك ايضا لو قال رجعت في المال كذا وكذا فأنسأله رب المال ان يدفع اليه مال ربحه فقال ما ربحت فيه شيئا وما قلت ذلك الا لان تقرة في يدي فذلك لا ينفعه وليؤخذ باقراره الاول الا ان يأتي بامر معروف يعرف به قوله وصدقه فلا يلزمه ذلك قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فربح فيه رجحا ففعل العامل قارضتك على ان لي الثلثين وقال صاحب المال قارضتك على ان لك الثلث قال مالك القول قول العامل وعليه في ذلك اليمين اذا كان ما قال يشبه قراض مثله وكان ذلك غوامضا يتقارض عليه الناس وان جاء بامر يستنكر وليس على مثله يتقارض الناس لم يصدق ورد الى قراض مثله قال مالك في رجل اعطى رجلا مائة دينار يصدق ورد الى قراض مثله قال مالك في رجل اعطى رجلا مائة دينار قراضا فاشترى بها سلعة ثم ذهب ليدفع الى رب السلعة المائة دينار فوجدها قد سرقت فقال رب المال بع السلعة فوجدتها قد سرقت فقال رب المال بع السلعة فان كان فيها فضل كان لي وان كان فيها نقصان كان عليك لانك انت ضيعت وقال المتقارض بل عليك وفاء حق هذا انما اشتريتها بما لك الذي اعطيتني قال مالك يلزم العامل المشتري ادائها ثمنها الى البائع يقال لصاحب المال للقراض ان شئت فاد المائة الدينار الى المتقارض والسلعة بينكما وتكون قراضا على ما كانت عليه المائة الاولى وان شئت فابدأ من السلعة فان دفع المائة الدينار الى العامل كانت قراضا على سنة القراض الاول وان ابي كانت السلعة للعامل وكان عليه ثمنها قال مالك في المتقارضين اذا تفاصلا فبقي بيد العامل عن المتاع الذي يعمل فيه خلق القرية او خلق الثوب او ما شابه ذلك قال مالك كل شيء من ذلك كان تأفها لا خطب له فهو للعامل ولم اسمع احدا افاقى برد ذلك وانما يرد من ذلك الشيء الذي له ثمن وان كان شيئا له اسم مثل الدابة او الجمل او الشاذ كونه او اشباه ذلك مما له ثمن فاني اري ان يرد ما بقي عنده من هذا الا ان يتحلل صاحب من ذلك كمل كتاب القراض وبتمامه كمل الجزء الثالث من الموطن من تجزئة اربعة اجزاء

كتاب المساقاة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في المساقاة من انك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود حبراء انتم خير امة اخرجت للناس ما اقرهم الله عليه على ان التمسوا وينكم قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله

المجول ومن يبع الفرد الى غيره ذلك قاله عياض الخ وعل جواز اهل العلم غير اني خيفة واجاب عن ابي حنيفة في المداينة والكا في ان معاملته النبي صلى الله عليه وسلم من يهود خيبر كان بطريق خراج المتعاقبة بطريق السلم والصلح فان حكم المفتوح غنوة ان الامام فيه بالخيار ان شاء قسم بين الغنمين وان شاء من عليهم برزاقهم وارزقهم واموالهم فوضع الجزية على رؤسهم والخارج على ارضهم والله تعالى اعلم ١٢ **قوله** يوم افتح خيبر في صفر سنة سبع من الهجرة بعد ما حاصر بالفتح عشرة ليلة ومن قال سنة سرت بناء على ان ابتداء التاريخ من شهر الهجرة الحقيقية وهو الربيع الاول ١٢ **قوله** اقرهم على ما اقرهم الله الاول بصيغته المتكلم والثاني في الماضي اي اتيكم على مدة اتيكم الله على ذلك الزمان وفيه ايتاء الى ان يذا الحكم لا يبرر بل يلقه الاجلاد وفيه تعيين اقرهم ما شئنا لانه صلى الله عليه وسلم كان عازما على اخراج الكفار من جزيرة العرب كما امره في اخر عمره حاله ان هو حتى اجلاهم عمر بن الخطاب ١٢ **قوله** قال الزرقاني لا دلالة في قوله قال بجواز المساقاة مدة مجبولة لانه مجبول على مدة العدة لانه كان عازما على اخراج الكفار من جزيرة العرب كحجته استقبال الكعبة فان كان لا يتقدم في شيء الا يوجي فذكر ذلك لليهود منتظرا للفتنة فيهم الى ان حضرته الوفاة فانها اوجي فقال لا يقيمون ديانا بارض العرب فكل ما بلغ من ذلك فخص منه حتى اتاه الثبت فاجلاهم اولان ذلك كان خاصا به صلى الله عليه وسلم ينتظر قضاء الله وقيل لانهم كانوا اعداء له كما قال ابن شهاب وقال ابا جحيفة لم يبع من يهود يمينه لانه خايره المساقاة قال القرطبي ومثل انه حدوا لجل فلم يسمعه الراوي فلم ينقله ١٢

قوله ابن المعز والبصر الجلالان القراض تدزم بالشراء والعمل فليس لها الانفكاك منه الا على الوجه المعهود ولذا لو كان المال يتداول به العامل باذن رب المال ثم اراد احدهما بيعه فالقول قول الا في منها لانه المعهود من التجارة وقال الكوفيون والشافعية تباع السلعة في الوقت ان سئل واحد منهما عنده نقص القراض عند العمل وبه لانه عقد غير لازم ١٢ **قوله** باقراره على نفسه ولا خلاف في هذا وقد اجمعوا على ان الرجوع في حقوق الناس بعد الاقرار لا يقع ١٢ **قوله** ما يتقارض عليه الناس بيان للشبهة وكذا ان اشبه قول كل واحد منهما القول للعامل بيمينه وان اشبه صاحب المال وحده فالقول قوله بيمينه ١٢ **قوله** ولم اسمع احدا لانه ما لا يلتفت اليه غالبا خصوصا من رب المال لا سيما اذا ربح ١٢ **قوله** الا ان تجمل صاحبه من ذلك ودأ فقر الليث وقال ابو حنيفة والشافعية يبرر قليل ذلك وكثيره واحتج بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم يا عائشة اياك ومحقرات الذنوب فان لنا من الله طالبا ولا حاجة فيه كما لا يخفى ١٢ **قوله** ما جاء في المساقاة هي ان يدفع الرجل ثمنه كره الى رجل يعمل فيه بما فيه صلاحا وصلا ثم با على ان يكون له جزء معلوم من الثمر نصف او ثلث او ربع على ما يتشاوران وقال الزرقاني في مقامه من المعنى لانه معظم عملها واصل ثمرتها واكثر ما مؤنة والمفاد ان اما لو اوجد نحو ما قال الله او لفظ القدر وهو منها فيكون من التعبير بالمتعلق من المتعلق وهي مشتقة من المأبرة وهي كراء الارض بما يخرج منها ومن يبع الثمرة والاجارة بما قبل طيها وقبل وجودها ومن الاجارة

فهذا بيع الثمر قبل ان يبدى صلاحه وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدا صلاحها قال مالك فاما اذا طاب الثمر وابدى صلاحه وحل بيعه ثم قال رجل لرجل اعمل لي بعض هذه الاعمال لعل يسميه له بنصف ثمرها ثلثي هذا فلا بأس بذلك ولما استأجرة بشيء معترف معلوم قد راعه ورصيه قال فاما المساقاة فانه ان لم يكن الحائط ثمرا وقل ثمره او فسد فليس له الا ذلك وان الاجير لا يستأجر الا بشيء مسمى لا يجوز الاجارة الا بذلك وانما الاجارة بيع من البيوع انما يشتري منه عمله ولا يصح ذلك اذا دخله الغر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الغر قال مالك السنة في المساقاة عندنا انهما تكون في اصل كل كرم او نخلة او زيتون او تين او رمان او فرسك او ما اشبه ذلك من الاصول جائز لا بأس به على ان لرب المال نصف الثمر من ذلك او ثلثه او رבעه او اكثر من ذلك او اقل قال مالك والمساقاة ايضا تجوز في الزرع اذا خرج واستقل فجوز صاحبها عن سقيه وعمله وعلاجه فالمساقاة في ذلك جائزة قال مالك لا تصح المساقاة في شيء من الاصول مما تحل فيها المساقاة اذا كان فيه ثمر قد طاب وابدى صلاحه وحل بيعه وانما ينبغي ان يساقى من العام المقبل وانما مساقاة ما قد حل بيعه من الثمار اجارة لانه انما ساقاه صاحب الاصل ثمرا قد بدى صلاحه على ان يكفيه اياه ويجعله بمنزلة الدنانير والدراهم يعطيه اياها وليس ذلك بالمساقاة وانما المساقاة ما بين ان يجزئ النخل الى ان يطيب الثمر ويحل بيعه قال مالك ومن ساقى ثمرا في اصل قبل ان يبدى صلاحه ويحل بيعه فتلك المساقاة بعينها جائزة قال مالك ولا ينبغي ان تساقى الارض البيضاء وذلك انه يحل لصاحبها كراؤها بالدنانير والدراهم وما اشبه ذلك من الاثمان المعلومة قال فاما الذي يعطى ارضه البيضاء بالثلث او الربع مما يخرج منها فتلك مما يدعه الغر لان الزرع يقل مرة ويكثر اخرى وربما هلك رأسا فيكون صاحب الارض قد ترك كراعه معلوما يصح له ان يكرى ارضه به واخذ امره غر لا يدي أيتم امره لا فلهذا امكروه وانما مثل ذلك مثل رجل استأجر اجير السفر بشيء معلوم ثم قال الذي استأجر الاجير هل لك ان اعطيك عشرة ما دخر في سفرى هذه الاجارة لك فلهذا لا يعطى ولا ينبغي قال مالك ولا ينبغي لرجل ان يؤاجر نفسه ولا ارضه ولا سفينته الا بشيء معلوم لا يزول الى غيره قال مالك وانما فرق بين المساقاة في النخل والارض البيضاء ان صاحب النخل لا يقدر على ان يبيع ثمرها حتى يبدى صلاحه وصاحب الارض يكرىها وهي ارض بيضاء لا شيء فيها قال مالك والامر عندنا في النخل ايضا انهما تساقى السنين الثلاث والاربع واقل من ذلك واكثر قال مالك الذي سمعت وكل شيء مثل ذلك من الاصول بمنزلة النخل يجوز فيه لمن ساقى من السنين ما يجوز في النخل قال مالك في المساقى انه يأخذ من صاحبه الذي ساقاه شيئا من ذهب ولا ورق يزداده ولا طعام ولا شيئا من الاشياء لا يصح ذلك ولا ينبغي ان يأخذ المساقى من رب الحائط شيئا يزيد اياه من ذهب ولا ورق ولا طعام ولا شيء من الاشياء والزيادة فيما بينهما لا تصح قال مالك والمقارض ايضا بهذه المنزلة لا يصح اذا دخلت الزيادة في المساقاة والمقارضة صارت اجارة وما دخلته الاجارة فانه لا يصح ولا ينبغي ان تقع الاجارة بما مر غرسا لا يدري اكون ام لا يكون او يقل او يكثر قال مالك في الرجل يساقى الرجل الارض فيها النخل او الكرم وما يشبه ذلك من الاصول فيكون فيها الارض البيضاء قال مالك اذا كان البيضاء تبعا للاصل وكان الاصل اعظم ذلك او اكثرف لا بأس بمساقاته وذلك ان يكون النخل لثلثين واكثر ويكون البيضاء الثلث واقل من ذلك

القول في بيع الغر وان الاجارة بيع

قال ابن عبد البر اذ ما لك الفرق بين المساقاة والاجارة وان المساقاة اصل في نفسها كالتقاضي لا يقاس عليها شيء من الاجارات والاجارة عنده وعند جمهور الفقهاء بيع وتماثلت النظائر ليست من البيوع لانها منافع لم تخلق ١٢ قوله انها تكون في اصل كل نخل او كرم الخ وروى قال ابو يوسف ومحمد واهله يجوز المساقاة في سائر الاشجار المثمرة وجوز القول القديم للشافعي واختاره المتأخرون من اصحابه ومحمد المتوذي والقول الجديد المنع في غير النخل والعنب والفرق انها مثمرة من غير تعدد بخلاف النخل والعنب ولان جوازها بالانحراف هو حديث خبير وقضى بالنخل والعنب واجب كما في الهداية بان الجواز للمعاجة وقد عرفت واثر خبير لا يخصم لان اهلها يعملون في الاشجار و الرطب ولولم فالاصل في النقص ان تكون معلومة سيما على اصوله وقال ابو يوسف وزفر لا يجوز والغنم على الجواز كما قال صاحباه ١٣ قوله جائزة ومنعها الشافعي الا في النخل والكرم لان ثمرها بائن من شجرة يحيط النظر به قال ابن عبد البر وروى البيهقي ليس يمين لان الكثرى والبن وحسب الملك والرمان والاترج وشبه ذلك يحيط النظر بها واما العلقة لانه المساقاة انما تجوز فيما يخص والنحر لا يجوز الا فيما وردت به السنة فاخرجته عن المزاينة كما خرجت العربا عنها النخل والعنب خاصة ١٢ قوله

انما مساقاة ما قد حل بيعه الخ الماصل ان شرط المساقاة ان يكون مالا يحل بيعه فان حل فيكون اجارة لا مساقاة ١٤ قوله جائزة قال ابو عمر كل من اجاز المساقاة انما اجازها فيما لم يخلق او فيما لم يبدى صلاحه والمساقاة والقراض اصلان فالتقاضي للبيوع وكل اصل في نفسه يبيع فليجوز اجازها بما يحتمل لانها اجارة ١٥ قوله فتذكر امكروه اي حرام وتذكره صلى الله عليه وسلم عن الثمار وروى كراعه الارض بمجرى ما يخرج منها ١٦ قوله وانما فرق بين المساقاة الخ الماصل ان بينهما في النخل ضرورة لا توجد في الارض فلهذا انخرت المساقاة في النخل دون الارض وان كان الغر يجمعها ١٧ قوله وذلك الذي سمعت من مالك اذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر سنين معلومة فيكون للمالك ان يخرج العاقل متى شاء واجاز ذلك من اجاز المساقاة وقال ابو ثور اذا اطلق على سنة واحدة وقال ابو يوسف ومحمد جاز اذا ذكر مدة معلومة وفي الهداية شرط المدة قياس فيه لانه اجارة منه كما في المزاينة وفي الاستحسان اذا لم يبين المدة يجوز ويقع على اول ثمر يخرج لان الثمر لا دار كما وقت معلوم فلهذا تفاوت ١٨ قوله سمعت فيوزن سنين معلومة عند الجمهور لامة بوجهه خلافا للنظايرية وطائفة تعلقا بظاهر قوله اقرم ما اقرم الله ومرت الاجرة عنه ١٢

فدأبأس به **مسألة** ١٢٨٤ عن ابن شهاب قال سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالنهب والورق فقال لا بأس بذلك **مسألة** ١٢٨٥ عن ابن شهاب أنه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن كراء المزارع فقال لا بأس لها بالنهب والورق قال ابن شهاب فقلت له أريت الحديث الذي يذكر عن رافع بن خديج فقال أكثر ما راعى بن خديج ولو كانت لي مزرعة أكريتها **مسألة** ١٢٨٦ أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف تكاثر أرضاً فلم يزل في يديه بكراً حتى مات قال ابنه فما كنت أراها إلا لئامن طول ما مكثت في يديه حتى ذكرها لنا عند موته فامرنا بقضاء شيء كان بقي عليه من كرائها ذهب أو ورق **مسألة** ١٢٨٧ عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يكرى أرضه بالنهب والورق وسئل مالك عن رجل أكرى مزرعته بمائة صاع من تمر أو صاعاً يخرج منها من الخطة أو من غير ما يخرج منها فذكره ذلك ثم كتب الكراء

كتاب الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما تقع فيه الشفعة ١٢٩١ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود وبينهم فلا شفعة فيه قال مالك وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا **مسألة** ١٢٩٢ أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة قال نعم الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون إلا بين الشركاء **مسألة** ١٢٩٣ أنه بلغه عن سليمان بن يسار مثله ذلك قال مالك في رجل اشترى شقصاً مع قوم في أرض بمليون عبد أو وليد أو ما أشبه ذلك من العرض فجاءه الشريك يأخذ بشفعته بعد ذلك فوجد العبد أو الوليدة قد هلك ولا يعلم أحد قدر قيمتها فيقول المشتري قيمة العبد أو الوليدة مائة دينار ويقول صاحب الشفعة الشريك بل قيمتها خمسون ديناراً قال مالك يخلف المشتري أن قيمة ما اشتري به مائة دينار ثم إن شاء أن يأخذ صاحب الشفعة أخذاً ويترك إلا أن يأتي الشفيع ببينة أن قيمة العبد أو الوليدة دون ما قال المشتري قال مالك ومن وهب شقصاً في دار وأرض مشتركة فأتاه الموهوب له بها نقداً أو عرضاً فإن الشركاء يأخذونها بالشفعة إن شاءوا ويدفعون إلى الموهوب له قيمة مثوبته دنائداً أو درهم قال مالك ومن وهب هبة في دار وأرض مشتركة فلم يثبت منها ولم يطلها فأراد شريكه أن يأخذ بقيمتها فليس ذلك له وإنما يثبت عليها ثلث أثيب فهو للشفيع بقيمة الثواب قال مالك في رجل اشترى شقصاً في أرض مشتركة بثمن إلى أجل فأراد الشريك أن يأخذها بالشفعة قال مالك إن كان يملكها الشفعة بذلك الثمن إلى ذلك الأجل وإن كان غرضاً لا يؤدي الثمن إلى ذلك الأجل فإذا جاءهم بحيل على ثقة مثل الذي اشترى منه الشقص في الأرض المشتركة فذلك

له قوله أكثر ما راعى

ابن خديج الخ أي فلم يفرق في النسي بين الكراء ببعض ما يخرج من الأرض وبين الكراء في النقد قاله النسي من الأول قال هذا العبد من النسي في الكتاب من حديث خزيمة عن رافع أنه سئل عن المزارعة بالشفعة فلم يعلم يبلغ سالماً ولا الزهري فقال حديث النسي عن علي بن العوام ١٢ **مسألة** ١٢٩٤ قوله كتاب الشفعة نعم المجعة وسكون الفاء وحكي ضمها وقال بعضهم لا يجوز ضمها إلى السكن وهي لغة الضم على الألف من شفعت الشيء فمضم نصيب إلى نصيب ومنه شفيع الأذان وقيل من الشفع ضلوا وترا لا ضم نصيب شريك إلى نصيبه وبذلك قريب مما قبله شرعاً استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بن ١٢ - **مسألة** ١٢٩٥ قوله فإذا وقعت الحدود فلا شفعة وزيد في حديث جابر عند التبيين وصرفت الطرق وهذا الحديث ظاهر في أنه لا شفعة للجوار ولا يكون إلا بين الشركاء وحكاها ابن المنذر عن عمر وعثمان وربيعة والزهري وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقال أبو حنيفة والثوري شئت بالجوار وأجيب عن الحديث أن تخصيص ما لم يقسم بالزكاة لا يدل على نفي الحكم عما عداه وقوله إذا وقعت الحدود فلا شفعة من كلام الرازي ولو سلم أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم فعنه أنه لا شفعة بسبب القسمة دفعا لتوهم أن القسمة تثبت بها الشفعة كما يبيع لما فيمن معنى التملك قال محمد قد جادت في هذا الحديث مختلفه فالشريك أحق بالشفعة من الجوار والجوار أحق من غيره بلغنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن عيسى الشفيع أخبرني عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوار أحق بصفحة قال محمد بهذا أخذوه من قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا والصحاب بالصاد والوقف ما قرب من الجوار ١٢ **مسألة** ١٢٩٦ قوله فلا شفعة فيه قال الزهري في هذا الحديث نفس في مجبوت الشفعة في المشاع ومصدره يشعير بها

في الموقوفات وسياسة يشعير باختصاصها بالعقار وهو مشهور مذهب مالك والشافعية وأحمد لأنه أكثر الأقوال فتراود المراد بالعقار المحمل للقسمة فلا ينفصلها لا شفعة فيه لأن القسمة تبطل بشفعة ومن مالك رواية بالشفعة أحتمل القسمة أم لا وأخرج مسلم عن أبي الزهري جابر بن بلطغ فتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم بعدا وحائط ولا يملك لأن مبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإذا باع ولم يؤذن فهو باع به وفيه أنه لا شفعة للجوار لأنه حصر الشفعة فيما لا يقسم فاقسم لا شفعة فيه وقد صار جارا وبه قال الجمهور وأثبتها أبو حنيفة والكوفيون الجوار ولو انصرف على قوله فإذا وقعت الحدود وكان ثوبا في الروعيه كن ثم أيد قوله وصرفت الطرق فقال الجمهور المراد بها التي كانت تبطل القسمة وقال الحنفية المراد صرف الطرق التي يشترك فيها الجار ويحجب النظر في أي الثاويلين أظهر وأجوز أيضا حديث الجار أحق بصفحة رواه البخاري والداود والنسائي مرفوعا وحديث أبي داود لا يترد من مرفوع جابر الدار حتى يدار الجار ١٢ **مسألة** ١٢٩٧ قوله يخلف المشتري أن قيمة ما اشتري به مائة دينار قال أبو حنيفة أنه إذا خلف الشفيع والمشتري في الثمن فاقول قول المشتري لأن الشفيع يدعي استحقاق الدار عليه عند نقد الأقل وهو يكره القول قول المنكر مع بينة ولا يتحلفان ١٢ **مسألة** ١٢٩٨ قوله دون ما قال المشتري فيما أخذه بما شهدت به البينة وهذا قال الجمهور والشافعية والكوفيون لأن الشفيع طالب أخذ المشتري مطلوب ما خذ فوجب أن يقول قول بينة لأنه مدعى عليه والشفيع مدعى حيث لا بينة والأصل بها ١٢ **مسألة** ١٢٩٩ قوله بقيمة الثواب أي العوض وهو قول أبي حنيفة والشافعية أنه ليست الشفعة إلا في بيع أو هبة بعوض لا غير ١٢ **مسألة** ١٣٠٠ قوله فإذا جاءهم بحيل على أي كيفيل غنى إلى قوله فذلك لرويه قال الشافعي في القديم وهو قول أحمد وقال أبو حنيفة والشافعية في الجهد المراج من مذنب للشفيع الجوار بين أي يعمل الثمن ويأخذ المشفوع أو يصير إلى حلول الأجل له والثمن يأخذ الشفعة ١٢ على

له قال مالك لا تقطع شفعة الغائب غيبته وإن طال غيبته وليس لذلك عندنا حد تقطع اليه الشفعة قال مالك في الرجل يورث الأرض نفران ولده ثم يولد لأحد النفر نصيبه ملك الأب فيبيع أحد ولد الميت حقه في تلك الأرض فإن أجازها البائع أحق بشفعته من عمومته شركاء أبيه قال مالك وهذا الأمر عندنا قال مالك الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم يأخذ كل إنسان منهم على قدر نصيبه إن كان قليلا قليلا وإن كان كثيرا فبقدره وذلك إذا تشاخوا فيها قال مالك فاما أن يشتري رجل من رجل من شركاء حقه فيقول أحد الشركاء أنا أخذ من الشفعة بقدر حصتي ويقول المشتري إن شئت أن تأخذ الشفعة كلها أسلمتها إليك وإن شئت أن تدفع فدفع فإن المشتري إذا أخبره في هذا وأسلمه إليه فليس للشفيع إلا أن يأخذ الشفعة كلها أو يسلمها إليه فإن أخذها فهو أحق بها والأفلاش له قال مالك في الرجل يشتري الأرض فبيعها بالاصل يصنع فيها أو بالبر يحفرها ثم يأتي رجل فيدرك فيها حقا فيريد أن يأخذها بالشفعة فإنه لا شفعة له فيها إلا أن يعطيه قيمة ما عرف أن أعطاه قيمة ما عرف أن أحق بالشفعة والأفلاش شفعة له فيها قال مالك من باع حصته من دار وأرض مشتركة فلما علم أن صاحب الشفعة يأخذ بالشفعة استقال المشتري فأقاله قال ليس ذلك له والشفيع أحق بهذا الثمن الذي كان باعها به قال مالك من اشتري شقصا في دار وأرض وحيا ونا وعروضاً في صفقة واحدة فطلب الشفيع شفعته في الأرض أو الدار فقال المشتري خذ ما اشتريته جميعاً فاني إنما اشتريته جميعاً قال مالك بل يأخذ الشفيع شفعته في الأرض أو الدار بحصته من ذلك الثمن يقام كل شيء اشتراه على حدته على الثمن الذي اشتراه به ثم يأخذ الشفيع شفعته بالذي يصيبها من القيمة من رأس الثمن ولا يأخذ من العرض والمحيوان شيئاً إلا أن يشاء ذلك قال مالك من باع شقصاً من أرض مشتركة فسلم بعض من له فيها الشفعة للبائع وأبى بعضهم إلا أن يأخذ بشفعته أن من أبى أن يسلم يأخذ بالشفعة كلها وليس له أن يأخذ بقدر نصيبه ويترك ما بقي قال مالك في نفر شركاء في دار واحدة فباع أحدهم حصته وشركائه غيب كلهم إلا رجلاً واحداً فعرض على الحاضر أن يأخذ بالشفعة أو يترك فقال أنا أخذ بحصتي وأترك حصص شركائي حق يقدر موافقاً أن أخذ ذلك وإن تركوا أخذت جميع الشفعة قل مالك ليس له إلا أن يأخذ ذلك كله أو يتركه فإن جاء شركاءه أخذ وامنه أو تركوا ان شاءوا فأن عرض هذا عليهما فلم يقبله فلا أرى له شفعة ما لا تقع فيه الشفعة **٢٩٨** قال مالك عن محمد بن عمرو عن أبي بكر بن محمد بن عمرو عن ابن عمر بن حزم عن عثمان بن عفان قال إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شفعة فيها ولا شفعة في بئر ولا في نخل النخل قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا قال مالك ولا شفعة في طريق صلح القسم فيها أو لم يصلح قل مالك والأمر عندنا أنه لا شفعة في حصة دار صلح القسم فيها أو لم يصلح قال مالك في رجل اشتري شقصاً من أرض مشتركة على أنه فيها بالخيار فأراد شركاء البائع أن يأخذوا ما باع شركاءهم بالشفعة قبل أن يختار المشتري أن ذلك لا يكون له حق يأخذ المشتري ويثبت له البيع فإذا وجب له البيع فلهم الشفعة قال مالك في رجل اشتري أرضاً فمكثت في يده حيناً ثم أتى رجل فأدرك فيها حقا بميراث إن له الشفعة أن ثبت حقه وإن ما أغلت الأرض من غلة فهي للمشتري الأول إلى يوم يثبت حق المخبر لانه قد كان ضمنها لو هلك ما فيها من غراس أو ذهب به سيل فإن طال الزمان أو هلك الشهود أو مات البائع أو المشتري أو هاجرا ففسخ أصل البيع

له قوله

أخذ كل إنسان منهم بقدر نصيبه فإذا عند مالك وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة بن مقسومة على المروسي وعن أحمد روايتان ١٢ **٢٩٩** قوله إذا تشاخوا بشفعة يد العمد المصلحة من الشفع وهو الجمل أي تنازعوا فيها ١٢ **٣٠٠** قوله ليس للشفيع إلا أن يأخذ به قال أبو حنيفة أنه ليس ما للشفيع أن يأخذ حصته من أرض أو دار مشتركة **٣٠١** قوله كان أحق بالشفعة اختلفوا فيها إذا بين المشتري في الشقص من المشفوع قال الشافعي وأحمد للشفيع أن يعطيه قيمة بناءه إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ بناءه فإنه ذلك إذا لم يكن ضرر وليس له خيار المشتري على قلع بناءه **٣٠٢** قوله والشفيع أحق بها إلا أن لا قال مالك وإن كان تشع في حق المتعدين من بيع في حق ثالث وهو قول أبي حنيفة **٣٠٣** قوله يأخذ بالشفعة كلها أو يتركها وهو قول أبي حنيفة الأصح من الأقوال الأربعة للشافعي في الهداية ولو اسقط بعضهم حقه في البائع في أن كل على عدوهم لأن الاتفاق من المراجعة مع كمال السبب في حق كل منهم وقد انقطعت **٣٠٤** قوله ليس له إلا أن يأخذ الجواب قال أبو حنيفة والشافعي في الهداية لو كان البعض غيباً يقضي بها بين بحضور على عدوهم لأن الغائب لعله لا يطلب وإذا قضى لما ضرب الجميع ثم حضر آخر يقضي له البعض ولو حضر ثالث فيثبث ما في يده من واحد منها

في المنهاج لو حضر أحد الشفيعين فخذ الجميع في الحال فإن حضر الغائب شارك الأصح أن تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب ١٢ **٣٠٥** قوله لا شفعة في بئر يكون غير متحمل القسمة وبها أخذ مالك والشافعي أنه لا يقسم في مال لا يقسم ١٢ **٣٠٦** قوله ولا في نخل النخل هو ذكرها بالذي تلحق منه وإنما لم يثبت فيه الشفعة لأن النقص كانت لهم تحيل في الحائط يتوارقون بها ويقسمونها ولم تلحق من النقص منه فلو قسم فإذ باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط لم ينفك من النقص وفيه فلا شفعة لشركاءه في النقص لأن النقص قسمته ١٢ **٣٠٧** قوله وعلى هذا الأمر عندنا يعني أنه لا شفعة في شيء لو قسم بطل شفعة المقصودة كجام ودرعي **٣٠٨** قوله ولا شفعة في طريق في المنهاج لو باع دار أو لشرى في ممر بالصحيح ثبتوا في الممر إن كان للمشتري طريق أخرى الدار أو الممر فتح باب الشارع والأفلاش **٣٠٩** قوله إن ذلك لا يكون له حق يأخذ المشتري أو لا فلا شفعة في ذلك البوذية والشافعي في الهداية من باع بشرط الخيار فلا شفعة لانه يبيع زوال الملك عن البايع وإن اشترى بالخيار وجبت الشفعة لانه يبيع زوال الملك عن البايع بالالتحاق بالشفعة تبين عليه وفي المنهاج وشرحه لو شرط في الخيار لهما والبايع لم يؤخذ بالشفعة حتى يقضي الخيار رسوا قلنا الملك في زمنه للبايع والمشتري أو موقوف وإن شرط للمشتري وحده فلا أثر أنه يؤخذ بالشفعة إن قلنا إن الملك في زمن الخيار للمشتري والأفلاش **٣١٠** قوله

ذلك في الأموال خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاقه ولا في سرقة ولا في فرية فإن قال قائل فإن العتاقه من الأموال فقد اخطأ وليس ذلك على ما قال ولو كان ذلك على ما قال لحلف العبد مع شاهده اذا جاء بشاهد واحد أن سيده اعتقه وان العبد اذا جاء بشاهد على مال من الأموال ادعاه حلف مع شاهده واستحق حقه كما يحلف الحر قال مالك فالسنة عندنا ان العبد اذا جاء بشاهد على عتاقته استخلف سيده ما اعتقه وبطل ذلك عنه قل مالك وكذلك السنة ايضا عندنا في الطلاق اذا جاءت المرأة بشاهدان زوجها طلقها احلف زوجها ما طلقها فاذا حلف لم يقع عليها طلاق قال مالك فسنة الطلاق والعتاقه في الشاهد الواحد واحدة انما يكون اليمين على زوج المرأة وعلى سيد العبد وانما العتاقه حد من الحدود ولا تجوز فيها شهادة النساء لانه اذا عتق العبد ثبتت حرمة ووقعت له الحدود ووقعت عليه وان زنى وقد احصن ثم جرم وان قتل العبد قتل به وثبت له الميراث بينه وبين من يورثه فان احتج بحجة فقال لو ان رجلا عتق عبده وجاء رجل يطلب سيد العبد بدين له عليه فشهد له على حقه ذلك رجل وامرأتان فان ذلك يثبت الحق على سيد العبد حتى ترد به عتاقته اذا لم يكن لسيد العبد مال غير العبد يريد ان يجيز بذلك شهادة النساء في العتاقه فان ذلك ليس على ما قال وانما مثل ذلك الرجل يعنى عبده ثم يأتي طالب الحق على سيد العبد بشاهد واحد فيحلف مع شاهده ثم يستحق حقه وترد بذلك عتاقه العبد او يأتي الرجل قد كانت بينه وبين سيد العبد مخالطة وملاسة فيزعم ان له على سيد العبد مالا فيقول لسيد العبد احلف ما عليك ما ادعى فان نكل وانى ان يحلف حلف صاحب الحق وثبت حقه على سيد العبد فيكون ذلك يرد عتاقه العبد اذا ثبت المال على سيده قال وكذلك ايضا الرجل ينكح الامة فتكون امرأته فيأتى سيد الامة الى الرجل الذى تزوجها فيقول له ابتعت منى جارية فلان انت انت وفلان بكذا او كذا دينا ارفقتك ذلك زوج الامة فيأتى سيد الامة برجل وامرأتين فيشهدون على ما قال فيثبت بيعه ويحق حقه وتحرم الامة على زوجها ويكون ذلك فراقا بينهما وشهادة النساء لا تجوز في الطلاق قال مالك ومن ذلك ايضا الرجل يفتري على الرجل الحر فيقع عليه الحد فيأتى رجل وامرأتان فيشهدون ان الذى افتري عليه عبد مملوك فيضع ذلك الحد عن المفتري بعد ان وقع عليه وشهادة النساء لا تجوز في الفرية قال مالك ومما يشبه ذلك ايضا ما يفتري فيه القضاء وما مضى من السنة ان المرأتين يشهدان على استئصال الصبي فيجب بذلك ميراثه حتى يرث ويكون ماله لمن يرثه ان مات الصبي وليس مع المرأتين اللتين شهدتا رجل ولا يمين وقد تكون ذلك في الأموال العظام من الذهب والورق والرباع والخواطر والرقيق وما سوى ذلك من الأموال ولو شهدتا امرأتان على درهم واحد او اقل من ذلك او اكثر لم تقطع شهادتهما شيئا ولم يجز الا ان يكون معهما شاهدا ويمين قال مالك وممن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحقر بقول الله تعالى وقوله الحق واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء فيقول فكن لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده قال مالك رحمه الله فمن الحججة على من قال ذلك القول ان يقال له ان رأيت لو ان رجلا ادعى على رجل مالا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان حلف بطل ذلك عنه وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه لحق وثبت حقه على صاحبه فهذا امالا اختلاف فيه عند احد من الناس ولا يملك من البلد ان فيأتى شئ اخذ هذا او فى اى موضع من كتاب الله وجدته فاذا قرئ هذا فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك فى كتاب الله وانه ليكن من ذلك ما مضى من السنة ولكن المرء قد يجب ان يعرف وجه الصواب وموقع الحججة ففي هذا بيان لما اشكل ان شاء الله تعالى القضاء فيمن هلك وله دين وعليه دين له فيه شاهد واحد قال مالك في ذلك في الرجل يهلك وله دين على رجل عليه شاهد واحد وعليه دين للناس لهم فيه شاهد واحد فيأتى ورثته ان يحلفوا على حقوقهم مع شاهدهم قال مالك فان الغرماء يحلفون ويأخذون حقوقهم فان فضل لم يكن للورثة منه شيء وذلك ان الايمان عرضت عليهم قبل فتركوها الا ان يقولوا لم نعلم لصاحبنا فضلا ويعلم انهم انما تركوا الايمان من اجل ذلك فأتى رأى ان يحلفوا ويأخذوا

له قوله في الأموال خاصة

وما اذا كان الدعوى في غير الأموال فلا يقبل شاهد ويمين بالاتفاق واضح لذلك بما زاد اش في لفظ في الأموال عقب حديثه ان على الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين ١٢ محله قوله استخلف زوجا ولا يحلف السيد ولا الزوج لدعوى العبد العتق و المرأة الطلاق حتى يقيم شاهدا واحدا على ذلك ١٢ محله قوله لا تجوز في الفرية وانما جازت بهذا لضعف الشبهة فانهم ١٢ قوله على استئصال الصبي اى فروج الصبي حيا من بطن امه فيجب بذلك ميراثه ١٢ قوله معهما شاهدان يمين فيقضى باليمين مع شهادة المرأتين خلا لما للشا في حال لان شهادة النساء

لا تجوز دون الرجل وانما حلف في اليمين مع الشاهد للمدعي ١٢ له قوله من الناس كابرهم النفع والحكم وعطاءوا ابن شبرمه واني خيفة واكون فيمن والثوري والاوزاعي والزهري ١٢ له قوله ولا يبلد من البلدان وهذا لا يرد على الحقيقة لانهم لا يقولون بروايتهم قال ابن عبد البر من روى ان المدعى عليه اذا نكل عن اليمين حكم عليه بالحق دون روايتهم على المدعى ولا يظن بما كلف مع عليه باختلاف من معنى انه جعل بهذا وانما اتى بما لا يختلف فيه كانه قال ومن لم يحكم بالثبوت خاصة اخرى ان يحكم بالثبوت ويمين الطالب ١٢ له قوله فان فضل اى يقي بعد اخذ الغرماء حقوقهم بقية في الدين الذى كان ليمينت ١٢ مح

ما بقي بعده القضا في الدعوى **١٣٥** عن جميل بن عبد الرحمن المؤذن انه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضي بين الناس فاذا جاءه الرجل يدعى على الرجل حقا نظرقان كانت بينهما غلة او ملايسة احلف الذي ادعى عليه وان لم يكن شيء من ذلك لم يحلفه قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا انه من ادعى على رجل يدعى نظرقان كانت بينهما غلة او ملايسة احلف المدعى عليه فان حلف بطل ذلك الحق عنه وان ابى ان يحلف ورد اليه على المدعى فحلف طالب الحق اخذ حقه القضا في شهادة الصبيان **١٣٦** عن مالك عن هشام بن عروة كان عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح قال مالك الامر عندنا المجتمع عليه ان شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على غيرهم وانما تجوز شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحده لا تجوز في غير ذلك اذا كان ذلك قبل ان يتفرقوا ويحبوا او يعلموا فان افترقوا فلا شهادة لهم الا ان يكونوا قد اشهدوا والعدول على شهادتهم قبل ان يفترقوا الحنث على منبر النبي صلى الله عليه وسلم **١٣٧** عن مالك عن هاشم بن عتبة بن ابي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن حبيب بن عبد الله الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري اثما أتت به مقعد من النار **١٣٨** عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن معبد بن كعب السلمي عن اخيه عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع حق معلوم بيمينه حرام الله عليه الجنة واوجب له النار قالوا وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من اراك وان كان قضيبا من اراك قالها ثلاث مرات جامع ما جاء في اليمين على المنبر **١٣٩** عن مالك عن داود بن الحصين انه سمع ابا عطفان الذي يقول اختصم زيد ابن ثابت وابن مطيع في دار كانت بينهما الى مروان بن الحكم وهو ايدى على المدينة ففرض مروان على زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال زيد بن ثابت احلف له مكافى فقال مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق قال فجعل زيد بن ثابت يحلف ان حقه لحق و يأبى ان يحلف على المنبر قال فجعل مروان بن الحكم يعجله من ذلك قال مالك لا اري ان يحلف احد على المنبر على اقل من ربع دينار وذلك ثلثة دراهم فالجوز من غلق الرهن **١٤٠** عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن قال مالك وتقسير ذلك فيما نرى والله اعلم ان يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشئ وفي الرهن فضل عما رهن به فيقول الراهن للمرته ان جئتك بجك الى اجل يسميه له والا فالرهن لك بما رهن به فيقال فهذا لا يصح ولا يعمل وهذا الذي نرى عنه وان جاء صاحبه بالذي رهن به بعد الاجل فهو له وارى هذا الشرط منفسخا القضا

١٤٠ قوله فما لظنه او ملايسته واختلاف في تفسير

الخطبة فقيل هي معرفة معاملته ومداينته بهادته وهي وقيل هي الشبهة وقيل هي ان يلقى به الدعوى يشهد على شدة وبروى ذلك من الفقهاء السبعة وغيرهم من فقهاء المدينة وقال الزرقاني في تفسيره الخطبة مثل التجار ومن نصب نفسه للشراد والبيع وروى البيهقي عن علي بن ابي حمزة عن المدعي عليه اذا كان قد خالطه فان نكل حلف المدعي وقال الشافعي والجمهور ان اليمين متوجهة على المدعي عليه سواء كان بينه وبين المدعي عليه اختلاط ام لا وروى الجمهور عن الحديث البيهقي عن المدعي واليمين على من انكروا ولا صل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤١** عن مالك عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجيه اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما خلط ام لا العموم حديث ابن عباس في الجمع بين ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعي عليه كمن حلفه مالك وموافقه على ما اذا كانت خطبة ثلثة بيتين اهل السفة اهل الفضل تخلفهم مرارا في اليوم واشترطت الخطبة لهذه المسئلة **١٤٢** قوله حقه وقوله قال الشافعي انه لا يقضي بالنكول بل يرد اليمين على المدعي لان النكول يحتمل التورع على اليمين الكاذب والترفع عن الصادق ومع هذا الاحتمال لا يكون حجة وقد اخرج الحاكم وقال صحيح الاسناد عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق وقال ابو حنيفة ترد اليمين على المدعي بعد النكول لما في الصحيحين لو عطي الناس بطونهم لادى رجال اموال قوم ودمائهم كمن اليمين على المدعي واليمين على المدعي **١٤٣** قوله قبل ان يفترقوا فقيل بيا في الشرط ومحل ما كثر قول ابن عباس بعدم اجازته على شهادتهم على الكبار **١٤٤** قوله نسطاس ببحر النون لا غير ومطلة ساكنة المدنى مولى كندة وثقة النساء **١٤٥** قوله من حلف على منبري ياتى من كان مجورا من الحكم على ذلك فان انظر اسرانا لا يحلف احد عند المنبر الا مجورا **١٤٦** قوله اشماى كاذبا وكذا عند غيره وحقه كونه اقبح وللشافعية اليمين اثم **١٤٧** قوله مقعده من النار اى من نار جهنم قال التوريشي وجه ذكر المنبر عند من لا يرضى التخليط

بشئ من الائمة والامكنة انهم كانوا يتحاكمون ويتحالفون يومئذ في المسجد فاتخذوا جانب اليمين منه وهناك المنبر محلا لا اقضية تذكر في الحديث على ما كان دأبهم وقال البيهقي ان التورع لقول الاول ان يقول وصف المنبر باسم الاشارة بعد اضافة الى نفسه ليس الا للتعظيم فان لمكان مدخلا في تخطيط اليمين **١٤٨** قوله ان امانة هذا ليس هو الباطل بل الحمارث الانصاري اسمه اياس بن ثعلبة او ثعلبة بن سميل قاله ابن عبد البر وما قيل انه توفي عام احد غير صحيح **١٤٩** قوله مسلم بخلاف الذي فانه ليس في حقه شك الويدان كان اقتطاع حقه حراما ايضا وقال القاضي تخصيص المسلم بناء على الغالب لانهم عاتوه المتحامين لان غير المسلم بخلافه بل محرمه **١٥٠** قوله عليه الجنة اى دخولا مع السابقين او في اول اوليته من غير تفسير يدخل النار **١٥١** قوله ابن مطيع بن الاسود القرشي العدوي المدنى ودلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وذهب به ابو ابيد وكان اسم ابيه العاصي فسماه مطيعا قتل مع ابن الزبير بمكة سنة ثلث وسبعين **١٥٢** قوله يعجب من ذلك اى من حلفه مع ابائه من الحلف على المنبر به ائج البعاري على انه لا يستحب الاختلاف عند المنبر وقال الشافعي لم يعلم زيدان اليمين عند المنبر سنة لا نكرو ذلك على مروان كما انكر عليه مبايعة الصكوك ونحوها وانما اخترعته تعسفا وتعليقا للمنبر **١٥٣** قوله الرهن بالشئين توثيق الدين باليمين وهو حبس المالك توثيقا لا استيفاء الدين وهو محرم المهر **١٥٤** قوله لا يعلق الرهن يرفع الحاف على الحجر يقال غلق الرهن تعلق غلقا اذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رهنه على تخليصه والمعنى انه لا يستحقه المرتهن اذا لم يستفد وكان هذا من فعل الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه ملك في الوقت الميعين ملك المرتهن الرهن فابطله الاسلام كذا في النهاية **١٥٥**

في رهن الثمر الحيوان قللك فيمن رهن حائطا له الى اجل مسمى فيكون ثمر ذلك الحائط قبل ذلك الاجل ان الثمر ليس برهن من الاصل الا ان يكون اشترط ذلك المرتهن في رهنه وان الرجل اذا رهن جارية وهي حامل او حملت بعد رهنه اياهان ولدها معها قال وفرق بين الثمرين ولد الجارية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع غنلا قد اُثرت فثمرها للثام الا ان يشترطه المتاع قال مالك والاهم عندنا الذي لا اختلاف فيه ان من باع وليدة او شيئا من الحيوان وفي بطنها جنين ان ذلك الجنين للمستأجر اشترطه المشتري او لم يشترطه فليست الفحل مثل الحيوان وليس الثمر مثل الجنين في بطن امه قال مالك ومما يبين ذلك ايضا ان من امر الناس ان يرهن الرجل ثمر الفحل لا يرهن الفحل وليس يرهن احد من الناس جنينا في بطن امه من الرقيق ولا من الدواب **القضاء في الرهن من الحيوان** قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرهن ان ما كان من امر يرضى في هلاكه من ارض او دار او حيوان فهلك في يد المرتهن وعلم هلاكه فانه من الراهن وان ذلك لا ينقص من حق المرتهن شيئا وما كان من رهن يهلك في يد المرتهن فلا يعلم هلاكه الا بقوله فهو من المرتهن وهو لقيمته ضامن يقال له صفة فاذا وصفه احلف على صفته وتسمية ماله فيه ثم يقوله اهل البصر بذلك فان كان فيه فضل عما سمي فيه المرتهن اخذه الراهن وان كان اقل ما سمي احلف الراهن على ما سمي المرتهن وبطل عنه الفضل الذي سمي المرتهن فوق قيمة الرهن وان ابي الراهن ان يحلف اعطى المرتهن ما فضل بعد قيمة الرهن فان قال المرتهن لا أعلم لي بقيمة الرهن حلف الراهن على صفة الرهن وكان ذلك له اذا جاء بالامر الذي لا يستكر قال مالك وذلك اذا قبض المرتهن الرهن ولم يضعه على يدي غيره **القضاء في الرهن يكون بين الرجلين** قال مالك في الرجلين يكون لهما رهن بينهما فيقوم احدهما ببيع رهنه وقد كان الاخر انظره بحقه سنة قال مالك ان كان يقد على ان يقسم الرهن ولا ينقص حقه الذي انظره بحقه ببيع له نصف الرهن الذي كان بينهما واؤتي حقه فان خيف ان ينقص حقه ببيع الرهن كله فاعطى الذي قام ببيع رهنه حقه من ذلك فان طابت نفس الذي انظره بحقه ان يدم نصف الثمن الى الراهن والاحلف المرتهن انه ما انظره الا ليقف لي رهن على هيئته ثم اعطى حقه قال مالك في العبد يرهنه سيده وللعبد مال ان مال العبد ليس برهن الا ان يشترط المرتهن **القضاء في جامع الرهن** قال مالك فيمن ارهن متاعا فهلك المتاع عند المرتهن واقر الذي عليه الحق بتسمية الحق واجتمعا على التسمية وقد اعيا في الرهن فقال الراهن قيمته عشرون دينارا وقال المرتهن قيمته عشرة دنانير والحق الذي للرجل فيه عشرون دينارا قال مالك يقال للذي بيده الرهن صفة فاذا وصفه احلف عليه ثم اقام تلصص الصفة اهل المعرفة بها فان كانت القيمة اكثر مما رهن به قيل للمرتهن اردوا الى الراهن بقية حقه وان كانت القيمة اقل مما رهن به اخذ المرتهن بقية حقه من الراهن وان كانت القيمة بقدر حقه فالرهن بما فيه وقال مالك الامر عندنا في الرجلين يختلفان في الرهن يرهنه احدهما صاحبه فيقول الراهن ارهنتك بعشرة دنانير ويقول المرتهن ارهنته منك بعشرين دينارا والرهن ظاهر بيد المرتهن قال يحلف المرتهن حتى يحيط بقيمة الرهن فان كان ذلك لازادة فيه ولا نقصان عما حلف ان

واختلف اذا قامت البينة بالهلاك فدوى القاسم وغيره عنه انه لا يضمن ويأخذ منه من الرهن فدوى الشئب وغيره انه ضامن لقيمته **١٢** **قوله** ولم يضعه على يدي غيره فلو وضعه عند غيره يضمن من غير تفصيل قال الشافعي واما الرهن كله امانة في يدي المرتهن حتى لا يسقط شيء من الدين وقال زفر الرازي يضمنون لقيمته وقال ابو حنيفة يضمن باقل من قيمته ومن الدين **١٣** **قوله** في الرجلين يكون ذلك على وجهين احدهما ان يرهنه في وقت واحد والثاني ان يرهن احدهما فضل الآخر ومشكلة الكتاب تقتضي انها ارهنها معا ولو ارهنها رهنين لهما على رجل فانظره احدهما بمقدرة وقام الاخر يطلب تعجيل حقه فان كان الرهن لا ينقص قيمته بالقيمة حال في الاصل ان لم تنقص قيمته حتى الذي انظره بحقه يبيع وفي المجموع ان قدر على قسم الرهن بما لا ينقص يرضى القاسم بحقه فليبع لهذا النقص في حقه **١٤** **قوله** الا ان يشترط المرتهن يريد فيكون رهنه مع العبد وانما يكون رهنه مع العبد ماله الذي كان له يوم اشترط **١٥** **قوله** فالرهن بما فيه اي هو مستمكك بما فيه وقال ابو حنيفة يقول قول المرتهن في القيمة مع يمينه ومذهب الشافعي ان القول قول الغام مطلقا **١٦** **قوله** يحيط بقيمة الرهن ويد على ما قال اتجا اذا اختلفا في قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن عشرون والرهن قائم بيد المرتهن يحلف متى يحيط بقيمة الرهن قال وكان مبدءا باليمين لقبضه الرهن وجبا زنة له **١٧**

قوله من رهن حائطا الرهنه لا يكون للثمر حكم الرهن ولا يكون المرتهن احمق بهما من الغرار وذلك ان الثامن الرهن على ضربين احدهما ان يكون من غير جنس الاول كثره الفحل وغسل الفحل وغلة الزرع والارباع وغلة العبد وسائر الحيوان فذلك كله لا يكون رهنه الا اصل ما حدث منه ليدفعه المرتهن وقال ابو حنيفة والثوري ان اللبن والصوف وثمر الفحل والاشجار ما حدث من ذلك بعد الرهن فهو في الرهن وكذلك غلة الخراج **١٨** **قوله** ولا من الدواب قال ابو حنيفة ولدا الرهن ولبنه وصوفه وثمره مع اصله وقال الشافعي لا يكون الثامن رهنه الا الولد ولا الثمرة وقال احمد بن حنبل المرتهن دون الراهن وقال بعض اصحاب احمد يثبت ان كان الراهن هو الذي ينفق على الرهن فالزيادة له والمرتهن فالزيادة له **١٩** **قوله** وما كان من رهن يريد ان يغياب عليه ولا لا وان يعلم بلاك ما كان من جنسه الا بقول من هو بميد كالتياب والعنبر والحلج والطعام وغير ذلك مما يكال او يوزن فذلك وما اشبهه لوصف بانه ما يغياب عليه وهذا الجنس من الرهن ان اذا ضاع بيد المرتهن فلا حيوان تقوم بضياعه يمينه ولا تقوم بذلك يمينه فان قامت به يمينه فغن ما كان في كتاب ابن الموازي روايتان احدهما ان لا يضمن وبها قال ابن القاسم وعبد الملك واصبغ واختارها ابن الموازي والثانية يضمن في الرهن والغارية وهو مذهب الاذاعي في الرهن وبها قال الشئب **٢٠** **قوله** لا يستكر

له فيه اخذ المهرين بحقه وكان اولى بالتبدي في المهرين لقبضه الرهن وحيأ زته اياه الا ان يشاء رب الرهن ان يعطيه حقه الذي حلف عليه وياخذ رهنه قال مالك وان كان الرهن اقل من العشرين الذي سمي احلف المهرين على العشرين الذي سمي ثم يقال للرهن اما ان تعطيه الذي حلف عليه وتأخذ رهنك واما ان تحلف على الذي قلت انك رهنه به وبطل عنك ما زاد المهرين على قيمة الرهن فان حلف الرهن بطل عنه ذلك وان لم يحلف لزمه غرم ما حلف عليه المهرين قال مالك فان هلك الرهن وتناكلا الحق فقال الذي له الحق كانت له فيه عشرون دينارا وقال الذي عليه الحق لم يكن لك فيه الا عشرة دنانير وقال الذي عليه الحق قيمته عشرون دينارا قيل للذي له الحق صفة فأدوا صفة احلف على صفة ثم اقام تلك الصفة اهل المعرفة بها فان كانت قيمة الرهن اكثر مما ادعى فيه المهرين احلف على ما ادعى ثم يعطى الرهن ما فضل من قيمة الرهن وان كانت قيمته اقل مما يدعى فيه المهرين احلف على الذي زعم انه له فيه ثم قاضه بما بلغ الرهن ثم احلف الذي عليه الحق على الفضل الذي بقي للمدعى عليه بعد مبلغ ثمن الرهن وذلك ان الذي بيده الرهن صار مدعيا على الرهن فان حلف بطل عنه بقية ما حلف عليه المهرين مما ادعى فوق قيمة الرهن وان نكل لزمه ما بقي من حق المهرين بعد قيمة الرهن **القضاء في كراء الدابة والتعدي فيها** قال مالك الامر عندنا في الرجل يستكرى الدابة الى المكان المسمى ثم يتعدى ذلك المكان ويتقدم قال فان رب الدابة يخبر فان احب ان يأخذ كراء دابته الى المكان الذي تعدى بها اليه اعطى ذلك ويقبض دابته وله الكراء الاول وان احب رب الدابة فله قيمة دابته من المكان الذي تعدى منه المستكرى وله الكراء الاول ان كان استكرى الدابة البدأة وان كان استكراها ذاهبا وارجعا ثم تعدى حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه فانما الرب الدابة نصف الكراء الاول وذلك ان الكراء نصفه في البدأة ونصفه في الرجعة فتعدي المتعدي بالدابة ولم يجب عليه الا نصف الكراء ولو ان الدابة هلكت حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه لم يكن على المستكرى ضمان ولم يكن للمكرى الا نصف الكراء قال وعلى ذلك امر اهل التعدي والخلاف لما اخذ والدابة عليه قال وكذلك ايضا من اخذ مالا قراضا من صاحبه فقال له رب المال لا تشتر به حيوانا ولا سلحا كذا وكذا السلم يسميها وينهاها عنها ويكره ان يضم ماله فيها فيشتري الذي اخذ المال الذي نهي عنه يريد بذلك ان يضم المال ويذهب بربح صاحبه فاذا ضمن ذلك فرب المال بالخيار ان احب ان يدخل معه في السلعة على ما شرط بينهما من الربح فعل وان احب فله رأس ماله ضامنا على الذي اخذ المال وتعدي فيه قال وكذلك ايضا الرجل يبضع معه الرجل بضاعة فيأمره صاحب المال ان يشتري له سلعة باسمها فيشتري ببضاعته غير ما امر به ويتعدي ذلك فان صاحب البضاعة عليه بالخيار ان احب ان يأخذ ما اشتري بماله اخذته وان احب ان يكون المبضع معه ضامنا لرأس ماله فذلك له **القضاء في المستكرهة من النساء** قال مالك عن ابن شهاب ان عبد الملك بن مروان

له قوله

وان كان الجير يدانه ان كانت قيمة الرهن خمسة عشر فله ان يحلف على العشرين التي ادعى قال ابن المواز ولو قال المهرين لا احلف الا على قيمة الرهن وكان ذلك ١٢ **له قوله** فان ملك الرهن وبذاعلى حسب ما قال ان المهرين ١٢ اذا تناكلا وقد مضى الرهن وكان ما يلغاب عليه فقال المهرين قيمة الرهن عشرة دنانير ودنيي ثمانية عشر ودينارا وقال الرهن قيمة الرهن عشرون دينار او دينك في عشرة دنانير فانه يقال للرهن صفرا لا العادم فاذا وصف حلف على تلك الصفة اذا كانت ادون من الذي ادعاها الرهن ثم قوم اهل المعرفة تلك الصفة التي حلف عليها المهرين ثم ان كانت تلك القيمة اكثر من العشرين التي ادعاها المهرين من الدين حلف على ما ادعى ثم يعطى الرهن ما فضل من قيمة الرهن من دينه الذي حلف عليه وبذا قول مالك واكثر اصحابه ١٢ **له قوله** قال مالك ان الرجل فعل حاصل هذا الكلام رجل استأجر دابة الى منزل معين ثم تعدى المستأجر وتقدم من ذلك المنزل فصاحب الدابة بالخيار ان شاء اخذ كراء دابته الى المكان الذي تعدى بها اليه واكثر اصحابه الكراء الاول وان شاء اخذ قيمة الدابة وتعتبر القيمة من المكان الذي تعدى بها اليه المستأجر واكثر الاول الذي قرر اولاً بل يتم للمستأجر بذا اذا كان المستأجر الدابة البدأة اى ذهابا فقط لان البدأة تسكن في معنى الذباب يقال فعل ذلك عودا وبرا وفي عودته وبرا وعودته وبعده كذا في الصراح بذا ما خط بالبال والله اعلم بحقيقة الحال ١٢ **له قوله** في الرجل يستكرى قال الباجي يمين يجترى الدابة الى مكان مسمى ثم

يتعداه بالتقدم امامه فان لم يرد الدابة ان يأخذ كراء دابته الى الموضع الذي تعدى اليه مع الكراء الاول وياخذ دابته وان احب كانت لقيمة دابته من المكان الذي تعدى منه المستكرى وله الكراء الاول بريدانه لما تعدى بالرد دابته وذا على المكان الذي اكترى ابشرت له على التعدي والحقة الضمان وذلك على قسمين احدهما ان يرد الدابة المستكرى على حالها والثاني ان يرد بها وقد تغيرت فان رد بها على حالها فلا يخولان يحون مسكنا في تعدييه مسكاييسر او تشر فان كان انما مسكها مسكاييسر او ما ويا ما حلف ضمان عليه واما ان جلسها الايام الكثيرة مثل شهر وحول فصاحبها مخير بين الكراء الاول وكراء ما تعدى بحسبها فيدومين الكراء الاول ويعينه قيمة دابته ١٢ **له قوله** وله الكراء الاول ان كان استكرى الدابة البدأة وان كان استكراها ذاهبا وارجعا ثم تعدى حين بلغ البلد الذي استكرى اليه الدابة من مصر الى برقة فلما بلغ برقة تعدى عليها فان صاحب الدابة له الكراء كله الى برقة ثم لا بعد ذلك بخياره في اخذ قيمة الدابة مع الكراء الى برقة او اسبا وارجعا بعشرة دنانير نصفها للبدأة ونصفها للرجعة ثم يكون بخياره بعد ذلك ١٢ **له قوله** القضاء في المستكرية قال الباجي المستكرية لا يخولان تكون حرة او امه فان كانت حرة فلها صداق شلها على من استكرها وعليه الحد وبذا قال الشافعي ومحمد بن سيب التيمث وروى عن علي بن ابي طالب وقال ابو حنيفة والثوري عليه المددود الصداق الخ قال محمد بن ابي طالب اذا استكرهت المرأة فلا حد عليها وعلى من استكرها الحد فاذا وجب عليه الحد بطل الصداق ولا يجب الحد والصداق في جماع واحد الخ قلت كما لا يجب مع القطع في السرقة الضمان وتفصيله في كتب الفقه ١٢

سهميل بن أبي صالح السمان عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أريت أن وجدت مع امرأتى رجلاً عامهله حتى أتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم **قوله** عن يحيى بن سعيد عن سعيد ابن المسيب أن رجلاً من أهل الشام يقال له ابن خبدي وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلته كما فاشك على مغوية بين إسفيان القضاء فيه فكتب إلى أبي موسى الأشعري يسأل له على بن أبي طالب عن ذلك فسأل أبو موسى عن ذلك على بن أبي طالب فقال له على إن هذا الشيء ما هو يا رضى عزمت عليك لتخبرني به فقال أبو موسى كتب إلى مغوية بن أبي سفيان أن أسألك عن ذلك فقال على أنا أبو الحسن أن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برأته **قضاء في المنبوء** **قوله** عن ابن شهاب عن سنيين ابن أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبوءاً في زمن عمر بن الخطاب فقال فجئت به إلى عمر بن الخطاب فقال ما حملك على أخذ هذه النسبة فقال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفه يا أبا عبد الله المؤمنين أنه رجل صالح فقال عمر أكن ذلك قال نعم فقال عمر اذهب فهو حروك ولا عير وعليها نفقته **قوله** مالك الأحمدي قال المنبوءة ثانی المنيوزة حروان ولا عير للمسلمين هم يرثونه و يعقلون عنه القضاء بالحاق الولد بأبيه **قوله** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهد لي أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمة مفي فاقبضه إليك قالت فلما كان عام الفتح أخذ سعد وقال ابن أخي قد كان عهد لي فيه فقام إليه عبد بن زمة فقال أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه فقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي قد كان عهد لي فيه قال عبد بن زمة أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء يا عبد بن زمة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم قال لسودة بنت زمة أحق بى منه لها رأى من شبهه بعتبة قالت فما رآها حتى لقي الله عز وجل **قوله** عن يزيد ابن عبد الله بن الهادي عن محمد بن أبي إلهيم بن الحارث التيمي عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن أبي أمية أن امرأة هلك عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر وعشر ثم تزوجت حين حلت فمكثت عند زوجها أربعة أشهر نصف شهر ثم ولدت ولداً تاماً فجاء زوجها إلى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فدعا عمر نسوة من نساء الجاهلية قد ما فساءلهن عن ذلك فقالت امرأة منهن أنا أخبرك عن هذه المرأة هلك عنها زوجها حين حملت فأهرقت عليها الدماء فخشى ولدها في بطنها فلما أصابها زوجها

عليه وبقاره أيضاً **قوله** ١٢ **قوله** ١٣ **قوله** ١٤ **قوله** ١٥ **قوله** ١٦ **قوله** ١٧ **قوله** ١٨ **قوله** ١٩ **قوله** ٢٠ **قوله** ٢١ **قوله** ٢٢ **قوله** ٢٣ **قوله** ٢٤ **قوله** ٢٥ **قوله** ٢٦ **قوله** ٢٧ **قوله** ٢٨ **قوله** ٢٩ **قوله** ٣٠ **قوله** ٣١ **قوله** ٣٢ **قوله** ٣٣ **قوله** ٣٤ **قوله** ٣٥ **قوله** ٣٦ **قوله** ٣٧ **قوله** ٣٨ **قوله** ٣٩ **قوله** ٤٠ **قوله** ٤١ **قوله** ٤٢ **قوله** ٤٣ **قوله** ٤٤ **قوله** ٤٥ **قوله** ٤٦ **قوله** ٤٧ **قوله** ٤٨ **قوله** ٤٩ **قوله** ٥٠ **قوله** ٥١ **قوله** ٥٢ **قوله** ٥٣ **قوله** ٥٤ **قوله** ٥٥ **قوله** ٥٦ **قوله** ٥٧ **قوله** ٥٨ **قوله** ٥٩ **قوله** ٦٠ **قوله** ٦١ **قوله** ٦٢ **قوله** ٦٣ **قوله** ٦٤ **قوله** ٦٥ **قوله** ٦٦ **قوله** ٦٧ **قوله** ٦٨ **قوله** ٦٩ **قوله** ٧٠ **قوله** ٧١ **قوله** ٧٢ **قوله** ٧٣ **قوله** ٧٤ **قوله** ٧٥ **قوله** ٧٦ **قوله** ٧٧ **قوله** ٧٨ **قوله** ٧٩ **قوله** ٨٠ **قوله** ٨١ **قوله** ٨٢ **قوله** ٨٣ **قوله** ٨٤ **قوله** ٨٥ **قوله** ٨٦ **قوله** ٨٧ **قوله** ٨٨ **قوله** ٨٩ **قوله** ٩٠ **قوله** ٩١ **قوله** ٩٢ **قوله** ٩٣ **قوله** ٩٤ **قوله** ٩٥ **قوله** ٩٦ **قوله** ٩٧ **قوله** ٩٨ **قوله** ٩٩ **قوله** ١٠٠ **قوله** ١٠١ **قوله** ١٠٢ **قوله** ١٠٣ **قوله** ١٠٤ **قوله** ١٠٥ **قوله** ١٠٦ **قوله** ١٠٧ **قوله** ١٠٨ **قوله** ١٠٩ **قوله** ١١٠ **قوله** ١١١ **قوله** ١١٢ **قوله** ١١٣ **قوله** ١١٤ **قوله** ١١٥ **قوله** ١١٦ **قوله** ١١٧ **قوله** ١١٨ **قوله** ١١٩ **قوله** ١٢٠ **قوله** ١٢١ **قوله** ١٢٢ **قوله** ١٢٣ **قوله** ١٢٤ **قوله** ١٢٥ **قوله** ١٢٦ **قوله** ١٢٧ **قوله** ١٢٨ **قوله** ١٢٩ **قوله** ١٣٠ **قوله** ١٣١ **قوله** ١٣٢ **قوله** ١٣٣ **قوله** ١٣٤ **قوله** ١٣٥ **قوله** ١٣٦ **قوله** ١٣٧ **قوله** ١٣٨ **قوله** ١٣٩ **قوله** ١٤٠ **قوله** ١٤١ **قوله** ١٤٢ **قوله** ١٤٣ **قوله** ١٤٤ **قوله** ١٤٥ **قوله** ١٤٦ **قوله** ١٤٧ **قوله** ١٤٨ **قوله** ١٤٩ **قوله** ١٥٠ **قوله** ١٥١ **قوله** ١٥٢ **قوله** ١٥٣ **قوله** ١٥٤ **قوله** ١٥٥ **قوله** ١٥٦ **قوله** ١٥٧ **قوله** ١٥٨ **قوله** ١٥٩ **قوله** ١٦٠ **قوله** ١٦١ **قوله** ١٦٢ **قوله** ١٦٣ **قوله** ١٦٤ **قوله** ١٦٥ **قوله** ١٦٦ **قوله** ١٦٧ **قوله** ١٦٨ **قوله** ١٦٩ **قوله** ١٧٠ **قوله** ١٧١ **قوله** ١٧٢ **قوله** ١٧٣ **قوله** ١٧٤ **قوله** ١٧٥ **قوله** ١٧٦ **قوله** ١٧٧ **قوله** ١٧٨ **قوله** ١٧٩ **قوله** ١٨٠ **قوله** ١٨١ **قوله** ١٨٢ **قوله** ١٨٣ **قوله** ١٨٤ **قوله** ١٨٥ **قوله** ١٨٦ **قوله** ١٨٧ **قوله** ١٨٨ **قوله** ١٨٩ **قوله** ١٩٠ **قوله** ١٩١ **قوله** ١٩٢ **قوله** ١٩٣ **قوله** ١٩٤ **قوله** ١٩٥ **قوله** ١٩٦ **قوله** ١٩٧ **قوله** ١٩٨ **قوله** ١٩٩ **قوله** ٢٠٠ **قوله** ٢٠١ **قوله** ٢٠٢ **قوله** ٢٠٣ **قوله** ٢٠٤ **قوله** ٢٠٥ **قوله** ٢٠٦ **قوله** ٢٠٧ **قوله** ٢٠٨ **قوله** ٢٠٩ **قوله** ٢١٠ **قوله** ٢١١ **قوله** ٢١٢ **قوله** ٢١٣ **قوله** ٢١٤ **قوله** ٢١٥ **قوله** ٢١٦ **قوله** ٢١٧ **قوله** ٢١٨ **قوله** ٢١٩ **قوله** ٢٢٠ **قوله** ٢٢١ **قوله** ٢٢٢ **قوله** ٢٢٣ **قوله** ٢٢٤ **قوله** ٢٢٥ **قوله** ٢٢٦ **قوله** ٢٢٧ **قوله** ٢٢٨ **قوله** ٢٢٩ **قوله** ٢٣٠ **قوله** ٢٣١ **قوله** ٢٣٢ **قوله** ٢٣٣ **قوله** ٢٣٤ **قوله** ٢٣٥ **قوله** ٢٣٦ **قوله** ٢٣٧ **قوله** ٢٣٨ **قوله** ٢٣٩ **قوله** ٢٤٠ **قوله** ٢٤١ **قوله** ٢٤٢ **قوله** ٢٤٣ **قوله** ٢٤٤ **قوله** ٢٤٥ **قوله** ٢٤٦ **قوله** ٢٤٧ **قوله** ٢٤٨ **قوله** ٢٤٩ **قوله** ٢٥٠ **قوله** ٢٥١ **قوله** ٢٥٢ **قوله** ٢٥٣ **قوله** ٢٥٤ **قوله** ٢٥٥ **قوله** ٢٥٦ **قوله** ٢٥٧ **قوله** ٢٥٨ **قوله** ٢٥٩ **قوله** ٢٦٠ **قوله** ٢٦١ **قوله** ٢٦٢ **قوله** ٢٦٣ **قوله** ٢٦٤ **قوله** ٢٦٥ **قوله** ٢٦٦ **قوله** ٢٦٧ **قوله** ٢٦٨ **قوله** ٢٦٩ **قوله** ٢٧٠ **قوله** ٢٧١ **قوله** ٢٧٢ **قوله** ٢٧٣ **قوله** ٢٧٤ **قوله** ٢٧٥ **قوله** ٢٧٦ **قوله** ٢٧٧ **قوله** ٢٧٨ **قوله** ٢٧٩ **قوله** ٢٨٠ **قوله** ٢٨١ **قوله** ٢٨٢ **قوله** ٢٨٣ **قوله** ٢٨٤ **قوله** ٢٨٥ **قوله** ٢٨٦ **قوله** ٢٨٧ **قوله** ٢٨٨ **قوله** ٢٨٩ **قوله** ٢٩٠ **قوله** ٢٩١ **قوله** ٢٩٢ **قوله** ٢٩٣ **قوله** ٢٩٤ **قوله** ٢٩٥ **قوله** ٢٩٦ **قوله** ٢٩٧ **قوله** ٢٩٨ **قوله** ٢٩٩ **قوله** ٣٠٠ **قوله** ٣٠١ **قوله** ٣٠٢ **قوله** ٣٠٣ **قوله** ٣٠٤ **قوله** ٣٠٥ **قوله** ٣٠٦ **قوله** ٣٠٧ **قوله** ٣٠٨ **قوله** ٣٠٩ **قوله** ٣١٠ **قوله** ٣١١ **قوله** ٣١٢ **قوله** ٣١٣ **قوله** ٣١٤ **قوله** ٣١٥ **قوله** ٣١٦ **قوله** ٣١٧ **قوله** ٣١٨ **قوله** ٣١٩ **قوله** ٣٢٠ **قوله** ٣٢١ **قوله** ٣٢٢ **قوله** ٣٢٣ **قوله** ٣٢٤ **قوله** ٣٢٥ **قوله** ٣٢٦ **قوله** ٣٢٧ **قوله** ٣٢٨ **قوله** ٣٢٩ **قوله** ٣٣٠ **قوله** ٣٣١ **قوله** ٣٣٢ **قوله** ٣٣٣ **قوله** ٣٣٤ **قوله** ٣٣٥ **قوله** ٣٣٦ **قوله** ٣٣٧ **قوله** ٣٣٨ **قوله** ٣٣٩ **قوله** ٣٤٠ **قوله** ٣٤١ **قوله** ٣٤٢ **قوله** ٣٤٣ **قوله** ٣٤٤ **قوله** ٣٤٥ **قوله** ٣٤٦ **قوله** ٣٤٧ **قوله** ٣٤٨ **قوله** ٣٤٩ **قوله** ٣٥٠ **قوله** ٣٥١ **قوله** ٣٥٢ **قوله** ٣٥٣ **قوله** ٣٥٤ **قوله** ٣٥٥ **قوله** ٣٥٦ **قوله** ٣٥٧ **قوله** ٣٥٨ **قوله** ٣٥٩ **قوله** ٣٦٠ **قوله** ٣٦١ **قوله** ٣٦٢ **قوله** ٣٦٣ **قوله** ٣٦٤ **قوله** ٣٦٥ **قوله** ٣٦٦ **قوله** ٣٦٧ **قوله** ٣٦٨ **قوله** ٣٦٩ **قوله** ٣٧٠ **قوله** ٣٧١ **قوله** ٣٧٢ **قوله** ٣٧٣ **قوله** ٣٧٤ **قوله** ٣٧٥ **قوله** ٣٧٦ **قوله** ٣٧٧ **قوله** ٣٧٨ **قوله** ٣٧٩ **قوله** ٣٨٠ **قوله** ٣٨١ **قوله** ٣٨٢ **قوله** ٣٨٣ **قوله** ٣٨٤ **قوله** ٣٨٥ **قوله** ٣٨٦ **قوله** ٣٨٧ **قوله** ٣٨٨ **قوله** ٣٨٩ **قوله** ٣٩٠ **قوله** ٣٩١ **قوله** ٣٩٢ **قوله** ٣٩٣ **قوله** ٣٩٤ **قوله** ٣٩٥ **قوله** ٣٩٦ **قوله** ٣٩٧ **قوله** ٣٩٨ **قوله** ٣٩٩ **قوله** ٤٠٠ **قوله** ٤٠١ **قوله** ٤٠٢ **قوله** ٤٠٣ **قوله** ٤٠٤ **قوله** ٤٠٥ **قوله** ٤٠٦ **قوله** ٤٠٧ **قوله** ٤٠٨ **قوله** ٤٠٩ **قوله** ٤١٠ **قوله** ٤١١ **قوله** ٤١٢ **قوله** ٤١٣ **قوله** ٤١٤ **قوله** ٤١٥ **قوله** ٤١٦ **قوله** ٤١٧ **قوله** ٤١٨ **قوله** ٤١٩ **قوله** ٤٢٠ **قوله** ٤٢١ **قوله** ٤٢٢ **قوله** ٤٢٣ **قوله** ٤٢٤ **قوله** ٤٢٥ **قوله** ٤٢٦ **قوله** ٤٢٧ **قوله** ٤٢٨ **قوله** ٤٢٩ **قوله** ٤٣٠ **قوله** ٤٣١ **قوله** ٤٣٢ **قوله** ٤٣٣ **قوله** ٤٣٤ **قوله** ٤٣٥ **قوله** ٤٣٦ **قوله** ٤٣٧ **قوله** ٤٣٨ **قوله** ٤٣٩ **قوله** ٤٤٠ **قوله** ٤٤١ **قوله** ٤٤٢ **قوله** ٤٤٣ **قوله** ٤٤٤ **قوله** ٤٤٥ **قوله** ٤٤٦ **قوله** ٤٤٧ **قوله** ٤٤٨ **قوله** ٤٤٩ **قوله** ٤٥٠ **قوله** ٤٥١ **قوله** ٤٥٢ **قوله** ٤٥٣ **قوله** ٤٥٤ **قوله** ٤٥٥ **قوله** ٤٥٦ **قوله** ٤٥٧ **قوله** ٤٥٨ **قوله** ٤٥٩ **قوله** ٤٦٠ **قوله** ٤٦١ **قوله** ٤٦٢ **قوله** ٤٦٣ **قوله** ٤٦٤ **قوله** ٤٦٥ **قوله** ٤٦٦ **قوله** ٤٦٧ **قوله** ٤٦٨ **قوله** ٤٦٩ **قوله** ٤٧٠ **قوله** ٤٧١ **قوله** ٤٧٢ **قوله** ٤٧٣ **قوله** ٤٧٤ **قوله** ٤٧٥ **قوله** ٤٧٦ **قوله** ٤٧٧ **قوله** ٤٧٨ **قوله** ٤٧٩ **قوله** ٤٨٠ **قوله** ٤٨١ **قوله** ٤٨٢ **قوله** ٤٨٣ **قوله** ٤٨٤ **قوله** ٤٨٥ **قوله** ٤٨٦ **قوله** ٤٨٧ **قوله** ٤٨٨ **قوله** ٤٨٩ **قوله** ٤٩٠ **قوله** ٤٩١ **قوله** ٤٩٢ **قوله** ٤٩٣ **قوله** ٤٩٤ **قوله** ٤٩٥ **قوله** ٤٩٦ **قوله** ٤٩٧ **قوله** ٤٩٨ **قوله** ٤٩٩ **قوله** ٥٠٠ **قوله** ٥٠١ **قوله** ٥٠٢ **قوله** ٥٠٣ **قوله** ٥٠٤ **قوله** ٥٠٥ **قوله** ٥٠٦ **قوله** ٥٠٧ **قوله** ٥٠٨ **قوله** ٥٠٩ **قوله** ٥١٠ **قوله** ٥١١ **قوله** ٥١٢ **قوله** ٥١٣ **قوله** ٥١٤ **قوله** ٥١٥ **قوله** ٥١٦ **قوله** ٥١٧ **قوله** ٥١٨ **قوله** ٥١٩ **قوله** ٥٢٠ **قوله** ٥٢١ **قوله** ٥٢٢ **قوله** ٥٢٣ **قوله** ٥٢٤ **قوله** ٥٢٥ **قوله** ٥٢٦ **قوله** ٥٢٧ **قوله** ٥٢٨ **قوله** ٥٢٩ **قوله** ٥٣٠ **قوله** ٥٣١ **قوله** ٥٣٢ **قوله** ٥٣٣ **قوله** ٥٣٤ **قوله** ٥٣٥ **قوله** ٥٣٦ **قوله** ٥٣٧ **قوله** ٥٣٨ **قوله** ٥٣٩ **قوله** ٥٤٠ **قوله** ٥٤١ **قوله** ٥٤٢ **قوله** ٥٤٣ **قوله** ٥٤٤ **قوله** ٥٤٥ **قوله** ٥٤٦ **قوله** ٥٤٧ **قوله** ٥٤٨ **قوله** ٥٤٩ **قوله** ٥٥٠ **قوله** ٥٥١ **قوله** ٥٥٢ **قوله** ٥٥٣ **قوله** ٥٥٤ **قوله** ٥٥٥ **قوله** ٥٥٦ **قوله** ٥٥٧ **قوله** ٥٥٨ **قوله** ٥٥٩ **قوله** ٥٦٠ **قوله** ٥٦١ **قوله** ٥٦٢ **قوله** ٥٦٣ **قوله** ٥٦٤ **قوله** ٥٦٥ **قوله** ٥٦٦ **قوله** ٥٦٧ **قوله** ٥٦٨ **قوله** ٥٦٩ **قوله** ٥٧٠ **قوله** ٥٧١ **قوله** ٥٧٢ **قوله** ٥٧٣ **قوله** ٥٧٤ **قوله** ٥٧٥ **قوله** ٥٧٦ **قوله** ٥٧٧ **قوله** ٥٧٨ **قوله** ٥٧٩ **قوله** ٥٨٠ **قوله** ٥٨١ **قوله** ٥٨٢ **قوله** ٥٨٣ **قوله** ٥٨٤ **قوله** ٥٨٥ **قوله** ٥٨٦ **قوله** ٥٨٧ **قوله** ٥٨٨ **قوله** ٥٨٩ **قوله** ٥٩٠ **قوله** ٥٩١ **قوله** ٥٩٢ **قوله** ٥٩٣ **قوله** ٥٩٤ **قوله** ٥٩٥ **قوله** ٥٩٦ **قوله** ٥٩٧ **قوله** ٥٩٨ **قوله** ٥٩٩ **قوله** ٦٠٠ **قوله** ٦٠١ **قوله** ٦٠٢ **قوله** ٦٠٣ **قوله** ٦٠٤ **قوله** ٦٠٥ **قوله** ٦٠٦ **قوله** ٦٠٧ **قوله** ٦٠٨ **قوله** ٦٠٩ **قوله** ٦١٠ **قوله** ٦١١ **قوله** ٦١٢ **قوله** ٦١٣ **قوله** ٦١٤ **قوله** ٦١٥ **قوله** ٦١٦ **قوله** ٦١٧ **قوله** ٦١٨ **قوله** ٦١٩ **قوله** ٦٢٠ **قوله** ٦٢١ **قوله** ٦٢٢ **قوله** ٦٢٣ **قوله** ٦٢٤ **قوله** ٦٢٥ **قوله** ٦٢٦ **قوله** ٦٢٧ **قوله** ٦٢٨ **قوله** ٦٢٩ **قوله** ٦٣٠ **قوله** ٦٣١ **قوله** ٦٣٢ **قوله** ٦٣٣ **قوله** ٦٣٤ **قوله** ٦٣٥ **قوله** ٦٣٦ **قوله** ٦٣٧ **قوله** ٦٣٨ **قوله** ٦٣٩ **قوله** ٦٤٠ **قوله** ٦٤١ **قوله** ٦٤٢ **قوله** ٦٤٣ **قوله** ٦٤٤ **قوله** ٦٤٥ **قوله** ٦٤٦ **قوله** ٦٤٧ **قوله** ٦٤٨ **قوله** ٦٤٩ **قوله** ٦٥٠ **قوله** ٦٥١ **قوله** ٦٥٢ **قوله** ٦٥٣ **قوله** ٦٥٤ **قوله** ٦٥٥ **قوله** ٦٥٦ **قوله** ٦٥٧ **قوله** ٦٥٨ **قوله** ٦٥٩ **قوله** ٦٦٠ **قوله** ٦٦١ **قوله** ٦٦٢ **قوله** ٦٦٣ **قوله** ٦٦٤ **قوله** ٦٦٥ **قوله** ٦٦٦ **قوله** ٦٦٧ **قوله** ٦٦٨ **قوله** ٦٦٩ **قوله** ٦٧٠ **قوله** ٦٧١ **قوله** ٦٧٢ **قوله** ٦٧٣ **قوله** ٦٧٤ **قوله** ٦٧٥ **قوله** ٦٧٦ **قوله** ٦٧٧ **قوله** ٦٧٨ **قوله** ٦٧٩ **قوله** ٦٨٠ **قوله** ٦٨١ **قوله** ٦٨٢ **قوله** ٦٨٣ **قوله** ٦٨٤ **قوله** ٦٨٥ **قوله** ٦٨٦ **قوله** ٦٨٧ **قوله** ٦٨٨ **قوله** ٦٨٩ **قوله** ٦٩٠ **قوله** ٦٩١ **قوله** ٦٩٢ **قوله** ٦٩٣ **قوله** ٦٩٤ **قوله** ٦٩٥ **قوله** ٦٩٦ **قوله** ٦٩٧ **قوله** ٦٩٨ **قوله** ٦٩٩ **قوله** ٧٠٠ **قوله** ٧٠١ **قوله** ٧٠٢ **قوله** ٧٠٣ **قوله** ٧٠٤ **قوله** ٧٠٥ **قوله** ٧٠٦ **قوله** ٧٠٧ **قوله** ٧٠٨ **قوله** ٧٠٩ **قوله** ٧١٠ **قوله** ٧١١ **قوله** ٧١٢ **قوله** ٧١٣ **قوله** ٧١٤ **قوله** ٧١٥ **قوله** ٧١٦ **قوله** ٧١٧ **قوله** ٧١٨ **قوله** ٧١٩ **قوله** ٧٢٠ **قوله** ٧٢١ **قوله** ٧٢٢ **قوله** ٧٢٣ **قوله** ٧٢٤ **قوله** ٧٢٥ **قوله** ٧٢٦ **قوله** ٧٢٧ **قوله** ٧٢٨ **قوله** ٧٢٩ **قوله** ٧٣٠ **قوله** ٧٣١ **قوله** ٧٣٢ **قوله** ٧٣٣ **قوله** ٧٣٤ **قوله** ٧٣٥ **قوله** ٧٣٦ **قوله** ٧٣٧ **قوله** ٧٣٨ **قوله** ٧٣٩ **قوله** ٧٤٠ **قوله** ٧٤١ **قوله** ٧٤٢ **قوله** ٧٤٣ **قوله** ٧٤٤ **قوله** ٧٤٥ **قوله** ٧٤٦ **قوله** ٧٤٧ **قوله** ٧٤٨ **قوله** ٧٤٩ **قوله** ٧٥٠ **قوله** ٧٥١ **قوله** ٧٥٢ **قوله** ٧٥٣ **قوله** ٧٥٤ **قوله** ٧٥٥ **قوله** ٧٥٦ **قوله** ٧٥٧ **قوله** ٧٥٨ **قوله** ٧٥٩ **قوله** ٧٦٠ **قوله** ٧٦١ **قوله** ٧٦٢ **قوله** ٧٦٣ **قوله** ٧٦٤ **قوله** ٧٦٥ **قوله** ٧٦٦ **قوله** ٧٦٧ **قوله** ٧٦٨ **قوله** ٧٦٩ **قوله** ٧٧٠ **قوله** ٧٧١ **قوله** ٧٧٢ **قوله** ٧٧٣ **قوله** ٧٧٤ **قوله** ٧٧٥ **قوله** ٧٧٦ **قوله** ٧٧٧ **قوله** ٧٧٨ **قوله** ٧٧٩ **قوله** ٧٨٠ **قوله** ٧٨١ **قوله** ٧٨٢ **قوله** ٧٨٣ **قوله** ٧٨٤ **قوله** ٧٨٥ **قوله** ٧٨٦ **قوله** ٧٨٧ **قوله** ٧٨٨ **قوله** ٧٨٩ **ق**

الذي نكحها وأصاب الولد الباء تحرك الولد في بطنها وكبر فصدقها عمر و فرقه بينهما وقال إنه لم يبلغني عنكما الاخير والحق الولد بالاول **مسألة** لك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب كان يليط اولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الاسلام قاضي رجلان كلاهما يدعى ولد امرأة فدعا عمر قائما فنظر اليهما فقال القائف لقد اشتركا فيه فضربه عمر بن الخطاب بالدرية ثم دعا المرأة فقال لها اخبريني خبرك فقالت كان هذا الاحد الرجلين يأتيني وهي في ابل لاهلها فلا يفارقها حتى يظن نطقه انه قد اسقريها جمل ثم انصرف عنها فاهريق عليه دما ثم خلف عليها هذا النعق الاخر فلا ادري من ايها هو قال فذكر القائف فقال عمر للظالم وال ايها شئت **مسألة** لك انه بلغه ان عمر بن الخطاب او عثمان بن عفان قضى احدهما في امرأة غرت رجلا بنفسها وذكرت انها حرة فولدت له اولاد افقضى ان يفدى وليده بشتمهم قال مالك والقيمة في هذا عدل ان شاء الله تعالى **القضاء في ميراث الولد المستحق** قال مالك الامور المجتمعة عليه عندنا ان الرجل يملك وله بنون فيقول احد هم قد اقرابي ان فلانا ابنه ان ذلك النسب لا يثبت بشهادة انسان واحد ولا يجوز اقرار الذي اقر الا على نفسه فحصبته من مال ابيه يعطى الذي شهد له قد راى يصيبه من المال الذي بيده قال مالك فتفسير ذلك ان يملك الرجل ويترك ابنتين له ويترك بنت مائة دينار فياخذ كل واحد منهما ثلاث مائة دينار ثم يشهد احد هاتين اباهما لك قد اقران فلانا ابنه فيكون على الذي شهد له مائة دينار وذلك نصف ميراث المستحق لو لم يكن ولو اقر له الاخر اخذ المائة الاخرى فاستكمل حقه و ثبت نسبه وهو ايضا بمنزلة المرأة تقدر بالدين على ايها او على زوجها وينكز ذلك الورثة فعليه ان تدفع الى الذي اقرت له بالدين قد راى الذي يصيبهما من ذلك الدين لو ثبت على الورثة كلهم ان كانت امرأة ورثت الثمن دفعت الى الغريم ثمن دينه وان كانت ابنة ورثت النصف دفعت الى الغريم نصف دينه على حساب هذا يدفع اليه من اقر له من النساء قال مالك فان شهد رجل على مثل ما شهدت به المرأة ان فلان على ابيه ديناً أحلف صاحب الدين مع شهادة شاهدة و اعطى الغريم حقه كله وليس لهذا بمنزلة المرأة لان الرجل يجوز شهادته ويكون على صاحب الدين مع شهادة شاهدة ان يحلف ويأخذ حقه كله فان لم يحلف اخذ من ميراث الذي اقر له قدر ما يصيبه من ذلك الدين لانه اقر بحقه وانكر الورثة وجاز عليه اقراره **القضاء في امهات الاولاد** **مسألة** لك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولائهم ثم يعزلون وليدة يعترف سيدها ان قد التزمها الا الحق به ولدها فاعز لوا بعد ذلك او اتركوا **مسألة** لك عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد انها اخبرته ان عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولائهم ثم يدعونهم يخرجون لا تأتيني وليدة يعترف سيدها ان قد التزمها الا الحق به ولدها فارسلوهن بعد او امسكوهن قال مالك الامر عندنا في امر الولد اذا جئت جناية ضمن سيدها ما بينهما وبين قيمتها وليس له ان يسلمها وليس عليه ان يحمل من جنايتها اكثر من قيمتها **القضاء في عمارة الموات** **مسألة** لك عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لقوم لغيرهم فالحق قال والعرق الظالم كل ما

حقيقة وما لك فيها حكم عند الربيع لا يثبت الا بدعوة وبه قال الشري والشعبي و الحسن لم يرواه الطحاوي عن ابن عباس انه كان يأتي جاريته فحلفت فقال ليس مني في ايتهما اسيانا لا اريد به الولد وعن زيد بن ثابت انه كان يبط جاريته فاربست فيعزل عنها فجات بولد فاعتق الولد وجلد با وعنه قال لما بين حملت قالت منك قال كذبت ما جعل اليك ما يكون من الولد ولم يلتزمه مع اعتراف بوطيها ذكره الشافعي **مسألة** ١٢ عن ارضاء ميتة اي لا ملك لها فهي لاي يملكها وليس لعرق ظالم باضا فمهرق وتوحيده وظالم نعت اي ظالم صاحب اي ليس لعرق من عروق مائوس بغيرتي بان مغرس في ملك الغير غير اذن **مسألة** ١٣ عن عروق الخبز ان يغرس في ارض الغير غصبا يملكها به والعرق في الاصل احد عروق الشجرة وروي بتوحيده ايضا اي ليس لذي عرق ظالم حق وما ظالم فهو اما صفة عرق مجاز او وصفة ذي حقيقة واما على تقدير ارضاء فانه لعرق الى الظالم يكون الظالم صاحب العرق والحق للعرق اي مجاز او المعنى من مغرس في ارض غيره وادعها فليس لغرسه وروى عروق ابتداء بل للمالك ان يلقه مجازا وتقبل من مغرس ارضاء حيا غيره او زرعها لم يتق به ارض وهو اوفق لما سبق وظالم ان اخصيف اليه فهو الغارس والعرق في ملك الغير وان وصف به فامسوخ مما سبق بل لانه الظالم قال الخطابي في شرح ابي داود ومن الناس من يرويه باضا فانه الى الظالم وهو الغارس الذي يغرس في غير حقه وشتم من يجعل الظالم نعتا للعرق يريد به الغارس والشجر وجعل ظالم لانه ثبت في غير محله واختار الانهري وابن فارس وماك والشافعي كونه بالتوحيده **مسألة** ١٤

مسألة ١٥ قوله فرق بينهما بطلان النكاح بخونه قبل العدة **مسألة** ١٦ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ١٧ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ١٨ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ١٩ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢٠ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢١ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢٢ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢٣ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢٤ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢٥ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢٦ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢٧ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢٨ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٢٩ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣٠ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣١ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣٢ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣٣ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣٤ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣٥ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣٦ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣٧ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣٨ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٣٩ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤٠ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤١ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤٢ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤٣ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤٤ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤٥ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤٦ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤٧ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤٨ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٤٩ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥٠ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥١ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥٢ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥٣ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥٤ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥٥ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥٦ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥٧ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥٨ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٥٩ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦٠ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦١ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦٢ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦٣ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦٤ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦٥ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦٦ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦٧ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦٨ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٦٩ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧٠ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧١ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧٢ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧٣ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧٤ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧٥ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧٦ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧٧ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧٨ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٧٩ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨٠ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨١ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨٢ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨٣ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨٤ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨٥ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨٦ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨٧ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨٨ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٨٩ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩٠ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩١ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩٢ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩٣ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩٤ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩٥ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩٦ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩٧ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩٨ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ٩٩ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل **مسألة** ١٠٠ قوله فندما طرنا با لثاف والفاط بليط من التليط وهو الاصل

احتفروا واخذوا غرس بنحو حق **مسألة ١٢٢٢** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال من احيا ارضا ميتة فهي له قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا **القضاء في المياحة** **مسألة ١٢٢٣** عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في شئيل مهزور ومذئيب يسك حتى الكعبين ثم يرسل الاعلى على الأسفل **مسألة ١٢٢٤** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء لمنعه به **مسألة ١٢٢٥** عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه عمرة بنت عبد الرحمن انها اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع نفع بيد القضاء في المرفق **مسألة ١٢٢٦** عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يضرو ولا ضرر **مسألة ١٢٢٧** عن ابن شهاب عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع احدكم جارة خشبة يغرزها في جداره ثم يقول ابو هريرة مالي اراكم عنهما معرضين والله لا رمين بهما بينكنا **مسألة ١٢٢٨** عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه ان الضحاك بن خليفة ساق خليجاً له من العريض واراد ان يمر به في ارض محمد بن قيس فابى محمد فقال له الضحاك لم تمنعني وهولك منفعة تشرب به او لا واخر او لا يضرك فابى محمد فحكم فيه الضحاك وعمر بن الخطاب فدعا عمر محمد بن مسلمة فامرته ان يخلي سبيله فقال محمد لا والله فقال عمر لم تمنع اخاك ما ينفعه وهولك نافع تسقى به اولاً واخر او لا يضرك فقال محمد لا والله ليمرن به ولو على بطنك فامرته عمر ان يمر به ففعل الضحاك **مسألة ١٢٢٩** عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه انه قال كان في حائط جده ربيع لعبد الرحمن بن عوف فاراد عبد الرحمن بن عوف ان يحوله الى ناحية من الحائط هي اقرب الى ارضه فمنعه صاحب الحائط فحكم عبد الرحمن بن عوف محمد بن الخطاب في ذلك فقضى عمر لعبد الرحمن بن عوف بقوله القضاء في قسم الاموال **مسألة ١٢٣٠** عن ثور بن زيد الديلمي انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما دارا وارض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وايما دارا وارض ادركمها الاسلام ولم تقسم فهي على قسم الاسلام قال مالك فيمن هلك وترك اموالاً بالعالية والسافلية ان البعل لا يقسم مع النضر الا ان يرضى اهله بذلك وان البعل يقسم مع العين اذا كان يشبهها وان الاموال اذا كانت بارض واحدة الذي بينهما متقارب فانه يقام حل مال منها ثم يقسم بينهم والمساكن والدور لهذه المنزلة **القضاء في الضواري والحريسة** **مسألة ١٢٣١** عن ابن شهاب عن حزام بن سعد بن عبيدة ان ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فافسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قوله وعلى

ذلك الخ قال محمد وهذا نأخذ من احيا ارضا ميتة باذن الامام او بغيره فانه فهي له فانما اوجبه فقال لا يكون له الا ان يجعلها له الامام قال ويصحب الامام اذا احياها ان يجعلها له وان لم يفعل لم يكن له واستدل بحديث الارض لله ورسوله ثم حكم من بدى فمن احيا شيئاً من موتات الارض فله رقبتهما اخرج ابو يوسف في كتاب الاثارة اضافة الى الله ورسوله وكل ما اضيف الى الله ورسوله لا يجوز ان ينقص به الا باذن الامام **مسألة ١٢٣٢** قوله سيل مهزور بالاضافة بتقديم الراي على اراءهم وادى بن قريظة قاله في النهاية وفي المصايح سهل المنزور معناه بالامام قبل هو خط لان الاول مضاف والثاني علم ووجه الثاني ان المهزور علم منقول من غيره اذا هرب فجاذا دخل الامام عليه **مسألة ١٢٣٣** قوله ومنه ريب لعمري لم يفتح ذال المجهمة وتحتية ساكنة وفون مكسورة واخره موحدة وهو ايضا اسم وادى او دية المدينة **مسألة ١٢٣٤** قوله على الأسفل وهذا هو الذي عليه الجمهور في سقي الارض بالماء الغير الموات اذا اردوا حيا عليه وضاق عليهم يسقي الاول فالاول فيحبس كل واحد الماء الذي ان يبلغ الكعبين قال محمد وانه لا خلاف في ذلك اصلح بينهم لكل قوم ما اصطفاوا واسلموا عليهم من يومهم وسيلوهم وانما هم وشركهم **مسألة ١٢٣٥** قوله الكلاء بفتح الكاف واللام بعدهما همزة مقصورة جو النبات رطبة ويا بسمة والمراد به بطنها فانما يت من الموات فان الناس فيه سواء عند الجمهور وعند الخفيفة انما يت بنفسه من غير ان يزرعه احد والامام في يمنع لام العاقبة والمعنى ان يكون حول البئر كذا ليس عنده ما يغيره ولا يبين اصحاب المواشي رعيه الا اذا تمكنوا من سقي بما هم من تلك البئر فلا يتضرر ويا لعطش فيستلزم منعهم الماء منعهم الرعي **مسألة ١٢٣٦** قوله لا ضرر ولا ضرار اي يضر الرجل اخاه ابتداء ولا جزاء فينقصه من حقه والضرر فعل اي لا يسيء لغيره اضراره لا دخل الضرر عليه والضرر فعل واحد

الضرر فعل اثنين والضرر ابتداء الفعل والضرار ابتداء عليه وقيل الضر ما تضر به صاحبه ونقصه يانت والضرار ان تضره من غير ان تنقصه وقيل هما بضم واحد وشكر الله لكيد قال في النهاية **مسألة ١٢٣٧** قوله بين اكنافكم بالاء المتناة اي بينكم قال عياض ورواه بعض رواة الموطأ بالنون ومعناه ايضا بينكم واكتفت الجانب ١٢ - **مسألة ١٢٣٨** قوله خليجاً خليج النهر يؤخذ من المنه الكبير ويقال جانباه خليجاً قاله في الصحاح وفي النهاية اخرج نهر تقطع من الاعظم الى موضع يتفتح به **مسألة ١٢٣٩** قوله العريض بالعين المهمل والمضاد المجهمة مصغرا وادى بالمدينة **مسألة ١٢٤٠** قوله فامرهم اي امرهم الضحاك ان يجري بخليج في ارض ابن مسلمة ولولم يرض به قيل ان عمر لم يقض على محمد بذلك وانما حلف على ذلك ليرجع الى الافضل لانه لا يحلفه وقيل هو على سبيل الحكم وقال مالك كان يقول تحدث للناس اقصية بعد ما يحدون من النجور فلو كان الشأن معتدلاً في زماننا كما قد اذ لنا من عمر رأيت ان يقضي له باجرأته ما دعه في ارضك لا تشرب به او لا واخر او لا يضرك ولكن فسد الناس فاخاف ان يقول ويسى ما كان عليه جرى الماء فقدمي به جارك في ارضك **مسألة ١٢٤١** قوله فقضى عمر اي حكم بتحويله لعبد الرحمن لانه حل حديث لا يمنع احدكم جارة على ظاهره وعداه الى كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دار جاره وارضه والمشهور مذهب مالك والي حنفية عدم القضاء بشئ من ذلك الا بالرضا حديث لا يحل مال امرئ الا من طيب نفس منه **مسألة ١٢٤٢** قوله نهي على قسم الجاهلية اي لا ينقص في الاسلام تلك القسمة كما ان النجدة الجاهلية تنهى على حالها **مسألة ١٢٤٣** قوله جمعة بضم الجيم وفتح الجيم تشديد النجدة المتكسورة وفتح الصاد المطلقة الانصاري الحارثي المدني التابعي ثقة قليل الحديث **مسألة ١٢٤٤**

عندنا ان الهبة اذا تغيرت عند الموهوب له للثواب بزيادة او نقصان فان على الموهوب له ان يعطي صاحبها قيمتها يوم قبضها
الاغتصاف في الصدقة قال مالك الامور عندنا الذي لا اختلاف فيه ان كل من تصدق على ابنه بصدقة وقبضها
 الابن او كان في جواربيه فاشهد له على صدقته فليس له ان يعتمر شيئا من ذلك لانه لا يرجع في شيء من الصدقة **قال** مالك
 الامور المجتمعة عليه عندنا فمن نخل ولده خلا واعطاه عطاء ليس بصدقة ان له ان يعتمر ذلك ما لم يستحدث الولد ديناً
 يدائنه الناس به ويأمنونه عليه من اجل ذلك العطاء الذي اعطاه ابوه فليس لابيه ان يعتمر شيئا من ذلك بعد ان تكون
 عليه الديون **قال** مالك ابي يعطي الرجل ابنته وابنته فتتكم المرأة الرجل وانما تنكح لغيره وللمالك الذي اعطاه ابوه فيريد ان
 يعتمر ذلك الاب او يتزوج الرجل المرأة قد غلها ابوها الفحل انما يتزوجها ويرفع في صداقها لغيرها ولما الذي اعطاه ابوها
 ثم يقول الاب انا اعتصم ذلك فليس له ان يعتمر من ابنته ولا من ابنته شيئا من ذلك اذا كان على ما وصفت **القضاء**
في العمري **مسألة** مالك عن ابن شهاب عن ابن سلفة عن عبد الرحمن بن عبد الله الانصاري ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من اعمر عمرى له ولعقبه فانها للذي يعطاهما لا ترجع الى الذي اعطاهما ابداً لانه اعطى عطاء
 وقعت فيه الموارث **مسألة** مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم انه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم
 ابن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال القاسم بن محمد ما ذكرت الناس الا وهم على شروطهم في امورهم فيما اعطوا
قال مالك الامور عندنا ان العمري ترجع الى الذي اعمرها اذ لم يقل هي لك ولعقبك **مسألة** مالك عن نافع ان عبد الله بن
 عمر ورث حفصة بنت عمر دارها قال وكانت حفصة قد اسكنت بنت زيد بن الخطاب معايش فلما توفيت بنت زيد
 قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى ان له **القضاء في اللقطة** **مسألة** مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن عن يزيد بن مولى
 المنبث عن زيد بن خالد الجهني انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عقاصمها وكأفها
 ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والا فاشأ بك بها قال فضالة الغنم يا رسول الله قال هي لك ولاخيك اولادك قال فضالة
 الابل قال مالك ولها معها سقاء وحذاءها تروى الماء تأكل الشجر حتى يلقاها بها **مسألة** مالك عن ايوب بن موسى عن
 مغوية بن عبد الله بن بدر الجهني ان اياه اخبره انه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكرها لعمرو
 ابن الخطاب فقال له عمر عرفها على ابواب المساجد واذكرها لكل من يأتي من الشام سنة فاذا مضت السنة فاشأ بك بها
مسألة مالك عن نافع بن رجلا وجد لقطه في اعبها الى عبد الله بن عمر فقال له اني وجدت لقطه فيا اذ ترى فيها فقال له عبد الله
 ابن عمر عرفها فقال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال له عبد الله بن عمر لا امرك ان تأكلها ولو شئت لم تأخذها **القضاء**

والى ورثته بعد موت من اعطى له السكنى واما العمري ففقدته انما له والعقب بعد ليس فيه
 رد ولا رجوع **١٢** **قوله** عقاصمها بغير العين ونحو الصاد وهو الوعاء التي
 يكون فيه النفقة جلداً كان او غيره **١٣** **قوله** وكأفها بغير الواد والمخيط
 الذي يشد به الوعاء **١٤** **قوله** ثم عرفها سنة قال ابن الملك ومعنى التعريف
 الشد وطلب صاحبها قال الحلواني وادنى التعريف ان يشهد على الاخذ ويقول اخذتها
 لاردها على صاحبها فان فعل ذلك ولم يعرفها كفى قال ابن العام ظاهر الامر يقتضي
 تكرار التعريف عرفاً وعادة وان كان طريقه للتعريف يصدق لوقوع صرة واحدة
 لكن يجب حمل على المعتاد من انه يفعل ذلك بعد وقت **١٥** **قوله** فان جاء
 فان بين علامتها حل الدفع ولا يجب بلا حجة عنداني حيفته والشافعية **١٦** **قوله** محله
١٧ **قوله** والا فاشأ بك بنصب النون اي اوزم شأ بك متلبساً بها او صانع ما
 شئت من صدقة او بيع او مساك او اكل ونحوها فهو منصوب على المفعولية **١٨** **قوله** محله
١٩ **قوله** اولادك معناه الاذن في اخذها واستدراكها بك مالك على ان من
 اخذ شاة في خلاة فاكلها فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم اذن له حيث قال برك
 اولادك واجاب الطحاوي بانه ليس للتمليك كما قال للثب **٢٠** **قوله** محله
 حتى يلقاها بربها وبه اخذ الشافعية ومالك واهل ان ترك الابل افضل وفي معناه
 البغل والحمار والفرس وعندنا في حيفته في المشهور عندنا انه لا فرق بين الغنم والابل في
 فضيلة الا لقطا اذا خاف الضياع في الدر المختار عن التا تاريخاً انه نذبت العنقا
 البهيمة الضالة لم يخف ضياعها فوجب وبكره ومعها ما تدفع به عن نفسها لقرن البصر
 قدم الابل **٢١** **قوله** ولو شئت لم تأخذها في الاثر انه لم يوقت في التعريف
 بسنة وذكره اكلها مطلقاً وكذا اخذها ولم يأخذها مالك ولا الشافعية والجمهور بل قالوا
 بتوقيت التعريف واستحبوا اخذها وقالوا لو تركها فضاقت وابعوا اكلها بعد التعريف
٢٢

١ **قوله** يوم قبضها يعني اذا لم يوضع منها وقال ابو حنيفة
 الزيادة المتصلة بفتح عن الرجوع ولا يجب القيمة واما النقصان فغير مانع **٢** **قوله**
 العمري هو ان يقول الرجل لصاحبه امرتك وادري اي جعلتها لك مدة ثمرك فان اقتصر
 على هذا القدر ولم يقل لورثتك من بعدك فذهب الى حيفته واشافعه واهل ان يكون نكح
 الدار ورثته من بعده لا يرجع الى المهر خلا لما لك كذا ذكر في المحل تلت العمري بفتح
 العين على وزن الكسرى اي يجعل داره لمدة عمره فاذا مات المهر تر على المهر بفتح الميم
 وصورتته ان يقول المهرتك وادري هذه اوهي لك مسمى وما عشت او مدة حياتك او
 وصورت فاذا امت فموردي وهو جازع من المهر وشروط الرضا بل هي في حكم الهبة
 فهي للمهر لها ولو شئت لبعده ولا يرتد الى المهر الواسع عند الصماني وانه قال الشافعية في الجدي
 ونقل ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعلى وقال مالك والليث والشافعية في القديم العمري
 تملك المنافع للعين ويكون للمهر لا السكنى فاذا مات عادت الى المهر فان قال لك و
 لعقبك كان سكنك فاذا انقرضت عادت الى المهر وقال اصحابنا غيره من الاحاديث
 مطلقة فنعمل بالمطلق والمقيدة جميعاً واما السكنى بالغنم ان يقول وادري لك سكنى فني
 عارية لمتان فني لا هبة فريد بعد موته الى المير **٣** **قوله** ولعقبك بفتح القاف
 وجرز سكنها مع فتح العين وكسرها وهو اولاد الانسان ما تناسلوا قاله النووي **٤** **قوله**
 ولعقبك واما يحرم الرجوع اذا قال هي لك ولعقبك والعمري يتوجه
 الى المنفعة دون الرقبة وعلى ليسك به مسك العارية والوقوف روايتان عن مالك
 ويستدل على ذلك بمفهوم حديث جابر وبارواه البخاري عن جابر انه قال انما العمري
 المتى اجاز النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك واما اذا قال هي لك
 ما عشت فانها ترجع الى صاحبها **٥** **قوله** محله **٦** **قوله** راي انه لم تدل فحله ذلك
 على انه انما يكون العمري لو شئت لبعده اذا قبده لبقوله ولعقبك لا فيما اقتصر على قوله هي
 لك ما عشت كذا في المحل تلت دل بطلان ان السكنى عنده عارية ترجع الى المحل

في استهلاك العبد اللقطة قال مالك الامر عند نافي العبد يجد اللقطة فيستهلكها قبل ان تبلغ الاجل الذي
 اجل في اللقطة وذلك ستة اشهر وقيته اما ان يعطى سيده ثم استهلك غلامه اما ان يسلم اليه غلامه ان امسكها حتى ياتي الاجل الذي
 اجل في اللقطة ثم استهلكها كانت ديناً عليه يتبع به ولو تكن في رقبته ولم يكن على سيده فيها شيء القضاء في الضوال
 مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان ثابت بن الضحاة الانصاري اخبره انه وجد بعيراً بالحرقة فعقله ثم ذكره لعمر
 ابن الخطاب فامره عمر بن الخطاب ان يعرقه ثلاث مرات فقال له ثابت انه قد شغلني عن ضيعتي فقال له عمر ارسله حيث
 وجدته **مسألة ١٣٣٩** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قال وهو مستند ظهره الى الكعبة من
 اخذ ضالة فهو ضال **مسألة ١٣٤٠** انه سمع ابن شهاب يقول كانت ضوال الابل في زمان عمر بن الخطاب ابلا مؤجلة تنأج لايها
 احد حتى اذا كان زمان عثمان بن عفان امرت بها ثم تباع فاذا جاء صاحبها اعطى ثمنها صدقة الحى عن الميت
مسألة ١٣٤١ عن سعيد بن عمرو بن شرجيل بن سعيد بن سعد بن عباد عن ابيه عن جده انه قال خرج سعد بن عباد
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه فحضرته امه الوفاة بالمدينة فقيل لها اوصى فقالت فيم اوصى انما المال
 مال سعد فتوفيت قبل ان يقدر سعد فلما قدم سعد بن عباد ذكر ذلك له فقال سعد يا رسول الله هل ينفعها ان اتصدق
 عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فقال سعد حائط كذا وكذا اصدقة عنها لحائط ساءة **مسألة ١٣٤٢** عن هشام
 بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان امي افتلتت
 نفسها واراهما لو تكلمت تصدقت افا تصدق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم **مسألة ١٣٤٣** انه بلغه ان رجلاً من الانصار
 من بني الحارث بن الخزرج تصدق على ابيه بصدقة فهل كان فورث ابنها المال وهو نخل فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم فقال قد اجرت في صدقتك وخدما بغير اهلك الامر بالوصية **مسألة ١٣٤٤** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يثبت ليلتين الا ووصيته عنده مكتوبة
 قال مالك الامر للمتعم عليه عند نافي الاموصى اذا اوصى في صحته او مرضه بوصية فيها عتاقة رقيق من رقيقه او غير ذلك فانه
 يغير من ذلك ما بد الله ويصنع من ذلك ما شاء حتى يموت وان احب ان يطرح تلك الوصية ويبدلها فعل الا ان يدبر مملوكاً وان
 يدبر مملوكاً فلا سبيل الى تغييره او بدو ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يثبت ليلتين
 الا ووصيته مكتوبة عنده قال مالك فلو كان الموصى لا يقدر على تغيير وصيته ولا ما ذكر فيها من العتاقة كان كل موصى
 قد حبس ماله الذي اوصى فيه من العتاقة وغيرها وقد يوصى الرجل في صحته وعند سفره قال مالك فالامر عندنا
 الذي لا اختلاف فيه انه يغير من ذلك ما شاء غير التدبير جواز وصية الضعيف والصغير والمصاب و

له قوله ولم يكن على سيده لان الشرع اذن له بالانتفاع فكان ضماناً بحقه
 فلا يظهر في حق المولى وقال ابو حنيفة والشافعية ان ائلفه طوبى وبه نقض الدين او بالبيع
 فيسواء ائلف قبل التعريف او بعده لانه ضمان جنائيه فينتقل برقبته ويظهر في حق المولى في ١٢
له قوله في الضوال قال الخطابي الضالة لا يقع على الدراهم والدنانير والمتاع
 ونحوها وانما الضالة اسم للحيوان الذي تفضل من صاحبها كالابل والبقرة والبط ١٢
له قوله فهو ضال ولا يبيد او من جرير مر فوالا يؤول الضالة الاضال قال محمد و
 بهذا نأخذ وانما يعني بذلك اخذها ليدرب بها فاما من اخذها ليردها او ليعرفها فلا بأس
 به انتهى قلت اما قوله فهو ضال امي من طريق الصواب او اثم او ضمان ان هككت
 عنده خبره عن الضمان للشان ١٢ م **له قوله** مؤجلة بعتم الميم وفتح الميم والباء
 المشددة قال في النهاية اذا كانت الابل مملوكة قبل ابل امل واذا كانت للقبضة قبل ابل
 مؤجلة ارادنا كانت كثرتها مجمعة حيث لا يتعوض بها ١٢ م **له قوله** اعطى
 ثمنها قال محمد كلا الوجهين من ان شاء الا ايام تركها حتى يجني اهلها فان خاف عليها
 الضيعة او لم يجد من يرعاها فباعها ووقف ثمنها حتى ياتي اربابها فلا بأس بذلك ١٢
له قوله ففتلتت بعتم الميم والفتلة بعد الفاء وكسر اللام امي اخذت نفسها
 فلتت وما تبت بقتة وفجادة ونفسها ضبط بالرفع على انه نائب الفاعل وبالضم على
 انه مفعول ثان والاول مفعول وجوز القام مقام الفاعل او على التمييز ١٢ م **له قوله**

لو تكلمت تصدقت ظاهره انه لم يتكلم فلم تصدق كمن الرواية سابقة فتأملت فبهم اوصى
 المال مال سعد بن نفي في التكلم فيمكن ان يؤول الى اخيرة بان المراد انما لم يتكلم بالصدقة ولو
 تكلمت تصدقت او جعل على ان سعدا ما عرف بما وقع عنها وعلى كلا التقديرين لم يتجرأ
 الاثبات ودوسه التي كذا في فتح الباري ١٢ م على **له قوله** الوصية اسم بمعنى
 المصدر قال الازهرية مشتق من وصيت الشيء اذا وصلته لانه صل ما كان في جنوده بعد موته
 ١٢ م **له قوله** ما حق امرئ مسلم كذا في اكثر الروايات ولا مفعول له فان
 الوصية نفع من الذي وسقط في رواية مسلم لشيء صفة الامر اوصى فيه صفة ليلتين
 صفة ثمانية لمسلم وغير ما دل عليه الاستشاد ويحتمل ان يكون خبره بيت بتاويله بالمصدر
 اي ما حقه بدوته الاعلى بذه الصفة وكان ذكر اليلتين او الثلاث ليرفع المخرج وفي
 الحديث دليل على ان الاشياء ينبغي ان تضبط بالكتابة ١٢ م **له قوله** بيت ليلتين
 صفة ثمانية لامرئ ومفعول بيت محذوف تقديره اسنادا وذاكر او موعودا وذكره القسطلاني
 ثم قوله ليلتين تاكيد لا يبدل ولا يغير ولا يفتل لا يفتل عليه فان كان قليلا ١٢ م **له قوله** مكتوبة
 عنده يدل على ذلك اختلاف الرواية فعد مسلم بيت ثلث ليل للبهقي عن ابوب
 يبيت ليلة او ليلتين وفيه اشارة الى انقضاء الزمن ليسر وكان الثلثة غايته التأكيد
 ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم وبيت ليلته منذ مضى على الله عليه ولم يقول ذلك
 الا وصيته عندي ١٢

السفيه **مسألة ١٢٤٢** عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه ان عمرو بن سليم الزبيدي اخبره انه قيل لعمر بن الخطاب ان ههنا غلاما يافعا لم يحتلم من غسان ووارثه بالشام وهو ذوال مال وليس له ههنا الابنت عم له فقال له عمر فليوص لها قال فاوصي لها بمال يقال له بدير چشم فقال عمرو بن سليم فبيع ذلك المال بثلاثين الف درهم وبنت عمه التي اوصى لها هي ام عمرو بن سليم الزبيدي **مسألة ١٢٤٣** عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن حزم ان غلاما من غسان حضرته الوفاة بالمدينة ووارثه بالشام فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقيل له ان فلانا يموت افىوصى فقال فليوص قال يحيى بن سعيد قال ابو بكر وكان الغلام ابن عشر سنين او اثنا عشرة سنة فاوصى ببدير چشم فباعها اهلها بثلاثين الف درهم قال مالك الامير المحتم عليه عندنا ان الضعيف في عقله والسفيه والمصاب الذي يفيق احيانا يجوز وصاياهم اذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به فاما من ليس معه من عقله ما يعرف بذلك ما يوصى به وكان مغلوبا على عقله فلا وصية له **القضاء في الوصية في الثلث لا تتعدى** **مسألة ١٢٤٤** عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه سعد بن ابي وقاص انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذني عام حجة الوداع من وجع اشتد لي فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وانا ذوال مال ولا يرثني الا ابنة لي افا تصدقني بثلاثي مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقلت فاشطر قال لا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من ان تذرهم عالة يتكفرون الناس وانك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا اجرت بها عليها حتى ما تجعل في امرتك قال فقلت يا رسول الله اأخلف بعد اصحابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك لن تخلف فتعمل عملا صالحا الا اوردت به درجة ورفعة ولعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام ويضربك الآخرون اللهم امض لا صبا بي هجرتهم ولا تروهم على اعقابهم لكن البأس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مات بمكة قال مالك في الرجل يوصي بثلاث ماله لرجل و يقول غلامي يخدمني فلانا ما عاش ثم هو حرقه فنظر في ذلك فيوجد العبد ثلث مال الميت قال فان خدمة العبد تقوم ثم يحاصن بحاص الذي اوصى له بالثلث بثلاثة ويحاص الذي اوصى له بخدمة العبد بمائة قومه من خدمة العبد فيأخذ كل واحد منها من خدمة العبد او من اجارته ان كانت له اجارة بقدر حصته فاذا مات الذي جعلت له خدمة العبد ما عاش عتق العبد قال مالك في الذي يوصي في ثلثه فيقول لفلان كذا ولفلان كذا ايسمى مالا من ماله فتقول ورثته قد زاد على ثلثه فان الورثة يخبرون بين ان يعطوا اهل الوصايا وصاياهم ويأخذوا جميع مال الميت ويبين ان يقسموا لاهل الوصايا بالثلث مال الميت فيسلموا اليهم ثلثه فتكون حقوقهم فيه ان ارادوا بالغا ما بلغ امر الحامل والمرضى والذي يحضر القتال في

قوله بقا ما بفتح التحتية والغداى مرابطا وفي نسخة
 غلام يفاع بالرفع ١٢ **ع** **قوله** وكان الغلام ابن عشر سنين قال المحافظ
 اما وصية الصبي الميمر ففيه خلاف يمينها الخفيفة. الشافعي في الاظهر وصيها مالك واهمد
 والشافعي في قول رجه السبكي وذكر السبكي ان الشافعي علق القول بدلي صحت الاثر
 المروى في المؤطا وهو قولى فان رجاله ثقات وله شاهد وتيد مالك صحتها فاذا علق ولم
 يخلط وفي البداية ولا يصح وصية الصبي الميمر لانه تسرع والبصبي ليس من اهل وقال الشافعي
 يبع لان عمر اجاز وصية لغيره قلنا الاثر مجهول على ان كان قريب العبد بالمعنى فجاز اذا كان
 وصية في بحيرة واهمروته وذلك جائز عندنا لفظ الكتاب يقطع اننا وعلمين ١٢ **ع** **قوله**
 قد بلغني من الوجع ما تترى وكون من زائدة في الاثبات كما ذهب اليه الاخفش و
 اختاره ابن مالك وفي القرآن وقد بلغت من الكبر عتيا ولا يجوز ان يكون الفاعل محذورا
 والتقدير قد بلغني جرح من حذف الموصوف واقبح العطف مقارنتا لابن مالك
 وبذا الجذف يكثر قبل من له الالتماع على التبعيض ومنه قوله تعالى ولقد جارك من نياهم
 اى بنياهم انبأهم ١٢ **ع** **قوله** افا تصدق بسمرة الاستفهام الاستبعاد والغدا ما لطفه و
 قيل زائدة ١٢ **ع** **قوله** ما تترى والرؤية بصيرة ومعولها وهو العائد الى
 ما محذوف ١٢ **ع** **قوله** وانا ذوال مال في موضع الحال من الضمير في بلغ والمرابطة
 او الحال والمجتمعة مثا لفته لاهل لما من الاعراب ١٢ **ع** **قوله** الا انية هي ام
 الحكم الكبرية والمراد بالخصم خصرا فانه كان له ورثة بالتعصيب من بني **قوله** فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا حرف جواب وهي مبنا بقامد الجملة اى الاتصديق لكل الشائين ١٢ **ع**
قوله فانظر اى النصف وهو بالرفع مبتدأ كثره محذوف اى شطرا تصديق

بدو بروى بالجر عطف على قوله ثلثى مالى وضبط فى الفائق بالنصب بفعل مضمرى او جب
 الشطر قال النودى اجمعا لان من له وارث لا يتقدر وصيته بالزيادة على الثلث الا
 باجازته وعلى نفي ذلك باجازته فى جميع المال واما من الارث له فذهب فذهب الجموان بالصح فيما
 زاد على الثلث وجوزته ابو حنيفة واسحق واهل المدينة فى رواية ١٢ ع **٩** قوله كثر اكبيرة
 بالمثل هم بالمثلثة او بالوحدة وقيد بعمل كل ان الاول ان يتحقق عن الثلث ١٢ ع
١٠ قوله اكل ان تذروا ذلك اغنياء غير يفتح الهزة ففى ان مصدرة ناصبة
 للفعل والموضع رفع بالابتداء وخبر خبره والجملة خبر ان فى قوله اكل ويجوز كسر ان نسي حرف
 الشرط فانقل بعد ما يجوز ومنه قد فاجوب حذف اى نموت فيكون قد حذف المتعذر
 منقرونا بالفاء والى الخبر وليس هذا مخصوصا بالضرورة كما زعم النخوين ١٢ ع **١١** قوله
 حالة اى فقرا وهو جمع عامل الفعل من قال يعلى اذا افتقر ١٢ ع **١٢** قوله يكفون
 اى يبسطون ابيهم فكيف ١٢ ع **١٣** قوله حتى ما تحمل حتى للغاية هنا داخل على
 الاسم وهو ما الموصولة والتقدير حتى التى تجعل ويجوز ان يكون حرف ابتداء فيكون المصلة
 والموصول فى موضع الرفع بالابتداء والخبر حذف ١٢ ع **١٤** قوله بعد اصحابى
 المنقرئين ممك قال اشفاقا من موته بمكة فكونه باجرا منها بعد فحشى ان يصدق ذلك
 فى هجرة او عن بقائه بمكة وجده بعد انصراف النبى صلى الله عليه وسلم واصحابه الى المدينة
 وكافرا بكونه ان اجره جيازا كالمكدر ومولى ١٢ ع **١٥** قوله ان تخلف المراد
 بالتخلف طول العمر والبقاء وفى هذا فضيلة طول العمر للعمل الصالح ١٢ ع **١٦** قوله
 ان مات بمكة اى لاجل موته بالارض التى باجر منها قيل يجب موت المهاجر بمكة بهجرة
 كيف ما كان وقيل انما يجب اذا كان بالاختيار زعم ان ذلك الجملة من كلام الزهرى
 ومن كلام سعد كما جازى فى رواية ١٢

أموالهم قال مالك أحسن ما سمعت في وصية الحامل وفي قضاها ما في مالها وما يجوز لها أن الحامل كالمريض فإذا كان المريض الخفيف غير المخوف على صاحبه فإن صاحبه يصنع في ماله ما يشاء وإذا كان المريض المخوف عليه لم يجز لصاحبه شيء إلا في ثلثه قال وكذلك المرأة الحامل أول حملها بشر وسرور وليس بمرض ولا خوف لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه فشتوها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب وقال تبارك وتعالى فلما نقشها حملت حملا خفيفا فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشكركن قال فالمرأة الحامل إذا أثقلت لم يجز لها قضاء إلا في ثلثها فالأول الاتمام ستة أشهر قال الله تعالى في كتابه والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وقال وحمله وفصاله ثلاثون شهرا فإذا مضت الحامل ستة أشهر من يوم حملت لم يجز لها قضاء في مالها إلا في الثلث وقال مالك في الرجل يحضر القتال أنه إذا خف في الصف للقتال لم يجز له أن يقضي في ماله شيئا إلا في الثلث وأنه بمنزلة الحامل والمريض المخوف عليه ما كان بتلك الحال الوصية للوارث والحياة قال مالك في هذه الآية أنها منسوخة قول الله تبارك وتعالى أن ترك خير الوصية للوالدين والأقربين نسخها ما نزل من قسمه الفرائض في كتاب الله قال مالك السنة الثابتة عندنا للثلاث لا اختلاف فيها أنه لا تجوز وصية لوارث إلا أن يجزله ذلك ورثة الميت وأنه إن أجاز بعضهم وإبي بعضهم جاز له حق من أجاز منهم ومن أبي أخذ حقه من ذلك قال مالك في المريض الذي يوصي فيستأذن ورثته في وصيته وهو مريض ليس له من ماله إلا ثلثه فيأذنون له أن يوصي لبعض ورثته بأكثر من ثلثه أنه ليس لهم أن يرجعوا في ذلك ولو جاز ذلك لهم صنع كل وارث ذلك فأذا هلك الموصي أخذوا ذلك لأنفسهم ومنعوا الوصية في ثلثه وما أذن له به في ماله قال فاما أن يستأذن ورثته في وصية يوصي بها لوارث وصيته فيأذنون له فإن ذلك لا يلزمهم لورثته أن يردوا ذلك إن شاء وأوذلك أن الرجل إذا كان صحيحا كان أحق بجميع ماله يصنع به ما شاء إن شاء أن يخرج من جميعه خرج فيصدق به أو يعطيه من شاء وإنما يكون استئذنه ورثته جائزا على الورثة إذا أذنوا له حين يجب عنه ماله ولا يجوز له شيء إلا في ثلثه وحين هو أحق بثلثي ماله منه فذلك حين يجوز عليهم أمرهم وما أذنوا له به قال فإن سأل بعض ورثته أن يهب له ميراثه حين تحضر الوفاة فيفعل ثم لا يقضي فيه الهالك شيئا فإنه رد على من وهبه له إلا أن يقول له الميت فلان لبعض ورثته ضعيف وقد أحببت أن تهب له ميراثك فأعطاه أياه فإن ذلك جائز إذا سماه الميت له قال وإن هب له ميراثه ثم أنفذ الهالك بعضه وبقي بعض فهو رد على الذي وهب يرجع إليه ما بقي بعد وفاة الذي أعطيه قال مالك فيمن أوصى بوصية فنكر أنه قد أعطى بعض ورثته شيئا لم يقبضه فإلى الورثة أن يجيزوا ذلك فإن ذلك يرجع إلى الورثة ميراثا على كتاب الله لأن الميت لم يرد أن يقيم شيء من ذلك في ثلثه ولا يجازي أهل الوصايا في ثلثه شيء من ذلك ما جاء في المؤنث من الرجل ومن أحق بالولد منك عن هشام بن عروة عن أبيه أن نخشا كان عند أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعبد الله بن أبي أمية ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع يا عبد الله أن فقم الله عليكم الطائف عند أفعليك بأبنة غيلان فإنها تقبل بأربع وقد برئ ثمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم **قال مالك** عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت

حياتة قال محمد في الأثر أن الوصية شئنا القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود في الرجل يوصي بالوصية فيجزئها الورثة في حيلته ثم يردون بعد موته فإن ذلك يحرم ولا يجوز قال محمد بن أبي جازة الورثة قبل الموت بوصية ليس بشئ فإن أجازوا بعد الموت وهي بوازية أو أكثر من الثلث فذلك جائز وليس لهم الرجوع **قال مالك** عن أبيه أن نخشا كان عند أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعبد الله بن أبي أمية ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع يا عبد الله أن فقم الله عليكم الطائف عند أفعليك بأبنة غيلان فإنها تقبل بأربع وقد برئ ثمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم **قال مالك** عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت

أما قوله في ماله ما شاء يجوز التسرع بما زاد على الثلث وإن كان المرض المخوف عليه كدق وتولج لم يجز لصاحبه شيء إلا في ثلثه وبه قال الشافعي **قال مالك** في قوله يفتنون شهر إذا وضع عنه حلال مدة الرضاع بقي ستة أشهر وهي أدنى مدة الحمل **قال مالك** في قوله إن ترك خير إلا ما لا تشرع الوصية لمن لا مال له وفاتا وقيل بالأكثري أو اختلف في حده وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيرا وترك ثلثه ألف ليس هذا ببال كثير فظهر أنه امرضا في يختلف بالأشخاص والأحوال **قال مالك** في قوله من قسمته الفرائض في كتاب الله من قوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم لذلك الآية يدل لذلك ما في البخاري عن ابن عباس قال كان المال للولد وكان الوصية للوالدين تنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل الله للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا روى الدارمي عن الحسن وعكرمة وتنادى أن الآية الوصية منسوخة بالية الميراث قال الحافظ قال الجمهور كانت هذه الوصية في أول الإسلام واجبة للوالدين والأقربين على ما رآه من المساواة ثم نسخ بالية الفرائض وتعبقب الآية لا تعاضا لأن مفاد الآية أن الورثة من الزكوة لهم ما مقدرة بعد الوصية وهو لا يفتن الحقوق الثانية بالوصية وقد بوجه النسخ بانه تعالى فرض المشية إلى العباد والولاية المشية ثم تولى نفسه في الآية الميراث وقدره على سهام معلومة لا يرداد ولا ينقص فانتفى حكم ملك الوصية كمن وكل غيره بإساق عهده ثم تولى بنفسه **قال مالك** إذا أذنوا له قال صاحب الروضة في اختلاف الأمة الجمهور على أنه إن أجازوا في حيلة الموصي كان لهم الرجوع وإن أجازوا بعده فقد قال الزهري وربيعة ليس لهم الرجوع مطلقا وفصل المالكية في المبيعة بين مرض الموت وغيره فالقصور مرض الموت بما بعده وفي البداية ولا يعتبر ما أجازهم في حال

القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الانصار فولدت له عاصم بن عمر ثماته فارقهما فجاء عمر بن الخطاب قبلاً فوجد ابنه عاصماً يلعب مع الصبيان بفناء المسجد فاخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فادر كته جلدته الغلام فزارعته اياها حتى اتياها بكر الصديق فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال ابوبكر الصديق خل بينهما وبينه قال فما راجعه عمر الكلام قال مالك وهذا الامر الذي اخذ به في ذلك العيب في السلعة وضمانها قال مالك في الرجل يبتاع السلعة من الحيوان او الثياب او العروض فيوجد ذلك البنية غير جائز فيرد ويؤمر الذي قبض السلعة ان يرد الى صاحبه سلعته قال مالك فليس لصاحب السلعة الا قيمتها يوم قبضت منه وليس يوم يرد ذلك اليه وذلك انه ضمنها من يوم قبضها فما كان فيها من نقصان بعد ذلك كان عليه فبذلك كان ثمنها وما زادها وان الرجل يقبض السلعة في زمان هي فيه نافعة مرغوب فيها ثم يردوها في زمان هي فيه ساقطة لا يريد لها احد فيقبض الرجل السلعة من الرجل فيبيعها بعشرة دنانير او يسلمها وضمنها ذلك ثم يردوها وانما ثمنها دينار واحد فليس ذلك له ان يذهب من مال الرجل بتسعة دنانير او يقبضها منه الرجل فيبيعها بدينار او يسلمها وانما ثمنها دينار ثم يردوها وقيمتها يوم يردوها عشرة دنانير فليس على الذي قبضها ان يغرم لصاحبها من ماله تسعة دنانير انما عليه قيمة ما قبض يوم قبضه قال مالك ومما يبين ذلك ايضا ان السارق اذا سرق السلعة فانما ينظر الى ثمنها يوم سرقها فان كان يجب فيه القطع كان ذلك عليه وان استأخر قطعه اما في سجن محبس فيه حتى ينظر في شأنه واما ان يهرب السارق ثم يؤخذ بعد ذلك فليس استئجار قطعه بالذي يضع عنه حدا قد وجب عليه يوم سرق وان رخصت تلك السلعة بعد ذلك ولا بالذي وجب عليه قطعا لم يكن وجب عليه يوم اخذها لان غلت تلك السلعة بعد ذلك جامع القضاء وكراهيته

عن مالك عن يحيى بن سعيد ان ابا الدرداء كتب الى سلمان الفارسي ان هلم الى الارض المقدسة فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقدر من احد وانما يقدر من الانسان عمله وقد بلغني انك جعلت طبيعاً تدأوى فان كنت تبرئ فتعالك

١٢ قوله جلدته الغلام اي امه المكنية
١٣ قوله فما راجعه عمر السلام وزاد البيهقي قال ابوبكر سمعته صلى الله عليه وسلم يقول لا تفرق والدته عن ولدك ولعن ابن المسيب ان عمر طلق ام عامر ثم اتى عليها في حجر عامر فاراد ان يأخذ منها فحياها بينهما حتى يكن الغلام فانطلقا الى ابوبكر فقال له ابوبكر يا عمر شديداً وحجراً واورعاً خيراً لم تنك حتى تشب الصبي فحسبنا لنفكر
١٤ قوله في ذلك اي الحضنة لئلا يملك ما لم تنك بعد الطلاق الى احتلام الصبي ونكاح الانثى ولا يجر طفل وهو قول امامنا ابى حنيفة ١٢
١٥ قوله معنى هذا الترجمة والله اعلم ان العيب يحدث بالسلعة بعد ابتياع المبتاع لها سداً يجب لوجه فان ضمان ذلك العيب وما يحدث فيها من نقص وملاك من المشتري الذي قبضها وكذلك ما يحدث فيها من زيادة وغلافان ذلك كله المشتري قال مالك ومما يبين ذلك ايضا الخ وبدا على ما قال ان من ابتاع شيئاً من الحيوان او العوض ابتاعاً غير جائز يريد فاسداً فيرد لاجل فسادها فان المبتاع يرد على المبتاع هذا يقتضي رد البيع الفاسد ولا خلاف في ذلك والاصل فيه ما روي عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا نكاحاً ما ليس منه فهو رد اذا ثبت ذلك فان المبيع كله على مربيين ضرب لشره كالمكيل والموزون والمعدود وضرب لاشبه كالحياوان والاشياء والعروض واما ما روي لشره فان يرد المبتاع الى المبتاع ما اخذ منه ان كان باقياً فان عذرته تلك العيب فتمتلا وجوده ذلك انه لا يقوت بقوات عينه لان وجوده شديداً يقوم مقام وجودها ولا تقوت بغيره اسواً فبالان تغير عينها لا يفتيت رد بها فبان ان قيمتها تغيرت مع سلامة العين من ذلك او لى واخرى واما ما روي لشره كالحياوان والاشياء وصبر الطعام والارضين والاشجار فلا يجوز ان يكون مما ينتقل ويجوز كالحياوان والاشياء او مما لا ينتقل ولا يجوز كالدور والاشجار والارضين فاما ما ينتقل ويجوز فاذا كانت عند المبتاع كانت عليه قيمته يوم قبضه وقواته يكون بالزيادة في عينه او النقصان منها او تغيره سوتة على وجهه السبع الفاسد وبهذا قال مالك واصحابه وقال ابو حنيفة والشافعي يرد ما كانت حية موجودة فان ماتت رد قيمتها على معنى يصح ابسح الفاسد والليل على ما تقول ان هذا عقده يصح يقتضي ان لا يرجع المبتاع بما انفق على المبيع ولا رد الغلة فوجب ان يكون له نكاحه وعليه نقصه كالمبيع الصحيح ١٢

١٦ قوله فليس لصاحب السلعة الا قيمتها سلعته يوم قبضت منه وليس يوم يرد ذلك اليه يريد انما قبضتها على الضمان كان له ثمنها وما عليه نقصها وذلك شغل على تغيير البدين والقيمة وقال الشافعي يلزمه قيمتها يوم التملك واجتمع مالك على ذلك بان ثمنها

يوم قبضها وذلك يصح من قوله انه لا خلاف انها لو التفت بينها كان على المشتري ضمانها قال مالك فذلك كان على المبتاع ما زادها وزاد ثمنها لان من ضمن المبتاع ضمن الايباض ومن ضمن المبتاع والايباض كان له النكاح بالضممان ١٢
١٧ قوله تقدير قبض السلعة في زمان نفاهاً وقيمتها عشرة ثم يرد في زمان كسداً وقيمتها دينار وورد في زمان نفاق وقيمتها عشرة فليس على المبتاع ان يذهب من مال المبتاع بتسعة دنانير يريد ان تغيير القيمة كتغيير البدين فكما ليس له ان يأخذها سليمة قيمتها عشرة ثم يرد بها معيبة فذلك ليس عليه ان يأخذها ناقصة في بدينها وقيمتها دينار وورد بها بعينها وما زادها وقيمتها عشرة وكذلك الزيادة والنقصان في القيمة ١٢
١٨ قوله وانما قيمتها يوم قبضه يريد ان من ذلك الوقت دخلت في ضمانه بعد نزول ضابطه فله ما زاد وعليه ما نقص واما يوم الرد فلا يعتبر بقيمة في ضمان القيمة لانه لا تأثير لرد في الضمان وانما يؤثر فيه القبض وهو سببه فكان الاستقار به ١٢
١٩ قوله الخ قول ابى الدرداء هلم الى الارض المقدسة يريد المطهرة والمقدس في كلام العرب المطهر واما اراد موضعاً من الشام يسمى المقدس من معنى مسجد المياد البيت المقدس يريد المطهر ومعناه انه مطهر مما كان في غيره من المواضع من الكفر وكان ذلك في وقت من الاوقات فلهذا الاسم والوصف بذلك ويجعل ان يكون منتهى تقديرها تغييره بان يبايطه من الذنوب والخطايا فيكون منتهى المقدس المقدس اهلها ويدل على صحة هذا القول قول سلمان ان الارض لا تقدر احد ولا تطهر من ذنوبه وانما يقدره عمله فيكون على هذا القول انما وصف اهل بيت المقدس بذلك في وقت عملوا فيه بطاعة الله تعالى وكان يشرع منهم انبياء وسائرهم اتبعا ما لا انبياء ولعل كان ذلك في وقت امر وعلا ربه كما امر المسلمون بالهجرة الى المدينة فكان سكانها في ذلك الوقت قدس اهلها وطهرهم من الذنوب وقول بلغني انك جعلت طبيعاً يريد ان يستغنى في الدين فيفتي ويعمل بقوله كما يعمل بقول الطبيب في امر الادواء فان كنت تبرئ فتعالك يريد بالاراء هلها واصابة الحق ووقع الباطل لان الباطل وما يزاويه الشرع هو الداء الذي يسأل عنه المستغنى لا زالة والاراء منه باحق الذي امر الله فان كان المفتي يبرئ قوله من ذلك ويزيل الباطل ويثبت الحق فتعالك اى ان نعم العمل عليه ذلك ونعم ما فيه من الاجر الجزيل ١٢
٢٠ قوله جعلت طبيعاً تدأوى كان الوالد داء جعل ضابطاً بدستق لمعوية في خلافة عثمان ومات بها ستة اشهرين وثلاثين وكان معوية استشاره فحين يولى بعده فاشار اليه بفضالة بن عبيد الاقصاء فولى الشام بعده والطبيب في الاصل الحاذق بامور العارف بها وبسمى المعالج للمرضى وكفى به مهتماً عن الاقصاء الحكم بين الخصوم لان منزله القاضي من الخصوم بمنزلة الطبيب في اصلاح البدين ١٢

وان كنت متطببا فاحذر ان تقتل انسانا فتدخل النار فكان الوالد يدور اذا قضى بين اثنين
ثم ادبر عنه نظرا لهما وقال ارجعا الى اعيد اعلى قصتكما متطببا والله قال مالك من استعان عبدا بغير اذن سيده في
شيء له بال ولمثله اجارة فهو مضام لما اصاب العبد ان اصيب العبد بشيء وان سلما العبد فطلب سيده اجارته لما
عمل فذلك لسيده وهو الامر عندنا وقال مالك في العبد يكون بعضه حرا وبعضه مسترقا انه يوقف ماله بيده وليس له ان
يحدث فيه شيئا ولكنه يأكل فيه ويكتسى بالمعروف فاذا هلك فماله للذي بقي له فيه الرق قال مالك الامر عندنا ان الوالد
يحاسب ولده بما انفق عليه من يوم يكون للولد مال ناهيا كان او عرضا ان اراد الوالد ذلك **قوله** عن عمر بن عبد الرحمن
ابن دلاف المزني ان رجلا من جهينة كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيغلي بها ثمر ليعمر السيد فيسبق الحاج فافلس فرفع
امره الى عمر بن الخطاب فقال اما بعد ايها الناس فان الاسيفع اسيفع جهينة رضى من دينه وامانته بان يقال سبق الحاج الاوانه

له قوله

متطببا الذي يعاين الطب ولا يعرف معرفة جيدة ١٢ محلي وقوله وان كنت
متطببا يريد متخرضا فيما يقيم به غير عالم برج صوابه يخاف الخطأ ومخالفة الحق فاحذر ان
تقتل انسانا فتدخل النار يريد ان يحكم بغير الحق فيزيد اليه بطلان حد لا يمكن
استرجاعه فيكون ذلك بمنزلة تقتل الطبيب من رام برأه فعاناه بما يفرضه حتى تنفذ وفات
تلا في امره ويحتمل ان يريد برهنة حقيقة بان يفتي على انسان يقتل وهو لا يجب عليه فيدخل النار
بذلك وبذلك فيمن يتصور بغير علم فيخطئ فيما يفتي به واما من كان من أهل العلم فاحظا فارجو
ان لا يأتى بذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اجتهد الحاكم فاحظا
فله اجر وان اصاب فله اجران وروى عنه انه قال سبعة يظلم الله في ظلمه يوم لا ظل الا
ظلم انا عاود الحديث الا ان العالم قد يأتى في الخطأ اذا لم يجتهد وسجدوا موافقة النار
باغفال الاجتهاد والتقصير فيمكن ظاهرا الحديث انما يقتضي الاخبار عن تقصير الجاهل
ولذلك اشبه هذا من المتطبب وهو المتصور المتخصص ولذلك كان الوالد يدور اذا
قضى بين اثنين استرجعهما واما عاد المنظر في امرهما مخالفة في الاجتهاد ثم يقول متطببا
والله يصيب نفسه بذلك على معنى الاشتقاق والنحو فمن لم يبلغ درجة الاجتهاد وما
يرضيه والله اعلم والحكم ١٢ **قوله** قال مالك من استعان عبدا بغير اذن
سيده الخ وبذا على حسب ما قال ان من استعان عبدا بغير اذن سيده فيما لمثله اجارة في
المغتصا والاغلب من احوال الناس فوضا من لما اصاب العبد بذاك او نقص في بدن
وبذا المشهور من مذمب مالك وقد روى ابن وهب ليس في العبد بئس جرون صفان
ما اصابهم وان قال سادتهم لم نمرهم بالا جارة الا ان يستعملوا في امر خوف كالبشر والهدم
تحت جدار فبعض ان لم يكن باذن السيد جرح قول ابن القاسم ان المستاجر لم يتعدوا في حكم
التقدي ان لم يثبت اذن السيد فوجب ان يكون ضامنا كما لو تعدى على ودية فركبها
بغير اذن ووجه قول مالك ان العبد تصرف ويعقد ولا يعرف تجريره عليه وبل هو مملوك
فلا يضمن باستعماله في الامور المعتادة وانما يضمن في الامور الخطرة التي فيها الملاك غالبا
قال سمعون في كتاب ابن مبرد الا ان يكون السيد قد جرح عليه ان لو جرح نفسه وابان
ذلك بالاشهاد فظاهر قول اصحابنا لمخالفة لرواية ابن وهب يقتضي تعني المستعمل
لعدم الاذن ويحتمل ان يكون رواية ابن وهب مبني على ما قدمناه من ان الاصل
جواز تصرفه حتى يعلم الجرح عليه ويحتمل ان يكون سقط الضمان في رواية ابن وهب لانه
استأجره ولم يستعنه بغير اجرة لان الذي يقتضي عمله على الاذن من سيده في العمل انما
هو في عمل بعوض واما العمل بغير عوض فلا يحمل عليه الابدية فمن استعمله بعوض لم يجرمه تعد
يضمن به وانما يكون التقدي من استعمله بغير اجرة والله اعلم ١٢ **قوله** قال
مالك يقول في العبد يكون بعضه حرا وبعضه مسترقا وبذا على حسب ما قال ان العبد
قد يكون بعضه حرا وذلك يكون على وجه من ان يفتي المعر حظه منه فلا يقوم عليه حفا
شريكه لعمره ومن ان يرضى بعقده ولا يشترط مالا غيره فيعتق ثلثه وغير ذلك من الوجوه
فان هذا يوقف ماله بيده ما كان له قبل عقده وما اكتسبه بعده ولله ان يعقود شيئا
منه بغير عوض الا برضا السيد الا في كسوته ونفقته من كتاب ابن المواز وابن سمعون
عن ابيه ١٢ **قوله** ليس له ان يحدث فيه شيئا بغير اذن سيده لمن له بعضه ان يزيله
من يده ولا للعبد ان يعقود ولا ان يتجر فيه ونيمه في التجارة المأمونة في ايامه التي له
رواه ابن نافع عن مالك في القبية ووجه ذلك ان تصرف في ملك الايام له وله ان يني

ماله تحفه فيه وليس للسيد ان يرضى من يده ويعمل في يومه ما شاء يعين ويعمل قال مالك وليس
للسيد ان يأخذ من مال شيئا وان احتاج اليه رده ابن القاسم من مالك في القبية ووجه
ذلك انه مال مجزأ المحر الذي فيه حق فليس له ان يرضى عليه ولانه مال منته نفقته من
اجل الحرية اثرت في المال والمنع منه بمنزلة مال المكاتب ومنزلة المال المشترك ١٢
قوله قال مالك الامر عندنا ان الوالد يحاسب ولده الخ وبذا على ما قال
ان من كان يفتي على ولده الصغير حتى صار له مال بمراس كان او غيره او كان يأخذ له
عطاف في كل عام ثم ينادي الاب في الاتفاق عليه فان ذلك سواء كان مال الابن
عينا او مرسضا قال مالك كذا على الاطلاق قال القاسم ابو الوليد وسعنا عندي ان
يقول الاب انما انفقته عليه من مالي لارجع عليه فله الرجوع عليه بما انفق عليه من
يوم اقام المال دون ما انفق عليه قبل ذلك فان فضل للاب شيء من مال الولد لم يرجع
عليه بشيء ووجه ذلك انه قد يفتي عليه من مال الذي يتصرف به بغير اشتقة وصوله الى
مال ابنه ووجهه من غرضه يفتي عليه تناوله في كل وقت فيرى الاتفاق من مال له يرجع به عليه
العبد ليس عليه وافرقت به وحق الرجوع عليه ان يرجع عليه بما انفق عليه في سائر السنين بقدر
فلا وكل سنة وخصما قاله في القبية من سماع ابن القاسم وغيره ووجه ذلك عندي ان
ينفق عليه وراهم او دناير يشتري بها ما احتاج اليه من طعام كليل او موزون او شيئا
او غيره ذلك ولو كان منده طعام فانفق عليه رجع عليه بمثل كيله والله اعلم ١٢ **قوله**
ابن دلاف بجر الدال لابن وصالح وبقي العبد الله بن يحيى المزني الذي ١٢ محلي
قوله ان رجلا من جهينة كان يسبق الحاج فاجاز برده ان كان يقصد ذلك ويجهد
نفسه فيه ويشترى له الرواحل السابقة فيزيد في ثمنها الا ان لا يضمنها اعطى من قيمة فربا والله
كان يريد على قيمتها لان من كانت عنده كان لا يبيع بها الا بكثر من قيمتها لانه لا يبيعها
من يشتري بها بالدين ثم كان يسرع السير عليها ليقبض جميع الحاج فكان يتبعها ويجهد بها
حتى انه ربما انجمها وانجمها فذلك ماله وقام عليه ضراوة وضاق ماله من اداء ما
عليه من الدين وجوه فله وقد تقدم الكلام فيه والله اعلم ١٢ **قوله** كان
يسبق الحاج بالقدوم بكملة والقاد في قنطرة التفصيل لا للتقصير والمرا وقوله يسبق
ارادة السابق ١٢ **قوله** فيخطئ اي يشتري بها غالبا في الصراح الغلاء والافلاط
گران كردن نرخ را وگران خريدن چيزيرا و افلاط بالفتح والكران شدن نرخ غالباً
على اول زائدة وعلى الثاني للتنقية ١٢ **قوله** فانفس اي صار مفلسا و
لعبد الرزاق يتباع الرواحل فيخطئ بها بخدا عليه دين حتى افلس ١٢ **قوله**
فان الاسيفع بعظم العزة وفتح السنين وقوله اسيفع جهينة بدل منه ١٢ **قوله**
ايها الناس الاوان الاسيفع اسيفع جهينة قيل ان ذلك الرجل كان اسمه الاسيفع
قال ابن مزين عن ابن وهب وابن نافع هو لقب لزم وقال ابن مزين عن ابن
وهب هو تصغير اسفع وهو القارب الى السواد وقال انه ووجه ذلك لونه قال القاسم
الاسيفع الذي اصاب خذه لون مخالف لساكن لونه من سواد وقوله رضى من دينه وامانته
بان يقال سبق الحاج يريد الله اعلم ان رضى بذلك عرضا مما اطلع من دينه وامانته
بالتلاف اموال الناس فيما لم يمكن له ثمة الا قول الناس انه سبق الحاج ١٢
قوله بان يقال وفي رواية فقام عمر بن الخطاب ليعرضه وعرضه وبنى عليه
ثم قال لا يذكر مصيام رجل ولا صلواته ولكن انظر الى امانته اذا اتممت والى ودره اذا
استغنى ١٢

اذ ان معرضا فاصبح قد دين به فمن كان له عليه دين فليأتنا بغداة تقسم ماله فيما بينهم واياكم والدين فان اوله هم
 واخره حرب ما افسد العبيد او جرحوا قال مالك السنة عندنا في جناية العبيد ان كلما اصاب العبد من جرح
 جرح به انسانا او شئ اختلسه او حريسة احترسها او ثمر معلق جرحه او افسده او سرقة سرقتها لا قطع عليه فيها ان ذلك في
 رقبة العبد لا يعد وذلك الرقبة قل او كثر فان شاء سيده ان يعطى قيمة ما اخذ غلامه او ما افسد او عقل ما جرح اعطاه اسلكه
 غلامه وان شاء ان يسله اسلكه وليس عليه شئ غير ذلك فسيده في ذلك بالخيار ما يجوز من النحل **مسألة** عن
 ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عثمان بن عفان قال من نخل ولد له صغيرا لم يبلغ ان يجوز نخله فاعلن ذلك له
 واشهد عليها فحق جائزة وان وليها ابوه قال مالك الامر عندنا ان من نخل ابنا له صغيرا ذهب او رقا ثم هلك وهو يليه
 انه لا شئ للابن من ذلك الا ان يكون الاب عزلهما بينهما او دفعهما الى رجل وضعها لابنه عند ذلك الرجل فان فعل ذلك فهو
 جائز للابن

كتاب الفرائض

بسم الله الرحمن الرحيم

ميراث الصلْب قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا في فرائض الموارث ان
 ميراث الولد من والده هو والدته وانما في الاب والام وتزكوا ولد ارجالا ونساء فلذلك كمثل حظ الاشيين فان كن نساء فوق

من دليخة وبضاعة او استوجر على عمل او عارية او كراء او ما صار بيده باذن ابيه
 فيبيع ذلك او ياكله ان كان طعاما فذلك في ذمته الا في وجه واحد ان يتعد فساد
 ذلك الشئ بقطع الثوب وعقر البعير وشبهه فذلك في رقبته وقاله اصمغ وقال ولم
 يكن ابن القاسم يميز بين ذلك فوجه قول ابن الماجشون انه اختلف لمنفعة فذلك
 تعلق في ذمته واما عقر البعير وقطع الثوب فانه تعد اطلاقا فله منفعة له في ذلك تعلق
 ذلك برقبته ووجه قول ابن القاسم انه تعد اطلاقا ما اوثق عليه تعلق بذمته دون
 رقبته كما لو اكله **مسألة** قوله لم يبلغ ان يجوز نخله فاعلن ذلك له
 ولما لم يبلغ ال حد يجوز عبطته للغير **مسألة** قوله من نخل ابنه الصغير
 اشد على ذلك واعلن به حتى يعلم ان نظره فيه انما هو لانه فالحظية جائزة وان وليها
 الاب لانه هو الحائز لانه الصغير من نفسه من غيره وذلك ان المورث على ضربين
 عيين وغير عيين فانما غير عيين فما كان يحاز ولا يتفقد الاب به حال المياعة وبعد
 كالحظية يستقلها او الرابع يكره او السلعة يسكنها او يبيعها فانه يصح حيازة الاب
 اياها لانه وما كان الاب يتفقد به كالدرا يسكنها او الثوب يلبسه فلا تصح حيازة الاب
 له مع استراة ذلك لان انتفاعه بكسني الدرا وليس الثوب يثا في حيازة الابن ١٢ -
مسألة قوله الفرائض وهو التقدير لان سمان الفروض مقدرة وهي ستة
 النصف والرابع والثلثان والثلث والسادس ١٣ **مسألة** قوله قال مالك
 الامر بالمجتمع عليه عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم الخ وهذا كما قال ان ميراث الولد
 من الابوين على ضربين احدهما ان يرثوا بالتعصيب وهو ان يكون الولد رجلا ونساء
 والثاني ان يرثوا بالفرض وهو ان يكن نساء فان ورثوا بالتعصيب وكانوا رجالا فالمرث
 بينهم بالسواء لتساوهم في سبب استحقاقهم وصفتهم في انفسهم وان كانوا رجالا ونساء لانية
 والاصل في ذلك قول الله عز وجل يوصيكم الله في اولادكم للذكر الاية واما ان ورث
 البنات بالفرض لانهن لا ينفردن فلا يخلون يكن واحدة او اكثر من ذلك فان كانت واحدة
 فلها النصف والدليل على ذلك قول الله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وان
 كن اثنتين فالذي عليه جماعة الصحاية ومن بعدهم ان فرض البنتين فاما اذا اثنان
 وروى ابن عباس انه قال فرضهما النصف ولم يثبت ذلك عنه والدليل على ضعف
 هذا القول الاجماع على خلافه ودليلنا من جهة الحق ان كل نوع من النساء فرض
 واحد من النصف فان فرض البنتين منها اثنان اصل ذلك الا خوات ١٤ -
مسألة قوله فان كن نساء خالصين معن ابن فانت الغنير باعتبار الجزاء
 على تأويل المولودات فوق اثنتين خبر ثمان اوصفة نساء او نساء زائدات على
 اثنتين ١٥

مسألة قوله وان بحر العزة وتشديد الدال اي اشترى بالدين
 معرضا عن الاداء معناه واثمن كل من اعترض له يقال اذ ان اشترى بالدين وبارع
 بالدين متذكرا في القاموس ١٦ وقوله اذ ان معرضا يقال اذ ان الرجل يقوم مدان
 اذ اشترى بالدين يقال تدان وادان واستدان واذا اعطى بالدين قيل اذ ان
 واما المعرض فقال ابو زيد هو الذي يعترض الناس فيشتري من اسكنه من المعرض جهنا
 بمعنى المقترض يعني اذ اعترضه كل من يقرضه قال ومن جعله بمعنى المتكهن على ما فسر
 ابو زيد فهو بعيد لان معرضا منصوب على الحال فاذا فسرت به يمكنه فاعترض هو الذي
 يعرض لانه هو المتكهن وقال ابو عبيد ويرى معرضا بالرفع وقال ابن شميل فاذ ان
 معرضا معناه يعرض اذ قيل له لا تستدن وروى ابو حاتم عن الاصمعي انه قال معناه
 انه اخذ الدين ولم يبال ان لا يرد به وقال القسبي لا يجوز اذ ان معرضا الا ان يكون
 اراد استد ان معرضا عن الاداء وهو قول ابو حاتم وقال ابن وهب معناه اذ ان
 معرضا اي اعترض الدين ماله فاعترض بالموال الناس مستهلكا لم يتبا ونا رواه
 ابن مزين عنه **مسألة** قوله فاصبح اي صار قد دين به بزنة الماخى المجهول
 من دان يدين اي جوزى بالا فلاس او جوزى الافلاس بعلمه السود وهو الشرع
 بالدين معرضا عن الاداء فلما بان يقال سبق الحاق ١٧ محله وقوله فاصبح قد دين به
 قال ابو عبيد البروي معناه قد احاط الدين بماله وقال شمر بن به درين وريم عليه
 واحد معناه مات وقال ابو زيد دين بالرجل اذا وقع في امر لا يستطيع الخروج منه
 قال ابن مزين وقال ابن نافع وابن وهب قد شره قال يحيى وقال غيره قد احاط
 به وقال في قوله تعالى بل ران على قلوبهم يقول طبع على قلوبهم واحاط بها سواها لهم ١٨
مسألة قوله فيما بينهم اي بين غرضائه بالخصص وبه قال اهل العلم انه يقسم مال
 المفلس بين غرضائه على قدر ديونهم فان اخذوا فضل الدين فنظرة الى الميسرة قال
 المغنوي ولا يجس بل ينتظر فانه ليس بظلم له بالتأخر واما الظلم لمطل الغنى وهو قول
 مالك والشافعية ١٩ **مسألة** قوله قال مالك السنة عندنا في جناية العبيد الخ وهذا
 على حسب ما قال ان ما اصاب العبد على هذه الوجوه التي ذكرنا بازا وابن القاسم وابن
 وهب عن مالك في الجموعة او غصب امرأة فوطئها فله من نقص في الامة وفي المحرة
 صداق مثلها فان ذلك كل في رقبته لا يعد وبها معنى تعلق ذلك برقبته ان رقبته
 تسلم في هذه الجنايات الا ان يشاء سيده ان يفقه به منها بارش الجناية قلت الجناية
 او كثرته ولهذا كله لانه تعد في قيامه بقرض عليه ولم يسلم اليه واما ما اوثق عليه او سلم
 اليه فقدر روى ابن جبيب عن ابن الماجشون كل عدوى كان من العبد فيها اوثق عليه

اشتئين فلهن ثلثا ماترك وان كانت واحدة فلها النصف فان شرهما احد بفريضة مسماة وكان فيهم ذكر بدى بفريضة من شرهما وكان ما بقى بعد ذلك بينهم على قدر واريثهم ومنزلة ولي الابناء الذكور اذ لم يكن دونهم ولد كمنزلة الولد سواء ذكرهم كذكرهم انما هم كائنا هم يثرون كما يثرون محجوبون كما يحجبون فان اجتمع الولد للصلب وولد الابن وكان في الولد للصلب ذكر فانه لا ميراث معه لاحد من ولد الابن فكل لم يكن في الولد للصلب ذكر وكانت ابنتين فاكثرتن ذلك من البنات للصلب فانه لا ميراث لبنات الابن معهن الابن يكون مع بنات الابن ذكرهم من المتوفى بمنزلة من هو واطرف منهن فانه يرد على من هو بمنزلة ومن هو فرقه من بنات الابناء فضلا ان فضل فيقتسمونه بينهم لان كرم مثل حظ الانثيين وان لم يفضل شيء فلا شيء لهم وان لم يكن الولد للصلب الابنة واحدة فلها النصف ولابنة ابنة واحدة كانت او اكثر من ذلك من بنات الابناء ممن هو من المتوفى بمنزلة واحدة السدس فان كان مع بنات الابن ذكر وهو من المتوفى بمنزلة من فلا فريضة ولا سدس لهن ولكن ان فضل بعد فرائض اهل الفرائض فضل كان ذلك الفضل لذلك الذكر ومن هو بمنزلة ومن هو فرقه من بنات الابناء للذكر مثل حظ الانثيين ليس لمن هو اطرف منهم شيء وان لم يفضل شيء فلا شيء لهم وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك وان كانت واحدة فلها النصف قال مالك الاطراف هو الابن ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها قال مالك وميراث الرجل من امرأته اذ لم تترك ولد او اولاد ولد ابن منه او من غيره النصف فان تركت ولدا او ولدا ابن ذكرا كان او انثى فلزوجها الربع من بعد وصية توصي بها او دين وميراث المرأة من زوجها اذ لم يترك ولدا ولا ولدا ابن الربع فان ترك ولدا او ولدا ابن ذكرا كان او انثى فلا ميراثه الثمن من بعد وصية توصي بها او دين وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولكم نصف ماترك از واجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن

عند عدم من فلما عدم من يستحق منهن السدس كان ذلك لبنت الابن في اولي بالسدس من الاخت الشقيقة وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين الامامية من ابى موسى وسلمان بن ربيعة ان النصف للبنت والنصف لاخت ولا حق في ذلك لبنت الابن وتدرى عن ابى موسى ما يقتضي الرجوع عن هذا القول وذلك ما رواه ذيل بن شريك عن ابي جليل عن ابي موسى عن بنت داود بن داود فقال لبنت النصف ولاخت النصف واشتت ابى مسعود فبينا يعني فاشى ابى مسعود واخره يقول ابى موسى فقال لقد ضللت اذا وما انا من المحدثين اقصى فيها ما يقتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولابنة الابن السدس ثم كملت اثنتين وما بقى للاخت فائتيا با موسى فاخبرناه يقول ابى مسعود فقال لا تسئلوني عن شيء ما دام هذا البحر فيكم والدليل على صحة ذلك من جهة المصلحة ان بنت الابن في هذه المسئلة ترث بالفرق والاخت ترث بالتعصيب ولا ميراث للعصبة حتى يشكك في فرض الفروض ففرضهم ١٢ ١٣ قوله فلا شيء لهم وبه قال جميع الفقهاء وعن ابى عباس ان من لم يعصبه ولا شيئا مع البنات مطلقا ١٢ على قوله قال مالك وميراث الرجل من امرأته اذ لم تترك ولدا الخ وبذلك قال وذلك ان فرض الزوج النصف وبجمله ولد ولد الابن الى الربع واكمل فروض الزوجية الربع ويرد الباقي للولد وولد الابن الى الثمن والا صل في ذلك الآية المتقدمة فان كانت الزوجية واحدة فبذلك حكمها وان كن اثنتين او ثلاثا او اربعا تحكمن في ذلك حكم الزوجية الواحدة لمن الربع دون الولد وولد الابن ولهن الثمن مع الولد وولد الابن يقتسمن ذلك على السواء ولا تنقص الزوجية او الزوجات من الثمن الا ان ينقصن الخول مثل ان يترك المتوفى زوجة وابوين وابنتين فان اصل هذه الفريضة من اربعة وعشرين وتقول الى سبع وعشرين وتسمى الميراثية وذلك ان على ابى طالب مثل من ميراث الزوجية من هذه المسئلة وهو يحط على الميراث فقال عا دثنا تسعا ومضى في خطبة ١٢ ١٣ قوله اودى انما قال بالولتي لا باحة دون الواو للذلة على انها متساويان في الوجوب مقدمان على العصبة مجموعين ومنفردين تقدم الوصية على الدين وهي متأخرة في الحكم لانما شية بالميراث شاة على الوصية مندوب اليها الجميع والدين انما يكون على المنذر ١٢ ١٣ قوله الثمن الواحدة والجماعة سواء في الربع والثمن جعل ميراث الزوج منعصبة ميراث الزوجية لانه لا تترك لولته قال مالك لان النصف والثلثين وكذا قياس كل رجل وامرأة اشتركا في الجدة والقرب للرجل من نصف المرأة واشتبه منه اولاد الام والعتق والمعتقة ١٢

١٢ قوله فلها النصف وفي الآية دلالة على ان المال كله للذكر اذ لم يكن معه انثى لانه جعل للذكر مثل حظ الانثيين وجعل للانثى النصف اذا كانت مفردة فعلم ان للذكر عند اذ انفرد ضعف النصف وهو اكل واختلاف في الانثيين فقال ابى عباس حكما حكم الواحدة لانه تعالى جعل للثنتين لما فوقهما وقال ابى قحس حكما حكما ما فوقهما لانه تعالى لما بين ان حظ الذكر مثل حظ الانثيين اذ كان مع انثى وهو الثلثان فتنفى ذلك ان حظهما الثلثان ثم لما وهم ذلك ان يرد النصف بزيادة العدد وذلك لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين ويزيد ذلك ان البنت الواحدة لما استحققت الثلث مع اخيها فبالا حرس ان تستحق مع اخوت مثلها ١٢ على قوله على قدر مواشيتهم فلذلك مثل حظ الانثيين لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها وما لقي قول لا ولي رجل ذكر رواه الشيخان ١٢ ١٣ قوله ومنزلة ولد الابن اذ لم يكن الخ وبذلك قال ان ولد الابن عند عدم الولد بمنزلة الولد لاننا شاع النصف وللانثيين منها فمما زاد الثلثان ولذا كرمنا جميع المال وذكرهم يعصب اخته فيكون لها جميع المال للذكر مثل حظ الانثيين فكذا في الميراث فاما في النجب فم ايضا بمنزلة الولد للصلب في النجب وذلك ان حجب الولد وولد الولد على ضربين حجب هو منع من الميراث بحجته وحجب هو رد من فرض ابى فرض فاما منع الميراث بحجته فان الابن يمنع الميراث ولد الابن والاخوة للاب والام الأخوات للاب وذلك ان كل من ورث بسبب فانه يسقط من كان بعده منه من يرث بذلك السبب ويسقط من كان اضعف حاله منه في ذلك السبب وان كان القرب سواء فاما الاول فان الاخ يسقط ولد الاخ وهايد لسان بالاخوة والاخ اقرب من ابن الاخ والاب يسقط لانهما شران بالاخوة والاب اقربهما وسيأتي ذكر الجدة بعد هذا ان شاء الله تعالى واذ استكمل البنات الثلثين سقط ميراث بنات الابن الا ان يكون معهن او اسفل منهن ان يعصمن واذ استكمل الاخوات للاب والام الثلثين سقط الاخوات للاب الا ان يكون معهن اخ لمن يعصمن وقد ذكرنا حجب العصبات بعد هذا ١٢ ١٣ قوله اذ لم يكن دونهم اى ينهم وبين الميت ولد للعصب ١٢ قوله فان اتى الولد للعصب وولد الابن الخ وبذلك قال انه لا ميراث لابن مع الابن الا ان يكون سببا منه الى الميت وهايد لسان بالبوة ولان ابن الابن يدلى بالابن ومن يدلى بالعاصب فانه لا يرث معه وان عدم الابن وكانت ابنة واحدة فان ابنة الابن ترث معها السدس تكملت اثنتين لانه فرض يرثه البنات فاما زواو بنات الابن فين مقام البنات

عن قبيصة بن ذؤيب ان عمر بن الخطاب فرض للجد الذي يفرض الناس له اليوم ^{١٣٦٢} **قال** ملك انه بلغه عن سليمان بن يسار انه قال فرض عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت للجد ^{١٣٦٢} مع الاخوة الثلث **قال** مالك والاهل المجتمع عليهم عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا ان الجدا ابا الاب لا يرث مع الاب دنيا شيئا وهو يفرض له مع الولد الذكر ومع ابن الابن الذكر السدس فريضة وهو فيما سوي ذلك ما لم يترك المتوفى اخا واختا لابييه يبدأ باحدان شركه بفريضة مسماة فيعطون فرائضهم فان فضل من المال السدس فما فرقه كان له وان لم يفضل من المال السدس فما فرقه فرض للجد السدس فريضة **قال** مالك والجد والاخوة الاب والاهل اذا شركهم احد بفريضة مسماة يبدأ بهن شركهم من اهل الفرائض فيعطون فرائضهم فبما بقي بعد ذلك للجد والاخوة من شيء فانه ينظر اى ذلك افضل لحظ الجدا اعطيه الجدا الثلث ما بقي له وللأخوة او يكون بمنزلة رجل من الاخوة فيما يحصل له ولهم يقاسمهم بمثل حصه احد هو والسدس من رأس المال كله اى ذلك كان افضل لحظ الجدا اعطيه الجدا وكان ما بقي بعد ذلك للأخوة للاب والاهل للذكور مثل حظ الانثيين الا في فريضة واحدة تكون قسمتهم فيها على غير ذلك وتلك الفريضة امرأة توفيت وترك زوجها وامها واختها لأمها وابيها وجدها فللزوجة النصف وللأخت الثلث وللجد السدس وللأخت للاب والاهل النصف ثم يجمع سدس الجدا ونصف الأخت فيقسم ثلثا للذكور مثل حظ الانثيين فيكون للجد ثلثاه وللأخت ثلثه

قوله ما كذبنا بل نحن سليمان بن يسار انه قال الخ قوله انهم فخرنا الحمد مع الاخوة الثلثة بمخيل وجمين احد بهان يريد انهم قدره والحمد تقديرنا لانقص منه ان جاز ان يزا عليه فيكون يرث بالفرض مع الاخوة الثلثة وان حصل اكثر من ذلك فبالنقص مع الفرض وبما لا يتناقل من الفرض الى النقص وبما لا يتناقل في ان يريد بذلك انهم اوجوا اولا الثلث وذلك ان الجهد يقام للاخوة للاب والام او للاب ما لم يتفحصه الخامسة من الثلث فان نقصت من الثلث اوجوا له الثلث فاذا كان مع الاخوين بالفرض والمقامسة سواء واذا كان مع ثلاثته من الاخوة بالفرض فنقل له من المقامسة فيعطى الثلث وان كان مع اخ واحد فالمقامسة افضل لان النصف يصح له فيعطى النصف هذا من سبب زيد فيه قاله مالك والاوزاعي والشافعي روى عن ابن مسعود مثل ذلك وروى عنه انه قاس الى اثني عشر والربل على خمسة ما ذهبتا يريد ان الاخوة للام يتقوتون مع الاخوة للاب والام ومع الاخوة للاب الثلث والجهد بحسب الاخوة للام عن ذلك الثلث فكان اولى به من الاخوة للاب والام والاخوة للاب هو بشاركم فيما زاد الله العلم واحكم ١٢ **قوله** مع الاخوة وبه اخذ مالك الشافعي واحمد ابن ابي الايمان وبني العلاء يرون مع الجهد وهو قولهما ورواه الارابي عن علي وابن مسعود ايضا وقال ابو حنيفة ان الاخوة لا يرون مع الجهد كما لا يرون مع الاب بل الجهد يستبد بجميع المال كالاب روى الدارمي عن ابي بكر انه جعل الجهد با ومن بن عباس مثله وهو قول ابن عمر وحذيفة ومعاذ ومائشة وابي موسى وابي الدرداء عن ابي بن كعب وابي هريرة ومن اتابعن عطاء وطاوس والشمسي وشرع وفتحاه الاسعاري والشافعي وداود والهور والزمي وحماد بن زيد عن احمد وبه مشككة مشككة وعن علي سلوني المشكلات الاسئلة الجهد قد توقف بعضهم فيها وقال محمد بن مسلمة يقتضي منه بالصلح وفي فوائد ابي جعفر الرازي بسند صحيح عن ابن سيرين سالت عبيدة بن عمر عن الجهد قاله حفظت عن عمر في الجهد مائة قضية وزاد في رواية تنقضي بعضها بعضا ١٣ **قوله** قال مالك والامراة مجتمع عليه عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم الخ وبذا كما قال ان الجهد بحسب الاب وبره الابن وابن الابن الى اهل فرضه وهو السدس وكذلك مع ذوي الفروض المستقرقة للام والمستقرقة تحت اسد اسد فان فضل من الجهد الفروض اكثر من السدس قبوله بالنقص ان لم يكن له اخوة يقاسمونه ١٤ **قوله** قال مالك والجهد للاخوة للاب والام الخ وقوله في الاخوة والجهد اذا بشاركم احد من اهل الفروض انه يريد ابا الفروض انما يريد فيما يقام فيه الجهد للاخوة بالنقص وبما لا يتناقل من الفرض الى النقص من السدس ولا يقدم عليه في ذلك السدس احد من اهل الفروض وهم البنات وما زاد على ذلك من البنات والزوج والزوجة والام والجدة فان بقي شيء بعد ذلك نظر الجهد افضل لثلاثة احوال احدها بالسدس من جميع الشركة الذي يوفرض مع اهل الفروض هو اقل فرضه والثاني ثلث ما بقى له والاخوة لان ذلك فرضه مع الاخوة فاذا ضعف

سدسه الى ما فضل عن سهام ذوى الفروض وكان ثلث ذلك اكثر من سدس جميع
التركة اعطيه لان نصيبه من التركة وما فضل عن سهام ذوى الفروض لا يشارك فيها احد
غير الاخوة فصارت ذلك بمنزلة تركة المفروع فيها فكان له ثلثها واثلاث مقامته الاخوة
فان كان ما اعطيه بالمقامته زاد على الفرضين المتقدمين اخذه بالتعصيب وان لم
يفضل شيء رجع الى الفرض وقد تقدم ذكره ١٢ **قوله** اى ذلك من الامور
الثلث اى ثلث الباقي والمقامته وسدس جميع المال والضابط فيه ان كان
الفرض نصفاً او اقل فالقيمة احضان كانت والاخوة دون ثلثه وان زاد واصل
ثلثه ثلث الباقي وان كانا ثلثيه او كان الفرض زائداً من النصف فالسدس اكثر
١٣ **على** **قوله** وكان ما بقى وبهذا اشرىكم احدى فريقتي فان لم يكن
معهم وفريقتي يعطى احدى اكثر من الثلث والمقامته ١٣ **على** **قوله** وكان
ما بقى بعد ذلك للاخوة للاب والامام لذلك مثل حظ الانثيين الا في فريقتي واحدة وذكرنا
الى آخر الفصل يريد ان المقامته اذا كانت اضربى احدى اعطى الثلث او السدس فان
ما فضل بعد ذلك يكون بين الاخوة والاخوات لذلك مثل حظ الانثيين والمثله التي
استثناها هي امرأة توفيت وتركت اما وزوجا وجدا واختا اب وام فان المشهور
عن زيد بنه قال اصلها من ستة وتكون الى تسعة يرضى للاخت النصف بثلاثه وللزوج
النصف بثلاثه وللأم الثلث بسبعين وللمهر السدس بسبعين وبهذا قال مالك ودوى عن
الشعبه انه قال سالت قميصه بن قزيب عن قضاء زيد في ذلك فقال والله ما فعل
زيد ذلك وهو من علمهم بقضاء زيد يعني ان اصحاب زيد كانوا على قوله وقال ابو
الحسن الباقى الفرضي ان لم تقع هذه الرواية عن زيد بن قنيس قوله ان يكون للزوج النصف
والام الثلث وللمهر السدس وتسقط الاخت كما تسقط الاخ لو كان بدل الاخت لان
الاخ والاخت سبيلهما واحد في قول زيد لانها عندنا مع احدى عصبة ووجه المشهور عن زيد
ان حال المهر مع الاخوة يتوزع على حاليين احد جاريث بالفرع والثاني بالتعصيب
فيجب ان يكون ذلك حال الاخوات مع فيكون ثمة ايهما من ذواته لا يصعب ويحب
ان يكون موضع لا يصعب فيه حيث لا يتبع من الميراث ما يكون لمن ووقعت المقامته
بينهم وبين الميراث تعصيب الميراث فتمتع فريقتين وبه المشهورة سيما اصحابنا
العزاء وقد رايت جماعة من اهل الفرائض يسمونها العزاء وقال ابو غالب خباب بن
عبادة لاثرت الاخت مع جد الا في هذه المشهورة فسميت العزاء وهي الاكدرية العزاء
وكذلك يسميها جمهور اهل الفرائض الاكدرية وقيل انها سميت بذلك لان ذلك هو الملك
بن مروان سأل عنمار جلاي قال له الاكدرية خطأ فسميت اليه وقال سميت بذلك لشدة الال
قوله فيها ١٣ **قوله** للاخت للاب والام النصف الى اخره فنقول المشهورة
من ستة الى تسعة فيخرج الثلث في التسعة فنصع المشهورة من سبعة وعشرين
للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت والربع وللمهر ثمانية وهذه المشهورة لسي بالاكدرية
باسم سائلها وبذلك كلمه قال الشافعي وابو حنيفة فلا يرث الاخوة مع الميراث ١٣ **على**

قال مالك وميراث الاخوة للاب مع الجد اذ لم يكن معهم اخوة للاب والام كميراث الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كل كرم
واشاهم كانوا هم فاذ اجتمع الاخوة للاب والام والاخوة للاب فان الاخوة للاب والام يعادون الجد باخوتهم لا يبعثونهم
بهم كثرة الميراث بعد دهم ولا يعادونه بالاخوة للام لانه لو لم يكن مع الجد غيرهم لم يرثوا معه شيئاً وكان المال للجد
كله فما حصل للاخوة من بعد حظ الجد فانه يكون للاخوة من الاب والام دون الاخوة للاب ولا يكون للاخوة للاب معهم
شيء الا ان يكون الاخوة للاب والام امرأه واحدة فان كانت امرأه واحدة فانها تعاد الجد باخوتها لا يبعثها ما كانوا فاحصل
لهم لها من شيء كان لها دونهم ما بينهما وبين ان تستكمل فريضتها وفريضتها النصف من رأس المال كله فان كان فيها
يماز لها ولاخوتها لا يبعثها فضل عن نصف رأس المال كله فهو لاخوتها لا يبعثها للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يفضل شيء
فلا شيء لهم ميراث الجدة **مسألة ١٣٣** عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحاق بن خريشة عن قبيصة بن ذؤيب انه
قال جاءت الجدة الى ابى بكر الصديق تسأله ميراثها فقال لها ابو بكر مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارحى حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم اعطاهم السدس فقال ابو بكر هل معك غيرك فقال محمد بن مسلمة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة
ابن شعبة فانفذها لها ابو بكر الصديق ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال لها مالك في
كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به الا لغيرة وما انا بذاك في الفرائض شيئاً ولكنه ذلك السدس فان اجتمعوا

طلبه للنفس ويحتمل ان يكون سألهم على سبيل المشاورة لهم والتعاون بارائهم ونظرهم
ليظهر فيما يظهر لهم من ذلك على حسب ما يفعل العالم اذا اراد القضاة بحضرة العلماء ان
الحاكم اذا اراد انما اذا حكومتهم المحرم له والتناهي في الاجتهاد ان يسأل من يحضره
من اهل العلم فربما ظهر لمن ارأى منهم افضل ما ظهر اليه ما يقوى في نفسه صحة ما ظهر اليه اذا
وقف على جميع ما ظهر اليهم ولا يرى ما عنده ورأى انهم على ما عنده فيخرجهم
فقالوا وافرأيتهم وصحة والله اعلم **مسألة ١٣٤** قوله تسأل ميراثها وللدراهم من طريق
الاشعث عن الزهري جازت الى ابى بكر جدة ام ابى ادم ام فقالت ان ابن ابى
ادريس بنى توتى ويغنى ان لي نصيباً فالى **مسألة ١٣٥** قوله سأل ابي العلماء
من الصحابة وللدراهم فقال فاصبر حتى اشاور اصحابي فانى لم اجدك في كتاب
الله نصاً ولم اسمع في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة ١٣٦** قوله فسأل وفي
رواية فها صلى الله عليه وسلم فقال ابيهم سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجدة **مسألة ١٣٧**
مسألة ١٣٨ قوله فقال المغيرة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاهم السدس
قول مجمل الا ان يكون معناه فرض للورثة من الميراث اذا لم يحجب السدس فرضاً لا
زيادة عليه ولا ينقص منه الا بالول يكون ذلك عامات الميراث المأخوذ من السدس
بان سأل ابو بكر من الجدة فاجابه بذلك المغيرة ويكون معنى اعطاهم السدس ان فرضنا السدس
ويحتمل ان يكون ابو بكر سأل من الجدة التي ماتت تاراً عن مالها الى بيتي فقال المغيرة اعطاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم السدس يعني تلك الجدة دون غيرهم من الميراث وقول عمر بعد هذا
وما كان القضاء الذي قضى به الا لغيرك يحتمل ان يريد ان الميراث التي كانت بسبب
سؤال ابى بكر الناس او بسبب قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للميراث بالسدس
غير المرأة التي اتت عمر بعد ذلك ويحتمل ان يريد به غير هذا النوع من الميراث وقوله
ابن وهب من طريق ليس بالقوى ان الجدة التي اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
السدس هي ام الام قال فلذلك اذا كانت هي اقرب حازته وان كان هي ابعد
شاركت فيه واما التي ورثت ابو بكر فلما كان عمر جازته هي الجدة ام الاب فقال
لها ما اجدك في كتاب الله عز وجل شيئاً وسأل الناس قال فلم اجد احداً يخبرني بشيء
فقال غلام من بني حارثة لم لا تورثها يا امير المؤمنين وحي لورثت الدنيا وما فيها
ورثها وبذرت الدنيا وما فيها لم يرثها ابن ابى شيبة قال ان الله تعالى يجعل
في الميراث خيراً كثيراً ثم ورثت زيد بن ثابت بعد اثنا عشر **مسألة ١٣٩** قوله بل
معك انما قال ذلك مع ان خبر الواحد مقبول استظهرنا واثباتنا لا نكراراً ولا تكذيباً
على **مسألة ١٤٠** قوله ثم جاءت الجدة الاخرى الى هذا البيت اما من جهة الاب
اذا كانت الاولى من الام او بالعكس قاله طبري وفي رواية ثم جاءت ام الام الى عمر
ابن الخطاب **مسألة ١٤١** قوله ذلك السدس عطف بيان ذلك والاولى ان
يكون صلاته ولاغيره قيل يعود الى نصيبها يعني نصيبك السدس والاولى النصيب ميراثها
المذكور في الفرائض **مسألة ١٤٢** قوله فان اجتمعوا فيه الخطاب للنفس لا يتخصص
بما بين الميراثين **١٤٣**

مسألة ١٤٤ قوله قال مالك وميراث الاخوة للاب مع الجد اذ لم يكن اخوة للاب
والام وذا كما قال ان حال الاخوة للاب مع الجد عند عدم الاب والام كحال الاخوة للاب
والام وذكر الاخوة للاب كذا الاخوة للاب والام وانما هم كاشاهم ووجه ذلك ان عالم في افراد الزكوة و
افراد الطائفة الواجب الزكوة والاثاث كالم فوجب ان تكون عالم كالم لان يكون هناك من يجتمع **مسألة ١٤٥** قوله
فاذا اجتمع الاخوة للاب والام والاخوة للاب فان الاخوة للاب والام يعادون للاخوة للاب والام فيسقط
كثرة الميراث فاما اصحاب الاخوة للاب والام والاخوة للاب فاما المقتسمه الميراث فان
جميع الاخوة للاب والام دون الاخوة للاب بذا مذهب زيد وبه قال مالك و
قال علي وابن مسعود يقسمان المال بين الجد والاخوة للاب والام دون ان يعاد
بالاخوة للاب وذلك في جد واهل الاب وام واهل الاب فنهى قول علي وعبد الله
لجد النصف والاخ للاب والام النصف وفي قول زيد المال بين الجد والاخ
للاب والام والاخ للاب اشترط ان يرث الاخ للاب على الاخ للاب والام سبعة
فيصير لجد الثلث والاخ للاب والام الثلثان ووجه هذا القول ان الاخ للاب
لا يجبه الميراث ولا يجبه من يقاسم الميراث فوجب ان يحجب به عليه ويتبع الميراث من
مورثه كالاخوة مع الاب والام لما لم يجبه الام ويجبه الاب فانه يجيب بهم على
الام ويرد بهم من الثلث الى السدس **مسألة ١٤٦** قوله ولا يعادونه بالاخوة
للأم لان لم يكن مع الجد غيرهم لم يرثوا معه شيئاً وكان المال الميراث ليرث الاخوة
للاب والام لا يتحسبون على الجد بالاخوة للام ووجه ذلك ما احتجوا به من ان الجد
يجبهم من الميراث فذلك لم يعادهم ولم يدخلوا عليه نقصاً وليس كذلك الاخوة
للاب فان الجد لا يجبههم فاذ ان يدخلوا نصيباً عليه ووجه اخره هو ان الاخوة للام
لا يرثون الا بالفرض والمقتسمه تقتضي النصيب فلا يجوز ان يستجبره بالفرض **مسألة ١٤٧**
مسألة ١٤٨ قوله فان كان نياً سيجاز لها الى اخوة مثاله جد واهل الابوين واهل
لاب لجد الثلث والاخوات النصف والباقي للاخ للاب ولو كان اولاد الاب
ثلثته واحد ذكر واثنتان اثنتان فالباقى وهو واحد من ستة يقسم على اربعة
فتبقى الثلثة من اربعة وعشرين **مسألة ١٤٩** قوله ابن ذؤيب بنعم الذال
المعجزة الخراعى وجعل ابن عبد البر النصيب دونه وغيره من التابعين **مسألة ١٥٠**
مسألة ١٥١ قوله جاءت الجدة الى ابى بكر الصديق تسأله ميراثها فيقول مالك في كتاب
الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً اخباراً منهم انهم
من الكتاب والسنة في حكمها لانها المقدمتان في طلب الاحكام وقوله فارحى حتى أسأل
الناس يحتمل ان يكون سألهم عن النصيب فتجوز في ان يكون عندهم في ذلك حق النبي صلى
الله عليه وسلم ما لم يحضره وذا من تحفظه وتوقفه ان لا يجل نظره واجتهاده وقياسه
وان عدم النص حتى يطلبه حيث يرجعه من الناس وذلك لان لكل صفة او حاكم
جزر وجود نص ان يسأل عنه ويحتمل في طلبه وهذه سنة في مشاورة العالم العلماء

فيه فهو بينكما وايتكما خلعت به فيه فهو لها **مت ٣٦٢** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال اثنتان المجدتان الى
ابي بكر الصديق فاراد ان يجعل السدس للتي من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انك تترك الق لومات وهو ح كان
اياها يرث فجعل ابو بكر السدس بينهما **مت ٣٦٥** عن عبد ربه بن سعيد ان ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
كان لا يفرض الا للمجدتين قال مالك والامام المجمع عليهما عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي ادركت عليه اهل العلم
ببلدنا ان المجدتين اما الام لا يرث مع الام دنيا شيئا وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة وان المجدتين اما الاب
لا يرث مع الام ولا مع الاب شيئا وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة فاذا اجتمعت المجدتان اما الاب وام
الام وليس للمتوفى وورثهما اب ولا ام قال مالك فاني سمعت ان اما الام ان كانت اقربها كان السدس لها دون اما الاب
وان كانت اما الاب اقربها او كانتا في القعدة من المتوفى بمنزلة سواء فان السدس بينهما نصفان قال مالك ولا ميراث
لاحد من المجدات الا للمجدتين لانه يلغى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث المجدتين ثم سأل ابو بكر عن ذلك حتى اتاه
الثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ورث المجدتين فانفذها لهما ثم اتت المجدتين الاخرى الى عمر بن الخطاب فقال
ما نأبنا في الفرائض شيئا فان اجتمعتا فيه فهو بينكما وايتكما خلعت به فهو لها قال مالك ثم لم نعلم احدا ورث غير
المجدتين منذ كان الاسلام الى اليوم **ميراث الكلالة** **مت ٣٦٦** عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب سأل

ولم يكن من الابوين من يجبهما او احدهما فان كانتا في درجة واحدة فالسدس بينهما
على السواء على حسب ما تقدم وان كانت احدهما اقرب فان كانت القرابة من
جدة الام بدرجة او درجات حجت البعدي وبهذا قال زيد وعلي ومجمر بن يعين
وروي النخعي والشعبة عن ابن مسعود انه قال السدس للقرابة والبعدي اذ كانتا
من جنتين مختلفتين فان كانت من جهة واحدة فالسدس لاقربهن والدليل على
ما تقدمناه من ان الام تحجب ام الاب فكذا ام الاب تحجب ام ام الاب ١٢
٩ قوله اقربها اي اقربها في النسب وفي القاموس رجل مقعد واقعد
تقعدوا اقرب الاباء من الجد الأكبر ١٣ **١٠** قوله نصفان وبه قال ابو حنيفة
والشافعي ومجمر بن يعين وابن مسعود المجدات اقربهن وابعدهن سواد رواد عنه
الدارمي ١٢ **١١** قوله قال مالك ولا ميراث لاحد من المجدات الا للمجتنتين
وبهذا قال انه لا يرث من المجدات غير جديتين ام الام وام الاب واجمعا
وقد تقدم ذكر ذلك وقوله وقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث المجدتين
يريد بذلك انه لا يثبت ميراث المجدتين الا باحد بندين الامر من وهو ما بلغنا اب بكر ان
ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث المجدتين وهي عنده ام الام والثانية التي جاءت الى عمر
تقال لما نأبنا هو السدس فائتكم خلعت به فهو لها فان اجتمعتا فهو بينكما وهي ام
الام وسائر المجدات لم يثبت لهن حق ولا ذكرهن مطلقا لقصة المجدتين بالميراث
وانما ذكر جديتين بالثبوت فدل ذلك على اختصاص الحكم بهما وقول مالك ثم لم
نعمل احدا ورث غير جديتين مع ما تقدمنا من الاختلاف في ذلك فيجعل ابن زيد
انفاذه الحكم وان جازان براه ابن مسعود وغيره وكذا لم يبلغنا انه انفاذه حكما به لان القائل
به كان يخالف المجمع لا يغير فكان ينفذ الحكم بقول الجماعة دون قول الواحد ذلك لم ينسب
تورث ام اب الاب الى عبد الله وروى ام اب الام الى ابن عباس من
طريق ليست بالقوية ولعل ما كانا قد اردنا ان ذلك لم يثبت عنده عن احدين الاثمة
وان ما روي من ذلك من ابن مسعود وابن عباس لم يثبت عنهما والله اعلم والحكم ١٢
١٢ قوله ميراث الكلالة ذهب اكثر اصحابنا الى ان الكلالة من الاولاد
ولا ولد روي الدارمي عن الشعبي عن اب بكر عن الكلالة فقال اراد ما خلا الوالد ولولده
فلما استخلف عمر قال اني لا شئني اليان ارد شيئا قلله اب بكر وبذا قول علي وابن
مسعود وزيد بن ثابت وبهذا هو الصحيح المختار عند الجمهور ويدل على صحته ان اشتقاق
الكلالة من كلمت الرحم بينهم اذا اتبعوا حجت القرابة بينهم فسميت القرابة البعيدة
كلالة من هذا الوجه وروي عن عمر وابن عباس ان الكلالة من الاولاد وبه قال
طاؤس واجتهد لذلك بقوله تعالى قل الله يشكم في الكلالة ان امرأكم ليس لولد
وبناء عند الجمهور ما خذ من حديث جابر لان الآية نزلت فيه ولم يكن له يوم نزولها
اب ولا ابن واختلفوا في ان الكلالة اسم لثمة او هي من الورثة والاول قول علي و
ابن عباس وابن مسعود والثاني قول اب بكر وعليه الجمهور ١٢

١٣ قوله فهو بينكما قال النبي صلى الله عليه وسلم
بالسدس لانه ما وقف على الشركة وانما روق لما وقف على الاجتماع حكم بالاشترار
وايتكم خلعت به اي انفردت بالسدس فهو لها وان ذلك محض من المعصية ولم يكن
احد عليهما فكان اجماعا وعلى ذلك جميع الاثمة الاربعة وروي الحاكم عن عبادة بن
السدس عليه وسلم قضى للمجدتين من الميراث السدس بينهما وروي ابو داود عن بريدة بن
السدس عليه وسلم جعل للمجدتين السدس اقام بين دونها وروى ابن مسعود المجدتين غير وارثتين
وانما اعطاهما النبي صلى الله عليه وسلم تبرعا وقضالا لا ارثا ١٢ **١٤** قوله انت
المجدتان يريدان ام الام وام الاب ويحتمل ان يكونا اثنتي مورت واحدة فاراد ابو بكر ان
يجعل المورت ام الام ولعله جعل حديث المغيرة وابن مسعود او فهم ان المراد بين
قولنا نأبنا رجل من الانصار لما كان ابو بكر يستشير جماعة الناس ومن وجد عنده
العلم في الاحكام بان المجدتين ام الاب لهما في ذلك حق واكد لهما وجها للمواريث بينهما
وبين المتوفى بان يرثهما ويدين ذلك ان قرابة المجدتين قرابة ثبوت بها لتوارث فاذا
كانت هذه القرابة ترث من لا يرثها المتوفى فبان ترث بهما من يرثها المتوفى اولى
واخرى ولا يلزم به العمة والخال لان تلك قرابة لا يرث منها ١٢ **١٥** قوله
رجل هو عبد الرحمن بن سهل قد شهد بدر كذا في الاصل ١٢ **١٦** قوله فيجعل
لما ابكر السدس بينهما يريدانه سوى بينهما فيجعل لهما على السواء ولم ير المجدتين ام الاب
اولى به من المجدتين ام الام لما ذكره انصاره واما رأي اب بكر ان سبب ام الام اقوى
من وجه اخر وهو انها تدل بالامومة وجبها في ميراث المجدتين من جبهة الاب
لانهما تدل بشئ سببا كما لجد لاب جبهة اقوى في الميراث من جبهة الام لان المجدتين
يدل بشئ سبب الاب ١٢ **١٧** قوله كان لا يفرض الا للمجتنتين يريدان ام
وام الاب واجمعا واحدة وانه لا يفرض لجد غيرهما وقد روي عن علي وزيد بن
عباس انهم ورثوا المجدات وان كثرن اذ كن في درجة واحدة وقد تقدم من الكلام
في ذلك ما بلغني عن اعدائه وبالله التوفيق ١٢ **١٨** قوله ان المجدتين ام الام لا يرث
مع الام شيئا قول متفق عليه لا اختلاف فيه لانهما تدل بالام وتورث بشئ سببا فكانت
موجودا والمجدتين ام الاب في هذا محجوبة بالام لما ذكرناه من انما تدل بشئ سببا والام اقرب قرابة منها فوجب ان
يجبها والاب تحجب المجدتين فلا تارث من ابن مسعود ووجه ذلك انما ما كانت تدل
به على وجه الولادة من غير ان يجبهما كما يجب المجدتين او انها وارثته تدل بها صاحب فوجب
ان يجبهما العاصب كالعم والجد ولا تحجب المجدتين للام لانهما لا تدل به ولا ترث بشئ
سبب لانهما لا ترث بالامومة ومجمر بن يعين بالابوة فلم يجبهما كما يجب الام ١٢
١٩ قوله ولا مع الاب شيئا ودون ام الام فانما ترث مع الاب وهو
قول اب حنيفة والشافعي وهو انما تورث عثمان وعلي وزيد بن ثابت وروي عنهم الدارمي
وتقل عن ابن مسعود ان ام الاب ترث مع الاب بروي عنهما الدارمي ايضا واختاره
شريح وابن سيرين لما رواه ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم اعطى المجدتين ام
الاب السدس مع وجود الاب واجيب بان يثبت ان يكون ابو ذلك الميت رقيقا
او كافرا ١٢ **٢٠** قوله فاذا اجتمعت المجدتان ام الام وام الاب

كان قديماً يقال له ابن مرسى انه قال كنت جالساً عند عمر بن الخطاب فلما صلى الظهر قال يا يرفاهلهم ذلك الكتاب لكتاب
كتبه في شأن العلة فيسئل عنها ويستخبر فيها فاني يرقابه فدعا بتورا وقد فيه ماء ففهم ذلك الكتاب فيه ثم قال لورضيك
الله واثمة اقره لورضيك الله اقره **مثلاً** عن محمد بن ابي بكر بن حمزة سمع اباة كثيراً يقول كان عمر بن الخطاب
يقول عجباً للعة تورث ولا ترث ميراث **ولاية العصبية قال** مالك الامم المجتمعة عليهم عندنا الذي لا اختلاف فيه الذي
ادركت عليهم اهل العلم ببلدنا في ولاية العصبية ان الاخ للاب والام اولى بالميراث من الاخ للاب ولاخ للاب اولى بالميراث من
بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام اولى من بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام
اولى من العم اخي الاب للاب والام والعم اخو الاب للاب والام وبني العم للاب والام وبني العم للاب والام وبني العم للاب والام
اخى اب الاب للاب والام قال مالك وكل شيء سئلت عنه من ميراث العصبية فانه على نحو هذا النسب المتوفى ومن ينافر في ولايته
من عصبته فان وجدت احداً منهم يلقي المتوفى الى اب لا يلقاه احد منهم الى اب دونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه الى الاب لا لدني
دون من يلقاه الى فوق ذلك فان وجدت منهم كلهم يلقيونه الى اب واحد يجمعهم جميعاً فانظر اقد هم في النسب فان كان ابن اب
فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف وان كان ابن اب وام وان وجدت منهم مستويين ينتسبون من عدد الأبناء الى عدد واحد حتى
يلقوا نسب المتوفى جميعاً وكانوا كلهم جميعاً بنى اب او بنى اب وام فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والد بعضهم اخاً والد المتوفى
لابيه وامه وكان من سواه منهم ابناً هو اخو اب المتوفى لابيه فقط فان الميراث لبنى اب المتوفى لابيه وامه دون بني الاخ للاب و
ذلك ان الله تعالى قال ولولا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ان الله بكل شيء عليم **قال** مالك والمجد ابو الاب اولى

الح قوله ابن مرسى بكسر الميم وسكون الراء والسين المسطحة مقصوداً منونا
وممدوداً **١٣** قوله يا يرفاهلهم التحية وسكون الراء بعد با فاء منونة
يحيى وقد يمدح كان من مولى عمر ادرك الجاهلية ولا يعرف له محبة **١٤** قوله
علم انهم فعل لا يعرف هذا بل الجاهلية ولا يعرف له محبة **١٥** قوله
فقد حذفت الالف بتقدير السكون في الام فانه الاصل وعند الكوفيين بل ام فحذفت
الهمزة بالفتحة حركتها على الام واستبعد بالال لا تدخل على الامر **١٦** قوله
فدعا بتورثه يفتح الفوقية انا من صفراء ومجاعة وقد يتوضأ منه **١٧** قوله
تورث بكسر الراء الخي تورث غيره او يفتحها اي يورث ميراث من ابن اخ **١٨** قوله
المغظا اشفاق الرحمن **١٩** قوله قال مالك الامم المجتمعة عليهم عندنا الذي لا
اختلاف فيه الخ وهذا على ما قال ان الاخ للاب والام اولى من الاخ للاب لان
الام يدل بها الى الميراث اذا انفردت كما يدل بالاب اذا انفردت فاذا اجتمعا كان
اقوى من انفرد احد واحد وكذلك الميراث في العمومة وان كان النكاح لا مدخل له في
الميراث الا ان لما كانت الام سببا في الميراث بالجملة قرست بغيره من وجدت من
جته كما ان الام بالنفرد لا يكون سببا في ميراث جميع المال وقد يقوى حجة الاخ للاب
والام فيستحق جميع المال ويترامع الشاوي في الدرجة من الميراث مثل ان يكون جميع
اخوة او اعمام في درجة او بنى في درجة واحدة فان اختلفت درجاتهم فذلك على
وجبين احدهما اختلا فترامع اختلاف الاسباب الثاني اختلا فترامع اتفاق الاسباب
فالام اختلا في الدرجات مع اختلاف الاسباب فكالاخوة مع الاعمام وبنى الاعمام
فالاخوة اقرب لانهم يدلون بالاب والاعمام يدلون بالمجد وكذلك بنوا الاعمام يدلون
بالمجد فكان الاخوة اولى اخوة كالزوالاب وام اولاب لانهم يدلون بالاب وهو اقرب
من المجد وان كانوا اعماماً كلهم وبنى كلهم واختلفت درجاتهم فكان الاعمام اخوة
الاب مع الاعمام اخوة المجد فان الاعمام اخوة الاب اولى بالميراث وهو معنى قول
مالك ان من يلقي الميراث الى اب لا يلقاه غيره الى اب اقرب منه فله الميراث ومعنى
ذلك ان الاعمام يدلون بالمجد الى اب والاعمام اخوة المجد يدلون بالمجد الى اب
ولكن من ادلى بالاقرب فله الميراث دون من ادلى باب ابعد ومن ترك خالا هو ابن عم
الاب واخا وام هو ابن عم لاب فللارح الام السدس وما يلقى بينه وبين الخال بالسوية
لانما بنانهم في درجة واحدة ووجد ذلك ان الخال لا حظ له في الميراث والارح للام
يرث بالفرض السدس واذا اجتمع لاحد الوارثين سببان وانفردوا لاسباب واحد
فان كان السببان من قبس واحد كما بنى العم احد هما بن عم لاب وام والاخر ابن عم
لاب فان تأثيره وان يجب ذوا السببين ذوا السبب الواحد وان كان السببان من
جنسين مثل ان يكون اخو الام هو ابن عم مع ابن عم ليس باخ لام فان تأثير السببين ان

يرث بكل واحد منها فيرث بسبب الفرض ولا ثم لسا وبه في بقية الميراث بالتصيب
لشوا بهما فيه والله اعلم ولو ترك الميراث لغيره من الام احد هما بن عم لورثا بالاخوة للام
المثلث بينهما ثم يرث الارح الذي هو ابن عم بالتصيب بقية المال وذلك على ما
قدناه وهذا اذا تحقق الوارث بالذكورة او الانثى فان كان غنشي فانه ينظر الى مباله
فان بال من ذكره فله حكم المذكور في ميراثه وصلاته والصلاة عليه وغير ذلك من احكامه
وان بال من فرجه فله حكم المأثرة وان بال منها فله المثلث المشكل فقد قال
ابن عجلان الغنشي ينظر ايها يبدأ بالبول اولاً وروى ذلك من علي وان بال منها جميعاً
سواء فهذا الغنشي المشكل واقف اهل الفرائض على ان لا نصف ميراث رجل ونصف
ميراث امرأة فان انفردوا وحده فله ثلاثة ارباع الميراث قال ابن غالب لا اختلاف
بين اهل العلم في ذلك وقد اختلفوا في الحساب فقال بعضهم من قوتي وترك ابناً غنشي
واًبناً جميعاً فان قرينة من سبعة للصح اربعة والغنشي ثلاثة ومنهم من قال قرينة من
غنشي للغنشي سمان وللصح ثلاثة ومنهم من قال قرينة من ثمانية للصح خمسة وللغنشي ثلاثة
وذلك كله غلط في الحساب والصواب في ذلك ان تلحق قرينتين قرينة على انه ذكر وقرينة
على انه انثى فقرينتهما على انه ذكر اثنان واثنان على انه انثى واحد فاضرب ثلاثة في اثنين فذلك
ستة ثم ضعف الستة فذلك اثنا عشر وانما ضعفنا الستة ليكون ما يد لكل واحد منهما
من الضعيف والماثريت نصف صحيح ثم قسم الاثنى عشر على اثنا عشر فكان لكل واحد
منهما ستة ثم اقصمها على ان احدهما اثنى فيكون للذكر ثمانية وللانثى اربعة وبني اسوأ
حاليتهما ويصير لهما في الفضل ما بينهما ستة فيعطي شرط ما بين حالته وذلك خمسة اسهم
يعطى اخوه ما بين الخاليتين وذلك سبعة لا يستحق بحال ذكورة اخيه ستة وبحال انثى
ثمانية والله اعلم **٢٠** قوله قال مالك والمجد ابو الاب اولى من
بنى الاخ للاب الخ وهذا على ما قال ان المجد بالاب يجب به الاخ للاب والام وذلك
ان المجد اولى بالميراث من الاخ للاب والام اذا ضاق عنهما لانه من اهل الفروض وذلك
يرث مع ابن السدس ولا يرث الارح مع ابن شيشا لكنه اذا فضل المال من فخر من
المجد ورث مع الارح بالتصيب لان لكل واحد منهما نصيباً والارح يعصب اخته والمجد
يرث مع الابن فذلك لم يجب احدهما الاخر من التصيب واما ابن الاخ فلا
يعصب اخته ولذلك تجد المجد لقوة اسبابه التي يرث بها وبذلك المجد الى اب فاما
ابو اب الاب فانه ايضا اولى من بنى الاخ والاعمام وبنى الاعمام لانه جده كالأدنى
واما المجد ابو الاب فانه يجب اياه كما يجب الاب المجد فكل اب يجب لمن فوقه كما ان
كل ابن يجب من تحته لان الميراث انما يستحق بالقرب والله اعلم

فابوا بحرقها فقال للاخريين اتحلون انتم فابوا فقضى عمر بشار الدية على السعديين قال مالك وليس العزل على هذا
 ١٢٨٢ قال ابن شهاب وسليمان بن يسار وربيعة بن ابي عبد الرحمن كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض و
 عشرون بنت لبون وعشرون ذكرا وعشرون حقة وعشرون جذعة قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا انه لا قود
 بين الصبيان وان عمدهم خطأ ما لم تجب عليهم الحد وبلغوا الحلم وان قتل الصبي لا يكون الا خطأ وذلك لو ان صبيا و
 كبيراً قتلار جلا حراً خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية قال مالك من قتل خطأ فأنما عقله مالا قود فيه
 وانما هو كغيره من ماله يقضى فيه دينه ويجوز فيه وصيته فان كان له مال تكون الدية قدر ثلثة ثم عفى عن دينه فذلك
 جائز له وان لم يكن له مال غير دينه جاز له ذلك من الثلث اذا عفى عنه ووصى به عقل الجراح في الخطأ أحد من
 مالك ان الامر بالمجتمع عليه عندهم في الخطأ انه لا يعقل حتى يبدأ الجرح ويصم وانه لو كسر عظم من الانسان يد او رجل او غير
 ذلك من الجسد خطأ فبدأ وصم وعاد لم يمسكه فليس فيه عقل فان نقص او كان فيه عثل ففيه من عقله بحسب ما نقص
 منه قال فان كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى فبحسب ما فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم
 وما كان مما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى ولم يمس فيه سنة ولا عقل مسمى فانه بجتهده فيه قال مالك
 وليس في الجراح في الجسد اذا كانت خطأ عقل اذا بدأ الجرح وعاد لم يمسكه فان كان في شيء من ذلك عثل او شين فانه بجتهده
 فيه الا الجائفة فان فيها ثلث دية النفس قال مالك وليس في منقلة الجسد عقل وهي مثل موضحة الجسد قال مالك
 الامر بالمجتمع عليه عندنا ان الطبيب عندنا اذا ختن فقطم الحشفة ان عليه العقل وان ذلك من الخطأ الذي تحمله العاقلة وان
 كلما اخطأ به الطبيب او تعدى اذا لم يتعمد ذلك ففيه العقل عقل المرأة قال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد
 ابن المسيب انه كان يقول تعاقل المرأة الرجل الى ثلث الدية اصبعها كاصبعه وسنهما كسنه وموضعها كموضعته ومنقلتها
 كمنقلته ١٢٨٣ قال ابن شهاب وبلغه عن عروة بن الزبير انهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة انهما
 تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل فاذا بلغت ثلث دية الرجل كانت الى النصف من دية الرجل قال مالك وتفسير ذلك انهما
 تعاقله في الموضحة والمنقلة وما دون المامومة والجائفة واشباهاهما يكون فيه ثلث الدية فصاعداً فاذا بلغت ذلك كلن عقلها
 في ذلك النصف من عقل الرجل ١٢٨٤ قال مالك انه سمع ابن شهاب يقول مضت السنة ان الرجل اذا اصاب امرأته بجرح
 ان عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه قال مالك وانما ذلك في الخطأ ان يضرب الرجل امرأته فيصيبها من ضربه ما لم يتعمد
 كما يضربها بسوط فيفقأ عينها ويحرق ذلك قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولد من غير عصبتها ولا قودها فليس على زوجها
 اذا كان من قبيلة اخرى من عقل جنايتها شيء ولا على ولدها اذا كانوا من غير قودها ولا على اخوتها من امهات من غير عصبتها
 ولا قودها فلهؤلاء احق بديارها والعصبة عليهم العقل منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم وكذلك مولى المرأة

بذلك دون اذن المريض وجناية الطبيب في قوله عامته الفقهاء على ما قلته انتخبه و
 في الدرا مختارانه لاضمان على مجام وقصا دبر اش اى مطا لم سجا وزا الموضع المعتاد
 فان جاوزه ضمن الزيادة كلها اذا لم يمسك واذا لم يمسك ضمن نفسه دية النفس انتخبه و
 في المنهاج ان من جرح او قعد باذن لم يضمن ١٢٨٥ محل شرح مؤلف ١٢٨٦ قوله
 من دية الرجل ودية اخذ مالك واحمدان ما دون الثلث لا ينقص وهو القول القديم
 للشافعي وهو قول الفقهاء السبعة وعمر بن عبد العزيز وربيعة وروى عن عمرو ابن
 وزيد بن ثابت واستدل لهم النسائي من طريق عيسى انه قال صلى الله عليه وسلم
 عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ العقل الثلث من ديتها واخرج البيهقي قال
 جراحات الرجال والنساء سواء الى الثلث فما زاد فله النصف وقال ابو حنيفة
 المرأة واطرافها وجراحاتها على النصف من دية الرجل واطرافه وجراحاته وهو ظاهر
 مذاهب الشافعي كما في المنهاج وغيره وقال الثوري وابن ابي ليلى وابن ابي شيبة
 والليث وابن سيرين ١٢٨٧ قوله فيفقأ عينها ويحرق ذلك من غير تعد
 واما اذا فقأ عينها شلاً عمداً فانه يقاد مائة من الدراية وغيره ان من حد وعذرات
 يهدد مولا ان الامام ما مور بذلك وفعل المامور لا يتقيد بشرط السلامة وان مازد زوج
 عمره لا يهدد بها ان ماتت من ذلك لان تاديبها باح فيقتيد بشرط السلامة ١٢٨٨
 ١٢٨٩ قوله من غير قودها وقال الشافعي لا يجيب على ولدها وان كانوا من قودها
 حديث ابي داود ونما العقل على عصبتها ١٢٩٠

١٢٩١ قوله وتخرجوا يقال تخرج فلان اذا فعل فعلا يخرج به من المخرج
 اى الاثم والعتيق اى تخرجوا من ايهين ١٢٩٢ قوله وليس العمل على هذا
 اى على اختلاف المدين ولا على اختلاف المدي علم في تلك المسئلة ١٢٩٣
 ١٢٩٤ قوله ليتولون قال محمد بعد هذا الاثر لساناً أخذ بهذا وكلمنا تأخذ بقول
 عبد الله بن مسعود قلت ان الصابرة اجوعا على ان دية الخطأ مائة من الابل واختلفوا
 في اسانها فقال بعضهم خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون ابن
 لبون وخمس وعشرون بنت مخاض وقال عثمان وزيد ثلثون جذعة وثلثون بنات
 لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر ذلك ابو يوسف في كتاب الزواج
 واما اخذنا بقول ابن مسعود لانه اخف وانه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ١٢٩٥
 ١٢٩٦ قوله نصف الدية ودية قال ابو حنيفة والشافعي في قول وقال ايضا
 عدم محمد لان الحد لقتل القعد لا لقتله عمن تخلف عنه احد حكيه وهو القصاص و
 احتج عليه محمد الاخر وهو الوجوب في ماله وللمهور ما رواه البيهقي عن علي بن عمدا الصبي والمجنون
 خطأ ضمن في المعرفة اسناده ضعيف ١٢٩٧ قوله او تعدى اى
 تنما وزا الموضع المعتاد ١٢٩٨ قوله فقيه العقل والاصل في هذا الباب
 قوله صلى الله عليه وسلم من قتل عتق نفسه من رده الوداد وود الناس في
 قال الخطابي لا اظن خلافا في ان المعراج اذا تعدى قتلت المريض كان ضامنا والمتقاضي
 علما وعلم لا يفرق متعدد فاذا من فعله اختلف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يستبد

ميراثهم لولد المرأة وان كانوا من غير قبيلتها وعقل جنابة الموالى على قبيلتها عقل الجنين **مسألة** عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان امراة من هذيل رمت احد رها الاخرى بحجر فطرحته جنينها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره عبد او وليدة **مسألة** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن امه بغيره عبد او وليدة فقال الذى قضى عليه كيف اغرمه ما لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استمهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهمل **مسألة** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه كان يقول الغرة تقوم خمسين دينارا واشتتاة درهم ودية المرأة المحرة المسلمة خمس مائة دينارا وستة آلاف درهم قال مالك فدية جنين المحرة عشر وديتها والعشر خمسون دينارا وست مائة درهم قال مالك ولم اسمع احدا يخالف في ان الجنين لا تكون فيه الغرة حتى يزابل بطن امه ويسقط من بطنها ميتا قال مالك وسمعت انه اذا خرج الجنين من بطن امه حيا ثم مات ان فيه الدية كاملة قال مالك ولا حيوة للجنين الا بالاستمهل فاذ اخرج من بطن امه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة قال ونرى ان في جنين الامة عشر ثمن امه قال مالك واذا قتلت المرأة رجلا وامرأة عبد او التي قتلت حامل لم يقدر منها حتى تضع حملها وان قتلت المرأة وهي حامل عبد او خطأ فليس على من قتلها في جنينها شيء فان قتلت عبد قتل الذى قتلها وليس في جنينها دية وان قتلت خطأ فلي عاقلة قاتلها ديتها وليس في جنينها دية وسئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يطرح فقال ارى ان فيه عشرة دية امه ما فيه الدية كاملة **مسألة** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول في الشفتين الدية كاملة فاذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية قال وسألت ابن شهاب عن الرجل الاور يفتق أعين الصميم فقال ان احب الصميم ان يستفيد منه فله القرد وان احب فله الدية الف دينار واثنى عشر ألف درهم مالك انه بلغه ان في كل زوج من الانسان الدية كاملة وان

١ قوله تعالى محمد وبهنا نأخذ واثر بطن المرأة المحرة فالقت جنينها ميتا ففيه غرة عبد او خمسون دينارا وخمسة درهم نصف عشر الدية فان كان من اهل الابل اخذت خمس من الابل وان كان من اهل النعم اخذت مائة من الاشاة نصف عشر الدية الخ وانما قيد بالحره لان جنين الامه ان كانت حاملا من زوجها فيه نصف عشر قيمة الام في الذكور وعشر قيمته في الانثى ولولم يعلم ذكرته ولا انثى يؤخذ بالمتيقن بذاته اذا قال انثى فيه عشر قيمة الام مطلقا لان جزء منها وضمان الاجزاء يؤخذ مقدارا من الاصل فلا يختلف ضمانه بالذكورة والانثى كما في جنين المحرة وبه قال احمد وابن المنذر ومالك و الحسن والنخعي والزهري ولما انه بدل نفسه ولا يعتبر كونه جزءا او الام يجب ضمانه الا اذا قصص الاصل كما هو في سائر الاجزاء فيقدر بقيمة الجنين لا بقيمة الام **١٣** محله **٢** قوله ان امراة من هذيل لا تاقضه ما في رواية من بنى لحيان فان لحيان بطن من بذي لحيان بن بذي لحيان **٣** قوله فطرحته جنينها اى القته وعذبت لم تقبلها وما في بطنها ولا حمدن طريق عمر بن تميم عوف بن ابيه عن جده قال كانت اختي مليكة وامرأة من اهل حمير قال لما اغتيف بنت مسروق تحت جل بن مالك فضربت ام عفيف مليكة **١٢** **٤** قوله بغرة بالتثنية وقوله عبد او وليدة بالجزم على الصفة او البذل ورواه بعضهم بالاضافة البناءية واذا رفع العبد فهو خير مبتدأ مخذوف واذا نصب فهو تمييز او مفعول به اى ابنى عبد والفرقة في الاصل البياض في الوجه وغيره عن الجسد كله اطلاقا للجزم على السكل والمراد العبد والامه وان كانا سودين **١٣** **٥** قوله بغرة عبد قال الزرقاني اخرج الشافعي بقوله في الحديث كيف اعظم الخ على ان المضمون الجنين لان العوض لا يقترن فيه بهذا وتقال الوحيقة واصحها تحق بها الام لانها بمنزلة قطع عضو ليست بميت اذ لم يعتبر فيها الذكر والانثى وكذا قال الظاهرية واجمع امامهم داود بان الغرة لا يملكها الجنين فتورث عنه وير عليه دية المقتول خطأ فانه لم يملكها وبه يورث عنه اقول هذا الذى نسب الى ابي حنيفة ليس بصحيح ففى الدية وغيره ما يجب في الجنين موردت عنه لانه بدل نفسه ثم وثبته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأته فالقت ابنه ميتا فله عاقلة الاب سبعة ولا يرث منها وقال الطحاوى فلما حكم النبى صلى الله عليه وسلم مع دية المرأة بالغرة ثبتت بذلك ان الغرة دية الجنين لا لما فيه موردت عنه الجنين كما يورث ماله لو كان حيا فمات وبذا قول ابي حنيفة واى يوسف ومحمد ثم وجوب الغرة عندنا على العاقلة في سنة واحدة وقال الشافعي ثلاث سنين ولنا ما روى عن محمد

قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة سنة **١٢** **٦** قوله بطل بالوحدة والطاء المملطة المفتوحة وفي نسخة بطل بجمجمة معنونة اى بهرولا يجب فيه شيء قال المنذرى واكثر الروايات بالوحدة وان كان الخطا بالرجح الاخرى **١٢** **٧** قوله اخوان الكهمل المشابهة كلاما كلامهم زاد مسلم لاجل سجدة الذى سبغ وانما ذمه حيث ابوا بسجدة فنع ما وجبه النبى صلى الله عليه وسلم **١٢** محله **٨** قوله خمسين دينارا وبه اخذ ابو حنيفة ومالك الشافعي انه يشترط في الغرة بلوغها نصف عشر الدية **١٢** **٩** قوله اوست مائة درهم فقال ابو حنيفة البضان دية الجنين عشر وديتها غير ان العشرة يكون خمسمائة درهم فان ديتها عشرة خمسة آلاف درهم نصف دية الرجل وبه عشر الاف درهم **١٣** **١٠** قوله فيه الدية كاملة لان الضارب اهلك انسانا فوجب كاملة قال المنذرى خلاف في ذلك وانما الخلاف في ان حيوته تثبت بكل ما يدل على الحيوة من الاستمهل و الرضاع والعطاس وهو مذموب الى حنيفة والشافعي و احمد وقال مالك ولا حيوة للجنين الا بالاستمهل فاذا خرج من بطن امه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة **١٢** **١١** قوله عشر ثمن امه وبه قال الشافعي و احمد واسحق وابن المنذر وهو قول الحسن والنخعي والزهري لانه جنين مات باجنانية مات في بطن الام ولم يختلف ضمانه بالذكورة والانثى عند جميع جنين المحرة الاطلاق النصوص وقال ابو حنيفة يجب نصف عشر قيمته على تقدير ذكوره وعشر قيمته على تقدير الانثى **١٢** محله **١٢** **١٢** قوله وليس في جنينها دية قال ابو حنيفة وقال الشافعي يجب الغرة مع دية الام وهو قول احمد لان الظاهر موته بالضرب فيكون متعلقا بنفسه فيلزم بدل كل منها واجمع الاولون بان موت الجنين يتمم ان يكون بوت الام فلا يجب ضمانه بالشك **١٣** **١٣** قوله فاذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية قال محمد ولنا ما أخذ بهذا الشافعيين سواء في كل واحدة منها نصف الدية الا ترى ان انحصر والاهل كما سواء وتفقعا مختلفة وهو قول ابراهيم واى حنيفة انقطع وقول الشافعي كقول ابي حنيفة ان في كل شقة نصف الدية **١٣** **١٤** قوله ان في الانسان دية كاملة روى البيهقي عن ابن عمر فروعا في الانسان الدية ان منع الكلام وقتل الشافعي في الاجماع وانما يجب الدية في الانسان عند اهل العلم ان الشقاق ادركه اكره ان يورث قال الشافعي لو قدر على الشك بعض الحروف دون بعض القسم الدية على حد الحروف الخاتمة والعشرين عندنا وهو قول مالك والشافعي و احمد **١٣**

في اللسان الدية كاملة وان في الاذنين اذا ذهب سمعهما الدية كاملة ام طمنا او لم تصطلما وفي ذكر الرجل الدية كاملة وفي الانثيين الدية كاملة مالك انه بلغه ان في ثديي المرأة الدية كاملة قل مالك واخف ذلك عند الحاجبان و ثدي الرجل قال مالك الامر عند ثاان الرجل اذا اصيب من اطرافه اكثر من دية فذلك له اذا اصيب ثديا ورجلا وعينا فله ثلث ديات قال مالك في عين الاعور الصحيحة اذا فقت خطا ان فيها الدية كاملة ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت انه كان يقول في العين القائمة اذا طفت مائة دينار وسئل مالك عن شتر العين ومجاء العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا ان ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين قال مالك الامر عند ثاان في العين القائمة العوراء اذا طفت وفي اليد الشلاء اذا قطعت انه ليس في ذلك الا الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى عقل الشجاء مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سليمان بن يسار يذكر ان الموضحة في الوجه مثل الموضحة في الرأس الا ان تعيب الوجه فيزداد في عقلها ما بينهما وبين نصف عقل الموضحة في الرأس فيكون فيها خمسة وسبعون دينارا قال مالك والامر المجتمعا عليه عند ثاان في المنقلة خمس عشرة فريضة قال مالك والمنقلة التي يطير فراشها من العظم ولا تحرق الى الدماغ وهي تكون في الرأس وفي الوجه قال مالك الامر المجتمعا عليه عند ثاان المامومة والحائفة ليس فيها قود وقد قال ابن شهاب ليس في المامومة قود قال مالك والمامومة ما حرق العظم الى الدماغ ولا تكون المامومة الا في الرأس وما يصل الى الدماغ اذا حرق العظم قال مالك الامر المجتمعا عليه عند ثاان انه ليس فيما دون الموضحة من الشجاء عقل حتى تبلغ الموضحة وانما العقل في الموضحة فما فوقها وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الى الموضحة في كتابه لعمر بن حزم فجعل فيها خمسا من الابل ولم تقض الاثمة عند ثاان في القديم ولا في الحديث فيما دون الموضحة بعقل مسمى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال كل نافذة في عضو من الاعضاء ففيها ثلث عقل ذلك العضو قال مالك وكان ابن شهاب لا يرى ذلك قال مالك وانا لا اري في نافذة في عضو من الاعضاء في الجسد امر المجتمعا عليه ولكن اري فيها الاجتهاد يجهد الامام في ذلك وليس في ذلك امر المجتمعا عليه قال مالك والامر المجتمعا عليه عند ثاان المامومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه والرأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيها الا الاجتهاد مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان عبد الله بن الزبير اقاد من المنقلة قال مالك ولا اري النحي الاسفل والانف من الرأس في جراحتها لانها عظمان منفردان والرأس بعد ها عظم واحد مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن انه قال سألت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة فقال عشر من الابل فقلت كم في ثلث قال ثلثون من الابل

القول في ثديي المرأة وكذا في حلمتي
اشترى عذابي حنيفة والشافعي كما في الهداية والمنهاج وقال مالك ان ذنب اللبن قدرته والا فحكومة عدل ١٢
القول في ثلث ديات ودية للذين واخرى للرجلين واخرى للعينين وعليها حنيفة والمجوز في الهداية قد روي ان عمر رضي الله عنه قال في رجل ديات في ضربه واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر ١٣
القول في اطفئت مائة دينار قال محمد بن الحسن فيها عند ثاان ارض معلوم فيها حكومة عدل فان بلغت الحكومة مائة دينار او اكثر من ذلك كانت الحكومة فيها وانما تضع بل من زيد ابن ثابت لانه حكم بذلك قال القاري تفسير حكومة العدل ان يقوم المجني عذبا بل قد اثار ثم يقوم عيدا ومعه هذا الاثر لتفاوت بين القيتين من الدية ودية التفسير حكومة العدل عند الطحاوي وهذا اخذ الحواشي وهو قول مالك والشافعي واما محمد بن الحسن فانه لم يعلم ١٤
القول في حجاج العين بغير الحاد وسجود يمينين الجانب عظم بغيرت عليه الجواب تاموس وفي النهاية الحجاج بالفتح والسكر تعظم المستر فوق العينين ١٥
القول في الشجاء بغير الشين جمع شجعة بفتحها وهي جرح في الرأس والوجه واما في غيرهما فيسمى جرحا لا شجعة ١٦
القول في الموضحة وهي التي توضع العظم ولم يسجد مثل الموضحة في الرأس يجب فيه نصف عشرة دية ١٧
القول في الاان تعيب الوجه فيه اشارة الى انها كانت تعيب بيز وفي عقلها قال محمد الموضحة في الوجه والرأس سواد في كل واحدة نصف عشرة دية وهو قول

ابراهيم النخعي والي حنيفة والعامه من فقها ثاان انما قيد بهما لان الموضحة وغيرهما الشجاء من العائمة والمنقلة وغيرها مختصة بالوجه والرأس واما كانت في غيرهما فيسمى جرحا فلو تحققت الموضحة وغيره في غير الوجه والرأس نحو الساق واليد لا يكون له ارض مقدرة وانما يجب حكومة عدل لان التقدير بالتوقيف من الشارع وهو انما ورد فيما يخص بهما ١٨
القول في المنقلة تشديد القاف المكسورة وتفتح وهي التي تنقل العظم من موضع ١٩
القول في المامومة وهي الشجعة التي تبلغ ام الدماغ وهي خريطة الدماغ في المحيط به قود محر كما في قصاص بدم انضابا لها ورواية البيهقي بهذا اللفظ من طلحة بن عبيد الله مرفوعا ولا بن ماجه عن العباس لا قود في المامومة ولا بالجائفة ولا بالمنقلة ودية اقر مالك والحنيفة والشافعي انه لا قود في المامومة بل يجب ثلث الدية ٢٠
القول في العقل مسمى ودية قال ابو حنيفة انه لا يجب فيما دون الموضحة عقل بل حكومة عدل وقال الشافعي الشجاء قبل الموضحة ان عرفت نسبتها ممكنة بان كان على رأسه موضحة اذا قيس بها الى الباضعة فلا عرف ان المقطوع ثلث او نصف في ممت اللحم وجب قسط من ارضها والا فحكومة كذا في شرح المنهاج ٢١
القول في ثلثون من الابل نفس تساو الرجل في العقل الى الثلث الدية عذو عليه مالك واما عذابي حنيفة والشافعي فقلها على نصف عقله مطلقا ٢٢

فقلت كم في اربع قال عشرون من الابل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها فقال سعيد اعراقى
 انت فقلت بل عالم متثبت او جاهل متعلم فقال سعيد هي السنة يا ابن اخي قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا في اصابه
 الكلف اذا قطعت فقد تم عقلها وذلك ان خمسة اصابه اذا قطعت كان عقلها عقل الكلف خمسين من الابل في كل اصبع
 عشرة من الابل وحساب الاصابه ثلثة وثلثون ديناراً وثلث دينار في كل انبلة وهي من الابل ثلث فرائض وثلث فريضة
جامع عقل الانسان ^{١٩٩} قال عن زيد بن اسلم عن مسلم بن جندب عن اسلم مولى عمر بن الخطاب ان عمر
 ابن الخطاب قضي في الضرر كسجمل وفي الترقوة كجمل وفي الضلع كجمل ^{٢٠٠} قال عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد
 ابن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الاضراس ببغير بعير وقضى معاوية بن ابي سفيان في الاضراس بخمسة ابعة
 خمسة ابعة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت انا لجلعت في الاضراس
 ببغير بعيرين فقلتك الدية سواء وكل مجتهد ما جوره ^{٢٠١} قال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول
 اذا اصيبت السن فسودت فغيرها عقلاً تاماً فان طرحت بعد ان تسود فغيرها عقلاً تاماً ايضا **العمل في عقل الانسان**
^{٢٠٢} قال عن داود بن الحصين عن ابي عطفان بن طريف المري انه اخبره ان مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن
 عباس يسأله ماذا في الضرر فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الابل قال فردني مروان الى ابن عباس فقال تجعل
 مقدم الفم مثل الاضراس فقال ابن عباس لو لم تعتبر ذلك الا بالاصابع عقلها سواء ^{٢٠٣} قال عن هشام بن عروة عن
 ابيه انه كان يسوي بين الانسان في العقل ولا يفضل بعضها على بعض قال مالك والامر عندنا ان مقدم الفم والاضراس
 والايناب عقلها سواء وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس من الابل والضرر سن من الانسان
 لا يفضل بعضها على بعض **دية جراح العبد** ^{٢٠٤} قال انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان
 في موضحة العبد نصف عشر ثمنه ^{٢٠٥} قال مالك والامر عندنا ان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه وفي منقلته العشر ونصف العشر
 جرحه قد رانقص من ثمن العبد قال مالك والامر عندنا ان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه وفي منقلته العشر ونصف العشر
 من قيمته وفي مالموته وجائثته في كل واحدة منها ثلث ثمنه وفيما سوى هذه الخصال الاربع مما يصاب به العبد مانقص
 من ثمنه ينظر في ذلك بعد ما يعجز العبد ويبرء كم بين قيمة العبد بعد ان اصابه الجرح وقيمه صحيحاً قبل ان يصيبه
 هنا ثم يخرم الذي اصابه ما بين القيمتين قال مالك في العبد اذا كسرت رجله او يده ثم كسره فليس على من اصابه
 شيء فان اصاب كسره ذلك نقص او عثل كان على من اصابه قدر ما نقص من ثمن العبد قال مالك الامر عندنا في القصاص
 بين المماليك كهيئة قصاص الامراء نفس الامه بنفس العبد وجرحها بجرحه فاذا قتل العبد عبداً خيراً سيداً لعبد
 المقتول فان شاء قتل وان شاء اخذ العقل فان اخذ العقل اخذ قيمة عبده وان شاء ركب العبد القاتل ان يعطى ثمن

١٩٩ قوله حين عظم جرحها اعراقى على فتوى ابن
 المسيب ولذلك قال لراى ابن المسيب اعراقى انت بمحض التنبه على ضعف جرحها فان
 ابل العراقى كانوا عند اهل المدينة موصوفين بالتقصير من درجهم والتجهم من المسائل
 والتقصير عنها حين لم يكن عندهم من الاصول ما كان عند اهل المدينة وقول ربيعة بل
 عالم متثبت او جاهل متعلم يريد ان لا يعترض عليه في هذا الاعتراض الذي قلته به
 وانما يعترض اعتراض رجل من اهل العلم قد علم المسئلة الا انه يعترض فيها شبهة فاراد ان
 يثبت ما علم بازالته تلك الشبهة او سوال جاهل يريد التعلم فسأل عنها وقول ابن
 المسيب انما السنفة يحتل ان يريد انما سنفة النبي ويحتل ان يريد ان السنفة قد تقررت
 في الشرع ان تعلم المصيبة وتقبل الارش فلا تنكره وقول ابن المسيب والى على ان المرأة
 تساوى الرجل في ارش الجنائيات حتى تبلغ ثلث الدية فتكون على النصف من دية
 الرجل خلا لالا في حقيقته والشافعي في قوله ان المرأة نصف دية الرجل فيما قتل وكثر من
 الجنائيات **٢٠٠** قوله اعراقى انت تتقابل الاثر بالارأى كما هوذا بهم **٢٠١**
٢٠٢ قوله في الضرر قال الشافعي فيما حكاه البسيقي في الاضراس خمس خمس
 من الابل لحديث في السن خمس وكان الضرر سادساً واخره بده مائة وعبد الرزاق
 ان عمر بن الخطاب جعل في كل ضرر خمساً من الابل ولين شريح ان عمر كتب اليه
 ان الانسان سواد والاصابه سواد **٢٠٣** قوله في الترقوة بفتح القاد وفتح
 القاف العلم الذي عن شفرة النحر والعاق **٢٠٤** قوله تنكك الدية سواء
 انظارها في جامع الاصول برواية رزين ولو كنت لجلعت في الاضراس ثلثة ابعة و
 وثلثاً وقيل في تحجيه ماني الموطأ انه كان يجعل عرضها قبل من الانسان في كل سن خمساً

وهي اثني عشر سناً وفي الاضراس ببغير بعير او سن عشرون فذلك ثمانون بعيراً فان جعل في
 الاضراس خمس خمس فذلك مائة وستون وان جعل فيها بعيران فذلك مائة كذا في المحل
 والذي قاله معاوية هو المراد من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك والي حقيقته
 والشافعي قال الخطابي ولو لانا السنفة جازت بالسنفة مكان القياس ان تنقوت
 بين ديتها كما فعل عمر بن الخطاب قبل ان يبلغه الحديث فانه كان يجعل فيما قبل من
 الانسان خمسة ابعة وفي الاضراس ببغير بعير قال ابن المسيب فلما كان معاوية فقال
 انا لم بالاضراس من عراق الخطابي وانفق عاتة ابل العلم على ترك التفتيل وان في كل
 سن خمسة ابعة وفي كل اصبع عشر عشر من الابل فنقصها وابهاها سواء واصابع اليد
 الرجل في ذلك سواء كما جعل في المحرور كالملة الصغير والطفل والكبير لسن والعوى و
 الضعيف في ذلك سواء **٢٠٥** قوله لم تعتبر ذلك لاجزاه محذوف
 اى كفى فان عقلاً سواء مع اختلاف منقعتها وكذلك الانسان سواء **٢٠٦** قوله لا يفضل
 الضر من الانسان فوجب فيه ما يجب في سائر الانسان **٢٠٧** قوله لا يفضل
 بعضها على بعض وبه قال الثوري والشافعي واليهما ذهب الجمهور وما هو مزك في المردى ما رواه
 ابو داود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قعصى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الانسان
 سواء الثلثة والضرر سواء بده سواء **٢٠٨** قوله ما بين القيمتين حاصله
 ان يعين ما نقص من قيمته فيما عدا الموضحة واخرها الباقية فيقدر فيها من قيمة العبد
 ما يقدر من دية المحرور ورواية عن احمد وقال البرقيفة والشافعي واهم في رواية
 ان ما قدر من دية المحرور يقدر من قيمة العبد في سائر الاعضاء سواء ففى قطع يده ونصف
 قيمته وان يتقعد في ثمنه فيجب ما نقص من قيمته سلباً **٢٠٩** محله

العبد المقتول فعل وإن شئكم أسلم عبداً فإذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد إذا أخذ العبد القاتل ورضى به أن يقتله وذلك في القصاص كله بين العبيد واليه في قطع اليد والرجل وأشبه ذلك بمنزله في القتل قال مالك في العبد المسلم يخرج اليهودي والنصراني إن سيد العبدان شاء أن يعقل عنه فأصاب فعل أو أسلمه فبإمائه يعطى النصراني أو اليهودي دية جرحه من ثمن العبد أو ثمنه كله إن أحاط بثمنه ولا يعطى النصراني ولا يهودي عبد أسلماً دية أهل الذمة **مسألة** أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودي والنصراني إذا قتل أحد هاتين نصف دية الحر المسلم قال مالك الأمر عندنا أنه لا يقتل مسلم بكراً إلا أن يقتله مسلم غيلة فيقتل به ماله **مسألة** عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار كان يقول دية المجوسي ثمان مائة درهم قال مالك وهو الأمر عندنا قال مالك وجراح اليهودي والنصراني والمجوسي في دياتهم على حساب جراح المسلمين في دياتهم الموضوعة نصف عشر دية والمأموه ثلث دية والجائفة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلهم ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله **مسألة** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقلة عقل في قتل العبد إنما عليهم عقل في قتل الخطأ **مسألة** عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن العاقلة لا تحمّل شيئاً من دم العبد إلا أن يشاء ذلك **مسألة** عن يحيى بن سعيد مثله ذلك **مسألة** عن ابن شهاب قال مضت السنة في قتل العبد حين يعفوا وليه المقتول أن الدية تكون على القاتل في ماله خاصة إلا أن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها قال مالك والأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعداً فما بلغ الثلث فهو على العاقلة وما كان دون الثلث فهو في مال الجراح خاصة قال مالك الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه فممن قبلت منه الدية في قتل العبد أو في شيء من الجراح التي فيها القصاص إن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشاء وإنما عقل ذلك في مال الجراح إذا لقاتل خاصة إن وجد له مال وإن لم يوجد له مال كان ديناً عليه وليس على العاقلة منه شيء إلا أن يشاء وقال مالك ولا تعقل العاقلة أحداً أصاب نفسه عمداً أو خطأ بشيء وعلى ذلك رأى أهل الفقه عندنا وأولوا سمع أن أحد ضمن العاقلة من دية العمد شيئاً ومما يعرف به ذلك أن الله تعالى قال فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بأسان ففسد ذلك فيما نرى والله أعلم

أهـ قوله

بمنزله اسم مثله في قتل النفس وبه قال أبو حنيفة إن في الخطأ أنه يختار سيد العبد الجاني في دفعه والغداة ١٣ على **مسألة** قوله مثل نصف دية المسلم وبه قال مالك مطلقاً والمخبر في رواية أن كان القاتل خطأ أو لا فدية مسلمة واعتبارها بالحق من أصحابه ويروى عنه ثلث دية وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة والثوري دية الذي كدته المسلم مستدلاً بإطلاق قوله تعالى فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمته إلى الله وما رواه نفعي منته عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن علي بن عبد الله عن سالم قال دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم بهذا ذكر في المحلى قال الخطابي والي التقييف ذهب عمر بن عبد العزيز وعمر بن الخطاب ومالك وبن شير مئة وثمانين مائة قال إذا كان خطأ فإن كان عمداً لم يقدر به وبضائع عليه بأشياء عشر ألفاً وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري دية دية المسلم وهو قول الشعبي والنخعي ومجاهد وروى ذلك عن عمرو بن مسعود وقال الشافعي وسحاق بن إبراهيم دية الثلث من دية المسلم وهو قول ابن المسيب والحسن ومكرمة وروى ذلك أيضاً عن عمر رضي الله تعالى عنه خلاف الرواية الأولى وكذلك عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه والديلم للحنيفة ما قال في البداية ونهاية عليه السلام ودية كل ذي عمد في عمده ألف دينار قال الزبلي أخرجه أبو داود في المراسيل وأخرج الترمذي بسند حسن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ودى العامرين بدينه المسلمين وكان له ما عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ودى ذبياً ودية مسلم وأخرج الزبلي وروايات أخر ١٢ **مسألة** قوله تعلق فبيلة الغيلة إن يحد ويقتل بموضع لا يراه أحد وبه قال الشافعي وروى لا يقتل مسلم بكراً مطلقاً واستدلوا بذلك بما رواه البخاري من أبي حنيفة سألت علياً بن عبد الله عن شيء ليس في القرآن فقال والذي خلق الجنة والنار ما عندنا إلا ما في القرآن إلا أنه يعطى رجل في كتابه قال أبو حنيفة وأصحابه يقتل مسلم بالذم يوم آيات القصاص وما قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكراً فقتلوا كذا نقله الشافعي عن محمد بن الحسن أنه عفى به أهل الجرح ١٢ **مسألة** قوله وهو الأمر عندنا وعليه مالك والشافعي أن دية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم وهو بحسب ثمان مائة درهم من ثمن المجوسي لذك ذلك بما رواه

أبي حنيفة عن ابن شهاب أن علياً وبن مسعود كانا يقولان في دية المجوسي ثمان مائة درهم وروى عبد الرزاق عن ثعلب بن يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم في دية المجوسي ثمان مائة درهم وفي شرح المنهاج روى ذلك عن عمرو بن عثمان وابن مسعود وقال أبو حنيفة دية دية المسلم لما رواه عبد الرزاق عن الزهري أنه قال دية اليهودي والمجوسي وكل ذي دية المسلم قال وكذلك كانت على عهد علي بن أبي طالب وسلم والي كروم وثمان ١٢ على **مسألة** قوله لا تحمّل شيئاً من دم العبد عليه مالك وأبو حنيفة والشافعي قال مجاهد بهذا أخذ وهو قول أبي حنيفة أنا ابن أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال لا تعقل العاقلة عمداً ولا لصلاً ولا اعتزافاً ولا جنة الملوك كذا ذكر في المحلى قلت قوله لا تعقل العاقلة عمداً لا تحمّل العاقلة دية القاتل العمد كما إذا قتل عمداً يوجب فيه القصاص وتسقط فيه القصاص شبهة مثل ما إذا قتل الأب ابنه وكذا لا تعقل العواقل الدية التي وجبت على القاتل بسبب الصلح بل هي في مال القاتل وكذا لا تعقل دية تفضل الحرف به القاتل وكذا ما جنى الملوك لا يعقل عاقلة مولاه بل هو على رقبة ١٢ **مسألة** قوله حتى تبلغ الثلث فصاعداً يريد أن ما قصر عن الثلث الدية لا تحمّل العاقلة لأنه في حيوا القليل الذي لا يحتاج إلى العاقلة في حوزة الجاني في ضرره وأما ما بلغ الثلث فما زاد فانه في حيز الكثير الذي يحتاج إلى الجاني في موازنة العاقلة في ضرره وقال أبو حنيفة تحمّل العاقلة من الدية ما بلغ نصف العشر فزاد وقال الشافعي في الجمدية تحمّل العاقلة قليل الدية وكثيراً وله في القديم قولان ١٢ **مسألة** قوله في مال الجراح خاصة وقال أبو حنيفة تحمّل العاقلة قدر أرشش الموضوعة وهو نصف عشر الدية لا ما دونه بل تحمّلها الجاني ١٢ **مسألة** قوله فمن عفى لرجل شيء من العقول لا يفي لازم وهو مفعول مطلق أي قيم مقام الفاعل كونه للنوع وقائمة الأشعار بأن بعض العقول كالعقول التي لا تسقط القصاص كذا قال القاضي والافرن فائدة أن المراد العقول من الدم لا العقول من الدم والدية جميعاً وعفى كعبه من إلى الجاني وإلى الذنب وإذا عدى إلى الذنب عدى إلى الجاني إلى اللام وعليه ما في الآية كانه قيل فمن عفى له من جنايته من جنة أخيه يعني دية الدم وذكر لفظ الأخوة الثابتة بينهما من جنة الجندية والإسلام ليق ولعطف منه ١٢ **مسألة** قوله شيء من العقول أي يترك من شيء من الدية فخطأ يكون عفى يعني تركه وثنى مفعول به وصعد العنقشري باد لم يثبت عفى العنقشري بمعنى ترك بل اعتادوا من العقول ١٢ على

انه من اعطى من اخيه شيء من العقل فليتبعة بالمعروف واليؤد اليه باحسان قال مالك في الصبي الذي لا مال له والمرأة التي لا مال لها انه اذا جنى احدهما جناية دون الثالث انه ضامن على الصبي والمرأة في مالهما خاصة من كان لهما مال اخذ منه والا فجناية كل واحد منهما دين عليه ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ ابو الصبي بعقل جناية الصبي وليس ذلك عليه قال مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان العبد اذا قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل ولا تحمل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً قل او كثر وانما ذلك على الذي اصابه في ماله خاصة بالغاً ما بلغ وان كانت قيمة العبد الدية او اكثرت ذلك عليه في ماله وذلك لأن العبد سلعة من السلع ميراث العقل والتخليط فيه **مسألة** عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب انشد الله الناس بمضى من كان عنده علم من الدية ان يخبرني فقام الضحاك بن سفيان الكلابي فقال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اورث امرأة اشيعم الضبابي من دية زوجها فقال له عمر بن الخطاب ادخل الخباء حتى اتيتك فلما نزل عمر بن الخطاب اخبره الضحاك فقصي بذلك عمر بن الخطاب قال ابن شهاب وكان قتل اشيعم خطأ **مسألة** ١٥٠ عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان رجلاً من بني مدلس يقول له قتادة حدثني ابنه بسيف فاصاب ساقه ففرض جرحه فمات فقدم مراقبه بن جهم على عمر بن الخطاب فذكر له ذلك فقال له عمر اعد دعي ماء قد يد عشرين ومائة بعير حتى اقدم عليك فلما قدم عليه عمر بن الخطاب اخذ من تلك الابل ثلثين حقة وثلثين جذعة واربعين حقة ثم قال ابن اخو المقتول فقال ها انا ذاق قال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للقاتل شيء **مسألة** ١٥١ انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا اتغلظ الدية في شهر الحرام فقال لا ولكن يزداد فيها للحرمة فقبل لسعيد بن المسيب هل يزداد في الجراح كما يزداد في النفس قال سعيد نعم قال مالك اراها اراد امثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عقل المدلج حين اصاب ابنه **مسألة** ١٥٢ عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير ان رجلاً من الانصار يقال له احيحة بن الجلاح كان له عم صغير هو اصغر من احيحة وكان عند احواله فاحداه احيحة فقتله فقال له اخواله كنا اهل ثمة ورمة حتى اذا استوى على علمه غلبنا حتى امرنا في عمه قال عروة فلذلك لا يرث قاتل من قتل قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان قاتل العبد لا يرث من دية من قتل شيئاً ولا من ماله ولا يجب احد وقع له ميراث وان الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيئاً وقد اختلف في ان يرث من ماله لانه لا يهمل على انه قتل ليرثه ولياً اخذ ماله فاقب الى ان يرث من ماله ولا يرث من دية **مسألة** ١٥٣ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب

١ قوله كانت فيه القيمة يوم يقتل يريد سواء زادت القيمة على الدية اضعافاً مضاعفة او قصرت عن ذلك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كانت قيمة اقل من دية الجرح بعشرة دراهم فقيمة القيمة وان زادت على ذلك لم تزد على هذا القدر ١٢ - **٢** قوله لان العبد سلعة اي متاع والعاقلة لا تحمل المتاع وقال ابو حنيفة اذا جنى على العبد فقتل خطأ كان على عاقلة لان بدل النفس وما دون النفس من العبد لا يتحمل العاقلة لانه يسلك به مسلك الاموال كذا في البداية والاشافعي قولان اظهرهما انه يتحمل قيمة العبد لانه بدل نفس والثاني هي من مال الجاني كبدل البهيمة كذا في شرح المنهاج ١٢ **٣** قوله عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب يكذراواه اصحاب مالك ورواه سائر اصحاب ابن شهاب عن عمر بن المسيب عن عمرو بن يحيى بن جوي المتصل لانه قد رآه وقد صحح بعضهم سماعه ١٢ **٤** قوله ان يخبرني وفي طريق ابن شبيب عن الزهر عن ابن المسيب جاءت امرأة الى عمر تسئل ان يورثها من دية زوجها فقال ما اعلم لك شيئاً فانشد الناس الجرح من طريق عمر عن الزهر عن ابن المسيب ان عمر قال ما اري الدية الا للعتقة لانهم يقولون عند قتل سمح احد منكم من العتقة صلى الله عليه وسلم فقام الضحاك ١٢ **٥** قوله فقال كتب الى ذكرنا ان يلبس وابن جحر بن حمزة يحيى احاديث البداية وغيرهما ان هذا الحديث اخرجه احمد واصحاب السنن الا ربعة واسحاق وعبد الرزاق والطبراني كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن عمرو بن جحر لانه لا يروى عن غيره من رواية المنيرة بن شعبة ١٢ - **٦** قوله ان اورث بعلم العمة وتشهد بالراء المكسورة وفي نسخة ان ورث بزنة الامر من التورث اي اعطى الميراث وكلمة ان مفسرة لما في كتابه معنى القول ١٢ **٧** قوله فقصي بذلك فية دليل على ان الدية للمقتول ثم تنقل منه الى ورثته كما ذكره قالوا الدية تورث كما تورث المال عمده وخطا وعن علي انه كان لا يرث الاخوة من الام ولا الزوج ولا المرأة منه الدية تشياداه الدارمي

٨ قوله حذف بالحاء المهملة اي رماه به وقال ابو عمر ومن رواه بالهمزة فقد صحف لان الحذف بالحاء او بالهمزة بالهمزة وبالقوى **٩** قوله ابن جهم بعلم الجرح والشيخين و هو سائر من مالك بن جهم نفسه الى جده وهو صامى ١٢ **١٠** قوله اعد على ما قد يد قول عمر لسراقة يتحمل اذ خص سرقة بذلك وليس هو بقاتل وانما هو سبيد القيم لانه واجب الدية على العاقلة ويحمل انه خاطبه بذلك لانه هو الذي سأل من ثلثه واقصفت جوابه فيها فلم يخطه فاطمته بذلك فيكون هو الذي يأخذ الاب باحضار ١٢ **١١** قوله ليس للقاتل شيء اي من الميراث والدية ولا من ماله انما هو مقتاة المدعي قتل ابنه فاحد منه عمر مائة من الابل وقال في سمعة صلى الله عليه وسلم يقول ليس للقاتل ميراث وانما زاد عمر من مائة الابل من اجل انه قتل وارحم محرم وبه قال الشافعي فان قتل خطأ من حرم مائة او الا شهراً محرم فقتله وقال ابو حنيفة لا تغلظ الدية بشيء من تلك الامور وغيره او قال عمر لولا اني سمعت صلى الله عليه وسلم يقول لا تغلظ الاب من ابنه لقتلتك بهم دية فاشاء بها فذفعها الى ورثته وذكر اياه ١٢ **١٢** قوله قال نعم على ذلك الشافعي الا انه لا يزيد على عدد الابل بل في العتقة ١٢ **١٣** قوله ابن الجلاح رجل جابل قد لم يدركه العتقة صلى الله عليه وسلم ولا قاتله وكان اخا عبد المطلب لأمه وانما قيل له من الانصار لان من العتقة التي صارت بعد انصاره والانصارى اسم سلاوي **١٤** قوله كذا بل ثمة ورثة كذا رواه يحيى بعلم الشام والراعي والاضواء فيها الفتحة والتم والرم تشديد ميمها احكام الشيء بعينه كذا بل تربية والمتربين لاصلاح شانه ١٢ **١٥** قوله على عمة بعينين مشدداً او مخففاً اي على طول كمال قواه في القاموس استوى على عمة بعينين اي تمام جسمه ماله وسبابه وعم الشيء عمومها مثل ١٢ **١٦** قوله من الدية شيئاً وقد اختلف في ان يرث من ماله لانه لا يهمل على انه قتل ليرثه ولياً اخذ ماله فاقب الى ان يرث من ماله ولا يرث من دية وقال ابو حنيفة والشافعي القاتل لا يرث مطلقاً عمداً كان او خطأ غير ان عندنا حنيفة ان الصبي والجنون اذا قتل يرث ١٢

وابن سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لجرح العجماء جبار والبكر جبار والمعدن جبار وفي الركنا الخمس قال مالك وتفسير الجبار انه لادية فيه قال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما اصابته الدابة الا ان تمر الدابة من غير ان يفعل بها شئ تمر حله وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي اجرى فرسه بالعقل قال مالك فالتائد والسائق والراكب احصى ان يغرروا من الذي اجرى فرسه قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا في الذي يحضر البئر على الطريق او يربط الدابة او يصنع اشياء هذا على طريق المسلمين ان ما صنع من ذلك مما لا يجوز له ان يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما اصاب من ذلك من جرح او غيره فما كان من ذلك عقله دون ثلث الدية فهو في ماله خاصة وما بلغ الثلث فصاعدا فهو على العاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له ان يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحضرها الرجل للمطر والدابة ينزل عنها الرجل الحماة فيقفها على الطريق فليس على احد في هذا غرم قال مالك في رجل ينزل في بئر فيدركه رجل اخر في اثره فيجذب الاسفل الاعلى فيغران في البئر فيهلكان جميعا على عاقلة الذي جذبه الدية قال مالك في الصبي يأمره الرجل ينزل في البئر او يرقى في الخلة فيهلك في ذلك ان الذي امره ضامن لما اصابه من هلاك او غيره قال مالك الامر الذي لا يختلف فيه عندنا انه ليس على النساء والصبيان عقل يجب عليهما ان يعقلوه مع العاقلة فيما تنقله العاقلة من الديار وانما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال قال مالك في عقل المولى تلزمه العاقلة ان شاء وادان اذ كانوا اهل ديوان او قطعين وقد تعاقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمان ابي بكر الصديق قبل ان يكون ديوان وانما كان الديوان في زمان عمر بن الخطاب فليس لاحد ان يعقل عنه غير قوله ومواليه لان الولاء لا ينتقل ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولاء من اعتق قال مالك فالولاء نسب قال مالك فلا رعدنا فيما اصاب شيئا من اليها ثم ان على من اصاب منها شيئا قد رافقنا نقص من ثمنها قال مالك في الرجل يكون عليه القتل فيصيب حدا من الحد وانه لا يؤخذ به وان القتل يأتي على ذلك كله الا الفرية فانها تثبت على من قيلت له يقال له مالك لم تجلد من افتري عليك فارى ان يجلد المقتول الحد من قبل ان يقتل ثم يقتل ولا ارى ان يقاد منه في شئ من الجراح الا القتل لان القتل يأتي على ذلك كله قال مالك الامر عندنا ان القتل اذا وجد بين ظهري قوم في قرية او غيرها لم يترك احد من اقرب الناس اليه دارا ولا مكانا وذلك انه قد يقتل القتل ثم يلقي على باب قوم ليخطوبه فليس يؤخذ حد بمثل ذلك قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فانكشفوا وبينهم قتيل او جرح لا يدري من فعل ذلك به ان احسن ما سمع في ذلك ان عليه العقل وان عقله على القوم الذين تازعوه وان كان القتل او الجرح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعا ما جاع في الغيلة والسحر مائة عن يحيى بن سعيد

١٢ قوله الجبار بالمدى حيوان غير الادمي سميت عجاء لانها لا تستكمل
١٣ قوله جبار يعني الجبار وخفة الموحدة اي يدري ان اذ لم يكن مع احد احد
١٤ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان ولو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٥ قوله والمعدن جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٦ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٧ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٨ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٩ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
٢٠ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢

ضامن لما اصابه وذلك انه امره بغير اذن من له الاذن واما البكر فيعتبر فيه اذن سيده واما الصبي فيعتبر فيه اذن ابيه اذ كان له اب ١٢
١٣ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٤ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٥ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٦ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٧ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٨ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٩ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
٢٠ قوله والبكر جبار معناه انه يحضر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتتلف فلا ضمان وكذا لو استاجرته فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فوقع فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢

عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة او سبعة برجل واحد قتله قتل غيلة وقال عمر لو تم الا
عليه اهل صنعاء لقتلهم جميعا **١٥١٣** قال عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن ذرارة انه بلغه ان حفصة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها وقد كانت دبرتها فامرت بها فقتلت قال مالك الساجر الذي يعمل السحر لم
يعمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق فآزى ان
يقتل اذا عمل ذلك فهو نفسه **ما يجب في العمد** **١٥١٤** عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة ان عبد
الملك بن مروان اقادولى رجل من رجل قتله بعضا فقتله ولية بعضا قال مالك الامر المجتمه عليه عندنا الذي لا اختلاف
فيه ان الرجل اذا ضرب الرجل بعضا او رماه بحجر او ضربه عمد افادت من ذلك فان ذلك هو العمد وفيه القصاص قال
مالك فقتل العمد عندنا ان بعد الرجل الى الرجل فيضربه حتى تفيض نفسه ومن العمد ايضا ان يضرب الرجل الرجل في
التأثرة تكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فينزل في ضربه فيموت فتكون في ذلك القسامة قال مالك الامم عندنا انه
يقتل في العمد الرجال الاحرار والرجال المحرورين والنساء بالمرأة كذلك والعبيد بالعبد كذلك ايضا **القصاص في القتل**
١٥١٥ قال مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابي سفيان يذكر انه اتى بسكران قد قتل رجلا فكتب اليه معاوية
ان يقتله به قال مالك احسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قول الله تعالى المحرور والعبد بالعبد فهو لاء الذكور و
الانثى بالانثى ان القصاص يكون بين الاناث كما يكون بين الذكور والمرأة المحررة تقتل بالمرأة المحررة كما يقتل المحرور بالمرأة
تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين الرجال والنساء كما يكون بين الرجال والنساء ولا ينفك
بالاذن والسن بالسن والمحرور قصاص بالنفس بالنفس والمرأة المحررة بنفس الرجل المحرور جرحها
بجرحه قال مالك في الرجل يسك الرجل للرجل فيضربه فيموت مكانه انه ان امسكه وهو يري انه يريد قتله قتله
جميعا وان امسكه وهو يري انه انما يريد الضرب مما يضرب به الناس لا يري انه عمد لقتله فانه يقتل القاتل فيما قب
المسك اشد العقوبة ويسجن سنة لانه امسكه ولا يكون عليه القتل قال مالك في الرجل يقتل الرجل عمدا او يفتك
عينه عمدا فيقتل القاتل او يفتك عين الله القاتل قبل ان يقتص منه انه ليس عليه دية ولا قصاص وانما كان حق الذي
قتل او فقتل عينه في الشيء الذي ذهب وانما ذلك بمنزلة الرجل يقتل الرجل عمدا ثم يموت القاتل فلا يكون لصاحب
الدم اذا مات القاتل شيء دية ولا غيرها وذلك لقول الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل المحرور والعبد بالعبد الانثى
بالانثى قال مالك فانما يكون له القصاص على صاحبه الذي قتله فاذا هلك قاتله الذي قتله فليس له قصاص ولا دية

القول

برجل واحد هو نظام اسمه اصل كادواه ابي سفيان **١٥١٦** قوله اهل صنعاء بالمد بده
مشهور باليمن اي تعاقوا واجمعوا عليه **١٥١٧** قوله انما خص صنعاء بالذكر لانهم مشق في اكثر
او لو قرع تلك العقبة منهمكم سياقي وية اخذ الامة الاربعه والمجور ان يقتل جادة واحد
مجلس قال محمد بن عذان اخذ ان قتل سبعة او اكثر من ذلك رجلا عمدا قتل غيلة او غير غيلة
ضربه باسيا فمات حتى قتله قتلوا بكلم وهو قول ابي حنيفة والعام من قتلنا وشية قال
الشافعي ومالك واهل المدينة والعلم من الصحابة والتابعين **١٥١٨** قوله
قتلت وفي الاثر قتل الساجر واصله من المرفوع حديث سمرة بن جندب عند الترمذي
حد الساجر ضربته بالسيف ولما تبارى والى واودا ان لم يكتب ال نوابه ان اقتلوا الساجر و
اسامة **١٥١٩** قوله هو نفسه اختلوا في السحر فاطق مالك وجاعة ان الساجر
كافر وان السحر كفر وان تعلم وتعلم كفر وان يقتل ولا يستتاب سواء سحر مسلما او مشركا
مذهب الشافعية ان السحر حرام ولا يقتل خلافا للفرقائي وقول الحنفية كذا في فتح القدر رتبة
الساجر تعلمه وتعلمه عقده تجر مجسدا ولا يقتل كمن في الدر المختار من الخائبة لو استعملت
والامتحان ولا يعتقد حكمه لا يخفى **١٥٢٠** قوله في العمد قال محمد في كتاب النار
ابننا ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال القتل على ثلاثة اوجه قتل خطأ وقتل عمد وشبه عمد
وقتل الخطأ ان ترد شيئا فتصيب صاحبك بسلاح او غيره ففقد الدية اخطا والعمد ان
تعمد صاحبك فترى بسلاح فقتل قصاص الا ان يعفو او يصلوا وشبه العمد ان
تعمد ضربه بسلاح او غيره ففقد الدية مغلظة على العاقلة اذا اتى ذلك على النفس **١٥٢١**
١٥٢٢ قوله وفيه القصاص اتفقوا على انه لا قصاص الا في العمد وفيما سواه الدية
يزان العمد عند مالك ما ذكره وهو قول الليث وعند الشافعي هو قصص القتل بما يقتل به

غالبا جارحا او مشقلا وان قتل بما لا يقصد به القتل غالبا كالعصا والسوط واللمبة
قصد العمد لا قصاص فيه ويجب الدية وهو قول الاوزاعي وابي يوسف ومحمد واهل
المجور وقال ابو حنيفة العمد لا يقصد به بسلاح او ما يجرى مجراه وشبه العمد ان يتعدى
ما ذكرنا فاذ ضرب بجرا أو بمشقة عظيمة فهو شبه العمد عذبه وعمره عند صاحبه والشافعي **١٥٢٣**
١٥٢٤ قوله ان قتله بدوى عبد الرزاق عن ابن عباس ما صاحب السكران
في سكره اقيم عليه وبه قال ابو حنيفة والشافعي على المختار وروى انه لا يجب عليه الجفون
١٥٢٥ قوله وكتبنا عيسى فرصنا على اليهود في التوراة **١٥٢٦** قوله
١٥٢٧ قوله والمجروح قصاص اي ذات قصاص وقرئ بالرفع على انما حال
للتفصيل **١٥٢٨** قوله ولا يكون عليه القتل وقال ابو حنيفة والشافعي
انقود على القاتل ودون المسك ولم يجب على المسك الا التعزير وقال احمد في احدى
روايتيه يقتل القاتل ويحبس المسك حتى يموت وفي الرواية الاخرى يقتلان جميعا
على الاطلاق وروى الدارقطني عن علي بن فضال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل المسك
رجلا فقتله الاخر فقتل القاتل ويحبس المسك ورواه عبد الرزاق عن قتادة
قتل على ان يقتل القاتل ويحبس المسك **١٥٢٩** قوله عين القاتل بينه
اتفاقا لا لاجل القصاص **١٥٣٠** قوله والعبد بالعبد ذكر الطبري عن الشافعي
ان هذه الآية نزلت في حي من العرب كان لاحد جهات على الاخر في الشرف فكانوا
يتزوجون من نسايتهم بغير مهر فاذا تم من عبد متلوا به حرا وامرأة متلوا بهار **١٥٣١**
١٥٣٢ قوله فليس له قصاص ولا دية وبه قال ابو حنيفة والشافعي انه يسقط القود
بموت القاتل **١٥٣٣**

ابن ابي حنيفة انه اخبره رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل وعيصة خرجا الى خيبر من جهدا اصابهم فأتى عيصة فأكبر ان عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير بئر وعين فأتى يهود فقال انتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فاقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم اقبل هو واخوه حويصة وهو اكبر منه وعبد الرحمن فذهب عيصة وهو الذي كان يجبر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرك كبير يد السن فتكلم حويصة ثم تكلم عيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ان يديدا اصاحبكم اما ان يؤذونا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتبوا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة وعبد الرحمن اتخلفون وتستحقون دية صاحبكم فقالوا قال اتخلف لكهم يهود قالوا ليسوا مسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم ببائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتف منها ناقة حمراء قال مالك الفقير هو البئر ^{١٥٢٠} قال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار انه اخبره ان عبد الله بن سهل الانصاري وعيصة بن مسعود خرجا الى خيبر فتفرقا في حواجرهما فقتل عبد الله بن سهل فقدا عيصة فأتى هو واخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من اخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبركبر فتكلم حويصة وعيصة فذكر اشان عبد الله بن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون بالله خمسين يميناً وتستحقون دم صاحبكم او قاتلكم فقالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبئركم يهود بخمسين يميناً فقالوا يا رسول الله كيف نقبل ايمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فزعم بشير بن سهل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده قال مالك الهمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن ارضى به في القسامة والذي اجعقت عليه الائمة عندنا في القديم والحديث ان يديدا بالايمن المدعون في القسامة فاعلمون وان القسامة لا تجب الا باحد امرين اما ان يقول المقتول دمي عند فلان او يأتى ولاعة الدم بلوث من بينة وان لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهذا يوجب القسامة للدم عين الدم على من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا الا باحد هذين الوجهين قال مالك وتلك الستة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان البديئين بالقسامة اهل الدم والذين يدعون في العمد الخطأ قل مالك وقد بدع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثيين في قتل صاحبهم الذي قتل بجابر قال مالك فان حلف المدعون استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيهما اثنان يحلف من ولاعة الدم خمسون رجلا خمسين يميناً فان قل عددهم او نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الا ان ينكل احد من ولاعة المقتول ولاعة الدم الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل احد من اولئك فلا سبيل الى الدماء اذ انكل احد منهم قال مالك وانما ترد الايمان على من بقي منهم اذ انكل احد ممن لا يجوز له عفو قال مالك فان نكل من ولاعة الدم الذين يجوز لهم العفو عن الدم وان كان واحداً فان الايمان لا ترد على من بقي من ولاعة الدم اذ انكل احد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد على المدعى عليهم الدم فيحلف منهم خمسون رجلا خمسين يميناً فان لم يبلغوا خمسين رجلا ردت الايمان على من حلف

اشافه والجمهور وعنديا بحسب الدية مع وجود ايمانهم ١٢ **عقوله** فيقولون
وبه قال الشافعي واما لا نه صلى الله عليه وسلم بدءا بالمدعين قال عياض وضعف بزواله
رواية من روى الابتداء بين المدعي عليهم وقاوان بذه الرواية وهم لان روايات
الابتداء بالمدعين صحاح مشهورة وقال ابراهيم لا يبدء بهم بل يقيم اهل المحلة بتجريمهم
الولي فيقولون بالثمة ما قلتمناه ولا اعلنا قاتله للمدعي الشتم واليمين على المدعي عليه
١٣ **عقوله** الحارثيين اي حويصة ومحيصة وعبد الرحمن بن سهل
من بني الحارث كما مر نقا ١٢ **عقوله** اذا نكل احدكم امام اعدا الشافعي فانما
يجب بغيرهم الدية لا القصاص فلو نكل احدكم حلف الاخر شقين واخذ حصته ١٢ **عقوله**
١٠ **عقوله** اذا نكل احدكم لا يجوز له عقوبتهم غير اوارته من عقوبة المقتول
١٢ **عقوله** فسيب سيبنا وبرئ وقال ابراهيم لا يحلف المدعون واما
يحلف المدعي عليهم فان لم يكن له اهل المحلة كرا لا ايمان عليهم حتى يتم شقين لماروي ان عمر
لما قضى في القاضة واتي اليه تسعة واربعون رجلا نكروا ليمين على رجل منهم حتى تمت
فسون ثم قضى بالدية وعن مائة وكذا في الهداية ١٢ **عقوله**

١ **قوله** عصمتة بعنهم لهم وفتح الحاء وكسر
 التحتانية المشددة وبها ل الصاد وقيل يسكون الياء وكذا رويته اخوه فيه لغتان
 ايضا قال النووي تشديد الياء فيها اشهر للغتين **١٢** **قوله** في فقير بير
 هو لباد ثم تاف على لفظ الفقير هذا لفتح هو البير القريبة الفقر الواصفة الغم وقيل الغفرة
 المستكن حول النخل او ميم اى والحق في ميم بانكش من الراوى **١٣** **قوله**
 كبر كبر اى يلى الكلام او ليبدأ بالكلام الكبير يريد السن والعمى عظم من هو اكبر منك بان
 تفوض اليه الكلام وفى روايته اكبر اكبر بعنم اكاف وسكون الواحدة وتقصب اخوه على
 الاغراء بقعل مقدس اى قدم الاكبر سن **١٤** **قوله** ان يؤذ نواجر اى
 يدفعوا اليك ويته واما ان يعلموا بانهم مستعون من التزام احكامنا فينتقص عدمهم ويعيرون
 حرا علينا **١٥** **قوله** فتهوكم هو مودع غير ممنون لانه غير مضمهر للعلية
 والتائيت على ارادة اسم الغيلية او السطافقة اى يرفعون حكم الظن والتمته منهم **١٦**
١٧ **قوله** تحمين يميننا او المعجى يبركم من ان تعلموا وروى فيبركم من البراة
 اى يبرواكم من دونكم نظرا لحدسهم انهم اذا خلقوا ارتفعت الدية عنهم وعوذ مدبر

منهم فان لم يوجد احد يحلف الا الذي ادعى عليه حلف خمسة يميناً وبرئ قال مالك فانما فرق بين القسامة في
الدم والايمان في الحقوق ان الرجل اذا دأب الرجل اذا اراد قتل الرجل لم يقتله في جماعة
من الناس وانما يلتبس الخلوة قال فلو لم تكن القسامة الا فيما ثبتت فيه البينة ولو عمل فيها كما يعمل في الحقوق هلكت الدماء
واجترأ الناس عليها اذا عرفوا القضاء فيها ولكن انما جعلت لقسامة الى ولائها المقتول يبدؤون بها ليكشف الناس عن الدم الملعون
القاتل ان يؤخذ في مثل ذلك بقول المقتول قال مالك في القوم يكون لهم العدة دية همون بالدم فيرد ولا المقتول للايمان
عليهم وهم نفر لهم عدته يحلف كل انسان منهم عن نفسه خمسة يميناً ولا تقطع الايمان عليهم بقدر عددهم ولا يبرئ
دون ان يحلف كل انسان منهم خمسة يميناً قال وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك والقسامة تصير الى عصبية
المقتول هو ولائها الدم والذين يقسمون عليه والذين يقتل بقسامة منهم من تجوز قسامته من ولائها الدم في العدة
قال مالك الاموال الذي لا اختلاف فيه عندنا انه لا يحلف في القسامة في العدة احد من النساء وان لم يكن للمقتول ولائها الا
النساء فليس للنساء في قتل العدة قسامة ولا عفو قال مالك في الرجل يقتل عمه اذا قام عصبية المقتول او ماله فقتلوا
نحن تحلف ونستحق دم صاحبنا فذلك لهم قال مالك ان اراد النساء ان يعفون عنه فليس ذلك لهن قال مالك العصبية والمولى
اولي بذلك منهن لانهم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه قال مالك وان عفت العصبية او المولى بعد ان يستحقوا الدم لم يبرئ
النساء وقلن لا ندع قاتل صاحبنا فمن احق بذلك لان من اخذ القود اولي من تركه من النساء والعصبية اذا ثبتت الدم
وجب القتل قال مالك لا يقسم في قتل العدة من المدعى الا اثنتان فصاعداً ترد الايمان عليها حتى يحلفا خمسة يميناً
ثم قد استحقا الدم وذلك امر عندنا قال مالك واذا ضرب النفر الرجل حتى يموت تحت يديهم قتلوا به جميعاً فان هو
مات بعد ضربهم كانت القسامة واذا كانت القسامة لم تكن الا على رجل واحد ولم يقتل غيره ولم تعلم قسامة كانت قط الا
على رجل واحد القسامة في قتل الخطأ قال مالك في القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم
ليستحقونه بقسامة منهم يحلفون خمسة يميناً ثم تكون على قسم مواشيهم من الدية فان كان في الايمان كسور اذا قسمت
بينهم نظراً الى الذين يكون عليهم اكثر تلك الايمان اذا قسمت فتجب عليه تلك اليمين قال مالك وان لم يكن للمقتول ورثة
الا النساء فانهم يحلفن يأخذن الدية وان لم يكن له وارث الا رجل واحد حلف خمسة يميناً واخذ الدية وانما يكون
ذلك في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العدة الميراث في القسامة قال مالك اذا قبل ولائها الدم الدية فهي مورثة
على كتاب الله يبرئها بنات الميت واخواته ومن يرثه من النساء فان لم يجز النساء ميراثه كان ما بقي من دية لاولي
الناس بميراثه مع النساء قال مالك اذا قام بعض ورثة دية المقتول الذي يقتل خطأ يريد ان يأخذ من الدية بقدر حقه
منها واصحابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيئاً قل ولا تزدون ان يستكمل القسامة يحلف خمسة يميناً فاذا
حلف خمسة يميناً استحق حصته من الدية وذلك ان الدم لا يثبت الا بخمسة يميناً ولا تثبت الدية حتى يثبت الدم
فان جاء بعد ذلك من الورثة احد حلف من الخمسة يميناً بقدر ميراثه واخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فلان جاء
اخر لامر فله السدس وعليه من الخمسة يميناً للسدس فمن حلف استحق حقه من الدية ومن نكل بطل حقه وان كان
بعض الورثة غائباً واصحابه لم يبلغ الحلم حلف الذين حضروا وخمسة يميناً فان جاء الغائب بعد ذلك حلف اولى الصبي
الحلم حلف يحلفون على قدر حقوقهم من الدية وعلى قدر مواشيهم منها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك
القسامة في العبد مالك الامر عندنا في العبد انه اذا اصيب العبد عدو الخطأ ثم جاء سيده بشاهد حلف
شاهد يميناً واحدة ثم كان له قيمة عبده وليس في العبد قسامة في عدو ولا خطأ ولم اسمع احداً من اهل العلم قال ذلك

ان غير الوارث لا يستحق شيئاً فدل على ان المراد حلف من يستحق الدية ١٢ قوله
بعد من يم قال ابو حنيفة وانشأ في القسامة بل يجب فيه القصاص ولو مات
بعد من يم بياض ١٢ محله ١٢ قوله ثم يكون على قسم مواشيهم فقي زوجة
ونبت تحلف الزوجية عشر والبنات اربعين ١٢ قوله اذا قسمت فتجب
ففي الابوين تحلف الام سبعة عشر يميناً والاب ثلثة وثلثين يميناً لان عليهما ان تحلف
سنة عشر يميناً وثلثين يميناً وبنات ثلثين يميناً فغيره كسر ١٢ محله ١٢ قوله ولا
يكون في قتل العبد فلا يحلف في العدة لانه لا بد من اثنين فصاعداً ١٢
١٢ قوله حتى يستكمل الورثة حقوقهم وانه قال انما حلفوا في العدة فغائب
بعد حلف الحاضر حلفه بقدر حصته كما لو كان حاضراً ١٢ محله ١٢ قوله وليس
في العبد قسامة وقال ابو حنيفة وانشأ في ثبوت القسامة في قتل العبد كما كسر ١٢

١٢ قوله
وبذا احسن وقال الشافعي لا يدعو القسامة ان يعين المدعى عليه فلو قال قتله احد
فهو لا يسمع له بهام المدعى عليه ولو تعد المدعى عليه حلف كل خمسين ولا توزع
عليهم كذا في شرح المنهاج ١٢ محله ١٢ قوله قسامة ولا عفو وانه قال ربيعة
والليث والاوزاعي واهمدا داود وقال الشافعي يحلف الورثة كلهم فذكر كما نوا
اوانا ثانياً في العدة والخطأ وانه قال ابو ثور وابن المنذر ١٢ محله ١٢ قوله
فذلك لم وان لم يكونوا ورثة وهو قول الاوزاعي والليث واهمدا مذموب الشافعي
انما حلف هم الورثة فلا يحلف احد من الاقارب غير الورثة وانه قال بقوله صلى الله عليه
وسلم تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فجعل الحالف هو المستحق للدية والقصاص وحلوم

قال مالك فان قتل العبد عبد اعدا او خطا لم يكن على سيد العبد المقتول قسامة ولا عين ولا يستحق سيده ذلك الابينة عادلة او يشاهد فيحلف مع شاهده قال مالك وهذا حسن فاسمعت

كتاب الخلفاء

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في الرجم مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال جاءت اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نفصمهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذا يتم ان فيها الرجم فاتوا بالتوراة فنشروها فوضع احد همدية على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفعه فقرأ آية الرجم فقالوا صدق يا محمد ان فيها آية الرجم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجها قال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يحيى على المرأة فيقربها الحجارة قال مالك يعني يحيى يكب عليها حتى تقوم الحجارة عليه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان رجلا من بني اسرائيل جاء الى يكر الصديق فقال له ان الاخضر في فقال له ابو بكر هل ذكرت هذا الا بعد غدري فقال لا فقال له ابو بكر فكتب الى الله واستدبر الله فان الله يقبل التوبة عن عباده فلم تقدره نفسه حتى اتى عمر بن الخطاب فقال له مثل ما قال لابي بكر فقال له عمر مثل ما قال له ابو بكر قال فلم تقدره نفسه حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان الاخضر في قال سعيد فاعرضه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا اكثر عليه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهله فقال هل يشتكي ابيه جنة فقالوا يا رسول الله والله انه ليعصم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ابكر ام ثيب فقال بل ثيب يا رسول الله فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من اسلم يقال له هزال يا هزال لو سترته بردائك لكان خير لك قال يحيى بن سعيد فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الاسلمي فقال يزيد هزال جدي وهذا الحديث حق مالك عن ابن شهاب انه اخبره ان رجلا اعترف على نفسه

له قوله مع شاهده وذلك على اصلين قبول شاهده واحد مع يمين المدعى خلا فالأولى في حقه ١٢ قوله ان رجلا منهم وامرأة زنيا لم يسم الرجل والمرأة تسمة بشرة بعثهم الموحدة ١٢ قوله ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم فيهم وانما هو لئلا يسم بما يقتضونه في كتابهم الخ قال انفسا لانه ما يمتد من اساءة لا يستقام تديرون جليلة في محل الخبر والابتداء الخرج محول للنقل وانما اسم الزنا لم يسم بما يقتضونه في كتابهم الخ في الاسلام اقامته للجمعة عليهم واخيرا لما كتموه وبردوه من حكم التوراة فادوا واعطيل نصها ١٢ مح قوله نفصمهم فتفتح النون والصاد المعجمة وهو محمول بمقدراى نجدان نفصمهم ويجلدون وانما في احد الفعلين مجهولا والاخر معروفا فيشعر بان الغضبية موكولة اليهم الى اجتباؤهم ان شادوا واستمروا وجه الزاني بالغم او ضروره والجلد لم يكن كذلك وفي التفسير في تفسيره انه صلى الله عليه وسلم قال لهم كيف تفعلون بين زني منكم قالوا نحكمها من التميمي وسلم فحلفا بالحد واللامى فحلفا على جبل وفي رواية فحلفا بالجمي اى فحلفا على الجبل وفي رواية ونخالف بين وجهيهما ويضاف بهما ١٢ مح قوله على آية الرجم وقد وقع بيانها في رواية الى بريرة ولفظه المحسن والمحصنة اذا زنيا و تاملت عليها البينة رجلا وان كانت المرأة حيلة فربص بها حتى تضع ما في بطنها ١٢ مح قوله ان فيها آية الرجم وفي رواية البزارة صلى الله عليه وسلم قال فما منكم منكم ان ترجعوا بها قالوا ذيب سلطاننا فكنهنا القتل وفي رواية نيل الرجم وكذا كثير في شراييننا فكنا اذا اخذنا الشريف تركناه واذا اخذنا الضعيف اتقنا عليه الحمد فقلنا لا نجتمع على شئ نقيه على الشريف والوضيع فجعنا التميمي والجلد مكان الرجم ١٢ مح قوله فرجما بالبلاء بالمصطلح قال النودى فيه دليل على وجوب الرجم على الكافرين وان الكفار غاطبون بالفروع وهو الصحيح وقيل لا وهو مذهب مشايخ سمرقند من الحنفية وقيل في النسي دون الامر وفيه ان الكفار اذا اتوا كوا البنا حكم القاصي بينهم حكم شرعنا محله قلت هذا مخرج في ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان كما ذهب

اليه الشافعي واهم روايتي يوسف في رواية وعندي حنفية ومحمد والمالكية الاسلام شرط واستدلوا باحاديث وردت في ذلك واجابوا عن رجم اليهوديين بان ذلك كان في ابتداء الاسلام بحكم التوراة ولذلك سألهم عن ما يقيمون نزل حكم الاسلام بالرجم بشرط الاحصان واشترط الاسلام فيه قوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس يحسن ان يخرجه اسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن عمر فروعا واخرجه الدارقطني في مسنده واخرج الدارقطني وابن عدي عن كعب بن مالك انه اذا دان يتزوج يهودية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتزوجها فانها لا تحصنك فنفذ القصة دلت على عدم اشتراط الاسلام والحديث المذكور دل عليه والقول مقدم على الفعل مع ان في اشتراط احصاها وهو مطلوب في باب الحدود ١٢ مح قوله يحيى على المرأة قال ابن عبد البر اكثر شيئا خنا قالوا يحيى بالحاد والنون اى يكب عليها وقال بعضهم عنه بالجمي والصواب في هذا بل العلم الجنا بالجمي اى ميل عليها ١٢ مح قوله ان الاخر بمنزلة مقصورة والمد خطا اى الاخير من الجبر وقادوا معناه الازدول والابعد والادنى وقيل للشمس وقيل للشمس وقيل مستقارب ويرويه نفسه فحرقوا وعابها بما فعل ١٢ مح قوله بل يشكي هو مبتلى بشكائيه او مرض او ذيب فحلفا ام به جنة بكسر الجيم وتشديد النون اى المجنون قال ابن عبد البر ان المجنون لا حد عليه وهو جامع وان الظاهر الانسان ما يأتى من الغواش جنون لا يقهر الا باليمين وان ليس من شأن ذوى العقول ١٢ مح قوله يزال يشهد بالزنا اى يزيد بن ذباب بعث المعجزة وخفقه الموحدة البرعيم الاسلح وهو الذي ارسل ما عزا الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان ما عرته يزال ١٢ مح قوله كان خير لك قال الباجي يعني كان خير لك من الظلمة اى كان ستره بان يستره بالتوبة واكتفان كما فعله ابو بكر وعمرى لولم تجد السبيل الى ستره لا يرد انك كان افضل مما اشرت اليه من الاظهار قال النوريشي وذلك ان الزنا لا يبرئ من كان له مولاة اسمها فاطمة فوقع عليها ما عرته فعمل به يزال فاستعمله وشاره بالمعجزة الى السبيل صلى الله عليه وسلم والاعتراف بالزنا على حسن في ذلك وهو يريد السود والهوان ١٢ مح

بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فمن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعتراقه على نفسه **٥٢٥** قال عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه عن عبد الله بن أبي مليكة أنه أخبرني أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما وضعت جاءته فقال اذهبي حتى تضعيه فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعيه ثم جاءت فأمر بها فرجمت **٥٢٦** قال عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة و زيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقرهما أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي أن أتكم قال تكلم فقال ان ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته فأخبرني ان علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم أنسأت أهل العلم فأخبروني ان ما علي ابني جلد مائة وتقريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله أما غنمك وجاريتك فرد عليك وجلد ابنه مائة وعزبه عاماً وأمر أنيس الأسلمي ان يأخذ امرأة الأخر فان اعترفت رجمها قال فاعترفت فرجمها قال مالك والعسيف الأجير **٥٢٧** قال عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ان سعد بن عباد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو اني وجدت مع امرأتي رجلاً عامه له حتى اني بأربعة شهلاء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم **٥٢٨** قال عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء اذا احصن اذا قامت البيعة او كان الجبل والاعتراف **٥٢٩** قال عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن ابي واقد الليثي ان عمر بن الخطاب اتاه رجل وهو بالشام فذكر له انه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن الخطاب اباً واقد الليثي الى المرأة يسألها عن ذلك فاتاهها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب واخبرها انها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقيها اشباه ذلك لتزعم فابت أن تنزع وتمت على الاعتراف فأمر بها عمر فرجمت **٥٣٠** قال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال لما صلنا رجمين الخطاب من متى انا يا لابطم ثم كومة كومة بطحاء ثم طرح عليها رداً فاستلقي ثم مد يديه الى السماء فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت ريعتي فأقبضني اليك غير مضيع ولا مفطر ثم قدم المدينة فخطب الناس ثم قال ايها الناس قد سننت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة الا ان تصلوا بالناس يمينا وشمالاً وضرب باحدى يديه على الاخرى ثم قال ايها كمران تهلكوا عن آية الرجم ان يقول قائل لا

١ قوله أربع مرات قال محمد وبنو نأخذ لا يجد الرجل باعتراقه بالزنا حتى يقر أربع مرات في أربع مجالس وكذلك جاءت السنة لا يؤخذ الرجل باعتراقه على نفسه بالزنا حتى يقر أربع مرات وهو قول ابي حنيفة والاعتماد من فقهاءنا لا وكذا احمد في التبريح وخالف فيه الشافعي وماك فقالا بانكفاء الاقرار امرأة اعتباراً بالبرهان لا في اشتراط اختلاف المجالس خلاف احمد وابن ابي ليلى ولنا ما ورد في بعض طرق قصته ما عزم من التبريح في أربع مجالس **١٢** **٢** قوله ان امرأة اى من جهنم كما في ابي داود ومسلم من غامد وهو يطين من جهنم **١٢** **٣** قوله حتى تقضى وفيه ان الجيلة لا ترجع حتى تضع سواء كان عليها بالزنا او غيره وبهذا يجمع لئلا يقبل جنبها ولا تجلد هي حامل حتى تضع **١٣** **٤** قوله هو انقبها قال الجافظ بن الدين العراقي يجهل ان الراوى كان عارفاً بها قبل ان يتجاسر كما فوصفت الثاني بانها افقت من الاول مطلقاً ويجهل في هذه القصة الخاصة بحسن ابيه في الاستبذان اولاً وترك رجع صوتها ان كان الاول رجع **١٣** **٥** قوله عسيفاً بالعين والسين المهملتين اى اجيراً على بلاء عسيف اوله فعل بمعنى اللام كذا ذكر القسطلاني **١٣** **٦** قوله ثم اني سألت اهل العلم فيمن جازا استفتاؤهم صلى الله عليه وسلم في زمنه وجازا استفتاؤهم المفضل مع وجود افضل مذكور يلقى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الخلفاء الاربعة والى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت **١٣** **٧** قوله بكتاب الله قال النووي يجهل ان المراد بكتاب الله وتقبل هو اشارة الى قوله او يجعل الله بين سبيلا وفسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبرجم في المحسن في حديث عباد بن حمزة سلم وقيل هو اشارة الى ابي الشيخ والشيخ والشيخ اذا زنيا فاجروها وهو ما نسخت تلاوته وبقي حكمه **١٣** **٨** قوله وجلد ابنه قال الزهري قالى هذا يقتضيان ان ابنه كان بكراً وأنه اعترف بالزنا كان اقرار الاب لا يقبل وقرينة اعتراف حضوره مع ابيه **١٣** **٩** قوله حتى اى ثابت حكماً وان نسخت آية تلاوته وهي

الشيخ والشيخ اذا زنيا فارموا بها البيعة كما لا من الله والمراد بالشيخ والشيخ المحسن والمحصنة وان كان شاباً **١٣** **١٠** قوله اذا احصن اى كان الزاني محصناً وهو يفتح الصاد ويحركه ما خرو من الاحصان بمعنى المنع وهو عبارة عن كون حراً عاتلاً بالغاً مسلماً وعلى كبره صحيح وفي اشتراط الاسلام خلاف الشافعي وحماد واليسط في كتب الفقهاء **١٣** **١١** قوله اذا قامت البيعة اى اربعة شهوة وكور عدول وعليها انعقاد الجاهل ان اذا قامت البيعة وهو محسن يرمي او كان الجبل اى اذ لم يكن له زوج ولا سيد **١٣** **١٢** قوله او الجبل بهذا مذهب عمر بن الخطاب وحده واكثر العلماء انه لا حد عليها لمجرد ظهور الجبل مطلقاً **١٣** **١٣** قوله لتزعم اى لتزعم من الاقرار **١٣** **١٤** قوله فابت وفيه ان المتنعت من الرجوع وتمت على الاعتراف **١٣** **١٥** قوله فرجمت يريدانه لما رجع ذلك اليها واقد امر بها فرجمت وبذلك يقتضيان ان الغائب من العام يثبت منه ما ثبت عند الغائب بقوله ويجهل ان يكون رجع ذلك اليه شايد ان اتهم بها ابو واقد على غيرت عنده او رجع ذلك الى عمر بن الخطاب وعليها بالتعادي على الاعتراف **١٣** **١٦** قوله لما صدر من منى يريدني اخر حجة الذي قتل بعد انصرف منها فلما رجع من منى الى مكة يوم الصدر اناخ بالابيض وهو يعلو مكة امالاً انه رأى انتصيب مشروعا ولا يزل به حتى يقضى ما عليه ويطوف للوداع ثم يقفل منها الى المدينة **١٣** **١٧** قوله كومة يتشدد بالواو في القاموس كومة التراب جعله كومة كومة اى قطعت قطعت **١٣** **١٨** قوله غير مضيع ولا مفطر اى غير مضيع العمل ولا مقصر فيه وفي الاثر جواز تمنى الموت من خوف ضرر او قتل في ذنبه وقد فعله خلق من السلف والنسب عنه مجهول على ما اذا اتاهه تقدر نزل بين الفاتحة ونحوه من مشاق الدنيا قاله النووي **١٣** **١٩** قوله الرجم والجلد الاول للمحصن والثاني لغيره **١٣**

فجد حد بن في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا والذي نفسى بيده لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبنا الشيخ والشيخة اذ انيا فارجموها البتة فاننا قد قرأناها قال يحيى بن سعيد قال سعيد بن المسيب فما انسخنا ذلك حتى قتل عمر بن الخطاب رحمه الله قال مالك قوله الشيخ والشيخة يعنى الشيب والشيبة فارجموها البتة **قال** انه بلغه ان عثمان بن عفان اتي بامرأة قد ولدت في ستة اشهر فامر بها ان ترحم فقال له علي بن ابي طالب ليس ذلك عليه فان الله يقول في كتابه وحمله وفضلته ثلثون شهرا وقال والوالد استرضع اولاده من حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة فالحمل يكون ستة اشهر فلا رجم عليها فبعث عثمان في اثرها فوجد ها قد رجمت **قال** انه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم لوط فقال ابن شهاب عليه الرحمة احصن اوله يحصن ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا **قال** مالك عن زيد بن اسلم ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط جديدا لم تقطع ثمرته فقال دون هذا فأتى بسوط مكسورا فقال فرق هذا فأتى بسوط قد ركب به ولان فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد ثم قال ايها الناس قد ان لكم ان تنتموا عن حد واد الله من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليستبرئ من الله فانه من يبد لنا صفحة نقم عليه كتاب الله **قال** عن نافع ان صفية بنت ابي عبيد اخبرته ان ابا بكر الصديق اتي برجل قد وقع على جارية بكر فاحبها ثم اعترف على نفسه بالزنا ولم يكن احصن فامر به ابن بكر فجلد الحد الحمد ثم نفى الى قذاف قال مالك في الذي يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك فيقول لم افعل وانما كان مني ذلك وجه كذا وكذا الشيخ يذكرك ان ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد وذلك ان الحد الذي هو الله لا يؤخذ الا على احد جهين اما بينة عادلة تثبت على صاحبها واما ما اعترف بغيره حق يقام عليه الحد قال فان اقام على اعترافه اقيم عليه الحد **قال** مالك الذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا انه لا نفى على العيب اذ ان نواجا مع ما جاء في حد الزنا **قال** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الامة اذ زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ولو بغيرها ولو بغيرها **قال** مالك قال ابن شهاب لا ادري ابعد الثالثة او الرابعة **قال** مالك والاضيق الجبل **قال** عن نافع ان عبدنا كان يقوم على رقيق الخمس وانه استكره جارية من ذلك

له قوله لكتبنا ما اية الرجم في المصحف

وهو الشيخ والشيخة اذ انيا فارجموها البتة فاننا قد قرأناها قال يحيى بن سعيد قال سعيد بن المسيب فما انسخنا ذلك حتى قتل عمر بن الخطاب رحمه الله قال مالك قوله الشيخ والشيخة يعنى الشيب والشيبة فارجموها البتة **قال** انه بلغه ان عثمان بن عفان اتي بامرأة قد ولدت في ستة اشهر فامر بها ان ترحم فقال له علي بن ابي طالب ليس ذلك عليه فان الله يقول في كتابه وحمله وفضلته ثلثون شهرا وقال والوالد استرضع اولاده من حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة فالحمل يكون ستة اشهر فلا رجم عليها فبعث عثمان في اثرها فوجد ها قد رجمت **قال** انه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم لوط فقال ابن شهاب عليه الرحمة احصن اوله يحصن ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا **قال** مالك عن زيد بن اسلم ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط جديدا لم تقطع ثمرته فقال دون هذا فأتى بسوط مكسورا فقال فرق هذا فأتى بسوط قد ركب به ولان فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد ثم قال ايها الناس قد ان لكم ان تنتموا عن حد واد الله من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليستبرئ من الله فانه من يبد لنا صفحة نقم عليه كتاب الله **قال** عن نافع ان صفية بنت ابي عبيد اخبرته ان ابا بكر الصديق اتي برجل قد وقع على جارية بكر فاحبها ثم اعترف على نفسه بالزنا ولم يكن احصن فامر به ابن بكر فجلد الحد الحمد ثم نفى الى قذاف قال مالك في الذي يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك فيقول لم افعل وانما كان مني ذلك وجه كذا وكذا الشيخ يذكرك ان ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد وذلك ان الحد الذي هو الله لا يؤخذ الا على احد جهين اما بينة عادلة تثبت على صاحبها واما ما اعترف بغيره حق يقام عليه الحد قال فان اقام على اعترافه اقيم عليه الحد **قال** مالك الذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا انه لا نفى على العيب اذ ان نواجا مع ما جاء في حد الزنا **قال** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الامة اذ زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ولو بغيرها ولو بغيرها **قال** مالك قال ابن شهاب لا ادري ابعد الثالثة او الرابعة **قال** مالك والاضيق الجبل **قال** عن نافع ان عبدنا كان يقوم على رقيق الخمس وانه استكره جارية من ذلك

انا معمر بن الزهري عن ابن المسيب قال غلبت عليه بن امية بن خلف في الشارب الى غير فلق بغير تقصير فقال عمر لا اغرب بعده مسلما ١٢ م مطلقا قلت ومذهب الحنفية في ذلك ان النسخ امر ليس يدخل في الحد بل هو سياسة مفوضة الى رأي الامام ان شامر فعل وان شامر لم يفعل فبهم في الجواب عن الاخبار الدالة على التقريب مسالك الاول القول بالنسخ ذكره صاحب الدرر وغيره وهو امر لا يمسس الى اثباته بعد ثبوت عمل الخلفاء به مع ان النسخ لا يثبت بالاختلاف والثاني انها محمولة على التعزير بدليل ما روى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابن المسيب ان عمر غلب ربيعة بن امية بن خلف في الشارب الى غير فلق بغير تقصير فقال عمر لا اغرب بعده مسلما فانه لو كان النسخ حراما وشامرا لما صدر عن الخلفاء مثل فعلهم انه امر بياته والثالث انها اخبار احاد لا تجوز بها الزيادة على الكتاب ١٢ - **قال** مالك على امرائه اقيم وبنه قال ابو حنيفة والشافعي واجدانه نورع قبل الحد او بعد ما اقيم بغير تقصير عند الحد ١٢ م **قال** مالك اذ انوا لوالد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامة اذ زنت فليجلد با ولم يذكر النسخ ولان نفيه بغيره مع ان لا جناحة من سده وبنه قال الحسن واهله والشافعي وفي تقريب العبد للشافعي قوله ان على ١٢ م **قال** مالك سيجو ناديا عند الجمهور وجوبا عند داود والشافعي ١٢ م **قال** مالك ولو بغيرها انها سبغت في التحريم على بيعها وفي رواية للبخاري فليبيعها ولو بغيرها من شعر فقيدته بالشرع لانه كثر في حاله قال النووي وفيه جواز بيع الشئ الثمين بالتمن الخفية وبدا البيع بالامور به يلزم صاحب ان يبين حاله للفتوى لانه عيب والخياري واجب فان قيل كيف يحرمه ويرتفعه لاخيه المسلم قلنا لعلنا استعفف هذا المشتري بان يعفها لنفسه او يصونها بمبيته وبالا حسان اليها ويرجوها او غيرها فك ١٢ م **قال** مالك ان عبدنا من رقيق الامة كما في الرواية الموصولة الى من مال الخليفة وهو عمر ١٢ م **قال** مالك على رقيق الخمس اي خمس الغنيمة التي يتعلق المقر في بالامام والمصلحة ان يقوم بمصالحهم وواجبهم ويخدمهم ١٢ م

له قومت عليه يوما صابرها صلت اولم تحمل ودرى عنه الحد بذلك فان حملت الحق به الولد قال مالك في الرجل يقع على جارية ابنه وابنته انه يد رعه عنه الحد وتقام عليه الجارية حملت اولم تحمل **مسألة** ك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب قال لرجل خرج بجارية لامرأته معه في سفر فاصابها فغارت امرأته فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فسأله عن ذلك فقال وهبتها لي فقال عمر لتأتيك بالبينة او لا رمينك بالجارية قال فاعتزنت امرأته انها وهبتها له

كُنَائِبُ السَّرِقَةِ

بَابُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ **مسألة** ك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع

في ثمنه ثلثة دراهم **مسألة** ك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي حسين المكي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فاذا اواه المراح او الجرحين فالقطع فيما بلغ ثمن المجن **مسألة** ك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عمرة بنت عبد الرحمن ان سارقا سرق في زمان عثمان بن عفان اترجة فامر بها عثمان ان تقوم فقومت بثلثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بيد دينار فقطع عثمان يده **مسألة** ك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ما طال علي وما نسيت القطع في ربع دينار فصاعدا **مسألة** ك عن عبد الله بن ابي بكر عن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن انها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن ابي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين ببرد ورجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فاخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لهدا او فروة وخاط عليه فلما قدمت المولاتان اليه دينة دفعتا ذلك الى اهله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولعمري والبرد فكلما المولاتين فكلما عائشة او كتبتا اليها و اتهمتا العبد فسئل العبد عن ذلك فاعترف فامرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة القطع في ربع دينار فصاعدا قال مالك احب ما يجب فيه القطع الى ثلثة دراهم وان ارتقم الصرف او اتضع وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في ثمن ثلثة دراهم وان عثمان قطع في اترجة قومت بثلثة دراهم وهذا احب ما

١ قوله وهبتها له وفيه انه لا يدرى المدعى وطى جارية امرأته وعليه ما ك واشافه وقال ابو حنيفة اذا قال ففقت الحن وقال احمد بن حنبل مائة **٢** قوله ما يجب فيه القطع قلت قد اختلف فيه فذهب الحسن وداود الظاهري والشافعي الى ان يقطع في القليل واكثر لعموم الآية وقال مالك وداود في ربع دينار وثلثة دراهم وروى عن مالك ثمة دراهم وهو المروى عن ابي هريرة وابي سعيد عن ابي حنيفة التقدير بربع دينار قال محمد في الموطأ قد اختلف الناس فيما يقطع فيه البند فقال اهل المدينة ربع دينار ورواوا حديث عن عائشة و عثمان وابن عمر قال اهل العراق لا يقطع البند في اقل من عشرة دراهم ورواوا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمرو بن عثمان وعن علي بن عبد الله بن مسعود وعن غيره واحد فاذا اختلف في الحد واخذ بقول الثقة وهو قول ابو حنيفة والعامية من فقهاءنا الخ يعني لما جاد الاختلاف في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن اصحابه ليعده ولم يعرف التقديم والتأخير ليعرف الناس والمنسوخ اخذنا فيه بالاحوط المعتمد الذي لا يشك فيه وهو عشرة دراهم لان تدرى بالشبهات ولا يثبت الا بالاشك فيه كيف لا يدرى محمد في كتاب الآثار والطحاوي والضعف في مندد الامام عن ابن مسعود قال كان يقطع البند على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم وحديث ابن ابي عمير الطحاوي والنسائي والحاكم والبيهقي في الخلافيات وحديث ابن عباس في ثمنه المجن عند الطحاوي والحاكم وابي داود وحديث عمرو بن شعيب عن ابي بن جده عند النسائي و احمد وابن ابي شيبة واسحق بن راهويه في مندد كلامنا على ان يقطع في عشرة دراهم والكلام في هذا المقام طويل مذكور في البناءية ونفع التقدير وغيره **١٢** **٣** قوله في ثمن ثلثة دراهم وفتح الجيم الترس سمى به لانه يحسن صاحبه اي يسره ديواريه ويمر عند سيلويه وعند الجمهور زيادة اي امر يقطع البند في سبعة مجن يمزج المضاف لانه يشره بنفسه روى النسائي ان بلالا هو الذي قطع يده

المخزومية **١٢** **٤** قوله دراهم للبيهقي عن عمرة قيل لعائشة ما ثمن المجن قال ربع دينار قال ابن عبد البر في الصحيح الا حديث في الباب وربع دينار مائة ثلثة دراهم فلا يثني في ذلك حديث ابن عمر وفي مسند احمد عن عائشة ارضى الله عليه وسلم قال اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيها جردا من ذلك وكان ربع دينار يومئذ ثلثة دراهم والدينار اثني عشر درهما **١٢** **٥** قوله ولا في حريسة جبل اي ليس فيها بحرس بالجبل اذا سرق قطع والمراح بالعمى ماوى الابل والغنم للقرى بالليل والمجرب يفتح الجيم موضع جمع فيه التمر للتحفيف قال محمد بن ابي حنيفة سرق تمر في رأس التخل او شاة في المرعى فلا قطع عليه فاذا اتى بالتمر المجربين او البعيت واتي بالغنم المراح وكان لها من يحفظها فجاء سارق سرق من ذلك شيئا يساوي ثمن المجن ففقد القطع والمجن يساوي يومئذ عشرة دراهم ولا يقطع في اقل من ذلك وهو قول ابي حنيفة والعامية من فقهاءنا **١٢** **٦** قوله اترجة بفتح المعزة والراء والجيم قال مالك هي الاترجة التي ياكلها الناس وقال ابن كنانة اترجة من ذهب تدرى المحضة يجعل فيها الطيب وروى ابن المسيب ان سارقا سرق اترجة ثمنها ثلثة دراهم فقطع عثمان يده قال والاطرجة خرقة من ذهب يكون في منق البصبي **١٢** **٧** قوله وكتبتا اليها اي الى عائشة وظاهره ان عائشة لم تكن عند ذلك في المدينة ويحمل انما لم يشأ فيما بال كتبها بالقضية مع كونها في المدينة واولئك من اراوى **٨** قوله ادب ما يجب فيه القطع الخ قال محمد قد اختلف الناس فيما يقطع فيه البند فقال اهل المدينة ربع دينار ورواوا انه لا حد الا حديث وقال اهل العراق لا يقطع البند في اقل من عشرة دراهم ورواوا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمرو بن عثمان وعن علي بن مسعود وعن غيره واحد فاذا اختلف في الحد ورواوا اخذنا فيه بالثقة اي بالاحوط وهو قول ابو حنيفة والعامية من فقهاءنا انتهى **١٢** موطأ

سمعت الى في ذلك ما جاء في قطع الأبق والسارق **مسألة** عن نافع ان عبد الله بن عمر سرق وهو أبق فأرسل به عبد الله بن عمر الى سعيد بن العاص وهو أمير المدينة ليقطع يده فأتى سعيد ابن يقطع يده قال لا تقطع يدا الأبق اذا سرق فقال له عبد الله بن عمر في اي كتاب الله وجدت هذا أمرو به عبد الله بن عمر فقطعت يده **مسألة** عن زريق بن حكيم انه اخبره انه اخذ عبد الأبق قد سرق قال فأشك على امره قال فكنت فيه الى عمر بن عبد العزيز سأله عن ذلك وهو الوالي يومئذ واخبرته اني كنت اسمع ان العبد اذا سرق وهو أبق لم تقطع يده قال فكنت الى عمر بن عبد العزيز فيقضي كتابي يقول كتبت الى انك كنت تسمع ان العبد الأبق اذا سرق لم تقطع يده وان الله تعالى يقول في كتابه السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فان بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا فاقطع يده **مسألة** انه بلغه ان قاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة بن الزبير كانوا يقولون اذا سرق العبد الأبق ما يجب فيه القطع قطع قال مالك وذلك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان العبد الأبق اذا سرق ما يجب فيه القطع قطع ترك الشفاعة للسارق اذا بلغ السلطان **مسألة** عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ان صفوان بن أمية قيل له انه ممن لم يهاجره ملك فقد وصفون بن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فآخذ رداءه فلحق صفوان السارق فجاء به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اسرقت رداء هذا قال نعم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقطع يده فقال له صفوان اني لم أر هذا يا رسول الله هو عيسى صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فملا قبل ان تأتي به **مسألة** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان الزبير بن العوام لقي رجلا قد اخذ سارقا وهو يريد ان يذهب به الى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال لاحق ابلغ به الى السلطان فقال له الزبير اذا بلغت به الى السلطان فلعن الله الشافع والمشفع **مسألة** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلا من اهل اليمن اقطع اليد والرجل قد مر فزحل على ابى بكر الصديق فشكى اليه ان عامل اليمن قد ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول ابوبكر وأبيك مالك بليل سرق ثمنهم فقد وطع الاسماء ابنة عيسى امرأة ابى بكر الصديق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن بيت اهل هذا البيت الصالح فوجد والحلى عند صائغ زعمان الا قطع جاءه به فاعترف به الا قطع او شهد عليه به فأمره ابوبكر فقطعت يده اليسرى وقال ابوبكر والله لدعاءه على نفسه شدة عندى عليه من سرقته

له قوله

فقطعت يده وبه اخذ مالك ان يقطع يدا الأبق ولكنه قال لا يقطع السيد العبد اذا سرق ان يقطع كذا قاله الشافعي في الام والام قال في شرح السنة العبد اذا سرق قطع ابقا وغيره وهو مذنب مالك والشافعي واهل العلم ١٢ مح قال محمد يقطع يدا الأبق وغيره الأبق اذا سرق ولكن لا يثنى ان يقطع السارق احد الامام الذي يحكم لانه لا يقوم به الا الامام او من دلاه الامام وهو قول ابى حنيفة ١٣ **مسألة** عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن عاصم وصلة النسائي وابن ماجه بن اساد بن عمار بن عبد الله بن صفوان عن ابيه ١٢ مح **مسألة** قوله من لم يهاجره ملك كان قائما لمن ان الهجرة مفروضة ولم يسمع بحديث لا يجره بعد الفتح ١٣ **مسألة** قوله فلا قبل ان تأتي به الى ولا تصدقت قبل ان ترضه اي كان ذلك نافع او مالا لان فلا قال محمد اذا رفع السارق الى الامام او القاذف فوجب صاحب المحدثه لم ينسج الامام ان يعطى المحدثه لكنه يفتيه وهو قول ابى حنيفة والعام من فقهاءنا ١٣ **مسألة** قوله فلعن الله الشافع والمشفع بجر الفاعل المحدثه اي قابل الشفاعة قال النووي قد اجمع على تحريم الشفاعة لعبد يلوغ الى الامام فاما قبله فاجانه بالاكتر اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى للناس وبالا حدتها ووجوبها التعزير فيجوز فيه الشفاعة وتقبل ما قبل البلوغ الى الامام ويدين بل الشفاعة مستحب اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى ١٢ مح **مسألة** قوله وايبك سايلك الخ فان قلت الخلف بخلافه عزم فكيف قال ابو بكر وايبك الا قلت بذاتك المقصود منه الخلف وانما هو على سبيل العادة كما في حديث الاخرابي وقوله صلى الله عليه وسلم ارفعوا يديكم عن ما بين يديكم من كتاب النذور والامان ١٣ **مسألة** قوله ويقول اي كان ذلك الرجل وكان هو السارق في الواثق اخبار البراءة واعيا اسمع عليك اي خذ بالعقوبة من بيت من البيوت اي غار ليل على اهل هذا البيت الصالح اي بيت ابى بكر الصديق ١٣ **مسألة** قوله فامر به الى بجر فقطعت يده اليسرى وبه اخذ مالك والشافعي واهل المدينة ليقطع اليد اليسرى في الثالثة ثم الرجل اليمنى في الرابعة وعند ابى حنيفة يعزري في الثالثة ولا يقطع اليد اليسرى

قال محمد بعد روايته حديث الاقطع قال ابن شهاب الزهري روى ذلك من عاتشة انها قالت انما كان الذي سرق على اسماء اقطع اليد اليمنى فقطع ابو بكر رجله اليسرى وكانت تتحرك يكون اقطع اليد والرجل وكان ابن شهاب اعلم من غيره بهذا ونحوه من اهل بلاده وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعلى ابن ابى طالب انها لم يزد في الاقطع على قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى فان اتى به بعد ذلك مرة اخرى لم يقطعها وضنا وهو قول ابى حنيفة والعام من فقهاءنا وروى محمد في آثاره عن علي قال اني استحي من الله ان لا ادع له يد اكل ويستحي ١٢ مح وموطأ قال الشافعي ان في الثالثة يقطع اليد اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الخامسة يعزري ويؤاخذ ما خرج اليه وروى عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم جبري يسارق فقال ائتني فقال ائتني فقال اقطعوه فقطع ثم جبري به في الثالثة فقال ائتني فقال ائتني فقال اقطعوه فقطعوه كذا في الرابعة فلما جبري به في الخامسة قال ائتني فقال ائتني فقال اقطعوه كذا في السادسة فقلت انما قال ابن الهمام هلنا طرق لم يسلم من الطعن ولذا قال الطحاوي تتبعنا هذه الآثار فلم نجد له أصلا في المبسوط الحديث في صحيحه والا لا حاج به احد في مشاورة علي ولكن سلم يحتمل على الانتساج لانه كان في الانتساج تغليظا في الحدود واخرج سعيد بن منصور عن سعيد المقبري عن ابيه قال حضرت عليا في رجل يقطع اليد والرجل قد سرق فقالوا الا يصح به ماترون في هذا فقالوا اقطع يا امير المؤمنين قال باي شيء يا اكل الطعام وباي شيء يتوضأ لمسلو وبأي شيء يغتسل من جنابته وباي شيء يقوم الى حاجته فزله الى السجن يا اثم استخرجته فاستشار اصحابه فقالوا المشي قولهم الاول فقال نعم مثل ما قال فله جلد اشد يدا ثم ارسله قال ابن الهمام هذا وما انما ثبت ثبوتنا لا لمرور فبعد ان يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل هذه الحوادث ولم يشغل عنه من عروا بن عباس من الاصحاب الملائمة فاستناع على بعد ذلك اما الضعف الروايات واما العلم ان ذلك ليس حلا مسترا بل هو على رأى الامام ١٢

فليس على من سرقها قطع وانماها بمنزلة حريسة الجبل والثر المعلق قال مالك والامر عندنا في الذي ينبت القبور انه اذا بلغ ما اخرج من القبر ما يجب فيه القطع فعليه فيه القطع قال مالك وذلك ان القبر حزن لما فيه كما ان البيت حزن لما فيه قال ولا يجب عليه فيه القطع حتى يخرج به من القبر ما لا قطع فيه ^{معه} قال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ان عبدا سرق وديار من حائط رجل فغرسه في حائط سيده فخرج صاحب الودي يلقس وديه فوجده فاستعدي على العبد مروان بن الحكم فصبحن مروان بن الحكم العبد واراد قطع يده فانطلق سيد العبد الى رافع ابن خديج فسأله عن ذلك فاخبره انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثرا ولا كثرا الجمار فقال لرجل فان مروان بن الحكم اخذ غلاما الى يريد قطعه وانا احب ان تشي معي اليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فمشي معه رافع الى مروان بن الحكم فقال اخذت غلاما لهذا فقال نعم قل فما انت صانع به قال ادوت قطع يده فقال له رافع سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثرا فامر مروان بالعبد فارسل ^{معه} مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد ان عبدا لله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب فقال له اقطع يد غلامي هذا فانه سرق فقال له عمر ما ذاسر فقال سرق امرأة لامرأتى ثمنها ستون درهما فقال عمر ارسله فليس عليه قطع خادكم سرق متاعكم ^{معه} مالك عن ابن شهاب ان مروان بن الحكم اتى بانسان قد اختلس متاعا فاراد قطع يده فارسل الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فقال زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع ^{معه} مالك عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم انه اخذ نبطيا قد سرق خواتم من حديد فحبسه ليقطع يده فارسلت اليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاه لما يقال لها امية قال ابو بكر فجاءته وتى وانا بين طهر الى الناس فقالت تقول لك خالتك عمرة يا ابن اخي اخذت نبطيا في شئ يسير ذكر لي فاردت قطع يده فقلت نعم قالت فان عمرة تقول لك لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا قال ابو بكر فارسلت النبطي قال مالك والامر المجتمعه عليه عندنا في اعتراف العبيد انه من اعترف منهم على نفسه بشئ يقع فيه الحد والعقوبة فيه في جسده فان اعترفه جائز عليه ولا يثم ان يوقع على نفسه هذا قال مالك وامان اعترف منهم بامر يكون غراما على سيده فان اعترفه غير جائز على سيده قال مالك ليس على الاجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يجذ ما يرمون سرقاهم قطع لان حالهما ليست بحال السارق وانما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع قال مالك في الذي يستعير العارية فيجدها انه ليس عليه قطع وانما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجدده ذلك الرجل فليس عليه فيما جده قطع قال مالك الامر المجتمعه عليه عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به انه ليس عليه قطع وانما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خمرا ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد ومثل ذلك مثل رجل جلس من امرأة مجلسا وهو يريد ان يصيبها حراما فلم يفعل ولم يبلغ ذلك منها فليس عليه في ذلك ايضا حد قال مالك الامر المجتمعه عليه عندنا ان ليس في الخلسة قطع بلغ ثمنها ما يقطع فيه او لم يبلغ

اله قوله في الذي ينبت القبور الخ ويقال الشاخي في البرية واهم ابو يوسف والبريد الحسن والشبي وقادة وحماد وعمر بن عبد العزيز وقال ابو حنيفة وعمر لا يقطع ويؤخذ في الثوري والا وراعي وودي من ابن عباس ومكحول قال ابو يوسف حدثنا الجراح من الحكم من ابراهيم والشبي قال لا يقطع سارق اسواتنا سارق احيانا قال الجراح وسألت عطاء بن النيش فقال يقطع وعند عبد الرزاق ان عمر كتب الى عامله باليمن ان يقطع اي قوم يمتدحون القبور واجتلاب مينة بما رواه ابن ابي شيبة عن عباس بن قال ليس على الشاخي قطع ولا يرمون امر يقوم يمتدحون اي يمتدحون القبور فخيرهم ونسأهم والصحاب متوافرون ولا يرمون من قطع من الشاخي من الزهرى اخذ نياش في زمن مكحول و كان مروان على المدينة فسال من يمتدحون من العارية والفقهاء فاجمعوا فيهم ان يعذب ويساق وودي محمد بن اثار من ابن حنيفة قد اتفق على ذلك من نقي من العارية على عبد مروان روى ان نياشا الى مروان فاستغنى العارية عن ذلك فافتاه ابن عباس ان لا يقطع والقياس يقتضي ذلك لان متاع غير حرز من ربيع حراحي يمدح ودمر انتهى ١٣ ^{معه} قوله لا قطع في ثمر ولا كثرا لطلب ما دام في راس الخلة فاذا قطع فهو الربط فاذا كثرت فزاد التمر وواحد التمر ثمة وبلغ على كل التمر وبلغ على ثمر التمر والكثرة يقتضي جارا للثل وهو فحمة الذي وسط الخلة كذا في النبا ١٣ ^{معه} قوله فامر مروان بالعبد فادسل قال الشاخي هذا الحديث في ثمر معلقة غير حرزة وقال نيل المدينة لا حوائط لا كثرة فلا يكون حرزة ويؤخذ مالك واهم ذهب ابو حنيفة الى الطلاق الحديث فلم يوجب القطع في الفواكر الربط حرزة او غير حرزة قال ابن الهيثم والاطلاق حديث الجرمين في الربط الموضوع في البرية فيجب تعديم الراوي لعدم انهم كانوا سوا عليه العموم والاسنان وادجب اخرون في جميعها اذا

كانت حرزة ١٢ ^{معه} قوله ارسل فليس عليه قطع وهر قال ابو حنيفة والجمهور انه اذا سرق العبد من امرأة سيده لم يقطع وكذا اذا سرق من زوج سيده وقال مالك والجمهور ان العبد يقطع بسرقته من مال من عدا سيده كزوجته سيده العموم الاية ١٣ ^{معه} قوله ليس في القسرة قطع روى ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف عن عروما ليس على الخنثى قطع وروى الادريسي عن جابر بن عبد الله عن الترمذي عن صحيح ليس على خائن ولا منتصب ولا على مختلس قطع قال عياض شرع الشرع في ايجاب القطع على السارق دون غيره لان ذلك قليل بالنسبة الى السرقة ولا يمكن استرجاع هذا النوع بالاستئذان الى الولا والسبل عليه اقسامه البينة عليه بخلاف السرقة فعلم يكون المبلغ في الزجر ١٢ ^{معه} قوله فان اعترفه غير جائز على سيده وهر قال ابو حنيفة ان العبد المجبور عليه بيع اقراره بالحد والعصا ص ولا يبيع اقراره بالمال واما العبد المادون فيبيع اقراره مطلقا في المال وغيره ١٢ ^{معه} قوله في الذي يستعير العارية الخ وقال احمد واسمى بالقطع في ذلك واجتبا في سلم ان امرأة مغرورة تستعير المتاع وتجده فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها واجيب بان المراد انها قطعت بسبب السرقة وانما ذكرت العارية ليعرفوا لاد وصف لانا سبب القطع والاطلاق في مسلم مصرحة بانها سرقته وقتت بالسرقة فتعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعا بين الروايات فانها قضية واحدة مع ان جماعة من الامة قالوا هذه الرواية شاذة وقال ابن الهيثم لو فرض انها لم تسرق كان حديث جابر ليس على خائن قطع مقدما ومحملا القطع بمحمد العارية على النسخ ولذا عمل على انها واقتان فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع امرأة بمحمد المتاع واخرى بالسرقة انتهى ١٣ ^{معه}

كتاب الاشربة

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سوله الكريم

ما جاء في الحديث في الخمر **٥٥١** قال عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد انه اخبره ان عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال اني وجدت من فلان ربيع شراب فزعم انه شراب الطلاء وانا ساكل عما شرب فان كان يسكر جلدته الحد فجلده عمر بن الخطاب الحد تاما **٥٥٢** قال عن ثور بن زيد الدبلي ان عمر بن الخطاب استشار في الخمر فشر بها الرجل فقال له علي بن ابي طالب نرى ان تجلده ثمانين فانه اذا شرب سكر واذا سكر هدى واذا هدى اقتراى واكما قال فجلده عمر في الخمر ثمانين **٥٥٣** قال عن ابن شهاب انه سئل عن حد العبد في الخمر فقال بلغني ان عليه نصف حد الحر في الخمر وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيد هم نصف حد الحر في الخمر **٥٥٤** قال عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ما من شيء الا الله يحب ان يعفى عنه ما لم يكن حدا قال مالك والسنة عندنا ان كل من شرب شرايا مسكرا فسكر اوله يسكر فقد وجب عليه الحد ما يكره ان ينبذ جميعا **٥٥٥** قال عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان ينبذ البسر والربط جميعا والتمر والزبيب جميعا **٥٥٦** قال عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن عبد الرحمن بن الحباب النضاري عن ابي قتادة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يشرب التمر والزبيب جميعا والزهو والربط جميعا قال مالك وهو الامر الذي لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا انه يكره ذلك لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ما ينهى ان ينبذ فيه **٥٥٧** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب للناس في بعض مخاضة قال عبد الله بن عمر فاقبلت نحوه فانصرف قبل ان ابلغه فسألت ماذا قال قال فقيل لي نهى ان ينبذ في الدباء والعزف **٥٥٨** قال عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن ابي هريرة عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان ينبذ في الدباء والعزف ما جاء في تحريم الخمر **٥٥٩** قال عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتة فقال كل شراب اسكر فهو حرام **٥٦٠** قال عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله

له قوله الذي في الخمر ما اسكر من معمر

الجنب او ادم كالحرة وقد يذكر والعوم اصح لانها حرمت وما بالمدونة غرضها ما كانت شاربهم الا البسر والتمر ولجوه قالوا الامتة الشظية وقصة الامام ابو عبيدة بالقي من الشعب اذا طلى واشتد وقذف بالزبد قال في الباردة وهو المعروف عند اهل اللغة ويمكن ان يستدل على ذلك بما رواه البخاري عن ابن عمر انهما نزلتا تحريم الخمر وما بالمدونة منها شيء فانه يدل على كونه مختصة بالجنب لما صح انما نزلت وان في المدونة خمسة الشربة ما فيها شراب الغضب **١٢** م قوله فزعم انه شرب الطلاء بكسر الطاء المهملة والممد الشارب الملبوس من عصير العنب وزاد بعضهم فيه الذي ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فان ذهب نصفه فهو النصف وان لم يذهب الا النصف والاصل القطران الذي تطلق به الابل وفي الاثر دليل على ان الثلث اذا اسكر بعير حراما قليلا وكثيره ولذلك لم يستفصل بل شرب منه قليلا او كثيرا او الذي احله عن الطلاء كما ساقى ما لم يكن يبلغ حد الاسكار فاذا بلغ لم يعمل عنده كذا في نفع الباردة ويمكن ان يقال على طريق الخفية بانما حده لانه شرب قدر المسكر او طهر ما ذلك فلذا لم يسأل منه وممكن ان يكون المراد بها بالطلاء الخمر في جميع البحار يسمى البعض الخمر لادنى القاموس الطلاء كسائر قطرات الابل وما يطل به والخمر وفي الاثر ايضا دليل على انما حده باقراه لا بجره وجره انما هو ما قاله است الخفية انه لا بد من اقراره بغير خلاف لما ذكره والجماع بينه وبين ما عندنا في سحره انه حد مجازي بوجدان الرغف فلعلم بعد اعتراؤه بذلك **١٣** م قوله ان تجلده ثمانين ولا ينفذ فيه ما في مسلم ان عبد الرحمن بن عوف اشار الى عمر بذلك لانه لما نهي ان كلام على وعبد الرحمن اشار بذلك وبه اخذ مالك واليوحفيقة واحمد واسحق والاذنا عن ابن حد الخمر ما نزل حيث وقع عليه اجماع الصحابة وهو احد القولين للشافعي واقتاده ابن المنذر والقول الاخر وهو الصحيح او ابلون وهو قول داود واحمد في رواية ومخلص ما تسكوا به في ذلك ان قد لا يدرين هو المحفوظ في زمن ابي بكر وعثمان وما زاد عمر على ابايحين

فكان تعزير او الامام ان يدر في العقوبة اذا ما في ذلك **١٢** م قوله عليه نصف حد الحر وبه اخذ الامتة الدار بغيره والجمهور **١٣** م قوله نهي ان ينبذ البسر والربط وقال عبد الله بن الخطاب في النهي عن الاسكار في البسمة مع الخط قال النووي والنهي للتميز به عند الجمهور ولا يجرى ما لم يسكر ولا يجرى منه الماكينة وقال ابو حنيفة واليوحفيقة في رواية لا كراهية فيه ولا بأس به **١٤** م قوله نهي ان ينبذ في الدباء بعقم الدال وتشديد الباء هو القرض والعزف اي المصباح بالمرقة وفي رواية زيادة التقيير والحتم التقيير اصله التخليد يتفرق وسطه ثم يفتقه فيه التمر ويطلق عليه الماء ليعبر بنبذة مسكرا والحتم المرة المتخضر او كانت هي ظروف الخمر فخصت بالنهي عن الانتباه فيها لانه يسرع الاسكار فيها لانها غليظة لا تنفذ فيها للريح ولا يترشحش منها الماء فيكون الماء فيه حارا وينقلب الى الاسكار اسرع قال المظهر كان هذا في اول الامر ثم نسخ بمحمد بن يث بريدة كفت نهيكم عن الانتباه والاسقية فانتمبه وان كل وما عطا الله سكر قال الخطابي وهو قول الجمهور وقال بعضهم ببقاء التحريم والرسد بهب مالك واحمد واسحق **١٣** م قوله من البتة هو كسر الباء وقد يفتح وسكون الفوقية وقد تحرك آخره بين مهلهت هو ينبذ العسل وكان اهل اليمن يشربونه **١٤** م قوله كل شراب اسكر فهو حرام ولوم يسكر القدر الذي تناوله منه وعند احمد والي داود وعن جابر مرفوعا ما اسكر كيرة فقليل حرام صحاح ابن حبان وبه اخذ الامتة الشظية ومحمد بن الحسن والجمهور انه يجرى كل شراب مسكر قليلا او كثيرا وقال ابو عبيدة يجرى الخمر والي من ماء العنب اذا غلشت واشتدت وقذف بالها في وهو الملبوس من عصير من ذهب اقل من ثلثيه ويفتح التمر والزبيب اذا غلشت واشتدت وان قلت وما عدا هذه الدار بغيره فلا يجرى ما لم يسكر اذ لم يكن شره للهو وطرب والا فقليل وكثيره حرام والمتولى على قول محمد كما ذكره الزيلعي **١٢** م

صلى الله عليه وسلم سئل عن الغبيراء فقال لا خير فيها وبنى عنها قال مالك فسألت زيد بن اسلم ما الغبيراء فقال هي السكرية
وهذا لك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها
في الآخرة **هذا لك** عن زيد بن اسلم عن ابن وعلة المصري انه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن
عباس اهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال اما علمت ان الله حرمها قال لا فصار رجلا الى جنبه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم بمساررتي فقال امرته بان يبيعها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شره ما حرم
بيعها ففتح الرجل المزادتين حتى ذهب ما فيها **هذا لك** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال
كنت استقي ابا عبيدة بن الجراح وابا طلحة الانصاري وابي بن كعب شيئا من فضيخ وتمرق قال فجاءهم فقال ان الخمر قد حرمت
فقال ابو طلحة يا انس قم الى هذه الجرار فاكسرها قال فقمت الى فمراس لنا ففرضت بها باسفله حتى تكسرت **هذا لك** عن
داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ انه اخبره عن محمود بن لبدة الانصاري ان عمر بن الخطاب حين قد
الشام شكى اليه اهل الشام وباء الارض وثقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذه الشراب فقال عمر اشربوا العسل فقالوا لا يصلحنا العسل
فقال رجل من اهل الارض هل لك ان نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر قال نعم فطغوا حتى ذهب منه الثلثان وبقي
الثلث فاتوا به عمر فادخل فيه عصار صبعه ثم رفع يده فتنبعها يقطط فقال هذان الطلاء هذان مثل طلاء الابل فامرهم عمر
يشربوه فقال له عباد بن الصامت احللتها والله فقال عمر كلا والله اللهم اني لا احل لهم شيئا حرمته عليهم ولا احرم عليهم
شيئا احلته لهم **هذا لك** عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلا من اهل العراق قالوا يا ابا عبد الرحمن اننا نبتاع من
ثمر النخل والعنب فنعصره خمرا فنبيعها فقال عبد الله بن عمر اني اشهد الله عليكم ولا تملكته ومن سعى من الجن والانس اني
لا امركم ان تبيعوها ولا تبتاعوها ولا تعصروها ولا تشربوها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان

كِتَابُ الْجَمَاعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدعاء للمدينة واهلها **هذا لك** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري عن انس بن مالك
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في مكيا اللهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم يعني اهل المدينة **هذا لك**
عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة انه قال كان الناس اقرارا واول الترحاء واطيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاذا اخذته رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في مدنا
اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونبيك واني عبدك ونبيك وانه دعاك لمكة واني ادعوك للمدينة بشئ ما دعاك به
لمكة ومثله معه ثم يدعوك بعد الفراغ اصغرا وليد يراه فيعطيه ذلك القوم فاجاء في سكنى المدينة والخروج

فيه على وجه التجارة بمعنى الادب او يريده المكيل فيكون ذلك دعاء في كثرة ثمارهم
وعلاهم واما البركة الدينية فانها بمنزلة المكيل يتعلق كثير من العبادات من اداء زكاة اليوم
وزكاة العطر والنفقات **هذا لك** عن قول المديني مفتحة من وان اى الصاع
الدين الطاعة او من يدرك بالمكان اذا اقام به والجمع مدن بضمين ويسكن الشان
ومدائن **هذا لك** عن قول اذا راوا اول الترحاء واول الترحاء هو مقصود ثمارهم
التي هي على الله عليه وسلم جبركا بدعا صلى الله عليه وسلم واعلاما لبره وصالح
الثمار **هذا لك** عن قول عليك من الخلة وهو الصداقة والمجربة التي تخلت القلوب
الح **هذا لك** عن قوله واني عبدك ولم يذكر الخلة لنفسه مع كونه خليفته ايضا فواضعا
ودعا له لا ادب مع امير **هذا لك** عن قوله واني ادعوك قال ابو محمد بن داود
على فضل المدينة على مكة قال لان تعذيب العباد لها انما هو لفضلها على ما قصر
منها قال القاضي ابو الوليد والذى عني من وجه الدليل من ذلك ان ابراهيم عليه السلام
دعا لاهل مكة ما يقتضيه بدنياهم وان النبي صلى الله عليه وسلم دعا لاهل المدينة بمثل
ذلك ومثله فعمل ان يريده به دعاء اخر معه وهو لا امرهم فكان الحسانت تعاضد
للمدينة مثل ما تعاضد مكة ومثله ان يريده ان ابراهيم عليه السلام دعا لاهل مكة ما يقتضيه وعلم
هو صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ومثله مع فيعود الى مثل ما قد ذكره ويحتمل ان
يريده ان ابراهيم عليه السلام دعا لاهل مكة في ثمراتهم وانه صلى الله عليه وسلم دعا لاهل
المدينة في ثمراتهم ايضا بمثل ذلك ومثله مع

له قوله هي السكرية نعم السين والكاف الاول وسكون
الراء نوع من الحموضة من الزدة كذا في الشفاء **هذا لك** عن قول شرابا من فضيخ
وترفع الغار والصاد والياء المعجمين هو شراب يتخذ من بسر مضغوط كذا في القاموس
والفضيخ هو الحمر وقال النووي يرفع الحمر ويصب عليه الماء ويترك حتى يثقل
هذا لك عن قول مرسلنا هو بكر الحمر وسكون الماء اخره سين مملئة هو جرح منقود يتروفا
منه **هذا لك** عن قول فقال هذا الطلاء بكر الطاء وخفة اللام الشراب الملبوخ عن
عصير العنب والراء ههنا ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه **هذا لك** عن قول مثل طلاء الابل
وهو القطن اني ثمر الذي يطلو به الابل وهو اصل الطلاء ويسمى به الثلث العيني لثابته
الح **هذا لك** عن قوله احللتهم وفيه حل المشتبك العيني لانه في تلك الحالة قالوا لا يسكر
فان كان يسكر حرم ومن ذلك يحمل الطلاء الذي قد عرشا به كما مر وبطل قول الائمة الثالثة
والجهود وقال ابو عرفة يخل مطلقا والحرام هو القدر المسكر **هذا لك** عن قوله اللهم
بارك لهم دعاءه صلى الله عليه وسلم ان يبارك لاهل المدينة في مكيا لهم وصاعهم ومدهم
يشتمل على فضل لما حرم على الخمر من يسكنها لما اقرض على الناس في ذم الخمر من
سكنها ثم زال حكم الخمر وبقي الندب ويحتمل ان يريده بالمكيل الصاع والمقدار كما
اولا باللفظ العام ثم اكد باللفظ الخاص ويحتمل ان يريده به غير ذلك من الكايل ما هو
اعظم من الاوسق وغيرها وما هو اصغر منها كصنف المد وغيره ويحتمل ان يريده بالبركة ان
يبارك بركته ونيا وخرقة فحق الدين ان يكون الطعام الذي يكسب به المكيل لافضلها
يا اهل المدينة فكثرة بركته بان يمجري من الله دما لا يميز ما كسب به غيره او يبارك بالتعرف

احرم ما بين لابتيها **١٥٨٢** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة انه كان يقول لورأيت الظباء تترحم بالمدينة ما دُعرت بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام **١٥٨٥** عن يونس بن يوسف عن عطاء بن يسار عن ابي ايوب الانصاري انه وجد غلاما قد اُلقي الى زاوية فطردوه عنه قال مالك لا أعلم الا انه قال اني حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هذا **١٥٨٦** عن رجل قال دخل على زيد بن ثابت وانا بالاسواق وقد اصطبغت نهسا فاخذته من يدي فارسله فاجاء في وباء المدينة **١٥٨٧** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك ابو بكر وبلال قالت قد خلت عليهما فقلت يا ابيت كيف تجدان وبالا بلال كيف تجدان قالت فكان ابو بكر اذا اخذته المحي يقول كل امرء مقصم في اهله وطلوت ادنى من شرك نعله وكان بلال اذا قلم عنه يرفعه عقيرته فيقول الا ليت شعري هل ابيت ليلة بواد وحولي اذ خرو وجليل وهل اردن يوما مياه فجة وهل يبديون لي شامة وكفيل قالت عائشة فبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال اللهم حبب اليك المدينة كحبنا مكة واشد وصحبها وبارك لنا في صاعها ومداها وانقل حماها واجعلها بالحفة قال مالك وحديث يحيى بن سعيد ان عائشة قالت وكان عامر بن فهيرة يقول قد رأيت الموت قبل ذوقه ان الجبان حنقه من فوقه **١٥٨٨** عن نعيم بن عبد الله المجهور عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على انقاب المدينة ملئكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال فاجاء في اجلاء اليهود من المدينة **١٥٨٩** عن اسفيعل بن ابي حكيم انه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان من اخروا تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا نبيا ثم هم ساجد الا لا يبقين دينان يارض العرب **١٥٩٠** عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى اتاه الثلج اليقين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فاجلى يهود خيبر قال مالك وقد اجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك فاما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شيء واما يهود فدك فكان لهم نصف الثمر ونصف الارض لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحا لهم على نصف الثمر ونصف الارض فاقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الارض قيمة من ذهب وورق وابل وحبال واقتاب الله ثما عطاهم القيمة واجلاهم منها جامعا فاجاء في امر المدينة **١٥٩١** عن هشام بن عروة عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ظلم له احد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه **١٥٩٢** عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم ان اسلم مولى عمر بن الخطاب اخبره انه زار عبد الله بن عياش الخزومي فرأى عنده تبييذا وهو يطوي مكة فقال لما سلم ان هذا الشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش قد حاطها فجاء به الى عمر بن الخطاب فوضعه في يده

٩ قوله انقاب القاب جمع نقب بكسر الهمزة وفتح القاف معروا وقع منه اذا ملت به **١٥٩٣** قوله في جزيرة العرب الجزيرة ارض القاف وهو الطريق بين الجبلين **١٥٩٤** قوله في جزيرة العرب الجزيرة ارض اعاط به البحر سميت بها لاما طلة اليها من نواحيها وانقطعت عنها المياه العظيمة وجزيرة العرب كما في القاموس ما احاط به بحر الهند وبحر الشام ودجلة والفرات وما بين مدن الى اطراف الشام طولها ومن جدة الى ارض العراق عرضها **١٥٩٥** قوله الشيخ اليقين الذي لا يشك فيه في التباينة يقال ثمنت نفسي بالامر وثمنت نفع ثوبا اذا اطمأنت اليه وسكنت وثمنت فيها ووثقت به انتهى **١٥٩٦** قوله انقاب القاب جمع نقب ثم كما هو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليكرس عليه **١٥٩٧** قوله تبييذا هو ما يطوى فيه ثمرات لؤلؤ الماء **١٥٩٨** قوله فقال لما سلم ان هذا الشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش من اخوال عمر فكان من يقبل هديته قبل الولاية وبعد ما يستعمل ان يكون استجبا ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما اتاكم من هذا المال من غير مسئلة فخذوه مع ان عمر بن الخطاب ما كان يمدى اليها فاما ان كشي يمدى الى جماعة المسلمين لانه كان يتناول من اليسير ويناول اليها في جسداه ولذلك قال ان عبد الله وضعني في يد عمر وقره الي فيه لعله يمد يدي وبع الاشارة ومعرفته حاله براحمته ثم دفع راسه وقال ان هذا شراب طيب يستعمل ان يري به حلالا ويحتمل ان يري به لذيا مع كونه حلالا فشر به يري به شرب من ثم ناول رجلا من عبيده وهو المشروع بان ينادي الامام بعده من من يبييذ ويسأل ذكره ان شاء الله تعالى **١٥٩٩**

من مهيأ لمل قلت لا تقوم الحجة بالاحتمال الذي لا ينشئ عن دليل ورد ايضا بان مهيأ لمل اذا دخل الحرم سبب علينا ارساله فلما يمد علينا ثم قال الطحاوي بسنده عن مجاهد قال قالت عائشة كان لاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فاذا خرج لبس واشتدوا قبله وادبر فاذا احسن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل ربي فله من ثم كره ان يكون فيه فبما بالمدينة في موضع قد دخل فيها حرم منها وقد كان في ذلك فيما لا يدخل ويتخذه منها فيلقون دونها الا يواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك بخلاف حكم مكة واسناده صحيح واخرجه احمد في مسنده ايضا وتكلم في المسئلة كلاما طويلا والشرع علم **١٥٩٠** قوله نمسا هو كسر وطا ثريضا والعماء في **١٥٩١** قوله صحيح بضم الهمزة وفتح الصاد وتشديد الموحدة اي متولى في اهل العلم بها **١٥٩٢** قوله اذخر بكسر الهمزة والنازبة بيتا ذال معجمة ساكنة حشيشة كثيرة ذورا حشيشة طيبة عريضة الاوراق **١٥٩٣** قوله وجميل بالهمزة ثبت ضعيف صغراء يحش به فطاعن البيت وهو الثاني **١٥٩٤** قوله يبييذ يشق اليه وكسر الهمزة وتشديد النون موضع على اسبال من ثمر كان به سوق في الجالية ودر كسر الهمزة **١٥٩٥** قوله شامة بالشين الحجرة والهمزة المحففة وطفيل بالطاء المشوكة جملان يقرب مكة او بيتان والاصل ان كان يذكر كمنه وصحة بواشها وعقوبة ما نسا وطفلا فبما لها وبيتا **١٥٩٦** قوله بالحفة بتقدم الهمزة المشوكة على الهمزة المشوكة موضع بين الحرمين هو ميقات اهل الشام وقال الخطابي وكان سكنوا اهل الحففة في ذلك الوقت اليسود وقد استجاب الله دعاءه وان الحس انقلب اليها حتى من شرب من ما شام **١٥٩٧** قوله ان الجبان حنقه من فوقه جبان ضد الشجاع

فقربه عمر الى فيه ثم رفع رأسه فقال عمران هذا الشراب طيب فشرب منه ثم ناوله رجلا عن يمينه فلما ادبر عبد الله ناداه
 عمر بن الخطاب فقال انت القاتل لمكة خيد من المدينة فقال عبد الله فقلت هي حرم الله وأمنته وفيها بيته فقال عمر اقول
 في بيت الله ولا في حرمه شيئا ثم قال عملت القاتل لمكة خيد من المدينة قال فقلت هي حرم الله وأمنته وفيها بيته
 فقال عمر لا اقول في حرم الله ولا في بيته شيئا ثم انصرف ما جاء في الطاعون من مصالك عن ابن شهاب عن عبد
 الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس ان
 عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بصرى لقيه أمراء الاجناد ابو عبيدة بن الجراح وأخطابه فاخبروه ان الوباء
 قد وقع بالشام فقال ابن عباس قال عمر بن الخطاب ادع لي المهاجرين الاولين فدعاهم فاستشارهم واخبرهم ان الوباء
 الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت الامر ولا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس و
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي الانصار
 فدعوتهم فاستشارهم فسلخوا سبيل المهاجرين واختلفوا كما اختلأ فمهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ههنا
 من المشيخة فريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليهم منهم رجلا فقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدم

الطاعون بزنة القاعول من الطعن عدلوه عن اصله وضفوه على الموت العام ١٢ ح -
 قوله ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام يحتمل ان يقصد ما يطأ له احوالها
 فانها كانت تضر المسلمين وعلى الامام اذا بدى منه بالشور ان يطأ لها بالاشارة ان مسلم
 انه يحتاج الى ذلك لغير امره الا جناحه يد جند الشام اما انهم كانوا مقبلين الى جنته
 فلقوه هناك اولائهم خرجوا من الوباء واعتقدوا ان ذلك يجوز لهم اولائهم خرجوا فلقوه
 من قرب منهم من لم يلقه بموضع ذلك قوله فاجروه ان الوباء قد وقع بالشام الوباء
 هو الطاعون وهو مرض يعم الكثير من الناس في جنة من البهائم دون غيرها بخلاف المعتاد
 من احوال الناس وامراضهم ويكون مرضهم غالبا مرضا واحدا بخلاف سائر الاوقات فان
 امراض الناس مختلفة وقول عمر في الشام ادع لي المهاجرين الاولين ودعني عن سعيد
 ابن المسيب ان المهاجرين الاولين من صلى الى القبيلتين ومن لم يسلم الا بدعوى تحويل القبلة الى
 الكعبة فليس من المهاجرين الاولين فدعاهم فاستشارهم عن ذلك فاختلفوا عليه فقال
 بعضهم قد خرجت الامر بدعوى الطاعون والظفر فيها لا نرى ان ترجع عنهم بدعوى قولنا
 على الله عز وجل ويحيى انه لا يصيبهم الا ما كتب الله لهم وقال بعضهم معك بقية الناس
 يريدون فعلنا الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون بذلك الخسار
 فعظم بعضوه بذلك على الاشفاق عليهم ويعظم حال التعذر بهم واقدارهم على الوفاء الذي
 يخاف استعصا لهم فلما اختلفوا عليه امرهم بان يرتفعوا عنه ثم دعا الانصار فاستشارهم كما
 استشار المهاجرين فاختلفوا كما اختلأ فمهم فاطمان يرتفعوا فم قال ادعوا لي من كان ههنا
 من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح يريدون ما يرتفع الفتح فثبت لهم الهجرة او باجرعه
 الفتح فثبت لزام الهجرة دون حكمها فشاؤهم فلم يختلفوا فادعوا لوزي ان ترجع بالناس
 فزاد عمر انهم وقال اني مصعب على طهر يري السفر وصفه بذلك لان المسافر ومثاله يصير
 على طهر الليل والا بل والذباب ويحتمل ان يريه على طهر طريق ولا بد ان يكون قرن بذلك
 ما يقتضي الرجوع عن الشام او يكون ذلك موضع اقامته بالشام والاول اظهر لانه لم
 يكن يطع بعد موضع الوباء فلو كان موضع يريه ان يقيم به ولا وادعوا له ما احتاج الى الرجوع
 والله اعلم ١٢ قوله بصرى بغير بليين معجمة قديمة بلادي بيوك يجوز فيها العرف
 وعدم وكيل هي مدينة التتبع اليوبية وهي واليسرموك والجمالية متصلات بينهما
 وبين المدينة ثلث عشرة مرحلة ١٢ قوله امراد الا جناح دكان عمر قسم الشام اجنالا
 الارادان جند وحمص جند دمشق جند وفلسطين جند وقنسرين جند وجعل على كل جند
 ميرا ١٢ قوله واصحابه خالد بن الوليد ويزي بن ابى سفيان
 وشميل بن حسنة وعمر بن العاص ١٢ قوله المهاجرين الاولين هم من صلى
 الى القبيلتين في قول ابن المسيب او شابهوا في قول مطا واصحاب الشجرة في
 قول النضبي ١٢ على قوله مشيخة الفتح الميم وكسر الشين جمع طبع وهو من اشيا
 فيه السن ١٢ قوله من مهاجرة الفتح اي الذين باجروا عام الفتح قبل الفتح ١٢

له قوله فلما ادبر عبد الله بن عباس ناداه عمر فقال انت
 القاتل لمكة خيد من المدينة قال عيسى بن ديار كان ذكره تفصيله مكة على المدينة ودار الهجرة قال
 محمد بن عيسى ولواقره بذلك لعمر بن ديار على تفصيله مكة ودار من عمر يحتمل ان يريه
 شكا تفصيل مكة على المدينة لاشقائه تفصيل المدينة على مكة او هو يري ترك الاخذ في
 تفصيل احداهما على الاخرى الا ان الوجه الاول اكثر ما يشر من اخذ الصواب في ذلك دون
 ليكره معنى افضل ان ساكنها العامل فيها بالطاعة من الثواب اكثر ما لساكن والعامل
 بذلك في الاخرى ولا خلاف ان كان السكنى بكثرة غيرها ممنوعا والاشغال الى المدينة
 مستمرة فقبل الفتح وقد اختلف العلماء في ذلك يري الفتح في حق من تقدمت بهجرة قبل
 الفتح فقال الجمهور ان ذلك بقى في حقه وقال جماعة ان لمن باجر قبل الفتح ان يرجع الى
 مكة بعد الفتح الا ان اختلف ان المقام بالمدينة كان افضل ولذلك اقام بها النبي صلى
 الله عليه وسلم والمهاجرون وقد اشغل جماعة من المدينة الى العراق والشام ولم يرجع منهم
 مشهورا بفضل الى سكنى مكة وانما ادعى اليها من صغر مسرة عن ان يكون حكم الهجرة كحكم
 السكنى في الزبير وعبد الله بن عباس والجمهور على خلاف ذلك فلا خلاف ان المدينة افضل
 لى حق هؤلاء وما من لم يكن له هجرة فلا خلاف في ذلك فلو سكنى المدينة وذهب مالك
 ان سكنى المدينة افضل وقال ابو حنيفة والشافعي سكنى مكة افضل لرواستل القاضي
 ابو محمد على ذلك ينادى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الايمان ليأد الى المدينة كما تأد
 اليه الى جرحا قال بعض بذلك المدينة وما دوى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امرت
 بقرينة تاكل القرى قال فلا معنى لقوله تاكل القرى الا على ترجيح فضلها على غيرها
 وزاد فيها قولنا صلى الله عليه وسلم الدم صيب اليها المدينة كبتها مكة او اشد
 لا يدعوى صلى الله عليه وسلم في ان يحسب اليها سكنى المدينة وسكنى غيرها افضل ووجهه
 من جهة المعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم اختار سكناها بعد الفتح فان كان ذلك قد
 افترض عليه فلا يفترض عليه السكنى الا في افضل البقاع وان لم يكن ذلك مفترضا
 عليه واختاره فلا يتبادر لا سيما انه واستيطان الامامة وفضلها الصعابة الا افضل البقاع
 وقول عبد الله بن عباس هي حرم الله وامنه وفيها بيته فلم يزد على الظاهر ما عنده من فضيلة
 مكة قال محمد بن عيسى ولواقره بذلك لعمر بن ديار على تفصيل مكة ودار الهجرة قال
 بعض مكة وهذا خلاف في صحته على الوجه الذي ذكره ولذلك قال لعمر لا اقول في بيت
 الله ولا في حرمه شيئا معناه والله اعلم ان لا اترك فضيلة ولكن انست القاتل لمكة خيد من
 المدينة فامعناه ان لا اترك ذلك عليك وانما اترك عليك ما يفتنى منك من تفصيلها على
 المدينة فكل كان ذلك منك فعاد عبد الله بن عباس الى قوله الاول فلم يزد عليه ولا اظهر
 اليه ما سأل ثم انصرف ومعنى ذلك والله اعلم انه رأى عمر اقره على هذا القول اذا اسك
 عما سواه في موضع ١٢ منه قوله وامنه اي بكل امته كما يدل عليه قوله ثم واذمنا
 البيت مشا به للناس وامنا ١٢ قوله لا اقول في حرم الله كان رأى امير المؤمنين
 عمر تفصيل المدينة على مكة غير ان كفته فادع مشيخة وهو قول ابنه عبد الله ١٢ قوله

على هذا الوفاء فتأذى عمر في الناس اني مضجع على ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة افرأيت ان قد رآه الله فقال عمر لو
غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قد رآه الله الى قد رآه الله اراك لو كان لك ابل فهبطت واديا له عد وتان احد هما
فخضبة واخرى جديبة اليس ان رعبت الخصب رعبتها بقدر الله وان رعبت الجديبة رعبتها بقدر الله قال فجا عبد الرحمن
ابن عوف وكان غائباً في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذمهم
به بارض فلا تقدر مواعليه واذا وقع بمرض وانتم بها فلا تخروا فرأى الله ان قد رآه الله عمر ثم انصرف **١٥٩** مالك عن
محمد بن المنكدر وعن سالم بن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه سمعه يسأل
اسامة بن زيد ما ذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الطاعون فقال اسامة قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الطاعون رجس ارسل على طائفة من بني اسرائيل او على من كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض فلا تدخلوا عليه
واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخروا فرأى الله ان قد رآه الله مالك قال ابو النضر لا يخرجكم الا فرأى الله ان قد رآه الله عن ابن شهاب
عن عبد الله بن عامر بن مبيعة ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام فلما جاء سرغ بلغه ان الوفاء قد وقع بالشام فاحبره
عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم به بارض فلا تقدر مواعليه واذا وقع بارض وانتم
بها فلا تخروا فرأى الله ان قد رآه الله عمر بن الخطاب من سرغ **١٥٩** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عمر بن
الخطاب انما رجع بالناس من سرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف **١٥٩** مالك انه قال بلغني ان عمر بن الخطاب قال
ليبت بركبة احب الي من عشرة ابيات بالشام قال مالك يريد لطول الاعمار والبقاء ولشد الوفاء بالشام الذي عن القول

١٥٩ قوله صحيح باسكان الصاد من الصباح وضبط بعضهم بتشديد الباء من
التصحيح اي مسافر **١٦٠** قوله فقال ابو عبيدة الخ قول الى عبيدة افرأيت ان قد رآه الله فقال عمر لو
قد رآه الله على معنى الاكدار لا يعرفه يدانه يتجوزك ويخبرني الصواب من الوفاء الذي لا يعب
الامن قد رآه الله عز وجل ان يصيبه وانه لا يتجوز من قدر له ان لا يصيبه فقال عمر لو غيرك
قال ما يا ابا عبيدة قال محمد بن عيسى وكان عمر بن الخطاب موافقته في جميع اموره وذكره في القصة
ويحتمل ان يكون ذلك لما تحقق من فعله وامانه فقد ساءه النبي صلى الله عليه وسلم
امين هذه الامور وقوله لو غيرك قال ما يا ابا عبيدة قال محمد بن عيسى الا عيسى بن عبد الرحمن بن عبد الله
عنه شكته نعم نفر من قد رآه الله الى قد رآه الله يدانه لا يتجوزك بالفرق بين ما قد رآه الله وما
يتجوزك بين عمر بن الخطاب ان يكون قد رآه الله من الوفاء ان وصل الى ما يريد ان يكون
قد قدر له من السلامة ان رجع ولذلك يجوز للانسان ان يتخذ الدرغ والجن وغيره من
العدو الذي يجوز ان يكون الفرار منه كشره ويحتمل الفرار منه ولا يكون ذلك فراراً من قدر
الله ولا يجوز ان يتجوز به مما قد رآه الله تعالى بل اكثر ما هو به وقد مثل ذلك عمر بن الخطاب تشيلاً
صحيحاً بما سلمه ابو عبيدة وهو ان كان لابل يربيه فطفاً ومن القيام عليها فطفاً بها وادبها
عند وتان احدهما غيبته والآخرى جديبة اليس ان رعبت الخصب رعبتها بقدر الله عز وجل وان
رعبت الجديبة رعبتها بقدر الله يدانه مثل امره ان انصرف بهم الى موضع يأمن به الوفاء
انصرف بقدر الله عز وجل وان اقدم على ما يخافه عليهم من الوفاء اقدم عليه بقدر الله
فما يلزم صاحب الايمان ان ينزل بها الى جانب النصب ولا يلزم بذلك ان فاد من قدر
الله بل مصيباً محتملاً مما رآه الله سبحانه وسلم له لغيره وادباً خيراً فذلك الامام
بالمسلمين اذا انصرف بهم من بلاد الوفاء الى بلاد المعصية والسلامة وبالله التوفيق **١٦١** منه
١٦٢ قوله لو غيرك قال ما شرط وجوبه محذوف اي لا يثبت له اعتراض في مسئلة اجنادية
اتفق عليه الاكثرون كان اولئك منك فذلك اولئك انما رعبت منه ولكن اتعجب مع تلك
وفذلك فكيف تقول بذمهم للعتي ولا حاجة الى الجواب **١٦٣** قوله فخصبة
بعض الميم وقبح الصاد اي واغضب باكثر وهو كثر العشب ورافته العيش وفي
نسخة فخصبة بفتح الصاد **١٦٤** قوله فجا عبد الرحمن بن عوف فقال
ان عندي من هذا علما يتقضي ان ما عنده من العلم في ذلك مقدم على ما كان منه
غيره من الرأي فان كان موافقاً لمحمد وان كان مخالفاً وجب تقديره عليه الا انه قد
وقع الاجماع من جميعهم على صحة القول بالرأي والقياس لان كل واحد منهم قال في ذلك
برأيه ولم يكن عندهم اثم ولم يكر ذلك عليهم عبد الرحمن بن عوف ولا غيره مع ان القضية
شاعت وانتشرت في جميع بلاد الاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم
به بارض فلا تقدر مواعليه يدانه فيمن التضرع واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخروا فرأى الله
استسلاماً لا تقدر فيه الله عز وجل وافق رأيه الذي اختاره ما صح عنده من امر النبي صلى الله
عليه وسلم **١٦٥** قوله فلا تقدر مواعليه التار والذلل وقال التوريش والمفوق عنه
الغضاضم التار من الاقدام يكون اسكن لانفسكم واقطع لوسواس الشيطان **١٦٦** ح ...

١٦٧ قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجس ارسل على طائفة من
بني اسرائيل لاول من كان قبلكم يحل وجين احدهما ان يري دانه اول ما نزل الى الارض و
حدث بالنا من حدث بهم على هذا الوجه والوجه الثاني ان يكون نزل في بلد من اهل عرب
وان تكرر بعد ذلك في ذلك البلد قد روى ان كان هذا لا ولا ذلك ودرجته للمؤمنين لمن
لم يبلده او اقام ما يربحها فاصيب به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال
الطاعون شهادة لكل مسلم وروى ما شئت من النبي صلى الله عليه وسلم ان قال كان هذا
يحدث الله على من يشاء فوجله رحمة للمؤمنين فليس من يمدح الطاعون فكيف في بلده
صاحباً يسلطه ان يصيبه الا ما كتب الله لال كان مثل اجرا الشئيد **١٦٨** قوله فلا تخروا
فرأى الله ان قد رآه الله من سرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف **١٦٩** مالك عن ابن شهاب
عن عبد الله بن عامر بن مبيعة ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام فلما جاء سرغ بلغه ان الوفاء قد وقع بالشام فاحبره
عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم به بارض فلا تقدر مواعليه واذا وقع بارض وانتم
بها فلا تخروا فرأى الله ان قد رآه الله عمر بن الخطاب من سرغ **١٦٩** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عمر بن
الخطاب انما رجع بالناس من سرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف **١٦٩** مالك انه قال بلغني ان عمر بن الخطاب قال
ليبت بركبة احب الي من عشرة ابيات بالشام قال مالك يريد لطول الاعمار والبقاء ولشد الوفاء بالشام الذي عن القول

قال مالك وذلك رأي فيهم جامع ما جاء في اهل القدر من انك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل المرأة طلاقاً اختلفت فيه فاحتملها ولا تسأل المرأة طلاقاً اختلفت فيه فاحتملها ما قد رهامت منك
عن يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي انه قال قال معكوت بن ابي سيفيان وهو علي بن ابي رباح التماري انه لما اعطى الله
ولامعطي لما منع الله ولا ينفعه ذلك الجدة من يد الله به خيرا يفقهه في الدين ثم قال سمعت هؤلاء الكلمات من
رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد من انك انه بلغه انه كان يقال الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي
الذي لا يجعل شيء اناه وقدره حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعى ليس وراء الله شيء من انك انه بلغه انه كان يقال
ان احدا الن يهوت حتى يستكمل رزقه فاجتملوا في الطلب ما جاء في حسن الخلق من انك عن معاذ بن جبل
انه قال اخروا وصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلى في القفران قال لي احسن خلقك للناس
معاذ بن جبل من انك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ما حثير
رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرين قط الا اخذ ايسرها ما لم يكن اثما فان كان ابعدا للناس منه ما انتقم رسول الله صلى الله
عليه لنفسه الا ان تهيبك حومة الله فينتقم الله بها من انك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن ابي طالب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حسن اسلام المرأة ترك ما لا يعنيه من انك انه بلغه عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم انها قالت استاذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة وانا معه
في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس خلق ابن العشيرة ثم اذن له قالت عائشة فلم
انشب ان سمعت ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم معه فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ما قلت ثم
لم تشب ان ضحكتم معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتقاء الناس لشدة من انك عن
عنه ابي سهيل بن مالك عن ابيه عن كعب الاحبار انه قال اذا اجتمعتم ان تعلموا ما للعبد عند ربه فانظروا ماذا يتبعه من حسن

منه ولا يختاروا ولا يختاروا لا يسرافوا فيه بين جائزين مشروعين وان كان الخير للمؤمنين من امره فانظروا
استشاره منقطع لاسم ايضا لا يختاروه بين التزام فعل طاعة والتزام فعل معصية ويجوز على بعد ان يكون
استشعار متصلا بمعنى ان يكون يخبروه بين التزام ما يجوز.....
..... والتزام ما لا يجوز ومن يتقدم ما يجوز فيكون بعد الناس من ان
يبيع لهم ما لا يجوز بل يبين لهم النعم ويحذرهم من اتيانه ويعد لهم الى الجائز والاشي ذلك عليهم وقولها
رضي الله عنها وانتم رسول الله صلى الله عليه وسلم تفسر بريد والله اعلم ان لا يصل اليه الذي من مخالفة ارادة
ويعلم انهم لا يشتم بذلك لفسق قال مالك بختي ان يوسف عليه السلام قال ما اتهمتم نفسي من شيء
فذلك اليوم زادني من الدنيا وان علي قد لحق لعل اباي فاعطوا آخري بغيرهم وروى ابن حبيب
قال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفو عن منته ١٢ من ١٢ قوله انك ان تهيبك حرمة
الله فينتقم الله به من يد الله اعلم ان يؤذي اذى فيرخصه على الدين فان في ذلك انها كالحرمات
الله عز وجل فينتقم الله بذلك اعظاما لحق الله تعالى وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز ان يؤذي النبي صلى
الله عليه وسلم بفعل مباح ولا بغيره وما فيهم من الناس فيجوز ان يؤذي مباح وليس له منع من ذلك ما لم يضر
المباح وان وصل بذلك اذى الى غيره قال ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد لي من الله
طالب ان يتزوج ابنة ابي جيل انا فاطمة بضعة مني واني والله لا احرم ما حصل الله وكن والله لا يجمع
ابنة رسول الله وبنه عدو الله عند رجل ابدانهم كلها في ذلك حكمه انه لا يجوز ان يؤذي مباح واجتنب
على ذلك بقوله عز وجل ان الذين يؤذون رسول الله انهم انهم ان يؤذوا غير ما كتبوا
والخلق الا اذى في عامته النبي صلى الله عليه وسلم من غير ضرر فعمل على اطلاق ١٢ من والله اعلم ١٢ قوله
من حسن اسلام المؤمن انك لا يعينه الاسلام هو الاسلام من قومه اسلم فلان الله اني انقاد ولايمان هو
التعديق قال الله تعالى قالت الاعراب امانا قل توهموا ولكن قولوا اسلمنا ولما فعل الايمان في قلوبكم
فكل ايمان اسلام وليس كل اسلام ايمان لان المؤمن قد اسلم لله وانقاد لآيانه وهو قول تعالى ومن
يسلم وجهه لله فوجهن فقد اسلمت بالعودة الوقتي فالاسلام يؤذي على احسن وجهه ما يقرب به الله
الطاعات واجتناب المنكرات وقد يكون على ذلك اذا عارض من الاجتناب بالطاعات ومن حسنه
ان يترك الانسان ما لا يعنيه فيشتغل به وربما شغل عما يعنيه او اذاه الى ما لا يضره اجتنابا والله اعلم
واحكم وقد قال الله في هذا الحديث ثلث الاسلام والطهارة الاخرا انما الاعمال بالنيات وثلث
الثلث الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشكوكات فمن ترك ما تشكرك انك اذ يتركه وعرف ١٢
والله اعلم ١٢ قوله بئس ابن العشيرة قال عياض بن عمير بن حصن ولم يكن اسلم حينئذ
وان كان قد اسلم الاسلام فاداب النبي صلى الله عليه وسلم ان يبين حاله ليعرف الناس ولا يفتروا به من ليرت
حاله ١٢ ١٢ قوله فلم الشب بفتح الطين المجرى الى لم امكث ١٢

١٢ قوله لتستغفر محبتها اي
تجعلها فارغة تستغفر عنها من المعروف والمباشرة ١٢
من غير ان يشترط الطلاق المرأة التي جعلها ١٢
من المال والجاه والعبادة وقد ذكرنا في الجدة والاجتهاد في العبادة ١٢
بعدة الهرة والوان اي اخره وفي نسخة جعل شيئا ١٢
يؤخره الجاه والمري موضع اري تشبها بالهدى الذي ترمى اليه السهام ١٢
بان تطيبه بالطريق الجيدة بغيره ولا حرم ١٢
عليه من تشبه على تأكيد اوصافه به واستقباله صلى الله عليه وسلم يولاه ولا يتقبل في ذلك من الوصية
من يودع المسافر الا ما يوصيه به وقوله حين وضعت رجلى في القفران لاجل طهر بئر الكراب
لداية واشد بذلك ان تأخير العمل التي اوصاه عليها وان حين مفارقتها وبعد توديعه اياه وذلك
كل دليل على تأكيد اوصافه به وما اخبر في حديثه وقوله صلى الله عليه وسلم خلقك للناس معاذ
جبل تحمين خلقك ان يظهر من بين يديه البش والحق والاشفاق والصبر على التعليم والتزود الى الخير
واكبر وقد قال مالك والفضل مكره لقول تعالى ولو كنت فظا غليظا القلب لا نفخنا من حولك وقوله
صلى الله عليه وسلم للناس وان كان لفظ عاما الا ان يرد بذلك من يتحقق تحمين الخلق فالما باللفظ والمرا
على الكبار والتمادي على علم الناس فلا يؤمر تحمين خلقهم بل يؤمر بان يلفظ عليهم قال الله عز وجل
يا ايها النبي جاء به الكفار والمنافقين واغفل عليهم وقال سبحانه وتعالى وانما نريد الزاني فاجلدوا كل واحد
منها مائة جلدة ولا تأخذكم بهما ذرة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ١٢ من ١٢
قوله في القفران بئر الكراب وقيل الكراب يكون من الحديد والاشب والغرز لا يكون الا من الحديد وقيل
بما تروى فان والغرز يكون لجمع الكراب ١٢
بين امرين الاختار ليس بهما يستعمل ان يرد بذلك ما في القفران وعز وجل بين امرين من الاعمال
ما يكلف الله الاختار ليس بهما يستعمل ان يرد بذلك ما في القفران وعز وجل بين امرين من الاعمال
بين عصاه وظالفة الاختار ليس بهما يستعمل ان يرد بذلك ما في القفران وعز وجل بين امرين من الاعمال
ولا اسم بين امرين كان في احد ما مودة ومسالمة وفي الاخر محاربة ومشاقة الاختار ما في المودة
وذلك قبل ان يؤمر بالجاه ومنع المودة ويستعمل ان يرد به جميع اوقات ذلك بان يخبر بين
الحرب واداء الجزية فان كان يأخذ بالاسير فقبل منهم الجزية ويستعمل ان يرد به ان امته المؤمنين
لم يخبره بين التزام الشدة في العبادة وبين الاخر بما يجب عليهم من ذلك الاختار لهم ليس بهما يستعمل
ونظر اليهم وخوفا ان يكتب عليهم شقها فيجبروا عنها وقوله بالمر بين انما كان الخير هو الله تعالى فانه
استشارة منقطع لان الباري تعالى لا يخبر بين الاسم والطاعة وان كان الخير لا الكفار والمنافقين ممن
بعض اليهم يكون استشارة متصلا ويكون معناه الا ان يكون المسلم من الذين في غير ما اذا فادى من بعد ان

أياكم والظن فان الظن الكذب الحديث ولا تحبسوا ولا تحبسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تتكادوا ولا تكونوا عباد
الله اخوانا **١٢٢٢** قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصافحوا بينكم الغل وتهادوا
تجاهلوا وتذهب الشحناء **١٢٢٣** قال عن سهل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
تفتح ابواب الجنة يوم الاثنين والخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا الا رجلا كانت بينه وبين اخيه شحناء
فيقال انظر واذهبن حتى يصطليا انظروا هذين حتى يصطليا **١٢٢٤** قال عن مسلم بن ابى مريم عن ابى صالح السمان عن
ابى هريرة انه قال تعرض اعمال العباد كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن الا عبدا كانت بينه
وبين اخيه شحناء فيقال اتركوا هذين حتى يفيا أو اركوا هذين حتى يفيا ما جاء في لبس الثياب للجمال بهما
١٢٢٥ قال عن زيد بن اسلم عن جابر بن عبد الله الانصاري انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة
بقي أنمار قال جابر فبينما أنا نازل تحت شجرة اذا رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل فقلت يا رسول الله هلم الى الظل
قال فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت الى غرائطنا فالتفت فيها شيئا فوجدت فيها جرو وثقاء فكسرتة ثم قربته
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اين لكم هذا قال فقلت خرجنا به يا رسول الله من
المدينة قال جابر وعندنا صاحب لنا فجهزني هب يري ظهري قال فجهزته ثم ادير بيني هب في الظهر وعليه بردان له
قد خلعا قال فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما له ثوبان غير هذين فقلت بلى يا رسول الله له ثوبان في
العيشة كسوته اياها قال فادعه فمره فليلبسهما قال فدعته فلبسهما ثم ولي يذهب قال فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ماله ضرب الله عنقه اليس هذا خير اليه قال فسمعه الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال رسول الله
في سبيل الله فقتل الرجل في سبيل الله **١٢٢٦** قال انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال اني لأحب ان انظر الى القاري
ابيض الثياب **١٢٢٧** قال عن ايوب بن ابى تيمية عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب اذا اوسع الله عليكم فوسعوا

١٥ قوله (صلى الله عليه وسلم)

ياكم وكن فان الظن الكذب الحديث قال يحيى بن دينار في المرتبة بر بطن السوء ومعناه ان يغادى
الملك ومصدقك على ظنك بغير تحقيق او تحريث بامر على ما تظن فتقتل على الكذب فقلت على الكذب فقلت على الكذب
ان يرده ان يحكم في دين الله بغير الظن دون احوال نظروا استدلال دليل وقد قال عز وجل ولا تقت
ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وقد قال الله تعالى ان بعض الظن
اثم وبذا يقتضيان ان من ليس باثم وهو ما يصل الى الحكم في النظر والاجتهاد من كان من اهل النظر و
الاخبار والظن تهرق في القلب دليل **١٢** قوله ولا تجسوا بغير اذن الله تعالى انظر الى القاري ابيض
كالجاسوس قال القاضي الجيوس تعرف النجس ومن الجاسوس **١٣** قوله ولا تجسوا بغير اذن الله تعالى لا
تظنوا الشئ بغير ما سمعوا ولا تصادقوا بغير ما سمعوا **١٤** قوله ولا تباغضوا ولا تتكادوا ولا تكونوا عباد
الله منكم ومن لا يصدق في الشئ ولا يفرق بين **١٥** قوله يذهب الغل بكسر الغل الموحدة والفتح **١٦**
١٧ قوله الشفاء بفتح فكون وفوق معدودة اى العداوة **١٨** قوله تفتح ابواب الجنة يوم
الاثنين ويوم الخميس يريد ان يصعد في يوم الاثنين عن الذنوب العظيمة وثبتت فيها كثير من الناس
الدرجة الرفيعة فكأن بمنزلة فتح ابوابها ويغير بفتح ابواب عن الاقبال على الامور الانعام فيقال فتح
فلان باب طعام و باب عطاء فلا ينفق عن احد ويقال في مشادة حرب العداوة فتحت ابواب
الجنة معناه وجبت اسباب دخولها وغفران الذنوب الماتة منها وفي الحديث الاخر تعرض الغل للباد
في يوم الاثنين فيغفر لكل عبد مؤمن الا عبدا كانت بينه وبين اخيه شحناء فافتق ذلك ان عرض اعمال
المؤمنين بما اراده الله من الغفران له فوجبه عنه بان ابواب الجنة قد فتحت ويحتمل ان يكون فتح
ابواب الجنة طاعة على الغفران والاحسان في ذلك اليوم وبين هذا التساؤل قوله صلى الله عليه وسلم
فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا يريد ان هذا الغفران الذي يكون بمعنى فتح ابواب الجنة ويكون فتح
ابواب الجنة طاعة على الله على سلم الامن كانت بينه وبين اخيه شحناء فافتق ذلك ان عرض اعمال
بين المسلمين وحضا على الاخلاق عن ذلك والرجوع عن التورود والمواخاة قال الله تعالى انما المؤمنون
اخوة فاصحابهم اخوتهم وقال تعالى فاتقوا الله واصنعوا ذات بينكم **١٩** منه **٢٠** قوله من يفتيا
يرجعها ما عليه والركو الثاني **٢١** قوله في غزوة بني النضير في امارتين بنين بنين وهم قبائل في العرب
وتلك الغزوة اشهر غزوات الرقاق **٢٢** قوله غزوة بفتح الغين المعجمة والراء المكسرة وبكى الغزوة
بفتح فيهما الطعام والحبوب كالجوارح **٢٣** قوله جرو وثقاء المعنيين كل شئ من الخلل والبطح و
نحوه والفتاء بكسر القاف وتشديد الشين فأكبر معروف **٢٤** قوله كجبهه اى تعديا بسفرو
والجبهه اعداد ما يحتاج الى السافر والغاري والبيت والعروس **٢٥** قوله قد خلعا بضم الخاء
اللام من ضرب وكرم ومعنى كذا في القاموس **٢٦** قوله في العيشة بفتح العين وسكون التيمية زينيل

من ادم وما يحيل قير من الثياب كما في القاموس وفي الصراح العيشة جابر دان **٢٧** اني لاحب
ان انظر الى القاري ابيض الثياب يحتمل ان يرده قاري القرآن المعروف بذلك والشهور وبم كانوا
اهل العلم والدين في زمنه فكان رضي الله عنه يرضى ان يكون هذه منهم ويكون ذاك اياهم وذلك على
وجوهين احدهما ان يكون يستحب لهم لبس البياض دون لبس المعصيات من المعصية المشعيرة
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال خيرا يكمل البياض والوجه الثاني ان يرده برفقاء يارب و
سلاتها من الخرواوان لا تدس الوان الثياب ويغير بياضا لان لقاء الثوب من حسن الزينة
على توقي لا بد والماظفة على طهارته ويحتمل ان يرده بالقاري العابد ومنه قوله من يحسن ثيابه يحسن ثيابه
يرده ولم يتبعه وهذا يقتضي ان عمر بن الخطاب لم يستحسن البياض لانه من حسن الزينة الى اللبس المستحسن لان
ذلك خروج عن العادة ومحل فيها شبهة وقد قال ابراهيم بن ادهم رجل تنك فلبس الصوف فلبس
لنك نسكا اجمعا فجاب ذلك على خروج عن عادة خلقه وشك مالك من لباس الصوف القليل فقال
لا خير في الشهوة ولو كان بلبس تارة وبغير تارة لرحمت ولو احب المواعظ عدي حتى يشتهر ومن غلبت
القلوب ما هو بمشقة وتخرج على ذلك قال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل فلبسك
مالك وكان عروضا يسكو الخلل وقال عمر بن الخطاب اني ارى القاري ابيض الثياب قال مالك وهذا المعنى
وجد غيره فاما من لم يجد غيره فلا كره له واستحسن عمر بن الخطاب لاهل العلم والصلاح حسن الزينة
بالثياب المباحة لان ذلك مشروع وقد روي عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال ان الرجل يحب الجمال وشك مالك رده عن قول الله تعالى ولا تلبسوا ثيابا من الدنيا
واحسن كما احسن الله اليك فقال ان يعيش ويأكل ويشرب غير متعبد على راي وقد شرع
في الصلاة والتجمل وحسن الزينة والهدوء ومنه الاحترام وتشير الكمين وما جرى مجرى ذلك مما ينافي زينة
الوقار وكذلك شرع في ايام الجمع التجمل باللبس والتطيب لاجتماع الناس فالعالم من يجتمع اليه
الناس ويردون عليه فيشرع له التجمل باللبس دون ان يخرج من عادة مثله **٢٨** قوله
اذا اوسع الله عليكم فوسعوا به والله اعلم والله اعلم اوسع الله على الرجل في ماله فليوسع على نفسه في لبس
فيجعل نفسه على عادة مثله ولا يخل بحاله حتى يكره النظر اليه والى زينة ويشيع بذلك ذكره وقد رجع رجل عليه
يريد في الصلوة وبذا لفظ وان كان يحفظ الزينة في الامور من جمع رجل عليه ثيابا على في ثوبين ولم تقتر
على ثوب واحد وقد فسر ذلك الوب في روايت من محمد بن ابى هريرة عن عمر بن الخطاب قال جمع رجل ثيابا على
يرى في الزار واداد في الزار وقص وقص في الزار وقام في سراويل ودراد في سراويل وقص في سراويل
وقام في ثياب وقص وحسبه قال في ثياب ودراد فاكتر لباس المؤمنين في الصلوة على الثوب الواحد
لا اجمال في لباسه واشهر برزى الوقار **٢٩** منه والله اعلم

مسيرة خمس مائة سنة ١٢٣٠ م قال عن يحيى بن سعيد عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل فنظر في افق السماء فقال ماذا فتم الله الليلة من الخزان وماذا وقع من الفتن كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ايظوا صواحب الحجر ما جاء في اسبال الرجل ثوبه ١٢٣٥ م قال عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يجز ثوبه خيلاء لا ينظر الله اليه يوم القيامة ١٢٣٦ م قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله يوم القيامة الى من يجز ثوبه خيلاء ١٢٣٧ م قال عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه انه قال سألت ابا سعيد الخدري عن الانذار فقال انا اخبرك بعلم سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان امة المؤمن الى النصف ساقية لاجناح عليه فيما بينه وبين الكعبين ما اسفل من ذلك ففي النار لا ينظر الله يوم القيامة الى من جازا بطلا ما جاء في اسبال المرأة ثوبها ١٢٣٨ م قال عن ابي بكر بن نافع عن ابيه نافع عن مولى ابن عمر عن صفية بنت ابي عبيد انها اخبرته عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت حين ذكر الانذار فاما رسول الله قال ترحى شبرا قالت ام سلمة اذ ينكشف عنها قال فذراعا لا تزيد عليه ما جاء في الانتعال ١٢٣٩ م قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يشين احدكم في نعل واحدة لينعلها جميعا او ليخلعها جميعا ١٢٤٠ م قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا نعل احدكم فليبد ابعينه فاذا نزع فليبد ابعماله ولتكن اليمنى اولهما تشعل واخرهما تنزع ١٢٤١ م قال عن عمار بن سميل بن مالك عن ابيه عن كعب الاحبار ان رجلا نزع نعليه فقال لم خلعت نعليك لعلك تأتول هذه الآية فاخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى ثم قال كعب للرجل اتدري ما كانت نعلاموسى قال ناك لا ادري

١٢٤٢ م قال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من الليل يحتمل ان يريه في حين قيامه لمحمد ويحتمل ان يريه في قيامه او في اليقظة في احدى الساعات المتبادلة انما يراه لعلمه امتثل قول الله عز وجل ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولي الابصار وقول تعالى افلا ينظرون الى الايل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت وقول صلى الله عليه وسلم لما فتح الله عليه من الخزان ان يريه برقع من خزائنها من تلك الليلة ما قدر الله ان لا ينزل الى الارض شيئا منها الا بعد فتح تلك الخزائن ويحتمل ان يريه برقع من خزائن زهرة الدنيا ما هو بسبب الفتن ويحتمل ان يريه برقع من خزائن الفتن فوقع بعض ما كان فيها بمعنى ان يزدوجه او وصل الى موضع ليصل اليه قبل ذلك والفتن في هذا يحتمل ان يريه ما يفتن به من هذه الدنيا ويحتمل ان يريه الفتن التي حدثت من سفك الدماء وانهك الحرم والاموال وفساد احوال المسلمين والله اعلم وقوله صلى الله عليه وسلم رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة يحتمل ان يريه برقع من كانت في الدنيا كاسية ذات حال صالحة ودنيا واسعة وهي في الآخرة عارية من ذلك كله اذ كسى غير من اهل الصلاح ويحتمل ان يريه برقع كاسية في الدنيا لباس ما قد نهيت عنه في غير من اهل الجنة في الآخرة اذ كسى غير من اهل الصلاح وقوله صلى الله عليه وسلم ايظوا صواحب الحجر قال في المرتبة من يسلمه ابن وبنابرهما باقيا فافانسا للصلوة وقال سمعوني في التلبية معناه ايظوا نساء المسلمين يريه ما ظهر اليه من وقوع الفتن ويخبر بهن من ذلك فيخرجن الى الصلوة والدعاء وغير ذلك من افعال البراءة يريه ان يرفع الله عنهن الفتن ونهيه سنة في ان يفرغ الانسان الى الصلوة والدعاء عند ما يقر من الآيات والامور الخفية قال الله عز وجل وما نرسل بالآيات الا تخويفا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فاذا رايتهم ذلك فادعوا الى الصلوة ١٢٤٣ م قال صلى الله عليه وسلم المذبح يجز ثوبه خيلاء يريه كبره وقال عيسى بن دينار عن ابن القاسم الخليلي في من يريه خيلاء في الليل فيطيل ثوبا يجر من غير حاجة الى ان يطيلها ولو اقتصد في ثوبه يريه لكان افضل له قال الله عز وجل والله لا يحب كل كفال فجور وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اخص في الخيلاء في الحرب وقال انها لشينة يبغضها الله الا في هذا الموضع ومعنى ذلك ما في من التظاهر على اهل الكفر والاستهزاء بهم والتخفيف لشانهم وقوله صلى الله عليه وسلم الذي يجز ثوبه خيلاء يقتضى تعليق هذا الحكم بجره خيلاء ما من جره بطول ثوب لا يجز ثوبا وعذر من انذار فانه لا يتناول الوعيد وقدرى ان ابا بكر لما سمع هذا الحديث قال يا رسول الله ان احشيت اذاري يترى في الان اتأمر بذلك من فقال النبي صلى الله عليه وسلم است من يصنع خيلاء ودري الحسن بن ابي الحسن البصري عن ابي بكر بن خفيف الشمس تحجب عن النبي صلى الله عليه وسلم فقام يجز ثوبه مستحيا حتى اتى المسجد والله اعلم قلت قال يرك ظاهرا بعض الاماير يقتضى ان تحرم اسبال الازار مخصوص بالرجال لا بالنساء وقال بعض العلماء يعلم من بعض الاخبار تحريم اسبال ليز الخيلاء ايضا كحديث ابي هريرة في البخاري ما اسفل من الكعبين في النار وكحديث ابي ثعلبة ان الله صلوة رجل سبل ازاره وكحديث فان جازا ثوب من الخيلاء ان جازا ثوب مطلقا ممنوع وان كان في

الخيلاء اشكر الله به ١٢٤٤ م قال صلى الله عليه وسلم في الخيلاء ما وقع الياء والباء في كبره ١٢٤٥ م قال بطراي تيجرا طيفيا ١٢٤٦ م قال صلى الله عليه وسلم في النسيان ما وقع الياء والباء في كبره ١٢٤٧ م قال بطراي كالجمل في الحمار والبيضة التي ترفع منها في الازار من ان يكون الى النصف ساقية ١٢٤٨ م قال ما اسفل من ذلك اي من الكعبين موصولة واسفل بالنصب جركان الخدوف والجلد صلا وافي التاريخ جركان ويجوز ان يكون برقع اسفل اي الذي هو اسفل وعلى التقديرين برقع اسفل التقصير ويجوز ان يكون فلاحا يجمع فلاحا صلا ١٢٤٩ م قال صلى الله عليه وسلم في الانذار قال حين ذكر الانذار فاما رسول الله يعني ان المرأة تحتاج الى ان ترحى ازارها اسفل من الكعبين لتستر بذلك قدسيها واسفل ساقها لان ذلك عورة منها فقال ترحى شبرا يريه ترحى على الارض فبر البستر قدسيها وما فوق ذلك من ساقها وبذا يقتضى ان نساء العرب لم يكن من زيهن حفت ولا جراب كن يلبسن النعال ليمشين بغير قنن ويقصقن من سراجين على ارجاء الذيل وقولها رضي الله عنها في ارجاء الذيل خبرا اذا ينكشف عنها يريه اذ لا يغطيها فيما تستر به لان تحريك رجلها في سرعة مشيها يهتف الذيل فيكشف عنها فلما تبين ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال فذراعا لا تزيد عليه وهذا يقتضى ان النبي صلى الله عليه وسلم انما اباح منه ما اباح للضرورة البره في الغطاء فعل واراد بعد ما حطوع ذلك فانه يقتضى الوجوب لا التحريم في ارجاء الذيل ثم امر المرأة باسبال ما يستر به ذلك على الوجوب ولا يحل للمرأة ان تترك ما تستر به والله اعلم وحكم ١٢٥٠ م قال صلى الله عليه وسلم لا يشين احدكم في نعل واحدة نص في النعل منعه ذلك وبه قال مالك وعليه جماعة الفقهاء لما في ذلك من المثلة والمفارقة للقاروشا بهت زعمه الشيطان كالاكل بالشال وبذا مع الاعتبار فاما مع الضرورة فذلك مباح ومن انقطع شتم احدى نعليه فقد ردى ابن القاسم عن مالك في التلبية لا يشين في النعل الواحدة حتى يعلما يجمعها جميعا او ليقتف ويمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم ليضعها جميعا او ليجمعها جميعا ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فيما فعله ان يشي في نعل واحدة حتى اصطلح الاخرى ولا يثبت عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تشي في خف واحدة ولو ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحمل على ضرورة وعنها الى ذلك وقد قال القاضي ابو محمد ان يجوز ان يشي في النعل الواحدة المشي الخفيف اذا كان هناك قدر وهو ان يشي في احداهما متشاغلا بالاصلاح لاخرى وان كان الاعتذار ان يقتف الى الفراغ منها لانه لا يشي جئت الى شيء ما يتكروا انما يتناول له العلة والاسراع الى ما يؤمن قوته فيكون عذرا له ١٢٥١ م قال صلى الله عليه وسلم جميعا لا يفت للوقار ويعسر مشيه ١٢٥٢ م قال صلى الله عليه وسلم بزنة الجول من الافعال وهو يجر كان وهو يتداعل وتعل جره والجلد جركان ١٢٥٣ م قال صلى الله عليه وسلم في النعل فقل لك كعب جبار لم خلعت نعليك على معنى الانكار لفعله او توقع ان يفعله ولم يجره وهو ممنوع ويحتمل ان يكون انما انكر عليه خلع نعليه لصلوة او ما شبهها من دخول مسجد او دخول حرم ولذلك قال له لعلك تأتول هذه الآية فاخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى ويحتمل ان انكر عليه خلع نعليه حال الجلوس فثار لبسها على كل الاحوال الا ان يمنع من ذلك ما نفع ١٢٥٤ م

المسيح ابن مريم ثم اذا تبارجل جعد قططاً عور العين العيف كأنها غنية طافية فسألت من هذا فقيل لي هذا المسيح الدجال ما جاء في الفطرة ^{فيها الجور} من سعيده بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة قال سمعت من الفطرة تقليم الاظفار وقص الشارب وتنف الابط وحلق العانة والاختتان ^{من الفطرة} من سالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب انه قال كان ابراهيم اول الناس ضيف الضيف واول الناس اختتن واول الناس قص شاربه واول الناس راع الشيب فقال يارب ما هذا فقال الله تبارك وتعالى وقار يا ابراهيم فقال رب زدني وقاراً قال مالك يؤخذ من الشارب حق بيد وطرف الشفة وهو الاطار ولا يجوز فيمثل بنفسه النبي عن اكل الاكل بالشمال ^{من الفطرة} من سالك عن ابي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله السلمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يأكل الرجل يشماله او يمشي في نعل واحدة وان يشتمل الصائم وان يعتبي في ثوب واحد كاشفاً عن فرجه ^{من الفطرة} من سالك عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه وليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله ما جاء في المساكين ^{من الفطرة} من سالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للمسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فتوده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان قالوا فمن المسكين يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يظن الناس له فيصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس ^{من الفطرة} من سالك عن زيد بن اسلم عن ابن جبير الانصاري ثم الحارثي عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دوا المسكين ولو يظلف بحرق ما جاء في معالك ^{من الفطرة} من سالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل المسلم في معاً واحد والكافى يأكل في سبعة امعاء ^{من الفطرة} من سالك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافة ضيف كافر فامر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فخلبت فشرب حلابها ثم اخري فشربه حقشرب حلاب سبع شياه ثم ارجع فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فخلبت فلم يستمتعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل المؤمن يشرب في معاً واحد والكافى يشرب في سبعة امعاء النهي عن الشراب في انية

١٥ قوله طاف

قال مباح رونا باع كثر بغير همة وهو الذي صحح اكثر يعني نازية وقال بعض شيوخنا بالهزة ان ذهب ضوياً ما ح ^{من الفطرة} من سالك عن ابي هريرة عن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة قال سمعت من الفطرة تقليم الاظفار وقص الشارب وتنف الابط وحلق العانة والاختتان ^{من الفطرة} من سالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب انه قال كان ابراهيم اول الناس ضيف الضيف واول الناس اختتن واول الناس قص شاربه واول الناس راع الشيب فقال يارب ما هذا فقال الله تبارك وتعالى وقار يا ابراهيم فقال رب زدني وقاراً قال مالك يؤخذ من الشارب حق بيد وطرف الشفة وهو الاطار ولا يجوز فيمثل بنفسه النبي عن اكل الاكل بالشمال ^{من الفطرة} من سالك عن ابي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله السلمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يأكل الرجل يشماله او يمشي في نعل واحدة وان يشتمل الصائم وان يعتبي في ثوب واحد كاشفاً عن فرجه ^{من الفطرة} من سالك عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه وليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله ما جاء في المساكين ^{من الفطرة} من سالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للمسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فتوده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان قالوا فمن المسكين يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يظن الناس له فيصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس ^{من الفطرة} من سالك عن زيد بن اسلم عن ابن جبير الانصاري ثم الحارثي عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دوا المسكين ولو يظلف بحرق ما جاء في معالك ^{من الفطرة} من سالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل المسلم في معاً واحد والكافى يأكل في سبعة امعاء ^{من الفطرة} من سالك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافة ضيف كافر فامر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فخلبت فشرب حلابها ثم اخري فشربه حقشرب حلاب سبع شياه ثم ارجع فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فخلبت فلم يستمتعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل المؤمن يشرب في معاً واحد والكافى يشرب في سبعة امعاء النهي عن الشراب في انية

الشيب لان من الخلق من لم يشب ولم يرد ان جميعهم شيب كما انهم يرد ان جميعهم يضعف بل منهم من يموت في الضعف الاول ومنهم من يموت حال القوة قبل الضعف الثاني وقوله قال الله تعالى وقار يا ابراهيم انما اراد به من معناه الوقار فساله عليه السلام الزيادة منه اذا قل ان الوقار محموم ما هو بر من بهي العاصمين ولعل اراد ان يزيده من الشيب الذي هو الوقار ^{من الفطرة} من سالك عن ابي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله السلمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يأكل الرجل يشماله او يمشي في نعل واحدة وان يشتمل الصائم وان يعتبي في ثوب واحد كاشفاً عن فرجه ^{من الفطرة} من سالك عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه وليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله ما جاء في المساكين ^{من الفطرة} من سالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للمسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فتوده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان قالوا فمن المسكين يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يظن الناس له فيصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس ^{من الفطرة} من سالك عن زيد بن اسلم عن ابن جبير الانصاري ثم الحارثي عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دوا المسكين ولو يظلف بحرق ما جاء في معالك ^{من الفطرة} من سالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل المسلم في معاً واحد والكافى يأكل في سبعة امعاء ^{من الفطرة} من سالك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافة ضيف كافر فامر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فخلبت فشرب حلابها ثم اخري فشربه حقشرب حلاب سبع شياه ثم ارجع فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فخلبت فلم يستمتعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل المؤمن يشرب في معاً واحد والكافى يشرب في سبعة امعاء النهي عن الشراب في انية

من العيون ١٦٨٦ قال عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم ان ابا بشير الانصاري اخبره انه كان مع رسول الله صلى في بعض اسفاره قال فاسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا قال عبد الله بن أبي بكر حسبت انه قال والناس في منية ثم لا تبقيين في رقة بعيد قلادة من وتراوقلادة الاقطعت قال مالك اري ذلك من العيون الموضوع من العيون

من العيون ١٦٨٧ عن محمد بن أبي امامة بن سهل بن حنيف انه سمع اباة يقول اغتسل ابي سهل بن حنيف بالخوار فذرع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر قال وكان سهل رجلا ابيض حسن الجلد قال فقال له عامر بن ربيعة ما رأيت كاليوم ولا جلد عذرا فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره سهل وعكه وأنه غير رايم معك يا رسول الله فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره سهل بالذي كان من شأن عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل احداكم اخاه الا بركت عليه ان العيون حق توضح له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس **من العيون ١٦٨٨** عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف انه قال رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كاليوم ولا جلد فخبأة فلبط سهل مكانه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل يا رسول الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما يرفع رأسه قال هل تهمشون له احدا فقالوا نعم عامر بن ربيعة قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامرا فغضب عليه وقال علام يقتل احداكم اخاه الا بركت اغتسل له فغسل له عامر وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه وداخله ازاره في قدح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس **الرقية من العيون ١٦٨٩** عن حميد بن قيس المكي انه قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يابني جعفر بن أبي طالب فقال لما ضنتهما مالي اراهما ضارعين فقالت حاضنتهما يا رسول الله انه تسرع اليهما العيون ولم ينعننا ان نسترق لهما الا انا لاندري ما يوافقك من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انشترقوا لهما فانه لو سبق شئ القدر لسبقته العيون **من العيون ١٦٩٠** عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان عروة بن الزبير حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي البيت صبي يبكي فذكر وان به العيون قال عروة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء في اجرا المريض **من العيون ١٦٩١** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد بعث الله تعالى اليه ملكين فقال انظرا ماذا يقول لو اذنا فان هو اذا جاءه حمد الله واشتفى عليه رفعا ذلك الى الله وهو علم فيقول لعبدى على ان انا توفيت ان ادخله الجنة وان انا شفيت ان ابدل له لهما خيرا من لهما واما خيرا من دمه وان كفر عنه سيئاته **من العيون ١٦٩٢** عن يزيد بن خصيفة عن عروة بن الزبير انه قال سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة الا قص بها وكفر بها من خطاياها لا يدري يزيد ايها قال عروة **من العيون ١٦٩٣** عن محمد بن عبد الله بن ابي صعصعة انه قال سمعت ابا الحباب سعيد بن يسار يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يصيب منه **من العيون ١٦٩٤** عن يحيى بن سعيد ان رجلا جاءه الموت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل هنيئا

في ذلك بعد وقوعه بما امر النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء على ما قال في حديث محمد بن ابي امامة في حديث الزهري انفس الارض انفس الارض الوضوء والوضوء غسل الاعضاء المخصوصة برؤى من يحيى بن يحيى عن ابن نافع في منقح الوضوء الذي امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يغسل الذي يمسح برؤى من يحيى بن يحيى عن ابن نافع ورجله وداخله ازاره وقله فراح سهل مع الناس كان لم يكن به بأس يريد ان يرضى ما اصابه عامر بن ربيعة حين اغتسل في امره ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسال عامر لما اغتسل سهل بن حنيف ذلك الماء والله اعلم **من العيون ١٦٩٥** قال دخل بوزن المجهول بتمديد بالباد **من العيون ١٦٩٦** قال اسر قراى الطيبو الهامس بريقه **من العيون ١٦٩٧** قال فانه لو سبق في تمديد على سرعة نفوذ ما واثق في الذوات **من العيون ١٦٩٨** قال لا تسرعون لمن العيون اي من اسهل قال المازري العيون حتى يظهر لهما الاعاديث واكثر طائفة من المبتدئين والدليل على فساد قولهم ان من يجوزات العقل فاذا اضر الشرع بوقوعه وجب اعتقاده وقد زعم بعض الطبيعيين المشبهين العيون ان العائل ينبت من حمرة قرة سميت ريش العيون فيهلك او يفسد ولا ينبت وهذا كنبات قرة سميت من الانبي اذ العنبر ريش باللبخ فيهلك وان كان غير محسوس فكله العيون **من العيون ١٦٩٩** قال لو اوده العيون وتشرعوا لادبهم **من العيون ١٧٠٠** قال يصيب من الرواة بالباد للفاصل على الاثر والفاصل ضمير الله وهو مجزوم لا جواب لشرط من التقدير يقال اصاب زيد من عراى قول اليرمعيه واليرمعيه في مدلس فامسح من يرد الله خيرا اصل اليرمعيه يطرهون الذنوب ويرفع درجة **من العيون ١٧٠١** على

من العيون ١٧٠٢ قال من العيون يعني جملته وانه كان اولاده لشك من الراوى في انه قال مطلقا ومع في الوتر **من العيون ١٧٠٣** قال ذلك من العيون قال النووي قال مالك امره صلى الله عليه وسلم لم يقطع القلائد من اجل العيون وذلك انهم كانوا يسدون بياك الاوتار القلائد ثم ويعلقون عليها العود فيلقون ارجلهم من الاغاث فيها ثم النبي صلى الله عليه وسلم وقال غيره انما امر بقطعها لانهم كانوا يعلقون فيها الاجراس كذا في شرح السنه **من العيون ١٧٠٤** على قوله بالخواريف الخاء الميم وتشديد الراء الاولى موضع قرب الخفة قال في النهاية وقال ابن عبد البر موضع بالمدينة وكيل وادمن او ديتها **من العيون ١٧٠٥** قوله مقدار اى الباكورة والعذرة بالضم الجواب الذي في فوجها **من العيون ١٧٠٦** قوله طام اصل على ما مثل الرقاد وصلت الماصتي بعد تبديل الياء بالالف وحذف الاخر من الماء **من العيون ١٧٠٧** قوله عناية بالهزة والموحدة ككثرة اى الجارية التي في صدرها لم تنزع ورجع بعد **من العيون ١٧٠٨** قوله فليط اى صرع وسقط على الارض **من العيون ١٧٠٩** قوله لم يمتحن لاحد لم يرد ان يكون احد اصابع بالعيون ولعل كان بلغ ذلك فارد ان يتحقق ولما اخرجها كان من عامر بن ربيعة وتقيظ عليه واخر التهم له ذلك على تصويره وتمييز اياه وذلك بان قال العيون حتى وقد ذكرنا في امر العيون وجوب اجسام العيون من ذلك جري العادة عند تعجب ذلك من امر الله ونطقه به دون الزعم يترك ان يرضى التعجب منه او يتلف او يفسد او يتغير او يكون ذلك عند وجود معنى في نفس العائن لا يجبر في نفس غيره من حد مخصوص او معنى في المعاني الا ان العائن اذا برىك وهو ان يقول بارك الله فيك بطل في النفس الذي يخاف من العيون ولم يكن فيه تأثير فان لم يبرك وقع ما جرى الله تعالى به العادة عند ذلك وقد بيناه

من أسلم قال ما نمت هذه الليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي شيء فقال لدغني عقرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أنك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك **هـ ١٦٨** قال عن سمي مولى أبي بكر عن القنقاع بن حكيم أن كعب الأحبار قال لولا كلمات أقرهن لجعلتني اليهود حماراً ف قيل له وما هن فقال أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها ما لم أعلم من شر ما خلق وبرأ و ذراً ما جأعني المتحابين في الله **هـ ١٦٩** قال عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن معمر عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك وتعالى يقول يوم القيمة بين المتحابين لجلالي اليوم اظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي **هـ ١٧٠** قال عن نجيب بن عبد الرحمن الانصاري عن حفص ابن عاصم عن أبي سعيد الخدري أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله ورجل قلبه معلق بالسبع اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل ذكر الله خاليا من قلبه ففاضت عيناه ورجل دعته ذات حسب وجمال فقال اني اخاف الله رب العالمين ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شئها ما تنفق يمينه **هـ ١٧١** قال عن سهيل بن أبي صالح عن ابيه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أحب الله العبد قال يجبرئيل يا جبرئيل قد احببت فلاناً فاحبه فيجبه جبرئيل ثم ينادي في اهل السماء ان الله قد احب فلاناً فاحبه فيجبه اهل السماء ثم يوضع له القبول في الارض فاذا ابغض الله العبد قال مالك لا احبه الا انه قال في البغض مثل ذلك **هـ ١٧٢** قال عن أبي حازم بن دينار عن أبي ادريس الخولاني انه قال دخلت مسجد دمشق فاذا فتى شاب يقرأ الشايات واذا الناس معه اذا اختلفوا في شيء استأذوا اليه وصدروا عن قوله فسألت عنه فقيل لي هذا معاذ بن جبل فلما كان الغد هجرت فوجدته قد سبقني بالتهجير ووجدته يصلي فانتظرت حتى قضى صلاته ثم جئته من قبل وجهه فسلمت عليه ثم قلت والله اني لاجيك لله فقال الله قال فقلت الله فقال الله فقلت الله قال فاخذ بمجبة ردائي فجندني اليه وقال ابشروا في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تبارك وتعالى وجبت عبيقي للمتحابين في والمتجاالسين في والمتقاربين في والمتباذلين في **هـ ١٧٣** قال انه بلغني عن عبد الله بن عباس انه كان يقول القصد والتؤدة وحسن السميت جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة **هـ ١٧٤** قال عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة واربعين جزءاً من النبوة **هـ ١٧٥** قال عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم به مثل ذلك **هـ ١٧٦** قال عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن ابيه عن أبي هريرة

أي نصف النهار **هـ ١٧٧** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٧٨** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٧٩** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٨٠** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٨١** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٨٢** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٨٣** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٨٤** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٨٥** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٨٦** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٨٧** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٨٨** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٨٩** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٩٠** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٩١** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٩٢** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٩٣** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٩٤** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٩٥** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٩٦** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٩٧** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٩٨** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٩٩** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ٢٠٠** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد

هـ ١ قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ٢** قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ٣** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ٤** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ٥** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ٦** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ٧** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ٨** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ٩** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٠** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١١** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٢** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٣** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٤** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٥** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٦** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ١٧** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ١٨** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ١٩** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ٢٠** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ٢١** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ٢٢** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ٢٣** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ٢٤** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ٢٥** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ٢٦** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ٢٧** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد **هـ ٢٨** قال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في حاشية المشكوة بهزة الاستغناء وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجهر بها وقال الطيبي قيل بالنصب أي اتقسم بالله فحذفت الجار واوصل الفعل انتهى **هـ ٢٩** قال في قوله تعالى الذين يبذلون بيطي بعضهم بعضا شيئا **هـ ٣٠** القصد هو التوسط في الامور طلب اليسر وعدم مجاوزة الحد

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى احد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس يبقى
بعدي من النبوة الا الرؤيا الصالحة **مسألة ٢٥** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لن يبقى بعدي من النبوة الا المبشرات فقالوا وما المبشرات يا رسول الله قال الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح
او ترى له جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة **مسألة ٢٦** عن يحيى بن سعيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال
سمعت ابا قتادة بن ربعي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان
فاذا رأى احدكم الشئ يكرهه فلينفث عن يساره ثلاث مرات وليتعوذ بالله من شرها فانها لن تضره ان شاء الله قال ابو سلمة
ان كنت لأرى الرؤيا هي اثقل على من الجبل فلما سمعت هذا الحديث فما كنت ابا ليها **مسألة ٢٧** عن هشام بن عروة عن
ابيه انه كان يقول في هذه الآية لهم البشراى في الحجة الدنيا وفى الآخرة قال هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل او ترى له ما جاء
في **الزود** **مسألة ٢٨** عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن ابي هند عن ابي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله **مسألة ٢٩** عن علقمة بن ابي علقمة عن امه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم انه بلغها ان اهل بيت في دارها كانوا ساكنين فيها وعندهم نرد فارسلت اليهم لتسئلهم ان يخرجوها لانه من دارى
وانكروا ذلك عليهم **مسألة ٣٠** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا وجد احدا من اهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها
قال يحيى وسمعت ما لك يقول لاخير في الشطرنج وكسرها وسمعت يكره اللعب بها ويغيرها من الباطل ويتلو هذه الآية
فماذا بعد الحق الا الضلال العمل في السلام **مسألة ٣١** عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يسلم الراكب على الماشى واذا سلم من القوم واحد اجزأ عنهم **مسألة ٣٢** عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن
عطاء انه قال كنت جالسا عند عبد الله بن عباس فدخل علي رجل من اهل اليمن فقال السلام عليكم ورحمة الله و
بركاته ثم زاد شيئا مع ذلك ايضا قال ابن عباس وهو يوشك قد ذهب بصره من هذا قالوا هذا اليمانى الذى يقشاك
فعر فوه اياه قال فقال ابن عباس ان السلام انتهى الى البركة قال يحيى سئل مالك هل يسلم على المرأة فقال امسا
المجالة فلا اكره ذلك واما الشابة فلا أحب ذلك ما جاء في السلام على اليهودى والنصرانى **مسألة ٣٣**
عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليهود اذا سلم عليكم احد هم فانما
يقول السلام عليكم فقل عليهم سئل مالك عن سلمى اليهودى او النصرانى هل يستقبله ذلك فقال لا جاع
السلام **مسألة ٣٤** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن ابي مرة مولى عقيل بن ابي طالب عن ابي واقد الليثي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما هو جالس في المسجد والناس معه اذا قبل نفر ثلثة فاقبل اثنان الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذهب واحد فلما وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلما قاما احدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها واما
الآخر فجلس خلفهم واما الثالث فادبر ذاهبا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا اخبركم عن نفر الثلاثة اما احدهم

واذا كان احدهما جالسا والاخر مارا سلم المار على الجالس **١٢** قوله اجزأ عنهم قال النودى
ولكن لو سلموا كلهم كان افضل ردوى اليهودى عن على تجرى عن الجماعة اذا مروا ان يسلم احدهم ويجزئ
عن المجلس ان يرد احدهم انتهى **١٣** على **١٤** قوله انتهى الى البركة وذلك لاستبعاد اقسام السلام
السلام من المضار وصول النافع وشياها فالزيادة طيلة الطول بلا طائل وبراخه الخفية لا يزيد الرو
على بركات كما في الدار القارح قال محمد فاذا قال السلام عليك ورحمة الله وبركاته فليكتف فان اتباع السنة
افضل لان العمل بالكثير في بدعة ليس خير من عمل قليل في سنة وظاهر ان الزيادة على بركات خلاف السنة مطلقا
١٥ قوله اما المجالزة باليمين وتشديد اللام اى السنة في النبوة تجالزت اى تسفت وكبرت **١٦** ع
١٧ قوله السلام الموت والدم منقلب عن واو **١٨** **١٩** فقل عليك بلا واو بجميع رواة
الموطا ومن البخارى بالواو وجاءت الاصلان في صحيح مسلم بخفا وشايتها وهو اكثر قال النودى الصواب
جواز الخفوت والافقيات وهو اجمود ولا مقسمة في ان السلام هو الموت وهو علنا وعليهم **٢٠** كشف المغطا
اشفاق الرمن **٢١** قوله سلما يقتضى بان الوارد على القوم يبدؤهم كما يسلم الماشى على القاعد
قوله فرجة في الحلقة فجلس فيها يكتمل ان راى موضع يتخطى اليه يكتمل ان راى اى موضع لا يتخطى
اليه فجلس احدا الرملين فيها واما على القوم من النبي صلى الله عليه وسلم في الآخرة وجلس الاخر فجلس
القوم وادبر اثنان ذاهبا فلما فرغ من الخير قوله لا خير لكم ان يردوا الله اعلم ان خبرهم عن مقاصد النبي
خفيت عليهم فاما ظاهر فاعلم فقد رآه من حضر وسكتم ان يقصد الاخبار عما لم يشر تعالى جاز على
فعلهم **٢٢**

١ قوله الرؤيا الصالحة يكتمل والله
اعلم ان يريه به البشارة ويكتمل ان يريه به الصادقة من الله تعالى والحلم يكتمل ان يريه به ما يحزن ويكتمل
ان يريه به الكاذب من الشيطان ان يكتمل به ليغزو ليعز من فالرؤيا من الله تعالى والحلم من الشيطان
قوله اذا رأى احدكم الشئ فيكرهه يكتمل ان يريه به خيفة ويكرهه فلينفث عن يساره وليتعوذ بالشر
من شره **٢** قوله فلينفث بضم الفاء وكسرها والنفث نفع لطيف بلا رقيق وفي رواية
وليتعوذ عن غيره **٣** قوله في الزود الزود مع رف معرب وضعر اردشير بن بابك ولهذا
يقال له الزود كذا في القاموس وفي النهاية مجمع معرب وشير بن معناه حلوة **٤** ع **٥** قوله من
لعب بالنرد والنرد نوع من اللعب مشترى شغل وقوله فقد عصى الله اخبر ان لعب بها عاص لله عز وجل و
ذلك يقتضى النهي عن اللعب ونرا عام في اللعب على اى وجه كان من قمار وغيره ولا يجوز عند مالك اللعب
بالنرد ولا بالشطرنج **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**
١ **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**
من وجهين احدهما ان الرجلين اذا قساوا في المرد سلم الراكب على الماشى لا ترفع حاله من في امر الدنيا

فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ وَامَّا الْآخَرُ فَأَسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ وَامَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ **٢٢٠** قَالَ عَنْ اسْحَقَ
ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه سمع عمر بن الخطاب **وَسَلَّمَ عَلَيْهِ** رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر
الرجل كيف أنت فقال أحمد إليك الله فقال عمر ذلك الذي أردت منك **٢٢١** قَالَ عَنْ اسْحَقَ بن عبد الله بن أبي طلحة
أن الطفيل بن أبي بن كعب أخبره أنه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه إلى السوق قال فإذا غدا وأنا إلى السوق لم ير
عبد الله بن عمر على شقّ ط ولا على صاحب بيعة ولا مسكين ولا أحد إلا سلم عليه قال الطفيل فجلست عبد الله بن عمر يوماً
فأستبغني إلى السوق فقلت له وما تصنع في السوق وأنت لا تقف على البيت ولا تسأل عن السلم ولا تسوّم بها ولا تجلس
في محاسن السوق قال واقل اجلس بنا ههنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا بطن وكان الطفيل ذابطناً
نغداً ومن أجل السلام نسلم على من لقينا **٢٢٢** قَالَ عَنْ عِيْنِ بن سعيد أن رجلاً سلم على عبد الله بن عمر فقال
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والغايات والرائحات فقال له عبد الله بن عمر وعليك الفأفة كأنه كره ذلك **٢٢٣** قَالَ
أنه بلغه أنه قال يستحب إذا دخل البيت غير المسكون يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **باب في الاستئذان**
٢٢٤ قَالَ عَنْ صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار أن رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** سأل له رجل فقال يا رسول الله
استأذن علي أمي فقال نعم فقال الرجل اني معها في البيت فقال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** استأذن عليها فقال الرجل
انني خادمها فقال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** استأذن عليها أحب ان تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها **٢٢٥** قَالَ
عن الثقة عنده عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن سفيان بن سعيد الخدري عن أبي موسى الأشعري أنه قال
قال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع **٢٢٦** قَالَ عَنْ ربيعة بن أبي عبد الرحمن
وعن غير واحد من علماءهم أن أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع فإرسل عمر بن
الخطاب في أثره فقال مالك لم تدخل فقال أبو موسى الأشعري سمعت رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** يقول الاستئذان ثلاث
فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر بن الخطاب ومن يعلم هذا لئن لم تأتني بهن يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا الخرج
أبو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار فقال اني أخبرت عمر بن الخطاب اني سمعت رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**
وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال لئن لم تأتني بهن يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا فان
كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي فقالوا لا يا سفيان الخدري قم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر
ابن الخطاب فقال عمر لا يا موسى أما اني لأرثمك ولكي خشيت ان يقول الناس على رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** في العطاس
في العطاس **٢٢٧** قَالَ عَنْ عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ان رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قال ان عطس فشمته ثم
ان عطس فشمته ثم ان عطس فشمته ثم ان عطس فقل له انك مضمضوك قال عبد الله بن أبي بكر لا أدري أبعد الثلاثة
أو الأربعة **٢٢٨** قَالَ عَنْ نَافِعِ بن عبد الله بن عمر أن اذ عطس فقبل له يرحمك الله قال يرحمنا الله وأياكم ويغفر لنا و
لكم ما جاء في الصور والتماثيل **٢٢٩** قَالَ عَنْ اسْحَقَ بن عبد الله بن أبي طلحة ان رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره

لوقال السلام عليكم هذا أبو موسى فله إذن لوقال سلام عليكم هذا الأشعري ثم رجع ماني البخاري فكان وجهه شوا
فخرج **٢٣٠** قَالَ عَنْ اسْحَقَ بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه سمع عمر بن الخطاب **وَسَلَّمَ عَلَيْهِ** رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر
الرجل كيف أنت فقال أحمد إليك الله فقال عمر ذلك الذي أردت منك **٢٣١** قَالَ عَنْ اسْحَقَ بن عبد الله بن أبي طلحة
أن الطفيل بن أبي بن كعب أخبره أنه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه إلى السوق قال فإذا غدا وأنا إلى السوق لم ير
عبد الله بن عمر على شقّ ط ولا على صاحب بيعة ولا مسكين ولا أحد إلا سلم عليه قال الطفيل فجلست عبد الله بن عمر يوماً
فأستبغني إلى السوق فقلت له وما تصنع في السوق وأنت لا تقف على البيت ولا تسأل عن السلم ولا تسوّم بها ولا تجلس
في محاسن السوق قال واقل اجلس بنا ههنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا بطن وكان الطفيل ذابطناً
نغداً ومن أجل السلام نسلم على من لقينا **٢٣٢** قَالَ عَنْ عِيْنِ بن سعيد أن رجلاً سلم على عبد الله بن عمر فقال
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والغايات والرائحات فقال له عبد الله بن عمر وعليك الفأفة كأنه كره ذلك **٢٣٣** قَالَ
أنه بلغه أنه قال يستحب إذا دخل البيت غير المسكون يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **باب في الاستئذان**
٢٣٤ قَالَ عَنْ صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار أن رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** سأل له رجل فقال يا رسول الله
استأذن علي أمي فقال نعم فقال الرجل اني معها في البيت فقال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** استأذن عليها فقال الرجل
انني خادمها فقال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** استأذن عليها أحب ان تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها **٢٣٥** قَالَ
عن الثقة عنده عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن سفيان بن سعيد الخدري عن أبي موسى الأشعري أنه قال
قال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع **٢٣٦** قَالَ عَنْ ربيعة بن أبي عبد الرحمن
وعن غير واحد من علماءهم أن أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع فإرسل عمر بن
الخطاب في أثره فقال مالك لم تدخل فقال أبو موسى الأشعري سمعت رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** يقول الاستئذان ثلاث
فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر بن الخطاب ومن يعلم هذا لئن لم تأتني بهن يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا الخرج
أبو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار فقال اني أخبرت عمر بن الخطاب اني سمعت رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**
وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال لئن لم تأتني بهن يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا فان
كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي فقالوا لا يا سفيان الخدري قم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر
ابن الخطاب فقال عمر لا يا موسى أما اني لأرثمك ولكي خشيت ان يقول الناس على رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** في العطاس
في العطاس **٢٣٧** قَالَ عَنْ عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ان رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قال ان عطس فشمته ثم
ان عطس فشمته ثم ان عطس فشمته ثم ان عطس فقل له انك مضمضوك قال عبد الله بن أبي بكر لا أدري أبعد الثلاثة
أو الأربعة **٢٣٨** قَالَ عَنْ نَافِعِ بن عبد الله بن عمر أن اذ عطس فقبل له يرحمك الله قال يرحمنا الله وأياكم ويغفر لنا و
لكم ما جاء في الصور والتماثيل **٢٣٩** قَالَ عَنْ اسْحَقَ بن عبد الله بن أبي طلحة ان رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره

١ قوله وسلم عليه حاله من مفعول سمع **١٢** قوله فيغدو معه إلى السوق
أي يزهب الطفيل مع ابن عمر صباحاً إلى السوق **١٣** قوله على شقّ ط يتشبه القفاط الذي
يباع سقط المتاع ودوير **١٤** قوله وانت لا تقف على البيع يفتح الباب ويشد التحية الملية
مثل البائع لا تقف على البيع تشتري أو يبيع ولا تسأل عن السلعة كسر ففتح جميع سلعة المتاع الذي
معرض البيع ولا تساو من مساوئ بهاء لا تسأل عن قيمة السلعة وما يتعلق بها ولا تجلس فيه
محاسن السوق أي تنظر إلى من يمر بها ويأكل فيها أو أكل كذا كذا فما يتركك إلى السوق بل هو عبث
اجلس بنا ههنا نتحدث في الأمور ديناً ودنياً ولا تذهب إلى السوق **١٥** قوله وانت
لا تقف على البيع أي لا تقوم عليه وأغرب من فسر لا لا تشعر بك في البيع **١٦** قوله
تأذن علي أمي يتقصر بهيمة الاستفهام **١٧** قوله فقال الرجل اني معها في البيت
يعني أعادني يكونان في بيت واحد والاستئذان إنما شرع في غريته فكانه أراد بذكره هذا ثم يذكره
لها الاطلاع على علمه شرعية الاستئذان في مثل هذا أو قصد التخفيف تقصير الاستئذان في كل مرة فله
التي سلم عليه وسلم على علمه شرعية بقوله أحب ان تراها عريانة ما عريانة باستفهام انكاره يعني
أراد تمجيد فان دخلت عليها لا إذن لعلها عنده ذلك يكون عريانة فتراها كذا **١٨** قوله
قوله في البيت كأنه يعني ان لا استئذان إنما يكون لا يجزي عن استئذان **١٩** قوله
فاستأذن ثلاثاً في سلم قال أبو هريرة أني سمعت قال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** إذا دخلت فقل ثلاثاً فقل ثلاثاً

قال دخلت انا وعبد الله بن ابي طلحة على ابي سعيد الخدري نعوده فقال لنا ابو سعيد اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم انك
الملئكة لا تدخل بيتا فيه تماثيل او تصاوير شرك اصحاقي لا يدري ايتهما قال ابو سعيد **مسألة ٤٨** عن ابي النضر عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود انه دخل على ابي طلحة الانصاري يعودوه قل فوجد عنده سهرا من حنيفة فدعا ابو طلحة انسا فافزع
نمطا من تحته فقال له سهرا من حنيفة لم تنزعها قال لان فيه تصاوير وقد قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد علمت
فقال سهرا لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما كان رقما في ثوب قال بلى ولكنه اطيب لنفسى **مسألة ٤٩** عن نافع
عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها اشترت تمرقة فيها تصاوير فلما راها رسول الله صلى الله عليه وسلم
قام على الباب ولم يدخل فعرفت الكراهة في وجهه وقالت يا رسول الله اترب الى الله وسوله فماذا ذنبت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما بال هذه التمرقة قالت اشتريتها لك تقعد عليها وتوسد ها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اهل
هذه الصورة يعذبون يوم القيمة يقال لهم اخيوا ما خلقتم ثم قل ان البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملئكة ما جاء في
اكل الضب **مسألة ٥٠** عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة عن سليمان بن يسار انه قال دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة بنت الحارث فاذا ضباب فيها بيض ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد
فقال من اين لكم هذه فقالت اهدته لي اخي هذيلة بنت الحارث فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا
اولا تاكل انت يا رسول الله فقال اني متحضر في من الله حاضرة قالت ميمونة انسقيك يا رسول الله من لبن عندنا فقال نعم
فلما شرب قال من اين لكم هذا فقالت اهدته لي اخي هذيلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارأيتك جارتك التي
كنت استأمرتني في عتقها اعطيها اختك وصلى بها رحك ترعى عليها فانه خير لك **مسألة ٥١** عن ابن شهاب عن
ابي امامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بضبت مخنوقة فاهوى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض
النسوة الا اني في بيت ميمونة اخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريدان يأكل منه فقبل هو ضب يا رسول الله فرفع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقلت احرام هو يا رسول الله فقال لا ولكنه لم يكن بارضا
قومي فاجدني اكله قال خالد فاجترقته فاكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر **مسألة ٥٢** عن عبد الله بن
دينار عن عبد الله بن عمران رجلا تاذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما ترى في الضب فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لست باكله ولا بمعونه ما جاء في امر الكلاب **مسألة ٥٣** عن يزيد بن خصيفة ان السائب بن
يزيد اخبره انه سمع سفيان بن ابي زهير وهو رجل من شترة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث ناسا معه
عند باب المسجد فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنق كلبه لا يغني عنه زرع ولا ضرع ناقص من عمله
كل يوم قيرا ط قال انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقص
عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنق كلبا الاكلبا ضاربا او كلبا ماشية ناقص من عمله كل

١٤ قوله نعوذ به جملة متألفة بسبب الدخول اذ حالة ١٢ ١٣

قولنا ان الملائكة هم عام في كل ملك وقيل المراد ملائكة الوحي قالوا ان عبد البر وقيل النودي هم ملائكة يطوفون بالرحمة والاستغفار واما المخلقة فلا يقار قوتها بحال لانهم ما مأمرون باحضار اعمالهم . . .
هـ فاعلم ان من تحت المظلمة كمنزب من البسطلة غل يرقق في ثوب ١٢ على **هـ** قوله ما قد علمت من ان الملائكة لا تدخل بيوتنا في تخاليل اقتصاد وروية في الباب اخبار مبسوط في التزييب والتزييب قال ابن حجر المكي في الزواجر هذا التصور يرد في روح على الاشياء كان كبيرة في مخرج الاحاديث الصحيحة ولا ينافيها قول الفقهاء يجوز على الارض اديسا ونحوها من كل متبهم لان المراد ان يجوز بقاءه ولا يجب اطلاقه واما جعل التصور لدى روح فهو حرام مطلقا **هـ** قوله اما كان رقما في ثوب ظاهره جواز الرقى في الثوب مطلقا وهو قول طائفة وذهب جمع الى النسخ مطلقا

وقال خاتمة بالفروق بين المتهن والمعلق وقالت جماعة ان كانت ثابتة الشكل قائمة البنية
فما وان تفرقت الاجزاء قال ابن عبد البر في هذا القول ١٢ **هـ** قوله مفرق بعض النون وفتح
الماء ودي وسادة صغرة وتقبل في مفرق قال النوري وفي الحاشية هي بضم النون والراء وكسر الهمزة لثلاث
وفتح المراء ثلث لغات وفي القاموس المفرقة مثلثات السادة الصغرة ١٣ **هـ** قوله ايوا بفتح
الهمزة صانعتهم اى جعلوه حيوانا ذا اروح مفرق ١٤ **هـ** قوله الغيب بضم الحاء ان يرى شيعة الحرون
لكثير القبح وقد ذكر ان لا يشرب الماء وان يعيش سبع مائة سنة فخاصة في شرح الحكوة للشيخ الغيب
دوية الطبقة ومن خصائصه ان لا يدرك من اصل واحد وكذا ان لا يفرج من واحد يعيش سبع مائة سنة

والاشرب الماء بل يكتفى بالتقريع ويقول في كل اربعين يوما فطرة ولا يسقط لرسول ١٢ **قوله** ٩
بجيفة الامراى من هذا الضرب ١٣ **قوله** اولانا كل يعنى اتا مرنا بالا كل ولا تا كل انتا ١٤
قوله اولانا كل يعنى اتا مرنا بالا كل ولا تا كل انتا ١٤
قوله اولانا كل يعنى اتا مرنا بالا كل ولا تا كل انتا ١٤
قوله فان خيركم من العتق وفي الكافة في المدينة وكان
عليه السلام افضل من العتق في الصحيحين ان ميونة اشقت وليدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
واعطيتها اخوتكم كان اعظم لاجرك ١٢ على **قوله** معنواي مشرى بالجارة الحماة في القاموس
منه الشاة يحخذ احذا وحنا دشا ارجل فربها حجارة حماة ١٣ **قوله** بارض قومي بكم اصلا
ولكن مشهور اكثر فيها ١٤ **قوله** انا فرى اكرهه لقدرا والفاء للسببية ١٢ على **قوله**
لست باكل ولا محرم قال محمد قد جاء في اكل اختلاف اى وردت في جواز اكله وهدم احاديث مختلفة
فان حديث ابن عمر وكذا حديث خالد يدل على اكله وحديث عائشة ودلى يدل على النهي واذا كانت
الاجاز في اكله وعدم رجحت اخبار عدم احتياظهم من حرم حكا عياض عن قوم ومنهم من كرمه وهو
ابى ابي حنيفة والابى يوسف ومحمد ومنهم من قال باباحة اكله ١٣ **قوله** من اقبل على كاي اتخذه وافر
منه والفقهاء للشي اتخذه واذا فرغ عنه ١٢ على **قوله** قوله كل يوم كيرط اى قدر معلوم عند الله لا يتنازع
في اكله الا ان لا يلقى الماء من الاذى من تروع الكلب لهم وقصدوا اياهم احبا يعتلى بمن ودعه
من الاذى عند العلة ١٣ على **قوله** ضارباى املا للصيد متدا الى قتال ضرى الكلب بالصيد
فاثر اى تعود ذلك واستمر عليه ١٢ على

يوم قيراطان مكالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب ما جاء في
 امر الغنم مكالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأس الكفر نحو
 المشرق والغرب والخيل والابل والقد أدب اهل الهم والسيكينة في اهل الغنم مكالك عن عبد الرحمن
 ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوشك ان يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفرق بينه من الفتن مكالك عن نافع
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتخلبن احد ما شية احد بغير اذنه ايحب احدكم ان يؤتى مشربته فيكسوه
 خبزاً ثم ينقل منه طعامه وانما يخرن لهم ضرور مواشيهم اطعمهم فلا يتخلبن احد ما شية احد الا ياذنه مكالك انه
 بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي الا وقد رعى غنما قيل انت يا رسول الله قال وانا ما جاء في الفأرة
 تقع في السمن والبدع بالاكل قبل الصلوة مكالك عن نافع ان ابن عمر كان يقرب اليه عشاءه
 فيسمع قرأه الامام وهو في بيته فلا يجعل عن طعام حتى يقضى حاجته منه مكالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال انزعوها واحرقوها فاطروحه ما يتقى الشئ مكالك عن ابي حازم بن دينار
 عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان فقي الغرس والمرة والمسكن يعنى لشئ مكالك
 عن ابن شهاب عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشئ في النار
 والمرة والغرس مكالك عن يحيى بن سعيد انه قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله دارسكناها والعد وكثير المال وافرقت العد وذبح المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوها ذبيحة ما يكره
 من الاسماء مكالك عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للفتنة تحلب من يحلب هذه فقام رجل
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال الرجل مروة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب
 هذه فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال له حرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس
 ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال له بشر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلب مكالك
 عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب قال لرجل ما اسمك فقال جنة قال ابن من قال ابن شهاب قال ممن قال من
 الحرقه ابن مسكنك قال جنة النار قال بذات لظى فقال ادرك اهلك فقد احترقوا قال فكان كما قال عمر بن
 الخطاب ما جاء في الحمامة والجمجمة والجمجمة مكالك عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه قال احتجم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجمه ابو طيبة فامله بصاء من قعر و امر اهلته ان يخففوا عنه من خراجه مكالك انه بلغه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان دواء يبلغ الداء فان الحمامة تبليغه مكالك عن ابن شهاب عن ابن جنيصة
 الانصاري احب بنى حارثته انه استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجارة الحمام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى
 قال اعلمته نافعك واطيعه يعنى رقيقك ما جاء في المشرق مكالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه

١٤٠ قوله امر بقتل الكلاب قال النووي اجماعا على قتل
 الكلاب العقور واختلفوا فيما لا ضرر به فذهب الشافعية الى القتل فسوخ في الجمع الا العقور امام الحرم
 امر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل الكلاب كلها ثم نسخ ذلك الا السوداء البهيم ثم استقر النهي من قتل
 الجميع وقال مالك واصحابه ان يقتل الكلاب الاكلب الصيد وقال طائفة انما يقتل الكلب الذي
 اذا مره ولا امر يقتل الكلاب فسوخ ١٤١ قوله رأس الكفر في رواية رأس الكفر في رواية رأس الكفر في رواية
 ذلك وابتدأه يكون نحو المشرق بالنصب على انظر مستقر قال الباقى المراد به اهل فارس واليمن
 ١٤٢ قوله الفداوين يتشدد الدال عند الاكثر فهو جمع فداود وهو من يملو صورته والقد يدعى الصوت
 الشديد ١٤٣ قوله شفق الجبال يفتح الشين المجرى والعين المبهمة اطلاقا في القاموس شفق
 كل شئ اطلاقا وجها شاف ١٤٤ قوله مواضع القطر في رواية مواضع نزول المطر وهو بطون الودود
 والصاري وقال النبطي القطر عبارة عن العشب والكلاد في رؤس الجبال ١٤٥ قوله شريرة
 بعض الرء غفيرة في بيت فوخاني موضع غير الشاع ١٤٦ قوله شامه هو بفتح طاء مذكور عند
 الشاع الى المغرب ١٤٧ قوله حتى يقتضى عملا بقوله صلى الله عليه وسلم اذا وضع عثدا احكمه واقتضت
 الصلوة فلا يجعل حتى يفرغ من اخرجه الشيطان ١٤٨ قوله صلى الله عليه وسلم انزعوها وما
 حولها يقتضى ان يزل عن من جامد ولو كان ذا ثياب لم يميز ما حول من شره ولكنه لما كان جامدا لم يمس ما حوله
 نجاستها ويقتضى الباقى ان كان طير من الطيرة ١٤٩ قوله ان كان فقي الغرس قال ابن العربي سئله ان
 كان غلق الشئ في شئ ما جرى في مقتضى العادة فانما يخلقه الله في هذه الاشياء قال المازري يستعمل

١٤٠ هذه الرواية ان يكون الشئ حقا فلهذا التلظي حتى يحسن ان النفوس يقع فيه الشئ ثم يفرق بينه وبين الشئ
 ١٤١ قوله دارسكناها ابن العربي والدارس المذكورة في حديث دارسكناها بن عوف ابي عبد الرحمن بن
 عوف ١٤٢ قوله حرقوها ذبيحة اي اتركوها ذبيحة فليس بمفعولة وانما امرهم بالتحويل
 عنها اطلاقا لما وقع في نفوسهم من ان المكروه انما اصابه بسبب السكنى فاذا تحولوا عنها انقطع ما ذكره
 الدوم وزال عنهم ما خاطرهم من الشهية كذا في النهاية عن الخطابي ١٤٣ قوله للفتنة تحلب فاذن ذلك
 ليس ويحسب القرية العهد بالفتح ١٤٤ قوله ما اسمك يحتمل انه قصدا ليعرف اسماء عبده
 ١٤٥ اذا اراد ان ياحره او ينياه ويحتمل ان قصد بذلك التفادول فلما قال قوله حرب كره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذا الاسم وكان يكره من الاسماء ما يقع منها والفرق بين هذا وبين الطريقة المنوعة انه
 الطريقة ليس في لفظه ولا في منظره ولا في حقيقته ولا في مستفيض وانما يستفاد ان عندنا على وجه مخصوص
 يكون الشئ ومقتضى المراد وليس كذلك هذه الاسماء فانها اسماء كبرية قبيحة ١٤٦ كما قال عمر
 ابن الخطاب في الرواية الموصولة فرجع الرجل فوجد اهل قريضة حرقوا على قال ابو الوليد على معنى التفادول
 لساعة وقد كانت هذه حال اهل الجبل قبل ذلك لما احترقوا اهلهم وكثر فيهم ليلقة الله عز وجل في قلب التفادول عند
 سماع الفاعل من السرد بالشئ وقوة رجائه في احواله والفرق بين الشئ وشدة حذره من ليلقة ذلك وليقة الله
 سبحانه على لسانه ١٤٧ قوله و امر اهلهم بهم بنو حارثة على الصحيح وقيل بنو بياض ١٤٨ قوله
 ان يخففوا عنه من خراجه هو ما يقرر السيد على عبده ان يؤذيه بالسر كل يوم كذا وكذا من كبره وكان خراجه
 غلظة امع فوضع عنه بهذه الشقاعة صاع ١٤٩ قوله نافعك هو البعير الذي يستقى به الماء ١٥٠

قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير الى المشرق ويقول ما ان الفتنة ههنا ان الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان
 من ذلك انه بلغه ان عمر بن الخطاب اراد الخروج الى العراق فقال له كعب الاحبار لا تخرج اليها يا امير المؤمنين فان بها تسعة
 اعشار السحر وبها فسقة المجن وبها الداء العضال ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك من ذلك عن
 نافع عن ابي لبابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن قتل الجنان التي في البيوت من ذلك عن نافع عن سائبة مولا عائشة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن قتل الحيات التي في البيوت الا اذا الطفتين والابتر فانما يخطفان البصر ويطرحان ما في
 بطون النساء من ذلك عن صيفي مولى ابن ابي سلمة عن ابي السائب مولى هشام بن زهير انه قال دخلت على ابي سعيد الخدري
 فوجدته يصلي فجلست انتظرة حتى قضى صلوته قال فسمعت تحريكاً تحت سريره في بيته فاذا حية فقمت لاقتلها فاشارة الى ابو
 سعيد ان اجلس فلما انصرف اشار الى بيت في الدار فقال اتري هذا البيت قلت نعم فقال انه قد كان فيه فتى حديث عهد
 بعين فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الخندق فبينما هو به اذا تاه الفقى يستأذنه فقال يا رسول الله ائذن لي احدث
 باهلي عهداً فاذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذ عليك سلاحك فاني اخشى عليك بغي قريظة فانطلق الفقى الى
 اهله فوجد امرأته قائمة بين البابين فاهوى الفقى اليها بالرمح ليضعها واذا ركته غيرة فقالت لا تجل حتى تدخل وتنظر ما في
 بيتك فدخل فاذا هو حية منطوية على فراشه فركز فيها رمحه ثم خرج بها فوضعه في الدار فاضطربت الحية في رأس الرمح و
 خرا الفقى ميتاً فما يدري ايها كان اسرع موتاً الفقى ام الحية فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان في المدينة جناحاً سلوا
 فاذا رأيتم منهم شيئاً فاذا فؤة ثلثة ايام فلن يداكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان ما يؤمر به من الكلام في السفر
 من ذلك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الغر وهو يريد السفر يقول بسم الله اللهم انت
 صاحب في السفر والخليفة في الابل اللهم ازلنا الارض وهون علينا السفر اللهم اني اعوذ بك من وعشاء السفر ومن كآبة
 المنقلب ومن سوء المنظر في المال والاهل من ذلك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الاشج عن بسير بن سعيد
 عن سعد بن ابي وقاص عن خولة بنت حكيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً فليقل اعوذ بكلمات الله التامات
 من شر ما خلق فانه لن يضره شيء حتى يرتحل فاجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء من ذلك عن عبد الرحمن
 ابن حرملة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراكب شيطان والراكب شيطانان و
 الثلثة ركب من ذلك عن عبد الرحمن بن سعيد عن مسعود بن المسيب انه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الشيطان يركبهم بالواحد والاثنين فاذا كانوا ثلثة لم يركبهم من ذلك عن مسعود بن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسافة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها ما
 يؤمر به من العمل في السفر من ذلك عن ابي عبيد مولى سليمان عن خالد بن معدان يرفعه قال ان الله تبارك و
 تعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف اذا ركبتم هذه الدواب الجمجم فائز لوهاً منازلاً لها فان

١٢ قوله زهير الوصل وكسر الواو بزة الامر من زوى الشئ محمد ١٢
 اي شئ من ردفته يقال رمل او عث و رطو وعثا واذا اشتد السرف في العيش ثم قبل الشدة والشقة وعثاء
 على التعجيل كذا في النهاية ١٢
 قوله الراكب شيطان اي سفره وحده يحمل عليه الشيطان او اشد
 الشيطان حيث جعل نفسه مطعماً للطنع والبسع وفيه ما من شياطين ١٢
 قوله والراكب شيطانان
 لروايل الحوشة والنقطة الطامع منهم والقصد الارشاد الى عدم الانفراد وليس بحرام على وقد انفرد النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يوم المدينة عترة الخواصي وحده وارسل الزبير بن العوام وحده فوجب ان يكون ذلك فعله
 شئ مخصوص او على وجه مخصوص هذا اذا حملنا الراكب والراكب على الجنس والاما اذا حملنا على العبد جاز
 ان يريد به ان اشار الى واحد والى اثنين وصحفاً بصفتها الشياطين واشارة الى جماعة نفي عنهم لانه العفة
 ووصفهم بصفة الانس ١٢
 قوله بهم بكسر الهمزة وتشديد الميم من الهم بمعنى قصد القلب يعني
 ان الفطن والبسع يطعنون ١٢
 قوله تؤمن بالله يراد مخالفة ذالك من افعال من
 يؤمن بالله واليوم الآخر ونجات عقوبته في الآخرة ١٢
 قوله ذي محرم من محرم نكاحاً بها
 بسبب ما راجع بمهرتها قاله النووي فخرج بالتأيد اخذ زوجته ومهرها بالمال ١٢
 قوله الموطوءة شبيهة و
 بمهرتها الملازمة ١٢
 قوله ان الله رفيق يراد والله اعلم فيما رواه الانسان من امره
 ودنياه فان الرفق مولى على المراد ولا يبلغ حد العجز فانه ايضا ما من من المراد وهو معنى قوله ويعين عليه ما لا
 يعين على العنف وهو الافرط ١٢
 قوله على العنف بتشديد العين والضم اشهر ضد الرفق اي
 الشدة والشقة وفي فضل الرفق والحث على التعلق ١٢
 قوله الدواب الجمجم يعظم العين و
 سكون الجحيم عجم بالضم والتحريك خلاف العرب يعني الغير الناطقة الغفصة عما في الضمير ١٢

١ قوله ههنا الى المشرق وانما اشار الى المشرق لان اهل بلده لم يزلوا يكرهوا فخرجوا من الفتنة يكون من
 ملك الناحية ولذا قوله الجمل وصفيق ثم ظهر الجمل في ارض نجد والعراق وما دارها من المشرق ١٢
 قوله الى العراق ودي بلاد معروف من بلاد ان الى الموصل طولاً ومن قادسية الى حلوان عرضاً كذا
 في القاموس ودي على جانب المشرق من المدينة ١٢
 قوله الداء العضال بضم العين هو المرض
 الذي يجبر الاطباء من دوا ١٢
 قوله قتل الجنان بكسر الجيم وتشديد النون جمع جان
 لحاظ وجوهان ودي الحية الصغيرة وقيل الدقية البيضاء وروى الترمذي عن ابن المبارك انها الحية
 كانها الغفصة ولا تلتوي في مشيتها ١٢
 قوله الا اذا الطفتين حيتيت طفتين بضم الطاء وسكون
 الفاء ودي غومة المقل شبيهة بالنقطة الذي على ظهر الحية ١٢
 قوله والابتر الذي يشبه مقطوع
 الذنب وقال الترمذي بن شريك هو صنف منها اذا زرق مقطوع الذنب لا ينظر اليه حامل الا الفت ما في بطنها
 ١٢
 قوله احدث بابي يعني يطلع عالم ويقضي حاجتهم ويونس امرأته ودي جلد مستأنف ١٢
 قوله فوجد امرأته تحتها ان يكون ذلك بعد الحجاب ويحتل ان يكون قبل الحجاب ولكنه
 وجد من ذلك على حال لم تجز مادته ١٢
 قوله فخر الفقى ميتاً فخرجنا ان يكون مقتولاً من اجل الحية
 وقوى هذا التوجيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ان الله يشه جنازة من جازمه ان يكون تلك الحية
 منهم خص اهل المدينة بذلك على قول مالك اما لان الخاططين من اهل المدينة هم الذين كانوا اسلوا
 من بني ادم فاعلمهم بحكمهم من جن قد اسلوا ووجه ثان هلله انه لم يكن اسلم ذلك الوقت من الجن غير من
 اهل المدينة واما على قول ابن نافع فانه خص المدينة بذلك لان هذا الحكم مقصور عليها ١٢
 قوله في الغر ركب كراجل اذا كان من الجملد اخشب وقيل هو الكور مطلقاً مثل الركاب للسرعة كذا في النهاية

قال من تصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا كان انما يضعها في كف الرحمن يريها له كما يري احدكم فلو
او فضيله حتى تكون مثل الجبل **مسألة ١٨١** عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس بن مالك يقول كان ابو طلحة
الانصارى بالمدينة مالا من نخل وكان احب امواله اليه بهرجاء وكانت مستقبله المسجد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال انس فلما انزلت هذه الآية لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام ابو طلحة الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك وتعالى يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان احب اموالي الى
بهرجاء وانها صدقة لله ارجو بها وذاخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فخرج ذلك مال راخذ ذلك مال راخذ وقد سمعت ما قلت فيه وفي اني ان تجعله في الاقربين فقال ابو طلحة افعل يا رسول الله
فقسمها ابو طلحة في اقاربه وبنى **مسألة ١٨٢** عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعطوا السائل وان جاء
على فرس **مسألة ١٨٣** عن زيد بن اسلم عن عمرو بن معاذ الاشعري الانصاري عن جدته انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يا نساء المؤمنات لا تحقرن احدكن لجمالها ولو كراعا شاة محروقة **مسألة ١٨٤** انه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
سلم ان مسكينا سألها وهي صائمة وليس في بيتها الا رغيف فقالت لمولاة لها اعطيه اياه فقالت ليس عليك ما تظنون
عليه فقالت اعطيه اياه قالت ففعلت قالت فلما امسينا اهدي لنا اهل بيت او انسان ما كان يهدي لنا شاة وكفها فندعت
عائشة فقالت كل من هذا اخير من قوسك **مسألة ١٨٥** قال بلغني ان مسكينا استطعم عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
سلم وبن يديها عنب فقالت لانسان خذ حية فاعطه اياها فجعل ينظر اليها ما يحب فقالت عائشة اتعجب كم ترى في هذه
الحبة من شقال ذرة ما جاء في التعفف عن المسئلة **مسألة ١٨٦** عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن
ابي سعيد الخدري ان ناسا من الانصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم ثلثا حتى نفذ ما
عنده ثم قال ما يكون عندي من خير فلن ادخره عنكم ومن يستغفب يحقه الله ومن يستغن يغتنه الله ومن يتصبر يصبره
الله وما اعطى احد عطاء هو خير واوسع من الصبر **مسألة ١٨٧** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال وهو على المنبر هذين كرا الصدقة والتعفف عن المسئلة اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا هي المنفقة والسفلى
هي السائلة **مسألة ١٨٨** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل الى عمرو بن الخطاب يعطاه

اله قول ولا

يقبل جلد مومنة بين الخط والجراد وفيه نص على ان خير المال ما يقبله **مسألة ١٨٩** قول ولا
المهر وهو ولد الفرس يسمى بذلك لان على من امره اى فصل وعزل وفي القاموس الفلو بالكسر كمد الجيش
والله اذا فطما وبلغا السنة **مسألة ١٩٠** قول ابو فيصل هو ولد الناقة اذا فصل من بدنا من بدنا من بدنا
مفعول **مسألة ١٩١** قول كان ابو طلحة الخ يقتضى ان يجوز للمسلم الصالح الاستكثار من المال الحلال
قول وكانت احب اموال البربر حيا يقتضى جواز حب رجل الصالح المال قول يدها ويشرب من
ما فيه طيبا يريد عذبا وانما يقتضى بسط الرجل في مال من يعرف رشاه بذلك باله قول اليد العليا
ما يخاف منه وان لم يشأه قول وانما صدقة الله قد يبدل على اباطله تأويل لده الآية على انها تقتضى
انما يئال البر صدقة ما يجب الانسان من ماله وان افترق احب اموال البر اقرب في نيل ما يجب
مسألة ١٩٢ قول فخرج باسكان الجاهل وتنويعها مكرورة وكل القاضى الكسر لا تنويع كلمة يقال عند الجاهل
وارضا بالشي **مسألة ١٩٣** قول ذلك مال راخ اى بالهرة على انه اصل الفتاة النخبة وذلك رواية
يحيى بن يحيى اى يروح عليك نفعة وثوابه وغيره راجع بالهرة اى ذور **مسألة ١٩٤** قول فقلت
اى ان عائشة امرتها ان تعطي السائل شيئا ليس عند غيره وهى صائمة على معنى الاشارة على نفسها والتوكيل

على الله عز وجل ولعل قد كان ذلك في عام الرمادة لما رأت بالسائل من جده فافت عليه واحسنت فله
نفسها قوة بالصبر **مسألة ١٩٥** قول ما يكون عندي من خير اى مال ومن ياتيه وما خبر به متضمنة
لا شرط اى كل شيء من المال موجود عندي فله منه منكر **مسألة ١٩٦** قول ومن يستغفب اى من يطلب
من نفسه العفة من السؤال قال الطيبى ويطالب العفة من الله تعالى وقيل السين لوجود التاكيد **مسألة ١٩٧** على
اله قول لينة الله اى يميل فنيا بالقلب وليس اللين فى العزى ولكن اللين فى النفس ولو
حل على غنى المال لم يجد **مسألة ١٩٨** وهو على المنبر يريد اى صلى الله عليه وسلم يذكر فضل الصدقة
ومصيب المسئلة ويحصى على التعفف عنها فقال صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى يريد
انها اكثر ثوابا وتسمى بالاعطى العليا بمعنى ان ارفع درجته وعلا في الدنيا والآخرة وهذا رجم شرعي ومعنى ذلك
ان بالشرع عزه ولما كانت تسمية لا تعرفها العرب فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يد العطي هى اليد
العليا وان اليد السفلى هى السائلة **مسألة ١٩٩** قول ارسل الى عمر بن الخطاب الخ واقاربه لما سمع عمر
النبي صلى الله عليه وسلم ان قال غير احدكم ان لا يأخذ من احد شيئا فتا وعمر بن الخطاب على العموم في الاخذ
عن مسلمة وعن غير مسلمة وآما اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يأخذ احد من مسلمة ولعل صلى الله عليه وسلم
قد غلط بذلك سائلا قول فاما ما كان يريد ابتداءك بمن غير مسلمة منك وحناه فلا تدره وجواب عمر
على معنى اقتضال امر النبي صلى الله عليه وسلم فيما قاله وفيه عن **مسألة ٢٠٠**

فروه عمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ردته فقال يا رسول الله اليس قد اخبرتني ان خيلا لاهدا نانا لا يأخذ من احد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عن المسئلة فاما ما كان من غير مسئلة فانما هو رزقي يرزقك الله فقال عمر ابن الخطاب اما والذي نفسي بيده لا اسئل احدا شيئا ولا يأتيني شئ من غير مسئلة الا اخذته ^{١٨٢٦} قالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لا يأخذ احدكم حبله فيخطب على ظهره خير من ان يأتي رجلا عطاه الله من فضله فيسأله اعطاه او منعه ^{١٨٢٧} قالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد انه قال نزلت انا واهلي ببقيع الغرق قد فقال لي اهلي اذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسئله لنا شيئا نأكله وجعلوا يذكرون من حاجة هم فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلا يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا اجد ما اعطيك فتولي الرجل عنه وهو غضب وهو يقول لعمرى انك لتعطي من شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يغضب على ان لا اجد ما اعطيه من سأل منكم وله اوقية او عدها فقد سأل الخاقا قال الاسدي فقلت للجنة لنا خير من اوقية قال مالك والاوقية اربعون درهما قال فرجعت ولم أسأله فقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بشعير وزبيب فقسم لنا منه حتى اغناانا الله ^{١٨٢٨} قالك عن العلامة بن عبد الرحمن انه سمعه يقول ما نقصت صدقة لله من مال وما زاد الله عبد ابغوا الاعزاز ما تواضع عبد لله الا رفعه الله قال مالك لا ادري ايرفع هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ام لا ما يكره من الصدقة ^{١٨٢٩} قالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لال محمد انما هي اوساخ الناس ^{١٨٣٠} قالك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من بني عبد الاشهل على الصدقة فلما قد مر سأل اهلها من الصدقة فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه وكان مما يعرف به الغضب في وجهه ان تحمر عيناه ثم قال ان الرجل يسألني ما لا يصلي لي ولا له فان منعه كرهت المنع وان اعطيته اعطيته ما لا يصلي لي ولا له فقال الرجل يا رسول الله لا اسألك منها شيئا ابدا ^{١٨٣١} قالك عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال قال عبد الله بن ارقم اذ كنت على بعير من المطايا استعمل عليا اميرا المؤمنين فقلت نعم جملا من الصدقة قال فقال عبد الله ابن الاسماتما تحب ان رجلا بادنا في يومه حار غسل لك ما تحت ازاره ورغفيه ثم اعطاكه فشربته قال فغضبت وقلت يخفر الله لك اتقول لي مثل هذا فقال عبد الله بن ارقم انما الصدقة اوساخ الناس يغسلونها عنهم ما جاء في طلب

لهم قوله انما ذلك اي كون عدم الاخذ غير اذا كان الاخذ من المسئلة ^{١٨٢٦} على قوله الا اخذته قال النووي في شرح مسلم اختلاف من يطلب قبيل يجب اخذه وقيل يندب والعيم ان ان قلب المحرم ما في يد المظلي فاخذه حرام والا فبارح انتهى وذلك هو الذي اختاره الغزالي ^{١٨٢٧} على قوله يفتضح الفرق في التهايز الفرق من ضرب من شجر العضاة وشجر الشوك ^{١٨٢٨} قوله او عدها بكسر العين اي ما يساويها من ذهب عرض ^{١٨٢٩} قوله الخاقا اي لمخفا اي سؤالا الخاقا وهو ان يلزم المسؤول حتى يعطيه ^{١٨٣٠} قوله لا تحل الصدقة لال محمد اي الناقصة ذات العين القرية العهد بالنتائج ^{١٨٣١} على قوله اربعون درهما واربعة من السنين الاربعة عن ابن مسعود من سأل الناس وله ما يغنيه جاز يوم القدر وسئل في وجه غرض او كره او خدش قيل يا رسول الله وما يغنيه قال تحسن درهما او قيمتها من الذهب والاي داود عن سهل بن حنبل من سأل وعنده ما يغنيه فانما يسكن من النار قالوا وما يغنيه قال قدر ما يغنيه ويبيح ولا ينحرى قال يا رسول الله الذي لا ينبغي معه المسئلة قال ان يكون له شئ يوم وليه ورعا مرسل من سأل الناس وعنده على خمس اواق فقد سأل الخاقا ^{١٨٣٢} على قوله ما نقصت صدقة من مال زائدة اي ما نقصت صدقة مالا او صدقة نقصت اي ما نقصت شيئا من مال بل يزيد في الدنيا بالبركة ^{١٨٣٣} على قوله الا غزافا فان من عرفت بالعفو غفر في القلوب ادنى الاخرة بان يعظم

نوابه ^{١٨٣٤} على قوله لال محمد اي لا يحل الصدقة المفروضة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا لاله اتفاقات قال ابن قدامة لا اعلم اخلافا في ال لال محمد لا تحل لهم الصدقة المفروضة وتغيب بما حكاه الطحاوي عن ابي حنيفة ان الصدقات كلها جائزة على بني هاشم والموحدين كانت في زمن علي بن ابي طالب لم يوصلوا الخس اليهم مع قال ابن القاسم لا تدري ذلك الا في الصدقة المفروضة ولا بأس بان يعطوا من التطوع ومن اعطاهم شيئا من الصدقة المفروضة لم تجزه وقال يحيى بن يحيى من مالك من نافع ذلك في جميع الصدقات الغرض والتطوع قوله انما هي اوساخ الناس اي انها تطهر أموالهم ويكفر ذنوبهم وفي الدر المختار ولا الى بني هاشم الا من البطل النص قرأته ثم ظاهرا المذهب اطلاق على المنع ولا الى أموالهم وجازت التطوعات من الصدقات قال ابن عابدين اطلاق المنع يعني سوا ما في ذلك كل الامان وسواء في ذلك دفع بعضهم بعض دفع غيرهم لهم ورؤى ابو بصير عن الامام انه يجوز الدفع الى بني هاشم في زمانه لان عهدها وهو خمس الخمس ليصل اليهم لا يمال الناس امر الغنائم وايضا لها الي مستحقها واذ لم يصل اليهم العوض عادوا الى العوض كذا في البحر وقال في النهر وجوز ابو يوسف دفع بعضهم الى بعض وهو رواية عن الامام وقوله الباشم يجوز لال يدفع الى اخي مثل هذا الامام خلافا لابن يوسف مولا لا يجوز ولا يصح حمل على اعتبار الرواية السابقة عن الامام لمن تأمل ^{١٨٣٥} قوله ادنى اي بعير من المطايا اي ظهرا من المطايا يريد ما يتطلى ويركب لقوته وحسن شيته ^{١٨٣٦}

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخنا العلامة حافظ العصر جلال الدين الأسيوطي
 الشافعي نسبح الله في مدته
 الحمد لله على فضله العليم والصلوة والسلام على سيدنا
 محمد وآله وصحبه أئمة صلاة وأئمة تسليم هذه التأليف لطيف
 في تراجم رواة موطأ امام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن
 أنس رضي الله عنه مهذب مختصر يفوق الكتب المؤلفة في ذلك
 لمن تبصر سببته إسعاف المبطأ برجال الموطأ

مقدمة

قال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة ما كان أشد
 انتقاداً لمالك للرجال وأعلمه لشأنهم وقال علي أيضاً عن جيب
 المورق كاتب مالك جعل لي الدار وروى ابن أبي حازم وابن
 كنانة ديناراً على أن أسأل ما كان عن ثلاثة رجال لم يرو عنهم
 فسألته فاطرق ثم رفع رأسه وقال ما شاء الله لا قوة إلا بالله
 وكان كثيراً ما يقولها ثم قال يا حبيب أدركت هذا المسجد وفيه
 سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 عن التابعين ولم يحمل العلم إلا عن أهله وقال بشر بن عمر الزهراني
 سألت مالكاً عن رجل فقال رأيت في كتيبي قلت لا قال لو كان
 ثقة لرأيت في كتيبي قال ابن المديني لا أعلم ما لك ترك أنساباً إلا
 أنساباً في حديثه شيء وقال ابن المديني أيضاً إذا أتاك مالك
 بالحدِيث عن رجل عن سعيد بن المسيب فهو حديث إلى من سفيان
 عن رجل عن إبراهيم فإن مالكاً لم يكن يروي إلا عن ثقة ولو كانت
 صاحب سفيان فيه شيء لصاح به صيحا وقال يحيى بن معين
 كل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة إلا عبد الكريم البصري
 أبو أمية وقال أحمد بن صالح ما أعلم أحد انتقياً للرجال والعلماء
 من مالك ما أعلمه روى عن أحد فيه شيء روى عن قوم ليس يترك
 منهم أحد وقال النسائي امتأ الله على علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم شعبة بن الحجاج ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد
 القطان قال والثوري ما ملأ الله كانه كان يروي عن الضعفاء كذلك
 ابن المبارك من أجل أهل زمانه إلا أنه يروي عن الضعفاء قال
 وما أحد عندي بعد التابعين أقبل من مالك بن أنس ولا أجل ولا
 أم من علي الحديث منه ثم يليه شعبة في الحديث ثم يحيى بن سعيد
 القطان ليس بعد التابعين أم من علي الحديث من هؤلاء الثلاثة
 ولا أقل رواية عن الضعفاء وقال مطرف بن عبد الله عن مالك
 لقد تركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئاً
 وإنهم لم يرو عنهم العلم وكانوا أصنافاً فمنهم من كان كذاياً في
 غير علمه تركته لكدابه ومنهم من كان جاهلاً بما عنده فلم يكن عندي
 موضعاً لأأخذ عنه لجهله ومنهم من كان يؤمن برأى سوء قال معن
 ابن عيسى كان مالك يقول لا يؤخذ العلم من أربعة ولا يؤخذ من
 سوى ذلك لا يؤخذ من سفيه ولا يؤخذ من

صاحب هوى يدعو الناس إلى هوله ولا من كذاب يكذب في الحديث
 الناس وإن كان لا يهتم على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
 من شيخ له فضل وصلاح وعباداة إذا كان لا يعرف ما يحدث قال
 إبراهيم بن المنذر روى هذا الحديث لمطرف بن عبد الله
 فقال أشهد على مالك لسمعته يقول أدركت بهذا الهدى شيخاً أهل
 فضل وصلاح يحدثون ما سمعت من أحد منهم شيئاً قط قيل لم
 قال كانوا لا يعرفون ما يحدثون وقال أسما عيل بن أبي اويس
 سمعت خالماً مالكاً يقول ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون
 دينكم لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم عند هذه الأساطين فما أخذت عنهم شيئاً وإن أحد هم
 لو أئتمن على بيت مال لكان به أميناً لا تروهم لم يكونوا من أهل هذا
 الشأن فقد مر علينا ابن شهاب فكان نزلهم على بابهم وقال يحيى
 ابن معين عن سفيان بن عيينة من نحن عند مالك إنما كنا
 نتبع آثاراً لمالك وننظر إلى الشيخ إن كان مالك كتب عنه ولا تركه
 وقال أشهب سئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح
 أتؤخذ عنه الأحاديث قال لا فقل له يأتي بكتب فيقول قد
 سعتها وهو ثقة أتؤخذ عنه الأحاديث قال أخاف أن يزداد في كتبه
 بالليل وقال ابن وهب سمعت مالكاً يقول أدركت بهذا البلد
 من قد بلغ مائة سنة وخمساً ومائة فما يؤخذ عنهم ويعاب علي من
 يأخذ عنهم وقال ابن وهب وأشهب قال مالك دخلت على عائشة
 بنت سعد فاستضعفها فلم تأخذ عنها إلا قولها كان لابي مكرت
 يتوضأ هو وجميع أهله منه وقال مطرف قال لي مالك عطان بن
 خالد يحدث قلت نعم فاسترجع وقال لقد أدركت أقواماً ثقات
 ما يحدثون قلت لهم قال مخافة الزلل وقال ابن وهب نظر مالك
 إلى العطان بن خالد فقال بلغني أنكم تأخذون من هذا أفقلت بلى
 فقال ما كنا تأخذ الحديث إلا من الفقهاء وقال رأيت أيوب السخيتي
 بككة جتتين فما كتبت عنه ورأيت في الثالثة قاعداً في فناء زمزور
 فكان إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عنده بكى حتى أرحمه فلما رأيت ذلك
 كتبت عنه قال أبو مصعب قيل لمالك لم تأخذ عن أهل العراق
 قال رأيتهم يقدون هاهنا فيأخذون عن أناس لا يوثق بهم فقلت
 انهم هكذا في بلادهم يأخذون عن لا يوثق بهم وقال الأثرم
 سألت أحمد بن حنبل عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب فقال
 يروى من أمره عندي أن مالكاً روى عنه وقال أبو سعيد بن الأعرابي كان
 يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه سئل عن غير واحد
 فقال ثقة روى عنه مالك وقال يحيى بن معين بلغني عن مالك أنه
 قال عجباً من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال ويحدث عن عاصم
 ابن عبد الله وقال جعفر الفريابي كان من مذاهب مالك التقيص
 والبحث عن يعمل عنه العلم ولسمعته منه وقال عبد الله بن إدريس
 كنت عند مالك فقال له رجل ان محمد بن إسحاق يقول أعرضوا

على علم مالك فاني انا بيطارفة فقال مالك انظر والى رجال من
الرجالة يقول اعرضوا على علم مالك قال ابن ادريس ما رأيت
احدا جعلا له جال قبله وقال عتيق بن يعقوب الزبيدي سمعت
مالكا يقول اتيت عبد الله بن محمد بن عقيل اسأله عن حديث الزبيد
بنت معوف بن عذرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ان بلغ
الى مسمر رأسه وسمع أذنيه تركته وخرجت ولم اسمع منه وقال
اسحاق بن الفروى سئل مالك ان يؤخذ العلم من ليس له طلب ولا
مجالسة فقال لا فليل من هو صحيح ثقة غير انه لا يحفظ ولا
يفهم ما يحدث فقال لا يكتب العلم الا من يحفظ ويكون قد طلب و
جالس الناس وعوف وعمل ويكون معه درع وقال يحيى بن سعيد
القطان انما قبلت رواية مالك لتمييزه وكثرة بحثه وتركه من لغز
فيه وقال معن بن عيسى كنت أسأل مالكا عن الحديث وأكره عليه
اسماء الرجال فأقول لم تركت فلانا وكتبت عن فلان فيقول لي لو
كتبت عن كل من سمعت لكان هذا البيت ملائكا كتبيا معن اختر
لديك ولا تكتب في ورقك الا من تحب به ولا يحب به عليك - وقال
شعبة بن الحجاج كان مالك احد المميزين ولقد سمعته يقول ليس
كل الناس يكتب عنهم وان كان لهم فضل في انفسهم انما هي اخبار
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تؤخذ الا من اهلها وقال ابن كنانة قال
مالك من جعل التمييز رأس ماله عدم الخسران وكان على زيادة و
قال قراد ابونور ذكروا لك شيئا فليل له من حديثك قال ما كنا نجالس
السفهاء قال عبد الله بن احمد بن حنبل سمعت ابي وذكر هذا الحرف
فقال ما في الدنيا حرف اجل من هذا في فضائل العلماء ان مالك بن
انس ذكر ان له ما جالس سفهاء قط ولم يسلم من هذا احد غير مالك وقال
ابن وهب سمعت مالكا يقول لقد ادركت بالمدينة اقواما لو استسقيم
القطر لسقوا وقد سمعوا من العلم والحديث شيئا كثيرا واخذت
عن واحد منهم وذلك انهم كانوا قد انزلوا انفسهم خوف الله والزهد و
هذا الشأن يعني الحديث والفتيا يحتاج الى رجل معه تقى ورع خيالة
واقفان وعلم وفهم ويعلم ما يخرج من رأسه وما يصل اليه عن الرجال
فاما زهد بلا اتقان ولا معرفة فلا ينتفع به وليس هو حجة ولا يحمل
عنهم العلم وقال معن بن عيسى سمعت مالكا يقول كما اخبرني عن
ابو جود عوته ولا اجيز شهادته وقال سفيان بن حرب قلت لمالك
ما لكم لا تحدثون عن اهل العراق فقال لم يحدث اولونا عن
اوليهم فكذلك الاخر ولا يحدثون عن اخرهم وقال منصور بن
سلمة كنا عند مالك فقال له رجل اني اقيم سبعين يوما فكتبت
ستين حديثا فقال مالك ستون حديثا تستكثرها فقال الرجل
انما ربما كتبنا هابا لكوفة او بالعراق في مجلس قال مالك كيف لنا
بالعراق تلك بهادار الضرب يضرب بالليل وينفق بالنهار وقال
حمزة سمعت مالكا يقول انما كانت العراق تجيش علينا بالدهم
والثياب ثم صارت تجيش علينا بالعلم -

حرف الهمزة

ابراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم ابواسحاق والدي

روى عن ابيه وابي هريرة وعلى ولم يسمع منه وعنه الزهري
وزيد بن اسلم ونافع وابن اسحاق وعدة قال ابن سعد كان ثقة
كثير الحديث
ابراهيم بن ابى عبله شمرون يقطان العقيلي المقدسي ويقال
الدمشقي روى عن ابن عمر وثلاثة بن الاسمع والى امامة وانس
وعنه مالك والليث وابن المبارك وخلق وثقة ابن معين وابن
الديلمي والنسائي وقال ابو حاتم صدوق مات سنة اثنين و
خمس مائة

ابراهيم بن عتبة بن ابي عياش الاسدي المطرق المدني
روى عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وكريب وعنه مالك
والسفيانان وحما دين زيد وابن المبارك وثقة احمد ويحيى و
النسائي وقال ابن المديني له عشرة احاديث -

اسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبى حب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومولاه وابن جبه وأمه امرأته روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابيه وبلال وامر سلمة وعنه
عروة وابو عثمان النهدي وابو واثل وغيرهم امره النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم على جيش فيهم ابوبكر وعمر وقال فيه وايم الله ان كان
لخليفة بالامانة وفي صحيح البخاري انه قال له وللحسن اللهم اجمعها
فاجمعها وزوجه فاطمة بنت قيس وكان يومئذ ابن خمس عشرة
سنة وولد له في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كذا اجزم به الحافظ
ابو الفضل العراقي في شرح الاحكام وذكره ايضا ابن حجر وقال ان
جدة حارثة اسلم فمولا لاربعة متوالدين صحابة وتوفي التوحيل
الله عليه وسلم وهو ابن تسع عشرة سنة وفضله عمر على ابنه عبد
الله بن القرض وقال هواجب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
منك سكن المزة مدة ثم تحول الى المدينة ومات بها وقيل بولوى
القرى سنة اربع وخمسين -

اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري المدني روى عن ابيه
وعنه انس وعنه مالك والاوزاعي وابن عيينة وهما وثقة ابو
زرعة وابو حاتم والنسائي وقال ابن معين ثقة حجة مات سنة
اربع وثلاثين ومائة

اسعد وهو ابوامامتين سهل بن حنيف الانصاري المدني
ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وارسل عنه وروى عن عمر
وعثمان وابي هريرة وابن عباس وجماعة وعنه ابناه محمد وسهل
والزهري ويحيى الانصاري وخلق مات سنة مائة -

اسلم المدني ولد زيد روى عن مولاه عمر وابي بكر وعثمان
ومعاذ وغيرهم وعنه ابنه ونافع والقاسم بن محمد قال الجعفي ثقة
من كبار التابعين مات سنة ثمانين

اسماعيل بن ابي حكيم المدني روى عن ابن المسيب وعروة
والقاسم وغيرهم وعنه مالك وابن اسحاق وثقة ابن معين
والنسائي وقال ابو حاتم يكتب حديثه كان عاملا لعمر بن عبد العزيز
مات سنة ثلاثين ومائة -

اسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس الانصاري عن جده ثابت قلت يا رسول الله خشيت ان اكون قد هلكت الحديث رواه عنه الزهري وهو في موطأ سعيد بن عفير ولم يرو له مالك غيره كذا في التذكرة للحسيني قال ابن حجر انما تفرّد سعيد بن عفير بقوله عن ثابت والافقد تابعه سعيد بن ابي اويس وجويرية ابن اسماء لكن قالوا عن مالك عن الزهري عن اسماعيل بن محمد بن ثابت ان ثابت بن قيس قال يا رسول الله فذكرة مرسلًا وهذا اجزم البخاري فقال روى عنه الزهري مرسلًا وذكره ابن حبان في الثقات وقال يروي عن انس روى عنه ابو ثابت بن ولد ثابت بن قيس قال ابن حجر ولم يدرك اسماعيل جده فانه قتل باليامة وقال الدمي طي في انساب الخراج روى عنه ابنه عبد المجير.

اسماعيل بن محمد بن سعد بن ابي وقاص الزهري ابو محمد المدني عن ابيه وعنه عامر ومصعب وانس وغيرهم وعنه مالك وصالح ابن كيسان وابن جويرية وابن عيينة قال ابن معين ثقة حجة مات سنة اربع وثلاثين ومائة.

امية بن عبد الله بن خالد بن اسيد بن ابي العيص الاموي المكي روى عن ابن عمر وعنه الزهري وطائفة وثقة العجلي لاه عبد الملك خراسان ومات سنة سبع وثمانين.

انس بن مالك بن النضر بن منضم بن زيد بن حرام الانصاري البخاري ابو حمزة خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان في اخرون روى عنه اولاده موسى والنضر وابو بكر وحفيداه ثمانية وحفص وسليمان التيمي وحيد الطويل وعاصم الاحول وخلائق لا يحصون خدام النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين ودعا له فقال اللهم اكثروا له وولده وادخله الجنة كان يصلي فيطيل القيام حتى تقطر قدماه دما مات سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة اثنتين وقيل سنة احدى وقيل سنة تسعين.

اليوب بن ابي تيمية كيسان السخيتاني ابو بكر احد الائمة الاعلام رأي انس وروى عن الحسن وسعيد بن جبيرة وخلق وعنه شعبة والسفيانان والحماذان وخلائق وروى عنه من شيوخه ابن سيرين قال الحسن اليوب سيد شباب اهل البصرة وقال شعبة كان سيد الفقهاء وقال ابن عيينة ما لقيت مثله في النكاحين وقال ابن معين اليوب اثبت من عون وقال اشعث كان جهبذ العلماء وقال ابن سعد كان ثقة حجة ثبات في الحديث جامعًا كثيرًا لعلم ولد سنة ست وستين ومات سنة احدى وثلاثين ومائة.

اليوب بن حبيب المدني روى عن ابي الشنف وعنه مالك فلم قال النسائي ثقة.

حرف الباء

البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الاوسي الحارثي ابو عمارة وقيل ابو عمر وقيل ابو الطفيل نزل الكوفة روى عن النبي

صلى الله عليه وسلم وعن علي وبلال وابي ايوب في اخرون وعنه عبد الرحمن بن ابي ليلى والواسطي السبيعي وخلائق شهد احدا والحد يبية وما بعد ما قال البراء غزوت معه خمس عشرة غزوة وما قدم علينا المدينة حتى حفظت سورًا من المفصل مات سنة احدى وقيل اثنتين وسبعين.

لباس بن سجد المدني الزاهد مولى ابن المنصور روى عن عثمان وسعد بن ابي وقاص وزيد بن ثابت وابي هريرة وابي سعيد وغيرهم وعنه الزهري وبكير ويعقوب ابنا الاشج وزياد بن اسلم وثقة ابن معين والنسائي وغيرهما وقال ابو حاتم لا يسأل عن مثله مات بالمدينة سنة مائة وهو ابن ثمان وتسعين.

لباس بن محجن الديلي وقيل بشر روى عن ابيه وله صحبة وعنه زيد بن اسلم.

بشير بن يسار الحارثي الانصاري مولاهم المدني روى عن رافع بن خديج وجابر وسهل بن ابي حنيفة وعنه يحيى الانصاري والوليد بن كثير واخرون وثقة ابن معين وقال ابن سعد كان شيخًا كبيرًا فقيهاً أدرك عامة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قليل الحديث.

بصرة بن ابي بصرة حميل بن بصرة الفخاري له ولأبيه صحبة له عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد رواه عنه ابو هريرة.

بكير بن عبد الله بن الاشج ابو عبد الله ويقال ابو يوسف المدني نزيل مصر روى عن ابي امامة بن سهل ومحمد بن نبيه وسعيد بن المسيب وخلق وعنه ابنه مخزومة والليث وابن لهيعة قال ابن المديني لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين اعلم من ابن شهاب ويحيى الانصاري وبكير بن الاشج وقال النسائي ثقة ثبت وقال ابن حبان من ثقات اهل مصر وقراءهم مات سنة سبع وعشرين ومائة.

بلال بن رباح الحبشي مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولى ابي بكر الصديق يكنى ابا عبد الله وقيل ابا عبد الرحمن وقيل ابا عبد الكريم وقيل ابا عمر وهو واحد السابقين الى الاسلام الذين عذبوا في الله بكمات وشهد بدرا ولم يؤذن بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحد من الخلفاء الا ان عمر لما قدم الشام حين فتحها اذن فتذكر الناس النبي صلى الله عليه وسلم فلم يروا اكثر من يومئذ وقال النبي صلى الله عليه وسلم له ما دخلت الجنة قط الا سمعت خشخشة امان وقال عمر ابو بكر سيدنا واعتق سيدنا وقال انس بلال سابق الحبشة وورد مرفوعا وسكن بلال داريا من عمل دمشق وبها توفي سنة عشرين وله بضع وستون سنة وقيل دفن بجلب.

حرف الشاء

ثابت بن قيس بن شماس الانصاري الخزرجي خطيب الانصار شهد احدا وما بعد ما شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وقال نعم الرجل ثابت استشهد باليامة في خلافة الصديق وكان امير الانصار يومئذ روى عنه بنوه اسماعيل وقيس وعبد الله وانس بن مالك

وابن ابي ليلى مرسلًا.

ثور بن زيد الديلمي مولاهم المديني روى عن عكرمة وجماعة وعنه مالك والد داود وسليمان بن بلال وآخرون وثقه ابن معين وابوزرع والنسائي مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

حرف الجيم

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الانصاري السلمي المديني ابو عبد الله وقيل ابو عبد الرحمن وقيل ابو محمد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعلي في اخرون وعنه اولاده محمد وعقيل وعبد الرحمن وعطاء بن ابي رباح ومحمد بن المنكدر وخلائق غزاة النبي صلى الله عليه وسلم تسم عشرة غزوة ولم يشهد بدرا ولا احد اصنعه ابوه واستغفر له النبي صلى الله عليه وسلم ليلة البعير خمسا وعشرين مرة وكانت له حلقة في المسجد يؤخذ عنه ومات بالمدينة وقيل بكنة وقيل بقاء ستة ثمان وسبعين وقيل ستة تسم وقيل سبع وقيل اربع وقيل ثلاث وقيل اثنتين **جابر بن عتيك بن النعمان بن عمرو** الانصاري الخزرجي السلمي قيل انه شهد بدرا ولم يشهد وشهد ما بعدها من المشاهد روى عنه ابناه عبد الرحمن والوسفيان وابن اخيه عتيك بن الحارث **جابر بن مطعم بن عدى بن نوفل** ابن عبد مناف القرظي ابو محمد وقيل ابو عدى المديني قدم في فدا عماري بدر ثم اسلم يوم الفتح وقيل قبله وكان احدا الاشراف قال مصعب الزبيري كان من حكماء قريش وساداتهم وكان يؤخذ عنه النسابة روى عنه ابناه محمد ونافع وسليمان بن صرد وسعيد بن المسيب وجماعة مات سنة تسع وخمسين.

الجزاح مولى ام حبيبة ويقال له ابو الجزاح يأتي في الكوفي.

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن ابي طالب ابو عبد الله الهاشمي المديني الملقب بالصادق احد الاعلام وروى عن ابيه وعطاء وعروة وابن المنكدر وعنه ابو حنيفة ومالك ويحيى الانصاري وهو الكوفي وشعبة والسفيانان وخلق قال ابن معين ثقة مأمون وقال ابو حاتم ثقة لا يسأل عن مثله وقال ابن حبان من سادات اهل البيت وعباد اتباع التابعين وعلماء اهل المدينة ولد سنة ثمانين. مات سنة ثمان واربعمائة ومائة.

جميل بن عبد الرحمن او ابن عبد الله ابن سويد او سودة المؤذن المديني امه من ذرية سعد القرظ وكان يؤذن فيهم ذكره ابن الحذاء في رجال الموطاء قال سمع سعيد بن المسيب وعمر ابن عبد العزيز روى عنه مالك ويحيى بن سعيد الانصاري ذكره ابن جبر في كتابه واغتسله الحسيني.

حرف الحاء

الحارث بن معيقب ابن ابي فاطمة الدوسي يأتي في ابن معيقب في البيهقات.

حارث بن النعمان بن رافع او نعيم بن زيد بن عبيد بن ثعلبة الانصاري ابو عبد الله المديني شهد بدرا واحدا والمجاهد كلها ورأى جبريل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليهما فورا عليهما وكان من الفضلاء روى عنه عبد الله بن رباح وعنه ابن عامر بن ربيعة وغيرها يقال توفي في امارعة معاوية.

حرام بن سعد ويقال ابن ساعدة بن محيصة الانصاري المديني وقد نسب الى جدته وروى عن ابيه والبراء بن عازب وعنه الزهري قال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث. مات بالمدينة سنة ثلاث عشرة ومائة.

الحسن بن محمد بن علي ابن ابي طالب ابو محمد المديني روى عن ابيه ابن الحنفية وابن عباس وجابر وسلمة بن الاكوع وعنه الزهري وعمر بن دينار قال العجلي تابعي ثقة وهو اول من وضع الاربعاء وقال الدارقطني كان اول من تكلم في الاربعاء وهو صحيح الحديث وقال ابن حبان كان من افاضل اهل البيت وكان من اعلم الناس بالاختلاف وقال ابن دينار ما كان الزهري الا من علماته. مات سنة خمس وتسعين وقيل احدى ومائة.

حصين بن محصن الانصاري الخطمي المديني روى عن عمه له لها صحبة وعن هري بن عمرو الواقفي وعنه بشير بن يسار وغيره وثقة بن حبان.

حفص بن عاصم بن عمرو بن الخطاب العدوي ابو عمرو المديني روى عن ابيه وعمه عبد الله وابي هريرة وغيرهم وعنه بنو عيسى وعمر ورباح والزهري وثقه النسائي وقال ابن حبان من افاضل اهل المدينة.

حمران بن ابان النمرى مولى عثمان بن عفان ادرك ابا بكر وروى عن مولاة ومعاوية وعنه ابو واثل وعروة والحسن بن زيد ابن اسلم وغيرهم ذكره ابن معين في تابعي اهل المدينة ومحمد بن يونس وثقه ابن حبان وكان يصلي خلف عثمان وفتح عليه وكان صاحب اذنه وكتبه قدم بالبصرة فكتب عنه اهلها. ومات بعد سنة خمس وسبعين.

حنيفة بن عبد الله بن عمرو بن الخطاب ابو عمار المديني روى عن ابيه وعمته حفصة وعائشة وعنه الزهري وجماعة وثقه العجلي وغيره.

حميد بن ابي حميد الطويل البصري مولى طلحة الطلحات روى عن انس والحسين وعكرمة وغيرهم وعنه مالك وشعبة والحمادان والسفيانان وخلق وثقه ابن معين والوحاتم وقال مؤمل بن اسماعيل عن حماد عامة ما يرويه حميد عن انس سمعه من ثابت. مات سنة ثلاث واربعمائة ومائة وهو ابن خمس وسبعين.

حميد بن عبد الرحمن بن عوف ابو عبد الرحمن المديني روى عن ابيه وامه ام كلثوم بنت عقبة وعمر وعثمان والزهري وابن عمر وابن عباس وعنه ابنه عبد الرحمن وابن اخيه سعد

ابن ابراهيم والزهرى وثقه العجلي وابو زرعة وغيرهما مات سنة خمس وتسعين وقيل سنة خمس ومائة.

حميد بن قيس الاعرج المكي ابو صفوان القارى روى عن مجاهد وعكرمة وجماعة وعنه ابو حنيفة ومالك والسفيانان وابن جريج وغيرهم قال ابن سعد كان قارى اهل مكة وكان ثقة كثير الحديث وقال ابن عيينة كان افرضهم احسبهم يعنى اهل مكة وكانوا لا يجتمعون الا على قراءته ولم يكن بهلثة اقارنته ومن عبد الله بن كثير وكان متيقظا مات سنة ثلاثين ومائة.

حنظلة بن قيس بن عمر والانصارى الزرقى المدينى روى عن رافع بن خديج وابي هريرة وعنه الزهرى وربيعة ويحيى الانصارى واخرون قال الواقدي كان ثقة قليل الحديث.

حرف الخاء

خالد بن زيد بن كليب ابو ايوب الانصارى المخزجى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي بن كعب وعنه البراء بن عازب وجابر بن سيرة وابن المسيب وعروة قال الخطيب حضر العقبة وشهد بدرا واحدا والمشاهد كلها ونزل عليه النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة في الهجرة وحضر مع علي النهدي ومات بالروم غازيا في خلافة معاوية سنة اثنين وخمسين وقبره في اصل سور القسطنطينية.

خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ابو سليمان المخزجى سيف الله اسلم قبل الفتح وبعث الحسينية وشهد غزوة مؤتة وكان النصر على يده روى عنه ابن خالته بن عباس وقيس بن ابي حازم وجبير بن نفيل وابو اثلج ابو العالية واخرون واستعمله ابو بكر على قتال اهل الردة ثم وجهه الى العراق ثم الشام وامره عليها مات بمصر سنة احدى وعشرين وقيل بالمدينة.

خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الانصارى ابو الحرث المدينى روى عن ابيه وعمته انيسة ولها صحبة وخص ابن عاصم وغيرهم وعنه شعبة احمد شيوخه ومالك وثقه ابن معين وغيره ومات زمن مروان بن محمد.

خالد بن السائب بن خالد الانصارى المخزجى المدينى روى عن ابيه وزيد بن خالد الجهني وعنه ابنه خالد وجبان بن واسم وغيرهما وثقه ابن حبان.

حرف الدال

داود بن الحصين الاموى مولا هم ابو سليمان المدينى روى عن عكرمة والاعرج وجماعة وعنه مالك وابن اسحاق وطائفة وثقه ابن معين وضعفه ابو حاتم وقال للولان ما نكروى عنه لتركه وقال ابو داود واحاديثه عن عكرمة منكروى وقال ابن حبان من

اهل الحفظ والاتقان مات سنة خمس وثلاثين ومائة عن اثنين ومائة عن اثنين وسبعين سنة.

حرف التال

ذكون ابو صالح السمان الزيات المدينى روى عن سعد وابي الدرداء وابي هريرة وعائشة ونخلق وعنه بنوه سهيل وصالح وعبد الله وعطاء بن ابي رباح والاعمش وخلائق قال احمد شهد الدار من عثمان وكان ثقة من اجل الناس واوثقهم وقال ابن الهدي ثقة ثبت وقال ابن سعد كثير الحديث مات بالمدينة سنة احدى ومائة.

حرف الراء

رافع بن اسحاق الانصارى مولا هم المدينى روى عن ابي ايوب وابي سعيد الخدرى وعنه اسحاق بن عبد الله بن اوطيلة وثقه النسائي.

رافع بن خديج الانصارى الحارثى ابو عبد الله المدينى شهد احدا ما بعد ما اوله احاديث روى عنه ابن عمرو ابن المسيب طائفة وطائوس وعطاء وخلق مات في اول سنة اربع وسبعين عن ست وثمانين سنة.

ربيعة بن ابي عبد الرحمن قريش التيمي مولى آل التكدل البصري روى عنه ابي عبد الرحمن المدينى الفقيه احد الاعلام المعروف بربيعة الراى شيخ مالك روى عن انس والسائب بن يزيد وابن المسيب وخلق وعنه مالك ويحيى الانصارى وشعبة والاوزاعي والليث وخلق خلائق قال احمد ثقة وابو الزناد اعلم منه وقال يعقوب بن ربيعة ثقة ثبت احد مفق المدينة وقال الخطيب كان فقيها عالما حافظا للفقه والحديث اخذ عنه مالك الفقه وقال ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة اقدمه السفاح ليوليه القضاء فمات بالانبار سنة ست وثلاثين ومائة.

رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الانصارى المزني ابو معاذ المدينى شهد بدرا مع النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وعن ابي بكر وعجدة وعنه ابناه معاذ وعبيد واخرون مات في اول خلافة معاوية

حرف الزاي

زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد الاسلمى المدينى ويقال اسم ابيه مسلم ولا يصح روى عن ابيه وجدة «الفخذ عورة» وعنه سالم ابو النضر وابو الزناد وثقه النسائي.

زفر بن مصعب بن مالك عن ابي هريرة وقيل عن ابيه عن ابي هريرة وهو المجهول روى عنه اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة وثقه النسائي وغيره.

زياد بن سعد الخراساني ابو عبد الرحمن نزيل مكة ثم الميزورى عن الزهرى وصالح مولى التمامة وابي الزبير وعمر بن دينار و

عنه مالك وابن جريج وابن عيينة وقال كان اثبت اصحاب
الزهري وثقة احمد وابن المديني والنسائي وآخرون .

زيد بن اسلم المديني الفقيه احد الاعلام مولى عمر ابواسامة و
قيل ابو عبد الله روى عن ابيه وابن عمر وجابر وابي هريرة وخلق
وعنه بنوه اسامة وعبد الرحمن وعبد الله ومالك والسفيانان و
خلائق قال يعقوب بن شيبة ثقة من اهل الفقه والعلم وكان عالما
بالتفسير له فيه كتاب توفي في القرن الاول من ذي الحجة سنة
ست وثلاثين ومائة .

زيد بن ابي انيسة واسمه زيد ايضا ابواسامة الجعفي روى
عن الحكم وشهري بن حوشب وطلحة بن مصرف وعطاء وعنه
مالك وابو حنيفة وآخرون قال ابن سعد كان ثقة فقيرا راوية
للعلم كثير الحديث مات سنة خمس وعشرين ومائة .

زيد بن ثابت بن الضحالك بن لوزان بن عمرو بن عبد عوف بن
غنم بن مالك بن النجار الانصاري المديني ابو سعيد وقيل ابو خاتمة
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ابنه سليمان وخارجة وابن
عمرو وانس وعروة وخلائق وكان كاتب الوحي قدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة وعمره احدى عشرة سنة وكان ابوه قتل يوم
بعاث فقرأ زيد سبع عشرة سورة قبل الهجرة فاعجب النبي صلى الله
عليه وسلم وقال يا زيد تعلم في كتاب يهود فتعلم كتاب العبرانية
او السريانية في سبع عشرة ليلة وهو احد من جمع القرآن على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه افرضكم زيد وشهد بيعة الفؤاد
وندبه ابو بكر لجمع القرآن ثم عثمان وكان عمر اذ اجمع استخلفه على
على المدينة واخذ ابن عباس بركابه وقال هكذا امرنا ان نفعل
بعلمائنا وكبرائنا رواه الحاكم في المستدرک وعدله مسروق والسهل
الذين هما اصحاب القنطرة من الصحابة . مات سنة خمس وأربعين
وقيل سنة ثمان وأربعين وقيل احدى وخمسين لما مات
قال ابو هريرة مات حبل الامة .

زيد بن خالد الجعفي المديني ابو عبد الرحمن وقيل ابو طلحة
وقيل ابو زرعة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عثمان و
ابن طلحة وغيرهما وعنه ابنه خالد وابو حرب وعطاء بن يسار
وابوسلمة ابن عبد الرحمن وغيرهم وكان صاحب لواء جهينة
يوم الفتح . مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة عن خمس وثلاثين
سنة وقيل سنة ثمان وستين وقيل سنة خمس وخمسين بمصر وهو
ابن ثمان وسبعين وقيل سنة اثنتين وسبعين وهو ابن ثمانين
وقيل بالكوفة في اخر خلافة معاوية .

زيد بن رباح المديني روى عن ابي عبد الله الاغر وعنه مالك
قال ابو حاتم اري محمد بنه بأسا وثقة ابن عبد البر وابن حبان
وقتل سنة احدى وأربعين ومائة .

زيد بن طلحة بن ركانة يأتى في يزيد .

زيد بن عبد الله بن عمرو بن الخطاب المديني روى عن ابيه
وعبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق وعنه حفيده عمر

ابن محمد ونافع وثقة ابن حبان .

زيد بن عياش ابو عياش الزرقاني المديني روى عن سعد
ابن ابي وقاص وغيره وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن ابي
انس وغيرهما وثقة الدارقطني .

حرف السين

سالم بن ابي امية القرشي ابو النضر المديني روى عن انس و
السائب بن يزيد وسليمان بن يسار وعنه مالك وابن اسحاق
والليث والسفيانان وثقة احمد وجماعة . مات سنة تسع وعشرين
ومائة .

سالم بن عبد الله بن عمرو بن الخطاب ابو عمرو وقيل ابو
عبد الله احد الاثمة الفقهاء السبعة بالمدينة روى عن ابيه
وابي هريرة وغيرهما وعنه ابنه ابو بكر وابن شهاب وخلائق قال
ابن المسيب كان عبد الله اشبه ولدا عمره وكان سالما اشبه
ولدا عبد الله به وقال مالك لم يكن احدا في زمان سالم اشبه
به من مضى في الصالحين في الزهد والفضل والعيش منه وذكر
ابن عيينة ان هشام بن عبد الملك دخل الكعبة فاذا هو سالم
فقال سلني حاجة قال اني استعني من الله ان اسأل في بيته
غيره فلما خرج قال له سلني الان فقال والله ما سألت الدنيا
من يملكها فكيف اسأل من لا يملكها . مات في ذي القعدة وقيل
في الحجة سنة ست ومائة وقيل سنة سبع .

سالم ابو القيث المديني مولى عبد الله بن مطيع العدوي
روى عن ابي هريرة وغيره وعنه ثور بن زيد وصفوان بن سليم
وجماعة وثقة النسائي وابن معين .

السائب بن خلاد بن سويد الانصاري البوسهلي له صحبة ورواية
روى عنه ابنه خلاد وعطاء بن يسار وغيرهما .

السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي له ولا بيه
صحبة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابيه وخالد العللاء
ابن الحضرمي وعمر وعثمان وطلحة وسعد وجماعة وعنه ابنه
عبد الله والزهري وعبيد الانصاري وخلق . مات سنة احدى وتسعين
وقيل سنة ست وقيل سنة ثمان وثمانين عن ثمان وثلاثين سنة
سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة القضاعي ثم البلوي المديني
حليف الانصار روى عن ابيه وعبيد عبد الملك وزينب وانس
وابي سعيد المقبري وعنه مالك وشعبة والثوري وابن جابر وخلق
وثقة ابن معين والنسائي وغيرهما . ومات بعد الاربعين ومائة .

سعد بن عبيد ابو عبيد الزهري المديني مولى عبد الرحمن
ابن ازهر روى عن عمرو بن علي وعثمان وابي هريرة وعنه الزهري
وجماعة قال ابن سعد كان من القراء واهل الفقه ثقة . مات
بالمدينة سنة ثمان وتسعين .

سعد بن ابي وقاص مالك بن ابيب بن عبد مناف بن
زهرة بن كلاب بن مرة الزهري ابو اسحاق احد العشرة الاول من

رعى بهم في سبيل الله وفارس الاسلام وحارس رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ليت رجلاً صالحاً يحرسني الليلة وسأبع سبعة في الاسلام واحد الستة اهل الشورى واحد الستة الذين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض واحد من فداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبيه وامه واحد مجاب الدعوة واحد الرواة الذين لا يخطئون دعائه النبي صلى الله عليه وسلم اللهم سدد رميته واجب دعوته وهو الذي تولى قتال فارس وكوف الكوفة روى عنه بنوه ابراهيم وعمر وعبد الله وعاصم ومصعب وعائشة وابن عباس وابن عمرو واخرون وكان ممن قعد في الفتنة ولزم بيته وامراهله ان لا يخبروه من اخبار الناس بشئ حتى يجتمع الامة على امامه مات بالحق على عشرة اميال من المدينة وحمل على الرقاب الى البقيع سنة خمس وخمسين وقيل سنة ست وقيل سبع وقيل ثمان وقيل اربع عن ثلاث وثمانين وقيل اثنتين وثمانين وقيل اربع وسبعين.

سعيد بن جبير بن هشام الوالي مولاهم ابو محمد ويقال ابو عبد الله الكوفي احد الائمة الاعلام روى عن ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابي سعيد وطائفة وعنه الاعمش وسلمة بن كهيل وخلائق وكان يحتمل القرآن في كل ليلتين وكان ابن عباس اذا اتاه اهل الكوفة يستفتونه يقول اليس فيكم سعيد بن جبير قتله الحجاج شهيداً في شعبان سنة خمس وتسعين وهو ابن سبع وخمسين وقيل تسع واربعين قال ميمون بن مهران ولقد مات وما على ظهر الارض احد الا وهو محتاج الى علمه.

سعيد بن سلمة المخزومي روى عن المغيرة بن ابي بردة عن ابي هريرة حديث البحر هو الطهور ماؤه وعنه صفوان بن سليم والجلاح ابو كثير وثقة النسائي.

سعيد بن سعد بن عمرو بن سليم الانصاري الزرق روى عن ابيه والقا سمين محمد وغيرهما وعنه مالك وجماعة وثقه ابن معين وابن حبان - مات سنة اربع وثلاثين ومائة.

سعيد بن عمرو بن شرحبيل الانصاري المدني روى عن ابيه عن جدته وعنه مالك والداود بن واخرون وثقه النسائي.

سعيد بن المسيب بن حزن بن ابي وهب بن عمرو بن عائل ابن عمران بن مخزوم ابو محمد المخزومي المدني سيد فقهاء التابعين روى عن ابيه وعن عمرو واختلف في سماعه منه وعن عثمان وعلي وابي موسى في اخوين وعنه الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري واخرون قال قتادة ما رأيت احداً أعلم بالحلال والحرام منه وقال كحول ما لقيت أعلم منه وقال سليمان بن موسى انه افقه

التابعين وقال احمد انه افضل التابعين وقال ابن المديني لا أعلم احداً في التابعين اوسع علماً منه وهو عندي اجل التابعين وقال ابو حاتم ليس في التابعين انبل منه وقال ابن حبان هو سيد التابعين وقال الشافعي واحمد وغير واحد مراسيل ابن المسيب صحاح - مات سنة ثلاث وقيل اربع وتسعين ومولده سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل احدى وعشرين.

سعيد بن ابي هند الفزاري المدني مولى سمرة روى عن ابن عباس وابي هريرة وابي موسى وطائفة وعنه ابنه عبد الله وابن اسحاق وناقم ويزيد بن ابي جيب واخرون وثقه ابن حبان وغيره - مات في اول خلافة هشام.

سفيان بن ابي زهير واسمه القرد الازدى الشامي له صحبة ورواية روى عنه ابن الزبير والسائب بن يربيد وعروة عداة في اهل المدينة.

سلمة بن دينار ابو حازم الاعرج الزاهد روى عن سهل بن سعد وعن ابن عمر وابن عمر ولم يسمع منهما وعن محمد بن المنكدر وسعيد بن المسيب وام الدرداء الصغرى وابي ادريس الخولاني وعنه الزهري وهو اكبر منه ومالك والسفيانان والحمادان وخلق وكان ثقة كثير الحديث وكان يقص في مسجد المدينة - مات بعد سنة اربعين ومائة.

سلمة بن صفوان بن سلمة الانصاري الزرق المدني روى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ويزيد بن كانة وعنه مالك وابي اسحاق وفليم وجماعة وثقه النسائي.

سليمان بن يسار الهلالي البوابي المدني احد الاعلام روى عن زيد بن ثابت وابي هريرة وعائشة وابن عباس والمقداد و جابر ومولاه ميمونة وام سلمة وطائفة وعنه ابنه عبد الله كحول وقاتدة والزهري وخلق قال الزهري كان من العلماء وقال النسائي احد الائمة وقال ابو زرعة ثقة مأمون فاضل عابد - مات سنة سبع ومائة وله ثلاث وسبعون سنة.

سهمي القرشي المخزومي ابو عبد الله المدني روى عن مولاه ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن المسيب وابي سالم السمان وغيرهم وعنه مالك وسهيل بن ابي سالم ويحيى الانصاري وهما من اقاربه والسفيانان واخرون وثقه احمد وابو حاتم قتله الحوذية يوم قديد.

سهل بن ابي حنيفة واسمه عبد الله وقيل عامر بن ساعدة الانصاري المدني له صحبة ورواية روى عنه ابنه محمد وصالح بن خوات وعروة وناقم بن جبير وجماعة قال ابو حاتم يرحم تحت الشجرة وكان ليل النبي صلى الله عليه وسلم ليلة احد وشهد المشاهد كلها

الابد

سهل بن حنيفة بن وهب الانصاري البزطي شهد بدرًا و المشاهد كلها روى عنه ابناءه ابو امامة اسعد وعبد الله وابي ابيلى واخرون قال ابن عبد البر ثبت يوم احد وشهد مع علي صفين - و

مات بالكوفة سنة ثمان وثلاثين.

سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الساعدي المديني آخر من مات من الصحابة بالمدينة مات سنة ثمان وثلاثين وقيل سنة أحد وتسعين وهو ابن مائة سنة روى عنه ابنه عياش والزهرى وآخرون.

سهيل بن أبي صالح ذكر أن السمان أبو يزيد المديني روى عن أبيه وابن السيب وعبد الله بن دينار وطائفة وعنه مالك الأشعث وربيعة وهما من شيوخه وموسى بن عقبة وهو من أقرانه وابن جريج وشعبة والسفيانان والحمادان وخلق وثقه ابن عيينة والعلجلى وابن عدى وغيرهم.

سويد بن النعمان بن مالك بن عامر الأنصاري المديني أحد أصحاب الشجرة وقيل إنه شهد أحد وأبعد ما روى عنه بشير بن يسار.

حرف الشين

شرجيل بن سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري روى عن أبيه وجدة وعنه ابنه عمرو وعبد الله بن محمد بن عقيل وثقه ابن حبان.

شريك بن عبد الله بن أبي نمر المديني روى عن انس وابن السيب وعطاء وطائفة وعنه مالك والثوري والوحيدة وآخرون قال ابن سعد ثقة كثير الحديث وثقه أيضا النسائي وابن معين وابن عدى. مات بعد سنة أربعين ومائة.

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصم القرشي قد نسب إلى جدته روى عن أبيه وجدة وعن عبادة بن الصامت وابن عمر وابن عباس ومعاوية وعنه ابنه عمرو وثابت البناني وعطاء الخراساني وغيرهم وثقه ابن حبان.

حرف الصاد

صالح بن خوات بن جبير الأنصاري المديني روى عن أبيه و سهل بن أبي حنيفة وعنه ابنه خوات وعمام بن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم وثقه النسائي وغيره.

صالح بن كيسان المديني مولى غفار روى عن ابن عمر وابن الزبير وسالم ونافع وطائفة وعنه مالك وابن جريج وعمرو بن دينار وابن اسحاق وابن عيينة وآخرون وثقه أحمد وابن معين جماعة مات بعد أربعين ومائة وهو ابن مائة ونيف وستين سنة.

صعصعة بن مالك بصرى روى عن ابن هريرة في الرؤيا وعنه ابنه زفر وابن أخيه صابي بن يسار وثقه النسائي وابن حبان وقال روى عن أبي هريرة وما ظنه لقيه.

صفوان بن سليم المديني الزهرى مولاهم الفقيه روى عن مولاه حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعن ابن عمر و انس وعبد الله ابن جعفر وجماعة وعنه مالك وزيد بن اسلمة ابن المنكدر والليث والسفيانان وخلق قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث

عابدًا وقال أحمد بن حنبل يستشقى محمد بنه وينزل القطر من السماء بذكره وقال يعقوب بن شيبه ثقة ثبت مشهور بالعبادة مات سنة أربع وعشرين ومائة.

صفوان بن عبد الله الأكبر بن صفوان بن أمية الجمحي المكي روى عن جدته وعطى وسعد وإبي الدرداء وابن عمر حفصة وعنه الزهرى وأبو الزبير المكي وعمرو بن دينار وغيرهم ثقة العجلي.

صفي بن زياد الأنصاري أبو زياد المديني مولى أفلح روى عن أبي سعيد الخدري وإبي البشر السلمي وابن السائب وعنه مالك وسعيد المقبري وابن أبي ذئب وجماعة وثقه ابن حبان وغيره.

حرف الضاد

الضحاك بن قيس بن خالد القرشي البوايسى القهري مختلف في صحبته روى عنه معاوية و انس والشعبي وسعيد ابن جبير وخلق شهد فقم دمشق وسكنها ثم غلب عليها بعد يزيد ودعا إلى بيعة ابن الزبير ثم دعا إلى نفسه وقتل بمرج راهط في قتاله لم ير ابن الحكم سنة أربع وخمسين وستين.

ضمرة بن سعيد بن الحنة بالزنون وقيل بالبلاء الموحدة الأنصاري المديني روى عن عمه حجاج بن عمرو وإبي سعيد و انس وعنه ابنه موسى ومالك وابن عيينة و قليم وعدة وثقه أحمد ويحيى وغيرهما.

حرف الطاء

طاؤس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري أحد الأئمة الاعلام روى عن أبي هريرة وزيد بن ثابت وزيد ابن أرقم وحابر وابن عمر وابن عباس وعائشة وعنه ابنه عبد الله ومجاهد والزهرى وخلق قال ابن حبان كان من عباد أهل اليمن ومن سادات التابعين حج أربعين حجة وكان مستجاب الدعوة. مات سنة ست ومائة.

طلحة بن عبد الملك الأيلي روى عن القاسم بن محمد وغيره وعنه مالك ويحيى القطان وجماعة وثقه أبو داود والنسائي وجماعة.

طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي أبو محمد المديني أحد العشرة المشهود لهم بالجنة شهد أحدًا أو سائر المشاهد بعد ما وارى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يوم أحد فشلت روى عنه بنوه موسى وعيسى ويحيى وعمران واسحاق وقيس بن أبي حازم وأبو عثمان النهدي وعدة قتل يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين وله أربع وستون سنة قال العجلي يقال إن مروان قتله.

طلحة بن عبيد الله بن كريب بن جابر الخزازي الكعبي روى عن الحسين وابن عمر وإبي الدرداء وعائشة وغيرهم وعنه مالك وابن اسحاق وحماد بن سلمة وجماعة وثقه أحمد والنسائي.

حرف العين

عاصم بن عدى المدي العجلا في القضاء حليف الانصار شهد احدا او ما بعد ما روى عنه ابو البديح وسهل بن سعد و الشعبي - مات سنة خمس واربعين وهو ابن مائة وعشرين سنة وهو من ضرب له في يد ربه ولم يشهد ما.

عامر بن سعد بن ابي وقاص الزهري المدي روى عن ابيه وعثمان والعباس وعائشة وابي هريرة وابي سعيد وجماعة و عنه ابنه داود وابن اخته سعد بن ابراهيم وسالم ابو النصر الزهري وابن المنكدر وعمر بن دينار وخلق وثقه ابن حبان - ومات سنة ست وتسعين ويقال سنة ثلاث ومائة.

عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الاسدي ابو الحارث المدي روى عن ابيه وانس وجماعة وعنه مالك وفليم وسعيد المقبري وابن عجلان وخلق وثقه النسائي ويحيى وابو حاتم وقال احمد ثقة من اوثق الناس

عامر بن واثة روى عن عبد الله بن عمر وابي الطفيل الليثي ولد عامر احد روى عنه قتادة والزهري وابو الزبير وعمر بن دينار وخلق نزل الكوفة ثم ملكة ومات بها سنة مائة ويقال سنة سبع ومائة وهو اخر الصحابة مؤثرا

عاصم بن عبد الله بن عمر ابو ادريس الخولاني القاري العابد ابو معاذي وولد هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم روى عن عمر ومعاذ وابي بلال وابي ذر وابي الدرداء وحذيفة وابي هريرة وعدة وعنه الزهري ومكحول ويشرب عبيد الله واخرون قال مكحول ما رأيت اعلم من ابي ادريس وقال الزهري كان قاص اهل الشام وقاضيه مات سنة ثمانين.

عباد بن تميم بن غزية الانصاري المادي روى عن ابيه وله صحبة وعن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم وابي بشير الانصاري وابي سعيد الخدري وغيرهم وعنه الزهري ويحيى الانصاري وجماعة وثقه النسائي وغيره.

عباد بن زياد بن ابيه ابو حرب الذي استلحق اباه معاوية بن ابي سفيان روى عن عروة بن المغيرة بن شعبه وغيره وعنه الزهري ومكحول وثقه ابن حبان ولاء معاوية بجستان فغز بلاد الهند ومات بقرية جرد سنة مائة.

عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام الاسدي المادي روى عن ابيه وجدته اسماء وعائشة وعمر بن الخطاب وغيرهم عنه ابنه يحيى وابن اخيه عبد الواحد بن حمزة وابن عمه هشام بن عروة وابن ابي مليكة وغيرهم وثقه النسائي وقال الزبير بن بكار كان على قضاء ابيه بمكة وكان اصدق الناس لهجة.

عباد بن الصامت بن قيس بن اصم الانصاري الخزرجي ابو الوليد المدي شهد العقبتين وكان احدا النقباء وشهد بدرا واهل بيعة الرضوان والمشاهد كلها روى عنه ابنه الوليد وحفيدة

عبادة بن الوليد وابو امامة وانس وجبير بن نفير وخلق وكان من سادات الصحابة - مات بالشام في خلافة معاوية.

عباد بن الوليد بن عبادة بن الصامت المدي روى عن ابيه وجده وجابر بن عبد الله وابي ايوب وابي سعيد وعائشة وغيرهم وعنه ابن اسحاق ويحيى الانصاري وابن عجلان واخرون وثقه النسائي وابو زرعة.

عبد الله بن الارقم بن عبد يغوث الزهري اسلم عام الفتح وكتب للنبي صلى الله عليه وسلم ثم لابي بكر وعمر روى عنه اسلم ومولى عمرو عبد الله بن عتبة بن مسعود وغيرهما.

عبد الله بن انيس الجهمي المدي حليف الانصار شهد العقبة مع السبعين من الانصار وشهد احدا والحدائق وما بعدهما وبغته رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية وحده روى عنه بنوه حمزة وعبد الله وعطية وعمر وجابر بن عبد الله وابو امامة ابنت ثعلبة وعدة - مات سنة اربع وخمسين.

عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المادي روى عن ابيه وانس وحديد بن نافع وعباد بن تميم وعروة و طائفة وعنه مالك والزهري احد شيوخه وهشام بن عروة وابن جريج والسفيانان وخلق قال احمد حديثه شفاء وثقه ابن معين وابو حاتم والنسائي وغيرهم وقال ابن سعد كان ثقة كثيرا الحديث عالما - مات سنة خمس وثلاثين ويقال سنة ثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة.

عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم روى عن علي وابن عمرو ابن عباس وابي ايوب والمسور وعنه ابنه ابراهيم وخالد بن معدان ومحمد بن المنكدر واخرون وثقه ابن حبان.

عبد الله بن دينار ابو عبد الرحمن روى عن مولا عبد الله بن عمرو وانس وسليمان بن يسار وناظم وجماعة وعنه مالك والرحيفة وسعيد والسفيانان ويحيى الانصاري وثقه احمد وغيره - مات سنة سبع وعشرين ومائة.

عبد الله بن ذكوان ابو عبد الرحمن المدي في مولى بني امية المعروف بابي الزناد وهو لقبه وكان يغضب منه احد الاثمة روى عن ابن عمر وانس وسعيد بن المسيب والاعرج فاكثر وغيرهم عنه ابنه ابو القاسم وعبد الرحمن ومالك والليث والسفيانان وموسى ابن عتبة وابن اسحاق وخلق قال البخاري اصم اسيد ابي هريرة ابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال الواقدي مات فجأة وضعا سنة ثلاثين ومائة وهو ابن ست وستين سنة.

عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن اسد المكي امه اسماء بنت ابي بكر الصديق هاجرت به حملا فولدت له بعد الهجرة بعشرين شهرا وهو اول مولود ولد بالمدينة بعد الهجرة وكان فصيحا شجاعا وكان اكلس لالحية له روى عنه اولاده عامر وعبد وامر وعروة وثابت البناني وغيرهم حضر وقعة اليرموك مع ابيه وشهد خطبة عمر بالجابية ويوم له بالخلافة بعد موت يزيد

ابن معاوية سنة اربع وقيل خمس وستين وغلب على الحجاز والعراق واليمن ومصر وأكثر الشام وكانت ولايته تسع سنين ثم جهز له عبد الملك بن مروان الحجاج فخار به وظفر به فقتله وصلبه وذلك في سنة ثلاث وسبعين.

عبد الله بن زيد بن عاصم الانصاري المازني المدني له ولا بويه محبة شهيداً اُوروى عنه ابن اخيه عماد بن تميم وسعيد بن المسيب وطائفة قتل بالحرقة في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وهو ابن سبعين سنة.

عبد الله بن سلام بن الحرث الاسرائيلي ابو يوسف اسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وانزل الله فيه "وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله" وقوله "قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب" روى عنه ابنه يوسف وانس وابوه هيرة وطائفة وشهد مع عمر بن الخطاب فتح بيت المقدس والحجبية مات بالمدينة سنة ثلاث واربعين.

عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي ابو محمد المدني الصعابي روى عنه امية بن هند والزهرى ويحيى الانصاري وجماعة مات سنة خمس وثمانين.

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابو العباس ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وترجمان القرآن كان يقال له الخبير والحريص رأى جبريل مرتين ودعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالحكمة مرتين وروى عنه ابنه علي وانس وابو اسامة ابن سهل وابو الشعثاء وابو العالية وسعيد بن المسيب وعطاء وطائفة ومجاهد وخلق مات بالطائف سنة ثمان وستين وهو ابن احدى او اثنتين وسبعين سنة.

عبد الله بن عبد الله بن جابر ويقال ابن جبر بن عتيك الانصاري المدني ويقال انهما اثنان وان الذي يقال له ابن جبر غير الذي يقال له ابن جابر روى عن ابيه وجدة ابيه عتيك ابن الحارث وانس وابن عمر وعنه مالك وشعبة ومسلم وجماعة وثقه ابن معين وابو حاتم والنسائي.

عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي ابو يحيى المدني عن ابيه وعبد الرحمن بن عوف وابن علي وجماعة وعنه الزهرى وغيره وثقه النسائي وقتله السموم سنة تسع وتسعين.

عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة الانصاري المدني عن ابي سعيد الخدري وعنه ابناه محمد وعبد الرحمن وثقه النسائي.

عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الانصاري ابو طالة المدني قاضيها روى عن انس وسعيد بن المسيب وابي سلمة ابن عبد الرحمن وعدة وعنه مالك والاوزاعي ويحيى الانصاري وخلق وثقه احمد ويحيى وغير واحد وتوفي في اخر أيام خلافة امية.

عبد الله بن ابي قحافة واسمه عثمان القرشي التيمي ابو بكر الصديق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ووزيره

واول من اسلم روى عنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلی وزيد وابن عمرو وابن عباس وخلق سبق الناس الى الاسلام وشهد بدراً واحداً والمشاهد كلها وولى الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبلغ سنتين واشهرًا وتوفي في جمادى الاولى سنة ثلاث عشرة وهو ابن ثلاث وستين ودفن مع النبي صلى الله عليه عليه وسلم في حجرة عائشة.

عبد الله بن عدي الانصاري روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل عن رجل من الانصار عنه وعنه عبيد الله بن عدي ابن الخيار قال بعضهم هو عبد الله بن عدي بن الحمراء الزهرى وفرق بينهما ابن عبد البر فقال قد جعلها بعض الناس واحداً وذلك خطأ وغلط والصواب انهما اثنان وكذا ذكره ابن حبان في الصحابة من كتاب الثقات تمييزاً بينه وبين ابن الحمراء وكذا الحفاظ ابو المهاجر المزني وحديث هذا في مسند احمد وليس له في الكتب الستة رواية واما ابن الحمراء فحدثه عند الزهرى والنسائي وابن ماجه.

عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ابو عبد الرحمن المكي اسلم قدماً مع ابيه وهو صغير بل روى انه اول مولود ولد في الاسلام واستغفر يوماً واحداً وشهد الخندق وما بعد ها وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم انه رجل صالح وروى عنه بنوه سالم وحمزة وعبد الله وبلال وزيد وعبيد الله وعمر وحفيدة محمد بن زيد وابو بكر بن عبيد الله ومولاه نافع وزيد بن اسلم والزهرى وعطاء وخلق ومسنده عند يحيى بن محمد الفاحديش وست مائة وثلاثون حديثاً قال ابن مسعود ان من املك شباب قريش لنفسه عن الدنيا عبد الله بن عمر توفي سنة ثلاث وقيل سنة اربع وسبعين.

عبد الله بن عمر بن العاصم بن اثل السهمي اسلم قيل ابيه وكان اصغر منه باحدى عشرة سنة روى عنه ابنه محمد بخلف وحفيدة شعيب بن محمد وجبر بن نفير وسعيد بن المسيب وعروة وطائفة وخلق مات ليالى الحرة سنة ثلاث وستين وهو ابن ثلاث وسبعين سنة.

عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الاخير المعروف بالمطرف لحسنه روى عن ابيه وامه فاطمة بنت الحسين ورافع بن خديج وابن عباس والحسن بن علي وجماعة وروى عنه ابنه محمد المعروف بالديباج والزهرى وآخرون وثقه النسائي وكان شريكاً جواداً ممدحاً مات ببصر سنة ست وتسعين.

عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة الهاشمي المدني روى عن انس والاعرج ونافع بن جبر روى عنه مالك وموسى ابن عتبة وطائفة وثقه النسائي وابو حاتم وابن معين.

عبد الله بن قيس بن سليم ابو موسى الاشعري استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زبيد وعدن وساحل اليمن واستعمله عمر على الكوفة وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لقد اوتي مزماراً

من مزامل داود روى عنه اولاده ابراهيم وابو بردة وابو بكر وموسى والنس بن مالك وسعيد بن المسيب وخلق - مات سنة اربع واربعين وله نيف وستون سنة -

عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري السلمي المدني روى عن ابيه وعثمان وابي ايوب وجابر وعدة روى عنه ابنه عبد الرحمن واخوته محمد وعبد الرحمن ومحمد والزهرى وآخرون وثقه ابو زرعة وغيره ومات سنة سبع او ثمان وتسعين -

عبد الله بن مالك بن القشيب واسمه جندب بن فضلة الازدي المعروف بابن بجمنة وهي امه الصالحى روى عنه ابنه على وحفص بن عاصم والا عرج وجماعة - قال ابن سعد كان فاضلا ناسكا يصوم الدهر -

عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب الهاشمي ابو هاشم المدني روى عن ابيه وغيره وعنه الزهرى وسائر الجند و عمرو بن دينار وعدة وثقه العجلي وابن سعد والنسائي - مات سنة ثمان وتسعين -

عبد الله بن محرز بن جنادة الجمعي نزيل بيت المقدس روى عن ابي محمد ورواة المؤمنين الصامت والي سعيد طائفة وعنه عبد الملك بن ابي محمد ورواة وكحول والزهرى وآخرون - قال العجلي ثقة من خيار الناس - مات في خلافة عمر بن عبد العزيز -

عبد الله بن نسطاس المدني روى عن جابر وعنه هاشم ابن عتبة فقط -

عبد الله بن نيار بن مكرم الاسلمي روى عن خاله عمرو بن شاس وله محبة وابي هريرة وعروة بن الزبير روى عنه محمد بن ابراهيم التيمي ابو الزناد وعدة وثقه النسائي -

عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر العدوي المدني ارسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن جدته وعائشة روى عنه الزهرى وعمر بن محمد العمري وجماعة وثقه ابن حبان - مات سنة تسع عشرة ومائة -

عبد الله بن يزيد بن زيد الانصاري الخطمي شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم الحديبية وولى امر الكوفة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرو وحذيفة وابي ايوب والبراءة روى عنه ابنه موسى وسبطه عدي بن ثابت وابن سيرين وابو اسحاق السبيعي وآخرون انكر مصعب الزبيري محبته واثبتها ابو هاشم وغيره -

عبد الله بن يزيد المغزومي المقرئ الاعور عن ابي مسكة ابن عبد الرحمن وعروة وعدة روى عنه مالك ويحيى بن ابي بشير وآخرون وثقه احمد ويحيى والنسائي - مات سنة ثمان واربعين ومائة -

عبد الله الصنابحي يقال ابو عبد الله مختلف في محبته

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي بكر وعادة بن الصامت روى عنه عطاء بن يسار قال البخاري وهم مالك في قوله عبد الله الصنابحي انها هو ابو عبد الله واسمه عبد الرحمن ابن عسيلة ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وكذا قال غير واحد - وقال يحيى بن معين عبد الله الصنابحي يروى عنه الذين يشبه ان تكون له محبة -

عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي ابو عمر المدني الاعرج روى عن ابيه وابن عباس ومسلم بن يسار وجماعة روى عنه بنو زيد وعمر وعبد الكبير والزهرى وقتادة وغيرهم وثقه النسائي والعجلي وجماعة وولى الكوفة لعمر بن عبد العزيز وكان ابو الزناد كاتبه - مات في خلافة هشام ابن عبد الملك -

عبد ربه بن سعيد بن قيس الانصاري المدني روى عن ابي امامة بن سهل وعروة بنت عبد الرحمن والا عرج وعدة روى عنه مالك وعطاء بن رباح وشعبة والسفيان وآخرون وثقه احمد ويحيى قال غير واحد مات سنة تسع وثلاثين ومائة -

عبد الرحمن بن مجيد بن وهب الانصاري المدني مختلف في محبته روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جدته امه مجيد روى عنه سعيد المقبري وزيد بن اسلم ومحمد بن ابراهيم التيمي وغيرهم ذكره ابن حبان في التابعين من الثقات -

عبد الرحمن بن جرهد الاسلمي روى عن ابيه حديث الفخذ عورة روى عنه ابنه زرعة والزهرى وابو الزناد في اسناد حديثه اختلاف -

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المغزومي ابو محمد المدني روى عن عمرو وعثمان وعلي وابي هريرة وعائشة وحفصة وام سلمة روى عنه بنو اليكرو وعكرمة والمغيرة وابو قتادة وجماعة وثقه ابن حبان - مات سنة ثلاث واربعين -

عبد الرحمن بن الحباب الانصاري السلمي عن ابي قتادة في النبي عن الخليطين روى عنه بكير بن الاشيم وغيره وثقه ابن حبان وهو غير عبد الرحمن بن الحباب الانصاري السلمي ابن اخي ابي اليسر - قال الحافظ المزي يمحتمل ان يكون اياه -

عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الاسلمي ابو حرملة المدني روى عن سعيد بن المسيب وحظلة بن علي وجماعة وعنه مالك والثوري والاوزاعي ويحيى القطان وآخرون قال النسائي ليس به بأس - وقال ابو هاشم يكتب حديثه ولا يعجز به مات سنة خمس واربعين ومائة -

عبد الرحمن بن سعد بن مالك الانصاري ابو محمد بن ابي سعيد الخدري المدني روى عن ابيه وعنه قتادة بن النعمان وغيرهما روى عنه ابناه ربيع وسعيد وزيد بن اسلم وآخرون وثقه النسائي - مات سنة اثنى عشرة ومائة عن سبع وسبعين سنة -

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة
الانصاري المدني روى عن ابيه والزهرى وغيرهما روى عنه مالك
وابن عيينة ويحيى الانصاري وآخرون وثقه النسائي وابو حاتم
في خلافة المنصور.

عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري المدني القاضى روى
عن ابيه وجدته نهشة وعثمان وابي هريرة وعباد بن الصامت
وعدة روى عنه مالك وهلال بن علي وجماعة وثقه ابن سعد وغيره
عبد الرحمن بن عوف بن عوف القرشي ابو محمد الزهرى
احد السابقين الاولين واحد العشرة المشهود لهم بالجنة هاجر
الى مصر وشهد بدايا المشاهدة كلها روى عنه بنو ابراهيم
وحميد والبرسلة ومصعب وابن اخيه المسور بن غزوة ولقرن
مات سنة اثنتين وثلاثين عن خمس وسبعين سنة.

عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق المدني
الفقير روى عن ابيه واسلم مولى عمرو وسعيد بن المسيب ومحمد
ابن جعفر بن الزبير وعدة روى عنه مالك وسماك بن حرب و
ايوب والزهرى وحميد الطويل والسفيانان وخلق وثقه احمد
وغير واحد مات بالشام سنة ست وعشرين ومائة.

عبد الرحمن بن كعب بن مالك الانصاري ابو الخطاب المدني
روى عن ابيه واخيه عبد الله وعائشة وجابر وغيرهم روى عنه
ابناء عبد الله وكعب وابو امامة بن سفيان والزهرى وآخرون
وثقه ابن حبان مات في خلافة هشام.

عبد الرحمن بن ابي ليلى واسمه يسار ويقال بلال الانصاري
الاوسى ابو عيسى الكوفي ارسل عن عمرو وروى عن ابيه وعثمان و
علي ومعاذ وبلال وابن مسعود وغيرهم روى عنه ابنه عيسى و
عمرو بن ميمون الاودى والاعمش وابو اسحاق السبيعي وآخرون
وثقه ابن معين والعجلي مات سنة ثلاث وثمانين.
عبد الرحمن بن هرون الاعرابي البزاز المدني عن ابي هريرة وابن
عباس ومعاوية وابي سعيد وطائفة روى عنه الزهرى وابو الزبير
وابو الزناد وخلق وثقه يحيى والعجلي قال غير واحد مات بالاسكندرية
سنة سبعة عشر ومائة.

عبد الرحمن بن وعلة السائي المصري عن ابن عمر وابي عمار
روى عنه زيد بن اسلم ويحيى الانصاري وآخرون وثقه النسائي
وابن معين والعجلي.

عبد الرحمن بن يعقوب الجهمي المدني مولى الحرقة روى
عن ابيه وابي هريرة وابي سعيد وابن عمرو وجماعة روى عنه ابنه
العلاء ومحمد بن ابراهيم التيمي وغيرهما قال النسائي ليس به
بأس.

عبد الكريم بن مالك الجزري ابو سعيد الحارثي الاموي
مولاهم عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن ابي ليلى وسعيد
ابن جبير وطائفة وعكرمة وطائفة وروى عنه مالك وابن
جريح والسفيانان وخلق وثقه احمد والعجلي وغير واحد

وقال الحميري عن سفيان كان حافظا وقال ابن سعد كان ثقة
بكثير الحديث مات سنة سبع وعشرين ومائة.

عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث الخزرجي
المدني ارسل عن ابي هريرة وام سلمة وروى عن ابيه وخاتمة
ابن زيد وتافع وغيرهم وروى عنه الزهرى والوحيفة وابن جريح
وآخرون وثقه النسائي وابن سعد.

عبد المجيد بن سهل بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى
ابو محمد المدني روى عن عمه ابي سلمة وسعيد بن المسيب وابي
صالح وكان روى عنه مالك والدارودي وآخرون وثقه النسائي
وابن معين.

عبيد الله بن سلمان الدغري روى عن ابيه وروى عنه
مالك وسليمان بن بلال وجماعة وثقه ابن معين وابو داود
والنسائي.

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ابو عبد
الله المدني الاعشى احد الفقهاء السبعة بالمدينة روى عن
ابيه وابن عباس وابن عمر والنعمان بن بشير وابي هريرة وابي سعيد
وعائشة وميمونة وام سلمة وغيرهم وروى عنه الزهرى وسالم
ابو النضر وسعد بن ابراهيم وطائفة وثقه ابو زرعة والعجلي وغير
واحد مات سنة اربع وخمسة وتسعين وقيل سنة ثمان
وتسعين.

عبيد الله بن عبد الرحمن وقيل عبد الله قيل انه ابن ابي
ذباب وقيل ابن السائب بن عمير روى عن عبيد بن حنين عن
ابي هريرة في قراءة قل هو الله احد وروى عنه مالك قال
ابو حاتم شيوخه حديثه مستقيم.

عبيد الله بن عدي بن الحنظل المدني روى عن
عمرو وعثمان وعلي والمقداد وجماعة وروى عنه عروة وعطاء
ابن يزيد وغيرهما وثقه العجلي وقال ابن سعد كان ثقة قليل
الحديث مات بالمدينة في خلافة الوليد بن عبد الملك.

عبيد بن جريح التيمي مولاهم المدني روى عن ابن عمر و
ابن عباس روى عنه سعيد المقبري وزيد بن اسلم وجماعة
وثقه النسائي وابو زرعة.

عبيد بن حنين المدني روى عن الحسن وابن عباس وابن
عمرو وابي هريرة روى عنه سالم ابو النضر ويحيى الانصاري وآخرون
قال ابن سعد كان ثقة وليس بكثير الحديث مات بالمدينة
سنة خمس ومائة وله خمس وسبعون سنة.

عبيد بن الساق الثقفي المدني روى عن زيد بن ثابت
وابن عباس وميمونة وجويرية روى عنه ابنه سعيد والزهرى
وآخرون وثقه ابن حبان.

عبيد بن فيروز الشيباني مولاهم البصري الكوفي عن
البراء بن عازب روى عنه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي
وثقه النسائي وابو حاتم.

عبد الله بن سفيان بن الحارث بن الحضرمي المديني روى عن أبي هريرة وأبي الجعد الضمري روى عنه إسماعيل بن أبي حكيم ومحمد بن عمرو بن علقمة وجماعة وثقه النسائي والعللي.
عثمان بن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصاري شهيد بدار روى عنه أنس وغيره. قال ابن عبد البر روى عنه في خلافة معاوية.

عثمان بن أبي العاص الثقفي أبو عبد الله له صحبة ورواية استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف ثم أقره أبو بكر وعمر روى عنه الحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب وجماعة مات سنة إحدى وخمسين.

عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف القرشي الأموي أبو عمر وأمه المؤمنين ذوالنورين أسلم قديماً وأجره المجرنين وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وتوفي وهو عنه راض روى عنه بنوه إبان وسعيد وعمر ومواليه حمران وزيد وابوسهلة وابوصالح وخلق بويج بالخلافة بعد قتل عمرو وقتل شهيداً مظلوماً بالمدينة يوم الجمعة ثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين.
عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي روى عن أبيه والبراء بن عازب وجماعة وروى عنه أبو حنيفة والاعمش وأبو إسحاق السبيعي وعبيد بن أنس وأخرون وثقه أحمد والنسائي والعللي مات سنة ست عشرة ومائة.

عزالدين بن مالك الغفاري المديني روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة وجماعة وروى عنه ابنه خيثم عبد الله وسليمان بن يسار وأخرون وثقه أبو ذرعة وأبو حاتم. مات بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك.

عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله المديني روى عن أبيه وأخيه عبد الله وعلي بن أبي طالب وإبنيه الحسن والحسين وزيد بن ثابت وسعيد بن زيد وعائشة وغيرهم وروى عنه بنوه عبد الله ومحمد وعثمان وهشام ويحيى وابوسلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار والزهرى وخلق قال ابن عيينة أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة القاسم وعروة وعروة بنت عبد الرحمن وكان يصوم الدهر. مات سنة أربع وتسعين.
عطاء بن أبي مسلم واسمه عبد الله ويقال ميسرة الخراساني أبو أيوب البلخي أحد الأعلام نزل الشام وروى عن الزهرى وسعيد بن المسيب وخلق وروى عنه أبو حنيفة ومالك وشعبة والثوري وجماعة سلمة وعدة وثقه ابن معين وأبو حاتم الدار قطني. وقال ابن حبان كان روى الحفظ كثير الوهم. مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

عطاء بن يزيد الليثي أبو محمد روى عن أبي أيوب وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم روى عنه ابنه سليمان والزهرى وسهيل ابن أبي صالح وغيرهم وثقه ابن المديني وغيره وكان كثير الحديث

مات سنة سبع ومائة عن اثنين وثمانين سنة.

عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المديني القاضي روى عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وأبي هريرة وعائشة ومولاته ميمونة وأم سليم وخلق وروى عنه أبو حنيفة وزيد بن أسلم وابوسلمة بن عبد الرحمن وأخرون وثقه ابن معين وأبو ذرعة والنسائي وغيرهم. مات سنة ثلاث ومائة وقيل سنة أربع وتسعين وهو ابن أربع وثمانين سنة.

علقمة بن أبي علقمة واسمه بلال المديني روى عن أمه مراحلة وأنس وجماعة وروى عنه مالك وسليمان بن بلال وأخرون وثقه أبو داود والنسائي وابن معين وقال ابن سعد له أحاديث صالحة

علقمة بن وقاص الليثي الغفاري المديني روى عن عمرو عائشة ومعاوية وغيرهم روى عنه ابنه عبد الله وعمرو والزهرى ومحمد بن إبراهيم التيمي وأخرون وثقه النسائي وابن سعد. مات بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروان.

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو الحسين المديني زين العابدين روى عن أبيه وعمه الحسن وابن عباس والمسيور وأبي هريرة وعائشة وأم سلمة وصفيّة بنت حيي طائفة وروى عنه بنوه محمد وزيد وعبد الله والحكم بن عتيبة وزيد بن أسلم والزهرى وطائفة وأخرون. قال الزهرى ما رأيت قرشيّاً أفضل منه. وقال ابن سعد كان ثقة فاموراً كثير الحديث عالياً رفيعاً ورعاً وقال ابن أبي شيبة أصح الأسانيد الزهرى عن علي ابن الحسين عن أبيه عن علي مات سنة اثنين وتسعين.

علي بن أبي طالب واسمه عبد مناف بن عبد المطلب أبو الحسن الهاشمي ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم نشأ عند النبي صلى الله عليه وسلم وصلى معه أول الناس وشهد بدراً والمشاهد سوى تبرك فانه استخلفه فيها على المدينة وبعثه إلى اليمن قاضياً و ضرب بيده في صدره وقال اللهم اهد قلبه وسدد لسانه مناقبه كثيرة روى عنه بنوه الحسن والحسين وعمر ومحمد بن الحنفية و خلق بويج له بالخلافة يوم قتل عثمان وقتل ليلة الجمعة ثلاث عشرة بقيت من رمضان سنة أربعين بالكوفة وهو ابن ثلاث وستين سنة.

علي بن عبد الرحمن المعافى الأنصاري روى عن جابر وابن عمر وروى عنه الزهرى ومسلم بن أبي مريم وثقه أبو ذرعة والنسائي.

علي بن يحيى بن خالد الأنصاري الزرقاني روى عن أبيه وعمه أبيه رفاعته بن رافع وغيرهما وروى عنه ابنه يحيى وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ونعيم المجرم وبكير بن الأشج وأخرون وثقه ابن معين والنسائي. مات سنة تسع وعشرين ومائة.

عمار بن عبد الله بن صياد الأنصاري أبو أيوب المديني وقد ينسب إلى جدّه وأبوه الذي قيل عنه انه الذّجال روى عن جابر

ابن عبد الله وسعيد بن المسيب وعطاء وروى عنه مالك الفقيه
ابن عثمان وغيرهما وثقه ابن معين والنسائي.

عمر بن الحكم السلمي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله للبراءة
ابن الله روى عنه عطاء بن يسار قاله مالك عن هلال عن عطاء
وقال يحيى بن ابي كثير عن هلال عن عطاء من معاوية بن الحكم
السلمي وهو المجهول وسيأتي.

عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي ابو
حفص امير المؤمنين ولد عام ثلاث عشرة من عام الفيل ودعا
النبي صلى الله عليه وسلم له ان يعز الله به الاسلام فاجاب الله دعاءه
فيه وهاجر وشهد المشاهد ووفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنه
راض وولى الخلافة بعد ابي بكر بعد منه فصار السيرة العمرية
التي تضرب بحسبها الاشكال وانزل نفسه من مال الله بمنزلة والى
اليتيم ان استغنى عنه استعف وان احتاج اقترض بالمعرف
فاذا اسرقضى وقم الفتح بالكثرة بالشام والعراق ومصر ودون
الدواوين في العطاء وهو اول من سقى امير المؤمنين واول من
ارخ التاريخ من الهجرة واول من اتخذ الدرة قتل يوم الاربعاء
سنة ثلاث بقرين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وله ثلاث
وستون سنة.

عمر بن ابي سلمة واسمه عبد الله بن عبد الاسد المخزومي
المدني ربيب النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه وعن امه ام سلمة
وروى عنه ثابت البناني وسعيد بن المسيب وعروة وعطاء بن عذرة
ولد بارض الحبشة في السنة الثانية من الهجرة واستعمله علي
ابن ابي طالب على فارس والبحرين مات بالمدينة سنة ثلاث
وثلاثين.

عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الاموي المدني ثم
الدمشقي امير المؤمنين وطلاما العادل روى عن انس وصلى الله
خلفه وقال ما رأيت احدا اشبه صلاحا برسول الله صلى الله عليه
وسلم من هذا الفقيه وروى عن الربيع بن سبرة والسائب بن
يزيد وسعيد بن المسيب وجماعة وروى عنه ابنه عبد الله و
عبد العزيز وابو سلمة بن عبد الرحمن والزهرى وهما من شيوخه
قال ابن سعد كان ثقة مأمونا له فقه وعلم وورع وروى حديثا
كثيرا وكان امام عدل اقام في الخلافة سنتين ونصفا ومات
يوم الجمعة لعشرين بقرين من رجب سنة احدى ومائة وله اربعون
سنة الا شهرا

عمر بن عثمان بن عفان الاموي روى عن اسامة بن زيد روى
عنه علي بن زين العابدين قاله مالك عن الزهرى عنه وقال سائر
الرواة عن الزهرى عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان قال
الحافظ المزي وهو المجهول.

عمر بن كثير بن افلح المدني مولى ابي ايوب روى عن ابن عمر
وكعب بن مالك وناقم مولى ابي قتادة وجماعة وروى عنه ابو عوف
ويحيى الانصاري وغيرهما وثقه النسائي.

عمر بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الانصاري البوامي
المصري مولى قيس بن سعد روى عن ابيه والزهرى وسالم ابي
النضر وخلق وروى عنه مالك وابن وهب وهو راوية وثقه
ابن معين والنسائي وغير واحد وقال ابو حاتم كان احفظ اهل
زمانه مات سنة سبع وقيل ثمان واربعين ومائة وله ست
وخمسون سنة.

عمر بن رافع مولى عمر قال كنت اكتب مصحفا لام المؤمنين
حفصة الحديث وروى عنه زيد بن اسلم وابو جعفر الباقر وناقم
وثقه ابن حبان وليست له رواية في الكتب الستة ولا سند احمد
عمر بن سليم بن خلداء الزبيدي الانصاري البغدادي روى عن
ابن عمر وابن الزبير وابي هريرة وابي سعيد وغيرهم وروى عنه
ابنه سعيد والزهرى وجماعة وثقه النسائي وابن سعد.

عمر بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبد الله الانصاري
روى عن ابيه عن جده وعنه ابنه سعيد وعبد الرحمن وغيرهما
وثقه ابن حبان.

عمر بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
السهمي ابو ابراهيم القرشي روى عن ابيه وسالم وسعيد بن
المسيب ومجاهد وطائوس وعدة وروى عنه ابو حنيفة والاوزاعي
وابو يونس وابو جريح وخلق قال يحيى القطان اذ روى عنه
الثقات فهو ثقة يحتمل به وقال البخاري رايت احدا بن حنبل
وعلى بن المديني واسحاق بن راهويه وابو عبيد وعامة اصحابنا
يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ما تركه احد
من المسلمين وقال ابن راهويه اذا كان الراوى عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده ثقة فهو كايوب عن ناظم عن ابن عمر وقال
ابن حبان في روايته عن ابيه عن جده من اكبر كثرة لا يجوز
عندي الاحتجاج بشئ منها مات سنة ثمان عشرة ومائة.

عمر بن العاص بن واثل القرشي السهمي اسلم سنة ثمان
قبل الفتح با شهر وامره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش ذات
السلاسل روى عنه ابنه عبد الله ومولاه ابو قيس وعروة و
آخرون سكن مصر ومات بها سنة اثنين واربعين وله سبعون
عمر بن عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري السلمي روى
عن ناظم بن جبير وروى عنه يزيد بن حفصة وثقه النسائي.

عمر بن علقمة بن وقاص الليثي روى عن ابيه وبلال بن
الحارث وله صحبة وروى عنه ابنه محمد وثقه ابن حبان.

عمر بن ابي عمرو ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن خطاب
القرشي المخزومي ابو عثمان المدني عن مولاه المطلب وانس بن
مالك وسعيد بن جبيرة وعكرمة وغيرهم وروى عنه مالك وابن
اسحاق والدارودي وخلق وثقه ابو زرعة وقال احمد ليس
به بأس وقال ابن معين ليس بحجة.

عمر بن معاذ بن سعد بن معاذ الانصاري الاشجلى روى عن
جده حواء وروى عنه زيد بن اسلم وثقه ابن حبان وروى له

احمد في المسند وليس له رواية في الكتب الستة.

عمر بن يحيى بن عمار بن ابي حسن الانصاري المازني المدني روى عن ابيه وعبد الله بن تميم وعباس بن سهل وعدة وروى عنه مالك ويحيى بن ابي كثير والسفيانان والحمادان وشعبة ويحيى الانصاري وآخرون وثقه النسائي وابو حاتم.

عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى روى عن ابيه وروى عنه ابنه محمد وعثمان بن ابي شيبه وثقه ابن حبان.

عمير بن سلمة الضمري له صحبة ورواية وعنه عيسى ابن طلحة.

عمير بن عبد الله الهلالي مولى العباس بن عبد المطلب ويقال مولى عبد الله بن عباس ويقال مولى ام الفضل المدني روى عن مولاته ام الفضل وابنه عباس واسامة بن زيد جماعة وروى عنه سالم ابو النصر والاعرج وثقه النسائي وابن حبان مات سنة اربع ومائة.

عويص بن اشقر الانصاري البصري له صحبة ورواية وروى عنه عباد بن تميم.

عويص بن مالك ويقال ابن عامر الانصاري الخزرجي ابو الدرداء اسلم يوم بدر وشهد احد فابلى يومئذ روى عنه ابنه بلال وزوجته ام الدرداء وجبير بن نفير وخلق والحقه عمر بالبدين في العطاء مات سنة اثنين وثلاثين.

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي المدني روى عن ابيه وابن عمر وانس وطائفة وروى عنه ابنه شبل ومالك والسفيانان وشعبة وخلق وثقه احمد وغيره وقال ابن معين ليس حديثه بحجة.

عياض بن عبد الله بن سعد بن ابي سرح القرشي العامري روى عن جابر وابن عمر وابي سعيد وابي هريرة وروى عنه زيد بن اسلم وبكير بن الاشيم وآخرون وثقه النسائي وابن معين وقال ابن يونس ولد بمكة وقد مصر مع ابيه ثم رجع الى مكة فمات بها.

عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي روى عن ابيه وابي هريرة وعائشة وغيرهم وروى عنه ابن اخيه اسحاق وطلحة ابن يحيى والزهرى وآخرون وثقه النسائي وابن معين والعجلي وغيرهم وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث مات في خلافة عمر ابن عبد العزيز.

حرف الفاء

فضيل بن ابي عبد الله المدني روى عن القاسم بن محمد وعبد الله بن نيار وروى عنه مالك وبكير بن الاشيم وثقه ابن حبان

حرف القاف

قبيصة بن ذؤيب بن حنبل الخزازي المدني ولد عام

الفتح وروى عن عثمان وابن عوف وحذيفة وزيد بن ثابت وعائشة وام سلمة وجماعة وروى عنه ابنه اسحاق وابو قلابة والزهرى ومكحول وآخرون قال الزهرى كان من علماء هذه الامة وقال مكحول ما رأيت احدا اعلم منه مات بالشام سنة ست او سبع وثمانين.

قطن بن وهب بن عويمر المدني روى عن عبيد بن عمير وغيره وروى عنه مالك والفتح بن عثمان وجماعة وثقه ابن حبان وقال ابو حاتم صالح الحديث.

الققعاء بن حكيم الكنانى المدني روى عن ابي هريرة وابن عمر وجابر وعائشة وعدة وروى عنه سعيد المقبري وعمر بن دينار وآخرون وثقه احمد ويحيى وغيرهما.

حرف الكاف

كريب بن ابي مسلم ابو رشدين الهجازي روى عن مولاه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت واسامة وعائشة وميثم وام سلمة وروى عنه ابنه رشدين ومحمد وبكير بن الاشيم ومكحول وموسى بن عقبة وآخرون وثقه النسائي وابن معين وابن سعد مات سنة ثمان وتسعين.

كعب بن عجرة الانصاري المدني اسلم وشهد المشاهد روى عنه بنو اسحاق والربيع وعبد الملك ومحمد وجماعة مات سنة احدى وخمسين.

كعب بن ماته الحميري ابو اسحاق المعرف بكعب الاجار من مسلمة اهل الكتاب روى عن عمرو وصهيب وروى عنه ابن عمر وابن عباس وآخرون قال ابو الدرداء عن ابن الحميري لعلمنا كثيرا وقال معاوية كان من اصدق هؤلاء الذين يحدون عن الكتاب قال ابن سعد نزل حمص ومات بها سنة اثنين وثلاثين وقال ابن حبان بلغ مائة سنة واربع سنين.

كعب بن مالك بن ابي كعب واسمه عمرو بن القين الانصاري السلمي ابو عبد الله المدني الشاعر احد الثلاثة الذين خلفوا واحد السبعين ليلة العقبة روى عنه اولاده عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن ومحمد ومعيد وابو امامة الباهلي وجابر وغيرهم قال ابن الدرق وغيره مات بالمدينة قبل الاربعين وقال الواقدي مات سنة خمسين وله سبع وسبعون سنة.

حرف الميم

مالك بن اوس بن الحذافان النصري المدني مختلف في صحبته ارسل وروى عن عمرو وعثمان وعلي والعباس وطلحة والزبير وسعد وابن عوف وجماعة وروى عنه الزهرى ومحمد بن المنكدر وآخرون قال البخاري وابن معين وابو حاتم لا تقوم لهمجة وقال ابن خراش ثقة مات سنة اثنين وتسعين عن اربع و تسعين سنة.

مالك بن ابى عامر الاصبغى ابوانس جد الامام مالك روى عن عمرو عثمان وطليحة وعقيل بن ابى هريرة وعائشة وغيرهم وروى عنه بنوه انس والربيع وابو سهيل نافع وسليمان بن يسار وجماعة وثقة النسائي وغيره - مات سنة اربع وسبعين -

محق بن ابى محجن الدبلى له صحبة ورواية وعنه ابنه بشر ويقال بسمر -

محمد بن ابراهيم بن الحارث القرشى التيمى المدينى روى عن جابر بن عبد الله وابى سعيد وعائشة وانس وخلق وروى عنه ابنه موسى ويحيى الانصارى والاذاعى وطائفة وثقة ابن معين وابو حاتم والنسائي وغيرهم وقال احمد فى حديثه شىء يروى احاديث مناكير مات سنة تسع عشرة وقيل سنة عشرين ومائة وهو روى حديث "انما الاعمال بالنية" فى روايته محمد بن الحسن -

محمد بن ابى امامة بن سهل بن حنيف الانصارى المدينى روى عن ابيه وابان بن عثمان وروى عنه مالك ويحيى الانصارى وابن اسحاق وثقة ابن معين وغيره -

محمد بن ابى بكر بن عوف الثقفى الجازى روى عن انس وروى عنه مالك وابنه ابوبكر عبد الله وشعبة والضرىك وجماعة وثقة النسائي -

محمد بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى قاضى المدينة روى عن ابيه والزهرى وطائفة وروى عنه مالك وابنه عبد الرحمن وشعبة والسفيانان واخرون وثقة النسائي وابو حاتم - مات سنة اثنين وثلاثين ومائة عن اثنين سبعين سنة

محمد بن جبير بن مطعم القرشى النوفلى ابوسعيد المدينى روى عن ابيه وعمه معاوية وابن عباس وروى عنه بنوه ابراهيم وجبير وسعيد وعمر والزهرى وعمرو بن دينار واخرون وثقة العجلي وابن خراش وغيرهما - ومات فى خلافة عمر بن عبد العزيز -

محمد بن سيرين الانصارى ابوبكر بن ابى عمرة البصرى من سبى عين التمر روى عن مولاة انس وابى قتادة وابى سعيد وابى هريرة وابن عمرو وابن عباس وعائشة وخلق وروى عنه ثابت وايوب وابن عون وعاصم الاحول وقائدة وخلق وثقة احمد ويحيى وغير واحد وقال ابن سعد كان ثقة مأموناً عالياً رفيقاً فقيهاً اما ما كثير العلم ورعاً وكان به صمم وقال ابن حبان كان من اوعى اهل البصرة وكان فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً يعبر الرؤيا رأى ثلاثين من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم - مات فى شوال سنة عشر ومائة بعد الحسن بمائة يوم وهو ابن سبع وسبعين سنة -

محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمى روى عن سعد بن ابى وقاص ومعاوية وغيرهما وروى عنه الزهرى عمر ابن عبد العزيز وثقة ابن حبان -

محمد بن عبد الله بن زيد الانصارى المدينى روى عن ابيه

وابى مسعود الانصارى وروى عنه ابنه عبد الله وقيس المجمر وغيرهما وثقة ابن حبان -

محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى صعصعة الانصارى ابوعبد الرحمن المازنى المدينى روى عن ابيه وعياد بن تميم وغيرهما وروى عنه مالك وابن عيينة وابن اسحاق وثقة - مات سنة تسع وثلاثين ومائة -

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامرى مولاهم المدينى روى عن زيد بن ثابت وجابر وابن عمرو وابى سعيد وابى هريرة وعدة وروى عنه اخوه سليمان والزهرى ويحيى الانصارى وثقة النسائي وابن سعد والوزيعى وقال ابو حاتم لا يسأل عن مثله -

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الاسدى ابوالاسود الهذلى قديم عروة روى عن عروة وسالم ونافع وعكرمة وعلى بن الحسين وعدة وروى عنه مالك وهشام والزهرى وشعبة والليث واخرون وثقة النسائي وغيره مات فى آخر دولة بقرامية -

محمد بن على بن ابى طالب الهاشمى ابوالقاسم المدينى المعروف بابن الخنفية واسمها خولة من سبى اليمامة روى عن ابيه وعثمان وعمار وابى هريرة ومعاوية وابن عباس وروى عنه بنوه الحسن ابراهيم والحسن وعبد الله وعمرو بن عطاء بن ابي رباح ومثني الثوري واخرون وثقة العجلي وغيره - وقال ابراهيم بن عبد الله ابن المجيد لا نعلم احداً اسند عن على عن النبى صلى الله عليه وسلم اكثر ولا احص ما اسند محمد بن محمد بن الخنفية - مات برضوى سنة ثلاث وسبعين عن خمس وستين ودفن بالمقبرة -

محمد بن عمار بن عمرو بن حزم الانصارى المدينى روى عن محمد بن ابراهيم التيمى وجماعة وروى عنه مالك ابوعاصم وغيرهما وثقة ابن معين ولينه ابو حاتم -

محمد بن عمرو بن حلحلة الدبلى المدينى روى عن الزهرى ومحمد بن عمرو بن عطاء وجماعة وروى عنه مالك وابن اسحاق والدارورى واخرون وثقة النسائي وابن معين -

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثى المدينى روى عن ابيه ونافع وابى سلمة بن عبد الرحمن وخلق وروى عنه مالك وشعبة والسفيانان وخلق وثقة النسائي وابن المدينى وابنه يحيى القطان وابو حاتم - مات سنة اربع واربعين ومائتين -

محمد بن مسلم بن تدريس الاسدى ابوالزبير المكي عن جابر وابن عمرو وابن عباس وابن الزبير وعائشة وخلق وروى عنه ابو حنيفة ومالك وشعبة والاعمش والسفيانان وحماد بن سلمة وخلق وثقة ابن المدينى وابن معين والنسائي وضعفه ابن عيينة وغيره مات سنة ثمان وعشرين ومائة -

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى ابوبكر المدينى احد الاعلام نزل الشكر وروى عن سهل بن سعد وابن عمرو وجابر وانس وغيرهم من الصحابة وخلق ممن بعدهم وروى عنه ابو حنيفة ومالك وعطاء بن ابي رباح وعمرو بن عبد

العزيز وهما من شيوخه وروى عنه ابن دينار وابن عيينة والاولى والليث وابن جريج وخلق كثير قال ابو بكر بن ميمونة رأى عشر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان من احفظ اهل زمانه واحسنهم سيما قال يمتون الاخبار وكان فقيها فاضلا وقال الليث ما رأيت عالما قط اجمع من ابن شهاب ولا اكثر علما منه قال كان ابن شهاب يقول ما استودعت قلبي شيئا قط فنسيته مات سنة اربع وعشرين ومائة.

محمد بن مسلمة بن سلمة الانصاري الحارثي المدني حليف بن عبد الاشمل شهد بدرا والمشاهد وكان من فضلاء الصحابة واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته وروى عنه ابنه محمود والمسور بن مخزومة وجابر واخرون مات بالمدينة سنة اثنين واربعين.

محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي روى عن ابيه وجابر وابن عمرو وابن عباس والي ابوب والي هروية وعائشة وخلق وروى عنه ابنه يوسف والمنكدر والزهرى وابو حنيفة ومالك وشعبة والسفيانان وخلق قال ابن عيينة كان من معاد الصادق ويمتص اليه الصالحون وثقه ابن معين وابو حاتم مات سنة ثلاثين ويقال سنة احدى وثلاثين ومائة.

محمد بن النعمان بن بشير الانصاري ابوسعيد المدني روى عن ابيه وجده وروى عنه الزهرى وثقه العجلي.

محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الانصاري المازني المدني روى عن ابيه وعمه واسم بن حبان وابن عمرو ورافع بن خديج وانس وعدة وروى عنه مالك وابن اسحاق والليث وخلق وكانت له حلقة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكان يفتي وثقه النسائي وابن معين وابو حاتم وغيرهم مات بالمدينة سنة احدى وعشرين ومائة عن اربع وسبعين سنة.

محمود بن الربيع بن سراقه الانصاري ابو نعيم المدني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابى الربيع وعبادة بن الصامت وغيرهم وروى عنه انس والزهرى وكحول مات سنة تسع وتسعين وهو ابن ثلاث وتسعين.

محيصة بن مسعود الانصاري له صحبة ورواية وعنه ابنه سعد وابن ابنه حرام وجماعة.

مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الاشج القريشي مولى اهل الجوم المسور المدني روى عن ابيه وعاصم بن عبد الله بن الزبير وروى عنه مالك وابن لهيعة وابن وهب واخرون وثقه احمد وقال لم يسمع من ابيه شيئا وقال النسائي ليس به بأس مات سنة تسع وخمسين ومائة.

مخزومة بن سليمان الاسدي المدني روى عن ابن الزبير واسماء بنت ابى بكر وكريب وعدة روى عنه مالك وعياض بن عبد الله الزهري واخرون وثقه ابن معين وقال الواقدي قتلته الحواريات بقيد سنة ثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة.

مسعود بن الحكم بن الربيع الزرقي الانصاري ابو هارون المدني روى عن عمرو وعثمان وعلي واهله ولها صحبة وروى عنه بنوه الاربعة اسماعيل وعيسى ويوسف وقيس ومحمد بن المنكدر والزهرى واخرون قال ابن عبد البر كان سرياً له قدر وجلالة بالمدينة ويعد في جلة التابعين وكبارهم.

مسلم بن ابي مريم واسمه يسار المدني روى عن ابن عمرو ابى سعيد الخدري وجماعة وروى عنه مالك وشعبة والسفيانان وابن جريج واخرون وثقه ابو داود والنسائي وابن معين. ومات في خلافة المنصور.

المسور بن رفاع بن ابى مالك القضي المدني روى عن عمه ثعلبة بن ابى مالك وابن عباس وجماعة وروى عنه مالك وابن اسحاق واخرون وثقه ابن حبان ومات سنة ثمان وثلاثين ومائة حديثه في مسند احمد وليس له رواية في الكتب الستة.

المسور بن مخزومة بن نوفل بن ابيب بن عبد مناف بن زهرة القرشي ابو عبد الرحمن الزهري له ولابيه صحبة ورواية روى عنه علي بن الحسين وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب ومروان ابن معاوية وجماعة مات سنة اربع وستين.

المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي المدني روى عن ابيه وجابر و.... وابن عمرو وابن عباس وابى هروية وعائشة وعدة وروى عنه ابنه الحكم وعبد العزيز وابن جوديم والاوزاعي وطائفة وثقه ابو زرعة والدارقطني وقال ابن سعد لا ينجح بحديثه.

المطلب بن ابى وداعة واسمه الحارث بن ابى صبيحة القرشي ابو عبد الله السهمي له ولابيه صحبة ورواية وهما من مسلمة الفقم روى عنه بنوه جعفر وعبد الرحمن وكثير والسائب بن يزيد وغيرهم.

معاذ بن جبل بن عمرو بن اوس الانصاري الخزرجي ابو عبد الرحمن المدني شهد العقبة وبدرا والمشاهد كلها وكان احدا الاربعة من الانصاء الذين جمعوا القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه جابر وابن عمرو وابن عباس وابو موسى فخلق مات في طاعون عمواس (١٨هـ).

معاذ بن سعد او سعد بن معاذ احد المجاهدين روى عنه مالك عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد او سعد ابن معاذ اخيرا ان جارية له كانت ترى غنما بسلام الحديث.

معاوية بن الحكم السلمي له صحبة ورواية وعنه ابنه كثير وعطاء بن يسار وابو سلمة بن عبد الرحمن.

معاوية بن ابى سفيان واسمه صخر بن حرب الاموي القرشي هو وابوه من مسلمة الفقم وكتب هو النبي صلى الله عليه وسلم وولاه عمر الشام بعد اخيه يزيد ثم اقره عثمان وتولى الخلافة نزل له عنها الحسن قال ابن اسحاق كان اميرا عشرين سنة وخليفة

عشرين سنة روى عنه ابو ذر و ابو سعيد وابن عباس ومحمد بن الحنفية وخلق. مات في رجب سنة ستين ويقال سنة تسع وخمسين وهو ابن اثنتين وثمانين سنة.

معبدين بن كعب بن مالك الانصاري السلمي المديني روى عن امه وكانت صلت الى القبلتين وروى عن اخويه عبد الله و عبيد الله وعن جابر بن عبد الله وابي قتادة وروى عنه ابن اسحاق ومحمد بن عمرو بن حملة وجماعة وثقه ابن حبان.

المغيرة بن ابي بردة حمزي من بني عبد الدار روى عن ابي هريرة وروى عنه سعيد بن سلمة المخزومي وثقه النسائي.

المغيرة بن شعبة بن ابي عامر ابو عيسى الثقفي اسلم عام الخندق واول مشاهدة الحديث روى عنه بنو عروة وحمزة وعقار ووراد كاتبه والشعبي وخلق قال ابن سعد كان يقال له **مغيرة الرأي** وكان زاهدا مات سنة خمسين.

المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي ابو الاسود المعرفي بابن الاسود وكان الاسود بن عبد يغوث قد تبناه وهو صغير فعرف به شهد بدرا والمشاهد كلها وكان فارسا يوم بدر ولم يشب انه شهيدا فارسا غيره روى عنه علي وابن مسعود وابن عباس وجماعة مات سنة ثلاث وثلاثين.

موسى بن ابي تميم المديني روى عن سعيد بن يسار وروى عنه مالك وسليمان بن بلال قال ابو حاتم ثقة ليس به بأس.

موسى بن حبة بن ابي عياش القرشي مولا هم المديني روى عن ام خالد بنت خاله ولها صحبة ونافع وسالم والزهرى وخلق وروى عنه مالك وشعبة والسفيانان وابن جريج وخلق وثقه احمد بن يحيى وابو حاتم وغير واحد وقال معن وغيره كان مالك اذا سئل عن المغازي يقول عليك بمغازي الرجل الصالح موسى بن عتبة فانها اصح المغازي. مات سنة احدى واربعين ومائة.

موسى بن ميسرة الديلمي ابو عروة المديني روى عن عكرمة وسعيد ابن ابي هند وجماعة وروى عنه مالك وغيره وثقه يحيى والنسائي.

حرف النون

نافع بن جبير بن مطعم القرشي المديني روى عن ابيه وعلي وابن عباس وابي هريرة وعائشة واهل بيته وروى عنه الزهرى وعروة وعبد الله بن الفضل الهاشمي وآخرون وثقه العجلي وابو زرعة وقال ابن خراش احد الاثمة وكان يحج ماشيا وناقلته نقاد. مات سنة تسع وتسعين.

نافع بن عباس ويقال ابن عياش الاقرع ابو محمد مولى ابي قتادة ويقال مولى عقيلة بنت طلق الغفارية ويقال مولى اسامة و يقال انهما اثنان روى عن ابي قتادة وابي هريرة وروى عنه الزهرى وسالم ابو النضر وجماعة وثقه النسائي.

نافع بن مالك بن ابي عامر الاصبغي ابو سهل المديني عم الاسام مالك روى عن ابيه وابن عمرو وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين

وجماعة وروى عنه مالك والزهرى واسما عيل بن جعفر بن ابي كثير وآخرون وثقه احمد وابو حاتم والنسائي.

نافع بن سرجس الديلمي مولى عبد الله بن عمرو ابو عبد الله المديني روى عن مولا ورافع بن خديج وابي هريرة وعائشة وام سلمة وطائفة وروى عنه بنو عبد الله وابو بكر وعمر والزهرى وموسى بن عقبة والوحيفة ومالك والليث وخلق قال البخاري اصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر وقال مالك كنت اذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا ابالي ان لا اسمعه من غيره مات سنة سبع عشرة ومائة.

نبيه بن وهب بن عثمان بن ابي طلحة البصري روى عن ابي هريرة ومحمد بن الحنفية وابان بن عثمان وعنه بنو عبد الاعلى وعبد الجبار وعبد العزيز وابو ب بن موسى ونافع وابن اسحاق وجماعة وثقه النسائي وغيره.

النعمان بن بشير بن سعد الانصاري المديني ولد في السنة الثانية من الهجرة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خاله عبد الله بن رواحة وعمر وعائشة وعنه ابنه محمد ومولا جبيب ابن سالم والشعبي وآخرون ولى الكوفة في عهد معاوية ثم ولي حمص لابن الزبير فلما تمردت اهلها خرج هاربا فاتبه خالد بن خولي فقتله وذلك سنة اربع وستين.

نعيم بن عبد الله المجرى ابو عبد الله المديني روى عن جابر وابن عمر وابي هريرة وانس وجماعة وعنه ابنه محمد ومالك وسعيد ابن ابي هلال وآخرون وثقه ابن معين وابو حاتم وغيرهما.

حرف الهاء

هاشم بن هاشم بن عتبة بن ابي وقاص الزهرى المديني روى عن سعيد بن المسيب وعامر بن سعد وجماعة وعنه مالك وابو اسامة وآخرون وثقه يحيى والنسائي.

هاشم بن عروة بن الزبير بن العوام الاسدي المديني روى عن ابيه وعمه عبد الله بن الزبير وطائفة وعنه ابو حنيفة واثمة وشعبة والسفيانان والحمادان وخلق قال ابن المديني له نحو اربع مائة حديث وقال ابن سعد كان ثقة ثبوتا كثير الحديث حجة وثقه ابو حاتم وغيره. وقال عبد الرحمن بن خراش كان مالك لا يرضاه. مات سنة خمس واربعين ومائة.

هلال بن اسامة هو ابن علي بن اسامة العامري مولا هم المديني وهو ابن ابي ميمونة روى عن انس وعطاء وابي سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم وعنه مالك وفليح بن سليمان وجماعة وثقه ابن حبان وقال ابو حاتم شيخ يكتب حديثه.

حرف الواو

واسع بن حبان بن منقذ الانصاري المديني روى عن ابن عمرو ابى سعيد وجابر وجماعة وعنه ابن حبان وابن اخيه محمد بن

يحيى بن حبان وثقه ابو زرعة.

واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ الانصاري ابو عبد الله المدني روى عن انس وجابر ونافع بن جبير ويحيى الانصاري وجماعة وثقه ابو زرعة وابن سعد. ومات سنة عشرين مائة **الوليد** بن عباد بن الصامت الانصاري ابو عباد المدني روى عن ابيه وعنه ابنه عباد وعطاء بن ابي رباح وجماعة وثقه ابن سعد وكان قليل الحديث. مات بالشام في خلافة **عبد الملك بن مروان**.

الوليد بن عبد الله بن صياد روى عن المطلب بن عبد الله ابن حنطب وعنه مالك بن يحيى وموسى بن عيسى.

وهب بن كيسان القرشي مولاهم ابو نعيم المدني الملقب روى عن جابر وابن عمرو بن عباس وابن الزبير واسماء وعدة وعنه مالك وابن اسحاق واليؤب السخيتاني وآخرون وثقه النسائي وابن سعد. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

حرف الياء

يحنس بن ابي موسى الاسدي مولاهم ابو موسى المدني روى عن عمرو وابن عمرو والزبير وابي هريرة وعائشة وغيرهم وعنه **قطن بن وهب** وعبد بن ابراهيم التيمي وجماعة وثقه النسائي **يحيى** بن سعيد بن قيس الانصاري ابو سعيد المدني قاضيها روى عن انس وعدة بن ثابت وعلي بن الحسين وخلق وعنه ابو حنيفة ومالك وشعبة والسفيانان والحمادان والليث وخلق قال ابن المديني له نحو ثلاث مائة حديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث جته ثباتا وعدة السفيانان من الحفاظ وقال احمد يحيى بن سعيد اثبت الناس. مات سنة ثلاث اربعين ومائة.

يحيى بن عمار بن ابي حسن الانصاري المازني المدني روى عن ابي سعيد وانس وغيرهما وعنه ابنه عمرو والزهرى وجماعة وثقه النسائي وابن اسحاق.

يزيد بن ركانة ويقال ابن طلحة بن ركانة بن عبد يزيد القرشي الملقب له صحبة ورواية وعنه ابنه علي وعبد الرحمن وابو جعفر الباقر وسليمان بن صفوان وغيرهم حديثه في مسند احمد وليس له في الكتب الستة رواية.

يزيد بن رومان الاسدي ابو روح المدني روى عن ابن الزبير وانس وعدة وعنه مالك وابن اسحاق وثقه النسائي وابن معين وابن سعد وكان عالما كثير الحديث. مات سنة ثلاثين ومائة.

يزيد بن زياد ويقال ابن ابي زياد واسمه عيسى ويقال انهما اثنان عن محمد بن كعب القرظي وعنه مالك وابن اسحاق وغيرهما وثقه النسائي.

يزيد بن عبد الله بن اسامة بن الهاد الليثي ابو عبد الله المدني

روى عن عمير مولى ابي اللحم وثعلبة بن ابي مالك وخلق وعنه مالك والثوري وآخرون وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد مات بالمدينة سنة تسع وثلاثين ومائة.

يزيد بن عبد الله بن خصفة الكندي المدني وقد نسب الى جدته روى عن ابيه والسائب بن يزيد وطائفة وعنه مالك والسفيانان وابن جريج وخلق وثقه النسائي وابن معين وابو حاتم وغيرهم.

يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي المدني روى عن ابن عمر وابي هريرة وعطاء بن يسار وعدة وعنه ابنه عبد الله والقياس ومالك وابن اسحاق وآخرون وثقه النسائي وابن سعد وغيرهما مات سنة اثنين وعشرين ومائة.

يزيد مولى المنبجث المدني روى عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهمي وعنه ابنه عبد الله ويحيى الانصاري وعدة وثقه ابن حبان.

يعقوب بن عبد الله بن الاشج المديني عن سعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وكريب وعدة وعنه ابن اسحاق والليث وآخرون وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد وقال استشهد في البحر سنة اثنين وعشرين ومائة.

يونس بن يوسف ويقال يوسف بن يونس بن حماس الليثي المدني روى عن سعيد بن المسيب وغيره ومالك وابن جبر وجماعة وثقه النسائي وكان من العباد بحجاب الدعوة.

باب في الكنى

ابو ادريس الخولاني عاثره الله بن عبد الله تقدم.

ابو امامة احمد بن سهل بن حنيف الانصاري تقدم.

ابو امامة البلوي الانصاري اسمه اياس ويقال عبد الله بن ثعلبة له صحبة ورواية وعنه ابنه عبد الله وعبد الله بن كعب بن مالك وجماعة.

ابو ايوب الانصاري خالد بن زيد تقدم.

ابو البجاد احمد بن عاصم الانصاري روى عن ابيه وعنه ابنه عاصم وغيره قال الواقدي ابو البجاد لقب غلب عليه ويكنى ابا عمرو وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث مات سنة عشر ومائة وله اربع وثمانون سنة.

ابو برة بن نيار البلوي اسمه هاني وقيل الحارث بن عمر حليف الانصار شهد بدرا والمشاهد كلها روى عنه ابن اخته البراء ابن عازب وجابر بن عبد الله وجماعة. مات سنة احدى او اثنين وخمسة واربعين.

ابو بشير الانصاري المازني ويقال الساعدي قال ابن عبد البر لا يوقف له على اسم صحيح ولا مائة من يوثق به له صحبة ورواية وشهد بيعة الرضوان وليس في الصحابة ابو بشير غيره

روى عنه اولاده وعياد بن تميم ومحمد بن فضالة وعمارة بن غزيرة وغيرهم - مات بعد الهجرة -

ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي
احد الفقهاء السبعة قيل اسمه محمد وقيل ابو بكر وكنيته ابو عبد الرحمن والصحيح ان اسمه وكنيته واحد وكان مكفوفاً روى عن ابيه وابي مسعود الانصاري وابي هريرة وعائشة وام سلمة وعدة وعنه بنوه سلمة وعبد الله وعمرو عبد الملك ومولاه سمي وجاهد والزهرى والشعبي وطائفة وثقه العجلي وغيره وقال ابن خراش هو احد اثمة المسلمين - مات سنة ثلاث وتسعين
ابو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب روى
عن جدته وعنه الزهرى وغيره وثقه ابو زعاعة - وقال ابو حاتم لا يسمي -

ابو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
روى عن عمه ابيه سالم بن عبد الله ونافع وهشام بن عروة وعدة وعنه مالك وابراهيم بن طهمان وآخرون وثقه الاكثاني وغيره -

ابو بكر بن نافع القرشي مولى ابن عمر روى عن ابيه وسالم وغيرهما وعنه مالك والدارودي وآخرون وثقه احمد وابو داود وغيرهما وقال ابن عدي ارجوانه لاباس به -

ابو بكر الصديق عبد الله بن عثمان تقدم -
ابو ثعلبة الخشني جرثوم بن ناسر ويقال ابن ناسر ويقال غير ذلك قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز الحنين فاسلم وضرب له بسهمه وبائع بيعه الرضوان روى عنه جبير بن نفير وابو ادريس الخولاني وعدة - مات بالشام سنة خمس وسبعين

ابو الجراح روى عن مولاه ام حبيبة وعثمان بن عفان وعنه سالم بن عبد الله بن عمر وغيره وثقه ابن جبان ويقال اسمه الزبير -

ابو جهميم بن الحارث بن الصمة الانصاري له صحبة ثروية روى عنه بشر بن سعيد مولى ابن الحضرمي وعبيد مولى بن عباس
ابو حازم الاعرج سلمة بن دينار تقدم -

ابو حميد الساعدي الانصاري قيل اسمه عبد الرحمن وقيل المنذر بن سعد وقال احمد اسمه عبد الرحمن بن سعد ابن المنذر له صحبة ورواية وعنه جابر وعباس بن سهل وجماعة بقي الى اخر خلافة معاوية -

ابو الدرداء عويمر تقدم -
ابو رافع القبطي مولى النبي صلى الله عليه وسلم اسمه ابراهيم وقيل اسلم شهد احد والخندق وما بعدها روى عنه اولاده الحسن ورافع وعبيد الله وسلي بن الحسين وطائفة مات بالمدينة بعد عثمان بيسير -

ابو الزبير محمد بن مسلم تقدم -

ابو السائب الانصاري مولاهم المدي روى عن ابي سعيد وابي هريرة والمغيرة بن شعبة وعنه الزهرى وشريك وجماعة وثقه ابن حبان -

ابو سعيد الخدري سعد بن مالك الانصاري احد علماء الصحابة وكثرهم واحد من بايع تحت الشجرة اول مشاهدة الخندق وغزامة النبي صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزوة وكان ممن حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم سنناً كثيرة وعلماً جماً وكان من نجباء الصحابة وعلماءهم وفضلاً عنهم روى عنه الشعبي وعطاء ونافع وابن المسيب وخلق مات سنة اربع وسبعين وله نيف وسبعون -

ابو سعيد المقبري المدي في احد الاثمة اسمه كيسان روى عن عمرو وعلي واسامة وعبد الله بن سلام وجماعة وعنه ابنه سعيد وحفيدة عبد الله وعمرو بن ابي عمرو وعدة قال النسائي لا بأس به وقال الواقدي كان ثقة كثير الحديث - مات سنة مائة -

ابو سفيان مولى عبد الله بن ابي احمد بن جحش القرشي الاسدي - قال الدارقطني اسمه وهب وقال غيره اسمه قزمان روى عن ابي سعيد وابي هريرة وجماعة وعنه ابنه عبد الله داود ابن الحصين وغيرهما قال ابن سعد ثقة قليل الحديث -

ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل قيل اكنيته روى عن ابيه وعثمان وجابر وابن عمر وعائشة وام سلمة وخلق وعنه ابنه عمرو وابن اخيه سعد بن ابراهيم والزهرى والشعبي وعبي بن ابي كثير وخلق وثقه ابن سعد وغيره وكان فقيهاً اماماً - مات بالمدينة سنة اربع وتسعين عن اثنتين وسبعين سنة -

ابو سهيل بن مالك اسمه نافع تقدم -
ابو شريح الخزاعي العدوي قيل اسمه خويلد وقيل عبد الرحمن بن عمرو واسلم يوم الفتح روى عنه نافع بن جبير وسعيد المقبري وجماعة مات بالمدينة سنة ثمان وستين -

ابو صالح السمان ذكوان تقدم -
ابو الطفيل عامر بن طائفة تقدم -

ابو طلحة الانصاري زيد بن سهل بن الاسود احد النقباء ليلة العقبة شهد بدرًا والمشاهد روى عنه ابنه عبد الله ربيبه انس بن مالك وابن عباس وعدة - مات سنة اربع وثلاثين -

ابو عبد الله الاغر سلمان المدي روى عن ابي هريرة وابي سعيد وابي ايوب وابي الدرداء وغيرهم وعنه بنوه عبد الله وعبيد الله وعبيد وبكير بن الاشيم والزهرى وجماعة وثقه شعبة وغيره -

ابو عطية الاشجعي روى عن ابي هريرة وعنه بكير بن الاشيم لاروايته له في الكتب الستة ولا في المستند -

ابو عمرة الانصاري وقيل عبد الرحمن بن ابي عمرة روى عن زيد بن خالد الجهني وعنه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان

ابو الغيث سالم مولى ابن مطيع تقدم.

ابو قتادة الانصاري فارس النبي صلى الله عليه وسلم قيل اسمه الحارث وقيل النعمان وقيل عمرو بن ربيع السلمي شهد احداً وما بعد ما من المشاهد روى عنه ابنه عبد الله وثابت وجابر بن عبد الله وأنس وخلق مات سنة اربع وخمسين عن سبعين سنة.

ابو ليلى ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الانصاري المديني روى عن سهل بن ابي حنيفة ورجال من كبراء قومه حديث القسامة وعنه مالك وقال ابن سعد اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن وكذا هو في المسند.

ابو المثنى الجهمي المديني روى عن سعد بن ابي وقاص وابي سعيد وعنه ابوب بن جبيب الزهري وثقه ابن معين وقال ابن المديني مجهول.

ابو محمد الاقرع تافع بن عباس تقدم.

ابو مروة مولى عقيل بن ابي طالب جازي مشهور بكنيته واسمه يزيد روى عن مولاه وعمرو بن العاصي وابي الدرداء وغيرهم وعنه سالم بن النضر وابو جعفر الباقر وآخرون قال الواقدي كان شيخاً قديماً.

ابو مسعود عقبة بن عمرو بن ثعلبة الانصاري البصري شهد العقبة الثانية واختلف في شهوده بداً ومن انكره قال نزل بداً فنسب اليها روى عنه ابنه بشير وربي بن خراش وابو اثل وخلق مات سنة اربعين.

ابو موسى الاشعري عبد الله بن قيس تقدم.

ابو النضر سالم بن ابي امية المديني تقدم.

ابو النضر السلمي روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت لاحد ثلاثة من الولد الحديث رواه محمد بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عنه.

ابو هريرة الدوسي اليمني حافظ الصحابة في اسمه واسطبيه نحو ثلاثين قولاً قال النووي واصحابها عبد الرحمن بن مخرم روى الكثير وروى عنه خلافتي من الصحابة والتابعين وكان اسلامه عام خيبر مات سنة سبع وخمسين وقال الشافعي البهريرة احفظ من روى الحديث في دهره.

ابو واقد الليثي الصحابي قيل اسمه الحارث بن مالك وقيل ابن عوف روى عنه ابنه واقد وعبد الملك وجماعة مات سنة ثمان وستين وله سبعون سنة.

ابو يونس روى عن مولاه عائشة وعنه القعقاع بن حكيم وغيره وثقه ابن حبان.

باب في الابناء والانساب

ابن بجيد الانصاري هو عبد الرحمن تقدم.

ابن ابي عمرو الانصاري روى عن زيد بن خالد الجهني وعنه عبد الله بن عمرو بن عثمان كذا وقع في رواية القعنبي ابن

عفيرة وابن بكير وفي رواية غيرهم ابو عمرو وهو الصواب وقد تقدم.

ابن محيريز هو عبد الله تقدم.

ابن محيصة هو حرام بن سعد بن محيصة تقدم.

ابن معيقيب هو الحارث بن معيقيب الدوسي وقد تقدم.

ابن وعلة هو عبد الرحمن تقدم.

الهمزى له صحبة قيل اسمه زيد بن كعب وهو صاحب الظبي الحاقف روى عنه عمير بن سلمة الضمري.

البياضى صحابي روى عنه ابو حازم التمار اسمه فروة بن عمرو من بني بياضة بن عامر.

المخدجي روى عن عباد بن الصامت وعنه عبد الله بن محيريز وقيل اسمه رفيع وقال ابن عبد البر هو مجهول وصح حديثه في الوتر.

باب في الميهمات

زيد بن اسلم روى عن رجل من بني ضمرة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال لا احب العقوق.

سعيد بن جبيرة عن رجل عنده رضى هو الاسود بن يزيد

ابن قيس النخعي الكوفي روى عن ابي بكر وعمر وعلي ومعاذ وحذيفة وابي موسى وعائشة وغيرهم وعنه ابنه عبد الرحمن وابن اخته ابراهيم الغنوي وابو اسحاق السبيعي وآخرون وكان صواماً قواماً

قال احمد ثقة من اهل الخير وقال غيره جهمانين جمة وعمره لم يجمع بينهما مات سنة اربع وقيل سنة خمس وسبعين.

سهل بن ابي حنيفة روى عنه اخبره رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل وعيصة خرجا الحديث.

صالح بن خوات بن جبيرة روى عن علي مع النبي صلى الله

عليه وسلم صلاة الخوف هو سهل بن ابي حنيفة.

عبادة بن تميم روى عن عمه هو عبد الله بن زيد بن عاصم وهو عم اخو ابيه لأمه.

عروة بن الزبير روى ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله كيف اصنم بما عطي من الهدى الحديث

هو ناجية ابن كعب بن جندب الاسلمي الخزاعي له صحبة ورواية روى عنه عروة ومجزة بن زاهر مات بالمدينة زمن معاوية.

عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد انه قال نزلت انا واهلي بقبعة الغرق فقال لي اهلي اذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمه لنا الحديث.

عطاء الخراساني روى عن شيخه بالكوفة (وهو كعب بن عجرة) حديث الخلق.

محمد بن سيرين روى ان رجلاً اخبره عن ابن عباس ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امي عجزت بكثرة الحديث.

الزهري روى عن رجل من آل خالد بن اسيد انه سأل ابن عمر الرجل هو امية بن عبد الله بن خالد بن اسيد.

ناقع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد او سعد بن معاذ ان جارية لكعب بن مالك كانت تدعى غنم الحديث.

ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الناس علم الفقه بالفطر الحديث.

مالك عن الثقة عنه عن بكير بن عبد الله بن الاشج قل انه مخزومة بن بكير.

مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال ابن عبد البر قد تكلم الناس في هذا المبرم واشبه ما قيل فيه انه ابن لهيعة وقيل عبد الله بن عامر الاسلمي فاما ابن لهيعة فهو عبد الله بن لهيعة.

ابن عقبة البصري الفقيه ابو عبد الرحمن قاضي مصر ومسندها روى عن عطاء بن ابي رباح وعمرو بن دينار والاعمش وخلق وعنه الثوري والاوزاعي وشعبة وما تروا قبله وابن المبارك وخلق وثقه احمد وغيره وضعفه يحيى القطان وغيره. مات سنة اربع و سبعين ومائة واما الاسلمي فهو ابو عامر المديني القاري روى عن الاعمش والزهري وناقع وطائفة وعنه الاوزاعي وابن وهب وابن ابي ذئب والآخرين وضعفه احمد ويحيى وغير واحد.

باب النساء

اسماء بنت ابي بكر الصديق صحابية روى عنها ابناها عبد الله وعروة وابن عباس وجماعة اسلمت قديما وهاجرت الى المدينة وتوفيت بمكة بعد ابنتها بسير سنة ثلاث وسبعين قد جاوزت المائة **اسماء بنت عيسى** الخثعمية لها صحبة وراية وعنها ابنها عبد الله بن جعفر بن ابي طالب وابن ابنتها القاسم بن محمد بن ابي بكر وابن عباس والآخرون ها جرت الهجرتين وتزوجها جعفر وابو بكر وعلي.

اميمة بنت رقيقة وهي امها واسم ابيها عبد ويقال عبد الله ابن جابر بن عبد الرحمن الحارث التيمية وامها رقيقة بنت خويلد اخت خديجة ام المؤمنين روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اوزاجه وعنها ابنتها حكيمه ومحمد بن المنكدر.

بسمة بنت صفوان بن نوفل الاسدية لها صحبة ورواية حديث الوضوء من مس الذكرا روى عنها عبد الله بن عمرو وعروة بن الزبير ومروان بن الحكم وغيرهم.

جدامة بالذال المهملة على الصحيح وقيل بالمعجمة بنت وهب ويقال بنت جندب ويقال بنت جندل الاسدية اخت عكاشة بن محصن لامة اسلمت وبايعت وها جرت الى المدينة روت عنها عائشة حديث النبي عن الغيلة.

حبشية بنت سهل بن ثعلبة الانصارية صحابية زوج ثابت ابن قيس بن شماس روت عنها عمر بنت عبد الرحمن. **حفصة بنت عمرو** بن الخطاب ام المؤمنين ولدت قبل البعث

بخمسة اعوام وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وقيل سنة اثنين من الهجرة وروى عنها اخوها عبد الله وحائثة ابن وهب وامر بمش الانصارية وجماعة. مات سنة احدى واربعين.

حميدة بنت عبيد بن رفاعمة الانصارية الزرقية امي المدينة روت عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك وعنها زوجها اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة وابنها يحيى بن اسحاق وثقها ابن حبان.

حواء بنت رافع بن امي القيس الانصارية لها صحبة وعنها عمرو بن معاذ الاشعلى وهي جدته.

خنساء بنت خذام بن خالد الانصارية الاوسية التي انكحها ابوها وهي كادحة فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها روى عنها ابنها السائب بن ابي لبابة وعبد الرحمن وجميع ابنائهم بن جارية وغيرهم.

خولة بنت حكيم بن امية ام شريك السلية امرأة عثمان ابن مظعون لها صحبة ورواية وعنها سعد بن ابي وقاص عروة وسعيد بن المسيب قال ابن عبد البر وهي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم.

زينب بنت جحش بن رباب الاسدية ام المؤمنين تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وقيل سنة خمس روى عنها ابن اخوها محمد بن عبد الرحمن وام حبيبة ام المؤمنين و زينب بنت ابي سلمة وغيرهم. ماتت سنة عشرين. وهي اول نساء النبي صلى الله عليه وسلم لحوقا به.

زينب بنت ابي سلمة عبد الله بن عبد الاسد المخزومية ولدت يارض الحبشة وكان اسمها برة فسمها النبي صلى الله عليه وسلم وسلم زينب روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن امها ام سلمة وعائشة وغيرهم وعنها ابنها ابو عبيدة بن عبد الله بن معة وابو سلمة بن عبد الرحمن وعلي بن الحسين والشعبي وغيرهم ماتت سنة ثلاث وسبعين.

زينب بنت كعب بن جحرة روت من زوجها ابي سعيد الخدري واخيه الفريرة وعنها ابن اخوها سعد بن اسحاق بن كعب وابن اخوها الآخر سليمان بن محمد بن كعب وثقها ابن حبان. **صفية بنت ابي عبيد** بن مسعود الثقفية امرأة عبد الله بن عمر روت عن عائشة وحفصة وام سلمة وعنها سالم ونافع وعدة وثقها العجلي وغيره.

عائشة بنت ابي بكر الصديق ام المؤمنين وحبيبة حبيب رب العالمين تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بنت ست سنين وبني بها بالمدينة منصرفه من بدر في شوال سنة اثنين من الهجرة وهي بنت تسم سنين روت الكثير وروى عنها خلائق واستقلت بالفتوى زمن ابي بكر وعمر وهلم جرا. قال ابو موسى ما شكل علينا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حديث قط

فَسَأَلْنَا عَائِشَةَ الْأَوْجِدَ تَاعُدَ هَامَنَهُ عَلَمًا وَقَالَ مَسْرُوقٌ رَأَيْتَ
مَشِيخَةَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ الْأَكْبَرِ سَيِّئًا لَوْنُهَا عَنِ الْفَرَانِضِ وَقَالَ لَزْهَرِي
لَوْ جَمَعَ عِلْمُ عَائِشَةَ إِلَى عِلْمِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلِيمًا وَسَلَمًا وَعِلْمُ جَمِيعِ
النِّسَاءِ لَكَانَ عِلْمُ عَائِشَةَ أَفْضَلَ - مَاتَتْ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ
وَقِيلَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ -

عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ كَانَتْ
فِي حَجَرٍ عَائِشَةَ ١٠ رَوَتْ عَنْ عَائِشَةَ وَحَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ الْحَبِيبِيَّةِ
حَمْنَةَ بِنْتِ حَجَّشٍ وَعَنْ جَمَاعَةٍ وَعَنْهَا ابْنُهَا الْوَالِدُ وَالْجَارُ وَعُرْوَةُ وَ
سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ وَالزَّهْرِيُّ وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ وَآخَرُونَ - قَالَ ابْنُ مَيْمُونٍ
ثِقَةٌ حَجَّةٌ وَذَكَرَهَا ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ - مَاتَتْ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ
وَقِيلَ - مَاتَتْ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَةٍ وَهِيَ بِنْتُ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ -

فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسِ بْنِ خَالِدِ الْقُرَشِيَّةِ لَهَا مَحَبَّةٌ رُويَ عَنْهَا
ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ سُلَيْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالتَّشْبِيُّ وَعُرْوَةُ وَابْنُ الْمُسَيْبِ
وَآخَرُونَ وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى وَمِنْ ذَوَاتِ الْعَقْلِ وَالرَّأْيِ
وَفِي بَيْتِهَا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ الشُّرَى عِنْدَ قَتْلِ عُمَرَ -

فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيَّةِ رَوَتْ عَنْ جَدَّتِهَا
أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ سُلَيْمَةَ وَعَنْهَا زَوْجُهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَابْنُ
إِسْحَاقَ وَعُمَرُ بْنُ سُوْقَةَ وَثَقُّهَا الْعَجَلِيُّ -

الْفَرِيعَةُ بِنْتُ مَالِكِ الْخَنْزَرِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَخْتُ ابْنِ سَعِيدِ
الْخَنْزَرِيِّ شَهِدَتْ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ وَرَوَى حَدِيثُهَا سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ
ابْنُ كَعْبٍ بِنْتُ حَجْرَةَ عَنْ عَمَّتِهَا زَيْنَبُ بِنْتُ كَعْبٍ عَنْهَا -

كَبِشَةُ بِنْتُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيَّةِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَعَنْهَا
بِنْتُ أَخْتِهَا أُمِّ يَحْيَى حَمِيدَةُ بِنْتُ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ وَثَقُّهَا ابْنُ حَبَّانٍ -
لَبَابَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ حُزَيْنٍ أُمِّ الْفَضْلِ الْهَلَالِيَّةِ زَوْجُ الْعِيَّانِ
ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَهَا مَحَبَّةٌ وَرَوَايَةٌ رَوَى عَنْهَا ابْنُهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنُ
عَبَّاسٍ وَمَوْلَاهَا عُمَيْرُ وَابْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ
نُفْلٍ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ يَقَالُ إِنَّهَا أُولَى امْرَأَةٍ اسْلَمَتْ بَعْدَ
خَدِيجَةَ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهَا وَلِيْزُورَهَا وَيَقِيلُ عِنْدَهَا -
مَرْجَانَةُ عَنْ مَعَاوِيَةَ وَعَائِشَةَ وَعَنْهَا ابْنُهَا عُلْقَمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
وَثَقُّهَا ابْنُ حَبَّانٍ -

فصل في الكنى

أُمُّ حَبِيدٍ الْأَنْصَارِيَّةِ يَقَالُ اسْمُهَا حَوَاءُ لَهَا مَحَبَّةٌ وَرَوَى عَنْهَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَبِيدٍ عَنْ جَدَّتِهَا أُمِّ حَبِيدٍ -

أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ اسْمُهَا رَمْلَةٌ
رَوَى عَنْهَا أَخْوَاهَا مَعَاوِيَةُ وَعَنْبَسَةُ وَابْنَتُهَا حَبِيبَةُ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ
وَعِدَّةٌ - مَاتَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَارْبَعِينَ وَيُقَالُ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ -

أُمُّ سُلَيْمَةَ هُنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةٍ وَأَمُّهُ حَذِيفَةُ وَيُقَالُ سَهْلُ بْنُ
الْمَغِيرَةِ الْقُرَشِيَّةُ الْمَغْزُومِيَّةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَخْتُ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ

لَامَهُ وَقِيلَ مِنَ الرِّضَاعِ نَزَّوَجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَوَّالٍ
عَقِبَ وَقَعَةَ بَدْرٌ رَوَى عَنْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُهَا عُمَرُ
ابْنُ أَبِي سُلَيْمَةَ وَابْنَتُهَا زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سُلَيْمَةَ وَخُلِقَ - مَاتَتْ فِي شَوَّالٍ
سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَيُقَالُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِينَ -

أُمُّ سُلَيْمَةَ بِنْتُ لُحْيَانَ بْنِ خَالِدِ الْأَنْصَارِيَّةِ أُمُّ ابْنِ مَالِكٍ
يُقَالُ اسْمُهَا الْغَضِيصَاءُ لَهَا مَحَبَّةٌ وَرَوَايَةٌ رَوَى عَنْهَا وَلَدُهَا
إِنْسٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهَا وَكَانَتْ مِنْ فَضْلِ النِّسَاءِ وَعَقْلَاهُنَّ
أُمُّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ اسْمُهَا نَسِيبَةُ وَيُقَالُ نَسِيبَةُ بِنْتُ
كَعْبٍ وَيُقَالُ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الدَّرَكِيِّ كَانَتْ مِنْ كِبَارِ
نِسَاءِ الصَّحَابَةِ وَكَانَتْ تَغْزُو كَثِيرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتُرَضِّضُ
الْمُرُضَى وَقَدْ أَوَى الْجُرَيْجِيُّ رَوَى عَنْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَأَخُوهُ
حَفْصَةُ وَجَمَاعَةٌ -

أُمُّ الْفَضْلِ بِنْتُ الْحَارِثِ هِيَ لَبَابَةُ تَقَدَّمَتْ -
أُمُّ قَيْسِ بِنْتُ مُحْصِنِ بْنِ حُرْثَانَ الْأَسَدِيَّةِ أَخْتُ عَكَاشَةَ
يُقَالُ اسْمُهَا أَمْنَةُ اسْلَمَتْ قَدِيمًا وَهَاجَرَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ وَرَوَتْ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَى عَنْهَا مَوْلَاهَا عَدِيُّ بْنُ دِينَارٍ وَابْنُ بَصْتَةَ
ابْنُ مَعْبُدٍ وَغَيْرُهَا -

أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيَّةِ اسْمُهَا فَاطِمَةُ وَقِيلَ هُنْدُ هِيَ
شَقِيقَةُ عَلِيٍّ رَوَى عَنْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَمَوْلَاهَا يَازِيدُ أُمُّ الْوَصَالِ وَالْأَبْرَصُ
وَجَاهِدُ وَالتَّشْبِيُّ وَآخَرُونَ اسْلَمَتْ عَامَ الْفَتْحِ وَعَاشَتْ بَعْدَ عَلِيٍّ دَهْرًا -

فصل في المبهات

أَسْمَاءُ عَمِلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ مَوْلَاةٍ لِعَبْرُودِ بْنِ
الْعَاصِ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمَرْفُوعًا مُسَلَّاةً
أَحَدُكُمْ وَهَرَقَاعِدُ مِثْلُ نَصْفِ صَلَاتِهِ وَهَرَقَائِمُ -

حَصِينُ بْنُ مُحْصِنٍ رَوَى عَنْهُ عُلْقَمَةُ بْنُ أَبِي عُلْقَمَةَ عَزَامَةُ
عَنْ عَائِشَةَ اسْمُهَا مَرْجَانَةُ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ -

عُمَرُ بْنُ مَعَاذِ الْأَشْهَلِيِّ عَنْ جَدَّتِهِ هِيَ حَوَاءُ -

مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ رَوَى عَنْ أُمِّ وَلَدِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ إِنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سُلَيْمَةَ أُمَّ امْرَأَةِ الطَّيْلِ ذِي الْحَدِيثِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ رَوَى عَنْ أُمِّهِ عَنْ
عَائِشَةَ -

فصل

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي الْمَدَارِكِ ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ
اللَّهِ الْكُوفِيُّ فِي تَارِيخِهِ أَنَّ مَارِسْلَةَ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ
ابْنِ مَسْعُودٍ وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدْرِيسٍ الْأَوْدِيِّ وَمَا
ارْسَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة الإمام مالك

الدكتور حسن عبد الله شرف

(١) اسمه ونسبه وحياته: هو مالك بن انس ابن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الاصمعي من حمير باليمن. نسب جدّه الأعلى إلى سلالة أمير حميري وذكراته قدّره إلى المدينة وصاهر بني تميم بن مرة من قریش فأصبح عداده فيهم.

والده انس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الانصاري ابو ثمامة وقيل ابو حمزة ولد بالمدينة واسلم في صغره وخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ان قبض فغرف بانه صاحب الرسول الاعظم وخادمه ثم رحل إلى دمشق ومنها إلى البصرة فمات فيها سنة ٩٣هـ (٤١٢م) وكان آخر من توفي بالبصرة من رجال الصحابة رضي الله عنهم وذكر ان رجال الحديث رووا عنه (٢٢٨٦) حديثاً (١).

ولد مالك (الإمام) بالمدينة بين سنتي (٩٠ و ٩٤هـ / ٤٠٨ و ٤١٥م) اذ لم تخلص الروايات إلى تحديد دقيق لتاريخ ميلاده وكان شديد البياض يميل إلى الشقرة عظيم الهامة طويل القامة اصلم الرأس لا يغير شيبه ويكثر من حلق شاربه (٢) ونشأ مالك في كنف عائلة تقية نقيه عامرة بالعلم والايمان فجدّه ابن عامر كان من كبار اهل العلم في عصره ويكفيه من زاد المعرفة والايمان وميراث الادب والهداية ان اياه كان خادماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعُدّ في صحابته وكان شقيقه النضر متفوقاً في دروسه وعلومه حتى عرف مالك بأخي النضر علماً وثقة كما كان شيوخه من اكابر العلماء بالحديث والفقه وعلم الاصول كعبد الرحمن بن هرمز والزهري ونافع مولى ابن عمر وربيع بن فروخ وهشام بن عروة وسواهم.

قضى الإمام مالك معظم حياته بالمدينة و كان من عباد الله الصالحين بعيداً عن الملوك والامراء وتوجيه من أمّه انصرف إلى دراسة (الفقه) (٣) و برع في (الحديث) وكان صلياً في دينه جريئاً في مواقفه وأرائه واسع المعرفة عميق الاضطلاع بالعلوم الشرعية والشريعة متواضعاً مع تلاميذه مجللاً لشيوخه محباً لاهل العلم يأتي المسجد ويشهد الصلاة ويعود المرفى ويقضى الحقوق ارتقى بعلومه درجة عالية واستحق

مرتبة رفيعة بين الافئدة من علماء اهل زمانه فأصبح فقيه الحجاز وأمام دار الهجرة وغدا مقصداً ومرجعاً وموقفاً في (المدينة) حتى ضرب به المثل فقيل (لا يفتق ومالك في المدينة) (١).

وكان الامام مالك من اوثق المحدثين في عصره واعتبره العلماء الذين جاءوا بعده مؤسساً لمذهب مستقل في الفقه هو المذهب المالكي فهو احد الائمة الاربعة عند اهل السنة.

ولم يزل ابو عبد الله الامام مالك في علو ورفعة إلى ان خطيبه الخليفة العباسي هارون الرشيد يدعوه ليأتيه فيحدثه ويؤدب ابناءه في قصره فقال لرسوله بلّغ الرشيد (العلم يؤتى ولا يأتي) (١).

ولم يلبث الرشيد ان زار حلقة مالك الداسية بالمدينة عندما كان يحج عام (١٩٩هـ) وحين قصده استند إلى الجدار فقال مالك (يا امير المؤمنين من اجل الله رسول الله اجلال العلم فجلس الرشيد بين يديه فحدثه وكانت له (رسالة في الوعظ) رفعها اليه فيما بعد.

ومما اشرعنه ان المنصور الخليفة العباسي الثاني سأل ان يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به قائلاً (يا مالك وقل للناس كتاباً فصف كتابه (الموطأ).

وسمى بالامام مالك إلى والي المدينة جعفر بن سليمان عم الخليفة المنصور فقيل له (انه لا يرى ايمان بيعتك فدلني به وجوده وضربه اسواط معدودة فأخلم كتفه وكانت تلك السياط حلياً عليه) (٢) وترك المجلس في المسجد وصار يصلي في منزله وترك اتباع الجنائز. وكان حين يعاتب على ذلك يقول (ليس يقدر كل احد

(١) طبقات ابن سعد (٤/ ١٠) وتهذيب ابن عساکر (٣/ ١٢٩) وصفوة الصفوة (١/ ٢٩٩).

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٢٢٣ تحقيق الدكتور ناهدة عباس عثمان الطبعة الاولى ١٩٨٥ دار قطري بن الفجاءة.

(٣) الاغانى لابي الفرج (٣/ ٣٩) طبعة بولاق

(٤) الفهرست لابن النديم ص ٢٢٣ تحقيق الدكتور ناهدة عباس عثمان.

ان يقول عند ربه (١) وتوفي في المدينة في الرابع عشر من ربيع الاول وقيل في صفر ودفن بالبيعة سنة (١٤٩هـ - ٤٩٥م) وقيل توفي في سنة ١٤٨هـ.

(ب) مؤلفاته: ١- كتاب رسالته الى الرشيد رواها أبو بكر بن عبد العزيز من ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه (مطبوع القاهرة بولاق (١٣١١هـ - ١٨٩٣م)).

٢- كتاب الموطأ مطبوع تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي في مجلدين -

القاهرة م عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٥١.

وطبع بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف القاهرة

المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٩٦٤م

٣- كتاب في المسائل -

٢- رسالة في الرد على القدرية -

٥- كتاب في النجوم

٦- تفسير غريب القرآن -

ج- مصادر الإمام مالك

بالإضافة الى الحديث) ولما أثر عن الخلفاء الراشدين والاحكام المتداولة بين صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم في القرن الاول الهجري ومشاهير الفقهاء الذين سبقوا مالك في القرنين الاول والثاني للهجرة ووصف كل منهم بأنه زعيم) بما عهد عنه من مباحث ومؤلفات في القضايا الفقهية يشتمل على ولد الإمام مالك رافداً من المصادر التي قصد صاحب الموطأ باعتبار الكتاب الذي تلقاه انس من أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن فرائض الصدقة كما اوصى الرسول بها (٢)

هذا فضلاً عن ما كان مالوكاً عند الصحابة من رسائل كانوا يتبادلونها في المسائل الفقهية فتأخر بين الاوراق كتب الى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يسأله رأيه في نصيب الاقارب في الميراث ويسأله رأيه في قتل الاطفال (٣) كما يلاحظ اهتمام الجبل الاوسط من التابعين بكتب الفقه والفرائض الاولى مثل الكتاب المنسوب لسليم بن قيس الهلالي الذي عاش في عهد الحجاج (٩٥هـ) وكتاب المناسك لقتادة بن دعامة (١٨هـ) وكتاب مناسك الحج وادابه وكتاب (المجموع) لزيد بن علي (١٢٢هـ).

كذلك يعد ربيعة بن فروخ التيمي (٣٧١هـ) وهو من اعلام مذهب (الرأي) في الفقه بالمدينة من ابرز اساتذة الإمام مالك الذي اشرعته انه قل يوم دفن (ربيعة الرأي) (ان النظر الفقهي قد انتهى يوم حُمل ربيعة الى قبره) (٢).

وقد ثبت خطأ الزعم القائل أن انصار مذهب الرأي في الفقه كانوا ضد تدوين الحديث وليس صحيحاً القول ايضاً ان اصحاب الحديث عارضوا اصحاب الرأي وأن اصحاب الحديث وجدوا ثغرات في مادة الحديث فوضعوا الاحاديث -

ومما يستند القول أن (ربيعة الرأي) كان من بين اهم مصادر الإمام مالك ان كتب فقه المالكية تعتبر افضل المصادر لمبحث مذهب ربيعة في الفقه وذلك ان (اللدونة) (٦) اشتملت على آراء كثير من الفقهاء الأوائل ولا تحتوي كل آراء ربيعة الرأي والقسم الكبير من مادتها يعود الى (موطأ) عبد الله بن وهب (١٩٤هـ).

والإمام مالك نادراً ما يذكر المصادر التي استقى منها فلا يجد من تعهد الشروح للتعرف على المصادر

(١) المصدر نفسه.

(٢) من أبرز الدراسات على الإمام مالك:

(من ائمة الاربعة: ابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد تأليف يحيى بن ابراهيم بن أحمد بن محمد السلاسي -

(التوسط بين مالك وابن القاسم العتقي في مسائل المدونة تأليف القاسم بن خلف بن عبد الله الطرطوشي (٨٤٨هـ - ١٣٤٣م)

وشاد السالك الى مناقب مالك تأليف يوسف بن الحسن بن أحمد الخليلي (٩٠٩/١٥٠٣) مخطوط الظاهرية ٢٣٨ (٢٥٢ ورقة ٤٨٨هـ) بخط المؤلف.

تزيين المالک لمناقب سيدنا الإمام مالك تأليف السيوطي (٩١١هـ ط القاهرة ١٣٢٣هـ وحديثاً كتاب مالك بن انس حياته عصمى تأليف محمد ابي زهرة ط القاهرة ١٩٢٦م ومالك بن انس تأليف امين الخولي ٢ اجزاء ط القاهرة ١٩٥١.

وتحفل كتب التراجم بذكره واخباره ومنها سير النبلاء للذهي ج ٦ ص (١٥٩-١٨٢) وفيات الاعيان لابن خلكان (١-٥٥٥.

٥٥٤) تهذيب الاسماء واللغات (٢٠-٤٥-٤٩) الانتقاء فضائل الثلاثة الائمة الفقهاء ليوسف بن عبد الله (٨-٦٣) طبقات الفقهاء للشيرازي (٣٢-٣٣) التاريخ الكبير للبخاري ٢١٠/٢ المعارف لابن قتيبة ٢٥-٢٩ فهرست لابن النديم ١٩٨-١٩٩ حلية الاولياء (١٦٦-٣١٢) تذكرة الحفاظ للذهي ٢٠٤-٢١٣ وتهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ٥) وصفة الصفوة (ج ٢ ص ٩٩)

ارشاد السالك الى مناقب مالك لابن عبد الهادي البدياية لابن كثير (ج ١ ص ١٤٢-١٤٥) الصلاة للرمل ج ٦ ص (١٢٨) الطبعة الثالثة ومعجم المؤلفين لعمر رضا كماله (ج ٨ ص ١٦٨) مطبعة التوقييد مشق (١٣٤٨هـ - ١٩٥٩م) تاريخ التراث العربي فؤاد سركين ج ٢ ص (١٢٠-١٣١).

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٨٣-١٨٤) (٢٥-٣٦) (٢/١٢١-١٢٢) والدارقطني بشر الميرسي ص ١٣٠ والخطيب

البيهقي تقييد العلم ص ٨٤.

(٤) العلل لابن ابي حاتم الرازي (١/٣٠٤) وانساب الاشراف للبلاذري (١/٥١٤).

(٥) شرح الموطأ للزرقاني (٣/٣٩).

(٦) اللدونة لابن القاسم العتقي (١٩١هـ) وهو من اهم تلاميذ الإمام مالك ورواته.

المدونة التي اقترنت باسماء الرواة وهذا ما يمكن ملاحظته في اسناد مالك حيث يقول مثلاً في احدها (عز الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن بسر فشرح الموطأ) ادركوا مصادره من بين من اعتبره (ثقة) من الرواة (١).

(د) مذهبه:

الى الامام مالك ينسب المذهب المالكي وهو احد المذاهب الاربعة عند اهل السنة. ولعل ابن تقي الدين في كتابه (الموطأ) هي الاعتراف (بالعمل) اي بما هو معمول به وممارس في المدينة والى جانب ذلك يقوم الحديث (عنده مصداقاً للاستدلال الفقهي وهو مذهب اهل الحديث والامام مالك يجمع ويوفق بين مذهب اهل الرأي ومذهب اهل الحديث).

فمن اركان مذهبه الفقهي القياس والاجماع وعمل اهل المدينة وما اشرعن الصياغة كما يأخذ بالنظر في (المصالح المرسلة) كدليل شرعي في التعليل عند الضرورة.

(هـ) اشتهر تلاميذه واصحابه الذين روا عنه واخذوا:

- ١- ابو بكر بن ابي اويس.
- ٢- اسماعيل بن ابي اويس.
- ٣- شهاب بن عبد العزيز من اهل مصر (روى عن مالك).
- ٤- داود بن ابي زنبير (وهو من الثقات).
- ٥- سعيد بن داود من ابي زنبير.
- ٦- عبد الرحمن بن القاسم العتقي (٩١هـ) من اهل مصر اكثر من اخذ عن الامام مالك وروى عنه.
- ٧- عبد الله بن عبد الحكم المصري روى عن مالك كتاب السنة في الفقه.
- ٨- عبد الله بن وهب روى عن مالك كتبه وسننه و موطاه وكان صالحاً ثقة.

- ٩- عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن ابي سلمة الاجشون.
- ١٠- القعنبى واسمه عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي يكنى ابا عبد الله روى عن مالك اصوله وفقهه وموطاه وتوفي سنة احدى وعشرين ومائتين وكان ثقة صالحاً.
- ١١- معن بن عيسى القزاز من اصحاب مالك من جلدته اخذ عنه وروى كتبه ومصنفاته.

- ١٢- مغيرة بن عبد الرحمن الحرسي.
- ١٣- الليث بن سعد (وله كتاب التاريخ وكتاب مسائل في الفقه).
- ١٤- ابن المفضل.
- ١٥- اسحاق بن حماد وهو والد اسماعيل توفي سنة خمس وسبعين ومائتين.
- ١٦- اسماعيل بن اسحاق القاضي (١٩٩هـ ٢٨٢هـ).
- ١٧- حماد بن اسحاق.
- ١٨- ابراهيم بن حماد بن اسحاق.
- ١٩- محمد بن الجهم.
- ٢٠- ابو يعقوب الرازي.
- ٢١- ابو الفرج المالكي.
- ٢٢- ابن مساب.
- ٢٣- عبد الحميد بن سهل.
- ٢٤- الابرهي وهو ابو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الابرهي.
- ٢٥- غلام الابرهي هو ابو جعفر محمد بن عبد الله الابرهي غلام ابي بكر الابرهي.
- ٢٦- القديرواني وهو عبد الله بن ابي زيد القديرواني (٢).

(١) تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآثار لابن عبد البر (٢٣٥هـ) والتمهيد لابن حجر (٣٩٢هـ) فالامام مالك عرف بكبير ابن عبد الله (١٣٠هـ) ولكنه افاد من كتابه برواية ابنه مخزومة (دركه مالك ولم يسمع منه وكان بكير سخي الرأي في ربيعة).

(٢) راجع الفهرست لابن النديم الفن الاول من المقالة السادسة (٣٢٤-٣٣٢) تحقيق دناهدة عباس عثمان.



التَّعْرِيفُ بكِتَابِ الْمَوْطَأِ

كاملة ورواية ناقصة بالإضافة الى عدد من قطع الروايات
الرواية الاولى هي رواية يحيى بن يحيى بن
كثير المصمودي (٢٣٢ هـ - ٨٣٨ م) التي طبعت في
مختلف البلاد الاسلامية ومنها طبعة محمد فؤاد عبد
الباقى في جزئين بالقاهرة ١٩٥١ وطبعتنا الحالية المفهرسة
المذيلة بكتاب (سعاف المبطأ برجال كتاب الموطأ للسيوطي
رواية محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ -
٨٠٣ م) التي طبعت في لوديانا ١٨٤٢ م وفي لكهنؤ ١٨٠ م
وفي قازان ١٩٠٩ م وفي القاهرة بتحقيق عبد الوهاب
عبد اللطيف ١٩٢٤ م.

رواية سويد بن سعيد بن سهل الحديثاني
(٢٣٠ هـ - ٨٥٣ م) وذكرها الخطيب البغدادي وابن
حجر (ي) وهي مخطوطة موجودة بمكتبة الظاهرية
(حديث ٣٦٠) وناقصة ١١ ورقة وتعود الى سماع
من سنة ٢٢٩ هـ

رواية يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي
(٢٣١ هـ / ٨٣٥ م) التي طبعت في عليجهر سنة (١٩٠٤).
رواية ابي عبد الله محمد بن الحسن بن قاسم
(١٩١ / ٨٠٢ م) وبقيت هذه الرواية في (الملخص) لعلي
ابن محمد بن خلف القاسبي (٢٠٣ هـ / ٨١٢ م).

رواية ابي مصعب احمد بن ابي بكر الزهري
(٢٣٢ هـ / ٨٥٦ م). مخطوطة في الظاهرية لمجموع
١٥ / ٦٣ وهي ناقصة (قطعة ١٨٢ - ١٨٩ ب) وتعود الى

(١) مقدمة القاضي الحافظ ابو بكر محمد بن العربي المغربي على القيس
شرح موطأ الامام مالك.
(٢) كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ٢٠٠ ص
١٩٠٨ ط منشورات المكتبة الاسلامية الطبعة الثالثة سنة
١٣٤٨ هـ.

(٣) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف ص ٨ ط القاهرة
١٣٨٢ هـ.
(٤) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف ص ١١.

(٥) اداب الشافعي لابن ابي حاتم ص ٢٢٨ ط القاهرة سنة ١٩٥٣.
(٦) مقدمة القاضي الحافظ ابو بكر محمد بن العربي على القيس
شرح موطأ الامام مالك.

(٧) تاريخ بغداد الخطيب البغدادي (٩ / ٢٢٨ / ٢٣٢) التهذيب
ابن حجر (٣ / ٢٤٢ - ٢٤٥)

يُعَدُّ (الموطأ) اول مصنف جمع بين
(الحديث) و(الفقه) بحسب المواضع والمسائل وهو
مؤلف موثوق في شرح شرائع الاسلام بحيث يضم فتاوى
الثقات من العلماء وقد بناه الامام مالك على تهديد الاصول
للفروع ونبه فيه على معظم اصول الفقه وارجع اليها
مسائله وفروعه (١).

وهو كتاب في الحديث قديم مبارك قصد
فيه مؤلفه الى جمع الصحيح على غير اصطلاح اهل
الحديث لانه يرى المراسيل والبلاغات صحيحة
كما جاء عنه في (النكت الوفية) (٢) وذكر ان اول نسخة
منه كانت تضم تسعة الاف حديث وانه اختصر
مرارا (٣).

والموطأ في صورته الاخيرة يضم
مائة حديث مسند ومائتين واثنين وعشرين
حديثا مرسلًا وست مائة وثلاثة عشر حديثا
موقوفًا ومائتين وخمسة وثمانين رأيا للتابعين
من الفقهاء (٤).

والثابت ان الامام مالك هو الذي ألف
الموطأ الى اخر كلته فيه وانه رواية (قراءة) ومناولة (٥) غير
ان الاختلاف في روايات (الموطأ) العديدة لا يعود الى
متنه او مادته بل الى ملاحظات الرواة على الروايات
التي نشأت في ما بعد الامام مالك وفي اوقات مختلفة
من قبل عدد من تلامذته ورواته ولولئك الذين
اخذوا عنه وهذا امر مؤلف في تلك المرحلة من تاريخ
رواية الحديث وعلومه.

فالروايات العديدة والمختلفة للموطأ
تشبه تلك التي (الجامع الصحيح) للبخاري ولعل ما ذكره
القاضي الحافظ ابو بكر محمد بن العربي عن (الموطأ) في شرح
الترمذي ما يؤكد الثقة بأن (الموطأ) على رأس الاصول
المصنعة في الفقه والحديث حيث يقول الموطأ هو
الاصل الاول واللباب وكتاب البخاري هو الاصل
الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كسلف (الترمذي)
وفي مقدمته على القيس يقول عن الموطأ (وهو اخره
لانه لم يؤلف مثله) (٦).

اشهر روايات الموطأ:

ومن الروايات الباقية للموطأ ثلاث روايات

القرن السابع الهجري.

اشهر شروح المؤطا؛

ومن اشهر الشروح على المؤطا شرح ابو مروان عبد الملك بن حبيب المالكى المتوفى سنة ٢٣٩ هـ و شرحه ابو الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة ٢٤٢ هـ فى كتاب سماه (المنتقى فى سبع مجلدات كما الف عليه شرحاً اخر سماه (الاستيفاء فى شرح المؤطا) كذلك شرحه ابو محمد عبد الله بن محمد النحوى البطلينوسى المتوفى سنة ٥٢١ هـ.

وشرح القاضى الحافظ ابو بكر محمد بن العربى المغربى المتوفى سنة ٥٣٦ هـ سماه (والقبس) و شرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ المسماة (كشف المغطا فى شرح المؤطا).

وللسيوطى، ايضاً شرح اخر على المؤطا هو تنوير الحوالك على مؤطا (الامام) مالك كما جرد رجاله فى كتاب له هو (اسعاف الملوك) فى رجال المؤطا وقد جعلناه بذيل طبعتنا هذه.

وصنف الحافظ ابو عمر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ كتاباً سماه (التفضى بحديث المؤطا) كما ألف كتاباً اخر هو التمهيد لما فى المؤطا من المعانى والاسانيد، قال عنه ابن حزم (هو كتاب فى الفقه والحديث ولا اعلم نظيره) ثم اختصره فيما بعد وسماه (الاستدكار).

والف ابراهيم بن محمد الاساسى المتوفى سنة ٢٨٢ هـ كتاباً سماه مؤطا اضعاف مؤطا مالك.

والامام محمد بن الحسن الشيبانى مؤطا الفه على مذهبه رواية عن الامام مالك وانتخبه الامام الخطا بى ابوسليمان حمد بن محمد البسقى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ولخصه ابو الحسن على بن محمد بن خلف القابسى وهو مشهور بـ (مختصر المؤطا) ويشتمل على خمسمائة و عشرين حديثاً متصل الاستناد ويقصر على رواية ابى سعيد عنه قال هو عندى اثر الروايات بالتقديم لان ابن القاسم مشتهر بالاختصاص فى صحيحه مالك مع طولها وحسن العناية بمتابعته مع ما كان فيه من الفهم والعلم والورع وسلامته من التكثير فى النقل عن غير مالك.

الى ذلك انتقاء ابن رشيقي القيروانى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ وشرحه الشيخ زين الدين عمر ابن احمد الشافعى الحلبى المتوفى سنة ٩٢٦ هـ.

وكان اخر من شرح كتاب (المؤطا) خاتمة المحدثين محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن احمد بن علوان الزرقانى المصرى المالكى فى كتاب تضمن شرحاً بسيطاً فى ثلاث مجلدات.

هذا وعد ابو القاسم ابن محمد بن حسين الشافعى المؤطات المعروفة عن مالك بانها احدى عشرة معناها متقارب والمستعمل منها اربعة مؤطاً يحيى بن يحيى وموطأ ابن بكير وموطأ ابن وهب و موطأ مصعب وهو ابو مصعب احمد بن ابى بكر الزهرى. ثم ضعف الاستعمال الا فى موطأ يحيى ثم فى موطأ ابن بكير وفى تقديم الابواب وتأخيرها اختلاف فى النسخ.

والكثر ما يوجد فيها ترتيب الباجى وهوان يعقب باب الصلاة بباب الجنائز ثم باب الزكوة ثم باب الصيام ثم تتفق النسخ الى اخر باب الحج ثم تختلف بعد ذلك وروى ابو نعيم فى الحلية عن الامام مالك ابن انس انه قال (شأ ورى هارون الرشيد الخليفة العباسى فى ان يعلق المؤطا فى الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان وكل مصيب فقال وفقك الله تعالى يا ابا عبد الله.

وروى ابن سعد فى الطبقات عن مالك بن انس قال لما حج المنصور الخليفة العباسى قال لى قد عزمت على ان امر بكتبك هذه التى وضعتها فتتسم ثم ابعث الى كل مصر من امصار المسلمين منها نسخة وامرهم ان يعملوا بها فيها ولا يتعدون الى غيرة فقلت يا امير المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسمعوا احاديث ورووا روايات واخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا به فدعا الناس وما اختار اهل كل بلد منهم لانفسهم (١).

(١) عقود الجمان كما ورد فى كشف الظنون للحاجى خليفة ص ٢٠٨ الطبعة الثالثة.

(٢) التعريف بكتاب المؤطا لعل عبد اللطيف ص (٨-١٦).

(٣) المرحوم نفسه.

ومما اثر من خبر تسمية الكتاب بالموطأ ان المنصور طلب من الامام مالك ان يوطئ للناس كتابا يكون بمثابة مرجع مدون في الشريعة يعود اليه القضاة لدى مما شرعهم النظر في القضايا المرفوعة بين ايديهم تداركا لاختلاف احكامهم في القضية الواحدة بين مصر واخر وذكر ابو الحسن بن فهر رواية عن مالك قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلمهم واطأني عليه فسميته الموطأ ١١٢. وحين سئل ابوحاتم

الانباري (المعروف بموطأ) قال: (شيء صنفه للناس حق قبل موطأ مالك كما قيل جلمع سفيان): من امصار المسلمين.

(والموطأ) كتاب (حديث) وكتاب (فقه) وهو اصل من اصول الفريضة ومنهل من ينابيع الشريعة السماع يقصده اهل العلم والثقة كخلاصة ما انتهى اليه جيل الامام مالك نعم الخلف عن نعم السلف.



الإمام شاة ولي الله الدهلوي

المنزلة لكتاب الموطأ بين اهل العلم ومكانته في كتب الحديث

اما بعد فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم
(احمد) المدعو (بولى الله) ابن عبد الرحيم الدهلوي
وطنا العبري نسيا عفا الله عنه والحقه بسلفه الصالحين
ان علم الفقه اشرف العلوم وانفعها واوسعها وكتاب
(الموطأ) اهم كتب الفقه واشهرها واقدومها واجمعها وقد
اتفق السواد الاعظم من الملة المرحومة على العمل به
والاجتهاد في روايته ودرايته والاعتناء بشرح مشكلاته
ومعضلاته والاهتمام باستنباط معانيه وتشديد مبادئه -
ومن تتبع مذاهيرهم ورزق الإتصاف من
نفسه علم لا محالة ان (الموطأ) عدة مذهب مالك واساسة
وعبدية مذهب الشافعي واحد ورأسه ومصباح مذهب أبي
حنيفة وصاحبيه ونبراسه وهذه المذاهب بالنسبة
للموطأ كالشروح للمتون وهونها بمنزلة الدوحة من

القصون وان الناس وان كانوا من فتاوى مالك في رد و
تسليم وتنكيت وتقويم فمأصفا لهم المشرب ولا تأتي
لهم المذهب الا بما سعى في ترتيبه واجتهاد في تهذيبه
وقال الشافعي لذلك (ليس احد امن على في دين الله من
مالك) وعلمنا ايضا ان الكتب المصنفة في السنن كصحيح مسلم
وسنن أبي داود والنسائي وما يتعلق بالفقه من صحيح
بخاري وجامع الترمذي مستخرجات على الموطأ تقوم حرمه
وتروم رومه مطمح نظرهم فيها وصل ما ارسله ورفع ما
اوقفه واستدراك ما فاتته وذكر المتابعات والشواهد لما
اسنده واحاطة جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه و
بالجملة فلا يمكن تحقيق الحق في هذا ولادة الا بالاكباب
على هذا الكتاب.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تسهيل دراية الموطأ

مقدمة المصنف شرح الموطأ

للامام ولي الله الدهلوي

وقال سفيان بن عيينة في حديث يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً اعلم من عالم المدينة نرى انه مالك بن انس وقال ايضاً رحم الله مالكا ما كان اشداً انتقاداً لملك للرجال وقال ايضاً كان مالك لا يبلغ من الحديث الا صحيحاً ولا يحدث الا عن ثقات الناس وما ارى للمدينة الاستغراب بعد موت مالك.

وقال عبد الرحمن بن مهدي ما بقي على وجه الارض احد امن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك بن انس وقال ايضاً ما اقدم على مالك في صحة الحديث احداً وقال ايضاً سفيان الثوري امام في الحديث وليس بامام في السنة والاوزاعي امام في السنة وليس بامام في الحديث ومالك بن انس امام فيهما جميعاً.

وقد سئل الحافظ ابن الصلاح عن معنى هذا الكلام فاجاب: ان المراد بالسنة هنا ما هو ضد البدعة فقد يكون الرجل عالماً بالحديث ولا يكون عالماً بالسنة واقول: شرح هذا الكلام يحتاج الى بسط لا يخفى ان السلف في استنباط المعاني والفتاوى كانوا على قسمين طائفة كانت تجمع القرآن والحديث واثار الصحابة وتستنبط منها وهذه الطريقة اصل سيرة المحدثين وطائفة تحفظ القواعد الكلية التي نفعها وهذا ما جماعته من الائمة يدون التفات الى ما خذها فكلما وردت عليهم مسألة التمسوا جوابها من تلك القواعد وهذه الطريقة اصل عمل الفقهاء وكانت الطريقة الاولى غالبية على بعض السلف والثانية على البعض الآخر كما قالوا ان حماداً

(١) قوله قالوا ان حماد بن ابي سليمان كان اعلم الناس بسائل ابراهيم الغني اقول قال مغيرة قلت لابراهيم الغني ان حماداً اقدم يفتي فقال وما يمنعه ان يفتي وقد سألني هو وحده عما لم تسألني كلهم عن عشرة ذكره الحافظ في التهذيب وقال ابو عبد الله البراء بن خنيفة اقدم الناس بحماد ذكره القرشي في الطبقات . قال الامام ولي الله الدهلوي في حجة الله اليا لفة كان ابو حنيفة الزمهم بهذا هب ابراهيم واقبلته لا يجاوزه الا ما شاور الله وكان عظيم الشأن في التفسير على مذهبه دقيق النظر في التخرجات مقبلاً على الفروع اتقياً وان شئت ان تعرف حقيقة ما قلنا فلفظ اقول ابراهيم الغني واقرائه من كتاب الآثار لمحمد رحمه الله وجامع عبد الرزاق ومصنف ابى بكر بن ابى شيبة ثم قايسه بمذهبه فحده لا يفارق تلك المحجة الا في مواضع يسيرة وهو تلك السيرة ايضاً لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة اه كتبه عبيد الله بن الاسلام السندی الديوبندی.

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم ولي الله بن عبد الرحيم العبري نسباً الدهلوي وطناً انه قد حصل لي تشويش في القلب بسبب اختلاف مذاهب الفقهاء وكثرة احزاب العلماء وتجاوزهم كل واحد عن الآخر الى جانب وذلك لانه لا بد من تعيين طريقة للعمل والتعيين بلا مرجع سفسطة ووجوه الترجيح كثيرة والعلماء قد اختلفوا في تقريرها اجمالاً وتفصيلاً اختلافاً فاحشاً قسّمت ذات اليمين وذات اليسار بلا طائل واستعنت بكل احد بلا جدوى فبعد ذلك توجهت الى الله سبحانه وتعالى متضرعاً وقلت لئن لم يهدني ربي لا كُنت من القوم الضالين اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما انا من المشركين فالهمت الاشارة الى كتاب (الموطأ) تأليف الامام الهام حجة الاسلام مالك بن انس وعظم ذلك الخاطر رويداً فرويداً.

وتيقنت انه لا يوجد الآن كتاب ما في الفقه اقوى من موطأ الامام مالك لان الكتب تنافض في ما بينها اما من جهة فضل المصنف او من جهة التزم الصحة او من جهة شهرة احاديثها او من جهة القبول لها من عامة المسلمين او من جهة حسن الترتيب واستيعاب المقاصد المهمة ونحوها وهذه الامور كلها موجودة في الموطأ على وجه الكمال بالنسبة الى جميع الكتب الموجودة على وجه الارض الآن.

فضل الامام مالك باعتبار تصنيفه الموطأ

اما فضل المصنف فلا يخفى انه لا يوجد اليو كتاب من مؤلفات امام من تبع التابعين غير الموطأ.

١ - ولا يوجد كتاب اتفق اهل الحديث على جلالة قدره وصفته مثل الموطأ لان امثال مالك في زمن تبع التابعين قليلون ولم يبق لاحد منهم تأليف ما وكذلك لا يوجد كتاب من تأليف ائمة الفقه المتبوعين غير الموطأ.

٢ - قال الشافعي: اذا ذكر العلماء فمالك النجم (هذا التشبيه من جهة علو المنزلة وظهور النور) وقال ما احد امن على دين الله من مالك وقال ايضاً مالك وابن عيينة القرينان لولا هما لذهب علم الحجاز وقال ايضاً العلم يدور على ثلاثة: مالك بن انس وسفيان بن عيينة والليث بن سعد.

ابن ابي سليمان كان اعلم الناس بمسائل ابراهيم النخعي اى بالقواعد الكلية التي قررها ونقحها ابراهيم في فتاواه.

ولما كان الامام مالك في كتاب الموطا يعبر بالسنة عن القواعد المقررة عند اهل المدينة حيث يقول السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا اذهب عبد الرحمن بن مهادي الى ذلك الاصطلاح وقال سفيان الثوري كان اماما في الكوفة في نقل الاحاديث واثار الصحابة باسناد صحيحة واقامة لفظ الحديث وتقرير الحديث في ابواب الفقه واستحضار الاحاديث في كل باب.

والاوزاعي كان اماما في معرفة قواعد السلف في جل باب من ابواب الفقه واما مالك فكان اماما في كلا الامرين وهذا المعنى ثابت عند المشتغلين بفن الحديث كالشمس في رابعة النهار وقال عبد الرحمن بن مهادي ايضا ملايت اعقل من مالك وقال يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين فمالك امير المؤمنين في الحديث وقال ابن معين كان مالك من حجج الله على خلقه وقال ابن وهب الليثي والليث لضللتنا وقال ابو قدامة: كان مالك احفظ اهل زمانه وسأل عبد الله بن الامام احمد اباه من اثبت اصحاب الزهري قال مالك بن انس في كل شيء وقال البخاري اصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر وكر ابو نعيم في الحلية عن مالك انه قال ما نمت ليلة الا ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم. ٣٣- الامام مالك هو ابن انس بن مالك بن ابي عامر بن عمر ابن الحارث الاصبغي وابو عامر صحابي جليل حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم الغزوات كلها الا غزوة بدر.

وولده مالك جد الامام مالك من كبار التابعين وعلمائهم ومن جملة النفر الاربعة الذين حملوا عثمان بن عفان في الليل ودفنوه في البقيع في تلك الفتنة العبياء التي لم يتجاسر احد على ذلك وهو يروي عن عمرو بن عثمان.

وابو سويل نافع بن مالك بن ابي عامر عم الامام مالك من ثقات التابعين روى عنه الامام مالك كثيرا.

ولد الامام مالك سنة ٩٣ هـ وقيل ٩٠ هـ حملته

امه ثلاث سنين وكان مالك طويل القامة كبير الرأس اصلم وكان ابيض مائلا الى الحمرة ابيض الرأس واللحية.

٣٣- واكثر روايته للحديث عن اهل المدينة اخذ العلم عنهم مسلسلا وبيانه ان علم الفقه والفتاوى في عصر الخلفاء الراشدين كان يدور على امير المؤمنين عمر بن الخطاب وكان هو واسطة العقد ثم على فقهاء الصحابة مثل ابن عمر وعائشة وابن عباس وابي هريرة وانس جابر وكانوا مركز الدائرة العلمية.

وبعد عصر الصحابة اضطلع باعباء هذه العمل الجليل فقهاء التابعين السبعة مثل سعيد بن المسيب و

عروة وسالم وقاسم وبعد هؤلاء قام هذا الامر تلامذتهم مثل الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وزيد بن اسلم وربيعة وابي الزناد ونافع.

وورث هؤلاء كلهم الامام مالك ودون احاديثهم واثارهم وادع بطون القراطيس ما كان محفوظا في الصدر جيل بعد جيل.

وتوجه اليه اهل الاصاير كلها في رواية الحديث والفتاوى وصار رئيس اهل زمانه وزناق شهرة عظيمة لا يدانيه فيها احد ومكث بهذه الرئاسة العلمية والدينية مدة طويلة في المدينة المنورة البلدة التي هي روح العالم الاسلامي وقلبه.

٥٠ وبعد ذلك مرض يوما للاحد وبقي مريضا اثنين و

عشرين يوما وانتقل الى ربه تعالى يوما للاحد عاشر ربيع الاول وقيل ربيع عشر) ستة تسع وسبعين مائة بعد الهجرة قال تلميذه سمعون كان عمر الامام مالك ٨٠ سنة ومكث في المدينة المنورة في منصب الاجتهاد الافتاء ستين عاما ففي هذه المدة كانت المسائل ترد عليه من الأفاق وكان يجيب عليها كما قال شاعر في مدحه:

يدع الجواب فلا يراجع هيبة والسائلون فاكس الاذقان ادب الوقار وعز سلطان التقى فهو المظاع وليس ذا سلطان ورأى عمر بن سعد الانصاري في المنام ليلة وفاته الامام مالك كان قائلا يقول:

لقد اصبح الاسلام نعزم ركنه غداة قوى الهادي لدين القبر امام الهادي ما زال للعلم صائنا عليه سلام الله في آخر الدهر ٢- ان المدينة المنورة كانت في عهد الامام مالك ومن قبله مرجع الفضل ومحط رحال العلماء ولهم ان ينبت فيها زمانا بعد زمان المفتون الكبار الذين كانوا قبلة العالم في العلم فورثهم جميعا الامام مالك واضطلع باعباء هذا الامر الجليل واخذ عنهم العلم تدولا كما يأخذ احدا من الاخرين شيئا ملموسا لا لجل للشك فيه اخذوا وعطاء وادرج في كتابه ما حفظ عنهم وصار كتابه مرجعا لطوائف العلماء من المحدثين والفقهاء.

فمذهب الشافعي في الحقيقة تفصيل لكتاب الموطا ورأس المال لفقه الامام محمد في المبسوط هو ذلك العلم عن مالك وبالاختصار الائمة المجتهدين الذين عملهم الأفاق كلها

(اقوله قال ابو قدامة الرزق قلت وقع في نسخة المصنف المطبوعة ابن قدامة وهو غلط والصحيح ابو قدامة قال السيرطي في تنوير المحررات قال ابو قدامة كان مالك احفظ اهل زمانه (قلت) وابو قدامة هذا هو عبيد الله بن سعيد بن يحيى الشكري مولاهم ابو قدامة السرخسي نزيل نيسابور الحافظ شيخ البخاري ومسلم الشافعي قال ابن حبان هو الذي اظهر السنة بسرخس ودعا اليها قال البخاري مات سنة احدى واربعين ومائتين كذا في الخلاصة عبيد الله السند

هـم أربعة الامام ابو حنيفة والامام مالك والامام الشافعي والامام احمد وما كان منهم في عصر تبع التابعين الا الامام ابو حنيفة والامام مالك فالاول منهما لم يتسلسل عنه رواية الحديث بطريق الثقات حتى لم يرو رؤوس المحدثين مثل احمد والبخاري ومسلم والترمذي وابوداود والنسائي وابن ماجه والدارمي عنه حديث واحد اما الامام مالك فاتفق اهل النقل قاطبة على ان الحديث اذا ثبت بروايته كان في الذروة العليا من الصحة والامامان المتأخران (الشافعي و احمد) فهما من تلامذته والمستفيدين من علمه.

اما التزام الصحة فقال الشافعي ما على ظهر الارض كتاب بعد كتاب الله اصم من كتاب مالك وفي رواية عنه ما وضع على الارض كتاب هو اقرب الى القرآن من كتاب مالك وفي رواية عنه ما في الارض بعد كتاب الله اكثر صوابا من موطأ مالك.

وقال الحافظ مغلطاي (الحنفي) ٤٠١ من صنف الصحيح مالك.

وقال الحافظ ابن حجر كتاب مالك صحيح عنده وعند من قلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما يعني ان العلماء قد اختلفوا في العمل بالحديث المرسل والمنقطع فذهب الامام مالك والامام ابو حنيفة واكثر العلماء من تبع التابعين الى صحة العمل بهما ويصح عندهم الاستدلال بقول عمر وامثاله والاستدلال باتفاق جمع من التابعين من اهل المدينة فالامام مالك عمل ببقية اصله وليست هذه العلل قارحة في صحة الحديث عنده فيكون الموطأ كله صحيحا عند مالك وابي حنيفة وسائر تبع التابعين.

وزاد السيوطي على الحافظ ابن حجر وقال ابن المثل والمنقطع حجة عند مالك ومن وافقه في هذه المسألة وكذلك حجة عندنا اي الشافعية اذا اعتضد بالرواية المرفوعة او موقوف صحابي وليس في الموطأ مرسل الا وقد اعتضد بالروايات المرفوعة بلفظها او باللفظ فالصواب ان يقال ان الموطأ صحيح عند الجميع. واقول ان اصحاب الكتب الستة والحاكم في المستدرك بذلوا وسعهم في وصل مراسيل مالك ورفع موقوفاته فكان هذه الكتب شروح للموطأ ومتعمقات له ولا يوجد فيه موقوف صحابي او اثر تابعي الا وله ما أخذ من الكتاب والسنة كما استراه في شرحنا هذا.

وقد ألف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المراسيل وقال جميع ما في الموطأ من قوله بلغه وعن الثقات عنده وامثال ذلك احدي وستون حديثا وكلها مستندة من غير طريق مالك الا اربعة احاديث لم نعرف مأخذها والله اعلم احد هاد في لا أنسى ولكي أنسى.

وثانيهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادى اعمار الناس الحديث وثالثهما: وقول معاذا اخر ما وصاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجل في الغرز قال (حسن خلقك للناس). رابعها: اذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة.

اقول هذه الاحاديث ولو انما لم تثبت بهذا اللفظ ولكن معناها صحيح وسند كرهذا البحث في موضعه ان شاء الله تعالى.

واما شهرة الموطأ فقد رواه عن مؤلفه الامام مالك جعفر غفير من كل طائفة فمن خلفاء الاسلام: الرشيد والامين والمأمون وقيل المهدي والهادي ايضا ومن المجتهدين الشافعي ومحمد بن الحسن بلا واسطة واحمد بن عبد الرحمن بن مهدي وجماعة عنه وابو يوسف عن رجل عنه ومن المحدثين جماعة ككثير لا يمكن حصرها ومن اصحاب مالك يحيى بن يحيى المصمودي وابن القاسم واصبغ ومن الصوفية: ذوالنون المصري وغيره ومن اهل مصر والشام والعراق واليمن وخراسان كثيرون.

ونسخ الموطأ تزيد على ثلاثين نسخة والشيخ ابن عبد البر وضع كتاب الاستذكار والتمهيد على اثني عشر نسخة وهي اقواها واشهرها قال القاضي عياض لم يعثر بكتاب مثل ما اعتنى بالموطأ فقد شرحه من المتقدمين ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار وذكر ابو الوليد بن الصغار في كتابه (المغرب) اسماء كثيرين من شرّاحه وكتاب القاضي عياض مشارق الانوار في بيان غريب الموطأ والصحيحين واهام العلماء فيه كتاب عجيب وصنف بعض العلماء مسند الموطأ وبعضهم في اسماء رجاله ووصل منقطعه ولم يجل بعد ذلك زمان من المتعرضين لشرحه وبيانه ومن المشتغلين بروايته واستادته الى زماننا هذا حتى ان الفقير رواه عن بعض اهل مكة مسلسلا بقراءة الجميع او سماعه الى مالك بغير انقطاع ولا يوجد اليوم كتاب من كتب اهل عصر مالك فضلا عن تسلسل سماعه اما قبول المسلمين للموطأ فالما لكية عملهم عليه واصل مذهب الشافعي ومادة اجتهاده هو الموطأ انما تعقبه في بعض المواضع

(١) استند القاضي كتاب الموطأ برواية غراثي عشر من اصحاب مالك وعندى نسخته المنقولة عن اصل خطي بمكتبة المسجد الحرام بمكة اه كنية محمد بن عبد الرزاق آل حمزة شيخ دار الحديث بمكة المكرمة.

وحاسد مفتري فقال مالك ان مدبك عمر فتري ما يريد الله به.

قال ابو بكر الازهري: جملة ما في الموطأ من الاحاديث المرفوعة والاثار الموقوفة والمقطوعة ألف سبعة عشر وعشرون حديثاً المسند منها ستمائة حديث والمرسل مائتان واثنان وعشرون والموقوف ستمائة وسبعة عشر ومن اقوال التابعين مائتين وخمسة وسبعون وقال ابن حزم احصيت ما في الموطأ فوجدت من المسند خمسمائة حديث ونيقاً ومن المرسل ثلثمائة ونيقاً والله اعلم.

(لا يخفى ان الفقهاء والمحدثين بعد الامام مالك اتقنوا في تبويب الاحاديث وترتيب المسائل لتلاحق الافكار) ولذلك اجتهد الفقهاء في ترتيب احاديث الموطأ على منهاج تقرر عليه ترتيب كتب الفقه غاية الجهد كما ستري والله الموفق.

روينا عن سعدون في الدعوة الى الموطأ قصيدة بليغة المباني لطيفة المعاني نريد ان نجعلها ختام كلامنا في مدح الموطأ.

(١) قوله فقه الامام محمد في المبسوط الخ قال الامام واثقه في حجة الله البالغة ابو يوسف كان اشهر اصحاب ابي حنيفة ذكرنا فولي قضاء القضاة ايام هارون الرشيد فكان سبباً لظهور مذهبه والقضاء به في اقطار العراق وخراسان وما وراء النهر وكان احسنهم تصنيفاً والزهمي ورساهم بن الحسن وكان من خبره انه نفقه على ابي حنيفة وابي يوسف ثم خرج الى المدينة فقرر الموطأ على مالك ثم رجع الى نفسه فطبق مذهبه اصحابه على الموطأ مسألة فان وافق فيها والا فان رأى طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فكذلك وان وجد قياً ضعيفاً او تخريجاً لبيان مخالفته حديث صحيح فيما عمل به الفقهاء او مخالفه عمل اكثر الفقهاء تركه الى مذهب من هذا السلف مما يراه يرجع ما هناك وهذا لا يزل الان على محجة ابراهيم واقرانه ما امكن لهما كما كان ابو حنيفة يفعل ذلك وانما كان اختلافاً في احد شيئين اما ان يكون لشيخهما تخريج على مذهب ابراهيم يراحماته فيه او يكون هناك لابراهيم ونظرائه اقوال مختلفة يخالفان شيخهما في ترجيح بعضها على بعض.

فصنف محمد رحمه الله وجمع رأى هؤلاء الثلاثة ونفع كثير من الناس فتوجه اصحاب ابي حنيفة الى تلك التصانيف تخليصاً وتفريقاً وشرحاً وتخريجاً وتأسيساً واستدل الاثر تفرقوا الى خراسان وما وراء النهر فيسمى ذلك مذهب ابي حنيفة اه كتيب عبيد الله السدي السديون بندي.

وخالفه في ترجيح الروايات ورأس المال لفقه الامام محمد في المبسوط وغيره هو الموطأ والا فالاثر القوي وبها عن الامام ابي حنيفة لا تكفي جميع مسائل الفقه وكثيراً ما يقول محمد في موطئه وبه اقول وبه كان يقول ابو حنيفة. اما تلقيه بالقبول من اصحاب الكتب الستة فظهر من ان يذكر والامام البخاري اذا وجد حديثاً متصلاً مرفوعاً برواية مالك لا يعدل عنه الى غيره الا اذا لم يكن على شرطه فيورده شواهد وفي كثير من المواضع يستشهد لا شار الموطأ بأشارات الحديث واثباته.

اما من جهة الترتيب والاستيعاب فلا يخفى ان في عصر الصحابة والتابعين ما كانوا يدنون العلم بالكتابة الى ان تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز وامر فقهاء عصره بتدوين سنن النبي صلى الله عليه وسلم واثار عمر فشرع في ذلك ابن شهاب الزهري ولكن بدون ترتيب وتبويب ثم بعده اشتغل بالتبويب والتصنيف كبار اهل الطبقة الثالثة فذو بن ربيع بن صبيح وسعيد بن ابي عروة طرفاً من العلم وبعدهم دون الامام مالك ما يتعلق بالاحكام وتكلم على جميع ابواب الفقه وجمع من احاديث اهل الحجاز ما كان قريباً ثم شرعها بمراسيل وبلاغات واقوال الصحابة وفتاوى التابعين وعلى هذا المنهج اشتغل بالتصنيف ابن جريج بمكة والاوزاعي بالشام والثوري بالكوفة وحماة بن سلمة بالبصرة وهشيم بواسط ومعمور باليمن وابن المبارك بخراسان وجير بن عبد الحميد بالري.

وبعد المائتين اخذوا في تصنيف المسانيد وافراده حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن الآثار وغيره.

كان مالك جمع اولاً في الموطأ عشرة الاف حديث ثم صار ينظر فيها كل يوم وينقص منها الى ان بقي هذا العدد قيل لابي حاتم الرازي لم سمى هذا الكتاب الموطأ فقال: شيء قد صنفته ووطأ للناس حتى قيل موطأ مالك بن انس. ولما ألف الامام مالك هذا الكتاب شرع كثير

من العلماء في تأليف مثله فليل للامام مالك: اتعبت نفسك بتأليف هذا الكتاب وها قد ألف الناس مثله فقال مستعمل لا يقبل من هذه الكتب الا ما يريد به وجه الله فبعد زمن قليل ما عرف شيء من تلك الكتب كثرها القيت في البئر.

سأل مالك يوماً مطرف بن عبد الله: ما هذا يقول الناس في موطئي فقال الناس رجلان محب مطري

أقول لمن يروى الحديث ويكتب
ان أحببت ان تدعى لدى الحق عالماً
اتترك دائماً كان بين بيوتهم
ومات رسول الله فيها وبعد
وفرق شمل العلم في تابعهم
فخلصه بالسبل للناس مالك
فأبدي بتصحيح الرواية داءه
ولولم يله نور الموطأ لمن سري
فبادر موطأ مالك قبل فوته
ودع للموطأ كل علم تريده
هو الاصل طاب الفرع منه لطيبه
هو العلم عند الله بعد كتابه
لقد اعريت اشارة ببيانها
ومما به اهل الحجاز تفأخروا
ومن لم يكن كتب الموطأ ببيتته
اتعجب منه اذ علاني حياته
جزى الله عنا في موطأه مالكاً
لقد احسن التلخيص في كل ما روى
لقد فاق اهل العلم حياء وميتاً
وما فاقهما لا بتقوى وخشية
فلان زال يسقى قبره كل عارض

ويسلك سبل الفقه فيه ويطلب
فلا تعد ما تحوى من العلم يثرب
يروح ويغد وجبرائيل المقرب
بسنته اصحابه قد تأدبوا
كل امرئ منهم له فيه مذهب
ومنه صحيح في المجلس واجرب
وتصحيحها فيه دواء مجرب
بليل عمار ما درى اين يذهب
فما بعده ان فات الحق مطلب
فان الموطأ الشمس والعلم كوكب
ولم لا يطيب الفرع والاصل طيب
وفيه لسان الصدق بالحق معرب
فليس لها في العالمين مكذب
بان الموطأ بالعراق محبب
فذاك من التوفيق بميت مخيب
تعالى من بعد المنية اعجب
يا فضل ما يجزى اللبيب المهذب
كذا فعل من يخشى الاله ويرهب
فاضمت به الامثال في الناس تضرب
اذ كان يرضى في الاله ويغضب
بمنبتق ظلت عزاليه تسكب

لا يفتر باب الاجتهاد الا لمن اقتفى الموطأ:

لقد انشرح صدرى وحصل اليقين بان الموطأ
اصم كتاب يوجد على وجه الارض بعد كتاب الله
كذلك تيقنت ان طريق الاجتهاد وتحصيل الفقه
(بمعنى معرفة الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية)
مسدود اليوم (على من رام التحقيق) الا من وجه واحد
وهو ان يجعل (المحقق) الموطأ نصب عينيه ويجهده
في وصل مراسيله ومعرفة ما خفا احوال الصحابة والتابعين
(يتبع كتب ائمة المحدثين) ثم يسلك طريق الفقهاء
المجتهدين (في المذاهب) من تحديد مفهوم الالفاظ و
تطبيق الدلائل وتبيين الركن والشرط والاداب و
استخلاص القواعد الكلية الجامعة المانعة ومعرفة
علل الامكام وتعميدها وتخصيصها وفقاً لعموم العلة و
خصوصها وامثال ذلك ويجهده في فهم تعقبات الامام
الشافعي وغيره (كتعقبات الامام محمد في ووطئه وكتاب
الحجج).

ثم يجهده (في تطبيق المختلفات او
ترجيح الاحسن منها) ويتمكن من تحصيل اليقين بدلالة

الدلائل على تلك المسائل او يغلب الظن والرأى بمعرفة
احكام الله تعالى.

وتفصيل هذا الاجمال ان الاجتهاد في كل
عصر فرض كفاية وليس المراد من الاجتهاد هنا هو الاجتهاد
الاستقلالي مثل اجتهاد الشافعي الذي لم يكن محتاجاً
الى احد في معرفة تعديل الرجال وجرهم ومعرفة
اللغة وغيرها وكذلك لم يكن تأييداً لاحد في الداراية الاجتهادية
في سائر انواعها راي كان مجداً مملهاً في اصطلاح ذلك
العصر.

بل المقصود هو (الاجتهاد المتسبب) وهو معرفة
الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية والتفريع والترتيب
على طريقة المجتهدين ولو كان بارشاد صاحب مذهب.
والذي قلناه من كون الاجتهاد فرضاً في كل

(١) قوله الاجتهاد فرض في كل عصر الخ وفي هداية الفقه
الحنفى لا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون
من اهل الاجتهاد وفي حد الاجتهاد كلام عرف في اصول الفقه حاصله
ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني الاثار او
صاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا يشتغل بالقياس في المنصوص
عليه وقيل ان يكون صاحب فريضة مع ذلك يعرف بها عادات الناس
لان من الاحكام ما يتفق عليها انتهى كتبه عبيد الله الديوبندي.

عصر (هو مجمع عليه بين المحققين من اهل العلم) وليس
الباعث على ذلك الا ان المسائل كثيرة الوقوع غير محصورة
ومعرفة حكمها فيهما واجب والمسطور والممدون غير كاف^(١)
والاختلافات فيها كثيرة لا يمكن حلها بدون الرجوع الى
الدلة وطرق الرواية للمسائل المنقولة عن الائمة المجتهدين
اكثرها منقطعة لا يطمئن القلب بالاعتماد عليها فبدون
عرضها على قواعد الاجتهاد والتحقيق لا يستقيم الامر.

وما قلناه ان طريق الاجتهاد مسدود ودهاليس
هذه الجهة الباعث على ذلك ان الاحاديث المرفوعة وحدها
لا تكفي جميع الاحكام بل لابد لها من اثار الصحابة والتابعين
ولا يوجد كتاب جامع لهذا وذلك الان ويكون مع ذلك
مخدوم من العلماء ونظريه نظر المجتهدين طبقة بعد
طبقة غير الموطأ وهذا امر لا يحتاج الى دليل عند من عرف
الكتب المأثورة التي هي اصول الشرع وعلم ايضا كلام اهل
العلم فيها وانظر المجتهدين في شرحها اما المغفلون من ايناء
هذا العصر الذين هم معضون عن هذا الامر بالكلية و
مسوقون مثل الابل المخطومة لا يدرون الى اين يذهبون
فهؤلاء في واد آخر ولا يمكن تكليفهم بفهم هذه الامور.

خلق الله للحروب رجالا
ورجالا لقصعة وشريد

مزية المصنفى شرح الموطأ:

ان ملاحظة هذه الامور شوقتنى اولا الى
رواية الموطأ وثانيا الى شرحه فربت مسائل الفقهاء
حسب ترتيب كتب الفقه وزدت في كل باب الايات الشريفة
المناسبة لذلك الباب وترجمت الايات والاحاديث
بالفارسية (يعنى اللغة الرسمية للسلطنة الاسلامية
الهندية في ذلك العصر) وشرحت غريب الفاظه وبينت
اختلاف الفقهاء في كل مسألة ثم ذكرت تحديد الالفاظ
الواردة في النصوص وكيفية استخراج علة كل حكم والتخص
بواسطته الى القواعد الكلية الجامعة المانعة وتعقبات
الشافعي وغيرها ولعلك تعلم ان هذه الامور من غوامض
اسرار الاجتهاد وكذلك بينت وصل المرسل وأخذ اقوال
الصحابة والتابعين من غوامض علوم المحدثين فانقاص
اذهان اهل الزمان عن مثله ولم يقدره حق قدره فهم
معدون ورون لانهم معضون عن غوامض علوم المجتهدين
والمحدثين كليهما والمرع لا زال عدو والمجاهل.

القواعد التي تستنبط من صنيع الامام
مالك وكان لسان عصر تبع التابعين:

اعلم ان مبنى فقه الامام مالك على حديث الرسول
صلى الله عليه وسلم اولا مستندا كان ذلك الحديث او مرسل

ثقات وبعده على قضاي عمر وبعده على فتاوى ابن عمر
وبعد ذلك على فتاوى سائر الصحابة وفقهاء المدينة
مثل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وقاسم سالم
وسليمان بن يسار وابي سلمة وابي بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام وابي بكر بن عمرو بن حزم وعمر بن
عبد العزيز الخليفة وغيرهم.

اما اختياره لقضاي عمر فلا ان رايه كان موافقا
للوحى والتفصيل غالبا واخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه راي
في المنام انه شرب اللبن واعطى عمر فضله وبعده بالعلم و
ولهذا السبب في اغلب الاوقات كان يحصل الاجماع من
الصحابة على قضاي عمر.

واما اختياره لعل ابن عمر فلا ان ابا الصحابة شهدا
له بالاستقامة وتفوقه على سائر الصحابة الذين بقوا
بعد الفتنة في هذا الامر.

قال حذيفة لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم توفى وما منا احد الا وغيرة عما كان عليه الا عمرو
عبد الله بن عمرو.

قال مالك قال ابن شهاب لا تعدل عن
رأى ابن عمر فانه قام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ستين سنة فلم يخف عليه شيء من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم واصحابه.

وقالت ام المؤمنين عائشة ما رأيت الزمرا لامر
الاول من عبد الله بن عمر وقال محمد بن الحنفية كان ابن
عمر خير هذه الامة قال سعيد بن جبيرة رأيت ابن عمر
وابا هريرة وابا سعيد وغيرهم كانوا يرون انه ليس احد
منهم على الحال الذي فارق عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم غير ابن عمر.

قال جابر اذا سر كره ان تنظر الى اصحاب محمد
صلى الله عليه وسلم لم يغيروا ولم يبدلوا فانظروا الى عبد الله
ابن عمر ما احدا الا غير قال ابو جعفر لم يكن من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم حديثا احذر ان لا يزيد ولا ينقص من ابن
عمر قال نافع لو رأيت ابن عمر يتبع اثار رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لقلت ان هذا المجنون وروى جعفر بن محمد
عن ابيه عن جده على بن الحسين انه قال ابن عمر اهد
القوم واصوبهم رأيا اخرج هذه الآثار كلها الحاكم في

(١) قوله والممدون غير كاف الخ
في هداية الفقه الحنفى اوائل المستنبطين وضعوا مسائل
من كل حلى ودقيق غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع والنوازل يضييق
عنها نطاق الموضوع واقتناص الشوارد بالاعتبار من الموارد الاعتبار
بالاشغال من صنعة الرجال وبالوقوف على المأخذ بعضها بالتوليد
او كونه عبيد الله الديوبندى.

المستدرک -

ومما يدل على استقامة ابن عمر عدم دخله في الفتن فانه يابح علياً رضي الله عنه بشرط ان لا يقاتل مسلماً ورضي على كرم الله وجهه بهذا الشرط منه ومن اجل ذلك تخلف ابن عمر عن حروبه قال ناقض ابن عمر دخل الكعبة فسمعه يقول في السجدة قد تعلم ما يمنعني من مزاحمة قريش على هذه الدنيا الا خوفك . اما اختيارة لأقوال التابعين عن اهل المدينة فلا نهاى المدينة كانت روح البلاد وقلب الامصار وكان العلماء يأتونها زماناً بعد زمان ويعرضون اراءهم على اهلها لانه كانت عندهم علوم منقحة لا توجد عند غيرهم ومشائخ مالک كلهم من اهل المدينة الاستة اشخاص ابو الزبير المكي وحديد الطويل وابوب السخيتاني من البصرة وعطاء بن عبد الله من خراسان وعبد الكريم من الجزيرة وابراهيم بن ابي عبله من الشام

اختصار اسانيد الامام مالك:

الامام مالك يروي الاحاديث المرفوعة المسندة غالباً بالاسانيد الآتية .

(١) اما حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيروى غالباً عن نافع عن ابن عمر او عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر واحياناً يروي ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) اما حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عروة او عن قاسم عن عائشة .

وعن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة . وعن عبد الرحمن بن قاسم عن ابيه عن عائشة . وعن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة . وعن ابي الرجال عن ابيه عن عروة عن عائشة .

(٣) اما حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة وعن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة .

وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وعن ابن شهاب عن ابي سلمة عن ابي هريرة وعن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابي هريرة وعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن سمى بن ابي صالح عن ابي هريرة عن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة .

(٤) اما حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن انس عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن انس عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس عن حميد عن انس عن عبد الله بن ابي بكر عن انس (٥) اما حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابي الزبير عن جابر عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر عن وهب بن كيسان عن جابر عن محمد بن المنكدر عن جابر .

(٦) اما حديث ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن عمار بن يحيى المازني عن ابيه عن ابي سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابي سعيد (٧) اما حديث سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابي حازم عن سهل بن سعد .

اخرج مالك بهذه الاسانيد قريباً من خمسمائة حديث وتلك الاحاديث اصح الاحاديث واوثقها في مشارق الارض ومغاربها رواية الامام مالك عن الامام علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس قليلة وقد سألها هارون الرشيد عن سبب ذلك فقال لم يكونا ببلدي ولم تلق رجالهما ومع ذلك روى بعض احاديثهما .

اما حديث امير المؤمنين علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن ابيهما عن علي بن ابي طالب واما حديث عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس وعن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس (هذا اخرها لخصناه من الاحاديث المرفوعة المسندة) (ب) واما الاحاديث المرفوعة المرسلة فشيوخ مالک فيها كثيرة واجملهم ابن شهاب عن الفقهاء السبعة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الفقهاء السبعة (١) سعيد بن المسيب

(٢) عروة بن الزبير (٣) القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق (٤) خارجة بن زيد بن ثابت (٥) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٦) سليمان بن يسار (٧) اما ابو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام او سالم بن عبد الله ابن عمر او ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف .

ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن اسلم عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه ابن اسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه عن يحيى بن سعيد

عن النبي ﷺ عن صفوان بن سليم عن النبي ﷺ
عليه وسلم هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ عليه
وسلم جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ عليه وسلم.

(ج) كان الامام مالك قرأ كتباً ونسخاً لجماعته من
اهل العلم فرواها عنهم بالوجادة وعبر عن ذلك مالك بلفظ
بلغه عن النبي ﷺ عليه وسلم.

(د) اما اثار الصحابة فيرويهما عنهم غالباً بالاسانيد
الآتية.

(ا) اما اثار عمر فيرويهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر
وعن زيد بن اسلم عن أبيه عن عمر وعن زيد بن اسلم
عن عمر وعن نافع عن اسلم عن عمر وعن يحيى بن سعيد
عن سعيد بن المسيب عن عمر وعن يحيى بن سعيد عن عمر
وعن اسحق بن عبد الله عن انس عن عمر.

(ا) اما اثار عبد الله بن عمر فيرويهما عن نافع عن ابن
عمر وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

(ا) اما اثار اهل المؤمنين عائشة فيرويهما عن هشام
عن أبيه عن عائشة وعن يحيى بن سعيد عن عمرو
عن عائشة.

(هـ) اما اقوال فقهاء المدينة فيرويهما عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب وعن يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب وعن ابن شهاب عن سالم وعن ابن شهاب عن
ابي بكر وعن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار وعن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم وعن يحيى بن سعيد
عن ابي سلمة.

(و) للامام مالك شيوخ غير هؤلاء الذين ذكرناهم
لكنهم قليلوا الرواية وجل رواياتهم ليست إلا حكاية بضعة
او بضعة عشر قولاً من التابعين او مثل ذلك من روايات
التابعين مثل سالم بن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله
وداود بن حصين وعبد الرحمن بن حرملة الاسلمى ويزيد
ابن رومان وحبيب بن قيس المكي وابي الاسود محمد بن عبد
الرحمن عن عروة وعلقمة بن ابي علقمة وزيد بن خصيفة

وثور بن زيد الديلى ومحمد بن عمر بن حلحلة الديلى
وموسى بن عقبة ومحمد بن ابي مريم.

(ز) ثم هناك طائفة من العلماء روى الامام
مالك او شيوخه عنهم بمناسبة مآيد ون تلمذ لهم وهذا
كما يقال الكلام يجر الى الكلام او وقعت حوادث لبعضهم
فاستفتوا الفقهاء السبعة فنقل مالك تلك الفتاوى
عنهم فلم يسوا في الاحتجاج مثل شيوخ مالك وان كانوا
مذكورين في الموطأ بصورة الشيوخ لمالك.

(ح) يذكر الامام مالك مختاراته ومختارات
الفقهاء السبعة او عمل اهل المدينة ويقول الستة عندنا
كذا وكذا فصرح الامام الشافعى ان هذه المسائل ليست
اجماعاً من اهل المدينة بل قد يكون من مختارات طائفة
من شيوخ الامام مالك او يكون مختاراً عند الامام مالك
فذكرت في هذا الشرح من القسم الأخير وانفق عليه
جمهور العلماء وترك ما تفرد به الامام مالك.

اعلم انه لما كان من اصول الامام مالك الاستدلال
بحديث النبي ﷺ عليه وسلم سواء كان مسنداً او مرسل
وبا قول عمر وعمل ابن عمر ثم الاخذ بفتاوى الصحابة
والتابعين من اهل المدينة وعلى الخصوص اذا اتفق
جماعة منهم على شئ فهو باعتبار اصله لا يحتاج الى وصل
المراسيل ولا الى بيان ماخذ موقوفات عمر وعمل عبد الله
ابن عمر.

ويكن لما كان قصدنا موافقة الجم الغفير من
المحدثين القائلين بالفرق بين المسند والمرسل لزم
ان نبين كيفية وصل المراسيل بصناعة اعتبار
المتابعات والشواهد وكذلك يلزم ان نبين ماخذ اقوال
الصحابة من ايماءات الكتاب والستة والقياس على
المنصوص فيهما وذلك يتوقف على المهارة في الصناعة
الشرعية اعنى استحضار تتبع الكتاب والستة ولطافة
الذهن وسترى ان شاء الله تعالى في هذا الشرح ما يفتح
الله به علينا من هذا الباب.

